سلسلة نصوص تراثية للباحثين (١٣٢)

# **ابن حزم** في مؤلفات ابن تيمية

و ايوسيف برحمود الموشائ

٣٤٤١ه

نسخة أولية من غير ترتيب او مراجعة ومتاح لكل أحد الاستفادة منها

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله اما بعد فهذه نصوص جمعت باستخدام برنامج شاملة وورد من برمجيات الدكتور سعود العقيل بواسطة المكتبة الشاملة معتمدة على توظيف الكلمة المفتاحية وتوفير النصوص للباحثين لتحريرها والاستفادة منها وهي مشاعة لمن يستفيد منها وسيتبعها نصوص أخرى يسر الله نشرها والله الموفق يوسف بن حمود الحوشان يوسف بن حمود الحوشان yhoshan@gmail.com

https://t.me/dralhoshan

"-"وقال ابن حزم الظاهري: السفر إلى مسجد غير المساجد الثلاثة حرام. وأما السفر إلى آثار الأنبياء فذلك مستحب. وهذا لأنه ظاهري لا يقول بفحوى الخطاب، وهي إحدى الروايتين عن داود الظاهري فلا يقول إن قوله: ﴿ فلا تقل لهما أف ﴾ [سورة الإسراء: (٢٣)]، يدل على النهي عن الضرب والشتم، ولا إن قوله تعالى: ﴿ ولا تقتلوا أودلاكم خشية إملاق ﴾ [سورة الإسراء: (٣١)]، يدل على تحريم القتل مع الغنى واليسار، وأمثال ذلك مما يخالفه فيه عامة علماء المسلمين ويقطعون بخطأ من قال مثل ذلك فينسبونه إلى عدم الفهم ونقص العقل، ومع هذا فلم أجده ذكر ذلك إلا في آثار الأنبياء لا في القبور.

وأما السفر إلى مجرد زيارة القبور فما رأيت أحدًا من علماء المسلمين قال إنه مستحب، وإنما تنازعوا: هل هو منهي عنه، أو مباح؟ وهذا الإجماع والنزاع لم يتناول المعنى الذي أراده العلماء بقولهم يستحب زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم، ولا إطلاق القول بأنه يستحب السفر لزيارة قبره كما هو موجود في كلام كثير منهم، فإنهم يذكرون الحج ويقولون يستحب / للحاج أن يزور قبر النبي صلى الله عليه وسلم. ومعلوم أن هذا". (١)

٥-"فهذان طريقان لا أعلم فيهما نزاعًا بين الأئمة الأربعة والجمهور، والأئمة الأربعة وسائر العلماء لا يوجبون الوفاء بالنذر على من نذر أن يسافر إلى أثر نبي من الأنبياء -قبورهم أو غير قبورهم- وما علمت أحدًا أوجبه إلا البن حزم فإنه أوجب الوفاء على من نذر مشيًا أو ركوبًا أو نموضًا إلى مكة أو إلى المدينة أو بيت المقدس. قال: وكذلك إلى أثر من آثار الأنبياء.

قال: فإن نذر مشيًا أو نموضًا أو ركوبًا إلى مسجد من المساجد غير الثلاثة لم يلزمه. وهذا عكس قول الليث بن سعد فإنه قال: من نذر المشي إلى مسجد من المساجد مشى إلى ذلك المسجد. وابن حزم فهم من قوله (لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد) أي لا تشد إلى مسجد، وهو لا يقول بفحوى الخطاب وشبهه، فلا يجعل هذا نميًا [عما هو] دون المساجد في الفضيلة بطريق الأولى، بل يقول في قول النبي صلى الله عليه وسلم (لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل منه): إنه لو بال ثم صب البول فيه / لم يكن منهيًّا عن الاغتسال فيه. وداود الظاهري عنه في فحوى الخطاب روياتان وهذه إحداهما.". (٢)

7-"وابن حزم ومن قال بإحدى روايتي داود يقولون إن قوله ﴿ولا تقل لهما أف﴾ [سورة الإسراء: (٢٣)] ، لا يدل على تحريم الشتم والضرب. وهذا قول ضعيف جدًّا في غاية الفساد عند عامة العلماء، فإنهم يقولون إذا كان البائل الذي يحتاج إلى البول قد نهي أن يبول فيه ثم يغتسل فيه فالذي بال في إناء ثم صبه فيه أولى بالنهي. كما أنه لما نهى عن الاستجمار بطعام الجن وطعام دوابهم -العظام والروث-كان ذلك تنبيهًا على النهي

<sup>(</sup>١) الإخنائية أو الرد على الإخنائي ص/١١٨

<sup>(</sup>٢) الإخنائية أو الرد على الإخنائي ص/٢٠

عن الاستجمار بطعام الإنس بطريق الأولى. وكل ما نهى عن الاستجمار به فتلطيخه بالعذرة أولى بالنهي، فإنه لا حاجة إلى ذلك.

فلهذا فهم الصحابة من نهيه أن يسافر إلى غير المساجد الثلاثة أن السفر إلى طور سيناء داخل في النهي وإن لم يكن مسجدًا كما جاء عن بصرة بن أبي بصرة وأبي سعيد وابن عمر وغيرهم.

والصحابة الذين سمعوا هذا الحديث من الرسول صلى الله عليه وسلم وغيرهم أدخلوا غير المساجد الثلاثة في النهي، ونحوا أن تشد الرحال إلى الطور الذي كلم الله عليه موسى، مع أن الله لم يعظم في القرآن جبلاً أعظم منه، وسماه الوادي المقدس والبقعة المباركة، فإذا كان مثل هذا الجبل لا تشد الرحال إليه فأن لا تشد الرحال إلى ما يعظم من الغيران والجبال مثل جبل لبنان وقاسيون ونحوهما بالشام، وجبل الفتح ونحوه بصعيد مصر، بطريق الأولى. بل إذا كان الصحابة لم يكونوا يسافرون إلى الطور ونحوه، بل ولا يزورون إذا قدموا مكة لا جبل حراء الذي".

٧-"فَإِنَّهُ عِنْدهم لَا يثبت من الْفِقْه بالنصوص إِلَّا أقل من ذَلِك وَإِنَّا الْعُمْدَة على الرأى وَالْقِيَاس حَتَّى أَن الخراسانيين من أَصْحَاب الشافعي بِسَبَب مخالطتهم [هُمُ] غلب عَلَيْهِم اسْتِعْمَال الرأى وَقلة الْمعرفة بالنصوص وبإزاء هَؤُلَاءِ أهل الظَّاهِر كَابِن حزم وَخُوه مِمَّن يدعي أَن النُّصُوص تستوعب جَمِيع الحُوَادِث بالأسماء اللُّعَوِيَّة الَّتِي لَا تَعْتَاج إِلَى استنباط واستخراج أكثر من جمع النُّصُوص حَتَّى تنفي دلالة فحوى الخُطاب وتثبته فِي معنى الأَصْل وَخُو ذَلِك من الْمَوَاضِع الَّتِي يدل فِيهَا اللَّفْظ الخُاص على الْمَعْنى الْعَام

والتوسط فِي ذَلِك طَرِيقة فُقَهَاء الحَدِيث وهي إِثْبَات النُّصُوص والْآثَار الصحابية على جُمْهُور الْحَوَادِث وَمَا خرج عَن ذَلِك كَانَ فِي معنى الأَصْل فيستعملون قِيَاس الْعلَّة وَالْقِيَاس فِي معنى الأَصْل وفحوى الْخطاب إِذْ ذَلِك من جملة دلالات اللَّفْظ وَأَيْضًا فالرأى كثيرا مَا يكون فِي تَحْقِيق المناط الَّذِي لَا خلاف بَين النَّاس فِي اسْتِعْمَال الرأى".

(۲)

١٢- "وَمَتَّى وَلَمْ يَكُنْ فِي الْأَرْبَعَةِ مَنْ شَهِدَ صَلْبَ الْمَسِيحِ وَلَا مِنَ الْحُوَارِيِّينَ بَلْ وَلَا فِي أَتْبَاعِهِ مَنْ شَهِدَ صَلْبَهُ وَإِثَّا الَّذِينَ شَهِدُوا الصَّلْبَ طَائِفَةٌ مِنَ الْيَهُودِ فَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ أَثَّكُمْ: عَلِمُوا أَنَّ الْمَصْلُوبَ غَيْرُهُ وَتَعَمَّدُوا الْكَلْرِمِ الْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ وَهُوَ قَوْلُ الْكَذِبَ فِي أَثَهُمْ صَلَبُوهُ وَشُبِّة صَلْبُهُ عَلَى مَنْ أَحْبَرُوهُمْ وَهَذَا قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ الْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ وَهُوَ قَوْلُ الْكَذِبَ فِي أَثْمُ صَلَبُوهُ وَشُبِّة صَلْبُهُ عَلَى مَنْ أَحْبَرُوهُمْ وَهَذَا قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ الْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ وَهُو قَوْلُ اللّهِ عَلَى مَنْ أَحْبَرُوهُمْ وَهُذَا قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ الْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ وَهُو قَوْلُ اللّهِ عَلَى اللّهُ عَلَى مَنْ أَحْبَرُوهُمْ وَهُذَا قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ الْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ وَهُو قَوْلُ اللّهِ الْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ وَهُو قَوْلُ اللّهُ فِي اللّهُ الْعَلَامِ الْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ وَهُو اللّهُ وَالْمُعْتَزِلَةِ وَعَيْرِهِمْ وَهُو اللّهُ الْمُعْتَزِلَةِ وَعَيْرُهِمْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الْفَالِ الْمُعْتَزِلَةِ وَعَيْرِهِمْ وَهُ وَلُولُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الْمُعْتَزِلَةِ وَعَيْرِهِمْ وَهُو اللّهُ الْمُعْتَزِلَةِ وَعَيْرِهِمْ وَهُو اللّهُ الْفَالِ الْمُعْتَزِلَةِ وَعَيْرِهِمْ وَلَهُ اللّهُ اللّهِ اللْفُولُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّ

<sup>(</sup>١) الإخنائية أو الرد على الإخنائي ص/٢١

<sup>(</sup>٢) الاستقامة ١/٧

<sup>(</sup>٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ٣٠٣/٢

١٣- "وَقَالَ قَوْمٌ مِنْهُمُ: الِآتِحَادُ مِثْلَ ظُهُورِ صُورَةِ الْإِنْسَانِ فِي الْمِرْآةِ، وَكَظُهُورِ الطَّابَعِ فِي الْمَطْبُوعِ، مِثْلَ الْخُلُومَ الْخَرْشِ مِنْ غَيْرِ مُمَاسَّةٍ وَلَا مُمَازَجَةٍ، وَكَمَا نَقُولُ: إِنَّ الْعَقْلَ جَوْهُرٌ حَالُّ فِي النَّفْسِ كَمَا نَقُولُ: إِنَّ الْعَقْلَ جَوْهُرٌ حَالُّ فِي النَّفْسِ كَمَا نَقُولُ: إِنَّ الْعَقْلَ جَوْهُرٌ حَالُّ فِي النَّفْسِ كَمَا نَقُولُ: إِنَّ الْعَقْلَ جَوْهُرٌ حَالُّ فِي النَّفْسِ مِنْ غَيْرِ مُمَاسَّةٍ وَلَا مُمَازَجَةٍ، وَكَمَا نَقُولُ: إِنَّ الْعَقْلَ جَوْهُرٌ حَالُّ فِي النَّفْسِ مِنْ غَيْرِ مُمَاسَةٍ هَا. وَقَالَتِ الْمَلِكَانِيَّةُ: الإِثِجَادُ أَنَّ الإِثْنَيْنِ صَارًا وَاحِدًا وَصَارَتِ الْكَثْرَةُ قِلَةً. مِنْ غَيْرٍ مُخَالَطَةٍ لِلنَّفْسِ وَلَا مُمَاسَّةٍ هُمَا. وَقَالَتِ الْمَلِكَانِيَّةُ: الإِثِجَادُ أَنَّ الإِثْنَيْنِ صَارًا وَاحِدًا وَصَارَتِ الْكَثْرَةُ قِلَّةً. وَهَذَا الَّذِي نَقَلَهُ عَنْهُمُ أَبُو الْحَيْنِ الزَّاغُونِيُّ هُو خُو مَا نَقَلَهُ عَنْهُمُ الْقَاضِيَ أَبُو بَكُرِ بْنُ الطَّيِّبِ وَالْقَاضِي أَبُو يَعْلَى وَعَيْرُهُمُ الْقَاضِي أَبُو بَكُرِ بْنُ الطَّيِّبِ وَالْقَاضِي أَبُو يَعْلَى وَعَيْرُهُمُا، وَقَالَ أَبُو مُحَمَّدُ مُنْ مَنْ مَنْ مُ مُنَالِعَةُ وَمَا نَقَلَهُ عَنْهُمُ أَلْفُوسَ، وَكَانَ قِسِيسَا بِالْأَسْكَنْدَرِيَّةٍ، وَمِنْ قَوْلِهِ: التَّوْحِيدُ الْمُجَرَّدُ وَأَنَّ عِيسَى عَبْدٌ". (١)

٤ - "مِنَ اللهِ حَتَّى يَقُولَ لَهَا: اغْفِرِي لِي وَارْحَمِينِي، وَغَيْرَ ذَلِكَ، بِنَاءً عَلَى أَنَّمَا تَشْفَعُ فِي ذَلِكَ إِلَى ابْنِهَا.
فَتَارَةً يَقُولُونَ: يَا وَالِدَةَ الْإِلَهِ، اشْفَعِي لَنَا إِلَى الْإِلَهِ، وَتَارَةً يَسْأَلُونَهَا الْحَوَائِجَ الَّتِي تُطْلَبُ مِنَ اللهِ وَلَا يَذْكُرُونَ شَفَاعَةً،
وَآحَرُونَ يَعْبُدُونَهَا كَمَا يَعْبُدُونَ الْمَسِيح.

وَقَدْ ذَكَرَ سَعِيدُ بْنُ الْبِطْرِيقِ هَذَا عَنْهُمْ، لَمَّا ذَكَرَ اجْتِمَاعَهُمْ عِنْدَ " قُسْطَنْطِينَ " بِ " نِيقِيَةَ ".

قَالَ: وَكَانُوا مُخْتَلِفِي الْآرَاءِ مُخْتَلِفِي الْأَدْيَانِ.

فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: الْمَسِيخُ وَأُمُّهُ إِلْمَانِ مِنْ دُونِ اللّهِ، وَهُمُ الْمَرْيَمَانِيُّونَ وَيُسَمَّوْنَ الْمَرْيَمَانِيَّةَ، كَذَلِكَ قَالَ اللهِ قَالَ اللهُ يَاعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ مُا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتُ اللهِ وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتُ اللهِ وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ أَوْلُ مَا أَمُرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا الللهَ رَبِي وَرَبَّكُمْ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ فَأَنْتَ عَلَى كُلِ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴿ [المائدة: ١١٦٠ - ١١٧] . وَهُو - سُبْحَانَهُ - لَمُ يَعْلِ هَذَا عَنْ جَمِيعِ النَّصَارَى، بَلْ سَأَلَ". (٢)

٥١ - "قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ بِنُ حَزْمٍ: وَالصَّدُوقِيَّةُ طَائِفَةٌ مِنَ الْيَهُودِ نُسِبُوا إِلَى رَجُلٍ يُقَالُ لَهُ صَدُوقٌ، وَهُمْ يَقُولُونَ - وَنْ بَيْنِ سَائِرِ الْيَهُودِ -: إِنَّ الْعُزَيْرَ ابْنُ اللَّهِ، وَكَانُوا بِجِهَةِ الْيَمَنِ.

وَلَكِنِ الْمُتَفَلْسِفَةُ الَّذِينَ يَقُولُونَ بِصُدُورِ الْعُقُولِ وَالْأَفْلَاكِ عَنْهُ، وَإِنْ سُمِّيَ ذَلِكَ تَوَلُّدًا، فَهُمْ يَجْعَلُونَ وَلَدَهُ مُنْفَصِلًا عَنْهُ، لَكِنْ يُثْبِثُونَ وَلَدًا قَدِيمًا أَزَلِيًّا صَدَرَ عَنْهُ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ، وَيَجْعَلُونَ الشَّيْءَ الْوَاحِدَ مُتَوَلِّدًا عَنْهُ.

وَسَائِرُ الطَّوَائِفِ الَّذِينَ أَتْبَتُوا لِللهِ وَلَدًا، جَعَلُوهُ حَادِثًا مُنْفَصِلًا عَنْهُ.

فَأَمًا جَعْلُ صِفَتِهِ الْقَائِمَةِ بِهِ وَلَدًا لَهُ وَمَوْلُودًا، فَهَذَا لَا يُعْرَفُ عَنْ غَيْرِ النَّصَارَى، فَإِذَا أَثْبَتُوا لَهُ وَلَدًا وَابْنَا غَيْرَ

<sup>1 + 100</sup> الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية 1 + 100

<sup>(</sup>٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ٢٥٦/٤

خَنُلُوقٍ، وَالصِّفَةُ الْقَائِمَةُ بِهِ اللَّازِمَةُ لَهُ، لَمْ تَتَوَلَّدْ عَنْهُ وَلَا تُسَمَّى ابْنَا وَلَا وَلَدًا عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَغَيْرِهِمْ - تَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ الْوَلَدُ إِمَّا جُزْءًا مُنْفَصِلًا عَنْهُ، وَإِمَّا مَعْلُولًا لَهُ صَادِرًا عَنْهُ بِغَيْرِ قُدْرَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ، وَأَيَّ الْقُولَيْنِ قَالُوهُ فَهُمْ فِيهِ أَنْ يَكُونَ الْوَلَدُ إِمَّا جُزْءًا مُنْفَصِلًا عَنْهُ، وَإِمَّا مَعْلُولًا لَهُ صَادِرًا عَنْهُ بِغَيْرِ قُدْرَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ، وَأَيَّ الْقُولَيْنِ قَالُوهُ فَهُمْ فِيهِ كُونَ الْوَلَدُ إِمَّا جُزْءًا مُنْفَصِلًا عَنْهُ، وَإِمَّا مَعْلُولًا لَهُ صَادِرًا عَنْهُ بِغَيْرِ قُدْرَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ، وَأَيَّ الْقُولَيْنِ قَالُوهُ فَهُمْ فِيهِ كُونَ الْوَلَدُ إِمَّا جُزْءًا مُنْفَصِلًا عَنْهُ، وَإِمَّا مَعْلُولًا لَهُ صَادِرًا عَنْهُ بِغَيْرِ قُدْرَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ، وَأَيَّ الْقُولَيْنِ قَالُوهُ فَهُمْ فِيهِ كُونَ الْوَلَهُ لِقَوْلِ اللَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ.". (١)

١٦ - "وَالْأَسْوِدَةُ الَّتِي عَنْ شِمَالِهِ أَهْلُ النَّارِ» . قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَأَخْبَرِنِ النُّ حَرْمٍ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ، وَأَبَا حَبَّةَ الْأَنْصَارِيَّ يَقُولَانِ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿ ثُمُّ عَرَجَ بِي حَتَّى ظَهَرْتُ بِمُسْتَوَى أَسْمَعُ مِنْهُ صَرِيفَ الْأَقْلَامِ» . وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: ﴿ لَمَّا أُسْرِيَ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ انْتُهِيَ الْأَقْلَامِ» . وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: ﴿ لَمَّا أُسْرِيَ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ انْتُهِي الْأَقْلَامِ » . وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: ﴿ لَمَا أُسْرِي بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ انْتُهِي بِهِ إِلَى سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى، وَهِيَ فِي السَّمَاءِ السَّابِعَةِ، إلَيْهَا يَنْتَهِي مَا يُعْرَجُ بِهِ مِنَ الْأَرْضِ، فَيُقْبَضُ مِنْهَا، وَإِلَيْهَا يَنْتَهِي مَا يُعْرَجُ بِهِ مِنَ الْأَرْضِ، فَيُقْبَضُ مِنْهَا، وَإِلَيْهَا يَنْتَهِي مَا يُعْرَجُ بِهِ مِنْ الْأَرْضِ، فَوْقِهَا، فَيُقْبَضُ مِنْهَا، قَالَ: ﴿ إِذْ يَغْشَى السِّدُرَةَ مَا يَغْشَى ﴾ [النجم: ١٦]". (٢)

١٨- "والقياس مؤلف من مقدمتين والمقدمة قضية أما موجبة وأما سالبة وكل منهما أما كلية وأما جزئية فلا بد من الكلام في القضايا وأنواعها وجهاتها.

وقد يستدل عليها ب نقيضها وبعكسها وبعكس نقيضها فإنها إذا صحت بطل نقيضها وصح عكسها وعكس نقيضها.

والقضية أما حملية وأما شرطية متصلة وأما شرطية منفصلة فانقسم القياس باعتبار صورته إلى قياس تداخل وهو الحملي وقياس تلازم وهو الشرطي المنفصل هذا باعتبار صورته وباعتبار مادته إلى الأصناف الخمسة المتقدمة.

فلا بد من الكلام في مواد القياس وهي القضايا التي يستدل بها على غيرها وهذا كله في قياس الشمول وأما قياس التمثيل والاستقراء فله حكم آخر فإنهم قالوا الاستدلال ب الكلى على الجزئي هو قياس الشمول وب الجزئي على الجزئي هو الاستقراء أما التام أن علم شموله للأفراد وإلا ف الناقص والاستدلال بأحد الجزئيين على الآخر هو قياس التمثيل.

مع أنا قد بسطنا في غير هذا الموضع الكلام على أن كل قياس شمول فانه يعود إلى التمثيل كما أن كل قياس تمثيل فانه يعود إلى شمول وأن جعلهم قياس الشمول يفيد اليقين دون قياس التمثيل خطأ.

وذكرنا تنازع الناس في اسم القياس هل يتناولهما جميعا كما عليه جمهور الناس أو هو حقيقة في التمثيل مجاز في قياس الشمول كما اختاره أبو حامد الغزالي وأبو محمد المقدسي أو بالعكس كما اختاره أبو حزم وغيره من أهل

<sup>(</sup>١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ٤٧٦/٤

<sup>(</sup>٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ١٧٥/٦

المنطق والكلام على هذا مبسوط في مواضع". (١)

9 ا- "فقالت طائفة من أهل الأصول: هو حقيقة في قياس التمثيل مجاز في قياس الشمول كابي حامد الغزالي وأبي محمد المقدسي وغيرهما.

وقالت طائفة: بل هو بالعكس حقيقة في الشمول مجاز في التمثيل كابن حزم وغيره.

وقال جمهور العلماء بل هو حقيقة فيهما والقياس العقلي يتناولهما جميعا وهذا قول أكثر من تكلم في أصول الدين وأصول الفقه وأنواع العلوم العقلية وهو الصواب وهو قول الجمهور من أتباع الأئمة الأربعة وغيرهم كالشيخ أبي حامد والقاضي أبي الطيب وأمثالهما وكالقاضي أبي يعلى والقاضي يعقوب والحلواني وأبي الخطاب وابن عقيل وابن الزاغوني وغيرهم فان حقيقة أحدهما هو حقيقة الآخر وإنما تختلف صورة الاستدلال.

والقياس في اللغة تقدير الشيء بغيره وهذا تتناول تقدير الشيء المعين بنظيره المعين وتقديره بالأمر الكلى المتناول له ولأمثاله فان الكلى هو مثال في الذهن لجزئياته ولهذا كان مطابقا موافقا له.

#### حقيقة قياس الشمول:

وقياس الشمول هو انتقال الذهن من المعين إلى المعنى العام المشترك الكلى المتناول له ولغيره والحكم عليه بما يلزم المشترك الكلى بأن ينتقل من ذلك الكلى اللازم إلى الملزوم الأول وهو المعين فهو انتقال من خاص إلى عام ثم انتقال من ذلك العام إلى الخاص من جزئى إلى كلى ثم من ذلك الكلى إلى الجزئي الأول فيحكم عليه بذلك الكلى.

ولهذا كان الدليل اخص من مدلوله الذي هو الحكم فانه يلزم من وجود الدليل وجود الحكم واللازم لا يكون أخص من ملزومه". (٢)

• ٢- "إنما يكون كليا في الذهن لا في الخارج فإذا كان هذا هو العلم الأعلى عندهم لم يكن الأعلى عندهم علما بشيء موجود في الخارج بل علما بأمر مشترك بين جميع الموجودات وهو مسمى الوجود وذلك كمسمى الشيء والذات والحقيقة والنفس والعين والماهية ونحو ذلك من المعاني العامة ومعلوم أن العلم بهذا ليس هو علما بموجود في الخارج لا بالخالق ولا بالمخلوق وإنما هو علم بأمر مشترك كلي يشترك فيه الموجودات لا يوجد إلا في الذهن ومن المتصورات ما يشترك فيه الموجود والمعدوم كقولنا مذكور ومعلوم ومخبر عنه فهذا اعم من ذاك.

وهذا بخلاف العلم الأعلى عند المسلمين فانه العلم بالله الذي هو في نفسه أعلى من غيره من كل وجه والعلم به أعلى العلوم من كل وجه والعلم به اصل لكل علم وهم يسلمون أن العلم به إذا حصل على الوجه التام يستلزم

<sup>(</sup>١) الرد على المنطقيين ص/٦

<sup>(</sup>۲) الرد على المنطقيين ص/١١٩

العلم بكل موجود.

وهذا بخلاف العلم بمسمى الوجود فان هذا لا حقيقة له في الخارج ولا العلم بالقدر المشترك يستلزم العلم بأجناسه وأنواعه وما يتميز به كل شيء بل ليس فيه إلا علم بقدر مشترك لا تصور له في الخارج وإنما هو علم بهذه المشتركات.

وليس في مجرد العلم بذلك ما يوجب كمال النفس بل ولا في العلم بأقسامه العامة فانا إذا علمنا أن الوجود ينقسم إلى جوهر وعرض وأن أقسام الجوهر خمسة كما زعموه مع أن ذلك ليس بصحيح ولا يثبت مما ذكروه إلا الجسم وأما المادة والصورة والنفس والعقل فلا يثبت لها حقيقة في الخارج إلا أن يكون جسما اوعرضا ولكن ما يثبتونه يعود إلى أمر مقدر في النفس لا في الخارج كما قد بسط في موضعه.

وقد اعترف بذلك من ينصرهم ويعظمهم كأبي محمد بن حزم وغيره ولتعظيمه". (١)

11-"عليه سلف الأمة من الصحابة والتابعين لا يعرف بينهم نزاع في أن الفلك مستدير وقد حكى إجماع علماء المسلمين على ذلك غير واحد منهم أبو الحسين بن المنادى الإمام الذي له أربعمائة مصنف وكان من الطبقة الثانية من أصحاب احمد ومنهم أبو محمد بن حزم ومنهم أبو الفرج بن الجوزي والآثار بذلك معروفة ثابتة عن السلف كما دل على ذلك الكتاب والسنة.

وقد ذكرنا طرفا من ذلك في جواب مسألة سئلنا عنها في هذا الباب فذكرنا دلالة الكتاب والسنة على ذلك موافقا لما علم بالحساب العقلي.

وقد قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلُّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴿ وَقَالَ تعالى: ﴿لاَ الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَمَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ وَكُلُّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ .

تفسير قوله تعالى: ﴿ كُلُّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ .

وقد ذكر الإمام أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم في تفسيره ثنا أبي يعنى الإمام أبا حاتم الرازي ثنا نصر بن علي حدثني أبي عن شعبة بن الحجاج عن الأعمش عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله: ﴿ كُلُّ فِي فَلَكِ يَسْبَحُونَ ﴾ قال: "في فلكة مثل فلكة المغزل".

وذكر عن احمد الزبيري عن شريك عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس في". (٢)

٢٢- "وهذا الشرك أعظم من شرك مشركي العرب والنصارى ونحوهم فان أولئك كانوا يقولون صانع العلم فاعل مختار وان الشافع يستله ويدعوه لكن يثبتون شفاعة بغير إذنه وشفاعة لما ليس له شفاعة ويعبدون الشافع

<sup>(</sup>١) الرد على المنطقيين ص/١٣١

<sup>(</sup>۲) الرد على المنطقيين ص/۲٦١

ويسألونه من دون الله ويصورون على تمثاله صورة يعبدونها وكانت الشياطين تدخل في تلك الأصنام وتكلمهم وتتراأى للسدنة أحيانا كما يوجد نظير ذلك في هذا الزمان مواضع كثيرة.

بقية الكلام على الجواهر الخمسة:

وأيضا فدعواهم أن الجوهر جنس تحته أربعة وهي العقل والنفس والمادة والصورة والخامس هو الجسم إذا حقق الأمر عليهم كان ما يثبتونه من العقليات إنما هو موجود في الذهن والعقل بمنزلة الكليات لا وجود لها في الخارج وقد اعترف بهذا من ينصرهم ويعظمهم كابن حزم وغيره.

رد لقول من زعم أن عالم الغيب هو العالم العقلي:

ومن زعم أن عالم الغيب أخبرت به الرسل هو العالم العقلي الذي يثبته هؤلاء فهو من أضل الناس فان ابن سينا ومن رعم أن عالم العقلي ويردون على ومن سلك سبيله في هذا كالشهرستاني والرازي وغيرهما يقولون أن الإلهيين يثبتون العالم العقلي ويردون على الطبيعيين منهم الذين لا يثبتون إلا العالم الحسي ويدعون أن العالم العقلي الذي يثبتونه هو ما أخبرت به الرسل من الغيب الذي أمروا بالإيمان به مثل وجود الرب والملائكة والجنة.

وليس الأمر كذلك فان ما يثبتونه من العقليات إذا حقق الأمر لم يكن لها وجود إلا في العقل وسميت مجردات ومفارقات لأن العقل يجرد الأمور الكلية على المعينات.

وأما تسميتها مفارقات فكان أصله أن النفس الناطقة تفارق البدن وتصير حينئذ عقلا وكانوا يسمون ما جامع المادة بالتدبير لها كالنفس قبل الموت". (١)

٢٣ - "وقال تعالى ﴿وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا ﴾ فهذا الروح تصور بصورة بشر سوى وخاطب مريم ونفخ فيها

ومن المعلوم أن القوى النفسانية التي تكون في نفس النبي وغير النبي لا يراها الحاضرون ولا يكون منها مثل هذه الأحوال والأقوال والأفعال

ومريم لم تكن نبيه بل غايتها أن تكون صديقة كما قال ﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ حَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَوَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالاً نُوحِي إِلَيْهِمْ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى﴾

وقد حكى الإجماع على انه لم يكن في النساء نبية غير واحد كالقاضي أبي بكر بن الطيب والقاضي أبي يعلى وأبي المعالي الجويني وخلاف ابن حزم شاذ مسبوق بالإجماع فإن دعواه أن أم موسى كانت نبية هي ومريم قول لا يعرف عن أحد من السلف والأئمة وقد ثبت في الصحيح عدد من كمل من النساء وليس فيهن أم موسى بل قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الحديث الصحيح: "كمل من الرجال كثير ولم يكمل من النساء إلا مريم بنت".

<sup>(</sup>١) الرد على المنطقيين ص/٣٠٧

٢٤- "المقالات لأبي عيسى الوراق والنوبختي ولأبي الحسن الأشعري ولأبي القاسم الكعبي ولأبي الفتح الشهرستاني ولأبي محمد بن حزم وغير هؤلاء.

وكذلك كتب البحث والمناظرة وذلك أن الجهمية والمعتزلة الذين هم أئمة هذه الطريق لما اعتقدوا أن حدوث العالم إنما علم بحدوث". (٢)

٢٥ - "وقد تنازع الناس في القديم هل يجعل من أسماء الله؟ فذهب طائفة كابن حزم إلى أنه لا يسمى قديما بناء على أن الأسماء توقيفية ولم يثبت هذا الاسم عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

والمقصود أنه مستعمل في القرآن فيما تقدم على غيره كقوله تعالى: ﴿حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ ﴾ (سورة يس ٣٩) وقوله : ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ ٣٩) وقوله تعالى: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلَالِكَ الْقَدِيمِ ﴾ (سورة يوسف ٩٥) وقوله: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هَذَا إِفْكُ قَدِيمٌ ﴾ (سورة الأحقاف ١١) وقوله عن إبراهيم: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمُ اللَّقَدَمُونَ ﴾ (سورة الشعراء ٧٥) فالمحدث يقابل هذا القديم.

وكان القرآن ينزل شيئا فشيئا فما تقدم نزوله فهو متقدم على ما تأخر نزوله وما تأخر نزوله محدث بالنسبة إلى ذلك المتقدم ولهذا قال: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ ﴾ (سورة الأنبياء ٢) فدل أن الذكر منه محدث ومنه ما ليس بمحدث.

والذكر كله مخلوق ومحدث مسبوق بالعدم عند القائلين بأن القرآن وغيره من كلام الله مخلوق أو هو كله مخلوق مسبوق بعدم وإن لم نقل مخلوق فلا يكون للتخصيص عندهم معنى لكن يبقى أن يقال فإذا كان موصوفا بالحدوث الأخص وهو تقدم غيره عليه فالحدوث الأعم وهو كونه مسبوقا بالعدم لازم لهذا ولكن هذا لا يقتضي أن يكون نوع الذكر كذلك كما قد عرف.

وهكذا فهم كثير من الناس لكلام السلف والأئمة في القرآن". (٣)

77-"أو إلى ثبوت قدر مشترك بين الأجسام وهو الكليات التي لا تخرج عن جسم أو عرض أو إثبات صورة هي إما جسم وإما عرض حتى أن ابن حزم وهو ممن يعظم الفلاسفة قرر أن الأمر منحصر في الأجسام والأعراض وبينوا أنه لا يخرج الممكن عنهما.

وآخرون من أئمة الكلام والنظر قرروا ما هو أعم من ذلك أن الموجود لا يخرج عن هذين القسمين وبينوا أن ما

<sup>(</sup>١) الصفدية ١٩٨/١

<sup>(</sup>٢) الصفدية ٢/٢

<sup>(</sup>٣) الصفدية ٢/٥٨

يدعى غيرهم إثباته إما أن يكون ممتنعا ثبوته في الخارج وإما أن يكون داخلا في أحد القسمين.

ولكن لفظ الجسم والعرض فيه نزاع اصطلاح لفظي وفيه نزاع عقلي كما قد بسط في موضعه والمقصود هنا أن الفلاسفة لا حجة لهم أصلا على قدم شيء من أشخاص العالم بل الأصل العقلي الذي يعتمدون عليه يمنع قدمها وقد ذكرنا هذا في مواضع.

وهذا ابن سينا أفضل متأخريهم وهو الذي أخذ فلسفة الأوائل لخصها وضم إليها البحوث العقلية التي تلقاها عن المتكلمين من المعتزلة وغيرهم فزاد فيها ما يوافقها ويقويها بحث صار لهم في الإلهيات كلام له قدر لا يوجد لمتقدميهم فصار أحسن ما عندهم من الإلهيات ما استفاده ابن سينا من كلام المتكلمين والمواضع التي تخالف أصولهم وقد زل فيها المتكلمون صارت عمدة له في الرد على المتكلمين". (١)

• ٣- "لأن له غرضا في فعل هذه الأشياء مع اعتقاد تحريمها وهو ما يتعجل من اللذة قال: وإذا حكمنا بكفره فإنما نحكم به في ظاهر الحكم فأما في الباطن فإن كان صادقا فيما قال فهو مسلم كما قلنا في الزنديق: لا تقبل توبته في ظاهر الحكم.

وذكر القاضي عن الفقهاء أن ساب النبي صلى الله عليه وسلم إن كان مستحلا كفر وإن لم يكن مستحلا فسق ولم يكفر كساب الصحابة وهذا نظير ما يحكى أن بعض الفقهاء من أهل العراق أفتى هارون أمير المؤمنين فيمن سب النبي صلى الله عليه وسلم أن يجلده حتى أنكر ذلك مالك ورد هذه الفتيا مالك وهو نظير ما حكاه أبو محمد ابن حزم أن بعض الناس لم يكفر المستخف به.

وقد ذكر القاضي عياض بعد أن رد هذه الحكاية عن بعض فقهاء العراق والخلاف الذي ذكره ابن حزم بما نقله من الإجماع عن غير واحد وحمل الحكاية على أن أولئك لم يكونوا ممن يوثق بفتواه لميل الهوى به أو أن الفتيا كانت في كلمة اختلف في كونها سبا أو كانت فيمن تاب ذكر أن الساب إذا أقر بالسب ولم يتب منه قتل كفرا لأن قوله إما صريح كفر كالتكذيب ونحوه أو هو من كلمات الاستهزاء أو الذم فاعترافه بما وترك توبته منها دليل على استحلاله لذلك وهو كفر أيضا قال: فهذا كافر بلا خلاف.

وقال في موضع آخر: إن من قتله بلا استتابة فهو لم يره ردة وإنما يوجب القتل فيه حدا وإنما يقول ذلك مع إنكاره ما شهد عليه به أو إظهاره الإقلاع عنه والتوبة ونقتله حدا كالزنديق إذا تاب قال: ونحن وإن أثبتنا له حكم الكافر في القتل فلا نقطع عليه بذلك لإقراره بالتوحيد والنبوة وإنكاره ما شهد به عليه أو زعمه أن ذلك كان منه ذهولا ومعصية وأنه مقلع عن ذلك نادم عليه". (٢)

<sup>(</sup>١) الصفدية ١٧٨/٢

<sup>(7)</sup> الصارم المسلول على شاتم الرسول 0/15

٣١-"فِيهِ عَنْ أَحْمَدَ ثَلَاثُ رِوَايَاتٍ: إحْدَاهُنَّ: أَهَا تَنْجُسُ وَلَوْ مَعَ الْكَثْرَةِ.

وَهُو قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَغَيْرِهِ. وَالثَّانِيَةُ: أَكَّا كَالْمَاءِ سَوَاءً، كَانَتْ مَائِيَّةً، أَوْ غَيْرَ مَائِيَّةٍ، وَهُو قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنْ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ: كَابْنِ مَسْعُودٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَالزُّهْرِيِّ، وَأَبِي ثَوْرٍ، وَغَيْرِهِمْ، وَهُو قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ، نَقَلَهُ الْمَرْوَزِيِّ عَنْ أَبِي ثَوْرٍ، وَغَيْرِهِمْ، وَهُو قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ، نَقَلَهُ الْمَرْوَزِيِّ عَنْ أَبِي ثَوْرٍ، وَغَيْرِهِمْ، وَهُو قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ، نَقَلَهُ الْمَرْوَزِيِّ عَنْ أَبِي ثَوْرٍ، وَغَيْرِهِمْ، وَهُو قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ، نَقَلَهُ الْمَرْوَزِيِّ عَنْ أَبِي وَكَذَلِكَ ذَكْرَ وَلِكَ الْخَلَّلُ فِي جَامِعِهِ عَنْ الْمَرْوَزِيِّ. وَكَذَلِكَ ذَكْرَ وَلِكَ الْخَلَالُ فِي جَامِعِهِ عَنْ الْمَرْوَزِيِّ. وَكَذَلِكَ ذَكْرَ وَلِكَ الْخَلَالُ فِي جَامِعِهِ عَنْ الْمَرْوَزِيِّ. وَكَذَلِكَ ذَكْرَ وَلِكَ الْخَلَالُ فِي جَامِعِهِ عَنْ الْمَرْوَزِيِّ. وَكَذَلِكَ ذَكْرَ وَلِكَ الْخَلُولُ فَي الْمَاعِمَ عَنْ الْمَرْوَزِيِّ. وَكَذَلِكَ مُنْبَسِطَةً أَنْ حُكْمَ الْمَائِعَاتِ عِنْدَهُمْ حُكُمُ الْمَاءِ، وَمَذْهَبُهُمْ فِي الْمَائِعَاتِ مَعْرُوفٌ: فَإِذَا كَانَتْ مُنْبَسِطَةً وَعَيْدُ لَا يَتَحَرُّكُ أَحَدُ طَرَفَيْهَا بِتَحَرُّكِ الطَّرَفِ الْآخِو لَمْ تَنْجُسْ كَالْمَاءِ عِنْدَهُمْ.

وَأَمَّا أَبُو ثَوْرٍ فَإِنَّهُ يَقُولُ بِالْعَكْسِ: بِالْقُلَتَيْنِ كَالشَّافِعِيّ، وَالْقُولُ أَنَّمَا كَالْمَاءِ يُذْكُرُ قَوْلًا فِي مَذْهَبِ مَالِكٍ، وَقَدْ ذَكَرَ أَبُو ثَوْرٍ فَإِنَّهُ يَقُولُ بِالْعَكْسِ: بِالْقُلَتَيْنِ كَالشَّامِ الْكَثِيرِ رِوَايَتَيْنِ وَرُويَ عَنْ أَبِي نَافِعٍ، مِنْ الْمَالِكِيَّةِ، فِي الجَّبَابِ أَصْحَابُهُ عَنْهُ فِي يَسِيرِ النَّجَاسَةِ إِذَا وَقَعَتْ فِي الطَّعَامِ الْكَثِيرِ رِوَايَتَيْنِ وَرُويَ عَنْ أَبِي نَافِعٍ، مِنْ الْمَالِكِيَّةِ، فِي الجَّبَابِ النَّيْتُ عَنْهُ فِي الْمَالِكِيَّةِ، فِي الطَّعَامِ النَّيْنِ وَلَويَ عَنْ أَبِي نَافِعٍ، مِنْ الْمَالِكِيَّةِ، فِي الطَّعَامِ النَّيْنِ وَالْقَوْلُ أَنْ وَلِكَ لَا يَضُولُ الزَّيْتَ، قَالَ: وَلَيْسَ الزَّيْتُ كَالْمَاءِ.

وَقَالَ ابْنُ الْمَاحِشُونِ فِي الزَّيْتِ وَغَيْرِهِ تَقَعُ فِيهِ الْمَيْتَةُ وَلَمْ تُعَيِّرْ أَوْصَافَهُ وَكَانَ كَثِيرًا؛ لَمْ يَنْجُسْ بِخِلَافِ مَوْتِمَا فِيهِ، وَفَقُوعِهَا فِيهِ، وَمَذْهَبُ ابْنِ حَزْمٍ وَغَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ: أَنَّ الْمَائِعَاتِ لَا تَنْجُسُ بِوُقُوعِ فَفَرَّقُ النَّجَاسَةِ، إلَّا السَّمْنَ إِذَا وَقَعَتْ فِيهِ فَأْرَةٌ، كَمَا يَقُولُونَ إِنَّ الْمَاءَ لَا يَنْجُسُ، إلَّا إِذَا بَالَ فِيهِ بَائِلٌ. وَالثَّالِثَةُ: يُفَرَّقُ بَيْنَ الْمَائِعِ الْمَائِعِ الْمَائِعِ: كَحَلِ الْعِنَبِ، فَيُلْحَقُ الْأَوَّلُ بِالْمَاءِ دُونَ الثَّايِي.

وَفِي الْجُمْلَةِ: لِلْعُلَمَاءِ فِي الْمَائِعَاتِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ. أَحَدُهَا: أَنَّهَا كَالْمَاءِ.

وَالثَّابِينِ: أَنَّمَا أَوْلَى بِعَدَمِ التَّنجُّسِ مِنْ الْمَاءِ؛ لِأَنَّمَا طَعَامٌ وَإِدَامٌ فَإِتْلَافُهَا فِيهِ". (١)

٣٣-"وَمَنْ لَمْ يَلْحَظْ الْمَعَانِيَ مِنْ خِطَابِ اللّهِ وَرَسُولِهِ، وَلَا يَفْهَمُ تَنْبِيهَ الْخِطَابِ وَفَحْوَاهُ مِنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ كَالَّذِينَ يَقُولُونَ إِنَّ قَوْلَهُ: ﴿ فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفِّ ﴾ [الإسراء: ٣٣] . لَا يُفِيدُ النَّهْيَ عَنْ الضَّرْبِ، وَهُوَ إِحْدَى كَالَّذِينَ يَقُولُونَ إِنَّ قَوْلَهُ: ﴿ فَلَا تَقُلْ هَمُمَا أُفِّ ﴾ [الإسراء: ٣٣] . لَا يُفِيدُ النَّهْيَ عَنْ الضَّرْبِ، وَهُوَ إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ عَنْ دَاوُد، وَاخْتَارَهُ الْبُنُ حَزْمٍ ، وَهَذَا فِي غَايَةِ الضَّعْفِ، بَلْ وَكَذَلِكَ قِيَاسُ الْأَوْلَى، وَإِنْ لَمْ يَدُلُ عَلَيْهِ الْخِطَابُ، لَكِنْ عُرِفَ أَنَّهُ أَوْلَى بِالْحُكْمِ مِنْ الْمَنْطُوقِ بِهِذَا، فَإِنْكَارُهُ مِنْ بِدَعِ الظَّهِرِيَّةِ الَّتِي لَمْ يَسْبِقْهُمْ بِهَا أَحَدُ مِنْ السَّلَفِ، فَمَا زَالَ السَّلَفُ يَحْبُونَ بِمِثْلِ هَذَا.

وَهَذَا كَمَا أَنَّهُ إِذَا قَالَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يُؤْمِنُ كَرَّرَهَا ثَلَاثًا، قَالُوا: مَنْ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: مَنْ لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائِقَهُ» فَإِذَا كَانَ هَذَا بِمُجَرَّدِ الْخُوْفِ مِنْ بَوَائِقِهِ، فَكَيْفَ فِعْلُ الْبَوَائِقِ مَعَ عَدَمِ أَمْنِ جَارِهِ قَالَ: مَنْ لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائِقَهُ» فَإِذَا كَانَ هَذَا بِمُجَرَّدِ الْخُوْفِ مِنْ بَوَائِقِهِ، فَكَيْفَ فِعْلُ الْبَوَائِقِ مَعَ عَدَمِ أَمْنِ جَارِهِ مَنْ بَوَائِقِهِ، فَكَيْفَ فِعْلُ الْبَوَائِقِ مَعَ عَدَمِ أَمْنِ جَارِهِ مِنْ بَوَائِقِهِ، فَكَيْفَ فِعْلُ الْبَوَائِقِ مَعَ عَدَمِ أَمْنِ جَارِهِ مِنْ بَوَائِقِهِ، فَكَيْفَ فِعْلُ الْبَوَائِقِ مَعَ عَدَمِ أَمْنِ جَارِهِ مَنْ بَاللَّهُ فِيلَ لَهُ وَلِيلًا فَهُو حَلْقَك. قِيلَ: ثُمُّ مَاذَا؟ مَنْ تَقْتُلَ وَلَدَك حَشْيَةً أَنْ يَطْعَمَ مَعَك. قِيلَ: ثُمُّ أَيُّ؟ قَالَ: أَنْ تُوَائِنَ بِحَلِيلَةِ جَارِك» .". (٢)

<sup>(</sup>۱) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ٢٤٣/١

<sup>(</sup>۲) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ٣٣٦/١

٣٤ - "وَأَمَّا الِاعْتِكَافُ، فَمَا عَلِمْت أَحَدًا قَالَ إِنَّهُ يَجِبُ لَهُ الْوُضُوءُ، وَكَذَلِكَ الذِّكْرُ، وَالدُّعَاءُ، فَإِنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَمَرَ الْحَائِضَ بِذَلِكَ.

وَأَمَّا الْقِرَاءَةُ فَفِيهِمَا خِلَافٌ شَاذٌ، فَمَذْهَبُ الْأَرْبَعَةِ تَجِبُ الطَّهَارَتَانِ لِهِنَا كُلِّهِ إِلَّا الطَّوَافَ مَعَ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ. فَقَدْ قِيلَ: فِيهِ نِزَاعٌ. وَالْأَرْبَعَةُ أَيْضًا لَا يُجُوِّزُونَ لِلْجُنُبِ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ، وَلَا اللَّبْثَ فِي الْمَسْجِدِ إِذَا لَمُ يَكُنْ عَلَى وُضُوءٍ، وَتَنَازَعُوا فِي قِرَاءَةِ الشَّيْءِ الْيَسِيرِ.

وَفِي هَذَا نِزَاعٌ فِي مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَغَيْرِهِ، كَمَا قَدْ ذُكِرَ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ، وَمَذْهَبُ أَهْلِ الظَّاهِرَةِ: يَجُوزُ لِلْجُنُبِ أَنْ يَقْرَأَ لِلْقُرْآنِ، وَاللَّبْثُ فِي الْمَسْجِدِ، هَذَا مَذْهَبُ دَاوُد، وَأَصْحَابِهِ، وَابْنِ حَزْمٍ، وَهَذَا مَنْقُولُ عَنْ بَعْضِ لِلْجُنُبِ أَنْ يَقْرَأَ لِلْقُرْآنِ، وَاللَّبْثُ فِي الْمَسْجِدِ، هَذَا مَذْهَبُ دَاوُد، وَأَصْحَابِهِ، وَابْنِ حَزْمٍ اللَّهُ فِيمَا بَحِبُ الطَّهَارَتَانِ، فَالَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ حَزْمٍ أَثَّا لَا بَحِبُ إِلَّا لِصَلَاةٍ هِي رَكْعَتَانِ أَوْ رَكْعَةُ السَّلْفِ، وَأَمَّا مَذْهَبُهُمْ فِيمَا بَحِبُ الطَّهَارَةُ وَلَا يَجِبُ عِنْدَهُ الطَّهَارَةُ لِسَجْدَتَيْ السَّهْوِ، فَيَجُوزُ عِنْدَهُ لِلْجُنُب، وَالسُّجُودُ فِيهِ، وَمَسُ الْمُصْحَفِ.

قَالَ: لِأَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ حَيْرٌ مَنْدُوبٌ إِلَيْهَا، فَمَنْ ادَّعَى مَنْعَ هَوُلَاءِ مِنْهَا فَعَلَيْهِ الدَّلِيلُ، وَأَمَّا الطَّوَافُ فَلَا يَجُوزُ لِلْحَائِضِ بِالنَّصِّ، وَالْإِجْمَاعِ، وَأَمَّا الْحُدَثُ فَفِيهِ نِزَاعٌ بَيْنَ السَّلَفِ، وَقَدْ ذَكَرَ عَبْدُ اللّهِ بْنُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي الْمَنَاسِكِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ النَّحْعِيِّ، وَحَمَّادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ: أَنَّهُ يَجُوزُ الطَّوَافُ مَعَ الْحُدَثِ الْأَصْغَرِ، وَقَدْ قِيلَ إِنَّ هَذَا قَوْلُ الْحَنَفِيَّةِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ النَّحْعِيِّ، وَحَمَّادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ: أَنَّهُ يَجُوزُ الطَّوَافُ مَعَ الْحُدَثِ الْأَصْغَرِ، وَقَدْ قِيلَ إِنَّ هَذَا قَوْلُ الْحَنَفِيَّةِ إِلَّا اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَلْمَ اللّهِ عَلْيُهِمْ -، وَهُوَ النَّوْعِيِّ أَنَّهُ رُكُنٌ فِيهِ. وَالصَّحِيحُ فِي هَذَا اللّهِ عَلَيْهِمْ -، وَهُوَ الّذِي". (١)

٥٣- "وَقَالَ الْبُ حَزْمِ : وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَقَانَ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ: تُومِئُ الْحَائِضُ بِالسُّجُودِ. وَقَالَ سَعِيدٌ: وَتَقُولُ: رَبِّ لَك سَجَدْت، وَعَنْ الشَّعْبِيِّ جَوَازُ سُجُودِ التِّلَاوَةِ إِلَى الْقِبْلَةِ، وَأَمَّا صَلَاةُ الْجِنَازَةِ: فَقَدْ وَقَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «مَنْ صَلَّى عَلَى الْجِنَازَةِ» وَقَالَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ». وَقَالَ: «صَلُّوا عَلَى النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «مَنْ صَلَّى عَلَى الْجِنَازَةِ» وَقَالَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ». وَقَالَ: «صَلُّوا عَلَى النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «مَنْ صَلَّى عَلَى الْجُنَازَةِ» وَقَالَ: وَيَعْلَى النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَلَى الْجُودُ، وَلَا يَتَكَلَّمُ فِيهَا، وَفِيهَا تَكْبِيرٌ وَتَسْلِيمٌ، وَقَالَ: وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ لَا يُصَلِّى إِلَّا طَاهِرًا وَلَا يُصَلِّى عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوكِهَا وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ.

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: عَرَضَ الْبُحَارِيُّ لِلرَّدِ عَلَى الشَّعْبِيِّ، فَإِنَّهُ أَجَازَ الصَّلَاةَ عَلَى الْجِنَازَةِ بِغَيْرِ طَهَارَةٍ قَالَ: لِأَثَّمَا دُعَاءٌ لَيْسَ فِيهَا رُكُوعٌ وَلَا سُجُودٌ، وَالْفُقَهَاءُ مُجْمِعُونَ مِنْ السَّلَفِ، وَالْخَلَفِ عَلَى خِلَافِ قَوْلِهِ، فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى شُذُوذِهِ. لَيْسَ فِيهَا رُكُوعٌ وَلَا سُجُودٌ، وَالْفُقَهَاءُ مُجْمِعُونَ مِنْ السَّلَفِ، وَالْخَلَفِ عَلَى خِلَافِ قَوْلِهِ، فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى الْقِبْلَةِ، وَلَوْ كَانَتْ دُعَاءً كَمَا زَعَمَ الشَّعْبِيُّ لَجَازَتْ إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ. قَالَ: وَاحْتِجَاجُ الْبُحَارِيِّ فِي هَذَا الْبَابِ حَسَنٌ. قُلْت: فَالنِزَاعُ فِي سُجُودِ التِّلَاوَةِ، وَفِي صَلَاةٍ الْجِنَازَةِ، قِيلَ: هُمَا جَمِيعًا لَيْسَا صَلَاةً الْبُحَارِيِّ فِي هَذَا الْبَابِ حَسَنٌ. قُلْت: فَالنِزَاعُ فِي سُجُودِ التِّلَاوَةِ، وَفِي صَلَاةٍ الْجِنَازَةِ، قِيلَ: هُمَا جَمِيعًا لَيْسَا صَلَاةً كَمَا الطَّهَارَةُ، وَالْمَأْثُورُ عَنْ الصَّحَابَةِ، وَهُو الَّذِي تَدُلُّ

<sup>(</sup>۱) الفتاوي الكبرى لابن تيمية ۲٤١/۱

عَلَيْهِ النُّصُوصُ.

وَالْقِيَاسُ الْفَرْقُ بَيْنَ الْجِنَازَةِ وَالسُّجُودِ الْمُجَرَّدِ سُجُودِ التِّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ بِالنَّصِّ: «لَا صَلَاةً إلَّا بِطُهُورٍ» . كَمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةً أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأً» . وَفِي صَحِيحٍ مُسْلِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أَنَّهُ قَالَ: ". (١)

٣٧- "﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا ﴾ [الرعد: ١٥].

وَأَمَّا كَلَامُهُ فَلَهُ حُرْمَةٌ عَظِيمَةٌ؛ وَلِهِنَا يَنْهَى أَنْ يُقْرَأُ الْقُرْآنُ فِي حَالِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، فَإِذَا نَحْيَ أَنْ يُعْرَأُ السُّجُودِ، وَحُرْمَةُ الْمُصْحَفِ أَعْظَمُ مِنْ حُرْمَةِ الْمَسْجِدِ، وَالْمَسْجِدُ يَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَهُ لَا يُعْرَفُ اللَّهُ عُودِ، وَحُرْمَةُ الْمُصْحَفِ أَعْظَمُ مِنْ حُرْمَةِ الْمَسْجِدِ، وَالْمَسْجِدُ يَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَهُ الْمُصْحَفِ، فَلَا السُّجُودِ، وَحُرْمَةُ الْمُصْحَفِ، فَلَا السُّجُودِ، وَحُرْمَةُ الْمُصْحَفِ، فَلَا اللَّهُ عُودِ اللَّهُ عَلَى الْمُعْدَلِي اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْمُعْدَلِي اللَّهُ عَلَى الْمُعْدَلِي اللَّهُ عَلَى الْمَعْدَلِي اللَّهُ عَلَى الْعَلَى الْمُعْمَلِي اللَّهُ عَلَى الْعَلَى الْمُعْمَلِي اللَّهُ عَلَى الْمُعْمِلُولُ الْمُعْمِلُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْمُعْمَلُولُ الْمُعْمَلُولُ اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الللَّه

وَأَمَّا احْتِجَاجُ ابْنِ حَزْمٍ عَلَى أَنَّ مَا دُونَ رَكْعَتَيْنِ لَيْسَ بِصَلَاةٍ، بِقَوْلِهِ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى». فَهَذَا يَرْوِيهِ الْأَرْدِيُّ، عَنْ عَلِيّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَارِقِيِّ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَهُوَ خِلَافُ مَا رَوَاهُ الثِّقَاتُ الْمَعْرُوفُونَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَهُوَ خِلَافُ مَا رَوَاهُ الثِّقَاتُ الْمَعْرُوفُونَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَهُوَ خِلَافُ مَا رَوَاهُ الثِّقَاتُ الْمَعْرُوفُونَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَهُو خِلَافُ مَا رَوَاهُ الثِّقَاتُ الْمَعْرُوفُونَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَهُو خِلَافُ مَا رَوَاهُ الثَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خِفْتَ الْفَجْرَ فَأَوْتِرْ فَوَا مَا فِي الصَّحِيحَيْنِ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ؟ فَقَالَ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خِفْتَ الْفَجْرَ فَأُوتِرْ بِوَاحِدَةٍ» .". (٢)

٣٨- "فَإِنْ قِيلَ: يُخْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا قَدْ ذَكَرَهُ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي جَيْلِسٍ آخَرَ كَلَامًا مُبْتَدَأً لِآخَرَ: إِمَّا لِهِنَا لِهِنَا لِوَيْرِهِ. قِيلَ: كُلُّ مَنْ رَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ إِنَّمَا رَوَاهُ هَكَذَا، فَذَكَرُوا فِي أَوَّلِهِ السُّوَالَ، وَفِي آخِرِهِ الْوَتْرَ، وَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا صَلَاةُ اللَّيْلِ، وَهَذَا خَالَفَهُمْ فَلَمْ يَذْكُرُ مَا فِي أَوَّلِهِ وَلَا مَا فِي آخِرِه، وَزَادَ فِي وَسَطِهِ، وَلَيْسَ أَخِهِ وَلَا مَا فِي آخِرِه، وَزَادَ فِي وَسَطِهِ، وَلَيْسَ أَخِهِ وَلَا مَا فِي آخِرِه، وَزَادَ فِي وَسَطِهِ، وَلَيْسَ أَخِهِ وَلَا مَا فِي آخِرِه، وَزَادَ فِي وَسَطِهِ، وَلَيْسَ أَعْمُ عَنْ الْمُعْرُوفِينَ بِالْحِفْظِ وَالْإِتْقَانِ، وَلِمُذَا لَمْ يُخْرَجْ حَدِيثَهُ أَهْلُ الصَّجِيحِ: الْبُحَارِيُّ وَمُسْلِمٌ، وَهَذِهِ الْأُمُورُ وَمَا أَشْبَهَهَا مَتَى تَأْمَلَهَا اللَّبِيبُ عَلِمَ أَنَّهُ غَلِطَ فِي الْحُدِيثِ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ ذَلِكَ أَوْجَبَ رِيبَةً قَوِيَّةً مَّنُعُ الاحْتِجَاجَ بِهِ عَلَى الْمُعْرَفِقِينَ مِثْلُ هَذَا الْأَصْلِ الْعَظِيمِ.

وَمَّا يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّ الْوِتْرَ رَكْعَةٌ، وَهُوَ صَلَاةٌ، وَكَذَلِكَ صَلَاةُ الْجِنَازَةِ وَغَيْرِهَا، فَعُلِمَ أَنَّ النَّبِيَّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

<sup>(</sup>۱) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ٣٤٣/١

<sup>(</sup>۲) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ١/٣٥٨

- لَمْ يَقْصِدْ بِذَلِكَ بَيَانَ مُسَمَّى الصَّلَاةِ وَتَحْدِيدِهَا، فَإِنَّ الْحُدَّ يَطَّرِدُ وَيَنْعَكِسُ؟ فَإِنْ قِيلَ: قَصَدَ بَيَانَ مَا يَجُوزُ مِنْ الصَّلَاةِ. الصَّلَاةِ.

قِيلَ: مَا ذَكَرْتُمْ جَائِزٌ، وَسُجُودُ التِّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ أَيْضًا جَائِزٌ، فَلَا يُمْكِنُ الِاسْتِدْلَال بِهِ لَا عَلَى الِاسْمِ، وَلَا عَلَى الْاسْمِ، وَلَا عَلَى الْإَمَامُ الْإِمَامُ الْإِمَامُ الْإِمَامُ عَنْ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَلَا يَسْلَلَةٍ لَيْسَ لَك فِيهَا إِمَامٌ.

وَأَمَّا سُجُودُ السَّهُو: فَقَدْ جَوَّزَهُ الْبِنُ حَزْمٍ أَيْضًا عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ، وَإِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ، كَسُجُودِ التِّلَاوَةِ وِالشُّكْرِ؛ لِأَنَّ هَذَا سَجْدَتَانِ الضَّعِيفِ. وَلِهَذَا لَا يُعْرَفُ عَنْ أَحَدٍ مِنْ السَّلَفِ، وَلَيْسَ هُوَ مِثْلُ سُجُودِ التِّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ؛ لِأَنَّ هَذَا سَجْدَتَانِ يَقُومَانِ مَقَامَ رَكْعَةٍ مِنْ الصَّلَةِ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ، حَدِيثِ الشَّكِّ: يَقُومَانِ مَقَامَ رَكْعَةٍ مِنْ الصَّلِيةَ، وَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ، حَدِيثِ الشَّكِّ: «إِذَا شَكَ أَحُدُكُمْ فَلَمْ يَدْرِ ثَلَاثًا صَلَّى أَمْ أَرْبَعًا، فَلْيَطْرَحْ الشَّكَ وَلْيَبْنِ عَلَى مَا تَيَقَّنَ، ثُمَّ لْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ وَلَيْنَ عَلَى مَا تَيَقَّنَ، ثُمَّ لْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ، فَإِنْ صَلَّى خَمْسًا شَفَعَتَا لَهُ صَلَاتَهُ، وَإِلَّا كَانَتَا تَرْغِيمًا لِلشَّيْطَانِ» .". (١)

٣٩-"أَ حَدُهُمَا: لَا إِعَادَةَ عَلَيْهَا، كَمَا نُقِلَ عَنْ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ: لِأَنَّ «الْمُسْتَحَاضَةَ الَّتِي قَالَتْ لِلنَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: إِنِيِّ حِضْت حَيْضَةً شَدِيدَةً كَبِيرَةً مُنْكَرَةً مَنَعَتْنِي الصَّلَاةَ وَالصِّيَامَ». أَمَرَهَا بِمَا يَجِبُ فِي الْمُسْتَقْبِلِ، وَمَلَّةٍ وَالصِّيَامَ». أَمَرَهَا بِعَضْاءِ صَلَاةِ الْمَاضِي.

وَقَدْ ثَبَتَ عِنْدِي بِالنَّقْلِ الْمُتَوَاتِرِ أَنَّ فِي النِّسَاءِ وَالرِّجَالِ بِالْبَوَادِي وَغَيْرِ الْبَوَادِي مَنْ يَبْلُغُ وَلَا يَعْلَمُ أَنَّ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ وَالرِّجَالِ بِالْبَوَادِي وَغَيْرِ الْبَوَادِي مَنْ يَبْلُغُ وَلَا يَعْلَمُ أَنَّ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ وَالرِّجَالِ بِالْبَوَادِي وَغَيْرِ الْبَوَادِي مَنْ يَبْلُغُ وَلَا يَعْلَمُ أَنَّ الصَّلَاةِ إِلَّا الْمَرْأَةُ الْكَبِيرَةُ، وَاحِبَةً؛ بَلْ إِذَا قِيلَ لِلْمَرْأَةِ: صَلِّي، تَقُولُ: حَتَّى أَكْبَرَ وَأَصِيرَ عَجُوزَةً، ظَانَّةً أَنَّهُ لَا يُخَاطَبَ بِالصَّلَاةِ إِلَّا الْمَرْأَةُ الْكَبِيرَةُ، كَالْعَجُوزِ وَخُوهَا.

وَفِي أَتْبَاعِ الشُّيُوخِ طَوَائِفُ كَثِيرُونَ لَا يَعْلَمُونَ أَنَّ الصَّلَاةَ وَاحِبَةٌ عَلَيْهِمْ، فَهَؤُلَاءِ لَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ فِي الصَّحِيحِ قَضَاءُ الصَّلَوَاتِ، سَوَاءٌ قِيلَ: كَانُوا كُفَّارًا، أَوْ كَانُوا مَعْذُورِينَ بِالْجُهْلِ.

وَكَذَلِكَ مَنْ كَانَ مُنَافِقًا زِنْدِيقًا يُظْهِرُ الْإِسْلَامَ وَيُبْطِنُ خِلَافَهُ، وَهُوَ لَا يُصَلِّي، أَوْ يُصَلِّي أَوْ يُصَلِّي أَوْ يُصَلِّي أَوْ يُكَ مَنْ كَانَ مُنَافِقًا زِنْدِيقًا يُظْهِرُ الْإِسْلَامِ مَنْ نِفَاقِهِ وَصَلَّى فَإِنَّهُ لَا قَضَاءَ عَلَيْهِ عِنْدَ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ، وَالْمُرْتَدُّ الَّذِي كَانَ يَعْتَقِدُ وُجُوبَ الصَّلَاةِ ثُمَّ ارْتَدَّ عَنْ الْإِسْلَامِ ثُمَّ عَادَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ قَضَاءُ مَا تَرَكَهُ حَالَ الرِّدَّةِ عِنْدَ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ. يَعْتَقِدُ وُجُوبَ الصَّلَاةِ ثُمَّ ارْتَدَّ عَنْ الْإِسْلَامِ ثُمَّ عَادَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ قَضَاءُ مَا تَرَكَهُ حَالَ الرِّدَّةِ عِنْدَ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ. كَمَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَأَحْمَدَ فِي ظَاهِرِ مَذْهَبِهِ؛ فَإِنَّ الْمُرْتَدِّينَ الَّذِينَ ارْتَدُّوا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: كَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي سَرْحٍ، وَغَيْرِهِ مَكَثُوا عَلَى الْكُفْرِ مُدَّةً ثُمَّ أَسْلَمُوا، وَلَمْ يَأْمُرْ أَحَدًا مِنْهُمْ بِقَضَاءِ مَا تَرَكُوهُ، وَكَذَلِكَ الْمُرْتَدُّونَ عَلَى عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ لَمْ يُؤْمَرُوا بِقَضَاءِ صَلَاةٍ؛ وَلَا غَيْرِهَا.

وَأُمَّا مَنْ كَانَ عَالِمًا بِوُجُوهِمَا وَتَرَكَهَا بِلَا تَأْوِيلٍ حَتَّى حَرَجَ وَقْتُهَا الْمُوَقَّتُ، فَهَذَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ عِنْدَ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ، وَذَهَبَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ الْبُنُ حَزْمٍ وَغَيْرُهُ، إِلَى أَنَّ فِعْلَهَا بَعْدَ الْوَقْتِ لَا يَصِحُّ مِنْ هَؤُلَاءٍ، وَكَذَلِكَ قَالُوا فِيمَنْ

<sup>(</sup>۱) الفتاوي الكبري لابن تيمية ٣٦٠/١

تَرَكَ الصَّوْمَ تَعَمُّدًا، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.

[مَسْأَلَةٌ عَلَيْهِ صَلَوَاتٌ كَثِيرَةٌ فَاتَتْهُ هَلْ يُصَلِّيهَا بِسُنَنِهَا]

٢٦ - ١١٠ مَسْأَلَةُ:

فِي رَجُلٍ عَلَيْهِ صَلَوَاتٌ كَثِيرَةٌ فَاتَتْهُ؛ هَلْ يُصَلِّيهَا بِسُنَنِهَا؟ أَمْ الْفَرِيضَةَ وَحْدَهَا؟ وَهَلْ تُقْضَى فِي سَائِرِ الْأَوْقَاتِ مِنْ لَيْلِ أَوْ كَارِ؟". (١)

. ٤ - "أَحَدُهُمَا: إِنَّهَا مِنْ الْفَاتِحَةِ دُونَ غَيْرِهَا، تَجِبُ قِرَاءَتُهَا حَيْثُ تَجِبُ قِرَاءَةُ الْفَاتِحةِ.

وَالثَّانِي: وَهُوَ الْأَصَحُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْفَاتِحَةِ وَغَيْرِهَا فِي ذَلِكَ، وَأَنَّ قِرَاءَهَا فِي أُوّلِ الْفَاتِحَةِ كَقِرَاءَهَا فِي أُوّلِ السُّورِ، وَالْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ تُوَافِقُ هَذَا الْقُوْلَ، لَا تُخَالِفُهُ.

وَحِينَئِذٍ الْخِلَافُ أَيْضًا فِي قِرَاءَتِهَا فِي الصَّلَاةِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ أَحَدُهَا: أَنَّهَا وَاجِبَةٌ وُجُوبَ الْفَاتِحَةِ، كَمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ وَطَائِفَةٍ مِنْ أَهْلِ الْخَدِيثِ، بِنَاءً عَلَى أَثَّهَا مِنْ الْفَاتِحَةِ.

وَالثَّابِيْ: قَوْلُ مَنْ يَقُولُ: قِرَاءَتُهَا مَكْرُوهَةٌ سِرًّا وَجَهْرًا، كَمَا هُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ مَالِكِ. وَالْقَوْلُ الثَّالِثُ: أَنَّ وَالْقَوْلُ الثَّالِثُ: أَنَّ وَلَاَعُفَةٌ مِنْ قِرَاءَتَهَا جَائِزَةٌ؛ بَلْ مُسْتَحَبَّةٌ، وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَحْمَدَ فِي الْمَشْهُورِ عَنْهُ. وَأَكْتَرِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَطَائِفَةٌ مِنْ هَوُلَاءِ يُستَوِّي بَيْنَ قِرَاءَتِهَا وَتَرْكِ قِرَاءَتِهَا، وَيُخَيَّرُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ مُعْتَقِدِينَ أَنَّ هَذَا عَلَى إحْدَى الْقِرَاءَتَيْنِ، وَذَلِكَ عَلَى الْقَرَاءَةِ اللَّحْرَى.

ثُمُّ مَعَ قِرَاءَتِهَا هَلْ يُسَنُّ الجُهْرُ أَوْ لَا يُسَنُّ، عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ: قِيلَ: يُسَنُّ الجُهْرُ بِهَا. كَقَوْلِ الشَّافِعِيِّ، وَمَنْ وَافَقَهُ. وَقِيلَ: لَا يُسَنُّ الجُهْرُ بِهَا، كَمَا هُوَ قَوْلُ الجُمْهُورِ مِنْ أَهْلِ الحَدِيثِ وَالرَّأْيِ، وَفُقَهَاءِ الْأَمْصَارِ.

وَقِيلَ: يُخَيَّرُ بَيْنَهُمَا. كَمَا يُرْوَى عَنْ إِسْحَاقَ، وَهُوَ قَوْلُ <mark>ابْنِ حَزْمٍ</mark> وَغَيْرِهِ.

وَمَعَ هَذَا فَالصَّوَابُ أَنَّ مَا لَا يُجْهَرُ بِهِ قَدْ يُشْرَعُ الجُهْرُ بِهِ لِمَصْلَحَةٍ رَاجِحَةٍ، فَيُشْرَعُ لِلْإِمَامِ أَحْيَانًا لِمِثْلِ تَعْلِيمِ الْمَأْمُومِينَ، وَيَسُوغُ لِلْإِمَامِ أَنْ يَجْهَرُوا بِالْكَلِمَاتِ الْيَسِيرَةِ أَحْيَانًا، وَيَسُوغُ أَيْضًا أَنْ يَتْرُكَ الْإِنْسَانُ الْأَفْضَلَ لِتَأْلِيفِ الْمَأْمُومِينَ، وَيَسُوغُ لِلْمُصَلِّينَ أَنْ يَجْهَرُوا بِالْكَلِمَاتِ الْيَسِيرَةِ أَحْيَانًا، وَيَسُوغُ أَيْضًا أَنْ يَتْرُكَ الْإِنْسَانُ الْأَفْضَلَ لِتَأْلِيفِ الْقُلُوبِ، وَاجْتِمَاعِ الْكَلِمَةِ حَوْفًا مِنْ التَّنْفِيرِ، عَمَّا يَصْلُحُ كَمَا تَرَكَ النَّبِيُّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – بِنَاءَ الْبَيْتِ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ؛ لِكُونِ قُرَيْشٍ كَانُوا حَدِيثِي عَهْدٍ بِالْجُاهِلِيَّةِ، وَحَشِيَ تَنْفِيرَهُمْ بِذَلِكَ. وَرَأَى أَنَّ مَصْلَحَةَ الِاجْتِمَاعِ وَلِاثْتِلَافِ مُقَدَّمَةٌ عَلَى مَصْلَحَةِ الْبِنَاءِ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ.

وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ - لَمَّا أَكْمَلَ الصَّلَاةَ خَلْفَ عُثْمَانَ، وَأَنْكُرَ عَلَيْهِ فَقِيلَ لَهُ فِي ". (٢)

<sup>(</sup>۱) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ۱/۲ه

<sup>(</sup>۲) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ١٨١/٢

٤١- "وَقِيلَ: هِيَ وَاحِبَةٌ عَلَى الْكِفَايَةِ، وَهَذَا هُوَ الْمُرَجَّحُ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَقَوْلُ بَعْضِ أَصْحَابِ مَالِكِ، وَقَوْلٍ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ.

وَقِيلَ: هِيَ وَاجِبَةٌ عَلَى الْأَعْيَانِ: وَهَذَا هُوَ الْمَنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ، مِنْ أَئِمَّةِ السَّلَفِ، وَفُقَهَاءِ الْحَدِيثِ، وَغَيْرِهِمْ.

وَهَؤُلَاءِ تَنَازَعُوا فِيمَا إِذَا صَلَّى مُنْفَرِدًا لِغَيْرِ عُذْرٍ، هَلْ تَصِحُّ صَلَاتُهُ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ: أَحَدُهُمَا: لَا تَصِحُّ، وَهُوَ قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنْ قُدَمَاءِ أَصْحَابِ أَحْمَدَ، وَذَكَرَهُ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى، فِي شَرْحِ الْمَذْهَبِ عَنْهُمْ، وَبَعْضُ مُتَأَخِّرِيهِمْ كَابْنِ عَقِيل، وَهُوَ قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنْ السَّلَفِ، وَاحْتَارَهُ البُنُ حَزْمٍ وَغَيْرُهُ.

وَالثَّانِي: تَصِحُّ مَعَ إِثْبِهِ بِالتَّرْكِ، وَهَذَا هُوَ الْمَأْثُورُ عَنْ أَحْمَدَ، وَقَوْلُ أَكْثَرِ أَصْحَابِهِ.

وَالَّذِينَ نَفَوْا الْوُجُوبَ احْتَجُّوا بِتَفْضِيلِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: صَلَاةَ الْجُمَاعَةِ عَلَى صَلَاةِ الرَّجُلِ وَحْدَهُ. قَالُوا: وَلَوْ كَانَتْ وَاحِبَةً لَمْ تَصِحَّ صَلَاةُ الْمُنْفَرِدِ، وَلَمْ يَكُنْ هُنَاكَ تَفْضِيلٌ، وَحَمَلُوا مَا جَاءَ مِنْ هَمِّ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِالتَّحْرِيقِ عَلَى مَنْ تَرَكَ الجُمُعَة، أَوْ عَلَى الْمُنَافِقِينَ الَّذِينَ كَانُوا يَتَحَلَّفُونَ عَنْ الجُمَاعَةِ مَعَ النِّفَاقِ، وَاللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى

مَعَ الصَّلَاةِ فِي الْبُيُوتِ.

وَأَمَّا الْمُوحِبُونَ: فَاحْتَجُوا بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْآثَارِ.

أَمَّا الْكِتَابُ: فَقُوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ ﴾ [النساء: ١٠٢] الْآنة.

وَفِيهَا دَلِيلَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ أَمَرَهُمْ بِصَلَاةِ الجَمَاعَةِ مَعَهُ فِي صَلَاةِ الْخُوْفِ، وَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى وُجُوهِمَا حَالَ الْخُوْفِ، وَهُوَ يَدُلُّ بِطَرِيقِ الْأَوْلَى عَلَى وُجُوهِمَا حَالَ الْأَمْنِ.

الثَّانِي: أَنَّهُ سَنَّ صَلَاةَ الْحُوْفِ جَمَاعَةً، وَسَوَّغَ فِيهَا مَا لَا يَجُوزُ لِغَيْرِ عُذْرٍ، كَاسْتِدْبَارِ الْقِبْلَةِ، وَالْعَمَلِ الْكَثِيرِ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لِغَيْرِ عُذْرٍ بِالِاتِّفَاقِ، وَكَذَلِكَ مُفَارَقَةُ الْإِمَامِ قَبْلَ السَّلَامِ عِنْدَ الجُمْهُورِ، وَكَذَلِكَ التَّحَلُّفُ عَنْ مُتَابَعَةِ الْإِمَامِ، كَمُو لَا يَتُأَخُّورُ لِغَيْرِ عُذْرٍ بِالِاتِّفَاقِ، وَكَذَلِكَ مُفَارَقَةُ الْإِمَامِ قَبْلَ السَّلَامِ عِنْدَ الجُمْهُورِ، وَكَذَلِكَ التَّحَلُّفُ عَنْ مُتَابَعَةِ الْإِمَامِ، كَمَا يَتَأَخَّرُ". (١)

٤٢ - "وَهَلْ قِرَاءَتُهُ لِلْفَاتِحَةِ مَعَ الْجَهْرِ وَاحِبَةٌ أَوْ مُسْتَحَبَّةٌ

؟ عَلَى قَوْلَيْنِ: أَحَدُهُمَا: إِنُّمَا وَاجِبَةٌ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيّ فِي الجَّدِيدِ، وَقَوْلُ <mark>ابْنِ حَزْمِ.</mark>

وَالثَّانِي: إِنَّمَا مُسْتَحَبَّةٌ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ، وَاللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، وَاخْتِيَارُ جَدِّي أَبِي الْبَرَكَاتِ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى الاِحْتِيَاطِ فِي الْجَرْوَجِ مِنْ الْخِلَافِ فِي وَقْتِ الْعَصْرِ، وَفِي فَسْخِ الْحَجِّ، وَالْمُسْأَلَةِ، كَمَا لَا سَبِيلَ إِلَى الْخُرُوجِ مِنْ الْخِلَافِ فِي وَقْتِ الْعَصْرِ، وَفِي فَسْخِ الْحَجِّ، وَغُو ذَلِكَ مِنْ الْمَسَائِلِ.

<sup>(</sup>۱) الفتاوي الكبرى لابن تيمية ۲۷۰/۲

يَتَعَيَّنُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ النَّظُرُ فِيمَا يُوجِبُهُ الدَّلِيلُ الشَّرْعِيُّ، وَذَلِكَ أَنَّ كَثِيرًا مِنْ الْعُلَمَاءِ يَقُولُ: صَلَاةُ الْعَصْرِ يَخْرُجُ وَقُتُهَا إِذَا صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَيْهِ، كَالْمَشْهُورِ مِنْ مَذْهَبِ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ، وَهُوَ إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ. وَقُتُهَا وَلَمُ يَتَفِقُوا عَلَى وَقْتٍ بَّعُورُ فِيهِ صَلَاةُ الْعَصْرِ، بِخِلَافِ عَيْرِهَا فَإِنَّهُ إِذَا صَلَّى الظُّهْرَ بَعْدَ الرَّوَالِ بَعْدَ مَصِيرِ ظِلِّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ، سِوَى ظِلِّ الزَّوَالِ صَحَّتْ صَلَاتُهُ، وَالْمَعْرِ بُ أَيْضًا بَجُورُ فِيهِ الظَّهْرَ بَعْدَ النَّوَالِ بَعْدَ مَصِيرِ ظِلِّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ، سِوَى ظِلِّ الزَّوَالِ صَحَّتْ صَلَاتُهُ، وَالْمَعْرِبُ أَيْضًا بَجُورِيُ بِاتِفَاقِهِمْ إِذَا صَلَّى بَعْدَ النَّوَالِ بَعْدَ الْعُرُوبِ، وَالْعِشَاءُ بُحْزِئُ بِاتِفَاقِهِمْ إِذَا صَلَّى بَعْدَ مَغِيبِ الشَّفَقِ الْأَبْيَضِ، إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ، وَالْفَجْرُ إِنَّ اللَّيْلِ، وَالْفَجْرُ إِلَى الْإِسْفَارِ الشَّدِيدِ، وَأَمَّا الْعَصْرُ فَهَذَا يَقُولُ: ثُصَلَّى إِلَى الْمِشْلَيْنِ، وَالصَّحِيخُ أَثَمَّا تُصَلَّى مِنْ حِينِ يَصِيرُ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلُهُ إِلَى الْمِشْلَيْنِ، وَالصَّحِيخُ أَثَمَّا تُصَلَّى مِنْ حِينِ يَصِيرُ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلُهُ إِلَى الْإِسْفَارِ الشَّمْسِ، فَوَقْتُهَا أَوْسَعُ، كَمَا قَالَهُ هَؤُلُاءٍ، وَهَؤُلَاءٍ، وَعَلَى هَذَا تَدُلُّ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ الْمَدَنِيَّةُ، وَهُو قَوْلُ أَي الشَّمْسِ، فَوَقْتُهَا أَوْسَعُ، كَمَا قَالَهُ هَؤُلَاءٍ، وَهَؤُلَاءٍ، وَعَلَى هَذَا تَدُلُّ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ الْمَدَنِيَّةُ، وَهُو قَوْلُ أَي

وَالْمَقْصُودُ هُنَا أَنَّ مِنْ الْمَسَائِلِ مَسَائِل لَا يُمْكِنُ أَنْ يُعْمَلَ فِيهَا بِقَوْلٍ يَجْمَعُ، لَكِنْ وَلِلَهِ الْحُمْدُ الْقَوْلُ الصَّحِيحُ عَلَيْهِ دَلَائِلُ شَرْعِيَّةٌ ثُبَيِّنُ الْحَقَّ.

وَمِنْ ذَلِكَ فَسْخُ الْحَجِّ إِلَى الْعُمْرَةِ، فَإِنَّ الْحَجَّ الَّذِي اتَّفَقَ الْأَئِمَّةُ عَلَى جَوَازِهِ أَنْ يُهِلَّ مُتَمَتِّعًا يَحْرُمُ بِعُمْرَةٍ ابْتِدَاءً، وَيُهِلَّ قَارِنًا وَقَدْ سَاقَ الْهَدْيَ، فَأَمَّا إِنْ أَفْرَدَ أَوْ قَرَنَ وَلَمْ يَسُقْ الْهُدْيَ فَفِي حَجِّهِ نِزَاعٌ بَيْنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ. وَيُهِلَّ قَارِنًا وَقَدْ سَاقَ الْهَدْيَ، فَأَمَّا إِنْ أَفْرَدَ أَوْ قَرَنَ وَلَمْ يَسُقْ الْهُدْيَ فَفِي حَجِّهِ نِزَاعٌ بَيْنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ. وَالْمَقْصُودُ هُنَا الْقِرَاءَةِ حُلْفَ الْإِمَامِ فَنَقُولُ: إِذَا جَهَرَ الْإِمَامُ اسْتَمَعَ لِقِرَاءَتِهِ، فَإِنْ كَانَ لَا يَسْمَعُ لِبُعْدِهِ فَإِنَّهُ يَقُرَأُ وَلَا الْقَوْلَةِنِ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ، وَإِنْ كَانَ لَا". (١)

٣٤- "أَمُ يَقْرَأُ هِمَا» وَهَذَا الْحَدِيثُ مُعَلَّلٌ عِنْدَ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ بِأُمُورٍ كَثِيرَةٍ، ضَعَّفَهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ مِنْ الْأَئِمَّةِ وَقَدْ بَسَطَ الْكَلَامَ عَلَى ضَعْفِهِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ، وَبَيَّنَ أَنَّ الْحَدِيثَ الصَّحِيحَ قَوْلُ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بَسَطَ الْكَلَامَ عَلَى ضَعْفِهِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ، وَبَيَّنَ أَنَّ الْحَدِيثَ الصَّحِيحَ قَوْلُ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَلَيْهِ مَنْ عُبَادَةَ اللَّهُ اللَّهُ الْفُورَانِ» فَهَذَا هُو الَّذِي أَخْرَجَاهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَرَوَاهُ الزُّهْرِيُّ عَنْ مُحُمُّودِ بْنِ الرَّبِيعِ عَنْ عُبَادَةَ وَاللَّهُ اللَّهُ عَلْهُ مِنْ الشَّامِيِّينَ وَأَصْلُهُ أَنَّ عُبَادَةَ كَانَ يَوْمُ بِبَيْتِ الْمَقْدِسِ، فَقَالَ هَذَا فَاشْتَبَهَ عَلَيْهِمْ الشَّامِيِّينَ وَأَصْلُهُ أَنَّ عُبَادَةَ كَانَ يَوْمُ بِبَيْتِ الْمَقْوُوفِ عَلَى عُبَادَةً.

وَأَيْضًا: فَقَدْ تَكَلَّمَ الْعُلَمَاءُ قَدِيمًا وَحَدِيثًا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَبَسَطُوا الْقَوْلَ فِيهَا، وَفِي غَيْرِهَا، مِنْ الْمَسَائِلِ. وَتَارَةً أَفْرَدُوا الْقَوْلَ فِيهَا فِي مُصَنَّفَاتٍ مُفْرَدَةٍ، وَانْتَصَرَ طَائِفَةٌ لِلْإِثْبَاتِ فِي مُصَنَّفَاتٍ مُفْرَدَةٍ: كَالْبُحَارِيِّ وَغَيْرِهِ. وَطَائِفَةٌ لِلنَّفْيِ: كَأَبِي مُطِيعٍ الْبَلْخِيِّ، وَكَرَّامٍ، وَغَيْرِهِمَا.

وَمَنْ تَأَمَّلَ مُصَنَّفَاتِ الطَّوَائِفِ تَبَيَّنَ لَهُ الْقُولُ الْوسَطُ.

فَإِنَّ عَامَّةَ الْمُصَنَّفَاتِ الْمُفْرَدَةِ تَتَضَمَّنُ صُورَ كُلِّ مِنْ الْقَوْلَيْنِ الْمُتَبَايِنَيْنِ، قَوْلِ مَنْ يَنْهَى عَنْ الْقِرَاءَةِ حَلْفَ الْإِمَامِ، حَتَّى فِي صَلَاةِ السِّرِّ.

<sup>(</sup>۱) الفتاوي الكبرى لابن تيمية ٢٨٧/٢

وَقَوْلِ مَنْ يَأْمُرُ بِالْقِرَاءَةِ حَلْفَهُ مَعَ سَمَاعِ جَهْرِ الْإِمَامِ، وَالْبُحَارِيُّ مِمَّنْ بَالَغَ فِي الِانْتِصَارِ لِلْإِثْبَاتِ بِالْقِرَاءَةِ حَتَّى مَعَ جَهْرِ الْإِمَامِ، وَالْبُحَارِيُّ مِمَّنْ بَالَغَ فِي الْإِنْتِصَارِ لِلْإِثْبَاتِ بِالْقِرَاءَةِ حَتَّى مَعَ جَهْرِ الْإِمَامِ؛ بَلْ يُوجِبُ ذَلِكَ، كَمَا يَقُولُهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْجُدِيدِ، وَابْنُ حَزْمٍ، وَمَعَ هَذَا فَحُجَجُهُ وَمُصَنَّفُهُ إِنَّا تَضْعِيفَ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةً فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَتَوابِعِهَا، مِثْلَ كَوْنِهِ.

### [قِرَاءَة الْمُؤْتَمِّ خَلْفَ الْإِمَامِ]

٢٣٩ - ١٥٥ - سُئِلَ: فِي قِرَاءَةِ الْمُؤْتَمِّ خَلْفَ الْإِمَامِ: جَائِزَةٌ أَمْ لَا؟ وَإِذَا قَرَأً خَلْفَ الْإِمَامِ: هَلْ عَلَيْهِ إِثْمٌّ فِي ذَلِكَ، أَمْ لَا؟

الجُوَابُ: الْقِرَاءَةُ حَلْفَ الْإِمَامِ فِي الصَّلَاةِ لَا تَبْطُلُ عِنْدَ الْأَئِمَّةِ - رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ - لَكِنْ تَنَازَعَ الْعُلَمَاءُ أَيُّهُمَا أَفْضَلُ فِي حَقِّ الْمَأْمُومِ؟ فَمَذْهَبُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ: أَنَّ الْأَفْضَلَ لَهُ أَنْ يَقْرَأَ فِي حَالِ شُكُوتِ". (١)

٤٤ - " [مَسْأَلَةٌ قِرَاءَةُ الْكَهْفِ بَعْدَ عَصْرِ الْجُمُعَةِ]

٣٠٥ - ٢٢١ - مَسْأَلَةُ:

هَلْ قِرَاءَةُ الْكَهْفِ بَعْدَ عَصْرِ الْجُمُعَةِ، جَاءَ فِيهِ حَدِيثٌ أَمْ لَا؟

الْجُوَابُ: الْحُمْدُ لِلَّهِ. قِرَاءَةُ سُورَةِ الْكَهْفِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا آثَارٌ، ذَكَرَهَا أَهْلُ الْحُدِيثِ وَالْفِقْهِ، لَكِنْ هِيَ مُطْلَقَةٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا آثَارٌ، ذَكَرَهَا أَهْلُ الْحُدِيثِ وَالْفِقْهِ، لَكِنْ هِيَ مُطْلَقَةٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، مَا سَمِعْت أَثَمًا مُخْتَصَّةٌ بَعْدَ الْعَصْر، وَاللّهُ أَعْلَمُ.

## [مَسْأَلَةٌ فَرْش السَّجَّادَةِ فِي الرَّوْضَةِ الشَّرِيفَةِ]

٣٠٦ - ٢٢٢ - مَسْأَلَةٌ: عَنْ فَرْشِ السَّجَّادَةِ فِي الرَّوْضَةِ الشَّرِيفَةِ، هَلْ يَجُوزُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَفْرِشَ شَيْئًا وَيَخْتَصَّ بِهِ مَعَ غَيْبَتِهِ، وَيَمْنَعَ بِهِ غَيْرهُ. هَذَا غَصْبٌ لِتِلْكَ الْبُقْعَةِ، وَمَنْعٌ لِلْمُسْلِمِينَ مِّا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ مِنْ الصَّلَاةِ، وَالسُّنَّةُ أَنْ يَتَقَدَّمُ الرَّجُلُ بِنَفْسِهِ، وَأَمَّا مَنْ يَتَقَدَّمُ بِسَجَّادَةٍ فَهُو ظَالِمٌ، يُنْهَى عَنْهُ وَيَجْبُ رَفْعُ تِلْكَ السَّجَادِةِ فَهُو ظَالِمٌ، يُنْهَى عَنْهُ وَيَجِبُ رَفْعُ تِلْكَ السَّجَاحِيدِ، وَيُمَكَّنُ النَّاسَ مِنْ مَكَانِهَا.

هَذَا مَعَ أَنَّ أَصْلَ الْفُرْشِ بِدْعَةٌ، لَا سِيَّمَا فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَأَصْحَابَهُ كَانُوا يُصَلُّونَ عَلَى الْأَرْضِ، وَالْحُمْرَةُ الَّتِي كَانَ يُصَلِّي عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - صَغِيرَةٌ، لَيْسَتْ بِقَدْرِ السَّجَّادَةِ. قُلْت فَقَدْ نَقَلَ ابْنُ حَرْمٍ فِي الْمُحَلَّى عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ: أَنَّهُ لَا وَسَلَّمَ - صَغِيرَةٌ، لَيْسَتْ بِقَدْرِ السَّجَّادَةِ. قُلْت فَقَدْ نَقَلَ ابْنُ حَرْمٍ فِي الْمُحَلَّى عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الصَّلَاةُ فِي مَسْجِدٍ إِلَّا عَلَى الْأَرْضِ، وَلَمَّا قَدِمَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِي مِنْ الْعِرَاقِ، وَفَرَشَ فِي الْمَسْجِدِ. أَمَرَ عَلْكَ بُنُ أَنُسٍ بِحَبْسِهِ تَعْزِيرًا لَهُ، حَتَّى رُوجِعَ فِي ذَلِكَ، فَذَكَرَ أَنَّ فِعْلَ هَذَا فِي مِثْلِ هَذَا الْمَسْجِدِ بِدْعَةٌ يُؤَدَّبُ صَاحِبُهَا.

<sup>(</sup>۱) الفتاوي الكبرى لابن تيمية ۲۹۹/۲

وَعَلَى النَّاسِ الْإِنْكَارُ عَلَى مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ، وَالْمَنْعُ مِنْهُ، لَا سِيَّمَا وُلَاةُ الْأَمْرِ الَّذِينَ لَهُمْ هُنَالِكَ وِلَايَةٌ عَلَى الْمَسْجِدِ، فَإِنَّهُ يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِمْ رَفْعُ هَذِهِ السَّجَاجِيدِ، وَلَوْ عُوقِبَ أَصْحَابُهُ بِالصَّدَقَةِ كِمَا لَكَانَ هَذَا مِمَّا يَسُوغُ فِي الْإجْتِهَادِ، فَإِنَّهُ يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِمْ رَفْعُ هَذِهِ السَّجَاجِيدِ، وَلَوْ عُوقِبَ أَصْحَابُهُ بِالصَّدَقَةِ كِمَا لَكَانَ هَذَا مِمَّا يَسُوغُ فِي الْإجْتِهَادِ، انْتَهَى.". (١)

٥٥ - "فَمَنْ لَمْ يَحْمَدْ اللَّهَ لَمْ يَشْكُرُهُ، وَفِي الصَّحِيحِ، عَنْ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَيْرَضَى عَنْ الْعَبْدِ أَنْ يَأْكُلَ الْأَكْلَةَ فَيَحْمَدَهُ عَلَيْهَا، وَيَشْرَبَ الشَّرْبَةَ فَيَحْمَدَهُ عَلَيْهَا» . وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[مَسْأَلَةٌ فِيمَنْ قَالَ لَا يَجُوز الدُّعَاءُ إِلَّا بِالتِّسْعَةِ وَالتِّسْعِينَ اسْمًا]

٣١٧ - ٥ - مَسْأَلَةُ:

فِيمَنْ قَالَ: لَا يَجُوزُ الدُّعَاءُ إِلَّا بِالتِّسْعَةِ وَالتِّسْعِينَ اسْمًا، وَلَا يَقُولُ: يَا حَنَّانُ يَا مَنَّانُ، وَلَا يَقُولُ: يَا دَلِيلَ الْحَاثِرِينَ، فَهَلْ لَهُ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ؟

الجُوَابُ: الحُمْدُ لِلّهِ. هَذَا الْقُوْلُ وَإِنْ كَانَ قَدْ قَالَهُ طَائِفَةٌ مِنْ الْمُتَأَجِّرِينَ، كَأَبِي مُحَمَّدِ بِنِ حَزْمٍ، وَعَلَى ذَلِكَ مَضَى سَلَفُ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتُهَا، وَهُوَ الصَّوَابُ لِوُجُوهٍ: أَحَدُهَا: أَنَّ التِسْعَةَ وَالتِسْعِينَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَأَشْهَرُ مَا عِنْدَ النَّاسِ فِيهَا، حَدِيثُ اسْمًا لَمْ يَرِدْ فِي تَعْيِينِهَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَنْ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَأَشْهَرُ مَا عِنْدَ النَّاسِ فِيهَا، حَدِيثُ التَّرْمِذِيِّ، الَّذِي رَوَاهُ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، وَحُقَّاظُ أَهْلِ الْحَدِيثِ يَقُولُونَ هَذِهِ الزِيَادَةُ مِمَّا التَّرْمِذِيِّ، الَّذِي رَوَاهُ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ شُعَيْبٍ، وَفِيهَا حَدِيثَ ثَانٍ أَضْعَفُ مِنْ هَذَا، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهُ، وَقَدْ مُعَيْفٍ وَسِلَمَ عَنْ شُيُوخِهِ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَفِيهَا حَدِيثَ ثَانٍ أَضْعَفُ مِنْ هَذَا، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهُ، وَقَدْ رُويَ فِي عَدْدِهَا غَيْرُ هَذَيْنِ النَّوْعَيْنِ مِنْ جَمْعِ بَعْضِ السَّلَفِ، وَهَذَا الْقَائِلُ الَّذِي حَصَرَ أَسْمَاءَ اللَّهِ فِي تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ لَوْكِي فِي عَدْدِهَا غَيْرُ هَذَيْنِ النَّوْعَيْنِ مِنْ جَمْعِ بَعْضِ السَّلَفِ، وَهَذَا الْقَائِلُ الَّذِي حَصَرَ أَسْمَاءَ اللَّهِ فِي تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ لَمُ مُنْ اللَّهُ إِلَى اللَّهُ الْمُعَامِلُ النَّالِي حَصَرَ أَسْمَاءَ اللَّه فِي تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ لَمُ عُنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ إِلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى مِنْ الْقُولُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَلَى اللَّهُ وَلَا الْعَائِلُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَلَا الْقَائِلُ اللَّهُ عِنْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَلِي اللَّهُ وَلِي اللَّهُ وَلِي اللَّهُ وَلِي اللَّهُ وَالْوَالِ اللَّهُ عَلَى الللَّهُ وَلِي الللَّهُ وَلَهُ الْوَلِي لَلْ اللَّهُ وَلَا الْقُعُولُ اللَّهُ الْعَرْالِ الْوَالِ الْعُولُ الْعَلَى اللَّهُ وَالْمُ الْعُرْالِ اللَّهُ الْعُولُ اللَّهُ الْعُولُ اللَّهُ الْعُلُولُ الْعُرْالِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَالْعَلَى اللَّهُ وَالْعَالِ اللَّهُ الْعُولُ اللَّهُ اللَّهُ الْعُولُ اللَّهُ اللَّهُ الْعُولُ اللَّهُ الْعُلُولُ اللَّهُ اللَّهُ الْعُولُ اللَّهُ اللَّه

وَإِذَا لَمْ يَقُمْ عَلَى تَعْيِينِهَا دَلِيلٌ يَجِبُ الْقَوْلُ بِهِ، لَمْ يُمْكِنْ أَنْ يُقَالَ هِيَ الَّتِي يَجُوزُ الدُّعَاءُ بِهَا دُونَ غَيْرِهَا، لِأَنَّهُ لَا سَبِيلَ إِلَى تَمْيِيزِ الْمَأْمُورِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِنْ الْمَحْظُورِ، وَإِنْ قِيلَ: هَذَا أَكْثَرُ مِنْ تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ.

الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ إِذَا قِيلَ تَعْيِينُهَا عَلَى مَا فِي حَدِيثِ التِّرْمِذِيِّ مَثَلًا، فَفِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ أَسْمَاءٌ لَيْسَتْ فِي ذَلِكَ الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ إِذَا قِيلَ تَعْيِينُهَا عَلَى مَا فِي حَدِيثِ التِّرْمِذِيِّ، وَأَكْثَرُ الدُّعَاءِ الْمَشْرُوعِ إِنَّمَا هُوَ بِهَذَا الِاسْم، كَقُولِ الْحُدِيثِ، وَأَكْثَرُ الدُّعَاءِ الْمَشْرُوعِ إِنَّمَا هُوَ بِهَذَا الِاسْم، كَقُولِ الْحُديثِ، وَأَكْثَرُ الدُّعَاءِ الْمَشْرُوعِ إِنَّمَا هُو بَهِذَا الِاسْم، كَقُولِ آدَمَ: ﴿وَرَبَنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا﴾ [الأعراف: ٢٣]. ". (٢)

<sup>(</sup>۱) الفتاوي الكبري لابن تيمية ٣٦٧/٢

<sup>(</sup>۲) الفتاوي الكبري لابن تيمية ٣٨٠/٢

٤٦ - "وَيُسَمَّى الإسْتِبْرَاءُ عِدَّةً - فَالْمَوْطُوءَةُ بِشُبْهَةٍ أَوْلَى، وَالزَّانِيَةُ أَوْلَى.

وَأَيْضًا " فَالْمُهَاجِرَةُ " مِنْ دَارِ الْكُفْرِ كَالْمُمْتَحَنَةِ الَّتِي أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهَا: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَ ﴾ [الممتحنة: ١٠] الْآية. قَدْ ذَكَرْنَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ الْحَدِيثَ الْمَأْثُورَ فِيهَا، وَأَنَّ ذَلِكَ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَ ﴾ [الممتحنة: ١٠] الآية. قَدْ ذَكَرْنَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ الْحُدِيثَ الْمَأْثُورَ فِيهَا، وَأَنَّ ذَلِكَ كَانَتْ مُزَوَّجَةً؛ لَكِنْ حَصَلَتْ الْفُرْقَةُ بِإِسْلَامِهَا وَاحْتِيَارِهَا فِرَاقَهُ؛ لَا بَطُلَاقٍ مِنْهُ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ [النساء: ٢٤] فَكَانُوا إِذَا سَبَوْا الْمَرْأَةَ أُبِيحَتْ بَعْدَ الِاسْتِبْرَاءِ، وَالْمَسْبِيَّةُ لَيْسَ عَلَيْهَا الِاسْتِبْرَاءُ بِالسُّنَّةِ وَاتِّفَاقِ النَّاسِ، وَقَدْ يُسَمَّى ذَلِكَ عِدَّةً.

وَفِي السُّنَنِ فِي حَدِيثِ «بَرِيرَةَ لَمَّا أُعْتِقَتْ: أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَمَرَ أَنْ تَعْتَدَّ» فَلِهَذَا قَالَ مَنْ قَالَ مِنْ قَالَ مِنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ كَابْنِ حَزْمٍ: إِنَّ مَنْ لَيْسَتْ بِمُطَلَّقَةٍ تُسْتَبْرُأُ بِحَيْضَةٍ إِلَّا هَذِهِ. وَهَذَا ضَعِيفٌ؛ فَإِنَّ لَفْظَ " تَعْتَدُ " فِي مِنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ كَابْنِ حَزْمٍ: إِنَّ مَنْ لَيْسَتْ بِمُطَلَّقَةٍ تُسْتَبْراً بِحِيْضَةٍ إِلَّا هَذِهِ، وَقَدْ رَوَى ابْنُ مَاجَهْ عَنْ عَائِشَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَلَامِهِمْ يُرَادُ بِهِ الْاسْتِبْرَاءُ، كَمَا دُكُرْنَا هَذِهِ، وَقَدْ رَوَى ابْنُ مَاجَهُ عَنْ عَائِشَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَمْرَهَا أَنْ تَعْتَدَّ بِثَلَاثِ حِيَضٍ» فَقَالَ كَذَا، لَكِنَّ هَذَا حَدِيثٌ مَعْلُولٌ.

أُمَّا " أُوَّلًا " فَإِنَّ عَائِشَةَ قَدْ ثَبَتَ عَنْهَا مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ أَنَّ الْعِدَّةَ عِنْدَهَا ثَلَاثَةُ أَطْهَارٍ، وَأَهَّا إِذَا طَعَنَتْ فِي الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ حَلَّتْ، فَكَيْفَ تَرْوِي عَنْ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أَنَّهُ أَمَرَهَا أَنْ تَعْتَدَّ بِثَلَاثِ حِيَضٍ؟ ، وَالنِّرَاعُ بَيْنَ الثَّالِثَةِ حَلَّتْ، فَكَيْفَ تَرْوِي عَنْ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أَنَّهُ أَمْرَهَا أَنْ تَعْتَدَّ بِثَلَاثِ حِيَضٍ؟ ، وَالنِّرَاعُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ مِنْ عَهْدِ الصَّحَابَةِ إِلَى الْيَوْمِ فِي الْعِدَّةِ: هَلْ هِي ثَلَاثُ حِيضٍ، أَوْ ثَلَاثَةُ أَطْهَارٍ؟ وَمَا سَمِعْنَا أَحَدًا مِنْ الْمُسْلِمِينَ مِنْ عَهْدِ الصَّحَابَةِ إِلَى الْيُوْمِ فِي الْعِدَّةِ: هَلْ هِي ثَلَاثُ حِيضٍ، وَلَوْ كَانَ لِمِنْا أَصْلُ عَنْ عَائِشَةَ لَمْ يَغْفَ ذَلِكَ عَلَى أَهُل أَلُوثُ حِيضٍ، وَلَوْ كَانَ لِمِنْا أَصْلُ عَنْ عَائِشَةً لَمْ يَغْفَ ذَلِكَ عَلَى أَهُا لِللَّهُ عَلَى أَمُّا ثَلَاثُ حِيضٍ، وَلَوْ كَانَ لِمِنْا أَصْلُ عَنْ عَائِشَةً لَمْ يَغْفَ ذَلِكَ عَلَى أَهُا الْعِلْمِ قَاطِبَةً.

ثُمُّ هَذِهِ سُنَّةٌ عَظِيمَةٌ تَتَوَافَرُ الْهِمَمُ وَالدَّوَاعِي عَلَى مَعْرِفَتِهَا؛ لِأَنَّ فِيهَا أَمْرَيْنِ عَظِيمَيْنِ " أَحَدُهُمَا " أَنَّ الْمُعْتَقَة تَحْتَ عَبْدٍ تَعْتَدُّ بِثَلَاثِ حِيَضٍ. وَأَيْضًا فَلَوْ ثَبَتَ ذَلِكَ كَانَ يَحْتَجُ بِهِ مَنْ يَرَى أَنَّ الْمُعْتَقَة إِذَا اخْتَارَتْ نَفْسَهَا كَانَ ذَلِكَ طَلْقَةً بَائِنَةً كَقَوْلِ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ، وَعَلَى هَذَا فَالْعِدَّةُ لَا تَكُونُ إِلَّا مِنْ طَلَاقٍ؛ لَكَنَّ هَذَا أَيْضًا قَوْلٌ ضَعِيفٌ. وَالْقُرْآنُ وَالسُّنَةُ وَالِاعْتِبَارُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الطَّلَاقَ لَا". (١)

٤٧-"الْمُتَأَخِّرِينَ قَوْلًا لِلشَّافِعِيِّ؛ وَلَا أَصْلَ لَهُ فِي كَلَامِهِ. وَقِيلَ: لَا شَيْءَ عَلَيْهِ بِحَالٍ، كَقَوْلِ طَائِفَةٍ مِنْ التَّابِعِينَ، وَهُوَ قَوْلُ دَاوُد، وَابْنِ حَوْمٍ.

وَهَكَذَا تَنَازَعُوا عَلَى هَذِهِ الْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ فِيمَنْ حَلَفَ بِالْعَتَاقِ أَوْ الطَّلَاقِ أَنْ لَا يَفْعَلَ شَيْءً كَقَوْلِهِ: إِنْ فَعَلْت كَذَا فَعَبْدِي حُرُّ، أَوْ امْرَأَتِي طَالِقٌ. هَلْ يَقَعُ ذَلِكَ إِذَا حَنِثَ، أَوْ يُجْزِيهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، أَوْ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ؟ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقُوالٍ. وَمِنْهُمْ مَنْ فَرَقَ بَيْنَ الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ. وَاتَّقَقُوا عَلَى أَنَّهُ إِذَا قَالَ: إِنْ فَعَلْت كَذَا فَعَلَى أَنْ أُطَلِّقَ امْرَأَتِي لَا يَقَعُ بِهِ

<sup>(</sup>۱) الفتاوي الكبرى لابن تيمية ١٧٧/٣

الطَّلَاقُ؛ بَلْ وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِذْ لَمْ يَكُنْ قُرْبَةٌ؛ وَلَكِنْ هَلْ عَلَيْهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ. " أَحَدُهُمَا " يَجِبُ عَلَيْهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَحْمَدَ فِي الْمَشْهُورِ عَنْهُ، وَمَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ فِيمَا حَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ وَالْخُطَّابِيُّ وَابْنُ عَبْدِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَنَّهُ لَا كَفَّارَةً فِيهِ، " الْبَرِّ وَغَيْرُهُمْ، وَهُوَ الَّذِي وَصَلَ إِلَيْنَا فِي كُتُبِ أَصْحَابِهِ، وَحَكَى الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى وَغَيْرُهُ. وَعَنْهُ أَنَّهُ لَا كَفَّارَةَ فِيهِ، " وَالنَّانِي " لَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيّ.

#### فَصْلُ

وَأَمَّا إِذَا قَالَ: إِنْ فَعَلْتِه فَعَلَيَّ إِذًا عِتْقُ عَبْدِي. فَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَقَعُ الْعِتْقُ بِمُجَرَّدِ الْفِعْلِ؛ لَكِنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْعِتْقُ، وَهُو قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنْ التَّابِعِينَ، وَهُو مَذْهَبُ مَالِكٍ، وَإِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةً. وَقِيلَ: لَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَهُو قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنْ التَّابِعِينَ، وَهُو قَوْلُ الصَّحَابَةِ وَجُمْهُورِ التَّابِعِينَ، وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ، وَهُو قَوْلُ الصَّحَابَةِ وَجُمْهُورِ التَّابِعِينَ، وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ، وَهُو عَنْهُمَا.

وَقِيلَ: يَجِبُ التَّكْفِيرُ عَيْنًا؛ وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْ الصَّحَابَةِ شَيْءٌ فِي الْحَلِفِ بِالطَّلَاقِ فِيمَا بَلَغَنَا بَعْدَ كَثْرَةِ الْبَحْثِ، وَتَتَبُّعِ كُثُبِ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ؛ بَلْ الْمَنْقُولُ عَنْهُمْ إمَّا ضَعِيفٌ؛ بَلْ كَذِبٌ مِنْ جِهَةِ النَّقْلِ، وَإِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ دَلِيلًا عَلَى الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ؛ بَلْ الْمَنْقُولُ عَنْهُمْ إمَّا ضَعِيفٌ؛ بَلْ كَذِبٌ مِنْ جِهَةِ النَّقْلِ، وَإِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ دَلِيلًا عَلَى الْحَلِفِ عَلَى عَهْدِهِمْ؛ وَلَكِنْ نُقِلَ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ فِي الْحَلِفِ بِالطَّلَاقِ عَلَى عَهْدِهِمْ؛ وَلَكِنْ نُقِلَ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ فِي الْحَلِفِ بِالطَّلَاقِ عَلَى اللَّاسَ لَمْ يَكُونُوا يَحْلِفُونَ بِالطَّلَاقِ عَلَى عَهْدِهِمْ؛ وَلَكِنْ نُقِلَ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ فِي الْحَلِفِ بِالطَّلَاقِ عَلَى الْمَانِيدِ وَلِكَ فِي عَيْرِ هَذَا الْمَوْضِع.

وَمَنْ قَالَ مِنْ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ: إِنَّهُ لَا يَقَعُ الْعِتْقُ فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ بِطَرِيقِ الْأَوْلَى، كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ مَنْ صَرَّحَ بِذَلِكَ مَنْ صَرَّحَ بِذَلِكَ مَنْ صَرَّحَ بِذَلِكَ مِنْ التَّابِعِينَ. وَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ ظَنَّ أَنَّ الطَّلَاقَ لَا نِزَاعَ فِيهِ فَاضْطَرَّهُ ذَلِكَ إِلَى أَنْ عَكَسَ مُوجَبَ الدَّلِيلِ فَقَالَ: يَقَعُ الطَّلَاقُ؛ دُونَ الْعَتَاقِ، وَقَدْ بَسَطَ". (١)

١٤- "وَهَذَا أَظْهَرُ الْقُوْلَيْنِ؛ لِدَلَائِلَ كَثِيرَةٍ: مِنْهَا مَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ «عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ الطَّلَاقُ الثَّلَاثُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَأَبِي بَكْرٍ وَصَدْرًا مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ وَاحِدَةً». وَمِنْهَا مَا الثَّلَاثُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَأَبِي بَكْرٍ وَصَدْرًا مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ وَاحِدَةً». وَمِنْهَا مَا رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ رُكَانَةَ بْنَ عَبْدِ يَزِيدَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فِي جَبْلِسٍ وَاحِدٍ، وَجَاءَ إلى النَّبِيّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَ: إِنَّمَا هِيَ وَاحِدَةٌ وَرَدَّهَا عَلَيْهِ» وَهَذَا الْحَدِيثُ قَدْ ثَبَتَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبُلِ وَغَيْرُهُ.

وَضَعَّفَ أَحْمَدُ وَأَبُو عُبَيْدٍ وَابْنُ حَزْمٍ وَغَيْرُهُمْ، مَا رُوِيَ «أَنَّهُ طَلَّقَهَا أَلْبَتَّةَ وَقَدْ اسْتَحْلَفَهُ مَا أَرَدْت إِلَّا وَاحِدَةً؟» فَإِنَّ رُوَاةً هَذَا مَجَاهِيلُ لَا يُعْرَفُ حِفْظُهُمْ وَعَدْلُهُمْ؛ وَرُوَاةُ الْأَوَّلِ مَعْرُوفُونَ بِذَلِكَ. وَلَمْ يَنْقُلْ أَحَدٌ عَنْ النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – بإسْنَادٍ مَقْبُولٍ أَنَّ أَحَدًا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ فَأَلْزَمَهُ الثَّلَاثَ؛ بَلْ رُويَ فِي ذَلِكَ أَحَادِيثُ

<sup>(</sup>۱) الفتاوي الكبرى لابن تيمية ٢٠٨/٣

#### [فَصَلِ حَلَفَ الرَّجُل بِالْحُرَامِ]

فَصْلِ

إِذَا حَلَفَ الرَّجُلُ بِالْحَرَامِ فَقَالَ: الْحَرَامُ يَلْزَمُنِي لَا أَفْعَلُ كَذَا. أَوْ الْحِلُّ عَلَيَّ حَرَامٌ لَا أَفْعَلُ كَذَا. أَوْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ عَلَيَّ حَرَامٌ إِنْ فَعَلْت كَذَا. أَوْ فَعَلْت كَذَا. أَوْ فَعَلْت كَذَا. أَوْ مَا يَجِلُّ لِلْمُسْلِمِينَ يَحُرُمُ عَلَيَّ إِنْ فَعَلْت كَذَا. أَوْ خَوْ ذَلِكَ، وَلَهُ زَوْجَةٌ: فَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ يَرَامٌ إِنْ فَعَلْت كَذَا. أَوْ مَا يُجِلُّ لِلْمُسْلِمِينَ يَحُرُمُ عَلَيَّ إِنْ فَعَلْت كَذَا. أَوْ خَوْ ذَلِكَ، وَلَهُ زَوْجَةٌ: فَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ يَرَامٌ مَنْ الْأَيْمَانِ لَا يَلْزَمُهُ كِمَا". (١)

٩ ٤ - "يَقُولَ: عَلَيَّ نَذْرٌ. فَلَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ. وَبَيْنَ أَنْ يَقُولَ: إِنْ فَعَلْته فَعَلَيَّ نَذْرٌ. فَعَلَيْهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ. فَفَرَّقَ هَؤُلاءِ بَيْنَ نَذْرِ الطَّلَاقِ وَبَيْنَ الْحَلِفِ بِنَذْرِ الطَّلَاقِ.

وَأَحْمَدَ عِنْدَهُ عَلَى ظَاهِرِ مَذْهَبِهِ الْمَنْصُوصِ عَنْهُ: أَنَّ نَذْرَ الطَّلَاقِ فِيهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَالْحَلِفُ بِنَذْرِهِ عَلَيْهِ فِيهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَقَدْ وَافَقَهُ عَلَى ذَلِكَ مَنْ وَافَقَهُ مِنْ الْحُرَّاسَانِيِّينَ مِنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ، وَجَعَلَهُ الرَّافِعِيُّ وَالنَّووِيُّ وَغَيْرُهُمَا هُوَ الْمُرَجَّحُ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَذَكَرُوا ذَلِكَ فِي نَذْرِ جَمِيعِ الْمُبَاحَاتِ؛ لَكِنَّ قَوْلَهُ: الطَّلَاقُ لِي لَازِمٌ، فِيهِ صِيعَةُ إيقاعٍ الْمُرَجَّحُ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَذَكَرُوا ذَلِكَ فِي نَذْرِ جَمِيعِ الْمُبَاحَاتِ؛ لَكِنَّ قَوْلَهُ: الطَّلَاقُ لِي لَازِمٌ، فِيهِ صِيعَةُ إيقاعٍ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَذَكَرُوا ذَلِكَ فِي نَذْرِ جَمِيعِ الْمُبَاحَاتِ؛ لَكِنَّ قَوْلَهُ: الطَّلَاقُ لِي لَازِمٌ، فِيهِ صِيعَةُ إيقاعٍ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ، فَإِنْ نَوَى بِذَلِكَ النَّذُرَ فَفِيهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ عِنْدَهُ.

وَالْقَوْلُ الثَّالِثُ: وَهُوَ أَصَحُّ الْأَقْوَالِ، وَهُوَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَةُ وَالِاعْتِبَارُ: إِنَّ هَذِهِ يَمِينٌ مِنْ أَيْمَانِ الْمُسْلِمِينَ وَهُوَ الْكَفَّارَةُ عِنْدَ الْحِنْثِ؛ إِلَّا أَنْ يَخْتَارَ الْحَالِفُ إِيقَاعَ الطَّلَاقِ الْمُسْلِمِينَ وَهُوَ الْكَفَّارَةُ عِنْدَ الْحِنْثِ؛ إلَّا أَنْ يَخْتَارَ الْحَالِفُ إِيقَاعَ الطَّلَاقِ فَلَهُ أَنْ يُوقِعَهُ وَلَا كَفَّارَةً. وَهَذَا قَوْلُ طَائِقَةٍ مِنْ السَّلَفِ وَالْحَلَقِ: كَطَاوُسٍ، وَغَيْرِهِ. وَهُوَ مُقْتَضَى الْمَنْقُولِ عَنْ فَلَهُ أَنْ يُوقِعَهُ وَلَا كَفَّارَةً. وَهَذَا قَوْلُ طَائِقَةٍ مِنْ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ: كَطَاوُسٍ، وَغَيْرِهِ، وَهُوَ مُقْتَضَى الْمَنْقُولِ عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فِي هَذَا الْبَابِ وَبِهِ يُفْتِي كَثِيرٌ مِنْ الْمَالِكِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ، حَتَّى يُقَالَ: إِنَّ فِي كَثِيرٍ مِنْ لِلَادِ الْمَعْرِبِ مَنْ يُفْتِي بِذَلِكَ مِنْ أَثِمَةِ الْمَالِكِيَّةِ، وَهُوَ مُقْتَضَى نُصُوصٍ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَأُصُولُهُ إِنَّ فِي كَثِيرٍ مِنْ بِلَادِ الْمَعْرِبِ مَنْ يُلْدِ الْمَعْرِبِ مَنْ يُفْتِي بِذَلِكَ مِنْ أَثِمَةِ الْمَالِكِيَّةِ، وَهُوَ مُقْتَضَى نُصُوصٍ أَحْمَد بْنِ حَنْبَلٍ، وَأُصُولُهُ فِي عَيْرٍ مَوْضِع.

وَعَلَى هَذَا الْقُوْلِ فَإِذَا كَرَّرَ الْيَمِينَ الْمُكَفِّرَةَ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا عَلَى فِعْلٍ وَاحِدٍ: فَهَلْ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ؟ أَوْ كَفَّارَاتٌ؟ فِيهِ قَوْلَانِ لِلْعُلَمَاءِ، وَهُمَا رِوَايَتَانِ عَنْ أَحْمَدَ. أَشْهَرُهُمَا عَنْهُ تُجْزِيهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ.

وَهَذِهِ الْأَقْوَالُ الثَّلَاثَةُ حَكَاهَا الْب**نُ حَزْمِ** وَغَيْرُهُ فِي الْحَلِفِ بِالطَّلَاقِ، كَمَا حَكَوْهَا فِي الْحَلِفِ بِالْعِتْقِ وَالنَّذْرِ وَغَيْرِهِمَا،

<sup>(</sup>۱) الفتاوي الكبرى لابن تيمية ٢٢٦/٣

فَإِذَا قَالَ: إِنْ فَعَلْت كَذَا فَعَبِيدِي أَحْرَارٌ: فَفِيهَا الْأَقْوَالُ الثَّلَاثَةُ؛ لَكِنْ هُنَا لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيّ: إِنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ الْعِتْقُ، كَمَا قَالُوا ذَلِكَ فِي الطَّلَاقِ. فَيَصِحُّ نَذْرُهُ بِخِلَافِ الطَّلَاقِ.

وَالْمَنْقُولُ عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللّهِ - صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ يُجْزِئُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ كَمَا تَبَتَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَحَفْصَةَ، وَزَيْنَبَ. وَرَوَوْهُ أَيْضًا عَنْ عَائِشَةَ. وَأُمِّ سَلَمَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ؛ وَهُو قَوْلُ أَكَابِرِ التَّابِعِينَ: كَطَاوُسٍ وَخَفْصَةَ، وَزَيْنَبَ. وَرَوَوْهُ أَيْضًا عَنْ عَائِشَةَ. وَأُمِّ سَلَمَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ؛ وَهُو قَوْلُ أَكَابِرِ التَّابِعِينَ: كَطَاوُسٍ وَعَشْرِهِمَا، وَلَمْ يَثْبُتْ عَنْ صَحَابِيٍّ مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ؛ لَا فِي الْحَلِفِ بِالطَّلَاقِ، وَلَا فِي الْحَلِفِ بِالْعَتَاقِ؛ بَلْ إِذَا وَعَشْرِهِمَا، وَلَمْ يَثْبُتْ عَنْ صَحَابِيٍّ مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ؛ لَا فِي الْحَلِفِ بِالطَّلَاقِ، وَلَا فِي الْحَلِفِ بِالْعَلَاقِ؛ بَلْ إِذَا لَتَهُ عَلَيْهِ اللّهَ عَنْ صَحَابِيٍّ مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ؛ لَا فِي الْحَلِفِ بِالطَّلَاقِ، وَلَا فِي الْحَلَافِ بَالْعَلَاقِ، وَلَا فِي الْحَلَافِ بَالْعَلَاقِ، وَلَا فِي الْعَلَاقِ، وَلَا فِي الْعَلَاقِ، وَلَا قِي الْعَلَاقِ، وَلَا فِي الْعَلَافِ بَالْعَلَاقِ، وَلَا فِي الْعَلَاقِ، وَلَا قِي الْعَلَاقِ وَالْوَاللّهِ فَلَا فَاللّهَ وَلَا لَكَ اللّهُ عَلَاقِهُ وَلَا قَلْهُ وَلَا قَلْ الصَّحَابَةُ: إِنَّا لَا الصَّحَابَةُ وَلَا قَلْهُ اللّهِ عَلَيْهِ وَالْعَلْ الْمَرْقِ الْمُؤْلِقِ اللّهُ الْمِلْلَالِقِ الْمَلْعَلُولِ اللّهُ الْمَلْعَلِيْنَ الْمَوْلِقِ الْمُؤْلِقِ الْمَلْفَ وَلَا قَلْمَالِهُ الْمَلْعَلِيْنَا الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقُولُولُولُ الْمَالِي الْمَلْعِلَاقِ اللّهُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ اللّهُ الْمُؤْلِقِ اللّهِ اللّهُ الْمَلْفُولُولُولُ اللّهِ الْمُؤْلِقِ اللّهُ اللّهُ الْمِلْمُؤْلِقِ الللّهُ الْمُؤْلِقِ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ مَا لَكُولُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الل

• ٥ - "وَالثَّالِثُ: صِيغَةُ تَعْلِيقٍ. فَهَذِهِ إِنْ قَصَدَ عِمَا الْيَمِينَ فَحُكْمُهَا حُكْمُ الثَّابِي بِاتِّهَاقِ الْعُلَمَاءِ. وَأَمَّا إِنْ أَعْطَتُهُ الْعِوْضَ، فَيَقُولُ: إِنْ أَعْطَتْنِي كَذَا فَأَنْتِ طَالِقٌ. وَعَصَدُ وُقُوعَ الطَّلَاقِ عِنْدَ الشَّرْطِ: مِثْلُ أَنْ يَغْتَارَ طَلَاقَهَا إِذَا أَعْطَتُهُ الْعِوْضَ، فَيَقُولُ: إِنْ أَعْطَتْنِي كَذَا فَأَنْتِ طَالِقٌ إِنْ زَنَيْت، أَوْ سَرَقْت. وَقَصْدُهُ الْإِيقَاعُ عِنْدَ الصِّفَةِ؛ لَا الْحَلِفُ: وَيَعْتَارُ طَلَاقَهَا إِذَا أَتَتْ كَبِيرَةً، فَيَقُولُ: أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ زَنَيْت، أَوْ سَرَقْت. وَقَصْدُهُ الْإِيقَاعُ عِنْدَ الصِّفَةِ؛ لَا الْحَلِفُ: فَهَذَا يَقَعُ فِيهِ الطَّلَاقِ فِيهِ عَنْ غَيْرٍ وَاحِدٍ مِنْ فَهَذَا يَقَعُ فِيهِ الطَّلَاقِ فِيهِ عَنْ غَيْرٍ وَاحِدٍ مِنْ الصَّحَابَةِ: كَعَلِيّ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَأَيِي ذَرِّ، وَابْنِ عُمَرَ، وَمُعَاوِيَةً، وَكَثِيرٍ مِنْ التَّابِعِينَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ: وَحَكَى الْإِجْمَاعَ عَلَى ذَلِكَ غَيْرُ وَاحِدٍ وَمَا عَلِمْت أَحَدًا نَقَلَ عَنْ أَحَدٍ مِنْ السَّلَفِ أَنَّ الطَّلَاقَ بِالصِّفَةِ لَا يَقَعُ، وَإِثَمَا عُلِمَ النِّزَاعُ فِيهِ عَنْ عَيْرٍ مِنْ الظَّاهِرِيَّةِ.

وَهَؤُلَاءِ الشِّيعَةُ بَلَغَتْهُمْ فَتَاوَى عَنْ بَعْضِ فُقَهَاءِ أَهْلِ الْبَيْتِ فِيمَنْ قَصْدُهُ الْحَلِفُ: فَظَنُّوا أَنَّ كُلَّ تَعْلِيقٍ كَذَلِكَ، كَمَا أَنَّ طَائِفَةً مِنْ الجُّمْهُورِ بَلَغَتْهُمْ فَتَاوَى عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ فِيمَنْ عَلَّقَ الطَّلَاقَ بِصِفَةٍ أَنَّهُ يَقَعُ عِنْدَهَا: فَظَنُّوا أَنَّ ذَلِكَ يَمِنْ.

وَجَعَلُوا كُلَّ تَعْلِيقٍ يَمِينًا، كَمَنْ قَصْدُهُ الْيَمِينُ، وَلَمْ يُفَرِقُوا بَيْنَ التَّعْلِيقِ الَّذِي يُقْصَدُ بِهِ الْيَمِينُ، وَالْمَوْقِ الْيَمِينِ بِلُزُومِ الْإِيقَاعُ؛ كَمَا لَمْ يُفَرِقُ أُولَئِكَ بَيْنَهُمَا فِي نَفْسِ الطَّلَاقِ. وَمَا عَلِمْت أَحَدًا مِنْ الصَّحَابَةِ أَفْتَى فِي الْيَمِينِ بِلُزُومِ الطَّلَاقِ. كَمَا لَمْ أَعْلَمْ أَحَدًا مِنْهُمْ أَفْتَى فِي التَّعْلِيقِ اللَّذِي يُقْصَدُ بِهِ الْيَمِينُ، وَهُوَ الْمَعْرُوفُ عَنْ جُمْهُورِ السَّلَفِ، الطَّلَاقِ. كَمَا لَمْ أَعْلَمْ أَحَدًا مِنْهُمْ أَفْتَى فِي التَّعْلِيقِ الطَّلَاقِ الَّذِي يُقْصَدُ بِهِ الْيَمِينُ، وَهُو الْمَعْرُوفُ عَنْ جُمْهُورِ السَّلَفِ، حَتَى قَالَ بِهِ دَاوُد وَأَصْحَابُهُ. فَقَرَّقُوا بَيْنَ تَعْلِيقِ الطَّلَاقِ اللَّذِي يُقْصَدُ بِهِ الْيَمِينُ وَالَّذِي يُقْصَدُ بِهِ الْإِيقَاعُ، كَمَا فَرَقُوا بَيْنَ بَعْلِيقِ الطَّلَاقِ اللَّذِي يُقْصَدُ بِهِ الْيَمِينُ وَالَّذِي يُقْصَدُ بِهِ الْإِيقَاعُ، كَمَا فَرَقُوا بَيْنَ بَعْلِيقِ الطَّلَاقِ اللَّذِي يُقْصَدُ بِهِ الْيَمِينُ وَالْتَذِي يُقْصَدُ بِهِ الْإِيقَاعُ، كَمَا فَرَقُوا بَيْنَ بَعْلِيقِ الطَّلَاقِ اللَّذِي يُقْصَدُ بِهِ الْيَمِينُ وَاللَّذِي يُقْصَدُ بِهِ الْمِنْ فَعَلْت كَذَا فَأَنَا يَهُودِي عَنْدَ الطَيقَةِ. وَهَكَذَا الْحَلِفُ بِالْإِسْلَامِ لَوْ قَالَ الذِّمِيُّ: إِنْ فَعَلْت كَذَا فَأَنَا الْمُعْرَادِيَّ : فَهُو يَكُوهُ الْمُسْلِمِ: إِنْ فَعَلْت كَذَا الْمُسْلِمُ لَوْ قَالَ الذِّمِيُّ : إِنْ فَعَلْت كَذَا الْمُسْلِمُ.

وَالْحَالِفُ بِالنَّدْرِ وَالْحَرَامِ وَالظِّهَارِ وَالطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ إِذَا قَالَ: إِنْ فَعَلْت كَذَا فَعَلَيَّ الْحَجُّ، وَعَبِيدِي أَحْرَارُ، وَنِسَائِي طَوَالِقُ، وَمَالِي صَدَقَةٌ فَهُوَ يَكْرُهُ هَذَا اللَّوَازِمَ وَإِنْ وُجِدَ الشَّرْطُ، وَإِثَّا عَلَقَهَا لِيَمْنَعَ نَفْسَهُ مِنْ الشَّرْطِ؛ لَا لِقَصْدِ

<sup>(</sup>۱) الفتاوي الكبرى لابن تيمية ٢٤٣/٣

وُقُوعِهَا، وَإِذَا وُجِدَ الشَّرْطُ فَالتَّعْلِيقُ الَّذِي يُقْصَدُ بِهِ الْإِيقَاعُ مِنْ بَابِ الْإِيقَاعِ، وَالَّذِي يُقْصَدُ بِهِ الْيَمِينُ مِنْ بَابِ". (١)

١٥-"النّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بَيْنَهُمَا؛ لِأَنْهُمَا صَارَا أَجْنَبِيَّيْنِ، وَلَكِنَّ غَايَةً مَا يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: عَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُحَرِّمَهَا عَلَيْهِ لَا يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا؛ فَلَمَّا فَرَقَ بَيْنَهُمَا دَلَّ عَلَى بَقَاءِ حَرَّمَهَا عَلَيْهِ بَعْ عَلِيهِ عَلَيْهِ بَعْ عَلَيْهِ وَمِيْعَا؛ بِخِلَافِ مَا إِذَا قِيلَ: إِنَّهُ يَقَعُ كِمَا وَاحِدَةٌ رَجْعِيَّةٌ فَإِنَّهُ يُمْكِنُ فِيهِ حِينَئِذٍ أَنْ يُفَرَّقَ النِّكَاحِ، وَإِنَّ الثَّلَاثَ لَمْ يَعْدٍ: طَلَقَهَا ثَلاثًا. فَأَنْفَذَهُ عَلَيْهِ رَسُولُ اللهِ » دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ احْتَاجَ إِلَى إِنْفَاذِ النّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَاحْتِصَاصِ الْمُلَاعِنِ بِذَلِكَ، وَلَوْ كَانَ مِنْ شَرْعِهِ أَثَمُّا تَحْرُمُ عَلَيْهِ أَنْفُذَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَاحْتِصَاصِ الْمُلَاعِنِ بِذَلِكَ، وَلَوْ كَانَ مِنْ شَرْعِهِ أَثُمَّا تَحْرُمُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَاحْتِصَاصِ الْمُلَاعِنِ بِذَلِكَ، وَلَوْ كَانَ مِنْ شَرْعِهِ أَثَمَّا تَحْرُمُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَاحْتِصَاصِ الْمُلَاعِنِ بِذَلِكَ، وَلَوْ كَانَ مِنْ شَرْعِهِ أَثَمَّا تَحْرُمُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَقْصُودَهُ، بَلْ زَادَهُ؛ فَإِنَّ تَعْرِيمَ اللّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَقْصُودَهُ، بَلْ زَادَهُ؛ فَإِنَّ تَحْرِيمَ اللّهَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَقْصُودَهُ، بَلْ زَادَهُ؛ فَإِنَّ تَحْرِيمَ اللّهَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَقْصُودَهُ، بَلْ زَادَهُ؛ فَإِنَّ تَحْرِيمَ اللّهَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَقْصُودَهُ، بَلْ زَادَهُ؛ فَإِنَّ تَحْرِيمَ اللّهَاتِ الثَّلَاقِ؛ إِذْ تَحْرِيمُ اللَّعَانِ لَا يَزُولُ وَإِنْ فَالْهِ بَلْعَانِ لَا يَزُولُ وَإِنْ الْعَلَمَاءِ لَا يَزُولُ وَإِنْ الْعَلَمَةِ وَلَى الْعَلَمَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَقْصُودَهُ، وَلَى الْعَلَمَاءِ لَلَ يَزُولُ بِالتَّوْبَةِ .

وَاسْتَدَلَ الْأَكْتُرُونَ بِأَنَّ الْفُرْآنَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللّهَ لَمْ يُبِحْ إِلَّا الطّلاق الرَّجْعِيَّ، وَإِلَّا الطّلاق ا ] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ لاَ تَدْرِي تَعَالَى: ﴿ يَا أَيْهَا النّبِيُ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِقُوهُنَّ لِعِدَّتِينَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ ﴾ [الطلاق : ١] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ يَعْدُونٍ لَهُ عَلَيْوَوْنِ أَوْ فَارِقُوهُنَّ لِعِدَّقِينَ ﴾ [الطلاق : ١] يَدُلُ عَلَى أَنَّهُ لاَ يَجُورُ الطلاق : ٢] . وَهَذَا إِنَّمَا يَكُونُ فِي الرَّجْعِيِ . وَقَوْلِهِ: ﴿ فَطَلِقُوهُنَّ لِعِدَّقِينَ ﴾ [الطلاق : ١] يَدُلُ عَلَى أَنَّهُ لاَ يَجُورُ الطلاق : ٢] . وَهَذَا إِنَّمَا يَكُونُ فِي الرَّجْعِيِ . وَقَوْلِهِ: ﴿ فَطَلِقُوهُنَّ لِعِدَّقِينَ ﴾ [الطلاق : ١] يَدُلُ عَلَى أَنَّهُ لاَ يَجُورُ الطلاق : ٢] . وَهَذَا إِنَّمَا يَكُونُ فِي الرَّجْعِيّ . وَقَوْلِهِ: ﴿ فَطَلِقُوهُنَّ لِعِدَّقِينَ ﴾ [الطلاق : ١] يَدُلُ عَلَى أَنَّهُ لاَ يَجُورُ الطَّلاق لِلْعِدَّةِ . أَيْ لِاسْتِقْبَالِ الْعِدَّةِ ، فَمَى الْعَدَّةُ وَلَيْ النَّالِيَةَ وَالنَّالِقَةَ قَبْلِ الرَّجْعَةِ بَنَتْ عَلَى الْعِدَّةِ وَمَ مَوْضِعِ آخَرُ ؛ فَإِنَّ هَذَا قَوْلٌ ضَعِيفٌ ؛ لِأَثَمَّمُ كَانُوا فِي أَوَّلِ الْإِسْلامِ مَنَادُ فَي مُوضِعِ آخَرُ ؛ فَإِنَّ هَذَا قَوْلٌ ضَعِيفٌ ؛ لِأَثَمَّمُ كَانُوا فِي أَوْلِ الْإِسْلامِ الْعَرَارَ الْمُرْارَ الْمَرْارَ الْمُرْارَ الْمُرَارَ الْمُرْارَ الْمُعْلَى عَنَى الطَّلَقَهَا لِيُطِيلَ حَبْسَهَا، فَلَوْ كَانَ إِذَا أَرَادَ الرَّجُعُهَا ثُمُّ طَلَقُهُا لِيُطِيلُ حَبْسَهَا، فَلَوْ كَانَ إِذَا الْمَرْكُ فَي الْعَرَارُ الْمُؤْلُونِ الظَّلَقِيقَ الْعَلَى قَصَرَهُمْ عَلَى الطَّلَاقِ الْقَالِي وَلَيْعُ فَيْلُ الْعَرْدُ فَي الْعَلَى عَلَى الْعَلَى عَلَى الْعَلَى الْعَرَامُ الْقَالِي الْعَلَى عَلَى الْعَلَى عَلَى الْعَلَى الْعَلَى اللللهُ لِلْ الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى عَلَى الْعَلَى الللهُ وَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللهُ اللهُ الْعَلَى اللهُ اللهُ الْعَلَى الللهُ عَلَى الللهُ عَلَى الللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ الْعَلَى اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ الْعَلَى اللهُ الْعَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ ال

<sup>(</sup>۱) الفتاوي الكبرى لابن تيمية ٢٤٦/٣

<sup>(</sup>۲) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ٣٤٩/٣

٥٢ - "تَبَتَ فِي الصَّحِيحِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «أَنَّ إِبْلِيسَ يَنْصِبُ عَرْشَهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «أَنَّ إِبْلِيسَ يَنْصِبُ عَرْشَهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «أَنَّ إِبْلِيسَ يَنْصِبُ عَرْشَهُ عَلَى كَذَا؛ حَتَّى الْبَحْرِ، وَيَبْعَثُ سَرَايَاهُ: فَأَقْرَبُهُمُ إِلَيْهِ مَنْزِلَةً أَعْظَمُهُمْ فِتْنَةً، فَيَأْتِيهِ الشَّيْطَانُ فَيَقُولُ: مَا زِلْت بِهِ حَتَّى فَرَقْت بَيْنَهُ وَبَيْنَ امْرَأَتِهِ؛ فَيُدْنِيَهُ مِنْهُ؛ وَيَقُولُ: أَنْتَ، أَنْتَ، وَيَلْتَزِمُهُ». وَقَدْ يَأْتِيهُ الشَّيْطَانُ فَيَقُولُ: أَنْتَ، أَنْتَ، وَيَلْتَزِمُهُ». وَقَدْ قَالَ تَعَالَى فِي ذَمِّ السِّحْرِ: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ ﴿ [البقرة: ١٠٢].

وَفِي السُّنَنِ عَنْ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «إِنَّ الْمُخْتَلِعَاتِ وَالْمُنْتَزِعَاتِ هُنَّ الْمُنَافِقَاتُ». وَفِي السُّنَنِ عَنْ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ قَالَ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ سَأَلَتْ زَوْجَهَا الطَّلَاقَ مِنْ غَيْرِ مَا بَأْسٍ فَحَرَامٌ عَلَيْهَا وَرُوَحَةُ الْجُنَّةِ». وَلِهَذَا لَمُ يُبَحْ إِلَّا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَحُرِّمَتْ عَلَيْهِ الْمَرْأَةُ بَعْدَ الثَّالِثَةِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرُهُ، وَإِذَا كَانَ إِنَّا أَبِيحَ لِلْحَاجَةِ، فَالْحَاجَةِ، فَالْحَاجَةُ تَنْدَفِعُ بِوَاحِدَةٍ، فَمَا زَادَ فَهُوَ بَاقٍ عَلَى الْحَظْرِ.

الْأَصْلُ الثَّايِي: أَنَّ الطَّلَاقَ الْمُحَرَّمَ الَّذِي يُسَمَّى " طَلَاقَ الْبِدْعَةِ " إِذَا أَوْقَعَهُ الْإِنْسَانُ هَلْ يَقَعُ، أَمْ لَا؟ فِيهِ نِزَاعٌ بَيْنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ. وَالْأَكْتَرُونَ يَقُولُونَ بِوُقُوعِهِ مَعَ الْقُوْلِ بِتَحْرِيمِهِ. وَقَالَ آحَرُونَ: لَا يَقَعُ. مِثْلُ طَاوُسٍ، وَعِكْرِمَة، بَيْنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ. وَالْأَكْتَرُونَ يَقُولُونَ بِوُقُوعِهِ مَعَ الْقُوْلِ بِتَحْرِيمِهِ. وَقَالَ آحَرُونَ: لَا يَقَعُ. مِثْلُ طَاوُسٍ، وَعِكْرِمَة، وَخَلَاسٍ، وَعُمَرَ، وَمُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، وَحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ. وَأَهْلِ الظَّاهِرِ: كَذَاوُد، وَأَصْحَابِهِ وَطَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِ وَعَلَيْهِ مِنْ أَصْحَابِ عَنِيفَةَ وَمَالِكٍ وَأَحْمَد.

وَيُرْوَى عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْبَاقِرِ، وَجَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الصَّادِقِ، وَغَيْرِهِمَا مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ، وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الظَّاهِرِ: دَاوُد وَأَصْحَابُهُ؛ لَكِنْ مِنْهُمْ مَنْ لَا يَقُولُ بِتَحْرِيمِ الثَّلَاثِ. وَمِنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ وَأَحْمَدَ مَنْ عُرِفَ أَنَّهُ لَا يَقَعُ مَنْهُا وَاحِدَةٌ؛ وَلَمْ يُعْرَفْ قَوْلُهُ فِي طَلَاقِ الْحَائِضِ؛ وَلَكِنَّ وُقُوعَ الطَّلَاقِ جَمِيعًا؛ بَلْ يَقَعُ مِنْهَا وَاحِدَةٌ؛ وَلَمْ يُعْرَفْ قَوْلُهُ فِي طَلَاقِ الْحَائِضِ؛ وَلَكِنَّ وُقُوعَ الطَّلَاقِ جَمِيعًا قَوْلُ طَوَائِفَ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ وَالشِّيعَةِ.

وَمِنْ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ مَنْ يَقُولُ: إِذَا أَوْقَعَ الثَّلَاثَ جُمْلَةً لَمْ يَقَعْ بِهِ شَيْءٌ أَصْلًا، لَكِنَّ هَذَا قَوْلٌ مُبْتَدَعٌ لَا يُعْرَفُ لِقَائِلِهِ سَلَفٌ مِنْ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَطَوَائِفُ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ وَالشِّيعَةِ؛ لَكِنْ <mark>ابْنُ حَزْمٍ</mark> مِنْ الظَّاهِرِيَّةِ لَا يَقُولُ بِتَحْرِيمِ جَمْعِ". (١)

٥٣- "فِي بَحْلِسٍ وَاحِدٍ؛ فَحَزِنَ عَلَيْهَا حُزْنًا شَدِيدًا. قَالَ: فَسَأَلَهُ رَسُولُ اللّهِ: كَيْفَ طَلَّقْتهَا؟ قَالَ: فَقَالَ: فَقَالَ: فَقَالَ: فَوَاجَعَهَا» ؛ طَلَّقْتهَا ثَلَاثًا قَالَ: فِي بَحْلِسٍ وَاحِدٍ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: فَإِنَّهَا تِلْكَ وَاحِدَةٌ فَأَرْجِعْهَا إِنْ شِئْت. قَالَ: فَرَاجَعَهَا» ؛ وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ: إِنَّمَا الطَّلَاقُ عِنْدَ كُلِّ طُهْرٍ.

قُلْت: وَهَذَا الْحَدِيثُ قَالَ فِيهِ ابْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّتَنِي دَاوُد؛ وَدَاوُد مِنْ شُيُوخِ مَالِكٍ وَرِجَالِ الْبُحَارِيِّ؛ وَابْنِ إِسْحَاقَ إِذَا قَالَ: حَدَّتَنِي. فَهُوَ ثِقَةٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ. وَهَذَا إِسْنَادٌ جَيِّدٌ؛ وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ وَجْهٍ آحَرَ رَوَاهُ أَبُو دَاوُد فِي السُّنَنِ؛ وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ وَجْهٍ آحَرَ رَوَاهُ أَبُو دَاوُد فِي السُّنَنِ؛ وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ وَجْهٍ آحَرَ رَوَاهُ أَبُو دَاوُد فِي السُّنَنِ؛ وَلَمُ سَاهِدٌ مِنْ وَجْهٍ آحَرَ رَوَاهُ أَبُو دَاوُد فِي السُّنَنِ؛ وَلَمْ الْحَامُ الطَّرِيقَ الجُيِّدَ؛ فَلِذَلِكَ ظَنَّ أَنَّ تَطْلِيقَةً وَاحِدَةً بَائِنًا أَصَحُّ؛ وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا قَالَهُ؛ بَلْ الْإِمَامُ

<sup>(</sup>۱) الفتاوي الكبرى لابن تيمية ۲۵۱/۳

أَحْمُدُ رَجَّحَ هَذِهِ الرِّوَايَةَ عَلَى تِلْكَ؛ وَهُوَ كَمَا قَالَ أَحْمُدُ. وَقَدْ بَسَطْنَا الْكَلَامَ عَلَى ذَلِكَ فِي مَوْضِعِ آحَرَ. وَهَذَا الْمَرْوِيُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي حَدِيثِ رَكَانَةَ مِنْ وَجْهَيْنِ، وَهُوَ رِوَايَةُ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ وَجْهَيْنِ عَنْ عِكْرِمَةَ، وَهُو أَثْبَتُ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ اللّهِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ يَزِيدَ بْنِ رَكِانَةَ وَنَافِعِ بْنِ عُجَيْنٍ: «أَنَّهُ طَلَّقَهَا أَلْبَتَّةً، وَإِنَّ النَّبِيَّ وَعَيْمُ أَحْمُدُ بْنُ حَنْبُلٍ وَأَبُو عُبَيْدٍ، وَاللَّهُ عَنْيُهِ، وَقَالَ أَحْمُدُ بْنُ حَنْبُلٍ وَأَبُو عُبَيْدٍ، وَاللَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ أَلْبَتَّةً، لِأَنَّ ابْنَ إِسْحَاقَ يَرُويِهِ عَنْ دَاوُد فِي الْبَتَّةَ لَيْسَ بِشَيْءٍ. وَقَالَ أَيْصًا: حَدِيثُ رُكَانَةَ لَا يَنْبُثُ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ أَلْبَتَّةً، لِأَنَّ ابْنَ إِسْحَاقَ يَرُويِهِ عَنْ دَاوُد فِي الْبَتَّةَ لَيْسَ بِشَيْءٍ. وَقَالَ أَيْصًا: حَدِيثُ رُكَانَةَ لَا يَنْبُثُ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ أَلْبَتَّةً، لِأَنَّ ابْنَ إِسْحَاقَ يَرُويِهِ عَنْ دَاوُد بْنُ الْحُصَيْنِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: " أَنَّ رَكَانَةَ طَلَّقَ الْمَرَأَتَهُ ثَلَاثًا " أَلْبَتَّةً، لِأَنَّ الْمُنَادُ عَلَى بُطُلُقَ ثَلَاثًا مَوْلَا أَلْمَلِينَةٍ يُسَمُّونَ " ثَلَاثًا الْمَدِينَةِ يُسَمُّونَ " ثَلَاثًا " أَلْبَتَةً، وَهَذَا الْمِينِ عَبُسٍ: عَنْ عَكْرِمَةَ عَنْدُهُ مِنْ الْخُقَاظِ، وَهَذَا الْإِسْنَادُ فَعَيْرُهُ مِنْ الْخُقَاظِ، وَهَذَا الْإِسْنَادُ فَالِقَ ثَلَاثًا طَلَقَ أَلْبَتَةً، وَهَذَا يَدُلُ عَلَى عُكْرِمَةً عَنْدُهُ وَتِ الْمُدِينَةِ عَنْدُهُ وَيْدُ بَيْنَهُ عَيْرُهُ مِنْ الْخُقَاظِ، وَهَذَا الْإِسْنَادُ فَابِتُ عَنْ أَنْهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْمُلْفَى الْمُعْمَلِ عَلَى الْمُعْمَاعِ الْمُعْمَاعِ عَلَى الْمُلْسَادُ فَالِقَ أَلْمُ الْمُ لِينَ عَلَى اللْمُ لَيْنَا لَهُ عَلَى الْمُلْقَ الْمُدَاعِلَ عَلَى اللْمُلْقَ الْمُلْسُوا عَلَى عَلَى الْمُعْمَاعِ الْمُلْسَادُ فَاللَّهُ الْمُعْلَى وَلَوْ الْمُلْقَ الْمُلْقَ الْمُعْمَلِ عَلَى الْمُلْقَ الْمُلْقَ الْمُلْعَلَى اللَّهُ الْمُلْقَ الْمُلْقَ الْمُعْمَاعِ الْمُعْمَاعِلَ الْمُلْعَلَى اللَّهُ عَلَى الْمُعْمَا الْمُعْمِقِي اللَّهُ الْ

وَهِكَذَا الْإِسْنَادِ رُوِيَ: «أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - رَدَّ ابْنَتَهُ زَيْنَبَ عَلَى زَوْجِهَا بِالنِّكَاحِ الْأَوَّلِ»". (١)

\$ ٥ - "فِيهِ الرَّجْعَة، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حَيْثُ قَالَ: «ارْجِعْهَا إِنْ شِئْت» ، وَلَمْ يَقُلْ كَمَا قَالَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: «مُرْهُ فَلْيُرَاجِعْهَا» . فَأَمَرَهُ بِالرَّجْعَةِ، وَالرَّجْعَةُ يَسْتَقِلُ بِمَا الرَّوْجُ: بِحِلَافِ الْمُرَاجَعَةِ. وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُد وَغَيْرُهُ «أَنَّ رَكَانَة طَلَق امْرَأَتَهُ أَلْبَتَّة فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -» . وَأَبُو دَاوُد لَمَّا لَمْ يَرْوِ وَاحِدَةً؟ فَقَالَ: مَا أَرَدْت بِمَا إِلَّا وَاحِدَةً. فَرَدَّهَا إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -» . وَأَبُو دَاوُد لَمَّا لَمْ يَرْوِ وَاحِدَةً؟ فَقَالَ: عَمَا أَرَدْت بِمَا إِلَّا وَاحِدَةً. فَرَدَّهَا إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -» . وَأَبُو دَاوُد لَمَّا لَمْ يَرْوِ فِي سُنَيْهِ الْحَدِيثَ الَّذِي أَخْرَجُهُ أَحْمُدُ فِي مُسْنَدِهِ فَقَالَ: حَدِيثُ " أَلْبَتَّةَ " أَصَحُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ جُرَيْجٍ: «أَنَّ رَكَانَة فِي سُنَيْهِ الْحَدِيثَ اللَّذِي أَخْرَجُهُ أَحْمُدُ فِي مُسْنَدِهِ فَقَالَ: حَدِيثُ " أَلْبَتَّةَ " أَصَحُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ جُرَيْجٍ: «أَنَّ رَكَانَة وَلَا أَنْ مُولَ بَيْتِهِ أَعْمُهُ أَمْهُ لَيْهِ مُعَلِّقٍ الْمَاعِلُهِ فِي وَعَيْرِهِ: وَغَيْرِهُمَا وَأَبِي عُبَيْدٍ، وَأَبِي مُحَمَّدِ بِنِ حَرْمٍ وَعَيْرِهِ: ضَعَقُوا حَدِيثَ أَلْبَتَّة ، وَبَيَّنُوا أَنَّ رُواتَهُ قَوْمٌ بُولِهِ: حَدِيثُ أَلْكَالُونَ ، وَبَيَّنَ أَنَّهُ الصَّوَابُ مِثْلُ قَوْلِهِ: حَدِيثُ زَكَانَة لَا لَكَوْبُ أَنْهُ الْمَوْلِهُ مُؤْمُ الْمَوْدِ حَدِيثُ أَلْكَاتُهُ أَنْهُ طَلَقَ الْمَرَأَتُهُ أَلْبَتَةً مُ وَمَبُطُهُمْ، وَأَحْمُدُ أَثْبَتَ حَدِيثَ الثَّلَاثِ، وَبَيَّنَ أَنَّهُ الصَّوَابُ مِثْلُ قَوْلِهِ: حَدِيثُ زَكَانَةً لَاسُولُ الْمَوْدِهُ مُولِهِ: حَدِيثُ زَكَانَةً لَلْمَا مُؤْمُ الْفَالِهُ الْمَرَأَتُهُ أَلْبُوهُ وَلَهُ الْمَالُولُ وَاللَّهُ الْمَالِعُولُهُ الْمَالِقُ الْمُرَاتَةُ الْمُؤْمُ وَلُوهُ الْمَالِقُولُ الْمُؤْلِةُ الْبَقَوْلِهِ اللَّهُ مُعَلِيثُ الْمُؤْمُ الْمَالُونُ الْمُؤْلُولُهُ الْمُؤْلِقُولُهُ اللَّهُ الْفَوْلِهُ اللَّهُ الْمُؤْمُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُولُوا اللَّهُ الْم

وَقَالَ أَيْضًا: حَدِيثُ رُكَانَةَ فِي " أَلْبَتَّةَ " لَيْسَ بِشَيْءٍ، لِأَنَّ ابْنَ إِسْحَاقَ يَرْوِيهِ عَنْ دَاوُد بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ رُكَانَةَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا» . وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ يُسَمُّونَ مَنْ طَلَّقَ ثَلَاثًا طَلَّقَ أَلْبَتَّةً. وَأَحْمُدُ إِنَّا عَدَلَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَرَى أَنَّ الثَّلَاثَ جَائِزَةٌ، مُوَافَقَةً لِلشَّافِعِيِّ. فَأَمْكَنَ أَنْ يُقَالَ: حَدِيثُ رُكَانَة مَنْ خَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَرَى أَنَّ الثَّلَاثَ جَائِزَةٌ، مُوَافَقَةً لِلشَّافِعِيِّ. فَأَمْكَنَ أَنْ يُقَالَ: حَدِيثُ رُكَانَة مَنْ ذَلِكَ، وَتَبَيَّنَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَةِ طَلَاقٌ مُبَاحٌ إِلَّا الرَّجْعِيُّ عَدَلَ: عَنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، لِأَنَّهُ أَنْهُ لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَةِ طَلَاقٌ مُبَاحٌ إِلَّا الرَّجْعِيُّ عَدَلَ: عَنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، لِأَنَّهُ أَنْقَى بِخِلَافِهِ، وَهَذَا عِلَّةٌ عِنْدَهُ فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ عَنْهُ؛ لَكِنَّ الرِّوَايَةَ الْأُحْرَى الَّتِي عَلَيْهَا أَصْحَابُهُ أَنَّهُ لَيْسٍ ، لِأَنَّهُ أَنْ الرَّوايَةَ الْأُخْرَى الرِّوايَةَ الْأُحْرَى الرِّوايَةَ الْأُخْرَى الرِّوايَةَ الْأَحْرَى الْرَوايَةَ الْأَحْرَى الرِّوايَةَ الْأَلْ فَيْ الْمُ لَمْ الْعَلَى الْمُونَ الْمَلْقُ الْمُؤْلَاقِ مَلْهُ الْمُعْتَى الْمُعْمَلُ عَلَى الْمَلْعُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُقُ الْمُؤْلُولُ الْمُ الْعُلَاقِ الْمُؤْلُقُ الْمُؤْلُقُ اللْمُؤْلُولُ الْمُعْمَى اللَّهُ عَلَى الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلِقُ اللَّالِي الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ الْمُؤْلُ

<sup>(</sup>۱) الفتاوي الكبرى لابن تيمية ٣/٤٥٦

لَيْسَ بِعِلَّةٍ، فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مَذْهَبُهُ الْعَمَلَ بِحَدِيثِ ابْن عَبَّاس.

وَقَدْ تَبَيَّنَ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ أَعْذَارُ الْأَقِمَّةِ الْمُجْتَهِدِينَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - الَّذِينَ أَلْزَمُوا مَنْ أَوْقَعَ جُمْلَةَ الثَّلَاثِ فَعَا مِثْلُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -؛ فَإِنَّهُ لَمَّا رَأَى النَّاسَ قَدْ أَكْثَرُوا عِمَّا حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنْ جَمْعِ التَّلَاثِ، وَلَا يَنْتَهُونَ عَنْ ذَلِكَ إِلَّا بِعُقُوبَةٍ: رَأَى عُقُوبَتَهُمْ بِإِلْزَامِهَا: لِقَلَّا يَفْعَلُوهَا، إمَّا مِنْ نَوْعِ التَّعْزِيرِ الْعَارِضِ الَّذِي يُفْعَلُ عِنْدَ الْحَاجَةِ، كَمَا كَانَ يَضْرِبُ فِي الْخَمْرِ ثَمَّانِينَ، وَيَعْلِقُ الرَّأْسَ. وَيَنْفِي، وَكَمَا «مَنَعَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - التَّلَاثَةَ الَّذِينَ كَمَا كَانَ يَضْرِبُ فِي الْخَمْرِ ثَمَانِينَ، وَيَعْلِقُ الرَّأْسَ. وَيَنْفِي، وَكَمَا «مَنَعَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - التَّلَاثَةَ الَّذِينَ عَنْ الْاجْتِمَاعِ بِنِسَائِهِمْ» ، وَإِمَّا ظَنَّا أَنَّ جَعْلَهَا وَاحِدَةً كَانَ مَشْرُوطًا". (١)

٥٥ - "جُحْرَى الْقَسَمِ وَالْيَمِينِ لِدُحُولِ وَاوِ الْقَسَمِ فِي قَوْلِهِ: وَالطَّلَاقُ وَالِالْتِزَامُ بِمَا لَا يَلْزَمُ إِلَّا بِطَرِيقِهِ.

أَجَابَ - رَحِمَهُ اللهُ -: الْخَمْدُ لِلهِ نَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ: إَذَا حَلَفَ الرَّجُلُ بِالطَّلَاقِ فَقَالَ: الطَّلَاقُ يَلْزَمُنِي لَأَفْعَلَنَّ الرَّجُلُ بِالطَّلَاقِ فَقَالَ: الطَّلَاقُ يَلْزَمُنِي الْفَعْلَهُ وَالطَّلَاقُ يَلْزَمُنِي. أَوْ لَازِمٌ وَخُوْ هَذِهِ الْعِبَارَاتِ الَّتِي كَذَا؛ أَوْ لَا أَفْعَلُهُ وَالطَّلَاقُ يَلْزَمُنِي. أَوْ لَا زَمِّ فِي لَا فَعْلَاقِ لِعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ فِي الْمَذَاهِبِ تَتَضَمَّنُ الْتِزَامَ الطَّلَاقِ فِي يَمِينِهِ، ثُمَّ حَنِثَ فِي يَمِينِهِ: فَهَلْ يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ؛ فِيهِ قَوْلَانِ لِعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ فِي الْمَذَاهِبِ اللَّرَبُعَةِ وَغَيْرِهَا مِنْ مَذَاهِبٍ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ، وَهَذَا مَنْصُوصٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ نَفْسِهِ، وَهُو قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيّ: كَالْقَفَّالِ، وَأَبِي سَعِيدٍ الْمُتَولِي صَاحِبِ " التَّتِمَّةِ " وَبِهِ يُفْتِي وَيَقْضِي فِي وَهُو قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيّ: كَالْقَفَّالِ، وَأَبِي سَعِيدٍ الْمُتَولِي صَاحِبِ " التَّتِمَّةِ وَالشِّيعَةِ فِي بِلَادِ الشَّرْقِ، وَالْجُزِيرَة، وَالْشِيعَةِ فِي بِلَادِ الشَّرْقِ، وَالْعِرَاقِ، وَخُرَاسَانَ، وَالْحِجَازِ، وَالْيَمَنِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ السُّنَةِ وَالشِّيعَةِ فِي بِلَادِ الشَّرْقِ، وَالْعِرَاقِ، وَخُرَاسَانَ، وَالْحِبَازِ، وَالْيَمَنِ وَغَيْرِهِمْ وَنْ أَهْلِ السُّنَةِ وَالشِيعَةِ فِي بِلَادِ الشَّرْقِ،

وَهُوَ قَوْلُ دَاوُد وَأَصْحَابِهِ - كَابُنِ حَزْمٍ وَغَيْرِهِ - كَانُوا يُفْتُونَ وَيَقْضُونَ فِي بِلَادِ فَارِسَ وَالْعِرَاقِ وَالشَّامِ وَمِصْرَ وَبِلَادِ الْمَغْرِبِ إِلَى الْيَوْمِ، فَإِنَّهُمْ حَلْقُ عَظِيمٌ، وَفِيهِمْ قُضَاةٌ وَمُفْتُونَ عَدَدٌ كَثِيرٌ. وَهُو قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنْ السَّلَفِ: كَطَاوُسٍ وَغَيْرِ الْمَالِكِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ، وَكَانَ بَعْضُ شُيُوخِ مِصْرَ طَاوُسٍ. وَبِهِ يُفْتِي كَثِيرٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْمَعْرِبِ فِي هَذِهِ الْأَزْمِنَةِ الْمُتَأَجِّرَةِ مِنْ الْمَالِكِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ، وَكَانَ بَعْضُ شُيُوخِ مِصْرَ يُفْتِي بِذَلِكَ، وَقَدْ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ كَلَامُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ الْمَنْصُوصُ عَنْهُ وَأُصُولُ مَذْهَبِهِ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ. يُفْتِي بِذَلِكَ، وَقَدْ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ كَلامُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ الْمَنْصُوصُ عَنْهُ وَأُصُولُ مَذْهَبِهِ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ. وَلَوْ حَلَفَ بِالتَّلَاثِ، فَقَالَ: الطَّلَاقُ يَلْرَمُنِي ثَلَاثًا لَأَفْعَلَنَّ كَذَا، ثُمَّ لَمْ يَفْعَلْ، فَكَانَ طَائِفَةٌ مِنْ السَّلَفِ وَالْحَدَاهُ وَعَيْرِهِمْ يُفْتُونَ بِأَنَّهُ لَا يَقَعُ بِهِ الثَّلَاثُ؛ لَكِنَّ مِنْهُمْ مَنْ يُوقِعُ بِهِ وَاحِدَةً، وَهُذَا مَنْقُولٌ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ فِي التَّنْجِيزِ؛ فَضْلًا عَنْ التَّعْلِيقِ وَالْيَمِينِ.

وَهَذَا قَوْلُ مَنْ اتَّبَعَهُمْ عَلَى ذَلِكَ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ، وَأَحْمَدَ، وَدَاوُد فِي التَّنْجِيزِ وَالتَّعْلِيقِ، وَالْحَلِفِ. وَمِنْ السَّلَفِ طَائِفَةٌ مِنْ أَعْيَانِهِمْ فَرَّقُوا فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْمَدْخُولِ بِهَا وَغَيْرِ الْمَدْخُولِ بِهَا.". (٢)

<sup>(</sup>۱) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ٣٨٣/٣

<sup>(</sup>۲) الفتاوي الكبرى لابن تيمية ٣٠٥/٣

٥٦ - "الجُوَابُ: الحُمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، إِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا شَرْطٌ فِي النَّفَقَةِ جَازَ ذَلِكَ وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ هُنَاكَ عُرْفٌ وَعَادَةٌ مَعْرُوفَةٌ بَيْنَهُمْ وَأَطْلَقَ الْعَقْدَ، فَإِنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى تِلْكَ الْعَادَةِ، وَأَمَّا بِدُونِ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ.

وَمِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ يَقُولُ: لَهُ النَّفَقَةُ مُطْلَقًا وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ، كَمَا يَقُولُهُ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكُ وَالشَّافِعِيُّ فِي قَوْلٍ، وَالْمَشْهُورُ أَنْ لَا نَفَقَةَ إِلَّا بِالْمَعْرُوفِ، وَأَمَّا الْبَسْطُ الْخَارِجُ عَنْ الْمَعْرُوفِ، وَأَمَّا الْبَسْطُ الْخَارِجُ عَنْ الْمَعْرُوفِ فَيكُونُ مَحْسُوبًا عَلَيْهِ.

#### ٢٥ - ٦٤٤ - مَسْأَلَةُ:

فِي رَجُلٍ حَطَبَ امْرَأَةً فَسَأَلَ عَنْ نَفَقَتِهِ، فَقِيلَ لَهُ مِنْ الجُهَاتِ السُّلْطَانِيَّةِ شَيْءٌ؟ فَأَبَى الْوَلِيُّ تَزْوِيجَهَا، فَذَكَرَ الْخَاطِبُ أَنَّ فُقَهَاءَ الْخَنفِيَّةِ جَوَّزُوا تَنَاوُلَ ذَلِكَ، فَهَلْ ذَكَرَ ذَلِكَ أَحَدٌ فِي جَوَازِ تَنَاوُلِهِ مِنْ الجُهَاتِ؟ وَهَلْ لِلْوَلِيِّ الْمَذْكُورِ دَفْعُ الْخَاطِبِ هِمَذَا السَّبَبِ مَعَ رِضَاءِ الْمَحْطُوبَةِ؟

الجُوَابُ: أَمَّا الْفُقَهَاءُ الْأَوْمَةُ الَّذِينَ يُفْتَى بِقَوْلِهِمْ، فَلَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِنْهُمْ جَوَازَ ذَلِكَ، وَلَكِنْ فِي أَوَائِلِ الدَّوْلَةِ السَّلْجُوقِيَّةِ السَّلْجُوقِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ جِجَوَازِ ذَلِكَ، وَحَكَى أَبُو مُحَمَّدِ بِنُ حَرْمٍ فِي كِتَابِهِ إِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ عَلَى تَحْرِيمِ ذَلِكَ، وَحَكَى أَبُو مُحَمَّدِ بِنُ حَرْمٍ فِي كِتَابِهِ إِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ عَلَى تَحْرِيمِ ذَلِكَ، وَعَدْ كَانَ نُورُ الدِّينِ مَحْمُودٌ الشَّهِيدُ التُّرْكِيُّ قَدْ أَبْطَلَ جَمِيعَ الْوَظَائِفِ الْمُحْدَثَةِ بِالشَّامِ وَالْجَزِيرَةِ وَمِصْرَ وَالْحِجَازِ، وَكَانَ أَوْرُ الدِّينِ مَحْمُودٌ الشَّهِيدُ التُّرْكِيُّ قَدْ أَبْطَلَ جَمِيعَ الْوَظَائِفِ الْمُحْدَثَةِ بِالشَّامِ وَالْجَزِيرَةِ وَمِصْرَ وَالْحِجَازِ، وَكَانَ أَوْرُ الدِّينِ مَحْمُودٌ الشَّهِيدُ التَّرْكِيُ قَدْ أَبْطَلَ جَمِيعَ الْوَظَائِفِ الْمُحْدَثَةِ بِالشَّامِ وَالْجَزِيرَةِ وَمِصْرَ وَالْحِجَازِ، وَكَانَ أَعُرَ الدَّينِ مَعْمُودٌ الشَّهِيدُ التَّرْكِي قَدْ أَبْطَلَ جَمِيعَ الْوَظَائِفِ الْمُحْدَثَةِ بِالشَّامِ وَالْجَزِيرَةِ وَمِصْرَ وَالْحِبَادِ، وَهُو الَّذِي أَقَامَ الْإِسْلَامَ بَعْدَ اسْتِيلَاءِ الْإِفْرِنْجِ وَالْقَرَامِطَةِ عَلَى أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، وَمَنْ فَعَلَ مَا يَعْتَقِدُ حُكْمَهُ مُتَأَوِّلًا تَأُولِلَا سَائِعًا، لَا سِيَّمَا مَعَ حَاجَتِهِ لَمْ يُجْعَلُ فَاسِقًا بِمُجَرَّدِ ذَلِكَ.

لَكِنْ بِكُلِّ حَالٍ فَالْوَلِيُّ لَهُ أَنْ يَمْنَعَ مُولِّيَتَهُ مِمَّنْ يَتَنَاوَلُ مِثْلَ هَذَا الرِّزْقِ الَّذِي يَعْتَقِدُهُ حَرَامًا سِيَّمَا وَأَنَّ رِزْقَهَا مِنْهُ، فَإِذَا كَانَ الزَّوْجُ مُتَأَوِّلًا فِيمَا يَأْكُلُهُ.". (١) فَإِذَا كَانَ الزَّوْجُ مُتَأَوِّلًا فِيمَا يَأْكُلُهُ.". (١)

٥٧-"نَذْرِ اللَّجَاجِ وَالْغَضَبِ، لَكِنْ تَوَقَّفَ أَحْمَدُ وَأَبُو عُبَيْدٍ عَنْ الْعِتْقِ فِيهَا لِمَا ذَكَرْته مِنْ الْفَرْقِ، وَعَارَضَ أَحْمَدُ ذَلِكَ، وَأَمَّا الطَّلَاقُ فَلَمْ يَبْلُغْ أَبَا ثَوْرٍ فِيهِ أَثَرٌ فَتَوَقَّفَ عَنْهُ، مَعَ أَنَّ الْقِيَاسَ عِنْدَهُ مُسَاوَاتُهُ لِلْعِتْقِ. لَكِنْ حَافَ أَحْمَدُ ذَلِكَ، وَأَمَّا الطَّلَاقُ فَلَمْ يَبْلُغْ أَبَا ثَوْرٍ فِيهِ أَثَرٌ فَتَوَقَّفَ عَنْهُ، مَعَ أَنَّ الْقِيَاسَ عِنْدَهُ مُسَاوَاتُهُ لِلْعِتْقِ. لَكِنْ حَافَ أَنْ يَكُونَ مُخَالِفًا لِلْإِجْمَاع. وَالصَّوَابُ أَنَّ الْخِلَافَ فِي الجَمِيعِ الطَّلَاقُ وَغَيْرُهُ لِمَا سَنَذْكُرُهُ.

وَلُوْ لَمْ يُنْقُلُ فِي الطَّلَاقِ نَفْسِهِ خِلَافٌ مُعَيَّنٌ لَكَانَ فُتْيَا مَنْ أَفْتَى مِنْ الصَّحَابَةِ فِي الْحَلِفِ بِالْعَتَاقِ بِكَفَّارَةِ يَمِنٍ مِنْ بَابِ التَّنْبِيهِ عَلَى الْحَلِفِ بِالطَّلَاقِ، فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ نَذْرُ الْعِتْقِ الَّذِي هُوَ قُرْبَةٌ لَمَّا حَرَجَ مُحْرَجَ مُحْرَجَ الْيَمِينِ أَجْزَأَتْ فِيهِ الْكَفَّارَةُ، فَالْحِيْفِ بِالطَّلَاقِ الَّذِي لَيْسَ بِقُرْبَةٍ إِمَّا أَنْ بُحْزِيَ فِيهِ الْكَفَّارَةُ أَوْ لَا يَجِبُ فِيهِ شَيْءٌ قَوْلُ عَلَى قَوْلِ مَنْ الْكَفَّارَةُ، فَالْحِيلِفُ بِالطَّلَاقِ الَّذِي لَيْسَ بِقُرْبَةٍ إِمَّا أَنْ بُحُزِيَ فِيهِ الْكَفَّارَةُ أَوْ لَا يَجِبُ فِيهِ شَيْءٌ قَوْلُ عَلَى قَوْلُ مَنْ الطَّاعَةِ لَا شَيْءَ فِيهِ، وَيَكُونُ قَوْلُهُ: إِنْ فَعَلْت كَذَا فَأَنْتَ طَالِقٌ بِمُنْزِلَةِ قَوْلِهِ: فَعَلَيَّ أَنْ أُطَلِقك، كَمَا كَذَا فَأَنْتَ طَالِقٌ بِمُنْزِلَةِ قَوْلِهِ: فَعَلَيَّ أَنْ أُطَلِقك، كَمَا كَانَ عِنْدَ أُولِئِكَ الصَّحَابَةِ وَمَنْ وَافَقَهُمْ، قَوْلُهُ: فَعَبِيدِي أَحْرَارٌ بِمُنْزِلَةٍ قَوْلِهِ فَعَلَيَّ أَنْ أُعْتِقَهُمْ، عَلَى أَيِّ إِلَى السَّاعَةِ كَالَمْ فِي الْطَلَاقِ.

وَذَلِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ؛ لِأَنَّ الْحَلِفَ بِالطَّلَاقِ لَمْ يَكُنْ قَدْ حَدَثَ فِي زَمَانِهِمْ، وَإِنَّمَا ابْتَدَعَهُ النَّاسُ فِي زَمَن التَّابِعِينَ وَمَنْ

<sup>(</sup>۱) الفتاوي الكبرى لابن تيمية ٣٦٨/٣

بَعْدَهُمْ، فَاخْتَلَفَ فِيهِ التَّابِعُونَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، فَأَحَدُ الْقُوْلَيْنِ إِنَّهُ يَقَعُ بِهِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَالْقُوْلُ الثَّانِي إِنَّهُ لَا يَلْزَمُ الْوُقُوعُ، وَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ الْحَلِفُ بِالطَّلَاقِ لَيْسَ شَيْعًا، قُلْت: أَكَانَ يَرَاهُ يَمِينًا. قَالَ لَا ذَكرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَاهُ مُوقِعًا لِلطَّلَاقِ. وَتَوَقَّفَ فِي كَوْنِهِ يَمِينًا يُوجِبُ الْكَفَّارَةَ؛ لِأَنَّهُ أَدْرِي فَقَدْ أَخْبَرَ ابْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَاهُ مُوقِعًا لِلطَّلَاقِ. وَتَوَقَّفَ فِي كَوْنِهِ يَمِينًا يُوجِبُ الْكَفَّارَةَ؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ نَذْرٍ مَا لَا قُرْبَةَ فِيهِ.

َوْفِي كَوْنِ مِثْلِ هَذَا يَمِينًا خِلَافٌ مَشْهُورٌ، وَهَذَا قَوْلُ أَهْلِ الظَّاهِرِ. وَكَذَا أَبِي مُحَمَّدِ <mark>بْنِ حَزْمٍ</mark> لَكِنْ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ لَا يَقَعُ طَلَاقٌ مُعَلَّقٌ وَلَا عِتْقٌ مُعَلَّقٌ.

وَاخْتَلَفُوا فِي الْمُؤَجَّلِ وَهُوَ بِنَاءً عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ الْعُقُودَ لَا يَصِحُّ مِنْهَا إلَّا مَا دَلَّ نَصُّ أَوْ إِجْمَاعٌ عَلَى وُجُوبِهِ أَوْ جَوَازِهِ. وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى ثَلَاثِ مُقَدَّمَاتٍ يُخَالِفُونَ فِيهَا:

أَحَدُهَا: كَوْنُ الْأَصْلِ تَحْرِيمَ الْعُقُودِ.

الثَّايِي: أَنَّهُ لَا يُبَاحُ مَا كَانَ فِي مَعْنَى النَّصُوصِ.

الثَّالِثُ: أَنَّ الطَّلَاقَ الْمُؤَجَّلَ وَالْمُعَلَّقَ لَمْ يَتَدَرَّجْ فِي عُمُومِ النُّصُوصِ.". (١)

٥٥- "وَقَالَ ﴿ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلا نَصِيرٍ ﴾ [البقرة: ٢٠] وَقَالَ ﴿ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَمَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلا وَاقِ ﴾ [الرعد: ٣٧] وَقَالَ ﴿ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَمَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلا وَاقِ ﴾ [الرعد: ٣٧] وَاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَالْقُرْآنُ وَهُوَ الْعِلْمُ الَّذِي جَاءَهُ وَالْعِلْمُ عَيْرُ مَخْلُوقٍ وَالْقُرْآنُ مِنْ الْعِلْمِ وَلَكُمْ اللَّهِ، وَقَالَ: ﴿ الرّحمن: ١] ﴿ عَلَمْ اللّهِ مِنْ وَلِي اللّهُ مَالَهُ وَالأَمْرُ ﴾ [الرحمن: ٣] ﴿ حَلَقَ الإِنْسَانَ ﴾ [الرحمن: ٣] وقالَ: ﴿ اللّهُ وَالأَمْرُ ﴾ [الأعراف: ٤٥] .

فَأَخْبَرَ أَنَّ الْخَلْقَ حَلْقُ وَالْخَلْقُ غَيْرُ الْأَمْرِ وَأَنَّ الْأَمْرَ غَيْرُ الْخَلْقِ وَهُوَ كَلَامُهُ وَأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يَخْلُ مِنْ الْعِلْمِ وَقَالَ: ﴿ إِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩] .

وَالذِّكُرُ هُوَ الْقُرْآنُ وَأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَخْلُ مِنْهُمَا وَلَمْ يَزَلْ اللَّهُ مُتَكَلِّمًا عَالِمًا، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آحَرَ: إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَخْلُ مِنْهُمَا وَلَمْ يَزُلُ اللَّهُ مُتَكَلِّمًا عَالِمًا، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آحَرَ: إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَخْلُ مِنْهُمَا، فَالْقُرْآنُ مِنْ عِلْمِ اللهِ وَعَنْ الْحُسَنِ بْنِ ثَوَابٍ أَنَّهُ قَالَ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ وَالْكَلَامِ وَلَيْسَنَا مِنْ الْخُلْقِ لِأَنَّهُ لَمْ يَخْلُ مِنْهُمَا، فَالْقُرْآنُ مِنْ عِلْمِ اللهِ وَعَنْ الْحُسَنِ بْنِ ثَوَابٍ أَنَّهُ قَالَ لِأَيْ عَبْدِ اللهِ مِنْ أَيْنَ أَكُونَ اللَّهُ مَا يَعْدَ اللهِ عَيْرَ مَوْضِعٍ: ﴿ وَلَئِنِ النَّهُ مَا اللهِ عَيْرَ مَوْضِعٍ: ﴿ وَلَئِنِ النَّهُ مَا يَعْدَ اللّهِ عَلَمُ اللهِ عَلَى اللهِ عَيْرَ مَوْضِعٍ: ﴿ وَلَئِنِ النَّهُ وَعَنْ الْحِلْمَ عَلَلُهُ مِنَالَتُهُ فَقَالَ لِي سَأَلْتُهُ فَقَالَ لِي سَأَلْتُهُ فَقَالَ لِي سَأَلْتُهُ فَقَالَ لِي عَمَلِهِ، ثُمُّ قَالَ لِي أَمْدُ إِنَّا أَنَّهُ قَدْ زَادَنِي أَنْزَلَهُ بِعَمَلِهِ، ثُمُّ قَالَ لِي أَمْدُ إِنَّا أَنَهُ قَدْ زَادَنِي أَنْزَلَهُ بِعَمَلِهِ، ثُمُّ قَالَ لِي أَمْدُ إِنَّا أَزَادُوا الْإِبْطَالَ.

وَقَدْ فَسَّرَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ الْمُن حَزْمٍ كَلَامَ أَحْمَدَ بِأَنَّهُ أَرَادَ بِلَفْظِ الْقُرْآنِ الْمَعْنَى فَقَطْ، وَأَنَّ مَعْنَى الْقُرْآنِ يَعُودُ إِلَى الْعِلْمِ فَهُو مِنْ عِلْمِ اللَّهِ وَلَمْ يُرِدْ بِالْقُرْآنِ الْخُرُوفَ وَالْمَعَانِيَ فَمَنْ جَعَلَ الْقُرْآنَ كُلَّهُ لَيْسَ لَهُ مَعْنَى إِلَّا الْعِلْمُ فَقَدْ كَذَبَ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ عَنْ هَذِهِ الْآيَاتِ الَّتِي احْتَجَّ بِمَا أَحْمَدُ أَنَّ مَعْنَاهَا الْعِلْمُ لِأَنَّاكُلَّهَا مِنْ بَابِ الْخَبَرِ وَمَعْنَى الْخَبَرِ الْعِلْمُ فَهَذَا

<sup>(</sup>۱) الفتاوي الكبرى لابن تيمية ٤/٤ ١

أَقْرَبُ مِنْ الْأَوَّلِ، وَهَذَا إِذَا صَحَّ يَقْتَضِي أَنَّهُ قَدْ يُرَادُ بِالْكَلَامِ الْمَعْنَى تَارَةً كَمَا يُرَادُ بِهِ الْخُرُوفُ أُحْرَى، فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ أَحْمَدُ يَقُولُ إِنَّ اللَّهَ لَا يَتَكَلَّمُ بِالْخُرُوفِ فَهَذَا خِلَافُ نُصُوصِهِ الصَّرِيِحَةِ عَنْهُ لَكِنْ قَدْ يُقَالُ الْقُرْآنُ الَّذِي هُوَ يَكُونَ أَحْمَدُ يَقُولُ إِنَّ اللَّهَ لَا يَتَكَلَّمُ بِالْخُرُوفِ فَهَذَا خِلَافُ نُصُوصِهِ الصَّرِيِحَةِ عَنْهُ لَكِنْ قَدْ يُقَالُ الْقُرْآنُ الَّذِي هُوَ قَدِيمٌ لَا يَتَعَلَّقُ بِمَشِيئَتِهِ هُوَ الْمَعْنَى". (١)

90-"قَالَ أَبُو عَبْدُ اللهِ الْحَسَنُ بْنُ الْعَبَّاسِ الرُّسْتُمِيُّ: حَكَى لَنَا الْإِمَامُ أَبُو الْفَتْحِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ الطَّبَرِيُّ الْعَبَّالِ الرُّسْتُمِيُّ: حَكَى لَنَا الْإِمَامُ أَبُو الْفَتْحِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيّ الطَّبَرِيُّ الْفَقِيهُ قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى الْإِمَامِ أَبِي الْمَعَالِي الْجُويْنِيِّ نَعُودُهُ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ بِنَيْسَابُورَ، فَأُقْعِدَ، فَقَالَ لَنَا: الْفَقِيهُ قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى الْإِمَامِ أَبِي الْمَعَالِي الْجُويْنِيِّ نَعُودُهُ فِي مَرَضِهِ اللّذِي مَاتَ فِيهِ بِنَيْسَابُورَ، فَأُقْعِدَ، فَقَالَ لَنَا: السَّلَفُ الصَّالِحُ - عَلَيْهِمْ السَّلَامُ -، وَأَيِّ الشَّهَدُوا عَلَيْ وَجَعْت عَنْ كُلِّ مَقَالَةٍ قُلْتَهَا أُخَالِفُ فِيهَا مَا قَالَ السَّلَفُ الصَّالِحُ - عَلَيْهِمْ السَّلَامُ -، وَأَيِّ الْمُعَالِي مَا يَمُوتُ عَلَيْهِ عَجَائِرُ نَيْسَابُورَ.

وَعَامَّةُ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ سَلَكُوا حَلْفَهُ مِنْ تَلَامِذَتِهِ وَتَلَامِذَةِ تَلَامِذَةِ وَتَلَامِذَةِ وَتَلَامِذَةِ تَلَامِذَةِ تَلَامِذَةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ.

وَلِقِلَّةِ عِلْمِهِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَكَلامِ سَلَفِ الْأُمَّةِ يَظُنُّ أَنَّ أَكْثَرَ الْحُوَادِثِ لَيْسَتْ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَكَلامِ سَلَفِ الْأُمَّةِ يَظُنُّ أَنَّ أَكْثَرَ الْحُوَادِثِ لَيْسَتْ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَكَلاَتِهَا عَلَى يَدُلُّ عَلَيْهَا وَإِنَّا يُعْلَمُ حُكْمُهَا بِالْقِيَاسِ، كَمَا يَذْكُرُ ذَلِكَ فِي كُثَبِهِ، وَمَنْ كَانَ لَهُ عِلْمٌ بِالنُّصُوصِ وَدَلالَتِهَا عَلَى يَدُلُّ عَلَيْهَا وَإِنَّا يُعْلَمُ حُكْمُهَا بِالْقِيَاسِ، كَمَا يَذْكُرُ ذَلِكَ فِي كُثَبِهِ، وَمَنْ كَانَ لَهُ عِلْمٌ بِالنُّصُوصِ وَدَلالَتِهَا عَلَى الصَّوَابِ مِنْ الْإَحْرَاضِ عَنْ بَعْضِ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ مَا قَدْ يُسَمَّى قِيَاسًا جَلِيًّا، وَقَدْ يُجْعَلُ هِنَ الْأَصْلِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَمِثْلِ الجُّمُودِ عَلَى الِاسْتِصْحَابِ الصَّعِيفِ، وَمِثْلِ الْإِعْرَاضِ عَنْ مُتَابَعَةِ أَثِمَّةٍ مِنْ الصَّحَابَةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مَا هُوَ مَعِيبٌ عَلَيْهِمْ، وَكَذَلِكَ الْقَدْحُ فِي أَعْرَاضِ الْأَئِمَّةِ، لَكِنْ الْغَرَضُ أَنَّ قَوْلَ هَؤُلَاءِ فِي اسْتِيعَابِ النُّصُوصِ لِلْحَوَادِثِ، مَعِيبٌ عَلَيْهِمْ، وَكَذَلِكَ الْقَدْحُ فِي أَعْرَاضِ الْأَئِمَّةِ، لَكِنْ الْغَرَضُ أَنَّ قَوْلَ هَؤُلَاءِ فِي اسْتِيعَابِ النُّصُوصِ لِلْحَوَادِثِ، وَأَنَّ اللَّهَ وَالْإِيمَانِ اللَّذِي هُوَ الْحَقُّ مِثَنْ يَقُولُ إِنَّ اللَّهَ لَمْ يُبَيِّنْ لِلنَّاسِ حَينَهُمْ هُو أَقْرَبُ إِلَى الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ اللَّذِي هُو الْحَقُولُ إِنَّ اللَّهَ لَمْ يُبَيِّنْ لِلنَّاسِ حَينَهُمْ هُو أَقْرَبُ إِلَى الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ اللَّذِي هُوَ الْحَقْ مِثَنْ يَقُولُ إِنَّ اللَّهَ لَمْ يُبَيِّنْ لِلنَّاسِ حَينَهُمْ فِيهَا إِلَى الظُّنُونِ الْمُتَقَابِلَةِ وَالْآرَاءِ الْمُتَعَارِضَةِ.

وَلَا رَيْبَ أَنَّ سَبَبَ هَذَا كُلِهِ ضَعْفُ الْعِلْمِ بِالْآثَارِ النَّبَوِيَّةِ وَالْآثَارِ السَّلَفِيَّةِ، وَإِلَّا فَلَوْ كَانَ لِأَي الْمَعَالِي وَأَمْثَالِهِ بِنَلِكَ عِلْمٌ رَاسِخٌ، وَكَانُوا قَدْ عَضُّوا عَلَيْهِ بِضِرْسٍ قَاطِعٍ لَكَانُوا مُلْحَقِينَ بِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ لِمَا كَانَ فِيهِمْ مِنْ الاِسْتِعْدَادِ لِأَسْبَابِ الاِجْتِهَادِ، وَلَكِنْ اتَّبَعَ أَهْلُ الْكَلَامِ الْمُحْدَثِ وَالرَّأْيِ الضَّعِيفِ لِلظَّنِّ وَمَا تَمْوَى الْأَنْفُسُ، الَّذِي يَنْقُضُ لِأَسْبَابِ الإِجْتِهَادِ، وَلَكِنْ اتَّبَعَ أَهْلُ الْكَلَامِ الْمُحْدَثِ وَالرَّأْيِ الضَّعِيفِ لِلظَّنِ وَمَا تَمْوَى الْأَنْفُسُ، الَّذِي يَنْقُضُ صَاحِبَهُ إِلَى حَيْثُ جَعَلَهُ اللَّهُ مُسْتَحِقًا لِذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ لَهُ مِنْ الإِجْتِهَادِ فِي تِلْكَ الطَّرِيقَةِ مَا لَيْسَ لِغَيْرِهِ، فَلَيْسَ الْفَضْلُ بِكَثْرَةِ الإِجْتِهَادِ وَلَكِنْ بِالْمُدَى وَالسَّدَادِ؛ كَمَا جَاءَ فِي الْأَثْرِ: «مَا ازْدَادَ مُبْتَدِعٌ اجْتِهَادًا إلَّا ازْدَادَ مِنْ اللهِ بُعُدًا» وَقَدْ «قَالَ النَّبِيُّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فِي الْخُوَارِج: يَحْقِرُ". (٢)

<sup>(</sup>١) الفتاوي الكبرى لابن تيمية ٦/٤٨٤

<sup>(</sup>۲) الفتاوي الكبرى لابن تيمية ٦١٧/٦

٦٠-"الروح إلى البدن وقت السؤال. وعود البدن بلا روح قول طائفة من الناس، وأنكره الجمهور.

[عود الروح إلى البدن وقت السؤال]

وقابلهم آخرون فقالوا: السؤال للروح بلا بدن وهذا قاله مُرّة وابن حزم، وكلاهما غلط، والأحاديث الصحيحة ترده، ولو كان ذلك للروح فقط لم يكن للقبر بالروح اختصاص (١).

قال ابن القيم رحمه الله: وليس نزول الروح وصعودها وقربها وبعدها من جنس ما للبدن؛ فإنها تصعد إلى ما فوق السموات ثم تمبط إلى الأرض ما بين قبضها ووضع الميت في قبره وهو زمن يسير لا يصعد البدن وينزل في مثله. وكذلك صعودها وعودها إلى البدن في النوم واليقظة وقد مثلها بعضهم بالشمس وشعاعها في الأرض.

[تمثيل حركة الروح بالشمس]

قال شيخنا: وليس هذا مثلا مطابقا فإن نفس الشمس لا تنزل من السماء والشعاع الذي على الأرض ليس هو الشمس ولا صفتها بل هو عرض حصل بسبب الشمس والجرم المقابل لها والروح نفسها تصعد وتنزل (٢) .

[قد يصف الميت للنائم دواء، أو يجيبه عن مسألة]

قال ابن القيم رحمه الله: وأما من حصل له الشفاء باستعمال دواء رأى من وصفه له في منامه فكثير جدا، وقد حدثني غير واحد ممن كان غير مائل إلى شيخ الإسلام ابن تيمية أنه رآه بعد موته وسأله عن شيء كان يشكل عليه من مسائل الفرائض وغيرها فأجابه بالصواب (٣).

قال ابن القيم رحمه الله (٤) : وأما الفلاسفة المشاءون فقالوا: هو

71-"الأصل دلالة على إسقاط الخمس متى لم يعلم الدليل عليه، وكذلك نقل حنبل فيمن أكل أو شرب: عليه القضاء ولا كفارة؛ لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يأمره بالكفارة (١) .

[الأخذ بأقل ما قيل فيه خلاف]

مسألة: يجوز الأخذ بأقل ما قيل ونفي ما زاد؛ لأنه يرجع حاصله إلى استصحاب دليل العقل على براءة الذمة فيما لم يثبت شغلها به. وأما إن يكون الأخذ بأقل ما قيل أخذا وتمسكا بالإجماع فلا، لأن النزاع في الاقتصار عليه ولا إجماع فيه. قال بعضهم: هذا نوع من أنواع الإجماع صحيح لا شك فيه. وقال قوم: بل يؤخذ بأكثر ما

<sup>(</sup>١) كتاب الروح ص٥٠ وإلى الفهارس العامة ج١/٦٤.

<sup>(</sup>٢) كتاب الروح ص٥٥ وللفهارس العامة ج١/١٦.

<sup>(</sup>٣) كتاب الروح ص٣٤ وللفهارس العامة ج١/٦٤.

<sup>(</sup>٤) في ذكر تعريف العشق.". <sup>(١)</sup>

<sup>(</sup>١) المستدرك على مجموع الفتاوى ٩٦/١

قيل، ذكرهما <mark>ابن حزم</mark>. وقال بعضهم: ليس بدليل صحيح.

قال شيخنا: قلت: إذا اختلفت البينتان في قيمة المتلف فهل يوجب الأقل، أو بقسطهما؟ فيه روايتان، وكذلك لو اختلف شاهدان. فهذا يبين أن في إيجاب الأقل بهذا المسلك اختلافا، وهو متوجه؛ فإن إيجاب الثلث أو الربع ونحو ذلك لا بد أن يكون له مستند، ولا مستند على هذا التقدير، وإنما وقع الاتفاق على وجوبه اتفاقا، فهو شبيه بالإجماع المركب إذا أجمعوا على مسألتين مختلفتي المأخذ، ويعود الأمر إلى جواز انعقاد الإجماع بالبحث والاتفاقات وإن كان كل من المجمعين ليس له مأخذ صحيح وأشار إليه ابن حزم (٢).

[شيخنا] : ... فصل

[وإذا كان العموم أو الإطلاق أو الاستحباب منزلا على نوع دون نوع فهل]

فأما إن ثبت أن العموم أو الإطلاق أو الاستصحاب نزل على نوع دون نوع، فهل يجوز الاستمساك به فيما عدا النوع المتفق على خروجه؟ هذا أقوى من الأول، وهو الاستصحاب أقوى منه في الخطاب،

77- "وهل عليه سعي ثان؟ فيه روايتان هما قولان للعلماء، وذلك لما روي أن الصحابة رضي الله عنهم تمتعوا بالعمرة إلى الحج ولم يسعوا بين الصفا والمروة إلا مرة واحدة مع طواف القدوم، وهذا بيان أن عمرة المتمتع بعض حجه، كما أن وضوء المغتسل بعض غسله فيقع السعي، عن جملة النسك، كما قال - صلى الله عليه وسلم -: «دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة» والله أعلم (١).

عن ابن عمر رضي الله عنهما: «أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أفاض يوم النحر ثم صلى الظهر بمنى يعني راجعا» .

قال ابن القيم: هكذا قال ابن عمر، وقال جابر في حديثه الطويل: «ثم أفاض إلى البيت فصلى بمكة الظهر»، رواه مسلم، وقالت عائشة رضي الله عنها: «أفاض رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من آخر يومه حين صلى الظهر، ثم رجع إلى منى فمكث بها» ، الحديث وسيأتي.

فاختلف الناس في ذلك، فرجحت طائفة منهم ابن حزم وغيره حديث جابر وأنه صلى الظهر بمكة، قالوا: وقد وافقته عائشة واختصاصها به وقربها منه، واختصاص جابر وحرصه على الاقتداء به أمر لا يرتاب فيه.

قالوا: ولأنه - صلى الله عليه وسلم - رمى الجمرة وحلق رأسه وخطب الناس ونحر مائة بدنة هو وعلي وانتظر حتى سلخت وأخذ من كل بدنة بضعة فطبخت وأكلا من لحمها.

<sup>(</sup>١) المسودة ص ٤٨٩ ف ٧/٥.

<sup>(</sup>٢) المسودة ص ٩٠٠ ف ٢/٥.". (١)

<sup>(</sup>۱) المستدرك على مجموع الفتاوى ۲٠/٢

قال ابن حزم: وكانت حجته في آذار ولا يتسع النهار لفعل هذا جميعه مع الإفاضة إلى البيت والطواف وصلاة الركعتين ثم يرجع إلى مني والوقت باق.

\_\_\_\_

(۱) مختصر الفتاوى (۲۹۵) فيها زيادة من قوله وهذا بيان ف (۲/ ۱۳۲) .". (۱)

7٣-"بطريق الإرث فأقطعهما السلطان لمن يستغلها من المقاتلة، فهل يكون ذلك مسقطًا للعشر؟ فمن جعل الإقطاع استئجارًا يجعل المجاهدين بمنزلة من يستأجره الإمام للعمارة والفلاحة. يقول: إذا كان الخراج على شخص فاعتاض عنه الإمام ببعض هذه الأعمال كانت الأرض خراجية.

وهذا غلط عظيم، فإنه يخرج الجهاد عن أن يكون قربة وطاعة، ويجعل المجاهد في سبيل الله بمنزلة اليهود والنصارى استؤجروا لعمارة دار وصنعة سلاح.

والفقهاء متفقهون على الفرق بين الاستئجار على القرب وبين رزق أهلها.

فرزق المقاتلة والقضاة والمؤذنين والأئمة جائز بلا نزاع.

وأما الاستئجار فلا يجوز عند أكثرهم لا سيما أبو حنيفة والشافعي، وإن جوزوه على الإمامة فإنه لا يجوز على الجهاد لأنه يصير متعينًا.

فهؤلاء غلطوا على الأئمة عمومًا وعلى أبي حنيفة خصوصًا (١) .

قال شيخنا: ولو يبست الكروم بجراد أو غيره سقط من الخراج حسبما تعطل من النفع قال: وإذا لم يمكن النفع به ببيع أنو إجارة أو عمارة أو غيره لم تجز المطالبة بالخراج (٢) .

ويحرم تعشير الأموال والكلف التي ضربحا الملوك على الناس (ع) ذكره <mark>ابن حزم</mark> وشيخنا (٣) .

(۱) مختصر الفتاوي ص (۲۷۲، ۲۷۵) ف (۲/ ۱۷۸، ۲۰۱).

 $(\Upsilon)$  الفروع ج $(\Upsilon/\Upsilon)$  ف $(\Upsilon/\Upsilon)$  .

 $(\tau)$  الفروع ج $(\tau / \tau)$  ف $(\tau / \tau)$  .". (۱۷۹ / ۳)

٢٤-"خوارق السحرة والكهان، وبكرامات الصالحين.

وهذه طريقة أكثر المعتزلة١، وغيرهم؛ كأبي محمد <mark>بن حزم٢</mark>، وغيره٣.

(١) المستدرك على مجموع الفتاوي ١٩٥/٣

<sup>(</sup>۲) المستدرك على مجموع الفتاوى ٢٣٠/٣

۱ المعتزلة: سموا بذلك لاعتزال رئيسهم واصل بن عطاء مجلس الحسن البصري. وقيل لاعتزالهم قول الأمة في دعواهم أنّ الفاسق من أمة الإسلام لا مؤمن ولا كافر. والأول أرجح. ولهم أصول خمسة اشتهروا بها، هي: التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

انظر: الفرق بين الفرق للبغدادي ص ٢٠، ١١٤. والملل والنحل للشهرستاني ٢/١٤. وخطط المقريزي ٢/٥٤٣. والبرهان في معرفة عقائد أهل الأديان ص ٤٩.

٢ هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الفارسيّ الأصل، الأموي مولاهم، القرطبي الظاهري. قال عنه الذهبي:
 "الإمام الأوحد، البحر ذو الفنون والمعارف، أبو محمد". ولد بقرطبة في سنة ٣٨٤ هـ، وتوفي سنة ٤٥٦ ؟.

انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي ١٨٤/١٨. وشذرات الذهب لابن العماد ٢٩٩/٣.

ولأبي محمد بن حزم قول في أنّ الخوارق لا تظهر على يد غير الأنبياء.

يقول: " ... وأنّ المعجزات لا يأتي بما أحدٌ إلا الأنبياء عليهم السلام. قال عزّ وجلّ: ﴿وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَنْ يَأْتِيَ بِقَول: " ... وأنّ المعجزات لا يأتي بما أحدٌ إلا الأنبياء عليهم السلام. قال عزّ وجلّ: ﴿وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَنْ يَأْتِيَ إِلّا بِإِذْنِ اللّهِ ﴾ [غافر، ٧٨] ... " المحلّى لابن حزم ٣٦/١. وانظر: الفصل له ٣٦/٥ . والدر فيما يحب اعتقاده، له ص ١٩٢.

٣ مثل أبي عبد الله الحليمي. انظر: المواقف في علم الكلام للإيجي ص ٣٧٠. ولوامع الأنوار للسفاريني ٣٩٤/٢. وقال الإيجي في ((المواقف)) عن الكرامات: "وهي جائزة عندنا خلافاً للأستاذ أبي إسحاق، والحليمي منّا، وغير أبي الحسين من المعتزلة".

وأبو إسحاق الاستراباذي من أصحاب الشافعي. انظر: تفسير القرطبي ٣٢/٧.". (١)

-70 "يجوز أن يخرق للأولياء؛ حتى معراج محمد ١، وفرق البحر لموسى ٢، وناقة صالح ٣، وغير ذلك. ولم يذكروا بين المعجزة والسحر فرقاً معقولاً، بل قد يجوّزون أن يأتي الساحر بمثل ذلك ٤. لكن بينهما فرق دعوى النبوة، وبين الصالح والساحر، والبر والفجور.

طريقة الفلاسفة في المعجزات

وحذّاق٥ الفلاسفة الذين تكلموا في هذا الباب٢؟ مثل ابن سينا٧،

وحديث الإسراء والمعراج مخرّج في الصحيحين.

40

١ المعراج: الطريق الذي تصعد فيه الملائكة. انظر: تهذيب اللغة ١/٥٥٥.

وهو بمنزلة السلم، لكن لا نعلم كيف هو. وحكمه كحكم غيره من المغيّبات؛ نؤمن به، ولا نشتغل بكيفيّته. انظر شرح الطحاوية ص ٢٧٠.

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ١٣٠/١

أخرجه البخاري في صحيحه ٦٣/٣-٦٥، كتاب مناقب الأنصار، باب المعراج. ومسلم في صحيحه ١٤٥/١-١٤٥، كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله صلى الله عليه وسلم إلى السماوات.

٢ قال تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنِ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ﴾ [الشعراء ٦٣] .

٣ قال تعالى: ﴿قَالَ هَذِهِ نَاقَةٌ لَهَا شِرْبٌ وَلَكُمْ شِرْبُ يَوْمٍ مَعْلُومٍ ﴾ [الشعراء ٥٥] .

٤ انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم ٢/٥. ونسب هذا القول للباقلاني.

وانظر: البيان للباقلاني ص ٩٤-٩٥. والإرشاد للجويني ص ٣٢٧-٣٢٨.

٥ الحذق، والحذاقة: المهارة في كلّ العمل. انظر تهذيب اللغة ٢٥/٤.

٦ في النبوات.

٧ هو الحسين بن عبد الله بن سيناء، أبو علي. الملقّب بالرئيس، الحكيم. قال عنه ابن حجر: "ما أعلمه روى شيئاً من العلم، ولو روى لما حلّت الرواية عنه؛ لأنّه فلسفيّ النحلة، ضالّ. لا رضى الله عنه.

كان يقول بقدم العالم، ونفي المعاد الجسماني. ونُقل عنه أنّه قال: إنّ الله لا يعلم الجزئيات بعلم جزئي، بل بعلم كليّ. من مصنفاته: الشفا، والنجاة، والإشارات والتنبيهات. مات سنة ٢٨٨ ؟.

انظر: لسان الميزان لابن حجر 791/7. والأعلام للزركلي 71/7. ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة 10.7. وقد قال عنه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "وأهل بيت ابن سينا كانوا من أتباع هؤلاء – يعني القرامطة والباطنية والإسماعيلية – وأبوه وجده من أهل دعوتهم، وبسبب ذلك دخل في مذاهب الفلاسفة؛ فإن هؤلاء يتظاهرون باتباع الملل، ويدعون أن للملة باطناً يُناقض ظاهرها". كتاب ((الصفدية)) 10/7. وانظر: شرح الأصفهانية 10/7. والرد على المنطقيين ص 11/71 المرام المنطقيين ص المرام المنطقيين ص المرام المرام المنطقيين ص المرام المنطقيين ص المرام المرام المنطقيين ص المرام المنطقيين ص المرام المنطقيين ص المرام المرام المرام المرام المنطقيين ط المنطقيين ص المرام الم

٦٦- "يقول ذلك من يقوله من المعتزلة ١، [وغيرهم] ٢؛ كابن حزم ٣، وغيره. قول الأشاعرة

وقيل: بل الدليل هو الخارق للعادة، بشرط الاحتجاج به على النبوّة، والتحدّي بمثله. وهذا منتفٍ في السحر، والكرامة؛ كما يقول ذلك من يقوله من متكلمي أهل الإثبات ٤؛ كالقاضيّيْن أبي بكره، وأبي يعلى ٦، وغيرهما. البيان: كتاب الباقلاني

وقد بسط القاضي أبو بكر ٧ الكلام في ذلك، في كتابه المصنّف ٨ في الفرق بين المعجزات، والكرامات، والحيل، والكهانات، والسحر، والنيرنجيات ٩.

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ١٣٧/١

١ انظر المغنى في أبواب التوحيد والعدل للقاضي عبد الجبار ١٨٩/١٥.

۲ ما بین المعقوفتین لیس فی ((خ)) . وما أثبت من ((م)) ، و ((d)) .

۳ انظر المحلى <mark>لابن حزم</mark> ۳٦/١.

٤ يعني الأشاعرة.

وانظر قولهم في المعجزة، في: أصول الدين للبغدادي ص ١٧٥، ١٨٥. والإرشاد للجويني ص ٣٠٧-٣١٥. والمواقف في علم الكلام للإيجي ص ٣٣٩. وشرح المقاصد للتفتازاني ١١/٥.

ه الباقلاني. سبقت ترجمته. وانظر كلامه في كتابه البيان ص ١٩-٢، ٢١-٤٩. وانظر: الإرشاد للجويني ص ١٧١-٣١٦. وأصول الدين للبغدادي ص ١٧١-١٧١. والمواقف للإيجي ص ٣٣٩-٣٤٠.

٦ سبقت ترجمته.

٧ الباقلاني.

٨ طبع هذا الكتاب أول مرة، ونشره الأب رتشرد يوسف مكارثي اليسوعي عام ١٩٥٨، في المكتبة الشرقية
 ببيروت.

٩ النِيرَنْج - بالكسر: أخذ كالسحر، وليس به، وإنما هو تشبيه، وتلبيس.

انظر: اللسان ٣٧٦/٢. والقاموس المحيط ص ٢٦٥.". (١)

77-"الفرق بين النبي والساحر؟؛ أوليس لو قال نبي مبعوث: إنيّ أصعد على هذا الخيط نحو السماء، وأدخل جوف هذه البقرة وأخرج، وإني أفعل فعلاً أفرّق به بين المرء وزوجه، وأفعل فعلاً أقتل به هذا الحي وأسقم هذا الصحيح. فهل كان يكون ذلك لو ظهر على يده آية ودليلاً على صدقه؟ [فما] ١ الفصل إذاً بين السحر والمعجز٢.

كلام الباقلاني في الفرق بين المعجزة والسحر هو عمدة الأشاعرة

ثم قال في الجواب: يُقال له: جواب هذا قريبٌ، وذلك أنّا قد بيّنا في صدر هذا الكتاب انّ من حق [المعجز أن] ٤ لا يكون معجزاً، حتى يكون واقعاً من فعل الله على وجه خرق عادة البشر، مع تحدي الرسول بالإتيان ... إلى آخر ما كتب٥.

قلت: هذا عمدة القوم، ولهذا طعن الناس في طريقهم، وشنع عليهم <mark>ابن حزم٦</mark> وغيره.

مناقشة شيخ الإسلام لكلام الباقلابي في الفرق بين المعجزة والسحر

وذلك أن هذا الكلام مستدرك من وجوه:

٣٧

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ١/٤/١

أحدها: أنّه إذا جوز أن يكون ما ينفرد الرب بالقدرة عليه على قوله: يأتي به النبيّ تارة، والساحر تارة، ولا فرق بينهما إلا دعوى النبوّة، والاستدلال به، والتحدي بالمثل، فلا حاجة إلى كونه مما انفرد الباري

\_\_\_\_

١ في ((م)) ، و ((ط)) : وما.

٢ انظر: البيان للباقلاني ص ٩٣-٩٤.

٣ يشير الباقلاني إلى أول كتابه ((البيان)) .

٤ في ((م)) ، و ((ط)) : المعجزات.

٥ انظر: البيان للباقلاني ص ٩٤.

٦ انظر بعض كتب ابن حزم؛ مثل: كتاب الدرة فيما يجب اعتقاده ص ١٩٥-١٩٧. والأصول والفروع
 ١٣٢/٢-١٣٢٥. وكتاب الفصل في الملل والأهواء والنحل ٢/٥-٩. والمحلى ٣٦/١.". (١)

٦٨ - "الطبيعية، والطلسمات ١، هي كالسحر.

فقال: ولأجل ذلك لم تلتبس آيات الرسل بما يظهر من جذب حجر المغناطيس ٢، وما يوجد ويكون عند كتب الطلسمات ٣. قال: وذلك أنّه لو ابتدأ نبيّ بإظهار حجر المغناطيس، لوجب أن يكون ذلك آية له. ولو أنّ أحداً أخذ هذا الحجر، وخرج إلى بعض البلاد، وادّعى أنّه آية له عند من لم يره، ولم يسمع به، لوجب أن ينقضه الله عليه بوجهين.

أحدهما: أن يؤثر دواعي خلق من البشر إلى حمل جنس تلك الحجارة إلى ذلك البلد. وكذلك سبيل الزناد الذي يقدح النار، وتعرفه العرب٤. وكذلك سبيل الطلسمات التي يقال أنها تنفى الذباب، والبق، والحيّات٥.

١ الطلسم: لفظ يوناني. وهو في علم السحر خطوط وأعداد يزعم كاتبها أنه يربط بها روحانيات الكواكب العلوية بالطبائع السفلية، لجلب محبوب، أو دفع أذى.

انظر المعجم الوسيط / مادة طلسم ٢/٥٦٨.

٢ حجر المغناطيس: هو حجر له خاصية جذب الحديد ومعادن أخرى؛ كالكوبالت، والكروم، والنيكل. وهذا الجسم يوجد بكثرة في بلاد السويد، والنورفيج، وأواسط تركيا. وإذا عُلّق المغناطيس تعليقاً حُرّاً فإنّه يأخذ اتجاهاً ثابتاً دائماً نحو الشمال.

انظر: الموسوعة العربية الميسرة ١٧٢٦. ودائرة معارف القرن العشرين ٢٨٢/٩.

٣ انظر البيان للباقلابي ص ٧٠.

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ١/٢٨/

٤ الزند: العود الذي يقدح به النار، وهو الأعلى. والزندة: السفلى، فيها ثقب، وهي الأنثى. فإذا اجتمعا قيل زندان، ولم يقل زندتان. انظر: الصحاح ٤٨١/٢. والقاموس ٣٦٤. والمصباح المنير ٢٥٦.

٥ قال ابن حزم رحمه الله: "وأما السحر فإنه ضروب، منه ما هو من قبل الكواكب؛ كالطابع المنقوش فيه صورة عقرب في وقت كون القمر في العقرب، فينفع إمساكه من لدغة العقرب. ومن هذا الباب كانت الطلسمات، وليست إحالة طبيعة، ولا قلب عين، ولكنها قوى ركبها الله عز وجل مدافعة لقوى أخر؛ كدفع الحرّ للبرد، ودفع البرد للحرّ؛ وكقتل القمر للدابة الدبرة إذا لاقى الدبرة ضوءه إذا كانت دبرتما مكشوفة للقمر. ولا يمكن دفع الطلسمات لأننا قد شاهدنا بأنفسنا آثارها ظاهرة إلى الآن من قرى لا تدخلها جرادة، ولا يقع فيه برد ... ". إلى أن قال: "ومنه ما يكون بالخاصة؛ كالحجر الجاذب للحديد، وما أشبه ذلك. ومنه ما يكون لطف يد..". الفصل في الملل والأهواء والنحل ٥/٤.". (١)

97-"وإذا قلتم: هذا ممكنٌ، بل واقعٌ، ونحن نعلم صدق الصادق إذا ظهرت هذه الأعلام على يده ضرورةً ١. قيل: فهذا يُوجب أنّ الربّ لا يجوز عليه إظهارها على يد كاذب. وهذا فعلٌ من الأفعال هو قادر عليه، وهو سبحانه لا يفعله، بل هو منزّه عنه. فأنتم بين أمرين: إن قلتم: لا يمكنه خلقها على يد الكاذب وكان ظهورها ممتنعاً، فقد قلتم: أنّه لا يقدر على إحداث حادثٍ قد فعل مثله، وهذا تصريحٌ بعجزه. وأنتم قلتم: فليست [بدليل، فلا] ٢ يلزم عجزه، فصارت دلالتها مستلزمةً لعجزه على أصلكم. وإن قلتم: يقدر، لكنّه لا يفعل، فهذا حقٌ، وهو ينقض أصلكم.

وحقيقة الأمر: أنّ نفس ما يدلّ على صدق [الصادق] ٣ بمجموعه، امتنع أن يحصل للكاذب، وحصوله له ممتنعٌ غير مقدور.

الله قادر على خلق الخوارق على يد الكذاب ولا يفعل لحكمة

وأمّا خلق مثل تلك الخارقة على يد الكاذب، فهو ممكنٌ، والله سبحانه وتعالى قادر عليه، لكنه لا يفعله لحكمته ٤؛ كما أنّه سبحانه يمتنع عليه أن يكذب، أو يظلم.

الأشاعرة ينفون حكمة الله تعالى

والمعجزُ تصديقٌ، وتصديق الكاذب هو منزهٌ عنه، والدالّ على الصدق قَصْدُ الربّ تصديق الصادق. وهذا القصد يمتنع حصوله للكاذب؛ فيمتنع جعل من ليس برسولٍ رسولاً، وجعل الكاذبِ صادقاً، ويمتنع من الرب

٢ ما بين المعقوفتين رسم في ((خ)) هكذا: بدل ليلا. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .

ما بين المعقوفتين ملحق في هامش  $(( \pm ))$  .

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ٢٣١/١

٤ قال ابن حزم رحمه الله: "والله تعالى قادر على إظهار الآيات على أيدي الكذابين المدّعين للنبوّة، لكنّه تعالى لا يفعل، كما لا يفعل ما لا يُريد أن يفعله من سائر ما هو قادر عليه". الفصل في الملل والأهواء والنحل ٢/٥.".
 (١)

٧٠- "الذين أوجبوا النظر أعرضوا عن طريق الرسول

والمقصود هنا أنّ الذين أعرضوا عن طريق الرسول في العلم و العمل وقعوا في الضلال والزلل، وأنّ أولئك لما أوجبوا النظر الذي ابتدعوه، صارت فروعه فاسدة، إن قالوا إنّ من لم يسلكها كفر أو عصى ٢، فقد عُرف بالاضطرار من دين الإسلام أنّ الصحابة والتابعين لهم بإحسان لم يسلكوا طريقهم، وهم خير الأمة ٣. وإن قالوا: إنّ من ليس عنده علم ولا بصيرة بالإيمان، بل قاله تقليداً محضاً من غير معرفة يكون مؤمناً، فالكتاب والسنّة يُخالف ٤ ذلك. ولو أخّم سلكوا طريقة الرسول، لحفظهم الله من هذا التناقض؛ فإنّ ما جاء به الرسول جاء من عند الله ٥،

١ في ((خ)) : أو. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .

٢ ذكر الإمام ابن حزم عنهم ذلك، فقال: "ذهب محمد بن جرير الطبري، والأشعريّة كلها، حاشا السمناني إلى أنّه لا يكون مسلماً إلا من استدلّ، وإلا فليس مسلماً. وقال الطبري: من بلغ الاحتلام أو الإشعار من الرجال والنساء، أو بلغ المحيض من النساء، ولم يعرف الله عزّ وجلّ بجميع أسمائه وصفاته من طريق الاستدلال، فهو كافر حلال الدم والمال". الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم ٢٥/٤.

وانظر: كلام شيخ الإسلام رحمه الله عنهم في هذه المسألة في درء تعارض العقل والنقل ٤٠٧/٧. وانظر: رسالة السجزي في الرد على من أنكر الحرف والصوت ص ١٣٩.

٣ وهذا سبق بيانه ص ٢٩٧ - ٣٠٣.

٤ في ((خ)) : تخالف. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .

٥ انظر: معارج الوصول إلى أنّ أصول الدين وفروعه قد بيّنها الرسول صلى الله عليه وسلم. وكذلك درء تعارض العقل والنقل ٦/١ ١-٣٦، ٣٨-١٩٤، ١٩٥-١٩٥، ٣٧٠-٣٦٣.

وانظر: كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عن تناقض الأشاعرة في الشرعيّات والعقليّات في التسعينيّة ص

وانظر: كلامه - رحمه الله - عن أول واجب على المكلف في درء تعارض العقل والنقل ٦/٨-٧. ومجموع

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ٢٤٠/١

الفتاوى ٦ / ٣٢٨.". (١)

٧١-"قالوا: لأنّ معرفة الله واجبة،

ولا طريق إليها إلا هذا النظر وهذا الدليل١.

الرسول لم يوجب النظر

ولما علم كثيرٌ من موافقيهم ٢ أنّ الاستدلال بهذا الدليل لم يُوجبه الرسول، خالفوهم في إيجابهم، مع موافقتهم لهم على صحته ٣.

والتحقيق ما عليه السلف؛ أنّه ليس بواجب أمراً، ولا هو صحيح خبراً، بل هو باطلٌ منهيّ ٤ عنه شرعاً؛ فإنّ الله تعالى لا يأمر بقول الكذب والباطل، بل ينهى عن ذلك. لكن غلطوا حيث اعتقدوا أنّه حقّ، وأنّ الدين لا يقوم إلا على هذا الأصل الذي أصّلوه.

ا يقول أبو حامد الغزالي: "من لا يعتقد حدوث الأجسام، فلا أصل لاعتقاده في الصانع أصلاً". تحافت الفلاسفة ص ١٩٧.

وانظر: الإرشاد للجويني ص ٨-٩. والفصل في الملل والأهواء والنحل <mark>لابن حزم</mark> ٤٣٥. ورسالة السجزي ص ١٩٨.

وقد ناقش شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله هذه المسألة ونقل كلام بعض من ردّ على هذا القول، أو تبنّاه. انظر: درء تعارض العقل والنقل ٧٣٥٢-٤٤.

٣ ومن هؤلاء: أبو الحسن الأشعريّ في رسالته إلى أهل النغر ص ١٨٦. والخطابي في الغنية عن الكلام وأهله - انظر: نقض تأسيس الجهمية ١٢٧، والغزالي في فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة ص ١٢٧. وغيرهم.

٤ في ((ط)) : منهم. وما أثبت من ((خ)) ، و ((م)) .". (٢)

٧٢-"نفيه. و [أمّا] ١ نحن فقد بيَّنًا أنّ اللازم على تقدير إثباتها لا محذور فيه، وإنّما المحذور لازم على تقدير نفيها. وهذا قد بُسط في غير هذا الموضع٢.

مناقشة من ينفى الحكمة

والمقصود هنا: أنه يُقال لهؤلاء ٣ الذين ينفون الحكمة، ثمّ الإرادة،

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ٢٨٩/١

<sup>(</sup>٢) النبوات لابن تيمية ٢٣٤/١

١ في ((خ)) : انما. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .

۲ انظر: العقيدة التدمرية ص ١٥-٣٠، ٣٥-٤٦. وشرح الأصفهانية ٢٣٨٤-٣٨٨، ٤١٥-٤٤، ٤٥٠، ١٥٥-٤١ وانظر: العقيدة التدمرية ص ٢٦٥-٤٠، ١٢٩، ١١٩٩، ١١٩٩-١٣٧. والرد على المنطقيين ص ٢٢٥-٢٦٧. ودرء تعارض العقل والنقل ١١٢٨، ١٢٩، ١١٩٩، ١١٩٩-١٣٧. ومنهاج السنة ١١٨٥-١٢١، ١٦٠-١٧١، ٥٩٥-٩٥٥. وكتاب الصفدية ١٨٨، ٢٣٤-٣٧.

٣ المقصود بهم الفلاسفة، والجهميّة. وانظر: ص ٥٣٣.

فهم ينفون تعليل أفعال الله سبحانه وتعالى، وأن يكون مختاراً في أفعاله، ويقولون هو موجب بالذات، فلا يكون فعله لغاية. انظر: الإشارات والتنبيهات لابن سينا ١٥٥-١٥٥. وكذا انظر: بيان تلبيس الجهمية ١٦٦١. وقال شيخ الإسلام عن الحكمة: "كل ما خلقه الله فله فيه حكمة؛ كما قال: ﴿صُنْعَ اللهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾، وقال: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ حَلَقَهُ ﴾. وهو سبحانه غنيّ عن العالمين. فالحكمة تتضمّن شيئين؛ أحدهما حكمة تعود إليه يُحبّها ويرضاها. والثانية إلى عباده، هي نعمه عليهم يفرحون بحا، ويلتذّون بحا. وهذا في المأمورات، وفي المخلوقات". مجموع الفتاوى ٨٣٥-٣٦.

وذكر شيخ الإسلام رحمه الله أقوال النّاس في الحكمة، فقال عن الجهميّة: "نكرون التعليل جملة، ولا يُثبتون إلا محض المشيئة، ولا يجعلون في المخلوقات والمأمورات معاني لأجلها كان الخلق والأمر، إلى غير ذلك من لوازم قولهم. والمعتزلة يُثبتون تعليلاً متناقضاً في أصله وفرعه؛ فيُثبتون للفاعل تعليلاً لا تعود إليه حكمة" درء تعارض العقل والنقل ١٥٥٤.

أمّا الفلاسفة، فيقول عنهم شيخ الإسلام رحمه الله إنمّم "ثبتون علة غائيّة للفعل، وهي بعينها للفاعل. ولكنّهم متناقضون؛ فإنمّم يُثبتون له العلّة الغائيّة، ويثبتون لفعله العلة الغائيّة، ويقولون مع هذا ليس له إرادة، بل هو موجب بالذات، لا فاعل بالاختيار. وقولهم باطل من وجوه ... " مجموعة الرسائل والمسائل ٤-٢٨٨٥. ويذكر شيخ الإسلام رحمه الله تناقض الجهميّة والمتفلسفة في موضع آخر؛ فيقول: "لمتفلسفة متناقضون؛ فإنمّم

ويد كر شيح الإسلام رحمه الله ننافض الجهمية والمتفلسفة في موضع احراً فيفول: متفلسفة متنافضول! فإهم يُتبتون غاية وحكمة غائية، ولا يُتبتون إرادة. والجهميّة تُثبت أنّه سبحانه مريد، ولا تُثبت له حكمة فعل لأجلها. وكلّ من القولين متناقض" شرح الأصفهانيّة ٢٣٧٨.

٢١٧-١١٦٣. واقتضاء الصراط المستقيم ١٤٠٩.

وانظر: الإرشاد للجويني ص ٢٦٨ وما بعدها. ونماية الإقدام للشهرستاني ص ٢٩٧. ومحصل أفكار المتقدمين للرازي ص ٢٠٥. والفصل لابن حزم ٣١٧٤. والمغني في أبواب التوحيد والعدل لعبد الجبار الهمذاني ٣٤٨، ٩٣-١١٩٢.

ولعل القول الذي قصده شيخ الإسلام رحمه الله أنّه يُقال للفلاسفة نظير ما قيل لنفاة الصفات، هو ما صرّح به بقوله: "على هذا فكلّ ما فعله علمنا أنّ له فيه حكمة. وهذا يكفينا من حيث الجملة، وإن لم نعرف التفصيل. وعدم علمنا بتفصيل حكمته بمنزلة عدم علمنا بكيفيّة ذاته، وكما أنّ ثبوت صفات الكمال له معلوم لنا. وأما كنه ذاته فغير معلومة لنا، فلا نُكذّب بما علمناه ما لم نعلمه. وكذلك نحن نعلم أنّه حكيم فيما يفعله ويأمره، وعدم علمنا بالحكمة في بعض الجزئيّات لا يقدح فيما علمناه من أصل حكمته. فلا نُكذّب بما علمناه من حكمته ما لم نعلمه من تفصيلها" مجموعة الرسائل ٤-٣٣٣٥.". (١)

٧٣- "على صفات تقتضي لذة وألماً في الآخرة، [فذاك] ١ عندهم باطلّ، ولم يمكنهم أن يقولوا إنّ الشارع يأمر بما فيه لذة مطلقاً، و [ينهي] ٢ عمّا فيه ألم مطلقاً.

وكون الفعل يقتضي ما يوجب اللذة، هو عندهم من باب التولّد٣.

١ في ((م)) ، و ((ط)) : فذلك.

٢ في ((خ)) : نھي.

٣ المقصود به هنا: التوليد؛ وهو " أن يحصل الفعل عن فاعله بتوسّط فعلٍ آخر؛ كحركة المفتاح في حركة اليد". التعريفات للجرجاني ص ٩٨.

وقال شيخ الإسلام رحمه الله عن مسألة التوليد، وموقف كل من المعتزلة والأشاعرة منها:

"فإنّ أفعال الإنسان، وغيره من الحيوان على نوعين: أحدهما المباشر، والثاني المتولّد. فالمباشر ما كان في محلّ القدرة؛ كالقيام، والقعود، والأكل، والشرب. وأما المتولّد فهو ما خرج عن محلّ القدرة؛ كخروج السهم من القوس، وقطع السكين للعنق، والألم الحاصل من الضرب، ونحو ذلك. فهؤلاء المعتزلة يقولون: هذه المتولّدات فعل العبد؛ كالأفعال المباشرة. وأولئك المبالغون في مناقضتهم في مسائل القدر من الأشعرية وغيرهم يقولون: بل هذه الحوادث فعل الله تعالى، ليس للعبد فيها فعل أصلاً". كتاب الصفدية ١١٥٠.

وقال رحمه الله في موضع آخر عن أقوال الناس في التولّد:

"فأما الأمور المنفصلة عنه التي يُقال إنها متولّدة عن فعله. فمن الناس من يقول: ليست مفعولة له بحال، بل هي

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ١/٤٢٨

مفعولة لله تعالى؛ كما يقول ذلك كثيرٌ من متكلمي المثبتين للقدر. ومنهم من يقول: بل هو مفعول له على طريق التولد؛ كما يقوله من يقوله من المعتزلة. ويُحكى عن بعضهم أنه قال: لا فاعل لها بحال. وحقيقة الأمر: أنّ تلك قد اشترك فيها الإنسان، والسبب المنفصل عنه؛ فإنّه إذا ضَرَبَ بحجر فقد فعل الحَذْف، ووصول الحجر إلى منتهاه حصل بهذا السبب، وبسبب آخر من الحجر والهواء. وكذلك الشبع، والرّيّ حصل بسبب أكله وشربه الذي هو فعله، وبسبب ما في الطعام والشراب من قوة التغذية، وما في بدنه من قوة القبول لذلك. والله خالق هذا كلّه". درء تعارض العقل والنقل ٩٣٤٠-٣٤١.

وانظر: عن التولّد عند المعتزلة والأشعرية: الأصول الخمسة لعبد الجبار ص ٣٨٧-٣٩٠، ٤٢٤. والتمهيد للباقلاني ص ٦٣-، ٦٤٠، والإرشاد للجويني ص ٢٣٠. وأصول الدين للبغدادي ص ١٣٧. والفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم ٣٥٩. والمواقف في علم الكلام للإيجي ص ٣١٦-٣١٩. وشرح المقاصد للتفتازاني ٤٢١١. (١)

٧٤- "ولأهل الكلام والرأي من دعوى [الإجماعات] ١ التي ليست صحيحة، بل قد يكون فيها نزاع معروفٌ، وقد يكون إجماع السلف على خلاف ما ادّعوا فيه الإجماع ما يطول ذكره هنا.

وقد ذكرنا قطعة من الإجماعات الفروعيّة التي حكاها طائفة من أعيان العلماء العالمين بالاختلاف٢، مع أغّا منتقضة، وفيها نزاع ثابت لم يعرفوه. وقد يكون غيرهم حكى الإجماع على نقيض قولهم. وربّا كان من السلف؟ كقول الشافعيّ: ما أعلم أحداً قبل شهادة العبد٣.

وقبله من الصحابة: أنس بن مالك؛ يقول: ما أعلم أحداً ردّ شهادة العبد٤.

وكدعوى <mark>ابن حزم</mark> الإجماع [على إبطال] ٥ القياس٦.

وأكثر الأصوليّين يذكرون الإجماع على إثبات القياس.

وبسط هذا له موضع آخر٧.

١ في  $((\pm))$  : الإجمات. وهو تصحيف. وما أثبت من  $((\alpha))$  ، و ((d)) .

٢ ولشيخ الإسلام رحمه الله تعليق على مراتب الإجماع <mark>لابن حزم</mark>، باسم نقد مراتب الإجماع. نشر وتوزيع دار الباز بمكة المكرمة.

٣ هذه العبارة عن الشافعي رحمه الله لم أجدها. ولكنه رحمه الله ذكر في كتاب الأمّ عدم قبول شهادة العبد. انظر: الأم للشافعي ٧٤٣ طبعة الشعب. وانظر: الحاوي الكبير للماوردي ١١٢١٣-٢١٤. والمجموع شرح المهذب للنووي ٢٣٢١-٢١٤).

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ٢٠/١

- ٤ انظر: المغنى لابن قدامه ١٤١٨٥.
- ه ما بین المعقوفتین ملحق بمامش ((خ)).

٦ انظر كلام ابن حزم رحمه الله عن إبطال القياس في كتابه: الإحكام في أصول الأحكام ١٢٠٨-١٢٠٩،
 ضمن الأجزاء من ٥ إلى ٨.

٧ انظر: مجموع الفتاوى؛ الجزء التاسع عشر، والجزء العشرين. وكتاب أصول الفقه عند ابن تيمية رحمه الله إعداد الدكتور صالح المنصور. ومختارات شيخ الإسلام للحام.". (١)

## ٧٥-"فصل تعريف المعجزة عند الأشاعرة

والمعتزلة قبلهم ١ ظنّوا أنّ مجرّد كون الفعل [خارقاً] ٢ للعادة، هو الآية على صدق الرسول، فلا يجوز ظهور خارقٍ إلاّ لنبيٍّ. والتزموا طرداً لهذا: إنكار أن يكون للسحر تأثيرٌ خارجٌ عن العادة؛ مثل أن يموت ويمرض بلا مباشرة شيءٍ. وأنكروا الكهانة، وأن تكون الجن ثُخبر ببعض المغيبات، وأنكروا كرامات الأولياء ٣.

١ أي قبل الأشاعرة.

٢ في ((ط)) : خلافاً.

٣ وذلك لأنّ من مذهبهم عدم تجويز وقوع الخوارق على يد غير الأنبياء.

يقول القاضي عبد الجبار المعتزلي: "إنّ العادة لا ثُخرق إلا عند إرسال الرسل، ولا تخرق لغير هذا الوجه؛ لأنّ خرقها لغير هذا الوجه يكون بمنزلة العبث". المغني في أبواب التوحيد والعدل ١٨٩/١. وانظر: المصدر نفسه ٢٤١/١. وشرح الأصول الخمسة ص ٦٨٥-٥٧٢. ورسائل العدل والتوحيد ص ٢٣٧.

وقال عبد القاهر البغدادي عنهم: "وأنكرت القدرية كرامات الأولياء؛ لأخّم لم يجدوا في أهل بدعتهم ذا كرامة". أصول الدين ص ١٧٥.

وانظر أول هذا الكتاب ((النبوات)) ص ١٤٨، وما سيأتي لاحقاً ص ١٢٦٠-١٢٦١؛ إذ ذكر المؤلف رحمه الله أنّ الذين أنكروا الكرامات هم المعتزلة، وابن حزم. انظر: المحلى ٣٦/١، وأبو إسحاق الاسفراييني، وأبو محمد بن زيد. وقد ردّ عليهم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ص ١٤٨-١٥١. وانظر: شرح الأصفهانية ٢/٩، وقد أورد السبكي شبه المعتزلة في نفي الكرامات، وردّ عليها. انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٣٣٤/٢.". (٢)

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ١/٩٧٤

<sup>(</sup>٢) النبوات لابن تيمية ١/٤٨٤

٧٦- "المعارضة ١، فلم يُوجد مع عدم المدلول عليه مثله. وإلا إذا وُجد [هو أو مثله] ٢ بدون المدلول، لم يكن مختصاً؛ فلا يكون دليلاً. لكن كما أنّه لا يكفي مجرّد كونه خارقاً لعادة أولئك القوم دون غيرهم، فلا يكفي أيضاً عدم معارضة أولئك القوم، بل لا بدّ أن يكون ممّا لم يعتده غير الأنبياء؛ فيكون خارقاً لعادة غير الأنبياء. فمتى عُرف أنّه يُوجد لغير الأنبياء بطلت دلالته، ومتى عارض غير النبيّ النبيّ بمثل ما أتى به، بطل الاختصاص. كرامات الأولياء من دلائل النبوة

وما ذكره المعتزلة، وغيرهم؛ كابن حزم: من أنّ آيات الأنبياء مختصةٌ بهم كلامٌ صحيحٌ٣. لكنّ كرامات الأولياء هي من دلائل النبوة؛ فإنمّا لا تُوجد إلا لمن اتّبع النبيَّ الصادقَ٤، فصار وجودها كوجود ما أخبر به

٣ قال القاضي عبد الجبار في شروط المعجزة عند المعتزلة: "واعلم أنّ من حق المعجز أن يكون واقعاً من الله تعالى حقيقة، أو تقديراً، وأن يكون مما تنتقض به العادة المختصة بمن أظهر المعجز فيه، وأن يتعذر على العباد فعل مثله في جنسه، أو صفته، وأن يكون مختصاً بمن يدعي النبوة على طريقة التصديق له. فما اختص بعده بالصفات وصفناه بأنّه معجز من جهة الاصطلاح". المغني في أبواب العدل والتوحيد للقاضي عبد الجبار ١٩٩/١٠.

أما <mark>ابن حزم</mark> فقال: ".. وأنّ المعجزات لا يأتي بما أحد إلا الأنبياء عليهم السلام..". المحلى <mark>لابن حزم</mark> ٣٦/١. وانظر أعلام النبوة للماوردي ص ٦٢.

٤ وقد أوضح شيخ الإسلام رحمه الله أنّ كرامات الأولياء لا تصل إلى آيات الأنبياء الكبرى، ولا يأتون بمثلها؛ كالناقة، والعصا، وخلق الطير من الطين، والقرآن، ونصر الأنبياء، وإهلاك المكذبين؛ فإنه لا تحصل لهم هذه الآيات..

يقول رحمه الله في هذا الكتاب: "وأما آيات الأنبياء التي بما تثبت نبوتهم، وبما وجب على الناس الإيمان بمم: فهي أمرٌ يخصّ الأنبياء، لا يكون للأولياء، ولا لغيرهم". النبوات ص ١٠٣٥.

ويقول رحمه الله أيضاً: "وأماكرامات الصالحين فهي من آيات الأنبياء كما تقدم. ولكن ليست من آياتهم الكبرى، ولا يتوقف إثبات النبوة عليها". النبوات ص ١٠٣٥.". (١)

٧٧-"لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم التحدي إلا في القرآن ومما يلزم [أولئك أنّ] ١ ماكان يظهر على يد النبيّ صلى الله عليه وسلم في كل وقت من الأوقات ليست دليلاً

١ أي أنّ استلزام الدليل بالمدلول عليه، والسلامة من المعارضة شرط في كل دليل.

 $<sup>(( \</sup>pm ))$  ما بين المعقوفتين ملحق بمامش

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ١/١،٥

على نبوّته؛ [لأنّه] ٢ لم يكن كلما ظهر شيءٌ من ذلك احتجّ به، وتحدّى الناس بالإتيان بمثله، بل لم ينقل عنه التحدي إلا في القرآن خاصّة ٣، ولا نُقل التحدي عن غيره من الأنبياء؛ مثل موسى، والمسيح، وصالح٤. ولكنّ السحرة لمّا عارضوا موسى، أبطل معارضتهم.

وهذا الذي قالوه يُوجب أن لا [تكون] ٥ كرامات الأولياء من جملة المعجزات.

كرامات الأولياء معجزات لنبيهم

وقد ذكر غير واحد من العلماء أنّ كرامات الأولياء معجزات لنبيّهم ٦، وهي من آيات نبوته. وهذا [هو] ٧ الصواب؛ كقصة أبي مسلم الخولاني ٨،

١ في ((ط)) : أنَّ أولئك.

٢ ما بين المعقوفتين ملحق في ((خ)) بين السطرين.

٣ وقد أوضح شيخ الإسلام رحمه الله هذا الأمر في آخر كتابه هذا النبوات. انظر ص ٩٤٦-٩٥١.

ومما قاله رحمه الله في كتابه الجواب الصحيح: "وآيات النبوة وبراهينها تكون في حياة الرسول، وقبل مولده، وبعد مماته، لا تختص بحياته، فضلاً عن أن تختص بحال دعوى النبوة، أو حال التحدي؛ كما ظنّه بعض أهل الكلام". الجواب الصحيح ٣٨٠٦.

٤ **ولابن حزم** كلام طيب في رده على الأشاعرة في قولهم: إنه لا تكون المعجزة معجزةً حتى يُتحدّى بها. انظر المحلى <mark>لابن حزم</mark> ٣٦١.

٥ في ((خ)) : يكون. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .

٦ انظر: تفسير القرطبي ١٣ ١٣٧.

وقد ذكر ذلك ابن كثير في كتابه دلائل النبوة . ضمن البداية والنهاية ٦ ١٦١. وكذا البيهقي في دلائل النبوة.

۷ ما بين المعقوفتين ملحق في  $((\pm))$  بين السطرين.

۸ تقدمت قصته ص ۱۰۸.". (۱)

٧٨-"لا يكفر الخوارج

ولم يحكم على [رضي الله عنه] ١، وأئمة الصحابة فيهم بحكمهم في المرتدين، بل جعلوهم مسلمين.

قول سعد في الخوارج

وسعد بن أبي وقاص، وهو أفضل من كان قد بقي بعد علي [رضي الله عنه] ٢، وهو من أهل الشورى، واعتزل في الفتنة؛ فلم يقاتل، لا مع علي، ولا مع معاوية. ولكنّه ممن تكلم في الخوارج، وتأوّل فيهم قوله ٣: ﴿ وَمَا يُضِلُّ

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ١/١٥٥

بِهِ إِلاّ الفَاسِقِينِ الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ الخَاسِرُونَ ﴾ ٤.

إحراق على لمن ادعى فيه الألوهية

وحدث أيضاً طوائف الشيعة الإلهية الغلاة، فرُفع إلى عليّ [رضي الله عنه] ٥ منهم طائفة ادّعوا فيه الإلهية، فأمرهم بالرجوع، فأصروا، فأمهلهم ثلاثاً، ثم أمر بأخاديد من نار فحُدّت، وألقاهم فيها؛ فرأى قتلهم بالنار ٦.

اختلاف ابن عباس مع على في تحريق الزنادقة

وأما ابن عباس: فقال ٧: لو كنت أنا لم أحرّقهم بالنار؛ لنهي [رسول

١ زيادة من ((ط)) .

٢ زيادة من ((ط)) .

٣ انظر: منهاج السنة النبوية ٥٢٥٠. وتفسير ابن كثير ١٦٥.

٤ سورة البقرة، الآيتان ٢٦-٢٧.

٥ زيادة من ((ط)) .

٦ انظر: منهاج السنة النبوية ١٣٠٦-٢٦١، ٢٦١-٥٦،، ٣٤٥٩.

وقد قال وقتها:

لما رأيت الأمر أمراً منكراً ... أججت ناري ودعوت قنبرا

انظر: مجموع الفتاوى ١٣٣٢-٣٤. وانظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم ٥٤٧. وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٨١٦٩.

٧ انظر قوله في: صحيح البخاري ٢١٠٩٨، ٣١٠٩٨. ومنهاج السنة النبوية ١٣٠٧. وسير أعلام النبلاء (١) ٣٣٤٦. ". (١)

٧٩-"كسب الأشعري

والأشعريّ يوافقه ١ على أنّ العبد ليس بفاعل، ولا له قدرة مؤثرة في الفعل، ولكن يقول: هو كاسب٢.

جهم يقول بالجبر

وجهم لا يثبت له شيئاً، لكن هذا الكسب؛ يقول أكثر الناس: إنّه لا يعقل فرقٌ بين الفعل الذي نفاه، والكسب الذي أثبته. وقالوا: عجائب الكلام ثلاثة: [طفرة] ٣ النظّام، وأحوال أبي هاشم، وكسب الأشعري. وأنشدوا ٤: عجائب الكلام

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ٧٢/١

ممّا يُقال ولا حقيقة عنده ... معقولة تدنو إلى الأفهام الكسب، عند الأشعري والحال معقولة عند... د [البهشمي] ٧ و [طفرة] ٨ النظام

\_\_\_\_\_

١ أي يوافق جهماً.

٢ سبق أن أوضحت معنى الكسب ص ٥٥٨-٥٥٩.

 $^{\circ}$  في  $((\pm))$  : ظفرة. وما أثبت من ((a)) ، و ((d)) .

٤ انظر: منهاج السنة ٢٢٩٧، ٢٢٩٧. وشرح الأصفهانية - ت السعوي - ١١٤٩-١٥٠. ودرء تعارض العقل والنقل ٣٤٤٤، ٨٣٢٠. وكتاب الصفدية ١٥١-١٥٤.

٥ سبق التعريف بالكسب: ص ٢٦١-٤٦٢.

٦ الحال في اللغة: نهاية الماضي، وبداية المستقبل. التعريفات للجرجابي ص ١١٠.

والأحوال عند من يثبتها: لا موجودة، ولا معدومة، ولا هي أشياء، ولا هي مخلوقة، ولا غير مخلوقة.

واشتهر بما أبو هاشم بن الجبائي، وأتباعه البهشمية.

انظر: الإرشاد للجويني ص ٨٠. والفرق بين الفرق ص ١٨٤، ١٩٥-١٩٦. والفصل في الملل والأهواء والنحل وغاية الإقدام ص ١٣١-١٣٢.

((4)) : النهشمي. وما أثبت من ((4)) ، و ((4)) .

۸ في  $((\pm))$  : ظفرة. وما أثبت من ((a)) ، و ((d)) .

والطفرة اشتهر بما النظام من المعتزلة. ومعناها عنده: أنّ الجسم قد يكون في مكان، ثم يصير منه إلى المكان الثالث، أو العاشر من غير مرور بالأمكنة المتوسطة بينه وبين العاشر، ومن غير أن يصير معدوماً في الأول، ومعاداً في العاشر.

انظر: مقالات الإسلاميين ٢١٩. والفرق بين الفرق ص ١٤٠. والفصل لابن حزم ٢٥-٥٦٥. والملل والنحل للشهرستاني ١٧٠-٧١.". (١)

٠٨- "غيرهم. بل غيرهم إذا أخبر بنبوتهم، وأظهر الله على يديه ما يدلّ على صدق هذا الخبر، كان أبلغ في الدلالة على صدقهم من أن يظهر على أيديهم.

ليس من شرط دلائل النبوة اقترانها بدعوى النبوة أو التحدي بها

فقد تبيّن أنّه ليس من شرط دلائل النبوة؛ [لا اقترانه] ١ بدعوى النبوة، ولا الاحتجاج به، ولا التحدي بالمثل٢، ولا تقريع من يخالفه. بل كلّ هذه الأمور قد تقع في بعض الآيات، لكن لا يجب أنّ ما لا يقع معه لا يكون

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ١/١٥٥

آية، بل هذا إبطالٌ لأكثر آيات الأنبياء؛ [لخلوها] ٣ عن هذا الشرط٤.

\_\_\_\_

١ في ((م)) ، و ((ط)) : لاقترانه.

٢ كما يقوله أهل الكلام من المعتزلة والأشاعرة.

انظر: المغني لعبد الجبار الهمداني ٩٩ ١٥١، ٢١٥. وشرح الأصول الخمسة له ص ٥٦ - ٥٧١. والبيان للباقلاني ص ٥٤ - ٤٦. والمواقف للإيجي ص ٣٣ - ٣٤٠.

 $^{\circ}$  في  $((\pm))$  : خلوها. وما أثبت من  $((\alpha))$  ، و ((d)) .

٤ المتكلّمون جعلوا التحدّي شرطاً من شروط المعجزة.

وقد ردّ عليهم شيخ الإسلام رحمه الله اشتراطهم لهذا الشرط؛ فقال: "وآيات النبوة وبراهينها تكون في حياة الرسول، وقبل مولده، وبعد مماته، لا تحتصّ بحياته، فضلاً عن أن تختصّ بحال دعوى النبوة، أو حال التحدّي؛ كما ظنّه بعض أهل الكلام". انظر: الجواب الصحيح ، ٦٣٨، ٢٩٨، ٤٩٦.

وقد رد ابن حزم أيضاً على من اشترط هذا الشرط؛ فقال: "ومن ادّعى أنّ إحالة الطبيعة لا تكون آية إلا حتى يتحدى فيها النبيّ صلى الله عليه وسلم النّاس، فقد كذب، وادّعى ما لا دليل عليه أصلاً؛ لا من عقل، ولا من نص قرآن ولا سنّة. وما كان هكذا، فهو باطلّ، ويجب من هذا أنّ حنين الجذع، وإطعام النفر الكثير من الطعام اليسير حتى شبعوا، وهم مئون من صاع شعير، ونبعان الماء من بين أصابع رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإرواء ألف وأربعمائة من قدح صغير تضيق سعته عن الشبر، ليس شيء من ذلك آية له عليه السلام؛ لأنّه عليه السلام لم يتحدّ بشيء من ذلك أحداً". المحلى لابن حزم ١٣٦، وانظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل له ٥٠، ٦.".

٨١-"القدر. ولهذا يُصرّح أحمد، وأمثاله من السلف بذمّ الجهميّة، بل يكفرونهم أعظم من سائر الطوائف ١.

أصول أهل الأهواء

وقال عبد الله بن المبارك، ويوسف بن أسباط، وغيرهما: أصول أهل الأهواء أربع: الشيعة، والخوارجه، والمرجئة،

١ وللسلف كتب مستقلة في فضح وذمّ الجهميّة. انظر على سبيل المثال: الردّ على الجهمية للإمام أحمد، وللإمام الدارمي، وللجعفى شيخ البخاريّ، وبيان تلبيس الجهميّة لشيخ الإسلام ابن تيمية، واجتماع الجيوش الإسلامية،

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ٦٠٤/١

والصواعق المنزلة على الطائفة الجهمية والمعطلة؛ كلاهما لابن قيم الجوزية رحمه الله.

وهناك كتب جمعها السلف فيها ذمّ للجهمية، وردّ عليهم. انظر: كتاب الردّ على الجهمية في صحيح البخاري، وخلق أفعال العباد "الجزء الثاني منه" للإمام البخاري. وكتاب شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي. وكتاب السنة لابن أبي عاصم. وسميّه لعبد الله بن الإمام أحمد، وكذلك للخلاّل، وغيرهم كثير.

۲ سبقت ترجمته.

۳ سبقت ترجمته.

٤ سبق التعريف بهم.

٥ سبق التعريف بهم.

آ قال الشهرستاني: "الإرجاء على معنيين: أحدهما: بمعنى التأخير؛ كما في قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَرْجِهُ وَأَخَاهُ﴾ [الأعراف، ١١١]؛ أي أمهله وأخّره. والثاني: إعطاء الرجاء. وأما إطلاق اسم المرجئة على الجماعة بالمعنى الأول فصحيح؛ لأنهم كانوا يؤخرون العمل عن النية والعقد. وأما بالمعنى الثاني فظاهر؛ فإنهم كانوا يقولون: لا تضر مع الإيمان معصية، كما لا تنفع مع الكفر طاعة". الملل والنحل للشهرستاني ١١٣٩.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (المرجئة ثلاث أصناف: الذين يقولون: الإيمان مجرد ما في القلب، ثم من هؤلاء من يدخل فيه أعمال القلوب، وهم أكثر فرق المرجئة ... ومنهم من لا يدخلها في الإيمان؛ كجهم ومن اتبعه كالصالحي. وهذا الذي نصره هو وأكثر أصحابه.

والقول الثاني: من يقول: هو مجرد قول باللسان. وهذا لا يعرف لأحد قبل الكرامية.

والثالث: تصديق القلب، وقول اللسان. وهذا هو المشهور عن أهل الفقه والعبادة منهم". مجموع الفتاوى ٩٥٠٠. والفصل وانظر: الفرق بين الفرق للبغدادي ص ٢٠٢-٢٠٠. ومقالات الإسلاميين للأشعري ١٢١٣-٢٣٤. والفصل في الملل والأهواء والنحل للبن حزم ٢١١١-٢١١، ٤٢٠٤. والملل والنحل للشهرستاني ١٣٩-١٤٦.". (١)

٨٢-"والقدرية ١. فقيل لهم: الجهمية ٢؟ فقالوا: الجهمية ليسوا من أمّة محمد ٣. ولهذا ذكر أبو عبد الله بن حامد ٤ عن أصحاب أحمد في الجهمية: هل هم من الثنتين وسبعين فرقة ؟ وجهين ٥ ؛ أحدهما: أخّم ليسوا منهم ؛ لخروجهم عن الإسلام.

السلف لم يذموا جنس الكلام

وطائفة تظنّ أنّ الكلام الذي ذمّه السلف: هو مطلق النظر، والاحتجاج، والمناظرة ٦،

١ والمقصود بهم القدرية النفاة. وهو من ألقاب المعتزلة الذين ينفون الإرادة والقدرة عن الله ويثبتون للعبد قدرة

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ٦١٨/٢

يفعل بما ما اختار فعله. فكل إنسان عندهم يخلق فعل نفسه.

انظر: الفرق بين الفرق للبغدادي ص ١١٤-١١٦. والفصل لابن حزم ٣٢٢. والملل والنحل للشهرستاني ١٤٣- ٤٥، ودرء تعارض العقل والنقل ٨٤٠٥.

٢ سبق التعريف بهم.

٣ سبق تخريج هذا الأثر.. انظر ص ٤٩٨ من هذا الكتاب.

٤ سبقت ترجمته.

٥ انظر ص ٢٩٤؛ فقد سبق تخريج هذا الأثر.

٦ السلف رحمهم الله انصب ذمّهم على الكلام الباطل؛ بسبب مخالفته للنصوص الشرعيّة.

ويزيد شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله هذا المعنى إيضاحاً؛ فيقول: "السلف رحمهم الله لم يذمّوا جنس الكلام؛ فإنّ كلّ آدميّ يتكلّم، ولا ذمّوا الاستدلال، والنظر، والجدل الذي أمر الله به رسوله صلى الله عليه وسلم، والاستدلال بما بيّنه الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، بل ولا ذمّوا كلاماً هو حقّ، بل ذمّوا الكلام الباطل، وهو المخالف للكتاب والسنّة، وهو المخالف للعقل أيضاً، وهو الباطل، فالكلام الذي ذمّه السلف هو الكلام الباطل، وهو وهو المخالف للشرع والعقل، ولكن كثير من الناس خفي عليه بطلان هذا الكلام".

الفرقان بين الحق والباطل لابن تيمية ص ٩٦.

وانظر: مجموع الفتاوى ٣٣٠٦-٣٣٠، ١٦٤٧٣، ١٤٨٦-١٦١٨، ١٦٤٧٣. ودرء تعارض العقل والنقل ١١٧٨، ١١٧٨ وانظر: مجموع الرسائل ٢٣٦ رسالة في ١٨١٠، ٢٣٧-٢٣٧، ١٨١٠، والفتاوى المصرية ١١٣٦، ١٣٧، ٢٥٦٠. وجامع الرسائل ٢٣٦ رسالة في الصفات الاختيارية.". (١)

٨٣- "وللناس طرق في دلالة المعجزة على صدق الرسول ١: طريق الحكمة، وطريق القدرة، وطريق العلم والضرورة، وطريق سنته وعادته التي بما يعرف أيضاً ما [يفعله] ٢؛ وهو من جنس المواطأة، وطريق العدل، وطريق الرحمة، وكلّها طرق صحيحة.

وكلما كان الناس إلى الشيء أحوج، كان [الربّ] ٣ به أجود، [وكذلك كلما كانوا إلى بعض العلم أحوج، كان به أجود] ٤؛ فإنه سبحانه الأكرم، الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، وهو الذي خلق

١ فالمعتزلة وابن حزم لا يُثبتون النبوة إلا بطريق القدرة؛ الذي هو المعجزة.

انظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار المعتزلي ص ٥٨٥-٥٨٦. والمحلى الابن حزم ١٣٦. والدرة فيما يجب اعتقاده له أيضاً ص ١٩٤.

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ٦١٩/٢

أما الأشاعرة: فيُثبتون النبوة بطريق القدرة؛ الذي هو المعجزة، أو بطريق الضرورة، إلا أنّ طريق المعجزة عندهم هي أشهر الطرق.

انظر: المواقف للإيجي ص ٣٤٩، ٣٥٦، ٣٥٦، والإرشاد للجويني ص ٣٣١. والإنصاف للباقلاني ص ٩٣. والبيان له ص ٣٧-٨٠.

وانظر من كتب شيخ الإسلام رحمه الله: درء تعارض العقل والنقل ١٨٩-٥٠، ٩٤-٥٠. والجواب الصحيح وانظر من كتب شيخ الإسلام رحمه الله: درء تعارض العقل والنقل ١٨٥-٤٥، ٩٢-٥٠، ١٩٦-٥٠، ٥٩٠-٥٠، ٥٩٠-٥٠، ٥٩٠-٥٠، ٥٠٠ من ١٤٥-٥٠، ٥٠٠-١٤١، ١٢٥-١٢٤، ١٢٥-١٢٦ فقد ذكر فيه شيخ الإسلام رحمه الله طرقاً كثيرة لمعرفة النبيّ. وانظر هذا الكتاب ص ٢٧٤-٢٧٥، ٣٥٥-٥٠، ٥٠٠، ٥٠٥، وقد تقدم مزيد توضيح لهذه الطرق في ص ٢٤٥-١٤٥، ٦٥٠-١٥٥، ٢٧٥-٢٥٠، ٥٠٠-٠٠٠.

٢ في ((م)) ، و ((ط)) : يفعل.

٣ ما بين المعقوفتين ملحق في ((خ)) بين السطرين.

٤ ما بين المعقوفتين ملحق بهامش ((خ)) .". (١)

٨٤-"ولهذا كان أصحّ القولين ١: أن جنة آدم جنّة التكليف، لم تكن في

١ هذه المسألة خلافية بين العلماء: فمنهم من قال: هي جنة الخلد التي في السماء، وأهبط منها آدم عليه السلام. ومنهم من قال: هي جنة في الأرض. ومنهم من توقف في هذه المسألة، فلم يرجح أحد القولين على الآخر.

وقد ذكر الخلاف في هذه المسألة الحافظ ابن كثير رحمه الله، وأطال النفس في ذلك؛ ذاكراً أقوال العلماء، ومما قاله رحمه الله: "الجمهور على أنها هي التي في السماء، وهي جنة المأوى لظاهر الآيات والأحاديث. وقال آخرون: بل الجنة التي أسكنها آدم لم تكن جنة الخلد؛ لأنه كلّف فيها أن لا يأكل من تلك الشجرة، ولأنه نام فيها، وأخرج منها، ودخل عليه إبليس فيها. وهذا مما ينافي أن تكون جنة المأوى. وهذا القول محكي عن أبيّ بن كعب، وعبد الله بن عباس، ووهب بن منبه، وسفيان بن عيينة، واختاره ابن قتيبة في المعارف، والقاضي منذر بن سعيد البلوطي في تفسيره، وأفرد له مصنفاً على حدة، وحكاه عن أبي حنيفة الإمام وأصحابه رحمهم الله، ونقله أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي ابن خطيب الريّ في تفسيره عن أبي القاسم البلخي وأبي مسلم الأصبهاني، ونقله القرطبي في تفسيره عن المعتزلة والقدرية. وهذا القول هو نصّ التوراة التي بأيدي أهل الكتاب. وممن حكى الخلاف في هذه المسألة: أبو محمد بن حمد بن عطية في تفسيره، وأبو عيسى الرماني في تفسيره هذه المسألة: أبو محمد بن حمد بن عطية في تفسيره، وأبو عيسى الرماني في تفسيره

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ٦٨٤/٢

وحكى عن الجمهور الأول، وأبو القاسم الراغب، والقاضي الماوردي في تفسيره؛ فقال: واختلف في الجنة التي أسكنها يعني آدم وحواء على قولين: أحدهما: أنها جنة الخلد، والثاني: جنة أعدها الله لهما، وجعلها دار ابتلاء، وليست جنة الخلد التي جعلها دار جزاء. ومَنْ قال بهذا اختلفوا على قولين؛ أحدهما: أنها في السماء؛ لأنّه أهبطهما منها. وهذا قول الحسن. والثاني: أنها في الأرض؛ لأنه امتحنهما فيها بالنهي عن الشجرة التي نهيا عنها دون غيرها من الثمار. وهكذا قول ابن يحيى، وكان ذلك بعد أن أمر إبليس. هذا كلامه.

فقد تضمّن كلامه حكاية أقوال ثلاثة، وأشهر كلامه أنه متوقف في المسألة. ولقد حكى أبو عبد الله الرازي في تفسيره في هذه المسالة أربعة أقوال؛ هذه الثلاثة التي أوردها الماوردي، ورابعها التوقف. وحكى القول بأنما في السماء، وليست جنة المأوى عن أبي على الجبائي.....

قالوا: وليس هذا القول مفرعاً على قول من ينكر وجود الجنة والنار اليوم، ولا تلازم بينهما. فكل من حكي عنه هذا القول من السلف وأكثر الخلف ممن يُثبت وجود الجنة والنار اليوم كما دلّت عليه الآيات والأحاديث الصحاح". البداية والنهاية ١٦٩-٧١. وانظر تفسير ابن كثير ١٨١.

ومن أكثر من بحث هذه المسألة وأطال فيها: الحافظ ابن القيم رحمه الله؛ فقد قام رحمه الله باستقصاء أدلة كل قول. قوم بالتفصيل، ولم يرجح رحمه الله قولاً على قول، بل توقّف في المسألة لتعارض الأدلة، ولقوة ووجاهة كلّ قول. انظر: مفتاح دار السعادة ١٦ - ٤٤. وحادي الأرواح إلى بلاد الأفراح ص ٥٢ - ٧٥.

وانظر القرطبي في تفسيره؛ فقد رجح أنها جنة الخلد ١٢٠٧-٢٠٨.

وممن ذكر أقوال العلماء في هذه المسألة بالتفصيل: الآلوسي في روح المعاني ١٢٣٣. والقاسمي في تفسيره ٢١١١- ١٢٧٠ وذكر في هذه المسألة ثلاثة أقوال، ١٢٧٠. وحمد رشيد رضا في تفسيره تفسير القرآن الحكيم ٢٧٧١-٢٧٧؛ وذكر في هذه المسألة ثلاثة أقوال، ورجّح أنها في الأرض. والماوردي في أعلام النبوة ص ٧٨-٧٩.". (١)

٥٨- "والذي عليه جمهور العلماء أنّ كلاً منهما قياس، قد يكون قطعيّاً، وقد يكون ظنيّاً ١. وطائفة يقولون: اسم القياس لا يستعمل إلا في الشمول؛ كما يقوله ابن حزم، ومن يقوله من المنطقيين. وطائفة ٢ يقولون: لا يستعمل حقيقة إلا في التمثيل، ومن هؤلاء من يقول: ليس في العقليات قياس. وهذا مبسوطٌ في مواضع ٣،

١ ذكر شيخ الإسلام رحمه الله تنازع الناس في مسمى القياس؛ فقال: "وقد تنازع الناس في مسمّى القياس؛ فقالت طائفة من أهل الأصول: هو حقيقة في قياس التمثيل، مجاز في قياس الشمول؛ كأبي حامد الغزالي، وأبي محمد المقدسي، وغيرهما. وقالت طائفة: بل هو بالعكس: حقيقة في الشمول، مجاز في التمثيل؛ كابن حزم، وغيره.

0 5

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ٢٠٥/٢

وقال جمهور العلماء: بل هو حققيقة فيهما، والقياس العقلي يتناولهما جميعاً. وهذا قول أكثر من تكلّم في أصول الدين وأصول الفقه وأنواع العلوم العقلية. وهو الصواب، وهو قول الجمهور من أتباع الأئمة الأربعة". الرد على المنطقيين ص ١١٨-١٩، وانظر: المصدر نفسه ص ٦، ٣٦٤. ومجموع الفتاوى ٩٢٥٩.

٢ وهو قول طائفة من أهل الأصول؛ كأبي حامد الغزالي، وأبي محمد المقدسي، وغيرهما؛ كما نصّ على ذلك شيخ الإسلام رحمه الله في كتابه الرد على المنطقيين ص ١١٨. وانظر: المستصفى في علم الأصول للغزالي ٣٢٥- ٣٢٥.

٣ وقد ردّ شيخ الإسلام رحمه الله على من قال لا قياس في العقليات، وإنما هو في الشرعيات؛ فقال رحمه الله: "ومن قال من متأخري أهل الكلام والرأي؛ كأبي المعالي، وأبي حامد، والرازي، وأبي محمد المقدسي، وغيرهم: إنّ العقليات ليس فيها قياس، وإنما القياس في الشرعيات، ولكن الاعتماد في العقليات على الدليل، والدالّ على ذلك مطلقاً. فقولهم مخالف لقول جمهور نظّار المسلمين، وبل وسائر العقلاء؛ فإنّ القياس يستدلّ به في العقليات، كما يستدلّ به في الشرعيات؛ فإنه إذا ثبت أنّ الوصف المشترك مستلزم للحكم، كان هذا دليلاً في جميع العلوم. وكذلك إذا ثبت أنّه ليس بين الفرع والأصل فرق مؤثر، كان هذا دليلاً في جميع العلوم، وحيث لا يستدلّ بالقياس الشمولي. وأبو المعالي ومن قبله من نظار المتكلمين لا يسلكون طريقة المنطقيين، ولا يرضونها، بل يستدلّ بالأدلة المستلزمة عندهم لمدلولاتها من غير اعتبار ذلك".... وقد أطال شيخ الإسلام رحمه الله النفس في تقرير ذلك، انظر: الرد على المنطقيين ص ١١٨٨.". (١)

٨٦- "وهذا إذا انضم إلى أصلهم؛ وهو: أنّ الرب يجوز عليه فعل كلّ شيء ١، صارا شاهدين: بانّه على أصلهم لا دليل على النبوة؛ [إذ] ٢ كان عندهم لا فرق بين فعل من الرب وفعل. وعندهم: لا فرق بين جنس وجنس في اختصاصه بالأنبياء به، فليس في أجناس المعقولات ما يكون آيةً تختص بالأنبياء، فيستلزم نبوتهم. بل ما كان لهم قد يكون [عند غيرهم] ٣، حتى للسحرة والكهان، وهم أعداؤهم. فَرّقوا بعدم المعارضة، وهذا فرق غير معلوم، وهو مجرد دعوى.

الفرق بين النبي والساحر عند الأشاعرة

قالوا: لو ادّعى الساحر والكاهن النبوّة، لكان الله يُنسيه الكهانة والسحر، ولكان له من يعارضه ٤؛ لأنّ السحر والكهانه هي معجزة عندهم.

وفي هذه الأقوال من الفساد عقلاً وشرعاً، ومن المناقضة لدين الإسلام، وللحق ما يطول وصفه.

ولا ريب أنّ قول من أنكر وجود هذه الخوارق٥ أقلّ فساداً من هذا.

ولهذا يشنع عليهم <mark>ابن حزم</mark> وغيره بالشناعات العظيمة ٦.

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ٢/٥٥/

انظر ص ١٥٢، ٢٦٨، ٣٣٥، ٥٦٦ من هذا الكتاب.

۲ في ((خ)) : ان. وما أثبت من ((م)) ، و ((d)) .

((d)) : عندهم. وما أثبت من ((d)) ، و ((d)) .

٤ سبق ذكر ذلك مراراً. وانظر: البيان للباقلاني ص ٩٤-٥٥.

وهم المعتزلة، وابن حزم؛ فقد أنكروا الخوارق للأولياء وللسحرة على السواء.

٦ سبقت الإشارة إلى ذلك في ص ٢٦٦.

وقد ردّ <mark>ابن حزم</mark> رحمه الله على الأشاعرة في تفريقهم بين المعجزات والسحر، وأطال في ذلك. انظر: الفصل له ٩-٥٢. (١)

٨٧-"يختص قومٌ بالعيافة١، ونحو ذلك مما هو موجود.

مكذبوا الرسل يجعلون آيات الرسل من جنس السحر

ولهذا كان [مكذّبوا] ٢ الرسل يجعلون آياتهم من جنس السحر، وهذا مستقرٌ في نفوسهم: أنّ الساحر ليس برسول، ولا نبيّ؛ كما في قصة موسى لما قالوا: ﴿إِنَّ [هَذَا] ٣ لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴾ ٤، قال تعالى: ﴿كَذَلِكَ مَا أَتَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلاَّ قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونَ ﴾ ٥؛ وهذا لحيرتهم، وضلالتهم؛ تارةً يُنسبون إلى الجنون، وعدم العقل؛ وتارة إلى الحذق، والخبرة التي [يُنال] ٦ بحا السحر؛ فإنّ السحر لا يقدر عليه، ولا يُحسنه كل أحد، لكن العجائب، والخوارق المقدورة للناس ٧؛ منها ما سببه من الناس بحذقهم في ذلك الفنّ؛ كما يحذق الرجل

٥٦

١ العيافة: زجر الطير، والتفاؤل بأسمائها، وأصواتها، وممرّها، وهو من عادة العرب كثيراً. لسان العرب ٩٢٦١.

وجاء في الحديث: أنّ الرسول صلى الله عليه وسلم قال: "إنّ العيافة، والطرق، والطيرة من الجبت".

قال عوف: العيافة: زجر الطير. والطرق: الخط في الأرض. والجبت قال الحسن: إنّه الشيطان.

مسند الإمام أحمد ٥٦٠. وانظر تيسير العزيز الحميد ٣٩٨-٤٠٠.

٢ في ((م)) ، و ((ط)) : مكذبو.

<sup>((-1))</sup> ما بين المعقوفتين ملحق بمامش (-1)

٤ سورة الأعراف، الآيتان ١٠٩-١١٠.

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ٢٩٧/٢

٥ سورة الذاريات، الآية ٥٢.

٧ انظر الكلام على الشعوذة والعجائب التي يتقنها بعض الناس، ويبرزوا فيها في:

البيان للباقلاني ص ٢٢-٢٧. والأصول الخمسة لعبد الجبار ص ٥٧٢-٥٧٣. والفصل لابن حزم ٥٥٥. والفصل والمواقف للإيجي ص ٣٤٥. وشرح المقاصد ٣٣٤-٣٤٨. والفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ص ٣٦٨. وتفسير ابن كثير ١١٤٦". (١)

٨٨- "هُو بِقَوْلِ شَيْطَانٍ رَحِيم فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴿ ١.

ولمّا كانت الأنبياء مؤيدة بالملائكة، والسحرة والكهان تقترن بهم الشياطين، كان من الفروق التي بينهم: الفروق التي بينهم: اللهي بين الملائكة والشياطين.

النبوة عند المتفلسفة

والمتفلسفة الذين لم يعرفوا الملائكة والجن؛ كابن سينا وأمثاله، ظنّوا أنّ هذه الخوارق من قوى النفس، قالوا: والفرق بين النبيّ والساحر: أنّ النبيّ يأمر بالخير، والساحر يأمر بالشر٢. وجعلوا ما يحصل [للممرور] ٣ من هذا الجنس؛ إذ لم يعرفوا صرع الجنّ للإنسان، وأنّ الجني يتكلم على لسان الإنسان، كما قد عرف ذلك الخاصة [والعامة] ٤، وعرفه علماء الأمة وأئمتها؛ كما قد بسط في غير هذا الموضع٥.

١ سورة التكوير، الآيات ١٩-٢٦.

٢ انظر: كتاب الصفدية ١١٤٣. وشرح الأصفهانية ٢٥٠٤. والرد على المنطقيين ص ٣٢٢.

وقد سبق أن تكلم شيخ الإسلام رحمه الله في هذا الكتاب عن موقف الفلاسفة من النبوة. انظر ص ٦٠٩-

٣ في ((ط)) : للمرورن.

وقد تقدم التعریف به ص ۸۳٦.

٤ في ((ط)) : (والعام ة) .

٥ بل إنّ شيخ الإسلام رحمه الله تعالى يُقرّر هذه القضية، ويردّ على من يُنكر دخول الجنّ في الإنسان في مواضع عديدة من كتبه، فمن ذلك قوله: "وجود الجنّ ثابت، بكتاب الله وسنة رسوله، واتفاق سلف الأمة وأئمتها. وكذلك دخول الجني في بدن الإنسان ثابتٌ باتفاق أئمة أهل السنة والجماعة؛ قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْخُلُونَ الرِّبا لا يَقُومُونَ إِلا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَحَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَثَّمُ من ... ﴾ . وفي الصحيح عن النبيّ

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ٢٧/٢

صلى الله عليه وسلم: "إنّ الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم". وقال عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل: قلت لأبي إنّ أقواماً يقولون: إنّ الجني لا يدخل في بدن المصروع. فقال: يا بنيّ يكذبون، هذا يتكلّم على لسانه. وهذا الذي قاله أمرٌ مشهور؛ فإنّه يصرع الرجل فيتكلم بلسان لا يعرف معناه، ويضرب على بدنه ضرباً عظيماً، لو ضُرب به جمل لأثر به أثراً عظيماً. والمصروع مع هذا لا يحسّ بالضرب، ولا بالكلام الذي يقوله. وقد يجر المصروع، ويجر البساط الذي يجلس عليه ويُحول الآلات، وينقل من مكان إلى مكان، ويجري غير ذلك من الأمور من شاهدها أفادته علماً ضرورياً بأن الناطق على لسان الإنسي والمحرّك لهذه الأجسام جنس آخر غير الإنسان. وليس في أئمة المسلمين من يُنكر دخول الجني في بدن المصروع وغيره، ومن أنكر ذلك وادّعى أنّ الشرع يكذب ذلك، فقد كذب على الشرع، وليس في الأدلة الشرعية ما يُنافي ذلك". مجموع الفتاوى

ويقول رحمه الله عن صرع الجنّ للإنس: (وهذا أمر قد باشرناه نحن وغيرنا غير مرة، ولنا في ذلك من العلوم الحسيات رؤية وسماعاً ما لا يمكن معه الشك). كتاب الصفدية ١١٨١.

أمّا من يُنكر ذلك، فقد ذكر شيخ الإسلام رحمه الله أخّم طائفة من المعتزلة، فقال رحمه الله: " ... ولهذا أنكر طائفة من المعتزلة كالجبائي، وأبي بكر الرازي، وغيرهما دخول الجنّ في بدن المصروع، ولم ينكروا وجود الجنّ؛ إذ لم يكن ظهور هذا في المنقول عن الرسول كظهور هذا، وإن كانوا مخطئين في ذلك. ولهذا ذكر الأشعري في مقالات أهل السنة والجماعة أنهم يقولون إن الجني يدخل في بدن المصروع؛ كما قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبا لا يَقُومُونَ إِلَّا كُمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَحَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسّ ... " مجموع الفتاوى ١٩١٢.

وممن أنكر صرع الجنّ للإنس: ابن حزم. انظر كتابه الفصل في الملل والأهواء والنحل ٥٩. والأصول والفروع له ص ١٣٥-١٣٧).

وانظر عن أسباب صرع الجن في مجموع الفتاوى ١٣٨٢.

ولشيخ الإسلام رحمه الله رسالة اسمها: (إيضاح الدلالة في عموم الرسالة) يتكلّم فيها عن الجنّ وإبطال أحوالهم، وكيفية دفعهم. ويتحدث فيها الشيخ رحمه الله عن تجاربه في إخراج الجن من بدن الإنسان مرات كثيرة يطول وصفها بحضرة خلق كثيرين. انظر: مجموع الفتاوى ١٩٩-٥٦. وانظر ١١٢٩٣، و٢٨٢-٢٨٢ وكتاب الصفدية ٢٠-٧.

ويُحدّثنا الإمام ابن القيم عن مشاهداته لشيخه - رحمهما الله، فيقول: "شاهدت شيخنا يرسل إلى المصروع من يُخاطب الروح التي فيه ويقول: قال لك الشيخ اخرجي، فإن هذا لا يحل لك، فيفيق المصروع ولا يحس بألم. وقد شاهدنا نحن وغيرنا منه ذلك مراراً. وكان كثيراً ما يقرأ في أذن المصروع: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّكُمْ عَبَثاً وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لا تُرْجَعُونَ ﴾ [المؤمنون، الآية ١١٥]. وحدثني أنه قرأها مرة في أذن المصروع، فقالت الروح: نعم. ومدّ بحا صوته. قال: فأخذت له عصا، وضربته بحا في عروق عنقه، حتى كلّت يداي من الضرب، ولم يشك الحاضرون

أنه يموت لذلك الضرب، ففي أثناء الضرب قالت: أنا أحبه، فقلت لها: هو لا يُحبّك. قالت: أنا أُريد أن أحُجّ به، فقلت لها: هو لا يُريد أن يحجّ معك. فقالت: أنا أدعه كرامة لك. قال: قلت: لا، ولكن طاعة لله ولرسوله. قالت: فأنا أخرج منه. قال: فقعد المصروع يلتفت يميناً وشمالاً، وقال: ما جاء بي إلى حضرة الشيخ؟ قالوا له: وهذا الضرب كله؟ فقال: وعلى أي شيء يضربني الشيخ ولم أُذنب. ولم يشعر بأنه وقع به ضرب البتة. وكان يُعالج بآية الكرسيّ، وكان يأمر بكثرة قراءتها المصروع ومن يعالجه بها، وبقراءة المعوذتين. وبالجملة: فهذا النوع من الصرع وعلاجه لا يُنكره إلا قليل الحظ من العلم والعقل والمعرفة ... ". زاد المعاد ٢٦٨ - ٢٩.

ولسماحة الشيخ عبد العزيز بن باز حفظه الله رسالة مطبوعة، اسمها: (إيضاح الحق في دخول الجني في الإنسي، والرد على من أنكر ذلك) .". (١)

٨٩-"قالوا في السحر والكهانة؛ مثل كثيرٍ من المعتزلة، والظاهرية؛ كابن حزم ١.

وقومٌ ٢ يقولون: لما ادعى الإلهية، كانت الدعوى معلومة البطلان، فلم يظهر الخارق؛ كما يقول ذلك القاضي أبو بكر ٣، وطائفة. ويدّعون أن

ا ونقل ابن كثير رحمه الله عن ابن حزم والطحاوي وغيرهما: (أن الدجال ممخرق مموه لا حقيقة لما يُبدي للناس من الأمور التي تشاهد في زمانه، بل كلها خيالات عند هؤلاء. وقال الشيخ أبو علي الجبائي شيخ المعتزلة: لا يجوز أن يكون كذلك حقيقة لئلا يشتبه خارق الساحر بخارق النبيّ). النهاية في الفتن والملاحم ١١٦٤. وممن أنكر حقيقة خوارق الدجال: الماوردي انظر كتابه أعلام النبوة ص ٦٢.

ومن المتأخرين الذين أنكروا حقيقة خوارق الدجال: الشيخ محمد رشيد رضا. انظر تفسيره تفسير المنار ٩٤٩٠. وقد ردّ على من أنكر حقيقة هذه الخوارق كثيرٌ من العلماء: منهم القاضي عياض، والنووي، وابن كثير، وابن حجر رحمهم الله تعالى.

انظر: النهاية في الفتن والملاحم ١٦٦٤-١٦٥. وفتح الباري ١٣١٠٣-١٠٥. وشرح النووي على مسلم ٥٩-١٨٥٨.

٢ وهم الأشعرية. انظر: أصول الدين للبغدادي ص ١٧٠، ١٧٤.

٣ انظر: البيان للباقلاني ص ١٠٤ – ١٠٥.

وقال شيخ الإسلام رحمه الله: "والدجال لما ادعى الإلهية لم يكن ما يظهر على يديه من الخوارق دليلاً عليها؟ لأن دعوى الإلهية ممتنعة، فلا يكون في ظهور العجائب ما يدلّ على الأمر الممتنع". الجواب الصحيح ٣٣٥١. وقال أيضاً: "ولهذا أعظم الفتن فتنة الدجال الكذاب، لما اقترن بدعواه الإلهية بعض الخوارق، كان منها ما يدلّ

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ٢/٨٣٧

على كذبه من وجوه، منها: دعواه الإلهية وهو أعور، والله ليس بأعور، مكتوب بين عينيه كافر يقرؤه كلّ مؤمن قارئ وغير قارئ، والله تعالى لا يراه أحد حتى يموت، وقد ذكر النبي صلى الله عليه وسلم هذه العلامات الثلاث في الأحاديث الصحيحة، فأما تأييد الكذاب ونصره وإظهار دعوته دائماً، فهذا لم يقع قط. فمن يستدلّ على ما يفعله الرب سبحانه بالعادة والسنة فهذا هو الواقع، ومن يستدلّ على ذلك بالحكمة، فحكمته تناقض أن يفعل ذلك؛ إذ الحكيم لا يفعل هذا، وقد قال تعالى: ﴿وَلَوْ قَاتَلَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوَلُّوا الْأَدْبَارَ ثُمُّ لا يَجِدُونَ وَلِيّاً وَلا نَصِيراً شُنَّة اللهِ الَّتِي قَدْ حَلَتْ مِنْ قَبْلُ وَلَنْ جَدَد لِسُنَّةِ اللهِ تَبْدِيلاً ﴾ [سورة الفتح، الآيتان ٢٢-٢٣] . فأخبر أن سنة الله التي لا تبديل لها: نصر المؤمنين على الكافرين، والإيمان المستلزم لذلك يتضمّن طاعة الله ورسوله، فإذا نقض الإيمان بالمعاصي كان الأمر بحسبه كما جرى يوم أحد ... ) . الجواب الصحيح ١٩٤٩-٢٠٤. وانظر: المصدر نفسه ١٨٥، ومجموع الفتاوى ٢٥،٥، وشرح الأصفهانية ٢٧٤-٢٠٥.". (١)

• ٩ - "وقال طائفة: ليست صفة ثبوتية في النبي، بل [هي] ١ مجرد تعلق الخطاب الإلهي به ٢؛ يقول الرب: إني أرسلتك، فهي عندهم صفة إضافية كما يقولونه في الأحكام الشرعية إنها صفات إضافية للأفعال لا صفات حقيقية ٣.

١ في ((م)) ، و ((ط)) : هو.

الذين قالوا ذلك هم الجهمية والأشعرية، ومن وافقهم، كما سيأتي بيان ذلك من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية
 رحمه الله.

وانظر من كتب الأشعرية: أصول الدين لعبد القاهر البغدادي ص ٥٦-١٥٧. ونماية الإقدام في علم الكلام للشهرستاني ص ٤٦٢.

ومن كتب شيخ الإسلام: منهاج السنة النبوية ٢٤١٣-١٦، ٣٦٥-٣٩٠.

فالنبوة عندهم ليست صفة ثبوتية في النبي، بل هي صفة إضافية.

وثمّة طامّة أوقعوا أنفسهم بما، حتى لا يُزيلوا صفة النبوة عن النبيّ بعد وفاته، وهي قولهم بأنّه حيّ في قبره حياة دنيوية.

وقد أورد شيخنا د أحمد بن عطية الغامدي في مقدمته لكتاب (حياة الأنبياء) للبيهقي أن سبب قول الأشاعرة بحياة الأنبياء حقيقة بعد وفاقم، هو ما يلزمهم على أصلهم الفاسد (العرض لا يبقى زمانين) ، فعلى هذا يلزم القول بفناء الروح. والقول بأن الرسول صلى الله عليه وسلم ليس رسولاً الآن، ولكنه كان رسولاً، ففروا إلى القول بحياة الرسول صلى الله عليه وسلم في قبره حياة دنيوية، حتى لا يلزمهم هذا الأصل.

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ٢/٨٥٨

وقد ردّ عليهم شيخنا فضيلة الدكتور أحمد عطية فأجاد وأفاد وفقه الله. انظر: ص ٥٠-٥٦ من الكتاب المذكور. وانظر المراجع التالية: الفصل لابن حزم ١٧٥٠. وطبقات الشافعية للسبكي١٣٠، ٣٤٠، ١٣٣٠. وسير أعلام النبلاء ١٧٩٦. والقصيدة النونية شرح ابن عيسى ٢١٥٠-١٠٥٠.

٣ قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: "فمن نفى الحكم والأسباب في أفعاله، وجعلها معلقة بمحض المشيئة، وجوّز عليه فعل كل ممكن، ولم ينزهه عن فعل من الأفعال، كما هو قول الجهم بن صفوان، وكثير من الناس كالأشعري ومن وافقه من أهل الكلام من أتباع مالك والشافعي وأحمد وغيرهم من مثبتة القدر، فهؤلاء يجوزون بعثة كل مكلف. والنبوة عندهم مجرد إعلامه بما أوحاه إليه، والرسالة مجرد أمره بتبليغ ما أوحاه إليه. وليست النبوة عندهم صفة ثبوتية، ولا مستلزمة لصفة يختص بها، بل هي من الصفات الإضافية، كما يقولون مثل ذلك في الأحكام الشرعية". منهاج السنة النبوية ٢٤١٤، وانظر ما سبق في هذا الكتاب ص ٧٣١.

قال الإيجي من الأشعرية في كتابه المواقف: "إذا ثبت أن الحاكم بالحسن والقبح هو الشرع، ثبت أن لاحكم للأفعال قبل الشرع". المواقف للإيجي ص ٣٢٧. وانظر: البرهان في أصول الفقه للجويني". (١)

9 ۱ - "فصل خوارق السحرة والكهان مناقضة للنبوة ولا تخرج عن مقدور الجن والإنس فجميع ما يختص بالسحرة والكهان هو مناقض للنبوة ١، فوجود ذلك يدلّ على أنّ صاحبه ليس بنبيّ. ويمتنع أن [يكون] ٢ شيءٌ من ذلك دليلاً على النبوة؛ فإنّ ما استلزم عدم الشيء لا يستلزم وجوده.

وكذلك ما يأتي به أهل الطلاسم وعبادة الكواكب، ومخاطبتها،

وقال شيخ الإسلام رحمه الله: "السحر محرم بالكتاب والسنة والإجماع، وذلك أن النجوم التي من السحر نوعان؛ أحدهما: علمي، وهو الاستدلال بحركات النجوم على الحوادث، من جنس الاستقسام بالأزلام. والثاني عملي، وهو الذي يقولون إنه القوى السماوية بالقوى المنفعلة الأرضية، كطلاسم ونحوها. وهذا من أرفع أنواع السحر. وكل ما حرمه الله ورسوله فضرره أعظم من نفعه". مجموع الفتاوى ٣٥١٧٠.

وانظر: الصفدية ١٦٦. والجواب الصحيح ٦١٣. والفصل لابن حزم ٥٣. وتفسير ابن كثير ١١٤٥. وأضواء البيان ٤٤٥٣.

٤ قال شيخ الإسلام رحمه الله عنهم: "أهل دعوة الكواكب الذين يدعون الشمس والقمر والنجوم، ويعبد ونها،

١ هذه من القواعد في التفريق بين النبيّ، والساحر، والكاهن.

۲ في ((خ)) : تكون. وما أثبت من ((م)) ، و ((d)) .

٣ سبق بيان معنى الطلاسم. انظر ص ٢٦٩ من هذا الكتاب.

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ٩٨٧/٢

ويسجدون لها، كما كان النمرود بن كنعان وقومه يفعلون ذلك، وكما يفعل ذلك المشركون من الهند والترك والعرب والفرس وغيرهم. وقد ذكر أبو عبد الله محمد بن الخطيب الرازي في كتابه الذي صنفه في هذا الفن قطعة كبيرة من أحوال هؤلاء. وقد تواترت الأخبار بذلك عن هؤلاء، وأنه يحصل لأحدهم أشخاص منفصلة عنه تقضي كثيراً من حوائجه، ويسمونها روحانية الكواكب". الصفدية ١٢٤١.

وانظر: المصدر نفسه ١١٧٣، ١٩٢٠.

وقال أيضاً عن مجادلة إبراهيم عليه السلام لقومه بسبب عبادتهم للكواكب: "فذكر لهم ماكانوا يفعلونه من اتخاذ الكوكب، والشمس، والقمر رباً يعبد ونه، ويتقربون إليه، كما هو عادة عباد الكواكب ومن يطلب تسخير روحانية الكواكب. وهذا مذهب مشهور ما زال عليه طوائف من المشركين إلى اليوم، وهو الذي صنّف فيه الرازي السرّ المكتوم، وغيره من المصنّفات". درء تعارض العقل والنقل ١١١١. وانظر: دقائق التفسير ٣١٢٣، ١٦٥. وفتح الباري ٢٣٢، ١٣٥٠. والأصول والفروع لابن حزم ص ١٣٥، ١٣٥، وإغاثة اللهفان ٢٢٦٦-٢٢٦. والدين الخالص ٢٤٤٠-٤٤٤.". (١)

٩٢ - "الدعوات الجابة والرؤيا الصادقة لا ينكرها أحد

والذين ذكر عنهم إنكار كرامات الأولياء ١ من المعتزلة وغيرهم؛ كأبي إسحاق الاسفرايني، وأبي محمد بن أبي زيد؛ وكما ذكر ذلك أبو محمد بن حزم ٢، لا ينكرون الدعوات المجابة، ولا ينكرون الرؤيا الصادقة؛ فإن هذا متفق عليه بين المسلمين٣؛ وهو أن الله تعالى قد يخص بعض عباده بإجابة دعائه أكثر من بعض، ويخص بعضهم بما يريه من المبشّرات. وقد كان سعد بن أبي وقاص معروفاً بإجابة الدعاء؛ فإنّ النبيّ [صلى الله عليه وسلم] ٤ قال: "اللهمّ سدّد رميته، وأجب دعوته"٥. وحكاياته في ذلك مشهورة ٢.

١ سبق ذلك في ص ١٤٨-٩٨٦، ٩٨٦ من هذا الكتاب.

٢ انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل ٥٢-٤، ٨. والمحلى ١٣٦. والدرة فيما يجب اعتقاده ص ١٩٢.

٣ انظر إثبات الرؤيا، والدعوات المجابة عند <mark>ابن حزم</mark>، والمعتزلة في: الفصل في الملل والأهواء والنحل <mark>لابن حزم</mark> ٥٨، ١٤. والأصول والفروع له ص ١٣٤. وتفسير الزمخشري المعتزلي ٢٢٤٣.

ونقل السبكي عن الاسفراييني أنه قال: "وإنما بالغ الكرامات إجابة دعوة، أو موافاة ماء في بادية في غير موقع المياه، أو مضاهي ذلك، مما ينحط عن العادة". طبقات الشافعية ٢٣١٥.

٤ في ((خ)) : صلعم.

٥ انظر: طبقات الشافعية للسبكي ٢٣٣١. والبداية والنهاية لابن كثير ٧٧٨.

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ٩٩١/٢

وعند الترمذي، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "اللهم استجب لسعد إذا دعاك". سنن الترمذي ٥٦٤٩، كتاب المناقب، باب مناقب سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه. والحاكم في مستدركه ٩٩ ٣٤، وصححه، ووافقه الذهبي.

٦ انظر بعض هذه الدعوات التي دعا بما سعد، فاستجيب له في: البداية والنهاية ٧٧٨-٨٠. وسير أعلام النبلاء ١١١٢-١١١.". (١)

9٣-"الله ١، وذلك لأن الطائفتين ظنت أن مثل هذه الخوارق لا يكون إلا لأولياء الله، ولم يُميّزوا بين الخوارق الشيطانية التي هي جنس ما للسحرة، والكهان، ولعباد المشركين، وأهل الكتاب، وللمتنبئين الكذّابين، وبين الكرامات الرحمانية التي يكرم الله بها عباده الصالحين.

فلما لم يُحيزوا بين هذا وهذا، وكان كثيرٌ من الكفار، والفجار، وأهل الضلال، والبدع لهم خوارق شيطانيّة، صار هؤلاء منهم حزبين؛ حزباً قد شاهدوا ذلك، وأخبرهم به من يعرفون صدقه، فقالوا: هؤلاء أولياء الله، وحزباً رأوا أن أولئك خارجون عن الشريعة، وعن طاعة الله ورسوله، فقالوا: ليس هؤلاء من الأولياء الذين لهم كرامات؛ فكذّبوا بوجود ما رآه أولئك، وأولئك قد عاينوا ذلك أو تواتر عندهم؛ فصار تكذيب هؤلاء مثل تكذيب من ينكر السحر، والكهانة، والجن، وصرعهم للإنس٢، إذا

١ قال شيخ الإسلام رحمه الله: "والناس في خوارق العادات على ثلاثة أقسام: قسم يُكذّب وجود ذلك لغير الأنبياء، وربما صدق به مجملاً وكذّب بما يذكر له عن كثير من الناس لكونه عنده ليس من الأولياء. ومنهم من يظن أن كل من كان له نوع من خرق العادة كان ولياً.

وكلا الأمرين خطأ، ولهذا نجد هؤلاء يذكرون أن للمشركين وأهل الكتاب نصراء يعينونهم على قتال المسلمين، وأفهم من أولياء الله. وأولئك يكذبون أن يكون معهم من له خرق عادة.

والصواب القول الثالث، وهو أن معهم من ينصرهم من جنّهم، لا من أولياء الله.. فيكون لأحدهم من الخوارق ما يناسب حاله. ولكن خوارق هؤلاء يعارض بعضها بعضاً. وإذا حصل من له تمكن من أولياء الله تعالى أبطلها عليهم". الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ص ٣٤٣-٣٤٣. وانظر مجموع الفتاوى ١٣٧٧، ٩١.

٢ وممّن أنكر حقيقة السحر، وجعله من جنس التمويه والحيلة، وكذلك الكهانة: المعتزلة، وابن حزم، وغيرهم. انظر: الكشاف للزمخشري ٢١٠٣. والفصل لابن حزم ٢٥-٦. وانظر أيضاً: شرح النووي على مسلم ٢٢٢٣. وتفسير القرطبي ٢٣٢. وتفسير ابن كثير ١١٤٧ وفتح الباري١٠٢٣. وتيسير العزيز الحميد ص ٣٨٣. وأضواء البيان ٤٤٤٤.

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ١٠٣١/٢

وانظر عن إنكار المعتزلة صرع الجن للإنس ما سبق أيضاً في هذا الكتاب ص ١٠٠٣-١٠٠٥. وكذا الفصل الفصل المعتزلة صرع الجن للإنس ما سبق أيضاً في هذا الكتاب ص ١٠٠٣-١٠٠٥. وكذا الفصل المعتزلة عن المعتزلة صرع الجن عزم ١٠٠٥.

٩٤ - "كذّب ذلك عند من رأى ذلك، أو ثبت عنده.

ومن كذّب بما تيقن غيره وجوده، نقصت حرمته عند هذا المتيقن، وكان عنده إما جاهلاً، و [إما] ١ معانداً، فربّما ردّ عليه كثيراً من الحق بسبب ذلك.

إنكار المعتزلة للكرامات والسحر والكهانة

ولهذا صار كثيرٌ من المنتسبين إلى زهدٍ، أو فقرٍ، أو تصوّف، أو وَلَهٍ، أو غير ذلك، لا يقبلون قولهم، ولا يعبأون بخلافهم؛ لأنهم كذّبوا بحق قد تيقّنه هؤلاء، وأنكروا وجوده، وكذّبوا بما لم يُحيطوا بعلمه.

وقد يُدخلون إنكار ذلك في الشرع، كما أدخلت المعتزلة ونحوهم إنكار كرامات الأولياء ٢، وإنكار السحر والكهانة في الشرع، بناءً على أن ذلك يقدح في آيات الأنبياء ٣؛ فجمعوا بين التكذيب بهذه الأمور الموجودة، وبين عدم

١ في ((ط)) : تأما.

٢ أنكر المعتزلة، وابن حزم، وبعض المتكلمين كرامات الأولياء، لأجل أن لا تلبس المعجزة بالكرامة، وقالوا: إن
 الخوارق لا تظهر إلا على يد الأنبياء.

انظر: المغني للقاضي عبد الجبار ١٥٢٤١. والمحلى لابن حزم ١٣٦. والأصول والفروع له ص ١٣٢-١٣٣. والدره له ص ١٩٤–١٩٥.

٣ أنكر المعتزلة، وابن حزم حقيقة السحر، وقالوا: إنه عجائب وحيل، وقالوا: لو أن السحر حقيقة لما كان بين الأنبياء وبين السحرة والكهان فرق.

انظر: المغني للقاضي عبد الجبار ١٥٢٤١ - ٢٤٢. والدره الابن حزم ص ١٩٢ - ١٩٤، ١٩٧. والأصول والفروع له ص ١٩٢ - ١٩٧، والأصول والفروع له ص ١٣٤ – ١٣٥. وتفسير القرطبي ٢٣٢. ". (٢)

٥ ٩ - "معنى الكاهن عند العرب

وقد أخبر عن الأنبياء قبله: أنه ﴿ مَا أَتَى الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلاَّ قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونَ ﴾ ١، ولم يقولوا: كاهن؛ لأنّ الكاهن عند العرب: هو الذي يتكلم بكلام مسجوع، وله قرين من الجن ٢.

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ١٠٣٥/٢

<sup>(</sup>٢) النبوات لابن تيمية ١٠٣٦/٢

وهذا الاسم ليس بذمّ عند أهل الكتاب، بل يسمون أكثر العلماء بهذا الاسم، ويسمُّون هارون [عليه السلام] ٣ وأولاده الذين عندهم التوراة بهذا [الاسم٤] ٥.

والقدر المشترك: العلم [بالأمور] ٦ الغائبة والحكم بها.

اسم الكاهن ليس بذم عند أهل الكتاب

فعلماء أهل الكتاب يُخبرون بالغيب، ويحكمون به عن الوحي الذي أوحاه الله. وكهان العرب كانت تفعل ذلك عن وحى الشياطين، وتمتاز بأنها [تسجع] ٧ الكلام.

وقد تقدم قول حمل بن مالك في دية الجنين: أنغرم دية من لا أكل ولا شرب ولا استهل، فمثل ذلك بطل. وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم له: "أسجعُ كسجع الأعراب". تقدم ذلك ص ١٢٧٩.

٣ زيادة من ((ط)) .

٤ انظر الكتاب المقدس عندهم ١١٥٧، سفر اللاويين، الإصحاح الأول. وانظر الفصل لابن حزم ١١٤١، ٥٠ الفرد الفصل الابن حزم ١١٤١، ٥٠ الفرد الفصل العام ١١٤٥،

وقال الأزهري في تمذيب اللغة: "والكاهن أيضاً في كلام العرب: الذي يقوم بأمر الرجل، ويسعى في حاجته، والقيام بما أسند إليه من أسبابه. ويُقال لقريظة والنضير: الكاهنان، وهما قبيلا اليهود بالمدينة. وفي حديث مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم: "يخرج من الكاهنين رجل يقرأ القرآن لا يقرأ أحد قراءته"، وقيل: إنه محمد ابن كعب القرظي". تمذيب اللغة ٢٢٤-٢٥.

٥ في ((ط)) : الإسلام.

٦ في ((ط)) : بالأمولأ.

((4)) : تشجع. وما أثبت من ((4)) ، و ((4)) .". ((4))

97-"ابن جبير بن مطعم عن أبيه عن جده قال أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم أعرابيًّ فقال يا رسول الله جُهدت الأنفس وجاعت العيال ونُهِكت الموال وهَلكت الأنعام فاستسق لنا فإنا نستشفع بك على الله ونستشفع بالله عليك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحك أتدري ما تقول فسبح رسول الله صلى الله عليه وسلم فما زال يسبح حتى عُرف ذلك في وجوه أصحابه ثم قال ويحك إنه لا يستشفع بالله على أحد من جميع خلقه شأن الله أعظم من ذلك ويحك أتدري ما الله إن الله على عرشه وعرشه على سمواته وسمواته على أرضه

١ سورة الذاريات، الآية ٥٢.

٢ انظر: تمذيب اللغة ٦٢٤. وفتح الباري ١٠٢٢٧.

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ١٠٤٨/٢

هكذا وقال بأصابعه مثل القبة وأنه لَيَئِط به أَطِيطَ الرَّحْل بالرَّاكب قال ابن خزيمة قرئ على أبو موسى وأنا أسمع أن وهبًا حدثهم بهذا الإسناد مثله سواء وممن احتج به الحافظ أبومحمد بن حزم في مسألة". (١)

97- "ولهذا لما تنازع الناس في مسمى القياس فقيل قياس الشمول أحق بذلك من قياس التمثيل كما يقوله أبو حامد وأبو يقوله المنفذة وقيل بل قياس التمثيل أحق باسم القياس من قياس الشمول كما يقوله أبو حامد وأبو محمد المقدسي وطائفة". (٢)

٩٨- "المنادي أحد العلماء المشاهير ذوي التصانيف الكثيرة من الطبقة الثانية من أصحاب الإمام أحمد ومثل أبي محمد بن حزم ومثل أبي الفرج ابن الجوزي إجماع المسلمين على أن الأفلاك مستديرة وأبو". (٣)

9 9 - "قبضته أقل من أن تكون نسبتها إليه نسبة الفلك إلى ما فيه الوجه السابع أنه قد ثبت في الصحيحين عن أبي ذر قال دخلت المسجد ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس فلما غابت الشمس قال يا أبا ذر هل تدري أبين تذهب هذه الشمس قال قلت الله ورسوله أعلم قال إنما تذهب تسجد تحت العرش فتستأذن فيؤذن لها وكأنما قد قيل لها ارجعي من حيث جئت فتطلع من مغربها فإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد أخبر أنما تسجد كل ليلة تحت العرش فقد علم اختلاف حالها بالليل والنهار مع كون سيرها في فلكها من جنس واحد وأن كونما تحت العرش لا يختلف في نفسه وإنما ذلك اختلاف بالنسبة والإضافة علم أن تنوع النسب والإضافات لا يقدح فيما هو ثابت في نفسه لا مختلف ومن هنا يظهر الجواب عما ذكره ابن حزم وغيره في حديث النزول حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم ينزل ربنا كل ليلة إلى سماء الدنيا". (١٤)

7 · ١ - "وَهَذَا التخيل يَقع من توهم التغاير وَلا تغاير فِي الصِّفَات مِثَال ذَلِك أَن إِنْسَانا تعلم صُورَة الْكِتَابَة وَله علم بِصُورَة بِسم الله الَّتِي تظهر تِلْكَ الصُّورَة على القرطاس وَهَذِه صفة وَاحِدَة وكمالها أَن يكون الْمَعْلُوم تبعا لَهَا فَإِنَّهُ إِذَا حصل الْعلم بِتِلْكَ الْكِتَابَة ظَهرت الصُّورَة على القرطاس بِلَا حَرَكَة يَد وواسطة قلم ومداد فَهَذِهِ الصّفة من حَيْثُ إِن الْمَعْلُوم انْكَشَفَ بَمَا يُقَال لَهُ علم وَمن حَيْثُ إِن الْأَلْفَاظ تدل عَلَيْهَا يُقال لَمَا كَلام فَإِن الْكَلَام عبارَة عَن مَدْلُول الْعبارَات وَمن حَيْثُ إِن وجود الْمَعْلُوم تبع لَمَا يُقال لَمَا الْقُدْرَة وَلَا تغاير هَهُنَا بَين الْعلم وَالْقُدْرَة وَالْكَلَام فَإِن هَذِه صفة وَاحِدَة فِي نَفسهَا وَلَا تكون هَذِه الإعتبارات الثَّلَاث وَاحِدَة

<sup>(</sup>١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٢٥٧/٣

<sup>(</sup>۲) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية  $^{"}$ 

<sup>(</sup>٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٤/٦

<sup>(</sup>٤) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٤/٤ ه

وكل من كَانَ أَعور لَا ينظر إِلَّا بِالْعينِ العوراء وَلَا يرى إِلَّا مُطلق الصّفة فَيَقُول هُوَ هُوَ وَإِذا الْتفت إِلَى الإعتبارات التَّلَاث يُقَال هِيَ غَيره وَمن اعْتبر مُطلق الصّفة مَعَ الإعتبارات فقد نظر بعينين صحيحتين اعْتقد أَثَّا لَا هُوَ وَلَا غَيره

وَالْكَلَامِ فِي صِفَاتِ الله تَعَالَى وَإِن كَانَ مناسبا لهَذَا الْمِثَال فَإِنَّهُ مباين لَهُ بِوَجْه آخر وتفهيم هَذِه الْمعَانِي بِالْكِتَابَةِ غير يسير

فَهَذَا الْكَلَام من جنس الْكَلَام الْمَذْكُور فِي السُّؤَال وَكِلَاهُمَا يرجع إِلَى مَا تزعمه المتفلسفة من أن الصِّفَات ترجع إِلَى الْعلم إِذا أثبتوه

مقَالَة <mark>ابْن حزم</mark>

وَقد يقرب من هَؤُلَاءِ ابْن حزم حَيْثُ رد الْكَلَام والسمع وَالْبَصَر وَغير". (١)

١٠٣- "فتوى في العشق (\*)

(\*) قال مُعدّ الكتاب للشاملة:

- قال ابن القيم في كتابه روضة المحبين صفحة ١٣١ تعليقا على هذه الفتيا وردا على من أحل النظر المحرم: " وأما من حاكمتمونا إليه وهو شيخ الإسلام ابن تيمية فنحن راضون بحكمه فأين أباح لكم النظر المحرم وعشق المردان والنساء الأجانب وهل هذه إلا كذب ظاهر عليه وهذه تصانيفه وفتاواه كلها ناطقة بخلاف ما حكيتموه عنه وأما الفتيا التي حكيتموها فكذب عليه لا تناسب كلامه بوجه ولولا الإطالة لذكرناها جميعها حتى يعلم الواقف عليها أنها لا تصدر عمن دونه فضلا عنه وقلت لمن أوقفني عليها هذه كذب عليه لا يشبه كلامه وكان بعض الأمراء قد أوقفني عليها قديما وهي بخط رجل متهم بالكذب وقال لي ما كنت أظن الشيخ برقة هذه الحاشية، ثم تأملتها فإذا هي كذب عليه ولولا الإطالة لذكرنا من فتاويه ما يبين أن هذه كذب "

- وقد ذكر المحقق الشيخ (علي العمران) رأيه في هذه المسألة فقال (في مشاركة له بملتقى أهل الحديث): أقدم الجواب عن سؤال تكرر كثيرا في هذا المنتدى وفي غيره من المنتديات ألا وهو ما يتعلق به ((رسالة العشق)) المطبوعة في (جامع المسائل: ١٧٧/١-١٨٦) ، ومدى صحة نسبتها لشيخ الإسلام ابن تيمية، فأقول:

\* مهماكان الباحث واسع الإطلاع قوي المعرفة بما يكتب - كالشيخ محمد عزير شمس - فإنه قد يفوته كثير مما كان الباحث واسع الإطلاع قوي المعرفة بما يدركه غيره، وهذا من طبيعة البشر، فكان ماذا لو فاته الاطلاع على كلام ابن القيم في نفي هذه الرسالة

77

<sup>(</sup>١) جامع الرسائل لابن تيمية - رشاد سالم ١٧٠/١

وأنها مكذوبة على الشيخ؟!

\* وعذره في إثبات هذه الرسالة أمور:

١- كثرة كتب ابن تيمية ورسائله وفتاويه، فعدم ذكرها ضمن كتبه ومؤلفاته، ليس دليلا على نفيها.

٢- أن ابن القيم قد نقل بعض التقسيمات الموجودة فيها في كتابه ((الجواب الكافي)) كما أشار إليه عزير شمس
 في الهوامش.

٣- أن النسخة الخطية قد نسبت هذه الفتوى لابن تيمية.

٤- أن الرأى الذي استغربه الكثيرون وهو: جواز تقبيل من خاف على نفسه الهلاك، ليس رأيا خارجا عن الإجماع، بل قد اختاره بعض العلماء ومنهم أبو محمد بن حزم - كما ذكر ابن القيم-.

أقول فهذه الأمور مجتمعة - إذا تجردت عن قرينة نفي ابن القيم للرسالة وتكذيبه لها الذي لم يطلع عليه عزير شمس - تسوغ هذه النسبة، وإن لم نجزم بها جزما لايقبل الشك.

\* هذا العذر - في تقديري على الأقل - مسوغ لهذه النسبة، فكيف لو اجتمع إليه دليل خامس، وهو: أن الأمير علاء الدين مغلطاي وهو من تلاميذ ابن تيمية وأنصاره - قد أثبت هذه الرسالة للشيخ ونقل منها في كتابه ((الواضح المبين فيمن مات من المحبين)).

\* بعد هذا كله فالرسالة - عندي - لا تثبت لشيخ الإسلام ابن تيمية، فليس فيها نفَسه ولا أسلوبه المعهود في الكتابة، وما ذكره ابن القيم من أدلة في نفيها كاف. وقد ذكر في "روضة المحبين" (ص/١٣١) أن أحد الأمراء - ويعني به مغلطاي - قد أوقفه على هذه الفتوى، ثم نقدها.

\* واستدراكا لهذا الأمر؛ فإنه سينبه في آخر (المجموعة الخامسة) – إن شاء الله – على ما استجد من معلومات وفوائد وتصحيحات فيما يتعلق بهذه السلسة (١-٨) تحت عنوان: ((استدراكات)) وسيكون التنبيه على هذه الرسالة منها، هذا أولا ،

وثانيا: أنه في الطبعة الجديدة لـ (آثار شيخ الإسلام ابن تيمية وما لحقها من أعمال) - وهي قريبة إن شاء الله تعالى - ستحذف هذه الرسالة منها.

هذه خلاصة رأيي في هذه المسألة، والحمد لله حق حمده.". (١)

4 · ١ - "والأحاديث في هذا الباب عن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ليس فيها حديث ثابت يدلُّ على وقوع الثلاث بكلمة واحدة لا تكون لازمة لكل من أوقعها.

مثل الحديث الذي في صحيح مسلم ومسند أحمد وسنن أبي داود والنسائي وغيرهما (١) عن طاوس عن ابن

<sup>(</sup>۱) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ١٧٥/١

عباس: أن الطلاق كان على عهد النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وأبي بكر وصدرًا من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدةً، فقال عمر: إن الناس قد استعجلوا في أمرٍ كانت لهم فيه أناة، فلو أنّا أنفذناه عليهم، فأنفذه عليهم.

وهذا الحديث بطرقه وألفاظه مذكورٌ في غير هذا الموضع، والذي رواه طاوس كان يفتي بموجبه كما قد ذُكِر في غير هذا الموضع (٢) .

والمقصود هنا حديثُ ركانة (٣) ، فإنه قد احتج به غيرُ واحدٍ من أهل العلم على وقوع الثلاث بكلمة واحدة، حيث قال له النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: ما أردتَ إلا واحدةً؟ قال: ما أردتُ إلا واحدةً. وعليه اعتمد الشافعي رضى الله عنه في هذه المسألة (٤) .

وحديث ركانة هذا قد ضعَّفه طائفة (٥) كأحمد وأبي عبيد <mark>وابن حزم،</mark>

(۱) أخرجه مسلم (۱۲۷۲) وأحمد (1/1) وأبو داود (۲۲۰۰) والنسائي (1/1) ) .

(٢) انظر: "مجموع الفتاوى" (٨/٣٣) . وقد أخرجه عن طاوس: عبد الرزاق في "مصنفه" (٣٠٢/٦) وابن أبي شيبة في "مصنفه" (٢٦/٥) .

(٣) أخرجه الدارمي (٢٢٧٧) وأبو داود (٢٢٠٨) والترمذي (١١٧٧) وابن ماجه (٢٠٥١) من طريق علي بن يزيد بن ركانة عن جده. وأخرجه أبو داود (٢٢٠٦، ٢٢٠٧) أيضًا من طريق نافع بن عجير عن ركانة. (٤) انظر: "الأم" (٢٧٧/٥).

(٥) قال الترمذي عقب روايته: "هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وسألتُ =". (١)

٥٠١-"ابن عباس أثبتُ من عبد الله بن علي بن [يزيد بن] (١) ركانة عن أبيه عن جدّه. وقد قال أحمد: حديث ركانة ليس بشيء (٢). وابن إسحاق يُدخِله أبو حاتم وابن خزيمة وابن حزم في الصحيح. والبيهقي اعتقد أن القضية واحدة، كما اعتقدها أبو داود، ولكن ما رووه يخالف ذلك، فإما أن يكون الغلط فيما رووه، أو الغلط منهم في فهم ما رووه، ولا ريب أنهم صادقون فيما رووه رضي الله عنهم.

وهذا الحديث عَمِلَ به رُواتُه، فكان ابن إسحاق يعمل به، ويقول: إن الثلاث بكلمة واحدةً واحدةً (٣). وروى وكذلك عكرمة راويه عن ابن عباس. ورُوي ذلك عن ابن عباس أيضًا، كما قال أبو داود في سننه (٤): وروى حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس إذا قال: أنتِ طالقٌ ثلاثًا بفمٍ واحدٍ فهي واحدة. قال: وروى إسماعيل بن إبراهيم عن أيوب عن عكرمة هذا قوله، لم يذكر ابن عباس، وجعلَه قولَ عكرمة.

وذكر أبو داود (٥) عن ابن عباس من ستة أوجهٍ أنه أوقع الثلاث بمن أوقعَها بكلمة واحدةٍ، من رواية مجاهد

79

<sup>(</sup>١) جامع المسائل لابن تيمية – عزير شمس ٢٩٥/١

وسعيد بن جبير ومالك ابن الحويرث وعطاء وعمرو بن دينار ومحمد بن إياس بن البكير.

\_\_\_\_

- (١) زيادة على الأصل لتصحيح الاسم.
- (٢) ذكر الخطابي في "معالم السنن" (١٢٢/٣) وعنه المنذري في "مختصر السنن" (١٢٢،١٣٤/٣) أن الإمام أحمد كان يضعف طرق هذا الحديث كلها.
- (٣) حكاه عنه الإمام أحمد في رواية الأثرم كما في "إغاثة اللهفان" (٢١٤/١) ؛ والجصاص في "أحكام القرآن" (٣٨٨/١) . وانظر "مجموع الفتاوى" (٨/٣٣) .
  - $.77./7(\xi)$
  - (٥) في الموضع المذكور قبل قول عكرمة.". (١)

١٠٦-"(يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ) (١) في قُبُل عدتمن.

قلت: لا يُقال مثل هذا الكلام إلا لمن علم أن جمعَ الثلاث محرَّمٌ، ثمَّ فَعَلَه عامدًا لفعل المحرَّم، فإنّ هذا لم يتق الله بل تعدَّى حدودَه. أمَّا من لم يعلم أن ذلك محرم، ولا قامتْ [عليه] حجة بتحريم ذلك، ولو عَلِم أنه محرَّم لم يفعله، فن هذا لا يخرج عن التقوى بذلك، ولا يقال له: إنك لم تتقِ الله فلا أجد لك مخرجًا، ولا يقال له: عصيتَ ربك.

ففي فُتيا ابن عباس هذه ونحوها إيقاعُ الثلاث بمثلِ هذا لَّا تتايَعَ الناسُ فيما نُمُوا عنه، فأجازه عليهم عمر ومن رُوِي أنه وافقه، كعثمان (٢) وعلي (٣) وابن مسعود (٤) وزيد بن ثابت (٥) وابن عباس (٦) وابن عمر (٧) وأبي هريرة (٨) وعبد الله بن عَمْرو (٩) وغيرهم الذين أجازوا الثلاث على

(١) سورة الطلاق: ١.

- (٢) كما في "مصنف" عبد الرزاق (٣٩٤/٦) و"المحلى" (١٧٢/١٠) .
- (٣) أخرجه عنه عبد الرزاق (٣٩٤/٦) وابن أبي شيبة (٢٢/٥) والبيهقي في "الكبرى" (٣٣٤/٧–٣٣٥) <mark>وابن</mark> حزم في "المحلى" (١٧٢/١٠) .
- (٤) أخرجه عنه عبد الرزاق (٣٩٥-٣٩٥) وابن أبي شيبة (٢٢/٥-٢٣) والطحاوي في "شرح معاني الآثار"
  - (٩/٥٠/٣) والبيهقي (٧/٥٣) <mark>وابن حزم</mark> (١٧٢/١٠) .
    - (٥) لم أجد ذلك مرويًا عنه في المصادر التي رجعت إليها.
- (٦) أخرجه عنه مالك في "الموطأ" (٥٧٠/٢) وعبد الرزاق (٣٩٧-٣٩٦) وابن أبي شيبة (٢٥/٥) وأبو داود

<sup>(</sup>۱) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٣٠٧/١

(٢١٩٨) والطحاوي (٧/٣٥-٥٨) والدارقطني (٤/٨٥-٦٦) والبيهقي (٣٣٥/٧) <mark>وابن حزم</mark> (١٧٢/١٠) .

- (۷) رواه عنه عبد الرزاق (7/0) والدارقطني (2/0/2) والبيهقي (7/0) .
- (٨) أخرجه عنه أبو داود (٢١٩٨) والطحاوي (٥٧،٥٨/٣) والبيهقي (٣٣٥/٧).
- (٩) أخرج ذلك عنه مالك في "الموطأ" (٢/٠٧٠) وأبو داود (٢١٩٨) والطحاوي (٥٨/٣) والبيهقي (٣٥/٧).". (١)

١٠٧-"الناس المتتايعين فيما نحوا عنه من ذلك، كما وافقوا عمر على أن حَدَّ في الخمر بثمانين لما كثر شُربُ الناس لها واستقلُّوا العقوبةَ بأربعين (١) .

وكان عمر رضي الله عنه أحيانًا ينفي في الخمر ويحلق الرأس فيُغلظ عقوبتها بحسب الحاجة، إذْ لم يكن من النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فيها حدّ مقدَّرٌ موقَّتُ القدر والصفة لا يُزاد عليه ولا يُنقَص منه، كما في حدِّ القذف، بل كان قدرُ العقوبة فيها وصفتها موكولةً إلى اجتهاد الأئمة بحسب الحاجة، فمن أدناها أربعون بالجريد والنعالِ وأطرافِ الثياب، وهذا من أخف العقوباتِ قَدْرًا وصفةً، ثمَّ أربعون بالسياط، وهذا أعلى في الصفة دون القدر، ثم ثمانون بالسياط، وهذا أعلى منهما. وهل يُعاقب فيها بالقتل بعد الثالثة أو الرابعة إذا لم ينتهوا إلاّ بذلك؟ فيه أحاديث ونزاعٌ ليس هذا موضعه (٢) .

فحديث عبد يزيد أو ركانة مَرويٌّ من هذين الوجهين، وأقلُّ أحوالِه حينئذٍ أن يكون حسنًا، فإن الحسن عند الترمذي هو ما رُوِي من وجهين ولم يُعلَم في رُواتِه متَّهم بالكذب، ولم يُعارِضْه ما يَدُلُّ على غلطه، وهو من أحسنِ ما يحتج به الفقهاء. وقد يقال: هو صحيح، وابن. حبان وإن كان قد صحَّح حديث البتةِ فإنه يصحّح حديث ابن إسحاق هو وغيره كابن خزيمة وابن حَزِم وغيرهما،

<sup>(</sup>١) انظر "المغنى" (١ / ٩٨/١).

<sup>(</sup>٢) أخرجه أحمد (٤/٠٠٠/٤) وأبو داود (٤٨٢) والترمذي (٤٤٤) وابن ماجه (٢٥٧٣) والحاكم (٢) أخرجه أحمد (٤٤٤) وأبو داود (٩٥،٩٦،١٠٠) والحاكم (٣٧٢/٤) عن معاوية. وفي الباب عن ابن عمر وأبي هريرة وقبيصة بن ذؤيب وعبد الله بن عمرو وجرير بن عبد الله والشريد وشرحبيل وأبي سعيد الخدري، كما في المصادر السابقة. وقد قيل: إنه حديث منسوخ، ولا دليل على ذلك، بل هو محكم غير منسوخ كما حقق ذلك الشيخ أحمد محمد شاكر في تعليقه على "المسند" (٩/٩٥- ٢٥).". (١)

<sup>(</sup>١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٣٠٩/١

<sup>(</sup>٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٢١٠/١

١٠٨-<mark>"وابنُ حزم</mark> وغيرُه يُضعِفون حديث البتّة كما ضعَّفه أحمد رحمه الله.

وابن إسحاق إمام حافظ، لكن يُخاف أن يُدَلِّس ويخلط الأحاديث بعضَها ببعض، فإذا قال "حدثني" زالت الشبهة. وقد ذُكِر أن داود بن الحصين حدَّثه وعمل بما حدثه به.

ولا يَسْترِيبُ أهلُ العلم بالحديث أن هذا الإسناد أرجحُ من إسناد البتة، هذا لو انفرد، وأما مع موافقته لحديث أبي الصهباء الذي في صحيح مسلم فإن ذلك ثمّا يُؤكِّد الاحتجاج بذلك الحديث، ويردُّ على من عَلَّله بما لا يُقدح في صحته، كقولِ من قال: إن ابن عباس رُوي عنه بخلافه، فصارَ حديثُ عكرمة يُروَى عن ابن عباس من وجهين، وجهالة الراوي في أحدهما كجهالة أولاد ركانة، فإنهم لا يُعرَفون بعلمٍ ولا حفظٍ. والإسناد الآخر رجاله من مشاهير أهل العلم والفقه والصدق. وحديث طاوس عن ابن عباس الذي لا ريب في صحته موافق، فصارت الأحاديث بأن الثلاث كانت واحدةً يُصدِّق بعضُها بعضًا، ولم يَروٍ أحدُّ من أهلِ العلم حديثًا ثابتًا بأن النبي حملًى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ألزَمَ بثلاثٍ مُفَرَّقة.

وقد جاءَ حديث ثالثٌ في. الثلاث مجتمعةً، رواه النسائي (١) فقال: أخبرنا سليمان بن داود، أبنا ابن وهب، أخبرني مخرمة عن أبيه قال: سمعتُ محمودَ بن لبيد قال: أُخبِر رسولُ الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عن رجلٍ طلَّق امرأتَه ثلاثَ تطليقات جميعًا، فقام غضبان، ثم قال: "أيُلعَب بكتاب الله وأنا بين أظهرِكم"؟! حتى قام رجلٌ فقال: يا رسولَ الله!

أفلا أقَتلُه؟.

(1) .".1 £ 7/7 (1)

9 · ١ - "آخر ثلاث تطليقات، كما جاء ذلك مُفسَّرًا في الصحيح (١) . وحديث المتلاعنين طلَّقها ثلاثًا بعد اللعان، واللعانُ حرَّمَها عليه أشدَّ من تحريم الطلاق، فكان وجودُ الطلاق كعدمِه.

وإذا قيل: فلماذا لم يَنْهَه عن التكلُّم بالثلاث إن كانت لا توجب طلاقًا في هذه الحال؟

قيل: كما أنه لم ينهه عن أصل التطليق في هذه الحال مع أنه عندهم لا يفيدُ ولا يقع بما طلاقٌ، وذلك لأن النهي إنما كان لمفسدة الوقوع، فلما لم يكن هنا محلٌ يقع به الطلاق لم تكن هنا مفسدة، كما لو طلَّق أخته التي تزوَّجها، فإذا تزوَّج من تحرمُ عليه على التأبيد وطلَّقها كان هذا توكيدًا للتحريم، فكذلك طلاق الملاعنة توكيد لمقصود الشارع، فإنِّه بيَّن أن مقصوده تحريمها عليه، والشارع قصد ذلك أيضًا. بخلاف من قصد الشارعُ أن لا يحرِّمها عليه بالثلاث، بل نهاه عن إيقاع الثلاث جملةً بها، ولهذا غضب النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - على من أوقع الثلاث في غير الملاعنة، دون من أوقعه في الملاعنة.

<sup>(</sup>۱) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٣١١/١

وأما حديث رُكانة بن عبد يزيد (٢) فقد رُوِي أنه طلَّقها ثلاثاً فردَّها عليه بعد الثلاث، ورُوِي أنه طلَّقها البتة وأنه حَلَّفه ما أراد إلا واحدة، فقال: ما أردتُ إلا واحدةً، فردَّها. وقد روى أهل السنن أبو داود وغيره هذه وهذه، ورجَّحوا الثانية لأنها من رواية أهل بيته، لكن أحمد وأبو عبيد وابن حزم وغيرهم من العلماء ضعَفوا حديث ركانة، وذلك أنَّ رواتَه قومٌ لم يُعرَفوا بحمل العلم، ولا يُعرَف من عَدْلِهم

الطلاق حتى تنقضي العدة أو يراجعها، وإنما أباح الطلاق للعدة، أي لاستقبال العدة، فمتى طلقها الثانية أو الطلاق حتى تنقضي العدة أو يراجعها، وإنما أباح الطلاق للعدة، أي لاستقبال العدة، فمتى طلقها الثانية أو الثالثة قبل الرجعة بنت على العدة، فلنم تستأنفها باتفاق المسلمين، وإن كان فيه خلاف شاذ عن خِلاس وابن حزم قد بيّنا فساده في موضع آخر. فلم يكن ذلك طلاقًا للعدة.

ولأنه قال: (فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ) ، فخيره بين الرجعة وبين أن يدعها حتى تنقضي العدة ، فيسرحها بإحسان، فإذا طلقها ثانية قبل انقضاء العدة لم يمسك بمعروف ولم يسرح بإحسان، وقد قال: (وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ وَلا يَجِلُّ لَمُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا حَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَ فَال: (وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ وَلا يَجِلُ لَمُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا حَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَ فِي ذَلِكَ) (١) ، فهذا يقتضي أن هذا حال كلّ مطلقة، فلم يشرع إلاّ هذا الطلاق. ثم قال: (الطَّلاقُ مَرَّتَانِ) أي هذا الطلاق المذكور مرتان، وإذا قيل: سبّح مرتين أو ثلاث مرات، لم يجز أن يقول: "سبحان الله مرتين"، بل لابد أن ينطق بالتسبيح مرةً بعد مرة، وكذلك لا يقال: طلق مرتين وإن إذا طلق مرة بعد مرة. فإذا قال: أنت طالقة ثلاثًا أو طلقتين لم يجز أن يقال: طلَّق ثلاث مرات ولا مرتين، وإن جاز أن يقال طلَّق ثلاث تُوطِقين، لكن يقال: طلَّق مرةً واحدة.

وقال بعد ذلك: (فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ) (٢) ، فهذه الطلقة الثالثة، فلم يشرعها الله إلاّ بعد الطلاق الرجعي مرتين، وقد

<sup>(</sup>١) سبق ذكر هذا الحديث وحديث المتلاعنين فيما مضى، وتكلم عليهما المؤلف.

<sup>(</sup>٢) سبق ذكره وكلام المؤلف عليه فيما مضى، فلا نعيد التعليق عليه. ". (١)

<sup>(</sup>١) سورة البقرة: ٢٢٨.

<sup>(</sup>٢) سورة البقرة: ٢٣٠.". (٢)

<sup>(</sup>١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٣٢٦/١

<sup>(</sup>٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ١/٣٥٥

١١١-"فيه أن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَلزَمَ الثلاثَ بمن أوقعَها جملةً - مثل حديثا روي عن علي، وآخر عن عبادة، وآخر عن الحسن عن ابن عمر، وغير ذلك - فكلّها أحاديث ضعيفة باتفاقِ أهل العلم بالحديث، بل موضوعة.

وأقوى ما ردُّوه به أنهم قالوا: ثبت من غير وجه عن ابن عباس أنه أفتى بلزوم الثلاث (١) .

وجواب المستدلين أن ابن عباس رُوِي عنه من طريق عكرمة أيضًا أنه كان يجعلها واحدة، وثبت عن عكرمة عن ابن عباس، ولم ابن عباس ما يوافق حديث طاووس مرفوعًا إلى النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وموقوفًا على ابن عباس، ولم يثبت خلاف ذلك عن النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فالمرفوع أن زُكانة طلق امرأته ثلاثا (٢) ، فردَّها عليه النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وهذا المروي عن ابن عباس في حديث ركانة من وجهين عن عكرمة، وهو أثبتُ من رواية عبد الله بن علي بن زيد بن ركانة ونافع بن عجير أنه طلَّقها البتة، وأنّ النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – استحلفه ما أردت إلا واحدةً. فإنّ هؤلاء مجاهيل الصفات، لا تُعرَف أحوالهُم ليوافقها، وقد ضعَّف أحمد بن حنبل رضي الله عنه وأبو عبيد وابن حزم وغيرُهم حديثهم.

قال أحمد بن حنبل رضي الله عنه: حديث ركانة في البتةِ ليس بشيء.

وقال أيضًا: حديث ركانة لا يثبت أنه طلَّقَ امرأتَه البتة، لأن ابن إسحاق يرويه عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس أنّ ركانة طلق امرأته ثلاثًا.

## ١١٢-"ثلاثة أقوال:

منهم من ينكر هذا اللفظ مطلقاً، وهم نُفاةُ القياسِ، كداود وأصحابه (١) ، وكثير من أهل الكلام من المعتزلة والشيعة وغيرهم، فليس عندهم في أدلَّة الشرع لا قياس ولا استحسان.

ومنهم من يُقِر به بهذا المعنى، ويُجوِّز مخالفةَ القياس للاستحسان، ويعمل بالقياس فيما عدا صورة الاستحسان. وهذا هو المعروف عن أبي حنيفة وأصحابه (٢).

<sup>(</sup>١) سبق ذكره.

<sup>(</sup>٢) سبق الكلام على حديث ركانة عند المؤلف.". (١)

<sup>=</sup> للماوردي ٢٦/٢/١ والتلخيص للجويني ٣١٠/٣ والمستصفى ٢٥٥/١ والمحصول ٢٣٦/٢/١؛ والعدة لأبي يعلى ١٦٠/٥ والتمهيد للكلوذاني ٢/٤٤ والواضح لابن عقيل ٢٤٤/١ ب وشرح مختصر الروضة ١٩١/٣ وإحكام الفصول للباجي ٦٨٧ وشرح تنقيح الفصول للقرافي ٤٥١ والموافقات ١١٦/٤ والاعتصام ٢٤٢/٢

<sup>(</sup>١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٩/١ ٣٥٩

وغيرها.

(١) عقد ابن حزم بابا في إبطال الاستحسان في كتابه الإحكام في أصول الأحكام ١٦/٦ - ٢١، واختصره في كتابه ملخص إبطال القياس والرأي ٥٠ - ٥١.

(٢) إذا كان الاستحسان عند الأحناف هو ترك القياس إلى ما هو أولى منه، أو العدول بحكم المسألة عن نظائرها لدليل شرعي (كما سبق) ، فمن الغريب حقًّا أن يذكروا مسائل فيها قياس واستحسان، أخذوا فيها بالقياس وتركوا الاستحسان. وهي إحدى عشرة مسألة نقلها أمير كاتب الإتقاني من كتاب الأجناس للناطفي، مخطوطة في مكتبة لاله لي برقم ٦٩٠ (ق ٢٦٠ ب- ٢٦١أ) . وبعدما ذكر السرخسي في أصوله ٢٠٤/ ٢٠ ثلاثاً منها وحاول توجيهها قال: "وهذا النوع يعز وجوده في الكتب، لا يوجد إلا قليلا"." (١)

١١٣- "ومنهم من ذمَ الاستحسان تارةً، وقال به تارةً، كالشافعي وأحمد بن حنبل ومالك وغيرهم، ففي كتب مالك وأصحابه ذِكر لفظِ الاستحسان في مواضع (١). والشافعيّ قال: من استحسن فقد

(١) روى أصبغ عن ابن القاسم عن مالك أنه قال: "تسعة أعشار العلم الاستحسان" (الإحكام لابن حزم ١٦/٦) والطاققات ١١٨/٤ والاعتصام ١٦٨/١). وواضح أنه لم يقصد به الاصطلاح، بل أراد كما ذكر محمد بن خويز منداد القول بأقوى الدليلين، فالذي يذهب إليه هو الدليل، إن كان يسميه استحساناً. (إحكام الفصول ٦٨٦). وقد نقلت عن الإمام مالك مسائل معدودة قال فيها بالاستحسان ولم يُسبَق إليها، منها: الشفعة في الثمار (المدونة ١٣٤/١٤)، والشفعة في الدار المشتركة التي أقيمت في الأرض المحبوسة (المدونة المراء المدونة ١٩/١٠)، وأن عقل الأنملة من الإيمام نصف عقل الإصبع (المدونة ١١٦/١١ والمنتقى ١٩/٦). ولعل الإمام كان يعني هذه المسائل الاستحسانية حين قال في رواية القعنبي: "ليتني جُلِدتُ بكل كلمة تكلمتُ بحا في هذا الأمر بسوط ولم يكن فرط مني ما فرط من هذا الرأي، وهذه المسائل قد كانت لي سعة فيما سبقتُ إليها". (جامع بيان العلم وفضله فرط مني ما فرط من هذا الرأي، وهذه المسائل قد كانت لي سعة فيما سبقتُ إليها". (جامع بيان العلم وفضله مناه وأبطله، واعتبر النزاع فيه لا طائل تحته، وبعضهم ربطه بالمصالح المرسلة. (انظر: إحكام الفصول ١٨٥٧) موام الموافقات ١٦/٤٤ ومختصر ابن الحاجب بشرح العضد ٢٨٨/٢ والموافقات ١٦/٤٠) على ١٦/٥ والموافقات ١٦/٥٠) .". (٢)

<sup>(</sup>١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ١٦٤/٢

<sup>(</sup>٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ١٦٥/٢

١١٤- "عارض خبر الواحد قياس الأصول، كخبر المُصراة (١) ونحوه (٢). وأمّا الأوّل فمثل حَمْلِ العاقلة
 (٣) ، فإنهم يقولون: هو خلاف قياس

(۱) أخرجه مالك في الموطأ ٢/٦٨، ٦٨٤ ومن طريقه البخاري (٢١٥) ومسلم (١٥١٥) من حديث أبي هريرة، وفيه: "ولا تُصروا الإبل والغنم، فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها، إن رَضِيَها أمسكَها، وإن سَخِطَها ردها وصاعاً من تمر". والمصراة هي الناقة أو الشاة التي يترك صاحبها حلبها ليتجمع لبنها في ضرعها، ليوهم المشتري بكثرة لبنها. وقد أطال المؤلف في الرد على القائلين بأن خبر المصراة يخالف الأصول، انظر: مجموع الفتاوي ٢٠٥٠-٥٥، ويقصد بحم الحنفية، انظر: أصول السرخسي ٢١/١٣ والمبسوط له المسألة في الأسرار للبخاري ٢/٥٥ ومرآة الأصول ٢٨/١ والتحرير مع شرحه التيسير ٢٥٠٠. وانظر: المسألة في المغنى ١٣٥/٤ وما بعدها.

(۲) ذهب جمهور العلماء إلى تقديم خبر الواحد على القياس، وهو قول الشافعي وأحمد وأصحابهما، وقدم أكثر الخنفية القياس. أما المالكية فقال القرافي: حكى القاضي عياض في التنبيهات وابن رشد في المقدمات في مذهب مالك في تقديم القياس على خبر الواحد قولين. (شرح تنقيح الفصول ۳۸۷). وانظر أدلة الحنفية ومناقشتها في: الإحكام لابين حزم ۱/۱، ۱۶۳ وبعدها، والمستصفى ۱/۱۱ وبعدها، والمعتمد ۲/۸۶ وبعدها، في: الإحكام للآمدي ۲/۱، ۱۶۳ وبعدها، وأصول السرخسي ۱/۱، ۳۲، ۳۲۸ وكشف الأسرار للبزودي ۳۸۱/۲ وبعدها، ۳۹۰ وبعدها وشرح مسلم الثبوت ۲/۸/۲ وبعدها.

(٣) العاقلة: هي الجماعة التي تَعقِل عن القاتل أي تؤدّي عنه ما لزمه من=". (١)

١١٥- "متفاوتون في الأفهام، ولذلك قال تعالى: (فَفَهَّمنَاها سليمان) (١) ، ولو كان الفهم متماثلاً لما خصَّ به. وكذلك في كتاب عمر بن الخطاب رضي الله عنه في القضاء إلى أبي موسى الأشعري: "الفَهْمَ الفَهْمَ الفَهْمَ فيما أُدْلَىَ إليك" (٢) .

وفي الحديث الصحيح (٣) عن علي رضي الله عنه: "إلا فهمًا يُؤتيه الله عبدًا في كتابه". وفي حديث أبي سعيد رضي الله عنه: (٤) وكان أبو بكر رضي الله عنه أعلَمنا برسولِ الله - صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -. وفي الصحيح (٥)

(٢) كذا في س، ع. وفي عامة المصادر: "فافهم إذا أدلي إليك". أخرجه وكيع في " أخبار القضاة " (٧٠/١)

<sup>(</sup>١) سورة الأنبياء: ٧٨.

<sup>(</sup>١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ١٨٣/٢

٢٨٣) والدارقطني في "السنن" (٤/٧٠) والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢٥٦، ١١٥/١، ١١٥) ١٥٥، ١٥٥) والخطيب في "الفقيه ٢٥٣) وابن حزم في "المحلى" (٩/ ٣٩٣) و"الإحكام في أصول الأحكام" (٢٢/٠١) والخطيب في "الفقيه والمتفقه" (٢٠٠/٢) وابن عبد البر في "الاستذكار" (٢٢/٠٣) من طرق عن سفيان بن عيينة عن إدريس الأودي قال: أخرج إلينا. سعيد بن أبي بردة كتابًا، فقال: "هذا كتاب عمر إلى أبي موسى. قال الألباني في "الإرواء" والمناد: "هذا كتاب عمر" وجادة، وهي وجادة صحيحة من أصح الوجادات، وهي حجة. وصححه أحمد شاكر في تعليقه على "المحلّى" (١٠/١)، وقواه شيخ الإسلام في "منهاج السنة" (٢١/١). وله طرق أخرى ذكرها الألباني وتكلم عليها. وشرحه ابن القيم في "إعلام الموقعين" (١٦٥/١) المرتب المرتب المرتب المرتب القيم في "إعلام الموقعين" (١٦٥/١) المرتب المرتب القيم في "إعلام الموقعين" (١٦٥/١) المرتب القيم في "إعلام الموقعين" (١٠٥٠) المرتب القيم في "إعلام المرتب القيم في المرتب القيم في المرتب القيم في المرتب القيم في المرتب المرتب

(٣) أخرجه البخاري (١١١، ٢٩٠٣، ٢٩١٥ ومواضع أخرى) . ورواه أيضًا أحمد (٧٩/١) والدارمي (٢٣٦١) والنسائي (٢٣٨) والترمذي (١٤١٢) وابن ماجه (٢٦٥٨) .

أخرجه البخاري (٤٦٦، ٤٦٥، ٣٩٠٤) ومسلم (٢٣٨٢) .

أخرجه بهذا اللفظ أحمد في "مسنده" (٢٦٦/١) ٣١٤، ٣٢٨، ٣٣٥) عن=". (١)

17 - 1 زيد رضي الله عنه على عهد النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – معروفًا بالفرائض. والحديث الذي رُوِي فيه ذلك قد رواه الترمذي عن أنس رضي الله عنه، وهو ضعيف، لم يصح فيه إلا قولُه: "لكل أمةٍ أمينٌ، وأمينُ هذه الأمة أبو عبيدة ابن الجراح" (1). ورُوِي بإسناد أضعف من هذا، وفيه: "وأقضاكم علي، وحبْر (٢) هذه الأمة ابن عباس" (٣) من حديث كوثر بن حكيم، وكوثر هذا يأتي عن نافع بما يُعلَم أنه باطل، ولا يحتج به باتفاق أهل العلم (٤).

وكذلك اتباعُهم في "الجد" لقول زيد رضي الله عنه، مع أن جمهور الصحابة رضي الله عنهم على خلافه (٥). فجمهور الصحابة موافقون للصديق في أن الجدكالأب، يحجُب الإخوة (٦) وهذا مروي عن بضعة عشر/ [٦٦٦ب] من الصحابة رضى الله

٧٧

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري (٢٢٥١، ٢٢٥٥) ومسلم (٢٤١٩) عن أنس.

<sup>(</sup>٢) في النسختين: "خير"، تصحيف.

<sup>(</sup>٣) أخرجه أبو نعيم في "الحلية" (٦/١) من طريق عبد الأعلى السامي، وابن حزم في "المحلى" (٢٩٦/٩) من طريق كوثر كلاهما عن نافع عن ابن عمر مرفوعًا. وانظر "السلسلة الصحيحة" للألباني (٢٢٥/٣).

<sup>(</sup>٤) انظر "الميزان" (٢/٣) و"اللسان" (٤٩٠/٤) .

<sup>(</sup>٥) انظر المسألة واختلاف العلماء فيها في: "الأم" (٨٦-٨٥/٤) و"المحلى" (٢٨٢/٩) (٢٩٩-٢٨٢) و"المبسوط"

<sup>(</sup>١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٢٧٣/٢

(٢٨/ ١٨٠ / ١٨٠ ) و"بداية المجتهد" (٦/ ٢٥٩ - ٢٦) و"المغني" (٩/ ٦٦ - ٩٦) و"تفسير القرطبي" (٥/ ٦٨) و"الفتح" (١٨/ ١٩٠١) .

(٦) أخرجه عن أبي بكر: سعيد بن منصور ( $^{(2)}$  ( $^{(7)}$  ( $^{(3)}$  ) وابن أبي شيبة ( $^{(1)}$  ( $^{(1)}$  ) والدارقطني والبيهقي ( $^{(1)}$  ( $^{(1)}$  ).". ( $^{(1)}$ 

١١٧-"الابن السدس تكملة الثلثين (١).

وأما إذا استكمل البناتُ الثلثين لم يبق فرض؛ فان كان هناك عصبة من ولد البنين فالباقي له؛ لأنه أولى رجل ذكر؛ وإن كان معه أو فوقه بنتٌ عَصَبها عند جمهور الصحابة والعلماء كالأئمة الأربعة وغيرهم (٢) . وأما ابن مسعود رضي الله عنه فإنه يسقطها (٣) ؛ لأنها لا ترث مفردة، فلا ترث مع أخيها كالمحجوبة برق أو كفر . والجمهور يقولون: هي وارثة في الجملة، وهي ممن تكون عصبة بأخيها، وهنا إنما سقط (٤) ميراثها بالفرض لاستكمال الثلثين، وإذا سَقَطَ الفرضُ لم يلزم سقوط التعصيب مع قيام موجبه، وهو وجود أخيها، وإذا كان وجود الأخ يجعلها عصبة فيحرمها وإن ورثت بالفرض، كما في الأخ المشئوم، [١٧١] ، فكذلك يجب أن يجعلها عصبة فيورثها (٥) إذا لم ترث بالفرض. والنزاع في الأخت للأب مع أخيها (٦) إذا استكملت الأخوات

١١٨- "فهرس المصادر والمراجع

<sup>(</sup>١) سبق تخريجه.

<sup>(</sup>٢) انظر: "بداية المجتهد" (٢/٥٥٦ - ٢٥٦) و"المغني" (١١/٩ ١ - ١١، ١٥) و"تفسير القرطبي" (٦٢/٥) .

<sup>(</sup>٣) أخرجه عنه: عبد الرزاق (٢٥٢/١٠) والدارمي (٢٨٩٦، ٢٨٩٨) والطحاوي (٣٩٤/٤) والبيهقي

<sup>(</sup>٢٣٠/٦) . ونصر ابن حزم مذهبه في المحلى (٩/ ٢٧١) . وراجع "المغني" (١٢/٩) . ١٠ (١٣٠) .

<sup>(</sup>٤) ع: "يسقط".

<sup>(</sup>٥) س، ع: "فيرثها".

<sup>(</sup>٦) انظر: "المحلى" (٩/ ٢٦٩ - ٢٧١) و"بداية المجتهد" (٢/ ٥٩ /١) و"المغني"=". (٢)

<sup>-</sup> الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز، لأحمد بن مبارك السجلماسي، المطبعة الأزهرية، القاهرة، ١٣٠٦.

<sup>-</sup> إبطال الاستحسان، للشافعي (ضمن كتاب الأم ٢٦٧/٧ - ٢٧٧).

<sup>-</sup> ابن الفارض والحب الإلهي، لمحمد مصطفى حلمي، ط. القاهرة، ١٩٤٥ م.

<sup>(</sup>١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٢/٥٥٨

<sup>(</sup>٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٣٤٧/٢

- إتحاف السادة المتقين بشرح أسرار إحياء علوم الدين، لمحمد مرتضى الزبيدي البلكرامي، ط. المطبعة الميمنية، القاهرة، ١٣١١.
- إجابة الغوث ببيان حال النقباء والنجباء والأبدال والأوتاد والغوث، لابن عابدين، (ضمن مجموعة رسائله) ط. الآستانة، ١٣٢٥.
- اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، لابن القيم، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٨.
  - الأحكام السلطانية، لأبي يعلى، تحقيق: محمد حامد الفقى، القاهرة ١٣٥٦.
    - الأحكام في أصول الأحكام، للآمدي، ط. الرياض ١٣٨٧.
  - الأحكام في أصول الأحكام، <mark>لابن حزم</mark>، تحقيق: أحمد محمد شاكر، بيروت ١٤٠٠.
  - إحكام الفصول في أحكام الأصول، للباجي، تحقيق: عبد المجيد تركي، بيروت ١٤٠٧.
    - أحكام القرآن، لأبي بكر ابن العربي، تحقيق على محمد البجاوي، القاهرة ١٣٩٢.
      - أحكام القرآن للشافعي، جمع ورواية: البيهقي، تحقيق عبد الغني عبد الخالق، القاهرة ١٣٧١.
        - أخبار القضاة، لوكيع، بيروت: عالم الكتب، د. ت.
        - إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، للألباني، بيروت ١٣٩٩.
- الاستحسان بين المثبتين والنافين، للأستاذ حمزة زهير حافظ، رسالة ماجستير قدمت إلى كلية الشريعة بجامعة الملك عبد العزيز بمكة المكرمة، دون تاريخ.
  - الاستذكار، لابن عبد البر، ط. عبد المعطى قلعجي، القاهرة.". (١)
    - ١١٩- "قاسم وابنه محمد، ط. الرياض، ١٣٨١- ١٣٨٦.
  - مجموعة الرسائل [الصغرى] ، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ط. القاهرة، ١٣٢٣.
    - مجموعة الرسائل الكبرى، لشيخ الإسلام ابن تيمية، القاهرة ١٣٢٣.
- مجموعة الرسائل والمسائل، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تصحيح: السيد محمد رشيد رضا، ط. مطبعة المنار، القاهرة، ١٣٤٩.
  - مجموعة الفتاوى الكبرى، لابن تيمية، القاهرة ١٣٢٩.
  - المحصول في أصول الفقه، للرازي، تحقيق: طه جابر العلواني، الرياض ١٣٩٩.
    - المحلى، لابن حزم، تحقيق: أحمد محمد شاكر، القاهرة ١٣٤٧ ١٣٥٢.

٧9

<sup>(</sup>١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٢/٥٥٥

- مختصر ابن الحاجب بشرح العضد، القاهرة: بولاق ١٣١٦.
- مختصر اختلاف العلماء، للجصاص، تحقيق: عبد الله نذير أحمد، بيروت ١٤١٦.
  - مختصر الخرقي، ط. دمشق ١٤٠٢.
- مختصر العلو للذهبي، اختصار محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠١.
  - مختصر الفتاوي المصرية، للبعلي، ط. مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ١٩٤٩ م.
    - مختصر القدوري، ط. القاهرة ١٣٧٧.
    - مختصر المزيي بمامش كتاب الأم، القاهرة: دار الشعب ١٣٨٨.
  - المختصر في أصول الفقه، لابن اللحام، تحقيق: محمد مظهر بقا، مكة المكرمة، ١٤٠٠.
    - المدونة، رواية سحنون، القاهرة: مطبعة السعادة.
      - مرآة الأصول، لمنلا خسرو، استانبول ١٢٧٢.
    - مرقاة المفاتح لمشكاة المصابح، لملاّ على القاري، المطبعة الميمنية، القاهرة، ١٣٠٩.
      - مسائل الأمام أحمد، رواية أبي داود، ط. بيروت: محمد أمين دمج، د. ت.
      - مسائل الأمام أحمد، رواية صالح، تحقيق: فضل الرحمن دين محمد، دلهي ١٤٠٨.
        - المستدرك على الصحيحين، للحاكم، ط. حيدر اباد (الهند) ، ١٣٣٤.". (١)
- ٠١٢٠ "- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، للسخاوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٧٥.
  - مقدمة ابن خلدون، ط. المطبعة الأدبية، بيروت، ١٩٠٠ م.
  - المقدمة في الأصول، لابن القصار، تحقيق: محمد السليماني، بيروت ١٩٩٦ م.
  - ملخص إبطال الرأي والقياس والاستحسان، <mark>لابن حزم</mark>، تحقيق: سعيد الأفغاني، دمشق ١٣٨٩.
    - الملل والنحل، للشهرستاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، ط. البابي الحلبي، القاهرة ١٣٨١.
- المنار المنيف في الصحيح والضعيف، لابن القيم، تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة، ط. مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤١٤.
  - منازل القطب، لابن عربي (ضمن "رسائل ابن عربي") ، ط. حيدر اباد، ١٣٦١- ١٣٦٧.
- منتخب كنز العمال، لعلي المتقي البرهانفوري، بحامش "مسند أحمد"، ط. المطبعة الميمنية، القاهرة، ١٣١٣.
  - المنتظم، لابن الجوزي، بيروت: دار الكتب العلمية.
  - المنتقى للباجي، القاهرة: مطبعة السعادة ١٣٣٢.

٨.

<sup>(</sup>١) جامع المسائل لابن تيمية – عزير شمس ٣٦٦/٢

- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، ط. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٠٦. وط. بولاق ١٣٢٠- ١٣٢٢.
  - موارد الظمآن بزوائد ابن حبان، للهيثمي، ط. المطبعة السلفية، القاهرة، د. ت.
    - الموافقات، للشاطبي، القاهرة ١٣٤١.
    - المواهب اللدنية بالمنح المحمدية، للقسطلاني، ط. القاهرة، ١٣٢٦.
- الموسوعة في أحاديث المهدي الضعيفة والموضوعة، لعبد العليم البستوي، ط. المكتبة المكية، مكة المكرمة، ٢٤٢٠.
  - الموضوعات، لابن الجوزي، ط. المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ١٩٦٥ ١٩٦٨ م.
    - موطأ مالك، رواية يحيى بن يحيى الليثي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي،". (١)

١٢١ - "الشيخ وكتاباته، ولا تظهر إلاًّ لمن قرأها وتأمَّل فيها واستخرج ما فيها من كنوز.

وأكثر رسائل هذه المجموعة لم يرد ذكرها بهذه العناوين في المصادر القديمة، لكثرة ما كتب الشيخ وأفتى، فلم يقدر أحد من تلاميذه والمترجمين له على إحصاء مؤلفاته، وقد ذكرتُ في مقدمة المجموعة الأولى (ص١٠-١١) بعض النصوص التي تدلّ على صعوبة حصر كتبه ورسائله وفتاواه. ومن الكتب التي ورد ذكرها عند القدماء: "مؤاخذة على ابن حزم في الإجماع" (رقم ٢٠) ، فقد ذكره كل من الصفدي وابن شاكر (١) . وذكر ابن عبد الهادي (٢) أن الشيخ شرح ما رُوي عن عمر رضي الله عنه أنه قال: "نعم العبد صهيب، لو لم يَخفِ الله لم يَعصِه" وتكلّم على "لو". وهي الرسالة رقم (١٩) من هذه المجموعة. وهناك رسائل أخرى نجد لها عناوين مشابحة في المصادر، ولكنّا لا نستطيع أن نجزم بأنها هي أو غيرها، ومن أمثلتها: "قاعدة في التسبيح والتحميد والتهليل" التي ذكرها ابن رشيق (٣) ، هل هي "قاعدة حسنة في الباقيات الصالحات وبيان اقتران التهليل بالتكبير والتسبيح بالتحميد" (برقمه ١) ؟ وذكر ابن رشيق أيضًا (٤) أنه رأى كلام الشيخ على قوله (الم (١) أيحسب الناس) هو من سورة العنكبوت، فهل هو الموجود هنا بعنوان "تفسير أول العنكبوت"؟ لا نستطيع أن نجزم بذلك، فإن الشيخ كان العنكبوت، فهل هو الموجود هنا بعنوان "تفسير أول العنكبوت"؟ لا نستطيع أن نجزم بذلك، فإن الشيخ كان العنكبوت، فهل هو الموجود هنا بعنوان "تفسير أول العنكبوت"؟ لا نستطيع أن نجزم بذلك، فإن الشيخ كان يكتب في موضوع واحد رسائل عديدة،

۸١

<sup>(</sup>١) انظر "الجامع لسيرة شيخ الإسلام" (ص٤٩٤، ٣١٧، ٣٣٢).

<sup>(</sup>٢) "العقود الدرية" (ص٦٣) .

<sup>(</sup>٣) انظر "الجامع" (ص ٢٤٢).

<sup>(</sup>١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٣٦٨/٢

## (1) المصدر السابق (ص (1) .". (۲۲۸)

١٢٢- "في دار المخطوطات الوطنية بقبرص برقم [١١٣٨/٢] (الورقة ٢٩ب وما بعدها) ، كتبت في القرن العاشر (١) . وقد أورده السيوطي في "الأشباه والنظائر في النحو" (٢٨٨/٣-٢٩٢ من طبعة حيدرآباد) نقلا من خطّ البرزالي.

(٢٠) "فصل في مؤاخذة ابن حزم في الإجماع": توجد منه نسخة خطية ضمن مجموعة في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد برقم [مجاميع ٢٠٥] (٢) ، تحتوي على ثماني رسائل للشيخ أولها "التدمرية". وهي مكتوبة في نهاية القرن الثالث عشر. وقد طبعت مفرقةً بمامش كتاب "مراتب الإجماع" لابن حزم (طبعة القدسي سنة ١٣٥٧). وفي المطبوعة أخطاء في مواضع.

(٢١) "رسالة في بيان الصلاة وما تألَّفت هي منه": توجد منها نسختان خطيتان، إحداهما في مجموعة عاشر أنندي السابقة (الورقة ٢٦أ-١٠)، والثانية في مكتبة الإسكوريال برقم [١٥٩٣] (الورقة ٢٦أ-١٦٥)، وهي بخط نسخي جيد، وليس عليها اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ، ولعلها من مخطوطات القرن العاشر. والنسخة الأولى أصح من الثانية، كما ظهر لي بالمقابلة بينهما.

(٢٢) "فتوى في أمر الكنائس": لم أعثر على نسختها الخطية، وقد أوردها ابن القيم في "أحكام أهل الذمة" (٢٢) "فتوى في أمر الكنائس": لم أعثر على نسختها الخطية، وقد أوردها ابن القيم في "أحكام أهل الذمة" (٢٧/٢-٦٨٦ طبعة دار العلم للملايين سنة ١٩٦١م) .

(٢٣) "مسألة فيمن يُسمِّي خميس النصارى عيدًا": توجد منها

(١) انظر فهرس المخطوطات الإسلامية في قبرص (٣٨٢).

(٢) انظر الكشاف عن مخطوطات خزائن كتب الأوقاف (ص٢٦٩) .". (٢)

١٢٣- "وقد ذكر عقوبات الأمم من آدم إلى آخر وقت، وفي كلِّ ذلك يقول: إنهم ظلموا أنفسهم فهم الظالمون لا المظلومون، وأول من اعترف بذلك أبواهم، قالا: (رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخُاسِرِينَ (٢٣)) (١) ، وقال لإبليس: (لأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَبِمَّنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ (٨٥)) (٢) ، وإبليس إلمَا تبعه الغواة منهم، كما قال: (بِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأُرْيِنَنَ هَمُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَأُغْوِينَهُمْ أَجْمَعِينَ (٣٩) إلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ المُخْلَصِينَ) (٣) ، وقال تعالى: (إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ) (٤) . والغيّ: الله عوى النفس.

<sup>(</sup>١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٦/٣

<sup>(</sup>٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ١٧/٣

وما زال السلف معترفين بذلك كقول أبي بكر وعمر وابن مسعود (٥): أقول فيها برأي، فإن يكن صوابًا فمن الله، وإن يكن خطأ فمني ومن الشيطان، والله ورسوله بريئان منه.

وفي الحديثِ الإلهي حديثِ أبي ذر (٦) الذي يرويه الرسول عن ربّه عزّ وجلّ: "يا عبادي! إنما هي أعمالكم أحصيها لكم ثم أوفيكم إياها، فمن وجد خيرًا فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه".

وفي الحديث الصحيح (٧) حديث سيد الاستغفار أن يقول العبدُ:

(٦) أخرجه مسلم (٢٥٧٧) . ولشيخ الإسلام شرح عليه، انظرا "مجموع الفتاوى" (١٣٦/١٨) .

(٧) أخرجه البخاري (٦٣٢، ٦٣٢٦) عن شدّاد بن أوس.". (١)

١٢٤ - "فصل في مؤاخذة <mark>ابن حزم</mark> في الإجماع". <sup>(٢)</sup>

١٢٥- "هذا فصل فيما ذكره الحافظ تقي الدين أبو العباس أحمد ابن تيمية في الكلام على الإجماعات، ومن جملتها الكلام على ما ذكره الشيخ الإمام أبو محمد ابن حزم.

قال أبو محمد ابن حزم في كتابه المصنَّف في مسائل الإجماع: أما بعد، فإن الإجماع قاعدة من قواعد الملة الحنيفية، يُرجَع إليه ويُفزَع نحوه ويُكفَّر من خالفَه إذا قامت عليه الحجة بأنه إجماع. وإنّا أمَّلنا بعون الله أن نجمع المسائل التي صحَّ فيها الإجماع، ونفردها من سائر المسائل التي وقع فيها الخلاف بين العلماء.

إلى أن قال: وقد أدخَلَ قومٌ في الإجماع ما ليس فيه، فقومٌ عدُّوا قولَ الأكثر إجماعًا، وقومٌ عدُّوا مالا يعرفون فيه خلافًا، وإن لم يقطعوا على أنه لا خلاف فيه، فحكموا على أنه إجماع، وقومٌ عدُّوا قولَ الصاحب المشهور المنتشر إذا لم يعلموا له من الصحابة مخالفًا إجماعًا، وقومٌ عدُّوا اتفاقَ العصر الثاني على أحد القولين أو أكثر كانت

<sup>(</sup>١) سورة الأعراف: ٢٣.

<sup>(</sup>۲) سورة ص: ۸۵.

<sup>(</sup>٣) سورة الحجر: ٣٩- ٤٠.

<sup>(</sup>٤) سورة الحجر: ٤٢.

<sup>(</sup>١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٢٥٨/٣

<sup>(</sup>٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٣٢١/٣

للعصر الأول قبله إجماعًا.

قال: وكلُّ هذه الآراء فاسدة. ويكفي من فسادِها أنهم يتركون في كثيرٍ من مسائلهم ما ذكروا أنه إجماعٌ. وإنما نُحُوّا في تسمية ما وصفنا إجماعًا عنادًا منهم وشغبًا عند اضطرار الحجة والبراهين لهم إلى تركِ اختياراتهم الفاسدة. قال: وأيضًا فإنهم لا يُكفِّرون من خالفَهم في هذه المعاني، ومن شرطِ الإجماع الصحيح أن يُكفِّر من خالفَه بلا اختلافٍ من أحدٍ من المسلمين في ذلك، فلو كان ما ذكروه إجماعًا لكُفِّر مخالفوهم، بل". (١)

١٢٦-"لكَفَّروهم لأنهم يخالفونها كثيرًا.

قلت: أهلُ العلم والدين لا يُعاندون، ولكن قد يعتقد أحدهم إجماعًا ما ليس بإجماع، لكون الخلاف لم يبلغه، وقد يكون هناك وقد يكون هناك إجماع لم يعلمه. فهم في الاستدلال بذلك كما هم في الاستدلال بالنصوص، تارةً يكون هناك نصٌّ لم يَبلُغْ أحدَهم، وتارةً يعتقد أحدهم وجودَ نصّ ويكون ضعيفًا أو منسوحًا.

وأيضًا فما وصفهم هو به قد اتصف هو به، فإنه يترك في بعض مسائله ما قد ذكر في هذا الكتاب أنه إجماع. وكذلك ما ألزمَهم إيَّاه من تكفير المخالف غيرُ لازم، فإن كثيرًا من العلماء لا يُكفِّرون مخالفَ الإجماع، وقوله "إن مخالفَ الإجماع يُكفَّر بلا اختلاف من أحدٍ من المسلمين" هو من هذا الباب. فلعلَّه لم يبلغه الخلاف في ذلك، مع أن الخلاف في كون الإجماع حجةً لا يُكفِّره مع أن الخلاف في كون الإجماع حجةً لا يُكفِّره ابن حزم والناس أيضًا. فمن كفَّر مخالفَ الإجماع إنما يكفِّره إذا بلغَه الإجماع المعلوم، وكثير من الإجماعات لم تبلغ كثيرًا من الناس. وكثير من موارد النزاع بين المتأخرين يدعي أحدهما الإجماع في ذلك، إمّا أنّه ظنّي ليس بقطعي، وإما أنه لم يبلغ الآخر، وإما لاعتقادِه انتفاءَ شروطِ الإجماع.

وأيضًا فقد تنازع الناس في كثير من الأنواع هل هي إجماع يُحتَجّ به؟ كالإجماع الإقراري، وإجماع الخلفاء الأربعة، وإجماع العصر الثاني على أحد القولين للعصر الأول، والإجماع الذي خالف فيه بعض أهلِه قبلَ انقراضِ عصرِهم، فإنه مبني على انقراض العصر، بل". (٢)

١٢٧- "هو شرطٌ في الإجماع، وغير ذلك. فتنازعُهم في بعض الأنواع هل هو من الإجماع الذي يجب اتباعُهم فيه، كتنازعهم في بعض أنواع الخطاب هل هو مما يُحتَجُّ به، كالعموم المخصوص ودليل الخطاب والقياس وغير ذلك. فهذا ونحوه مما يتبيَّن به بعضُ أعذارِ العلماء.

قال أبو محمد ابن حزم: وقومٌ قالوا: الإجماع هو إجماع الصحابة فقط، وقال قومٌ: إجماع كل عصرٍ إجماعٌ صحيح إذا لم يتقدم قبلَه في تلك المسألة خلافٌ. وهذا هو الصحيح لإجماع العلماء عند التفصيل عليه، واحتجاجهم

<sup>(</sup>١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٣٢٣/٣

<sup>(</sup>٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٣٢٤/٣

به، وتركِ ما أصَّلُوه له.

إلى أن قال: وصفة الإجماع ما تيقَّنَ أنه لا خلافَ فيه بين أحدٍ من علماء الإسلام، ونعلم ذلك من حيث علمنا الأخبار التي لا يتخالج فيها شك، مثل أن المسلمين خرجوا من الحجاز إلى اليمن، ففتحوا العراق وخراسان ومصر والشام، وأن بني أمية ملكوا دهرًا، ثم ملك بنو العباس، وأنه كانت وقعة صفِّين والحرَّة، وسائر ذلك مما يُعلَم بيقينٍ وضرورة.

وقال: إنما نُدخِل في هذا الكتاب الإجماع التامَّ الذي لا مخالفَ فيه البتَّة، الذي يُعلَم كما يُعلَم أن صلاة الصبح في الأمن والخوف ركعتان، وأنَّ شهر رمضان هو الذي بين شوال وشعبان، وأنَّ هذا الذي في المصاحف هو الذي أتى به محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وأخبر أنه وحيٌّ من الله إليه، وأن في خمسٍ من الإبل شاة، ونحو ذلك. وهي ضرورة تقع في نفس الباحث عن الخبر المشرف على وجوهِ نقله، إذا تتبعها المرء في نفسه في كلّ ما جرَّبه من أحوال دنياه وجدَه ثابتًا مستقرًا في نفسه.". (١)

١٢٨ - "وقال أيضًا في آخر كتابه - كتاب الإجماع هذا-: كلُّ ما كتبنا فهو يقين لاشكَّ فيه، متيقِّنٌ لا يحل لأحدِ خلافُه البَّنَّة.

قلت: فقد اشترطَ في الإجماع ما يشترطُه كثير من أهل الكلام والفقه كما تقدم، وهو العلم بنفي الخلاف، وأن يكون العلم بالإجماع متواترًا. وجَعَلَ العلم بالإجماع من العلوم الضرورية كالعلم بعلوم الأخبار المتواترة عند الأكثرين. ومعلومٌ أنَّ كثيرًا من الإجماعات التي حكاها ليست قريبًا من هذا الوصف، فضلاً عن أن تكون منه، فكيف وفيها ما فيه خلافٌ معروف، وفيها ما هو نفسُه يُنكِر الإجماع فيه ويختار خلافَه من غير ظهورِ مخالف! وقد قال: إنما نعني بقولنا "العلماء" من حُفِظ عنه القُتيا.

وقال: وأجمعوا أنه لا يجوز التوضُّؤ بشيء من المائعات وغيرها حاشا الماء والنبيذ.

قلت: وقد ذكر العلماء عن ابن أبي ليلى -وهو من أجل من يحكي ابن حزم قوله- أنه يُجزئ الوضوء بالمعتصر كماء الورد ونحوه، كما ذكروا ذلك عن الأصمّ، لكنّ الأصمّ ليس ممن يعدُّه ابن حزم في الإجماع. وقال: وأما الماء الجاري فاتفقوا على جواز استعماله ما لم تَظهر فيه نجاسة.

قلت: الشافعي في الجديد من قولَيْه وأحد القولين في مذهب أحمد أن الجاري كالراكد في اعتبار القُلَّتين، فينجس ما دون القلتين بوقوع النجاسة فيه وإن لم تظهر فيه.". (٢)

<sup>(</sup>١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٣٢٥/٣

<sup>(</sup>٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٣٢٦/٣

١٢٩ - "قال: واتفقوا أن الوصية بالمعاصي لا تجوز، وأن الوصية بالبر وبما ليس ببرّ ولا معصية ولا تضييعًا للمال جائزة.

قلت: الوصية بما ليس ببر ولا معصية، والوقف على ذلك، فيه قولان في مذهب أحمد وغيره، والصحيح أن ذلك لا يصحّ، فإن الإنسان لا ينتفع ببذل المال بعد الموت إلا أن يصرفه إلى طاعة الله، وإلا فبذلُه بما ليس بطاعة ولا معصية لا ينفعه بعد الموت، بخلاف صرفِه في الحياة في المباحات كالأكل والشرب واللباس، فإنه ينتفع بذلك. وقال في الجزية: واتفقوا على أنه إن أعطَى -يعني من يُقبل منه الجزية عن نفسه وحدها- أربعة مثاقيل ذهب في كل عام، على أن يلتزموا ما ذكره من شروط الذمة، فقد حرم دمُ من وفى بذلك ومالُه وأهله وظلمه.

قلت: للعلماء في الجزية هل هي مقدرة بالشرع أو باجتهاد الإمام أن يزيد على أربعة دنانير؟ [قولان] ، وهذه إحدى الروايتين عن أحمد، وهي مذهب عطاء والثوري ومحمد بن الحسن وأبي عبيد وغيرهم.

قال: واتفقوا أنه لا ينفَّل من ساق مغنمًا أكثر من ربعه في الدخول، ولا أكثر من ثلثه في الخروج.

قلت: في جواز تنفيل ما زاد على ذلك إذا اشترطه الإمام، مثل أن يقول: من فَعَل كذا فله نصف ما يغنم، قولان هما روايتان عن أحمد. وأما تنفيل الزيادة بلا شرط فلا أعلم فيه نزاعًا، ويمكن أن يُحمل كلام أبي محمد ابن حزم على هذا، فلا يكون فيما ذكره نزاع.

قال: واتفقوا أن الحر البالغ العاقل الذي ليس بسكران، إذا أمّن". (١)

١٣٠- "أهل الكتاب الحربيين على أداء الجزية على الشروط التي قدمنا أو على الجلاء، أو أمّن سائر الكفار على الجلاء بأنفسهم وعيالهم وذراريهم، وترك بلادهم، واللحاق بأرض حرب أخرى، لا بأرض ذمة ولا بأرض إسلام، أن ذلك لازم لأمير المؤمنين ولجميع المسلمين حيث كانوا.

قلت: ظاهر مذهب الشافعي أنه لا يصحُّ عقدُ الذمَّة إلا من الإمام أو نائبه. وهذا هو المشهور عند أصحاب أحمد، وفيه وجه في المذهبين أنها تصحّ من كلّ مسلم كما ذكره ابن حزم.

قال: واتفقوا أن أولاد أهل الجزية ومن تناسَل منهم، فإن الحكم الذي عقده أجدادُهم -وإن بعدوا- جارٍ على هؤلاء لا يحتاج إلى تجديده مع من حدث منهم.

قلت: هذا هو قول الجمهور، ولأصحاب الشافعي وجهان: أحدهما يُستأنف له العقد، وهذا منصوص الشافعي، والثاني لا يُحتاج إلى استئناف عقد، كقول الجمهور.

قال: واتفقوا على أنه لا يجوز أن يكون على المسلمين في وقتٍ واحد في جميع الدنيا إمامان، لا متفقان ولا مفترقان، لا في مكانين ولا في مكانٍ واحد.

قلتُ: النزاع في ذلك معروف بين المتكلمين في هذه المسألة، كأهل الكلام والنظر، فمذهب الكرّامية وغيرِهم

人て

<sup>(</sup>١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٣٣٦/٣

جواز ذلك، وأن عليًّا كان إمامًا ومعاوية كان إمامًا. وأما أئمة الفقهاء فمذهبهم أن كلاً منهما ينفذ حكمه في أهلِ ولايته كما ينفذ حكم الإمام الواحد. وأما جواز العقد لهما ابتداء فهذا لا يُفعل مع اتفاق الأمة، وأما مع تفرقتها فلم يعقد كلٌّ من الطائفتين لإمامين، ولكن كل طائفة إثمّا أن تُسالِمً". (١)

١٣٥ - "الِاكْتِفَاء بكتابه في هَذَا الحَدِيث يُورث جهلا عَظِيما بأصول الْإِسْلَام وَاعْتبر ذَلِك بِأَن كتاب أبي الْمَعَالِي الَّذِي هُوَ نخبة عمره نِهَايَة الْمطلب فِي دراية الْمَذْهَب لَيْسَ فِيهِ حَدِيث وَاحِد معزو إِلَى صَحِيح البُحَارِيّ إِلَّا حَدِيث وَاحِد فِي الْبَسْمَلَة وَلَيْسَ ذَلِك الحَدِيث فِي البُحَارِيِّ كَمَا ذكره ولقلة علمه وَعلم أَمْثَاله بأصول الْإِسْلَام اتَّفق أَصْحَاب الشَّافِعِي على أَنه لَيْسَ لَهُم وَجه في مَذْهَب الشَّافِعِي فَإِذا لم يسوغ أَصْحَابه أَن يعْتد بخلافهم في مَسْأَلَة من فروع الْفِقْه كَيفَ يكون حَالهم في غير هَذَا وَإِذا اتَّفق أَصْحَابه على أَن لَا يجوز أَن يتَّخذ إِمَامًا فِي مَسْأَلَة وَاحِدَة من مسَائِل الْقُرُوع فَكيف يتَّخذ إِمَامًا فِي أَصُول الدّين مَعَ الْعلم بِأَنَّهُ إِنَّا نبل قدره عِنْد الْخَاصَّة والعامة بتبحره في مَذْهَب الشَّافِعِي رَضِي الله عَنهُ لِأَن مَذْهَب الشَّافِعِي مؤسس على الْكتاب وَالسّنة وَهَذَا الَّذِي ارْتَفع بِهِ عِنْد الْمُسلمين غَايته فِيهِ أَنه يُوجد مِنْهُ نقل جُمُعَة أُو بحث تفطن لَهُ فَلا يَجْعَل إِمَامًا فِيهِ كالأئمة الَّذين لَهُم وُجُوه فَكيف بالْكلام الَّذِي نَص الشَّافِعِي وَسَائِر الْأَئِمَّة على أَنه لَيْسَ بعد الشَّرك بِاللّه ذَنْب أعظم مِنْهُ وَقد بَينا أَن مَا جعله أصل دينه في الْإِرْشَاد والشامل وَغَيرهمَا هُوَ بِعَيْنِه من الْكَلَام الَّذِي نصت عَلَيْهِ الْأَئِمَّة وَلهِنَا روى عَنهُ ابْن طَاهِر أَنه قَالَ وَقت الْمَوْت لقد خضت الْبَحْر الخضم وخليت أهل الْإِسْلَام وعلومهم وَدخلت في الَّذِي نهوين عَنهُ والآن إِن لم يدركني رَبِّي برحمته فالويل لِابْنِ الجُّوَيْنِيّ وَهَا أَنا أَمُوت على عقيدة أُمِّي أَو عقائد عَجَائِز نيسابور وَقَالَ أَبُو عبد الله بن الْعَبَّاس الرستمي حكى لنا الإمام أَبُو الْفَتْح مُحَمَّد بن عَليّ الطَّبَرِيّ الْفَقِيه قَالَ دَحَلنَا على الإمَام أبي الْمَعَالِي الجُويْنِيّ نعوده في مَرضه الَّذِي مَاتَ فِيهِ بنيسابور فَأَقْعَدَ فَقَالَ لنا اشْهَدُوا على أَيّ رجعت عَن كل مقَالَة قلتهَا أُحَالِف فِيهَا مَا قَالَ السّلف الصَّالح عَلَيْهِم السَّلَام وَإِنّي أَمُوت على مَا يَمُوت عَلَيْهِ عَجَائِز نيسابور وَعَامة الْمُتَأَخِّرين من أهل الْكَلَام سلكوا حُلفه من تلامذته وتلامذة تلامذته وتلامذة تلامذة تلامذته وَمن بعدهمْ ولقلة علمه بِالْكتاب وَالسّنة وَكَلام سلف الْأمة يظنّ أَن أَكثر الْحَوَادِث لَيست في الْكتاب وَالسّنة وَالْإِجْمَاعِ مَا يدل عَلَيْهَا وَإِنَّمَا يعلم حكمهَا بِالْقِيَاسِ كَمَا يذكر ذَلِك فِي كتبه وَمن كَانَ لَهُ علم بالنصوص ودلالتها على الْأَحْكَام علم أَن قَول أبي مُحَمَّد بن حزم وَأَمْثَاله أَن النُّصُوص تستوعب جَمِيع الْحُوَادِث أقرب إِلَى الصَّوَاب من هَذَا القَوْل وَإِن كَانَ فِي طَرِيقَة هَؤُلاءِ من الْإعْرَاض عَن بعض الْأَدِلَّة الشَّرْعِيَّة مَا قد يُسمى قِيَاسا جليا وقد يَجْعَل من دلَالَة اللَّفْظ مثل فحوى الخطاب وَالْقِيَاس في معنى الأَصْل وَغير ذَلِك وَمثل الجمود على الإسْتِصْحَاب الضَّعِيف وَمثل الْإِعْرَاض عَن مُتَابِعَة أَئِمَّة من الصَّحَابَة وَمن بعدهمْ مَا هُوَ معيب عَلَيْهِم وَكَذَلِكَ الْقدح فِي أَعْرَاض الْأَئِمَّة لَكِن الْغَرَض أَن قَول هَؤُلَاءِ فِي اسْتِيعَابِ النُّصُوصِ للحوادث وَإِن الله وَرَسُوله قد بَين للنَّاس دينهم هُوَ

<sup>(</sup>١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٣٣٧/٣

أقرب إِلَى الْعلم وَالْإِيمَان الَّذِي هُوَ الْحق مِمَّن يَقُول أَن الله لم يبين النَّاس حكم أكثر مَا يحدث لَهُم من الْأَعْمَال بل وَكلهمْ فِيهَا إِلَى الظنون المتقابلة والآراء المتعارضة وَلَا ريب أَن سَبَب هَذَا كُله ضعف الْعلم بالآثار النَّبَويَّة والْآثَار السَفية". (١)

١٣٦- هُوَ أُولَى وَذَلِكَ أَن هَذَا لَو كَانَ قد قيل مُنْفَردا لَم يفد النَّفْي إِلَّا بِمَفْهُوم الْعدَد الَّذِي هُو دون مَفْهُوم الصّفة والنزاع فِيهِ مَشْهُور وَإِن كَانَ الْمُحْتَار عندنَا أَن التَّحْصِيص بِالذكر بعد قيام الْمُقْتَضى للْعُمُوم يُفِيد الإحْتِصَاص بالحكم فَإِن الْعُدُول عَن وجوب التَّعْمِيم إِلَى التَّحْصِيص إِن لَم يكن للاحتصاص بالحكم وَإِلَّا كَانَ تركا للمقتضى بِلَا معَارض وَذَلِكَ مُمْتَنع فَقُوله إِن لله تِسْعَة وَتِسْعين قد يكون للتحصيل بِهَذَا الْعدَد فَوَائِد غير الحُصْر وَمِنْهَا ذكر أَن إحصاءها يُورث الجُنَّة فَإِنَّهُ لَو ذكر هَذِه الجُمْلَة مُنْفَرِدَة وأتبعها بِهَاذِهِ مُنْفَرِدَة لَكَانَ حسنا فَكيف وَالْأَصْل فِي الْكَلَام الاِتِّصَال وَعدم الاِنْفِصَال فَتكون الجُمْلَة الشَّرطِيَّة صفة لَا ابتدائية فَهَذَا هُوَ الرَّاجِح فِي الْعَرَبِيَّة مَعَ مَا ذكر من الدَّلِيل وَلِهَذَا قَالَ

انه وتر يحب الْوتر ومحبته لذَلِك تدل على أنه مُتَعَلق بالإحصاء أي يجب أن يحصي من أَسْمَائِهِ هَذَا الْعدَد وَإِذا كَانَت أَسَمَاء الله أكثر من تِسْعَة وَتِسْعين أمكن أن يكون إحصاء تِسْعَة وَتِسْعين اسْما يُورث الجُنَّة مُطلقًا على سَبيل الْبَدَل فَهَذَا يُوَجه قَول هَؤُلَاءِ وَإِن كَانَ كثيرا

وَكثير من النَّاس من يَجْعَلهَا أَسمَاء مُعينَة ثُمَّ من هَؤُلَاءِ من يَقُول لَيْسَ إِلَّا تِسْعَة وَتِسْعين اسْما فَقَط وَهُوَ قَول الْبِن حِزِم وَطَائِفَة وَالْأَكْثَرُونَ مِنْهُم يَقُولُونَ وَإِن كَانَت أَسمَاء الله أَكثر لَكِن الْمَوْعُود بِالْجِنَّةِ لمن أحصاها هِيَ مُعينَة وَبِكُل حَال فتعيينها لَيْسَ من كَلَام النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم بِاتِّفَاق أهل الْمعرفَة حَدِيثه وَلَكِن رُويَ فِي ذَلِك عَن السّلف أَنْوَاع

من ذَلِك مَا ذَكره البِّرْمِذِي وَمِنْهَا غير ذَلِك فَإِذا عرف هَذَا فَقُوله فِي أَسْمَائِهِ الْحُسنى النُّور الْهَادِي لَو نازعه مُنَازع فِي ثُبُوت ذَلِك عَن النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم لم تكن لَهُ حجَّة وَلَكِن جَاءَ ذَلِك فِي أَحَادِيث صِحَاح مثل قَوْله فِي أَجُوب ذَلِك عِن النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم أَنه كَانَ يَقُول فِي الحَدِيث الله عَلَيْهِ وَسلم أَنه كَانَ يَقُول الله مَا الله عَلَيْهِ وَسلم أَنه كَانَ يَقُول الله مَا الله عَلَيْهِ وَسلم قَن أَيْ وَسلم أَنه كَانَ يَقُول الله مَا الله عَلَيْهِ وَسلم هَل رَأَيْت رَبك فَقَالَ نور أَن أَرَاهُ أَو قَالَ رَأَيْت نورا فَالَّذِي فِي الْقُرْآن وَالْمُ وَمِن فِيهِنَّ الحَدِيث وَفِي صَحِيح مُسلم عَن أَي الْقُرْآن وَالله مَا الله عَلَيْهِ وَسلم هَل رَأَيْت رَبك فَقَالَ نور أَن أَرَاهُ أَو قَالَ رَأَيْت نورا فَالَّذِي فِي الْقُرْآن وَالله وَالله عَلَيْهِ وَسلم هَل رَأَيْت رَبك فَقَالَ نور أَن أَرَاهُ أَو قَالَ رَأَيْت نورا فَالَّذِي فِي الْقُرْآن وَالله وَلِي الله وَالله وَالله وَالله وَالله وَالله وَالله وَالله وَالله وَالله وَلَيْ الله وَالله وَالله

<sup>(</sup>۱) دقائق التفسير ۱٦٩/۲

فالأعيان هُوَ نفس جرم النَّار حَيْثُ كَانَت نور السراج والمصباح". (١)

۱۳۷۱ - "متفقون على امتناع خلو الجسم عن جميع الصفات والأعراض وإن جوز ذلك الصالحي ابتداء فلم يجوزه دواما والجمهور منعوه ابتداء ودواما وإن ما تنازع الناس في استلزامه لجميع أجناس الأعراض فقيل إنه لا بد أن يقوم به من الأعراض المتضادة واحد منها وما لا ضد له لا بد أن يقوم به واحد من جنسه وهذا قول الأشعري ومن اتبعه وقيل: لا بد أن يقوم به الأكوان وهي الحركة أو السكون والاجتماع والافتراق ويجوز خلوه عن غيرها وهو قول البصريين من المعتزلة وقيل: يجوز خلوه عن الأكوان دون الألوان كما يذكر الكعبي وأتباعه من البغدادين منهم وهؤلاء قد يتنازعون في قبول الشيء من الأجسام بكثير من الأعراض ويتفقون على امتناع خلو الجسم عن العرض وضده بعد قبوله له وذلك لأن خلو الموصوف عن الضدين اللذين لا ثالث لهما مع قبوله لهما ممتنع في العقول وبحذا يتبين أن الحي القابل للسمع والبصر والكلام إما أن يتصف بذلك وإما أن يتصف بضده وهو الصمم والبكم والخرس ومن قدر خلوه عنهما فهو مشابه للقرامطة الذين قالوا: "لا يوصف بأنه حي ولا ميت ولا عالم ولا جاهل ولا قادر ولا عاجز" بل قالوا: "لا يوصف بالإيجاب ولا بالسلب" فلا يقال هو حي عالم ولا يقال ليس بحي عالم ولا يقال هو عليم قدير ولا يقال ليس بقدير عليم ولا يقال هو متكلم مريد.

قالوا: لأن في الإثبات تشبيها بما تثبت له هذه الصفات وفي النفي تشبيه له بما ينفي عنه هذه الصفات وقد قاربهم في ذلك من قال من متكلمة الظاهرية كابن حزم أن أسماءه الحسنى كالحي والعليم والقدير بمنزلة أسماء الأعلام التي لا تدل على حياة ولا علم ولا قدرة وقال لا فرق بين الحي وبين العليم وبين القدير في المعنى أصلا ومعلوم أن مثل هذه المقالات سفسطة في العقليات وقرمطة في السمعيات فإنا نعلم بالاضطرار الفرق بين الحي والقدير والعليم والملك والقدوس والغفور.

وإن العبد إذا قال رب اغفر لي وتب علي إنك أنت التواب الغفور كان قد أحسن في مناجاة ربه وإذا قال اغفر لي وتب علي إنك أنت المشركين لي وتب علي إنك أنت الجبار المتكبر الشديد العقاب لم يكن محسنا في مناجاته وأن الله أنكر على المشركين الذين امتنعوا من تسميته بالرحمن". (٢)

١٣٨-"فقال تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ هَمُ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُوراً ﴾ وقال تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ كِمَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ وقال تعالى: ﴿ كَذَلِكَ أَرْسَلْنَاكَ فِي أُمَّةٍ قَدْ حَلَتْ مِنْ قَبْلِهَا أُمَمٌ لِتَتْلُو عَلَيْهِمُ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ تَعالى: ﴿ كَذَلِكَ أَرْسَلْنَاكَ فِي أُمَّةٍ قَدْ حَلَتْ مِنْ قَبْلِهَا أُمَمٌ لِتَتْلُو عَلَيْهِمُ اللّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ

<sup>(</sup>١) دقائق التفسير ٢/٥٧٦

<sup>(</sup>٢) شرح العقيدة الأصفهانية ص/٧٦

قُلْ هُوَ رَبِّي لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ﴾ وقال تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا اللّهَ أُوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيَّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْخُسْنَى﴾ .

ومعلوم أن الأسماء إذا كانت أعلاما وجامدات لا تدل على معنى لم يكن فرق فيها بين اسم واسم فلا يلحد أحد في اسم دون اسم ولا ينكر عاقل اسما دون اسم بل قد يمتنع عن تسميته مطلقا ولم يكن المشركون يمتنعون عن تسمية الله بكثير من أسمائه وإنما امتنعوا عن بعضها وأيضا فالله له الأسماء الحسنى دون السوآى وإنما يتميز الاسم الحسن عن الاسم السيء بمعناه فلو كانت كلها بمنزلة الأعلام الجامدات التي لا تدل على معنى لا تنقسم إلى حسنى وسوآى بل هذا القائل لو سمى معبوده بالميت والعاجز والجاهل بدل الحي والعالم والقادر لجاز ذلك عنده. فهذا ونحوه قرمطة ظاهرة من هؤلاء الظاهرية الذين يدعون الوقوف مع الظاهر وقد قالوا بنحو مقالة القرامطة الباطنية في باب توحيد الله وأسمائه وصفاته مع إدعائهم الحديث ومذهب السلف وإنكارهم على الأشعري وأصحابه أقرب إلى السلف والأثمة ومذهب أهل الحديث في هذا الباب من هؤلاء بكثير وأيضا فهم يدعون أنهم يوافقون أحمد بن حنبل ونحوه من الأئمة في مسائل القرآن والصفات وينكرون على الأشعري وأصحابه والأشعري وأصحابه أقرب إلى أهد بن حنبل ونحوه من الأئمة في مسائل القرآن والصفات القرآن والصفات منهم تحقيقا وانتسابا أما تحقيقا فمن عرف مذهب الأشعري وأصحابه ومذهب ابن حزم وأمثاله من الظاهرية في باب الصفات تبين له ذلك وعلم هو وكل من فهم المقالتين أن هؤلاء الظاهرية الباطنية أقرب إلى الفلاسفة من الأشعرية.

وأن الأشعرية أقرب إلى السلف والأئمة وأهل الحديث منهم وأيضا فإن إمامهم داود وأكابر أصحابه كانوا من المثبتين للصفات على مذهب أهل السنة والحديث ولكن من". (١)

١٣٩ - "المتقدمون الكبار عن ابن أبي ذئب مثل ابن أبي فديك، وعنه دحيم بن إبراهيم.

قلت: وقد رواه عن ابن أبي ذئب غير واحد، ولكن هذا سياق حديث ابن أبي فديك لتقدمه. قال ابن أبي فديك: حدثني محمد بن أبي ذئب، عن محمد بن عمرو بن عطاء، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " إن الميت تحضره الملائكة، فإذا كان الرجل الصالح فيقولون: اخرجي أيتها النفس الطيبة، كانت في الجسد الطيب، اخرجي حميدة، وأبشري برَوْح ورَيْحَان ورب غير غضبان "، قال: " فيقولون ذلك حتى تخرج، ثم يعرج بما إلى السماء الدنيا فيستفتح لها فيقال: من هذا؟ فيقولون: فلان، فيقولون: مرحبًا بالنفس الطيبة، كانت في الجسد الطيب، ادخلي حميدة، وأبشري بروح وريحان ورب غير غضبان. فيقال لها ذلك حتى ينتهي بما إلى السماء التي فيها الله عز وجل. وإذا كان الرجل السوء قال: اخرجي أيتها النفس الخبيثة، كانت في الجسد الخبيث. اخرجي ذميمة، وأبشري بحَمِيم وغَسَّاق، وآحَرَ من شَكُله أزواج. فيقولون ذلك حتى كانت في الجسد الخبيث. اخرجي ذميمة، وأبشري بحَمِيم وعَسَّاق، وآحَرَ من شَكُله أزواج. فيقولون ذلك حتى

<sup>(</sup>١) شرح العقيدة الأصفهانية ص/٧٧

تخرج، ثم يعرج بها إلى السماء، فيستفتح لها فيقال: من هذا؟ فيقال: فلان، فيقولون: لا مرحبا بالنفس الخبيثة، كانت في الجسد الخبيث، ارجعي ذميمة، فإنها لن تفتح لك أبواب السماء، فترسل بين السماء والأرض، فتصير إلى قبره. فيجلس الرجل الصالح في قبره غير فزع ولا مشغوف، ثم يقال: ما كنت تقول في الإسلام؟ فيقول: ما هذا الرجل؟ فيقول: محمد رسول الله جاءنا بالبينات من قبل الله فآمنا وصدقنا". وذكر تمام الحديث.

والمقصود أن في حديث أبي هريرة قوله: " فيصير إلى قبره "كما في حديث البراء ابن عازب، وحديث أبي هريرة روي من طرق تصدق حديث البراء بن عازب، وفي بعض طرقه سياق حديث البراء بطوله، كما ذكره الحاكم، مع أن سائر الأحاديث الصحيحة المتواترة تدل على عود الروح إلى البدن؛ إذ المسألة للبدن بلا روح قول قاله طائفة من الناس وأنكره الجمهور، وكذلك السؤال للروح بلا بدن قاله ابن ميسرة وابن حزم، ولو كان". (١)

## ١٤٠ - "كذلك لم يكن للقبر بالروح اختصاص.

وزعم ابن حزم أن [العود] لم يروه إلا زاذان عن البراء وضعفه، وليس الأمر كما قاله، بل رواه غير زاذان عن البراء. وروى عن غير البراء مثل عدي بن ثابت وغيره. وقد جمع الدارقطني طرقه في مصنف مفرد، مع أن زاذان من الثقات، روى عن أكابر الصحابة كعمر وغيره، وروى له مسلم في [صحيحه] وغيره، قال يحيى بن معين: هو ثقة، وقال حميد بن هلال ـ وقد سئل عنه فقال .: هو ثقة، لا يسأل عن مثل هؤلاء، وقال ابن عدي: أحاديثه لا بأس بما إذا روى عنه ثقة، وكان يتبع الكرابيسي، وإنما رماه من رماه بكثرة كلامه.

وأما المنهال بن عمرو، فمن رجال البخاري. وحديث [عود الروح] قد رواه عن غير البراء أيضًا. وحديث زاذان مما اتفق السلف والخلف على روايته وتلقيه بالقبول.

وأرواح المؤمنين في الجنة، وإن كانت مع ذلك قد تعاد إلى البدن، كما أنما تكون في البدن، ويعرج بها إلى السماء كما في حال النوم. أما كونما في الجنة، ففيه أحاديث عامة، وقد نص على ذلك أحمد وغيره من العلماء، واحتجوا بالأحاديث المأثورة العامة وأحاديث خاصة في النوم وغيره. فالأول مثل حديث الزهري المشهور الذي رواه مالك عن الزهري في [موطئه] وشعيب بن أبي حمزة وغيرهما، وقد رواه الإمام أحمد في [المسند] وغيره.

قال الزهري: أخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك: أن كعب بن مالك الأنصاري. وهو أحد الثلاثة الذين تيب عليهم . كان يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " إنما نَسَمَة [أي: روح] المؤمن طائر يعلق في شجر الجنة حتى يرجعه الله إلى جسده"، فأخبر أنه يعلق في شجر الجنة حتى يرجع إلى جسده، يعني في النشأة الآخرة. قال أبو عبد الله بن منده: ورواه يونس، والزبيدي، والأوزاعي، وابن إسحاق.

<sup>(</sup>۱) شرح حدیث النزول ص/۸۸

وقال عمرو بن دينار، وابن أخي الزهري، عن الزهري، عن عبد الرحمن بن كعب،". (١)

١٤١ - "رحاوية تشبه حركة الرَّحَى، وأنها في المعمور من الأرض حمائلية تشبه حمائل السيوف. والمعمور المسكون من الأرض، يقال: إنه بضع وستون درجة أكثر من السدس بقليل.

والكلام على هذا لبسطه موضع آخر، ذكرنا فيه دلالة الكتاب والسنة وأقوال الصحابة والتابعين وسائر من تبعهم من علماء المسلمين على ذلك غير واحد، منهم الإمام من علماء المسلمين على ذلك غير واحد، منهم الإمام أبو الحسين بن المنادي الذي له نحو [أربعمائة مصنف] وهو من الطبقة الثانية من أصحاب أحمد، وأبو محمد بن حزم، وأبو الفرج بن الجوزي وغيرهم.

والمقصود هنا أن الشمس إذا طلعت على أول البلاد الشرقية، فإنه . حينئذ . يكون إما وقت غروبها وإما قريبًا من وقت غروبها على آخر البلاد الغربية، فإنها تكون بحيث يكون الضوء أمامها تسعين درجة وخلفها تسعين درجة، فهذا منتهي نورها. فإذا طلعت عليهم كان بينها وبينهم تسعون درجة، وكذلك على بلد تطلع عليه، والحاسب يفرق بين الدرجات كما يفرق بين الساعات، فإن الساعات المختلفة الزمانية كل واحد منها خمس عشرة درجة بحسب ذلك الزمان، فيكون بينها وبين المغرب أيضًا تسعون درجة من ناحية المغرب، وإذا صار بينها وبين مكان تسعون درجة غربية غابت، كما تطلع إذا كان بينها وبينهم تسعون درجة شرقية، وإذا توسطت عليهم . وهو وقت الستوائها قبل أن تَذلُكَ [أي تميل عن الاستواء] وتَزِيغَ ويدخل وقت الظهر . كان لها تسعون درجة شرقية وتسعون درجة غربية .

وإذا كان كذلك. والنزول المذكور في الحديث النبوي على قائله أفضل الصلاة والسلام الذي اتفق عليه الشيخان: البخاري ومسلم، واتفق علماء الحديث على صحته: هو " إذا بقي ثلث الليل الآخر "وأما رواية "النصف والثلثين" فانفرد بها مسلم في بعض طرقه، وقد قال الترمذي: إن أصح الروايات عن أبي هريرة: " إذا بقي ثلث الليل الآخر ". وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من رواية جماعة كثيرة من الصحابة كما ذكرنا قبل هذا؛ فهو حديث متواتر عند أهل العلم بالحديث، والذي لا شك فيه إذا بقى ثلث الليل الآخر. ". (٢)

1 £ 7 - "والناس في مثل هذا على ثلاثة أقوال: منهم من ينكر إقعاد الميت مطلقًا؛ لأنه قد أحاط ببدنه من الحجارة والتراب ما لا يمكن قعوده معه، وقد يكون في صخر يطبق عليه، وقد يوضع على بدنه ما يكشف فيوجد بحاله ونحو ذلك؛ ولهذا صار بعض الناس إلى أن عذاب القبر إنما هو على الروح فقط، كما يقوله ابن ميسرة وابن حزم، وهذا قول منكر عند عامة أهل السنة والجماعة.

<sup>(</sup>۱) شرح حدیث النزول ص/۸۹

<sup>(</sup>۲) شرح حدیث النزول ص/۱۰۷

وصار آخرون إلى أن نفس البدن يقعد، على ما فهموه من النصوص.

وصار آخرون يحتجون بالقدرة وبخبر الصادق، ولا ينظرون إلى ما يعلم بالحس والمشاهدة، وقدرة الله حق، وخبر الصادق حق، لكن الشأن في فهمهم.

وإذا عرف أن النائم يكون نائمًا وتقعد روحه وتقوم وتمشي وتذهب وتتكلم وتفعل أفعالًا وأمورًا بباطن بدنه مع روحه، ويحصل لبدنه وروحه بها نعيم وعذاب، مع أن جسده مضطجع، وعينيه مغمضة، وفمه مطبق، وأعضاءه ساكنة، وقد يتحرك بدنه لقوة الحركة الداخلة، وقد يقوم وبمشي ويتكلم ويصيح لقوة الأمر في باطنه .كان هذا بما يعتبر به أمر الميت في قبره؛ فإن روحه تقعد وتجلس وتسأل وتنعم وتعذب وتصيح وذلك متصل ببدنه، مع كونه مضطجعًا في قبره. وقد يقوى الأمر حتى يظهر ذلك في بدنه، وقد يرى خارجًا من قبره والعذاب عليه وملائكة العذاب موكلة به، فيتحرك بدنه ويمشى ويخرج من قبره، وقد سمع غير واحد أصوات المعذبين في قبورهم، وقد شوهد من يخرج من قبره وهو معذب، ومن يقعد بدنه . أيضًا . إذا قوى الأمر، لكن هذا ليس لازما في حق كل ميت؛ كما أن قعود بدن النائم لما يراه ليس لازمًا لكل نائم، بل هو بحسب قوة الأمر.

وقد عرف أن أبدانًا كثيرة لا يأكلها التراب كأبدان الأنبياء وغير الأنبياء من الصديقين، وشهداء أحد، وغير شهداء أحد، والأخبار بذلك متواترة. لكن المقصود أن". (١)

٥٤ ١ - "الْحَقِيقَةِ الْعُرْفِيَّةِ وَهُوَ الْمَجَازُ اللَّعَوِيُّ وَهُوَ اعْتِزَالُ الْمَوْضِعِ الْمَقْصُودِ فِي الْعَالِبِ وَهُوَ الْفَرْجُ لِأَنَّهُ يُكَنَّى عَنِ اعْتِزَالِهِ بِاعْتِزَالِ الْمَرْأَةِ كَثِيرًا، كَمَا يُكَنَّى عَنْ مَسِّهِ بِالْمَسِّ وَالْإِفْضَاءِ مُطْلَقًا، وَبِذَلِكَ فَسَّرَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ فِيمَا يُكَنَّى عَنْ مَسِّهِ بِالْمَسِّ وَالْإِفْضَاءِ مُطْلَقًا، وَبِذَلِكَ فَسَّرَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ فِيمَا رُواهُ ابْنُ أَبِي طُلْحَةَ عَنْهُ فِي قَوْلِهِ: " فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ ﴿ [البقرة: ٢٢٢] بِقَوْلِهِ: " فَاعْتَزِلُوا نِكَاحَ فُرُوحِهِنَّ " رَوَاهُ عَبْدُ بْنُ مُمَيْدٍ، وَابْنُ حَزْمٍ، وَأَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ وَغَيْرُهُمْ فِي تَفَاسِيرِهِمْ.

فَأَمَّا اعْتِزَالُ الْفَرْجِ وَمَا بَيْنَ السُّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ فَلَا هُوَ حَقِيقَةُ اللَّفْظِ وَلَا مَجَازُهُ.

وَثَالِثُهَا: أَنَّ السُّنَةَ قَدْ فَسَّرَتْ هَذَا الِاعْتِزَالَ بِأَنَّهُ تَرْكُ الْوَطْءِ فِي الْقَرْجِ، فَرَوَى أَنَسٌ " «أَنَّ الْيَهُودَ كَانَتْ إِذَا حَاضَتِ امْرَأَةٌ مِنْهُمْ لَمْ يُؤَاكِلُوهَا وَلَمْ يُجَامِعُوهَا فِي الْبُيُوتِ، فَسَأَلَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ فَأَنْزَلَ اللهُ هُوَ يَنْهُمْ لَمْ يُعَامِعُوهَا فِي الْبُيُوتِ، فَسَأَلَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ فَأَنْزَلَ اللهُ هُوَ أَذًى ﴿ [البقرة: ٢٢٢] فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " اصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ» " وَفِي لَفْظٍ " إِلَّا الْجُمَاعَ " رَوَاهُ الجُمَاعَةُ إِلَّا الْبُحَارِيَّ.

وَالْجِمَاعُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ هُوَ الْإِيلَاجُ فِي الْفَرْجِ، فَأَمَّا فِي غَيْرِ الْفَرْجِ فَلَيْسَ هُوَ كَالْجِمَاعِ وَلَا نِكَاحٍ، وَإِنَّمَا يُسمَّى بِهِ تَوسُّعًا عِنْدَ التَّقْيِيدِ فَيُقَالُ: الْجِمَاعُ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ؛ لِكَوْنِهِ بِالذَّكْرِ فِي الْجُمْلَةِ، وَكَذَلِكَ جَمِيعُ الْأَحْكَامِ الْمُتَعَلِقةِ بَوَسُّعًا عِنْدَ التَّقْيِيدِ فَيُقَالُ: الْجِمَاعُ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ؛ لِكَوْنِهِ بِالذَّكْرِ فِي الْجُمْلَةِ، وَكَذَلِكَ جَمِيعُ الْأَحْكَامِ الْمُتَعَلِقةِ بِالْجِمَاعِ إِنَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَاللَّهُ عَلَيْهِ وَاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " ﴿ وَاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا أَرَادَ مِنَ الْحَائِضِ عِكْرِمَةَ عَنْ بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " ﴿ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا أَرَادَ مِنَ الْحَائِضِ

<sup>(</sup>۱) شرح حدیث النزول ص/۱٥٠

شَيْئًا أَلْقَى عَلَى فَرْجِهَا شَيْئًا» " وَعَنْ عَائِشَةَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ". (١)

١٤٧ - "الفتوة وغير ذلك لا ينعقد يمينه ولا كفارة في الحلف بذلك.

٢٦٦ - والحلف بالمخلوقات حرام عند الجمهور (١) وهو مذهب أبي حنيفة، وأحد القولين في مذهب الشافعي وأحمد. وقد حكى إجماع الصحابة على ذلك.

وقيل: هي مكروهة كراهة تنزيه.

٢٦٧ - والأول أصح حتى قال عبد الله بن مسعود وعبد الله (٢) ابن عباس وعبد الله بن عمر: لأن أحلف بالله كاذباً أحب إلى من أن

(١) بل حكى ابن حزم الإجماع على ذلك، فقال في مراتب الإجماع (ص ١٥٨):

"واتفقوا أن من حلف ممن ذكرنا بحق زيد أو عمرو أو بحق ابنه أنه آثم".

يريد بقوله من ذكر؛ الحر والعبد الذكر والأنثى البالغين العقلاء غير المكرهين ولا الغضاب ولا السكارى، فإنه ذكرهم قبل هذه الفقرة.

(٢) روى عبد الرزاق عن الثوري، عن أبي سلمة عن وبرة، قال:

قال عبد الله - لا أدري ابن مسعود أو ابن عمر -: لأن أحلف بالله كاذباً، أحب إلي من أن أحلف بغيره صادقاً (المصنف ٤٦٩/٨) .

وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (١٧٧/٤) . وقال: رواه الطبراني في الكبير ورجاله رجال الصحيح، وهو في الطبراني (٢٠٥/٩) حديث (٨٩٠٢) .

وفي المدونة (١٠٨/٢) ابن وهب عن سفيان بن عيينة عن مسعر بن كدام عن وبرة أن ابن مسعود كان يقول: لأن أحلف بالله كاذباً ... إلخ.

وفي المدونة (١٠٨/٢) "وقال ابن عباس لرجل حلف بابنه: لأن أحلف مائة مرة بالله، ثم آثم أحب إلي من أن أحلف بغيره واحدة ثم أبر ".

وقال عبد الرزاق: أخبرنا ابن جريج قال: سمعت عبد الله بن أبي مليكة يخبر أنه سمع عبد الله بن الزبير يخبر، أن عمر لما كان بالمخمص من عسفان استبق الناس فسبقهم عمر، فقال ابن الزبير، فانتهرت فسبقته، فقلت سبقته والكعبة.

... ثم انتهر الثالثة فسبقني، فقال: سبقته والله، ثم أناخ فقال:

والله لو أعلم أنك فكرت فيها قبل أن تحلف لعاقبتك أحلف بالله فأثم أو أبرر".

<sup>(</sup>١) شرح عمدة الفقه لابن تيمية - من كتاب الطهارة والحج (٧٢٨) ٤٦٢/١

المصنف (٢٩/٨). وأخرجه البيهقي (٢٩/١٠) من طريق الوليد بن مسلم مختصراً، وفيه فأراد أن يضربني وفي هذا الأثر "أن عمر يرى أن الحلف بالله وإن أثم فيه أهون من الحلف بغيره باراً وهو معنى قول ابن مسعود".".

15۸-"ابن عبد البر، وأبو محمد بن حزم، وأمثال هؤلاء، فإن بسط هذه الأمور له موضع آخر. ما ١٤٨ - ولم يذكر من لا يروي بإسناد - مثل كتاب وسيلة المتعبدين لعمر الملا الموصلي، وكتاب الفردوس لشهريار الديلمي، وأمثال ذلك - فإن هؤلاء دون هؤلاء الطبقات، وفيما يذكرونه من الأكاذيب أمر كبير. ١٩٥ - والمقصود هنا، أنه ليس في هذا الباب حديث واحد مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم يعتمد عليه في مسألة شرعية، باتفاق أهل المعرفة بحديثه، بل المروي في ذلك إنما يعرف أهل المعرفة بالحديث أنه من الموضوعات؛ إما تعمداً من واضعه، وإما غلطاً / منه.

وفي الباب آثار عن السلف أكثرها ضعيفة:

٠٢٠ - فمنها حديث الأربعة الذين اجتمعوا عند الكعبة وسألوا، وهم عبد الله ومصعب ابنا (١) الزبير، وعبد الله بن عمر وعبد الملك بن مروان.

ذكره ابن أبي الدنيا في كتاب مجابي الدعاء (٢) .

ورواه من طريق إسماعيل بن أبان الغنوي، عن سفيان الثوري، عن طارق بن عبد العزيز، عن الشعبي، أنه قال: "لقد رأيت عجباً كنا بفناء الكعبة أنا، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن الزبير، ومصعب بن

١٤٩ - "أو يقال في /التعريف: إنه لا بأس به أحياناً لعارض إذا لم يجعل سنة راتبة.

٥٧١ - وهكذا يقول أئمة العلم في هذا وأمثاله: تارة يكرهونه، وتارة يسوغون فيه الاجتهاد، وتارة يرخصون فيه إذا لم يتخذ سنة، ولا يقول عالم بالسنة: إن هذه سنة مشروعة للمسلمين. فإن ذلك إنما يقال فيما شرعه رسول الله صلى الله عليه وسلم، إذ ليس لغيره أن يسن ولا يشرع، وما سنه خلفاؤه الراشدون فإنما سنوه بأمره فهو من سننه، ولا يكون في الدين واجباً إلا ما أوجبه، ولا حراماً إلا ما حرمه، ولا مستحباً إلا ما أباحه.

٥٧٢ - وهكذا في الإباحات، كما استباح أبو طلحة أكل البَرد وهو صائم (١).

<sup>(</sup>١) في خ: "ابني" وهو خطأ.

<sup>&</sup>lt;sup>(۲)</sup> .". (۱۲۰ ص) (۲)

<sup>(</sup>١) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص/٩١

<sup>(</sup>٢) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص/١٩٥

واستباح حذيفة السحور بعد ظهور الضوء المنتشر حتى قيل هو النهار، إلا أن الشمس لم تطلع (٢). وغيرهما من الصحابة لم يقل بذلك، وجب الرد إلى الكتاب والسنة.

(٢) المسند (٣٢/٦) من طريق حماد بن سلمة عن عاصم بن أبي النجود عن زر بن حبيش عن حذيفة، ومن طريق سفيان الثوري عن عاصم عن زر بن حبيش، قلت: لحذيفة أي تسحرتم مع النبي صلى الله عليه وسلم؟ قال: هو النهار إلا أن الشمس لم تطلع". وعاصم صدوق له أوهام. قال ابن حزم بعد أن روى ما يقرب من هذا الحديث من الأحاديث والآثار: "هذا كله على أنه لم يكن يتبين له الفجر بعد، فبهذا تتفق السنن مع القرآن".". (١)

٠٠٠-"الكنية ... الفقرة

أبو عبد الله القرشي ... ٧٦٦

أبو عبد الله المقدسي ... ١٥١٤، ٥١٥

أبو عثمان بن خالد ... ٤٩٤

أبو العلاء ... ٤٦٧، ٥٧٤

أبو على ... ٧٨٣

أبو علي بن البناء ... ٥١٥

أبو عمر بن عبد البر ... ١٩٥١، ٨٦٤

أبو الفرج بن الجوزي ... ٤٦٧، ٤٩١

أبو الفضل بن ناصر ... ١٥٥

أبو القاسم الزنجاني ... ١٧٥

أبو القاسم بن عساكر ... ٥١٥

أبو الليث السمرقندي ... ٥١٥، ٥١٥

أبو محمد المكي ... ٥٠٨

أبو محمد بن حزم ... ۱۷ ٥

أبو محمد بن عبد السلام ... ٨٤٢

<sup>(</sup>۱) انظر مسند أحمد (۲۷۹/۳) بإسناد صحيح. وأخرجه البزار كما في كشف الأستار (٤٨١/١) حديث (١٠٢٢) .

<sup>(</sup>١) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص/٢٢٣

۱۰۱-"مختصر قيام الليل، لتقي الدين أحمد بن علي المقريزي (٥٤٨) ، نشر أكاديمي باكستان. المدخل إلى الصحيح، للحافظ أبي عبد الله الحاكم (٥٠٤) ، مؤسسة الرسالة ٤٠٤ه. المدونة للإمام سحنون بن سعيد التنوخي (٢٤٠) ، تصوير دار صادر - بيروت. مراتب الإجماع، للحافظ علي بن أحمد بن حزم (ت ٢٥٤) ، دار الكتب العلمية - بيروت. المستخرج، للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني (٣٠٤) ، مصورة في مكتبة الجامعة الإسلامية. المسند للإمام أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١) ، تصوير دار صادر - بيروت. المسند، للحافظ أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفرائيني (ت ٣١٦) طحيدر آباد ١٣٨٥هـ. المسند، للحافظ أبي يعلى أحمد بن علي الموصلي (ت٢٠٠) ، ط دار المأمون دمشق ٤٠٤١ - ١٤٠٧هـ. المسند للحافظ عبد الله بن الزبير الحميدي (ت ٢١٩) ، نشر المجلس العلمي - كراتشي. المسند، للإمام سليمان بن داود الطيالسي (٢٠٤) ، مصورة عن طبعة حيدر آباد.". (٢)

١٥٢-"أو ثلاث وسبعون سنة " فقيل الأول بالسير المعتاد سير الإبل والأقدام والثاني سير البريد فإنه في العادة يقطع بقدر المعتاد سبع مرات، وكذلك الصحابة يقولون يوم تام ويومان ولهذا قال من حده بثمانية وأربعين ميلاً مسيرة يومين قاصدين بسير الإبل والأقدام لكن هذا لا دليل عليه.

وإذا كان كذلك فنقول كل اسم ليس له حد في اللغة ولا في الشرع فالمرجع فيه إلى العرف فما كان سفراً في عرف الناس فهو السفر الذي علق به الشارع الحكم وذلك مثل سفر أهل مكة إلى عرفة فإن هذه المسافة بريد وهذا سفر ثبت فيه جواز القصر والجمع بالسنة، والبريد هو نصف يوم بسير الإبل والأقدام وهو ربع مسافة يومين وليلتين وهو الذي قد يسمى مسافة (١) ، وهو الذي يمكن الذاهب إليها أن يرجع من يومه وأما ما دون هذه المسافة إن (٢) مسافة القصر محدودة بالمساحة فقد قيل يقصر في ميل، وروي عن ابن عمر أنه قال لو سافرت ميلاً لقصرت، قال البن حزم لم نجد أحداً يقصر في أقل من ميل، ووجد ابن عمرو وغيره يقصرون في هذا القدر،

<sup>(</sup>١) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص/٣٨٠

<sup>(7)</sup> قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة 0/7

ولم يحد الشارع في السفر حداً فقلنا بذلك إتباعاً للسنة مطلقة ولم نجد أحداً يقصر بما دون الميل، ولكن هو على أصله وليس هذا إجماعاً فإذا كان ظاهر النص يتناول ما دون ذلك لم يضره أن لا يعرف أحداً ذهب إليه كعادته في أمثاله وأيضاً فليس في قول ابن عمر أنه لا يقصر في أقل من ذلك وأيضاً فقد ثبت عن ابن عمر أنه كان لا يقصر في يوم أو يومين فإما أن تتعارض أقواله أو تحمل على اختلاف الأحوال والكلام في مقامين:

١٥٣- افي زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم أجهل منهم بما وبحكمها في زمن عثمان وهم بأمر الجاهلية حينئذ أحدث عهداً إذ كانوا في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى العلم بفرض الصلوات أحوج منهم إلى ذلك في زمن عثمان، فلما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يتم الصلاة لتلك العلة، ولكنه قصرها ليصلوا معه صلاة السفر على حكمها ويعلمهم صلاة الإقامة على حكمها كان عثمان أحرى أن لا يتم بهم الصلاة لتلك العلة قال الطحاوي وقد قال آخرون: إنما إتمام الصلاة لأنه كان يذهب إلى أنه لا يقصرها إلا من حل وارتحل واحتجوا بما رواه عن حماد ابن سلمة عن قتادة قال: قال عثمان بن عفان: إنما يقصر الصلاة من حمل الزاد والمزاد وحل وارتحل. وروى بإسناده المعروف عن سعيد بن أبي عروبة وقد رواه غيره بإسناد صحيح عن عثمان بن سعد عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن عباس بن عبد الله بن أبي ربيعة أن عثمان بن عفان كتب إلى عماله: ألا لا يصلين الركعتين جاب ولا تأن ولا تاجر إنما يصلي الركعتين من كان معه الزاد والمزاد. وروي أيضاً من طريق حماد بن سلمة أن أيوب السختياني أخبرهم عن أبي قلابة الجرفي عن عمه أبي المهلب قال: كتب عثمان أنه قال بلغني أن قوماً يخرجون إما لتجارة وإما لجباية وإما لجريم ثم يقصرون الصلاة وإنما يقصر الصلاة من كان شاخصاً أو بحضرة عدو. قال ابن حزم: وهذان الإسنادان في غاية الصحة. قال الطحاوي قالوا وكان مذهب عثمان أن لا يقصر الصلاة إلا من يحتاج إلى حمل الزاد والمزاد ومن كان شاخصاً فأما من كان في مصر يستغنى به عن حمل الزاد والمزاد فإنه يتم الصلاة قالوا: ولهذا أتم عثمان بمنى لأن أهلها في ذلك الوقت كثروا حتى صارت مصراً يستغني من حل به عن حمل الزاد والمزاد. قال الطحاوي: وهذا المذهب عندنا فاسد، لأن مني لم تصر في زمن عثمان أعمر من مكة في". (٢)

<sup>(</sup>۱) ههنا بياض كتب تجاهه بمامش الأصل: لعله مسافة الغدو ورواحه. والأظهر أن يقال: مسافة القصر (۲) لعل أصله أن قيل أن الخ". (۱)

 $<sup>\</sup>Lambda/\Upsilon$  رضا کے موعة الرسائل والمسائل لابن تیمیة – رشید رضا  $\Lambda/\Upsilon$ 

<sup>(</sup>٢) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ٤٣/٢

١٥٤-"الخلاف في جواز إتمام الرباعية في السفر

وقد تنازع الناس في الأربع في السفر على أقوال: أحدها: أن ذلك بمنزلة صلاة الصبح أربعاً وهذا مذهب طائفة من السلف والخلف وهو مذهب أبي حنيفة وابن حزم وغيره من أهل الظاهر، ثم عند أبي حنيفة إذا جلس مقدار التشهد تمت صلاته والمفعول بعد ذلك كصلاة منفصلة قد تطوع بها، وإن لم يقعد مقدار التشهد بطلت صلاته، ومذهب ابن حزم وغيره أن صلاته باطلة كما لو صلى عندهم الفجر أربعاً.

وقد روى سعيد في سننه عن الضحاك بن مزاحم قال: قال ابن عباس من صلى في السفر أربعاً كمن صلى في الحضر ركعتين.

قال ابن حزم وروينا عن عمر بن عبد العزيز وقد ذكر الإتمام في السفر لمن شاء فقال: لا، الصلاة في السفر ركعتان حتمان لا يصح غيرهما، وحجة هؤلاء أنه قد ثبت أن الله إنما فرض في السفر ركعتين والزيادة على ذلك لم يأت بحاكتاب ولا سنة، وكل ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من أنه صلى أربعاً أو أقر من صلى أربعاً فإنه كذب.

وأما فعل عثمان وعائشة فتأويل منهما أن القصر إنما يكون في بعض الأسفار دون بعض كما تأول غيرهما أنه لا يكون إلا في حج أو عمرة أو جهاد ثم قد خالفهما أئمة الصحابة وأنكروا ذلك. قالوا: لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " صدقة تصدق الله بما عليكم فاقبلوا صدقته " فأمر بقبولها والأمر يقتضي الوجوب، ومن قال يجوز الأمران فعمد تمم قوله تعالى: " وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة". (١)

١٥٥ - "والقول الثالث وهو الأصح أن الآية أفادت قصر العدد وقصر العمل جميعاً ولهذا علق ذلك بالسفر والخوف فإذا اجتمع الضرب في الأرض والخوف أبيح القصر الجامع لهذا ولهذا، وإذا انفرد السفر فإنما يبيح قصر العدد، وإذا انفرد الخوف فإنما يفيد قصر العمل.

ومن قال إن الفرض في الخوف والسفر ركعة كأحد القولين في مذهب أحمد وهو مذهب ابن حزم فمراده إذا كان خوف وسفر فيكون السفر والخوف قد أفادا القصر إلى ركعة كما روى أبو داود الطيالسي ثنا المسعودي هو عبد الرحمن هو عبد الرحمن بن عبد الله عن يزيد الفقير قال: سألت جابر بن عبد الله عن الركعتين في السفر أقصرهما، قال جابر: لا، فإن الركعتين في السفر ليستا بقصر إنما القصر ركعة عند القتال.

وفي صحيح مسلم عن ابن عباس قال: فرض الله الصلاة على لسان نبيكم في الحضر أربعاً وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة. قال ابن حزم : ورويناه أيضاً من طريق حذيفة وجابر وزيد بن ثابت وأبي هريرة وابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم بأسانيد في غاية الصحة. قال ابن حزم : وبحذه الآية قلنا إن صلاة الخوف في السفر إن شاء ركعة وإن شاء ركعتين لأنه جاء في القرآن بلفظ " لا جناح " لا بلفظ الأمر والإيجاب وصلاها الناس مع

99

<sup>(</sup>١) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ١/٢٥

النبي صلى الله عليه وسلم مرة ركعة فقط ومرة ركعتين فكان ذلك على الاختيار كما قال جابر.

وأما صلاة عثمان فقد عرف إنكار أئمة الصحابة عليه ومع هذا فكانوا يصلون خلفه، بل كان ابن مسعود يصلي أربعاً وإن انفرد ويقول: الخلاف شر، وكان ابن عمر إذا انفر صلى ركعتين. وهذا دليل على أن صلاة السفر أربعاً مكروهة عندهم ومخالفة للسنة ومع ذلك فلا إعادة على". (١)

١٥٦- "قصر ولا في جمع ولو نوى المسافر الإتمام كانت السنة في حقه الركعتين، ولو صلى أربعاً كان ذلك مكروهاً كما لو ينوه.

ولم ينقل قط أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر أصحابه لا بنية القصر ولا نية جمع ولا كان خلفاؤه وأصحابه يأمرون بذلك من يصلي خلفهم مع أن المأمومين أو أكثرهم لا يعرفون ما يفعله الإمام فإن النبي صلى الله عليه وسلم لما خرج في حجته صلى بحم الظهر بالمدينة أربعاً، وصلى بحم العصر بذي الحليفة ركعتين وخلفه أمم لا يحصي عددهم إلا الله كلهم خرجوا يحجون معه وكثير منهم لا يعرف صلاة السفر إما لحدوث عهده بالإسلام وإما لكونه لم يسافر بعد لا سيما النساء صلوا معه ولم يأمرهم بنية القصر وكذلك جمع بحم بعرفة ولم يقل لهم إنى أريد أن أصلى العصر بعد الظهر حتى صلاها.

فصل: الخلاف في السفر الشرعي وحكمه: السفر في كتاب الله وسنة رسوله في القصر والفطر مطلق ثم قد تنازع الناس في جنس السفر وقدره، أما جنسه فاختلفوا في نوعين: أحدهما حكمه فمنهم من قال لا نقصر إلا في حج أو عمرة أو غزو وهذا قول داود وأصحابه إلا ابن حزم، قال ابن حزم وهو قول جماعة من السلف كما روينا من طريق ابن أبي عدي حدثنا جرير عن الأعمش عن عمارة بن عمير عن الأسود عن ابن مسعود قال: لا يقصر الصلاة إلا حاج أو مجاهد. وعن طاوس أنه كان يسأل عن قصر الصلاة فيقول إذا خرجنا". (٢)

١٥٧-"المباح وهذا أيضاً رواية عن أحمد وهل يقصر في سفر النزهة؟ فيه عن أحمد راويتان: وأما السفر المحرم فمذهب الثلاثة مالك والشافعي وأحمد لا يقصر فيه، وأما أبو حنيفة وطوائف من السلف والخلف فقالوا: يقصر في جنس الأسفار وهو قول ابن حزم وغيره، وأبو حنيفة وابن حزم وغيرهما يوجبون القصر في كل سفر وإن كان محرماً كما يوجب الجميع التيمم إذا عدم الماء في السفر المحرم، وابن عقيل رجح في بعض المواضع القصر والفطر في السفر المحرم.

والحجة مع من جعل القصر والفطر مشروعاً في جنس السفر ولم يخص سفراً من سفر وهذا القول هو الصحيح فإن الكتاب والسنة قد أطلقا السفر، قال تعالى: " فمن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر "كما قال

<sup>(</sup>١) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ٣/٢٥

<sup>(</sup>٢) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ٧/٢٥

في آية التيمم: " وإن كنتم مرضى أو على سفر " الآية، وكما تقدمت النصوص الدالة على أن المسافر يصلي ركعتين، ولم ينقل قط أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه خص سفراً من سفر مع علمه بأن السفر يكون حراماً ومباحاً ولو كان هذا مما يختص بنوع من السفر لكان بيان هذا من الواجبات ولو بين ذلك لنقلته الأمة وما علمت عن الصحابة في ذلك شيئاً، وقد علق الله ورسوله أحكاماً بالسفر كقوله تعالى في التيمم: " وإن كنتم مرضى أو على سفر " وقوله في الصوم: " فمن كان مريضاً أو على سفر " وقوله: " وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا ".

وقول النبي صلى الله عليه وسلم: " يمسح المسافر ثلاثة أيام ولياليهن " وقوله: " لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر إلا مع زوج أو ذي محرم " وقوله: " إن الله وضع عن المسافر الصوم وشطر". (١)

١٥٥ - "على النفاق " وقال تعالى: " ما كان لأهل المدينة ومن حولهم من الأعراب أن يتخلفوا عن رسول الله ولا يرغبوا بأنفسهم عن نفسه " فجعل الناس قسمين: أهل المدينة والأعراب، والأعراب هم أهل العمود، وأهل المدينة هم أهل المدر، فجميع من كان ساكناً في مدر كان من أهل المدينة ولم يكن للمدينة سور ينهز به داخلها من خارجها بل كانت محال محال وتسمى المحلة داراً، والمحلة القرية الصغيرة فيها المساكن وحولها النخل والمقابر ليست أبنية متصلة، فبنو مالك بن النجار في قريتهم حوالي دورهم أموالهم ونخيلهم، وبنو عدي بن النجار دارهم كذلك، وبنو مازن بن النجار كذلك، وبنو ساعدة كذلك، وبنو الحارث بن الخزرج كذلك، وبنو عمرو بن عوف كذلك وبنو عبد الأشهل كذلك وبنو ساعدة كذلك، وبنو الحارث بن الخزرج صلى الله عليه وسلم: " خير دور الأنصار دار بني النجار ثم دار بني عبد الأشهل ثم دار بني المخارث ثم دار بني ساعدة وفي كل دور الأنصار خير " وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد نزل في بني مالك بن النجار وهناك بني مسجده وكان حائطاً لبعض بني النجار فيه نخل وخرب وقبور فأمر بالنخل فقطعت وبالقبور فنبشت وبالخرب فسويت وبني مسجده هناك وكانت سائر دور الأنصار حول ذلك قال البن حزم ولم يكن هناك مصر قال: وهذا أمر لا يجهله أحد بل هو نقل الكوافي عن الكوافي وذلك كله مدينة واحدة كما جعل الله الناس نوعين أهل المدينة ومن حولهم من الأعراب، فمن ليس من الأعراب فهو من أهل المدينة، لم يجعل للمدينة داخلاً وخارجاً وسوراً وربضاً كما يقال مثل ذلك في المدائن المسورة، وقد جعل النبي صلى الله عليه وسلم حرم المدينة بريداً في بهدو المدينة بريا". (٢)

<sup>(</sup>١) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ٢٠/٢

<sup>(</sup>٢) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ٦٩/٢

9 ١ - "أو عرفة؟ قال: لا، ولكن إلى الطائف أو جدة أو عسفان فإذا وردت على ماشية لك أو أهل فأتم الصلاة، وهذا الأثر قد اعتمده أحمد والشافعي.

قال ابن حزم: من عسفان إلى مكة بسير الخلفاء الراشدين اثنان وثلاثون ميلاً؛ قال: وأخبرنا الثقاة أن من جدة إلى مكة أربعين ميلاً، قلت: نحيه عن القصر إلى منى وعرفة قد يكون لمن يقصد ذلك لحاجة ويرجع من يومه إلى مكة حتى يوافق ذلك ما تقدم من الروايات عنه ويؤيد ذلك أن ابن عباس لا يخفى عليه أن أهل مكة كانوا يقصرون خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر في الحج إذا خرجوا إلى عرفة ومزدلفة ومنى وابن عباس من أعلم الناس بالسنة فلا يخفى عليه مثل ذلك وأصحابه المكيون كانوا يقصرون في الحج إلى عرفة ومزدلفة المحلوس وغيره وابن عيبينة نفسه الذي روى هذا الأثر عن ابن عباس كان يقصر إلى عرفة في الحج وكان أصحاب ابن عباس كطاوس يقول أحدهم: أترى الناس – يعني أهل مكة – صلوا في الموسم خلاف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذه حجة قاطعة فإنه من المعلوم أن أهل مكة لما حجوا معه كانوا خلقاً كثيراً وقد خرجوا معم إلى منى يصلون خلفه وإنما صلى بمنى أيام منى قصراً والناس كلهم يصلون خلفه أهل مكة وسائر المسلمين لم يعملون خلفه أهل مكة وغيرهم كذلك ولا يأمران أحداً بإتمام مع أنه قد صح عن عمر بن الخطاب أنه لما صلى بمكة قال: يا أهل مكة وغيرهم كذلك ولا يأمران أحداً بإتمام مع أنه قد صح عن عمر بن الخطاب أنه لما صلى بمكة قال: يا أهل مكة أتموا صلاتكم فإنا قوم سفر، وهذا أيضاً مروي عن النبي صلى الله عليه وسلم في أهل مكة عام". (١)

١٦٠- "الفتح لا في حجة الوداع فإنه في حجة الوداع لم يكن يصلي بمكة بل كان يصلي بمنزله وقد رواه أبو داود وغيره وفي إسناده مقال.

والمقصود أن من تدبر صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بعرفة ومزدلفة ومنى بأهل مكة وغيرهم وأنه لم ينقل مسلم قط عنه أنه أمرهم بإتمام علم قطعاً أنهم كانوا يقصرون خلفه وهذا من العلم العام الذي لا يخفى على ابن عباس ولا غيره ولهذا لم يعلم أحداً من الصحابة أمر أهل مكة أن يتموا خلف الإمام إذا صلى ركعتين فدل هذا لم يعلم واحد من الصحابة أمر أهل مكة أن يتموا خلف الإمام إذا صلى ركعتين فدل هذا على أن ابن عباس إنما أجاب به من سأله إذا سافر إلى منى أو عرفة سفراً لا ينزل فيه بمنى وعرفة بل يرجع من يومه فهذا لا يقصر عنده لأنه قد بين أن من ذهب ورجع من يومه لا يقصر وإنما يقصر من سافر يوماً ولم يقل مسيرة يوم بل اعتبر أن يكون السفر يوماً وقد استفاض عنه جواز القصر إلى عسفان وقد ذكر ابن حزم أنما اثنان وثلاثون ميلاً وغيره يقول أربعة برد ثمانية وأربعون ميلاً، والذين حدوها ثمانية وأربعين ميلاً عمدتهم قول ابن عباس وابن عمر وأكثر الروايات عنهم تخالف ذلك فلو لم يكن إلا قولهما لم يجز أن يأخذ ببعض أقوالهما دون بعض بل إما أن يجمع بينهما وإما

<sup>(</sup>۱) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ٧٢/٢

أن يطلب دليل آخر فكيف والآثار عن الصحابة أنواع أخر ولهذا كان المحددون بستة عشر فرسخاً من أصحاب مالك والشافعي وأحمد إنما لهم طريقان بعضهم يقول لم أجد أحداً قال بأقل من القصر فيما دون هذا فيكون هذا إجماعاً وهذه طريقة الشافعي وهذا أيضاً منقول عن الليث ابن سعد فهذان الإمامان بينا عذرهما أنهما لم يعلما من قال بأقل من ذلك وغيرهما قد علم من قال بأقل من ذلك.". (١)

١٦١ - "فتأول فأفطر في رمضان: لا شيء عليه إلا القضاء فقط، وروي عن الشافعي أنه لا قصر في أقل من ستة وأربعين ميلاً بالهاشمي.

والآثار عن ابن عمر أنواع فروى محمد بن المثنى: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي حدثنا سفيان الثوري سمعت جبلة بن سحيم يقول سمعت ابن عمر يقول: لو خرجت ميلاً لقصرت الصلاة.

وروى ابن أبي شيبة: حدثنا وكيع حدثنا مسعر عن محارب بن زياد سمعت ابن عمر يقول: إني لأسافر الساعة من النهار فأقصر - يعني الصلاة -. محارب قاضي الكوفة من خيار التابعين أحد الأئمة ومسعر أحد الأئمة. وروى ابن أبي شيبة: حدثنا علي بن مسهر عن أبي إسحاق الشيباني عن محمد بن زيد بن خليدة عن ابن عمر قال: تقصر الصلاة في مسيرة ثلاثة أميال. قال ابن حزم: محمد بن زيد هو طائي ولاه محمد بن أبي طالب القضاء بالكوفة مشهور من كبار التابعين.

وروى مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قصر إلى ذات النصب قال: وكنت أسافر مع ابن عمر البريد فلا يقصر. قال عبد الرزاق: ذات النصب من المدينة على ثمانية عشر ميلاً فهذا نافع يخبر عنه أنه قصر في ستة فراسخ وأنه كان يسافر بريداً وهو أربعة فراسخ فلا يقصر. وكذلك روى عنه ما ذكره غندر: حدثنا شعبة عن حبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب قال: خرجت مع عبد الله بن عمر بن الخطاب إلى ذات النصب وهي من المدينة على ثمانية عشر ميلاً فلما أتاها قصر الصلاة، وروى معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقصر الصلاة في مسيرة أربعة برد.

وما تقدم من الروايات يدل على أنه كان يقصر في هذا وفي ما هو أقل". (٢)

٦٦٦-"منه.

وروى وكيع عن سعيد بن عبيد الطائي عن علي بن ربيعة الوالبي الأسدي قال: سألت ابن عمر عن تقصير الصلاة قال: حاج أو معتمر أو غاز؟ فقلت: لا ولكن أحدنا يكون له الضيعة في السواد، فقال: تعرف السويداء؟ فقلت: سمعت بما ولم أرها، قال: فإنما ثلاث وليلتان وليلة للمسرع إذا خرجنا إليها قصرنا، قال ابن حزم من

<sup>(</sup>١) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ٧٣/٢

<sup>(</sup>٢) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ٧٥/٢

المدينة إلى السويداء اثنان وسبعون ميلاً أربعة وعشرون فرسخاً.

قلت: فهذا مع ما تقدم يبين أن ابن عمر لم يذكر ذلك تحديداً لكن بين بهذا جواز القصر في مثل هذا لأنه كان قد بلغه أن أهل الكوفة لا يقصرون في السواد فأجابه ابن عمر بجواز القصر.

وأما ما روي (١) من طريق ابن جريج أخبرني نافع أن ابن عمر كان أدنى ما يقصر الصلاة إليه مال له بخيبر وهي مسيرة ثلاث قواصد لم يقصر فيما دونه، وكذلك ما رواه حماد بن سلمة عن أيوب بن حميد كلاهما عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقصر الصلاة فيما بين المدينة وخيبر وهي بقدر الأهواز من البصرة لا يقصر فيما دون ذلك – قال ابن حزم بين المدينة وخيبر كما بين البصرة والأهواز وهي مائة ميل غير أربعة أميال قال: وهذا مما اختلف فيه على ابن عمر ثم على نافع أيضاً عن ابن عمر.

قلت: هذا النفي وهو أنه لم يقصر فيما دون ذلك غلط قطعاً ليس هذا حكاية عن قوله حتى يقال أنه اختلف اجتهاده بل نفي لقصره فيما دون ذلك وقد ثبت عنه بالرواية الصحيحة من طريق نافع وغيره أنه قصر فيما دون ذلك فهذا قد يكون غلطاً فمن روى عن أيوب إن قدر أن نافعاً روى

(١) ينظر أين جواب أم؟". (١)

178—"وهذا يوافق قول من يقول لا يقصر حتى يقطع مسافة تكون سفراً لا يكتفي مجرد قصده المسافة التي هي سفر وهذا قول ابن حزم وداود وأصحابه، وابن حزم يحد مسافة القصر بميل لكن داود وأصحابه يقولون: لا يقصر إلا في حج أو عمرة أو غزو، وابن حزم يقول إنه يقصر في كل سفر، وابن حزم عنده أنه لا يفطر إلا في هذه المسافة وأصحابه يقولون إنه يفطر في كل سفر بخلاف القصر لأن القصر ليس عندهم فيه نص عام عن الشارع وإنما فيه فعله أنه قصر في السفر ولم يجدوا أحداً قصر فيما دون ميل، ووجدوا الميل منقولاً عن ابن عمر.

وابن حزم يقول السفر هو البروز عن محلة الإقامة، لكن قد علم أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج إلى البقيع لدفن الموتى وخرج إلى الفضاء للغائط والناس معه فلم يقصروا ولم يفطروا فخرج هذا عن أن يكون سفراً ولم يحدوا أقل من ميل يسمى سفراً؛ فإن ابن عمر قال لو خرجت ميلاً لقصرت الصلاة فلما ثبت أن هذه المسافة جعلها سفراً ولم نجد أعلى منها يسمى سفراً جعلنا هذا هو الحد، قال: وما دون الميل من آخر بيوت قريته له حكم الحضر فلا يقصر فيه ولا يفطر، وإذا بلغ الميل فحينئذ صار له سفر يقصر فيه الصلاة ويفطر فيه فيمن حينئذ يقصر ويفطر وكذلك إذا رجع فكان على أقل من ميل فإنه يتم ليس في سفر يقصر فيه.

قلت: جعل هؤلاء السفر محدوداً في اللغة قالوا: وأقل ما سمعنا أنه يسمى سفراً هو الميل وأولئك جعلوه محدوداً

<sup>(</sup>١) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ٧٦/٢

بالشرع وكلا القولين ضعيف، أما الشارع فلم يحده، وكذلك أهل اللغة لم ينقل أحد عنهم أنهم قالوا: الفرق بين ما يسمى سفراً هو مسافة محدودة،". (١)

175 - "فدل على أن القصر في السفر بلا خوف صدقة من الله والصدقة رخصة لا حتم من الله أن يقصر ودل على أن يقصر في السفر بلا خوف إن شاء المسافر أن عائشة قالت: كل ذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم أتم في السفر وقصر، قلت: وهذا الحديث رواه الدارقطني وغيره من حديث أبي عاصم حدثنا عمر بن سعيد عن عطاء بن أبي رباح عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقصر في السفر ويتم ويفطر ويصوم، قال الدارقطني: هذا إسناد صحيح، قال البيهقي: ولهذا شاهد من حديث دلهم بن صالح والمغيرة بن زياد وطلحة بن عمر وكلهم ضعيف، وروي حديث دلهم من حديث عبيد الله بن موسى حدثنا دلهم بن صالح الكندي عن عطاء عن عائشة قالت: كنا نصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم إذا خرجنا إلى مكة أربعاً حتى نرجع.

وروى حديث المغيرة وهو أشهرها عن عطاء عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقصر في السفر ويتم، وروى حديث طلحة بن عمر عن عطاء عن عائشة قالت: كل ذلك قد فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أتم وقصر وصام وأفطر.

قال البيهقي وقد قال عمر بن ذر كوفي ثقة: أنا عطاء بن أبي رباح أن عائشة كانت تصلي في السفر المكتوبة أربعاً وروى ذلك بإسناده ثم قال وهو كالموافق لرواية دلهم بن صالح وإن كان في رواية دلهم زيادة سند. قلت: أما ما رواه الثقة عن عطاء عن عائشة من أنها كانت تصلي أربعاً فهذا ثابت عن عائشة معروف عنها من رواية عروة وغيره عن عائشة وإذا كان إنما أسنده هؤلاء الضعفاء والثقاة وثقوه على عائشة دل ذلك على ضعف المسند ولم يكن ذلك شاهداً للمسند قال ابن حزم في هذا الحديث انفرد به المغيرة بن زياد ولم يروه غيره، وقد قال فيه أحمد بن حنبل:". (٢)

١٦٥- "في هذا الحديث فقد أخطأ.

قلت: أبو بكر النيسابوري إمام في الفقه والحديث، وكان له عناية بالأحاديث الفقهية وما فيها من اختلاف الألفاظ وهو أقرب إلى طريقه أهل الحديث والعلم التي لا تعصب فيها لقول أحد من الفقهاء مثل أئمة الحديث المشهورين ولهذا رجح هذه الطريق وكذلك أهل السنن المشهورة لم يروه أحد منهم إلا النسائي ولفظه عن عائشة أنما اعتمرت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة إلى مكة حتى إذا قدمت قالت: يا رسول الله بأبي أنت وأمى قصرت وأقمت وأفطرت وصمت، فقال: " أحسنت يا عائشة " وما عاب على وهذا بخلاف من قد

<sup>(</sup>١) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ٧٨/٢

<sup>(</sup>٢) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ٧٧/٢

يقصد نصر قول شخص معين فتنطق له من الأدلة ما لو خلا عن ذلك القصد لم يتكلفه ولحكم ببطلانها. والصواب ما قاله أبو بكر وهو أن هذا الحديث ليس بمتصل وعبد الرحمن إنما دخل على عائشة وهو صبي ولم يضبط ما قالته وقال فيه أبو محمد بن حزم هذا الحديث تفرد به العلاء ابن زهير الأزدي لم يروه غيره وهو مجهول وهذا الحديث خطأ قطعاً فإنه قال فيه إنما خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في عمرة في رمضان ومعلوم باتفاق أهل العلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعتمر في رمضان قط ولا خرج من المدينة في عمرة في رمضان بل ولا خرج إلى مكة في رمضان قط إلا عام الفتح فإنه كان حينئذ مسافراً في رمضان وفتح مكة في شهر رمضان سنة ثمان باتفاق أهل العلم وفي ذلك السفر كان أصحابه منهم الصائم ومنهم المفطر فلم يكن يصلي بحم إلا ركعتين ولا نقل أحد من أصحابه عنه أنه صلى في السفر أربعاً والحديث المتقدم خطأ كما سنبينه إن شاء الله تعالى، وعام فتح مكة لم يعتمر، بل ثبت بالنقول المستفيضة التي". (١)

١٦٦- "التي وضعها الله للأنام وأرساها بالجبال هو الذي عليه الناس والبهائم والشجر والنبات والجبال والأنحار الجارية.

فأما الناحية الأخرى من الأرض فالبحر محيط بها وليس هناك شيء من الآدميين وما يتبعهم. ولو قدر أن هناك أحد لكان على ظهر الأرض ولم يكن من في هذه الجهة تحت من في هذه الجهة، ولا من في هذه تحت من في هذه، كما أن الأفلاك محيطة بالمركز وليس أحد جانبي الفلك تحت الآخر، ولا القطب الشمالي تحت الجنوبي ولا بالعكس، وإن كان الشمالي هو الظاهر لنا فوق الأرض وارتفاعه بحسب بعد الناس عن خط الاستواء، فما كان بعده عن خط الاستواء ثلاثين درجة وهو الذي يسمى عرض البلد. فكما أن جوانب الأرض المحيطة بها وجوانب الفلك المستدير ليس بعضها فوق بعض ولا تحته، فكذلك من يكون على الأرض من الحيوان والنبات لا يقال أنه تحت أولئك، وإنما هذا خيال يتخيله الإنسان، وهو تحت إضافي، كما لو كانت نملة بمشي تحت سقف فالسقف فوقها وإن كانت رجلاها تحاذيه، وكذلك من علق منكوساً فإنه تحت السماء، وإن كانت رجلاها تحاذيه، وكذلك من علق الأرض أو الغلك أن الجانب الآخر تحته. (1)

(۱) كل ما قاله شيخ الإسلام في الأرض فهو مبني على كونها كرة كما جزم به علماء الهيئة المتقدمون والمتأخرون ومن اطلع على هذا العلم وفهمه من علماء الإسلام الأعلام. وهذه مسألة قطعية لا ظنية، وصرح بما ابن القيم من علماء الحديث بالتبع لاستاذه المؤلف وللإمام ابن حزم واقتناعا بأدلتها ويدل عليه قوله تعالى (يكور الليل على النهار) الآية فان التكوير هو اللف على الجسم الكري المستدير كتكوير العمامة على الرأس، وكذا قوله

<sup>(</sup>۱) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ۸٩/٢

تعالى (والأرض بعد ذلك دحاها) فان الدحو في أصل اللغة دحرجة الكرة وما في معناها. ولا يعارضه قوله تعالى (وإذا الأرض سطحت) كما توهم الجلال وغيره لأن وجه الكرة

سطح لها والسطح في اللغة أعم منه في عرف أهل الهندسة وكذلك الخط". (١)

١٦٧ - "وهذا أمر لا يتنازع فيه اثنان ممن يقول أن الأفلاك مستديرة، واستدارة الأفلاك كما أنه قول أهل الهيئة والحساب فهو الذي عليه علماء المسلمين كما ذكره أبو الحسين بن المنادى وأبو محمد بن حزم وأبو الفرج بن الجوزي وغيرهم أنه متفق عليه بين علماء المسلمين، وقد قال تعالى (وهو الذي خلق الليل والنهار والشمس والقمر كل في فلك يسبحون) قال ابن عباس في فلكة مثل فلكة المغزل، والفلك في اللغة هو المستدير (١) ومنه قولهم: تفلك ثدي الجارية إذا استدار. وكل من جعل الأفلاك مستديرة يعلم أن المحيط هو العالى على المركز في كل جانب. ومن توهم أن من يكون في الفلك من ناحيته يكون تحته من في الفلك من الناحية الأخرى في نفس الأمر فهو متوهم عندهم.

وإذا كان الأمر كذلك فإذا قدر أن العرش مستدير محيط بالمخلوقات كان هو أعلاها وسقفها وهو فوقها مطلقاً فلا يتوجه إليه وإلى ما فوقه الإنسان إلا من العلو لا من جهته الباقية أصلاً.

ومن توجه إلى الفلك التاسع أو الثامن أو غيره من الأفلاك من غير جهة العلو كان جاهلاً باتفاق العقلاء، فكيف بالتوجه إلى العرش أو إلى ما فوقه، وغاية

(۱) هذا معناه العام. وأما معناه الخاص بالكواكب فهو مدار الكوكب كما تقدم في حاشية (ص ١١٦) وهو مستدير على كل حال سواء كان كما قال المتقدمون من اليونان والعرب أم كان فضاء فما نقله شيخ الإسلام من اتفاق علماء المسلمين على استدارة الافلاك صحيح على كل حال فان الكواكب كلها مستديرة كرية الشكل وافلاكها التي تدور فيها كذلك، والعالم كله كري الشكل، وكل جرم من أجرامه يسبح دائراً في فلك له مستدير بنظام حسابي مطرد كما قال تعالى (الشمس والقمر بحسبان)". (٢)

17. ا- "وتكلم الناس في تنزيه الله تعالى عن الظلم هل هو منزه عنه مع قدرته عليه أم الظلم ممتنع لنفسه لا يمكن وقوعه. وتكلموا في محبة الله ورضاه وغضبه وسخطه هل هو بمعنى إرادته وهو الثواب والعقاب المخلوق، أم هذه صفات أخص من الإرادة. وتنازعوا فيما وقع في الأرض من الكفر والفسوق والعصيان، هل يريده ويحبه ويرضاه كما يريد ويحب سائر ما يحدث؟ أم هو واقع بدون قدرته ومشيئته، وهو لا يقدر أن يهدي ضالاً ولا

<sup>(</sup>١) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ١٢١/٤

<sup>(</sup>٢) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ١٢٢/٤

يضل مهتدياً؟ أم هو واقع بقدرته ومشيئته؟ ولا يكون في ملكه ما لا يريد وله في جميع خلقه حكمة بالغة، وهو يبغضه ويكرهه ويمقت فاعله ولا يجب الفساد ولا يرضى لعباده الكفر ولا يريده الإرادة الدينية المتضمنة لمحبته ورضاه، وإن أراده الإرادة الكونية التي تتناول ما قدره وقضاه، وفروع هذه المسئلة كثيرة. ولأجل تجاذب الأصل ووقوع الاشتباه فيه صار الناس فيه إلى التقديرات الثلاثة المذكورة في سؤال السائل، وكل تقدير قال به طواف بني آدم من المسلمين وغير المسلمين. (فالتقدير الأول) هو قول من يقول خلق المخلوقات وأمر بالمأمورات لا لعة ولا لداع ولا باعث، بل فعل ذلك لمحض المشيئة وصرف الإرادة، وهذا قول كثير ممن يثبت القدر، وينتسب إلى السنة من أهل الكلام والفقه وغيرهم. وقد قال بمذا طوائف من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم، وهو قول الأشعري وأصحابه، وقول كثير من نفاة القياس الظاهرية كابن حزم وأمثاله. ومن حجة هؤلاء أنه لو خلق لعلة لكان ناقصاً بدونها مستكملاً بها، فإنه إما أن يكون وجود تلك العلة وعدمها بالنسبة إليه سواء أو يكون وجودها أولى به، فيكون وجودها أولى به، فيكون الشاني ثبت أن وجودها أولى به، فيكون مستكملاً بها، ناقصاً.". (١)

١٦٩ - "بَعْدَ نَبِيِّهَا أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، أَفَكُنَّا (١) نَرُدُّ [قَوْلَهُ؟ أَكُنَّا (٢) نُكَذِّبُهُ؟ وَاللَّهِ مَا كَانَ] كَذَّابًا! ذَكَرَ هَذَا [أَبُو الْقَاسِم] الْبَلْخِيُّ. (٣) فِي النَّقْضِ عَلَى ابْنِ الرَّاوَنْدِيِّ (٤) اعْتِرَاضَهُ (٥) عَلَى الْجَاحِظِ (٦). نَقَلَهُ عَنْهُ الْقَاضِى [عَبْدُ الْجَبَّارِ الْهُمْدَانِيُّ اللَّاقَضِ عَلَى ابْنِ الرَّاوَنْدِيِّ (٤) اعْتِرَاضَهُ (٥) عَلَى الْجَارِ الْهُمْدَانِيُّ الْقَاضِى [عَبْدُ الْجَبَّارِ الْهُمْدَانِيُّ

<sup>(</sup>١) أَفَكُنَّا: كَذَا فِي (ن) ، (ل) . وَفِي (م) ، (أ) : فَكُنَّا. وَفِي (ب) : فَكَيْفَ.

<sup>(</sup>٢) أَ: لَكُنَّا؛ بِ: وَكَيْفَ.

<sup>(</sup>٣) ن، م: ذَكَرَ هَذَا الْبَلْخِيُّ؛ أ، ل، ب: نَقَلَ هَذَا عَبْدُ الجُبَّارِ الْهَمْدَانِيُّ فِي كِتَابِ " تَثْبِيتِ النُّبُوَّةِ " قَالَ ذَكَرَهُ أَبُو الْقَاسِمِ الْبَلْخِيُّ.

<sup>(</sup>٤) هُوَ أَبُو الْحُسَيْنِ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ إِسْحَاقَ الرَّاوَنْدِيُّ الْمُتَوَفَّ سَنَةَ ٢٩٨ وَقِيلَ: ٢٤٥. كَانَ مِنْ أَئِمَةِ الْمُعْتَزِلَةِ ثُمَّ فَارَقَهُمْ وَهَاجَمَ مَذْهَبَهُمْ وَصَارَ مُلْحِدًا زِنْدِيقًا، وَقَدْ عَدَّهُ الشَّهْرَسْتَانِيُّ (الْمِلَلَ وَالنِّحَل ٢٠٥/١) وَالْأَشْعَرِيُّ (الْمَقَالَاتِ ٢٥٠/١) أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ بِقَوْلِ (الْمَقَالَاتِ ٢٥٥/١) أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ بِقَوْلِ الْمَقَالَاتِ ٢٨٧/١) مِنْ مُؤلِّفِي كُتُبِ الشِّيعَةِ. وَذَكَرَ الْأَشْعَرِيُّ (الْمَقَالَاتِ ٢٠٥/١) أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ بِقَوْلِ الْمَقَالَاتِ ٢٥٥/١) أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ بِقَوْلِ الْمُقَالِاتِ ١٨٥٤ فَي الْإِرْجَاءِ. وَقَدْ تَكَلَّمَ عَنْهُ الْخُوانْسَارِيُّ فِي " رَوْضَاتِ الجُنَّاتِ " (ص ٥٥) بِالتَّفْصِيلِ وَمِنْ أَنَّهُ وَيَكُونَ يَهُودِيًّا ثُمَّ أَسْلَمَ مُنْتَصِبًا قَائِلًا بِإِمَامَةِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَلِبِ وَمِنْ أَنَّهُ وَمِنْ أَنَّهُ كَانَ يَهُودِيًّا ثُمَّ أَسْلَمَ مُنْتَصِبًا قَائِلًا بِإِمَامَةِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَلِبِ وَمِنْ أَنَّهُ كَانَ يُومِنَ أَنَّهُ كَانَ يَهُودِيًّا ثُمَّ أَسْلَمَ مُنْتَصِبًا قَائِلًا بِإِمَامَةِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَلِبِ وَمِنْ أَنَّهُ فِي الْوَيْقُ وَالْإِلْحُادِ وَقَدْ أَوْرَدَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِيمَا بَعْدُ (١٣٦٨) مَا ذَكَرَهُ النِّي عَبْدِ الْمُطَلِبِ (نَسَبَهُمُ الرَّازِيُّ فِي " اعْتِقَادَاتِ فِرَقِ الْمُسْلِمِينَ عَبْدِ الْمُطَلِبِ (نَسَبَهُمُ الرَّازِيُّ فِي " اعْتِقَادَاتِ فِرَقِ الْمُسْلِمِينَ عَبْدِ الْمُطَلِبِ (نَسَبَهُمُ الرَّازِيُّ فِي " اعْتِقَادَاتِ فِرَقِ الْمُسْلِمِينَ

<sup>(</sup>١) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ٥/٥١

وَالْمُشْرِكِينَ "، ص [٠ - ٩] ٣، إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ الرَّاوَنْدِيِّ، وَانْظُرْ مَقَالَاتِ الْأَشْعَرِيِّ ١٩٤/) وَيَقُولُ الْحُوَانْسَارِيُّ بِالْحَتِمَالِ كَوْنِ ابْنِ الرَّاوَنْدِيِّ الْمُلْحِدِ غَيْرَ ابْنِ الرَّاوَنْدِيِّ الشِّيعِيِّ، وَالْأَمْرُ كَمَا نَرَى فِي حَاجَةٍ إِلَى مَزِيدٍ مِنَ التَّحْقِيقِ. وَقَدْ أَلَّفَ " ابْنُ الرَّاوَنْدِيِّ " كُتُبًا عِدَّةً مِنْهَا كِتَابُ " الْإِمَامَةِ " وَكِتَابُ " فَضِيحَةِ الْمُعْتَزِلَةِ " الَّذِي كَتَبَهُ مُعْتَرِضًا بِهِ عَلَى كِتَابِ الْمُعْتَزِلَةِ " الْاَنْتِصَارِ " وَالْبَلْخِيُّ فِي الْكِتَابِ الْمُعْتَزِلَةِ الْمُعْتَرِفِقِيقِ الْمُعْتَرِقِقِيقِ الْمُعْتَرِلَةُ الْمُعْتَرِلَةِ الْمُعْتَرِلَةِ الللْمُعْتَرِلَةِ اللللْمُعْتِقِ اللللْمُعْتَرِقِ اللللْمُعْتَرِقِ الْمُعْتَرِلَةُ الْمُعْتَلِقُولُ الللللْمُعْتَرِقِ اللللْمُعْتَرِقِ اللللْمُعْتِقِلَةِ الْمُعْتَرِقُ الْمُعْتَرِقِ الْمُعْتِقِ الْمُعْتِقِ الْمُعْتَلِقُ الللللْمُعْتِقِلْمُ الللْمُعْتَقِلَةُ اللللْمُعْتَقِلَةُ الللللْمُ اللللْمُعْتَقِلْمُ اللللْمُعْتَقِلَةُ اللللْمُعْتَقِلْمُ الللْمُعْتَرِقُولُ اللللْمُعْتِقِلْمُ اللللْمُعْتِقِلِقُلْمُ اللللْمُعِلْمُ اللللْمُعْتِقِلِ اللللْمُعْتِيقِ الْمُعْتَلِمُ اللْمُعْتَ

(٥) أ، ل، ب: عَلَى اعْتِرَاضِهِ.

(٦) الجُاحِظُ (أَبُو عُثْمَانَ عَمْرُو بْنُ بَحْرٍ الْكِنَانِيُّ اللَّيْتِيُّ الْمُتَوَقَّ سَنَةَ ٢٥٠ وَقِيلَ: ٢٥٥) مِنْ أَقِمَةِ الْمُعْتَزِلَةِ وَهُوَ رَأْسُ فِرْقَةِ الْجَاحِظِيَّةِ الْمَنْسُوبَةِ إِلَيْهِ، وَمِنْ أَشْهَرِ كُتُبِهِ كِتَابُ " فَضِيلَةِ الْمُعْتَزِلَةِ " الَّذِي أَشَرْنَا إِلَيْهِ فِي التَّعْلِيقِ السَّابِقِ. وَأَسُ فِرْقَةِ الْجَاحِظِيَّةِ الْمُنْسُوبَةِ إِلَيْهِ، وَمِنْ أَشْهَرِ كُتُبِهِ كِتَابُ " فَضِيلَةِ الْمُعْتَزِلَةِ " الَّذِي أَشَرْنَا إِلَيْهِ فِي التَّعْلِيقِ السَّابِقِ. انْظُرْ وَفَيَاتِ الْأَعْيَانِ ٣/٠١ - ١٤١٤ شَذَرَاتِ الذَّهَبِ ٢١٢١ - ٢٢١؛ يَاقُوتٌ: مُعْجَمَ الْأُدْبَاءِ (ط. رِفَاعِيِّ) انْظُرُ وَفَيَاتِ الْأَعْيَانِ ٣/٠١٠ - ٢١٤ الْقَرْقَ بَيْنَ الْفِرَقِ ص ١٠٥ - ١١٠٧. ". (١)

٠١٧٠ - "وَمِنْ أَعْظَمِ حَبَثِ الْقُلُوبِ أَنْ يَكُونَ فِي قَلْبِ الْعَبْدِ غِلِّ لِخِيَارِ (١) الْمُؤْمِنِينَ، [وَسَادَاتِ أَوْلِيَاءِ] اللّهِ بَعْدَ النّبِيّينَ، وَلِهَذَا لَمْ يَجْعَلِ اللّهُ [تَعَالَى] (٢) فِي الْفَيْءِ نَصِيبًا لِمَنْ بَعْدَهُمْ إِلّا الَّذِينَ يَقُولُونَ: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِا جُوانِنَا اللّهِ بَعْدَ النّبِيّينَ، وَلِهَذَا لَمْ يَجْعَلِ اللّهُ [تَعَالَى] (٢) فِي قُلُوبِنَا غِلّا لِلّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴿ [سُورَةُ الْحَشْرِ: ١٠]

وَلِهَٰذَا كَانَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْيَهُودِ مِنَ [الْمُشَابَقَةِ فِي الْحَبَثِ] (٣) ، وَاتَبَاعِ الْهُوى، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَخْلَاقِ الْيَهُودِ، وَبَيْنَ النَّصَارَى مَنَ الْمُشَابَقَةِ فِي الْغُلُوِ، وَالْجَهْلِ (٤) ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَخْلَاقِ النَّصَارَى مَا أَشْبَهُوا بِهِ هَؤُلَاءِ مِنْ وَجْهٍ، وَمَا زَالَ النَّاسُ يَصِفُونَهُمْ بِذَلِكَ.

وَمِنْ أَخْبَرِ [النَّاسِ بِهِمُ] الشَّعْبِيُّ (٥) وَأَمْثَالُهُ مِنْ عُلَمَاءِ الْكُوفَةِ، وَقَدْ ثَبَتَ عَنِ الشَّعْبِيِّ أَنَّهُ قَالَ: (مَا رَأَيْتُ أَحْمَقَ مِنْ الْخَشَبِيَّةِ (٦) لَوْ كَانُوا مِنَ الطَّيْرِ لَكَانُوا رَخَمًا (٧) ، وَلَوْ كَانُوا مِنَ الْبَهَائِمِ لَكَانُوا حُمُرًا، وَاللَّهِ لَوْ طَلَبْتُ مِنْهُمْ أَنْ

<sup>(</sup>١) م: عَلَى خِيَارِ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

<sup>(</sup>٢) تَعَالَى: لَيْسَتْ فِي (ن) ، (م) ، (ل) .

<sup>(</sup>٣) فِي الْحَبَثِ: زِيَادَةٌ فِي (م) ، (ل) وَظَهَرَ جُزْةٌ مِنَ الْكَلِمَةِ فِي (ن) .

<sup>(</sup>٤) أ، ب، ل: وَالْجِهْلِ وَاتِّبَاعِ الْهُوَى.

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ١٤/١

- (٥) هُوَ أَبُو عَمْرٍو عَامِرُ بْنُ شَرَاحِيلَ بْنِ عَبْدٍ الشَّعْبِيُّ، كُوفِيُّ تَابِعِيٌّ جَلِيلُ الْقَدْرِ وَافِرُ الْعِلْمِ، تُوفِيِّ سَنَةَ ١٠٤. تَرْجَمَتُهُ فِي: وَفَيَاتِ الْأَعْيَانِ ٢٢٧/٢ - ٢٢٩؛ شَذَرَاتِ الذَّهَبِ ٢٢٦/١ - ١٢٨.
- (٦) أ، ل: الْحَبَشِيَّةِ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ. وَالْحَشَبِيَّةُ نِسْبَةٌ إِلَى الْحَشَبِ، وَذَكِنَ لِأَنْهُمْ كَانُوا يَرْفُضُونَ الْقِتَالَ بِالسَّيْفِ وَيُقَاتِلُونَ بِالْخَشَبِ كَمَا سَيَرِدُ بَعْدَ قَلِيلٍ (ص ٢٢). وَذَكَرَ ابْنُ حَزْمٍ (الْفِصَلَ ٥/٥٤) أَنَّ بَعْضَ الشِّيعَةِ كَانُوا " وَيُقَاتِلُونَ بِالْخَشَبِ كَمَا سَيَرِدُ بَعْدَ قَلِيلٍ (ص ٢٢). وَذَكر ابْنُ حَزْمٍ (الْفِصَلَ ٥/٥٤) أَنَّ بَعْضَ الشِّيعَةِ كَانُوا " لَا يَسْتَحِلُونَ جَمْلُ السِّلَاحِ حَتَّى يَخْرُجَ الَّذِي يَنْتَظِرُونَهُ فَهُمْ يَقْتُلُونَ النَّاسَ بِالْخَنْقِ وَبِالْحِجَارَةِ، وَالْخَشَبِيَّةُ بِالْخَشَبِ فَقَامُ ".
- (٧) الرَّحَمُ نَوْعٌ مِنَ الطَّيْرِ، وَاحِدَتُهُ رَخْمَةُ، يُوصَفُ بِالْغَدْرِ وَالْقَذَرِ وَهُوَ مِنْ لِئَامِ الطَّيْرِ. لِسَانَ الْعَرَبِ ٢٣٥/١٢ (ط. بَيْرُوتَ) .". (١)

١٧١-" صَلَاثُهُمْ آذَا هُمُّمْ، قَدْ حَرَّقَهُمْ عَلِيُّ [بْنُ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بِالنَّارِ] (١) ، وَنَفَاهُمْ مِنَ اللَّهِ عَنْهُ اللَّهِ بْنُ سَبَأٍ يَهُودِيُّ مِنْ يَهُودِ صَنْعَاءَ نَفَاهُ إِلَى سَابَاطِ (٢) ، وَأَبُو بَكْرٍ الْكَرَوَّسُ نَفَاهُ إِلَى الجَّابِيَةِ الْبِلَادِ، مِنْهُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَبَأٍ يَهُودِيُّ مِنْ يَهُودِ صَنْعَاءَ نَفَاهُ إِلَى سَابَاطِ (٢) ، وَأَبُو بَكْرٍ الْكَرَوَّسُ نَفَاهُ إِلَى الجَّابِيَةِ (٣) ، وَحَرَّقَ مِنْهُمْ قَوْمًا أَتَوْهُ، فَقَالُوا: أَنْتَ هُوَ، فَقَالُوا: مَنْ أَنَا؟ فَقَالُوا: أَنْتَ رَبُّنَا، فَأَمَرَ بِنَارٍ، فَأُجِّجَتْ، فَأَلْقُوا فِيهِمْ قَالَ (٤) . عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٥) :

لَمَّا رَأَيْتُ الْأَمْرَ أَمْرًا مُنْكَرًا ... أَجَّجْتُ نَارِي، وَدَعَوْتُ قَنْبَرَا (٦)

يَا مَالِكُ، إِنَّ خِنْنَهُمْ خِنْهُ الْيَهُودِ قَالَتِ الْيَهُودُ: لَا يَصْلُحُ الْمُلْكُ إِلَّا فِي آلِ دَاوُدَ، وَكَذَلِكَ قَالَتِ الرَّافِضَةُ (٧): لَا تَصْلُحُ الْإِمَامَةُ إِلَّا فِي. وَلَدِ عَلِيٍّ (٨)، وَقَالَتِ الْيَهُودُ: لَا جِهَادَ فِي سَبِيلِ اللهِ حَتَّى يَبْعَثَ اللهُ الْمَسِيحَ الدَّجَّالَ، وَيَنْزِلَ سَيْفٌ (٩) مِنَ السَّمَاءِ، وَكَذَلِكَ الرَّافِضَةُ قَالُوا: لَا جِهَادَ فِي.

<sup>(</sup>١) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ زِيَادَةٌ فِي (أ) ، (ب) . وَفِي (ل) : عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ بِالنَّارِ.

<sup>(</sup>٢) الْعِقْدَ الْفَرِيدَ (٤٠٩/٢) " مِنْهُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَبَأٍ نَفَاهُ إِلَى سَابَاطَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَبَابٍ نَفَاهُ إِلَى الجَّازِرِ ". وَالْجَازِرُ: قَرْيَةٌ مِنْ نَوَاحِي النَّهْرَوَانِ، مِنْ أَعْمَالِ بَعْدَادَ قُرْبَ الْمَدَائِنِ.

<sup>(</sup>٣) وَأَبُو بَكْرِ الْكَرَوَّسُ: كَذَا فِي (أ) ، (ل) ، (ب) ، وفي الْعِقْدِ الْفَرِيدِ (٢/٩/٢) (وَفِيهِ الاِسْمُ مُشْكَلًا) وفي

<sup>(</sup>ن) ، (م) : وَأَبُو الْكَرَوَّشِ. وَلَمْ أَجِدْ لِلرَّجُلِ ذِكْرًا فِيمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ الْمَرَاجِع، وَالْجَابِيَةُ قَرْيَةٌ مِنْ أَعْمَالِ دِمَشْقَ.

<sup>(</sup>٤) وَفِيهِمْ قَالَ: سَاقِطَةٌ مِنْ (م) .

<sup>(</sup>٥) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: زِيَادَةٌ فِي (أ) ، (ل) ، (ب) .

<sup>(</sup>٦) الرَّجَزُ فِي الْفِصَلِ لِابْنِ حَزْمٍ ٤٧/٥، وَفِي شَرْحِ ابْنِ أَبِي الْحَدِيدِ عَلَى نَمْجِ الْبَلَاغَةِ ١٦٩/٨ (ط. عِيسَى الْحَلَمِيّ)، ، مَعَ اخْتِلَافٍ فِي الرِّوَايَةِ.

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢٢/١

- (٧) ن، م: وَقَالَتِ الرَّافِضَةُ.
- (A) ن، م، ل: لَا تَصْلُحُ الْأَئِمَّةُ إِلَّا مِنْ وَلَدِ عَلِيٍّ؛ الْعِقْدَ الْفَرِيدَ (٤٠٩/٢) : لَا يَكُونُ الْمُلْكُ إِلَّا فِي آلِ عَلِيٍّ الْعِقْدَ الْفَرِيدَ (٤٠٩/٢) : لَا يَكُونُ الْمُلْكُ إِلَّا فِي آلِ عَلِيٍّ الْعِقْدَ الْفَرِيدَ (٤٠٩/٢) : لَا يَكُونُ الْمُلْكُ إِلَّا فِي آلِ عَلِيٍّ الْعِقْدَ الْفَرِيدَ (٤٠٩/٢) : لَا يَكُونُ الْمُلْكُ إِلَّا فِي آلِ عَلِيٍّ الْعِقْدَ الْفَرِيدَ (٤٠٩/٢) : لَا يَكُونُ الْمُلْكُ إِلَّا فِي آلِ عَلِيٍّ الْعِقْدَ الْفَرِيدَ (٤٠٩/٢) : لَا يَكُونُ الْمُلْكُ إِلَّا فِي آلِ عَلِيٍّ الْعِقْدَ الْفَرِيدَ (٤٠٩/٢) المُلْكُ إِلَّا فِي آلِ عَلِيٍّ الْعِقْدَ الْفَرِيدَ (٤٠٩/٢) اللهِ اللهِ اللهِ اللهِيْرِ (٤٠٩/٢) اللهُ اللهُولِي اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ
  - (٩) أ، ب: سَيِّدٌ.". (٩)

١٧٢-"أَشْهَدَ بِالزُّورِ مِنَ الرَّافِضَةِ، وَرَوَاهُ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ حَرْمَلَةَ، وَزَادَ فِي ذَلِكَ: مَا رَأَيْتُ أَشْهَدَ عَلَى اللَّهِ بِالزُّورِ مِنَ الرَّافِضَةِ، وَهَذَا الْمَعْنَى، وَإِنْ كَانَ صَحِيحًا، فَاللَّفْظُ الْأَوْلُ هُوَ الثَّابِثُ عَنِ الشَّافِعِيِّ، وَلَهٰذَا ذَكرَ الشَّافِعِيُّ مِن الرَّافِضَةِ، وَهَذَا الْمَعْنَى، وَإِنْ كَانَ صَحِيحًا، فَاللَّفْظُ الْأَوْلُ هُوَ الثَّابِثُ عَنِ الشَّافِعِيِّ، وَلِهٰذَا ذَكرَ الشَّافِعِيُّ مَنْ عُرِفَ بِالْكَذِبِ كَالْحَطَّابِيَّةِ (٢) وَرَدُّ شَهَادَةِ مَنْ عُرِفَ بِالْكَذِبِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ، وَتَنَازَعُوا فِي شَهَادَةِ سَائِرِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ هَلْ تُقْبَلُ مُطْلَقًا؟ أَوْ تُرَدُّ مُطْلَقًا؟ أَوْ تُورَدُ مُطْلَقًا؟ أَوْ تُرَدُّ مُطْلَقًا؟ أَوْ تُرَدُ مُطْلَقًا؟ أَوْ تُرَدُّ مُطْلَقًا؟ أَوْ تُرَدُّ مُطْلَقًا؟ أَوْ تُرَدُّ مُطْلَقًا؟ أَوْ تُومِنَ النَّواتِهُ عَنِ الشَّالِيقِ إِلَى الْبِدَعِ؟ وَلَا شَهَادَتَهُ، وَلِهُذَا لَمْ يَكُنُ فِيهَ الرِّوَايَةُ عَمَّنْ فِيهِ نَوْعٌ مِنْ بِالدُّعَاءِ إِلَى الْبِدَع، وَإِنْ كَانَ فِيهَا الرِّوَايَةُ عَمَّنْ فِيهِ نَوْعٌ مِنْ

<sup>(</sup>١) أ، ب: رَدَّ.

<sup>(</sup>٢) الْخَطَابِيَّةُ مِنْ عُلَاةِ الشِّيعَةِ أَتْبَاعُ أَبِي الْخَطَّابِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي زَيْنَبَ مِقْلاصٍ الْأَسَدِيِّ الْكُوفِيّ الْأَجْدَعِ الْمَقْتُولِ سَنَةَ ١٤٣. قَالَ التُّوبِعُثِيُّ (فِرَقَ الشِّيعَةِ، ص [٠ - ٩] ٧ - ٣٨): "كَانَ أَبُو الْخُطَّبِ يَدَّعِي أَنَّ. أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَمْرَ بْنَ مُحَمَّدٍ (الصَّادِقَ) – عَلَيْهِمَا السَّلَامُ – جَعَلَهُ قَيِّمَهُ وَوَصِيَّهُ مِنْ بَعْدِهِ، وَعَلَّمَهُ اسْمَ اللَّهِ الْأَعْظَمَ، ثُمُّ تَرَاقَى جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ (الصَّادِقَ) – عَلَيْهِمَا السَّلَامُ – جَعَلَهُ قَيِّمَهُ وَوَصِيَّهُ مِنْ بَعْدِهِ، وَعَلَّمَهُ اسْمَ اللَّهِ الْأَعْظَمَ، ثُمُّ تَرَاقَى إِلَّ اللَّهُ عِلَى السَّلَامُ – جَعَلَهُ قَيِّمَهُ وَوَصِيَّهُ مِنْ الْمَلَاثِكَةِ وَأَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ وَالْحُجَّةُ عَلَيْهِمْ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّالُ وَالنِّحَلَ ١٩٨٥ – اللَّهُ مِنَ الْمَلَاثِ وَالْتَحْلَ ١٩٨٥ وَالْمُحِيِّ وَاللَّهُ مِنْ الْمُلَوْقِ مِنْ الْمُلَاثِ وَالْبَحْلَقِ وَاللَّهُ عَلَيْهِمْ اللَّهُ وَمُ بَيْنَ الْفِرَقِ ص [٠ - ٩] ٥ - ٥٠ اللَّيْسِ فِي اللّذِينِ ص [٠ - ٩] ١٩٨٥ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عِلَى اللَّهُ وَى الشِّيعَةِ، ص [٠ - ٩] ١٩٨٤ النَّرْبِ حَوْمٍ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عِلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِمْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْعَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ال

<sup>(</sup>٣) أ، ب: وَالْمَسَانِدِ.". <sup>(٢)</sup>

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢٠/١

<sup>(</sup>٢) منهاج السنة النبوية ٢/١

١٧٣-"بِدْعَةٍ كَالْخُوارِجِ (١) ، وَالشِّيعَةِ، وَالْمُرْجِعَةِ (٢) ، وَالْقَدَرِيَّةُ، وَذَلِكَ. لِأَهَّمُ (٣) لَمْ يَدَعُوَا الرِّوَايَةَ عَنْ هَؤُلَاءِ لِلْفِسْقِ كَمَا يَظُنُّهُ بَعْضُهُمْ، وَلَكِنَّ مَنْ أَظْهَرَ بِدْعَتَهُ. وَجَبَ الْإِنْكَارُ عَلَيْهِ بِخِلَافِ مَنْ أَخْفَاهَا، وَكَتَمَهَا، وَإِذَا وَجَبَ الْإِنْكَارُ عَلَيْهِ بِخِلَافِ مَنْ أَخْفَاهَا، وَكَتَمَهَا، وَإِذَا وَجَبَ الْإِنْكَارُ عَلَيْهِ كَانَ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَهْجُرَ حَتَّى يَنْتَهِي عَنْ إِظْهَارِ بِدْعَتِهِ، وَمِنْ هَجْرِهِ أَنْ لَا يُؤْحَذَ عَنْهُ الْعِلْمُ، وَلَا يُسْتَشْهَدَ.

وَكَذَلِكَ تَنَازَعَ الْفُقَهَاءُ فِي الصَّلَاةِ حَلْفَ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ، وَالْفُجُورِ مِنْهُمْ مَنْ أَطْلَقَ (٤ الْإِذْنَ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَطْلَقَ ٤) (٤) الْمَنْعَ، وَالتَّحْقِيقَ أَنَّ الصَّلَاةَ حَلْفَهُمْ لَا يُنْهَى عَنْهَا لِبُطْلَانِ صَلَاتِمِمْ فِي نَفْسِهَا لَكِنْ لِأَثَمَّمْ إِذَا أَظْهَرُوا الْمُنْكَرَ الْمُنْكَرَ الْمُنْكَرِ اللَّهُ عَنْهَا لِلْمُسْلِمِينَ، وَمِنْ هَذَا الْبَابِ تَرْكُ عِيَادَتِهِمْ، وَتَشْيِيعُ جَنَائِزِهِمْ كُلُ هَذَا مِنْ بَابِ الْهُجْرِ الْمَشْرُوعِ فِي إِنْكَارِ الْمُنْكَرِ لِلنَّهْيِ عَنْهُ (٥).

وَإِذَا عُرِفَ أَنَّ هَذَا هُوَ مِنْ بَابِ الْعُقُوبَاتِ الشَّرْعِيَّةِ عُلِمَ أَنَّهُ يَخْتَلِفُ

١٧٤ – "وَأَمَّا ابْنُ عَقِيلٍ (١) . وَالْقَاضِي. (٢) فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، وَأَبُو حَازِمِ بْنُ الْقَاضِي أَبِي يَعْلَى (٣) ، وَأَبُو الْخَطَّابِ (٤) ، فَيُصَرِّحُونَ بِالتَّعْلِيلِ وَالْحِرْمَةِ فِي أَفْعَالِ اللَّهِ تَعَالَى مُوافَقَةً لِمَنْ قَالَ ذَلِكَ مِنْ أَهْلِ النَّظْرِ. وَأَبُو الْخَنَفِيَّةُ هُمْ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ الْقَائِلِينَ بِالْقَدَرِ، وَجُمْهُورُهُمْ يَقُولُونَ بِالتَّعْلِيلِ (\* وَالْمَصَالِحِ، وَالْكَرَّامِيَّةُ (٥) ، وَأَمْثَالْهُمُ هُمْ (٦) أَيْضًا مِنَ الْقَائِلِينَ

<sup>(</sup>١) ن، م: الْحُوَارِج.

<sup>(</sup>٢) الْمُرْجِئَةُ هُمُ الَّذِينَ كَانُوا يُؤَخِّرُونَ الْعَمَلَ عَنِ الْإِمَانِ، مِعْفَى أَثَمُّمْ كَانُوا يَجْعَلُونَ مَدَارَ الْإِمَانِ عَلَى الْمُوْجِئَةِ فَمُ الَّذِينَ كَانُوا يُؤَخِّرُونَ الْعَمَلِ عَنِ الْإِمَانَ مُتَوَقِّقًا عَلَى الْعَمَلِ. وَأَكْثَرُ الْمُرْجِئَةِ يَرَوْنَ أَنَّ الْإِمَانَ لَا وَالْمَحَبَّةِ لَهُ وَالْإِقْرَارِ بِوَحْدَانِيَّتِهِ، وَلَا يَبْعَلُونَ هَذَا الْإِمَانَ مُتَوَقِّقًا عَلَى الْعَمَلِ. وَأَكْثَرُ الْمُرْجِئَةِ يَرَوْنَ أَنَّ الْإِمَانَ لَا يَتَبَعَضُ وَلَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ إِنَّ أَهْلَ الْقِبْلَةِ لَنْ يَدْخُلُوا النَّارَ مَهْمَا ارْتَكَبُوا مِنَ الْمَعَاصِي. انْظُرِ يَتَبَعَضُ وَلَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ إِنَّ أَهْلَ الْقِبْلَةِ لَنْ يَدْخُلُوا النَّارَ مَهْمَا ارْتَكَبُوا مِنَ الْمَعَاصِي. انْظُرِ الْمَقَالَاتِ ١٩٧/ ١ - ١٢٥ اللَّيَا الْفِيلَ وَالنِّحَلَ ١/٥٠٥ - ١٣٤ الْفَرْقَ بَيْنَ الْفِرَقِ، ص [٠ - ٩] ٢٠ - ١٢٥ الْفَرْقَ بَيْنَ الْفِرَقِ، ص [٠ - ٩] ٣٠ - ١٤٤ الْفُرورَ الْعِينَ، ص [٠ - ٩] ٣٠ - ١٤٤ الْفَنُونِ (ط. الْبَدْءَ وَالتَّارِيخَ ٥/١٤٤ - ١٤٤ الْفَنُونِ (ط. بَيُرُوتَ) ٢/٢٠ - ٢٥٢ كَثَلَافَ اصْطِلَاحَاتِ الْفُنُونِ (ط. بَيُرُوتَ) ٢/٢٤ الْبَدْءَ وَالتَّارِيخَ ٥/٢٤ اللَّهُمُ لِيزِيِّ ٢/٩٤ عَلَى اللَّهُ لِينَا الْفَرْقَ بَرُقَ تَلَى اللَّهُ لِمُقْرِيرِةٍ مُ ١٤٤ الْمُؤْونِ الْعَالَاحَاتِ الْفُنُونِ (ط.

<sup>(</sup>٣) ن، م: أَنْكُمْ.

<sup>(</sup>٤) (٤ - ٤): سَاقِطٌ مِنْ (أ) ، (ب).

<sup>(</sup>٥) ن، م: الْمَنْهِيّ عَنْهُ.". (١)

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٦٣/١

- (١) أَبُو الْوَفَاءِ عَلِيُّ بْنُ عَقِيلِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ الْبَغْدَادِيُّ، مِنَ الْحُنَابِلَةِ الَّذِينَ حَالَقُوا الْمَذْهَبَ وَجَاأُوا إِلَى التَّأُويلِ مِثْلُ ابْنِ الْجَوْزِيِّ، كَانَ يُعَظِّمُ الْحُلَّاجَ فَأَرَادَ الْحَنَابِلَةُ قَتْلَهُ. وُلِدَ سَنَةَ ٢٣١ وَتُؤفِيُّ سَنَةَ ٥١٣ انْظُرْ تَرْجَمَتَهُ فِي الذَّيْلِ مِثْلُ ابْنِ الْجَوْزِيِّ، كَانَ يُعَظِّمُ الْحُلَّاجَ فَأَرَادَ الْحَنَابِلَةُ قَتْلَهُ. وُلِدَ سَنَةَ ٢٣١ وَتُؤفِيٌ سَنَةَ ٥١٣ انْظُرْ تَرْجَمَتَهُ فِي الذَّيْلِ لِابْنِ رَجَبٍ ٢٤٢١ ٢٤٣ ؛ الْأَعْلَامِ ٢٤٠٥ ٢٤ ؛ لِسَانِ الْمِيزَانِ ٢٤٣ ٢٤٣ ؛ الْأَعْلَامِ لَابْنِ رَجَبٍ ٢٢٩/٥ الْمُلْحَقِ ٣٣/٣. ٥٠ الْمُلْحَقِ ٥٠٣/٣ .
  - (٢) وَالْقَاضِي: سَاقِطَةٌ مِنْ (أ) ، (ب) .
- (٣) أ، ب: وَأَبُو حَازِمٍ بْنُ الْقَاضِي أَبِي يَعْلَى ؛ ن، م: وَأَبُو حَازِمٍ. وَالصَّوَابُ أَبُو حَازِمٍ. وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُرَّاءِ الْمُتَوَفَّ سَنَةَ ٧٢٥. انْظُرِ الذَّيْلَ لِابْنِ رَجَبِ ١٨٤/١ ١٨٥.
- (٤) ن، م: وَأَبُو الْخَطَّابِ الصَّغِيرُ. وَهُوَ حَطَأً. وَلَعَلَّ الصَّوَابَ " وَأَبُو يَعْلَى الصَّغِيرُ " وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَرَّاءِ أَبُو الْحُسَيْنِ صَاحِبُ كِتَابٍ " طَبَقَاتِ الْخَنَابِلَةِ ". انْظُرِ الذَّيْلَ ١٧٦/١ ١٧٨.
- (٥) الْكَرَّامِيَّةُ هُمْ أَتْبَاعُ مُحَمَّدِ بْنِ كَرَّامٍ أَبِي عَبْدِ اللهِ السِّجِسْتَانِيِّ الْمُتَوَقَّ فِي الْقُدْسِ سَنَةَ ٥٥٧ (انْظُرْ شَذَرَاتِ النَّشْبِيهِ النَّهْ هَبُ الْبُعُونَ فِي ذَلِكَ إِلَى حَدِّ التَّشْبِيهِ النَّهْ مِن وَهُمْ يُوَافِقُونَ السَّلَفَ أَيْضًا فِي إِثْبَاتِ الْقَدَرِ وَالْقُوْلِ بِالْحِكْمَةِ، وَلَكِنَّهُمْ يُوَافِقُونَ الْمُعْتَزِلَةَ فِي وُجُوبِ وَالتَّجْسِيم، وَهُمْ يُوَافِقُونَ السَّلَفَ أَيْضًا فِي إِثْبَاتِ الْقَدَرِ وَالْقُوْلِ بِالْحِكْمَةِ، وَلَكِنَّهُمْ يُوَافِقُونَ الْمُعْتَزِلَةَ فِي وُجُوبِ وَالتَّجْسِيم، وَهُمْ يُوافِقُونَ السَّلَفَ أَيْضًا فِي إِثْبَاتِ الْقَدَرِ وَالْقُوْلِ بِالْحِكْمَةِ، وَلَكِنَّهُمْ يُوَافِقُونَ الْمُعْتَزِلَةَ فِي وُجُوبِ وَالتَّجْسِيم، وَهُمْ يُوافِقُونَ السَّلَفَ أَيْضًا فِي إِثْبَاتِ الْقَدَرِ وَالْقُولِ بِالْمِكْمَةِ، وَلَكِنَّهُمْ الْأَشْعَرِيُ وَاللَّهُ مِنَ الْمُرْجِئَةِ مَعْلَى بِالْعَقْلِ وَفِي أَنَّ الْعَقْلَ يُحُيِّنُ وَيُقَبِّحُ قَبْلَ الشَّرْعِ. كَمَا يَعُدُّهُمُ الْأَشْعَرِيُ وَالنَّصْدِيقُ بِاللِّسَانِ دُونَ الْقَلْبِ. انْظُرِ الْمَقَالَاتِ ١٨٥٠ ٢ ؛ الْفِصَلَ لِلْإِبْنِ حَزْمٍ ٤٥٠ الْمُشْرِينَ فِي الدِّينِ ٥٠ ١ ١٥ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُشْرِكِينَ ١٩٤ ؛ الْفَرْقَ بَيْنَ الْفِرَقِ ١٣٠٠ ١٣٧ ؛ التَّبْصِيرَ فِي الدِينِ ٥٠ ٧٠ ؛ اعْتِقَادَاتِ فِرَقِ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُشْرِكِينَ ١٧٠ .
  - (٦) هُمْ: سَاقِطَةٌ مِنْ (أ) ، (ب) .". (١)

١٧٥ - "وَافَقَهُمْ مِنَ الْأَشْعَرِيَّةِ وَالْكَرَّامِيَّةِ وَالشِّيعَةِ، وَمَنْ وَافَقَهُمْ مِنْ أَتْبَاعِ الْأَيْمَّةِ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهِمْ، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ لَمَّا اعْتَقَدُوا (١) أَنَّ الرَّبَّ فِي الْأَرَلِ كَانَ يَمْتَنِعُ مِنْهُ الْفِعْلُ وَالْكَلَامُ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ - وَكَانَ حَقِيقَةُ قَوْلِمْ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ قَادِرًا فِي الْأَرَلِ عَلَى الْكَلَامِ وَالْفِعْلِ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ لِكَوْنِ ذَلِكَ مُمْتَنِعًا لِنَفْسِهِ، وَالْمُمْتَنِعُ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْمَقْدُورِ - وَالْفِعْلِ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ لِكَوْنِ ذَلِكَ مُمْتَنِعًا لِنَفْسِهِ، وَالْمُمْتَنِعُ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْمَقْدُورِ - صَارُوا (٢) حِزْبَيْنِ:

حِزْبًا قَالُوا: إِنَّهُ صَارَ قَادِرًا عَلَى الْفِعْلِ وَالْكَلَامِ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ قَادِرًا عَلَيْهِ [لِكَوْنِهِ صَارَ الْفِعْلُ وَالْكَلَامُ مُمْكِنًا بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ قَادِرًا عَلَيْهِ [لِكَوْنِهِ صَارَ الْفِعْلُ وَالْكَلَامُ مُمْكِنًا بَعْدَ أَنْ كَانَ (٣) مُمْتَنِعًا، وَإِنَّهُ انْقَلَبَ مِنْ الإمْتِنَاعِ الذَّاتِيِّ إِلَى الْإِمْكَانِ الذَّاتِيِّ ] (٤) ، وَهَذَا قَوْلُ الْمُعْتَزِلَةِ، وَالجُهْمِيَّةِ، وَالْجُهْمِيَّةِ، وَالْمُعْتَزِلَةِ، وَأَئِمَّةِ الشِّيعَةِ كَالْهَاشِمِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ.

[وَحِزْبًا] قَالُوا (٥) : صَارَ الْفِعْلُ مُمْكِنًا بَعْدَ أَنْ كَانَ مُمْتَنِعًا مِنْهُ، وَأَمَّا الْكَلَامُ، فَلَا يَدْخُلُ (٦) تَحْتَ الْمَشِيئَةِ، وَالْقُدْرَةِ، بَلْ هُوَ شَيْءٌ وَاحِدٌ لَازِمٌ لِذَاتِهِ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ كُلَّابٍ (٧) ، وَالْأَشْعَرِيِّ وَمَنْ وَافَقَهُمَا.

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ١٤٣/١

(١) أَ: لِمَا قَالُوا اعْتَقَدُوا ؛ بِ: لَمَّا قَالُوا وَاعْتَقَدُوا.

(٢) ن، م: وَصَارُوا.

(٣) ن، م: وَغَيْرُهُمْ وَقَالُوا.

(٤) ن (فَقَطْ): بَعْدَ مَا كَانَ.

(٥) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ن) ، (م) .

(٦) ن (فَقَطْ) : فَلَا بُدَّ يَدْخُلُ، وَهُوَ خَطَأً.

(٧) ابْنُ كُلَّابٍ (بِضَمِّ الْكَافِ وَتَشْدِيدِ اللَّامِ) هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ سَعِيدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ كُلَّابِ الْقَطَّانُ الْمُتَوَقِّ بَعْدَ (٧) ابْنُ كُلَّابٍ (بِضَمِّ الْكَافِ وَتَشْدِيدِ اللَّمِلَلَ وَالنِّحَلَ ١/٥٨) وَالْأَشْعَرِيُّ (الْمَقَالَاتِ ١/٥٣) وَابْنُ طَاهِرٍ الْبَغْدَادِيُّ (الْمَقَالَاتِ ١/٥٧) إِنَّهُ شَيْحٌ قَدِيمٌ لِلْأَشْعَرِيَّةِ. وَقَالَ عَنْهُ ابْنُ حَزْمٍ (الْفِصَلَ ٥/٧٧) إِنَّهُ شَيْحٌ قَدِيمٌ لِلْأَشْعَرِيَّةِ. وَقَالَ عَنْهُ ابْنُ حَزْمٍ (الْفِصَلَ ٥/٧٧) إِنَّهُ شَيْحٌ قَدِيمٌ لِلْأَشْعَرِيَّةِ. وَقَالَ عَنْهُ ابْنُ حَزْمٍ اللَّهُ عَرَهَا الْأَشْعَرِيُّ فِي الْمَقَالَاتِ ٢/٢٠ ، ٢٣٢، ٢٥٠ . وَانْظُرُ أَيْضًا عَنِ ابْنِ ابْنِ النَّدِيمِ صَ ١٨٠ . وَانْظُرُ أَيْضًا عَنِ ابْنِ النَّدِيمِ صَ ١٨٠ ؛ لِسَانَ الْمِيزَانِ ٣/٠٣ كُلَّابٍ وَمَذْهَبِهِ: طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ ٢/٩٩ ٢ - ٠٠٠ ؛ الْفِهْرِسْتَ لِابْنِ النَّدِيمِ صَ ١٨٠ ؛ لِسَانَ الْمِيزَانِ ٣/٠٣ ٢ كُلَّابٍ وَمَذْهَبِهِ: طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ ٢/٩٩ ٢ - ٠٠٠ ؛ الْفِهْرِسْتَ لِابْنِ النَّدِيمِ صَ ١٨٨ ؛ لِسَانَ الْمِيزَانِ ٣/٠٥، ١١٢٠ ؛ الْخُطَطَ لِلْمُقْرِيزِيِّ ٢/٨٥، ٣٥، ١٩٠ ؛ مَقَالَاتِ الْأَشْعَرِيِّ ١/٨٥٤ - ٢٩٩ ، ٢٩١ ؛ أَصُولَ الدِّينِ، صَ ١٨٠ ؛ الْمِلَلَ وَالنِّحَلَ ١/٨٤١ ؛ أَصُولَ الدِّينِ، صَ ١٨٥ ؛ الْفِصَلَ لِابْنِ حَزْمٍ ٢/٣١، ٢٠٢ ؛ الْفِصَلَ لِابْنِ حَزْمٍ ٢/٩٠، ٢٠١ ؛ الْفِصَلَ لِلْبُنِ حَزْمٍ ٢/٩٠، ٢٠١ ؛ الْفِصَلَ لِابْنِ حَزْمٍ ٢/٩٠، ٢٠٠ ؛ الْفِصَلَ لِابْنِ حَزْمٍ ٢/٧٥، ٢٠٠ ؛ الْفِصَلَ لِابْنِ حَزْمٍ ٢/٩٠، ٢٠٠ ؛ الْفِصَلَ لِابْنِ حَزْمٍ ٢/٨٥، ٢٠٠ ؛ الْفِصَلَ الْبُنِ حَزْمٍ ٢/٩٠، ٢٠٠ ، ١٢٠ ؛ الْفِصَلَ وَالنِحَلَ ١٨٤٥ ، وَالْمِلَ وَالنِحَالَ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْعَلَى وَالنِحَالَ الْمُلْلَ وَالنِحَلَ الْمُعَلِى وَالْمَالِ وَالْمَالِ وَالْمَالُ وَالْمَلْمُ وَالْمَالِ وَالْمَالِ وَالْمَلْمَ وَالْمَالُ وَالْمَلْمَ اللَّهُ الْمَلْمُ الْمَلْمُ الْمَلْمُ اللَّولِيْ اللْمَلْمُ الْمُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِ اللْمَلْمَ اللَّهُ الْمُلْمَ الْمَلْمُ الْمَلْمُ اللَّهُ الْمُؤْمِ اللْمُؤْمِ اللْمُلُولُ الْمُؤْمِ اللْمُعْرِقِ الْمُؤْمِ اللْمُولُولُ اللْمُعْرِقِ الْمُؤْمِلُ الْمُعْرَامِ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِ اللْمُعْرِقِ الْم

١٧٦-" وَأَيْضًا، فَإِنَّهُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ الَّذِي نَتَكَلَّمُ عَلَيْهِ، وَهُو تَقْدِيرُ أَنْ لَا يَكُونَ الْأَزَلِيُّ مُسْتَلْزِمًا لِتِلْكَ الْحُوادِثِ، بَلْ كَانَتْ حَادِثَةً بَعْدَ أَنْ لَمْ تَكُنْ، فَيَلْرُمُ (١) أَنَّ الْعَالَمُ كَانَ خَالِيًا عَنْ جَمِيعِ الْحُوادِثِ، ثُمُّ حَدَثَتْ (٢) الْحُوادِثِ، بَلْ كَانَتْ حَادِثَةً بَعْدَ أَنْ لَمْ تَكُنْ، فَيَلْرُمُ (١) أَنَّ الْعَالَمُ كَانَ خَالِيًا عَنْ جَمِيعِ الْحُوادِثِ، ثُمُّ حَدَثَتْ (٢) فِيهِ بِلَا سَبَبٍ حَادِثٍ، وَهُو شَبِيهٌ بِقُولِ الْحُرَانِيِّينَ الْقَائِلِينَ (٣) بِالْقُدَمَاءِ الْخَمْسَةِ الْوَاجِبِ بِنَفْسِهِ، وَالْمَدَّةِ، وَالْمُدَّةِ، وَالْمُدَّةِ، وَالْمُدُقِي وَلَيْ الْعَلِينَ (٥) وَمَنْ. وَافَقَهُمَا، أَوْ بِقُولٍ يُحْكَى عَنْ وَالنَّفْسِ، وَالْمُدُولِي، كَمَا يَقُولُهُ دِيمُقُرَاطِيسُ (٤) ، وَابْنُ زَكِرِيًّا الطَّبِيبُ (٥) وَمَنْ. وَافَقَهُمَا، أَوْ بِقُولٍ يُحْكَى عَنْ بَعْضِ الْقُدَمَاءِ، وَهُو أَنَّ جَوَاهِرَ الْعَالَمُ (٦) أَزَلِيَّةٌ، وَهُو الْقَوْلُ بِقِدَمِ الْمُدَوّةِ -

<sup>(</sup>١) ب (فَقَطْ): يَلْزَمُ.

<sup>(</sup>٢) أ، ب: حَدَثَ.

<sup>(</sup>٣) أ، ب: وَهُمْ مَنْ يَقُولُ.

<sup>(</sup>٤) وَهُوَ دِمُوقْرَيْطِسُ DEMOKRITOS الْفَيْلَسُوفُ الْيُونَانِيُّ الْمَشْهُورُ، وَقَدْ وُلِدَ فِي أَبَدِيرَا مِنْ أَعْمَالِ تَرَاقِيَا، وَلَكِنَّنَا لَا يَعْلَمُ تَارِيخَ وِلَادَتِهِ وَوَفَاتِهِ بِالضَّبْطِ، وَإِنَّمَا نَعْلَمُ أَنَّهُ اشْتَهَرَ حَوَالَيْ سَنَةَ ٢٠٤ ق. م. (انْظُرْ مَثَلًا بُرُوتَرَانْدِرَسِلَ:

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ١٥٦/١

تَارِيحَ الْفَلْسَفَةِ الْغَرْبِيَّةِ ١١٤/١، تَرْجَمَةَ الدُّكْتُورِ زَكِيِّ غِيبِ مَحْمُود، الْقَاهِرَة، ١٩٥٤). وَهُوَ أَهُمُّ شَخْصِيَّاتِ الْمَدْرَسَةِ النَّرْيَّةِ وَمَذْهَبُهَا – كَمَا ذَكَرَ الْعَرَبُ فِيمَا بَعْدُ – هُوَ مَذْهَبُ الْقَائِلِينَ بِالْجُزْءِ الَّذِي لَا يَتَجَرَّأُ أَوْ بِالْجُوْهِ الْمَدْرَسَةِ الذَّرِيَّةِ وَمَذْهَبُهُ فِي الْكُتُبِ الْعَرَبِيَّةِ مِثْلِ طَبَقَاتِ الْأَطِبَّاءِ وَالْحُكَمَاءِ لِابْنِ جَلْجَلَ، ص [٠ - ٩] ٣ ؛ الْفَرْدِ. وَانْظُرْ تَرْجَمَتَهُ وَمَذْهَبَهُ فِي الْكُتُبِ الْعَرَبِيَّةِ مِثْلِ طَبَقَاتِ الْأَطِبَّاءِ وَالْحُكَمَاءِ لِابْنِ جَلْجَلَ، ص [٠ - ٩] ٣ ؛ الْفَلْرُ تَرْجَمَتَهُ وَمَذْهَبُهُ فِي الْكُتُبِ الْقِفْطِيِّ، ص [٠ - ٩] ٨٢ ؛ الْمِلَلَ وَالنِّحَلَ ١٠٧/١ – ١٢٠، ١٠٨ - ١٢٢.

(٥) وَهُوَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ زَكْرِيًّا الرَّازِيُّ الطَّبِيبُ وَالْقَيْلَسُوفُ الْمُتَوَقَّ سَنَةَ ٣١٣، وَهُوَ أَحَدُ الْقَائِلِينَ عِمَدُهَ الْجُوْهِرِ الْفَرْدِ مِنَ الْمُنْتَسِينَ إِلَى الْإِسْلَامِ. انْظُرْ تَرْجَمَتَهُ فِي طَبَقَاتِ الْأَطِبَّاءِ لِابْنِ جَلْجَلَ، ص ٧٧، ٧٧؛ ابْنُ الْإِسْلَامِ. انْظُرْ تَرْجَمَتَهُ فِي طَبَقَاتِ الْأَطِبَّاءِ لِابْنِ جَلْجَلَ، ص ٧٧، ١٩؛ ابْنُ ظَهِيرٍ الْبَيْهَقِيُّ، تَارِيحَ حُكَمَاءِ الْإِسْلَامِ (دِمَشْقَ ٢٧١ - ٢٧٧؛ ابْنُ ظَهِيرٍ الْبَيْهَقِيُّ، تَارِيحَ حُكَمَاءِ الْإِسْلَامِ (دِمَشْقَ ٢٧٠ - ١٩٤١)، ص [٠ - ٩] ١، وقَدْ تَكَلَّمَ الدُّكْتُورِ مُحَمَّدِ عَبْدِ الْمُعْلِي، وَذَكَرَ (ص [٠ - ٩] ٠) قَوْلَ الرَّازِيِّ: إِنَّ الْقُدَمَاءَ أَلِي رَيْدَهُ، الْقَاهِرَةِ، ١٩٤٦) عَلَى مَذْهَبِ الرَّازِيِّ بِالتَّفْصِيلِ، وَذَكَرَ (ص [٠ - ٩] ٠) قَوْلَ الرَّازِيِّ: إِنَّ الْقُدَمَاءَ أَوْ الْجُواهِرَ جَمْسَةُ: الْبَارِيُّ وَالنَّفْسُ وَالْمُيُولَى وَالزَّمَانُ وَالْمَكَانُ. وَانْظُرْ نَفْسَ الْكِتَابِ ص [٠ - ٩] ١ عَلَى مَذْهُ مِ ١٩٤٠ وَالْوَمَانُ وَالْمَكَانُ. وَانْظُرْ نَفْسَ الْكِتَابِ ص [٠ - ٩] ١ عَلَى مَنْهُ مَا وَالْمُعَلِي وَالْتَمْانَ وَالْمَكَانُ. وَانْظُرْ نَفْسَ الْكِتَابِ ص [٠ - ٩] ١ عَلَى مَنْهُ مَا وَالْوَمَانُ وَالْمَكَانُ. وَانْظُرْ نَفْسَ الْكِتَابِ ص [٠ - ٩] ١ عَلَى مَا الْمُعْولِي وَالرَّمَانُ وَالْمَكَانُ. وَالْقُولُ الْوَصَلَ لِلْابُونِ عَوْمِ الْمُعْلِقِيقِ وَالْمَانُ وَالْمَكَانُ. وَالْقُولُ الْوَصَلَ لِلْابُونِ عَوْمِ الْمُعْلِي وَالْمُولِي وَالرَّمَانُ وَالْمَكَانُ. وَالْمُعْرَادُ وَالْمُولِي وَالْمَلْعُولُ الْمَالُولُولُولُ الْمُعْرِقِيقِ وَالْمُولِي وَالْمُعْرَاقِ وَلَالْمُعُلِي وَالْمُولِي وَالْمُولِي وَالْمُولِي وَالْمُعْرَاقِ وَلَوْمُ الْمُولِي وَالْوَعُمَالُ وَالْمُعْرَاقِ وَلَوْمُ وَلَوْمُ الْفُولُ وَالْمُولِي وَالْمُولِي وَالْوَالْمُ وَالْمُولِي وَالْمُولَى وَالْمُولِي وَالْمُولِي وَالْوَلَاقُولُ الْمُولِي وَالْمُولِي وَالْمُولِي وَالْمُولُولُ وَلَوْمُ وَالْمُ وَالْمُولِي وَالْمُولِي وَالْمُولُولُ وَالْمُؤْلُولُ وَالْمُولِي وَالْمُولِي وَالْمُولِي وَالْمُولُولُ وَالْمُولُولُ وَالْمُولُولُ وَالْمُولُولُولُ وَالْمُولِي وَالْمُولُولُ وَالْمُولُولُ

(٦) ن، م: الْعَوَالِمِ.". (١)

١٧٧ - "تَقْدِيمِهِ فِي الصَّلَاةِ، وَأَحَادِيثَ أُحَرَ لَمْ أَذْكُرْهَا لِكَوْفِهَا لَيْسَتْ مِمَّا يُثْبِتُهُ (١) أَهْلُ الْحُدِيثِ.

[أدلة <mark>ابن حزم</mark> على أن الرسول نص على خلافة أبي بكر نصا جليا]

وَقَالَ أَبُو مُحَمَّدِ بِنُ حَزْمٍ فِي كِتَابِهِ فِي (٢) " الْمِلَلِ وَالنِّحَلِ " (٣) احْتَلَفَ النَّاسُ فِي الْإِمَامَةِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَمْ يَسْتَحْلِفْ أَحَدًا، ثُمُّ احْتَلَفُوا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَمْ يَسْتَحْلِفْ أَحَدًا، ثُمُّ احْتَلَفُوا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَمْ يَسْتَحْلِفْ أَحَدًا، ثُمُّ احْتَلَفُوا (٥) فَقَالَ بَعْضُهُمْ: [لَكِنْ] (٦) لَمَّا اسْتَحْلَفَ أَبَا بَكْرٍ (٧) عَلَى الصَّلَاةِ كَانَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى أَنَّهُ أَوْلاَهُمْ بِالْإِمَامَةِ وَالْخِلافَةِ عَلَى الْأَمْرِ (٨) . وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا، وَلَكِنْ كَانَ أَبْيَنَهُمْ (٩) فَضْلًا فَقَدَّمُوهُ لِذَلِكَ.

وَقَالَتْ طَائِفَةُ: بَلْ نَصَّ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَلَى اسْتِخْلَافِ أَبِي بَكْرٍ بَعْدَهُ عَلَى أُمُورِ النَّاسِ نَصًّا جَلتًا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَكِمَذَا نَقُولُ لِبَرَاهِينَ، أَحَدُهَا إِطْبَاقُ النَّاسِ كُلُّهُمْ،

(٢) فِي سَاقِطَةٌ مِنْ (أ) ، (ب) .

<sup>(</sup>١) ن (فَقَطْ): يُبَيّنُهُ.

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢٠٩/١

- (٣) الْفِصَالُ فِي الْمِلَلِ وَالْأَهْوَاءِ وَالنِّحَلِ " وَالْكَلَامُ التَّالِي فِي ١٧٦/٤ تَحْقِيقُ د. مُحَمَّد إِبْرَاهِيم نَصْر، د. عَبْدُ الرَّحْمَنِ عُمَيْرة، ط. عُكَاظٍ، الرِّيَاضُ ٤٠٢/١ / ١٩٨٢.
  - (٤) : ف الْفِصَالُ: قَدِ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي هَذَا فَقَالَتْ. .
    - (٥) ثُمُّ اخْتَلَفُوا: لَيْسَتْ فِي (ف).
    - (٦) لَكِنْ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) .
    - (٧) ف: أَبَا بَكْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -
      - (٨) ف: الْأُمُورِ.
  - (٩) أَبْيَنَهُمْ: كَذَا فِي (م) ، (ف) ، وَفِي (ن) ، (م) ، (أ) : أَثْبَتَهُمْ.". (١)

١٧٨- "حَقًّا فَقَدْ قَالَهُ بَعْضُهُمْ، وَإِنْ كَانَ الْحُقُّ هُوَ نَقِيضَهُ فَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ ذَلِكَ. فَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ لَمْ يَخْرُجِ الْحَقُّ عَنْ أَهْلِ السُّنَّةِ.

[قول الراوندية بالنص على خلافة العباس]

وَأَيْضًا فَلَوْ قُدِّرَ أَنَّ الْقَوْلَ بِالنَّصِّ هُوَ الْحَقُّ لَمَ يَكُنْ فِي ذَلِكَ حُجَّةٌ لِلشِّيعَةِ، فَإِنَّ الرَّاوَنْدِيَّةَ (١) تَقُولُ بِالنَّصِّ عَلَى الْعَبَّاسِ كَمَا قَالُوا هُمْ بِالنَّصِّ عَلَى عَلِيّ.

قَالَ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى وَغَيْرُهُ: " وَاخْتَلَفَ الرَّاوَنْدِيَّةُ فَذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ إِلَى أَنَّ النَّبِيَّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَتَدَّتْ نَصَّ عَلَى الْعَبَّاسِ بِعَيْنِهِ وَاسْمِهِ، وَأَعْلَنَ ذَلِكَ وَكَشَفَهُ وَصَرَّحَ بِهِ، وَأَنَّ الْأُمَّةَ جَحَدَتْ (٢) هَذَا النَّصَّ وَارْتَدَّتْ وَحَالَفَتْ أَمْرَ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – (٣) عِنَادًا. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّ النَّصَّ عَلَى الْعَبَّاسِ وَوَلَدِهِ مِنْ بَعْدِهِ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ " (٤) يَعْنِي هُو نَصَّ حَفِيٍّ.

فَهَذَانِ قَوْلَانِ لِلرَّاوَنْدِيَّةِ كَالْقَوْلَيْنِ لِلشِّيعَةِ، فَإِنَّ الْإِمَامِيَّةَ تَقُولُ: إِنَّهُ نَصَّ عَلَى [عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ] - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - (٥) مِنْ طَرِيقِ التَّصْرِيحِ وَالتَّسْمِيَةِ

<sup>(</sup>١) سَبَقَتِ الْإِشَارَةُ مِنْ قَبْلُ ص ١٤ ت ٤ إِلَى الرَّاوَنْدِيَّةِ الْقَائِلِينَ بِإِمَامَةِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَإِلَى مَا ذَكَرَهُ الْأَشْعَرِيُّ عَنْهُمْ فِي الْمُشَارِكِينَ، ص ٦٣. وَسَيَرِدُ بَعْدَ الْأَشْعَرِيُّ عَنْهُمْ فِي الْمُشَارِكِينَ، ص ٦٣. وَسَيَرِدُ بَعْدَ وَلَا اللَّائِي عَنْهُمْ فِي الْفِصَل ١٥٤/٤.

<sup>(</sup>٢) أ، ب: كَفَرَتْ.

<sup>(</sup>٣) أ، ب: أَمْرَ الرَّسُولِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -.

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ١/٩٣

- (٤) يَقُولُ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى فِي كِتَابِهِ " الْمُعْتَمَدِ فِي أُصُولِ الدِّينِ " ص ٢٢٣: " وَذَهَبَ قَوْمٌ مِنَ الرَّاوَنْدِيَّةِ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ ". أَنَّ النَّصَّ عَلَى الْعَبَّاسِ وَوَلَدِهِ مِنْ بَعْدِهِ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ ".
  - (٥) ن، م: عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، أ، ب: عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ.". (١)

١٧٩-"الْخَفِيِّ الَّذِي يَحْتَاجُ إِلَى تَأْمُّلٍ لِمَعْنَاهُ. وَحُكِيَ عَنِ الْجَارُودِيَّةِ مِنَ الزَّيْدِيَّةِ (١) أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - نَصَّ عَلَى عَلِيّ بِصِفَةٍ لَمْ تَكُنْ تُوجَدُ إِلَّا فِيهِ، لَا مِنْ جِهَةِ التَّسْمِيَةِ.

فَدَعْوَى الرَّاوَنْدِيَّةِ فِي النَّصِّ مِنْ جِنْسِ دَعْوَى الرَّافِضَةِ، وَقَدْ ذُكِرَ فِي الْإِمَامِيَّةِ أَقْوَالُ أُحَرُ.

قَالَ [أَبُو مُحُمَّدِ] بِنُ حَزْمٍ (٢) " اخْتَلَفَ الْقَائِلُونَ بِأَنَّ الْإِمَامَةَ (٣) لَا تَكُونُ (٤) إِلَّا فِي صَلِيبَةِ قُرَيْشٍ (٥) ، فَقَالَتْ طَائِفَةُ: هِيَ جَائِزَةٌ فِي

١٨٠-"جَمِيعِ وَلَدِ فِهْرِ بْنِ مَالِكِ بْنِ النَّضْرِ (١) ؛ وَهَذَا قَوْلُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَجُمْهُورِ الْمُرْجِئَةِ (٢) وَبَعْضِ الْمُعْتَزِلَةِ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: لَا تَجُوزُ الْخِلَافَةُ إِلَّا فِي وَلَدِ الْعَبَّاسِ [بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ] (٣) ، وَهُمُ الرَّاوَنْدِيَّةُ (٤) .

وَقَالَتْ طَائِفَةُ: لَا تَحُوزُ [الخِلافَةُ] (٥) إِلَّا فِي وَلَدِ عَلِيٌّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ (٦).

وَقَالَتْ طَائِفَةُ: لَا تَجُوزُ [الْخِلَافَةُ] (٧) إِلَّا فِي وَلَدِ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ (٨) (\* ثُمُّ قَصَرُوهَا (٩) عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ اللَّهِ عَبْدِ اللَّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ اللَّهِ عَبْدِ اللَّهِ عَلْمِ أَنَّهُ كَانَ

<sup>(</sup>١) ن، م: الجُارُودِيَّةِ وَالرَّيْدِيَّةِ. وَهُوَ حَطَأٌ. وَالجَّارُودِيَّةُ هُمْ مِنْ فِرَقِ الرَّيْدِيَّةِ وَيَنْتَسِبُونَ إِلَى مَنْ يُعْرَفُ بِأَبِي الجَّارُودِ. الْظُرْ عَنْ مَذْهَبِهِمْ: مَقَالَاتِ الْإِسْلَامِيِّينَ ١٣٣/١ - ١٣٥؛ الْمِلَلَ وَالنِّحَلُ ١٤٠١ - ١٤١؛ الْفَرْقَ بَيْنَ الْفِرَقِ، ٢٤ - ٢٤.

<sup>(</sup>٢) ن، م: ابْنُ حَزْمٍ. وَالْكَلَامُ التَّالِي فِي (ف) ١٥٤/٤. وَأُوَّلُهُ فِي (ف): وَاحْتَلَفَ.

<sup>(</sup>٣) ن: الْإِمَامِيَّةَ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

<sup>(</sup>٤) ف: لَا تَحُوزُ.

<sup>(</sup>٥) ف ٤/٤ مَا ، (م) وَالْمَعْنَى أَنَّ الْإِمَامَةَ لَا صَلْبَةِ؛ أَ، ب: صِبْيَةِ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ، وَهُوَ الَّذِي فِي (ن) ، (م) وَالْمَعْنَى أَنَّ الْإِمَامَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا فِي قُرَشِيٍّ حَالِصِ النَّسَبِ. وَفِي " أَسَاسِ الْبَلَاغَةِ " لِلزَّمَخْشَرِيِّ، مَادَّةِ: " صَلَبَ ": عَرَبِيُّ صَلِيبُ: حَالِصُ النَّسَب.". (٢)

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ١/٠٠٠

<sup>(</sup>٢) منهاج السنة النبوية ٢/١ ٥٠

(١) ف: فِهْر بْن مَالِكٍ فَقَطْ.

(٢) ن، م: جُمْهُورِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْمُرْجِئَةِ.

(٣) بْن عَبْدِ الْمُطَّلِبِ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) .

(٤) ف: وَهُوَ قَوْلُ الرَّاوَنْدِيَّةِ.

(٥) الْخِلَافَةُ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) .

(٦) ن، م: عَلِيّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -.

(٧) الْخِلَافَةُ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) .

(٨) ن، م: جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -.

(٩) ف: ثُمُّ قُصُورُهَا، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(١٠) مَا بَيْنَ النَّجْمَتَيْنِ سَاقِطُ مِنْ (أ) ، (ب) . وَتَرْجَمَةُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَيُّا عَلَيْهَا أَيَّامَ وَفِيهَا (ص ٢٦٤) : قَالَ أَبُو نُعَيْمٍ فِي تَارِيخِهِ: قَدِمَ الْمَدَايِنَ مُتَعَلِّبًا عَلَيْهَا أَيَّامَ مُرْوَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَمَعَهُ أَبُو جَعْفَرٍ الْمَنْصُورُ، فَبَقِيَ مِنْ سَنَةِ (٢٨) إِلَى انْقِضَاءِ سَنَةِ (٢٩) ، ثُمُّ هَرَبَ إِلَى حُرَاسَانَ مَسْجَنَهُ أَبُو جَعْفَرٍ الْمَنْصُورُ، فَبَقِيَ مِنْ سَنَةِ (٢٨) إِلَى انْقِضَاءِ سَنَةِ (٢٩) ، ثُمُّ هَرَبَ إِلَى حُرْمٍ فَوْلَهُ: كَانَ فَسَجَنَهُ أَبُو مُسْلِمٍ إِلَى أَنْ مَاتَ مَسْجُونًا سَنَةَ إِحْدَى وَثَلَاثِينَ وَمِائَةٍ. ثُمُّ نَقُلَ ابْنُ حَجَرٍ عَنِ البِّنِ حَرْمٍ قَوْلَهُ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاوِيَةَ رَدِيَّ الدِّينِ مُعَطِّلًا يَصْحَبُ الدَّهْرِيَّةَ.". (١)

١٨١- "وَمِثْلِ قَوْلِهِ: " «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ» ". وَقَدْ رُوجِعَ فِي ذَلِكَ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ، فَصَلَّى كِيمْ مُدَّةً مَرَضِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مِنْ يَوْمِ الْخَمِيسِ إِلَى يَوْمِ الْخَمِيسِ إِلَى يَوْمِ الْخَمِيسِ إِلَى يَوْمِ الْخَمِيسِ إِلَى يَوْمِ الْاثْنَيْنِ، وَحَرَجَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَرَّةً فَصَلَّى كِيمِ جَالِسًا، وَبَقِيَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي بِأَمْرِهِ سَائِرَ الصَّلُواتِ، وَكَشَفَ السِّتَارَةَ يَوْمَ مَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَرَّةً فَصَلَّى بِعِمْ جَالِسًا، وَبَقِي أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي بِأَمْرِهِ سَائِرَ الصَّلُواتِ، وَكَشَفَ السِّتَارَةَ يَوْمَ مَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ مَا اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَلَّاهَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَتْ حَلْفَ أَبِي بَكْرٍ، وَقِيلَ: لِيْسَ كَذَلِكَ (١) ، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ آخِرَ صَلَاقٍ صَلَّاهَا النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَتْ حَلْفَ أَبِي بَكْرٍ، وَقِيلَ: لَيْسَ كَذَلِكَ .

وَمِثْلِ قَوْلِهِ فِي [الْحَدِيثِ] (٢) الصَّحِيحِ عَلَى مِنْبَرِهِ: " «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أَهْلِ (٣) الْأَرْضِ حَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا، لَا يَبْقَيَنَ فِي الْمَسْجِدِ حَوْحَةٌ إِلَّا سُدَّتْ إِلَّا حَوْحَةَ أَبِي بَكْرٍ» " (٤) .

<sup>(</sup>١) هَذِهِ الْأَخْبَارُ جَاءَتْ فِي كُتُبِ السِّيرَةِ، انْظُرْ مَثَلًا: سِيرَةَ ابْنِ هِشَامٍ ٢٩٨/٢ - ٣٠٦؛ جَوَامِعَ السِّيرَةِ لِابْنِ حَوْمٍ، ص ٢٦٢ - ٢٦٥، وَجَاءَتْ بَعْضُ هَذِهِ الْأَحْبَارِ فِي كُتُبِ السُّنَّةِ فِي أَحَادِيثَ عَنْ عَائِشَةَ وَأَنَسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -. انْظُرْ مَثَلًا: الْبُحَارِيَّ ١٣٩/١ - ١٤٠ (كِتَابُ الْأَذَانِ، بَابُ مَنْ أَسْمَعَ النَّاسَ تَكْبِيرَ الْإِمَامِ) ،

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ١/٣٠٥

١٤٧/١ (كِتَابُ الْأَذَانِ، بَابُ هَلْ يَلْتَفِتُ لِأَمْرٍ يَنْزِلُ بِهِ. . .) ، ٦٣/٢ (كِتَابُ التَّهَجُّدِ، بَابُ مَنْ رَجَعَ الْقَهْقَرَى ١٤٧/١ (كِتَابُ الْأَنْبِيَاءِ، بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِحْوَتِهِ آيَاتُ فِي صَلَاتِهِ) ، ١٤٩/٤ – ١٥٠ (كِتَابُ الْأَنْبِيَاءِ، بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِحْوَتِهِ آيَاتُ لِلسَّائِلِينَ) ، ١٢/٦ – ١٢ (كِتَابُ الْمَعَازِي، بَابُ مَرَضِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَوَفَاتِهِ) ، ٩٧/٩ – لِلسَّائِلِينَ) ، ٢٦/١ – ١٣ (كِتَابُ الْمُعْنَدِي، بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ التَّعَمُّقِ وَالنِّزَاعِ فِي الْعِلْمِ) ؛ الْمُسْنَدَ (ط. الْحَلَمِيّ) ٩٨ (كِتَابُ الإعْتِصَامِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَةِ، بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ التَّعَمُّقِ وَالنِّزَاعِ فِي الْعِلْمِ) ؛ الْمُسْنَدَ (ط. الْحَلَمِيّ) مَا يُكْرَهُ مِنَ التَّعَمُّقِ وَالنِّزَاعِ فِي الْعِلْمِ) ؛ الْمُسْنَدَ (ط. الْحَلَمِيّ) مَا يُكْرَهُ مِنَ التَّعَمُّقِ وَالنِّزَاعِ فِي الْعِلْمِ) ؛ الْمُسْنَدَ (ط. الْحَلَمِيّ) مَا يُكْرَهُ مِنَ التَّعَمُّقِ وَالنِّزَاعِ فِي الْعِلْمِ) ؛ الْمُسْنَدَ (ط. الْحَلَمِيّ) مَا يُكْرَهُ مِنَ التَّعَمُّقِ وَالنِّزَاعِ فِي الْعِلْمِ) ؛ الْمُسْنَدَ (ط. الْحَلَمِيّ) مَا يُكْرَهُ مِنَ التَّعَمُّقِ وَالنِّزَاعِ فِي الْعِلْمِ) ؛ الْمُسْنَدَ (ط. ١٤٤٦) مِن اللَّعَامِ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَقُولُ وَالْعَلَمِ اللْعَلْمِ الْعَلْمِ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَيْهِ وَسَلَّمُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَيْهُ وَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمُ السَّالِيْنَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَالْعَلِيْمِ اللْعَلْمِ اللْعَلْمُ اللْعَلْمَ اللْعَلْمُ اللَّهُ عَلَيْهِ اللْعِلْمِ اللْعَلْمَ اللْعَلْمِ اللْعَلْمِ اللَّهُ الْعَلْمِ اللْعَلْمِ اللْعَلْمُ اللْعَلْمُ الْعَلْمُ اللْعَلْمُ اللَّهُ الْعَلْمُ اللْعَلْمِ اللْعِلْمِ اللْعُلْمُ اللللْعُلْمُ اللْعَلْمُ الْعُلْمُ اللَّهُ الْعَلْمُ اللْعَلْمِ اللْعَلْمُ اللْعَلْمُ اللْعُلْمُ اللَّهُ اللْعَلْمِ اللْعُلْمِ اللْعَلْمُ اللْعَلْمُ اللْعُولِ الللْعُلْمِ الللْعُلْمُ الللْعُلْمُ الللْعُلْمُ اللْعُلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْعُلْمُ اللِهُ اللْعُلْمُ اللَّهُ اللَّ

- (٢) الْحَدِيثِ: زِيَادَةٌ فِي (أ) ، (ب) .
- (٣) أَهْل: سَاقِطَةٌ مِنْ (أ) ، (ب) .
- (٤) جَاءَ هَذَا الْحَيْدِيثُ فِي قِسْمِهِ الْأَوْلِ إِلَى قَوْلِ النَّبِيّ: لَا تَّحَدْثُ أَبًا بَكْرٍ حَلِيلًا، فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ عَنْ عَدَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَأَمَّا الْحَيْدِيثُ مِحَذِهِ الْأَلْفَاظِ فَقَدْ جَاءَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُلُرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْبُحَارِيِّ ١/٩٩ (كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ الْحُوْحَةِ وَالْمَمَرِّ فِي الْمَسْجِدِ) وَأَوَّلُهُ: حَطَبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: " إِنَّ اللَّهُ حَيَّرَ عَبْدًا بَيْنَ الدُّنْيَا وَبَيْنَ مَا عِنْدَهُ. . . الْحَيْدِيثَ، وَهُو فِي الْبُحَارِيِّ ٥/٤ (كِتَابُ فَصَائِلِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : سُدُّوا الْأَبُوابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : سُدُّوا الْأَبُوابِ إِلَّا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : سُدُّوا الْأَبُوابِ إِلَّا بَابُ مَنْ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : سُدُّوا الْأَبُوابِ إِلَّا بَابُ مَنْ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : سُدُّوا الْأَبُوابِ إِلَّا بَابُ مَنْ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : سُدُّوا الْأَبُوابِ إِلَّ الْمُنْوِبِ الْمُهَاجِرِينَ، بَابُ مَنَاقِبِ أَبِي بَكُرٍ الصَّدِيقِ ) وَالْحَبْقِ بَعْنُ فِي عَنْ عَائِشَةَ. وَقَالَ التِرْمِذِيُّ الْمُنْولِ الْقَوْمُولِ إِلَى مَكُونُ سُفْلَى يُمْكِلُ الْسِيقِورِ الْمَالِي الْمُعَلِي عَنْ عَائِشَةَ وَالْ التَرْمِذِيُّ وَاللَّهُ عَلَيْهِ عَنْ عَائِشَةً فِي الْجُدَالِ الصَّحْوِي وَلَا يُشْعَرُ الْ يُشْعِيدٍ "؛ الْمُسْنَدِ (ط. الْحَلَيِيِّ الْمُنْدِ (ط. الْحَلَيْقِ الْمُنْ يَعْ وَلَا يُشْعَلُومَ وَلَا يُشْعَرُ الْمُنْ عَلَى مُكُونُ سُفْلَى يُمْكِلُ الْاسْتِطْرَاقُ مِنْهَا لِاسْتِقْرَابِ الْوُصُولِ إِلَى مَكَانِ وَلَا يُشْعَرُ الْمُسْلِمِ عَلَيْهُ الْمُسْتَعِيدِ "؛ الْمُسْتَدِ (ط. الْحَلَيْقِ مُقْلَى مُكُونُ اللَّهُ عَلَيْهِ الْمُنْ الْمُسْتَقِ وَلَا يُشْعَرُولِ الْفُومُ وَلَا يُسْتَطُومَ وَلَا يُسْتَعَلَّوا مُؤْلُومُ وَلَا يُسْتَعَلَى الْمُسْتَعُولُ الْمُسْتَعَلِي الْمُسْتَعِلُومَ الْمُعْلِي الْمُسْتِعِيْرِ الْمُعْلَى عُلْمُ الْمُسْتِعِيْرُ الْمُسْتِعُولُ إِلَيْ الْمُسْتِعِيْرِ الْمُعْلَى الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْتِعِيْرِ الْمُسْتِعِلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُ

١٨٢-"اثْنَيْن، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: تَنْعَقِدُ بِبَيْعَةِ وَاحِدٍ، فَلَيْسَتْ هَذِهِ أَقْوَالَ أَئِمَّةِ السُّنَّةِ (١).

بَلِ الْإِمَامَةُ عِنْدَهُمْ تَقْبُتُ بِمُوافَقَةِ أَهْلِ الشَّوْكَةِ عَلَيْهَا، وَلَا يَصِيرُ الرَّجُلُ إِمَامًا حَتَّى يُوَافِقَهُ أَهْلُ الشَّوْكَةِ عَلَيْهَا (٢) النِّرِمَامَةِ عِنْدَهُمْ تَقْبُثُ بِالْقُدْرَةِ وَالسُّلْطَانِ، فَإِذَا بُويعَ الَّذِينَ يَحْصُلُ بِالْقُدْرَةِ وَالسُّلْطَانِ، فَإِذَا بُويعَ النِّهَ حَصَلَتْ بِهَا الْقُدْرَةُ وَالسُّلْطَانُ صَارَ إِمَامًا.

وَلِهَذَا قَالَ أَثِمَّةُ السَّلَفِ (٣): مَنْ صَارَ لَهُ قُدْرَةٌ وَسُلْطَانٌ يَفْعَلُ بِهِمَا (٤) مَقْصُودَ الْوِلايَةِ، فَهُوَ مِنْ أُولِي الْأَمْرِ اللَّهُ بِطَاعَتِهِمْ مَا لَمْ يَأْمُرُوا بِمَعْصِيَةِ اللَّهِ، فَالْإِمَامَةُ مُلْكُ وَسُلْطَانٌ، وَالْمُلْكُ لَا يَصِيرُ مُلْكًا بِمُوافَقَة وَاحِدٍ وَلَا النَّذِينَ أَمَرُ اللَّهُ بِطَاعَتِهِمْ مَا لَمْ يَأْمُرُوا بِمَعْصِيَةِ اللَّهِ، فَالْإِمَامَةُ مُلْكُ وَسُلْطَانٌ، وَالْمُلْكُ لَا يَصِيرُ مُلْكًا بِذَلِكَ. وَهَكَذَا كُلُّ أَمْرٍ يَفْتَقِرُ اثْنَيْنِ وَلَا أَرْبَعَةِ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ مُوافَقَةُ هَؤُلَاءِ تَقْتَضِي مُوافَقَة غَيْرِهِمْ بِحَيْثُ يَصِيرُ مُلْكًا بِذَلِكَ. وَهَكَذَا كُلُّ أَمْرٍ يَفْتَقِرُ إِلَى الْمُعَاوَنَةِ عَلَيْهِ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بَحُصُولِ مَنْ يُمْكِنُهُمُ التَّعَاوُنُ عَلَيْهِ؛ وَلِهِنَا لَمَّا بُويِعَ عَلِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - (٥) وَصَارَ مَعَهُ شَوْكَةٌ صَارَ إِمَامًا.

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢/١٥

وَلَوْ كَانَ جَمَاعَةٌ فِي سَفَرٍ فَالسُّنَّةُ أَنْ يُؤَمِّرُوا أَحَدَهُمْ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: " «لَا يَجِلُّ لِثَلَاثَةٍ يَكُونُونَ فِي سَفَرٍ إِلَّا أَنْ يُؤَمِّرُوا

(١) انْظُرِ الْكَلَامَ عَمَّا يَصِحُّ بِهِ عَقْدُ الْإِمَامَةِ فِي الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ لِأَبِي الْحَسَنِ الْمَاوَرْدِيِّ، ص [٠ - ٩] - ٧، الْقَاهِرَةُ، ١٢٩٨؛ الْفِصَلِ لِلْبُنْ حَزْمٍ ١٣/٥ - ١٨؛ مَقَالَاتِ الْإِسْلَامِيِّينَ، ١٣٣/٢، أُصُولِ الدِّينِ، ص ٢٨٠ - ٢٨٠.

- (٢) عَلَيْهَا: سَاقِطَةٌ مِنْ (أ) ، (ب) .
  - (٣) أ، ب: أَئِمَّةُ السُّنَّةِ.
    - (٤) ن، م، أ: بِهِ.
- (٥) ن، م: عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ -.". (١)

١٨٣-"بِالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ. [وَسَائِرُ أَئِمَّةِ السُّنَّةِ عَلَى تَقْدِيمِ عُثْمَانَ، وَهُوَ مَذْهَبُ جَمَاهِيرِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَعَلَيْهِ يَدُلُّ النَّصُّ وَالْإِجْمَاعُ وَالِاعْتِبَارُ] (١) .

وَأَمَّا مَا يُحْكَى عَنْ بَعْضِ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنْ تَقْدِيمِ جَعْفَرٍ أَوْ تَقْدِيمِ طَلْحَةَ أَوْ نَحْو ذَلِكَ، فَذَلِكَ فِي أُمُورٍ مَخْصُوصَةٍ لَا تَقْدِيمًا عَامًّا، [وَكَذَلِكَ مَا يُنْقَلُ عَنْ بَعْضِهِمْ فِي عَلِيّ] (٢) .

<sup>(</sup>١) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ن) ، (م) .

<sup>(</sup>٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ن) ، (م) . وَقَدْ ذَكَرَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ السَّفَارِينِيُّ فِي كِتَابِهِ " لَوَائِخُ الْأَنْوَارِ الْبَهِيَّةِ " الْمَعْرُوفُ بِشَرْحِ عَقِيدَةِ السَّفَارِينِيِّ ٢٤٠/٣ اتِّفَاقَ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ عَلَى تَفْضِيلِ أَبِي بَكْرٍ ثُمُّ عُمَرَ، ثُمُّ قَالَ: " ثُمُّ اخْتَلَفُوا فَالْأَكْتَرُونَ وَمِنْهُمُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَالْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ عَنِ الْإِمَامُ مَالِكِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، أَنَّ الْأَفْضَلَ بَعْدَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ ثُمُّ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَجَرَمُ الْكُوفِيُّونَ - وَمِنْهُمْ سُفْيَانُ التَّوْرِيُّ - بِتَفْضِيلِ عَلِيٍّ عَلَى عُثْمَانَ، وَقِيلَ بِالْوَقْفِ عَنِ التَّفْضِيلِ اللهِ اللهُ الْمَازِرِيُّ عَنِ الْمُدَوِّنَةِ أَنَّ مَالِكًا سُئِلِ: أَيُ النَّاسِ أَفْضَلُ بَيْنَهُمَا، وَهُو رِوَايَةٌ عَنْ مَالِكِ، فَقَدْ حَكَى أَبُو عَبْدِ اللّهِ الْمَازِرِيُّ عَنِ الْمُدَوَّنَةِ أَنَّ مَالِكًا سُئِلِ: أَيُّ النَّاسِ أَفْضَلُ بَيْنِهُمَا، وَهُو رِوَايَةٌ عَنْ مَالِكٍ، فَقَدْ حَكَى أَبُو عَبْدِ اللّهِ الْمَازِرِيُّ عَنِ الْمُدَوِّنَةِ أَنَّ مَالِكًا سُئِلِ: أَيُّ النَّاسِ أَفْضَلُ بَيْنِهُمْ، وَقُولِ بَوْلِكُ مُمُونَ عَلَى الْآلَوقِي فَيْلِ لَلْهُ الْمَامُ مَالِكُ أَعُمَانُ وَعُلُولُ عَمْدِ اللّهِ تَعَالَى وَقَدْ نَقَلَ النَّوْمُ فِي وَعُمَانَ وَعُلِي ، وَهُو الْأَصَاحُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَقَدْ نَقَلَ النَّوقُونَ الْمُعَمَّانَ وَعَلِي ، وَهُو الْأَصَامُ وَابْنُ مَعِينٍ ". وَانْظُرُ فِي أَمْرِ الْمُفَاضَلَةِ بَيْنَ عُثْمَانَ وَعَلِيّ، وَهُو الْقَطْلُ وَعُنِي القَطَّلُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمُ مَالِكُ وَيَحْتِي الْقَطَّلُ وَاللَّهُ مُنْهُ الْإِمَامُ مَالِكُ وَيَحْنِي الْقَطَانُ وَالْمُ مَالِكُ وَيَحْتِي الْقَطْلُ وَلُولُ وَلِي الْمُؤْلُولُ وَلَا اللْهُ وَعُهِي الْفَطَلُ وَاللَّهُ مِنْ اللَّهُ وَالْمُ مَالِكُ وَيَحْتِي الْفَطُولُ وَلُولُولُ وَلِي اللْعُولُ اللْهُ وَعُلِي ". واللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْمُؤْمِلُ فَاصَلَاقً الللَّهُ وَالْمُ مَالِكُ وَيْحَيْ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَوْ اللْهُ الْمُو

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ١/٢٧٥

عَنْهُمَا: فَتْحِ الْبَارِّي ١٤/٧ - ١٥ ؛ الِاسْتِيعَابِ لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (الْمَطْبُوعِ مَعَ الْإِصَابَةِ) ١٥ - ٥٥ ؛ ابْنُ طَاهِرٍ الْبَغْدَادِيُّ: أُصُولِ الدِّينِ، ص ٣٠٤ ؛ <mark>ابْنُ حَرْمِ</mark>: الْفِصَلَ ٢٢٣/٢ - ٢٢٤ ؛ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْعِزِّ الْفِصَلَ ١٣١/٢ - ٢٢٤ ؛ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْعِزِ الْمُفْدَوِيُّ: شَرْحِ الطَّحَاوِيَّةِ (ط. دَارِ الْبَيَانِ) ، ص [٠ - ٩] ٨٥ ؛ الْأَشْعَرِيُّ: مَقَالَاتِ الْإِسْلَامِيِّينَ ١٣١/٢ ؛ الْخُويْيُّ: الْإِرْشَادِ، ص [٠ - ٩] ٣١ ؛ الْعَقَائِدِ الْعَضُدِيَّةِ لِلْإِيجِيِّ بِشَرْحِ الدَّوَانِيِّ (ثَحْقِيقُ د. سُلَيْمَان دُنْيَا) ٢٣٦/٢ - ٢٣٦/ ، الْعَقَائِدِ الْعَضُدِيَّةِ لِلْإِيجِيِّ بِشَرْحِ الدَّوَانِيِّ (ثَحْقِيقُ د. سُلَيْمَان دُنْيَا) ٢٣٦/٢ - ٢٤٧ ، ١٩٥٨ ، ١٤٧ . (١)

١٨٤-"أَبِي يَعْلَى وَأَبِي الْمَعَالِي فِي أَوَّلِ قَوْلِهِ (١) ، فَهَؤُلَاءِ يَتَوَجَّهُ رَدُّ النُّفَاةِ إِلَيْهِمْ (٢) .

وَأَمَّا مَنْ نَفَى الصِّفَاتِ وَالْأَحْوَالَ جَمِيعًا، كَأَبِي عَلِيٍّ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ، فَهَؤُلَاءِ يُسَلِّمُونَ ثُبُوتَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَحْكَامِ، فَيَقُولُونَ: نَقُولُ: إِنَّهُ حَيٌّ عَلِيمٌ قَدِيرٌ، فَيُخْبِرُ عَنْهُ بِذَلِكَ وَيُكُمُ بِذَلِكَ وَنُسَمِّيهِ بِذَلِكَ.

فَإِذَا قَالُوا لِبَعْضِ الصِّفَاتِيَّةِ: أَنْتُمْ تُوافِقُونَ عَلَى أَنَّهُ خَالِقٌ عَادِلٌ، وَإِنْ لَمْ يَقُمْ بِذَاتِهِ حَلْقٌ وَعَدْلٌ، فَكَذَلِكَ حَيُّ عَلِيمٌ قَدِيرٌ.

قِيلَ: مُوَافَقَةُ هَؤُلَاءِ لَكُمْ لَا تَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِكُمْ، فَالسَّلَفُ وَالْأَئِمَّةُ وَجُمْهُورُ الْمُثْبِتَةِ يُخَالِفُونَكُمْ جَمِيعًا، وَيَقُولُونَ: إِنَّهُ يَقُومُ بِذَاتِهِ أَفْعَالُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

ثُمُّ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ دَلَّتْ عَلَى حَلْقٍ وَرِزْقٍ، كَمَا دَلَّ مُتَكَلِّمٌ وَمُرِيدٌ عَلَى كَلَامٍ وَإِرَادَةٍ، وَلَكِنَّ هَؤُلاءِ النُّفَاةِ جَعَلُوا الْمُتَكَلِّمُ وَمُرِيدٌ عَلَى كَلَامٍ وَإِرَادَةٍ، وَلَكِنَّ هَؤُلاءِ النُّفَاةِ جَعَلُوا الْمُتَكَلِّمُ وَالْعَلِيمَ وَاللَّهُ وَعَلَيْهِ إِنَّا اللَّهُ وَعَلَيْهِ إِنَّا مُنْ فَصِلَةً عَنْهُ، وَجَعَلُوهُ مَوْصُوفًا بِمَا هُوَ مُنْفَصِلٌ عَنْهُ، فَخَالَفُوا صَرِيحَ الْعَقْلِ وَالشَّرْعِ وَاللَّغَةِ.

<sup>(</sup>١) يَقُولُ الشَّهْرَسْتَانِيُّ فِي " نِهَايَةِ الْإِقْدَامِ "، ص [٠ - ٩] ٣١ عِنْدَ كَلَامِهِ عَنِ الْأَحْوَالِ: " وَأَثْبَتَهَا الْقَاضِي أَبُو بَكُرٍ الْبَاقِلَّانِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بَعْدَ تَرْدِيدِ الرَّأْيِ فِيهَا عَلَى قَاعِدَةٍ غَيْرِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو هَاشِمٍ، وَنَفَاهَا صَاحِبُ مَذْهَبِ الشَّيْخُ أَبُو الْخُسَنِ الْأَشْعَرِيُّ وَأَصْحَابُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَكَانَ إِمَامُ الْحُرَمَيْنِ مِنَ الْمُثْبِتِينَ فِي الْأَوَّلِ وَالنَّافِينَ مِنَ الْمُثْبِتِينَ فِي الْأَوَّلِ وَالنَّافِينَ فِي الْآخِر ".

<sup>(</sup>٢) حَصَّصَ <mark>ابْنُ حَزْمٍ</mark> فَصْلًا فِي كِتَابِهِ " الْفِصَلُ " ١٦٥/٥ - ١٧١ لِلرَّدِّ عَلَى الْأَشَاعِرَةِ فِي ذَلِكَ، عُنْوَانُهُ " الْكَلَامُ فِي الْأَحْوَالِ مَعَ الْأَشْعَرِيَّةِ وَمَنْ وَافَقَهُمْ ".". <sup>(٢)</sup>

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٧٤/٢

<sup>(</sup>٢) منهاج السنة النبوية ٢/٢٦

١٨٥-"قَدِيمًا لَزِمَ قِدَمَ الْمَحْلُوقِ، وَإِنْ كَانَ حَادِثًا لَزِمَ أَنْ يَكُونَ لَهُ حَلْقٌ آحَرُ، فَيَلْزَمُ التَّسَلْسُلُ، وَيَلْزَمُ قِيَامُ لِخُوادِثِ.

قَدْ أَجَابَهُ النَّاسُ بِأَجْوِبَةٍ مُتَعَدِّدَةٍ، كُلُّ عَلَى أَصْلِهِ: فَطَائِفَةٌ قَالَتْ بِقِدَمِ الْخُلْقِ دُونَ الْمَحْلُوقِ، وَعَارَضُوهُ بِالْإِرَادَةِ، فَطَائِفَةٌ قَالَتْ بِقِدَمِ الْخُلْقِ، وَهَذَا جَوَابُ كَثِيرٍ مِنَ الْخَنْفِيَّةِ وَالْحُتُوفِيَّةِ وَالصُّوفِيَّةِ وَالصُّوفِيَّةِ وَالصُّوفِيَّةِ وَالصُّوفِيَّةِ وَالصُّوفِيَّةِ وَالصُّوفِيَّةِ وَالصَّوفِيَّةِ وَالصَّوفِيَّةِ وَالصَّوفِيَّةِ وَالْحَدِيثِ وَغَيْرِهِمْ.

وَطَائِفَةٌ قَالَتْ: بَلِ الْخَلْقُ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى خَلْقٍ آخَرَ، كَمَا أَنَّ الْمَخْلُوقَ عِنْدَهُ كُلَّهُ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى خَلْقٍ، فَإِذَا لَمْ يَفْتَقِرُ شَيْءٌ مِنَ الْحَوَادِثِ إِلَى خَلْقٍ عَنْدِهِ، فَأَنْ (١) لَا يَفْتَقِرُ الْخَلْقُ الَّذِي بِهِ خُلِقَ الْمَخْلُوقُ إِلَى خَلْقٍ أَوْلَى، وَهَذَا جَوَابُ كَثِيرٍ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَالْكَرَّامِيَّةِ وَأَهْلِ الْحَدِيثِ وَالصُّوفِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ.

ثُمُّ مِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ يَقُولُ: الْخَلْقُ قَائِمٌ بِهِ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: قَائِمٌ بِالْمَخْلُوقِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: قَائِمٌ لِا فِي مَحَلٍ، كَمَا يَقُولُ الْبَصْرِيُّونَ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ فِي الْإِرَادَةِ.

وَطَائِفَةُ الْتَزَمَّتِ التَّسَلْسُلِ، ثُمُّ هَؤُلَاءِ صِنْفَانِ: مِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِوُجُودِ مَعَانٍ لَا نِهَايَةَ لَهَا فِي آنٍ وَاحِدٍ، وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ عَبَّادٍ (٢) وَأَصْحَابِهِ.

<sup>(</sup>١) أ: فَإِنَّهُ.

<sup>(</sup>٢) هُوَ مَعْمَرُ بْنُ عَبَّادٍ السَّلَمِيُّ: مُعْتَزِلِيُّ مِنَ الْغُلَاةِ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، سَكَنَ بَعْدَادَ، وَنَاظَرَ النَّظَّامَ، وَكَانَ أَعْظَمَ الْقَدَرِيَّةِ غُلُوًا، وَتُنْسَبُ إِلَيْهِ طَائِفَةٌ تُعْرِفُ بِالْمَعْمَرِيَّةِ، تُوفِيَّ سَنَةً ٢١٥ وَيُقَالُ حَوَالِي سَنَةً ٢٢٠. قَالَ عَنْ مَذْهَبِهِ فِي الْمَعَانِي أَبُو الْقَاسِمِ الْبُلْحِيِّ فِي كِتَابِهِ " مقالاتِ الْإِسْلامِتِينَ ". (ضِمْنَ كِتَابِ فَصْلِ الإِعْتِرَالِ وَطَبَقَاتِ الْمُعْتَرَلَةِ) صَلَّ الْمَعْتَرِلَةِ) مَا مَعْتَى مُو فَيْرُهُمَا، مُعْ مَيْرُهُمَا، وَكَذَلِكَ السُّكُونُ إِنَّمَا حَلَقَتِ السُّكُونَ لِمَعْنَى هُوَ غَيْرُهُمَا، وَكَذَلِكَ السُّكُونُ إِنَّمَا حَلَقَتِ السُّكُونَ لِمَعْنَى هُوَ غَيْرُهُمَا، وَكَذَلِكَ السُّكُونُ إِنَّمَا حَلَقَتَ بِعَنْيَ هُو عَيْرُهُمَا، مُعْ كَذَلِكَ كُلُّ مَعْنَيْنِ اخْتَلَفَا الْحَيْلَقِ بَعْنَى هُو عَيْرُهُمَا، مُعْ كَذَلِكَ كُلُّ مَعْنَيْنِ اخْتَلَفَا بَعْنَى الْفَوْقُ بَيْنَ الْفِوقِ، صَ [ • - 9 ] ٢٦ - ٢٦ ؛ الْفَرْقَ بَيْنَ الْفِرَقِ، صَ [ • - 9 ] ٢٦ - ٤٩ ؛ الْفَرَقَ بَيْنَ الْفِرَقِ، صَ [ • - 9 ] ٢٠ - ٤٩ ؛ الْمِلَلُ وَالنِحَلَ ١/٥٥ - ٢٧ ؛ الإنتِصَارَ لِلْحَيَّاطِ صَ [ • - 9 ] ٥ - ٨٤، (ط. بَيْرُوتَ، وَاللَّعَلِيْنِ الْمُعَلِيْنِ عَنْ مَدْمِ فِي الْمَعَانِي: مَقَالَاتِ الْإِسْلَامِيِّينَ لِلْأَشْعَرِيِّ ٢/١٥ - ٢١٨ ؛ اللَّبَابَ ١٦/١٠ ؛ التَّبْصِيرَ الْمُعَلِيْةِ لِللْمُعْتَرِيْةِ لِللْمُعْتَرِيْ لِلْعَلْمَ مُلِكُولُ الْمِيلَلُ عَنْ مَذْهُبِهِ فِي الْمَعَانِي: مَقَالَاتِ الْإِسْلامِيِّينَ لِلْأَشْعَرِيِّ ٢/١٩٥ - ٢١ ؛ اللَّهْ سَالَ الْمُعَيِّقِ اللَّهُ عَنْ مَذْهُبِهِ فِي الْمُعَانِي: مَقَالَاتِ الْإِسْلامِيِّينَ لِلْأَشْعَرِيِّ ٢/١٩٥ - ٢٤ ؛ اللَّهُ مُعْرَقِ الْلِهِ مُعْرَفِقَ الْلِهِ مُعْمَلِ عَلْولَ الْمُعَلِي عَلْمَ الْمُعَالِيْ الْمُعْتَلِقَ لِللْمُعْتَولِة وَلُمُ اللَّهُ الْمُعْتَلِقَ لِللْمُعْتَولِة وَلُلْمُ مُعْرَفِي عَلْهِ اللَّهُ عَلْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ مَا لَو اللَّهُ مِن مَذْهُمِهِ فِي الْمُعْتَلِقَ لِلْقُولُ الْمُعْتَولَة وَلِلْوَالْمَالُولُ الْمُعْتَلِقَ الْمُعْتَلِقَ وَلَالِهُ الْمُعْتَلِقَ لِلْمُعْتَولَة وَلِهُ الْمُعْتَلِقُ الْمُعْتَلِقُ الْمُعْتَلِقُ الْمُعْتَلِقُ الْمُعْ

١٨٦- "وَمِنْهُمْ مَنْ نَازَعَهُمْ فِي هَذَا وَهَذَا، وَقَالَ: بَلْ لَا يَكُونُ هَذَا جِسْمًا وَلَا هَذَا جِسْمًا، وَمِنْهُمْ مَنْ سَلَّمَ لَمُمْ أَنَّهُ جِسْمٌ، وَنَازَعَهُمْ فِي كَوْنِ الْقَدِيمِ لَيْسَ بِجِسْم.

وَذَهَبَ كَثِيرٌ مِنَ النُّظَّارِ مِنَ الْمُتَفَلْسِفَةِ إِلَى أَنَّهُ يَجِبُ أَنَّ يَكُونَ مُرَكَّبًا مِنَ الْمَادَّةِ وَالصُّورَةِ، ثُمَّ مِنَ الْفَلَاسِفَةِ إِلَى أَنَّهُ يَجِبُ أَنَّ يَكُونَ مُرَكَّبًا مِنَ الْمَادَّةِ وَالصُّورَةِ، ثُمَّ مِنَ الْفَلَاسِفَةِ مَنْ طَرَدَ هَذَا فِي جَمِيعِ الْأَجْسَامِ كَابْنِ

<sup>(</sup>١) أ: وَالنِّزَاعَاتُ.

<sup>(</sup>٢) أ: الْمُنْفَردَةِ.

<sup>(</sup>٣) وَالْأَشْعَرِيَّةِ: زِيَادَةٌ فِي (ب).

<sup>(</sup>٤) أ: الْمُنْفَردَةِ.

<sup>(</sup>٥) بَعْضُ: زِيَادَةٌ فِي (ب) .

<sup>(</sup>٢) سَبَقَتِ الْإِشَارَةُ إِلَى قَوْلِ جُمْهُورِ الْمُعْتَزِلَةِ وَالْأَشَاعِرَةِ بِالْجُوْهَرِ الْفَرْدِ (هَذَا الْكِتَابِ ١/٢٢). وَقَدْ جَنْدَ الْأُسْتَاذُ س. بِينِيسُ مَذْهَبَ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي الْجُوْهِرِ الْفَرْدِ بِشَيْءٍ مِنَ التَّفْصِيلِ فِي كِتَابِهِ " مَذْهَبُ الذَّرَةِ عِنْدَ الْمُسْتَاذُ س. بِينِيسُ مَذْهَبَ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي الْجُوْهِرِ الْفَرْدِ بِشَيْءٍ مِنَ التَّفْصِيلِ فِي كِتَابِهِ " مَذْهَبُ اللَّاكِثُورِ مُحَمَّد عَبْدِ الْمُنَادِي أَبِي رِيدَةَ (الْقَاهِرَةِ، ١٩٤٦) وَانْظُرْ بَعْرِيفَ الْجُوْهِرِ الْفَرْدِ فِي كَشَّافِ اصْطِلَاحَاتِ الْفُنُونِ، مَادَّةُ " الْجُوْهِرِ الْفَرْدِ فِي كَشَّافِ الْمَوْلِ مَا الْجُوْهِرِ الْفَرْدِ فِي كَشَّافِ الْمُعْرِيقِ الْمُعْرِيقِ الْمُولِ الْبَعْوَهِرِ الْفَرْدِ فِي كَشَاعَى الْبُومِينَ الْمُعَلِيقِ الْمُعَلِيقِ الْمُعَلِيقِ الْمُعَلِيقِ لِلْمُ اللَّوْمِينَ فِي أَصُولَ اللِينِ لِلْابُومِينَ فِي أُصُولَ الدِينِ لِلرَّانِيِّ صَ ٥٠٥ - ١٨ اللَّمُولِ اللَّيْرِيقِ لَلْمُعَلِيقِ لِلرَّانِيِّ مَا اللَّمْوِينَ فِي أُصُولِ الدِينِ لِلرَّانِيِّ صَ ١٨٥ عَيْدَرَ آبَادَ، ١٣٥٥ ؛ الشَّرْقِيَّةَ لِلرَّانِيِ مِلْ ١١٨ - ٣٨ ؛ مَقَاصِدَ الْفَلَاسِفَةِ لِلْعُزَائِيّ، ص ٢٥٠ - ٢٦٤ عَيْدَرَ آبَادَ، ١٣٥ ؛ الشَّرَقِيَّةَ لِلرَّانِيِّ ١٨٤ - ٣٨ ؛ مَقَاصِدَ الْفَلَاسِفَةِ لِلْعُزَائِيّ، ص

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢٨/٢

١٤٧ - ١٥٧، ط. الْمَعَارِفِ، ١٩٦١.". (١)

١٨٨-"الْإِيمَانُ بِهِ، فَيُصَدَّقُ حَبَرُهُ وَيُطَاعُ أَمْرُهُ، وَمَا لَمْ يَثْبُتْ عَنِ الرَّسُولِ فَلَا يَجِبُ الْحُكْمُ فِيهِ بِنَفْيٍ وَلَا الْمُتَكَلِّمِ وَيُعْلَمَ صِحَّةُ نَفْيِهِ أَوْ إِثْبَاتِهِ.

وَأَمَّا الْأَلْفَاظُ الْمُجْمَلَةُ فَالْكَلَامُ فِيهَا بِالنَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ دُونَ الِاسْتِفْصَالِ يُوقِعُ فِي الْجَهْلِ وَالضَّلَالِ، وَالْفِتَنِ وَالْجَبَالِ، وَالْفَبَنِ وَالْخَبَالِ، وَالْفِتَنِ وَالْجَبَالِ، وَقَدْ قِيلَ: أَكْثَرُ احْتِلَافِ الْعُقَلَاءِ مِنْ جِهَةِ اشْتِرَاكِ الْأَسْمَاءِ.

وَكُلُّ مِنَ الطَّائِفَتَيْنِ ثُفَاةِ الجِسْمِ وَمُثْبِتِيهِ مَوْجُودُونَ فِي الشِّيعَةِ وَفِي أَهْلِ السُّنَّةِ الْمُقَابِلِينَ لِلشِّيعَةِ، أَعْنِي الَّذِينَ يَقُولُونَ بإمَامَةِ الْخُلَفَاءِ الثَّلاثَةِ.

وَأُوَّلُ مَا ظَهَرَ إِطْلَاقُ لَفْظِ الجِسْمِ مِنْ مُتَكَلِّمَةِ الشِّيعَةِ كَهِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ، كَذَا نَقَلَ ابْنُ حَزْمٍ وَغَيْرُهُ.

## [مقالات الرافضة في التجسيم]

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ فِي كِتَابِ: " مَقَالَاتِ الْإِسْلَامِيِّينَ وَاخْتِلَافِ الْمُصَلِّينَ " (١): " اخْتَلَفَ (٢) الرَّوَافِضُ أَصْحَابُ الْإِمَامَةِ فِي التَّجْسِيمِ، وَهُمْ سِتُّ فِرَقٍ: فَالْفِرْقَةُ (٣) الْأُولَى الْمِشَامِيَّةُ، أَصْحَابُ هِشَامِ بْنِ الْحُكَمِ الرَّافِضِيِّ: يَزْعُمُونَ أَنَّ مَعْبُودَهُمْ جِسْمٌ، وَلَهُ نِحَايَةٌ وَحَدُّ، طَويلٌ عَرِيضٌ عَمِيقٌ، طُولُهُ

١٨٩ - "وَقَالُوا فِي التَّوْحِيدِ بِقَوْلِ الْمُعْتَزِلَةِ وَالْحُوَارِجِ ".

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ (١): " وَهَؤُلاءِ قَوْمٌ مِنْ مُتَأَخِّرِيهِمْ (٢)، فَأَمَّا أَوَائِلُهُمْ فَإِنَّمُمْ كَانُوا يَقُولُونَ بِمَا حَكَيْنَاهُ (٣) عَنْهُمْ مِنَ التَّشْبِيهِ ".

قُلْتُ: وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ [أَبُو الْحُسَنِ] (٤) الْأَشْعَرِيُّ عَنْ قُدَمَاءِ الشِّيعَةِ مِنَ الْقَوْلِ بِالتَّجْسِيمِ قَدِ اتَّفَقَ عَلَى نَقْلِهِ عَنْهُمْ أَرْبَابُ الْمَقَالَاتِ، حَتَّى نَفْسِ الشِّيعَةِ كَابْنِ النُّوبَخْتِيّ وَغَيْرِهِ ذَكَرَ [ذَلِكَ عَنْ] هَؤُلَاءِ الشِّيعَةِ (٥).

<sup>(</sup>١) أَشَارَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ مِنْ قِبَلِ (هَذَا الْكِتَابِ ٢٠٤/٢) إِلَى كَلامِ الْأَشْعَرِيِّ عَنِ مَقَالَةِ الرَّوَافِضِ فِي التَّجْسِيمِ وَهُوَ فِي مَقَالَاتِ الْإِسْلَامِيِّينَ الْمَوْضُوعِ كُتِبَ، وَسَنُقَابِلُ نَصَّ " مِنْهَاجِ السُّنَّةِ " عَلَى نَصِّ: " مَقَالَاتِ الْإِسْلَامِيِّينَ ". وَفِي هَامِشِ (م) أَمَامَ هَذَا الْمَوْضُوعِ كُتِبَ: " قِفْ عَلَى اخْتِلَافِ الرَّوَافِضِ فِي التَّجْسِيمِ وَهُمْ سِتُّ فِرَقٍ ".

<sup>(</sup>٢) مَقَالَاتٌ. . (ص ١٠٢) : وَاخْتَلَفَتْ.

<sup>(</sup>٣) ن، م: الْفِرْقَةُ.". (٢)

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ١٣٦/٢

<sup>(</sup>٢) منهاج السنة النبوية ٢١٧/٢

وَقَالَ أَبُو مُحَمَّدِ بِنُ حَوْمٍ وَغَيْرُهُ: أَوَّلُ مَنْ قَالَ فِي الْإِسْلَامِ: إِنَّ اللَّهَ حِسْمٌ [هِشَامُ بْنُ الْحَكَمِ] (٦) ، وَكَانَ الَّذِينَ يُنَاقِضُونَهُ فِي ذَلِكَ الْمُتَكَلِّمِينَ (٧) مِنَ الْمُعْتَزِلِ كَأَبِي الْهُذَيْلِ الْعَلَّافِ.

فَالْجَهْمِيَّةُ وَالْمُعْتَزِلَةُ أَوَّلُ مَنْ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِجِسْمٍ.

فَكُلُّ مِنَ الْقَوْلَيْنِ قَالَهُ قَوْمٌ مِنَ الْإِمَامِيَّةِ وَمِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ الَّذِينَ لَيْسُوا بإِمَامِيَّةٍ.

وَإِثْبَاتُ الْجِسْمِ قَوْلُ مُحَمَّدِ بْنِ كَرَّامٍ وَأَمْثَالِهِ مِمَّنْ يَقُولُ بِخِلَافَةِ الْخُلَفَاءِ (٨) الثَّلَاثَةِ، وَالنَّفْيُ (٩) قَوْلُ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيّ وَغَيْرِهِ مِمَّنْ يَقُولُ

١٩٠-"وَأَبِي مَالِكٍ الْحَضْرَمِيِّ (١) ، وَعَلِيِّ بْنِ مِيثَمَ (٢) ، وَطَوَائِفَ كَثِيرِينَ هُمْ

(٢) فِي النُّسَخِ الْأَرْبَعِ: عَلِيُّ بْنُ مِتيمَ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُّهُ. وَهُوَ عَلِيٌّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ شُعَيْبِ بْنِ مِيثَمَ بْنِ يَحْيَى

<sup>(</sup>١) بَعْدَ الْكَلَامِ السَّابِقِ مُبَاشَرَةً.

<sup>(</sup>٢) ن: مُتَأَجِّرهِمْ، وَهُوَ حَطَأً.

<sup>(</sup>٣) مَقَالَاتٌ: مَا حَكَيْنَا.

<sup>(</sup>٤) أَبُو الْحَسَن: زِيَادَةٌ فِي أَ، ب.

<sup>(</sup>٥) ن: وَذَكَرَ هَؤُلَاءِ الشِّيعَةَ.

<sup>(</sup>٦) ابْنُ الْحَكَمِ: سَاقِطٌ مِنْ (ن) فَقَطْ. وَلَمْ أَسْتَطِعِ الْعُثُورَ عَلَى هَذَا النَّصِّ فِي كَلَامِ الْبُنِ حَزْمٍ.

<sup>(</sup>٧) ن، م: وَكَانَ الَّذِينَ يُنَاقِضُونَهُ فِي ذَلِكَ الْمُتَكَلِّمُونَ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

<sup>(</sup>٨) الْخُلَفَاءِ: سَاقِطَةٌ مِنْ (أ) ، (ب) .

<sup>(</sup>٩) أ: وَنَفَاهُ ؛ ب: وَنَفْيُهُ.". (١)

<sup>(</sup>١) لَمُّ أَهْتَدِ إِلَى تَوْجَمَةٍ مُفَصَّلَةٍ لَهُ وَلَكِنْ وَرَدَ ذِكْرُهُ ضِمْنَ أَصْحَابِ جَعْفَرٍ الصَّادِقِ (رِجَالُ الطُّوسِيّ، ص ٢٢١) فَقَالَ: الضَّحَّاكُ أَبُو مَالِكِ الْحَضْرَمِيّ، كُوفِيُّ وَكَذَا وَرَدَ اسْمُهُ فِي أَعْيَانِ الشِّيعَةِ ١١١، ١١١، بِدُونِ تَفْصِيلَاتٍ فَقَالَ: الضَّحَّاكُ أَبُو مَالِكٍ الْحَضَرَمِيُّ، كُوفِيٌّ عَرَبِيٌّ أَدْرَكَ أَبَا عَبْدَ اللَّهَ (جَعْفَرًا أُخْرَى. وَفِي رِجَالِ الْحِلِّيِّ، ص ٩٠: " الضَّحَّاكُ أَبُو مَالِكٍ الْمَصَرَمِيُّ، كُوفِيٌّ عَرَبِيُّ أَدْرَكَ أَبَا عَبْدَ اللَّهَ (جَعْفَرًا الصَّادِقِ) عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَقَالَ قَوْمٌ مِنْ أَصْحَابِنَا: رَوَى عَنْهُ. وَقَالَ آحَرُونَ: لَمْ يَرُو عْنَهُ، وَرَوَى عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ (مُوسَى الْكَاظِم) ، وَكَانَ مُتَكَلِّمًا ثِقَةً فِي الْحَدِيثِ ". وَسَمَّاهُ النَّجَاشِيُّ (الرِّجَالُ، ص ١٥٤) الضَّحَّاكَ بْنَ السَّلَامُ (مُوسَى الْكَاظِم) ، وَكَانَ مُتَكَلِّمًا ثِقَةً فِي الْحَدِيثِ ". وَسَمَّاهُ النَّجَاشِيُّ (الرِّجَالُ، ص ١٥٤) الضَّحَّاكَ بْنَ السَّلَامُ (مُوسَى الْكَاظِم) ، وَكَانَ مُتَكَلِمًا ثِقَةً فِي الْحَدِيثِ ". وَسَمَّاهُ النَّجَاشِيُّ (الرِّجَالُ، ص ١٥٤) الضَّحَاكَ بْنَ الْمَامَقَانِي (الرِّجَالُ، ولهُو تَكْرِيفٌ) الْحَصَرَمِيَّ. وَذَكَرَ مَا نَقَلَهُ عَنْهُ الْحِلِيُّ إِلَّا أَنَّ فِيهِ: " وَلَهُ كِتَابٌ فِي التَّوْحِيدِ رِوَايَةُ عَلِيّ بْنِ الْحُسَنِ الطَّاطَوِيّ " ثُمُّ ذَكَرَ سَنَدَ هَذِهِ الرِّوَايَةِ. وَانْظُرُ أَيْضًا تَنْقِيحَ الْمَقَالِ لِلْمَامَقَانِيّ ٢/١٠٤.

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢٢٠/٢

التَّمَّارُ، أَبُو الْحُسَنِ، لَمْ تَذْكُرْ كُتُبُ التَّرَاجِمِ الَّتِي بَيْنَ أَيْدِينَا تَارِيحَ مَوْلِدِهِ أَوْ وَفَاتِهِ، وَلَكِنْ جَاءَ فِيهَا أَنَّهُ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ عَلِيِّ بْنِ مُوسَى الرِّضَا (الْمُتَوَفَّ سَنَةَ ٢٠٣)، وَأَنَّهُ أَدْرَكَ مُوسَى بْنَ جَعْفَرٍ الْكَاظِمَ (الْمُتَوَفَّ سَنَةَ ١٨٣) وَأَنَّهُ أَوْلُ مَنْ تَكَلَّمَ فِي مَذْهَبِ الْإِمَامَةِ وَإِنَّهُ صَنَّفَ كِتَابَيْ " الْإِمَامَةِ قَالَ ابْنُ النَّذِيمِ فِي " الْفِهْرِسْتِ " (ص ١٧٥): إِنَّهُ أَوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ فِي مَذْهَبِ الْإِمَامَةِ وَإِنَّهُ صَنَّفَ كِتَابَيْ " الْإِمَامَةِ وَإِنَّهُ صَنَّفَ كِتَابَيْ " الْإِمَامَةِ وَإِنَّهُ عَنْ اللهِ بُعِحْقَاقِ " وَانْظُرْ تَرْجَمَتَهُ وَمَذْهَبَهُ فِي: أَعْيَانِ الشِّيعَةِ ١٤/٧٧ ؛ الرِّجَالِ لِلنَّجَاشِيِّ، ص ١٨٩ - ١٩٠ " وَ " الإسْتِحْقَاقِ " وَانْظُرْ تَرْجَمَتَهُ وَمَذْهَبَهُ فِي: أَعْيَانِ الشِّيعَةِ ١٨ ٧٣ ؛ الرِّجَالِ لِلنَّجَاشِيِّ، ص ٣٨٣ ؛ لِسَانِ الْمِيزَانِ ٤/٥٦٥ – ٢٦٦ (وَسَمَّاهُ الْعَوْقِيُّ) ؛ الْفِصَلِ لِابْنِ حَرْمِ الشِّيعَةِ لِلتُوبَخِيِّ، ٤ (وَسَمَّاهُ الصَّابُونِيُّ) ؛ الْفَرْقِ بَيْنَ الْفِرَقِ، ص ٤٣ (وَفِيهِ عَلِيُّ بْنُ هَيْتَمٍ، وَهُو تَحْرِيفٌ) ؛ فِرَقِ الشِّيعَةِ لِلتُوبَخِيِّ، ومُ وَسَمَّاهُ الصَّابُونِيُّ ) ؛ الْفَرْقِ بَيْنَ الْفِرَقِ، ص ٤٣ (وَفِيهِ عَلِيُّ بْنُ هَيْتَمٍ، وَهُو تَحْرِيفٌ) ؛ فِرَقِ الشِّيعَةِ لِلتُوبَخِيِّ، ص ٢٠٠ (.". (١)

١٩١ – "وَالْأَنْبِيَاءُ أَفْضَلُ الْخَلْقِ، وَهُمْ (أَصْحَابُ) (١) ، السِّيَاقُ يَقْتَضِي إِثْبَاتَهَا. الدَّرَجَاتِ الْعُلَى فِي الْآخِرَة، فَيَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ مِنَ الْفُجَّارِ بَلْ وَلَا يَكُونُ مِنْ عُمُومِ أَصْحَابِ الْيَمِينِ بَلْ مِنْ أَفْضَلِ السَّابِقِينَ الْمُقَرَّبِينَ، وَإِنْ كَانَ النَّبِيُّ أَيْضًا يُوصَفُ بِأَنَّهُ صِدِّيقٌ وَصَالِحٌ وَقَدْ فَإِضَّلُ مِنْ عُمُومِ الصِّدِيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ، وَإِنْ كَانَ النَّبِيُّ أَيْضًا يُوصَفُ بِأَنَّهُ صِدِّيقٌ وَصَالِحٌ وَقَدْ فَإِضَّلُ مِنْ عُمُومِ الصِّدِيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ، وَإِنْ كَانَ النَّبِيُّ أَيْضًا يُوصَفُ بِأَنَّهُ صِدِّيقٌ وَصَالِحٌ وَقَدْ يَكُونُ شَهِيدًا، لَكِنَّ ذَاكَ أَمْرٌ يَخْتَصُ بِهِمْ لَا يَشْرَكُهُمْ فِيهِ مَنْ لَيْسَ بِنَيِّ كَمَا قَالَ عَنِ الْخَلِيلِ: ﴿وَآتَيْنَاهُ أَجْرَهُ فِي لَكُونُ شَهِيدًا، لَكِنَّ ذَاكَ أَمْرٌ يَخْتَصُ بِهِمْ لَا يَشْرَكُهُمْ فِيهِ مَنْ لَيْسَ بِنَيِّ ، كَمَا قَالَ عَنِ الْخَلِيلِ: ﴿وَآتَيْنَاهُ أَجْرَهُ فِي اللَّذِينَ وَاللَّالِيلِ: ﴿وَآتَيْنَاهُ أَجْرَهُ فِيهِ مَنْ لَيْسَ بِنَيِّ ، كَمَا قَالَ عَنِ الْخَلِيلِ: ﴿وَآتَيْنَاهُ أَجْرَهُ فِي اللَّخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ [سُورَةُ الْعَنْكَبُوتِ: ٢٧] ، وقالَ يُوسُفُ: ﴿ ثَوَقَنِي مُسْلِمًا وَأَخْفِينِ اللَّالِكِينَ ﴾ [سُورَةُ يُوسُف: ١٠٠] .

فَهَذَا مِمَّا يُوجِبُ تَنْزِيهَ الْأَنْبِيَاءِ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْفُجَّارِ وَالْفُسَّاقِ، وَعَلَى هَذَا إِجْمَاعُ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَجَمَاهِيرِهَا. وَأَمَّا مَنْ جَوَّزَ أَنْ يَكُونَ غَيْرُ النَّبِيِّ أَفْضَلَ مِنْهُ فَهُوَ مِنْ أَقْوَالِ بَعْضِ مَلَاحِدَةِ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ غُلَاةِ الشِّيعَةِ وَالصُّوفِيَّةِ وَالْمُتَفَلْسِفَةِ وَخُوهِمْ.

وَمَا يُحْكَى عَنِ (٢) . أَغَمُّمْ جَوَّزُوا الْكُفْرَ عَلَى النَّبِيِّ، فَهَذَا بِطَرِيقِ اللَّازِمِ لَهُمْ لِأَنَّ كُلَّ مَعْصِيَةٍ عِنْدَهُمْ كُفْرٌ، وَقَدْ جَوَّزُوا الْمَعَاصِيَ عَلَى النَّبِيِّ، وَهَذَا يَقْتَضِي فَسَادَ قَوْلِمِمْ بِأَنَّ كُلَّ مَعْصِيَةٍ كُفْرٌ

<sup>(</sup>١) أَصْحَابُ: سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْل

<sup>(</sup>٢) الْفَضْلِيَّةِ مِنَ الْخُوَارِجِ الْفَصْلِيَّةُ فِرْقَةٌ مِنَ الْخُوَارِجِ ذَكَرَهُمُ الْبُنُ حَزْمٍ فِي الْفِصَلِ ٥٤/٥ - وَسَمَّاهُمُ الْفُضَيْلِيَّةً - فَقَالَ: " وَقَالَتِ الْفُضَيْلِيَّةُ مِنَ الصُّفْرِيَّةِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ بِلِسَانِهِ وَلَمْ يَعْتَقِدْ ذَلِكَ بِقَلْبِهِ بَلِ اعْتَقَدَ اللَّهِ مُؤْمِنٌ وَلَا يَضُرُّهُ إِذَا قَالَ الْحُقَّ بِلِسَانِهِ مَا اعْتَقَدَ اللَّهِ مُؤْمِنٌ وَلَا يَضُرُّهُ إِذَا قَالَ الْحُقَّ بِلِسَانِهِ مَا اعْتَقَدَ بِقَلْبِهِ ". وَذَكَرَ عَنْهُمُ الْأَشْعَرِيُّ فِي الْمَقَالَاتِ ١٨٣/١ وَسَمَّاهُمْ " الْفَضْلِيَّةَ " وَذَكَرَ عَنْهُمْ قَوْلًا قَرِيبًا مِنْ قَوْلِ الْبِي

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢٣٣/٢

<mark>حَزْم</mark>ٍ. وَذَكَرَ الشَّهْرَسْتَابِيُّ (الْمِلَلِ وَالنِّحَلِ ٢ /٢٤) مِنْ رِجَالِ الْخَوَارِجِ: الْفَصْلُ بْنُ عِيسَى الرَّقَاشِيُّ". <sup>(١)</sup>

١٩٢ - "(\* وَالْفُقَهَاءُ أَهْلُ الظَّاهِرِ كَدَاوُدَ بْنِ عَلِيٍّ وَأَتْبَاعِهِ (١) ، وَطَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ (٢) وَالصُّوفِيَّةُ لَا يَقُولُونَ بِالْقِيَاسِ \*) (٣) .

وَحِينَفِذٍ فَإِنْ كَانَ الْقِيَاسُ بَاطِلًا أَمْكَنَ الدُّحُولُ فِي [السُّنَّةِ وَتَرْكُ الْقِيَاسِ، وَإِنْ كَانَ حَقًّا أَمْكَنَ الدُّحُولُ فِي] (٤) أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْأَحْذُ بِالْقِيَاسِ.

الثَّالِثُ: أَنْ يُقَالَ: الْقَوْلُ بِالرَّأْيِ وَالِاجْتِهَادِ وَالْقِيَاسِ وَالِاسْتِحْسَانِ حَيْرٌ مِنَ الْأَخْذِ بِمَا يَنْقُلُهُ مَنْ يُعْرَفُ بِكَثْرَةِ الثَّالِثُ: أَنْ يُقَالَ: الْقَوْلُ بِالرَّأْيِ وَالِاجْتِهَادِ وَالْقِيَاسِ وَالِاسْتِحْسَانِ حَيْرٌ مِنْ الْأَخْرُ مِنْ يَعْرُفُ بِكَثْرَةِ الْمَاخِشُونِ (٥) عَنْ قَائِلٍ غَيْرِ مَعْصُومٍ، وَلَا يَشُكُّ عَاقِلٌ أَنَّ رُجُوعَ مِثْلِ مَالِكِ الْكَذِبِ عَمَّنْ يُصِيبُ وَيُخْطِئُ نَقْلَ غَيْرِ مُصَدِّقٍ (٥) عَنْ قَائِلٍ غَيْرِ مَعْصُومٍ، وَلَا يَشُكُ عَاقِلٌ أَنَّ رُجُوعَ مِثْلِ مَالِكِ وَابْنِ أَبِي ذِئْبٍ (٦) وَابْنِ الْمَاحِشُونِ (٧) (٨) وَالْأَوْزَاعِيّ (٩)

<sup>(</sup>١) قَالَ الظَّاهِرِيَّةُ بِإِنْكَارِ الْقِيَاسِ، وَأَشْهَرُ مَنْ يُمَثِّلُهُمْ فِي ذَلِكَ النِّ حَزْمِ وَقَدْ أَفْرَدَ رِسَالَةً لِهِذَا الْمَوْضُوعِ عُنْوَاهُمَا " مُلَخَّصُ إِبْطَالِ الْقِيَاسِ وَالرَّأْيِ وَالإسْتِحْسَانِ وَالتَّقْلِيدِ وَالتَّعْلِيلِ " نَشَرَهَا الْأُسْتَاذُ سَعِيد الْأَفْغَانِيُّ، دِمَشْقَ مُلَخَّصُ إِبْطَالِ الْقِيَاسِ وَالرَّأْيِ وَالإسْتِحْسَانِ وَالتَّقْلِيدِ وَالتَّعْلِيلِ " نَشَرَهَا الْأُسْتَاذُ سَعِيد الْأَفْغَانِيُّ، دِمَشْقَ مُلَحَّصُ إِبْطَالِ الْمُوْضُوعَ بِالتَّقْصِيلِ فِي كِتَابِهِ " الْإِحْكَامِ فِي أُصُولِ الْأَحْكَامِ ".

<sup>(</sup>٢) ن، م: أَهْلِ الْحَدِيثِ: وَتَنُصُّ الْمَرَاجِعُ الَّتِي سَبَقَ ذِكْرُهَا فِي الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ (ت [٠ - ٩]) عَلَى إِنْكَارِ الشِّيعَةِ لِلْقِيَاسِ، وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ أَيْضًا الْغَزَالِيُّ فِي " الْمُسْتَصْفَى "، ص [٠ - ٩] ٦٢ (ط. مُصْطَفَى مُحَمَّد، الشِّيعَةِ لِلْقِيَاسِ، وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ أَيْضًا الْغَزَالِيُّ فِي " الْمُسْتَصْفَى "، ص [٠ - ٩] ٢٥ (ط. مُصْطَفَى مُحَمَّد، ١٥ ٢٥٥). وَانْظُرِ الْإِمَامَ الصَّادِقَ، لِأَبِي زَهْرَةَ، ص [٠ - ٩] ١٥ وَمَا بَعْدَهَا.

<sup>(</sup>٣) مَا بَيْنَ النَّجْمَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ب) ، (أ) .

<sup>(</sup>٤) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ن) فَقَطْ.

<sup>(</sup>٥) ن، م: غَيْرِ صِدْقٍ.

<sup>(</sup>٦) أَبُو الْحُارِثِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ أَبِي ذِنْبِ الْقُرَشِيُّ الْمَدَنِيُّ، تَابِعِيُّ قَالَ عَنْهُ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ أَبِي ذِنْبٍ الْقُرَشِيُّ الْمَدَنِيُّ، تَابِعِيُّ قَالَ عَنْهُ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ أَبِي ذِنْبٍ سَنَةَ ٨٠ أَوْ ١٩٥٩. انْظُرْ تَرْجَمَتَهُ فِي: تَذْكِرَةِ الْحُقَّاظِ ١٩١/١ - ١٩٣ ؟ تَقْذِيبِ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ، ق [٠ وَتُوفِيُّ سَنَةَ ١٥٨ أَوْ ١٥٩ . انْظُرْ تَرْجَمَتَهُ فِي: تَذْكِرَةِ الْحُقَّاظِ ١٩١/١ - ١٩٣ ؟ تَقْذِيبِ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ، ق [٠ و ٩] ، ص [٠ - ٩] ، ص [

<sup>(</sup>٧) عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَاحِشُونُ، سَبَقَتْ تَرْجَمَتُهُ ٢ وَاللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ

<sup>(</sup>٨) سَبَقَتْ تَرْجَمَتُهُ ٢ / ٢ ٢ ٤ .

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢/٨/٢

## (٩) سَبَقَتْ تَرْجَمَتُهُ ٢ / ٢ ٤ . " . (٩)

١٩٣ - "وَزَرْفَانَ (١) ، وَابْنِ النُّوبَحْتِيِّ (٢) ، (٣) . وَأَبِي الْحُسَنِ الْأَشْعَرِيِّ وَابْنِ حَزْمٍ (٤) وَالشَّهْرَسْتَايِّ (٥) وَغَيْرِ هَوُلَاءٍ، وَنَقْلُ ذَلِكَ عَنْهُمْ مَوْجُودٌ فِي كُتُبِ الْمُعْتَزِلَةِ وَالشِّيعَةِ وَالْكَرَّامِيَّةِ وَالْأَشْعَرِيَّةِ وَالشَّيْعَةِ وَالْأَشْعَرِيَّةِ وَالْأَشْعَرِيَةِ وَالْأَشْعَرِيَّةِ وَالشَّهْرَسُتَايِ اللَّهُ عَسْمٌ هِشَامُ بْنُ الْحُكَمِ.

وَنَقَلَ النَّاسُ عَنِ الرَّافِضَةِ هَذِهِ الْمَقَالَاتِ وَمَا هُوَ أَقْبَحُ مِنْهَا، فَنَقَلُوا مَا ذَكَرَهُ الْأَشْعَرِيُّ وَغَيْرُهُ فِي كُتُبِ الْمَقَالَاتِ وَمَا هُو أَقْبَحُ مِنْهَا، فَنَقَلُوا مَا ذَكَرَهُ الْأَشْعَرِيُّ وَغَيْرُهُ فِي كُتُبِ الْمَقَالَاتِ وَمِنْ غَالِيَةِ الشِّيعَةِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ عَلَى صُورَةِ عَنْ بَيَانِ بْنِ سَمْعَانَ التَّمِيمِيِّ الَّذِي تَنْتَسِبُ (٦) إِلَيْهِ الْبَيَانِيَّةُ مِنْ غَالِيَةِ الشِّيعَةِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ عَلَى صُورَةِ الرُّهَرَةَ فَتُجِيبُهُ، وَأَنَّهُ يَدْعُو الرُّهَرَةَ فَتُجِيبُهُ، وَأَنَّهُ يَوْعَلُمُ اللَّاسِمِ الْأَعْظَم، فَقَتَلَهُ عَبْدِ اللَّهِ عَبْدِ اللَّهِ

<sup>(</sup>١) ذَكَرَهُ ابْنُ الْمُرْتَضَى فِي " الْمُنْيَةِ وَالْأَمَلِ " فِي الطَّبَقَةِ السَّابِعَةِ ضِمْنَ أَصْحَابِ النَّظَّامِ فَسَمَّاهُ: زَرْقَانُ مُحُمَّدُ بْنُ شَدَّادِ بْنِ عِيسَى الْمِسْمَعِيُّ، أَبُو يَعْلَى، وَقَالَ إِنَّ لَهُ كِتَابَ " الْمَقَالَاتِ " ثُمُّ قَالَ عَنْهُ: " قَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ الْخَيَّاطُ، شَدَّادِ بْنِ عِيسَى الْمِسْمَعِيُّ، أَبُو يَعْلَى، وَقَالَ إِنَّ لَهُ كِتَابَ " الْمَقَالَاتِ " ثُمُّ قَالَ عَنْهُ: " قَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ الْخَيَّاطُ، حَدَّ ثَنِي الْإِرَادَةِ حَتَّى أَلْزَمَهُ الْحُجَّةَ، فَقَالَ الْآدَمِيُّ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ قَامَتْ حُجَّةُ اللهِ عَلَيْهِ، فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا فَاضْرِبْ عُنْقَهُ الْوَاثِقُ يَنْهَ اللهَ عَلَيْهِ، فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا فَاضْرِبْ عُنْقَهُ الْوَاثِقُ بِنَفْسِهِ فَأَلْزَمَهُ الْحُجَّةَ، فَقَالَ الْآدَمِيُّ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ قَامَتْ حُجَّةُ اللهِ عَلَيْهِ، فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا فَاضْرِبْ عُنْقَهُ الْوَاثِقُ بِنَفْسِهِ فَأَلْزَمَهُ الْحُجَّةَ، فَقَالَ الْآدَمِيُّ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ قَامَتْ حُجَّةُ اللهِ عَلَيْهِ، وَإِنْ تَابَ وَإِلَّا فَاضْرِبْ عُنْقَهُ اللهِ وَخَيْرِهِ وَعَنْهُ رَوَى عَنْ يَحْيَى الْقَطَّانِ وَغَيْرِهِ وَعَنْهُ رَوَى أَبُو بَكْرٍ الشَّافِعِيُّ، وَلَكِنَّهُ اللهِ بَكُو السَّانَ الْمُؤْيِّ اللهَ الْمُؤْمِنِينَ قَامَة زَرْقَانَ بِأَنَّهُ رَوَى أَبُنُ الْأَثِيرِ (اللَّبَابُ الْمُؤْمِنِينَ الدَّارَقُطْخِيِّ : لَا يَكْتُبُ حَدِيثَةُ ؟ وَحَدَّدَ ابْنُ حَجَرٍ سَنَةَ وَفَاةِ زَرْقَانَ بِأَنَّهُ الْمُؤْقِيِّ سَنَةً مُوقِيِّ سَنَةً مُوقِيِّ سَنَةً مُوقِيِّ سَنَةً مُوقِيِّ سَنَةً مُوقِيِّ سَنَةً مُوقِيِّ سَنَةً مُولِي الللهِ الْمُؤْمِلِ وَاللّهُ اللهُ وَلَالَهُ اللهُ اللهُ الْوَالِقُولِ الْمُؤْمِنِينَ اللهُ الْفُولِي سَنَةً مُولِي سَنَةً مُولِي الللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الْمُؤْمِنِ الللهُ الْمُؤْمِنُ الْمُؤْمِنِ الللّهُ الْمُؤْمِنِ الللهُ اللهُ اللهُ الْمُؤْمِلُ الللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ ا

<sup>(</sup>٢) هُوَ أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى بْنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ النُّوبَخْتِيُّ أَوِ ابْنُ النُّوبَخْتِيِّ، وَسَبَقَ الْكَلَامُ عَنْهُ بِإِيجَازٍ ١ (٣) وَأَشَرْتُ هُنَاكَ إِلَى كِتَابِهِ " الْآرَاءِ وَالدِّيَانَاتِ " وَتَكَلَّمْتُ عَنْهُ أَيْضًا فِيمَا سَبَقَ ١٠٦/٢. وَانْظُرْ عَنِ النُّوبَخْتِيِّ (٣) وَأَشَرْتُ هُنَاكَ إِلَى كِتَابِهِ " الْآرَاءِ وَالدِّيَانَاتِ " وَتَكَلَّمْتُ عَنْهُ أَيْضًا فِيمَا سَبَقَ ١٠٦/٢. وَانْظُرْ عَنِ النُّوبَخْتِيِّ أَيْضًا: لِسَانَ الْمِيزَانِ ٢٥٨/٢ ؛ الْفِهْرِسْتَ لِلطُّوسِيِّ، ص [٠ - ٩] ١ ؛ مَعَالِمَ الْعُلَمَاءِ لِابْنِ شَهْرَاشُوب، ص [٠ - ٩] ٢ . مَعَالِمُ الْعُلَمَاءِ لِابْنِ شَهْرَاشُوب، ص [٠ - ٩] ٢ . مَعَالِمُ الْعُلَمَاءِ لِابْنِ شَهْرَاشُوب، ص [٠ - ٩] ٢ . حس ؛ الْأَعْلَامَ ٢٣٩/٢

<sup>(</sup>٤) عَلَّقَ مُسْتَجِي زَادَهْ فِي الْهَامِشِ بِقَوْلِهِ: " وَقَدْ كَانَ لِابْنِ حَزْمٍ الْأَنْدَلُسِيِّ كِتَابٌ فِي الْمِلَلِ وَالنِّحَلِ رَأَيْتُهُ فِي جَلْدَيْن وَفِيهِ فَوَائِدُ وَعُلِمَ مِنْهُ أَنَّ لَهُ قَدَمًا وَسَهْمًا فِي الْإِحَاطَةِ ".

<sup>(</sup>٥) ب، ١: وَابْنِ الشَّهْرَسْتَانِيَّ.

<sup>(</sup>٦) ع: نُسِبَتْ ؛ ن، م: يُنْسَبُ.". (٦)

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢/٠/٢

<sup>(</sup>٢) منهاج السنة النبوية ٢/٢ ٥

١٩٤ - "الْقَسْرِيُّ. وَحُكِيَ عَنْهُمْ أَنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ يُثْبِتُ نُبُوَّةَ بَيَانِ بْنِ سَمْعَانَ، (١ ثُمُّ يَزْعُمُ كَثِيرٌ مِنْهُمْ أَنَّ أَبَاقِ بَيَانِ بْنِ سَمْعَانَ ١) (١) وَجَعَلَهُ إِمَامًا (٢) هَا شَمُ اللَّهِ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنَفِيَّةِ نَصَّ عَلَى نُبُوَّةِ بَيَانِ بْنِ سَمْعَانَ ١) (١) وَجَعَلَهُ إِمَامًا (٢) هَا شَمَ اللَّهِ الْأَكْبَرَ (٣) وَنَقُلُوا عَنِ الْمُغِيرِيَّةِ أَصْحَابِ الْمُغِيرَةِ بْنِ سَعِيدٍ أَهَّمُ يَزْعُمُونَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ إِنَّهُ نَبِيُّ وَأَنَّهُ يَعْلَمُ اسْمَ اللَّهِ الْأَكْبَرَ (٣) وَنَقَلُوا عَنِ الْمُغِيرِيَّةِ أَصْحَابِ الْمُغِيرَةِ بْنِ سَعِيدٍ أَهَّمُ مِنْ الْأَعْضَاءِ وَالْخَلْقِ مِثْلُ مَا لِلرَّجُلِ، وَلَهُ جَوْفٌ وَقَلْبٌ تَنْبُعُ مِنْهُ وَأَنَّ مُوضِعَهُمْ رَجُلٌ مِنْ نُورٍ عَلَى رَأْسِهِ تَاجٌ، وَلَهُ مِنَ الْأَعْضَاءِ وَالْخَلْقِ مِثْلُ مَا لِلرَّجُلِ، وَلَهُ جَوْفٌ وَقَلْبٌ تَنْبُعُ مِنْهُ الْمُؤَلِّ مَوْضِعَهَا مِنْهُ [لَرَأَيْتُمْ] أَمْرًا عَظِيمًا (٥) ، يَعْرِضُ هُمُ مُوضِعَهَا مِنْهُ [لَرَأَيْتُمْ] أَمْرًا عَظِيمًا (٥) ، يَعْرِضُ هُمُ مُوضِعَهَا مِنْهُ [لَرَأَيْتُمْ] أَمْرًا عَظِيمًا (٥) ، يَعْرِضُ هُمُ

وَزَعَمَ أَنَّهُ يُحْيِي الْمَوْتَى بِاسْمِ اللَّهِ الْأَعْظَمِ، وَأَرَاهُمْ أَشْيَاءَ مِنَ النِّيرَ نُجِيَّاتِ وَالْمَحَارِيقِ (٣) ، وَذِكَرَ هَمُّ كَيْفَ ابْتَدَأَ اللَّهُ الْخُلْقَ فَزَعَمَ (٤) أَنَّ اللَّهُ كَانَ وَحْدَهُ وَلَا شَيْءَ مَعَهُ، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَخْلُقَ الْأَشْيَاءَ تَكَلَّمَ بِاسْمِهِ الْأَعْظَمِ، فَطَارَ فَوَقَعَ الْخُلْقَ فَزَعَمَ (٤) أَنَّ اللَّهُ كَانَ وَحْدَهُ وَلَا شَيْءَ مَعَهُ، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَخْلُق الْأَشْيَاءَ تَكَلَّمَ بِاسْمِهِ الْأَعْلَى اللَّهُ مِنْ فَوَقَعَ وَقُلْهُ: ﴿ سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ [سُورَةُ الْأَعْلَى: ١] وَذَكَرُوا عَنْهُ مِنْ هَذَا الْجِنْسِ أَشْيَاءَ (٦) يَطُولُ وَصْفُهَا، وَقَتَلَهُ حَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقَسْرِيُّ (٧) وَذَكَرُوا عَنْهُ أَنَّهُ وَدُكُرُوا عَنْهُ أَنَّهُ وَدُكُرُوا عَنْ الْمَنْصُورِيَّةِ أَصْحَابِ أَبِي مَنْصُورٍ أَهَمُ كَانُوا يَقُولُونَ عَنْهُ أَنَّهُ

<sup>(</sup>١): (١ - ١) سَاقِطٌ مِنْ (ع).

<sup>(</sup>٢) الْكَلَامُ الْمَدْكُورُ هُنَا عَنِ الْبَيَانِيَّةِ هُو الَّذِي أَوْرَدَهُ الْأَشْعَرِيُّ فِي الْمَقَالَاتِ ٢/٦ - ٢٧ مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ فِي الْأَلْفَاظِ. وَقَدْ ظَهَرَ بَيَانُ بْنُ سَمْعَانَ النَّهْدِيُّ التَّمِيمِيُّ بِالْعِرَاقِ بَعْدَ الْمِائَةِ، وَقَتَلَهُ حَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقَسْرِيُّ وَالْأَلْفَاظِ. وَقَدْ ظَهَرَ بَيَانُ بْنُ سَمْعَانَ النَّهْدِيُّ التَّمِيمِيُّ بِالْعِرَاقِ بَعْدَ الْمِائَةِ، وَقَتَلَهُ حَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقَسْرِيُ وَقَالَاتِ حَرْقًا بِالنَّارِ سَنَةَ ١١٥٩. انْظُرْ عَنْهُ وَعَنْ فِرْقَتِهِ: لِسَانَ الْمِيرَانِ ٢ ؟ تَارِيحَ الطَّبَرِيِّ ٥/٥٥ - ٤٥١، انْظُرْ عَنْهُ وَعَنْ فِرْقَتِهِ: لِسَانَ الْمِيرَانِ ٢ ؟ تَارِيحَ الطَّبَرِيِّ ٥/٥٥ - ١٤٥ اللَّهُ الْمَقْلَاتِ لِلْمُقْلِقِيِّ ١/٩٥ ؟ الْفَرْقَ بَيْنَ الْفِرَقِ، ص [٠ - ٩] ١١٥٨، ١٣٥٠ اللَّيْعِيقِ اللَّيْنِ عَزْمِ اللَّيْنِ عَزْمِ اللَّيْعِيقِ اللَّيْنِ عَزْمِ اللَّيْعِيقِ اللَّيْعِيقِ اللَّيْعِيقِ الْمَقْدِيتِيِّ ١/٥٥ اللَّيْنِ عَزْمِ السِّيعَةِ لِللُّوجَدِيِّ ١/٥٥ اللَّيْعِيقِ اللَّيْعِيقِ اللَّيْعِيقِ اللَّيْعِيقِ اللَّيْعِيقِ الْمَقْدِيتِيِّ ١/٥٥ اللَّيْعِيقَةِ (ص [٠ - ٩] ١٥٠ مَن الْبَرْيِعِيَّةِ (ص [٠ - ٩] ١٥٠ مَن الْبَرْيعِيَّةِ (ص [٠ - ٩] ١٥٠ مَن الْبَرْيعِيَّةِ (ص [٠ - ٩] ١٩٠ مَن الْبَرْيعِيَّةِ (ص [٠ - ٩] ١٥٠ مَن الْبَرْيعِيَّةِ (ص [٠ - ٩] ١٩٠ مَن الْبَرْيعِيَّةِ (ص [٠ - ٩] ١٠٠.

<sup>(</sup>٣) ن: الْأَعْظَمَ.

<sup>(</sup>٤) ع: قَدَمَيْهِ. وَفِي (ن) الْكَلَامُ نَاقِصٌ وَمُضْطَرِبٌ.

<sup>(</sup>٥) ب، ا: لَوْ رَأَيْتُمْ مَوْضِعَهَا لَرَأَيْتُمْ مِنْهُ أَمْرًا عَظِيمًا. وَالْمُثْبَتُ هُوَ الَّذِي فِي (ع) ، " الْمَقَالَاتِ " ١. وَفِي (ن)

<sup>، (</sup>م) سَقْطُ كَلِمَةِ " لَرَأَيْتُمْ ".". (١)

١٩٥ - "بِالْعُوْرَةِ وَبِأَنَّهُ (١) قَدْ رَآهُ، لَعَنَهُ اللَّهُ [وَأَخْزَاهُ] (٢) .

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢/٣٠٥

(١) ب، ١: يَعْرِضُ هَمْ بِأَنَّهُ.

(٢) وَأَخْزَاهُ: زِيَادَةٌ فِي (ع) فَقَطْ.

- (٣) ب، ا: الْأَشْيَاءَ مِنَ النَّرَنْجَاتِ وَالْمَحَارِقِ ؛ ن، م: شَيْئًا مِنَ النِّيرَنْجِيَّاتِ وَالْمَحَارِيقِ ؛ الْمَقَالَاتِ: أَشْيَاءَ مِنَ النِّيرَنْجُ اللَّهُ مَنَ النِّيرَنْجُ اللَّهُ اللَّهُ أَحْذُ كَالسِّحْرِ وَلَيْسَ بِهِ.
  - (٤) ب، ا: كَيْفَ ابْتِدَاءُ اللَّهِ وَزَعَمَ. . إِلَحْ ؟ ن، م: كَيْفَ ابْتَدَأُ اللَّهُ الْحُالِقُ فَزَعَمَ.
- (٥) ب، ا: فَوَقَعَ عَلَى رَأْسِهِ التَّاجُ ؛ ن، م: فَطَارَ فَوْقَ رَأْسِهِ التَّاجُ ؛ الْمَقَالَاتِ: فَوَقَعَ فَوْقَ رَأْسِهِ التَّاجُ. وَفِي الْفَوْقَ عَلَى رَأْسِهِ التَّاجُ ؛ الْمُقَالَاتِ: فَوَقَعَ عَلَى تَاجِهِ ؛ الْفَرْقِ بَيْنَ الْفِرَقِ (ص [٠ ٩] ٤٧) : فَطَارَ ذَلِكَ الْإسْمُ وَوَقَعَ تَاجًا عَلَى رَأْسِهِ ؛ الْمِلَلِ وَالنِّحَلِ ١٥٧/١: فَطَارَ فَوَقَعَ عَلَى رَأْسِهِ تَاجًا.
  - (٦) ع: وَذُكِرَ عَنْهُ أَشْيَاهُ مِنْ هَذَا الْجِنْس.

١٩٦ - "فَقَتَلَهُ (١) وَالنَّصَيْرِيَّةُ الْمَوْجُودُونَ (٢) فِي هَذِهِ الْأَرْمِنَةِ يُشْبِهُونَ هَوُلاءِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْوُجُوهِ. وَدُكُرُوا عَنِ الْخُطَّابِيَّةِ أَصْحَابِ أَي الْخَطَّابِ بْنِ أَي زَيْنَب (٣) أَكُمُّمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ الْأَئِمَّةَ أَنْبِيَاءُ مُحَدَّثُونَ وَرُسُلُ اللّهِ وَحُجَجُهُ عَلَى حَلْقِهِ، لَا يَزَالُ مِنْهُمْ رَسُولَانِ: وَاحِدٌ نَاطِقٌ، وَالْآخَرُ (٤) صَامِتٌ، فَالنَّاطِقُ مُحَمَّدٌ وَالصَّامِتُ عَلِيٌ، وَهُمُ عَلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ، يَعْلَمُونَ مَا كَانَ وَمَا هُوَ كَائِنٌ، وَزَعَمُوا أَنَّ أَبَا الْخَطَّابِ فَهُمْ فِي الْأَرْضِ الْيَوْمَ طَاعَتُهُمْ مُفْتَرَضَةٌ عَلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ، يَعْلَمُونَ مَا كَانَ وَمَا هُوَ كَائِنٌ، وَزَعَمُوا أَنَّ أَبَا الْخَطَّابِ فَهُمُ فِي الْأَرْضِ الْيَوْمَ طَاعَتُهُمْ مُفْتَرَضَةً عَلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ، يَعْلَمُونَ مَا كَانَ وَمَا هُوَ كَائِنٌ، وَزَعَمُوا أَنَّ أَبِا الْخُطَّابِ وَقَالُوا: الْأَئِيَّةُ آلِمُةٌ، وَقَالُوا: ] (٥) فِي أَنْفُسِهِمْ مِثْلَ ذَلِكَ، وَقَالُوا: وَلَدُ الْحُسَيْنِ أَبْنَاءُ اللّهِ وَأَحِبَّاوُهُ، ثُمُّ قَالُوا ذَلِكَ فِي أَنْفُسِهِمْ، وَتَأَوّلُوا قَوْلَ اللّهِ: ﴿ وَلَكُنُ وَلَدُهُ وَلَاللّهِ وَأَحِبَاوُهُ، ثُمُّ قَالُوا ذَلِكَ فِي أَنْفُسِهِمْ، وَتَأَوّلُوا قَوْلَ اللّهِ: ﴿ وَلَاللّهُ وَالْمُولِ فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ ﴾ [سُورَةُ الْحِجْرِ: ٢٩] ، قَالُوا: فَهُو آدَمُ وَخُنُ وَلَدُهُ، وَعَبَدُوا أَبَا الْحُطَّابِ، وَزَعَمُوا أَنَّهُ وَحَرَجَ أَبُو الْخُطَّابِ عَلَى أَبِي جَعْمَ إِلْمَنْصُورِ فَقَتَلَهُ عِيسَى بْنُ مُوسَى فِي سَبْحَةِ [الْكُوفَةِ، وَهُمْ] (٦) يَتَدَيَّنُونَ بِشَهَادَةِ الرُّورِ لِمُوافِقِيهِمْ (٧) .

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢/٢ ٥٠

(١) انْظُرْ عَنْ أَبِي مَنْصُورٍ الْعِجْلِيِّ وَالْمَنْصُورِيَّةِ: الْمَقَالَاتِ لِلْأَشْعَرِيِّ ١ - ٢٥ ؛ الْمِلَلَ وَالنِّحَلَ ١٥٩ - ١٥٩ انظُرْ عَنْ أَبِي مَنْصُورٍ الْعِجْلِيِّ وَالْمَنْصُورِيَّةِ: الْمَقَالَاتِ لِلْأَشْعَرِيِّ ١ - ١٩ اللَّبْصِيرَ فِي الدِّينِ، وَ السَّبْصِيرَ فِي الدِّينِ، وَ السَّبْعِةِ، ص [٠ - ٩] ٣٨ النَّبْصِيرَ فِي الدِّينِ، ص [٠ - ٩] ٣ ؛ الْفِصَلَ لِالْمَثْوِيْ ٢٥٣/٢ ؛ فِرَقَ الشِّيعَةِ، ص [٠ - ٩] ٩ - وَرَقَ الشِّيعَةِ، ص [٠ - ٩] ٩ - الْبَدْءَ وَالتَّارِيخَ ١٣١٠ \ ١٣١٠.

- (٢) ن، م: الْمُوحِدةُ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.
- (٣) ب، ١: أبي الْخُطَّابِ بْنِ أَبِي الْخُطَّابِ بْنِ أَبِي ذِئْبٍ، وَهُوَ حَطَأً.
  - (٤) ع، م، ن: وَآخَرُ.
  - (٥) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ن) ، (م) .
    - (٦) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ مِنْ (ن) ، (م) .

(٧) أَبُو الْخَطَّابِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي زَيْنَبَ مِقْلَاصٌ الْأَسَدِيُّ الْكُودِيُّ الْأَجْدَعُ سَبَقَ الْكَلامُ عَنْهُ وَعَنْ فِرْقَتِهِ ٢٤/١ ت [٠ - ٩] . وَالَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ عَنْهُ وَعَنِ الْخَطَّابِيَّةِ هُنَا هُوَ تَقْرِيبًا مَا فِي مَقَالَاتِ الْأَشْعَرِيّ ١ - ٧٧. وَانْظُرْ أَيْضًا: أُصُولَ الدِّينِ، ص [٠ - ٩] ٣٣١، ٩٨١ ؛ التَّبْصِيرَ فِي الدِّينِ، ص [٠ - ٩] ٣ - ٧٤ ؛ الْفِصَلَ لِابْن حَوْمٍ ٥٨/٥ ؛ الخُطِطَ لِلْمَقْرِيزِيِّ ٣٥٢/٢ ؛ التَّنَبُّهَ لِلْمَلْطِيِّ، ص [٠ - ٩] ٥٤ ؛ فِرَقَ الشِّيعَةِ، ص [٩ - ٩] ٣ - ٦٤ ؛ الْبَدْءَ وَالتَّارِيخَ ١٣١/٥ ؛ الرِّجَالَ لِلْكَشِّيقِ (طُ. الْأَعْلَمِيّ، النَّجَفَ)، ص [٥ - ٩ ٦ - ٢٦٠. وَانْظُرِ التَّعْلِيقَ الْآتِي عَن الْبَزِيغِيَّةِ. وَفِي هَامِش (ع) كَتَبَ مُسْتَجِي زَادَه التَّعْلِيقَ التّالِيَ: " وَالْحَاصِلُ أَنَّ الطَّائِفَةَ الْمَنْسُوبَةَ إِلَى بَيَانِ بْن سَمْعَانَ الَّتِي يُقَالُ لَمُهُمُ الْبَيَانِيَّةُ، وَالطَّائِقَةَ الْمَنْسُوبَةَ إِلَى أَبِي مَنْصُورِ الَّتِي يُقَالُ لَهُمُ الْمَنْصُورِيَّةُ، وَالطَّائِفَةَ الْمَنْسُوبَةَ إِلَى أَبِي الْخَطَّابِ الَّتِي يُقَالُ لَهُمُ الْخَطَّابِيَّةُ: كُلُّهُمْ مِنْ غُلَاةِ الرَّوَافِض، وَأَنَّهُمْ يَسْتَحِلُّونَ الْمَحَارِمَ، وَأَنَّكُمْ يَقُولُونَ بِعَدَمِ انْقِطَاعِ النُّبُوَّةِ وَبِارْتِفَاعِ التَّكَالِيفِ، وَأَنَّكُمْ أَقْدَمُ الْبَاطِنِيَّةِ، وَالْبَيَانِيَّةُ أَقْدَمُ أَلْوَانِ (؟) الدُّرُوزِ، وَالنُّصَيْرِيَّةُ مِنْ شِيعَتِهِمْ، وَالْحَمْزَوِيَّةُ مِنْ أَتْبَاعِهِمْ. وَالْمَقَالَاتُ الْمَنْسُوبَةُ إِلَى بَيَانِ بْن سَمْعَانَ أَحَذَ كِمَا بَعْدَهُ طَائِفَةٌ يُقَالُ لَهُمُ الْبَاطِنِيَّةُ وَالْإِسْمَاعِيلِيَّةُ، وَمِمَّنِ اشْتُهِرَ مِنْهُمْ حَسَنُ بْنُ الصَّبَاحِ الَّذِي جَاءَ فِي عَصْرِ مَلِكْشَاه السَّلْجُوقِيّ، وَأَلَّفَ كُتُبًا كَثِيرَةً يُبَيِّنُ مَقَالَاتِ الْبَاطِنِيَّةِ وَيَنْصُرُهُمْ وَيُنَافِحُ عَنْهُمْ، وَاسْتَوْلَى عَلَى الْقِلَاعِ فِي فَارِسَ وَجُبَيْلِ (؟) وَتَسَلْطَنَ هُنَاكَ حَتَّى يُقَالَ لَهُ: صَاحِبُ الْقِلَاع، وَقَدْ حَاوَلَ الرَّدَّ وَإِبْطَالَ كَلَامِهِ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَمِنْهُمُ الْإِمَامُ الْغَزَالِيُّ الطُّوسِيُّ: أَلَّفَ فِي إِبْطَالِ كَلَامِهِ كُتُبًا كَثِيرَةً، وَالنُّصَيْرِيَّةُ وَالدُّرُوزُ الَّذِينَ كَانُوا فِي نَوَاحِي الشَّامِ وَمِنْهُمْ بَنُو الْعُبَيْدِ وَيُقَالُ لَمُهُمُ الْفَاطِمِيُّونَ أَيْضًا، اسْتَوْلُوْا عَلَى بِلَادِ الْمَغْرِبِ أَوَّلًا، ثُمَّ عَلَى بِلَادِ. . . وَمِصْرَ، وَمِنْهُمْ طَائِفَةٌ مِنَ الرُّومِ يُقَالُ هَٰمُ الْحَمْزُويَّةُ وَالْبَيْرَامِيَّةُ كَانُوا عَلَى مَسْلَكِ هَؤُلاءِ الْبَاطِنِيَّةِ. وَالْجَمِيعُ فِرْقَةٌ مِنْ فِرَقَ الرَّوَافِض الْغَالِيَةِ الَّذِينَ قَالُوا بِقِدَمِ الْعَالَمِ وَعَدَمِ الْحَشْرِ وَالنَّشْرِ وَبِالتَّجْسِيمِ وَالتَّنَاسُخ وَالْخُلُولِ "". (١)

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢/٦٠٥

١٩٧ - "تَعَالَى يُرَى فِي الْآخِرَةِ بِالْأَبْصَارِ، وَمَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ كَانَ مُبْتَدِعًا عِنْدَهُمْ، وَإِنْ كَانَ فِي الْمُنْتَسِينَ إِلَيْهِمْ مَنْ يَقُولُ ذَلِكَ فَلَيْسَمِ هُوَ قَوْلَ أَئِمَّتِهِمْ وَلَا الَّذِينَ يُفْتَى بِقَوْلِهِمْ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْقُلَ مَقَالَةً عَنْ طَائِفَةٍ فَلْيُسَمِّ إِلَيْهِمْ مَنْ يَقُولُ ذَلِكَ فَلَيْسَمِ هُوَ قَوْلَ أَئِمَّتِهِمْ وَلَا الَّذِينَ يُفْتَى بِقَوْلِهِمْ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْقُلَ مَقَالَةً عَنْ طَائِفَةٍ فَلْيُسَمِّ الْقُائِلَ وَالنَّاقِلَ، وَإِلَّا فَكُلُ أَحَدٍ يَقْدِرُ عَلَى الْكَذِبِ، فَقَدْ تَبَيَّنَ كَذِبُهُ فِيمَا نَقَلَهُ عَنْ أَهْلِ السُّنَّةِ، كَمَا تَبَيَّنَ أَنَّ تِلْكَ الْأَقْوَالَ سَلَفٍ (٢) الْإِمَامِيَّةِ.

الْوَجْهُ الثَّالِثُ: أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الطَّائِفَةَ إِنَّمَا تَتَمَيَّزُ (٣) بَاسِمِ رِجَالِهَا أَوْ بِنَعْتِ أَحْوَالِهَا، فَالْأَوَّلُ كَمَا يُقَالُ: النَّجَدَاتُ الْوَجْهُ الثَّالِثُ: أَنْ يُقَالُ: النَّجَدَاتُ (٤) .

<sup>(</sup>١) مِنْ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ب) ، (أ) .

<sup>(</sup>٢) ن، م: سَلَفِهِ.

<sup>(</sup>٣) أَ: يَنْتَمِي ؛ تُسَمَّى ؛ م: ثُمَيَّرُ.

<sup>(</sup>٤) النَّجَدَاثُ - وَيُقَالُ هُمُ النَّجُدِيَةُ - أَنْبَاعُ جُنَدَة بْنِ عَامِرٍ - أَوْ عُوَيْرٍ الْحُنَفِيّ، وَهُو مَنْ بَنِي حَنِيفَة، كَانَ مِنْ أَثْبَاعِ بَنِ الْأَرْرَقِ ثُمَّ فَارَقُهُ وَحَرَجَ مُسْتَقِلًا بِالْبَمَامَةِ سَنَةَ ٢٦ أَيَّامَ عَبْدِ اللّهِ بْنِ الزَّيْيْرِ وَاسْتَوْلَى عَلَى الْبَحْرِيْنِ وَعُمَانَ وَمَا حَوْهُمُا وَتَسَمَّى بِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، ثُمَّ نَقْمَ عَلَيْهِ بَعْضُ أَتْبَاعِهِ فَقَتَلُوهُ سَنَةَ ٢٦. وَحَالَفَ النَّجَدَاتُ سَائِلَ الْخُورَجِ فِي أَمُورٍ: مِنْهَا: عَدَمُ قَوْلِهِمْ بِأَنَّ كُلَّ كَبِيرَةٍ كَفُرِّ، وَ بِأَنَّ أَصْحَابَ اللَّكِبَائِرِ يُعَذَّبُونَ عَذَابًا دَائِمًا، وَحُكِي عَنْهُمْ الْخُورَجِي فَي أَمُورٍ: مِنْهَا: عَدَمُ قَوْلِهِمْ بِأَنَّ كُلَّ كَبِيرَةٍ كَفُرِّ، وَ بِأَنَّ أَصْحَابَ اللّهِ فِيمَا بَيْنَهُمْ. وَيَذُكُو عَنْهُمْ النِّبُ تَيْمِيَّة فِيمَا بَعْدُ أَقُولِهِمْ بِأَنَّ كُلُّ كَبْمُوا كِتَابَ اللّهِ فِيمَا بَيْنَهُمْ. وَيَذُكُو عَنْهُمْ النِّنُ تَيْمِيَّة فِيمَا بَعْدُ أَقُولِهِمْ وَأَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ الللهَ عَنْهُمَ وَيَذُكُو عَنْهُمْ اللَّهُ عَنْهُمْ الْمُنَوقِيقِ بَاللّهُ عَنْهَا وَجَاءَ حَدِيثُهُ فِي الْبُحَارِيَّ لَكِمِلُونَ كِلْفَلَ مِنْ مَسَائِلَ سَأَلَهُ عَنْهَا وَجَاءَ حَدِيثُهُ فِي الْبُحَارِيِّ لِيكُونَ لِيسَانَ الْمِيرَانِ الْمَعْوَلِي بَعْنَ اللْمُعْمِلِ الللللهُ عَنْهُ وَعَيْرَهُ مِنَ السَّحَارِيَّ وَالْوَلُ لِلللْمُورِي مِنْ السَعْمَا أَجَابَهُ عَنْ مَسَائِلُ سَأَلُهُ عَنْهَا وَجَاءَ حَدِيثُهُ فِي الْبُحَارِي لِلْعُلُونَ لِيسَانَ الْمِيرَانِ لِللللْمُورِي اللّهُ وَنَالْمَ لَوْرَجَانِيَّ ذَكُولُ لِلللْمُ لِيتَعْمَ الْبَلْوَلِي اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الْمُعْرَاقِ الْمَلْعُونَ الْمُعْوِلِ الْمُحْوَلِ لِلللْمُ لِيقِي اللّهِ مِنْ الْمُؤْوقِ، مَنْ الْمُعْولِ لِلْمُلْمُ وَلِي اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الْمُعْرَاقِ الْمُؤْولِ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ وَلَى الللّهُ وَلَعْلَ الللّهُ وَلَوْلُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللللّهُ وَلَاللّهُ وَاللّهُ وَلَعُلُومُ اللّهُ عَلَمُ الللللّهُ وَلِي الللّهُ اللللّهُ وَلَاللّهُ الللّهُ وَلَى الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللللللللْ اللللللْ الللللللْ اللللللْ اللللللْ ال

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ١٨/٢ه

(١) أَثْبَاعُ أَبِي رَاشِدٍ نَافِعِ بْنِ الْأَزْرَقِ بْنِ قَيْسٍ الْحُنَفِيِّ الْبَاكُويِّ الْوَائِلِيِّ، مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَة، صَحِبَ فِي أَوَّلِ أَمْرِهِ عَبْدِ اللّهِ بْنَ عَبَّاسٍ، وَكَانَ مِنَ الثَّاثِينِ عَلَى عُثْمَانَ، ثُمُّ مِنَ الْخَارِجِينَ عَلَى عَلِيٍّ فِي حَرُورَاءَ، وَحَرَجَ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى عَبْدِ اللّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَقَاتَلَهُ الْمُهَلِّبُ بْنُ أَبِي صُفْرَةً إِلَى أَنْ قُتِلَ سَنَةَ ٥٢. وَعُرِفَتِ الْأَزَافِقَةُ بِتَطَرُّفِهَا يُكَفِّرُونَ كُلَّ مَنْ خَالَفَهُمْ وَيَشَكَلَّمُ ابْنُ تَيْمِيَّةً عَنْ نَافِعٍ فِيمَا بَعْدُ 7/7 وَوَكُلُّ أَنْ ثَيْمِيَّةً عَنْ نَافِعٍ فِيمَا بَعْدُ 7/7 وَوَكُلُّ أَنْ أَنْ فَيْلِ الْمُؤْرِقِ وَعَنِ الْأَزَافِقَةِ: تَارِيحَ الطَّبِيِّ 2/7/7 وَانْظُرُ عَنْ نَافِعٍ بْنِ الْأَزْرَقِ وَعَنِ الْأَزَافِقَةِ: تَارِيحَ الطَّبِيِّ 2/7/7 وَانْظُرُ عَنْ نَافِعٍ بْنِ الْأَزْرَقِ وَعَنِ الْأَزَافِقَةِ: تَارِيحَ الطَّبِيِّ 2/7/7 وَانْظُرُ عَنْ نَافِعٍ بْنِ الْأَزْرَقِ وَعَنِ الْأَزَافِقَةِ: تَارِيحَ الطَّبِيِّ 2/7/7 وَانْظُرُ عَنْ نَافِعٍ بْنِ الْأَزْرَقِ وَعَنِ الْأَزَافِقَةِ: تَارِيحَ الطَّبِيِّ 2/7/7 وَمَا بَعْدَهَا وَ شُرْحَ خُعْمِ الْبَلَاعَةِ (ط. (ب) . وَانْظُرُ عَنْ نَافِعٍ بْنِ الْأَزْرَقِةِ " وَعَالَاقِ الْمَعْرِفِ الْإِسْلَامِيَّةِ، مَادَّةَ " الْأَزَافِقَةِ " وَمَادَةً " الْخَوَارِجِ " الْمَعْرِفِ الْإِسْلَامِيَّةِ، مَادَّةَ " الْأَزَافِقَةِ " وَمَادَةً " الْغَوْرِةِ " وَمَادَةً الْقَوْلِ بَعْلَمُ الْمُؤْرِقِةِ الْمَالِ وَالْمِقِيْنِ بَعْرَفِي الْمُؤْرِقِ بَيْنَ الْفِرَقِ، صَ [ . - 9 ] . - 70 و التَّنْسِقِ فِي الدِينِ، ص [ . - 9 ] 9 - . ٣ و النَّعْرِيقَاتِ لِلْجُرْجَافِيِّ، مَادَّةَ " الْأَزَاوِقِةِ " وَمَا بَعْرَقِ " وَمَا بَعْرَفِي مَاتَةً الْمُؤْمِنِيَّ مُؤْمِقِيْنِ مَلْ الْمُؤْمِقِ عَلْ الْمُؤْمِقِ عَنْ لِلْمُؤْمِقِ مِنْ الْفَرْوقِةِ الْعَلْوقِ الْمَعْرِفِ الْمُؤْمِقِ مِي اللْمُؤْمِقِ مَلَ الْمُؤْمِقِ مُولِولَ مَا اللّهُ وَلَوْمُ مُلْولِي مُعْلَى الْمُؤْمِقِ الْمُؤْمِقِ الْمُؤْمِقِ الْمُؤْمِقِ الْمُؤْمِقِ الْمُؤْمِقِ اللْمُؤْمِقِ الْمُؤْمِقُ مُعْمَلِ الْمُؤْمِقُ الْمُؤْمِقِ الْمُؤْمِقِ اللْمُؤْمِقِ الْمُؤْمِقِ الْمُؤْمِقِ الْمُؤْمِقِ الْمُ

- (٢) سَبَقَ الْكَلَامُ عَنْهُمْ ٩/١ (ت [٩ ١]).
- (٣) انْظُرْ مَا ذَكَرْنَاهُ عَنْهُمْ مِنْ قَبْلُ ٢٠٠/٢. وَانْظُرْ عَنْهُمْ أَيْضًا: التَّعْرِيفَاتِ لِلْجُرْجَايِيّ. مَادَّةَ " النَّجَارِيَّةِ ".
  - (٤) انْظُرْ مَا ذَكَرْنَاهُ عَنْهُمْ مِنْ قَبْلُ ١٠٠/٢.
  - (٥) : (٥) سَاقِطٌ مِنْ (ب) ، (أ) .". (أ

٩٩ - "فَإِنَّ السَّفْسَطَةَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ: نَوْعٌ هُوَ جَحْدُ الْحَقَائِقِ وَالْعِلْمِ هِمَا. وَأَعْظَمُ مِنْ هَذَا قَوْلُ مَنْ يَقُولُ عَنِ الْمَوْجُودِ الْوَاحِبِ الْقَدِيمِ الْخَالِقِ: إِنَّهُ لَا مَوْجُودَ وَلَا مَعْدُومَ، وَهَؤُلَاءِ مُتَنَاقِضُونَ، فَإِنَّهُمْ جَزَمُوا بِعَدَمِ الْجَزْمِ. الْمَوْجُودِ الْوَاحِبِ الْقَدِيمِ الْخَالِقِ: إِنَّهُ لَا مَوْجُودَ وَلَا مَعْدُومَ، وَهَؤُلَاءِ مُتَنَاقِضُونَ، فَإِنَّهُمْ جَزَمُوا بِعَدَمِ الْجَزْمِ. وَنَوْعٌ هُو قَوْلُ الْمُتَجَاهِلَةِ اللَّاأَدْرِيَّةِ الْوَاقِفَةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: لَا نَدْرِي هَلْ ثُمَّ حَقِيقَةٌ (١) وَعِلْمُ أَمْ لَا. وَأَعْظُمُ مِنْ هَذَا قَوْلُ مَنْ يَقُولُ مَنْ يَقُولُ مَنْ يَقُولُ: لَا أَعْلَمُ وَلَا أَقُولُ: هُو مَوْجُودٌ أَوْ مَعْدُومٌ أَوْ حَيُّ أَوْ مَيِّتٌ.

وَنَوْعٌ ثَالِثٌ قَوْلُ مَنْ يَجْعَلُ الْحَقَّائِقَ تَتْبَعُ الْعَقَّائِدَ.

فَالْأَوَّلُ نَافٍ لَهَا، وَالثَّابِي وَاقِفٌ فِيهَا، وَالثَّالِثُ يَجْعَلُهَا تَابِعَةً لِظُنُونِ (٢) النَّاس.

وَقَدْ ذُكِرَ صِنْفٌ رَابِعٌ: وَهُوَ الَّذِي يَقُولُ: إِنَّ الْعَالَمَ فِي سَيَلَانٍ فَلَا يُشْبِثُ لَهُ حَقِيقَةً. وَهَؤُلَاءِ مِنَ الْأَوَّلِ لَكِنْ هَذَا يُوجِبُهُ قَوْلُهُمْ (٣).

وَالْمَقْصُودُ هُنَا أَنَّ إِمْسَاكَ الْإِنْسَانِ عَنِ النَّقِيضَيْنِ لَا يَقْتَضِي رَفْعَهُمَا.

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ١٩/٢ ٥

(١) ع: هَلْ لَهُ حَقِيقَةٌ.

(٢) ن، م: لِطُرُقِ.

(٣) ن، م: تَوْجِيهُ قَوْهِمْ. وَقَالَ ابْنُ حَزْمِ (الْفِصَلَ ٩/١) عِنْدَ كَلَامِهِ عَنِ السُّوفِسْطَائِيَّةِ: " ذَكَرَ مَنْ سَلَفَ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ أَثَمَّمْ ثَلَاثُ أَصْنَافٍ: فَصِنْفٌ مِنْهُمْ نَفَى الْحُقَائِقَ جُمْلَةً، وَصِنْفٌ شَكُّوا فِيهَا، وَصِنْفٌ مِنْهُمْ قَالُوا هِي الْمُتَكَلِّمِينَ أَثَمَّمُ ثَلَاثُ أَصْنَافٍ: فَصِنْفٌ مِنْهُمْ نَفَى الْحُقَائِقَ جُمْلَةً، وَصِنْفٌ شَكُّوا فِيهَا، وَصِنْفٌ مِنْهُمْ قَالُوا هِي حَقُّ عِنْدَهُ عَنْدَهُ عَنْدَهُ بَاطِلٌ عِنْدَهُ بَاطِلٌ عِنْدَهُ بَاطِلٌ ". وَيُقَسِّمُهُمُ الْجُرْجَانِيُّ (شَرْحَ الْمَوَاقِفِ لِلْإِيجِيِّ حَقْلَ عِنْدَهُ مَنْ عِنْدَهُ مَنْ عِنْدَهُ بَاطِلٌ عِنْدَ مَنْ عِنْدَهُ بَاطِلٌ ". وَيُقَسِّمُهُمُ الْجُرْجَانِيُّ (شَرْحَ الْمَوَاقِفِ لِلْإِيجِيِّ الْمُواقِفِ لِلْإِيجِيِّ الْمَائِلِينَ بِالتَّوَقُفِ، وَالْعِنَادِيَّةِ وَهُمُ الَّذِينَ يُعَانِدُونَ وَيَدَّعُونَ بِأَثَّمُ مَا اللَّامُونَ بِأَنَّ حَقَائِقَ الْأَشْيَاءِ تَابِعَةٌ لِلِاعْتِقَادَاتِ ".". (١)

٠٠٠-"فَاعِلٍ، فَلَا يُسَمِّيهِ بِاسْمٍ يُسَمَّى بِهِ الْعَبْدُ (١) ] (٢) . وَذَهَبَ أَبُو الْعَبَّاسِ النَّاشِئُ (٣) إِلَى ضِدِّ ذَلِكَ فَقَالَ: إِنَّمَّا حَقِيقَةٌ لِلرَّبِّ مُجَازُ لِلْعَبْدِ (٤) .

وَزَعَمَ <mark>ابْنُ حَزْمٍ</mark> أَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ تَعَالَى الْخُسْنَى لَا تَدُلُّ عَلَى الْمَعَانِي، فَلَا يَدُلُّ عَلِيمٌ عَلَى عِلْمٍ، وَلَا قَدِيرٌ عَلَى قُدْرَةٍ، بَلْ هِيَ أَعْلَامٌ

(١) قَالَ الشَّهْرَسْتَانِيُّ (الْمِلَلَ وَالنِّحَلَ ٧٩/١) عَنِ الجُهْمِ: " وَافَقَ الْمُعْتَزِلَةَ فِي نَفْيِ الصِّفَاتِ الْأَزَلِيَّةِ وَزَادَ عَلَيْهِمْ الْمُعْتَزِلَةَ فِي نَفْيِ الصِّفَاتِ الْأَزَلِيَّةِ وَزَادَ عَلَيْهِمْ الْمُعْتَزِلَةَ فِي نَفْي الصِّفَاتِ الْأَزَلِيَّةِ وَزَادَ عَلَيْهِمْ الْمُعْتَزِلَةَ فِي الصِّفَاتِ الْمُعْتَزِلَةَ فِي الصِّفَاتِ الْمُعْتَزِلَةَ فِي الْمُعْتَزِلَةَ فِي الْمُعْتَزِلَةَ وَالْفِعْلِ وَالْحَلُقِ ". كُوْنَهُ قَادِرًا فَاعِلًا حَالِقًا، لِأَنَّهُ لَا يُوصَفُ شَيْءٌ مِنْ حَلْقِهِ بِالْقُدْرَةِ وَالْفِعْلِ وَالْحَلْقِ ". كُوْنَهُ مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ فِي (ع) فَقَطْ.

(٣) أَبُو الْعَبَّاسِ عَبْدُ اللّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللّهِ بْنِ مَالِكٍ النَّاشِئُ الْأَنْبَارِيُّ، كَانَ يُقَالُ لَهُ ابْنُ شَرْشِيرَ، وَتُوْقِيِّ سَنَةَ ٢٩٣ قَالَ ابْنُ حَجَرٍ (لِسَانَ الْمِيزَانِ ٣٣٤/٣): "كَانَ مِنْ أَهْلِ الْأَنْبَارِ وَنَزَلَ بَعْدَادَ ثُمُّ انْتَقَلَ إِلَى مِصْرُ وَمَاتَ عَمَا، وَكَانَ مُتَكَلِّمًا شَاعِرًا مُتَرَسِّلًا وَلَهُ قَصِيدَةٌ أَرْبَعَةُ آلَافِ بَيْتٍ فِي الْكَلَامِ. قَالَ ابْنُ النَّدِيمِ: يُقَالُ إِنَّهُ كَانَ ثَنوِيًّا فَسَيَّطُ مِنْ طَبَقَةِ أَصْحَابِهِ الْمُتَكَلِّمِينَ. قُلْتُ: وَلَا تَعْبَرُّ بِقَوْلِ ابْنِ النَّذِيمِ فَإِنَّ هَذَا مِنْ كِبَارِ الْمُسْلِمِينَ، وَكَانَ سَبَبُ فَسَيَّطُ مِنْ طَبَقَةٍ أَصْحَابِهِ الْمُتَكَلِّمِينَ. قُلْتُ: وَلَا تَعْبَرُّ بِقَوْلِ ابْنِ النَّذِيمِ فَإِنَّ هَذَا مِنْ كِبَارِ الْمُسْلِمِينَ، وَكَانَ سَبَبُ فَسَقَطَ مِنْ طَبَقَةٍ أَصْحَابِهِ الْمُتَكَلِّمِينَ. قُلْتُ: وَلَا تَعْبَرُّ بِقَوْلِ ابْنِ النَّذِيمِ فَإِنَّ هَذَا مِنْ كِبَارِ الْمُسْلِمِينَ، وَكَانَ سَبَبُ تَقْبَعُ إِللنَّاشِئِ أَنَّهُ دَخَلَ وَهُو فَتَى جُلِسًا فَنَاظَرَ عَلَى طَرِيقَةِ الْمُعْتَزِلَةِ فَقَطَعَ حَصْمَهُ فَقَامَ شَيْخُ فَقَبَلَ رَأْسَهُ وَقَالَ: لَا لَيْ مِثْلُ هَذَا النَّاشِئِ ، فَبَقِي عَلَمًا عَلَيْهِ. وَلَهُ رَدُّ عَلَى دَاوُدَ بْنِ عَلِيٍّ رَدَّهُ عَلَيْهِ ابْنُهُ مُحْمَدُ بْنُ دَاوُدَ، وَغَيْرُ لَوْمَاعِ الْمَالِقُ مِنْ رُؤُسَاءِ الْمَنَانِيَّةِ (نِسْبَةً إِلَى مَانِي) الْمُتَكَلِّمِينَ اللّذِينَ يُظْهِرُونَ الْإِسْلَامَ وَيُبْطِنُونَ ذَلِكَ ". وَأَمَّا ابْنُ النَّذِيمَ فَذَكَرَهُ ضِمْنَ رُؤُسَاءِ الْمَنَانِيَّةِ (نِسْبَةً إِلَى مَانِي) الْمُتَكَلِّمِينَ النَّذِينَ يُظْهِرُونَ الْإِسْلَامَ وَيُبْطِنُونَ وَفَيَاتِ اللَّهُ مُثَلًى اللَّهُ مُثَلًى الْمُنْ تَرْجَمَتَهُ فِي: وَفَيَاتِ وَقَيَاتِ النَّاشِي عَلَى الْمُنَانِيَة وَلِي الْعَبَّاسِ النَّاشِي عَلَى الْمُسَامِعُ وَيُعَلِّي الْمَالِكُونَ الْمُسْلِمِينَ اللَّذِينَ لِي الْمُعَلِي الْمُنْ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعَلِقِهُ اللْمُ اللَّهُ الْمُعَلِّي اللَّهُ الْمُعَلِّي الْمُعَلِي الْمُعَلِّي الْمُعَلِي الْمُنْ اللَّهُ الْمُعَلِي الْمُعَلِّي الْعَبَاسُ الللَّا اللْمَالَى الْمُقَالُ اللَّهُ الْمُعَالِقِ الْم

الْأَعْيَانِ ٢/٧٧٢ - ٢٧٩ ؛ إِنْبَاهِ الرُّوَاةِ ٢/٨٢ - ١٢٩ ؛ تَارِيخ بَغْدَادَ ٢/٧١ - ٩٣ ؛ شَذَرَاتِ الذَّهَبِ

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢٥/٢٥

٢/٤/٢ - ٢١٥ ؛ الْعِبَرِ لِلذَّهَبِيِّ ٢/٥٥ ؛ الْأَعْلَامِ ٢٦٦/٤. وَانْظُرْ مَا ذَكَرَهُ عَنْهُ اِبْنُ حَزْمٍ فِي: التَّقْرِيبِ لِجَدِّ الْمُنْطِقِ وَالْمَدْحَلِ إِلَيْهِ، ص ٤٣، تَحْقِيقَ د. إِحْسَان عَبَّاس، بَيْرُوتَ ١٩٥٩. وَانْظُرْ مُقَدِّمَةَ الْمُحَقِّقِ (ص ط) ؛ وَانْظُرْ أَيْضًا: الْمُنْيَةَ وَالْأَمَلَ لِابْنِ الْمُرْتَضَى، ص ٥٤، فَضْلَ الِاعْتِزَالِ، ص ٢٩٩.

(٤) ع: مَجَازٌ فِي الْعَبْدِ.". (١)

٢٠١- "مَحْضَةٌ (١) . وَهَذَا يُشْبِهُ قَوْلَ مَنْ يَقُولُ بِأَنَّمَا تُقَالُ بِالإشْتِرَاكِ اللَّفْظِيّ (٢) .

وَأَصْلُ غَلَطِ هَؤُلَاءِ شَيْمَانِ: إِمَّا نَفْيُ الصِّفَاتِ وَالْغُلُوُّ فِي نَفْيِ التَّشْبِيهِ، وَإِمَّا ظَنُّ ثُبُوتِ الْكُلِّيَّاتِ الْمُشْتَرِكَةِ فِي التَّشْبِيهِ، وَإِمَّا ظَنُّ ثُبُوتِ الْكُلِّيَّاتِ الْمُشْتَرِكَةِ فِي التَّشْبِيهِ، وَإِمَّا ظَنُ ثُبُوتِ الْكُلِّيَّاتِ الْمُشْتَرِكَةِ فِي التَّشْبِيهِ، وَإِمَّا ظَنُ ثُبُوتِ الْكُلِّيَّاتِ الْمُشْتَرِكَةِ فِي التَّشْبِيهِ، وَإِمَّا ظَنُ ثُبُوتِ الْكُلِيَّاتِ الْمُشْتَرِكَةِ فِي

فَالْأَوَّلُ هُوَ مَأْحَذُ الجَهْمِيَّةِ وَمَنْ وَافَقَهُمْ عَلَى نَفْيِ الصِّفَاتِ. قَالُوا: إِذَا قُلْنَا عَلِيمٌ يَدُلُّ عَلَى عِلْمٍ، وَقَدِيرٌ يَدُلُّ عَلَى فَالْوَا: إِذَا قُلْنَا عَلِيمٌ يَدُلُّ عَلَى عِلْمٍ، وَقَدِيرٌ يَدُلُّ عَلَى فَا الْحَيْفَاتِ (٣) مَعَ تَعْظِيمِهِ قُدْرَةٍ لَزِمٌ مِنْ نُفَاةِ الصِّفَاتِ (٣) مَعَ تَعْظِيمِهِ لَدُرَةٍ لَزِمٌ مِنْ نُفَاةِ الصِّفَاتِ (٣) مَعَ تَعْظِيمِهِ لِلْحَدِيثِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَدَعْوَاهُ أَنَّ الَّذِي يَقُولُهُ: فِي ذَلِكَ هُوَ مَذْهَبُ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ.

وَغَلَطُهُ فِي ذَلِكَ بِسَبَبِ أَنَّهُ أَحَذَ أَشْيَاءَ (٤) مِنْ أَقْوَالِ الْفَلَاسِفَةِ وَالْمُعْتَزِلَةِ عَنْ بَعْضِ شُيُوخِهِ، وَلَمْ يَتَّفِقْ لَهُ مَنْ يُبَيِّنُ لَهُ خَطَأَهُمْ (٥) ، وَنَقَلَ الْمَنْطِقَ بِالْإِسْنَادِ عَنْ مَتَّى التُّرْجُمَانِ (٦) . وَكَذَلِكَ قَالُوا: إِذَا قُلْنَا: مَوْجُودٌ وَمَوْجُودٌ، وَحَيُّ لَهُ خَطَأَهُمْ (٥) ، وَنَقَلَ الْمَنْطِقَ بِالْإِسْنَادِ عَنْ مَتَّى التُّرْجُمَانِ (٦) . وَكَذَلِكَ قَالُوا: إِذَا قُلْنَا: مَوْجُودٌ وَمَوْجُودٌ، وَحَيُّ لَوَمُ التَّشْبِيهُ، فَهَذَا أَصْلُ غَلَطِ هَؤُلَاءٍ.

<sup>(</sup>١) يَقُولُ ابْنُ حَزْمٍ (الْفِصَلَ ٢٩٦/٢): " إِنَّنَا لَا نَفْهَمُ مِنْ قَوْلِنَا قَدِيرٌ عَالِمٌ - إِذَا أَرَدْنَا بِذَلِكَ اللَّهَ تَعَالَى - إِلَّا مَنْ تَقُولُ ابْنُ حَزْمٍ (الْفِصَلَ ٢٩٦/٢): " إِنَّنَا لَا نَفْهَمُ مِنْ قَوْلِنَا اللَّهُ فَقَطْ، لِأَنَّ كُلَّ ذَلِكَ أَسْمَاءُ أَعْلَامٍ لَا مُشْتَقَّةٌ مِنْ صِفَةٍ أَصْلًا، لَكِنْ إِذَا قُلْنَا: اللَّهُ تَعَالَى بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ، وَيَعْلَمُ الْغَيْبَ، فَإِنَّمَا يُفْهَمُ مِنْ كُلِّ ذَلِكَ أَنَّ هَاهُنَا لَهُ تَعَالَى مَعْلُومَاتٌ، وَأَنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَلَا يُفْهَمُ مِنْ كُلِّ ذَلِكَ أَنَّ هَاهُنَا لَهُ تَعَالَى مَعْلُومَاتٌ، وَأَنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَلَا يَقُولُ فِي: يَقْدِرُ، وَفِي غَيْرٍ ذَلِكَ كُلِّهِ ".

<sup>(</sup>٢) ب، أ: أَنَّهَا تُقَالُ. . إِلَّا، وَالْعِبَارَةُ فِي (ع) مُضْطَرِبَةٌ.

<sup>(</sup>٣) انْظُرِ الْفِصَلَ ٢٨٣/٢ وَمَا بَعْدَهَا.

<sup>(</sup>٤) ب، أ، ن، م: شَيْئًا.

<sup>(</sup>٥) ب: وَلَمْ يَتَّفِقْ مَنْ بَيَّنَ لَهُ حَطَأَهُمْ ؛ أَ، م: وَلَمْ يَتَّفِقْ مَنْ يُبَيِّنُ لَهُ حَطَأَهُمْ ؛ ن: وَلَمْ يُبَيِّنْ لَهُمْ مَنْ يُبَيِّنُ لَهُ حَطَأَهُمْ ؛ خَطَأَهُمْ ؛ ع: وَلَمْ يَتَّفِقْ لَهُ مَنْ يُبَيِّنُ لَهُ حَطَاوَهُمْ.

<sup>(</sup>٦) ب: وَنَقَلَ الْمَنْطِقَ الْأُسْتَاذُ عَنْ مَتَّى التُّرْجُمَانِ ؛ أَ: وَنَقَلَ الْمَنْطِقَ الْإِسْنَادَ عَنْ مَتَّى التُّرْجُمَانِ ؛ نَ، م: وَنَقَلَ الْمَنْطِقَ الْإِسْنَادَ عَنْ مَتَّى اللَّاسْرَانِيُّ، نَزَلَ الْمَنْطِقِي بِالْإِسْنَادِ عَنْ مَتَّى. وَمَتَّى التَّرْجُمَانُ هُوَ أَبُو بِشْرٍ مَتَّى بْنُ يُونُسَ (أَوِ ابْنُ يُونَانَ) الْمَنْطِقِيُّ النَّصْرَانِيُّ، نَزَلَ الْمَنْطِقِي بَنْ فِي عَصْرِهِ. انْظُرْ تَرْجَمَتَهُ وَمُصَنَّفَاتِهِ فِي: تَارِيخِ الْحُكَمَاءِ بَعْدَادَ وَمَاتَ بِهَا سَنَةَ ٣٢٨ وَإِلَيْهِ انْتَهَتْ رِيَاسَةُ الْمَنْطِقِيِّينَ فِي عَصْرِهِ. انْظُرْ تَرْجَمَتَهُ وَمُصَنَّفَاتِهِ فِي: تَارِيخِ الْحُكَمَاءِ

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢/٥٨٣

لِابْنِ الْقِفْطِيّ، ص [، - ٩] ٢٣ ؛ تاريخ حُكَمَاءِ الْإِسْلَامِ لِطَهِيرِ الدِّينِ الْبَيْهَقِيّ، ص ٢٦ - ٢٦٢. وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي أَكْثَرِ مِنْ الْأَطِبَّاءِ لِابْنِ أَبِي أُصَيْبِعَةَ ٢٢٧/٢ ؛ الْفِهْرِسْتَ لِابْنِ النَّدِيمِ ص ٢٦٣ - ٢٦٤. وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي أَكْثَرِ مِنْ الْأَطْبَاءِ لِابْنِ مَزْمٍ ، انْظُرْ مَثَلًا: الرَّدَّ عَلَى الْمَنْطِقِيِّينَ، ص ١٣١ - ١٣٢. وَيَقُولُ الدُّكْتُورِ إِحْسَان مَوْضِعٍ مَا نَسَبَهُ هُنَا إِلَى البُّنِ حَزْمٍ ، انْظُرْ مَثَلًا: الرَّدَّ عَلَى الْمَنْطِقِيِّينَ، ص ١٣١ - ١٣٢. وَيَقُولُ الدُّكْتُورِ إِحْسَان عَبَّاس (مُقَدِّمَةَ التَّقْرِيبِ لِحِدِّ الْمَنْطِقِ لِلْبْنِ حَزْمٍ ، ص ح - ط) إِنَّ عِبَارَةَ ابْنَ تَيْمِيَّةَ هَذِهِ هَدَتْهُ إِلَى بَيَانِ مَعْنَى مَا يَذُكُرُهُ ابْنُ حَزْمٍ فِي كِتَابِهِ مِنْ قَوْلِهِ: " قَالَ الشَّيْخُ: هَذِهِ عِبَارَاتُ الْمُتَرْجِمِينَ وَفِيهَا تَخْلِيطُ. . . إِلَا " إِذْ جَعَلَهُ كَلامَ الْبُنُ حَزْمٍ لَمُ يَعْتَقِدُ أَنَّ كَلِمَةً " الشَّيْخ " رُبَّا كَانَتْ تُشِيرُ إِلَى مَتَى الْمَنْطِقِيِّ نَفْسِهِ، وَإِنْ كَانَ الشَّيْخ " رُبَّا كَانَتْ تُشِيرُ إِلَى مَتَى الْمَنْطِقِيِّ نَفْسِهِ، وَإِنْ كَانَ الشَّيْخ " رُبَّا كَانَتْ تُشِيرً عَنْهَا الْكِتَابُ.". (١)

٢٠٢-"تَعَالَى، وَهُوَ الْمَذْهَبُ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ مُتَأَخِّرُو الرَّافِضَةِ، وَكَانُوا قَدْ أَدْ حَلُوا مَعَهُمْ مَنْ أَدْحَلُوهُ مِنْ [وُلَاةِ الْأُمُورِ (١) ، فَلَمْ يُوافِقُهُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، حَتَّى تَعَدَّدُوا (٢) بَعْضَهُمْ بِالْقَتْلِ، وَقَيَّدُوا بَعْضَهُمْ، وَعَاقَبُوهُمْ [وُلَاةِ الْأُمُورِ (١) ، فَلَمْ يُوافِقُهُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، حَتَّى تَعَدُّدُوهُمْ (٣) بِالرَّهْبَةِ وَالرَّعْبَةِ، وَثَبَتَ ] (٤) الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ (٥) عَلَى ذَلِكَ [الْأَمْرِ] (٦) حَتَّى حَبَسُوهُ مُدَّةً، ثُمَّ طَلَبُوا أَصْحَابُهُمْ لِمُنَاظَرَتِهِ، فَانْقَطَعُوا مَعَهُ فِي الْمُنَاظَرَةِ يَوْمًا بَعْدَ يَوْمٍ، وَلَمْ يَأْتُوا (٧) بِمَا يُوجِبُ مُوافَقَتَهُ لَمُمْ، وَمُنْ طَلُبُوا أَصْحَابُهُمْ (٨) فِيمَا ذَكُرُوهُ (٩) مِنَ الْأَدِلَّةِ، وَكَانُوا قَدْ طَلَبُوا لَهُ (١٠) أَئِمَّةَ الْكَلَامِ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَكَانُوا قَدْ طَلَبُوا لَهُ (١٠) أَئِمَّةَ الْكَلَامِ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَعَيْرِهِمْ، مِثْلِ أَبِي عِيسَى مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بُرْغُوثٍ صَاحِبِ حُسَيْنٍ النَّجَّارِ (١١) وَأَمْثَالِهِ، وَلَمْ تَكُنِ الْمُنَاظَرَةُ مَعَ اللّهُ عَنْزِلَةِ فَقَطْ، بَلْ كَانَتْ

<sup>(</sup>١) ب، أ: الْأَمْرِ.

<sup>(</sup>٢) ب، أ: هَدَّدُوا.

<sup>(</sup>٣) وَأَحَذُوهُمْ: فِي (ع) فَقَطْ.

<sup>(</sup>٤) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ن) ، (م) إِلَّا كَلِمَاتٍ مُتَفَرِّقَةً هِيَ: مِنْ وَلِيّ فَلَمْ يُوَافِقْهُمْ.

<sup>(</sup>٥) ب، أ: وَتَبَتَ أَحْمُدُ بْنُ حَنْبَلٍ ؟ ع: وَتَبَتَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ ؟ ن، م: الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ ؟ ن، م: الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ ؟ ن، م: الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ ؟ ن، م: الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ ؟ ن، م: الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ ؟ ن، م: الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ ؟ ن، م: الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَضِي

<sup>(</sup>٦) الْأَمْرِ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ع) ، (ن) ، (م) .

<sup>(</sup>٧) ب، أ: وَلَمَّا لَمْ يَأْتُوا ؛ ن: وَلَمَّا يَأْتُوا، م: وَلَمَّا وَلَمَّا عَأْتُوا.

<sup>(</sup>٨) ب، أ، ن، م: وَبَيَّنَ حَطَأَهُمْ.

<sup>(</sup>٩) ب، أ: فِيمَا ذَكَرُوا ؛ ن: فِيمَا ذَكَرَهُ، وَهُوَ حَطَأً.

<sup>(</sup>١٠) لَهُ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ب) ، (أ) .

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢/٨٥

٣٠٠ - "مَعَ جِنْسِ الجُهْمِيَّةِ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ [وَالنَّجَّارِيَّةِ] (١) وَالضِّرَارِيَّةِ وَأَنْوَاعِ الْمُرْجِئَةِ، فَكُلُّ مُعْتَزِلِيٍّ جَهْمِيُّ وَلَيْسَ كُلُّ مُعْتَزِلَةً تَنْفِي الصِّفَاتِ دُونَ وَلَيْسَ كُلُّ جَهْمِيٍّ مُعْتَزِلَةً تَنْفِي الصِّفَاتِ دُونَ الْأَسْمَاءَ وَالصِّفَاتِ، وَالْمُعْتَزِلَةُ تَنْفِي الصِّفَاتِ دُونَ الْأَسْمَاءِ] (٢).

وَبِشْرٌ الْمَرِيسِيُّ كَانَ مِنَ الْمُرْجِئَةِ، لَمْ يَكُنْ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ، بَلْ كَانَ مِنْ كِبَارِ (٣).

<sup>(</sup>١) وَالنَّجَّارِيَّةِ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) .

<sup>(</sup>٢) دُونَ الْأَسْمَاءِ: فِي (ع) فَقَطْ. وَسَقَطَ مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ مِنْ (ن) ، (م) .

<sup>(</sup>٣) أَبُو عَبُدِ الرَّمْنِ بِشْرُ بْنُ غِيَاثِ بْنِ أَبِي كَرِهَةَ عَبْدُ الرَّمْنِ الْمَرِيسِيُّ، الْعَدَوِيُّ بِالْوَلَاءِ، كَانَ جَدُّهُ مَوْلًى لِزَيْدِ بْنِ الْجُوفَةِ قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: " تَفَقَّهَ عَلَى أَبِي يُوسُفَ الْخُطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقِيلَ إِنَّ أَبَاهُ كَانَ يَهُودِيًّا قَصَّارًا صَبَّاعًا بِالْكُوفَةِ قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: " تَفَقَّهَ عَلَى أَبِي يُوسُفَ فَبَرَعَ، وَأَتْقَنَ عِلْمَ الْكَلَامِ، ثُمُّ جَرَّدَ الْقُولَ كِئلْقِ الْقُرْآنِ وَنَاظَرَ عَلَيْهِ، وَلَمْ يُدْرِكِ الجُهْمَ بْنَ صَفْوَانَ إِنَّمَا أَحَدَ مَقَالَتَهُ وَاحْتَجَ هَا وَدَعَا إِلَيْهَا ". وَهُو رَأْسُ طَائِفَةِ الْمَرِيسِيَّةِ مِنَ الْمُرْجِعَةِ وَكَانَتْ تَقُولُ إِنَّ الْإِيمَانَ هُو التَّصْدِيقَ وَأَنَّ التَّصْدِيقَ وَأَنَّ التَّصْدِيقَ وَأَنَّ التَّصْدِيقَ يَكُونُ بِالْقُلْبِ وَاللِّسَانِ جَمِيعًا، وَقَالَ الشَّهْرَسْتَانِيُّ إِنَّ مَذْهَبَ الْمَرِيسِيِّ كَانَ قَرِيبًا مِنْ مَذْهَبِ النَّجَارِ وَبُرْغُوثٍ وَأَثَّنَ الْمَرْعِقِ وَأَثَّنَ الْمَرْعِقِ وَأَثَّنَ اللَّهُ مَرْعُوثٍ وَأَثَّنُ اللَّهَ مُرْعُوثٍ وَأَثُمُ مَنِيمًا وَقِيلَ اللَّهُ مَرْعُوثٍ وَأَثَّ مُريسِ بِصَعِيدِ مِصْرَ وَقِيلَ عَيْرُهُ ذَلِكَ. أَثْبُكُوا كُونَهُ تَعَلَى مُرِيدٍ بِعَعْدِ مِصْرَ وَقِيلَ عَيْرُهُ ذَلِكَ . الشَّرُ سَنَةَ ١١٨ وَقِيلَ : ١٨٥ وَاحْتُلِفَ فِي نِسْبَتِهِ فَقِيلَ إِنَّهُ يُنْسَبُ إِلَى قَرْيَةَ مَرِيسٍ بِصَعِيدِ مِصْرَ وَقِيلَ عَيْرُ ذَلِكَ. الظُرْ تُرْجَمَتَهُ وَمَدْهَهُ فِي: لِسَانِ الْمِيرَانِ ٢٩/٢٥ - ٣١ ؛ وَفَيَاتِ الْأَعْيَانِ الْإَسْلَامِيَّةِ، مَقَالَةِ كَارَادِي فُو عَنْ " بِشْرِ بْنَ الْفَرْقِ بَيْنَ الْفِرَقِ، مُقَالَةٍ كَارَادِي فُو عَنْ " بِشْرِ بْن

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢٠٣/٢

غِيَاثٍ ". وَانْظُرْ كِتَابَ " الرَّدِ عَلَى بِشْرٍ الْمَرِيسِيِّ " لِلدَّارِمِيِّ ؛ تَارِيخِ الْأَدَبِ الْعَرَبِيِّ ٢٧/٢ - ٢٨ ؛ سِزْكِينَ م [٠ - ٩] ، ج [٠ - ٩] ، ص ٦٥ - ٦٦ وَكَتَبَ مُسْتَجِي زَادَهْ فِي هَامِشِ (ع) : " وَقَدْ شَاعَ عَنْهُ أَنَّهُ (كَانَ) يَلْعَنُ الْمُعْتَزِلَةَ لِقَوْلِمِمْ كِلُقِ الْأَفْعَالِ ".". (١)

٢٠٤ - "فَلَعَلَّهُمْ زَادُوا فِي النَّقْلِ عَنْهُ، أَوْ نَقْلُوا عَنْهُ، أَوْ نَقْلُوا عَنْ غَيْرِ ثِقَةٍ، وَإِلَّا فَمَا أَظُنُهُ يَصِلُ إِلَى هَذَا الْخِيَّ وَمَنْ أَرَادَ الْفِقْهَ فَهُوَ عِيَالٌ عَلَى مُقَاتِلٍ، وَمَنْ أَرَادَ الْفِقْهَ فَهُوَ عِيَالٌ عَلَى أَي حَنِيفَةَ الْحُدِّ (١). وَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ: مَنْ أَرَادَ التَّفْسِيرَ فَهُوَ عِيَالٌ عَلَى مُقَاتِلٍ، وَمَنْ أَرَادَ الْفِقْهَ فَهُوَ عِيَالٌ عَلَى أَي حَنِيفَةَ اللهُ عَلَى أَي حَنِيفَةً . (١).

وَمُقَاتِلُ بْنُ سُلَيْمَانَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِمَّنْ يُحْتَجُّ بِهِ فِي الْحَدِيثِ - بِخِلَافِ مُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ (٣) فَإِنَّهُ ثِقَةٌ - لَكِنْ لَا رَيْبَ (٤) فِي عِلْمِهِ بِالتَّفْسِيرِ وَغَيْرِهِ وَاطِّلَاعِهِ (٥) ، كَمَا أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ وَإِنْ كَانَ النَّاسُ حَالَفُوهُ فِي أَشْيَاءَ

<sup>(</sup>١) عَلَّقَ مُسْتَجِي زَادَهْ فِي هَامِشِ (ع) بِقَوْلِهِ: " قُلْتُ: لَكِنَّ الْخَطِيبَ الْبَغْدَادِيَّ ذَكَرَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ بِإِسْنَادِهِ: هَذَانِ رَجُلَانِ حَبِيثَانِ: أَعْنِي جَهْمَ بْنَ صَفْوَانَ وَمُقَاتِلَ بْنَ سُلَيْمَانَ، أَفْرَطَ جَهْمٌ فِي التَّنْزِيهِ فَجَعَلَ لَهُ تَعَالَى لَا مِنْ قَبِيلِ مَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي فَوَقَعَ فِي التَّعْطِيلِ، وَأَفْرَطَ مُقَاتِلٌ فِي التَّشْبِيهِ حَتَّى جَعَلَ لَهُ تَعَالَى لَحُمًا وَشَعْرًا وَعَظْمًا، انْتَهَى. فَالَّذِي ذَكَرَهُ الْخُطِيبُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ فِي شَأْنِ مُقَاتِلٍ هُوَ الْمُوَافِقُ لِمَا نَقَلَهُ الْإِمَامُ أَبُو النَّسْعَرِيُّ رَضِى اللَّهُ عَنْهُ فِي شَأْنِ مُقَاتِلِ اللَّهُ عَنْهُ فِي شَأْنِ مُقَاتِل ".

<sup>(</sup>٢) فِي وَفَيَاتِ الْأَعْيَانِ ٢٤١/٤ فِي تَرْجَمَةِ مُقَاتِلِ بْنِ سُلَيْمَانَ: " حُكِيَ عَنِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: النَّاسُ كُلُّهُمْ عِيَالٌ عَلَى ثَلَاثَةٍ: عَلَى مُقَاتِلِ بْنِ سُلَيْمَانَ فِي التَّفْسِيرِ، وَعَلَى زُهَيْرِ بْنِ أَبِي سُلْمَى فِي الشِّعْرِ، وَعَلَى أَبِي حَنِيفَة فِي الْكَلَامِ ".

<sup>(</sup>٤) ن، م: ثِقَةٌ، وَلَا رَيْبَ.

<sup>(</sup>٥) أَبُو الْحُسَنِ بْنُ مُقَاتِلِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ بَشِيرٍ، الْأَزْدِيُّ بِالْوَلَاءِ، الْبَلْخِيُّ، الْخُرَاسَانِيُّ، الْمَرْوَزِيُّ. أَصْلُهُ مِنْ بَلْخٍ، وَانْتَقَلَ إِلَى الْبَصْرَةِ وَدَخَلَ بَغْدَادَ وَحَدَّثَ بِمَا. ذَكَرَهُ الذَّهَبِيُّ فِي آخِرِ تَرْجَمَةِ ابْنِ حَيَّانَ (تَذْكِرَةَ الْخُفَّاظِ ١٧٤/١)

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢٠٤/٢

قَقَالَ: " فَأَمَّا مُقَاتِلُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمُفَسِّرُ فَكَانَ فِي هَذَا الْوَقْتِ، وَهُوَ مَثُرُوكُ الْحَدِيثِ، وَقَدْ لُطِّحْ بِالتَّهْبِيمِ مَعَ أَنَّهُ كَانَ مِنْ أُوعِيَةِ الْعِلْمِ بَحُرًا مِنَ التَّفْسِيرِ ". وَقَدْ تُوفِيِّ بِالْبَصْرَةِ سَنَةَ ١٥٠. وَانْظُرُ تَرْجَمَتُهُ فِي: الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، ج [٠ - ٩] ، ص [٠ - ٩] ، ص [٠ - ٩] ، ح [٠ - ٩] ، ص [٠ - ٩] ، ميزانِ الإعْتِدالِ ، ص [٠ - ٩] ، طَبَقَاتِ ابْنِ سَعْدٍ ٣٧٣/٧ ؛ مَّذِيبِ النَّهْذِيبِ ١٦٩٧ – ٢٨٥ ؟ مِيزَانِ الإعْتِدالِ ، ص [٠ - ٩] ، اللَّهُ وَلَمْ عَلَى ١٩٧ – ٢١٥ ؟ وَفَيَاتِ الْأَعْدِيةِ وَالْمُحَدِّثِينَ وَالْقُرَّءِ) ؛ الْأَعْلَامِ ٨ (وَلُقِلَ عَنْ النَّيْدِيَةِ وَقَالَ: مِنَ الزَّيْدِيَةِ وَالْمُحَدِّثِينَ وَالْقُرَّءِ) ؛ الْأَعْلَامِ ٨ (وَلُقِلَ عَنْ عَنْ النَّيْدِيَةِ وَالْمُحَدِّثِينَ وَالْقُرَّءِ) ؛ الْأَعْدَمِ ٨ (وَلُقِلَ عَنْ النَّيْدِيَةِ وَالْمُحَدِّثِينَ وَالْقُرَّءِ) ؛ الْأَعْلَامِ ٨ (وَلُقِلَ عَنْ عَنْ النَّيْدِيَةِ وَالْمُحَدِّثِينَ وَالْقُرَّءِ) ؛ الْأَعْلَامِ ٨ (وَلُقِلَ عَنْ عَنْ النَّيْدِيَةِ وَالْمُحَدِّثِينَ وَالْقُرْءِ) ؛ الْأَعْلَامِ ٨ (وَلُقِلَ عَنْ عَنْ النَّيْدِيَةِ وَالْمُحَدِّثِينَ وَالْقُرَّءِ) ؛ الْأَعْلَامِ ٨ (وَلُقِلَ عَنْ عَلْوَلَ عَنْ النَّعْدِيمِ وَالْإِرْجَاءِ فَقَدْ قَالَ الْبُنُ حَرْمٍ هَ : " وَقَالَ عَنْ مَذْهَبِهِ أَيْعَلَى مُنْ وَكُانَ مُقَاتِلٌ يَقُولُ: مُقَاتِلٌ يَقُولُ: مُنَالِ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ حِسْمٌ وَكُنْ مُقَاتِلٌ مَقَاتِلٌ يَقُولُ عَنْ مَذْهَبِهِ أَيْصًا: الْمُقَالَاتِ لِلْأَشْعَرِيِ ١٨٧١ ؛ الْمِلَلَ حَسْمٌ وَلَا لَهُ مُنْ اللَّهُ مِنْ النَّعْ عَلَى اللَّهُ عَلَى النَّعْ عَلَى النَّعْ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَلَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْمَلَلَ عَلَى اللَّهُ الْمُعَلِّ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْمُعَلِي وَالْمُ عَلَى مُولَا الْمُعَلِقُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ الْمُعَلِقُ اللَّهُ الْمُعَلِقُ اللَّهُ الْمُعَلِقُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعَلِقُ اللَّهُ ا

٥٠٠- "فَقِيهًا مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ، فِي زَمَنِ أَبِي حَنِيفَةَ وَالثَّوْرِيِّ وَشَرِيكٍ وَابْنِ أَبِي لَيْلَى (١) وَكَانَ قَدْ تَفَقَّهَ ثُمَّ انْقَطَعَ لِلْعِبَادَةِ، وَأَحْبَارُهُ وَسِيرَتُهُ مَشْهُورَةٌ عِنْدَ (٢) الْعُلَمَاءِ (٣) ، وَلَمْ يَقُلِ الرَّجُلُ شَيْعًا مِنْ هَذَا الْبَاطِلِ، وَإِنَّمَا الْقَائِلُ لِنْعِبَادَةِ، وَأَحْبَارُهُ وَسِيرَتُهُ مَشْهُورَةٌ عِنْدَ (٢) الْعُلَمَاءِ (٣) ، وَلَمْ يَقُلِ الرَّجُلُ شَيْعُوجِهِ الْجُوارِبِيُّ بِالطَّائِيِّ (٤) ، إِنْ لَمْ يَكُنِ (٥) الْعَلَطُ فِي النُسْحَةِ لِذَلِكَ دَاوُدُ الْجُوارِبِيُّ أَظُنُهُ (٦) الْعَلَطُ فِي النَّسْحَةِ الْجَوارِبِيُّ أَظُنُهُ (٦)

<sup>(</sup>١) سَبَقَتْ تَرْجَمَةُ التَّوْرِيِّ (٢) وَشَرِيكِ بْنِ أَبِي لَيْلَى (٢٧١/٢) . .

<sup>(</sup>٢) ب، أ: عَنْ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

<sup>(</sup>٣) أَبُو سُلَيْمَانَ بْنُ نُصَيْرٍ الطَّائِيُّ الْكُوفِيُّ الرَّاهِدُ. قَالَ الذَّهَبِيُّ (الْعِبَرَ ٢٣٨/١) "كَانَ أَحَدَ مَنْ بَرَعَ فِي الْفِقْهِ ثُمُّ اعْتَزَلَ. رَوَى عَنْ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ وَجَمَاعَةٍ، وَكَانَ عَدِيمَ النَّظِيرِ زُهْدًا وَصَلَاحًا ". وَرَجَّحَ الذَّهَبِيُّ أَنْ تَكُونَ وَفَاتُهُ اعْتَزَلَ. رَوَى عَنْ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ وَجَمَاعَةٍ، وَكَانَ عَدِيمَ النَّظِيرِ زُهْدًا وَصَلَاحًا ". وَرَجَّحَ الذَّهَبِيُّ أَنْ تَكُونَ وَفَاتُهُ سَنَةَ ٢٦/ وَأَعْلَبُ الْمَرَاجِعِ جَعْعَلُهَا ١٦٠ أَوْ ١٦٥. وَانْظُرْ تَرْجَمَتَهُ فِي: طَبَقَاتِ ابْنِ سَعْدٍ ٢٧/٣ ؟ تَارِيخِ بَعْدَادَ سَنَةَ ٢٦/ وَأَعْلَبُ الْمَرَاجِعِ جَعْعَلُهَا ١٦٠ أَوْ ٢٦٥ . وَانْظُرْ تَرْجَمَتَهُ فِي: طَبَقَاتِ الْمُراجِعِ جَعْعَلُها ١٦٥ ؟ وَفَيَاتِ الْأَعْيَانِ ٢٩/٢ – ٣١ ؟ تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ لِابْنِ حَجَدٍ (ط. دَارِ الْكِتَابِ الْعَرَبِيّ) ص ٢٣٤، الطَّبَقَاتِ الْكُبْرِي لِلشَّعْرَانِيّ ٢٥/١ ؟ الْأَعْلَامِ ٢١/٨ .

<sup>(</sup>٤) عَلَّقَ مُسْتَجِي زَادَهْ عَلَى كَلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ عَنْ دَاوُدَ الطَّائِيِّ بِقَوْلِهِ: " قُلْتُ: نُقِلَ عَنْهُ - يَعْنِي دَاوُدَ الطَّائِيِّ بِقَوْلِهِ: " قُلْتُ: نُقِلَ عَنْهُ - يَعْنِي دَاوُدَ الطَّائِيِّ بِقَوْلِهِ: " قُلْتُ اللَّهِ يُرْجَى أَنَّ الْكَافِرِ الْجُوَّ عِنْدَ اللَّهِ يُرْجَى

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢١٩/٢

لَهُ الْعَفْوُ، وَهُوَ حَارِقٌ لِإِجْمَاعِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَاجْمَاعَةِ وَقَدْ مَالَ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ الْإِمَامُ الْعَزَالِيُّ وَالْقَاضِي بَيْضَاوِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ وَفِي كِتَابِهِ الْمُوْسُومِ بِالطَّوَالِعِ، وَمِمَّنْ (فِي الْأَصْلِ: مَنْ) ذَهَبَ إِلَى هَذَا مِنْ قُدَمَاءِ الْمُعْتَزِلَةِ قَاضِي بَصْرَةَ الْمُسَمَّى بِالْعَنْبَرِيِّ مَعَ مُخَالَفَةِ تَلامِذَتِهِ لَهُ. وَمِمَّا ذَهَبَ إِلَيْهِ دَاوُدُ الطَّائِيُّ أَنَّ دَلِيلَ الشَّرْعِ اثْنَانِ فَقَطِ: الْكِتَابُ وَالسُّنَةُ، وَكَانَ يُنْكِرُ الْقِيَاسَ وَالْإِجْمَاعَ أَنْ يَكُونَا حُجَّةً شَرْعِيَّةً وَهُوَ (مُخَالِفٌ) لِإِجْمَاعِ الْأَرْبَعَةِ، وَاللهُ الْأَرْبَعَةِ، وَاللهُ الْأَرْبَعَةِ، وَاللهُ الْأَرْبَعَةِ، وَاللهُ الْأَرْبَعَةِ وَالْوَدَ الطَّاهِرِيَّةِ الْقَيَاسِ وَالْإِجْمَاعِ. وَأَبُو حَيَّانَ صَاحِبُ " الْبَحْرِ " وَ " النَّهْرِ " مِنَ الظَّاهِرِيَّةِ أَيْضًا مِنْ شِيعَةِ دَاوُدَ مِنْ شِيعَةِ دَاوُدَ الطَّاهِرِيِّ وَالْطَاهِرِيَّةِ أَيْضًا مِنْ شِيعَةِ دَاوُدَ الطَّاهِرِيِّ وَ النَّهْرِ " مِنَ الظَّاهِرِيَّةِ أَيْضًا مِنْ شِيعَةِ دَاوُدَ الطَّاهِرِيِّ وَدَاوُدَ الظَّاهِرِيِّ وَوَالُودَ الظَّاهِرِيِّ وَالْمُو مَنْ هَذَا الْكَلَامِ أَنْ مُسْتَحِي زَادَهُ يَخْلِطُ بَيْنَ دَاوُدَ الطَّائِيِّ وَدَاوُدَ الظَّاهِرِيِّ.

(٥) ن، م: أَوْ لَمْ يَكُن. .

(٦) أ: فِي النَّسْخَةِ الَّتِي أُحْضِرَتْ إِلَى دَاوُدَ الْحِوَارِيِّ وَأَظْنُهُ. . . إِلَا ۚ ؛ ب: فِي النَّسْخَةِ الَّتِي أُحْضِرَتْ إِلَى دَاوُدَ الْحِوَارِيِّ وَأَظْنُهُ. . ؛ م: فِي النَّسْخَةِ الَّتِي أُحْضِرَتْ إِلَى دَاوُدَ الْحِوَارِيِّ وَأَظْنُهُ. . ؛ م: فِي النَّسْخَةِ الَّتِي أُحْضِرَتْ إِلَى دَاوُدَ الْحِوَارِيِّ وَأَظْنُهُ. . . ! م. (١) إِلَى دَاوُدَ الْجُوَارِبِيِّ وَأَظْنُهُ. . . ". (١)

٢٠٦ - "وَحَرَّفُوا أَحْكَامَ الشَّرِيعَةِ، وَأَحْدَثُوا (١) مَذَاهِبَ أَرْبَعَةً لَمْ تَكُنْ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 - (٢) وَلَا زَمَنِ صَحَابَتِهِ (٣) ، وَأَهْمَلُوا أَقَاوِيلَ (٤) الصَّحَابَةِ، مَعَ أَنَّهُمْ نَصُّوا عَلَى تَرْكِ الْقِيَاسِ، وَقَالُوا: أَوَّلُ مَنْ قَاسَ إِبْلِيسُ ".

فَيُقَالُ: الْجُوَابُ عَنْ هَذَا مِنْ وُجُوهٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّ دَعْوَاهُ عَلَى جَمِيعِ أَهْلِ السُّنَّةِ الْمُثْبِتِينَ لِإِمَامَةِ الْخُلَفَاءِ الثَّلَاثَةِ أَثَمَّمْ يَقُولُونَ بِالْقِيَاسِ دَعْوَى بَاطِلَةً، فَقَدْ عُرِفَ فِيهِمْ طَوَائِفُ لَا يَقُولُونَ بِالْقِيَاسِ، كَالْمُعْتَزِلَةِ الْبَعْدَادِيِّينَ (٥)، وَكَالظَّاهِرِيَّةِ كَدَاوُدَ وَابْنِ حَزْمٍ وَغَيْرِهِمَا، وَطَائِفَةٍ عُرِفَ فِيهِمْ طَوَائِفُ لَا يَقُولُونَ بِالْقِيَاسِ، كَالْمُعْتَزِلَةِ الْبَعْدَادِيِّينَ (٥)، وَكَالظَّاهِرِيَّةِ كَدَاوُدَ وَابْنِ حَزْمٍ وَعَيْرِهِمَا، وَطَائِفَةٍ مِنْ أَهْلِ الْخُدِيثِ وَالصُّوفِيَّةِ.

وَأَيْضًا فَفِي الشِّيعَةِ (٦) مَنْ يَقُولُ بِالْقِيَاسِ كَالزَّيْدِيَّةِ. فَصَارَ النِّزَاعُ فِيهِ بَيْنَ الشِّيعَةِ كَمَا هُوَ بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجِمَاعَةِ.

الثَّانِي: أَنْ يُقَالَ: الْقِيَاسُ وَلَوْ قِيلَ (٧) : إِنَّهُ ضَعِيفٌ هُوَ حَيْرٌ مِنْ تَقْلِيدِ مَنْ لَمْ يَبْلُغْ فِي الْعِلْمِ مَبْلَغَ الْمُجْتَهِدِينَ، فَإِنَّ كُلَّ مَنْ لَهُ (٨) عِلْمٌ

<sup>(</sup>١) أ، ب: وَاتَّخَذُوا.

<sup>(</sup>٢) ك: صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ.

<sup>(</sup>٣) أ، ب: وَلَا زَمَنِ الصَّحَابَةِ، م: وَلَا زَمَنِ أَصْحَابِهِ، و: وَلَا مِنْ زَمَانِ صَحَابَتِهِ، ك: وَلَا فِي زَمَنِ صَحَابَتِهِ.

<sup>(</sup>٤) ب: تَأْوِيلَ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢٢١/٢

- (٥) أ، ب: كَالْمُعْتَزِلَةِ وَالْبَعْدَادِيِّينَ، وَهُوَ حَطَأٌ.
- (٦) ن، م: وَفِي الشِّيعَةِ، و: وَأَيْضًا فِي الشِّيعَةِ.
  - (٧) قِيلَ: سَاقِطَةٌ مِنْ أَ، ب
  - (٨) لَهُ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) .". (١

٢٠٧ – "الْأَحَادِيثِ، فَإِنَّ هَذَا الْحَدِيثِ إِنَّمَا يَرْوِيهِ أَهْلُ السُّنَّةِ بِأَسَانِيدِ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَالْحَدِيثُ نَفْسُهُ لَيْسَ فِي الصَّحِيحَيْنِ بَلْ قَدْ رَوَاهُ أَهْلُ السُّنَنِ كَأَبِي دَاوُدَ الصَّحِيحَيْنِ بَلْ قَدْ رَوَاهُ أَهْلُ السُّنَنِ كَأَبِي دَاوُدَ وَابْنِ مَاجَهُ، وَرَوَاهُ أَهْلُ الْمَسَانِيدِ (٢) . كَالْإِمَامِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ (٣) . .

فَمِنْ أَيْنَ لَكُمْ عَلَى أُصُولِكُمْ ثُبُوتُهُ حَتَّى تَخْتَجُوا بِهِ؟ وَبِتَقْدِيرِ ثُبُوتِهِ فَهُوَ مِنْ أَخْبَارِ الْآحَادِ فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ تَخْتَجُوا فِهِ؟ وَبِتَقْدِيرِ ثُبُوتِهِ فَهُوَ مِنْ أَصُولِ الدِّينِ (٥). وَإِضْلَالِ جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ - إِلَّا فِرْقَةً وَاحِدَةً - بِأَخْبَارِ الْآحَادِ الَّتِي لَا يَخْتَجُونَ هُمْ بِمَا فِي الْفُرُوعِ الْعِلْمِيَّةِ؟!

وَهَلْ هَذَا إِلَّا مِنْ أَعْظَمِ التَّنَاقُضِ (٦) . وَالْجُهْلِ.

الْوَجْهُ الْخَامِسُ: أَنَّ الْحُدِيثَ رُوِيَ تَفْسِيرُهُ فِيهِ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - (٧). «سُئِلَ عَنِ الْفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ، فَقَالَ: " مَنْ كَانَ عَلَى مِثْلِ مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمَ وَأَصْحَابِي» ". وَفِي الرِّوَايَةِ الْأُحْرَى قَالَ: " «هُمُ الْفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ، فَقَالَ: " مَنْ كَانَ عَلَى مِثْلِ مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمَ وَأَصْحَابِي» ". وَكُلُّ مِنَ التَّفْسِيرَيْنِ يُنَاقِضُ قَوْلَ الْإِمَامِيَّةِ، وَيَقْتَضِي أَنَّهُمْ

<sup>(</sup>١) قَالَ ابْنُ حَزْمٍ فِي الْفَصْلِ ٢٩٢/٣ هَذَانِ حَدِيثَانِ حَدِيثُ " الْقَدَرِيَّةُ وَالْمُرْجِئَةُ مَجُوسُ هَذِهِ الْأُمَّةِ "، وَحَدِيثُ الْوَاحِدِ، الْوَاحِدِ، الْوَاحِدِ، وَمَا كَانَ هَكَذَا فَلَيْسَ حُجَّةً عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِحَبَرِ الْوَاحِدِ، فَكَيْفَ مَنْ لَا يَصِحَّانِ أَصْلًا مِنْ طَرِيقِ الْإِسْنَادِ، وَمَا كَانَ هَكَذَا فَلَيْسَ حُجَّةً عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِحِبَرِ الْوَاحِدِ، فَكَيْفَ مَنْ لَا يَقُولُ بِهِ؟

<sup>(</sup>٢) ب: الْأَسَانِيدِ، و: الْمَسَانِدِ

<sup>(</sup>٣) سَبَقَ الْكَلامُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ فِي هَذَا الْجُزْءِ ص [٠ - ٩] ٢٠٠ - ١٠٥

<sup>(</sup>٤) و: تَحْتَجَّ

<sup>(</sup>٥) هـ، ر: فِي أَصْلِ الدِّينِ، ص، و: فِي أَصْلِ أُصُولِ الدِّين

<sup>(</sup>٦) أ، ب: وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ التَّنَاقُضِ

<sup>(1)</sup> منهاج السنة النبوية 7/7

(٧) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: زِيَادَةٌ فِي (أ) ، (ب)". (١)

٢٠٩ - "بَلْ كَثِيرٌ مِنْ عُلَمَاءِ السُّنَّةِ يُوجِبُ (١) الْمُتْعَةَ، كَمَا يُرْوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -، وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الظَّاهِرِ كَابْنِ حَزْمٍ وَغَيْرِهِ، لِمَا ذُكِرَ (٢) مِنْ أَمْرِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِهَا أَصْحَابَهُ فِي وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الظَّاهِرِ كَابْنِ حَزْمٍ وَغَيْرِهِ، لِمَا ذُكِرَ (٢) مِنْ أَمْرِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِهَا أَصْحَابَهُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ. وَإِذَا كَانَ أَهْلُ السُّنَّةِ مُتَّفِقِينَ عَلَى جَوَازِهَا (٣) ، وَأَكْثَرُهُمْ يَسْتَحِبُّهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ يُوجِبُهَا، عُلِمَ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ مِنِ ابْتِدَاع عَرْبِيهَا كَذِبٌ عَلَيْهِمْ.
 مَا ذُكْرَهُ مِنِ ابْتِدَاع عَرْبِيهَا كَذِبٌ عَلَيْهِمْ.

وَمَا ذَكَرَهُ عَنْ عُمَرَ - رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ - فَجَوَابُهُ أَنْ يُقَالَ: أَوَّلًا: هَبْ أَنَّ عُمَرَ قَالَ قَوْلًا حَالَفَهُ فِيهِ غَيْرُهُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، حَتَّى قَالَ عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ - رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ -: تَمَتَّعْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وَنَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ (٤) ، قَالَ فِيهَا رَجُلُ بِرَأْيِهِ مَا شَاءَ. أَخْرَجَاهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ (٥) .

فَأَهْلُ السُّنَّةِ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ (٦) مِنَ النَّاسِ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ (٧)

٢١١-"أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ - بَحِدُهُ يَعْتَقِدُ اعْتِقَادَاتٍ فَاسِدَةً، وَيُكَفِّرُ مَنْ حَالَفَهُ أَوْ يَلْعَنُهُ. وَالْحَوَارِجُ الْمَارِقُونَ أَيْهُ هَؤُلَاءِ فِي تَكْفِيرِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ وَفِي قِتَالِمِمْ.

الْوَجْهُ الثَّانِي: مَنْ يُقَاتِلُ (١) عَلَى اعْتِقَادِ رَأْيٍ يَدْعُو إِلَيْهِ مُخَالِفٍ لِلسُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، كَأَهْلِ الْجُمَلِ وَصِفِّينَ وَالْحَرَّةِ الْمَطْلُوبَةُ، فَلَا يَحْصُلُ بِالْقِتَالِ ذَلِكَ، بَلْ تَعْظُمُ الْمَفْسَدَةُ وَالْجَمَاحِمِ وَغَيْرِهِمْ، لَكِنْ يَظُنُّ أَنَّهُ بِالْقِتَالِ تَحْصُلُ الْمَصْلَحَةُ الْمَطْلُوبَةُ، فَلَا يَحْصُلُ بِالْقِتَالِ ذَلِكَ، بَلْ تَعْظُمُ الْمَفْسَدَةُ وَالْجَمَاحِمِ وَغَيْرِهِمْ، لَكِنْ يَظُنُّ أَنَّهُ بِالْقِتَالِ تَعْظُمُ الْمَفْسَدَةُ الْمَطْلُوبَةُ ، فَلَا يَحْصُلُ الْأَمْرِ مَا كَانَ الشَّارِعُ ذَلَّ عَلَيْهِ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ.

<sup>(</sup>١) أ، ب: مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ مَنْ يُوجِبُ.

<sup>(</sup>٢) أ، ب: لِمَا ذَكَرَهُ.

<sup>(</sup>٣) أ (فَقَطْ) : عَلَى وُجُوهِمَا، وَهُوَ خَطَأً.

<sup>(</sup>٤) وَنَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ: كَذَا فِي (ص) . وَفِي سَائِرِ النُّسَخ: نَزَلَ بِهَا كِتَابُ اللَّهِ.

<sup>(</sup>٥) الحُديثُ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مَعَ الْحِيلَافِ فِي الْأَلْفَاظِ - فِي الْبُحَارِيِّ ١٤٤/٢ (كِتَابُ الْحَجِّ، بَابُ التَّمَتُّعِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -) ؛ مُسْلِمٍ ٢/٠٠٠ (كِتَابُ الْحَجِّ، بَابُ جَوَازِ النَّمَتُّع) ؛ الْمُسْنَدِ (ط. الْحَلَبِيِّ) ٢٢٠/٥ (كِتَابُ الْمَنَاسِكِ، بَابُ التَّمَتُّع) ؛ الْمُسْنَدِ (ط. الْحَلَبِيِّ) ٢٢٠/٥.

<sup>(</sup>٦) وَاحِدٍ: كَذَا فِي (أ) ، (ب) . وَفِي سَائِرِ النُّسَخ: أَحَدٍ.

<sup>(</sup>٧) ن: مِنْ غَيْرِهِ، أ، ب: بِقَوْلِهِ.". (٢)

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٣/٥٦/٢

<sup>(</sup>٢) منهاج السنة النبوية ١٨٢/٤

وَفِيهِمْ مَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ نُصُوصُ الشَّارِعِ، أَوْ لَمْ تَثْبُتْ عِنْدَهُ. وَفِيهِمْ مَنْ يَظُنُّهَا مَنْسُوحَةً كَابْنِ حَزْمٍ. وَفِيهِمْ مَنْ يَظُنُّهَا مَنْسُوحَةً كَابْنِ حَزْمٍ. وَفِيهِمْ مَنْ يَتَأَوَّلُمَا كَمَا يَجْرِي لِكَثِيرِ مِنَ النُّصُوصِ.

فَإِنَّ هِمَذِهِ الْوُجُوهِ [الثَّلَاثَةِ] (٢) يَتُرُكُ مَنْ يَتُرُكُ (٣) مِنْ أَهْلِ الإسْتِدْلَالِ الْعَمَلَ بِبَعْضِ النُّصُوصِ ؛ إِمَّا أَنْ لَا يَعْتَقِدَ الْإَسْتِدْلَالِ الْعَمَلَ بِبَعْضِ النُّصُوصِ ؛ إِمَّا أَنْ يَعْتَقِدَهَا غَيْرُ دَالَّةٍ عَلَى مَوْدِدِ الْإَسْتِدْلَالِ، وَإِمَّا أَنْ يَعْتَقِدَهَا غَيْرُ دَالَّةٍ عَلَى مَوْدِدِ الْإَسْتِدْلَالِ، وَإِمَّا أَنْ يَعْتَقِدَهَا مَنْسُوحَةً.

وَمِمَّا يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ أَسْبَابَ هَذِهِ الْفِتَنِ تَكُونُ مُشْتَرَّكَةً، فَيَرِدُ عَلَى الْقُلُوبِ مِنَ الْوَارِدَاتِ مَا يَمْنَعُ الْقُلُوبَ عَنْ مَعْرِفَةِ الْخَقِّ وَقَصْدِهِ. وَلِهَذَا تَكُونُ بِمَنْزِلَةِ الْجَاهِلِيَّةُ وَالْجَاهِلِيَّةُ لَيْسَ فِيهَا مَعْرِفَةُ الْحَقِّ وَلَا قَصْدُهُ، وَالْإِسْلَامُ جَاءَ بِالْعِلْمِ النَّافِع وَالْعَمَلِ الصَّالِح، بِمَعْرِفَةِ الْحَقِّ وَقَصْدِهِ. فَيَتَّفِقُ أَنَّ بَعْضَ

٢١٢-"[وَكَانَ الْإِسْرَاءُ مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ] (١) . وَقَالَ: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى - مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى - وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهُوَى - إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى ﴾ [سُورَةُ النَّجْمِ] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿أَفَتُمَارُونَهُ عَلَى مَا يَرَى - وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهُوَى - إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى ﴾ [سُورَةُ النَّجْمِ: ١٢ - ١٤] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَى ﴾ وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُحْرَى - عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى ﴾ [سُورَةُ النَّجْمِ: ١٩] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَى ﴾ [سُورَةُ النَّجْمِ: ١٩] وَهَذَا كُلُّهُ نَزَلَ مِمَكَّةَ بِإِجْمَاعِ النَّاسِ.

وَقَوْلُهُ: " أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِي بِمُنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى؟ " قَالَهُ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، وَهِيَ آخِرُ الْغَزَوَاتِ عَامَ تِسْعٍ مِن الْمِحْرَةِ. قَكَيْفَ يُقَالُ إِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَيْلَةَ الْمِعْرَاجِ سَمِعُوا قَوْلَهُ: " «أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِي بِمُنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى» "؟ .

ثُمُّ قَدْ عُلِمَ أَنَّ الإسْتِخْلَافَ عَلَى الْمَدِينَةِ مُشْتَرُكُ، فَكُلُ الإسْتِخْلَافَاتِ الَّتِي قَبْلَ غَزْوَةِ تَبُوكَ وَبَعْدَ تَبُوكَ كَانَ يَكُونُ بِالْمَدِينَةِ رِجَالٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ الْمُطِيعِينَ (٢) يَسْتَخْلِفُ عَلَيْهِمْ. وَغَزْوَةُ (٣) تَبُوكَ لَمْ يَكُنْ فِيهَا رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مُطِيعٌ بِالْمَدِينَةِ رِجَالٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ الْمُطيعِينَ (٢) يَسْتَخْلِفُ عَلَيْهِمْ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ لَمْ يَكُنْ فِيهَا رَجُلٌ مُؤْمِنَ مُطِيعً إِلَّا مَنْ عَذَرَهُ اللَّهُ مِمَّنْ هُوَ عَاجِزٌ عَنِ الجُهَادِ، فَكَانَ الْمُسْتَخْلَفَ عَلَيْهِمْ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ أَقَلَ وَأَضْعَفَ مِنَ الْمُسْتَخْلَفِ عَلَيْهِمْ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ أَقَلَ وَأَصْعَفَ مِنَ الْمُسْتَخْلَفِ عَلَيْهِمْ فِي عَزْوَةِ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] (٤) مِنَ الْمَدينَةِ قَرِيبًا مِنْ عَلَيْهِمْ فِي جَمِيعِ أَسْفَارِهِ وَمَعَازِيهِ وَعُمَرِهِ وَحَجِّهِ، وَقَدْ سَافَرَ [النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] (٤) مِنَ الْمَدينَةِ قَرِيبًا مِنْ ثَلَاثِينَ سَفْرَةٍ، وَهُو يَسْتَخْلِفُ فِيهَا مَنْ يَسْتَخْلِفُهُ، كَمَا اسْتَخْلَفَ فِي غَزْوَةِ الْأَبْوَاءِ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ (٥) ، وَاسْتَخْلَفَ فِي غَزْوَةِ الْأَبْوَاءِ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ (٥) ، وَاسْتَخْلَفَ فِي غَزْوَةِ (٦)

<sup>(</sup>١) مَنْ يُقَاتِلُ: كَذَا فِي (ص) ، (ب) وَهُوَ الصَّوَابُ. وَفِي سَائِرِ النُّسَخ: مَنْ لَا يُقَاتِلُ.

<sup>(</sup>٢) الثَّلَاثَةِ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) ، (و) .

<sup>(</sup>٣) أَ: بِتَرْكِ مَنْ تَرَكَ ؛ ب: تَركَ مَنْ تَركَ. ". (١)

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢٨/٤٥

- (١) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ن) ، (م) .
- (٢) الْمُطِيعِينَ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) ، (و) .
- (٣) وَغَزْوَةُ: كَذَا فِي (أ) ، (ب) وَفِي سَائِرِ النُّسَخ: وَفِي غَزْوَةِ.
  - (٤) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ن) ، (م) ، (و) .
- (٥) انْظُرْ فِي ذَلِكَ: جَوَامِعَ السِّيرَةِ <mark>لِابْن حَزْم</mark>ٍ، ص [٠ ٩ ] ٠٠٠
  - (٦) ن، م، و: وَفِي غَزْوَةِ.". (١)

٣٦١ – "بُوَاطٍ سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ (١) ، ثُمُّ لَمَّا رَجَعَ وَحَرَجَ فِي طَلَبِ كَرْزِ بْنِ جَابِرٍ (\* الْفِهْرَيِّ اسْتَخْلَفَ زَيْدَ بْنَ حَارِثَةَ (٢) ، وَاسْتَخْلَفَ فِي غَزْوَةِ الْعَشِيرَةِ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الْأَشْهَلِ (٣) ، وَفِي غَزْوَةِ بَدْرٍ اسْتَخْلَفَ ابْنَ أُمِّ مُكْتُومٍ (٤) ، وَاسْتَخْلَفَهُ فِي غَزْوَةِ قَرْقَرَةَ الْكَدْرِ (٥) ، وَلَمَّا ذَهَبَ إِلَى بَنِي سَلِيمٍ، وَفِي غَزْوَةٍ (٦) حَمْرًاءِ الْأَسَدِ، وَغَزْوَةِ بَنِي قُرَيْظَةً: وَاسْتَخْلَفَهُ (٧) لَمَّا حَرَجَ فِي طَلَبِ اللَّقَاحِ الَّتِي اسْتَافَهَا عُيَيْنَةُ بْنُ حِصْنٍ، وَفُودِي ذَلِكَ (٨) الْيَوْمَ: يَا حَيْلَ اللَّهِ ارْكَبِي، وَفِي غَزْوَةِ الْحُدَيْبِيَةِ، وَاسْتَخْلَفَهُ فِي غَزْوَةِ الْفَتْحِ، وَاسْتَخْلَفَ

<sup>(</sup>١) الَّذِي فِي سِيرَةِ ابْنِ هِشَامٍ ٢٤٨/٢ وَفِي جَوَامِعِ السِّيرَةِ ص [٠ - ٩] ٢٠ أَنَّ الَّذِي اسْتَعْمَلَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْمَدِينَةِ فِي غَزْوَةِ بُوَاطٍ هُوَ السَّائِبُ بْنُ عُتْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ. وَلَكِنْ يَذْكُرُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي الْبِدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ ٢٤٦/٣ وَقَالَ الْوَاقِدِيُّ: اسْتَخْلَفَ عَلَيْهَا سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ، وَقَالَ الْمَقْرِيزِيُّ فِي إِمْتَاعِ الْأَسْمَاعِ ص ٥٥ وَالنِّهَايَةِ ٢٤٦/٣ وَقَالَ الْوَاقِدِيُّ: اسْتَخْلَفَ عَلَيْهَا سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ، وَقَالَ الْمَقْرِيزِيُّ فِي إِمْتَاعِ الْأَسْمَاعِ ص ٥٥ وَاسْتَخْلَفَ عَلَى الْمَدِينَةِ سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ، وَقِيلَ: السَّائِبَ بْنَ عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ.

<sup>(</sup>٢) انْظُرُ فِي ذَلِكَ " وَهَذِهِ غَزْوَةُ بَدْرٍ الْأُولَى ": الْبِدَايَةَ وَالنِّهَايَةَ ٣/٢٤، إِمْتَاعَ الْأَسْمَاعِ ص ٥٥، ابْنَ هِشَامٍ ٢٥١/٢

<sup>(</sup>٣) فِي الْبِدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ ٢٤٦/٣، إِمْتَاعِ الْأَسْمَاعِ ص ٥٥، ابْنِ هِشَامٍ ٢٤٨/٢، جَوَامِعِ السِّيرَةِ، ص ١٠٢: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَخْلَفَ فِي غَزْوَةِ الْعَشِيرَةِ عَلَى الْمَدِينَةِ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الْأَسَدِ الْمَخْزُومِيَّ.

<sup>(</sup>٤) انْظُرْ فِي ذَلِكَ: جَوَامِعَ السِّيرَةِ ص ١٠٧، ابْنَ هِشَامٍ ٢٦٣/٢ - ٢٦٤

<sup>(</sup>٥) وَتُعْرَفُ بِغَزْوَةِ بَنِي سَلِيمٍ؛ قَالَ ابْنُ هِشَامٍ ٢/٣٤ وَابْنُ حَزْمٍ (جَوَامِعُ السِّيرَةِ) ص ١٥٢ وَاسْتَعْمَلَ عَلَى الْمَدِينَةِ سِبَاعَ بْنَ عَرْفَطَةَ الْغِفَارِيَّ أَوِ ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ، وَقَالَ الْمَقْرِيزِيُّ فِي إِمْتَاعِ الْأَسْمَاعِ ص ١٠٧: وَاسْتَحْلَفَ عَلَى الْمَدِينَةِ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ.

<sup>(</sup>٦) ن، م: إِلَى بَنِي سَلِيمٍ فِي غَزْوَةٍ.

<sup>(</sup>٧) ن، م، أ، ي: وَاسْتَخْلَفَ.

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٥٧/٥

## (٨) ح، ب: وَنُودِيَ فِي ذَلِكَ. ". (١)

٢١٤ – "الْمُحْطِئِ فِيهَا. وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: لِأَنَّ (١) الْحُطَأَ فِي الظَّنِيَّاتِ مُمْتَنِعٌ، كَمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ عَنْ بَعْضِ الْجُهْمِيَّةِ وَالْأَشْعَرِيَّةِ. وَأَمَّا الْقَطْعِيَّاتُ فَأَكْثَرُهُمْ يُؤَيِّمُ الْمُحْطِئ فِيهَا، وَيَقُولُ: إِنَّ السَّمْعَ قَدْ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ. وَمِنْهُمْ وَالْخَهْمِ الْجُهْمِيَّةِ وَالْأَشْعَرِيَّةِ. وَأَمَّا الْقَطْعِيَّاتُ فَأَكْثَرُهُمْ يُؤَيِّمُ الْمُحْطِئ فِيهَا، وَيَقُولُ: إِنَّ السَّمْعَ قَدْ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ. وَمِنْهُمْ مَنَ لَا يُؤَيِّمُ الْمُحْطِئ مِنَ مَنْ لَا يُؤَيِّمُ الْمُحْكِيُ عَنْ عُبَيْدِ اللّهِ بْنِ الْحُسَنِ الْعَنْبَرِيِّ (٢) هَذَا مَعْنَاهُ أَنَّهُ كَانَ لَا يُؤَيِّمُ الْمُحْطِئ مِنَ الْمُحْلِقِ وَلا فِي الْفُرُوعِ. وَأَنْكَرَ جُمْهُورُ الطَّائِفَتَيْنِ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ وَالرَّأْيِ عَلَى عُبَيْدِ اللّهِ هَذَا الْقَوْلُ.

وَأَمَّا غَيْرُ هَؤُلَاءِ فَيَقُولُ: هَذَا قَوْلُ السَّلَفِ وَأَتِمَّةِ الْفَتْوَى، كَأَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ وَالتَّوْرِيِّ وَدَاوُدَ بْنِ عَلِيٍّ وَغَيْرِهِمْ، لَا يُوَيِّمُونَ جُثْقِهِدًا مُحْطِقًا لَا فِي الْمُصَائِلِ الْأُصُولِيَّةِ وَلَا فِي الْفُرُوعِيَّةِ، كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ عَنْهُمُ الْبُن حَزْمٍ وَغَيْرُهُ. وَلِهَذَا كَانَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُمَا يَقْبَلُونَ شَهَادَةَ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ، إِلَّا الْخَطَّابِيَّةَ (٣)، وَيُصَحِّحُونَ الصَّلَاةَ حَلْفَهُمْ. وَالْكَافِرُ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَلَا يُصَلِّى حَلْفَهُ.

وَقَالُوا: هَذَا هُوَ الْقَوْلُ الْمَعْرُوفُ عَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ وَأَئِمَّةِ الدِّينِ: إِنَّهُمْ لَا يُكَفِّرُونَ وَلَا يُفَسِّقُونَ وَلَا يُفَسِّقُونَ وَلَا يُفَسِّقُونَ وَلَا يُؤَمِّمُونَ أَحَدًا مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ الْمُحْطِئِينَ، لَا فِي مَسْأَلَةٍ عَمَلِيَّةٍ وَلَا عِلْمِيَّةٍ.

قَالُوا: وَالْفَرْقُ بَيْنَ مَسَائِلِ الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ إِنَّمَا هُوَ مِنْ أَقْوَالِ أَهْلِ الْبِدَعِ

٢١٥ - "[سُورَةُ الْبَقَرَة: ١٩٦] أَلْزَمَ (١) الشَّارِعَ فِيهِمَا فِعْلُ جَمِيعِ الْوَاحِبَاتِ، فَإِذَا (٢) تُرِكَ بَعْضُهَا فَلَا بُدَّ مِنَ الْجُبْرَانِ. فَعُلِمَ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَأْتِ (٣) بِالْمَأْمُورِ بِهِ تَامَّا التَّمَامَ الْوَاحِبَ (٤) وَإِلَّا فَعَلَيْهِ مَا يُمْكِنُ مِنْ إِعَادَةٍ أَوْ جُبْرَانِ. فَعُلِمَ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَأْتِ (٣) بِالْمَأْمُورِ بِهِ تَامَّا التَّمَامَ الْوَاحِبَ (٤) وَإِلَّا فَعَلَيْهِ مَا يُمْكِنُ مِنْ إِعَادَةٍ أَوْ جُبْرَانِ.

وَكَذَلِكَ أَمَرَ الَّذِي رَآهُ يُصَلِّي حَلْفَ الصَّفِّ وَحْدَهُ أَنْ يُعِيدَ. وَقَالَ: " «لَا صَلَاةً لِفَذِّ حَلْفَ الصَّفِّ» " (٥) . وَقَدْ صَحَّحَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوَيْهِ وَ**ابْنُ حَزْمٍ** وَغَيْرُهُمْ مِنْ عُلَمَاءِ الْحُدِيثِ. وَقَاهُ أَهْلُ السُّنَن مِنْ حَدِيثِ فَلِي حَدِيثِ الْمُسِيءِ الَّذِي رَوَاهُ أَهْلُ السُّنَن مِنْ حَدِيثِ

<sup>(</sup>١) ن، م: إِنَّ.

<sup>(</sup>٢) و: الْقَنْبُرِيِّ، وَهُوَ حَطَأٌ، انْظُرْ تَرْجَمَتَهُ فِي تَقْذِيبِ التَّهْذِيبِ ٧/٧ - ٨ وَفِيهِ: مَاتَ فِي ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةَ ثَمَانٍ وَسَتِينَ وَمِائَةِ.

<sup>(</sup>٣) سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى الْخَطَّابِيَّةِ ٢/٢٦". <sup>(٢)</sup>

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٥٨/٥

<sup>(</sup>۲) منهاج السنة النبوية ٥٧/٥

(١) أَلْزَمَ: كَذَا فِي (ح) ، (ب) ، وَفِي سَائِرِ النُّسَخ: لَزِمَ.

(٢) فَإِذَا: كَذَا فِي (أ) ، (ب) ، وَفِي سَائِرِ النُّسَخ: وَإِذَا.

(٣) إِنْ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) ، (أ) ، (ي) ، وَفِي (و) : مَنْ لَمْ يَأْتِ.

(٤) ح، ب: الْمَأْمُورُ بِهِ بِإِثْمَامِ الْوَاحِبِ.

(٥) لَمْ أَجِدِ الْخُدِيثَ بِعَذَا اللَّفْظِ وَلَكِنْ جَاءَ الْخَدِيثُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ شَيْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي سُنَنِ ابْنِ مَاجَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَبَايَعْنَاهُ وَصَلَّيْنَا حَلْفَهُ، ثُمُّ صَلَّيْنَا وَرَاءَهُ صَلَاةً أُحْرَى، فَقَضَى الصَّلَاةَ، فَرَأَى رَجُلًا فَرْدًا يُصَلِّي اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَبَايَعْنَاهُ وَصَلَّيْنَا حَلْفَهُ، ثُمُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ انْصَرَفَ، قَالَ: اسْتَقْبِلْ صَلَاتَكَ، لَا صَلَاةً خُلْفَ الصَّفِّ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ انْصَرَفَ، قَالَ: اسْتَقْبِلْ صَلَاتَكَ، لَا صَلَاةً لِلَّذِي حَلْفَ الصَّفِّ، وَجَاءَ فِي التَّعْلِيقِ فِي الزَّوَائِدِ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ. وَالْحُدِيثُ فِي الْمُسْنَدِ ط. الْحَلَيِي لِلَّذِي حَلْفَ الصَّفِّ ، وَجَاءَ فِي التَّعْلِيقِ فِي الزَّوَائِدِ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ. وَالْحُدِيثُ فِي الْمُسْنَدِ ط. الْحَلَيِي لِلَّذِي حَلْفَ الصَّفِّ ، وَجَاءَ فِي التَّعْلِيقِ فِي الزَّوَائِدِ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ. وَالْحُدِيثُ فِي الْمُسْنَدِ ط. الْحَلَيْ لِلْ كَالَةُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَسَعَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَصَحَّحَ الْأَلْبَانِيُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَوْدَ وَالْعَرْفُ فِي الْمُسْنَدِ عَلَى عَدِيثِ وَالِصَةَ بْنِ مَعْبَدٍ أَنَّ النَّيْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَجُلًا عَلَى حَدِيثِ وَالِصَةَ بْنِ مَعْبَدٍ أَنَّ النَّيْعَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَجُلًا عَلَى حَدِيثِ وَالِصَةَ بْنِ مَعْبَدٍ أَنَّ النَّيْعَ صَلَّة عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَجُلًا عَلَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَجُلًا عَلَى السَّةَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَجُلًا عَلَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَجُلًا عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَى الْمُعْنَاقِ الْمُعْفَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَى الْمُعْنَاقِ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ وَالْعَرْهُ وَالْوَدَ وَالْتَوْرُودَ وَالْتَوْرَهُ وَالْمُونُ وَلُودَ وَالْوَدَ وَالْوَدَ وَالْوَدَ وَالْوَدَ وَالْوَدَ وَالْوَدَ وَالْوَدَ وَالْمَالَا اللَّهُ عَلَيْهِ وَالْمَاعِلَا وَالْمَالِمُ اللَّهُ عَلَيْ

٢١٦-"بِالْأَكْلِ، وَهَذَا يُقْبَلُ مِنْهُ الْقَضَاءُ وَيُؤْمَرُ بِهِ. وَهَذَا الْحَدِيثُ ثَابِتٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَإِنَّمَا اخْتُلِفَ فِي رَفْعِهِ، وَبِكُلِّ حَالٍ هَذَا مَعْنَاهُ (١).

فَإِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ هُوَ الَّذِي رَوَى حَدِيثَ الْأَعْرَابِيِّ، وَحَدِيثَ: " «مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ لَمْ يَقْضِهِ صِيَامُ الدَّهْرِ» " فَتُحْمَلُ أَحَادِيثُهُ عَلَى الِاتِّهَاقِ لَا عَلَى الِاحْتِلَافِ. وَهَذَا قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنَ السَّلَفِ وَالْخُلَفِ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي عَبْدِ الشَّافِعِيِّ، وَهُوَ قَوْلُ (٢) دَاوُدَ بْنِ عَلِيّ، وَابْنِ حَزْمٍ (٣) ، وَغَيْرِهِمْ.

قَالُوا: وَالْمُنَازِعُونَ لَنَا لَيْسَ هَمُمْ قَطُّ حُجَّةٌ يُرَدُّ إِلَيْهَا عِنْدَ التَّنَازِعِ، وَأَكْتَرُهُمْ يَقُولُونَ: لَا يُجِبِ الْقَضَاءُ إِلَّا بِأَمْرٍ ثَانٍ، وَلَيْسَ مَعَهُمْ هُنَا أَمْرٌ.

وَخُنُ لَا نُنَازِعُ فِي وُجُوبِ الْقَضَاءِ فَقَطْ، بَلْ نُنَازِعُ فِي قَبُولِ الْقَضَاءِ مِنْهُ وَصِحَّةِ الصَّلَاةِ فِي غَيْرِ وَقْتِهَا، فَنَقُولُ: الصَّلَوَاتُ الْخُمْعَةِ فِي غَيْرِ وَقْتِهَا، وَكَالْحَجَّ فِي غَيْرِ الْمُضَيَّقِ وَالْمُوسَّعِ، كَالْجُمْعَةِ فِي غَيْرِ وَقْتِهَا، وَكَالْحَجِّ فِي غَيْرِ وَقْتِهَا، وَكَالْحَجِّ فِي غَيْرِ وَقْتِهَا، وَكَالْحَجِّ فِي غَيْرِ وَقْتِهَا، وَكَالْحَجِّ فِي غَيْرِ وَقْتِهَا، وَالْمُقْتُ صِفَةٌ لِلْفِعْلِ، وَهُوَ مِنْ آكِدِ وَاحِبَاتِهِ، فَكَيْفَ تُقْبَلُ الْعِبَادَةُ بِدُونِ صِفَاتِهَا وَكُواجِبَةِ فِيهَا؟ .

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢٠٢/٥

(١) انْظُرْ كَلَامَ الْأَلْبَايِيِّ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ فِي إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ ١٠٥ - ٥٥ وَقَدْ صَحَّحَهُ مَرْفُوعًا وَنَصُّهُ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَنْ ذَرَعَهُ الْقَيْءُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ، وَمِنِ اسْتَقَاءَ فَلْيَقْضِ. عَلَى أَنْ هُرَيْرَةَ، قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَنْ ذَرَعَهُ الْقَيْءُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ، وَمِنِ اسْتَقَاءَ فَلْيَقْضِ. عَلَى أَنْ لُلْكِدِيثِ وَجُهًا آخَرَ ضَعِيفٌ، انْظُرْ ٣/٤٥

(٢) ن، م: وَقَوْلُ.

(٣) انْظُرْ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ حَوْمٍ فِي وُجُوبِ الْقَضَاءِ عَلَى مَنِ اسْتَقَاءَ وَعَدَمِ وُجُوبِ الْقَضَاءِ عَلَى الْمُتَعَمِّدِ لِلْجِمَاعِ فِي رَمَضَانَ فِي الْمُحَلَّى ١٧٥/ - ١٧٥، ١٨٠ - ١٨٥

(٤) ح، ب: صِفْتِهَا.". (١)

٢١٧- "كُلَّهُمْ فَقَدْ حَالَفَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَإِجْمَاعَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، مَعَ أَنَّ حَدِيثَ الثِّنْتَيْنِ وَالسَّبْعِينَ فِرْقَةً لَيْسَ فِي الصَّحِيحَيْنِ، وَقَدْ ضَعَّفَهُ الْبُنُ حَزْمٍ وَغَيْرُهُ لَكِنْ حَسَّنَهُ غَيْرُهُ أَوْ صَحَّحَهُ، كَمَا صَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَقَدْ رَوَاهُ أَهْلُ السُّنَنِ، وَرُوِيَ مِنْ طُرُقٍ (١).

وَلَيْسَ قَوْلُهُ: " «ثِنْتَانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ وَوَاحِدَةٌ فِي الْجُنَّةِ» " بِأَعْظَمَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلُمًا إِنَّا يَأْكُلُونَ فِي بُطُوغِمْ نَارًا وَسَيَصْلُوْنَ سَعِيرًا ﴾ [سُورَةُ النِّسَاءِ: ١٠] وَقَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدُوانًا وَظُلْمًا إِنَّا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا ﴾ [سُورَةُ النِّسَاءِ: ٣٠] ، وَأَمْتَالُ ذَلِكَ مِنَ النُّصُوصِ عُدُوانًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا ﴾ [سُورَةُ النِّسَاءِ: ٣٠] ، وَأَمْتَالُ ذَلِكَ مِنَ النُّصُوصِ الصَّرِيحَةِ بِدُخُولِ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ النَّارَ.

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٥/٥٢

١٢٨/١ الْمَسْنَدَ ط. الْحَلَبِيِّ ٣/١٤٥، وَانْظُرْ إِلَى مَا ذَكَرَهُ <mark>ابْنُ حَزْمٍ</mark> عَنِ الْحَدِيثِ فِي الْفِصَلِ ٢٩٢/٣. (١)

٢١٨-"أَصْحَابِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَلَهُ نَحْوُ أَرْبَعِمِائَةِ مُصَنَّفٍ (١) ، وَأَبِي مُحَمَّدِ <mark>بْنِ حَزْمِ</mark> الْأَنْدَلُسِيِّ، وَأَبِي الْفَرَجِ ن الجُوْزِيِّ.

وَقَدْ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، كَمَا قَدْ بُسِطَ فِي " الْإِحَاطَةِ " (٢) وَغَيْرِهَا.

وَكَذَلِكَ الْمَطَرُ مَعْرُوفٌ عِنْدَ السَّلَفِ وَالْحُلَفِ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَخْلُقُهُ مِنَ الْهُوَاءِ وَمِنَ الْبُحَارِ الْمُتَصَاعِدِ، لَكِنَّ حَلْقَهُ لِلشَّجَرِ وَالزَّرْعِ مِنَ الْحُبِّ وَالنَّوَى، فَهَذَا مَعْرِفَةٌ (٣) بِالْمَادَّةِ لِلْمُطَرِ مِنْ هَذَا، كَحَلْقِ الْإِنْسَانِ مِنْ نُطْفَةٍ، وَحَلْقُهُ لِلشَّجَرِ وَالزَّرْعِ مِنَ الْحُبِّ وَالنَّوَى، فَهَذَا مَعْرِفَةٌ (٣) بِالْمَادَّةِ اللَّهُ الْمُعْوَةُ (٤) اللَّهَ وَعَلْقُ بِلْكَ الصُّورَةَ (٤) الْمُحْتَارِ الْمُحْتَارِ الْمُحْتَارِ الْحُكِيمِ، الَّذِي يَخْلُقُ الْمَطَرَ عَلَى قَدْرٍ مَعْلُومٍ وَقْتَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَالْبَلَدِ الْجُرْزِ (٥) يَسُوقُ إِلَيْهِ (٦) الْمَاءَ مِنْ حَيْثُ أَمْطَرَ، كَمَا قَالَ:

<sup>(</sup>١) أَبُو الْحُسَيْنِ أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنَادِي، وُلِدَ سَنَةَ ٢٥٦ وَتُوفِيَّ سَنَةَ ٣٣٦، عَالِمٌ بِالتَّفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ وَمِنْ كِبَارِ فُقَهَاءِ الْحُنَابِلَةِ، مِنْ أَهْلِ بَعْدَادَ. انْظُرْ تَرْجَمَتَهُ فِي طَبَقَاتِ الْحُنَابِلَةِ ٣/٢ - ٦، الْبِدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ ١٩/١، ٢١٩، الْمَدَنِيّ، الْمَنْهَجِ الْأَحْمَدِ فِي تَرَاجِمِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَلِيمِيّ ٣٧/٢ - ٣٩ (ط. الْمَدَنِيّ، الْمَنْهَجِ الْأَحْمَدِ فَحُمَّدِ فُحُمَّدِ فُحُمَّدِ أَعْدِيقِ الدُّكْتُورِ عَبْدِ اللهِ بِتَحْقِيقِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ مُحُمَّدِ أَعْدِينِ عَبْدِ الْحَمِيدِ ١٩٨٣ ١٩٨٣) ، مَنَاقِبَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ (تَحْقِيقِ الدُّكْتُورِ عَبْدِ اللهِ اللهَ اللهِ عَلْمَ ١٩٨١، تَارِيخَ بَغْدَادَ ٤/٩٦ - ٧٠، الْأَعْلَامَ ١٠٣/١

<sup>(</sup>٢) ذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي فِي كِتَابِهِ (الْعُقُودِ الدُّرِيَّةِ) ص ٥١ مِنْ مُؤَلِّفَاتِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ (الْإِحَاطَةِ الْكُبْرَى) وَفِي ص ٥٦ (وَالْإِحَاطَةِ الصُّغْرَى).

<sup>(</sup>٣) ح، ر، ب، ي: مَعْرِفَتُهُ.

<sup>(</sup>٤) ح: بَلْ لَا بُدَّ مِنْ مَادَّةٍ يَخْلُقُ تِلْكَ الصُّورَ، ر: بَلْ لَا بُدَّ مِنْ مَادَّةٍ تَخْلُقُ تِلْكَ الصُّورَةَ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ مَاءٍ بِهِ تُخْلَقُ تِلْكَ الصُّورَةَ.

<sup>(</sup>٥) فِي " اللِّسَانِ ": " وَأَرْضُ مَجْرُوزَةٌ وَجُرْزٌ وَجُرْزٌ وَجَرْزٌ: لَا تُنْبِتُ كَأَهَا تَأْكُلُ النَّبْتَ أَكُلُ، وَقِيلَ: هِيَ الَّتِي قَدْ أَكِلَ نَبَاتُهَا، وَقِيلَ: هِيَ الْأَرْضُ الَّتِي لَمْ يُصِبْهَا مَطَرٌ ".

<sup>(</sup>٦) ح، ب: إِلَيْهَا.". <sup>(٢)</sup>

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٥/٩ ٢٤

<sup>(</sup>٢) منهاج السنة النبوية ٥/٤٤٣

١٩٥ - "الْعُمْرَتَيْنِ، وَمِثْلِ الْعَوْلِ (١) ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مَسَائِلِ (\* الْفَرَائِضِ وَتَنَازَعُوا فِي مَسْأَلَةِ (٢) . الْحَرَامِ، وَالْمَرِيَّةُ (٤) ، وَالْبَرَيَّةُ (٥) ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مَسَائِلِ الطَّلَاقِ الطَّلَاقِ الثَّلَاثِ بِكَلِمَةٍ، وَالْحُلِيَّةِ (٣) . وَالْبَرِيَّةُ (٤) ، وَالْبَرَيَّةُ (٥) ، وَعَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مَسَائِلِ الطَّلَاقِ . وَكَانَ تَنَازُعُهُمْ فِي خِلَافَةِ عُمْرَ نِزَاعَ وَكَذَلِكَ تَنَازَعُوا فِي مَسَائِلَ \*) (٦) . صَارَتْ مَسَائِلَ نِزَاعٍ بَيْنَ الْأُمَّةِ إِلَى الْيُومِ. وَكَانَ تَنَازُعُهُمْ فِي خِلَافَةِ عُمْرَ نِزَاعَ الْجَبِهَادِهِ، كَتَنَازُعِ (٧) . الْفُقَهَاءِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَاللَّذِينِ. وَلَا عَيْرِهِ وَلَا غَيْرِهِ . وَلَكِنْ لَمْ يُعْضِهِمْ لِبَعْضٍ، وَلَكِنْ لَمْ وَاللَّذِينِ . وَلَكِنْ لَمْ يُعْضِهُمْ بَعْضًا بِالْيَدِ (٨) . وَلَا بِسَيْفٍ وَلَا غَيْرِهِ. وَأُمَّا فِي خِلَافَةِ عَلِيٍّ فَتَعَلَّظَ البِّزَاعُ، حَتَّى تَقَاتَلُوا بِالسَّيُوفِ.

٠٢٠-"الْمَرْوَزِيُّ فِي كِتَابِ " رَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ " (١) وَأَكْثَرُهَا مَوْجُودَةٌ فِي الْكُتُبِ الَّتِي يُذْكُرُ فِيهَا أَقْوَالُ الصَّحَابَةِ، إِمَّا بِإِسْنَادٍ، وَإِمَّا بِغَيْرِ إِسْنَادٍ، مِثْلُ مُصَنَّفِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، وَسُنَنِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ، وَمُصَنَّفِ وَكِيعٍ، وَمُصَنَّفِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَجْمَدَ، وَصَالِحٍ، وَأَمْثَالُهُمْ مِثْلُ كِتَابِ وَمُصَنَّفِ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، وَسُنَنِ الْأَثْرَمِ، وَمَسَائِلِ حَرْبٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ، وَصَالِحٍ، وَأَمْثَالُهُمْ مِثْلُ كِتَابِ وَمُصَنَّفِ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، وَسُنَنِ الْأَثْرَمِ، وَمُسَائِلِ حَرْبٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ، وَصَالِحٍ، وَأَمْثَالُهُمْ مِثْلُ كِتَابِ ابْنِ الْمُنْذِرِ، وَابْنِ جَرِيرٍ الطَّبَرِيِّ، وَالطَّحَاوِيِّ، وَمُحَمَّدِ بْنِ نَصْرٍ (٢) ، وَابْنُ جَزْمٍ، وَغَيْرُ هَؤُلَاءِ.

<sup>(</sup>١) ن: الْعَزْلِ، وَهُو تَحْرِيفٌ، وَفِي " التَّعْرِيفَاتِ " لِلْجُرْجَانِيِّ: " الْمَيْلُ إِلَى الْجُوْرِ وَالرَّفْعِ، وَفِي الشَّرْعِ: زِيَادَةُ السِّهَامِ عَلَى الْفَرِيضَةِ، فَيَدْ حُلُ النُّقْصَانُ عَلَيْهِمْ بِقَدْرِ حِصَصِهِمْ ". وَفِي " الْمُعْجَمِ الْفَرِيضَةِ، فَيَدْ حُلُ النُّقْصَانُ عَلَيْهِمْ بِقَدْرِ حِصَصِهِمْ ". وَفِي " الْمُعْجَمِ الْوَسِيطِ "، وَالْعَوْلُ فِي عِلْمِ الْفَرَائِضِ: " زِيَادَةُ الْأَنْصِبَاءِ عَلَى الْفَرِيضَةِ فَتَنْقُصُ قِيمَتُهَا بِقَدْرِ الْحِصَصِ ".

<sup>(</sup>٢) ن: مَسَائِل

<sup>(</sup>٣) فِي " الْمُعْجَمِ الْوَسِيطِ ": " وَالْخَلِيَّةُ كَلِمَةٌ مِنْ كِنَايَاتِ الطَّلَاقِ، يُقَالُ لِلْمَرْأَةِ: أَنْتِ حَلِيَّةٌ: إِذَا نَوَى الْقَائِلُ عِمَا الطَّلَاقَ وَقَعَ " الطَّلَاقَ وَقَعَ "

<sup>(</sup>٤) فِي " الْمُحَلَّى " لِابْنِ حَزْمِ ١٨٦/١٠ " ط. الْمُنيرِيَّة ١٣٥٢ ": " وَمَا عَدَا هَذِهِ الْأَلْفَاظِ فَلَا يَقَعُ بِمَا الطَّلَاقُ الْمُنيرِيَّةِ ، وَأَنْتِ مُبْرَأَةٌ، وَقَدْ بَارَأْتُكِ، وَحَبْلُكِ أَلْبَيَّةِ، وَأَنْتِ مُبْرَأَةٌ، وَقَدْ بَارَأْتُكِ، وَحَبْلُكِ عَلَى غَارِبكِ، وَالْحَرَجُ، وَقَدْ وَهَبْتُكِ لِأَهْلِكِ، أَوْ لِمَنْ يَذْكُرُ غَيْرَ الْأَهْل. .)

<sup>(</sup>٥) فِي " الْمُعْجَمِ الْوَسِيطِ ": " بَتَّ طَلَاقَ امْرَأَتِهِ جَعَلَهُ بَاتًّا لَا رَجْعَةَ فِيهِ ". وَانْظُرِ الْمُحَلَّى ١٨٧/١٠ - ١٩٤

<sup>(</sup>٦) مَا بَيْنَ النَّجْمَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م)

<sup>(</sup>٧) ن، م: كَسَائِرِ

<sup>(</sup>۸) ب (فَقَطْ) : بِيَدٍ". <sup>(۱)</sup>

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٥/٨٥

[فصل كلام الرافضي على عمر رضي الله عنه والكلام على موقفه من فدك] فَصْلُ (٣)

قَالَ الرَّافِضِيُّ (٤) : " وَلَمَّا وَعَظَتْ فَاطِمَةُ (٥) . أَبَا بَكْرٍ فِي فَدَكٍ، كَتَبَ لَهَا كِتَابًا بِهَا (٦) ، وَرَدَّهَا عَلَيْهَا، فَخَرَجَتْ مِنْ عِنْدِهِ،

٢٢١- "هَؤُلَاءِ الْمَشْهُودِ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ، وَالَّذِي قَتَلَ عَمَّارَ بْنَ يَاسِرٍ هُوَ أَبُو الْغَادِيَةِ (١) ، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ مِنْ أَهْل بَيْعَةِ الرِّضْوَانِ، ذَكَرَ ذَلِكَ ا**بْنُ حَرْمٍ.** 

فَنَحْنُ نَشْهَدُ لِعَمَّارٍ بِالْجُنَّةِ، وَلِقَاتِلِهِ إِنْ كَانَ مِنْ [أَهْلِ] بَيْعَةِ الرِّضْوَانِ (٢) بِالْجُنَّةِ. وَأَمَّا عُثْمَانُ وَعَلِيُّ وَطِلْحَةُ وَالنَّبَيْرُ فَهُمْ أَجَّلُ قَدْرًا مِنْ غَيْرِهِمْ، وَلَوْ كَانَ مِنْهُمْ مَا كَانَ، فَنَحْنُ لَا نَشْهَدُ أَنَّ الْوَاحِدَ مِنْ هَوُلَاءٍ لَا يُذْنِبُ، بَلِ وَالزُّبَيْرُ فَهُمْ أَجَّلُ قَدْرًا مِنْ هَوُلَاءٍ إِذَا أَذْنَبَ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُعَذِّبُهُ فِي الْآخِرَةِ، وَلَا يُدْخِلُهُ النَّارَ، بَلْ يُدْخِلُهُ البُّنَةَ الْجُنَّةَ بِلَا رَيْبٍ، وَعُقُوبَةُ الْآخِرَةِ تَزُولُ عَنْهُ: إِمَّا بِتَوْبَةٍ مِنْهُ، وَإِمَّا بِحَسَنَاتِهِ الْكَثِيرَةِ (٣) ، وَإِمَّا بِمَصَائِبِهِ الْمُكَفِّرَة، وَإِمَّا بِعَيْرِ لَكَ يَعَذِيلُهُ وَلِكَ، كَمَا قَدْ بَسَطْنَاهُ فِي مَوْضِعِهِ.

[العقوبة عن الذنوب في الآخرة تندفع بنحو عشرة أسباب]

[السبب الأول التوبة]

فَإِنَّ الذُّنُوبَ مُطْلَقًا مِنْ جَمِيعِ الْمُؤْمِنِينَ هِيَ سَبَبُ الْعَذَابِ، لَكِنَّ الْعُقُوبَةَ كِمَا فِي الْآخِرَةِ فِي جَهَنَّمَ تَنْدَفِعُ بِنَحْوِ عَشَرَة أَسْبَابِ.

<sup>(</sup>١) لَمْ يَذْكُرْ سَزِّكِينُ هَذَا الْكِتَابَ ضِمْنَ الْكُتُبِ الْمَخْطُوطَةِ الْمَوْجُودَةِ لِمُحَمَّدِ بْنِ نَصْرِيٍّ الْمَرْوَزِيِّ: انْظُرْ: م [٠] ج [٩ - ١] ص [٩ - ٩] ص ٩٧ [٩ - ١] وَلَكِنَّهُ ذَكَرَ كِتَابًا بِهَذَا الْغُنْوَانِ لِلْبُحَارِيِّ انْظُرْ م [٩ - ٩] ج [٩ - ٩] ص ٢٥٨

<sup>(</sup>٢) وَالطَّحَاوِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ نَصْرٍ: فِي (ح) ، (ب) : الطَّبَرِيُّ وَابْنُ نَصْرٍ، وَسَقَطَتْ كَلِمَةُ " وَالطَّحَاوِيِّ " مِنْ (ر) ، (ي) .

<sup>(</sup>٣) فَصْلُ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ح) ، (ر) ، وَفِي (ي) الْفَصْلِ الثَّانِي وَالثَلَاثُونَ.

<sup>(</sup>٤) فِي (ك) ص ١٣٧ (م).

<sup>(</sup>٥) ك: فَاطِمَةُ عَلَيْهَا السَّلَامُ

<sup>(</sup>٦) بِهَا: سَاقِطَةٌ مِنْ (م) ، (ك) .". (١)

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٣٠/٦

(١) ح، ب: أَبُو الْعَاوِيَةِ، وَالْكَلِمَةُ غَيْرُ وَاضِحَةٍ فِي (ر) وَهُو أَبُو الْعَادِيَةِ الجُهْنِيُّ، قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي أُسْدِ الْعَابِ هَامِشِ ٢٣٧/٢: اخْتُلِفَ فِي اسْمِهِ فَقِيلَ: يَسَارُ بْنُ أُزَيْهِرٍ، وَقِيلَ: اسْمُهُ مُسْلِمٌ، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي الْإِسْتِيعَابِ هَامِشِ ٤/٠٥٠: فَقِيلَ: يَسَارُ بْنُ سَبْعٍ، وَقِيلَ: يَسَارُ بْنُ أَزْهَرَ، وَقِيلَ: اسْمُهُ مُسْلِمٌ، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي الْإِصَابَةِ ٤/٠٥٠: مَرَا اللَّهَامَ، أَبُو الْعَادِيَةِ الْمُؤَيِّةِ، انْظُرِ الْإِصَابَة ٢٧٧٣، مَكَنَ الشَّامَ، أَبُو الْعَادِيَةِ الْمُؤَيِّةِ، انْظُرِ الْإِصَابَة ٢٧٧٦، مَكَنَ الشَّامَ، أَبُو الْعَادِيةِ الْمُؤَيِّةِ، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فَي اللَّكَانِيَةِ الْمُؤَيِّةِ، الْمُؤَيِّةِ، الْعَادِيةِ الْمُؤَيِّةِ، الْعَادِيةِ الْمُؤَيِّةِ، الْعَادِيةِ الْمُؤَيِّةِ، الْعَادِيةِ الْمُؤَيِّةِ، الْعَادِيةِ الْمُؤَيِّةِ، اللهَ اللهَ عَمَّارٍ لَهُ صُحْبَةً، وَفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَبِي الْعَادِيةِ الْمُؤَيِّةِ، الْعَادِيةِ الْمُؤْفِقِ الْعَادِيةِ الْمُؤَيِّةِ، وَالْعَادِيةِ الْمُؤَلِّقِ، اللهَّهُ فَي اللهُ اللَّهُ فِي عَوَامِعِ السِيرَةِ مَرَّتَيْنِ الْعَبِرِ ١٥٠٤؛ إِنَّهُ شَهِدَ صِفِينَ مَعَ مُعَاوِيَةَ أَبُو الْعَادِيَةِ الْجُهَنِيُّ سَنَة ٣٧ وَذَكَرَهُ الْمُؤْفِقِ فِي جَوَامِعِ السِيرَةِ مَرَّتَيْنِ صَعْمُنَ الصَّحَابَةِ رُواةِ الْحَدِيثِ.

- (٢) ن، م: وَلِلْقَاتِلِ الَّذِي هُوَ مِنْ أَهْلِ سَقَطَتْ (أَهْلِ) مِنْ (ن) بَيْعَةِ الرِّضْوَانِ.
  - (٣) ن: وَإِمَّا بِاجْتِنَابِهِ الْكَبِيرَةَ.". (١)

٣٢٢- "وَأَمَّا قِتَالُ الجُمَلِ وَصِفِّينَ فَقَدْ ذَكَرَ عَلِيٌّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ لَمَّ يَكُنْ مَعَهُ نَصُّ مِنَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَإِنَّمَا كَانَ رَأْيًا. وَأَكْثَرُ الصَّحَابَةِ لَمْ يُوَافِقُوهُ عَلَى هَذَا الْقِتَالِ، بَلْ أَكْثَرُ أَكَابِرِ (١) الصَّحَابَةِ لَمْ يُقَاتِلُوا: لَا مَعَ هَؤُلَاهِ وَلَا مَعَ هَؤُلَاهِ، كَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ، وَابْنِ عُمَرَ، وَأُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، وَمُحَمَّدِ بْنِ مَسْلَمَةً، وَأَمْثَالِهِمْ مِنَ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ، مَعَ أَثَمَّمُ مُعَظِّمُونَ لِعَلِيٍّ، يُجِبُّونَهُ وَيُعَلِّمُونَهُ عَلَى مَنْ سِوَاهُ، وَلَا يَرُونَ أَنَّ أَحَدًا أَحَقَّ بِالْإِمَامَةِ مِنْهُ فِي زَمَنِهِ لَكِنْ لَمْ يُوافِقُوهُ فِي رَأْيِهِ فِي الْقِتَالِ. وَكَانَ مَعَهُمْ نُصُوصٌ سَمِعُوهَا مِنَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - تَدُلُّهُمْ عَلَى أَنَّ تَرْكَ الْقِتَالِ وَالدُّحُولِ فِي الْفِتْنَةِ وَكَانَ مَعَهُمْ نُصُوصٌ سَمِعُوهَا مِنَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - تَدُلُّهُمْ عَلَى أَنَّ تَرْكَ الْقِتَالِ وَالدُّحُولِ فِي الْفِتْنَةِ وَكَانَ مَعَهُمْ نُصُوصٌ سَمِعُوهَا مِنَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - تَدُلُّهُمْ عَلَى أَنَّ تَرْكَ الْقِتَالِ وَالدُّحُولِ فِي الْفِتْنَةِ عَلَى مَنْ الْقِتَالِ، وَفِيهَا مَا يَقْتَضِى النَّهِى عَنْ ذَلِكَ، وَالْآثَارُ بِذَلِكَ كَثِيرَةٌ مَعُرُوفَةٌ.

وَأَمَّا مُعَاوِيَةُ، فَلَمْ يُقَاتِلْ مَعَهُ مِنَ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ الْمَشْهُورِينَ أَحَدُّ، بَلْ كَانَ مَعَ عَلِيٍّ بَعْضُ السَّابِقِينَ وَلَمْ يَكُنْ مَعَ مُعَاوِيَةً أَحَدُّ، وَأَكْثَرُهُمُ اعْتَزَلُوا الْفِتْنَةَ.

وَقِيلَ: كَانَ مَعَ مُعَاوِيَةَ بَعْضُ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ، وَإِنَّ قَاتِلَ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ هُوَ أَبُو الْغَادِيَةِ (٢) ، وَكَانَ مِمَّنْ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَة، وَهُمُ السَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ ذَكَرَ ذَلِكَ البُنُ حَزْمِ وَغَيْرُهُ.

<sup>(</sup>١) أَكَابِر: سَاقِطَةٌ مِنْ (ب) .

<sup>(</sup>٢) ب: أَبُو الْعَادِيَةِ، وَسَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ - رَضِي اللَّهُ عَنْهُ -.". (٢)

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢٠٥/٦

<sup>(</sup>٢) منهاج السنة النبوية ٦/٣٣٣

٣٢٣- "وَقُدْرَتِهِ الْعَامَّةِ وَحُلْقِهِ لِكُلِّ شَيْءٍ، وَيُنْكِرُ فَضْلَ اللَّهِ وَإِحْسَانَهُ وَمَنِّهِ عَلَى أَهْلِ الْإِيمَانِ وَالطَّاعَةِ، وَأَنَّهُ هُو النِّعْمَةِ، دُونَ أَهْلِ الْكُفْرِ وَالْمَعْصِيَةِ، وَلَا مَنْ يُنْكِرُ افْتِقَارَ هُو النَّعْمَةِ، دُونَ أَهْلِ الْكُفْرِ وَالْمَعْصِيَةِ، وَلَا مَنْ يُنْكِرُ افْتِقَارَ الْعَبْدِ إِلَى اللَّهِ فِي كُلِّ دِقٍ وَحِلٍّ، وَلَا مَنْ يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ يَجُوزُ أَنْ اللَّهَ يَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَ إِبْلِيسُ وَفِرْعَوْنُ الْجُنَّةَ وَيَدْخُلَ الْأَنْبِيَاءُ النَّارَ، وَإِنْهُمَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَحْدَهُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَ إِبْلِيسُ وَفِرْعَوْنُ الْجُنَّةَ وَيَدْخُلَ الْأَنْبِيَاءُ النَّارَ، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ.

فَلَمْ يَكُنْ فِيهِمْ مَنْ يَقُولُ بِقَوْلِ الْقَدَرِيَّةِ النَّافِيَةِ، وَلَا الْقَدَرِيَّةِ الْجَبْرِيَّةِ الْجَهْمِيَّةِ. وَلَا كَانَ فِيهِمْ مَنْ يَقُولُ بِتَحْلِيدِ أَحَدِ مِنْ أَهْلِ الْقَبْلَةِ فِي النَّارِ، وَلَا مَنْ يُكَذِّبُ بِشَفَاعَةٍ (١) النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي أَهْلِ الْكَبَائِرِ، وَلَا مَنْ يُكَذِّبُ بِشَفَاعَةٍ (١) النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي أَهْلِ الْكَبَائِرِ، وَلَا مَنْ يُكَذِّبُ بِشَفَاعَةٍ (١) النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي أَهْلِ الْكَبَائِرِ، وَلَا مَنْ يَقُولُ الْمَالِمِينَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُ الللهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللّهُ اللهُ الللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ الللهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ الللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ اللهُ الللهُ الللهُ اللّهُ الللهُ اللهُ اللّهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللّهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللّهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللللهُ الللهُ اللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللّهُ اللللهُ اللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللللهُ اللللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللللهُ اللهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ ال

بَلْ قَدْ (٢) ثَبَتَ عَنْهُمْ بِالنُّقُولِ الصَّحِيحَةِ الْقُولُ بِخُرُوجِ مَنْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إِيمَانٍ \*) (٣) مِنَ النَّارِ بِشَفَاعَةِ النَّيِيّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –، وَأَنَّ إِيمَانَ النَّاسِ يَتَفَاضَلُ، وَأَنَّ الْإِيمَانَ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ.

وَمَنْ نَقَلَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ بِتَخْلِيدِ قَاتِلِ النَّفْسِ فَقَدْ كَذَبَ عَلَيْهِ، كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ <mark>ابْنُ حَزْمٍ</mark> وَغَيْرُهُ (٤) . وَأَمَّا الْمَنْقُولُ عَنِ ابْن

٢٢٤ - "مِنَ الْوُجُوهِ، بَلْ فِيهَا إِخْبَارُ اللَّهِ بِإِكْمَالِ الدِّينِ وَإِثْمَامِ النِّعْمَةِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، وَرِضَا الْإِسْلَامِ دِينًا. فَدَعْوَى الْمُدَّعِي أَنَّ الْقُرْآنَ يَدُلُّ عَلَى إِمَامَتِهِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ كَذِبٌ ظَاهِرٌ.

وَإِنْ قَالَ: الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ.

فَيُقَالُ: الْحَدِيثُ إِنْ كَانَ صَحِيحًا، فَتَكُونُ الْحُجَّةُ مِنَ الْحَدِيثِ لَا مِنَ الْآيَةِ. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ صَحِيحًا فَلَا حُجَّةَ فِي هَذَا وَلَا فِي هَذَا.

فَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ لَا دَلَالَةَ فِي الْآيَةِ عَلَى ذَلِكَ. وَهَذَا مِمَّا يُبَيَّنُ بِهِ (١)كَذِبُ الْحَدِيثِ، فَإِنَّ نُزُولَ الْآيَةِ لِهَذَا السَّبَبِ،

<sup>(</sup>١) ب: يُكَذِّبُ شَفَاعَةً.

<sup>(</sup>٢) قَدْ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ب) .

<sup>(</sup>٣) مَا بَيْنَ النَّجْمَتَيْن سَاقِطٌ مِنْ (م).

<sup>(</sup>٤) ذَكَرَ الْبُنُ حَزْمٍ فِي الْفِصَلِ مَرَّتَيْنِ ٣/٢٧٤، ٤/٠٨ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ بِتَخْلِيدِ الْقَاتِلِ عَمْدًا فِي النَّارِ، إِلَّا أَنَّهُ يَرُدُّ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ بَعْدَ ذَلِكَ ٣/٥٧ - ٢٨٩، ١/٤ - ٩٩ بِمَا يُبَيِّنُ حَطَأَ هَذَا الْكَلَامِ، وَهُوَ يَذْكُرُ أَثَرًا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: (وَإِنَّا لَمُوَفُّوهُمْ نَصِيبَهُمْ غَيْرَ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: (وَإِنَّا لَمُوَفُّوهُمْ نَصِيبَهُمْ غَيْرَ مَنْقُولٍ) [سُورَةُ هُودٍ: ٩٠١] قَالَ: مَا وُعِدُوا فِيهِ مِنْ خَيْرٍ وَشَرٍّ، وَهَذَا هُوَ نَصُّ قَوْلِنَا.". (١)

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٦/٣٣٧

وَلَيْسَ فِيهَا مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ أَصْلًا، تَنَاقُضّ.

الْوَجْهُ الْخَامِسُ: أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ، وَهُوَ قَوْلُهُ: " «اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ، وَانْصُرْ مَنْ نَصَرَهُ، وَاخْذُلْ مَنْ خَذَلَهُ» " كَذِبٌ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ بِالْحَدِيثِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: " «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ» " فَلَهُمْ فِيهِ قَوْلَانِ، وَسَنَذْكُرُهُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - فِي مَوْضِعِهِ. الْوَجْهُ السَّادِسُ: أَنَّ دُعَاءَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مُجَابٌ، وَهَذَا الدُّعَاءُ لَيْسَ بِمُجَابٍ، فَعُلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ دُعَاءِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، فَإِنَّهُ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ لَمَّا تَوَلَّى كَانَ الصَّحَابَةُ وَسَائِرُ الْمُسْلِمِينَ ثَلَاثَةً دُعَاءِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، فَإِنَّهُ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ لَمَّا تَوَلَّى كَانَ الصَّحَابَةُ وَسَائِرُ الْمُسْلِمِينَ ثَلَاثَةً أَصْنَافٍ: وَسَنْفٌ قَاتَلُوهُ وَصِنْفٌ قَعَدُوا عَنْ هَذَا وَهَذَا. وَأَكْثَرُ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ كَانُوا مِنَ اللَّهُ عُدُوا عَنْ هَذَا وَهَذَا. وَأَكْثَرُ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ كَانُوا مِنَ اللَّهُ عُدُوا عَنْ هَذَا وَهَذَا. وَأَكْثَرُ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ كَانُوا مِنَ اللَّهُ عُدُوا عَنْ هَذَا وَهَذَا. وَأَكْثَرُ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ كَانُوا مِنَ اللَّعُونِ . وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ بَعْضَ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ قَاتَلُوهُ. وَذَكَرَ الْمُعْلُومِ أَنَّ عَمَّارَ بْنَ يَاسِرٍ قَتَلَهُ أَبُو الْعَادِيَةِ (٢) ، وَلَا الْعَادِيَةِ

٥٦ - "[سُورَةُ فَاطِرٍ: ٢٤] . وَقَرَأَ (١) : ﴿ نَذِيرٌ مِنَ النَّذُرِ الْأُولَى ﴾ [سُورَةُ النَّجْمِ: ٥٦] قَالَ: نَبِيٌّ مِنَ النُّذُرِ " الْمُنْذِرُ " كَدَّثَنَا بَشَارٌ (٢) ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ (٣) ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: " الْمُنْذِرُ " الْمُنْذِرُ " (٤) مُحَمَّدٌ (٥) ، " ﴿ وَلِكُلِ قَوْمٍ هَادٍ ﴾ " قَالَ: نَبِيٌّ.

وَقَوْلُهُ: ﴿ يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أَنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ ﴾ [سُورَةُ الْإِسْرَاءِ: ٧١] ؛ إِذِ الْإِمَامُ [هُوَ] (٦) الَّذِي يُؤْتَمُّ بِهِ، أَيْ يُقْتَدَى بِهِ. وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ الْمُرَادَ بِهِ هُوَ اللَّهُ الَّذِي يَهْدِيهِمْ، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ.

وَأَمَّا تَفْسِيرُهُ بِعَلِيٍّ فَإِنَّهُ بَاطِلٌ ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ ، وَهَذَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ هَادِي هَؤُلَاءِ غَيْرَ هَادِي هَؤُلَاءِ، فَيَتَعَدَّدُ الْمُدَاةُ، فَكَيْفَ يُجْعَلُ عَلِيٌّ هَادِيًا (٧) لِكُلِّ قَوْمٍ مِنَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ؟!

السَّابِعُ: أَنَّ الِاهْتِدَاءَ بِالشَّحْصِ قَدْ يَكُونُ بِغَيْرِ تَأْمِيرِهِ عَلَيْهِمْ، كَمَا يُهْتَدَى بِالْعَالِمِ. وَكَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي فِيهِ: «أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ فَبِأَيِّهِمُ اقْتَدَيْتُمُ اهْتَدَيْتُمْ هَتَدَيْتُمْ هَلَاسَ هَذَا صَرِيحًا فِي أَنَّ الْإِمَامَةَ (٩) كَمَا زَعَمَهُ هَذَا الْمُفْتَرِي.

<sup>(</sup>١) بِهِ: لَيْسَتْ فِي (م) .

<sup>(</sup>٢) ن، م، س، ب: أَبُو الْعَادِيَةِ، وَالصَّوَابُ مَا أَنْبَتُّهُ، وَسَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى أَبِي الْغَادِيَةِ.". (١)

<sup>(</sup>١) تَفْسِيرُ الطَّبَرِيِّ: قَالَ.

<sup>(</sup>٢) عِبَارَةُ حَدَّثَنَا بَشَّارٌ فِي تَفْسِيرِ الطَّبَرِيِّ قَبْلَ الْكَلَامِ السَّابِقِ ١٥٥/١٦ وَفِيهِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ:

<sup>(</sup>٣) س، ب: حَدَّثَنَا أَبُو سُفْيَانَ.

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٧/٥٥

- (٤) س، ب: النَّذِيرُ.
- (٥) تَفْسِيرُ الطَّبَرِيِّ: مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.
  - (٦) هُوَ: فِي (م) فَقَطْ.
  - (٧) م: فَكَيْفَ يَخْصُلُ هَادِيًا.
- (٨) قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ نَاصِرُ الدَّيْنِ الْأَلْبَانِيُّ فِي كَلَامِهِ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ فِي " سِلْسِلَةِ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ وَالْمَوْضُوعَةِ " ٧٨/١ ٧٩ (حَدِيثُ رَقْمِ ٥٨) إِنَّهُ حَدِيثٌ مَوْضُوعٌ وَنَقَلَ كَلَامَ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ **وَابْنِ حَزْمٍ** فِي هَذَا الصَّدَدِ. وَانْظُرِ الْأَحَادِيثَ التَّالِيَةَ: ٥٩، ٦٠، ٦١، ٢٦ فَهِيَ مُقَارِبَةٌ فِي الْمَعْنَى وَكُلُّهَا أَحَادِيثُ مَوْضُوعَةٌ.
  - (٩) ن، س: فِي أَنَّ الْأُمَّةَ، ب: فِي ثُبُوتِ الْإِمَامَةِ.". (١)

٢٢٦ - "الْعَسْكَرَيْنِ كَانَتِ الْيَمَانِيَّةُ وَالْقَيْسِيَّةُ فِيهِمْ كَثِيرَةً (١) حِدًّا، وَأَكْثَرُ أَذْوَاءِ الْيَمَنِ كَانُوا مَعَ مُعَاوِيَةَ، كَذِي كُلَاعٍ (٢) وَذِي عَمْرٍو، وَذِي رُعَيْنٍ، وَخُوهِمْ. وَهُمُ الَّذِينَ يُقَالُ هُمُّ: الذَّوِينُ.

كَمَا قَالَ النَّشَّاعِرُ:

وَمَا أَعْنِي بِذَلِكَ أَصْغَرَيْهِمْ ... وَلَكِنِّي أُرِيدُ بِهِ الذَّوِينَا.

الْوَجْهُ السَّادِسُ: قَوْلُهُ: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ﴾ لَفْظٌ مُطْلَقٌ، لَيْسَ فِيهِ تَعْيِينٌ. وَهُوَ مُتَنَاوِلٌ لِمَنْ قَامَ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ كَائِنًا مَا كَانَ، لَا يَخْتَصُّ ذَلِكَ بِأَبِي بَكْرٍ وَلَا بِعَلِيٍّ. وَإِذَا لَمْ يَكُنْ مُخْتَصًّا بِإِحْدَاهُمَا، لَمْ يَكُنْ هَذَا مَنْ يَكُنْ هَذَا مِنْ حَصَائِصِهِ، فَبَطَلَ أَنْ يَكُونَ بِذَلِكَ أَفْضَلَ مِمَّنْ يُشَارِكُهُ فِيهِ، فَضْلًا عَنْ أَنْ يَسْتَوْجِبَ بِذَلِكَ الْإِمَامَة.

بَلْ هَذِهِ الْآيَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَرْتَدُّ أَحَدٌ [عَنِ الدِّينِ] (٣) إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا أَقَامَ اللَّهُ قُوْمًا يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ، أَذِلَّةً عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةً عَلَى الْكَافِرِينَ، يُجَاهِدُونَ هَؤُلَاءِ الْمُرْتَدِّينَ.

وَالرِّدَّةُ قَدْ تَكُونُ عَنْ أَصْلِ الْإِسْلَامِ، كَالْغَالِيَةِ مِنَ النَّصِيرِيَّةِ وَالْإِسْمَاعِيلِيَّةِ، فَهَؤُلَاءِ مُرْتَدُّونَ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالشِّيعَةِ، وَكَالْعَبَّاسِيَّةِ (٤) .

<sup>(</sup>١) م: كَثْرَةً.

<sup>(</sup>٢) م: كَذِي الْكُلَاع.

<sup>(</sup>٣) عَنِ الدِّينِ: زِيَادَةٌ فِي (م) .

<sup>(</sup>٤) ن، م، س: كَالْعَبَّاسِيَّةِ، وَيَقْصِدُ بِهِمُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ هُنَا الرَّاوَنْدِيَّةَ، وَهُمْ كَمَا سَبَقَ أَنْ ذَكُرْنَا (١٤/١) أَتْبَاعُ ابْنِ الرَّاوَنْدِيِّ اللَّذِينَ كَانَ مِنْ أَئِمَّةِ الْمُعْتَزِلَةِ ثُمُّ فَارَقَهُمْ وَهَاجَمَ مَذْهَبَهُمْ وَصَارَ مُلْحِدًا زِنْدِيقًا، وَالرَّاوَنْدِيَّةُ فِرَقٌ مِنْ فِرَقِ الرَّوَنَدِيِّ النَّوبَانِيَّةُ كُلُّهَا لَا إِمَامَ لَمَا وَإِنَّمَا يَيَّةُ كُلُّهَا لَا إِمَامَ لَمَا وَإِنَّمَا يَنْتَظِرُونَ الشِّيعَةِ " ص ٥٧: " فَالْكَيْسَانِيَّةُ كُلُّهَا لَا إِمَامَ لَهَا وَإِنَّمَا يَنْتَظِرُونَ

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ١٤٢/٧

الْمَوْتَى إِلَّا " الْعَبَّاسِيَّة " فَإِنَّمَا تُنْبِتُ الْإِمَامَة فِي وَلَدِ الْعَبَّاسِ وَقَادُوهَا فِيهِمْ إِلَى الْيَوْمِ ". وَقَالَ ابْنُ النَّوْجُغِيِّ قَبْلَ ذَلِكَ (ص ٤٥) " وَفِرْقَةٌ قَالَتْ أَوْصَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ ابْنِ الْحُنَفِيَّةِ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بِكُلِّ شَيْءٍ ، فَمَنْ عَرَفَهُ فَلْيَصْنَعْ مَا شَاءَ ، وَهَوُلَاءٍ غُلاةُ الرَّاوَنْدِيَّة "، انْظُرْ مَا سَبَقَ أَنْ كَوْتُ اللَّهُ عَنِ الرَّاوَنْدِيَّة "، انْظُرْ مَا سَبَقَ أَنْ دُكُونُ الْخِلَافَةُ إِلَّا فِي وَلَدِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَهُمُ الرَّاوَنْدِيَّة ". وَقَدْ نَقَلْتُ كَلاَمَهُ فِيمَا سَبَقَ الرَّاوَنْدِيَّة "، وَقَدْ نَقَلْتُ كَلاَمَهُ فِيمَا سَبَقَ الرَّاوَنْدِيَّة "، وَقَدْ نَقَلْتُ كَلاَمَهُ فِيمَا سَبَقَ الرَّاوَنْدِيَّة "، وَقَدْ نَقَلْتُ كَلاَمَهُ فِيمَا سَبَقَ الرَّاوَنْدِيَّة ". وَقَدْ نَقَلْتُ كَلاَمَهُ فِيمَا سَبَقَ ١٠٠٥ - وانْظُرْ كَلامَ اللَّهِ الدِّينِ " ص ٢٨٤١.". (١)

٢٢٧ - "وَضَعَّفُوهُ، وَنُقِلَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ أَنَّهُ حَسَّنَهُ كَمَا حَسَّنَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَدْ صَنَّفَ أَبُو الْعَبَّاسِ بْنُ عُقْدَةَ مُصَنَّقًا فِي جَمِيعِ طُرُقِهِ (١).

وَقَالَ الْبُنُ حَزْمٍ (٢) : الَّذِي صَحَّ مِنْ فَضَائِلِ عَلِيٍّ فَهُوَ قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " «أَنْتَ مِنِي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي» " (٣) ، وَقَوْلُهُ (٤) : " «لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ غَدًا رَجُلًا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولُهُ، وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَيُجُبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَيُجُبُّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (٧) أَنَّ عَلِيًّا وَرَسُولُهُ وَلَهُ (٤) : " «لَأُعْطِينَ الرَّايَةَ غَدًا رَجُلًا يُحِبُّ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَيُجُبُّهُ اللَّهُ وَسَلَّمَ (٧) أَنَّ عَلِيًّا وَرَسُولُهُ وَلَهُ وَيَ مَنْ لُولَةً وَاجِبَةً لِكُلِّ مُسْلِمٍ وَمُؤْمِنٍ وَفَاضِلٍ (٦) ، وَعَهْدُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (٩) " «لَا يَبْغُضُهُمْ " (٩) " «لَا يَبْغُضُهُمْ إِلَّا مُؤْمِنٌ وَلَا يَبْغُضُهُمْ إِلَّا مُؤْمِنٌ وَلَا يَبْغُضُهُمْ إِلَّا مُنَافِقٌ » " (٨) ، وَقَدْ صَحَّ مِثْلُ هَذَا فِي الْأَنْصَارِ أَثَمَّمُ (٩) " «لَا يَبْغُضُهُمْ مَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ» " (١٠) .

قَالَ (١١) : " وَأَمَّا " «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ» فَلَا يَصِحُّ مِنْ طَرِيقِ (١٢)

<sup>(</sup>١) أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنُ سَعِيدِ بْنِ عُقْدَةَ الْكُوفِيُّ وُلِدَ سَنَةَ: ٢٤٩ وَتُوفِيَّ سَنَةَ: ٣٣٣ كَانَ يَمِيلُ إِلَى رَأْيِ الشِّيعَةِ وَكَانَ يُمُلِي فِي " مَثَالِبِ الصَّحَابَةِ " وَلَمْ يَذْكُرْ سِزْكِينُ فِي كِتَابِهِ الَّذِي صَنَّقَهُ عَنْ هَذَا الْحُدِيثُ، انْظُرْ: " لِسَانَ الشِّيعَةِ وَكَانَ يُمُلِي فِي " مَثَالِبِ الصَّحَابَةِ " وَلَمْ يَذْكُرْ سِزْكِينُ فِي كِتَابِهِ الَّذِي صَنَّقَهُ عَنْ هَذَا الْحُدِيثُ، انْظُرْ: " لِسَانَ الشِيعَةِ وَكَانَ يُمُلِي فِي " مَثَالِبِ الصَّحَابَةِ " وَلَمْ يَذْكُر سِزْكِينُ فِي كِتَابِهِ اللَّذِي صَنَّقَهُ عَنْ هَذَا الْحُدِيثُ، انْظُرْ: " لِسَانَ الْمُؤلِّفِينَ ٢/٣٠٦، الْأَعْلامُ ١/٩٨/١، سِزْكِينِ م [٠ - ٩] ح [٠ - ٩] .

<sup>(</sup>٢) في " الْفِصَل فِي الْمِلَل وَالْأَهْوَاءِ وَالنِّحَل " ٢٢٤/٤

<sup>(</sup>٣) سَبَقَ الْحُدِيثُ فِيمَا مَضَى ١/١٥ ت [ ٥ - ٩ ]

<sup>(</sup>٤) الْفِصَالُ: وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

<sup>(</sup>٥) سَبَقَ الْحَدِيثُ فِيمَا مَضَى ٢٨٩/٤

<sup>(</sup>٦) م: لِكُلِّ مُؤْمِنٍ مُسْلِمٍ وَفَاضِلٍ، الْفِصَلُ: لِكُلِّ مُؤْمِنٍ وَفَاضِلٍ.

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢٢١/٧

- (٧) الْفِصَلُ: وَعَهْدُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ.
- (٨) سَبَقَ الْحَدِيثُ فِيمَا مَضَى ٢٩٦/٤
- (٩) الْفِصَلُ: مِثْلُ هَذِهِ فِي الْأَنْصَارِ رَضِىَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّهُ.
  - (١٠)) سَبَقَ هَذَا الْحَدِيثُ بِمَعْنَاهُ ٢٩٧/٤
    - (١١) ١١) بَعْدَ الْكَلَامِ السَّابِقِ مُبَاشِرٌ
    - (١٢) ١٢) س، ب: مِنْ طُرُقِ.". (١)

٢٢٨ - "الثِّقَاتِ أَصْلًا، وَأَمَّا سَائِرُ الْأَحَادِيثِ الَّتِي يَتَعَلَّقُ كِمَا الرَّوَافِضُ (١) فَمَوْضُوعَةٌ يَعْرِفُ ذَلِكَ مَنْ لَهُ أَدْنَى عِلْمِ (٢) بِالْأَحْبَارِ وَنَقْلِهَا (٣) ".

فَإِنْ قِيلَ: لَمْ يَذْكُرِ البِّنُ حَوْمٍ مَا فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ قَوْلِهِ: «أَنْتَ مِنِّي، وَأَنَا مِنْكَ» " (٤) ، وَحَدِيثَ الْمُبَاهَلَةِ (٥) ، وَحَدِيثَ الْمُبَاهَلَةِ (٥) ، وَالْكِسَاءِ (٦) .

قِيلَ: مَقْصُودُ ابْنِ حَزْمٍ: الَّذِي فِي الصَّحِيحِ مِنَ الْحُدِيثِ الَّذِي لَا يُذْكُرُ فِيهِ إِلَّا عَلِيُّ، وَأَمَّا تِلْكَ فَفِيهَا ذِكْرُ غَيْرِهِ فَإِلَّا عَلِيُّ، وَأَمَّا تِلْكَ فَفِيهَا ذِكْرُ غَيْرِهِ فَإِنَّهُ قَالَ (٧) لِجَعْفَرٍ: «أَشْبَهْتَ خَلْقِي وَخُلُقِي» " (٨) ، «وَقَالَ لِزَيْدٍ: " أَنْتَ أَخُونَا وَمَوْلَانَا» " (٩) ، وَحَدِيثُ اللَّهُ قَالَ (٧) لِجَعْفَرٍ: «أَشْبَهْتَ خَلْقِي وَخُلُقِي» وَفَاطِمَةَ، وَحَسَنٍ، وَحُسَيْنٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - فَلَا يُرَدُّ هَذَا عَلَى اللَّهُ عَنْهُمْ - فَلَا يُرَدُّ هَذَا عَلَى اللَّهُ عَنْهُمْ .

وَخُونُ خَمِيبُ بِالْجُوَابِ الْمُرَكَّبِ فَنَقُولُ: إِنْ لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَهُ فَلَا كَلَامَ، وَإِنْ كَانَ قَالَهُ (١١) فَلَمْ يُرِدْ بِهِ قَطْعًا الْخِلَافَةَ بَعْدَهُ ؛ إِذْ لَيْسَ فِي اللَّفْظِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَمِثْلُ هَذَا الْأَمْرِ الْعَظِيمِ يَجِبُ أَنْ يُبَلَّعَ بَلَاغًا مُبِينًا.

<sup>(</sup>١)) الْفِصَلُ: الرَّافِضَةُ.

<sup>(</sup>٢)) س، ب: إِلْمَامٍ.

<sup>(</sup>٣)) الْفِصَلُ: وَنَقَلَتِهَا.

<sup>(</sup>٤)) سَبَقَ هَذَا الْحَدِيثُ فِيمَا مَضَى ٢٤/٤

<sup>(</sup>٥)) سَبَقَ هَذَا الْحُدِيثُ فِي هَذَا الْجُزْءِ. ص ١٢٣

<sup>(</sup>٦)) سَبَقَ هَذَا الْحَدِيثُ ٢٢/٤

<sup>(</sup>٧)) م: وَبِهِ قَالَ.

<sup>(</sup>٨)) سَبَقَ هَذَا الْحَدِيثُ فِيمَا مَضَى ٢٤/٤

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢٢٠/٧

- (٩)) سَبَقَ هَذَا الْحَدِيثُ فِي نَفْسِ الْمَوْضِع فِي التَّعْلِيقِ السَّابِقِ.
  - (۱۰ (۱۰) ن، م: فِيهِ، س: فِيهَا.
  - (١١) س، ب: فَإِنَّهُ قَالَهُ.". (١)

٢٢٩ - "وَوَصِيِّي، وَحَلِيفَتِي مِنْ بَعْدِي، وَقَاضِي دَيْني» ، وَهُوَ نَصٌّ فِي الْبَابِ ".

وَالْجُوَابُ مِنْ وُجُوهٍ: أَحَدُهَا: الْمُطَالَبَةُ بِصِحَّةِ هَذَا الْحَدِيثِ، فَإِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْكُتُبِ الَّتِي تَقُومُ الْجُوَابُ مِنْ وُجُوهٍ: أَحَدُهَا: الْمُطَالَبَةُ بِصِحَّةِ هَذَا الْحَدِيثِ، فَإِنَّ هَذَا الْحَدِيثِ. الْخُجَّةُ بِمُجَرَّدِ إِسْنَادِهِ إِلَيْهَا (١) ، وَلَا صَحَّحَهُ (٢) إِمَامٌ مِنْ أَئِمَّةِ الْحُدِيثِ.

وَقَوْلُهُ: " رَوَاهُ الجُمْهُورُ ": إِنْ أَرَادَ بِذَلِكَ أَنَّ عُلَمَاءَ الْحَدِيثِ رَوَوْهُ (٣) فِي الْكُتُبِ الَّتِي يُحْتَجُّ بِمَا فِيهَا مِثْلِ كِتَابِ (٤) الْبُحَارِيّ، وَمُسْلِمٍ، وَخُوهِمَا، وَقَالُوا: إِنَّهُ صَحِيحٌ - فَهَذَا كَذِبٌ عَلَيْهِمْ. وَإِنْ أَرَادَ بِذَلِكَ أَنَّ هَذَا يَرُويهِ مِثْلُ أَبِي لَابُحَارِيّ، وَمُسْلِمٍ، وَخُوهُمَا، وَقَالُوا: إِنَّهُ صَحِيحٌ - فَهَذَا كَذِبٌ عَلَيْهِمْ. وَإِنْ أَرَادَ بِذَلِكَ أَنَّ هَذَا يَرُويهِ مِثْلُ أَبِي نُعَيْمٍ فِي " الْفَضَائِلِ "، وَالْمَعَازِلِيُّ، وَحَطِيبُ حُوَارَزْمَ، وَخُوهُمْ، أَوْ يُرُوى فِي كُتُبِ الْفَضَائِلِ، فَمُجَرَّدُ هَذَا لَيْسَ بِحُجَّةٍ بِاتِّهَاقِ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي مَسْأَلَةِ فُرُوع، فَكَيْفَ فِي مَسْأَلَةِ الْإِمَامَةِ، الَّتِي قَدْ أَقَمْتُمْ عَلَيْهَا الْقِيَامَةَ؟

الثَّانِي: أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ كَذِبٌ مَوْضُوعٌ بِاتِّهَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ (٥) ، وَقَدْ تَقَدَّمَ كَلَامُ الْبُنِ حَزْمٍ أَنَّ سَائِرَ هَذِهِ الْأَحْبَارِ وَنَقَلَتِهَا (٦) ، وَقَدْ صَدَقَ فِي ذَلِكَ، فَإِنَّ مَنْ لَهُ أَدْنَى عِلْمٍ بِالْأَحْبَارِ وَنَقَلَتِهَا (٦) ، وَقَدْ صَدَقَ فِي ذَلِكَ، فَإِنَّ مَنْ لَهُ أَدْنَى عِلْمٍ بِالْأَحْبَارِ وَنَقَلَتِهَا (٦) ، وَقَدْ صَدَقَ فِي ذَلِكَ، فَإِنَّ مَنْ لَهُ أَدْنَى عِلْمٍ بِالْأَحْبَارِ وَنَقَلَتِهَا (٦) ، وَقَدْ صَدَقَ فِي ذَلِكَ، فَإِنَّ مَنْ لَهُ أَدْنَى مَعْمِفَةٍ بِصَحِيحِ الْحَدِيثِ وَضَعِيفِهِ لَيَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ وَمِثْلَهُ ضَعِيفٌ، بَلْ وَكَذِبٌ مَوْضُوعٌ، وَلِهَذَا لَمْ يُعْرِجُهُ أَحَدٌ مِنْ الْمُعْدِيثِ فِي الْكُتُبِ الَّتِي يُحْتَجُ بِمَا فِيهَا، وَإِنَّا يَرُويهِ مَنْ يَرُويهِ فِي

٢٣٠-"يَعْلَمُونَ بِالِاضْطِرَارِ أَنَّ هَؤُلَاءِ كَذَّابُونَ، وَأَنْتُمْ أَكْذَبُ مِنْهُمْ وَأَجْهَلُ، حَرُمَ عَلَيْكُمُ الْعَمَلُ عِمَا، وَالْقَضَاءُ عِمُوجَبِهَا، وَالِاعْتِرَاضُ عَلَى هَذَا الْكَلَامِ مِنْ وُجُوهٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ يُقَالَ هِؤُلَاءِ الشِّيعَةِ: مِنْ أَيْنَ لَكُمْ أَنَّ الَّذِينَ نَقَلُوا هَذِهِ الْأَحَادِيثَ فِي الزَّمَانِ الْقَدِيمِ ثِقَاتٌ، وَأَنْتُمْ لَمْ

<sup>(</sup>١) س، ب: إسْنَادِ حَاكِيهَا

<sup>(</sup>٢) س، ب: صَحَّحَهَا

<sup>(</sup>٣) ن، س: يَرْوُوهُ ؛ ب: يَرْوُونَهُ

<sup>(</sup>٤) ن، س: مِنْ كُتُبِ ؛ ب: مِثْل كُتُبِ

<sup>(</sup>٥) انْظُرْ فِي ذَلِكَ: الْفَوَائِدَ الْمَجْمُوعَةَ لِلشَّوْكَانِيّ، ص ٣٤٦ ؛ تَنْزِيهَ الشَّرِيعَةِ ٣٥٣/١

<sup>(</sup>٦) ب: وَنَقْلِهَا". <sup>(٢)</sup>

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٣٢١/٧

<sup>(</sup>٢) منهاج السنة النبوية ٧/٤٥٣

تُدْرِكُوهُمْ وَلَمْ تَعْلَمُوا أَحْوَالْهُمْ، وَلَا لَكُمْ كُتُبُ مُصَنَّفَةٌ تَعْتَمِدُونَ عَلَيْهَا فِي أَحْبَارِهِمُ الَّتِي يُمَيَّزُ هِمَا بَيْنَ النِّقَةِ وَغَيْرِهِ، وَلَا لَكُمْ أَسَانِيدُ تَعْرِفُونَ رِجَالْهَا، بَلْ عِلْمُكُمْ بِكَثِيرٍ مِمَّا فِي أَيْدِيكُمْ شَرُّ مِنْ عِلْمِ كَثِيرٍ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى بِمَا فِي أَيْدِيهِمْ، لَكُمْ أَسَانِيدُ تَعْرِفُونَ رِجَالْهَا، بَلْ عِلْمُكُمْ بِكَثِيرٍ مِمَّا فِي أَيْدِيكُمْ شَرُّ مِنْ عِلْمِ كَثِيرٍ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى بِمَا فِي أَيْدِيهِمْ، بَلْ عُلْمُ هِلَالٌ وَشَمَّاسٌ (١) . . .، وَلَيْسَ عِنْدَ جُمْهُورِهِمْ مَا يُعَارِضُهَا.

وَأَمَّا أَنْتُمْ فَجُمْهُورُ الْمُسْلِمِينَ دَائِمًا يَقْدَحُونَ فِي رِوَايَتِكُمْ، وَيُبَيِّنُونَ (٢) كَذِبَكُمْ، وَأَنْتُمْ لَيْسَ لَكُمْ عِلْمٌ بِحَالِمِهُ، ثُمَّ قَدْ عُلِمَ بِالتَّوَاتُو اللَّذِي لَا يُمْكِنُ حَجْبُهُ (٣) كَثْرَةُ الْكَذِب، وَظُهُورُهُ فِي الشِّيعَةِ مِنْ زَمَنِ عَلِيٍّ وَإِلَى الْيَوْمِ، وَأَنْتُمْ قَدْ عُلِمَ بِالتَّوَاتُو اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَادِيثَ كَثِيرةً صَحِيحةً، تَعْلَمُونَ أَنَّ أَهْلَ الْخُدِيثِ يَبْغُضُونَ الْخُوَارِجَ وَيَرْوُونَ فِيهِمْ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَادِيثَ كَثِيرةً صَحِيحةً، وَقَدْ رَوَى الْبُحَارِيُّ وَيَرْوُونَ فِيهِمْ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَادِيثَ كَثِيرةً صَحِيحةً، وَقَدْ رَوَى الْبُحَارِيُّ

٢٣١-"الحُمْدُ - وَلَمُ يَأْمُرْ (١) بِرَدِّ مَا تَرَكَهُ (٢) لِبَيْتِ الْمَالِ، وَخَطَبَ الْحُسَنُ النَّاسَ بَعْدَ وَفَاتِهِ، فَقَالَ: مَا تَرَكَ (٣) صَفْرَاءَ وَلَا بَيْضَاءَ، إِلَّا سَبْعَمِائَةِ دِرْهَمِ بَقِيَتْ مِنْ عَطَائِهِ ".

وَرَوَى الْأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ: حَدَّثَنَا شَرِيكُ النَّحْعِيُّ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرَظِيِّ، قَالَ: (قَالَ) (٤) عَلِيُّ: لَقَدْ رَأَيْتُنِي عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْبُطُ الْحَجَرَ عَلَى بَطْنِي مِنْ شِدَّةِ الجُوعِ، وَإِنَّ صَدَقَةَ مَالِي لَتَبْلُغُ الْيُومَ أَرْبَعِينَ أَلْفًا (٥) . رَوَاهُ أَحْمَدُ عَنْ حَجَّاجٍ عَنْ شَرِيكٍ (٦) ، وَرَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ الْجُوهِمِيُّ، وَفِيهِ: لَتَبْلُغُ أَرْبَعَةَ آلَافِ دِينَارِ.

فَأَيْنَ هَذَا مِنْ زُهْدِ أَبِي بَكْرِ؟! وَإِنْ كَانَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا زَاهِدَيْنِ.

وَقَالَ <mark>ابْنُ حَزْمٍ</mark> (٧) : " وَقَالَ قَائِلُونَ: عَلِيُّ كَانَ أَزْهَدَهُمْ " قَالَ: " وَكَذَبَ هَذَا

<sup>(</sup>١) هِلَالٌ وَشَمَّاسٌ: كَذَا فِي كُلِّ الْأُصُولِ. وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ فِي " الْفِصَلِ " ٢٢٢/٢: " وَمِنَ النَّوْعِ كَثِيرٌ مِنْ نَقْلِ الْمَهُودِ، بَلْ هُوَ أَعْلَى مَا عِنْدَهُمْ، إِلَّا أَثَمَّمُ لَا يَقْرَبُونَ فِيهِ مِنْ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ كَقُرْبِنَا فِيهِ مِنْ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ، بَلْ يَقِفُونَ وَلَا بُدَّ حَيْثُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ أَزْيَدُ مِنْ ثَلَاثِينَ عَصْرًا، مِنْ أَلْفٍ وَخَمْسِمِاتَةِ عَلَيْهِ وَسَلَمَ، بَلْ يَقِفُونَ وَلَا بُدَّ حَيْثُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ أَزْيَدُ مِنْ ثَلَاثِينَ عَصْرًا، مِنْ أَلْفٍ وَخَمْسِمِاتَةِ عَامٍ، وَإِنَّا فِيهِ مِلْ إِن وَشَمَّايْ (فِي نُسْحَتَيْنِ: وَشَمَّانِي) وَشَمَعُونَ وَمَرْعَقِيبَا وَأَمْثَاهِمْ

<sup>(</sup>٢) م: وَيُثْبِتُونَ

<sup>(</sup>٣) م، س: لَا يُمْكِنُ حُجَّةً ؛ ب: لَا تُنْكَرُ حُجَّتُهُ". (١)

<sup>(</sup>١) ن، س: وَلَمْ يُؤْمَرْ

<sup>(</sup>٢) ن، س، ب: مَا تَرَكَ

<sup>(</sup>٣) س: مَا تُرِكَتْ، وَهُوَ حَطَأُ

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢/٧

- (٤) قَالَ: فِي (ب) فَقَطْ
- (٥) الْحَدِيثُ فِي كِتَابِ " فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ " بِمَذَا الْإِسْنَادِ ٢/٢ (رَقْمُ ١٢١٨ (رَقْمُ
- (٧) فِي كِتَابِهِ " الْفِصَلِ فِي الْمُلَلِ وَالْأَهْوَاءِ وَالنِّحَلِ " ٢١٦/٤. وَهُنَاكَ فُرُوقٌ بَيْنَ نَصِّ كِتَابِنَا وَبَيْنَ " الْفِصَلِ " ٢١٨ ٢١٦/٤. وَهُنَاكَ فُرُوقٌ بَيْنَ نَصِّ كِتَابِنَا وَبَيْنَ " الْفِصَلِ " سَأُشِيرُ إِلَى أَهْمِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ". (١)

٢٣٢-"إِلَّا بَعْضَ حَقِّهِ، وَأَمَرَ (١) بِصَرْفِهِ إِلَى بَيْتِ الْمَالِ مِنْ صُلْبِ مَالِهِ الَّذِي حَصَلَ لَهُ مِنْ سِهَامِهِ فِي الْمَغَازِي وَالْمَقَاسِمِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فَهَذَا هُوَ الزُّهْدُ فِي اللَّذَّاتِ وَالْمَالِ الَّذِي لَا يُدَانِيهِ (٢) فِيهِ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ: لَا عَلِيٌّ وَلَا غَيْرُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَبَا فَهَذَا هُوَ الزُّهْدُ فِي اللَّهُ اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَبَيْدَةَ، مِنَ الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ، فَإِنَّهُمَا جَرَيًا عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ الَّتِي فَارَقَا عَلَيْهَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَلَقَدْ تَلَا (٤) أَبَا بَكْرٍ عُمَرُ (٥) فِي هَذَا الزُّهْدِ، وَكَانَ فَوْقَ عَلِيٍّ فِي ذَلِكَ، يَعْنِي فِي إِعْرَاضِهِ عَنِ الْمَالِ وَاللَّذَّاتِ. وَأُمَّا عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَتَوَسَّعَ فِي هَذَا الْمَالِ مِنْ حِلِّهُ، وَمَاتَ عَنْ أَرْبَعِ زَوْجَاتٍ، وَتِسْعَ عَشْرَةَ أُمِّ وَلَدٍ، سِوَى اللَّهُ عَنْهُ فَتَوَسَّعَ فِي هَذَا الْمَالِ مِنْ حِلِّهُ، وَمَاتَ عَنْ أَرْبَعِ زَوْجَاتٍ، وَتِسْعَ عَشْرَةَ أُمِّ وَلَدٍ، سِوَى الْخَلَمِ وَالْعَبِيدِ، وَتُوفِيِّ عَنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ وَلَدًا مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى، وَتَرَكَ هَمُّ مِنَ الْعَقَارِ وَالضِّيَاعِ مَا كَانُوا بِهِ مِنْ أَغْنِيَاءِ وَوَمِهمْ وَمَيَاسِيرهِمْ.

هَذَا أَمْرٌ مَشْهُورٌ لَا يَقْدِرُ عَلَى إِنْكَارِهِ مَنْ لَهُ أَقَلُ عِلْمٍ بِالْأَخْبَارِ وَالْآثَارِ، وَمِنْ جُمْلَةِ عَقَارِهِ يَنْبُعُ (٦) الَّتِي تَصَدَّقَ عَالَا أَمْرٌ مَشْهُورٌ لَا يَقْدِرُ عَلَى إِنْكَارِهِ مَنْ لَهُ أَقَلُ عِلْمٍ بِالْأَخْبَارِ وَالْآثَارِ، وَمِنْ جُمْلَةِ عَقَارِهِ يَنْبُعُ (٦) الَّتِي تَصَدَّقَ عَالَا اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى إِنْكَارِهِ مَنْ لَهُ أَقَلُ عِلْمٍ بِالْأَخْبَارِ وَالْآثَارِ، وَمِنْ جُمْلَةِ عَقَارِهِ يَنْبُعُ (٦) الَّتِي تَصَدَّقَ

وَأَمَّا حُبُّ الْوَلَدِ (٧) وَالْمِيلُ إِلَيْهِمْ وَإِلَى الْخَاشِيَةِ فَالْأَمْرُ فِي هَذَا أَبْيَنُ مِنْ أَنْ

<sup>(</sup>١) ب: أَمَرَ

<sup>(</sup>٢) ن، س: لَا يُبَايِنُهُ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ. وُفِي (ب): لَا يُضَاهِيهِ

<sup>(</sup>٣) ب: أَبَانَ: وَهُوَ تَحْرِيفٌ

<sup>(</sup>٤) تَرَكَ ابْنُ تَيْمِيَةً فِي هَذَا الْمَوْضِع مَا يَقْرُبُ مِنْ سَطْرَيْنِ مِنْ كَلَامِ <mark>ابْنِ حَزْمٍ</mark>

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٤٨١/٧

- (٥) ن، م، وَعُمَرَ، وَهُوَ خَطَأٌ
- (٦) كَلِمَةُ " يَنْبُعُ ": سَاقِطَةٌ مِنَ " الْفِصَل "
  - (٧) س: الْوَلِيدِ". <sup>(١)</sup>

٣٣٣- "وَفُقَهَاءُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ تَعَلَّمُوا الدِّينَ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ، وَتَعْلِيمُ مُعَاذٍ لِأَهْلِ الْيَمَنِ وَمُقَامُهُ فِيهِمْ أَكْثَرُ مِنَّا رَوَوْا عَنْ عَلِيٍّ، وَلِهَٰذَا رَوَى أَهْلُ الْيَمَنِ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ أَكْثَرَ مِمَّا رَوَوْا عَنْ عَلِيٍّ، وَشُرَيْحٌ وَغَيْرُهُ مِنْ أَكَابِرِ التَّابِعِينَ إِنَّمَا تَفَقَّهُوا عَلَى مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، وَلَمَّا قَدِمَ عَلِيُّ الْكُوفَةَ كَانَ شُرَيْحٌ فِيهَا قَاضِيًا، وَهُوَ وَعَبِيدَةُ السَّلْمَانِيُّ تَفَقَّهَا عَلَى تَقْدَمَ عَلِيٌ الْكُوفَةَ.

وَقَالَ الْبُنُ حَرْمٍ (١): " وَاحْتَجَّ مَنِ احْتَجَّ مِنَ الرَّافِضَةِ بِأَنَّ عَلِيًّا كَانَ أَكْثَرَهُمْ عِلْمًا " قَالَ: " وَهَذَا كَذِبٌ، وَإِنَّا يُعْرَفُ عِلْمُ الصَّحَابِيِّ بِأَحَدِ وَجْهَيْنِ لَا ثَالِثَ هَمُمَا: أَحَدُهُمَا: كَثْرَةُ رِوَايَتِهِ وَفَتَاوِيهِ، وَالثَّانِي: كَثْرَةُ اسْتِعْمَالِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ لَا عِلْمَ لَهُ، وَهَذَا أَكْبَرُ شَهَادَةٍ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُ، فَمِنَ الْمُحَالِ الْبَاطِلِ أَنْ يَسْتَعْمِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ لَا عِلْمَ لَهُ، وَهَذَا أَكْبَرُ شَهَادَةٍ عَلَى الْعَلْمِ وَسَعَتِهِ، فَنَظُرْنَا فِي ذَلِكَ فَوَجَدْنَا النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ وَلَى أَبَا بَكْرٍ الصَّلَاةَ بِحَضْرَتِهِ طُولَ عِلَّتِهِ، وَجَدِيهُ أَكَابِرِ الصَّحَابَةِ حُضُورٌ كَعُمَرَ، وَعَلِيٍّ (٢) ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَأُبِيِّ، وَغَيْرِهِمْ (٣) ، وَهَذَا بِخِلَافِ اسْتِحْلَافِهِ وَجَدِيهُ أَكَابِرِ الصَّحَابَةِ حُضُورٌ كَعُمَرَ، وَعَلِيٍّ (٢) ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَأُبِيٍّ، وَغَيْرِهِمْ (٣) ، وَهَذَا بِخِلَافِ اسْتِحْلَافِهِ عَلَيْ إِذَا غَزَا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ عَلَى النِسَاءِ (٤) وَدُوي الْأَعْذَارِ فَقَطْ، فَوَجَبَ ضَرُورَةُ أَنْ يَكُونَ أَبُو بَكْرٍ أَعْلَمَ النَّاسِ عِلْمَ الْمُدْكُورِينَ بِهَا، وَهِي عَمُودُ الْإِسْلَامِ (٥) ، وَوَجَدْنَاهُ أَيْضًا قَدِ اسْتَعْمَلَهُ عَلَى الصَّدَقَاتِ، وَقَجَبَ ضَرُورَةً

٢٣٤-"بِالْمَدِينَةِ، فَإِذَا نَسَبْنَا مُدَّةَ أَبِي بَكْرٍ مِنْ حَيَاتِهِ، وَأَضَفْنَا تَفَرِّي (١) عَلِيٍّ الْبِلَادَ بَلَدًا، وَكَثْرَةُ سَمَاعِ النَّاسِ مِنْهُ إِلَى الرِّوَايَةِ عَنْهُ، ثُمُّ نَسَبْنَا عَدَدَ حَدِيثِهِ سَمَاعِ النَّاسِ مِنْهُ إِلَى الرِّوَايَةِ عَنْهُ، ثُمُّ نَسَبْنَا عَدَدَ حَدِيثِهِ مَنْ عَدَ اللَّهِ إِلَى الرِّوَايَةِ عَنْهُ، ثُمُّ نَسَبْنَا عَدَدَ حَدِيثِهِ مَنْ عَدَدِ حَدِيثِهِ، وَفَتَاوِيهِ مِنْ فَتَاوِيهِ، عَلِمَ كُلُّ ذِي حَظٍّ مِنْ عِلْمٍ أَنَّ الَّذِي عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ مِنَ الْعِلْمِ أَضْعَافُ مَا

<sup>(</sup>١) فِي كِتَابِهِ " الْفِصَلِ " ٢١٢/٤ ٢١٤ مَعَ اخْتِلَافَاتٍ سَنَذْكُرُ أَهَمَّهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ

<sup>(</sup>٢) الْفِصَلِ: كَعَلِيّ وَعُمَرَ. .

<sup>(</sup>٣) الْفِصَل: وَغَيْرِهِمْ فَآثَرَهُ بِذَلِكَ عَلَى جَمِيعِهِمْ

<sup>(</sup>٤) الْفِصَلِ: لِأَنَّ الْمُسْتَحْلَفَ فِي الْغَزْوَةِ لَمْ يُسْتَحْلَفْ إِلَّا عَلَى النِّسَاءِ

<sup>(</sup>٥) الْفِصَل: الدِّين". (٢)

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٤٨٣/٧

<sup>(</sup>٢) منهاج السنة النبوية ١٧/٧٥

كَانَ عِنْدَ عَلِيّ مِنْهُ.

وَبُرْهَانُ ذَلِكَ أَنَّ مَنْ عُمِّرَ مِنَ الصَّحَابَةِ عُمْرًا قَلِيلًا قَلَّ النَّقْلُ عَنْهُ، وَمَنْ طَالَ عُمْرُهُ مِنْهُمْ كَثُرَ النَّقْلُ عَنْهُ (إلَّا الْمَسِيرَ) (٢) مِمَّنِ اكْتَفَى بِنِيَابَةِ (٣) غَيْرِهِ عَنْهُ فِي تَعْلِيمِ النَّاسِ، وَقَدْ عَاشَ عَلِيٌّ بَعْدَ عُمَرَ سَبْعَةَ عَشَرَ عَامًا غَيْرَ الْمُتَّفِي بِنِيَابَةِ (٣) غَيْرِهِ عَنْهُ فِي تَعْلِيمِ النَّاسِ، وَقَدْ عَاشَ عَلِيٌّ بَعْدَ عُمَرَ سَبْعَةَ عَشَرَ عَامًا غَيْرَ الْمُتَّقِيقِ فَي بِنِيَابَةِ (٣) غَيْرِهِ عَنْهُ فِي تَعْلِيمِ النَّاسِ، وَقَدْ عَاشَ عَلِيٌّ بَعْدَ عُمَرَ سَبْعَةٌ وَثَلَاثُونَ حَدِيثًا مِيحِ مِنْهَا خَوْهُ خَمْسِينَ، كَالَّذِي عَنْ عَلِيٍّ عَلَى حَدِيثٍ وَسَبْعَةٌ وَثَلَاثُونَ حَدِيثًا فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ (٧) ، وَلَمْ يَزِدْ سَوَاءٌ (٥) ، فَكُلُّ مَا زَادَ حَدِيثُ عَلِيٍّ عَلَى حَدِيثِ عُمَرَ تِسْعَةٌ وَأَنْبَعُونَ (٦) حَدِيثًا فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ (٧) ، وَلَمْ يَزِدْ عَلَى عَدِيثِ عُمَرَ تِسْعَةٌ وَأَنْبَعُونَ (٦) حَدِيثًا فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ (٧) ، وَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ فِي الصَّحِيحِ إِلَّا حَدِيثُ أَوْ حَدِيثِ الْمَدِيثُ عُمَرَ تِسْعَةٌ وَأَنْبَعُونَ (٦) حَدِيثًا فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ (٧) ، وَلَمْ عَلَيْهِ فِي الصَّحِيح إِلَّا حَدِيثُ أَوْ حَدِيثَانِ.

وَفَتَاوَى عُمَرَ مُوَازِيَةٌ لِفَتَاوَى عَلِيٍّ فِي أَبْوَابِ الْفِقْهِ، فَإِذَا نَسَبْنَا مُدَّةً مِنْ مُدَّةٍ، وَضَرْبًا فِي الْبِلَادِ مِنْ ضَرْبٍ فِيهَا، وَأَضَفْنَا حَدِيثًا إِلَى حَدِيثٍ،

٢٣٥-"وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ وَابْنُ حَزْمٍ وَغَيْرُهُمَا إِلَى أَنَّهُ لَا ضَمَانَ فِي ذَلِكَ، وَجَعَلُوهَا دَاخِلَةً فِي الْعَجْمَاءِ. وَضَعَّفَ بَعْضُهُمْ حَدِيثَ نَاقَةِ الْبَرَاءِ (١) .

وَأَمَّا إِنْ كَانَ صَاحِبُهَا اعْتَدَى، وَأَرْسَلَهَا فِي زَرْعِ قَوْمٍ، أَوْ بِقُرْبِ زَرْعِهِمْ (٢) ، أَوْ أَدْحَلَهَا إِلَى إِصْطَبْلِ الْحِمَارِ بِغَيْرِ إِذْنِ صَاحِبِهَا فَأَتْلَفَتْهُ، فَهُنَا يَضْمَنُ لِعُدُوانِهِ (٣) .

فَهَذِهِ قَضِيَّةُ الْبَقَرَةِ وَالْحِمَارِ، إِنْ كَانَ صَاحِبُ الْبَقَرَةِ لَمْ يُفَرِّطْ، فَالتَّفْرِيطُ

<sup>(</sup>١) س، ب، الْفَصْلِ: تَقَرِّي، ن، م: الْكَلِمَةُ غَيْرُ مَنْقُوطَةٍ. وَرَجَّحْتُ أَنْ يَكُونَ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ. فَفِي "لِسَانِ الْعَرَبِ " (مَادَّةِ: فَرَا): " فَرَيْتُ الْأَرْضَ: إِذَا سِرْهَا وَقَطَعْتَهَا " وَهَذَا يُوَافِقُ عِبَارَةَ الْبِن حَزْمٍ

<sup>(</sup>٢) عِبَارَةُ " إِلَّا الْيَسِيرَ " سَاقِطَةٌ مِنْ جَمِيعِ النُّسَخِ، وَزِدْتُهَا مِنَ " الْفِصَلِ "

<sup>(</sup>٣) فِي جَمِيعِ النُّسَخِ: بِبَيَانِهِ غَيْرُهُ عَنْهُ. وَالْمُثْبَتُ مِنَ " الْفِصَلِ "

<sup>(</sup>٤) الْفِصَلِ: غَيْرَ شَهْرٍ

<sup>(</sup>٥) الْفِصَل: سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ

<sup>(</sup>٦) ن، س: بِسَبْعَةٍ وَأَرْبَعِينَ ؛ م، الْفِصَل: تِسْعَةً وَأَرْبَعِينَ

<sup>(</sup>٧) الْفِصَل: الْمُدَّةِ الطَّوِيلَةِ". (١)

<sup>(</sup>١) قَالَ ابْنُ حَزْمٍ فِي الْمُحَلَّى ١٤٦/٨ (ط. الْمُنيرِيَّةِ ١٣٥٠): " وَلَا ضَمَانَ عَلَى صَاحِبِ الْبَهِيمَةِ فِيمَا جَنَتْهُ فِي الْمُحَلَّى ١٤٦/٨ (ط. الْمُنيرِيَّةِ ١٣٥٠): " وَلَا ضَمَانَ عَلَى صَاحِبُ الْبَهِيمَةِ فِيمَا جَنَتْهُ فِي مَالٍ أَوْ دَمٍ لَيْلًا أَوْ فَارًا، لَكِنْ يُؤْمَرُ صَاحِبُهُ بِضَبْطِهِ، فَإِنْ ضَبَطَهُ فَذَاكَ، وَإِنْ عَادَ وَلَمْ يَضْبُطُهُ بِيعَ عَلَيْهِ، لِقَوْلِ رَسُولِ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: " الْعَجْمَاءُ جَرْحُهَا جُبَارٌ " وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي سُلَيْمَانَ. وَقَالَ مَالِكُ

<sup>(1)</sup> منهاج السنة النبوية (1)

وَالشَّافِعِيُّ: يَضْمَنُ مَا جَنَتُهُ لَيْلًا وَلَا يَضْمَنُ مَا جَنَتُهُ كَارًا. وَهُو قَضَاءُ شُرَيْحٍ وَحُكْمُ الشَّعْبِّ. وَاحْتَجُوا فِي ذَلِكَ عِدِيثِ نَافَةِ الْبَرَاءِ بِأَنَّ رَسُولَ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قَضَى أَنَّ عَلَى أَهْلِ الْحَوَائِطِ حِفْظَهَا بِالنَّهَارِ، وَعَلَى عِدِيثِ نَافَةِ الْبَرَاءِ بِأِنَّ رَسُولَ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قَضَى أَنَّ عَلَى أَهْلِ الْمَاشِيَةِ مَا أَصَابَتْ بِاللَّيْلِ. قَالَ عَلِيُ ( بِنُ حَرِيمٍ ) : لَوْ صَحَّ هَذَا لَمَا سَبَقُونَا إِلَى الْقُولِ بِهِ، وَلَكِنَّهُ حَبَرٌ لَا يَصِحُ ، لِأَنَّهُ إِنَّا لَوَاهُ الزُّهْرِيُ عَنْ حَرَام بْنِ مُحَيِّصَةَ عَنْ أَبِيهِ وَرَوَاهُ الزُّهْرِيُ أَيْضًا عَنْ أَبِي أَمَامَةَ بْنِ سَهْلِ بْنِ حَنِيفٍ يَصِحُ ، لِأَنَّهُ إِلْبَرَاءِ. . فَصَحَّ أَنَّهُ مُرْسَلٌ ، لِأَنَّ حَرَامًا لَيْسَ هُو ابْنَ مُحَيِّصَةَ لِصُلْبِهِ، إِنَّكَ هُوَ ابْنُ سَعْدِ بْنِ مُحَيِّصَة ، وَسَعْدٌ بَنِ مُحَيِّصَة ، وَسَعْدٌ بَنِ مُحَيِّصَة ، وَلَا أَبُو أَمَامَة ، وَلَا حُجَّة فِي مُنْقَطِعٍ ، وَلَقَدْ كَانَ يَلْزُمُ الْحُنيفِيِّينَ الْقَائِلِينَ: إِنَّ الْمُوسَلَ وَالْمُسْنَدَ سَعْدِ بْنِ مُحَيِّصَة ، وَلَا أَبُو أَمَامَة ، وَلَا حُجَّة فِي مُنْقَطِعٍ ، وَلَقَدْ كَانَ يَلْزُمُ الْحُنيفِيِّينَ الْقَائِلِينَ: إِنَّ الْمُوسَلَ وَالْمُسْنَدَ سَوَاءٌ أَنْ يَقُولُوا بِهِ ، وَلَكِنَّ هَذَا مِمَّا تَنَافَضُوا فِيهِ ". ثُمَّ ذَكَرَ ابْنُ حَرْجِاجَ بِقِصَّةِ سُلَيْمَانَ – عَلَيْهِ السَّلَامُ . . وَلَوْ رَوَوْا ذَلِكَ عَنْ رَسُولِ اللّهِ – صَلَّى الللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – مَا قَامَتْ بِهِ حُجَّةٌ لِأَنَّهُ مُرْسَلُ ". وَلَوْ رَوَوْا ذَلِكَ عَنْ رَسُولِ اللّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ ، وَقَالَ: " وَلَوْ رَوَوْا ذَلِكَ عَنْ رَسُولِ اللّهِ – صَلَّى الللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – مَا قَامَتْ بِهِ حُجَّةٌ لِأَنَهُ مُرْسَلُ ".

(٢) س، ب: زَرَعَ.

(٣) ن: لِعَدَاوَتِهِ.". <sup>(١)</sup>

٣٣٦-"وَيَخْتَاجُ إِلَى شَجَاعَةِ الْقَلْبِ، وَإِلَى الْقِتَالِ بِالْيَدِ. وَهُوَ إِلَى الرَّأْيِ وَالشَّجَاعَةِ فِي الْقَلْبِ فِي الرَّأْسِ اللَّهُ عَنْهُمَا - مُقَدَّمَانِ فِي أَنْوَاعِ الجُهادِ غَيْرُ قِتَالِ الْمُطَاعِ أَحْوَجُ مِنْهُ إِلَى قُوَّةِ الْبَدَنِ، وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - مُقَدَّمَانِ فِي أَنْوَاعِ الجُهادِ غَيْرُ قِتَالِ الْبَدَنِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ بِنُ حَزْمٍ (١): " وَجَدْنَاهُمْ يَحْتَجُّونَ بِأَنَّ عَلِيًّا كَانَ أَكْثَرَ الصَّحَابَةِ جِهَادًا وَطَعْنًا فِي الْكُفَّارِ وَضَرْبًا، وَالْجُهَادُ أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ. قَالَ (٢): وَهَذَا حَطَأً؛ لِأَنَّ الْجِهَادَ يَنْقَسِمُ أَقْسَامًا ثَلَاثَةً: أَحَدُهَا: الدُّعَاءُ إِلَى اللّهِ تَعَالَى وَالْجُهَادُ وَالْقَانِ: الْجُهَادُ وَالْقَانِ: الْجُهَادُ وَالْقَانِ: الْجُهَادُ عِنْدَ الْحُرْبِ بِالرَّأْيِ وَالتَّدْبِيرِ. وَالثَّالِثُ: الْجِهَادُ بِالْيَدِ فِي الطَّعْنِ وَالضَّرْبِ. فَوَجَدْنَا الْجِهَادُ بِاللّسَانِ لَا يَلْحَقُ فِيهِ أَحَدُّ بَعْدَ النَّبِيِّ – صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أَبَا بَكْرٍ وَلَا عُمَرَ. أَمَّا أَبُو بَكْرٍ: فَإِنَّ أَكَابِرَ الطَّبِحَابِ أَسْلَمُوا عَلَى يَدَيْهِ، فَهَذَا أَفْضَلُ عَمَلٍ، وَلَيْسَ لَعَلِيٍّ مِنْ هَذَا كَثِيرُ حَظِّ، وَأَمَّا عُمَرُ: فَإِنَّهُ مِنْ يَوْمِ أَسْلَمَ اللّهُ عَلَى يَدَيْهِ، فَهَذَا أَفْضَلُ عَمَلٍ، وَلَيْسَ لَعلِيٍّ مِنْ هَذَا كَثِيرُ حَظٍّ، وَأَمَّا عُمَرُ: فَإِنَّهُ مِنْ يَوْمِ أَسْلَمَ الْطَبِحَابِ أَسْلَمُوا عَلَى يَدَيْهِ، فَهَذَا أَفْضَلُ عَمَلٍ، وَلَيْسَ لَعلِيٍّ مِنْ هَذَا كَثِيرُ حَظٍّ، وَأَمَّا عُمَرُ: فَإِنَّهُ مِنْ يَوْمِ أَسْلَمُ عَلَى اللَّهُ عَلَانِيَةً (٣) ، وَهَذَا أَعْظَمُ الْجُهَادِ. وَقَدِ انْفَرَدَ هَذَانِ الرَّجُلَانِ هِمَذَيْنِ الْجُهَادَيْنِ اللَّذَيْنِ لَا لَعْبَرَ هَمُنَا، وَلَا حَظَّ لِعَلِيّ فِي هَذَا.

وَبَقِيَ الْقِسْمُ الثَّانِي، وَهُوَ الرَّأْيُ وَالْمَشُورَةُ (٤) ، فَوَجَدْنَاهُ حَالِصًا لِأَبِي بَكْرٍ ثُمَّ لِعُمَر.

<sup>(</sup>١) فِي كِتَابِهِ " الْفِصَلِ " ٢١١/٤ - ٢١٢.

<sup>(</sup>٢) الْفِصَلَ: قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ.

<sup>(</sup>٣) الْفَصْلُ: عَزَّ الْإِسْلَامُ، وَعُبِدَ اللَّهُ تَعَالَى بِمَكَّةَ جَهْرًا، وَجَاهَدَ الْمُشْرِكِينَ بِمَكَّةَ بِيَدَيْهِ، فَضَرَبَ وَضُرِبَ حَتَّى مَلُّوهُ فَتَرَّكُوهُ، فَعُبدَ اللَّهُ تَعَالَى عَلانِيَةً

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٧٣/٨

(٤) ن، م، س: وَالْمَشْهُورُ. وَفِي هَامِشِ (س) كُتِبَ: "كَذَا فِي الْأَصْلِ ". وَفِي (ب) : وَالتَّدْبِيرُ. وَالْمُثْبَتُ مِنَ " الْفِصَلِ ".". (١)

٣٣٨ - "وَسَلَّمَ - بِعَلِيِّ، وَأَمَرَهُ أَنْ يُؤَذِّنَ بِبَرَاءَةَ، فَأَذَّنَ عَلِيٌّ مَعَنَا (١) فِي أَهْلِ مِنَى يَوْمَ النَّحْرِ بِبَرَاءَةَ، وَبِأَنْ (٢) لَا يَحُجَّ (\* بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكُ وَلَا يَطُوفَ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ». قَالَ: فَنَبَذَ أَبُو بَكْرٍ إِلَى النَّاسِ فِي ذَلِكَ الْعَامِ، فَلَمْ (٢) لَا يَحُجَّ (\*) عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ - الَّتِي حَجَّ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مُشْرِكُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ بِنُ حَزْمٍ (٤) : " وَمَا حَصَلَ فِي حَجَّةِ الصِّدِّيقِ كَانَ مِنْ أَعْظَمِ فَضَائِلِهِ ؛ لِأَنَّهُ هُو الَّذِي حَطَبَ بِالنَّاسِ فِي ذَلِكَ الْمَوْسِمِ وَالْجَمْعِ الْعَظِيمِ، وَالنَّاسُ مُنْصِتُونَ لِخُطْبَتِهِ، يُصَلُّونَ حَلْفَهُ، وَعَلِيٌّ مِنْ جُمْلَتِهِمْ. وَفِي السُّورَةِ فَصْلُ أَبِي بَكْرٍ وَذِكْرُ الْغَارِ، فَقَرَأَهَا عَلِيٌّ عَلَى النَّاسِ، فَهَذَا مُبَالَغَةٌ فِي فَضْلِ أَبِي بَكْرٍ، وَحُجَّةٌ قَاطِعَةٌ ".

وَتَأْمِيرُهُ لِأَبِي بَكْرٍ عَلَى عَلِيٍّ هَذَا كَانَ بَعْدَ قَوْلِهِ: " ﴿أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى» ؟ " (٥) ، وَلَا رَيْبَ أَنَّ هَذَا الرَّافِضِيَّ وَخُوهُ مِنْ شُيُوخِ الرَّافِضَةِ مِنْ أَجْهَلِ النَّاسِ بِأَحْوَالِ الرَّسُولِ وَسِيرَتِهِ وَأُمُورِهِ وَوَقَائِعِهِ، وَلَا وَقَعَ فَيَقْبَلُونَهُ، وَيُزِيدُونَ فِيهِ يَجْهَلُونَ مِنْ ذَلِكَ مَا هُوَ مُتَوَاتِرٌ مَعْلُومٌ لِمَنْ لَهُ أَدْنَى مَعْرِفَةٍ بِالسِّيرَةِ، وَيَجِيتُونَ إِلَى مَا وَقَعَ فَيَقْبَلُونَهُ، وَيُزِيدُونَ فِيهِ وَيُنْقَصُونَ.

وَهَذَا الْقَدْرُ، وَإِنْ كَانَ الرَّافِضِيُّ لَمْ يَفْعَلْهُ، فَهُوَ فِعْلُ شُيُوخِهِ وَسَلَفِهِ

٣٩٥ – "وَأَمَّا النَّصُّ عَلَى عَلِيٍّ فَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ أَهْلِ الْحَدِيثِ الْمُعْتَمِدَةِ وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْحَدِيثِ عَلَى بُطُلَانِهِ حَتَّى قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ بِنُ حَزْمٍ (١): وَمَا وَجَدْنَا قَطُّ رِوَايَةً عَنْ أَحَدٍ فِي هَذَا النَّصِّ الْمُدَّعَى إِلَّا رِوَايَةً وَاهِيَةً عَنْ جُهُولٍ إِلَى جُهُولٍ (٢) يُكَنَّى أَبَا الْحَمْرَاءِ لَا نَعْرِفُ (٣) مَنْ هُوَ فِي الْخُلْقِ. فَيُمْتَنَعُ أَنْ يُقْدَحَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مَعَ تَصْحِيح النَّصِّ عَلَى عَلِيّ.

<sup>(</sup>١) ن، م: مَعَنَا عَلِيٌّ.

<sup>(</sup>٢) ن، س: بِأَنْ م: أَنْ.

<sup>(</sup>٣) مَا بَيْنَ النَّجْمَتَيْن سَاقِطٌ مِنْ (م).

<sup>(</sup>٤) لَمْ أَجِدِ الْكَلَامَ التَّالِيَ بِنَصِّهِ فِيمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنْ كُتُبِ الْبِنِ حَوْمٍ: الْفِصَلِ وَغَيْرِهِ، وَلَكِنْ ذَكَرَ الْبِنُ حَوْمٍ كَلَامًا مُقَارِبًا فِي مَعْنَاهُ مِنَ الْكَلَامِ التَّالِي فِي الْفِصَل ٢٢٢/٤.

<sup>(</sup>٥) سَبَقَ هَذَا الْحَدِيثُ فِيمَا مَضَى ١/١.٥٠١". (٢)

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٨٧/٨

<sup>(</sup>٢) منهاج السنة النبوية ٢٩٧/٨

وَأَمَّا الدَّلَالَةُ فَاخُجَّةُ (٤) فِي قَوْلِهِ: " «بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي» " أَخْبَرَ أَغَّمُا مِنْ بَعْدِهِ، وَأَمَرَ بِالِاقْتِدَاءِ بِهِمَا فَلُوْ كَانَا ظَالِمَيْنِ أَوْ كَافِرَيْنِ (٥) فِي كَوْفِهِمَا بَعْدَهُ لَمْ يَأْمُرْ بِالِاقْتِدَاءِ بِهِمَا فَإِنَّهُ لَا يَأْمُرُ بِالِاقْتِدَاءِ بِالظَّالِمِ، فَإِنَّ الظَّالِمِ لَا يَكُونُ قُدُوةً يُؤْتَمُّ بِهِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴾ [سُورَةُ الْبَقَرَةِ: ١٢٤] فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الظَّالِمِ لَا يُؤْتَمُ بِهِ. وَلَا تُتِمَامُ هُوَ الْإِقْتِدَاءُ هُوَ الْإِقْتِمَامُ مَعَ إِخْبَارِهِ أَثَمُمَا يَكُونَانِ بَعْدَهُ دَلَّ عَلَى أَنَّ الطَّالِمِينَ أَلَّهُ الْمَطْلُوبُ. وَهَذَا هُوَ الْإِنْتِمَامُ مَعَ إِخْبَارِهِ أَثَمُّمَا يَكُونَانِ بَعْدَهُ دَلَّ عَلَى أَنَّ الطَّالِمِينَ فَعْدَهُ وَالْاقْتِمَامُ مَعَ إِخْبَارِهِ أَثَمُّمَا يَكُونَانِ بَعْدَهُ دَلَّ عَلَى أَنَّ الطَّالِمِينَ فَوْ الْاِنْتِمَامُ مُعَ إِخْبَارِهِ أَثَمُّمَا يَكُونَانِ بَعْدَهُ دَلَّ عَلَى الْمَلْوبُ.

وَأُمَّا قَوْلُهُ: " اخْتَلَفَا فِي كَثِيرِ مِنَ الْأَحْكَامِ " فَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، بَلْ

٢٤٠ - "هَذَا فَيَكُونُ النَّهْيُ (١) عَنْ هَذَا أَمْرًا (٢) بِمَا يُزِيلُهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعْصِيَةً كَمَا يُؤْمَرُ الْإِنْسَانُ بِدَفْعِ عَدُّوهُ عَنْهُ، وَبِإِزَالَةِ النَّجَاسَةِ وَنَحْو ذَلِكَ مِمَّا يُؤْذِيهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَصَلَ بِذَنْبِ مِنْهُ.

وَالْحُنْنُ يُؤْذِي الْقَلْبَ، فَأُمِرَ عِمَا يُزِيلُهُ كَمَا يُؤْمَرُ عِمَا يُزِيلُ النَّجَاسَةَ، وَالْحُنْنُ (٣) إِنَّمَا حَصَلَ بِطَاعَةٍ، وَهُوَ مَحَبَّةُ الرَّسُولِ وَنُصْحُهُ، وَلَيْسَ هُوَ بِمَعْصِيَةٍ (٤) يُذَمُّ عَلَيْهِ وَإِنَّمَا حَصَلَ بِسَبَبِ الطَّاعَةِ لِضَعْفِ الْقَلْبِ الَّذِي لَا يُذَمُّ (٥) الْمَرْءُ عَلَيْهِ وَأُمِرَ بِاكْتِسَابِ قُوَّةٍ تَدْفَعُهُ عَنْهُ لِيُثَابَ عَلَى ذَلِكَ.

وَيُقَالُ: رَابِعًا لَوْ قُدِّرَ أَنَّ الْحُزْنَ كَانَ مَعْصِيَةً فَهُوَ فَعَلَهُ قَبْلَ أَنْ يُنْهَى عَنْهُ فَلَمَّا نَهُي عَنْهُ لَمْ يَفْعَلْهُ، وَمَا فُعِلَ قَبْلَ أَنْ يُنْهَى عَنْهُ فَلَمَّا نَهُوا عَنْهَا انْتَهَوْا، ثُمَّ تَابُوا كَمَا تَقَدَّمَ. التَّحْرِيمِ فَلَا إِثْمَ فِيهِ كَمَا كَانُوا قَبْلَ تَحْرِيمِ الْخَمْرِ يَشْرَبُونَهَا وَيُقَامِرُونَ فَلَمَّا نُهُوا عَنْهَا انْتَهَوْا، ثُمَّ تَابُوا كَمَا تَقَدَّمَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ بِنُ حَزْمٍ (٦): " وَأَمَّا حُزْنُ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَإِنَّهُ قَبْلَ أَنْ يَنْهَاهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلِذَلِكَ (٩)كَانَ وِشْفَاقًا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلِذَلِكَ (٩)كَانَ اللَّهُ مَعَهُ وَاللَّهُ لَا يَكُونُ قَطُّ مَعَ الْعُصَاةِ (١٠) بَلْ عَلَيْهِمْ، وَمَا حَزِنَ أَبُو بَكْرٍ قَطُّ بَعْدَ أَنْ

<sup>(</sup>١) فِي الْفِصَل ١٦١/٤ - ١٦٢

<sup>(</sup>٢) الْفِصَلُ: عَنْ مَجْهُولِينَ إِلَى مَجْهُولٍ.

<sup>(</sup>٣) الْفِصَلُ لَا يُعْرَفُ (وَالْكَلِمَةُ غَيْرُ مَنْقُوطَةٍ فِي (م))

<sup>(</sup>٤) ن، م، س: بِالْحُجَّةِ. وَالْمُثْبَتُ مِنْ (ب).

<sup>(</sup>٥) أَوْ كَافِرَيْنِ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ب)

<sup>(</sup>٦) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ فِي (م) فَقَطْ.". (١)

<sup>(</sup>١) ن، م: الْمَنْهِيُّ

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٣٦٢/٨

- (٢) أَمْرًا: سَاقِطَةٌ مِنْ (م)
- (٣) (٣ ٣) سَاقِطَةٌ مِنْ (س) ، (ب)
  - (٤) م: مَعْصِيَةً
  - (٥) م: لَا يَلُومُ
- (٦) في كِتَابِهِ " الْفِصَل. . . " ٢٢١/٤
- (٧) عَنْهُ: سَاقِطَةٌ مِنْ (م) ، (س) ، (ب) . وَفِي " الْفِصَلِ ": عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.
  - (٨) الْفِصَلُ: لِأَنَّهُ
  - (٩) ن، م، س وَكَذَلِكَ
  - (١٠)) الْفِصَلُ: وَهُوَ تَعَالِي لَا يَكُونُ مَعَ الْعُصَاةِ.". (١)

٢٤١ – "كَاهُ رَسُولُ اللّهِ صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْحُرُّنِ، وَلَوْ كَانَ لِحَوُّلَاءِ الْأَرْذَالِ (١) حَيَاءٌ، أَوْ عِلْمٌ لَمْ يَأْتُوا مِيْثُلِ هَذَا، إِذْ لَوْ كَانَ حُرْنُ أَبِي بَكْرٍ عَيْبًا عَلَيْهِ لَكَانَ ذَلِكَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَمُوسَى عَلَيْهِمَا الصَّلَاةُ وَالسَّلامُ عَيْبًا (٢) ، فِينُوا هَذَا، إِذْ لَوْ كَانَ حُرْنُ أَبِي بَكْرٍ عَيْبًا عَلَيْهِ لَكَانَ ذَلِكَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَمُوسَى عَلَيْهِمَا الصَّلاةُ وَالسَّلامُ عَيْبًا (٢) ، وَسَنَشُدُ عَصُدُكَ بِأَخِيكَ وَجَعْلُ لَكُمَا سُلْطَانًا فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِآيَاتِنَا أَنْتُمَا وَمَنِ اللّهَ تَعَالَى قَالَ لِمُوسَى: ﴿ مَسْنَشُدُ عَصُدُكَ بِأَخِيكَ وَجَعْلُ لَكُمَا سُلْطَانًا فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِآيَاتِنَا أَنْتُ الْاَعْلَى ﴿ وَالسَّلامُ عَيْبًا أَنْ تُلْقِي وَإِمَّا أَنْ تُنْفِي وَإِمَّا أَنْ تُلْقِي وَإِمَّا أَنْ تُلْقِي وَإِمَّا أَنْ تُلْقِي وَإِمَالًا الْعَلَى ﴾ [سُورُةُ للهُ عَلَى ﴾ [سُورَةُ لله تَعَفْ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَى ﴾ [سُورَةُ لله تَعْفُ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَى ﴾ [سُورَةُ لله يَصِلُونَ وَمَلَأَهُ لَا يَصِلُونَ وَمَلَأَهُ لَا يَصِلُونَ وَمَلَأَهُ لَا يَصِلُونَ إِنَّكُ أَنْ عُنَا لَا لَهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللللّهُ عَلَى الللللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللللّهُ عَل

(٨) ٨) اخْتَصَرَ ابْنُ تَيْمِيَةَ كَلَامَ <mark>ابْنِ حَزْمِ</mark> وَتَرَكَ مَا يَقْرُبُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَسْطُرٍ مِنْ كَلَامِهِ، وَبَدَأَ كَلَامَهُ بَعْدَ ذَلِكَ

<sup>(</sup>١) ١) س، ب: الْأَرَاذِلِ

<sup>(</sup>٢) ٢) الْفِصَالُ: عَلَى مُحَمَّدٍ وَمُوسَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَيْبًا

<sup>(</sup>٣) ٣) الْفِصَال: ثُمُّ قَالَ تَعَالَى عَنِ السَّحَرَةِ أَتََّكُمْ قَالُوا لِمُوسَى. .

<sup>(</sup>٤) ٤) فِي الْفِصَلِ ذَكَرَ <mark>ابْنُ حَزْم</mark>ِ الْآيَاتِ كُلَّهَا مُتَّصِلَةً

<sup>(</sup>٥) ٥) الْفِصَلُ: رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ كَانَ.

<sup>(</sup>٦) ٦) الْفِصَالُ: إِلَيْهِ، وَأَنَّ مُوسَى وَمَنِ اتَّبَعَهُ هُوَ الْغَالِبُ. .

<sup>(</sup>٧) ٧) ن، س، ب: وَأُوْجَسَ.

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢٦٦/٨

بِعِبَارَةِ: " بَلْ إِيجَاسُ. .

- (٩) الْفِصَلُ: مُوسَى الْخِيفَةَ فِي نَفْسِهِ لَمْ يَكُنْ. . .
- (١٠)) الْفِصَلُ: وَحُزْنُ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رِضًا لِلَّهِ تَعَالِي قَبْلَ. .". (١)

٢٤٢ – "كَمُوْنَةَ وَحُنَيْنٍ وَتَبُوكَ وَغَيْرِهَا، وَكَانَ الدَّاعِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَيْضًا جَازَ أَنْ يَكُونَ عَلِيًّا حَيْثُ قَاتَلَ النَّاكِثِينَ وَالْقَاسِطِينَ وَالْمَارِقِينَ، وَكَانَ رُجُوعُهُمْ إِلَى طَاعَتِهِ إِسْلَامًا لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " «يَا عَلِيُّ حَرْبُكَ حَرْبُكَ حَرْبُكُ (١) رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُفْرٌ» ".

فَاجُوَابُ: أَمَّا الْإِسْتِدْلَالُ مِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى خِلَافَةِ الصِّدِيقِ وَوُجُوبِ طَاعَتِهِ فَقَدِ اسْتَدَلَّ مِهَا طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، مِنْهُمُ الشَّافِعِيُّ وَالْأَشْعَرِيُّ وَابْنُ حَزْمٍ وَغَيْرِهِمْ وَاحْتَجُوا بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ فَاسْتَأْذَنُوكَ لِلْحُرُوجِ فَقُلْ لَنْ تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا وَلَنْ تُقَاتِلُوا مَعِيَ عَدُوًا ﴿ الْآيَةَ [سُورَةُ التَّوْبَةِ: ٣٨] قَالُوا: فَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ رَسُولَهُ أَنْ يَقُولَ لِمُؤُلِاءِ: لَنْ تَخْرُجُوا مَعِي أَبَدًا وَلَنْ تُقَاتِلُوا مَعِيَ عَدُوًا، فَعُلِمَ أَنَّ الدَّاعِي هَمُ إِلَى الْقِتَالِ لَيْسَ اللَّهُ رَسُولَهُ أَنْ يَقُولَ لِمُؤُلِاءِ: لَنْ تَخْرُجُوا مَعِي أَبَدًا وَلَنْ تُقَاتِلُوا مَعِيَ عَدُوًا، فَعُلِمَ أَنَّ الدَّاعِي هَمُ إِلَى الْقِتَالِ لَيْسَ رَسُولَهُ اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَعْدِهِ وَلَيْسَ إِلَّا أَبَا بَكْرٍ (٢) ، ثُمَّ عُمْرَ، ثُمَّ عُمْمَانَ الَّذِينَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَعْدِهِ وَلَيْسَ إِلَّا أَبَا بَكْرٍ (٢) ، ثُمَّ عُمْرَ، ثُمَّ عُمْمَانَ الَّذِينَ دَعُولُ النَّاسَ إِلَى قِتَالِ فَارِسَ وَالرُّومِ وَغَيْرِهِمْ، أَوْ يُسْلِمُونَ حَيْثُ قَالَ ثُقَاتِلُومَهُمْ، أَوْ يُسْلِمُونَ حَيْثُ قَالَ ثُقَاتِلُومَهُمْ، أَوْ يُسْلِمُونَ.

وَهَؤُلَاءِ جَعَلُوا الْمَذْكُورِينَ فِي " سُورَةِ الْفَتْحِ " هُمُ الْمُخَاطَبِينَ فِي سُورَةِ " بَرَاءَةَ " وَمِنْ هُنَا صَارَ فِي الْحُجَّةِ نَظَرٌ، فَإِنَّ الَّذِينَ فِي اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لَمَّا فَإِنَّ الَّذِينَ فِي سُورَةِ " الْفَتْح " هُمُ الَّذِينَ دُعُوا زَمَنَ الْحُدَيْبِيَةِ لِيَخْرُجُوا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لَمَّا

١- "وهو قول أصحاب أبي حنيفة، وقول عامة (١) أهل الحديث، والصوفية، وطوائف من أهل الكلام والفلسفة.

وبهذا يحصل الجواب عما أوردته المعتزلة ونحوهم من الجهمية (٢) نقضا. فإن أهل الإثبات، من أهل الحديث وعامة المتكلمة الصفاتية: من الكلابية (٣) والأشعرية (٤) والكرامية (٥) وغيرهم، استدلوا على أن كلام الله غير مخلوق، فإن

<sup>(</sup>١) ك: حَرْبِي وَسِلْمُكَ سِلْمِي، وَحَرْبُ. . .

 <sup>(</sup>٢) ن، م، س: وَلَيْسَ إِلَّا أَبُو بَكْرٍ. .". (٢)

<sup>(</sup>١) في المطبوعة: أصحاب أهل الحديث.

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٨/٢٤

<sup>(</sup>٢) منهاج السنة النبوية ٨/٥٠٥

- (٢) الجهيمة هم: أتباع الجهم بن صفوان، وهي فرقة معطلة تنكر أسماء الله وصفاته، وتزعم أن الإنسان مجبور على أفعاله، وأن الجنة والنار تفنيان، وأن الإيمان هو المعرفة بالقلب فقط، وغير ذلك من الضلالات. انظر: (الملل والنحل) للشهرستاني، بحامش (الفصل) (١ / ١٢٧ ١٣٠).
- (٣) الكلابية هم: أتباع عبد الله بن سعيد بن كلاب القطان، والكلابية يثبتون الأسماء والصفات لكن على طريقة أهل الكلام، لذلك يعدهم أهل السنة من متكلمة أهل الإثبات، ويوافقون أهل السنة في كثير من مسائل العقيدة، بل إنهم في مسائل القدر والأسماء والأحكام أقرب إلى أهل السنة من الأشاعرة. انظر: مجموع الفتاوى للمؤلف (٣/ ١٠٣)، (٤/ ١٠٤، ١٤، ١٤٧).
- (٤) الأشعرية هم: أتباع أبي الحسن الأشعري الذين هم على مذهبه قبل أن يرجع إلى معتقد أهل السنة وهم في الجملة لا يثبتون من الصفات إلا سبعا، ويؤولون بقية الصفات بتأويلات عقلية بالرغم من ورود النصوص فيها من الكتاب والسنة، كالوجه واليد وغيرهما من الصفات التي ثبتت لله تعالى كما يليق بجلاله، أثبتها لنفسه في كتابه وفي صحيح سنة رسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، والأشاعرة يوافقون أهل السنة في غالب أصول الاعتقاد، عدا الصفات وبعض الأمور التي لا يتسع المقام لذكرها، وعلى الرغم من أن أبا الحسن الأشعري رجع إلى معتقد أهل السنة كما بين في كتاب الإبانة إلا أن اعتقاده الأول لا يزال متبوعا.

انظر: (الملل والنحل) بمامش (الفصل) (١ / ١٣٨ - ١٥٨) .

(٥) الكرامية هم: أتباع محمد بن كرام، والكرامية يعتقدون أن الله تعالى جسم، وأنه تعالى محل للحوادث، وأن له ثقل، وأنه خالق رازق بلا خلق ولا رزق. . إلخ. ولهم في الإيمان قول منكر حيث جعلوا الإيمان قول اللسان وإن كان مع عدم تصديق القلب، فيجعلون المنافق مؤمنا. انظر: مجموع الفتاوى للمؤلف (٣ / ١٠٣) . وانظر: الملل والنحل للشهرستاني (٢ / ٢١- ٢٢) وانظر: الملل والنحل للشهرستاني (٢ / ٢١- ٢٢) بمامش الفصل لابن حزم.". (١)

٢-"(٥) كتب العقيدة: ٩٩ - الإيمان: شيخ الإسلام ابن تيمية: نشر المكتب الإسلامي عام ١٣٨١هـ. ١٠٠ - تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد: سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب. نشر رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد- السعودية.

۱۰۱ - جامع الرسائل والمسائل (المجموعة الأولى): شيخ الإسلام ابن تيمية. تحقيق د. محمد رشاد سالم، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ، مطبعة المدني- القاهرة.

١٠٢ - الرد على الجهمية والزنادقة: الإمام أحمد بن حنبل. تصحيح إسماعيل الأنصاري.

١٠٣ - الرد على المنطقيين: شيخ الإسلام ابن تيمية. الطبعة الثانية ١٣٩٦هـ، إدارة ترجمان السنة- لاهور.

<sup>(</sup>١) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم ٣٢٤/٢

- ١٠٤ الرسالة التدمرية: شيخ الإسلام ابن تيمية. طبعة كلية الشريعة بالرياض.
- ١٠٥ شرح الأصول الخمسة: للقاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني. تحقيق د. عبد الكريم عثمان في مجلد واحد (خمسة أجزاء) ، الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ، مكتبة وهبة.
  - ١٠٦ الغنية: لعبد القادر الجيلاني. الطبعة الثالثة ١٣٧٥هـ.
  - ١٠٧ الفرق بين الفِرق: عبد القاهر البغدادي. الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ، دار الآفاق الجديدة.
    - ١٠٨ الفصل: علي بن أحمد بن سعيد <mark>بن حزم</mark> الظاهري.
- ١٠٩ قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة: شيخ الإسلام ابن تيمية. طبعة المكتب الإسلامي الثانية ١٣٩٨هـ.
  - ١١٠ الملل والنحل: محمد بن أبي القاسم الشهرستاني.". (١)

"-"وقال ابن حزم الظاهري: السفر إلى مسجد غير المساجد الثلاثة حرام. وأما السفر إلى آثار الأنبياء فذلك مستحب. وهذا لأنه ظاهري لا يقول بفحوى الخطاب، وهي إحدى الروايتين عن داود الظاهري فلا يقول إن قوله: ﴿فلا تقل لهما أف﴾ [سورة الإسراء: (٢٣)]، يدل على النهي عن الضرب والشتم، ولا إن قوله تعالى: ﴿ولا تقتلوا أودلاكم خشية إملاق﴾ [سورة الإسراء: (٣١)]، يدل على تحريم القتل مع الغنى واليسار، وأمثال ذلك مما يخالفه فيه عامة علماء المسلمين ويقطعون بخطأ من قال مثل ذلك فينسبونه إلى عدم الفهم ونقص العقل، ومع هذا فلم أجده ذكر ذلك إلا في آثار الأنبياء لا في القبور.

وأما السفر إلى مجرد زيارة القبور فما رأيت أحدًا من علماء المسلمين قال إنه مستحب، وإنما تنازعوا: هل هو منهي عنه، أو مباح؟ وهذا الإجماع والنزاع لم يتناول المعنى الذي أراده العلماء بقولهم يستحب زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم، ولا إطلاق القول بأنه يستحب السفر لزيارة قبره كما هو موجود في كلام كثير منهم، فإنهم يذكرون الحج ويقولون يستحب / للحاج أن يزور قبر النبي صلى الله عليه وسلم. ومعلوم أن هذا". (٢)

٥-"فهذان طريقان لا أعلم فيهما نزاعًا بين الأئمة الأربعة والجمهور، والأئمة الأربعة وسائر العلماء لا يوجبون الوفاء بالنذر على من نذر أن يسافر إلى أثر نبي من الأنبياء -قبورهم أو غير قبورهم- وما علمت أحدًا أوجبه إلا البن حزم فإنه أوجب الوفاء على من نذر مشيًا أو ركوبًا أو نموضًا إلى مكة أو إلى المدينة أو بيت المقدس. قال: وكذلك إلى أثر من آثار الأنبياء.

قال: فإن نذر مشيًا أو نموضًا أو ركوبًا إلى مسجد من المساجد غير الثلاثة لم يلزمه. وهذا عكس قول الليث بن سعد فإنه قال: من نذر المشي إلى مسجد من المساجد مشي إلى ذلك المسجد. وابن حزم فهم من قوله (لا

<sup>(</sup>١) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم ٤٨٦/٢

<sup>(</sup>٢) الإخنائية أو الرد على الإخنائي ص/١١٨

تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد) أي لا تشد إلى مسجد، وهو لا يقول بفحوى الخطاب وشبهه، فلا يجعل هذا نهيًا [عما هو] دون المساجد في الفضيلة بطريق الأولى، بل يقول في قول النبي صلى الله عليه وسلم (لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل منه): إنه لو بال ثم صب البول فيه / لم يكن منهيًّا عن الاغتسال فيه. وداود الظاهري عنه في فحوى الخطاب روياتان وهذه إحداهما.". (١)

7-"وابن حزم ومن قال بإحدى روايتي داود يقولون إن قوله ﴿ولا تقل لهما أف﴾ [سورة الإسراء: (٢٣)] ، لا يدل على تحريم الشتم والضرب. وهذا قول ضعيف جدًّا في غاية الفساد عند عامة العلماء، فإنهم يقولون إذا كان البائل الذي يحتاج إلى البول قد نهي أن يبول فيه ثم يغتسل فيه فالذي بال في إناء ثم صبه فيه أولى بالنهي. كما أنه لما نهى عن الاستجمار بطعام الجن وطعام دوابهم -العظام والروث- كان ذلك تنبيهًا على النهي عن الاستجمار بطعام الإنس بطريق الأولى. وكل ما نهى عن الاستجمار به فتلطيخه بالعذرة أولى بالنهي، فإنه لا حاجة إلى ذلك.

فلهذا فهم الصحابة من نهيه أن يسافر إلى غير المساجد الثلاثة أن السفر إلى طور سيناء داخل في النهي وإن لم يكن مسجدًا كما جاء عن بصرة بن أبي بصرة وأبي سعيد وابن عمر وغيرهم.

والصحابة الذين سمعوا هذا الحديث من الرسول صلى الله عليه وسلم وغيرهم أدخلوا غير المساجد الثلاثة في النهي، ونحوا أن تشد الرحال إلى الطور الذي كلم الله عليه موسى، مع أن الله لم يعظم في القرآن جبلاً أعظم منه، وسماه الوادي المقدس والبقعة المباركة، فإذا كان مثل هذا الجبل لا تشد الرحال إليه فأن لا تشد الرحال إلى ما يعظم من الغيران والجبال مثل جبل لبنان وقاسيون ونحوهما بالشام، وجبل الفتح ونحوه بصعيد مصر، بطريق الأولى. بل إذا كان الصحابة لم يكونوا يسافرون إلى الطور ونحوه، بل ولا يزورون إذا قدموا مكة لا جبل حراء الذي".

٧-"فَإِنَّهُ عِنْدهم لَا يثبت من الْفِقْه بالنصوص إِلَّا أقل من ذَلِك وَإِنَّا الْعُمْدَة على الرأى وَالْقِيَاس حَتَّى أَن الخراسانيين من أَصْحَاب الشافعي بِسَبَب مخالطتهم [هُمُ] غلب عَلَيْهِم اسْتِعْمَال الرأى وَقلة الْمعرفة بالنصوص و بإزاء هَؤُلَاءِ أهل الظَّاهِر كَأْبِن حزم وَخُوه مِمَّن يدعي أَن النُّصُوص تستوعب جَمِيع الحُوَادِث بالأسماء اللُّعُويَّة الَّتِي لَا تَخْتَاج إِلَى استنباط واستخراج أكثر من جمع النُّصُوص حَتَّى تنفي دلَالَة فحوى الخُطاب وتثبته فِي معنى الأَصْل وَخُو ذَلِك من الْمَوَاضِع الَّتِي يدل فِيهَا اللَّفْظ الخُاص على الْمَعْنى الْعَام

والتوسط فِي ذَلِك طَرِيقة فُقَهَاء الحَدِيث وهي إِثْبَات النُّصُوص والْآثَار الصحابية على جُمْهُور الْحَوَادِث وَمَا خرج

<sup>(</sup>١) الإخنائية أو الرد على الإخنائي ص/٢٠

<sup>(</sup>٢) الإخنائية أو الرد على الإخنائي ص/٢١

عَن ذَلِك كَانَ فِي معنى الأَصْل فيستعملون قِيَاس الْعلَّة وَالْقِيَاس فِي معنى الأَصْل وفحوى الْخطاب إِذْ ذَلِك من جملَة دلالات اللَّفْظ وَأَيْضًا فالرأى كثيرا مَا يكون فِي تَحْقِيق المناط الَّذِي لَا خلاف بَين النَّاس فِي اسْتِعْمَال الرأى".
(١)

١٢- "وَمَتَّى وَلَا يَكُنْ فِي الْأَرْبَعَةِ مَنْ شَهِدَ صَلْبَ الْمَسِيحِ وَلَا مِنَ الْحُوَارِيِّينَ بَلْ وَلَا فِي أَتْبَاعِهِ مَنْ شَهِدَ صَلْبَهُ وَإِنَّمَا الَّذِينَ شَهِدُوا الصَّلْبَ طَائِفَةٌ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ أَخَّمُ: عَلِمُوا أَنَّ الْمَصْلُوبَ غَيْرُهُ وَتَعَمَّدُوا الْكَادِبَ فِي أَخَمُ صَلَبُهُ وَهُدُوا الْكَادِبَ فِي أَخَمُ صَلَبُهُ وَهُدَ قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ الْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ وَهُوَ قَوْلُ الْكَذِبَ فِي أَخَمُ صَلَبُوهُ وَشُبِّهَ صَلْبُهُ عَلَى مَنْ أَخْبَرُوهُمْ وَهَذَا قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ الْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ وَهُوَ قَوْلُ اللّهُ عَلَى مَنْ أَخْبَرُوهُمْ وَهَذَا قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ الْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ وَهُو قَوْلُ اللّهُ اللّهُ الْكَلَامِ الْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ وَهُو قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ الْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ وَهُو قَوْلُ اللّهِ الْكَلَامِ الْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ وَهُو قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ الْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ وَهُو قَوْلُ اللّهِ مَنْ أَهْلِ الْكَلَامِ الْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ وَهُو قَوْلُ عَلَاقِهِ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ الْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ وَهُو لَوْلًا لَلْكَلَامِ الْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ وَهُو اللّهُ وَلَا لَاللّهُ الْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ وَهُو اللّهُ الْفَيْ وَمُنْ اللّهُ عَلَى مَنْ أَخْرَافُوهُ وَلُولُ طَائِفَةٍ مِنْ أَهُلُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ لَا اللّهُ عَبْرُلُهِ وَعَيْرِهِمْ وَهُولُولُولُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللْفَالِي الللّهُ الللْفَالْ الل

١٣- "وَقَالَ قَوْمٌ مِنْهُمُ: الإِنِّحَادُ مِثْلَ ظُهُورِ صُورَةِ الْإِنْسَانِ فِي الْمِرْآةِ، وَكَظَهُورِ الطَّابَعِ فِي الْمَطْبُوعِ، مِثْلَ الْخُوشِ مِنْ هُمُّا الْخَاتِم فِي الشَّمْعِ، وَقَالَ قَوْمٌ مِنْهُمْ: الْكَلِمَةُ الْحَكِمَةُ الْحَكِمَةُ الْحَكِمَةُ الْحَكِمَةُ الْحَكِمَةُ الْحَكَانِيَّةُ وَلَا مُمَازَجَةٍ، وَكَمَا نَقُولُ: إِنَّ الْعَقْلَ جَوْهَرٌ حَالٌ فِي النَّفْسِ كَمَا نَقُولُ: إِنَّ الْعَقْلَ جَوْهَرٌ حَالٌ فِي النَّفْسِ مَنْ غَيْرِ مُمَاسَّةٍ وَلا مُمَازَجَةٍ، وَكَمَا نَقُولُ: إِنَّ الْعَقْلَ جَوْهَرٌ حَالٌ فِي النَّفْسِ مِنْ غَيْرِ مُمَاسَّةٍ وَلا مُمَازَعِ الْمَلِكَانِيَّةُ: الإِنِّبَادُ أَنَّ الإِثْنَيْنِ صَارَا وَاحِدًا وَصَارَتِ الْكَثْرَةُ قِلَّةً. مِنْ غَيْرِ مُخَالَطَةٍ لِلنَّفْسِ وَلا مُمَاسَّةٍ هَا. وَقَالَتِ الْمَلِكَانِيَّةُ: الإِنِّيَّادُ أَنَّ الإِثْنَيْنِ صَارَا وَاحِدًا وَصَارَتِ الْكَثْرَةُ قِلَةً. وَمَنْ غَيْرِ مُخَالَطَةٍ لِلنَّفْسِ وَلا مُمَاسَّةٍ هَا. وَقَالَتِ الْمَلِكَانِيَّةُ: الإِنِّيَّادُ أَنَّ الإِثْنَيْنِ صَارًا وَاحِدًا وَصَارَتِ الْكَثْرَةُ قِلَّةً. وَمِنْ غَيْرِ مُعَالَطَةٍ لِلنَّفْسِ وَلا مُمَاسَةٍ هَا. وَقَالَتِ الْمَلِكَانِيَّةُ: الإِنِّيَّادُ أَنَّ الْإِنْمُونِ الْفَاضِي أَبُو يَعْلَى وَقَالَتِ اللَّالَةِ عَنْهُمُ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى وَلَالِ اللَّيْوِينَ هُو مُعْمَاءً وَقَالَ أَبُو مُحَمَّدُ مُنْ وَلَالِ أَبُو مُحَمَّدُ وَقَالَ أَبُو مُحَمَّدُ اللَّاسِكَنْدَرِيَةٍ، وَمِنْ قَوْلِهِ: التَّصَارَى فِرَقٌ مِنْهُمْ أَصْحَابُ أُرِيُوسَ، وَكَانَ قِسِيسًا بِالْأَسْكَنْدَرِيَّةِ، وَمِنْ قَوْلِهِ:

١٤ - "مِنَ اللهِ حَتَّى يَقُولَ لَهَا: اغْفِرِي لِي وَارْحَمِينِي، وَغَيْرَ ذَلِكَ، بِنَاءً عَلَى أَثَمَّا تَشْفَعُ فِي ذَلِكَ إِلَى ابْنِهَا.
 فَتَارَةً يَقُولُونَ: يَا وَالِدَةَ الْإِلَهِ، اشْفَعِي لَنَا إِلَى الْإِلَهِ، وَتَارَةً يَسْأَلُونَهَا الْحَوَائِجَ الَّتِي تُطْلَبُ مِنَ اللهِ وَلَا يَذْكُرُونَ شَفَاعَةً،
 وَآخَرُونَ يَعْبُدُونَهَا كَمَا يَعْبُدُونَ الْمَسِيحَ.

وَقَدْ ذَكَرَ سَعِيدُ بْنُ الْبِطْرِيقِ هَذَا عَنْهُمْ، لَمَّا ذَكَرَ اجْتِمَاعَهُمْ عِنْدَ " قُسْطَنْطِينَ " بِ " نِيقِيَةَ ". قَالَ: وَكَانُوا مُخْتَلِفِي الْآرَاءِ مُخْتَلِفِي الْأَدْيَانِ.

فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: الْمَسِيحُ وَأُمُّهُ إِلْهَانِ مِنْ دُونِ اللهِ، وَهُمُ الْمَرْيَمَانِيُّونَ وَيُسَمَّوْنَ الْمَرْيَمَانِيَّةَ، كَذَلِكَ قَالَ اللهُ عَاعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلْمَيْنِ مِنْ دُونِ اللهِ قَالَ سُبْحَانَكَ وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَإِذْ قَالَ اللهُ يَاعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَمَيْنِ مِنْ دُونِ اللهِ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكُ مُ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ أَنْتُ عَلَامُ اللهَ رَبِي وَرَبَّكُمْ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ

<sup>(</sup>١) الاستقامة ٧/١

<sup>(</sup>٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ٣٠٣/٢

<sup>(</sup>٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ٨٤/٤

فَلَمَّا تَوَقَّيْتَنِي كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾ [المائدة: ١١٦ - ١١٦]. وَهُوَ - سُبْحَانَهُ - لَمْ يَحْكِ هَذَا عَنْ جَمِيعِ النَّصَارَى، بَلْ سَأَلَ". (١)

١٥ - "قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ بْنُ حَزْمٍ: وَالصَّدُوقِيَّةُ طَائِفَةٌ مِنَ الْيَهُودِ نُسِبُوا إِلَى رَجُلٍ يُقَالُ لَهُ صَدُوقٌ، وَهُمْ يَقُولُونَ - مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الْيَهُودِ -: إِنَّ الْعُزَيْرَ ابْنُ اللَّهِ، وَكَانُوا بِجِهَةِ الْيَمَنِ.

وَلَكِنِ الْمُتَفَلْسِفَةُ الَّذِينَ يَقُولُونَ بِصُدُورِ الْعُقُولِ وَالْأَفْلَاكِ عَنْهُ، وَإِنْ سُمِّيَ ذَلِكَ تَوَلُّدًا، فَهُمْ يَجْعَلُونَ وَلَدَهُ مُنْفَصِلًا عَنْهُ، لَكِنْ يُثْبِتُونَ وَلَدًا قَدِيمًا أَزَلِيًّا صَدَرَ عَنْهُ بِغَيْرِ الْحَتِيَارِهِ، وَيَجْعَلُونَ الشَّيْءَ الْوَاحِدَ مُتَوَلِّدًا عَنْهُ.

وَسَائِرُ الطَّوَائِفِ الَّذِينَ أَثْبَتُوا لِلَّهِ وَلَدًا، جَعَلُوهُ حَادِثًا مُنْفَصِلًا عَنْهُ.

فَأَمَّا جَعْلُ صِفَتِهِ الْقَائِمَةِ بِهِ وَلَدًا لَهُ وَمَوْلُودًا، فَهَذَا لَا يُعْرَفُ عَنْ غَيْرِ النَّصَارَى، فَإِذَا أَثْبَتُوا لَهُ وَلَدًا وَابْنًا غَيْرَ فَعُلُوقٍ، وَالصِّفَةُ الْقَائِمَةُ بِهِ اللَّازِمَةُ لَهُ، لَمْ تَتَوَلَّدْ عَنْهُ وَلَا تُسَمَّى ابْنًا وَلَا وَلَدًا عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَغَيْرِهِمْ - تَعَيَّنَ عَنْهُ وَلَا تُسَمَّى ابْنًا وَلَا وَلَدًا عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَغَيْرِهِمْ - تَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ الْوَلَدُ إِمَّا جُزْءًا مُنْفَصِلًا عَنْهُ، وَإِمَّا مَعْلُولًا لَهُ صَادِرًا عَنْهُ بِغَيْرٍ قُدْرَتِهِ وَمَشِيئِتِه، وَأَيَّ الْقُولَيْنِ قَالُوهُ فَهُمْ فِيهِ كُونَ الْوَلَدُ إِمَّا جُزْءًا مُنْفَصِلًا عَنْهُ، وَإِمَّا مَعْلُولًا لَهُ صَادِرًا عَنْهُ بِغَيْرٍ قُدْرَتِهِ وَمَشِيئِتِهِ، وَأَيَّ الْقُولَيْنِ قَالُوهُ فَهُمْ فِيهِ كُونَ الْوَلَدُ إِمَّا اللَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ. ". (٢)

١٦- "وَالْأَسْوِدَةُ الَّتِي عَنْ شِمَالِهِ أَهْلُ النَّارِ» . قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَأَحْبَرَنِي ابْنُ حَزْمٍ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ، وَأَبَا حَبَّةَ الْأَنْصَارِيَّ يَقُولَانِ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ثُمُّ عَرَجَ بِي حَتَّى ظَهَرْتُ بِمُسْتَوَى أَسْمَعُ مِنْهُ صَرِيفَ الْأَقْلَامِ» . وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «لَمَّا أُسْرِيَ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ انْتُهِيَ الْأَقْلَامِ» . وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «لَمَّا أُسْرِيَ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ انْتُهِيَ الْأَقْلَامِ» . وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «لَمَّا أُسْرِيَ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ انْتُهِيَ بِيَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ، إلَيْهَا يَنْتَهِي مَا يُعْرَجُ بِهِ مِنَ الْأَرْضِ، فَيُقْبَضُ مِنْهَا، وَإِلَيْهَا يَنْتَهِي مَا يُعْرَجُ بِهِ مِنَ الْأَرْضِ، فَيُقْبَضُ مِنْهَا، وَإِلَيْهَا يَنْتَهِي مَا يُعْرَجُ بِهِ مِنَ الْأَرْضِ، فَيُقْبَضُ مِنْهَا، قَالَ: ﴿ إِذْ يَغْشَى ﴾ [النجم: ١٦] ". (٣)

١٨- "والقياس مؤلف من مقدمتين والمقدمة قضية أما موجبة وأما سالبة وكل منهما أما كلية وأما جزئية فلا بد من الكلام في القضايا وأنواعها وجهاتها.

وقد يستدل عليها ب نقيضها وبعكسها وبعكس نقيضها فإنها إذا صحت بطل نقيضها وصح عكسها وعكس نقيضها.

والقضية أما حملية وأما شرطية متصلة وأما شرطية منفصلة فانقسم القياس باعتبار صورته إلى قياس تداخل وهو الحملي وقياس تلازم وهو الشرطي المنفصل هذا باعتبار صورته وباعتبار مادته إلى الأصناف الخمسة المتقدمة.

<sup>(</sup>١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ٢٥٦/٤

<sup>(</sup>٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ٤٧٦/٤

<sup>(</sup>٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ١٧٥/٦

فلا بد من الكلام في مواد القياس وهي القضايا التي يستدل بها على غيرها وهذا كله في قياس الشمول وأما قياس التمثيل والاستقراء فله حكم آخر فإنهم قالوا الاستدلال ب الكلى على الجزئي هو قياس الشمول وب الجزئي على الكلى هو الاستقراء أما التام أن علم شموله للأفراد وإلا ف الناقص والاستدلال بأحد الجزئيين على الآخر هو قياس التمثيل.

مع أنا قد بسطنا في غير هذا الموضع الكلام على أن كل قياس شمول فانه يعود إلى التمثيل كما أن كل قياس تمثيل فانه يعود إلى شمول وأن جعلهم قياس الشمول يفيد اليقين دون قياس التمثيل خطأ.

وذكرنا تنازع الناس في اسم القياس هل يتناولهما جميعا كما عليه جمهور الناس أو هو حقيقة في التمثيل مجاز في قياس الشمول كما اختاره أبو حامد الغزالي وأبو محمد المقدسي أو بالعكس كما اختاره أبو حزم وغيره من أهل المنطق والكلام على هذا مبسوط في مواضع". (١)

9 ا-"فقالت طائفة من أهل الأصول: هو حقيقة في قياس التمثيل مجاز في قياس الشمول كابي حامد الغزالي وأبي محمد المقدسي وغيرهما.

وقالت طائفة: بل هو بالعكس حقيقة في الشمول مجاز في التمثيل كابن حزم وغيره.

وقال جمهور العلماء بل هو حقيقة فيهما والقياس العقلي يتناولهما جميعا وهذا قول أكثر من تكلم في أصول الدين وأصول الفقه وأنواع العلوم العقلية وهو الصواب وهو قول الجمهور من أتباع الأئمة الأربعة وغيرهم كالشيخ أبي حامد والقاضي أبي الطيب وأمثالهما وكالقاضي أبي يعلى والقاضي يعقوب والحلواني وأبي الخطاب وابن عقيل وابن الزاغوني وغيرهم فان حقيقة أحدهما هو حقيقة الآخر وإنما تختلف صورة الاستدلال.

والقياس في اللغة تقدير الشيء بغيره وهذا تتناول تقدير الشيء المعين بنظيره المعين وتقديره بالأمر الكلى المتناول له ولأمثاله فان الكلى هو مثال في الذهن لجزئياته ولهذا كان مطابقا موافقا له.

## حقيقة قياس الشمول:

وقياس الشمول هو انتقال الذهن من المعين إلى المعنى العام المشترك الكلى المتناول له ولغيره والحكم عليه بما يلزم المشترك الكلى بأن ينتقل من ذلك الكلى اللازم إلى الملزوم الأول وهو المعين فهو انتقال من خاص إلى عام ثم انتقال من ذلك الحاص من جزئى إلى كلى ثم من ذلك الكلى إلى الجزئي الأول فيحكم عليه بذلك الكلى.

ولهذا كان الدليل اخص من مدلوله الذي هو الحكم فانه يلزم من وجود الدليل وجود الحكم واللازم لا يكون

<sup>(</sup>١) الرد على المنطقيين ص/٦

أخص من ملزومه". (١)

• ٢-"إنما يكون كليا في الذهن لا في الخارج فإذا كان هذا هو العلم الأعلى عندهم لم يكن الأعلى عندهم علما بشيء موجود في الخارج بل علما بأمر مشترك بين جميع الموجودات وهو مسمى الوجود وذلك كمسمى الشيء والذات والحقيقة والنفس والعين والماهية ونحو ذلك من المعاني العامة ومعلوم أن العلم بمذا ليس هو علما بموجود في الخارج لا بالخالق ولا بالمخلوق وإنما هو علم بأمر مشترك كلي يشترك فيه الموجودات لا يوجد إلا في الذهن ومن المتصورات ما يشترك فيه الموجود والمعدوم كقولنا مذكور ومعلوم ومخبر عنه فهذا اعم من ذاك.

وهذا بخلاف العلم الأعلى عند المسلمين فانه العلم بالله الذي هو في نفسه أعلى من غيره من كل وجه والعلم به أعلى العلوم من كل وجه والعلم به اصل لكل علم وهم يسلمون أن العلم به إذا حصل على الوجه التام يستلزم العلم بكل موجود.

وهذا بخلاف العلم بمسمى الوجود فان هذا لا حقيقة له في الخارج ولا العلم بالقدر المشترك يستلزم العلم بأجناسه وأنواعه وما يتميز به كل شيء بل ليس فيه إلا علم بقدر مشترك لا تصور له في الخارج وإنما هو علم بهذه المشتركات.

وليس في مجرد العلم بذلك ما يوجب كمال النفس بل ولا في العلم بأقسامه العامة فانا إذا علمنا أن الوجود ينقسم إلى جوهر وعرض وأن أقسام الجوهر خمسة كما زعموه مع أن ذلك ليس بصحيح ولا يثبت مما ذكروه إلا الجسم وأما المادة والصورة والنفس والعقل فلا يثبت لها حقيقة في الخارج إلا أن يكون جسما اوعرضا ولكن ما يثبتونه يعود إلى أمر مقدر في النفس لا في الخارج كما قد بسط في موضعه.

وقد اعترف بذلك من ينصرهم ويعظمهم كأبي محمد بن حزم وغيره ولتعظيمه". (٢)

11-"عليه سلف الأمة من الصحابة والتابعين لا يعرف بينهم نزاع في أن الفلك مستدير وقد حكى إجماع علماء المسلمين على ذلك غير واحد منهم أبو الحسين بن المنادى الإمام الذي له أربعمائة مصنف وكان من الطبقة الثانية من أصحاب احمد ومنهم أبو محمد بن حزم ومنهم أبو الفرج بن الجوزي والآثار بذلك معروفة ثابتة عن السلف كما دل على ذلك الكتاب والسنة.

وقد ذكرنا طرفا من ذلك في جواب مسألة سئلنا عنها في هذا الباب فذكرنا دلالة الكتاب والسنة على ذلك موافقا لما علم بالحساب العقلي.

وقد قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴿ وَقَالَ تعالى: ﴿لا

<sup>(</sup>١) الرد على المنطقيين ص/١١٩

<sup>(</sup>۲) الرد على المنطقيين ص/١٣١

الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ وَكُلُّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴿

تفسير قوله تعالى: ﴿ كُلُّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ .

وقد ذكر الإمام أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم في تفسيره ثنا أبي يعنى الإمام أبا حاتم الرازي ثنا نصر بن علي حدثني أبي عن شعبة بن الحجاج عن الأعمش عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله: ﴿ كُلُّ فِي فَلَكِ يَسْبَحُونَ ﴾ قال: "في فلكة مثل فلكة المغزل".

وذكر عن احمد الزبيري عن شريك عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس في". (١)

٢٢- "وهذا الشرك أعظم من شرك مشركي العرب والنصارى ونحوهم فان أولئك كانوا يقولون صانع العلم فاعل عتار وان الشافع يستله ويدعوه لكن يثبتون شفاعة بغير إذنه وشفاعة لما ليس له شفاعة ويعبدون الشافع ويسألونه من دون الله ويصورون على تمثاله صورة يعبدونما وكانت الشياطين تدخل في تلك الأصنام وتكلمهم وتتراأى للسدنة أحيانا كما يوجد نظير ذلك في هذا الزمان مواضع كثيرة.

بقية الكلام على الجواهر الخمسة:

وأيضا فدعواهم أن الجوهر جنس تحته أربعة وهي العقل والنفس والمادة والصورة والخامس هو الجسم إذا حقق الأمر عليهم كان ما يثبتونه من العقليات إنما هو موجود في الذهن والعقل بمنزلة الكليات لا وجود لها في الخارج وقد اعترف بهذا من ينصرهم ويعظمهم كابن حزم وغيره.

رد لقول من زعم أن عالم الغيب هو العالم العقلى:

ومن زعم أن عالم الغيب أخبرت به الرسل هو العالم العقلي الذي يثبته هؤلاء فهو من أضل الناس فان ابن سينا ومن رعم أن عالم العقلي ويردون على ومن سلك سبيله في هذا كالشهرستاني والرازي وغيرهما يقولون أن الإلهيين يثبتون العالم العقلي ويردون على الطبيعيين منهم الذين لا يثبتون إلا العالم الحسي ويدعون أن العالم العقلي الذي يثبتونه هو ما أخبرت به الرسل من الغيب الذي أمروا بالإيمان به مثل وجود الرب والملائكة والجنة.

وليس الأمر كذلك فان ما يثبتونه من العقليات إذا حقق الأمر لم يكن لها وجود إلا في العقل وسميت مجردات ومفارقات لأن العقل يجرد الأمور الكلية على المعينات.

وأما تسميتها مفارقات فكان أصله أن النفس الناطقة تفارق البدن وتصير حينئذ عقلا وكانوا يسمون ما جامع المادة بالتدبير لها كالنفس قبل الموت". (٢)

<sup>(</sup>١) الرد على المنطقيين ص/٢٦١

<sup>(</sup>۲) الرد على المنطقيين ص/٣٠٧

٢٣- "وقال تعالى ﴿ وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا ﴾ فهذا الروح تصور بصورة بشر سوى وخاطب مريم ونفخ فيها

ومن المعلوم أن القوى النفسانية التي تكون في نفس النبي وغير النبي لا يراها الحاضرون ولا يكون منها مثل هذه الأحوال والأقوال والأفعال

ومريم لم تكن نبيه بل غايتها أن تكون صديقة كما قال ﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَمُا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى﴾

وقد حكى الإجماع على انه لم يكن في النساء نبية غير واحد كالقاضي أبي بكر بن الطيب والقاضي أبي يعلى وأبي المعالي الجويني وخلاف ابن حزم شاذ مسبوق بالإجماع فإن دعواه أن أم موسى كانت نبية هي ومريم قول لا يعرف عن أحد من السلف والأئمة وقد ثبت في الصحيح عدد من كمل من النساء وليس فيهن أم موسى بل قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الحديث الصحيح: "كمل من الرجال كثير ولم يكمل من النساء إلا مريم بنت".

٢٤- "المقالات لأبي عيسى الوراق والنوبختي ولأبي الحسن الأشعري ولأبي القاسم الكعبي ولأبي الفتح الشهرستاني ولأبي محمد بن حزم وغير هؤلاء.

وكذلك كتب البحث والمناظرة وذلك أن الجهمية والمعتزلة الذين هم أئمة هذه الطريق لما اعتقدوا أن حدوث العالم إنما علم بحدوث". (٢)

٢٥ - "وقد تنازع الناس في القديم هل يجعل من أسماء الله؟ فذهب طائفة كابن حزم إلى أنه لا يسمى قديما بناء على أن الأسماء توقيفية ولم يثبت هذا الاسم عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

والمقصود أنه مستعمل في القرآن فيما تقدم على غيره كقوله تعالى: ﴿حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ ﴿ (سورة يس ٣٩) وقوله تعالى: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلالِكَ الْقَدِيمِ ﴾ (سورة يوسف ٩٥) وقوله: ﴿ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هَذَا إِفْكُ قَدِيمٌ ﴾ (سورة الأحقاف ١١) وقوله عن إبراهيم: ﴿ أَفَرَأُيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمُ اللَّقَدَمُونَ ﴾ (سورة الشعراء ٧٥) فالمحدث يقابل هذا القديم.

وكان القرآن ينزل شيئا فشيئا فما تقدم نزوله فهو متقدم على ما تأخر نزوله وما تأخر نزوله محدث بالنسبة إلى ذلك المتقدم ولهذا قال: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّمِمْ مُحُدَثٍ ﴾ (سورة الأنبياء ٢) فدل أن الذكر منه محدث ومنه ما ليس بمحدث.

<sup>(</sup>۱) الصفدية ۱۹۸/۱

<sup>(</sup>٢) الصفدية ٢/٢

والذكر كله مخلوق ومحدث مسبوق بالعدم عند القائلين بأن القرآن وغيره من كلام الله مخلوق أو هو كله مخلوق مسبوق بعدم وإن لم نقل مخلوق فلا يكون للتخصيص عندهم معنى لكن يبقى أن يقال فإذا كان موصوفا بالحدوث الأخص وهو تقدم غيره عليه فالحدوث الأعم وهو كونه مسبوقا بالعدم لازم لهذا ولكن هذا لا يقتضي أن يكون نوع الذكر كذلك كما قد عرف.

وهكذا فهم كثير من الناس لكلام السلف والأئمة في القرآن". (١)

77-"أو إلى ثبوت قدر مشترك بين الأجسام وهو الكليات التي لا تخرج عن جسم أو عرض أو إثبات صورة هي إما جسم وإما عرض حتى أن البن حزم وهو ممن يعظم الفلاسفة قرر أن الأمر منحصر في الأجسام والأعراض وبينوا أنه لا يخرج الممكن عنهما.

وآخرون من أئمة الكلام والنظر قرروا ما هو أعم من ذلك أن الموجود لا يخرج عن هذين القسمين وبينوا أن ما يدعى غيرهم إثباته إما أن يكون ممتنعا ثبوته في الخارج وإما أن يكون داخلا في أحد القسمين.

ولكن لفظ الجسم والعرض فيه نزاع اصطلاح لفظي وفيه نزاع عقلي كما قد بسط في موضعه والمقصود هنا أن الفلاسفة لا حجة لهم أصلا على قدم شيء من أشخاص العالم بل الأصل العقلي الذي يعتمدون عليه يمنع قدمها وقد ذكرنا هذا في مواضع.

وهذا ابن سينا أفضل متأخريهم وهو الذي أخذ فلسفة الأوائل لخصها وضم إليها البحوث العقلية التي تلقاها عن المتكلمين من المعتزلة وغيرهم فزاد فيها ما يوافقها ويقويها بحث صار لهم في الإلهيات كلام له قدر لا يوجد لمتقدميهم فصار أحسن ما عندهم من الإلهيات ما استفاده ابن سينا من كلام المتكلمين والمواضع التي تخالف أصولهم وقد زل فيها المتكلمون صارت عمدة له في الرد على المتكلمين". (٢)

٩ - "صلى الله عليه وسلم؟ قال: قال لي " إن صبرت كان خيرا وكان لك بما دار في الجنة " قال: قلت:فأنا أصبر فتركها أبو أحمد.

قال: وكان لعتبة بن غزوان دار تسمى ذات الوجهين فلما هاجر أخذها يعلي بن أمية وكان استوصاه بها حين هاجر فلما كان عام الفتح وكلم بنو جحش رسول الله صلى الله عليه وسلم في دارهم فكره أن يرجعوا في شيء من أموالهم أخذت منهم في الله تعالى وهجروه لله أمسك عتبة بن غزوان عن كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم في داره هذه ذات الوجهين وسكت المهاجرون فلم يتكلم أحد منهم في دار هجرها لله ورسوله وسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مسكنه الذي ولد فيه ومسكنه الذي ابتنى فيه بخديجة وهذه القصة معروفة عند أهل

<sup>(</sup>١) الصفدية ٨٥/٢

<sup>(</sup>٢) الصفدية ٢/٨٧٨

العلم.

قال محمد بن إسحاق: حدثني عبد الله بن أبي بكر ببن حزم والزهير بن عكاشة بن أبي أحمد قال: أبطأ رسول الله عليه الله عليه وسلم يوم الفتح عليهم في دورهم فقالوا لأبي أحمد يا أبا أحمد إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يكره لكم أن ترجعوا في شيء من أموالكم مما أصيب في الله.

وقال ابن إسحاق أيضا في رواية زياد بن عبد الله البكائي عنه: وتلاحق المهاجرون إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يبق أحد منهم بمكة إلا مفتون أو محبوس ولم يوعب أهل هجرة من مكة بأهليهم وأموالهم إلى الله والى رسوله إلا أهل دور مسمون: بنو مظعون من بني جمح وبنو جحش بن رئاب حلفاء بني أمية وبنو البكير من بني سعد بن ليث حلفاء عدي بن كعب فإن دورهم غلقت بمكة ليس فيها ساكن.

ولما خرج بنو جحش بن رئاب من دارهم عدا عليها أبو سفيان بن حرب". (١)

• ٣٠- "لأن له غرضا في فعل هذه الأشياء مع اعتقاد تحريمها وهو ما يتعجل من اللذة قال: وإذا حكمنا بكفره فإنما نحكم به في ظاهر الحكم فأما في الباطن فإن كان صادقا فيما قال فهو مسلم كما قلنا في الزنديق: لا تقبل توبته في ظاهر الحكم.

وذكر القاضي عن الفقهاء أن ساب النبي صلى الله عليه وسلم إن كان مستحلا كفر وإن لم يكن مستحلا فسق ولم يكفر كساب الصحابة وهذا نظير ما يحكى أن بعض الفقهاء من أهل العراق أفتى هارون أمير المؤمنين فيمن سب النبي صلى الله عليه وسلم أن يجلده حتى أنكر ذلك مالك ورد هذه الفتيا مالك وهو نظير ما حكاه أبو محمد ابن حزم أن بعض الناس لم يكفر المستخف به.

وقد ذكر القاضي عياض بعد أن رد هذه الحكاية عن بعض فقهاء العراق والخلاف الذي ذكره ابن حزم بما نقله من الإجماع عن غير واحد وحمل الحكاية على أن أولئك لم يكونوا ممن يوثق بفتواه لميل الهوى به أو أن الفتيا كانت في كلمة اختلف في كونها سبا أو كانت فيمن تاب ذكر أن الساب إذا أقر بالسب ولم يتب منه قتل كفرا لأن قوله إما صريح كفر كالتكذيب ونحوه أو هو من كلمات الاستهزاء أو الذم فاعترافه بما وترك توبته منها دليل على استحلاله لذلك وهو كفر أيضا قال: فهذا كافر بلا خلاف.

وقال في موضع آخر: إن من قتله بلا استتابة فهو لم يره ردة وإنما يوجب القتل فيه حدا وإنما يقول ذلك مع إنكاره ما شهد عليه به أو إظهاره الإقلاع عنه والتوبة ونقتله حدا كالزنديق إذا تاب قال: ونحن وإن أثبتنا له حكم الكافر في القتل فلا نقطع عليه بذلك لإقراره بالتوحيد والنبوة وإنكاره ما شهد به عليه أو زعمه أن ذلك

1 7 7

<sup>(</sup>١) الصارم المسلول على شاتم الرسول ص/١٥٨

كان منه ذهولا ومعصية وأنه مقلع عن ذلك نادم عليه". (١)

٣٦- "فِيهِ عَنْ أَحْمَدَ ثَلَاثُ رِوَايَاتٍ: إحْدَاهُنَّ: أَنَّهَا تَنْجُسُ وَلَوْ مَعَ الْكَثْرَةِ.

وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَغَيْرِهِ. وَالثَّانِيَةُ: أَهَّا كَالْمَاءِ سَوَاءً، كَانَتْ مَائِيَّةً، أَوْ غَيْرَ مَائِيَّةٍ، وَهُوَ قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنْ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ: كَابْنِ مَسْعُودٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَالزُّهْرِيِّ، وَأَبِي تَوْرٍ، وَغَيْرِهِمْ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي تَوْرٍ، نَقَلَهُ الْمَرْوَزِيِّ عَنْ أَبِي تَوْرٍ، وَغَيْرِهِمْ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي تَوْرٍ، نَقَلَهُ الْمَرْوَزِيِّ عَنْ أَبِي تَوْرٍ، وَغَيْرِهِمْ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي تَوْرٍ، نَقَلَهُ الْمَرْوَزِيِّ عَنْ أَبِي تَوْرٍ، وَخَيْرِهِمْ، وَهُو قَوْلُ أَبِي تَوْرٍ، نَقَلَهُ الْمَرْوَزِيِّ عَنْ أَبِي وَكَذَلِكَ ذَكَرَ وَلِكَ الْخَلَّالُ فِي جَامِعِهِ عَنْ الْمَرْوَزِيِّ. وَكَذَلِكَ ذَكرَ وَلِكَ الْخَلَالُ فِي جَامِعِهِ عَنْ الْمَرُونِيِّ. وَكَذَلِكَ ذَكرَ وَلِكَ الْخَلَّالُ فِي جَامِعِهِ عَنْ الْمَرْوَزِيِّ. وَكَذَلِكَ مُنْكَاتِ عَنْدَهُمْ فِي الْمَائِعَاتِ مَعْرُوفٌ: فَإِذَا كَانَتْ مُنْبَسِطَةً أَنَّ جُكْمَ الْمَائِعَاتِ عِنْدَهُمْ فِي الْمَائِعَاتِ مَعْرُوفٌ: فَإِذَا كَانَتْ مُنْبَسِطَةً بِتَحَرُّكُ أَحْدُ طَرَفِيْهَا بِتَحَرُّكِ الطَّرَفِ الْآحَرِ لَمُ تَنْجُسْ كَالْمَاءِ عِنْدَهُمْ.

وَأَمَّا أَبُو ثَوْرٍ فَإِنَّهُ يَقُولُ بِالْعَكْسِ: بِالْقُلَّتَيْنِ كَالشَّافِعِيّ، وَالْقُولُ أَغَّا كَالْمَاءِ يُذْكُرُ قَوْلًا فِي مَذْهَبِ مَالِكِ، وَقَدْ ذَكَرَ أَمَّا كَالْمَاءِ يُذْكُرُ قَوْلًا فِي مَذْهَبِ مَالِكِ، وَقَدْ ذَكَرَ أَمْ عَنْهُ فِي يَسِيرِ النَّجَاسَةِ إِذَا وَقَعَتْ فِي الطَّعَامِ الْكَثِيرِ رِوَايَتَيْنِ وَرُويَ عَنْ أَبِي نَافِعٍ، مِنْ الْمَالِكِيَّةِ، فِي الجَّبَابِ النَّيْتُ عَنْهُ فِي يَسِيرِ النَّجَاسَةِ إِذَا وَقَعَتْ فِي الطَّعَامِ الْكَثِيرِ رِوَايَتَيْنِ وَرُويَ عَنْ أَبِي نَافِعٍ، مِنْ الْمَالِكِيَّةِ، فِي الجَّبَابِ النَّيْتُ عَنْهُ لِلزَيْتِ مَمُوتُ فِيهِ الْفَأْرَةُ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَضُرُّ الزَّيْتَ، قَالَ: وَلَيْسَ الزَّيْتُ كَالْمَاءِ.

وَقَالَ ابْنُ الْمَاحِشُونِ فِي الزَّيْتِ وَغَيْرِهِ تَقَعُ فِيهِ الْمَيْتَةُ وَلَمْ تُعَيِّرْ أَوْصَافَهُ وَكَانَ كَثِيرًا؛ لَمْ يَنْجُسْ بِخِلَافِ مَوْتِمَا فِيهِ، وَفَقُوعِهَا فِيهِ، وَمُذْهَبُ ابْنِ حَزْمٍ وَغَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ: أَنَّ الْمَائِعَاتِ لَا تَنْجُسُ بِوُقُوعِ فَفَرَّقَ بَيْنَ مَوْتِمَا فِيهِ، وَوُقُوعِهَا فِيهِ. وَمَذْهَبُ ابْنِ حَزْمٍ وَغَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ: أَنَّ الْمَائِعَاتِ لَا تَنْجُسُ بِوُقُوعِ النَّالِقَةُ: يُفَرَّقُ النَّائِةُ: يُفَرَّقُ النَّائِعِ النَّائِعِ الْمَائِعِ: كَحَلِ الْعِنَب، فَيُلْحَقُ الْأَوَّلُ بِالْمَاءِ دُونَ الثَّانِي. وَغَيْرِ الْمَائِعِ: كَحَلِ الْعِنَب، فَيُلْحَقُ الْأَوَّلُ بِالْمَاءِ دُونَ الثَّانِي.

وَفِي الْخُمْلَةِ: لِلْعُلَمَاءِ فِي الْمَائِعَاتِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ. أَحَدُهَا: أَنَّا كَالْمَاءِ.

وَالثَّانِي: أَنَّمَا أَوْلَى بِعَدَمِ التَّنجُّسِ مِنْ الْمَاءِ؛ لِأَنَّهَا طَعَامٌ وَإِدَامٌ فَإِتْلَافُهَا فِيهِ". (٢)

٣٣-"وَمَنْ لَمْ يَلْحَظْ الْمَعَانِيَ مِنْ خِطَابِ اللّهِ وَرَسُولِهِ، وَلَا يَفْهَمُ تَنْبِيهَ الْخِطَابِ وَفَحْوَاهُ مِنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ كَالَّذِينَ يَقُولُونَ إِنَّ قَوْلَهُ: ﴿ فَلَا تَقُلُ هُمُمَا أُفِّ ﴾ [الإسراء: ٣٣] . لا يُفِيدُ النَّهْيَ عَنْ الضَّرْبِ، وَهُوَ إحْدَى كَالَّذِينَ يَقُولُونَ إِنَّ قَوْلَهُ: ﴿ فَلَا تَقُلُ هُمُمَا أُفِّ ﴾ [الإسراء: ٣٣] . لا يُفِيدُ النَّهْيَ عَنْ الضَّرْبِ، وَهُوَ إحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ عَنْ دَاوُد، وَاحْتَارَهُ النُّ حَزْمِ ، وَهَذَا فِي غَايَةِ الضَّعْفِ، بَلْ وَكَذَلِكَ قِيَاسُ الْأَوْلَى، وَإِنْ لَمْ يَدُلُ عَلَيْهِ الْخِطَابُ، لَكِنْ عُرِفَ أَنَّهُ أَوْلَى بِالْحُكْمِ مِنْ الْمَنْطُوقِ بِهَذَا، فَإِنْكَارُهُ مِنْ بِدَعِ الظَّاهِرِيَّةِ الَّتِي لَمْ يَسْبِقُهُمْ بِمَا أَحَدُ مِنْ السَّلَفِ، فَمَا زَالَ السَّلَفُ يَحْبُونَ بَمِثْلِ هَذَا.

وَهَذَا كَمَا أَنَّهُ إِذَا قَالَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيدِهِ لَا يُؤْمِنُ كَرَّرَهَا ثَلَاثًا، قَالُوا: مَنْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: مَنْ لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائِقَهُ» فَإِذَا كَانَ هَذَا يِمُجَرَّدِ الْخُوْفِ مِنْ بَوَائِقِهِ، فَكَيْفَ فِعْلُ الْبَوَائِقِ مَعَ عَدَمِ أَمْنِ جَارِهِ قَالَ: مَنْ لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائِقَهُ» فَإِذَا كَانَ هَذَا بِمُجَرَّدِ الْخُوْفِ مِنْ بَوَائِقِهِ، فَكَيْفَ فِعْلُ الْبَوَائِقِ مَعَ عَدَم أَمْنِ جَارِهِ مِنْهُ، كَمَا فِي الصَّحِيح: عَنْهُ أَنَّهُ قِيلَ لَهُ: «أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ؟ قَالَ: أَنْ جَعْلَ لِلَّهِ نِدًّا وَهُوَ حَلْقَك. قِيلَ: ثُمُّ مَاذَا؟

<sup>(</sup>١) الصارم المسلول على شاتم الرسول ص/١٤

<sup>(</sup>۲) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ۲٤٣/١

قَالَ: أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَك حَشْيَةَ أَنْ يَطْعَمَ مَعَك. قِيلَ: ثُمُّ أَيُّ؟ قَالَ: أَنْ تُزَايِيَ كِيَلِيلَةِ جَارِك» .". (١)

٣٤-"وَأَمَّا الِاعْتِكَافُ، فَمَا عَلِمْت أَحَدًا قَالَ إِنَّهُ يَجِبُ لَهُ الْوُضُوءُ، وَكَذَلِكَ الذِّكُرُ، وَالدُّعَاءُ، فَإِنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَمَرَ الْحَائِضَ بِذَلِكَ.

وَأَمَّا الْقِرَاءَةُ فَفِيهِمَا خِلَافٌ شَاذُّ، فَمَذْهَبُ الْأَرْبَعَةِ تَجِبُ الطَّهَارَتَانِ لِهَذَا كُلِّهِ إِلَّا الطَّوَافَ مَعَ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ. فَقَدْ قِيلَ: فِيهِ نِزَاعٌ. وَالْأَرْبَعَةُ أَيْضًا لَا يُجُوِّزُونَ لِلْجُنُبِ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ، وَلَا اللَّبْثَ فِي الْمَسْجِدِ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى وُضُوءٍ، وَتَنَازَعُوا فِي قِرَاءَةِ الشَّيْءِ الْيَسِيرِ.

وَفِي هَذَا نِزَاعٌ فِي مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَغَيْرِهِ، كَمَا قَدْ ذُكِرَ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ، وَمَذْهَبُ أَهْلِ الظَّاهِرَةِ: يَجُوزُ لِلْجُنُبِ أَنْ يَقْرَأَ لِلْقُرْآنِ، وَاللَّبْثُ فِي الْمَسْجِدِ، هَذَا مَذْهَبُ دَاوُد، وَأَصْحَابِهِ، وَابْنِ حَزْمٍ، وَهَذَا مَنْقُولُ عَنْ بَعْضِ لِلْجُنُبِ أَنْ يَقْرَأُ لِلْقُرْآنِ، وَاللَّبْثُ فِي الْمَسْجِدِ، هَذَا مَذْهَبُ دَاوُد، وَأَصْحَابِهِ، وَابْنِ حَزْمٍ اللَّهُ فِيمَا تَجِبُ الطَّهَارَتَانِ، فَالَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ حَزْمٍ أَثَّا لَا تَجِبُ إِلَّا لِصَلَاةٍ هِي رَكْعَتَانِ أَوْ رَكْعَةُ السَّهُمْ فِيمَا تَجِبُ الطَّهَارَةُ لِسَجْدَيَ السَّهُو، فَيَجُوزُ عِنْدَهُ لِلْجُنُبِ، الْمُعْرَدِثِ، وَالسُّجُودُ فِيهِ، وَمَسُّ الْمُصْحَفِ.

قَالَ: لِأَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ حَيْرٌ مَنْدُوبٌ إِلَيْهَا، فَمَنْ ادَّعَى مَنْعَ هَوُّلَاءٍ مِنْهَا فَعَلَيْهِ الدَّلِيلُ، وَأَمَّا الطَّوَافُ فَلَا يَجُوزُ لِلْحَائِضِ بِالنَّصِّ، وَالْإِجْمَاعِ، وَأَمَّا الْحُدَثُ فَفِيهِ نِزَاعٌ بَيْنَ السَّلَفِ، وَقَدْ ذَكَرَ عَبْدُ اللهِ بْنُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي الْمَنَاسِكِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ النَّحْعِيِّ، وَحَمَّادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ: أَنَّهُ يَجُوزُ الطَّوَافُ مَعَ الْحُدَثِ الْأَصْغَرِ، وَقَدْ قِيلَ إِنَّ هَذَا قَوْلُ الْحَنَفِيَّةِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ النَّحْعِيِّ، وَحَمَّادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ: أَنَّهُ يَجُوزُ الطَّوَافُ مَعَ الْحُدَثِ الْأَصْغَرِ، وَقَدْ قِيلَ إِنَّ هَذَا قَوْلُ الْحَنَفِيَّةِ إِلَّا اللَّهُ عَنْ النَّعْفِيِّ أَنَّ ذَلِكَ وَاحِبٌ فِيهِ لَا أَنْ مَذْهَبِ مَالِكِ، وَالشَّافِعِيِّ أَنَّهُ زُكُنُ فِيهِ. وَالصَّحِيحُ فِي هَذَا فَرْضٌ، وَهُو قَوْلٌ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ. وَظَاهِرُ مَذْهَبِهِ كَمَذْهَبِ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ أَنَّهُ زُكُنٌ فِيهِ. وَالصَّحِيحُ فِي هَذَا الْبَابِ مَا ثَبَتَ عَنْ الصَّحَابَةِ، - رضُوانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ -، وَهُوَ الَّذِي". (٢)

٣٥- "وَقَالَ الْبُوْ حَزْمٍ: وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَقَانَ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ: تُومِئُ الْحَائِضُ بِالسُّجُودِ. وَقَالَ سَعِيدٌ: وَتَقُولُ: رَبِّ لَك سَجَدْت، وَعَنْ الشَّعْبِيِّ جَوَازُ سُجُودِ التِّلاوَةِ إِلَى الْقِبْلَةِ، وَأَمَّا صَلَاةُ الْجِنَازَةِ: فَقَدْ وَقَالَ البُّحَارِيُّ: قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «مَنْ صَلَّى عَلَى الْجِنَازَةِ» وَقَالَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ». وَقَالَ: «صَلُّوا عَلَى النَّجَاشِيِّ» سَمَّاهَا صَلَاةً وَلَيْسَ فِيهَا رُكُوعٌ، وَلَا سُجُودٌ، وَلَا يَتَكَلَّمُ فِيهَا، وَفِيهَا تَكْبِيرٌ وَتَسْلِيمٌ، وَقَالَ: «صَلُّوا عَلَى النَّجَاشِيِّ» سَمَّاهَا صَلَاةً وَلَيْسَ فِيهَا رُكُوعٌ، وَلَا سُجُودٌ، وَلَا يَتَكَلَّمُ فِيهَا، وَفِيهَا تَكْبِيرٌ وَتَسْلِيمٌ، وَقَالَ: وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ لَا يُصَلِّي إِلَّا طَاهِرًا وَلَا يُصَلِّي عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوجِا وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ.

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: عَرَضَ الْبُحَارِيُّ لِلرَّدِ عَلَى الشَّعْبِيِّ، فَإِنَّهُ أَجَازَ الصَّلَاةَ عَلَى الْجِنَازَةِ بِغَيْرِ طَهَارَةٍ قَالَ: لِأَنَّهَا دُعَاةً لَيْسَ فِيهَا رُكُوعٌ وَلَا سُجُودٌ، وَالْفُقَهَاءُ مُجْمِعُونَ مِنْ السَّلَفِ، وَالْخَلَفِ عَلَى خِلَافِ قَوْلِهِ، فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى شُذُوذِهِ.

<sup>(</sup>۱) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ٣٣٦/١

<sup>(</sup>۲) الفتاوي الكبري لابن تيمية ١/١ ٣٤

أَجْمَعُوا أَنَّمَا لَا تُصَلَّى إِلَّا إِلَى الْقِبْلَةِ، وَلَوْ كَانَتْ دُعَاءً كَمَا زَعَمَ الشَّعْبِيُّ لَجَارَتْ إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ. قَالَ: وَاحْتِجَاجُ الْبُخَارِيِّ فِي هَذَا الْبَابِ حَسَنٌ. قُلْت: فَالنِزَاعُ فِي سُجُودِ التِّلَاوَةِ، وَفِي صَلَاةِ الْجِنَازَةِ، قِيلَ: هُمَا جَمِيعًا لَيْسَا صَلَاةً كَمَا قَالَ الشَّعْبِيُّ وَمَنْ وَافَقَهُ، وَقِيلَ: هُمَا جَمِيعًا صَلَاةٌ بَجِبُ هُمَا الطَّهَارَةُ، وَالْمَأْثُورُ عَنْ الصَّحَابَةِ، وَهُو الَّذِي تَدُلُّ عَلَيْهِ النُّصُوصُ.

وَالْقِيَاسُ الْقَرْقُ بَيْنَ الْجِنَازَةِ وَالسُّجُودِ الْمُجَرَّدِ سُجُودِ التِّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ بِالنَّصِّ: «لَا صَلَاةَ إِلَّا يَطْهُورٍ» . كَمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ» . وَفِي صَحِيحٍ مُسْلِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أَنَّهُ قَالَ:". (١)

٣٧- " ﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا ﴾ [الرعد: ١٥].

وَأُمَّا كَلَامُهُ فَلَهُ حُرْمَةٌ عَظِيمَةٌ؛ وَلِهِكَا يَنْهَى أَنْ يُقْرَأُ الْقُرْآنُ فِي حَالِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، فَإِذَا نَهُي أَنْ يُقْرَأُ السُّجُودِ، وَحُرْمَةُ الْمُصْحَفِ أَعْظَمُ مِنْ حُرْمَةِ الْمَسْجِدِ، وَالْمَسْجِدُ يَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَهُ لَا يُعْفِلُ السُّجُودِ، وَحُرْمَةُ الْمُصْحَفِ أَعْظَمُ مِنْ حُرْمَةِ الْمَسْجِدِ، وَالْمَسْجِدُ يَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَهُ الْمُصْحَفِ، وَيَدْخُلَهُ الْكَافِرُ لِلْحَاجَةِ، وَقَدْكَانَ الْكُفَّارُ يَدْخُلُونَهُ، وَاحْتُلِفَ فِي نَسْخِ ذَلِكَ، بِخِلَافِ الْمُصْحَفِ، فَلَا اللهُ عُدِن اللهُ عُلَق اللهُ عُلَافِ الْمُصْحَفِ، فَلَا يَنْ يَنْمُ إِذَا جَازَ الطَّوَافُ مَعَ الْحُدَثِ، أَنْ يَجُوزَ لِلْمُحْدِثِ مَسُّ الْمُصْحَفِ؛ لِأَنَّ حُرْمَةَ الْمُصْحَفِ أَعْظَمُ، وَعَلَى هَذَا يَلْرُهُ إِذَا جَازَ الطَّوَافُ مَعَ الْحُدَثِ، أَنْ يَجُوزَ لِلْمُحْدِثِ مَسُّ الْمُصْحَفِ؛ لِأَنَّ حُرْمَةَ الْمُصْحَفِ أَعْظُمُ، وَعَلَى هَذَا يَلْمُ أَذَا جَازَ الطَّوَافُ مَعَ الْحُدَثِ، أَنْ يَجُوزَ لِلْمُحْدِثِ مَسُّ الْمُصْحَفِ؛ لِأَنَّ حُرْمَةَ الْمُصْحَفِ أَعْظُمُ، وَعَلَى هَذَا فَرُعِي عَنْ عُثْمَانَ، وَسَعِيدٍ: مِنْ أَنَّ الْحُائِضَ تُومِئُ بِالسُّجُودِ، هُو لِأَنَّ حَدَثَ الْحُائِضِ أَغْلُطُ، وَالرُّكُوعُ هُو سُخُودٌ خَفِيفٌ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا ﴾ [البقرة: ٨٥] . قالُوا: رَكَعًا فَرُجِّصَ لَهَا فِي دُونِ كَمَالِ السُّجُودِ.

وَأَمَّا احْتِجَاجُ ابْنِ حَزْمٍ عَلَى أَنَّ مَا دُونَ رَكْعَتَيْنِ لَيْسَ بِصَلَاةٍ، بِقَوْلِهِ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى». فَهَذَا يَرْوِيهِ الْأَرْدِيُّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَارِقِيِّ، عَنْ ابْنِ عُمَر، وَهُوَ خِلَافُ مَا رَوَاهُ الثِّقَاتُ الْمَعْرُوفُونَ عَنْ ابْنِ عُمَر، وَهُوَ خِلَافُ مَا رَوَاهُ الثِّقَاتُ الْمَعْرُوفُونَ عَنْ ابْنِ عُمَر، وَهُوَ خِلَافُ مَا رَوَاهُ الثِّقَاتُ الْمَعْرُوفُونَ عَنْ ابْنِ عُمَر، وَهُوَ خِلَافُ مَا رَوَاهُ الثِّقَاتُ الْمَعْرُوفُونَ عَنْ ابْنِ عُمَر، وَهُو خِلَافُ مَا رَوَاهُ الثَّيْلِ مَثْنَى، فَإِذَا خِفْتَ الْفَجْرَ فَأَوْتِرْ فَإِخَالَ عَنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ؟ فَقَالَ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خِفْتَ الْفَجْرَ فَأُوتِرْ بِوَاحِدَةٍ» .". (٢)

٣٨- "فَإِنْ قِيلَ: يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا قَدْ ذَكَرَهُ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي بَحْلِسٍ آحَرَ كَلامًا مُبْتَدَأً لِآخَرَ: إِمَّا لِهَنَا فِينَا فِي أَوَّلِهِ السُّؤَالَ، وَفِي لِآخَرَ: إِمَّا لِهَنَا السَّائِلِ وَإِمَّا لِغَيْرِهِ. قِيلَ: كُلُّ مَنْ رَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ إِنَّمَا رَوَاهُ هَكَذَا، فَذَكَرُوا فِي أَوَّلِهِ السُّؤَالَ، وَفِي آخِرِهِ الْوَتْرَ، وَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا صَلَاةُ اللَّيْلِ، وَهَذَا خَالَفَهُمْ فَلَمْ يَذْكُرُ مَا فِي أَوَّلِهِ وَلَا مَا فِي آخِرِهِ، وَزَادَ فِي وَسَطِهِ، وَلَيْسَ أَوْمُورُ وَمَا الْمَعْرُوفِينَ بِالْحِفْظِ وَالْإِتْقَانِ، وَلِهَذَا لَمْ يُحْرَجْ حَدِيتَهُ أَهْلُ الصَّحِيح: الْبُحَارِيُّ وَمُسْلِمٌ، وَهَذِهِ الْأُمُورُ وَمَا

<sup>(</sup>۱) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ٣٤٣/١

<sup>(</sup>۲) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ٣٥٨/١

أَشْبَهَهَا مَتَى تَأَمَّلَهَا اللَّبِيبُ عَلِمَ أَنَّهُ غَلِطَ فِي الْحَدِيثِ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ ذَلِكَ أَوْجَبَ رِيبَةً قَوِيَّةً تَمْنَعُ الاحْتِجَاجَ بِهِ عَلَى إِثْبَاتِ مِثْل هَذَا الْأَصْل الْعَظِيمِ.

وَمِمَّا يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّ الْوِتْرَ رَكْعَةُ، وَهُوَ صَلَاةٌ، وَكَذَلِكَ صَلَاةُ الْجِنَازَةِ وَغَيْرِهَا، فَعُلِمَ أَنَّ النَّبِيَّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لَمْ يَقْصِدْ بِذَلِكَ بَيَانَ مُسَمَّى الصَّلَاةِ وَتَحْدِيدِهَا، فَإِنَّ الْحُدَّ يَطَّرِدُ وَيَنْعَكِسُ؟ فَإِنْ قِيلَ: قَصَدَ بَيَانَ مَا يَجُوزُ مِنْ الصَّلَاة. الصَّلَاة.

قِيلَ: مَا ذَكْرْتُمْ جَائِزٌ، وَسُجُودُ التِّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ أَيْضًا جَائِزٌ، فَلَا يُمْكِنُ الْإسْتِدْلَال بِهِ لَا عَلَى الْإسْمِ، وَلَا عَلَى الْإسْمِ، وَلَا عَلَى الْإسْمِ، وَلَا عَلَى الْإسْمِ، وَكُلُ قَوْلٍ يَنْفَرِدُ بِهِ الْمُتَأَخِّرُ عَنْ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَلَمْ يَسْبِقْهُ إلَيْهِ أَحَدٌ مِنْهُمْ، فَإِنَّهُ يَكُونُ حَطَأً، كَمَا قَالَ الْإِمَامُ الْخُكْمِ، وَكُلُ قَوْلٍ يَنْفَرِدُ بِهِ الْمُتَأَخِّرُ عَنْ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَلَمْ يَسْبِقْهُ إليهِ أَحَدٌ مِنْهُمْ، فَإِنَّهُ يَكُونُ حَطَأً، كَمَا قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَل: إيَّاكَ أَنْ تَتَكَلَّمَ فِي مَسْأَلَةٍ لَيْسَ لَك فِيهَا إمَامٌ.

وَأَمَّا سُجُودُ السَّهُو: فَقَدْ جَوَّرَهُ ابْنُ حَرْمٍ أَيْضًا عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ، وَإِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ، كَسُجُودِ التِّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ؛ لِأَنَّ هَذَا سَجْدَتَانِ الضَّعِيفِ. وَلِهُذَا لَا يُعْرَفُ عَنْ أَحَدٍ مِنْ السَّلَف، وَلَيْسَ هُوَ مِثْلُ سُجُودِ التِّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ؛ لِأَنَّ هَذَا سَجْدَتَانِ يَقُومَانِ مَقَامَ رَكْعَةٍ مِنْ الصَّلَةِ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ، حَدِيثِ الشَّكِّ: «إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فَلَمْ يَدْرِ ثَلَاثًا صَلَّى أَمْ أَرْبَعًا، فَلْيَطْرَحْ الشَّكَّ وَلْيَبْنِ عَلَى مَا تَيَقَّنَ، ثُمَّ لْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ وَلَا كَانَتَا تَرْغِيمًا لِلشَّيْطَانِ» .". (١)

٣٩-"أَ حَدُهُمَا: لَا إِعَادَةَ عَلَيْهَا، كَمَا نُقِلَ عَنْ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ: لِأَنَّ «الْمُسْتَحَاضَةَ الَّتِي قَالَتْ لِلنَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: إِنِي حِضْت حَيْضَةً شَدِيدَةً كَبِيرَةً مُنْكَرَةً مَنَعَتْنِي الصَّلَاةَ وَالصِّيَامَ». أَمَرَهَا بِمَا يَجِبُ فِي الْمُسْتَقْبِلِ، وَمَلَّةٍ وَسَلَّمَ -: إِنِي حِضْت حَيْضَةً شَدِيدَةً كَبِيرَةً مُنْكَرَةً مَنَعَتْنِي الصَّلَاةَ وَالصِّيَامَ». أَمَرَهَا بِقَضَاءِ صَلَاةِ الْمَاضِي.

وَقَدْ ثَبَتَ عِنْدِي بِالنَّقْلِ الْمُتَوَاتِرِ أَنَّ فِي النِّسَاءِ وَالرِّجَالِ بِالْبَوَادِي وَغَيْرِ الْبَوَادِي مَنْ يَبْلُغُ وَلَا يَعْلَمُ أَنَّ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ وَالرِّجَالِ بِالْبَوَادِي وَغَيْرِ الْبَوَادِي مَنْ يَبْلُغُ وَلَا يَعْلَمُ أَنَّ الصَّلَاةِ إِلَّا الْمَرْأَةُ الْكَبِيرَةُ، وَاحِبَةً؛ بَلْ إِذَا قِيلَ لِلْمَرْأَةِ: صَلِّي، تَقُولُ: حَتَّى أَكْبَرَ وَأَصِيرَ عَجُوزَةً، ظَانَّةً أَنَّهُ لَا يُخَاطَبَ بِالصَّلَاةِ إِلَّا الْمَرْأَةُ الْكَبِيرَةُ، كَالْعَجُوزِ وَخُوِهَا.

وَفِي أَتْبَاعِ الشُّيُوخِ طَوَائِفُ كَثِيرُونَ لَا يَعْلَمُونَ أَنَّ الصَّلَاةَ وَاجِبَةٌ عَلَيْهِمْ، فَهَؤُلَاءِ لَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ فِي الصَّحِيحِ قَضَاءُ الصَّلَوَاتِ، سَوَاءٌ قِيلَ: كَانُوا كُفَّارًا، أَوْ كَانُوا مَعْذُورِينَ بِالْجَهْلِ.

وَكَذَلِكَ مَنْ كَانَ مُنَافِقًا زِنْدِيقًا يُظْهِرُ الْإِسْلَامَ وَيُبْطِنُ خِلَافَهُ، وَهُوَ لَا يُصَلِّي، أَوْ يُصَلِّي أَحْيَانًا بِلَا وُضُوءٍ، أَوْ لَا يَعْتَقِدُ وُجُوبَ الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ إِذَا تَابَ مِنْ نِفَاقِهِ وَصَلَّى فَإِنَّهُ لَا قَضَاءَ عَلَيْهِ عِنْدَ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ، وَالْمُرْتَدُّ الَّذِي كَانَ يَعْتَقِدُ وُجُوبَ الصَّلَاةِ ثُمُّ ارْتَدَّ عَنْ الْإِسْلَامِ ثُمُّ عَادَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ قَضَاءُ مَا تَرَكَهُ حَالَ الرِّدَةِ عِنْدَ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ. يَعْتَقِدُ وُجُوبَ الصَّلَاةِ ثُمُّ ارْتَدَّ عَنْ الْإِسْلَامِ ثُمُّ عَادَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ قَضَاءُ مَا تَرَكَهُ حَالَ الرِّدَةِ عِنْدَ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ. كَمَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةً وَأَحْمَدَ فِي ظَاهِرِ مَذْهَبِهِ؛ فَإِنَّ الْمُرْتَدِينَ الَّذِينَ ارْتَدُّوا عَلَى عَهْدِ النَّيِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهُ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي سَرْح، وَغَيْرِهِ مَكَثُوا عَلَى الْكُفْرِ مُدَّةً ثُمَّ أَسْلَمُوا، وَلَمْ يَأْمُرْ أَحَدًا مِنْهُمْ بِقَضَاءِ مَا فَرَكُونَ عَلَيْهِ فَا أَسْلَمُوا، وَلَمْ يَأْمُرْ أَحَدًا مِنْهُمْ بِقَضَاءِ مَا لَكُونُ الْمُوتَدِينَ الْكُورِ مُدَّةً ثُمَّ أَسْلَمُوا، وَلَمْ يَأُمُرْ أَحَدًا مِنْهُمْ بِقَضَاءِ مَا

<sup>(</sup>۱) الفتاوي الكبرى لابن تيمية ٣٦٠/١

تَرَكُوهُ، وَكَذَلِكَ الْمُرْتَدُّونَ عَلَى عَهْدِ أَبِي بَكْرِ لَمْ يُؤْمَرُوا بِقَضَاءِ صَلَاةٍ؛ وَلَا غَيْرِهَا.

وَأَمَّا مَنْ كَانَ عَالِمًا بِوُجُوهِمَا وَتَرَكَهَا بِلَا تَأْوِيلٍ حَتَّى حَرَجَ وَقْتُهَا الْمُوَقَّتُ، فَهَذَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ عِنْدَ الْأَثِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ، وَذَهَبَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ الْبُنُ حَزْمٍ وَغَيْرُهُ، إِلَى أَنَّ فِعْلَهَا بَعْدَ الْوَقْتِ لَا يَصِحُّ مِنْ هَؤُلَاءِ، وَكَذَلِكَ قَالُوا فِيمَنْ تَرَكَ الصَّوْمَ تَعَمُّدًا، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.

[مَسْأَلَةٌ عَلَيْهِ صَلَوَاتٌ كَثِيرَةٌ فَاتَتْهُ هَلْ يُصَلِّيهَا بِسُنَنِهَا]

٢٦ - ٢١ مَسْأَلَةُ:

فِي رَجُلٍ عَلَيْهِ صَلَوَاتٌ كَثِيرَةٌ فَاتَتْهُ؛ هَلْ يُصَلِّيهَا بِسُنَنِهَا؟ أَمْ الْفَرِيضَةَ وَحْدَهَا؟ وَهَلْ تُقْضَى فِي سَائِرِ الْأَوْقَاتِ مِنْ لَيْلِ أَوْ كَارٍ؟". (١)

٠ ٤ - "أَحَدُهُمَا: إِنَّمَا مِنْ الْفَاتِحَةِ دُونَ غَيْرِهَا، بَّحِبُ قِرَاءَتُمَا حَيْثُ بَّحِبُ قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ.

وَالنَّايِي: وَهُوَ الْأَصَحُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْفَاتِحَةِ وَغَيْرِهَا فِي ذَلِكَ، وَأَنَّ قِرَاءَتَهَا فِي أُوَّلِ الْفَاتِحَةِ كَقِرَاءَتِهَا فِي أُوَّلِ السُّوَرِ، وَالْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ تُوافِقُ هَذَا الْقَوْلَ، لَا تُخَالِفُهُ.

وَحِينَئِذٍ الْخِلَافُ أَيْضًا فِي قِرَاءَتِهَا فِي الصَّلَاةِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ أَحَدُهَا: أَنَّهَا وَاجِبَةٌ وُجُوبَ الْفَاتِحَةِ، كَمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ وَطَائِفَةٍ مِنْ أَهْلِ الْخَدِيثِ، بِنَاءً عَلَى أَثَّهَا مِنْ الْفَاتِحَةِ.

وَالثَّانِي: قَوْلُ مَنْ يَقُولُ: قِرَاءَتُهَا مَكْرُوهَةٌ سِرًّا وَجَهْرًا، كَمَا هُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ مَالِكٍ. وَالْقَوْلُ الثَّالِثُ: أَنَّ وَلَا عَنْهُ. وَالْقَوْلُ الثَّالِثُ: أَنَّ وَطَائِفَةٌ مِنْ قِرَاءَهَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةً وَأَحْمَدَ فِي الْمَشْهُورِ عَنْهُ. وَأَكْثَرِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَطَائِفَةٌ مِنْ فَوَاءَهَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةً وَأَحْمَد فِي الْمَشْهُورِ عَنْهُ. وَأَكْثَرِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَطَائِفَةٌ مِنْ هَؤُلَاءٍ يُستَوِّي بَيْنَ قِرَاءَهَا وَتَرْكِ قِرَاءَهَا، وَيُخَيَّرُ بَيْنَ الْأَمْرِيْنِ مُعْتَقِدِينَ أَنَّ هَذَا عَلَى إحْدَى الْقِرَاءَتَيْنِ، وَذَلِكَ عَلَى الْقَرَاءَةِ اللَّحْرَى.

ثُمَّ مَعَ قِرَاءَتِهَا هَلْ يُسَنُّ الجُهْرُ أَوْ لَا يُسَنُّ، عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ: قِيلَ: يُسَنُّ الجُهْرُ بِهَا. كَقَوْلِ الشَّافِعِيِّ، وَمَنْ وَافَقَهُ. وَقِيلَ: لَا يُسَنُّ الجُهْرُ بِهَا، كَمَا هُوَ قَوْلُ الجُمْهُورِ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالرَّأْيِ، وَفُقَهَاءِ الْأَمْصَارِ.

وَقِيلَ: يُخَيَّرُ بَيْنَهُمَا. كَمَا يُرْوَى عَنْ إِسْحَاقَ، وَهُوَ قَوْلُ ا<mark>بْنِ حَزْمٍ</mark> وَغَيْرِهِ.

وَمَعَ هَذَا فَالصَّوَابُ أَنَّ مَا لَا يُجْهَرُ بِهِ قَدْ يُشْرَعُ الْجَهْرُ بِهِ لِمَصْلَحَةٍ رَاحِحَةٍ، فَيُشْرَعُ لِلْإِمَامِ أَحْيَانًا لِمِثْلِ تَعْلِيمِ الْمَأْمُومِينَ، وَيَسُوغُ لِلْمُصَلِّينَ أَنْ يَجْهَرُوا بِالْكَلِمَاتِ الْيَسِيرَةِ أَحْيَانًا، وَيَسُوغُ أَيْضًا أَنْ يَتُرُكُ الْإِنْسَانُ الْأَفْضَلَ لِتَأْلِيفِ الْمُعْمَلِينَ أَنْ يَجْهَرُوا بِالْكَلِمَاتِ الْيَسِيرَةِ أَحْيَانًا، وَيَسُوغُ أَيْضًا أَنْ يَتُرُكُ الْإِنْسَانُ الْأَفْضَلَ لِتَأْلِيفِ اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ - بِنَاءَ الْبَيْتِ اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ - بِنَاءَ الْبَيْتِ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ؛ لِكُونِ قُرَيْشٍ كَانُوا حَدِيثِي عَهْدٍ بِالْجُاهِلِيَّةِ، وَحَشِي تَنْفِيرَهُمْ بِذَلِكَ. وَرَأَى أَنَّ مَصْلَحَةَ الِاجْتِمَاعِ وَلِاثْتِلَافِ مُقَدِّمَةً عَلَى مَصْلَحَةِ الْبِنَاءِ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ.

<sup>(</sup>۱) الفتاوي الكبرى لابن تيمية ۱/۲ه

وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ - لَمَّا أَكْمَلَ الصَّلَاةَ حَلْفَ عُثْمَانَ، وَأَنْكَرَ عَلَيْهِ فَقِيلَ لَهُ فِي". (١)

٤١- "وَقِيلَ: هِيَ وَاحِبَةٌ عَلَى الْكِفَايَةِ، وَهَذَا هُوَ الْمُرَجَّحُ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَقَوْلُ بَعْضِ أَصْحَابِ مَالِكِ، وَقَوْلِ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ.

وَقِيلَ: هِيَ وَاحِبَةٌ عَلَى الْأَعْيَانِ: وَهَذَا هُوَ الْمَنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ، مِنْ أَئِمَّةِ السَّلَفِ، وَفُقَهَاءِ الْحَدِيثِ، وَغَيْرِهِمْ.

وَهَؤُلَاءِ تَنَازَعُوا فِيمَا إِذَا صَلَّى مُنْفَرِدًا لِغَيْرِ عُذْرٍ، هَلْ تَصِحُّ صَلَاتُهُ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ: أَحَدُهُمَا: لَا تَصِحُّ، وَهُوَ قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنْ قُدَمَاءِ أَصْحَابِ أَحْمَدَ، وَذَكَرَهُ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى، فِي شَرْحِ الْمَذْهَبِ عَنْهُمْ، وَبَعْضُ مُتَأَجِّرِيهِمْ كَابْنِ عَقِيلِ، وَهُوَ قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنْ السَّلَفِ، وَاحْتَارَهُ الْبُنُ حَزْمٍ وَغَيْرُهُ.

وَالثَّابِي: تَصِحُّ مَعَ إِثْهِ بِالتَّرْكِ، وَهَذَا هُوَ الْمَأْثُورُ عَنْ أَحْمَدَ، وَقَوْلُ أَكْثَرِ أَصْحَابِهِ.

وَالَّذِينَ نَفُوْا الْوُجُوبَ احْتَجُوا بِتَفْضِيلِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: صَلَاةَ الْجُمَاعَةِ عَلَى صَلَاةِ الرَّجُلِ وَحْدَهُ. قَالُوا: وَلَوْ كَانَتْ وَاحِبَةً لَمْ تَصِحَّ صَلَاةُ الْمُنْفَرِدِ، وَلَمْ يَكُنْ هُنَاكَ تَفْضِيلٌ، وَحَمَلُوا مَا جَاءَ مِنْ هَمِّ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِالتَّحْرِيقِ عَلَى مَنْ تَرَكَ الجُمُعَة، أَوْ عَلَى الْمُنَافِقِينَ الَّذِينَ كَانُوا يَتَحَلَّفُونَ عَنْ الجُمَاعَةِ مَعَ النِّفَاقِ، وَأَنَّ تَحْرِيقَهُمْ كَانَ لِأَجْل النِّفَاقِ لَا لِأَجْل تَرْكِ الجُمَاعَةِ.

مَعَ الصَّلَاةِ فِي الْبُيُوتِ.

وَأُمَّا الْمُوجِبُونَ: فَاحْتَجُوا بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْآثَارِ.

أَمَّا الْكِتَابُ: فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ ﴾ [النساء: ١٠٢] الْآية.

وَفِيهَا دَلِيلَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ أَمَرَهُمْ بِصَلَاةِ الجَمَاعَةِ مَعَهُ فِي صَلَاةِ الْخُوْفِ، وَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى وُجُوهِمَا حَالَ الْخُوْفِ، وَهُوَ يَدُلُّ بِطَرِيقِ الْأَوْلَى عَلَى وُجُوهِمَا حَالَ الْأَمْنِ.

٢ - "وَهَلْ قِرَاءَتُهُ لِلْفَاتِحَةِ مَعَ الجُهْرِ وَاحِبَةٌ أَوْ مُسْتَحَبَّةٌ
 ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ: أَحَدُهُمَا: إِنَّمَا وَاحِبَةٌ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيّ فِي الجُدِيدِ، وَقَوْلُ البُن حَزْمٍ.

<sup>(</sup>۱) الفتاوي الكبرى لابن تيمية ١٨١/٢

<sup>(</sup>۲) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ۲۷۰/۲

وَالثَّانِي: إِنَّمَا مُسْتَحَبَّةُ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْرَاعِيِّ، وَاللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، وَاحْتِيَارُ جَدِّي أَبِي الْبَرَكَاتِ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى الاَحْتِيَاطِ فِي الْبَرَكَاتِ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى الْخُرُوجِ مِنْ الْخِلَافِ فِي وَقْتِ الْعَصْرِ، وَفِي فَسْخِ الْحُجِّ، وَفِي فَسْخِ الْمُسْائِلِ.

يَتَعَيَّنُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ النَّظُرُ فِيمَا يُوجِبُهُ الدَّلِيلُ الشَّرْعِيُّ، وَذَلِكَ أَنَّ كَثِيرًا مِنْ الْعُلَمَاءِ يَقُولُ: صَلَاةُ الْعَصْرِ يَخْرِجُ وَقُتُهَا إِذَا صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَيْهِ، كَالْمَشْهُورِ مِنْ مَذْهَبِ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ، وَهُوَ إِحْدَى الرِّوايَتَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ. وَقُبُهَا وَلَمُ يَتَّفِقُوا عَلَى وَقْتٍ بَجُورُ فِيهِ صَلَاةُ الْعَصْرِ، بِخِلَافِ عَيْرِهَا فَإِنَّهُ إِذَا صَلَّى الظُّهْرَ بَعْدَ الرَّوَالِ بَعْدَ مَصِيرِ ظِلِّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ، سِوَى ظِلِّ الزَّوَالِ صَحَّتْ صَلَاتُهُ، وَالْمَعْرِبُ أَيْضًا بُحْزِي بَاتِقَاقِهِمْ إِذَا صَلَّى بَعْدَ النَّوَالِ بَعْدَ مَصِيرِ ظِلِّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ، سِوَى ظِلِّ الزَّوَالِ صَحَّتْ صَلَاتُهُ، وَالْمَعْرِبُ أَيْضًا بُحْزِي بَاتِقَاقِهِمْ إِذَا صَلَّى بَعْدَ النَّوَالِ بَعْدَ الْعُرُوبِ، وَالْعِشَاءُ بُحْزِي بَاتِفَاقِهِمْ إِذَا صَلَّى بَعْدَ مَغِيبِ الشَّفَقِ الْأَبْيَضِ، إِلَى ثُلُقِ اللَّيْلِ، وَالْفَجْرُ إِنَّ اللَّيْلِ، وَالْفَجْرُ إِلَى الْإِسْفَارِ الشَّدِيدِ، وَأَمَّا الْعَصْرُ فَهَذَا يَقُولُ: ثُصَلَّى إِلَى الْمِشْلَيْنِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّا تُصَلَّى مِنْ حِينِ يَصِيرُ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ إِلَى الْمِشْلَيْنِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّا تُصَلَّى مِنْ حِينِ يَصِيرُ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ إِلَى الْمِشْلَيْنِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّا تُصَلَّى مِنْ حِينِ يَصِيرُ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ إِلَى الْمِشْلَيْنِ، وَلَعْتُهُ أَوْسَعُ، كَمَا قَالُهُ هَؤُلَاءٍ، وَهَؤُلَاءٍ، وَعَلَى هَذَا تَدُلُّ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ الْمَدَنِيَّةُ، وَهُو قَوْلُ أَي الْمَلْ الْعَصْرُ وَعُولُ الْمِالَةُ الْأَحْرَى عَنْ أَحْمَى هَذَا تَدُلُّ الْأَحَادِيثُ الصَّعَرِيحَةُ الْمَدَنِيَّةُ، وَهُو الرِّوايَةُ الْأَحْرَى عَنْ أَحْمَى

وَالْمَقْصُودُ هُنَا أَنَّ مِنْ الْمَسَائِلِ مَسَائِلَ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُعْمَلَ فِيهَا بِقَوْلٍ يَجْمَعُ، لَكِنْ وَلِلَهِ الْحَمْدُ الْقَوْلُ الصَّحِيخُ عَلَيْهِ دَلَائِلُ شَرْعِيَّةٌ تُبَيِّنُ الْحَقَّ.

وَمِنْ ذَلِكَ فَسْخُ الْحَجِّ إِلَى الْعُمْرَة، فَإِنَّ الْحَجَّ الَّذِي اتَّفَقَ الْأَثِمَةُ عَلَى جَوَازِهِ أَنْ يُهِلَّ مُتَمَتِّعًا يَحْرُمُ بِعُمْرَةِ ابْتِدَاءً، وَيُهِلَّ قَارِنًا وَقَدْ سَاقَ الْهَدْي، فَأَمَّا إِنْ أَفْرَدَ أَوْ قَرَنَ وَلَمْ يَسُقْ الْهَدْيَ فَفِي حَجِّهِ نِزَاعٌ بَيْنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ. وَلَهُ يَسُقْ الْهَدْيَ فَفِي حَجِّهِ نِزَاعٌ بَيْنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ. وَالْمَقْصُودُ هُنَا الْقِرَاءَةُ حَلْفَ الْإِمَامِ فَنَقُولُ: إِذَا جَهَرَ الْإِمَامُ اسْتَمَعَ لِقِرَاءَتِهِ، فَإِنْ كَانَ لَا يَسْمَعُ لِبُعْدِهِ فَإِنَّهُ يَقْرَأُ وَلَا أَصْحَ الْقَوْلَيْنِ، وَهُو قَوْلُ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ، وَإِنْ كَانَ لَا". (١)

٣٤- "لَمْ يَقْرَأْ بِمَا» وَهَذَا الْحَدِيثُ مُعَلَّلُ عِنْدَ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ بِأُمُورٍ كَثِيرَةٍ، ضَعَّفَهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ مِنْ الْأَئِمَّةِ وَقَدْ بَسَطَ الْكَلَامَ عَلَى ضَعْفِهِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ، وَبَيَّنَ أَنَّ الْحَدِيثَ الصَّحِيحَ قَوْلُ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بَسَطَ الْكَلَامَ عَلَى ضَعْفِهِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ، وَبَيَّنَ أَنَّ الْحَدِيثَ الصَّحِيحَ قَوْلُ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «لَا صَلَاةَ إِلَّا بِأُمِّ الْقُرْآنِ» فَهَذَا هُوَ الَّذِي أَحْرَجَاهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَرَوَاهُ الزُّهْرِيُّ عَنْ مَحْمُودِ بْنِ الرَّبِيعِ عَنْ عُبَادَةَ وَأَمَّا هَذَا الْحَدِيثُ فَعَلِطَ فِيهِ بَعْضُ الشَّامِيِّينَ وَأَصْلُهُ أَنَّ عُبَادَةً كَانَ يَوْمُ بِبَيْتِ الْمَقْدِسِ، فَقَالَ هَذَا فَاشْتَبَهَ عَلَيْهِمْ الْمَوْفُوعُ بِالْمَوْقُوفِ عَلَى عُبَادَةً.

وَأَيْضًا: فَقَدْ تَكَلَّمَ الْعُلَمَاءُ قَدِيمًا وَحَدِيثًا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَبَسَطُوا الْقَوْلَ فِيهَا، وَفِي غَيْرِهَا، مِنْ الْمَسَائِلِ. وَتَارَةً أَفْرَدُوا الْقَوْلَ فِيهَا فِي مُصَنَّفَاتٍ مُفْرَدَةٍ، وَانْتَصَرَ طَائِفَةٌ لِلْإِثْبَاتِ فِي مُصَنَّفَاتٍ مُفْرَدَةٍ: كَالْبُحَارِيِّ وَغَيْرِهِ. وَطَائِفَةٌ لِلنَّفْي: كَأَبِي مُطِيعِ الْبَلْخِيّ، وَكَرَّامٍ، وَغَيْرِهِمَا.

<sup>(</sup>۱) الفتاوي الكبري لابن تيمية ٢٨٧/٢

وَمَنْ تَأَمَّلَ مُصَنَّفَاتِ الطَّوَائِفِ تَبَيَّنَ لَهُ الْقُولُ الْوَسَطُ.

فَإِنَّ عَامَّةَ الْمُصَنَّفَاتِ الْمُفْرَدَةِ تَتَضَمَّنُ صُورَ كُلِّ مِنْ الْقَوْلَيْنِ الْمُتَبَايِنَيْنِ، قَوْلِ مَنْ يَنْهَى عَنْ الْقِرَاءَةِ حَلْفَ الْإِمَامِ، حَتَى فِي صَلَاةِ السِّرِ.

وَقَوْلِ مَنْ يَأْمُرُ بِالْقِرَاءَةِ حَلْفَهُ مَعَ سَمَاعِ جَهْرِ الْإِمَامِ، وَالْبُحَارِيُّ مِمَّنْ بَالَغَ فِي الِانْتِصَارِ لِلْإِثْبَاتِ بِالْقِرَاءَةِ حَتَّى مَعَ جَهْرِ الْإِمَامِ؛ بَلْ يُوحِبُ ذَلِكَ، كَمَا يَقُولُهُ الشَّافِعِيُّ فِي الجُّدِيدِ، وَابْنُ حَزْمٍ، وَمَعَ هَذَا فَحُجَجُهُ وَمُصَنَّفُهُ إِنَّا جَهْرِ الْإِمَامِ؛ بَلْ يُوحِبُ ذَلِكَ، كَمَا يَقُولُهُ الشَّافِعِيُّ فِي الجُّدِيدِ، وَابْنُ حَزْمٍ، وَمَعَ هَذَا فَحُجَجُهُ وَمُصَنَّفُهُ إِنَّا تَصْعِيفَ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةً فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَتَوابِعِهَا، مِثْلَ كَوْنِهِ.

## [قِرَاءَة الْمُؤْتَمِّ خَلْفَ الْإِمَامِ]

٢٣٩ - ١٥٥ - سُئِلَ: فِي قِرَاءَةِ الْمُؤْتِمِّ حَلْفَ الْإِمَامِ: جَائِزَةٌ أَمْ لَا؟ وَإِذَا قَرَأً حَلْفَ الْإِمَامِ: هَلْ عَلَيْهِ إِثْمٌ فِي ذَلِكَ، أَمْ لَا؟

الْجُوَابُ: الْقِرَاءَةُ خَلْفَ الْإِمَامِ فِي الصَّلَاةِ لَا تَبْطُلُ عِنْدَ الْأَئِمَّةِ - رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ - لَكِنْ تَنَازَعَ الْعُلَمَاءُ أَيُّهُمَا أَفْضَلُ فِي حَقِّ الْمَأْمُومِ؟ فَمَذْهَبُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ: أَنَّ الْأَفْضَلَ لَهُ أَنْ يَقْرَأُ فِي حَالِ سُكُوتِ". (١)

٤٤ - " [مَسْأَلَةٌ قِرَاءَةُ الْكَهْفِ بَعْدَ عَصْرِ الجُمُعَةِ]

٥٠٠ - ٢٢١ - مَسْأَلَةُ:

هَلْ قِرَاءَةُ الْكَهْفِ بَعْدَ عَصْرِ الْجُمُعَةِ، جَاءَ فِيهِ حَدِيثٌ أَمْ لَا؟

الْجَوَابُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ. قِرَاءَةُ سُورَةِ الْكَهْفِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا آثَارٌ، ذَكَرَهَا أَهْلُ الْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ، لَكِنْ هِيَ مُطْلَقَةٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا آثَارٌ، ذَكَرَهَا أَهْلُ الْخَدِيثِ وَالْفِقْهِ، لَكِنْ هِيَ مُطْلَقَةٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، مَا سَمِعْت أَنَّمًا مُخْتَصَّةٌ بَعْدَ الْعَصْر، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[مَسْأَلَةٌ فَرْشِ السَّجَّادَةِ فِي الرَّوْضَةِ الشَّرِيفَةِ]

٣٠٦ - ٢٢٢ - مَسْأَلَةٌ: عَنْ فَرْشِ السَّجَّادَةِ فِي الرَّوْضَةِ الشَّرِيفَةِ، هَلْ يَجُوزُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَفْرِشَ شَيْئًا وَيَخْتَصَّ بِهِ مَعَ غَيْبَتِهِ، وَيَمْنَعَ بِهِ غَيْرَهُ. هَذَا غَصْبٌ لِيَلْكَ الْبُقْعَةِ، وَمَنْعٌ لِلْمُسْلِمِينَ مِّنَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ مِنْ الصَّلَاةِ، وَالسُّنَّةُ أَنْ يَتَقَدَّمَ الرَّجُلُ بِنَفْسِهِ، وَأَمَّا مَنْ يَتَقَدَّمُ بِسَجَّادَةٍ فَهُوَ ظَالِمٌ، يُنْهَى عَنْهُ وَيَجُبُ رَفْعُ تِلْكَ السَّجَادَةٍ فَهُو ظَالِمٌ، يُنْهَى عَنْهُ وَيَجِبُ رَفْعُ تِلْكَ السَّجَاحِيدِ، وَيُمَكَّنُ النَّاسَ مِنْ مَكَانِهَا.

هَذَا مَعَ أَنَّ أَصْلَ الْفُرْشِ بِدْعَةٌ، لَا سِيَّمَا فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -. فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَأَصْحَابَهُ كَانُوا يُصَلُّونَ عَلَى الْأَرْضِ، وَالْخُمْرَةُ الَّتِي كَانَ يُصَلِّي عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَأَصْحَابَهُ كَانُوا يُصَلُّونَ عَلَى الْأَرْضِ، وَالْخُمْرَةُ الَّتِي كَانَ يُصَلِّي عَلَيْهِا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - صَغِيرَةٌ، لَيْسَتْ بِقَدْرِ السَّجَّادَةِ. قُلْت فَقَدْ نَقَلَ اللهُ حَرْمٍ فِي الْمُحَلَّى عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ: أَنَّهُ لَا

<sup>(</sup>۱) الفتاوي الكبرى لابن تيمية ۲۹۹/۲

يَجُوزُ الصَّلَاةُ فِي مَسْجِدٍ إِلَّا عَلَى الْأَرْضِ، وَلَمَّا قَدِمَ عَبْدُ الرَّحْمَٰنِ بْنُ مَهْدِيٍّ مِنْ الْعِرَاقِ، وَفَرَشَ فِي الْمَسْجِدِ. أَمَرَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ بِحَبْسِهِ تَعْزِيرًا لَهُ، حَتَّى رُوجِعَ فِي ذَلِكَ، فَذَكَرَ أَنَّ فِعْلَ هَذَا فِي مِثْلِ هَذَا الْمَسْجِدِ بِدْعَةٌ يُؤَدَّبُ صَاحِبُهَا.

وَعَلَى النَّاسِ الْإِنْكَارُ عَلَى مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ، وَالْمَنْعُ مِنْهُ، لَا سِيَّمَا وُلَاةُ الْأَمْرِ الَّذِينَ لَهُمْ هُنَالِكَ وِلَايَةٌ عَلَى الْمَسْجِدِ، فَإِنَّهُ يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِمْ رَفْعُ هَذِهِ السَّجَاجِيدِ، وَلَوْ عُوقِبَ أَصْحَابُهُ بِالصَّدَقَةِ كِمَا لَكَانَ هَذَا مِمَّا يَسُوغُ فِي الْإِجْتِهَادِ، فَإِنَّهُ يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِمْ رَفْعُ هَذِهِ السَّجَاجِيدِ، وَلَوْ عُوقِبَ أَصْحَابُهُ بِالصَّدَقَةِ كِمَا لَكَانَ هَذَا مِمَّا يَسُوغُ فِي الْإِجْتِهَادِ، انْتَهَى.". (١)

٥٥ - "فَمَنْ لَمْ يَخْمَدْ اللَّهَ لَمْ يَشْكُرُهُ، وَفِي الصَّحِيحِ، عَنْ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ قَالَ: «إنَّ اللَّهَ لَيْرُضَى عَنْ الْعَبْدِ أَنْ يَأْكُلَ الْأَكْلَةَ فَيَحْمَدَهُ عَلَيْهَا، وَيَشْرَبَ الشَّرْبَةَ فَيَحْمَدَهُ عَلَيْهَا» . وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[مَسْأَلَةٌ فِيمَنْ قَالَ لَا يَجُور الدُّعَاءُ إِلَّا بِالتِّسْعَةِ وَالتِّسْعِينَ اسْمًا]

٣١٧ - ٥ - مَسْأَلَةُ:

فِيمَنْ قَالَ: لَا يَجُوزُ الدُّعَاءُ إِلَّا بِالتِّسْعَةِ وَالتِّسْعِينَ اسْمًا، وَلَا يَقُولُ: يَا حَنَّانُ يَا مَنَّانُ، وَلَا يَقُولُ: يَا دَلِيلَ الْحَائِرِينَ، فَهَلْ لَهُ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ؟

الجُوَابُ: الحُمْدُ لِلّهِ. هَذَا الْقُوْلُ وَإِنْ كَانَ قَدْ قَالَهُ طَائِفَةٌ مِنْ الْمُتَأَجِّرِينَ، كَأْبِي مُحَمَّدِ بِنْ حَزْمٍ، وَعَلَى ذَلِكَ مَضَى سَلَفُ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتُهَا، وَهُوَ الصَّوَابُ لِوْجُوهٍ: أَحَدُهَا: أَنَّ التِسْعَةَ وَالتِسْعِينَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَأَشْهَرُ مَا عِنْدَ النَّاسِ فِيهَا، حَدِيثُ النَّبِيّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَأَشْهَرُ مَا عِنْدَ النَّاسِ فِيهَا، حَدِيثُ النَّبِيّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَأَشْهَرُ مَا عِنْدَ النَّاسِ فِيهَا، حَدِيثُ البَّرِمِذِيّ، الَّذِي رَوَاهُ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، وَحُقَاظُ أَهْلِ الْحَدِيثِ يَقُولُونَ هَذِهِ الرِّيَادَةُ بِمَّ اللَّرِيَادَةُ بَمَّ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ شُعَيْبٍ، وَفِيهَا حَدِيثُ ثَانٍ أَضْعَفُ مِنْ هَذَا، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهْ، وَقَدْ جَمْعَهُ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ شُيُوحِهِ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَفِيهَا حَدِيثُ ثَانٍ أَضْعَفُ مِنْ هَذَا، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهْ، وَقَدْ رُويَ فِي عَدْدِهَا غَيْرُهُ هَذَيْنِ النَّوْعَيْنِ مِنْ جَمْعِ بَعْضِ السَّلَفِ، وَهَذَا الْقَائِلُ الَّذِي حَصَرَ أَسْمَاءَ اللَّهِ فِي تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ لَوْيَ فَيْ اللَّهُ فِي الْقَائِلُ الَّذِي حَصَرَ أَسْمَاءَ اللَّهِ فِي تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ لَوْيَكُونُ أَنْ النَّوْعَيْنِ مِنْ جَمْعِ بَعْضِ السَّلَفِ، وَهَذَا الْقَائِلُ الَّذِي حَصَرَ أَسْمَاءَ اللَّهِ فِي تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ لَوْيَكُمْ السَّحْرَاجُهَا مِنْ الْقُورُ آنِ.

وَإِذَا لَمْ يَقُمْ عَلَى تَعْيِينِهَا دَلِيلٌ يَجِبُ الْقَوْلُ بِهِ، لَمْ يُمْكِنْ أَنْ يُقَالَ هِيَ الَّتِي يَجُوزُ الدُّعَاءُ بِهَا دُونَ غَيْرِهَا، لِأَنَّهُ لَا سَبِيلَ إِلَى تَمْيِيزِ الْمَأْمُورِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِنْ الْمَحْظُورِ، وَإِنْ قِيلَ: هَذَا أَكْثَرُ مِنْ تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ.

الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ إِذَا قِيلَ تَعْيِينُهَا عَلَى مَا فِي حَدِيثِ البِّرْمِذِيِّ مَثَلًا، فَفِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ أَسْمَاءٌ لَيْسَتْ فِي ذَلِكَ الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ إِذَا قِيلَ تَعْيِينُهَا عَلَى مَا فِي حَدِيثِ البِّرْمِذِيِّ، وَأَكْثَرُ الدُّعَاءِ الْمَشْرُوعِ إِنَّمَا هُوَ بِهَذَا الِاسْمِ، كَقَوْلِ الْخُدِيثِ، وَأَكْثَرُ الدُّعَاءِ الْمَشْرُوعِ إِنَّمَا هُوَ بِهَذَا الِاسْمِ، كَقَوْلِ

<sup>(</sup>۱) الفتاوي الكبرى لابن تيمية ٣٦٧/٢

آدَمَ: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا﴾ [الأعراف: ٢٣] .". (١)

٤٦ - "وَيُسَمَّى الإسْتِبْرَاءُ عِدَّةً - فَالْمَوْطُوءَةُ بِشُبْهَةٍ أَوْلَى، وَالزَّانِيَةُ أَوْلَى.

وَأَيْضًا " فَالْمُهَاجِرَةُ " مِنْ دَارِ الْكُفْرِ كَالْمُمْتَحَنَةِ الَّتِي أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهَا: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ ﴾ [الممتحنة: ١٠] الْآيَةَ. قَدْ ذَكَرْنَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ الْحُدِيثَ الْمَأْثُورَ فِيهَا، وَأَنَّ ذَلِكَ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ ﴾ [الممتحنة: ١٠] الْآيَةَ. قَدْ ذَكَرْنَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ الْحُدِيثَ الْمَأْثُورَ فِيهَا، وَأَنَّ ذَلِكَ كَانَتْ مُزَوَّجَةً ؛ لَكِنْ حَصَلَتْ الْفُرْقَةُ بِإِسْلَامِهَا وَاحْتِيَارِهَا فِرَاقَهُ ؛ لَا بَطْلَاقِ مِنْهُ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ [النساء: ٢٤] فَكَانُوا إِذَا سَبَوْا الْمَرْأَةَ أُبِيحَتْ بَعْدَ الِاسْتِبْرَاءِ، وَالْمَسْبِيَّةُ لَيْسَ عَلَيْهَا الِاسْتِبْرَاءُ بِالسُّنَّةِ وَاتِّفَاقِ النَّاسِ، وَقَدْ يُسَمَّى ذَلِكَ عِدَّةً.

وَفِي السُّنَنِ فِي حَدِيثِ «بَرِيرَةَ لَمَّا أُعْتِقَتْ: أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَمَرَ أَنْ تَعْتَدَّ» فَلِهَذَا قَالَ مَنْ قَالَ مِنْ قَالَ مِنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ كَابْنِ حَزْمٍ: إِنَّ مَنْ لَيْسَتْ بِمُطَلَّقَةٍ تُسْتَبْرُأُ بِحَيْضَةٍ إِلَّا هَذِهِ. وَهَذَا ضَعِيفٌ؛ فَإِنَّ لَفْظَ " تَعْتَدُ " فِي مِنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ كَابْنِ حَزْمٍ: إِنَّ مَنْ لَيْسَتْ بِمُطَلَّقَةٍ تُسْتَبْرُأُ بِحِيْضَةٍ إِلَّا هَذِهِ. وَهَذَا ضَعِيفٌ؛ فَإِنَّ لَفْظَ " تَعْتَدُ " فِي كَلَامِهِمْ يُرَادُ بِهِ الْإِسْتِبْرَاءُ، كَمَا ذَكَرْنَا هَذِهِ، وَقَدْ رَوَى ابْنُ مَاجَهُ عَنْ عَائِشَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَلَامِهِمْ يُرَادُ بِهِ الْإِسْتِبْرَاءُ، كَمَا ذَكَرْنَا هَذِهِ، وَقَدْ رَوَى ابْنُ مَاجَهُ عَنْ عَائِشَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَمْرَهَا أَنْ تَعْتَدَّ بِثَلَاثِ حِيضٍ» فَقَالَ كَذَا، لَكِنَّ هَذَا حَدِيثٌ مَعْلُولُ.

أُمَّا " أَوَّلًا " فَإِنَّ عَائِشَةَ قَدْ ثَبَتَ عَنْهَا مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ أَنَّ الْعِدَّةَ عِنْدَهَا ثَلَاثَةُ أَطْهَارٍ، وَأَهَّا إِذَا طَعَنَتْ فِي الْحَيْضَةِ التَّالِثَةِ حَلَّتْ، فَكَيْفَ تَرْوِي عَنْ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أَنَّهُ أَمَرَهَا أَنْ تَعْتَدَّ بِثَلَاثِ حِيَضٍ؟ ، والنِّزَاعُ بَيْنَ النَّالِثَةِ حَلَّتْ، فَكَيْفَ تَرُوِي عَنْ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أَنَّهُ أَمَرَهَا أَنْ تَعْتَدَّ بِثَلَاثِ حِيضٍ؟ ، والنِّرَاعُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ مِنْ عَهْدِ الصَّحَابَةِ إِلَى الْيَوْمِ فِي الْعِدَّةِ: هَلْ هِي ثَلَاثُ حِيضٍ، أَوْ ثَلَاثُهُ أَطْهَارٍ؟ وَمَا سَمِعْنَا أَحَدًا مِنْ الْمُسْلِمِينَ مِنْ عَهْدِ الصَّحَابَةِ إِلَى الْيَوْمِ فِي الْعِدَّةِ: هَلْ هِي ثَلَاثُ حِيضٍ، وَلَوْ كَانَ لِهِنَا أَصْلُ عَنْ عَائِشَةَ لَمْ يَغْفَ ذَلِكَ عَلَى أَهْلِ الْعِلْمِ احْتَجَ بِهَذَا الْحُدِيثِ عَلَى أَهَّا ثَلَاثُ حِيضٍ، وَلَوْ كَانَ لِهِنَا أَصْلُ عَنْ عَائِشَةَ لَمْ يَغْفَ ذَلِكَ عَلَى أَهْلِ الْعِلْمِ الْعِلْمِ الْعِلْمِ الْعِلْمِ الْعِلْمِ الْعِلْمَ الْعَلْمَ قَاطِبَةً.

ثُمُّ هَذِهِ سُنَّةٌ عَظِيمَةٌ تَتَوَافَرُ الْهِمَمُ وَالدَّوَاعِي عَلَى مَعْرِفَتِهَا؛ لِأَنَّ فِيهَا أَمْرِيْنِ عَظِيمَيْنِ " أَحَدُهُمَا " أَنَّ الْمُعْتَقَةَ تَحْتَ عَبْدٍ تَعْتَدُّ بِثَلَاثِ حِيَضٍ. وَأَيْضًا فَلَوْ ثَبَتَ ذَلِكَ كَانَ يَحْتَجُّ بِهِ مَنْ يَرَى أَنَّ الْمُعْتَقَةَ إِذَا اخْتَارَتْ نَفْسَهَا كَانَ ذَلِكَ طَلْقَةً بَائِنَةً كَقَوْلِ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ، وَعَلَى هَذَا فَالْعِدَّةُ لَا تَكُونُ إلَّا مِنْ طَلَاقٍ؛ لَكِنَّ هَذَا أَيْضًا قَوْلٌ ضَعِيفٌ. وَالْقُرْآنُ وَالسُّنَةُ وَالِاعْتِبَارُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الطَّلَاقَ لَا". (٢)

٤٧-"الْمُتَأَخِّرِينَ قَوْلًا لِلشَّافِعِيِّ؛ وَلَا أَصْلَ لَهُ فِي كَلَامِهِ. وَقِيلَ: لَا شَيْءَ عَلَيْهِ بِحَالٍ، كَقُوْلِ طَائِفَةٍ مِنْ التَّابِعِينَ، وَهُوَ قَوْلُ دَاوُد، وَابْنِ حَوْمٍ.

<sup>(</sup>۱) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ٣٨٠/٢

<sup>(</sup>۲) الفتاوي الكبري لابن تيمية ١٧٧/٣

وَهَكَذَا تَنَازَعُوا عَلَى هَذِهِ الْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ فِيمَنْ حَلَفَ بِالْعَتَاقِ أَوْ الطَّلَاقِ أَنْ لَا يَفْعَلَ شَيْءَ عَلَيْهِ؟ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ. فَعَبْدِي حُرُّ، أَوْ امْرَأَتِي طَالِقٌ. هَلْ يَقَعُ ذَلِكَ إِذَا حَنِثَ، أَوْ يُجْزِيهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، أَوْ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ؟ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقُوالٍ. وَمِنْهُمْ مَنْ فَرَقَ بَيْنَ الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ. وَاتَّقَقُوا عَلَى أَنَّهُ إِذَا قَالَ: إِنْ فَعَلْت كَذَا فَعَلَيَّ أَنْ أُطلِّقَ امْرَأَيِي لَا يَقَعُ بِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ فَرَقَ بَيْنَ الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ. وَاتَّقَقُوا عَلَى أَنَّهُ إِذَا قَالَ: إِنْ فَعَلْت كَذَا فَعَلَيَّ أَنْ أُطلِّقَ امْرَأَيِي لَا يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ وَالْعَتَاقِ. وَالْعَتَاقِ. وَاتَّقَقُوا عَلَى أَنَّهُ إِذَا قَالَ: إِنْ فَعَلْت كَذَا فَعَلَيَّ أَنْ أُطلِّقَ امْرَأَيِي لَا يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ وَالْعَيْفِ وَالْعَيْقِ الْمَشْهُورِ عَلَى قَوْلَيْنِ. " أَحَدُهُمَا " يَجِبُ عَلَيْهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ. " أَحُدُهُمَا " يَجِبُ عَلَيْهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ. " أَوْ لَا يَكُنْ قُرْبَةً، وَلَكِنْ هَلْ عَلَيْهِ وَغَيْرُهُمْ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَنَّهُ لَا كَفَّارَةً فِيهِ، " وَهُو مَذْهُ أَنَّهُ لَا كَفَّارَةً فِيهِ، " لَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَهُو مَذْهَبُ الشَّافِعِيّ.

## فَصْلُ

وَأَمَّا إِذَا قَالَ: إِنْ فَعَلْتِه فَعَلَيَّ إِذًا عِتْقُ عَبْدِي. فَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَقَعُ الْعِتْقُ بِمُجَرَّدِ الْفِعْلِ؛ لَكِنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْعِتْقُ، وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ، وَإِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ. وَقِيلَ: لَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَهُوَ قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنْ التَّابِعِينَ، وَهُوَ قَوْلُ الصَّحَابَةِ وَجُمْهُورِ التَّابِعِينَ، وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ، وَهُوَ خُولُ الصَّحَابَةِ وَجُمْهُورِ التَّابِعِينَ، وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ، وَهُو خُيَّرٌ بَيْنَ التَّكْفِيرِ وَالْإِعْتَاقِ عَلَى الْمَشْهُورِ عَنْهُمَا.

وَقِيلَ: يَجِبُ التَّكْفِيرُ عَيْنًا؛ وَلَمْ يُنْقُلْ عَنْ الصَّحَابَةِ شَيْءٌ فِي الْحَلِفِ بِالطَّلَاقِ فِيمَا بَلَغَنَا بَعْدَ كَثْرَةِ الْبَحْثِ، وَتَتَبُعِ كُتُبِ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ؛ بَلْ الْمَنْقُولُ عَنْهُمْ إِمَّا ضَعِيفٌ؛ بَلْ كَذِبٌ مِنْ جِهَةِ النَّقْلِ، وَإِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ دَلِيلًا كُتُبِ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ؛ بَلْ الْمَنْقُولُ عَنْهُمْ إِمَّا ضَعِيفٌ؛ بَلْ كَذِبٌ مِنْ جِهَةِ النَّقْلِ، وَإِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ دَلِيلًا عَلَى الْخَلِفِ عَلَى عَهْدِهِمْ؛ وَلَكِنْ نُقِلَ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ فِي الْخَلِفِ بِالطَّلَاقِ ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَمْ يَكُونُوا يَحْلِفُونَ بِالطَّلَاقِ عَلَى عَهْدِهِمْ؛ وَلَكِنْ نُقِلَ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ فِي الْخَلِفِ بِالْعِثْقِ أَنْ يُجْزِيَهُ كَفَانَةُ يَمِينٍ، كَمَا إِذَا قَالَ: إِنْ فَعَلْت كَذَا فَعَبْدِي حُرُّ. وَقَدْ نُقِلَ عَنْ بَعْضِ هَؤُلَاءِ نَقِيضُ هَذَا الْمُوضِع. الْقَوْلِ. وَأَنَّهُ يُعْتَقُ. وَقَدْ تَكَلَّمْنَا عَلَى أَسَانِيدِ ذَلِكَ فِي غَيْرٍ هَذَا الْمَوْضِع.

وَمَنْ قَالَ مِنْ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ: إِنَّهُ لَا يَقَعُ الْعِتْقُ فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ بِطَرِيقِ الْأَوْلَى، كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ مَنْ صَرَّحَ بِفَالِكَ مَنْ صَرَّحَ بِفَلِكَ مَنْ صَرَّحَ بِعَنْ التَّابِعِينَ. وَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ ظَنَّ أَنَّ الطَّلَاقَ لَا نِزَاعَ فِيهِ فَاضْطَرَّهُ ذَلِكَ إِلَى أَنْ عَكَسَ مُوجَبَ الدَّلِيلِ فَقَالَ: يَقَعُ الطَّلَاقُ؛ دُونَ الْعَتَاقِ، وَقَدْ بَسَطَ". (١)

٨٤- "وَهَذَا أَظْهَرُ الْقَوْلَيْنِ؛ لِدَلَائِلَ كَثِيرةٍ: مِنْهَا مَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ «عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ الطَّلَاقُ الثَّلَاثُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَأَبِي بَكْرٍ وَصَدْرًا مِنْ خِلاَفَةِ عُمَرَ وَاحِدَةً» . وَمِنْهَا مَا الثَّلَاثُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَأَبِي بَكْرٍ وَصَدْرًا مِنْ خِلاَفَةِ عُمَرَ وَاحِدَةً» . وَمِنْهَا مَا رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ رَكَانَة بْنَ عَبْدِ يَزِيدَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فِي جَعْلِسٍ وَاحِدٍ، وَجَاءَ إلى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَ: إِنَّا هِيَ وَاحِدَةٌ وَرَدَّهَا عَلَيْهِ» وَهَذَا الْحَدِيثُ قَدْ ثَبَّتَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَدْبُلِ وَغَيْرُهُ.

<sup>(</sup>۱) الفتاوي الكبرى لابن تيمية ٢٠٨/٣

## [فَصَلِ حَلَفَ الرَّجُل بِالْحُرَامِ]

فَصْارٌ

إِذَا حَلَفَ الرَّجُلُ بِالْحُرَامِ فَقَالَ: الْحُرَامُ يَلْزَمُنِي لَا أَفْعَلُ كَذَا. أَوْ الْحِلُّ عَلَيَّ حَرَامٌ لَا أَفْعَلُ كَذَا. أَوْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ عَلَيَّ عَرَامٌ إِنْ فَعَلْت كَذَا. أَوْ خَوْ ذَلِكَ، وَلَهُ زَوْجَةٌ: فَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ حَرَامٌ إِنْ فَعَلْت كَذَا. أَوْ خَوْ ذَلِكَ، وَلَهُ زَوْجَةٌ: فَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَرَامٌ إِنْ فَعَلْت كَذَا. أَوْ خَوْ ذَلِكَ، وَلَهُ زَوْجَةٌ: فَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَرَامٌ إِنْ فَعَلْت كَذَا. أَوْ خَوْ ذَلِكَ، وَلَهُ زَوْجَةٌ: فَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَرَامٌ إِنْ فَعَلْت كَذَا. أَوْ خَوْ ذَلِكَ، وَلَهُ زَوْجَةٌ: فَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَرَامٌ فَعَلْت كَذَا. أَوْ مَا يَكِلُ لِلْمُسْلِمِينَ يَعْرُمُ عَلَيَّ إِنْ فَعَلْت كَذَا. أَوْ خَوْ ذَلِكَ، وَلَهُ زَوْجَةٌ: فَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لَا يَارَعُهُ وَعَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْعَلَى الْعُلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْعَلَى اللَّهُ عَلَى الْعُلَالُ اللَّهُ عَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى اللَّهُ عَلَى الْعَلْمُ الْعَلَى الْعَلَى الْعُلْمُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْعُولُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الللْعَلَى الللْعُلَى الللللْعُلَى اللْعَلَالَ عَلَى اللْعُلِهُ عَلَى اللللْعُولُ اللللْعُلِي اللللْعُلَالِ الللللْعُلَى الللللْعُلِي

٩٩-"يَقُولَ: عَلَيَّ نَذْرٌ. فَلَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ. وَبَيْنَ أَنْ يَقُولَ: إِنْ فَعَلْتِهِ فَعَلَيْهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ. فَفَرَّقَ هَوُلاءِ بَيْنَ نَذْرِ الطَّلاقِ وَبَيْنَ الْحَلِفِ بِنَذْرِ الطَّلاقِ.

وَأَحْمَدَ عِنْدَهُ عَلَى ظَاهِرِ مَذْهَبِهِ الْمَنْصُوصِ عَنْهُ: أَنَّ نَذْرَ الطَّلَاقِ فِيهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَالْحَلِفُ بِنَذْرِهِ عَلَيْهِ فِيهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَقَدْ وَافَقَهُ عَلَى ذَلِكَ مَنْ وَافَقَهُ مِنْ الْحُرُّاسَانِيِّينَ مِنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ، وَجَعَلَهُ الرَّافِعِيُّ وَالنَّوَوِيُّ وَغَيْرُهُمَا هُوَ الْمُرَجَّحُ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَذَكَرُوا ذَلِكَ فِي نَذْرِ جَمِيعِ الْمُبَاحَاتِ؛ لَكِنَّ قَوْلَهُ: الطَّلَاقُ لِي لَازِمٌ، فِيهِ صِيعَةُ إيقَاعٍ الْمُرَجَّحُ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَذَكَرُوا ذَلِكَ فِي نَذْرِ جَمِيعِ الْمُبَاحَاتِ؛ لَكِنَّ قَوْلَهُ: الطَّلَاقُ لِي لَازِمٌ، فِيهِ صِيعَةُ إيقاعٍ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَذَكَرُوا ذَلِكَ فِي نَذْرِ جَمِيعِ الْمُبَاحَاتِ؛ لَكِنَّ قَوْلَهُ: الطَّلَاقُ لِي لَازِمٌ، فِيهِ صِيعَةُ إيقاعٍ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ، فَإِنْ نَوَى بِذَلِكَ النَّذْرَ فَفِيهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ عِنْدَهُ.

وَالْقَوْلُ الثَّالِثُ: وَهُوَ أَصَحُّ الْأَقْوَالِ، وَهُوَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَةُ وَالِاعْتِبَارُ: إِنَّ هَذِهِ يَمِينٌ مِنْ أَيْمَانِ الْمُسْلِمِينَ وَهُوَ الْكَفَّارَةُ عِنْدَ الْحِبْثِ؛ إِلَّا أَنْ يُخْتَارَ الْحَالِفُ إِيقًاعَ الطَّلَاقِ الْمُسْلِمِينَ وَهُوَ الْكَفَّارَةُ عِنْدَ الْحِبْثِ؛ إلَّا أَنْ يُخْتَارَ الْحَالِفُ إِيقًاعَ الطَّلَاقِ فَلَهُ أَنْ يُوقِعَهُ وَلَا كَفَّارَةَ. وَهَذَا قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنْ السَّلَفِ وَالْحَلَفُونِ عَظُوسٍ، وَغَيْرِهِ. وَهُو مُقْتَضَى الْمَنْقُولِ عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فِي هَذَا الْبَابِ وَبِهِ يُفْتِي كَثِيرٌ مِنْ الْمَالِكِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ، حَتَّى يُقَالَ: إِنَّ فِي كَثِيرٍ مِنْ يِلَادِ الْمَعْرِبِ مَنْ يُفْتِي بِذَلِكَ مِنْ أَثِمَةِ الْمَالِكِيَّةِ، وَهُوَ مُقْتَضَى نُصُوصٍ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَأُصُولُهُ إِنَّ فِي كَثِيرٍ مِنْ بِلَادِ الْمَعْرِبِ مَنْ يُفْتِي بِذَلِكَ مِنْ أَثِمَةِ الْمَالِكِيَّةِ، وَهُو مُقْتَضَى نُصُوصِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَأُصُولُهُ فِي غَيْرٍ مَوْضِع.

<sup>(</sup>۱) الفتاوي الكبرى لابن تيمية ٢٢٦/٣

وَعَلَى هَذَا الْقُوْلِ فَإِذَا كَرَّرَ الْيَمِينَ الْمُكَفِّرَةَ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا عَلَى فِعْلٍ وَاحِدٍ: فَهَلْ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ؟ أَوْ كَفَّارَاتٌ؟ فِيهِ قَوْلَانِ لِلْعُلَمَاءِ، وَهُمَا رِوَايَتَانِ عَنْ أَحْمَدَ. أَشْهَرُهُمَا عَنْهُ بَّخْزِيهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ.

وَهَذِهِ الْأَقْوَالُ الثَّلَاثَةُ حَكَاهَا ابْنُ حَزْمٍ وَغَيْرُهُ فِي الْحَلِفِ بِالطَّلَاقِ، كَمَا حَكَوْهَا فِي الْحَلِفِ بِالْعِتْقِ وَالنَّذْرِ وَغَيْرِهِمَا، فَإِذَا قَالَ: إِنْ فَعَلْت كَذَا فَعَبِيدِي أَحْرَارٌ: فَفِيهَا الْأَقْوَالُ الثَّلَاثَةُ؛ لَكِنْ هُنَا لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيّ: إِنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ الْعِتْقُ، كَمَا قَالُوا ذَلِكَ فِي الطَّلَاقِ. فَيَصِحُ نَذْرُهُ بِخِلَافِ الطَّلَاقِ.

وَالْمَنْقُولُ عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللّهِ - صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ يُجْزِئُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ كَمَا ثَبَتَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَحَفْصَةَ، وَزَيْنَبَ. وَرَوَوْهُ أَيْضًا عَنْ عَائِشَةَ. وَأُمِّ سَلَمَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ؛ وَهُوَ قَوْلُ أَكَابِرِ التَّابِعِينَ: كَطَاوُسٍ وَحَفْصَةَ، وَزَيْنَبَ. وَرَوَوْهُ أَيْضًا عَنْ عَائِشَةَ. وَأُمِّ سَلَمَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةً؛ وَهُو قَوْلُ أَكَابِرِ التَّابِعِينَ: كَطَاوُسٍ وَعَطْءٍ، وَغَيْرِهِمَا، وَلَمْ يَثْبُتْ عَنْ صَحَابِيٍّ مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ؛ لَا فِي الْحَلِفِ بِالطَّلَاقِ، وَلَا فِي الْحَلِفِ بِالْعَتَاقِ؛ بَلْ إِذَا وَعَطْءٍ، وَغَيْرِهِمَا، وَلَمْ يَثْبُتْ عَنْ صَحَابِيٍّ مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ؛ لَا فِي الْحَلِف بِالطَّلَاقِ، وَلَا فِي الْحَلَف بِالْعَلَاقِ، وَلَا فِي اللّهَ عَنْ صَحَابِيٍّ مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ؛ لَا فِي الْحَلِف بِالطَّلَاقِ، وَلَا فِي الْحَلَف بِالْعَتَاقِ؛ بَلْ إِذَا لَا الصَّحَابَةُ: إِنَّ ". (١)

• ٥- "وَالثَّالِثُ: صِيعَةُ تَعْلِيقٍ. فَهَذِهِ إِنْ قَصَدَ هِمَا الْيَمِينَ فَحُكْمُهَا حُكْمُ الثَّابِي بِاتِّهَاقِ الْعُلَمَاءِ. وَأَمَّا إِنْ أَعْطَيْتِي كَذَا فَأَنْتِ طَالِقٌ. قَصَدَ وُقُوعَ الطَّلَاقِ عِنْدَ الشَّرْطِ: مِثْلُ أَنْ يَغْتَارَ طَلَاقَهَا إِذَا أَعْطَتْهُ الْعِوَضَ، فَيَقُولُ: إِنْ أَعْطَيْتِي كَذَا فَأَنْتِ طَالِقٌ إِنْ زَنَيْت، أَوْ سَرَقْت. وَقَصْدُهُ الْإِيقَاعُ عِنْدَ الصِّفَةِ؛ لَا الْحَلِفُ: وَيَغْتَارُ طَلَاقَهَا إِذَا أَتَتْ كَبِيرَةً، فَيَقُولُ: أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ زَنَيْت، أَوْ سَرَقْت. وَقَصْدُهُ الْإِيقَاعُ عِنْدَ الصِّفَةِ؛ لَا الْحَلِفُ: فَهَذَا يَقَعُ فِيهِ الطَّلَاقِ فِيهِ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ فَهَذَا يَقَعُ فِيهِ الطَّلَاقِ فِيهِ عَنْ غَيْرٍ وَاحِدٍ مِنْ الصَّحَابَةِ: كَعَلِيّ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَأَبِي ذَرِّ، وَابْنِ عُمَرَ، وَمُعَاوِيَةَ، وَكَثِيرٍ مِنْ التَّابِعِينَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ: وَحَكَى الْإِجْمَاعَ عَلَى ذَلِكَ غَيْرُ وَاحِدٍ وَمَا عَلِمْت أَحَدًا نَقَلَ عَنْ أَحَدٍ مِنْ السَّلَفِ أَنَّ الطَّلَاقَ بِالصِّفَةِ لَا يَقَعُ، وَإِنَّا عُلْمَ النِّزَاعُ فِيهِ عَنْ عَيْرُ وَاحِدٍ وَمَا عَلِمْت أَحَدًا نَقَلَ عَنْ أَحَدٍ مِنْ السَّلَفِ أَنَّ الطَّلَاقَ بِالصِّفَةِ لَا يَقَعُ، وَإِنَّا عُلْمَ النِّزَاعُ فِيهِ عَنْ عَيْرُ وَعِنْ بَعْضِ النَّيْعَةِ، وَعَنْ الْمُعَلِقِ مِنْ الظَّاهِرِيَّةِ.

وَهَؤُلَاءِ الشِّيعَةُ بَلَعَتْهُمْ فَتَاوَى عَنْ بَعْضِ فُقَهَاءِ أَهْلِ الْبَيْتِ فِيمَنْ قَصْدُهُ الْخَلِفُ: فَظَنُّوا أَنَّ كُلَّ تَعْلِيقٍ كَذَلِكَ، كَمَا أَنَّ طَائِفَةً مِنْ الجُمْهُورِ بَلَعَتْهُمْ فَتَاوَى عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ فِيمَنْ عَلَّقَ الطَّلَاقَ بِصِفَةٍ أَنَّهُ يَقَعُ عِنْدَهَا: فَظَنُّوا أَنَّ ذَلِكَ يَمِينٌ.

وَجَعَلُوا كُلَّ تَعْلِيقٍ يَمِينًا، كَمَنْ قَصْدُهُ الْيَمِينُ، وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ التَّعْلِيقِ الَّذِي يُقْصَدُ بِهِ الْيَمِينُ، وَالَّذِي يُقْصَدُ بِهِ الْيَمِينُ الْمُعْرُومِ الْسَلَفِ، الْإِيقَاعُ؛ كَمَا لَمْ يُفَرِّقُ أُولَئِكَ بَيْنَهُمَا فِي نَفْسِ الطَّلَاقِ. وَمَا عَلِمْت أَحَدًا مِنْ الصَّحَابَةِ أَفْتَى فِي الْيَمِينِ بِلُزُومِ السَّلَفِ، الطَّلَاقِ. كَمَا لَمْ أَعْلَمْ أَحَدًا مِنْهُمْ أَفْتَى فِي التَّعْلِيقِ الَّذِي يُقْصَدُ بِهِ الْيَمِينُ، وَهُوَ الْمَعْرُوفُ عَنْ جُمْهُورِ السَّلَفِ، حَتَّى قَالَ بِهِ دَاوُد وَأَصْحَابُهُ. فَفَرَقُوا بَيْنَ تَعْلِيقِ الطَّلَاقِ الَّذِي يُقْصَدُ بِهِ الْيَمِينُ وَالَّذِي يُقْصَدُ بِهِ الْيَمِينُ وَالَّذِي يُقْصَدُ بِهِ الْإِيقَاعُ، كَمَا فَرَقُوا بَيْنَ تَعْلِيقِ الطَّلَاقِ اللَّذِي يُقْصَدُ بِهِ الْيَمِينُ وَالَّذِي يُقْصَدُ بِهِ الْإِيقَاعُ، كَمَا فَرَقُوا بَيْنَ تَعْلِيقِ الطَّلَاقِ اللَّذِي يُقْصَدُ بِهِ الْيَمِينُ وَالَّذِي يُقْصَدُ بِهِ الْإِيقَاعُ، كَمَا فَرَقُوا بَيْنَ تَعْلِيقِ الطَّلَاقِ النَّذِي وَعَيْرِهِ. وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا ظَاهِرُ؛ فَإِنَّ الْحَالِفَ يَكُرَهُ وَقُوعَ الْجُزَاءِ وَإِنْ وُحِدَتْ الصِيّفَةُ، كَقُولِ بَيْنَهُمَا فِي تَعْلِيقِ النَّذُرِ وَغَيْرِهِ. وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا ظَاهِرُ؛ فَإِنَّ الْخُلُونَ وَإِنْ وُحِدَتْ الصِيّفَةُ؛ إِثْمَ الْمُلْعِمِ: إِنْ فَعَلْت كَذَا الْتِرَامُهُ لِغَلَّا يَلْوَمُ فَلَا النِّرَامُهُ لِغَلَا يَلْوَاللَهُ لِكُلُولُ وَإِنْ وُحِدَتْ الصِيّفَةِ. إِنْ فَعَلْت كَذَا الْيَلِقِ فَلَ النِّرَامُهُ لِعَلَا تَكَذَا الْمُهُ الْمُعْرِفِ عَنَ الشَّوْطِ؛ لَا لِقَصْدِ وُجُودِهِ عِنْدَ الصِيّفَةِ. وَهَكَذَا الْخَلِفُ بِالْإِسْلَامِ لَوْ قَالَ الذِّيْمِيُّ : إِنْ فَعَلْت كَذَا الْمُلْعِمُ الْمُعْرِقِ الْمُعْرِقِ عَلَى الْمِنْ فَالَ الذِيقِي الْمُ اللَّهُ مِنْ الشَّرْطِ؛ لَا لِقَصْدِ وُجُودِهِ عِنْدَ الصِيقَةِ. وَهَكَذَا الْخَلِفُ بُولُولُ الْمُعْرِقُ الْمُعْرَا وَلَا اللْقِرْمُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْمِولِ الْمُعْلِقِ الْمُعْرِقِ الْمُؤْمِ الْمُعْلِقُ الْمُؤْمِ الْمُعْلِقِ الْمُؤْمِ الْمُعْلِقِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ ا

<sup>(</sup>۱) الفتاوي الكبرى لابن تيمية ٢٤٣/٣

مُسْلِمٌ.

وَالْحَالِفُ بِالنَّذْرِ وَالْحَرَامِ وَالطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ إِذَا قَالَ: إِنْ فَعَلْت كَذَا فَعَلَيَّ الْحَجُّ، وَعَبِيدِي أَحْرَارُ، وَنِسَائِي طَوَالِقُ، وَمَالِي صَدَقَةٌ فَهُوَ يَكْرَهُ هَذَا اللَّوَازِمَ وَإِنْ وُجِدَ الشَّرْطُ، وَإِثَّا عَلَقَهَا لِيَمْنَعَ نَفْسَهُ مِنْ الشَّرْطِ؛ لَا لِقَصْدِ وُقُوعِهَا، وَإِذَا وُجِدَ الشَّرْطُ فَالتَّعْلِيقُ الَّذِي يُقْصَدُ بِهِ الْإِيقَاعُ مِنْ بَابِ الْإِيقَاعِ، وَالَّذِي يُقْصَدُ بِهِ الْإِيقَاعُ مِنْ بَابِ الْإِيقَاعِ، وَالَّذِي يُقْصَدُ بِهِ الْيَمِينُ مِنْ بَابِ".

(1)

١٥-"النّبِيُّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بَيْنَهُمَا؛ لِأَنْهُمَا صَارَا أَجْنَبِيَيْنِ، وَلَكِنَّ غَايَةً مَا يُمْكِنُ أَنْ يُقَالُ: فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُحَرِّمَهَا عَلَيْهِ لَا يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا؛ فَلَمَّا فَرَقَ بَيْنَهُمَا دَلَّ عَلَى بَقَاءِ حَرَّمَهَا عَلَيْهِ خَوْمِهَا عَلَيْهِ فَلَ يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا؛ فَلَمَّا فَرَقَ بَيْنَهُمَا دَلَّ عَلَى بَقَاءِ النّبِي النّبَكَاحِ، وَإِنَّ الثّلَاثَ لَمْ تَقَعْ جَمِيعًا؛ بِخِلافِ مَا إِذَا قِيلَ: إِنَّهُ يَقَعُ كِمَا وَاحِدَةٌ رَجْعِيَّةٌ فَإِنَّهُ يُمْكِنُ فِيهِ حِينَئِذٍ أَنْ يُقَرِّقُ النّبَيِّ النّبَكَاحِ، وَإِنَّ الثَّلَاثَ لَمْ يَقُعْ جَمِيعًا؛ بِخِلافِ مَا إِذَا قِيلَ: إِنَّهُ يَقَعُ كِمَا وَاحِدَةٌ رَجْعِيَّةٌ فَإِنَّهُ يُمْكِنُ فِيهِ حِينَئِذٍ أَنْ يُقَلِّ النَّيْكِ اللّهِ يَكُنُ فِيهِ حِينَئِذٍ أَنْ يُقُولُ اللّهِ يَكُنُ لِلْمُلَاعِنِ بِنَلِكَ، وَلَوْ كَانَ مِنْ شَرْعِهِ أَثَمَّا عَلَى أَنَّهُ احْتَاجَ إِلَى إِنْفَاذِ النّبِيِّ صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلّمَ – وَاحْتِصَاصِ الْمُلَاعِنِ بِذَلِكَ، وَلَوْ كَانَ مِنْ شَرْعِهِ أَثَمَّا عَكُمُ بِالثَّلَاثِ لَمْ يَكُنُ لِلْمُلَاعِنِ الثَّلَاقِ النَّيْ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَاحْتِصَاصِ الْمُلَاعِنِ بِذَلِكَ، وَلَوْ كَانَ مِنْ شَرْعِهِ أَثَمَّا عَلَيْهِ أَنْفَذَ النَّبِيُّ وَسَلَّمَ – وَاحْتِصَاصِ الْمُلَاعِنِ بِذَلِكَ، وَلَوْ كَانَ مِنْ شَرْعِهِ أَثَمَا عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَاحْتِصَاصِ الْمُلَاعِنِ لَا يَذُلِكُ مِنْ عَرْبِم الطَّلَاقِ؛ إِذْ تَحْرِيمُ اللّهَانِ لَا يَزُولُ وَإِللّا اللّهُ عَنْ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – مَقْصُودَهُ، بَلْ زَادَهُ؛ فَإِنَّ تَحْرِيمَ اللّهَالَةِ فِي الْعَلْقَ لِلْ يَزُولُ وَإِلَى وَلِلْ اللّهُ وَمَا عَيْرُهُ، وَهُو مُؤَبَّدُ فِي أَحَدٍ قَوْلَى الْعُلَمَاءِ لَا يَزُولُ بِالتَّوْبَةِ.

وَاسْتَدَلَّ الْأَكْتُرُونَ بِأَنَّ الْفُرْآنَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللّهَ لَمْ يُبِحْ إِلَّا الطَّلَاقَ الرَّجْعِيَّ، وَإِلّا الطَّلَاقَ: ١] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿لا تَدْرِي تَعَالَى: ﴿يَا أَيُهَا النَّبِيُ إِذَا طَلَّقَتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّقِينَ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ ﴾ [الطلاق: ١] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿لا تَدْرِي لَعَلَّ اللّهَ يُحْدِثُ بَعْدُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ﴾ [لطلاق: ٢] . وَهَذَا إِنَّمَا يَكُونُ فِي الرَّجْعِيِ. وَقَوْلِهِ: ﴿ فَطَلِقُوهُنَّ لِعِدَّقِينَ ﴾ [الطلاق: ١] يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لا يَجُونُ إِللَّالَاقِ: ٢] . وَهَذَا إِنَّمَا يَكُونُ فِي الرَّجْعِيِ. وَقَوْلِهِ: ﴿ فَطَلِقُوهُنَّ لِعِدَّقِينَ ﴾ [الطلاق: ١] يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لا يَجُونُ إِلَيْكُولُ الطَّلَاقِ لِلطَّلَاقِ لِلطَّلَاقِ لِلطَّلَاقِ لِلطَّلَاقِ لِللَّهُ عَلَى الْعِدَّةِ أَوْ يُرَاجِعَهَا؛ لِأَنَّهُ إِنَّا أَبَاحَ الطَّلَاقَ لِلْعِدَّةِ. أَيْ لِاسْتِقْبَالِ الْعِدَّةِ، فَمَى الْعِدَّةِ وَلَنَّا لِللَّهُ قَبْلِ الطَّلَاقِ لِللَّهُ عَبْلُ الرَّجُعَةِ بَنَتْ عَلَى الْعِدَّةِ وَلَمْ تَعْتَوْلُ ضَعِيفٌ؛ لِأَثَمُ كَانُوا فِي أَوْلِ الْإِسْلَامِ شَلَامُ اللَّهُ عَلْ خَلْو الْإِسْلَامِ وَالنَّالِيَةَ قَبْلُ الرَّجْعَةِ بَنَتْ عَلَى الْعِدَّةِ وَلَمْ عَلَيْهُ اللَّهُ الْعَلَقِ الْلَهُمُ اللَّهُ الْعَلَى الْوَسُونِ وَهُ عَلَى الْعَرْفِ الْعَلَقِ الْلِاسُلامِ لَا الطَّلَاقِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَقُ اللَّهُ الْعَلَى الْعَلَقُ الْمَلْعَلَ عَلَى الطَّلَاقِ الْعَلَى الْعَلَوْ لِلْكَالُو اللَّهُ الْعَلَقُ الْمُنْ الْعَلَقِ الْمُنْ الْعَلَقُ الْمَنْ الْعَلَقُ الْمَنْ الْعَلَى الْعَلَقُ اللَّهُ الْعِدَّةُ إِلَى الطَّلَاقِ الْمُعْمُولُ وَلَا عَلَى الْمُلْعُولُ الْمُعْلِقِ الْمُلْعُلِقُ الْعَلَى الْعَلَى الْمُلْعِلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَقِ الْمُلْعِلَى الْمُعْمُولُ الْمُعْلِقُولُ الْمُعْلِقُولُ الْمُعْلِقُ الْمُنْ الْعَلَقُ الْمُعْلَى الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُلْعَلَى الللَّهُ وَلَا عَلَى الْمُعْلِقُ الللَّهُ الْمُعْلِقُ الْمُعْق

<sup>(</sup>۱) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ٣٤٦/٣

الْقُرْآنُ؛ فَلَزَمَهُ عَلَى ذَلِكَ هَذَا الْقَوْلُ الْفَاسِدُ.". (١)

٥٢ - "تَبَتَ فِي الصَّحِيحِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «أَنَّ إِبْلِيسَ يَنْصِبُ عَرْشَهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «أَنَّ إِبْلِيسَ يَنْصِبُ عَرْشَهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «أَنَّ إِبْلِيسَ يَنْصِبُ عَرْشَهُ عَلَى كَذَا؛ حَتَّى الْبَحْرِ، وَيَبْعَثُ سَرَايَاهُ: فَأَقْرَبُهُمُ إِلَيْهِ مَنْزِلَةً أَعْظَمُهُمْ فِتْنَةً، فَيَأْتِيهِ الشَّيْطَانُ فَيَقُولُ: مَا زِلْت بِهِ حَتَّى فَرَقْت بَيْنَهُ وَبَيْنَ امْرَأَتِهِ؛ فَيُدْنِيَهُ مِنْهُ؛ وَيَقُولُ: أَنْتَ، أَنْتَ، وَيَلْتَزِمُهُ». وَقَدْ يَأْتِيهُ الشَّيْطَانُ فَيَقُولُ: أَنْتَ، أَنْتَ، وَيَلْتَزِمُهُ». وَقَدْ قَالَ تَعَالَى فِي ذَمِّ السِّحْرِ: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ ﴿ [البقرة: ٢٠٢] .

وَفِي السُّنَنِ عَنْ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «إِنَّ الْمُحْتَلِعَاتِ وَالْمُنْتَزِعَاتِ هُنَّ الْمُنَافِقَاتُ». وَفِي السُّنَنِ عَنْ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ قَالَ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ سَأَلَتْ زَوْجَهَا الطَّلَاقَ مِنْ غَيْرِ مَا بَأْسٍ فَحَرَامٌ عَلَيْهَا وَرُوحَةُ الْجُنَّةِ». وَلِهَذَا لَمْ يُبَحْ إِلَّا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَحُرِّمَتْ عَلَيْهِ الْمَرْأَةُ بَعْدَ الثَّالِثَةِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرُهُ، وَإِذَا كَانَ إِنَّا أَبِيحَ لِلْحَاجَةِ، فَالْحَاجَةِ، فَالْحَاجَةُ تَنْدَفِعُ بِوَاحِدَةٍ، فَمَا زَادَ فَهُوَ بَاقٍ عَلَى الْحَظْرِ.

الْأَصْلُ التَّايِي: أَنَّ الطَّلَاقَ الْمُحَرَّمَ الَّذِي يُسَمَّى " طَلَاقَ الْبِدْعَةِ " إِذَا أَوْقَعَهُ الْإِنْسَانُ هَلْ يَقَعُ، أَمْ لَا؟ فِيهِ نِزَاعٌ بَيْنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ. وَالْأَكْتُرُونَ يَقُولُونَ بِوُقُوعِهِ مَعَ الْقُولِ بِتَحْرِيمِهِ. وَقَالَ آحَرُونَ: لَا يَقَعُ. مِثْلُ طَاوُسٍ، وَعِكْرِمَةَ، بَيْنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ. وَالْأَكْتُرُونَ يَقُولُونَ بِوُقُوعِهِ مَعَ الْقُولِ بِتَحْرِيمِهِ. وَقَالَ آحَرُونَ: لَا يَقَعُ. مِثْلُ طَاوُسٍ، وَعِكْرِمَةَ، وَخِلَاسٍ، وَعُمَرَ، وَمُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، وَحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ. وَأَهْلِ الظَّاهِرِ: كَذَاوُد، وَأَصْحَابِهِ وَطَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِ وَخِلَاسٍ، وَعُمَرَ، وَمُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، وَحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ. وَأَهْلِ الظَّاهِرِ: كَذَاوُد، وَأَصْحَابِهِ وَطَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابٍ أَيْ يَعْفَى وَمَالِكٍ وَأَحْمَد.

وَيُرْوَى عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْبَاقِرِ، وَجَعْفَرِ بْنِ مُحُمَّدٍ الصَّادِقِ، وَغَيْرِهِمَا مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ، وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الظَّاهِرِ: دَاوُد وَأَصْحَابُهُ؛ لَكِنْ مِنْهُمْ مَنْ لَا يَقُولُ بِتَحْرِيمِ الثَّلَاثِ. وَمِنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ وَأَحْمَدَ مَنْ عُرِفَ أَنَّهُ لَا يَقَعُ وَأَلْهُ لِلَا يَقُولُ بِتَحْرِيمِ الثَّلَاثِ. وَمِنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ وَأَحْمَدَ مَنْ عُرِفَ أَنَّهُ لَا يَقَعُ عَنْهَا وَاحِدَةً؛ وَلَمْ يُعْرَفْ قَوْلُهُ فِي طَلَاقِ الْحَائِضِ؛ وَلَكِنَّ وُقُوعَ الطَّلَاقِ جَمِيعًا قَوْلُ طَوَائِفَ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ وَالشِّيعَةِ.

وَمِنْ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ مَنْ يَقُولُ: إِذَا أَوْقَعَ الثَّلَاثَ جُمْلَةً لَمْ يَقَعْ بِهِ شَيْءٌ أَصْلًا، لَكِنَّ هَذَا قَوْلٌ مُبْتَدَعٌ لَا يُعْرَفُ لِقَائِلِهِ سَلَفٌ مِنْ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَطَوَائِفُ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ وَالشِّيعَةِ؛ لَكِنْ <mark>ابْنُ حَزْمٍ</mark> مِنْ الظَّاهِرِيَّةِ لَا يَقُولُ بِتَحْرِيمٍ جَمْعِ". (٢)

٥٣- "فِي بَحْلِسٍ وَاحِدٍ؛ فَحَزِنَ عَلَيْهَا حُزْنًا شَدِيدًا. قَالَ: فَسَأَلَهُ رَسُولُ اللّهِ: كَيْفَ طَلَّقْتهَا؟ قَالَ: فَقَالَ: فَقَالَ: فَقَالَ: فَوَاجِعَهَا» ؛ طَلَّقْتهَا ثَلَاثًا قَالَ: فِي بَحْلِسٍ وَاحِدٍ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: فَإِضَّا تِلْكَ وَاحِدَةٌ فَأَرْجِعْهَا إِنْ شِئْت. قَالَ: فَرَاجَعَهَا» ؛ وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسِ يَقُولُ: إِنَّمَا الطَّلَاقُ عِنْدَ كُلِّ طُهْرٍ.

<sup>(</sup>۱) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ٣٤٩/٣

<sup>(</sup>۲) الفتاوي الكبرى لابن تيمية ۲٥١/٣

قُلْت: وَهَذَا الْحَدِيثُ قَالَ فِيهِ ابْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّتَنِي دَاوُد؛ وَدَاوُد مِنْ شُيُوخِ مَالِكٍ وَرِجَالِ الْبُحَارِيّ؛ وَابْنِ إِسْحَاقَ إِذَا قَالَ: حَدَّتَنِي. فَهُوَ ثِقَةٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ. وَهَذَا إِسْنَادٌ جَيِّدٌ؛ وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ وَجْهٍ آحَرَ رَوَاهُ أَبُو دَاوُد فِي السُّنَنِ؛ إِذَا قَالَ: حَدَّتَنِي. فَهُوَ ثِقَةٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ. وَهَذَا إِسْنَادٌ جَيِّدٌ؛ وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ وَجْهٍ آحَرَ رَوَاهُ أَبُو دَاوُد فِي السُّنَنِ؛ وَلَا شَاهِدٌ مَنْ وَجْهٍ دَاوُد هَذَا الطَّرِيقَ الْجُيِّدَ؛ فَلِذَلِكَ ظَنَّ أَنَّ تَطْلِيقَةً وَاحِدَةً بَائِنًا أَصَحُّ؛ وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا قَالَهُ؛ بَلْ الْإِمَامُ وَهُو كَمَا قَالَ أَحْمَدُ. وَقَدْ بَسَطْنَا الْكَلَامَ عَلَى ذَلِكَ فِي مَوْضِعِ آحَرَ.

وَهَذَا الْمَوْوِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي حَدِيثِ رَكَانَةً مِنْ وَجُهَيْنِ، وَهُوَ رِوَايَةُ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ وَجُهَيْنِ عَنْ عِكْرِمَةَ، وَهُوَ أَثْبَتُ مِنْ رِوَايَةٍ عَبْدِ اللّهِ بْنِ عَلِيّ بْنِ يَزِيدَ بْنِ رَكَانَةَ وَنَافِعِ بْنِ عُجَيْنٍ: «أَنَّهُ طَلَّقَهَا ٱلْبَتَّةَ، وَإِنَّ النّبِيَّ صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – اسْتَحْلَقَهُ، فَقَالَ: مَا أَرَدْت إلَّا وَاحِدَةً؟» فَإِنَّ هَوُلَاءِ مَجَاهِيلُ لَا تُعْرَفُ أَخُواهُمُم، وَلَيْسُوا مَنَّقَ اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثَهُمْ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَأَبُو عُبَيْدٍ، وَالْبُنُ حَزْمٍ، وَغَيْرَهُمْ، وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَأَبُو عُبَيْدٍ، وَالْبُنُ حَزْمٍ، وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: حَدِيثُ رَكَانَة لَا يَتْبُثُ أَنَّهُ طَلَّقَ الْمَرَأَتَةُ أَلْبَتَّةً، لِأَنَّ ابْنَ إِسْحَاقَ يَرُويِهِ عَنْ دَاوُد فِي أَلْبَتَّةً لَيْسَ بِشَيْءٍ. وقَالَ أَيْضًا: حَدِيثُ أَنَّهُ طَلَّقَ الْمَرَأَتُهُ أَلْبَتَّةً، لِأَنَّ الْبُنَّ ابْنَ إِسْحَاقَ يَرُويِهِ عَنْ دَاوُد بْنُ الْخُصَيْنِ، عَنْ عِكْرِمَةً عَنْ ابْنِ عَبَّسٍ: " أَنَّ رَكَانَةَ طَلَقَ الْمَرَأَتُهُ ثَلَاثًا "، وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ يُسَمُّونَ " ثَلَاثًا الْهُرَاتُة فَيْدُ السُتَدَلُّ أَحْمَدُ عَلَى بُولِ الْمُدِينَةِ يُعَمِّلُ الْمَدِينَةِ يُعَلِّ الْمُدِينَةِ يُعَلِي اللّهَ عَيْنَهُ مَنْ الْمُلْقَةَ الْمُلْتَقَةُ وَهَذَا الْمُدِينَةِ الْمَدِينَةِ يُسَمُّونَ آلَا الْمَدِينَةِ يُسَمُّونَ مَنْ طُلُقَ الْمَدِينَةِ يُسَمُّونَ مَنْ الْمُلْوَ عَلَى اللّهَ الْمُدِينَةِ عَنْدُهُ مِنْ الْخُلُولُ الْمَدِينَةِ عَلَى الْمُدِينَةِ عَلَى الْمُدِينَةِ عَلَى الْمُدِينَةِ عَلَى الْمُدِينَةِ عَلَى الْمُعْمَلِي عَلَى الْمُولِ الْمُدِينَةِ عَلَيْهُ وَلِلْ الْمُدِينَةِ عَلَى اللّهُ الْمُلْقَلَى اللّهُ لَلْكُ مَا اللّهُ الْمُدَالِقُ الْمُلْوَلِ الْمُؤَلِقُ الْمُولِ الْمُؤَالِقُ الْمُتَالِقُ الْمُؤَلِقُ الْمُحَاقِ عَلَوهُ الْمُؤَلِقُ الْمُؤَلِقُ الْمُلْقَلَقُ اللّهُ الْمُقَالِقُ اللّهُ الْمُلْولُ الْمُلْقَلَقُ اللّهُ اللّهُ الْمُقَالِقُ اللّهُ الْمُلْقُولُ الْمُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤَلِقُ الْمُؤَلِقُولُولُولُولُولُولُهُ اللللّهُ

وَهِمَذَا الْإِسْنَادِ رُوِيَ: «أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - رَدَّ ابْنَتَهُ زَيْنَبَ عَلَى زَوْجِهَا بِالنِّكَاحِ الْأَوَّلِ»". (١)

\$ ٥- "فِيهِ الرَّجْعَة، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حَيْثُ قَالَ: «ارْجِعْهَا إِنْ شِفْت» ، وَلَا يَقُلُ كَمَا قَالَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: «مُرْهُ فَلْيُرَاجِعْهَا» . فَأَمَرَهُ بِالرَّجْعَة، وَالرَّجْعَةُ يَسْتَقِلُ كِمَا الزَّوْجُ: بِخِلَافِ الْمُرَاجَعَةِ. كَمَا قَالَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: «مُرْهُ فَلْيُرَاجِعْهَا» . فَأَمَرَهُ بِالرَّجْعَةِ، وَالرَّجْعَةُ يَسْتَقِلُ كِمَا الزَّوْجُ: بِخِلَافِ الْمُرَاجَعُهَا وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُد وَعَيْرُهُ ﴿أَنَّ رَكَانَةَ طَلَقَ امْرَأَتَهُ أَلْبَتَّةً فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -» . وَأَبُو دَاوُد لَمَّا لَمْ يَرُو وَاحِدَةً؛ فَقَالَ: مَا أَرَدْت كِمَا إِلَّا وَاحِدَةً. فَرَدَّهَا إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -» . وَأَبُو دَاوُد لَمَّا لَمْ يَرُو وَاحِدَةً؛ فَقَالَ: حَدِيثُ " أَلْبَتَّةً " أَصَحُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ جُرَيْجٍ: «أَنَّ رَكَانَة فِي مُسْنَدِهِ فَقَالَ: حَدِيثُ " أَلْبَتَّةً " أَصَحُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ جُرَيْجٍ: «أَنَّ رَكَانَة وَلَا عَلَيْهِ الْعَدِيثِ الْهُ وَاحِدَةً وَمُعُمْ وَمُعْمَلِهِ فَقَالَ: حَدِيثُ " أَلْبَتَّةً " أَصَحُ مِنْ حَدِيثِ الْبُوفُونَ بِعِلَلِ الْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ فِيهِ: كَالْإِمَامِ أَحْمَدُ وَلَا إِمْعَامُ أَلْمُ مَنْ وَعَنْ وَعَلَى اللَّهُ وَعَلَى الْمُولُونَ بِعِلَلِ الْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ فِيهِ: كَالْإِمَامِ أَحْمَدُ بُنِ حَرْمٍ عَلَيْهِ وَمُعْمُومٍ وَغَيْرِهِمَا وَأَبِي عُبَيْدٍ، وَأَبِي مُحَمَّ وَعَيْرِهِ وَعَيْرِهِ وَعَيْرِهِ وَعَيْرِهِ وَعَيْرِهِ وَعَيْرِهِ وَالْمَ وَكُنْ وَلَالِقَ الْمَرَاتَهُ أَنْهُ الْمَوْلِهِ عَدِيثَ الْقَلَاثِ ، وَبَيَّنَ أَنَّهُ الصَّوَابُ مِثْلُ قَوْلِهِ: حَدِيثُ وَكَانَةً لَلْ الْعَرْفُ عَدَالتُهُمْ وَضَبْطُهُمْ، وَأَحْمُ أَنْهُ مَلْ عَلَى الْعَلَيْهِ الْمُولُ اللَّهِ الْمَلْ الْعَلَى الْمُؤْمِلُ وَلَهِ الْمُؤْمُ وَلَاهُ اللَّهُ الْمُؤْمُ وَلَهُ الْمُؤْمُ وَلَاهُ اللْعَلَاثُ اللَّهُ الْمُؤْمُ وَلَهُ الْمُؤْمِ وَعُمْ اللَّوْمُ وَلَاهُ اللْعَلَيْدُ الْمُؤْلِقُ اللْعَلَاقُ اللْعَقَالُ اللَّهُ الْمُؤْمِلُ اللْعَلَوهِ الْمُؤْمُ وَلَاهُ اللْعَلَاقُ الْمُؤْمُولُوهُ الْمُؤَلِّ اللْعَلَاقُ الْمُؤْمُ اللْع

وَقَالَ أَيْضًا: حَدِيثُ رُكَانَةَ فِي " أَلْبَتَّةَ " لَيْسَ بِشَيْءٍ، لِأَنَّ ابْنَ إِسْحَاقَ يَرْوِيهِ عَنْ دَاوُد بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ عِكْرِمَة، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ رُكَانَةَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا» . وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ يُسَمُّونَ مَنْ طَلَّقَ ثَلَاثًا طَلَّقَ أَلْبَتَّةَ. وَأَحْمَدُ إِنَّا عَدَلَ

<sup>(</sup>۱) الفتاوي الكبرى لابن تيمية ٣/٤٥٦

عَنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَرَى أَنَّ الثَّلاثَ جَائِزَةٌ، مُوَافَقَةً لِلشَّافِعِيِّ. فَأَمْكَنَ أَنْ يُقَالَ: حَدِيثُ زَكَانَةً مَنْسُوخٌ. ثُمَّ لَمَّا رَجَعَ عَنْ ذَلِكَ، وَتَبَيَّنَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ طَلَاقٌ مُبَاحٌ إِلَّا الرَّجْعِيُّ عَدَلَ: عَنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، لِأَنَّهُ أَفْتَى بِخِلَافِهِ، وَهَذَا عِلَّةٌ عِنْدَهُ فِي إحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ عَنْهُ؛ لَكِنَّ الرِّوَايَةَ الْأُحْرَى الَّتِي عَلَيْهَا أَصْحَابُهُ أَنَّهُ لَيْسَ بِعِلَّةٍ، فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مَذْهَبُهُ الْعَمَلَ بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَقَدْ تَبَيَّنَ فِي غَيْرٍ هَذَا الْمَوْضِعِ أَعْذَارُ الْأَئِمَّةِ الْمُجْتَهِدِينَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - الَّذِينَ أَلْزَمُوا مَنْ أَوْفَعَ جُمْلَةَ الثَّلَاثِ فَعَا مِثْلُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -؛ فَإِنَّهُ لَمَّا رَأَى النَّاسَ قَدْ أَكْثَرُوا مِمَّا حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنْ جَمْعِ الثَّلَاثِ، وَلَا يَنْتَهُونَ عَنْ ذَلِكَ إِلَّا بِعُقُوبَةٍ: رَأَى عُقُوبَتَهُمْ بِإِلْزَامِهَا: لِئَلَّا يَفْعَلُوهَا، إمَّا مِنْ نَوْعِ التَّعْزِيرِ الْعَارِضِ الَّذِي يُفْعَلُ عِنْدَ الْحَاجَةِ، كَمَا كَانَ يَضْرِبُ فِي الْخَمْرِ ثَمَّانِينَ، وَيَحْلِقُ الرَّأْسَ. وَيَنْفِي، وَكَمَا «مَنَعَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - التَّلَاثَةَ الَّذِينَ كَمَا كَانَ يَضْرِبُ فِي الْخَمْرِ ثَمَّانِينَ، وَيَحْلِقُ الرَّأْسَ. وَيَنْفِي، وَكَمَا «مَنَعَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - التَّلَاثَةَ الَّذِينَ عَنْ الْإِجْتِمَاع بِنِسَائِهِمْ» ، وَإِمَّا ظَنَّا أَنَّ جَعْلَهَا وَاحِدَةً كَانَ مَشْرُوطًا". (١)

٥٥ - "مَجْرَى الْقَسَمِ وَالْيَمِينِ لِدُخُولِ وَاوِ الْقَسَمِ فِي قَوْلِهِ: وَالطَّلاقُ وَالِالْتِزَامُ بِمَا لَا يَلْزَمُ إِلَّا بِطَرِيقِهِ.

أَجَابَ - رَحِمَهُ اللهُ -: الْحُمْدُ لِلهِ نَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ: إِذَا حَلَفَ الرَّجُلُ بِالطَّلَاقِ فَقَالَ: الْطَّلَاقُ يَلْزَمُنِي لَأَفْعَلَهُ وَالطَّلَاقُ يَلْزَمُنِي. أَوْ لَازِمٌ، وَخُوْهُ هَذِهِ الْعِبَارَاتِ الَّتِي كَذَا؛ أَوْ لَا أَفْعَلُهُ وَالطَّلَاقُ يَلْزَمُنِي. أَوْ لَازِمٌ، وَخُوْهُ هَذِهِ الْعِبَارَاتِ الَّتِي كَذَا؛ أَوْ لَا أَفْعَلُهُ وَالطَّلَاقُ يَلْزَمُنِي. أَوْ لَازِمٌ، وَخُوْهُ هَذِهِ الْعِبَارَاتِ الَّتِي كَذَا؛ أَوْ الطَّلَاقِ فِي يَمِينِهِ، ثُمُّ حَنِثَ فِي يَمِينِهِ: فَهَلْ يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ، وَهَذَا مَنْصُوصٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ نَفْسِهِ، الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهَا مِنْ مَذَاهِبِ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ، وَهَذَا مَنْصُوصٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ نَفْسِهِ، وَهُو قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ: كَالْقَقَالِ، وَأَبِي سَعِيدٍ الْمُتَولِي صَاحِبِ " التَّيَمَةِ " وَبِهِ يُفْتِي وَيَقْضِي فِي وَهُو قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ: كَالْقَقَالِ، وَأَبِي سَعِيدٍ الْمُتَولِي صَاحِبِ " التَّيَمَةِ " وَبِه يُفْتِي وَيَقْضِي فِي هَوْلُ طَائِفَةٍ مِنْ أَهْلِ السُّنَةِ وَالشِّيعَةِ فِي بِلَادِ الشَّرْقِ، وَلَاشَافِعِي وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ السُّنَةِ وَالشِّيعَةِ فِي بِلَادِ الشَّرْقِ، وَالْعِرَاقِ، وَخُرَاسَانَ، وَالْمِبَاقِ، وَغُيْرِهُمْ وَنْ أَهْلِ السُّنَةِ وَالشِيعةِ فِي بِلَادِ الشَّرْقِ، وَالْعِرَاقِ، وَخُرَاسَانَ، وَالْمِبَاقِ، وَخُرَاسَانَ، وَالْيَمَن وَغَيْرِهَا.

وَهُوَ قَوْلُ دَاوُد وَأَصْحَابِهِ - كَابُنِ حَزْمٍ وَغَيْرِهِ - كَانُوا يُفْتُونَ وَيَقْضُونَ فِي بِلَادِ فَارِسَ وَالْعِرَاقِ وَالشَّامِ وَمِصْرَ وَبِلَادِ الْمَغْرِبِ إِلَى الْيَوْمِ، فَإِنَّهُمْ حَلْقٌ عَظِيمٌ، وَفِيهِمْ قُضَاةٌ وَمُفْتُونَ عَدَدٌ كَثِيرٌ. وَهُو قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنْ السَّلَفِ: كَطَاوُسٍ وَغَيْرِ الْمَالِكِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ، وَكَانَ بَعْضُ شُيُوحِ مِصْرَ طَاوُسٍ. وَبِهِ يُفْتِي كَثِيرٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْمَغْرِبِ فِي هَذِهِ الْأَزْمِنَةِ الْمُتَأَجِّرَة مِنْ الْمَالِكِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ، وَكَانَ بَعْضُ شُيُوحِ مِصْرَ يُفْتِي بِذَلِكَ، وَقَدْ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ كَلامُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلِ الْمَنْصُوصُ عَنْهُ وَأُصُولُ مَذْهَبِهِ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ. يُفْتِي بِذَلِكَ، وَقَدْ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ كَلامُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلِ الْمَنْصُوصُ عَنْهُ وَأُصُولُ مَذْهَبِهِ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ. وَلَوْ حَلَفَ بِالثَّلَاثِ، فَقَالَ: الطَّلَاقُ يَلْزَمُنِي ثَلَاثًا لَأَفْعَلَنَّ كَذَا، ثُمُّ لَمْ يَفْعَلْ، فَكَانَ طَائِفَةٌ مِنْ السَّلَفِ وَالْخَلْفِ مِنْ الْصَّكَانِ مَا لِلْقَلَاثِ مِنْ الْمَعْرُونَ بِأَنَّهُ لَا يَقَعُ بِهِ الثَّلَاثَ؛ لَكِنَّ مِنْهُمْ مَنْ يُوقِعُ بِهِ وَاحِدَةً، وَهَذَا مَنْقُولٌ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ فِي التَّنْجِيزِ؛ فَضْلًا عَنْ التَّعْلِيقِ وَالْيَمِينِ.

وَهَذَا قَوْلُ مَنْ اتَّبَعَهُمْ عَلَى ذَلِكَ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ، وَأَحْمَدَ، وَدَاوُد فِي التَّنْجِيزِ وَالتَّعْلِيقِ، وَالْحَلِفِ. وَمِنْ السَّلَفِ

<sup>(</sup>۱) الفتاوي الكبرى لابن تيمية ٢٨٣/٣

طَائِفَةٌ مِنْ أَعْيَاضِمْ فَرَقُوا فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْمَدْحُولِ كِمَا وَغَيْرِ الْمَدْخُولِ كِمَا.". (١)

٥٦ - "الْجُوَابُ: الْحُمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، إِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا شَرْطٌ فِي النَّفَقَةِ جَازَ ذَلِكَ وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ هُنَاكَ عُرْفٌ وَعَادَةٌ مَعْرُوفَةٌ بَيْنَهُمْ وَأَطْلَقَ الْعَقْدَ، فَإِنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى تِلْكَ الْعَادَةِ، وَأَمَّا بِدُونِ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ.

وَمِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ يَقُولُ: لَهُ النَّفَقَةُ مُطْلَقًا وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ، كَمَا يَقُولُهُ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ فِي قَوْلٍ، وَالْمَشْهُورُ أَنْ لَا نَفَقَةَ إِلَّا بِالْمَعْرُوفِ، وَأَمَّا الْبَسْطُ الْخَارِجُ عَنْ أَنْ لَا نَفَقَةَ إِلَّا بِالْمَعْرُوفِ، وَأَمَّا الْبَسْطُ الْخَارِجُ عَنْ الْمَعْرُوفِ فَيكُونُ تَحْسُوبًا عَلَيْهِ.

## ٤٤٤ - ٢٥ - مَسْأَلَةُ:

فِي رَجُلٍ حَطَبَ امْرَأَةً فَسَأَلَ عَنْ نَفَقَتِهِ، فَقِيلَ لَهُ مِنْ الجِّهَاتِ السُّلْطَانِيَّةِ شَيْءٌ؟ فَأَبَى الْوَلِيُّ تَزْوِيجَهَا، فَذَكَرَ الْخَاطِبُ أَنَّ فُقَهَاءَ الْخَنَفِيَّةِ جَوَّزُوا تَنَاوُلَ ذَلِكَ، فَهَلْ ذَكَرَ ذَلِكَ أَحَدٌ فِي جَوَازِ تَنَاوُلِهِ مِنْ الجِّهَاتِ؟ وَهَلْ لِلْوَلِيِّ الْمَذْكُورِ دَفْعُ الْخَاطِبِ هِمَذَا السَّبَبِ مَعَ رِضَاءِ الْمَخْطُوبَةِ؟

الجُوَابُ: أَمَّا الْقُقَهَاءُ الْأَوِمَّةُ الَّذِينَ يُفْتَى بِقَوْلِمِمْ، فَلَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِنْهُمْ جَوَازَ ذَلِكَ، وَلَكِنْ فِي أَوَائِلِ الدَّوْلَةِ السَّلْجُوقِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ بِجَوَازِ ذَلِكَ، وَحَكَى أَبُو مُحَمَّدِ بِنُ حَزْمٍ فِي كِتَابِهِ إِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ عَلَى تَحْرِيمِ ذَلِكَ، وَحَكَى أَبُو مُحَمَّدِ بِنُ حَزْمٍ فِي كِتَابِهِ إِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ عَلَى تَحْرِيمِ ذَلِكَ، وَحَكَى أَبُو مُحَمَّدِ أَبُولُ مُحَمَّدِ الشَّهِيدُ التَّرَّكِيُّ قَدْ أَبْطَلَ جَمِيعَ الْوَظَائِفِ الْمُحْدَثَةِ بِالشَّامِ وَالْجَزِيرَةِ وَمِصْرَ وَالْحِجَازِ، وَكَانَ وَمَانَ نُورُ الدِّينِ مَحْمُودُ الشَّهِيدُ التَّرَكِيُّ قَدْ أَبْطَلَ جَمِيعَ الْوَظَائِفِ الْمُحْدَثَةِ بِالشَّامِ وَالْجَزِيرَةِ وَمِصْرَ وَالْحِجَازِ، وَكَانَ أَوْرُ الدِّينِ مَحْمُودُ الشَّهِيدُ التَّرَكِيُّ قَدْ أَبْطَلَ جَمِيعَ الْوَظَائِفِ الْمُحْدَثَةِ بِالشَّامِ وَالْجَزِيرَةِ وَمِصْرَ وَالْحِجَازِ، وَكَانَ أَعُرَ الدَّينِ مِعْمُودُ الشَّهِيدُ اللَّهِ اللهَ اللهُ عَلَى أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، وَمَنْ فَعَلَ مَا أَعْرَفَ النَّاسِ بِالْجِهَادِ، وَهُوَ الَّذِي أَقَامَ الْإِسْلَامَ بَعْدَ اسْتِيلَاءِ الْإِفْرُنْجِ وَالْقَرَامِطَةِ عَلَى أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، وَمَنْ فَعَلَ مَا يَعْتَقِدُ حُكْمَهُ مُتَأَوِّلًا تَأُولِكَ اللْوَيلُ سَائِعًا، لَا سِيَّمَا مَعَ حَاجَتِهِ لَمْ يُجْعَلُ فَاسِقًا بِمُجَرَّدِ ذَلِكَ.

لَكِنْ بِكُلِّ حَالٍ فَالْوَلِيُّ لَهُ أَنْ يَمْنَعَ مُولِّيَتَهُ مِمَّنْ يَتَنَاوَلُ مِثْلَ هَذَا الرِّزْقِ الَّذِي يَعْتَقِدُهُ حَرَامًا سِيَّمَا وَأَنَّ رِزْقَهَا مِنْهُ، فَإِذَا كَانَ الرَّوْجُ مُتَأَوِّلًا فِيمَا يَأْكُلُهُ.". (٢)

٥٧-"نَدْرِ اللَّجَاجِ وَالْغَضَبِ، لَكِنْ تَوَقَّفَ أَحْمَدُ وَأَبُو عُبَيْدٍ عَنْ الْعِتْقِ فِيهَا لِمَا ذَكْرَته مِنْ الْفَرْقِ، وَعَارَضَ الْحَدُ وَأَبُو عُبَيْدٍ عَنْ الْعِتْقِ فِيهَا لِمَا ذَكْرَته مِنْ الْفَرْقِ، وَعَارَضَ أَحْمَدُ ذَلِكَ، وَأَمَّا الطَّلَاقُ فَلَمْ يَبْلُغْ أَبَا تَوْرِ فِيهِ أَثَرٌ فَتَوَقَّفَ عَنْهُ، مَعَ أَنَّ الْقِيَاسَ عِنْدَهُ مُسَاوَاتُهُ لِلْعِتْقِ. لَكِنْ خَافَ أَحْمَدُ ذَلِكَ، وَأَمَّا الطَّلَاقُ وَلَا مِنْدُكُوهُ. وَلَا مِنْ الْخِيرِةُ لِمَا سَنَذْكُرُهُ.

وَلَوْ لَمْ يُنْقُلْ فِي الطَّلَاقِ نَفْسِهِ خِلَافٌ مُعَيَّنٌ لَكَانَ فُتْيَا مَنْ أَفْتَى مِنْ الصَّحَابَةِ فِي الْحَلِفِ بِالْعَتَاقِ بِكَفَّارَةِ يَمِنٍ مِنْ بَالِطَّلَاقِ، فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ نَذْرُ الْعِتْقِ الَّذِي هُوَ قُرْبَةٌ لَمَّا حَرَجَ مُحْرَجَ مُحْرَجَ الْيَمِينِ أَجْزَأَتْ فِيهِ بَالطَّلَاقِ، فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ نَذْرُ الْعِتْقِ الَّذِي هُوَ قُرْبَةٌ لَمَّا حَرَجَ مُحْرَجَ مُحْرَجَ الْيَمِينِ أَجْزَأَتْ فِيهِ الْكَفَّارَةُ، فَالْحَلِفُ بِالطَّلَاقِ الَّذِي لَيْسَ بِقُرْبَةٍ إِمَّا أَنْ بُحْزِيَ فِيهِ الْكَفَّارَةُ أَوْ لَا يَجِبُ فِيهِ شَيْءٌ قَوْلُ عَلَى قَوْلِ مَن الْكَفَّارَةُ مُنْ الطَّاعَةِ لَا شَيْءَ فِيهِ، وَيَكُونُ قَوْلُهُ: إِنْ فَعَلْت كَذَا فَأَنْتَ طَالِقٌ عِمْزَلَةِ قَوْلِهِ: فَعَلَى ً أَنْ أُطَلِّقَك، كَمَا

<sup>(</sup>۱) الفتاوي الكبري لابن تيمية ٣٠٥/٣

<sup>(</sup>۲) الفتاوي الكبري لابن تيمية ٣٦٨/٣

كَانَ عِنْدَ أُولَئِكَ الصَّحَابَةِ وَمَنْ وَافَقَهُمْ، قَوْلُهُ: فَعَبِيدِي أَحْرَارٌ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ فَعَلَيَّ أَنْ أُعْتِقَهُمْ، عَلَى أَيِّ إِلَى السَّاعَةِ لَا السَّاعَةِ لَا السَّاعَةِ عَنْ أَحَدٍ مِنْ الصَّحَابَةِ كَلَامٌ فِي الْحَلِفِ بِالطَّلاقِ.

وَذَلِكَ وَاللّهُ أَعْلَمُ؛ لِأَنَّ الْحَلِفَ بِالطَّلَاقِ لَمْ يَكُنْ قَدْ حَدَثَ فِي زَمَافِيمْ، وَإِنَّمَا ابْتَدَعَهُ النَّاسُ فِي زَمَنِ التَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، فَأَحَدُ الْقُوْلَيْنِ إِنَّهُ يَقَعُ بِهِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَالْقَوْلُ الثَّابِي إِنَّهُ لَا يَلْزَمُ الْوُقُوعُ، بَعْدَهُمْ، فَأَحَدُ الْقُولَيْنِ إِنَّهُ يَقَعُ بِهِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَالْقَوْلُ الثَّابِي إِنَّهُ لَا يَلْزَمُ الْوُقُوعُ، وَحَرَّ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ الْحَلِفُ بِالطَّلَاقِ لَيْسَ شَيْعًا، قُلْت: أَكَانَ يَرَاهُ يَعِينًا. قَالَ لَا وَدُرِي فَقَدْ أَحْبَرَ ابْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَاهُ مُوقِعًا لِلطَّلَاقِ. وَتَوَقَّفَ فِي كُونِهِ يَهِينًا يُوجِبُ الْكَفَّارَةَ؛ لِأَنَّهُ مَوْقِعًا لِلطَّلَاقِ. وَتَوَقَّفَ فِي كُونِهِ يَهِينًا يُوجِبُ الْكَفَّارَةَ؛ لِأَنَّهُ مَانِ بَابِ نَذْرِ مَا لَا قُرْبَةَ فِيهِ.

وَفِي كَوْنِ مِثْلِ هَذَا يَمِينًا خِلَافٌ مَشْهُورٌ، وَهَذَا قَوْلُ أَهْلِ الظَّاهِرِ. وَكَذَا أَبِي مُحَمَّدِ <mark>بْنِ حَزْمٍ</mark> لَكِنْ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ لَا يَقَعُ طَلَاقٌ مُعَلَّقٌ وَلَا عِتْقٌ مُعَلَّقٌ.

وَاخْتَلَفُوا فِي الْمُؤَجَّلِ وَهُوَ بِنَاءً عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ الْعُقُودَ لَا يَصِحُّ مِنْهَا إلَّا مَا دَلَّ نَصُّ أَوْ إِجْمَاعٌ عَلَى وُجُوبِهِ أَوْ جَوَازِهِ. وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى ثَلَاثِ مُقَدَّمَاتٍ يُخَالِفُونَ فِيهَا:

أَحَدُهَا: كَوْنُ الْأَصْلِ تَحْرِيمَ الْعُقُودِ.

الثَّابِي: أَنَّهُ لَا يُبَاحُ مَا كَانَ فِي مَعْنَى النَّصُوص.

الثَّالِثُ: أَنَّ الطَّلَاقَ الْمُؤَجَّلَ وَالْمُعَلَّقَ لَمْ يَتَدَرَّجْ فِي عُمُومِ النُّصُوصِ.". (١)

٥٥ - "وَقَالَ ﴿ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلا نَصِيرٍ ﴾ [البقرة: ٢٠] وَقَالَ ﴿ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَمَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلا وَاقِ ﴾ [الرعد: ٣٧] وَقَالَ ﴿ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَمَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلا وَاقِ ﴾ [الرعد: ٣٧] وَالْقُرْآنُ وَهُوَ الْعِلْمُ الَّذِي جَاءَهُ وَالْعِلْمُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ وَالْقُرْآنُ مِنْ الْعِلْمِ وَاللَّمْنَ ﴾ [الرحمن: ٣] ﴿ وَقَالَ: ﴿ وَالأَمْرُ ﴾ [الأعراف: ٤٥] .

فَأَحْبَرَ أَنَّ الْخَلْقَ حَلْقُ وَالْخَلْقُ غَيْرُ الْأَمْرِ وَأَنَّ الْأَمْرِ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩] .

وَالذِّكُو هُوَ الْقُوْآنُ وَأَنَّ اللّهَ لَمْ يَخْلُ مِنْهُمَا وَلَمْ يَزَلْ اللّهُ مُتَكَلِّمًا عَالِمًا، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آحَرَ: إِنَّ اللّهَ لَمْ يَخْلُ مِنْ الْعِلْمِ وَالْكَلامِ وَلَيْسَا مِنْ الْخُلْقِ لِأَنَّهُ لَمْ يَخْلُ مِنْهُمَا، فَالْقُوْآنُ مِنْ عِلْمِ اللّهِ وَعَنْ الْحُسَنِ بْنِ ثَوَابٍ أَنَّهُ قَالَ لِأَبِي عَبْدِ اللّهِ مِنْ أَيْنَ أَكْفَرْتُمُمْ؟ قَالَ: قَرَأْتُ فِي كِتَابِ اللّهِ عَيْرَ مَوْضِعٍ: ﴿ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ ﴾ مِنْ أَيْنَ أَكْفَرْتُهُمْ؟ قَالَ: قَرَأْتُ فِي كِتَابِ اللّهِ عَيْرَ مَوْضِعٍ: ﴿ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ ﴾ [البقرة: ١٢٠] فَذَكَر الْكَلامَ قَالَ إِي سَأَلْتُهُ فَقَالَ لِي سَأَلْتُهُ فَقَالَ لِي سَأَلْتُهُ فَقَالَ لِي كَمَا قَالَ لِي مَالِهِ، ثُمَّ قَالَ لِي مَمْدِهِ، ثُمَّ قَالَ لِي مَمْدِهِ، ثُمَّ قَالَ لِي مَمْدِهِ، ثُمَّ قَالَ لِي مَمْدِهِ اللّهِ بُعْمَلِهِ، ثُمَّ قَالَ لِي مَمْدِهِ، ثُمَّ قَالَ لِي عَمْدِهِ إِلَى أَمْدُ إِنْكُونُ الْإِبْطَالَ.

<sup>(</sup>۱) الفتاوي الكبرى لابن تيمية ٤/٤ ١

وَقَدْ فَسَّرَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ الْنُ حَرْمٍ كَلَامَ أَحْمَدَ بِأَنَّهُ أَرَادَ بِلَفْظِ الْقُرْآنِ الْمَعْنَى فَقَطْ، وَأَنَّ مَعْنَى الْقُرْآنِ الْجُرُوفَ وَالْمَعَانِيَ فَمَنْ جَعَلَ الْقُرْآنِ الْمُعْنَى فَقَطْ، وَأَنَّ مَعْنَى إلَّا الْعِلْمُ فَقَدْ كَذَبَ، وَأَمَّا فَهُوَ مِنْ عِلْمِ اللهِ وَلَمْ يُرِدْ بِالْقُرْآنِ الْخُرُوفَ وَالْمَعَانِيَ فَمَنْ جَعَلَ الْقُرْآنِ كُلَّهُ لَيْسَ لَهُ مَعْنَى إلَّا الْعِلْمُ فَقَدْ كَذَبَ، وَأَمَّا مَنْ بَابِ الْخَبْرِ وَمَعْنَى الْخَبْرِ الْعِلْمُ فَهَذَا مَنْ قَالَ عَنْ هَذِهِ الْآيَاتِ الَّتِي احْتَجَّ بِهَا أَحْمَدُ أَنَّ مَعْنَاهَا الْعِلْمُ لِأَكُّلَامِ الْمُعْنَى تَارَةً كَمَا يُرَادُ بِهِ الْخُرُوفُ أَحْرَى، فَأَمَّا أَنْ أَوْلُ مَنْ الْأَوْلِ، وَهَذَا إِذَا صَحَّ يَقْتَضِي أَنَّهُ قَدْ يُرَادُ بِالْكَلَامِ الْمَعْنَى تَارَةً كَمَا يُرَادُ بِهِ الْجُرُوفُ أَحْرَى، فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ أَحْرَى اللهَ لَا يَتَكَلَّمُ بِالْحُرُوفِ فَهَذَا خِلَافُ نُصُوصِهِ الصَّرِيحَةِ عَنْهُ لَكِنْ قَدْ يُقَالُ الْقُرْآنُ الَّذِي هُوَ يَكُونَ أَحْمَدُ يَقُولُ إِنَّ اللّهَ لَا يَتَكَلَّمُ بِالْحُرُوفِ فَهَذَا خِلَافُ نُصُوصِهِ الصَّرِيحَةِ عَنْهُ لَكِنْ قَدْ يُقَالُ الْقُرْآنُ اللّذِي هُوَ الْمَعْنَى". (١)

9 ٥- "قَالَ أَبُو عَبْدُ اللهِ الْحَسَنُ بْنُ الْعَبَّاسِ الرُّسْتُمِيُّ: حَكَى لَنَا الْإِمَامُ أَبُو الْفَتْحِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ الطَّبَرِيُّ الْفَقِيهُ قَالَ: دَحَلْنَا عَلَى الْإِمَامِ أَبِي الْمَعَالِي الْجُوَيْنِيِّ نَعُودُهُ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ بِنَيْسَابُورَ، فَأُقْعِدَ، فَقَالَ لَنَا: الْفَقِيهُ قَالَ: دَحَلْنَا عَلَى الْإِمَامِ أَبِي الْمَعَالِي الْجُويْنِيِّ نَعُودُهُ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ بِنَيْسَابُورَ، فَأُقْعِدَ، فَقَالَ لَنَا: الشَّهَدُوا عَلَيْ رَجَعْت عَنْ كُلِّ مَقَالَةٍ قُلْتَهَا أُحَالِفُ فِيهَا مَا قَالَ السَّلَفُ الصَّالِحُ - عَلَيْهِمْ السَّلَامُ -، وَأَيِّ اللَّهَ الْمُعَالِي مَا يَمُوتُ عَلَيْهِ عَجَائِزُ نَيْسَابُورَ.

وَعَامَّةُ الْمُتَأَجِّرِينَ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ سَلَكُوا حَلْفَهُ مِنْ تَلَامِذَتِهِ وَتَلَامِذَةِ تَلَامِذَتِهِ وَتَلَامِذَةِ تَلَامِذَةِ تَلَامِذَةِ تَلَامِذَةِ تَلَامِذَةِ تَلَامِذَةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ.

وَلِقِلَّةِ عِلْمِهِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَكَلَامِ سَلَفِ الْأُمَّةِ يَظُنُّ أَنَّ أَكْثَرَ الْحُوَادِثِ لَيْسَتْ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَكَلَامِ سَلَفِ الْأُمَّةِ يَظُنُّ أَنَّ أَكْثَرَ الْحُوَادِثِ لَيْسَتْ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَكَلَامِ صَلَى يَدُكُّ ذَلِكَ فِي كُثَبِهِ، وَمَنْ كَانَ لَهُ عِلْمٌ بِالنَّصُوصِ وَدَلالَتِهَا عَلَى يَدُلُّ عَلَيْهَا وَإِنَّا يُعْلَمُ حُكْمُهَا بِالْقِيَاسِ، كَمَا يَذُكُّ ذَلِكَ فِي كُثَبِهِ، وَمَنْ كَانَ لَهُ عِلْمٌ بِالنَّصُوصِ وَدَلالَتِهَا عَلَى الصَّوَابِ مِنْ الْأَحْلَمِ عَلِمَ أَنَّ قَوْلَ أَبِي مُحَمَّدِ بُنِ حَرْمٍ وَأَمْثَالِهِ: إِنَّ النَّصُوصَ تَسْتَوْعِبُ جَمِيعَ الْحُوَادِثِ، أَقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ مِنْ هَذَا الْقَوْلِ، وَإِنْ كَانَ فِي طَرِيقَةِ هَؤُلَاءِ مِنْ الْإِعْرَاضِ عَنْ بَعْضِ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ مَا قَدْ يُسَمَّى قِيَاسًا جَلِيًّا، وَقَدْ يُجْعَلُ مِنْ الْإِعْرَاضِ عَنْ بَعْضِ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ مَا قَدْ يُسَمَّى قِيَاسًا جَلِيًّا، وَقَدْ يُجْعَلُ مِنْ الْإِعْرَاضِ عَنْ بَعْضِ الْأَدِلَةِ الشَّرْعِيَّةِ مَا قَدْ يُسَمَّى قِيَاسًا جَلِيًّا، وَقَدْ يُخْ وَلَ ذَلاكَةِ مِثْلُ فَحْوَى الْخِطَابِ وَالْقِيَاسِ فِي مَعْنَى الْأَصْل، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَمِثْلِ الْجُمُودِ عَلَى الِاسْتِصْحَابِ الضَّعِيفِ، وَمِثْلِ الْإِعْرَاضِ عَنْ مُتَابَعَةِ أَثِمَّةٍ مِنْ الصَّحَابَةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مَا هُوَ مَعِيبٌ عَلَيْهِمْ، وَكَذَلِكَ الْقَدْحُ فِي أَعْرَاضِ الْأَئِمَّةِ، لَكِنْ الْغَرَضُ أَنَّ قَوْلَ هَوُلاءِ فِي اسْتِيعَابِ النُّصُوصِ لِلْحَوَادِثِ، مَعِيبٌ عَلَيْهِمْ، وَكَذَلِكَ الْقَدْحُ فِي أَعْرَاضِ الْأَئِمَّةِ، لَكِنْ الْغَرَضُ أَنَّ قَوْلَ هَوُلاءِ فِي اسْتِيعَابِ النُّصُوصِ لِلْحَوَادِثِ، وَأَنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ قَدْ بَيَّنَ لِلنَّاسِ دِينَهُمْ هُو أَقْرَبُ إِلَى الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ اللَّذِي هُو الْحَقُ مِثَنْ يَقُولُ إِنَّ اللَّهَ لَمْ يُبَيِّنْ لِلنَّاسِ حُكْمَ أَكْثَرِ مَا يَحْدُثُ لَهُمْ مِنْ الْأَعْمَالِ، بَلْ وَكَلَهُمْ فِيهَا إِلَى الظُّنُونِ الْمُتَقَابِلَةِ وَالْآرَاءِ الْمُتَعَارِضَةِ.

وَلَا رَيْبَ أَنَّ سَبَبَ هَذَا كُلِّهِ ضَعْفُ الْعِلْمِ بِالْآثَارِ النَّبَوِيَّةِ وَالْآثَارِ السَّلَفِيَّةِ، وَإِلَّا فَلَوْ كَانَ لِأَي الْمَعَالِي وَأَمْثَالِهِ بِذَلِكَ عِلْمٌ رَاسِخٌ، وَكَانُوا قَدْ عَضُّوا عَلَيْهِ بِضِرْسٍ قَاطِعٍ لَكَانُوا مُلْحَقِينَ بِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ لِمَا كَانَ فِيهِمْ مِنْ الاِسْتِعْدَادِ لِأَسْبَابِ الاِجْتِهَادِ، وَلَكِنْ اتَّبَعَ أَهْلُ الْكَلَامِ الْمُحْدَثِ وَالرَّأْيِ الضَّعِيفِ لِلظَّنِّ وَمَا تَمْوَى الْأَنْفُسُ، الَّذِي يَنْقُضُ لِلْأَسْبَابِ الإِجْتِهَادِ، وَلَكِنْ اتَّبَعَ أَهْلُ الْكَلَامِ الْمُحْدَثِ وَالرَّأْيِ الضَّعِيفِ لِلظَّنِ وَمَا تَمْوَى الْأَنْفُسُ، الَّذِي يَنْقُضُ صَاحِبَهُ إِلَى حَيْثُ جَعَلَهُ اللَّهُ مُسْتَحِقًّا لِذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ لَهُ مِنْ الاِجْتِهَادِ فِي تِلْكَ الطَّرِيقَةِ مَا لَيْسَ لِغَيْرِهِ، فَلَيْسَ الْفَضْلُ بِكَثْرَةِ الاِجْتِهَادِ وَلَكِنْ بِالْمُدَى وَالسَّدَادِ؛ كَمَا جَاءَ فِي الْأَثَرِ: «مَا ازْدَادَ مُبْتَدِعٌ اجْتِهَادًا إِلَّا ازْدَادَ مِنْ اللهِ بِكَثْرَةِ الإَجْتِهَادِ وَلَكِنْ بِالْمُدَى وَالسَّدَادِ؛ كَمَا جَاءَ فِي الْأَثَرِ: «مَا ازْدَادَ مُبْتَدِعٌ اجْتِهَادًا إلَّا ازْدَادَ مِنْ اللهِ فَيْ الْأَثَرِ: «مَا ازْدَادَ مُبْتَدِعٌ اجْتِهَادًا إلَّا ازْدَادَ مِنْ اللهِ عَنْ اللهِ الْعَلَى اللهِ الْمُعْلِيقِ اللهُ الْمُلْعَلِيقِ اللّهُ مَنْ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ الْمُنْ اللهِ الْمُعْلِيقِ اللهُ الْمُلْعِيقِ الْمُعْتِهِ اللهُ الْكُولُ اللّهُ الْمُلْعُلُولُ اللهُ الْمُدَاعِ اللّهُ الْمُلْعَلِيقِ اللّهُ الْوَالِقُولُ الْمُلْعُلُولُ اللّهُ الْمُنْفَى وَالسَّدَاعُ الْعَلَيْمِ الللهُ الْمُلْعَلِيقُ الْمُلْعُلِيقِ الْمُلْعُلِيقِ الللهُ الْمُلْعُلِيقِ الْمُلْعِيقِ الْمُعْتِيقِ الْمُلْعُلِيقِ الْمُعْتَى وَالْمَلْعُ الْمُلْعُ الْمُعَلِيقُ اللّهُ الْمُتَاعِلَ الْمُلْعُ اللّهُ الْمُلْعُ اللهُ اللهُ الْمُلْعِيقِ الْلَّهُ اللهُ الْمُلْعُلُولُ الْعَلَيْمِ اللهِ اللهُ الْمُلْعُ اللهُ الْمُعْتِهِ الللهُ الْمُلْعِلُولُ الللهُ الْمُلْعِلُولُ الْمُؤْمِ الللّهِ الْمُعْلِيقِ الْمُعْتَعِلَمُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الْمُلْعُلِيقُ الللهُ الْمُعْتِيقِ الْمُلْعِقِ الْمُلْعُلِيقُ اللللّهُ الللهُ الللهُ اللللْعُلُولُ الللللّهُ الللللْعُلْعُ اللّهُ

<sup>(</sup>١) الفتاوي الكبرى لابن تيمية ٦/٤٨٤

بُعْدًا» وَقَدْ «قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي الْخَوَارِجِ: يَحْقِرُ". (١)

٦٠-"الروح إلى البدن وقت السؤال. وعود البدن بلا روح قول طائفة من الناس، وأنكره الجمهور.

[عود الروح إلى البدن وقت السؤال]

وقابلهم آخرون فقالوا: السؤال للروح بلا بدن وهذا قاله مُرّة وابن حزم، وكلاهما غلط، والأحاديث الصحيحة ترده، ولو كان ذلك للروح فقط لم يكن للقبر بالروح اختصاص (١).

قال ابن القيم رحمه الله: وليس نزول الروح وصعودها وقربها وبعدها من جنس ما للبدن؛ فإنها تصعد إلى ما فوق السموات ثم تمبط إلى الأرض ما بين قبضها ووضع الميت في قبره وهو زمن يسير لا يصعد البدن وينزل في مثله. وكذلك صعودها وعودها إلى البدن في النوم واليقظة وقد مثلها بعضهم بالشمس وشعاعها في الأرض.

[تمثيل حركة الروح بالشمس]

قال شيخنا: وليس هذا مثلا مطابقا فإن نفس الشمس لا تنزل من السماء والشعاع الذي على الأرض ليس هو الشمس ولا صفتها بل هو عرض حصل بسبب الشمس والجرم المقابل لها والروح نفسها تصعد وتنزل (٢) .

[قد يصف الميت للنائم دواء، أو يجيبه عن مسألة]

قال ابن القيم رحمه الله: وأما من حصل له الشفاء باستعمال دواء رأى من وصفه له في منامه فكثير جدا، وقد حدثني غير واحد ممن كان غير مائل إلى شيخ الإسلام ابن تيمية أنه رآه بعد موته وسأله عن شيء كان يشكل عليه من مسائل الفرائض وغيرها فأجابه بالصواب (٣).

قال ابن القيم رحمه الله (٤) : وأما الفلاسفة المشاءون فقالوا: هو

71-"الأصل دلالة على إسقاط الخمس متى لم يعلم الدليل عليه، وكذلك نقل حنبل فيمن أكل أو شرب: عليه القضاء ولا كفارة؛ لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يأمره بالكفارة (١) .

[الأخذ بأقل ما قيل فيه خلاف]

<sup>(</sup>١) كتاب الروح ص٥٠ وإلى الفهارس العامة ج١/٦٤.

<sup>(</sup>٢) كتاب الروح ص٥٥ وللفهارس العامة ج١/١٦.

<sup>(</sup>٣) كتاب الروح ص٣٤ وللفهارس العامة ج١/١٦.

<sup>(</sup>٤) في ذكر تعريف العشق.". <sup>(٢)</sup>

<sup>(</sup>۱) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ٦١٧/٦

<sup>(</sup>۲) المستدرك على مجموع الفتاوى ٩٦/١

مسألة: يجوز الأخذ بأقل ما قيل ونفي ما زاد؛ لأنه يرجع حاصله إلى استصحاب دليل العقل على براءة الذمة فيما لم يثبت شغلها به. وأما إن يكون الأخذ بأقل ما قيل أخذا وتمسكا بالإجماع فلا، لأن النزاع في الاقتصار عليه ولا إجماع فيه. قال بعضهم: هذا نوع من أنواع الإجماع صحيح لا شك فيه. وقال قوم: بل يؤخذ بأكثر ما قيل، ذكرهما ابن حزم. وقال بعضهم: ليس بدليل صحيح.

قال شيخنا: قلت: إذا اختلفت البينتان في قيمة المتلف فهل يوجب الأقل، أو بقسطهما؟ فيه روايتان، وكذلك لو اختلف شاهدان. فهذا يبين أن في إيجاب الأقل بهذا المسلك اختلافا، وهو متوجه؛ فإن إيجاب الثلث أو الربع ونحو ذلك لا بد أن يكون له مستند، ولا مستند على هذا التقدير، وإنما وقع الاتفاق على وجوبه اتفاقا، فهو شبيه بالإجماع المركب إذا أجمعوا على مسألتين مختلفتي المأخذ، ويعود الأمر إلى جواز انعقاد الإجماع بالبحث والاتفاقات وإن كان كل من المجمعين ليس له مأخذ صحيح وأشار إليه ابن حزم (٢).

[شيخنا] : ... فصل

[وإذا كان العموم أو الإطلاق أو الاستحباب منزلا على نوع دون نوع فهل]

فأما إن ثبت أن العموم أو الإطلاق أو الاستصحاب نزل على نوع دون نوع، فهل يجوز الاستمساك به فيما عدا النوع المتفق على خروجه؟ هذا أقوى من الأول، وهو الاستصحاب أقوى منه في الخطاب،

77- "وهل عليه سعي ثان؟ فيه روايتان هما قولان للعلماء، وذلك لما روي أن الصحابة رضي الله عنهم تمتعوا بالعمرة إلى الحج ولم يسعوا بين الصفا والمروة إلا مرة واحدة مع طواف القدوم، وهذا بيان أن عمرة المتمتع بعض حجه، كما أن وضوء المغتسل بعض غسله فيقع السعي، عن جملة النسك، كما قال - صلى الله عليه وسلم -: «دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة» والله أعلم (١).

عن ابن عمر رضي الله عنهما: «أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أفاض يوم النحر ثم صلى الظهر بمنى يعني راجعا» .

قال ابن القيم: هكذا قال ابن عمر، وقال جابر في حديثه الطويل: «ثم أفاض إلى البيت فصلى بمكة الظهر»، رواه مسلم، وقالت عائشة رضي الله عنها: «أفاض رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من آخر يومه حين صلى الظهر، ثم رجع إلى منى فمكث بها» ، الحديث وسيأتي.

فاختلف الناس في ذلك، فرجحت طائفة منهم ابن حزم وغيره حديث جابر وأنه صلى الظهر بمكة، قالوا: وقد

<sup>(</sup>١) المسودة ص ٤٨٩ ف ٢/٥.

<sup>(</sup>٢) المسودة ص ٩٠٠ ف ٢/٥.". (١)

<sup>(</sup>۱) المستدرك على مجموع الفتاوى ۲۰/۲

وافقته عائشة واختصاصها به وقربها منه، واختصاص جابر وحرصه على الاقتداء به أمر لا يرتاب فيه. قالوا: ولأنه - صلى الله عليه وسلم - رمى الجمرة وحلق رأسه وخطب الناس ونحر مائة بدنة هو وعلي وانتظر حتى سلخت وأخذ من كل بدنة بضعة فطبخت وأكلا من لحمها.

قال ابن حزم: وكانت حجته في آذار ولا يتسع النهار لفعل هذا جميعه مع الإفاضة إلى البيت والطواف وصلاة الركعتين ثم يرجع إلى مني والوقت باق.

(۱) مختصر الفتاوي (۹٥) فيها زيادة من قوله وهذا بيان ف (۲/ ١٣٢).". (۱)

77-"بطريق الإرث فأقطعهما السلطان لمن يستغلها من المقاتلة، فهل يكون ذلك مسقطًا للعشر؟ فمن جعل الإقطاع استئجارًا يجعل المجاهدين بمنزلة من يستأجره الإمام للعمارة والفلاحة. يقول: إذا كان الخراج على شخص فاعتاض عنه الإمام ببعض هذه الأعمال كانت الأرض خراجية.

وهذا غلط عظيم، فإنه يخرج الجهاد عن أن يكون قربة وطاعة، ويجعل المجاهد في سبيل الله بمنزلة اليهود والنصارى استؤجروا لعمارة دار وصنعة سلاح.

والفقهاء متفقهون على الفرق بين الاستئجار على القرب وبين رزق أهلها.

فرزق المقاتلة والقضاة والمؤذنين والأئمة جائز بلا نزاع.

وأما الاستئجار فلا يجوز عند أكثرهم لا سيما أبو حنيفة والشافعي، وإن جوزوه على الإمامة فإنه لا يجوز على الجهاد لأنه يصير متعينًا.

فهؤلاء غلطوا على الأئمة عمومًا وعلى أبي حنيفة خصوصًا (١) .

قال شيخنا: ولو يبست الكروم بجراد أو غيره سقط من الخراج حسبما تعطل من النفع قال: وإذا لم يمكن النفع به ببيع أنو إجارة أو عمارة أو غيره لم تجز المطالبة بالخراج (٢) .

ويحرم تعشير الأموال والكلف التي ضربحا الملوك على الناس (ع) ذكره <mark>ابن حزم</mark> وشيخنا (٣) .

(۱) مختصر الفتاوى ص (۲۷۲، ۲۷۵) ف (۲/ ۱۷۸، ۲۰۱).

 $(\Upsilon)$  الفروع ج $(\Upsilon/\Upsilon)$  ف  $(\Upsilon/\Upsilon)$ .

 $(\tau)$  الفروع ج $(\tau / \tau)$  ف $(\tau / \tau)$  .". (۱۷۹ / ۳)

<sup>(</sup>١) المستدرك على مجموع الفتاوى ١٩٥/٣

<sup>(</sup>٢) المستدرك على مجموع الفتاوى ٣٠٠/٣

37- "خوارق السحرة والكهان، وبكرامات الصالحين. وهذه طريقة أكثر المعتزلة ١، وغيرهم؛ كأبي محمد بن حزم ٢، وغيره ٣.

\_\_\_\_

۱ المعتزلة: سموا بذلك لاعتزال رئيسهم واصل بن عطاء مجلس الحسن البصري. وقيل لاعتزالهم قول الأمة في دعواهم أنّ الفاسق من أمة الإسلام لا مؤمن ولا كافر. والأول أرجح. ولهم أصول خمسة اشتهروا بها، هي: التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

انظر: الفرق بين الفرق للبغدادي ص ٢٠، ١١٤. والملل والنحل للشهرستاني ٢/١٤. وخطط المقريزي ٢/٥٤٣. والبرهان في معرفة عقائد أهل الأديان ص ٤٩.

٢ هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الفارسيّ الأصل، الأموي مولاهم، القرطبي الظاهري. قال عنه الذهبي: "الإمام الأوحد، البحر ذو الفنون والمعارف، أبو محمد". ولد بقرطبة في سنة ٣٨٤ هـ، وتوفي سنة ٤٥٦ ؟.
 انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي ١٨٤/١٨. وشذرات الذهب لابن العماد ٢٩٩/٣.

ولأبي محمد بن حزم قول في أنّ الخوارق لا تظهر على يد غير الأنبياء.

يقول: "... وأنّ المعجزات لا يأتي بها أحدٌ إلا الأنبياء عليهم السلام. قال عزّ وجلّ: ﴿وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَنْ يَأْتِيَ بِهَا أَحدُ إلا الأنبياء عليهم السلام. قال عزّ وجلّ: ﴿وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَنْ يَأْتِيَ إِلّا بِإِذْنِ اللّهِ ﴾ [غافر، ٧٨] ... " المحلّى لابن حزم ٣٦/١. وانظر: الفصل له ٣٦/٥ . والدر فيما يحب اعتقاده، له ص ١٩٢.

٣ مثل أبي عبد الله الحليمي. انظر: المواقف في علم الكلام للإيجي ص ٣٠٠. ولوامع الأنوار للسفاريني ٣٩٤/٣. وقال الإيجي في ((المواقف)) عن الكرامات: "وهي جائزة عندنا خلافاً للأستاذ أبي إسحاق، والحليمي منّا، وغير أبي الحسين من المعتزلة".

وأبو إسحاق الاستراباذي من أصحاب الشافعي. انظر: تفسير القرطبي ٣٢/٧.". (١)

90- "يجوز أن يخرق للأولياء؛ حتى معراج محمد ١، وفرق البحر لموسى ٢، وناقة صالح ٣، وغير ذلك. ولم يذكروا بين المعجزة والسحر فرقاً معقولاً، بل قد يجوّزون أن يأتي الساحر بمثل ذلك ٤. لكن بينهما فرق دعوى النبوة، وبين الصالح والساحر، والبر والفجور.

طريقة الفلاسفة في المعجزات

وحدَّاق٥ الفلاسفة الذين تكلموا في هذا الباب٢؛ مثل ابن سينا٧،

١ المعراج: الطريق الذي تصعد فيه الملائكة. انظر: تهذيب اللغة ٢٥٥/١.

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ١٣٠/١

وهو بمنزلة السلم، لكن لا نعلم كيف هو. وحكمه كحكم غيره من المغيّبات؛ نؤمن به، ولا نشتغل بكيفيّته. انظر شرح الطحاوية ص ٢٧٠.

وحديث الإسراء والمعراج مخرّج في الصحيحين.

أخرجه البخاري في صحيحه ٦٣/٣-٢٥، كتاب مناقب الأنصار، باب المعراج. ومسلم في صحيحه ١٤٥/١-١٤٥ الخرجه البخاري في صحيحه ١٤٥/١، كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله صلى الله عليه وسلم إلى السماوات.

٢ قال تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنِ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ ﴾ [الشعراء ٦٣] .

٣ قال تعالى: ﴿قَالَ هَذِهِ نَاقَةٌ لَهَا شِرْبٌ وَلَكُمْ شِرْبُ يَوْمٍ مَعْلُومٍ ﴾ [الشعراء ٥٥] .

٤ انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل <mark>لابن حزم</mark> ٢/٥. ونسب هذا القول للباقلاني.

وانظر: البيان للباقلاني ص ٩٤-٩٥. والإرشاد للجويني ص ٣٢٧-٣٢٨.

٥ الحذق، والحذاقة: المهارة في كلّ العمل. انظر تهذيب اللغة ٢٥/٤.

٦ في النبوات.

٧ هو الحسين بن عبد الله بن سيناء، أبو علي. الملقّب بالرئيس، الحكيم. قال عنه ابن حجر: "ما أعلمه روى شيئاً من العلم، ولو روى لما حلّت الرواية عنه؛ لأنّه فلسفيّ النحلة، ضالّ. لا رضى الله عنه.

كان يقول بقدم العالم، ونفي المعاد الجسماني. ونُقل عنه أنّه قال: إنّ الله لا يعلم الجزئيات بعلم جزئي، بل بعلم كليّ. من مصنفاته: الشفا، والنجاة، والإشارات والتنبيهات. مات سنة ٤٢٨ ؟.

انظر: لسان الميزان لابن حجر ٢٩١/٢. والأعلام للزركلي ٢٤١/٢. ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ٤/٠٠. وقد قال عنه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "وأهل بيت ابن سينا كانوا من أتباع هؤلاء – يعني القرامطة والباطنية والإسماعيلية – وأبوه وجده من أهل دعوتهم، وبسبب ذلك دخل في مذاهب الفلاسفة؛ فإن هؤلاء يتظاهرون باتباع الملل، ويدعون أن للملة باطناً يُناقض ظاهرها". كتاب ((الصفدية)) 7/7-3. وانظر: شرح الأصفهانية 7/37. والرد على المنطقيين ص 151-31، 170، 170. ومجموع الفتاوى الأصفهانية 170.

٦٦-"يقول ذلك من يقوله من المعتزلة ١، [وغيرهم] ٢؛ كابن حزم ٣، وغيره. قول الأشاعرة

وقيل: بل الدليل هو الخارق للعادة، بشرط الاحتجاج به على النبوّة، والتحدّي بمثله. وهذا منتفٍ في السحر، والكرامة؛ كما يقول ذلك من يقوله من متكلمي أهل الإثبات٤؛ كالقاضيَيْن أبي بكره، وأبي يعلى٦، وغيرهما.

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ١٣٧/١

البيان: كتاب الباقلاني

وقد بسط القاضي أبو بكر ٧ الكلام في ذلك، في كتابه المصنّف ٨ في الفرق بين المعجزات، والكرامات، والحيل، والكهانات، والسحر، والنيرنجيات ٩.

١ انظر المغنى في أبواب التوحيد والعدل للقاضى عبد الجبار ١٨٩/١٥.

۲ ما بین المعقوفتین لیس فی ((خ)) . وما أثبت من ((م)) ، و ((d)) .

۳ انظر المحلى <mark>لابن حزم</mark> ۳٦/١.

٤ يعني الأشاعرة.

وانظر قولهم في المعجزة، في: أصول الدين للبغدادي ص ١٧٥، ١٨٥. والإرشاد للجويني ص ٣٠٧-٣١٥. والمواقف في علم الكلام للإيجي ص ٣٣٩. وشرح المقاصد للتفتازاني ١١/٥.

ه الباقلاني. سبقت ترجمته. وانظر كلامه في كتابه البيان ص ١٩-٢٠، ٢١-٤٩. وانظر: الإرشاد للجويني ص ٣١-٣١٠. وأصول الدين للبغدادي ص ١٧١-١٧١. والمواقف للإيجي ص ٣٣٩-٣٤٠.

٦ سبقت ترجمته.

٧ الباقلاني.

٨ طبع هذا الكتاب أول مرة، ونشره الأب رتشرد يوسف مكارثي اليسوعي عام ١٩٥٨، في المكتبة الشرقية
 ببيروت.

٩ النِيرَنْج - بالكسر: أخذ كالسحر، وليس به، وإنما هو تشبيه، وتلبيس.

انظر: اللسان ٣٧٦/٢. والقاموس المحيط ص ٢٦٥.". (١)

77-"الفرق بين النبي والساحر؟؛ أوليس لو قال نبي مبعوث: إنيّ أصعد على هذا الخيط نحو السماء، وأدخل جوف هذه البقرة وأخرج، وإني أفعل فعلاً أفرّق به بين المرء وزوجه، وأفعل فعلاً أقتل به هذا الحي وأسقم هذا الصحيح. فهل كان يكون ذلك لو ظهر على يده آية ودليلاً على صدقه؟ [فما] ١ الفصل إذاً بين السحر والمعجز٢.

كلام الباقلاني في الفرق بين المعجزة والسحر هو عمدة الأشاعرة

ثم قال في الجواب: يُقال له: جواب هذا قريبٌ، وذلك أنّا قد بيّنا في صدر هذا الكتاب الله عنى حق [المعجز أن] } لا يكون معجزاً، حتى يكون واقعاً من فعل الله على وجه خرق عادة البشر، مع تحدي الرسول بالإتيان ... إلى آخر ما كتب٥.

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ١١٤/١

قلت: هذا عمدة القوم، ولهذا طعن الناس في طريقهم، وشنع عليهم ابن حزم وغيره.

مناقشة شيخ الإسلام لكلام الباقلابي في الفرق بين المعجزة والسحر

وذلك أن هذا الكلام مستدرك من وجوه:

أحدها: أنّه إذا جوز أن يكون ما ينفرد الرب بالقدرة عليه على قوله: يأتي به النبيّ تارة، والساحر تارة، ولا فرق بينهما إلا دعوى النبوّة، والاستدلال به، والتحدي بالمثل، فلا حاجة إلى كونه مما انفرد الباري

١ في ((م)) ، و ((ط)) : وما.

٢ انظر: البيان للباقلاني ص ٩٣-٩٤.

٣ يشير الباقلاني إلى أول كتابه ((البيان)) .

٤ في ((م)) ، و ((ط)) : المعجزات.

٥ انظر: البيان للباقلاني ص ٩٤.

٦ انظر بعض كتب ابن حزم؛ مثل: كتاب الدرة فيما يجب اعتقاده ص ١٩٥-١٩٧. والأصول والفروع النظر بعض كتب الفصل في الملل والأهواء والنحل ٢/٥-٩. والمحلى ٣٦/١.". (١)

٦٨-"الطبيعية، والطلسمات، هي كالسحر.

فقال: ولأجل ذلك لم تلتبس آيات الرسل بما يظهر من جذب حجر المغناطيس، وما يوجد ويكون عند كتب الطلسمات ٣. قال: وذلك أنه لو ابتدأ نبيّ بإظهار حجر المغناطيس، لوجب أن يكون ذلك آية له. ولو أنّ أحداً أخذ هذا الحجر، وخرج إلى بعض البلاد، وادّعى أنّه آية له عند من لم يره، ولم يسمع به، لوجب أن ينقضه الله عليه بوجهين.

أحدهما: أن يؤثر دواعي خلق من البشر إلى حمل جنس تلك الحجارة إلى ذلك البلد. وكذلك سبيل الزناد الذي يقدح النار، وتعرفه العرب٤. وكذلك سبيل الطلسمات التي يقال أنها تنفى الذباب، والبق، والحيّات٥.

الطلسم: لفظ يوناني. وهو في علم السحر خطوط وأعداد يزعم كاتبها أنه يربط بها روحانيات الكواكب العلوية
 بالطبائع السفلية، لجلب محبوب، أو دفع أذى.

انظر المعجم الوسيط / مادة طلسم ٦٨/٢.

٢ حجر المغناطيس: هو حجر له خاصيّة جذب الحديد ومعادن أخرى؛ كالكوبالت، والكروم، والنيكل. وهذا الجسم يوجد بكثرة في بلاد السويد، والنورفيج، وأواسط تركيا. وإذا عُلّق المغناطيس تعليقاً حُرّاً فإنّه يأخذ اتجاهاً

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ١/٢٨/

ثابتاً دائماً نحو الشمال.

انظر: الموسوعة العربية الميسرة ١٧٢٦. ودائرة معارف القرن العشرين ٢٨٢/٩.

٣ انظر البيان للباقلابي ص ٧٠.

٤ الزند: العود الذي يقدح به النار، وهو الأعلى. والزندة: السفلى، فيها ثقب، وهي الأنثى. فإذا اجتمعا قيل زندان، ولم يقل زندتان. انظر: الصحاح ٤٨١/٢. والقاموس ٣٦٤. والمصباح المنير ٢٥٦.

ه قال ابن حزم رحمه الله: "وأما السحر فإنه ضروب، منه ما هو من قبل الكواكب؛ كالطابع المنقوش فيه صورة عقرب في وقت كون القمر في العقرب، فينفع إمساكه من لدغة العقرب. ومن هذا الباب كانت الطلسمات، وليست إحالة طبيعة، ولا قلب عين، ولكنها قوى ركبها الله عز وجل مدافعة لقوى أخر؛ كدفع الحرّ للبرد، ودفع البرد للحرّ؛ وكقتل القمر للدابة الدبرة إذا لاقى الدبرة ضوءه إذا كانت دبرتما مكشوفة للقمر. ولا يمكن دفع الطلسمات لأننا قد شاهدنا بأنفسنا آثارها ظاهرة إلى الآن من قرى لا تدخلها جرادة، ولا يقع فيه برد ... ". إلى أن قال: "ومنه ما يكون بالخاصة؛ كالحجر الجاذب للحديد، وما أشبه ذلك. ومنه ما يكون لطف يد..". الفصل في الملل والأهواء والنحل ه/٤.". (١)

79-"وإذا قلتم: هذا ممكنٌ، بل واقعٌ، ونحن نعلم صدق الصادق إذا ظهرت هذه الأعلام على يده ضرورةً ١. قيل: فهذا يُوجب أنّ الربّ لا يجوز عليه إظهارها على يدكاذب. وهذا فعلٌ من الأفعال هو قادر عليه، وهو سبحانه لا يفعله، بل هو منزّه عنه. فأنتم بين أمرين: إن قلتم: لا يمكنه خلقها على يد الكاذب وكان ظهورها ممتنعاً، فقد قلتم: أنّه لا يقدر على إحداث حادثٍ قد فعل مثله، وهذا تصريحٌ بعجزه. وأنتم قلتم: فليست [بدليل، فلا] ٢ يلزم عجزه، فصارت دلالتها مستلزمةً لعجزه على أصلكم. وإن قلتم: يقدر، لكنّه لا يفعل، فهذا حقٌ، وهو ينقض أصلكم.

وحقيقة الأمر: أنّ نفس ما يدلّ على صدق [الصادق] ٣ بمجموعه، امتنع أن يحصل للكاذب، وحصوله له ممتنعٌ غير مقدور.

الله قادر على خلق الخوارق على يد الكذاب ولا يفعل لحكمة

وأمّا خلق مثل تلك الخارقة على يد الكاذب، فهو ممكنٌ، والله سبحانه وتعالى قادر عليه، لكنه لا يفعله لحكمته٤؛ كما أنّه سبحانه يمتنع عليه أن يكذب، أو يظلم.

الأشاعرة ينفون حكمة الله تعالى

والمعجزُ تصديقٌ، وتصديق الكاذب هو منزهٌ عنه، والدالّ على الصدق قَصْدُ الربّ تصديق الصادق. وهذا القصد يمتنع حصوله للكاذب؛ فيمتنع جعل من ليس برسولٍ رسولاً، وجعل الكاذبِ صادقاً، ويمتنع من الرب

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ٢٣١/١

٢ ما بين المعقوفتين رسم في ((خ)) هكذا: بدل ليلا. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .

ما بين المعقوفتين ملحق في هامش  $(( \pm ))$  .

٤ قال ابن حزم رحمه الله: "والله تعالى قادر على إظهار الآيات على أيدي الكذابين المدّعين للنبوّة، لكنّه تعالى لا يفعل، كما لا يفعل ما لا يُريد أن يفعله من سائر ما هو قادر عليه". الفصل في الملل والأهواء والنحل ٢/٥.".
(١)

٧٠- "الذين أوجبوا النظر أعرضوا عن طريق الرسول

والمقصود هنا أنّ الذين أعرضوا عن طريق الرسول في العلم و العمل وقعوا في الضلال والزلل، وأنّ أولئك لما أوجبوا النظر الذي ابتدعوه، صارت فروعه فاسدة، إن قالوا إنّ من لم يسلكها كفر أو عصى ٢، فقد عُرف بالاضطرار من دين الإسلام أنّ الصحابة والتابعين لهم بإحسان لم يسلكوا طريقهم، وهم خير الأمة ٣. وإن قالوا: إنّ من ليس عنده علم ولا بصيرة بالإيمان، بل قاله تقليداً محضاً من غير معرفة يكون مؤمناً، فالكتاب والسنّة يُخالف ٤ ذلك. ولو أخّم سلكوا طريقة الرسول، لحفظهم الله من هذا التناقض؛ فإنّ ما جاء به الرسول جاء من عند الله ٥،

١ في ((خ)) : أو. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .

7 ذكر الإمام ابن حزم عنهم ذلك، فقال: "ذهب محمد بن جرير الطبري، والأشعريّة كلها، حاشا السمناني إلى أنّه لا يكون مسلماً إلا من استدلّ، وإلا فليس مسلماً. وقال الطبري: من بلغ الاحتلام أو الإشعار من الرجال والنساء، أو بلغ المحيض من النساء، ولم يعرف الله عزّ وجلّ بجميع أسمائه وصفاته من طريق الاستدلال، فهو كافر حلال الدم والمال". الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم ٢٥/٤.

وانظر: كلام شيخ الإسلام رحمه الله عنهم في هذه المسألة في درء تعارض العقل والنقل ٤٠٧/٧. وانظر: رسالة السجزي في الرد على من أنكر الحرف والصوت ص ١٣٩.

٣ وهذا سبق بيانه ص ٢٩٧ - ٣٠٣.

٤ في ((خ)) : تخالف. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .

٥ انظر: معارج الوصول إلى أنّ أصول الدين وفروعه قد بيّنها الرسول صلى الله عليه وسلم. وكذلك درء تعارض العقل والنقل ٢١/١-٣٧، ٣٨-٣٦، ١٩٤، ١٩٥-٣٦٣،

وانظر: كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عن تناقض الأشاعرة في الشرعيّات والعقليّات في التسعينيّة ص

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ١/٠٢٠

17.-109

وانظر: كلامه – رحمه الله – عن أول واجب على المكلف في درء تعارض العقل والنقل 7/N ومجموع الفتاوى 7/N.". (١)

٧١-"قالوا: لأنّ معرفة الله واجبة،

ولا طريق إليها إلا هذا النظر وهذا الدليل١.

الرسول لم يوجب النظر

ولما علم كثيرٌ من موافقيهم ٢ أنّ الاستدلال بهذا الدليل لم يُوجبه الرسول، خالفوهم في إيجابهم، مع موافقتهم لهم على صحته ٣.

والتحقيق ما عليه السلف؛ أنّه ليس بواجب أمراً، ولا هو صحيح خبراً، بل هو باطلٌ منهيّ ٤ عنه شرعاً؛ فإنّ الله تعالى لا يأمر بقول الكذب والباطل، بل ينهى عن ذلك. لكن غلطوا حيث اعتقدوا أنّه حقّ، وأنّ الدين لا يقوم إلا على هذا الأصل الذي أصّلوه.

1 يقول أبو حامد الغزالي: "من لا يعتقد حدوث الأجسام، فلا أصل لاعتقاده في الصانع أصلاً". تمافت الفلاسفة ص ١٩٧.

وانظر: الإرشاد للجويني ص ٨-٩. والفصل في الملل والأهواء والنحل <mark>لابن حزم</mark> ٤٣٥. ورسالة السجزي ص ١٩٨.

وقد ناقش شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله هذه المسألة ونقل كلام بعض من ردّ على هذا القول، أو تبنّاه. انظر: درء تعارض العقل والنقل ٧٣٥٢-٤٤٠.

۲ في ((خ)) : موافقتهم. وما أثبت من ((م)) ، و ((d)) .

٣ ومن هؤلاء: أبو الحسن الأشعريّ في رسالته إلى أهل الثغر ص ١٨٦. والخطابي في الغنية عن الكلام وأهله - انظر: نقض تأسيس الجهمية ١٢٧، والغزالي في فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة ص ١٢٧. وغيرهم.

٤ في ((ط)) : منهم. وما أثبت من ((خ)) ، و ((م)) .". (٢)

٧٢-"نفيه. و [أمّا] ١ نحن فقد بيَّنًا أنّ اللازم على تقدير إثباتها لا محذور فيه، وإنّما المحذور لازم على تقدير نفيها. وهذا قد بُسط في غير هذا الموضع٢.

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ١/٩٨١

<sup>(</sup>٢) النبوات لابن تيمية ١/٣٣٤

مناقشة من ينفي الحكمة

والمقصود هنا: أنه يُقال لهؤلاء ٣ الذين ينفون الحكمة، ثمّ الإرادة،

\_\_\_\_\_

١ في ((خ)) : انما. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .

وفي المخلوقات". مجموع الفتاوي ٨٣٥-٣٦.

وكلّ من القولين متناقض" شرح الأصفهانيّة ٢٣٧٨.

۲ انظر: العقيدة التدمرية ص ١٥-٣٠، ٣٠-٤٤. وشرح الأصفهانية ٢٣٨٤-٣٨٨، ٤٤١-٤٤٥، ٤٥٠،
 ٢٥٧-٤٦٧. ودرء تعارض العقل والنقل ١١٢٨، ١٢٩، ١١٦٩-١٣٧. والرد على المنطقيين ص ٢٢٥-٢٣٤. ومنهاج السنة ٢١١٥-١٢٠، ١٦٠-١٧٢، ٩٥٥-٩٥٥. وكتاب الصفدية ١٨٨، ٢٣٤-٣٧.
 ٣ المقصود بحم الفلاسفة، والجهميّة. وانظر: ص ٣٣٥.

فهم ينفون تعليل أفعال الله سبحانه وتعالى، وأن يكون مختاراً في أفعاله، ويقولون هو موجب بالذات، فلا يكون فعله لغاية. انظر: الإشارات والتنبيهات لابن سينا ١٥٥-٥٥١. وكذا انظر: بيان تلبيس الجهمية ١١٦١. وقال شيخ الإسلام عن الحكمة: "كل ما خلقه الله فله فيه حكمة؛ كما قال: ﴿صُنْعَ اللهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ ، وقال: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ حَلَقَهُ ﴾ . وهو سبحانه غنيّ عن العالمين. فالحكمة تتضمّن شيئين؛ أحدهما حكمة تعود إليه يُحبّها ويرضاها. والثانية إلى عباده، هي نعمه عليهم يفرحون بها، ويلتذّون بها. وهذا في المأمورات،

وذكر شيخ الإسلام رحمه الله أقوال النّاس في الحكمة، فقال عن الجهميّة: أ"نكرون التعليل جملة، ولا يُثبتون إلا محض المشيئة، ولا يجعلون في المخلوقات والمأمورات معاني لأجلها كان الخلق والأمر، إلى غير ذلك من لوازم قولهم. والمعتزلة يُثبتون تعليلاً متناقضاً في أصله وفرعه؛ فيُثبتون للفاعل تعليلاً لا تعود إليه حكمة" درء تعارض العقل والنقل ١٥٥٤.

أمّا الفلاسفة، فيقول عنهم شيخ الإسلام رحمه الله إنّم أ"ثبتون علة غائيّة للفعل، وهي بعينها للفاعل. ولكنّهم متناقضون؛ فإنّم يُثبتون له العلّة الغائيّة، ويُثبتون لفعله العلة الغائيّة، ويقولون مع هذا ليس له إرادة، بل هو موجب بالذات، لا فاعل بالاختيار. وقولهم باطل من وجوه ... " مجموعة الرسائل والمسائل ٤-٢٨٨٥. ويذكر شيخ الإسلام رحمه الله تناقض الجهميّة والمتفلسفة في موضع آخر؛ فيقول: "لمتفلسفة متناقضون؛ فإنمّم يُثبتون غاية وحكمة غائيّة، ولا يُثبتون إرادة. والجهميّة تُثبت أنّه سبحانه مريد، ولا تُثبت له حكمة فعل لأجلها.

وانظر: الكلام عن الحكمة وأقوال الناس فيها في كتب شيخ الإسلام: شرح الأصفهانية ١٥٠ ١ - ١٥٥، ٣٥٠ - ٢٣٥ . ٢٠٠، ٢١٥ . ٢٦٥ . ٢٦١ . ٢٠٠، ٢١٠ . ٢٠٠، ٢٠٠، ٢٠٠، ٢٠٠ . ٢٠٠ . ٢١٥ . ٢١٥ . ٢١٠ . ٢٠٠ . ٢٠٠ . ٢٠٠ . ٢١٥ . ٢١٥ . ٢١٥ . ٢١٥ . ٢١٥ . ٢١٥ . ٢١٥ . ٢١٥ . وجموع الرسائل ٤ - ٢٤٠ . ٢٥٠ . ٢١٥ . وانظر: رسالة أقوم ما قيل في المشيئة والحكمة والقضاء والقدر والتعليل وبطلان الجبر - ضمن مجموع الرسائل

والمسائل ٤-070 – 070 – 08 في مجموع الفتاوى 0.00 . 0.00

وانظر: الإرشاد للجويني ص ٢٦٨ وما بعدها. ونهاية الإقدام للشهرستاني ص ٢٩٧. ومحصل أفكار المتقدمين للرازي ص ٢٠٥. والفصل لابن حزم ٣١٧٤. والمغني في أبواب التوحيد والعدل لعبد الجبار الهمذاني ٦٤٨، ١٩٢-٩٣.

ولعل القول الذي قصده شيخ الإسلام رحمه الله أنّه يُقال للفلاسفة نظير ما قيل لنفاة الصفات، هو ما صرّح به بقوله: "على هذا فكلّ ما فعله علمنا أنّ له فيه حكمة. وهذا يكفينا من حيث الجملة، وإن لم نعرف التفصيل. وعدم علمنا بتفصيل حكمته بمنزلة عدم علمنا بكيفيّة ذاته، وكما أنّ ثبوت صفات الكمال له معلوم لنا. وأما كنه ذاته فغير معلومة لنا، فلا نُكذّب بما علمناه ما لم نعلمه. وكذلك نحن نعلم أنّه حكيم فيما يفعله ويأمره، وعدم علمنا بالحكمة في بعض الجزئيّات لا يقدح فيما علمناه من أصل حكمته. فلا نُكذّب بما علمناه من حكمته ما لم نعلمه من تفصيلها" مجموعة الرسائل ٤-٢٣٣٥.". (١)

٧٣- "على صفات تقتضي لذة وألماً في الآخرة، [فذاك] ١ عندهم باطلٌ، ولم يمكنهم أن يقولوا إنّ الشارع يأمر بما فيه لذة مطلقاً، و [ينهي] ٢ عمّا فيه ألم مطلقاً.

وكون الفعل يقتضي ما يوجب اللذة، هو عندهم من باب التولّد٣.

١ في ((م)) ، و ((ط)) : فذلك.

۲ في ((خ)) : نهي.

٣ المقصود به هنا: التوليد؛ وهو " أن يحصل الفعل عن فاعله بتوسّط فعلٍ آخر؛ كحركة المفتاح في حركة اليد". التعريفات للجرجاني ص ٩٨.

وقال شيخ الإسلام رحمه الله عن مسألة التوليد، وموقف كل من المعتزلة والأشاعرة منها:

<sup>&</sup>quot;فإنّ أفعال الإنسان، وغيره من الحيوان على نوعين: أحدهما المباشر، والثاني المتولّد. فالمباشر ما كان في محلّ القدرة؛ كالقيام، والقعود، والأكل، والشرب. وأما المتولّد فهو ما خرج عن محلّ القدرة؛ كخروج السهم من القوس، وقطع السكين للعنق، والألم الحاصل من الضرب، ونحو ذلك. فهؤلاء المعتزلة يقولون: هذه المتولّدات فعل العبد؛ كالأفعال المباشرة. وأولئك المبالغون في مناقضتهم في مسائل القدر من الأشعرية وغيرهم يقولون: بل هذه الحوادث فعل الله تعالى، ليس للعبد فيها فعل أصلاً". كتاب الصفدية ١١٥٠.

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ١/٤٢٨

وقال رحمه الله في موضع آخر عن أقوال الناس في التولّد:

"فأما الأمور المنفصلة عنه التي يُقال إنها متولّدة عن فعله. فمن الناس من يقول: ليست مفعولة له بحال، بل هي مفعولة لله تعالى؛ كما يقول ذلك كثيرٌ من متكلمي المثبتين للقدر. ومنهم من يقول: بل هو مفعول له على طريق التولد؛ كما يقوله من يقوله من المعتزلة. ويُحكى عن بعضهم أنه قال: لا فاعل لها بحال. وحقيقة الأمر: أنّ تلك قد اشترك فيها الإنسان، والسبب المنفصل عنه؛ فإنّه إذا ضَرَبَ بحجر فقد فعل الحَذْف، ووصول الحجر إلى منتهاه حصل بمذا السبب، وبسبب آخر من الحجر والهواء. وكذلك الشبع، والرّيّ حصل بسبب أكله وشربه الذي هو فعله، وبسبب ما في الطعام والشراب من قوة التغذية، وما في بدنه من قوة القبول لذلك. والله خالق هذا كلّه". درء تعارض العقل والنقل ٩٣٤٠-٣٤١.

وانظر: عن التولّد عند المعتزلة والأشعرية: الأصول الخمسة لعبد الجبار ص ٣٨٧-٣٩٠، ٤٢٤. والتمهيد للباقلاني ص ٦٣-، ٦٤٠، والإرشاد للجويني ص ٢٣٠. وأصول الدين للبغدادي ص ١٣٧. والفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم ٣٥٩. والمواقف في علم الكلام للإيجي ص ٣١٦-٣١٩. وشرح المقاصد للتفتازاني ٤٢١١. (١)

٧٤- "ولأهل الكلام والرأي من دعوى [الإجماعات] ١ التي ليست صحيحة، بل قد يكون فيها نزاعٌ معروفٌ، وقد يكون إجماع السلف على خلاف ما ادّعوا فيه الإجماع ما يطول ذكره هنا.

وقد ذكرنا قطعة من الإجماعات الفروعيّة التي حكاها طائفة من أعيان العلماء العالمين بالاختلاف٢، مع أخّا منتقضة، وفيها نزاع ثابت لم يعرفوه. وقد يكون غيرهم حكى الإجماع على نقيض قولهم. وربّا كان من السلف؟ كقول الشافعيّ: ما أعلم أحداً قبل شهادة العبد٣.

وقبله من الصحابة: أنس بن مالك؛ يقول: ما أعلم أحداً ردّ شهادة العبد٤.

وكدعوى <mark>ابن حزم</mark> الإجماع [على إبطال] ٥ القياس٦.

وأكثر الأصوليّين يذكرون الإجماع على إثبات القياس.

وبسط هذا له موضع آخر٧.

١ في ((خ)) : الإجمات. وهو تصحيف. وما أثبت من ((م)) ، و ((d)) .

ولشيخ الإسلام رحمه الله تعليق على مراتب الإجماع لابن حزم، باسم نقد مراتب الإجماع. نشر وتوزيع دار
 الباز بمكة المكرمة.

٣ هذه العبارة عن الشافعي رحمه الله لم أجدها. ولكنه رحمه الله ذكر في كتاب الأمّ عدم قبول شهادة العبد.

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ٢٠/١

انظر: الأم للشافعي ٧٤٣ طبعة الشعب. وانظر: الحاوي الكبير للماوردي ٢١٤-١٧٢١ . والمجموع شرح المهذب للنووي ٢٣٢١-٢١٤) .

- ٤ انظر: المغنى لابن قدامه ١٤١٨٥.
- ه ما بین المعقوفتین ملحق بمامش ((خ)).

٦ انظر كلام ابن حزم رحمه الله عن إبطال القياس في كتابه: الإحكام في أصول الأحكام ١٢٠٨-١٢٠٩،
 ضمن الأجزاء من ٥ إلى ٨.

٧ انظر: مجموع الفتاوى؛ الجزء التاسع عشر، والجزء العشرين. وكتاب أصول الفقه عند ابن تيمية رحمه الله إعداد الدكتور صالح المنصور. ومختارات شيخ الإسلام للّحام. ". (١)

٧٥-"فصل تعريف المعجزة عند الأشاعرة

والمعتزلة قبلهم ١ ظنّوا أنّ مجرّد كون الفعل [خارقاً] ٢ للعادة، هو الآية على صدق الرسول، فلا يجوز ظهور خارقٍ إلاّ لنبيٍّ. والتزموا طرداً لهذا: إنكار أن يكون للسحر تأثيرٌ خارجٌ عن العادة؛ مثل أن يموت ويمرض بلا مباشرة شيءٍ. وأنكروا الكهانة، وأن تكون الجن ثُخبر ببعض المغيبات، وأنكروا كرامات الأولياء٣.

يقول القاضي عبد الجبار المعتزلي: "إنّ العادة لا تُخرق إلا عند إرسال الرسل، ولا تخرق لغير هذا الوجه؛ لأنّ خرقها لغير هذا الوجه يكون بمنزلة العبث". المغني في أبواب التوحيد والعدل ١٨٩/١. وانظر: المصدر نفسه ٢٤١/١. وشرح الأصول الخمسة ص ٦٨٥-٥٧٢. ورسائل العدل والتوحيد ص ٢٣٧.

وقال عبد القاهر البغدادي عنهم: "وأنكرت القدرية كرامات الأولياء؛ لأخّم لم يجدوا في أهل بدعتهم ذا كرامة". أصول الدين ص ١٧٥.

وانظر أول هذا الكتاب ((النبوات)) ص ١٤٨، وما سيأتي لاحقاً ص ١٢٦٠-١٢٦١؛ إذ ذكر المؤلف رحمه الله أنّ الذين أنكروا الكرامات هم المعتزلة، وابن حزم. انظر: المحلى ٣٦/١، وأبو إسحاق الاسفراييني، وأبو محمد بن زيد. وقد ردّ عليهم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ص ١٤٨-١٥١. وانظر: شرح الأصفهانية ٢/٩٠٦

١ أي قبل الأشاعرة.

٢ في ((ط)) : خلافاً.

٣ وذلك لأنّ من مذهبهم عدم تجويز وقوع الخوارق على يد غير الأنبياء.

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ١/٩٧٩

وقد أورد السبكي شبه المعتزلة في نفي الكرامات، وردّ عليها. انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٣٣٤/٢.". (١)

٧٦- "المعارضة ١، فلم يُوجد مع عدم المدلول عليه مثله. وإلا إذا وُجد [هو أو مثله] ٢ بدون المدلول، لم يكن مختصاً؛ فلا يكون دليلاً. لكن كما أنّه لا يكفي مجرّد كونه خارقاً لعادة أولئك القوم دون غيرهم، فلا يكفي أيضاً عدم معارضة أولئك القوم، بل لا بدّ أن يكون ممّا لم يعتده غير الأنبياء؛ فيكون خارقاً لعادة غير الأنبياء. فمتى عُرف أنّه يُوجد لغير الأنبياء بطلت دلالته، ومتى عارض غير النبيّ النبيّ النبيّ بمثل ما أتى به، بطل الاختصاص. كرامات الأولياء من دلائل النبوة

وما ذكره المعتزلة، وغيرهم؛ كابن حزم: من أنّ آيات الأنبياء مختصةٌ بهم كلامٌ صحيحٌ٣. لكنّ كرامات الأولياء هي من دلائل النبوة؛ فإنمّا لا تُوجد إلا لمن اتّبع النبيَّ الصادقَ٤، فصار وجودها كوجود ما أخبر به

٣ قال القاضي عبد الجبار في شروط المعجزة عند المعتزلة: "واعلم أنّ من حق المعجز أن يكون واقعاً من الله تعالى حقيقة، أو تقديراً، وأن يكون مما تنتقض به العادة المختصة بمن أظهر المعجز فيه، وأن يتعذر على العباد فعل مثله في جنسه، أو صفته، وأن يكون مختصاً بمن يدعي النبوة على طريقة التصديق له. فما اختص بعده بالصفات وصفناه بأنّه معجز من جهة الاصطلاح". المغني في أبواب العدل والتوحيد للقاضي عبد الجبار ١٩٩/١٠.

أما <mark>ابن حزم</mark> فقال: ".. وأنّ المعجزات لا يأتي بما أحد إلا الأنبياء عليهم السلام..". المحلى لابن حزم ٣٦/١. وانظر أعلام النبوة للماوردي ص ٦٢.

٤ وقد أوضح شيخ الإسلام رحمه الله أنّ كرامات الأولياء لا تصل إلى آيات الأنبياء الكبرى، ولا يأتون بمثلها؛ كالناقة، والعصا، وخلق الطير من الطين، والقرآن، ونصر الأنبياء، وإهلاك المكذبين؛ فإنه لا تحصل لهم هذه الآيات..

يقول رحمه الله في هذا الكتاب: "وأما آيات الأنبياء التي بما تثبت نبوتهم، وبما وجب على الناس الإيمان بمم: فهي أمرٌ يخصّ الأنبياء، لا يكون للأولياء، ولا لغيرهم". النبوات ص ١٠٣٥.

ويقول رحمه الله أيضاً: "وأما كرامات الصالحين فهي من آيات الأنبياء كما تقدم. ولكن ليست من آياتهم الكبري،

١ أي أنّ استلزام الدليل بالمدلول عليه، والسلامة من المعارضة شرط في كل دليل.

<sup>((=))</sup> ما بين المعقوفتين ملحق بمامش

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ١/٤٨٤

ولا يتوقف إثبات النبوة عليها". النبوات ص ١٠٣٥.". (١)

٧٧- "لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم التحدي إلا في القرآن

ومما يلزم [أولئك أنّ] ١ ماكان يظهر على يد النبيّ صلى الله عليه وسلم في كل وقت من الأوقات ليست دليلاً على نبوّته؛ [لأنّه] ٢ لم يكن كلما ظهر شيءٌ من ذلك احتجّ به، وتحدّى الناس بالإتيان بمثله، بل لم ينقل عنه التحدي إلا في القرآن خاصّة ٣، ولا نُقل التحدي عن غيره من الأنبياء؛ مثل موسى، والمسيح، وصالح ٤. ولكنّ السحرة لمّا عارضوا موسى، أبطل معارضتهم.

وهذا الذي قالوه يُوجب أن لا [تكون] ٥ كرامات الأولياء من جملة المعجزات.

كرامات الأولياء معجزات لنبيهم

وقد ذكر غير واحد من العلماء أنّ كرامات الأولياء معجزات لنبيّهم ٦، وهي من آيات نبوته. وهذا [هو] ٧ الصواب؛ كقصة أبي مسلم الخولاني ٨،

١ في ((ط)) : أنّ أولئك.

٢ ما بين المعقوفتين ملحق في ((خ)) بين السطرين.

٣ وقد أوضح شيخ الإسلام رحمه الله هذا الأمر في آخر كتابه هذا النبوات. انظر ص ٩٤٦-٩٥١.

ومما قاله رحمه الله في كتابه الجواب الصحيح: "وآيات النبوة وبراهينها تكون في حياة الرسول، وقبل مولده، وبعد مماته، لا تختص بحياته، فضلاً عن أن تختص بحال دعوى النبوة، أو حال التحدي؛ كما ظنّه بعض أهل الكلام". الجواب الصحيح ٣٨٠٦.

٤ **ولابن حزم** كلام طيب في رده على الأشاعرة في قولهم: إنه لا تكون المعجزة معجزةً حتى يُتحدّى بها. انظر المحلى **لابن حزم** ٣٦١.

٥ في ((خ)) : يكون. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .

٦ انظر: تفسير القرطبي ١٣٧ ١٣٧.

وقد ذكر ذلك ابن كثير في كتابه دلائل النبوة . ضمن البداية والنهاية ٦ ١٦١. وكذا البيهقي في دلائل النبوة.

٧ ما بين المعقوفتين ملحق في ((خ)) بين السطرين.

۸ تقدمت قصته ص ۱۰۸.". (۲)

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ١/١ ٥٠

<sup>(</sup>٢) النبوات لابن تيمية ١/١٥٥

٧٨-"لا يكفر الخوارج

ولم يحكم على [رضي الله عنه] ١، وأئمة الصحابة فيهم بحكمهم في المرتدين، بل جعلوهم مسلمين.

قول سعد في الخوارج

وسعد بن أبي وقاص، وهو أفضل من كان قد بقي بعد علي [رضي الله عنه] ٢، وهو من أهل الشورى، واعتزل في الفتنة؛ فلم يقاتل، لا مع علي، ولا مع معاوية. ولكنّه ممن تكلم في الخوارج، وتأوّل فيهم قوله ٣: ﴿ وَمَا يُضِلّ بِهِ إِلاّ الفَاسِقِينِ الّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ الخَاسِرُونَ ﴾ ٤.

إحراق على لمن ادعى فيه الألوهية

وحدث أيضاً طوائف الشيعة الإلهية الغلاة، فرُفع إلى عليّ [رضي الله عنه] ٥ منهم طائفة ادّعوا فيه الإلهية، فأمرهم بالرجوع، فأصروا، فأمهلهم ثلاثاً، ثم أمر بأخاديد من نار فخُدّت، وألقاهم فيها؛ فرأى قتلهم بالنار ٦.

اختلاف ابن عباس مع على في تحريق الزنادقة

وأما ابن عباس: فقال٧: لو كنت أنا لم أحرّقهم بالنار؛ لنهي [رسول

١ زيادة من ((ط)) .

٢ زيادة من ((ط)) .

٣ انظر: منهاج السنة النبوية ٥٢٥٠. وتفسير ابن كثير ١٦٥.

٤ سورة البقرة، الآيتان ٢٦-٢٧.

٥ زيادة من ((ط)) .

٦ انظر: منهاج السنة النبوية ١٣٠٦-٢٦١، ٢٦١-٥٦،، ٣٤٥٩.

وقد قال وقتها:

لما رأيت الأمر أمراً منكراً ... أججت ناري ودعوت قنبرا

انظر: مجموع الفتاوى ١٣٣٢-٣٤. وانظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم ٥٤٧. وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٨١٦٩.

٧ انظر قوله في: صحيح البخاري ٢١٠٩٨، ٣١٠٩٨. ومنهاج السنة النبوية ١٣٠٧. وسير أعلام النبلاء ٣٣٤٦. ". (١)

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ١/٧٢٥

٧٩- "كسب الأشعري

والأشعريّ يوافقه ١ على أنّ العبد ليس بفاعل، ولا له قدرة مؤثرة في الفعل، ولكن يقول: هو كاسب٢.

جهم يقول بالجبر

وجهم لا يثبت له شيئاً، لكن هذا الكسب؛ يقول أكثر الناس: إنّه لا يعقل فرقٌ بين الفعل الذي نفاه، والكسب الذي أثبته. وقالوا: عجائب الكلام ثلاثة: [طفرة] ٣ النظّام، وأحوال أبي هاشم، وكسب الأشعري. وأنشدوا ٤: عجائب الكلام

ممّا يُقال ولا حقيقة عنده ... معقولة تدنو إلى الأفهام

الكسبه عند الأشعري والحال ٦ عن ... د [البهشمي] ٧ و [طفرة] ٨ النظام

.

١ أي يوافق جهماً.

٢ سبق أن أوضحت معنى الكسب ص ٥٥٨-٥٥٩.

٣ في ((خ)) : ظفرة. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .

٤ انظر: منهاج السنة ١٤٥٩، ٢٢٩٧. وشرح الأصفهانية - ت السعوي - ١١٤٩-١٥٠. ودرء تعارض العقل والنقل ٣٤٤٤، ٨٣٢٠. وكتاب الصفدية ١٥٠-١٠٥.

٥ سبق التعريف بالكسب: ص ٢٦١-٤٦٢.

٦ الحال في اللغة: نحاية الماضي، وبداية المستقبل. التعريفات للجرجاني ص ١١٠.

والأحوال عند من يثبتها: لا موجودة، ولا معدومة، ولا هي أشياء، ولا هي مخلوقة، ولا غير مخلوقة.

واشتهر بما أبو هاشم بن الجبائي، وأتباعه البهشمية.

انظر: الإرشاد للجويني ص ٨٠. والفرق بين الفرق ص ١٨٤، ١٩٥-١٩٦. والفصل في الملل والأهواء والنحل وغاية الإقدام ص ١٣١-١٣٢.

((4)) : النهشمي. وما أثبت من ((4)) ، و ((4)) .

۸ في  $((\pm))$  : ظفرة. وما أثبت من ((a)) ، و ((d)) .

والطفرة اشتهر بها النظام من المعتزلة. ومعناها عنده: أنّ الجسم قد يكون في مكان، ثم يصير منه إلى المكان الثالث، أو العاشر من غير مرور بالأمكنة المتوسطة بينه وبين العاشر، ومن غير أن يصير معدوماً في الأول، ومعاداً في العاشر.

انظر: مقالات الإسلاميين ٢١٩. والفرق بين الفرق ص ١٤٠. والفصل <mark>لابن حزم</mark> ٢٤٥-٦٥. والملل والنحل

للشهرستاني ۱۷۰-۷۱.". (۱)

٠٨- "غيرهم. بل غيرهم إذا أخبر بنبوتهم، وأظهر الله على يديه ما يدلّ على صدق هذا الخبر، كان أبلغ في الدلالة على صدقهم من أن يظهر على أيديهم.

ليس من شرط دلائل النبوة اقترانها بدعوى النبوة أو التحدي بها

فقد تبيّن أنّه ليس من شرط دلائل النبوة؛ [لا اقترانه] ١ بدعوى النبوة، ولا الاحتجاج به، ولا التحدي بالمثل٢، ولا تقريع من يخالفه. بل كلّ هذه الأمور قد تقع في بعض الآيات، لكن لا يجب أنّ ما لا يقع معه لا يكون آية، بل هذا إبطالٌ لأكثر آيات الأنبياء؛ [لخلوها] ٣ عن هذا الشرط٤.

انظر: المغني لعبد الجبار الهمداني ٩٩ ١٥١، ٢١٥. وشرح الأصول الخمسة له ص ٦٩ ٥- ٥٧١. والبيان للباقلاني ص ٥٤ - ٤٦. والمواقف للإيجي ص ٣٣ - ٣٤٠.

 $^{\circ}$  في  $((\pm))$  : خلوها. وما أثبت من ((a)) ، و ((d)) .

٤ المتكلّمون جعلوا التحدّي شرطاً من شروط المعجزة.

وقد ردّ عليهم شيخ الإسلام رحمه الله اشتراطهم لهذا الشرط؛ فقال: "وآيات النبوة وبراهينها تكون في حياة الرسول، وقبل مولده، وبعد مماته، لا تحتصّ بحياته، فضلاً عن أن تحتصّ بحال دعوى النبوة، أو حال التحدّي؛ كما ظنّه بعض أهل الكلام". انظر: الجواب الصحيح ،٦٣٨، ٦٣٨، ٤٩٦.

وقد ردّ ابن حزم أيضاً على من اشترط هذا الشرط؛ فقال: "ومن ادّعى أنّ إحالة الطبيعة لا تكون آية إلا حتى يتحدى فيها النبيّ صلى الله عليه وسلم النّاس، فقد كذب، وادّعى ما لا دليل عليه أصلاً؛ لا من عقل، ولا من نص قرآن ولا سنّة. وما كان هكذا، فهو باطلّ، ويجب من هذا أنّ حنين الجذع، وإطعام النفر الكثير من الطعام اليسير حتى شبعوا، وهم مئون من صاع شعير، ونبعان الماء من بين أصابع رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإرواء ألف وأربعمائة من قدح صغير تضيق سعته عن الشبر، ليس شيء من ذلك آية له عليه السلام؛ لأنّه عليه السلام لم يتحدّ بشيء من ذلك أحداً". المحلى الله على الله على الله والأهواء والنحل له ٥٠، ٣٠".

١ في ((م)) ، و ((ط)) : لاقترانه.

٢ كما يقوله أهل الكلام من المعتزلة والأشاعرة.

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ١/١٥٥

<sup>(</sup>٢) النبوات لابن تيمية ١٠٤/١

٨١-"القدر. ولهذا يُصرّح أحمد، وأمثاله من السلف بذمّ الجهميّة، بل يكفرونهم أعظم من سائر الطوائف ١.

أصول أهل الأهواء

وقال عبد الله بن المبارك، ويوسف بن أسباط، وغيرهما: أصول أهل الأهواء أربع: الشيعة، والخوارجه، والمرجئة،

١ وللسلف كتب مستقلة في فضح وذمّ الجهميّة. انظر على سبيل المثال: الردّ على الجهمية للإمام أحمد، وللإمام الدارمي، وللجعفي شيخ البخاريّ، وبيان تلبيس الجهميّة لشيخ الإسلام ابن تيمية، واجتماع الجيوش الإسلامية، والصواعق المنزلة على الطائفة الجهمية والمعطلة؛ كلاهما لابن قيم الجوزية رحمه الله.

وهناك كتب جمعها السلف فيها ذمّ للجهمية، وردّ عليهم. انظر: كتاب الردّ على الجهمية في صحيح البخاري، وخلق أفعال العباد "الجزء الثاني منه" للإمام البخاري. وكتاب شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي. وكتاب السنة لابن أبي عاصم. وسميّه لعبد الله بن الإمام أحمد، وكذلك للخلاّل، وغيرهم كثير.

۲ سبقت ترجمته.

۳ سبقت ترجمته.

٤ سبق التعريف بهم.

٥ سبق التعريف بهم.

آ قال الشهرستاني: "الإرجاء على معنيين: أحدهما: بمعنى التأخير؛ كما في قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَرْجِهُ وَأَخَاهُ ﴾ [الأعراف، ١١١] ؛ أي أمهله وأخّره. والثاني: إعطاء الرجاء. وأما إطلاق اسم المرجئة على الجماعة بالمعنى الأول فصحيح؛ لأنهم كانوا يؤخرون العمل عن النية والعقد. وأما بالمعنى الثاني فظاهر؛ فإنهم كانوا يقولون: لا تضر مع الإيمان معصية، كما لا تنفع مع الكفر طاعة". الملل والنحل للشهرستاني ١١٣٩.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (المرجئة ثلاث أصناف: الذين يقولون: الإيمان مجرد ما في القلب، ثم من هؤلاء من يدخل فيه أعمال القلوب، وهم أكثر فرق المرجئة ... ومنهم من لا يدخلها في الإيمان؛ كجهم ومن اتبعه كالصالحي. وهذا الذي نصره هو وأكثر أصحابه.

والقول الثاني: من يقول: هو مجرد قول باللسان. وهذا لا يعرف لأحد قبل الكرامية.

والثالث: تصديق القلب، وقول اللسان. وهذا هو المشهور عن أهل الفقه والعبادة منهم". مجموع الفتاوى ٩٥ ٧١٠. والفصل وانظر: الفرق بين الفرق للبغدادي ص ٢٠٢-٢٠٠. ومقالات الإسلاميين للأشعري ٢٦٢-٢٣٤. والفصل

في الملل والأهواء والنحل لابن حزم ٢١١١-٢١١، ٤٢٠٤. والملل والنحل للشهرستاني ١٦٣٩-١٤٦.". (١)

٨٢- "والقدرية ١. فقيل لهم: الجهمية ٢؟ فقالوا: الجهمية ليسوا من أمّة محمد ٣. ولهذا ذكر أبو عبد الله بن حامد ٤ عن أصحاب أحمد في الجهمية: هل هم من الثنتين وسبعين فرقة ؟ وجهين ٥ ؛ أحدهما: أخّم ليسوا منهم ؛ لخروجهم عن الإسلام.

السلف لم يذموا جنس الكلام

وطائفة تظنّ أنّ الكلام الذي ذمّه السلف: هو مطلق النظر، والاحتجاج، والمناظرة٦،

١ والمقصود بهم القدرية النفاة. وهو من ألقاب المعتزلة الذين ينفون الإرادة والقدرة عن الله ويثبتون للعبد قدرة يفعل بها ما اختار فعله. فكل إنسان عندهم يخلق فعل نفسه.

انظر: الفرق بين الفرق للبغدادي ص ١١٤-١١٦. والفصل لابن حزم ٣٢٢. والملل والنحل للشهرستاني ٢٥-٤٥، ودرء تعارض العقل والنقل ٨٤٠٥.

٢ سبق التعريف بهم.

٣ سبق تخريج هذا الأثر.. انظر ص ٤٩٨ من هذا الكتاب.

٤ سبقت ترجمته.

٥ انظر ص ٢٩٤؛ فقد سبق تخريج هذا الأثر.

٦ السلف رحمهم الله انصب ذمّهم على الكلام الباطل؛ بسبب مخالفته للنصوص الشرعيّة.

ويزيد شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله هذا المعنى إيضاحاً؛ فيقول: "السلف رحمهم الله لم يذمّوا جنس الكلام؛ فإنّ كلّ آدميّ يتكلّم، ولا ذمّوا الاستدلال، والنظر، والجدل الذي أمر الله به رسوله صلى الله عليه وسلم، والاستدلال بما بيّنه الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، بل ولا ذمّوا كلاماً هو حقّ، بل ذمّوا الكلام الباطل، وهو المخالف للكتاب والسنّة، وهو المخالف للعقل أيضاً، وهو الباطل، فالكلام الذي ذمّه السلف هو الكلام الباطل، وهو المخالف للشرع والعقل، ولكن كثير من الناس خفى عليه بطلان هذا الكلام".

الفرقان بين الحق والباطل لابن تيمية ص ٩٦.

وانظر: مجموع الفتاوى ٣٠٠٦-٣٠٠، ١٦٤٧، ١٦٤٧، ١٦٤٧٠. ودرء تعارض العقل والنقل ١١٧٨، وانظر: مجموع الفتاوى المصرية ١١٧٨، ١٦٣٠، ٢٣٦. وجامع الرسائل ٢٣٦ رسالة في

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ٢١٨/٢

الصفات الاختيارية.". (١)

- ٨٣- "وللناس طرق في دلالة المعجزة على صدق الرسول ١: طريق الحكمة، وطريق القدرة، وطريق العلم والضرورة، وطريق سنته وعادته التي بما يعرف أيضاً ما [يفعله] ٢؛ وهو من جنس المواطأة، وطريق العدل، وطريق الرحمة، وكلّها طرق صحيحة.

وكلما كان الناس إلى الشيء أحوج، كان [الربّ] ٣ به أجود، [وكذلك كلما كانوا إلى بعض العلم أحوج، كان به أجود] ٤؛ فإنه سبحانه الأكرم، الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، وهو الذي خلق

١ فالمعتزلة وابن حزم لا يُثبتون النبوة إلا بطريق القدرة؛ الذي هو المعجزة.

انظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار المعتزلي ص ٥٨٥-٥٨٦. والمحلى الابن حزم ١٣٦. والدرة فيما يجب اعتقاده له أيضاً ص ١٩٤.

أما الأشاعرة: فيُثبتون النبوة بطريق القدرة؛ الذي هو المعجزة، أو بطريق الضرورة، إلا أنّ طريق المعجزة عندهم هي أشهر الطرق.

انظر: المواقف للإيجي ص ٣٤٩، ٣٥٦، ٣٥٦. والإرشاد للجويني ص ٣٣١. والإنصاف للباقلاني ص ٩٣. والبيان له ص ٣٧-٨.

وانظر من كتب شيخ الإسلام رحمه الله: درء تعارض العقل والنقل ١٨٩-٥٩، ٩٤٠-٥٥. والجواب الصحيح وانظر من كتب شيخ الإسلام رحمه الله: درء تعارض العقل والنقل ١١٤٠، ١٤١-٤٨، ١٩٦-٥٠، ١٩٦-٥٠، ٥٩٠-٥٠، ٥٩٠-٥٠، ٥٠٠ وانظر: شرح الأصفهانية ١٤٠-١٢١، ١٢١-١٢١ فقد ذكر فيه شيخ الإسلام رحمه الله طرقاً كثيرة لمعرفة النبيّ. وانظر هذا الكتاب ص ٢٧٤-٢٧٥، ٣٥٥-٥١، ٥٦٠، ٥٦٥، وقد تقدم مزيد توضيح لهذه الطرق في ص ٢٤٠-١٤٧، ٥٠٣-٢١٥، ٥٠٦-١٠٠، ٢٠٥-٢٠٠.

٢ في ((م)) ، و ((ط)) : يفعل.

٣ ما بين المعقوفتين ملحق في ((خ)) بين السطرين.

 $(^{(Y)}$  .".  $((\pm))$  ها بين المعقوفتين ملحق بمامش

٨٤- "ولهذا كان أصحّ القولين ١: أن جنة آدم جنّة التكليف، لم تكن في

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ٢١٩/٢

<sup>(</sup>٢) النبوات لابن تيمية ٦٨٤/٢

١ هذه المسألة خلافية بين العلماء: فمنهم من قال: هي جنة الخلد التي في السماء، وأُهبط منها آدم عليه السلام. ومنهم من قال: هي جنة في الأرض. ومنهم من توقف في هذه المسألة، فلم يرجح أحد القولين على الآخر.

وقد ذكر الخلاف في هذه المسألة الحافظ ابن كثير رحمه الله، وأطال النفس في ذلك؛ ذاكراً أقوال العلماء، ومما قاله رحمه الله: "الجمهور على أنها هي التي في السماء، وهي جنة المأوى لظاهر الآيات والأحاديث. وقال آخرون: بل الجنة التي أسكنها آدم لم تكن جنة الخلد؛ لأنه كلّف فيها أن لا يأكل من تلك الشجرة، ولأنه نام فيها، وأخرج منها، ودخل عليه إبليس فيها. وهذا مما ينافي أن تكون جنة المأوى. وهذا القول محكي عن أبيّ بن كعب، وعبد الله بن عباس، ووهب بن منبه، وسفيان بن عيينة، واختاره ابن قتيبة في المعارف، والقاضي منذر بن سعيد البلوطي في تفسيره، وأفرد له مصنّفاً على حدة، وحكاه عن أبي حنيفة الإمام وأصحابه رحمهم الله، ونقله أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي ابن خطيب الريّ في تفسيره عن أبي القاسم البلخي وأبي مسلم الأصبهاني، ونقله القرطبي في تفسيره عن المعتزلة والقدرية. وهذا القول هو نصّ التوراة التي بأيدي أهل الكتاب. وممن حكى الخلاف في هذه المسألة: أبو محمد بن حليه بن حمله بن عليه ولين في تفسيره وحكى عن الجمهور الأول، وأبو القاسم الراغب، والقاضي الماوردي في تفسيره؛ فقال: واختلف في الجنة التي أمكنها يعني آدم وحواء على قولين: أحدهما: أنها جنا اخله، والثاني: جنة أعدها الله لهما، وجعلها دار ابتلاء، وليست جنة الخلد التي جعلها دار جزاء. ومَنْ قال بَمذا اختلفوا على قولين؛ أحدهما: أنها في السماء؛ لأنه أهبطهما منها. وهذا قول الحسن. والثاني: أنها في الأرض؛ لأنه امتحنهما فيها بالنهي عن الشجرة التي نهيا عنها دون غيرها من الثمار. وهكذا قول ابن يحي، وكان ذلك بعد أن أمر إبليس. هذا كلامه.

فقد تضمّن كلامه حكاية أقوال ثلاثة، وأشهر كلامه أنه متوقف في المسألة. ولقد حكى أبو عبد الله الرازي في تفسيره في هذه المسالة أربعة أقوال؛ هذه الثلاثة التي أوردها الماوردي، ورابعها التوقف. وحكى القول بأنما في السماء، وليست جنة المأوى عن أبي على الجبائي.....

قالوا: وليس هذا القول مفرعاً على قول من ينكر وجود الجنة والنار اليوم، ولا تلازم بينهما. فكل من حكي عنه هذا القول من السلف وأكثر الخلف ممن يُثبت وجود الجنة والنار اليوم كما دلّت عليه الآيات والأحاديث الصحاح". البداية والنهاية ١٦٩-٧١. وانظر تفسير ابن كثير ١٨١.

ومن أكثر من بحث هذه المسألة وأطال فيها: الحافظ ابن القيم رحمه الله؛ فقد قام رحمه الله باستقصاء أدلة كل قول. قوم بالتفصيل، ولم يرجح رحمه الله قولاً على قول، بل توقّف في المسألة لتعارض الأدلة، ولقوة ووجاهة كل قول. انظر: مفتاح دار السعادة ١٦ - ٤٤. وحادي الأرواح إلى بلاد الأفراح ص ٥٢ - ٧٥.

وانظر القرطبي في تفسيره؛ فقد رجح أنها جنة الخلد ١٢٠٧-٢٠٨.

وممن ذكر أقوال العلماء في هذه المسألة بالتفصيل: الآلوسي في روح المعاني ١٢٣٣. والقاسمي في تفسيره ٢١١١-

١١٢. ومحمد رشيد رضا في تفسيره تفسير القرآن الحكيم ١٢٧٦-٢٧٧؛ وذكر في هذه المسألة ثلاثة أقوال،
 ورجّح أنما في الأرض. والماوردي في أعلام النبوة ص ٧٨-٧٩.". (١)

٥٨- "والذي عليه جمهور العلماء أنّ كلاً منهما قياس، قد يكون قطعيّاً، وقد يكون ظنيّاً ١. وطائفة يقولون: اسم القياس لا يستعمل إلا في الشمول؛ كما يقوله ابن حزم، ومن يقوله من المنطقيين. وطائفة ٢ يقولون: لا يستعمل حقيقة إلا في التمثيل، ومن هؤلاء من يقول: ليس في العقليات قياس. وهذا مبسوطٌ في مواضع٣،

ا ذكر شيخ الإسلام رحمه الله تنازع الناس في مسمى القياس؛ فقال: "وقد تنازع الناس في مسمّى القياس؛ فقالت طائفة من أهل الأصول: هو حقيقة في قياس التمثيل، مجاز في قياس الشمول؛ كأبي حامد الغزالي، وأبي محمد المقدسي، وغيرهما. وقالت طائفة: بل هو بالعكس: حقيقة في الشمول، مجاز في التمثيل؛ كابن حزم، وغيره. وقال جمهور العلماء: بل هو حققيقة فيهما، والقياس العقلي يتناولهما جميعاً. وهذا قول أكثر من تكلّم في أصول الدين وأصول الفقه وأنواع العلوم العقلية. وهو الصواب، وهو قول الجمهور من أتباع الأئمة الأربعة". الرد على المنطقيين ص ١١٨-١٩، وانظر: المصدر نفسه ص ٢، ٣٦٤. ومجموع الفتاوى ٩٢٥٩.

٢ وهو قول طائفة من أهل الأصول؛ كأبي حامد الغزالي، وأبي محمد المقدسي، وغيرهما؛ كما نصّ على ذلك شيخ الإسلام رحمه الله في كتابه الرد على المنطقيين ص ١١٨. وانظر: المستصفى في علم الأصول للغزالي ٣٢٥- ٣٢٥.

٣ وقد ردّ شيخ الإسلام رحمه الله على من قال لا قياس في العقليات، وإنما هو في الشرعيات؛ فقال رحمه الله: "ومن قال من متأخري أهل الكلام والرأي؛ كأبي المعالي، وأبي حامد، والرازي، وأبي محمد المقدسي، وغيرهم: إنّ العقليات ليس فيها قياس، وإنما القياس في الشرعيات، ولكن الاعتماد في العقليات على الدليل، والدالّ على ذلك مطلقاً. فقولهم مخالف لقول جمهور نظّار المسلمين، وبل وسائر العقلاء؛ فإنّ القياس يستدلّ به في العقليات، كما يستدلّ به في الشرعيات؛ فإنه إذا ثبت أنّ الوصف المشترك مستلزم للحكم، كان هذا دليلاً في جميع العلوم. وكذلك إذا ثبت أنّه ليس بين الفرع والأصل فرق مؤثر، كان هذا دليلاً في جميع العلوم، وحيث لا يستدلّ بالقياس الشمولي. وأبو المعالي ومن قبله من نظار المتكلمين لا يسلكون طريقة المنطقيين، ولا يرضوفا، بل يستدلّ بالأدلة المستلزمة عندهم لمدلولاتها من غير اعتبار ذلك".... وقد أطال شيخ الإسلام

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ٧٠٥/٢

رحمه الله النفس في تقرير ذلك، انظر: الرد على المنطقيين ص ١١٨، ١١٣. (١)

٨٦- "وهذا إذا انضم إلى أصلهم؛ وهو: أنّ الرب يجوز عليه فعل كلّ شيء ١، صارا شاهدين: بانّه على أصلهم لا دليل على النبوة؛ [إذ] ٢ كان عندهم لا فرق بين فعل من الرب وفعل. وعندهم: لا فرق بين جنس وجنس في اختصاصه بالأنبياء به، فليس في أجناس المعقولات ما يكون آيةً تختص بالأنبياء، فيستلزم نبوهم. بل ما كان لهم قد يكون [عند غيرهم] ٣، حتى للسحرة والكهان، وهم أعداؤهم. فَرّقوا بعدم المعارضة، وهذا فرق غير معلوم، وهو مجرد دعوى.

الفرق بين النبي والساحر عند الأشاعرة

قالوا: لو ادّعى الساحر والكاهن النبوّة، لكان الله يُنسيه الكهانة والسحر، ولكان له من يعارضه ٤؛ لأنّ السحر والكهانه هي معجزة عندهم.

وفي هذه الأقوال من الفساد عقلاً وشرعاً، ومن المناقضة لدين الإسلام، وللحق ما يطول وصفه.

ولا ريب أنّ قول من أنكر وجود هذه الخوارق٥ أقل فساداً من هذا.

ولهذا يشنع عليهم <mark>ابن حزم</mark> وغيره بالشناعات العظيمة ٦.

١ سبق توضيح هذا الأصل عند الأشاعرة، وأخم به قد نفوا الحكمة عن الله تعالى، وجوّزوا عليه فعل كل قبيح.
 انظر ص ١٥٢، ٢٦٨، ٣٣٥، ٥٦٦ من هذا الكتاب.

((4)) : ان. وما أثبت من ((4)) ، و ((4)) .

 $^{\circ}$  في  $((\pm))$  : عندهم. وما أثبت من ((a)) ، و ((d)) .

٤ سبق ذكر ذلك مراراً. وانظر: البيان للباقلاني ص ٩٤-٥٥.

ه وهم المعتزلة، وابن حزم؛ فقد أنكروا الخوارق للأولياء وللسحرة على السواء.

٦ سبقت الإشارة إلى ذلك في ص ٢٦٦.

وقد ردّ <mark>ابن حزم</mark> رحمه الله على الأشاعرة في تفريقهم بين المعجزات والسحر، وأطال في ذلك. انظر: الفصل له ٩-٥٢.". <sup>(٢)</sup>

٨٧–"يختص قومٌ بالعيافة١، ونحو ذلك مما هو موجود.

مكذبوا الرسل يجعلون آيات الرسل من جنس السحر

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ٢٥٥/٢

<sup>(</sup>۲) النبوات لابن تيمية ۲۹۷/۲

ولهذا كان [مكذّبوا] ٢ الرسل يجعلون آياتهم من جنس السحر، وهذا مستقرٌ في نفوسهم: أنّ الساحر ليس برسول، ولا نبيّ؛ كما في قصة موسى لما قالوا: ﴿إِنَّ [هَذَا] ٣ لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴾ ٤، قال تعالى: ﴿كَذَلِكَ مَا أَتَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلاَّ قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونَ ﴾ ٥؛ وهذا لحيرتهم، وضلالتهم؛ تارةً يُنسبون إلى الجنون، وعدم العقل؛ وتارة إلى الجذق، والخبرة التي [يُنال] ٦ بها السحر؛ فإنّ السحر لا يقدر عليه، ولا يُحسنه كلّ أحد، لكن العجائب، والخوارق المقدورة للناس٧؛ منها ما سببه من الناس بحذقهم في ذلك الفنّ؛ كما يحذق الرجل

١ العيافة: زجر الطير، والتفاؤل بأسمائها، وأصواتها، وممرّها، وهو من عادة العرب كثيراً. لسان العرب ٩٢٦١.

وجاء في الحديث: أنّ الرسول صلى الله عليه وسلم قال: "إنّ العيافة، والطرق، والطيرة من الجبت".

قال عوف: العيافة: زجر الطير. والطرق: الخط في الأرض. والجبت قال الحسن: إنّه الشيطان.

مسند الإمام أحمد ٥٦٠. وانظر تيسير العزيز الحميد ٣٩٨-٠٠٥.

٢ في ((م)) ، و ((ط)) : مكذبو.

ما بين المعقوفتين ملحق بمامش ((
eq)) .

٤ سورة الأعراف، الآيتان ١٠٩-١١٠.

٥ سورة الذاريات، الآية ٥٢.

٧ انظر الكلام على الشعوذة والعجائب التي يتقنها بعض الناس، ويبرزوا فيها في:

البيان للباقلاني ص ٢٢-٢٧. والأصول الخمسة لعبد الجبار ص ٥٧٢-٥٧٣. والفصل لابن حزم ٥٥٥. والفصل والمواقف للإيجي ص ٣٤٥. وشرح المقاصد ٣٣٤-٣٤٨. والفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ص ٣٦٨. وتفسير ابن كثير ١١٤٦". (١)

٨٨- "هُو بِقَوْلِ شَيْطَانٍ رَجِيم فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴾ ١.

ولمّا كانت الأنبياء مؤيدة بالملائكة، والسحرة والكهان تقترن بهم الشياطين، كان من الفروق التي بينهم: الفروق التي بين الملائكة والشياطين.

النبوة عند المتفلسفة

والمتفلسفة الذين لم يعرفوا الملائكة والجن؛ كابن سينا وأمثاله، ظنّوا أنّ هذه الخوارق من قوى النفس، قالوا: والفرق بين النبيّ والساحر: أنّ النبيّ يأمر بالخير، والساحر يأمر بالشر٢. وجعلوا ما يحصل [للممرور] ٣ من هذا الجنس؛

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ٢٧/٢

إذ لم يعرفوا صرع الجنّ للإنسان، وأنّ الجني يتكلم على لسان الإنسان، كما قد عرف ذلك الخاصة [والعامة] ٤، وعرفه علماء الأمة وأئمتها؛ كما قد بسط في غير هذا الموضع.

\_\_\_\_

١ سورة التكوير، الآيات ١٩-٢٦.

٢ انظر: كتاب الصفدية ١١٤٣. وشرح الأصفهانية ٢٥٠٤. والرد على المنطقيين ص ٣٢٢.

وقد سبق أن تكلم شيخ الإسلام رحمه الله في هذا الكتاب عن موقف الفلاسفة من النبوة. انظر ص ٦٠٩-

٣ في ((ط)) : للمرورن.

وقد تقدم التعريف به ص ٨٣٦.

٤ في ((ط)) : (والعام ة) .

٥ بل إنّ شيخ الإسلام رحمه الله تعالى يُقرّر هذه القضية، ويردّ على من يُنكر دخول الجنّ في الإنسان في مواضع عديدة من كتبه، فمن ذلك قوله: "وجود الجنّ ثابت، بكتاب الله وسنة رسوله، واتفاق سلف الأمة وأئمتها. وكذلك دخول الجني في بدن الإنسان ثابتٌ باتفاق أئمة أهل السنة والجماعة؛ قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرّبا لا يَقُومُونَ إِلا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَحَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَثَمَّ ... ﴾ . وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم: "إنّ الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم". وقال عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل: قلت لأبي إنّ أقواماً يقولون: إنّ الجني لا يدخل في بدن المصروع. فقال: يا بنيّ يكذبون، هذا يتكلّم على لسانه. وهذا الذي قاله أمرٌ مشهور؛ فإنّه يصرع الرجل فيتكلم بلسان لا يعرف معناه، ويضرب على بدنه ضرباً عظيماً، والمصروع مع هذا لا يحسّ بالضرب، ولا بالكلام الذي يقوله. وقد يجر المسروع، ونجر البساط الذي يجلس عليه ويُحول الآلات، وينقل من مكان إلى مكان، ويجري غير المصروع، وخير البساط الذي يجلس عليه ويُحول الآلات، وينقل من مكان إلى مكان، ويجري غير ذلك من الأمور من شاهدها أفادته علماً ضرورياً بأن الناطق على لسان الإنسي والحرّك لهذه الأجسام جنس آخر غير الإنسان. وليس في أثمة المسلمين من يُنكر دخول الجني في بدن المصروع وغيره، ومن أنكر ذلك وادّعى أنّ الشرع يكذب ذلك، فقد كذب على الشرع، وليس في الأدلة الشرعية ما يُنافي ذلك". مجموع الفتاوى

ويقول رحمه الله عن صرع الجنّ للإنس: (وهذا أمر قد باشرناه نحن وغيرنا غير مرة، ولنا في ذلك من العلوم الحسيات رؤية وسماعاً ما لا يمكن معه الشك). كتاب الصفدية ١١٨١.

أمّا من يُنكر ذلك، فقد ذكر شيخ الإسلام رحمه الله أغّم طائفة من المعتزلة، فقال رحمه الله: " ... ولهذا أنكر طائفة من المعتزلة كالجبائي، وأبي بكر الرازي، وغيرهما دخول الجنّ في بدن المصروع، ولم ينكروا وجود الجنّ؛ إذ لم يكن ظهور هذا في المنقول عن الرسول كظهور هذا، وإن كانوا مخطئين في ذلك. ولهذا ذكر الأشعري في مقالات

أهل السنة والجماعة أنهم يقولون إن الجني يدخل في بدن المصروع؛ كما قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبِا لا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَحَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ ... " مجموع الفتاوى ١٩١٢.

وممن أنكر صرع الجنّ للإنس: ابن حزم. انظر كتابه الفصل في الملل والأهواء والنحل ٥٩. والأصول والفروع له ص ١٣٥-١٣٧).

وانظر عن أسباب صرع الجن في مجموع الفتاوى ١٣٨٢.

ولشيخ الإسلام رحمه الله رسالة اسمها: (إيضاح الدلالة في عموم الرسالة) يتكلّم فيها عن الجنّ وإبطال أحوالهم، وكيفية دفعهم. ويتحدث فيها الشيخ رحمه الله عن تجاربه في إخراج الجن من بدن الإنسان مرات كثيرة يطول وصفها بحضرة خلق كثيرين. انظر: مجموع الفتاوى ١٩٩-٥٦. وانظر ١١٢٩٣، و٢٨٢-٢٨٢ وكتاب الصفدية ٢٥٠٠.

ويُحدّثنا الإمام ابن القيم عن مشاهداته لشيخه – رحمهما الله، فيقول: "شاهدت شيخنا يرسل إلى المصروع من يُخاطب الروح التي فيه ويقول: قال لك الشيخ اخرجي، فإن هذا لا يحل لك، فيفيق المصروع ولا يحس بألم. وقد شاهدنا نحن وغيرنا منه ذلك مراراً. وكان كثيراً ما يقرأ في أذن المصروع: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَمّا حَلَقْنَاكُمْ عَبَثاً وَأَنّكُمْ إِلَيْنَا لا تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون، الآية ١١٥]. وحدثني أنه قرأها مرة في أذن المصروع، فقالت الروح: نعم. ومدّ بحا صوته. قال: فأخذت له عصا، وضربته بحا في عروق عنقه، حتى كلّت يداي من الضرب، ولم يشك الحاضرون أنه يموت لذلك الضرب، ففي أثناء الضرب قالت: أنا أحبه، فقلت لها: هو لا يُحبّك. قالت: أنا أريد أن أحبج به، فقلت لها: هو لا يُحبّك. قالت: أنا أريد أن أحبح به، فقلت لها: هو لا يُحبّك. قال: فلم ولرسوله. قالت: فأنا أخرج منه. قال: فقعد المصروع يلتفت يميناً وشمالاً، وقال: ما جاء بي إلى حضرة الشيخ؟ قالوا له: وهذا الضرب كله؟ فقال: وعلى أي شيء يضربني الشيخ ولم أُذنب. ولم يشعر بأنه وقع به ضرب البتة. وكان يُعالج بآية الكرسيّ، وكان يأمر بكثرة قراءتها المصروع ومن يعالجه بحا، وبقراءة المعوذتين. وبالجملة: فهذا النوع من يعالج بآية الكرسيّ، وكان يأمر بكثرة قراءتها المصروع ومن يعالجه بحا، وبقراءة المعوذتين. وبالجملة: فهذا النوع من الصرع وعلاجه لا يُنكره إلا قليل الحظ من العلم والعقل والمعرفة ... ". زاد المعاد 19-7.

ولسماحة الشيخ عبد العزيز بن باز حفظه الله رسالة مطبوعة، اسمها: (إيضاح الحق في دخول الجني في الإنسي، والرد على من أنكر ذلك) .". (١)

9 ٨- "قالوا في السحر والكهانة؛ مثل كثيرٍ من المعتزلة، والظاهرية؛ كابن حزم ١. وقومٌ ٢ يقولون: لما ادعى الإلهية، كانت الدعوى معلومة البطلان، فلم يظهر الخارق؛ كما يقول ذلك القاضي أبو بكر ٣، وطائفة. ويدّعون أن

<sup>(</sup>۱) النبوات لابن تيمية ۸۳۷/۲

ا ونقل ابن كثير رحمه الله عن ابن حزم والطحاوي وغيرهما: (أن الدجال ممخرق مموه لا حقيقة لما يُبدي للناس من الأمور التي تشاهد في زمانه، بل كلها خيالات عند هؤلاء. وقال الشيخ أبو علي الجبائي شيخ المعتزلة: لا يجوز أن يكون كذلك حقيقة لئلا يشتبه خارق الساحر بخارق النبيّ). النهاية في الفتن والملاحم ١١٦٤. وممن أنكر حقيقة خوارق الدجال: الماوردي انظر كتابه أعلام النبوة ص ٦٢.

ومن المتأخرين الذين أنكروا حقيقة خوارق الدجال: الشيخ محمد رشيد رضا. انظر تفسيره تفسير المنار ٩٤٩٠. وابن وابن وابن كثير، وابن وابن كثير، وابن حجر رحمهم الله تعالى.

انظر: النهاية في الفتن والملاحم ١١٦٤-١٦٥. وفتح الباري ١٣١٠٣-١٠٥. وشرح النووي على مسلم ٥٩-١٨٥٨.

٢ وهم الأشعرية. انظر: أصول الدين للبغدادي ص ١٧٠، ١٧٤.

٣ انظر: البيان للباقلاني ص ١٠٤ - ١٠٥.

وقال شيخ الإسلام رحمه الله: "والدجال لما ادعى الإلهية لم يكن ما يظهر على يديه من الخوارق دليلاً عليها؟ لأن دعوى الإلهية ممتنعة، فلا يكون في ظهور العجائب ما يدلّ على الأمر الممتنع". الجواب الصحيح ٢٣٥١. وقال أيضاً: "ولهذا أعظم الفتن فتنة الدجال الكذاب، لما اقترن بدعواه الإلهية بعض الخوارق، كان منها ما يدلّ على كذبه من وجوه، منها: دعواه الإلهية وهو أعور، والله ليس بأعور، مكتوب بين عينيه كافر يقرؤه كلّ مؤمن قارئ وغير قارئ، والله تعالى لا يراه أحد حتى يموت، وقد ذكر النبي صلى الله عليه وسلم هذه العلامات الثلاث في الأحاديث الصحيحة، فأما تأييد الكذاب ونصره وإظهار دعوته دائماً، فهذا لم يقع قط. فمن يستدلّ على ما يفعله الرب سبحانه بالعادة والسنة فهذا هو الواقع، ومن يستدلّ على ذلك بالحكمة، فحكمته تناقض أن يفعل ذلك؛ إذ الحكيم لا يفعل هذا، وقد قال تعالى: ﴿وَلَوْ قَاتَلَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوَلُوا الْأَدْبَارَ ثُمُّ لا يَجِدُونَ وَلِيًا أن سنة الله التي لا تبديل لها: نصر المؤمنين على الكافرين، والإيمان المستلزم لذلك يتضمّن طاعة الله ورسوله، وانظر: المصدر نفسه ١٩٥٧، ١٩٥١، ومجموع الفتاوى ٢٥٠٥، ومرح الأصفهانية ١٤٧٧، ١٠٥، ١٠٠. (١)

• ٩ - "وقال طائفة: ليست صفة ثبوتية في النبي، بل [هي] ١ مجرد تعلق الخطاب الإلهي به ٢؛ يقول الرب: إني أرسلتك، فهي عندهم صفة إضافية كما يقولونه في الأحكام الشرعية إنها صفات إضافية للأفعال لا صفات حقيقية ٣.

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ٢/٨٥٨

١ في ((م)) ، و ((ط)) : هو.

٢ الذين قالوا ذلك هم الجهمية والأشعرية، ومن وافقهم، كما سيأتي بيان ذلك من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

وانظر من كتب الأشعرية: أصول الدين لعبد القاهر البغدادي ص ٥٦-١٥٧. ونماية الإقدام في علم الكلام للشهرستاني ص ٤٦٢. وغاية المرام في علم الكلام للآمدي ص ٣١٧.

ومن كتب شيخ الإسلام: منهاج السنة النبوية ٢٤١٣-١٦، ٣٦٥-٤٣٩.

فالنبوة عندهم ليست صفة ثبوتية في النبي، بل هي صفة إضافية.

وثمّة طامّة أوقعوا أنفسهم بما، حتى لا يُزيلوا صفة النبوة عن النبيّ بعد وفاته، وهي قولهم بأنّه حيّ في قبره حياة دنيوية.

وقد أورد شيخنا د أحمد بن عطية الغامدي في مقدمته لكتاب (حياة الأنبياء) للبيهقي أن سبب قول الأشاعرة بحياة الأنبياء حقيقة بعد وفاتهم، هو ما يلزمهم على أصلهم الفاسد (العرض لا يبقى زمانين) ، فعلى هذا يلزم القول بفناء الروح. والقول بأن الرسول صلى الله عليه وسلم ليس رسولاً الآن، ولكنه كان رسولاً، ففروا إلى القول بحياة الرسول صلى الله عليه وسلم في قبره حياة دنيوية، حتى لا يلزمهم هذا الأصل.

وقد ردّ عليهم شيخنا فضيلة الدكتور أحمد عطية فأجاد وأفاد وفقه الله. انظر: ص ٥٠-٥٦ من الكتاب المذكور. وانظر المراجع التالية: الفصل لابن حزم ١٧٥٠. وطبقات الشافعية للسبكي٢٠٤٦، ٣٤٠٠-١٣٣٥. وسير أعلام النبلاء ١٧٩٦. والقصيدة النونية شرح ابن عيسى ٢١٥٠-١٥٥٠.

٣ قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: "فمن نفى الحكم والأسباب في أفعاله، وجعلها معلقة بمحض المشيئة، وجوّز عليه فعل كل ممكن، ولم ينزهه عن فعل من الأفعال، كما هو قول الجهم بن صفوان، وكثير من الناس كالأشعري ومن وافقه من أهل الكلام من أتباع مالك والشافعي وأحمد وغيرهم من مثبتة القدر، فهؤلاء يجوزون بعثة كل مكلف. والنبوة عندهم مجرد إعلامه بما أوحاه إليه، والرسالة مجرد أمره بتبليغ ما أوحاه إليه. وليست النبوة عندهم صفة ثبوتية، ولا مستلزمة لصفة يختص بها، بل هي من الصفات الإضافية، كما يقولون مثل ذلك في الأحكام الشرعية". منهاج السنة النبوية ٢٤١٤، وانظر ما سبق في هذا الكتاب ص ٧٣١.

قال الإيجي من الأشعرية في كتابه المواقف: "إذا ثبت أن الحاكم بالحسن والقبح هو الشرع، ثبت أن لاحكم للأفعال قبل الشرع". المواقف للإيجي ص ٣٢٧. وانظر: البرهان في أصول الفقه للجويني". (١)

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ٩٨٧/٢

9 1 - "فصل خوارق السحرة والكهان مناقضة للنبوة ولا تخرج عن مقدور الجن والإنس فجميع ما يختص بالسحرة والكهان هو مناقض للنبوة ١، فوجود ذلك يدلّ على أنّ صاحبه ليس بنبيّ. ويمتنع أن [يكون] ٢ شيءٌ من ذلك دليلاً على النبوة؛ فإنّ ما استلزم عدم الشيء لا يستلزم وجوده. وكذلك ما يأتي به أهل الطلاسم٣ وعبادة الكواكب٤ ومخاطبتها،

وقال شيخ الإسلام رحمه الله: "السحر محرم بالكتاب والسنة والإجماع، وذلك أن النجوم التي من السحر نوعان؛ أحدهما: علمي، وهو الاستدلال بحركات النجوم على الحوادث، من جنس الاستقسام بالأزلام. والثاني عملي، وهو الذي يقولون إنه القوى السماوية بالقوى المنفعلة الأرضية، كطلاسم ونحوها. وهذا من أرفع أنواع السحر. وكل ما حرمه الله ورسوله فضرره أعظم من نفعه". مجموع الفتاوى ٣٥١٧٠.

وانظر: الصفدية ١٦٦. والجواب الصحيح ٦١٣. والفصل <mark>لابن حزم</mark> ٥٣. وتفسير ابن كثير ١١٤٥. وأضواء البيان ٤٤٥٣.

٤ قال شيخ الإسلام رحمه الله عنهم: "أهل دعوة الكواكب الذين يدعون الشمس والقمر والنجوم، ويعبد ونها، ويسجدون لها، كما كان النمرود بن كنعان وقومه يفعلون ذلك، وكما يفعل ذلك المشركون من الهند والترك والعرب والفرس وغيرهم. وقد ذكر أبو عبد الله محمد بن الخطيب الرازي في كتابه الذي صنّفه في هذا الفن قطعة كبيرة من أحوال هؤلاء. وقد تواترت الأخبار بذلك عن هؤلاء، وأنه يحصل لأحدهم أشخاص منفصلة عنه تقضى كثيراً من حوائجه، ويسمونها روحانية الكواكب". الصفدية ١٢٤١.

وانظر: المصدر نفسه ۱۱۷۳، ۱۹۲.

وقال أيضاً عن مجادلة إبراهيم عليه السلام لقومه بسبب عبادتهم للكواكب: "فذكر لهم ماكانوا يفعلونه من اتخاذ الكوكب، والشمس، والقمر رباً يعبد ونه، ويتقربون إليه، كما هو عادة عباد الكواكب ومن يطلب تسخير روحانية الكواكب. وهذا مذهب مشهور ما زال عليه طوائف من المشركين إلى اليوم، وهو الذي صنّف فيه الرازي السرّ المكتوم، وغيره من المصنّفات". درء تعارض العقل والنقل ١١١١. وانظر: دقائق التفسير ٣١٢٣، ١٦٥. وفتح الباري ٢٣٢، ١٣٥٦. والأصول والفروع لابن حزم ص ١٣٥، ١٣٥، وإغاثة اللهفان ٢٢٢٦-٢٢٦. والدين الخالص ٢٤٤٠-٤٤٤.". (١)

١ هذه من القواعد في التفريق بين النبيّ، والساحر، والكاهن.

 $<sup>((\</sup>pm)): تكون. وما أثبت من <math>((\pm)): ((\pm))$  ، و  $((\pm)): ((\pm)$ 

٣ سبق بيان معنى الطلاسم. انظر ص ٢٦٩ من هذا الكتاب.

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ٩٩١/٢

٩٢ - "الدعوات المجابة والرؤيا الصادقة لا ينكرها أحد

والذين ذكر عنهم إنكار كرامات الأولياء ١ من المعتزلة وغيرهم؛ كأبي إسحاق الاسفرايني، وأبي محمد بن أبي زيد؛ وكما ذكر ذلك أبو محمد بن حزم ٢، لا ينكرون الدعوات المجابة، ولا ينكرون الرؤيا الصادقة؛ فإن هذا متفق عليه بين المسلمين٣؛ وهو أن الله تعالى قد يخص بعض عباده بإجابة دعائه أكثر من بعض، ويخص بعضهم بما يريه من المبشرات. وقد كان سعد بن أبي وقاص معروفاً بإجابة الدعاء؛ فإنّ النبيّ [صلى الله عليه وسلم] ٤ قال: "اللهمّ سدّد رميته، وأجب دعوته"٥. وحكاياته في ذلك مشهورة ٦.

١ سبق ذلك في ص ١٤٨-٩٤١، ٩٨٦ من هذا الكتاب.

٢ انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل ٥٦-٤، ٨. والمحلى ١٣٦. والدرة فيما يجب اعتقاده ص ١٩٢.

٣ انظر إثبات الرؤيا، والدعوات المجابة عند <mark>ابن حزم</mark>، والمعتزلة في: الفصل في الملل والأهواء والنحل <mark>لابن حزم</mark> ٥٨، ١٤. والأصول والفروع له ص ١٣٤. وتفسير الزمخشري المعتزلي ٢٢٤٣.

ونقل السبكي عن الاسفراييني أنه قال: "وإنما بالغ الكرامات إجابة دعوة، أو موافاة ماء في بادية في غير موقع المياه، أو مضاهي ذلك، مما ينحط عن العادة". طبقات الشافعية ٢٣١٥.

٤ في ((خ)) : صلعم.

٥ انظر: طبقات الشافعية للسبكي ٢٣٣١. والبداية والنهاية لابن كثير ٧٧٨.

وعند الترمذي، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "اللهم استجب لسعد إذا دعاك". سنن الترمذي ٥٦٤٩، كتاب المناقب، باب مناقب سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه. والحاكم في مستدركه ٩٩٤، وصححه، ووافقه الذهبي.

٦ انظر بعض هذه الدعوات التي دعا بما سعد، فاستجيب له في: البداية والنهاية ٧٧٨-٨٠. وسير أعلام النبلاء ١١١٢-١١١.". (١)

97-"الله1، وذلك لأن الطائفتين ظنت أن مثل هذه الخوارق لا يكون إلا لأولياء الله، ولم يُميّزوا بين الخوارق الشيطانية التي هي جنس ما للسحرة، والكهان، ولعباد المشركين، وأهل الكتاب، وللمتنبئين الكذّابين، وبين الكرامات الرحمانية التي يكرم الله بها عباده الصالحين.

فلما لم يُميّزوا بين هذا وهذا، وكان كثيرٌ من الكفار، والفجار، وأهل الضلال، والبدع لهم خوارق شيطانيّة، صار هؤلاء منهم حزبين؛ حزباً قد شاهدوا ذلك، وأخبرهم به من يعرفون صدقه، فقالوا: هؤلاء أولياء الله، وحزباً رأوا أن أولئك خارجون عن الشريعة، وعن طاعة الله ورسوله، فقالوا: ليس هؤلاء من الأولياء الذين لهم كرامات؛

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ١٠٣١/٢

فكذّبوا بوجود ما رآه أولئك، وأولئك قد عاينوا ذلك أو تواتر عندهم؛ فصار تكذيب هؤلاء مثل تكذيب من ينكر السحر، والكهانة، والجن، وصرعهم للإنس٢، إذا

\_\_\_\_

١ قال شيخ الإسلام رحمه الله: "والناس في خوارق العادات على ثلاثة أقسام: قسم يُكذّب وجود ذلك لغير الأنبياء، وربما صدق به مجملاً وكذّب بما يذكر له عن كثير من الناس لكونه عنده ليس من الأولياء. ومنهم من يظن أن كل من كان له نوع من خرق العادة كان ولياً.

وكلا الأمرين خطأ، ولهذا نجد هؤلاء يذكرون أن للمشركين وأهل الكتاب نصراء يعينونهم على قتال المسلمين، وأغم من أولياء الله. وأولئك يكذبون أن يكون معهم من له خرق عادة.

والصواب القول الثالث، وهو أن معهم من ينصرهم من جنّهم، لا من أولياء الله.. فيكون لأحدهم من الخوارق ما يناسب حاله. ولكن خوارق هؤلاء يعارض بعضها بعضاً. وإذا حصل من له تمكن من أولياء الله تعالى أبطلها عليهم". الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ص ٣٤٣-٣٤٣. وانظر مجموع الفتاوى ١٣٧٧، ٩١.

٢ وممّن أنكر حقيقة السحر، وجعله من جنس التمويه والحيلة، وكذلك الكهانة: المعتزلة، وابن حزم، وغيرهم. انظر: الكشاف للزمخشري ٢١٠٣. والفصل الابن حزم ٢٥-٦. وانظر أيضاً: شرح النووي على مسلم ٢٢٢٣. وتفسير القرطبي ٢٣٢. وتفسير ابن كثير ١١٤٧ وفتح الباري١٠٢٣. وتيسير العزيز الحميد ص ٣٨٣. وأضواء البيان ٤٤٤٤.

وانظر عن إنكار المعتزلة صرع الجن للإنس ما سبق أيضاً في هذا الكتاب ص ١٠٠٣-١٠٠٥. وكذا الفصل الفيل عزم ٩٥٠٠. (١)

٩٤- "كذّب ذلك عند من رأى ذلك، أو ثبت عنده.

ومن كذّب بما تيقن غيره وجوده، نقصت حرمته عند هذا المتيقن، وكان عنده إما جاهلاً، و [إما] ١ معانداً، فربّما ردّ عليه كثيراً من الحق بسبب ذلك.

إنكار المعتزلة للكرامات والسحر والكهانة

ولهذا صار كثيرٌ من المنتسبين إلى زهدٍ، أو فقرٍ، أو تصوّف، أو وَلَهٍ، أو غير ذلك، لا يقبلون قولهم، ولا يعبأون بخلافهم؛ لأنهم كذّبوا بحق قد تيقّنه هؤلاء، وأنكروا وجوده، وكذّبوا بما لم يُحيطوا بعلمه.

وقد يُدخلون إنكار ذلك في الشرع، كما أدخلت المعتزلة ونحوهم إنكار كرامات الأولياء ٢، وإنكار السحر والكهانة في الشرع، بناءً على أن ذلك يقدح في آيات الأنبياء ٣؛ فجمعوا بين التكذيب بهذه الأمور الموجودة، وبين عدم

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ١٠٣٥/٢

١ في ((ط)) : تأما.

٢ أنكر المعتزلة، وابن حزم، وبعض المتكلمين كرامات الأولياء، لأجل أن لا تلبس المعجزة بالكرامة، وقالوا: إن
 الخوارق لا تظهر إلا على يد الأنبياء.

انظر: المغني للقاضي عبد الجبار ١٥٢٤١. والمحلى لابن حزم ١٣٦. والأصول والفروع له ص ١٣٢-١٣٣. والدره له ص ١٩٤-١٩٥.

٣ أنكر المعتزلة، وابن حزم حقيقة السحر، وقالوا: إنه عجائب وحيل، وقالوا: لو أن السحر حقيقة لما كان بين الأنبياء وبين السحرة والكهان فرق.

انظر: المغني للقاضي عبد الجبار ١٥٢٤١ - ٢٤٢. والدره الابن حزم ص ١٩٢ - ١٩٤، ١٩٧. والأصول والفروع الفروع المعني للقاضي ١٣٢.". (١)

٥ ٩ - "معنى الكاهن عند العرب

وقد أخبر عن الأنبياء قبله: أنه ﴿مَا أَتَى الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلاَّ قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونَ ﴿ ١ ، وَلَم يقولوا: كاهن؛ لأنّ الكاهن عند العرب: هو الذي يتكلم بكلام مسجوع، وله قرين من الجن ٢ .

وهذا الاسم ليس بذمّ عند أهل الكتاب، بل يسمون أكثر العلماء بهذا الاسم، ويسمُّون هارون [عليه السلام] ٣ وأولاده الذين عندهم التوراة بهذا [الاسم٤] ٥.

والقدر المشترك: العلم [بالأمور] ٦ الغائبة والحكم بها.

اسم الكاهن ليس بذم عند أهل الكتاب

فعلماء أهل الكتاب يُخبرون بالغيب، ويحكمون به عن الوحي الذي أوحاه الله. وكهان العرب كانت تفعل ذلك عن وحى الشياطين، وتمتاز بأنها [تسجع] ٧ الكلام.

١ سورة الذاريات، الآية ٥٢.

٢ انظر: تهذيب اللغة ٦٢٤. وفتح الباري ١٠٢٢٧.

وقد تقدم قول حمل بن مالك في دية الجنين: أنغرم دية من لا أكل ولا شرب ولا استهل، فمثل ذلك بطل. وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم له: "أسجعٌ كسجع الأعراب". تقدم ذلك ص ١٢٧٩.

 $^{\circ}$  زیادة من ((d)) .

٤ انظر الكتاب المقدس عندهم ١١٥٧، سفر اللاويين، الإصحاح الأول. وانظر الفصل <mark>لابن حزم</mark> ١١٤١،

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ١٠٣٦/٢

.129 (120

وقال الأزهري في تهذيب اللغة: "والكاهن أيضاً في كلام العرب: الذي يقوم بأمر الرجل، ويسعى في حاجته، والقيام بما أسند إليه من أسبابه. ويُقال لقريظة والنضير: الكاهنان، وهما قبيلا اليهود بالمدينة. وفي حديث مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم: "يخرج من الكاهنين رجل يقرأ القرآن لا يقرأ أحد قراءته"، وقيل: إنه محمد ابن كعب القرظي". تهذيب اللغة ٢٢٥-٢٥.

٥ في ((ط)) : الإسلام.

٦ في ((ط)) : بالأمولأ.

((4)) : تشجع. وما أثبت من ((4)) ، و ((4)) .". ((4))

97-"ابن جبير بن مطعم عن أبيه عن جده قال أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم أعرابيٌ فقال يا رسول الله جُهِدت الأنفس وجاعت العيال ونُحِكَت الموال وهَلَكَت الأنعام فاستسق لنا فإنا نستشفع بك على الله عليه ونستشفع بالله عليك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحك أتدري ما تقول فسبح رسول الله صلى الله عليه وسلم فما زال يسبح حتى عُرف ذلك في وجوه أصحابه ثم قال ويحك إنه لا يستشفع بالله على أحد من جميع خلقه شأن الله أعظم من ذلك ويحك أتدري ما الله إن الله على عرشه وعرشه على سمواته وسمواته على أرضه هكذا وقال بأصابعه مثل القبة وأنه لَيئِط به أَطِيط الرَّحْل بالرَّاكب قال ابن خزيمة قرئ على أبو موسى وأنا أسمع أن وهبًا حدثهم بهذا الإسناد مثله سواء وممن احتج به الحافظ أبومحمد بن حزم في مسألة". (٢)

97-"ولهذا لما تنازع الناس في مسمى القياس فقيل قياس الشمول أحق بذلك من قياس التمثيل كما يقوله أبو حامد وأبو يقوله ابن حزم وطائفة وقيل بل قياس التمثيل أحق باسم القياس من قياس الشمول كما يقوله أبو حامد وأبو محمد المقدسي وطائفة". (٣)

٩٨- "المنادي أحد العلماء المشاهير ذوي التصانيف الكثيرة من الطبقة الثانية من أصحاب الإمام أحمد ومثل أبي محمد بن حزم ومثل أبي الفرج ابن الجوزي إجماع المسلمين على أن الأفلاك مستديرة وأبو". (٤)

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ١٠٤٨/٢

<sup>(7)</sup> بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية

<sup>(</sup>٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (79)

<sup>(</sup>٤) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٤/٦

99-"قبضته أقل من أن تكون نسبتها إليه نسبة الفلك إلى ما فيه الوجه السابع أنه قد ثبت في الصحيحين عن أبي ذر قال دخلت المسجد ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس فلما غابت الشمس قال يا أبا ذر هل تدري أبين تذهب هذه الشمس قال قلت الله ورسوله أعلم قال إنحا تذهب تسجد تحت العرش فتستأذن فيؤذن لها وكأنحا قد قيل لها ارجعي من حيث جئت فتطلع من مغربها فإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد أخبر أنحا تسجد كل ليلة تحت العرش فقد علم اختلاف حالها بالليل والنهار مع كون سيرها في فلكها من جنس واحد وأن كونما تحت العرش لا يختلف في نفسه وإنما ذلك اختلاف بالنسبة والإضافة علم أن تنوع النسب والإضافات لا يقدح فيما هو ثابت في نفسه لا مختلف ومن هنا يظهر الجواب عما ذكره ابن حزم وغيره في حديث النزول حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم ينزل ربنا كل ليلة إلى سماء الدنيا". (١)

فهدِهِ الصفة من حيث إِن المعلوم الكشف ها يقال له علم ومن حيث إِن الالفاظ بدل عليها يقال ها كلام فَإِن الْكَلَام عبارَة عَن مَدْلُول الْعبارَات وَمن حَيْثُ إِن وجود الْمَعْلُوم تبع لَمَا يُقَال لَمَا الْقُدْرَة وَلَا تعاير هَهُنَا بَين الْعلم وَالْقُدْرَة وَالْكَلَام فَإِن هَذِه صفة وَاحِدَة فِي نَفسهَا وَلَا تكون هَذِه الإعتبارات الثَّلَاث وَاحِدَة

وكل من كَانَ أَعور لَا ينظر إِلَّا بِالْعينِ العوراء وَلَا يرى إِلَّا مُطلق الصّفة فَيَقُول هُوَ هُوَ وَإِذَا الْتفت إِلَى الإعتبارات التَّلَاث يُقَال هِيَ غَيره وَمن اعْتبر مُطلق الصّفة مَعَ الإعتبارات فقد نظر بعينين صحيحتين اعْتقد أَهَّا لَا هُوَ وَلَا غَيره

وَالْكَلَام فِي صِفَات الله تَعَالَى وَإِن كَانَ مناسبا لهَذَا الْمِثَال فَإِنَّهُ مباين لَهُ بِوَجْه آخر وتفهيم هَذِه الْمعَانِي بِالْكِتَابَةِ غير يسير

فَهَذَا الْكَلَام من جنس الْكَلَام الْمَذْكُور فِي السُّؤَال وَكِلَاهُمَا يرجع إِلَى مَا تزعمه المتفلسفة من أن الصِّفَات ترجع إِلَى مَا تزعمه المتفلسفة من أن الصِّفَات ترجع إِلَى الْعلم إِذا أثبتوه

مقالَة ابْن حزم

وَقد يقرب من هَؤُلَاءِ ابْن حزم حَيْثُ رد الْكَلَام والسمع وَالْبَصَر وَغير". (٢)

<sup>(</sup>١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٤/٤ ه

<sup>(</sup>٢) جامع الرسائل لابن تيمية - رشاد سالم ١٧٠/١

## ۱۰۳-"فتوى في العشق (\*)

\_\_\_\_

(\*) قال مُعِدّ الكتاب للشاملة:

- قال ابن القيم في كتابه روضة المحبين صفحة ١٣١ تعليقا على هذه الفتيا وردا على من أحل النظر المحرم: " وأما من حاكمتمونا إليه وهو شيخ الإسلام ابن تيمية فنحن راضون بحكمه فأين أباح لكم النظر المحرم وعشق المردان والنساء الأجانب وهل هذه إلا كذب ظاهر عليه وهذه تصانيفه وفتاواه كلها ناطقة بخلاف ما حكيتموه عنه وأما الفتيا التي حكيتموها فكذب عليه لا تناسب كلامه بوجه ولولا الإطالة لذكرناها جميعها حتى يعلم الواقف عليها أنها لا تصدر عمن دونه فضلا عنه وقلت لمن أوقفني عليها هذه كذب عليه لا يشبه كلامه وكان بعض الأمراء قد أوقفني عليها قديما وهي بخط رجل متهم بالكذب وقال لي ما كنت أظن الشيخ برقة هذه الحاشية، ثم تأملتها فإذا هي كذب عليه ولولا الإطالة لذكرنا من فتاويه ما يبين أن هذه كذب "

- وقد ذكر المحقق الشيخ (علي العمران) رأيه في هذه المسألة فقال (في مشاركة له بملتقى أهل الحديث): أقدم الجواب عن سؤال تكرر كثيرا في هذا المنتدى وفي غيره من المنتديات ألا وهو ما يتعلق به ((رسالة العشق)) المطبوعة في (جامع المسائل: ١٧٧/١-١٨٦)، ومدى صحة نسبتها لشيخ الإسلام ابن تيمية، فأقول:

\* مهما كان الباحث واسع الإطلاع قوي المعرفة بما يكتب - كالشيخ محمد عزير شمس - فإنه قد يفوته كثير مما يدركه غيره، وهذا من طبيعة البشر، فكان ماذا لو فاته الاطلاع على كلام ابن القيم في نفي هذه الرسالة وأنها مكذوبة على الشيخ؟!

\* وعذره في إثبات هذه الرسالة أمور:

١- كثرة كتب ابن تيمية ورسائله وفتاويه، فعدم ذكرها ضمن كتبه ومؤلفاته، ليس دليلا على نفيها.

٢- أن ابن القيم قد نقل بعض التقسيمات الموجودة فيها في كتابه ((الجواب الكافي)) كما أشار إليه عزير شمس
 في الهوامش.

٣- أن النسخة الخطية قد نسبت هذه الفتوى لابن تيمية.

٤- أن الرأى الذي استغربه الكثيرون وهو: جواز تقبيل من خاف على نفسه الهلاك، ليس رأيا خارجا عن الإجماع، بل قد اختاره بعض العلماء ومنهم أبو محمد بن حزم - كما ذكر ابن القيم-.

أقول فهذه الأمور مجتمعة - إذا تجردت عن قرينة نفي ابن القيم للرسالة وتكذيبه لها الذي لم يطلع عليه عزير شمس - تسوغ هذه النسبة، وإن لم نجزم بها جزما لايقبل الشك.

\* هذا العذر - في تقديري على الأقل - مسوغ لهذه النسبة، فكيف لو اجتمع إليه دليل خامس، وهو: أن الأمير علاء الدين مغلطاي وهو من تلاميذ ابن تيمية وأنصاره - قد أثبت هذه الرسالة للشيخ ونقل منها في

كتابه ((الواضح المبين فيمن مات من المحبين)) .

\* بعد هذا كله فالرسالة - عندي - لا تثبت لشيخ الإسلام ابن تيمية، فليس فيها نفسه ولا أسلوبه المعهود في الكتابة، وما ذكره ابن القيم من أدلة في نفيها كاف. وقد ذكر في "روضة المحبين" (ص/١٣١) أن أحد الأمراء - ويعنى به مغلطاي - قد أوقفه على هذه الفتوى، ثم نقدها.

\* واستدراكا لهذا الأمر؛ فإنه سينبه في آخر (المجموعة الخامسة) – إن شاء الله – على ما استجد من معلومات وفوائد وتصحيحات فيما يتعلق بهذه السلسة (١-٨) تحت عنوان: ((استدراكات)) وسيكون التنبيه على هذه الرسالة منها، هذا أولا ،

وثانيا: أنه في الطبعة الجديدة لـ (آثار شيخ الإسلام ابن تيمية وما لحقها من أعمال) - وهي قريبة إن شاء الله تعالى - ستحذف هذه الرسالة منها.

هذه خلاصة رأيي في هذه المسألة، والحمد لله حق حمده.". (١)

4 · ١ - "والأحاديث في هذا الباب عن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ليس فيها حديث ثابت يدلُّ على وقوع الثلاث بكلمة واحدة لا تكون لازمة لكل من أوقعها.

مثل الحديث الذي في صحيح مسلم ومسند أحمد وسنن أبي داود والنسائي وغيرهما (١) عن طاوس عن ابن عباس: أن الطلاق كان على عهد النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وأبي بكر وصدرًا من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدةً، فقال عمر: إن الناس قد استعجلوا في أمرٍ كانت لهم فيه أناة، فلو أنّا أنفذناه عليهم، فأنفذه عليهم.

وهذا الحديث بطرقه وألفاظه مذكورٌ في غير هذا الموضع، والذي رواه طاوس كان يفتي بموجبه كما قد ذُكِر في غير هذا الموضع (٢) .

والمقصود هنا حديثُ ركانة (٣) ، فإنه قد احتج به غيرُ واحدٍ من أهل العلم على وقوع الثلاث بكلمة واحدة، حيث قال له النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: ما أردتَ إلاّ واحدةً؟ قال: ما أردتُ إلاّ واحدةً. وعليه اعتمد الشافعي رضي الله عنه في هذه المسألة (٤) .

وحديث ركانة هذا قد ضعَّفه طائفة (٥) كأحمد وأبي عبيد <mark>وابن حزم،</mark>

740

<sup>(1)</sup> أخرجه مسلم (١٤٧٢) وأحمد (1/1/1) وأبو داود (٢٢٠٠) والنسائي (1/1/1).

<sup>(</sup>٢) انظر: "مجموع الفتاوى" (٨/٣٣) . وقد أخرجه عن طاوس: عبد الرزاق في "مصنفه" (٣٠٢/٦) وابن أبي

<sup>(</sup>۱) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ١٧٥/١

شيبة في "مصنّفه" (٢٦/٥).

- (٣) أخرجه الدارمي (٢٢٧٧) وأبو داود (٢٢٠٨) والترمذي (١١٧٧) وابن ماجه (٢٠٥١) من طريق علي بن يزيد بن ركانة عن جده. وأخرجه أبو داود (٢٢٠٦، ٢٢٠٧) أيضًا من طريق نافع بن عجير عن ركانة.
  - (٤) انظر: "الأم" (٥/٢٧٧).
  - (٥) قال الترمذي عقب روايته: "هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وسألتُ =". (١)
- ٥٠٠-"ابن عباس أثبتُ من عبد الله بن علي بن [يزيد بن] (١) ركانة عن أبيه عن جدّه. وقد قال أحمد: حديث ركانة ليس بشيء (٢). وابن إسحاق يُدخِله أبو حاتم وابن خزيمة وابن حزم في الصحيح. والبيهقي اعتقد أن القضية واحدة، كما اعتقدها أبو داود، ولكن ما رووه يخالف ذلك، فإما أن يكون الغلط فيما رووه، أو الغلط منهم في فهم ما رووه، ولا ريب أنهم صادقون فيما رووه رضي الله عنهم. وهذا الحديث عَمِل به رُواتُه، فكان ابن إسحاق يعمل به، ويقول: إن الثلاث بكلمة واحدة واحدة (٣). وكذلك عكرمة راويه عن ابن عباس. ورُوِي ذلك عن ابن عباس أيضًا، كما قال أبو داود في سننه (٤): وروى حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس إذا قال: أنتِ طالقٌ ثلاثًا بفمٍ واحدٍ فهي واحدة. قال: وروى إسماعيل بن إبراهيم عن أيوب عن عكرمة هذا قوله، لم يذكر ابن عباس، وجعلَه قولَ عكرمة.

وذكر أبو داود (٥) عن ابن عباس من ستة أوجهٍ أنه أوقع الثلاث بمن أوقعَها بكلمة واحدةٍ، من رواية مجاهد وسعيد بن جبير ومالك ابن الحويرث وعطاء وعمرو بن دينار ومحمد بن إياس بن البكير.

(٥) في الموضع المذكور قبل قول عكرمة.". (٢)

<sup>(</sup>١) زيادة على الأصل لتصحيح الاسم.

<sup>(</sup>٢) ذكر الخطابي في "معالم السنن" (١٢٢/٣) وعنه المنذري في "مختصر السنن" (١٢٢،١٣٤/٣) أن الإمام أحمد كان يضعف طرق هذا الحديث كلها.

<sup>(</sup>٣) حكاه عنه الإمام أحمد في رواية الأثرم كما في "إغاثة اللهفان" (٢١٤/١) ؛ والجصاص في "أحكام القرآن"

 $<sup>(\</sup>Lambda/\pi\pi)$  . وانظر "مجموع الفتاوى" ( $\pi/\pi$ ) .

<sup>. 77./7 (</sup>٤)

<sup>(</sup>١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٢٩٥/١

<sup>(</sup>٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٣٠٧/١

١٠٦-"(يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ) (١) في قُبُل عدتهن.

قلت: لا يُقال مثل هذا الكلام إلا لمن علم أن جمعَ الثلاث محرَّمٌ، ثمَّ فَعَلَه عامدًا لفعل المحرَّم، فإنّ هذا لم يتق الله بل تعدَّى حدودَه. أمَّا من لم يعلم أن ذلك محرم، ولا قامتْ [عليه] حجة بتحريم ذلك، ولو عَلِم أنه محرَّم لم يفعله، فن هذا لا يخرج عن التقوى بذلك، ولا يقال له: إنك لم تتقِ الله فلا أجد لك مخرجًا، ولا يقال له: عصيت ربك.

ففي فُتيا ابن عباس هذه ونحوها إيقاعُ الثلاث بمثلِ هذا لَّا تتايَعَ الناسُ فيما ثُمُوا عنه، فأجازه عليهم عمر ومن رُوِي أنه وافقه، كعثمان (٢) وعلي (٣) وابن مسعود (٤) وزيد بن ثابت (٥) وابن عباس (٦) وابن عمر (٧) وأبي هريرة (٨) وعبد الله بن عَمْرو (٩) وغيرهم الذين أجازوا الثلاث على

(٢) كما في "مصنف" عبد الرزاق (٣٩٤/٦) و"المحلى" (١٧٢/١٠).

(٣) أخرجه عنه عبد الرزاق (٣٩٤/٦) وابن أبي شيبة (٢٢/٥) والبيهقي في "الكبرى" (٣٣٤/٧-٣٣٥) <mark>وابن</mark> <mark>حزم</mark> في "المحلى" (١٧٢/١٠) .

(٤) أخرجه عنه عبد الرزاق (٣٩٥-٥٩٥) وابن أبي شيبة (٥/٢٢-٢٣) والطحاوي في "شرح معاني الآثار" وإبن أبي شيبة (٥/٢٥-٥٩) والبيهقي (٣٣٥/٧) والبيهقي (٣٣٥/٧) .

(٥) لم أجد ذلك مرويًا عنه في المصادر التي رجعت إليها.

(٦) أخرجه عنه مالك في "الموطأ" (٢/٠٧٥) وعبد الرزاق (٣٩٧-٣٩٦/٦) وابن أبي شيبة (٥/٥٦) وأبو داود (٢١٩٨) والطحاوي (٥/٥/٣) والدارقطني (٦/١٠) والبيهقي (٣٣٥/٧) والبيهقي (٢١٩٨) والطحاوي (٣٠/١٠) .

(۷) رواه عنه عبد الرزاق (7/0) والدارقطني (2/0/2) والبيهقي (7/0) .

(۸) أخرجه عنه أبو داود (۲۱۹۸) والطحاوي (۵۷،۵۸/۳) والبيهقي (۳۳٥/۷) .

١٠٧-"الناس المتتايعين فيما نحوا عنه من ذلك، كما وافقوا عمر على أن حَدَّ في الخمر بثمانين لما كثر شُربُ الناس لها واستقلُّوا العقوبةَ بأربعين (١) .

وكان عمر رضي الله عنه أحيانًا ينفي في الخمر ويحلق الرأس فيُغلظ عقوبتها بحسب الحاجة، إذْ لم يكن من النبي - صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فيها حدّ مقدَّرٌ موقَّتُ القدر والصفة لا يُزاد عليه ولا يُنقَص منه، كما في حدِّ القذف،

777

<sup>(</sup>١) سورة الطلاق:١.

<sup>(</sup>١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٣٠٩/١

بل كان قدرُ العقوبة فيها وصفتها موكولةً إلى اجتهاد الأئمة بحسب الحاجة، فمن أدناها أربعون بالجريد والتعالِ وأطرافِ الثياب، وهذا من أخف العقوباتِ قَدْرًا وصفةً، ثمَّ أربعون بالسياط، وهذا أعلى في الصفة دون القدر، ثم ثمانون بالسياط، وهذا أعلى منهما. وهل يُعاقب فيها بالقتل بعد الثالثة أو الرابعة إذا لم ينتهوا إلا بذلك؟ فيه أحاديث ونزاعٌ ليس هذا موضعه (٢).

فحديث عبد يزيد أو ركانة مَرويٌّ من هذين الوجهين، وأقلُّ أحوالِه حينئذٍ أن يكون حسنًا، فإن الحسن عند الترمذي هو ما رُوِي من وجهين ولم يُعلَم في رُواتِه متَّهم بالكذب، ولم يُعارِضُه ما يَدُلُّ على غلطه، وهو من أحسنِ ما يحتج به الفقهاء. وقد يقال: هو صحيح، وابن. حبان وإن كان قد صحَّح حديث البتةِ فإنه يصحّح حديث ابن إسحاق هو وغيره كابن خزيمة وابن حَزم وغيرهما،

وابن إسحاق إمام حافظ، لكن يُخاف أن يُدَلِّس ويخلط الأحاديث بعضَها ببعض، فإذا قال "حدثني" زالت الشبهة. وقد ذُكِر أن داود بن الحصين حدَّثه وعمل بما حدثه به.

ولا يَسْتَرِيبُ أهلُ العلم بالحديث أن هذا الإسناد أرجحُ من إسناد البتة، هذا لو انفرد، وأما مع موافقته لحديث أي الصهباء الذي في صحيح مسلم فإن ذلك ثمّا يُؤكِّد الاحتجاج بذلك الحديث، ويردُّ على من عَلَّلَه بما لا يَقدح في صحته، كقولِ من قال: إن ابن عباس رُوي عنه بخلافه، فصارَ حديثُ عكرمة يُروَى عن ابن عباس من وجهين، وجهالة الراوي في أحدهما كجهالة أولاد ركانة، فإنهم لا يُعرَفون بعلمٍ ولا حفظٍ. والإسناد الآخر رجاله من مشاهير أهل العلم والفقه والصدق. وحديث طاوس عن ابن عباس الذي لا ريب في صحته موافق، فصارت الأحاديث بأن الثلاث كانت واحدةً يُصدِّق بعضُها بعضًا، ولم يَروٍ أحدُ من أهلِ العلم حديثًا ثابتًا بأن النبي صملًى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ألزَمَ بثلاثٍ مُفرَّقة.

وقد جاءَ حديث ثالثٌ في. الثلاث مجتمعةً، رواه النسائي (١) فقال: أخبرنا سليمان بن داود، أبنا ابن وهب،

<sup>(</sup>١) انظر "المغني" (١ / ٩٨/١).

<sup>(</sup>۲) أخرجه أحمد (٤/٠٠، ٩٥،٩ ٦،١٠٠/) وأبو داود (٤٤٨٢) والترمذي (٤٤٤) وابن ماجه (٢٥٧٣) والحاكم (٢ أخرجه أحمد ( ١٩٥٤) وأبو داود (٤٨٢) وأبي هريرة وقبيصة بن ذؤيب وعبد الله بن عمرو وجرير بن عبد الله والشريد وشرحبيل وأبي سعيد الخدري، كما في المصادر السابقة. وقد قيل: إنه حديث منسوخ، ولا دليل على ذلك، بل هو محكم غير منسوخ كما حقق ذلك الشيخ أحمد محمد شاكر في تعليقه على "المسند" ( ٩/٩ ٤ – (9/9).". (1)

١٠٨ - "وابنُ حزم وغيرُه يُضعِفون حديث البتّة كما ضعَّفه أحمد رحمه الله.

<sup>(</sup>۱) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ۲۱۰/۱

أخبرني مخرمة عن أبيه قال: سمعتُ محمودَ بن لبيد قال: أُخبِر رسولُ الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عن رجلٍ طلَّق امرأتَه ثلاثَ تطليقات جميعًا، فقام غضبان، ثم قال: "أيُلعَب بكتاب الله وأنا بين أظهرِكم"؟! حتى قام رجلٌ فقال: يا رسولَ الله! أفتلُه!

(1) .".1 £ 7/7 (1)

9 - ١ - "آخر ثلاث تطليقات، كما جاء ذلك مُفسَّرًا في الصحيح (١). وحديث المتلاعنين طلَّقها ثلاثًا بعد اللعان، واللعانُ حرَّمَها عليه أشدَّ من تحريم الطلاق، فكان وجودُ الطلاق كعدمه.

وإذا قيل: فلماذا لم يَنْهَه عن التكلُّم بالثلاث إن كانت لا توجب طلاقًا في هذه الحال؟

قيل: كما أنه لم ينهه عن أصل التطليق في هذه الحال مع أنه عندهم لا يفيدُ ولا يقع بما طلاقٌ، وذلك لأن النهي إنما كان لمفسدة الوقوع، فلما لم يكن هنا محلٌ يقع به الطلاق لم تكن هنا مفسدة، كما لو طلَّق أخته التي تزوَّجها، فإذا تزوَّج من تحرمُ عليه على التأبيد وطلَّقها كان هذا توكيدًا للتحريم، فكذلك طلاق الملاعنة توكيد لمقصود الشارع، فإنِّه بيَّن أن مقصوده تحريمها عليه، والشارع قصد ذلك أيضًا. بخلاف من قصد الشارعُ أن لا يحرِّمها عليه بالثلاث، بل نهاه عن إيقاع الثلاث جملةً بها، ولهذا غضب النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - على من أوقع الثلاث في غير الملاعنة، دون من أوقعه في الملاعنة.

وأما حديث زُكانة بن عبد يزيد (٢) فقد رُوِي أنه طلَّقها ثلاثاً فردَّها عليه بعد الثلاث، ورُوِي أنه طلَّقها البتة وأنه حَلَّفه ما أراد إلا واحدة، فقال: ما أردتُ إلا واحدةً، فردَّها. وقد روى أهل السنن أبو داود وغيره هذه وهذه، ورجَّحوا الثانية لأنها من رواية أهل بيته، لكن أحمد وأبو عبيد وابن حزم وغيرهم من العلماء ضَعَّفوا حديث ركانة، وذلك أنَّ رواتَه قومٌ لم يُعرَفوا بحمل العلم، ولا يُعرَف من عَدْلِهم

· ١١٠- "وهذا إنما يكون في الرجعي. وقوله (فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّ تِمِنَّ) يدل على أنه لا يجوز إردافُ الطلاق الطلاق حتى تنقضي العدة أو يراجعها، وإنما أباح الطلاق للعدة، أي لاستقبال العدة، فمتى طلقها الثانية أو

<sup>(</sup>١) سبق ذكر هذا الحديث وحديث المتلاعنين فيما مضى، وتكلم عليهما المؤلف.

<sup>(</sup>٢) سبق ذكره وكلام المؤلف عليه فيما مضى، فلا نعيد التعليق عليه. ". (٢)

<sup>(</sup>١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٣١١/١

<sup>(</sup>٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٣٢٦/١

الثالثة قبل الرجعة بنت على العدة، فلنم تستأنفها باتفاق المسلمين، وإن كان فيه خلاف شاذ عن خِلاس <mark>وابن</mark> حزم قد بيّنا فساده في موضع آخر. فلم يكن ذلك طلاقًا للعدة.

ولأنه قال: (فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ) ، فخيره بين الرجعة وبين أن يدعها حتى تنقضي العدة ، فيسرحها بإحسان، فإذا طلقها ثانية قبل انقضاء العدة لم يمسك بمعروف ولم يسرح بإحسان، وقد قال: (وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ وَلا يَحِلُّ لَمُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا حَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَّ فِل أَوْ يُولا يَحِلُ لَمُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا حَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ) (١) ، فهذا يقتضي أن هذا حال كل مطلقة، فلم يشرع إلا هذا الطلاق. ثم قال: (الطلَّلاقُ مَرَّتَانِ) أي هذا الطلاق المذكور مرتان، وإذا قيل: سبّح مرتين أو ثلاث مرات، لم يجز أن يقول: "سبحان الله مرتين"، بل لابد أن ينطق بالتسبيح مرةً بعد مرة، وكذلك لا يقال: طلق مرتين، وإذا طلق مرتين أو طلقتين لم يجز أن يقال: طلَّق ثلاث مرات ولا مرتين، وإن جاز أن يقال طلَّق ثلاث تطليقاتٍ أو طلقتين، لكن يقال: طلَّق مرةً واحدة.

وقال بعد ذلك: (فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرُهُ) (٢) ، فهذه الطلقة الثالثة، فلم يشرعها الله إلاّ بعد الطلاق الرجعي مرتين، وقد

١١١- "فيه أن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَلزمَ الثلاثَ بمن أوقعَها جملةً - مثل حديثا روي عن علي، وآخر عن عبادة، وآخر عن الحسن عن ابن عمر، وغير ذلك - فكلّها أحاديث ضعيفة باتفاقِ أهل العلم بالحديث، بل موضوعة.

وأقوى ما ردُّوه به أنهم قالوا: ثبت من غير وجه عن ابن عباس أنه أفتى بلزوم الثلاث (١) .

وجواب المستدلين أن ابن عباس رُوِي عنه من طريق عكرمة أيضًا أنه كان يجعلها واحدة، وثبت عن عكرمة عن ابن عباس، ولم ابن عباس ما يوافق حديث طاووس مرفوعًا إلى النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فالمرفوع أن زُكانة طلق امرأته ثلاثا (٢) ، فردَّها عليه يثبت خلافُ ذلك عن النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فالمرفوع أن زُكانة من وجهين عن عكرمة، وهو أثبتُ النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وهذا المروي عن ابن عباس في حديث ركانة من وجهين عن عكرمة، وهو أثبتُ من رواية عبد الله بن علي بن زيد بن ركانة ونافع بن عجير أنه طلَّقها البتة، وأنّ النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – استحلفه ما أردتَ إلا واحدةً. فإنّ هؤلاء مجاهيل الصفات، لا تُعرَف أحوالهُم ليوافقها، وقد ضعَف أحمد بن حنبل رضى الله عنه وأبو عبيد وابن حزم وغيرُهم حديثهم.

7 2 .

<sup>(</sup>١) سورة البقرة: ٢٢٨.

<sup>(</sup>٢) سورة البقرة: ٢٣٠. ". (١)

<sup>(</sup>١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٣٥٥/١

قال أحمد بن حنبل رضى الله عنه: حديث ركانة في البتة ليس بشيء.

وقال أيضًا: حديث ركانة لا يثبت أنه طلَّق امرأته البتة، لأن ابن إسحاق يرويه عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس أنّ ركانة طلق امرأته ثلاثًا.

## ١١٢ – "ثلاثة أقوال:

منهم من ينكر هذا اللفظ مطلقاً، وهم نُفاةُ القياس، كداود وأصحابه (١) ، وكثير من أهل الكلام من المعتزلة والشيعة وغيرهم، فليس عندهم في أدلَّة الشرع لا قياس ولا استحسان.

ومنهم من يُقِر به بهذا المعني، ويُجوّز مخالفةَ القياس للاستحسان، ويعمل بالقياس فيما عدا صورة الاستحسان. وهذا هو المعروف عن أبي حنيفة وأصحابه (٢).

= للماوردي ٢٣٦/١١ والتلخيص للجويني ٣١٠/٣ والمستصفى ٢٧٥/١ والمحصول ٢٦٦/٢/٣؛ والعدة لأبي يعلى ١٦٠٧/٥ والتمهيد للكلوذاني ٩٢/٤ والواضح لابن عقيل ١٤٤/١ب وشرح مختصر الروضة ٩١/٣؟ وإحكام الفصول للباجي ٦٨٧ وشرح تنقيح الفصول للقرافي ٥٥١ والموافقات ١١٦/٤ والاعتصام ١٤٢/٢ وغيرها.

(١) عقد ابن حزم بابا في إبطال الاستحسان في كتابه الإحكام في أصول الأحكام ٦/٦ ١- ٢١، واختصره في ا كتابه ملخص إبطال القياس والرأى ٥٠ -٥١.

(٢) إذا كان الاستحسان عند الأحناف هو ترك القياس إلى ما هو أولى منه، أو العدول بحكم المسألة عن نظائرها لدليل شرعى (كما سبق) ، فمن الغريب حقًّا أن يذكروا مسائل فيها قياس واستحسان، أخذوا فيها بالقياس وتركوا الاستحسان. وهي إحدى عشرة مسألة نقلها أمير كاتب الإتقاني من كتاب الأجناس للناطفي، مخطوطة في مكتبة لاله لي برقم ٦٩٠ (ق ٢٦٠ ب- ٢٦١أ) . وبعدما ذكر السرخسي في أصوله ٢٠٤/٢-٢٠٦ ثلاثاً منها وحاول توجيهها قال: "وهذا النوع يعز وجوده في الكتب، لا يوجد إلاّ قليلا".". (٢)

<sup>(</sup>١) سبق ذكره.

<sup>(</sup>٢) سبق الكلام على حديث ركانة عند المؤلف.". (١)

<sup>(</sup>١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ١/٣٥٩

<sup>(</sup>٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٢/١٦٤

١١٣- "ومنهم من ذمَ الاستحسان تارةً، وقال به تارةً، كالشافعي وأحمد بن حنبل ومالك وغيرهم، ففي كتب مالك وأصحابه ذِكر لفظِ الاستحسان في مواضع (١). والشافعيّ قال: من استحسن فقد

(١) روى أصبغ عن ابن القاسم عن مالك أنه قال: "تسعة أعشار العلم الاستحسان" (الإحكام لابن حزم ١٦/٦ والموافقات ١١٨/٤ والاعتصام ١٣٨٨). وواضح أنه لم يقصد به الاصطلاح، بل أراد كما ذكر محمد بن خويز منداد -: القول بأقوى الدليلين، فالذي يذهب إليه هو الدليل، إن كان يسميه استحساناً. (إحكام الفصول ٢٨٦). وقد نقلت عن الإمام مالك مسائل معدودة قال فيها بالاستحسان ولم يُسبَق إليها، منها: الشفعة في الثمار (المدونة ١٣٤/١٤)، والشفعة في الدار المشتركة التي أقيمت في الأرض المحبوسة (المدونة ١٩٩١)، والقصاص في الجرح العمد بالشاهد واليمين (المدونة ٢١٢، ٢١٦)، وأن عقل الأنملة من الإيجام نصف عقل الإصبع (المدونة ١١٦/١٦ والمنتقى ٢/٢٩). ولعل الإمام كان يعني هذه المسائل الاستحسانية حين قال في رواية القعنبي: "ليتني مجلِدتُ بكل كلمة تكلمتُ بما في هذا الأمر بسوط ولم يكن فرط مني ما فرط من هذا الرأي، وهذه المسائل قد كانت لي سعة فيما شبقتُ إليها". (جامع بيان العلم وفضله فرط مني ما فرط من هذا الرأي، وهذه المسائل قد كانت لي سعة فيما شبقتُ إليها". (جامع بيان العلم وفضله ثم نفاه وأبطله، واعتبر النزاع فيه لا طائل تحته، وبعضهم ربطه بالمصالح المرسلة. (انظر: إحكام الفصول ٢٨٧- منفاه وأحكام القرآن لابن العربي ٢٤-١٧ ومختصر ابن الحاجب بشرح العضد ٢٨٨/٢ والموافقات ٢٦/٤ الحراء الموافقات ٢٨٨٤ والموافقات ٢١٨٩٤ والموافقات ٢١٨٩٤ والموافقات ٢٨٨٤ والموافقات ٢٨٨٤ والموافقات ٢٨١٤ والموافقات ٢٨٨٤ والموافقات ٢٨١٤ والموافقات ٢٨١٤ والموافقات ٢٨١٤ والموافقات ٢١٤١٤ والموافقات ٢٨١٤ والموافقات ٢٨١٤ والموافقات ٢٨١٤ والموافقات ٢٨٨٤ والموافقات ١١٩٨٤ والموافقات ١٦٨٤ والموافقات ١١٩٨٤ والموافقات الموافقات الموافقات والموافقات وال

١١٤ - "عارض خبر الواحد قياس الأصول، كخبر المُصراة (١) ونحوه (٢). وأمّا الأوّل فمثل حَمْلِ العاقلة
 (٣) ، فإنهم يقولون: هو خلاف قياس

(۱) أخرجه مالك في الموطأ ٢٨٣/٢، ٢٨٤ ومن طريقه البخاري (٢١٥١) ومسلم (١٥١٥) من حديث أبي هريرة، وفيه: "ولا تُصروا الإبل والغنم، فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها، إن رَضِيَها أمسكَها، وإن سَخِطَها ردها وصاعاً من تمر". والمصراة هي الناقة أو الشاة التي يترك صاحبها حلبها ليتجمع لبنها في ضرعها، ليوهم المشتري بكثرة لبنها. وقد أطال المؤلف في الرد على القائلين بأن خبر المصراة يخالف الأصول، انظر: مجموع الفتاوي ٢٨٠٥٥- ٥٥٨. ويقصد بحم الحنفية، انظر: أصول السرخسي ٢١/١ ٣٤١ والمبسوط له المسألة في المغنى ١٣٥١٤ وما بعدها.

١١٨ والاعتصام ١٧٧/٢ - ١٥٠) .". (١)

<sup>(</sup>۱) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ١٦٥/٢

(۲) ذهب جمهور العلماء إلى تقديم خبر الواحد على القياس، وهو قول الشافعي وأحمد وأصحابهما، وقدم أكثر الحنفية القياس. أما المالكية فقال القرافي: حكى القاضي عياض في التنبيهات وابن رشد في المقدمات في مذهب مالك في تقديم القياس على خبر الواحد قولين. (شرح تنقيح الفصول ۳۸۷). وانظر أدلة الحنفية ومناقشتها في: الإحكام لابين حزم ۱/۱، ۱۶۳ وبعدها، والمستصفى ۱/۱۷۱ وبعدها، والمعتمد ۲/۸۶ وبعدها، في: الإحكام للآمدي ۱/۲، ۱۹۲۱ وبعدها، وأصول السرخسي ۱/۱۳، ۳۶۱، ۳۲۸ وكشف الأسرار للبزودي ۳۸۱/۲ وبعدها، ۳۹۰ وبعدها وشرح مسلم الثبوت ۱/۷۸/۲ وبعدها.

(٣) العاقلة: هي الجماعة التي تَعقِل عن القاتل أي تؤدّي عنه ما لزمه من=". (١)

٥١٥- "متفاوتون في الأفهام، ولذلك قال تعالى: (فَفَهَّ منَاها سليمان) (١) ، ولو كان الفهم متماثلاً لما خصَّ به. وكذلك في كتاب عمر بن الخطاب رضي الله عنه في القضاء إلى أبي موسى الأشعري: "الفَهْمَ الفَهْمَ الفَهْمَ فيما أُدْلَىَ إليك" (٢) .

وفي الحديث الصحيح (٣) عن علي رضي الله عنه: "إلا فهمًا يُؤتيه الله عبدًا في كتابه". وفي حديث أبي سعيد رضي الله عنه: (٤) وكان أبو بكر رضي الله عنه أعلَمنا برسولِ الله - صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -. وفي الصحيح (٥)

أخرجه البخاري (٤٦٦، ٢٩٠٤، ٣٩٠٤) ومسلم (٢٣٨٢) .

<sup>(</sup>١) سورة الأنبياء: ٧٨.

<sup>(7)</sup> كذا في س، ع. وفي عامة المصادر: "فافهم إذا أدلي إليك". أخرجه وكيع في " أخبار القضاة" (١٠٧، ١١٥) والدارقطني في "السنن " (٢٠٧، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢٥٦، ١١٥/١، ١١٥) والخطيب في "الفقيه ٢٥٣) والبن حزم في "المحلى" (٩/ ٣٩٣) و "الإحكام في أصول الأحكام" (٢٢/١) والخطيب في "الفقيه والمتفقه" (٢/٠٠٢) وابن عبد البر في "الاستذكار" (٢٢/٠٣) من طرق عن سفيان بن عيينة عن إدريس الأودي قال: أخرج إلينا. سعيد بن أبي بردة كتابًا، فقال: "هذا كتاب عمر إلى أبي موسى. قال الألباني في "الإرواء" وصححه أخرى : قوله "هذا كتاب عمر" وجادة، وهي وجادة صحيحة من أصح الوجادات، وهي حجة. وصححه أحمد شاكر في تعليقه على "المحلّى" (١٠/١) ، وقواه شيخ الإسلام في "منهاج السنة" (٢١/١) . وله طرق أخرى ذكرها الألباني وتكلم عليها. وشرحه ابن القيم في "إعلام الموقعين" (١٦٥/ إلى ١٦٥٢) .

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري (١١١، ٢٩٠٣، ٢٩١٥ ومواضع أخرى) . ورواه أيضًا أحمد (٧٩/١) والدارمي (٢٣٦١) والنسائى (٢٣٨) والترمذي (١٤١٢) وابن ماجه (٢٦٥٨) .

<sup>(</sup>۱) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ١٨٣/٢

أخرجه بمذا اللفظ أحمد في "مسنده" (٢٦٦/١) ٣٢٨، ٣٢٨) عن=". (١)

117 (زيد رضي الله عنه على عهد النبي – صَلَّى الله عَنهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – معروفًا بالفرائض. والحديث الذي رُوِي فيه ذلك قد رواه الترمذي عن أنس رضي الله عنه، وهو ضعيف، لم يصح فيه إلا قولُه: "لكل أمةٍ أمينٌ، وأمينُ هذه الأمة أبو عبيدة ابن الجراح" (١) . ورُوِي بإسناد أضعف من هذا، وفيه: "وأقضاكم علي، وحبْر (٢) هذه الأمة ابن عباس" (٣) من حديث كوثر بن حكيم، وكوثر هذا يأتي عن نافع بما يُعلَم أنه باطل، ولا يحتج به باتفاق أهل العلم (٤) .

وكذلك اتباعُهم في "الجد" لقول زيد رضي الله عنه، مع أن جمهور الصحابة رضي الله عنهم على خلافه (٥). فجمهور الصحابة موافقون للصديق في أن الجدكالأب، يحجُب الإخوة (٦) وهذا مروي عن بضعة عشر/ [٦٦٦ب] من الصحابة رضى الله

وأما إذا استكمل البناتُ الثلثين لم يبق فرض؛ فان كان هناك عصبة من ولد البنين فالباقي له؛ لأنه أولى رجل ذكر؛ وإن كان معه أو فوقَه بنتٌ عَصَبها عند جمهور الصحابة والعلماء كالأئمة الأربعة وغيرهم (٢) . وأما ابن مسعود رضى الله عنه فإنه يسقطها (٣) ؛ لأنها لا ترث مفردة، فلا ترث مع أخيها كالمحجوبة برق أو كفر.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري (٢٤١٩، ٥٧٢٥) ومسلم (٢٤١٩) عن أنس.

<sup>(</sup>٢) في النسختين: "خير"، تصحيف.

<sup>(</sup>٣) أخرجه أبو نعيم في "الحلية" (٦/١) من طريق عبد الأعلى السامي، <mark>وابن حزم</mark> في "المحلى" (٢٩٦/٩) من طريق كوثر كلاهما عن نافع عن ابن عمر مرفوعًا. وانظر "السلسلة الصحيحة" للألباني (٢٢٥/٣) .

<sup>(</sup>٤) انظر "الميزان" (٢/٣) و "اللسان" (٤٩٠/٤) .

<sup>(</sup>٥) انظر المسألة واختلاف العلماء فيها في: "الأم" (٤/٥٨-٨٦) و"المحلى" (٩/٢٨٢-٢٩) و"المبسوط" (٥/٨١-١٨٠) و"بداية المجتهد" (٦/ ٢٥٩-٢٦) و"للغني" (٩/٦٦-٦٩) و"تفسير القرطبي" (٥/٨٦) و"الفتح" (١٨/١-٢٣) .

<sup>(</sup>٦) أخرجه عن أبي بكر: سعيد بن منصور ( $^{(7)}$ :  $^{(7)}$ ) وابن أبي شيبة ( $^{(7)}$ :  $^{(7)}$ ) والدارقطني ( $^{(7)}$ ) والبيهقي ( $^{(7)}$ ).".  $^{(7)}$ 

١١٧-"الابن السدس تكملة الثلثين (١) .

<sup>(</sup>١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٢٧٣/٢

<sup>(</sup>٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٣٠٥/٢

والجمهور يقولون: هي وارثة في الجملة، وهي ممن تكون عصبة بأخيها، وهنا إنما سقط (٤) ميراثها بالفرض لاستكمال الثلثين، وإذا سَقَطَ الفرضُ لم يلزم سقوط التعصيب مع قيام موجبه، وهو وجود أخيها، وإذا كان وجود الأخ يجعلها عصبة فيحرمها وإن ورثت بالفرض، كما في الأخ المشئوم، [١٧١] ، فكذلك يجب أن يجعلها عصبة فيورثها (٥) إذا لم ترث بالفرض. والنزاع في الأخت للأب مع أخيها (٦) إذا استكملت الأخوات

(١) سبق تخريجه.

## ١١٨- "فهرس المصادر والمراجع

- الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز، لأحمد بن مبارك السجلماسي، المطبعة الأزهرية، القاهرة، ١٣٠٦.
  - إبطال الاستحسان، للشافعي (ضمن كتاب الأم ٢٦٧/٧ ٢٧٧).
  - ابن الفارض والحب الإلهي، لمحمد مصطفى حلمي، ط. القاهرة، ١٩٤٥ م.
- إتحاف السادة المتقين بشرح أسرار إحياء علوم الدين، لمحمد مرتضى الزبيدي البلكرامي، ط. المطبعة الميمنية، القاهرة، ١٣١١.
- إجابة الغوث ببيان حال النقباء والنجباء والأبدال والأوتاد والغوث، لابن عابدين، (ضمن مجموعة رسائله) ط. الآستانة، ١٣٢٥.
- اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، لابن القيم، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٨.
  - الأحكام السلطانية، لأبي يعلى، تحقيق: محمد حامد الفقى، القاهرة ١٣٥٦.
    - الأحكام في أصول الأحكام، للأمدي، ط. الرياض ١٣٨٧.
  - الأحكام في أصول الأحكام، <mark>لابن حزم</mark>، تحقيق: أحمد محمد شاكر، بيروت ١٤٠٠.
  - إحكام الفصول في أحكام الأصول، للباجي، تحقيق: عبد المجيد تركي، بيروت ١٤٠٧.

7 20

<sup>(</sup>٢) انظر: "بداية المجتهد" (٢/٥٥/٦ - ٢٥٦) و "المغنى" (١/٩١ - ١٣، ١٥) و "تفسير القرطبي" (٦٢/٥) .

<sup>(</sup>٣) أخرجه عنه: عبد الرزاق (٢٥٢/١٠) والدارمي (٢٨٩٦، ٢٨٩٨) والطحاوي (٣٩٤/٤) والبيهقي

<sup>(</sup>۲۳۰/٦) . ونصر <mark>ابن حزم</mark> مذهبه في المحلى (٩/ ٢٧١) . وراجع "المغنى" (١٣،١٢٩) .

<sup>(</sup>٤) ع: "يسقط".

<sup>(</sup>٥) س، ع: "فيرثها".

<sup>(</sup>٦) انظر: "المحلى" (٩/٩ ٢٦ - ٢٧١) و"بداية المجتهد" (٢/٩٥٦) و"المغنى"=". (١)

 $<sup>72</sup> ext{V/T}$  شمس المسائل  $1 ext{V/T}$  سمع المسائل  $1 ext{V/T}$ 

- أحكام القرآن، لأبي بكر ابن العربي، تحقيق على محمد البجاوي، القاهرة ١٣٩٢.
  - أحكام القرآن للشافعي، جمع ورواية: البيهقي، تحقيق عبد الغني عبد الخالق،

القاهرة ١٣٧١.

- أخبار القضاة، لوكيع، بيروت: عالم الكتب، د. ت.
- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، للألباني، بيروت ١٣٩٩.
- الاستحسان بين المثبتين والنافين، للأستاذ حمزة زهير حافظ، رسالة ماجستير قدمت إلى كلية الشريعة بجامعة الملك عبد العزيز بمكة المكرمة، دون تاريخ.
  - الاستذكار، لابن عبد البر، ط. عبد المعطي قلعجي، القاهرة.". (١)

١١٩- "قاسم وابنه محمد، ط. الرياض، ١٣٨١- ١٣٨٦.

- مجموعة الرسائل [الصغرى] ، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ط. القاهرة، ١٣٢٣.
  - مجموعة الرسائل الكبرى، لشيخ الإسلام ابن تيمية، القاهرة ١٣٢٣.
- مجموعة الرسائل والمسائل، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تصحيح: السيد محمد رشيد رضا، ط. مطبعة المنار، القاهرة، ١٣٤٩.
  - مجموعة الفتاوي الكبرى، لابن تيمية، القاهرة ١٣٢٩.
  - المحصول في أصول الفقه، للرازي، تحقيق: طه جابر العلواني، الرياض ١٣٩٩.
    - المحلى، <mark>لابن حزم</mark>، تحقيق: أحمد محمد شاكر، القاهرة ١٣٤٧- ١٣٥٢.
      - مختصر ابن الحاجب بشرح العضد، القاهرة: بولاق ١٣١٦.
  - مختصر اختلاف العلماء، للجصاص، تحقيق: عبد الله نذير أحمد، بيروت ١٤١٦.
    - مختصر الخرقي، ط. دمشق ١٤٠٢.
  - مختصر العلو للذهبي، اختصار محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠١.
    - مختصر الفتاوى المصرية، للبعلى، ط. مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ١٩٤٩ م.
      - مختصر القدوري، ط. القاهرة ١٣٧٧.
      - مختصر المزني بمامش كتاب الأم، القاهرة: دار الشعب ١٣٨٨.
    - المختصر في أصول الفقه، لابن اللحام، تحقيق: محمد مظهر بقا، مكة المكرمة، ١٤٠٠.
      - المدونة، رواية سحنون، القاهرة: مطبعة السعادة.
        - مرآة الأصول، لمنلا خسرو، استانبول ١٢٧٢.

7 2 7

<sup>(</sup>۱) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٢/٥٥٧

- مرقاة المفاتح لمشكاة المصابح، لملاّ على القاري، المطبعة الميمنية، القاهرة، ١٣٠٩.
  - مسائل الأمام أحمد، رواية أبي داود، ط. بيروت: محمد أمين دمج، د. ت.
- مسائل الأمام أحمد، رواية صالح، تحقيق: فضل الرحمن دين محمد، دلهي ١٤٠٨.
  - المستدرك على الصحيحين، للحاكم، ط. حيدر اباد (الهند) ، ١٣٣٤.". (١)
- · ١٢٠ "- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، للسخاوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٧٥.
  - مقدمة ابن خلدون، ط. المطبعة الأدبية، بيروت، ١٩٠٠ م.
  - المقدمة في الأصول، لابن القصار، تحقيق: محمد السليماني، بيروت ١٩٩٦ م.
  - ملخص إبطال الرأي والقياس والاستحسان، <mark>لابن حزم</mark>، تحقيق: سعيد الأفغاني، دمشق ١٣٨٩.
    - الملل والنحل، للشهرستاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، ط. البابي الحلبي، القاهرة ١٣٨١.
- المنار المنيف في الصحيح والضعيف، لابن القيم، تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة، ط. مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤١٤.
  - منازل القطب، لابن عربي (ضمن "رسائل ابن عربي") ، ط. حيدر اباد، ١٣٦١- ١٣٦٧.
- منتخب كنز العمال، لعلى المتقى البرهانفوري، بحامش "مسند أحمد"، ط. المطبعة الميمنية، القاهرة، ١٣١٣.
  - المنتظم، لابن الجوزي، بيروت: دار الكتب العلمية.
  - المنتقى للباجي، القاهرة: مطبعة السعادة ١٣٣٢.
- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، ط. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٠٦. وط. بولاق ١٣٢٠- ١٣٢٢.
  - موارد الظمآن بزوائد ابن حبان، للهيثمي، ط. المطبعة السلفية، القاهرة، د. ت.
    - الموافقات، للشاطبي، القاهرة ١٣٤١.
    - المواهب اللدنية بالمنح المحمدية، للقسطلاني، ط. القاهرة، ١٣٢٦.
- الموسوعة في أحاديث المهدي الضعيفة والموضوعة، لعبد العليم البستوي، ط. المكتبة المكية، مكة المكرمة، ١٤٢٠.
  - الموضوعات، لابن الجوزي، ط. المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ١٩٦٥ ١٩٦٨ م.

7 2 7

<sup>(</sup>۱) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٣٦٦/٢

- موطأ مالك، رواية يحيى بن يحيى الليثي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي،". (١)

١٢١ - "الشيخ وكتاباته، ولا تظهر إلاَّ لمن قرأها وتأمَّل فيها واستخرج ما فيها من كنوز.

وأكثر رسائل هذه المجموعة لم يرد ذكرها بحذه العناوين في المصادر القديمة، لكثرة ما كتب الشيخ وأفتى، فلم يقدر أحد من تلاميذه والمترجمين له على إحصاء مؤلفاته، وقد ذكرتُ في مقدمة المجموعة الأولى (ص١٠-١١) بعض النصوص التي تدلّ على صعوبة حصر كتبه ورسائله وفتاواه. ومن الكتب التي ورد ذكرها عند القدماء: "مؤاخذة على ابن حزم في الإجماع" (رقم ٢٠)، فقد ذكره كل من الصفدي وابن شاكر (١). وذكر ابن عبد الهادي (٢) أن الشيخ شرح ما رُوي عن عمر رضي الله عنه أنه قال: "نعم العبد صهيب، لو لم يَخفِ الله لم يَعصِه" وتكلّم على "لو". وهي الرسالة رقم (١٩) من هذه المجموعة. وهناك رسائل أخرى نجد لها عناوين مشابحة في المصادر، ولكنّا لا نستطيع أن نجزم بأنها هي أو غيرها، ومن أمثلتها: "قاعدة في التسبيح والتحميد والتهليل" التي ذكرها ابن رشيق (٣)، هل هي "قاعدة حسنة في الباقيات الصالحات وبيان اقتران التهليل بالتكبير والتسبيح بالتحميد" (برقمه ١) ؟ وذكر ابن رشيق أيضًا (٤) أنه رأى كلام الشيخ على قوله (الم (١) أيحسب الناس) هو من سورة العنكبوت، فهل هو الموجود هنا بعنوان "تفسير أول العنكبوت"؟ لا نستطيع أن نجزم بذلك، فإن الشيخ كان العنكبوت، فهل هو الموجود هنا بعنوان "تفسير أول العنكبوت"؟ لا نستطيع أن نجزم بذلك، فإن الشيخ كان يكتب في موضوع واحد رسائل عديدة،

١٢٢- "في دار المخطوطات الوطنية بقبرص برقم [١١٣٨/٢] (الورقة ٧٩ب وما بعدها) ، كتبت في القرن العاشر (١) . وقد أورده السيوطي في "الأشباه والنظائر في النحو" (٣/٨٨/٣ من طبعة حيدرآباد) نقلا من خطّ البرزالي.

(٢٠) "فصل في مؤاخذة ابن حزم في الإجماع": توجد منه نسخة خطية ضمن مجموعة في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد برقم [مجاميع ٢٥٥] (٢) ، تحتوي على ثماني رسائل للشيخ أولها "التدمرية". وهي مكتوبة في نهاية القرن الثالث عشر. وقد طبعت مفرقةً بمامش كتاب "مراتب الإجماع" لابن حزم (طبعة القدسي سنة ١٣٥٧). وفي

<sup>(</sup>١) انظر "الجامع لسيرة شيخ الإسلام" (ص٤٩٤، ٣١٧، ٣٣٢).

<sup>(</sup>٢) "العقود الدرية" (ص٦٣) .

<sup>(</sup>٣) انظر "الجامع" (ص ٢٤٢).

<sup>(</sup>٤) المصدر السابق (ص ٢٢٨) .". (٢)

<sup>(</sup>١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٣٦٨/٢

<sup>(</sup>٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٦/٣

المطبوعة أخطاء في مواضع.

(٢١) "رسالة في بيان الصلاة وما تألَّفت هي منه": توجد منها نسختان خطيتان، إحداهما في مجموعة عاشر أفندي السابقة (الورقة ٢٦أ-١٠)، والثانية في مكتبة الإسكوريال برقم [١٥٩٣] (الورقة ٢٦أ-٢٥أ)، وهي بخط نسخي جيد، وليس عليها اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ، ولعلها من مخطوطات القرن العاشر. والنسخة الأولى أصح من الثانية، كما ظهر لي بالمقابلة بينهما.

(٢٢) "فتوى في أمر الكنائس": لم أعثر على نسختها الخطية، وقد أوردها ابن القيم في "أحكام أهل الذمة" (٢٢) "فتوى في أمر الكنائس": لم أعثر على نسختها الخطية، وقد أوردها ابن القيم في "أحكام أهل الذمة" (٢٢/ -٦٨٦ طبعة دار العلم للملايين سنة ١٩٦١م) .

(٢٣) "مسألة فيمن يُسمِّي خميس النصارى عيدًا": توجد منها

(١) انظر فهرس المخطوطات الإسلامية في قبرص (ص٣٨٢).

(٢) انظر الكشاف عن مخطوطات خزائن كتب الأوقاف (ص٢٦٩) .". (١)

١٢٣- "وقد ذكر عقوبات الأمم من آدم إلى آخر وقت، وفي كلِّ ذلك يقول: إلهم ظلموا أنفسهم فهم الظالمون لا المظلومون، وأول من اعترف بذلك أبواهم، قالا: (رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخُاسِرِينَ (٢٣)) (١) ، وقال لإبليس: (لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَبِمَّنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ (٨٥)) (٢) ، وإبليس إلا أَرْضِ وَلاَّغُوينَنَهُمْ أَجْمَعِينَ (٣٩) إلا عِبَادَكَ مِنْهُمُ إِنْ اللهُ عَلَى الْأَرْضِ وَلاَّغُوينَنَهُمْ أَجْمَعِينَ (٣٩) إلا عِبَادَكَ مِنْهُمُ المُخْلَصِينَ) (٣) ، وقال تعالى: (إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ) (٤) . والغيّ: اللهُ حُلَصِينَ) (٣) ، وقال تعالى: (إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ) (٤) . والغيّ: اتباع هوى النفس.

وما زال السلف معترفين بذلك كقول أبي بكر وعمر وابن مسعود (٥): أقول فيها برأي، فإن يكن صوابًا فمن الله، وإن يكن خطأ فمنى ومن الشيطان، والله ورسوله بريئان منه.

وفي الحديثِ الإلهي حديثِ أبي ذر (٦) الذي يرويه الرسول عن ربّه عزّ وجلّ: "يا عبادي! إنما هي أعمالكم أحصيها لكم ثم أوفيكم إياها، فمن وجد خيرًا فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه". وفي الحديث الصحيح (٧) حديث سيد الاستغفار أن يقول العبدُ:

\_\_\_\_\_

<sup>(</sup>١) سورة الأعراف: ٢٣.

<sup>(</sup>۲) سورة ص: ۸۵.

<sup>(</sup>٣) سورة الحجر: ٣٩- ٤٠.

<sup>(</sup>١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ١٧/٣

- (٤) سورة الحجر: ٤٢.
- (٥) انظر "جامع بيان العلم" (٨٣٠/٢) ، ٨٥١) و"الإحكام" <mark>لابن حزم</mark> (٥٠/٦) و"تلخيص الحبير" (١٩٥/٤) .
  - (٦) أخرجه مسلم (٢٥٧٧) . ولشيخ الإسلام شرح عليه، انظرا "مجموع الفتاوى" (٢٠٩- ٢٠٩) .
    - (٧) أخرجه البخاري (٦٣٠٦، ٦٣٢٣) عن شدّاد بن أوس.". (١)

١٢٤ - "فصل في مؤاخذة <mark>ابن حزم</mark> في الإجماع". <sup>(٢)</sup>

١٢٥ - "هذا فصل فيما ذكره الحافظ تقي الدين أبو العباس أحمد ابن تيمية في الكلام على الإجماعات،
 ومن جملتها الكلام على ما ذكره الشيخ الإمام أبو محمد ابن حزم.

قال أبو محمد ابن حزم في كتابه المصنَّف في مسائل الإجماع: أما بعد، فإن الإجماع قاعدة من قواعد الملة الحنيفية، يُرجَع إليه ويُفزَع نحوه ويُكفَّر من خالفَه إذا قامت عليه الحجة بأنه إجماع. وإنَّا أمَّلنا بعون الله أن نجمع المسائل التي صحَّ فيها الإجماع، ونفردها من سائر المسائل التي وقع فيها الخلاف بين العلماء.

إلى أن قال: وقد أدحًل قومٌ في الإجماع ما ليس فيه، فقومٌ عدُّوا قولَ الأكثر إجماعًا، وقومٌ عدُّوا مالا يعرفون فيه خلافًا، وإن لم يقطعوا على أنه لا خلاف فيه، فحكموا على أنه إجماع، وقومٌ عدُّوا قولَ الصاحب المشهور المنتشر إذا لم يعلموا له من الصحابة مخالفًا إجماعًا، وقومٌ عدُّوا اتفاقَ العصر الثاني على أحد القولين أو أكثر كانت للعصر الأول قبله إجماعًا.

قال: وكلُّ هذه الآراء فاسدة. ويكفي من فسادِها أنهم يتركون في كثيرٍ من مسائلهم ما ذكروا أنه إجماعٌ. وإنما نَحُوّا في تسمية ما وصفنا إجماعًا عنادًا منهم وشغبًا عند اضطرار الحجة والبراهين لهم إلى تركِ اختياراتهم الفاسدة. قال: وأيضًا فإنهم لا يُكفِّرون من خالفَهم في هذه المعاني، ومن شرطِ الإجماع الصحيح أن يُكفِّر من خالفَه بلا اختلافٍ من أحدٍ من المسلمين في ذلك، فلو كان ما ذكروه إجماعًا لكُفِّر مخالفوهم، بل". (٣)

١٢٦-"لكَفَّروهم لأنهم يخالفونها كثيرًا.

قلت: أهلُ العلم والدين لا يُعاندون، ولكن قد يعتقد أحدهم إجماعًا ما ليس بإجماع، لكون الخلاف لم يبلغه، وقد يكون هناك إجماع لم يعلمه. فهم في الاستدلال بذلك كما هم في الاستدلال بالنصوص، تارةً يكون هناك

<sup>(</sup>١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٢٥٨/٣

<sup>(</sup>٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٣٢١/٣

<sup>(</sup>٣) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٣٢٣/٣

نصٌّ لم يَبلُغْ أحدَهم، وتارةً يعتقد أحدهم وجودَ نصّ ويكون ضعيفًا أو منسوخًا.

وأيضًا فما وصفهم هو به قد اتصفَ هو به، فإنه يترك في بعض مسائله ما قد ذكر في هذا الكتاب أنه إجماع. وكذلك ما ألزمَهم إيَّاه من تكفير المخالف غيرُ لازم، فإن كثيرًا من العلماء لا يُكفِّرون مخالفَ الإجماع، وقوله "إن مخالفَ الإجماع يُكفِّر بلا اختلاف من أحدٍ من المسلمين" هو من هذا الباب. فلعلَّه لم يبلغه الخلافُ في ذلك، مع أن الخلاف في كون الإجماع حجةً لا يُكفِّره مع أن الخلاف في كون الإجماع حجةً لا يُكفِّره المناس أيضًا. فمن كفَّر مخالفَ الإجماع إنما يكفِّره إذا بلغَه الإجماع المعلوم، وكثير من الإجماعات لم تبلغ كثيرًا من الناس. وكثير من موارد النزاع بين المتأخرين يدعي أحدهما الإجماع في ذلك، إمّا أنّه ظنيّ ليس بقطعي، وإما أنه لم يبلغ الآخر، وإما لاعتقادِه انتفاءَ شروطِ الإجماع.

وأيضًا فقد تنازع الناس في كثير من الأنواع هل هي إجماع يُحتَجّ به؟ كالإجماع الإقراري، وإجماع الخلفاء الأربعة، وإجماع العصر الثاني على أحد القولين للعصر الأول، والإجماع الذي خالف فيه بعض أهلِه قبلَ انقراضِ عصرِهم، فإنه مبني على انقراض العصر، بل". (١)

١٢٧- "هو شرطٌ في الإجماع، وغير ذلك. فتنازعُهم في بعض الأنواع هل هو من الإجماع الذي يجب اتباعُهم فيه، كتنازعهم في بعض أنواع الخطاب هل هو مما يُحتَجُّ به، كالعموم المخصوص ودليل الخطاب والقياس وغير ذلك. فهذا ونحوه مما يتبيَّن به بعضُ أعذارِ العلماء.

قال أبو محمد ابن حزم: وقومٌ قالوا: الإجماع هو إجماع الصحابة فقط، وقال قومٌ: إجماع كل عصرٍ إجماعٌ صحيح إذا لم يتقدم قبلَه في تلك المسألة خلافٌ. وهذا هو الصحيح لإجماع العلماء عند التفصيل عليه، واحتجاجهم به، وتركِ ما أصَّلُوه له.

إلى أن قال: وصفة الإجماع ما تيقَّنَ أنه لا خلافَ فيه بين أحدٍ من علماء الإسلام، ونعلم ذلك من حيث علمنا الأخبار التي لا يتخالج فيها شك، مثل أن المسلمين خرجوا من الحجاز إلى اليمن، ففتحوا العراق وخراسان ومصر والشام، وأن بني أمية ملكوا دهرًا، ثم ملك بنو العباس، وأنه كانت وقعة صفِّين والحرَّة، وسائر ذلك مما يُعلَم بيقينٍ وضرورة.

وقال: إنما نُدخِل في هذا الكتاب الإجماع التامَّ الذي لا مخالفَ فيه البتَّة، الذي يُعلَم كما يُعلَم أن صلاة الصبح في الأمن والخوف ركعتان، وأنَّ شهر رمضان هو الذي بين شوال وشعبان، وأنَّ هذا الذي في المصاحف هو الذي أتى به محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وأخبر أنه وحيُّ من الله إليه، وأن في خمسٍ من الإبل شاة، ونحو ذلك. وهي ضرورة تقع في نفس الباحث عن الخبر المشرف على وجوه نقله، إذا تتبعها المرء في نفسه في كلّ ما

 $<sup>^{</sup>mn}$  (۱) جامع المسائل  $^{mn}$  لابن تيمية – عزير شمس

جرَّبه من أحوال دنياه وجده ثابتًا مستقرًّا في نفسه.". (١)

١٢٨ - "وقال أيضًا في آخر كتابه - كتاب الإجماع هذا-: كلُّ ما كتبنا فهو يقين لاشكَّ فيه، متيقِّنٌ لا يحل لأحدِ خلافُه البَّنَّة.

قلت: فقد اشترط في الإجماع ما يشترطُه كثير من أهل الكلام والفقه كما تقدم، وهو العلم بنفي الخلاف، وأن يكون العلم بالإجماع متواترًا. وجَعَلَ العلم بالإجماع من العلوم الضرورية كالعلم بعلوم الأخبار المتواترة عند الأكثرين. ومعلومٌ أنَّ كثيرًا من الإجماعات التي حكاها ليست قريبًا من هذا الوصف، فضلاً عن أن تكون منه، فكيف وفيها ما فيه خلاف معروف، وفيها ما هو نفسه يُنكِر الإجماع فيه ويختار خلافَه من غير ظهورِ مخالف! وقد قال: إنما نعني بقولنا "العلماء" من حُفِظ عنه القُتيا.

وقال: وأجمعوا أنه لا يجوز التوضُّؤ بشيء من المائعات وغيرها حاشا الماء والنبيذ.

قلت: وقد ذكر العلماء عن ابن أبي ليلى -وهو من أجل من يحكي ابن حزم قوله- أنه يُجزئ الوضوء بالمعتصر كماء الورد ونحوه، كما ذكروا ذلك عن الأصمّ، لكنّ الأصمّ ليس ممن يعدُّه ابن حزم في الإجماع. وقال: وأما الماء الجاري فاتفقوا على جواز استعماله ما لم تَظهر فيه نجاسة.

قلت: الشافعي في الجديد من قولَيْه وأحد القولين في مذهب أحمد أن الجاري كالراكد في اعتبار القُلَّتين، فينجس ما دون القلتين بوقوع النجاسة فيه وإن لم تظهر فيه.". (٢)

٩ ٢ ١ - "قال: واتفقوا أن الوصية بالمعاصي لا تجوز، وأن الوصية بالبر وبما ليس ببرّ ولا معصية ولا تضييعًا للمال جائزة.

قلت: الوصية بما ليس ببر ولا معصية، والوقف على ذلك، فيه قولان في مذهب أحمد وغيره، والصحيح أن ذلك لا يصحّ، فإن الإنسان لا ينتفع ببذل المال بعد الموت إلا أن يصرفه إلى طاعة الله، وإلا فبذلُه بما ليس بطاعة ولا معصية لا ينفعه بعد الموت، بخلاف صرفِه في الحياة في المباحات كالأكل والشرب واللباس، فإنه ينتفع بذلك. وقال في الجزية: واتفقوا على أنه إن أعطَى - يعني من يُقبل منه الجزية عن نفسه وحدها - أربعة مثاقيل ذهب في كل عام، على أن يلتزموا ما ذكره من شروط الذمة، فقد حرم دمُ من وفى بذلك ومالُه وأهله وظلمه.

قلت: للعلماء في الجزية هل هي مقدرة بالشرع أو باجتهاد الإمام أن يزيد على أربعة دنانير؟ [قولان] ، وهذه إحدى الروايتين عن أحمد، وهي مذهب عطاء والثوري ومحمد بن الحسن وأبي عبيد وغيرهم. قال: واتفقوا أنه لا ينقّل من ساق مغنمًا أكثر من ربعه في الدخول، ولا أكثر من ثلثه في الخروج.

<sup>(</sup>١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٣٢٥/٣

<sup>(</sup>٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٣٢٦/٣

قلت: في جواز تنفيل ما زاد على ذلك إذا اشترطه الإمام، مثل أن يقول: من فَعَل كذا فله نصف ما يغنم، قولان هما روايتان عن أحمد. وأما تنفيل الزيادة بلا شرط فلا أعلم فيه نزاعًا، ويمكن أن يُحمل كلام أبي محمد ابن حزم على هذا، فلا يكون فيما ذكره نزاع.

قال: واتفقوا أن الحر البالغ العاقل الذي ليس بسكران، إذا أمّن". (١)

۱۳۰ - "أهل الكتاب الحربيين على أداء الجزية على الشروط التي قدمنا أو على الجلاء، أو أمّن سائر الكفار على الجلاء بأنفسهم وعيالهم وذراريهم، وترك بلادهم، واللحاق بأرض حرب أخرى، لا بأرض ذمة ولا بأرض إسلام، أن ذلك لازم لأمير المؤمنين ولجميع المسلمين حيث كانوا.

قلت: ظاهر مذهب الشافعي أنه لا يصحُّ عقدُ الذمَّة إلا من الإمام أو نائبه. وهذا هو المشهور عند أصحاب أحمد، وفيه وجه في المذهبين أنها تصحّ من كلّ مسلم كما ذكره ابن حزم.

قال: واتفقوا أن أولاد أهل الجزية ومن تناسَل منهم، فإن الحكم الذي عقده أجدادُهم -وإن بعدوا- جارٍ على هؤلاء لا يحتاج إلى تجديده مع من حدث منهم.

قلت: هذا هو قول الجمهور، ولأصحاب الشافعي وجهان: أحدهما يُستأنف له العقد، وهذا منصوص الشافعي، والثاني لا يُحتاج إلى استئناف عقد، كقول الجمهور.

قال: واتفقوا على أنه لا يجوز أن يكون على المسلمين في وقتٍ واحد في جميع الدنيا إمامان، لا متفقان ولا مفترقان، لا في مكانين ولا في مكانٍ واحد.

قلتُ: النزاع في ذلك معروف بين المتكلمين في هذه المسألة، كأهل الكلام والنظر، فمذهب الكرّامية وغيرِهم جواز ذلك، وأن عليًّا كان إمامًا ومعاوية كان إمامًا. وأما أئمة الفقهاء فمذهبهم أن كلاَّ منهما ينفذ حكمه في أهلِ ولايته كما ينفذ حكم الإمام الواحد. وأما جواز العقد لهما ابتداء فهذا لا يُفعل مع اتفاق الأمة، وأما مع تفرقتها فلم يعقد كلُّ من الطائفتين لإمامين، ولكن كل طائفة إثمّا أن تُسالِمُ". (٢)

١٣٣- "وينهضون به من الجهاد، وكان ملوك النواحي يعطونهم السّكة والخطبة وطاعةً يسيرة تُشبه قبول الشفاعة. فأما الولايات وإمارة الحروب وجباية الأموال وإنفاقها فكانوا خارجين فيه عن أمر الخلفاء.

وكانت سيرة الملوك تختلف، فمنهم العدل المتبع للشريعة ذو القوة والأمانة، المقيم للجهاد وللعدل، كنور الدين محمود بن زنكي بالشام والجزيرة ومصر؛ ومنهم الملك المسلم المعظّم لأمر الله ورسوله، كصلاح الدين؛ ومنهم غير ذلك أقسام يطول شرحُها.

<sup>(</sup>١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٣٣٦/٣

<sup>(</sup>٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٣٣٧/٣

وهكذا هم في وضع الوظائف، فمن الملوك والوزراء من يُسرِف فيها وضعًا وجبايةً؛ ومنهم من يَستَنُّ بما فُعِل قبله، ويجري على العادة، فيجري هو والذي قبلَه على القسم الرابع؛ ومنهم من يجتهد في ذلك اجتهادًا ملكيًّا يُشبه القسم الثالث؛ ومنهم من يقصد اتباع الشريعة وإسقاط ما يخالفُهَا، كما فعلَ نور الدين لما أسقط الكُلفَ السلطانية المخالفة للشريعة التي كانت توجد بالشام ومصر والجزيرة، وكانت أموالاً عظيمةً جدًّا، وزاد الله البركات، وفَتحَ البلادَ وقَمعَ العدوَّ بسبب عدلِه وإحسانِه.

ثمَّ هذه الوظائف السلطانية التي ليس لها أصل في سنة رسولِ الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وسنةِ خلفائه الراشدين، ولا ذكرها أهل العلم المصنِّفون للشريعة في كتب الفقه من الحديث والرأي، هي حرام عند المسلمين، حتى [ذكر ابن حزم] (١) إجماع المسلمين على ذلك، فقال (٢). ومع هذا

(١) الزيادة من النسخة البغدادية.

(٢) كذا في الأصل، ولم ينقل المؤلف النص. وانظر "مراتب الإجماع" (ص ١٢١) .". (١)

١٣٤-"رأسَها وجلدَها وسَوَاقِطَها (١). وكذلك أصحاب رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كانوا يتبايعون الشاة أو البقرة أو البعيرَ ويَستثنون للبائع سواقطَها، حكاه الشعبي عن الصحابة مطلقًا، وأفتَى به زيد بن ثابت وغيرُه من الصحابة، وجوَّزه مالك وأحمد وغيرهما. فإذا كان الصحابة جوَّزوا هذا فهذا أجوزُ. والله أعلم.

(١) أخرجه ابن حزم في المحلى (٤٠٣/٨) عن عروة بن الزبير، وأعله بعدة علل.". <sup>(٢)</sup>

١٣٥- "الِاكْتِفَاء بكتابه فِي هَذَا الحَدِيث يُورث جهلا عَظِيما بأصول الْإِسْلَام وَاعْتبر ذَلِك بِأَن كتاب أبي الْمَعَالِي الَّذِي هُوَ نخبة عمره نِحَايَة الْمطلب فِي دراية الْمَذْهَب لَيْسَ فِيهِ حَدِيث وَاحِد معزو إِلَى صَحِيح البُحَارِيّ إِلَّا حَدِيث وَاحِد فِي الْبَسْمَلَة وَلَيْسَ ذَلِك الحَدِيث فِي البُحَارِيّ كَمَا ذكره ولقلة علمه وَعلم أَمْثَاله بأصول الْإِسْلَام اتّفق أَصْحَاب الشَّافِعي على أَنه لَيْسَ فَلُم وَجه فِي مَذْهَب الشَّافِعي فَإِذَا لَمْ يسوغ أَصْحَابه أَن يعْتد بخلافهم فِي اتّفق أَصْحَاب الشَّافِعي على أَنه لَيْسَ هُمُ وَجه فِي مَذْهَب الشَّافِعي فَإِذَا لمْ يسوغ أَصْحَابه على أَن لَا يجوز أَن يتَّخذ إِمَامًا فِي مَسْأَلَة من فروع الْفِقْه كيف يكون حَالهم فِي غير هَذَا وَإِذَا اتّفق أَصْحَابه على أَن لَا يجوز أَن يتَّخذ إِمَامًا فِي مَسْأَلَة وَاحِدَة من مسَائِل الْفُرُوع فَكيف يتَّخذ إِمَامًا فِي أَصُول الدّين مَعَ الْعلم بِأَنَّهُ إِثَمَا نبل قدره عِنْد الْخُاصَة والعامة بتبحره فِي مَذْهَب الشَّافِعي رَضِي الله عَنهُ لِأَن مَذْهَب الشَّافِعي مؤسس على الْكتاب وَالسّنة وَهَذَا الَّذِي والعامة بتبحره فِي مَذْهَب الشَّافِعي رَضِي الله عَنهُ لِأَن مَذْهَب الشَّافِعي مؤسس على الْكتاب وَالسّنة وَهَذَا الَّذِي والعامة ببحره فِي مَذْهَب الشَّافِعي رَضِي الله عَنهُ لِأَن مَذْهَب الشَّافِعي مؤسس على الْكتاب وَالسّنة وَهَذَا الَّذِي والْكُولُ فَلَا يَبْعَلُ إِمَامًا فِيهِ كَالأَلْمَة الَّذين

<sup>(</sup>١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٥/٤٣٩

<sup>(</sup>٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٣٩٨/٦

لَهُم وُجُوه فَكيف بالْكلَام الَّذِي نَص الشَّافِعِي وَسَائِر الْأَئِمَّة على أَنه لَيْسَ بعد الشَّرك بِاللّه ذَنْب أعظم مِنْهُ وَقد بَينا أَن مَا جعله أصل دينه في الْإِرْشَاد والشامل وَغَيرهمَا هُوَ بِعَيْنِه من الْكَلَام الَّذِي نصت عَلَيْهِ الْأَئِمَّة وَلِهَذَا روى عَنهُ ابْن طَاهِر أَنه قَالَ وَقت الْمَوْت لقد خضت الْبَحْر الخضم وخليت أهل الْإِسْلَام وعلومهم وَدخلت في الَّذِي نهويي عَنهُ والآن إِن لم يدركني رَبّي برحمته فالويل لِابْن الجُوَيْنيّ وَهَا أَنا أَمُوت على عقيدة أُمِّي أُو عقائد عَجَائِز نيسابور وَقَالَ أَبُو عبد الله بن الْعَبَّاس الرستمي حكى لنا الإمَام أَبُو الْفَتْح مُحَمَّد بن عَليّ الطَّبَرِيّ الْفَقِيه قَالَ دَخَلنَا على الإِمَام أبي الْمَعَالِي الجُوريْنيّ نعوده فِي مَرضه الَّذِي مَاتَ فِيهِ بنيسابور فَأَقْعَدَ فَقَالَ لنا اشْهَدُوا على أَيِّ رجعت عَن كل مقَالَة قلتهَا أُحَالِف فِيهَا مَا قَالَ السّلف الصَّالح عَلَيْهِم السَّلَام وَإِنِّي أَمُوت على مَا يَمُوت عَلَيْهِ عَجَائِز نيسابور وَعَامة الْمُتَأَخِّرين من أهل الْكَلَام سلكوا حُلفه من تلامذته وتلامذة تلامذته وتلامذة تلامذته وَمن بعدهمْ ولقلة علمه بِالْكتاب وَالسّنة وَكَلام سلف الْأمة يظنّ أَن أَكثر الْحَوَادِث لَيست في الْكتاب وَالسّنة وَالْإِجْمَاعِ مَا يدل عَلَيْهَا وَإِنَّمَا يعلم حكمهَا بِالْقِيَاسِ كَمَا يذكر ذَلِك فِي كتبه وَمن كَانَ لَهُ علم بالنصوص ودلالتها على الْأَحْكَام علم أَن قَول أبي مُحَمَّد بن حزم وَأَمْثَاله أَن النُّصُوص تستوعب جَمِيع الْحُوَادِث أقرب إِلَى الصَّوَاب من هَذَا القَوْل وَإِن كَانَ فِي طَرِيقَة هَؤُلاءِ من الْإعْرَاض عَن بعض الْأَدِلَّة الشَّرْعِيَّة مَا قد يُسمى قِيَاسا جليا وَقد يَجْعَل من دلَالَة اللَّفْظ مثل فحوى الخطاب وَالْقِيَاس في معنى الأَصْل وَغير ذَلِك وَمثل الجمود على الإسْتِصْحَاب الضَّعِيف وَمثل الْإِعْرَاض عَن مُتَابِعَة أَئِمَّة من الصَّحَابَة وَمن بعدهمْ مَا هُوَ معيب عَلَيْهِم وَكَذَلِكَ الْقدح فِي أَعْرَاض الْأَئِمَّة لَكِن الْغَرَضِ أَن قُول هَؤُلَاءِ فِي اسْتِيعَابِ النُّصُوصِ للحوادث وَإِن الله وَرَسُوله قد بَين للنَّاس دينهم هُوَ أقرب إِلَى الْعلم وَالْإِيمَان الَّذِي هُوَ الْحق مِمَّن يَقُول أَن الله لم يبين النَّاس حكم أكثر مَا يحدث لَهُم من الْأَعْمَال بل وَكُلُّهُمْ فِيهَا إِلَى الظنون المتقابلة والآراء المتعارضة وَلَا ريب أَن سَبَب هَذَا كُلَّه ضعف الْعلم بالآثار النَّبَويَّة والْآثَار السلفية". (١)

١٣٦- هُوَ أُولَى وَذَلِكَ أَن هَذَا لَو كَانَ قد قيل مُنْفَردا لَم يفد النَّفْي إِلَّا بِمَفْهُوم الْعدَد الَّذِي هُو دون مَفْهُوم الصّفة والنزاع فِيهِ مَشْهُور وَإِن كَانَ الْمُخْتَار عندنَا أَن التَّخْصِيص بِالذكر بعد قيام الْمُقْتَضى للْعُمُوم يُفِيد الإختِصاص بالحكم فَإِن الْعُدُول عَن وجوب التَّعْمِيم إِلَى التَّخْصِيص إِن لَم يكن للاختصاص بالحكم وَإِلَّا كَانَ تركا للمقتضى بِلَا معَارض وَذَلِكَ مُمَّتَع فَقُوله إِن لله تِسْعَة وَتِسْعين قد يكون للتحصيل بِمَذَا الْعدَد فَوَائِد غير الحُصْر وَمِنْهَا ذكر أَن إحصاءها يُورث الجُنَّة فَإِنَّهُ لَو ذكر هَذِه الجُمْلَة مُنْفَرِدَة وأتبعها بِمَاذِهِ مُنْفَرِدَة لَكَانَ حسنا فَكيف وَالْأَصْل فِي الْكَلَام الاِتِّصَال وَعدم الاِنْفِصَال فَتكون الجُمْلَة الشَّرطِيَّة صفة لَا ابتدائية فَهَذَا هُوَ الرَّاجِح فِي الْعَرَبيَّة مَعَ مَا ذكر من الدَّلِيل وَلِهَذَا قَالَ

انه وتر يحب الْوتر ومحبته لذَلِك تدل على أنه مُتَعَلق بالإحصاء أي يجب أن يحصي من أَسْمَائِهِ هَذَا الْعدَد وَإِذا

<sup>(</sup>۱) دقائق التفسير ۱٦٩/۲

كَانَت أَسْمَاء الله أكثر من تِسْعَة وَتِسْعِين أمكن أَن يكون إحصاء تِسْعَة وَتِسْعِين اسْمَا يُورث الجُنَّة مُطلقًا على سَبِيل الْبَدَل فَهَذَا يُوجِه قول هَؤُلَاءِ وَإِن كَانَ كثيرا

وَكثير من النَّاس من يَجْعَلهَا أَسَمَاء مُعينَة ثمَّ من هَؤُلاءِ من يَقُول لَيْسَ إِلَّا تِسْعَة وَتِسْعين اسْما فَقَط وَهُوَ قَول ابْن حزم وَطَائِفَة وَالْأَكْثَرُونَ مِنْهُم يَقُولُونَ وَإِن كَانَت أَسَمَاء الله أَكثر لَكِن الْمَوْعُود بِالْجُنَّةِ لمن أحصاها هِيَ مُعينَة وَبِكُل حَال فتعيينها لَيْسَ من كَلَام النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم بِاتِّفَاق أهل الْمعرفَة حَدِيثه وَلَكِن رُويَ فِي ذَلِك عَن السّلف أَنْوَاع

من ذَلِك مَا ذَكره التِّرْمِذِي وَمِنْهَا غير ذَلِك فَإِذا عرف هَذَا فَقُوله فِي أَسْمَائِهِ الْحُسنى النُّور الْهَادِي لَو نازعه مُنَازع فِي ثُبُوت ذَلِك عَن النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم لم تكن لَهُ حجَّة وَلَكِن جَاءَ ذَلِك فِي أَحَادِيث صِحَاح مثل قَوْله فِي الْحَدِيث الَّذِي فِي الصَّحِيحَيْنِ عَن ابْن عَبَّاس عَن النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم أَنه كَانَ يَقُول اللَّهُمَّ لَك الحُمد أَنْت نور السَّمَاوَات وَالْأَرْض وَمن فِيهِنَّ الحَدِيث وَفِي صَحِيح مُسلم عَن أبي ذَر قَالَ سَأَلت رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم هَل رَأَيْت رَبك فَقَالَ نور أَي أَرَاهُ أَو قَالَ رَأَيْت نورا فَالَّذِي فِي الْقُرْآن وَاللَّمُ الله عَلَيْهِ وَسلم هَل رَأَيْت رَبك فَقَالَ نور أَي أَرَاهُ أَو قَالَ رَأَيْت نورا فَالَّذِي فِي الْقُرْآن وَاللَّمَاوَات وَالْأَرْض وَمن فِيهِنَّ وَاللَّمَاوَات وَالْأَرْض وَمن فِيهِنَّ وَاللَّمِ اللهُ عَلَيْهِ وَسلم هَل رَأَيْت رَبك فَقَالَ نور السَّمَاوَات وَالْأَرْض وَمن فِيهِنَّ وَاللَّمُ وَاللَّمُ اللهُ عَلَيْهِ وَاللهُ عَلَيْهِ وَسلم هَل رَأَيْت رَبك فَقَالَ نور السَّمَاوَات وَالْأَرْض وَمن فِيهِنَّ وَاللَّهُ وَاللَّمُ اللهُ عَلَيْهِ وَاللهُ وَاللَّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَيْكَ الْمُحَادِيث وَلِول السَّمَاوَات وَالْمُور الْمَحْلُوق محسوس لَا يُخْتَاج إِلَى بَيَان كَيْفَيَّة لكنه نَوْعَانِ أَعْيَان وأعراض فَالأعيان هُو نفس جرم النَّار حَيْثُ كَانَت نور السراج والمصباح". (١)

۱۳۷۷ - "متفقون على امتناع خلو الجسم عن جميع الصفات والأعراض وإن جوز ذلك الصالحي ابتداء فلم يجوزه دواما والجمهور منعوه ابتداء ودواما وإن ما تنازع الناس في استلزامه لجميع أجناس الأعراض فقيل إنه لا بد أن يقوم به من الأعراض المتضادة واحد منها وما لا ضد له لا بد أن يقوم به واحد من جنسه وهذا قول الأشعري ومن اتبعه وقيل: لا بد أن يقوم به الأكوان وهي الحركة أو السكون والاجتماع والافتراق ويجوز خلوه عن غيرها وهو قول البصريين من المعتزلة وقيل: يجوز خلوه عن الأكوان دون الألوان كما يذكر الكعبي وأتباعه من البغدادين منهم وهؤلاء قد يتنازعون في قبول الشيء من الأجسام بكثير من الأعراض ويتفقون على امتناع خلو الجسم عن العرض وضده بعد قبوله له وذلك لأن خلو الموصوف عن الضدين اللذين لا ثالث لهما مع قبوله لهما ممتنع في العقول وبمذا يتبين أن الحي القابل للسمع والبصر والكلام إما أن يتصف بذلك وإما أن يتصف بضده وهو الصمم والبكم والخرس ومن قدر خلوه عنهما فهو مشابه للقرامطة الذين قالوا: "لا يوصف بأنه حي ولا ميت ولا عالم ولا جاهل ولا قادر ولا عاجز" بل قالوا: "لا يوصف بالإيجاب ولا بالسلب" فلا يقال هو حي عالم ولا يقال ليس بحي عالم ولا يقال هو عليم قدير ولا يقال ليس بقدير عليم ولا يقال هو متكلم مريد.

<sup>(</sup>١) دقائق التفسير ٢/٥٧٤

قالوا: لأن في الإثبات تشبيها بما تثبت له هذه الصفات وفي النفي تشبيه له بما ينفي عنه هذه الصفات وقد قاريمم في ذلك من قال من متكلمة الظاهرية كابن حزم أن أسماءه الحسني كالحي والعليم والقدير بمنزلة أسماء الأعلام التي لا تدل على حياة ولا علم ولا قدرة وقال لا فرق بين الحي وبين العليم وبين القدير في المعنى أصلا ومعلوم أن مثل هذه المقالات سفسطة في العقليات وقرمطة في السمعيات فإنا نعلم بالاضطرار الفرق بين الحي والقدير والعليم والملك والقدوس والغفور.

وإن العبد إذا قال رب اغفر لي وتب علي إنك أنت التواب الغفور كان قد أحسن في مناجاة ربه وإذا قال اغفر لي وتب علي إنك أنت المشركين لي وتب علي إنك أنت الجبار المتكبر الشديد العقاب لم يكن محسنا في مناجاته وأن الله أنكر على المشركين الذين امتنعوا من تسميته بالرحمن". (١)

١٣٨- "فقال تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَمُمُ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُونَا وَزَادَهُمْ نُفُوراً ﴾ وقال تعالى: ﴿ وَلِلّهِ الأَسْمَاءُ الْخُسْنَى فَادْعُوهُ بِمَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ وقال تعالى: ﴿ كَذَلِكَ أَرْسَلْنَاكَ فِي أُمَّةٍ قَدْ حَلَتْ مِنْ قَبْلِهَا أُمَمُ لِتَتْلُو عَلَيْهِمُ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَهُمْ يَكُفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ قُلْ هُو رَبِي لا إِلَهَ إِلاَّ هُو عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ ﴾ وقال تعالى: ﴿ قُلِ ادْعُوا اللّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيّاً مَا تَدْعُوا فَلُهُ الأَسْمَاءُ الْمُسْمَى ﴾ .

ومعلوم أن الأسماء إذا كانت أعلاما وجامدات لا تدل على معنى لم يكن فرق فيها بين اسم واسم فلا يلحد أحد في اسم دون اسم ولا ينكر عاقل اسما دون اسم بل قد يمتنع عن تسميته مطلقا ولم يكن المشركون يمتنعون عن تسمية الله بكثير من أسمائه وإنما امتنعوا عن بعضها وأيضا فالله له الأسماء الحسنى دون السوآى وإنما يتميز الاسم الحسن عن الاسم السيء بمعناه فلو كانت كلها بمنزلة الأعلام الجامدات التي لا تدل على معنى لا تنقسم إلى حسنى وسوآى بل هذا القائل لو سمى معبوده بالميت والعاجز والجاهل بدل الحي والعالم والقادر لجاز ذلك عنده. فهذا ونحوه قرمطة ظاهرة من هؤلاء الظاهرية الذين يدعون الوقوف مع الظاهر وقد قالوا بنحو مقالة القرامطة الباطنية في باب توحيد الله وأسمائه وصفاته مع إدعائهم الحديث ومذهب السلف وإنكارهم على الأشعري وأصحابه أقرب إلى السلف والأثمة ومذهب أهل الحديث في هذا الباب من هؤلاء بكثير وأيضا فهم يدعون أنهم يوافقون أحمد بن حنبل ونحوه من الأئمة في مسائل القرآن والصفات وينكرون على الأشعري وأصحابه والأشعري وأصحابه أقرب إلى أهمد بن حنبل ونحوه من الأئمة في مسائل القرآن والصفات القرآن والصفات منهم تحقيقا وانتسابا أما تحقيقا فمن عرف مذهب الأشعري وأصحابه ومذهب ابن حزم وأمثاله من الظاهرية في باب الصفات تبين له ذلك وعلم هو وكل من فهم المقالتين أن هؤلاء الظاهرية الباطنية أقرب إلى الفلاسفة من الأشعرية.

<sup>(</sup>١) شرح العقيدة الأصفهانية ص/٧٦

وأن الأشعرية أقرب إلى السلف والأئمة وأهل الحديث منهم وأيضا فإن إمامهم داود وأكابر أصحابه كانوا من المثبتين للصفات على مذهب أهل السنة والحديث ولكن من". (١)

١٣٩- "المتقدمون الكبار عن ابن أبي ذئب مثل ابن أبي فديك، وعنه دحيم بن إبراهيم.

قلت: وقد رواه عن ابن أبي ذئب غير واحد، ولكن هذا سياق حديث ابن أبي فديك لتقدمه. قال ابن أبي فديك: حدثني محمد بن أبي ذئب، عن محمد بن عمرو بن عطاء، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " إن الميت تحضره الملائكة، فإذا كان الرجل الصالح فيقولون: اخرجي أيتها النفس الطيبة، كانت في الجسد الطيب، اخرجي حميدة، وأبشري برّوح وريُخان ورب غير غضبان "، قال: " فيقولون ذلك حتى تخرج، ثم يعرج بها إلى السماء الدنيا فيستفتح لها فيقال: من هذا؟ فيقولون: فلان، فيقولون: مرحبًا بالنفس الطيبة، كانت في الجسد الطيب، ادخلي حميدة، وأبشري بروح وريحان ورب غير غضبان. فيقال لها ذلك حتى ينتهي بها إلى السماء التي فيها الله عز وجل. وإذا كان الرجل السوء قال: اخرجي أيتها النفس الخبيثة، كانت في الجسد الخبيث، اخرجي ذميمة، وأبشري بحميم وغَستًاق، وآخرَ من شَكْله أزواج. فيقولون ذلك حتى تخرج، ثم يعرج بها إلى السماء، فيستفتح لها فيقال: من هذا؟ فيقال: فلان، فيقولون: لا مرحبا بالنفس الخبيثة، كانت في الجسد الخبيث، ارجعي ذميمة، فإنحا لن تفتح لك أبواب السماء، فترسل بين السماء والأرض، فتصير كانت في الجسد الخبيث، ارجعي ذميمة، فإنحا لن تفتح لك أبواب السماء، فترسل بين السماء والأرض، فتصير إلى قبره. فيجلس الرجل الصالح في قبره غير فزع ولا مشغوف، ثم يقال: ما كنت تقول في الإسلام؟ فيقول: ما هذا الرجل؟ فيقول: ما هذا الرجل؟ فيقول: عمد رسول الله جاءنا بالبينات من قبل الله فآمنا وصدقنا". وذكر تمام الحديث.

والمقصود أن في حديث أبي هريرة قوله: " فيصير إلى قبره "كما في حديث البراء ابن عازب، وحديث أبي هريرة روي من طرق تصدق حديث البراء بن عازب، وفي بعض طرقه سياق حديث البراء بطوله، كما ذكره الحاكم، مع أن سائر الأحاديث الصحيحة المتواترة تدل على عود الروح إلى البدن؛ إذ المسألة للبدن بلا روح قول قاله طائفة من الناس وأنكره الجمهور، وكذلك السؤال للروح بلا بدن قاله ابن ميسرة وابن حزم، ولو كان". (٢)

## ١٤٠ - "كذلك لم يكن للقبر بالروح اختصاص.

وزعم ابن حزم أن [العود] لم يروه إلا زاذان عن البراء وضعفه، وليس الأمر كما قاله، بل رواه غير زاذان عن البراء. وروى عن غير البراء مثل عدي بن ثابت وغيره. وقد جمع الدارقطني طرقه في مصنف مفرد، مع أن زاذان من الثقات، روى عن أكابر الصحابة كعمر وغيره، وروى له مسلم في [صحيحه] وغيره، قال يحيى بن معين: هو ثقة، لا يسأل عن مثل هؤلاء، وقال ابن عدي: أحاديثه

<sup>(</sup>١) شرح العقيدة الأصفهانية ص/٧٧

<sup>(</sup>۲) شرح حدیث النزول ص/۸۸

لا بأس بما إذا روى عنه ثقة، وكان يتبع الكرابيسي، وإنما رماه من رماه بكثرة كلامه.

وأما المنهال بن عمرو، فمن رجال البخاري. وحديث [عود الروح] قد رواه عن غير البراء أيضًا. وحديث زاذان مما اتفق السلف والخلف على روايته وتلقيه بالقبول.

وأرواح المؤمنين في الجنة، وإن كانت مع ذلك قد تعاد إلى البدن، كما أنما تكون في البدن، ويعرج بها إلى السماء كما في حال النوم. أما كونما في الجنة، ففيه أحاديث عامة، وقد نص على ذلك أحمد وغيره من العلماء، واحتجوا بالأحاديث المأثورة العامة وأحاديث خاصة في النوم وغيره. فالأول مثل حديث الزهري المشهور الذي رواه مالك عن الزهري في [موطئه] وشعيب بن أبي حمزة وغيرهما، وقد رواه الإمام أحمد في [المسند] وغيره.

قال الزهري: أخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك: أن كعب بن مالك الأنصاري. وهو أحد الثلاثة الذين تيب عليهم . كان يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " إنما نَسَمَة [أي: روح] المؤمن طائر يعلق في شجر الجنة حتى يرجع إلى جسده، يعني في يعلق في شجر الجنة حتى يرجع إلى جسده، يعني في النشأة الآخرة. قال أبو عبد الله بن منده: ورواه يونس، والزبيدي، والأوزاعي، وابن إسحاق.

وقال عمرو بن دينار، وابن أخى الزهري، عن الزهري، عن عبد الرحمن بن كعب،". (١)

١٤١ - "رحاوية تشبه حركة الرَّحَى، وأنها في المعمور من الأرض حمائلية تشبه حمائل السيوف. والمعمور المسكون من الأرض، يقال: إنه بضع وستون درجة أكثر من السدس بقليل.

والكلام على هذا لبسطه موضع آخر، ذكرنا فيه دلالة الكتاب والسنة وأقوال الصحابة والتابعين وسائر من تبعهم من علماء المسلمين على أن الفلك مستدير. وقد ذكر إجماع علماء المسلمين على ذلك غير واحد، منهم الإمام أبو الحسين بن المنادي الذي له نحو [أربعمائة مصنف] وهو من الطبقة الثانية من أصحاب أحمد، وأبو محمد بن حزم، وأبو الفرج بن الجوزي وغيرهم.

والمقصود هنا أن الشمس إذا طلعت على أول البلاد الشرقية، فإنه . حينئذ . يكون إما وقت غروبها وإما قريبًا من وقت غروبها على آخر البلاد الغربية، فإنها تكون بحيث يكون الضوء أمامها تسعين درجة وخلفها تسعين درجة، فهذا منتهي نورها. فإذا طلعت عليهم كان بينها وبينهم تسعون درجة، وكذلك على بلد تطلع عليه، والحاسب يفرق بين الدرجات كما يفرق بين الساعات، فإن الساعات المختلفة الزمانية كل واحد منها خمس عشرة درجة بحسب ذلك الزمان، فيكون بينها وبين المغرب أيضًا تسعون درجة من ناحية المغرب، وإذا صار بينها وبين مكان تسعون درجة غربية غابت، كما تطلع إذا كان بينها وبينهم تسعون درجة شرقية، وإذا توسطت عليهم . وهو وقت الستوائها قبل أن تَذلُكَ [أي تميل عن الاستواء] وتَزِيغَ ويدخل وقت الظهر . كان لها تسعون درجة شرقية وتسعون درجة غربية .

<sup>(</sup>۱) شرح حدیث النزول ص/۸۹

وإذا كان كذلك. والنزول المذكور في الحديث النبوي على قائله أفضل الصلاة والسلام الذي اتفق عليه الشيخان: البخاري ومسلم، واتفق علماء الحديث على صحته: هو " إذا بقي ثلث الليل الآخر "وأما رواية "النصف والثلثين" فانفرد بها مسلم في بعض طرقه، وقد قال الترمذي: إن أصح الروايات عن أبي هريرة: " إذا بقي ثلث الليل الآخر ". وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من رواية جماعة كثيرة من الصحابة كما ذكرنا قبل هذا؛ فهو حديث متواتر عند أهل العلم بالحديث، والذي لا شك فيه إذا بقي ثلث الليل الآخر.". (١)

1 \$ 1 - "والناس في مثل هذا على ثلاثة أقوال: منهم من ينكر إقعاد الميت مطلقًا؛ لأنه قد أحاط ببدنه من الحجارة والتراب ما لا يمكن قعوده معه، وقد يكون في صخر يطبق عليه، وقد يوضع على بدنه ما يكشف فيوجد بحاله ونحو ذلك؛ ولهذا صار بعض الناس إلى أن عذاب القبر إنما هو على الروح فقط، كما يقوله ابن ميسرة وابن حزم، وهذا قول منكر عند عامة أهل السنة والجماعة.

وصار آخرون إلى أن نفس البدن يقعد، على ما فهموه من النصوص.

وصار آخرون يحتجون بالقدرة وبخبر الصادق، ولا ينظرون إلى ما يعلم بالحس والمشاهدة، وقدرة الله حق، وخبر الصادق حق، لكن الشأن في فهمهم.

وإذا عرف أن النائم يكون نائمًا وتقعد روحه وتقوم وتمشي وتذهب وتتكلم وتفعل أفعالًا وأمورًا بباطن بدنه مع روحه، ويحصل لبدنه وروحه بحا نعيم وعذاب، مع أن جسده مضطجع، وعينيه مغمضة، وفمه مطبق، وأعضاءه ساكنة، وقد يتحرك بدنه لقوة الحركة الداخلة، وقد يقوم وبمشي ويتكلم ويصيح لقوة الأمر في باطنه كان هذا مما يعتبر به أمر الميت في قبره؛ فإن روحه تقعد وتجلس وتسأل وتنعم وتعذب وتصيح وذلك متصل ببدنه، مع كونه مضطجعًا في قبره. وقد يقوى الأمر حتى يظهر ذلك في بدنه، وقد يرى خارجًا من قبره والعذاب عليه وملائكة العذاب موكلة به، فيتحرك بدنه ويمشى ويخرج من قبره، وقد سمع غير واحد أصوات المعذبين في قبورهم، وقد شوهد من يخرج من قبره وهو معذب، ومن يقعد بدنه . أيضًا . إذا قوى الأمر ، لكن هذا ليس لازما في حق كل ميت ؛ كما أن قعود بدن النائم لما يراه ليس لازمًا لكل نائم، بل هو بحسب قوة الأمر .

وقد عرف أن أبدانًا كثيرة لا يأكلها التراب كأبدان الأنبياء وغير الأنبياء من الصديقين، وشهداء أحد، وغير شهداء أحد، والأخبار بذلك متواترة. لكن المقصود أن". (٢)

٥٤ ١ - "الْحَقِيقَةِ الْعُرْفِيَّةِ وَهُوَ الْمَجَازُ اللُّغَوِيُّ وَهُوَ اعْتِزَالُ الْمَوْضِعِ الْمَقْصُودِ فِي الْغَالِبِ وَهُوَ الْفَرْجُ لِأَنَّهُ يُكَنَّى عَن مَسِّهِ بِالْمَسِّ وَالْإِفْضَاءِ مُطْلَقًا، وَبِذَلِكَ فَسَّرَهُ ابْنُ عَبَّاسِ فِيمَا يُكَنَّى عَنْ مَسِّهِ بِالْمَسِّ وَالْإِفْضَاءِ مُطْلَقًا، وَبِذَلِكَ فَسَّرَهُ ابْنُ عَبَّاسِ فِيمَا

<sup>(</sup>۱) شرح حدیث النزول ص/۱۰۷

<sup>(</sup>۲) شرح حدیث النزول ص/۵۰/

رَوَاهُ ابْنُ أَبِي طَلْحَةَ عَنْهُ فِي قَوْلِهِ: ﴿ فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ ﴾ [البقرة: ٢٢٢] بِقَوْلِهِ: " فَاعْتَزِلُوا نِكَاحَ فُرُوجِهِنَّ " رَوَاهُ عَبْدُ بْنُ حُمِّيْدٍ، وَأَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ وَغَيْرُهُمْ فِي تَفَاسِيرِهِمْ.

فَأَمَّا اعْتِزَالُ الْفَرْجِ وَمَا بَيْنَ السُّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ فَلَا هُوَ حَقِيقَةُ اللَّفْظِ وَلَا مَجَازُهُ.

وَثَالِثُهَا: أَنَّ السُّنَةَ قَدْ فَسَّرَتْ هَذَا الِاعْتِزَالَ بِأَنَّهُ تَرْكُ الْوَطْءِ فِي الْقُرْجِ، فَرَوَى أَنَسٌ " «أَنَّ الْيَهُودَ كَانَتْ إِذَا حَاضَتِ امْرَأَةٌ مِنْهُمْ لَمْ يُوَاكِلُوهَا وَلَمْ يُجَامِعُوهَا فِي الْبُيُوتِ، فَسَأَلَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ فَأَنْزَلَ اللهُ هُوَ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى ﴿ [البقرة: ٢٢٢] فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " اصْنَعُوا كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ» " وَفِي لَفْظٍ " إِلَّا الْجُمَاعَ " رَوَاهُ الْجُمَاعَةُ إِلَّا الْبُحَارِيَّ.

وَالْجِمَاعُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ هُوَ الْإِيلَاجُ فِي الْفَرْجِ، فَأَمَّا فِي غَيْرِ الْفَرْجِ فَلَيْسَ هُوَ كَالْجِمَاعِ وَلَا نِكَاحٍ، وَإِنَّمَا يُسمَّى بِهِ تَوسُّعًا عِنْدَ التَّقْيِيدِ فَيُقَالُ: الْجِمَاعُ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ؛ لِكَوْنِهِ بِالذَّكْرِ فِي الْجُمْلَةِ، وَكَذَلِكَ جَمِيعُ الْأَحْكَامِ الْمُتَعَلِقَةِ بَوَسُّعًا عِنْدَ التَّقْيِيدِ فَيُقَالُ: الْجِمَاعُ فِيمَا الْإِسْتِمْتَاعُ فِي الْفَرْجِ، فَمَا فَوْقَ السُّرَّة جَائِزٌ إِجْمَاعًا، وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ بِالْجِمَاعِ إِنَّمَا تَتَعَلَّقُ بِالْإِيلَاجِ لَا سِيَّمَا الْإِسْتِمْتَاعُ فِي الْفَرْجِ، فَمَا فَوْقَ السُّرَّة جَائِزٌ إِجْمَاعًا، وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ عِلْمِ فَيْ بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى الللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا أَرَادَ مِنَ الْحَائِضِ عَلَى فَرْجِهَا شَيْئًا» " وَعَنْ عَائِشَةَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ". (١)

١٤٧ - "الفتوة وغير ذلك لا ينعقد يمينه ولاكفارة في الحلف بذلك.

٢٦٦ - والحلف بالمخلوقات حرام عند الجمهور (١) وهو مذهب أبي حنيفة، وأحد القولين في مذهب الشافعي وأحمد. وقد حكي إجماع الصحابة على ذلك.

وقيل: هي مكروهة كراهة تنزيه.

٢٦٧ - والأول أصح حتى قال عبد الله بن مسعود وعبد الله (٢) ابن عباس وعبد الله بن عمر: لأن أحلف بالله كاذباً أحب إلى من أن

177

<sup>(</sup>١) بل حكى ابن حزم الإجماع على ذلك، فقال في مراتب الإجماع (ص ١٥٨):

<sup>&</sup>quot;واتفقوا أن من حلف ممن ذكرنا بحق زيد أو عمرو أو بحق ابنه أنه آثم".

يريد بقوله من ذكر؛ الحر والعبد الذكر والأنثى البالغين العقلاء غير المكرهين ولا الغضاب ولا السكارى، فإنه ذكرهم قبل هذه الفقرة.

<sup>(</sup>٢) روى عبد الرزاق عن الثوري، عن أبي سلمة عن وبرة، قال:

قال عبد الله - لا أدري ابن مسعود أو ابن عمر -: لأن أحلف بالله كاذباً، أحب إلى من أن أحلف بغيره صادقاً (المصنف ٤٦٩/٨) .

<sup>(</sup>١) شرح عمدة الفقه لابن تيمية - من كتاب الطهارة والحج (٧٢٨) ٤٦٢/١

وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (١٧٧/٤) . وقال: رواه الطبراني في الكبير ورجاله رجال الصحيح، وهو في الطبراني (٢٠٥/٩) حديث (٨٩٠٢) .

وفي المدونة (١٠٨/٢) ابن وهب عن سفيان بن عيينة عن مسعر بن كدام عن وبرة أن ابن مسعود كان يقول: لأن أحلف بالله كاذباً ... إلخ.

وفي المدونة (١٠٨/٢) "وقال ابن عباس لرجل حلف بابنه: لأن أحلف مائة مرة بالله، ثم آثم أحب إلي من أن أحلف بغيره واحدة ثم أبر ".

وقال عبد الرزاق: أخبرنا ابن جريج قال: سمعت عبد الله بن أبي مليكة يخبر أنه سمع عبد الله بن الزبير يخبر، أن عمر لما كان بالمخمص من عسفان استبق الناس فسبقهم عمر، فقال ابن الزبير، فانتهرت فسبقته، فقلت سبقته والكعبة.

... ثم انتهر الثالثة فسبقني، فقال: سبقته والله، ثم أناخ فقال:

والله لو أعلم أنك فكرت فيها قبل أن تحلف لعاقبتك أحلف بالله فأثم أو أبرر".

المصنف (٤٦٨/٨). وأخرجه البيهقي (٢٩/١٠) من طريق الوليد بن مسلم مختصراً، وفيه فأراد أن يضربني وفي هذا الأثر "أن عمر يرى أن الحلف بالله وإن أثم فيه أهون من الحلف بغيره باراً وهو معنى قول ابن مسعود".".

١٤٨-"ابن عبد البر، وأبو محمد <mark>بن حزم</mark>، وأمثال هؤلاء، فإن بسط هذه الأمور له موضع آخر.

٥١٨ - ولم يذكر من لا يروي بإسناد - مثل كتاب وسيلة المتعبدين لعمر الملا الموصلي، وكتاب الفردوس لشهريار الديلمي، وأمثال ذلك - فإن هؤلاء دون هؤلاء الطبقات، وفيما يذكرونه من الأكاذيب أمر كبير.

9 1 0 - والمقصود هنا، أنه ليس في هذا الباب حديث واحد مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم يعتمد عليه في مسألة شرعية، باتفاق أهل المعرفة بحديثه، بل المروي في ذلك إنما يعرف أهل المعرفة بالحديث أنه من الموضوعات؛ إما تعمداً من واضعه، وإما غلطاً / منه.

وفي الباب آثار عن السلف أكثرها ضعيفة:

٠٢٠ - فمنها حديث الأربعة الذين اجتمعوا عند الكعبة وسألوا، وهم عبد الله ومصعب ابنا (١) الزبير، وعبد الله بن عمر وعبد الملك بن مروان.

ذكره ابن أبي الدنيا في كتاب مجابي الدعاء (٢) .

ورواه من طريق إسماعيل بن أبان الغنوي، عن سفيان الثوري، عن طارق بن عبد العزيز، عن الشعبي، أنه قال: "لقد رأيت عجباً كنا بفناء الكعبة أنا، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن الزبير، ومصعب بن

<sup>(</sup>١) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص/٩١

(١) في خ: "ابني" وهو خطأ.

 $^{(1)}$  .".  $(17 \cdot \omega)(7)$ 

١٤٩ - "أو يقال في /التعريف: إنه لا بأس به أحياناً لعارض إذا لم يجعل سنة راتبة.

٥٧١ - وهكذا يقول أئمة العلم في هذا وأمثاله: تارة يكرهونه، وتارة يسوغون فيه الاجتهاد، وتارة يرخصون فيه إذا لم يتخذ سنة، ولا يقول عالم بالسنة: إن هذه سنة مشروعة للمسلمين. فإن ذلك إنما يقال فيما شرعه رسول الله صلى الله عليه وسلم، إذ ليس لغيره أن يسن ولا يشرع، وما سنه خلفاؤه الراشدون فإنما سنوه بأمره فهو من سننه، ولا يكون في الدين واجباً إلا ما أوجبه، ولا حراماً إلا ما حرمه، ولا مستحباً إلا ما أباحه.

٥٧٢ - وهكذا في الإباحات، كما استباح أبو طلحة أكل البَرد وهو صائم (١).

واستباح حذيفة السحور بعد ظهور الضوء المنتشر حتى قيل هو النهار، إلا أن الشمس لم تطلع (٢). وغيرهما من الصحابة لم يقل بذلك، وجب الرد إلى الكتاب والسنة.

١٥٠-"الكنية ... الفقرة
 أبو عبد الله القرشي ... ٢٦٦
 أبو عبد الله المقدسي ... ٢١٥، ٢٤٥
 أبو عثمان بن خالد ... ٤٩٤

<sup>(</sup>۱) انظر مسند أحمد (۲۷۹/۳) بإسناد صحيح. وأخرجه البزار كما في كشف الأستار (٤٨١/١) حديث (١٠٢٢) .

<sup>(</sup>٢) المسند (٣٢/٦) من طريق حماد بن سلمة عن عاصم بن أبي النجود عن زر بن حبيش عن حذيفة، ومن طريق سفيان الثوري عن عاصم عن زر بن حبيش، قلت: لحذيفة أي تسحرتم مع النبي صلى الله عليه وسلم؟ قال: هو النهار إلا أن الشمس لم تطلع". وعاصم صدوق له أوهام. قال ابن حزم بعد أن روى ما يقرب من هذا الحديث من الأحاديث والآثار: "هذا كله على أنه لم يكن يتبين له الفجر بعد، فبهذا تتفق السنن مع القرآن".". (٢)

<sup>(</sup>١) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص/٥٩

<sup>(</sup>٢) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص/٢٢٣

أبو العلاء ... ٤٦٧، ٥٧٤ أبو على ... ٧٨٣ أبو على بن البناء ... ٥١٥ أبو عمر بن عبد البر ... ١٩٥١، ٨٦٤ أبو الفرج بن الجوزي ... ٤٩١، ٤٩١ أبو الفضل بن ناصر ... ١٥٥ أبو القاسم الزنجاني ... ١٧٥ أبو القاسم بن عساكر ... ٥١٥ أبو الليث السمرقندي ... ٥٠٨، ٥١٥ أبو محمد المكي ... ٥٠٨ أبو محمد <mark>بن حزم</mark> ... ٥١٧ ه أبو محمد بن عبد السلام ... ٨٤٢ أبو مرثد الغنوي ... ۲۰، ۸۷۷ أبو مروان العثماني ... ٤٩٤ أبو مصعب ... ٣٨٥ أبو موسى المديني ... ٤٩٠، ٤٩١، ١٥٥، ٥١٥ أبو نعيم ... ٤٨٩، ٥١٥، ٥٢٢، ٨٢٣. (١)

۱۰۱-"مختصر قيام الليل، لتقي الدين أحمد بن علي المقريزي (٥٤٨) ، نشر أكاديمي باكستان. المدخل إلى الصحيح، للحافظ أبي عبد الله الحاكم (٥٠٤) ، مؤسسة الرسالة ٤٠٤هـ. المدونة للإمام سحنون بن سعيد التنوخي (٢٤٠) ، تصوير دار صادر – بيروت. مراتب الإجماع، للحافظ علي بن أحمد بن حزم (ت ٢٥٤) ، دار الكتب العلمية – بيروت. المستخرج، للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني (٣٠٠) ، مصورة في مكتبة الجامعة الإسلامية. المسند للإمام أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١) ، تصوير دار صادر – بيروت. المسند، للحافظ أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفرائيني (ت ٢١٦) ط حيدر آباد ١٣٨٥هـ. المسند، للحافظ أبي يعلى أحمد بن علي الموصلي (ت٢٠٠) ، ط دار المأمون دمشق ٤٠٤١ – ١٤٠٧هـ. المسند للحافظ عبد الله بن الزبير الحميدي (ت٢١٦) ، نشر المجلس العلمي – كراتشي.

772

<sup>(</sup>١) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص/٣٨٠

المسند، للإمام سليمان بن داود الطيالسي (٢٠٤) ، مصورة عن طبعة حيدر آباد.". (١)

١٥٢ – "أو ثلاث وسبعون سنة " فقيل الأول بالسير المعتاد سير الإبل والأقدام والثاني سير البريد فإنه في العادة يقطع بقدر المعتاد سبع مرات، وكذلك الصحابة يقولون يوم تام ويومان ولهذا قال من حده بثمانية وأربعين ميلاً مسيرة يومين قاصدين بسير الإبل والأقدام لكن هذا لا دليل عليه.

وإذا كان كذلك فنقول كل اسم ليس له حد في اللغة ولا في الشرع فالمرجع فيه إلى العرف فما كان سفراً في عرف الناس فهو السفر الذي علق به الشارع الحكم وذلك مثل سفر أهل مكة إلى عرفة فإن هذه المسافة بريد وهذا سفر ثبت فيه جواز القصر والجمع بالسنة، والبريد هو نصف يوم بسير الإبل والأقدام وهو ربع مسافة يومين وليتين وهو الذي قد يسمى مسافة (١)، وهو الذي يمكن الذاهب إليها أن يرجع من يومه وأما ما دون هذه المسافة إن (٢) مسافة القصر محدودة بالمساحة فقد قيل يقصر في ميل، وروي عن ابن عمر أنه قال لو سافرت ميلاً لقصرت، قال ابن حزم لم نجد أحداً يقصر في أقل من ميل، ووجد ابن عمرو وغيره يقصرون في هذا القدر، ولم يحد الشارع في السفر حداً فقلنا بذلك إتباعاً للسنة مطلقة ولم نجد أحداً يقصر بما دون الميل، ولكن هو على أصله وليس هذا إجماعاً فإذا كان ظاهر النص يتناول ما دون ذلك لم يضره أن لا يعرف أحداً ذهب إليه كعادته في أمثاله وأيضاً فليس في قول ابن عمر أنه لا يقصر في أقل من ذلك وأيضاً فقد ثبت عن ابن عمر أنه كان لا يقصر في يوم أو يومين فإما أن تتعارض أقواله أو تحمل على اختلاف الأحوال والكلام في مقامين:

10 - "في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم أجهل منهم بما وبحكمها في زمن عثمان وهم بأمر الجاهلية حينئذ أحدث عهداً إذ كانوا في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يتم الصلاة لتلك العلة، ولكنه قصرها ليصلوا ذلك في زمن عثمان، فلما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يتم الصلاة لتلك العلة، ولكنه قصرها ليصلوا معه صلاة السفر على حكمها ويعلمهم صلاة الإقامة على حكمها كان عثمان أحرى أن لا يتم بهم الصلاة لتلك العلة قال الطحاوي وقد قال آخرون: إنما إتمام الصلاة لأنه كان يذهب إلى أنه لا يقصرها إلا من حل وارتحل واحتجوا بما رواه عن حماد ابن سلمة عن قتادة قال: قال عثمان بن عفان: إنما يقصر الصلاة من حمل الزاد وحل وارتحل. وروى بإسناده المعروف عن سعيد بن أبي عروبة وقد رواه غيره بإسناد صحيح عن

<sup>(</sup>۱) ههنا بياض كتب تجاهه بهامش الأصل: لعله مسافة الغدو ورواحه. والأظهر أن يقال: مسافة القصر (۲) لعل أصله أن قيل أن الخ". (۲)

<sup>(</sup>١) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص/٣٩٨

 $<sup>\</sup>Lambda/\Upsilon$  رشید رضا کا کبن تیمیة – رشید رضا کا کموعة الرسائل والمسائل لابن تیمیة

عثمان بن سعد عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن عباس بن عبد الله بن أبي ربيعة أن عثمان بن عفان كتب إلى عماله: ألا لا يصلين الركعتين جاب ولا تأن ولا تاجر إنما يصلي الركعتين من كان معه الزاد والمزاد. وروي أيضاً من طريق حماد بن سلمة أن أيوب السختياني أخبرهم عن أبي قلابة الجرفي عن عمه أبي المهلب قال: كتب عثمان أنه قال بلغني أن قوماً يخرجون إما لتجارة وإما لجباية وإما لجريم ثم يقصرون الصلاة وإنما يقصر الصلاة من كان شاخصاً أو بحضرة عدو. قال البن حزم: وهذان الإسنادان في غاية الصحة. قال الطحاوي قالوا وكان مذهب عثمان أن لا يقصر الصلاة إلا من يحتاج إلى حمل الزاد والمزاد ومن كان شاخصاً فأما من كان في مصر يستغني به عن حمل الزاد والمزاد فإنه يتم الصلاة قالوا: ولهذا أتم عثمان بمني لأن أهلها في ذلك الوقت كثروا حتى صارت مصراً يستغني من حل به عن حمل الزاد والمزاد. قال الطحاوي: وهذا المذهب عندنا فاسد، لأن مني لم تصر في زمن عثمان أعمر من مكة في ". (١)

١٥٤ - "الخلاف في جواز إتمام الرباعية في السفر

وقد تنازع الناس في الأربع في السفر على أقوال: أحدها: أن ذلك بمنزلة صلاة الصبح أربعاً وهذا مذهب طائفة من السلف والخلف وهو مذهب أبي حنيفة وابن حزم وغيره من أهل الظاهر، ثم عند أبي حنيفة إذا جلس مقدار التشهد تمت صلاته والمفعول بعد ذلك كصلاة منفصلة قد تطوع بما، وإن لم يقعد مقدار التشهد بطلت صلاته، ومذهب ابن حزم وغيره أن صلاته باطلة كما لو صلى عندهم الفجر أربعاً.

وقد روى سعيد في سننه عن الضحاك بن مزاحم قال: قال ابن عباس من صلى في السفر أربعاً كمن صلى في الحضر ركعتين.

قال البن حزم وروينا عن عمر بن عبد العزيز وقد ذكر الإتمام في السفر لمن شاء فقال: لا، الصلاة في السفر ركعتان حتمان لا يصح غيرهما، وحجة هؤلاء أنه قد ثبت أن الله إنما فرض في السفر ركعتين والزيادة على ذلك لم يأت بما كتاب ولا سنة، وكل ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من أنه صلى أربعاً أو أقر من صلى أربعاً فإنه كذب.

وأما فعل عثمان وعائشة فتأويل منهما أن القصر إنما يكون في بعض الأسفار دون بعض كما تأول غيرهما أنه لا يكون إلا في حج أو عمرة أو جهاد ثم قد خالفهما أئمة الصحابة وأنكروا ذلك. قالوا: لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " صدقة تصدق الله بما عليكم فاقبلوا صدقته " فأمر بقبولها والأمر يقتضي الوجوب، ومن قال يجوز الأمران فعمد تمم قوله تعالى: " وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة". (٢)

<sup>(</sup>١) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ٢/٢٤

<sup>(</sup>٢) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ١/٢٥

١٥٥ - "والقول الثالث وهو الأصح أن الآية أفادت قصر العدد وقصر العمل جميعاً ولهذا علق ذلك بالسفر والخوف فإذا اجتمع الضرب في الأرض والخوف أبيح القصر الجامع لهذا ولهذا، وإذا انفرد السفر فإنما يبيح قصر العدد، وإذا انفرد الخوف فإنما يفيد قصر العمل.

ومن قال إن الفرض في الخوف والسفر ركعة كأحد القولين في مذهب أحمد وهو مذهب ابن حزم فمراده إذا كان خوف وسفر فيكون السفر والخوف قد أفادا القصر إلى ركعة كما روى أبو داود الطيالسي ثنا المسعودي هو عبد الرحمن هو عبد الرحمن بن عبد الله عن يزيد الفقير قال: سألت جابر بن عبد الله عن الركعتين في السفر أقصرهما، قال جابر: لا، فإن الركعتين في السفر ليستا بقصر إنما القصر ركعة عند القتال.

وفي صحيح مسلم عن ابن عباس قال: فرض الله الصلاة على لسان نبيكم في الحضر أربعاً وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة. قال ابن حزم: ورويناه أيضاً من طريق حذيفة وجابر وزيد بن ثابت وأبي هريرة وابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم بأسانيد في غاية الصحة. قال ابن حزم: وبمذه الآية قلنا إن صلاة الخوف في السفر إن شاء ركعة وإن شاء ركعتين لأنه جاء في القرآن بلفظ " لا جناح " لا بلفظ الأمر والإيجاب وصلاها الناس مع النبي صلى الله عليه وسلم مرة ركعة فقط ومرة ركعتين فكان ذلك على الاختيار كما قال جابر.

وأما صلاة عثمان فقد عرف إنكار أئمة الصحابة عليه ومع هذا فكانوا يصلون خلفه، بل كان ابن مسعود يصلي أربعاً وإن انفرد ويقول: الخلاف شر، وكان ابن عمر إذا انفر صلى ركعتين. وهذا دليل على أن صلاة السفر أربعاً مكروهة عندهم ومخالفة للسنة ومع ذلك فلا إعادة على". (١)

١٥٦ - "قصر ولا في جمع ولو نوى المسافر الإتمام كانت السنة في حقه الركعتين، ولو صلى أربعاً كان ذلك مكروهاً كما لو ينوه.

ولم ينقل قط أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر أصحابه لا بنية القصر ولا نية جمع ولا كان خلفاؤه وأصحابه يأمرون بذلك من يصلي خلفهم مع أن المأمومين أو أكثرهم لا يعرفون ما يفعله الإمام فإن النبي صلى الله عليه وسلم لما خرج في حجته صلى بهم الظهر بالمدينة أربعاً، وصلى بهم العصر بذي الحليفة ركعتين وخلفه أمم لا يحصي عددهم إلا الله كلهم خرجوا يحجون معه وكثير منهم لا يعرف صلاة السفر إما لحدوث عهده بالإسلام وإما لكونه لم يسافر بعد لا سيما النساء صلوا معه ولم يأمرهم بنية القصر وكذلك جمع بهم بعرفة ولم يقل لهم إني أريد أن أصلى العصر بعد الظهر حتى صلاها.

فصل: الخلاف في السفر الشرعي وحكمه: السفر في كتاب الله وسنة رسوله في القصر والفطر مطلق ثم قد تنازع الناس في جنس السفر وقدره، أما جنسه فاختلفوا في نوعين: أحدهما حكمه فمنهم من قال لا نقصر إلا في حج أو عمرة أو غزو وهذا قول داود وأصحابه إلا ابن حزم، قال ابن حزم وهو قول جماعة من السلف كما روينا

777

<sup>(</sup>١) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ٥٣/٢

من طريق ابن أبي عدي حدثنا جرير عن الأعمش عن عمارة بن عمير عن الأسود عن ابن مسعود قال: لا يقصر الصلاة إلا حاج أو مجاهد. وعن طاوس أنه كان يسأل عن قصر الصلاة فيقول إذا خرجنا". (١)

١٥٧-"المباح وهذا أيضاً رواية عن أحمد وهل يقصر في سفر النزهة؟ فيه عن أحمد راويتان: وأما السفر المحرم فمذهب الثلاثة مالك والشافعي وأحمد لا يقصر فيه، وأما أبو حنيفة وطوائف من السلف والخلف فقالوا: يقصر في جنس الأسفار وهو قول ابن حزم وغيره، وأبو حنيفة وابن حزم وغيرهما يوجبون القصر في كل سفر وإن كان محرماً كما يوجب الجميع التيمم إذا عدم الماء في السفر المحرم، وابن عقيل رجح في بعض المواضع القصر والفطر في السفر المحرم.

والحجة مع من جعل القصر والفطر مشروعاً في جنس السفر ولم يخص سفراً من سفر وهذا القول هو الصحيح فإن الكتاب والسنة قد أطلقا السفر، قال تعالى: " فمن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر "كما قال في آية التيمم: " وإن كنتم مرضى أو على سفر " الآية، وكما تقدمت النصوص الدالة على أن المسافر يصلي ركعتين، ولم ينقل قط أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه خص سفراً من سفر مع علمه بأن السفر يكون حراماً ومباحاً ولو كان هذا مما يختص بنوع من السفر لكان بيان هذا من الواجبات ولو بين ذلك لنقلته الأمة وما علمت عن الصحابة في ذلك شيئاً، وقد علق الله ورسوله أحكاماً بالسفر كقوله تعالى في التيمم: " وإن كنتم مرضى أو على سفر " وقوله في الصوم: " فمن كان مريضاً أو على سفر " وقوله: " وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا ".

وقول النبي صلى الله عليه وسلم: " يمسح المسافر ثلاثة أيام ولياليهن " وقوله: " لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر إلا مع زوج أو ذي محرم " وقوله: " إن الله وضع عن المسافر الصوم وشطر". (٢)

١٥٨- "على النفاق " وقال تعالى: " ماكان لأهل المدينة ومن حولهم من الأعراب أن يتخلفوا عن رسول الله ولا يرغبوا بأنفسهم عن نفسه " فجعل الناس قسمين: أهل المدينة والأعراب، والأعراب هم أهل العمود، وأهل المدينة هم أهل المدر، فجميع من كان ساكناً في مدر كان من أهل المدينة ولم يكن للمدينة سور ينهز به داخلها من خارجها بل كانت محال محال وتسمى المحلة داراً، والمحلة القرية الصغيرة فيها المساكن وحولها النخل والمقابر ليست أبنية متصلة، فبنو مالك بن النجار في قريتهم حوالي دورهم أموالهم ونخيلهم، وبنو عدي بن النجار دارهم كذلك، وبنو مازن بن النجار كذلك، وبنو سالم كذلك وبنو ساعدة كذلك، وبنو الحارث بن الخزرج كذلك، وبنو عمرو بن عوف كذلك وبنو عبد الأشهل كذلك، وسائر بطون الأنصار كذلك، كما قال النبي

<sup>(</sup>١) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ٧/٢ه

<sup>(</sup>٢) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ٢٠/٢

صلى الله عليه وسلم: "خير دور الأنصار دار بني النجار ثم دار بني عبد الأشهل ثم دار بني الحارث ثم دار بني ساعدة وفي كل دور الأنصار خير " وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد نزل في بني مالك بن النجار وهناك بنى مسجده وكان حائطاً لبعض بني النجار فيه نخل وخرب وقبور فأمر بالنخل فقطعت وبالقبور فنبشت وبالخرب فسويت وبنى مسجده هناك وكانت سائر دور الأنصار حول ذلك قال ابن حزم ولم يكن هناك مصر قال: وهذا أمر لا يجهله أحد بل هو نقل الكوافي عن الكوافي وذلك كله مدينة واحدة كما جعل الله الناس نوعين أهل المدينة ومن حولهم من الأعراب، فمن ليس من الأعراب فهو من أهل المدينة، لم يجعل للمدينة داخلاً وخارجاً وسوراً وربضاً كما يقال مثل ذلك في المدائن المسورة، وقد جعل النبي صلى الله عليه وسلم حرم المدينة بريداً في بريد والمدينة بين". (١)

9 ١ - "أو عرفة؟ قال: لا، ولكن إلى الطائف أو جدة أو عسفان فإذا وردت على ماشية لك أو أهل فأتم الصلاة، وهذا الأثر قد اعتمده أحمد والشافعي.

قال ابن حزم: من عسفان إلى مكة بسير الخلفاء الراشدين اثنان وثلاثون ميلاً؛ قال: وأخبرنا الثقاة أن من جدة إلى مكة أربعين ميلاً، قلت: نحيه عن القصر إلى منى وعرفة قد يكون لمن يقصد ذلك لحاجة ويرجع من يومه إلى مكة حتى يوافق ذلك ما تقدم من الروايات عنه ويؤيد ذلك أن ابن عباس لا يخفى عليه أن أهل مكة كانوا يقصرون خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر في الحج إذا خرجوا إلى عرفة ومزدلفة ومنى وابن عباس من أعلم الناس بالسنة فلا يخفى عليه مثل ذلك وأصحابه المكيون كانوا يقصرون في الحج إلى عرفة ومزدلفة المحاوس وغيره وابن عيينة نفسه الذي روى هذا الأثر عن ابن عباس كان يقصر إلى عرفة في الحج وكان أصحاب ابن عباس كطاوس يقول أحدهم: أترى الناس – يعني أهل مكة – صلوا في الموسم خلاف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذه حجة قاطعة فإنه من المعلوم أن أهل مكة لما حجوا معه كانوا خلقاً كثيراً وقد خرجوا معه إلى منى يصلون خلفه وإنما صلى بمنى أيام منى قصراً والناس كلهم يصلون خلفه أهل مكة وسائر المسلمين لم يصليان في الموسم بأهل مكة وغيرهم كذلك ولا يأمران أحداً بإتمام مع أنه قد صح عن عمر بن الخطاب أنه لما صلى بمكة قال: يا أهل مكة أتموا صلاتكم فإنا قوم سفر، وهذا أيضاً مروي عن النبي صلى الله عليه وسلم في أهل مكة عام". (٢)

<sup>(</sup>١) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ٦٩/٢

<sup>(</sup>٢) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ٧٢/٢

١٦٠- "الفتح لا في حجة الوداع فإنه في حجة الوداع لم يكن يصلي بمكة بل كان يصلي بمنزله وقد رواه أبو داود وغيره وفي إسناده مقال.

والمقصود أن من تدبر صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بعرفة ومزدلفة ومنى بأهل مكة وغيرهم وأنه لم ينقل مسلم قط عنه أنه أمرهم بإتمام علم قطعاً أنهم كانوا يقصرون خلفه وهذا من العام الذي لا يخفى على ابن عباس ولا غيره ولهذا لم يعلم أحداً من الصحابة أمر أهل مكة أن يتموا خلف الإمام إذا صلى ركعتين فدل هذا على أن ابن عباس إنما أجاب واحد من الصحابة أمر أهل مكة أن يتموا خلف الإمام إذا صلى ركعتين فدل هذا على أن ابن عباس إنما أجاب به من سأله إذا سافر إلى منى أو عرفة سفراً لا ينزل فيه بمنى وعرفة بل يرجع من يومه فهذا لا يقصر عنده لأنه قد بين أن من ذهب ورجع من يومه لا يقصر وإنما يقصر من سافر يوماً ولم يقل مسيرة يوم بل اعتبر أن يكون السفر يوماً وقد استفاض عنه جواز القصر إلى عسفان وقد ذكر ابن حزم أنما اثنان وثلاثون ميلاً وغيره يقول أربعة برد ثمانية وأربعون ميلاً، والذين حدوها ثمانية وأربعين ميلاً عمدتهم قول ابن عباس وابن عمر وأكثر الروايات عنهم تخالف ذلك فلو لم يكن إلا قولهما لم يجز أن يأخذ ببعض أقوالهما دون بعض بل إما أن يجمع بينهما وإما أن يطلب دليل آخر فكيف والآثار عن الصحابة أنواع أخر ولهذا كان المحددون بستة عشر فرسخاً من أصحاب مالك والشافعي وأحمد إنما لهم طريقان بعضهم يقول لم أجد أحداً قال بأقل من القصر فيما دون هذا فيكون هذا إجماعاً وهذه طريقة الشافعي وهذا أيضاً منقول عن الليث ابن سعد فهذان الإمامان بينا عذرهما أنمما لم يعلما من قال بأقل من ذلك.". (١)

١٦١ - "فتأول فأفطر في رمضان: لا شيء عليه إلا القضاء فقط، وروي عن الشافعي أنه لا قصر في أقل من ستة وأربعين ميلاً بالهاشمي.

والآثار عن ابن عمر أنواع فروى محمد بن المثنى: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي حدثنا سفيان الثوري سمعت جبلة بن سحيم يقول سمعت ابن عمر يقول: لو خرجت ميلاً لقصرت الصلاة.

وروى ابن أبي شيبة: حدثنا وكيع حدثنا مسعر عن محارب بن زياد سمعت ابن عمر يقول: إني لأسافر الساعة من النهار فأقصر – يعني الصلاة –. محارب قاضي الكوفة من خيار التابعين أحد الأئمة ومسعر أحد الأئمة. وروى ابن أبي شيبة: حدثنا علي بن مسهر عن أبي إسحاق الشيباني عن محمد بن زيد بن خليدة عن ابن عمر قال: تقصر الصلاة في مسيرة ثلاثة أميال. قال ابن حزم: محمد بن زيد هو طائي ولاه محمد بن أبي طالب القضاء بالكوفة مشهور من كبار التابعين.

وروى مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قصر إلى ذات النصب قال: وكنت أسافر مع ابن عمر البريد فلا يقصر. قال عبد الرزاق: ذات النصب من المدينة على ثمانية عشر ميلاً فهذا نافع يخبر عنه أنه قصر في ستة فراسخ وأنه

<sup>(</sup>١) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ٧٣/٢

كان يسافر بريداً وهو أربعة فراسخ فلا يقصر. وكذلك روى عنه ما ذكره غندر: حدثنا شعبة عن حبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب قال: خرجت مع عبد الله بن عمر بن الخطاب إلى ذات النصب وهي من المدينة على ثمانية عشر ميلاً فلما أتاها قصر الصلاة، وروى معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقصر الصلاة في مسيرة أربعة برد.

وما تقدم من الروايات يدل على أنه كان يقصر في هذا وفي ما هو أقل". (١)

٦٦٦ – "منه.

وروى وكيع عن سعيد بن عبيد الطائي عن علي بن ربيعة الوالبي الأسدي قال: سألت ابن عمر عن تقصير الصلاة قال: حاج أو معتمر أو غاز؟ فقلت: لا ولكن أحدنا يكون له الضيعة في السواد، فقال: تعرف السويداء؟ فقلت: سمعت بما ولم أرها، قال: فإنما ثلاث وليلتان وليلة للمسرع إذا خرجنا إليها قصرنا، قال ابن حزم من المدينة إلى السويداء اثنان وسبعون ميلاً أربعة وعشرون فرسخاً.

قلت: فهذا مع ما تقدم يبين أن ابن عمر لم يذكر ذلك تحديداً لكن بين بهذا جواز القصر في مثل هذا لأنه كان قد بلغه أن أهل الكوفة لا يقصرون في السواد فأجابه ابن عمر بجواز القصر.

وأما ما روي (١) من طريق ابن جريج أخبرني نافع أن ابن عمر كان أدنى ما يقصر الصلاة إليه مال له بخيبر وهي مسيرة ثلاث قواصد لم يقصر فيما دونه، وكذلك ما رواه حماد بن سلمة عن أيوب بن حميد كلاهما عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقصر الصلاة فيما بين المدينة وخيبر وهي بقدر الأهواز من البصرة لا يقصر فيما دون ذلك – قال ابن حزم بين المدينة وخيبر كما بين البصرة والأهواز وهي مائة ميل غير أربعة أميال قال: وهذا مما اختلف فيه على ابن عمر ثم على نافع أيضاً عن ابن عمر.

قلت: هذا النفي وهو أنه لم يقصر فيما دون ذلك غلط قطعاً ليس هذا حكاية عن قوله حتى يقال أنه اختلف اجتهاده بل نفي لقصره فيما دون ذلك وقد ثبت عنه بالرواية الصحيحة من طريق نافع وغيره أنه قصر فيما دون ذلك فهذا قد يكون غلطاً فمن روى عن أيوب إن قدر أن نافعاً روى

(١) ينظر أين جواب أم؟". (٢)

١٦٣ - "وهذا يوافق قول من يقول لا يقصر حتى يقطع مسافة تكون سفراً لا يكتفي مجرد قصده المسافة التي هي سفر وهذا قول ابن حزم وداود وأصحابه، وابن حزم يحد مسافة القصر بميل لكن داود وأصحابه

<sup>(</sup>١) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ٧٥/٢

<sup>(</sup>٢) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ٢٦/٢

يقولون: لا يقصر إلا في حج أو عمرة أو غزو، وابن حزم يقول إنه يقصر في كل سفر، وابن حزم عنده أنه لا يفطر إلا في هذه المسافة وأصحابه يقولون إنه يفطر في كل سفر بخلاف القصر لأن القصر ليس عندهم فيه نص عام عن الشارع وإنما فيه فعله أنه قصر في السفر ولم يجدوا أحداً قصر فيما دون ميل، ووجدوا الميل منقولاً عن ابن عمر.

وابن حزم يقول السفر هو البروز عن محلة الإقامة، لكن قد علم أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج إلى البقيع لدفن الموتى وخرج إلى الفضاء للغائط والناس معه فلم يقصروا ولم يفطروا فخرج هذا عن أن يكون سفراً ولم يحدوا أقل من ميل يسمى سفراً؛ فإن ابن عمر قال لو خرجت ميلاً لقصرت الصلاة فلما ثبت أن هذه المسافة جعلها سفراً ولم نجد أعلى منها يسمى سفراً جعلنا هذا هو الحد، قال: وما دون الميل من آخر بيوت قريته له حكم الحضر فلا يقصر فيه ولا يفطر، وإذا بلغ الميل فحينئذ صار له سفر يقصر فيه الصلاة ويفطر فيه فيمن حينئذ يقصر ويفطر وكذلك إذا رجع فكان على أقل من ميل فإنه يتم ليس في سفر يقصر فيه.

قلت: جعل هؤلاء السفر محدوداً في اللغة قالوا: وأقل ما سمعنا أنه يسمى سفراً هو الميل وأولئك جعلوه محدوداً بالشرع وكلا القولين ضعيف، أما الشارع فلم يحده، وكذلك أهل اللغة لم ينقل أحد عنهم أنهم قالوا: الفرق بين ما يسمى سفراً وما لا يسمى سفراً هو مسافة محدودة،". (١)

27 ١- "فدل على أن القصر في السفر بلا خوف صدقة من الله والصدقة رخصة لا حتم من الله أن يقصر ودل على أن يقصر في السفر بلا خوف إن شاء المسافر أن عائشة قالت: كل ذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم أتم في السفر وقصر، قلت: وهذا الحديث رواه الدارقطني وغيره من حديث أبي عاصم حدثنا عمر بن سعيد عن عطاء بن أبي رباح عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقصر في السفر ويتم ويفطر ويصوم، قال الدارقطني: هذا إسناد صحيح، قال البيهقي: ولهذا شاهد من حديث دلهم بن صالح والمغيرة بن زياد وطلحة بن عمر وكلهم ضعيف، وروي حديث دلهم من حديث عبيد الله بن موسى حدثنا دلهم بن صالح الكندي عن عطاء عن عائشة قالت: كنا نصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم إذا خرجنا إلى مكة أربعاً حتى نرجع.

وروى حديث المغيرة وهو أشهرها عن عطاء عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقصر في السفر ويتم، وروى حديث طلحة بن عمر عن عطاء عن عائشة قالت: كل ذلك قد فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أتم وقصر وصام وأفطر.

قال البيهقي وقد قال عمر بن ذر كوفي ثقة: أنا عطاء بن أبي رباح أن عائشة كانت تصلي في السفر المكتوبة أربعاً وروى ذلك بإسناده ثم قال وهو كالموافق لرواية دلهم بن صالح وإن كان في رواية دلهم زيادة سند. قلت: أما ما رواه الثقة عن عطاء عن عائشة من أنها كانت تصلى أربعاً فهذا ثابت عن عائشة معروف عنها من رواية

<sup>(</sup>١) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ٧٨/٢

عروة وغيره عن عائشة وإذا كان إنما أسنده هؤلاء الضعفاء والثقاة وثقوه على عائشة دل ذلك على ضعف المسند ولم يكن ذلك شاهداً للمسند قال البن حزم في هذا الحديث انفرد به المغيرة بن زياد ولم يروه غيره، وقد قال فيه أحمد بن حنبل:". (١)

١٦٥- "في هذا الحديث فقد أخطأ.

قلت: أبو بكر النيسابوري إمام في الفقه والحديث، وكان له عناية بالأحاديث الفقهية وما فيها من اختلاف الألفاظ وهو أقرب إلى طريقه أهل الحديث والعلم التي لا تعصب فيها لقول أحد من الفقهاء مثل أثمة الحديث المشهورين ولهذا رجح هذه الطريق وكذلك أهل السنن المشهورة لم يروه أحد منهم إلا النسائي ولفظه عن عائشة أثما اعتمرت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة إلى مكة حتى إذا قدمت قالت: يا رسول الله بأبي أنت وأمي قصرت وأتممت وأفطرت وصمت، فقال: "أحسنت يا عائشة " وما عاب علي وهذا بخلاف من قد يقصد نصر قول شخص معين فتنطق له من الأدلة ما لو خلا عن ذلك القصد لم يتكلفه ولحكم ببطلانما. والصواب ما قاله أبو بكر وهو أن هذا الحديث ليس بمتصل وعبد الرحمن إنما دخل على عائشة وهو صبي ولم يضبط ما قالته وقال فيه أبو محمد بن حزم هذا الحديث تفرد به العلاء ابن زهير الأزدي لم يروه غيره وهو مجهول وهذا الحديث خطأ قطعاً فإنه قال فيه إنما خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في عمرة في رمضان ومعلوم باتفاق أهل العلم أن رسول الله عليه وسلم لم يعتمر في رمضان قط ولا خرج من المدينة في عمرة في باتفاق أهل العلم وفي ذلك السفر كان أصحابه منهم الصائم ومنهم المفطر فلم يكن شهر رمضان سنة ثمان باتفاق أهل العلم وفي ذلك السفر كان أصحابه منهم الصائم ومنهم المفطر فلم يكن يصلي بحم إلا ركعتين ولا نقل أحد من أصحابه عنه أنه صلى في السفر أربعاً والحديث المتقدم خطأ كما سنبينه يصلي بحم إلا ركعتين ولا نقل أحد من أصحابه عنه أنه صلى في السفر أربعاً والحديث المتقدم خطأ كما سنبينه إن شاء الله تعالى، وعام فتح مكة لم يعتمر، بل ثبت بالنقول المستفيضة التي". (٢)

١٦٦ - "التي وضعها الله للأنام وأرساها بالجبال هو الذي عليه الناس والبهائم والشجر والنبات والجبال والأنهار الجارية.

فأما الناحية الأخرى من الأرض فالبحر محيط بها وليس هناك شيء من الآدميين وما يتبعهم. ولو قدر أن هناك أحد لكان على ظهر الأرض ولم يكن من في هذه الجهة تحت من في هذه الجهة، ولا من في هذه تحت من في هذه، كما أن الأفلاك محيطة بالمركز وليس أحد جانبي الفلك تحت الآخر، ولا القطب الشمالي تحت الجنوبي ولا بالعكس، وإن كان الشمالي هو الظاهر لنا فوق الأرض وارتفاعه بحسب بعد الناس عن خط الاستواء، فما كان

<sup>(</sup>١) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ٢/٨٨

<sup>(</sup>٢) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ١٩٩/٢

بعده عن خط الاستواء ثلاثين درجة مثلاً كان ارتفاع القطب عنده ثلاثين درجة وهو الذي يسمى عرض البلد. فكما أن جوانب الأرض المحيطة بما وجوانب الفلك المستدير ليس بعضها فوق بعض ولا تحته، فكذلك من يكون على الأرض من الحيوان والنبات لا يقال أنه تحت أولئك، وإنما هذا خيال يتخيله الإنسان، وهو تحت إضافي، كما لو كانت نملة يمشي تحت سقف فالسقف فوقها وإن كانت رجلاها تحاذيه، وكذلك من علق منكوساً فإنه تحت السماء، وإن كانت رجلاه على السماء، وكذلك قد يتوهم الإنسان إذا كان في أحد جانبي الأرض أو الفلك أن الجانب الآخر تحته. (١)

(۱) كل ما قاله شيخ الإسلام في الأرض فهو مبني على كونما كرة كما جزم به علماء الهيئة المتقدمون والمتأخرون ومن اطلع على هذا العلم وفهمه من علماء الإسلام الأعلام. وهذه مسألة قطعية لا ظنية، وصرح بما ابن القيم من علماء الحديث بالتبع لاستاذه المؤلف وللإمام ابن حزم واقتناعا بأدلتها ويدل عليه قوله تعالى (يكور الليل على النهار) الآية فان التكوير هو اللف على الجسم الكري المستدير كتكوير العمامة على الرأس، وكذا قوله تعالى (والأرض بعد ذلك دحاها) فان الدحو في أصل اللغة دحرجة الكرة وما في معناها. ولا يعارضه قوله تعالى (وإذا الأرض سطحت) كما توهم الجلال وغيره لأن وجه الكرة

سطح لها والسطح في اللغة أعم منه في عرف أهل الهندسة وكذلك الخط". (١)

١٦٧- "وهذا أمر لا يتنازع فيه اثنان ممن يقول أن الأفلاك مستديرة، واستدارة الأفلاك كما أنه قول أهل الهيئة والحساب فهو الذي عليه علماء المسلمين كما ذكره أبو الحسين بن المنادى وأبو محمد بن حزم وأبو الفرج بن الجوزي وغيرهم أنه متفق عليه بين علماء المسلمين، وقد قال تعالى (وهو الذي خلق الليل والنهار والشمس والقمر كل في فلك يسبحون) قال ابن عباس في فلكة مثل فلكة المغزل، والفلك في اللغة هو المستدير (١) ومنه قولهم: تفلك ثدي الجارية إذا استدار. وكل من جعل الأفلاك مستديرة يعلم أن المحيط هو العالي على المركز في نفس كل جانب. ومن توهم أن من يكون في الفلك من ناحيته يكون تحته من في الفلك من الناحية الأخرى في نفس الأمر فهو متوهم عندهم.

وإذا كان الأمر كذلك فإذا قدر أن العرش مستدير محيط بالمخلوقات كان هو أعلاها وسقفها وهو فوقها مطلقاً فلا يتوجه إليه وإلى ما فوقه الإنسان إلا من العلو لا من جهته الباقية أصلاً.

ومن توجه إلى الفلك التاسع أو الثامن أو غيره من الأفلاك من غير جهة العلو كان جاهلاً باتفاق العقلاء، فكيف بالتوجه إلى العرش أو إلى ما فوقه، وغاية

7 7 2

<sup>(</sup>١) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ١٢١/٤

(۱) هذا معناه العام. وأما معناه الخاص بالكواكب فهو مدار الكوكب كما تقدم في حاشية (ص ١١٦) وهو مستدير على كل حال سواء كان كما قال المتقدمون من اليونان والعرب أم كان فضاء فما نقله شيخ الإسلام من اتفاق علماء المسلمين على استدارة الافلاك صحيح على كل حال فان الكواكب كلها مستديرة كرية الشكل وافلاكها التي تدور فيها كذلك، والعالم كله كري الشكل، وكل جرم من أجرامه يسبح دائراً في فلك له مستدير بنظام حسابي مطرد كما قال تعالى (الشمس والقمر بحسبان)". (١)

١٦٨ - "وتكلم الناس في تنزيه الله تعالى عن الظلم هل هو منزه عنه مع قدرته عليه أم الظلم ممتنع لنفسه لا يمكن وقوعه. وتكلموا في محبة الله ورضاه وغضبه وسخطه هل هو بمعنى إرادته وهو الثواب والعقاب المخلوق، أم هذه صفات أخص من الإرادة. وتنازعوا فيما وقع في الأرض من الكفر والفسوق والعصيان، هل يريده ويحبه ويرضاه كما يريد ويحب سائر ما يحدث؟ أم هو واقع بدون قدرته ومشيئته، وهو لا يقدر أن يهدي ضالاً ولا يضل مهتدياً؟ أم هو واقع بقدرته ومشيئته؟ ولا يكون في ملكه ما لا يريد وله في جميع خلقه حكمة بالغة، وهو يغضه ويكرهه ويمقت فاعله ولا يحب الفساد ولا يرضى لعباده الكفر ولا يريده الإرادة الدينية المتضمنة لمجبته ورضاه، وإن أراده الإرادة الكونية التي تتناول ما قدره وقضاه، وفروع هذه المسئلة كثيرة. ولأجل تجاذب الأصل ووقوع الاشتباه فيه صار الناس فيه إلى التقديرات الثلاثة المذكورة في سؤال السائل، وكل تقدير قال به طواف بني ووقوع الاشتباه فيه صار الناس فيه إلى التقديرات الثلاثة المذكورة في سؤال السائل، وكل تقدير قال به طواف بني ولا لداع ولا باعث، بل فعل ذلك لمحض المشيئة وصرف الإرادة، وهذا قول كثير ممن يثبت القدر، وينتسب إلى السنة من أهل الكلام والفقه وغيرهم. وقد قال بهذا طوائف من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم، وهو قول الأشعري وأصحابه، وقول كثير من نفاة القياس الظاهرية كابن حزم وأمثاله. ومن حجة هؤلاء أنه لو خلق لعلة لكان ناقصاً بدونها مستكمالاً بحا، فإنه إما أن يكون وجود تلك العلة وعدمها بالنسبة إليه سواء أو يكون وجودها أولى به، فيكون مستكمالاً بحا، فيكون قبلها ناقصاً.". (٢)

١٦٩ - "بَعْدَ نَبِيّهَا أَبُو بَكْرٍ، ثُمُّ عُمَرُ، أَفَكُنّا (١) نَرُدُّ [قَوْلَهُ؟ أَكُنّا (٢) نُكَذّبُهُ؟ وَاللَّهِ مَا كَانَ] كَذَّا بَا الْمَا فَيْهُ الْمَا الْبَلْخِيُّ. (٣) فِي النَّقْضِ عَلَى ابْنِ الرَّاوَنْدِيِّ (٤) اعْتِرَاضَهُ (٥) عَلَى الْبَاخِيُّ. (٣) فِي النَّقْضِ عَلَى ابْنِ الرَّاوَنْدِيِّ (٤) اعْتِرَاضَهُ (٥) عَلَى الْجَاحِظِ (٦) . نَقَلَهُ عَنْهُ الْقَاضِيَ [عَبْدُ الْجُبَّارِ الْهُمْدَايِيُّ

<sup>(</sup>١) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ١٢٢/٤

<sup>(</sup>٢) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ٥/٥ ١

- (١) أَفَكُنَّا: كَذَا فِي (ن) ، (ل) . وَفِي (م) ، (أ) : فَكُنَّا. وَفِي (ب) : فَكَيْفَ.
  - (٢) أَ: لَكُنَّا؛ بِ: وَكَيْفَ.
- (٣) ن، م: ذَكرَ هَذَا الْبَلْخِيُّ؛ أ، ل، ب: نَقُلَ هَذَا عَبْدُ الْجُبَّارِ الْهَمْدَانِيُّ فِي كِتَابِ " تَشْبِيتِ النَّبُوَّةِ " قَالَ ذَكرَهُ أَبُو الْقَاسِمِ الْبَلْخِيُّ.
- (٤) هُوَ أَبُو الْحُسَيْنِ أَحْمَدُ بُنُ يَحْيَى بْنِ إِسْحَاقَ الرَّاوَنْدِيُّ الْمُتَوَقَّ سَنَةَ ١٩٨ وَقِيلِ: ٢٤٥. كَانَ مِنْ أَيْمَةِ الْمُعْتَزِلَةِ مُمَّ فَارَقَهُمْ وَهَاجَمَ مَذْهَبَهُمْ وَصَارَ مُلْحِدًا زِنْدِيقًا، وَقَدْ عَدَّهُ الشَّهْرَسُتَايِيُّ (الْمِلَلُ وَالبِّحَلِ ١٢٧/١) وَنْ مُؤلِفِي كُتُبِ الشِّيعةِ. وَذَكْرَ الْأَشْعَرِيُّ (الْمُقَالَاتِ ١٠٥٧) أَنَّهُ كَانَ يَعُولُ بِقَوْلِ الْمُقَالَاتِ ١٠٥/١) مِنْ مُؤلِفِي كُتُبِ الشِّيعةِ. وَذَكْرَ الْأَشْعَرِيُّ (الْمُقَالَاتِ الْجُكَاتِ " (ص٤٥) بِالتَّقْصِيلِ الْمُعَلِّبِ بِشْرِ الْمَوْيِسِيِّ فِي الْإِرْجَاءِ. وَقَدْ تَكَلَّمَ عَنْهُ الْحُوالْسَارِيُّ فِي " رَوْضَاتِ الجُكَاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَلِبِ وَمِنْ أَنَّهُ أَسْلَمَ مُنْتَصِبًا قَائِلَا بِإِمَامَةِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَلِبِ وَمِنْ أَنَّهُ وَدَكُرَ مَا قِيلَ مِنْ أَنَّ الْرَاوَنْدِيِّ كَانَ يَهُودِيًّا ثُمَّ أَسْلَمَ مُنْتَصِبًا قَائِلًا بإِمَامَةِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَلِبِ وَمِنْ أَنَّهُ وَلَا لَكُونُ الْفَعَلِدِ وَمِنْ أَنَّهُ الْوَاوْلِدِيِّ الْمُعْتَوِلِةِ وَمِنْ أَنَّهُ وَلِلْ لَلْوَوْلُوبِيَّ الْمُعْتَوِلِةِ الْمُعْتَولِةِ الْمُعْتَولِةِ الْمُعْتَولِةِ الْمُعْتَولِةِ الْمُعْتَولِةِ الْمُعْتَولِةِ الْمُعْتَولِةِ الْمُعْتَولِةِ الْمُعْتَولِةِ الْمُعْتَولَةِ الْمُعْتَولَةِ الْمُعْتَولَةِ الْمُعْتَولِةِ الْمُعْتَولَةِ اللْمُعْتَولَةِ الْمُعْتَولَةِ اللْمُعْتَولَةِ الْمُعْتَولَةِ الْمُعْتَولَةِ الْمُعْتَولَةِ اللْمُعْتَولَةِ الْمُعْتَولَةِ الْمُعْتَولَةِ الْمُعْتَولِةِ الْوَلْمُعْتِلَةِ الْمُعْتَولَةِ الْمُعْتَولَةِ الْمُعْتَولِةِ الْمُعْتَولِةِ الْمُعْتَولَةِ الْمُعْتَولَةِ الْمُعْتَولَةِ الْمُعْتَولِةِ الْمُعْتَولَةِ الْمُعْتَولِةِ الْمُعْتَولَةِ الْمُعْتَولِةِ الْمُعْتَولَةُ الْمُعْتَولَةِ الْمُعْتَولِةُ الْمُعْتَولَةُ وَالْمُؤْمِ اللَّهُ مِنْ اللَّولُونُ اللَّهُ وَلَا اللْمُعْتَولَةِ الْمُعْتَولِةِ اللْمُعْتَولِةُ اللْمُعْتَولَةُ اللْمُعْتَولُولُ الْمُعْتَولِةُ اللْمُعْتِولُةِ الللْمُعْتِقَ الْمُعْتَولُةُ اللْمُعْتَولَةُ
  - (٥) أ، ل، ب: عَلَى اعْتِرَاضِهِ.
- (٦) الجُاحِظُ (أَبُو عُثْمَانَ عَمْرُو بْنُ بَحْرٍ الْكِنَانِيُّ اللَّيْتِيُّ الْمُتَوَفَّ سَنَةَ ٢٥٠ وَقِيلَ: ٢٥٥) مِنْ أَفِمَةِ الْمُعْتَزِلَةِ وَهُوَ رَأْسُ فِرْقَةِ الْجَاحِظِيَّةِ الْمَنْسُوبَةِ إِلَيْهِ، وَمِنْ أَشْهَرِ كُتُبِهِ كِتَابُ " فَضِيلَةِ الْمُعْتَزِلَةِ " الَّذِي أَشَرْنَا إِلَيْهِ فِي التَّعْلِيقِ السَّابِقِ. وَأَسُ فِرْقَةِ الْجَاحِظِيَّةِ الْمُنْسُوبَةِ إِلَيْهِ، وَمِنْ أَشْهَرِ كُتُبِهِ كِتَابُ " فَضِيلَةِ الْمُعْتَزِلَةِ " الَّذِي أَشَرْنَا إِلَيْهِ فِي التَّعْلِيقِ السَّابِقِ. انْظُرْ وَفَيَاتِ الْأَعْيَانِ ٣/٠٤ ١٤١؛ شَذَرَاتِ الذَّهَبِ ٢١/١ ٢٢١؛ يَاقُوتٌ: مُعْجَمَ الْأُدْبَاءِ (ط. رِفَاعِيٍّ) انْظُرْ وَفَيَاتِ الْأَعْيَانِ ٣/٠٤ ١٤١؛ الْقَرْقَ بَيْنَ الْفِرَقِ ص ١٠٥ ١١٠ ". (١)

٠١٧٠ - "وَمِنْ أَعْظَمِ حَبَثِ الْقُلُوبِ أَنْ يَكُونَ فِي قَلْبِ الْعَبْدِ غِلِّ لِخِيَارِ (١) الْمُؤْمِنِينَ، [وَسَادَاتِ أَوْلِيَاءِ] اللّهِ بَعْدَ النّبِيِّينَ، وَلِهَذَا لَمْ يَجْعَلِ اللّهُ [تَعَالَى] (٢) فِي الْفَيْءِ نَصِيبًا لِمَنْ بَعْدَهُمْ إِلّا الَّذِينَ يَقُولُونَ: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِا جَعْعَلِ اللّهُ أَنْعَالَى] (١) فِي الْفَيْءِ نَصِيبًا لِمَنْ بَعْدَهُمْ إِلّا الَّذِينَ يَقُولُونَ: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِا جَعَلُ فِي قُلُوبِنَا غِلّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ [سُورَةُ الحُشْرِ: ١٠]

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ١٤/١

وَلِهَذَا كَانَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْيَهُودِ مِنَ [الْمُشَاكِةِ فِي الْحَبَثِ] (٣) ، وَاتَبَاعِ الْهُوى، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَخْلَاقِ الْيَهُودِ، وَبِيْنَهُمْ وَبَيْنَ النَّصَارَى مَا أَشْبَهُوا بِهِ هَؤُلَاءِ وَبَيْنَهُمْ وَبَيْنَ النَّصَارَى مِنَ الْمُشَاكِةِ فِي الْغُلُوِ، وَالْجَهْلِ (٤) ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَخْلَاقِ النَّصَارَى مَا أَشْبَهُوا بِهِ هَؤُلَاءِ مِنْ وَجْهٍ، وَمَا زَالَ النَّاسُ يَصِفُونَهُمْ بِذَلِكَ.

وَمِنْ أَخْبَرِ [النَّاسِ بِهِمُ] الشَّعْبِيُّ (٥) وَأَمْثَالُهُ مِنْ عُلَمَاءِ الْكُوفَةِ، وَقَدْ ثَبَتَ عَنِ الشَّعْبِيِّ أَنَّهُ قَالَ: (مَا رَأَيْتُ أَحْمَقَ مِنْ الْخَشَبِيَّةِ (٦) لَوْ كَانُوا مِنَ الطَّيْرِ لَكَانُوا رَخَمًا (٧) ، وَلَوْ كَانُوا مِنَ الْبَهَائِمِ لَكَانُوا حُمُرًا، وَاللَّهِ لَوْ طَلَبْتُ مِنْهُمْ أَنْ

١٧١- "صَلَاتُهُمْ آذَا َهُمْ، قَدْ حَرَّقَهُمْ عَلِيُّ [بْنُ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بِالنَّارِ] (١) ، وَنَفَاهُمْ مِنَ الْبِلَادِ، مِنْهُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَبَأٍ يَهُودِيُّ مِنْ يَهُودِ صَنْعَاءَ نَفَاهُ إِلَى سَابَاطِ (٢) ، وَأَبُو بَكْرٍ الْكَرَوَّسُ نَفَاهُ إِلَى الْجَابِيَةِ الْبِلَادِ، مِنْهُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَبَأٍ يَهُودِيُّ مِنْ يَهُودِ صَنْعَاءَ نَفَاهُ إِلَى سَابَاطِ (٢) ، وَأَبُو بَكْرٍ الْكَرَوَّسُ نَفَاهُ إِلَى الْجَابِيَةِ (٣) ، وَحَرَّقَ مِنْهُمْ قَوْمًا أَتَوْهُ، فَقَالُوا: أَنْتَ هُوَ، فَقَالُوا: أَنْتَ هُو، فَقَالُوا: أَنْتَ رَبُّنَا، فَأَمَرَ بِنَارٍ، فَأُجِّجَتْ، فَأَلْقُوا فِيهِمْ قَالَ (٤) . عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٥) :

لَمَّا رَأَيْتُ الْأَمْرَ أَمْرًا مُنْكُرًا ... أَجَّجْتُ نَارِي، وَدَعَوْتُ قَنْبَرًا (٦)

يَا مَالِكُ، إِنَّ مِحْنَتَهُمْ مِحْنَةُ الْيَهُودِ قَالَتِ الْيَهُودُ: لَا يَصْلُحُ الْمُلْكُ إِلَّا فِي آلِ دَاوُدَ، وَكَذَلِكَ قَالَتِ الرَّافِضَةُ (٧): لَا تَصْلُحُ الْإِمَامَةُ إِلَّا فِي. وَلَدِ عَلِيِّ (٨)، وَقَالَتِ الْيَهُودُ: لَا جِهَادَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَتَّى يَبْعَثَ اللَّهُ الْمَسِيحَ الدَّجَّالَ،

<sup>(</sup>١) م: عَلَى خِيَارِ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

<sup>(</sup>٢) تَعَالَى: لَيْسَتْ فِي (ن) ، (م) ، (ل) .

<sup>(</sup>٣) فِي الْحَبَثِ: زِيَادَةٌ فِي (م) ، (ل) وَظَهَرَ جُزْةٌ مِنَ الْكَلِمَةِ فِي (ن) .

<sup>(</sup>٤) أ، ب، ل: وَالْجِهُل وَاتِّبَاع الْهُوَى.

<sup>(</sup>٥) هُوَ أَبُو عَمْرٍو عَامِرُ بْنُ شَرَاحِيلَ بْنِ عَبْدٍ الشَّعْبِيُّ، كُوفِيُّ تَابِعِيٌّ جَلِيلُ الْقَدْرِ وَافِرُ الْعِلْمِ، تُوفِيَّ سَنَةَ ١٠٤. تَرْجَمَتُهُ فِي: وَفَيَاتِ الْأَعْيَانِ ٢٢٧/٢ - ٢٢٩؛ شَذَرَاتِ الذَّهَبِ ٢٢٦/١ - ١٢٨.

<sup>(</sup>٦) أ، ل: الْحَبَشِيَّةِ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ. وَالْحَشَبِيَّةُ نِسْبَةٌ إِلَى الْحَشَبِ، وَذَلِكَ لِأَثَمَّمْ كَانُوا يَرْفُضُونَ الْقِتَالَ بِالسَّيْفِ وَيُقَاتِلُونَ بِالْخَشَبِ كَمَا سَيَرِدُ بَعْدَ قَلِيلٍ (ص ٢٢). وَذَكَرَ ابْنُ حَزْمٍ (الْفِصَلَ ٥/٥٤) أَنَّ بَعْضَ الشِّيعَةِ كَانُوا " لَا يَسْتَحِلُونَ بِالْخَشْفِ كَمْ النَّاسَ بِالْخَنْقِ وَبِالْحِجَارَةِ، وَالْحَشَبِيَّةُ بِالْخَشَبِ لَا يَسْتَحِلُونَ حَمْلَ السِّلَاحِ حَتَّى يَخْرُجَ الَّذِي يَنْتَظِرُونَهُ فَهُمْ يَقْتُلُونَ النَّاسَ بِالْخَنْقِ وَبِالْحِجَارَةِ، وَالْحَشَبِيَّةُ بِالْخَشَبِ فَقَلْ ".

<sup>(</sup>٧) الرَّحَمُ نَوْعٌ مِنَ الطَّيْرِ، وَاحِدَتُهُ رَخْمَةُ، يُوصَفُ بِالْغَدْرِ وَالْقَذَرِ وَهُوَ مِنْ لِثَامِ الطَّيْرِ. لِسَانَ الْعَرَبِ ٢٣٥/١٢ (ط. بَيْرُوتَ) .". (١)

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢٢/١

وَيَنْزِلَ سَيْفٌ (٩) مِنَ السَّمَاءِ، وَكَذَلِكَ الرَّافِضَةُ قَالُوا: لَا جِهَادَ فِي.

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ زِيَادَةٌ فِي (أ) ، (ب) . وَفِي (ل) : عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ بِالنَّارِ.

(٢) الْعِقْدَ الْفَرِيدَ (٤٠٩/٢) " مِنْهُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَبَأٍ نَفَاهُ إِلَى سَابَاطَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَبَابٍ نَفَاهُ إِلَى الْجَازِرِ ". وَالْجَازِرُ: قَرْيَةٌ مِنْ نَوَاحِي النَّهْرَوَانِ، مِنْ أَعْمَالِ بَغْدَادَ قُرْبَ الْمَدَائِن.

(٣) وَأَبُو بَكْرٍ الْكَرَوَّسُ: كَذَا فِي (أ) ، (ل) ، (ب) ، وفي الْعِقْدِ الْفَرِيدِ (٢/٩/٢) (وَفِيهِ الاِسْمُ مُشْكَلًا) وفي

(ن) ، (م) : وَأَبُو الْكَرَوَّشِ. وَلَمْ أَجِدْ لِلرَّجُلِ ذِكْرًا فِيمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ الْمَرَاجِع، وَالْجَابِيَةُ قَرْيَةٌ مِنْ أَعْمَالِ دِمَشْقَ.

(٤) وَفِيهِمْ قَالَ: سَاقِطَةٌ مِنْ (م) .

(٥) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: زِيَادَةٌ فِي (أً) ، (ل) ، (ب) .

(٦) الرَّجَزُ فِي الْفِصَلِ <mark>لِابْنِ حَزْمٍ</mark> ٥/٧٥، وَفِي شَرْحِ ابْنِ أَبِي الْحَدِيدِ عَلَى نَمْجِ الْبَلَاغَةِ ١٦٩/٨ (ط. عِيسَى الْحُلَمِيّ) ، مَعَ اخْتِلَافِ فِي الرَّوَايَةِ.

(٧) ن، م: وَقَالَتِ الرَّافِضَةُ.

(٨) ن، م، ل: لَا تَصْلُحُ الْأَئِمَّةُ إِلَّا مِنْ وَلَدِ عَلِيٍّ؛ الْعِقْدَ الْفَرِيدَ (٤٠٩/٢) : لَا يَكُونُ الْمُلْكُ إِلَّا فِي آلِ عَلِيٍّ الْعِقْدَ الْفَرِيدَ (٤٠٩/٢) : لَا يَكُونُ الْمُلْكُ إِلَّا فِي آلِ عَلِيٍّ الْعِقْدَ الْفَرِيدَ (٤٠٩/٢) : لَا يَكُونُ الْمُلْكُ إِلَّا فِي آلِ عَلِيٍّ الْعِقْدَ الْفَرِيدَ (٤٠٩/٢) : لَا يَكُونُ الْمُلْكُ إِلَّا فِي آلِ عَلِيٍّ الْعِقْدَ الْعَلِيِّ الْعِقْدَ الْفَرِيدَ (٤٠٩/٢) : لَا يَكُونُ الْمُلْكُ إِلَّا فِي آلِ عَلِيٍّ الْعِقْدَ الْفَرِيدَ (٤٠٩/٢) اللهَ اللهُ اللهُ

(٩) أ، ب: سَيِّدٌ.". (٩)

١٧٢-"أَشْهَدَ بِالزُّورِ مِنَ الرَّافِضَةِ، وَرَوَاهُ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ حَرْمَلَةَ، وَزَادَ فِي ذَلِكَ: مَا رَأَيْتُ أَشْهَدَ عَلَى اللَّهِ بِالزُّورِ مِنَ الرَّافِضَةِ، وَهَذَا الْمَعْنَى، وَإِنْ كَانَ صَحِيحًا، فَاللَّفْظُ الْأَوْلُ هُوَ الثَّابِتُ عَنِ الشَّافِعِيِّ، وَلَهُذَا ذَكَرَ الشَّافِعِيُّ مَا ذَكَرَهُ أَبُو حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابُهُ أَنَّهُ يَرُدُّ (١) شَهَادَةَ مَنْ عُرِفَ بِالْكَذِبِ كَالْحَطَّابِيَّةِ (٢) وَرَدُّ شَهَادَةِ مَنْ عُرِفَ بِالْكَذِبِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ، وَتَنَازَعُوا فِي شَهَادَةِ سَائِرِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ هَلْ تُقْبَلُ مُطْلَقًا؟ أَوْ تُرَدُّ مُطَلَقًا؟ أَوْ تُرَدُّ مُطْلَقًا؟ أَوْ تُرَدُّ مُطْلَقًا؟ أَوْ تُرَدُ مُطْلَقًا؟ أَوْ تُرَدُّ مُطَلَقًا؟ أَوْ تُرَدُّ مُطْلَقًا؟ أَوْ تُرَدُّ مُطْلَقًا؟ أَوْ تُرَدُ مُطْلَقًا؟ أَوْ تُرَدُّ مُطْلَقًا؟ أَوْ تُرَدُّ مُطْلَقًا؟ أَوْ تُرَدُّ مُطْلَقًا؟ أَوْ تُرَدُّ مُطْلَقًا؟ أَوْ تُرَدُ مُطْلَقًا؟ أَوْ تُرَدُّ مُطْلَقًا؟ أَوْ تُرَدُ مُولِلَا شَهَادَتَهُ ، وَلِمُنَا لَمُ يَكُنُ فِي كُتُبِهِمُ الْأُمَّهَاتِ كَالصِحَاحِ، وَالسُّنَنِ، وَالْمُسَانِيدِ (٣) الرِّوَايَةُ عَنِ الْمَشْهُورِينَ بِاللَّعَاءِ إِلَى الْبِدَعِ، وَإِنْ كَانَ فِيهَا الرِّوَايَةُ عَمَّنْ فِيهِ نَوْعٌ مِنْ

<sup>(</sup>١) أ، ب: رَدَّ.

<sup>(</sup>٢) الْخَطَابِيَّةُ مِنْ غُلَاةِ الشِّيعَةِ أَتْبَاعُ أَبِي الْخَطَّابِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي زَيْنَبَ مِقْلَاصِ الْأَسَدِيِّ الْكُوفِيّ الْأَجْدَعِ الْمَقْتُولِ سَنَةَ ١٤٣. قَالَ النُّوبَخْتِيُّ (فِرَقَ الشِّيعَةِ، ص [٠ - ٩] ٧ - ٣٨): "كَانَ أَبُو الْخَطَّابِ يَدَّعِي أَنَّ. أَبَا عَبْدِ اللهِ

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٣٠/١

جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ (الصَّادِقَ) - عَلَيْهِمَا السَّلَامُ - جَعَلَهُ قَيِّمَهُ وَوَصِيَّهُ مِنْ بَعْدِهِ، وَعَلَّمَهُ اسْمَ اللهِ الْأَرْضِ وَالْحُجَّةُ عَلَيْهِمْ إِلَى أَنِ الْعَالِقَ اللهِ الْمَالِوْكَةِ وَأَنَّهُ رَسُولُ اللهِ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ وَالْحُجَّةُ عَلَيْهِمْ إِلَى أَنْ النَّبُوّةَ، ثُمُّ ادَّعَى الرِّسَالَةَ، ثُمُّ ادَّعَى أَنَّهُ مِنَ الْمَلَاثِكَةِ وَأَنَّهُ رَسُولُ اللهِ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ وَالْحُجَّةُ عَلَيْهِمْ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ وَالْحُجَّةُ عَلَيْهِمْ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ إِلَى أَهْلِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ ال

(٣) أ، ب: وَالْمَسَانِدِ.". (١)

١٧٣-"بِدْعَةٍ كَالْخُوَارِجِ (١) ، وَالشِّيعَةِ، وَالْمُرْجِعَةِ (٢) ، وَالْقَدَرِيَّةُ، وَذَلِكَ. لِأَنَّهُمْ (٣) لَمْ يَدَعُوا الرِّوَايَةَ عَنْ هَوُلَاءِ لِلْفِسْقِ كَمَا يَظُنُّهُ بَعْضُهُمْ، وَلَكِنَّ مَنْ أَظْهَرَ بِدْعَتَهُ. وَجَبَ الْإِنْكَارُ عَلَيْهِ بِخِلَافِ مَنْ أَخْفَاهَا، وَكَتَمَهَا، وَإِذَا وَجَبَ الْإِنْكَارُ عَلَيْهِ بِخِلَافِ مَنْ أَخْفَاهَا، وَكَتَمَهَا، وَإِذَا وَجَبَ الْإِنْكَارُ عَلَيْهِ كِالَافِ مَنْ أَنْ يَهْجُرَ حَتَّى يَنْتَهِي عَنْ إِظْهَارِ بِدْعَتِهِ، وَمِنْ هَجْرِهِ أَنْ لَا يُؤْحَذَ عَنْهُ الْعِلْمُ، وَلَا يُسْتَشْهَدَ.

وَكَذَلِكَ تَنَازَعَ الْفُقَهَاءُ فِي الصَّلَاةِ حَلْفَ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ، وَالْفُجُورِ مِنْهُمْ مَنْ أَطْلَقَ (٤ الْإِذْنَ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَطْلَقَ ٤) (٤) الْمَنْعَ، وَالتَّحْقِيقَ أَنَّ الصَّلَاةَ حَلْفَهُمْ لَا يُنْهَى عَنْهَا لِبُطْلَانِ صَلَاتِمِمْ فِي نَفْسِهَا لَكِنْ لِأَثَمَّمْ إِذَا أَظْهَرُوا الْمُنْكَرَ الْمُنْكَرِ الْمُنْكَرِ الْمُنْكِرِ الْمُنْكِونَ، وَمِنْ هَذَا الْبَابِ تَرْكُ عِيَادَتِهِمْ، وَتَشْيِيعُ جَنَائِزِهِمْ كُلُّ هَذَا مِنْ بَابِ الْهُجْرِ الْمَشْرُوعِ فِي إِنْكَارِ الْمُنْكَرِ لِلنَّهْيِ عَنْهُ (٥).

وَإِذَا عُرِفَ أَنَّ هَذَا هُوَ مِنْ بَابِ الْعُقُوبَاتِ الشَّرْعِيَّةِ عُلِمَ أَنَّهُ يَخْتَلِفُ

<sup>(</sup>١) ن، م: الْخُوَارِجِ.

<sup>(</sup>٢) الْمُرْجِئَةُ هُمُ الَّذِينَ كَانُوا يُؤَجِّرُونَ الْعَمَلَ عَنِ الْإِيمَانِ، بِمَعْنَى أَضَّمْ كَانُوا يَجْعَلُونَ مَدَارَ الْإِيمَانَ لَا الْمُرْجِئَةُ هُمُ الَّذِينَ كَانُوا يُؤَجِّرُونَ الْعَمَلِ عَنِ الْإِيمَانَ مُتَوَقِّفًا عَلَى الْعَمَلِ. وَأَكْثَرُ الْمُرْجِعَةِ يَرَوْنَ أَنَّ الْإِيمَانَ لَا وَالْمَحَبَّةِ لَهُ وَالْإِقْرَارِ بِوَحْدَانِيَّتِهِ، وَلَا يَجْعَلُونَ هَذَا الْإِيمَانَ مُتَوقِقًا عَلَى الْعَمَلِ. وَأَكْثَرُ الْمُرْجِعَةِ يَرَوْنَ أَنَّ الْإِيمَانَ لَا يَتَبَعَّضُ وَلَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ إِنَّ أَهْلَ الْقِبْلَةِ لَنْ يَدْخُلُوا النَّارَ مَهْمَا ارْتَكَبُوا مِنَ الْمُعَاصِي. انْظُرِ يَتَبَعَضُ وَلَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ إِنَّ أَهْلَ الْقِبْلَةِ لَنْ يَدْخُلُوا النَّارَ مَهْمَا ارْتَكَبُوا مِنَ الْمُعَاصِي. انْظُرِ الْمُعَاصِي. انْظُرِ الْمُعَاصِي الْمُعَلِّ وَالنِّحَلَ ١/٥١٥ – ١٢٥؛ الْفَرْقَ بَيْنَ الْفِرَقِ، ص [٠ – ٩] ٢٠ – ٢٥٠؛ الْفَرْقَ بَيْنَ الْفِرَقِ، ص [٠ – ٩] ٢٠ – ٢٥٠؛ الْفَرْقِ بَيْنَ الْفِرَقِ، ص [٠ – ٩] ٣٠ – ٢٥٠؛ الْقَبُونِ (ط. الْفَصَلَ لِالْمُورِيَّ ٤/٩٤؛ الْخُوطَطَ لِلْمَقْرِيزِيِّ ٢/٩٤ عَلَى اللَّهُ مِن الْفَيْونِ (ط. الْبَدْءَ وَالتَّارِيخَ ٥/١٤٤ – ١٤٤؛ الْخِطَطَ لِلْمَقْرِيزِيِّ ٢٠٤ عَلَى الْمَعْرِونِ لَلْمَالُونَ لِلْمَالُولِ لَوْ الْمُولِونَ لَا الْمَالَقُ لِلْمَقْرِيزِيِّ ٢٠٤ عَنَافَ اصْطِلَا حَاتِ الْقُنُونِ (ط. وَلَيْتَونِ (ط. ٢٠٤ عَنْهُ الْمَعْرَفِقَ بَيْنَ الْمُولِقَ عَلَى الْعَيْنَ مَالْمُولِ الْمُعْرِقِيَ ٢٠٤ عَنْ اللَّهُ الْعِينَ الْمَعْرَافِقُ الْمُعْلِي عَلَى اللَّهُ الْعَلَى الْعَنْهُ مِنْ الْفَالِونِ الْعَلَى اللَّهُ الْعَلَى الْعَلْولِ الْعَلَى الْمَالِقُولِ الْعَلَى الْمُعْرِيقِ عَلَى اللْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى اللْعَلَمُ الْعَلَى الْعَلَى اللْعَلَى الللْعَلَى اللْعَلَى اللَّهُ الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى اللْعَلَى الْعَلَى اللْعَلَى الْعَلَى الْعُلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعُولَ الْعَلَى الْعَلَى الْعُلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَل

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢/١

- (٣) ن، م: أَنْكُمْ.
- (٤) (٤ ٤): سَاقِطٌ مِنْ (أ) ، (ب) .
  - (٥) ن، م: الْمَنْهِيّ عَنْهُ.". (١)

١٧٤ – "وَأَمَّا ابْنُ عَقِيلٍ (١) . وَالْقَاضِي. (٢) فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، وَأَبُو حَازِمِ بْنُ الْقَاضِي أَبِي يَعْلَى (٣) ، وَأَبُو الْخَطَّابِ (٤) ، فَيُصرِّحُونَ بِالتَّعْلِيلِ وَالْحِكْمَةِ فِي أَفْعَالِ اللَّهِ تَعَالَى مُوافَقَةً لِمَنْ قَالَ ذَلِكَ مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ. وَالْمَصَالِحِ، وَالْكَرَّامِيَّةُ (٥) ، وَأَمْثَالُهُمْ وَالْحَبُونِيَّةُ هُمْ مِنْ أَهْلِ السُّنَةِ الْقَائِلِينَ بِالْقَدَرِ، وَجُمْهُورُهُمْ يَقُولُونَ بِالتَّعْلِيلِ (\* وَالْمَصَالِحِ، وَالْكَرَّامِيَّةُ (٥) ، وَأَمْثَالْهُمُ هُمْ (٦) أَيْضًا مِنَ الْقَائِلِينَ

<sup>(</sup>١) أَبُو الْوَفَاءِ عَلِيُّ بْنُ عَقِيلِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ الْبَغْدَادِيُّ، مِنَ الْحُنَابِلَةِ الَّذِينَ خَالَفُوا الْمَذْهَبَ وَلَجَأُوا إِلَى التَّأُويلِ مِثْلُ ابْنِ الْجُوْزِيِّ، كَانَ يُعَظِّمُ الْحُلَّاجَ فَأَرَادَ الْخَنَابِلَةُ قَتْلَهُ. وُلِدَ سَنَةَ ٢٣١ وَتُؤفِيُّ سَنَةَ ٥١٣ انْظُرْ تَرْجَمَتَهُ فِي الذَّيْلِ مِثْلُ ابْنِ الْجُوْزِيِّ، كَانَ يُعَظِّمُ الْحُلَّاجَ فَأَرَادَ الْخَنَابِلَةُ قَتْلَهُ. وُلِدَ سَنَةَ ٢٥١ وَتُؤفِيٌ سَنَةَ ٥١ مَ ١٤٢ انْظُرْ تَرْجَمَتَهُ فِي الذَّيْلِ الْبُورِيِّ، كَانَ يُعَظِّمُ الْحُلَّرَةِ ١٢٤٨ - ٢٤٤ اللَّعْلَمِ الْمُلْحَقِ ٣/٣٠ و ١٤٢ اللَّعْلَمِ الْمُلْحَقِ ٣/٣٠ و ١٤٢ اللَّعْلَمِ مُعَلِيقًا لَمُنْ وَكِلْمَانَ هَالِكُ وَلِيَ اللَّهُ الْمُلْحَقِ ٣/٣٠ و ١٤٢ اللَّعْلَمِ مُعَلِمُ الْمُلْحَقِ ٣/٣٠ و ١٤٢ اللَّعْلَمِ مُعْلَمُ الْمُلْحَقِ ٣/٣٠ و ١٤٨ اللَّهُ الْمُلْحَقِ ٣/٣٠ و الْمُلْحَقِ ٣/٣٠ و ١٤٢ اللَّعْلَمِ اللهُ الْمُلْحَقِ ٣/٣٠ و ١٤٨ اللَّهُ الْمُلْحَقِ ٣/٣٠ و ١٤٨ اللَّهُ الْمُلْحَقِ ٣/٣٠ و ١٤٨ اللَّهُ اللهُ الْمُلْحَقِ ٣/٣٠ و الْمُلْحَقِ ٣/٣٠ و اللَّهُ الْمُلْحِقِ ٣/٣ و اللَّهُ الْمُلْحَقِ ٣/٣ و اللَّهُ الْمُلْحَقِ ٣/٣٠ و اللَّهُ الْمُلْحَقِ ٣/٣ و اللَّهُ اللَّهُ الْمُلْحَقِ ٣/٣ و اللَّهُ الْمُلْحَقِ ٣/٣ و اللْمُلْحَقِ ٣/٣ و اللَّهُ الْمُلْحَقِ ٣/٣ و اللَّهُ اللَّهُ الْمُلْحَقِ ٣/٣ و اللْمُلْحِقِ ٣/٣ و الللْمُلْحَقِ ٣/٣ و اللَّهُ اللْمُلْحَقِ ٣/٣ و الللْمُلْحَقِ ٣ و اللْمُلْحَقِ ٣/٣ و اللْمُلْحَقِ ٣/٣ و اللْمُلْمِلْمُ الللْمُلْحَقِ ٣ الْمُلْحَقِ ١٠ و اللْمُلْحَقِ ١٠ و الللْمُلْحَقِ ١٠ و الللْمُلْعُلُمُ الللْمُلْحَقِ ١٤ و اللْمُلْحَلِمُ اللْمُلْحَقِ ١٤ و اللْمُلْعِلْمُ اللْمُلْحَقِ ١٤ و اللْمُلْحَلِمُ اللْمُلْعُلُمُ اللْمُلْعُلْمُ اللْمُلْعِلْمُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللْمُلْعُلُمُ الْمُلْعُلُمُ اللْمُلْعُلُمُ اللْمُلْعُلُمُ اللْمُلْعُلِمُ اللْمُلْمُ اللْمُلْعُلُمُ اللْمُلْعُلُمُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللْمُلْع

<sup>(</sup>٢) وَالْقَاضِي: سَاقِطَةٌ مِنْ (أ) ، (ب) .

<sup>(</sup>٣) أ، ب: وَأَبُو حَازِمِ بْنُ الْقَاضِي أَبِي يَعْلَى ؛ ن، م: وَأَبُو حَازِمٍ. وَالصَّوَابُ أَبُو حَازِمٍ. وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَرَّاءِ الْمُتَوَقَّ سَنَةَ ٧٢٥. انْظُرِ الذَّيْلَ لِابْن رَجَب ١٨٤/١ – ١٨٥.

<sup>(</sup>٤) ن، م: وَأَبُو الْخَطَّابِ الصَّغِيرُ. وَهُوَ خَطَأً. وَلَعَلَّ الصَّوَابَ " وَأَبُو يَعْلَى الصَّغِيرُ " وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَرَّاءِ أَبُو الْحُسَيْنِ صَاحِبُ كِتَابِ " طَبَقَاتِ الْخُنَابِلَةِ ". انْظُرِ الذَّيْلَ ١٧٦/١ - ١٧٨.

<sup>(</sup>٥) الْكَرَّامِيَّةُ هُمْ أَتْبَاعُ مُحَمَّدِ بْنِ كَرَّامٍ أَبِي عَبْدِ اللهِ السِّجِسْتَانِيِّ الْمُتَوَقَّ فِي الْقُدْسِ سَنَةَ ٥٥ (انْظُرْ شَذَرَاتِ النَّشْبِيهِ النَّهْ هُمْ أَتْبَاعُ مُحَمَّدِ بْنِ كَرَّامِيَّةُ يُوافِقُونَ السَّلَفَ فِي إِنْبَاتِ الصِّفَاتِ وَلَكِنَّهُمْ يُبَالِغُونَ فِي ذَلِكَ إِلَى حَدِّ التَّشْبِيهِ وَالنَّهْ مِي وَافِقُونَ السَّلَفَ أَيْضًا فِي إِنْبَاتِ الْقَدَرِ وَالْقُولِ بِالْحِكْمَةِ، وَلَكِنَّهُمْ يُوافِقُونَ المُعْتَزِلَةَ فِي وُجُوبِ وَالتَّجْسِيم، وَهُمْ يُوافِقُونَ السَّلَفَ أَيْضًا فِي إِنْبَاتِ الْقَدَرِ وَالْقُولِ بِالْحِكْمَةِ، وَلَكِنَّهُمْ يُوافِقُونَ المُعْتَزِلَةَ فِي وَجُوبِ وَالتَّجْسِيم، وَهُمْ يُوافِقُونَ السَّلَفَ أَيْضًا فِي إِنْبَاتِ الْقَدْرِ وَالْقُولِ بِالْحِكْمَةِ، وَلَكِنَّهُمْ يُوافِقُونَ المُعْتَزِلَةَ فِي وَجُوبِ وَالتَّجْسِيم، وَهُمْ يُوافِقُونَ السَّلَفَ أَيْضًا فِي إِنْبَاتِ الْقَدْرِ وَالْقُولِ بِالْمِعْرِيُ وَاللَّهُ مِن الْمُونِي وَاللَّهُ مِن الْمُوتِي وَاللَّهُ مِن الْمُولِي وَفِي أَنَّ الْعَقْلِ وَفِي أَنَّ الْمُعْرِي وَلَا السَّرْعِ. كَمَا يَعُدُّهُمُ الْأَشْعَرِيُ وَاللَّوسَلَ وَفِي أَنَّ الْمُعْرِي وَلِي اللِّسَانِ دُونَ الْقُلْبِ. انْظُرِ الْمَقَالَاتِ ١٨٥٠ / ؟ الْفِصَلَ لِالْمِينَ وَالْمُشْرِينَ وَالْمُعْرِينَ وَلَا اللَّهُمُ وَلِي اللْمُعْلِي وَالْمُشْرِينَ وَالْمُشْرِينَ وَالْمُشْرِينَ وَالْمُشْرِينَ وَالْمُشْرِينَ وَالْمُشْرِينَ وَالْمُشْرِينَ وَالْمُعْرِينَ وَلَالَ وَالْمُعْرِينَ وَلَالْمُعْرِينَ وَلَالْمُولِ الْمُعْرِينَ وَلِي اللْمُعْرِينَ وَلِي الللْمُ وَالْمُؤْمِنَ فِي الللْمُولِي وَالْمُؤْمِنَ وَالْمُولِي وَلِي الللْمُعْرِقُ وَلَالْمُعْرِقُ وَلَا الْمُعْرَالُ وَالْمُؤْمِنَ وَلِي الللْمُ الْمُعْلِي وَلِي الْمُعْلِقُولُ الْمُعْرِينَ فِي وَلِي الْمُعْرَاقِ وَلِي الْمُعْرَاقُ وَلِي الْمُع

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٦٣/١

## (٦) هُمْ: سَاقِطَةٌ مِنْ (أ) ، (ب) .". (١)

١٧٥ - "وَافَقَهُمْ مِنَ الْأَشْعَرِيَّةِ وَالْكَرَّامِيَّةِ وَالشِّيعَةِ، وَمَنْ وَافَقَهُمْ مِنْ أَتْبَاعِ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهِمْ، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ لَمَّا اعْتَقَدُوا (١) أَنَّ الرَّبَّ فِي الْأَرَلِ كَانَ يَمْتَنِعُ مِنْهُ الْفِعْلُ وَالْكَلَامُ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ - وَكَانَ حَقِيقَةُ قَوْلِمِمْ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فَمَا اعْتَقَدُوا (١) أَنَّ الرَّبَّ فِي الْأَرَلِ كَانَ يَمْتَنِعُ مِنْهُ الْفِعْلُ وَالْكَلَامُ بَمْشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ لِكَوْنِ ذَلِكَ مُمْتَنِعًا لِنَفْسِهِ، وَالْمُمْتَنِعُ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْمَقْدُورِ - فَالْوَا (٢) حِزْبَيْنِ: صَارُوا (٢) حِزْبَيْنِ:

حِزْبًا قَالُوا: إِنَّهُ صَارَ قَادِرًا عَلَى الْفِعْلِ وَالْكَلَامِ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ قَادِرًا عَلَيْهِ [لِكَوْنِهِ صَارَ الْفِعْلُ وَالْكَلَامُ مُمْكِنًا بَعْدَ أَنْ كَلُ يَكُنْ قَادِرًا عَلَيْهِ [لِكَوْنِهِ صَارَ الْفِعْلُ وَالْكَلَامُ مُمْكِنًا بَعْدَ أَنْ كَانَ (٣) مُمُتَنِعًا، وَإِنَّهُ انْقَلَبَ مِنْ الإِمْتِنَاعِ الذَّاتِيِّ إِلَى الْإِمْكَانِ الذَّاتِيِّ إِلَى الْإِمْكَانِهِ، وَالْجُهْمِيَّةِ، وَالْجُهُمِيَّةِ، وَالْجُهُمِيَّةِ، وَالْمُعْتَرِلَةِ، وَأَئِمَةِ الشِيعَةِ كَالْمُاشِمِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ.

[وَحِزْبًا] قَالُوا (٥): صَارَ الْفِعْلُ مُمْكِنًا بَعْدَ أَنْ كَانَ مُمْتَنِعًا مِنْهُ، وَأَمَّا الْكَلَامُ، فَلَا يَدْخُلُ (٦) تَحْتَ الْمَشِيئَةِ، وَالْقُدْرَةِ، بَلْ هُوَ شَيْءٌ وَاحِدٌ لَازِمٌ لِذَاتِهِ، وَهُوَ قَوْلُ ابْن كُلَّابٍ (٧)، وَالْأَشْعَرِيّ وَمَنْ وَافَقَهُمَا.

(٧) ابْنُ كُلَّابٍ (بِضَمِّ الْكَافِ وَتَشْدِيدِ اللَّامِ) هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ سَعِيدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ كُلَّابِ الْقُطَّانُ الْمُتَوَقَّ بَعْدَ سَنَةِ ٢٤٠ بِقَلِيلٍ. عَدَّهُ الشَّهْرَسْتَانِيُّ (الْمِلَلَ وَالنِّحَلَ ١/٥٨) وَالْأَشْعَرِيُّ (الْمَقَالَاتِ ١/٥٣) وَابْنُ طَاهِرٍ الْبَعْدَادِيُّ (الْمَقَالاتِ ١/٥٥٨) وَابْنُ طَاهِرٍ الْبَعْدَادِيُّ (الْمَقَالاتِ ١/٥٥٨) إِنَّهُ شَيْخٌ قَدِيمٌ لِلْأَشْعَرِيُّةِ. وَقَالَ عَنْهُ ابْنُ حَزْمٍ (الْفِصَلَ ٥/٧٧) إِنَّهُ شَيْخٌ قَدِيمٌ لِلْأَشْعَرِيُّةِ. وَقَالَ عَنْهُ ابْنُ حَزْمٍ (الْفِصَلَ ٥/٧٧) إِنَّهُ شَيْخٌ قَدِيمٌ لِلْأَشْعَرِيُّةِ. وَقَالَ عَنْهُ ابْنُ حَزْمٍ اللهِ ذَكْرَهَا الْأَشْعَرِيُّ فِي الْمَقَالَاتِ ٢/٠٢، ٢٠٣٢، ٢٤٥، وَانْظُرُ أَيْضًا عَنِ ابْنِ ابْنِ لَكُلَّابٍ فِي كَلَامِ اللهِ ذَكْرَهَا الْأَشْعَرِيُّ فِي الْمَقَالَاتِ ٢/٠٣، ٢٠٣١، ١٨٥، وَانْظُرُ أَيْضًا عَنِ ابْنِ النَّدِيمِ صَ ١٨٠ وَانْظُرُ أَيْضًا عَنِ ابْنِ كُلَّابٍ وَمَذْهَبِهِ: طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ ٢/٩٩ - ٣٠٠ ؛ الْفِهْرِسْتَ لِابْنِ النَّدِيمِ صَ ١٨٨؛ لِسَانَ الْمِيزَانِ ٣/٩٠٠ - ٢٩٨، الْمِيرَانِ ٣/٩٠١ - ٢٩٨ ؛ لِسَانَ الْمِيزَانِ ٣/٩٠١ - ٢٩٨ ؛ الْفُهْرِسْتَ لِابْنِ النَّذِيمِ كَلَّالِ وَالنِّحَلَ ١/٨٤٨ ؛ أَصُولَ الدِين، ص ١٨٨؛ وَالنِحَلَ الْمَلَلُ وَالنِّحَلَ ١/٨٤٨ ؛ أَصُولَ الدِين، ص ١٨٨؛

<sup>(</sup>١) أَ: لِمَا قَالُوا اعْتَقَدُوا ؟ بِ: لَمَّا قَالُوا وَاعْتَقَدُوا.

<sup>(</sup>٢) ن، م: وَصَارُوا.

<sup>(</sup>٣) ن، م: وَغَيْرُهُمْ وَقَالُوا.

<sup>(</sup>٤) ن (فَقَطْ): بَعْدَ مَا كَانَ.

<sup>(</sup>٥) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ن) ، (م) .

<sup>(</sup>٦) ن (فَقَطْ) : فَلَا بُدَّ يَدْخُلُ، وَهُوَ خَطَأٌ.

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ١٤٣/١

. ٩، ٩٧، ١٠٤، ١٠٩، ١١٣، ١٢٣، ١٣٢، ٢٢٢، ٢٥٤؛ الْفِصَلَ لِلْأَبْنِ حَزْمٍ ٢/٩٨٢، ٥/٧٠.". (١)

١٧٦- "وَأَيْضًا، فَإِنَّهُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ الَّذِي نَتَكَلَّمُ عَلَيْهِ، وَهُوَ تَقْدِيرُ أَنْ لَا يَكُونَ الْأَزَلِيُّ مُسْتَلْزِمًا لِتِلْكَ الْحُوادِثِ، بَلْ كَانَتْ حَادِثَةً بَعْدَ أَنْ لَمْ تَكُنْ، فَيَلْزُمُ (١) أَنَّ الْعَالَمَ كَانَ خَالِيًا عَنْ جَمِيعِ الْحُوَادِثِ، ثُمُّ حَدَثَتْ (٢) الْعُوادِثِ، بَلْ كَانَتْ حَادِثَةً بَعْدَ أَنْ لَمْ تَكُنْ، فَيَلْزُمُ (١) أَنَّ الْعَالَمَ كَانَ خَالِيًا عَنْ جَمِيعِ الْحُوَادِثِ، ثُمُّ حَدَثَتْ (٢) فِيهِ بِلَا سَبَبٍ حَادِثٍ، وَهُوَ شَبِيهٌ بِقَوْلِ الْحُرَّانِيِّينَ الْقَائِلِينَ (٣) بِالْقُدَمَاءِ الْخُمْسَةِ الْوَاجِبِ بِنَفْسِهِ، وَالْمَادَّةِ، وَالْمُدَّةِ، وَالْمُدَّةِ، وَالْمُدَّةِ، وَالْمُدَّةِ، وَالْمُدَّةِ، وَالْمُدَّةِ، وَالْمُدُولِي، كَمَا يَقُولُهُ دِيمُقُرَاطِيسُ (٤) ، وَابْنُ زُكْرِيّا الطَّبِيبُ (٥) وَمَنْ. وَافَقَهُمَا، أَوْ بِقَوْلٍ يُحْكَى عَنْ وَالنَّفْسِ، وَالْمُدُولِي، كَمَا يَقُولُهُ دِيمُقُرَاطِيسُ (٤) أَزَلِيَّةُ، وَهُوَ الْقَوْلُ بِقِدَمِ الْمُدَوّةِ -

- (٤) وَهُوَ دِعُوقْرَيْطِسُ DEMOKRITOS الْفَيْلَسُوفُ الْيُونَانِيُّ الْمَشْهُورُ، وَقَدْ وُلِدَ فِي أَبَدِيرَا مِنْ أَعْمَالِ تَرَاقِيَا، وَلَكِنَّنَا لَا نَعْلَمُ أَنَّهُ اشْتَهَرَ حَوَالَيْ سَنَةَ ٢٠٤ ق. م. (انْظُرْ مَثَلًا بُرُوتَرَانْدِرَسِلَ: لَا نَعْلَمُ أَنَّهُ اشْتَهَرَ حَوَالَيْ سَنَةَ ٢٠٤ ق. م. (انْظُرْ مَثَلًا بُرُوتَرَانْدِرَسِلَ: تَرْجَمَةَ الدُّكْتُورِ زَكِيِّ نَجِيبٍ مَحْمُود، الْقَاهِرَةِ، ١٩٥٤) . وَهُو أَهَمُّ شَخْصِيَّاتِ تَرْجَمَةَ الدُّكْتُورِ زَكِيٍّ نَجِيبٍ مَحْمُود، الْقَاهِرَةِ، ١٩٥٤) . وَهُو أَهَمُّ شَخْصِيَّاتِ الْمَدْرَسَةِ النَّرْبِيَّةِ وَمَدْهَبُهَا كَمَا ذَكَرَ الْعَرَبُ فِيمَا بَعْدُ هُوَ مَذْهَبُ الْقَائِلِينَ بِالْجُزْءِ الَّذِي لَا يَتَجَزَّأُ أَوْ بِالْجُوهِرِ الْقَرْبِيَّةِ وَمَذْهَبُهُا كَمَا ذَكَرَ الْعَرَبُ فِيمَا بَعْدُ هُوَ مَذْهَبُ الْقَائِلِينَ بِالْجُزْءِ اللَّذِي لَا يَتَجَزَّأُ أَوْ بِالْجُوهُرِ الْقَوْدِ. وَانْظُرْ تَرْجَمَتَهُ وَمَذْهَبُهُ فِي الْكُتُبِ الْعَرَبِيَّةِ مِثْلِ طَبَقَاتِ الْأَطِبَّاءِ وَالْحُكَمَاءِ لِابْنِ جَلْجَلَ، ص [٠ ٩] ٣ ؛ الْفَرْدِ. وَانْظُرْ تَرْجَمَتَهُ وَمَذْهَبُهُ فِي الْكُتُبِ الْقِفْطِيِّ، ص [٠ ٩] ٢٠ ؛ الْمِلَلُ وَالنِّحَلُ ١٧/١٠ ١٢٠،١٠٨ ١٢٠ ، ١٢٠٠
- (٥) وَهُوَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ زَكْرِيًا الرَّازِيُّ الطَّبِيبُ وَالْفَيْلَسُوفُ الْمُتَوَقَّ سَنَةَ ٣١٣، وَهُوَ أَحَدُ الْقَائِلِينَ بِمَذْهَبِ الْجُوْهَرِ الْفَرْدِ مِنَ الْمُنْتَسِبِينَ إِلَى الْإِسْلَامِ. انْظُرْ تَرْجَمَتَهُ فِي طَبَقاتِ الْأَطِبَّاءِ لِابْنِ جَلْجَلَ، ص ٧٧، ٧٧؛ ابْنُ الْإِسْلَامِ. انْظُرْ تَرْجَمَتَهُ فِي طَبَقاتِ الْإَسْلَامِ (دِمَشْقَ ٢٧٦ ٢٧١) ، ص [٠ ٩] ١، الْقِفْطِيّ، ٢٧١. وَقَدْ تَكَلَّمَ الدُّكْتُورُ س. بِينِيسُ فِي كِتَابِهِ " مَذْهَبِ الذَّرَةِ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ " (تَرْجَمَةَ الدُّكْتُورِ مُحَمَّدِ عَبْدِ الْهَادِي ٢٢. وَقَدْ تَكَلَّمَ الدُّكْتُورُ س. بِينِيسُ فِي كِتَابِهِ " مَذْهَبِ الدَّرَةِ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ " (تَرْجَمَةَ الدُّكْتُورِ مُحَمَّدِ عَبْدِ الْهَادِي أَيْ الْقُدَمَاءَ أَيْ رَيْدَهُ، الْقَاهِرَةِ، ١٩٤٦) عَلَى مَذْهَبِ الرَّازِيِّ بِالتَّفْصِيلِ، وَذَكَرَ (ص [٠ ٩] ،) قَوْلَ الرَّازِيِّ: إِنَّ الْقُدَمَاءَ أَلِي رَيْدَهُ، الْقَاهِرَةِ، ١٩٤٦) عَلَى مَذْهَبِ الرَّازِيِّ بِالتَّفْصِيلِ، وَذَكَرَ (ص [٠ ٩] ،) قَوْلَ الرَّازِيِّ: إِنَّ الْقُدَمَاءَ أَوْ الْجُواهِرَ خَمْسَةُ: الْبَارِيُّ وَالنَّفْسُ وَالْمُيُولَى وَالزَّمَانُ وَالْمَكَانُ. وَانْظُرْ نَفْسَ الْكِتَابِ ص [٠ ٩] ، ) قَوْلَ الرَّانِ عَزْمٍ وَالنَّمُانُ وَالْمُكَانُ. وَانْظُرْ أَيْضًا: الْفِصَلَ لِلْإِنْ عَزْمٍ هِ ١٩٠٥.

<sup>(</sup>١) ب (فَقَطْ): يَلْزَمُ.

<sup>(</sup>٢) أ، ب: حَدَثَ.

<sup>(</sup>٣) أ، ب: وَهُمْ مَنْ يَقُولُ.

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ١٥٦/١

(٦) ن، م: الْعَوَالِمِ.". (١)

١٧٧-"تَقْدِيمِهِ فِي الصَّلَاةِ، وَأَحَادِيثَ أُحْرَلَمُ أَذْكُرْهَا لِكَوْنِهَا لَيْسَتْ مِمَّا يُشْبِتُهُ (١) أَهْلُ الْحَدِيثِ.

[أدلة <mark>ابن حزم</mark> على أن الرسول نص على خلافة أبي بكر نصا جليا]

وَقَالَ أَبُو مُحَمَّدِ بِنُ حَزْمٍ فِي كِتَابِهِ فِي (٢) " الْمِلَلِ وَالنِّحَلِ " (٣) اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي الْإِمَامَةِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لَمْ يَسْتَخْلِفْ أَحَدًا، ثُمُّ اخْتَلَفُوا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لَمْ يَسْتَخْلِفْ أَحَدًا، ثُمُّ اخْتَلَفُوا (٥) فَقَالَ بَعْضُهُمْ: [لَكِنْ] (٦) لَمَّا اسْتَخْلَفَ أَبَا بَكْرٍ (٧) عَلَى الصَّلَاةِ كَانَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى أَنَّهُ أَوْلاَهُمْ بِالْإِمَامَةِ وَالْخِلافَةِ عَلَى الْأَمْرِ (٨). وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا، وَلَكِنْ كَانَ أَبْيَنَهُمْ (٩) فَضْلًا فَقَدَّمُوهُ لِذَلِكَ.

وَقَالَتْ طَاثِفَةُ: بَلْ نَصَّ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَلَى اسْتِخْلَافِ أَبِي بَكْرٍ بَعْدَهُ عَلَى أُمُورِ النَّاسِ نَصًّا جَلتًا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَبِهَذَا نَقُولُ لِبَرَاهِينَ، أَحَدُهَا إِطْبَاقُ النَّاسِ كُلُّهُمْ،

(١) ن (فَقَطْ) : يُبَيِّنُهُ.

(٢) فِي سَاقِطَةٌ مِنْ (أ) ، (ب) .

(٣) الْفِصَلُ فِي الْمِلَلِ وَالْأَهْوَاءِ وَالنِّحَلِ " وَالْكَلَامُ التَّالِي فِي ١٧٦/٤ تَحْقِيقُ د. مُحَمَّد إِبْرَاهِيم نَصْر، د. عَبْدُ الرَّحْمَنِ عُمَيْرة، ط. عُكَاظٍ، الرِّيَاضُ ٤٠٢/١ \ ١٩٨٢.

(٤) : ف الْفِصَالُ: قَدِ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي هَذَا فَقَالَتْ. .

(٥) ثُمُّ اخْتَلَفُوا: لَيْسَتْ فِي (ف) .

(٦) لَكِنْ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) .

(٧) ف: أَبَا بَكْرِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -

(٨) ف: الْأُمُور.

(9) أَبْيَنَهُمْ: كَذَا فِي (a) ، (b) ، وَفِي (b) ، (b) ، (b) : أَثْبَتَهُمْ.". (a)

١٧٨- "حَقًّا فَقَدْ قَالَهُ بَعْضُهُمْ، وَإِنْ كَانَ الْحُقُّ هُوَ نَقِيضَهُ فَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ ذَلِكَ. فَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ لَمْ يَخْرُجِ الْحَقُّ عَنْ أَهْلِ السُّنَّةِ.

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢٠٩/١

<sup>(</sup>٢) منهاج السنة النبوية ١/٩٣

[قول الراوندية بالنص على خلافة العباس]

وَأَيْضًا فَلَوْ قُدِّرَ أَنَّ الْقَوْلَ بِالنَّصِّ هُوَ الْحُقُّ لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ حُجَّةٌ لِلشِّيعَةِ، فَإِنَّ الرَّاوَنْدِيَّةَ (١) تَقُولُ بِالنَّصِّ عَلَى الْعَبَّاسِ كَمَا قَالُوا هُمْ بِالنَّصِّ عَلَى عَلِيّ.

قَالَ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى وَغَيْرُهُ: " وَاخْتَلَفَ الرَّاوَنْدِيَّةُ فَذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ إِلَى أَنَّ النَّبِيَّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَشَفَهُ وَصَرَّحَ بِهِ، وَأَنَّ الْأُمَّةَ جَحَدَتْ (٢) هَذَا النَّصَّ وَارْتَدَّتْ نَصَّ عَلَى الْعَبَّاسِ بِعَيْنِهِ وَاسْمِهِ، وَأَعْلَنَ ذَلِكَ وَكَشَفَهُ وَصَرَّحَ بِهِ، وَأَنَّ الْأُمَّةَ جَحَدَتْ (٢) هَذَا النَّصَّ وَارْتَدَّتْ وَحَالَفَتْ أَمْرَ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – (٣) عِنَادًا. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّ النَّصَّ عَلَى الْعَبَّاسِ وَوَلَدِهِ مِنْ بَعْدِهِ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ " (٤) يَعْنَى هُو نَصُّ خَفِيٌّ.

فَهَذَانِ قَوْلَانِ لِلرَّاوَنْدِيَّةِ كَالْقَوْلَيْنِ لِلشِّيعَةِ، فَإِنَّ الْإِمَامِيَّةَ تَقُولُ: إِنَّهُ نَصَّ عَلَى [عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ]- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - (٥) مِنْ طَرِيقِ التَّصْرِيح وَالتَّسْمِيَةِ

١٧٩-"الْحَفِيِّ الَّذِي يَحْتَاجُ إِلَى تَأْمُّلٍ لِمَعْنَاهُ. وَحُكِيَ عَنِ الْجَارُودِيَّةِ مِنَ الزَّيْدِيَّةِ (١) أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - نَصَّ عَلَى عَلِيِّ بِصِفَةٍ لَمْ تَكُنْ تُوجَدُ إِلَّا فِيهِ، لَا مِنْ جِهَةِ التَّسْمِيَةِ.

فَدَعْوَى الرَّاوَنْدِيَّةِ فِي النَّصِّ مِنْ جِنْسِ دَعْوَى الرَّافِضَةِ، وَقَدْ ذُكِرَ فِي الْإِمَامِيَّةِ أَقْوَالُ أُحَرُ.

قَالَ [أَبُو مُحَمَّدِ] بِنُ حَزْمٍ (٢) " اخْتَلَفَ الْقَائِلُونَ بِأَنَّ الْإِمَامَةَ (٣) لَا تَكُونُ (٤) إِلَّا فِي صَلِيبَةِ قُرَيْشٍ (٥) ، فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: هِيَ جَائِزَةٌ فِي

<sup>(</sup>١) سَبَقَتِ الْإِشَارَةُ مِنْ قَبْلُ ص ١٤ ت ٤ إِلَى الرَّاوَنْدِيَّةِ الْقَائِلِينَ بِإِمَامَةِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَإِلَى مَا ذَكَرَهُ الْأَشْعَرِيُّ عَنْهُمْ فِي الْمَقَالَاتِ ١٤، وَالرَّازِيُّ فِي اعْتِقَادَاتِ فِرَقِ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُشْرِكِينَ، ص ٦٣. وَسَيَرِدُ بَعْدَ الْأَشْعَرِيُّ عَنْهُمْ فِي الْفِصَلِ ١٥٤/٤. وَسَيَرِدُ بَعْدَ قَلِيلِ كَلَامُ ابْنِ حَزْمٍ عَنْهُمْ فِي الْفِصَلِ ١٥٤/٤.

<sup>(</sup>٢) أ، ب: كَفَرَتْ.

<sup>(</sup>٣) أ، ب: أَمْرَ الرَّسُولِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -.

<sup>(</sup>٤) يَقُولُ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى فِي كِتَابِهِ " الْمُعْتَمَدِ فِي أُصُولِ الدِّينِ " ص ٢٢٣: " وَذَهَبَ قَوْمٌ مِنَ الرَّاوَنْدِيَّةِ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ ". أَنَّ النَّصَّ عَلَى الْعَبَّاسِ وَوَلَدِهِ مِنْ بَعْدِهِ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ ".

<sup>(</sup>٥) ن، م: عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، أ، ب: عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ.". (١)

<sup>(</sup>١) ن، م: الجُتَارُودِيَّةِ وَالزَّيْدِيَّةِ. وَهُوَ حَطَأٌ. وَالجُتَارُودِيَّةُ هُمْ مِنْ فِرَقِ الزَّيْدِيَّةِ وَيَنْتَسِبُونَ إِلَى مَنْ يُعْرَفُ بِأَبِي الجُتَارُودِ. انْظُرْ عَنْ مَذْهَبِهِمْ: مَقَالَاتِ الْإِسْلَامِيِّينَ ١٣٣/١ - ١٣٥، الْمِلَلَ وَالنِّحَلُ ١٤٠/١ : الْفَرْقَ بَيْنَ الْفِرَقِ،

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ١/٠٠٠

.75 - 77

- (٢) ن، م: ابْنُ حَزْمٍ. وَالْكَلَامُ التَّالِي فِي (ف) ١٥٤/٤. وَأُوَّلُهُ فِي (ف): وَاخْتَلَفَ.
  - (٣) ن: الْإِمَامِيَّةَ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.
    - (٤) ف: لَا تَحُوزُ.
- (٥) ف ٤/٤ : صُلْبَةِ؛ أَ، ب: صِبْيَةِ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ، وَهُوَ الَّذِي فِي (ن) ، (م) وَالْمَعْنَى أَنَّ الْإِمَامَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا فِي قُرَشِيٍّ خَالِصِ النَّسَبِ. وَفِي " أَسَاسِ الْبَلَاغَةِ " لِلزَّمَّخْشَرِيِّ، مَادَّةِ: " صَلَبَ ": عَرَبِيُّ صَلِيبٌ: حَالِصُ النَّسَب.". (١)
- ١٨٠- "جَمِيعِ وَلَدِ فِهْرِ بْنِ مَالِكِ بْنِ النَّصْرِ (١) ؛ وَهَذَا قَوْلُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَجُمْهُورِ الْمُرْجِئَةِ (٢) وَبَعْضِ الْمُعْتَزِلَةِ.

وَقَالَتْ طَائِفَةُ: لَا تَجُوزُ الْخِلَافَةُ إِلَّا فِي وَلَدِ الْعَبَّاسِ [بْن عَبْدِ الْمُطَّلِبِ] (٣) ، وَهُمُ الرَّاوَنْدِيَّةُ (٤) .

وَقَالَتْ طَائِفَةُ: لَا تَجُوزُ [الخِلافَةُ] (٥) إِلَّا فِي وَلَدِ عَلِيّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ (٦).

وَقَالَتْ طَائِفَةُ: لَا بَحُوزُ [الْخِلَافَةُ] (٧) إِلَّا فِي وَلَدِ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ (٨) (\* ثُمَّ قَصَرُوهَا (٩) عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ أَنَّهُ كَانَ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ أَنَّهُ كَانَ

(١٠) مَا بَيْنَ النَّجْمَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (أ) ، (ب) . وَتَرْجَمَةُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ فِي اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي مَا الْمَدَايِنَ مُتَعَلِّبًا عَلَيْهَا أَيَّامَ فِي لِسَانِ الْمِيزَانِ ٣٦٣٣ – ٣٦٣، وَفِيهَا (ص ٣٦٤) : قَالَ أَبُو نُعَيْمٍ فِي تَارِيخِهِ: قَدِمَ الْمَدَايِنَ مُتَعَلِّبًا عَلَيْهَا أَيَّامَ مَرْوَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَمَعَهُ أَبُو جَعْفَرٍ الْمَنْصُورُ، فَبَقِيَ مِنْ سَنَةِ (٢٨) إِلَى انْقِضَاءِ سَنَةِ (٢٩) ، ثُمَّ هَرَبَ إِلَى حُرَاسَانَ

<sup>(</sup>١) ف: فِهْرِ بْن مَالِكٍ فَقَطْ.

<sup>(</sup>٢) ن، م: جُمْهُورِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْمُرْجِئَةِ.

<sup>(</sup>٣) بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) .

<sup>(</sup>٤) ف: وَهُوَ قَوْلُ الرَّاوَنْدِيَّةِ.

<sup>(</sup>٥) الْخِلَافَةُ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) .

<sup>(</sup>٦) ن، م: عَلِيّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -.

<sup>(</sup>٧) الْخِلَافَةُ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) .

<sup>(</sup>٨) ن، م: جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -.

<sup>(</sup>٩) ف: ثُمَّ قُصُورُهَا، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ١/٢٠٥

فَسَجَنَهُ أَبُو مُسْلِمٍ إِلَى أَنْ مَاتَ مَسْجُونًا سَنَةَ إِحْدَى وَثَلَاثِينَ وَمِاثَةٍ. ثُمَّ نَقَلَ ابْنُ حَجَرٍ عَنِ <mark>ابْنِ حَزْمِ</mark> قَوْلَهُ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاوِيَةَ رَدِيَّ الدِّينِ مُعَطِّلًا يَصْحَبُ الدَّهْرِيَّةَ.". (١)

١٨١- "وَمِثْلِ قَوْلِهِ: " «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ» ". وَقَدْ رُوجِعَ فِي ذَلِكَ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ، فَصَلَّى بِهِمْ مُدَّةً مَرَضِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مِنْ يَوْمِ الْخُمِيسِ إِلَى يَوْمِ الْخُمِيسِ إِلَى يَوْمِ الْخُمِيسِ إِلَى يَوْمِ الْاَثْنَيْنِ، وَحَرَجَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَرَّةً فَصَلَّى بِهِمْ جَالِسًا، وَبَقِيَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي بِأَمْرِهِ سَائِرَ الصَّلَوَاتِ، وَكَشَفَ السِتَارَةَ يَوْمَ مَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَرَّةً فَصَلَّى بِمِمْ جَالِسًا، وَبَقِي أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي بِأَمْرِهِ سَائِرَ الصَّلَوَاتِ، وَكَشَفَ السِتَارَةَ يَوْمَ مَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَرَّةً فَصَلَّى بِمُ فَصَلَّى بِذَلِكَ (١) ، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ آخِرَ صَلَاةٍ صَلَّاهَا النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَتْ حَلْفَ أَبِي بَكْرٍ، وَقِيلَ: لَيْسَ كَذَلِكَ .

وَمِثْلِ قَوْلِهِ فِي [الْحَدِيثِ] (٢) الصَّحِيحِ عَلَى مِنْبَرِهِ: " «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أَهْلِ (٣) الْأَرْضِ حَلِيلًا لَا تَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا، لَا يَبْقَيَنَ فِي الْمَسْجِدِ حَوْحَةٌ إِلَّا سُدَّتْ إِلَّا حَوْحَةَ أَبِي بَكْرٍ» " (٤) .

<sup>(</sup>۱) هَذِهِ الْأَحْبَارُ جَاءَتْ فِي كُتُبِ السِّيرَةِ، انْظُرْ مَثَلًا: سِيرَةَ ابْنِ هِشَامِ ٢٩٨/٤ - ٣٠٦؛ جَوَامِعَ السِّيرَةِ لِلْبْنِ مَثَلًا: اللهُ عَنْهُمَا - ٢٦١، وَجَاءَتْ بَعْضُ هَذِهِ الْأَحْبَارِ فِي كُتُبِ السُّنَّةِ فِي أَحَادِيثَ عَنْ عَائِشَةَ وَأَنَسٍ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا - انْظُرُ مَثَلًا: الْبُحَارِيَّ ١٩٩١ - ١٤٠ (كِتَابُ الْأَذَانِ، بَابُ مَنْ أَسْمَعَ النَّاسَ تَكْبِيرَ الْإِمَامِ) ، اللهُ عَنْهُمَا - انْظُرُ مَثَلًا: الْبُحَارِيَّ ١٩٩١ - ١٤٠ (كِتَابُ الْأَذَانِ، بَابُ مَنْ رَجَعَ الْقَهْقَرَى اللهُ عَنْهُمَا - الْأَذَانِ، بَابُ هَلْ يَلْتَفِتُ لِأَمْرٍ يَنْزِلُ بِهِ . . .) ، ٢/٣٦ (كِتَابُ النَّهَ جُدِ، بَابُ مَنْ رَجَعَ الْقَهْقَرَى فِي صَلَاتِهِ) ، ١٤٩/٤ - ١٥٠ (كِتَابُ الْأَنْبِيَاءِ، بَابُ قَوْلِ اللّهِ تَعَالَى: لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِحْوَتِهِ آيَاتُ لِلسَّائِلِينَ) ، ١٤/٦ - ١٥٠ (كِتَابُ الْمَغَازِي، بَابُ مَرَضِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَوَفَاتِهِ) ، ٩٧/٩ - لِلسَّائِلِينَ) ، ١٢/٦ - ١٣ (كِتَابُ الْمُغَازِي، بَابُ مَرَضِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَوَفَاتِهِ) ، ٩٧/٩ - لِلسَّائِلِينَ) ، ١٢/٦ - ١٣ (كِتَابُ الْمُغَازِي، بَابُ مَرَضِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَوَفَاتِهِ) ، ٩٧/٩ - هِلُكِتَابُ وَالسُّنَّةِ، بَابُ مَا يُكُرَهُ مِنَ التَّعَمُّقِ وَالنِّزَاعِ فِي الْعِلْمِ) ؛ الْمُسْنَدَ (ط. الْحَلَمِيّ) هُمُ الْمَعْرَبُ فِي الْعِلْمِ) ؛ الْمُسْنَدَ (ط. الْحَلَمِيّ)

<sup>(</sup>٢) الْحُلِيثِ: زِيَادَةٌ فِي (أَ) ، (ب) .

<sup>(</sup>٣) أَهْل: سَاقِطَةٌ مِنْ (أ) ، (ب) .

<sup>(</sup>٤) جَاءَ هَذَا الْحَدِيثُ فِي قِسْمِهِ الْأَوَّلِ إِلَى قَوْلِ النَّبِيّ: لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ حَلِيلًا، فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ عَنْ عَدَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَأَمَّا الْحَدِيثُ بِعَذِهِ الْأَلْفَاظِ فَقَدْ جَاءَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي الْبُحَارِيّ ١/٩٩ الصَّكَرةِ، بَابُ الْحُوْحَةِ وَالْمَمَرِّ فِي الْمَسْجِدِ) وَأَوْلُهُ: حَطَبَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَ: " إِنَّ اللَّهُ حَيْر عَبْدًا بَيْنَ الدُّنْيَا وَبَيْنَ مَا عِنْدَهُ. . . الْحَدِيثَ، وَهُو فِي الْبُحَارِيِّ ٥/٤ (كِتَابُ فَضَائِلِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، بَابُ مَنَاقِبِ الْمُهَاجِرِينَ، بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، شَدُّوا الْأَبْوَابَ إِلَّا صَحَابً السَّي بَكْرٍ) ؛ مُسْلِمٍ ٤/٤٥ - ١٨٥٥ (كِتَابُ فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ، بَابُ مِنْ فَضَائِلِ أَبِي بَكْرٍ . .) ؛ سُنَنِ

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٧٠٣/١

التِّرْمِذِيِّ ٥/٢٧٨ (كِتَابُ الْمَنَاقِبِ، بَابُ مَنَاقِبِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِيقِ) وَالْحَدِيثُ فِيهِ عَنْ عَائِشَةَ. وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ " وَفِي الْبَارِي " ٢٧٨/ وَفِي " فَتْحِ الْبَارِي " ٢٧٨/ وَالْحُوْحَةُ طَاقَةٌ فِي الْجِدَارِ وَفِي الْبَارِي " ٢٤/٧ وَالْحُوْحَةُ طَاقَةٌ فِي الْجِدَارِ تُفْتَحِ الْبَارِي " ٢٤/٧ وَالْحُوْحَةُ طَاقَةٌ فِي الْجِدَارِ تُفْتَحُ لِلْأَجْلِ الضَّوْءِ وَلَا يُشْتَرَطُ عُلُوُهَا، وَحَيْثُ تَكُونُ سُفْلَى يُمْكِنُ الْاسْتِطْرَاقُ مِنْهَا لِاسْتِقْرَابِ الْوُصُولِ إِلَى مَكَانٍ مَطْلُوبٍ ".". (١)

١٨٢-"اثْنَيْنِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: تَنْعَقِدُ بِبَيْعَةِ وَاحِدٍ، فَلَيْسَتْ هَذِهِ أَقْوَالَ أَئِمَّةِ السُّنَّةِ (١).

بَلِ الْإِمَامَةُ عِنْدَهُمْ تَثْبُتُ بِمُوَافَقَةِ أَهْلِ الشَّوْكَةِ عَلَيْهَا، وَلَا يَصِيرُ الرَّجُلُ إِمَامًا حَتَّى يُوَافِقَهُ أَهْلُ الشَّوْكَةِ عَلَيْهَا (٢) الَّذِينَ يَحْصُلُ بِطَاعَتِهِمْ لَهُ مَقْصُودُ الْإِمَامَةِ، فَإِنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْإِمَامَةِ إِنَّمَا يَحْصُلُ بِالْقُدْرَةِ وَالسُّلْطَانِ، فَإِذَا بُويعَ الَّذِينَ يَحْصُلُ بِالْقُدْرَةُ وَالسُّلْطَانُ صَارَ إِمَامًا.

وَلِمَذَا قَالَ أَئِمَّةُ السَّلَفِ (٣): مَنْ صَارَ لَهُ قُدْرَةٌ وَسُلْطَانٌ يَفْعَلُ بِهِمَا (٤) مَقْصُودَ الْوِلَايَةِ، فَهُوَ مِنْ أُولِي الْأَمْرِ اللَّهُ بِطَاعَتِهِمْ مَا لَمْ يَأْمُرُوا بِمَعْصِيَةِ اللَّهِ، فَالْإِمَامَةُ مُلْكُ وَسُلْطَانٌ، وَالْمُلْكُ لَا يَصِيرُ مُلْكًا بِمُوافَقَةِ وَاحِدٍ وَلَا الَّذِينَ أَمَرَ اللَّهُ بِطَاعَتِهِمْ مَا لَمْ يَأْمُرُوا بِمَعْصِيَةِ اللَّهِ، فَالْإِمَامَةُ مُلْكُ وَسُلْطَانٌ، وَالْمُلْكُ لَا يَصِيرُ مُلْكًا بِمُوافَقَةً وَاحِدٍ وَلَا النَّذِينَ وَلَا أَرْبَعَةٍ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ مُوَافَقَةُ هَؤُلَاءِ تَقْتَضِي مُوافَقَةً غَيْرِهِمْ بِحَيْثُ يَصِيرُ مُلْكًا بِذَلِكَ. وَهَكَذَا كُلُّ أَمْرٍ يَفْتَقِرُ إِلَا أَنْ تَكُونَ مُوافَقَةُ هَؤُلَاءِ تَقْتَضِي مُوافَقَةً غَيْرِهِمْ بِحَيْثُ يَصِيرُ مُلْكًا بِذَلِكَ. وَهَكَذَا كُلُّ أَمْرٍ يَفْتَقِرُ إِلَا أَنْ تَكُونَ مُوافَقَةُ هَؤُلَاءِ تَقْتَضِي مُوافَقَةً غَيْرِهِمْ بِحَيْثُ يَصِيرُ مُلْكًا بِذَلِكَ. وَهَكَذَا كُلُّ أَمْرٍ يَفْتَقِرُ إِلَا يَعْصُلُ إِلَّا بِحُصُولِ مَنْ يُمْكِنُهُمُ التَّعَاوُنُ عَلَيْهِ؛ وَلِهِنَا لَمَّا بُويعَ عَلِيٌّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - (٥) وَصَارَ مَعَهُ شَوْكَةٌ صَارَ إِمَامًا.

وَلَوْ كَانَ جَمَاعَةٌ فِي سَفَرٍ فَالسُّنَّةُ أَنْ يُؤَمِّرُوا أَحَدَهُمْ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: " «لَا يَجِلُّ لِثَلَاثَةٍ يَكُونُونَ فِي سَفَرٍ إِلَّا أَنْ يُؤَمِّرُوا

<sup>(</sup>١) انْظُرِ الْكَلَامَ عَمَّا يَصِحُّ بِهِ عَقْدُ الْإِمَامَةِ فِي الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ لِأَبِي الْحُسَنِ الْمَاوَرْدِيِّ، ص [٠ - ٩] - ٧، الْقَاهِرَةُ، ١٢٩٨؛ الْفِصَلِ لِلْبُنْ حَزْمٍ ١٣/٥ - ١٨؛ مَقَالَاتِ الْإِسْلَامِيِّينَ، ١٣٣/٢، أُصُولِ الدِّينِ، ص ٢٨٠ - ١٨٠.

<sup>(</sup>٢) عَلَيْهَا: سَاقِطَةٌ مِنْ (أ) ، (ب) .

<sup>(</sup>٣) أ، ب: أُئِمَّةُ السُّنَّةِ.

<sup>(</sup>٤) ن، م، أ: بِهِ.

<sup>(</sup>o) ن، م: عَلِيُّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -.". <sup>(٢)</sup>

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ١/٢٥٥

<sup>(</sup>٢) منهاج السنة النبوية ١/٢٧٥

١٨٣-"بِالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ. [وَسَائِرُ أَئِمَّةِ السُّنَّةِ عَلَى تَقْدِيمِ عُثْمَانَ، وَهُوَ مَذْهَبُ جَمَاهِيرِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَعَلَيْهِ يَدُلُّ النَّصُّ وَالْإِجْمَاعُ وَالِاعْتِبَارُ] (١) .

وَأَمَّا مَا يُحْكَى عَنْ بَعْضِ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنْ تَقْدِيمِ جَعْفَرٍ أَوْ تَقْدِيمِ طَلْحَةَ أَوْ نَحْو ذَلِكَ، فَذَلِكَ فِي أَمُورٍ مَخْصُوصَةٍ لَا تَقْدِيمًا عَامًّا، [وَكَذَلِكَ مَا يُنْقَلُ عَنْ بَعْضِهِمْ فِي عَلِيّ] (٢) .

١٨٤-"أَبِي يَعْلَى وَأَبِي الْمَعَالِي فِي أَوَّلِ قَوْلِهِ (١) ، فَهَؤُلَاءِ يَتَوَجَّهُ رَدُّ النُّفَاةِ إِلَيْهِمْ (٢) . وَأَمَّا مَنْ نَفَى الصِّفَاتِ وَالْأَحْوَالَ جَمِيعًا، كَأَبِي عَلِيٍّ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ، فَهَؤُلَاءِ يُسَلِّمُونَ ثُبُوتَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَحْكَامِ، وَأَمَّا مَنْ نَفَى الصِّفَاتِ وَالْأَحْوَالَ جَمِيعًا، كَأْبِي عَلِيٍّ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ، فَهَؤُلَاءِ يُسَلِّمُونَ ثُبُوتَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَحْكَامِ، فَيَعْرَبُو عَنْهُ بِذَلِكَ وَنُسَمِّيهِ بِذَلِكَ.

فَإِذَا قَالُوا لِبَعْضِ الصِّفَاتِيَّةِ: أَنْتُمْ تُوافِقُونَ عَلَى أَنَّهُ حَالِقٌ عَادِلٌ، وَإِنْ لَمْ يَقُمْ بِذَاتِهِ حَلْقٌ وَعَدْلٌ، فَكَذَلِكَ حَيُّ عَلِيمٌ قَدِيرٌ.

<sup>(</sup>١) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ن) ، (م) .

<sup>(</sup>٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ن) ، (م) . وَقَدْ ذَكَرَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بُنُ أَحْمَدَ السَّفَارِينِيُ فِي كِتَابِهِ " لَوَائِحُ الْنَوَارِ الْبَهِيَّةِ " الْمَعْرُوفُ بِشَرْحِ عَقِيدَةِ السَّفَارِينِيِ ٢٠ ٣٤ اَبْفَاقَ عُلَمَاءِ الْأُمْتِ عَلَى تَفْضِيلِ أَبِي بَكْرٍ فَمُ مَرَ الْمِمَّامُ الشَّافِعِيُّ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ عَنِ الْإِمَامُ مَالِكِ، رَضِيَ الللهُ عَنْهُمْ، أَنَّ الْأَفْضَلَ بَعْدَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا لُبْنَ عَقَانَ ثُمُّ عَلِيُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، أَنَّ الْأَفْضَلَ بَعْدَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا وَعُنْمَانُ بُنُ عَقَانَ ثُمُّ عَلَيُ بِنُ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، وَجُزَمَ الْكُوبُونِ وَوَايَةٌ عَنْ مَالِكِ، فَقَدْ حَكَى أَبُو عَبْدِ اللهِ الْمَازِرِيُّ عَنِ الْمُدَوَّنَةِ أَنَّ مَالِكًا سُئِلَ: أَيُ النَّاسِ أَفْصَلُ بَعْدَةَ بَنِيقِهِمْ؟ فَقَالَ: مَالِكُ النَّوْفُوعِ عَنِ النَّفُوشِيلِ عَلِي عَلَى عُمْمَانُ وَقِيلَ لِلْوَقْفِ عَنِ النَّفُوشِيلِ عَلْمَ وَقِلَ الْفُولُونِيُونَ - وَمِنْهُمُ اللْفَانِي عَلَى عَلِي عَلَى عَلْمَ اللَّهُ الْمَارِي اللَّهُ النَّاسِ أَفْصَلُ بَيْنَ عَنْمُولَ الْفُولُونِيُ وَهُو الْكَاسَةُ اللهُ الْمَالِي عَلَى عَلِي اللهِ الْمَالِكِ أَنَّهُ وَعَلَى اللهُ وَيَعْمَالُ عَلَى الْمُولُونِ وَوَايَةٌ عَنْ مَالِكُ أَنْهُ وَعَلَى اللهُ وَعَلَى اللهُ اللهُ وَعُلِي عَلَى الْعَلَى اللهِ الْمُقَلِى اللهُ وَعَلَى اللهُ وَعُلَى اللهُ اللهُ وَلَيْ وَهُو الْأَسْمَ عَلَى اللّهُ وَعَلَى اللهُ وَعُلَى اللّهُ وَعَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ وَعَلَى الللهِ اللهِ وَعَلَى الللهُ الْعَلَى الللهُ اللهُ وَلَيْ وَعَلَى اللّهُ الْمُقَالِ اللْمُعْلِي عَلَى الللهُ وَعَلَى اللهُ وَلَيْ وَلَوْلَ الْمُولِي اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللّهُ وَلَى الللهُ عَلَى الللهُ عَلَى الللهُ وَلَيْ وَلَا اللْفُولِ الْمُعْلِى الْمُولِ اللّهِ وَاللّهُ الْمُولِ اللْمُولِ اللّهُ عَلَى الللهُ الْمُعْلِقِ اللللهُ اللهُ وَلَى الللهُ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ اللللهُ اللهُ اللْفُولِ اللْمُعْلِى الللللهُ اللْفُولِ اللللهُ اللْمُعْلِى الللللهُ اللْفُولِ اللْمُعْلِى اللللهُ الللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٧٤/٢

قِيلَ: مُوَافَقَةُ هَؤُلَاءِ لَكُمْ لَا تَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِكُمْ، فَالسَّلَفُ وَالْأَئِمَّةُ وَجُمْهُورُ الْمُثْبِتَةِ يُخَالِفُونَكُمْ جَمِيعًا، وَيَقُولُونَ: إِنَّهُ يَقُومُ بِذَاتِهِ أَفْعَالُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

ثُمُّ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ دَلَّتْ عَلَى حَلْقٍ وَرِزْقٍ، كَمَا دَلَّ مُتَكَلِّمٌ وَمُرِيدٌ عَلَى كَلَامٍ وَإِرَادَةٍ، وَلَكِنَّ هَؤُلاءِ النُّفَاةِ جَعَلُوا الْمُتَكَلِّمُ وَمُرِيدُ عَلَى كَلامٍ وَإِرَادَةٍ، وَلَكِنَّ هَؤُلاءِ النُّفَاةِ جَعَلُوا الْمُتَكَلِّم وَالْعَلِيم وَالْقَدِيرَ لَا تَدُلُّ عَلَى مَعَانٍ لَا قَائِمَةً وَالْمُرِيدَ وَالْعَلِيم وَالْقَدِيرَ لَا تَدُلُّ عَلَى مَعَانٍ لَا قَائِمَةً بِهِ وَلَا مُنْفَصِلَةً عَنْهُ، وَجَعَلُوا كُلُّ مَا وَصَفَ الرَّبُ بِهِ نَفْسَهُ مِنْ كَلَامِهِ وَمَشِيئَتِهِ وَحُبِّهِ وَبُغْضِهِ وَرِضَاهُ وَغَضَبِهِ إِنَّمَا هِيَ خُلُوقًاتٌ مُنْفَصِلةً عَنْهُ، فَجَعَلُوهُ مَوْصُوفًا بِمَا هُوَ مُنْفَصِلٌ عَنْهُ، فَحَالَفُوا صَرِيحَ الْعَقْلِ وَالشَّرْعِ وَاللَّغَةِ.

١٨٥-"قَدِيمًا لَزِمَ قِدَمَ الْمَحْلُوقِ، وَإِنْ كَانَ حَادِثًا لَزِمَ أَنْ يَكُونَ لَهُ حَلْقٌ آحَرُ، فَيَلْزَمُ التَّسَلْسُلُ، وَيَلْزَمُ قِيَامُ الْخُوَادِثِ.

قَدْ أَجَابَهُ النَّاسُ بِأَجْوِبَةٍ مُتَعَدِّدَةٍ، كُلُّ عَلَى أَصْلِهِ: فَطَائِفَةٌ قَالَتْ بِقِدَمِ الْخُلْقِ دُونَ الْمَخْلُوقِ، وَعَارَضُوهُ بِالْإِرَادَةِ، فَطَائِفَةٌ قَالَتْ بِقِدَمِ الْخُلْقِ، وَهَذَا جَوَابُ كَثِيرٍ مِنَ الْحُنَفِيَّةِ وَالْحُنُوبَةِ وَالصُّوفِيَّةِ وَالصَّوفِيَّةِ وَالْصَلْوفِيَّةِ وَالْعَلَقُ مَنْ الْمُعْرَادِ مِنَ الْمُعْرَادِ مُنْ الْمُعْرَادِ مُنْ اللْمُعْرِقِيْقِ وَالْمِنْ وَعَنْ الْمُعْرَادِ مِنَ الْمُعْرَادِ مُنْ اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ الْمُعْرَادِ مِنْ الْمُعْرَادِ مُنْ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ الْمُعْرَادِ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنَا اللَّهُ اللَّهُ مُولَادُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللْمُلُولِ مُلْلِقُولُ اللَّهُ عَلَيْنُ مِنْ الْمُعْلَقُ وَلَاللَّهُ مُلُولِ وَعَلَيْمُ وَالْمُ لَالْمُولِ مُنْ اللْمُ الْمُعْرَادِ مُنْ اللْمُعْرَادِ مُنْ اللْمُ مُرَادِ مُنْ الْمُنْ الْمُؤْلِقُ مُنْ اللْمُعْلِقُ مُعْلِقُ مُنْ الْمُعْرَادِ مُنْ الْمُعْرَادِ مُنْ اللْمُؤْلِقُ مُنْ الْمُؤْلِقُ مُنْ الْمُؤْلِقُ مُنْ الْمُعْلِقُ مُنْ اللْمُعْلِقُ مُنْ الْمُعْلِقُ مُنْ الْمُؤْلِقُ مُنْ الْمُعْلِقُ مِنْ الْمُعْلِقُ مُنْ الْمُعْلِقِ مُنْ الْمُعْلِقُ مُلْمُ الْمُعْلِقُ ا

وَطَائِفَةٌ قَالَتْ: بَلِ الْخَلْقُ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى خَلْقٍ آخَرَ، كَمَا أَنَّ الْمَخْلُوقَ عِنْدَهُ كُلَّهُ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى خَلْقٍ، فَإِذَا لَمْ يَفْتَقِرُ شَيْءٌ مِنَ الْحَوَادِثِ إِلَى خَلْقٍ عَنْدِهِ، فَأَنْ (١) لَا يَفْتَقِرُ الْخُلْقُ الَّذِي بِهِ خُلِقَ الْمَخْلُوقُ إِلَى خَلْقٍ أَوْلَى، وَهَذَا جَوَابُ كَثِيرٍ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَالْكَرَّامِيَّةِ وَأَهْلِ الْحَدِيثِ وَالصُّوفِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ.

ثُمُّ مِنْ هَوُّلَاءِ مَنْ يَقُولُ: الْخَلْقُ قَائِمٌ بِهِ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: قَائِمٌ بِالْمَخْلُوقِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: قَائِمٌ لِا فِي مَحَلٍ، كَمَا يَقُولُ الْبَصْرِيُّونَ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ فِي الْإِرَادَةِ.

وَطَائِفَةُ الْتَزَمَّتِ التَّسَلْسُلِ، ثُمُّ هَؤُلَاءِ صِنْفَانِ: مِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِوُجُودِ مَعَانٍ لَا نِهَايَةَ لَهَا فِي آنٍ وَاحِدٍ، وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ عَبَّادٍ (٢) وَأَصْحَابِهِ.

<sup>(</sup>١) يَقُولُ الشَّهْرَسْتَانِيُّ فِي " نِهَايَةِ الْإِقْدَامِ "، ص [٠ - ٩] ٣٦ عِنْدَ كَلَامِهِ عَنِ الْأَحْوَالِ: " وَأَتْبَتَهَا الْقَاضِي أَبُو بَكُرٍ الْبَاقِلَّانِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بَعْدَ تَرْدِيدِ الرَّأْيِ فِيهَا عَلَى قَاعِدَةٍ غَيْرِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو هَاشِمٍ، وَنَفَاهَا صَاحِبُ مَذْهَبِهِ الشَّيْخُ أَبُو الْخُسَنِ الْأَشْعَرِيُّ وَأَصْحَابُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَكَانَ إِمَامُ الْحُرَمَيْنِ مِنَ الْمُثْبِتِينَ فِي الْأَوَّلِ وَالنَّافِينَ فِي الْأَوَّلِ وَالنَّافِينَ فِي الْآخِرِ ".

<sup>(</sup>٢) حَصَّصَ الْمُن حَزْمٍ فَصْلًا فِي كِتَابِهِ " الْفِصَلُ " ١٦٥/٥ - ١٧١ لِلرَّدِ عَلَى الْأَشَاعِرَةِ فِي ذَلِكَ، عُنْوَانُهُ " الْكَلامُ فِي الْأَحْوَالِ مَعَ الْأَشْعَرِيَّةِ وَمَنْ وَافَقَهُمْ ".". (١)

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢٦/٢

(١) أ: فَإِنَّهُ.

(٢) هُوَ مَعْمَرُ بِنُ عَبَّادٍ السَّلَمِيُ: مُعْتَزِيِّ مِنَ الْعُلَاةِ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، سَكَنَ بَعْدَادَ، وَنَاظَرَ النَّظَامَ، وَكَانَ أَعْظَمَ الْقُدَرِيَّةِ عُلُوًا، وَتُنْسَبُ إِلَيْهِ طَائِفَةٌ تُعْرَفُ بِالْمَعْمَرِيَّةِ، تُوْفِي سَنَةَ ٢١٥ وَيُقَالُ حَوَالِي سَنَةَ ٢٢٠. قَالَ عَنْ مَدْهَبِهِ فِي الْمَعْتَزِلَةِ) فِي الْمَعْتَزِلَةِ) وَالْمَعْتَزِلَةِ) وَالْمَعْتَزِلَةِ) وَالْمُعْتَزِلَةِ) وَالْمُعْتَزِلَةِ) وَالْمُعْتَزِلَةِ) وَالْمُعْتَزِلَةِ) وَكَذَلِكَ السُّكُونُ إِنَّمَا عَلَقُولُ بِالْمُعَاقِي، وَكَذَلِكَ السُّكُونُ إِنَّمَا حَالَفَ الْمُوتَّةِ بِمُعْنَى هُو عَيْرُهُما، ثُمُّ كَذَلِكَ السُّكُونُ إِنَّمَا حَالَفَ الْحُرَكَةَ إِنَّمَا الْحَتَلَقَا أَيْصًا بِمَعْتَى هُو عَيْرُهُما، ثُمُّ كَذَلِكَ كُلُّ مَعْنَيْنِ الْحَتَلَقَا بَعْتَنِيْنِ غَيْرِهِمَا إِلَى مَا لَا يُعَلِقُ الْمُعْتَذِيْنِ إِنَّمَا الْحَتَلَقَا أَيْصًا بِمَعْتَى هُو عَيْرُهُما، ثُمُّ كَذَلِكَ كُلُّ مَعْنَيْنِ الْحَتَلَقَا بَعْتَنِيْنِ غَيْرِهِمَا إِلَى مَا لَا يُعَلِقُ مَعْتَدِيْنِ إِنَّمَا الْحَتَلَقَا أَيْصًا بِمَعْتَى هُو عَيْرُهُما، ثُمُّ كَذَلِكَ كُلُّ مَعْنَيْنِ الْحَتَلَقَا بَعْتَنِيْنِ غَيْرِهِمَا إِلَى مَا لَا يُعَايِثُهِ. وَالْمُونَ بَعْرَاهُ مَا لَا يُعْتَلِقُ الْمُعْتَذِيْنِ إِنَّمَا الْمُعْتَذِيْ فِي الْمُعَلِي عَيْرِهِمَا إِلَى مَا لَا يُعْتَلِقُ وَلَوْ عَنْ مَلُمُ وَلَى عَنِ الْمُعْتَزِلِكَ لِلْحَيَّاطِ ص [٠ - ٩] ٥ - ٨٤ اللهُمُوتِي بَاللَّهُ وَلَا عَنِ السِّهِ: بِالتَّشْدِيدِ) ؛ خُطَطَ الْمُقْرِنِيِّ لِللْمُعْتَزِلَة لِللْمُعْتَزِلَة لِللْمُعْتَزِلَة لِللْمُعْتَزِلَة لِللْمُعْتَزِلَة لِللْمُعْتَرِقِ لِلْمُعْتَزِلَة لِللْمُعْتَرِلَة لِللْمُعْتَرِقِ لِلْمُعْتَرِلَة لِللْمُعْتَرِلَة لِللْمُعْتَرِلَة لِللْمُعْتَرِلَة لِللْمُعْتَرِلَة لِللْمُعْتَرِلَة لِللْمُعْتَرِلَة لِللْمُعْتَرِلَة لِللْمُعْتَرِلَة لِللْمُعْتَرِلَة لِلْمُعْتَرِلَة لِلْمُعْتَرِلَة لِللْمُعْتَرِلَة لِللْمُعْتَرِلَة لِلْمُعْتَرِلَة لِللْمُعْتَرِلَة لِللْمُعْتَرِلَة لِللْمُعْتَرِلَة لِللْمُعْتَرِلَة لِللْمُعْتَرِلَة لِللْمُعْتَرِلَة لِلللللَّهِ مِنْ اللْمُعْتَرِلَة لِللْمُعْتَرِلَة لِللْمُعْتَرِلَة لِللْمُعْتَرِلَة لِللْمُعْتَرِلَة لِلْمُ لَعْتَمَالِ

١٨٦- "وَمِنْهُمْ مَنْ نَازَعَهُمْ فِي هَذَا وَهَذَا، وَقَالَ: بَلْ لَا يَكُونُ هَذَا جِسْمًا وَلَا هَذَا جِسْمًا، وَمِنْهُمْ مَنْ سَلَّمَ لَهُمْ أَنَّهُ جِسْمٌ، وَنَازَعَهُمْ فِي كُوْنِ الْقَدِيمِ لَيْسَ بِجِسْم.

وَحَقِيقَةُ الْأَمْرِ أَنَّ لَفْظَ " الْجِسْمِ " فِيهِ مُنَازَعَاتُ لَفْظِيَّةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ، وَالْمُنَازَعَاتُ (١) اللَّفْظِيَّةُ غَيْرُ مُعْتَبَرَةٍ فِي الْمَعَانِي الْعَقْلِيَّةِ، وَأَمَّا الْمُنَازَعَاتُ الْمَعْنَوِيَّةُ فَمِثْلُ تَنَازُعِ النَّاسِ فِيمَا يُشَارُ إِلَيْهِ إِشَارَةً حِسِّيَّةً: هَلْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُرَكَّبًا مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ الْفَرْدَةِ (٢) ، أَوْ مِنَ الْمَادَّةِ وَالصُّورَةِ، أَوْ لَا يَجِبُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا، فَذَهَبَ كَثِيرٌ مِنَ النَّظَّارِ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ الْمُؤْدَةِ (٢) وَمَنْ وَافَقَهُمْ إِلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُرَكَّبًا مِنَ الْجُوَاهِرِ الْفَرْدَةِ (٤) ، ثُمَّ جُمْهُورُ هَؤُلَاءِ قَالُوا: إِنَّهُ مُرَكِّبًا مِنَ الْجُوَاهِرِ الْفَرْدَةِ (٤) ، ثُمَّ جُمْهُورُ هَؤُلَاءِ قَالُوا: إِنَّهُ مُرَكِّبً مِنْ جَوَاهِرَ مُتَنَاهِيَةٍ (٣) وَمَنْ وَافَقَهُمْ إِلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُرَكِّبًا مِنَ الْجُوَاهِرِ الْفَرْدَةِ (٤) ، ثُمَّ جُمْهُورُ هَؤُلَاءِ قَالُوا: إِنَّهُ مُرَكِّبًا مِنْ جَوَاهِرَ مُتَنَاهِيَةٍ (٣) وَمَنْ وَافَقَهُمْ إِلَى أَنَّهُ لَا بُدُ أَنْ يَكُونَ مُرَكِّبًا مِنَ الْمُورَةِ مَيْرُ مُتَنَاهِيَةٍ (٢) .

وَذَهَبَ كَثِيرٌ مِنَ النُّظَّارِ مِنَ الْمُتَفَلْسِفَةِ إِلَى أَنَّهُ يَجِبُ أَنَّ يَكُونَ مُرَكَّبًا مِنَ الْمَادَّةِ وَالصُّورَةِ، ثُمَّ مِنَ الْفَلَاسِفَةِ مَنْ طَرَدَ هَذَا فِي جَمِيعِ الْأَجْسَامِ كَابْنِ

<sup>(</sup>١) أ: وَالنِّزَاعَاتُ.

<sup>(</sup>٢) أ: الْمُنْفَردَةِ.

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢٨/٢

- (٣) وَالْأَشْعَرِيَّةِ: زِيَادَةٌ فِي (ب).
  - (٤) أ: الْمُنْفَردَةِ.
  - (٥) بَعْضُ: زِيَادَةٌ فِي (ب) .
- (٢) سَبَقَتِ الْإِشَارَةُ إِلَى قَوْلِ جُمْهُورِ الْمُعْتَزِلَةِ وَالْأَشَاعِرَةِ بِالْجُوْهِرِ الْفَرْدِ (هَذَا الْكِتَابِ ١٢١٨). وَقَدْ بَحَثَ الْأُسْتَاذُ س. بِينِيسُ مَذْهَبَ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي الْجُوْهِرِ الْفَرْدِ بِشَيْءٍ مِنَ التَّفْصِيلِ فِي كِتَابِهِ " مَذْهَبُ اللَّرَةِ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ " تَوْجَمَةُ الْأُسْتَاذِ الدُّكُتُورِ مُحَمَّد عَبْدِ الْهُادِي أَبِي رِيدَةَ (الْقَاهِرَة، ١٩٤٦) وَانْظُرْ بِوَجْهٍ حَاصٍ ص ١ ١٨. وَانْظُرْ تَعْرِيفَ الْجُوْهِرِ الْفَرْدِ فِي كَشَّافِ اصْطِلَاحَاتِ الْفُنُونِ، مَادَّةُ " الْجُوْءِ "؛ الْكُلِّيَاتِ لِأَبِي الْبَقَاءِ، مَادَّةُ " الْجُوْهِرِ الْفَرْدِ فِي كَشَّافِ اصْطِلَاحَاتِ الْفُنُونِ، مَادَّةُ " الْجُوْءِ "؛ الْكُلِيَّاتِ لِأَبِي الْبَقَاءِ، مَادَّةُ " الْجُوْهِرِ الْفَرْدِ فِي كَشَّافِ اصْطِلَاحَاتِ الْفُنُونِ، مَادَّةُ " الْجُوْءِ "؛ الْكُلِيَّاتِ لِأَبِي الْبَقَاءِ، مَادَّةُ اللَّهُوهِرِ ". وَانْظُرُ أَيْضًا عَنْ مَذْهَبِ الْجُوْهِرِ الْفَرْدِ عِنْدَ الْمُكَلِّمِينَ: الْفِصَلَ لِلْبُنِ عَزْمٍ ٥/٢٢٦ ٢٣٦، أُصُولَ الدِّينِ لِلاَبْنِ طَاهِرٍ، ص [٠ ٩] ٥ ٣٦ ؛ التَّمْهِيدَ لِلْبَافِلَانِيّ، ص [٠ ٩] ٧ ٨١ ؛ اللَّمْعَانِيّ، ص [٠ ٩] ١١ عَنْ مَقَالِتِ الْإِسْلَامِيّينَ ٢/٤ ١٨ ؛ الْأَرْبَعِينَ فِي أُصُولَ الدِّينِ لِلرَّازِيِّ ص ١٨٥ عَقَاصِدَ الْفَلَاسِفَةِ لِلْعَرَائِيِّ، ص ٢٥ عَقَاصِدَ الْفَلَاسِفَةِ لِلْعَرَائِيِّ، ص ٢٥ عَدْدَرَ آبَادَ، ١٣٥٣ ؛ الْمُبَاحِثَ الشَّرْقِيَّةَ لِلرَّازِيِّ ٢/١١ ٣٦ ؛ مَقَاصِدَ الْفَلَاسِفَةِ لِلْعَرَائِيِّ، ص ٢٥ عَرْدَ الْمُعَارِفِ، ١٩٤٤.". (١)

١٨٨-"الْإِيمَانُ بِهِ، فَيُصَدَّقُ حَبَرُهُ وَيُطَاعُ أَمْرُهُ، وَمَا لَمْ يَثْبُتْ عَنِ الرَّسُولِ فَلَا يَجِبُ الْحُكْمُ فِيهِ بِنَفْيٍ وَلَا النَّبَاتِ حَتَّى يُعْلَمَ مُرَادُ الْمُتَكَلِّمِ وَيُعْلَمَ صِحَّةُ نَفْيِهِ أَوْ إِثْبَاتِهِ.

وَأَمَّا الْأَلْفَاظُ الْمُجْمَلَةُ فَالْكَلَامُ فِيهَا بِالنَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ دُونَ الِاسْتِفْصَالِ يُوقِعُ فِي الجَّهْلِ وَالضَّلَالِ، وَالْفِتَنِ وَالْجَبَالِ، وَالْجَبَالِ، وَالْفِتَنِ وَالْجَبَالِ، وَالْقِيلِ وَالْقَالِ، وَقَدْ قِيلَ: أَكْثَرُ اخْتِلَافِ الْعُقَلَاءِ مِنْ جِهَةِ اشْتِرَاكِ الْأَسْمَاءِ.

وَكُلُّ مِنَ الطَّائِفَتَيْنِ نُفَاةِ الجِّسْمِ وَمُثْبِتِيهِ مَوْجُودُونَ فِي الشِّيعَةِ وَفِي أَهْلِ السُّنَّةِ الْمُقَابِلِينَ لِلشِّيعَةِ، أَعْنِي الَّذِينَ يَقُولُونَ بِإِمَامَةِ الْخُلَفَاءِ الثَّلَاثَةِ.

وَأُوَّلُ مَا ظَهَرَ إِطْلَاقُ لَفْظِ الجِسْمِ مِنْ مُتَكَلِّمَةِ الشِّيعَةِ كَهِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ، كَذَا نَقَلَ ابْنُ حَرْمٍ وَغَيْرُهُ.

## [مقالات الرافضة في التجسيم]

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ فِي كِتَابِ: " مَقَالَاتِ الْإِسْلَامِيِّينَ وَاخْتِلَافِ الْمُصَلِّينَ " (١): " اخْتَلَفَ (٢) الرَّوَافِضُ أَصْحَابُ الْإَمَامَةِ فِي التَّجْسِيمِ، وَهُمْ سِتُّ فِرَقٍ: فَالْفِرْقَةُ (٣) الْأُولَى الْمِشَامِيَّةُ، أَصْحَابُ هِشَامِ بْنِ الْحُكَمِ الرَّافِضِيِّ: يَرْعُمُونَ أَنَّ مَعْبُودَهُمْ حِسْمٌ، وَلَهُ نِهَايَةٌ وَحَدُّ، طَوِيلٌ عَرِيضٌ عَمِيقٌ، طُولُهُ

<sup>(</sup>١) أَشَارَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ مِنْ قِبَلِ (هَذَا الْكِتَابِ ١٠٤/٢) إِلَى كَلَامِ الْأَشْعَرِيِّ عَنِ مَقَالَةِ الرَّوَافِضِ فِي التَّجْسِيمِ وَهُوَ

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ١٣٦/٢

فِي مَقَالَاتِ الْإِسْلَامِيِّينَ ١٠٢/١ - ١٠٥٥، وَسَنُقَابِلُ نَصَّ " مِنْهَاجِ السُّنَّة " عَلَى نَصِّ: " مَقَالَاتِ الْإِسْلَامِيِّينَ ". ". وَفِي هَامِشِ (م) أَمَامَ هَذَا الْمَوْضُوع كُتِبَ: " قِفْ عَلَى اخْتِلَافِ الرَّوَافِضِ فِي التَّجْسِيمِ وَهُمْ سِتُّ فِرَقٍ ".

- (٢) مَقَالَاتٌ. . (ص ١٠٢) : وَاخْتَلَفَتْ.
  - (٣) ن، م: الْفِرْقَةُ.". (١)

١٨٩ - " وَقَالُوا فِي التَّوْحِيدِ بِقَوْلِ الْمُعْتَزِلَةِ وَالْخُوَارِج ".

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ (١): " وَهَؤُلَاءِ قَوْمٌ مِنْ مُتَأَجِّرِيهِمْ (٢)، فَأَمَّا أَوَائِلُهُمْ فَإِنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ بِمَا حَكَيْنَاهُ (٣) عَنْهُمْ مِنَ التَّشْبِيهِ ".

قُلْتُ: وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ [أَبُو الْحُسَنِ] (٤) الْأَشْعَرِيُّ عَنْ قُدَمَاءِ الشِّيعَةِ مِنَ الْقَوْلِ بِالتَّجْسِيمِ قَدِ اتَّفَقَ عَلَى نَقْلِهِ عَنْهُمْ أَرْبَابُ الْمَقَالَاتِ، حَتَّى نَفْسِ الشِّيعَةِ كَابْنِ النُّوبَخْتِيّ وَغَيْرِهِ ذَكَرَ [ذَلِكَ عَنْ] هَؤُلَاءِ الشِّيعَةِ (٥).

وَقَالَ أَبُو مُحَمَّدِ بِنُ حَزْمٍ وَغَيْرُهُ: أَوَّلُ مَنْ قَالَ فِي الْإِسْلَامِ: إِنَّ اللَّهَ حِسْمٌ [هِشَامُ بْنُ الْحَكَمِ] (٦) ، وَكَانَ الَّذِينَ يُنَاقِضُونَهُ فِي ذَلِكَ الْمُتَكَلِّمِينَ (٧) مِنَ الْمُعْتَزِلِ كَأَبِي الْهُذَيْلِ الْعَلَّافِ.

فَالْجُهْمِيَّةُ وَالْمُعْتَزِلَةُ أَوَّلُ مَنْ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِجِسْمٍ.

فَكُلٌّ مِنَ الْقَوْلَيْنِ قَالَهُ قَوْمٌ مِنَ الْإِمَامِيَّةِ وَمِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ الَّذِينَ لَيْسُوا بإِمَامِيَّةٍ.

وَإِثْبَاتُ الْجِسْمِ قَوْلُ مُحَمَّدِ بْنِ كَرَّامٍ وَأَمْثَالِهِ مِمَّنْ يَقُولُ بِخِلَافَةِ الْخُلَفَاءِ (٨) الثَّلَاثَةِ، وَالنَّفْيُ (٩) قَوْلُ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيّ وَغَيْرِهِ مِمَّنْ يَقُولُ

<sup>(</sup>١) بَعْدَ الْكَلَامِ السَّابِقِ مُبَاشَرَةً.

<sup>(</sup>٢) ن: مُتَأَخِّرِهِمْ، وَهُوَ خَطَأً.

<sup>(</sup>٣) مَقَالَاتُ: مَا حَكَيْنَا.

<sup>(</sup>٤) أَبُو الْحُسَن: زِيَادَةٌ فِي أَ، ب.

<sup>(</sup>٥) ن: وَذَكَرَ هَؤُلَاءِ الشِّيعَةَ.

<sup>(</sup>٦) ابْنُ الْحَكَمِ: سَاقِطٌ مِنْ (ن) فَقَطْ. وَلَمْ أَسْتَطِع الْعُثُورَ عَلَى هَذَا النَّصِّ فِي كَلَامِ <mark>ابْنِ حَزْمٍ.</mark>

<sup>(</sup>٧) ن، م: وَكَانَ الَّذِينَ يُنَاقِضُونَهُ فِي ذَلِكَ الْمُتَكِّلِمُونَ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

<sup>(</sup>٨) الْخُلَفَاءِ: سَاقِطَةٌ مِنْ (أ) ، (ب) .

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢١٧/٢

(٩) أَ: وَنَفَاهُ ؛ بِ: وَنَفْيُهُ.". <sup>(١)</sup>

٩٠ - "وَأَبِي مَالِكٍ الْحَضْرَمِيّ (١) ، وَعَلِيّ بْنِ مِيثَمَ (٢) ، وَطَوَائِفَ كَثِيرِينَ هُمْ

(١) لَمُّ أَهْتَدِ إِلَى تَرْجَمَةٍ مُفَصَّلَةٍ لَهُ وَلَكِنْ وَرَدَ ذِكْرُهُ ضِمْنَ أَصْحَابِ جَعْفَرٍ الصَّادِقِ (رِجَالُ الطُّوسِيّ، ص ٢٢١) فَقَالَ: الضَّحَّاكُ أَبُو مَالِكِ الْحَضْرَمِيّ، كُوفِيُّ وَكَذَا وَرَدَ اسْمُهُ فِي أَعْيَانِ الشِّيعَةِ ١١١، ١١١، بِدُونِ تَفْصِيلَاتٍ فَقَالَ: الضَّحَّاكُ أَبُو مَالِكٍ الْحَضَرَمِيُّ، كُوفِيٌّ عَرَبِيٌّ أَدْرَكَ أَبَا عَبْدَ اللّهَ (جَعْفَرًا أُحْرَى. وَفِي رِجَالِ الْحِلِّيِّ، ص ٩٠: " الضَّحَّاكُ أَبُو مَالِكٍ الْحَضَرَمِيُّ، كُوفِيٌّ عَرَبِيُّ أَدْرَكَ أَبَا عَبْدَ اللّهَ (جَعْفَرًا الصَّادِقِ) عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَقَالَ قَوْمٌ مِنْ أَصْحَابِنَا: رَوَى عَنْهُ. وَقَالَ آحَرُونَ: لَمْ يَرُو عْنَهُ، وَرَوَى عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ وَقَالَ قَوْمٌ مِنْ أَصْحَابِنَا: رَوَى عَنْهُ. وَقَالَ آحَرُونَ: لَمْ يَرُو عْنَهُ، وَرَوَى عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ (مُوسَى الْكَاظِمِ) ، وَكَانَ مُتَكَلِّمًا ثِقَةً فِي الْحَدِيثِ ". وَسَمَّاهُ النَّجَاشِيُّ (الرِّجَالُ، ص ١٥) الضَّحَاكَ بْنَ السَّكَمُ (مُوسَى الْكَاظِمِ) ، وَكَانَ مُتَكَلِّمًا ثِقَةً فِي الْحَدِيثِ ". وَسَمَّاهُ النَّجَاشِيُّ (الرِّجَالُ، ص ١٥) الضَّحَاكَ بْنَ الْمُسَلِ (كَذَا وَهُو تَحْرِيفٌ) الْحَصَرَمِيَّ. وَذَكَرَ مَا نَقَلَهُ عَنْهُ الْحِلِيُّ إِلَّا أَنَّ فِيهِ: " وَلَهُ كِتَابٌ فِي التَّوْحِيدِ رِوَايَةُ عَلِيّ بْنِ الْحُسَنِ الطَّاطَوِيِّ " ثُمُّ ذَكَرَ سَنَدَ هَذِهِ الرِّوَايَةِ. وَانْظُرُ أَيْضًا تَنْقِيحَ الْمَقَالِ لِلْمَامَقَانِيّ ٢/١٠٤.

(٢) في النُّسَخِ الْأَرْبَعِ: عَلِيُّ بْنُ مِتيمَ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ. وَهُوَ عَلِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ شُعَيْبِ بْنِ مِيثَمَ بْنِ يَحْيَى التَّمَّالُ، أَبُو الْحُسَنِ، لَمْ تَذْكُرْ كُتُبُ التَّرَاحِمِ الَّتِي بَيْنَ أَيْدِينَا تَارِيخَ مَوْلِدِهِ أَوْ وَفَاتِهِ، وَلَكِنْ جَاءَ فِيهَا أَنَّهُ كَانَ مِنْ التَّمَّالُ، أَبُو الْحُسَنِ، لَمْ تَذْكُرْ كُتُبُ التَّرَاحِمِ الَّتِي بَيْنَ أَيْدِينَا تَارِيخَ مَوْلِدِهِ أَوْ وَفَاتِهِ، وَلَكِنْ جَاءَ فِيهَا أَنَّهُ كَانَ مِنْ التَّمَّالُ بِنَ مُوسَى الرِّضَا (الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٣٠٢) ، وَأَنَّهُ أَوْلُ مَنْ تَكَلَّمَ فِي مَذْهَبِ الْإِمَامَةِ وَإِنَّهُ صَنَّفَ كِتَابَيْ " الْإِمَامَةِ قَالَ ابْنُ النَّذِيمِ فِي " الْفِهْرِسْتِ " (ص ١٧٥) : إِنَّهُ أَوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ فِي مَذْهَبِ الْإِمَامَةِ وَإِنَّهُ صَنَّفَ كِتَابَيْ " الْإِمَامَةِ وَاللَّهُ مِنْ الْفِهْرِسْتِ " (ص ١٨٥) : إِنَّهُ أَوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ فِي مَذْهَبِ الْإِمَامَةِ وَإِنَّهُ صَنَّفَ كِتَابَيْ " الْإِمَامَةِ وَالْهُ الْعَلْمِ الْعَالِمِ لِللْمَامَةِ وَالْهُ مُرَدِي عَلَى اللَّهُ مَنَّفَ كَتَابِيْ " الْفِهْرِسْتِ " (ص ١٨٥ ) : إِنَّهُ أَوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ فِي مَذْهَبِ الْإِمَامَةِ وَاللَّهُ مِنْ الْفِهْرِسْتِ " وَالشِيعةِ فِي اللَّهُ مِنْ اللَّهُ الْعَلْقِ " وَالْشِيعةِ لِللُّومِ الْعَلَى الشِيعةِ لِللُّومِ الْعَلْقِ عُلْ الْعَوْقِ اللَّهُ وَلَالْمَ عَلْمَ اللَّهُ الْعَوْقِ الشِيعةِ لِللُّومِ عَلِي مُن هُو مُو تَحْرِيفٌ ) ؛ الْفُوسِيّ ، وهُو الشِيعةِ لِللُّومِ عَلِي مُن هُو مُنْ عَرْيِفُ اللَّهُ وَلِي اللَّهُ الْعَرْقِ الشِيعةِ لِللُّومِ الْعَلْقِ اللَّهُ الْعُولِي أَنْ الْفُولِقُ اللَّهُ الْمُولِقُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ اللْعُولِي اللَّهُ الْعُولِ اللَّهُ الْعُلُقُ الْفُولُولُ الْعُلُولُ اللَّهُ الْمُؤْلِقُ اللَّهُ الْعُلْقِ اللَّهُ الْعُلُولُ الْمُولُولُ اللَّهُ الْعُلُولُ اللَّهُ الْعُلُولُ اللَّهُ الْعُلُقُ اللَّهُ الْعُلُولُ اللللَّهُ الْعُلُولُ اللَّهُ الْعُلُولُ اللَّهُ الْعُلُلُ الْعُلُولُ الْعُلُولُ اللَّهُ الْعُلُولُ اللَّهُ الْعُلُولُ اللَّهُ الْعُلُولُ اللَّهُ الْعُلُولُ اللَّهُ الْعُلُولُ اللَّهُ اللْعُلُولُ اللَّهُ اللَّهُ الْعُلُولُ اللَّهُ اللَّهُ الْعُلُولُ اللَّهُ اللَّه

١٩١ - "وَالْأَنْبِيَاءُ أَفْضَلُ الْخُلْقِ، وَهُمْ (أَصْحَابُ) (١) ، السِّيَاقُ يَقْتَضِي إِثْبَاتَهَا. الدَّرَجَاتِ الْعُلَى فِي الْآخِرَةِ، فَيَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ مِنَ الْفُجَّارِ بَلْ وَلَا يَكُونُ مِنْ عُمُومِ أَصْحَابِ الْيَمِينِ بَلْ مِنْ أَفْضَلِ السَّابِقِينَ الْمُقَرِّبِينَ، فَإِنْ كَانَ النَّبِيُّ أَيْضًا يُوصَفُ بِأَنَّهُ صِدِّيقٌ وَصَالِحٌ وَقَدْ فَإِنَّمُ أَفْضَلُ مِنْ عُمُومِ الصِّدِيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ، وَإِنْ كَانَ النَّبِيُّ أَيْضًا يُوصَفُ بِأَنَّهُ صِدِّيقٌ وَصَالِحٌ وَقَدْ يَكُونُ شَهِيدًا، لَكِنَّ ذَاكَ أَمْرٌ يَخْتَصُّ بِهِمْ لَا يَشْرَكُهُمْ فِيهِ مَنْ لَيْسَ بِنَبِيِّ، كَمَا قَالَ عَنِ الْخَلِيلِ: ﴿وَآتَيْنَاهُ أَجْرَهُ فِي لَكُونُ شَهِيدًا، لَكِنَّ ذَاكَ أَمْرٌ يَخْتَصُّ بِهِمْ لَا يَشْرَكُهُمْ فِيهِ مَنْ لَيْسَ بِنَبِيِّ، كَمَا قَالَ عَنِ الْخَلِيلِ: ﴿وَآتَيْنَاهُ أَجْرَهُ فِي لَكُونُ شَهِيدًا، لَكِنَّ ذَاكَ أَمْرٌ يَخْتَصُ بِهِمْ لَا يَشْرَكُهُمْ فِيهِ مَنْ لَيْسَ بِنَبِيِّ، كَمَا قَالَ عَنِ الْخَلِيلِ: ﴿وَآتَيْنَاهُ أَجْرَهُ فِي اللَّذِيْنَ وَإِنَّ لَكُونُ شَهِيدًا، لَكِنَّ ذَاكَ أَمْرٌ يَخْتُصُ بِهِمْ لَا يَشْرَكُهُمْ فِيهِ مَنْ لَيْسَ بِنَبِيٍّ، كَمَا قَالَ عَنِ الْخَلِيلِ: ﴿وَآتَيْنَاهُ أَجْرَهُ فِي اللَّذِيْنِ وَالْعَلَاقِ وَالْعَلَاقِ أَلْوَقُ الْعَنْكُبُوتِ: ٢٧] ، وقَالَ يُوسُفُ: ﴿ وَلَا لَكُولُ السَّالِمِينَ ﴾ [سُورَةُ يُوسُف: (١٠٠] .

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢٢٠/٢

<sup>(</sup>٢) منهاج السنة النبوية ٢٣٣/٢

فَهَذَا مِمَّا يُوحِبُ تَنْزِيهَ الْأَنْبِيَاءِ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْفُجَّارِ وَالْفُسَّاقِ، وَعَلَى هَذَا إِجْمَاعُ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَجَمَاهِيرِهَا. وَأَمَّا مَنْ جَوَّزَ أَنْ يَكُونَ غَيْرُ النَّبِيِّ أَفْضَلَ مِنْهُ فَهُوَ مِنْ أَقْوَالِ بَعْضِ مَلَاحِدَةِ الْمُتَأَجِّرِينَ مِنْ غُلَاةِ الشِّيعَةِ وَالصُّوفِيَّةِ وَالْمُتَفَلْسِفَةِ وَخُوهِمْ.

وَمَا يُحْكَى عَنِ (٢) . أَغَمَّمْ جَوَّزُوا الْكُفْرَ عَلَى النَّبِيِّ، فَهَذَا بِطَرِيقِ اللَّازِمِ لَهُمْ لِأَنَّ كُلَّ مَعْصِيَةٍ عِنْدَهُمْ كُفْرٌ، وَقَدْ جَوَّزُوا الْمَعَاصِيَ عَلَى النَّبِيِّ، وَهَذَا يَقْتَضِي فَسَادَ قَوْلِمِمْ بِأَنَّ كُلَّ مَعْصِيَةٍ كُفْرٌ

(١) أَصْحَابُ: سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْل

(٢) الْفَضْلِيَّةِ مِنَ الْخُوَارِجِ الْفَضْلِيَّةُ فِرْفَةٌ مِنَ الْخُوَارِجِ ذَكَرَهُمُ الْبُنُ حَزْمٍ فِي الْفِصَلِ ٥٤/٥ - وَسَمَّاهُمُ الْفُضَيْلِيَّةَ مِنَ الصَّفْرِيَّةِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ بِلِسَانِهِ وَلَمْ يَعْتَقِدْ ذَلِكَ بِقَلْبِهِ بَلِ اعْتَقَدَ اللَّهِ مُؤْمِنٌ وَلَا يَضُرُّهُ إِذَا قَالَ الْحَقَّ بِلِسَانِهِ مَا اعْتَقَدَ اللَّهِ مُؤْمِنٌ وَلَا يَضُرُّهُ إِذَا قَالَ الْحَقَّ بِلِسَانِهِ مَا اعْتَقَدَ اللَّهِ مُؤْمِنٌ وَلَا يَضُرُّهُ إِذَا قَالَ الْحَقَّ بِلِسَانِهِ مَا اعْتَقَدَ بِقَلْبِهِ ". وَذَكَرَهُمُ الْأَشْعَرِيُّ فِي الْمَقَالَاتِ ١٨٣/١ وَسَمَّاهُمْ " الْفَضْلِيَّةَ " وَذَكَرَ عَنْهُمْ قَوْلًا قَرِيبًا مِنْ قَوْلِ النِّ اللَّهُ مُؤْمِنُ وَلَا يَشَعُرِيُّ فِي الْمَقَالَاتِ ١٨٣/١ وَسَمَّاهُمْ " الْفَضْلِيَّةَ " وَذَكَرَ عَنْهُمْ قَوْلًا قَرِيبًا مِنْ قَوْلِ اللهِ الْمُقَالِقِ وَالنِّحَلِ ١٨٤/١) مِنْ رِجَالِ الْخُوارِجِ: الْفَضْلُ بُنُ عِيسَى الرَّقَاشِيُّ". (الْمِلَلِ وَالنِّحَلِ ١٨٤/١) مِنْ رِجَالِ الْخُوارِجِ: الْفَضْلُ بُنُ عِيسَى الرَّقَاشِيُّ". (١)

١٩٢ - "(\* وَالْفُقَهَاءُ أَهْلُ الظَّاهِرِ كَدَاوُدَ بْنِ عَلِيٍّ وَأَتْبَاعِهِ (١) ، وَطَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ (٢) وَالصُّوفِيَّةُ لَا يَقُولُونَ بِالْقِيَاسِ \*) (٣) .

وَحِينَئِذٍ فَإِنْ كَانَ الْقِيَاسُ بَاطِلًا أَمْكَنَ الدُّخُولُ فِي [السُّنَّةِ وَتَرْكُ الْقِيَاسِ، وَإِنْ كَانَ حَقًّا أَمْكَنَ الدُّخُولُ فِي] (٤) أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْأَخْذُ بِالْقِيَاسِ.

الثَّالِثُ: أَنْ يُقَالَ: الْقَوْلُ بِالرَّأْيِ وَالِاجْتِهَادِ وَالْقِيَاسِ وَالِاسْتِحْسَانِ حَيْرٌ مِنَ الْأَحْذِ بِمَا يَنْقُلُهُ مَنْ يُعْرَفُ بِكَثْرَةِ الثَّالِثُ: أَنْ يُقُلُهُ مَنْ يُعْرَفُ بِكَثْرَةِ الثَّالِثِ عَمَّنْ يُصِيبُ وَيُخْطِئُ نَقْلَ غَيْرٍ مُصَدِّقٍ (٥) عَنْ قَائِلٍ غَيْرِ مَعْصُومٍ، وَلَا يَشُكُ عَاقِلٌ أَنَّ رُجُوعَ مِثْلِ مَالِكٍ الْكَذِبِ عَمَّنْ يُصِيبُ وَيُخْطِئُ نَقْلَ غَيْرٍ مُصَدِّقٍ (٥) عَنْ قَائِلٍ غَيْرِ مَعْصُومٍ، وَلَا يَشُكُ عَاقِلٌ أَنَّ رُجُوعَ مِثْلِ مَالِكٍ وَابْنِ أَيِي ذِئْبٍ (٦) وَابْنِ الْمَاحِشُونِ (٧) (٨) وَالْأَوْزَاعِيّ (٩)

<sup>(</sup>١) قَالَ الظَّاهِرِيَّةُ بِإِنْكَارِ الْقِيَاسِ، وَأَشْهَرُ مَنْ يُمُثِّلُهُمْ فِي ذَلِكَ الْبُنُ حَزْمٍ وَقَدْ أَفْرَدَ رِسَالَةً لِهَذَا الْمَوْضُوعِ عُنْوَاهُمَا " مُلَخَّصُ إِبْطَالِ الْقِيَاسِ وَالرَّأْيِ وَالإسْتِحْسَانِ وَالتَّقْلِيدِ وَالتَّعْلِيلِ " نَشَرَهَا الْأُسْتَاذُ سَعِيد الْأَفْغَانِيُّ، دِمَشْقَ مُلَخَّصُ إِبْطَالِ الْقِيَاسِ وَالرَّأْيِ وَالإسْتِحْسَانِ وَالتَّعْلِيلِ " نَشَرَهَا الْأُسْتَاذُ سَعِيد الْأَفْغَانِيُّ، دِمَشْقَ مُلَحَقَى إِبْطَالِ الْمُوضُوعَ بِالتَّقْصِيلِ فِي كِتَابِهِ " الْإِحْكَامِ فِي أُصُولِ الْأَحْكَامِ ".

<sup>(</sup>٢) ن، م: أَهْلِ الْحَدِيثِ: وَتَنُصُّ الْمَرَاجِعُ الَّتِي سَبَقَ ذِكْرُهَا فِي الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ (ت [٠ - ٩]) عَلَى إِنْكَارِ الشِّيعَةِ لِلْقِيَاسِ، وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ أَيْضًا الْغَزَالِيُّ فِي " الْمُسْتَصْفَى "، ص [٠ - ٩] ٦٢ (ط. مُصْطَفَى مُحَمَّد،

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢/٨/٢

١٩٣٧/١٣٥٦) . وَانْظُرِ الْإِمَامَ الصَّادِقَ، لِأَبِي زَهْرَةَ، ص [١٥ - ٩] ١٥ وَمَا بَعْدَهَا.

- (٣) مَا بَيْنَ النَّجْمَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ب) ، (أ) .
- (٤) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ن) فَقَطْ.
  - (٥) ن، م: غَيْرِ صِدْقٍ.
- (٦) أَبُو الْحَارِثِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ الْخَارِثِ بْنِ أَبِي ذِنْبِ الْقُرَشِيُّ الْمَدَنِيُّ، تَابِعِيُّ قَالَ عَنْهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: "كَانَ أَفْضَلَ مِنْ مَالِكٍ إِلَّا أَنْ مَالِكًا كَانَ أَشَدَّ تَنْقِيَةً لِلرِّجَالِ مِنْهُ ". وَوُلِدَ ابْنُ أَبِي ذِنْبٍ سَنَةَ ٨٠ بُنُ حَنْبَلٍ: "كَانَ أَفْضَلَ مِنْ مَالِكٍ إِلَّا أَنْ مَالِكًا كَانَ أَشَدَّ تَنْقِيَةً لِلرِّجَالِ مِنْهُ ". وَوُلِدَ ابْنُ أَبِي ذِنْبٍ سَنَةَ ٨٥ أَوْ ١٩٥٩. انْظُرْ تَرْجَمَتَهُ فِي: تَذْكِرَةِ الْحُقَّاظِ ١٩١/١ ١٩٣ ؟ كَاذِيبِ الْأَسْمَاءِ وَاللَّغَاتِ، ق [٠ وَتُوقِيَّ سَنَةَ ٨٥٨ أَوْ ١٥٥ . انْظُرْ تَرْجَمَتَهُ فِي: تَذْكِرَةِ الْحُقَّاظِ ١٩١/١ ١٩٣ ؟ كَانَ الْأَعْلَمِ ١٩٧٨.
  - (٧) عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَاحِشُونُ، سَبَقَتْ تَرْجَمَتُهُ ٢ وَاللَّيْتِ بْن سَعْدٍ
    - (٨) سَبَقَتْ تَرْجَمَتُهُ ٢ / ٢٦٠.
    - (٩) سَبَقَتْ تَرْجَمَتُهُ ٢ / ٢١. ١٠. (١)

١٩٣ - "وَزَرْقَانَ (١) ، وَابْنِ النُّوبَخْتِيِّ (٢) ، (٣) . وَأَبِي الْحُسَنِ الْأَشْعَرِيِّ وَابْنِ حَزْمٍ (٤) وَالشَّهْرَسْتَايِيِّ (٥) وَغَيْرِ هَوُلَاءِ، وَنَقْلُ ذَلِكَ عَنْهُمْ مَوْجُودٌ فِي كُتُبِ الْمُعْتَزِلَةِ وَالشِّيعَةِ وَالْكَرَّامِيَّةِ وَالْأَشْعَرِيَّةِ وَأَهْلِ الْحُدِيثِ وَسَائِرِ (٥) وَغَيْرِ هَوُلَاءِ، وَنَقْلُ ذَلِكَ عَنْهُمْ مَوْجُودٌ فِي كُتُبِ الْمُعْتَزِلَةِ وَالشِّيعَةِ وَالْكَرَّامِيَّةِ وَالْأَشْعَرِيَّةِ وَأَهْلِ الْحُدِيثِ وَسَائِرِ الطَّوَائِفِ. وَقَالُوا: أَوَّلُ مَنْ قَالَ إِنَّ اللَّهَ حِسْمٌ هِشَامُ بْنُ الْحُكَمِ.

وَنَقَلَ النَّاسُ عَنِ الرَّافِضَةِ هَذِهِ الْمَقَالَاتِ وَمَا هُوَ أَقْبَحُ مِنْهَا، فَنَقَلُوا مَا ذَكَرَهُ الْأَشْعَرِيُّ وَغَيْرُهُ فِي كُتُبِ الْمَقَالَاتِ وَمَا هُوَ أَقْبَحُ مِنْهَا، فَنَقَلُوا مَا ذَكَرَهُ الْأَشْعَرِيُّ وَغَيْرُهُ فِي كُتُبِ الْمَقَالَاتِ وَمَا هُو أَقْبَحُ مِنْهَا، فَلَيَةِ الشِّيعَةِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ عَلَى صُورَةِ عَنْ بَيَانَ اللَّهَ عَلَى عَلْوَلَ اللَّهُ عَلَى عَلْوَلُ اللَّهُ عَلَى عَلْوَلُ اللَّهُ عَلَى عَلْوَلُ اللَّهُ عَلَى عَلَى صَورَةِ الرِّنْسَانِ وَإِنَّهُ يَهْلِكُ كُلُّهُ إِلَّا وَجْهَهُ، وَادَّعَى بَيَانٌ أَنَّهُ يَدْعُو الزُّهَرَةَ فَتُجِيبُهُ، وَأَنَّهُ يَفْعَلُ ذَلِكَ بِالِاسْمِ الْأَعْظَمِ، فَقَتَلَهُ حَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ

<sup>(</sup>١) ذَكَرَهُ ابْنُ الْمُرْتَضَى فِي " الْمُنْيَةِ وَالْأَمَلِ " فِي الطَّبَقَةِ السَّابِعَةِ ضِمْنَ أَصْحَابِ النَّظَّامِ فَسَمَّاهُ: زَرْقَانُ مُحُمَّدُ بْنُ شَدَّادِ بْنِ عِيسَى الْمِسْمَعِيُّ، أَبُو يَعْلَى، وَقَالَ إِنَّ لَهُ كِتَابَ " الْمَقَالَاتِ " ثُمُّ قَالَ عَنْهُ: " قَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ الْخَيَّاطُ، شَدَّادِ بْنِ عِيسَى الْمِسْمَعِيُّ، أَبُو يَعْلَى، وَقَالَ إِنَّ لَهُ كِتَابَ " الْمَقَالَاتِ " ثُمُّ قَالَ عَنْهُ: " قَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ الْخَيَّاطُ، حَدَّثَنِي الْآدَمِيُّ قَالَ: أَحْضَرَ الْوَاثِقُ يَحْيَى بْنَ كَامِلٍ وَأَمَرَ زَرْقَانَ أَنْ يُنَاظِرَهُ فِي الْإِرَادَةِ حَتَّى أَلْزَمَهُ الْحُبَّةَ، فَقَالَ الْآدَمِيُّ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ قَامَتْ حُجَّةُ اللّهِ عَلَيْهِ، فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا فَاضْرِبْ عُنْقَهُ الْوَاثِقُ يَنْفَسِهِ فَأَلْزَمَهُ الْحُبَّةَ، فَقَالَ الْآدَمِيُّ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ قَامَتْ حُجَّةُ اللّهِ عَلَيْهِ، فَإِنْ تَابَ وَإِلّا فَاضْرِبْ عُنْقَهُ الْوَاثِقُ يَنْفَسِهِ فَأَلْزَمَهُ الْحُبَّةِ، فَقَالَ الْآدَمِيُّ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ قَامَتْ حُجَّةُ اللّهِ عَلَيْهِ، فَإِنْ تَابَ وَإِلّا فَاضْرِبْ عُنْقَهُ الْوَاثِقُ يَنْفَسِهِ فَأَلْزَمَهُ الْحُبَقِةِ وَمَنْ الْمُؤْمِنِينَ قَامَتْ حُجَّةُ اللّهِ عَلَيْهِ، فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا فَاضْرِبْ عُنْفَةُ اللّهِ عَلَيْهِ وَعَنْهُ رَوَى أَنِ الْمُوالِقِي اللّهُ اللّهُ عَلَيْهِ، وَكَالَ الْمُونَانِ الْمُؤْمِنِينَ اللّهُ الْمُؤْمِنِينَ قَامَتْ حُجَةٍ اللّهِ وَعَنْهُ رَوَى أَبُنُ الْمُؤْمِنِينَ الْمُؤْمِنِينَ اللّهُ الْمُؤْمِنِينَ اللّهُ الْمُؤْمِقِي الللّهَ الْمُؤْمِنِينَ الْمُؤْمِنِينَ اللّهُ اللّهُ الْمُؤْمِقِي الللّهُ الْمُؤْمِنِينَ اللّهُ الْمُؤْمِقِي الللّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْمُؤْمِنِينَ الْمُؤْمِنِينَ الْمُؤْمِقِينَ مَنْ الْمُؤْمِقِ الللّهُ عَلَيْهِ الللللّهُ الْمُؤْمِقِ الْمَالِمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِقِينَ الللّهُ الللّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْمُؤْمِلُ الْمُولِ وَاللّهُ اللللللهُ الْمُؤْمِقُ الللللّهُ الللللهُ الللللهُ الللللهُ الللهُ اللللهُ اللهُ الللللهُ اللللهُ اللهُ اللهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللللهُ الللللهُ الللهُ اللهُ اللللهُ اللهُ اللهُ اللللهُ الللهُ اللهُ الللللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللللهُ ال

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢٠٠/٢

- (٢) هُوَ أَبُو مُحَمَّدٍ الْحُسَنُ بْنُ مُوسَى بْنِ الْحُسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ النُّوبَخْتِيُّ أَوِ ابْنُ النُّوبَخْتِيِّ، وَسَبَقَ الْكَلَامُ عَنْهُ بِإِيجَازٍ ١ (٣) وَأَشَرْتُ هُنَاكَ إِلَى كِتَابِهِ " الْآرَاءِ وَالدِّيَانَاتِ " وَتَكَلَّمْتُ عَنْهُ أَيْضًا فِيمَا سَبَقَ ١٠٦/٢. وَانْظُرْ عَنِ النُّوبَخْتِيِّ (٣) وَأَشَرْتُ هُنَاكَ إِلَى كِتَابِهِ " الْآرَاءِ وَالدِّيَانَاتِ " وَتَكَلَّمْتُ عَنْهُ أَيْضًا فِيمَا سَبَقَ ١٠٠٦. وَانْظُرْ عَنِ النُّوبَخْتِيَ أَيْضًا: لِسَانَ الْمِيزَانِ ٢٥٨/٢ ؛ الْفِهْرِسْتَ لِلطُّوسِيِّ، ص [٠ ٩] ١ ؛ مَعَالِمَ الْعُلَمَاءِ لِابْنِ شَهْرَاشُوب، ص [٠ ٩] ٢ ؛ مَعَالِمُ الْعُلَمَاءِ لِابْنِ شَهْرَاشُوب، ص [٠ ٩] ٢ ؛ مَعَالِمُ الْعُلَمَاءِ لَابْنِ شَهْرَاشُوب، ص [٠ ٩] ٢ ؛ مَعَالِمُ الْعُلَمَاءِ لِابْنِ شَهْرَاشُوب، ص [٠ ٩] ٢ .
- (٤) عَلَّقَ مُسْتَجِي زَادَهْ فِي الْهَامِشِ بِقَوْلِهِ: " وَقَدْ كَانَ لِابْنِ حَزْمٍ الْأَنْدَلُسِيِّ كِتَابٌ فِي الْمِلَلِ وَالنِّحَلِ رَأَيْتُهُ فِي حِلْدَيْنِ وَفِيهِ فَوَائِدُ وَعُلِمَ مِنْهُ أَنَّ لَهُ قَدَمًا وَسَهْمًا فِي الْإِحَاطَةِ ".
  - (٥) ب، ١: وَابْنِ الشَّهْرَسْتَانِيَّ.
  - (٦) ع: نُسِبَتْ ؛ ن، م: يُنْسَبُ.". (١)

١٩٤ - "الْقَسْرِيُّ. وَحُكِيَ عَنْهُمْ أَنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ يُثْبِتُ نُبُوَّةَ بَيَانِ بْنِ سَمْعَانَ، (١ ثُمُّ يَزْعُمُ كَثِيرٌ مِنْهُمْ أَنَّ أَبَا هَاشِمٍ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُنَفِيَّةِ نَصَّ عَلَى نُبُوَّةِ بَيَانِ بْنِ سَمْعَانَ ١) (١) وَجَعَلَهُ إِمَامًا (٢) هَاشِمِ عَبْدَ اللّهِ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُنَفِيَّةِ نَصَّ عَلَى نُبُوّةِ بَيَانِ بْنِ سَعْعَلَ ١) (١) وَجَعَلَهُ إِمَامًا (٢) وَنَقُلُوا عَنِ الْمُغِيرِيَّةِ أَصْحَابِ الْمُغِيرَةِ بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُمُونَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ إِنَّهُ نَبِيُّ وَأَنَّهُ يَعْلَمُ اسْمَ اللّهِ الْأَكْبَرَ (٣) وَنَقَلُوا عَنِ الْمُغِيرِيَّةِ أَصْحَابِ الْمُغِيرَةِ بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُمُ مِنْ الْأَعْضَاءِ وَالْخُلْقِ مِثْلُ مَا لِلرَّجُلِ، وَلَهُ جَوْفٌ وَقَلْبُ تَنْبُعُ مِنْهُ وَأَنَّ مَعْبُودَهُمْ رَجُلٌ مِنْ نُورٍ عَلَى رَأْسِهِ تَاجٌ، وَلَهُ مِنَ الْأَعْضَاءِ وَالْخُلْقِ مِثْلُ مَا لِلرَّجُلِ، وَلَهُ جَوْفٌ وَقَلْبُ تَنْبُعُ مِنْهُ الْحَرْدُهُمْ وَمُؤْمِعُ قَدَمِهِ (٤) لِاعْوِجَاحِهَا، وَذَكَرَ الْمُاءَ الْحِيْمُ وَفُرِعُ عَهَا مِنْهُ [لَرَأَيْتُمْ] أَمْرًا عَظِيمًا (٥) ، يَعْرِضُ هُمُ مُوضِعَهَا مِنْهُ [لَرَأَيْتُمْ] أَمْرًا عَظِيمًا (٥) ، يَعْرِضُ هُمُ

<sup>(</sup>١) : (١ - ١) سَاقِطٌ مِنْ (ع) .

<sup>(7)</sup> الْكَلَامُ الْمَذْكُورُ هُنَا عَنِ الْبَيَانِيَّةِ هُوَ الَّذِي أُوْرَدَهُ الْأَشْعَرِيُّ فِي الْمَقَالَاتِ 7/7 - 77 - 77 مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ فِي الْأَلْفَاظِ. وَقَدْ ظَهَرَ بَيَانُ بْنُ سَمْعَانَ النَّهْدِيُّ التَّمِيمِيُّ بِالْعِرَاقِ بَعْدَ الْمِائَةِ، وَقَتَلَهُ حَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقَسْرِيُّ فِي الْأَلْفَاظِ. وَقَدْ ظَهَرَ بَيَانُ بْنُ سَمْعَانَ النَّهْدِيُّ التَّمِيمِيُّ بِالْعِرَاقِ بَعْدَ الْمِائَةِ، وَقَتَلَهُ حَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقَسْرِيُّ 20 مَعْ اللَّهُ الْقَالَاتِ حَرْقًا بِالنَّارِ سَنَةَ 20 مَا مَعْ النَّهُ وَعَنْ فِرْقَتِهِ: لِسَانَ الْمِيرَانِ 20 الْمَلِلُ وَالنِّحَلَ 20 الْمَلَلُ وَالنِّحَلَ 20 الْمُلَلِ وَالنِّحَلِ 20 الْمُلِلُ وَالنِّحْلِ 20 الْمُلِلُ وَالنِّحْلِ وَالْمُلْكِ وَالنِّحْلِ وَالْمُلْكِ وَالنِّحْلِ وَالْمَلْكِ وَالنِّحْلِ وَالْمُلْكِ وَالنِّعْرِي وَلَا اللَّهِ وَالْمُلْكِ وَالنِّعْرِي وَلَا اللَّهُ وَالْمُلْكِ وَالْمُلْكِ وَالنِّعْرِي وَلَا اللَّهُ وَالْمُلْكُولُ وَالْمُلْكُولُ وَالْمُلْكُولُ وَالْمُلْكِولُ وَالْمُلْكِولُولُ وَالْمُلْكُولُ وَلَا الْمُقْوِلِي وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّعْلِيقَ الْآلِي عَنْ الْبُرْيِعِيَّةِ (صُ 10 وَالْمُولِ اللَّعْلِيقَ الْآلِي عَنْ الْبُرْيِعِيَّةِ (صُ 10 و اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمُؤْلِقُ الْلَوْمِ الْمُعْولِ اللْمُعْلِقُ الْمُؤْلِقُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمُؤْلِ وَالْمُؤْلِ اللْمُعْلِقُ وَلَا اللَّهُ وَالْمُؤْلِقُ وَالْمُؤْلِقُ وَلِهُ وَالْمُؤْلِقُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمُؤْلِقُ وَالْمُؤْلِ وَالْمُؤْلِقُ وَالْمُؤْلِقُ وَالْمُؤْلِقُ وَالْمُؤْلِقُ وَالْمُولُ وَالْمُؤْلِقُ وَالْمُؤْلِقُ وَالْمُؤْلِولُولُ وَاللَّهُ وَالِمُولُ وَالْمُؤْلِقُ وَالْمُؤْلِقُ وَالْمُؤْلِولُ وَالْمُؤْلِ وَا

<sup>(</sup>٣) ن: الْأَعْظَمَ.

<sup>(</sup>٤) ع: قَدَمَيْهِ. وَفِي (ن) الْكَلامُ نَاقِصٌ وَمُضْطَربٌ.

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢/٢ ٥٠

(٥) ب، ا: لَوْ رَأَيْتُمْ مَوْضِعَهَا لَرَأَيْتُمْ مِنْهُ أَمْرًا عَظِيمًا. وَالْمُثْبَتُ هُوَ الَّذِي فِي (ع) ، " الْمَقَالَاتِ " ١. وَفِي (ن) ، (٥) سَقْطُ كَلِمَةِ " لَرَأَيْتُمْ ". ". (١)

١٩٥ - "بِالْعَوْرَة وَبِأَنَّهُ (١) قَدْ رَآهُ، لَعَنَهُ اللَّهُ [وَأَخْزَاهُ] (٢) .

وَزَعَمَ أَنَّهُ يُحْيِي الْمَوْتَى بِاسْمِ اللَّهِ الْأَعْظَمِ، وَأَرَاهُمْ أَشْيَاءَ مِنَ النِّيرَ نُجِيَّاتِ وَالْمَحَارِيقِ (٣) ، وَذِكَرَ لَهُمْ كَيْفَ ابْتَدَأَ اللَّهُ الْخُلْقَ فَزَعَمَ (٤) أَنَّ اللَّهَ كَانَ وَحْدَهُ وَلَا شَيْءَ مَعَهُ، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَخْلُقَ الْأَشْيَاءَ تَكَلَّمَ بِاسْمِهِ الْأَعْظَمِ، فَطَارَ فَوَقَعَ الْخُلْقَ فَزَعَمَ (٤) أَنَّ اللَّهُ كَانَ وَحْدَهُ وَلَا شَيْءَ مَعَهُ، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَخْلُقَ الْأَشْيَاءَ تَكَلَّمَ بِاسْمِهِ الْأَعْظَمِ، فَطَارَ فَوَقَعَ فَوْقَ رَأْسِهِ [عَلَى] التَّاجِ (٥) قَالَ: وَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿ سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ [سُورَةُ الْأَعْلَى: ١] وَذَكَرُوا عَنْهُ مِنْ هَذَا الْجِنْسِ أَشْيَاءَ (٦) يَطُولُ وَصْفُهَا، وَقَتَلَهُ حَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللّهِ الْقَسْرِيُّ (٧) هَذَا الْجِنْسِ أَشْيَاءَ (٦) يَطُولُ وَصْفُهَا، وَقَتَلَهُ حَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللّهِ الْقَسْرِيُّ (٧)

<sup>(</sup>١) ب، ١: يَعْرِضُ هَمُمْ بِأَنَّهُ.

<sup>(</sup>٢) وَأَحْزَاهُ: زِيَادَةٌ فِي (ع) فَقَطْ.

<sup>(</sup>٣) ب، ا: الْأَشْيَاءَ مِنَ النَّرَنْجَاتِ وَالْمَحَارِقِ ؛ ن، م: شَيْئًا مِنَ النِّيرَنْجِيَّاتِ وَالْمَحَارِيقِ ؛ الْمَقَالَاتِ: أَشْيَاءَ مِنَ النِّيرَنْجَ بِالْكَسْرِ أَخْذُ كَالسِّحْرِ وَلَيْسَ بِهِ.

<sup>(</sup>٤) ب، ا: كَيْفَ ابْتِدَاءُ اللَّهِ وَزَعَمَ. . إِلَحْ ؟ ن، م: كَيْفَ ابْتَدَأَ اللَّهُ الْخَالِقُ فَزَعَمَ.

<sup>(</sup>٥) ب، ا: فَوَقَعَ عَلَى رَأْسِهِ التَّاجُ ؛ ن، م: فَطَارَ فَوْقَ رَأْسِهِ التَّاجُ ؛ الْمَقَالَاتِ: فَوَقَعَ فَوْقَ رَأْسِهِ التَّاجُ. وَفِي الْفَرْقِ عَلَى رَأْسِهِ التَّاجُ ؛ الْمُقَالَاتِ: فَوَقَعَ عَلَى تَاجِهِ ؛ الْفَرْقِ بَيْنَ الْفِرَقِ (ص [٠ - ٩] ٤٧) : فَطَارَ ذَلِكَ الْإسْمُ وَوَقَعَ تَاجًا عَلَى رَأْسِهِ ؛ الْمِلَل وَالنِّحَل ١٥٧/١: فَطَارَ فَوَقَعَ عَلَى رَأْسِهِ تَاجًا.

<sup>(</sup>٦) ع: وَذُكِرَ عَنْهُ أَشْيَاءُ مِنْ هَذَا الْجِنْسِ.

<sup>(</sup>٧) ن، م: الْقُشَيْرِيُّ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ. وَالْكَلَامُ الْمَرْوِيُّ عَنِ الْمُغِيرَةِ وَفِرْقَتِهِ هُنَا هُوَ الْمَذْكُورُ فِي مَقَالَاتِ الْأَشْعَرِيِّ مَرَاكِ ٢ - ١٨٨ و الْفُشَيْرِيُّ، وَهُو تَحْرِيفٌ يَسِيرٍ وَسَبَقَ الْكَلَامُ عَنْهُ وَعَنْ فِرْقَتِهِ ٢/٣٦. وَانْظُرْ أَيْضًا: لِسَانَ الْمِيزَانِ ٢ - ١٨٨ و ٢٨ و ١ مَعَ احْتِلَافٍ يَسِيرٍ وَسَبَقَ الْكَلَامُ عَنْهُ وَعَنْ فِرْقَتِهِ ٢/٣٦. وَانْظُرْ أَيْضًا: لِسَانَ الْمِيزَانِ ٢ - ١٤٨ و ١ مَعَ احْتِلَافٍ يَسِيرٍ وَسَبَقَ الْكَلَامُ عَنْهُ وَعَنْ فِرْقَتِهِ ٢/٣٦. وَانْظُر أَيْضًا: لِسَانَ الْمِيزَانِ ٢ - ١١ و ١ مَعَ الْقَرْقِ، ص [٠ - ٩] و ١ مَعَ الْمَقْوِيزِيِّ اللَّيْنِ عَزْمٍ و ١٥٤ و ١٥٤ و ١٥٤ و الْقَوْيِزِيِّ النَّبْصِيرَ فِي اللِّينِ، ص [٠ - ٩] و ١ م ٢٢، ٣٣ و النَّانِيةَ لِلْمَلْطِيِّ، ص [٠ - ٩] و ١٥٤ و ١٥٤ و الشَّيْعَةِ، ص [٠ - ٩] و ١٥٤ و ١٥٤ و الشَّيْعَةِ، ص [٠ - ٩] و ١٥٤ و ١٣٥٤ و الشَّيْعَةِ، ص [٠ - ٩] و ١٨٣٤ و النَّارِيخَ ٥/١٣٠. وَانْظُرِ التَّعْلِيقَ الْآتِيْ عَنِ الْبَرْيِغِيَّةِ. .". (٢)

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢/٥٠٥

<sup>(</sup>٢) منهاج السنة النبوية ٢/٤٠٥

١٩٦ - "فَقَتَلَهُ (١) وَالنَّصَيْرِيَّةُ الْمَوْجُودُونَ (٢) فِي هَذِهِ الْأَزْمِنَةِ يُشْبِهُونَ هَوُّلَاءٍ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْوُجُوهِ. وَدُكُرُوا عَنِ الْخُطَّابِيَّةِ أَصْحَابِ أَبِي الْخُطَّابِ بْنِ أَبِي زَيْنَبَ (٣) أَكُمْمُ يَزْعُمُونَ أَنَّ الْأَئِمَّةَ أَنْبِيَاءُ مُحَدَّثُونَ وَرُسُلُ اللّهِ وَحُجَجُهُ عَلَى حَلْقِهِ، لَا يَزَالُ مِنْهُمْ رَسُولَانِ: وَاحِدٌ نَاطِقٌ، وَالْآخَرُ (٤) صَامِتٌ، فَالنَّاطِقُ مُحَمَّدٌ وَالصَّامِتُ عَلِيُّ، وَحُجَجُهُ عَلَى حَلِقِهِ، لَا يَزَالُ مِنْهُمْ رَسُولَانِ: وَاحِدٌ نَاطِقٌ، وَالْآخَرُ (٤) صَامِتٌ، فَالنَّاطِقُ مُحَمَّدٌ وَالصَّامِتُ عَلِيٌّ، فَهُمْ فِي الْأَرْضِ الْيَوْمَ طَاعَتُهُمْ مُفْتَرَضَةٌ عَلَى جَمِيعِ الْخُلْقِ، يَعْلَمُونَ مَا كَانَ وَمَا هُوَ كَائِنٌ، وَزَعَمُوا أَنَّ أَبَا الْخُطَّابِ وَقَالُوا: الْأَئِمَّةُ آلِمَةٌ، وَقَالُوا:] (٥) فِي أَنْفُسِهِمْ مِثْلَ ذَلِكَ، وَقَالُوا: وَلَدُ الْخُسَيْنِ أَبْنَاءُ اللّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ، ثُمُّ قَالُوا ذَلِكَ فِي أَنْفُسِهِمْ، وَتَأَوّلُوا قَوْلَ اللّهِ: ﴿ وَالْمَالُ مَنْهُونَ فَيْهُ وَنَفُحْتُ فِيهِ مِنْ وَقَالُوا: وَلَدُ الْخُسَيْنِ أَبْنَاءُ اللّهِ وَأَحِبَاؤُهُ، ثُمُّ قَالُوا ذَلِكَ فِي أَنْفُسِهِمْ، وَتَأَوّلُوا قَوْلَ اللّهِ: ﴿ وَلَكُوا اللّهِ الْمُعْورِ فَقَعُوا لَهُ سَاحِدِينَ ﴾ [سُورَةُ الْحِجْرِ: ٢٩] ، قَالُوا: فَهُو آدَمُ وَخُنُ وَلَدُهُ، وَعَبَدُوا أَبَا الْحُطَّابِ، وَزَعَمُوا أَنَّهُ وَلَا لَلْهُمْ وَسَى فِي سَبْحَةِ [الْكُوفَةِ، وَهُمْ] (٦) يَتَدَيَّنُونَ بِشَهَادَةِ الرُّورِ لِمُوافِقِيهِمْ (٧) .

<sup>(</sup>٢) ن، م: الْمُوَحِّدَةُ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

<sup>(</sup>٣) ب، ١: أَبِي الْخُطَّابِ بْنِ أَبِي الْخُطَّابِ بْنِ أَبِي ذِئْبٍ، وَهُوَ حَطَّأٌ.

<sup>(</sup>٤) ع، م، ن: وَآخَرُ.

<sup>(</sup>٥) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ن) ، (م) .

<sup>(</sup>٦) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ مِنْ (ن) ، (م) .

وَالنَّصَيْرِيَّةُ مِنْ شِيعَتِهِمْ، وَالْحَمْرُويَّةُ مِنْ أَتْبَاعِهِمْ. وَالْمَقَالَاتُ الْمَنْسُوبَةُ إِلَى بَيَانِ بْنِ سَمْعَانَ أَحَذَ بِمَا بَعْدَهُ طَائِقَةً وَالْإِسْمَاعِيلِيَّةُ، وَمِمَّنِ اشْتُهِرَ مِنْهُمْ حَسَنُ بْنُ الصَّبَاحِ الَّذِي جَاءَ فِي عَصْرِ مَلِكْشَاه السَّلْجُوقِيِّ، وَاللَّهُ وَلَيْنَافِحُ عَنْهُمْ، وَاسْتَوْلَى عَلَى الْقِلَاعِ فِي فَارِسَ وَجُبَيْلٍ (؟) وَأَلْفَ كُثْبًا كَثِيرةً يُبَيِّنُ مَقَالَاتِ الْبَاطِنِيَّةِ وَيَنْصُرُهُمْ وَيُنَافِحُ عَنْهُمْ، وَاسْتَوْلَى عَلَى الْقِلَاعِ فِي فَارِسَ وَجُبَيْلٍ (؟) وَتَسَلَّطَنَ هُنَاكَ حَتَى يُقَالَ لَهُ: صَاحِبُ الْقِلَاعِ، وَقَدْ حَاوَلَ الرَّدَّ وَإِبْطَالَ كَلَامِهِ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَمِنْهُمْ الْإِمَامُ الْغَرَائِيُّ الطُّوسِيُّ: أَلَّفَ فِي إِبْطَالِ كَلَامِهِ كُتُبًا كَثِيرةً، وَالنَّصَيْرِيَّةُ وَالدُّرُوزُ الَّذِينَ كَانُوا فِي نَوَاحِي الشَّامِ وَمِنْهُمْ بَنُو الْغَبَلِيُّ الطُّوسِيُّ: أَلَّفَ فِي إِبْطَالِ كَلَامِهِ كُتُبًا كَثِيرةً، وَالنَّصَيْرِيَّةُ وَالدُّرُوزُ اللَّذِينَ كَانُوا فِي نَوَاحِي الشَّامِ وَمِنْهُمْ بَنُو الْغَبَيْدِ وَيُقَالُ لَمُمُ الْقَاطِمِيُّونَ أَيْضًا، اسْتَوْلُوا عَلَى مَسْلَكِ هَؤُلَاءِ الْبَاطِنِيَّةِ. وَالْجُمِيعُ فِرْقَةٌ مِنْ فِرَقَ الرَّوَافِضِ الْعَالِيَةِ الَّذِينَ اللَّوْمِ الْعَالَمَ وَعَدَم الْخَمْرُويَّةُ وَالنَّيْرَامِيَّةُ كَانُوا عَلَى مَسْلَكِ هَؤُلَاءِ الْبَاطِنِيَّةِ. وَالْجُمِيعُ فِرْقَةٌ مِنْ فِرَقَ الرَّوَافِضِ الْعَالِيَةِ الَّذِينَ الْمُعْولِ اللَّهُ عِنْمَ الْعَالَمَ وَعَدَم الْعَالَمَ وَالتَّمُ وَالتَّعْمِيمِ وَالتَّنَاسُخِ وَالْخُلُولِ "". (١)

١٩٧ - "تَعَالَى يُرَى فِي الْآخِرَةِ بِالْأَبْصَارِ، وَمَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ كَانَ مُبْتَدِعًا عِنْدَهُمْ، وَإِنْ كَانَ فِي الْمُنْتَسِبِينَ إِلْيُهِمْ مَنْ يَقُولُ ذَلِكَ فَلَيْسَمِ هُوَ قَوْلَ أَئِمَّتِهِمْ وَلَا الَّذِينَ يُفْتَى بِقَوْلِمِمْ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْقُلَ مَقَالَةً عَنْ طَائِفَةٍ فَلْيُسَمِّ الْيُهِمْ مَنْ يَقُولُ ذَلِكَ فَلَيْسَمِ هُوَ قَوْلَ أَئِمَّتِهِمْ وَلَا اللَّذِينَ يُفْتَى بِقَوْلِمِمْ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْقُلَ مَقَالَةً عَنْ طَائِفَةٍ فَلْيُسَمِّ الْقَائِلَ وَالنَّاقِلَ، وَإِلَّا فَكُلُ أَحَدٍ يَقُدِرُ عَلَى الْكَذِبِ، فَقَدْ تَبَيَّنَ كَذِبُهُ فِيمَا نَقَلَهُ عَنْ أَهْلِ السُّنَّةِ، كَمَا تَبَيَّنَ أَنَّ تِلْكَ الْأَقْوَالَ سَلَفٍ (٢) الْإِمَامِيَّةِ.

الْوَجْهُ الثَّالِثُ: أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الطَّائِفَةَ إِنَّمَا تَتَمَيَّزُ (٣) بَاسِمِ رِجَالِمِا أَوْ بِنَعْتِ أَحْوَالِمِا، فَالْأَوَّلُ كَمَا يُقَالُ: النَّجَدَاتُ الْوَجْهُ الثَّالِثُ: أَنْ يُقَالَ: النَّجَدَاتُ (٤) .

<sup>(</sup>١) مِنْ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ب) ، (أ) .

<sup>(</sup>٢) ن، م: سَلَفِهِ.

<sup>(</sup>٣) أ: يَنْتَمِي ؛ تُسَمَّى ؛ م: مُّيَّزُ.

<sup>(</sup>٤) النَّجَدَاتُ - وَيُقَالُ هَمُ النَّجْدِيَّةُ - أَتْبَاعُ نَجْدَةَ بْنِ عَامِرٍ - أَوْ عُوَيْرٍ الْحَنَفِيّ، وَهُوَ مَنْ بَنِي حَنِيفَةَ، كَانَ مِنْ أَنْبَاعِ نَافِعِ بْنِ الْأَرْرَقِ ثُمَّ فَارَقَهُ وَحَرَجَ مُسْتَقِلًا بِالْيَمَامَةِ سَنَةَ ٢٦ أَيَّامَ عَبْدِ اللّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ وَاسْتَوْلَى عَلَى الْبَحْرَيْنِ أَتْبَاعِ فَقَتَلُوهُ سَنَةَ ٢٦. وَحَالَفَ النَّجَدَاتُ سَائِرَ وَعُمَانَ وَمَا حَوْهُمُا وَتَسَمَّى بِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، ثُمُّ نَقَمَ عَلَيْهِ بَعْضُ أَتْبَاعِهِ فَقَتَلُوهُ سَنَةَ ٢٩. وَحَالَفَ النَّجَدَاتُ سَائِرَ الْخُوارِجِ فِي أُمُورٍ: مِنْهَا: عَدَمُ قَوْلِمِ بِأَنَّ كُلَّ كَبِيرَةٍ كَفُرٌ، وَبِأَنَّ أَصْحَابَ الْكَبَائِرِ يُعَذَّبُونَ عَذَابًا دَائِمًا، وَحُكِي عَنْهُمْ الْخُوارِجِ فِي أُمُورٍ: مِنْهَا: عَدَمُ قَوْلِمِ بِأِنَّ كُلَّ كَبِيرَةٍ كَفُرٌ، وَبِأَنَّ أَصْحَابَ اللّهِ فِيمَا بَيْنَهُمْ. وَيَذْكُرُ عَنْهُمُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِيمَا بَعْدُ أَتُكُمُ عَنْهُمُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِيمَا بَعْدُ أَقُولُومُ وَأَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ وَغَيْرَهُ مِنَ الصَّحَابَة كَانُوا يُصَلُّونَ حَلْفَ لَيْمَا بَعْدُ عَنْهُ وَعَيْرَهُ مِنَ الصَّحَابَة كَانُوا يُصَلُّونَ حَلْفَ لَعِمَا أَنْ ابْنَ عَمْرَ رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ وَغَيْرَهُ مِنَ الصَّحَابَة كَانُوا يُصَلُّونَ خَلْفَ لَيْمَا أَنْ الْمِيرَانِ لِسَانَ الْمِيزَانِ وَقَارِنْ لِسَانَ الْمِيزَانِ وَقَالِنْ لِسَانَ الْمِيزَانِ وَقَارِنْ لِسَانَ الْمِيزَانِ وَقَالَالَ عَنْهُ وَعَيْرَهُ مِنَ الصَّعَابِقَ فِي الْبُحَارِيّ (وَقَارِنْ لِسَانَ الْمِيزَانِ

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢/٢ ٥٠

٦ / ٢٦٨ وَفِيهِ أَنَّ الْجُوزَجَانِيَّ ذَكَرَهُ فِي الضَّعَفَاءِ). وَانْظُو أَيْضًا عَنْ نَجُدَةَ وَالنَّجَدَاتِ: تَارِيحَ الْيَعْقُوبِيِّ ٢ / ٢٦٣ / ٢٧٢ وَفِيهِ أَنَّ الْجُوزَجَانِيَّ ذَكَرَهُ فِي الضَّعَفَاءِ). وَانْظُو أَيْضًا عَنْ نَجُدةَ وَالنَّجَدَاتِ: تَارِيحَ الْيَعْقُوبِيِّ ٢ / ٢٧٣ / ٢٧٢ ولا. ٢٧٣ و ٢٧٨ ، ٢٧٧ ولا. الْمُعَارِفِ) ٢ / ٢٧٠ واللَّهُ عَبْرِ اللَّهُ عَنْ الْمُعَارِفِ) ٢ / ٢٠١ و ١١٠ و ١٤١ و رَغْبَةَ الْآمِلِ شَرْحَ كِتَابِ الْكَامِلِ لِلْمُبَرِّدِ ٢ / ٢٠١ (ط. صُبَيْحٍ الْمُعَارِفِ) ٢ / ٢٠١ و ١١٠ و١١٠ و١١٠ و ١١٠ و ١١٠ و١١٠ و١١٠ و١١٠ و١١٠ و١١٠ و١١٠ و١١٠ و

١٩٨ - "وَالْأَزَارِقَةُ (١) . وَالْجَهْمِيَّةُ (٢) وَالنَّجَّارِيَّةُ (٣) وَالضِّرَارِيَّةُ (٤) (٥ وَنَحْوُ ذَلِكَ. وَالثَّانِي ٥) (٥)

<sup>(</sup>١) أَتْبَاعُ أَبِي رَاشِدٍ نَافِعِ بْنِ الْأَزْرَقِ بْنِ قَيْسٍ الْحُنَفِيِ الْبَاكُوِيِ الْوَائِلِيِّ، مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، صَحِبَ فِي أَوَّلِ أَمْرِهِ عَبْدِ اللّهِ بْنَ عَبَّاسٍ، وَكَانَ مِنَ الظَّائِرِينَ عَلَى عُتْمَانَ، ثُمُّ مِنَ الْخَارِجِينَ عَلَى عَلِيٍّ فِي حَرُورَاءَ، وَحَرَجَ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى عَبْدِ اللّهِ بْنِ الزُّيْرِ، وَقَاتَلَهُ الْمُهَلِّبُ بْنُ أَبِي صُفْرَةً إِلَى أَنْ قُتِلَ سَنَةَ ٥٢. وَعُرِفَتِ الْأَزَارِقَةُ بِتَطَرُّفِهَا يُكَفِّرُونَ كُلَّ مَنْ حَالَقَهُمْ وَيُتَكِلِّمُ اللّهِ بْنِ الزَّيْرِ، وَقَاتَلَهُ الْمُهَلِّبُ بْنُ أَبِي صُفْرَةً إِلَى أَنْ قُتِلَ سَنَةَ ٥٢. وَعُرِفَتِ الْأَزَارِقَةُ بِتَطَرُّفِهَا يُكَفِّرُونَ كُلَّ مَنْ حَالَقَهُمْ وَيُتَكِلِّمُ ابْنُ تَيْمِيَّةً عَنْ نَافِعٍ فِيمَا بَعْدُ 7/7 وَقُلُ أَعْلِي عَلَى الْأَزْرِقِ وَعَنِ الْأَزَارِقَةِ : تَارِيخَ الطَّبِّرِيِ 7/7 الْأَخْرِقِ عَنْ نَافِعٍ بْنِ الْأَزْرَقِ وَعَنِ الْأَزَاوِقَةِ : تَارِيخَ الطَّبِرِيِّ 7/7 وَمَا بَعْدَهَا ؛ شَرْحَ خُعْجِ الْبَلَاعَةِ (ط. (ب) . وَانْظُرُ عَنْ نَافِعٍ بْنِ الْأَزْرَقِ وَعَنِ الْأَزَاوِقَةِ : تَارِيخَ الطَّبِرِيِّ 7/7 وَمَا بَعْدَهَا ؛ شَرْحَ خُعْجِ الْبَلَاعَةِ (ط. الْمَعْرِفِ ) \$7/7 الطِّوَالَ، ص [٠ - ٩] ٩ - ٢ ٠ ٢ ؛ دَائِرَةَ الْمَعْرِفِ الْإِسْلَامِيَّةِ، مَادَّةَ " الْأَزَارِقَةِ " وَمَادَّةً " الْخَوَارِجِ " الْمَعْرِفِ ) \$1/7 الطِيوَلِ ) \$1/7 الطِيولِ ) \$1/7 الطَيولِ الْمِسْلِقِ الْمِيرَانِ 7/7 الْمُؤْمِنِي بَعْرَالِ الْمُؤْمِقِ بَيْنَ الْفِرْقِ بَيْنَ الْفِرْقِ بِي الْمُؤْمِقِ بَلُ الْمُؤْمِقِ بَعْهُ الْمُؤْمِقِ بَيْنَ الْفَرْقَ بَيْنَ الْفِرْقِ، صَ [٠ - ٩] ٩ - ٢ ٥ ؛ النَّعْرِيقَاتِ لِلْمُؤْرِيِّ 7/7 الْمُؤْمِقِ " وَمَاتِمْ الْمُؤْمِقِ الْمِنْ مِنْ الْمُؤْمِقِ الْمُؤْمِقِ اللْمُؤْمِ الْمُؤْمِقِ اللْمُؤْمِقِ عُلْمَ اللْمُؤْمِقِ الْمُؤْمِقِ اللْمُؤْمِقِ اللْمُؤْمِقِ عَلْمُؤْمِولِ الْمُؤْمِقِ الْمُؤْمِقِ اللْمَوْمِ الْمِؤْمِقُ الْمُؤْمِقِ اللْمُؤْمِقِ الْمُؤْمِقِ الْمُؤْمِقُ اللْمُؤْمِقُ اللْمُؤْمِقُ الْمُؤْمِقِ الْمُؤْمِقِ الْمُؤْمِقِ اللْمُؤْمِقُ الْمُؤْمِقُ الْمُؤْمِقِ اللْمُؤُمِوقِ الْمُؤْمِقُ الْمُؤْمِقُ الْمُؤْمِقُومِ اللْمُؤْمِقُومِ الْمُؤْمِقُومِ الْمُو

<sup>(</sup>٣) انْظُرْ مَا ذَكَرْنَاهُ عَنْهُمْ مِنْ قَبْلُ ١٠٠/٢. وَانْظُرْ عَنْهُمْ أَيْضًا: التَّعْرِيفَاتِ لِلْجُرْجَانِيّ. مَادَّةَ " النَّجَّارِيَّةِ ".

<sup>(</sup>٤) انْظُرْ مَا ذَكَرْنَاهُ عَنْهُمْ مِنْ قَبْلُ ١٠٠/٢.

<sup>(</sup>٥ - ٥) سَاقِطٌ مِنْ (ب) ، (أ) .". (٢)

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ١٨/٢٥

<sup>(</sup>٢) منهاج السنة النبوية ١٩/٢ ٥

٩٩ - "فَإِنَّ السَّفْسَطَةَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ: نَوْعٌ هُوَ جَحْدُ الْحَقَائِقِ وَالْعِلْمِ بِمَا. وَأَعْظَمُ مِنْ هَذَا قَوْلُ مَنْ يَقُولُ عَنِ الْمَوْجُودِ الْوَاحِبِ الْقَدِيمِ الْخَالِقِ: إِنَّهُ لَا مَوْجُودَ وَلَا مَعْدُومَ، وَهَؤُلَاءِ مُتَنَاقِضُونَ، فَإِنَّهُمْ جَزَمُوا بِعَدَمِ الْجَزْمِ. الْمَوْجُودِ الْوَاحِبِ الْقَدِيمِ الْخَالِقِ: إِنَّهُ لَا مَوْجُودَ وَلَا مَعْدُومَ، وَهَؤُلَاءِ مُتَنَاقِضُونَ، فَإِنَّهُمْ جَزَمُوا بِعَدَمِ الْجَزْمِ. وَنَوْعٌ هُو قَوْلُ الْمُتَجَاهِلَةِ اللَّاأَدْرِيَّةِ الْوَاقِفَةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: لَا نَدْرِي هَلْ ثَمَّ حَقِيقَةٌ (١) وَعِلْمٌ أَمْ لَا. وَأَعْظَمُ مِنْ هَذَا قَوْلُ مَنْ يَقُولُ: لَا أَعْلَمُ وَلَا أَقُولُ: هُو مَوْجُودٌ أَوْ مَعْدُومٌ أَوْ حَيُّ أَوْ مَيِّتٌ.

وَنَوْعٌ ثَالِثٌ قَوْلُ مَنْ يَجْعَلُ الْحَقَائِقَ تَتْبَعُ الْعَقَائِدَ.

فَالْأَوَّلُ نَافٍ لَهَا، وَالثَّابِي وَاقِفٌ فِيهَا، وَالثَّالِثُ يَجْعَلُهَا تَابِعَةً لِظْنُونِ (٢) النَّاس.

وَقَدْ ذُكِرَ صِنْفٌ رَابِعٌ: وَهُوَ الَّذِي يَقُولُ: إِنَّ الْعَالَمَ فِي سَيَلَانٍ فَلَا يُثْبِثُ لَهُ حَقِيقَةً. وَهَؤُلَاءِ مِنَ الْأُوَّلِ لَكِنْ هَذَا يُوجِبُهُ قَوْلُهُمْ (٣).

وَالْمَقْصُودُ هُنَا أَنَّ إِمْسَاكَ الْإِنْسَانِ عَنِ النَّقِيضَيْنِ لَا يَقْتَضِى رَفْعَهُمَا.

وَزَعَمَ <mark>ابْنُ حَزْمٍ</mark> أَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ تَعَالَى الْخُسْنَى لَا تَدُلُّ عَلَى الْمَعَانِي، فَلَا يَدُلُّ عَلِيمٌ عَلَى عِلْمٍ، وَلَا قَدِيرٌ عَلَى قُدْرَةٍ، بَلْ هِيَ أَعْلَامٌ

<sup>(</sup>١) ع: هَلْ لَهُ حَقِيقَةٌ.

<sup>(</sup>٢) ن، م: لِطُوْقِ.

<sup>(</sup>٣) ن، م: تَوْجِيهُ قَوْهِمْ. وَقَالَ ابْنُ حَزْمِ (الْفِصَلَ ٩/١) عِنْدَ كَلَامِهِ عَنِ السُّوفِسْطَائِيَّةِ: " ذَكَرَ مَنْ سَلَفَ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ أَتَّهُمْ ثَلَاثُ أَصْنَافٍ: فَصِنْفٌ مِنْهُمْ نَفَى الْحُقَائِقَ جُمْلَةً، وَصِنْفٌ شَكُّوا فِيهَا، وَصِنْفٌ مِنْهُمْ قَالُوا هِيَ الْمُتَكَلِّمِينَ أَتَّهُمْ ثَلَاثُ أَصْنَافٍ: فَصِنْفٌ مِنْهُمْ نَفَى الْحُقَائِقَ جُمْلَةً، وَصِنْفٌ شَكُّوا فِيهَا، وَصِنْفٌ مِنْهُمْ قَالُوا هِيَ حَقْ عِنْدَهُ عَنْدَهُ عَنْدَهُ عَنْدَهُ بَاطِلٌ عِنْدَهُ بَاطِلٌ عِنْدَهُ بَاطِلٌ عِنْدَهُ بَاطِلٌ عِنْدَهُ بَاطِلٌ عِنْدَهُ بَاطِلٌ عَنْدَهُ بَاطِلٌ عَنْدَهُ بَاطِلٌ عِنْدَهُ بَاطِلٌ عِنْدَهُ بَاطِلٌ عِنْدَهُ بَاطِلٌ اللَّهُ وَهُمُ اللَّذِينَ يَعَانِدُونَ وَيَدَّعُونَ بِأَثَّمُمْ جَازِمُونَ بِأَنْ لَا اللَّاأَدْرِيَّةِ الْقَائِلِينَ بِالتَّوَقُفِ، وَالْعِنَادِيَّةِ وَهُمُ الَّذِينَ يُعَانِدُونَ وَيَدَّعُونَ بِأَثَّمُ مُ اللَّا أَدْرِيَّةِ الْقَائِلُونَ بِأَنَّ حَقَائِقَ الْأَشْيَاءِ تَابِعَةٌ لِلِاعْتِقَادَاتِ ".". (١)

٠٠٠-"فَاعِلٍ، فَلَا يُسَمِّيهِ بِاسْمٍ يُسَمَّى بِهِ الْعَبْدُ (١) ] (٢) . وَذَهَبَ أَبُو الْعَبَّاسِ النَّاشِئُ (٣) إِلَى ضِدِّ ذَلِكَ فَقَالَ: إِنَّا حَقِيقَةٌ لِلرَّبِّ مُجَازُ لِلْعَبْدِ (٤) .

<sup>(</sup>١) قَالَ الشَّهْرَسْتَانِيُّ (الْمِلَلَ وَالنِّحَلَ ٧٩/١) عَنِ الجُهْمِ: " وَافَقَ الْمُعْتَزِلَةَ فِي نَفْيِ الصِّفَاتِ الْأَزَلِيَّةِ وَزَادَ عَلَيْهِمْ الْمُعْتَزِلَةَ فِي نَفْيِ الصِّفَاتِ الْأَزَلِيَّةِ وَزَادَ عَلَيْهِمْ الْمُعْتَزِلَةَ فِي نَفْي الصِّفَاتِ الْأَرْكِي تَعَالَى بِصِفَةٍ يُوصَفُ بِمَا حَلْقُهُ لِأَنَّ ذَلِكَ يَقْتَضِي تَشْبِيهًا، فَنَفَى بِأَشْهُ لَا يُوصَفُ ثَمَيْءٌ مِنْ حَلْقِهِ بِالْقُدْرَةِ وَالْفِعْلِ وَالْحَلْقِ ". كُوْنَهُ فَادِرًا فَاعِلًا حَالِقًا، لِأَنَّهُ لَا يُوصَفُ شَيْءٌ مِنْ حَلْقِهِ بِالْقُدْرَةِ وَالْفِعْلِ وَالْحَلْقِ ".

<sup>(</sup>٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ فِي (ع) فَقَطْ.

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢/٥٢٥

(٣) أَبُو الْعَبَّاسِ عَبْدُ اللّهِ بْنُ مُحُمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللّهِ بْنِ مَالِكِ النَّاشِئُ الْأَنْبَارِيُّ، كَانَ يُقَالُ لَهُ ابْنُ شَيْشِيرَ، وَتُوْفِيْ سَنَةَ عَلَىٰ ابْنُ حَجَرٍ (لِسَانَ الْمِيرَانِ ٣٤/٣): "كَانَ مِنْ أَهْلِ الْأَنْبَارِ وَنَزَلَ بَغْدَادَ ثُمُّ انْتَقَلَ إِلَى مِصْرَ وَمَاتَ كَانَ تَنْوِيًا وَكَانَ مُتَكَلِّمِينَ. قُلْتُ: وَلَا تَغْتَرَّ بِقُولِ ابْنِ النَّدِيمِ فَإِنَّ هَذَا مِنْ كِبَارِ الْمُسْلِمِينَ، وَكَانَ سَبَبُ فَسَقَطَ مِنْ طَبَقَةٍ أَصْحَابِهِ الْمُتَكَلِّمِينَ. قُلْتُ: وَلَا تَغْتَرَّ بِقُولِ ابْنِ النَّدِيمِ فَإِنَّ هَذَا مِنْ كِبَارِ الْمُسْلِمِينَ، وَكَانَ سَبَبُ نَسْقَطَ مِنْ طَبَقَةٍ أَصْحَابِهِ الْمُتَكَلِّمِينَ. قُلْتُ: وَلَا تَغْتَرَّ بِقُولِ ابْنِ النَّدِيمِ فَإِنَّ هَذَا مِنْ كِبَارِ الْمُسْلِمِينَ، وَكَانَ سَبَبُ لَلْمُعْتَزِلَةِ فَقَطَعَ حَصْمَهُ فَقَامَ شَيْحٌ فَقَبَلَ رَأْسَهُ وَقَالَ: لَا أَعْدَمَنَا اللّهُ مِثْلَ هَذَا النَّاشِئِيمِ، فَتَقِي عَلَمًا عَلَيْهِ. وَلَهُ رَدُّ عَلَى دَاوُدَ بْنِ عَلِيٍّ رَدَّهُ عَلَيْهِ ابْنَهُ مُحَمَّدُ بْنُ دَاوُدَ، وَغَيْرُ لَلْمُعْتَزِلَةِ فَقَطَعَ حَصْمَهُ فَقَامَ شَيْحِ فَقَبَلُ رَأَسَهُ وَقَالَ: لَا أَعْدَمَنَا اللّهُ مِثْلُ هَذَا النَّاشِيمِ فَنَعَى عَلَمًا عَلَيْهِ. وَلَهُ رَدُّ عَلَى دَاوُدَ، وَغَيْرِ لَلْ أَعْدَمَ عَلَى اللّهُ مِثْلُ هِرُونَ الْإِسْلَامُ وَيُبْطِنُونَ وَلَكَ اللّهُ مِثْلُ وَلَوْدَ وَعَيْرَا لَلْمُنْ مِنْ النَّذِيمِ فَقَالَ (٣٣٨) : " وَمُعَنْ تَشَهَّرَ أَخِيرًا أَبُو عِيسَى الْوَرَاقُ وَأَبُو الْعَبَاسِ النَّاشِيعُ ". وَانْظُرْ مُعَلِّي وَالْمُو عَلَيْهِ الْعُبَاسِ النَّاشِيعُ ". وَانْظُرْ مُعَلِّي لِللَّهُ مِي عَلَى اللَّهُ عِيرِ لِللَّهُ عَلَى الللهُ مِثْلَ الْمُعْرَاعِ عَلَى الْمُوعِقِقِ وَلَعْرَامُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُوعُ عَنْهُ الْمُوعَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الللهُ عَلَى الللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ

(٤) ع: مَجَازٌ فِي الْعَبْدِ.". (١)

٢٠١ - "مَحْضَةُ (١) . وَهَذَا يُشْبِهُ قَوْلَ مَنْ يَقُولُ بِأَنَّمَا ثُقَالُ بِالْإِشْتِرَاكِ اللَّفْظِيّ (٢) .

وَأَصْلُ غَلَطِ هَؤُلَاءِ شَيْءَانِ: إِمَّا نَفْيُ الصِّفَاتِ وَالْغُلُوُّ فِي نَفْيِ التَّشْبِيهِ، وَإِمَّا ظَنُّ ثُبُوتِ الْكُلِّيَّاتِ الْمُشْتَرِكَةِ فِي التَّشْبِيهِ، وَإِمَّا ظَنُّ ثُبُوتِ الْكُلِّيَّاتِ الْمُشْتَرِكَةِ فِي الْخَارِج.

فَالْأَوَّلُ هُوَ مَأْحَذُ الجُهْمِيَّةِ وَمَنْ وَافَقَهُمْ عَلَى نَفْيِ الصِّفَاتِ. قَالُوا: إِذَا قُلْنَا عَلِيمٌ يَدُلُّ عَلَى عِلْمٍ، وَقَدِيرٌ يَدُلُّ عَلَى قَلْمَ عَلَى نَفْيِ الصِّفَاتِ، وَهَذَا مَأْحَدُ الْبِنِ حَزْمٍ، فَإِنَّهُ مِنْ نُفَاةِ الصِّفَاتِ (٣) مَعَ تَعْظِيمِهِ قُدْرَةٍ لَزِمَ مِنْ إِثْبَاتِ الْأَسْمَاءِ إِثْبَاتُ الصِّفَاتِ، وَهَذَا مَأْحَدُ الْبِنِ حَزْمٍ، فَإِنَّهُ مِنْ نُفَاةِ الصِّفَاتِ (٣) مَعَ تَعْظِيمِهِ لِلْحَدِيثِ وَالسُّنَةِ وَالْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَدَعْوَاهُ أَنَّ الَّذِي يَقُولُهُ: فِي ذَلِكَ هُوَ مَذْهَبُ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ.

وَغَلَطُهُ فِي ذَلِكَ بِسَبَبِ أَنَّهُ أَحَذَ أَشْيَاءَ (٤) مِنْ أَقْوَالِ الْفَلَاسِفَةِ وَالْمُعْتَزِلَةِ عَنْ بَعْضِ شُيُوحِهِ، وَلَمْ يَتَّفِقْ لَهُ مَنْ يُبَيِّنُ لَهُ خَطَأَهُمْ (٥) ، وَنَقَلَ الْمَنْطِقَ بِالْإِسْنَادِ عَنْ مَتَّى التُّرْجُمَانِ (٦) . وَكَذَلِكَ قَالُوا: إِذَا قُلْنَا: مَوْجُودٌ وَمَوْجُودٌ، وَحَيُّ لَهُ خَطَأَهُمْ (٥) ، وَنَقَلَ الْمَنْطِقَ بِالْإِسْنَادِ عَنْ مَتَّى التُّرْجُمَانِ (٦) . وَكَذَلِكَ قَالُوا: إِذَا قُلْنَا: مَوْجُودٌ وَمَوْجُودٌ، وَحَيُّ لَوْمَ التَّشْبِيهُ، فَهَذَا أَصْلُ غَلَطِ هَوُلَاءِ.

<sup>(</sup>١) يَقُولُ ابْنُ حَزْمٍ (الْفِصَلَ ٢٩٦/٢): " إِنَّنَا لَا نَفْهَمُ مِنْ قَوْلِنَا قَدِيرٌ عَالِمٌ - إِذَا أَرَدْنَا بِذَلِكَ اللَّهَ تَعَالَى - إِلَّا مَا نَفْهَمُ مِنْ قَوْلِنَا اللَّهُ فَقَطْ، لِأَنَّ كُلَّ ذَلِكَ أَسْمَاءُ أَعْلَامٍ لَا مُشْتَقَّةٌ مِنْ صِفَةٍ أَصْلًا، لَكِنْ إِذَا قُلْنَا: اللَّهُ تَعَالَى بِكُلِّ مَا نَفْهَمُ مِنْ كُلِّ ذَلِكَ أَنَّ هَاهُنَا لَهُ تَعَالَى مَعْلُومَاتٌ، وَأَنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَلَا شَيْءٍ عَلِيمٌ، وَيَعْلَمُ الْغَيْب، فَإِنَّمَا يُفْهَمُ مِنْ كُلِّ ذَلِكَ أَنَّ هَاهُنَا لَهُ تَعَالَى مَعْلُومَاتُ، وَأَنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَلَا

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢/٥٨٣

يُفْهَمُ مِنْهُ أَلْبَتَّةَ أَنَّ لَهُ عِلْمًا هُوَ غَيْرُهُ، وَهَكَذَا نَقُولُ فِي: يَقْدِرُ، وَفِي غَيْرٍ ذَلِكَ كُلِّهِ ".

- (٢) ب، أ: أَنَّهَا تُقَالُ. . إِلَّا، وَالْعِبَارَةُ فِي (ع) مُضْطَرِبَةٌ.
  - (٣) انْظُر الْفِصَلَ ٢٨٣/٢ وَمَا بَعْدَهَا.
    - (٤) ب، أ، ن، م: شَيْئًا.
- (٥) ب: وَلَمْ يَتَّفِقْ مَنْ بَيَّنَ لَهُ حَطَأَهُمْ ؛ أ، م: وَلَمْ يَتَّفِقْ مَنْ يُبَيِّنُ لَهُ خَطَأَهُمْ ؛ ن: وَلَمْ يُبَيِّنْ لَهُمْ مَنْ يُبَيِّنُ لَهُمْ مَنْ يُبَيِّنُ لَهُ خَطَاوَهُمْ. خَطَأَهُمْ ؛ ع: وَلَمْ يَتَّفِقْ لَهُ مَنْ يُبَيِّنُ لَهُ خَطَاوَهُمْ.
- (٢) ب: وَنَقُلَ الْمَنْطِقَ الْأُسْتَاذُ عَنْ مَتَّى التُّرْجُمَانِ ؛ أَ: وَنَقُلَ الْمَنْطِقَ الْإِسْنَادَ عَنْ مَتَّى التُّرْجُمَانِ ؛ ن، م: وَنَقُلَ الْمَنْطِقَ الْإِسْنَادِ عَنْ مَتَّى. وَمَتَّى التُرْجُمَانُ هُوَ أَبُو بِشْرٍ مَتَّى بْنُ يُونُسَ (أَوِ ابْنُ يُونَانَ) الْمَنْطِقِيُّ النَّصْرَانِيُّ، نَزَلَ الْمَنْطِقِي بِالْإِسْنَادِ عَنْ مَتَّى . وَمَتَّى التُرْجُمَانُ هُوَ أَبُو بِشْرٍ مَتَّى بْنُ يُونُسَ (أَوِ ابْنُ يُونَانَ) الْمَنْطِقِيُّ النَّصْرَانِيُّ، نَزَلَ الْبَيْعِقِيِّ، ص ٢٨ ٢٩ ؛ طَبَقَاتِ لِابْنِ الْقِفْطِيِّ، ص [٠ ٩] ٢٢ ؛ تَارِيخِ حُكَمَاءِ الْإِسْلَامِ لِظَهِيرِ الدِّينِ الْبَيْهَقِيِّ، ص ٢٨ ٢٩ ؛ طَبَقَاتِ الْأَطِبَاءِ لِابْنِ أَبِي أُصَيْبِعَةَ ٢٢٧/٢ ؛ الْفِهْرِسْتَ لِابْنِ النَّدِيمِ ص ٢٦٣ ٢٦٤. وَقَدْ ذُكْرَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي أَكْثُورِ إِحْسَانَ الْأَطِبَاءِ لِابْنِ أَبِي أُصِيْبَعَةَ الْمَنْطِقِيِّينَ، ص ٢٦٣ ٢٦٤. وَقَدْ ذُكْرَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي أَكْثُورِ إِحْسَانَ الْأَطِبَاءِ لِابْنِ النَّيْعِ مَا نَسَبَهُ هُنَا إِلَى الْمُنْطِقِيِّينَ، ص ٢٦٣ ٢٦٤. وَيَقُولُ الدُّكْتُورِ إِحْسَانَ مُؤْمِي مَا نَسَبَهُ هُنَا إِلَى الْمُنْطِقِيِّينَ، ص ٢٦١ ٢٦٤. وَيَقُولُ الدُّكْتُورِ إِحْسَانَ مَعْنَى الْمَنْطِقِيِّينَ، ص ٢٦٩ ١٣١. وَيَقُولُ الدُّكْتُورِ إِحْسَانَ مُعْنَى مَا مُصَلِّقَ فِي النَّسْمَةِ هَنَا إِلَى الشَّيْخِ : قَالَ الشَّيْخُ: هَذِهِ عِبَارَاتُ الْمُتَوْجِمِينَ وَفِيهَا تَغْلِيكَ. . . إِلَّ إِلَى مَتَى الْمَنْطِقِيِ نَفْسِهِ، وَإِنْ كَانَ الشَّيْخِ " رُبُّكَاكُونَ الْمُنْطِقِيِ نَفْسِه، وَإِنْ كَانَ النَّنُ حُزْمٍ الْمُنْعِقِي نَفْسِه، وَإِنْ كَانَ النَّنُ حُزْمٍ الْمَنْ عَنْهُ الْمُنْطِقِي نَفْسِه، وَإِنْ كَانَ النَّشُخِةِ اللَّيْخُ اللَّكُونَ الْمُنْطِقِي نَفْسِه، وَإِنْ كَانَ الْمُنْ حَزْمٍ الْمُنْعُلِقِي نَفْسِه، وَإِنْ كَانَ الْمُنْ حَزْمٍ الْمُنْعُولُ الْمُنْعِقِي فَلْ النَّشَعُولُ اللَّهُ مُنْ اللَّي الْمُنْعُولُ اللَّشَعْقِ النَّسُمُ وَالْمُ الْمُنْعِقِي الْمُنْعِقِي النَسْمُ وَالْمُ اللَّهُ الْمُعْتَلُولُ اللَّهُ الْمُؤْمِلُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعْتَلِقِي اللْمُنْعِلَقِي الْمُعْتَلِقِي اللْمُعْتِقِي النَّسُولُ اللَّهُ الْمُعْتَى الْمُؤْمِلُولُولُ اللَّهُ الْمُ

٢٠٢-"تَعَالَى، وَهُوَ الْمَذْهَبُ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ مُتَأَخِّرُو الرَّافِضَةِ، وَكَانُوا قَدْ أَدْحَلُوا مَعَهُمْ مَنْ أَدْحَلُوهُ مِنْ [وُلَاةِ الْأُمُورِ (١) ، فَلَمْ يُوَافِقْهُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالجُمَاعَةِ، حَتَّى تَهَدَّوُوا (٢) بَعْضَهُمْ بِالْقَتْلِ، وَقَيَّدُوا بَعْضَهُمْ ، وَعَاقَبُوهُمْ [وُلَاةِ الْأُمُورِ (١) ، فَلَمْ يُوَافِقْهُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالجُمَاعَةِ، حَتَّى تَهْدُوا (٢) بَعْضَهُمْ بِالْقَتْلِ، وَقَيَّدُوا بَعْضَهُمْ ، وَعَاقَبُوهُمْ (وَالَّعْبَةِ وَالرَّغْبَةِ، وَتَبَتَ] (٤) الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ (٥) عَلَى ذَلِكَ [الْأَمْرِ] (٢) حَتَّى حَبَسُوهُ مُدَّةً، ثُمُّ طَلَبُوا أَصْحَابَهُمْ لِمُنَاظَرَتِهِ، فَانْقَطَعُوا مَعَهُ فِي الْمُنَاظَرَةِ يَوْمًا بَعْدَ يَوْمٍ، وَلَمْ يَأْتُوا (٧) بِمَا يُوحِبُ مُوافَقَتَهُ هُمُّ، مُدَّةً، ثُمُّ طَلَبُوا لَهُ (١٠) أَتِمَّةُ الْكَلامِ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ الْكَلامِ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَكَانُوا قَدْ طَلَبُوا لَهُ (١٠) أَتِمَّةَ الْكَلامِ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَعَيْرِهِمْ، مِثْلِ أَبِي عِيسَى مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بُرْغُوثٍ صَاحِبٍ حُسَيْنٍ النَّجَّارِ (١١) وَأَمْتَالِهِ، وَلَمْ تَكُنِ الْمُنَاظَرَةُ مَعَ الْمُعْتَرَلَةِ فَقَطْ، بَلْ كَانَتْ

<sup>(</sup>١) ب، أ: الْأَمْر.

<sup>(</sup>٢) ب، أ: هَدَّدُوا.

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢/٤٨٥

- (٣) وَأَحَذُوهُمْ: فِي (ع) فَقَطْ.
- (٤) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ن) ، (م) إِلَّا كَلِمَاتٍ مُتَفَرِّقَةً هِيَ: مِنْ وَلِيّ فَلَمْ يُوَافِقْهُمْ.
- (٥) ب، أ: وَثَبَتَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ؛ ع: وَثَبَتَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ ؛ ن، م: الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ ؛ ن، م: الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ.
  - (٦) الْأَمْرِ: سَاقِطَةُ مِنْ (ع) ، (ن) ، (م) .
  - (٧) ب، أ: وَلَمَّا لَمْ يَأْتُوا ؛ ن: وَلَمَّا يَأْتُوا، م: وَلَمَّا وَلَمَّا يَأْتُوا.
    - (٨) ب، أ، ن، م: وَبَيَّنَ خَطَأَهُمْ.
    - (٩) ب، أ: فِيمَا ذَكَرُوا ؛ ن: فِيمَا ذَكَرَهُ، وَهُوَ خَطَأً.
      - (١٠) لَهُ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ب) ، (أ) .

(١١) ن، م: أَبِي عِيسَى مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ بُرْغُوثٍ. . إِخٌ وَهُوَ حَطَأً. وَلَمْ أَجِدُ فِيمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنْ مَرَاجِعَ شَيْئًا عَنْ تَارِيخِ مَوْلِدِهِ وَوَفَاتِهِ، وَلَكِنْ ذَكَرَتْ كُتُبُ الْفِرَقِ الْكَثِيرَ عَنْ آرَائِهِ وَمَذْهَبِهِ. فَالْأَشْعَرِيُّ يَذْكُرُ آرَاءَهُ (الْمَقَالَاتِ عَنْ تَارِيخِ مَوْلِدِهِ وَوَفَاتِهِ، وَلَكِنْ ذَكَرَتْ كُتُبُ الْفِرَقِ الْكَثِيرَ عَنْ آرَائِهِ وَمَذْهَبِهِ. فَالْأَشْعَرِيُّ يَذُكُولُ فِي التَّوْحِيدِ بِقَوْلِ اللهَ يَإِيجَابِ الطَّبْعِ، وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي التَّوْحِيدِ بِقَوْلِ اللهَ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ وَمَذْهَبِهِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ إِنَّ اللهَ لَمْ يَرَلْ اللهَ لَمْ يَرَلْ اللهَ لَمْ يَرَلْ اللهَ لَمْ يَرَلْ عَيْرَ عَاجِزٍ عَنِ الْكَلَامِ وَلَكِنَّ كَلَامَ اللهِ مُحْدَثٌ وَخَلُوقٌ. وَانْظُرْ عَنْ آرَائِهِ وَمَذْهَبِهِ أَيْضًا: اللهُ عَنْ أَنَّهُ لَمْ يَرَلْ غَيْرَ عَاجِزٍ عَنِ الْكَلَامِ وَلَكِنَّ كَلَامَ اللهِ مُحْدَثٌ وَخَلُوقٌ. وَانْظُرْ عَنْ آرَائِهِ وَمَذْهَبِهِ أَيْضًا: اللهَ عَنْ أَنَّهُ لَمْ يَرَلْ غَيْرَ عَاجِزٍ عَنِ الْكَلَامِ وَلَكِنَّ كَلَامَ اللهِ مُحْدَثٌ وَخَلُوقٌ. وَانْظُرْ عَنْ آرَائِهِ وَمَذْهَبِهِ أَيْضًا: الْمُعَنِي أَنَّهُ لَمْ يَرَلْ غَيْرَ عَاجِزٍ عَنِ الْكَلَامِ وَلَكِنَّ كَلَامَ اللهِ مُحْدَثٌ وَخَلُوقٌ. وَانْظُرُ عَنْ آرَائِهِ وَمَذْهَبِهِ أَيْضًا: الْمُعَلِقِ الدِينِ ص ٢٦٨ ؛ الْفَرْقَ بَيْنَ الْفِرَقِ، س ٢٦٨ ؛ الْفَرْقَ بَيْنَ الْفِرَقِ الْكِينِ الْمُرْتَضَى، ص ٢٦٨ ؛ الإنْنِصَارَ لِلْحَيَّاطِ، ص ٨٩ ؛ دَائِرَةَ الْمُعْمُوثِيَّةٍ " ؛ الْمُنْمَةُ وَلَامُلَ لِابْنِ الْمُرْتَضَى، ص ٢٨ ؛ الإنْنِصَارَ لِلْحَيَّاطِ، ص ٢٨ ؛ دَائِرَةَ الْمُعْمُوثِيَّةِ " ؛ الْمُنْمَةُ وَلَامُلَ لِابْنِ الْمُرْتَضَى، ص ٢٧٠ . ١٢٨ . واللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ ال

٣٠٢- "مَعَ جِنْسِ الجُهْمِيَّةِ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ [وَالنَّجَّارِيَّةِ] (١) وَالضِّرَارِيَّةِ وَأَنْوَاعِ الْمُرْجِئَةِ، فَكُلُّ مُعْتَزِلِيِّ جَهْمِيُّ وَلَيْ جَهْمِيًّ وَلَيْ جَهْمِيًّ الْمُعْتَزِلَةُ تَنْفِي الصِّفَاتِ، وَالْمُعْتَزِلَةُ تَنْفِي الصِّفَاتِ دُونَ وَلَيْسَ كُلُّ جَهْمِيٍّ مُعْتَزِلِيًّا، [لَكِنْ جَهْمٌ أَشَدُّ تَعْطِيلًا؛ لِأَنَّهُ نَفَى الْأَسْمَاءَ وَالصِّفَاتِ، وَالْمُعْتَزِلَةُ تَنْفِي الصِّفَاتِ دُونَ الْأَسْمَاءِ] (٢).

وَبِشْرٌ الْمَرِيسِيُّ كَانَ مِنَ الْمُرْجِئَةِ، لَمْ يَكُنْ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ، بَلْ كَانَ مِنْ كِبَارِ (٣).

<sup>(</sup>١) وَالنَّجَّارِيَّةِ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) .

<sup>(</sup>٢) دُونَ الْأَسْمَاءِ: فِي (ع) فَقَطْ. وَسَقَطَ مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ مِنْ (ن) ، (م) .

<sup>(</sup>٣) أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِشْرُ بْنُ غِيَاثِ بْنِ أَبِي كَرِيمَةَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْمَرِيسِيُّ، الْعَدَوِيُّ بِالْوَلَاءِ، كَانَ جَدُّهُ مَوْلَى لِزَيْدِ بْنِ

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢٠٣/٢

الخُطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وَقِيلَ إِنَّ أَبَاهُ كَانَ يَهُودِيًّا قَصَّارًا صَبَّاغًا بِالْكُوفَةِ قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: " تَفَقَّهُ عَلَى أَبِي يُوسُفَ فَبَرَعَ، وَأَثْفَنَ عِلْمِ الْكَلَامِ، ثُمُّ جَرَّدَ الْقُوْلَ بِحَلْقِ الْقُرْآنِ وَنَاظَرَ عَلَيْهِ، وَلَمْ يُدُوكِ الجُهْمَ بْنَ صَفْوَانَ إِنَّمَا أَحَدَ مَقَالَتُهُ وَاحْتَجَ لَمَا وَحَعَا إِلَيْهَا ". وَهُو رَأْسُ طَائِفَةِ الْمَرِيسِيَّةِ مِنَ الْمُرْحِعَةِ وَكَانَتُ تَقُولُ إِنَّ الْإِيْعَانَ هُوَ التَّصْدِيقُ وَأَنَّ التَّصْدِيقَ وَأَنَّ التَّصْدِيقَ وَأَنَّ التَّصْدِيقَ يَكُونُ بِالْقَلْبِ وَاللِّسَانِ جَمِيعًا، وَقَالَ الشَّهْرَسُتَانِيُ إِنَّ مَذْهَبَ الْمُربِيسِيِّ كَانَ قَرِيبًا مِنْ مَذْهَبِ النَّجَارِ وَبُرْغُوثٍ وَأَهُمْ يَكُونُ بِالْقَلْبِ وَاللِّسَانِ جَمِيعًا، وَقَالَ الشَّهْرَسُتَانِيُ إِنَّ مَذْهَبَ الْمَربِيسِيِّ كَانَ قَرِيبًا مِنْ مَذْهَبِ النَّجَارِ وَبُرُغُوثٍ وَأَهُمْ اللّهُ عَلَى مُربِيدًا اللّهَ عَرَلُ لِكُلِّ مَا عَلِمَ أَنَّهُ سَيَحْدُثُ مِنْ حَيْرٍ وَشَرٍ وَإِيمَانٍ وَكُفْرٍ وَطَاعَةٍ وَمَعْصِيَةٍ. وَقَدْ تُوقِي لَ أَنَّهُ سَيَحْدُثُ مِنْ حَيْرٍ وَشَرٍ وَإِيمَانٍ وَكُفْرٍ وَطَاعَةٍ وَمَعْصِيَةٍ. وَقَدْ تُوقِي الْقَبْرُونِ وَالْمَوْلِ وَلَيْعَ مَرْسِ بِصَعِيدِ مِصْرَ وَقِيلَ عَيْرُ ذَلِكَ. الشَّوْرَقِ مَنْ عَلَى مُوسِي بِصَعِيدِ مِصْرَ وَقِيلَ عَيْرُ ذَلِكَ. الْمُولِقِ بَيْنَ الْفِرَقِ بَيْنَ الْفِرَقِ ، مَنْ الْفِرَقِ ، مَنْ الْفِرَقِ ، مَوْلُ اللَّهُ عَلَامِ الللمَّوْتِ وَمَالُهُ اللهُ عَلَولَ عَنْ اللهُ مَلِيثِ مَلَالَةِ كَارَادِي فُو عَنْ " بِشْرِ بْنِ عَلَى بِشْرٍ الْمَربِيسِيِّ " لِللمَّامِيَّةِ، مَقَالَةِ كَارَادِي فُو عَنْ " بِشْرِ بْنِ عَلَيْ اللهُ وَلَى الْمُؤْمِلِ اللهُ عَلَى بِشْرٍ الْمَربِسِيِّ " لِللمَّامِيَّةِ، الْأَمْولِ الْعَرْفِ كَتَابَ الرَّهُ عَلَى اللهُ وَلَقِلَ الْمُؤْمِى عَلَى اللهُ وَلَى الْمُؤْمِقِ وَلَى الْمُؤْمِقِ وَلَا الللهُ وَلَولَ الْمَالِمُ وَلَا اللهُ اللهُ اللهُ وَلَولُ اللهُ وَلَولُ اللهُ اللهُ اللهُولِ اللهُ وَلَولُولُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَاللَّولُ اللهُ اللهُ

٢٠٤ - "فَلَعَلَّهُمْ زَادُوا فِي النَّقْلِ عَنْهُ، أَوْ نَقْلُوا عَنْ غَيْرِ ثِقَةٍ، وَإِلَّا فَمَا أَطْنُهُ عَلَى أَبِي كَنِيفَةَ الْحَلَقُهُمْ وَلَوْلَا الشَّافِعِيُّ: مَنْ أَرَادَ التَّقْسِيرَ فَهُو عِيَالٌ عَلَى مُقَاتِلٍ، وَمَنْ أَرَادَ الْفِقْهُ فَهُو عِيَالٌ عَلَى أَبِي حَنِيفَة لَا الشَّافِعِيُّ: مَنْ أَرَادَ التَّقْسِيرَ فَهُو عِيَالٌ عَلَى مُقَاتِلٍ، وَمَنْ أَرَادَ الْفِقْهُ فَهُو عِيَالٌ عَلَى أَبِي حَنِيفَة لَا الشَّافِعِيُّ: مَنْ أَرَادَ التَّقْسِيرَ فَهُو عِيَالٌ عَلَى مُقَاتِلٍ، وَمَنْ أَرَادَ النَّفِقَةُ فَهُو عِيَالٌ عَلَى أَوْلِ الشَّافِعِي عَلَالًا الشَّافِعِي عَلَالًا الشَّافِعِي عَلَى اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَالُ عَلَى الْمَالِي اللَّالِي السَّافِعِي عَلَالًا الشَّافِعِي عَلَى اللَّهُ الْعَلَالُولُوا عَلَا اللَّهُ اللَّهُ اللْعُلْمُ اللَّهُ الْعَلَالُولُوا عَلَى اللْعَلْمُ اللَّهُ الْعُلَالُولُوا عَلَى الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْعُلْمُ الْعُلْمُ اللْعُلْمُ الْمُعُلِمُ اللْعُلْمُ اللْعُلْمُ اللْعُلُولُ اللَّهُ اللَّهُ الْعَلَيْلُوا عَلَاللَّالِمُ اللْعُلْمُ اللَّهُولُوا عَلَمُ اللْعُلُولُوا عَلَاللَهُ اللْعُلْمُ اللْعُلْمُ اللَّلُولُوا عَلَيْلُوا عَلَاللَّهُ اللْعُلْمُ اللْعُلِمُ الْمُلْمُ اللْعُلُولُولُولُوا عَلَيْلُوا عَلَاللَهُ الْمُعُلِمُ اللْعُلُولُ

وَمُقَاتِلُ بْنُ سُلَيْمَانَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِمَّنْ يُحْتَجُّ بِهِ فِي الْحَدِيثِ - بِخِلَافِ مُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ (٣) فَإِنَّهُ ثِقَةٌ - لَكِنْ لَا رَيْبَ (٤) فِي عِلْمِهِ بِالتَّفْسِيرِ وَغَيْرِهِ وَاطِّلَاعِهِ (٥) ، كَمَا أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ وَإِنْ كَانَ النَّاسُ حَالَفُوهُ فِي أَشْيَاءَ

<sup>(</sup>١) عَلَقَ مُسْتَجِي زَادَهْ فِي هَامِشِ (ع) بِقَوْلِهِ: " قُلْتُ: لَكِنَّ الْخَطِيبَ الْبَغْدَادِيَّ ذَكَرَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ بِإِسْنَادِهِ: هَذَانِ رَجُلَانِ حَبِيثَانِ: أَعْنِي جَهْمَ بْنَ صَفْوَانَ وَمُقَاتِلَ بْنَ سُلَيْمَانَ، أَفْرَطَ جَهْمٌ فِي التَّنْزِيهِ فَجَعَلَ لَهُ تَعَالَى لَا مِنْ قَبِيلِ مَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي فَوَقَعَ فِي التَّعْطِيلِ، وَأَفْرَطَ مُقَاتِلٌ فِي التَّشْبِيهِ حَتَّى جَعَلَ لَهُ تَعَالَى لَحُمًا وَشَعْرًا وَعَظْمًا، انْتَهَى. فَالَّذِي ذَكَرَهُ الْخُطِيبُ عَنْ أَبِي حَنِيفَة فِي شَأْنِ مُقَاتِلٍ هُو الْمُوافِقُ لِمَا نَقَلَهُ الْإِمَامُ أَبُو الْخُسَنِ الْأَشْعَرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي شَأْنِ مُقَاتِلٍ ".

<sup>(</sup>٢) فِي وَفَيَاتِ الْأَعْيَانِ ٢٤١/٤ فِي تَرْجَمَةِ مُقَاتِلِ بْنِ سُلَيْمَانَ: " حُكِيَ عَنِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: النَّاسُ كُلُّهُمْ عِيَالٌ عَلَى ثَلَاثَةٍ: عَلَى مُقَاتِلِ بْنِ سُلَيْمَانَ فِي التَّفْسِيرِ، وَعَلَى زُهَيْرِ بْنِ أَبِي سُلْمَى فِي الشِّعْرِ، وَعَلَى أَبِي حَنِيفَةً فِي الْكَلَامِ ".

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢٠٤/٢

(7) ب، أ: مُقَاتِلِ بْنِ حِبَّانَ، وَهُوَ حَطَأٌ. وَهُوَ عَالِمُ حُرَاسَانَ الْحَافِظُ أَبُو بِسِطَامٍ – وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: أَبُو مَعَانٍ – مُقَاتِلُ بْنُ حَيَّانَ الْبَلْخِيُّ الْخُزَّازُ. قَالَ الذَّهَبِيُّ: "كَانَ إِمَامًا صَادِقًا نَاسِكًا حَيِّرًا كَبِيرَ الْقَدْرِ صَاحِب سُنَّةٍ وَاتَبَاعٍ، مُقَاتِلُ بْنُ حَيَّانَ الْبَلْخِيُّ الْخُزَّانُ. قَالَ الذَّهَبِيُّ: "كَانَ إِمَامًا صَادِقًا نَاسِكًا حَيِّرًا كَبِيرَ الْقَدْرِ صَاحِب سُنَّةٍ وَاتَبَاعٍ، هَرَبَ فِي أَيْمِ حُرُوجٍ أَبِي مُسْلِمٍ الْخُرُاسَانِيِّ إِلَى كَابُلَ وَدَعَا حَلْقًا إِلَى الْإِسْلَامِ فَأَسْلَمُوا. وَتَقَهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَأَبُو هَرَبَ وَقَالَ النَّسَائِيُّ: لَيْسَ بِهِ بَأْسُ ". وَانْظُرْ تَرْجَمَتَهُ فِي: تَذْكِرَةِ الْخُفَّاظِ ١/٤/١ ؛ طَبَقَاتِ ابْنِ سَعْدٍ ٧/٤٧٣ ؛ كَابُلُ وَدَعَا حَلْقًا فِي ١/٤/١ ؛ الْجُرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: لَيْسَ بِهِ بَأْسُ ". وَانْظُرْ تَرْجَمَتَهُ فِي: تَذْكِرَةِ الْخُفَّاظِ ١/٤/١ ؛ طَبَقَاتِ ابْنِ سَعْدٍ ٧/٤٧٣ ؛ عَلَيْ وَاللَّعْاتِ الْبَنِ سَعْدٍ ٧/٤/٣ ؛ عَلَيْ وَاللَّعْاتِ اللَّعْوَدِيِّ، قَ [٠ - ٩] ، ج [٠ - ٩] ، ص [٠ - ٩] ، ق [٠ - ٩] ، ق [٠ - ٩] ، ص [٠ - ٩] ، ق [٠ - ٩] ، ص [٠ - ٩] .

(٤) ن، م: ثِقَةٌ، وَلَا رَيْبَ.

(٥) أَبُو الْحُسَنِ بْنُ مُقَاتِلِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ بَشِيرٍ ، الْأَرْدِيُّ بِالْوَلاءِ ، الْبَاْخِيُّ ، الْحُرَاسَايِّ ، الْمَرْوَزِيُّ . أَصْلُهُ مِنْ بَلْخِ ، وَانْعَلَلُ إِلَى الْبَصْرُة وَدَحَلَ بَغْذَادَ وَحَدَّثَ كِمَا . ذَكَرَهُ اللَّمْعِيُّ فِي آخِرِ تَرْجَمَة ابْنِ حَيَّانَ (تَذْكِرَة الْخُقَاظِ ١٧٤٨) وَقَالَمُ اللَّهُ عَلَى الْمُعْمِيُ فِي آخِرِ تَرْجَمَة ابْنِ حَيَّانَ (تَذْكِرَة الْخُقَاظِ ١٧٤٨) وَقَالُمُ اللَّهُ عَبِيلٍ ، عَلَى الْمُعْمِيْ فَكَانَ فِي هَذَا الْوَقْتِ وَهُوَ مَثُولُ الْخُيْدِ . وَقَدْ لُطِحِ وَالتَّغْدِيلِ ، ج [ . وَكَانَ مِنْ النَّفْسِيرِ " . وَقَدْ تُوفِي بِالْبَصْرَة سَنَة ، ١٥ . وَانْظُرْ تَرْجَمَتُهُ فِي: الجُرْحِ وَالتَّغْدِيلِ ، ج [ . و ه ] ، ص [ . - 9 ] ، ص [ . - 9 ] ، ص [ . - 9 ] ، ص [ . - 9 ] ، ض [ . - 9 ] ، ضَلَّمُ بَعْرَانِ الإعْتِدَالِ ، صَلَّمَ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّوْمَا وَالْمُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَ

٥٠٠- "فَقِيهًا مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ، فِي زَمَنِ أَبِي حَنِيفَةَ وَالثَّوْرِيِّ وَشَرِيكٍ وَابْنِ أَبِي لَيْلَى (١) وَكَانَ قَدْ تَفَقَّهَ ثُمُّ انْقَطَعَ لِلْعِبَادَةِ، وَأَخْبَارُهُ وَسِيرَتُهُ مَشْهُورَةٌ عِنْدَ (٢) الْعُلَمَاءِ (٣) ، وَلَمْ يَقُلِ الرَّجُلُ شَيْعًا مِنْ هَذَا الْبَاطِلِ، وَإِنَّمَا الْقَائِلُ لِنَّعْبَادَةِ، وَأَخْبَارُهُ وَسِيرَتُهُ مَشْهُورَةٌ عِنْدَ (٢) الْعُلَمَاءِ (٣) ، وَلَمْ يَقُلِ الرَّجُلُ شَيْعًا مِنْ هَذَا الْبَاطِلِ، وَإِنَّمَا الْقَائِلُ لِي لَا لَمْ يَكُنِ (٥) الْعَلَطُ فِي النَّسْحَةِ لِذَلِكَ دَاوُدُ الْجُوارِبِيُّ ، فَكَأَنَّهُ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى شُيُوخِهِ الْجُوارِبِيُّ بِالطَّائِيِّ (٤) ، إِنْ لَمْ يَكُنِ (٥) الْعَلَطُ فِي النَّسْحَةِ النَّيْ أَحْضِرَتْ [إِلَيَّ] ، وَدَاوُدُ الْجُوارِبِيُّ أَظُنُهُ (٦)

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢١٩/٢

- (١) سَبَقَتْ تَرْجَمَةُ التَّوْرِيِّ (٢) وَشَرِيكِ بْنِ أَبِي لَيْلَى (٢/٤٧١) . .
  - (٢) ب، أ: عَنْ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.
- (٣) أَبُو سُلَيْمَانَ بْنُ نُصَيْرٍ الطَّائِيُّ الْكُوفِيُّ الرَّاهِدُ. قَالَ الذَّهَبِيُّ (الْعِبَرَ ٢٣٨/١) "كَانَ أَحَدَ مَنْ بَرَعَ فِي الْفِقْهِ ثُمُّ اعْتَزَلَ. رَوَى عَنْ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ وَجَمَاعَةٍ، وَكَانَ عَدِيمَ النَّظِيرِ زُهْدًا وَصَلَاحًا ". وَرَجَّحَ الذَّهَبِيُّ أَنْ تَكُونَ وَفَاتُهُ اعْتَزَلَ. رَوَى عَنْ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ وَجَمَاعَةٍ، وَكَانَ عَدِيمَ النَّظِيرِ زُهْدًا وَصَلَاحًا ". وَرَجَّحَ الذَّهَبِيُّ أَنْ تَكُونَ وَفَاتُهُ سَنَةَ ٢٦/ وَأَعْلَبُ الْمَرَاجِعِ جَعْعَلُهَا ١٦٠ أَوْ ١٦٥. وَانْظُرْ تَرْجَمَتَهُ فِي: طَبَقَاتِ ابْنِ سَعْدٍ ٢٧/٣ ؟ تَارِيخِ بَعْدَادَ سَنَةَ ٢٦/ وَأَعْلَبُ الْمَرَاجِعِ جَعْعَلُهَا ١٦٠ أَوْ ٢٦٥ . وَانْظُرْ تَرْجَمَتَهُ فِي: طَبَقَاتِ الْمُعْرِيتِ التَّهْذِيبِ لِابْنِ صَعْدٍ ٢٩/٢ ٣١ ؟ تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ لِابْنِ حَجَدٍ (ط. دَارِ الْكِتَابِ الْعَرَبِيّ) ص ٢٣٤، الطَّبَقَاتِ الْكُبْرِي لِلشَّعْرَانِيّ ٢٥/١ ؟ الْأَعْلَامِ ٢١/٥ .
- (٤) عَلَّقَ مُسْتَجِي زَادَهْ عَلَى كَلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ عَنْ دَاوُدَ الطَّائِيِّ بِقَوْلِهِ: " قُلْتُ: نُقِلَ عَنْهُ يعْنِي دَاوُدَ الطَّائِيِّ بِقَوْلِهِ: " قُلْتُ: نُقِلَ عَنْهُ يعْنِي دَاوُدَ الطَّائِيِّ بَعْ وَمُ الْكَافِرَ الَّذِي اجْتَهَدَ وَسَعَى فِي الْوُصُولِ إِلَى الْحَقِّ وَهَ يَتَيَسَّرُ لَهُ وَمَاتَ عَلَى الْكُفْرِ فَهُوَ مَعْذُورٌ عِنْدَ اللّهِ يُرْجَى لَهُ الْعَفْوُ، وَهُو حَارِقٌ لِإِجْمَاعٍ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجُمَاعَةِ وَقَدْ مَالَ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ الْإِمَامُ الْغَزَالِيُّ وَالْقَاضِي بَيْضَاوِيٌّ فِي لَهُ الْعَفْوُ، وَهُو حَارِقٌ لِإِجْمَاعٍ أَهْلِ السُّنَةِ وَالجُمَاعَةِ وَقَدْ مَالَ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ الْإِمَامُ الْغَزَالِيُّ وَالْقَاضِي بَيْضَوَى يَعْمَوهِ بِالطَّوَالِعِ، وَمِمَّنْ (فِي الْأَصْلِ: مَنْ) ذَهَبَ إِلَى هَذَا مِنْ قُدَمَاءِ الْمُعْتَزِلَةِ قَاضِي بَصْرَةَ الْمُسَرِّهِ وَفِي كِتَابِهِ الْمُوسُومِ بِالطَّوَالِعِ، وَمِمَّنْ (فِي الْأَصْلِ: مَنْ) ذَهَبَ إِلَى هَذَا مِنْ قُدَمَاءِ الْمُعْتَزِلَةِ قَاضِي بَصْرَةَ الْمُسَمَّى بِالْعَنْبَرِيِّ مَعَ مُخَالَفَةِ تَلَامِذَتِهِ لَهُ. وَمِمَّا ذَهَبَ إِلَيْهِ دَاوُدُ الطَّائِيُّ أَنَّ دَلِيلَ الشَّرْعِ الْثَانِ فَقَطِ: الْكَتَابُ وَالسُّنَةُ، وَكُولُ الطَّائِيُّ أَنَّ دَلِيلَ الشَّرْعِ الْثَنَانِ فَقَطِ: الْكَتَابُ وَالسُّنَةُ، وَكُولُ الْقَيَاسَ وَالْإِجْمَاعَ أَنْ يَكُونَا مُحَجَّةً شَرْعِيَّةً وَهُو (مُخَالِفٌ) لِإِجْمَاعِ الْأَثِيقِ أَيْنَ مَالْ اللَّهُ وَ وَلَا اللَّالِمِ قِي إِنْكَارِ الْقِيَاسِ وَالْإِجْمَاعِ. وَأَبُو حَيَّانَ صَاحِبُ " الْبَحْرِ " وَ " النَّهْرِ " مِنَ الظَّهِرِيَّةِ أَيْضًا مِنْ شِيعَةِ دَاوُدَ الطَّهِرِيِّ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ أَنْ مُسْتَحِي زَادَهُ يَعْلَلُودَ الطَّاقِيِّ وَدَاوُدَ الظَّهِرِيِّ.
  - (٥) ن، م: أَوْ لَمُ يَكُن. .

٢٠٦-"وَحَرَّفُوا أَحْكَامَ الشَّرِيعَةِ، وَأَحْدَثُوا (١) مَذَاهِبَ أَرْبَعَةً لَمْ تَكُنْ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ٢٠) وَلَا زَمَنِ صَحَابَتِهِ (٣) ، وَأَهْمَلُوا أَقَاوِيلَ (٤) الصَّحَابَةِ، مَعَ أَثَمُّمْ نَصُّوا عَلَى تَرْكِ الْقِيَاسِ، وَقَالُوا: أَوَّلُ مَنْ قَاسَ إِنْلِيسُ ".

فَيُقَالُ: الْجَوَابُ عَنْ هَذَا مِنْ وُجُوهٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّ دَعْوَاهُ عَلَى جَمِيعِ أَهْلِ السُّنَّةِ الْمُثْبِتِينَ لِإِمَامَةِ الْخُلْفَاءِ الثَّلَاثَةِ أَثَمَّمْ يَقُولُونَ بِالْقِيَاسِ دَعْوَى بَاطِلَةٌ، فَقَدْ عُرِفَ فِيهِمْ طَوَائِفُ لَا يَقُولُونَ بِالْقِيَاسِ، كَالْمُعْتَزِلَةِ الْبَغْدَادِيِّينَ (٥)، وَكَالظَّاهِرِيَّةِ كَدَاوُدَ وَابْنِ حَزْمٍ وَغَيْرِهِمَا، وَطَائِفَةٍ عُرِفَ فِيهِمْ طَوَائِفُ لَا يَقُولُونَ بِالْقِيَاسِ، كَالْمُعْتَزِلَةِ الْبَغْدَادِيِّينَ (٥)، وَكَالظَّاهِرِيَّةِ كَدَاوُدَ وَابْنِ حَزْمٍ وَغَيْرِهِمَا، وَطَائِفَةٍ مِنْ أَهْلِ الْخَدِيثِ وَالصُّوفِيَّةِ.

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢٢١/٢

وَأَيْضًا فَفِي الشِّيعَةِ (٦) مَنْ يَقُولُ بِالْقِيَاسِ كَالزَّيْدِيَّةِ. فَصَارَ النِّزَاعُ فِيهِ بَيْنَ الشِّيعَةِ كَمَا هُوَ بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ.

الثَّانِي: أَنْ يُقَالَ: الْقِيَاسُ وَلَوْ قِيلَ (٧): إِنَّهُ ضَعِيفٌ هُوَ حَيْرٌ مِنْ تَقْلِيدِ مَنْ لَمْ يَبْلُغْ فِي الْعِلْمِ مَبْلَغَ الْمُجْتَهِدِينَ، وَإِنَّهُ ضَعِيفٌ هُوَ حَيْرٌ مِنْ تَقْلِيدِ مَنْ لَمُ (٨) عِلْمُ

٢٠٧ – "الْأَحَادِيثِ، فَإِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ إِنَّمَا يَرْوِيهِ أَهْلُ السُّنَّةِ بِأَسَانِيدِ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَالْحَدِيثُ نَفْسُهُ لَيْسَ فِي الصَّحِيحَيْنِ بَلْ قَدْ رَوَاهُ أَهْلُ السُّنَنِ كَأَبِي دَاوُدَ الصَّحِيحَيْنِ بَلْ قَدْ رَوَاهُ أَهْلُ السُّنَنِ كَأَبِي دَاوُدَ وَابْنِ مَاجَهْ، وَرَوَاهُ أَهْلُ الْمَسَانِيدِ (٢) . كَالْإِمَامِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ (٣) . .

فَمِنْ أَيْنَ لَكُمْ عَلَى أُصُولِكُمْ ثُبُوتُهُ حَتَّى تَحْتَجُوا بِهِ؟ وَبِتَقْدِيرِ ثُبُوتِهِ فَهُوَ مِنْ أَخْبَارِ الْآحَادِ فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ تَحْتَجُوا فِمِ وَبِتَقْدِيرِ ثُبُوتِهِ فَهُوَ مِنْ أَصُولِ الدِّينِ (٥) . وَإِضْلَالِ جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ - إِلَّا فِرْقَةً وَاحِدَةً - بِأَخْبَارِ الْآحَادِ الَّتِي لَا يَعْتَجُونَ هُمْ بِمَا فِي الْفُرُوعِ الْعِلْمِيَّةِ؟ !

وَهَلْ هَذَا إِلَّا مِنْ أَعْظَمِ التَّنَاقُضِ (٦) . وَالْجَهْلِ.

الْوَجْهُ الْخَامِسُ: أَنَّ الْحُدِيثَ رُوِيَ تَفْسِيرُهُ فِيهِ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - (٧) . «سُئِلَ عَنِ الْفِرْقَةِ النَّاحِيَةِ، فَقَالَ: " مَنْ كَانَ عَلَى مِثْلِ مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمَ وَأَصْحَابِي» ". وَفِي الرِّوَايَةِ الْأُحْرَى قَالَ: " «هُمُ الْفِرْقَةِ النَّاحِيَةِ، فَقَالَ: " مَنْ كَانَ عَلَى مِثْلِ مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمَ وَأَصْحَابِي» ". وَكُلُّ مِنَ التَّفْسِيرَيْنِ يُنَاقِضُ قَوْلَ الْإِمَامِيَّةِ، وَيَقْتَضِي أَثَّهُمْ

(١) قَالَ ابْنُ حَزْمٍ فِي الْفَصْلِ ٢٩٢/٣ هَذَانِ حَدِيثَانِ حَدِيثُ " الْقَدَرِيَّةُ وَالْمُرْجِئَةُ مَجُوسُ هَذِهِ الْأُمَّةِ "، وَحَدِيثُ

<sup>(</sup>١) أ، ب: وَاتَّخَذُوا.

<sup>(</sup>٢) ك: صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ.

<sup>(</sup>٣) أ، ب: وَلَا زَمَنِ الصَّحَابَةِ، م: وَلَا زَمَنِ أَصْحَابِهِ، و: وَلَا مِنْ زَمَانِ صَحَابَتِهِ، ك: وَلَا فِي زَمَنِ صَحَابَتِهِ.

<sup>(</sup>٤) ب: تَأْوِيلَ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

<sup>(</sup>٥) أ، ب: كَالْمُعْتَزِلَةِ وَالْبَعْدَادِيِّينَ، وَهُوَ حَطَأٌ.

<sup>(</sup>٦) ن، م: وَفِي الشِّيعَةِ، و: وَأَيْضًا فِي الشِّيعَةِ.

<sup>(</sup>٧) قِيلَ: سَاقِطَةٌ مِنْ أَ، ب

<sup>(</sup>٨) لَهُ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) .". (١)

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٣/١٠

افْتِرَاقِ الْأُمَّةِ، لَا يَصِحَّانِ أَصْلًا مِنْ طَرِيقِ الْإِسْنَادِ، وَمَا كَانَ هَكَذَا فَلَيْسَ حُجَّةً عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، فَكَيْفَ مَنْ لَا يَقُولُ بِهِ؟

- (٢) ب: الْأَسَانِيدِ، و: الْمَسَانِدِ
- (٣) سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا الْحُدِيثِ فِي هَذَا الْجُزْءِ ص [١٠٥ ١٥
  - (٤) و: تَحْتَجَّ
  - (٥) ه، ر: فِي أَصْل الدِّينِ، ص، و: فِي أَصْل أُصُولِ الدِّينِ
    - (٦) أ، ب: وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ التَّنَاقُضِ
    - (٧) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: زِيَادَةٌ فِي (أَ) ، (ب)". (١)

٢٠٩ - "بَلْ كَثِيرٌ مِنْ عُلَمَاءِ السُّنَّةِ يُوجِبُ (١) الْمُتْعَةَ، كَمَا يُرْوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -، وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الظَّاهِرِ كَابْنِ حَزْمٍ وَغَيْرِهِ، لِمَا ذُكِرَ (٢) مِنْ أَمْرِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِمَا أَصْحَابَهُ فِي وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الظَّاهِرِ كَابْنِ حَزْمٍ وَغَيْرِهِ، لِمَا ذُكِرَ (٢) مِنْ أَمْرِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِمَا أَصْحَابَهُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ. وَإِذَا كَانَ أَهْلُ السُّنَّةِ مُتَّفِقِينَ عَلَى جَوَازِهَا (٣) ، وَأَكْثَرُهُمْ يَسْتَحِبُّهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ يُوجِبُهَا، عُلِمَ أَنَّ مَا ذُكْرَهُ مِنِ ابْتِدَاع تَحْرِيمِهَا كَذِبٌ عَلَيْهِمْ.
 مَا ذُكْرَهُ مِنِ ابْتِدَاع تَحْرِيمِهَا كَذِبٌ عَلَيْهِمْ.

وَمَا ذَكَرَهُ عَنْ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَجَوَابُهُ أَنْ يُقَالَ: أَوَّلًا: هَبْ أَنَّ عُمَرَ قَالَ قَوْلًا حَالَفَهُ فِيهِ غَيْرُهُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَاللَّا بِعِينَ، حَتَى قَالَ عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: تَمَتَّعْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وَنَزَلَ مِهَا الْقُرْآنُ (٤) ، قَالَ فِيهَا رَجُلُ بِرَّيْهِ مَا شَاءَ. أَحْرَجَاهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ (٥) .

فَأَهْلُ السُّنَّةِ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ (٦) مِنَ النَّاسِ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ (٧)

<sup>(</sup>١) أ، ب: مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ مَنْ يُوحِبُ.

<sup>(</sup>٢) أ، ب: لِمَا ذَكَرَهُ.

<sup>(</sup>٣) أ (فَقَطْ) : عَلَى وُجُوهِمَا، وَهُوَ حَطَأُ.

<sup>(</sup>٤) وَنَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ: كَذَا فِي (ص). وَفِي سَائِرِ النُّسَخ: نَزَلَ بِهَا كِتَابُ اللَّهِ.

<sup>(</sup>٥) الحُدِيثُ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مَعَ اخْتِلَافٍ فِي الْأَلْفَاظِ - فِي الْبُحَارِيِّ ١٤٤/٢ (كِتَابُ الْحَجِّ، بَابُ التَّمَتُّعِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -) ؛ مُسْلِمٍ ٢/٠٠٠ (كِتَابُ الْحَجِّ، بَابُ جَوَازِ النَّمَتُّع) ؛ الْمُسْنَدِ (ط. الْحُلِيِّ) ٢٢٠/٥. التَّمَتُّع) ؛ الْمُسْنَدِ (ط. الْحُلِيِّ) ٢٢٠/٥.

<sup>(</sup>٦) وَاحِدٍ: كَذَا فِي (أ) ، (ب) . وَفِي سَائِرِ النُّسَخ: أَحَدٍ.

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٣/٥٦/

(٧) ن: مِنْ غَيْرِهِ، أ، ب: بِقَوْلِهِ.". (١)

٢١١-"أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ - بَحِدُهُ يَعْتَقِدُ اعْتِقَادَاتٍ فَاسِدَةً، وَيُكَفِّرُ مَنْ حَالَفَهُ أَوْ يَلْعَنُهُ. وَالْحُوَارِجُ الْمَارِقُونَ أَيْمَةُ هَؤُلَاءِ فِي تَكْفِيرِ أَهْلِ السُّنَةِ وَالْجُمَاعَةِ وَفِي قِتَالِحِمْ.

الْوَجْهُ الثَّانِي: مَنْ يُقَاتِلُ (١) عَلَى اعْتِقَادِ رَأْيٍ يَدْعُو إِلَيْهِ مُخَالِفٍ لِلسُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، كَأَهْلِ الْجَمَلِ وَصِفِّينَ وَالْحَرَّةِ وَالْجَمَاعِةِ، كَأَهْلِ الْجَمَلِ وَصِفِّينَ وَالْحَرَّةِ وَالْجَمَاعِمِ وَغَيْرِهِمْ، لَكِنْ يَظُنُّ أَنَّهُ بِالْقِتَالِ تَحْصُلُ الْمَصْلَحَةُ الْمَطْلُوبَةُ، فَلَا يَحْصُلُ بِالْقِتَالِ ذَلِكَ، بَلْ تَعْظُمُ الْمَفْسَدَةُ وَالْجُمَاحِمِ وَغَيْرِهِمْ، لَكِنْ يَظُنُّ أَنَّهُ بِالْقِتَالِ تَحْصُلُ الْمَصْلَحَةُ الْمَطْلُوبَةُ، فَلَا يَحْصُلُ بِالْقِتَالِ ذَلِكَ، بَلْ تَعْظُمُ الْمَفْسَدَةُ أَكْمَ عَلَيْهِ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ.

وَفِيهِمْ مَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ نُصُوصُ الشَّارِعِ، أَوْ لَمْ تَثْبُتْ عِنْدَهُ. وَفِيهِمْ مَنْ يَظُنُّهَا مَنْسُوحَةً كَابْنِ حَزْمٍ. وَفِيهِمْ مَنْ يَظُنُّهَا مَنْسُوحَةً كَابْنِ حَزْمٍ. وَفِيهِمْ مَنْ يَتَأَوَّلُمَا كَمَا يَجْرِي لِكَثِيرٍ مِنَ النُّصُوصِ.

فَإِنَّ كِمَذِهِ الْوُجُوهِ [الثَّلَاثَةِ] (٢) يَتْرُكُ مَنْ يَتْرُكُ (٣) مِنْ أَهْلِ الاسْتِدْلَالِ الْعَمَلَ بِبَعْضِ النُّصُوصِ ؛ إِمَّا أَنْ لَا يَعْتَقِدَ فَإِنَّ كِمَانِهِ وَسَلَّمَ – وَإِمَّا أَنْ يَعْتَقِدَهَا غَيْرَ دَالَّةٍ عَلَى مَوْرِدِ الِاسْتِدْلَالِ، وَإِمَّا أَنْ يَعْتَقِدَهَا غَيْرَ دَالَّةٍ عَلَى مَوْرِدِ الِاسْتِدْلَالِ، وَإِمَّا أَنْ يَعْتَقِدَهَا مَنْسُوحَةً.

وَمِمَّا يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ أَسْبَابَ هَذِهِ الْفِتَنِ تَكُونُ مُشْتَرَكَةً، فَيَرِدُ عَلَى الْقُلُوبِ مِنَ الْوَارِدَاتِ مَا يَمْنَعُ الْقُلُوبَ عَنْ مَعْرِفَةِ الْخَقِّ وَقَصْدِهِ. وَلِهَذَا تَكُونُ بِمَنْزِلَةِ الْجَاهِلِيَّةُ وَالْجَاهِلِيَّةُ لَيْسَ فِيهَا مَعْرِفَةُ الْحَقِّ وَلَا قَصْدُهُ، وَالْإِسْلَامُ جَاءَ بِالْعِلْمِ النَّافِع وَالْعَمَلِ الصَّالِح، بِمَعْرِفَةِ الْحَقِّ وَقَصْدِهِ. فَيَتَّفِقُ أَنَّ بَعْضَ

٢١٢-"[وَكَانَ الْإِسْرَاءُ مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ] (١) . وَقَالَ: ﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى - مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى - وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهُوَى - إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيُّ يُوحَى ﴾ [سُورَةُ النَّجْمِ] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ أَفَتُمَارُونَهُ عَلَى مَا يَرَى - وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُحْرَى - عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى ﴾ [سُورَةُ النَّجْمِ: ١٢ - ١٤] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى ﴾ وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُحْرَى - عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى ﴾ [سُورَةُ النَّجْمِ: ١٩] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ أَفَرَأُيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى ﴾ [سُورَةُ النَّجْمِ: ١٩] وَهَذَا كُلُّهُ نَزَلَ بِمَكَّةً بِإِجْمَاعِ النَّاسِ.

وَقَوْلُهُ: " أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِي عِنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى؟ " قَالَهُ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، وَهِيَ آخِرُ الْغَزَوَاتِ عَامَ تِسْعِ مِن الْمِحْرَةِ. فَكَيْفَ يُقَالُ إِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَيْلَةَ الْمِعْرَاجِ سَمِعُوا قَوْلَهُ: " «أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِي عِنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ

<sup>(</sup>١) مَنْ يُقَاتِلُ: كَذَا فِي (ص) ، (ب) وَهُوَ الصَّوَابُ. وَفِي سَائِرِ النُّسَخ: مَنْ لَا يُقَاتِلُ.

<sup>(</sup>٢) الثَّلَاثَةِ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) ، (و) .

<sup>(</sup>٣) أ: بِتَرْكِ مَنْ تَرِكَ ؛ ب: تَرَكَ مَنْ تَرَكَ.". (٢)

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ١٨٢/٤

<sup>(</sup>٢) منهاج السنة النبوية ٤/٣٥٥

مُوسَى» "؟ .

ثُمُّ قَدْ عُلِمَ أَنَّ الإسْتِحْلافَ عَلَى الْمَدِينَةِ مُشْتَرُكُ، فَكُلُّ الإسْتِحْلافَاتِ الَّتِي قَبْلَ غَرْوَةِ تَبُوكَ وَبَعْدَ تَبُوكَ كَانَ يَكُونُ بِالْمَدِينَةِ رِجَالٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ الْمُطِيعِينَ (٢) يَسْتَحْلِفُ عَلَيْهِمْ. وَغَزْوَةُ (٣) تَبُوكَ لَمْ يَكُنْ فِيهَا رَجُلُّ مُؤْمِنٌ مُطِيعٌ بِالْمَدِينَةِ رِجَالٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ الْمُطِيعِينَ (٢) يَسْتَحْلِفُ عَلَيْهِمْ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ لَمْ يَكُنْ فِيهَا رَجُلُّ مُؤْمِنَ مُطِيعً إِلَّا مَنْ عَذَرَهُ اللَّهُ مِمَّنْ هُوَ عَاجِزٌ عَنِ الجِّهَادِ، فَكَانَ الْمُسْتَحْلَفَ عَلَيْهِمْ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ أَقَلَّ وَأَصْعَفَ مِنَ الْمُسْتَحْلَفِ عَلَيْهِمْ فِي غَزْوَةِ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] (٤) مِنَ الْمَدينَةِ قَرِيبًا مِنْ عَلَيْهِمْ فِي جَمِيعِ أَسْفَارِهِ وَمَغَازِيهِ وَعُمَرِهِ وَحَجِّهِ، وَقَدْ سَافَرَ [النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] (٤) مِنَ الْمَدينَةِ قَرِيبًا مِنْ ثَلَاثِينَ سَفْرَةٍ، وَهُو يَسْتَحْلِفُ فِيهَا مَنْ يَسْتَحْلِفُهُ، كَمَا اسْتَحْلَفَ فِي غَزْوَةِ الْأَبْوَاءِ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ (٥) ، وَاسْتَحْلَفَ فِي غَزْوَةِ الْأَبُواءِ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ (٥) ، وَاسْتَحْلَفَ فِي غَزْوَةِ الْأَبُواءِ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ (٥) ، وَاسْتَحْلَفَ فِي غَزْوَةِ (٦)

٣١٦- "بُوَاطٍ سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ (١) ، ثُمُّ لَمَّا رَجَعَ وَحَرَجَ فِي طَلَبِ كَرْزِ بْنِ جَابِرٍ (\* الْفِهْرَيِّ اسْتَخْلَفَ زَيْدَ بْنَ حَارِثْةَ (٢) ، وَاسْتَخْلَفَ فِي غَزْوَةِ الْعَشِيرَةِ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الْأَشْهَلِ (٣) ، وَفِي غَزْوَةِ بَدْرٍ اسْتَخْلَفَ ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ (٤) ، وَاسْتَخْلَفَ فِي غَزْوَةِ قَرْقَرَةَ الْكَدْرِ (٥) ، وَلَمَّا ذَهَبَ إِلَى بَنِي سَلِيمٍ، وَفِي غَزْوَةٍ (٦) حَمْرًا وِ الْأَسَدِ، وَغَزْوَةِ بَنِي قُرَيْظَةً: وَاسْتَخْلَفَهُ (٧) لَمَّا حَرَجَ فِي طَلَبِ اللَّقَاحِ الَّتِي اسْتَاقَهَا عُيَيْنَةُ بْنُ حِصْنٍ، وَنُودِيَ ذَلِكَ (٨) الْيَوْمَ: يَا حَيْلَ اللَّهِ ارْكِبِي، وَفِي غَزْوَةِ الْخُدَيْبِيَةِ، وَاسْتَخْلَفَهُ فِي غَزْوَةِ الْفَتْحِ، وَاسْتَخْلَفَ

<sup>(</sup>١) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ن) ، (م) .

<sup>(</sup>٢) الْمُطِيعِينَ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) ، (و) .

<sup>(</sup>٣) وَغَزْوَةُ: كَذَا فِي (أ) ، (ب) وَفِي سَائِرِ النُّسَخ: وَفِي غَزْوَةِ.

<sup>(</sup>٤) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ن) ، (م) ، (و) .

<sup>(</sup>٥) انْظُرْ فِي ذَلِكَ: جَوَامِعَ السِّيرَةِ لِابْنِ حَزْمٍ، ص [٩ - ٩] ٠٠

 <sup>(</sup>٦) ن، م، و: وَفِي غَزْوَةِ.". (١)

<sup>(</sup>١) الَّذِي فِي سِيرَةِ ابْنِ هِشَامٍ ٢٤٨/٢ وَفِي جَوَامِعِ السِّيرَةِ ص [٠ - ٩] ٢٠ أَنَّ الَّذِي اسْتَعْمَلَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْمَدِينَةِ فِي غَزْوَةِ بُوَاطٍ هُوَ السَّائِبُ بْنُ عُتْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ. وَلَكِنْ يَذْكُرُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي الْبِدَايَةِ وَالنَّهَايَةِ ٢٤٦/٣ وَقَالَ الْوَاقِدِيُّ: اسْتَخْلَفَ عَلَيْهَا سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ، وَقَالَ الْمَقْرِيزِيُّ فِي إِمْتَاعِ الْأَسْمَاعِ ص ٥٥ وَالنَّهَايَةِ ٣/٢٤٦ وَقَالَ الْوَاقِدِيُّ: اسْتَخْلَفَ عَلَيْهَا سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ، وَقِيلَ: السَّائِبَ بْنَ عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ.

<sup>(</sup>٢) انْظُرُ فِي ذَلِكَ " وَهَذِهِ غَزْوَةُ بَدْرٍ الْأُولَى ": الْبِدَايَةَ وَالنِّهَايَةَ ٣/٢٤، إِمْتَاعَ الْأَسْمَاعِ ص ٥٥، ابْنَ هِشَامٍ ٢٥١/٢

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٥٧/٥

- (٣) فِي الْبِدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ ٢٤٦/٣، إِمْتَاعِ الْأَسْمَاعِ ص ٥٥، ابْنِ هِشَامٍ ٢٨٨٢، جَوَامِعِ السِّيرَةِ، ص ١٠٢: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَخْلَفَ فِي غَزْوَةِ الْعَشِيرَةِ عَلَى الْمَدِينَةِ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الْأَسَدِ الْمَخْزُومِيَّ.
  - (٤) انْظُرُ فِي ذَلِكَ: جَوَامِعَ السِّيرَةِ ص ١٠٧، ابْنَ هِشَامٍ ٢٦٣/٢ ٢٦٤
- (٥) وَتُعْرَفُ بِغَزْوَةِ بَنِي سَلِيمٍ؛ قَالَ ابْنُ هِشَامٍ ٢٠/٣ **وَابْنُ حَزْمٍ** (جَوَامِعُ السِّيرَةِ) ص ١٥٢ وَاسْتَعْمَلَ عَلَى الْمَدِينَةِ سِبَاعَ بْنَ عَرْفَطَةَ الْغِفَارِيَّ أُو ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ، وَقَالَ الْمَقْرِيزِيُّ فِي إِمْتَاعِ الْأَسْمَاعِ ص ١٠٧: وَاسْتَحْلَفَ عَلَى الْمَدِينَةِ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ.
  - (٦) ن، م: إِلَى بَنِي سَلِيمٍ فِي غَزْوَةِ.
    - (٧) ن، م، أ، ي: وَاسْتَخْلَفَ.
  - (٨) ح، ب: وَنُودِيَ فِي ذَلِكَ.". (١)

٢١٤ – "الْمُحْطِئِ فِيهَا. وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: لِأَنَّ (١) الْحُطَأَ فِي الظَّنِيَّاتِ مُمْتَنِعٌ، كَمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ عَنْ بَعْضِ الْجُهْمِيَّةِ وَالْأَشْعَرِيَّةِ. وَأَمَّا الْقَطْعِيَّاتُ فَأَكْتَرُهُمْ يُؤَيِّمُ الْمُحْطِئ فِيهَا، وَيَقُولُ: إِنَّ السَّمْعَ قَدْ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ. وَمِنْهُمْ الْجُهْمِيَّةِ وَالْأَشْعَرِيَّةِ. وَأَمَّا الْقَطْعِيَّاتُ فَأَكْتَرُهُمْ يُؤَيِّمُ الْمُحْطِئ فِيهَا، وَيَقُولُ: إِنَّ السَّمْعَ قَدْ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ. وَمِنْهُمْ مَن لَا يُؤَيِّمُ الْمُحْطِئ مِن مَنْ لَا يُؤَيِّمُ الْمُحْكِيُ عَنْ عُبَيْدِ اللّهِ بْنِ الْحُسَنِ الْعَنْبَرِيِّ (٢) هَذَا مَعْنَاهُ أَنَّهُ كَانَ لَا يُؤَيِّمُ الْمُحْطِئ مِن الْمُحْلِقِ وَلَا فِي الْفُرُوعِ. وَأَنْكَرَ جُمْهُورُ الطَّائِفَتَيْنِ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ وَالرَّأْي عَلَى عُبَيْدِ اللّهِ هَذَا الْقَوْلُ.

وَأَمَّا غَيْرُ هَؤُلاءِ فَيَقُولُ: هَذَا قَوْلُ السَّلَفِ وَأَئِمَّةِ الْفَتْوَى، كَأَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ وَالثَّوْرِيِّ وَدَاوُدَ بْنِ عَلِيٍّ وَغَيْرُهُ، لَا يُؤَمِّمُولِيَّةِ وَلَا فِي الْفُرُوعِيَّةِ، كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ عَنْهُمُ البُنُ حَزْمٍ وَغَيْرُهُ. وَلِهَذَا كُولِيَّةِ وَلَا فِي الْفُرُوعِيَّةِ، كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ عَنْهُمُ الْمُسَائِلِ الْأُصُولِيَّةِ وَلَا فِي الْفُرُوعِيَّةِ، كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ عَنْهُمُ الْمُسَائِلِ الْأُصُولِيَّةِ وَلَا فِي الْفُرُوعِيَّةِ، كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ عَنْهُمُ الْمُسَائِلِ الْأَصُولِيَّةِ وَلَا فِي الْفُرُوعِيَّةِ، كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ عَنْهُمُ وَعَيْرُهُمَ وَعَيْرُهُمُ اللَّهُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَلَا يُصَلَّى حَلْفَهُ.

وَقَالُوا: هَذَا هُوَ الْقَوْلُ الْمَعْرُوفُ عَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ وَأَئِمَّةِ الدِّينِ: إِنَّهُمْ لَا يُكَفِّرُونَ وَلَا يُفَسِّقُونَ وَلَا يُؤَمِّمُونَ أَحَدًا مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ الْمُحْطِئِينَ، لَا فِي مَسْأَلَةٍ عَمَلِيَّةٍ وَلَا عِلْمِيَّةٍ.

قَالُوا: وَالْفَرْقُ بَيْنَ مَسَائِلِ الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ إِنَّمَا هُوَ مِنْ أَقْوَالِ أَهْلِ الْبِدَع

<sup>(</sup>١) ن، م: إِنَّ.

<sup>(</sup>٢) و: الْقَنْبُرِيِّ، وَهُوَ حَطَأُ، انْظُرْ تَرْجَمَتَهُ فِي تَهْدِيبِ التَّهْذِيبِ ٧/٧ - ٨ وَفِيهِ: مَاتَ فِي ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةَ ثَمَانٍ وَسِتِينَ وَمِائَةٍ.

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٥٨/٥

(٣) سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى الْخَطَّابِيَّةِ ٢/١". (١)

٢١٥-"[سُورَةُ الْبَقَرَةِ: ١٩٦] أَلْزَمَ (١) الشَّارِعَ فِيهِمَا فِعْلُ جَمِيعِ الْوَاحِبَاتِ، فَإِذَا (٢) تُرِكَ بَعْضُهَا فَلَا بُدَّ مِنَ الْجُبْرَانِ. فَعُلِمَ أَنَّهُ إِنْ لَمُ يَأْتِ (٣) بِالْمَأْمُورِ بِهِ تَامَّا التَّمَامَ الْوَاحِبَ (٤) وَإِلَّا فَعَلَيْهِ مَا يُمْكِنُ مِنْ إِعَادَةٍ أَوْ جُبْرَانٍ. خُبْرَانٍ.

وَكَذَلِكَ أَمَرَ الَّذِي رَآهُ يُصَلِّي حَلْفَ الصَّفِّ وَحْدَهُ أَنْ يُعِيدَ. وَقَالَ: " «لَا صَلَاةَ لِفَذِّ حَلْفَ الصَّفِّ» " (٥) . وَقَدْ صَحَّحَهُ أَخْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوَيْهِ وَ**ابْنُ حَزْمٍ** وَغَيْرُهُمْ مِنْ عُلَمَاءِ الْحُدِيثِ. فَإِنْ قِيلَ: فَفِي حَدِيثِ الْمُسِيءِ الَّذِي رَوَاهُ أَهْلُ السُّنَن مِنْ حَدِيثِ

٢١٦-"بِالْأَكْلِ، وَهَذَا يُقْبَلُ مِنْهُ الْقَضَاءُ وَيُؤْمَرُ بِهِ. وَهَذَا الْحَدِيثُ ثَابِتٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَإِنَّمَا اخْتُلِفَ فِي رَفْعِهِ، وَبِكُلِّ حَالٍ هَذَا مَعْنَاهُ (١) .

فَإِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ هُوَ الَّذِي رَوَى حَدِيثَ الْأَعْرَابِيّ، وَحَدِيثَ: " «مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ لَمْ يَقْضِهِ صِيَامُ الدَّهْرِ»

<sup>(</sup>١) أَلْزَمَ: كَذَا فِي (ح) ، (ب) ، وَفِي سَائِرِ النُّسَخ: لَزِمَ.

<sup>(</sup>٢) فَإِذَا: كَذَا فِي (أ) ، (ب) ، وَفِي سَائِرِ النُّسَخ: وَإِذَا.

<sup>(</sup>٣) إِنْ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) ، (أ) ، (ي) ، وَفِي (و) : مَنْ لَمْ يَأْتِ.

<sup>(</sup>٤) ح، ب: الْمَأْمُورُ بِهِ بِإِثْمَامِ الْوَاحِبِ.

<sup>(</sup>٥) لَمْ أَجِدِ الْحَدِيثَ كِمَدَا اللَّفْظِ وَلَكِنْ جَاءَ الْحَدِيثُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ شَيْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي سُنَنِ ابْنِ مَاجَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَبَايَعْنَاهُ وَصَلَّيْنَا حَلْفَهُ، ثُمُّ صَلَّيْنَا وَرَاءَهُ صَلَاةً أُحْرَى، فَقَضَى الصَّلَاةَ، فَرَأَى رَجُلًا فَرُدًا يُصَلِّي اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَبَايَعْنَاهُ وَصَلَّيْنَا حَلْفَهُ، ثُمُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ انْصَرَفَ، قَالَ: اسْتَقْبِلْ صَلَاتَكَ، لَا صَلَاةً خُلْفَ الصَّفِّ وَحِمَالُهُ ثِقَاتٌ. وَالْحُدِيثُ فِي النَّوَائِدِ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ. وَالْحُدِيثُ فِي الْمُسْنَدِ ط. الْحُلِيِ لِي النَّوَائِدِ ابْنِ حِبَّانَ، ص ٢١٦ حَدِيثٌ رَقْمُ ٢٠٤، ٢٠٤ ط. السَّلَفِيَّةِ، وَصَحَّحَ الْأَلْبَانِيُّ لَلْكِيتُ فِي النَّوَائِدِ ابْنِ حِبَّانَ، ص ٢١٦ حَدِيثٌ رَقْمُ ٢٠٤، ٢٠٤ ط. السَّلَفِيَّةِ، وَصَحَّحَ الْأَلْبَانِيُّ لَلْكِيتُ فِي السَّعْفِيةِ فِي الرَّوَاءِ الْعَلِيلِ ٢٨/٢ حَدِيثٌ رَقْمُ ٢٠٤، ٢٠٤ ط. السَّلَفِيَّةِ، وَصَحَّحَ الْأَلْبَانِيُّ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَوْدِ ابْنِ حِبَانَ، ص ٢١٨ حَدِيثٌ رَقْمُ ٢٠٤، ٢٠٤ ط. السَّلَفِيَّةِ، وَصَحَّحَ الْأَلْبَانِيُ لَلْمُسْنَدِ طَالَعْمُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَيْعِ الْمُنْفَرِدِ الْمُعْمَلِقُ فَي السَّعْفِيةِ فِي الْوَاءِ الْعَلِيلِ ٢٨/٢٣ وَفِي إِرْوَاءِ الْعَلِيلِ ٢٨/٢٣ وَقَى وَلِيصَةَ بْنِ مَعْبَدٍ أَنَّ النَّيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَجُلًا عَلَى حَدِيثِ وَابِصَةَ بْنِ مَعْبَدٍ أَنَّ النَّيْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَجُلًا عَلَى حَدِيثِ وَالِصَةَ بْنِ مَعْبَدٍ أَنَّ النَّيْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَجُلًا عَلَى حَدِيثِ وَالْمَسْنَدِ." (٢)

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٥/٧٨

<sup>(</sup>٢) منهاج السنة النبوية ٢٠٢/٥

" فَتُحْمَلُ أَحَادِيثُهُ عَلَى الِاتِّفَاقِ لَا عَلَى الِاحْتِلَافِ. وَهَذَا قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنَ السَّلَفِ وَالْحُلَفِ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي عَبْدِ السَّافِعِيِّ، وَهُوَ قَوْلُ (٢) دَاوُدَ بْنِ عَلِيِّ، **وَابْنِ حَزْمٍ** (٣) ، وَغَيْرِهِمْ.

قَالُوا: وَالْمُنَازِعُونَ لَنَا لَيْسَ هَمُمْ قَطُّ حُجَّةٌ يُرَدُّ إِلَيْهَا عِنْدَ التَّنَازِعِ، وَأَكْتَرُهُمْ يَقُولُونَ: لَا يُجِبِ الْقَضَاءُ إِلَّا بِأَمْرٍ ثَانٍ، وَلَيْسَ مَعَهُمْ هُنَا أَمْرٌ.

وَخُنُ لَا نُنَازِعُ فِي وُجُوبِ الْقَضَاءِ فَقَطْ، بَلْ نُنَازِعُ فِي قَبُولِ الْقَضَاءِ مِنْهُ وَصِحَّةِ الصَّلَاةِ فِي غَيْرِ وَقْتِهَا، فَنَقُولُ: الصَّلَوَاتُ الْخُمْعَةِ فِي غَيْرِ وَقْتِهَا، وَكَالْحَجِّ فِي غَيْرِ الْمُضَيَّقِ وَالْمُوسَّعِ، كَالْجُمْعَةِ فِي غَيْرِ وَقْتِهَا، وَكَالْحَجِّ فِي غَيْرِ وَقْتِهَا، وَكَالْحَجِّ فِي غَيْرِ وَقْتِهَا، وَكَالْحَجِّ فِي غَيْرِ وَقْتِهَا، وَكَالْحَجِّ فِي وَقْتِهِ، وَكَرَمْيِ الْجِمَارِ فِي غَيْرِ وَقْتِهَا. وَالْوَقْتُ صِفَةٌ لِلْفِعْلِ، وَهُوَ مِنْ آكِدِ وَاحِبَاتِهِ، فَكَيْفَ تُقْبَلُ الْعِبَادَةُ بِدُونِ صِفَاتِهَا وَقُتِهِ، وَكَرَمْيِ الْجِمَارِ فِي غَيْرِ وَقْتِهَا. وَالْوَقْتُ صِفَةٌ لِلْفِعْلِ، وَهُو مِنْ آكِدِ وَاحِبَاتِهِ، فَكَيْفَ تُقْبَلُ الْعِبَادَةُ بِدُونِ صِفَاتِهَا (٤) الْوَاحِبَةِ فِيهَا؟ .

٢١٧- "كُلَّهُمْ فَقَدْ حَالَفَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَإِجْمَاعَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، مَعَ أَنَّ حَدِيثَ التِّنْتَيْنِ وَالسَّبْعِينَ فِرْقَةً لَيْسَ فِي الصَّحِيحَيْنِ، وَقَدْ ضَعَّفَهُ الْبُنُ حَزْمٍ وَغَيْرُهُ لَكِنْ حَسَّنَهُ غَيْرُهُ أَوْ صَحَّحَهُ، كَمَا صَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَقَدْ رَوَاهُ أَهْلُ السُّنَنِ، وَرُوِيَ مِنْ طُرُقٍ (١).

وَلَيْسَ قَوْلُهُ: " «ثِنْتَانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ وَوَاحِدَةٌ فِي الْجُنَّةِ» " بِأَعْظَمَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّا يَأْكُلُونَ فِي بُطُوغِمْ نَارًا وَسَيَصْلُوْنَ سَعِيرًا ﴾ [سُورَةُ النِّسَاءِ: ١٠] وَقَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُلُو النَّعُوصِ عُدُوانًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا ﴾ [سُورَةُ النِّسَاءِ: ٣٠] ، وَأَمْتَالُ ذَلِكَ مِنَ النُّصُوصِ عُدُوانًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا ﴾ [سُورَةُ النِّسَاءِ: ٣٠] ، وَأَمْتَالُ ذَلِكَ مِنَ النُّصُوصِ الصَّرِيعَةِ بِدُخُولِ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ النَّارَ.

<sup>(</sup>١) انْظُرْ كَلَامَ الْأَلْبَانِيِّ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ فِي إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ ٥١/٥ - ٥٥ وَقَدْ صَحَّحَهُ مَرْفُوعًا وَنَصُّهُ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَنْ ذَرَعَهُ الْقَيْءُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ، وَمِنِ اسْتَقَاءَ فَلْيَقْضِ. عَلَى أَنْ هُرَيْرَةَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَنْ ذَرَعَهُ الْقَيْءُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ، وَمِنِ اسْتَقَاءَ فَلْيَقْضِ. عَلَى أَنْ لُلْحَدِيثِ وَجْهًا آخَرَ ضَعِيفٌ، انْظُرْ ٣/٤٥

<sup>(</sup>٢) ن، م: وَقَوْلُ.

<sup>(</sup>٣) انْظُرْ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ حَزْمٍ فِي وُجُوبِ الْقَضَاءِ عَلَى مَنِ اسْتَقَاءَ وَعَدَمِ وُجُوبِ الْقَضَاءِ عَلَى الْمُتَعَمِّدِ لِلْجِمَاعِ فِي رَمَضَانَ فِي الْمُحَلَّى ١٨٥ - ١٨٠ ، ١٨٠ - ١٨٥

<sup>(</sup>٤) ح، ب: صِفَتِهَا.". (٤)

<sup>(</sup>١) تَكَلَّمْتُ عَلَى هَذَا الْحُدِيثِ فِي مُقَدِّمَةِ الْجُرْءِ الْأَوَّلِ ص [٠ - ٩] ٢ مِنَ الطَّبْعَةِ الْأَوْلَى، وَجَاءَ الْحُدِيثُ بِلَفْظِ: الْتَصَارَى عَلَى إِحْدَى أَوِ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَتَفَرَّقَتِ النَّصَارَى عَلَى إِحْدَى أَو

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٥/٥٢

أُمّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْفَةً، عَنْ أَبِي هُرِيْرَةَ رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ، وَتَكَلَّمَ عَلَيْهِ الْأَلْبَانِيُّ فِي سِلْسِلَةِ الْأَحَادِيثِ الصَّجِيحَةِ الْمُجَلَّدِ الْأَوَّلِ حَدِيثٍ رَقْمِ ٣٠٢ كَلَامًا مُفَصَّلًا، وَالحُدِيثُ بِحَذَا اللَّفْظِ فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٢٧٦/٤ كِتَابُ السُّنَّةِ، اللَّمْ وَقَالَ البِّرْمِذِيُّ : حَدِيثُ بَابُ افْتِرَاقِ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَقَالَ البِّرْمِذِيُّ : حَدِيثُ بَابُ شَرْحِ السُّيَّةِ، سُنَنَ البِّرِهِ فِي مُنَنَ ابْنِ مَاجَهُ ٢٠٢١/١ كِتَابُ الْفِيْقِ، بَابُ افْتِرَاقِ الْأُمَّةِ، وَقَالَ البِّرْمِذِيُّ : حَدِيثُ أَي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَجِيحٌ، سُنَنَ ابْنِ مَاجَهُ ١٣٢١/١ كِتَابُ الْفِيْقِ، بَابُ افْتِرَاقِ الْأُمَّمِ، الْمُسْتَدُ ط. الْمَعَارِفِ ١٦٩/١٦ وَصَحَحَهُ أَحْمَدُ شَاكِر وَأَشَارَ إِلَى تَصْجِيحِ السَّيُوطِيِّ لَهُ، الْمُسْتَدْرَكِ لِلْحَاكِمِ ١٢٨/١ وَقَالَ الْمُعْرِفِ ٢١٩/١٦ وَقَالَ الْمُعْرِفِ رَضِي اللّهُ عَنْهُمْ، وَانْظُرْ مَا ذَكَرَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي سِلْسِلَةِ الْأَحَادِيثِ السَّيَعِ وَعَوْفِ بْنِ مَالِكٍ وَعَرْدِ اللّهِ بْنِ عَمْرِهِ رَضِي الللهُ عَنْهُمْ، وَانْظُرْ مَا ذَكَرَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي سِلْسِلَةِ الْأَحَادِيثِ السَّيَعِ اللهُ عَنْهُمْ، وَانْظُرْ مَا ذَكَرَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي سِلْسِلَةِ الْأَحَادِيثِ السَّيَ اللَّهُ عَلْ فَي الْمُعَلِيقِ فَي الْمُحَلِيقِ فَي الْمُعَلِيقِ الْمُعَلِيقِ الْمُعَلِيمِ اللَّهُ عَلْ الْمُعْتَدِيقِ فِي الْفِصَلِ ١٢٩/١٣ الْمَسْنَدَ ط. الْحُلِيقِ فِي الْفِصَلِ ١٢٨٢١ اللهُ مَنْ الدَّوْرُ إِلَى مَا ذَكَرَهُ الْمُنْ عَلْ الْمُعْدِيثِ فِي الْفِصَلِ ١٢٨/٢٣ الْمَسْنَدَ ط. الْحُلَيِيِّ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْمُنْ إِلَى مَا ذَكَرَهُ الْمُ لِي مَاجَهُ عَلْمَ الْمُعْمَلِ الْمُعَلِيقِ إِلَى مَا ذَكَرَهُ الْمُنْ عَلْ الْمُعْمَلِ الْمُعْمَلِ الْمُعْمَلِ الْمُعْمِلِ الْمُعْمَلِ الْمُعْمَلِ الْمُعْمَلِ الْمُلْكِمِ الْمُعْمَلِي الْمُعْمَلِ الْمُعْمِلِ الْمُعْمِلِ الْمُعْمِلِ الْمُلْكِمِ الْمُعْمَلِ الْمُعْمَلِ الْمُعْمِلِ الْمُعْمَلِ الْمُعْمَلِ الْمُعْمَلِ الْمُعْمِلُولُ الْمُعْمِلِ الْمُعْمِلِ الْمُعْمَلِ الْمُعْمِلِ الْمُعْمِلِ الْمُعْمِلِ الْمُعْمِلِي الْمُعْمِلِهِ الْمُعْمِلِ الْمُعْمُعُمُ الْمُعْمُ

٢١٨ - "أَصْحَابِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَلَهُ نَحُوُ أَرْبَعِمِائَةِ مُصَنَّفٍ (١) ، وَأَبِي مُحَمَّدِ <mark>بْنِ حَوْمِ</mark> الْأَنْدَلُسِيِّ، وَأَبِي الْفَرَجِ بْنِ الْجَوْزِيِّ.

وَقَدْ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، كَمَا قَدْ بُسِطَ فِي " الْإِحَاطَةِ " (٢) وَغَيْرِهَا.

وَكَذَلِكَ الْمَطَرُ مَعْرُوفٌ عِنْدَ السَّلَفِ وَالْحُلَفِ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَخْلُقُهُ مِنَ الْهُوَاءِ وَمِنَ الْبُحَارِ الْمُتَصَاعِدِ، لَكِنَّ حَلْقَهُ لِلشَّجَرِ وَالزَّرْعِ مِنَ الْحُبِّ وَالنَّوْى، فَهَذَا مَعْرُفَةٌ (٣) بِالْمَادَّةِ لِلْمُطَرِ مِنْ هَذَا، كَحَلْقِ الْإِنْسَانِ مِنْ نُطْفَةٍ، وَحَلْقُهُ لِلشَّجَرِ وَالزَّرْعِ مِنَ الْحَبِّ وَالنَّوَى، فَهَذَا مَعْرِفَةٌ (٣) بِالْمَادَّةِ اللَّهُ الصُّورَةَ (٤) اللَّهَ وَعِبُ مَا خُلِقَ مِنْهَا بِاتِّهَاقِ الْعُقَلَاءِ، بَلْ لَا بُدَّ مِمَّا بِهِ يَخْلُقُ تِلْكَ الصُّورَةَ (٤) عَلَى ذَلِكَ الْوَجْهِ، وَهَذَا هُوَ الدَّلِيلُ عَلَى الْقَادِرِ الْمُحْتَارِ الْحُكِيمِ، الَّذِي يَخْلُقُ الْمَطَرَ عَلَى قَدْرٍ مَعْلُومٍ وَقْتَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَالْبَلَدِ الْجُورِ (٥) يَسُوقُ إِلَيْهِ (٦) الْمَاءَ مِنْ حَيْثُ أَمْطَرَ، كَمَا قَالَ:

<sup>(</sup>١) أَبُو الْحُسَيْنِ أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنَادِي، وُلِدَ سَنَةَ ٢٥٦ وَتُوفِيِّ سَنَةَ ٢٣٦، عَالِمٌ بِالتَّفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ وَمِنْ كِبَارِ فُقَهَاءِ الْحُنَابِلَةِ، مِنْ أَهْلِ بَعْدَادَ. انْظُرْ تَرْجَمَتَهُ فِي طَبَقَاتِ الْحُنَابِلَةِ ٢/٣ - ٦، الْبِدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ ١٩/١، ٢١ الْمَدَيِّ، وَمِنْ كَبَارِ فُقَهَاءِ الْحُنابِلَةِ، مِنْ أَهْلِ بَعْدَادَ. انْظُرْ تَرْجَمَتَهُ فِي طَبَقَاتِ الْحُنَابِلَةِ ٢/٣ - ٦، الْبِدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ ١٠٩/١، الْمَدَيِّ، الْمُدَنِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَلِيمِيِّ ٢٧/٣ - ٣٩ (ط. الْمَدَيِّ، اللهَ عَلَيمِ اللَّهُ مُعَلِي اللهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَلِيمِيِّ ٢٧/٣ - ٣٩ (ط. الْمَدَيِّ، بِتَحْقِيقِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ مُحُمَّدِ مُحُمَّدِ مُحُمَّدِ أَكْثِي عَبْدِ الحُمِيدِ ١٣٨٣ ١٩٣٨) ، مَنَاقِبَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ (تَحْقِيقِ الدُّيْنِ عَبْدِ اللهِ الْمُعْرِي عَبْدِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيم ١٩٤١) ، مَنَاقِبَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ (تَحْقِيقِ الدَّيْنِ عَبْدِ اللهِ ١٨٥ - ٧٠، الْأَعْلَامَ ١٩٠١)

<sup>(</sup>٢) ذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي فِي كِتَابِهِ (الْعُقُودِ الدُّرِيَّةِ) ص ٥١ مِنْ مُؤَلِّفَاتِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ (الْإِحَاطَةِ الْكُبْرَى) وَفِي ص ٥٦ (وَالْإِحَاطَةِ الصُّغْرَى).

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٥/٥ ٢٤

- (٣) ح، ر، ب، ي: مَعْرِفَتُهُ.
- (٤) ح: بَلْ لَا بُدَّ مِنْ مَادَّةٍ يَخْلُقُ تِلْكَ الصُّورَ، ر: بَلْ لَا بُدَّ مِنْ مَادَّةٍ تَخْلُقُ تِلْكَ الصُّورَةَ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ مَاءٍ بِهِ تُخْلَقُ تِلْكَ الصُّورَةَ.
- (٥) فِي " اللِّسَانِ ": " وَأَرْضٌ مَجْرُوزَةٌ وَجُرُزٌ وَجُرْزٌ وَجَرْزٌ: لَا تُنْبِتُ كَأَنَّهَا تَأْكُلُ النَّبْتَ أَكُلًا، وَقِيلَ: هِيَ الَّتِي قَدْ أَكِلَ نَبَاتُهَا، وَقِيلَ: هِيَ الْأَرْضُ الَّتِي لَمْ يُصِبْهَا مَطَرٌ ".
  - (٦) ح، ب: إِلَيْهَا.". (٦)

٢١٩-"الْعُمْرَتَيْنِ، وَمِثْلِ الْعَوْلِ (١) ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مَسَائِلِ (\* الْفَرَائِضِ وَتَنَازَعُوا فِي مَسْأَلَةِ (٢) . الْحَرَامِ، وَالْطَلَاقِ الظَّلَاثِ بِكَلِمَةٍ، وَالْخَلِيَّةِ (٣) .، وَالْبَرَيَّةُ (٤) ، وَالْبَتَّةُ (٥) ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مَسَائِلِ الطَّلَاقِ. وَكَانَ تَنَازُعُوا فِي مَسَائِلِ \*) (٦) . صَارَتْ مَسَائِلَ نِزَاعٍ بَيْنَ الْأُمَّةِ إِلَى الْيُوْمِ. وَكَانَ تَنَازُعُهُمْ فِي خِلَافَةِ عُمْرَ نِزَاعَ وَكَانَ تَنَازُعُهُمْ فِي خِلَافَةِ عُمْرَ نِزَاعَ اجْتِهَادِ مُخْضٍ: كُلُّ مِنْهُمْ يُقِرُّ صَاحِبَهُ عَلَى اجْتِهَادِهِ، كَتَنَازُعِ (٧) . الْفُقَهَاءِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالدِّينِ. وَأَمَّا فِي خِلَافَةِ عُثْمَانَ فَقُويَ النِّزَاغُ فِي بَعْضِ الْأُمُورِ، حَتَّى صَارَ يَخْصُلُ كَلَامٌ غَلِيظٌ مِنْ بَعْضِهِمْ لِبَعْضٍ، وَلَكِنْ لَمُ يُقَاتِلُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا بِالْيَدِ (٨) . وَلَا بِسَيْفٍ وَلَا غَيْرِهِ. وَلَا غَيْرِهِ. وَلَا غَيْرِهِ. وَلَا غَيْرِهِ. وَلَا غَيْرِهِ.

<sup>(</sup>١) ن: الْعَزْلِ، وَهُو تَحْرِيفٌ، وَفِي " التَّعْرِيفَاتِ " لِلْجُرْجَانِيِّ: " الْمَيْلُ إِلَى الْجُوْرِ وَالرَّفْعِ، وَفِي الشَّرْعِ: زِيَادَةُ السِّهَامِ عَلَى الْفُرِيضَةِ، فَيَدْخُلُ النُّقْصَانُ عَلَيْهِمْ بِقَدْرِ حِصَصِهِمْ ". وَفِي " الْمُعْجَمِ الْفَرِيضَةِ، فَيَدْخُلُ النُّقْصَانُ عَلَيْهِمْ بِقَدْرِ حِصَصِهِمْ ". وَفِي " الْمُعْجَمِ الْوَسِيطِ "، وَالْعَوْلُ فِي عِلْمِ الْفَرَائِضِ: " زِيَادَةُ الْأَنْصِبَاءِ عَلَى الْفَرِيضَةِ فَتَنْقُصُ قِيمَتُهَا بِقَدْرِ الْحِصَصِ ".

<sup>(</sup>٢) ن: مَسَائِل

<sup>(</sup>٣) فِي " الْمُعْجَمِ الْوَسِيطِ ": " وَالْحَلِيَّةُ كَلِمَةٌ مِنْ كِنَايَاتِ الطَّلَاقِ، يُقَالُ لِلْمَرْأَةِ: أَنْتِ حَلِيَّةٌ: إِذَا نَوَى الْقَائِلُ هِمَا الطَّلَاقَ وَقَعَ " الطَّلَاقَ وَقَعَ "

<sup>(</sup>٤) فِي " الْمُحَلَّى " لِلْبْنِ حَوْمٍ ١٨٦/١٠ " ط. الْمُنيرِيَّةِ ١٣٥٢ ": " وَمَا عَدَا هَذِهِ الْأَلْفَاظِ فَلَا يَقَعُ كِمَا الطَّلَاقُ الْمُنيرِيَّةِ ، وَأَنْتِ مُبْرَأَةٌ، وَقَدْ بَارَأْتُكِ، وَحَبْلُكِ الْمُنيرِيَّةِ، نَوَى كِمَا طَلَاقًا أَوْ لَمْ يَنُو، لَا فِي فُتْيَا وَلَا فِي قَضَاءٍ، مِثْلَ الْخَلِيَّةِ وَالْبَرِيَّةِ، وَأَنْتِ مُبْرَأَةٌ، وَقَدْ بَارَأْتُكِ، وَحَبْلُكِ عَلَى غَارِبكِ، وَالْحَرِجُ، وَقَدْ وَهَبْتُكِ لِأَهْلِكِ، أَوْ لِمَنْ يَذْكُرُ غَيْرُ الْأَهْل. .)

<sup>(</sup>٥) في " الْمُعْجَم الْوَسِيطِ ": " بَتَّ طَلَاقَ امْرَأَتِهِ جَعَلَهُ بَاتًّا لَا رَجْعَةَ فِيهِ ". وَانْظُر الْمُحَلَّى ١٨٧/١٠ - ١٩٤

<sup>(</sup>٦) مَا بَيْنَ النَّجْمَتَيْنِ سَاقِطُ مِنْ (م)

<sup>(</sup>٧) ن، م: كَسَائِر

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٥/٤٤٣

(٨) ب (فَقَطْ): بيَدٍ". (١)

٠٢٠-"الْمَرْوَزِيُّ فِي كِتَابِ " رَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ " (١) وَأَكْثَرُهَا مَوْجُودَةٌ فِي الْكُتُبِ الَّتِي يُذْكُرُ فِيهَا أَقْوَالُ الصَّحَابَةِ، إِمَّا بِإِسْنَادٍ، وَإِمَّا بِغَيْرِ إِسْنَادٍ، مِثْلُ مُصَنَّفِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، وَسُنَنِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ، وَمُصَنَّفِ وَكِيعٍ، أَقْوَالُ الصَّحَابَةِ، إِمَّا بِإِسْنَادٍ، وَإِمَّا بِغَيْرِ إِسْنَادٍ، مِثْلُ مُصَنَّفِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، وَسُنَنِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ، وَمُصَنَّفِ وَكِيعٍ، وَمُسَائِلِ حَرْبٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ، وَصَالِحٍ، وَأَمْثَاهُمُ مِثْلُ كِتَابِ وَمُصَنَّفِ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، وَسُنَنِ الْأَثْرَمِ، وَمُسَائِلِ حَرْبٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ، وَصَالِحٍ، وَأَمْثَاهُمُ مِثْلُ كِتَابِ الْمُنْذِرِ، وَابْنِ جَرِيرٍ الطَّبَرِيِّ، وَالطَّحَاوِيِّ، وَمُحَمَّدِ بْنِ نَصْرٍ (٢) ، وَابْنُ حَرْمٍ، وَعَيْرُ هَؤُلَاءِ.

[فصل كلام الرافضي على عمر رضي الله عنه والكلام على موقفه من فدك] فَصْلُ (٣)

قَالَ الرَّافِضِيُّ (٤): " وَلَمَّا وَعَظَتْ فَاطِمَةُ (٥). أَبَا بَكْرٍ فِي فَدَكٍ، كَتَبَ لَمَّا كِتَابًا هِمَا (٦)، وَرَدَّهَا عَلَيْهَا، فَخَرَجَتْ مِنْ عِنْدِهِ،

(١) لَمْ يَذْكُرْ سَزْكِينُ هَذَا الْكِتَابَ ضِمْنَ الْكُتُبِ الْمَخْطُوطَةِ الْمَوْجُودَةِ لِمُحَمَّدِ بْنِ نَصْرِيٍّ الْمَرْوَزِيِّ: انْظُرْ: م [٠] - ٩] ج [٠ - ٩] ص [٠ - ٩] بالْمُخَارِيِّ انْظُرْ م [٠ - ٩] ج [٠ - ٩] ص ٢٥٨

(٢) وَالطَّحَاوِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ نَصْرٍ: فِي (ح) ، (ب) : الطَّبَرِيُّ وَابْنُ نَصْرٍ، وَسَقَطَتْ كَلِمَةُ " وَالطَّحَاوِيِّ " مِنْ (ر) ، (ي) .

(٣) فَصْلُ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ح) ، (ر) ، وَفِي (ي) الْفَصْلِ الثَّانِي وَالثَلَاثُونَ.

(٤) فِي (ك) ص ١٣٧ (م).

(٥) ك: فَاطِمَةُ عَلَيْهَا السَّلَامُ

(٦) بِهَا: سَاقِطَةٌ مِنْ (م) ، (ك) .". (٢)

٢٢١- "هَؤُلَاءِ الْمَشْهُودِ لَهُمْ بِالْجِنَّةِ، وَالَّذِي قَتَلَ عَمَّارَ بْنَ يَاسِرٍ هُوَ أَبُو الْغَادِيَةِ (١) ، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ بَيْعَةِ الرِّضْوَانِ، ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ حَزْمٍ.

فَنَحْنُ نَشْهَدُ لِعَمَّارٍ بِالْجُنَّةِ، وَلِقَاتِلِهِ إِنْ كَانَ مِنْ [أَهْلِ] بَيْعَةِ الرِّضْوَانِ (٢) بِالْجُنَّةِ. وَأَمَّا عُثْمَانُ وَعَلِيُّ وَطِلْحَةُ وَالزُّبَيْرُ فَهُمْ أَجَّلُ قَدْرًا مِنْ غَيْرِهِمْ، وَلَوْ كَانَ مِنْهُمْ مَا كَانَ، فَنَحْنُ لَا نَشْهَدُ أَنَّ الْوَاحِدَ مِنْ هَؤُلَاءِ لَا يُذْنِبُ، بَلِ

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٥/٨٥

<sup>(</sup>٢) منهاج السنة النبوية ٢٠/٦

الَّذِي نَشْهَدُ بِهِ أَنَّ الْوَاحِدَ مِنْ هَؤُلَاءِ إِذَا أَذْنَبَ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُعَذِّبُهُ فِي الْآخِرَةِ، وَلَا يُدْخِلُهُ النَّارَ، بَلْ يُدْخِلُهُ الْجُنَّةَ بِلَا رَيْبٍ، وَعُقُوبَةُ الْمَكَفِّرَةِ، وَإِمَّا بِعَيْرِ اللَّهَ لَا يُعَذِّبُهُ فِي الْآخِرَةِ تَزُولُ عَنْهُ: إِمَّا بِتَوْبَةٍ مِنْهُ، وَإِمَّا بِحَسَنَاتِهِ الْكَثِيرَةِ (٣) ، وَإِمَّا بِمَصَائِبِهِ الْمُكَفِّرَةِ، وَإِمَّا بِغَيْرِ فِلْ رَيْبٍ، وَعُقُوبَةُ الْآخِرَةِ تَزُولُ عَنْهُ: إِمَّا بِتَوْبَةٍ مِنْهُ، وَإِمَّا بِحَسَنَاتِهِ الْكَثِيرَةِ (٣) ، وَإِمَّا بِمَصَائِبِهِ الْمُكَفِّرَةِ، وَإِمَّا بِغَيْرِ ذَلْكَ، كَمَا قَدْ بَسَطْنَاهُ فِي مَوْضِعِهِ.

[العقوبة عن الذنوب في الآخرة تندفع بنحو عشرة أسباب]

[السبب الأول التوبة]

فَإِنَّ الذُّنُوبَ مُطْلَقًا مِنْ جَمِيعِ الْمُؤْمِنِينَ هِيَ سَبَبُ الْعَذَابِ، لَكِنَّ الْعُقُوبَةَ كِمَا فِي الْآخِرَةِ فِي جَهَنَّمَ تَنْدَفِعُ بِنَحْوِ عَشَرَة أَسْبَابِ.

٣٢٢- "وَأَمَّا قِتَالُ الجُمَلِ وَصِفِّينَ فَقَدْ ذَكَرَ عَلِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ نَصُّ مِنَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَإِنَّا كَانُ رَأْيًا. وَأَكْثَرُ الصَّحَابَةِ لَمْ يُوَافِقُوهُ عَلَى هَذَا الْقِتَالِ، بَلْ أَكْثَرُ أَكَابِرِ (١) الصَّحَابَةِ لَمْ يُقَاتِلُوا: لَا مَعَ هَؤُلَاءِ وَلَا مَعَ هَؤُلَاءِ، كَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ، وَابْنِ عُمَرَ، وَأُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، وَمُحَمَّدِ بْنِ مَسْلَمَة، لَمْ يُقَاتِلُوا: لَا مَعَ هَؤُلَاءِ وَلَا مَعَ هَؤُلَاءِ، كَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ، وَابْنِ عُمَرَ، وَأُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، وَمُحَمَّدِ بْنِ مَسْلَمَة، وَأَمْتَافِيمْ مِنَ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ، مَعَ أَثَمَّمُ مُعَظِّمُونَ لِعَلِيٍّ، يُحِبُّونَهُ وَيُعَدِّمُونَهُ عَلَى مَنْ سِوَاهُ، وَلَا يَرَوْنَ أَنَّ أَحَدًا أَحَقَّ بِالْإِمَامَةِ مِنْهُ فِي زَمْنِهِ لَكِنْ لَمْ يُوفِقُوهُ فِي رَأْيِهِ فِي الْقِتَالِ. وَيُعَدِّمُونَهُ عَلَى مَنْ سِوَاهُ، وَلَا يَرَوْنَ أَنَّ أَحَدًا أَحَقَّ بِالْإِمَامَةِ مِنْهُ فِي زَمْنِهِ لَكِنْ لَمْ يُوفِقُوهُ فِي رَأْيِهِ فِي الْقِتَالِ. وَلَيْ الْفِتَنَالِ وَالدُّحُولِ فِي الْفِتَنَالِ وَالدُّحُولِ فِي الْفِتْنَةِ مَنْ مُعُومَا مِنَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - تَدُهُمُ مُ عَلَى أَنَّ تَرْكَ الْقِتَالِ وَالدُّحُولِ فِي الْفِتْنَةِ مَنْ الْقِتَالِ وَالدُّحُولِ فِي الْفَتْنَةِ مِنْ الْقِتَالِ، وَفِيهَا مَا يَقْتَضِي النَّهِيَ عَنْ ذَلِكَ، وَالْآئُلُ بِذَلِكَ كَثِيرَةٌ مَعُرُوفَةٌ.

وَأَمَّا مُعَاوِيَةُ، فَلَمْ يُقَاتِلْ مَعَهُ مِنَ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ الْمَشْهُورِينَ أَحَدٌ، بَلْ كَانَ مَعَ عَلِيّ بَعْضُ السَّابِقِينَ وَلَمْ يَكُنْ

<sup>(</sup>١) ح، ب: أَبُو الْغَاوِيَةِ، وَالْكَلِمَةُ غَيْرُ وَاضِحَةٍ فِي (ر) وَهُوَ أَبُو الْغَادِيَةِ الجُهَنِيُّ، قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي أُسْدِ الْغَابَةِ ٢٣٧/٢ : احْتُلِفَ فِي السِّهِ فَقِيلَ: يَسَارُ بْنُ أُزَيْهِرٍ، وَقِيلَ: اسْمُهُ مُسْلِمٌ، وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي الْاسْتِيعَابِ هَامِشِ ٤/٠٥٠: فَقِيلَ: يَسَارُ بْنُ أَزْهُرَ، وَقِيلَ: اسْمُهُ مُسْلِمٌ، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي الْإِصَابَةِ ٤/٠٥٠: مَرَا الشَّامَ، أَبُو الْغَادِيَةِ الْمُزَنِيِّ، انْظُرِ الْإِصَابَةَ ٢٧/٣، ٢٧/٣، مَكَنَ الشَّامَ، أَبُو الْغَادِيَةِ الْمُزَنِيِّ، انْظُرِ الْإِصَابَةَ ١٥٠٠ وَقِيلَ: اللهُ مُعْمَارٍ لَهُ صُحْبَةٌ، وَفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَبِي الْغَادِيَةِ الْمُزَنِيِّ، انْظُرِ الْإِصَابَةَ ٢٧/٣، ١٥٠٠ عَمَارٍ لَهُ صُحْبَةٌ، وَفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَبِي الْغَادِيَةِ الْمُزَنِيِّ، انْظُرِ الْإِصَابَةَ ٢٧/١٦، ١٥٠٠ عَمَّارٍ لَهُ صُحْبَةٌ، وَفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَبِي الْغَادِيَةِ الْمُزَنِيِّ، انْظُرِ الْإِصَابَةَ مَرَّتَيْنِ الْعَادِيَةِ الْمُزَنِيِّ، انْظُرِ الْإِصَابَةَ مُوالِيَةً أَبُو الْغَادِيَةِ الْجُهَنِيُّ سَنَةَ ٣٧ وَذَكَرَهُ الْمُنُ حَرْمٍ فِي جَوَامِعِ السِّيرَةِ مَرَّتَيْنِ صَعْمُنَ الصَّحَابَةِ رُواةِ الْحَدِيثِ.

<sup>(</sup>٢) ن، م: وَلِلْقَاتِلِ الَّذِي هُوَ مِنْ أَهْلِ - سَقَطَتْ (أَهْلِ) مِنْ (ن) - بَيْعَةِ الرِّضْوَانِ.

<sup>(</sup>٣) ن: وَإِمَّا بِاجْتِنَابِهِ الْكَبِيرَةَ.". (١)

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢٠٥/٦

مَعَ مُعَاوِيَةً أَحَدُّ، وَأَكْثَرُهُمُ اعْتَزَلُوا الْفِتْنَةَ.

وَقِيلَ: كَانَ مَعَ مُعَاوِيَةَ بَعْضُ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ، وَإِنَّ قَاتِلَ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ هُوَ أَبُو الْغَادِيَةِ (٢) ، وَكَانَ مِمَّنْ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ، وَهُمُ السَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ ذَكَرَ ذَلِكَ البُنُ حَزْمٍ وَغَيْرُهُ.

(١) أَكَابِرِ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ب).

(٢) ب: أَبُو الْعَادِيَةِ، وَسَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -.". (١)

٣٢٣ – "وَقُدْرَتِهِ الْعَامَّةِ وَحُلْقِهِ لِكُلِّ شَيْءٍ، وَيُنْكِرُ فَضْلَ اللّهِ وَإِحْسَانَهُ وَمَنّهِ عَلَى أَهْلِ الْإِيمَانِ وَالطَّاعَةِ، وَالْقَهِ وَحُصَّهُمْ بِهَذِهِ النِّعْمَةِ، دُونَ أَهْلِ الْكُفْرِ وَالْمَعْصِيَةِ، وَلَا مَنْ يُنْكِرُ افْتِقَارَ هُوَ الَّذِي أَنْعَمَ عَلَيْهِمْ بِالْإِيمَانِ وَالطَّاعَةِ، وَحَصَّهُمْ بِهَذِهِ النِّعْمَةِ، دُونَ أَهْلِ الْكُفْرِ وَالْمَعْصِيَةِ، وَلَا مَنْ يُنْكِرُ افْتِقَارَ الْعَبْدِ إِلَى اللّهِ فِي كُلِّ طَرَفَةِ عَيْنِ، وَأَنَّهُ لَا حَوْلَ وَلَا قُوّةَ إِلَّا بِهِ فِي كُلِّ دِقٍ وَجِلٍّ، وَلَا مَنْ يَقُولُ: إِنَّ اللّهَ يَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَ إِبْلِيسُ وَفِرْعَوْنُ الْجُنَّةَ وَيَدْخُلَ الْأَنْبِيَاءُ النَّارَ، وَيَنْهَى عَنْ عِبَادَتِهِ وَحْدَهُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَ إِبْلِيسُ وَفِرْعَوْنُ الْجُنَّةَ وَيَدْخُلَ الْأَنْبِيَاءُ النَّارَ، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ.

فَلَمْ يَكُنْ فِيهِمْ مَنْ يَقُولُ بِقَوْلِ الْقَدَرِيَّةِ النَّافِيَةِ، وَلَا الْقَدَرِيَّةِ الْجُهْرِيَّةِ الْجُهُرِيَّةِ الْجُهُرِيَّةِ الْجُهُرِيَّةِ الْجُهُرِيَّةِ الْجُهُرِيَّةِ الْجُهُرِيَّةِ الْجُهُرِيَّةِ الْجُهُرِيَّةِ النَّافِيةِ، وَلَا الْقَدُرِيَّةِ النَّافِيةِ، وَلَا اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي أَهْلِ الْكَبَائِرِ، وَلَا مَنْ يُكَذِّبُ بِشَفَاعَةٍ (١) النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي أَهْلِ الْكَبَائِرِ، وَلَا مَنْ يُكَذِّبُ بِشَفَاعَةٍ (١) النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي أَهْلِ الْكَبَائِرِ، وَلَا مَنْ يُكَذِّبُ بِشَفَاعَةٍ (١) النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي أَهْلِ الْكَبَائِرِ، وَلَا مَنْ يُكَذِّبُ بِشَفَاعَةٍ (١) النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي أَهْلِ الْكَبَائِرِ، وَلَا مَنْ يُكَذِّبُ بِيَعَامِ الللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمْ اللهُ اللهِ اللهُ اللّهُ الللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللّهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللللهُ ال

بَلْ قَدْ (٢) ثَبَتَ عَنْهُمْ بِالنَّقُولِ الصَّحِيحَةِ الْقُوْلُ بِخُرُوجِ مَنْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إِيمَانٍ \*) (٣) مِنَ النَّارِ بِشَفَاعَةِ النَّهِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –، وَأَنَّ إِيمَانَ النَّاسِ يَتَفَاضَلُ، وَأَنَّ الْإِيمَانَ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ.

وَمَنْ نَقَلَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ بِتَخْلِيدِ قَاتِلِ النَّفْسِ فَقَدْ كَذَبَ عَلَيْهِ، كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ <mark>ابْنُ حَزْمٍ</mark> وَغَيْرُهُ (٤) . وَأَمَّا الْمَنْقُولُ عَنِ ابْن

(١) ب: يُكَذِّبُ شَفَاعَةً.

(٢) قَدْ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ب) .

(٣) مَا بَيْنَ النَّجْمَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م) .

(٤) ذَكَرَ الْبُنُ حَزْمٍ فِي الْفِصَلِ مَرَّتَيْنِ ٣/٢٧، ٢٧٤/ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ بِتَخْلِيدِ الْقَاتِلِ عَمْدًا فِي النَّارِ، إِلَّا أَنَّهُ يَرُدُّ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ بَعْدَ ذَلِكَ ٣/٥٧٣ – ٢٨٩، ٨١/٤ – ٩٩ بِمَا يُبَيِّنُ خَطَأَ هَذَا الْكَلَامِ، وَهُوَ يَذْكُرُ أَثَرًا عَنِ يَرُدُّ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ بَعْدَ ذَلِكَ ٣/٥٧٣ – ٢٧٥، ٨١/٤ – ٩٩ بِمَا يُبَيِّنُ خَطَأَ هَذَا الْكَلَامِ، وَهُوَ يَذْكُرُ أَثَرًا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: (وَإِنَّا لَمُوَفُّوهُمْ نَصِيبَهُمْ غَيْرَ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: (وَإِنَّا لَمُوَفُّوهُمْ نَصِيبَهُمْ غَيْرَ

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٣٣٣/٦

مَنْقُوصٍ) [سُورَةُ هُودٍ: ١٠٩] قَالَ: مَا وُعِدُوا فِيهِ مِنْ خَيْرٍ وَشَرٍّ، وَهَذَا هُوَ نَصُّ قَوْلِنَا.". (١)

٢٢٤ - "مِنَ الْوُجُوهِ، بَلْ فِيهَا إِحْبَارُ اللَّهِ بِإِكْمَالِ الدِّينِ وَإِثْمَامِ النِّعْمَةِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، وَرِضَا الْإِسْلَامِ دِينًا. فَدَعْوَى الْمُدَّعِي أَنَّ الْقُرْآنَ يَدُلُّ عَلَى إِمَامَتِهِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ كَذِبٌ ظَاهِرٌ.

وَإِنْ قَالَ: الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ.

فَيُقَالُ: الْحَدِيثُ إِنْ كَانَ صَحِيحًا، فَتَكُونُ الْحُجَّةُ مِنَ الْحَدِيثِ لَا مِنَ الْآيَةِ. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ صَحِيحًا فَلَا حُجَّةَ فِي هَذَا.

فَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ لَا دَلَالَةَ فِي الْآيَةِ عَلَى ذَلِكَ. وَهَذَا مِمَّا يُبَيَّنُ بِهِ (١) كَذِبُ الْحَدِيثِ، فَإِنَّ نُزُولَ الْآيَةِ لَهِذَا السَّبَبِ، وَلَيْسَ فِيهَا مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ أَصْلًا، تَنَاقُضٌ.

الْوَجْهُ الْخَامِسُ: أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ، وَهُوَ قَوْلُهُ: " «اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ، وَانْصُرْ مَنْ نَصَرَهُ، وَاخْذُلْ مَنْ خَذَلَهُ» " كَذِبٌ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ بِالْحَدِيثِ.

وَأُمَّا قَوْلُهُ: " «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ» " فَلَهُمْ فِيهِ قَوْلَانِ، وَسَنَذْكُرُهُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - فِي مَوْضِعِهِ. الْوَجْهُ السَّادِسُ: أَنَّ دُعَاءَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مُجَابٌ، وَهَذَا الدُّعَاءُ لَيْسَ بِمُجَابٍ، فَعُلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ دُعَاءِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، فَإِنَّهُ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ لَمَّا تَوَلَّى كَانَ الصَّحَابَةُ وَسَائِرُ الْمُسْلِمِينَ ثَلَاثَةَ دُعَاءِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، فَإِنَّهُ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ لَمَّا تَوَلَّى كَانَ الصَّحَابَةُ وَسَائِرُ الْمُسْلِمِينَ ثَلَاثَةَ أَصْنَافٍ: وَسَنْفٌ قَاتَلُوهُ وَصِنْفٌ قَاتَلُوهُ، وَصِنْفٌ قَعَدُوا عَنْ هَذَا وَهَذَا. وَأَكْثَرُ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ كَانُوا مِنَ اللَّهُ عُدُوا عَنْ هَذَا وَهَذَا. وَأَكْثَرُ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ كَانُوا مِنَ اللَّهُ عُدُوا عَنْ هَذَا وَهَذَا. وَأَكْثَرُ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ كَانُوا مِنَ اللَّهُ عُرْمٍ أَنَّ عَمَّارَ بْنَ يَاسِرٍ قَتَلَهُ أَبُو الْغَادِيَةِ (٢) ، الْقُعُودِ. وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ بَعْضَ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ قَاتَلُوهُ. وَذَكَرَ الْمُعْلُومِ أَنَّ عَمَّارَ بْنَ يَاسِرٍ قَتَلَهُ أَبُو الْغَادِيَةِ (٢) ، وَلَا الْغَادِيَة

٥٦ - "[سُورَةُ فَاطِرٍ: ٢٤] . وَقَرَأَ (١) : ﴿ نَذِيرٌ مِنَ النَّذُرِ الْأُولَى ﴾ [سُورَةُ النَّجْمِ: ٥٦] قَالَ: نَبِيٌّ مِنَ النَّذُرِ الْأُولَى ﴾ [سُورَةُ النَّجْمِ: ٥٦] قَالَ: " الْمُنْذِرُ " الْأُنْبِيَاءِ. " حَدَّثَنَا بَشَارٌ (٢) ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ (٣) ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: " الْمُنْذِرُ " الْمُنْذِرُ " (٤) مُحَمَّدٌ (٥) ، " ﴿ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾ " قَالَ: نَبِيُّ.

وَقَوْلُهُ: ﴿ يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أَنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ ﴾ [سُورَةُ الْإِسْرَاءِ: ٧١] ؛ إِذِ الْإِمَامُ [هُوَ] (٦) الَّذِي يُؤْتَمُّ بِهِ، أَيْ يُقْتَدَى بِهِ. وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ الْمُرَادَ بِهِ هُوَ اللَّهُ الَّذِي يَهْدِيهِمْ، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ.

<sup>(</sup>١) بِهِ: لَيْسَتْ فِي (م) .

<sup>(</sup>٢) ن، م، س، ب: أَبُو الْعَادِيَةِ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُّهُ، وَسَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى أَبِي الْعَادِيَةِ.". (٢)

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٣٣٧/٦

<sup>(</sup>٢) منهاج السنة النبوية ٧/٥٥

وَأَمَّا تَفْسِيرُهُ بِعَلِيٍّ فَإِنَّهُ بَاطِلٌ ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمِ هَادٍ﴾ ، وَهَذَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ هَادِي هَؤُلَاءِ غَيْرَ هَادِي هَؤُلَاءِ، فَيَتَعَدَّدُ الْمُدَاةُ، فَكَيْفَ يُجْعَلُ عَلِيٌّ هَادِيًا (٧) لِكُلِّ قَوْمٍ مِنَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ؟!

السَّابِعُ: أَنَّ الِاهْتِدَاءَ بِالشَّحْصِ قَدْ يَكُونُ بِغَيْرِ تَأْمِيرِهِ عَلَيْهِمْ، كَمَا يُهْتَدَى بِالْعَالِمِ. وَكَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي فِيهِ: «أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ فَبِأَيِّهِمُ اقْتَدَيْتُمُ اهْتَدَيْتُمْ» (٨) " فَلَيْسَ هَذَا صَرِيحًا فِي أَنَّ الْإِمَامَةَ (٩) كَمَا زَعَمَهُ هَذَا اللهِ الْمُفْتَرى.

٢٢٦- "الْعَسْكَرَيْنِ كَانَتِ الْيَمَانِيَّةُ وَالْقَيْسِيَّةُ فِيهِمْ كَثِيرَةً (١) حِدًّا، وَأَكْثَرُ أَذْوَاءِ الْيَمَنِ كَانُوا مَعَ مُعَاوِيَةَ، كَذِي كُلَاعٍ (٢) وَذِي عَمْرٍو، وَذِي رُعَيْنٍ، وَخُوهِمْ. وَهُمُ الَّذِينَ يُقَالُ لَهُمُ: الذَّوِينُ.

كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:

وَمَا أَعْنِي بِذَلِكَ أَصْغَرَيْهِمْ ... وَلَكِنِّي أُرِيدُ بِهِ الذَّوِينَا.

الْوَجْهُ السَّادِسُ: قَوْلُهُ: ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ﴾ لَفْظٌ مُطْلَقٌ، لَيْسَ فِيهِ تَعْيِينٌ. وَهُوَ مُتَنَاوِلُ لِمَنْ قَامَ بِهَذِهِ السَّفَاتِ كَائِنًا مَا كَانَ، لَا يَخْتَصُّ ذَلِكَ بِأَبِي بَكْرٍ وَلَا بِعَلِيٍّ. وَإِذَا لَمْ يَكُنْ مُخْتَصًّا بِإِحْدَاهُمَا، لَمْ يَكُنْ هَذَا مَنْ يَكُنْ هَذَا مِنْ حَصَائِصِهِ، فَبَطَلَ أَنْ يَكُونُ بِذَلِكَ أَفْضَلَ مِمَّنْ يُشَارِكُهُ فِيهِ، فَضَلَّا عَنْ أَنْ يَسْتَوْجِبَ بِذَلِكَ الْإِمَامَة.

بَلْ هَذِهِ الْآيَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَرْتَدُّ أَحَدُ [عَنِ الدِّينِ] (٣) إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا أَقَامَ اللَّهُ قُوْمًا يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ، أَذِلَّةً عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةً عَلَى الْكَافِرِينَ، يُجَاهِدُونَ هَؤُلَاءِ الْمُرْتَدِّينَ.

<sup>(</sup>١) تَفْسِيرُ الطَّبَرِيِّ: قَالَ.

<sup>(</sup>٢) عِبَارَةُ حَدَّثَنَا بَشَّارٌ فِي تَفْسِيرِ الطَّبَرِيِّ قَبْلَ الْكَلَامِ السَّابِقِ ٢٥٥/١٦ وَفِيهِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ:

<sup>(</sup>٣) س، ب: حَدَّثَنَا أَبُو سُفْيَانَ.

<sup>(</sup>٤) س، ب: النَّذِيرُ.

<sup>(</sup>٥) تَفْسِيرُ الطَّبَرِيِّ: مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

<sup>(</sup>٦) هُوَ: فِي (م) فَقَطْ.

<sup>(</sup>٧) م: فَكَيْفَ يَخْصُلُ هَادِيًا.

<sup>(</sup>٨) قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ نَاصِرُ الدَّيْنِ الْأَلْبَانِيُّ فِي كَلَامِهِ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ فِي " سِلْسِلَةِ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ وَالْمَوْضُوعَةِ " ٧٨/١ - ٧٩ (حَدِيثُ رَقْمِ ٥٨) إِنَّهُ حَدِيثٌ مَوْضُوعٌ وَنَقَلَ كَلَامَ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ **وَابْنِ حَزْمٍ** فِي هَذَا الصَّدَدِ. وَانْظُرِ الْأَحَادِيثَ التَّالِيَةَ: ٥٩، ٦٠، ٦١، ٢٦ فَهِيَ مُقَارِبَةٌ فِي الْمَعْنَى وَكُلُّهَا أَحَادِيثُ مَوْضُوعَةٌ.

<sup>(</sup>٩) ن، س: فِي أَنَّ الْأُمَّةَ، ب: فِي ثُبُوتِ الْإِمَامَةِ. ". (١)

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ١٤٢/٧

وَالرِّدَّةُ قَدْ تَكُونُ عَنْ أَصْلِ الْإِسْلَامِ، كَالْغَالِيَةِ مِنَ النَّصِيرِيَّةِ وَالْإِسْمَاعِيلِيَّةِ، فَهَؤُلَاءِ مُرْتَدُّونَ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالشِّيعَةِ، وَكَالْعَبَّاسِيَّةِ (٤) .

\_\_\_\_\_

- (٢) م: كَذِي الْكُلَاع.
- (٣) عَنِ الدِّينِ: زِيَادَةٌ فِي (م) .

(٤) ن، م، س: كَالْعَبَّاسِيَّةِ، وَيَقْصِدُ عِمُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ هُنَا الرَّاوَنْدِيَّةَ، وَهُمْ كَمَا سَبَقَ أَنْ ذَكُوْنَا (١٤/١) أَتْبَاعُ ابْنِ الرَّوَنْدِيِّ الَّذِينَ كَانَ مِنْ أَقِيَّةِ الْمُعْتَزِلَةِ ثُمَّ فَارَقَهُمْ وَهَاجَمَ مَذْهَبَهُمْ وَصَارَ مُلْحِدًا زِنْدِيقًا، وَالرَّوَنْدِيَّةُ فِرَقِّ مِنْ فِرَقِ الرَّيْعِيَةِ " ص ٥٥: " فَالْكَيْسَانِيَّةُ كُلُّهَا لَا إِمَامَ لَمَا وَإِمَّا يَنْتَظِرُونَ الْمُوْتَى إِلَّا "الْعَبَّاسِيَّةَ " فَإِضَّا تُثْبِتُ الْإِمَامَةَ فِي وَلَدِ الْعَبَّاسِ وَقَادُوهَا فِيهِمْ إِلَى الْيُومِ ". وَقَالَ ابْنُ النُّوجُنِيِ قَبْل ذَلِكَ الْمُوسَى إِلَّا " الْعَبَّاسِيَّةَ " فَإِضَّا تُثْبِتُ الْإِمَامَةَ فِي وَلَدِ الْعَبَّاسِ وَقَادُوهَا فِيهِمْ إِلَى الْيُومِ ". وَقَالَ ابْنُ النُّوجُنِيِ قَبْل ذَلِكَ الْمُؤْمِى إِلَّ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ اللّهِ بْنِ الْعَبَاسِ بْنِ عَبْدِ اللّهِ بْنِ الْعَبَاسِ بْنِ عَلْيَ وَلُولِكَ أَنَّ مُولَى النَّاوِثِيَّةَ إِلَى الْعَلِمُ بِكُلِّ شَيْءٍ وَلَوْ الْمُعَلِّ لِكُومِيَّةً إِلَى الْمُعَلِّ وَهُو الْمِنْ الْوَلِولَةُ الْمُعْتَقِي الرَّاوَنْدِيَّةً الْمُعْتَى الرَّاوَنْدِيَّةً إِلَى الْعَبَاسِ بْنِ عَبْدِ اللْهُ عَلَى وَلَوْ الْعَلَامُ وَلَاللهُ عَنَ وَلَوْلُومُ الْوَلِكُ وَقَدْ نَقَلْتُ كَلامَهُ فِيمَا سَبَقَ الْمُعْلِ وَقَدْ الْفُومَلِ الْوَلِولَةُ أَلْولُولُ الْعَلَامُ وَلِهُ اللّهُ عَلَى الْوَلَولُولُ الْمُعَلِّ فِيمَا الْمَالِ وَلَالْمُ الْمُعَلِّ وَلَا الْمُعْلِى عَلْمَ الْمَاقِ الْمُعْتَى الْوَلَولُولُ الْمُعْتَلِ الْوَلَولُولُ وَلَا لَا لَالْمُولُ اللّهُ وَلَى الْمُعْتَلِ الللّهُ عَلَى الْمُعْتَلِ الْمَعْتَلِ الْعَلَامُ الْمُعْتَلِ الْمُعْتَلِكُ وَلَا الْمُعْتَعَلِقُ الْمُعْتَلِقُ الْمُعْتَلِ الْعَلَامُ وَلَوْلُولُ وَلَالْمُ الْمُعْلِل

٢٢٧ - "وَضَعَّفُوهُ، وَنُقِلَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ أَنَّهُ حَسَّنَهُ كَمَا حَسَّنَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَدْ صَنَّفَ أَبُو الْعَبَّاسِ بْنُ عُقْدَةَ مُصَنَّفًا فِي جَمِيعِ طُوْقِهِ (١) .

وَقَالَ البِّنُ حَزْمٍ (٢): الَّذِي صَحَّ مِنْ فَضَائِلِ عَلِيٍّ فَهُوَ قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " «أَنْتَ مِنِي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي» " (٣) ، وَقَوْلُهُ (٤): " «لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ غَدًا رَجُلًا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولُهُ، وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَيُحِبُهُ اللَّهُ وَسَلَّمَ (٧) أَنَّ عَلِيًّا وَرَسُولُهُ» " (٥) وَهَذِهِ صِفَةٌ وَاحِبَةٌ لِكُلِّ مُسْلِمٍ وَمُؤْمِنٍ وَفَاضِلٍ (٦) ، وَعَهْدُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (٧) أَنَّ عَلِيًّا «لَا يُغْضُهُمْ إلَّا مُنْافِقٌ» " (٨) ، وَقَدْ صَحَّ مِثْلُ هَذَا فِي الْأَنْصَارِ أَثَمَّمْ (٩) " «لَا يَبْغُضُهُمْ مَنْ يُؤْمِنُ وَلَا يَبْغُضُهُمُ إِلَّا مُنَافِقٌ» " (٨) ، وَقَدْ صَحَّ مِثْلُ هَذَا فِي الْأَنْصَارِ أَثَمَّمْ (٩) " «لَا يَبْغُضُهُمْ مَنْ يُؤْمِنُ واللَّهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ» " (١٠) .

قَالَ (١١) : " وَأَمَّا " «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ» فَلَا يَصِحُّ مِنْ طَرِيقِ (١٢)

<sup>(</sup>١) م: كَثْرَةً.

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢٢١/٧

- (١) أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنُ سَعِيدِ بْنِ عُقْدَةَ الْكُوفِيُّ وُلِدَ سَنَةَ: ٢٤٩ وَتُوفِيِّ سَنَةَ: ٣٣٣ كَانَ يَمِيلُ إِلَى رَأْيِ الشِّيعَةِ وَكَانَ يُمْلِي فِي " مَثَالِبِ الصَّحَابَةِ " وَلَمْ يَذْكُرْ سِزْكِينُ فِي كِتَابِهِ الَّذِي صَنَّفَهُ عَنْ هَذَا الْحُدِيثُ، انْظُرْ: " لِسَانَ الشِّيعَةِ وَكَانَ يُمْلِي فِي " مَثَالِبِ الصَّحَابَةِ " وَلَمْ يَذُكُرْ سِزْكِينُ فِي كِتَابِهِ اللَّذِي صَنَّفَهُ عَنْ هَذَا الْحُدِيثُ، انْظُرْ: " لِسَانَ الشِيرَانِ " ٢٦٣/١ ٢٦٣/ ، مُعْجَمُ الْمُؤلِّفِينَ ٢/٦٠، الْأَعْلَامُ ١٩٨/١، سِزْكِين م [٠ ٩] ح [٠ ٩] ، الْمِيرَانِ " ٣٦١م ٣٦١، مُعْجَمُ الْمُؤلِّفِينَ ٢/٦٠، الْأَعْلَامُ ١٩٨/١، سِزْكِين م [٠ ٩] ح [٠ ٩] ،
  - (٢) في " الْفِصَل فِي الْمِلَل وَالْأَهْوَاءِ وَالنِّحَل " ٢٢٤/٤
  - (٣) سَبَقَ الْحَدِيثُ فِيمَا مَضَى ١/١ ٥ ت [٩ ٩]
    - (٤) الْفِصَلُ: وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ.
    - (٥) سَبَقَ الْحُدِيثُ فِيمَا مَضَى ٢٨٩/٤
  - (٦) م: لِكُلِّ مُؤْمِنِ مُسْلِمٍ وَفَاضِلٍ، الْفِصَلُ: لِكُلِّ مُؤْمِنٍ وَفَاضِلٍ.
    - (٧) الْفِصَلُ: وَعَهْدُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ.
    - (٨) سَبَقَ الْحَدِيثُ فِيمَا مَضَى ٢٩٦/٤
    - (٩) الْفِصَلُ: مِثْلُ هَذِهِ فِي الْأَنْصَارِ رَضِىَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّهُ.
      - (١٠) سَبَقَ هَذَا الْحَدِيثُ بِمَعْنَاهُ ٢٩٧/٤
        - (١١) ١١) بَعْدَ الْكَلَامِ السَّابِقِ مُبَاشِرٌ
        - (١٢) ١٢) س، ب: مِنْ طُرُقِ.". (١)

٢٢٨-"الثِّقَاتِ أَصْلًا، وَأَمَّا سَائِرُ الْأَحَادِيثِ الَّتِي يَتَعَلَّقُ بِهَا الرَّوَافِضُ (١) فَمَوْضُوعَةٌ يَعْرِفُ ذَلِكَ مَنْ لَهُ أَدْنَى عِلْمٍ (٢) بِالْأَحْبَارِ وَنَقْلِهَا (٣) ".

فَإِنْ قِيلَ: لَمْ يَذْكُرِ <mark>ابْنُ حَزْمِ</mark> مَا فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ قَوْلِهِ: «أَنْتَ مِنِّي، وَأَنَا مِنْكَ» " (٤) ، وَحَدِيثَ الْمُبَاهَلَةِ (٥) ، وَحَدِيثَ الْمُبَاهَلَةِ (٥) ، وَالْكِسَاءِ (٦) .

قِيلَ: مَقْصُودُ ابْنِ حَزْمٍ: الَّذِي فِي الصَّحِيحِ مِنَ الْحَدِيثِ الَّذِي لَا يُذْكُرُ فِيهِ إِلَّا عَلِيٌّ، وَأَمَّا تِلْكَ فَفِيهَا ذِكْرُ غَيْرِهِ فَإِنَّهُ قَالَ (٧) لِجَعْفَرٍ: «أَشْبَهْتَ حَلْقِي وَخُلُقِي» " (٨) ، «وَقَالَ لِزَيْدٍ: " أَنْتَ أَخُونَا وَمَوْلَانَا» " (٩) ، وَحَدِيثُ فَإِنَّهُ قَالَ (٧) لِجَعْفَرٍ: «أَشْبَهْتَ حَلْقِي وَخُلُقِي» " (٨) ، «وَقَالَ لِزَيْدٍ: " أَنْتَ أَخُونَا وَمَوْلَانَا» " (٩) ، وَحَدِيثُ اللَّهُ عَالْمَ مَا (١٠) ذِكْرُ عَلِيٍّ، وَفَاطِمَةَ، وَحَسَنٍ، وَحُسَيْنٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - فَلَا يُرَدُّ هَذَا عَلَى اللَّهُ عَنْهُمْ .

وَخُونُ نَجِيبُ بِالْجُوَابِ الْمُرَكَّبِ فَنَقُولُ: إِنْ لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَهُ فَلَا كَلَامَ، وَإِنْ كَانَ قَالَهُ (١١) فَلَمْ يُوِد بِهِ قَطْعًا الْخِلَافَةَ بَعْدَهُ ؛ إِذْ لَيْسَ فِي اللَّفْظِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَمِثْلُ هَذَا الْأَمْرِ الْعَظِيمِ يَجِبُ أَنْ يُبَلَّعَ بَلَاغًا مُبِينًا.

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٣٢٠/٧

(١)) الْفِصَلُ: الرَّافِضَةُ.

(٢)) س، ب: إِلْمَامِ.

(٣)) الْفِصَلُ: وَنَقَلَتِهَا.

(٤)) سَبَقَ هَذَا الْحَدِيثُ فِيمَا مَضَى ٢٤/٤

(٥)) سَبَقَ هَذَا الْحَدِيثُ فِي هَذَا الْجُزْءِ. ص ١٢٣

(٦)) سَبَقَ هَذَا الْحَدِيثُ ٢٢/٤

(٧)) م: وَبِهِ قَالَ.

(٨)) سَبَقَ هَذَا الْحُدِيثُ فِيمَا مَضَى ٢٤/٤

(٩)) سَبَقَ هَذَا الْحَدِيثُ فِي نَفْسِ الْمَوْضِع فِي التَّعْلِيقِ السَّابِقِ.

(۱۰) ن، م: فِيهِ، س: فِيهَا.

(١١) س، ب: فَإِنَّهُ قَالَهُ.". (١١)

٢٢٩ - "وَوَصِيِّي، وَحَلِيفَتِي مِنْ بَعْدِي، وَقَاضِي دَيْنِي» ، وَهُوَ نَصُّ فِي الْبَابِ ".

وَالْجُوَابُ مِنْ وُجُوهٍ: أَحَدُهَا: الْمُطَالَبَةُ بِصِحَّةِ هَذَا الْحَدِيثِ، فَإِنَّ هَذَا الْحَدِيثِ لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْكُتُبِ الَّتِي تَقُومُ الْجُوَابُ مِنْ وُجُوهٍ: أَحَدُهَا: الْمُطَالَبَةُ بِصِحَّةِ هَذَا الْحَدِيثِ، فَإِنَّ هَذَا الْحَدِيثِ. الْخُجَّةُ بِمُجَرَّدِ إِسْنَادِهِ إِلَيْهَا (١) ، وَلَا صَحَّحَهُ (٢) إِمَامٌ مِنْ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ.

وَقَوْلُهُ: " رَوَاهُ الجُمْهُورُ ": إِنْ أَرَادَ بِذَلِكَ أَنَّ عُلَمَاءَ الْحَدِيثِ رَوَوْهُ (٣) فِي الْكُتُبِ الَّتِي يُحْتَجُّ بِمَا فِيهَا مِثْلِ كِتَابِ (٤) الْبُحَارِيّ، وَمُسْلِمٍ، وَخُوهِمَا، وَقَالُوا: إِنَّهُ صَحِيحٌ - فَهَذَا كَذِبٌ عَلَيْهِمْ. وَإِنْ أَرَادَ بِذَلِكَ أَنَّ هَذَا يَرُويهِ مِثْلُ أَبِي لَابُحَارِيّ، وَمُسْلِمٍ، وَخُوهُمَا، وَقَالُوا: إِنَّهُ صَحِيحٌ - فَهَذَا كَذِبٌ عَلَيْهِمْ. وَإِنْ أَرَادَ بِذَلِكَ أَنَّ هَذَا يَرُويهِ مِثْلُ أَبِي نُعَيْمٍ فِي " الْفَضَائِلِ "، وَالْمَعَازِلِيُّ، وَحَطِيبُ حُوَارَزْمَ، وَخُوهُمْ، أَوْ يُرُوى فِي كُتُبِ الْفَضَائِلِ، فَمُجَرَّدُ هَذَا لَيْسَ بِحُجَّةٍ بِاتَّهَاقِ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي مَسْأَلَةِ فُرُوع، فَكَيْفَ فِي مَسْأَلَةِ الْإِمَامَةِ، الَّتِي قَدْ أَقَمْتُمْ عَلَيْهَا الْقِيَامَةَ؟

الثَّايِي: أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ كَذِبٌ مَوْضُوعٌ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ (٥) ، وَقَدْ تَقَدَّمَ كَلَامُ الْبُنِ حَزْمٍ أَنَّ سَائِرَ هَذِهِ الْأَحْبَارِ وَنَقَلَتِهَا (٦) ، وَقَدْ صَدَقَ فِي ذَلِكَ، فَإِنَّ مَنْ لَهُ أَدْنَى عِلْمٍ بِالْأَحْبَارِ وَنَقَلَتِهَا (٦) ، وَقَدْ صَدَقَ فِي ذَلِكَ، فَإِنَّ مَنْ لَهُ أَدْنَى مَعْرِفَةٍ بِصَحِيحِ الْحَدِيثِ وَضَعِيفِهِ لَيَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ وَمِثْلَهُ ضَعِيفٌ، بَلْ وَكَذِبٌ مَوْضُوعٌ، وَلِهَذَا لَمْ يُخْرِجُهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْحُدِيثِ فِي الْكُتُبِ الَّتِي يُحْتَجُ بِمَا فِيهَا، وَإِنَّمَا يَرُويهِ فِي

(٢) س، ب: صَحَّحَهَا

<sup>(</sup>١) س، ب: إِسْنَادِ حَاكِيهَا

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٣٢١/٧

- (٣) ن، س: يَرْوُوهُ ؛ ب: يَرْوُونَهُ
- (٤) ن، س: مِنْ كُتُبِ ؛ ب: مِثْل كُتُبِ
- (٥) انْظُرُ فِي ذَلِكَ: الْفَوَائِدَ الْمَجْمُوعَةَ لِلشَّوْكَانِيّ، ص ٣٤٦ ؛ تَنْزِيهَ الشَّرِيعَةِ ٣٥٣/١
  - (٦) ب: وَنَقْلِهَا". (٦)

٢٣٠-"يَعْلَمُونَ بِالإضْطِرَارِ أَنَّ هَؤُلَاءِ كَذَّابُونَ، وَأَنْتُمْ أَكْذَبُ مِنْهُمْ وَأَجْهَلُ، حَرُمَ عَلَيْكُمُ الْعَمَلُ كِمَا، وَالْقَضَاءُ بِمُوجِبِهَا، وَالِاعْتِرَاضُ عَلَى هَذَا الْكَلَامِ مِنْ وُجُوهٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ يُقَالَ لِهُؤُلَاءِ الشِّيعَةِ: مِنْ أَيْنَ لَكُمْ أَنَّ الَّذِينَ نَقَلُوا هَذِهِ الْأَحَادِيثَ فِي الزَّمَانِ الْقَدِيمِ ثِقَاتٌ، وَأَنْتُمْ لَمُ ثُدُرِكُوهُمْ وَلَمْ تَعْلَمُوا أَحْوَالْهُمْ، وَلَا لَكُمْ كُتُبٌ مُصَنَّفَةٌ تَعْتَمِدُونَ عَلَيْهَا فِي أَخْبَارِهِمُ الَّتِي يُمَيَّزُ بِهَا بَيْنَ الثِقَةِ وَغَيْرِهِ، وَلَا لَكُمْ كُتُبٌ مُصَنَّفَةٌ تَعْتَمِدُونَ عَلَيْهَا فِي أَخْبَارِهِمُ الَّتِي يُمَيَّزُ بِهَا بَيْنَ الثِقَةِ وَغَيْرِهِ، وَلَا لَكُمْ أَسَانِيدُ تَعْرِفُونَ رِجَالْهَا، بَلْ عِلْمُكُمْ بِكَثِيرٍ مِمَّا فِي أَيْدِيكُمْ شَرُّ مِنْ عِلْمٍ كَثِيرٍ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى بِمَا فِي أَيْدِيهِمْ، بَلْ عُلْمُكُمْ فِكَرْمِ مِنَا لِيَهُومِ وَالنَّصَارَى بَمَا فِي أَيْدِيهِمْ، بَلْ أُولَئِكَ مَعَهُمْ كُتُبٌ وَضَعَهَا لَهُمْ هِلَالٌ وَشَمَّاسٌ (١) . . . ، وَلَيْسَ عِنْدَ جُمْهُورِهِمْ مَا يُعَارِضُهَا.

وَأَمَّا أَنْتُمْ فَجُمْهُورُ الْمُسْلِمِينَ دَائِمًا يَقْدَحُونَ فِي رِوَايَتِكُمْ، وَيُبَيِّنُونَ (٢) كَذِبَكُمْ، وَأَنْتُمْ لَيْسَ لَكُمْ عِلْمٌ بِحَالِمِمْ، ثُمَّ قَدْ عُلِمَ بِالتَّوَاتُو الْمُسْلِمِينَ دَائِمًا يَقْدَحُونَ فِي رِوَايَتِكُمْ، وَيُبَيِّنُونَ (٢) كَثْرَةُ الْكَذِب، وَظُهُورُهُ فِي الشِّيعَةِ مِنْ زَمَنِ عَلِيٍّ وَإِلَى الْيَوْمِ، وَأَنْتُمْ قَدْ عُلِمَ بِالتَّوَاتُو اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَادِيثَ كَثِيرةً صَحِيحةً، تَعْلَمُونَ أَنَّ أَهْلَ الْخُدِيثِ يَبْغُضُونَ الْخُوَارِجَ وَيَرْوُونَ فِيهِمْ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَادِيثَ كَثِيرةً صَحِيحةً، وَقَدْ رَوَى الْبُحَارِيُّ

٢٣١-"الحُمْدُ - وَلَمْ يَأْمُرْ (١) بِرَدِّ مَا تَرَكَهُ (٢) لِبَيْتِ الْمَالِ، وَحَطَبَ الْحُسَنُ النَّاسَ بَعْدَ وَفَاتِهِ، فَقَالَ: مَا تَرَكَ (٣) صَفْرًاءَ وَلَا بَيْضَاءَ، إِلَّا سَبْعَمِائَةِ دِرْهَمِ بَقِيَتْ مِنْ عَطَائِهِ ".

وَرَوَى الْأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ: حَدَّثَنَا شَرِيكُ النَّخَعِيُّ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبِ الْقُرَظِيّ، قَالَ: (قَالَ)

<sup>(</sup>١) هِلَالٌ وَشَمَّاسٌ: كَذَا فِي كُلِّ الْأُصُولِ. وَقَالَ الْبُنُ حَزْمٍ فِي " الْفِصَلِ " ٢٢٢/٢: " وَمِنَ النَّوْعِ كَثِيرٌ مِنْ نَقْلِ الْيَهُودِ، بَلْ هُو أَعْلَى مَا عِنْدَهُمْ، إِلَّا أَكُمْ لَا يَقْرَبُونَ فِيهِ مِنْ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ كَقُرْبِنَا فِيهِ مِنْ مُحَسَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بَلْ يُقِفُونَ وَلَا بُدَّ حَيْثُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ أَزْيَدُ مِنْ ثَلَاثِينَ عَصْرًا، مِنْ أَلْفٍ وَخَمْسِمِائَةِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بَلْ يَقِفُونَ وَلَا بُدَّ حَيْثُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ أَزْيَدُ مِنْ ثَلَاثِينَ عَصْرًا، مِنْ أَلْفٍ وَخَمْسِمِائَةِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَزْيَدُ مِنْ ثَلَاثِينَ عَصْرًا، مِنْ أَلْفٍ وَخَمْسِمِائَةِ عَامٍ، وَإِنَّا يَبْلُغُونَ بِالنَّقُلِ إِلَى هِلَالٍ وَشَمَّايْ (فِي نُسْخَتَيْنِ: وَشَمَّانِي) وَشَمَعُونَ وَمَرْعَقِيبَا وَأَمْتَاهِمْ

<sup>(</sup>٢) م: وَيُثْبِتُونَ

<sup>(</sup>٣) م، س: لَا يُمْكِنُ حُجَّةً ؛ ب: لَا تُنْكَرُ حُجَّتُهُ". (٢)

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٧/٤٥٣

<sup>(</sup>٢) منهاج السنة النبوية ٢/٧ ٤

(٤) عَلِيُّ: لَقَدْ رَأَيْتُنِي عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْبُطُ الْحَجَرَ عَلَى بَطْنِي مِنْ شِدَّةِ الْجُوعِ، وَإِنَّ صَدَقَةَ مَالِي لَتَبْلُغُ الْيُوْمَ أَرْبَعِينَ أَلْفًا (٥) . رَوَاهُ أَحْمَدُ عَنْ حَجَّاجٍ عَنْ شَرِيكٍ (٦) ، وَرَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ الْجُوْهَرِيُّ، وَفِيهِ: لَتَبْلُغُ أَرْبَعَةَ آلَافِ دِينَارِ.

فَأَيْنَ هَذَا مِنْ زُهْدِ أَبِي بَكْرِ؟! وَإِنْ كَانَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا زَاهِدَيْن.

وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ (٧) : " وَقَالَ قَائِلُونَ: عَلِيٌّ كَانَ أَرْهَدَهُمْ " قَالَ: " وَكَذَبَ هَذَا

(٦) فِي " فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ " الرَّقْمُ السَّابِقُ وَالْأَرْفَامُ ٩٩٨، ٩٢٧؛ " شَرِيكٌ أَبُو عَبْدِ اللهِ النَّحَعِيُّ سَيِّيُ الحِّفْظِ ". أَسَانِيدِهِ السَّابِقَةِ وَتَكَلَّمَ عَلَيْهِ ١/٣٥٥ وَقَالَ عَنْ شَرِيكٍ ٢/٢٪: " شَرِيكٌ أَبُو عَبْدِ اللهِ النَّحَعِيُّ سَيِّيُ الحِّفْظِ ". وَانْظُرْ كَلَامَهُ عَلَى الحُديثِ ١/٣٥٥ وَفِيهِ قَوْلُهُ: " وَأَحْرَجَهُ الدُّولَابِيُّ فِي الْكُنَى (٢: ٣٦٣) مِنْ شَرِيكٍ بِدُونِ قَوْلِهِ: وَانْظُرْ كَلَامَهُ عَلَى الحُديثِ آلَهُ وَاللهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيْضًا كَانَ يَرْبُطُ الحُجَرَ، لَكِنَّهُ مُحْتَمَلٌ، وَإِنَّ صَدَقَتِي. . . إِكَ ، وَلَيْسَ فِي الحُديثِ تَصْرِيحٌ أَنَّهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيْضًا كَانَ يَرْبُطُ الحُجَرَ، لَكِنَّهُ مُحْتَمَلٌ، عَيْرُ أَنَّهُ لَا يَصِحُ فِي حَقِّ النَّيِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيْضًا كَانَ يَرْبُطُ الحُجَرَ، لَكِنَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيْضًا كَانَ يَرْبُطُ الحُجَرَ، لَكِنَّهُ مُحَتَمَلٌ، عَيْرُ أَنَّهُ لَا يَصِحُ فِي حَقِّ النَّيِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيْضًا كَانَ يَرْبُطُ الْحَجَرَ، لَكِنَّهُ وَسَلَّمَ أَنَّهُ لَا يَصِحُ فِي حَقِّ النَّي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيْهُ لَا يَصِحُ فِي حَقِّ النَّي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْهُ لَا يَصِحُ فِي حَقِّ النَّي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْهُ لَا يَصِحُ فِي حَقِّ النَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْهُ لَا يَصِحْ فِي حَقِّ النَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَسُلَّمَ أَنْهُ لَا يَصِعْ فِي حَقِ النَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَسُلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَسُلَّمَ أَنْهُ لَا يَصِعْفُونِ اللهُ الْعَلَامُ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَسُلَّمَ اللهُ اللهِ عَلَيْهِ وَسَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَلَا الْعَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهُ وَلَا اللهُ عَلَيْهِ وَلَيْ عَلَيْهِ وَلَا لَا عَلَيْهِ وَلَا الْعَلَامِ اللّهُ عَلَيْهِ وَلَا اللّهُ عَلَيْهِ وَلَا لَعُلَامُ اللّهُ عَلَيْهِ وَلَا عَالْهُ وَلَهُ اللّهُ عَلَيْهِ وَلَا لَنَّهُ لَا عَلَيْهِ وَلَوْ اللّهُ عَلَيْهِ وَلَا لَكُولُهُ وَلَا لَهُ عَلَيْهُ اللْعِلْمُ اللّهُ عَلَيْهِ وَلَا لَعُلَالِهُ عَلَيْهِ وَلَا لَا لَا عَلَيْهُ ا

(٧) فِي كِتَابِهِ " الْفِصَلِ فِي الْمِلَلِ وَالْأَهْوَاءِ وَالنِّحَلِ " ٢١٦/٤. وَهُنَاكَ فُرُوقٌ بَيْنَ نَصِّ كِتَابِنَا وَبَيْنَ " الْفِصَلِ " ٢١٨ ٢١٦/٤. وَهُنَاكَ فُرُوقٌ بَيْنَ نَصِّ كِتَابِنَا وَبَيْنَ " الْفِصَلِ " سَأُشِيرُ إِلَى أَهْمِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ". (١)

٢٣٢-"إِلَّا بَعْضَ حَقِّهِ، وَأَمَرَ (١) بِصَرْفِهِ إِلَى بَيْتِ الْمَالِ مِنْ صُلْبِ مَالِهِ الَّذِي حَصَلَ لَهُ مِنْ سِهَامِهِ فِي الْمَغَازِي وَالْمَقَاسِمِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فَهَذَا هُوَ الزُّهْدُ فِي اللَّذَاتِ وَالْمَالِ الَّذِي لَا يُدَانِيهِ (٢) فِيهِ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ: لَا عَلِيٌّ وَلَا غَيْرُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَبَا ذَرٍ (٣) وَأَبَا عُبَيْدَةَ، مِنَ الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ، فَإِغَّمَا جَرَيَا عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ الَّتِي فَارَقَا عَلَيْهَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَلَقَدْ تَلَا (٤) أَبَا بَكْرٍ عُمَرُ (٥) فِي هَذَا الرُّهْدِ، وَكَانَ فَوْقَ عَلِيٍّ فِي ذَلِكَ، يَعْنِي فِي إِعْرَاضِهِ عَنِ الْمَالِ وَاللَّذَّاتِ. وَأَمَّا عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَتَوَسَّعَ فِي هَذَا الْمَالِ مِنْ حِلِّهُ، وَمَاتَ عَنْ أَرْبَعِ زَوْجَاتٍ، وَتِسْعَ عَشْرَةَ أُمِّ وَلَدٍ، سِوَى الْخَدَمِ وَالْعَبِيدِ، وَتُوفِيَّ عَنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ وَلَدًا مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى، وَتَرَكَ هُمُّ مِنَ الْعَقَارِ وَالضِّيبَاعِ مَا كَانُوا بِهِ مِنْ أَغْنِيَاءِ

<sup>(</sup>١) ن، س: وَلَمْ يُؤْمَرْ

<sup>(</sup>٢) ن، س، ب: مَا تَرَكَ

<sup>(</sup>٣) س: مَا تُركَتْ، وَهُوَ خَطَأُ

<sup>(</sup>٤) قَالَ: فِي (ب) فَقَطْ

<sup>(</sup>٥) الْحَدِيثُ فِي كِتَابِ " فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ " بِهَذَا الْإِسْنَادِ ٢١٢/٢ (رَقْمُ ١٢١٨)

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ١/٧٤

قَوْمِهِمْ وَمَيَاسِيرِهِمْ.

هَذَا أَمْرٌ مَشْهُورٌ لَا يَقْدِرُ عَلَى إِنْكَارِهِ مَنْ لَهُ أَقَلُّ عِلْمٍ بِالْأَخْبَارِ وَالْآثَارِ، وَمِنْ جُمْلَةِ عَقَارِهِ يَنْبُعُ (٦) الَّتِي تَصَدَّقَ عَلَا أَمْرٌ مَشْهُورٌ لَا يَقْدِرُ عَلَى إِنْكَارِهِ مَنْ لَهُ أَقَلُ عِلْمٍ بِالْأَخْبَارِ وَالْآثَارِ، وَمِنْ جُمْلَةِ عَقَارِهِ يَنْبُعُ (٦) الَّتِي تَصَدَّقَ عَلَا أَنْتُ عَلُلُ أَلْفَ وَسْقِ تَمْرِ سِوَى زَرْعِهَا، فَأَيْنَ هَذَا مِنْ هَذَا؟!

وَأَمَّا حُبُّ الْوَلَدِ (٧) وَالْمِيلُ إِلَيْهِمْ وَإِلَى الْحَاشِيَةِ فَالْأَمْرُ فِي هَذَا أَبْيَنُ مِنْ أَنْ

(١) ب: أَمَرَ

(٢) ن، س: لَا يُبَايِنُهُ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ. وُفِي (ب): لَا يُضَاهِيهِ

(٣) ب: أَبَانَ: وَهُوَ تَحْرِيفٌ

(٤) تَرَكَ ابْنُ تَيْمِيَةَ فِي هَذَا الْمَوْضِع مَا يَقْرُبُ مِنْ سَطْرَيْنِ مِنْ كَلَامِ <mark>ابْنِ حَزْمٍ</mark>

(٥) ن، م، وَعُمَرَ، وَهُوَ خَطَأٌ

(٦) كَلِمَةُ " يَنْبُغُ ": سَاقِطَةٌ مِنَ " الْفِصَل "

(٧) س: الْوَلِيدِ". (١)

٣٣٣ – "وَفُقَهَاءُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ تَعَلَّمُوا الدِّينَ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ، وَتَعْلِيمُ مُعَاذٍ لِأَهْلِ الْيَمَنِ وَمُقَامُهُ فِيهِمْ أَكْثَرُ مِنَّا رَوَّوا عَنْ عَلِيٍّ، وَلِمَذَا رَوَى أَهْلُ الْيَمَنِ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ أَكْثَرَ مِمَّا رَوَوْا عَنْ عَلِيٍّ، وَشُرِيْحٌ وَغَيْرُهُ مِنْ أَكَابِرِ التَّابِعِينَ إِنَّمَا عَلَيْ الْكُوفَة كَانَ شُرَيْحٌ فِيهَا قَاضِيًا، وَهُوَ وَعَبِيدَةُ السَّلْمَانِيُّ تَفَقَّهَا عَلَى تَقَقَّهُوا عَلَى مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، وَلَمَّا قَدِمَ عَلِيٌّ الْكُوفَة كَانَ شُرَيْحٌ فِيهَا قَاضِيًا، وَهُوَ وَعَبِيدَةُ السَّلْمَانِيُّ تَفَقَّهَا عَلَى غَيْرِه، فَانْتَشَرَ عِلْمُ الْإِسْلَامِ فِي الْمَدَائِنِ قَبْلَ أَنْ يَقْدَمَ عَلِيٌّ الْكُوفَة.

وَقَالَ الْبُنُ حَزْمٍ (١): " وَاحْتَجَّ مَنِ احْتَجَّ مِنَ الرَّافِضَةِ بِأَنَّ عَلِيًّا كَانَ أَكْثَرَهُمْ عِلْمًا " قَالَ: " وَهَذَا كَذِبٌ، وَإِنَّهُ مِنَ الْمُحَابِيِ بِأَحَدِ وَجْهَيْنِ لَا ثَالِثَ هَمُّا: أَحَدُهُمَا: كَثْرَةُ رِوَايَتِهِ وَفَتَاوِيهِ، وَالتَّابِي: كَثْرَةُ اسْتِعْمَالِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ لَا عِلْمَ لَهُ، وَهَذَا أَكْبَرُ شَهَادَةٍ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُ، فَمِنَ الْمُحَالِ الْبَاطِلِ أَنْ يَسْتَعْمِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ لَا عِلْمَ لَهُ، وَهَذَا أَكْبَرُ شَهَادَةٍ عَلَى الْعِلْمِ وَسَعَتِهِ، فَنَظُونَا فِي ذَلِكَ فَوَجَدْنَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ وَلَى أَبَا بَكْرٍ الصَّلَاةَ بِحَضْرَتِهِ طُولَ عِلَّتِهِ، وَجَمِيعُ أَكَابِرِ الصَّحَابَةِ خُضُورٌ كَعُمَر، وَعَلِيِّ (٢)، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَأُبِيّ، وَغَيْرِهِمْ (٣)، وَهَذَا بِخِلَافِ اسْتِخْلَافِهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ وَلَى أَبُو بَكْرٍ الصَّكَاةِ خُضُورٌ كَعُمَر، وَعَلِيّ (٢)، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَأُبِيّ، وَغَيْرِهِمْ (٣)، وَهَذَا بِخِلَافِ اسْتِخْلَافِهِ عَلَيْهِ إِللْهُ عَلَى النِيسَاءِ (٤) وَدُوي الْأَعْذَارِ فَقَطْ، فَوَجَبَ ضَرُورَةُ أَنْ يَكُونَ أَبُو بَكْرٍ أَعْلَمَ النَّاسِ عِلَيًا إِذَا غَزَا ؟ لِأَنَّ ذَلِكَ عَلَى النِيسَاءِ (٤) وَدُوي الْأَعْذَارِ فَقَطْ، فَوَجَبَ ضَرُورَةُ أَنْ يَكُونَ أَبُو بَكْرٍ أَعْلَمَ النَّاسِ وَمَعَلَمُ الْمُذَعُورِينَ هِمَا، وَهِي عَمُودُ الْإِسْلَامِ (٥)، وَوَجَدْنَاهُ أَيْضًا قَدِ اسْتَعْمَلَهُ عَلَى الصَّدَقَاتِ، فَوْجَبَ ضَرُورَةُ أَنْ مُنْ أَوْمَلَ مَ أَمْ الْمَدْكُورِينَ هِمَا، وَهُ عَلَى الصَّدَقَاتِ، وَهُجَبَ ضَرُورَةً أَنْ مَنْ الْمَالِمُ وَلَا عَلَى الْمَالِيَةِ عَلَى الْمَدْكُورِينَ هِمَا، وَهُمَ عَلَى الصَّدَقَاتِ مَنْ الْمَالِعُهُ عَلَى الصَّدَقَاتِ فَوْمَ الْمُؤْمِولُ الْمُعْلَى السَّعَالَةُ عَلَى الصَّدَقَاتِ وَقَلَ مَا مُؤْمِلُ الْمَنْ الْمُؤْمِقُولُ الْمُؤْمِولُ الْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمِلُولُ الْفُولُ الْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمُولُ الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمِلُولُ الْمُؤْمِلُولُ الْم

<sup>(</sup>١) فِي كِتَابِهِ " الْفِصَل " ٢١٢/٤ ٢١٢ مَعَ اخْتِلَافَاتٍ سَنَذْكُرُ أَهَمُّهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٤٨٣/٧

- (٢) الْفِصَلِ: كَعَلِيِّ وَعُمَرَ. .
- (٣) الْفِصَل: وَغَيْرِهِمْ فَآثَرَهُ بِذَلِكَ عَلَى جَمِيعِهِمْ
- (٤) الْفِصَل: لِأَنَّ الْمُسْتَحْلَفَ فِي الْغَزْوَةِ لَمْ يُسْتَحْلَفْ إِلَّا عَلَى النِّسَاءِ
  - (٥) الْفِصَل: الدِّين". (١)

٢٣٤-"بِالْمَدِينَةِ، فَإِذَا نَسَبْنَا مُدَّةَ أَبِي بَكْرٍ مِنْ حَيَاتِهِ، وَأَضَفْنَا تَفَرِّي (١) عَلِيِّ الْبِلَادَ بَلَدًا بَلَدًا، وَكَثْرَةَ سَمَاعِ النَّاسِ مِنْهُ إِلَى لُزُومٍ أَبِي بَكْرٍ مَوْطِنَهُ، وَأَنَّهُ لَمْ تَكْثُرْ حَاجَةُ مَنْ حَوَالَيْهِ إِلَى الرِّوَايَةِ عَنْهُ، ثُمَّ نَسَبْنَا عَدَدَ حَدِيثِهِ سَمَاعِ النَّاسِ مِنْهُ إِلَى لُزُومٍ أَبِي بَكْرٍ مَوْطِنَهُ، وَأَنَّهُ لَمْ تَكْثُر حَاجَةُ مَنْ حَوَالَيْهِ إِلَى الرِّوَايَةِ عَنْهُ، ثُمَّ نَسَبْنَا عَدَدَ حَدِيثِهِ مِنْ الْعِلْمِ أَنْ اللَّذِي عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ مِنَ الْعِلْمِ أَضْعَافُ مَا مَنْ عَدَدِ حَدِيثِهِ، وَفَتَاوِيهِ مِنْ فَتَاوِيهِ، عَلِمَ كُلُّ ذِي حَظٍّ مِنْ عِلْمٍ أَنَّ الَّذِي عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ مِنَ الْعِلْمِ أَضْعَافُ مَا كَانَ عِنْدَ عَلِيّ مِنْهُ.

وَبُرْهَانُ ذَلِكَ أَنَّ مَنْ عُمِّرَ مِنَ الصَّحَابَةِ عُمْرًا قَلِيلًا قَلَّ النَّقْلُ عَنْهُ، وَمَنْ طَالَ عُمْرُهُ مِنْهُمْ كَثُرَ النَّقْلُ عَنْهُ (إلَّا الْمَيسِيرَ) (٢) مِمَّنِ اكْتَفَى بِنِيَابَةِ (٣) غَيْرِهِ عَنْهُ فِي تَعْلِيمِ النَّاسِ، وَقَدْ عَاشَ عَلِيٌّ بَعْدَ عُمَرَ سَبْعَةَ عَشَرَ عَامًا غَيْرَ الْمَيسِيرَ) (٤) مِمَّنِ اكْتَفَى بِنِيَابَةِ (٣) غَيْرِهِ عَنْهُ فِي تَعْلِيمِ النَّاسِ، وَقَدْ عَاشَ عَلِيٌّ بَعْدَ عُمَرَ سَبْعَةً وَثَلَاثُونَ حَدِيثًا، يَصِحُّ مِنْهَا نَحُو خَمْسِينَ، كَالَّذِي عَنْ عَلِيٍّ الشَّهُ إِنَّ كَالَّذِي عَنْ عَلِيٍّ سَوَاءٌ (٥) ، فَكُلُّ مَا زَادَ حَدِيثُ عَلِيٍّ عَلَى حَدِيثِ عُمَرَ تِسْعَةٌ وَأَرْبَعُونَ (٦) حَدِيثًا فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ (٧) ، وَلَمْ يَزِدْ عَلَيْ فِي الصَّحِيحِ إِلَّا حَدِيثٌ أَوْ حَدِيثًا إِن حَدِيثًا أَوْ حَدِيثًا أَوْ حَدِيثًا أَنْ عَلَيْ عَلَى عَلَيْ الْمَدَّةِ (٧) ، وَلَمْ يَزِدْ عَلَى عَلَيْ عَلَى عَدِيثِ عُمَرَ تِسْعَةٌ وَأَرْبَعُونَ (٦) حَدِيثًا فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ (٧) ، وَلَمْ يَزِدْ عَلَى عَدِيثًا فِي الصَّحِيح إِلَّا حَدِيثٌ أَوْ حَدِيثًا إِلَا حَدِيثٌ أَوْ حَدِيثَانِ.

وَفَتَاوَى عُمَرَ مُوَازِيَةٌ لِفَتَاوَى عَلِيٍّ فِي أَبْوَابِ الْفِقْهِ، فَإِذَا نَسَبْنَا مُدَّةً مِنْ مُدَّةٍ، وَضَرْبًا فِي الْبِلَادِ مِنْ ضَرْبٍ فِيهَا، وَأَضَفْنَا حَدِيثًا إِلَى حَدِيثٍ،

<sup>(</sup>١) س، ب، الْفَصْلِ: تَقَرِّي، ن، م: الْكَلِمَةُ غَيْرُ مَنْقُوطَةٍ. وَرَجَّحْتُ أَنْ يَكُونَ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ. فَفِي "لِسَانِ الْعَرَبِ " (مَادَّةِ: فَرَا): " فَرَيْتُ الْأَرْضَ: إِذَا سِرْهَا وَقَطَعْتَهَا " وَهَذَا يُوَافِقُ عِبَارَةَ الْبِنِ حَزْمٍ

<sup>(</sup>٢) عِبَارَةُ " إِلَّا الْيَسِيرَ " سَاقِطَةٌ مِنْ جَمِيعِ النُّسَخِ، وَزِدْتُهَا مِنَ " الْفِصَلِ "

<sup>(</sup>٣) فِي جَمِيعِ النُّسَخِ: بِبَيَانِهِ غَيْرُهُ عَنْهُ. وَالْمُثْبَتُ مِنَ " الْفِصَلِ "

<sup>(</sup>٤) الْفِصَلِ: غَيْرَ شَهْرٍ

<sup>(</sup>٥) الْفِصَلِ: سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ

<sup>(</sup>٦) ن، س: بِسَبْعَةٍ وَأَرْبَعِينَ ؛ م، الْفِصَل: تِسْعَةً وَأَرْبَعِينَ

<sup>(</sup>٧) الْفِصَلِ: الْمُدَّةِ الطَّوِيلَةِ". (٢)

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ١٧/٧٥

<sup>(</sup>٢) منهاج السنة النبوية ٧/٠٠٥

٢٣٥-"وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ وَا**بْنُ حَزْمٍ** وَغَيْرُهُمَا إِلَى أَنَّهُ لَا ضَمَانَ فِي ذَلِكَ، وَجَعَلُوهَا دَاخِلَةً فِي الْعَجْمَاءِ. وَضَعَّفَ بَعْضُهُمْ حَدِيثَ نَاقَةِ الْبَرَاءِ (١) .

وَأَمَّا إِنْ كَانَ صَاحِبُهَا اعْتَدَى، وَأَرْسَلَهَا فِي زَرْعِ قَوْمٍ، أَوْ بِقُرْبِ زَرْعِهِمْ (٢) ، أَوْ أَدْحَلَهَا إِلَى إِصْطَبْلِ الْحِمَارِ بِغَيْرِ إِذْنِ صَاحِبِهَا فَأَتْلَقَتْهُ، فَهُنَا يَضْمَنُ لِعُدُوانِهِ (٣) .

فَهَذِهِ قَضِيَّةُ الْبَقَرَةِ وَالْحِمَارِ، إِنْ كَانَ صَاحِبُ الْبَقَرَةِ لَمْ يُفَرِّطْ، فَالتَّفْرِيطُ

(١) قَالَ الْبُنُ حَوْمٍ فِي الْمُحَلَّى ١٤٦/٨ (ط. الْمُنِيرِيَّةِ ١٣٥٠): " وَلَا ضَمَانَ عَلَى صَاحِبِ الْبُهِيمَةِ فِيمَا جَنَتُهُ فِي مَالٍ أَوْ دَمٍ لَيُلًا أَوْ كَمَارًا، لَكِنْ يُؤْمَرُ صَاحِبُهُ بِصَبْطِهِ، فَإِنْ ضَبَطَهُ فَذَاكَ، وَإِنْ عَادَ وَلَا يَصْبُطُهُ بِيعَ عَلَيْهِ، لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: " الْعُجْمَاءُ جَرْجُهَا جُبَارٌ " وَهُوَ قَوْلُ أَيِ حَنِيقَةٌ وَأَيِي سَلَيْمَانَ. وَقَالَ مَالِكُ وَالشَّافِعِيُّ: يَضْمَنُ مَا جَنَتُهُ لَيُلًا وَلَا يَضْمَنُ مَا جَنَتُهُ فَكَارًا. وَهُو قَصَاءُ شُرَيْحٍ وَحُكْمُ الشَّعْيِّ. وَاحْتَجُوا فِي ذَلِكَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قَصَى أَنَّ عَلَى أَهْلِ الْحَوَائِطِ حِفْظَهَا بِالنَّهَارِ، وَعَلَى عِكِيبِ نَاقَةِ الْبُرَاءِ بِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قَصَى أَنَّ عَلَى أَهْلِ الْحَوَائِطِ حِفْظَهَا بِالنَّهَارِ، وَعَلَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ عَلَى أَهُلِ الْحَوَائِطِ حِفْظَهَا بِالنَّهَارِ، وَعَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَعَ هَذَا لَمَا سَبَقُونَا إِلَى الْقَوْلِ بِهِ، وَلَكِنَّهُ حَبَرٌ لَا يَعْلِى الْمُؤْولِ بِهِ، وَلَكِنَّ هُورُواهُ الرُّهْرِيُّ أَيْصَاعَنَ إِلَى الْقَوْلِ بِهِ، وَلَكِنَّ عَنْ أَبِيهِ وَرَوَاهُ الرُّهْرِيُّ أَيْضًا عَنْ أَبِي أَمُولُ اللَّهُ عَرِسُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَكُنَّ عَنْ أَيْمُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَوْاهُ الرُّهُورِيُّ أَيْضًا عَنْ أَبِي أَمُولُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَكُنَّ عَنْ أَلَعُلُونَ إِلَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – مَا قَامَتُ بِهِ حُجَّةٌ لِأَنَّهُ مُرْسَلَ ". وَلَوْ رَوَوْا ذَلِكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – مَا قَامَتُ بِهِ حُجَّةٌ لِأَنَّهُ مُرْسَلَ ". وَلَوْ رَوَوْا ذَلِكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – مَا قَامَتُ بِهِ حُجَّةٌ لِأَنَّهُ مُرْسَلَ ". وَلَوْ رَوَوْا ذَلِكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – مَا قَامَتُ بِهِ حُجَّةٌ لِأَنَّهُ مُرْسَلً ". وَلَوْ رَوُوْا ذَلِكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – مَا قَامَتُ بِ

(٣) ن: لِعَدَاوَتِهِ.". (١)

٣٣٦- "وَيَخْتَاجُ إِلَى شَجَاعَةِ الْقُلْبِ، وَإِلَى الْقِتَالِ بِالْيَدِ. وَهُوَ إِلَى الرَّأْيِ وَالشَّجَاعَةِ فِي الْقُلْبِ فِي الرَّأْسِ اللهُ عَنْهُمَا - مُقَدَّمَانِ فِي أَنْوَاعِ الجِّهَادِ غَيْرَ قِتَالِ اللهُ عَنْهُمَا - مُقَدَّمَانِ فِي أَنْوَاعِ الجِّهَادِ غَيْرَ قِتَالِ اللهُ عَنْهُمَا - مُقَدَّمَانِ فِي أَنْوَاعِ الجِّهَادِ غَيْرَ قِتَالِ اللهُ عَنْهُمَا - مُقَدَّمَانِ فِي أَنْوَاعِ الجِّهَادِ غَيْرَ قِتَالِ اللهُ عَنْهُمَا - مُقَدَّمَانِ فِي أَنْوَاعِ الجِّهَادِ غَيْرَ قِتَالِ اللهُ عَنْهُمَا - مُقَدَّمَانِ فِي أَنْوَاعِ الجِّهَادِ غَيْرَ قِتَالِ اللهُ عَنْهُمَا - مُقَدَّمَانِ فِي أَنْوَاعِ الجِّهَادِ غَيْرَ قِتَالِ اللهُ عَنْهُمَا - مُقَدَّمَانِ فِي أَنْوَاعِ الجِّهَادِ غَيْرَ قِتَالِ اللهُ عَنْهُ مِنْهُ إِلَى قُوتِهِ الْبَدَنِ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ بِنُ حَزْمٍ (١): " وَجَدْنَاهُمْ يَخْتَجُّونَ بِأَنَّ عَلِيًّا كَانَ أَكْثَرَ الصَّحَابَةِ جِهَادًا وَطَعْنًا فِي الْكُفَّارِ وَضَرْبًا، وَالْجُهَادُ أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ. قَالَ (٢): وَهَذَا حَطَأٌ؛ لِأَنَّ الْجُهَادَ يَنْقَسِمُ أَقْسَامًا ثَلَاثَةً: أَحَدُهَا: الدُّعَاءُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَالْجُهَادُ أَلْكُ اللَّهُ عَمَلَى اللَّهُ عَمَلَى اللَّهُ عَالَى بِاللِّسَانِ. وَالثَّانِي: الجُهَادُ عِنْدَ الْحُرْبِ بِالرَّأْيِ وَالتَّدْبِيرِ. وَالثَّالِثُ: الجُهَادُ بِالْيَدِ فِي الطَّعْنِ وَالضَّرْبِ. فَوَجَدْنَا الجُهَادَ بِاللِّسَانِ لَا يَلْحَقُ فِيهِ أَحَدُ بَعْدَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَبَا بَكْرٍ وَلَا عُمَرَ. أَمَّا أَبُو بَكْرٍ: فَإِنَّ أَكَابِرَ بِاللِّسَانِ لَا يَلْحَقُ فِيهِ أَحَدُ بَعْدَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَبَا بَكْرٍ وَلَا عُمَرَ. أَمَّا أَبُو بَكْرٍ: فَإِنَّ أَكَابِرَ

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٧٣/٨

الصِّحَابِ أَسْلَمُوا عَلَى يَدَيْهِ، فَهَذَا أَفْضَلُ عَمَلٍ، وَلَيْسَ لَعَلِيٍّ مِنْ هَذَا كَثِيرُ حَظٍّ، وَأَمَّا عُمَرُ: فَإِنَّهُ مِنْ يَوْمِ أَسْلَمَ عَزَّ الْإِسْلَامُ، وَعُبِدَ اللَّهُ عَلَانِيَةً (٣) ، وَهَذَا أَعْظَمُ الجِّهَادِ. وَقَدِ انْفَرَدَ هَذَانِ الرَّجُلَانِ بِهَذَيْنِ الجِّهَادَيْنِ اللَّذَيْنِ لَا نَظِيرَ هَٰمُا، وَلَا حَظَّ لِعَلِيِّ فِي هَذَا.

وَبَقِيَ الْقِسْمُ الثَّابِي، وَهُوَ الرَّأْيُ وَالْمَشُورَةُ (٤) ، فَوَجَدْنَاهُ حَالِصًا لِأَبِي بَكْرٍ ثُمَّ لِعُمَر.

٣٣٨ - "وَسَلَّمَ - بِعَلِيِّ، وَأَمَرُهُ أَنْ يُؤَذِّنَ بِبَرَاءَةَ، فَأَذَّنَ عَلِيٌّ مَعَنَا (١) فِي أَهْلِ مِنَى يَوْمَ النَّحْرِ بِبَرَاءَةَ، وَبِأَنْ (٢) لَا يَحُجَّ (\* بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكُ وَلَا يَطُوفَ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ» . قَالَ: فَنَبَذَ أَبُو بَكْرٍ إِلَى النَّاسِ فِي ذَلِكَ الْعَامِ، فَلَمْ (٢) لَا يَحُجَّ (\*) عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ - الَّتِي حَجَّ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مُشْرِكُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ بِنُ حَزْمٍ (٤): " وَمَا حَصَلَ فِي حَجَّةِ الصِّدِّيقِ كَانَ مِنْ أَعْظَمِ فَضَائِلِهِ ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي خَطَبَ بِالنَّاسِ فِي ذَلِكَ الْمَوْسِمِ وَالجُمْعِ الْعَظِيمِ، وَالنَّاسُ مُنْصِتُونَ لِخُطْبَتِهِ، يُصَلُّونَ حَلْفَهُ، وَعَلِيٌّ مِنْ جُمْلَتِهِمْ. وَفِي السُّورَةِ فَطْلُ أَبِي بَكْرٍ ، وَحُجَّةٌ قَاطِعَةٌ ".

وَتَأْمِيرُهُ لِأَبِي بَكْرٍ عَلَى عَلِيٍّ هَذَا كَانَ بَعْدَ قَوْلِهِ: " ﴿أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى» ؟ " (٥) ، وَلَا رَيْبَ أَنَّ هَذَا الرَّافِضِيَّ وَخُوهُ مِنْ شُيُوخِ الرَّافِضَةِ مِنْ أَجْهَلِ النَّاسِ بِأَحْوَالِ الرَّسُولِ وَسِيرِتِهِ وَأُمُورِهِ وَوَقَائِعِهِ، ، وَلَا رَيْبَ أَنَّ هَذَا الرَّافِضِيَّ وَخُوهُ مِنْ شُيُوخِ الرَّافِضَةِ مِنْ أَجْهَلِ النَّاسِ بِأَحْوَالِ الرَّسُولِ وَسِيرِتِهِ وَأُمُورِهِ وَوَقَائِعِهِ، يَجْهَلُونَ مِنْ ذَلِكَ مَا هُوَ مُتَوَاتِرٌ مَعْلُومٌ لِمَنْ لَهُ أَدْنَى مَعْرِفَةٍ بِالسِّيرَةِ، وَيَجِيمُونَ إِلَى مَا وَقَعَ فَيَقْبَلُونَهُ، وَيُزِيدُونَ فِيهِ يَعْمَلُونَ مِنْ ذَلِكَ مَا هُوَ مُتَوَاتِرٌ مَعْلُومٌ لِمَنْ لَهُ أَدْنَى مَعْرِفَةٍ بِالسِّيرَةِ، وَيَجِيمُونَ إِلَى مَا وَقَعَ فَيَقْبَلُونَهُ، وَيُزِيدُونَ فِيهِ وَيُعْمَلُونَ .

وَهَذَا الْقَدْرُ، وَإِنْ كَانَ الرَّافِضِيُّ لَمْ يَفْعَلْهُ، فَهُوَ فِعْلُ شُيُوخِهِ وَسَلَفِهِ

<sup>(</sup>١) فِي كِتَابِهِ " الْفِصَل " ٢١١/٤ - ٢١٢.

<sup>(</sup>٢) الْفِصَلَ: قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ.

<sup>(</sup>٣) الْفَصْلُ: عَزَّ الْإِسْلَامُ، وَعُبِدَ اللَّهُ تَعَالَى بِمَكَّةَ جَهْرًا، وَجَاهَدَ الْمُشْرِكِينَ بِمَكَّةَ بِيَدَيْهِ، فَضَرَبَ وَضُرِبَ حَتَّى مَلُّوهُ فَتَرَكُوهُ، فَعُبِدَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَانِيَةً

<sup>(</sup>٤) ن، م، س: وَالْمَشْهُورُ. وَفِي هَامِشِ (س) كُتِبَ: "كَذَا فِي الْأَصْلِ ". وَفِي (ب) : وَالتَّدْبِيرُ. وَالْمُثْبَثُ مِنَ " الْفِصَلِ ".". (١)

<sup>(</sup>١) ن، م: مَعَنَا عَلِيٌّ.

<sup>(</sup>٢) ن، س: بأَنْ م: أَنْ.

<sup>(</sup>٣) مَا بَيْنَ النَّجْمَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م) .

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٨٧/٨

- (٤) لَمْ أَجِدِ الْكَلَامَ التَّالِيَ بِنَصِّهِ فِيمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنْ كُتُبِ الْبِنِ حَوْمٍ: الْفِصَلِ وَغَيْرِهِ، وَلَكِنْ ذَكَرَ الْبُنُ حَوْمٍ كَلَامًا مُقَارِبًا فِي مَعْنَاهُ مِنَ الْكَلَامِ التَّالِي فِي الْفِصَل ٢٢٢/٤.
  - (٥) سَبَقَ هَذَا الْحَدِيثُ فِيمَا مَضَى ١/١.٥٠.". (١)

٣٩٩ - "وَأَمَّا النَّصُّ عَلَى عَلِيٍّ فَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ أَهْلِ الْحَدِيثِ الْمُعْتَمِدَةِ وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْحَدِيثِ عَلَى عَلَى عَلَي عَلَي عَلَي فَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ أَهْلِ الْحَدِيثِ الْمُعْتَمِدَةِ وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْحَدِيثِ عَلَى بُطْلَانِهِ حَتَّى قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ بِنُ حَزْمٍ (١) : وَمَا وَجَدْنَا قَطُّ رِوَايَةً عَنْ أَحَدٍ فِي هَذَا النَّصِّ الْمُدَّعَى إِلَّا رِوَايَةً وَاهِيَةً عَنْ جُهُولٍ إِلَى عَبْهُولٍ إِلَى عَلَى الْمُعْتَمِدَةِ وَالْمَعْتَمِدَةِ مَنْ عَرْفُ (٣) مَنْ هُوَ فِي الْخَلْقِ.

فَيُمْتَنَعُ أَنْ يُقْدَحَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مَعَ تَصْحِيحِ النَّصِّ عَلَى عَلِيِّ.

وَأَمَّا الدَّلَالَةُ فَالْحُجَّةُ (٤) فِي قَوْلِهِ: " «بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي» " أَحْبَرَ أَهَّمَا مِنْ بَعْدِهِ، وَأَمَرَ بِالِاقْتِدَاءِ بِهِمَا فَلُوْ كَانَا ظَالِمَيْنِ أَوْ كَافِرَيْنِ (٥) فِي كَوْنِهِمَا بَعْدَهُ لَمْ يَأْمُرْ بِالِاقْتِدَاءِ بِهِمَا فَإِنَّهُ لَا يَأْمُرُ بِالِاقْتِدَاءِ بِالظَّالِمِ، فَإِنَّ الظَّالِمِ لَا يَكُونُ قُدُوةً يُؤْمَّ بِهِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴾ [سُورَةُ الْبَقَرَةِ: ٢٢٤] فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الظَّالِمِ لَا يُؤْمَّمُ بِهِ. وَالْانْتِمَامُ هُو الاِنْتِمَامُ مُعَ إِخْبَارِهِ أَثَمَمَا يَكُونَانِ بَعْدَهُ دَلَّ عَلَى أَنَّ الطَّالِمِينَ ﴾ [سُورَةُ الْبَقَرَةِ: ٢٢٤] فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الظَّالِمِينَ وَالْائْتِمَامُ هُو الائتِمَامُ مُعَ إِخْبَارِهِ أَثْمُمَا يَكُونَانِ بَعْدَهُ دَلَّ عَلَى أَنَّ الْعَلَيْمِ لَلْ بَعْدَهُ دَلَّ عَلَى أَنَّ الطَّالِمِينَ فَوْ الْمُطْلُوبُ.

وَأُمَّا قَوْلُهُ: " احْتَلَفَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْكَامِ " فَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، بَلْ

٠٤٠ - "هَذَا فَيَكُونُ النَّهْيُ (١) عَنْ هَذَا أَمْرًا (٢) بِمَا يُزِيلُهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعْصِيَةً كَمَا يُؤْمَرُ الْإِنْسَانُ بِدَفْعِ عَدُوهُ عَنْهُ، وَبِإِزَالَةِ النَّجَاسَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يُؤْذِيهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَصَلَ بِذَنْبِ مِنْهُ.

وَالْحُزْنُ يُؤْذِي الْقَلْبَ، فَأُمِرَ بِمَا يُزِيلُهُ كَمَا يُؤْمَرُ بِمَا يُزِيلُ النَّجَاسَةَ، وَالْحُزْنُ (٣) إِنَّمَا حَصَلَ بِطَاعَةٍ، وَهُوَ مَحَبَّةُ الرَّسُولِ وَالْحُزْنُ يُؤْذِي الْقَلْبِ الَّذِي لَا يُذَمُّ (٥) الْمَرْءُ وَنُصْحُهُ، وَلَيْسَ هُوَ بِمَعْصِيَةٍ (٤) يُذَمُّ عَلَيْهِ وَإِنَّمَا حَصَلَ بِسَبَبِ الطَّاعَةِ لِضَعْفِ الْقُلْبِ الَّذِي لَا يُذَمُّ (٥) الْمَرْءُ

<sup>(</sup>١) فِي الْفِصَل ١٦١/٤ - ١٦٢

<sup>(</sup>٢) الْفِصَالُ: عَنْ مَجْهُولِينَ إِلَى مَجْهُولِ.

<sup>(</sup>٣) الْفِصَلُ لَا يُعْرَفُ (وَالْكَلِمَةُ غَيْرُ مَنْقُوطَةٍ فِي (م))

<sup>(</sup>٤) ن، م، س: بِالْحُجَّةِ. وَالْمُثْبَتُ مِنْ (ب).

<sup>(</sup>٥) أَوْ كَافِرَيْنِ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ب)

<sup>(</sup>٦) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ فِي (م) فَقَطْ.". (٦)

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢٩٧/٨

<sup>(</sup>٢) منهاج السنة النبوية ٣٦٢/٨

عَلَيْهِ وَأُمِرَ بِاكْتِسَابِ قُوَّةٍ تَدْفَعُهُ عَنْهُ لِيُثَابَ عَلَى ذَلِكَ.

وَيُقَالُ: رَابِعًا لَوْ قُدِّرَ أَنَّ الْحُزُنَ كَانَ مَعْصِيَةً فَهُوَ فَعَلَهُ قَبْلَ أَنْ يُنْهَى عَنْهُ فَلَمَّا نَهُيَ عَنْهُ لَمْ يَفْعَلْهُ، وَمَا فُعِلَ قَبْلَ أَنْ يُنْهَى عَنْهُ فَلَمَّا نَهُوا عَنْهُ لَمْ يَفْعَلْهُ، وَمَا فُعِلَ قَبْلَ التَّحْرِيمِ فَلَا إِثْمُ فِيهِ كَمَا كَانُوا قَبْلَ تَحْرِيمِ الْخَمْرِ يَشْرَبُونَهَا وَيُقَامِرُونَ فَلَمَّا نَهُوا عَنْهَا انْتَهَوْا، ثُمَّ تَابُوا كَمَا تَقَدَّمَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ بِنُ حَزْمِ (٦): " وَأَمَّا حُزْنُ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَإِنَّهُ قَبْلَ أَنْ يَنْهَاهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلِذَلِكَ (٩)كَانَ وَشُفَاقًا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلِذَلِكَ (٩)كَانَ اللَّهُ مَعَهُ وَاللَّهُ لَا يَكُونُ قَطُّ مَعَ الْعُصَاةِ (١٠) بَلْ عَلَيْهِمْ، وَمَا حَزِنَ أَبُو بَكْرٍ قَطُّ بَعْدَ أَنْ

١٤١ – "هَاهُ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْحُرُنِ، وَلَوْ كَانَ لِمُؤُلَاءِ الْأَرْذَالِ (١) حَيَاءٌ، أَوْ عِلْمٌ لَمْ يَأْتُوا يَعْشُلِ هَذَا، إِذْ لَوْ كَانَ حُرْنُ أَبِي بَكْرٍ عَيْبًا عَلَيْهِ لَكَانَ ذَلِكَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَمُوسَى عَلَيْهِمَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَيْبًا (٢) بِعْشُلِ هَذَا، إِذْ لَوْ كَانَ حُرْنُ أَبِي بَكْرٍ عَيْبًا عَلَيْهِ لَكَانَ ذَلِكَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَمُوسَى عَلَيْهِمَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَيْبًا (٢) ، لِأَنَّ اللّهَ تَعَالَى قَالَ لِمُوسَى: ﴿ سَنَشُدُ عَصُدُكَ بِأَخِيكَ وَجُعْلُ لَكُمَا سُلْطَانًا فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِآيَاتِنَا أَنْتُهَا وَمَنِ النَّهَ يَعْلَى اللهُ وَلَيْكُمَا الْعَالَمُونَ ﴾ [سُورَةُ الْقُصَصِ: ٣٥] ، ثُمُّ قَالَ عَنِ السَّحَرَةِ لَمَّا قَالُوا (٣) : ﴿ إِمَّا أَنْ تُلْقِي وَإِمَّا أَنْ تُلْقِي كُمَا الْعَالِمُونَ ﴾ [سُورَةُ القُصصَصِ: ٣٥] ، ثُمُّ قَالَ عَنِ السَّحَرَةِ لَمَّا قَالُوا (٣) : ﴿ إِمَّا أَنْ تُلْقِي وَإِمَّا أَنْ تُلْقِي كُمُ اللهُ عَلَى ﴾ [سُورَةُ طه: كُونَ وَمَلَأَهُ لَا يَصِلُونَ وَمَلَاهُ لَا يَصِلُونَ وَمَلَاهُ لَا يَصِلُونَ وَمَلَاهُ لَا يَصِلُونَ اللهُ عَنَا لَا اللهِ وَكُلِيمُهُ كَانَ قَدْ (٥) أَخْبَرُهُ اللهُ عَزَ وَجَلَّ بِأَنَّ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ لَا يَصِلُونَ لِيَلِي اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ الل

<sup>(</sup>١) ن، م: الْمَنْهِيُّ

<sup>(</sup>٢) أَمْرًا: سَاقِطَةٌ مِنْ (م)

<sup>(</sup>٣) (٣ - ٣) سَاقِطَةٌ مِنْ (س) ، (ب)

<sup>(</sup>٤) م: مَعْصِيَةً

<sup>(</sup>٥) م: لَا يَلُومُ

<sup>(</sup>٦) فِي كِتَابِهِ " الْفِصَل. . . " ٢٢١/٤

<sup>(</sup>٧) عَنْهُ: سَاقِطَةٌ مِنْ (م) ، (س) ، (ب) . وَفِي " الْفِصَلِ ": عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

<sup>(</sup>٨) الْفِصَلُ: لِأَنَّهُ

<sup>(</sup>٩) ن، م، س وَكَذَلِكَ

<sup>(</sup>١٠)) الْفِصَلُ: وَهُوَ تَعَالِي لَا يَكُونُ مَعَ الْعُصَاةِ.". (١)

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٨/٦٦

(١) ١) س، ب: الْأَرَاذِلِ

- (٢) ٢) الْفِصَالُ: عَلَى مُحَمَّدٍ وَمُوسَى رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَيْبًا
  - (٣) ٣) الْفِصَلُ: ثُمُّ قَالَ تَعَالَى عَنِ السَّحَرَةِ أَنَّهُمْ قَالُوا لِمُوسَى. .
    - (٤) ٤) فِي الْفِصَلِ ذَكَرَ البِّنُ حَزْمٍ الْآيَاتِ كُلَّهَا مُتَّصِلَةً
    - (٥) ٥) الْفِصَلُ: رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ كَانَ.
    - (٦) ٦) الْفِصَالُ: إِلَيْهِ، وَأَنَّ مُوسَى وَمَنِ اتَّبَعَهُ هُوَ الْغَالِبُ. .
      - (٧) ٧) ن، س، ب: وَأُوْجَسَ.
- (٨) ٨) اخْتَصَرَ ابْنُ تَيْمِيَةَ كَلَامَ <mark>ابْنِ حَزْمٍ</mark> وَتَرَكَ مَا يَقْرُبُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَسْطُرٍ مِنْ كَلَامِهِ، وَبَدَأَ كَلَامَهُ بَعْدَ ذَلِكَ بِعِبَارَة: " بَلْ إِيجَاسُ. .
  - (٩) الْفِصَالُ: مُوسَى الْخِيفَة فِي نَفْسِهِ لَمْ يَكُنْ. . .
  - (١٠)) الْفِصَلُ: وَحُزْنُ أَبِي بَكْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رِضًا لِلَّهِ تَعَالِي قَبْلَ. .". (١)

٢٤٢ – "كَمُؤْنَةَ وَحُنَيْنٍ وَتَبُوكَ وَغَيْرِهَا، وَكَانَ الدَّاعِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَيْضًا جَازَ أَنْ يَكُونَ عَلِيًّا حَيْثُ قَاتَلَ النَّاكِثِينَ وَالْقَاسِطِينَ وَالْمَارِقِينَ، وَكَانَ رُجُوعُهُمْ إِلَى طَاعَتِهِ إِسْلَامًا لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " «يَا عَلِيُّ حَرْبُكَ حَرْبُكَ حَرْبِي وَحَرْبُ (١) رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُفْرٌ» ".

فَاجُنُوابُ: أَمَّا الإسْتِدْلَالُ مِمَنِهِ الْآيَةِ عَلَى خِلَافَةِ الصِّدِّيقِ وَوُجُوبِ طَاعَتِهِ فَقَدِ اسْتَدَلَّ مِمَا طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، مِنْهُمُ الشَّافِعِيُّ وَالْأَشْعَرِيُ وَابْنُ حَزْمٍ وَعَيْرِهِمْ وَاحْتَجُوا بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿ فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ فَاسْتَأْذُنُوكَ لِلْحُرُوجِ فَقُلْ لَنْ تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا وَلَنْ تُقَاتِلُوا مَعِيَ عَدُوًا ﴾ الْآيَة [سُورَةُ التَّوْبَةِ: ٨٣] قَالُوا: فَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ رَسُولَهُ أَنْ يَقُولَ لِمُؤُلِاءِ: لَنْ تَخْرُجُوا مَعِي أَبَدًا وَلَنْ تُقَاتِلُوا مَعِيَ عَدُوًا، فَعُلِمَ أَنَّ الدَّاعِي هَمُ إِلَى الْقِتَالِ لَيْسَ اللَّهُ رَسُولَهُ أَنْ يَقُولَ لِمُؤُلِاءِ: لَنْ تَخْرُجُوا مَعِي أَبَدًا وَلَنْ تُقاتِلُوا مَعِيَ عَدُوًا، فَعُلِمَ أَنَّ الدَّاعِي هَمُ إِلَى الْقِتَالِ لَيْسَ رَسُولَهُ اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَعْدِهِ وَلَيْسَ إِلَّا أَبَا بَكُو (٢) ، ثُمَّ عُمَرَ، ثُمَّ عُثْمَانَ الَّذِينَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَعْدِهِ وَلَيْسَ إِلَّا أَبَا بَكُو لِلَ مُتَالِ فَارِسَ وَالرُّومِ وَغَيْرِهِمْ، أَوْ يُسْلِمُونَ حَيْثُ قَالَ تُقَاتِلُومُمُمْ، أَوْ يُسْلِمُونَ.

وَهَؤُلَاءِ جَعَلُوا الْمَذْكُورِينَ فِي " سُورَةِ الْفَتْحِ " هُمُ الْمُحَاطَبِينَ فِي سُورَةِ " بَرَاءَةَ " وَمِنْ هُنَا صَارَ فِي الْحُجَّةِ نَظَرٌ، فَإِنَّ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لَمَّا فَإِنَّ الَّذِينَ فِي سُورَةِ " الْفَتْح " هُمُ الَّذِينَ دُعُوا زَمَنَ الْحُدَيْبِيَةِ لِيَخْرُجُوا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لَمَّا

<sup>(</sup>١) ك: حَرْبي وَسِلْمُكَ سِلْمِي، وَحَرْبُ. . .

<sup>(</sup>٢) ن، م، س: وَلَيْسَ إِلَّا أَبُو بَكْرِ. .". ١- "وهو قول أصحاب أبي حنيفة، وقول عامة (١) أهل الحديث،

<sup>(1)</sup> منهاج السنة النبوية 1/1

والصوفية، وطوائف من أهل الكلام والفلسفة.

وبهذا يحصل الجواب عما أوردته المعتزلة ونحوهم من الجهمية (٢) نقضا. فإن أهل الإثبات، من أهل الحديث وعامة المتكلمة الصفاتية: من الكلابية (٣) والأشعرية (٤) والكرامية (٥) وغيرهم، استدلوا على أن كلام الله غير مخلوق، فإن

(١) في المطبوعة: أصحاب أهل الحديث.

انظر: (الملل والنحل) للشهرستاني، بهامش (الفصل) (١ / ١٢٧ - ١٣٠).

(٣) الكلابية هم: أتباع عبد الله بن سعيد بن كلاب القطان، والكلابية يثبتون الأسماء والصفات لكن على طريقة أهل الكلام، لذلك يعدهم أهل السنة من متكلمة أهل الإثبات، ويوافقون أهل السنة في كثير من مسائل العقيدة، بل إنهم في مسائل القدر والأسماء والأحكام أقرب إلى أهل السنة من الأشاعرة. انظر: مجموع الفتاوى للمؤلف (٣/ ١٠٣)، (٤/ ١٠٢، ١٤٤، ١٥٦، ١٧٤).

(٤) الأشعرية هم: أتباع أبي الحسن الأشعري الذين هم على مذهبه - قبل أن يرجع إلى معتقد أهل السنة - وهم في الجملة لا يثبتون من الصفات إلا سبعا، ويؤولون بقية الصفات بتأويلات عقلية بالرغم من ورود النصوص فيها من الكتاب والسنة، كالوجه واليد وغيرهما من الصفات التي ثبتت لله تعالى كما يليق بجلاله، أثبتها لنفسه في كتابه وفي صحيح سنة رسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، والأشاعرة يوافقون أهل السنة في غالب أصول الاعتقاد، عدا الصفات وبعض الأمور التي لا يتسع المقام لذكرها، وعلى الرغم من أن أبا الحسن الأشعري رجع إلى معتقد أهل السنة - كما بين في كتاب الإبانة - إلا أن اعتقاده الأول لا يزال متبوعا.

انظر: (الملل والنحل) بمامش (الفصل) (١ / ١٣٨ - ١٥٨).

(٥) الكرامية هم: أتباع محمد بن كرام، والكرامية يعتقدون أن الله تعالى جسم، وأنه تعالى محل للحوادث، وأن له ثقل، وأنه خالق رازق بلا خلق ولا رزق. . إلخ. ولهم في الإيمان قول منكر حيث جعلوا الإيمان قول اللسان وإن كان مع عدم تصديق القلب، فيجعلون المنافق مؤمنا. انظر: مجموع الفتاوى للمؤلف (٣ / ١٠٣) .

وانظر: الفرق بين الفرق للبغدادي (ص ٢٠٢ - ٢١٤) . وانظر: الملل والنحل للشهرستاني (٢ / ١١- ٢٢) عامش الفصل الابن حزم.". (١)

<sup>(</sup>٢) الجهيمة هم: أتباع الجهم بن صفوان، وهي فرقة معطلة تنكر أسماء الله وصفاته، وتزعم أن الإنسان مجبور على أفعاله، وأن الجنة والنار تفنيان، وأن الإيمان هو المعرفة بالقلب فقط، وغير ذلك من الضلالات.

<sup>(</sup>١) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم ٣٢٤/٢

٢-"(٥) كتب العقيدة: ٩٩ - الإيمان: شيخ الإسلام ابن تيمية: نشر المكتب الإسلامي عام ١٣٨١هـ. ١٠٠ - تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد: سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب. نشر رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد- السعودية.

۱۰۱ - جامع الرسائل والمسائل (المجموعة الأولى): شيخ الإسلام ابن تيمية. تحقيق د. محمد رشاد سالم، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ، مطبعة المدنى - القاهرة.

١٠٢ - الرد على الجهمية والزنادقة: الإمام أحمد بن حنبل. تصحيح إسماعيل الأنصاري.

١٠٣ - الرد على المنطقيين: شيخ الإسلام ابن تيمية. الطبعة الثانية ١٣٩٦هـ، إدارة ترجمان السنة- لاهور.

١٠٤ - الرسالة التدمرية: شيخ الإسلام ابن تيمية. طبعة كلية الشريعة بالرياض.

١٠٥ - شرح الأصول الخمسة: للقاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني. تحقيق د. عبد الكريم عثمان في مجلد واحد (خمسة أجزاء) ، الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ، مكتبة وهبة.

١٠٦ – الغنية: لعبد القادر الجيلاني. الطبعة الثالثة ١٣٧٥هـ.

١٠٧ - الفرق بين الفِرق: عبد القاهر البغدادي. الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ، دار الآفاق الجديدة.

۱۰۸ - الفصل: علي بن أحمد بن سعيد <mark>بن حزم</mark> الظاهري.

١٠٩ - قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة: شيخ الإسلام ابن تيمية. طبعة المكتب الإسلامي الثانية ١٣٩٨هـ.

١١٠ - الملل والنحل: محمد بن أبي القاسم الشهرستاني.". (١)

٣-"وقال ابن حزم الظاهري: السفر إلى مسجد غير المساجد الثلاثة حرام. وأما السفر إلى آثار الأنبياء فذلك مستحب. وهذا لأنه ظاهري لا يقول بفحوى الخطاب، وهي إحدى الروايتين عن داود الظاهري فلا يقول إن قوله: ﴿ فلا تقل لهما أف ﴾ [سورة الإسراء: (٣١)] ، يدل على النهي عن الضرب والشتم، ولا إن قوله تعالى: ﴿ ولا تقتلوا أودلاكم خشية إملاق ﴾ [سورة الإسراء: (٣١)] ، يدل على تحريم القتل مع الغنى واليسار، وأمثال ذلك مما يخالفه فيه عامة علماء المسلمين ويقطعون بخطأ من قال مثل ذلك فينسبونه إلى عدم الفهم ونقص العقل، ومع هذا فلم أجده ذكر ذلك إلا في آثار الأنبياء لا في القبور.

وأما السفر إلى مجرد زيارة القبور فما رأيت أحدًا من علماء المسلمين قال إنه مستحب، وإنما تنازعوا: هل هو منهي عنه، أو مباح؟ وهذا الإجماع والنزاع لم يتناول المعنى الذي أراده العلماء بقولهم يستحب زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم، ولا إطلاق القول بأنه يستحب السفر لزيارة قبره كما هو موجود في كلام كثير منهم، فإنهم

<sup>(</sup>١) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم ٤٨٦/٢

يذكرون الحج ويقولون يستحب / للحاج أن يزور قبر النبي صلى الله عليه وسلم. ومعلوم أن هذا". (١)

٥-"فهذان طريقان لا أعلم فيهما نزاعًا بين الأئمة الأربعة والجمهور، والأئمة الأربعة وسائر العلماء لا يوجبون الوفاء بالنذر على من نذر أن يسافر إلى أثر نبي من الأنبياء -قبورهم أو غير قبورهم- وما علمت أحدًا أوجبه إلا ابن حزم فإنه أوجب الوفاء على من نذر مشيًا أو ركوبًا أو نموضًا إلى مكة أو إلى المدينة أو بيت المقدس. قال: وكذلك إلى أثر من آثار الأنبياء.

قال: فإن نذر مشيًا أو نموضًا أو ركوبًا إلى مسجد من المساجد غير الثلاثة لم يلزمه. وهذا عكس قول الليث بن سعد فإنه قال: من نذر المشي إلى مسجد من المساجد مشى إلى ذلك المسجد. وابن حزم فهم من قوله (لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد) أي لا تشد إلى مسجد، وهو لا يقول بفحوى الخطاب وشبهه، فلا يجعل هذا نميًا [عما هو] دون المساجد في الفضيلة بطريق الأولى، بل يقول في قول النبي صلى الله عليه وسلم (لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل منه): إنه لو بال ثم صب البول فيه / لم يكن منهيًّا عن الاغتسال فيه. وداود الظاهري عنه في فحوى الخطاب روياتان وهذه إحداهما.". (٢)

7-"وابن حزم ومن قال بإحدى روايتي داود يقولون إن قوله ﴿ولا تقل لهما أف﴾ [سورة الإسراء: (٢٣)] ، لا يدل على تحريم الشتم والضرب. وهذا قول ضعيف جدًّا في غاية الفساد عند عامة العلماء، فإنهم يقولون إذا كان البائل الذي يحتاج إلى البول قد نهي أن يبول فيه ثم يغتسل فيه فالذي بال في إناء ثم صبه فيه أولى بالنهي. كما أنه لما نهى عن الاستجمار بطعام الجن وطعام دوابهم العظام والروث - كان ذلك تنبيهًا على النهي عن الاستجمار بطعام الإنس بطريق الأولى. وكل ما نهى عن الاستجمار به فتلطيخه بالعذرة أولى بالنهي، فإنه لا حاجة إلى ذلك.

فلهذا فهم الصحابة من نهيه أن يسافر إلى غير المساجد الثلاثة أن السفر إلى طور سيناء داخل في النهي وإن لم يكن مسجدًا كما جاء عن بصرة بن أبي بصرة وأبي سعيد وابن عمر وغيرهم.

والصحابة الذين سمعوا هذا الحديث من الرسول صلى الله عليه وسلم وغيرهم أدخلوا غير المساجد الثلاثة في النهي، ونحوا أن تشد الرحال إلى الطور الذي كلم الله عليه موسى، مع أن الله لم يعظم في القرآن جبلاً أعظم منه، وسماه الوادي المقدس والبقعة المباركة، فإذا كان مثل هذا الجبل لا تشد الرحال إليه فأن لا تشد الرحال إلى ما يعظم من الغيران والجبال مثل جبل لبنان وقاسيون ونحوهما بالشام، وجبل الفتح ونحوه بصعيد مصر، بطريق الأولى. بل إذا كان الصحابة لم يكونوا يسافرون إلى الطور ونحوه، بل ولا يزورون إذا قدموا مكة لا جبل حراء الذي".

<sup>(</sup>١) الإخنائية أو الرد على الإخنائي ص/١١٨

<sup>(</sup>٢) الإخنائية أو الرد على الإخنائي ص/٢٠

٧-"فَإِنَّهُ عِنْدهم لَا يثبت من الْفِقْه بالنصوص إِلَّا أقل من ذَلِك وَإِنَّمَا الْعُمْدَة على الرأى وَالْقِيَاس حَتَّى أَن الخراسانيين من أَصْحَاب الشافعي بِسَبَب مخالطتهم [هُمُ] غلب عَلَيْهِم اسْتِعْمَال الرأى وَقلة الْمعرفة بالنصوص وبإزاء هَؤُلاءِ أهل الظَّاهِر كَأْبن حزم وَخُوه مِمَّن يدعى أَن النُّصُوص تستوعب جَمِيع الحُوَادِث بالأسماء اللُّعُويَّة الَّتِي لَا تَحْتَاج إِلَى استنباط واستخراج أكثر من جمع النُّصُوص حَتَّى تنفي دلالة فحوى الخطاب وتثبته فِي معنى الأصْل وَخُو ذَلِك من الْمَوَاضِع الَّتِي يدل فِيهَا اللَّفْظ الحُاص على الْمَعْنى الْعَام

والتوسط فِي ذَلِك طَرِيقة فُقَهَاء الحَدِيث وهي إِثْبَات النُّصُوص والْآثَار الصحابية على جُمْهُور الحُوَادِث وَمَا خرج عَن ذَلِك كَانَ فِي معنى الأَصْل وفحوى الخُطاب إِذْ ذَلِك من جَمَلة وَالْقِيَاس فِي معنى الأَصْل وفحوى الخُطاب إِذْ ذَلِك من جملة دلالات اللَّفْظ وَأَيْضًا فالرأى كثيرا مَا يكون فِي تَحْقِيق المناط الَّذِي لَا خلاف بَين النَّاس فِي اسْتِعْمَال الرأى".

(7)

١٣- "وَقَالَ قَوْمٌ مِنْهُمُ: الإِنِّحَادُ مِثْلَ ظُهُورِ صُورَةِ الْإِنْسَانِ فِي الْمِرْآةِ، وَكَظَهُورِ الطَّابَعِ فِي الْمَطْبُوعِ، مِثْلَ الْخُوشِ مِنْ هُمُّ: الْكَلِمَةُ الْحَكَلَمَةُ الْحَكَلَمَةُ الْحَكَلَمَةُ الْحَكَلَمَةُ الْحَكَلَمَةُ الْحَكَمَةُ الْحَكَلَمَةُ الْحَكَلَمَةُ الْحَكَلَمَةُ الْحَكَلَمَةُ الْحَكَلَمَةُ الْحَلَمَةُ الْحَلَمَةُ الْحَلَمَةُ وَلَا مُمَارَجَةٍ، وَكَمَا نَقُولُ: إِنَّ الْعَقْلَ جَوْهُرُ حَالٌ فِي النَّفْسِ مَنْ غَيْرِ مُمَاسَّةٍ وَلا مُمَارَجَةٍ، وَكَمَا نَقُولُ: إِنَّ الْعَقْلَ جَوْهُرُ حَالٌ فِي النَّفْسِ مِنْ غَيْرِ مُمَاسَّةٍ وَلا مُمَارَحِةِ، وَكَمَا نَقُولُ: إِنَّ الْعَقْلَ جَوْهُرُ حَالٌ فِي النَّفْسِ مِنْ غَيْرِ مُمَاسَّةٍ وَلا مُمَارَحِةِ اللَّهِ الْمَلِكَانِيَّةُ: الإِنْجَادُ أَنَّ الإِثْنَيْنِ صَارًا وَاحِدًا وَصَارَتِ الْكَثْرَةُ قِلَّةً. مِنْ غَيْرِ مُعَالَطَةٍ لِلنَّفْسِ وَلَا مُمَاسَّةٍ لَمَا، وَقَالَتِ الْمَلِكَانِيَّةُ: الإِنِّيَّةُ الإِثْنَيْنِ صَارًا وَاحِدًا وَصَارَتِ الْكَثْرَةُ قِلَّةً. وَمِنْ غَيْرِ مُعَالَطَةٍ لِلنَّفْسِ وَلَا مُمَاسَّةٍ لَمَا الْمُلِكَانِيَّةُ: الإِنِّخَادُ أَنَّ الإِثْنَيْنِ صَارًا وَاحِدًا وَصَارَتِ الْكَثْرَةُ قِلَّةً. وَمَا نَقَلَهُ عَنْهُمُ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى وَهِ الْمُلِكَانِيَّةُ عَنْهُمُ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى اللَّيْسِ وَالْقَاضِي أَبُو يَعْلَى وَمَا نَقَلَهُ عَنْهُمُ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى اللَّيْسِ وَالْقَاضِي أَبُو مُعَمَّدُ مُنْ الطَّيِبِ وَالْقَاضِي أَبُو يَعْلَى الْمُحَرِدُ وَأَنَ قِسِيسًا بِالْأَسْكَنْدَرِيَّةِ، وَمِنْ قَوْلِهِ:

<sup>(</sup>١) الإخنائية أو الرد على الإخنائي ص/٢١

<sup>(</sup>٢) الاستقامة ١/٧

<sup>(</sup>٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ٣٠٣/٢

١٤ - "مِنَ اللَّهِ حَتَّى يَقُولَ لَهَا: اغْفِرِي لِي وَارْجَمِينِي، وَغَيْرَ ذَلِكَ، بِنَاءً عَلَى أَثَمَّا تَشْفَعُ فِي ذَلِكَ إِلَى الْبِنَهَا.
 فَتَارَةً يَقُولُونَ: يَا وَالِدَةَ الْإِلَهِ، اشْفَعِي لَنَا إِلَى الْإِلَهِ، وَتَارَةً يَسْأَلُونَهَا الْحَوَائِجَ الَّتِي تُطْلَبُ مِنَ اللَّهِ وَلَا يَذْكُرُونَ شَفَاعَةً،
 وَآخَرُونَ يَعْبُدُونَهَا كَمَا يَعْبُدُونَ الْمَسِيح.

وَقَدْ ذَكَرَ سَعِيدُ بْنُ الْبِطْرِيقِ هَذَا عَنْهُمْ، لَمَّا ذَكَرَ اجْتِمَاعَهُمْ عِنْدَ " قُسْطَنْطِينَ " بِ " نِيقِيَةَ ". قَالَ: وَكَانُوا مُخْتَلِفِي الْآرَاءِ مُخْتَلِفِي الْأَدْيَانِ.

فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: الْمَسِيخُ وَأُمُّهُ إِلَمَانِ مِنْ دُونِ اللهِ، وَهُمُ الْمَرْيَمَانِيُّونَ وَيُسَمَّوْنَ الْمَرْيَمَانِيَّةَ، كَذَلِكَ قَالَ اللهُ يَاعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَمَيْنِ مِنْ دُونِ اللهِ قَالَ سُبْحَانَكَ وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَإِذْ قَالَ اللهُ يَاعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتُ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَمَّيْنِ مِنْ دُونِ اللهِ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَيْ نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ مُا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتُ النَّهُ مَا يُنِ نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكُمْ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ أَنْتَ عَلَى كُلِ شَيْءٍ شَهِيدًا اللهَ رَبِي وَرَبَّكُمْ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِ شَيْءٍ شَهِيدًا ﴾ [المائدة: ١١٦ - ١١٧] . وَهُو - سُبْحَانَهُ فَلَمَّا تَوَقَيْتَنِي كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِ شَيْءٍ شَهِيدًا ﴾ [المائدة: ١٦٥ - ١١٧] . وَهُو - سُبْحَانَهُ حَلَيْكُ هَذَا عَنْ جَمِيعِ النَّصَارَى، بَلْ سَأَلَ". (١)

١٥ - "قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ بِنُ حَزْمٍ: وَالصَّدُوقِيَّةُ طَائِفَةٌ مِنَ الْيَهُودِ نُسِبُوا إِلَى رَجُلٍ يُقَالُ لَهُ صَدُوقٌ، وَهُمْ يَقُولُونَ - اللهِ مَعَلَمُ اللهِ ، وَكَانُوا بِجِهَةِ الْيَمَن.
 مِنْ بَيْنِ سَائِر الْيَهُودِ -: إِنَّ الْعُزَيْرَ ابْنُ اللهِ، وَكَانُوا بِجِهَةِ الْيَمَن.

وَلَكِنِ الْمُتَفَلْسِفَةُ الَّذِينَ يَقُولُونَ بِصُدُورِ الْعُقُولِ وَالْأَفْلَاكِ عَنْهُ، وَإِنْ سُمِّيَ ذَلِكَ تَوَلُّدًا، فَهُمْ يَجْعَلُونَ وَلَدَهُ مُنْفَصِلًا عَنْهُ، لَكِنْ يُثْبِتُونَ وَلَدًا قَدِيمًا أَزَلِيًّا صَدَرَ عَنْهُ بِغَيْرِ احْتِيَارِهِ، وَيَجْعَلُونَ الشَّيْءَ الْوَاحِدَ مُتَوَلِّدًا عَنْهُ.

وَسَائِرُ الطَّوَائِفِ الَّذِينَ أَثْبَتُوا لِلَّهِ وَلَدًا، جَعَلُوهُ حَادِثًا مُنْفَصِلًا عَنْهُ.

فَأُمَّا جَعْلُ صِفَتِهِ الْقَائِمَةِ بِهِ وَلَدًا لَهُ وَمَوْلُودًا، فَهَذَا لَا يُعْرَفُ عَنْ غَيْرِ النَّصَارَى، فَإِذَا أَثْبَتُوا لَهُ وَلَدًا وَابْنًا غَيْرً عَنْهُ وَلَا تُسَمَّى ابْنًا وَلَا وَلَدًا عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَغَيْرِهِمْ - تَعَيَّنَ عَنْهُ وَلَا تُسَمَّى ابْنًا وَلَا وَلَدًا عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَغَيْرِهِمْ - تَعَيَّنَ عَنُهُ وَلَا تُسَمَّى ابْنًا وَلَا وَلَدًا عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَغَيْرِهِمْ - تَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ الْوَلَدُ إِمَّا جُزْءًا مُنْفَصِلًا عَنْهُ، وَإِمَّا مَعْلُولًا لَهُ صَادِرًا عَنْهُ بِغَيْرِ قُدْرَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ، وَأَيَّ الْقُولَيْنِ قَالُوهُ فَهُمْ فِيهِ كُونَ الْوَلَدُ إِمَّا جُزْءًا مُنْفَصِلًا عَنْهُ، وَإِمَّا مَعْلُولًا لَهُ صَادِرًا عَنْهُ بِغَيْرٍ قُدْرَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ، وَأَيَّ الْقُولَيْنِ قَالُوهُ فَهُمْ فِيهِ كُونَ الْوَلَدُ إِمَّا مُغُلُولًا لَهُ صَادِرًا عَنْهُ بِغَيْرٍ قُدْرَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ، وَأَيَّ الْقُولَيْنِ قَالُوهُ فَهُمْ فِيهِ كُونَ الْوَلَدُ إِمَّا مُعْلُولًا لَهُ صَادِرًا عَنْهُ بِغَيْرٍ قُدْرَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ، وَأَيَّ الْقُولَيْنِ قَالُوهُ فَهُمْ فِيهِ لَقَوْلَ اللَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ." (1)

١٦- "وَالْأَسْوِدَةُ الَّتِي عَنْ شِمَالِهِ أَهْلُ النَّارِ» . قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَأَخْبَرِنِ النُّ حَزْمٍ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ، وَأَبَا حَبَّةَ الْأَنْصَارِيَّ يَقُولَانِ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ثُمُّ عَرَجَ بِي حَتَّى ظَهَرْتُ بِمُسْتَوَى أَسْمَعُ مِنْهُ صَرِيفَ الْأَقْلَامِ» . وَفِي صَحِيحٍ مُسْلِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «لَمَّا أُسْرِيَ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ انْتُهِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ انْتُهِيَ بِوَ اللَّهُ مِنْ الْأَرْضِ، فَيُقْبَضُ مِنْهَا، وَإِلَيْهَا بِهِ إِلَى سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى، وَهِيَ فِي السَّمَاءِ السَّابِعَةِ، إِلَيْهَا يَنْتَهِي مَا يُعْرَجُ بِهِ مِنَ الْأَرْضِ، فَيُقْبَضُ مِنْهَا، وَإِلَيْهَا

<sup>(</sup>١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ٢٥٦/٤

<sup>(</sup>٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ٤٧٦/٤

يَنْتَهِي مَا يُهْبَطُ بِهِ مِنْ فَوْقِهَا، فَيُقْبَضُ مِنْهَا، قَالَ: ﴿إِذْ يَغْشَى السِّدْرَةَ مَا يَغْشَى ﴿ [النجم: ١٦]". (١)

١٨- "والقياس مؤلف من مقدمتين والمقدمة قضية أما موجبة وأما سالبة وكل منهما أما كلية وأما جزئية فلا بد من الكلام في القضايا وأنواعها وجهاتما.

وقد يستدل عليها ب نقيضها وبعكسها وبعكس نقيضها فإنها إذا صحت بطل نقيضها وصح عكسها وعكس نقيضها.

والقضية أما حملية وأما شرطية متصلة وأما شرطية منفصلة فانقسم القياس باعتبار صورته إلى قياس تداخل وهو الحملي وقياس تلازم وهو الشرطي المنفصل هذا باعتبار صورته وباعتبار مادته إلى الأصناف الخمسة المتقدمة.

فلا بد من الكلام في مواد القياس وهي القضايا التي يستدل بها على غيرها وهذا كله في قياس الشمول وأما قياس التمثيل والاستقراء فله حكم آخر فإنهم قالوا الاستدلال ب الكلى على الجزئي هو قياس الشمول وب الجزئي على الحزئي هو الاستقراء أما التام أن علم شموله للأفراد وإلا ف الناقص والاستدلال بأحد الجزئيين على الآخر هو قياس التمثيل.

مع أنا قد بسطنا في غير هذا الموضع الكلام على أن كل قياس شمول فانه يعود إلى التمثيل كما أن كل قياس تمثيل فانه يعود إلى شمول وأن جعلهم قياس الشمول يفيد اليقين دون قياس التمثيل خطأ.

وذكرنا تنازع الناس في اسم القياس هل يتناولهما جميعا كما عليه جمهور الناس أو هو حقيقة في التمثيل مجاز في قياس الشمول كما اختاره أبو حامد الغزالي وأبو محمد المقدسي أو بالعكس كما اختاره أبو حزم وغيره من أهل المنطق والكلام على هذا مبسوط في مواضع". (٢)

9 ا - "فقالت طائفة من أهل الأصول: هو حقيقة في قياس التمثيل مجاز في قياس الشمول كابي حامد الغزالي وأبي محمد المقدسي وغيرهما.

وقالت طائفة: بل هو بالعكس حقيقة في الشمول مجاز في التمثيل <mark>كابن حزم</mark> وغيره.

وقال جمهور العلماء بل هو حقيقة فيهما والقياس العقلي يتناولهما جميعا وهذا قول أكثر من تكلم في أصول الدين وأصول الفقه وأنواع العلوم العقلية وهو الصواب وهو قول الجمهور من أتباع الأئمة الأربعة وغيرهم كالشيخ أبي حامد والقاضي أبي الطيب وأمثالهما وكالقاضي أبي يعلى والقاضي يعقوب والحلواني وأبي الخطاب وابن عقيل وابن الزاغوني وغيرهم فان حقيقة أحدهما هو حقيقة الآخر وإنما تختلف صورة الاستدلال.

<sup>(</sup>١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ١٧٥/٦

<sup>(</sup>۲) الرد على المنطقيين ص/٦

والقياس في اللغة تقدير الشيء بغيره وهذا تتناول تقدير الشيء المعين بنظيره المعين وتقديره بالأمر الكلى المتناول له ولأمثاله فان الكلى هو مثال في الذهن لجزئياته ولهذا كان مطابقا موافقا له.

## حقيقة قياس الشمول:

وقياس الشمول هو انتقال الذهن من المعين إلى المعنى العام المشترك الكلى المتناول له ولغيره والحكم عليه بما يلزم المشترك الكلى بأن ينتقل من ذلك الكلى اللازم إلى الملزوم الأول وهو المعين فهو انتقال من خاص إلى عام ثم انتقال من ذلك العام إلى الخاص من جزئى إلى كلى ثم من ذلك الكلى إلى الجزئي الأول فيحكم عليه بذلك الكلى.

ولهذا كان الدليل اخص من مدلوله الذي هو الحكم فانه يلزم من وجود الدليل وجود الحكم واللازم لا يكون أخص من ملزومه". (١)

• ٢-"إنما يكون كليا في الذهن لا في الخارج فإذا كان هذا هو العلم الأعلى عندهم لم يكن الأعلى عندهم علما بشيء موجود في الخارج بل علما بأمر مشترك بين جميع الموجودات وهو مسمى الوجود وذلك كمسمى الشيء والذات والحقيقة والنفس والعين والماهية ونحو ذلك من المعاني العامة ومعلوم أن العلم بمذا ليس هو علما بموجود في الخارج لا بالخالق ولا بالمخلوق وإنما هو علم بأمر مشترك كلي يشترك فيه الموجودات لا يوجد إلا في الذهن ومن المتصورات ما يشترك فيه الموجود والمعدوم كقولنا مذكور ومعلوم ومخبر عنه فهذا اعم من ذاك.

وهذا بخلاف العلم الأعلى عند المسلمين فانه العلم بالله الذي هو في نفسه أعلى من غيره من كل وجه والعلم به أعلى العلوم من كل وجه والعلم به اصل لكل علم وهم يسلمون أن العلم به إذا حصل على الوجه التام يستلزم العلم بكل موجود.

وهذا بخلاف العلم بمسمى الوجود فان هذا لا حقيقة له في الخارج ولا العلم بالقدر المشترك يستلزم العلم بأجناسه وأنواعه وما يتميز به كل شيء بل ليس فيه إلا علم بقدر مشترك لا تصور له في الخارج وإنما هو علم بهذه المشتركات.

وليس في مجرد العلم بذلك ما يوجب كمال النفس بل ولا في العلم بأقسامه العامة فانا إذا علمنا أن الوجود ينقسم إلى جوهر وعرض وأن أقسام الجوهر خمسة كما زعموه مع أن ذلك ليس بصحيح ولا يثبت مما ذكروه إلا الجسم وأما المادة والصورة والنفس والعقل فلا يثبت لها حقيقة في الخارج إلا أن يكون جسما اوعرضا ولكن ما يثبتونه يعود إلى أمر مقدر في النفس لا في الخارج كما قد بسط في موضعه.

<sup>(</sup>۱) الرد على المنطقيين ص/١١٩

## وقد اعترف بذلك من ينصرهم ويعظمهم كأبي محمد بن حزم وغيره ولتعظيمه". (١)

1 Y - "عليه سلف الأمة من الصحابة والتابعين لا يعرف بينهم نزاع في أن الفلك مستدير وقد حكى إجماع علماء المسلمين على ذلك غير واحد منهم أبو الحسين بن المنادى الإمام الذي له أربعمائة مصنف وكان من الطبقة الثانية من أصحاب احمد ومنهم أبو محمد بن حزم ومنهم أبو الفرج بن الجوزي والآثار بذلك معروفة ثابتة عن السلف كما دل على ذلك الكتاب والسنة.

وقد ذكرنا طرفا من ذلك في جواب مسألة سئلنا عنها في هذا الباب فذكرنا دلالة الكتاب والسنة على ذلك موافقا لما علم بالحساب العقلي.

وقد قال تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي حَلَقَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلُّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ وقال تعالى: ﴿ لا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَمَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ وَكُلُّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ .

تفسير قوله تعالى: ﴿ كُلُّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ .

وقد ذكر الإمام أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم في تفسيره ثنا أبى يعنى الإمام أبا حاتم الرازي ثنا نصر بن علي حدثني أبي عن شعبة بن الحجاج عن الأعمش عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله: ﴿ كُلُّ فِي فَلَكِ يَسْبَحُونَ ﴾ قال: "في فلكة مثل فلكة المغزل".

وذكر عن احمد الزبيري عن شريك عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس في". (٢)

٢٢- "وهذا الشرك أعظم من شرك مشركي العرب والنصارى ونحوهم فان أولئك كانوا يقولون صانع العلم فاعل عتار وان الشافع يستله ويدعوه لكن يثبتون شفاعة بغير إذنه وشفاعة لما ليس له شفاعة ويعبدون الشافع ويسألونه من دون الله ويصورون على تمثاله صورة يعبدونها وكانت الشياطين تدخل في تلك الأصنام وتكلمهم وتتراأى للسدنة أحيانا كما يوجد نظير ذلك في هذا الزمان مواضع كثيرة.

بقية الكلام على الجواهر الخمسة:

وأيضا فدعواهم أن الجوهر جنس تحته أربعة وهي العقل والنفس والمادة والصورة والخامس هو الجسم إذا حقق الأمر عليهم كان ما يثبتونه من العقليات إنما هو موجود في الذهن والعقل بمنزلة الكليات لا وجود لها في الخارج وقد اعترف بهذا من ينصرهم ويعظمهم كابن حزم وغيره.

رد لقول من زعم أن عالم الغيب هو العالم العقلي:

ومن زعم أن عالم الغيب أخبرت به الرسل هو العالم العقلي الذي يثبته هؤلاء فهو من أضل الناس فان ابن سينا

<sup>(</sup>١) الرد على المنطقيين ص/١٣١

<sup>(</sup>۲) الرد على المنطقيين ص/٢٦١

ومن سلك سبيله في هذا كالشهرستاني والرازي وغيرهما يقولون أن الإلهيين يثبتون العالم العقلي ويردون على الطبيعيين منهم الذين لا يثبتون إلا العالم الحسي ويدعون أن العالم العقلي الذي يثبتونه هو ما أخبرت به الرسل من الغيب الذي أمروا بالإيمان به مثل وجود الرب والملائكة والجنة.

وليس الأمر كذلك فان ما يثبتونه من العقليات إذا حقق الأمر لم يكن لها وجود إلا في العقل وسميت مجردات ومفارقات لأن العقل يجرد الأمور الكلية على المعينات.

وأما تسميتها مفارقات فكان أصله أن النفس الناطقة تفارق البدن وتصير حينئذ عقلا وكانوا يسمون ما جامع المادة بالتدبير لها كالنفس قبل الموت". (١)

٢٣- "وقال تعالى ﴿ وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا ﴾ فهذا الروح تصور بصورة بشر سوى وخاطب مريم ونفخ فيها

ومن المعلوم أن القوى النفسانية التي تكون في نفس النبي وغير النبي لا يراها الحاضرون ولا يكون منها مثل هذه الأحوال والأقوال والأفعال

ومريم لم تكن نبيه بل غايتها أن تكون صديقة كما قال ﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ حَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَمُومًا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى﴾

وقد حكى الإجماع على انه لم يكن في النساء نبية غير واحد كالقاضي أبي بكر بن الطيب والقاضي أبي يعلى وأبي المعالي الجويني وخلاف ابن حزم شاذ مسبوق بالإجماع فإن دعواه أن أم موسى كانت نبية هي ومريم قول لا يعرف عن أحد من السلف والأئمة وقد ثبت في الصحيح عدد من كمل من النساء وليس فيهن أم موسى بل قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الحديث الصحيح: "كمل من الرجال كثير ولم يكمل من النساء إلا مريم بنت".

٢٤- "المقالات لأبي عيسى الوراق والنوبختي ولأبي الحسن الأشعري ولأبي القاسم الكعبي ولأبي الفتح الشهرستاني ولأبي محمد بن حزم وغير هؤلاء.

وكذلك كتب البحث والمناظرة وذلك أن الجهمية والمعتزلة الذين هم أئمة هذه الطريق لما اعتقدوا أن حدوث العالم إنما علم بحدوث". (٣)

<sup>(</sup>١) الرد على المنطقيين ص/٣٠٧

<sup>(</sup>٢) الصفدية ١٩٨/١

<sup>(</sup>٣) الصفدية ٢/٢

٢٥ - "وقد تنازع الناس في القديم هل يجعل من أسماء الله؟ فذهب طائفة كابن حزم إلى أنه لا يسمى قديما بناء على أن الأسماء توقيفية ولم يثبت هذا الاسم عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

والمقصود أنه مستعمل في القرآن فيما تقدم على غيره كقوله تعالى: ﴿حَتَى عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾ (سورة يس ٣٩) وقوله: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ ٣٩) وقوله تعالى: ﴿فَالُوا تَاللَّهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلالِكَ الْقَدِيمِ﴾ (سورة يوسف ٩٥) وقوله: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هَذَا إِفْكُ قَدِيمٌ﴾ (سورة الأحقاف ١١) وقوله عن إبراهيم: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمُ اللَّاقَدَمُونَ﴾ (سورة الشعراء ٧٥) فالمحدث يقابل هذا القديم.

وكان القرآن ينزل شيئا فشيئا فما تقدم نزوله فهو متقدم على ما تأخر نزوله وما تأخر نزوله محدث بالنسبة إلى ذلك المتقدم ولهذا قال: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ ﴾ (سورة الأنبياء ٢) فدل أن الذكر منه محدث ومنه ما ليس بمحدث.

والذكر كله مخلوق ومحدث مسبوق بالعدم عند القائلين بأن القرآن وغيره من كلام الله مخلوق أو هو كله مخلوق مسبوق بعدم وإن لم نقل مخلوق فلا يكون للتخصيص عندهم معنى لكن يبقى أن يقال فإذا كان موصوفا بالحدوث الأخص وهو تقدم غيره عليه فالحدوث الأعم وهو كونه مسبوقا بالعدم لازم لهذا ولكن هذا لا يقتضي أن يكون نوع الذكر كذلك كما قد عرف.

وهكذا فهم كثير من الناس لكلام السلف والأئمة في القرآن". (١)

77-"أو إلى ثبوت قدر مشترك بين الأجسام وهو الكليات التي لا تخرج عن جسم أو عرض أو إثبات صورة هي إما جسم وإما عرض حتى أن ابن حزم وهو ممن يعظم الفلاسفة قرر أن الأمر منحصر في الأجسام والأعراض وبينوا أنه لا يخرج الممكن عنهما.

وآخرون من أئمة الكلام والنظر قرروا ما هو أعم من ذلك أن الموجود لا يخرج عن هذين القسمين وبينوا أن ما يدعى غيرهم إثباته إما أن يكون ممتنعا ثبوته في الخارج وإما أن يكون داخلا في أحد القسمين.

ولكن لفظ الجسم والعرض فيه نزاع اصطلاح لفظي وفيه نزاع عقلي كما قد بسط في موضعه والمقصود هنا أن الفلاسفة لا حجة لهم أصلا على قدم شيء من أشخاص العالم بل الأصل العقلي الذي يعتمدون عليه يمنع قدمها وقد ذكرنا هذا في مواضع.

وهذا ابن سينا أفضل متأخريهم وهو الذي أخذ فلسفة الأوائل لخصها وضم إليها البحوث العقلية التي تلقاها عن المتكلمين من المعتزلة وغيرهم فزاد فيها ما يوافقها ويقويها بحث صار لهم في الإلهيات كلام له قدر لا يوجد لمتقدميهم فصار أحسن ما عندهم من الإلهيات ما استفاده ابن سينا من كلام المتكلمين والمواضع التي تخالف

<sup>(</sup>١) الصفدية ٢/٥٨

أصولهم وقد زل فيها المتكلمون صارت عمدة له في الرد على المتكلمين". (١)

• ٣- "لأن له غرضا في فعل هذه الأشياء مع اعتقاد تحريمها وهو ما يتعجل من اللذة قال: وإذا حكمنا بكفره فإنما نحكم به في ظاهر الحكم فأما في الباطن فإن كان صادقا فيما قال فهو مسلم كما قلنا في الزنديق: لا تقبل توبته في ظاهر الحكم.

وذكر القاضي عن الفقهاء أن ساب النبي صلى الله عليه وسلم إن كان مستحلا كفر وإن لم يكن مستحلا فسق ولم يكفر كساب الصحابة وهذا نظير ما يحكى أن بعض الفقهاء من أهل العراق أفتى هارون أمير المؤمنين فيمن سب النبي صلى الله عليه وسلم أن يجلده حتى أنكر ذلك مالك ورد هذه الفتيا مالك وهو نظير ما حكاه أبو محمد ابن حزم أن بعض الناس لم يكفر المستخف به.

وقد ذكر القاضي عياض بعد أن رد هذه الحكاية عن بعض فقهاء العراق والخلاف الذي ذكره ابن حزم بما نقله من الإجماع عن غير واحد وحمل الحكاية على أن أولئك لم يكونوا ممن يوثق بفتواه لميل الهوى به أو أن الفتيا كانت في كلمة اختلف في كونها سبا أو كانت فيمن تاب ذكر أن الساب إذا أقر بالسب ولم يتب منه قتل كفرا لأن قوله إما صريح كفر كالتكذيب ونحوه أو هو من كلمات الاستهزاء أو الذم فاعترافه بما وترك توبته منها دليل على استحلاله لذلك وهو كفر أيضا قال: فهذا كافر بلا خلاف.

وقال في موضع آخر: إن من قتله بلا استتابة فهو لم يره ردة وإنما يوجب القتل فيه حدا وإنما يقول ذلك مع إنكاره ما شهد عليه به أو إظهاره الإقلاع عنه والتوبة ونقتله حدا كالزنديق إذا تاب قال: ونحن وإن أثبتنا له حكم الكافر في القتل فلا نقطع عليه بذلك لإقراره بالتوحيد والنبوة وإنكاره ما شهد به عليه أو زعمه أن ذلك كان منه ذهولا ومعصية وأنه مقلع عن ذلك نادم عليه". (٢)

٣١-"فِيهِ عَنْ أَحْمَدَ ثَلَاثُ رِوَايَاتٍ: إحْدَاهُنَّ: أَنَّهَا تَنْجُسُ وَلَوْ مَعَ الْكَثْرَةِ.

وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَغَيْرِهِ. وَالثَّانِيَةُ: أَهَّا كَالْمَاءِ سَوَاءً، كَانَتْ مَائِيَّةً، أَوْ غَيْرَ مَائِيَّةٍ، وَهُو قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنْ السَّلَفِ وَالْخَلْفِ: كَابْنِ مَسْعُودٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَالزُّهْرِيِّ، وَأَبِي تَوْرٍ، وَغَيْرِهِمْ، وَهُو قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ، نَقَلَهُ الْمَرْوَزِيِّ عَنْ أَبِي ثَوْرٍ، وَغَيْرِهِمْ، وَهُو قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ، نَقَلَهُ الْمَرْوَزِيِّ عَنْ أَبِي ثَوْرٍ، وَغَيْرِهِمْ، وَهُو قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ، نَقَلَهُ الْمَرْوَزِيِّ عَنْ أَبِي ثَوْرٍ، وَغَيْرِهِمْ، وَهُو قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ، نَقَلَهُ الْمَرْوَزِيِّ عَنْ أَبِي وَكَذَلِكَ ذَكْرَ وَلِكَ الْخَلَّالُ فِي جَامِعِهِ عَنْ الْمَرْوَزِيِّ. وَكَذَلِكَ ذَكْرَ وَلِكَ الْخَلَّالُ فِي جَامِعِهِ عَنْ الْمَرْوَزِيِّ. وَكَذَلِكَ ذَكْرَ وَلِكَ الْخَلَالُ فِي جَامِعِهِ عَنْ الْمَرْوَزِيِّ. وَكَذَلِكَ ذَكْرَ وَلِكَ الْخَلَالُ فِي جَامِعِهِ عَنْ الْمَرْوَزِيِّ. وَكَذَلِكَ ذَكْرَ وَلِكَ الْخَلِقُ أَنْ خُكْمَ الْمَائِعَاتِ عِنْدَهُمْ خُكُمُ الْمَاءِ، وَمَذْهَبُهُمْ فِي الْمَائِعَاتِ مَعْرُوفٌ: فَإِذَا كَانَتْ مُنْبَسِطَةً أَنْ خُكْمَ الْمَائِعَاتِ عِنْدَهُمْ خُكُمُ الْمَاءِ عِنْدَهُمْ فِي الْمَائِعَاتِ مَعْرُوفٌ: فَإِذَا كَانَتْ مُنْبَسِطَةً بِتَحَرُّكُ أَبِ الْمَائِعُونِ الْآخَرِ الطَّرَفِ الْآخَرِ لَمْ وَلَيْ الْمَائِعَاتِ مَعْرُوفٌ: فَإِذَا كَانَتْ مُنْبَسِطَةً عَنْدَهُمْ لَيْ يَتَحَرَّكُ أَبُولُ الطَّرَفِ الْآخَرِ لَمُ الْمَاءِ عِنْدَهُمْ.

وَأُمَّا أَبُو ثَوْرٍ فَإِنَّهُ يَقُولُ بِالْعَكْسِ: بِالْقُلَّتَيْنِ كَالشَّافِعِيّ، وَالْقَوْلُ أَنَّمَا كَالْمَاءِ يُذْكَرُ قَوْلًا فِي مَذْهَبِ مَالِكٍ، وَقَدْ ذَكَرَ

<sup>(</sup>١) الصفدية ١٧٨/٢

<sup>(7)</sup> الصارم المسلول على شاتم الرسول 0/15

أَصْحَابُهُ عَنْهُ فِي يَسِيرِ النَّجَاسَةِ إِذَا وَقَعَتْ فِي الطَّعَامِ الْكَثِيرِ رِوَايَتَيْنِ وَرُوِيَ عَنْ أَبِي نَافِعٍ، مِنْ الْمَالِكِيَّةِ، فِي الجِّبَابِ النَّيْتُ عَنْهُ فِي يَسِيرِ النَّجَاسَةِ إِذَا وَقَعَتْ فِي الطَّعَامِ الْكَثِيرِ رَوَايَتَيْنِ وَرُوِيَ عَنْ أَبِي نَافِعٍ، مِنْ الْمَالِكِيَّةِ، فِي الْجَبَابِ النَّيْتُ النَّرَيْتُ النَّيْتُ كَالْمَاءِ. النَّيْتُ كَالْمَاءِ.

وَقَالَ ابْنُ الْمَاحِشُونِ فِي الزَّيْتِ وَغَيْرِهِ تَقَعُ فِيهِ الْمَيْتَةُ وَلَمْ تُغَيِّرُ أَوْصَافَهُ وَكَانَ كَثِيرًا؛ لَمْ يَنْجُسْ بِخِلَافِ مَوْتِمَا فِيهِ، فَفَرَّقَ بَيْنَ مَوْتِمَا فِيهِ، وَوُقُوعِهَا فِيهِ. وَمَذْهَبُ ابْنِ حَزْمٍ وَغَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ: أَنَّ الْمَائِعَاتِ لَا تَنْجُسُ بِوُقُوعِ فَفَرَّقَ بَيْنَ مَوْتِمَا فِيهِ، وَوُقُوعِهَا فِيهِ. وَمَذْهَبُ ابْنِ حَزْمٍ وَغَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ: أَنَّ الْمَائِعَاتِ لَا تَنْجُسُ بِوُقُوعِ النَّالِقَةُ: يُفَرَّقُ النَّالِئَةُ: يُفَرَّقُ النَّالِقَةُ: يُفَرَّقُ بِالْمَاءِ لَو النَّالِيَّةِ: يُفَرَّقُ بَيْنَ الْمَائِعِ الْمَائِعِ: كَحَلِ الْعِنْبِ، فَيُلْحَقُ الْأَوَّلُ بِالْمَاءِ دُونَ الثَّانِي.

وَفِي الْجُمْلَةِ: لِلْعُلَمَاءِ فِي الْمَائِعَاتِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ. أَحَدُهَا: أَنَّمَا كَالْمَاءِ.

وَالثَّانِي: أَنَّمَا أَوْلَى بِعَدَمِ التَّنجُّسِ مِنْ الْمَاءِ؛ لِأَنَّمَا طَعَامٌ وَإِدَامٌ فَإِتْلاَفُهَا فِيهِ". (١)

٣٣-"وَمَنْ لَمْ يَلْحَظْ الْمَعَانِيَ مِنْ خِطَابِ اللّهِ وَرَسُولِهِ، وَلَا يَفْهَمُ تَنْبِيهَ الْخِطَابِ وَفَحْوَاهُ مِنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ كَالَّذِينَ يَقُولُونَ إِنَّ قَوْلَهُ: ﴿ فَلَا تَقُلْ هُمَا أُفِّ ﴾ [الإسراء: ٣٣] . لَا يُفِيدُ النَّهْيَ عَنْ الضَّرْبِ، وَهُوَ إحْدَى كَالَّذِينَ يَقُولُونَ إِنَّ قَوْلُهُ: ﴿ فَلَا تَقُلْ هُمُا أُفِي عَلَيْهِ الْخِطَابُ، الرِّوَايَتَيْنِ عَنْ دَاوُد، وَاخْتَارَهُ النِّنُ حَرْمٍ ، وَهَذَا فِي عَلَيْهِ الضَّعْفِ، بَلْ وَكَذَلِكَ قِيَاسُ الْأَوْلَى، وَإِنْ لَمْ يَدُلُّ عَلَيْهِ الْخِطَابُ، لَكِنْ عُرِفَ أَنَّهُ أَوْلَى بِالْحُكْمِ مِنْ الْمَنْطُوقِ بِهَذَا، فَإِنْكَارُهُ مِنْ بِدَعِ الظَّاهِرِيَّةِ النَّتِي لَمْ يَسْبِقْهُمْ بِمَا أَحَدٌ مِنْ السَّلَفِ، فَمَا زَالَ السَّلَفُ يَحْتَجُونَ بِمِثْلَ هَذَا.

وَهَذَا كَمَا أَنَهُ إِذَا قَالَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يُؤْمِنُ كَرَّرَهَا ثَلَاثًا، قَالُوا: مَنْ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: مَنْ لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائِقَهُ» فَإِذَا كَانَ هَذَا بِمُجَرَّدِ الْخُوْفِ مِنْ بَوَائِقِهِ، فَكَيْفَ فِعْلُ الْبَوَائِقِ مَعَ عَدَم أَمْنِ جَارِهِ قَالَ: مَنْ لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائِقَهُ» فَإِذَا كَانَ هَذَا بِمُجَرَّدِ الْخُوْفِ مِنْ بَوَائِقِهِ، فَكَيْفَ فِعْلُ الْبَوَائِقِ مَعَ عَدَم أَمْنِ جَارِهِ مَنْ بَوَائِقِهِ، فَكَيْفَ فِعْلُ الْبَوَائِقِ مَعَ عَدَم أَمْنِ جَارِهِ مِنْ بَوَائِقِهِ، فَكَيْفَ فِعْلُ الْبَوَائِقِ مَعَ عَدَم أَمْنِ جَارِهِ مِنْ بَوَائِقِهِ، فَكَيْفَ فِعْلُ الْبَوَائِقِ مَعَ عَدَم أَمْنِ جَارِهِ مَنْ بَا اللّهُ بَعْلَ لِلّهِ نِدًّا وَهُوَ حَلْقَك. قِيلَ: ثُمُّ مَاذَا؟ مَنْ تَوْلِي بَعَلِيلَةِ جَارِك» .". (٢)

٣٤ - "وَأَمَّا الِاعْتِكَافُ، فَمَا عَلِمْت أَحَدًا قَالَ إِنَّهُ يَجِبُ لَهُ الْوُضُوءُ، وَكَذَلِكَ الذِّكُرُ، وَالدُّعَاءُ، فَإِنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَمَرَ الْحَائِضَ بِذَلِكَ.

وَأَمَّا الْقِرَاءَةُ فَفِيهِمَا خِلَافٌ شَاذٌ، فَمَذْهَبُ الْأَرْبَعَةِ تَجِبُ الطَّهَارَتَانِ لِهِنَا كُلِّهِ إِلَّا الطَّوَافَ مَعَ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ. فَقَدْ قِيلَ: فِيهِ نِزَاعٌ. وَالْأَرْبَعَةُ أَيْضًا لَا يُجُوِّزُونَ لِلْجُنُبِ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ، وَلَا اللَّبْثَ فِي الْمَسْجِدِ إِذَا لَمُ يَكُنْ عَلَى وُضُوءٍ، وَتَنَازَعُوا فِي قِرَاءَةِ الشَّيْءِ الْيَسِيرِ.

وَفِي هَذَا نِزَاعٌ فِي مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَغَيْرِهِ، كَمَا قَدْ ذُكِرَ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ، وَمَذْهَبُ أَهْلِ الظَّاهِرَةِ: يَجُوزُ لِلْجُنُبِ أَنْ يَقْرَأُ لِلْقُرْآنِ، وَاللَّبْثُ فِي الْمَسْجِدِ، هَذَا مَذْهَبُ دَاوُد، وَأَصْحَابِهِ، وَ**وَابْنِ حَرْمٍ**، وَهَذَا مَنْقُولٌ عَنْ بَعْضِ

<sup>(</sup>۱) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ٢٤٣/١

<sup>(</sup>۲) الفتاوي الكبرى لابن تيمية ٣٣٦/١

السَّلَفِ، وَأَمَّا مَذْهَبُهُمْ فِيمَا تَجِبُ الطَّهَارَتَانِ، فَالَّذِي ذَكَرَهُ **ابْنُ حَزْمٍ** أَنَّمَا لَا تَجِبُ إِلَّا لِصَلَاةٍ هِيَ رَكْعَتَانِ أَوْ رَكْعَةُ الْمِثْرِ، أَوْ رَكْعَةٌ فِي الْخُوْفِ، أَوْ صَلَاةُ الْجِنَازَةِ، وَلَا تَجِبُ عِنْدَهُ الطَّهَارَةُ لِسَجْدَتَيْ السَّهْوِ، فَيَجُوزُ عِنْدَهُ لِلْجُنُبِ، وَالسُّجُودُ فِيهِ، وَمَسُّ الْمُصْحَفِ.

قَالَ: لِأَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ حَيْرٌ مَنْدُوبٌ إِلَيْهَا، فَمَنْ ادَّعَى مَنْعَ هَؤُلَاءِ مِنْهَا فَعَلَيْهِ الدَّلِيلُ، وَأَمَّا الطَّوَافُ فَلَا يَبُونُ السَّلَفِ، وَقَدْ ذَكَرَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي الْمَنَاسِكِ لِلْحَائِضِ بِالنَّصِ، وَالْإِجْمَاعِ، وَأَمَّا الْحَدَثُ فَفِيهِ نِزَاعٌ بَيْنَ السَّلَفِ، وَقَدْ ذَكَرَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي الْمَنَاسِكِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ النَّحَعِيِّ، وَحَمَّادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ: أَنَّهُ يَجُوزُ الطَّوَافُ مَعَ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ، وَقَدْ قِيلَ إِنَّ هَذَا قَوْلُ الْحَنَفِيَّةِ بَإِسْنَادِهِ عَنْ النَّخَعِيِّ، وَحَمَّادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ: أَنَّهُ يَجُوزُ الطَّوَافُ مَعَ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ، وَقَدْ قِيلَ إِنَّ هَذَا قَوْلُ الْحَنَفِيَةِ أَلَا يَجُوزُ عِنْدَ الْأَرْبَعَةِ، لَكِنْ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّ ذَلِكَ وَاحِبٌ فِيهِ لَا أَوْ بَعْضِهِمْ، وَأَمَّا مَعَ الْجَنَابَةِ، وَالْحَيْضِ: فَلَا يَجُوزُ عِنْدَ الْأَرْبَعَةِ، لَكِنْ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّ ذَلِكَ وَاحِبٌ فِيهِ لَا فَرْضٌ، وَهُو قَوْلٌ فِي مَذْهَبُ أَجْهُ مَذْهُمِ كَمَذْهَبِ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ أَنَّهُ وَكُنٌ فِيهِ. وَالصَّحِيحُ فِي هَذَا الْبَابِ مَا ثَبَتَ عَنْ الصَّحَابَةِ، – رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ –، وَهُوَ الَّذِي". (١)

٥٥ – "وَقَالَ الْبُوْ حَزْمٍ: وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ: تُومِئُ الْحَائِضُ بِالسُّجُودِ. وَقَالَ سَعِيدُ: وَتَقُولُ: رَبِّ لَك سَجَدْت، وَعَنْ الشَّعْبِيِّ جَوَازُ سُجُودِ التِّلَاوَةِ إِلَى الْقِبْلَةِ، وَأَمَّا صَلَاةُ الْجِنَازَةِ: فَقَدْ وَقَالَ الْبُحَارِيُّ: قَالَ النَّبِيُّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: «مَنْ صَلَّى عَلَى الْجِنَازَةِ» وَقَالَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ». وَقَالَ: «صَلُّوا عَلَى النَّبِيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: «مَنْ صَلَّى عَلَى الْجِنَازَةِ» وَقَالَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ». وَقَالَ: «صَلُّوا عَلَى النَّبِيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: هَمْنْ صَلَّى عَلَى الْجِنَازَةِ» وَقَالَ: «صَلُّوا عَلَى النَّبِيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهَا وَكُوعٌ، وَلَا سُجُودٌ، وَلَا يَتَكَلَّمُ فِيهَا، وَفِيهَا تَكْبِيرٌ وَتَسْلِيمٌ، وَقَالَ: وَكَانَ ابْنُ عُمْرَ لَا يُصَلِّى إِلَّا طَاهِرًا وَلَا يُصَلِّى عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوكِهَا وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ.

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: عَرَضَ الْبُحَارِيُّ لِلرَّدِ عَلَى الشَّعْبِيِّ، فَإِنَّهُ أَجَازَ الصَّلَاةَ عَلَى الْجِنَازَةِ بِغَيْرِ طَهَارَةٍ قَالَ: لِأَنَّمَا وُيُوعُ وَلَا سُجُودٌ، وَالْفُقَهَاءُ مُجْمِعُونَ مِنْ السَّلَفِ، وَالْخَلَفِ عَلَى خِلَافِ قَوْلِهِ، فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى شُدُوذِهِ. لَيْسَ فِيهَا وَكُوعٌ وَلَا سُجُودٌ، وَالْفُقَهَاءُ مُجْمِعُونَ مِنْ السَّلَفِ، وَالْخَلَفِ عَلَى خِلَافِ قَوْلِهِ، فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى الْقِبْلَةِ، وَلَوْ كَانَتْ دُعَاءً كَمَا زَعَمَ الشَّعْبِيُّ لَجَازَتْ إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ. قَالَ: وَاحْتِجَاجُ الْبُعَارِيِّ فِي هَذَا الْبَابِ حَسَنٌ. قُلْت: فَالنِزَاعُ فِي سُجُودِ التِّلَاوَةِ، وَفِي صَلَاةٍ الْجِنَازَةِ، قِيلَ: هُمَا جَمِيعًا لَيْسَا صَلَاةً اللهَ عَلَى الشَّعْبِيُّ وَمَنْ وَافَقَهُ، وَقِيلَ: هُمَا جَمِيعًا صَلَاةٌ بَجِبُ هُمُا الطَّهَارَةُ، وَالْمَأْثُورُ عَنْ الصَّحَابَةِ، وَهُو الَّذِي تَدُلُّ كَمَا الطَّهَارَةُ، وَالْمَأْثُورُ عَنْ الصَّحَابَةِ، وَهُو الَّذِي تَدُلُّ كَمَا الطَّهَارَةُ، وَالْمَأْثُورُ عَنْ الصَّحَابَةِ، وَهُو الَّذِي تَدُلُّ عَلَيْهِ النُّصُوصُ.

وَالْقِيَاسُ الْفَرْقُ بَيْنَ الْجِنَازَةِ وَالسُّجُودِ الْمُجَرَّدِ سُجُودِ التِّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ بِالنَّصِّ: «لَا صَلَاةَ إِلَّا يَطْهُورٍ» . كَمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ» . وَفِي صَحِيحٍ مُسْلِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أَنَّهُ قَالَ: ". (٢)

<sup>(</sup>۱) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ۱/۱ ٣٤١

<sup>(</sup>۲) الفتاوي الكبري لابن تيمية ٣٤٣/١

٣٧- " ﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا ﴾ [الرعد: ١٥].

وَأَمَّا كَلَامُهُ فَلَهُ حُرْمَةٌ عَظِيمَةٌ؛ وَلِهِنَا يَنْهَى أَنْ يُقْرَأُ الْقُرْآنُ فِي حَالِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، فَإِذَا نَحْيَ أَنْ يُعْرَأُ السُّجُودِ، وَحُرْمَةُ الْمُصْحَفِ أَعْظَمُ مِنْ حُرْمَةِ الْمَسْجِدِ، وَالْمَسْجِدُ يَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَهُ لَا يُعْرَفُ اللَّهُجُودِ، وَحُرْمَةُ الْمُصْحَفِ أَعْظَمُ مِنْ حُرْمَةِ الْمَسْجِدِ، وَالْمَسْجِدُ يَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَهُ الْمُصْحَفِ، فَلَا السُّجُودِ، وَحُرْمَةُ الْمُصْحَفِ، فَلَا السُّجُودِ، وَحُرْمَةُ الْمُصْحَفِ، فَلَا اللَّهُ عُورَ لِلْمُحْدِثِ مَسُّ الْمُصْحَفِ؛ لِأَنَّ حُرْمَةَ الْمُصْحَفِ أَعْظَمُ، وَعَلَى هَذَا يَلْزَمُ إِذَا جَازَ الطَّوَافُ مَعَ الْحُدَثِ، أَنْ يَجُوزَ لِلْمُحْدِثِ مَسُّ الْمُصْحَفِ؛ لِأَنَّ حُرْمَةَ الْمُصْحَفِ أَعْظُمُ، وَعَلَى هَذَا يَلْوَهُ فَوَ لَلْمُحْدِثِ مَسُّ الْمُصْحَفِ؛ لِأَنَّ حُرْمَةَ الْمُصْحَفِ أَعْظُمُ، وَعَلَى هَذَا يَلْوَهُ فَوَ لِلْاَلُهُ وَالْوَلُوعُ هُوَ فَمَانَ، وَسَعِيدٍ: مِنْ أَنَّ الْحُائِضَ تُومِئُ بِالسُّجُودِ، هُوَ لِأَنَّ حَدَثَ الْحُائِضِ أَعْلَفُ، وَالرُّكُوعُ هُو سُخُودٌ حَفِيفٌ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَدًا ﴾ [البقرة: ٨٥] . قالُوا: وَكَعًا فَرُجِّصَ لَمَا فِي دُونِ كَمَالِ السُّجُودِ.

وَأَمَّا احْتِجَاجُ ابْنِ حَزْمٍ عَلَى أَنَّ مَا دُونَ رَكْعَتَيْنِ لَيْسَ بِصَلَاةٍ، بِقَوْلِهِ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى». فَهَذَا يَرْوِيهِ الْأَرْدِيُّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَارِقِيِّ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَهُوَ خِلَافُ مَا رَوَاهُ الثِّقَاتُ الْمَعْرُوفُونَ عَنْ ابْنِ عُمَر، وَهُوَ خِلَافُ مَا رَوَاهُ الثِّقَاتُ الْمَعْرُوفُونَ عَنْ ابْنِ عُمَر، وَهُوَ خِلَافُ مَا رَوَاهُ الثِّقَاتُ الْمَعْرُوفُونَ عَنْ ابْنِ عُمَر، وَهُوَ خِلَافُ مَا رَوَاهُ الثِّقَاتُ الْمَعْرُوفُونَ عَنْ ابْنِ عُمَر، وَهُو خِلَافُ مَا رَوَاهُ الثَّيْلِ مَثْنَى، فَإِذَا خِفْتَ الْفَجْرَ فَأَوْتِرْ فَإِخَالَ عَنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ؟ فَقَالَ: «صَلَّاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خِفْتَ الْفَجْرَ فَأَوْتِرْ بِوَاحِدَةٍ» .". (١)

٣٨- "فَإِنْ قِيلَ: يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا قَدْ ذَكَرَهُ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي جُعْلِسٍ آحَرَ كَلامًا مُبْتَدَأً لِآخَرَ: إِمَّا لِهِنَا لِلسَّائِلِ وَإِمَّا لِغَيْرِهِ. قِيلَ: كُلُّ مَنْ رَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ إِثَمَّا رَوَاهُ هَكَذَا، فَذَكُرُوا فِي أَوَّلِهِ السُّوَّالَ، وَفِي آخِرِهِ الْوَتْرَ، وَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا صَلَاةُ اللَّيْلِ، وَهَذَا حَالَقَهُمْ فَلَمْ يَذْكُرُ مَا فِي أَوَّلِهِ وَلَا مَا فِي آخِرِهِ، وَزَادَ فِي وَسَطِهِ، وَلَيْسَ آخِرِهِ الْوَتْرَ، وَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا صَلَاةُ اللَّيْلِ، وَهَذَا حَالَقَهُمْ فَلَمْ يَذْكُرُ مَا فِي أُولِهِ وَلَا مَا فِي آخِرِهِ، وَزَادَ فِي وَسَطِهِ، وَلَيْسَ فَيهِ إِلَّا صَلَاةُ اللَّيْلِ، وَهَذَا حَالَقَهُمْ فَلَمْ يَذْكُرُ مَا فِي أُولِهِ وَلَا مَا فِي آخِرِهِ، وَزَادَ فِي وَسَطِهِ، وَلَيْسَ هُو مِنْ الْمَعْرُوفِينَ بِالْحِفْظِ وَالْإِتْقَانِ، وَلِهَذَا لَمْ يُخْرَجْ حَدِيثَهُ أَهْلُ الصَّحِيحِ: الْبُحَارِيُّ وَمُسْلِمٌ، وَهَذِهِ الْأُمُورُ وَمَا أَشْبَهَهَا مَتَى تَأَمَّلَهَا اللَّبِيبُ عَلِمَ أَنَّهُ غَلِطَ فِي الْخَدِيثِ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ ذَلِكَ أَوْجَبَ رِيبَةً قَوِيَّةً مَّيْنُعُ الِاحْتِجَاجَ بِهِ عَلَى إِثْبَاتِ مِثْلِ هَذَا الْأَصْلِ الْعَظِيمِ.

وَمُمَّا يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّ الْوِتْرَ رَكْعَةُ، وَهُوَ صَلَاةُ، وَكَذَلِكَ صَلَاةُ الْجِنَازَةِ وَغَيْرِهَا، فَعُلِمَ أَنَّ النَّبِيَّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لَمْ يَقْصِدْ بِذَلِكَ بَيَانَ مُسَمَّى الصَّلَاةِ وَتَحْدِيدِهَا، فَإِنَّ الْحُدَّ يَطَّرِدُ وَيَنْعَكِسُ؟ فَإِنْ قِيلَ: قَصَدَ بَيَانَ مَا يَجُوزُ مِنْ الصَّلَاةِ. الصَّلَاةِ. الصَّلَاةِ.

قِيلَ: مَا ذَكَرْتُمْ جَائِزٌ، وَسُجُودُ التِّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ أَيْضًا جَائِزٌ، فَلَا يُمْكِنُ الِاسْتِدْلَال بِهِ لَا عَلَى الِاسْمِ، وَلَا عَلَى الْاسْمِ، وَلَا يَسْمِ اللهِ أَحَدٌ مِنْهُمْ، فَإِنَّهُ يَكُونُ حَطَأً، كَمَا قَالَ الْإِمَامُ الْحُكْمِ، وَكُلُّ قَوْلٍ يَنْفَرِدُ بِهِ الْمُتَأَخِّرُ عَنْ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَلَمْ يَسْبِقُهُ إِلَيْهِ أَحَدٌ مِنْهُمْ، فَإِنَّهُ يَكُونُ حَطَأً، كَمَا قَالَ الْإِمَامُ أَحْمُدُ بْنُ حَنْبَلِ: إِيَّاكَ أَنْ تَتَكَلَّمَ فِي مَسْأَلَةٍ لَيْسَ لَك فِيهَا إمَامٌ.

وَأَمَّا شُجُودُ السَّهْوِ: فَقَدْ جَوَّزَهُ البُّنُ حَزْمٍ أَيْضًا عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ، وَإِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ، كَسُجُودِ التِّلَاوَةِ بِنَاءً عَلَى أَصْلِهِ الضَّعِيفِ. وَلِهَذَا لَا يُعْرَفُ عَنْ أَحَدٍ مِنْ السَّلَفِ، وَلَيْسَ هُوَ مِثْلُ سُجُودِ التِّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ؛ لِأَنَّ هَذَا سَجْدَتَانِ

<sup>(</sup>۱) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ١/٨٥٣

يَقُومَانِ مَقَامَ رَكْعَةٍ مِنْ الصَّلَاةِ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ، حَدِيثِ الشَّكِّ: «إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فَلَمْ يَدْرِ ثَلَاثًا صَلَّى أَمْ أَرْبَعًا، فَلْيَطْرَحْ الشَّكَّ وَلْيَبْنِ عَلَى مَا تَيَقَّنَ، ثُمُّ لْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ «إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فَلَمْ يَدْرِ ثَلَاثًا صَلَّى أَمْ أَرْبَعًا، فَلْيَطْرَحْ الشَّكَّ وَلْيَبْنِ عَلَى مَا تَيَقَّنَ، ثُمُّ لْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ، فَإِنْ صَلَّى خَمْسًا شَفَعَتَا لَهُ صَلَاتَهُ، وَإِلَّا كَانَتَا تَرْغِيمًا لِلشَّيْطَانِ» .". (١)

٣٩-"أَ حَدُهُمَا: لَا إِعَادَةَ عَلَيْهَا، كَمَا نُقِلَ عَنْ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ: لِأَنَّ «الْمُسْتَحَاضَةَ الَّتِي قَالَتْ لِلنَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: إِنِيِّ حِضْت حَيْضَةً شَدِيدَةً كَبِيرَةً مُنْكَرَةً مَنَعَتْنِي الصَّلَاةَ وَالصِّيَامَ». أَمَرَهَا بِمَا يَجِبُ فِي الْمُسْتَقْبِلِ، وَسَلَّمَ -: إِنِيِّ حِضْت حَيْضَةً شَدِيدَةً كَبِيرَةً مُنْكَرَةً مَنَعَتْنِي الصَّلَاةَ وَالصِّيَامَ». أَمَرَهَا بِقَضَاءِ صَلَاةِ الْمَاضِي.

وَقَدْ ثَبَتَ عِنْدِي بِالنَّقْلِ الْمُتَوَاتِرِ أَنَّ فِي النِّسَاءِ وَالرِّجَالِ بِالْبَوَادِي وَغَيْرِ الْبَوَادِي مَنْ يَبْلُغُ وَلَا يَعْلَمُ أَنَّ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ وَالرِّجَالِ بِالْبَوَادِي وَغَيْرِ الْبَوَادِي مَنْ يَبْلُغُ وَلَا يَعْلَمُ أَنَّ الصَّلَاةِ إِلَّا الْمَرْأَةُ الْكَبِيرَةُ، وَاجِبَةٌ؛ بَلْ إِذَا قِيلَ لِلْمَرْأَةِ: صَلِّي، تَقُولُ: حَتَّى أَكْبَرَ وَأُصِيرَ عَجُوزَةً، ظَانَّةً أَنَّهُ لَا يُخَاطَبَ بِالصَّلَاةِ إِلَّا الْمَرْأَةُ الْكَبِيرَةُ، كَالْعَجُوزِ وَخُوهَا.

وَفِي أَتْبَاعِ الشُّيُوخِ طَوَائِفُ كَثِيرُونَ لَا يَعْلَمُونَ أَنَّ الصَّلَاةَ وَاحِبَةٌ عَلَيْهِمْ، فَهَؤُلَاءِ لَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ فِي الصَّحِيحِ قَضَاءُ الصَّلَوَاتِ، سَوَاءٌ قِيلَ: كَانُوا كُفَّارًا، أَوْ كَانُوا مَعْذُورِينَ بِالْجَهْلِ.

وَكَذَلِكَ مَنْ كَانَ مُنَافِقًا زِنْدِيقًا يُظْهِرُ الْإِسْلَامَ وَيُبْطِنُ خِلَافَهُ، وَهُوَ لَا يُصَلِّي، أَوْ يُصلِّي أَحْيَانًا بِلَا وُضُوءٍ، أَوْ لَا يَعَتَقِدُ وُجُوبَ الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ إِذَا تَابَ مِنْ نِفَاقِهِ وَصَلَّى فَإِنَّهُ لَا قَضَاءَ عَلَيْهِ عِنْدَ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ، وَالْمُرْتَدُّ الَّذِي كَانَ يَعْتَقِدُ وُجُوبَ الصَّلَاةِ ثُمَّ ارْتَدَّ عَنْ الْإِسْلَامِ ثُمَّ عَادَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ قَضَاءُ مَا تَرَكَهُ حَالَ الرِّدَّةِ عِنْدَ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ. يَعْتَقِدُ وُجُوبَ الصَّلَاةِ ثُمَّ ارْتَدَّ عَنْ الْإِسْلَامِ ثُمَّ عَادَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ قَضَاءُ مَا تَرَكَهُ حَالَ الرِّدَّةِ عِنْدَ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ. وَمَا اللّهُ عَنْ الْإِسْلَامِ ثُمَّ عَادَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ قَضَاءُ مَا تَرَكَهُ حَالَ الرِّدَّةِ عِنْدَ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ.

كَمَالِكِ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَأَحْمَدَ فِي ظَاهِرِ مَذْهَبِهِ؛ فَإِنَّ الْمُرْتَدِّينَ الَّذِينَ ارْتَدُّوا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: كَعَبْدِ اللهِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي سَرْحٍ، وَغَيْرِهِ مَكَثُوا عَلَى الْكُفْرِ مُدَّةً ثُمَّ أَسْلَمُوا، وَلَمْ يَأْمُرْ أَحَدًا مِنْهُمْ بِقَضَاءِ مَا تَرْحُوهُ، وَكَذَلِكَ الْمُرْتَدُّونَ عَلَى عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ لَمْ يُؤْمَرُوا بِقَضَاءِ صَلَاةٍ؛ وَلَا غَيْرِهَا.

وَأَمَّا مَنْ كَانَ عَالِمًا بِوُجُوكِهَا وَتَرَكَهَا بِلَا تَأْوِيلٍ حَتَّى حَرَجَ وَقْتُهَا الْمُوَقَّتُ، فَهَذَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ عِنْدَ الْأَوْمَةِ الْأَوْمَةِ، وَذَهَبَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ الْبُنُ حَزْمٍ وَغَيْرُهُ، إلَى أَنَّ فِعْلَهَا بَعْدَ الْوَقْتِ لَا يَصِحُّ مِنْ هَؤُلَاءٍ، وَكَذَلِكَ قَالُوا فِيمَنْ الْأَرْبَعَةِ، وَذَهَبَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ النِّنُ حَزْمٍ وَغَيْرُهُ، إلى أَنَّ فِعْلَهَا بَعْدَ الْوَقْتِ لَا يَصِحُّ مِنْ هَؤُلَاءٍ، وَكَذَلِكَ قَالُوا فِيمَنْ تَرَكَ الصَّوْمَ تَعَمُّدًا، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.

[مَسْأَلَةٌ عَلَيْهِ صَلَوَاتٌ كَثِيرةٌ فَاتَّنَّهُ هَلْ يُصَلِّيهَا بِسُنَنِهَا]

٢٦ - ٢٦ مَسْأَلَةُ:

فِي رَجُلٍ عَلَيْهِ صَلَوَاتٌ كَثِيرَةٌ فَاتَتْهُ؛ هَلْ يُصَلِّيهَا بِسُنَنِهَا؟ أَمْ الْفَرِيضَةَ وَحْدَهَا؟ وَهَلْ تُقْضَى فِي سَائِرِ الْأَوْقَاتِ مِنْ

<sup>(</sup>۱) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ٢٦٠/١

## لَيْلِ أَوْ نَهَارٍ؟". (١)

• ٤ - "أَحَدُهُمَا: إِنَّمَا مِنْ الْفَاتِحَةِ دُونَ غَيْرِهَا، تَجِبُ قِرَاءَتُمَا حَيْثُ تَجِبُ قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ.

وَالثَّابِي: وَهُوَ الْأَصَحُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْفَاتِحَةِ وَغَيْرِهَا فِي ذَلِكَ، وَأَنَّ قِرَاءَكَمَا فِي أَوَّلِ الْفَاتِحَةِ كَقِرَاءَكِمَا فِي أَوَّلِ السُّورِ، وَالْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ تُوافِقُ هَذَا الْقَوْلَ، لَا تُخَالِفُهُ.

وَحِينَفِذٍ الْخِلَافُ أَيْضًا فِي قِرَاءَهِمَا فِي الصَّلَاةِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ أَحَدُهَا: أَنَّمَا وَاحِبَةٌ وُجُوبَ الْفَاتِحَةِ، كَمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ فِي إحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ، وَطَائِفَةٍ مِنْ أَهْلِ الْخَدِيثِ، بِنَاءً عَلَى أَثَّمَا مِنْ الْفَاتِحَةِ.

وَالثَّابِي: قَوْلُ مَنْ يَقُولُ: قِرَاءَتُهَا مَكْرُوهَةٌ سِرًّا وَجَهْرًا، كَمَا هُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ مَالِكِ. وَالْقَوْلُ الثَّالِثُ: أَنَّ قِرَاءَتُهَا جَائِزَةٌ؛ بَلْ مُسْتَحَبَّةٌ، وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَحْمَدَ فِي الْمَشْهُورِ عَنْهُ. وَأَكْثَرِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَطَائِفَةٌ مِنْ قِرَاءَتَهَا جَائِزَةٌ؛ بَلْ مُسْتَحَبَّةٌ، وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَة وَأَحْمَد فِي الْمَشْهُورِ عَنْهُ. وَأَكْثَرِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَطَائِفَةٌ مِنْ هَؤُلاءِ يُسَوِّي بَيْنَ قِرَاءَتِهَا، وَيُحَيَّرُ بَيْنَ الْأَمْرِيْنِ مُعْتَقِدِينَ أَنَّ هَذَا عَلَى إحْدَى الْقِرَاءَتَيْنِ، وَذَلِكَ عَلَى الْقَرَاءَةِ الْأُحْرَى.

ثُمُّ مَعَ قِرَاءَتِهَا هَلْ يُسَنُّ الجُهْرُ أَوْ لَا يُسَنُّ، عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ: قِيل: يُسَنُّ الجُهْرُ بِهَا. كَقَوْلِ الشَّافِعِيِّ، وَمَنْ وَافَقَهُ. وَقِيلَ: لَا يُسَنُّ الجُهْرُ بِهَا، كَمَا هُوَ قَوْلُ الجُمْهُورِ مِنْ أَهْلِ الحُدِيثِ وَالرَّأْيِ، وَفُقَهَاءِ الْأَمْصَارِ.

وَقِيلَ: يُخَيَّرُ بَيْنَهُمَا. كَمَا يُرْوَى عَنْ إِسْحَاقَ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ حَزْمٍ وَغَيْرِهِ.

وَمَعَ هَذَا فَالصَّوَابُ أَنَّ مَا لَا يُجْهَرُ بِهِ قَدْ يُشْرَعُ الْجَهْرُ بِهِ لِمَصْلَحَةٍ رَاجِحَةٍ، فَيُشْرَعُ لِلْإِمَامِ أَحْيَانًا لِمِثْلِ تَعْلِيمِ الْمَأْمُومِينَ، وَيَسُوغُ لِلْإِمَامِ أَنْ يَجْهَرُوا بِالْكَلِمَاتِ الْيَسِيرَةِ أَحْيَانًا، وَيَسُوغُ أَيْضًا أَنْ يَتْرُكَ الْإِنْسَانُ الْأَفْضَلَ لِتَأْلِيفِ الْمُأْمُومِينَ، وَيَسُوغُ لِلْمُصَلِّينَ أَنْ يَجْهَرُوا بِالْكَلِمَاتِ الْيَسِيرَةِ أَحْيَانًا، وَيَسُوغُ أَيْضًا أَنْ يَتْرُكَ الْإِنْسَانُ الْأَفْضَلَ لِتَأْلِيفِ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِنَاءَ الْبَيْتِ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِنَاءَ الْبَيْتِ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ؛ لِكُونِ قُرَيْشٍ كَانُوا حَدِيثِي عَهْدٍ بِإِجْنَاهِلِيَّةِ، وَحَشِي تَنْفِيرَهُمْ بِذَلِكَ. وَرَأَى أَنَّ مَصْلَحَةَ الإجْتِمَاعِ وَلِلاَثِيلَافِ مُقَدِّمَةً عَلَى مَصْلَحَةِ الْبِنَاءِ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ.

وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ - لَمَّا أَكْمَلَ الصَّلَاةَ حَلْفَ عُثْمَانَ، وَأَنْكُرَ عَلَيْهِ فَقِيلَ لَهُ فِي ". (٢)

٤١ - "وَقِيلَ: هِيَ وَاحِبَةٌ عَلَى الْكِفَايَةِ، وَهَذَا هُوَ الْمُرَجَّحُ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَقَوْلُ بَعْضِ أَصْحَابِ مَالِكٍ، وَقَوْلٍ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ.

وَقِيلَ: هِيَ وَاحِبَةٌ عَلَى الْأَعْيَانِ: وَهَذَا هُوَ الْمَنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ، مِنْ أَئِمَّةِ السَّلَفِ، وَفُقَهَاءِ الْحَدِيثِ، وَغَيْرِهِمْ.

وَهَؤُلاءِ تَنَازَعُوا فِيمَا إِذَا صَلَّى مُنْفَرِدًا لِغَيْرِ عُذْرٍ، هَلْ تَصِحُّ صَلَاتُهُ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ: أَحَدُهُمَا: لَا تَصِحُّ، وَهُوَ قَوْلُ

<sup>(</sup>۱) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ۱/۲ه

<sup>(</sup>۲) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ١٨١/٢

طَائِفَةٍ مِنْ قُدَمَاءِ أَصْحَابِ أَحْمَدَ، وَذَكَرَهُ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى، فِي شَرْحِ الْمَذْهَبِ عَنْهُمْ، وَبَعْضُ مُتَأَخِّرِيهِمْ كَابْنِ عَقِيل، وَهُوَ قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنْ السَّلَفِ، وَاخْتَارَهُ الْبُنُ حَزْمٍ وَغَيْرُهُ.

وَالثَّانِي: تَصِحُ مَعَ إِثْمِهِ بِالتَّرْكِ، وَهَذَا هُوَ الْمَأْثُورُ عَنْ أَحْمَدَ، وَقَوْلُ أَكْثَرِ أَصْحَابِهِ.

وَالَّذِينَ نَفُوْا الْوُجُوبَ احْتَجُّوا بِتَفْضِيلِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: صَلَّاةَ الْجُمَاعَةِ عَلَى صَلَاةِ الرَّجُلِ وَحْدَهُ. قَالُوا: وَلَوْ كَانَتْ وَاحِبَةً لَمْ تَصِحَّ صَلَاةُ الْمُنْفَرِدِ، وَلَمْ يَكُنْ هُنَاكَ تَفْضِيلٌ، وَحَمَلُوا مَا جَاءَ مِنْ هَمِّ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِالتَّحْرِيقِ عَلَى مَنْ تَرَكَ الجُّمُعَةَ، أَوْ عَلَى الْمُنَافِقِينَ الَّذِينَ كَانُوا يَتَخَلَّفُونَ عَنْ الجُمَاعَةِ مَعَ النِّفَاقِ، وَأَنَّ تَحْرِيقَهُمْ كَانَ لِأَجْلِ النِّفَاقِ لَا لِأَجْلِ تَرْكِ الجُمَاعَةِ.

مَعَ الصَّلَاةِ فِي الْبُيُوتِ.

وَأُمَّا الْمُوحِبُونَ: فَاحْتَجُوا بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْآثَارِ.

أَمَّا الْكِتَابُ: فَقُوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ هُمُ الصَّلاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ ﴾ [النساء: ١٠٢] الْآيَة.

وَفِيهَا دَلِيلَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ أَمَرَهُمْ بِصَلَاةِ الجُمَاعَةِ مَعَهُ فِي صَلَاةِ الْخُوْفِ، وَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى وُجُوهِمَا حَالَ الْخُوْفِ، وَفَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى وُجُوهِمَا حَالَ الْأَمْنِ.

الثَّانِي: أَنَّهُ سَنَّ صَلَاةَ الْخَوْفِ جَمَاعَةً، وَسَوَّغَ فِيهَا مَا لَا يَجُوزُ لِغَيْرٍ عُذْرٍ، كَاسْتِدْبَارِ الْقِبْلَةِ، وَالْعَمَلِ الْكَثِيرِ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لِغَيْرٍ عُذْرٍ بِالِاتِّفَاقِ، وَكَذَلِكَ مُفَارَقَةُ الْإِمَامِ قَبْلَ السَّلَامِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَكَذَلِكَ التَّحَلُّفُ عَنْ مُتَابَعَةِ الْإِمَامِ، كَمُوزُ لِغَيْرٍ عُذْرٍ بِالِاتِّفَاقِ، وَكَذَلِكَ مُفَارَقَةُ الْإِمَامِ قَبْلَ السَّلَامِ عِنْدَ الجُمْهُورِ، وَكَذَلِكَ التَّحَلُّفُ عَنْ مُتَابَعَةِ الْإِمَامِ، كَمَا يَتَأَحَّرُ". (١)

٤٢ - "وَهَلْ قِرَاءَتُهُ لِلْفَاتِحَةِ مَعَ الْجَهْرِ وَاحِبَةٌ أَوْ مُسْتَحَبَّةُ

؟ عَلَى قَوْلَيْنِ: أَحَدُهُمَا: إِنَّمَا وَاحِبَةُ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ فِي الْجَدِيدِ، وَقَوْلُ <mark>ابْنِ حَزْمٍ.</mark>

وَالنَّانِي: إِنَّمَا مُسْتَحَبَّةُ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ، وَاللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، وَاخْتِيَارُ جَدِّي أَبِي الْبَرَكَاتِ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى الاِخْتِيَاطِ فِي الْبَرَكَاتِ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى الْخُرُوجِ مِنْ الْخِلَافِ فِي وَقْتِ الْعَصْرِ، وَفِي فَسْخِ الْحَجِّ، وَالْمَسْأَلَةِ، كَمَا لَا سَبِيلَ إِلَى الْخُرُوجِ مِنْ الْخِلَافِ فِي وَقْتِ الْعَصْرِ، وَفِي فَسْخِ الْحَجِّ، وَخُو ذَلِكَ مِنْ الْمَسَائِلِ.

يَتَعَيَّنُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ النَّظُرُ فِيمَا يُوجِبُهُ الدَّلِيلُ الشَّرْعِيُّ، وَذَلِكَ أَنَّ كَثِيرًا مِنْ الْعُلَمَاءِ يَقُولُ: صَلَاةُ الْعَصْرِ يَخْرُجُ وَقْتُهَا إِذَا صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَيْهِ، كَالْمَشْهُورِ مِنْ مَذْهَبِ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ، وَهُوَ إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ. وَقْتُهَا إِذَا صَلَى وَقْتٍ جَعُوزُ فِيهِ صَلَاةُ الْعَصْرِ، بِخِلَافِ غَيْرِهَا فَإِنَّهُ إِذَا صَلَّى وَقْتٍ جَعُوزُ فِيهِ صَلَاةُ الْعَصْرِ، بِخِلَافِ غَيْرِهَا فَإِنَّهُ إِذَا صَلَّى الظُّهْرَ بَعْدَ الزَّوَالِ بَعْدَ مَصِيرِ ظِلِّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ، سِوَى ظِلِّ الزَّوَالِ صَحَّتْ صَلَاتُهُ، وَالْمَغْرِبُ أَيْضًا جُوزِئُ بِإِتِّفَاقِهِمْ إِذَا صَلَّى بَعْدَ مَغِيبِ الشَّفَقِ الْأَبْيَضِ، إِلَى تُلُثِ اللَّيْلِ، وَالْفَجْرُ إِنَّا لَقَاقِهِمْ إِذَا صَلَّى بَعْدَ الثَّوْلِ بَعْدَ الْغُرُوبِ، وَالْعِشَاءُ بُحُزِئُ بِإِتِّفَاقِهِمْ إِذَا صَلَّى بَعْدَ مَغِيبِ الشَّفَقِ الْأَبْيَضِ، إِلَى تُلُثِ اللَّيْلِ، وَالْفَجْرُ

<sup>(</sup>۱) الفتاوي الكبرى لابن تيمية ۲۷۰/۲

جُّنِئُ بِاتِّقَاقِهِمْ إِذَا صَلَّاهَا بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى الْإِسْفَارِ الشَّدِيدِ، وَأَمَّا الْعَصْرُ فَهَذَا يَقُولُ: تُصَلَّى إِلَى الْمِثْلَيْنِ، وَالصَّحِيحُ أَثَّا تُصَلَّى مِنْ حِينِ يَصِيرُ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ إِلَى اصْفِرَارِ وَهَذَا يَقُولُ: لَا تُصَلَّى إِلَّا بَعْدَ الْمِثْلَيْنِ، وَالصَّحِيحُ أَثَّا تُصلَّى مِنْ حِينِ يَصِيرُ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ إِلَى اصْفِرَارِ الشَّمْسِ، فَوَقْتُهَا أَوْسَعُ، كَمَا قَالَهُ هَوُّلَاءٍ، وَهَؤُلَاءٍ، وَعَلَى هَذَا تَدُلُّ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ الْمَدَنِيَّةُ، وَهُو قَوْلُ أَيِي الشَّمْسِ، فَوَقْتُهَا أَوْسَعُ، كَمَا قَالَهُ هَوُّلَاءٍ، وَهَؤُلَاءٍ، وَعَلَى هَذَا تَدُلُّ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ الْمَدَنِيَّةُ، وَهُو قَوْلُ أَي يَوسُفَ، وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَنِ وَهُو الرِّوَايَةُ الْأُحْرَى عَنْ أَحْمَدَ.

وَالْمَقْصُودُ هُنَا أَنَّ مِنْ الْمَسَائِلِ مَسَائِلَ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُعْمَلَ فِيهَا بِقَوْلٍ يَجْمَعُ، لَكِنْ وَلِلَهِ الْخَمْدُ الْقَوْلُ الصَّحِيحُ عَلَيْهِ دَلَائِلُ شَرْعِيَّةٌ ثُبَيِّنُ الْحَقَّ.

وَمِنْ ذَلِكَ فَسْخُ الْحَجِّ إِلَى الْعُمْرَةِ، فَإِنَّ الْحَجَّ الَّذِي اتَّفَقَ الْأَثِمَّةُ عَلَى جَوَازِهِ أَنْ يُهِلَّ مُتَمَتِّعًا يَحْرُمُ بِعُمْرَةٍ ابْتِدَاءً، وَيُهِلَّ قَارِنًا وَقَدْ سَاقَ الْهَدْيَ، فَأَمَّا إِنْ أَفْرَدَ أَوْ قَرَنَ وَلَمْ يَسُقْ الْهُدْيَ فَفِي حَجِّهِ نِزَاعٌ بَيْنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ. وَيُهِلَّ قَارِنًا وَقَدْ سَاقَ الْهَدْيَ، فَإِنْ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ. وَالْمَقْصُودُ هُنَا الْقِرَاءَةُ حَلْفَ الْإِمَامِ فَنَقُولُ: إِذَا جَهَرَ الْإِمَامُ اسْتَمَعَ لِقِرَاءَتِهِ، فَإِنْ كَانَ لَا يَسْمَعُ لِبُعْدِهِ فَإِنَّهُ يَقُرَأُ وَلَا الْقَوْلَيْنِ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ، وَإِنْ كَانَ لَا". (١)

٣٤- "لَمْ يَقْرَأْ هِمَا» وَهَذَا الْحَدِيثُ مُعَلَّلٌ عِنْدَ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ بِأُمُورٍ كَثِيرَةٍ، ضَعَقَهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ مِنْ الْأَئِمَّةِ وَقَدْ بَسَطَ الْكَلَامَ عَلَى ضَعْفِهِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ، وَبَيَّنَ أَنَّ الْحَدِيثَ الصَّحِيحَ قَوْلُ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بَسَطَ الْكَلَامَ عَلَى ضَعْفِهِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ، وَبَيَّنَ أَنَّ الْحَدِيثَ الصَّحِيحَيْنِ وَرَوَاهُ الزُّهْرِيُّ عَنْ مُحُمُودِ بْنِ الرَّبِيعِ عَنْ عُبَادَةَ وَ الصَّحِيحَيْنِ وَرَوَاهُ الزُّهْرِيُّ عَنْ مُحُمُودِ بْنِ الرَّبِيعِ عَنْ عُبَادَةَ وَ الصَّحِيحَيْنِ وَرَوَاهُ الزُّهْرِيُّ عَنْ مُحُمُودِ بْنِ الرَّبِيعِ عَنْ عُبَادَةَ وَاللَّهُ أَنَّ عُبَادَةً كَانَ يَوْمُ بِبَيْتِ الْمَقْدِسِ، فَقَالَ هَذَا فَاشْتَبَهَ عَلَيْهِمْ وَأَمَّا هَذَا الْمُرْفُوعُ بِالْمَوْقُوفِ عَلَى عُبَادَةً .

وَأَيْضًا: فَقَدْ تَكَلَّمَ الْعُلَمَاءُ قَدِيمًا وَحَدِيثًا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَبَسَطُوا الْقَوْلَ فِيهَا، وَفِي غَيْرِهَا، مِنْ الْمَسَائِلِ. وَتَارَةً أَفْرَدُوا الْقَوْلَ فِيهَا فِي مُصَنَّفَاتٍ مُفْرَدَةٍ، وَانْتَصَرَ طَائِفَةٌ لِلْإِثْبَاتِ فِي مُصَنَّفَاتٍ مُفْرَدَةٍ: كَالْبُحَارِيِّ وَغَيْرِهِ. وَطَائِفَةٌ لِلنَّفْيِ: كَأَبِي مُطِيعٍ الْبَلْخِيِّ، وَكَرَّامٍ، وَغَيْرِهِمَا.

وَمَنْ تَأْمَّلَ مُصَنَّفَاتِ الطَّوَائِفِ تَبَيَّنَ لَهُ الْقَوْلُ الْوَسَطُ.

فَإِنَّ عَامَّةَ الْمُصَنَّفَاتِ الْمُفْرَدَةِ تَتَضَمَّنُ صُورَ كُلِّ مِنْ الْقَوْلَيْنِ الْمُتَبَايِنَيْنِ، قَوْلِ مَنْ يَنْهَى عَنْ الْقِرَاءَةِ حَلْفَ الْإِمَامِ، حَتَّى فِي صَلَاةِ السِّرِّ.

وَقَوْلِ مَنْ يَأْمُرُ بِالْقِرَاءَةِ حَلْفَهُ مَعَ سَمَاعِ جَهْرِ الْإِمَامِ، وَالْبُحَارِيُّ مِمَّنْ بَالَغَ فِي الِانْتِصَارِ لِلْإِثْبَاتِ بِالْقِرَاءَةِ حَتَّى مَعَ جَهْرِ الْإِمَامِ؛ بَلْ يُوجِبُ ذَلِكَ، كَمَا يَقُولُهُ الشَّافِعِيُّ فِي الجُّدِيدِ، وَابْنُ حَزْمٍ، وَمَعَ هَذَا فَحُجَجُهُ وَمُصَنَّفُهُ إِنَّا جَهْرِ الْإِمَامِ؛ بَلْ يُوجِبُ ذَلِكَ، كَمَا يَقُولُهُ الشَّافِعِيُّ فِي الجُّدِيدِ، وَابْنُ حَزْمٍ، وَمَعَ هَذَا فَحُجَجُهُ وَمُصَنَّفُهُ إِنَّا تَصْعِيفَ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةً فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَتَوَابِعِهَا، مِثْلَ كَوْنِهِ.

[قِرَاءَة الْمُؤْتَمّ خَلْفَ الْإِمَامِ]

<sup>(</sup>۱) الفتاوي الكبرى لابن تيمية ۲۸۷/۲

٢٣٩ - ١٥٥ - سُئِلَ: فِي قِرَاءَةِ الْمُؤْتِمِّ حَلْفَ الْإِمَامِ: جَائِزَةٌ أَمْ لَا؟ وَإِذَا قَرَأً حَلْفَ الْإِمَامِ: هَلْ عَلَيْهِ إِثْمٌ فِي ذَلِكَ، أَمْ لَا؟

الْجُوَابُ: الْقِرَاءَةُ حَلْفَ الْإِمَامِ فِي الصَّلَاةِ لَا تَبْطُلُ عِنْدَ الْأَئِمَّةِ - رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ - لَكِنْ تَنَازَعَ الْعُلَمَاءُ أَيُّهُمَا الْجُوَابُ: الْقِرَاءَةُ حَلْفَ الْإِمَامِ فِي الصَّلَاةِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ: أَنَّ الْأَفْضَلَ لَهُ أَنْ يَقْرَأَ فِي حَالِ شُكُوتِ". (١)

٤٤ - " [مَسْأَلَةٌ قِرَاءَةُ الْكَهْفِ بَعْدَ عَصْرِ الجُمُعَةِ]

٣٠٥ - ٢٢١ - مَسْأَلَةُ:

هَلْ قِرَاءَةُ الْكَهْفِ بَعْدَ عَصْرِ الْجُمُعَةِ، جَاءَ فِيهِ حَدِيثٌ أَمْ لَا؟

الْجُوَابُ: الْحُمْدُ لِلَّهِ. قِرَاءَةُ سُورَةِ الْكَهْفِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا آثَارٌ، ذَكَرَهَا أَهْلُ الْحُدِيثِ وَالْفِقْهِ، لَكِنْ هِيَ مُطْلَقَةٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، مَا سَمِعْت أَثَّا مُخْتَصَّةٌ بَعْدَ الْعَصْر، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[مَسْأَلَةٌ فَرْشِ السَّجَّادَةِ فِي الرَّوْضَةِ الشَّرِيفَةِ]

٣٠٦ - ٢٢٢ - مَسْأَلَةٌ: عَنْ فَرْشِ السَّجَّادَةِ فِي الرَّوْضَةِ الشَّرِيفَةِ، هَلْ يَجُوزُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَفْرِشَ شَيْئًا وَيَخْتَصَّ بِهِ مَعَ غَيْبَتِهِ، وَيَمْنَعَ بِهِ غَيْرَهُ. هَذَا غَصْبٌ لِتِلْكَ الْبُقْعَةِ، وَمَنْعٌ لِلْمُسْلِمِينَ مِّنَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ مِنْ الصَّلَاةِ، وَالسُّنَّةُ أَنْ يَتَقَدَّمَ الرَّجُلُ بِنَفْسِهِ، وَأَمَّا مَنْ يَتَقَدَّمُ بِسَجَّادَةٍ فَهُوَ ظَالِمٌ، يُنْهَى عَنْهُ وَيَجُبُ رَفْعُ تِلْكَ السَّجَادَةٍ فَهُو ظَالِمٌ، يُنْهَى عَنْهُ وَيَجِبُ رَفْعُ تِلْكَ السَّجَاحِيدِ، وَيُمَكَّنُ النَّاسَ مِنْ مَكَانِهَا.

هَذَا مَعَ أَنَّ أَصْلَ الْفُرْشِ بِدْعَةٌ، لَا سِيَّمَا فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -. فَإِنَّ رَسُولَ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَأَصْحَابَهُ كَانُوا يُصَلُّونَ عَلَى الْأَرْضِ، وَالْحُمْرَةُ الَّتِي كَانَ يُصَلِّي عَلَيْهَا رَسُولُ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - صَغِيرَةٌ، لَيْسَتْ بِقَدْرِ السَّجَّادَةِ. قُلْت فَقَدْ نَقَلَ ابْنُ حَزْمٍ فِي الْمُحَلَّى عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ: أَنَّهُ لَا وَسَلَّمَ - صَغِيرَةٌ، لَيْسَتْ بِقَدْرِ السَّجَّادَةِ. قُلْت فَقَدْ نَقَلَ ابْنُ حَزْمٍ فِي الْمُحَلَّى عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الصَّلَاةُ فِي مَسْجِدٍ إِلَّا عَلَى الْأَرْضِ، وَلَمَّا قَدِمَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ مِنْ الْعِرَاقِ، وَفَرَشَ فِي الْمَسْجِدِ. أَمَرَ مَهْدِيٍّ مِنْ الْعِرَاقِ، وَفَرَشَ فِي الْمَسْجِدِ. أَمَرَ مَلْكُ بْنُ أَنْسٍ بِحَبْسِهِ تَعْزِيرًا لَهُ، حَتَّى رُوحِعَ فِي ذَلِكَ، فَذَكَرَ أَنَّ فِعْلَ هَذَا فِي مِثْلِ هَذَا الْمَسْجِدِ بِدْعَةٌ يُؤَدَّبُ صَاحِبُهَا.

وَعَلَى النَّاسِ الْإِنْكَارُ عَلَى مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ، وَالْمَنْعُ مِنْهُ، لَا سِيَّمَا وُلَاةُ الْأَمْرِ الَّذِينَ لَهُمْ هُنَالِكَ وِلَايَةٌ عَلَى الْمَسْجِدِ، فَإِنَّهُ يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِمْ رَفْعُ هَذِهِ السَّجَاجِيدِ، وَلَوْ عُوقِبَ أَصْحَابُهُ بِالصَّدَقَةِ كِمَا لَكَانَ هَذَا مِمَّا يَسُوغُ فِي الْإِجْتِهَادِ، فَإِنَّهُ يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِمْ رَفْعُ هَذِهِ السَّجَاجِيدِ، وَلَوْ عُوقِبَ أَصْحَابُهُ بِالصَّدَقَةِ كِمَا لَكَانَ هَذَا مِمَّا يَسُوغُ فِي الْإِجْتِهَادِ، انْتَهَى.". (٢)

<sup>(</sup>۱) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ۲۹۹/۲

<sup>(</sup>۲) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ٣٦٧/٢

٥٥ - "فَمَنْ لَمْ يَخْمَدْ اللَّهَ لَمْ يَشْكُرُهُ، وَفِي الصَّحِيحِ، عَنْ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَيْرُضَى عَنْ الْعَبْدِ أَنْ يَأْكُلَ الْأَكْلَةَ فَيَحْمَدَهُ عَلَيْهَا، وَيَشْرَبَ الشَّرْبَةَ فَيَحْمَدَهُ عَلَيْهَا» . وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[مَسْأَلَةٌ فِيمَنْ قَالَ لَا يَجُورُ الدُّعَاءُ إِلَّا بِالتِّسْعَةِ وَالتِّسْعِينَ اسْمًا]

٣١٧ - ٥ - مَسْأَلَةُ:

فِيمَنْ قَالَ: لَا يَجُوزُ الدُّعَاءُ إِلَّا بِالتِّسْعَةِ وَالتِّسْعِينَ اسْمًا، وَلَا يَقُولُ: يَا حَنَّانُ يَا مَنَّانُ، وَلَا يَقُولُ: يَا دَلِيلَ الْخَائِرِينَ، فَهَلْ لَهُ أَنْ يَقُولُ ذَلِكَ؟

الجُوَابُ: الحُمْدُ لِلّهِ. هَذَا الْقُوْلُ وَإِنْ كَانَ قَدْ قَالَهُ طَائِفَةٌ مِنْ الْمُتَأَجِّرِينَ، كَأَبِي مُحَمَّدِ بِنِ حَزْمٍ، وَعَلَى ذَلِكَ مَضَى سَلَفُ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتُهَا، وَهُوَ الصَّوَابُ لِوُجُوهٍ: أَحَدُهَا: أَنَّ التِسْعَةَ وَالتِسْعِينَ الْعُلَمَاءِ عَلَى خِلافِهِ، وَعَلَى ذَلِكَ مَضَى سَلَفُ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتُهَا، وَهُوَ الصَّوَابُ لِوُجُوهٍ: أَحَدُهَا: أَنَّ التِسْعَةَ وَالتِسْعِينَ اسْمًا لَمْ يَرِدْ فِي تَعْيِينِهَا حَدِيثُ صَحِيحٌ عَنْ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَأَشْهَرُ مَا عِنْدَ النَّاسِ فِيهَا، حَدِيثُ التَّاسِ فِيهَا، حَدِيثُ التَّرِمْذِيِّ، الَّذِي رَوَاهُ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ شُعِيْبٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، وَحُفَّاطُ أَهْلِ الْحَدِيثِ يَقُولُونَ هَذِهِ الزِّيَادَةُ مِمَّا التَّرْمِذِيِّ، الَّذِي رَوَاهُ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ شُعِيْبٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، وَحُفَّاطُ أَهْلِ الْحَدِيثِ يَقُولُونَ هَذِهِ الزِّيَادَةُ مِمَّا جَمْعَ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ شُيُوحِهِ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَفِيهَا حَدِيثُ ثَانٍ أَضْعَفُ مِنْ هَذَا، رَوَاهُ البُنُ مَاجَهُ، وَقَدْ رُويَ فِي عَدَدِهَا غَيْرُ هَذَى النَّوْعَيْنِ مِنْ جَمْعِ بَعْضِ السَّلَفِ، وَهَذَا الْقَائِلُ الَّذِي حَصَرَ أَسْمَاءَ اللَّهِ فِي تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ مُ مِنْ الْقُرْآنِ.

وَإِذَا لَمْ يَقُمْ عَلَى تَعْيِينِهَا دَلِيلٌ يَجِبُ الْقَوْلُ بِهِ، لَمْ يُمْكِنْ أَنْ يُقَالَ هِيَ الَّتِي يَجُوزُ الدُّعَاءُ بِهَا دُونَ غَيْرِهَا، لِأَنَّهُ لَا سَبِيلَ إِلَى تَمْيِيزِ الْمَأْمُورِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِنْ الْمَأْمُورِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِنْ الْمَأْمُورِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِنْ الْمَحْظُورِ، وَإِنْ قِيلَ: هَذَا أَكْتَرُ مِنْ تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ. الْمَحْظُورِ، وَإِنْ قِيلَ: هَذَا أَكْتَرُ مِنْ تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ.

الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ إِذَا قِيلَ تَعْيِينُهَا عَلَى مَا فِي حَدِيثِ التِّرْمِذِيِّ مَثَلًا، فَفِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ أَسْمَاءٌ لَيْسَتْ فِي ذَلِكَ الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ إِذَا قِيلَ تَعْيِينُهَا عَلَى مَا فِي حَدِيثِ التِّرْمِذِيِّ، وَأَكْثَرُ الدُّعَاءِ الْمَشْرُوعِ إِنَّمَا هُوَ بِهَذَا الِاسْمِ، كَقُولِ الْحُدِيثِ، وَأَكْثَرُ الدُّعَاءِ الْمَشْرُوعِ إِنَّمَا هُوَ بِهَذَا الِاسْمِ، كَقُولِ الْحُديثِ، وَأَكْثَرُ الدُّعَاءِ الْمَشْرُوعِ إِنَّمَا هُو بَهِذَا الِاسْمِ، كَقُولِ آدَمَ: ﴿وَرَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا﴾ [الأعراف: ٢٣]. ". (١)

٤٦ - "وَيُسَمَّى الإسْتِبْرَاءُ عِدَّةً - فَالْمَوْطُوءَةُ بِشُبْهَةٍ أَوْلَى، وَالزَّانِيَةُ أَوْلَى.

وَأَيْضًا " فَالْمُهَاجِرَةُ " مِنْ دَارِ الْكُفْرِ كَالْمُمْتَحَنَةِ الَّتِي أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهَا: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ ﴾ [الممتحنة: ١٠] الْآيَة. قَدْ ذَكَرْنَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ الْحَدِيثَ الْمَأْثُورَ فِيهَا، وَأَنَّ ذَلِكَ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ ﴾ [الممتحنة: ١٠] الآيَة. قَدْ ذَكَرْنَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ الْحَدِيثَ الْمَأْثُورَ فِيهَا، وَأَنَّ ذَلِكَ كَانَتْ مُزَوَّجَةً؛ لَكِنْ حَصَلَتْ الْفُرْقَةُ بِإِسْلَامِهَا وَاحْتِيَارِهَا فِرَاقَهُ؛ لَا بَطْلَاقٍ مِنْهُ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلا مَا مَلَكَتْ أَيَّانُكُمْ ﴾ [النساء: ٢٤] فَكَانُوا إِذَا سَبَوْا الْمَرْأَةَ أُبِيحَتْ

<sup>(</sup>۱) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ٣٨٠/٢

بَعْدَ الْإَسْتِبْرَاءِ، وَالْمَسْبِيَّةُ لَيْسَ عَلَيْهَا الْإِسْتِبْرَاءُ بِالسُّنَّةِ وَاتِّفَاقِ النَّاسِ، وَقَدْ يُسَمَّى ذَلِكَ عِدَّةً.

وَفِي السُّنَنِ فِي حَدِيثِ «بَرِيرَةَ لَمَّا أُعْتِقَتْ: أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَمَرَ أَنْ تَعْتَدَّ» فَلِهَذَا قَالَ مَنْ قَالَ مِنْ قَالَ مِنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ كَابْنِ حَزْمٍ: إِنَّ مَنْ لَيْسَتْ بِمُطَلَّقَةٍ تُسْتَبْرُأُ بِحَيْضَةٍ إِلَّا هَذِهِ. وَهَذَا ضَعِيفٌ؛ فَإِنَّ لَفْظَ " تَعْتَدُ " فِي مِنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ كَابْنِ حَزْمٍ: إِنَّ مَنْ لَيْسَتْ بِمُطَلَّقَةٍ تُسْتَبْرُأُ بِحِيْضَةٍ إِلَّا هَذِهِ. وَهَذَا ضَعِيفٌ؛ فَإِنَّ لَفْظَ " تَعْتَدُ " فِي كَلَامِهِمْ يُرَادُ بِهِ الإسْتِبْرَاءُ، كَمَا ذَكَرْنَا هَذِهِ، وَقَدْ رَوَى ابْنُ مَاجَهُ عَنْ عَائِشَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَلَامِهِمْ يُرَادُ بِهِ الإسْتِبْرَاءُ، كَمَا ذَكُرْنَا هَذِهِ، وَقَدْ رَوَى ابْنُ مَاجَهُ عَنْ عَائِشَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَمْرَهَا أَنْ تَعْتَدَّ بِثَلَاثِ حِيضٍ» فَقَالَ كَذَا، لَكِنَّ هَذَا حَدِيثٌ مَعْلُولٌ.

أُمَّا " أُوَّلًا " فَإِنَّ عَائِشَةَ قَدْ ثَبَتَ عَنْهَا مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ أَنَّ الْعِدَّةَ عِنْدَهَا ثَلَاثَةُ أَطْهَارٍ، وَأَهَّا إِذَا طَعَنَتْ فِي الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ حَلَّتْ، فَكَيْفَ تَرْوِي عَنْ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أَنَّهُ أَمَرَهَا أَنْ تَعْتَدَّ بِثَلَاثِ حِيَضٍ؟ ، وَالنِّزَاعُ بَيْنَ الثَّالِثَةِ حَلَّتْ، فَكَيْفَ تَرْوِي عَنْ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أَنَّهُ أَمَرَهَا أَنْ تَعْتَدَّ بِثَلَاثِ حِيضٍ؟ ، وَالنِّزَاعُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ مِنْ عَهْدِ الصَّحَابَةِ إِلَى الْيَوْمِ فِي الْعِدَّةِ: هَلْ هِي ثَلَاثُ حِيضٍ، أَوْ ثَلَاثَةُ أَطْهَارٍ؟ وَمَا سَمِعْنَا أَحَدًا مِنْ الْمُسْلِمِينَ مِنْ عَهْدِ الصَّحَابَةِ إِلَى الْيُوْمِ فِي الْعِدَّةِ: هَلْ هِي ثَلَاثُ حِيضٍ، وَلَوْ كَانَ لِهِنَا أَصْلٌ عَنْ عَائِشَةَ لَمْ يَغْفَ ذَلِكَ عَلَى أَهُلِ الْعِلْمِ الْعِلْمِ الْحِبَّةِ عِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى أَثَمَا ثَلَاثُ حِيضٍ، وَلَوْ كَانَ لِهِنَا أَصْلٌ عَنْ عَائِشَةَ لَمْ يَغْفَ ذَلِكَ عَلَى أَهُل الْعِلْمِ الْعِلْمِ الْعِلْمِ الْعَلْمِ الْعَلْمُ قَاطِبَةً.

ثُمُّ هَذِهِ سُنَّةٌ عَظِيمَةٌ تَتَوَافَرُ الْهِمَمُ وَالدَّوَاعِي عَلَى مَعْرِفَتِهَا؛ لِأَنَّ فِيهَا أَمْرَيْنِ عَظِيمَيْنِ " أَحَدُهُمَا " أَنَّ الْمُعْتَقَةَ تَحْتَ عَبْدٍ تَعْتَدُّ بِثَلَاثِ حِيَضٍ. وَأَيْضًا فَلَوْ ثَبَتَ ذَلِكَ كَانَ يَحْتَجُ بِهِ مَنْ يَرَى أَنَّ عَبْدٍ تَعْتَدُّ بِثَلَاثِ حِيضٍ. وَأَيْضًا فَلَوْ ثَبَتَ ذَلِكَ كَانَ يَحْتَجُ بِهِ مَنْ يَرَى أَنَّ الْمُعْتَقَةَ إِذَا اخْتَارَتْ نَفْسَهَا كَانَ ذَلِكَ طَلْقَةً بَائِنَةً كَقَوْلِ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ، وَعَلَى هَذَا فَالْعِدَّةُ لَا تَكُونُ إِلَّا مِنْ طَلَاقٍ؛ لَكَنَّ هَذَا أَيْضًا قَوْلٌ ضَعِيفٌ. وَالْقُرْآنُ وَالسُّنَةُ وَالِاعْتِبَارُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الطَّلَاقَ لَا". (١)

٧٧ - "الْمُتَأَخِّرِينَ قَوْلًا لِلشَّافِعِيِّ؛ وَلَا أَصْلَ لَهُ فِي كَلَامِهِ. وَقِيلَ: لَا شَيْءَ عَلَيْهِ بِحَالٍ، كَقَوْلِ طَائِفَةٍ مِنْ التَّابِعِينَ، وَهُوَ قَوْلُ دَاوُد، وَابْن حَزْمٍ.

وَهَكَذَا تَنَازَعُوا عَلَى هَذِهِ الْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ فِيمَنْ حَلَفَ بِالْعَتَاقِ أَوْ الطَّلَاقِ أَنْ لَا يَفْعَلَ شَيْءَ عَلَيْهِ؟ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ. فَعَبْدِي حُرِّ، أَوْ امْرَأَتِي طَالِقٌ. هَلْ يَقَعُ ذَلِكَ إِذَا حَنِثَ، أَوْ يُجْزِيهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، أَوْ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ؟ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ. وَمِنْهُمْ مَنْ فَرَقَ بَيْنَ الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ. وَاتَّقَقُوا عَلَى أَنَّهُ إِذَا قَالَ: إِنْ فَعَلْت كَذَا فَعَلَيَّ أَنْ أُطلِّقَ امْرَأَيِي لَا يَقَعُ بِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ فَرَقَ بَيْنَ الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ. وَاتَّقَقُوا عَلَى أَنَّهُ إِذَا قَالَ: إِنْ فَعَلْت كَذَا فَعَلَيَّ أَنْ أُطلِّقَ امْرَأَيِي لَا يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ وَالْعَتَاقِ. وَاتَّقَقُوا عَلَى أَنَّهُ إِذَا قَالَ: إِنْ فَعَلْت كَذَا فَعَلَيَّ أَنْ أُطلِقَ امْرَأَيِي لَا يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ وَالْعَتَاقِ. وَلَكِنْ هَلْ عَلَيْهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ. " أَحَدُهُمَا " يَجِبُ عَلَيْهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ. " أَحُدُهُمَا " يَجِبُ عَلَيْهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَهُو مَذْهَبُ أَنْهُ لَا كَفَّارَةُ فِيهُ أَنَّهُ لَا كَفَّارَةً فِيهِ الْمُشْهُورِ عَنْهُ، وَمُذْهَبُ أَنِهُ لَا كَفَارَةً فِيهِ إِلَا لَكِي وَعَيْرُهُمْ، وَهُو مَذْهَبُ أَنَّهُ لَا كَفَّارَةً فِيهِ، " لَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَهُو مَذْهَبُ الشَّافِعِيّ.

فَصْلُ

<sup>(</sup>۱) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ۱۷۷/۳

وَأَمَّا إِذَا قَالَ: إِنْ فَعَلْتِه فَعَلَيَّ إِذًا عِتْقُ عَبْدِي. فَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَقَعُ الْعِتْقُ بِمُجَرَّدِ الْفِعْلِ؛ لَكِنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْعِتْقُ، وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ، وَإِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ. وَقِيلَ: لَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَهُوَ قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنْ التَّابِعِينَ، وَهُو قَوْلُ الصَّحَابَةِ وَجُمْهُورِ التَّابِعِينَ، وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ، وَهُو خَيَّرٌ بَيْنَ التَّكْفِيرِ وَالْإِعْتَاقِ عَلَى الْمَشْهُورِ عَنْهُمَا.

وَقِيلَ: يَجِبُ التَّكْفِيرُ عَيْنًا؛ وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْ الصَّحَابَةِ شَيْءٌ فِي الْحَلِفِ بِالطَّلَاقِ فِيمَا بَلَغَنَا بَعْدَ كَثْرَةِ الْبَحْثِ، وَتَتَبُّعِ كُتُبِ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَجِّرِينَ؛ بَلْ الْمَنْقُولُ عَنْهُمْ إمَّا ضَعِيفٌ؛ بَلْ كَذِبٌ مِنْ حِهَةِ النَّقْلِ، وَإِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ دَلِيلًا عَلَى الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَجِّرِينَ؛ بَلْ الْمَنْقُولُ عَنْهُمْ إمَّا ضَعِيفٌ؛ بَلْ كَذِبٌ مِنْ حِهَةِ النَّقْلِ، وَإِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ دَلِيلًا عَلَى الْحَلِفِ عِلْمَا إِنَّاسَ لَمْ يَكُونُوا يَحْلِفُونَ بِالطَّلَاقِ عَلَى عَهْدِهِمْ؛ وَلَكِنْ ثُقِلَ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ فِي الْحَلِفِ عِلْمَا إِنَّا النَّاسَ لَمْ يَكُونُوا يَعْلِفُونَ بِالطَّلَاقِ عَلَى عَهْدِهِمْ؛ وَلَكِنْ ثُقِلَ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ فِي الْحَلِفِ بِالطَّلَاقِ عَلَى عَهْدِهِمْ؛ وَلَكِنْ ثُقِلَ عَنْ بَعْضٍ هَؤُلَاءٍ نَقِيضُ هَذَا الْمَوْضِع أَنْ يُعْزِينَهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، كَمَا إِذَا قَالَ: إِنْ فَعَلْت كَذَا الْمَوْضِع. الْقَوْلِ. وَأَنَهُ يُعْتَقُ. وَقَدْ تَكَلَّمْنَا عَلَى أَسَانِيدِ ذَلِكَ فِي غَيْرٍ هَذَا الْمَوْضِع.

وَمَنْ قَالَ مِنْ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ: إِنَّهُ لَا يَقَعُ الْعِتْقُ فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ بِطَرِيقِ الْأَوْلَى، كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ مَنْ صَرَّحَ بِذَلِكَ مَنْ صَرَّحَ بِهِ مِنْ التَّابِعِينَ. وَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ ظَنَّ أَنَّ الطَّلَاقَ لَا نِزَاعَ فِيهِ فَاضْطَرَّهُ ذَلِكَ إِلَى أَنْ عَكَسَ مُوجَبَ الدَّلِيلِ فَقَالَ: يَقَعُ الطَّلَاقُ؛ دُونَ الْعَتَاقِ، وَقَدْ بَسَطَ". (١)

١٤- "وَهَذَا أَظْهَرُ الْقُوْلَيْنِ؛ لِدَلَائِلَ كَثِيرَةٍ: مِنْهَا مَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ «عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ الطَّلَاقُ الثَّلَاثُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَأَبِي بَكْرٍ وَصَدْرًا مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ وَاحِدَةً» . وَمِنْهَا مَا الثَّلَاثُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَأَبِي بَكْرٍ وَصَدْرًا مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ وَاحِدَةً» . وَمِنْهَا مَا رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَعَيْرُهُ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ رَكَانَة بْنَ عَبْدِ يَزِيدَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فِي جَعْلِسٍ وَاحِدٍ، وَجَاءَ إلى النَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَ: إِنَّمَا هِيَ وَاحِدَةٌ وَرَدَّهَا عَلَيْهِ» وَهَذَا الْحُدِيثُ قَدْ ثَبَّتَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبُلِ وَعَيْرُهُ.
 حَنْبَلِ وَغَيْرُهُ.

وَضَعَفَ أَحْمَدُ وَأَبُو عُبَيْدٍ وَابْنُ حَزْمٍ وَغَيْرُهُمْ، مَا رُوِيَ «أَنَّهُ طَلَقَهَا أَلْبَتَّةَ وَقَدْ اسْتَحْلَفَهُ مَا أَرَدْت إِلَّا وَاحِدَةً؟» فَإِنَّ رُوَاةَ الْأَوَّلِ مَعْرُوفُونَ بِذَلِكَ. وَلَمْ يَنْقُلْ أَحَدًا طَلَقَ الْمَرَأَتَهُ ثَلَاثًا بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ فَأَلْزَمَهُ الثَّلاثَ؛ بَلْ رُوِيَ فِي ذَلِكَ أَحَادِيثُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِإِسْنَادٍ مَقْبُولٍ أَنَّ أَحَدًا طَلَقَ الْمَرَأَتَهُ ثَلَاثًا بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ فَأَلْزَمَهُ الثَّلاثَ؛ بَلْ رُوِيَ فِي ذَلِكَ أَحَادِيثُ كُلُهًا كَذِبٌ بِإِتِّهَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ وَلَكِنْ جَاءَ فِي أَحَادِيثَ صَحِيحَةٍ: " أَنَّ فُلَانًا طَلَقَ الْمُرَأَتَهُ ثَلَاثًا مُتَفَرِّقَةً كُلُونًا طَلَقَ الْمُرَاتَةُ ثَلَاثًا » وَتِلْكَ الْمَرَأَةُ لَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى رَجْعَتِهَا؛ بَلْ هِي مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِ سَوَاءٌ طَلَقَهَا أَوْ لَمْ وَعِلْكَ الْمَرَأَةُ لَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى رَجْعَتِهَا؛ بَلْ هِي مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِ سَوَاءٌ طَلَقَهَا أَوْ لَمْ وَعِلْكَ الْمَرَأَةُ لَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى رَجْعَتِهَا؛ بَلْ هِي مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِ سَوَاءٌ طَلَقَهَا أَوْ لَمْ فَعَلَقَهَا أَوْ لَمْ عُلَقَةًا اللهَ الْعَلْقَ الْمُسْلِمُ الْمَرَأَةُ لَا الطَّلَاقُ الشَّرْعِيُّ أَنْ يُطِلِقُ مَنْ يَرْبُعِعَهَا أَوْ يَتَزَوَّجَهَا بَعْقَدٍ جَدِيدٍ، وَاللّهُ أَنْ يُرْجِعِهَا أَوْ يَتَزَوَّجَهَا بِعَقْدٍ جَدِيدٍ، وَاللّهُ أَلْمُ أَنْ يَرْجِعَهَا أَوْ يَتَزَوَّجَهَا بَعَقْدٍ جَدِيدٍ، وَاللّهُ أَنْ يُرْجِعَهَا أَوْ يَتَزَوَّجَهَا بَعُقْدٍ جَدِيدٍ، وَاللّهُ أَنْ يُرْجِعِهَا أَوْ يَتَزَوَّجَهَا بَعْقَدٍ جَدِيدٍ، وَاللّهُ أَنْ يُرْجِعَهَا أَوْ يَتَزَوَّجَهَا بَعُقْدٍ جَدِيدٍ، وَاللّهُ أَنْ يُرْجِعِهَا أَوْ يَتَزَوَّجَهَا بِعَقْدٍ جَدِيدٍ، وَاللّهُ أَلْمُ الْمُشْرِكَةِ فَطَلَقَهُا ثَلَانًا. وَإِمَا الطَّلَاقُ الشَّوْرِيُ أَنْ يُطِلِلُ أَنْ يُرْجِعَهَا أَوْ يَتَوَا بَعْقَا أَوْ يَتَوْقُو عَلَيْهِ سَوَاءً لَقَالِهُ أَلْهُ لَاللّهُ أَلَاقًا لَوْ السَّالِمُ اللّهُ اللّهُ الْعَلَاقُ مَلْ الْعَلَوْمُ اللّهُ الْعَلَقَ الْمُعْلِقُهُ أَلَاقًا الللللّهُ أَلْعُلُومُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللللْهُ اللللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ

<sup>(</sup>۱) الفتاوي الكبرى لابن تيمية ٢٠٨/٣

[فَصَلِّ حَلَفَ الرَّجُل بِالْحَرَامِ] فَصْلُ

إِذَا حَلَفَ الرَّجُلُ بِالْحُرَامِ فَقَالَ: الْحُرَامُ يَلْزَمُنِي لَا أَفْعَلُ كَذَا. أَوْ الْحِلُّ عَلَيَّ حَرَامٌ لَا أَفْعَلُ كَذَا. أَوْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ عَلَيَّ حَرَامٌ إِنْ فَعَلْت كَذَا. أَوْ خَوْ ذَلِكَ، وَلَهُ زَوْجَةٌ: فَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ حَرَامٌ إِنْ فَعَلْت كَذَا. أَوْ خَوْ ذَلِكَ، وَلَهُ زَوْجَةٌ: فَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ نَزَاعٌ مَشْهُورٌ بَيْنَ السَّلَفِ وَالْخُلَفِ؛ وَلَكِنَّ الْقَوْلَ الرَّاحِحَ أَنَّ هَذِهِ يَمِينٌ مِنْ الْأَيْمَانِ لَا يَلْزَمُهُ كِمَا". (١)

9 ٤ - "يَقُولَ: عَلَيَّ نَذْرٌ. فَلَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ. وَبَيْنَ أَنْ يَقُولَ: إِنْ فَعَلْتُه فَعَلَيَّ نَذْرُ. فَعَلَيْهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ. فَفَرَّقَ هَؤُلَاءِ بَيْنَ نَذْرِ الطَّلَاقِ وَبَيْنَ الْحَلِفِ بِنَذْرِ الطَّلَاقِ.

وَأَحْمَدَ عِنْدَهُ عَلَى ظَاهِرِ مَذْهَبِهِ الْمَنْصُوصِ عَنْهُ: أَنَّ نَذْرَ الطَّلَاقِ فِيهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَالْحَلِفُ بِنَذْرِهِ عَلَيْهِ فِيهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَافْقَهُ عَلَى ذَلِكَ مَنْ وَافَقَهُ مِنْ الْحُرُاسَانِيِّينَ مِنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ، وَجَعَلَهُ الرَّافِعِيُّ وَالنَّوَوِيُّ وَغَيْرُهُمَا هُوَ الْمُرَجَّحُ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَذَكَرُوا ذَلِكَ فِي نَذْرِ جَمِيعِ الْمُبَاحَاتِ؛ لَكِنَّ قَوْلَهُ: الطَّلَاقُ لِي لَازِمٌ، فِيهِ صِيغَةُ إيقَاعٍ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَذَكَرُوا ذَلِكَ فِي نَذْرِ جَمِيعِ الْمُبَاحَاتِ؛ لَكِنَّ قَوْلَهُ: الطَّلَاقُ لِي لَازِمٌ، فِيهِ صِيغَةُ إيقَاعٍ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ، فَإِنْ نَوَى بِذَلِكَ النَّذْرَ فَفِيهِ كَفَّارَةُ يَمِينِ عِنْدَهُ.

وَالْقَوْلُ الثَّالِثُ: وَهُوَ أَصَحُّ الْأَقْوَالِ، وَهُوَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَةُ وَالِاعْتِبَارُ: إِنَّ هَذِهِ يَمِينٌ مِنْ أَيْمَانِ الْمُسْلِمِينَ وَهُوَ الْكَفَّارَةُ عِنْدَ الْحِنْثِ؛ إِلَّا أَنْ يَخْتَارَ الْحَالِفُ إِيقًاعَ الطَّلَاقِ الْمُسْلِمِينَ وَهُوَ الْكَفَّارَةُ عِنْدَ الْحِنْثِ؛ إلَّا أَنْ يَخْتَارَ الْحَالِفُ إِيقًاعَ الطَّلَاقِ فَلَهُ أَنْ يُوقِعَهُ وَلَا كَفَّارَةَ. وَهَذَا قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنْ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ: كَطَاوُسٍ، وَغَيْرِهِ. وَهُو مُقْتَضَى الْمَنْقُولِ عَنْ فَلَهُ أَنْ يُوقِعَهُ وَلَا كَفَّارَةَ. وَهَذَا قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنْ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ: كَطَاوُسٍ، وَغَيْرِهِ، وَهُو مُقْتَضَى الْمَنْقُولِ عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فِي هَذَا الْبَابِ وَبِهِ يُفْتِي كَثِيرٌ مِنْ الْمَالِكِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ، حَتَّى يُقَالَ: إِنَّ فِي كَثِيرٍ مِنْ الْمَالِكِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ، حَتَى يُقَالَ: إِنَّ فِي كَثِيرٍ مِنْ الْمَالِكِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ، حَتَى يُقَالَ: إِنَّ فِي كَثِيرٍ مِنْ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فِي هَذَا الْمَالِكِيَّةِ، وَهُو مُقْتَضَى نُصُوصٍ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَأُصُولُهُ إِنَّ فِي كَثِيرٍ مِنْ اللَّهُ عَلَيْهِ مَنْ يُفْتِي بِذَلِكَ مِنْ أَئِمَةِ الْمَالِكِيَّةِ، وَهُو مُقْتَضَى نُصُوصٍ أَحْمَد بْنِ حَنْبَلٍ، وَأُصُولُهُ فِي عَيْرِ مَوْضِع.

وَعَلَى هَذَا الْقُوْلِ فَإِذَا كَرَّرَ الْيَمِينَ الْمُكَفِّرَةَ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا عَلَى فِعْلٍ وَاحِدٍ: فَهَلْ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ؟ أَوْ كَفَّارَاتٌ؟ فِيهِ قَوْلَانِ لِلْعُلَمَاءِ، وَهُمَا رِوَايَتَانِ عَنْ أَحْمَدَ. أَشْهَرُهُمَا عَنْهُ تَجْزِيهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ.

وَهَذِهِ الْأَقْوَالُ الثَّلَاثَةُ حَكَاهَا البُنُ حَزْمٍ وَغَيْرُهُ فِي الْحَلِفِ بِالطَّلَاقِ، كَمَا حَكَوْهَا فِي الْحَلِفِ بِالْعِتْقِ وَالنَّذْرِ وَغَيْرِهِمَا، فَإِذَا قَالَ: إِنْ فَعَلْت كَذَا فَعَبِيدِي أَحْرَارٌ: فَفِيهَا الْأَقْوَالُ الثَّلَاثَةُ؛ لَكِنْ هُنَا لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيّ: إِنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ الْعِتْقُ، كَمَا قَالُوا ذَلِكَ فِي الطَّلَاقِ. فَيَصِحُ نَذْرُهُ بِخِلَافِ الطَّلَاقِ.

وَالْمَنْقُولُ عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللّهِ - صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ يُجْزِئُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ كَمَا ثَبَتَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَحَفْصَةً، وَزَيْنَبَ. وَرَوَوْهُ أَيْضًا عَنْ عَائِشَةَ. وَأُمِّ سَلَمَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةً؛ وَهُو قَوْلُ أَكَابِرِ التَّابِعِينَ: كَطَاوُسٍ وَحَفْصَةً، وَزَيْنَبَ. وَرَوَوْهُ أَيْضًا عَنْ عَائِشَةَ. وَأُمِّ سَلَمَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةً؛ وَهُو قَوْلُ أَكَابِرِ التَّابِعِينَ: كَطَاوُسٍ وَعَشْرِهِمَا، وَلَمْ يَثْبُتْ عَنْ صَحَابِيٍّ مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ؛ لَا فِي الْحَلِفِ بِالطَّلَاقِ، وَلَا فِي الْحَلِفِ بِالْعَتَاقِ؛ بَلْ إذَا

<sup>(</sup>۱) الفتاوي الكبرى لابن تيمية ٢٢٦/٣

قَالَ الصَّحَابَةُ: إِنَّ". (١)

٠٥ - "وَالثَّالِثُ: صِيعَةُ تَعْلِيقٍ. فَهَذِهِ إِنْ قَصَدَ بِهَا الْيَمِينَ فَحُكْمُهَا حُكْمُ الثَّايِي بِاتِّهَاقِ الْعُلَمَاءِ. وَأَمَّا إِنْ أَعْطَتُهُ الْعُوضَ، فَيَقُولُ: إِنْ أَعْطَيْتنِي كَذَا فَأَنْتِ طَالِقٌ. وَعَصْدُهُ الْإِيقَاعُ عِنْدَ الصِّفَةِ؛ لَا الْحَلِفُ: وَيَعْتَارُ طَلَاقَهَا إِذَا أَتَتْ كَبِيرَةً، فَيَقُولُ: أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ زَنَيْت، أَوْ سَرَقْت. وَقَصْدُهُ الْإِيقَاعُ عِنْدَ الصِّفَةِ؛ لَا الْحَلِفُ: فَهَذَا يَقَعُ فِيهِ الطَّلَاقِ فِيهِ عَنْ غَيْرٍ وَاحِدٍ مِنْ فَهَذَا يَقَعُ فِيهِ الطَّلَاقِ فِيهِ عَنْ غَيْرٍ وَاحِدٍ مِنْ الصَّحَابَةِ: كَعَلِيّ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَأَبِي ذَرِّ، وَابْنِ عُمَرَ، وَمُعَاوِيَةَ، وَكَثِيرٍ مِنْ التَّابِعِينَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ: وَحَكَى الْإِجْمَاعَ عَلَى ذَلِكَ غَيْرُ وَاحِدٍ وَمَا عَلِمْت أَحَدًا نَقَلَ عَنْ أَحَدٍ مِنْ السَّلَفِ أَنَّ الطَّلَاقَ بِالصِّفَةِ لَا يَقَعُ، وَإِنَّمَا عُلِمَ النِّرَاعُ فِيهِ عَنْ عَيْرِ مَنْ الطَّلَاقَ بِالصِّفَةِ لَا يَقَعُ، وَإِنَّمَا عُلِمَ النِّرَاعُ فِيهِ عَنْ عَيْرُ الطَّلَاقَ بَالصِّفَةِ لَا يَقَعُهُ، وَإِنَّا عُلِمَ النِّرَاعُ فِيهِ عَنْ السَّلُفِ أَنَّ الطَّلَاقَ بِالصِّفَةِ لَا يَقَعُ، وَإِنَّمَا عُلِمَ النِّزَاعُ فِيهِ عَنْ السَّلُونَ بَعْضِ النَّيْمَةِ، وَعَنْ إِبْنِ عَمْنَ الظَّاهِرِيَّةِ.

وَهَؤُلَاءِ الشِّيعَةُ بَلَغَتْهُمْ فَتَاوَى عَنْ بَعْضِ فُقَهَاءِ أَهْلِ الْبَيْتِ فِيمَنْ قَصْدُهُ الْحَلِفُ: فَظَنُّوا أَنَّ كُلَّ تَعْلِيقٍ كَذَلِكَ، كَمَا أَنَّ طَائِفَةً مِنْ الْجُمْهُورِ بَلَغَتْهُمْ فَتَاوَى عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ فِيمَنْ عَلَّقَ الطَّلَاقَ بِصِفَةٍ أَنَّهُ يَقَعُ عِنْدَهَا: فَظَنُّوا أَنَّ ذَلِكَ يَمِينٌ.

وَجَعَلُوا كُلَّ تَعْلِيقٍ يَمِينًا، كَمَنْ قَصْدُهُ الْيَمِينُ، وَلَا يُفَرِّقُوا بَيْنَ التَّعْلِيقِ الَّذِي يُقْصَدُ بِهِ الْيَمِينُ، وَالْمَعْرُوفِ بِلْوَهِمِ الطَّلَاقِ. وَمَا عَلِمْت أَحَدًا مِنْ الصَّحَابَةِ أَفْتَى فِي الْيَمِينِ بِلُزُومِ الْإِيقَاعُ؛ كَمَا لَمْ يُفَرِّقُ أُولَئِكَ بَيْنَهُمَا فِي نَفْسِ الطَّلَاقِ. وَمَا عَلِمْت أَحَدًا مِنْ الْمَعْرُوفُ عَنْ جُمْهُورِ السَّلَفِ، الطَّلَاقِ. كَمَا لَمْ أَعْلَمْ أَحَدًا مِنْهُمْ أَفْتَى فِي التَّعْلِيقِ اللَّذِي يُقْصَدُ بِهِ الْيَمِينُ، وَهُوَ الْمَعْرُوفُ عَنْ جُمْهُورِ السَّلَفِ، حَتَّى قَالَ بِهِ دَاوُد وَأَصْحَابُهُ. فَقَرَّقُوا بَيْنَ تَعْلِيقِ الطَّلَاقِ اللَّذِي يُقْصَدُ بِهِ الْيَمِينُ وَالَّذِي يُقْصَدُ بِهِ الْإِيقَاعُ، كَمَا فَرَقُوا بَيْنَ تَعْلِيقِ الطَّلَاقِ اللَّذِي يُقْصَدُ بِهِ الْيَمِينُ وَالَّذِي يُقْصَدُ بِهِ الْإِيقَاعُ، كَمَا فَرَقُوا بَيْنَ تَعْلِيقِ الطَّلَاقِ اللَّذِي يُقْصَدُ بِهِ الْيَمِينُ وَالَّذِي يُقْصَدُ بِهِ الْإِيقَاعُ، كَمَا فَرَقُوا بَيْنَ تَعْلِيقِ الطَّلَاقِ اللَّذِي يُقْصَدُ بِهِ الْيَمِينُ وَاللَّذِي يُقْصَدُ بِهِ الْإِيقَاعُ، كَمَا فَرَقُوا بَيْنَ مَعْلِيقِ الطَّلَاقِ اللَّذِي يُعْلِيقِ النَّذُرِ وَغَيْرِهِ. وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا طَاهِرِّ؛ فَإِنَّ الْحَالِفَ يَكُرَهُ وَقُوعَ الْجُزَاءِ وَإِنْ وُحِدَتْ الصِيّفَةُ، كَمَّولِ بَيْنَهُمَا فِي تَعْلِيقِ النَّذِي فَعَلْت كَذَا فَأَنَا يَهُودِيِّ ، أَوْ نَصْرَانِيُّ: فَهُو يَكُرَهُ الْكُفْرَ وَإِنْ وُحِدَتْ الصِيّفَةُ؛ إِنَّا الْمَعْرِفِ عِنْدَ الطِيقةِ. وَهَكَذَا الْخَلِفُ بِالْإِسْلَامِ لَوْ قَالَ الذِّمِّيُّ: إِنْ فَعَلْت كَذَا فَأَنَا مُعُودِهِ عِنْدَ الصِيقةِ. وَهَكَذَا الْحَلِفُ بِالْإِسْلَامِ لَوْ قَالَ الذِّمِيِّ : إِنْ فَعَلْت كَذَا فَأَنَا لَهُ فَعَلْت كَذَا فَأَنَا الْمُعْرِقِ عَنْدَ الطَيقِي اللَّهُ الْمُؤْمِ فَالَ الذِيقِي اللَّهُ الْمَالِقُ فَيْ اللَّهُ الْمُؤْمِ فَي اللَّهُ الْمُعْرَاقِ الْمَالِقُومُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ اللْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْم

وَالْحَالِفُ بِالنَّذْرِ وَالْحَرَامِ وَالطَّهَارِ وَالطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ إِذَا قَالَ: إِنْ فَعَلْت كَذَا فَعَلَيَّ الْحَجُّ، وَعَبِيدِي أَحْرَارُ، وَنِسَائِي طَوَالِقُ، وَمَالِي صَدَقَةٌ فَهُوَ يَكُرهُ هَذَا اللَّوَازِمَ وَإِنْ وُجِدَ الشَّرْطُ، وَإِثَّا عَلَّقَهَا لِيَمْنَعَ نَفْسَهُ مِنْ الشَّرْطِ؛ لَا لِقَصْدِ وُقُوعِهَا، وَإِذَا وُجِدَ الشَّرْطُ فَالتَّعْلِيقُ الَّذِي يُقْصَدُ بِهِ الْإِيقَاعُ مِنْ بَابِ الْإِيقَاعِ، وَالَّذِي يُقْصَدُ بِهِ الْإِيقَاعُ مِنْ بَابِ الْإِيقَاعِ، وَالَّذِي يُقْصَدُ بِهِ الْيَمِينُ مِنْ بَابِ". (7)

٥١ - "النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّهُمَا صَارَا أَجْنَبِيَّيْنِ، وَلَكِنَّ غَايَةَ مَا يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: حَرَّمَهَا عَلَيْهِ لَا يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا؛ فَلَمَّا فَرَّقَ بَيْنَهُمَا دَلَّ عَلَى بَقَاءِ

<sup>(</sup>۱) الفتاوي الكبرى لابن تيمية ٢٤٣/٣

<sup>(</sup>۲) الفتاوي الكبرى لابن تيمية ۲٤٦/۳

النِّكَاحِ، وَإِنَّ الثَّلَاثَ لَمْ تَقَعْ جَمِيعًا؛ بِخِلَافِ مَا إِذَا قِيلَ: إِنَّهُ يَقَعُ كِمَا وَاحِدَةٌ رَجْعِيَّةٌ فَإِنَّهُ مُمْكِنُ فِيهِ حِينَئِدٍ أَنْ يُفَرَّق بَيْنَهُمَا. «وَقَوْلُ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ: طَلَّقَهَا ثَلَاثًا. فَأَنْفَذَهُ عَلَيْهِ رَسُولُ اللهِ» دَلِيلُ عَلَى أَنَّهُ احْتَاجَ إِلَى إِنْفَاذِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَاحْتِصَاصِ الْمُلَاعِنِ بِذَلِكَ، وَلَوْ كَانَ مِنْ شَرْعِهِ أَثَمَّا تَحْرُمُ بِالثَّلَاثِ لَمْ يَكُنْ لِلْمُلَاعِنِ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَاحْتِصَاصِ الْمُلَاعِنِ بِذَلِكَ، وَلَوْ كَانَ مِنْ شَرْعِهِ أَثَمَّا تَحْرُمُ بِالثَّلَاثِ أَنْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ أَنْفَذَ النَّبِيُّ – الْمُلاعِن إللهُ اللهِ عَلَى أَنَّهُ لَمَّا قَصَدَ الْمُلاعِنُ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثَ أَنْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ أَنْفَذَ النَّبِيُّ – الْمُلاعِن لَا يَزُولُ وَإِنْ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – مَقْصُودَهُ، بَلْ زَادَهُ؛ فَإِنَّ تَحْرِيمَ اللِّعَانِ أَبْلَغُ مِنْ تَحْرِيمِ الطَّلَاقِ؛ إِذْ تَحْرِيمُ اللِّعَانِ لَا يَزُولُ وَإِنْ تَحْرِيمَ اللَّعَانِ لَا يَرُولُ وَإِنْ تَحْرِيمَ اللَّعَانِ لَا يَرُولُ وَإِنْ يَكُونُ وَإِنْ الْعُلَمَاءِ لَا يَرُولُ بِالتَّوْبَةِ.

وَاسْتَدَلَّ الْأَكْثُرُونَ بِأَنَّ الْقُرْآنَ يَدُلُ عَلَى أَنَّ اللَّه لَمْ يُبِحْ إِلَّا الطَّلَاقَ الرَّجْعِيَّ، وَإِلَّا الطَّلَاقَ: ١] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿لا تَدْرِي تَعَالَى: ﴿ إِنَّا أَيْتُهُ النَّبِيُ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِقُوهُنَّ لِعِدَّقِينَ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ ﴾ [الطلاق: ١] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ لَا تَدْرِي لَعَدُوهُ بِعَدُوهُ بِعَدُوهُ إِللّهُ يُحُوهُ إِللّهِ يَعْدُوهُ إِللّهُ يَكُونُ فِي الرَّجْعِيِ. وَقَوْلِهِ: ﴿ فَطَلِقُوهُنَّ لِعِدَّقِينَ ﴾ [الطلاق: ١] يَدُلُّ عَلَى أَنَهُ لَا يَجُورُ الطلاق: ٢] . وَهَذَا إِنَّمَا يَكُونُ فِي الرَّجْعِيِ. وَقَوْلِهِ: ﴿ فَطَلِقُوهُنَّ لِعِدَّقِينَ ﴾ [الطلاق: ١] يَدُلُّ عَلَى أَنَهُ لَا يَجُورُ الطلاق: ٢] . وَهَذَا إِنَّمَا يَكُونُ فِي الرَّجْعِيِ. وَقَوْلِهِ: ﴿ فَطَلِقُوهُنَّ لِعِدَّقِينَ ﴾ [الطلاق: ١] يَدُلُّ عَلَى أَنَهُ لَا يَجُورُ الطلاق: ٢] . وَهَذَا إِنَمَا الطَّلَاقِ لِلعِدَّةِ بَنَى عَلَى الْعِدَّةِ وَمُ الْعَلَقِ عَلَى الْعِدَّةِ وَمُعْ عَلَى الْعِدَّةِ وَهُمْ يَسْتَقُونُ لِعِيقَ إِللْهُ الْعَلَقِ الْمُسْلِمِينَ ﴾ وَالْمِرْ حَرِّمُ فَقَدْ بَيْنَا فَسَادَهُ فِي مَوْضِعِ آحَرَ ؛ فَإِنَّ هَذَا قَوْلٌ ضَعِيفٌ لِلْمُهُمْ كَانُوا فِي أَوْلِ الْإِسْلامِ اللَّهُ عَنْ حِلَامٍ عَلَى الْعِدَّةِ وَلَا عَلَى الْعِلْمُ عَلَى الطَّلَاقِ لَلْهُ الْمُعْمَى الْعِدَّةِ فِي مَوْضِعِ آحَرً ؛ فَإِنَّ هَذَا قَوْلٌ ضَعِيفٌ لِلْ أَنْهُ كَانُوا فِي أَوْلِ الْإِسْلامِ النَّاتِهُ فَلَا يُخْولُ الْمُعْمَا لِيُطِيلَ حَبْمَهُ عَلَى الْعِلْمُعُولُ وَقُولُ صَعِيفٌ لِلْهُ مُلْ الْمُؤْلُ وَلَا الطَّلَاقُ لَلْ الطَّلَاقُ لَهُ الْعِدَّةَ لِا تُسْتَقَرَّا عِنْدُ اللَّهُ أَنْ الْعِلَةُ عَبْلِ الرَّجْعَةِ وَلَا يُسْتَقَوْلُ عَلَى الْعَلَاقُ لِلْكُولُو لَلْ الطَّلَاقُ لِلْ الطَّلَاقُ لِا الطَّلَاقُ لِلْ الطَّلَاقُ لِللْ الطَّلَاقُ لِلللْهُ اللَّهُ وَلَا لِلللْهُ اللَّهُ الْمُعَلِقُ الْعَلَقُ الْعِلَةُ عَلَى الللَّهُ وَلَا لَلْعَلَقُهُ عَلَيْهُ عَلَى الللللْعُلِقُ الْعَلَقُ الْعِلَةُ عَلَى الللَّهُ وَلَا لَكُولُ طَلَاقُ إِلَّا يَعْمُونُ الطَّلِقُ الْمُعَلِقُ عَلَى اللللْعُلِقُ اللللْعُلُولُ عَلَى الللللْعُلِقُ الْمُعْلِلِلْ الْمُعْلِلُ اللَّهُ الْمُسَادُ اللللْهُ فَعَلَا لَا الْمُؤْلُ

٥٢ - "ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «أَنَّ إِبْلِيسَ يَنْصِبُ عَرْشَهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «أَنَّ إِبْلِيسَ يَنْصِبُ عَرْشَهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «أَنَّ إِبْلِيسَ يَنْصِبُ عَرْشَهُ عَلَى كَذَا؛ حَتَّى الْبَحْرِ، وَيَبْعَثُ سَرَايَاهُ: فَأَقْرُمُهُمْ إِلَيْهِ مَنْزِلَةً أَعْظَمُهُمْ فِتْنَةً، فَيَأْتِيهِ الشَّيْطَانُ فَيَقُولُ: مَا زِلْت بِهِ حَتَّى فَرَقْت بَيْنَهُ وَبَيْنَ امْرَأَتِهِ؛ فَيُدْنِيَهُ مِنْهُ؛ وَيَقُولُ: أَنْتَ، أَنْتَ، وَيَلْتَرِمُهُ». وَقَدْ يَأْتِيهُ الشَّيْطَانُ فَيَقُولُ: أَنْتَ، أَنْتَ، وَيَلْتَرِمُهُ». وَقَدْ قَالَ تَعَالَى فِي ذَمِّ السِّحْرِ: ﴿ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ ﴿ [البقرة: ٢٠٢] .

وَفِي السُّنَنِ عَنْ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «إِنَّ الْمُخْتَلِعَاتِ وَالْمُنْتَزِعَاتِ هُنَّ الْمُنَافِقَاتُ». وَفِي السُّنَنِ عَنْ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ قَالَ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ سَأَلَتْ زَوْجَهَا الطَّلَاقَ مِنْ غَيْرِ مَا بَأْسٍ فَحَرَامٌ عَلَيْهَا وَيُضَا عَنْ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ قَالَ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ سَأَلَتْ زَوْجَهَا الطَّلَاقَ مِنْ غَيْرٍ مَا بَأْسٍ فَحَرَامٌ عَلَيْهِ الْمَرْأَةُ بَعْدَ النَّالِئَةِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرُهُ، وَإِذَا كَانَ رَائِحَةُ الْجُنَّةِ». وَلِهَذَا لَمُ يُبَحْ إِلَّا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَحُرِّمَتْ عَلَيْهِ الْمَرْأَةُ بَعْدَ النَّالِئَةِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرُهُ، وَإِذَا كَانَ

<sup>(</sup>۱) الفتاوي الكبرى لابن تيمية ٣/٩٩٣

إِنَّمَا أُبِيحَ لِلْحَاجَةِ، فَالْحَاجَةُ تَنْدَفِعُ بِوَاحِدَةٍ، فَمَا زَادَ فَهُوَ بَاقٍ عَلَى الْحَظرِ.

الْأَصْلُ الثَّانِي: أَنَّ الطَّلَاقَ الْمُحَرَّمَ الَّذِي يُسَمَّى " طَلَاقَ الْبِدْعَةِ " إِذَا أَوْقَعَهُ الْإِنْسَانُ هَلْ يَقَعُ، أَمْ لَا؟ فِيهِ نِزَاعٌ بَيْنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ. وَالْأَكْثَرُونَ يَقُولُونَ بِوَقُوعِهِ مَعَ الْقُوْلِ بِتَحْرِيمِهِ. وَقَالَ آحَرُونَ: لَا يَقَعُ. مِثْلُ طَاوُسٍ، وَعِكْرِمَة، بَيْنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ، وَالْأَكْثَرُونَ يَقُولُونَ بِوَقُوعِهِ مَعَ الْقُوْلِ بِتَحْرِيمِهِ. وَقَالَ آحَرُونَ: لَا يَقَعُ. مِثْلُ طَاوُسٍ، وَعِكْرِمَة، وَخُلَاسٍ، وَعُمَرَ، وَمُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، وَحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ. وَأَهْلِ الظَّاهِرِ: كَذَاوُد، وَأَصْحَابِهِ وَطَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِ وَعَلَيْهُ مِنْ أَصْحَابِ وَعَلَيْهَ مِنْ أَصْحَابِ وَالْعَلْمِ وَعَلَيْهَ وَمَالِكٍ وَأَحْمَدَ.

وَيُرْوَى عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْبَاقِرِ، وَجَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الصَّادِقِ، وَغَيْرِهِمَا مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ، وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الظَّاهِرِ: دَاوُد وَأَصْحَابُهُ؛ لَكِنْ مِنْهُمْ مَنْ لَا يَقُولُ بِتَحْرِيمِ الثَّلَاثِ. وَمِنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ وَأَحْمَدَ مَنْ عُرِفَ أَنَّهُ لَا يَقَعُ وَأَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ وَأَحْمَدَ مَنْ عُرِفَ أَنَّهُ لَا يَقَعُ مِنْهَا وَاحِدَةٌ؛ وَلَمْ يُعْرَفْ قَوْلُهُ فِي طَلَاقِ الْخَائِضِ؛ وَلَكِنَّ وُقُوعَ الطَّلَاقِ جَمِيعًا قَوْلُ طَوَائِفَ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ وَالشِّيعَةِ.

وَمِنْ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ مَنْ يَقُولُ: إِذَا أَوْقَعَ الثَّلَاثَ جُمْلَةً لَمْ يَقَعْ بِهِ شَيْءٌ أَصْلًا، لَكِنَّ هَذَا قَوْلٌ مُبْتَدَعٌ لَا يُعْرَفُ لِقَائِلِهِ سَلَفٌ مِنْ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَطَوَائِفُ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ وَالشِّيعَةِ؛ لَكِنْ <mark>ابْنُ حَزْمٍ</mark> مِنْ الظَّاهِرِيَّةِ لَا يَقُولُ بِتَحْرِيمِ جَمْع". (١)

٥٣- "فِي بَحْلِسٍ وَاحِدٍ؛ فَحَزِنَ عَلَيْهَا حُزْنًا شَدِيدًا. قَالَ: فَسَأَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ: كَيْفَ طَلَّقْتهَا؟ قَالَ: فَقَالَ: فَقَالَ: فَوَاجَعَهَا» ؛ طَلَّقْتهَا ثَلَاثًا قَالَ: فِي بَحْلِسٍ وَاحِدٍ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: فَإِنَّهَا تِلْكَ وَاحِدَةٌ فَأَرْجِعْهَا إِنْ شِئْت. قَالَ: فَرَاجَعَهَا» ؛ وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ: إِنَّمَا الطَّلَاقُ عِنْدَ كُلِّ طُهْرٍ.

قُلْت: وَهَذَا الْحَدِيثُ قَالَ فِيهِ ابْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّتَنِي دَاوُد؛ وَدَاوُد مِنْ شُيُوخِ مَالِكٍ وَرِجَالِ الْبُحَارِيّ؛ وَابْنِ إِسْحَاقَ إِذَا قَالَ: حَدَّتَنِي. فَهُوَ ثِقَةٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ. وَهَذَا إِسْنَادٌ جَيِّدٌ؛ وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ وَجْهٍ آحَرَ رَوَاهُ أَبُو دَاوُد فِي السُّنَنِ؛ إِذَا قَالَ: حَدَّتَنِي. فَهُو ثِقَةٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ. وَهَذَا إِسْنَادٌ جَيِّدٌ؛ وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ وَجْهٍ آحَرَ رَوَاهُ أَبُو دَاوُد فِي السُّنَنِ؛ وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ وَجْهٍ آحَرَ رَوَاهُ أَبُو دَاوُد هِذَا الطَّرِيقَ الْجُيِّدَ؛ فَلِذَلِكَ ظَنَّ أَنَّ تَطْلِيقَةً وَاحِدَةً بَائِنًا أَصَحُّ؛ وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا قَالَهُ؛ بَلْ الْإِمَامُ أَمْمُدُ رَجَّحَ هَذِهِ الرِّوَايَةَ عَلَى تِلْكَ؛ وَهُو كَمَا قَالَ أَحْمَدُ. وَقَدْ بَسَطْنَا الْكَلَامَ عَلَى ذَلِكَ فِي مَوْضِعِ آحَرَ.

وَهَذَا الْمَرْوِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي حَدِيثِ رُكَانَةَ مِنْ وَجْهَيْنِ، وَهُوَ رِوَايَةُ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ وَجْهَيْنِ عَنْ عِكْرِمَةَ، وَهُوَ أَثْبَتُ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ اللّهِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ يَزِيدَ بْنِ رُكَانَةَ وَنَافِعِ بْنِ عُجَيْنٍ: «أَنَّهُ طَلَّقَهَا أَلْبَتَّةَ، وَإِنَّ النَّبِيَّ – صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – اسْتَحْلَفَهُ، فَقَالَ: مَا أَرَدْت إلَّا وَاحِدَةً؟» فَإِنَّ هَوُّلَاءِ مَجَاهِيلُ لَا تُعْرَفُ أَحْوَاهُمُّم، وَلَيْسُوا صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – اسْتَحْلَفَهُ، فَقَالَ: مَا أَرَدْت إلَّا وَاحِدَةً؟» فَإِنَّ هَوُّلَاءِ مَجَاهِيلُ لَا تُعْرَفُ أَحْوَاهُمُّم، وَلَيْسُوا فَقَهَاءَ، وَقَدْ ضَعَفَ حَدِيثَهُمْ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَأَبُو عُبَيْدٍ، وَابْنُ حَزْمٍ، وَغَيْرُهُمْ. وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: حَدِيثُ وَكَانَةَ لَا يَتْبُتُ أَنَّهُ طَلَقَ الْمَرَأَتَهُ أَلْبَتَّةً، لِأَنَّ ابْنَ إِسْحَاقَ يَرُويهِ عَنْ دَاوُد فِي أَلْبَتَّةً لَيْسَ بِشَيْءٍ. وَقَالَ أَيْضًا: حَدِيثُ وَكَانَةَ لَا يَتْبُثُ أَنَّهُ طَلَقَ الْمَرَأَتَهُ أَلْبَتَّةً، لِأَنَّ ابْنَ إِسْحَاقَ يَرُويهِ عَنْ دَاوُد بُن عَرِّمَةً، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: " أَنَّ وَكَانَةَ طَلَقَ الْمَرَأَتَهُ ثَلَاثًا "، وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ يُسَمُّونَ " ثَلَاثًا " أَلْبَتَّةً. بُكُونَةً عَنْ عَرْمُهُمْ عَنْ عَرْمُهُمْ عَنْ وَلَوْد

<sup>(</sup>۱) الفتاوي الكبرى لابن تيمية ٢٥١/٣

فَقَدْ اسْتَدَلَّ أَحْمَدُ عَلَى بُطْلَانِ حَدِيثِ أَلْبَتَّةَ هِمَذَا الْحَدِيثِ الْآحَرِ الَّذِي فِيهِ أَنَّهُ طَلَقَهَا ثَلَاثًا، وَبَيَّنَ أَنَّ أَهْلَ الْمَدِينَةِ يُسَمُّونَ مَنْ طَلَّقَ ثَلَاثًا طَلَقَ أَلْبَتَّةَ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ الْحِدِيثِ عِنْدَهُ، وَقَدْ بَيَّنَهُ غَيْرُهُ مِنْ الْحُفَّاظِ، وَهَذَا الْإِسْنَادُ يُسَمُّونَ مَنْ طَلَقَ ثَلَاثًا طَلَقَ أَلْبَتَّةً، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ الْحِدِيثِ عِنْدَهُ، وَقَدْ بَيَّنَهُ غَيْرُهُ مِنْ الْحُفَّاظِ، وَهَذَا الْإِسْنَادُ فَيْرِهِ هُوَ قَوْلُ ابْنِ إِسْحَاقَ: حَدَّتَنِي دَاوُد بْنُ الْحُصَيْنِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: هُوَ إِسْنَادُ ثَابِتٌ عَنْ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ مِنْ الْعُلَمَاءِ.

وَهِكَذَا الْإِسْنَادِ رُوِيَ: «أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - رَدَّ ابْنَتَهُ زَيْنَبَ عَلَى زَوْجِهَا بِالنِّكَاحِ الْأَوَّلِ»". (١)

\$ ٥-" فِيهِ الرَّجْعَة، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حَيْثُ قَالَ: «ارْجِعْهَا إِنْ شِئْت» ، وَلَمْ يَقُلْ كَمَا قَالَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَر: «مُرْهُ فَلْيُراجِعْهَا» . فَأَمَرَهُ بِالرَّجْعَةِ، وَالرَّجْعَةُ يَسْتَقِلُ بِمَا الرَّوْجُ: بِخِلَافِ الْمُرَاجَعَةِ، وَوَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُد وَغَيْرُهُ «أَنَّ رَكَانَةً طَلَّقَ امْرَأَتَهُ أَلْبَتَّةً فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -» . وَأَبُو دَاوُد لَمَا أَرَدْت إِلَّا وَاحِدَةً. فَرَدَّهَا إلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -» . وَأَبُو دَاوُد لَمَا لَمْ يَرْوِ وَاحِدَةً؟ فَقَالَ: مَا أَرَدْت بِمَا إِلَّا وَاحِدَةً. فَرَدَّهَا إلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -» . وَأَبُو دَاوُد لَمَا لَمْ يَرْوِ فِي مُسْنَدِهِ فَقَالَ: حَدِيثُ " أَلْبَتَّةَ " أَصَحُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ جُرَيْجٍ: «أَنَّ رَكَانَة فِي مُسْنَدِهِ فَقَالَ: حَدِيثُ " أَلْبَتَّةَ " أَصَحُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ جُرَيْجٍ: «أَنَّ رَكَانَة فِي مُسْنَدِهِ فَقَالَ: حَدِيثُ " أَلْبَتَّةَ " أَصَحُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ جُرَيْجٍ: «أَنَّ رَكَانَة وَلَا أَلْمُ عَلَيْهِ الْمُعْدَى فَيْ مِنْ عَدِيثِ ابْنِ جُرَيْجٍ: وَأَنَى وَمُعَلِ الْمُعْدِيثِ وَالْفِقْهِ فِيهِ: كَالْإِمَامِ أَحْمُدُ وَلَا عَنْهِ مِنْ عَلَيْهِ وَعَيْرُونَ بِعِلَلِ الْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ فِيهِ: كَالْإِمَامِ أَحْمُدُ وَلَا عَنْهُ وَعَلَى اللَّهُ مُولِهِ عَدِيثَ أَلْفَا وَعُولِهِ عَبْرُومُ عَدَاللَهُ مُ وَضَبْطُهُمْ، وَأَحْمُدُ أَثْبَتَ حَدِيثَ الثَّلَاثِ، وَبَيَّنَ أَنَّهُ الصَّوَابُ مِثْلُ قَوْلِهِ: حَدِيثُ زَكَانَة لَلْ السَّوَابُ مِثْلُ قَوْلِهِ: حَدِيثُ زَكَانَة لَا عَنْ الْمَالَ الْمُؤْمِنُ وَلَهُ الْمَالِ الْمُعْرَافِ وَلَهُ الْمَوْلِهِ وَمُعْمُ وَالْمَامِلُولُ وَلَهِ الْمَلْعُلُومُ وَا مُؤْمِلُ وَلَهُ الْمَوْلِهِ وَلَهُ الْمَالِ الْمُؤْمِلُ وَلَهُ الْمَالِقُولُوهُ وَلَهُ الْمُؤْمِقُ وَلَهُ مَنْ وَلَهُ عَلَيْ السَّوْمُ وَلَهُ وَلَهُ وَلَا لَكُولُومُ وَلَهُ الْمُؤْمُ وَلِهُ الْمُؤْمُ وَلَهُ مُعْرَفًا مُولِهِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ وَلَوْمُ اللْهُ الْمُؤْمُ وَلَهُ اللَّهُ الْمُؤْمُولُوهُ وَاللَّهُ اللْمُولُولُوهُ وَلَا الْمُؤْمُ وَلَوْمُ

وَقَالَ أَيْضًا: حَدِيثُ رُكَانَةَ فِي " أَلْبَتَّةَ " لَيْسَ بِشَيْءٍ، لِأَنَّ ابْنَ إِسْحَاقَ يَرْوِيهِ عَنْ دَاوُد بْنِ الحُصَيْنِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ رُكَانَةَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا» . وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ يُسَمُّونَ مَنْ طَلَّقَ ثَلَاثًا طَلَّقَ أَلْبَتَّةَ. وَأَحْمُدُ إِنَّا عَدَلَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَرَى أَنَّ الثَّلَاثَ جَائِزَةٌ، مُوَافَقَةً لِلشَّافِعِيِّ. فَأَمْكَنَ أَنْ يُقَالَ: حَدِيثُ رُكَانَة مَنْ خَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَرَى أَنَّ الثَّلَاثَ جَائِزَةٌ، مُوَافَقَةً لِلشَّافِعِيِّ. فَأَمْكَنَ أَنْ يُقَالَ: حَدِيثُ رُكَانَة مَنْ ذَلِكَ، وَتَبَيَّنَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَةِ طَلَاقٌ مُبَاحٌ إِلَّا الرَّجْعِيُّ عَدَلَ: عَنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، لِأَنَّهُ أَنْهُ كَانَ يَكُونَ مَذْهَبُهُ الْعَمَلَ بِحَدِيثِ ابْنِ عَبْس.

وَقَدْ تَبَيَّنَ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ أَعْذَارُ الْأَئِمَّةِ الْمُجْتَهِدِينَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - الَّذِينَ أَلْزَمُوا مَنْ أَوْقَعَ جُمْلَةَ الثَّلَاثِ فِي عَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ أَعْذَارُ الْأَئِمَّةِ الْمُجْتَهِدِينَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -؛ فَإِنَّهُ لَمَّا رَأَى النَّاسَ قَدْ أَكْثَرُوا مِمَّا حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنْ جَمْعِ الثَّلَاثِ، وَلَا يَنْتَهُونَ عَنْ مِثْلُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -؛ فَإِنَّهُ لَمَّا رَأَى النَّاسَ قَدْ أَكْثَرُوا مِمَّا حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنْ جَمْعِ الثَّلَاثِ، وَلَا يَنْتَهُونَ عَنْ ذَلِكَ إللَّا بِعُقُوبَةٍ: رَأَى عُقُوبَتَهُمْ بِإِلْزَامِهَا: لِئَلَّا يَفْعَلُوهَا، إمَّا مِنْ نَوْعِ التَّعْزِيرِ الْعَارِضِ الَّذِي يُفْعَلُ عِنْدَ الْحَاجَةِ، كَمَا كَانَ يَضْرِبُ فِي الْخَيْرِ وَسَلَّمَ - الثَّلَاثَةَ الَّذِينَ وَيَنْفِي، وَكَمَا «مَنَعَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الثَّلَاثَةَ الَّذِينَ

<sup>(</sup>۱) الفتاوي الكبرى لابن تيمية ٣/٤٥٦

تَخَلَّفُوا عَنْ الاِجْتِمَاعِ بِنِسَائِهِمْ» ، وَإِمَّا ظَنَّا أَنَّ جَعْلَهَا وَاحِدَةً كَانَ مَشْرُوطًا". (١)

٥٥ - "جَحْرَى الْقَسَمِ وَالْيَمِينِ لِدُحُولِ وَاوِ الْقَسَمِ فِي قَوْلِهِ: وَالطَّلَاقُ وَالِالْتِزَامُ بِمَا لَا يَلْزُمُ إِلَّا بِطَرِيقِهِ.

أَجَابَ - رَحِمَهُ اللّهُ -: الْحَمْدُ لِلّهِ نَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغِينُهُ وَنَسْتَغِيْهُ وَنَسْتَغِيْهُ وَنَسْتَغِينُهُ وَنَسْتَغِيْهُ وَنَسْتَغِيْهُ وَنَسْتَغِيْهُ وَنَسْتَغِيْهُ وَنَسْتَعِينَهُ وَنَسْتَغِيْهُ وَالْمَسْلِمِينَ يَلْوَمْنِي. أَوْ لازِمْ، وَخُوْهُ هَذِهِ الْعِبَارَاتِ الَّي كَذَا؛ أَوْ لا أَفْعَلُهُ فَالطَّلاقُ يَلْزَمْنِي. أَوْ لازِمْ، وَخُوْهُ هَذِهِ الْعِبَارَاتِ الَّي تَتَضَمَّنُ الْتِزَامَ الطَّلاقِ فِي يَمِينِهِ، ثُمُّ حَنِثَ فِي يَمِينِهِ: فَهَلْ يَقَعُ بِهِ الطَّلاقُ؛ فِيهِ قَوْلانِ لِعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ فِي الْمَذَاهِبِ الشَّرَامَ الطَّلاقِ فِي يَمِينِهِ، ثُمُّ حَنِثَ فِي يَمِينِهِ: فَهَلْ يَقَعُ بِهِ الطَّلاقُ، وَهَذَا مَنْصُوصٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ نَفْسِهِ، اللَّرْبَعَةِ وَغَيْرِهَا مِنْ مَذَاهِبِ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لا يَقَعُ الطَّلَاقُ، وَهَذَا مَنْصُوصٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ نَفْسِهِ، وَهُو قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ: كَالْقَفَّالِ، وَأَبِي سَعِيدٍ الْمُتَوَلِّي صَاحِبِ " التَّيَمَّةِ " وَبِهِ يُفْتِي وَيَقْضِي فِي وَهُو قُولُ طَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ: كَالْقَفَّالِ، وَأَبِي سَعِيدٍ الْمُتَولِي صَاحِبِ " التَّيَمَّةِ وَالشِّيعةِ فِي بِلَادِ الشَّرْقِ، وَلُ طَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ السُّنَةِ وَالشِّيعةِ فِي بِلَادِ الشَّرْقِ، وَالْجُزِيرَةِ، وَالْعَرَاقِ، وَخُرَاسَانَ، وَالْحِجَازِ، وَالْيَمَن وَغَيْرِهَمْ وَنْ أَهُولُ السُّنَةِ وَالشِيعةِ فِي بِلَادِ الشَّرَقِ، وَالْعَرَاقِ، وَخُرَاسَانَ، وَالْحِبَازِ، وَالْيَمَن وَغَيْرِهِمْ

وَهُوَ قَوْلُ دَاوُد وَأَصْحَابِهِ - كَابُنِ حَزْمٍ وَغَيْرِهِ - كَانُوا يُفْتُونَ وَيَقْضُونَ فِي بِلَادِ فَارِسَ وَالْعِرَاقِ وَالشَّامِ وَمِصْرَ وَبِلَادِ الْمَعْرِبِ إِلَى الْيَوْمِ، فَإِنَّهُمْ حَلْقُ عَظِيمٌ، وَفِيهِمْ قُضَاةٌ وَمُفْتُونَ عَدَدٌ كَثِيرٌ. وَهُوَ قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنْ السَّلَفِ: كَطَاوُسٍ وَغَيْرِ طَاوُسٍ. وَبِهِ يُفْتِي كَثِيرٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْمَعْرِبِ فِي هَذِهِ الْأَزْمِنَةِ الْمُتَأَجِّرَةِ مِنْ الْمَالِكِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ، وَكَانَ بَعْضُ شُيُوحِ مِصْرَ طَاوُسٍ. وَبِهِ يُفْتِي كَثِيرٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْمَعْرِبِ فِي هَذِهِ الْأَزْمِنَةِ الْمُتَأَجِّرَةِ مِنْ الْمَالِكِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ، وَكَانَ بَعْضُ شُيُوحِ مِصْرَ يُفْتِي بِذَلِكَ، وَقَدْ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ كَلَامُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلِ الْمَنْصُوصُ عَنْهُ وَأُصُولُ مَذْهَبِهِ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ. وَلَوْ حَلَفَ بِالشَّلَاثِ، فَقَالَ: الطَّلَاقُ يَلْرَقُ لَا فَعَلَنَّ كَذَا، ثُمَّ لَمْ يَفْعُلْ، فَكَانَ طَائِفَةٌ مِنْ السَّلَفِ وَالْحَلَقِ مِنْ الْمَالِكِ وَأَحْمَد بْنِ حَنْبَلٍ وَدَاوُد وَغَيْرِهِمْ يُفْتُونَ بِأَنَّهُ لَا يَقَعُ بِهِ الشَّلَاثَ؛ لَكِنَّ مِنْهُمْ مَنْ يُوقِعُ بِهِ وَاحِدَةً، وَهَذَا مَنْقُولٌ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ فِي التَّنْجِيزِ؛ فَضْلًا عَنْ التَّعْلِيقِ وَالْيَمِينِ.

وَهَذَا قَوْلُ مَنْ اتَّبَعَهُمْ عَلَى ذَلِكَ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ، وَأَحْمَدَ، وَدَاوُد فِي التَّنْجِيزِ وَالتَّعْلِيقِ، وَاخْلِفِ. وَمِنْ السَّلَفِ طَائِفَةٌ مِنْ أَعْيَانِهِمْ فَرَّقُوا فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْمَدْخُولِ بِهَا وَغَيْرِ الْمَدْخُولِ بِهَا.". (٢)

٥٦ - "الجُوَابُ: الحُمْدُ لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، إِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا شَرْطٌ فِي النَّفَقَةِ جَازَ ذَلِكَ وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ هُنَاكَ عُرْفٌ وَعَادَةٌ مَعْرُوفَةٌ بَيْنَهُمْ وَأَطْلَقَ الْعَقْدَ، فَإِنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى تِلْكَ الْعَادَةِ، وَأَمَّا بِدُونِ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ. وَمِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ يَقُولُ: لَهُ النَّفَقَةُ مُطْلَقًا وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ، كَمَا يَقُولُهُ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ فِي قَوْلٍ، وَالْمَشْهُورُ وَمِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ يَقُولُ: لَهُ النَّفَقَةُ مُطْلَقًا وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ، كَمَا يَقُولُهُ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ فِي قَوْلٍ، وَالْمَشْهُورُ أَنْ لَا نَفَقَةُ فَلَيْسَ لَهُ النَّفَقَةُ إِلَّا بِالْمَعْرُوفِ، وَأَمَّا الْبَسْطُ الْخَارِجُ عَنْ الْمَعْرُوفِ فَيَكُونُ مُحْسُوبًا عَلَيْهِ.

٢٥ - ٦٤٤ - مَسْأَلَةُ:

<sup>(</sup>۱) الفتاوي الكبري لابن تيمية ٢٨٣/٣

<sup>(</sup>۲) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ٣٠٥/٣

فِي رَجُلٍ حَطَبَ امْرَأَةً فَسَأَلَ عَنْ نَفَقَتِهِ، فَقِيلَ لَهُ مِنْ الجِهَاتِ السُّلْطَانِيَّةِ شَيْءٌ؟ فَأَبَى الْوَلِيُّ تَزْوِيجَهَا، فَذَكَرَ الْخَاطِبُ أَنَّ فُقَهَاءَ الْحَنَفِيَّةِ جَوَّزُوا تَنَاوُلَ ذَلِكَ، فَهَلْ ذَكَرَ ذَلِكَ أَحَدٌ فِي جَوَازِ تَنَاوُلِهِ مِنْ الجِهَاتِ؟ وَهَلْ لِلْوَلِيِّ الْمَذْكُورِ دَفْعُ الْخَاطِبِ هِمَذَا السَّبَبِ مَعَ رِضَاءِ الْمَحْطُوبَةِ؟

الجُوَابُ: أُمَّا الْفُقَهَاءُ الْأَئِمَّةُ الَّذِينَ يُفْتَى بِقَوْلِمِمْ، فَلَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِنْهُمْ جَوَازَ ذَلِكَ، وَلَكِنْ فِي أَوَائِلِ الدَّوْلَةِ السَّلْجُوقِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ جِجَوَازِ ذَلِكَ، وَحَكَى أَبُو مُحَمَّدِ بِنُ حَزْمٍ فِي كِتَابِهِ إِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ عَلَى تَحْرِيمِ ذَلِكَ، وَحَكَى أَبُو مُحَمَّدِ بِنُ حَزْمٍ فِي كِتَابِهِ إِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ عَلَى تَحْرِيمِ ذَلِكَ، وَحَكَى أَبُو مُحَمَّدِ بِنُ حَزْمٍ فِي كِتَابِهِ إِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ عَلَى تَحْرِيمِ ذَلِكَ، وَعَلَ وَقَدْ كَانَ نُورُ الدِّينِ مَحْمُودٌ الشَّهِيدُ التُّرْكِيُّ قَدْ أَبْطَلَ جَمِيعَ الْوَظَائِفِ الْمُحْدَثَةِ بِالشَّامِ وَالْجَزِيرَةِ وَمِصْرَ وَالْحِجَازِ، وَكَانَ أَوْرُ الدِّينِ مَحْمُودٌ الشَّهِيدُ التَّرْكِيُّ قَدْ أَبْطَلَ جَمِيعَ الْوَظَائِفِ الْمُحْدَثَةِ بِالشَّامِ وَالْجَزِيرَةِ وَمِصْرَ وَالْحِجَازِ، وَكَانَ أَوْرُ الدِّينِ مَحْمُودٌ الشَّهِيدُ التَّرْكِيُّ قَدْ أَبْطَلَ جَمِيعَ الْوَظَائِفِ الْمُحْدَثَةِ بِالشَّامِ وَالْجَزِيرَةِ وَمِصْرَ وَالْحِجَازِ، وَكَانَ أَعْرَفُ الدَّيْ إِلْفَائِقُ اللَّذِينِ مَعْمُودٌ الشَّهِ عِلْهُ اللَّرْكِي أَقَامَ الْإِسْلَامَ بَعْدَ اسْتِيلَاءِ الْإِفْرُنْجِ وَالْقَرَامِطَةِ عَلَى أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، وَمَنْ فَعَلَ مَا يَعْتَقِدُ حُكْمَهُ مُتَأَوِّلًا تَأُولِلًا سَائِعًا، لَا سِيَّمَا مَعَ حَاجَتِهِ لَمْ يُعْتَى فَاسِقًا بِمُجَرَّدِ ذَلِكَ.

لَكِنْ بِكُلِّ حَالٍ فَالْوَلِيُّ لَهُ أَنْ يَمْنَعَ مُولِّيَتَهُ مِمَّنْ يَتَنَاوَلُ مِثْلَ هَذَا الرِّزْقِ الَّذِي يَعْتَقِدُهُ حَرَامًا سِيَّمَا وَأَنَّ رِزْقَهَا مِنْهُ، فَإِذَا كَانَ الزَّوْجُ مُتَأَوِّلًا فِيمَا يَأْكُلُهُ.". (١)

٥٧-"نَذْرِ اللَّجَاجِ وَالْغَضَبِ، لَكِنْ تَوَقَّفَ أَحْمَدُ وَأَبُو عُبَيْدٍ عَنْ الْعِتْقِ فِيهَا لِمَا ذَكْرْته مِنْ الْفَرْقِ، وَعَارَضَ أَحْمَدُ ذَلِكَ، وَأَمَّا الطَّلَاقُ فَلَمْ يَبْلُغْ أَبَا تَوْرِ فِيهِ أَثَرٌ فَتَوَقَّفَ عَنْهُ، مَعَ أَنَّ الْقِيَاسَ عِنْدَهُ مُسَاوَاتُهُ لِلْعِتْقِ. لَكِنْ حَافَ أَحْمَدُ ذَلِكَ، وَأَمَّا الطَّلَاقُ وَغَيْرُهُ لِمَا سَنَذْكُرُهُ. وَالصَّوَابُ أَنَّ الْخِلَافَ فِي الْجَمِيعِ الطَّلَاقُ وَغَيْرُهُ لِمَا سَنَذْكُرُهُ.

وَلُوْ لَمْ يُنْقُلُ فِي الطَّلَاقِ نَفْسِهِ خِلَافٌ مُعَيَّنٌ لَكَانَ فُتْيَا مَنْ أَفْتَى مِنْ الصَّحَابَةِ فِي الْحَلِفِ بِالْعَتَاقِ بِكَفَّارَةِ يَمِينٍ مِنْ بَابِ التَّنْبِيهِ عَلَى الْحَلِفِ بِالطَّلَاقِ، فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ نَذْرُ الْعِتْقِ الَّذِي هُوَ قُرْبَةٌ لَمَّا حَرَجَ مُحْرَجَ مُحْرَجَ الْيَمِينِ أَجْزَأَتْ فِيهِ الْكَفَّارَةُ، فَالْحَلِفُ بِالطَّلَاقِ الَّذِي لَيْسَ بِقُرْبَةٍ إِمَّا أَنْ بُحْزِيَ فِيهِ الْكَفَّارَةُ أَوْ لَا يَجِبُ فِيهِ شَيْءٌ قَوْلُ عَلَى قَوْلِ مَنْ الْكَفَّارَةُ، فَالْحَلِفُ بِالطَّلَاقِ الَّذِي لَيْسَ بِقُرْبَةٍ إِمَّا أَنْ بُحُزِيَ فِيهِ الْكَفَّارَةُ أَوْ لَا يَجِبُ فِيهِ شَيْءٌ قَوْلُ عَلَى قَوْلُ مَنْ الطَّاعَةِ لَا شَيْءَ فِيهِ، وَيَكُونُ قَوْلُهُ: إِنْ فَعَلْت كَذَا فَأَنْتَ طَالِقٌ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ: فَعَلَيَّ أَنْ أُطَلِقك، كَمَا كَانَ عِنْدَ أُولِئِكَ الصَّحَابَةِ وَمَنْ وَافَقَهُمْ، قَوْلُهُ: فَعَبِيدِي أَحْرَارٌ بِمُنْزِلَةِ قَوْلِهِ فَعَلَيَّ أَنْ أُعْتِقَهُمْ، عَلَى أَيِي إلى السَّاعَةِ كَانَ أُولِئِكَ الصَّحَابَةِ وَمَنْ وَافَقَهُمْ، قَوْلُهُ: فِعبِيدِي أَحْرَارٌ بِمُنْزِلَةِ قَوْلِهِ فَعَلَيَّ أَنْ أُعْتِقَهُمْ، عَلَى أَيِي إلى السَّاعَةِ كَلَامٌ فِي الْطَلَاقِ.

وَذَلِكَ وَاللّهُ أَعْلَمُ؛ لِأَنَّ الْحَلِفَ بِالطَّلَاقِ لَمْ يَكُنْ قَدْ حَدَثَ فِي زَمَانِهِمْ، وَإِنَّمَا ابْتَدَعَهُ النَّاسُ فِي زَمَنِ التَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، فَأَحَدُ الْقُوْلَيْنِ إِنَّهُ يَقَعُ بِهِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَالْقَوْلُ الثَّابِي إِنَّهُ لَا يَلْزَمُ الْوُقُوعُ، بَعْدَهُمْ، فَاحْتَلَفَ فِيهِ التَّابِعُونَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، فَأَحَدُ الْقُوْلَيْنِ إِنَّهُ يَقَعُ بِهِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَالْقَوْلُ الثَّابِي إِنَّهُ لَا يَلْزَمُ الْوُقُوعُ، وَمُنْ بَعْدَهُمْ، فَاحْتَلَفَ فِيهِ التَّابِعُونَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، فَأَحِدُ الْقُولُ الْحَلِفُ بِالطَّلَاقِ لَيْسَ شَيْئًا، قُلْت: أَكَانَ يَرَاهُ يَعِينًا. قَالَ لَا دُرِي فَقَدْ أَخْبَرَ ابْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَاهُ مُوقِعًا لِلطَّلَاقِ. وَتَوَقَّفَ فِي كَوْنِهِ يَمِينًا يُوحِبُ الْكَفَّارَةَ؛ لِأَنَّهُ أَدْرِي فَقَدْ أَخْبَرَ ابْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَاهُ مُوقِعًا لِلطَّلَاقِ. وَتَوَقَّفَ فِي كَوْنِهِ يَمِينًا يُوحِبُ الْكَفَّارَةَ؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ نَذْرِ مَا لَا قُرْبَةَ فِيهِ.

وَفِي كَوْنِ مِثْلِ هَذَا يَمِينًا خِلَافٌ مَشْهُورٌ، وَهَذَا قَوْلُ أَهْلِ الظَّاهِرِ. وَكَذَا أَبِي مُحَمَّدِ <mark>بْنِ حَزْمٍ</mark> لَكِنْ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ لَا يَقَعُ طَلَاقٌ مُعَلَّقٌ وَلَا عِتْقٌ مُعَلَّقٌ.

<sup>(</sup>۱) الفتاوي الكبرى لابن تيمية ٣٦٨/٣

وَاخْتَلَقُوا فِي الْمُؤَجَّلِ وَهُوَ بِنَاءً عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ الْعُقُودَ لَا يَصِحُّ مِنْهَا إلَّا مَا دَلَّ نَصُّ أَوْ إِجْمَاعٌ عَلَى وُجُوبِهِ أَوْ جَوَازِهِ. وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى ثَلَاثِ مُقَدَّمَاتٍ يُخَالِفُونَ فِيهَا:

أَحَدُهَا: كَوْنُ الْأَصْلِ تَحْرِيمَ الْعُقُودِ.

الثَّابِي: أَنَّهُ لَا يُبَاحُ مَا كَانَ فِي مَعْنَى النَّصُوص.

التَّالِثُ: أَنَّ الطَّلَاقَ الْمُؤَجَّلَ وَالْمُعَلَّقَ لَمْ يَتَدَرَّجْ فِي عُمُومِ النُّصُوصِ.". (١)

٥٥ - "وَقَالَ ﴿ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِي ّ وَلا نَصِيرٍ ﴾ [البقرة: ٢٧] وَقَالَ ﴿ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَمَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِي ّ وَلا وَاقِ ﴾ [الرعد: ٣٧] وَقَالَ ﴿ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَمَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِي ّ وَلا وَاقِ ﴾ [الرعد: ٣٧] وَاللَّهُ وَاللَّهُ أَلَّذِي جَاءَهُ وَالْعِلْمُ عَيْرُ مَخْلُوقٍ وَالْقُرْآنُ مِنْ الْعِلْمِ وَالْعُرْآنُ وَهُوَ الْعِلْمُ الَّذِي جَاءَهُ وَالْعِلْمُ عَيْرُ مَخْلُوقٍ وَالْقُرْآنُ مِنْ الْعِلْمِ وَالْعَرْآنَ ﴾ [الرحمن: ٢] ﴿ وَقَالَ: ﴿ وَقَالَ: ﴿ وَالرَّمْنَ ﴾ [الرحمن: ٢] ﴿ وَقَالَ: ﴿ وَقَالَ: ﴿ وَقَالَ: ﴿ وَقَالَ: ﴿ وَالْأَمْرُ ﴾ [الرحمن: ٢] ﴿ وَقَالَ: ﴿ وَقَالَ: ﴿ وَالْأَمْرُ ﴾ [الأعراف: ٤٥] .

فَأَحْبَرَ أَنَّ الْخَلْقَ حَلْقُ وَالْخَلْقُ غَيْرُ الْأَمْرِ وَأَنَّ الْأَمْرُ عَيْرُ الْخَلْقِ وَهُوَ كَلَامُهُ وَأَنَّ اللّهَ عَزَّ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩] .

وَالذِّكُرُ هُوَ الْقُرْآنُ وَأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَخُلُ مِنْهُمَا وَلَمْ يَرَلْ اللَّهُ مُتَكَلِّمًا عَالِمًا، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آحَرَ: إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَخُلُ مِنْ الْعِلْمِ وَلَيْسَا مِنْ الْخُلُقِ لِأَنَّهُ لَمْ يَخْلُ مِنْهُمَا، فَالْقُرْآنُ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ وَعَنْ الْحُسَنِ بْنِ ثَوَابٍ أَنَّهُ قَالَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ وَالْكَلَامِ وَلَيْسَا مِنْ الْخُلُقِ لِأَنَّهُ لَمْ يَخْلُ مِنْهُمَا، فَالْقُرْآنُ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ وَعَنْ الْحُسَنِ بْنِ ثَوَابٍ أَنَّهُ قَالَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ مِنْ الْعِلْمِ فَي وَيَتَابِ اللَّهِ غَيْرَ مَوْضِعٍ: ﴿ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَي مَنْ الْعِلْمِ فَي اللَّهُ فَقَالَ لِي سَأَلْتُهُ فَقَالَ لِي عَمَلِهِ، ثُمَّ قَالَ لِي أَمْمَدُ إِنَّا أَرَادُوا الْإِبْطَالَ.

وَقَدْ فَسَّرَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ الْنُ حَرْمٍ كَلامَ أَحْمَدَ بِأَنَّهُ أَرَادَ بِلَفْظِ الْقُرْآنِ الْمَعْنَى فَقَطْ، وَأَنَّ مَعْنَى الْقُرْآنِ الْجُرُوفَ وَالْمَعَانِيَ فَمَنْ جَعَلَ الْقُرْآنِ الْمُعْنَى فَقَدْ كَذَبَ، وَأَمَّا فَهُوَ مِنْ عِلْمِ اللّهِ وَلَمْ يُرِدْ بِالْقُرْآنِ الْحُرُوفَ وَالْمَعَانِيَ فَمَنْ جَعَلَ الْقُرْآنِ كُلَّهُ لَيْسَ لَهُ مَعْنَى إلَّا الْعِلْمُ فَقَدْ كَذَبَ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ عَنْ هَذِهِ الْآيَاتِ الَّتِي احْتَجَّ هِمَا أَحْمَدُ أَنَّ مَعْنَاهَا الْعِلْمُ لِأَكِّلَمُ الْعَلْمُ فَهَذَا أَنْ مَعْنَاهَا الْعِلْمُ لِأَكَّلَمُ الْمُعْنَى تَارَةً كَمَا يُرَادُ بِهِ الْحُرُوفُ أَحْرَى، فَأَمَّا أَنْ أَوْلِ، وَهَذَا إِذَا صَحَّ يَقْتَضِي أَنَّهُ قَدْ يُرَادُ بِالْكَلَامِ الْمَعْنَى تَارَةً كَمَا يُرَادُ بِهِ الْجُرُوفُ أَحْرَى، فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ أَحْمَدُ إِنَّ اللّهَ لَا يَتَكَلَّمُ بِالْحُرُوفِ فَهَذَا خِلَافُ نُصُوصِهِ الصَّرِيحَةِ عَنْهُ لَكِنْ قَدْ يُقَالُ الْقُرْآنُ اللّذِي هُوَ يَكُونَ أَحْمَدُ يَقُولُ إِنَّ اللّهَ لَا يَتَكَلَّمُ بِالْحُرُوفِ فَهَذَا خِلَافُ نُصُوصِهِ الصَّرِيحَةِ عَنْهُ لَكِنْ قَدْ يُقَالُ الْقُرْآنُ اللّذِي هُو قَدِيمٌ لَا يَتَكَلَّمُ بِالْحُرُوفِ فَهَذَا خِلَافُ نُصُوصِهِ الصَّرِيحَةِ عَنْهُ لَكِنْ قَدْ يُقَالُ الْقُرْآنُ اللّذِي هُو قَدِيمٌ لَا يَتَعَلَّقُ بِمَشِيعَتِهِ هُو الْمَعْنَى". (٢)

<sup>(</sup>۱) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ١٢٤/٤

<sup>(</sup>۲) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ٢/٤٨٤

9 ٥ - "قَالَ أَبُو عَبْدُ اللّهِ الْحَسَنُ بْنُ الْعَبَّاسِ الرُّسْتُمِيُّ: حَكَى لَنَا الْإِمَامُ أَبُو الْفَتْحِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الطَّبَرِيُّ الْعَبَالِ الْجُويْنِيِّ نَعُودُهُ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ بِنَيْسَابُورَ، فَأُقْعِدَ، فَقَالَ لَنَا: الْفَقِيهُ قَالَ: دَحَلْنَا عَلَى الْإِمَامِ أَبِي الْمَعَالِي الْجُويْنِيِّ نَعُودُهُ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ بِنَيْسَابُورَ، فَأُقْعِدَ، فَقَالَ لَنَا: الشَّهَدُوا عَلَيَّ رَجَعْت عَنْ كُلِّ مَقَالَةٍ قُلْتَهَا أُحَالِفُ فِيهَا مَا قَالَ السَّلَفُ الصَّالِحُ - عَلَيْهِمْ السَّلَامُ -، وَأَيِّ الشَّلَامُ -، وَأَيِّ أَمُوتُ عَلَيْهِ عَجَائِزُ نَيْسَابُورَ.

وَعَامَّةُ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ سَلَكُوا حَلْفَهُ مِنْ تَلَامِذَتِهِ وَتَلَامِذَةِ تَلَامِذَتِهِ وَتَلَامِذَتِهِ وَتَلَامِذَةِ تَلَامِذَةِ تَلَامِذَةِ تَلَامِذَةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ.

وَلِقِلَةِ عِلْمِهِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَكَلَامِ سَلَفِ الْأُمَّةِ يَظُنُّ أَنَّ أَكْثَرَ الْحُوَادِثِ لَيْسَتْ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَكَلَامِ سَلَفِ الْأُمَّةِ يَظُنُّ أَنَّ أَكْثَرَ الْحُوَادِثِ لَيْسَتْ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَكَلَامِ مَكْمَا يَذْكُرُ ذَلِكَ فِي كُثْبِهِ، وَمَنْ كَانَ لَهُ عِلْمٌ بِالنَّصُوصِ وَدَلَالَتِهَا عَلَى يَدُلُّ عَلَيْهَا وَإِنَّا يُعْلَمُ حُكْمُهَا بِالْقِيَاسِ، كَمَا يَذْكُرُ ذَلِكَ فِي كُثْبِهِ، وَمَنْ كَانَ لَهُ عِلْمٌ بِالنَّصُوصِ وَدَلَالَتِهَا عَلَى الصَّوَابِ مِنْ الْأَحْلَمِ عَلِمَ أَنَّ قَوْلَ أَبِي مُحَمَّدِ بِنِ حَرْمٍ وَأَمْثَالِهِ: إِنَّ النَّصُوصَ تَسْتَوْعِبُ جَمِيعَ الْحُوادِثِ، أَقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ مِنْ هَذَا الْقَوْلِ، وَإِنْ كَانَ فِي طَرِيقَةِ هَؤُلَاءِ مِنْ الْإِعْرَاضِ عَنْ بَعْضِ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ مَا قَدْ يُسَمَّى قِيَاسًا جَلِيًّا، وَقَدْ يُجْعَلُ مِنْ الْإِعْرَاضِ عَنْ بَعْضِ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ مَا قَدْ يُسَمَّى قِيَاسًا جَلِيًّا، وَقَدْ يُجْعَلُ مِنْ ذَلِكَ قَوْلَ أَيْ فِي طَرِيقَةِ هَؤُلَاءٍ مِنْ الْإِعْرَاضِ عَنْ بَعْضِ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ مَا قَدْ يُسَمَّى قِيَاسًا جَلِيًّا، وَقَدْ يُجْعَلُ مِنْ ذَلِكَ قِي مَعْنَى الْأَصْل، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَمِثْلِ الجُّمُودِ عَلَى الْاسْتِصْحَابِ الضَّعِيفِ، وَمِثْلِ الْإِعْرَاضِ عَنْ مُتَابَعَةِ أَثِمَّةٍ مِنْ الصَّحَابَةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مَا هُوَ مَعْيِبٌ عَلَيْهِمْ، وَكَذَلِكَ الْقَدْحُ فِي أَعْرَاضِ الْأَئِمَّةِ، لَكِنْ الْغَرَضُ أَنَّ قَوْلَ هَوُّلَاءِ فِي اسْتِيعَابِ النَّصُوصِ لِلْحَوَادِثِ، مَعِيبٌ عَلَيْهِمْ، وَكَذَلِكَ الْقَدْحُ فِي أَعْرَاضِ الْأَئِمَّةِ، لَكِنْ الْغَرَضُ أَنَّ قَوْلَ هَوُّلَاءِ فِي اسْتِيعَابِ النَّصُوصِ لِلْحَوَادِثِ، وَأَنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ قَدْ بَيَّنَ لِلنَّاسِ دِينَهُمْ هُو أَقْرَبُ إِلَى الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ الَّذِي هُو الْخَقُ بِمَّنْ يَقُولُ إِنَّ اللَّهَ لَمْ يُبَيِّنْ لِلنَّاسِ فَي اللَّهُ لَمْ يُبَيِّنْ لِلنَّاسِ فَي اللَّهُ لَمْ يُبَيِّنْ لِلنَّاسِ فَي اللَّهُ اللَّهُ الْمُ يَعْمَالِ، بَلْ وَكَلَهُمْ فِيهَا إِلَى الظُّنُونِ الْمُتَقَابِلَةِ وَالْآرَاءِ الْمُتَعَارِضَةِ.

وَلَا رَيْبَ أَنَّ سَبَبَ هَذَا كُلِّهِ ضَعْفُ الْعِلْمِ بِالْآثَارِ النَّبَوِيَّةِ وَالْآثَارِ السَّلَفِيَّةِ، وَإِلَّا فَلَوْ كَانَ لِأَبِي الْمَعَالِي وَأَمْثَالِهِ بِذَلِكَ عِلْمٌ رَاسِخٌ، وَكَانُوا قَدْ عَضُّوا عَلَيْهِ بِضِرْسٍ قَاطِعٍ لَكَانُوا مُلْحَقِينَ بِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ لِمَا كَانَ فِيهِمْ مِنْ الاسْتِعْدَادِ لِأَسْبَعْ رَاسِخٌ، وَكَانُوا قَدْ عَضُّوا عَلَيْهِ بِضِرْسٍ قَاطِعٍ لَكَانُوا مُلْحَقِينَ بِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ لِمَا كَانَ فِيهِمْ مِنْ الاسْتِعْدَادِ لِأَسْبَابِ الإجْتِهَادِ، وَلَكِنْ اتَّبَعَ أَهْلُ الْكَلَامِ الْمُحْدَثِ وَالرَّأْيِ الضَّعِيفِ لِلظَّنِّ وَمَا تَعْوَى الْأَنْفُسُ، الَّذِي يَنْقُضُ صَاحِبَهُ إِلَى حَيْثُ جَعَلَهُ اللَّهُ مُسْتَحِقًا لِذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ لَهُ مِنْ الإجْتِهَادِ فِي تِلْكَ الطَّرِيقَةِ مَا لَيْسَ لِغَيْرِهِ، فَلَيْسَ طَاحِبَهُ إِلَى حَيْثُ جَعَلَهُ اللَّهُ مُسْتَحِقًا لِذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ لَهُ مِنْ الإجْتِهَادِ فِي تِلْكَ الطَّرِيقَةِ مَا لَيْسَ لِغَيْرِهِ، فَلَيْسَ الْفَضْلُ بِكَثْرَةِ الإجْتِهَادِ وَلَكِنْ بِالْهُدَى وَالسَّدَادِ؛ كَمَا جَاءَ فِي الْأَثَرِ: «مَا ازْدَادَ مُبْتَدِعٌ اجْتِهَادًا إلَّا ازْدَادَ مِنْ اللهِ بُعْدَالًا النَّبِيُّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فِي الْخُوَارِجِ: يَحْقِرُ". (١)

٠٠- "الروح إلى البدن وقت السؤال. وعود البدن بلا روح قول طائفة من الناس، وأنكره الجمهور.

[عود الروح إلى البدن وقت السؤال]

وقابلهم آخرون فقالوا: السؤال للروح بلا بدن وهذا قاله مُرّة وابن حزم، وكلاهما غلط، والأحاديث الصحيحة ترده، ولو كان ذلك للروح فقط لم يكن للقبر بالروح اختصاص (١).

قال ابن القيم رحمه الله: وليس نزول الروح وصعودها وقربها وبعدها من جنس ما للبدن؛ فإنها تصعد إلى ما فوق

<sup>(</sup>۱) الفتاوي الكبرى لابن تيمية ٦١٧/٦

السموات ثم تمبط إلى الأرض ما بين قبضها ووضع الميت في قبره وهو زمن يسير لا يصعد البدن وينزل في مثله. وكذلك صعودها وعودها إلى البدن في النوم واليقظة وقد مثلها بعضهم بالشمس وشعاعها في الأرض.

[تمثيل حركة الروح بالشمس]

قال شيخنا: وليس هذا مثلا مطابقا فإن نفس الشمس لا تنزل من السماء والشعاع الذي على الأرض ليس هو الشمس ولا صفتها بل هو عرض حصل بسبب الشمس والجرم المقابل لها والروح نفسها تصعد وتنزل (٢) .

[قد يصف الميت للنائم دواء، أو يجيبه عن مسألة]

قال ابن القيم رحمه الله: وأما من حصل له الشفاء باستعمال دواء رأى من وصفه له في منامه فكثير جدا، وقد حدثني غير واحد ممن كان غير مائل إلى شيخ الإسلام ابن تيمية أنه رآه بعد موته وسأله عن شيء كان يشكل عليه من مسائل الفرائض وغيرها فأجابه بالصواب (٣).

قال ابن القيم رحمه الله (٤) : وأما الفلاسفة المشاءون فقالوا: هو

(١) كتاب الروح ص٥٠ وإلى الفهارس العامة ج١/٦٤.

(٢) كتاب الروح ص٥٥ وللفهارس العامة ج١/١٥.

(٣) كتاب الروح ص٣٤ وللفهارس العامة ج١/١٦.

(٤) في ذكر تعريف العشق.". (١)

71-"الأصل دلالة على إسقاط الخمس متى لم يعلم الدليل عليه، وكذلك نقل حنبل فيمن أكل أو شرب: عليه القضاء ولا كفارة؛ لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يأمره بالكفارة (١) .

[الأخذ بأقل ما قيل فيه خلاف]

مسألة: يجوز الأخذ بأقل ما قيل ونفي ما زاد؛ لأنه يرجع حاصله إلى استصحاب دليل العقل على براءة الذمة فيما لم يثبت شغلها به. وأما إن يكون الأخذ بأقل ما قيل أخذا وتمسكا بالإجماع فلا، لأن النزاع في الاقتصار عليه ولا إجماع فيه. قال بعضهم: هذا نوع من أنواع الإجماع صحيح لا شك فيه. وقال قوم: بل يؤخذ بأكثر ما قيل، ذكرهما ابن حزم. وقال بعضهم: ليس بدليل صحيح.

قال شيخنا: قلت: إذا اختلفت البينتان في قيمة المتلف فهل يوجب الأقل، أو بقسطهما؟ فيه روايتان، وكذلك لو اختلف شاهدان. فهذا يبين أن في إيجاب الأقل بهذا المسلك اختلافا، وهو متوجه؛ فإن إيجاب الثلث أو الربع ونحو ذلك لا بد أن يكون له مستند، ولا مستند على هذا التقدير، وإنما وقع الاتفاق على وجوبه اتفاقا، فهو شبيه بالإجماع المركب إذا أجمعوا على مسألتين مختلفتي المأخذ، ويعود الأمر إلى جواز انعقاد الإجماع بالبحث

<sup>(</sup>١) المستدرك على مجموع الفتاوى ٩٦/١

والاتفاقات وإن كان كل من المجمعين ليس له مأخذ صحيح وأشار إليه ابن حزم (٢) .

[شيخنا] : ... فصل

[وإذا كان العموم أو الإطلاق أو الاستحباب منزلا على نوع دون نوع فهل]

فأما إن ثبت أن العموم أو الإطلاق أو الاستصحاب نزل على نوع دون نوع، فهل يجوز الاستمساك به فيما عدا النوع المتفق على خروجه؟ هذا أقوى من الأول، وهو الاستصحاب أقوى منه في الخطاب،

77- "وهل عليه سعي ثان؟ فيه روايتان هما قولان للعلماء، وذلك لما روي أن الصحابة رضي الله عنهم تمتعوا بالعمرة إلى الحج ولم يسعوا بين الصفا والمروة إلا مرة واحدة مع طواف القدوم، وهذا بيان أن عمرة المتمتع بعض حجه، كما أن وضوء المغتسل بعض غسله فيقع السعي، عن جملة النسك، كما قال - صلى الله عليه وسلم -: «دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة» والله أعلم (١).

عن ابن عمر رضي الله عنهما: «أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أفاض يوم النحر ثم صلى الظهر بمنى يعني راجعا» .

قال ابن القيم: هكذا قال ابن عمر، وقال جابر في حديثه الطويل: «ثم أفاض إلى البيت فصلى بمكة الظهر»، رواه مسلم، وقالت عائشة رضي الله عنها: «أفاض رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من آخر يومه حين صلى الظهر، ثم رجع إلى منى فمكث بها» ، الحديث وسيأتي.

فاختلف الناس في ذلك، فرجحت طائفة منهم ابن حزم وغيره حديث جابر وأنه صلى الظهر بمكة، قالوا: وقد والمادة واختصاصها به وقريما منه، واختصاص جابر وحرصه على الاقتداء به أمر لا يرتاب فيه.

قالوا: ولأنه - صلى الله عليه وسلم - رمى الجمرة وحلق رأسه وخطب الناس ونحر مائة بدنة هو وعلي وانتظر حتى سلخت وأخذ من كل بدنة بضعة فطبخت وأكلا من لحمها.

قال <mark>ابن حزم</mark>: وكانت حجته في آذار ولا يتسع النهار لفعل هذا جميعه مع الإفاضة إلى البيت والطواف وصلاة الركعتين ثم يرجع إلى مني والوقت باق.

<sup>(</sup>١) المسودة ص ٤٨٩ ف ٧/٥.

<sup>(</sup>٢) المسودة ص ٩٠٠ ف ٢/٥.". (١)

<sup>(</sup>۱) المستدرك على مجموع الفتاوى ۲٠/٢

(۱) مختصر الفتاوى (۲۹۰) فيها زيادة من قوله وهذا بيان ف (۲/ ۱۳۲) .". (۱)

77-"بطريق الإرث فأقطعهما السلطان لمن يستغلها من المقاتلة، فهل يكون ذلك مسقطًا للعشر؟ فمن جعل الإقطاع استئجارًا يجعل المجاهدين بمنزلة من يستأجره الإمام للعمارة والفلاحة. يقول: إذا كان الخراج على شخص فاعتاض عنه الإمام ببعض هذه الأعمال كانت الأرض خراجية.

وهذا غلط عظيم، فإنه يخرج الجهاد عن أن يكون قربة وطاعة، ويجعل المجاهد في سبيل الله بمنزلة اليهود والنصاري استؤجروا لعمارة دار وصنعة سلاح.

والفقهاء متفقهون على الفرق بين الاستئجار على القرب وبين رزق أهلها.

فرزق المقاتلة والقضاة والمؤذنين والأئمة جائز بلا نزاع.

وأما الاستئجار فلا يجوز عند أكثرهم لا سيما أبو حنيفة والشافعي، وإن جوزوه على الإمامة فإنه لا يجوز على الجهاد لأنه يصير متعينًا.

فهؤلاء غلطوا على الأئمة عمومًا وعلى أبي حنيفة خصوصًا (١) .

قال شيخنا: ولو يبست الكروم بجراد أو غيره سقط من الخراج حسبما تعطل من النفع قال: وإذا لم يمكن النفع به ببيع أنو إجارة أو عمارة أو غيره لم تجز المطالبة بالخراج (٢) .

ويحرم تعشير الأموال والكلف التي ضربحا الملوك على الناس (ع) ذكره <mark>ابن حزم</mark> وشيخنا (٣) .

(۱) مختصر الفتاوي ص (۲۷۲، ۲۷۵) ف (۲/ ۱۷۸، ۲۰۱).

( ) الفروع ج( 7/7) ف( 7/7) ف( 7/7) .

 $(\Upsilon)$  الفروع ج(7/7) ف(7/7) ف(7/7) .".

٢٤-"خوارق السحرة والكهان، وبكرامات الصالحين.

وهذه طريقة أكثر المعتزلة١، وغيرهم؛ كأبي محمد <mark>بن حزم٢</mark>، وغيره٣.

١ المعتزلة: سموا بذلك لاعتزال رئيسهم واصل بن عطاء مجلس الحسن البصري. وقيل لاعتزالهم قول الأمة في دعواهم أنّ الفاسق من أمة الإسلام لا مؤمن ولا كافر. والأول أرجح. ولهم أصول خمسة اشتهروا بها، هي: التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر.

<sup>(</sup>۱) المستدرك على مجموع الفتاوى ١٩٥/٣

<sup>(</sup>٢) المستدرك على مجموع الفتاوى ٣٠٠/٣

انظر: الفرق بين الفرق للبغدادي ص٢٠، ١١٤. والملل والنحل للشهرستاني ٢/١٤. وخطط المقريزي ٢/٥/٢. والمرهان في معرفة عقائد أهل الأديان ص ٤٩.

٢ هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الفارسيّ الأصل، الأموي مولاهم، القرطبي الظاهري. قال عنه الذهبي:
 "الإمام الأوحد، البحر ذو الفنون والمعارف، أبو محمد". ولد بقرطبة في سنة ٣٨٤ هـ، وتوفي سنة ٤٥٦ ؟.

انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي ١٨٤/١٨. وشذرات الذهب لابن العماد ٢٩٩/٣.

ولأبي محمد بن حزم قول في أنّ الخوارق لا تظهر على يد غير الأنبياء.

يقول: "... وأنّ المعجزات لا يأتي بها أحدٌ إلا الأنبياء عليهم السلام. قال عزّ وجلّ: ﴿وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَنْ يَأْتِيَ بِاللهِ اللهِ عَلَى لِرَسُولٍ أَنْ يَأْتِيَ إِلَّا بِإِذْنِ اللّهِ ﴾ [غافر، ٧٨] ... " المحلّى لابن حزم ٣٦/١. وانظر: الفصل له ٢/٥-٤، ٨. والدر فيما يحب اعتقاده، له ص ١٩٢.

٣ مثل أبي عبد الله الحليمي. انظر: المواقف في علم الكلام للإيجي ص ٣٧٠. ولوامع الأنوار للسفاريني ٣٩٤/٢. وقال الإيجي في ((المواقف)) عن الكرامات: "وهي جائزة عندنا خلافاً للأستاذ أبي إسحاق، والحليمي منّا، وغير أبي الحسين من المعتزلة".

وأبو إسحاق الاستراباذي من أصحاب الشافعي. انظر: تفسير القرطبي ٣٢/٧.". (١)

٥٦- "يجوز أن يخرق للأولياء؛ حتى معراج محمد ١، وفرق البحر لموسى ٢، وناقة صالح ٣، وغير ذلك. ولم يذكروا بين المعجزة والسحر فرقاً معقولاً، بل قد يجوّزون أن يأتي الساحر بمثل ذلك ٤. لكن بينهما فرق دعوى النبوة، وبين الصالح والساحر، والبر والفجور.

طريقة الفلاسفة في المعجزات

وحدّاق ٥ الفلاسفة الذين تكلموا في هذا الباب٢؛ مثل ابن سينا٧،

١ المعراج: الطريق الذي تصعد فيه الملائكة. انظر: تهذيب اللغة ٥/١ ٣٥٥.

وهو بمنزلة السلم، لكن لا نعلم كيف هو. وحكمه كحكم غيره من المغيّبات؛ نؤمن به، ولا نشتغل بكيفيّته. انظر شرح الطحاوية ص ٢٧٠.

وحديث الإسراء والمعراج مخرّج في الصحيحين.

أخرجه البخاري في صحيحه ٦٣/٣-٦٥، كتاب مناقب الأنصار، باب المعراج. ومسلم في صحيحه ١٤٥/١-١٤٥ اخرجه البخاري الله عليه وسلم إلى السماوات.

٢ قال تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنِ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ﴾ [الشعراء

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ١٣٠/١

. [7٣

٣ قال تعالى: ﴿قَالَ هَذِهِ نَاقَةٌ لَهَا شِرْبٌ وَلَكُمْ شِرْبُ يَوْمٍ مَعْلُومٍ ﴾ [الشعراء ٥٥] .

٤ انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم ٢/٥. ونسب هذا القول للباقلاني.

وانظر: البيان للباقلاني ص ٩٤-٩٥. والإرشاد للجويني ص ٣٢٧-٣٢٨.

٥ الحذق، والحذاقة: المهارة في كلّ العمل. انظر تهذيب اللغة ٢٥/٤.

٦ في النبوات.

٧ هو الحسين بن عبد الله بن سيناء، أبو علي. الملقّب بالرئيس، الحكيم. قال عنه ابن حجر: "ما أعلمه روى شيئاً من العلم، ولو روى لما حلّت الرواية عنه؛ لأنّه فلسفيّ النحلة، ضالّ. لا رضى الله عنه.

كان يقول بقدم العالم، ونفي المعاد الجسماني. ونُقل عنه أنّه قال: إنّ الله لا يعلم الجزئيات بعلم جزئي، بل بعلم كليّ. من مصنفاته: الشفا، والنجاة، والإشارات والتنبيهات. مات سنة ٢٨٨ ؟.

انظر: لسان الميزان لابن حجر 79.7. والأعلام للزركلي 79.7. ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة 1.7. وقد قال عنه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "وأهل بيت ابن سينا كانوا من أتباع هؤلاء – يعني القرامطة والباطنية والإسماعيلية – وأبوه وجده من أهل دعوقهم، وبسبب ذلك دخل في مذاهب الفلاسفة؛ فإن هؤلاء يتظاهرون باتباع الملل، ويدعون أن للملة باطناً يُناقض ظاهرها". كتاب ((الصفدية)) 17.7. وانظر: شرح الأصفهانية 17.7. والرد على المنطقيين ص 12.1 18.7، 18.7، 18.7 ومجموع الفتاوى 18.7

٦٦-"يقول ذلك من يقوله من المعتزلة١، [وغيرهم] ٢؛ <mark>كابن حزم٣</mark>، وغيره.

قول الأشاعرة

وقيل: بل الدليل هو الخارق للعادة، بشرط الاحتجاج به على النبوّة، والتحدّي بمثله. وهذا منتفٍ في السحر، والكرامة؛ كما يقول ذلك من يقوله من متكلمي أهل الإثبات٤؛ كالقاضيَيْن أبي بكره، وأبي يعلى٢، وغيرهما. البيان: كتاب الباقلاني

وقد بسط القاضي أبو بكر ٧ الكلام في ذلك، في كتابه المصنّف ٨ في الفرق بين المعجزات، والكرامات، والحيل، والكهانات، والسحر، والنيرنجيات ٩.

۲ ما بین المعقوفتین لیس فی ((خ)) . وما أثبت من ((a)) ، و ((d)) .

١ انظر المغني في أبواب التوحيد والعدل للقاضي عبد الجبار ١٨٩/١٥.

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ١٣٧/١

۳ انظر المحلى <mark>لابن حزم</mark> ۳٦/۱.

٤ يعني الأشاعرة.

وانظر قولهم في المعجزة، في: أصول الدين للبغدادي ص ١٧٥، ١٨٥. والإرشاد للجويني ص ٣٠٧-٣١٥. والمواقف في علم الكلام للإيجي ص ٣٣٩. وشرح المقاصد للتفتازاني ١١/٥.

ه الباقلاني. سبقت ترجمته. وانظر كلامه في كتابه البيان ص ١٩-٢٠، ٢١-٤٩. وانظر: الإرشاد للجويني ص ٣١-٣١٠. وأصول الدين للبغدادي ص ١٧١-١٧١. والمواقف للإيجي ص ٣٣٩-٣٤٠.

٦ سبقت ترجمته.

٧ الباقلاني.

٨ طبع هذا الكتاب أول مرة، ونشره الأب رتشرد يوسف مكارثي اليسوعي عام ١٩٥٨، في المكتبة الشرقية
 ببيروت.

٩ النيرَنْج - بالكسر: أخذ كالسحر، وليس به، وإنما هو تشبيه، وتلبيس.

انظر: اللسان ٢/٢٦٦. والقاموس المحيط ص ٢٦٥.". (١)

77-"الفرق بين النبي والساحر؟؛ أوليس لو قال نبي مبعوث: إنيّ أصعد على هذا الخيط نحو السماء، وأدخل جوف هذه البقرة وأخرج، وإني أفعل فعلاً أفرّق به بين المرء وزوجه، وأفعل فعلاً أقتل به هذا الحي وأسقم هذا الصحيح. فهل كان يكون ذلك لو ظهر على يده آية ودليلاً على صدقه؟ [فما] ١ الفصل إذاً بين السحر والمعجز ٢.

كلام الباقلاني في الفرق بين المعجزة والسحر هو عمدة الأشاعرة

ثم قال في الجواب: يُقال له: جواب هذا قريبٌ، وذلك أنّا قد بيّنا في صدر هذا الكتاب ان من حق [المعجز أن] ٤ لا يكون معجزاً، حتى يكون واقعاً من فعل الله على وجه خرق عادة البشر، مع تحدي الرسول بالإتيان ... إلى آخر ما كتب٥.

قلت: هذا عمدة القوم، ولهذا طعن الناس في طريقهم، وشنع عليهم <mark>ابن حزم٦</mark> وغيره.

مناقشة شيخ الإسلام لكلام الباقلابي في الفرق بين المعجزة والسحر

وذلك أن هذا الكلام مستدرك من وجوه:

أحدها: أنّه إذا جوز أن يكون ما ينفرد الرب بالقدرة عليه على قوله: يأتي به النبيّ تارة، والساحر تارة، ولا فرق بينهما إلا دعوى النبوّة، والاستدلال به، والتحدي بالمثل، فلا حاجة إلى كونه مما انفرد الباري

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ٢١٤/١

١ في ((م)) ، و ((ط)) : وما.

٢ انظر: البيان للباقلاني ص ٩٣-٩٤.

٣ يشير الباقلابي إلى أول كتابه ((البيان)) .

٤ في ((م)) ، و ((ط)) : المعجزات.

٥ انظر: البيان للباقلابي ص ٩٤.

٦ انظر بعض كتب ابن حزم؛ مثل: كتاب الدرة فيما يجب اعتقاده ص ١٩٥-١٩٧. والأصول والفروع النظر بعض كتب الفصل في الملل والأهواء والنحل ٢/٥-٩. والمحلى ٣٦/١.". (١)

٦٨-"الطبيعية، والطلسمات١، هي كالسحر.

فقال: ولأجل ذلك لم تلتبس آيات الرسل بما يظهر من جذب حجر المغناطيس، وما يوجد ويكون عند كتب الطلسمات. قال: وذلك أنه لو ابتدأ نبيّ بإظهار حجر المغناطيس، لوجب أن يكون ذلك آية له. ولو أنّ أحداً أخذ هذا الحجر، وخرج إلى بعض البلاد، وادّعى أنّه آية له عند من لم يره، ولم يسمع به، لوجب أن ينقضه الله عليه بوجهين.

أحدهما: أن يؤثر دواعي خلق من البشر إلى حمل جنس تلك الحجارة إلى ذلك البلد. وكذلك سبيل الزناد الذي يقدح النار، وتعرفه العرب٤. وكذلك سبيل الطلسمات التي يقال أنها تنفي الذباب، والبق، والحيّات٥.

الطلسم: لفظ يوناني. وهو في علم السحر خطوط وأعداد يزعم كاتبها أنه يربط بما روحانيات الكواكب العلوية
 بالطبائع السفلية، لجلب محبوب، أو دفع أذى.

انظر المعجم الوسيط / مادة طلسم ١٨/٢٥.

٢ حجر المغناطيس: هو حجر له خاصية جذب الحديد ومعادن أخرى؛ كالكوبالت، والكروم، والنيكل. وهذا الجسم يوجد بكثرة في بلاد السويد، والنورفيج، وأواسط تركيا. وإذا عُلّق المغناطيس تعليقاً حُرّاً فإنّه يأخذ اتجاهاً ثابتاً دائماً نحو الشمال.

انظر: الموسوعة العربية الميسرة ١٧٢٦. ودائرة معارف القرن العشرين ٢٨٢/٩.

٣ انظر البيان للباقلابي ص ٧٠.

٤ الزند: العود الذي يقدح به النار، وهو الأعلى. والزندة: السفلى، فيها ثقب، وهي الأنثى. فإذا اجتمعا قيل زندان، ولم يقل زندتان. انظر: الصحاح ٤٨١/٢. والقاموس ٣٦٤. والمصباح المنير ٢٥٦.

٥ قال <mark>ابن حزم</mark> رحمه الله: "وأما السحر فإنه ضروب، منه ما هو من قبل الكواكب؛ كالطابع المنقوش فيه صورة

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ١/٢٨/

عقرب في وقت كون القمر في العقرب، فينفع إمساكه من لدغة العقرب. ومن هذا الباب كانت الطلسمات، وليست إحالة طبيعة، ولا قلب عين، ولكنها قوى ركبها الله عز وجل مدافعة لقوى أخر؛ كدفع الحرّ للبرد، ودفع البرد للحرّ؛ وكقتل القمر للدابة الدبرة إذا لاقى الدبرة ضوءه إذا كانت دبرتها مكشوفة للقمر. ولا يمكن دفع الطلسمات لأننا قد شاهدنا بأنفسنا آثارها ظاهرة إلى الآن من قرى لا تدخلها جرادة، ولا يقع فيه برد ... ". إلى أن قال: "ومنه ما يكون بالخاصة؛ كالحجر الجاذب للحديد، وما أشبه ذلك. ومنه ما يكون لطف يد..". الفصل في الملل والأهواء والنحل ٥/٤.". (١)

97-"وإذا قلتم: هذا ممكنٌ، بل واقعٌ، ونحن نعلم صدق الصادق إذا ظهرت هذه الأعلام على يده ضرورةً ١. قيل: فهذا يُوجب أنّ الربّ لا يجوز عليه إظهارها على يد كاذب. وهذا فعلٌ من الأفعال هو قادر عليه، وهو سبحانه لا يفعله، بل هو منزّه عنه. فأنتم بين أمرين: إن قلتم: لا يمكنه خلقها على يد الكاذب وكان ظهورها ممتنعاً، فقد قلتم: أنّه لا يقدر على إحداث حادثٍ قد فعل مثله، وهذا تصريحٌ بعجزه. وأنتم قلتم: فليست [بدليل، فلا] ٢ يلزم عجزه، فصارت دلالتها مستلزمةً لعجزه على أصلكم. وإن قلتم: يقدر، لكنّه لا يفعل، فهذا حقٌ، وهو ينقض أصلكم.

وحقيقة الأمر: أنّ نفس ما يدلّ على صدق [الصادق] ٣ بمجموعه، امتنع أن يحصل للكاذب، وحصوله له ممتنعٌ غير مقدور.

الله قادر على خلق الخوارق على يد الكذاب ولا يفعل لحكمة

وأمّا خلق مثل تلك الخارقة على يد الكاذب، فهو ممكنٌ، والله سبحانه وتعالى قادر عليه، لكنه لا يفعله لحكمته ٤؛ كما أنّه سبحانه يمتنع عليه أن يكذب، أو يظلم.

الأشاعرة ينفون حكمة الله تعالى

والمعجزُ تصديقٌ، وتصديق الكاذب هو منزهٌ عنه، والدالّ على الصدق قَصْدُ الربّ تصديق الصادق. وهذا القصد يمتنع حصوله للكاذب؛ فيمتنع جعل من ليس برسولٍ رسولاً، وجعل الكاذبِ صادقاً، ويمتنع من الرب

٢ ما بين المعقوفتين رسم في ((خ)) هكذا: بدل ليلا. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .

ما بين المعقوفتين ملحق في هامش  $(( \pm ))$  .

٤ قال ابن حزم رحمه الله: "والله تعالى قادر على إظهار الآيات على أيدي الكذابين المدّعين للنبوّة، لكنّه تعالى
 لا يفعل، كما لا يفعل ما لا يُريد أن يفعله من سائر ما هو قادر عليه". الفصل في الملل والأهواء والنحل ٢/٥.".

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ٢٣١/١

٧٠- "الذين أوجبوا النظر أعرضوا عن طريق الرسول

والمقصود هنا أنّ الذين أعرضوا عن طريق الرسول في العلم و العمل وقعوا في الضلال والزلل، وأنّ أولئك لما أوجبوا النظر الذي ابتدعوه، صارت فروعه فاسدة، إن قالوا إنّ من لم يسلكها كفر أو عصى ٢، فقد عُرف بالاضطرار من دين الإسلام أنّ الصحابة والتابعين لهم بإحسان لم يسلكوا طريقهم، وهم خير الأمة ٣. وإن قالوا: إنّ من ليس عنده علم ولا بصيرة بالإيمان، بل قاله تقليداً محضاً من غير معرفة يكون مؤمناً، فالكتاب والسنّة يُخالف ٤ ذلك. ولو أخّم سلكوا طريقة الرسول، لحفظهم الله من هذا التناقض؛ فإنّ ما جاء به الرسول جاء من عند الله ٥،

٢ ذكر الإمام ابن حزم عنهم ذلك، فقال: "ذهب محمد بن جرير الطبري، والأشعريّة كلها، حاشا السمناني إلى أنّه لا يكون مسلماً إلا من استدلّ، وإلا فليس مسلماً. وقال الطبري: من بلغ الاحتلام أو الإشعار من الرجال والنساء، أو بلغ المحيض من النساء، ولم يعرف الله عزّ وجلّ بجميع أسمائه وصفاته من طريق الاستدلال، فهو كافر حلال الدم والمال". الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم ٢٥/٤.

وانظر: كلام شيخ الإسلام رحمه الله عنهم في هذه المسألة في درء تعارض العقل والنقل ٤٠٧/٧. وانظر: رسالة السجزي في الرد على من أنكر الحرف والصوت ص ١٣٩.

٣ وهذا سبق بيانه ص ٢٩٧ - ٣٠٣.

((d)): تخالف. وما أثبت من <math>((d)): (d) ، و ((d))

٥ انظر: معارج الوصول إلى أنّ أصول الدين وفروعه قد بيّنها الرسول صلى الله عليه وسلم. وكذلك درء تعارض العقل والنقل ٢٦/١-٢٧، ٣٦-٤١، ١٩٥-٣٦٣.

وانظر: كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عن تناقض الأشاعرة في الشرعيّات والعقليّات في التسعينيّة ص ٢٦٠-٢٦.

وانظر: كلامه – رحمه الله – عن أول واجب على المكلف في درء تعارض العقل والنقل 7/N ومجموع الفتاوى 7/N.". (٢)

۱ في ((خ)) : أو. وما أثبت من ((م)) ، و ((d)) .

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ١/٠٢٠

<sup>(</sup>٢) النبوات لابن تيمية ١/٩٨١

٧١-"قالوا: لأنّ معرفة الله واجبة،

ولا طريق إليها إلا هذا النظر وهذا الدليل١.

الرسول لم يوجب النظر

ولما علم كثيرٌ من موافقيهم ٢ أنّ الاستدلال بهذا الدليل لم يُوجبه الرسول، خالفوهم في إيجابهم، مع موافقتهم لهم على صحته ٣.

والتحقيق ما عليه السلف؛ أنّه ليس بواجب أمراً، ولا هو صحيح خبراً، بل هو باطلٌ منهيّ عنه شرعاً؛ فإنّ الله تعالى لا يأمر بقول الكذب والباطل، بل ينهى عن ذلك. لكن غلطوا حيث اعتقدوا أنّه حقّ، وأنّ الدين لا يقوم إلا على هذا الأصل الذي أصّلوه.

١ يقول أبو حامد الغزالي: "من لا يعتقد حدوث الأجسام، فلا أصل لاعتقاده في الصانع أصلاً". تحافت
 الفلاسفة ص ١٩٧.

وانظر: الإرشاد للجويني ص ٨-٩. والفصل في الملل والأهواء والنحل <mark>لابن حزم</mark> ٤٣٥. ورسالة السجزي ص ١٩٨.

وقد ناقش شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله هذه المسألة ونقل كلام بعض من ردّ على هذا القول، أو تبنّاه. انظر: درء تعارض العقل والنقل ٧٣٥٢-٤٤.

 $((\pm)):$  موافقتهم. وما أثبت من  $((\pm)):$  و  $((\pm))$ 

٣ ومن هؤلاء: أبو الحسن الأشعريّ في رسالته إلى أهل الثغر ص ١٨٦. والخطابي في الغنية عن الكلام وأهله - انظر: نقض تأسيس الجهمية ١٢٧، والغزالي في فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة ص ١٢٧. وغيرهم.

٤ في ((ط)) : منهم. وما أثبت من ((خ)) ، و ((م)) .". (١)

٧٢-"نفيه. و [أمّا] ١ نحن فقد بيَّنًا أنّ اللازم على تقدير إثباتها لا محذور فيه، وإنّما المحذور لازم على تقدير نفيها. وهذا قد بُسط في غير هذا الموضع٢.

مناقشة من ينفى الحكمة

والمقصود هنا: أنه يُقال لهؤلاء ٣ الذين ينفون الحكمة، ثمّ الإرادة،

١ في ((خ)) : انما. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .

٢ انظر: العقيدة التدمرية ص ١٥-٣٠، ٣٥-٤٦. وشرح الأصفهانية ٢٣٨٤-٣٨٨، ٤٤١-٤٤٥، ٤٥٠،

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ٣٣٤/١

20۷-27۷. ودرء تعارض العقل والنقل ۱۱۲۸، ۱۲۹، ۲۱۱۹-۱۳۷. والرد على المنطقيين ص ٢٢٥- ٢٣٢. ومنهاج السنة ٢١٥٥-١٦٠، ١٦٠-٥٩٥. وكتاب الصفدية ١٨٨، ٢٣٤-٣٧. ٣ المقصود بحم الفلاسفة، والجهميّة. وانظر: ص ٥٣٣.

فهم ينفون تعليل أفعال الله سبحانه وتعالى، وأن يكون مختاراً في أفعاله، ويقولون هو موجب بالذات، فلا يكون فعله لغاية. انظر: الإشارات والتنبيهات لابن سينا ١٥٥-١٥٥. وكذا انظر: بيان تلبيس الجهمية ١١٦١. وقال شيخ الإسلام عن الحكمة: "كل ما خلقه الله فله فيه حكمة؛ كما قال: ﴿ صُنْعَ اللهِ الَّذِي أَتُقَنَ كُلُّ شَيْءٍ ﴾، وقال: ﴿ اللهِ الل

وذكر شيخ الإسلام رحمه الله أقوال النّاس في الحكمة، فقال عن الجهميّة: "نكرون التعليل جملة، ولا يُثبتون إلا محض المشيئة، ولا يجعلون في المخلوقات والمأمورات معاني لأجلها كان الخلق والأمر، إلى غير ذلك من لوازم قولهم. والمعتزلة يُثبتون تعليلاً متناقضاً في أصله وفرعه؛ فيُثبتون للفاعل تعليلاً لا تعود إليه حكمة" درء تعارض العقل والنقل ١٥٥٤.

أمّا الفلاسفة، فيقول عنهم شيخ الإسلام رحمه الله إنمّم "ثبتون علة غائيّة للفعل، وهي بعينها للفاعل. ولكنّهم متناقضون؛ فإنمّم يُثبتون له العلقة الغائيّة، ويثبتون لفعله العلة الغائيّة، ويقولون مع هذا ليس له إرادة، بل هو موجب بالذات، لا فاعل بالاختيار. وقولهم باطل من وجوه ... " مجموعة الرسائل والمسائل ٤-٢٨٨٥. ويذكر شيخ الإسلام رحمه الله تناقض الجهميّة والمتفلسفة في موضع آخر؛ فيقول: "لمتفلسفة متناقضون؛ فإنمّم

يُثبتون غاية وحكمة غائيّة، ولا يُثبتون إرادة. والجهميّة تُثبت أنّه سبحانه مريد، ولا تُثبت له حكمة فعل لأجلها. وكلّ من القولين متناقض" شرح الأصفهانيّة ٢٣٧٨.

وانظر: الإرشاد للجويني ص ٢٦٨ وما بعدها. ونهاية الإقدام للشهرستاني ص ٢٩٧. ومحصل أفكار المتقدمين للرازي ص ٢٠٥. والفصل لابن حزم ٣١٧٤. والمغني في أبواب التوحيد والعدل لعبد الجبار الهمذاني ٣٤٨،

.98-1197

ولعل القول الذي قصده شيخ الإسلام رحمه الله أنّه يُقال للفلاسفة نظير ما قيل لنفاة الصفات، هو ما صرّح به بقوله: "على هذا فكلّ ما فعله علمنا أنّ له فيه حكمة. وهذا يكفينا من حيث الجملة، وإن لم نعرف التفصيل. وعدم علمنا بتفصيل حكمته بمنزلة عدم علمنا بكيفيّة ذاته، وكما أنّ ثبوت صفات الكمال له معلوم لنا. وأما كنه ذاته فغير معلومة لنا، فلا نُكذّب بما علمناه ما لم نعلمه. وكذلك نحن نعلم أنّه حكيم فيما يفعله ويأمره، وعدم علمنا بالحكمة في بعض الجزئيّات لا يقدح فيما علمناه من أصل حكمته. فلا نُكذّب بما علمناه من حكمته ما لم نعلمه من تفصيلها" مجموعة الرسائل ٤-٣٣٣٥.". (١)

٧٣-"على صفات تقتضي لذة وألماً في الآخرة، [فذاك] ١ عندهم باطلٌ، ولم يمكنهم أن يقولوا إنّ الشارع يأمر بما فيه لذة مطلقاً، و [ينهي] ٢ عمّا فيه ألم مطلقاً.

وكون الفعل يقتضي ما يوجب اللذة، هو عندهم من باب التولّد٣.

١ في ((م)) ، و ((ط)) : فذلك.

٢ في ((خ)) : نهى.

٣ المقصود به هنا: التوليد؛ وهو " أن يحصل الفعل عن فاعله بتوسّط فعلٍ آخر؛ كحركة المفتاح في حركة اليد". التعريفات للجرجاني ص ٩٨.

وقال شيخ الإسلام رحمه الله عن مسألة التوليد، وموقف كل من المعتزلة والأشاعرة منها:

"فإنّ أفعال الإنسان، وغيره من الحيوان على نوعين: أحدهما المباشر، والثاني المتولّد. فالمباشر ما كان في محلّ القدرة؛ كالقيام، والقعود، والأكل، والشرب. وأما المتولّد فهو ما خرج عن محلّ القدرة؛ كخروج السهم من القوس، وقطع السكين للعنق، والألم الحاصل من الضرب، ونحو ذلك. فهؤلاء المعتزلة يقولون: هذه المتولّدات فعل العبد؛ كالأفعال المباشرة. وأولئك المبالغون في مناقضتهم في مسائل القدر من الأشعرية وغيرهم يقولون: بل هذه الحوادث فعل الله تعالى، ليس للعبد فيها فعل أصلاً". كتاب الصفدية ١١٥٠.

وقال رحمه الله في موضع آخر عن أقوال الناس في التولّد:

"فأما الأمور المنفصلة عنه التي يُقال إنها متولّدة عن فعله. فمن الناس من يقول: ليست مفعولة له بحال، بل هي مفعولة لله تعالى؛ كما يقول ذلك كثيرٌ من متكلمي المثبتين للقدر. ومنهم من يقول: بل هو مفعول له على طريق التولد؛ كما يقوله من يقوله من المعتزلة. ويُحكى عن بعضهم أنه قال: لا فاعل لها بحال. وحقيقة الأمر: أنّ تلك قد اشترك فيها الإنسان، والسبب المنفصل عنه؛ فإنّه إذا ضَرَبَ بحجر فقد فعل الحَذْف، ووصول الحجر إلى

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ١/٤٢٨

منتهاه حصل بهذا السبب، وبسبب آخر من الحجر والهواء. وكذلك الشبع، والرّيّ حصل بسبب أكله وشربه الذي هو فعله، وبسبب ما في الطعام والشراب من قوة التغذية، وما في بدنه من قوة القبول لذلك. والله خالق هذا كلّه". درء تعارض العقل والنقل ٩٣٤٠-٣٤١.

وانظر: عن التولّد عند المعتزلة والأشعرية: الأصول الخمسة لعبد الجبار ص ٣٨٧-٣٩، ٤٢٤. والتمهيد للباقلاني ص ٣٣-٦٤، ٣٤١-٣٤١. والإرشاد للجويني ص ٢٣٠. وأصول الدين للبغدادي ص ١٣٧. والفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم ٣٥٩. والمواقف في علم الكلام للإيجي ص ٣١٦-٣١٩. وشرح المقاصد للتفتازاني ٤٢١١. (١)

٧٤- "ولأهل الكلام والرأي من دعوى [الإجماعات] ١ التي ليست صحيحة، بل قد يكون فيها نزاعٌ معروفٌ، وقد يكون إجماع السلف على خلاف ما ادّعوا فيه الإجماع ما يطول ذكره هنا.

وقد ذكرنا قطعة من الإجماعات الفروعيّة التي حكاها طائفة من أعيان العلماء العالمين بالاختلاف٢، مع أخّا منتقضة، وفيها نزاع ثابت لم يعرفوه. وقد يكون غيرهم حكى الإجماع على نقيض قولهم. وربّا كان من السلف؟ كقول الشافعيّ: ما أعلم أحداً قبل شهادة العبد٣.

وقبله من الصحابة: أنس بن مالك؛ يقول: ما أعلم أحداً ردّ شهادة العبد٤.

وكدعوى <mark>ابن حزم</mark> الإجماع [على إبطال] ٥ القياس٦.

وأكثر الأصوليّين يذكرون الإجماع على إثبات القياس.

وبسط هذا له موضع آخر٧.

١ في  $(( \pm ))$  :  $( ( \pm ))$  :  $( ( \pm ))$  ، و  $( ( \pm ))$  ،

لابن حزم، الله تعليق على مراتب الإجماع لابن حزم، باسم نقد مراتب الإجماع. نشر وتوزيع دار
 الباز بمكة المكرمة.

٣ هذه العبارة عن الشافعي رحمه الله لم أجدها. ولكنه رحمه الله ذكر في كتاب الأمّ عدم قبول شهادة العبد. انظر: الأم للشافعي ٧٤٣ طبعة الشعب. وانظر: الحاوي الكبير للماوردي ١٧٢١٣-٢١٤. والمجموع شرح المهذب للنووي ٢٣٢١-٢١٤).

٤ انظر: المغنى لابن قدامه ١٤١٨٥.

٥ ما بين المعقوفتين ملحق بمامش ((خ)) .

٦ انظر كلام <mark>ابن حزم</mark> رحمه الله عن إبطال القياس في كتابه: الإحكام في أصول الأحكام ١٢٠٨-١٢٠٩،

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ٢٠/١

ضمن الأجزاء من ٥ إلى ٨.

٧ انظر: مجموع الفتاوى؛ الجزء التاسع عشر، والجزء العشرين. وكتاب أصول الفقه عند ابن تيمية رحمه الله إعداد الدكتور صالح المنصور. ومختارات شيخ الإسلام للحام.". (١)

٧٥-"فصل تعريف المعجزة عند الأشاعرة

والمعتزلة قبلهم ١ ظنّوا أنّ مجرّد كون الفعل [خارقاً] ٢ للعادة، هو الآية على صدق الرسول، فلا يجوز ظهور خارقٍ إلاّ لنبيٍّ. والتزموا طرداً لهذا: إنكار أن يكون للسحر تأثيرٌ خارجٌ عن العادة؛ مثل أن يموت ويمرض بلا مباشرة شيءٍ. وأنكروا الكهانة، وأن تكون الجن ثُخبر ببعض المغيبات، وأنكروا كرامات الأولياء ٣.

يقول القاضي عبد الجبار المعتزلي: "إنّ العادة لا ثُخرق إلا عند إرسال الرسل، ولا تخرق لغير هذا الوجه؛ لأنّ خرقها لغير هذا الوجه يكون بمنزلة العبث". المغني في أبواب التوحيد والعدل ١٨٩/١. وانظر: المصدر نفسه ٢٤١/١. وشرح الأصول الخمسة ص ٦٨٥-٥٧٢. ورسائل العدل والتوحيد ص ٢٣٧.

وقال عبد القاهر البغدادي عنهم: "وأنكرت القدرية كرامات الأولياء؛ لأخّم لم يجدوا في أهل بدعتهم ذا كرامة". أصول الدين ص ١٧٥.

وانظر أول هذا الكتاب ((النبوات)) ص ١٤٨، وما سيأتي لاحقاً ص ١٢٦٠-١٢٦١؛ إذ ذكر المؤلف رحمه الله أنّ الذين أنكروا الكرامات هم المعتزلة، وابن حزم. انظر: المحلى ٣٦/١، وأبو إسحاق الاسفراييني، وأبو محمد بن زيد. وقد ردّ عليهم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ص ١٤٨-١٥١. وانظر: شرح الأصفهانية ٢٠٩/٢ وقد أورد السبكي شبه المعتزلة في نفي الكرامات، وردّ عليها. انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٣٣٤/٢.". (٢)

٧٦- "المعارضة ١، فلم يُوجد مع عدم المدلول عليه مثله. وإلا إذا وُجد [هو أو مثله] ٢ بدون المدلول، لم يكن مختصاً؛ فلا يكون دليلاً. لكن كما أنّه لا يكفي مجرّد كونه خارقاً لعادة أولئك القوم دون غيرهم، فلا يكفي أيضاً عدم معارضة أولئك القوم، بل لا بدّ أن يكون ممّا لم يعتده غير الأنبياء؛ فيكون خارقاً لعادة غير الأنبياء. فمتى عُرف أنّه يُوجد لغير الأنبياء بطلت دلالته، ومتى عارض غير النبيّ النبيّ بمثل ما أتى به، بطل الاختصاص.

١ أي قبل الأشاعرة.

٢ في ((ط)) : خلافاً.

٣ وذلك لأنّ من مذهبهم عدم تجويز وقوع الخوارق على يد غير الأنبياء.

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ١/٩٧٤

<sup>(</sup>٢) النبوات لابن تيمية ١/٤٨٤

كرامات الأولياء من دلائل النبوة

وما ذكره المعتزلة، وغيرهم؛ كابن حزم: من أنّ آيات الأنبياء مختصةٌ بهم كلامٌ صحيحٌ٣. لكنّ كرامات الأولياء هي من دلائل النبوة؛ فإنمّا لا تُوجد إلا لمن اتّبع النبيَّ الصادقَ٤، فصار وجودها كوجود ما أخبر به

١ أي أنّ استلزام الدليل بالمدلول عليه، والسلامة من المعارضة شرط في كل دليل.

((خ)) ما بين المعقوفتين ملحق بمامش

٣ قال القاضي عبد الجبار في شروط المعجزة عند المعتزلة: "واعلم أنّ من حق المعجز أن يكون واقعاً من الله تعالى حقيقة، أو تقديراً، وأن يكون مما تنتقض به العادة المختصة بمن أظهر المعجز فيه، وأن يتعذر على العباد فعل مثله في جنسه، أو صفته، وأن يكون مختصاً بمن يدعي النبوة على طريقة التصديق له. فما اختص بعده بالصفات وصفناه بأنّه معجز من جهة الاصطلاح". المغني في أبواب العدل والتوحيد للقاضي عبد الجبار ١٩٩/١٠.

أما <mark>ابن حزم</mark> فقال: ".. وأنّ المعجزات لا يأتي بها أحد إلا الأنبياء عليهم السلام..". المحلى <mark>لابن حزم</mark> ٣٦/١. وانظر أعلام النبوة للماوردي ص ٦٢.

٤ وقد أوضح شيخ الإسلام رحمه الله أنّ كرامات الأولياء لا تصل إلى آيات الأنبياء الكبرى، ولا يأتون بمثلها؛ كالناقة، والعصا، وخلق الطير من الطين، والقرآن، ونصر الأنبياء، وإهلاك المكذبين؛ فإنه لا تحصل لهم هذه الآيات..

يقول رحمه الله في هذا الكتاب: "وأما آيات الأنبياء التي بما تثبت نبوتهم، وبما وجب على الناس الإيمان بمم: فهي أمرٌ يخصّ الأنبياء، لا يكون للأولياء، ولا لغيرهم". النبوات ص ١٠٣٥.

ويقول رحمه الله أيضاً: "وأما كرامات الصالحين فهي من آيات الأنبياء كما تقدم. ولكن ليست من آياتهم الكبرى، ولا يتوقف إثبات النبوة عليها". النبوات ص ١٠٣٥.". (١)

٧٧-"لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم التحدي إلا في القرآن

ومما يلزم [أولئك أنّ] ١ ماكان يظهر على يد النبيّ صلى الله عليه وسلم في كل وقت من الأوقات ليست دليلاً على نبوّته؛ [لأنّه] ٢ لم يكن كلما ظهر شيءٌ من ذلك احتجّ به، وتحدّى الناس بالإتيان بمثله، بل لم ينقل عنه التحدي إلا في القرآن خاصّة ٣، ولا نُقل التحدي عن غيره من الأنبياء؛ مثل موسى، والمسيح، وصالح ٤. ولكنّ السحرة لمّا عارضوا موسى، أبطل معارضتهم.

وهذا الذي قالوه يُوجب أن لا [تكون] ٥ كرامات الأولياء من جملة المعجزات.

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ١/١٠٥

كرامات الأولياء معجزات لنبيهم

وقد ذكر غير واحد من العلماء أنّ كرامات الأولياء معجزات لنبيّهم ٦، وهي من آيات نبوته. وهذا [هو] ٧ الصواب؛ كقصة أبي مسلم الخولاني ٨،

١ في ((ط)) : أنَّ أولئك.

٢ ما بين المعقوفتين ملحق في ((خ)) بين السطرين.

٣ وقد أوضح شيخ الإسلام رحمه الله هذا الأمر في آخر كتابه هذا النبوات. انظر ص ٩٤٦-٩٥١.

ومما قاله رحمه الله في كتابه الجواب الصحيح: "وآيات النبوة وبراهينها تكون في حياة الرسول، وقبل مولده، وبعد مماته، لا تختص بحياته، فضلاً عن أن تختص بحال دعوى النبوة، أو حال التحدي؛ كما ظنّه بعض أهل الكلام". الجواب الصحيح ٣٨٠٦.

٤ ولابن حزم كلام طيب في رده على الأشاعرة في قولهم: إنه لا تكون المعجزة معجزةً حتى يُتحدّى بها. انظر المحلى لابن حزم ٣٦١.

٥ في ((خ)) : يكون. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .

٦ انظر: تفسير القرطبي ١٣ ١٣٧.

وقد ذكر ذلك ابن كثير في كتابه دلائل النبوة . ضمن البداية والنهاية ٦ ١٦١. وكذا البيهقي في دلائل النبوة.

٧ ما بين المعقوفتين ملحق في ((خ)) بين السطرين.

۸ تقدمت قصته ص ۱۰۸.". (۱)

٧٨-"لا يكفر الخوارج

ولم يحكم على [رضي الله عنه] ١، وأئمة الصحابة فيهم بحكمهم في المرتدين، بل جعلوهم مسلمين.

قول سعد في الخوارج

وسعد بن أبي وقاص، وهو أفضل من كان قد بقي بعد علي [رضي الله عنه] ٢، وهو من أهل الشورى، واعتزل في الفتنة؛ فلم يقاتل، لا مع علي، ولا مع معاوية. ولكنّه ممن تكلم في الخوارج، وتأوّل فيهم قوله ٣: ﴿ وَمَا يُضِلّ بِهِ إِلاّ الفَاسِقِينِ الّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ الخَاسِرُونَ ﴾ ٤.

إحراق على لمن ادعى فيه الألوهية

وحدث أيضاً طوائف الشيعة الإلهية الغلاة، فرُفع إلى عليّ [رضي الله عنه] ٥ منهم طائفة ادّعوا فيه الإلهية،

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ١/١٥٥

فأمرهم بالرجوع، فأصروا، فأمهلهم ثلاثاً، ثم أمر بأخاديد من نار فخُدّت، وألقاهم فيها؛ فرأى قتلهم بالنار٦.

اختلاف ابن عباس مع على في تحريق الزنادقة

وأما ابن عباس: فقال ٧: لو كنت أنا لم أحرّقهم بالنار؛ لنهى [رسول

١ زيادة من ((ط)) .

٢ زيادة من ((ط)) .

٣ انظر: منهاج السنة النبوية ٥٢٥٠. وتفسير ابن كثير ١٦٥٠

٤ سورة البقرة، الآيتان ٢٦-٢٧.

٥ زيادة من ((ط)) .

٦ انظر: منهاج السنة النبوية ١٣٠٦–٢٦١، ٢٦١–٢٥١، ٣٤٥٩.

وقد قال وقتها:

لما رأيت الأمر أمراً منكراً ... أججت ناري ودعوت قنبرا

انظر: مجموع الفتاوي ١٣٣٢-٣٤. وانظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل <mark>لابن حزم</mark> ٥٤٧. وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٨١٦٩.

٧ انظر قوله في: صحيح البخاري ٣١٠٩٨، ٣١٠٩٠. ومنهاج السنة النبوية ١٣٠٧. وسير أعلام النبلاء (¹) .".٣٣٤٦

٧٩- "كسب الأشعري

والأشعريّ يوافقه ١ على أنّ العبد ليس بفاعل، ولا له قدرة مؤثرة في الفعل، ولكن يقول: هو كاسب٢٠.

جهم يقول بالجبر

وجهم لا يثبت له شيئاً، لكن هذا الكسب؛ يقول أكثر الناس: إنّه لا يعقل فرقٌ بين الفعل الذي نفاه، والكسب الذي أثبته. وقالوا: عجائب الكلام ثلاثة: [طفرة] ٣ النظّام، وأحوال أبي هاشم، وكسب الأشعري. وأنشدوا ٤: عجائب الكلام

ممّا يُقال ولا حقيقة عنده ... معقولة تدنو إلى الأفهام

الكسبه عند الأشعري والحال ٦ عن ... د [البهشمي] ٧ و [طفرة] ٨ النظام

۱ أي يوافق جهماً.

(١) النبوات لابن تيمية ١/٧١٥

٢ سبق أن أوضحت معنى الكسب ص ٥٥٨-٥٥٩.

٣ في ((خ)) : ظفرة. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .

٤ انظر: منهاج السنة ٢٢٩٧، ١٤٥٩. وشرح الأصفهانية - ت السعوي - ١١٤٩-١٥٠. ودرء تعارض العقل والنقل ٣٤٤٤، ٨٣٢٠. وكتاب الصفدية ١٥١-١٥٤.

٥ سبق التعريف بالكسب: ص ٢٦١-٤٦٢.

٦ الحال في اللغة: نحاية الماضي، وبداية المستقبل. التعريفات للجرجاني ص ١١٠.

والأحوال عند من يثبتها: لا موجودة، ولا معدومة، ولا هي أشياء، ولا هي مخلوقة، ولا غير مخلوقة.

واشتهر بها أبو هاشم بن الجبائي، وأتباعه البهشمية.

انظر: الإرشاد للجويني ص ٨٠. والفرق بين الفرق ص ١٨٤، ١٩٥-١٩٦. والفصل في الملل والأهواء والنحل 9٤٥. ونماية الإقدام ص ١٣١-١٣٢.

(( + )) : (( + )) : (( + )) ، و (( + )) ، و (( + )) .

 $((\pm))$  : ظفرة. وما أثبت من (((a))) ، و  $(((\pm)))$  .

والطفرة اشتهر بما النظام من المعتزلة. ومعناها عنده: أنّ الجسم قد يكون في مكان، ثم يصير منه إلى المكان الثالث، أو العاشر من غير مرور بالأمكنة المتوسطة بينه وبين العاشر، ومن غير أن يصير معدوماً في الأول، ومعاداً في العاشر.

انظر: مقالات الإسلاميين ٢١٩. والفرق بين الفرق ص ١٤٠. والفصل لابن حزم ٢٥-٥٦٥. والملل والنحل للشهرستاني ١٧٠-٧١.". (١)

٠٨- "غيرهم. بل غيرهم إذا أخبر بنبوتهم، وأظهر الله على يديه ما يدلّ على صدق هذا الخبر، كان أبلغ في الدلالة على صدقهم من أن يظهر على أيديهم.

ليس من شرط دلائل النبوة اقترافها بدعوى النبوة أو التحدي بها

فقد تبيّن أنّه ليس من شرط دلائل النبوة؛ [لا اقترانه] ١ بدعوى النبوة، ولا الاحتجاج به، ولا التحدي بالمثل٢، ولا تقريع من يخالفه. بل كل هذه الأمور قد تقع في بعض الآيات، لكن لا يجب أنّ ما لا يقع معه لا يكون آية، بل هذا إبطالٌ لأكثر آيات الأنبياء؛ [لخلوها] ٣ عن هذا الشرط٤.

١ في ((م)) ، و ((ط)) : لاقترانه.

٢ كما يقوله أهل الكلام من المعتزلة والأشاعرة.

37

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ١/١٨٥

انظر: المغني لعبد الجبار الهمداني ١٩٩، ١٠٥، وشرح الأصول الخمسة له ص ١٩٥-٥٧١. والبيان للباقلاني ص ١٥-٤٠. والمواقف للإيجي ص ٣٣٩-٣٤٠.

 $^{\circ}$  في  $((\pm))$  : خلوها. وما أثبت من  $((\alpha))$  ، و ((d)) .

٤ المتكلّمون جعلوا التحدّي شرطاً من شروط المعجزة.

وقد ردّ عليهم شيخ الإسلام رحمه الله اشتراطهم لهذا الشرط؛ فقال: "وآيات النبوة وبراهينها تكون في حياة الرسول، وقبل مولده، وبعد مماته، لا تختص بحياته، فضلاً عن أن تختص بحال دعوى النبوة، أو حال التحدّي؛ كما ظنّه بعض أهل الكلام". انظر: الجواب الصحيح ٦٣٨٠، ٢٣٨٠.

وقد رد ابن حزم أيضاً على من اشترط هذا الشرط؛ فقال: "ومن ادّعى أنّ إحالة الطبيعة لا تكون آية إلا حتى يتحدى فيها النبيّ صلى الله عليه وسلم النّاس، فقد كذب، وادّعى ما لا دليل عليه أصلاً؛ لا من عقل، ولا من نص قرآن ولا سنّة. وما كان هكذا، فهو باطلّ، ويجب من هذا أنّ حنين الجذع، وإطعام النفر الكثير من الطعام اليسير حتى شبعوا، وهم مئون من صاع شعير، ونبعان الماء من بين أصابع رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإرواء ألف وأربعمائة من قدح صغير تضيق سعته عن الشبر، ليس شيء من ذلك آية له عليه السلام؛ لأنّه عليه السلام لم يتحدّ بشيء من ذلك أحداً". المحلى لابن حزم ١٣٦، وانظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل له ٥٠، ٦.".

٨١-"القدر. ولهذا يُصرّح أحمد، وأمثاله من السلف بذمّ الجهميّة، بل يكفرونهم أعظم من سائر الطوائف ١.

أصول أهل الأهواء

وقال عبد الله بن المبارك، ويوسف بن أسباط، وغيرهما: أصول أهل الأهواء أربع: الشيعة، والخوارج٥، والمرجئة،

١ وللسلف كتب مستقلة في فضح وذمّ الجهميّة. انظر على سبيل المثال: الردّ على الجهمية للإمام أحمد، وللإمام الدارمي، وللجعفي شيخ البخاريّ، وبيان تلبيس الجهميّة لشيخ الإسلام ابن تيمية، واجتماع الجيوش الإسلامية، والصواعق المنزلة على الطائفة الجهمية والمعطلة؛ كلاهما لابن قيم الجوزية رحمه الله.

وهناك كتب جمعها السلف فيها ذمّ للجهمية، وردّ عليهم. انظر: كتاب الردّ على الجهمية في صحيح البخاري، وخلق أفعال العباد "الجزء الثاني منه" للإمام البخاري. وكتاب شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي. وكتاب السنة لابن أبي عاصم. وسميّه لعبد الله بن الإمام أحمد، وكذلك للخلاّل، وغيرهم كثير.

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ٢٠٤/١

۲ سبقت ترجمته.

۳ سبقت ترجمته.

٤ سبق التعريف بهم.

٥ سبق التعريف بهم.

آ قال الشهرستاني: "الإرجاء على معنيين: أحدهما: بمعنى التأخير؛ كما في قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَرْجِهُ وَأَخَاهُ ﴾ [الأعراف، ١١١]؛ أي أمهله وأخّره. والثاني: إعطاء الرجاء. وأما إطلاق اسم المرجئة على الجماعة بالمعنى الأول فصحيح؛ لأنهم كانوا يؤخرون العمل عن النية والعقد. وأما بالمعنى الثاني فظاهر؛ فإنهم كانوا يقولون: لا تضر مع الإيمان معصية، كما لا تنفع مع الكفر طاعة". الملل والنحل للشهرستاني ١١٣٩.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (المرجئة ثلاث أصناف: الذين يقولون: الإيمان مجرد ما في القلب، ثم من هؤلاء من يدخل فيه أعمال القلوب، وهم أكثر فرق المرجئة ... ومنهم من لا يدخلها في الإيمان؛ كجهم ومن اتبعه كالصالحي. وهذا الذي نصره هو وأكثر أصحابه.

والقول الثاني: من يقول: هو مجرد قول باللسان. وهذا لا يعرف لأحد قبل الكرامية.

والثالث: تصديق القلب، وقول اللسان. وهذا هو المشهور عن أهل الفقه والعبادة منهم". مجموع الفتاوى ٩٥ ٧١٠. والفصل وانظر: الفرق بين الفرق للبغدادي ص ٢٠٢-٢٠٠. ومقالات الإسلاميين للأشعري ١٢١٣-٢٣٤. والفصل في الملل والأهواء والنحل للبهرستاني ١٣٩-١٤٦.". (١)

^^ الله بن من الله بن الجهمية؟ فقالوا: الجهمية ليسوا من أمّة محمد من ولهذا ذكر أبو عبد الله بن حامد عن أصحاب أحمد في الجهمية: هل هم من الثنتين وسبعين فرقة؟ وجهين ٥؛ أحدهما: أخّم ليسوا منهم؛ لخروجهم عن الإسلام.

السلف لم يذموا جنس الكلام

وطائفة تظنّ أنّ الكلام الذي ذمّه السلف: هو مطلق النظر، والاحتجاج، والمناظرة ٦،

 ١ والمقصود بحم القدرية النفاة. وهو من ألقاب المعتزلة الذين ينفون الإرادة والقدرة عن الله ويثبتون للعبد قدرة يفعل بحا ما اختار فعله. فكل إنسان عندهم يخلق فعل نفسه.

انظر: الفرق بين الفرق للبغدادي ص ١١٤-١١٦. والفصل لابن حزم ٣٢٢. والملل والنحل للشهرستاني ٢٤ - ٤٥، ودرء تعارض العقل والنقل ٨٤٠٥.

٢ سبق التعريف بهم.

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ٦١٨/٢

٣ سبق تخريج هذا الأثر.. انظر ص ٤٩٨ من هذا الكتاب.

٤ سبقت ترجمته.

٥ انظر ص ٢٩٤؛ فقد سبق تخريج هذا الأثر.

٦ السلف رحمهم الله انصب ذمّهم على الكلام الباطل؛ بسبب مخالفته للنصوص الشرعيّة.

ويزيد شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله هذا المعنى إيضاحاً؛ فيقول: "السلف رحمهم الله لم يذمّوا جنس الكلام؛ فإنّ كلّ آدميّ يتكلّم، ولا ذمّوا الاستدلال، والنظر، والجدل الذي أمر الله به رسوله صلى الله عليه وسلم، والاستدلال بما بيّنه الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، بل ولا ذمّوا كلاماً هو حقّ، بل ذمّوا الكلام الباطل، وهو المخالف للكتاب والسنّة، وهو المخالف للعقل أيضاً، وهو الباطل، فالكلام الذي ذمّه السلف هو الكلام الباطل، وهو وهو المخالف للشرع والعقل، ولكن كثير من الناس خفي عليه بطلان هذا الكلام".

الفرقان بين الحق والباطل لابن تيمية ص ٩٦.

وانظر: مجموع الفتاوى ٣٠٦-٣٠٠، ١٦٤٧٣، ١٦٤٧٣، ١٦٤٧٣، ودرء تعارض العقل والنقل ١١٧٨، وانظر: مجموع الرسائل ٢٣٦ رسالة في المصرية ١٦٣٠، ١٦٣٠، والفتاوى المصرية ١١٣٦، ١٣٧، ٢٥٦٠. وجامع الرسائل ٢٣٦ رسالة في الصفات الاختيارية.". (١)

٨٣- "وللناس طرق في دلالة المعجزة على صدق الرسول ١: طريق الحكمة، وطريق القدرة، وطريق العلم والضرورة، وطريق سنته وعادته التي بما يعرف أيضاً ما [يفعله] ٢؛ وهو من جنس المواطأة، وطريق العدل، وطريق الرحمة، وكلّها طرق صحيحة.

وكلما كان الناس إلى الشيء أحوج، كان [الربّ] ٣ به أجود، [وكذلك كلما كانوا إلى بعض العلم أحوج، كان به أجود] ٤؛ فإنه سبحانه الأكرم، الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، وهو الذي خلق

١ فالمعتزلة وابن حزم لا يُثبتون النبوة إلا بطريق القدرة؛ الذي هو المعجزة.

انظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار المعتزلي ص ٥٨٥-٥٨٦. والمحلى الابن حزم ١٣٦. والدرة فيما يجب اعتقاده له أيضاً ص ١٩٤.

أما الأشاعرة: فيُثبتون النبوة بطريق القدرة؛ الذي هو المعجزة، أو بطريق الضرورة، إلا أنّ طريق المعجزة عندهم هي أشهر الطرق.

انظر: المواقف للإيجي ص ٣٤٩، ٣٥٦، ٣٥٦. والإرشاد للجويني ص ٣٣١. والإنصاف للباقلاني ص ٩٣. والبيان له ص ٣٧-٣٨.

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ٢١٩/٢

وانظر من كتب شيخ الإسلام رحمه الله: درء تعارض العقل والنقل ١٨٩-٥٩، ٩٤٠-٥٥. والجواب الصحيح وانظر من كتب شيخ الإسلام رحمه الله: درء تعارض العقل والنقل ١١٤١، ١٢٤١-٥٠٥، ١٩٦-٥٩، ٥٩٠-٥٠، ٥٩٠-٥٠، ٥٩٠-٥٠، ٥٠٠ كالم من منه الله طرقاً عرفة النبيّ. وانظر هذا الكتاب ص ٢٠٥، ٢٧٥-٢٠٥، ٥٦٠-٥٦، ٥٦٠-٥٦، ٥٦٠-٥٦، ٥٠٠ كثيرة لمعرفة النبيّ. وانظر هذا الكتاب ص ٢٧٤-٢٧٥، ٥٦٣-٥٦، ٥٦٠-٥٦، ٥٦٠-٥٦٠. فقد ذكر فيه شيخ الإسلام رحمه الله طرقاً لهذه الطرق في ص ٢٥٠-٥٦، ٦٥٠-٥٦، ٦٠٠-٥٦٠.

٢ في ((م)) ، و ((ط)) : يفعل.

٣ ما بين المعقوفتين ملحق في ((خ)) بين السطرين.

٤ ما بين المعقوفتين ملحق بهامش ((خ)) .". (١)

٨٤-"ولهذا كان أصحّ القولين ١: أن جنة آدم جنّة التكليف، لم تكن في

ا هذه المسألة خلافية بين العلماء: فمنهم من قال: هي جنة الخلد التي في السماء، وأُهبط منها آدم عليه السلام. ومنهم من قال: هي جنة في الأرض. ومنهم من توقف في هذه المسألة، فلم يرجح أحد القولين على الآخر.

وقد ذكر الخلاف في هذه المسألة الحافظ ابن كثير رحمه الله، وأطال النفس في ذلك؛ ذاكراً أقوال العلماء، ومما قاله رحمه الله: "الجمهور على أنها هي التي في السماء، وهي جنة المأوى لظاهر الآيات والأحاديث. وقال آخرون: بل الجنة التي أسكنها آدم لم تكن جنة الحلد؛ لأنه كلّف فيها أن لا يأكل من تلك الشجرة، ولأنه نام فيها، وأخرج منها، ودخل عليه إبليس فيها. وهذا مما ينافي أن تكون جنة المأوى. وهذا القول محكي عن أبيّ بن كعب، وعبد الله بن عباس، ووهب بن منبه، وسفيان بن عيينة، واختاره ابن قتيبة في المعارف، والقاضي منذر بن سعيد البلوطي في تفسيره، وأفرد له مصنفاً على حدة، وحكاه عن أبي حنيفة الإمام وأصحابه رحمهم الله، ونقله أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي ابن خطيب الريّ في تفسيره عن أبي القاسم البلخي وأبي مسلم الأصبهاني، ونقله القرطبي في تفسيره عن المعتزلة والقدرية. وهذا القول هو نصّ التوراة التي بأيدي أهل الكتاب. وممن حكى الخلاف في تفسيره عن المعتزلة والقدرية. وهذا القول هو نصّ التوراة التي بأيدي أهل الكتاب. وممن حكى الخلاف في تفسيره وحكى عن المجمور الأول، وأبو القاسم الراغب، والقاضي الماوردي في تفسيره، وأبو عيسى الرماني في تفسيره وحكى عن الجمهور الأول، وأبو القاسم الراغب، والقاضي الماوردي في تفسيره؛ فقال: واختلف في الجنة التي أسكنها يعني آدم وحواء على قولين؛ أحدها: أنما جنة الخلد، والثاني: جنة أعدها الله لهما، وجعلها دار ابتلاء، وليست جنة الخلد التي جعلها دار جزاء. ومَنْ قال بهذا اختلفوا على قولين؛ أحدهما: أنما في السماء؛ لأنّه أهبطهما منها. وهذا قول الحسن. والثاني: أنما في الأرض؛ لأنه امتحنهما فيها بالنهي عن الشجرة التي نهيا عنها أهبطهما منها. وهذا قول الحسن. والثاني: أنما في الأرض؛ لأنه امتحنهما فيها بالنهي عن الشجرة التي غنها عنها أمنها.

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ٦٨٤/٢

دون غيرها من الثمار. وهكذا قول ابن يحيى، وكان ذلك بعد أن أمر إبليس. هذا كلامه.

فقد تضمّن كلامه حكاية أقوال ثلاثة، وأشهر كلامه أنه متوقف في المسألة. ولقد حكى أبو عبد الله الرازي في تفسيره في هذه المسالة أربعة أقوال؛ هذه الثلاثة التي أوردها الماوردي، ورابعها التوقف. وحكى القول بأنما في السماء، وليست جنة المأوى عن أبي على الجبائي.....

قالوا: وليس هذا القول مفرعاً على قول من ينكر وجود الجنة والنار اليوم، ولا تلازم بينهما. فكل من حكي عنه هذا القول من السلف وأكثر الخلف ممن يُثبت وجود الجنة والنار اليوم كما دلّت عليه الآيات والأحاديث الصحاح". البداية والنهاية ١٦٩-٧١. وانظر تفسير ابن كثير ١٨١.

ومن أكثر من بحث هذه المسألة وأطال فيها: الحافظ ابن القيم رحمه الله؛ فقد قام رحمه الله باستقصاء أدلة كل قول. قوم بالتفصيل، ولم يرجح رحمه الله قولاً على قول، بل توقّف في المسألة لتعارض الأدلة، ولقوة ووجاهة كلّ قول. انظر: مفتاح دار السعادة ١٦ - ٤٤. وحادي الأرواح إلى بلاد الأفراح ص ٥٢ - ٧٥.

وانظر القرطبي في تفسيره؛ فقد رجح أنها جنة الخلد ١٢٠٧-٢٠٨.

وممن ذكر أقوال العلماء في هذه المسألة بالتفصيل: الآلوسي في روح المعاني ١٢٣٣. والقاسمي في تفسيره ٢١١١- ١٢٧٠ وذكر في هذه المسألة ثلاثة أقوال، ١٢٧٠. وحمد رشيد رضا في تفسيره تفسير القرآن الحكيم ٢٧٧١-٢٧٧؛ وذكر في هذه المسألة ثلاثة أقوال، ورجّح أنها في الأرض. والماوردي في أعلام النبوة ص ٧٨-٧٩.". (١)

٥٨- "والذي عليه جمهور العلماء أنّ كلاً منهما قياس، قد يكون قطعيّاً، وقد يكون ظنيّاً ١. وطائفة يقولون: اسم القياس لا يستعمل إلا في الشمول؛ كما يقوله ابن حزم، ومن يقوله من المنطقيين. وطائفة ٢ يقولون: لا يستعمل حقيقة إلا في التمثيل، ومن هؤلاء من يقول: ليس في العقليات قياس. وهذا مبسوطٌ في مواضع ٣،

ا ذكر شيخ الإسلام رحمه الله تنازع الناس في مسمى القياس؛ فقال: "وقد تنازع الناس في مسمّى القياس؛ فقالت طائفة من أهل الأصول: هو حقيقة في قياس التمثيل، مجاز في قياس الشمول؛ كأبي حامد الغزالي، وأبي محمد المقدسي، وغيرهما. وقالت طائفة: بل هو بالعكس: حقيقة في الشمول، مجاز في التمثيل؛ كابن حزم، وغيره. وقال جمهور العلماء: بل هو حققيقة فيهما، والقياس العقلي يتناولهما جميعاً. وهذا قول أكثر من تكلّم في أصول الدين وأصول الفقه وأنواع العلوم العقلية. وهو الصواب، وهو قول الجمهور من أتباع الأئمة الأربعة". الرد على المنطقيين ص ١١٨-١٩، وانظر: المصدر نفسه ص ٢، ٣٦٤. ومجموع الفتاوى ٩٢٥٩.

٢ وهو قول طائفة من أهل الأصول؛ كأبي حامد الغزالي، وأبي محمد المقدسي، وغيرهما؛ كما نصّ على ذلك

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ٢٠٥/٢

شيخ الإسلام رحمه الله في كتابه الرد على المنطقيين ص ١١٨. وانظر: المستصفى في علم الأصول للغزالي ٢٣٢٥- ٣٢٥.

٣ وقد ردّ شيخ الإسلام رحمه الله على من قال لا قياس في العقليات، وإنما هو في الشرعيات؛ فقال رحمه الله: "ومن قال من متأخري أهل الكلام والرأي؛ كأبي المعالي، وأبي حامد، والرازي، وأبي محمد المقدسي، وغيرهم: إنّ العقليات ليس فيها قياس، وإنما القياس في الشرعيات، ولكن الاعتماد في العقليات على الدليل، والدالّ على ذلك مطلقاً. فقولهم مخالف لقول جمهور نظّار المسلمين، وبل وسائر العقلاء؛ فإنّ القياس يستدلّ به في العقليات، كما يستدلّ به في الشرعيات؛ فإنه إذا ثبت أنّ الوصف المشترك مستلزم للحكم، كان هذا دليلاً في جميع العلوم. وكذلك إذا ثبت أنّه ليس بين الفرع والأصل فرق مؤثر، كان هذا دليلاً في جميع العلوم، وحيث لا يستدلّ بالقياس الشمولي. وأبو المعالي ومن قبله من نظار المتكلمين لا يسلكون طريقة المنطقيين، ولا يرضونها، بل يستدلّ بالأدلة المستلزمة عندهم لمدلولاتها من غير اعتبار ذلك".... وقد أطال شيخ الإسلام رحمه الله النفس في تقرير ذلك، انظر: الرد على المنطقيين ص ١١٨٨.". (١)

٨٦- "وهذا إذا انضم إلى أصلهم؛ وهو: أنّ الرب يجوز عليه فعل كلّ شيء ١، صارا شاهدين: بانّه على أصلهم لا دليل على النبوة؛ [إذ] ٢ كان عندهم لا فرق بين فعل من الرب وفعل. وعندهم: لا فرق بين جنس وجنس في اختصاصه بالأنبياء به، فليس في أجناس المعقولات ما يكون آيةً تختص بالأنبياء، فيستلزم نبوتهم. بل ما كان لهم قد يكون [عند غيرهم] ٣، حتى للسحرة والكهان، وهم أعداؤهم. فَرّقوا بعدم المعارضة، وهذا فرق غير معلوم، وهو مجرد دعوى.

الفرق بين النبي والساحر عند الأشاعرة

قالوا: لو ادّعى الساحر والكاهن النبوّة، لكان الله يُنسيه الكهانة والسحر، ولكان له من يعارضه ٤؛ لأنّ السحر والكهانه هي معجزة عندهم.

وفي هذه الأقوال من الفساد عقلاً وشرعاً، ومن المناقضة لدين الإسلام، وللحق ما يطول وصفه.

ولا ريب أنّ قول من أنكر وجود هذه الخوارق٥ أقلّ فساداً من هذا.

ولهذا يشنع عليهم <mark>ابن حزم</mark> وغيره بالشناعات العظيمة ٦.

 $((\pm)):$  ان. وما أثبت من  $((\pm)):$  و  $((\pm)):$ 

١ سبق توضيح هذا الأصل عند الأشاعرة، وأخم به قد نفوا الحكمة عن الله تعالى، وجوّزوا عليه فعل كل قبيح.
 انظر ص ١٥٢، ٢٦٨، ٣٣٥، ٥٦٦ من هذا الكتاب.

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ٢/٥٥/

 $^{\circ}$  في  $((\pm))$  : عندهم. وما أثبت من ((a)) ، و ((d)) .

٤ سبق ذكر ذلك مراراً. وانظر: البيان للباقلاني ص ٩٤-٥٥.

ه وهم المعتزلة، وابن حزم؛ فقد أنكروا الخوارق للأولياء وللسحرة على السواء.

٦ سبقت الإشارة إلى ذلك في ص ٢٦٦.

وقد ردّ <mark>ابن حزم</mark> رحمه الله على الأشاعرة في تفريقهم بين المعجزات والسحر، وأطال في ذلك. انظر: الفصل له ٩-٥٢. (١)

٨٧- "يختص قومٌ بالعيافة ١، ونحو ذلك مما هو موجود.

مكذبوا الرسل يجعلون آيات الرسل من جنس السحر

ولهذا كان [مكذّبوا] ٢ الرسل يجعلون آياتهم من جنس السحر، وهذا مستقرٌ في نفوسهم: أنّ الساحر ليس برسول، ولا نبيّ؛ كما في قصة موسى لما قالوا: ﴿إِنَّ [هَذَا] ٣ لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴾ ٤، قال تعالى: ﴿كَذَلِكَ مَا أَتَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلاَّ قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونَ ﴾ ٥؛ وهذا لحيرتهم، وضلالتهم؛ تارةً يُنسبون إلى الجنون، وعدم العقل؛ وتارة إلى الحذق، والخبرة التي [يُنال] ٦ بحا السحر؛ فإنّ السحر لا يقدر عليه، ولا يُحسنه كل أحد، لكن العجائب، والخوارق المقدورة للناس٧؛ منها ما سببه من الناس بحذقهم في ذلك الفنّ؛ كما يحذق الرجل

العيافة: زجر الطير، والتفاؤل بأسمائها، وأصواتها، وممرّها، وهو من عادة العرب كثيراً. لسان العرب ٩٢٦١.
 وجاء في الحديث: أنّ الرسول صلى الله عليه وسلم قال: "إنّ العيافة، والطرق، والطيرة من الجبت".

قال عوف: العيافة: زجر الطير. والطرق: الخط في الأرض. والجبت قال الحسن: إنّه الشيطان.

مسند الإمام أحمد ٥٦٠. وانظر تيسير العزيز الحميد ٣٩٨-٠٠٥.

٢ في ((م)) ، و ((ط)) : مكذبو.

 $^{*}$  ما بین المعقوفتین ملحق بھامش ((4)) .

٤ سورة الأعراف، الآيتان ١٠٩-١١٠.

٥ سورة الذاريات، الآية ٥٢.

٧ انظر الكلام على الشعوذة والعجائب التي يتقنها بعض الناس، ويبرزوا فيها في:

البيان للباقلاني ص ٢٢-٢٧. والأصول الخمسة لعبد الجبار ص ٥٧٢-٥٧٣. والفصل لابن حزم ٥٥-٥٠.

T19

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ٢٩٧/٢

والمواقف للإيجي ص ٣٤٥. وشرح المقاصد ٣٣٤٧-٣٤٨. والفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ص ٣٦٨. وتفسير ابن كثير ٢١٤٦". (١)

٨٨- "هُو بِقُوْلِ شَيْطَانٍ رَحِيم فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴾ ١.

ولمّا كانت الأنبياء مؤيدة بالملائكة، والسحرة والكهان تقترن بهم الشياطين، كان من الفروق التي بينهم: الفروق التي بينهم: اللهي بين الملائكة والشياطين.

النبوة عند المتفلسفة

والمتفلسفة الذين لم يعرفوا الملائكة والجن؛ كابن سينا وأمثاله، ظنّوا أنّ هذه الخوارق من قوى النفس، قالوا: والفرق بين النبيّ والساحر: أنّ النبيّ يأمر بالخير، والساحر يأمر بالشر٢. وجعلوا ما يحصل [للممرور] ٣ من هذا الجنس؛ إذ لم يعرفوا صرع الجنّ للإنسان، وأنّ الجني يتكلم على لسان الإنسان، كما قد عرف ذلك الخاصة [والعامة] ٤، وعرفه علماء الأمة وأئمتها؛ كما قد بسط في غير هذا الموضع٥.

١ سورة التكوير، الآيات ١٩-٢٦.

٢ انظر: كتاب الصفدية ١١٤٣. وشرح الأصفهانية ٢٥٠٤. والرد على المنطقيين ص ٣٢٢.

وقد سبق أن تكلم شيخ الإسلام رحمه الله في هذا الكتاب عن موقف الفلاسفة من النبوة. انظر ص ٦٠٩-

٣ في ((ط)) : للمرورن.

وقد تقدم التعريف به ص ٨٣٦.

٤ في ((ط)) : (والعام ة) .

ه بل إنّ شيخ الإسلام رحمه الله تعالى يُقرّر هذه القضية، ويردّ على من يُنكر دخول الجنّ في الإنسان في مواضع عديدة من كتبه، فمن ذلك قوله: "وجود الجنّ ثابت، بكتاب الله وسنة رسوله، واتفاق سلف الأمة وأئمتها. وكذلك دخول الجني في بدن الإنسان ثابتٌ باتفاق أئمة أهل السنة والجماعة؛ قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرّبا لا يَقُومُونَ إِلا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَحَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَثَّىمْ ... ﴾ . وفي الصحيح عن النبيّ صلى الله عليه وسلم: "إنّ الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم". وقال عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل: قلت لأبي إنّ أقواماً يقولون: إنّ الجني لا يدخل في بدن المصروع. فقال: يا بنيّ يكذبون، هذا يتكلّم على لسانه. وهذا الذي قاله أمرٌ مشهور؛ فإنّه يصرع الرجل فيتكلم بلسان لا يعرف معناه، ويضرب على بدنه ضرباً عظيماً، لو ضُرب به جمل لأثر به أثراً عظيماً. والمصروع مع هذا لا يحسّ بالضرب، ولا بالكلام الذي يقوله. وقد يجر

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ٢٧/٢

المصروع، وغير المصروع، ويجر البساط الذي يجلس عليه ويُحول الآلات، وينقل من مكان إلى مكان، ويجري غير ذلك من الأمور من شاهدها أفادته علماً ضرورياً بأن الناطق على لسان الإنسي والمحرّك لهذه الأجسام جنس آخر غير الإنسان. وليس في أثمة المسلمين من يُنكر دخول الجني في بدن المصروع وغيره، ومن أنكر ذلك وادّعى أنّ الشرع يكذب ذلك، فقد كذب على الشرع، وليس في الأدلة الشرعية ما يُنافي ذلك". مجموع الفتاوى ٢٧٧-٢٤٢٧٦

ويقول رحمه الله عن صرع الجن للإنس: (وهذا أمر قد باشرناه نحن وغيرنا غير مرة، ولنا في ذلك من العلوم الحسيات رؤية وسماعاً ما لا يمكن معه الشك). كتاب الصفدية ١١٨١.

أمّا من يُنكر ذلك، فقد ذكر شيخ الإسلام رحمه الله أخّم طائفة من المعتزلة، فقال رحمه الله: " ... ولهذا أنكر طائفة من المعتزلة كالجبائي، وأبي بكر الرازي، وغيرهما دخول الجنّ في بدن المصروع، ولم ينكروا وجود الجنّ؛ إذ لم يكن ظهور هذا في المنقول عن الرسول كظهور هذا، وإن كانوا مخطئين في ذلك. ولهذا ذكر الأشعري في مقالات أهل السنة والجماعة أنهم يقولون إن الجني يدخل في بدن المصروع؛ كما قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبا لا يَقُومُونَ إِلَّا كُمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَحَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسّ ... " مجموع الفتاوى ١٩١٢.

وممن أنكر صرع الجنّ للإنس: ابن حزم. انظر كتابه الفصل في الملل والأهواء والنحل ٥٩. والأصول والفروع له ص ١٣٥-١٣٧).

وانظر عن أسباب صرع الجن في مجموع الفتاوى ١٣٨٢.

ولشيخ الإسلام رحمه الله رسالة اسمها: (إيضاح الدلالة في عموم الرسالة) يتكلّم فيها عن الجنّ وإبطال أحوالهم، وكيفية دفعهم. ويتحدث فيها الشيخ رحمه الله عن تجاربه في إخراج الجن من بدن الإنسان مرات كثيرة يطول وصفها بحضرة خلق كثيرين. انظر: مجموع الفتاوى ١٩٩-٥٦. وانظر ١١٢٩٣، و٢٨٢-٢٨٢ وكتاب الصفدية ٢٠-٧.

ويُحدّثنا الإمام ابن القيم عن مشاهداته لشيخه - رحمهما الله، فيقول: "شاهدت شيخنا يرسل إلى المصروع من يُخاطب الروح التي فيه ويقول: قال لك الشيخ اخرجي، فإن هذا لا يحل لك، فيفيق المصروع ولا يحس بألم. وقد شاهدنا نحن وغيرنا منه ذلك مراراً. وكان كثيراً ما يقرأ في أذن المصروع: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَثَما حَلَقْنَاكُمْ عَبَثاً وَأَنْكُمْ إِلَيْنَا لا تُرْجَعُونَ ﴾ [المؤمنون، الآية ١١٥]. وحدثني أنه قرأها مرة في أذن المصروع، فقالت الروح: نعم. ومدّ بحا صوته. قال: فأخذت له عصا، وضربته بها في عروق عنقه، حتى كلّت يداي من الضرب، ولم يشك الحاضرون أنه يموت لذلك الضرب، ففي أثناء الضرب قالت: أنا أحبه، فقلت لها: هو لا يُحبّك. قالت: أنا أريد أن أحبج به، فقلت لها: هو لا يُحبّك. قالت: أنا أريد أن أحبج، فقلت لها: هو لا يُريد أن يحجّ معك. فقالت: أنا أدعه كرامة لك. قال: قلت: لا، ولكن طاعة لله ولرسوله. قالت: فأنا أخرج منه. قال: فقعد المصروع يلتفت يميناً وشمالاً، وقال: ما جاء بي إلى حضرة الشيخ؟ قالوا له: وهذا الضرب كله؟ فقال: وعلى أي شيء يضربني الشيخ ولم أذنب. ولم يشعر بأنه وقع به ضرب البتة. وكان

يُعالج بآية الكرسيّ، وكان يأمر بكثرة قراءتها المصروع ومن يعالجه بها، وبقراءة المعوذتين. وبالجملة: فهذا النوع من الصرع وعلاجه لا يُنكره إلا قليل الحظ من العلم والعقل والمعرفة ... ". زاد المعاد ٢٦٨-٦٩.

ولسماحة الشيخ عبد العزيز بن باز حفظه الله رسالة مطبوعة، اسمها: (إيضاح الحق في دخول الجني في الإنسي، والرد على من أنكر ذلك) .". (١)

٨٩-"قالوا في السحر والكهانة؛ مثل كثيرٍ من المعتزلة، والظاهرية؛ كابن حزم ١.

وقومٌ ٢ يقولون: لما ادعى الإلهية، كانت الدعوى معلومة البطلان، فلم يظهر الخارق؛ كما يقول ذلك القاضي أبو بكر ٣، وطائفة. ويدّعون أن

ا ونقل ابن كثير رحمه الله عن ابن حزم والطحاوي وغيرهما: (أن الدجال ممخرق مموه لا حقيقة لما يُبدي للناس من الأمور التي تشاهد في زمانه، بل كلها خيالات عند هؤلاء. وقال الشيخ أبو علي الجبائي شيخ المعتزلة: لا يجوز أن يكون كذلك حقيقة لئلا يشتبه خارق الساحر بخارق النبيّ). النهاية في الفتن والملاحم ١١٦٤. وممن أنكر حقيقة خوارق الدجال: الماوردي انظر كتابه أعلام النبوة ص ٦٢.

ومن المتأخرين الذين أنكروا حقيقة خوارق الدجال: الشيخ محمد رشيد رضا. انظر تفسيره تفسير المنار ٩٤٩٠. وابن وابن وابن كثير، وابن وابن كثير، وابن حجر رحمهم الله تعالى.

انظر: النهاية في الفتن والملاحم ١٦٦٤-١٦٥. وفتح الباري ١٣١٠٣-١٠٥. وشرح النووي على مسلم ٥٩-١٨٥٨.

٢ وهم الأشعرية. انظر: أصول الدين للبغدادي ص ١٧٤، ١٧٤.

٣ انظر: البيان للباقلابي ص ١٠٤ - ١٠٥.

وقال شيخ الإسلام رحمه الله: "والدجال لما ادعى الإلهية لم يكن ما يظهر على يديه من الخوارق دليلاً عليها؛ لأن دعوى الإلهية ممتنعة، فلا يكون في ظهور العجائب ما يدلّ على الأمر الممتنع". الجواب الصحيح ٣٥٥١. وقال أيضاً: "ولهذا أعظم الفتن فتنة الدجال الكذاب، لما اقترن بدعواه الإلهية بعض الخوارق، كان منها ما يدلّ على كذبه من وجوه، منها: دعواه الإلهية وهو أعور، والله ليس بأعور، مكتوب بين عينيه كافر يقرؤه كلّ مؤمن قارئ وغير قارئ، والله تعالى لا يراه أحد حتى يموت، وقد ذكر النبي صلى الله عليه وسلم هذه العلامات الثلاث في الأحاديث الصحيحة، فأما تأييد الكذاب ونصره وإظهار دعوته دائماً، فهذا لم يقع قط. فمن يستدلّ على ما يفعله الرب سبحانه بالعادة والسنة فهذا هو الواقع، ومن يستدلّ على ذلك بالحكمة، فحكمته تناقض أن

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ٢/٨٣٧

يفعل ذلك؛ إذ الحكيم لا يفعل هذا، وقد قال تعالى: ﴿ وَلَوْ قَاتَلَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوَلَّوا الْأَدْبَارَ ثُمُّ لا يَجِدُونَ وَلِيّاً وَلا نَصِيراً سُنَّةَ اللهِ الَّتِي قَدْ حَلَتْ مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللهِ تَبْدِيلاً ﴾ [سورة الفتح، الآيتان ٢٢-٢٣] . فأخبر أن سنة الله التي لا تبديل لها: نصر المؤمنين على الكافرين، والإيمان المستلزم لذلك يتضمّن طاعة الله ورسوله، فإذا نقض الإيمان بالمعاصي كان الأمر بحسبه كما جرى يوم أحد ...) . الجواب الصحيح ٢٤١٩-٢٤٠. وانظر: المصدر نفسه ١٨٧ه، ومجموع الفتاوى ٢٥٥، وشرح الأصفهانية ٢٤٧٧، ٢٤٧٨ . . . (١)

• ٩ - "وقال طائفة: ليست صفة ثبوتية في النبي، بل [هي] ١ مجرد تعلق الخطاب الإلهي به ٢؛ يقول الرب: إني أرسلتك، فهي عندهم صفة إضافية كما يقولونه في الأحكام الشرعية إنها صفات إضافية للأفعال لا صفات حقيقية ٣.

١ في ((م)) ، و ((ط)) : هو.

٢ الذين قالوا ذلك هم الجهمية والأشعرية، ومن وافقهم، كما سيأتي بيان ذلك من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

وانظر من كتب الأشعرية: أصول الدين لعبد القاهر البغدادي ص ١٥٦-١٥٧. ونهاية الإقدام في علم الكلام للشهرستاني ص ٢٦٢.

ومن كتب شيخ الإسلام: منهاج السنة النبوية ٢٤١٣-٢١٦، ٣٦٥-٣٩٠.

فالنبوة عندهم ليست صفة ثبوتية في النبي، بل هي صفة إضافية.

وثمّة طامّة أوقعوا أنفسهم بها، حتى لا يُريلوا صفة النبوة عن النبيّ بعد وفاته، وهي قولهم بأنّه حيّ في قبره حياة دنيوية.

وقد أورد شيخنا د أحمد بن عطية الغامدي في مقدمته لكتاب (حياة الأنبياء) للبيهقي أن سبب قول الأشاعرة بحياة الأنبياء حقيقة بعد وفاتهم، هو ما يلزمهم على أصلهم الفاسد (العرض لا يبقى زمانين) ، فعلى هذا يلزم القول بفناء الروح. والقول بأن الرسول صلى الله عليه وسلم ليس رسولاً الآن، ولكنه كان رسولاً، ففروا إلى القول بحياة الرسول صلى الله عليه وسلم في قبره حياة دنيوية، حتى لا يلزمهم هذا الأصل.

وقد ردّ عليهم شيخنا فضيلة الدكتور أحمد عطية فأجاد وأفاد وفقه الله. انظر: ص ٥٠-٥٦ من الكتاب المذكور. وانظر المراجع التالية: الفصل لابن حزم ١٧٥٠. وطبقات الشافعية للسبكي٢٠٤٦، ٣٤٠-١٣٣٠. وسير أعلام النبلاء ١٧٩٦. والقصيدة النونية شرح ابن عيسى ٢١٥٠-١٥٥.

٣ قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: "فمن نفى الحكم والأسباب في أفعاله، وجعلها معلقة بمحض المشيئة،

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ٢/٨٥٨

وجوّز عليه فعل كل ممكن، ولم ينزهه عن فعل من الأفعال، كما هو قول الجهم بن صفوان، وكثير من الناس كالأشعري ومن وافقه من أهل الكلام من أتباع مالك والشافعي وأحمد وغيرهم من مثبتة القدر، فهؤلاء يجوزون بعثة كل مكلف. والنبوة عندهم مجرد إعلامه بما أوحاه إليه، والرسالة مجرد أمره بتبليغ ما أوحاه إليه. وليست النبوة عندهم صفة ثبوتية، ولا مستلزمة لصفة يختص بما، بل هي من الصفات الإضافية، كما يقولون مثل ذلك في الأحكام الشرعية". منهاج السنة النبوية ٢٤١٤، وانظر ما سبق في هذا الكتاب ص ٧٣١.

قال الإيجي من الأشعرية في كتابه المواقف: "إذا ثبت أن الحاكم بالحسن والقبح هو الشرع، ثبت أن لاحكم للأفعال قبل الشرع". المواقف للإيجي ص ٣٢٧. وانظر: البرهان في أصول الفقه للجويني". (١)

9 ٩ - "فصل خوارق السحرة والكهان مناقضة للنبوة ولا تخرج عن مقدور الجن والإنس فجميع ما يختص بالسحرة والكهان هو مناقض للنبوة ١، فوجود ذلك يدلّ على أنّ صاحبه ليس بنبيّ. ويمتنع أن [يكون] ٢ شيءٌ من ذلك دليلاً على النبوة؛ فإنّ ما استلزم عدم الشيء لا يستلزم وجوده. وكذلك ما يأتي به أهل الطلاسم٣ وعبادة الكواكب٤ ومخاطبتها،

١ هذه من القواعد في التفريق بين النبيّ، والساحر، والكاهن.

٢ في ((خ)) : تكون. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .

٣ سبق بيان معنى الطلاسم. انظر ص ٢٦٩ من هذا الكتاب.

وقال شيخ الإسلام رحمه الله: "السحر محرم بالكتاب والسنة والإجماع، وذلك أن النجوم التي من السحر نوعان؛ أحدهما: علمي، وهو الاستدلال بحركات النجوم على الحوادث، من جنس الاستقسام بالأزلام. والثاني عملي، وهو الذي يقولون إنه القوى السماوية بالقوى المنفعلة الأرضية، كطلاسم ونحوها. وهذا من أرفع أنواع السحر. وكل ما حرمه الله ورسوله فضرره أعظم من نفعه". مجموع الفتاوى ٣٥١٧٠.

وانظر: الصفدية ١٦٦. والجواب الصحيح ٦١٣. والفصل لابن حزم ٥٣. وتفسير ابن كثير ١١٤٥. وأضواء البيان ٤٤٥٣.

٤ قال شيخ الإسلام رحمه الله عنهم: "أهل دعوة الكواكب الذين يدعون الشمس والقمر والنجوم، ويعبد ونها، ويسجدون لها، كما كان النمرود بن كنعان وقومه يفعلون ذلك، وكما يفعل ذلك المشركون من الهند والترك والعرب والفرس وغيرهم. وقد ذكر أبو عبد الله محمد بن الخطيب الرازي في كتابه الذي صنفه في هذا الفن قطعة كبيرة من أحوال هؤلاء. وقد تواترت الأخبار بذلك عن هؤلاء، وأنه يحصل لأحدهم أشخاص منفصلة عنه تقضي كثيراً من حوائجه، ويسمونها روحانية الكواكب". الصفدية ١٢٤١.

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ٩٨٧/٢

وانظر: المصدر نفسه ١١٧٣، ١٩٢٠.

وقال أيضاً عن مجادلة إبراهيم عليه السلام لقومه بسبب عبادتهم للكواكب: "فذكر لهم ماكانوا يفعلونه من اتخاذ الكوكب، والشمس، والقمر رباً يعبد ونه، ويتقربون إليه، كما هو عادة عباد الكواكب ومن يطلب تسخير روحانية الكواكب. وهذا مذهب مشهور ما زال عليه طوائف من المشركين إلى اليوم، وهو الذي صنّف فيه الرازي السرّ المكتوم، وغيره من المصنّفات". درء تعارض العقل والنقل ١١١١. وانظر: دقائق التفسير ٣١٢٦، ١٦٥٠. وفتح الباري ٢٢٢٠-١٣٦٠. والأصول والفروع الأبن حزم ص ١٣٥، ١٣٥، وإغاثة اللهفان ٢٢٦٦-٢٢٦. والدين الخالص ٢٤٤٠-٤٤٤.". (١)

٩٢ - "الدعوات المجابة والرؤيا الصادقة لا ينكرها أحد

والذين ذكر عنهم إنكار كرامات الأولياء ١ من المعتزلة وغيرهم؛ كأبي إسحاق الاسفرايني، وأبي محمد بن أبي زيد؛ وكما ذكر ذلك أبو محمد بن حزم ٢، لا ينكرون الدعوات المجابة، ولا ينكرون الرؤيا الصادقة؛ فإن هذا متفق عليه بين المسلمين٣؛ وهو أن الله تعالى قد يخص بعض عباده بإجابة دعائه أكثر من بعض، ويخص بعضهم بما يريه من المبشّرات. وقد كان سعد بن أبي وقاص معروفاً بإجابة الدعاء؛ فإنّ النبيّ [صلى الله عليه وسلم] ٤ قال: "اللهمّ سدّد رميته، وأجب دعوته"٥. وحكاياته في ذلك مشهورة ٢.

١ سبق ذلك في ص ١٤٨-١٤٩، ٩٨٦ من هذا الكتاب.

٢ انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل ٥٢-٤، ٨. والمحلى ١٣٦. والدرة فيما يجب اعتقاده ص ١٩٢.

٣ انظر إثبات الرؤيا، والدعوات المجابة عند <mark>ابن حزم</mark>، والمعتزلة في: الفصل في الملل والأهواء والنحل <mark>لابن حزم</mark> ٥٨، ١٤. والأصول والفروع له ص ١٣٤. وتفسير الزمخشري المعتزلي ٢٢٤٣.

ونقل السبكي عن الاسفراييني أنه قال: "وإنما بالغ الكرامات إجابة دعوة، أو موافاة ماء في بادية في غير موقع المياه، أو مضاهي ذلك، مما ينحط عن العادة". طبقات الشافعية ٢٣١٥.

٤ في ((خ)) : صلعم.

٥ انظر: طبقات الشافعية للسبكي ٢٣٣١. والبداية والنهاية لابن كثير ٧٧٨.

وعند الترمذي، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "اللهم استجب لسعد إذا دعاك". سنن الترمذي ٥٦٤٩، كتاب المناقب، باب مناقب سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه. والحاكم في مستدركه ٩٩ ٣٤، وصححه، ووافقه الذهبي.

٦ انظر بعض هذه الدعوات التي دعا بما سعد، فاستجيب له في: البداية والنهاية ٧٧٨-٨٠. وسير أعلام

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ٩٩١/٢

٩٣-"الله ١، وذلك لأن الطائفتين ظنت أن مثل هذه الخوارق لا يكون إلا لأولياء الله، ولم يُميّزوا بين الخوارق الشيطانية التي هي جنس ما للسحرة، والكهان، ولعباد المشركين، وأهل الكتاب، وللمتنبئين الكذّابين، وبين الكرامات الرحمانية التي يكرم الله بها عباده الصالحين.

فلما لم يُميّزوا بين هذا وهذا، وكان كثيرٌ من الكفار، والفجار، وأهل الضلال، والبدع لهم خوارق شيطانيّة، صار هؤلاء منهم حزبين؛ حزباً قد شاهدوا ذلك، وأخبرهم به من يعرفون صدقه، فقالوا: هؤلاء أولياء الله، وحزباً رأوا أن أولئك خارجون عن الشريعة، وعن طاعة الله ورسوله، فقالوا: ليس هؤلاء من الأولياء الذين لهم كرامات؛ فكذّبوا بوجود ما رآه أولئك، وأولئك قد عاينوا ذلك أو تواتر عندهم؛ فصار تكذيب هؤلاء مثل تكذيب من ينكر السحر، والكهانة، والجن، وصرعهم للإنس٢، إذا

١ قال شيخ الإسلام رحمه الله: "والناس في خوارق العادات على ثلاثة أقسام: قسم يُكذّب وجود ذلك لغير الأنبياء، وربما صدق به مجملاً وكذّب بما يذكر له عن كثير من الناس لكونه عنده ليس من الأولياء. ومنهم من يظن أن كل من كان له نوع من خرق العادة كان ولياً.

وكلا الأمرين خطأ، ولهذا نجد هؤلاء يذكرون أن للمشركين وأهل الكتاب نصراء يعينونهم على قتال المسلمين، وأفهم من أولياء الله. وأولئك يكذبون أن يكون معهم من له خرق عادة.

والصواب القول الثالث، وهو أن معهم من ينصرهم من جنّهم، لا من أولياء الله.. فيكون لأحدهم من الخوارق ما يناسب حاله. ولكن خوارق هؤلاء يعارض بعضها بعضاً. وإذا حصل من له تمكن من أولياء الله تعالى أبطلها عليهم". الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ص ٣٤٣-٣٤٣. وانظر مجموع الفتاوى ١٣٧٧، ٩١.

٢ وممّن أنكر حقيقة السحر، وجعله من جنس التمويه والحيلة، وكذلك الكهانة: المعتزلة، وابن حزم، وغيرهم. انظر: الكشاف للزمخشري ٢١٠٣. والفصل الابن حزم ٢٥-٦. وانظر أيضاً: شرح النووي على مسلم ٢١٤٢٠. وتفسير القرطبي ٢٣٢. وتفسير ابن كثير ١١٤٧ وفتح الباري١٠٢٣. وتيسير العزيز الحميد ص ٣٨٣. وأضواء البيان ٤٤٤٤.

وانظر عن إنكار المعتزلة صرع الجن للإنس ما سبق أيضاً في هذا الكتاب ص ١٠٠٣-١٠٠٥. وكذا الفصل الفصل المعتزلة عن إنكار المعتزلة صرع الجن للإنس ما سبق أيضاً في هذا الكتاب ص ١٠٠٣-١٠٠٥. وكذا الفصل

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ١٠٣١/٢

<sup>(</sup>٢) النبوات لابن تيمية ١٠٣٥/٢

٩٤- "كذّب ذلك عند من رأى ذلك، أو ثبت عنده.

ومن كذّب بما تيقن غيره وجوده، نقصت حرمته عند هذا المتيقن، وكان عنده إما جاهلاً، و [إما] ١ معانداً، فربّما ردّ عليه كثيراً من الحق بسبب ذلك.

إنكار المعتزلة للكرامات والسحر والكهانة

ولهذا صار كثيرٌ من المنتسبين إلى زهدٍ، أو فقرٍ، أو تصوّف، أو وَلَهٍ، أو غير ذلك، لا يقبلون قولهم، ولا يعبأون بخلافهم؛ لأنهم كذّبوا بحق قد تيقّنه هؤلاء، وأنكروا وجوده، وكذّبوا بما لم يُحيطوا بعلمه.

وقد يُدخلون إنكار ذلك في الشرع، كما أدخلت المعتزلة ونحوهم إنكار كرامات الأولياء ٢، وإنكار السحر والكهانة في الشرع، بناءً على أن ذلك يقدح في آيات الأنبياء ٣؛ فجمعوا بين التكذيب بمذه الأمور الموجودة، وبين عدم

١ في ((ط)) : تأما.

٢ أنكر المعتزلة، وابن حزم، وبعض المتكلمين كرامات الأولياء، لأجل أن لا تلبس المعجزة بالكرامة، وقالوا: إن الخوارق لا تظهر إلا على يد الأنبياء.

انظر: المغني للقاضي عبد الجبار ١٥٢٤١. والمحلى لابن حزم ١٣٦. والأصول والفروع له ص ١٣٢-١٣٣. والدره له ص ١٩٤-١٩٥.

٣ أنكر المعتزلة، وابن حزم حقيقة السحر، وقالوا: إنه عجائب وحيل، وقالوا: لو أن السحر حقيقة لما كان بين الأنبياء وبين السحرة والكهان فرق.

انظر: المغني للقاضي عبد الجبار ١٥٢٤١ - ٢٤٢. والدره الابن حزم ص ١٩٢ - ١٩٤، ١٩٧. والأصول والفروع الفروع المعني للقاضي ١٣٢.". (١)

٩٥ - "معنى الكاهن عند العرب

وقد أخبر عن الأنبياء قبله: أنه ﴿مَا أَتَى الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلاَّ قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونَ ﴿ ١، ولم يقولوا: كاهن؛ لأنّ الكاهن عند العرب: هو الذي يتكلم بكلام مسجوع، وله قرين من الجن ٢.

وهذا الاسم ليس بذمّ عند أهل الكتاب، بل يسمون أكثر العلماء بهذا الاسم، ويسمُّون هارون [عليه السلام] ٣ وأولاده الذين عندهم التوراة بهذا [الاسم٤] ٥.

والقدر المشترك: العلم [بالأمور] ٦ الغائبة والحكم بها.

اسم الكاهن ليس بذم عند أهل الكتاب

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ٢/٣٦/١

فعلماء أهل الكتاب يُخبرون بالغيب، ويحكمون به عن الوحي الذي أوحاه الله. وكهان العرب كانت تفعل ذلك عن وحى الشياطين، وتمتاز بأنها [تسجع] ٧ الكلام.

\_\_\_\_

١ سورة الذاريات، الآية ٥٢.

٢ انظر: تمذيب اللغة ٦٢٤. وفتح الباري ١٠٢٢٧.

وقد تقدم قول حمل بن مالك في دية الجنين: أنغرم دية من لا أكل ولا شرب ولا استهل، فمثل ذلك بطل. وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم له: "أسجعٌ كسجع الأعراب". تقدم ذلك ص ١٢٧٩.

٣ زيادة من ((ط)) .

٤ انظر الكتاب المقدس عندهم ١١٥٧، سفر اللاويين، الإصحاح الأول. وانظر الفصل لابن حزم ١١٤١، ١٤٩. وانظر الفصل الابن حزم ١١٤١، ١٤٩.

وقال الأزهري في تهذيب اللغة: "والكاهن أيضاً في كلام العرب: الذي يقوم بأمر الرجل، ويسعى في حاجته، والقيام بما أسند إليه من أسبابه. ويُقال لقريظة والنضير: الكاهنان، وهما قبيلا اليهود بالمدينة. وفي حديث مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم: "يخرج من الكاهنين رجل يقرأ القرآن لا يقرأ أحد قراءته"، وقيل: إنه محمد ابن كعب القرظي". تهذيب اللغة ٢٥-٦٥.

٥ في ((ط)) : الإسلام.

٦ في ((ط)) : بالأمولأ.

((4)) : تشجع. وما أثبت من ((4)) ، و ((4)) .". ((4))

97-"ابن جبير بن مطعم عن أبيه عن جده قال أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم أعرابيٌ فقال يا رسول الله جُهِدت الأنفس وجاعت العيال ونُمِكَت الموال وهَلَكَت الأنعام فاستسق لنا فإنا نستشفع بك على الله عليه ونستشفع بالله عليك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحك أتدري ما تقول فسبح رسول الله صلى الله عليه وسلم فما زال يسبح حتى عُرف ذلك في وجوه أصحابه ثم قال ويحك إنه لا يستشفع بالله على أحد من جميع خلقه شأن الله أعظم من ذلك ويحك أتدري ما الله إن الله على عرشه وعرشه على سمواته وسمواته على أرضه هكذا وقال بأصابعه مثل القبة وأنه لَيؤط به أُطِيطَ الرَّحْل بالرَّاكب قال ابن خزيمة قرئ على أبو موسى وأنا أسمع أن وهبًا حدثهم بهذا الإسناد مثله سواء وممن احتج به الحافظ أبومحمد بن حزم في مسألة". (٢)

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ١٠٤٨/٢

<sup>(</sup>٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٢٥٧/٣

97-"ولهذا لما تنازع الناس في مسمى القياس فقيل قياس الشمول أحق بذلك من قياس التمثيل كما يقوله أبو حامد وأبو يوله ابن حزم وطائفة وقيل بل قياس التمثيل أحق باسم القياس من قياس الشمول كما يقوله أبو حامد وأبو محمد المقدسي وطائفة". (١)

٩٨- "المنادي أحد العلماء المشاهير ذوي التصانيف الكثيرة من الطبقة الثانية من أصحاب الإمام أحمد ومثل أبي محمد بن حزم ومثل أبي الفرج ابن الجوزي إجماع المسلمين على أن الأفلاك مستديرة وأبو". (٢)

9 9 - "قبضته أقل من أن تكون نسبتها إليه نسبة الفلك إلى ما فيه الوجه السابع أنه قد ثبت في الصحيحين عن أبي ذر قال دخلت المسجد ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس فلما غابت الشمس قال يا أبا ذر هل تدري أين تذهب هذه الشمس قال قلت الله ورسوله أعلم قال إنحا تذهب تسجد تحت العرش فتستأذن فيؤذن لها وكأنحا قد قيل لها ارجعي من حيث جئت فتطلع من مغربها فإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد أخبر أنحا تسجد كل ليلة تحت العرش فقد علم اختلاف حالها بالليل والنهار مع كون سيرها في فلكها من جنس واحد وأن كونما تحت العرش لا يختلف في نفسه وإنما ذلك اختلاف بالنسبة والإضافة علم أن تنوع النسب والإضافات لا يقدح فيما هو ثابت في نفسه لا مختلف ومن هنا يظهر الجواب عما ذكره ابن حزم وغيره في حديث النزول حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم ينزل ربنا كل ليلة إلى سماء الدنيا". (٢)

وكل من كَانَ أَعور لَا ينظر إِلَّا بِالْعينِ العوراء وَلَا يرى إِلَّا مُطلق الصَّفة فَيَقُول هُوَ هُوَ وَإِذا الْتفت إِلَى الإعتبارات الثَّلَاث يُقَال هِيَ غَيره وَمن اعْتبر مُطلق الصَّفة مَعَ الإعتبارات فقد نظر بعينين صحيحتين اعْتقد أَهَّا لَا هُوَ وَلَا عَيْره عَيْره وَمن اعْتبر مُطلق الصَّفة مَعَ الإعتبارات فقد نظر بعينين صحيحتين اعْتقد أَهَّا لَا هُو وَلَا عَيْره

وَالْكَلَامِ فِي صِفَاتِ الله تَعَالَى وَإِن كَانَ مناسبا لهَذَا الْمِثَالِ فَإِنَّهُ مباين لَهُ بِوَجْه آخر وتفهيم هَذِه الْمعَانِي بِالْكِتَابَةِ

<sup>(</sup>١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٩٩/٣

<sup>(</sup>٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٦/٤

<sup>(</sup>٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٤/٤ ه

غير يسير

فَهَذَا الْكَلَام من جنس الْكَلَام الْمَذْكُور فِي السُّؤَال وَكِلَاهُمَا يرجع إِلَى مَا تزعمه المتفلسفة من أن الصِّفَات ترجع إِلَى مَا تزعمه المتفلسفة من أن الصِّفَات ترجع إِلَى الْعلم إِذا أثبتوه

مقَالَة <mark>ابْن حزم</mark>

وَقد يقرب من هَؤُلَاءِ <mark>ابْن حزم</mark> حَيْثُ رد الْكَلَام والسمع وَالْبَصَر وَغير". (١)

١٠٣- "فتوى في العشق (\*)

(\*) قال مُعدّ الكتاب للشاملة:

- قال ابن القيم في كتابه روضة المحبين صفحة ١٣١ تعليقا على هذه الفتيا وردا على من أحل النظر المحرم: " وأما من حاكمتمونا إليه وهو شيخ الإسلام ابن تيمية فنحن راضون بحكمه فأين أباح لكم النظر المحرم وعشق المردان والنساء الأجانب وهل هذه إلا كذب ظاهر عليه وهذه تصانيفه وفتاواه كلها ناطقة بخلاف ما حكيتموه عنه وأما الفتيا التي حكيتموها فكذب عليه لا تناسب كلامه بوجه ولولا الإطالة لذكرناها جميعها حتى يعلم الواقف عليها أنها لا تصدر عمن دونه فضلا عنه وقلت لمن أوقفني عليها هذه كذب عليه لا يشبه كلامه وكان بعض الأمراء قد أوقفني عليها قديما وهي بخط رجل متهم بالكذب وقال لي ما كنت أظن الشيخ برقة هذه الحاشية، ثم تأملتها فإذا هي كذب عليه ولولا الإطالة لذكرنا من فتاويه ما يبين أن هذه كذب "

- وقد ذكر المحقق الشيخ (علي العمران) رأيه في هذه المسألة فقال (في مشاركة له بملتقى أهل الحديث): أقدم الجواب عن سؤال تكرر كثيرا في هذا المنتدى وفي غيره من المنتديات ألا وهو ما يتعلق به ((رسالة العشق)) المطبوعة في (جامع المسائل: ١٧٧/١-١٨٦)، ومدى صحة نسبتها لشيخ الإسلام ابن تيمية، فأقول:

\* مهماكان الباحث واسع الإطلاع قوي المعرفة بما يكتب - كالشيخ محمد عزير شمس - فإنه قد يفوته كثير مما كان الباحث واسع الإطلاع قوي المعرفة بما يدركه غيره، وهذا من طبيعة البشر، فكان ماذا لو فاته الاطلاع على كلام ابن القيم في نفي هذه الرسالة وأنها مكذوبة على الشيخ؟!

\* وعذره في إثبات هذه الرسالة أمور:

١- كثرة كتب ابن تيمية ورسائله وفتاويه، فعدم ذكرها ضمن كتبه ومؤلفاته، ليس دليلا على نفيها.

٢- أن ابن القيم قد نقل بعض التقسيمات الموجودة فيها في كتابه ((الجواب الكافي)) كما أشار إليه عزير شمس

<sup>(</sup>١) جامع الرسائل لابن تيمية - رشاد سالم ١٧٠/١

في الهوامش.

٣- أن النسخة الخطية قد نسبت هذه الفتوى لابن تيمية.

٤- أن الرأى الذي استغربه الكثيرون وهو: جواز تقبيل من خاف على نفسه الهلاك، ليس رأيا خارجا عن الإجماع، بل قد اختاره بعض العلماء ومنهم أبو محمد بن حزم - كما ذكر ابن القيم-.

أقول فهذه الأمور مجتمعة - إذا تجردت عن قرينة نفي ابن القيم للرسالة وتكذيبه لها الذي لم يطلع عليه عزير شمس - تسوغ هذه النسبة، وإن لم نجزم بها جزما لايقبل الشك.

\* هذا العذر - في تقديري على الأقل - مسوغ لهذه النسبة، فكيف لو اجتمع إليه دليل خامس، وهو: أن الأمير علاء الدين مغلطاي وهو من تلاميذ ابن تيمية وأنصاره - قد أثبت هذه الرسالة للشيخ ونقل منها في كتابه ((الواضح المبين فيمن مات من المحبين)).

\* بعد هذا كله فالرسالة - عندي - لا تثبت لشيخ الإسلام ابن تيمية، فليس فيها نفسه ولا أسلوبه المعهود في الكتابة، وما ذكره ابن القيم من أدلة في نفيها كاف. وقد ذكر في "روضة المحبين" (ص/١٣١) أن أحد الأمراء - ويعنى به مغلطاي - قد أوقفه على هذه الفتوى، ثم نقدها.

\* واستدراكا لهذا الأمر؛ فإنه سينبه في آخر (المجموعة الخامسة) – إن شاء الله – على ما استجد من معلومات وفوائد وتصحيحات فيما يتعلق بهذه السلسة (١-٨) تحت عنوان: ((استدراكات)) وسيكون التنبيه على هذه الرسالة منها، هذا أولا ،

وثانيا: أنه في الطبعة الجديدة لـ (آثار شيخ الإسلام ابن تيمية وما لحقها من أعمال) - وهي قريبة إن شاء الله تعالى - ستحذف هذه الرسالة منها.

هذه خلاصة رأيي في هذه المسألة، والحمد لله حق حمده.". (١)

4 · ١ - "والأحاديث في هذا الباب عن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ليس فيها حديث ثابت يدلُّ على وقوع الثلاث بكلمة واحدة لا تكون لازمة لكل من أوقعها.

مثل الحديث الذي في صحيح مسلم ومسند أحمد وسنن أبي داود والنسائي وغيرهما (١) عن طاوس عن ابن عباس: أن الطلاق كان على عهد النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وأبي بكر وصدرًا من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدةً، فقال عمر: إن الناس قد استعجلوا في أمرٍ كانت لهم فيه أناة، فلو أنّا أنفذناه عليهم، فأنفذه عليهم.

وهذا الحديث بطرقه وألفاظه مذكورٌ في غير هذا الموضع، والذي رواه طاوس كان يفتي بموجبه كما قد ذُكِر في

<sup>(</sup>۱) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ١٧٥/١

غير هذا الموضع (٢).

والمقصود هنا حديثُ ركانة (٣) ، فإنه قد احتج به غيرُ واحدٍ من أهل العلم على وقوع الثلاث بكلمة واحدة، حيث قال له النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: ما أردتَ إلاّ واحدةً؟ قال: ما أردتُ إلاّ واحدةً. وعليه اعتمد الشافعي رضى الله عنه في هذه المسألة (٤) .

وحديث ركانة هذا قد ضعَّفه طائفة (٥) كأحمد وأبي عبيد <mark>وابن حزم،</mark>

٥٠١-"ابن عباس أثبتُ من عبد الله بن علي بن [يزيد بن] (١) ركانة عن أبيه عن جدّه. وقد قال أحمد: حديث ركانة ليس بشيء (٢). وابن إسحاق يُدخِله أبو حاتم وابن خزيمة وابن حزم في الصحيح. والبيهقي اعتقد أن القضية واحدة، كما اعتقدها أبو داود، ولكن ما رووه يخالف ذلك، فإما أن يكون الغلط فيما رووه، أو الغلط منهم في فهم ما رووه، ولا ريبَ أنهم صادقون فيما رووه رضي الله عنهم.

وهذا الحديث عَمِلَ به رُواتُه، فكان ابن إسحاق يعمل به، ويقول: إن الثلاث بكلمة واحدة واحدة (٣). وروى وكذلك عكرمة راويه عن ابن عباس. ورُوِي ذلك عن ابن عباس أيضًا، كما قال أبو داود في سننه (٤): وروى حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس إذا قال: أنتِ طالقٌ ثلاثًا بفم واحد فهي واحدة. قال: وروى إسماعيل بن إبراهيم عن أيوب عن عكرمة هذا قوله، لم يذكر ابن عباس، وجعلَه قولَ عكرمة.

وذكر أبو داود (٥) عن ابن عباس من ستة أوجهٍ أنه أوقع الثلاث بمن أوقعَها بكلمة واحدةٍ، من رواية مجاهد وسعيد بن جبير ومالك ابن الحويرث وعطاء وعمرو بن دينار ومحمد بن إياس بن البكير.

٤ . ٢

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم (١٤٧٢) وأحمد (٣١٤/١) وأبو داود (٢٢٠٠) والنسائي (١٤٥/٦) .

<sup>(</sup>٢) انظر: "مجموع الفتاوى" (٨/٣٣) . وقد أخرجه عن طاوس: عبد الرزاق في "مصنفه" (٣٠٢/٦) وابن أبي شيبة في "مصنّفه" (٢٦/٥) .

<sup>(</sup>٣) أخرجه الدارمي (٢٢٧٧) وأبو داود (٢٢٠٨) والترمذي (١١٧٧) وابن ماجه (٢٠٥١) من طريق علي بن يزيد بن ركانة عن جده. وأخرجه أبو داود (٢٢٠٦، ٢٢٠٧) أيضًا من طريق نافع بن عجير عن ركانة.

<sup>(</sup>٤) انظر: "الأم" (٥/٢٧٧).

<sup>(</sup>٥) قال الترمذي عقب روايته: "هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وسألتُ =". (١)

<sup>(</sup>١) زيادة على الأصل لتصحيح الاسم.

<sup>(</sup>٢) ذكر الخطابي في "معالم السنن" (١٢٢/٣) وعنه المنذري في "مختصر السنن" (١٢٢،١٣٤/٣) أن الإمام

<sup>(</sup>١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٢٩٥/١

أحمد كان يضعف طرق هذا الحديث كلها.

- (٣) حكاه عنه الإمام أحمد في رواية الأثرم كما في "إغاثة اللهفان" (٢/٤/١) ؛ والجصاص في "أحكام القرآن"
  - $(\Lambda/\pi\pi)$  . وانظر "مجموع الفتاوى" ( $\pi/\pi$ ) .
    - . 77./7 (٤)
    - (٥) في الموضع المذكور قبل قول عكرمة.". (١)
  - ١٠٦-"(يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ) (١) في قُبُل عدتمن.

قلت: لا يُقال مثل هذا الكلام إلا لمن علم أن جمعَ الثلاث محرَّمٌ، ثمَّ فَعَلَه عامدًا لفعل المحرَّم، فإنّ هذا لم يتق الله بل تعدَّى حدودَه. أمَّا من لم يعلم أن ذلك محرم، ولا قامتْ [عليه] حجة بتحريم ذلك، ولو عَلِم أنه محرَّم لم يفعله، فن هذا لا يخرج عن التقوى بذلك، ولا يقال له: إنك لم تتقِ الله فلا أجد لك مخرجًا، ولا يقال له: عصيتَ ربك.

ففي فُتيا ابن عباس هذه ونحوها إيقاعُ الثلاث بمثلِ هذا لَّا تتايَعَ الناسُ فيما نُمُوا عنه، فأجازه عليهم عمر ومن رُوِي أنه وافقه، كعثمان (٢) وعلي (٣) وابن مسعود (٤) وزيد بن ثابت (٥) وابن عباس (٦) وابن عمر (٧) وأبي هريرة (٨) وعبد الله بن عَمْرو (٩) وغيرهم الذين أجازوا الثلاث على

<sup>(</sup>١) سورة الطلاق: ١.

<sup>(</sup>٢) كما في "مصنف" عبد الرزاق (٣٩٤/٦) و"المحلى" (١٧٢/١٠) .

<sup>(</sup>٣) أخرجه عنه عبد الرزاق (٣٩٤/٦) وابن أبي شيبة (٢٢/٥) والبيهقي في "الكبرى" (٣٣٤/٧ -٣٣٥) <mark>وابن</mark> حزم في "المحلى" (١٧٢/١٠) .

<sup>(</sup>٤) أخرجه عنه عبد الرزاق (٩٤/٦) وابن أبي شيبة (٢٢/٥) والطحاوي في "شرح معاني الآثار"

<sup>(</sup>٩/٥٨/٣) والبيهقي (٧/٥٣) <mark>وابن حزم</mark> (١٧٢/١٠) .

<sup>(</sup>٥) لم أجد ذلك مرويًا عنه في المصادر التي رجعت إليها.

<sup>(</sup>٦) أخرجه عنه مالك في "الموطأ" (٥٧٠/٢) وعبد الرزاق (٣٩٧-٣٩٦) وابن أبي شيبة (٥/٥) وأبو داود

<sup>(</sup>۷) رواه عنه عبد الرزاق (7/0) والدارقطنی (8/0/1) والبیهقی (7/0) .

<sup>(</sup>A) أخرجه عنه أبو داود (۲۱۹۸) والطحاوي (۵۷،۵۸/۳) والبيهقي (۳۳٥/۷) .

<sup>(</sup>٩) أخرج ذلك عنه مالك في "الموطأ" (٧٠/٢) وأبو داود (٢١٩٨) والطحاوي (٥٨/٣) والبيهقي (٣٣٥/٧)

<sup>(</sup>١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٣٠٧/١

١٠٧ - "الناس المتتايعين فيما نحوا عنه من ذلك، كما وافقوا عمر على أن حَدَّ في الخمر بثمانين لما كثر شُربُ الناس لها واستقلُّوا العقوبةَ بأربعين (١) .

وكان عمر رضي الله عنه أحيانًا ينفي في الخمر ويحلق الرأس فيُغلظ عقوبتها بحسب الحاجة، إذْ لم يكن من النبي – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فيها حدّ مقدَّرٌ موقَّتُ القدر والصفة لا يُزاد عليه ولا يُنقَص منه، كما في حدِّ القذف، بل كان قدرُ العقوبة فيها وصفتها موكولةً إلى اجتهاد الأئمة بحسب الحاجة، فمن أدناها أربعون بالجريد والنّعالِ وأطرافِ الثياب، وهذا من أخف العقوباتِ قَدْرًا وصفةً، ثمَّ أربعون بالسياط، وهذا أعلى في الصفة دون القدر، ثم ثمانون بالسياط، وهذا أعلى منهما. وهل يُعاقب فيها بالقتل بعد الثالثة أو الرابعة إذا لم ينتهوا إلاّ بذلك؟ فيه أحاديث ونزاعٌ ليس هذا موضعه (٢).

فحديث عبد يزيد أو ركانة مَرويٌّ من هذين الوجهين، وأقلُّ أحوالِه حينئذٍ أن يكون حسنًا، فإن الحسن عند الترمذي هو ما رُوِي من وجهين ولم يُعلَم في رُواتِه متَّهم بالكذب، ولم يُعارِضُه ما يَدُلُّ على غلطه، وهو من أحسنِ ما يحتج به الفقهاء. وقد يقال: هو صحيح، وابن. حبان وإن كان قد صحَّح حديث البتةِ فإنه يصحّح حديث ابن إسحاق هو وغيره كابن خزيمة وابن حَزِم وغيرهما،

<sup>(</sup>١) انظر "المغنى" (١ / ٩٩٨ - ٩٩٤) .

<sup>(</sup>۲) أخرجه أحمد (۹۰،۹۲،۱۰۰/۶) وأبو داود (٤٨٢) والترمذي (٤٤٤) وابن ماجه (٢٥٧٣) والحاكم (٢) أخرجه أحمد (٩٥،٩٦،١٠٠/۶) عن معاوية. وفي الباب عن ابن عمر وأبي هريرة وقبيصة بن ذؤيب وعبد الله بن عمرو وجرير بن عبد الله والشريد وشرحبيل وأبي سعيد الخدري، كما في المصادر السابقة. وقد قيل: إنه حديث منسوخ، ولا دليل على ذلك، بل هو محكم غير منسوخ كما حقق ذلك الشيخ أحمد محمد شاكر في تعليقه على "المسند" (٩/٩ - ٤٩/٩).". (٢)

١٠٨ - "وابنُ حزم وغيرُه يُضعِّفون حديث البتّة كما ضعَّفه أحمد رحمه الله.

وابن إسحاق إمام حافظ، لكن يُخاف أن يُدَلِّس ويخلط الأحاديث بعضَها ببعض، فإذا قال "حدثني" زالت الشبهة. وقد ذُكِر أن داود بن الحصين حدَّثه وعمل بما حدثه به.

ولا يَسْتريبُ أهلُ العلم بالحديث أن هذا الإسناد أرجحُ من إسناد البتة، هذا لو انفرد، وأما مع موافقته لحديث

<sup>(</sup>١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٣٠٩/١

<sup>(</sup>٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٢١٠/١

أبي الصهباء الذي في صحيح مسلم فإن ذلك ممّا يُؤكِّد الاحتجاج بذلك الحديث، ويردُّ على من عَلَّله بما لا يقدح في صحته، كقولِ من قال: إن ابن عباس رُوي عنه بخلافه، فصارَ حديثُ عكرمة يُروَى عن ابن عباس من وجهين، وجهالة الراوي في أحدهما كجهالة أولاد ركانة، فإنهم لا يُعرَفون بعلمٍ ولا حفظٍ. والإسناد الآخر رجالُه من مشاهير أهل العلم والفقه والصدق. وحديث طاوس عن ابن عباس الذي لا ريب في صحته موافق، فصارت الأحاديث بأن الثلاث كانت واحدةً يُصدِّق بعضُها بعضًا، ولم يَروٍ أحدُّ من أهلِ العلم حديثًا ثابتًا بأن النبي حملًى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ألزَمَ بثلاثٍ مُفرَّقة.

وقد جاءَ حديث ثالثٌ في. الثلاث مجتمعةً، رواه النسائي (١) فقال: أخبرنا سليمان بن داود، أبنا ابن وهب، أخبرني مخرمة عن أبيه قال: سمعتُ محمودَ بن لبيد قال: أُخبِر رسولُ الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عن رجلٍ طلَّق امرأتَه ثلاثَ تطليقات جميعًا، فقام غضبان، ثم قال: "أيُلعَب بكتاب الله وأنا بين أظهرِكم"؟! حتى قام رجلٌ فقال: يا رسولَ الله!

أفلا أقَتلُه؟.

9 · ١ - "آخر ثلاث تطليقات، كما جاء ذلك مُفسَّرًا في الصحيح (١) . وحديث المتلاعنين طلَّقها ثلاثًا بعد اللعان، واللعانُ حرَّمَها عليه أشدَّ من تحريم الطلاق، فكان وجودُ الطلاق كعدمِه.

وإذا قيل: فلماذا لم يَنْهَه عن التكلُّم بالثلاث إن كانت لا توجب طلاقًا في هذه الحال؟

قيل: كما أنه لم ينهه عن أصل التطليق في هذه الحال مع أنه عندهم لا يفيدُ ولا يقع بما طلاقٌ، وذلك لأن النهي إنما كان لمفسدة الوقوع، فلما لم يكن هنا محلٌ يقع به الطلاق لم تكن هنا مفسدة، كما لو طلَّق أخته التي تزوَّجها، فإذا تزوَّج من تحرمُ عليه على التأبيد وطلَّقها كان هذا توكيدًا للتحريم، فكذلك طلاق الملاعنة توكيد لمقصود الشارع، فإنِّه بيَّن أن مقصوده تحريمها عليه، والشارع قصد ذلك أيضًا. بخلاف من قصد الشارعُ أن لا يحرِّمها عليه بالثلاث، بل نهاه عن إيقاع الثلاث جملةً بها، ولهذا غضب النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - على من أوقع الثلاث في غير الملاعنة، دون من أوقعه في الملاعنة.

وأما حديث رُكانة بن عبد يزيد (٢) فقد رُوِي أنه طلَّقها ثلاثاً فردَّها عليه بعد الثلاث، ورُوِي أنه طلَّقها البتة وأنه حَلَّفه ما أراد إلا واحدة، فقال: ما أردتُ إلا واحدةً، فردَّها. وقد روى أهل السنن أبو داود وغيره هذه وهذه، ورجَّحوا الثانية لأنها من رواية أهل بيته، لكن أحمد وأبو عبيد وابن حزم وغيرهم من العلماء ضَعَفوا حديث ركانة، وذلك أنَّ رواتَه قومٌ لم يُعرَفوا بحمل العلم، ولا يُعرَف من عَدْلِهم

<sup>(</sup>۱) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٣١١/١

(١) سبق ذكر هذا الحديث وحديث المتلاعنين فيما مضى، وتكلم عليهما المؤلف.

(٢) سبق ذكره وكلام المؤلف عليه فيما مضى، فلا نعيد التعليق عليه. ". (١)

الطلاق حتى تنقضي العدة أو يراجعها، وإنما أباح الطلاق للعدة، أي لاستقبال العدة، فمتى طلقها الثانية أو الطلاق حتى تنقضي العدة أو يراجعها، وإنما أباح الطلاق للعدة، أي لاستقبال العدة، فمتى طلقها الثانية أو الثالثة قبل الرجعة بنت على العدة، فلنم تستأنفها باتفاق المسلمين، وإن كان فيه خلاف شاذ عن خِلاس وابن حزم قد بيّنا فساده في موضع آخر. فلم يكن ذلك طلاقًا للعدة.

ولأنه قال: (فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ) ، فخيره بين الرجعة وبين أن يدعها حتى تنقضي العدة ، فيسرحها بإحسان ، فإذا طلقها ثانية قبل انقضاء العدة لم يمسك بمعروف ولم يسرح بإحسان ، وقد قال: (وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ وَلا يَجِلُّ هُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا حَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ) (١) ، فهذا يقتضي أن هذا حال كل مطلقة ، فلم يشرع إلا هذا الطلاق. ثم قال: (الطَّلاقُ مَرَّتَانِ) أي هذا الطلاق المذكور مرتان، وإذا قيل: سبّح مرتين أو ثلاث مرات، لم يجز أن يقول: "سبحان الله مرتين"، بل لابد أن ينطق بالتسبيح مرةً بعد مرة، وكذلك لا يقال: طلق مرتين وإن إذا طلق مرةً بعد مرة. فإذا قال: أنت طالقة ثلاثًا أو طلقتين لم يجز أن يقال: طلَّق ثلاث مرات ولا مرتين، وإن جاز أن يقال طلَّق ثلاث تطليقاتٍ أو طلقتين، لكن يقال: طلَّق مرةً واحدة.

وقال بعد ذلك: (فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ) (٢) ، فهذه الطلقة الثالثة، فلم يشرعها الله إلا بعد الطلاق الرجعي مرتين، وقد

١١١- "فيه أن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَلزمَ الثلاثَ بمن أوقعَها جملةً - مثل حديثا روي عن علي، وآخر عن عبادة، وآخر عن الحسن عن ابن عمر، وغير ذلك - فكلّها أحاديث ضعيفة باتفاقِ أهل العلم بالحديث، بل موضوعة.

وأقوى ما ردُّوه به أنهم قالوا: ثبت من غير وجه عن ابن عباس أنه أفتى بلزوم الثلاث (١) .

<sup>(</sup>١) سورة البقرة: ٢٢٨.

<sup>(</sup>۲) سورة البقرة: ۲۳۰.". <sup>(۲)</sup>

<sup>(</sup>١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٢٦٦/١

<sup>(</sup>٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ١/٣٥٥

وجواب المستدلين أن ابن عباس رُوِي عنه من طريق عكرمة أيضًا أنه كان يجعلها واحدة، وثبت عن عكرمة عن ابن عباس، ولم ابن عباس ما يوافق حديث طاووس مرفوعًا إلى النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وموقوفًا على ابن عباس، ولم يثبت خلافُ ذلك عن النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فالمرفوع أن رُكانة طلق امرأته ثلاثا (٢) ، فردَّها عليه النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وهذا المروي عن ابن عباس في حديث ركانة من وجهين عن عكرمة، وهو أثبتُ من رواية عبد الله بن علي بن زيد بن ركانة ونافع بن عجير أنه طلَّقها البتة، وأنّ النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – استحلفه ما أردت إلا واحدةً. فإنّ هؤلاء مجاهيل الصفات، لا تُعرَف أحوالهُم ليوافقها، وقد ضعَف أحمد بن حنبل رضى الله عنه وأبو عبيد وابن حزم وغيرُهم حديثهم.

قال أحمد بن حنبل رضى الله عنه: حديث ركانة في البتةِ ليس بشيء.

وقال أيضًا: حديث ركانة لا يثبت أنه طلَّقَ امرأتَه البتة، لأن ابن إسحاق يرويه عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس أنّ ركانة طلق امرأته ثلاثًا.

(١) سبق ذكره.

(٢) سبق الكلام على حديث ركانة عند المؤلف.". (١)

١١٢ – "ثلاثة أقوال:

منهم من ينكر هذا اللفظ مطلقاً، وهم ثُفاةُ القياسِ، كداود وأصحابه (١) ، وكثير من أهل الكلام من المعتزلة والشيعة وغيرهم، فليس عندهم في أدلَّة الشرع لا قياس ولا استحسان.

ومنهم من يُقِر به بمذا المعنى، ويُجوِّز مخالفة القياس للاستحسان، ويعمل بالقياس فيما عدا صورة الاستحسان. وهذا هو المعروف عن أبي حنيفة وأصحابه (٢).

<sup>=</sup> للماوردي ٢١/٦٦٦ والتلخيص للجويني ٣١٠/٣ والمستصفى ٢٥٥/١ والمحصول ٢٣٦/٢١؟ والعدة لأبي يعلى ١٦٠/٥ والتمهيد للكلوذاني ٢٢/٤ والواضح لابن عقيل ٢١٤٤١ب وشرح مختصر الروضة ١٩١/٣ يعلى ١٦٠٧٥ والتمهيد للكلوذاني ٢٨٤ والواضح لابن عقيل ٤٥١ والموافقات ١١٦/٤ والاعتصام ٢٤٢/٢ وغيرها.

<sup>(</sup>١) عقد ابن حزم بابا في إبطال الاستحسان في كتابه الإحكام في أصول الأحكام ١٦/٦ - ٢١، واختصره في كتابه ملخص إبطال القياس والرأي ٥٠ - ٥١.

<sup>(</sup>٢) إذا كان الاستحسان عند الأحناف هو ترك القياس إلى ما هو أولى منه، أو العدول بحكم المسألة عن

<sup>(</sup>١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٣٥٩/١

نظائرها لدليل شرعي (كما سبق) ، فمن الغريب حقًّا أن يذكروا مسائل فيها قياس واستحسان، أخذوا فيها بالقياس وتركوا الاستحسان. وهي إحدى عشرة مسألة نقلها أمير كاتب الإتقاني من كتاب الأجناس للناطفي، مخطوطة في مكتبة لاله لي برقم ٦٩٠ (ق ٢٦٠ ب- ٢٦١أ) . وبعدما ذكر السرخسي في أصوله ٢٠٤/ - ٢٠٢ ثلاثاً منها وحاول توجيهها قال: "وهذا النوع يعز وجوده في الكتب، لا يوجد إلا قليلا". ". (١)

١١٣- "ومنهم من ذمَ الاستحسان تارةً، وقال به تارةً، كالشافعي وأحمد بن حنبل ومالك وغيرهم، ففي كتب مالك وأصحابه ذِكر لفظِ الاستحسان في مواضع (١). والشافعيّ قال: من استحسن فقد

(١) روى أصبغ عن ابن القاسم عن مالك أنه قال: "تسعة أعشار العلم الاستحسان" (الإحكام لابن حزم ١٦/٦ والموافقات ١١٨/٤ والاعتصام ١٣/٨). وواضح أنه لم يقصد به الاصطلاح، بل أراد حكما ذكر محمد بن خويز منداد -: القول بأقوى الدليلين، فالذي يذهب إليه هو الدليل، إن كان يسميه استحساناً. (إحكام الفصول ٦٨٦). وقد نقلت عن الإمام مالك مسائل معدودة قال فيها بالاستحسان ولم يُسبَق إليها، منها: الشفعة في الثمار (المدونة ١٣٤/١٤)، والشفعة في الدار المشتركة التي أقيمت في الأرض المحبوسة (المدونة ١٩/١٠)، والقصاص في الجرح العمد بالشاهد واليمين (المدونة ٢/١٦، ٢١٧)، وأن عقل الأنملة من الإيمام نصف عقل الإصبع (المدونة ١١٦/١٦ والمنتقى ٢/٢٩). ولعل الإمام كان يعني هذه المسائل الاستحسانية حين قال في رواية القعنبي: "لينني جُلِدتُ بكل كلمة تكلمتُ بحا في هذا الأمر بسوط ولم يكن فرط مني ما فرط من هذا الرأي، وهذه المسائل قد كانت لي سعة فيما سُبقتُ إليها". (جامع بيان العلم وفضله فرط مني ما فرط من هذا الرأي، وهذه المسائل قد كانت لي سعة فيما سُبقتُ إليها". (جامع بيان العلم وفضله مناه وأبطله، واعتبر النزاع فيه لا طائل تحته، وبعضهم ربطه بالمصالح المرسلة. (انظر: إحكام الفصول ١٨٥٠ منه وأحكام القرآن لابن العربي ٢/١٤٧ ومختصر ابن الحاجب بشرح العضد ٢٨٨/٢ والموافقات ١٦/٢ ملك ١٨٠ وأحكام القرآن لابن العربي ٢/٤٤٧ ومختصر ابن الحاجب بشرح العضد ٢٨٨/٢ والموافقات ١٦/٢٠). ". (٢)

١١٤- "عارض خبر الواحد قياس الأصول، كخبر المُصراةِ (١) ونحوه (٢). وأمّا الأوّل فمثل حَمْلِ العاقلةِ
 (٣) ، فإنهم يقولون: هو خلاف قياس

<sup>(</sup>١) أخرجه مالك في الموطأ ٦٨٣/، ٦٨٤، ومن طريقه البخاري (٢١٥٠) ومسلم (١٥١٥) من حديث أبي

<sup>(</sup>١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ١٦٤/٢

<sup>(</sup>٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ١٦٥/٢

هريرة، وفيه: "ولا تُصروا الإبل والغنم، فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها، إن رَضِيَها أمسكها، وإن سَخِطَها ردها وصاعاً من تمر". والمصراة هي الناقة أو الشاة التي يترك صاحبها حلبها ليتجمع لبنها في ضرعها، ليوهم المشتري بكثرة لبنها. وقد أطال المؤلف في الرد على القائلين بأن خبر المصراة يخالف الأصول، انظر: مجموع الفتاوى ٢٤١/٥٥ - ٥٥٨. ويقصد بهم الحنفية، انظر: أصول السرخسي ٢٤١/١ والمبسوط له ٢٨/١ وكشف الأسرار للبخاري ٢٨٠٢ ومرآة الأصول ١٨/٢ والتحرير مع شرحه التيسير ٢٥٠٠. وانظر: المسألة في المغنى ١٣٥/٤ وما بعدها.

(۲) ذهب جمهور العلماء إلى تقديم خبر الواحد على القياس، وهو قول الشافعي وأحمد وأصحابهما، وقدم أكثر الحنفية القياس. أما المالكية فقال القرافي: حكى القاضي عياض في التنبيهات وابن رشد في المقدمات في مذهب مالك في تقديم القياس على خبر الواحد قولين. (شرح تنقيح الفصول ۳۸۷). وانظر أدلة الحنفية ومناقشتها في: الإحكام لابين حزم ۱/۱، ۱۶۳ وبعدها، والمستصفى ۱/۱۷۱ وبعدها، والمعتمد ۲/۸۶ وبعدها، في الأمدي ۲/۲، ۱۶۳، ۱۲۳ وأصول السرخسي ۱/۱۳، ۳۲۱ وكشف الأسرار للبزودي ۳۸۱/۲ وبعدها، وبعدها وشرح مسلم الثبوت ۲/۸/۲ وبعدها.

(٣) العاقلة: هي الجماعة التي تَعقِل عن القاتل أي تؤدّي عنه ما لزمه من=". (١)

١١٥ "متفاوتون في الأفهام، ولذلك قال تعالى: (فَفَهَّمنَاها سليمان) (١) ، ولو كان الفهم متماثلاً لما خصَّ به. وكذلك في كتاب عمر بن الخطاب رضي الله عنه في القضاء إلى أبي موسى الأشعري: "الفَهْمَ الفَهْمَ الفَهْمَ الفَهْمَ الفَهْمَ فيما أُدْلِيَ إليك" (٢) .

وفي الحديث الصحيح (٣) عن علي رضي الله عنه: "إلا فهمًا يُؤتيه الله عبدًا في كتابه". وفي حديث أبي سعيد رضي الله عنه: (٤) وكان أبو بكر رضي الله عنه أعلَمنا برسولِ الله - صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -. وفي الصحيح (٥)

<sup>(</sup>١) سورة الأنبياء: ٧٨.

<sup>(</sup>۱) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ١٨٣/٢

(٣) أخرجه البخاري (٢١١، ٢٩٠٣، ٢٩١٥ ومواضع أخرى) . ورواه أيضًا أحمد (٧٩/١) والدارمي (٢٣٦١) والنسائي (٢٣٨) والترمذي (١٤١٢) وابن ماجه (٢٦٥٨) .

أخرجه البخاري (٤٦٦، ٢٦٥٤، ٣٩٠٤) ومسلم (٢٣٨٢) .

أخرجه بمذا اللفظ أحمد في "مسنده" (٢٦٦/١) ٣٢٨، ٣٢٨) عن=". (١)

117 الذي حموفًا بالفرائض. والحديث الذي وسَلَّم الله عنه على عهد النبي – صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّم – معروفًا بالفرائض. والحديث الذي رُوِي فيه ذلك قد رواه الترمذي عن أنس رضي الله عنه، وهو ضعيف، لم يصح فيه إلا قولُه: "لكل أمةٍ أمينٌ، وأمينُ هذه الأمة أبو عبيدة ابن الجراح" (1). ورُوِي بإسناد أضعف من هذا، وفيه: "وأقضاكم علي، وحبْر (٢) هذه الأمة ابن عباس" (٣) من حديث كوثر بن حكيم، وكوثر هذا يأتي عن نافع بما يُعلَم أنه باطل، ولا يحتج به باتفاق أهل العلم (٤).

وكذلك اتباعُهم في "الجد" لقول زيد رضي الله عنه، مع أن جمهور الصحابة رضي الله عنهم على خلافه (٥). فجمهور الصحابة موافقون للصديق في أن الجد كالأب، يحجُب الإخوة (٦) وهذا مروي عن بضعة عشر/ [٦٦٦ب] من الصحابة رضى الله

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري (٢٢٥١، ٢٢٥٥) ومسلم (٢٤١٩) عن أنس.

<sup>(</sup>٢) في النسختين: "خير"، تصحيف.

<sup>(</sup>٣) أخرجه أبو نعيم في "الحلية" (٦/١) من طريق عبد الأعلى السامي، وابن حزم في "المحلى" (٢٩٦/٩) من طريق كوثر كلاهما عن نافع عن ابن عمر مرفوعًا. وانظر "السلسلة الصحيحة" للألباني (٢٢٥/٣).

<sup>(</sup>٤) انظر "الميزان" (٢/٣) و"اللسان" (٤٩٠/٤) .

<sup>(</sup>٥) انظر المسألة واختلاف العلماء فيها في: "الأم" (٤/٥٨-٨٦) و"المحلى" (٩/٢٨٦-٩٩) و"المبسوط" (٥/٨١-١٥) و"بداية المجتهد" (٦/٩) -٢٦٠) و"المغني" (٩/٦٦-٦٩) و"تفسير القرطبي" (٥/٨٦) و"الفتح" (١٨/١-٢٣) .

<sup>(</sup>٦) أخرجه عن أبي بكر: سعيد بن منصور (٣: ١٦٣، ٦٤) وابن أبي شيبة (١١/٢٨٨-٢٩) والدارقطني

<sup>(</sup>۱) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ۲۷۳/۲

(۱/۹۳/۶) والبيهقى (۲/٦) .". (۱)

١١٧-"الابن السدس تكملة الثلثين (١).

وأما إذا استكمل البناتُ الثلثين لم يبق فرض؛ فان كان هناك عصبة من ولد البنين فالباقي له؛ لأنه أولى رجل ذكر؛ وإن كان معه أو فوقه بنتٌ عَصَبها عند جمهور الصحابة والعلماء كالأئمة الأربعة وغيرهم (٢) . وأما ابن مسعود رضي الله عنه فإنه يسقطها (٣) ؛ لأنها لا ترث مفردة، فلا ترث مع أخيها كالمحجوبة برق أو كفر. والجمهور يقولون: هي وارثة في الجملة، وهي ممن تكون عصبة بأخيها، وهنا إنما سقط (٤) ميراثها بالفرض لاستكمال الثلثين، وإذا سَقَطَ الفرضُ لم يلزم سقوط التعصيب مع قيام موجبه، وهو وجود أخيها، وإذا كان وجود الأخ يجعلها عصبة فيحرمها وإن ورثت بالفرض، كما في الأخ المشئوم، [١٧١] ، فكذلك يجب أن يجعلها عصبة فيورثها (٥) إذا لم ترث بالفرض. والنزاع في الأخت للأب مع أخيها (٦) إذا استكملت الأخوات

١١٨- "فهرس المصادر والمراجع

- إجابة الغوث ببيان حال النقباء والنجباء والأبدال والأوتاد والغوث، لابن عابدين، (ضمن مجموعة رسائله)

<sup>(</sup>١) سبق تخريجه.

<sup>(</sup>٢) انظر: "بداية المجتهد" (٢/٥٥/٦ - ٢٥٦) و"المغني" (١/٩١ - ١٣، ١٥) و"تفسير القرطبي" (٦٢/٥).

<sup>(</sup>٣) أخرجه عنه: عبد الرزاق (٢٥٢/١٠) والدارمي (٢٨٩٦، ٢٨٩٨) والطحاوي (٤/٤) والبيهقي

<sup>(</sup>۲۳۰/٦) . ونصر <mark>ابن حزم</mark> مذهبه في المحلى (۹/ ۲۷۱) . وراجع "المغني" (۱۲/۹، ۱۳) .

<sup>(</sup>٤) ع: "يسقط".

<sup>(</sup>٥) س، ع: "فيرثها".

<sup>(</sup>٦) انظر: "المحلى" (٩/٩٦٦- ٢٧١) و"بداية المجتهد" (٢/٩٥٦) و"المغني"=". (٢)

<sup>-</sup> الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز، لأحمد بن مبارك السجلماسي، المطبعة الأزهرية، القاهرة، ١٣٠٦.

<sup>-</sup> إبطال الاستحسان، للشافعي (ضمن كتاب الأم ٢٦٧/٧).

<sup>-</sup> ابن الفارض والحب الإلهي، لمحمد مصطفى حلمي، ط. القاهرة، ١٩٤٥ م.

<sup>-</sup> إتحاف السادة المتقين بشرح أسرار إحياء علوم الدين، لمحمد مرتضى الزبيدي البلكرامي، ط. المطبعة الميمنية، القاهرة، ١٣١١.

<sup>(</sup>١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٢/٥٥٨

<sup>(</sup>٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٣٤٧/٢

- ط. الآستانة، ١٣٢٥.
- اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، لابن القيم، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٨.
  - الأحكام السلطانية، لأبي يعلى، تحقيق: محمد حامد الفقى، القاهرة ١٣٥٦.
    - الأحكام في أصول الأحكام، للآمدي، ط. الرياض ١٣٨٧.
  - الأحكام في أصول الأحكام، <mark>لابن حزم</mark>، تحقيق: أحمد محمد شاكر، بيروت ١٤٠٠.
  - إحكام الفصول في أحكام الأصول، للباجي، تحقيق: عبد المجيد تركي، بيروت ١٤٠٧.
    - أحكام القرآن، لأبي بكر ابن العربي، تحقيق على محمد البجاوي، القاهرة ١٣٩٢.
      - أحكام القرآن للشافعي، جمع ورواية: البيهقي، تحقيق عبد الغني عبد الخالق،
        - القاهرة ١٣٧١.
        - أخبار القضاة، لوكيع، بيروت: عالم الكتب، د. ت.
        - إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، للألباني، بيروت ١٣٩٩.
- الاستحسان بين المثبتين والنافين، للأستاذ حمزة زهير حافظ، رسالة ماجستير قدمت إلى كلية الشريعة بجامعة الملك عبد العزيز بمكة المكرمة، دون تاريخ.
  - الاستذكار، لابن عبد البر، ط. عبد المعطى قلعجي، القاهرة.". (١)
    - ١١٩- "قاسم وابنه محمد، ط. الرياض، ١٣٨١- ١٣٨٦.
  - مجموعة الرسائل [الصغرى] ، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ط. القاهرة، ١٣٢٣.
    - مجموعة الرسائل الكبرى، لشيخ الإسلام ابن تيمية، القاهرة ١٣٢٣.
- مجموعة الرسائل والمسائل، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تصحيح: السيد محمد رشيد رضا، ط. مطبعة المنار، القاهرة، ١٣٤٩.
  - مجموعة الفتاوي الكبرى، لابن تيمية، القاهرة ١٣٢٩.
  - المحصول في أصول الفقه، للرازي، تحقيق: طه جابر العلواني، الرياض ١٣٩٩.
    - المحلى، <mark>لابن حزم</mark>، تحقيق: أحمد محمد شاكر، القاهرة ١٣٤٧- ١٣٥٢.
      - مختصر ابن الحاجب بشرح العضد، القاهرة: بولاق ١٣١٦.
  - مختصر اختلاف العلماء، للجصاص، تحقيق: عبد الله نذير أحمد، بيروت ١٤١٦.
    - مختصر الخرقي، ط. دمشق ١٤٠٢.

217

<sup>(</sup>١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٢٥٥/٢

- مختصر العلو للذهبي، اختصار محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠١.
  - مختصر الفتاوي المصرية، للبعلي، ط. مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ١٩٤٩ م.
    - مختصر القدوري، ط. القاهرة ١٣٧٧.
    - مختصر المزيى بهامش كتاب الأم، القاهرة: دار الشعب ١٣٨٨.
  - المختصر في أصول الفقه، لابن اللحام، تحقيق: محمد مظهر بقا، مكة المكرمة، ١٤٠٠.
    - المدونة، رواية سحنون، القاهرة: مطبعة السعادة.
      - مرآة الأصول، لمنلا خسرو، استانبول ١٢٧٢.
    - مرقاة المفاتح لمشكاة المصابح، لملاّ على القاري، المطبعة الميمنية، القاهرة، ٩ ١٣٠٩.
      - مسائل الأمام أحمد، رواية أبي داود، ط. بيروت: محمد أمين دمج، د. ت.
    - مسائل الأمام أحمد، رواية صالح، تحقيق: فضل الرحمن دين محمد، دلهي ١٤٠٨.
      - المستدرك على الصحيحين، للحاكم، ط. حيدر اباد (الهند) ، ١٣٣٤.". (١)
- ٠١٢٠" المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، للسخاوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٧٥.
  - مقدمة ابن خلدون، ط. المطبعة الأدبية، بيروت، ١٩٠٠ م.
  - المقدمة في الأصول، لابن القصار، تحقيق: محمد السليماني، بيروت ١٩٩٦ م.
  - ملخص إبطال الرأي والقياس والاستحسان، <mark>لابن حزم</mark>، تحقيق: سعيد الأفغاني، دمشق ١٣٨٩.
    - الملل والنحل، للشهرستاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، ط. البابي الحلبي، القاهرة ١٣٨١.
- المنار المنيف في الصحيح والضعيف، لابن القيم، تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة، ط. مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤١٤.
  - منازل القطب، لابن عربي (ضمن "رسائل ابن عربي") ، ط. حيدر اباد، ١٣٦١- ١٣٦٧.
- منتخب كنز العمال، لعلى المتقى البرهانفوري، بحامش "مسند أحمد"، ط. المطبعة الميمنية، القاهرة، ١٣١٣.
  - المنتظم، لابن الجوزي، بيروت: دار الكتب العلمية.
    - المنتقى للباجي، القاهرة: مطبعة السعادة ١٣٣٢.
- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، ط.
  - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٠٦. وط. بولاق ١٣٢٠ ١٣٢١.
    - موارد الظمآن بزوائد ابن حبان، للهيثمي، ط. المطبعة السلفية، القاهرة، د. ت.

<sup>(</sup>١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٣٦٦/٢

- الموافقات، للشاطبي، القاهرة ١٣٤١.
- المواهب اللدنية بالمنح المحمدية، للقسطلاني، ط. القاهرة، ١٣٢٦.
- الموسوعة في أحاديث المهدي الضعيفة والموضوعة، لعبد العليم البستوي، ط. المكتبة المكية، مكة المكرمة، ٢٤٢٠.
  - الموضوعات، لابن الجوزي، ط. المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ١٩٦٥ ١٩٦٨ م.
    - موطأ مالك، رواية يحيى بن يحيى الليثي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي،". (١)

١٢١ - "الشيخ وكتاباته، ولا تظهر إلاَّ لمن قرأها وتأمَّل فيها واستخرج ما فيها من كنوز.

وأكثر رسائل هذه المجموعة لم يرد ذكرها بهذه العناوين في المصادر القديمة، لكثرة ما كتب الشيخ وأفتى، فلم يقدر أحد من تلاميذه والمترجمين له على إحصاء مؤلفاته، وقد ذكرتُ في مقدمة المجموعة الأولى (ص١٠-١١) بعض النصوص التي تدلّ على صعوبة حصر كتبه ورسائله وفتاواه. ومن الكتب التي ورد ذكرها عند القدماء: "مؤاخذة على ابن حزم في الإجماع" (رقم ٢٠) ، فقد ذكره كل من الصفدي وابن شاكر (١) . وذكر ابن عبد الهادي (٢) أن الشيخ شرح ما رُوي عن عمر رضي الله عنه أنه قال: "نعم العبد صهيب»، لو لم يَخفِ الله لم يَعصِه" وتكلّم على "لو". وهي الرسالة رقم (١٩) من هذه المجموعة. وهناك رسائل أخرى نجد لها عناوين مشابحة في المصادر، ولكنّا لا نستطيع أن نجزم بأنها هي أو غيرها، ومن أمثلتها: "قاعدة في التسبيح والتحميد والتهليل" التي ذكرها ابن رشيق (٣) ، هل هي "قاعدة حسنة في الباقيات الصالحات وبيان اقتران التهليل بالتكبير والتسبيح بالتحميد" (برقمه ١) ؟ وذكر ابن رشيق أيضًا (٤) أنه رأى كلام الشيخ على قوله (الم (١) أيحسب الناس) هو من سورة العنكبوت، فهل هو الموجود هنا بعنوان "تفسير أول العنكبوت"؟ لا نستطيع أن نجزم بذلك، فإن الشيخ كان العنكبوت، فهل هو الموجود هنا بعنوان "تفسير أول العنكبوت"؟ لا نستطيع أن نجزم بذلك، فإن الشيخ كان يكتب في موضوع واحدٍ رسائل عديدة،

<sup>(</sup>١) انظر "الجامع لسيرة شيخ الإسلام" (ص٤٩٢، ٣١٧، ٣٣٢).

<sup>(</sup>٢) "العقود الدرية" (ص٦٣) .

<sup>(</sup>٣) انظر "الجامع" (ص ٢٤٢).

<sup>(</sup>٤) المصدر السابق (ص ٢٢٨) .". <sup>(٢)</sup>

<sup>(</sup>١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٣٦٨/٢

<sup>(</sup>٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٦/٣

١٢٢-"في دار المخطوطات الوطنية بقبرص برقم [١١٣٨/٢] (الورقة ٧٩ب وما بعدها) ، كتبت في القرن العاشر (١) . وقد أورده السيوطي في "الأشباه والنظائر في النحو" (٢٨٨/٣-٢٩٢ من طبعة حيدرآباد) نقلا من خطّ البرزالي.

(٢٠) "فصل في مؤاخذة ابن حزم في الإجماع": توجد منه نسخة خطية ضمن مجموعة في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد برقم [مجاميع ٢٥٤] (٢) ، تحتوي على ثماني رسائل للشيخ أولها "التدمرية". وهي مكتوبة في نهاية القرن الثالث عشر. وقد طبعت مفرقةً بحامش كتاب "مراتب الإجماع" لابن حزم (طبعة القدسي سنة ١٣٥٧). وفي المطبوعة أخطاء في مواضع.

(٢١) "رسالة في بيان الصلاة وما تألَّفت هي منه": توجد منها نسختان خطيتان، إحداهما في مجموعة عاشر أفندي السابقة (الورقة ٢٦أ-١٠)، والثانية في مكتبة الإسكوريال برقم [١٥٩٣] (الورقة ٢٦أ-٢٥أ)، وهي بخط نسخي جيد، وليس عليها اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ، ولعلها من مخطوطات القرن العاشر. والنسخة الأولى أصح من الثانية، كما ظهر لي بالمقابلة بينهما.

(٢٢) "فتوى في أمر الكنائس": لم أعثر على نسختها الخطية، وقد أوردها ابن القيم في "أحكام أهل الذمة" (٢٢) "فتوى في أمر الكنائس": لم أعثر على نسختها الخطية، وقد أوردها ابن القيم في "أحكام أهل الذمة" (٢٧/٢-٦٨٦ طبعة دار العلم للملايين سنة ١٩٦١م) .

(٢٣) "مسألة فيمن يُسمِّي خميس النصارى عيدًا": توجد منها

١٢٣- "وقد ذكر عقوبات الأمم من آدم إلى آخر وقت، وفي كلِّ ذلك يقول: إنهم ظلموا أنفسهم فهم الظالمون لا المظلومون، وأول من اعترف بذلك أبواهم، قالا: (رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخُاسِرِينَ (٢٣)) (١) ، وقال لإبليس: (لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَبِمَّنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ (٨٥)) (٢) ، وإبليس إنما تبعه الغواة منهم، كما قال: (بِمَا أَغُويْتَنِي لَأُزَيِّنَ هُمُّ فِي الْأَرْضِ وَلَأُغُوينَّهُمْ أَجْمَعِينَ (٣٩) إلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ المُحْلَصِينَ) (٣) ، وقال تعالى: (إنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْعَاوِينَ) (٤) . والغيّ: المُحْلَصِينَ) (٣) ، وقال تعالى: (إنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْعَاوِينَ) (٤) . والغيّ: اتباع هوى النفس.

وما زال السلف معترفين بذلك كقول أبي بكر وعمر وابن مسعود (٥): أقول فيها برأي، فإن يكن صوابًا فمن الله، وإن يكن خطأ فمني ومن الشيطان، والله ورسوله بريئان منه.

وفي الحديثِ الإلهي حديثِ أبي ذر (٦) الذي يرويه الرسول عن ربّه عزّ وجلّ: "يا عبادي! إنما هي أعمالكم

<sup>(</sup>١) انظر فهرس المخطوطات الإسلامية في قبرص (٣٨٢).

<sup>(</sup>٢) انظر الكشاف عن مخطوطات خزائن كتب الأوقاف (ص٢٦٩) .". (١)

<sup>(</sup>١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ١٧/٣

أحصيها لكم ثم أوفيكم إياها، فمن وجد خيرًا فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه". وفي الحديث الصحيح (٧) حديث سيد الاستغفار أن يقول العبدُ:

\_\_\_\_\_

- (١) سورة الأعراف: ٢٣.
  - (۲) سورة ص: ۸۵.
- (٣) سورة الحجر: ٣٩- ٤٠.
  - (٤) سورة الحجر: ٤٢.
- (٥) انظر "جامع بيان العلم" (٨٣٠/٢) ، ٨٥١) و"الإحكام" لابن حزم (٥٠/٦) و"تلخيص الحبير" (١٩٥/٤) .
  - (٦) أخرجه مسلم (٢٥٧٧) . ولشيخ الإسلام شرح عليه، انظرا "مجموع الفتاوى" (٢٠٩-١٣٦/١٨) .
    - (٧) أخرجه البخاري (٦٣٢٦، ٦٣٢٦) عن شدّاد بن أوس.". (١)

١٢٤ - "فصل في مؤاخذة <mark>ابن حزم</mark> في الإجماع". <sup>(٢)</sup>

١٢٥ - "هذا فصل فيما ذكره الحافظ تقي الدين أبو العباس أحمد ابن تيمية في الكلام على الإجماعات،
 ومن جملتها الكلام على ما ذكره الشيخ الإمام أبو محمد ابن حزم.

قال أبو محمد ابن حزم في كتابه المصنَّف في مسائل الإجماع: أما بعد، فإن الإجماع قاعدة من قواعد الملة الحنيفية، يُرجَع إليه ويُفزَع نحوه ويُكفَّر من خالفَه إذا قامت عليه الحجة بأنه إجماع. وإنَّا أمَّلنا بعون الله أن نجمع المسائل التي صحَّ فيها الإجماع، ونفردها من سائر المسائل التي وقع فيها الخلاف بين العلماء.

إلى أن قال: وقد أدحَلَ قومٌ في الإجماع ما ليس فيه، فقومٌ عدُّوا قولَ الأكثر إجماعًا، وقومٌ عدُّوا مالا يعرفون فيه خلافًا، وإن لم يقطعوا على أنه لا خلاف فيه، فحكموا على أنه إجماع، وقومٌ عدُّوا قولَ الصاحب المشهور المنتشر إذا لم يعلموا له من الصحابة مخالفًا إجماعًا، وقومٌ عدُّوا اتفاقَ العصر الثاني على أحد القولين أو أكثر كانت للعصر الأول قبله إجماعًا.

قال: وكلُّ هذه الآراء فاسدة. ويكفي من فسادِها أنهم يتركون في كثيرٍ من مسائلهم ما ذكروا أنه إجماعٌ. وإنما نَحُوْا في تسمية ما وصفنا إجماعًا عنادًا منهم وشغبًا عند اضطرار الحجة والبراهين لهم إلى تركِ اختياراتهم الفاسدة.

<sup>(</sup>١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٢٥٨/٣

<sup>(</sup>٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٣٢١/٣

قال: وأيضًا فإنهم لا يُكفِّرون من خالفَهم في هذه المعاني، ومن شرطِ الإجماع الصحيح أن يُكفَّر من خالفَه بلا اختلافٍ من أحدٍ من المسلمين في ذلك، فلو كان ما ذكروه إجماعًا لكُفِّر مخالفوهم، بل". (١)

١٢٦-"لكَفَّروهم لأنهم يخالفونها كثيرًا.

قلت: أهلُ العلم والدين لا يُعاندون، ولكن قد يعتقد أحدهم إجماعًا ما ليس بإجماع، لكون الخلاف لم يبلغه، وقد يكون هناك إجماع لم يعلمه. فهم في الاستدلال بذلك كما هم في الاستدلال بالنصوص، تارةً يكون هناك نصٌّ لم يَبلُغْ أحدَهم، وتارةً يعتقد أحدهم وجود نصّ ويكون ضعيفًا أو منسوحًا.

وأيضًا فما وصفهم هو به قد اتصف هو به، فإنه يترك في بعض مسائله ما قد ذكر في هذا الكتاب أنه إجماع. وكذلك ما ألزمَهم إيَّاه من تكفير المخالف غيرُ لازم، فإن كثيرًا من العلماء لا يُكفِّرون مخالفَ الإجماع، وقوله "إن مخالفَ الإجماع يُكفَّر بلا اختلاف من أحدٍ من المسلمين" هو من هذا الباب. فلعلَّه لم يبلغه الخلافُ في ذلك، مع أن الخلاف في كون الإجماع حجةً لا يُكفِّره مع أن الخلاف في كون الإجماع حجةً لا يُكفِّره المناس أيضًا. فمن كفَّر مخالفَ الإجماع إنما يكفِّره إذا بلغَه الإجماع المعلوم، وكثير من الإجماعات لم تبلغ كثيرًا من الناس. وكثير من موارد النزاع بين المتأخرين يدعي أحدهما الإجماع في ذلك، إمّا أنّه ظنيّ ليس بقطعي، وإما أنه لم يبلغ الآخر، وإما لاعتقادِه انتفاءَ شروطِ الإجماع.

وأيضًا فقد تنازع الناس في كثير من الأنواع هل هي إجماع يُحتَجّ به؟ كالإجماع الإقراري، وإجماع الخلفاء الأربعة، وإجماع العصر الثاني على أحد القولين للعصر الأول، والإجماع الذي خالف فيه بعض أهلِه قبلَ انقراضِ عصرِهم، فإنه مبنى على انقراض العصر، بل". (٢)

١٢٧- "هو شرطٌ في الإجماع، وغير ذلك. فتنازعُهم في بعض الأنواع هل هو من الإجماع الذي يجب اتباعُهم فيه، كتنازعهم في بعض أنواع الخطاب هل هو مما يُحتَجُّ به، كالعموم المخصوص ودليل الخطاب والقياس وغير ذلك. فهذا ونحوه مما يتبيَّن به بعضُ أعذار العلماء.

قال أبو محمد ابن حزم: وقومٌ قالوا: الإجماع هو إجماع الصحابة فقط، وقال قومٌ: إجماع كل عصرٍ إجماعٌ صحيح إذا لم يتقدم قبلَه في تلك المسألة خلافٌ. وهذا هو الصحيح لإجماع العلماء عند التفصيل عليه، واحتجاجهم به، وتركِ ما أصَّلُوه له.

إلى أن قال: وصفة الإجماع ما تيقَّنَ أنه لا خلافَ فيه بين أحدٍ من علماء الإسلام، ونعلم ذلك من حيث علمنا الأخبار التي لا يتخالج فيها شك، مثل أن المسلمين خرجوا من الحجاز إلى اليمن، ففتحوا العراق وخراسان ومصر

<sup>(</sup>١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٣٢٣/٣

<sup>(</sup>٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٣٢٤/٣

والشام، وأن بني أمية ملكوا دهرًا، ثم ملكَ بنو العباس، وأنه كانت وقعة صفِّين والحرَّة، وسائر ذلك مما يُعلَم بيقينٍ وضرورة.

وقال: إنما نُدخِل في هذا الكتاب الإجماع التامَّ الذي لا مخالف فيه البتَّة، الذي يُعلَم كما يُعلَم أن صلاة الصبح في الأمن والخوف ركعتان، وأنَّ شهر رمضان هو الذي بين شوال وشعبان، وأنَّ هذا الذي في المصاحف هو الذي أتى به محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وأخبر أنه وحيٌ من الله إليه، وأن في خمسٍ من الإبل شاة، ونحو ذلك. وهي ضرورة تقع في نفس الباحث عن الخبر المشرف على وجوهِ نقله، إذا تتبعها المرء في نفسه في كلّ ما جرَّبه من أحوال دنياه وجدَه ثابتًا مستقرًا في نفسه.". (١)

١٢٨ - "وقال أيضًا في آخر كتابه - كتاب الإجماع هذا-: كلُّ ما كتبنا فهو يقين لاشكَّ فيه، متيقِّنٌ لا يحل لأحدِ خلافُه البَّنَّة.

قلت: فقد اشترط في الإجماع ما يشترطه كثير من أهل الكلام والفقه كما تقدم، وهو العلم بنفي الخلاف، وأن يكون العلم بالإجماع متواترًا. وجَعَلَ العلم بالإجماع من العلوم الضرورية كالعلم بعلوم الأخبار المتواترة عند الأكثرين. ومعلومٌ أنَّ كثيرًا من الإجماعات التي حكاها ليست قريبًا من هذا الوصف، فضلاً عن أن تكون منه، فكيف وفيها ما فيه خلافٌ معروف، وفيها ما هو نفسُه يُنكِر الإجماع فيه ويختار خلافَه من غير ظهورِ مخالف! وقد قال: إنما نعني بقولنا "العلماء" من حُفِظ عنه القُتيا.

وقال: وأجمعوا أنه لا يجوز التوضُّؤ بشيء من المائعات وغيرِها حاشا الماء والنبيذ.

قلت: وقد ذكر العلماء عن ابن أبي ليلى -وهو من أجل من يحكي ابن حزم قوله- أنه يُجزئ الوضوء بالمعتصر كماء الورد ونحوه، كما ذكروا ذلك عن الأصمّ، لكنّ الأصمّ ليس ممن يعدُّه ابن حزم في الإجماع.

وقال: وأما الماء الجاري فاتفقوا على جواز استعماله ما لم تَظهر فيه نجاسة.

قلت: الشافعي في الجديد من قولَيْه وأحد القولين في مذهب أحمد أن الجاري كالراكد في اعتبار القُلَّتين، فينجس ما دون القلتين بوقوع النجاسة فيه وإن لم تظهر فيه. ". (٢)

١٢٩ - "قال: واتفقوا أن الوصية بالمعاصي لا تجوز، وأن الوصية بالبر وبما ليس ببرّ ولا معصية ولا تضييعًا للمال جائزة.

قلت: الوصية بما ليس ببر ولا معصية، والوقف على ذلك، فيه قولان في مذهب أحمد وغيرِه، والصحيح أن ذلك لا يصحّ، فإن الإنسان لا ينتفع ببذل المال بعد الموت إلا أن يصرفه إلى طاعة الله، وإلاّ فبذله بما ليس بطاعة ولا

<sup>(</sup>١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٣٢٥/٣

<sup>(</sup>٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٣٢٦/٣

معصية لا ينفعه بعد الموت، بخلاف صرفِه في الحياة في المباحات كالأكل والشرب واللباس، فإنه ينتفع بذلك. وقال في الجزية: واتفقوا على أنه إن أعطَى -يعني من يُقبل منه الجزية عن نفسه وحدها- أربعة مثاقيل ذهب في كل عام، على أن يلتزموا ما ذكره من شروط الذمة، فقد حرم دمُ من وفى بذلك وماله وأهله وظلمه.

قلت: للعلماء في الجزية هل هي مقدرة بالشرع أو باجتهاد الإمام أن يزيد على أربعة دنانير؟ [قولان] ، وهذه إحدى الروايتين عن أحمد، وهي مذهب عطاء والثوري ومحمد بن الحسن وأبي عبيد وغيرهم.

قال: واتفقوا أنه لا ينقَّل من ساق مغنمًا أكثر من ربعه في الدخول، ولا أكثر من ثلثه في الخروج.

قلت: في جواز تنفيل ما زاد على ذلك إذا اشترطه الإمام، مثل أن يقول: من فَعَل كذا فله نصف ما يغنم، قولان هما روايتان عن أحمد. وأما تنفيل الزيادة بلا شرط فلا أعلم فيه نزاعًا، ويمكن أن يُحمل كلام أبي محمد ابن حزم على هذا، فلا يكون فيما ذكره نزاع.

قال: واتفقوا أن الحر البالغ العاقل الذي ليس بسكران، إذا أمّن". (١)

۱۳۰- "أهل الكتاب الحربيين على أداء الجزية على الشروط التي قدمنا أو على الجلاء، أو أمّن سائر الكفار على الجلاء بأنفسهم وعيالهم وذراريهم، وترك بلادهم، واللحاق بأرض حرب أخرى، لا بأرض ذمة ولا بأرض إسلام، أن ذلك لازم لأمير المؤمنين ولجميع المسلمين حيث كانوا.

قلت: ظاهر مذهب الشافعي أنه لا يصحُّ عقدُ الذمَّة إلا من الإمام أو نائبه. وهذا هو المشهور عند أصحاب أحمد، وفيه وجه في المذهبين أنها تصحّ من كلّ مسلم كما ذكره ابن حزم.

قال: واتفقوا أن أولاد أهل الجزية ومن تناسَل منهم، فإن الحكم الذي عقده أجدادُهم -وإن بعدوا- جارٍ على هؤلاء لا يحتاج إلى تجديده مع من حدث منهم.

قلت: هذا هو قول الجمهور، ولأصحاب الشافعي وجهان: أحدهما يُستأنف له العقد، وهذا منصوص الشافعي، والثاني لا يُحتاج إلى استئناف عقد، كقول الجمهور.

قال: واتفقوا على أنه لا يجوز أن يكون على المسلمين في وقتٍ واحد في جميع الدنيا إمامان، لا متفقان ولا مفترقان، لا في مكانين ولا في مكانٍ واحد.

قلتُ: النزاع في ذلك معروف بين المتكلمين في هذه المسألة، كأهل الكلام والنظر، فمذهب الكرّامية وغيرِهم جواز ذلك، وأن عليًّا كان إمامًا ومعاوية كان إمامًا. وأما أئمة الفقهاء فمذهبهم أن كلاًّ منهما ينفذ حكمه في أهلِ ولايته كما ينفذ حكم الإمام الواحد. وأما جواز العقد لهما ابتداء فهذا لا يُفعل مع اتفاق الأمة، وأما مع

<sup>(</sup>۱) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٣٣٦/٣

١٣٥ - "الِاكْتِفَاء بكتابه فِي هَذَا الحَدِيث يُورث جهلا عَظِيما بأصول الْإِسْلَام وَاعْتبر ذَلِك بِأَن كتاب أبي الْمَعَالِي الَّذِي هُوَ نخبة عمره نِهَايَة الْمطلب فِي دراية الْمَذْهَب لَيْسَ فِيهِ حَدِيث وَاحِد معزو إِلَى صَحِيح البُحَارِيّ إِلَّا حَدِيث وَاحِد فِي الْبَسْمَلَة وَلَيْسَ ذَلِك الحَدِيث فِي البُحَارِيِّ كَمَا ذكره ولقلة علمه وَعلم أَمْثَاله بأصول الْإِسْلَام اتَّفق أَصْحَاب الشَّافِعِي على أَنه لَيْسَ لَهُم وَجه فِي مَذْهَب الشَّافِعِي فَإِذا لم يسوغ أَصْحَابه أَن يعْتد بخلافهم فِي مَسْأَلَة من فروع الْفِقْه كَيفَ يكون حَالهم في غير هَذَا وَإِذا اتَّفق أَصْحَابه على أَن لَا يجوز أَن يتَّخذ إِمَامًا في مَسْأَلَة وَاحِدَة من مسَائِل الْفُرُوع فَكيف يتَّخذ إِمَامًا فِي أَصُول الدّين مَعَ الْعلم بِأَنَّهُ إِنَّا نبل قدره عِنْد الْخَاصَّة والعامة بتبحره في مَذْهَب الشَّافِعِي رَضِي الله عَنهُ لِأَن مَذْهَب الشَّافِعِي مؤسس على الْكتاب وَالسّنة وَهَذَا الَّذِي ارْتَفع بِهِ عِنْد الْمُسلمين غَايته فِيهِ أَنه يُوجد مِنْهُ نقل جُمُعَة أُو بحث تفطن لَهُ فَلَا يَجْعَل إِمَامًا فِيهِ كالأئمة الَّذين لَهُم وُجُوه فَكيف بالْكلام الَّذِي نَص الشَّافِعِي وَسَائِر الْأَئِمَّة على أَنه لَيْسَ بعد الشَّرك بِالله ذَنْب أعظم مِنْهُ وَقد بَينا أَن مَا جعله أصل دينه فِي الْإِرْشَاد والشامل وَغَيرهما هُوَ بِعَيْنِه من الْكَلَام الَّذِي نصت عَلَيْهِ الْأَئِمَّة وَلِهَذَا روى عَنهُ ابْن طَاهِر أَنه قَالَ وَقت الْمَوْت لقد خضت الْبَحْر الخضم وخليت أهل الْإِسْلَام وعلومهم وَدخلت في الَّذِي نهوين عَنهُ والآن إِن لم يدركني رَبِّي برحمته فالويل لِابْنِ الجُّوَيْنِيّ وَهَا أَنا أَمُوت على عقيدة أُمِّي أَو عقائد عَجَائِز نيسابور وَقَالَ أَبُو عبد الله بن الْعَبَّاس الرستمي حكى لنا الإِمَام أَبُو الْفَتْح مُحَمَّد بن عَليّ الطَّبَرِيّ الْفَقِيه قَالَ دَحَلنَا على الإِمَام أبي الْمَعَالِي الْجُوَيْنِيّ نعوده فِي مَرضه الَّذِي مَاتَ فِيهِ بنيسابور فَأَقْعَدَ فَقَالَ لنا اشْهَدُوا على أَيّ رجعت عَن كل مقَالَة قلتهَا أُخَالِف فِيهَا مَا قَالَ السّلف الصَّالح عَلَيْهِم السَّلَام وَإِنِّي أَمُوت على مَا يَمُوت عَلَيْهِ عَجَائِز نيسابور وَعَامة الْمُتَأَخِّرين من أهل الْكَلَام سلكوا حُلفه من تلامذته وتلامذة تلامذته وتلامذة تلامذته وَمن بعدهمْ ولقلة علمه بِالْكتاب وَالسّنة وَكَلام سلف الْأمة يظنّ أَن أكثر الْحَوَادِث لَيست في الْكتاب وَالسّنة وَالْإِجْمَاع مَا يدل عَلَيْهَا وَإِنَّمَا يعلم حكمهَا بِالْقِيَاسِ كَمَا يذكر ذَلِك فِي كتبه وَمن كَانَ لَهُ علم بالنصوص ودلالتها على الْأَحْكَام علم أَن قَول أبي مُحَمَّد بن حزم وَأَمْثَاله أَن النُّصُوص تستوعب جَمِيع الْحُوَادِث أقرب إِلَى الصَّوَاب من هَذَا القَوْل وَإِن كَانَ فِي طَرِيقَة هَؤُلاءِ من الْإِعْرَاضِ عَن بعض الْأَدِلَّة الشَّرْعِيَّة مَا قد يُسمى قِيَاسا جليا وَقد يَجْعَل من دلَالَة اللَّفْظ مثل فحوى الخطاب وَالْقِيَاس في معنى الأَصْل وَغير ذَلِك وَمثل الجمود على الإسْتِصْحَاب الضَّعِيف وَمثل الْإعْرَاض عَن مُتَابِعَة أَئِمَّة من الصَّحَابَة وَمن بعدهمْ مَا هُوَ معيب عَلَيْهم وَكَذَلِكَ الْقدح في أَعْرَاض الْأَئِمَّة لَكِن الْغَرَضِ أَن قُول هَؤُلَاءِ في اسْتِيعَابِ النُّصُوصِ للحوادث وَإِن الله وَرَسُوله قد بَين للنَّاس دينهم هُوَ أقرب إلى الْعلم وَالْإِيمَان الَّذِي هُوَ الْحق مِمَّن يَقُول أَن الله لم يبين النَّاس حكم أكثر مَا يحدث لَهُم من الْأَعْمَال بل وَكُلُّهُمْ فِيهَا إِلَى الطُّنُونَ المتقابلة والآراء المتعارضة وَلَا ريب أَن سَبَب هَذَا كُلُّه ضعف الْعلم بالآثار النَّبَويَّة والْآثَار

<sup>(</sup>١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٣٣٧/٣

١٣٦- "هُوَ أُولَى وَذَلِكَ أَن هَذَا لُو كَانَ قد قيل مُنْفَردا لَم يفد النَّفْي إِلَّا بِمَفْهُوم الْعدَد الَّذِي هُوَ دون مَفْهُوم الصّفة والنزاع فِيهِ مَشْهُور وَإِن كَانَ الْمُخْتَار عندنَا أَن التَّخْصِيص بِالذكر بعد قيام الْمُقْتَضى للْعُمُوم يُفِيد الإختِصاص بالحكم وَإِلَّا كَانَ الإختِصاص بالحكم وَإِلَّا كَانَ الإختِصاص بالحكم وَإِلَّا كَانَ تركا للمقتضى بِلَا معَارض وَذَلِكَ مُتنع فَقُوله إِن لله تِسْعَة وَتِسْعين قد يكون للتحصيل بِهَذَا الْعدَد فَوَائِد غير الحُصْر وَمِنْهَا ذكر أَن إحصاءها يُورث الجُنَّة فَإِنَّهُ لَو ذكر هَذِه الجُمْلَة مُنْفَرِدَة وأتبعها بِهَذِهِ مُنْفَرِدَة لَكَانَ حسنا فَكيف وَالْأَصْل فِي الْكَلَام الاِتِّصَال وَعدم الاِنْفِصَال فَتكون الجُمْلَة الشّرطِيَّة صفة لَا ابتدائية فَهَذَا هُوَ الرَّاجِح فِي الْعَرَبِيَّة مَعَ مَا ذكر من الدَّلِيل وَلِهَذَا قَالَ

انه وتر يحب الْوتر ومحبته لذَلِك تدل على أنه مُتَعَلق بالإحصاء أي يجب أن يحصي من أَسْمَائِهِ هَذَا الْعدَد وَإِذا كَانَت أَسَمَاء الله أكثر من تِسْعَة وَتِسْعين أمكن أن يكون إحصاء تِسْعَة وَتِسْعين اسْما يُورث الجُنَّة مُطلقًا على سَبيل الْبَدَل فَهَذَا يُوَجه قَول هَؤُلَاءِ وَإِن كَانَ كثيرا

وَكثير من النَّاس من يَجْعَلهَا أَسَمَاء مُعينَة ثُمَّ من هَؤُلَاءِ من يَقُول لَيْسَ إِلَّا تِسْعَة وَتِسْعين اسْما فَقَط وَهُوَ قُول الْبِن حِزِم وَطَائِفَة وَالْأَكْثَرُونَ مِنْهُم يَقُولُونَ وَإِن كَانَت أَسَمَاء الله أَكثر لَكِن الْمَوْعُود بِالْجُنَّةِ لمن أحصاها هِيَ مُعينَة وَبِكُل حَال فتعيينها لَيْسَ من كَلَام النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم بِاتِّفَاق أهل الْمعرفة حَدِيثه وَلَكِن رُويَ فِي ذَلِك عَن السّلف أَنْوَاع

من ذَلِك مَا ذَكره البِّرْمِذِي وَمِنْهَا غير ذَلِك فَإِذا عرف هَذَا فَقُوله فِي أَسْمَائِهِ الْحُسنى النُّور الْهَادِي لَو نازعه مُنَازع فِي ثُبُوت ذَلِك عَن النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم لم تكن لَهُ حجَّة وَلَكِن جَاءَ ذَلِك فِي أَحَادِيث صِحَاح مثل قَوْله فِي أَجُوت ذَلِك عِن النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم أَنه كَانَ يَقُول فِي الحَدِيث الَّذِي فِي الصَّحِيحَيْنِ عَن ابْن عَبَّاس عَن النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم أَنه كَانَ يَقُول اللَّهُمَّ لَك الحُمد أَنْت نور السَّمَاوَات وَالْأَرْض وَمن فِيهِنَّ الحَدِيث وَفِي صَحِيح مُسلم عَن أبي ذَر قَالَ سَأَلت رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم هَل رَأَيْت رَبك فَقَالَ نور أَن أَرَاهُ أَو قَالَ رَأَيْت نورا فَالَّذِي فِي الْقُرْآن وَالْحَريث الصَّحِيح إِضَافَة النُّور بقوله ﴿ نور السَّمَاوَات وَالْأَرْض وَمن فِيهِنَ وَاللَّمُ اللهُ عَلَيْهِ وَسلم هَل رَأَيْت رَبك فَقَالَ نور السَّمَاوَات وَالْأَرْض وَمن فِيهِنَ وَالمَّرْقِيقَ لَكُنه نَوْعَانِ أَعْيَان وأعراض وَمْن فِيهِنَّ وَمُما قَوْله أَن النُّور كَيْفَيَّة فَائِمَة فَنَقُول النُّور الْمَحْلُوق محسوس لَا يحْتَاج إِلَى بَيَان كَيْفيَّة لكنه نَوْعَانِ أَعْيَان وأعراض وَمَا فَوْله أَن النُّور كَيْفيَّة فَائِمَة فَنَقُول النُّور الْمَحْلُوق محسوس لَا يحْتَاج إِلَى بَيَان كَيْفيَّة لكنه نَوْعَانِ أَعْيَان وأعراض

فالأعيان هُوَ نفس جرم النَّار حَيْثُ كَانَت نور السراج والمصباح". (٢)

<sup>(</sup>١) دقائق التفسير ١٦٩/٢

<sup>(</sup>٢) دقائق التفسير ٢/٤٧٥

۱۳۷۱ - "متفقون على امتناع خلو الجسم عن جميع الصفات والأعراض وإن جوز ذلك الصالحي ابتداء فلم يجوزه دواما والجمهور منعوه ابتداء ودواما وإن ما تنازع الناس في استلزامه لجميع أجناس الأعراض فقيل إنه لا بد أن يقوم به من الأعراض المتضادة واحد منها وما لا ضد له لا بد أن يقوم به واحد من جنسه وهذا قول الأشعري ومن اتبعه وقيل: لا بد أن يقوم به الأكوان وهي الحركة أو السكون والاجتماع والافتراق ويجوز خلوه عن غيرها وهو قول البصريين من المعتزلة وقيل: يجوز خلوه عن الأكوان دون الألوان كما يذكر الكعبي وأتباعه من البغدادين منهم وهؤلاء قد يتنازعون في قبول الشيء من الأجسام بكثير من الأعراض ويتفقون على امتناع خلو الجسم عن العرض وضده بعد قبوله له وذلك لأن خلو الموصوف عن الضدين اللذين لا ثالث لهما مع قبوله لهما ممتنع في العقول وبحذا يتبين أن الحي القابل للسمع والبصر والكلام إما أن يتصف بذلك وإما أن يتصف بضده وهو الصمم والبكم والخرس ومن قدر خلوه عنهما فهو مشابه للقرامطة الذين قالوا: "لا يوصف بأنه حي ولا ميت ولا عالم ولا جاهل ولا قادر ولا عاجز" بل قالوا: "لا يوصف بالإيجاب ولا بالسلب" فلا يقال هو حي عالم ولا يقال ليس بحي عالم ولا يقال هو عليم قدير ولا يقال ليس بقدير عليم ولا يقال هو متكلم مريد.

قالوا: لأن في الإثبات تشبيها بما تثبت له هذه الصفات وفي النفي تشبيه له بما ينفي عنه هذه الصفات وقد قاريحم في ذلك من قال من متكلمة الظاهرية كابن حزم أن أسماءه الحسنى كالحي والعليم والقدير بمنزلة أسماء الأعلام التي لا تدل على حياة ولا علم ولا قدرة وقال لا فرق بين الحي وبين العليم وبين القدير في المعنى أصلا ومعلوم أن مثل هذه المقالات سفسطة في العقليات وقرمطة في السمعيات فإنا نعلم بالاضطرار الفرق بين الحي والقدير والعليم والملك والقدوس والغفور.

وإن العبد إذا قال رب اغفر لي وتب علي إنك أنت التواب الغفور كان قد أحسن في مناجاة ربه وإذا قال اغفر لي وتب علي إنك أنت الجبار المتكبر الشديد العقاب لم يكن محسنا في مناجاته وأن الله أنكر على المشركين الذين امتنعوا من تسميته بالرحمن". (١)

١٣٨-"فقال تعالى: ﴿ وَلِلّهِ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ كِمَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ وقال وقال تعالى: ﴿ وَلِلّهِ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ كِمَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ وقال تعالى: ﴿ كَذَلِكَ أَرْسَلْنَاكَ فِي أُمَّةٍ قَدْ حَلَتْ مِنْ قَبْلِهَا أُمَمُ لِتَتْلُو عَلَيْهِمُ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَهُمْ يَكُفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ قُلْ هُو رَبِي لا إِلَهَ إِلاَّ هُو عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ ﴾ وقال تعالى: ﴿ قُلِ ادْعُوا اللّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيّا مَا تَدْعُوا فَلُهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ .

ومعلوم أن الأسماء إذا كانت أعلاما وجامدات لا تدل على معنى لم يكن فرق فيها بين اسم واسم فلا يلحد أحد

<sup>(</sup>١) شرح العقيدة الأصفهانية ص/٧٦

في اسم دون اسم ولا ينكر عاقل اسما دون اسم بل قد يمتنع عن تسميته مطلقا ولم يكن المشركون يمتنعون عن تسمية الله بكثير من أسمائه وإنما امتنعوا عن بعضها وأيضا فالله له الأسماء الحسنى دون السوآى وإنما يتميز الاسم الحسن عن الاسم السيء بمعناه فلو كانت كلها بمنزلة الأعلام الجامدات التي لا تدل على معنى لا تنقسم إلى حسنى وسوآى بل هذا القائل لو سمى معبوده بالميت والعاجز والجاهل بدل الحي والعالم والقادر لجاز ذلك عنده. فهذا ونحوه قرمطة ظاهرة من هؤلاء الظاهرية الذين يدعون الوقوف مع الظاهر وقد قالوا بنحو مقالة القرامطة الباطنية في باب توحيد الله وأسمائه وصفاته مع إدعائهم الحديث ومذهب السلف وإنكارهم على الأشعري وأصحابه أقرب إلى السلف والأئمة ومذهب أهل الحديث في هذا الباب من هؤلاء بكثير وأيضا فهم يدعون أنهم يوافقون أحمد بن حنبل ونحوه من الأئمة في مسائل القرآن والصفات وينكرون على الأشعري وأصحابه والأشعري وأصحابه أقرب إلى أحمد بن حنبل ونحوه من الأئمة في مسائل القرآن والصفات القرآن والصفات تبين له ذلك وعلم هو وكل من فهم المقالتين أن هؤلاء الظاهرية الباطنية أقرب إلى المعتزلة بل إلى الفلاسفة من الأشعرية.

وأن الأشعرية أقرب إلى السلف والأئمة وأهل الحديث منهم وأيضا فإن إمامهم داود وأكابر أصحابه كانوا من المثبتين للصفات على مذهب أهل السنة والحديث ولكن من". (١)

١٣٩ - "المتقدمون الكبار عن ابن أبي ذئب مثل ابن أبي فديك، وعنه دحيم بن إبراهيم.

قلت: وقد رواه عن ابن أبي ذئب غير واحد، ولكن هذا سياق حديث ابن أبي فديك لتقدمه. قال ابن أبي فديك: حدثني محمد بن أبي ذئب، عن محمد بن عمرو بن عطاء، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " إن الميت تحضره الملائكة، فإذا كان الرجل الصالح فيقولون: اخرجي أيتها النفس الطيبة، كانت في الجسد الطيب، اخرجي حميدة، وأبشري بروح وريُّان ورب غير غضبان "، قال: " فيقولون ذلك حتى تخرج، ثم يعرج بما إلى السماء الدنيا فيستفتح لها فيقال: من هذا؟ فيقولون: فلان، فيقولون: مرحبًا بالنفس الطيبة، كانت في الجسد الطيب، ادخلي حميدة، وأبشري بروح وريحان ورب غير غضبان. فيقال لها ذلك حتى ينتهي بما إلى السماء التي فيها الله عز وجل. وإذا كان الرجل السوء قال: اخرجي أيتها النفس الخبيثة، كانت في الجسد الخبيث. اخرجي ذميمة، وأبشري بحَمِيم وغَسَّاق، وآخَرَ من شَكْله أزواج. فيقولون ذلك حتى تخرج، ثم يعرج بما إلى السماء، فيستفتح لها فيقال: من هذا؟ فيقال: فلان، فيقولون: لا مرحبا بالنفس الخبيثة، كانت في الجسد الخبيث، ارجعي ذميمة، فإنها لن تفتح لك أبواب السماء، فترسل بين السماء والأرض، فتصير كانت في الجسد الخبيث، ارجعي ذميمة، فإنها لن تفتح لك أبواب السماء، فترسل بين السماء والأرض، فتصير كانت في الجسد الخبيث، ارجعي ذميمة، فإنها لن تفتح لك أبواب السماء، فترسل بين السماء والأرض، فتصير كانت في الجسد الخبيث، ارجعي ذميمة، فإنها لن تفتح لك أبواب السماء، فترسل بين السماء والأرض، فتصير كانت في الجسد الرجل الصالح في قبره غير فرع ولا مشغوف، ثم يقال: ما كنت تقول في الإسلام؟ فيقول: ما

<sup>(</sup>١) شرح العقيدة الأصفهانية ص/٧٧

هذا الرجل؟ فيقول: محمد رسول الله جاءنا بالبينات من قبل الله فآمنا وصدقنا". وذكر تمام الحديث. والمقصود أن في حديث أبي هريرة قوله: " فيصير إلى قبره "كما في حديث البراء ابن عازب، وحديث أبي هريرة روي من طرق تصدق حديث البراء بن عازب، وفي بعض طرقه سياق حديث البراء بطوله، كما ذكره الحاكم، مع أن سائر الأحاديث الصحيحة المتواترة تدل على عود الروح إلى البدن؛ إذ المسألة للبدن بلا روح قول قاله طائفة من الناس وأنكره الجمهور، وكذلك السؤال للروح بلا بدن قاله ابن ميسرة وابن حزم، ولو كان". (١)

## ١٤٠ - "كذلك لم يكن للقبر بالروح اختصاص.

وزعم ابن حزم أن [العود] لم يروه إلا زاذان عن البراء وضعفه، وليس الأمر كما قاله، بل رواه غير زاذان عن البراء. وروى عن غير البراء مثل عدي بن ثابت وغيره. وقد جمع الدارقطني طرقه في مصنف مفرد، مع أن زاذان من الثقات، روى عن أكابر الصحابة كعمر وغيره، وروى له مسلم في [صحيحه] وغيره، قال يحيى بن معين: هو ثقة، وقال حميد بن هلال. وقد سئل عنه فقال .: هو ثقة، لا يسأل عن مثل هؤلاء، وقال ابن عدي: أحاديثه لا بأس بما إذا روى عنه ثقة، وكان يتبع الكرابيسي، وإنما رماه من رماه بكثرة كلامه.

وأما المنهال بن عمرو، فمن رجال البخاري. وحديث [عود الروح] قد رواه عن غير البراء أيضًا. وحديث زاذان مما اتفق السلف والخلف على روايته وتلقيه بالقبول.

وأرواح المؤمنين في الجنة، وإن كانت مع ذلك قد تعاد إلى البدن، كما أنما تكون في البدن، ويعرج بها إلى السماء كما في حال النوم. أما كونما في الجنة، ففيه أحاديث عامة، وقد نص على ذلك أحمد وغيره من العلماء، واحتجوا بالأحاديث المأثورة العامة وأحاديث خاصة في النوم وغيره. فالأول مثل حديث الزهري المشهور الذي رواه مالك عن الزهري في [موطئه] وشعيب بن أبي حمزة وغيرهما، وقد رواه الإمام أحمد في [المسند] وغيره.

قال الزهري: أخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك: أن كعب بن مالك الأنصاري. وهو أحد الثلاثة الذين تيب عليهم . كان يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " إنما نَسَمَة [أي: روح] المؤمن طائر يعلق في شجر الجنة حتى يرجعه الله إلى جسده"، فأخبر أنه يعلق في شجر الجنة حتى يرجع إلى جسده، يعني في النشأة الآخرة. قال أبو عبد الله بن منده: ورواه يونس، والزبيدي، والأوزاعي، وابن إسحاق.

وقال عمرو بن دينار، وابن أخى الزهري، عن الزهري، عن عبد الرحمن بن كعب،". (٢)

1 ٤١ - "رحاوية تشبه حركة الرَّحَى، وأنها في المعمور من الأرض حمائلية تشبه حمائل السيوف. والمعمور المسكون من الأرض، يقال: إنه بضع وستون درجة أكثر من السدس بقليل.

<sup>(</sup>۱) شرح حدیث النزول ص/۸۸

<sup>(</sup>۲) شرح حدیث النزول ص/۸۹

والكلام على هذا لبسطه موضع آخر، ذكرنا فيه دلالة الكتاب والسنة وأقوال الصحابة والتابعين وسائر من تبعهم من علماء المسلمين على ذلك غير واحد، منهم الإمام أبو الحسين بن المنادي الذي له نحو [أربعمائة مصنف] وهو من الطبقة الثانية من أصحاب أحمد، وأبو محمد بن حزم، وأبو الفرج بن الجوزي وغيرهم.

والمقصود هنا أن الشمس إذا طلعت على أول البلاد الشرقية، فإنه . حينئذ . يكون إما وقت غروبها وإما قريبًا من وقت غروبها على آخر البلاد الغربية، فإنها تكون بحيث يكون الضوء أمامها تسعين درجة وخلفها تسعين درجة، فهذا منتهي نورها. فإذا طلعت عليهم كان بينها وبينهم تسعون درجة، وكذلك على بلد تطلع عليه، والحاسب يفرق بين الدرجات كما يفرق بين الساعات، فإن الساعات المختلفة الزمانية كل واحد منها خمس عشرة درجة بحسب ذلك الزمان، فيكون بينها وبين المغرب أيضًا تسعون درجة من ناحية المغرب، وإذا صار بينها وبين مكان تسعون درجة غربية غابت، كما تطلع إذا كان بينها وبينهم تسعون درجة شرقية، وإذا توسطت عليهم . وهو وقت الستوائها قبل أن تَذْلُكَ [أي تميل عن الاستواء] وتَزِيعَ ويدخل وقت الظهر . كان لها تسعون درجة شرقية وتسعون درجة غربية .

وإذا كان كذلك. والنزول المذكور في الحديث النبوي على قائله أفضل الصلاة والسلام الذي اتفق عليه الشيخان: البخاري ومسلم، واتفق علماء الحديث على صحته: هو " إذا بقي ثلث الليل الآخر "وأما رواية "النصف والثلثين" فانفرد بها مسلم في بعض طرقه، وقد قال الترمذي: إن أصح الروايات عن أبي هريرة: " إذا بقي ثلث الليل الآخر ". وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من رواية جماعة كثيرة من الصحابة كما ذكرنا قبل هذا؛ فهو حديث متواتر عند أهل العلم بالحديث، والذي لا شك فيه إذا بقى ثلث الليل الآخر. ". (١)

1 £ 7 - "والناس في مثل هذا على ثلاثة أقوال: منهم من ينكر إقعاد الميت مطلقًا؛ لأنه قد أحاط ببدنه من الحجارة والتراب ما لا يمكن قعوده معه، وقد يكون في صخر يطبق عليه، وقد يوضع على بدنه ما يكشف فيوجد بحاله ونحو ذلك؛ ولهذا صار بعض الناس إلى أن عذاب القبر إنما هو على الروح فقط، كما يقوله ابن ميسرة وابن حزم، وهذا قول منكر عند عامة أهل السنة والجماعة.

وصار آخرون إلى أن نفس البدن يقعد، على ما فهموه من النصوص.

وصار آخرون يحتجون بالقدرة وبخبر الصادق، ولا ينظرون إلى ما يعلم بالحس والمشاهدة، وقدرة الله حق، وخبر الصادق حق، لكن الشأن في فهمهم.

وإذا عرف أن النائم يكون نائمًا وتقعد روحه وتقوم وتمشي وتذهب وتتكلم وتفعل أفعالًا وأمورًا بباطن بدنه مع روحه، ويحصل لبدنه وروحه بما نعيم وعذاب، مع أن جسده مضطجع، وعينيه مغمضة، وفمه مطبق، وأعضاءه

<sup>(</sup>۱) شرح حدیث النزول ص/۱۰۷

ساكنة، وقد يتحرك بدنه لقوة الحركة الداخلة، وقد يقوم ويمشي ويتكلم ويصيح لقوة الأمر في باطنه. كان هذا مما يعتبر به أمر الميت في قبره؛ فإن روحه تقعد وتجلس وتسأل وتنعم وتعذب وتصيح وذلك متصل ببدنه، مع كونه مضطجعًا في قبره. وقد يقوى الأمر حتى يظهر ذلك في بدنه، وقد يرى خارجًا من قبره والعذاب عليه وملائكة العذاب موكلة به، فيتحرك بدنه ويمشى ويخرج من قبره، وقد سمع غير واحد أصوات المعذبين في قبورهم، وقد شوهد من يخرج من قبره وهو معذب، ومن يقعد بدنه. أيضًا. إذا قوى الأمر، لكن هذا ليس لازما في حق كل ميت؛ كما أن قعود بدن النائم لما يراه ليس لازمًا لكل نائم، بل هو بحسب قوة الأمر.

وقد عرف أن أبدانًا كثيرة لا يأكلها التراب كأبدان الأنبياء وغير الأنبياء من الصديقين، وشهداء أحد، وغير شهداء أحد، والأخبار بذلك متواترة. لكن المقصود أن". (١)

٥٤ ١ - "الحقيقة الْعُرْفِيَّة وَهُوَ الْمَجَازُ اللَّعَوِيُّ وَهُوَ اعْتِزَالُ الْمَوْضِعِ الْمَقْصُودِ فِي الْعَالِبِ وَهُوَ الْفَرْجُ لِأَنَّهُ يُكَنَّى عَنِ اعْتِزَالِهِ بِاعْتِزَالِهِ بِاعْتِزَالِهِ بِاعْتِزَالِهِ الْمَرْأَةِ كَثِيرًا، كَمَا يُكَنَّى عَنْ مَسِّهِ بِالْمَسِّ وَالْإِفْضَاءِ مُطْلَقًا، وَبِذَلِكَ فَسَّرَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ فِيمَا يُكَنَّى عَنْ الْمَدِيضِ ﴿ [البقرة: ٢٢٢] بِقَوْلِهِ: " فَاعْتَزِلُوا نِكَاحَ فُرُوجِهِنَّ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي طَلْحَةَ عَنْهُ فِي قَوْلِهِ: " فَاعْتَزِلُوا نِكَاحَ فُرُوجِهِنَّ " رَوَاهُ ابْنُ مُمْيَدٍ، وَأَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ وَغَيْرُهُمْ فِي تَفَاسِيرِهِمْ.

فَأَمَّا اعْتِزَالُ الْفَرْجِ وَمَا بَيْنَ السُّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ فَلَا هُوَ حَقِيقَةُ اللَّفْظِ وَلَا مَجَازُهُ.

وَثَالِثُهَا: أَنَّ السُّنَةَ قَدْ فَسَّرَتْ هَذَا الِاعْتِزَالَ بِأَنَّهُ تَرْكُ الْوَطْءِ فِي الْفَرْجِ، فَرَوَى أَنَسُ " «أَنَّ الْيَهُودَ كَانَتْ إِذَا حَاضَتِ امْرَأَةٌ مِنْهُمْ لَمْ يُؤَاكِلُوهَا وَلَمْ يُجَامِعُوهَا فِي الْبُيُوتِ، فَسَأَلَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ فَأَنْزَلَ اللهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " اصْنَعُوا اللهُ ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى﴾ [البقرة: ٢٢٢] فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " اصْنَعُوا كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ» " وَفِي لَفْظٍ " إِلَّا الْجِمَاعَ " رَوَاهُ الجُمَاعَةُ إِلَّا الْبُحَارِيَّ.

وَالْجِمَاعُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ هُوَ الْإِيلَاجُ فِي الْفَرْجِ، فَأَمَّا فِي غَيْرِ الْفَرْجِ فَلَيْسَ هُوَ كَالْجِمَاعِ وَلَا نِكَاحٍ، وَإِنَّمَا يُعِي بِهِ تَوَسُّعًا عِنْدَ التَّقْيِيدِ فَيُقَالُ: الْجِمَاعُ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ؛ لِكُونِهِ بِالذَّكُرِ فِي الْجُمْلَةِ، وَكَذَلِكَ جَمِيعُ الْأَحْكَامِ الْمُتَعَلِّقَةِ بَوَسُّعًا عِنْدَ التَّقْيِيدِ فَيُقَالُ: الْجِمَاعُ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ، فَمَا فَوْقَ السُّرَةِ جَائِزٌ إِجْمَاعًا، وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ بِالْجِمَاعِ إِنَّمَا بَالْإِيلَاجِ لَا سِيَّمَا الِاسْتِمْتَاعُ فِي الْفَرْجِ، فَمَا فَوْقَ السُّرَةِ جَائِزٌ إِجْمَاعًا، وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ عِلْمِ إِلَيْ لِلَاجِ لَا سِيَّمَا الِاسْتِمْتَاعُ فِي الْفَرْجِ، فَمَا فَوْقَ السُّرَةِ جَائِزٌ إِجْمَاعًا، وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ عِلْمِ إِنْهِ بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى الللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا أَرَادَ مِنَ الْحَائِضِ عَلَى فَرْجِهَا شَيْئًا» " وَعَنْ عَائِشَةَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ ". (٢)

١٤٧ - "الفتوة وغير ذلك لا ينعقد يمينه ولا كفارة في الحلف بذلك.

٢٦٦ - والحلف بالمخلوقات حرام عند الجمهور (١) وهو مذهب أبي حنيفة، وأحد القولين في مذهب الشافعي

<sup>(</sup>١) شرح حديث النزول ص/٥٠/

<sup>(</sup>٢) شرح عمدة الفقه لابن تيمية - من كتاب الطهارة والحج (٧٢٨) ٤٦٢/١

وأحمد. وقد حكى إجماع الصحابة على ذلك.

وقيل: هي مكروهة كراهة تنزيه.

٢٦٧ - والأول أصح حتى قال عبد الله بن مسعود وعبد الله (٢) ابن عباس وعبد الله بن عمر: لأن أحلف بالله كاذباً أحب إلى من أن

(١) بل حكى <mark>ابن حزم</mark> الإجماع على ذلك، فقال في مراتب الإجماع (ص ١٥٨) :

"واتفقوا أن من حلف ممن ذكرنا بحق زيد أو عمرو أو بحق ابنه أنه آثم".

يريد بقوله من ذكر؛ الحر والعبد الذكر والأنثى البالغين العقلاء غير المكرهين ولا الغضاب ولا السكارى، فإنه ذكرهم قبل هذه الفقرة.

(٢) روى عبد الرزاق عن الثوري، عن أبي سلمة عن وبرة، قال:

قال عبد الله - لا أدري ابن مسعود أو ابن عمر -: لأن أحلف بالله كاذباً، أحب إلي من أن أحلف بغيره صادقاً (المصنف ٤٦٩/٨).

وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (١٧٧/٤) . وقال: رواه الطبراني في الكبير ورجاله رجال الصحيح، وهو في الطبراني (٢٠٥/٩) حديث (٨٩٠٢) .

وفي المدونة (١٠٨/٢) ابن وهب عن سفيان بن عيينة عن مسعر بن كدام عن وبرة أن ابن مسعود كان يقول: لأن أحلف بالله كاذباً ... إلخ.

وفي المدونة (١٠٨/٢) "وقال ابن عباس لرجل حلف بابنه: لأن أحلف مائة مرة بالله، ثم آثم أحب إلي من أن أحلف بغيره واحدة ثم أبر".

وقال عبد الرزاق: أخبرنا ابن جريج قال: سمعت عبد الله بن أبي مليكة يخبر أنه سمع عبد الله بن الزبير يخبر، أن عمر لما كان بالمخمص من عسفان استبق الناس فسبقهم عمر، فقال ابن الزبير، فانتهرت فسبقته، فقلت سبقته والكعبة.

... ثم انتهر الثالثة فسبقني، فقال: سبقته والله، ثم أناخ فقال:

والله لو أعلم أنك فكرت فيها قبل أن تحلف لعاقبتك أحلف بالله فأثم أو أبرر".

المصنف (٢٩/١). وأخرجه البيهقي (٢٩/١٠) من طريق الوليد بن مسلم مختصراً، وفيه فأراد أن يضربني وفي هذا الأثر "أن عمر يرى أن الحلف بالله وإن أثم فيه أهون من الحلف بغيره باراً وهو معنى قول ابن مسعود".".

<sup>(</sup>١) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص/٩١

١٤٨-"ابن عبد البر، وأبو محمد <mark>بن حزم</mark>، وأمثال هؤلاء، فإن بسط هذه الأمور له موضع آخر.

٥١٨ - ولم يذكر من لا يروي بإسناد - مثل كتاب وسيلة المتعبدين لعمر الملا الموصلي، وكتاب الفردوس لشهريار الديلمي، وأمثال ذلك - فإن هؤلاء دون هؤلاء الطبقات، وفيما يذكرونه من الأكاذيب أمر كبير.

9 1 0 - والمقصود هنا، أنه ليس في هذا الباب حديث واحد مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم يعتمد عليه في مسألة شرعية، باتفاق أهل المعرفة بحديثه، بل المروي في ذلك إنما يعرف أهل المعرفة بالحديث أنه من الموضوعات؛ إما تعمداً من واضعه، وإما غلطاً / منه.

وفي الباب آثار عن السلف أكثرها ضعيفة:

٠٢٠ - فمنها حديث الأربعة الذين اجتمعوا عند الكعبة وسألوا، وهم عبد الله ومصعب ابنا (١) الزبير، وعبد الله بن عمر وعبد الملك بن مروان.

ذكره ابن أبي الدنيا في كتاب مجابي الدعاء (٢).

ورواه من طريق إسماعيل بن أبان الغنوي، عن سفيان الثوري، عن طارق بن عبد العزيز، عن الشعبي، أنه قال: "لقد رأيت عجباً كنا بفناء الكعبة أنا، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن الزبير، ومصعب بن

١٤٩ - "أو يقال في /التعريف: إنه لا بأس به أحياناً لعارض إذا لم يجعل سنة راتبة.

٥٧١ - وهكذا يقول أئمة العلم في هذا وأمثاله: تارة يكرهونه، وتارة يسوغون فيه الاجتهاد، وتارة يرخصون فيه إذا لم يتخذ سنة، ولا يقول عالم بالسنة: إن هذه سنة مشروعة للمسلمين. فإن ذلك إنما يقال فيما شرعه رسول الله صلى الله عليه وسلم، إذ ليس لغيره أن يسن ولا يشرع، وما سنه خلفاؤه الراشدون فإنما سنوه بأمره فهو من سننه، ولا يكون في الدين واجباً إلا ما أوجبه، ولا حراماً إلا ما حرمه، ولا مستحباً إلا ما أباحه.

٥٧٢ - وهكذا في الإباحات، كما استباح أبو طلحة أكل البَرد وهو صائم (١) .

واستباح حذيفة السحور بعد ظهور الضوء المنتشر حتى قيل هو النهار، إلا أن الشمس لم تطلع (٢) . وغيرهما من الصحابة لم يقل بذلك، وجب الرد إلى الكتاب والسنة.

<sup>(</sup>١) في خ: "ابني" وهو خطأ.

<sup>&</sup>lt;sup>(۱)</sup> .". (۱۲۰ ص) (۲)

<sup>(</sup>١) انظر مسند أحمد (٢٧٩/٣) بإسناد صحيح. وأخرجه البزار كما في كشف الأستار (٤٨١/١) حديث

<sup>(</sup>١) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص/١٩٥

 $.(1\cdot 77)$ 

(٢) المسند (٣٢/٦) من طريق حماد بن سلمة عن عاصم بن أبي النجود عن زر بن حبيش عن حذيفة، ومن طريق سفيان الثوري عن عاصم عن زر بن حبيش، قلت: لحذيفة أي تسحرتم مع النبي صلى الله عليه وسلم؟ قال: هو النهار إلا أن الشمس لم تطلع". وعاصم صدوق له أوهام. قال ابن حزم بعد أن روى ما يقرب من هذا الحديث من الأحاديث والآثار: "هذا كله على أنه لم يكن يتبين له الفجر بعد، فبهذا تتفق السنن مع القرآن".". (١)

٠٥٠ - "الكنية ... الفقرة

أبو عبد الله القرشي ... ٧٦٦

أبو عبد الله المقدسي ... ١٥، ٢٥٥ و ٥٤٦

أبو عثمان بن خالد ... ٤٩٤

أبو العلاء ... ٤٦٧، ٥٧٤

أبو على ... ٧٨٣

أبو على بن البناء ... ٥١٥

أبو عمر بن عبد البر ... ١٩٥١، ٨٦٤

أبو الفرج بن الجوزي ... ٤٦٧، ٤٩١

أبو الفضل بن ناصر ... ١٥٥

أبو القاسم الزنجاني ... ١٧٥٥

أبو القاسم بن عساكر ... ٥١٥

أبو الليث السمرقندي ... ٥٠٥، ٥١٥

أبو محمد المكي ... ٥٠٨

أبو محمد <mark>بن حزم</mark> ... ٥١٧ ه

أبو محمد بن عبد السلام ... ٨٤٢

أبو مرثد الغنوى ... ٢٠١، ٨٧٧

أبو مروان العثماني ... ٤٩٤

أبو مصعب ... ٣٨٥

أبو موسى المديني ... ٤٩٠، ٤٩١، ٥١٥، ٥١٥

<sup>(</sup>١) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص/٢٢٣

أبو نعيم ... ٤٨٩، ٥١٥، ٥٢٢، ٣٨٣". (١)

۱۰۱-"مختصر قيام الليل، لتقي الدين أحمد بن علي المقريزي (٨٤٥) ، نشر أكاديمي باكستان. المدخل إلى الصحيح، للحافظ أبي عبد الله الحاكم (٥٠٥) ، مؤسسة الرسالة ٤٠٤ه. المدونة للإمام سحنون بن سعيد التنوخي (٢٤٠) ، تصوير دار صادر - بيروت. مراتب الإجماع، للحافظ علي بن أحمد بن حزم (ت ٢٥٦) ، دار الكتب العلمية - بيروت. المستخرج، للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني (٣٦٠) ، مصورة في مكتبة الجامعة الإسلامية. المسند للإمام أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١) ، تصوير دار صادر - بيروت. المسند، للحافظ أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفرائيني (ت ٢١٦) ط حيدر آباد ١٣٨٥هـ. المسند، للحافظ أبي يعلى أحمد بن علي الموصلي (ت٢٠٠) ، ط دار المأمون دمشق ٤٠٤١ - ٢٠٠٧هـ. المسند، للحافظ عبد الله بن الزبير الحميدي (ت ٢١٩) ، نشر المجلس العلمي - كراتشي. المسند، للإمام سليمان بن داود الطيالسي (٢٠٤) ، مصورة عن طبعة حيدر آباد.". (٢)

١٥٢ – "أو ثلاث وسبعون سنة " فقيل الأول بالسير المعتاد سير الإبل والأقدام والثاني سير البريد فإنه في العادة يقطع بقدر المعتاد سبع مرات، وكذلك الصحابة يقولون يوم تام ويومان ولهذا قال من حده بثمانية وأربعين ميلاً مسيرة يومين قاصدين بسير الإبل والأقدام لكن هذا لا دليل عليه.

وإذا كان كذلك فنقول كل اسم ليس له حد في اللغة ولا في الشرع فالمرجع فيه إلى العرف فما كان سفراً في عرف الناس فهو السفر الذي علق به الشارع الحكم وذلك مثل سفر أهل مكة إلى عرفة فإن هذه المسافة بريد وهذا سفر ثبت فيه جواز القصر والجمع بالسنة، والبريد هو نصف يوم بسير الإبل والأقدام وهو ربع مسافة يومين وليلتين وهو الذي قد يسمى مسافة (١)، وهو الذي يمكن الذاهب إليها أن يرجع من يومه وأما ما دون هذه المسافة إن (٢) مسافة القصر محدودة بالمساحة فقد قيل يقصر في ميل، وروي عن ابن عمر أنه قال لو سافرت ميلاً لقصرت، قال ابن حزم لم نجد أحداً يقصر في أقل من ميل، ووجد ابن عمرو وغيره يقصرون في هذا القدر، ولم يحد الشارع في السفر حداً فقلنا بذلك إتباعاً للسنة مطلقة ولم نجد أحداً يقصر بما دون الميل، ولكن هو على أصله وليس هذا إجماعاً فإذا كان ظاهر النص يتناول ما دون ذلك لم يضره أن لا يعرف أحداً ذهب إليه كعادته في أمثاله وأيضاً فليس في قول ابن عمر أنه لا يقصر في أقل من ذلك وأيضاً فقد ثبت عن ابن عمر أنه كان لا يقصر في يوم أو يومين فإما أن تتعارض أقواله أو تحمل على اختلاف الأحوال والكلام في مقامين:

<sup>(</sup>١) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص/٣٨٠

<sup>(</sup>٢) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص/٣٩٨

(١) ههنا بياض كتب تجاهه بمامش الأصل: لعله مسافة الغدو ورواحه. والأظهر أن يقال: مسافة القصر

(٢) لعل أصله أن قيل أن الخ". <sup>(١)</sup>

١٥٣- افي زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم أجهل منهم بما وبحكمها في زمن عثمان وهم بأمر الجاهلية حينئذ أحدث عهداً إذ كانوا في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى العلم بفرض الصلوات أحوج منهم إلى ذلك في زمن عثمان، فلما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يتم الصلاة لتلك العلة، ولكنه قصرها ليصلوا معه صلاة السفر على حكمها ويعلمهم صلاة الإقامة على حكمها كان عثمان أحرى أن لا يتم بهم الصلاة لتلك العلة قال الطحاوي وقد قال آخرون: إنما إتمام الصلاة لأنه كان يذهب إلى أنه لا يقصرها إلا من حل وارتحل واحتجوا بما رواه عن حماد ابن سلمة عن قتادة قال: قال عثمان بن عفان: إنما يقصر الصلاة من حمل الزاد والمزاد وحل وارتحل. وروى بإسناده المعروف عن سعيد بن أبي عروبة وقد رواه غيره بإسناد صحيح عن عثمان بن سعد عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن عباس بن عبد الله بن أبي ربيعة أن عثمان بن عفان كتب إلى عماله: ألا لا يصلين الركعتين جاب ولا تأن ولا تاجر إنما يصلى الركعتين من كان معه الزاد والمزاد. وروي أيضاً من طريق حماد بن سلمة أن أيوب السختياني أخبرهم عن أبي قلابة الجرفي عن عمه أبي المهلب قال: كتب عثمان أنه قال بلغني أن قوماً يخرجون إما لتجارة وإما لجباية وإما لجريم ثم يقصرون الصلاة وإنما يقصر الصلاة من كان شاخصاً أو بحضرة عدو. قال <mark>ابن حزم</mark>: وهذان الإسنادان في غاية الصحة. قال الطحاوي قالوا وكان مذهب عثمان أن لا يقصر الصلاة إلا من يحتاج إلى حمل الزاد والمزاد ومن كان شاخصاً فأما من كان في مصر يستغني به عن حمل الزاد والمزاد فإنه يتم الصلاة قالوا: ولهذا أتم عثمان بمني لأن أهلها في ذلك الوقت كثروا حتى صارت مصراً يستغني من حل به عن حمل الزاد والمزاد. قال الطحاوي: وهذا المذهب عندنا فاسد، لأن مني لم تصر في زمن عثمان أعمر من مكة في". (٢)

٤ ٥ ١ - "الخلاف في جواز إتمام الرباعية في السفر

وقد تنازع الناس في الأربع في السفر على أقوال: أحدها: أن ذلك بمنزلة صلاة الصبح أربعاً وهذا مذهب طائفة من السلف والخلف وهو مذهب أبي حنيفة وابن حزم وغيره من أهل الظاهر، ثم عند أبي حنيفة إذا جلس مقدار التشهد تمت صلاته والمفعول بعد ذلك كصلاة منفصلة قد تطوع بما، وإن لم يقعد مقدار التشهد بطلت صلاته، ومذهب ابن حزم وغيره أن صلاته باطلة كما لو صلى عندهم الفجر أربعاً.

 $<sup>\</sup>Lambda/\Upsilon$  رضا کے موعة الرسائل والمسائل لابن تیمیة – رشید رضا  $\Lambda/\Upsilon$ 

<sup>(</sup>٢) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ٢/٢٤

وقد روى سعيد في سننه عن الضحاك بن مزاحم قال: قال ابن عباس من صلى في السفر أربعاً كمن صلى في الحضر ركعتين.

قال <mark>ابن حزم</mark> وروينا عن عمر بن عبد العزيز وقد ذكر الإتمام في السفر لمن شاء فقال: لا، الصلاة في السفر ركعتان حتمان لا يصح غيرهما، وحجة هؤلاء أنه قد ثبت أن الله إنما فرض في السفر ركعتين والزيادة على ذلك لم يأت بماكتاب ولا سنة، وكل ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من أنه صلى أربعاً أو أقر من صلى أربعاً فانه كذب.

وأما فعل عثمان وعائشة فتأويل منهما أن القصر إنما يكون في بعض الأسفار دون بعض كما تأول غيرهما أنه لا يكون إلا في حج أو عمرة أو جهاد ثم قد خالفهما أئمة الصحابة وأنكروا ذلك. قالوا: لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " صدقة تصدق الله بما عليكم فاقبلوا صدقته " فأمر بقبولها والأمر يقتضي الوجوب، ومن قال يجوز الأمران فعمدتهم قوله تعالى: " وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة". (١)

٥٥ - "والقول الثالث وهو الأصح أن الآية أفادت قصر العدد وقصر العمل جميعاً ولهذا علق ذلك بالسفر والخوف فإذا اجتمع الضرب في الأرض والخوف أبيح القصر الجامع لهذا ولهذا، وإذا انفرد السفر فإنما يبيح قصر العدد، وإذا انفرد الخوف فإنما يفيد قصر العمل.

ومن قال إن الفرض في الخوف والسفر ركعة كأحد القولين في مذهب أحمد وهو مذهب <mark>ابن حزم</mark> فمراده إذا كان خوف وسفر فيكون السفر والخوف قد أفادا القصر إلى ركعة كما روى أبو داود الطيالسي ثنا المسعودي هو عبد الرحمن هو عبد الرحمن بن عبد الله عن يزيد الفقير قال: سألت جابر بن عبد الله عن الركعتين في السفر أقصرهما، قال جابر: لا، فإن الركعتين في السفر ليستا بقصر إنما القصر ركعة عند القتال.

وفي صحيح مسلم عن ابن عباس قال: فرض الله الصلاة على لسان نبيكم في الحضر أربعاً وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة. قال <mark>ابن حزم</mark>: ورويناه أيضاً من طريق حذيفة وجابر وزيد بن ثابت وأبي هريرة وابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم بأسانيد في غاية الصحة. قال ابن حزم: وبمذه الآية قلنا إن صلاة الخوف في السفر إن شاء ركعة وإن شاء ركعتين لأنه جاء في القرآن بلفظ " لا جناح " لا بلفظ الأمر والإيجاب وصلاها الناس مع النبي صلى الله عليه وسلم مرة ركعة فقط ومرة ركعتين فكان ذلك على الاختيار كما قال جابر.

وأما صلاة عثمان فقد عرف إنكار أئمة الصحابة عليه ومع هذا فكانوا يصلون خلفه، بل كان ابن مسعود يصلي أربعاً وإن انفرد ويقول: الخلاف شر، وكان ابن عمر إذا انفر صلى ركعتين. وهذا دليل على أن صلاة

2 7 7

<sup>(</sup>١) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ١/٢٥

السفر أربعاً مكروهة عندهم ومخالفة للسنة ومع ذلك فلا إعادة على". (١)

١٥٦ - "قصر ولا في جمع ولو نوى المسافر الإتمام كانت السنة في حقه الركعتين، ولو صلى أربعاً كان ذلك مكروهاً كما لو ينوه.

ولم ينقل قط أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر أصحابه لا بنية القصر ولا نية جمع ولا كان خلفاؤه وأصحابه يأمرون بذلك من يصلي خلفهم مع أن المأمومين أو أكثرهم لا يعرفون ما يفعله الإمام فإن النبي صلى الله عليه وسلم لما خرج في حجته صلى بحم الظهر بالمدينة أربعاً، وصلى بحم العصر بذي الحليفة ركعتين وخلفه أمم لا يحصي عددهم إلا الله كلهم خرجوا يحجون معه وكثير منهم لا يعرف صلاة السفر إما لحدوث عهده بالإسلام وإما لكونه لم يسافر بعد لا سيما النساء صلوا معه ولم يأمرهم بنية القصر وكذلك جمع بحم بعرفة ولم يقل لهم إني أريد أن أصلى العصر بعد الظهر حتى صلاها.

فصل: الخلاف في السفر الشرعي وحكمه: السفر في كتاب الله وسنة رسوله في القصر والفطر مطلق ثم قد تنازع الناس في جنس السفر وقدره، أما جنسه فاختلفوا في نوعين: أحدهما حكمه فمنهم من قال لا نقصر إلا في حج أو عمرة أو غزو وهذا قول داود وأصحابه إلا ابن حزم، قال ابن حزم وهو قول جماعة من السلف كما روينا من طريق ابن أبي عدي حدثنا جرير عن الأعمش عن عمارة بن عمير عن الأسود عن ابن مسعود قال: لا يقصر الصلاة إلا حاج أو مجاهد. وعن طاوس أنه كان يسأل عن قصر الصلاة فيقول إذا خرجنا". (٢)

الحرم فمذهب الثلاثة مالك والشافعي وأحمد لا يقصر فيه، وأما أبو حنيفة وطوائف من السلف والخلف فقالوا: المحرم فمذهب الثلاثة مالك والشافعي وأحمد لا يقصر فيه، وأما أبو حنيفة وطوائف من السلف والخلف فقالوا: يقصر في جنس الأسفار وهو قول ابن حزم وغيره، وأبو حنيفة وابن حزم وغيرهما يوجبون القصر في كل سفر وإن كان محرماً كما يوجب الجميع التيمم إذا عدم الماء في السفر المحرم، وابن عقيل رجح في بعض المواضع القصر والفطر في السفر المحرم.

والحجة مع من جعل القصر والفطر مشروعاً في جنس السفر ولم يخص سفراً من سفر وهذا القول هو الصحيح فإن الكتاب والسنة قد أطلقا السفر، قال تعالى: " فمن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر "كما قال في آية التيمم: " وإن كنتم مرضى أو على سفر " الآية، وكما تقدمت النصوص الدالة على أن المسافر يصلي ركعتين، ولم ينقل قط أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه خص سفراً من سفر مع علمه بأن السفر يكون حراماً ومباحاً ولو كان هذا مما يختص بنوع من السفر لكان بيان هذا من الواجبات ولو بين ذلك لنقلته الأمة

<sup>(</sup>١) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ٥٣/٢

<sup>(</sup>٢) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ٧/٢٥

وما علمت عن الصحابة في ذلك شيئاً، وقد علق الله ورسوله أحكاماً بالسفر كقوله تعالى في التيمم: " وإن كنتم مرضى أو على سفر " وقوله: " وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا ".

وقول النبي صلى الله عليه وسلم: " يمسح المسافر ثلاثة أيام ولياليهن " وقوله: " لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر إلا مع زوج أو ذي محرم " وقوله: " إن الله وضع عن المسافر الصوم وشطر". (١)

١٥٥ - "على النفاق " وقال تعالى: " ماكان لأهل المدينة ومن حولهم من الأعراب أن يتخلفوا عن رسول الله ولا يرغبوا بأنفسهم عن نفسه " فجعل الناس قسمين: أهل المدينة والأعراب، والأعراب هم أهل العمود، وأهل المدينة هم أهل المدينة سور ينهز به وأهل المدينة هم أهل المدر، فجميع من كان ساكناً في مدر كان من أهل المدينة ولم يكن للمدينة سور ينهز به داخلها من خارجها بل كانت محال محال وتسمى المحلة داراً، والمحلة القرية الصغيرة فيها المساكن وحولها النخل والمقابر ليست أبنية متصلة، فبنو مالك بن النجار في قريتهم حوالي دورهم أموالهم ونخيلهم، وبنو عدي بن النجار دارهم كذلك، وبنو مازن بن النجار كذلك، وبنو ساعدة كذلك، وبنو الحارث بن الخزرج كذلك، وبنو عمرو بن عوف كذلك وبنو عبد الأشهل كذلك، وسائر بطون الأنصار كذلك، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم قد نزل في بني مالك بن النجار وهناك بني ساعدة وفي كل دور الأنصار خير " وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد نزل في بني مالك بن النجار وهناك بني مسجده وكان حائطاً لبعض بني النجار فيه نخل وخرب وقبور فأمر بالنخل فقطعت وبالقبور فنبشت وبالخرب فسويت وبنى مسجده وكان حائطاً لبعض بني النجار فيه نخل وخرب وقبور فأمر بالنخل فقطعت وبالقبور فنبشت وبالخرب المدينة ومن حولهم من الأعراب، فمن ليس من الأعراب فهو من أهل المدينة، لم يجعل الله الناس نوعين أهل المدينة ومن حولهم من الأعراب، فمن ليس من الأعراب فهو من أهل المدينة، لم يجعل للمدينة داخلاً وخارجاً وسوراً وربضاً كما يقال مثل ذلك في المدائن المسورة، وقد جعل النبي صلى الله عليه وسلم حرم المدينة بريداً في بهدو والمدينة بين". (٢)

٩ ٥ ١ - "أو عرفة؟ قال: لا، ولكن إلى الطائف أو جدة أو عسفان فإذا وردت على ماشية لك أو أهل فأتم الصلاة، وهذا الأثر قد اعتمده أحمد والشافعي.

قال ابن حزم: من عسفان إلى مكة بسير الخلفاء الراشدين اثنان وثلاثون ميلاً؛ قال: وأخبرنا الثقاة أن من جدة إلى مكة أربعين ميلاً، قلت: نميه عن القصر إلى منى وعرفة قد يكون لمن يقصد ذلك لحاجة ويرجع من يومه إلى

<sup>(</sup>١) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ٢٠/٢

<sup>(</sup>٢) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ٦٩/٢

مكة حتى يوافق ذلك ما تقدم من الروايات عنه ويؤيد ذلك أن ابن عباس لا يخفى عليه أن أهل مكة كانوا يقصرون خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر في الحج إذا خرجوا إلى عرفة ومزدلفة ومنى وابن عباس من أعلم الناس بالسنة فلا يخفى عليه مثل ذلك وأصحابه المكيون كانوا يقصرون في الحج إلى عرفة ومزدلفة كطاوس وغيره وابن عيينة نفسه الذي روى هذا الأثر عن ابن عباس كان يقصر إلى عرفة في الحج وكان أصحاب ابن عباس كطاوس يقول أحدهم: أترى الناس - يعني أهل مكة - صلوا في الموسم خلاف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذه حجة قاطعة فإنه من المعلوم أن أهل مكة لما حجوا معه كانوا خلقاً كثيراً وقد خرجوا معه إلى منى يصلون خلفه وإنما صلى بمنى أيام منى قصراً والناس كلهم يصلون خلفه أهل مكة وسائر المسلمين لم يأمر أحداً منهم أن يتم صلاته ولم ينقل ذلك أحد لا بإسناد صحيح ولا ضعيف ثم أبو بكر وعمر بعده كانا يصليان في الموسم بأهل مكة وغيرهم كذلك ولا يأمران أحداً بإتمام مع أنه قد صح عن عمر بن الخطاب أنه لما صلى بمكة قال: يا أهل مكة أتموا صلاتكم فإنا قوم سفر، وهذا أيضاً مروي عن النبي صلى الله عليه وسلم في أهل مكة عام". (١)

١٦٠- "الفتح لا في حجة الوداع فإنه في حجة الوداع لم يكن يصلي بمكة بل كان يصلي بمنزله وقد رواه أبو داود وغيره وفي إسناده مقال.

والمقصود أن من تدبر صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بعرفة ومزدلفة ومنى بأهل مكة وغيرهم وأنه لم ينقل مسلم قط عنه أنه أمرهم بإتمام علم قطعاً أنهم كانوا يقصرون خلفه وهذا من العلم العام الذي لا يخفى على ابن عباس ولا غيره ولهذا لم يعلم أحداً من الصحابة أمر أهل مكة أن يتموا خلف الإمام إذا صلى ركعتين فدل هذا على أن ابن عباس إنما أجاب واحد من الصحابة أمر أهل مكة أن يتموا خلف الإمام إذا صلى ركعتين فدل هذا على أن ابن عباس إنما أجاب به من سأله إذا سافر إلى منى أو عرفة سفراً لا ينزل فيه بمنى وعرفة بل يرجع من يومه فهذا لا يقصر عنده لأنه قد بين أن من ذهب ورجع من يومه لا يقصر وإنما يقصر من سافر يوماً ولم يقل مسيرة يوم بل اعتبر أن يكون السفر يوماً وقد استفاض عنه جواز القصر إلى عسفان وقد ذكر ابن حزم أنما اثنان وثلاثون ميلاً وغيره يقول أربعة برد ثمانية وأربعون ميلاً، والذين حدوها ثمانية وأربعين ميلاً عمدتهم قول ابن عباس وابن عمر وأكثر الروايات عنهم تخالف ذلك فلو لم يكن إلا قولهما لم يجز أن يأخذ ببعض أقوالهما دون بعض بل إما أن يجمع بينهما وإما أن يطلب دليل آخر فكيف والآثار عن الصحابة أنواع أخر ولهذا كان المحدون بستة عشر فرسخاً من أصحاب مالك والشافعي وأحمد إنما لهم طريقان بعضهم يقول لم أجد أحداً قال بأقل من القصر فيما دون هذا فيكون هذا أيضاً منقول عن اللبث ابن سعد فهذان الإمامان بينا عذرهما أنما لم هذا إجماعاً وهذه طريقة الشافعي وهذا أيضاً منقول عن اللبث ابن سعد فهذان الإمامان بينا عذرهما أنما لم

<sup>(</sup>١) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ٧٢/٢

يعلما من قال بأقل من ذلك وغيرهما قد علم من قال بأقل من ذلك.". (١)

١٦١ - "فتأول فأفطر في رمضان: لا شيء عليه إلا القضاء فقط، وروي عن الشافعي أنه لا قصر في أقل من ستة وأربعين ميلاً بالهاشمي.

والآثار عن ابن عمر أنواع فروى محمد بن المثنى: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي حدثنا سفيان الثوري سمعت جبلة بن سحيم يقول سمعت ابن عمر يقول: لو خرجت ميلاً لقصرت الصلاة.

وروى ابن أبي شيبة: حدثنا وكيع حدثنا مسعر عن محارب بن زياد سمعت ابن عمر يقول: إني لأسافر الساعة من النهار فأقصر – يعني الصلاة –. محارب قاضي الكوفة من خيار التابعين أحد الأئمة ومسعر أحد الأئمة. وروى ابن أبي شيبة: حدثنا علي بن مسهر عن أبي إسحاق الشيباني عن محمد بن زيد بن خليدة عن ابن عمر قال: تقصر الصلاة في مسيرة ثلاثة أميال. قال ابن حزم: محمد بن زيد هو طائي ولاه محمد بن أبي طالب القضاء بالكوفة مشهور من كبار التابعين.

وروى مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قصر إلى ذات النصب قال: وكنت أسافر مع ابن عمر البريد فلا يقصر. قال عبد الرزاق: ذات النصب من المدينة على ثمانية عشر ميلاً فهذا نافع يخبر عنه أنه قصر في ستة فراسخ وأنه كان يسافر بريداً وهو أربعة فراسخ فلا يقصر. وكذلك روى عنه ما ذكره غندر: حدثنا شعبة عن حبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب قال: خرجت مع عبد الله بن عمر بن الخطاب إلى ذات النصب وهي من المدينة على ثمانية عشر ميلاً فلما أتاها قصر الصلاة، وروى معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقصر الصلاة في مسيرة أربعة برد.

وما تقدم من الروايات يدل على أنه كان يقصر في هذا وفي ما هو أقل". (٢)

٦٦٢ – "منه.

وروى وكيع عن سعيد بن عبيد الطائي عن علي بن ربيعة الوالبي الأسدي قال: سألت ابن عمر عن تقصير الصلاة قال: حاج أو معتمر أو غاز؟ فقلت: لا ولكن أحدنا يكون له الضيعة في السواد، فقال: تعرف السويداء؟ فقلت: سمعت بما ولم أرها، قال: فإنحا ثلاث وليلتان وليلة للمسرع إذا خرجنا إليها قصرنا، قال ابن حزم من المدينة إلى السويداء اثنان وسبعون ميلاً أربعة وعشرون فرسخاً.

قلت: فهذا مع ما تقدم يبين أن ابن عمر لم يذكر ذلك تحديداً لكن بين بهذا جواز القصر في مثل هذا لأنه كان قد بلغه أن أهل الكوفة لا يقصرون في السواد فأجابه ابن عمر بجواز القصر.

<sup>(</sup>١) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ٧٣/٢

<sup>(</sup>٢) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ٢٥/٢

وأما ما روي (١) من طريق ابن جريج أخبرني نافع أن ابن عمر كان أدنى ما يقصر الصلاة إليه مال له بخيبر وهي مسيرة ثلاث قواصد لم يقصر فيما دونه، وكذلك ما رواه حماد بن سلمة عن أيوب بن حميد كلاهما عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقصر الصلاة فيما بين المدينة وخيبر وهي بقدر الأهواز من البصرة لا يقصر فيما دون ذلك – قال ابن حزم بين المدينة وخيبر كما بين البصرة والأهواز وهي مائة ميل غير أربعة أميال قال: وهذا مما اختلف فيه على ابن عمر ثم على نافع أيضاً عن ابن عمر.

قلت: هذا النفي وهو أنه لم يقصر فيما دون ذلك غلط قطعاً ليس هذا حكاية عن قوله حتى يقال أنه اختلف اجتهاده بل نفي لقصره فيما دون ذلك وقد ثبت عنه بالرواية الصحيحة من طريق نافع وغيره أنه قصر فيما دون ذلك فهذا قد يكون غلطاً فمن روى عن أيوب إن قدر أن نافعاً روى

(۱) ينظر أين جواب أم؟". (۱)

١٦٣- وهذا يوافق قول من يقول لا يقصر حتى يقطع مسافة تكون سفراً لا يكتفي مجرد قصده المسافة التي هي سفر وهذا قول ابن حزم وداود وأصحابه، وابن حزم يحد مسافة القصر بميل لكن داود وأصحابه يقولون: لا يقصر إلا في حج أو عمرة أو غزو، وابن حزم يقول إنه يقصر في كل سفر، وابن حزم عنده أنه لا يفطر إلا في هذه المسافة وأصحابه يقولون إنه يفطر في كل سفر بخلاف القصر لأن القصر ليس عندهم فيه نص عام عن الشارع وإنما فيه فعله أنه قصر في السفر ولم يجدوا أحداً قصر فيما دون ميل، ووجدوا الميل منقولاً عن ابن عمر.

وابن حزم يقول السفر هو البروز عن محلة الإقامة، لكن قد علم أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج إلى البقيع لدفن الموتى وخرج إلى الفضاء للغائط والناس معه فلم يقصروا ولم يفطروا فخرج هذا عن أن يكون سفراً ولم يحدوا أقل من ميل يسمى سفراً؛ فإن ابن عمر قال لو خرجت ميلاً لقصرت الصلاة فلما ثبت أن هذه المسافة جعلها سفراً ولم نجد أعلى منها يسمى سفراً جعلنا هذا هو الحد، قال: وما دون الميل من آخر بيوت قريته له حكم الحضر فلا يقصر فيه ولا يفطر، وإذا بلغ الميل فحينئذ صار له سفر يقصر فيه الصلاة ويفطر فيه فيمن حينئذ يقصر ويفطر وكذلك إذا رجع فكان على أقل من ميل فإنه يتم ليس في سفر يقصر فيه.

قلت: جعل هؤلاء السفر محدوداً في اللغة قالوا: وأقل ما سمعنا أنه يسمى سفراً هو الميل وأولئك جعلوه محدوداً بالشرع وكلا القولين ضعيف، أما الشارع فلم يحده، وكذلك أهل اللغة لم ينقل أحد عنهم أنهم قالوا: الفرق بين

2 47

<sup>(</sup>١) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ٧٦/٢

ما يسمى سفراً وما لا يسمى سفراً هو مسافة محدودة،". (١)

175 - "فدل على أن القصر في السفر بلا خوف صدقة من الله والصدقة رخصة لا حتم من الله أن يقصر ودل على أن يقصر في السفر بلا خوف إن شاء المسافر أن عائشة قالت: كل ذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم أتم في السفر وقصر، قلت: وهذا الحديث رواه الدارقطني وغيره من حديث أبي عاصم حدثنا عمر بن سعيد عن عطاء بن أبي رباح عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقصر في السفر ويتم ويفطر ويصوم، قال الدارقطني: هذا إسناد صحيح، قال البيهقي: ولهذا شاهد من حديث دلهم بن صالح والمغيرة بن زياد وطلحة بن عمر وكلهم ضعيف، وروي حديث دلهم من حديث عبيد الله بن موسى حدثنا دلهم بن صالح الكندي عن عطاء عن عائشة قالت: كنا نصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم إذا خرجنا إلى مكة أربعاً حتى نرجع.

وروى حديث المغيرة وهو أشهرها عن عطاء عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقصر في السفر ويتم، وروى حديث طلحة بن عمر عن عطاء عن عائشة قالت: كل ذلك قد فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أتم وقصر وصام وأفطر.

قال البيهقي وقد قال عمر بن ذركوفي ثقة: أنا عطاء بن أبي رباح أن عائشة كانت تصلي في السفر المكتوبة أربعاً وروى ذلك بإسناده ثم قال وهو كالموافق لرواية دلهم بن صالح وإن كان في رواية دلهم زيادة سند. قلت: أما ما رواه الثقة عن عطاء عن عائشة من أنها كانت تصلي أربعاً فهذا ثابت عن عائشة معروف عنها من رواية عروة وغيره عن عائشة وإذا كان إنما أسنده هؤلاء الضعفاء والثقاة وثقوه على عائشة دل ذلك على ضعف المسند ولم يكن ذلك شاهداً للمسند قال ابن حزم في هذا الحديث انفرد به المغيرة بن زياد ولم يروه غيره، وقد قال فيه أحمد بن حنبل:". (٢)

١٦٥- "في هذا الحديث فقد أخطأ.

قلت: أبو بكر النيسابوري إمام في الفقه والحديث، وكان له عناية بالأحاديث الفقهية وما فيها من اختلاف الألفاظ وهو أقرب إلى طريقه أهل الحديث والعلم التي لا تعصب فيها لقول أحد من الفقهاء مثل أئمة الحديث المشهورين ولهذا رجح هذه الطريق وكذلك أهل السنن المشهورة لم يروه أحد منهم إلا النسائي ولفظه عن عائشة أنما اعتمرت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة إلى مكة حتى إذا قدمت قالت: يا رسول الله بأبي أنت وأمي قصرت وأقمت وأفطرت وصمت، فقال: " أحسنت يا عائشة " وما عاب علي وهذا بخلاف من قد يقصد نصر قول شخص معين فتنطق له من الأدلة ما لو خلا عن ذلك القصد لم يتكلفه ولحكم ببطلانها.

<sup>(</sup>١) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ٧٨/٢

<sup>(</sup>٢) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ٢/٨٧

والصواب ما قاله أبو بكر وهو أن هذا الحديث ليس بمتصل وعبد الرحمن إنما دخل على عائشة وهو صبي ولم يضبط ما قالته وقال فيه أبو محمد بن حزم هذا الحديث تفرد به العلاء ابن زهير الأزدي لم يروه غيره وهو مجهول وهذا الحديث خطأ قطعاً فإنه قال فيه إنها خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في عمرة في رمضان ومعلوم باتفاق أهل العلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعتمر في رمضان قط ولا خرج من المدينة في عمرة في رمضان بل ولا خرج إلى مكة في رمضان قط إلا عام الفتح فإنه كان حينئذ مسافراً في رمضان وفتح مكة في شهر رمضان سنة ثمان باتفاق أهل العلم وفي ذلك السفر كان أصحابه منهم الصائم ومنهم المفطر فلم يكن يصلي بحم إلا ركعتين ولا نقل أحد من أصحابه عنه أنه صلى في السفر أربعاً والحديث المتقدم خطأ كما سنبينه إن شاء الله تعالى، وعام فتح مكة لم يعتمر، بل ثبت بالنقول المستفيضة التي". (١)

١٦٦-"التي وضعها الله للأنام وأرساها بالجبال هو الذي عليه الناس والبهائم والشجر والنبات والجبال والأنحار الجارية.

فأما الناحية الأخرى من الأرض فالبحر محيط بها وليس هناك شيء من الآدميين وما يتبعهم. ولو قدر أن هناك أحد لكان على ظهر الأرض ولم يكن من في هذه الجهة تحت من في هذه الجهة، ولا من في هذه تحت من في هذه، كما أن الأفلاك محيطة بالمركز وليس أحد جانبي الفلك تحت الآخر، ولا القطب الشمالي تحت الجنوبي ولا بالعكس، وإن كان الشمالي هو الظاهر لنا فوق الأرض وارتفاعه بحسب بعد الناس عن خط الاستواء، فما كان بعده عن خط الاستواء ثلاثين درجة مثلاً كان ارتفاع القطب عنده ثلاثين درجة وهو الذي يسمى عرض البلد. فكما أن جوانب الأرض المحيطة بها وجوانب الفلك المستدير ليس بعضها فوق بعض ولا تحته، فكذلك من يكون على الأرض من الحيوان والنبات لا يقال أنه تحت أولئك، وإنما هذا خيال يتخيله الإنسان، وهو تحت إضافي، كما لو كانت نملة بمشي تحت سقف فالسقف فوقها وإن كانت رجلاها تحاذيه، وكذلك من علق منكوساً فإنه تحت السماء، وإن كانت رجلاه على السماء، وإن كانت رجلاه على السماء، وكذلك قد يتوهم الإنسان إذا كان في أحد جانبي الأرض أو الفلك أن الجانب الآخر تحته. (1)

(۱) كل ما قاله شيخ الإسلام في الأرض فهو مبني على كونما كرة كما جزم به علماء الهيئة المتقدمون والمتأخرون ومن اطلع على هذا العلم وفهمه من علماء الإسلام الأعلام. وهذه مسألة قطعية لا ظنية، وصرح بما ابن القيم من علماء الحديث بالتبع لاستاذه المؤلف وللإمام ابن حزم واقتناعا بأدلتها ويدل عليه قوله تعالى (يكور الليل على النهار) الآية فان التكوير هو اللف على الجسم الكري المستدير كتكوير العمامة على الرأس، وكذا قوله تعالى (والأرض بعد ذلك دحاها) فان الدحو في أصل اللغة دحرجة الكرة وما في معناها. ولا يعارضه قوله تعالى

<sup>(</sup>۱) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ۸٩/٢

(وإذا الأرض سطحت) كما توهم الجلال وغيره لأن وجه الكرة سطح لها والسطح في اللغة أعم منه في عرف أهل الهندسة وكذلك الخط". (١)

١٦٧- "وهذا أمر لا يتنازع فيه اثنان ممن يقول أن الأفلاك مستديرة، واستدارة الأفلاك كما أنه قول أهل الهيئة والحساب فهو الذي عليه علماء المسلمين كما ذكره أبو الحسين بن المنادى وأبو محمد بين حزم وأبو الفرج بن الجوزي وغيرهم أنه متفق عليه بين علماء المسلمين، وقد قال تعالى (وهو الذي خلق الليل والنهار والشمس والقمر كل في فلك يسبحون) قال ابن عباس في فلكة مثل فلكة المغزل، والفلك في اللغة هو المستدير (١) ومنه قولهم: تفلك ثدي الجارية إذا استدار. وكل من جعل الأفلاك مستديرة يعلم أن المحيط هو العالي على المركز في كل جانب. ومن توهم أن من يكون في الفلك من ناحيته يكون تحته من في الفلك من الناحية الأخرى في نفس الأمر فهو متوهم عندهم.

وإذا كان الأمر كذلك فإذا قدر أن العرش مستدير محيط بالمخلوقات كان هو أعلاها وسقفها وهو فوقها مطلقاً فلا يتوجه إليه وإلى ما فوقه الإنسان إلا من العلو لا من جهته الباقية أصلاً.

ومن توجه إلى الفلك التاسع أو الثامن أو غيره من الأفلاك من غير جهة العلو كان جاهلاً باتفاق العقلاء، فكيف بالتوجه إلى العرش أو إلى ما فوقه، وغاية

(۱) هذا معناه العام. وأما معناه الخاص بالكواكب فهو مدار الكوكب كما تقدم في حاشية (ص ١١٦) وهو مستدير على كل حال سواء كان كما قال المتقدمون من اليونان والعرب أم كان فضاء فما نقله شيخ الإسلام من اتفاق علماء المسلمين على استدارة الافلاك صحيح على كل حال فان الكواكب كلها مستديرة كرية الشكل وافلاكها التي تدور فيها كذلك، والعالم كله كري الشكل، وكل جرم من أجرامه يسبح دائراً في فلك له مستدير بنظام حسابي مطرد كما قال تعالى (الشمس والقمر بحسبان)". (٢)

١٦٨ - "وتكلم الناس في تنزيه الله تعالى عن الظلم هل هو منزه عنه مع قدرته عليه أم الظلم ممتنع لنفسه لا يمكن وقوعه. وتكلموا في محبة الله ورضاه وغضبه وسخطه هل هو بمعنى إرادته وهو الثواب والعقاب المخلوق، أم هذه صفات أخص من الإرادة. وتنازعوا فيما وقع في الأرض من الكفر والفسوق والعصيان، هل يريده ويحبه ويرضاه كما يريد ويحب سائر ما يحدث؟ أم هو واقع بدون قدرته ومشيئته، وهو لا يقدر أن يهدي ضالاً ولا يضل مهتدياً؟ أم هو واقع بقدرته ومشيئته؟ ولا يكون في ملكه ما لا يريد وله في جميع خلقه حكمة بالغة، وهو

<sup>(</sup>١) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ١٢١/٤

<sup>(</sup>٢) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ١٢٢/٤

يبغضه ويكرهه ويمقت فاعله ولا يحب الفساد ولا يرضى لعباده الكفر ولا يريده الإرادة الدينية المتضمنة لمحبته ورضاه، وإن أراده الإرادة الكونية التي تتناول ما قدره وقضاه، وفروع هذه المسئلة كثيرة. ولأجل تجاذب الأصل ووقوع الاشتباه فيه صار الناس فيه إلى التقديرات الثلاثة المذكورة في سؤال السائل، وكل تقدير قال به طواف بني آدم من المسلمين وغير المسلمين. (فالتقدير الأول) هو قول من يقول خلق المخلوقات وأمر بالمأمورات لا لعة ولا لداع ولا باعث، بل فعل ذلك لحض المشيئة وصرف الإرادة، وهذا قول كثير ممن يثبت القدر، وينتسب إلى السنة من أهل الكلام والفقه وغيرهم. وقد قال بهذا طوائف من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم، وهو قول الأشعري وأصحابه، وقول كثير من نفاة القياس الظاهرية كابن حزم وأمثاله. ومن حجة هؤلاء أنه لو خلق لعلة لكان ناقصاً بدونها مستكملاً بها، فإنه إما أن يكون وجود تلك العلة وعدمها بالنسبة إليه سواء أو يكون وجودها أولى به. فإن كان الأول امتنع أن يفعل لأجلها، وإن كان الثاني ثبت أن وجودها أولى به، فيكون مستكملاً بما، فيكون قبلها ناقصاً.". (١)

١٦٩-"بَعْدَ نَبِيّهَا أَبُو بَكْرٍ، ثُمُّ عُمَرُ، أَفَكُنَّا (١) نَرُدُّ [قَوْلَهُ؟ أَكُنَّا (٢) نُكَذِّبُهُ؟ وَاللَّهِ مَا كَانَ] كَذَّابًا! ذَكَرَ هَذَا [أَبُو الْقَاسِمِ] الْبَلْخِيُّ. (٣) فِي النَّقْضِ عَلَى ابْنِ الرَّاوَنْدِيِّ (٤) اعْتِرَاضَهُ (٥) عَلَى الْجَاحِظِ (٦) . نَقَلَهُ عَنْهُ الْقَاضِى [عَبْدُ الْجُبَّارِ الْهُمْدَايِيُّ النَّقْضِ عَلَى ابْنِ الرَّاوَنْدِيِّ (٤) اعْتِرَاضَهُ (٥) عَلَى الْجَارِ الْهُمْدَايِيُّ النَّقْضِ عَلَى ابْنِ الرَّاوَنْدِيِّ (١٤) الْقَاضِى [عَبْدُ الْجُبَّارِ الْهُمْدَايِيُّ

<sup>(</sup>١) أَفَكُنَّا: كَذَا فِي (ن) ، (ل) . وَفِي (م) ، (أ) : فَكُنَّا. وَفِي (ب) : فَكَيْفَ.

<sup>(</sup>٢) أَ: لَكُنَّا؛ بِ: وَكَيْفَ.

<sup>(</sup>٣) ن، م: ذَكَرَ هَذَا الْبَلْخِيُّ؛ أ، ل، ب: نَقَلَ هَذَا عَبْدُ الْجُبَّارِ الْهَمْدَانِيُّ فِي كِتَابِ " تَثْبِيتِ النُّبُوَّةِ " قَالَ ذَكَرَهُ أَبُو الْقَاسِمِ الْبَلْخِيُّ.

<sup>(</sup>٤) هُو أَبُو الْحُسَيْنِ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ إِسْحَاقَ الرَّاوَنْدِيُّ الْمُتَوَقَّ سَنَةَ ٢٩٨ وَقِيلَ: ٢٤٥. كَانَ مِنْ أَئِمَةِ الْمُعْتَزِلَةِ مُّ فَارَقَهُمْ وَهَاجَمَ مَذْهَبَهُمْ وَصَارَ مُلْحِدًا زِنْدِيقًا، وَقَدْ عَدَّهُ الشَّهْرَسْتَانِيُّ (الْمِلَلَ وَالنِّحَلَ ٢٠٥/١) وَالْأَشْعَرِيُّ (الْمَقَالَاتِ ٢٥٠/١) أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ بِقَوْلِ الْمَقَالَاتِ ٢٥٥/١) أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ بِقَوْلِ الْمَقَالَاتِ ١٢٧/١) مِنْ مُؤلِّلِفِي كُتُبِ الشِّيعَةِ. وَذَكرَ الْأَشْعَرِيُّ (الْمَقَالَاتِ ٢٠٥/١) أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ بِقَوْلِ الْمَقَالَاتِ ١٨٥/١) مَنْ مُؤلِّفِي كُتُبِ الشِّيعِةِ. وَذَكرَ الْأَشْعَرِيُّ (الْمَقَالَاتِ ١٠٥/١) أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ بِقَوْلِ اللَّمُولِ اللَّهُ الْمُولِيلِ وَمِنْ أَنَّهُ وَمُنَاتِ الجُنَّاتِ " (ص ٥٤) بِالتَّفْصِيلِ وَدَكَرَ مَا قِيلَ مِنْ أَنَّ ابْنَ الرَّونَدِيِّ كَانَ يَهُودِيًّا ثُمَّ أَسْلَمَ مُنْتَصِبًا قَائِلًا بِإِمَامَةِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَلِبِ وَمِنْ أَنَّهُ وَيَلُا بِإِمَامَةِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَلِبِ وَمِنْ أَنَّهُ عَيْدَ الجُهُمْهُورِ بِالرَّنْدَقَةِ وَالْإِلْحُادِ وَقَدْ أَوْرَدَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِيمَا بَعْدُ (١٣٦/١) مَا ذَكَرَهُ الْمُؤلِيلِ وَالْمُهُمُ الرَّاوِيُّ فِي " اعْتِقَادَاتِ فِرَقِ الْمُسْلِمِينَ كَانَ يَهُمُ الرَّاوِيْ فِي " اعْتِقَادَاتِ فِرَقِ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُشْرِكِينَ "، ص [٠ - ٩ ] ٣، إِلَى أَي هُرَيْرَةَ الرَّاوَنْدِيِّ، وَانْظُرْ مَقَالَاتِ الْأَشْعَرِيِّ "، ص [٠ - ٩ ] ٣، إِلَى أَي هُرَيْرَةَ الرَّاوَنْدِيِّ، وَانْظُرْ مَقَالَاتِ الْأَشْعَرِيِّ "، ص [٠ - ٩ ] ٣، إِلَى أَي هُرَيْرَةَ الرَّاوَنْدِيِّ، وَانْظُرْ مَقَالَاتِ الْأَشْعَرِيِّ "، ص [٠ - ٩ ] ٣، إِلَى أَي هُرَيْرَةَ الرَّاوَنْدِيِّ، وَانْظُرْ مَقَالَاتِ الْأَشْعَرِيِّ "، ص [٠ - ٩ ] ٣، إِلَى أَي هُرَيْرَةَ الرَّاوْدِيِّ ، وَانْظُرْ مَقَالَاتِ الْأَشْعَرِيِّ "، والْمُكَونُ الْعُلْولُ الْمُقَالِاتِ الْوَالْدِي الْمُعَلِي عُرِيْ الْمُعَلِيْلُ الْمُعْرَاقِ الْمُعَلِي عَلَى الْمُؤْمِلِيْلِ الْمُعْرِيْدِ الْمُعْلِيلِي الْمُؤْمِلُ الْمُؤْمُ الْمُعْرِقِ الْمُعْرِقِ الْمُعْرِقِ الْمُعْرِقِ الْمُعْرِقُ الْمُعْرِقُولُ الْمُؤْمِلُ الْمُعْرَقِ الْمُؤْمِلُ الْمُعْرَاقُ الْ

<sup>(</sup>١) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ٥/٥١

بِاحْتِمَالِ كَوْنِ ابْنِ الرَّاوَنْدِيِّ الْمُلْحِدِ غَيْرَ ابْنِ الرَّاوَنْدِيِّ الشِّيعِيِّ، وَالْأَمْرُ كَمَا نَرَى فِي حَاجَةٍ إِلَى مَزِيدٍ مِنَ التَّحْقِيقِ. وَقَدْ أَلَّفَ " ابْنُ الرَّاوَنْدِيِّ " كُتُبًا عِدَّةً مِنْهَا كِتَابُ " الْإِمَامَةِ " وَكِتَابُ " فَضِيحَةِ الْمُعْتَزِلَةِ " الَّذِي كَتَبَهُ مُعْتَرِضًا بِهِ عَلَى كِتَابِ الْبُنْتِصَارِ " وَالْبَلْخِيُّ فِي الْكِتَابِ عَلَى كِتَابِ الْجُنَاجِ الْمُعْتَزِلَةِ " فَرَدَّ عَلَيْهِ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ الْخَيَّاطُ فِي كِتَابِهِ " الاِنْتِصَارِ " وَالْبَلْخِيُّ فِي الْكِتَابِ الْمُعْتَزِلَةِ الْفَهْرِسْتِ عَلَى كِتَابِ الْمُعْتَزِلَةِ الْمُعْتَزِلَةِ " فَرَدَّ عَلَيْهِ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ الْخَيَّاطُ فِي كِتَابِهِ " الإِنْتِصَارِ " وَالْبَلْخِيُ فِي الْكِتَابِ الْمُعْتَزِلَةِ الْفَهْرِسْتِ النَّذِي يُشِيرُ إِلَيْهِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ. وَانْظُرُ أَيْضًا عَنِ " ابْنِ الرَّاوَنْدِيِّ ": ابْنَ حَلِّكَانَ ١٨٨١ – ٧٩؛ تَكْمِلَةَ الْفِهْرِسْتِ الْابْدِي يُشِيرُ إِلَيْهِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ. وَانْظُرُ أَيْضًا عَنِ " ابْنِ الرَّاوَنْدِيِّ ": ابْنَ حَلِّكَانِ ١٨٨١ – ١٩٠ الْأَعْلَامَ ١٨٥٠ - ٢٥١ مُقَدِّمَةَ الدُّكُتُور نيبرجَ لِكِتَابِ " الإِنْتِصَارِ " لِلْحَيَّاطِ، الْقَاهِرَةَ ١٩٠٥ الْقَاهِرَةَ ١٩٥٠ الْأَعْلَامَ ١٩٥٢ . الْأَعْلَامَ ١٩٥٠ .

- (٥) أ، ل، ب: عَلَى اعْتِرَاضِهِ.
- (٦) الجُاحِظُ (أَبُو عُثْمَانَ عَمْرُو بْنُ بَحْرٍ الْكِنَانِيُّ اللَّيْثِيُّ الْمُتَوَفَّ سَنَةَ ٢٥٠ وَقِيلَ: ٢٥٥) مِنْ أَئِمَّةِ الْمُعْتَزِلَةِ وَهُوَ رَأْسُ فِرْقَةِ الْجَاحِظِيَّةِ الْمَنْسُوبَةِ إِلَيْهِ، وَمِنْ أَشْهَرِ كُتُبِهِ كِتَابُ " فَضِيلَةِ الْمُعْتَزِلَةِ " الَّذِي أَشَرْنَا إِلَيْهِ فِي التَّعْلِيقِ السَّابِقِ. وَأَشُ فِرْقَةِ الْجَاحِظِيَّةِ الْمَنْسُوبَةِ إِلَيْهِ، وَمِنْ أَشْهَرِ كُتُبِهِ كِتَابُ " فَضِيلَةِ الْمُعْتَزِلَةِ " الَّذِي أَشَرْنَا إِلَيْهِ فِي التَّعْلِيقِ السَّابِقِ. انْظُرْ وَفَيَاتِ الْأَعْيَانِ ٣/١٤٠ ١٤١٤ شَذَرَاتِ الذَّهَبِ ٢١٢١ ٢٢١؛ يَاقُوتُ: مُعْجَمَ الْأُدَبَاءِ (ط. رِفَاعِيٍّ) انْظُرْ وَفَيَاتِ الْأَعْيَانِ ٣/١٤٠ ٢١٤ الْقَرْق بَيْنَ الْفِرَقِ ص ١٠٥ ١١٠ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ الللّهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ

٠١٧٠ - "وَمِنْ أَعْظَم حَبَثِ الْقُلُوبِ أَنْ يَكُونَ فِي قَلْبِ الْعَبْدِ غِلِّ لِخِيَارِ (١) الْمُؤْمِنِينَ، [وَسَادَاتِ أَوْلِيَاءِ] اللّهِ بَعْدَ النّبِيّينَ، وَلِهَذَا لَمْ يَجْعَلِ اللّهُ [تَعَالَى] (٢) فِي الْفَيْءِ نَصِيبًا لِمَنْ بَعْدَهُمْ إِلّا الَّذِينَ يَقُولُونَ: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِا خُونِنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِا خُونِنَا اللّهِ عَلَى إِلْإِيمَانِ وَلَا بَحْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلّا لِلّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴿ [سُورَةُ الْحَشْرِ: ١٠]

وَلِهَذَا كَانَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْيَهُودِ مِنَ [الْمُشَاهَةِ فِي الْخَبَثِ] (٣) ، وَاتَبَاعِ الْهُوى، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَخْلَاقِ الْيَهُودِ، وَلِكَ مِنْ النَّصَارَى مَا أَشْبَهُوا بِهِ هَؤُلَاءِ وَبَيْنَهُمْ وَبَيْنَ النَّصَارَى مِنَ الْمُشَاجَةِ فِي الْغُلُوِّ، وَالجُهْلِ (٤) ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَخْلَقِ النَّصَارَى مَا أَشْبَهُوا بِهِ هَؤُلَاءِ مِنْ وَجْهٍ، وَمَا زَالَ النَّاسُ يَصِفُوهَمُمْ بِذَلِكَ.

وَمِنْ أَخْبَرِ [النَّاسِ بِهِمُ] الشَّعْبِيُّ (٥) وَأَمْثَالُهُ مِنْ عُلَمَاءِ الْكُوفَةِ، وَقَدْ ثَبَتَ عَنِ الشَّعْبِيِّ أَنَّهُ قَالَ: (مَا رَأَيْتُ أَحْمَقَ مِنْ الْخَشَبِيَّةِ (٦) لَوْ كَانُوا مِنَ الطَّيْرِ لَكَانُوا رَخَمًا (٧) ، وَلَوْ كَانُوا مِنَ الْبَهَائِمِ لَكَانُوا حُمُرًا، وَاللَّهِ لَوْ طَلَبْتُ مِنْهُمْ أَنْ

<sup>(</sup>١) م: عَلَى خِيَارِ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

<sup>(</sup>٢) تَعَالَى: لَيْسَتْ فِي (ن) ، (م) ، (ل) .

<sup>(</sup>٣) فِي الْحَبَثِ: زِيَادَةٌ فِي (م) ، (ل) وَظَهَرَ جُزْءٌ مِنَ الْكَلِمَةِ فِي (ن) .

<sup>(</sup>٤) أ، ب، ل: وَالْجِهُلِ وَاتِّبَاعِ الْهُوَى.

<sup>(</sup>٥) هُوَ أَبُو عَمْرٍو عَامِرُ بْنُ شَرَاحِيلَ بْنِ عَبْدٍ الشَّعْبِيُّ، كُوفِيٌّ تَابِعِيٌّ جَلِيلُ الْقَدْرِ وَافِرُ الْعِلْمِ، تُوفِيُّ سَنَةَ ١٠٤.

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ١٤/١

تَرْجَمَتُهُ فِي: وَفَيَاتِ الْأَعْيَانِ ٢٢٧/٢ - ٢٢٩؛ شَذَرَاتِ الذَّهَبِ ١٢٦/١ - ١٢٨.

(٦) أ، ل: الحُبَشِيَّةِ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ. وَالْحَشَبِيَّةُ نِسْبَةٌ إِلَى الْحُشَبِ، وَذَكِرَ الْفَصَلَ ٥/٥٤) أَنَّ بَعْضَ الشِّيعَةِ كَانُوا " وَيُقَاتِلُونَ بِالْحَشَبِ كَمَا سَيَرِدُ بَعْدَ قَلِيلٍ (ص ٢٢). وَذَكَرَ ابْنُ حَزْمٍ (الْفِصَلَ ٥/٥٤) أَنَّ بَعْضَ الشِّيعَةِ كَانُوا " لَا يَسْتَحِلُونَ جَمْلَ السِّلَاحِ حَتَّى يَخْرُجَ الَّذِي يَنْتَظِرُونَهُ فَهُمْ يَقْتُلُونَ النَّاسَ بِالْخَنْقِ وَبِالْحِجَارَةِ، وَالْحَشَبِيَّةُ بِالْحَشَبِ فَقَلْ ".

(٧) الرَّحَمُ نَوْعٌ مِنَ الطَّيْرِ، وَاحِدَتُهُ رَخْمَةٌ، يُوصَفُ بِالْغَدْرِ وَالْقَذَرِ وَهُوَ مِنْ لِقَامِ الطَّيْرِ. لِسَانَ الْعَرَبِ ٢٣٥/١٢ (ط. بَيْرُوتَ) .". (١)

١٧١- "صَلَاتُهُمْ آذَا َهُمُ، قَدْ حَرَّقَهُمْ عَلِيُّ [بْنُ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بِالنَّارِ] (١) ، وَنَفَاهُمْ مِنَ الْبِلَادِ، مِنْهُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَبَأٍ يَهُودِيُّ مِنْ يَهُودِ صَنْعَاءَ نَفَاهُ إِلَى سَابَاطِ (٢) ، وَأَبُو بَكْرٍ الْكَرَوَّسُ نَفَاهُ إِلَى الْجَابِيَةِ الْبِلَادِ، مِنْهُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَبَأٍ يَهُودِيُّ مِنْ يَهُودِ صَنْعَاءَ نَفَاهُ إِلَى سَابَاطِ (٢) ، وَأَبُو بَكْرٍ الْكَرَوَّسُ نَفَاهُ إِلَى الْجَابِيَةِ (٣) ، وَحَرَّقَ مِنْهُمْ قَوْمًا أَتَوْهُ، فَقَالُوا: أَنْتَ هُوَ، فَقَالُوا: أَنْتَ مُنْ أَنَا؟ فَقَالُوا: أَنْتَ رَبُّنَا، فَأَمْرَ بِنَارٍ، فَأُجِّجَتْ، فَأَلْقُوا فِيهِمْ قَالَ (٤) . عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٥) :

لَمَّا رَأَيْتُ الْأَمْرَ أَمْرًا مُنْكُرًا ... أَجَّجْتُ نَارِي، وَدَعَوْتُ قَنْبَرًا (٦)

يَا مَالِكُ، إِنَّ مِحْنَتَهُمْ مِحْنَةُ الْيَهُودِ قَالَتِ الْيَهُودُ: لَا يَصْلُحُ الْمُلْكُ إِلَّا فِي آلِ دَاوُدَ، وَكَذَلِكَ قَالَتِ الرَّافِضَةُ (٧): لَا تَصْلُحُ الْإِمَامَةُ إِلَّا فِي. وَلَدِ عَلِيِّ (٨)، وَقَالَتِ الْيَهُودُ: لَا جِهَادَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَتَّى يَبْعَثَ اللَّهُ الْمَسِيحَ الدَّجَّالَ، وَيَنْزِلَ سَيْفٌ (٩) مِنَ السَّمَاءِ، وَكَذَلِكَ الرَّافِضَةُ قَالُوا: لَا جِهَادَ فِي.

<sup>(</sup>١) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ زِيَادَةٌ فِي (أ) ، (ب) . وَفِي (ل) : عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبِ بِالنَّارِ.

<sup>(</sup>٢) الْعِقْدَ الْفَرِيدَ (٤٠٩/٢) " مِنْهُمْ عَبْدُ اللّهِ بْنُ سَبَأٍ نَفَاهُ إِلَى سَابَاطَ، وَعَبْدُ اللّهِ بْنُ سَبَابٍ نَفَاهُ إِلَى الجّازِرِ ". وَالْجَازِرُ: قَرْيَةٌ مِنْ نَوَاحِي النَّهْرَوَانِ، مِنْ أَعْمَالِ بَغْدَادَ قُرْبَ الْمَدَائِنِ.

<sup>(</sup>٣) وَأَبُو بَكْرِ الْكَرَوَّسُ: كَذَا فِي (أ) ، (ل) ، (ب) ، وفي الْعِقْدِ الْفَرِيدِ (٤٠٩/٢) (وَفِيهِ الإسْمُ مُشْكَلًا) وفي

<sup>(</sup>ن) ، (م) : وَأَبُو الْكَرَوَّشِ. وَلَمْ أَجِدْ لِلرَّجُلِ ذِكْرًا فِيمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ الْمَرَاجِع، وَالْجَابِيَةُ قَرْيَةٌ مِنْ أَعْمَالِ دِمَشْقَ.

<sup>(</sup>٤) وَفِيهِمْ قَالَ: سَاقِطَةٌ مِنْ (م) .

<sup>(</sup>٥) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: زِيَادَةٌ فِي (أً) ، (ل) ، (ب) .

<sup>(</sup>٦) الرَّجَزُ فِي الْفِصَلِ <mark>لِابْنِ حَزْمٍ</mark> ٥/٧٤، وَفِي شَرْحِ ابْنِ أَبِي الْحَدِيدِ عَلَى غَيْجِ الْبَلَاغَةِ ١٦٩/٨ (ط. عِيسَى الْحُلَمِيِّ) ، مَعَ اخْتِلَافٍ فِي الرِّوَايَةِ.

<sup>(</sup>٧) ن، م: وَقَالَتِ الرَّافِضَةُ.

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢٢/١

(٨) ن، م، ل: لَا تَصْلُحُ الْأَئِمَّةُ إِلَّا مِنْ وَلَدِ عَلِيٍّ؛ الْعِقْدَ الْفَرِيدَ (٤٠٩/٢) : لَا يَكُونُ الْمُلْكُ إِلَّا فِي آلِ عَلِيٍّ الْعِقْدَ الْفَرِيدَ (٤٠٩/٢) : لَا يَكُونُ الْمُلْكُ إِلَّا فِي آلِ عَلِيٍّ الْعِقْدَ الْفَرِيدَ (٤٠٩/٢) : لَا يَكُونُ الْمُلْكُ إِلَّا فِي آلِ عَلِيٍّ الْعِقْدَ الْفَرِيدَ (٤٠٩/٢) : لَا يَكُونُ الْمُلْكُ إِلَّا فِي آلِ عَلِيٍّ الْعِقْدَ الْفَرِيدَ (٤٠٩/٢) : لَا يَكُونُ الْمُلْكُ إِلَّا فِي آلِ عَلِيٍّ الْعِقْدَ الْفَرِيدَ (٤٠٩/٢) : لَا يَكُونُ الْمُلْكُ إِلَّا فِي آلِ عَلِيٍّ الْعِقْدَ الْفَرِيدَ (٤٠٩/٢) : لَا يَكُونُ الْمُلْكُ إِلَّا فِي آلِ عَلِيٍّ الْعِقْدَ الْفَرِيدَ (٤٠٩/٢) : لَا يَكُونُ الْمُلْكُ إِلَّا فِي آلِ عَلِيٍّ الْعِقْدَ الْفَرِيدَ (٤٠٩/٢) : لَا يَكُونُ الْمُلْكُ إِلَّا فِي آلِ عَلِيٍّ الْعِقْدَ الْفَرِيدَ (٤٠٩/٢) : لَا يَكُونُ الْمُلْكُ إِلَّا فِي آلِ عَلِيٍّ الْعِقْدَ الْفَرِيدَ (٤٠٩/٢) : لَا يَكُونُ الْمُلْكُ إِلَّا فِي آلِ عَلِيٍّ الْعِقْدَ الْفَرِيدَ (٤٨) اللهِ عَلَيْ إِلَا مِنْ وَلَدِ عَلِيٍّ الْعِقْدَ الْفَرِيدَ (٤٨) اللهِ عَلَيْلِ إِلَّا مِنْ وَلَدِ عَلَيْ إِلَا مِنْ وَلَدِ عَلَيْ إِلَا مِنْ وَلَدِ عَلَيْ إِلَا مِنْ وَلَا لِلْعِقْدَ الْفَرِيدَ (٤٨) اللهِ عَلَيْلِي إِلْعَلَمْ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّ

(٩) أ، ب: سَيِّدٌ.". (٩)

١٧٧ – "أَشْهَدَ بِالزُّورِ مِنَ الرَّافِضَةِ، وَرَوَاهُ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ حَرْمَلَةَ، وَزَادَ فِي ذَلِكَ: مَا رَأَيْتُ أَشْهَدَ عَلَى اللَّهِ بِالزُّورِ مِنَ الرَّافِضَةِ، وَهَذَا الْمَعْنَى، وَإِنْ كَانَ صَحِيحًا، فَاللَّفْظُ الْأَوْلُ هُوَ الثَّابِتُ عَنِ الشَّافِعِيِّ، وَلَهَذَا ذَكَرَ الشَّافِعِيُ بِالرُّورِ مِنَ الرَّافِضَةِ، وَهَذَا الْمَعْنَى، وَإِنْ كَانَ صَحِيحًا، فَاللَّفْظُ الْأَوْلُ هُوَ الثَّابِتُ عَنِ الشَّافِعِيِّ، وَلِهَذَا أَنُهُ يَرُدُ (١) شَهَادَةَ مَنْ عُرِفَ بِالْكَذِبِ كَالْحَطَّابِيَّةِ (٢) وَرَدُّ شَهَادَةِ مَنْ عُرِفَ بِالْكَذِبِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ، وَتَنَازَعُوا فِي شَهَادَةِ سَائِرِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ هَلْ ثُقْبَلُ مُطْلَقًا؟ أَوْ ثُرَدُ مُطَلَقًا؟ أَوْ ثُرَدُ مُطْلَقًا؟ أَوْ ثُرَدُ مُطَلَقًا؟ أَوْ تُرَدُ مُ اللَّهُولِينَ عَلَى أَهْلِ الْخَدِيثِ لَا يَرَوْلَيَةً عَنِ الْمَشْهُولِينَ اللَّهُ وَلَى الْبِدَعِ، وَلِا شَهَادَتَهُ، وَلِهُ لَا يُولِئَ كَانَ فِيهَا الرِّوَايَةُ عَمَّنْ فِيهِ نَوْعٌ مِنْ

(٣) أ، ب: وَالْمَسَانِدِ.". <sup>(٢)</sup>

١٧٣ - "بِدْعَةٍ كَاخْوَارِجِ (١) ، وَالشِّيعَةِ، وَالْمُرْجِئَةِ (٢) ، وَالْقَدَرِيَّةُ، وَذَلِكَ. لِأَفَّهُمْ (٣) لَمْ يَدَعُوا الرِّوَايَةَ عَنْ هَؤُلَاءِ لِلْفِسْقِ كَمَا يَظُنُّهُ بَعْضُهُمْ، وَلَكِنَّ مَنْ أَظْهَرَ بِدْعَتَهُ. وَجَبَ الْإِنْكَارُ عَلَيْهِ بِخِلَافِ مَنْ أَخْفَاهَا، وَكَتَمَهَا، وَإِذَا

<sup>(</sup>١) أ، ب: رَدَّ.

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٣٠/١

<sup>(</sup>٢) منهاج السنة النبوية ٢/١

وَجَبَ الْإِنْكَارُ عَلَيْهِ كَانَ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَهْجُرَ حَتَّى يَنْتَهِيَ عَنْ إِظْهَارِ بِدْعَتِهِ، وَمِنْ هَجْرِهِ أَنْ لَا يُؤْخَذَ عَنْهُ الْعِلْمُ، وَلَا يُسْتَشْهَدَ.

وَكَذَلِكَ تَنَازَعَ الْفُقَهَاءُ فِي الصَّلَاةِ حَلْفَ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ، وَالْفُجُورِ مِنْهُمْ مَنْ أَطْلَقَ (٤ الْإِذْنَ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَطْلَقَ ٤) (٤) الْمَنْعَ، وَالتَّحْقِيقَ أَنَّ الصَّلَاةَ حَلْفَهُمْ لَا يُنْهَى عَنْهَا لِيُطْلَانِ صَلَاتِمِمْ فِي نَفْسِهَا لَكِنْ لِأَثَمَّمْ إِذَا أَظْهَرُوا الْمُنْكَرَ السَّيَحَقُوا أَنْ يُهْجَرُوا، وَأَنْ لَا يُقَدَّمُوا فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَمِنْ هَذَا الْبَابِ تَرْكُ عِيَادَتِهِمْ، وَتَشْيِيعُ جَنَائِرِهِمْ كُلُّ هَذَا مِنْ بَابِ الْهَجْرِ الْمَشْرُوعِ فِي إِنْكَارِ الْمُنْكَرِ لِلنَّهْيِ عَنْهُ (٥).

وَإِذَا عُرِفَ أَنَّ هَذَا هُوَ مِنْ بَابِ الْعُقُوبَاتِ الشَّرْعِيَّةِ عُلِمَ أَنَّهُ يَخْتَلِفُ

١٧٤ – "وَأَمَّا ابْنُ عَقِيلٍ (١) . وَالْقَاضِي . (٢) فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، وَأَبُو حَازِمِ بْنُ الْقَاضِي أَبِي يَعْلَى (٣) ، وَأَبُو الْخَطَّابِ (٤) ، فَيُصرِّحُونَ بِالتَّعْلِيلِ وَالْحِرْمَةِ فِي أَفْعَالِ اللَّهِ تَعَالَى مُوَافَقَةً لِمَنْ قَالَ ذَلِكَ مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ . وَأَبُو الْخَنَفِيَّةُ هُمْ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ الْقَائِلِينَ بِالْقَدَرِ، وَجُمْهُورُهُمْ يَقُولُونَ بِالتَّعْلِيلِ (\* وَالْمَصَالِحِ، وَالْكَرَّامِيَّةُ (٥) ، وَأَمْتَالْمُهُمْ هُمْ (٦) أَيْضًا مِنَ الْقَائِلِينَ

<sup>(</sup>١) ن، م: الْحُوَارج.

<sup>(</sup>٢) الْمُرْجِئَةُ هُمُ الَّذِينَ كَانُوا يُؤَخِّرُونَ الْعَمَلَ عَنِ الْإِمَانِ، بِمَعْنَى أَثَمُّمْ كَانُوا يَجْعَلُونَ مَدَارَ الْإِمَانَ مُتَوَقِّقًا عَلَى الْعَمَلِ. وَأَكْثَرُ الْمُرْجِئَةِ يَرُوْنَ أَنَّ الْإِمَانَ لَا وَالْمَحَبَّةِ لَهُ وَالْإِقْرَارِ بِوَحْدَانِيَّتِهِ، وَلَا يَجْعَلُونَ هَذَا الْإِمَانَ مُتَوَقِّقًا عَلَى الْعَمَلِ. وَأَكْثَرُ الْمُرْجِئَةِ يَرُوْنَ أَنَّ الْإِمَانَ لَا وَالْمَحَبَّةِ لَهُ وَالْإِقْرَارِ بِوَحْدَانِيَّتِهِ، وَلَا يَجْعَلُونَ هَذَا الْإِمَانَ مُتَوَقِّقًا عَلَى الْعَمَلِ. وَأَكْثَرُ الْمُرْجِعَةِ يَرَوْنَ أَنَّ الْإِمَانَ لَا يَتَبَعَضُ وَلَا يَنِيدُ وَلَا يَنْقُصُ، وَبَعْضَهُمْ يَقُولُ إِنَّ أَهْلَ الْقِبْلَةِ لَنْ يَدْخُلُوا النَّارَ مَهْمَا ارْتَكَبُوا مِنَ الْمَعَاصِي. انْظُرِ يَتَبَعَضُ وَلَا يَنِيدُ وَلَا يَنْقُولُ إِنَّ أَهْلَ الْقِبْلَةِ لَنْ يَدْخُلُوا النَّارَ مَهْمَا ارْتَكَبُوا مِنَ الْمَعَاصِي. انْظُرِ الْمَقَالَاتِ ١٩٧/ ١ - ١٢٥ الْفَرْقَ بَيْنَ الْفِرَقِ، ص [٠ - ٩] ٢ ٢ - ١٢٥ اللهَوْقَ بَيْنَ الْفِرَقِ، ص [٠ - ٩] ٢٠ ١ عَنْ الْفَرْقَ بَيْنَ الْفِرَقِ، ص [٠ - ٩] ٣٠ - ١٤٤ الْفُرْقَ بَيْنَ الْفِرَقِ، ص [٠ - ٩] ٣٠ - ١٤٤ الْقُرُقِ (ط. الْبَدْءَ وَالتَّارِيحَ ٥/١٤٤ - ١٤٤ الْخُطَطَ لِلْمَقْرِيزِيِّ ٢٠٤ ٣٥ - ٣٥٠ كُثَنَّافَ اصْطِلَاحَاتِ الْقُنُونِ (ط. بَيُرُوتَ) ٢٠٤٢ - ٢٥٦ كُثَنَّافَ اصْطِلَاحَاتِ الْقُنُونِ (ط.

<sup>(</sup>٣) ن، م: أَنْهُمْ.

<sup>(</sup>٤) (٤ - ٤) : سَاقِطٌ مِنْ (أ) ، (ب) .

<sup>(</sup>٥) ن، م: الْمَنْهِيّ عَنْهُ.". (١)

<sup>(</sup>١) أَبُو الْوَفَاءِ عَلِيُّ بْنُ عَقِيلِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ الْبَغْدَادِيُّ، مِنَ الْحَنَابِلَةِ الَّذِينَ حَالَفُوا الْمَذْهَبَ وَلَجَأُوا إِلَى التَّأُويلِ مِثْلُ ابْنِ الْجَوْزِيِّ، كَانَ يُعَظِّمُ الْحُلَّاجَ فَأَرَادَ الْخَنَابِلَةُ قَتْلَهُ. وُلِدَ سَنَةَ ٤٣١ وَتُؤُفِيِّ سَنَةَ ٥١٣. انْظُرْ تَرْجَمَتَهُ فِي الذَّيْلِ

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٦٣/١

لِابْنِ رَجَبٍ ١٤٢/ - ١٤٣/ ؛ شَذَرَاتِ الذَّهَبِ ٢٥٥ - ٤٠ ؛ لِسَانِ الْمِيزَانِ ٢٤٣ - ٢٤٤ ؛ الْأَعْلَامِ الْمُلْحَق ٥٠٣/٣ ؛ الْأَعْلَامِ مَا ١٢٩/٥ ؛ المُمُلْحَق ٥٠٣/٣ . و. مَرُوكِلْمَانَ GAL المُمُلْحَق ٥٠٣/٣ .

- (٢) وَالْقَاضِي: سَاقِطَةٌ مِنْ (أ) ، (ب) .
- (٣) أ، ب: وَأَبُو حَازِمٍ بْنُ الْقَاضِي أَبِي يَعْلَى ؛ ن، م: وَأَبُو حَازِمٍ. وَالصَّوَابُ أَبُو حَازِمٍ. وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَرَّاءِ الْمُتَوَفِّ سَنَةَ ٢٧٥. انْظُرِ الذَّيْلَ لِابْنِ رَجَبٍ ١٨٤/١ ١٨٥.
- (٤) ن، م: وَأَبُو الْخَطَّابِ الصَّغِيرُ. وَهُوَ حَطَأً. وَلَعَلَّ الصَّوَابَ " وَأَبُو يَعْلَى الصَّغِيرُ " وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَرَّاءِ أَبُو الْحُسَيْنِ صَاحِبُ كِتَابِ " طَبَقَاتِ الْخُنَابِلَةِ ". انْظُرِ الذَّيْلَ ١٧٦/١ ١٧٨.
- (٥) الْكَرَّامِيَّةُ هُمْ أَتْبَاعُ مُحَمَّدِ بْنِ كَرَّامٍ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ السِّجِسْتَانِيِّ الْمُتَوَقَّ فِي الْقُدْسِ سَنَةَ ٥٥ (انْظُرْ شَذَرَاتِ النَّهْمِ النَّهُمْ يُبَالِغُونَ فِي ذَلِكَ إِلَى حَدِّ التَّشْبِيهِ النَّهْمِ وَهُمْ يُوَافِقُونَ السَّلَفَ أَيْضًا فِي إِثْبَاتِ الْقَدَرِ وَالْقُولِ بِالْحِكْمَةِ، وَلَكِنَّهُمْ يُوَافِقُونَ الْمُعْتَزِلَةَ فِي وُجُوبِ وَالتَّجْسِيم، وَهُمْ يُوَافِقُونَ السَّلَفَ أَيْضًا فِي إِثْبَاتِ الْقَدَرِ وَالْقُولِ بِالْحِكْمَةِ، وَلَكِنَّهُمْ يُوَافِقُونَ الْمُعْتَزِلَةَ فِي وُجُوبِ وَالتَّجْسِيم، وَهُمْ يُوَافِقُونَ السَّلَفَ أَيْضًا فِي إِثْبَاتِ الْقَدَرِ وَالْقُولِ بِالْحِكْمَةِ، وَلَكِنَّهُمْ يُوافِقُونَ الْمُعْتَزِلَةَ فِي وُجُوبِ وَالتَّجْسِيم، وَهُمْ يُوافِقُونَ السَّلَفَ أَيْضًا فِي إِثْبَاتِ الْقَدَرِ وَالْقُولِ بِالْحِكْمَةِ، وَلَكِنَّهُمْ يُوافِقُونَ الْمُعْتَزِلَةَ فِي وُجُوبِ وَالتَّعْرِيُ وَاللَّهُ الْعَقْلِ وَفِي أَنَّ الْعَقْلَ يُحَيِّنُ وَيُقَبِّحُ قَبْلَ الشَّرْعِ. كَمَا يَعُدُّهُمُ الْأَشْعَرِيُّ وَالْمُونِ وَالنَّصْدِيقُ بِاللِّسَانِ دُونَ الْقَلْدِ. انْظُرِ الْمَقَالَاتِ ١٠٥٠ ٢ ؛ الْفِصَلَ لِالْبِن حَوْمٍ ٤/٥، لَقُرُولُ وَالتَّصْدِيقُ بِاللِّسَانِ دُونَ الْقَرْقَ بَيْنَ الْفِرَقِ ١٣٠٠ ١٣٧ ؛ التَبْصِيرَ فِي الدِينِ ٥٠ وَلَا الْمُشْرِكِينَ ١٧٠ ؛ الْقَرْقَ بَيْنَ الْفِرَقِ ١٣٠٠ ١٣٧ ؛ التَبْصِيرَ فِي الدِينِ ٢٠ ؛ الْقَرْقَ بَيْنَ الْفِرَقِ ١٣٠٠ ١٣٧ ؛ اعْتِقَادَاتِ فِرَقِ الْمُشْرِمِينَ وَالْمُشْرِكِينَ ١٧٠ .
  - (٦) هُمْ: سَاقِطَةٌ مِنْ (أ) ، (ب) .". (١)

٥٧١ - "وَافَقَهُمْ مِنَ الْأَشْعَرِيَّةِ وَالْكَرَّامِيَّةِ وَالشِّيعَةِ، وَمَنْ وَافَقَهُمْ مِنْ أَتْبَاعِ الْأَثِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهِمْ، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ لَمَّا اعْتَقَدُوا (١) أَنَّ الرَّبَّ فِي الْأَزَلِ كَانَ يَمْتَنِعُ مِنْهُ الْفِعْلُ وَالْكَلَامُ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ - وَكَانَ حَقِيقَةُ قَوْلِحِمْ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَمَّا اعْتَقَدُوا (١) أَنَّ الرَّبَ فِي الْأَزَلِ كَانَ يَمْتَنِعُ مِنْهُ الْفِعْلُ وَالْكَلَامُ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ لِكَوْنِ ذَلِكَ مُمْتَنِعًا لِنَفْسِهِ، وَالْمُمْتَنِعُ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْمَقْدُورِ - قَالُول عَلَى الْكَلَامِ وَالْفِعْلِ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ لِكَوْنِ ذَلِكَ مُمْتَنِعًا لِنَفْسِهِ، وَالْمُمْتَنِعُ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْمَقْدُورِ - صَارُوا (٢) حِزْبَيْنِ:

حِزْبًا قَالُوا: إِنَّهُ صَارَ قَادِرًا عَلَى الْفِعْلِ وَالْكَلَامِ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ قَادِرًا عَلَيْهِ [لِكَوْنِهِ صَارَ الْفِعْلُ وَالْكَلَامُ مُمْكِنًا بَعْدَ أَنْ كَلَ يَكُنْ قَادِرًا عَلَيْهِ [لِكَوْنِهِ صَارَ الْفِعْلُ وَالْكَلَامُ مُمْكِنًا بَعْدَ أَنْ كَانَ (٣) مُمُتَنِعًا، وَإِنَّهُ انْقَلَبَ مِنْ الإمْتِنَاعِ الذَّاتِيِّ إِلَى الْإِمْكَانِ الذَّاتِيِّ إِلَى الْإِمْتِنَاعِ الذَّاتِيِّ إِلَى الْإِمْكَانِ الذَّاتِيِّ إِلَى الْإِمْدَا قَوْلُ الْمُعْتَرِلَةِ، وَالْجُهُمِيَّةِ، وَهُو قَوْلُ الْكَرَّامِيَّةِ، وَأَئِمَةِ الشِيعَةِ كَالْهَاشِمِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ.

[وَحِزْبًا] قَالُوا (٥): صَارَ الْفِعْلُ ثُمْكِنًا بَعْدَ أَنْ كَانَ ثُمُتَنِعًا مِنْهُ، وَأَمَّا الْكَلَامُ، فَلَا يَدْخُلُ (٦) تَحْتَ الْمَشِيئَةِ، وَالْقُدْرَةِ، بَلْ هُوَ شَيْءٌ وَاحِدٌ لَازِمٌ لِذَاتِهِ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ كُلَّابٍ (٧)، وَالْأَشْعَرِيِّ وَمَنْ وَافَقَهُمَا.

<sup>(</sup>١) أَ: لِمَا قَالُوا اعْتَقَدُوا ؟ بِ: لَمَّا قَالُوا وَاعْتَقَدُوا.

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ١٤٣/١

- (٢) ن، م: وَصَارُوا.
- (٣) ن، م: وَغَيْرُهُمْ وَقَالُوا.
- (٤) ن (فَقَطْ): بَعْدَ مَا كَانَ.
- (٥) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ن) ، (م) .
  - (٦) ن (فَقَطْ) : فَلَا بُدَّ يَدْخُلُ، وَهُوَ خَطَأً.
- (٧) ابْنُ كُلَّابٍ (بِضَمِّ الْكَافِ وَتَشْدِيدِ اللَّامِ) هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ سَعِيدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ كُلَّابِ الْقُطَّانُ الْمُتَوَقَّ بَعْدَ سَنَةِ ٢٤٠ بِقَلِيلٍ. عَدَّهُ الشَّهْرَسْتَانِيُّ (الْمِلَلَ وَالنِّحَلَ ١/٥٨) وَالْأَشْعَرِيُّ (الْمَقَالَاتِ ١/٥٢) وَابْنُ طَاهِرٍ الْبَعْدَادِيُّ (الْمِلَلُ وَالنِّحُلَ ١/٥٨) وَالْأَشْعَرِيُّ (الْفِصَلَ ٥/٧٧) إِنَّهُ شَيْخُ قَدِيمٌ لِلْأَشْعَرِيَّةِ. وَقَالَ عَنْهُ ابْنُ حَزْمٍ (الْفِصَلَ ٥/٧٧) إِنَّهُ شَيْخُ قَدِيمٌ لِلْأَشْعَرِيَّةِ. وَقَالَ عَنْهُ ابْنُ حَزْمٍ (الْفِصَلَ ٥/٧٧) إِنَّهُ شَيْخُ قَدِيمٌ لِلْأَشْعَرِيَّةٍ. وَقَالَ عَنْهُ ابْنُ حَزْمٍ اللَّهِ ذَكْرَهَا الْأَشْعَرِيُّ فِي الْمَقَالَاتِ ٢/٢٠، ٢٠٣٢، ٢٥٥. وَانْظُرُ أَيْضًا عَنِ ابْنِ النَّدِيمِ صَ ١٨٥. وَانْظُرُ أَيْضًا عَنِ ابْنِ النَّدِيمِ صَ ١٨٥، و ١٨٥، و ١٨٥، و ١٨٥، و ١٨٥، و ١٨، و

١٧٦ - "وَأَيْضًا، فَإِنَّهُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ الَّذِي نَتَكَلَّمُ عَلَيْهِ، وَهُو تَقْدِيرُ أَنْ لَا يَكُونَ الْأَزَلِيُّ مُسْتَلْزِمًا لِتِلْكَ الْحُوَادِثِ، بَلْ كَانَتْ حَادِثَةً بَعْدَ أَنْ لَمْ تَكُنْ، فَيَلْزَمُ (١) أَنَّ الْعَالَمَ كَانَ حَالِيًا عَنْ جَمِيعِ الْحُوَادِثِ، ثُمُّ حَدَثَتْ (٢) الْحُوادِثِ، بَلْ كَانَتْ حَادِثٍ، وَهُو شَبِيهٌ بِقُولِ الْحُرَانِيِّينَ الْقَائِلِينَ (٣) بِالْقُدَمَاءِ الْخَمْسَةِ الْوَاجِبِ بِنَفْسِهِ، وَالْمَادَّةِ، وَالْمُدَّةِ، وَالْمُدَّةِ، وَالْمُدَّةِ، وَالْمُدَّةِ، وَالنَّفْسِ، وَالْمُدُولِي، كَمَا يَقُولُهُ دِيمُقْرَاطِيسُ (٤) ، وَابْنُ زَكْرِيَّا الطَّبِيبُ (٥) وَمَنْ. وَافَقَهُمَا، أَوْ بِقُولٍ يُحْكَى عَنْ بَعْض الْقُدَمَاءِ، وَهُوَ أَنَّ جَوَاهِرَ الْعَالَمُ (٦) أَزَلِيَّةٌ، وَهُوَ الْقَوْلُ بِقِدَمِ الْمُادَّةِ -

<sup>(</sup>١) ب (فَقَطْ): يَلْزَمُ.

<sup>(</sup>٢) أ، ب: حَدَثَ.

<sup>(</sup>٣) أ، ب: وَهُمْ مَنْ يَقُولُ.

<sup>(</sup>٤) وَهُوَ دِعُوقْرَيْطِسُ DEMOKRITOS الْفَيْلَسُوفُ الْيُونَانِيُّ الْمَشْهُورُ، وَقَدْ وُلِدَ فِي أَبَدِيرَا مِنْ أَعْمَالِ تَرَاقِيَا، وَلَكِنَّنَا لَا نَعْلَمُ تَارِيخَ وِلَادَتِهِ وَوَفَاتِهِ بِالضَّبْطِ، وَإِنَّمَا نَعْلَمُ أَنَّهُ اشْتَهَرَ حَوَالَيْ سَنَةَ ٢٠٤ ق. م. (انْظُرْ مَثَلًا بُرُوتَرَانْدِرَسِلَ: لَا نَعْلَمُ أَنَّهُ اشْتَهَرَ حَوَالَيْ سَنَةَ ٢٠٤ ق. م. (انْظُرْ مَثَلًا بُرُوتَرَانْدِرَسِلَ: تَارِيخَ الْفَلْسَفَةِ الْغَرْبِيَّةِ ١١٤/١، تَرْجَمَةَ الدُّكْتُورِ زَكِيِّ نَجِيبٍ مَحْمُود، الْقَاهِرَةِ، ١٩٥٤). وَهُوَ أَهَمُّ شَخْصِيَّاتِ الْمَدْرَسَةِ النَّرْبِيَّةِ وَمَذْهَبُهَا - كَمَا ذَكَرَ الْعَرَبُ فِيمَا بَعْدُ - هُوَ مَذْهَبُ الْقَائِلِينَ بِالْجُزْءِ الَّذِي لَا يَتَجَرَّأُ أَوْ بِالْجُوْهِرِ

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ١٥٦/١

الْفَرْدِ. وَانْظُرْ تَرْجَمَتَهُ وَمَذْهَبَهُ فِي الْكُتُبِ الْعَرَبِيَّةِ مِثْلِ طَبَقَاتِ الْأَطِبَّاءِ وَالْحُكَمَاءِ لِابْنِ جَلْجَلَ، ص [٠ - ٩] ٣ ؛ الْفَلَرَ وَانْظُرْ تَرْجَمَتَهُ وَمَذْهَبَهُ فِي الْكُتُبِ الْعَرَبِيَّةِ مِثْلِ طَبَقَاتِ الْأَطِبَّاءِ وَالْخُكَمَاءِ لِابْنِ الْقِفْطِيِّ، ص [٠ - ٩] ٨٢ ؛ الْمِلَلَ وَالنِّحَلَ ١٠٧/١ - ١٠٨، ١٢٨ - ١٢٨.

(٥) وَهُوَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ زَكْرِيًا الرَّازِيُّ الطَّبِيبُ وَالْفَيْلَسُوفُ الْمُتَوَقَّ سَنَةَ ٣١٣، وَهُوَ أَحُدُ الْقَائِلِينَ بِمَذْهَبِ الْجُوْهَرِ الْفَرْدِ مِنَ الْمُنْتَسِينَ إِلَى الْإِسْلَامِ. انْظُرْ تَرْجَمَتَهُ فِي طَبَقَاتِ الْأَطِبَّاءِ لِابْنِ جَلْجَلَ، ص ٧٧، ٧٧؛ ابْنُ الْإِسْلَامِ. انْظُرْ تَرْجَمَتَهُ فِي طَبَقَاتِ الْأَطِبَّاءِ لِابْنِ جَلْجَلَ، ص [٠ - ٩] ١، الْقِفْطِيّ، ٢٧١ - ٢٧٧؛ ابْنُ ظَهِيرٍ الْبَيْهَقِيُّ، تَارِيحَ حُكَمَاءِ الْإِسْلَامِ (دِمَشْقَ ٢٩٤١)، ص [٠ - ٩] ١، الْقَفْطِيّ، ٢٢. وَقَدْ تَكَلَّمَ الدُّكُتُورُ س. بِينِيسُ فِي كِتَابِهِ " مَذْهَبِ الذَّرَةِ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ " (تَرْجَمَةَ الدُّكْتُورِ مُحَمَّدِ عَبْدِ الْهَادِي ٢٧. وَقَدْ تَكَلَّمَ الدُّكْتُورِ مُحَمَّدِ عَبْدِ الْهَادِي اللَّانِيِّ بِالتَّفْصِيلِ، وَذَكَرَ (ص [٠ - ٩] ٠) قَوْلَ الرَّازِيِّ : إِنَّ الْقُدَمَاءَ أَلِي رَيْدَهُ، الْقَاهِرَةِ، ١٩٤٦) عَلَى مَذْهَبِ الرَّازِيِّ بِالتَّفْصِيلِ، وَذَكَرَ (ص [٠ - ٩] ٠) قَوْلَ الرَّازِيِّ : إِنَّ الْقُدَمَاءَ أَوِ الْجَوَاهِرَ خَمْسَةُ: الْبَارِيُّ وَالنَّفْسُ وَالْمُيُولَى وَالزَّمَانُ وَالْمَكَانُ. وَانْظُرْ نَفْسَ الْكِتَابِ ص [٠ - ٩] ٠) قَوْلَ الرَّانِيِّ الْقُلْمُ أَيْضًا: الْفِصَلَ لِلْإِبْنِ حَزْمٍ ٥ - ١٩٧٠.

(٦) ن، م: الْعَوَالِمِ.". (٦)

١٧٧-"تَقْدِيمِهِ فِي الصَّلَاةِ، وَأَحَادِيثَ أُحْرَ لَمْ أَذْكُرْهَا لِكَوْنِهَا لَيْسَتْ مِمَّا يُثْبِتُهُ (١) أَهْلُ الْحَدِيثِ.

[أدلة ابن حزم على أن الرسول نص على خلافة أبي بكر نصا جليا]

وَقَالَ أَبُو مُحُمَّدِ بِنُ حَزْمٍ فِي كِتَابِهِ فِي (٢) " الْمِلَلِ وَالنِّحَلِ " (٣) اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي الْإِمَامَةِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لَمْ يَسْتَخْلِفْ أَحَدًا، ثُمُّ اخْتَلَفُوا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لَمْ يَسْتَخْلِفْ أَحَدًا، ثُمُّ اخْتَلَفُوا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لَمْ يَسْتَخْلِفْ أَحَدًا، ثُمُّ اخْتَلَفُوا (٥) فَقَالَ بَعْضُهُمْ: [لَكِنْ] (٦) لَمَّا اسْتَخْلَفَ أَبَا بَكْرٍ (٧) عَلَى الصَّلَاةِ كَانَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى أَنَّهُ أَوْلاَهُمْ بِالْإِمَامَةِ وَالْخِلَافَةِ عَلَى الْأَمْرِ (٨) . وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا، وَلَكِنْ كَانَ أَبْيَنَهُمْ (٩) فَضْلًا فَقَدَّمُوهُ لِذَلِكَ. وَقَالَتْ طَائِقَةُ: بَلْ نَصَّ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – عَلَى اسْتِخْلَافِ أَبِي بَكْرٍ بَعْدَهُ عَلَى أُمُورِ النَّاسِ وَقَالَتُ طَائِقَةُ: بَلْ نَصَّ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – عَلَى اسْتِخْلَافِ أَبِي بَكْرٍ بَعْدَهُ عَلَى أُمُورِ النَّاسِ

وَقَالَتْ طَائِفَةُ: بَلْ نَصَّ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – عَلَى اسْتِخْلَافِ أَبِي بَكْرٍ بَعْدَهُ عَلَى أُمُورِ النَّاسِ نَصًّا جَلِيًّا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَكِمَذَا نَقُولُ لِبَرَاهِينَ، أَحَدُهَا إِطْبَاقُ النَّاسِ كُلُّهُمْ،

<sup>(</sup>١) ن (فَقَطْ) : يُبَيِّنُهُ.

<sup>(</sup>٢) فِي سَاقِطَةٌ مِنْ (أ) ، (ب) .

<sup>(</sup>٣) الْفِصَلُ فِي الْمِلَلِ وَالْأَهْوَاءِ وَالنِّحَلِ " وَالْكَلَامُ التَّالِي فِي ١٧٦/٤ تَحْقِيقُ د. مُحَمَّد إِبْرَاهِيم نَصْر، د. عَبْدُ الرَّحْمَنِ عُمَيْرة، ط. عُكَاظٍ، الرِّيَاضُ ٤٠٢/١ \ ١٩٨٢ .

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢٠٩/١

- (٤) : ف الْفِصَالُ: قَدِ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي هَذَا فَقَالَتْ. .
  - (٥) ثُمُّ اخْتَلَفُوا: لَيْسَتْ فِي (ف).
  - (٦) لَكِنْ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) .
  - (٧) ف: أَبَا بَكْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -
    - (٨) ف: الْأُمُور.
- (٩) أَبْيَنَهُمْ: كَذَا فِي (م) ، (ف) ، وَفِي (ن) ، (م) ، (أ) : أَثْبَتَهُمْ.". (١)

١٧٨ - "حَقًّا فَقَدْ قَالَهُ بَعْضُهُمْ، وَإِنْ كَانَ الحُقُّ هُوَ نَقِيضَهُ فَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ ذَلِكَ. فَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ لَمْ يَخْوُجِ الحُقُّ عَنْ أَهْلِ السُّنَّةِ.

[قول الراوندية بالنص على خلافة العباس]

وَأَيْضًا فَلَوْ قُدِّرَ أَنَّ الْقَوْلَ بِالنَّصِّ هُوَ الْحُقُّ لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ حُجَّةٌ لِلشِّيعَةِ، فَإِنَّ الرَّاوَنْدِيَّةَ (١) تَقُولُ بِالنَّصِّ عَلَى الْعَبَّاسِ كَمَا قَالُوا هُمْ بِالنَّصِّ عَلَى عَلِيّ.

قَالَ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى وَغَيْرُهُ: " وَاخْتَلَفَ الرَّاوَنْدِيَّةُ فَذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ إِلَى أَنَّ النَّبِيَّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَارْتَدَّتْ نَصَّ عَلَى الْعَبَّاسِ بِعَيْنِهِ وَاسْمِهِ، وَأَعْلَنَ ذَلِكَ وَكَشَفَهُ وَصَرَّحَ بِهِ، وَأَنَّ الْأُمَّةَ جَحَدَتْ (٢) هَذَا النَّصَّ وَارْتَدَّتْ وَحَالَفَتْ أَمْرَ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – (٣) عِنَادًا. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّ النَّصَّ عَلَى الْعَبَّاسِ وَوَلَدِهِ مِنْ بَعْدِهِ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ " (٤) يَعْنِي هُو نَصُّ حَفِيٍّ.

فَهَذَانِ قَوْلَانِ لِلرَّاوَنْدِيَّةِ كَالْقَوْلَيْنِ لِلشِّيعَةِ، فَإِنَّ الْإِمَامِيَّةَ تَقُولُ: إِنَّهُ نَصَّ عَلَى [عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ] - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - (٥) مِنْ طَرِيقِ التَّصْرِيح وَالتَّسْمِيَةِ

<sup>(</sup>١) سَبَقَتِ الْإِشَارَةُ مِنْ قَبْلُ ص ١٤ ت ٤ إِلَى الرَّاوَنْدِيَّةِ الْقَائِلِينَ بِإِمَامَةِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَإِلَى مَا ذَكَرَهُ الْأَشْعَرِيُّ عَنْهُمْ فِي الْمُقَالَاتِ ١٤، وَالرَّازِيُّ فِي اعْتِقَادَاتِ فِرَقِ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُشْرِكِينَ، ص ٦٣. وَسَيَرِدُ بَعْدَ الْأَشْعَرِيُّ عَنْهُمْ فِي الْمَقَالَاتِ ١٥٤/، وَالرَّازِيُّ فِي اعْتِقَادَاتِ فِرَقِ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُشْرِكِينَ، ص ٦٣. وَسَيَرِدُ بَعْدَ قَلِيلٍ كَلَامُ ابْنِ حَزْمٍ عَنْهُمْ فِي الْفِصَلِ ١٥٤/٤.

<sup>(</sup>٢) أ، ب: كَفَرَتْ.

<sup>(</sup>٣) أ، ب: أَمْرَ الرَّسُولِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -.

<sup>(</sup>٤) يَقُولُ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى فِي كِتَابِهِ " الْمُعْتَمَدِ فِي أُصُولِ الدِّينِ " ص ٢٢٣: " وَذَهَبَ قَوْمٌ مِنَ الرَّاوَنْدِيَّةِ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ ".

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ١/٩٣

(٥) ن، م: عَلِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، أ، ب: عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ.". (١)

١٧٩-"الْحَفِيِّ الَّذِي يَحْتَاجُ إِلَى تَأْمُّلٍ لِمَعْنَاهُ. وَحُكِيَ عَنِ الْجَارُودِيَّةِ مِنَ الزَّيْدِيَّةِ (١) أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - نَصَّ عَلَى عَلِيّ بِصِفَةٍ لَمْ تَكُنْ تُوجَدُ إِلَّا فِيهِ، لَا مِنْ جِهَةِ التَّسْمِيَةِ.

فَدَعْوَى الرَّاوَنْدِيَّةِ فِي النَّصِّ مِنْ حِنْسِ دَعْوَى الرَّافِضَةِ، وَقَدْ ذُكِرَ فِي الْإِمَامِيَّةِ أَقْوَالُ أُحَرُ.

قَالَ [أَبُو مُحَمَّدِ] بِنُ حَزْمٍ (٢) " اخْتَلَفَ الْقَائِلُونَ بِأَنَّ الْإِمَامَةَ (٣) لَا تَكُونُ (٤) إِلَّا فِي صَلِيبَةِ قُرَيْشٍ (٥) ، فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: هِيَ جَائِزَةٌ فِي

وَقَالَتْ طَائِفَةُ: لَا يَجُوزُ الْخِلَافَةُ إِلَّا فِي وَلَدِ الْعَبَّاسِ [بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ] (٣) ، وَهُمُ الرَّاوَنْدِيَّةُ (٤) .

وَقَالَتْ طَائِفَةُ: لَا تَجُوزُ [الخِلَافَةُ] (٥) إِلَّا فِي وَلَدِ عَلِيّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ (٦).

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: لَا تَخُوزُ [الْخِلَافَةُ] (٧) إِلَّا فِي وَلَدِ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ (٨) (\* ثُمَّ قَصَرُوهَا (٩) عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَبْدِ اللّهِ عَلْمَ عَبْدِ اللّهِ عَلْمَ عَبْدِ اللّهِ عَلْمَ عَبْدِ اللّهِ عَلْمَ عَلْمَ عَلْمِ عَلْمَ عَلْمَ عَلْمَ عَلْمَ عَلْمَ عَلَالِمِ اللّهِ عَلْمَ عَلَاللّهِ عَلْمَ عَلَالِمُ عَلْمَ عَلْمَ عَلَا عَلَاللّهِ عَلَيْمِ عَلْمِ عَلْمَ عَلَيْمَ

<sup>(</sup>١) ن، م: الجُتَارُودِيَّةِ وَالزَّيْدِيَّةِ. وَهُوَ حَطَأٌ. وَالجُنَارُودِيَّةُ هُمْ مِنْ فِرَقِ الزَّيْدِيَّةِ وَيَنْتَسِبُونَ إِلَى مَنْ يُعْرَفُ بِأَبِي الجُتَارُودِ. انْظُرْ عَنْ مَذْهَبِهِمْ: مَقَالَاتِ الْإِسْلَامِيِّينَ ١٣٣/١ - ١٣٥؛ الْمِلَلَ وَالنِّحُلُ ١٤٠١ - ١٤١؛ الْفَرْقَ بَيْنَ الْفِرَقِ، ٢٢ - ٢٤.

<sup>(</sup>٢) ن، م: ابْنُ حَزْمٍ. وَالْكَلَامُ التَّالِي فِي (ف) ١٥٤/٤. وَأُوَّلُهُ فِي (ف): وَاخْتَلَفَ.

<sup>(</sup>٣) ن: الْإِمَامِيَّةَ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

<sup>(</sup>٤) ف: لَا تَحُوزُ.

<sup>(</sup>٥) ف ٤/٤ : صُلْبَةِ؛ أَ، ب: صِبْيَةِ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ، وَهُوَ الَّذِي فِي (ن) ، (م) وَالْمَعْنَى أَنَّ الْإِمَامَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا فِي قُرَشِيِّ حَالِصِ النَّسَبِ. وَفِي " أَسَاسِ الْبَلَاغَةِ " لِلزَّمَحْشَرِيِّ، مَادَّةِ: " صَلَبَ ": عَرَبِيُّ صَلِيبٌ: حَالِصُ النَّسَب.". (٢)

١٨٠- "جَمِيعِ وَلَدِ فِهْرِ بْنِ مَالِكِ بْنِ النَّصْرِ (١) ؛ وَهَذَا قَوْلُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَجُمْهُورِ الْمُرْجِئَةِ (٢) وَبَعْضِ الْمُعْتَزِلَةِ.

<sup>(</sup>١) ف: فِهْر بْن مَالِكِ فَقَطْ.

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ١٠٠/٥

<sup>(</sup>٢) منهاج السنة النبوية ٢/١ ٥٠

- (٢) ن، م: جُمْهُورِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْمُرْجِئَةِ.
- (٣) بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) .
  - (٤) ف: وَهُوَ قَوْلُ الرَّاوَنْدِيَّةِ.
  - (٥) الْخِلَافَةُ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) .
- (٦) ن، م: عَلِيّ بْن أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -.
  - (٧) الْخِلَافَةُ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) .
- (٨) ن، م: جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -.
  - (٩) ف: ثُمُّ قُصُورُهَا، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.
- (١٠) مَا بَيْنَ النَّجْمَتَيْنِ سَاقِطُ مِنْ (أ) ، (ب) . وَتَرْجَمَةُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعَاوِيَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَاوِيَة بْنِ مَتَعَلِّبًا عَلَيْهَا أَيَّامَ وَفِيهَا (ص ٢٦٤) : قَالَ أَبُو نُعَيْمٍ فِي تَارِيخِهِ: قَدِمَ الْمَدَايِنَ مُتَعَلِّبًا عَلَيْهَا أَيَّامَ وَيْ لِسَانِ الْمِيزَانِ ٣٢٣ ٣٦٣، وَفِيهَا (ص ٣٦٤) : قَالَ أَبُو نُعَيْمٍ فِي تَارِيخِهِ: قَدِمَ الْمَدَايِنَ مُتَعَلِّبًا عَلَيْهَا أَيَّامَ مَرْوَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَمَعَهُ أَبُو جَعْفَرٍ الْمَنْصُورُ، فَبَقِيَ مِنْ سَنَةِ (٢٨) إِلَى انْقِضَاءِ سَنَةِ (٢٩) ، ثُمُّ هَرَبَ إِلَى حُرَاسَانَ فَسَجَنَهُ أَبُو مُسْلِمٍ إِلَى أَنْ مَاتَ مَسْجُونًا سَنَةَ إِحْدَى وَثَلَا ثِينَ وَمِائَةٍ. ثُمُّ نَقَلَ ابْنُ حَجَرٍ عَنِ البِّنِ حَزْمٍ قَوْلَهُ: كَانَ عَبْدُ اللّهِ بْنُ مُعَاوِيَةَ رَدِيَّ الدِّينِ مُعَطِّلًا يَصْحَبُ الدَّهْرِيَّةَ.". (١)

١٨١- "وَمِثْلِ قَوْلِهِ: " «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ» ". وَقَدْ رُوجِعَ فِي ذَلِكَ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ، فَصَلَّى بِهِمْ مُدَّةً مَرَضِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مِنْ يَوْمِ الْخَمِيسِ إِلَى يَوْمِ الْخَمِيسِ إِلَى يَوْمِ الْخَمِيسِ إِلَى يَوْمِ الْاَثْنَيْنِ، وَحَرَجَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَرَّةً فَصَلَّى بِهِمْ جَالِسًا، وَبَقِيَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي بِأَمْرِهِ سَائِرَ الصَّلُواتِ، وَكَشَفَ السِّتَارَةَ يَوْمَ مَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَرَّةً فَصَلَّى بِهِمْ جَالِسًا، وَبَقِي أَبُو بَكْرٍ يُصلِّى بِأَمْرِهِ سَائِرَ الصَّلُواتِ، وَكَشَفَ السِّتَارَةَ يَوْمَ مَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ مَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ مَلَّةٍ مَلَكُونَ خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ فَسُّرَ بِذَلِكَ (١) ، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ آخِرَ صَلَاةٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَتْ خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ، وَقِيلَ: لَيْسَ كَذَلِكَ .

وَمِثْلِ قَوْلِهِ فِي [الْحَدِيثِ] (٢) الصَّحِيحِ عَلَى مِنْبَرِهِ: " «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أَهْلِ (٣) الْأَرْضِ خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا، لَا يَبْقَيَنَ فِي الْمَسْجِدِ حَوْحَةٌ إِلَّا سُدَّتْ إِلَّا حَوْحَةَ أَبِي بَكْرٍ» " (٤) .

<sup>(</sup>١) هَذِهِ الْأَحْبَارُ جَاءَتْ فِي كُتُبِ السِّيرَةِ، انْظُرْ مَثَلًا: سِيرَةَ ابْنِ هِشَامٍ ٢٩٨/٤ - ٣٠٦؛ جَوَامِعَ السِّيرَةِ لِلْبْنِ مِثَامِ ٢٦٢ - ٢٦٥، وَجَاءَتْ بَعْضُ هَذِهِ الْأَحْبَارِ فِي كُتُبِ السُّنَّةِ فِي أَحَادِيثَ عَنْ عَائِشَةَ وَأَنَسٍ - رَضِيَ كُرُمٍ، ص ٢٦٢ - ٢٦٥، وَجَاءَتْ بَعْضُ هَذِهِ الْأَحْبَارِ فِي كُتُبِ السُّنَّةِ فِي أَحَادِيثَ عَنْ عَائِشَةَ وَأَنَسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -. انْظُرْ مَثَلًا: الْبُحَارِيَّ ١٣٩٨ - ١٤٠ (كِتَابُ الْأَذَانِ، بَابُ مَنْ أَسْمَعَ النَّاسَ تَكْبِيرَ الْإِمَامِ) ، ١٤٧/١ (كِتَابُ اللَّهُ وَتُعَلِي اللَّهُ عَنْهُ اللَّهُ مَنْ رَجَعَ الْقَهْقَرَى اللَّهِ سَكَابُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَالَى: لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِحْوَتِهِ آيَاتُ فِي صَلَاتِهِ) ، ١٤٧/٤ (كِتَابُ اللَّهُ تَعَالَى: لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِحْوَتِهِ آيَاتُ

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٧/٣٠٥

لِلسَّائِلِينَ) ، ١٢/٦ - ١٣ (كِتَابُ الْمَغَازِي، بَابُ مَرَضِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَوَفَاتِهِ) ، ٩٧/٩ - لِلسَّائِلِينَ) ، ١٢/٦ - ١٢/٥ (كِتَابُ الْمُسْنَدَ (ط. الْحَلَمِيِّ) ٩٨ (كِتَابُ الْاعْتِصَامِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، بَابُ مَا يُكُرَهُ مِنَ التَّعَمُّقِ وَالنِّزَاعِ فِي الْعِلْمِ) ؛ الْمُسْنَدَ (ط. الْحَلَمِيِّ) ٩٨ (كِتَابُ الْعُلْمِ) ؛ الْمُسْنَدَ (ط. الْحَلَمِيِّ) ٩٨ (٣٦١/٥ .

- (٢) الْحُدِيثِ: زِيَادَةٌ فِي (أ) ، (ب) .
- (٣) أَهْلِ: سَاقِطَةٌ مِنْ (أ) ، (ب) .
- (٤) جَاءَ هَذَا الْحَدِيثُ فِي قِسْمِهِ الْأَوَّلِ إِلَى قَوْلِ النَّبِيّ: لَا تَّخَذْتُ أَبًا بَكْرٍ حَلِيلًا، فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ عَنْ عَدَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَأَمَّا الْحَدِيثُ مِحَذِهِ الْأَلْفَاظِ فَقَدْ جَاءَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْبُحَارِيِّ ١٩٦٨ (كِتَابُ الصَّكَابَةِ، وَأَمَّا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: " إِنَّ اللَّهَ حَيَّرَ عَبْدًا بَيْنَ الدُّنْيَا وَبَيْنَ مَا عِنْدَهُ. . . الْحُدِيثَ، وَهُوَ فِي الْبُحَارِيِّ ٥/٤ (كِتَابُ فَضَائِلِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، بَابُ مَنَاقِبِ الْمُهَاجِرِينَ، بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : سُدُّوا الْأَبُوابِ إِلَّا بَابُ مَنَاقِبِ الْمُهَاجِرِينَ، بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : سُدُّوا الْأَبُوابِ إِلَّا بَابُ مَنَاقِبِ الْمُهَاجِرِينَ، بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : سُدُّوا الْأَبُوابِ إلَّا بَابُ مَنَاقِبِ الْمُهَاجِرِينَ، بَابُ فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ، بَابُ مِنْ فَضَائِلِ أَبِي بَكْرٍ . . ) ؛ سُنَنِ بَابُ مَنْ فِي بَكْرٍ ) ؛ مُسْلِمٍ ٤/٤٥ / ١٨٥٥ ١٨٥٥ (كِتَابُ فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ، بَابُ مِنْ فَضَائِلِ أَبِي بَكْرٍ . . ) ؛ سُنَنِ الْمَرْمِذِيِّ مُ ١٨٤/٢ (كِتَابُ الْمُسْنَدِ (ط. الْحَلَيْقِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ ) وَالْحَدِيثُ فِيهِ عَنْ عَائِشَةً. وَقَالَ التِرْمِذِيُ وَ الْمُسْنَدِ (ط. الْحَلَيِيُّ مَكُنْ الْاسْتِطْرَاقُ مِنْهَا لِاسْتِقْرَابِ الْوُصُولِ إِلَى مَكَانِ وَقِي الْبَارِي " ١٤/٤ ؟ وَالْحُوْمَةُ طَاقَةٌ فِي الْجِدَارِ وَقِي الْمَسْفَرَافِ وَلَا يُشْتَوْرَابِ الْوُصُولِ إِلَى مَكَانِ مَطُلُومَ وَلَا يُشْتَرَطُ عُلُوهُمَا، وَحَيْثُ تَكُونُ سُفْلَى يُمْكِلُ الْاسْتِطْرَاقُ مِنْهَا لِاسْقِورَابِ الْوُصُولِ إِلَى مَكَانِ مَطْلُومِ الْنَالِ اللَّهُ عَلَى الْمَالِلُهُ عَلَيْهُ الْمُسْتَعِلُومَ الْمُسْتَعِلُومَ وَلَا يُسْتَعَلِّ مَلَى الْمُعْلَى الْمُسْتَعِيْولِ الْمَالِمُ الْمُسْتَعِلِهُ الْمُسْتَعِيْقُ الْمُسْتَعِلُومَ الْمُعْلِقُ الْمُسْتَعِلِهُ الْمُسْتَعِيْلُ الْمُسْتِعِيْنَ الْمُلْمُ الْمُعْلِقُ الْمُسْتِعِ الْمُعْلِ الْمُعْرَافِ الْمُع

١٨٢-"اتْنَيْنِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: تَنْعَقِدُ بِبَيْعَةِ وَاحِدٍ، فَلَيْسَتْ هَذِهِ أَقْوَالَ أَثِمَّةِ السُّنَّةِ (١).

بَلِ الْإِمَامَةُ عِنْدَهُمْ تَثْبُتُ بِمُوَافَقَةِ أَهْلِ الشَّوْكَةِ عَلَيْهَا، وَلَا يَصِيرُ الرَّجُلُ إِمَامًا حَتَّى يُوَافِقَهُ أَهْلُ الشَّوْكَةِ عَلَيْهَا (٢) الَّذِينَ يَحْصُلُ بِطَاعَتِهِمْ لَهُ مَقْصُودُ الْإِمَامَةِ، فَإِنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْإِمَامَةِ إِنَّا يَحْصُلُ بِالْقُدْرَةِ وَالسُّلُطَانِ، فَإِذَا بُويعَ النَّذِينَ يَحْصُلُ بِالْقُدْرَةُ وَالسُّلُطَانُ صَارَ إِمَامًا.

وَلِمُذَا قَالَ أَثِمَّةُ السَّلَفِ (٣): مَنْ صَارَ لَهُ قُدْرَةٌ وَسُلْطَانٌ يَفْعَلُ بِهِمَا (٤) مَقْصُودَ الْوِلاَيَةِ، فَهُوَ مِنْ أُولِي الْأَمْرِ اللَّهِ بِطَاعَتِهِمْ مَا لَمْ يَأْمُرُوا بِمَعْصِيَةِ اللَّهِ، فَالْإِمَامَةُ مُلْكُ وَسُلْطَانٌ، وَالْمُلْكُ لَا يَصِيرُ مُلْكًا بِمُوافَقَةِ وَاحِدٍ وَلَا النَّذِينَ أَمَرَ اللَّهُ بِطَاعَتِهِمْ مَا لَمْ يَأْمُرُوا بِمَعْصِيَةِ اللَّهِ، فَالْإِمَامَةُ مُلْكُ وَسُلْطَانٌ، وَالْمُلْكُ لَا يَصِيرُ مُلْكًا بِذَلِكَ. وَهَكَذَا كُلُّ أَمْرٍ يَفْتَقِرُ النَّنَيْنِ وَلَا أَرْبَعَةِ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ مُوافَقَةُ هَؤُلَاءِ تَقْتَضِي مُوافَقَةَ غَيْرِهِمْ بِحَيْثُ يَصِيرُ مُلْكًا بِذَلِكَ. وَهَكَذَا كُلُّ أَمْرٍ يَفْتَقِرُ إِلَى النَّهُ عَنْهُ وَلِيعَ عَلِيْ وَلِهَ اللَّهُ عَلَيْهِ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِحُصُولِ مَنْ يُمْكِنُهُمُ التَّعَاوُنُ عَلَيْهِ؛ وَلِمِنَا لَمَّا بُويعَ عَلِيٌّ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – (٥) وَصَارَ مَعَهُ شَوْكَةٌ صَارَ إِمَامًا.

وَلَوْ كَانَ جَمَاعَةٌ فِي سَفَرٍ فَالسُّنَّةُ أَنْ يُؤَمِّرُوا أَحَدَهُمْ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: " «لَا يَجِلُّ لِثَلَاثَةٍ يَكُونُونَ فِي سَفَرٍ إِلَّا أَنْ يُؤَمِّرُوا

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ١/٢٥

(١) انْظُرِ الْكَلَامَ عَمَّا يَصِحُّ بِهِ عَقْدُ الْإِمَامَةِ فِي الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ لِأَبِي الْحَسَنِ الْمَاوَرْدِيِّ، ص [٠ - ٩] - ٧، الْقَاهِرَةُ، ١٢٩٨؛ الْفِصَلِ لِلْبْنِ حَزْمٍ ١٣/٥ - ١٨؛ مَقَالَاتِ الْإِسْلَامِيِّينَ، ١٣٣/٢، أُصُولِ الدِّينِ، ص ٢٨٠ - ٢٨٠.

- (٢) عَلَيْهَا: سَاقِطَةٌ مِنْ (أ) ، (ب) .
  - (٣) أ، ب: أُئِمَّةُ السُّنَّةِ.
    - (٤) ن، م، أ: بِهِ.
- (٥) ن، م: عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ -.". (١)

١٨٣ - "بِالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ. [وَسَائِرُ أَئِمَّةِ السُّنَّةِ عَلَى تَقْدِيمٍ عُثْمَانَ، وَهُوَ مَذْهَبُ جَمَاهِيرِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَعَلَيْهِ يَدُلُّ النَّصُّ وَالْإِجْمَاعُ وَالِاعْتِبَارُ] (١) .

وَأَمَّا مَا يُحْكَى عَنْ بَعْضِ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنْ تَقْدِيمِ جَعْفَرٍ أَوْ تَقْدِيمِ طَلْحَةَ أَوْ نَحْو ذَلِكَ، فَذَلِكَ فِي أُمُورٍ تَخْصُوصَةٍ لَا تَقْدِيمًا عَامًّا، [وَكَذَلِكَ مَا يُنْقَلُ عَنْ بَعْضِهِمْ فِي عَلِيّ] (٢) .

<sup>(</sup>١) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ن) ، (م) .

<sup>(</sup>٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ن) ، (م) . وَقَدْ ذَكَرَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ السَّقَارِينِيُّ فِي كِتَابِهِ " لَوَائِحُ الْأَنْوارِ الْبَهِيَّةِ " الْمَعْرُوفُ بِشَرْحِ عَقِيدَةِ السَّقَارِينِيِّ ٢٠، ٣٤ اتِّقَاقَ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ عَلَى تَفْضِيلِ أَبِي بَكْرٍ مُحَ عَقِيدَةِ السَّقَارِينِيِّ ٢٠، ٣٤ اتِقَاقَ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ عَلَى تَفْضِيلِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، أَنَّ الْأَفْضَلَ بَعْدَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا اللَّهُ عَنْهُمَانُ بْنُ عَقَّانَ ثُمُّ عَلِيُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَجَزَمَ الْكُوفِيُّونَ - وَمِنْهُمْ شُفْيَانُ القَّوْرِيُّ - بِتَفْضِيلِ عَلِيٍّ عَلَى عُثْمَانَ، وَقِيلَ بِالْوَقْفِ عَنِ التَّفْضِيلِ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَجَزَمَ الْكُوفِيُّونَ - وَمِنْهُمْ شُفْيَانُ القَوْرِيُّ - بِتَفْضِيلِ عَلِيٍّ عَلَى عُثْمَانَ، وَقِيلَ بِالْوَقْفِ عَنِ التَّفْضِيلِ بَيْنَهُمَا، وَهُو رَوَايَةٌ عَنْ مَالِكٍ، فَقَدْ حَكَى أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَازِرِيُّ عَنِ الْمُدَوَّنَةِ أَنَّ مَالِكًا سُئِلَ: أَيُّ النَّاسِ أَفْضَلُ بَيْنِهُمْ، وَهُو رَوَايَةٌ عَنْ مَالِكٍ، فَقَدْ حَكَى أَبُو عَبْدِ اللّهِ الْمَازِرِيُّ عَنِ الْمُدَوِّيَةِ أَنَّ مَالِكًا سُئِلَ! أَيُّ النَّاسِ أَفْضَلُ بَيْنِهُمْ الْقَالَ: أَبُو بَكْرٍ ثُمُّ عُمَلُ ثُمَّ عَلَى اللَّهُ وَعَلِي وَعَلِي وَعَلَى اللَّهُ وَعَلِي وَعَلَى اللَّهُ وَعَلِي عَنْهِ الْمَوْلِي عَنْهِ اللَّهُ وَعَلِي وَعَلَى اللَّهُ وَعَلِي عَنْهُمُ الْإِمَامُ مَالِكُ وَيَعْنَى الْقَطَّانُ وَابْنُ مَعِينٍ ". وَانْظُرُ فِي أَمْرِ الْمُقَاضَلَةِ بَيْنَ عُثْمَانَ وَعَلِيٍّ مَرْمِي الللَّهُ لِمَامُ مَالِكُ وَيَعْنَى الْقُولُ وَابْنُ مَعِينٍ ". وَانْمُ مَالِكُ وَيَعْنَى الْقُطَانُ وَابْنُ مَعِينٍ ". وَانْطُرُ فِي أَمْرِ الْمُقَاضَلَةِ بَيْنَ عُثْمَانَ وَعَلِيٍ مَنْ هُمُ وَلَوْ اللَّهُ وَلِي الللَّهُ عَلَى الْمُعْلَى وَلَوْلُولُ عَلَى الْمُعْمَلِ عَنْ الْمُقَاضَلَةِ بَيْنَ عُثْمَانَ وَعَلِيٍ مَنْ عَلَى الللَّهُ عَلَى الللَّهُ وَاللَّهُ مَا اللَّهُ وَقُدْ الْمُ الْمُعْلَى الللَّهُ وَاللَّهُ عَلَى اللْهُ عَلَوْلَ اللَّهُ مَالِكُ وَلَا اللَّهُ مُولِلُ اللَّهُ مُلْكُونَ الْمُعْمَلِ بُنَ

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ١/٢٧٥

الْحَنَفِيُّ: شَرْحِ الطَّحَاوِيَّةِ (ط. دَارِ الْبَيَانِ) ، ص [٠ - ٩] ٨٥؛ الْأَشْعَرِيُّ: مَقَالَاتِ الْإِسْلَامِيِّينَ ١٣١/٢؛ الْخُويْنِيُّ: الْإِرْشَادِ، ص [٠ - ٩] ٣١؛ الْعَقَائِدِ الْعَضُدِيَّةِ لِلْإِيجِيِّ بِشَرْحِ الدَّوَانِيِّ (تَحْقِيقُ د. سُلَيْمَان دُنْيَا) ٢٣٦/٢ - ٢٤٢، ١٩٥٨.". (١)

١٨٤ - "أَبِي يَعْلَى وَأَبِي الْمَعَالِي فِي أَوَّلِ قَوْلِهِ (١) ، فَهَؤُلَاءِ يَتَوَجَّهُ رَدُّ النُّفَاةِ إِلَيْهِمْ (٢) . وَأَمَّا مَنْ نَفَى الصِّفَاتِ وَالْأَحْوَالَ جَمِيعًا، كَأَبِي عَلِيٍّ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ، فَهَؤُلاءِ يُسَلِّمُونَ ثُبُوتَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَحْكَامِ، وَأَمَّا مَنْ نَفُى الصِّفَاتِ وَالْأَحْوَالَ جَمِيعًا، كَأَبِي عَلِيٍّ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ، فَهَؤُلاءِ يُسَلِّمُونَ ثُبُوتَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَحْكَامِ، وَيَعْكُمُ بِذَلِكَ وَنُسَمِّيهِ بِذَلِكَ.

فَإِذَا قَالُوا لِبَعْضِ الصِّفَاتِيَّةِ: أَنْتُمْ ثُوَافِقُونَ عَلَى أَنَّهُ حَالِقٌ عَادِلٌ، وَإِنْ لَمْ يَقُمْ بِذَاتِهِ حَلْقٌ وَعَدْلٌ، فَكَذَلِكَ حَيُّ عَلِيمٌ قَدِيرٌ.

قِيلَ: مُوَافَقَةُ هَؤُلاءِ لَكُمْ لَا تَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِكُمْ، فَالسَّلَفُ وَالْأَئِمَّةُ وَجُمْهُورُ الْمُثْبِتَةِ يُخَالِفُونَكُمْ جَمِيعًا، وَيَقُولُونَ: إِنَّهُ يَقُومُ بِذَاتِهِ أَفْعَالُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

ثُمُّ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ دَلَّتْ عَلَى حَلْقٍ وَرِزْقٍ، كَمَا دَلَّ مُتَكَلِّمٌ وَمُرِيدٌ عَلَى كَلَامٍ وَإِرَادَةٍ، وَلَكِنَّ هَؤُلاءِ النُّفَاةِ جَعَلُوا الْمُتَكَلِّمُ وَمُرِيدٌ عَلَى كَلامٍ وَإِرَادَةٍ، وَلَكِنَّ هَؤُلاءِ النُّفَاةِ جَعَلُوا الْمُتَكَلِّمُ وَالْعَلِيمَ وَالْقَدِيرَ لَا تَدُلُّ عَلَى مَعَانٍ لَا قَائِمَةً وَالْمُرِيدَ وَالْعَلِيمَ وَالْقَدِيرَ لَا تَدُلُّ عَلَى مَعَانٍ لَا قَائِمَةً بِهِ وَلَا مُنْفَصِلَةً عَنْهُ، وَجَعَلُوا كُلُّ مَا وَصَفَ الرَّبُّ بِهِ نَفْسَهُ مِنْ كَلَامِهِ وَمَشِيئَتِهِ وَحُبِّهِ وَبُغْضِهِ وَرِضَاهُ وَغَضَبِهِ إِنَّمَا هِي خَلُوقَاتٌ مُنْفَصِلَةً عَنْهُ، فَجَعَلُوهُ مَوْصُوفًا بِمَا هُوَ مُنْفَصِلٌ عَنْهُ، فَخَالَفُوا صَرِيحَ الْعَقْلِ وَالشَّرْعِ وَاللَّغَةِ.

قَدْ أَجَابَهُ النَّاسُ بِأَجْوِيَةٍ مُتَعَدِّدَةٍ، كُلُّ عَلَى أَصْلِهِ: فَطَائِفَةٌ قَالَتْ بِقِدَمِ الْخُلْقِ دُونَ الْمَحْلُوقِ، وَعَارَضُوهُ بِالْإِرَادَةِ،

<sup>(</sup>١) يَقُولُ الشَّهْرَسْتَانِيُّ فِي " نِهَايَةِ الْإِقْدَامِ "، ص [٠ - ٩] ٣١ عِنْدَ كَلَامِهِ عَنِ الْأَحْوَالِ: " وَأَثْبَتَهَا الْقَاضِي أَبُو بَكُرٍ الْبَاقِلَّانِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بَعْدَ تَرْدِيدِ الرَّأْيِ فِيهَا عَلَى قَاعِدَةٍ غَيْرِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو هَاشِمٍ، وَنَفَاهَا صَاحِبُ بَكْرٍ الْبَاقِلَّانِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بَعْدَ تَرْدِيدِ الرَّأْيِ فِيهَا عَلَى قَاعِدَةٍ غَيْرِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو هَاشِمٍ، وَنَفَاهَا صَاحِبُ مَذْهَبِهِ الشَّيْخُ أَبُو الْحُسَنِ الْأَشْعَرِيُّ وَأَصْحَابُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَكَانَ إِمَامُ الْحُرَمَيْنِ مِنَ الْمُثْبِتِينَ فِي الْأَوَّلِ وَالنَّافِينَ فِي الْآخِرِ ".

<sup>(</sup>٢) حَصَّصَ الْمِنُ حَزْمٍ فَصْلًا فِي كِتَابِهِ " الْفِصَلُ " ١٦٥/٥ - ١٧١ لِلرَّدِ عَلَى الْأَشَاعِرَةِ فِي ذَلِكَ، عُنْوَانُهُ " الْكَلَامُ فِي الْأَحْوَالِ مَعَ الْأَشْعَرِيَّةِ وَمَنْ وَافَقَهُمْ ".". (٢)

١٨٥-"قَدِيمًا لَزِمَ قِدَمَ الْمَحْلُوقِ، وَإِنْ كَانَ حَادِثًا لَزِمَ أَنْ يَكُونَ لَهُ حَلْقُ آحَرُ، فَيَلْزَمُ التَّسَلْسُلُ، وَيَلْزَمُ قِيَامُ الْخُوَادِثِ.

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٧٤/٢

<sup>(</sup>٢) منهاج السنة النبوية ٢/٢٦

فَإِنَّهُ يَقُولُ: إِنَّمَا قَدِيمَةٌ مَعَ أَنَّ الْمُرَادَ مُحْدَثْ. قَالُوا: فَكَذَلِكَ الْخَلْقُ، وَهَذَا جَوَابُ كَثِيرٍ مِنَ الْحَنَفِيَّةِ وَالْخَنْبَلِيَّةِ وَالصُّوفِيَّةِ وَأَهْلِ الْحُدِيثِ وَغَيْرِهِمْ.

وَطَائِفَةٌ قَالَتْ: بَلِ الْخَلْقُ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى حَلْقٍ آحَرَ، كَمَا أَنَّ الْمَحْلُوقَ عِنْدَهُ كُلَّهُ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى حَلْقٍ، فَإِذَا لَمْ يَفْتَقِرُ شَيْءٌ مِنَ الْحَوَادِثِ إِلَى حَلْقٍ عَنْدِهِ، فَأَنْ (١) لَا يَفْتَقِرُ الْخَلْقُ الَّذِي بِهِ خُلِقَ الْمَحْلُوقُ إِلَى حَلْقٍ أَوْلَى، وَهَذَا جَوَابُ كَثِيرٍ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَالْكَرَّامِيَّةِ وَأَهْلِ الْحَدِيثِ وَالصُّوفِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ.

ثُمُّ مِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ يَقُولُ: الْخَلْقُ قَائِمٌ بِهِ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: قَائِمٌ بِالْمَخْلُوقِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: قَائِمٌ لِا فِي مَحَلٍ، كَمَا يَقُولُ الْبَصْرِيُّونَ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ فِي الْإِرَادَةِ.

وَطَائِفَةُ الْتَزَمَتِ التَّسَلْسُلِ، ثُمُّ هَؤُلَاءِ صِنْفَانِ: مِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِوُجُودِ مَعَانٍ لَا نِهَايَةَ لَهَا فِي آنٍ وَاحِدٍ، وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ عَبَّادٍ (٢) وَأَصْحَابِهِ.

(٢) هُوَ مَعْمَرُ بُنُ عَبَادٍ السَّلَمِيُ: مُعْتَزِيِّ مِنَ الْغُلَاةِ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَة، سَكَنَ بَعْدَاد، وَنَاظَرَ النَّظَّامَ، وَكَانَ أَعْظَمَ الْقَارِيَّةِ عُلُوًا، وتُنْسَبُ إِلَيْهِ طَائِفَة تُعْرَفُ بِالْمَعْمَرِيَّة، تُوفِيَ سَنَة ٢١٥ وَيُقَالُ حَوَالِي سَنَة ٢٢٠. قَالَ عَنْ مَلْهَبِي الْمُعْتَزِلَةِ) فَالْمَعْتَزِلَة الْمُعْتَزِلَة فَلْ الْمُعْتَزِلَة الْمُعْتَزِلَة اللهُ عُولُ اللهُ عُولُ بِالْمَعْقِيقُ الْأُسْتَاذِ فُؤَاد سَيِّد، ط. تُونِسَ، ١٩٣٨/١٣٩٣: " وَالَّذِي تَفَرَّدَ بِهِ الْقُولُ بِالْمُعَانِي، ص [٠ - ٩] ١، تَحْقِيقُ الْأُسْتَاذِ فُؤَاد سَيِّد، ط. تُونِسَ، ١٩٣٨/١٣٩٣: " وَالَّذِي تَفَرَّدَ بِهِ الْقُولُ بِالْمُعَانِي، وَتَفْرِهُ أَنَّ الْمُعْتَزِلَةِ اللهُ كُونَ لِمَعْنَى هُوَ غَيْرُهُا، وَكَذَلِكَ السُّكُونُ إِنَّا خَالَفَ الْحَرِقَة بِعَنِي هُو غَيْرُهُ، وَأَنْ الشَّكُونُ إِنَّا اللهُ كُونُ إِنَّا اللهُ كُونُ إِنَّا اللهُ كُونُ إِنَّا اللهُ كُونُ إِنَّا خَالَفَ الْحَرَاقِ وَعَنْ آرَائِهِ: فَصْلَ الإعْتِرَالِ، ص [٠ - ٩] ٢٦ - ٢٢٢ ؛ الْفُرْقَ بَعْنَى الْفِرَقِ، مَثَالِ وَعَنْ آرَائِهِ: فَصْلُ الإعْتِرَالِ، ص [٠ - ٩] ٢ - ٢١ ؛ الْفُرْقَ بَيْنُ الْفِرَقِ، ص [٠ - ٩] ١ - ٩٤ ؛ الْمِلَلُ وَالْتِحَلُ ١/٥٥ - ٢٧ ؛ الِائْتِصَارَ لِلْحَيَّاطِ ص [٠ - ٩ ] ٥ - ٨٤، (ط. بَيُرُوتَ، الْمُعْتَرِلَة لِللْمُعْتَرِقِ لِلْمُعْرَقِ مُعْمَرِ الْمِيلُ عَنْ مَذْهَبِهِ فِي الْمُعَانِي: مَقَالَاتِ الْإِسْلَامِيِينَ لِلْأَشْعَرِيِ ١٩٤٠ اللَّبَابُ ٣٤/١٢ ؛ اللَّبْصِيرَ لِلْأَسْتَاذِ رُهْدِي جَارِ اللهِ، ص [٠ - ٩ ] ٢ - ٢٢١ ؛ اللَّبْصِيرَ لِلْأَسْتَاذِ رُهْدِي جَارِ اللهِ، ص [٠ - ٩ ] ٢ - ٢٤ ؛ اللَّبْصِيرَ اللهُ عُنْرِلَة لِلْأُسْتَاذِ رُهْدِي جَارِ اللهِ، ص [٠ - ٩ ] ٢ - ٢٤ ؛ اللَّبْصِيرَ اللهُ عُنْرِلَة لِللْأَسْتَاذِ رُهْدِي جَارِ اللهِ، ص [٠ - ٩] ٢ ؛ اللَّبْصِيرَ اللهُ عُنْرِلَة لِللْأَسْتَاذِ رُهْدِي جَارِ اللهِ، ص [٠ - ٩] ٢ ، ١٩٤ عَلْسَفَة اللهُ لِللْمُعْتَرِلَة لِلْأُسْتَاذِ رُهْدِي جَارِ اللهِ، ص [٠ - ٩] ٢ ؛ اللهُ عَنْرَلَة لِلْأُسْتَاذِ رُهْدِي جَارِ اللهِ، ص [٠ - ٩] ٢ ؛ اللهُ عَنْرَاهُ اللهُ عَنْرَاهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَنْرَاهُ اللهُ اللهُ

١٨٦- "وَمِنْهُمْ مَنْ نَازَعَهُمْ فِي هَذَا وَهَذَا، وَقَالَ: بَلْ لَا يَكُونُ هَذَا جِسْمًا وَلَا هَذَا جِسْمًا، وَمِنْهُمْ مَنْ سَلَّمَ هُمْ أَنَّهُ جِسْمٌ، وَنَازَعَهُمْ فِي كُوْنِ الْقَدِيمِ لَيْسَ بِجِسْم.

<sup>(</sup>١) أَ: فَإِنَّهُ.

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢٨/٢

وَحَقِيقَةُ الْأَمْرِ أَنَّ لَفْظَ " الجِسْمِ " فِيهِ مُنَازَعَاتُ لَفْظِيَّةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ، وَالْمُنَازَعَاتُ (١) اللَّفْظِيَّةُ غَيْرُ مُعْتَبَرَةٍ فِي الْمَعَانِي الْعَقْلِيَّةِ، وَأَمَّا الْمُنَازَعَاتُ الْمَعْنَوِيَّةُ فَمِثْلُ تَنَازُعِ النَّاسِ فِيمَا يُشَارُ إِلَيْهِ إِشَارَةً حِسِيَّةً: هَلْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُرَكَّبًا مِنَ الْمُعْتَوِلَةِ الْمُعْتَوِلَةِ الْفَرْدَةِ (٢) ، أَوْ مِنَ الْمَادَّةِ وَالصُّورَةِ، أَوْ لَا يَجِبُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا، فَذَهَبَ كَثِيرٌ مِنَ النَّظَّارِ مِنَ الْمُعْتَوِلَةِ وَالْمُورَةِ، أَوْ لَا يَجِبُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا، فَذَهَبَ كَثِيرٌ مِنَ النَّظَّارِ مِنَ الْمُعْتَوِلَةِ وَالْعَوْدِ وَلَا يَعْفُورُ مُرَكَّبًا مِنَ الْجُواهِرِ الْفَرْدَةِ (٤) ، ثُمَّ جُمْهُورُ هَوُلَاءِ قَالُوا: إِنَّهُ وَالْمَاوِيَةِ وَاللَّا بَعْضُ (٥) النُّطَّارِ: بَلْ مِنْ جَوَاهِرَ مُتَنَاهِيَةٍ (٢) .

وَذَهَبَ كَثِيرٌ مِنَ النُّظَّارِ مِنَ الْمُتَفَلْسِفَةِ إِلَى أَنَّهُ يَجِبُ أَنَّ يَكُونَ مُرَكَّبًا مِنَ الْمَادَّةِ وَالصُّورَةِ، ثُمَّ مِنَ الْفَلَاسِفَةِ مَنْ طَرَدَ هَذَا فِي جَمِيعِ الْأَجْسَامِ كَابْنِ

١٨٨-"الْإِيمَانُ بِهِ، فَيُصَدَّقُ حَبَرُهُ وَيُطَاعُ أَمْرُهُ، وَمَا لَمْ يَثْبُتْ عَنِ الرَّسُولِ فَلَا يَجِبُ الْحُكْمُ فِيهِ بِنَفْيٍ وَلَا إِثْبَاتٍ مَتَى يُعْلَمَ مُرَادُ الْمُتَكَلِّمِ وَيُعْلَمَ صِحَّةُ نَفْيِهِ أَوْ إِثْبَاتِهِ.

وَأَمَّا الْأَلْفَاظُ الْمُجْمَلَةُ فَالْكَلَامُ فِيهَا بِالنَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ دُونَ الِاسْتِفْصَالِ يُوقِعُ فِي الجُهْلِ وَالضَّلَالِ، وَالْفِتَنِ وَالْخَبَالِ، وَأَمَّا الْأَلْفَاظُ الْمُجْمَلَةُ فَالْكَارُمُ فِيهَا بِالنَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ دُونَ الِاسْتِفْصَالِ يُوقِعُ فِي الجُهْلِ وَالْفَالِ، وَقَدْ قِيلَ: أَكْثَرُ احْتِلَافِ الْعُقَلَاءِ مِنْ جِهَةِ اشْتِرَاكِ الْأَسْمَاءِ.

<sup>(</sup>١) أ: وَالنِّزَاعَاتُ.

<sup>(</sup>٢) أ: الْمُنْفَردَةِ.

<sup>(</sup>٣) وَالْأَشْعَرِيَّةِ: زِيَادَةٌ فِي (ب).

<sup>(</sup>٤) أ: الْمُنْفَرِدَةِ.

<sup>(</sup>٥) بَعْضُ: زِيَادَةٌ فِي (ب) .

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ١٣٦/٢

وَكُلُّ مِنَ الطَّائِفَتَيْنِ نُفَاةِ الجِسْمِ وَمُثْبِتِيهِ مَوْجُودُونَ فِي الشِّيعَةِ وَفِي أَهْلِ السُّنَّةِ الْمُقَابِلِينَ لِلشِّيعَةِ، أَعْنِي الَّذِينَ يَقُولُونَ بِإِمَامَةِ الخُلَفَاءِ الثَّلَاثَةِ.

وَأَوَّلُ مَا ظَهَرَ إِطْلَاقُ لَفْظِ الجِسْمِ مِنْ مُتَكَلِّمَةِ الشِّيعَةِ كَهِشَامِ بْنِ الْحُكَمِ، كَذَا نَقَلَ <mark>ابْنُ حَزْمِ</mark> وَغَيْرُهُ.

## [مقالات الرافضة في التجسيم]

قَالَ أَبُو الْحُسَنِ الْأَشْعَرِيُّ فِي كِتَابِ: " مَقَالَاتِ الْإِسْلَامِيِّينَ وَاخْتِلَافِ الْمُصَلِّينَ " (١): " اخْتَلَفَ (٢) الرَّوَافِضُ أَصْحَابُ الْإِمَامَةِ فِي التَّجْسِيمِ، وَهُمْ سِتُّ فِرَقٍ: فَالْفِرْقَةُ (٣) الْأُولَى الْمِشَامِيَّةُ، أَصْحَابُ هِشَامِ بْنِ الْحُكَمِ الرَّافِضِيِّ: يَزْعُمُونَ أَنَّ مَعْبُودَهُمْ جِسْمٌ، وَلَهُ نِحَايَةٌ وَحَدُّ، طَوِيلٌ عَرِيضٌ عَمِيقٌ، طُولُهُ

١٨٩ - "وَقَالُوا فِي التَّوْحِيدِ بِقَوْلِ الْمُعْتَزِلَةِ وَالْخَوَارِج ".

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ (١): " وَهَؤُلَاءِ قَوْمٌ مِنْ مُتَأَخِّرِيهِمْ (٢) ، فَأَمَّا أَوَائِلُهُمْ فَإِنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ بِمَا حَكَيْنَاهُ (٣) عَنْهُمْ مِنَ التَّشْيِيهِ ".

قُلْتُ: وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ [أَبُو الْحُسَنِ] (٤) الْأَشْعَرِيُّ عَنْ قُدَمَاءِ الشِّيعَةِ مِنَ الْقَوْلِ بِالتَّجْسِيمِ قَدِ اتَّفَقَ عَلَى نَقْلِهِ عَنْهُمْ أَرْبَابُ الْمَقَالَاتِ، حَتَّى نَفْسِ الشِّيعَةِ كَابْنِ النُّوبَخْتِيّ وَغَيْرِهِ ذَكَرَ [ذَلِكَ عَنْ] هَؤُلَاءِ الشِّيعَةِ (٥).

وَقَالَ أَبُو مُحَمَّدِ بِنُ حَوْمٍ وَغَيْرُهُ: أَوَّلُ مَنْ قَالَ فِي الْإِسْلَامِ: إِنَّ اللَّهَ جِسْمٌ [هِشَامُ بْنُ الْحَكَمِ] (٦) ، وَكَانَ الَّذِينَ يُنَاقِضُونَهُ فِي ذَلِكَ الْمُتَكَلِّمِينَ (٧) مِنَ الْمُعْتَزِلِ كَأَبِي الْهُذَيْلِ الْعَلَّافِ.

فَالْجَهْمِيَّةُ وَالْمُعْتَزِلَةُ أَوَّلُ مَنْ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِجِسْمٍ.

فَكُلٌّ مِنَ الْقَوْلَيْنِ قَالَهُ قَوْمٌ مِنَ الْإِمَامِيَّةِ وَمِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ الَّذِينَ لَيْسُوا بِإِمَامِيَّةٍ.

وَإِثْبَاتُ الْجِسْمِ قَوْلُ مُحَمَّدِ بْنِ كَرَّامٍ وَأَمْثَالِهِ مِمَّنْ يَقُولُ بِخِلَافَةِ الْخُلَفَاءِ (٨) الثَّلَاثَةِ، وَالنَّفْيُ (٩) قَوْلُ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيّ وَغَيْرِهِ مِمَّنْ يَقُولُ

<sup>(</sup>١) أَشَارَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ مِنْ قِبَلِ (هَذَا الْكِتَابِ ١٠٤/٢) إِلَى كَلَامِ الْأَشْعَرِيِّ عَنِ مَقَالَةِ الرَّوَافِضِ فِي التَّجْسِيمِ وَهُوَ فِي مَقَالَاتِ الْإِسْلَامِیِّینَ ١٠٢١ - ١٠٥، وَسَنُقَابِلُ نَصَّ " مِنْهَاجِ السُّنَّةِ " عَلَى نَصِّ: " مَقَالَاتِ الْإِسْلَامِیِّینَ ". وَفِي هَامِشِ (م) أَمَامَ هَذَا الْمَوْضُوع كُتِبَ: " قِفْ عَلَى اخْتِلَافِ الرَّوَافِضِ فِي التَّجْسِيمِ وَهُمْ سِتُّ فِرَقِ ".

<sup>(</sup>٢) مَقَالَاتٌ. . (ص ١٠٢) : وَاخْتَلَفَتْ.

<sup>(</sup>٣) ن، م: الْفِرْقَةُ.". (١)

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢١٧/٢

- (١) بَعْدَ الْكَلَامِ السَّابِقِ مُبَاشَرَةً.
  - (٢) ن: مُتَأَخِّرِهِمْ، وَهُوَ خَطَأً.
    - (٣) مَقَالَاتٌ: مَا حَكَيْنَا.
- (٤) أَبُو الْحَسَنِ: زِيَادَةٌ فِي أَ، ب.
  - (٥) ن: وَذَكَرَ هَؤُلاءِ الشِّيعَةَ.
- (٦) ابْنُ الْحُكَمِ: سَاقِطٌ مِنْ (ن) فَقَطْ. وَلَمْ أَسْتَطِع الْعُثُورَ عَلَى هَذَا النَّصِّ فِي كَلامِ <mark>ابْنِ حَزْمٍ.</mark>
  - (٧) ن، م: وَكَانَ الَّذِينَ يُنَاقِضُونَهُ فِي ذَلِكَ الْمُتَكِّلِّمُونَ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.
    - (٨) الْخُلُفَاءِ: سَاقِطَةٌ مِنْ (أ) ، (ب) .
      - (٩) أ: وَنَفَاهُ ؛ ب: وَنَفْيُهُ.". (١)

١٩٠-"وَأَبِي مَالِكٍ الْحَصْرَمِيِّ (١) ، وَعَلِيِّ بْنِ مِيثَمَ (٢) ، وَطَوَائِفَ كَثِيرِينَ هُمْ

<sup>(</sup>١) لَمُ أَهْتَدِ إِلَى تَرْجَمَةٍ مُفَصَّلَةٍ لَهُ وَلَكِنْ وَرَدَ ذِكْرُهُ ضِمْنَ أَصْحَابِ جَعْفَرٍ الصَّادِقِ (رِجَالُ الطُّوسِيّ، ص ٢٢١) فَقَالَ: الضَّحَّاكُ أَبُو مَالِكِ الْحَضْرَمِيّ، كُوفِيُّ وَكَذَا وَرَدَ اسْمُهُ فِي أَعْيَانِ الشِّيعَةِ ١١١، ١١١، بِدُونِ تَفْصِيلَاتٍ فَقَالَ: الضَّحَّاكُ أَبُو مَالِكٍ الْحَضَرَمِيُّ، كُوفِيُّ عَرَبِيُّ أَدْرَكَ أَبَا عَبْدَ اللّهَ (جَعْفَرًا أُحْرَى. وَفِي رِجَالِ الْحِلِّيِّ، ص ٩٠: " الضَّحَّاكُ أَبُو مَالِكِ الْحَضَرَمِيُّ، كُوفِيُّ عَرَبِيُّ أَدْرَكَ أَبَا عَبْدَ اللّهَ (جَعْفَرًا الصَّادِقِ) عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَقَالَ قَوْمٌ مِنْ أَصْحَابِنَا: رَوَى عَنْهُ. وَقَالَ آحَرُونَ: لَمْ يَرُو عْنَهُ، وَرَوَى عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أُولُونَ عَلْهُ وَقَالَ الْحَرُونَ: لَمْ يَرُو عْنَهُ، وَرَوَى عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ مُوسَى الْكَاظِمِ) ، وَكَانَ مُتَكَلِّمًا ثِقَةً فِي الْحَدِيثِ ". وَسَمَّاهُ النَّجَاشِيُّ (الرِّجَالُ، ص ٤٥١) الضَّحَاكَ بْنَ السَّلَامُ (مُوسَى الْكَاظِمِ) ، وَكَانَ مُتَكَلِّمًا ثِقَةً فِي الْحَدِيثِ ". وَسَمَّاهُ النَّجَاشِيُّ (الرِّجَالُ، ص ٤٥١) الضَّحَاكَ بْنَ الْمُسَالِ فِي (كَذَا وَهُو تَحْرِيفٌ) الْحَضَرَمِيَّ. وَذَكَرَ مَا نَقَلَهُ عَنْهُ الْحِلِيُّ إِلَّا أَنَّ فِيهِ: " وَلَهُ كِتَابٌ فِي التَّوْحِيدِ رِوَايَةُ عَلِيّ بْنِ الْحُسَنِ الطَّاطَوِيِّ " ثُمُّ ذَكَرَ سَنَدَ هَذِهِ الرِّوايَةِ. وَانْظُرُ أَيْضًا تَنْقِيحَ الْمَقَالِ لِلْمَامَقَانِيّ ٢/١٠٤.

<sup>(</sup>٢) فِي النَّسَخِ الْأَرْبَعِ: عَلِيُّ بْنُ مِتيمَ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ. وَهُوَ عَلِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ شُعَيْبِ بْنِ مِيشَمَ بْنِ يَحْيَى التَّمَّارُ، أَبُو الْحُسَنِ، لَمْ تَذْكُرْ كُتُبُ التَّرَاجِمِ الَّتِي بَيْنَ أَيْدِينَا تَارِيحَ مَوْلِدِهِ أَوْ وَفَاتِهِ، وَلَكِنْ جَاءَ فِيهَا أَنَّهُ كَانَ مِنْ التَّمَّارُ، أَبُو الْحُسَنِ، لَمْ تَذْكُرْ كُتُبُ التَّرَاجِمِ الَّتِي بَيْنَ أَيْدِينَا تَارِيحَ مَوْلِدِهِ أَوْ وَفَاتِهِ، وَلَكِنْ جَاءَ فِيهَا أَنَّهُ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ عَلِيِّ بْنِ مُوسَى الرِّضَا (الْمُتَوَقَّ سَنَةَ ٣٠٢) ، وَأَنَّهُ أَدْرَكَ مُوسَى بْنَ جَعْفَرٍ الْكَاظِمَ (الْمُتَوَقَّ سَنَةَ ٣٠٢) ، وَأَنَّهُ أَدْرَكَ مُوسَى بْنَ جَعْفَرٍ الْكَاظِمَ (الْمُتَوَقَّ سَنَةَ ٣٠٤) قَالَ ابْنُ النَّذِيمِ فِي " الْفِهْرِسْتِ " (ص ١٧٥) : إِنَّهُ أَوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ فِي مَذْهَبِ الْإِمَامَةِ وَإِنَّهُ صَنَّفَ كِتَابَيْ " الْإِمَامَةِ وَإِنَّهُ صَنَّفَ كِتَابَيْ " الْإِمَامَةِ وَاللَّهُ بِي الْفِهْرِسْتِ " وَانْظُرْ تَرْجَمَتَهُ وَمَذْهَبَهُ فِي: أَعْيَانِ الشِّيعَةِ الْكَرِّجَالِ لِلنَّجَاشِيِّ، ص ١٨٩ اللَّهُ مِثْنَعُ وَمَذْهُ بَعْ فَيْ الْفُوسِيِّ، ص ٣٨٣ ؛ لِسَمَانِ الْمِيزَانِ ٤/٥٦٥ – ٩٦٦ (وَسَمَّاهُ الْعَوْقِيُّ ) ؛ الْفِصَلِ لِلْبُنِ حَزْمِ الشِّيعَةِ لِلتُوجَيْقِ، وَهُو تَحْرِيفٌ ) ؛ الْفُوصَلِ لِلْبُنِ حَزْمٍ الشِّيعَةِ لِلتُوجَيْقِ، وَهُو تَحْرِيفٌ ) ؛ فَرَقِ الشِّيعَةِ لِلتُوجُتِيّ، ٤ (وَسِمَّاهُ الصَّابُونِيُّ ) ؛ الْفَرْقِ بَيْنَ الْفِرَقِ، ص ٤٣ (وَفِيهِ عَلِيُّ بْنُ هَيْنَمٍ، وَهُو تَحْرِيفٌ ) ؛ فِرَقِ الشِّيعَةِ لِلتُوجُتِيّ،

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢٢٠/٢

١٩١ - "وَالْأَنْبِيَاءُ أَفْضَلُ الْخَلْقِ، وَهُمْ (أَصْحَابُ) (١) ، السِّيَاقُ يَقْتَضِي إِثْبَاهَا. الدَّرَجَاتِ الْعُلَى فِي الْآخِرَةِ، فَيَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ مِنَ الْفُجَّارِ بَلْ وَلَا يَكُونُ مِنْ عُمُومِ أَصْحَابِ الْيَمِينِ بَلْ مِنْ أَفْضَلِ السَّابِقِينَ الْمُقَرَّبِينَ، فَإِنْ كَانَ النَّبِيُّ أَيْضًا يُوصَفُ بِأَنَّهُ صِدِيقٌ وَصَالِحٌ وَقَدْ فَإِضَّلُ مِنْ عُمُومِ الصِّدِيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ، وَإِنْ كَانَ النَّبِيُّ أَيْضًا يُوصَفُ بِأَنَّهُ صِدِيقٌ وَصَالِحٌ وَقَدْ فَإِضَّلُ مِنْ عُمُومِ الصِّدِيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ، وَإِنْ كَانَ النَّبِيُّ أَيْضًا يُوصَفُ بِأَنَّهُ صِدِيقٌ وَصَالِحٌ وَقَدْ يَكُونُ شَهِيدًا، لَكِنَّ ذَاكَ أَمْرٌ يَخْتُصُ بِهِمْ لَا يَشْرَكُهُمْ فِيهِ مَنْ لَيْسَ بِنَيِّ كَمَا قَالَ عَنِ الْخَلِيلِ: ﴿وَآتَيْنَاهُ أَجْرَهُ فِي لَكُونُ شَهِيدًا، لَكِنَّ ذَاكَ أَمْرٌ يَخْتُصُ بِهِمْ لَا يَشْرَكُهُمْ فِيهِ مَنْ لَيْسَ بِنَيِّ كَمَا قَالَ عَنِ الْخَلِيلِ: ﴿وَآتَيْنَاهُ أَجْرَهُ فِي اللَّذِينَ وَإِنَّ كَانَ النَّبِيِّ ، كَمَا قَالَ عَنِ الْخَلِيلِ: ﴿وَآتَيْنَاهُ أَجْرَهُ فِي اللَّذِينَ وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ [سُورَةُ الْعَنْكَبُوتِ: ٢٧] ، وقَالَ يُوسُفُ: ﴿ ثَوَقَنِي مُسْلِمًا وَأَخْفِي بِالصَّالِحِينَ ﴾ [سُورَةُ يُوسُف: ١٠٠] .

فَهَذَا مِمَّا يُوجِبُ تَنْزِيهَ الْأَنْبِيَاءِ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْفُجَّارِ وَالْفُسَّاقِ، وَعَلَى هَذَا إِجْمَاعُ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَجَمَاهِيرِهَا. وَأَمَّا مَنْ جَوَّزَ أَنْ يَكُونَ غَيْرُ النَّبِيِّ أَفْضَلَ مِنْهُ فَهُوَ مِنْ أَقْوَالِ بَعْضِ مَلَاحِدَةِ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ غُلَاةِ الشِّيعَةِ وَالصُّوفِيَّةِ وَالْمُتَفَلْسِفَةِ وَخُوهِمْ.

وَمَا يُحْكَى عَنِ (٢) . أَهُمْ جَوَّزُوا الْكُفْرَ عَلَى النَّبِيِّ، فَهَذَا بِطَرِيقِ اللَّازِمِ لَهُمْ لِأَنَّ كُلَّ مَعْصِيَةٍ عِنْدَهُمْ كُفْرٌ، وَقَدْ جَوَّزُوا الْمَعَاصِيَ عَلَى النَّبِيِّ، وَهَذَا يَقْتَضِي فَسَادَ قَوْلِمِمْ بِأَنَّ كُلَّ مَعْصِيَةٍ كُفْرٌ

١٩٢ - " (\* وَالْفُقَهَاءُ أَهْلُ الظَّاهِرِ كَدَاوُدَ بْنِ عَلِيٍّ وَأَتْبَاعِهِ (١) ، وَطَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ (٢) وَالصُّوفِيَّةُ لَا يَقُولُونَ بِالْقِيَاسِ \*) (٣) .

وَحِينَفِذٍ فَإِنْ كَانَ الْقِيَاسُ بَاطِلًا أَمْكَنَ الدُّخُولُ فِي [السُّنَّةِ وَتَرْكُ الْقِيَاسِ، وَإِنْ كَانَ حَقًّا أَمْكَنَ الدُّخُولُ فِي] (٤) أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْأَخْذُ بِالْقِيَاسِ.

<sup>(</sup>١) أَصْحَابُ: سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ

<sup>(</sup>٢) الْفَضْلِيَّةِ مِنَ الْخُوَارِجِ الْفَضْلِيَّةُ فِرْقَةٌ مِنَ الْخُوَارِجِ ذَكَرَهُمُ النِّنُ حَزْمٍ فِي الْفِصَلِ ٥ / ٥ ٥ وَسَمَّاهُمُ الْفُصَيْلِيَّةَ وَفَقَالَ: " وَقَالَتِ الْفُضَيْلِيَّةُ مِنَ الصَّفْرِيَّةِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ بِلِسَانِهِ وَلَا يَعْتَقِدْ ذَلِكَ بِقَلْبِهِ بَلِ اعْتَقَدَ اللَّهِ مُؤْمِنٌ وَلَا يَضُرُّهُ إِذَا قَالَ الْحُقَّ بِلِسَانِهِ مَا اعْتَقَدَ اللَّهِ مُؤْمِنٌ وَلَا يَضُرُّهُ إِذَا قَالَ الْحُقَّ بِلِسَانِهِ مَا اعْتَقَدَ بِقَلْبِهِ ". وَذَكَرَ عَنْهُمْ قَوْلًا قَرِيبًا مِنْ قَوْلِ النِّوَالِجِ الْمُقَالِّتِ ١٨٣/١ وَسَمَّاهُمْ " الْفَضْلِيَّةَ " وَذَكَرَ عَنْهُمْ قَوْلًا قَرِيبًا مِنْ قَوْلِ النِّوَ الْمُؤَلِيَّةِ . وَذَكَرَ عَنْهُمْ قَوْلًا قَرِيبًا مِنْ قَوْلِ النِّي الْمُقَالِتِ ١٨٣/١ وَسَمَّاهُمْ " الْفَضْلِيَّةَ " وَذَكَرَ عَنْهُمْ قَوْلًا قَرِيبًا مِنْ قَوْلِ النِّ اللهُ عَرْبُهُ فَوْلًا قَرِيبًا مِنْ قَوْلِ النِّوَالِحِ: الْفَضْلِيَّةَ " وَذَكَرَ عَنْهُمْ قَوْلًا قَرِيبًا مِنْ قَوْلِ اللهُ عَرْبِي فَي الْمَقَالِاتِ ١٨٣/١ ) مِنْ رِجَالِ الْخُوارِجِ: الْفَضْلُ بُنُ عِيسَى الرَّقَاشِيُّ". (٢)

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢٣٣/٢

<sup>(</sup>٢) منهاج السنة النبوية ٢/٨/٤

الثَّالِثُ: أَنْ يُقَالَ: الْقُولُ بِالرَّأْيِ وَالِاجْتِهَادِ وَالْقِيَاسِ وَالِاسْتِحْسَانِ حَيْرٌ مِنَ الْأَخْذِ عِمَا يَنْقُلُهُ مَنْ يُعْرَفُ بِكَثْرَةِ الثَّالِثُ: أَنْ يُقَالَ: الْقُولُ بِالرَّأْيِ وَالِاجْتِهَادِ وَالْقِيَاسِ وَالِاسْتِحْسَانِ حَيْرٌ مِنْ الْأَخْذِ عِمَا يَنْقُلُهُ مَنْ يُعْرَفُ بِكَثْرَةِ النَّالُ عَيْرِ مُصَدِّقٍ (٥) عَنْ قَائِلٍ غَيْرِ مَعْصُومٍ، وَلَا يَشُكُ عَاقِلٌ أَنَّ رُجُوعَ مِثْلِ مَالِكٍ الْكَذِبِ عَمَّنْ يُصِيبُ وَيُخْطِئُ نَقْلَ غَيْرٍ مُصَدِّقٍ (٥) عَنْ قَائِلٍ غَيْرِ مَعْصُومٍ، وَلَا يَشُكُ عَاقِلٌ أَنَّ رُجُوعَ مِثْلِ مَالِكٍ وَالْبَنِ أَبِي ذِئْبٍ (٦) وَابْنِ الْمَاحِشُونِ (٧) (٨) وَالْأَوْزَاعِيّ (٩)

١٩٣ - "وَزَرْقَانَ (١) ، وَابْنِ النُّوبَخْتِيِّ (٢) ، (٣) . وَأَبِي الْحُسَنِ الْأَشْعَرِيِّ وَابْنِ حَزْمٍ (٤) وَالشَّهْرَسْتَايِيِّ (٥) وَغَيْرِ هَوُلَاءِ، وَنَقْلُ ذَلِكَ عَنْهُمْ مَوْجُودٌ فِي كُتُبِ الْمُعْتَزِلَةِ وَالشِّيعَةِ وَالْكَرَّامِيَّةِ وَالْأَشْعَرِيَّةِ وَأَهْلِ الْحُدِيثِ وَسَائِرِ الطَّوَائِفِ. وَقَالُوا: أَوَّلُ مَنْ قَالَ إِنَّ اللَّهَ حِسْمٌ هِشَامُ بْنُ الْحُكَمِ.

وَنَقَلَ النَّاسُ عَنِ الرَّافِضَةِ هَذِهِ الْمَقَالَاتِ وَمَا هُوَ أَقْبَحُ مِنْهَا، فَنَقَلُوا مَا ذَكَرَهُ الْأَشْعَرِيُّ وَغَيْرُهُ فِي كُتُبِ الْمَقَالَاتِ وَمَا هُو أَقْبَحُ مِنْهَا، فَنَقَلُوا مَا ذَكَرَهُ الْأَشْعَرِيُّ وَغَيْرُهُ فِي كُتُبِ الْمَقَالَاتِ عَنْ بَيَانِ بْنِ سَمْعَانَ التَّمِيمِيِّ الَّذِي تَنْتَسِبُ (٦) إِلَيْهِ الْبَيَانِيَّةُ مِنْ غَالِيَةِ الشِّيعَةِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ عَلَى صُورَةِ الْإِنْسَانِ وَإِنَّهُ يَهْلِكُ كُلُّهُ إِلَّا وَجْهَهُ، وَادَّعَى بَيَانٌ أَنَّهُ يَدْعُو الرُّهَرَةَ فَتُجِيبُهُ، وَأَنَّهُ يَهْلِكُ كُلُّهُ إِلَّا وَجْهَهُ، وَادَّعَى بَيَانٌ أَنَّهُ يَدْعُو الرُّهَرَةَ فَتُجِيبُهُ، وَأَنَّهُ يَفْعَلُ ذَلِكَ بِالِاسْمِ الْأَعْظَمِ، فَقَتَلَهُ

<sup>(</sup>١) قَالَ الظَّاهِرِيَّةُ بِإِنْكَارِ الْقِيَاسِ، وَأَشْهَرُ مَنْ يُمَثِّلُهُمْ فِي ذَلِكَ النِّنُ حَزْمٍ وَقَدْ أَفْرَدَ رِسَالَةً لِهِذَا الْمَوْضُوعِ عُنْوَانُهَا " مُلَحَّصُ إِبْطَالِ الْقِيَاسِ وَالرَّأْيِ وَالاسْتِحْسَانِ وَالتَّقْلِيدِ وَالتَّعْلِيلِ " نَشَرَهَا الْأُسْتَاذُ سَعِيد الْأَفْعَانِيُّ، دِمَشْقَ مُلَحَّصُ إِبْطَالِ الْقِيَاسِ وَالرَّأْيِ وَالاسْتِحْسَانِ وَالتَّقْلِيدِ وَالتَّعْلِيلِ " نَشَرَهَا الْأُسْتَاذُ سَعِيد الْأَفْعَانِيُّ، دِمَشْقَ مُلَحَقَلِ الْمُوضُوعَ بِالتَّقْصِيلِ فِي كِتَابِهِ " الْإِحْكَامِ فِي أُصُولِ الْأَحْكَامِ ".

<sup>(</sup>٢) ن، م: أَهْلِ الْحَدِيثِ: وَتَنُصُّ الْمَرَاجِعُ الَّتِي سَبَقَ ذِكْرُهَا فِي الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ (ت [٠ - ٩]) عَلَى إِنْكَارِ الشِّيعَةِ لِلْقِيَاسِ، وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ أَيْضًا الْغَزَالِيُّ فِي " الْمُسْتَصْفَى "، ص [٠ - ٩] ٦٢ (ط. مُصْطَفَى مُحَمَّد، الشِّيعَةِ لِلْقِيَاسِ، وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ أَيْضًا الْغَزَالِيُّ فِي " الْمُسْتَصْفَى "، ص [٠ - ٩] ٢٥ (ط. مُصْطَفَى مُحَمَّد، ١٩٣٧/١٣٥٦). وَانْظُرُ الْإِمَامَ الصَّادِقَ، لِأَبِي زَهْرَةَ، ص [٠ - ٩] ١٥ وَمَا بَعْدَهَا.

<sup>(</sup>٣) مَا بَيْنَ النَّجْمَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ب) ، (أ) .

<sup>(</sup>٤) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ن) فَقَطْ.

<sup>(</sup>٥) ن، م: غَيْرِ صِدْقٍ.

<sup>(</sup>٦) أَبُو الْخَارِثِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ الْخَارِثِ بْنِ أَبِي ذِنْبِ الْقُرْشِيُّ الْمَدَنِيُّ، تَابِعِيُّ قَالَ عَنْهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: "كَانَ أَفْضَلَ مِنْ مَالِكٍ إِلَّا أَنْ مَالِكًا كَانَ أَشَدَّ تَنْقِيَةً لِلرِّجَالِ مِنْهُ ". وَوُلِدَ ابْنُ أَبِي ذِنْبٍ سَنَةَ ١٥٨ بُنُ خَنْبٍ سَنَةَ ١٥٨ أَوْ ١٥٥٩. انْظُرْ تَرْجَمَتَهُ فِي: تَذْكِرَةِ الْحُفَّاظِ ١٩١/١ - ١٩٣ ؛ تَقْذِيبِ الْأَسْمَاءِ وَاللُّعَاتِ، ق [٠ وَتُوقِيِّ سَنَةَ ١٥٨ أَوْ ١٥٩ ، ص [٠ - ٩] ٢ - ١٩٨ ؛ وَفَيَاتِ الْأَعْيَانِ ٣٢٣/٣ ؛ الْأَعْلَامِ ٢١/٧.

<sup>(</sup>٧) عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَاحِشُونُ، سَبَقَتْ تَرْجَمَتُهُ ٢ وَاللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ

<sup>(</sup>٨) سَبَقَتْ تَرْجَمَتُهُ ٢ / ٢١ .

<sup>(</sup>٩) سَبَقَتْ تَرْجَمَتُهُ ٢/١٦.". (١)

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢/٠/٢

- (٢) هُوَ أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى بْنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ النُّوبَخْتِيُّ أَوِ ابْنُ النُّوبَخْتِيِّ، وَسَبَقَ الْكَلَامُ عَنْهُ بِإِيجَازٍ ١ (٣) وَأَشَرْتُ هُنَاكَ إِلَى كِتَابِهِ " الْآرَاءِ وَالدِّيَانَاتِ " وَتَكَلَّمْتُ عَنْهُ أَيْضًا فِيمَا سَبَقَ ١٠٦/٢. وَانْظُرْ عَنِ النُّوبَخْتِيِّ (٣) وَأَشَرْتُ هُنَاكَ إِلَى كِتَابِهِ " الْآرَاءِ وَالدِّيَانَاتِ " وَتَكَلَّمْتُ عَنْهُ أَيْضًا فِيمَا سَبَقَ ١٠٦/٢. وَانْظُرْ عَنِ النُّوبَخُتِيِّ الْعُلَمَاءِ لِإَبْنِ شَهْرَاشُوب، ص [٠ ٩] ١ ؛ مَعَالِمَ الْعُلَمَاءِ لِإَبْنِ شَهْرَاشُوب، ص [٠ ٩] ٢ ؛ مَعَالِمُ الْعُلَمَاءِ لِابْنِ شَهْرَاشُوب، ص [٠ ٩] ٢ ؛ مَعَالِمُ الْعُلَمَاءِ لِابْنِ شَهْرَاشُوب، ص [٠ ٩] ٢ ؛ مَعَالِمُ الْعُلَمَاءِ لِابْنِ شَهْرَاشُوب، ص [٠ ٩] ٢ ؛ مَعَالِمُ الْعُلَمَاءِ لِابْنِ شَهْرَاشُوب، ص
- (٤) عَلَّقَ مُسْتَجِي زَادَهْ فِي الْهَامِشِ بِقَوْلِهِ: " وَقَدْ كَانَ لِا**بْنِ حَزْمٍ** الْأَنْدَلُسِيِّ كِتَابٌ فِي الْمِلَلِ وَالنِّحَلِ رَأَيْتُهُ فِي جِلْدَيْن وَفِيهِ فَوَائِدُ وَعُلِمَ مِنْهُ أَنَّ لَهُ قَدَمًا وَسَهْمًا فِي الْإِحَاطَةِ ".
  - (٥) ب، ١: وَابْنِ الشَّهْرَسْتَايِيّ.
  - (٦) ع: نُسِبَتْ ؛ ن، م: يُنْسَبُ.". (١)

١٩٥ - "الْقَسْرِيُّ. وَحُكِي عَنْهُمْ أَنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ يُثْبِتُ نُبُوَّةَ بَيَانِ بْنِ سَمْعَانَ، (١ ثُمُّ يَزْعُمُ كَثِيرٌ مِنْهُمْ أَنَّ أَبَوَةِ بَيَانِ بْنِ سَمْعَانَ ١) (١) وَجَعَلَهُ إِمَامًا (٢) هَا شَمْ اللَّهِ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنَفِيَّةِ نَصَّ عَلَى نُبُوَّةِ بَيَانِ بْنِ سَمْعَانَ ١) (١) وَجَعَلَهُ إِمَامًا (٢) هَا شَمْ اللَّهِ الْأَحْبَرِيَّةِ أَصْحَابِ الْمُغِيرَةِ بْنِ سَعِيدٍ أَثَمُّمْ يَزْعُمُونَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ إِنَّهُ نَبِيُّ وَأَنَّهُ يَعْلَمُ اسْمَ اللَّهِ الْأَحْبَرَ (٣) وَنَقَلُوا عَنِ الْمُغِيرِيَّةِ أَصْحَابِ الْمُغِيرَةِ بْنِ سَعِيدٍ أَثَّكُمُ يَزْعُمُونَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ إِنَّهُ نَبِيٍّ وَأَنَّهُ يَعْلَمُ اسْمَ اللَّهِ الْأَحْبَرَ (٣) وَنَقَلُوا عَنِ الْمُغِيرِيَّةِ أَصْحَابِ الْمُغِيرَةِ بْنِ سَعِيدٍ أَثَمَّمُ يَزْعُمُونَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ إِنَّهُ نَبِيٍّ وَأَنَّهُ يَعْلَمُ اسْمَ اللَّهِ الْأَحْبَرَ (٣) وَلَقَ لَبْعُ مِنْهُ وَمُلْتُ مَنْ الْأَعْضَاءِ وَالْخَلْقِ مِثْلُ مَا لِلرَّجُلِ، وَلَهُ جَوْفٌ وَقَلْبٌ تَنْبُعُ مِنْهُ الْمُعْصَاءِ وَالْمُؤْلُونَ وَالْأَلْفُ مَوْضِعُ قَدَمِهِ (٤) لِاعْوِجَاجِهَا، وَذَكَرَ الْمُنَا عَلَيْعُمُ اللَّهُ وَلَا يُعْضَا فِي وَالْمُؤْفِقُ وَلَوْعَ قَدَمِهِ (٤) لِاعْوِجَاجِهَا، وَذَكَرَ الْمُنَاءَ لَوْ رَأَيْتُمْ مَوْضِعَهَا مِنْهُ [لَرَأَيْتُمْ] أَمْرًا عَظِيمًا (٥) ، يَعْرِضُ لَمُنْ اللَّهُ لَا وَلَا لَكُونَ الْمُنَاء لَوْ رَأَيْتُمْ مَوْضِعَهَا مِنْهُ [لَرَأَيْتُمْ أَمُوا عَظِيمًا (٥) ، يَعْرِضُ لَمُنْ اللْعَانَ لَوْ رَأَيْتُمْ مَوْضِعَهَا مِنْهُ إِلَيْهُ إِلْمَا عَظِيمًا (٥) ، يَعْرِضُ لَمُنْ اللْعُلْمُ اللْعُلْمَ اللْعُولُ اللْعُلِي الْمُؤْمِعِيمًا مِنْهُ إِلَيْهُمْ اللْعُلْمُ اللْعُلُولُ اللْعُلُمُ اللْعُلْمِ الْعُلْمُ اللْعُلُمُ اللْعُلْمُ اللْعُلُمُ اللْعُلُمُ اللْعُلْمُ الْعُلِيمُ اللْعُلْمُ اللْمُؤْمِعُ اللْعُلْمُ اللْعُلُمُ اللْعُلْمُ اللْعُلْمُ اللْعُلْمُ اللْعُلْمُ اللْعُلْمُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللللّهُ اللللللّهُ اللّهُ اللللللّهُ اللللللللْمُ ا

<sup>(</sup>١) : (١ - ١) سَاقِطٌ مِنْ (ع) .

<sup>(</sup>٢) الْكَلَامُ الْمَذْكُورُ هُنَا عَنِ الْبَيَانِيَّةِ هُوَ الَّذِي أَوْرَدَهُ الْأَشْعَرِيُّ فِي الْمَقَالَاتِ ٦٦/١ - ٦٧ مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢/٢ ٥٠

فِي الْأَلْفَاظِ. وَقَدْ ظَهَرَ بَيَانُ بْنُ سَمْعَانَ النَّهْدِيُّ التَّمِيمِيُّ بِالْعِرَاقِ بَعْدَ الْمِائَةِ، وَقَتَلَهُ حَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللّهِ الْقَسْرِيُّ حَرْقًا بِالنَّارِ سَنَةَ ١١٥٩. انْظُرْ عَنْهُ وَعَنْ فِرْقَتِهِ: لِسَانَ الْمِيزَانِ ٢ ؛ تَارِيحَ الطَّبَرِيِّ ٥/٢٥٦ – ٤٥٧ ؛ الْمَقَالَاتِ كَلْأَشْعَرِيِّ ١/٥٥ ؛ الْمِلَلَ وَالنِّحَلَ ١٣٦/١ ؛ الْفَرْقَ بَيْنَ الْفِرَقِ، ص [٠ - ٩] ٧، ١٣٨، ١٤٥ – ١٤٦ ؛ لِلْأَشْعَرِيِّ ١/٥٥ ؛ الْمِلَلُ وَالنِّحَلَ ١٣٦/١ ؛ الْفَرْقَ بَيْنَ الْفِرَقِ، ص [٠ - ٩] ٣ - ٧٧، ١٧٠ ؛ أُصُولَ الدِّينِ، ص [٠ - ٩] ٣ - ٧٤، ١٣٣ ؛ النُّوجَنِيِّ ٥/٤٤ ؛ الْخِطَطَ لِلْمَقْرِيزِيِّ ٢/٧٩، ١٥٣ ؛ وَرَقَ الشِّيعَةِ لِلللهِ بَعْتِيِّ، ص [٠ - ٩] الْبَدْءَ وَالتَّارِيحَ لِمُطَهَّرِ بْنِ طَاهِرٍ الْمَقْدِسِيِّ ٥/١٥٠ . ١٧٤ ؛ الْبَدْءَ وَالتَّارِيحَ لِمُطَهَّرِ بْنِ طَاهِرٍ الْمَقْدِسِيِّ ١٣٠٥ . ١٩١٥ . وَانْظُرِ التَّعْلِيقَ الْآتِي عَنِ الْبَزِيغِيَّةِ (ص [٠ - ٩] ٣٠.

- (٣) ن: الْأَعْظَمَ.
- (٤) ع: قَدَمَيْهِ. وَفِي (ن) الْكَلَامُ نَاقِصٌ وَمُضْطَرِبٌ.
- (٥) ب، ١: لَوْ رَأَيْتُمْ مَوْضِعَهَا لَرَأَيْتُمْ مِنْهُ أَمْرًا عَظِيمًا. وَالْمُثْبَتُ هُوَ الَّذِي فِي (ع) ، " الْمَقَالَاتِ " ١. وَفِي (ن)
  - ، (م) سَقْطُ كَلِمَةِ " لَرَأَيْتُمْ ".". (١)

١٩٥ - "بِالْعَوْرَةِ وَبِأَنَّهُ (١) قَدْ رَآهُ، لَعَنَهُ اللَّهُ [وَأَخْزَاهُ] (٢) .

وَزَعَمَ أَنَّهُ يُحْيِي الْمَوْتَى بِاسْمِ اللَّهِ الْأَعْظَمِ، وَأَرَاهُمْ أَشْيَاءَ مِنَ النِّيرَ نُجِيَّاتِ وَالْمَحَارِيقِ (٣) ، وَذِكَرَ هُمُّ كَيْفَ ابْتَدَأَ اللَّهُ الْخُلْقَ فَزَعَمَ (٤) أَنَّ اللَّهُ كَانَ وَحْدَهُ وَلَا شَيْءَ مَعَهُ، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَخْلُقَ الْأَشْيَاءَ تَكَلَّمَ بِاسْمِهِ الْأَعْظَمِ، فَطَارَ فَوَقَعَ الْخُلْقَ فَزَعَمَ (٤) أَنَّ اللَّهُ كَانَ وَحْدَهُ وَلَا شَيْءَ مَعَهُ، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَخْلُقَ الْأَشْيَاءَ تَكَلَّمَ بِاسْمِهِ الْأَعْظَمِ، فَطَارَ فَوَقَعَ فَوْقَ رَأْسِهِ [عَلَى] التَّاجِ (٥) قَالَ: وَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿ سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ [سُورَةُ الْأَعْلَى: ١] وَذَكَرُوا عَنْهُ مِنْ هَذَا الْجِنْسِ أَشْيَاءَ (٦) يَطُولُ وَصْفُهَا، وَقَتَلَهُ خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقَسْرِيُّ (٧) وَذَكَرُوا عَنْ أَنَّهُ وَذَكُرُوا عَنْ الْمَنْصُورِيَّةِ أَصْحَابِ أَبِي مَنْصُورٍ أَهَمُ كَانُوا يَقُولُونَ عَنْهُ أَنَّهُ

<sup>(</sup>١) ب، ا: يَعْرِضُ لَهُمْ بِأَنَّهُ.

<sup>(</sup>٢) وَأَخْزَاهُ: زِيَادَةٌ فِي (ع) فَقَطْ.

<sup>(</sup>٣) ب، ا: الْأَشْيَاءَ مِنَ النَّرَنْجَاتِ وَالْمَحَارِقِ ؛ ن، م: شَيْئًا مِنَ النِّيرَنْجِيَّاتِ وَالْمَحَارِيقِ ؛ الْمَقَالَاتِ: أَشْيَاءَ مِنَ النِّيرَنْجَ بِالْكَسْرِ أَحْذُ كَالسِّحْرِ وَلَيْسَ بِهِ.

<sup>(</sup>٤) ب، ا: كَيْفَ ابْتِدَاءُ اللَّهِ وَزَعَمَ. . إِلَحْ ؛ ن، م: كَيْفَ ابْتَدَأَ اللَّهُ الْخَالِقُ فَزَعَمَ.

<sup>(</sup>٥) ب، ا: فَوَقَعَ عَلَى رَأْسِهِ التَّاجُ ؛ ن، م: فَطَارَ فَوْقَ رَأْسِهِ التَّاجُ ؛ الْمَقَالَاتِ: فَوَقَعَ فَوْقَ رَأْسِهِ التَّاجُ. وَفِي الْفَوْقِ عَلَى رَأْسِهِ التَّاجُ ؛ الْمَقَالَاتِ: فَوَقَعَ عَلَى تَاجِهِ ؛ الْفَرْقِ بَيْنَ الْفِرَقِ (ص [٠ - ٩] ٤٧) : فَطَارَ ذَلِكَ الْإَسْمُ وَوَقَعَ تَاجًا عَلَى رَأْسِهِ ؛ الْمِلَلِ وَالنِّحَلِ ١٥٧/١: فَطَارَ فَوَقَعَ عَلَى رَأْسِهِ تَاجًا.

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٣/٢ ٥

(٦) ع: وَذُكِرَ عَنْهُ أَشْيَاهُ مِنْ هَذَا الْجِنْسِ.

(٧) ن، م: الْقُشَيْرِيُّ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ. وَالْكَلَامُ الْمَرْوِيُّ عَنِ الْمُغِيرَةِ وَفِرْقَتِهِ هُنَا هُوَ الْمَذْكُورُ فِي مَقَالَاتِ الْأَشْعَرِيِّ مَرَانِ ٢ - ٧٨ ؛ ١٨٦ - ٢٧ مَعَ احْتِلَافٍ يَسِيرٍ وَسَبَقَ الْكَلَامُ عَنْهُ وَعَنْ فِرْقَتِهِ ٢/٣٦. وَانْظُرْ أَيْضًا: لِسَانَ الْمِيزَانِ ٢ - ٧٨ ؛ تَرْيَخَ الطَّبَرِيِّ ٥/٥٦ - ٤٦ ؛ الْمَقَالَاتِ ١/٥٥ - ٩٦ ؛ الْفَرْقَ بَيْنَ الْفِرَقِ، ص [٠ - ٩] ٢٤ - ١٤٨ ؛ النَّرْعِيِّ تَرْيِ اللِّينِ، ص [٠ - ٩] ٤ ، ١٣١ ؛ الْفِصَلَ لِالْمُنْ حَرْمٍ ٥/٣٤ - ٤٤ ؛ الْخِطَطَ لِلْمَقْرِيرِيِّ النَّبْعِيرِةِ فِي اللِّينِ، ص [٠ - ٩] ٤ ، ٣٣١ ؛ النَّفِيرِيِّ ١٥٤ - ١٥٤ ؛ الْمَوْلَ اللَّيْنِ عَرْمٍ ١٥٤ - ١٥٤ ؛ الْبَرْيِغِيَّةِ. .". (١) فَرَقَ الشِّيعَةِ، ص [٠ - ٩] ٢ ، ٣٨ - ١٨٤ ؛ الْبَرْيغِيَّةِ. .". (١)

١٩٦ - "فَقَتَلَهُ (١) وَالنَّصَيْرِيَّةُ الْمَوْجُودُونَ (٢) فِي هَذِهِ الْأَزْمِنَةِ يُشْبِهُونَ هَوُّلَاءٍ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْوُجُوهِ. وَذَكُرُوا عَنِ الْخُطَّابِيَّةِ أَصْحَابِ أَيِي الْخَطَّابِ بْنِ أَيِي زَيْنَبَ (٣) أَثَّمُ يُرْعُمُونَ أَنَّ الْأَثِمَةَ أَنْبِيَاءُ مُحَدَّنُونَ وَرُسُلُ اللّهِ وَحُجِجُهُ عَلَى حَلْقِهِ، لَا يَرَالُ مِنْهُمْ رَسُولَانِ: وَاحِدٌ نَاطِقٌ، وَالْآخَرُ (٤) صَامِتٌ، فَالنَّاطِقُ مُحَمَّدٌ وَالصَّامِثُ عَلِيٌ، وَحُجِجُهُ عَلَى حَلْقِهِ، لَا يَرَالُ مِنْهُمْ رَسُولَانِ: وَاحِدٌ نَاطِقٌ، وَالْآخَرُ (٤) صَامِتٌ، فَالنَّاطِقُ مُحَمَّدٌ وَالصَّامِثُ عَلِيٌ، فَهُمْ فِي الْأَرْضِ الْيَوْمَ طَاعَتُهُمْ مُفْتَرَضَةٌ عَلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ، يَعْلَمُونَ مَا كَانَ وَمَا هُوَ كَائِنٌ، وَزَعَمُوا أَنَّ أَبَا الْخَطَّابِ وَقَالُوا: الْأَئِمَّةُ آلِمَةٌ، وَقَالُوا:] (٥) فِي أَنْفُسِهِمْ مِثْلَ ذَلِكَ، وَقَالُوا: وَلَدُ الْخُسَيْنِ أَبْنَاءُ اللّهِ وَأَحِبَّاوُهُ، ثُمَّ قَالُوا ذَلِكَ فِي أَنْفُسِهِمْ، وَتَأَوَّلُوا قَوْلَ اللّهِ: ﴿ وَإِذَا سَوَيْتُهُ وَنَفَحْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ ﴾ [سُورَةُ الحِجْرِ: ٢٩] ، قَالُوا: فَهُو آدَمُ وَخَنُ وَلَدُهُ، وَعَبَدُوا أَبَا الْحُطَّابِ، وَزَعَمُوا أَنَّهُ وَلَاللّهِ وَخَرَجَ أَبُو الْخُطَّابِ عَلَى أَبِي جَعْفِرٍ الْمَنْصُورِ فَقَتَلَهُ عِيسَى بْنُ مُوسَى فِي سَبْحَةِ [الْكُوفَةِ، وَهُمْ] (٦) يَتَدَيَّنُونَ اللّهُ وَلَورِ لِمُوافِقِيهِمْ (٧) .

<sup>(</sup>١) انْظُرْ عَنْ أَبِي مَنْصُورٍ الْعِجْلِيِّ وَالْمَنْصُورِيَّةِ: الْمَقَالَاتِ لِلْأَشْعَرِيِّ ١ - ٧٥ ؛ الْمِلَلَ وَالنِّحَلَ ١٥٨ - ١٥٩ ا ؛ أُصُولَ الدِّينِ، ص [٠ - ٩] ٣٣، ٣٣١ ؛ الْفَرْقَ بَيْنَ الْفِرَقِ، ص [٠ - ٩] ٣٨، ١٤٩ ؛ التَّبْصِيرَ فِي الدِّينِ، ص [٠ - ٩] ٣ ؛ الْفِصَلَ لِابْنِ حَزْمٍ ٥/٥ ؛ الْخِطَطَ لِلْمَقْرِيزِيِّ ٢٥٣/٢ ؛ فِرَقَ الشِّيعَةِ، ص [٠ - ٩] ٩ - ١ . الْبَدْءَ وَالتَّارِيحَ ١٣١/٥ \ ١٣١١.

<sup>(</sup>٢) ن، م: الْمُوَجِّدَةُ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

<sup>(</sup>٣) ب، ١: أَبِي الْخُطَّابِ بْنِ أَبِي الْخُطَّابِ بْنِ أَبِي ذِنْبٍ، وَهُوَ خَطَّأً.

<sup>(</sup>٤) ع، م، ن: وَآخَرُ.

<sup>(</sup>٥) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ن) ، (م) .

<sup>(</sup>٦) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ مِنْ (ن) ، (م) .

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢/٢ ٥٠

(٧) أَبُو الْخَطَّابِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي زَيْنَبَ مِقْلَاصٌ الْأَسَدِيُّ الْكُودِيُّ الْأَجْدَعُ سَبَقَ الْكَلامُ عَنْهُ وَعَنْ فِرْقَتِهِ ٢٤/١ ت [٠ - ٩] . وَالَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ عَنْهُ وَعَنِ الْخَطَّابِيَّةِ هُنَا هُوَ تَقْرِيبًا مَا فِي مَقَالَاتِ الْأَشْعَرِيّ ١ - ٧٧. وَانْظُرْ أَيْضًا: أُصُولَ الدِّين، ص [٠ - ٩] ٩٨، ٣٣١؛ التَّبْصِيرَ فِي الدِّين، ص [٠ - ٩] ٣ - ٧٤؛ الْفِصَلَ <mark>لِابْن</mark> حَرْمٍ ٥٨/٥ ؛ الخُطِطَ لِلْمَقْرِيزِيِّ ٣٥٢/٢ ؛ التَّنَبُّهَ لِلْمَلْطِيِّ، ص [٩ - ٩] ٥٤ ؛ فِرَقَ الشِّيعَةِ، ص [٩ - ٩] ٣ - ٦٤ ؟ الْبَدْءَ وَالتَّارِيخَ ١٣١/٥ ؛ الرِّجَالَ لِلْكَشِّيِ (ط. الْأَعْلَمِيّ، النَّجَفَ)، ص [٩ - ١] ٢٦٠ - ٢٦٠. وَانْظُرِ التَّعْلِيقَ الْآيِي عَنِ الْبَزِيغِيَّةِ. وَفِي هَامِشِ (ع) كَتَبَ مُسْتَجِي زَادَه التَّعْلِيقَ التَّالِيَ: " وَالْحَاصِلُ أَنَّ الطَّائِفَةَ الْمَنْسُوبَةَ إِلَى بَيَانِ بْنِ سَمْعَانَ الَّتِي يُقَالُ لَمُهُمُ الْبَيَانِيَّةُ، وَالطَّائِقَةَ الْمَنْسُوبَةَ إِلَى أَبِي مَنْصُورِ الَّتِي يُقَالُ لَهُمُ الْمَنْصُورِيَّةُ، وَالطَّائِفَةَ الْمَنْسُوبَةَ إِلَى أَبِي الْخَطَّابِ الَّتِي يُقَالُ لَهُمُ الْخَطَّابِيَّةُ: كُلُّهُمْ مِنْ غُلَاةِ الرَّوَافِض، وَأَنَّهُمْ يَسْتَحِلُّونَ الْمَحَارِمَ، وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ بِعَدَمِ انْقِطَاعِ النُّبُوَّةِ وَبِارْتِفَاعِ التَّكَالِيفِ، وَأَنَّهُمْ أَقْدَمُ الْبَاطِنِيَّةِ، وَالْبَيَانِيَّةُ أَقْدَمُ أَلْوَانِ (؟) الدُّرُوزِ، وَالنُّصَيْرِيَّةُ مِنْ شِيعَتِهِمْ، وَالْحَمْزَويَّةُ مِنْ أَتْبَاعِهِمْ. وَالْمَقَالَاتُ الْمَنْسُوبَةُ إِلَى بَيَانِ بْن سَمْعَانَ أَحَذَ كِمَا بَعْدَهُ طَائِفَةٌ يُقَالُ لَهُمُ الْبَاطِنِيَّةُ وَالْإِسْمَاعِيلِيَّةُ، وَمِمَّنِ اشْتُهِرَ مِنْهُمْ حَسَنُ بْنُ الصَّبَاحِ الَّذِي جَاءَ فِي عَصْرِ مَلِكْشَاه السَّلْجُوقِيّ، وَأَلَّفَ كُتُبًا كَثِيرَةً يُبَيِّنُ مَقَالَاتِ الْبَاطِنِيَّةِ وَيَنْصُرُهُمْ وَيُنَافِحُ عَنْهُمْ، وَاسْتَوْلَى عَلَى الْقِلَاعِ فِي فَارِسَ وَجُبَيْلِ (؟) وَتَسَلْطَنَ هُنَاكَ حَتَّى يُقَالَ لَهُ: صَاحِبُ الْقِلَاع، وَقَدْ حَاوَلَ الرَّدَّ وَإِبْطَالَ كَلَامِهِ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَمِنْهُمُ الْإِمَامُ الْغَزَالِيُّ الطُّوسِيُّ: أَلَّفَ فِي إِبْطَالِ كَلَامِهِ كُتُبًا كَثِيرَةً، وَالنُّصَيْرِيَّةُ وَالدُّرُوزُ الَّذِينَ كَانُوا فِي نَوَاحِي الشَّامِ وَمِنْهُمْ بَنُو الْعُبَيْدِ وَيُقَالُ لَمُهُمُ الْفَاطِمِيُّونَ أَيْضًا، اسْتَوْلُوْا عَلَى بِلَادِ الْمَغْرِبِ أَوَّلًا، ثُمَّ عَلَى بِلَادِ. . . وَمِصْرَ، وَمِنْهُمْ طَائِفَةٌ مِنَ الرُّومِ يُقَالُ هَمُمُ الْحَمْزُويَّةُ وَالْبَيْرَامِيَّةُ كَانُوا عَلَى مَسْلَكِ هَؤُلاءِ الْبَاطِنِيَّةِ. وَالْجَمِيعُ فِرْقَةٌ مِنْ فِرَقَ الرَّوَافِض الْغَالِيَةِ الَّذِينَ قَالُوا بِقِدَمِ الْعَالَمِ وَعَدَمِ الْحَشْرِ وَالنَّشْرِ وَبِالتَّجْسِيمِ وَالتَّنَاسُخ وَالْخُلُولِ "". (١)

١٩٧-"تَعَالَى يُرَى فِي الْآخِرَةِ بِالْأَبْصَارِ، وَمَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ كَانَ مُبْتَدِعًا عِنْدَهُمْ، وَإِنْ كَانَ فِي الْمُنْتَسِبِينَ إِلْاَهُمِ مَنْ يَقُولُ ذَلِكَ فَلْيُسَمِّ وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْقُلَ مَقَالَةً عَنْ طَائِفَةٍ فَلْيُسَمِّ إِلَيْهِمْ مَنْ يَقُولُ ذَلِكَ فَلْيُسَمِّ مُنْ يَقُولُ ذَلِكَ فَلْيُسَمِّ الْقَائِلَ وَالنَّاقِلَ، وَإِلَّا فَكُلُّ أَحَدٍ يَقْدِرُ عَلَى الْكَذِبِ، فَقَدْ تَبَيَّنَ كَذِبُهُ فِيمَا نَقَلَهُ عَنْ أَهْلِ السُّنَّةِ، كَمَا تَبَيَّنَ أَنَّ تِلْكَ الْقَائِلَ وَالنَّاقِلَ، وَإِلَّا فَكُلُّ أَحَدٍ يَقْدِرُ عَلَى الْكَذِبِ، فَقَدْ تَبَيَّنَ كَذِبُهُ فِيمَا نَقَلَهُ عَنْ أَهْلِ السُّنَّةِ، كَمَا تَبَيَّنَ أَنَّ تِلْكَ الْأَقْوَالَ وَمَا هُوَ أَشْنَعُ مِنْهَا مِنْ (١) أَقُوالِ سَلَفِ (٢) الْإِمَامِيَّةِ.

الْوَجْهُ الثَّالِثُ: أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الطَّائِفَةَ إِنَّمَ تَتَمَيَّزُ (٣) بَاسِمِ رِجَالِمَا أَوْ بِنَعْتِ أَحْوَالِمِا، فَالْأَوَّلُ كَمَا يُقَالُ: النَّجَدَاتُ الْوَجْهُ الثَّالِثُ: أَنْ يُقَالَ: النَّجَدَاتُ (٤) .

<sup>(</sup>١) مِنْ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ب) ، (أ) .

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢/٦٠٥

- (٢) ن، م: سَلَفِهِ.
- (٣) أ: يَنْتَمِي ؛ تُسَمَّى ؛ م: تُمَيَّزُ.
- (٤) النَّجَدَاتُ وَيُقَالُ لَهُمُ النَّجُدِيَّةُ أَنْبَاعُ نَجْدَةَ بْنِ عَامِرٍ أَوْ عُوَيْمِ الْمَتَفِيّ، وَهُوَ مَنْ بَنِي حَنِيفَةَ، كَانَ مِنْ أَثْبَاعِ نَافِعِ بْنِ الْأُرْرِقِ ثُمُّ قَارَقَهُ وَحَرَجَ مُسْتَقِلًّا بِالْيُمَامَةِ سَنَةَ ٢٦ أَيَّامَ عَبْدِ اللّهِ بْنِ الرُّيْثِرِ وَاسْتَوْلَى عَلَى الْبَحْرِيْنِ وَعُمَانَ وَمَا حَوْلَهُمْ وَالْمَرِ الْمُؤْمِنِينَ، ثُمَّ نَقْمِ عَلَيْهِ بَعْضُ أَنْبَاعِهِ فَقَتَلُوهُ سَنَةَ ٢٦. وَحَالَفَ النَّجَدَاثُ سَائِلَ وَعُمَانَ وَمَا حَوْلَهُمْ الْوَلَ عَدَمُ قَوْلِهِمْ بِأَنَّ كُلُّ كَبِيرَةٍ كَفْرِّ، وَبِأَنَّ أَصْحَابِ الْكَبَائِرِ يُعَذَّبُونَ عَذَابًا دَائِمًا، وَحُكِيَ عَنْهُمْ الْخُوزِيِّ فِي أَمُورٍ: مِنْهَا: عَدَمُ قَوْلِهِمْ بِأَنَّ كُلِّ كَبِيرَةٍ كَفْرِّ، وَبِأَنَّ أَصْحَابِ الْكَبَائِرِ يُعَدَّبُهُمْ ابْنُ تَبْمِيَةً فِيمَا بَعْدُ الْمُؤَلِّومِهُمْ وَأَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللّهُ عَنْهَا وَجَاءَ حَدِيثُهُ مِ وَيَذَكُرُ عَنْهُمُ ابْنُ تَبْمِيَةً فِيمَا بَعْدُ وَعَنْرَةَ مِنْ الصَّحَابَةِ كَانُوا يُصَلُّونَ خَلْفَ وَيَعْلَى الْمُعْرَافِ مُعْرَةً مِنْ الصَّحَابَةِ كَانُوا يُصَلُّونَ خَلْفَ وَعَنْرِهُ مِنَا الْمُعْوَلِيِّ وَقَالِنَ لِلللَّهُ عَنْهُمَ الْمُعْرَافِ مَنْ عَنْ مَسَائِلِ سَأَلُهُ عَنْهَا وَجَاءَ حَدِيثُهُ فِي الْبُحَارِيِّ وَقَارِنُ لِسَانَ الْمِيرَانِ اللَّهُ عَنْهُمَ وَعَلَى الْمُعْولِيِ وَقَارِنُ لِسَانَ الْمِيرَانِ الْمَعْوَلِي مُورَجِي اللَّهُ عَنْهَا وَجَاءَ حَدِيثُهُ فِي الْبُحَارِيِّ وَقَارِنُ لِسَانَ الْمِيرَانِ الْمُعْولِي لِلْمُلُومِ وَلَاللَّهُ عَنْهَا وَجَاءَ حَدِيثُهُ فِي الْبُعْورِي وَقَارِنُ لِسَانَ الْمِيرَانِ الْمُؤْرِي وَلَوْلُ الْمُحْرَاقِ الْمُؤْولِي لِلْمُلُومِ وَلَا لِلْمُؤْمِ وَلَى الْمُعْمِلِ اللْمُؤْولِي الْمُؤْمِقِ وَلَا لَعْمَالِ لِلْمُؤْمِ وَلَوْلُ الْمُؤْمِ وَلَوْلُولُ الْمُؤْمِقِ وَلَى الْمُولُ لِلْمُؤْمِ وَلَا لَعْمَالُ اللْمُؤْمِقِ وَلَى الْمُؤْمِ وَلَوْلُ الْمُؤْمِ وَلَى الْمُؤْمِ وَلَى الْمُؤْمِقِ وَلَالْمُؤْمِ وَالْمُؤْمُ وَلَالِمُولُ اللْهُمُ وَلِي اللْمُؤْمِقِ وَلَالْمُؤُمُ وَلَولُولُ الْمُؤْمِقُ وَلَوْلُولُ الْمُؤْمِ وَلُولُولُ الْمُؤْمِ وَلَالْمُ اللْمُؤْمِ وَالْمُؤَلِقُولُ الْمُؤْمِ وَلَولُولُولُ

## ١٩٨ - "وَالْأَزَارِقَةُ (١) . وَالْجُهْمِيَّةُ (٢) وَالنَّجَّارِيَّةُ (٣) وَالضِّرَارِيَّةُ (٤) (٥ وَنَحُو ذَلِكَ. وَالثَّانِينِ ٥) (٥)

<sup>(</sup>١) أَتْبَاعُ أَبِي رَاشِدٍ نَافِعِ بْنِ الْأَزْرَقِ بْنِ قَيْسٍ الْحَنَفِيِّ الْبَاكُرِيِّ الْوَائِلِيِّ، مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَة، صَحِبَ فِي أَوَّلِ أَمْرِهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ، وَكَانَ مِنَ التَّائِرِينَ عَلَى عُثْمَانَ، ثُمُّ مِنَ الْخَارِجِينَ عَلَى عَلِيّ فِي حَرُورَاءَ، وَحَرَجَ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَقَاتَلَهُ الْمُهَلَّبُ بْنُ أَبِي صُفْرَةَ إِلَى أَنْ قُتِلَ سَنَةَ ٥٥. وَعُرِفَتِ الْأَزَارِقَةُ بِتَطَرُّفِهَا يُكَفِّرُونَ كُلَّ مَنْ حَالَقَهُمْ وَكُلَّ أَصْحَابِ الْكَبَائِرِ وَيَسْتَبِيحُونَ قَتْلَ مُحَلِّفِيهِمْ حَتَّى الْأَطْفَالِ مِنْهُمْ. وَيَتَكَلَّمُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ عَنْ نَافِعٍ فِيمَا بَعْدُ 777 وَكُلَّ أَصْحَابِ الْكَبَائِرِ وَيَسْتَبِيحُونَ قَتْلَ مُحَلَّفِيهِمْ حَتَّى الْأَطْفَالِ مِنْهُمْ. وَيَتَكَلَّمُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ عَنْ نَافِعٍ فِيمَا بَعْدُ 777 وَكُلَّ أَصْحَابِ الْكَبَائِرِ وَيَسْتَبِيحُونَ قَتْلَ مُحَلَقْهِمْ حَتَّى الْأَطْفَالِ مِنْهُمْ. وَيَتَكَلَّمُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ عَنْ نَافِعٍ فِيمَا بَعْدُ 777 وَالْمُؤَوِيِّ 777 وَالْمُؤْرُونَ وَعُنِ الْأَزْرَقِ وَعَنِ الْأَزْرَقِ وَعَنِ الْأَزَارِقَةِ: تَارِيحَ الطَّبَولِي بِهِ وَمَا بَعْدَهَا وَمَا بَعْدَهَا وَمُعَالِي فِي الْمُعَالِفِيهِمْ وَيَ الْمُعَارِفِ الْإِسْلَامِيَّةِ مَا الْمُعَلِولِ وَلَا الْمُعَارِفِ الْإِسْلَامِيَّةِ، مَادَّةَ " الْأَزَارِقَةِ " وَمَادَّةَ " الْخُوارِجِ " وَمَا بَعْدَهَا وَالْمُ الْمُعَارِفِ) \$ 177 - 181، 181 - 27، 18 وَالْمَ الْمُعَارِفِ الْإِسْلَامِيَّةِ، مَادَّةَ " الْأَوْلُوقَةِ " وَمَادَّةَ " الْخُوارِجِ " وَمَا لَعْمَلُولُ وَلَوْلِ الْمُعَارِفِ الْإِسْلَامِيَّةِ، مَادَّةَ " الْأَوْلُوقَةِ " وَمَادَّةَ " الْخُوارِجِ " اللْمَعَارِفِ الْإِسْلَامِيَّةِ، مَادَّةً " الْمُعَارِفِ الْمُعَارِفِ الْمُعَارِفِ الْمُعَارِفِ الْمُعَارِفِ الْمُعَلِقِ الْمَعَارِفِ الْمُعَارِفِ الْمُعَارِفِ الْمُعَلِيقِ الْمُعَارِفِ الْمَعَارِفِ الْمُعَارِفِ الْمُعَارِفُ الْمُعَارِقُ الْمُعَالِقِ الْمُعَامِ الْمُعَالِقِ الْمُعَالِقُ الْمُعَامِ الْمُعَارِقِ ال

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ١٨/٢٥

١٩٠، ١٩٠ ؛ الْمِلَلَ وَالنِّحَلَ ١٠٦/ ١٠٩ ، ١٠٩ ؛ الْفَرْقَ بَيْنَ الْفِرَقِ، ص [٠ - ٩] ٠ - ٥٢ ؛ التَّبْصِيرَ فِي الدِّينِ، ص [٠ - ٩] ٩ - ٣٠ ؛ الخِطَطَ لِلْمَقْرِيزِيِّ ٣٥٤/٢ ؛ الْفِصَلَ لِا**بْنِ حَزْمٍ** ٥٢/٥ - ٥٣ ؛ التَّنْبِيةَ لِلْمَلْطِيِّ، ص [٠ - ٩] ٤ - ٥٥ ؛ التَّعْرِيفَاتِ لِلْجُرْجَانِيِّ، مَادَّةَ " الْأَزَارِقَةِ "

- . ( [9-1] سَبَقَ الْكَلَامُ عَنْهُمْ [9-1] (ت [9-1] ) .
- (٣) انْظُرْ مَا ذَكَرْنَاهُ عَنْهُمْ مِنْ قَبْلُ ١٠٠/٢. وَانْظُرْ عَنْهُمْ أَيْضًا: التَّعْرِيفَاتِ لِلْجُرْجَانِيّ. مَادَّةَ " النَّجَارِيَّةِ ".
  - (٤) انْظُرْ مَا ذَكَرْنَاهُ عَنْهُمْ مِنْ قَبْلُ ١٠٠/٢.
  - (٥) : (٥) سَاقِطٌ مِنْ (ب) ، (أ) .". (١)

٩٩ - "فَإِنَّ السَّفْسَطَةَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ: نَوْعٌ هُوَ جَحْدُ الْحَقَائِقِ وَالْعِلْمِ كِمَا. وَأَعْظَمُ مِنْ هَذَا قَوْلُ مَنْ يَقُولُ عَنِ الْمَوْجُودِ الْوَاحِبِ الْقَدِيمِ الْخَالِقِ: إِنَّهُ لَا مَوْجُودَ وَلَا مَعْدُومَ، وَهَؤُلَاءِ مُتَنَاقِضُونَ، فَإِنَّهُمْ جَزَمُوا بِعَدَمِ الْجُزْمِ. الْمَوْجُودِ الْوَاحِبِ الْقَدِيمِ الْخَالِقِ: إِنَّهُ لَا مَوْجُودَ وَلَا مَعْدُومَ، وَهَؤُلَاءِ مُتَنَاقِضُونَ، فَإِنَّهُمْ جَزَمُوا بِعَدَمِ الْجُزْمِ. وَنَوْعٌ هُو قَوْلُ الْمُتَجَاهِلَةِ اللَّاأَدْرِيَّةِ الْوَاقِفَةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: لَا نَدْرِي هَلْ ثَمَّ حَقِيقَةٌ (١) وَعِلْمٌ أَمْ لَا. وَأَعْظَمُ مِنْ هَذَا قَوْلُ مَنْ يَقُولُ: لَا أَعْلَمُ وَلَا أَقُولُ: هُو مَوْجُودٌ أَوْ مَعْدُومٌ أَوْ حَيُّ أَوْ مَيِّتٌ.

وَنَوْعٌ ثَالِثٌ قَوْلُ مَنْ يَجْعَلُ الْحَقَّائِقَ تَتْبَعُ الْعَقَائِدَ.

فَالْأَوَّلُ نَافٍ لَهَا، وَالثَّانِي وَاقِفٌ فِيهَا، وَالثَّالِثُ يَجْعَلُهَا تَابِعَةً لِظُنُونِ (٢) النَّاسِ.

وَقَدْ ذُكِرَ صِنْفٌ رَابِعٌ: وَهُوَ الَّذِي يَقُولُ: إِنَّ الْعَالَمَ فِي سَيَلَانٍ فَلَا يُثْبِثُ لَهُ حَقِيقَةً. وَهَؤُلَاءِ مِنَ الْأَوَّلِ لَكِنْ هَذَا يُوجِبُهُ قَوْلُمُمْ (٣) .

وَالْمَقْصُودُ هُنَا أَنَّ إِمْسَاكَ الْإِنْسَانِ عَنِ النَّقِيضَيْنِ لَا يَقْتَضِي رَفْعَهُمَا.

(٣) ن، م: تَوْجِيهُ قَوْلِمْ. وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ (الْفِصَلَ ٩/١) عِنْدَ كَلَامِهِ عَنِ السُّوفِسْطَائِيَّةِ: " ذَكَرَ مَنْ سَلَفَ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ أَثَّهُمْ ثَلَاثُ أَصْنَافٍ: فَصِنْفٌ مِنْهُمْ نَفَى الْخَقَائِق جُمْلَةً، وَصِنْفٌ شَكُّوا فِيهَا، وَصِنْفٌ مِنْهُمْ قَالُوا هِيَ الْمُتَكَلِّمِينَ أَثَّهُمْ ثَلَاثُ أَصْنَافٍ: فَصِنْفٌ مِنْهُمْ نَفَى الْخَقَائِق جُمْلَةً، وَصِنْفٌ شَكُّوا فِيهَا، وَصِنْفٌ مِنْهُمْ قَالُوا هِي حَقْقُ عِنْدَهُ بَاطِلٌ عِنْدَ مَنْ هِي عِنْدَهُ بَاطِلٌ ". وَيُقَسِّمُهُمُ الْبُرْجَانِيُّ (شَرْحَ الْمَوَاقِفِ لِلْإِيجِيِّ حَقِّ عِنْدَهُ بَاطِلٌ عِنْدَهُ بَاطِلٌ عِنْدَهُ بَاطِلٌ عِنْدَهُ بَاطِلٌ عَنْدَهُ بَاطِلٌ عِنْدَهُ بَاطِلٌ عَلْمَ اللَّذِينَ يُعَانِدُونَ وَيَدَّعُونَ بِأَثَمَّمْ جَازِمُونَ بِأَنْ لَا اللَّالَّالِينَ بِالتَّوَقُفُ، وَالْعِنَادِيَّةِ وَهُمُ الَّذِينَ يُعَانِدُونَ وَيَدَّعُونَ بِأَثَمَّمْ جَازِمُونَ بِأَنْ كَقَائِقَ الْأَشْيَاءِ تَابِعَةٌ لِلِاعْتِقَادَاتِ ".". (٢)

<sup>(</sup>١) ع: هَلْ لَهُ حَقِيقَةٌ.

<sup>(</sup>٢) ن، م: لِطُوْقِ.

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ١٩/٢ ٥

<sup>(</sup>٢) منهاج السنة النبوية ٢/٥٢٥

٠٠٠-"فَاعِلٍ، فَلَا يُسَمِّيهِ بِاسْمٍ يُسَمَّى بِهِ الْعَبْدُ (١) ] (٢) . وَذَهَبَ أَبُو الْعَبَّاسِ النَّاشِئُ (٣) إِلَى ضِدِّ ذَلِكَ فَقَالَ: إِنَّا حَقِيقَةٌ لِلرَّبِّ مُجَازُ لِلْعَبْدِ (٤) .

وَزَعَمَ <mark>ابْنُ حَزْمٍ</mark> أَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ تَعَالَى الْحُسْنَى لَا تَدُلُّ عَلَى الْمَعَانِي، فَلَا يَدُلُّ عَلِيمٌ عَلَى عِلْمٍ، وَلَا قَدِيرٌ عَلَى قُدْرَةٍ، بَلْ هِيَ أَعْلَامٌ

(١) قَالَ الشَّهْرَسْتَانِيُّ (الْمِلَلُ وَالنِّحَلَ ٧٩/١) عَنِ الجُهْمِ: " وَافَقَ الْمُعْتَزِلَةَ فِي نَفْيِ الصِّفَاتِ الْأَزَلِيَّةِ وَزَادَ عَلَيْهِمْ بِأَشْيَاءَ: مِنْهَا قَوْلُهُ: لَا يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ الْبَارِي تَعَالَى بِصِفَةٍ يُوصَفُ هِمَا حَلْقُهُ لِأَنَّ ذَلِكَ يَقْتَضِي تَشْبِيهًا، فَنَفَى كُونَهُ حَيًّا عَالِمًا، وَأَثْبَتَ كَوْنَهُ قَادِرًا فَاعِلًا حَالِقًا، لِأَنَّهُ لَا يُوصَفُ شَيْءٌ مِنْ حَلْقِهِ بِالْقُدْرَةِ وَالْفِعْلِ وَالْخَلْقِ ".

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ فِي (ع) فَقَطْ.

(٣) أَبُو الْعَبَّاسِ عَبْدُ اللّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللّهِ بْنِ مَالِكٍ النَّاشِيُّ الْأَنْبَارِيُّ، كَانَ يُقْالُ لَهُ ابْنُ شَرْشِيرَ، وَتُوْفِي سَنَةَ ٢٩٣ قَالَ ابْنُ حَجَرٍ (لِسَانَ الْمِيزَانِ ٣٤/٣): "كَانَ مِنْ أَهْلِ الْأَنْبَارِ وَنَزَلَ بَغْدَادَ ثُمُّ انْتَقَلَ إِلَى مِصْرُ وَمَاتَ كِنَا، وَكَانَ مُتَكَلِّم اللّهِ يَعْرَدُ اللّهِ يَعْدَادَ ثُمُّ النَّيْلِ وَلَهُ قَصِيدَةٌ أَرْبَعَةُ آلَافِ بَيْتٍ فِي الْكَلَامِ. قَالَ ابْنُ النَّدِيمِ: يُقَالُ إِنَّهُ كَانَ تَنَوِيًّا فَسَقَطَ مِنْ طَبَقَةٍ أَصْحَابِهِ الْمُتَكَلِّمِينَ. قُلْتُ: وَلَا تَغْتَرُ بِقَوْلِ ابْنِ النَّذِيمِ فَإِنَّ هَذَا مِنْ كِبَارِ الْمُسْلِمِينَ، وَكَانَ سَبَبُ وَعَلَىٰ مَا يَقْهِى عَلَىٰ اللّهُ مِثْلُ مَثْلُ مَعْنَ اللّهُ مِثْلُ هَذَا النَّاشِي مَ فَلَكُوهُ ضِمْنَ رُؤَسَاءِ الْمُنَانِيَّةِ (نِسْبَةً إِلَى مَانِي) الْمُتَكَلِّمِينَ اللّذِينَ يُظْهِرُونَ الْإِسْلَامَ وَيُبْطِئُونَ وَعَيْقِ وَلَالْمَ مَا اللّهُ مِثْلُ مَا لَكُومُ مَثْلُ الْعِيرِ لِلنَّهُ مِعْمَلُ الْمُعْمَى مَا لَيْ الْمَعْمَ اللّهُ مُعْلَى اللّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللّهُ مِلْ الْعَلَى اللّهُ مُعْلَى اللّهُ مُعْمَلًا الللّهُ مُعْمَلًا الللّهُ مُقَلِّ مُنْ اللّهُ مُعْمَلًا الللللّهُ مُلْتَلَامُ مَا ذَكُومُ عَنْهُ اللللللللللللللللللللللللهُ مَنْ اللللهُ مُنْ مُنْ الللللللللهُ مِنْ اللللللهُ مُنْ مَلْ اللللهُ مُنْ اللللهُ مُعْلَى الللللللهُ مُنْ الللهُ مُنْ الللللهُ مُنْ الللللهُ مُنْ الللهُ مُنْ اللهُ مُنْ الللهُ مُنْ الللهُ مُنْ اللهُ مُنْ الللهُ مُنْ اللهُ مُنْ الللهُ مُنْ الللهُ مُنْ الللهُ مُنْ اللهُ مُنْ الللهُ مُنْ الللهُ مَا اللهُ مُنْ الللهُ مُنْ اللهُ مُنْ الللهُ مُنْ الللهُ مُنْ اللهُ مُنْ الللهُ مُنْ اللهُ مُ

(٤) ع: مَجَازٌ فِي الْعَبْدِ.". (١)

٢٠١ - " تَحْضَةٌ (١) . وَهَذَا يُشْبِهُ قَوْلَ مَنْ يَقُولُ بِأَنَّهَا ثُقَالُ بِالْإِشْتِرَاكِ اللَّفْظِيّ (٢) .

وَأَصْلُ غَلَطِ هَؤُلَاءِ شَيْءَانِ: إِمَّا نَفْيُ الصِّفَاتِ وَالْغُلُوُّ فِي نَفْيِ التَّشْبِيهِ، وَإِمَّا ظَنُّ ثُبُوتِ الْكُلِّيَّاتِ الْمُشْتَرِكَةِ فِي التَّشْبِيهِ، وَإِمَّا ظَنُّ ثُبُوتِ الْكُلِّيَّاتِ الْمُشْتَرِكَةِ فِي

فَالْأَوَّلُ هُوَ مَأْخَذُ الْجَهْمِيَّةِ وَمَنْ وَافَقَهُمْ عَلَى نَفْي الصِّفَاتِ. قَالُوا: إِذَا قُلْنَا عَلِيمٌ يَدُلُّ عَلَى عِلْمٍ، وَقَدِيرٌ يَدُلُّ عَلَى

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢/٥٨٣

قُدْرَةٍ لَزِمَ مِنْ إِثْبَاتِ الْأَسْمَاءِ إِثْبَاتُ الصِّفَاتِ، وَهَذَا مَأْحَذُ الْبِنِ حَزْمٍ، فَإِنَّهُ مِنْ نُفَاةِ الصِّفَاتِ (٣) مَعَ تَعْظِيمِهِ لِلْحَدِيثِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَدَعْوَاهُ أَنَّ الَّذِي يَقُولُهُ: فِي ذَلِكَ هُوَ مَذْهَبُ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ.

وَغَلَطُهُ فِي ذَلِكَ بِسَبَبِ أَنَّهُ أَحَذَ أَشْيَاءَ (٤) مِنْ أَقْوَالِ الْفَلَاسِفَةِ وَالْمُعْتَزِلَةِ عَنْ بَعْضِ شُيُوخِهِ، وَلَمْ يَتَّفِقْ لَهُ مَنْ يُبَيِّنُ لَهُ خَطَأَهُمْ (٥) ، وَنَقَلَ الْمَنْطِقَ بِالْإِسْنَادِ عَنْ مَتَّى التُّرْجُمَانِ (٦) . وَكَذَلِكَ قَالُوا: إِذَا قُلْنَا: مَوْجُودٌ وَمَوْجُودٌ، وَحَيُّ لَهُ خَطَأَهُمْ (٥) ، وَنَقَلَ الْمَنْطِقَ بِالْإِسْنَادِ عَنْ مَتَّى التُّرْجُمَانِ (٦) . وَكَذَلِكَ قَالُوا: إِذَا قُلْنَا: مَوْجُودٌ وَمَوْجُودٌ، وَحَيُّ لَوَمُ التَّشْبِيهُ، فَهَذَا أَصْلُ غَلَطِ هَؤُلَاءِ.

<sup>(</sup>١) يَقُولُ النِّنُ حَزْمٍ (الْفِصَلَ ٢٩٦/٢): " إِنَّنَا لَا نَفْهَمُ مِنْ قَوْلِنَا قَدِيرٌ عَالِمٌ - إِذَا أَرَدْنَا بِذَلِكَ اللَّهَ تَعَالَى - إِلَّا مَا نَفْهَمُ مِنْ قَوْلِنَا اللَّهُ فَقَطْ، لِأَنَّ كُلَّ ذَلِكَ أَسْمَاءُ أَعْلَامٍ لَا مُشْتَقَّةٌ مِنْ صِفَةٍ أَصْلًا، لَكِنْ إِذَا قُلْنَا: اللَّهُ تَعَالَى بِكُلِّ مَا نَفْهَمُ مِنْ كُلِّ ذَلِكَ أَنَّ هَاهُنَا لَهُ تَعَالَى مَعْلُومَاتٌ، وَأَنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَلَا يُفْهَمُ مِنْ كُلِّ ذَلِكَ أَنَّ هَاهُنَا لَهُ تَعَالَى مَعْلُومَاتٌ، وَأَنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَلَا يُفْهَمُ مِنْ كُلِّ ذَلِكَ أَنَّ هَاهُنَا لَهُ تَعَالَى مَعْلُومَاتٌ، وَأَنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَلَا يَقُولُ فِي: يَقْدِرُ، وَفِي غَيْر ذَلِكَ كُلِهِ ".

<sup>(</sup>٢) ب، أ: أَهَّا تُقَالُ. . إِلَّى وَالْعِبَارَةُ فِي (ع) مُضْطَرِبَةٌ.

<sup>(</sup>٣) انْظُرِ الْفِصَلَ ٢٨٣/٢ وَمَا بَعْدَهَا.

<sup>(</sup>٤) ب، أ، ن، م: شَيْئًا.

<sup>(</sup>٥) ب: وَلَمْ يَتَّفِقْ مَنْ بَيَّنَ لَهُ حَطَأَهُمْ ؛ أ، م: وَلَمْ يَتَّفِقْ مَنْ يُبَيِّنُ لَهُ حَطَأَهُمْ ؛ ن: وَلَمْ يُبَيِّنْ لَهُمْ مَنْ يُبَيِّنُ لَهُمْ مَنْ يُبَيِّنُ لَهُ حَطَاوَهُمْ. حَطَأَهُمْ ؛ ع: وَلَمْ يَتَّفِقْ لَهُ مَنْ يُبَيِّنُ لَهُ حَطَاوَهُمْ.

<sup>(</sup>٢) ب: وَنَقَلَ الْمَنْطِق الْأُسْتَاذُ عَنْ مَتَّى التُّرْجُمَانِ ؛ أَ: وَنَقَلَ الْمَنْطِق الْإِسْنَادَ عَنْ مَتَّى التَّرْجُمَانِ ؛ ن، م: وَنَقَلَ الْمَنْطِق الْإِسْنَادِ عَنْ مَتَّى الْمُنْطِق الْإِسْنَادِ عَنْ مَتَّى الْمُنْطِق النَّعُمْانُ هُوَ أَبُو بِشْرٍ مَتَّى بْنُ يُونُسَ (أَوِ ابْنُ يُونَانَ) الْمَنْطِقِيُّ النَّصْرَايِيُّ، نَرَلَ الْمَنْطِق بِينَ فِي عَصْرِهِ. انْظُرْ تَرْجَمَتَهُ وَمُصَنَّفَاتِهِ فِي: تَارِيخِ الْحُكَمَاءِ الْإِسْلَامِ لِظَهِيرِ الدِّينِ الْبَيْهَقِيِّ، ص ٢٨ - ٢٩ ؛ طَبَقاتِ لِابْنِ الْقِفْطِيِّ، ص [٠ - ٩] ٢٣ ؛ تَارِيخِ حُكَمَاءِ الْإِسْلَامِ لِظَهِيرِ الدِّينِ الْبَيْهَقِيِّ، ص ٢٨ - ٢٩ ؛ طَبَقاتِ الْأَطِبُو لِلْبْنِ عَزْمٍ، الْفَهْرِسْتَ لِابْنِ النَّدِيمِ ص ٢٦٣ - ٢٦٤. وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ تَيْمِيَّة فِي أَكْثَرِ مِنْ مَوْلِهِ الْمُنْطِقِيِّينَ، ص ١٣١ - ٢٦٤. وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ تَيْمِيَّة فِي أَكْثُورِ إِحْسَان مُوْضِعٍ مَا نَسَبَهُ هُنَا إِلَى الْمُنْطِق لِلْبْنِ حَزْمٍ، انْظُرْ مَثَلًا: الرَّدَّ عَلَى الْمُنْطِقِيِّينَ، ص ١٣١. وَيَقُولُ الدُّكْتُورِ إِحْسَان مَعْنَى مَا يَشَبَهُ هُنَا إِلَى الْمُنْطِقِيِّينَ، ص ١٣١ - ١٣٢. وَيَقُولُ الدُّكْتُورِ إِحْسَان مَعْنَى مَا يَشَبَهُ هُنَا إِلَى الْمُنْطِقِيِ فِي كِتَابِهِ مِنْ قَوْلِهِ: " قَالَ الشَّيْخُ: هَذِهِ عِبَارَاتُ الْمُتَرْجِمِينَ وَفِيهَا تَخْلِيطٌ. . . إِلَّ " إِذْ جَعَلَهُ كَلَامَ يَذْعِيقَةُ يَغْقِدُ أَنَّ كُلِيهِ مِنْ قَوْلِهِ: " قَالَ الشَّيْخُ: هَذِهِ عِبَارَاتُ الْمُتَرْجِمِينَ وَفِيهَا تَخْلِيطٌ. . . إِلَّ " إِذْ جَعَلَهُ كَلَامَ اللَّيْ عَبْوَدَ اللَّهُ مِنْ عَوْلِهِ: " قَالَ الشَّيْخُ: هَذِهِ عِبَارَاتُ الْمُنْطِقِيِ نَفْسِهِ، وَإِنْ كَانَ اللَّيْحُ " وَثُولَهِ: " قَالَ الشَّيْخُ : هَذِهِ عِبَارَاتُ الْمُنْطِقِيِ نَفْسِهِ، وَإِنْ كَانَ الللْمُ عَزْمٍ مَ مُنْهُ الْكُوتَابُ." . (١)

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢/٤٨٥

٢٠٢-"تَعَالَى، وَهُوَ الْمَذْهَبُ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ مُتَأَخِّرُو الرَّافِضَةِ، وَكَانُوا قَدْ أَدْحَلُوا مَعَهُمْ مَنْ أَدْحَلُوهُ مِنْ وَعَاقَبُوهُمْ وَالْقَتْلِ، وَقَيَّدُوا بَعْضَهُمْ، وَعَاقَبُوهُمْ وَالْأَمْوِ (١) ، فَلَمْ يُوَافِقْهُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجُمَاعَةِ، حَتَّى تَحَدُّوا (٢) بَعْضَهُمْ بِالْقَتْلِ، وَقَيَّدُوا بَعْضَهُمْ، وَعَاقَبُوهُمْ (وَأَحَذُوهُمْ) (٣) بِالرَّهْبَةِ وَالرَّعْبَةِ، وَثَبَتَ (٤) الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ (٥) عَلَى ذَلِكَ [الْأَمْرِ] (٦) حَتَّى حَبَسُوهُ مُدَّةً، ثُمَّ طَلَبُوا أَصْحَابَهُمْ لِمُنَاظَرَتِهِ، فَانْقَطَعُوا مَعَهُ فِي الْمُنَاظَرَةِ يَوْمًا بَعْدَ يَوْمٍ، وَلَمْ يَأْتُوا (٧) عِمَا يُوحِبُ مُوَافَقَتَهُ لَمُمْ، مُدَّةً، ثُمَّ طَلَبُوا أَصْحَابَهُمْ (٨) فِيمَا ذَكَرُوهُ (٩) مِنَ الْأَدِلَّةِ، وَكَانُوا قَدْ طَلَبُوا لَهُ (١٠) أَئِمَّةَ الْكَلَامِ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَعَيْرِهِمْ، مِثْلِ أَبِي عِيسَى مُحُمَّدِ بْنِ عِيسَى بُرْغُوثٍ صَاحِبٍ حُسَيْنٍ النَّجَّارِ (١١) وَأَمْثَالِهِ، وَلَمْ تَكُنِ الْمُنَاظَرَةُ مَعَ الْمُعْتَزِلَةِ فَقَطْ، بَلْ كَانَتْ

(١١) ن، م: أَبِي عِيسَى مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بْنِ بُرْغُوثٍ. . إِلَا وَهُوَ حَطَاًّ. وَلَمْ أَجِدْ فِيمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنْ مَرَاجِعَ شَيْئًا عَنْ تَارِيخِ مَوْلِدِهِ وَوَفَاتِهِ، وَلَكِنْ ذَكَرَتْ كُتُبُ الْفِرَقِ الْكَثِيرَ عَنْ آرَائِهِ وَمَدْهَبِهِ. فَالْأَشْعَرِيُّ يَدْكُرُ آرَاءَهُ (الْمَقَالَاتِ عَنْ تَارِيخِ مَوْلِدِهِ وَوَفَاتِهِ، وَلَكِنْ دُكَرَتْ كُتُبُ الْفِرَقِ الْكَثِيرَ عَنْ آرَائِهِ وَمَدْهَبِهِ. فَالْأَشْعَرِيُّ يَدُكُرُ آرَاءَهُ (الْمَقَالَاتِ بِقُولِ اللهَ لَهُ بِيجَابِ الطَّبْعِ، وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي التَّوْحِيدِ بِقَوْلِ اللهَ لَمْ يَرَلُ اللهَ لَمْ يَرَلُ عَيْرَ عَاجِزٍ عَنِ الْكَلَامِ وَلَكِنَّ كَلامَ اللهِ مُحْدَثُ وَخُلُوقٌ. وَانْظُرْ عَنْ آرَائِهِ وَمَدْهَبِهِ أَيْضًا: الْمُعْتَزِلَةِ إِلَا فِي بَابِ الْإِرْرَادَةِ وَالْجُودِ، وَأَنَّهُ كَانَ يُخَالِفُهُمْ فِي الْقَدَرِ وَيَقُولُ بِالْإِرْجَاءِ، وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ إِنَّ اللهَ لَمْ يَرَلُ مُنْ يَقُولُ إِنَّ اللهَ لَمْ يَرَلُ مُنْ يَقُولُ إِنَّ اللهَ لَمْ يَرَلُ عَيْرَ عَاجِزٍ عَنِ الْكَلَامِ وَلَكِنَّ كَلَامَ اللهِ مُحْدَثُ وَخُلُوقٌ. وَانْظُرْ عَنْ آرَائِهِ وَمَذْهَبِهِ أَيْضًا: الْمُعْتَولِةِ إِلَا يُعِي بَابِ الْإِرْرَادَةِ وَالْمُودِ اللهَ عَنْ الْمُولِي وَلَا لَكُلَامِ وَلَكِنَّ كَلَامَ اللّهِ مُحْدَثُ وَخُلُوقٌ. وَانْظُرْ عَنْ آرَائِهِ وَمَذْهَبِهِ أَيْضًا: الْمَلَا وَالنِّحَلَ ١٨٢٨ – ٨٨ ؛ الْفَرْقَ بَيْنَ الْفِرَقِ، ص ٢٠٨ ؛ الْفرق بَيْنَ الْفِرَقِ، ص ٢٠٨ ؛ الْفرق بَيْنَ الْفِصَلَ لِابْنِ الْمُرْتَضَى، ص ٣٣٣ ؛ الإنْتِصَارَ لِلْحَيَاطِ، ص ٩٨ ؛ دَائِرَةَ الْمَعَارِفِ الْإِسْلامِيَةِ اللّهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ عُولَيَةً اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلْمُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَنْ آلَاهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ الله

<sup>(</sup>١) ب، أ: الْأَمْر.

<sup>(</sup>٢) ب، أ: هَدَّدُوا.

<sup>(</sup>٣) وَأَحَذُوهُمْ: فِي (ع) فَقَطْ.

<sup>(</sup>٤) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ن) ، (م) إِلَّا كَلِمَاتٍ مُتَفَرِّقَةً هِيَ: مِنْ وَلِيّ فَلَمْ يُوَافِقْهُمْ.

<sup>(</sup>٥) ب، أ: وَثَبَتَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ؛ ع: وَثَبَتَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ ؛ ن، م: الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ ؛ ن، م: الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ .

<sup>(</sup>٦) الْأَمْرِ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ع) ، (ن) ، (م) .

<sup>(</sup>٧) ب، أ: وَلَمَّا لَمْ يَأْتُوا ؛ ن: وَلَمَّا يَأْتُوا، م: وَلَمَّا وَلَمَّا يَأْتُوا.

<sup>(</sup>٨) ب، أ، ن، م: وَبَيَّنَ خَطَأَهُمْ.

<sup>(</sup>٩) ب، أ: فِيمَا ذَكَرُوا ؛ ن: فِيمَا ذَكَرَهُ، وَهُوَ خَطَأً.

<sup>(</sup>١٠) لَهُ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ب) ، (أ) .

٣٠٠ - "مَعَ جِنْسِ الجُهْمِيَّةِ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ [وَالنَّجَّارِيَّةِ] (١) وَالضِّرَارِيَّةِ وَأَنْوَاعِ الْمُرْجِئَةِ، فَكُلُّ مُعْتَزِلِيٍّ جَهْمِيُّ وَلَيْ جَهْمِيًّ مَعْتَزِلَةً تَنْفِي الصِّفَاتِ دُونَ وَلَيْسَ كُلُّ جَهْمِيٍّ مُعْتَزِلَةً تَنْفِي الصِّفَاتِ دُونَ وَلَيْسَ كُلُّ جَهْمِيٍّ مُعْتَزِلَةً تَنْفِي الصِّفَاتِ دُونَ الْأَسْمَاءِ] (٢).

وَبِشْرٌ الْمَرِيسِيُّ كَانَ مِنَ الْمُرْجِعَةِ، لَمْ يَكُنْ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ، بَلْ كَانَ مِنْ كِبَارِ (٣).

٢٠٤ - "فَلَعَلَّهُمْ زَادُوا فِي النَّقْلِ عَنْهُ، أَوْ نَقْلُوا عَنْهُ، أَوْ نَقْلُوا عَنْ غَيْرِ ثِقَةٍ، وَإِلَّا فَمَا أَظُنَّهُ يَصِلُ إِلَى هَذَا الْحَدِّ (١). وَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ: مَنْ أَرَادَ التَّفْسِيرَ فَهُوَ عِيَالٌ عَلَى مُقَاتِلٍ، وَمَنْ أَرَادَ الْفِقْهَ فَهُوَ عِيَالٌ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ الْحَدِّ (١).
 (٢).

<sup>(</sup>١) وَالنَّجَّارِيَّةِ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) .

<sup>(</sup>٢) دُونَ الْأَسْمَاءِ: فِي (ع) فَقَطْ. وَسَقَطَ مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ مِنْ (ن) ، (م) .

<sup>(</sup>٣) أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَٰ بِيشْرُ بِنْ غِيَاثِ بِنِ أَبِي كَرِعَةَ عَبْدُ الرَّحْنِ الْمَدِيسِيُّ، الْعُدَوِيُّ بِالْوَلَادِ، كَانَ جَدُّهُ مَوْلَى اِزَيْدِ بْنِ الْخَصَّالُ اللَّهُ عَنْهُ، وَقِيلَ إِنَّ أَبَاهُ كَانَ يَهُودِيًّا قَصَّارًا صَبَّاغًا بِالْكُوفَةِ قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: " تَفَقَّهُ عَلَى أَبِي يُوسُفَ فَبَرَعَ، وَأَنْقُ عَلَى أَبِي يُوسُفَ فَرَعْ، وَأَنْقُ مِلَاتِهُ الْفُوْلَ عِمْلُقِ الْمُوْحِقَةِ وَكَانَتْ تَقُولُ إِنَّ الْإِيمَانَ هُو النَّصْدِيقُ وَأَنَّ التَّصْدِيقُ وَأَنَّ التَصْدِيقُ وَالتَصْدِيقُ وَأَنَّ التَصْدِيقُ وَأَنَّ التَصْدِيقُ وَأَنَّ التَصْدِيقُ وَالتَصْدِيقُ وَأَنَّ التَصْدِيقِ وَالتَصْدِيقُ وَأَنَّ التَّصْدِيقِ وَكَانَتْ تَقُولُ إِنَّ الْإِيمَانَ هُو التَصْدِيقُ وَأَنَّ التَصْدِيقِ وَالْقَلْبِ وَاللِسَانِ جَمِيعًا، وَقَالَ الشَّهْرَسْتَانِيُّ إِنَّ مَذْهَبِ الْمَرْحِيسِيِّ كَانَ قَرِيبًا مِنْ مَذْهَبِ النَّجَارِ وَبُرْغُوثٍ وَأَهَّنُم اللَّهُ وَلِمَانَ هُو النَّصْدِيقِ وَأَمَّلُ اللَّهُ مِنْعَانِي أَنَّ مُذْهَبِ الْمَرْمِيسِيِّ كَانَ قَرِيبًا مِنْ مُذْهَبِ النَّبُورِ وَأَمَّالِ وَبُرْغُوثٍ وَأَهَّنُم اللَّهُ مُنْ مُنْعَلِي مِصْرَ وَقِيلَ عَيْرُ وَلِكَ مَا عَلَمَ أَنَّهُ مَنْ الْفَرِقِ بَيْنَ الْفِرَقِ، مِنْ عَدْمَ عَلِي بِعْمِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ يُنْسَبُ إِلَى قَرْيَةً مَرِيسٍ بِصَعِيدِ مِصْرَ وَقِيلَ عَيْرُ ذَلِكَ. وَلَيْقُ الْمُوسِلِقِ اللَّيْنِ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَهُ الللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ الللَّهُ اللللَّهُ اللللَّهُ اللللَّهُ اللللَّهُ اللللَّهُ اللللَّهُ اللللَّهُ الللللَّهُ اللللَّهُ الللللَّهُ اللللَّهُ الللللَّهُ الللللَّهُ اللللَّهُ الللللَّهُ اللللَّهُ اللللللَّهُ الللللَّهُ ا

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢٠٣/٢

<sup>(</sup>٢) منهاج السنة النبوية ٢٠٤/٢

وَمُقَاتِلُ بْنُ سُلَيْمَانَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِمَّنْ يُحْتَجُّ بِهِ فِي الْحَدِيثِ - بِخِلَافِ مُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ (٣) فَإِنَّهُ ثِقَةٌ - لَكِنْ لَا رَيْبَ (٤) فِي عِلْمِهِ بِالتَّفْسِيرِ وَغَيْرِهِ وَاطِّلَاعِهِ (٥) ، كَمَا أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ وَإِنْ كَانَ النَّاسُ حَالَفُوهُ فِي أَشْيَاءَ

(١) عَلَّقَ مُسْتَجِي زَادَهْ فِي هَامِشِ (ع) بِقَوْلِهِ: " قُلْتُ: لَكِنَّ الْخَطِيبَ الْبَغْدَادِيُّ ذَكَرَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ بِإِسْنَادِهِ: هَذَانِ رَجُلَانِ حَبِيثَانِ: أَعْنِي جَهْمَ بْنَ صَفْوَانَ وَمُقَاتِلَ بْنَ سُلَيْمَانَ، أَفْرَطَ جَهْمٌ فِي التَّنْزِيهِ فَجَعَلَ لَهُ تَعَالَى لَا مِنْ قَبِيلِ مَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي فَوَقَعَ فِي التَّعْطِيلِ، وَأَفْرَطَ مُقَاتِلٌ فِي التَّشْبِيهِ حَتَّى جَعَلَ لَهُ تَعَالَى لَكُمًا وَشَعْرًا وَعَظْمًا، انْتَهَى. فَالَّذِي ذَكَرَهُ الْخُطِيبُ عَنْ أَبِي حَنِيفَة فِي شَأْنِ مُقَاتِلٍ هُوَ الْمُوافِقُ لِمَا نَقَلَهُ الْإِمَامُ أَبُو الْخُسَنِ الْأَشْعَرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي شَأْنِ مُقَاتِلِ ".

(٢) فِي وَفَيَاتِ الْأَعْيَانِ ٢٤١/٤ فِي تَرْجَمَةِ مُقَاتِلِ بْنِ سُلَيْمَانَ: " حُكِيَ عَنِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: النَّاسُ كُلُّهُمْ عِيَالٌ عَلَى ثَلَاثَةٍ: عَلَى مُقَاتِلِ بْنِ سُلَيْمَانَ فِي التَّفْسِيرِ، وَعَلَى زُهَيْرِ بْنِ أَبِي سُلْمَى فِي الشِّعْرِ، وَعَلَى زُهَيْرِ بْنِ أَبِي سُلْمَى فِي الشِّعْرِ، وَعَلَى زُهَيْرِ بْنِ أَبِي سُلْمَى فِي الشِّعْرِ، وَعَلَى أَي حَنِيفَةً فِي الْكَلَامِ ".

(7) ب، أ: مُقَاتِلِ بْنِ حِبَّانَ، وَهُوَ حَطَأٌ. وَهُوَ عَالِمُ حُرَاسَانَ الْحَافِظُ أَبُو بِسِطَامٍ – وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: أَبُو مَعَانٍ – مُقَاتِلُ بْنُ حَيَّانَ الْبَلْخِيُّ الْخُزَّازُ. قَالَ الذَّهَبِيُّ: "كَانَ إِمَامًا صَادِقًا نَاسِكًا حَيِّرًا كَبِيرَ الْقَدْرِ صَاحِبَ سُنَّةٍ وَاتِبَّاعٍ، مُقَاتِلُ بْنُ حَيَّانَ الْبِسْلامِ فَأَسْلَمُوا. وَتَقَهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَأَبُو هَرَبَ فِي أَيْمِ حُرُوجٍ أَبِي مُسْلِمٍ الْخُرَاسَانِيِّ إِلَى كَابُلَ وَدَعَا حَلْقًا إِلَى الْإِسْلامِ فَأَسْلَمُوا. وَتَقَهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَأَبُو هَرَبَ فِي أَيْمُ حُرُوجٍ أَبِي مُسْلِمٍ الْخُرَاسَانِيِّ إِلَى كَابُلَ وَدَعَا حَلْقًا إِلَى الْإِسْلامِ فَأَسْلَمُوا. وَتَقَهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَأَبُو هَرَبَ فِي أَيْمُ عُرُوجٍ أَبِي مُسْلِمٍ الْخُرَاسَانِيِّ إِلَى كَابُلَ وَدَعَا حَلْقًا إِلَى الْإِسْلامِ فَأَسْلَمُوا. وَتَقَهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَأَبُو كَابُلُ وَدَعَا حَلْقًا إِلَى الْإِسْلامِ فَأَسْلَمُوا. وَتَقَهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَأَبُو كَابُلُ وَدَعَا خَلْقًا إِلَى الْإِسْلامِ فَأَسْلَمُوا. وَتَقَهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَأَبُو كَابُلُ وَدَعَا خَلْقًا إِلَى الْإِسْلامِ فَأَسْلَمُوا. وَتَقَهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَأَبُو كَابُلُ وَدَعَا خَلْقًا إِلَى الْإِسْلامِ فَأَسْلَمُوا. وَتَقَالَ النَّسَائِيُّ: لَيْسَ بِهِ بَأْسُ ". وَانْظُرُ تَرْجَمَتَهُ فِي: تَذْكِرَةِ الْخُفَّاظِ ١٧٤/١ ؟ طَبَقَاتِ ابْنِ سَعْدٍ ١٧٤/٢ ؟ الْجُرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَقَالَ النَّسَائِيُّ وَلِي اللَّعُولِي مِ اللَّهُ السَائِقُ وَلِي اللَّهُ وَلِي اللَّهُ اللَّهُ الْإِلْمُ لِلْ اللَّهُ الْفَاتِ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْفَاتِ اللَّهُ الْعَلَى اللَّهُ الْفَاتِ اللْعَلَامِ اللَّهُ الْمَاءِ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّلْعُلُ اللَّهُ اللْعُلْقِ الْفَاتِ الْفَاتِ الْفَالْفِي الْفَالِقُولُ اللْفَاتِ اللْفَاتِ الْفَاتِ اللْفَاتِ اللْفَاتِ اللْفَاتِ اللْفَاتِ اللْفَاتِ اللْفَاتِ الْفَاتِ الْفَاتِ الْقَاتِ الْفَاتِ الْفَاتِ الْفَاتِ الْفَاتِ الْفَاتِ اللْفَاتِ اللْفَاتِ اللْفَاتِ اللْفَاتِ اللْفَاتِ الْفَاتِ الْفَاتِ الْفَاتِ الْفَاتِ الْفَاتِ الْفَالْفَاتِ اللْفَاتِ الْفَالْمُ اللَّهُ الْفَاتِ الللْفَاتِ اللْفَاتِ الْفَاتِ الْفَا

(٤) ن، م: ثِقَةٌ، وَلَا رَيْبَ.

(٥) أَبُو الْحُسَنِ بْنُ مُقَاتِلِ بْنِ سُلْيُمَانَ بْنِ بَشِيرٍ، الْأَرْدِيُّ بِالْوَلاءِ، الْبَلْخِيُّ، الْخُرَاسَايِئُ، الْمَرْوَزِيُّ. أَصْلُهُ مِنْ بَلْخِ، وَانْتَقَلَ إِلَى الْبَصْرَةِ وَدَحَلَ بَغْدَادَ وَحَدَّثَ عِمَا. ذَكَرَهُ الدَّهَبِيُّ فِي آخِرِ تَرْجَمَةِ ابْنِ حَيَّانَ (تَذْكِرَةَ الْحُقَاظِ ١٧٤/١) وَقَالَ: " فَأَمَّا مُقَاتِلُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمُفَيِّرُ فَكَانَ فِي هَذَا الْوَقْتِ، وَهُوَ مَثْرُوكُ الْحَدِيثِ، وَقَدْ لُطِّحَ بِالتَّجْسِيمِ مَعَ أَنَّهُ وَقَالَ: " فَأَمَّا مُقَاتِلُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمُفَيِّرُ فَكَانَ فِي هَذَا الْوَقْتِ، وَهُوَ مَثْرُوكُ الْحَدِيثِ، وَقَدْ لُطِّحَ بِالتَّجْسِيمِ مَعَ أَنَّهُ كَانَ مِنْ أَوْمِيَةِ الْعِلْمِ بَحْرًا مِنَ التَّفْسِيرِ ". وَقَدْ تُوفِيِّ بِالْبَصْرَةِ سَنَةَ ١٥٠. وَانْظُرُ تَرْجَمَتَهُ فِي: الْجُرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، ج [٠ كَانَ مِنْ أَوْعِيَةِ الْعِلْمِ بَحْرًا مِنَ التَّفْسِيرِ ". وَقَدْ تُوفِيِّ بِالْبَصْرَةِ سَنَةَ ١٥٠. وَانْظُرُ تَرْجَمَتَهُ فِي: الْجُرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، ج [٠ - ٩] ، ق [٠ - ٩] ، ص [٠ - ٩] ٤٥ - ٣٥٣ ؟ تَقْذِيبِ اللَّعْبَاتِ وَاللُّغَاتِ، ق [٠ - ٩] ، ج [٠ - ٩] ، من الرَّيْدِيقِ وَاللُّعْرِيبِ التَّهْذِيبِ ١٩٤٤ عَلْ الْمُعْرِسِةِ لِابْنِ سَعْدٍ ١٩٧٣/٣ ؟ تَقْذِيبِ التَّعْدِيبِ اللَّعْمَانِ الْمُؤْمِرِسْتِ لِابْنِ اللَّعْدِيبِ اللَّعْمِ اللَّهُ مِنْ الزَّيْدِيقِ وَقَالَ: مِنَ الزَّيْدِيَّةِ وَالْمُحَدِّثِينَ وَالْفُرَاءِ) ؟ الْأَعْلَمِ مَ النَّغْرِمِ اللَّعْرِ قِي التَّعْشِيمِ وَالْوِرْبُعِ وَقَدْ قَالَ الْمُؤْمِرِينَ مَ [٠ - ٩] ، ص [٠ - ٩] ٥ - ١٨. وَأَمَّا عَنْ مَذْهَبِهِ فِي التَّجْسِيمِ وَالْإِرْجُءَ وَقَدْ قَالَ الْمُؤْمِدِ وَقَالَ الْمُؤْمِدِ وَقَالَ اللَّهُ مِنَا وَالْمُؤْمِ وَالْمُومِ وَالْمُؤْمِ وَالْمُومِ وَالْمُؤْمِدِ وَالْمُحْتِينِ وَالْمُؤْمِولِ الْأَمْحُدِي وَالْمُومِ وَالْمُؤْمِولِ الْأَنْمُومِ وَالْفُومِ وَمَدْ قَالَ الْمُؤْمِودِ وَالْمُعْرِمِ مَا وَالْمُؤْمِ وَالْمُومِ وَالْمُؤْمِ وَالْمُومِ وَالْمُؤْمِ وَالْمُؤْ

مُقَاتِلُ بْنُ سُلَيْمَانَ وَكَانَ مِنْ كِبَارِ الْمُرْجِعَةِ: لَا يَضُرُّ مَعَ الْإِيمَانِ سَيِّعَةٌ جَلَّتْ أَوْ قَلَّتْ أَصْلًا، وَلَا يَنْفَعُ مَعَ النِيِّرْكِ حَسَنَةٌ أَصْلًا. وَكَانَ مُقَاتِلٌ مَقَاتِلٌ يَقُولُ: حَسَنَةٌ أَصْلًا. وَكَانَ مُقَاتِلٌ هَذَا مَعَ جَهْمٍ بِخُرَاسَانَ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ وَكَانَ يُخَالِفُهُ فِي التَّجْسِيمِ. . وَكَانَ مُقَاتِلٌ يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ جِسْمٌ وَكُمْ وَدَمٌ عَلَى صُورَةِ الْإِنْسَانِ. وَانْظُرْ عَنْ مَذْهَبِهِ أَيْضًا: الْمَقَالَاتِ لِلْأَشْعَرِيِّ ٢١٣/١ ؟ الْمِلَلَ وَالنِّحَلَ ١٩٧/١ ؟ الإنْتِصَارَ لِلْحَيَّاطِ، ص ٥٤.". (١)

٥٠٠- "فَقِيهًا مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ، فِي زَمَنِ أَبِي حَنِيفَةَ وَالثَّوْرِيِّ وَشَرِيكٍ وَابْنِ أَبِي لَيْلَى (١) وَكَانَ قَدْ تَفَقَّهَ ثُمُّ انْقَطَعَ لِلْعِبَادَةِ، وَأَحْبَارُهُ وَسِيرَتُهُ مَشْهُورَةٌ عِنْدَ (٢) الْعُلَمَاءِ (٣) ، وَلَمْ يَقْلِ الرَّجُلُ شَيْئًا مِنْ هَذَا الْبَاطِلِ، وَإِنَّمَا الْقَائِلُ لِنَّعِبَادَةِ، وَأَحْبَارُهُ وَسِيرَتُهُ مَشْهُورَةٌ عِنْدَ (٢) الْعُلَمَاءِ (٣) ، وَلَا يُتُوخِهِ الْجُوارِبِيُّ بِالطَّائِيِّ (٤) ، إِنْ لَمْ يَكُنِ (٥) الْعَلَطُ فِي النُّسْحَةِ لِذَلِكَ دَاوُدُ الْجُوارِبِيُّ أَظُنَّهُ (٦) الْعَلَطُ فِي النُّسْحَةِ الْجَوارِبِيُّ أَطْنُهُ (٦)

<sup>(</sup>١) سَبَقَتْ تَرْجَمَةُ التَّوْرِيِّ (٢) وَشَرِيكِ بْنِ أَبِي لَيْلَى (٢٧١/٢) . .

<sup>(</sup>٢) ب، أ: عَنْ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

<sup>(</sup>٣) أَبُو سُلَيْمَانَ بْنُ نُصَيْرٍ الطَّائِيُّ الْكُوفِيُّ الرَّاهِدُ. قَالَ الذَّهَبِيُّ (الْعِبَرَ ٢٣٨/١) "كَانَ أَحَدَ مَنْ بَرَعَ فِي الْفِقْهِ ثُمُّ اعْتَزَلَ. رَوَى عَنْ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ وَجَمَاعَةٍ، وَكَانَ عَدِيمَ النَّظِيرِ زُهْدًا وَصَلَاحًا ". وَرَجَّحَ الذَّهَبِيُّ أَنْ تَكُونَ وَفَاتُهُ اعْتَزَلَ. رَوَى عَنْ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ وَجَمَاعَةٍ، وَكَانَ عَدِيمَ النَّظِيرِ زُهْدًا وَصَلَاحًا ". وَرَجَّحَ الذَّهَبِيُّ أَنْ تَكُونَ وَفَاتُهُ سَنَةَ ٢٦/ وَأَعْلَبُ الْمَرَاجِعِ بَحْعَلُهَا ١٦٠ أَوْ ١٦٥. وَانْظُرْ تَرْجَمَتَهُ فِي: طَبَقَاتِ ابْنِ سَعْدٍ ٢٧/٣ ؟ تَارِيخِ بَغْدَادَ سَنَةَ ٢٦/ وَأَعْلَبُ الْمَرَاجِعِ بَعْعَلُهَا ١٦٠ أَوْ ٢٦٥ . وَانْظُرْ تَرْجَمَتَهُ فِي: طَبَقَاتِ ١٩٤ – ٣١ ؟ تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ لِابْنِ صَعْدِ ٢٩/٢ – ٣١ ؟ تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ لِابْنِ حَجَرٍ (ط. دَارِ الْكِتَابِ الْعَرَبِيِّ) ص ٢٣٤، الطَّبَقَاتِ الْكُبْرِي لِلشَّعْرَانِيِّ ٢٥/١ ؟ الْأَعْلَامِ ٢١/٨ .

<sup>(</sup>٤) عَلَّقَ مُسْتَجِي زَادَهْ عَلَى كَلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ عَنْ دَاوُدَ الطَّائِيِّ بِقَوْلِهِ: " قُلْتُ: نُقِلَ عَنْهُ - يَعْنِي دَاوُدَ الطَّائِيِّ بِقَوْلِهِ: " قُلْتُ: نُقِلَ عَنْهُ - يَعْنِي دَاوُدَ الطَّائِيِّ بِقَوْلِهِ: " قُلْتُ اللَّهِ يُرْجَى أَنْ الْكَافِرَ الَّذِي اجْتَهَدَ وَسَعَى فِي الْوُصُولِ إِلَى الْحَقِّ وَهَرْ مَالَ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ الْإِمَامُ الْغَزَائِيُّ وَالْقَاضِي بَيْضَاوِيُّ فِي لَهُ الْعَفْوُ، وَهُو حَارِقٌ لِإِجْمَاعٍ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجُمَاعَةِ وَقَدْ مَالَ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ الْإِمَامُ الْغَزَائِيُّ وَالْقَاضِي بَيْضَاوِيُّ فِي لَهُ الْعَنْوَلِ وَقِي كِتَابِهِ الْمَوْسُومِ بِالطَّوَالِعِ، وَمِمَّنْ (فِي الْأَصْلِ: مَنْ) ذَهَبَ إِلَى هَذَا مِنْ قُدَمَاءِ الْمُعْتَزِلَةِ قَاضِي بَصْرَةَ الْمُسْتِي وَقِي كِتَابِهِ الْمُوسُومِ بِالطَّوَالِعِ، وَمِمَّنْ (فِي الْأَصْلِ: مَنْ) ذَهَبَ إِلَى هَذَا اللَّائِي وَلَا الشَّرْعِ اثْنَانِ فَقَطِ: الْكِتَابُ وَالسُّنَةُ، الْمُستَمَّى بِالْغَنْبَرِيِّ مَعَ مُخَالَفَةِ تَلَامِذَتِهِ لَهُ. وَمِمَّ ذَهبَ إِلْيُهِ دَاوُدُ الطَّائِيُّ أَنَّ دَلِيلَ الشَّرْعِ اثْنَانِ فَقَطِ: الْكَتَابُ وَالسُّنَةُ، وَكُودُ الطَّائِيُّ أَنَّ دَلِيلَ الشَّرْعِ اثْنَانِ فَقَطِ: الْكَتَابُ وَالسُّنَةُ، وَكُودُ الطَّائِيُّ أَنَّ دَلِيلَ الشَّورِةِ وَالْمُورِيَّةِ أَيْضًا مِنْ شِيعَةِ دَاوُدَ وَكَانَ يُنْكُولُ الْقِيَاسِ وَالْإِجْمَاعِ. وَأَبُو حَيَّانَ صَاحِبُ " الْبَحْرِ " وَ " النَّهْرِ " مِنَ الظَّهِرِيَّةِ أَيْضًا مِنْ شِيعَةِ دَاوُدَ الطَّاهِرِيَّةِ أَيْضًا مِنْ شِيعَةِ دَاوُدَ الطَّاهِرِيَّةِ أَيْضًا مِنْ شِيعَةِ ذَاوُدَ الطَّاهِرِيَّةِ أَيْكُولُ الْطَاهِرِيَّةِ أَيْضًا مِنْ شِيعَةِ ذَاوُدَ الطَّاهِرِيِّ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ أَنْ مُسْتَحِي زَادَهُ يَكُلُولُ الطَّاهِرِيِّ وَدَاوُدَ الظَّاهِرِيِّ.

<sup>(</sup>٥) ن، م: أَوْ لَمْ يَكُنِ. .

<sup>(</sup>٦) أ: فِي النُّسْحَةِ الَّتِي أُحْضِرَتْ إِلَى دَاوُدَ الْحِوَارِيِّ وَأَظْنُّهُ. . . إِكَّ ؛ ب: فِي النُّسْحَةِ الَّتِي أُحْضِرَتْ إِلَى دَاوُدَ

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٦١٩/٢

الجُوَاهِرِيِّ وَأَظُنُّهُ. . إِلَا ؛ ن: فِي النُّسْحَةِ الَّتِي أُحْضِرَتْ إِلَى دَاوُدَ الْحِوَارِيِّ وَأَظُنُّهُ. . ؛ م: فِي النُّسْحَةِ الَّتِي أُحْضِرَتْ إِلَى دَاوُدَ الْحِوَارِيِّ وَأَظُنُّهُ. . . ". (١)

٢٠٦ - "وَحَرَّفُوا أَحْكَامَ الشَّرِيعَةِ، وَأَحْدَثُوا (١) مَذَاهِبَ أَرْبَعَةً لَمْ تَكُنْ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 - (٢) وَلَا زَمَنِ صَحَابَتِهِ (٣) ، وَأَهْمَلُوا أَقَاوِيلَ (٤) الصَّحَابَةِ، مَعَ أَثَمَّمْ نَصُّوا عَلَى تَرْكِ الْقِيَاسِ، وَقَالُوا: أَوَّلُ مَنْ قَاسَ إِبْلِيسُ ".

فَيُقَالُ: الْجُوَابُ عَنْ هَذَا مِنْ وُجُوهٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّ دَعْوَاهُ عَلَى جَمِيعِ أَهْلِ السُّنَّةِ الْمُثْبِتِينَ لِإِمَامَةِ الْخُلَفَاءِ الثَّلَاثَةِ أَثَمَّمْ يَقُولُونَ بِالْقِيَاسِ دَعْوَى بَاطِلَةٌ، فَقَدْ عُرِفَ فِيهِمْ طَوَائِفُ لَا يَقُولُونَ بِالْقِيَاسِ، كَالْمُعْتَزِلَةِ الْبَغْدَادِيِّينَ (٥)، وَكَالظَّاهِرِيَّةِ كَدَاوُدَ وَابْنِ حَزْمٍ وَغَيْرِهِمَا، وَطَائِفَةٍ عُرِفَ فِيهِمْ طَوَائِفُ لَا يَقُولُونَ بِالْقِيَاسِ، كَالْمُعْتَزِلَةِ الْبَغْدَادِيِّينَ (٥)، وَكَالظَّاهِرِيَّةِ كَدَاوُدَ وَابْنِ حَزْمٍ وَغَيْرِهِمَا، وَطَائِفَةٍ مِنْ أَهْلِ الْخُدِيثِ وَالصُّوفِيَّةِ.

وَأَيْضًا فَفِي الشِّيعَةِ (٦) مَنْ يَقُولُ بِالْقِيَاسِ كَالزَّيْدِيَّةِ. فَصَارَ النِّزَاعُ فِيهِ بَيْنَ الشِّيعَةِ كَمَا هُوَ بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ.

الثَّانِي: أَنْ يُقَالَ: الْقِيَاسُ وَلَوْ قِيلَ (٧): إِنَّهُ ضَعِيفٌ هُوَ خَيْرٌ مِنْ تَقْلِيدِ مَنْ لَمْ يَبْلُغْ فِي الْعِلْمِ مَبْلَغَ الْمُجْتَهِدِينَ، فَإِنَّ كُلَّ مَنْ لَهُ (٨) عِلْمُ

٢٠٧ – "الْأَحَادِيثِ، فَإِنَّ هَذَا الْحَدِيثِ إِنَّا يَرْوِيهِ أَهْلُ السُّنَّةِ بِأَسَانِيدِ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَالْحَدِيثُ نَفْسُهُ لَيْسَ فِي الصَّحِيحَيْنِ بَلْ قَدْ رَوَاهُ أَهْلُ السُّنَنِ كَأَبِي دَاوُدَ الصَّحِيحَيْنِ بَلْ قَدْ رَوَاهُ أَهْلُ السُّنَنِ كَأَبِي دَاوُدَ

<sup>(</sup>١) أ، ب: وَاتَّخَذُوا.

<sup>(</sup>٢) ك: صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ.

<sup>(</sup>٣) أ، ب: وَلَا زَمَنِ الصَّحَابَةِ، م: وَلَا زَمَنِ أَصْحَابِهِ، و: وَلَا مِنْ زَمَانِ صَحَابَتِهِ، ك: وَلَا فِي زَمَنِ صَحَابَتِهِ.

<sup>(</sup>٤) ب: تَأْوِيلَ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

<sup>(</sup>٥) أ، ب: كَالْمُعْتَزِلَةِ وَالْبَعْدَادِيِّينَ، وَهُوَ حَطَأٌ.

<sup>(</sup>٦) ن، م: وَفِي الشِّيعَةِ، و: وَأَيْضًا فِي الشِّيعَةِ.

<sup>(</sup>٧) قِيلَ: سَاقِطَةٌ مِنْ أَ، ب

<sup>(</sup>٨) لَهُ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) .". (٢)

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢٢١/٢

<sup>(</sup>۲) منهاج السنة النبوية 7/7

وَالتِّرْمِذِيِّ وَابْنِ مَاجَهْ، وَرَوَاهُ أَهْلُ الْمَسَانِيدِ (٢) . كَالْإِمَامِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ (٣) . .

فَمِنْ أَيْنَ لَكُمْ عَلَى أُصُولِكُمْ ثُبُوتُهُ حَتَّى تَحْتَجُوا بِهِ؟ وَبِتَقْدِيرِ ثُبُوتِهِ فَهُوَ مِنْ أَخْبَارِ الْآحَادِ فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ تَحْتَجُوا فِمِ وَبِتَقْدِيرِ ثُبُوتِهِ فَهُوَ مِنْ أَصُولِ الدِّينِ (٥) . وَإِضْلَالِ جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ - إِلَّا فِرْقَةً وَاحِدَةً - بِأَخْبَارِ الْآحَادِ الَّتِي لَا يَعْتَجُونَ هُمْ هِمَا فِي الْفُرُوعِ الْعِلْمِيَّةِ؟ !

وَهَلْ هَذَا إِلَّا مِنْ أَعْظَمِ التَّنَاقُضِ (٦) . وَالْجَهْلِ.

الْوَجْهُ الْخَامِسُ: أَنَّ الْحُدِيثَ رُوِيَ تَفْسِيرُهُ فِيهِ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - (٧). «سُئِلَ عَنِ الْفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ، فَقَالَ: " مَنْ كَانَ عَلَى مِثْلِ مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمَ وَأَصْحَابِي» ". وَفِي الرِّوَايَةِ الْأُحْرَى قَالَ: " «هُمُ الْفِرْقَةِ النَّاجِيَةِ، فَقَالَ: " مَنْ كَانَ عَلَى مِثْلِ مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمَ وَأَصْحَابِي» ". وَكُلُّ مِنَ التَّفْسِيرِيْنِ يُنَاقِضُ قَوْلَ الْإِمَامِيَّةِ، وَيَقْتَضِي أَنَّهُمْ

٢٠٩ - "بَلْ كَثِيرٌ مِنْ عُلَمَاءِ السُّنَّةِ يُوجِبُ (١) الْمُتْعَة، كَمَا يُرْوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -، وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الظَّاهِرِ كَابُنِ حَزْمٍ وَغَيْرِهِ، لِمَا ذُكِرَ (٢) مِنْ أَهْرِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عِمَا أَصْحَابَهُ فِي وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الظَّاهِرِ كَابُنِ حَزْمٍ وَغَيْرِهِ، لِمَا ذُكِرَ (٢) مِنْ أَهْرِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عِمَا أَصْحَابَهُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ. وَإِذَا كَانَ أَهْلُ السُّنَةِ مُتَّفِقِينَ عَلَى جَوَازِهَا (٣) ، وَأَكْثَرُهُمْ يَسْتَحِبُّهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ يُوحِبُهَا، عُلِمَ أَنَّ مَا يُوجِبُهَا، عَلَيْهِمْ.
 مَا ذَكَرَهُ مِنِ ابْتِدَاعِ تَحْرِيمِهَا كَذِبٌ عَلَيْهِمْ.

وَمَا ذَكَرَهُ عَنْ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَجَوَابُهُ أَنْ يُقَالَ: أَوَّلًا: هَبْ أَنَّ عُمَرَ قَالَ قَوْلًا حَالَفَهُ فِيهِ غَيْرُهُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَسَلَّمَ وَالتَّابِعِينَ، حَتَّى قَالَ عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: تَمَتَّعْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالتَّابِعِينَ، حَتَّى قَالَ عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: تَمَتَّعْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وَنَزَلَ مِمَا الْقُرْآنُ (٤) .

<sup>(</sup>١) قَالَ الْمُرْجِئَةُ مَجُوسُ هَذِهِ الْفَصْلِ ٢٩٢/٣ هَذَانِ حَدِيثَانِ حَدِيثُ " الْقَدَرِيَّةُ وَالْمُرْجِئَةُ مَجُوسُ هَذِهِ الْأُمَّةِ "، وَحَدِيثُ الْوَاحِدِ، الْأُمَّةِ، لَا يَصِحَّانِ أَصْلًا مِنْ طَرِيقِ الْإِسْنَادِ، وَمَا كَانَ هَكَذَا فَلَيْسَ حُجَّةً عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، فَكَيْفَ مَنْ لَا يَقُولُ بِهِ؟

<sup>(</sup>٢) ب: الْأَسَانِيدِ، و: الْمَسَانِدِ

<sup>(</sup>٣) سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ فِي هَذَا الْجُزْءِ ص [٠ - ٩] ٢٠٠ - ١٠٥

<sup>(</sup>٤) و: تَحْتَجَّ

<sup>(</sup>٥) ه، ر: فِي أَصْل الدِّينِ، ص، و: فِي أَصْل أُصُولِ الدِّينِ

<sup>(</sup>٦) أ، ب: وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ التَّنَاقُض

<sup>(</sup>٧) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: زِيَادَةٌ فِي (أَ) ، (ب)". (١)

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٣/٥٦/

فَأَهْلُ السُّنَّةِ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ (٦) مِنَ النَّاسِ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ (٧)

(١) أ، ب: مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ مَنْ يُوجِبُ.

(٢) أ، ب: لِمَا ذَّكَرَهُ.

(٣) أ (فَقَطْ) : عَلَى وُجُوهِمَا، وَهُوَ خَطَأُ.

(٤) وَنَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ: كَذَا فِي (ص). وَفِي سَائِرِ النُّسَخ: نَزَلَ بِهَا كِتَابُ اللَّهِ.

(٥) الحُدِيثُ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مَعَ اخْتِلَافٍ فِي الْأَلْفَاظِ - فِي الْبُحَارِيِّ ١٤٤/ (كِتَابُ الْحَجِّ، بَابُ التَّمَتُّعِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -) ؛ مُسْلِمٍ ٢٠٠/٢ (كِتَابُ الْحَجِّ، بَابُ جَوَازِ النَّمَتُّع) ؛ الْمُسْنَدِ (ط. الْحُلَبِيِّ) ٢٢٠/٥. التَّمَتُّع) ؛ الْمُسْنَدِ (ط. الْحُلَبِيِّ) ٢٢٠/٥.

(٦) وَاحِدٍ: كَذَا فِي (أ) ، (ب) . وَفِي سَائِرِ النُّسَخ: أَحَدٍ.

(٧) ن: مِنْ غَيْرِهِ، أ، ب: بِقَوْلِهِ.". (١)

٢١١-"أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ - بَحِدُهُ يَعْتَقِدُ اعْتِقَادَاتٍ فَاسِدَةً، وَيُكَفِّرُ مَنْ حَالَفَهُ أَوْ يَلْعَنُهُ. وَالْحُوَارِجُ الْمَارِقُونَ أَئِمَةُ هَؤُلَاءِ فِي تَكْفِيرِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجُمَاعَةِ وَفِي قِتَالِحِمْ.

الْوَجْهُ الثَّانِي: مَنْ يُقَاتِلُ (١) عَلَى اعْتِقَادِ رَأْيٍ يَدْعُو إِلَيْهِ مُخَالِفٍ لِلسُّنَّةِ وَالْجُمَاعَةِ، كَأَهْلِ الْجَمَلِ وَصِفِّينَ وَالْحَرَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، كَأَهْلِ الْجَمَلِ وَصِفِّينَ وَالْحَرَّةِ وَالْجَمَاحِمِ وَغَيْرِهِمْ، لَكِنْ يَظُنُّ أَنَّهُ بِالْقِتَالِ تَحْطُمُ الْمَصْلَحَةُ الْمَطْلُوبَةُ، فَلَا يَحْصُلُ بِالْقِتَالِ ذَلِكَ، بَلْ تَعْظُمُ الْمَفْسَدَةُ وَالْجَمَاحِمِ وَغَيْرِهِمْ، لَكِنْ يَظُنُّ أَنَّهُ بِالْقِتَالِ تَحْصُلُ الْمَصْلَحَةُ الْمَطْلُوبَةُ، فَلَا يَحْصُلُ بِالْقِتَالِ ذَلِكَ، بَلْ تَعْظُمُ الْمَفْسَدَةُ أَكْثَرَ مِمَّا كَانَتْ، فَيَتَبَيَّنُ هَمُمْ فِي آخِرِ الْأَمْرِ مَا كَانَ الشَّارِعُ ذَلَّ عَلَيْهِ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ.

وَفِيهِمْ مَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ نُصُوصُ الشَّارِعِ، أَوْ لَمْ تَثْبُتْ عِنْدَهُ. وَفِيهِمْ مَنْ يَظُنُّهَا مَنْسُوخَةً <mark>كَابْنِ حَزْمٍ</mark>. وَفِيهِمْ مَنْ يَتَأَوَّلُمَا كَمَا يَجْرِي لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ فِي كَثِيرٍ مِنَ النُّصُوصِ.

فَإِنَّ هِمَذِهِ الْوُجُوهِ [الثَّلَاثَةِ] (٢) يَتْرُكُ مَنْ يَتْرُكُ (٣) مِنْ أَهْلِ الإسْتِدْلَالِ الْعَمَلَ بِبَعْضِ النُّصُوصِ ؛ إِمَّا أَنْ لَا يَعْتَقِدَ فَإِنَّ هِمَذِهِ الْاسْتِدْلَالِ، وَإِمَّا أَنْ يَعْتَقِدَهَا غَيْرُ دَالَّةٍ عَلَى مَوْدِدِ الْاسْتِدْلَالِ، وَإِمَّا أَنْ يَعْتَقِدَهَا غَيْرُ دَالَّةٍ عَلَى مَوْدِدِ الْاسْتِدْلَالِ، وَإِمَّا أَنْ يَعْتَقِدَهَا مَنْسُوحَةً.

وَمُمَّا يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ أَسْبَابَ هَذِهِ الْفِتَنِ تَكُونُ مُشْتَرَّكَةً، فَيَرِدُ عَلَى الْقُلُوبِ مِنَ الْوَارِدَاتِ مَا يَمْنَعُ الْقُلُوبَ عَنْ مَعْرِفَةِ الْحُقِّ وَقَصْدِهِ. وَلِهَذَا تَكُونُ بِمَنْزِلَةِ الْجَاهِلِيَّةُ وَالْجَاهِلِيَّةُ لَيْسَ فِيهَا مَعْرِفَةُ الْحُقِّ وَلَا قَصْدُهُ، وَالْإِسْلَامُ جَاءَ بِالْعِلْمِ النَّافِع وَالْعَمَلِ الصَّالِح، بِمَعْرِفَةِ الْحُقِّ وَقَصْدِهِ. فَيَتَّفِقُ أَنَّ بَعْضَ

(١) مَنْ يُقَاتِلُ: كَذَا فِي (ص) ، (ب) وَهُوَ الصَّوَابُ. وَفِي سَائِرِ النُّسَخ: مَنْ لَا يُقَاتِلُ.

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ١٨٢/٤

- (٢) الثَّلَاثَةِ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) ، (و) .
- (٣) أ: بِتَرْكِ مَنْ تَرَكَ ؛ ب: تَرَكَ مَنْ تَرَكَ.". (١)

٢١٢-"[وَكَانَ الْإِسْرَاءُ مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ] (١) . وَقَالَ: ﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى - مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى - وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهُوَى - إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى ﴾ [سُورَةُ النَّجْمِ] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ أَفَتُمَارُونَهُ عَلَى مَا يَرَى - وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهُوَى - إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى ﴾ [سُورَةُ النَّجْمِ: ١٢ - ١٤] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى ﴾ وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى - عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى ﴾ [سُورَةُ النَّجْمِ: ١٩] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ أَفَرَأُيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى ﴾ [سُورَةُ النَّجْمِ: ١٩] وَهَذَا كُلُّهُ نَزَلَ بِمَكَّةً بِإِجْمَاعِ النَّاسِ.

وَقَوْلُهُ: " أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِي مِتْنِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى؟ " قَالَهُ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، وَهِيَ آخِرُ الْغَزَوَاتِ عَامَ تِسْعِ مِن الْمِحْرَاجِ مَعْعُوا قَوْلَهُ: " ﴿أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى» "؟ .

ثُمُّ قَدْ عُلِمَ أَنَّ الإسْتِخْلَافَ عَلَى الْمَدِينَةِ مُشْتَرَكُ، فَكُلُّ الإسْتِخْلَافَاتِ الَّتِي قَبْلَ غَزْوَةِ تَبُوكَ وَبَعْدَ تَبُوكَ كَانَ يَكُونُ الْمُطِيعِينَ (٢) يَسْتَخْلِفُ عَلَيْهِمْ. وَغَزْوَةُ (٣) تَبُوكَ لَمْ يَكُنْ فِيهَا رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مُطِيعٌ بِالْمَدِينَةِ رِجَالٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ الْمُطِيعِينَ (٢) يَسْتَخْلِفُ عَلَيْهِمْ. وَغَزْوَةُ (٣) تَبُوكَ لَمْ يَكُنْ فِيهَا رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مُطِيعٌ إِلَّا مَنْ عَذَرَهُ اللَّهُ مِثَنْ هُوَ عَاجِزٌ عَنِ الجُهَادِ، فَكَانَ الْمُسْتَخْلَفَ عَلَيْهِمْ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ أَقَلَّ وَأَضْعَفَ مِنَ الْمُسْتَخْلَفِ عَلَيْهِمْ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ أَقَلَّ وَأَصْعَفَ مِنَ الْمُسْتَخْلَفِ عَلَيْهِمْ فِي عَزْوَةِ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] (٤) مِنَ الْمَدِينَةِ قَرِيبًا مِنْ عَلَيْهِمْ فِي جَمِيعِ أَسْفَارِهِ وَمُعَازِيهِ وَعُمَرِهِ وَحَجِّهِ، وَقَدْ سَافَرَ [النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] (٤) مِنَ الْمَدِينَةِ قَرِيبًا مِنْ ثَلَاثِينَ سَفْرَةٍ، وَهُو يَسْتَخْلِفُ فِيهَا مَنْ يَسْتَخْلِفُهُ، كَمَا اسْتَخْلَفَ فِي غَزْوَةِ الْأَبْوَاءِ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ (٥) ، وَاسْتَخْلَفَ فِي غَزْوَةِ الْأَبْوَاءِ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ (٥) ، وَاسْتَخْلَفَ فِي غَزْوَةِ الْأَبْوَاءِ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةً (٥) ، وَاسْتَخْلَفَ فِي غَزْوَةِ الْأَبْوَاءِ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةً (٥) ، وَاسْتَخْلَفَ فِي غَزْوَةٍ الْأَبْوَاءِ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةً (٥) ، وَاسْتَخْلَفَ فِي غَزْوَةٍ (٦)

٢١٣-"بُوَاطٍ سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ (١) ، ثُمُّ لَمَّا رَجَعَ وَخَرَجَ فِي طَلَبِ كَرْزِ بْنِ جَابِرٍ (\* الْفِهْرَيِّ اسْتَخْلَفَ زَيْدَ بْنَ حَارِثَةَ (٢) ، وَفِي غَزْوَةِ بَدْرِ اسْتَخْلَفَ ابْنَ أُمِّ بْنَ حَارِثَةَ (٢) ، وَفِي غَزْوَةِ بَدْرِ اسْتَخْلَفَ ابْنَ أُمِّ

<sup>(</sup>١) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ن) ، (م) .

<sup>(</sup>٢) الْمُطِيعِينَ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) ، (و) .

<sup>(</sup>٣) وَغَزْوَةُ: كَذَا فِي (أ) ، (ب) وَفِي سَائِرِ النُّسَخ: وَفِي غَزْوَةِ.

<sup>(</sup>٤) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ن) ، (م) ، (و) .

<sup>(</sup>٥) انْظُرُ فِي ذَلِكَ: جَوَامِعَ السِّيرَةِ لِابْنِ حَزْمٍ، ص [٠ - ٩] ٠٠

<sup>(7)</sup> ن، م، و: وَفِي غَزْوَةِ.". (7)

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٤/٨٣٥

<sup>(</sup>٢) منهاج السنة النبوية ٥٧/٥

مَكْتُومٍ (٤) ، وَاسْتَخْلَفَهُ فِي غَرْوَةِ قَرْقَرَةَ الْكَدْرِ (٥) ، وَلَمَّا ذَهَبَ إِلَى بَنِي سَلِيمٍ، وَفِي غَرْوَةٍ (٦) حَمْرَاءِ الْأَسَدِ، وَغَرْوَةِ بَنِي قُرَيْظَةَ: وَاسْتَخْلَفَهُ (٧) لَمَّا حَرَجَ فِي طَلَبِ اللَّقَاحِ الَّتِي اسْتَاقَهَا عُمَيْنَةُ بْنُ حِصْنٍ، وَغَرْوَةِ بَنِي قُرَيْظَةَ: وَاسْتَخْلَفَهُ (٧) لَمَّا حَرَجَ فِي طَلَبِ اللَّقَاحِ الَّتِي اسْتَاقَهَا عُمَيْنَةُ بْنُ حِصْنٍ، وَنُودِيَ ذَلِكَ (٨) الْيَوْمَ: يَا حَيْلَ اللَّهِ ارْكَبِي، وَفِي غَرْوَةِ الْخُدَيْبِيَةِ، وَاسْتَخْلَفَهُ فِي غَرْوَةِ الْفَتْح، وَاسْتَخْلَفَ

(١) الَّذِي فِي سِيرَةِ ابْنِ هِشَامٍ ٢٤٨/٢ وَفِي جَوَامِعِ السِّيرَةِ ص [٠ - ٩] ٢٠ أَنَّ الَّذِي اسْتَعْمَلُهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْمَدِينَةِ فِي غَزْوَةِ بُوَاطٍ هُوَ السَّائِبُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ. وَلَكِنْ يَذْكُرُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي الْبِدَايَةِ وَالنَّهَايَةِ ٢٤٦/٣ وَقَالَ الْوَاقِدِيُّ: اسْتَحْلَفَ عَلَيْهَا سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ، وَقَالَ الْمَقْرِيزِيُّ فِي إِمْتَاعِ الْأَسْمَاعِ ص ٥٥ وَالنَّهَايَةِ ٢٤٦/٣ وَقَالَ الْوَاقِدِيُّ: اسْتَحْلَفَ عَلَيْهَا سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ، وَقِيلَ: السَّائِبَ بْنَ عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ.

(٢) انْظُرُ فِي ذَلِكَ " وَهَذِهِ غَزْوَةُ بَدْرٍ الْأُولَى ": الْبِدَايَةَ وَالنِّهَايَةَ ٣/٢٤، إِمْتَاعَ الْأَسْمَاعِ ص ٥٥، ابْنَ هِشَامٍ ٢٥١/٢

(٣) فِي الْبِدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ ٣/٢٤٦، إِمْتَاعِ الْأَسْمَاعِ ص ٥٥، ابْنِ هِشَامٍ ٢/٨٤٢، جَوَامِعِ السِّيرَةِ، ص ١٠٢: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَخْلَفَ فِي غَزْوَةِ الْعَشِيرَةِ عَلَى الْمَدِينَةِ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الْأَسَدِ الْمَخْرُومِيَّ.

(٤) انْظُرُ فِي ذَلِكَ: جَوَامِعَ السِّيرَةِ ص ١٠٧، ابْنَ هِشَامٍ ٢٦٣/٢ - ٢٦٤

(٥) وَتُعْرَفُ بِغَزْوَةِ بَنِي سَلِيمٍ؛ قَالَ ابْنُ هِشَامٍ ٢٠/٣ وَابْنُ حَزْمٍ (جَوَامِعُ السِّيرَةِ) ص ١٥٢ وَاسْتَعْمَلَ عَلَى الْمَدِينَةِ سِبَاعَ بْنَ عَرْفَطَةَ الْغِفَارِيَّ أَوِ ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ، وَقَالَ الْمَقْرِيزِيُّ فِي إِمْتَاعِ الْأَسْمَاعِ ص ١٠٧: وَاسْتَحْلَفَ عَلَى الْمَدِينَةِ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ.

(٦) ن، م: إِلَى بَنِي سَلِيمٍ فِي غَزْوَةِ.

(٧) ن، م، أ، ي: وَاسْتَخْلَفَ.

(٨) ح، ب: وَنُودِيَ فِي ذَلِكَ.". (١)

٢١٤ – "الْمُخْطِئِ فِيهَا. وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: لِأَنَّ (١) الْخَطَّ فِي الظَّنِيَّاتِ مُمْتَنِعٌ، كَمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ عَنْ بَعْضِ الْجُهْمِيَّةِ وَالْأَشْعَرِيَّةِ. وَأَمَّا الْقَطْعِيَّاتُ فَأَكْثَرُهُمْ يُؤَيِّمُ الْمُخْطِئ فِيهَا، وَيَقُولُ: إِنَّ السَّمْعَ قَدْ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ. وَمِنْهُمْ الْجُهْمِيَّةِ وَالْأَشْعَرِيَّةِ. وَأَمَّا الْقَطْعِيَّاتُ فَأَكْثَرُهُمْ يُؤَيِّمُ الْمُخْطِئ فِيهَا، وَيَقُولُ: إِنَّ السَّمْعَ قَدْ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ. وَمِنْهُمْ مَنَ لَا يُؤَيِّمُ الْمُخْطِئ مِنَ مَنْ لَا يُؤَيِّمُ الْمُحْكِيُ عَنْ عُبَيْدِ اللّهِ بْنِ الْحُسَنِ الْعَنْبَرِيِّ (٢) هَذَا مَعْنَاهُ أَنَّهُ كَانَ لَا يُؤَيِّمُ الْمُحْطِئ مِنَ اللهُ وَالرَّأْيِ عَلَى اللهُ حُتِهِدِينَ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ: لَا فِي الْأُصُولِ وَلَا فِي الْفُرُوعِ. وَأَنْكَرَ جُمْهُورُ الطَّائِفَتَيْنِ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ وَالرَّأْيِ عَلَى غُبَيْدِ اللهِ هَذَا الْقَوْلُ.

وَأَمَّا غَيْرُ هَؤُلَاءِ فَيَقُولُ: هَذَا قَوْلُ السَّلَفِ وَأَئِمَّةِ الْفَتْوَى، كَأَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ وَالثَّوْرِيِّ وَدَاوُدَ بْنِ عَلِيٍّ وَغَيْرِهِمْ، لَا يُؤَمِّمُونَ مُجْتَهِدًا مُخْطِعًا لَا فِي الْمُصولِيَّةِ وَلَا فِي الْفُرُوعِيَّةِ، كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ عَنْهُمُ ابْنُ حَزْمٍ وَغَيْرُهُ. وَلِهَذَا

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٥٨/٥

كَانَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُمَا يَقْبَلُونَ شَهَادَةَ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ، إِلَّا الْخَطَّابِيَّةَ (٣) ، وَيُصَحِّحُونَ الصَّلَاةَ خَلْفَهُمْ. وَالْكَافِرُ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَلَا يُصَلَّى خَلْفَهُ.

وَقَالُوا: هَذَا هُوَ الْقَوْلُ الْمَعْرُوفُ عَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ وَأَئِمَّةِ الدِّينِ: إِنَّهُمْ لَا يُكَفِّرُونَ وَلَا يُفَسِّقُونَ وَلَا يُفَسِّقُونَ وَلَا يُفَسِّقُونَ وَلَا يُؤَمِّمُونَ أَحَدًا مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ الْمُحْطِئِينَ، لَا فِي مَسْأَلَةٍ عَمَلِيَّةٍ وَلَا عِلْمِيَّةٍ.

قَالُوا: وَالْفَرْقُ بَيْنَ مَسَائِلِ الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ إِنَّمَا هُوَ مِنْ أَقْوَالِ أَهْلِ الْبِدَعِ

(١) ن، م: إِنَّ.

٢١٥-"[سُورَةُ الْبَقَرَةِ: ١٩٦] أَلْزَمَ (١) الشَّارِعَ فِيهِمَا فِعْلُ جَمِيعِ الْوَاحِبَاتِ، فَإِذَا (٢) تُرِكَ بَعْضُهَا فَلَا بُدَّ مِنَ الْجُبْرَانِ. فَعُلِمَ أَنَّهُ إِنْ لَمُ يَأْتِ (٣) بِالْمَأْمُورِ بِهِ تَامَّا التَّمَامَ الْوَاحِبَ (٤) وَإِلَّا فَعَلَيْهِ مَا يُمْكِنُ مِنْ إِعَادَةٍ أَوْ جُبْرَانِ. فَعُلِمَ أَنَّهُ إِنْ لَمُ يَأْتِ (٣) بِالْمَأْمُورِ بِهِ تَامَّا التَّمَامَ الْوَاحِبَ (٤) وَإِلَّا فَعَلَيْهِ مَا يُمْكِنُ مِنْ إِعَادَةٍ أَوْ جُبْرَانِ.

وَكَذَلِكَ أَمَرَ الَّذِي رَآهُ يُصَلِّي حَلْفَ الصَّفِّ وَحْدَهُ أَنْ يُعِيدَ. وَقَالَ: " «لَا صَلَاةَ لِفَذِ حَلْفَ الصَّفِّ» " (٥) . وَقَدْ صَحَّحَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوَيْهِ وَ**ابْنُ حَزْمٍ** وَغَيْرُهُمْ مِنْ عُلَمَاءِ الحُّدِيثِ. فَإِنْ قِيلَ: فَفِي حَدِيثِ الْمُسِيءِ الَّذِي رَوَاهُ أَهْلُ السُّنَنِ مِنْ حَدِيثِ

<sup>(</sup>٢) و: الْقَنْبُرِيِّ، وَهُوَ حَطَأُ، انْظُرْ تَرْجَمَتَهُ فِي تَعْذِيبِ التَّهْذِيبِ ٧/٧ - ٨ وَفِيهِ: مَاتَ فِي ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةَ ثَمَانٍ وَسِتِينَ وَمِائَةٍ.

<sup>(</sup>٣) سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى الْخَطَّابِيَّةِ ٢/٢". (١)

<sup>(</sup>١) أَلْزَمَ: كَذَا فِي (ح) ، (ب) ، وَفِي سَائِرِ النُّسَخ: لَزِمَ.

<sup>(</sup>٢) فَإِذَا: كَذَا فِي (أ) ، (ب) ، وَفِي سَائِرِ النُّسَخ: وَإِذَا.

<sup>(</sup>٣) إِنْ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) ، (أ) ، (ي) ، وَفِي (و) : مَنْ لَمْ يَأْتِ.

<sup>(</sup>٤) ح، ب: الْمَأْمُورُ بِهِ بِإِثْمَامِ الْوَاحِبِ.

<sup>(</sup>٥) لَمْ أَجِدِ الحُدِيثَ بِهَذَا اللَّفْظِ وَلَكِنْ جَاءَ الْحَدِيثُ عَنْ عَلِيّ بْنِ شَيْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي سُنَنِ ابْنِ مَاجَهُ النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَبَايَعْنَاهُ وَصَلَّيْنَا حَلْفَهُ، ثُمُّ صَلَّيْنَا وَرَاءَهُ صَلَاةً أُخْرَى، فَقَضَى الصَّلَاةَ، فَرَأَى رَجُلًا فَرْدًا يُصَلِّي اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جِينَ انْصَرَفَ، قَالَ: اسْتَقْبِلْ صَلَاتَك، لَا صَلَاةً خَلْفَ الصَّفِّ عَلَيْهِ فَي اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جِينَ انْصَرَفَ، قَالَ: اسْتَقْبِلْ صَلَاتَك، لَا صَلَاقً لِلَّذِي حَلْفَ الصَّفِّ ، وَجَاءَ فِي التَّعْلِيقِ فِي الزَّوَائِدِ: إِسْنَادُهُ صَجِيحٌ وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ. وَالْحَدِيثُ فِي الْمُسْنَدِ ط. الْحُلَيِي لِي اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الزَّوَائِدِ: إِسْنَادُهُ صَجِيحٌ وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ. وَالْحَدِيثُ فِي الْمُسْنَدِ ط. الْحُلَيِي

<sup>(1)</sup> منهاج السنة النبوية (1)

٢٣/٤ مَوَارِدُ الظَّمْآنِ إِلَى زَوَائِدِ ابْنِ حِبَّانَ، ص ١١٦ حَدِيثُ رَقْمُ ٢٠٤، ٤٠٢ ط. السَّلَفَيَّةِ، وَصَحَّحَ الْأَلْبَانِيُّ الْحُدِيثَ مِوَارِدُ الظَّمْآنِ إِلَى زَوَائِدِ ابْنِ حِبَّانَ، ص ١١٦ عَدِيثِ رَقْمُ ٢٠٨١ – ٣٢٩ وَتَكَلَّمَ طَوِيلًا عَلَى صَلَاةِ الْمُنْفَرِدِ الْحُدِيثَ فِي صَحِيحِ الْجُامِعِ الصَّغِيرِ ٢٢٢/١ وَفِي إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ ٣٢٨/٢ – ٣٢٣ وَتَكَلَّمَ عَلَى صَلَاةٍ الْمُنْفَرِدِ عَلْمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَجُلًا عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَجُلًا يُصَلِّي حَلْفَ الصَّفِّ فَأَمَرُهُ أَنْ يُعِيدَ، وَهُوَ فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ وَالبِّرُمِذِيِّ وَالْمُسْنَدِ.". (١)

٢١٦-"بِالْأَكْلِ، وَهَذَا يُقْبَلُ مِنْهُ الْقَضَاءُ وَيُؤْمَرُ بِهِ. وَهَذَا الْحَدِيثُ ثَابِتٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَإِنَّمَا اخْتُلِفَ فِي رَفْعِهِ، وَبِكُلِّ حَالٍ هَذَا مَعْنَاهُ (١) .

فَإِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ هُوَ الَّذِي رَوَى حَدِيثَ الْأَعْرَابِيِّ، وَحَدِيثَ: " «مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ لَمْ يَقْضِهِ صِيَامُ الدَّهْرِ» " فَتُحْمَلُ أَحَادِيثُهُ عَلَى الِاتِّقَاقِ لَا عَلَى الِاحْتِلَافِ. وَهَذَا قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي عَبْدِ الشَّافِعِيِّ، وَهُوَ قَوْلُ (٢) دَاوُدَ بْنِ عَلِيِّ، وَابْنِ حَزْمٍ (٣) ، وَغَيْرِهِمْ.

قَالُوا: وَالْمُنَازِعُونَ لَنَا لَيْسَ هَمُ قَطُّ حُجَّةٌ يُرَدُّ إِلَيْهَا عِنْدَ التَّنَازُعِ، وَأَكْثَرُهُمْ يَقُولُونَ: لَا يُجِبِ الْقَضَاءُ إِلَّا بِأَمْرٍ ثَانٍ، وَلَيْسَ مَعَهُمْ هُنَا أَمْرٌ.

وَخُنُ لَا نُنَازِعُ فِي وُجُوبِ الْقَضَاءِ فَقَطْ، بَلْ نُنَازِعُ فِي قَبُولِ الْقَضَاءِ مِنْهُ وَصِحَّةِ الصَّلَاةِ فِي غَيْرِ وَقْتِهَا، فَنَقُولُ: الصَّلَوَاتُ الْخُمْسُ فِي غَيْرِ وَقْتِهَا الْمُحْتَصِ وَالْمُشْتَرِكِ، الْمُضَيَّقِ وَالْمُوسَّعِ، كَالْجُمُعَةِ فِي غَيْرِ وَقْتِهَا، وَكَالْحَجِّ فِي غَيْرِ وَقْتِهَا، وَكَالْحَجِّ فِي غَيْرِ وَقْتِهَا، وَكَالْحَجِّ فِي غَيْرِ وَقْتِهَا، وَكَالْحَجِّ فِي عَيْرِ وَقْتِهَا. وَالْوَقْتُ صِفَةٌ لِلْفِعْلِ، وَهُوَ مِنْ آكِدِ وَاحِبَاتِهِ، فَكَيْفَ تُقْبَلُ الْعِبَادَةُ بِدُونِ صِفَاتِهَا وَكُرَمْيِ الْجِيمَارِ فِي غَيْرِ وَقْتِهَا. وَالْوَقْتُ صِفَةٌ لِلْفِعْلِ، وَهُو مِنْ آكِدِ وَاحِبَاتِهِ، فَكَيْفَ تُقْبَلُ الْعِبَادَةُ بِدُونِ صِفَاتِهَا الْوَاحِبَةِ فِيهَا؟ .

<sup>(</sup>١) انْظُرْ كَلَامَ الْأَلْبَانِيّ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ فِي إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ ١٠٥ - ٥٣ وَقَدْ صَحَّحَهُ مَرْفُوعًا وَنَصُّهُ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَنْ ذَرَعَهُ الْقَيْءُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ، وَمِنِ اسْتَقَاءَ فَلْيَقْضِ. عَلَى أَنْ هُرَعَهُ الْقَيْءُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ، وَمِنِ اسْتَقَاءَ فَلْيَقْضِ. عَلَى أَنْ لُلْحَدِيثِ وَجْهًا آخَرَ ضَعِيفٌ، انْظُرْ ٣/٤٥

<sup>(</sup>٢) ن، م: وَقَوْلُ.

<sup>(</sup>٣) انْظُرْ مَا ذَكَرَهُ اِبْنُ حَوْمٍ فِي وُجُوبِ الْقَضَاءِ عَلَى مَنِ اسْتَقَاءَ وَعَدَمِ وُجُوبِ الْقَضَاءِ عَلَى الْمُتَعَمِّدِ لِلْجِمَاعِ فِي رَمَضَانَ فِي الْمُحَلَّى ١٨٥ - ١٨٠ ، ١٨٠ - ١٨٥

<sup>(</sup>٤) ح، ب: صِفَتِهَا.". <sup>(٢)</sup>

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢٠٢/٥

<sup>(</sup>٢) منهاج السنة النبوية ٥/٥٢

٢١٧ – "كُلَّهُمْ فَقَدْ حَالَفَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَإِجْمَاعَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، مَعَ أَنَّ حَدِيثَ النِّنْتَيْنِ وَالسَّبْعِينَ فِرْقَةً لَيْسَ فِي الصَّحِيحَيْنِ، وَقَدْ ضَعَقَهُ الْبُنُ حَزْمٍ وَغَيْرُهُ لَكِنْ حَسَّنَهُ غَيْرُهُ أَوْ صَحَّحَهُ، كَمَا صَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَلَسَبْعِينَ فِرْقَةً لَيْسَ فِي الصَّحِيحَيْنِ، وَقَدْ ضَعَقَهُ الْبُنُ حَزْمٍ وَغَيْرُهُ لَكِنْ حَسَّنَهُ غَيْرُهُ أَوْ صَحَّحَهُ، كَمَا صَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَغَيْرُهُ، وَقَدْ رَوَاهُ أَهْلُ السُّنَنِ، وَرُوِيَ مِنْ طُرُقٍ (١).

وَلَيْسَ قَوْلُهُ: " «ثِنْتَانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ وَوَاحِدَةٌ فِي الْجُنَّةِ» " بِأَعْظَمَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلُمًا إِنَّا يَأْكُلُونَ فِي بُطُوغِمْ نَارًا وَسَيَصْلُوْنَ سَعِيرًا ﴾ [سُورَةُ النِّسَاءِ: ١٠] وَقَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُلُو النَّصُوصِ عُدُوانًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا ﴾ [سُورَةُ النِّسَاءِ: ٣٠] ، وَأَمْتَالُ ذَلِكَ مِنَ النُّصُوصِ الصَّرِيحَةِ بِدُخُولِ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ النَّارَ.

(١) تَكَلَّمْتُ عَلَى هَذَا الْحَارِيثِ فِي مُقَدِّمَةِ الْجُوْءِ الْأَوَّلِ ص [٠ - ٩] ٢ مِنَ الطَّبْعَةِ الْأَوْلَى، وَجَاءَ الْحَدِيثِ بِلَقْظِ: الْمُعُودُ عَلَى إِحْدَى أَوِ النَّتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَتَقَرَّقَتِ النَّصَارَى عَلَى إِحْدَى أَوِ النَّتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَتَقَرَّقَتِ النَّصَارَى عَلَى إِحْدَى أَوِ النَّتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَتَقَرَّقِ اللَّهُ عَنْهُ، وَتَكَلَّمَ عَلَيْهِ الْأَلْبَايِّ فِي سِلْسِلَةِ الْأَكُولِ كِيثِ الصَّجِيحَةِ الْمُجَلَّدِ الْأَوْلِ كِيثٍ رَقْمِ ٣٠٢ كَلَامًا مُفَصَّلًا، وَالْحَدِيثُ كِمَذَا اللَّفْظِ فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٤/٢٧٦ كِتَابُ السُّنَةِ، الْمُسْتَدِ الْأَوْلِ كِيثِ رَقْمِ ٣٠٢ كَلَامًا مُفَصَّلًا، وَالْحَدِيثُ كِمَذَا اللَّفْظِ فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٤/٢٧٦ كِتَابُ السُّنَةِ، الْمُسْتَقِرَقِ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَقَالَ التِّرْمِذِي ٤ عَدِيثُ بَابُ الْمُسْتَقَرَقِ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَقَالَ التِّرْمِذِي ٤ عَدِيثُ اللَّهُ عَلَى شَرْطِ مُسْلَمٍ، وَوَافَقَهُ الذَّهَمِيُّ، وَجَاءَ الْحَدِيثِ السُّيُوطِي لَهُ الْمُسْتَذَرَكِ لِلْحَاكِمِ ١٨٨/١ وَقَالَ الْقَرْمِذِي مَعْوِيةً عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَوَافَقَهُ الذَّهَمِيُّ، وَجَاءَ الْحَدِيثِ بِأَلْفَاظٍ أُخْرَى عَنْ مُعَاوِيَةً بْنِ أَبِي سُفْيَانَ وَأَنسِ الْمُحَلِّ اللَّهُ وَعَوْفِ بْنِ مَالِكٍ وَعَوْفِ بْنِ مَالِكٍ وَعَوْفِ بْنِ مَالِكٍ وَعَوْفِ بْنِ مَالِكٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَانْظُرْ مَا ذَكَرَهُ الْأَلْبَائِيُّ فِي سِلْسِلَةِ الْأَحْدِيثِ اللَّهُ وَعَوْفِ بْنِ مَالِكٍ وَعَوْفِ بْنِ مَالِكٍ وَعَوْفِ بْنِ مَالِكٍ وَعَوْفِ بْنِ مَالِكٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَانْظُرْ مَا ذَكَرَهُ الْأَلْبَائِيُّ فِي سِلْسِلَةِ الْأَحْوِيثِ الْمُعْتَدُرِكِ فِي الْمُعْتِلُ الْوَلَوْلَ الْمُعْتَلِقِ هَلِي اللَّهُ وَالْمُ الْعَلْرِ إِلَى مَا ذَكَرَهُ الْمُ الْمَنْ الْوَلِي عَلْمُ الْمُ الْوَلَ الْمُعْتَلِقُ الْمُ الْمُعْتَلِقِ هَلِهُ الْمُعْتَلِقُ الْمُعْتِقُ الْمُعْتَلِقُ الْمُعْتَلِقُ الْمُعْتَلِقُ اللْمُ الْمُؤْقِ الللَّهُ وَالْمُ الْمُعْتَلِقُ الْمُ الْمُوعُ الْمُعْتُلُولُ الْمُؤْلِ الْمُعْتِلِ الْمُعْتَلِقُ الْمُولِقِي الْمُعْتَلِعُ الْمُو

٢١٨ - "أَصْحَابِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَلَهُ نَحُوُ أَرْبَعِمِائَةِ مُصَنَّفٍ (١) ، وَأَبِي مُحَمَّدِ بِنِ حَزْمٍ الْأَنْدَلُسِيِّ، وَأَبِي الْفَرَجِ بْن الْجُوْزِيِّ.

وَقَدْ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، كَمَا قَدْ بُسِطَ فِي " الْإِحَاطَةِ " (٢) وَغَيْرِهَا.

وَكَذَلِكَ الْمَطَرُ مَعْرُوفٌ عِنْدَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَخْلُقُهُ مِنَ الْهُوَاءِ وَمِنَ الْبُحَارِ الْمُتَصَاعِدِ، لَكِنَّ حَلْقَهُ لِلشَّجَرِ وَالزَّرْعِ مِنَ الْحُبِّ وَالنَّوَى، فَهَذَا مَعْرِفَةٌ (٣) بِالْمَادَّةِ لِلشَّجَرِ وَالزَّرْعِ مِنَ الْحُبِّ وَالنَّوَى، فَهَذَا مَعْرِفَةٌ (٣) بِالْمَادَّةِ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَمَنَ الْعُقَلَاءِ، بَلْ لَا بُدَّ مِمَّا بِهِ يَخْلُقُ تِلْكَ الصُّورَةَ (٤) التَّهِ خُلِقَ مِنْهَا بِاتِّهَاقِ الْعُقَلَاءِ، بَلْ لَا بُدَّ مِمَّا بِهِ يَخْلُقُ تِلْكَ الصُّورَةَ (٤)

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٥/٩ ٢٤

عَلَى ذَلِكَ الْوَجْهِ، وَهَذَا هُوَ الدَّلِيلُ عَلَى الْقَادِرِ الْمُحْتَارِ الْحَكِيمِ، الَّذِي يَخْلُقُ الْمَطَرَ عَلَى قَدْرٍ مَعْلُومٍ وَقْتَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَالْبَلَدِ الْجُرُزِ (٥) يَسُوقُ إِلَيْهِ (٦) الْمَاءَ مِنْ حَيْثُ أَمْطَرَ، كَمَا قَالَ:

\_\_\_\_

(١) أَبُو الْحُسَيْنِ أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنَادِي، وُلِدَ سَنَةَ ٢٥٦ وَتُوفِيِّ سَنَةَ ٢٣٦، عَالِمٌ بِالتَّفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ وَمِنْ كَبَارِ فُقَهَاءِ الْحُنَابِلَةِ، مِنْ أَهْلِ بَعْدَادَ. انْظُرْ تَرْجَمَتَهُ فِي طَبَقَاتِ الْحُنَابِلَةِ ٢/٣ – ٦، الْبِدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ ١٩/١، ٢١٩، الْمَدَيِّ، الْمَنْهَجِ الْأَحْمَدِ فِي تَرَاجِمِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَلِيمِيِّ ٢٧/٢ – ٣٩ (ط. الْمَدَيِّ، الْمَنْهَجِ الْأَحْمَدِ فِي تَرَاجِمِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَلِيمِيِّ ٢٧/٢ – ٣٩ (ط. الْمَدَيِّ، بِتَحْقِيقِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ مُحُمَّدِ مُحْمَد فَيْهِي الدِّينِ عَبْدِ الحُمِيدِ ١٩٨٣ ١٩٨٣) ، مَنَاقِبَ الْإِمَامِ أَحْمَد (تَحْقِيقِ الدُّكُتُورِ عَبْدِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

(٢) ذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي فِي كِتَابِهِ (الْعُقُودِ الدُّرِيَّةِ) ص ٥١ مِنْ مُؤَلِّفَاتِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ (الْإِحَاطَةِ الْكُبْرَى) وَفِي ص ٥٦ (وَالْإِحَاطَةِ الصُّغْرَى).

(٣) ح، ر، ب، ي: مَعْرِفَتُهُ.

(٤) ح: بَلْ لَا بُدَّ مِنْ مَادَّةٍ يَخْلُقُ تِلْكَ الصُّورَ، ر: بَلْ لَا بُدَّ مِنْ مَادَّةٍ تَخْلُقُ تِلْكَ الصُّورَةَ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ مَاءٍ بِهِ تُخْلَقُ تِلْكَ الصُّورَةَ.

(٥) فِي " اللِّسَانِ ": " وَأَرْضٌ مَجْرُوزَةٌ وَجُرُزٌ وَجُرْزٌ وَجَرْزٌ: لَا تُنْبِتُ كَأَهَّا تَأْكُلُ النَّبْتَ أَكُلُ، وَقِيلَ: هِيَ الَّتِي قَدْ أُكِلَ النَّبْتَ أَكُلُ النَّبْتَ أَنْ النَّبْتُ اللَّالِي اللَّالِي اللَّذِينَ اللَّالِي اللَّهُ اللَّالِي اللَّهُ اللَّهُ اللَّذِينَ اللَّذِينَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّذِينَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّ

(٦) ح، ب: إِلَيْهَا.". (٦)

٢١٩-"الْعُمْرَتَيْنِ، وَمِثْلِ الْعَوْلِ (١) ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مَسَائِلِ (\* الْفَرَائِضِ وَتَنَازَعُوا فِي مَسْأَلَةِ (٢) . الْحُرَام، وَالْمَرِيَّةُ (٤) ، وَالْبَرَيَّةُ (٥) ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مَسَائِلِ الطَّلَاقِ. وَالْخَلِيَّةِ (٣) . وَالْبَرَيَّةُ (٤) ، وَالْبَرَيَّةُ (٥) ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مَسَائِلِ الطَّلَاقِ. وَكَانَ تَنَازُعُهُمْ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ نِزَاعَ وَكَذَلِكَ تَنَازُعُوا فِي مَسَائِلَ \*) (٦) . صَارَتْ مَسَائِلَ نِزَاعٍ بَيْنَ الْأُمَّةِ إِلَى الْيُوْمِ. وَكَانَ تَنَازُعُهُمْ فِي خِلَافَةِ عُمْرَ نِزَاعَ اجْتِهَادِهِ، كَتَنَازُعِ (٧) . الْفُقَهَاءِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالدِّينِ. وَأَمَّا فِي خِلَافَةِ عُشْمَانَ فَقُوِيَ النِّزَاعُ فِي بَعْضِ الْأُمُورِ، حَتَّى صَارَ يَحْصُلُ كَلَامٌ غَلِيظٌ مِنْ بَعْضِهِمْ لِبَعْضٍ، وَلَكِنْ لَمْ يُقِرِّهُ. وَلَا بِسَيْفٍ وَلَا غَيْرِهِ.

وَأُمَّا فِي خِلَافَةِ عَلِيّ فَتَغَلَّظَ النِّرَاعُ، حَتَّى تَقَاتَلُوا بِالسُّيُوفِ.

(١) ن: الْعَزْلِ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَفِي " التَّعْرِيفَاتِ " لِلْجُرْجَانِيّ: " الْمَيْلُ إِلَى الْجُوْرِ وَالرَّفْعِ، وَفِي الشَّرْعِ: زِيَادَةُ السِّهَامِ عَلَى الْفَرِيضَةِ، فَتَعُولُ الْمُسْأَلَةُ إِلَى سِهَامِ الْفَرِيضَةِ، فَيَدْ حُلُ النُّقْصَانُ عَلَيْهِمْ بِقَدْرِ حِصَصِهِمْ ". وَفِي " الْمُعْجَمِ عَلَى الْفَرِيضَةِ، فَيَدْ حُلُ النُّقْصَانُ عَلَيْهِمْ بِقَدْرِ حِصَصِهِمْ ". وَفِي " الْمُعْجَمِ

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٥/٤٤٣

الْوَسِيطِ "، وَالْعَوْلُ فِي عِلْمِ الْفَرَائِضِ: " زِيَادَةُ الْأَنْصِبَاءِ عَلَى الْفَرِيضَةِ فَتَنْقُصُ قِيمَتُهَا بِقَدْرِ الْحِصَصِ ".

- (٢) ن: مَسَائِل
- (٣) فِي " الْمُعْجَمِ الْوَسِيطِ ": " وَالْحَلِيَّةُ كَلِمَةٌ مِنْ كِنَايَاتِ الطَّلَاقِ، يُقَالُ لِلْمَرْأَةِ: أَنْتِ حَلِيَّةٌ: إِذَا نَوَى الْقَائِلُ هِمَا الطَّلَاقَ وَقَعَ " الطَّلَاقَ وَقَعَ "
- (٤) فِي " الْمُحَلَّى " لِابْنِ حَزْمٍ ١٨٦/١٠ " ط. الْمُنِيرِيَّةِ ١٣٥٢ ": " وَمَا عَدَا هَذِهِ الْأَلْفَاظِ فَلَا يَقَعُ كِمَا الطَّلَاقُ أَلْبَتَّة، نَوَى كِمَا طَلَاقًا أَوْ لَمْ يَنْوِ، لَا فِي فُتْيَا وَلَا فِي قَضَاءٍ، مِثْلَ الْخَلِيَّةِ وَالْبَرِيَّةِ، وَأَنْتِ مُبْرَأَةٌ، وَقَدْ بَارَأْتُكِ، وَحَبْلُكِ عَلَى غَارِبكِ، وَالْحَرَجُ، وَقَدْ وَهَبْتُكِ لِأَهْلِكِ، أَوْ لِمَنْ يَذْكُرُ غَيْرَ الْأَهْل. .)
- (٥) فِي " الْمُعْجَمِ الْوَسِيطِ ": " بَتَّ طَلَاقَ امْرَأَتِهِ جَعَلَهُ بَاتًّا لَا رَجْعَةَ فِيهِ ". وَانْظُرِ الْمُحَلَّى ١٨٧/١٠ ١٩٤
  - (٦) مَا بَيْنَ النَّجْمَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م)
    - (٧) ن، م: كَسَائِر
    - (٨) ب (فَقَطْ): بيَدٍ". (١)

٠٢٠ – "الْمَرْوَزِيُّ فِي كِتَابِ " رَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ " (١) وَأَكْثَرُهَا مَوْجُودَةٌ فِي الْكُتُبِ الَّتِي يُذْكُرُ فِيهَا أَقْوَالُ الصَّحَابَةِ، إِمَّا بِإِسْنَادٍ، وَإِمَّا بِغَيْرِ إِسْنَادٍ، مِثْلُ مُصَنَّفِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، وَسُنَنِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ، وَمُصَنَّفِ وَكِيعٍ، وَمُصَنَّفِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، وَسُنَنِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ، وَمُصَنَّفِ وَكِيعٍ، وَمُصَنَّفِ عَبْدِ اللّهِ بْنِ أَجْهَدَ، وَصَالِحٍ، وَأَمْثَالُهُمْ مِثْلُ كِتَابِ وَمُصَنَّف أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، وَسُنَنِ الْأَثْرَمِ، وَمُسَائِلِ حَرْبٍ، وَعَبْدِ اللّهِ بْنِ أَحْهَد، وَصَالِحٍ، وَأَمْثَالُهُمْ مِثْلُ كِتَابِ الْمُنْذِرِ، وَابْنِ جَرِيرٍ الطَّبَرِيِّ، وَالطَّحَاوِيِّ، وَمُحَمَّدِ بْنِ نَصْرٍ (٢) ، وَابْنُ حَزْمٍ، وَغَيْرُ هَؤُلاءِ.

[فصل كلام الرافضي على عمر رضي الله عنه والكلام على موقفه من فدك] فَصْلٌ (٣)

قَالَ الرَّافِضِيُّ (٤) : " وَلَمَّا وَعَظَتْ فَاطِمَةُ (٥) . أَبَا بَكْرٍ فِي فَدَكٍ، كَتَبَ لَهَا كِتَابًا بِهَا (٦) ، وَرَدَّهَا عَلَيْهَا، فَخَرَجَتْ مِنْ عِنْدِهِ،

<sup>(</sup>١) لَمْ يَذْكُرْ سَزُكِينُ هَذَا الْكِتَابَ ضِمْنَ الْكُتُبِ الْمَحْطُوطَةِ الْمَوْجُودَةِ لِمُحَمَّدِ بْنِ نَصْرِيِّ الْمَرْوَزِيِّ: انْظُرْ: م [٠] - ٩] ج [٠ - ٩] ص [٠ - ٩] بالْطُوْرُ م [٠ - ٩] ج [٠ - ٩] ص ٢٥٨

<sup>(</sup>٢) وَالطَّحَاوِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ نَصْرٍ: فِي (ح) ، (ب) : الطَّبَرِيُّ وَابْنُ نَصْرٍ، وَسَقَطَتْ كَلِمَةُ " وَالطَّحَاوِيِّ " مِنْ (ر) ، (ي) .

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٥/٨٥

- (٣) فَصْلُ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ح) ، (ر) ، وَفِي (ي) الْفَصْلِ الثَّابِي وَالثَلَاثُونَ.
  - (٤) فِي (ك) ص ١٣٧ (م).
  - (٥) ك: فَاطِمَةُ عَلَيْهَا السَّلَامُ
  - (٦) كِمَا: سَاقِطَةٌ مِنْ (م) ، (ك) .". (١)

٢٢١ - "هَؤُلَاءِ الْمَشْهُودِ هَمُمْ بِالْجُنَّةِ، وَالَّذِي قَتَلَ عَمَّارَ بْنَ يَاسِرٍ هُوَ أَبُو الْغَادِيَةِ (١) ، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ مِنْ أَهْل بَيْعَةِ الرِّضْوَانِ، ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ حَزْمٍ.

فَنَحْنُ نَشْهَدُ لِعَمَّارٍ بِالْجُنَّةِ، وَلِقَاتِلِهِ إِنْ كَانَ مِنْ [أَهْلِ] بَيْعَةِ الرِّضْوَانِ (٢) بِالْجُنَّةِ. وَأَمَّا عُثْمَانُ وَعَلِيُّ وَطِلْحَةُ وَالنَّبَيْرُ فَهُمْ أَجَّلُ قَدْرًا مِنْ غَيْرِهِمْ، وَلَوْ كَانَ مِنْهُمْ مَا كَانَ، فَنَحْنُ لَا نَشْهَدُ أَنَّ الْوَاحِدَ مِنْ هَوُلَاءِ لِا يُذْنِبُ، بَلِ اللّهَ لَا يُعَذِّبُهُ فِي الْآخِرَةِ، وَلَا يُدْخِلُهُ النَّارَ، بَلْ يُدْخِلُهُ الْجُنَّةِ الْمُكَفِّرَةِ، وَإِمَّا بِعَيْرِ لِللّهَ لَا يُعَذِّبُهُ فِي الْآخِرَةِ، وَلَا يُدْخِلُهُ النَّارَ، بَلْ يُدْخِلُهُ الْجُنَّةِ مِنْهُ، وَإِمَّا بِعَيْرِ لِلّهَ لَا يَعْبُو بَهُ مُؤْلِعِهِ الْمُكَفِّرَةِ، وَإِمَّا بِعَيْرِ لَكُ كَنَاتِهِ الْكَثِيرَةِ (٣) ، وَإِمَّا بِمَصَائِبِهِ الْمُكَفِّرَةِ، وَإِمَّا بِعَيْرِ ذَلِكَ، كَمَا قَدْ بَسَطْنَاهُ فِي مَوْضِعِهِ.

[العقوبة عن الذنوب في الآخرة تندفع بنحو عشرة أسباب]

[السبب الأول التوبة]

فَإِنَّ الذُّنُوبَ مُطْلَقًا مِنْ جَمِيعِ الْمُؤْمِنِينَ هِيَ سَبَبُ الْعَذَابِ، لَكِنَّ الْعُقُوبَةَ كِمَا فِي الْآخِرَةِ فِي جَهَنَّمَ تَنْدَفِعُ بِنَحْوِ عَشَرَة أَسْبَابِ.

<sup>(</sup>١) ح، ب: أَبُو الْعَاوِيَةِ، وَالْكَلِمَةُ غَيْرُ وَاضِحَةٍ فِي (ر) وَهُوَ أَبُو الْعَادِيَةِ الجُهَنِيُّ، قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي أُسْدِ الْعَابَةِ ٢٣٧/٦ : اخْتُلِفَ فِي اسْمِهِ فَقِيلَ: يَسَارُ بْنُ أُزْيهِمٍ، وَقِيلَ: اسْمُهُ مُسْلِمٌ، وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي الْاسْتِيعَابِ هَامِشِ ٤/٠٥٠: فَقِيلَ: يَسَارُ بْنُ أُزْهُرَ، وَقِيلَ: اسْمُهُ مُسْلِمٌ، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي الْإِصَابَةِ ٤/٠٥٠: كَارَ ١٥٠: فَقِيلَ: يَسَارُ بْنُ سَبْعٍ، وَقِيلَ: يَسَارُ بْنُ أَزْهَرَ، وَقِيلَ: اسْمُهُ مُسْلِمٌ، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي الْإِصَابَةِ ٤/٠٥٠ مَنَ الشَّامَ، أَبُو الْعَادِيَةِ الْجُهَنِيُّ قَاتِلُ عَمَّارٍ لَهُ صُحْبَةٌ، وَفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَبِي الْعَادِيَةِ الْمُزَنِيِّ، انْظُر الْإِصَابَةَ ٢٧/٣، مَنَ الشَّامَ، أَبُو الْعَادِيَةِ الْمُزَنِيِّ، انْظُر الْإِصَابَةَ مُوالَى الذَّهَبِيُّ فِي الْعَادِيَةِ الْمُزَنِيِّ، انْظُر الْإِصَابَةَ ٢٧/٨، ١٥٠٠ مَنَ الشَّامَ، أَبُو الْعَادِيَةِ الْجُهَنِيُّ عَمَّارٍ لَهُ صُحْبَةٌ، وَفَرَّقَ بَيْنَا أَبِي الْعَادِيَةِ الْمُولِيَةِ الْمُولِيةِ أَبُو الْعَادِيَةِ الْجُهَنِيُّ سَنَةَ ٣٧ وَذَكَرَهُ الْمُؤْوِيَةِ الْمُولِيةِ مَوَاقِيةَ أَبُو الْعَادِيَةِ الجُهَنِيُّ سَنَةَ ٣٧ وَذَكَرَهُ الْمُ صَوْمِي السِيرَةِ مَرَّتَيْنِ صَرِيْهِ مَوْقِيةَ الْجُهَنِيُّ سَنَةَ ٣٧ وَذَكَرَهُ الْمُ مَرْقِيقٍ فِي جَوَامِعِ السِيرَةِ مَرَّتَيْنِ صَرِيقِيقًا الْمُعْرِيقِ.

<sup>(</sup>٢) ن، م: وَلِلْقَاتِلِ الَّذِي هُوَ مِنْ أَهْلِ - سَقَطَتْ (أَهْلِ) مِنْ (ن) - بَيْعَةِ الرِّضْوَانِ.

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٣٠/٦

## (٣) ن: وَإِمَّا بِاجْتِنَابِهِ الْكَبِيرَةَ.". (١)

٣٢٢- "وَأَمَّا قِتَالُ الجُمَلِ وَصِفِّينَ فَقَدْ ذَكَرَ عَلِيٌّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ نَصُّ مِنَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَإِنَّمَا كَانَ رَأْيًا. وَأَكْثَرُ الصَّحَابَةِ لَمْ يُوَافِقُوهُ عَلَى هَذَا الْقِتَالِ، بَلْ أَكْثَرُ أَكَابِرِ (١) الصَّحَابَةِ لَمْ يُقَاتِلُوا: لَا مَعَ هَؤُلَاهِ وَلَا مَعَ هَؤُلَاهِ، كَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ، وَابْنِ عُمَرَ، وَأُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، وَمُحَمَّدِ بْنِ مَسْلَمَةً، وَأَمْثَا لِحِيْم مِنَ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ، مَعَ أَثَمُّمُ مُعَظِّمُونَ لِعَلِيٍّ، يُحِبُّونَهُ وَيُعَدِّمُونَهُ عَلَى مَنْ سِوَاهُ، وَلَا يَرُونَ أَنَّ أَحَدًا أَحَقَّ بِالْإِمَامَةِ مِنْهُ فِي زَمَنِهِ لَكِنْ لَمْ يُوافِقُوهُ فِي رَأْيِهِ فِي الْقِتَالِ. وَكَانَ مَعَهُمْ نُصُوصٌ سَمِعُوهَا مِنَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - تَدُلُّهُمْ عَلَى أَنَّ تَرْكَ الْقِتَالِ وَالدُّحُولِ فِي الْفِتْنَةِ وَكَانَ مَعَهُمْ نُصُوصٌ سَمِعُوهَا مِنَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - تَدُلُّهُمْ عَلَى أَنَّ تَرْكَ الْقِتَالِ وَالدُّحُولِ فِي الْفِتْنَةِ وَكَانَ مَعَهُمْ نُصُوصٌ سَمِعُوهَا مِنَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - تَدُلُّهُمْ عَلَى أَنَّ تَرْكَ الْقِتَالِ وَالدُّحُولِ فِي الْفِتْنَةِ عَنْ ذَلِكَ كَثِيْرَةٌ مَعُولُوفَةٌ.

وَأَمَّا مُعَاوِيَةُ، فَلَمْ يُقَاتِلْ مَعَهُ مِنَ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ الْمَشْهُورِينَ أَحَدُّ، بَلْ كَانَ مَعَ عَلِيٍّ بَعْضُ السَّابِقِينَ وَلَمْ يَكُنْ مَعَ مُعَاوِيَةً أَحَدُّ، وَأَكْثَرُهُمُ اعْتَزَلُوا الْفِتْنَةَ.

وَقِيلَ: كَانَ مَعَ مُعَاوِيَةَ بَعْضُ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ، وَإِنَّ قَاتِلَ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ هُوَ أَبُو الْغَادِيَةِ (٢) ، وَكَانَ مِمَّنْ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ، وَهُمُ السَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ ذَكَرَ ذَلِكَ ا**بْنُ حَزْمٍ** وَغَيْرُهُ.

٣٢٣ – "وَقُدْرَتِهِ الْعَامَّةِ وَحُلْقِهِ لِكُلِّ شَيْءٍ، وَيُنْكِرُ فَضْلَ اللّهِ وَإِحْسَانَهُ وَمَنِّهِ عَلَى أَهْلِ الْإِيمَانِ وَالطَّاعَةِ، وَالْعَاعَةِ، وَحَصَّهُمْ بِهَاذِهِ النِّعْمَةِ، دُونَ أَهْلِ الْكُفْرِ وَالْمَعْصِيَةِ، وَلَا مَنْ يُنْكِرُ افْتِقَارَ هُوَ الَّذِي أَنْعَمَ عَلَيْهِمْ بِالْإِيمَانِ وَالطَّاعَةِ، وَحَصَّهُمْ بِهَاذِهِ النِّعْمَةِ، دُونَ أَهْلِ الْكُفْرِ وَالْمَعْصِيَةِ، وَلَا مَنْ يُنْكِرُ افْتِقَارَ اللّهَ يَجُوزُ أَنْ اللّهَ يَجُوزُ أَنْ اللّهَ يَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَ إِبْلِيسُ وَفِرْعَوْنُ الْجُنَّةَ وَيَدْخُلَ الْأَنْبِيَاءُ النَّارَ، وَالشِّرْكِ، وَيَنْهَى عَنْ عِبَادَتِهِ وَحْدَهُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَ إِبْلِيسُ وَفِرْعَوْنُ الْجُنَّةَ وَيَدْخُلَ الْأَنْبِيَاءُ النَّارَ، وَأَمْقَالُ ذَلِكَ.

فَلَمْ يَكُنْ فِيهِمْ مَنْ يَقُولُ بِقَوْلِ الْقَدَرِيَّةِ النَّافِيَةِ، وَلَا الْقَدَرِيَّةِ الْجَبْرِيَّةِ الْجَهْمِيَّةِ. وَلَا كَانَ فِيهِمْ مَنْ يَقُولُ بِتَخْلِيدِ أَحَدِ مِنْ أَهْلِ الْقَبْلَةِ فِي النَّارِ، وَلَا مَنْ يُكَذِّبُ بِشَفَاعَةٍ (١) النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فِي أَهْلِ الْكَبَائِرِ، وَلَا مَنْ يُكَذِّبُ بِشَفَاعَةٍ (١) النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فِي أَهْلِ الْكَبَائِرِ، وَلَا مَنْ يُكَذِّبُ بِشَفَاعَةٍ (١) النَّبِيِّ – صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فِي أَهْلِ الْكَبَائِرِ، وَلَا مَنْ يَقُولُ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّانَ إِنْ اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّامِ اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّامَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّامَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّامَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّامِ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَمَ اللهُ اللهِ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّامَ اللهُ اللهِ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللّهُ اللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهِ اللهُ الللهُ الللّهُ اللللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ

بَلْ قَدْ (٢) تَبَتَ عَنْهُمْ بِالتَّقُولِ الصَّحِيحَةِ الْقَوْلُ بِخُرُوجِ مَنْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إِيمَانٍ \*) (٣) مِنَ النَّارِ بِشَفَاعَةِ

<sup>(</sup>١) أَكَابِرِ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ب) .

<sup>(</sup>٢) ب: أَبُو الْعَادِيَةِ، وَسَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ - رَضِي اللَّهُ عَنْهُ -.". (٢)

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢٠٥/٦

<sup>(</sup>٢) منهاج السنة النبوية ٦/٣٣٣

النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –، وَأَنَّ إِيمَانَ النَّاسِ يَتَفَاضَلُ، وَأَنَّ الْإِيمَانَ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ.

وَمَنْ نَقَلَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ بِتَخْلِيدِ قَاتِلِ النَّفْسِ فَقَدْ كَذَبَ عَلَيْهِ، كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ ا**بْنُ حَزْمٍ** وَغَيْرُهُ

(٤) . وَأَمَّا الْمَنْقُولُ عَنِ ابْنِ

(١) ب: يُكَذِّبُ شَفَاعَةً.

(٤) ذَكَرَ الْبُنُ حَوْمٍ فِي الْفِصَلِ مَرَّتَيْنِ ٣/٢٧٤، ٤/٨ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ بِتَخْلِيدِ الْقَاتِلِ عَمْدًا فِي النَّارِ، إِلَّا أَنَّهُ يَرُدُّ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ بَعْدَ ذَلِكَ ٣/٥٧٥ – ٢٨٩، ١٨/٤ – ٩٩ بِمَا يُبَيِّنُ حَطَأَ هَذَا الْكَلَامِ، وَهُوَ يَذْكُرُ أَثَرًا عَنِ يَرُدُّ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ بَعْدَ ذَلِكَ ٣/٥٧٥ – ٢٨٩، ١٨/٤ – ٩٩ بِمَا يُبَيِّنُ حَطَأَ هَذَا الْكَلَامِ، وَهُو يَذْكُرُ أَثَرًا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: (وَإِنَّا لَمُوَفُّوهُمْ نَصِيبَهُمْ غَيْرَ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: (وَإِنَّا لَمُوَفُّوهُمْ نَصِيبَهُمْ غَيْرَ مَنْقُوصٍ) [شُورَةُ هُودٍ: ١٠٩] قَالَ: مَا وُعِدُوا فِيهِ مِنْ حَيْرٍ وَشَرِّ، وَهَذَا هُوَ نَصُّ قَوْلِنَا.". (١)

٢٢٤- "مِنَ الْوُجُوهِ، بَلْ فِيهَا إِخْبَارُ اللَّهِ بِإِكْمَالِ الدِّينِ وَإِثْمَامِ النِّعْمَةِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، وَرِضَا الْإِسْلَامِ دِينًا. فَدَعْوَى الْمُدَّعِي أَنَّ الْقُرْآنَ يَدُلُّ عَلَى إِمَامَتِهِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ كَذِبٌ ظَاهِرٌ.

وَإِنْ قَالَ: الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ.

فَيُقَالُ: الْحَدِيثُ إِنْ كَانَ صَحِيحًا، فَتَكُونُ الْحُجَّةُ مِنَ الْحَدِيثِ لَا مِنَ الْآيَةِ. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ صَحِيحًا فَلَا حُجَّةَ فِي هَذَا.

فَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ لَا دَلَالَةَ فِي الْآيَةِ عَلَى ذَلِكَ. وَهَذَا مِمَّا يُبَيَّنُ بِهِ (١) كَذِبُ الْحَدِيثِ، فَإِنَّ نُزُولَ الْآيَةِ لَهِٰذَا السَّبَبِ، وَلَيْسَ فِيهَا مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ أَصْلًا، تَنَاقُضٌ.

الْوَجْهُ الْخَامِسُ: أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ، وَهُوَ قَوْلُهُ: " «اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ، وَانْصُرْ مَنْ نَصَرَهُ، وَاخْذُلْ مَنْ خَذَلُهُ» " كَذِبٌ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ بِالْحَدِيثِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: " «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ» " فَلَهُمْ فِيهِ قَوْلَانِ، وَسَنَذْكُرُهُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - فِي مَوْضِعِهِ. الْوَجْهُ السَّادِسُ: أَنَّ دُعَاءَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مُجَابٌ، وَهَذَا الدُّعَاءُ لَيْسَ بِمُجَابٍ، فَعُلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ الْوَجْهُ السَّادِسُ: أَنَّ دُعَاءَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، فَإِنَّهُ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ لَمَّا تَوَلَّى كَانَ الصَّحَابَةُ وَسَائِرُ الْمُسْلِمِينَ ثَلَاثَةَ وَعَاءِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، فَإِنَّهُ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ لَمَّا تَولَى كَانَ الصَّحَابَةُ وَسَائِرُ الْمُسْلِمِينَ ثَلَاثَةَ وَعَنَافٍ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، فَإِنَّهُ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ لَمَّا تَولَى كَانَ الصَّحَابَةُ وَسَائِرُ الْمُسْلِمِينَ ثَلَاثَةً أَصْنَافٍ: وَسِنْفٌ قَاتَلُوهُ وَصِنْفٌ قَعَدُوا عَنْ هَذَا وَهَذَا. وَأَكْثَرُ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ كَانُوا مِنَ اللَّوْلِينَ قَاتَلُوهُ وَصِنْفٌ قَعَدُوا عَنْ هَذَا وَهَذَا. وَأَكْثَرُ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ كَانُوا مِنَ اللَّهُ عُلْمِ أَنَّهُ لَكُوهُ وَصِنْفٌ قَعَدُوا عَنْ هَذَا وَهَذَا. وَأَكْثَرُ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ كَانُوا مِنَ اللَّقُودِ. وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ بَعْضَ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ قَاتَلُوهُ. وَذَكَرَ الْمُعْدِيةٍ أَنَّ عَمَّارَ بْنَ يَاسِرٍ قَتَلَهُ أَبُو الْعَادِيَةِ (٢) ، وَأَنَّ أَبَا الْعَادِيَةِ

 <sup>(</sup>۲) قَدْ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ب) .

<sup>(</sup>٣) مَا بَيْنَ النَّجْمَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م) .

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٦/٣٣٧

(١) بِهِ: لَيْسَتْ فِي (م) .

(٢) ن، م، س، ب: أَبُو الْعَادِيَةِ، وَالصَّوَابُ مَا أَنْبَتُّهُ، وَسَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى أَبِي الْغَادِيَةِ.". (١)

٢٢٥ - "[سُورَةُ فَاطِرِ: ٢٤] . وَقَرَأَ (١) : ﴿ نَذِيرٌ مِنَ النَّذُرِ الْأُولَى ﴾ [سُورَةُ النَّجْمِ: ٥٦] قَالَ: نَبِيٌّ مِنَ النُّذُرِ " الْمُنْذِرُ " كَدَّثَنَا بَشَّارٌ (٢) ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ (٣) ، عَنْ لَيْثِ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: " الْمُنْذِرُ " الْمُنْذِرُ " (٤) مُحَمَّدٌ (٥) ، " ﴿ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾ " قَالَ: نَبِيٌّ.

وَقَوْلُهُ: ﴿ يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أَنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ ﴾ [سُورَةُ الْإِسْرَاءِ: ٧١] ؛ إِذِ الْإِمَامُ [هُوَ] (٦) الَّذِي يُؤْتَمُّ بِهِ، أَيْ يُقْتَدَى بِهِ. وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ الْمُرَادَ بِهِ هُوَ اللَّهُ الَّذِي يَهْدِيهِمْ، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ.

وَأَمَّا تَفْسِيرُهُ بِعَلِيٍّ فَإِنَّهُ بَاطِلٌ ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ ، وَهَذَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ هَادِي هَؤُلَاءِ غَيْرَ هَادِي هَؤُلَاءِ، فَيَتَعَدَّدُ الْهُدَاةُ، فَكَيْفَ يُجْعَلُ عَلِيٌّ هَادِيًا (٧) لِكُلِّ قَوْمٍ مِنَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ؟!

السَّابِعُ: أَنَّ الِاهْتِدَاءَ بِالشَّحْصِ قَدْ يَكُونُ بِغَيْرِ تَأْمِيرِهِ عَلَيْهِمْ، كَمَا يُهْتَدَى بِالْعَالِمِ. وَكَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي فِيهِ: «أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ فَبِأَيِّهِمُ اقْتَدَيْتُمُ اهْتَدَيْتُمْ» (٨) " فَلَيْسَ هَذَا صَرِيحًا فِي أَنَّ الْإِمَامَةَ (٩) كَمَا زَعَمَهُ هَذَا الْمُفْتَرى.

<sup>(</sup>١) تَفْسِيرُ الطَّبَرِيِّ: قَالَ.

<sup>(</sup>٢) عِبَارَةُ حَدَّثَنَا بَشَّارٌ فِي تَفْسِيرِ الطَّبَرِيِّ قَبْلَ الْكَلَامِ السَّابِقِ ٢٥٥/١٦ وَفِيهِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ:

<sup>(</sup>٣) س، ب: حَدَّثَنَا أَبُو سُفْيَانَ.

<sup>(</sup>٤) س، ب: النَّذِيرُ.

<sup>(</sup>٥) تَفْسِيرُ الطَّبَرِيِّ: مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

<sup>(</sup>٦) هُوَ: فِي (م) فَقَطْ.

<sup>(</sup>٧) م: فَكَيْفَ يَخْصُلُ هَادِيًا.

<sup>(</sup>٨) قَالَ الشَّيْحُ مُحَمَّدٌ نَاصِرُ الدَّيْنِ الْأَلْبَانِيُّ فِي كَلَامِهِ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ فِي " سِلْسِلَةِ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ وَالْمَوْضُوعَةِ " ٧٨/١ - ٧٩ (حَدِيثُ رَقْمِ ٥٨) إِنَّهُ حَدِيثٌ مَوْضُوعٌ وَنَقَلَ كَلَامَ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ **وَابْنِ حَزْمٍ** فِي هَذَا الصَّدَدِ. وَانْظُرِ الْأَحَادِيثَ التَّالِيَةَ: ٥٩، ٦٠، ٦١، ٢٦ فَهِيَ مُقَارِبَةٌ فِي الْمَعْنَى وَكُلُّهَا أَحَادِيثُ مَوْضُوعَةٌ.

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٧/٥٥

(٩) ن، س: فِي أَنَّ الْأُمَّةَ، ب: فِي تُبُوتِ الْإِمَامَةِ.". (١)

٢٢٦-"الْعَسْكَرَيْنِ كَانَتِ الْيَمَانِيَّةُ وَالْقَيْسِيَّةُ فِيهِمْ كَثِيرةً (١) حِدًّا، وَأَكْثَرُ أَذْوَاءِ الْيَمَنِ كَانُوا مَعَ مُعَاوِيَةَ، كَانُوا مَعَ مُعَاوِيةَ، كَانُوا مَعَ مُعَاوِيةَ،

كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:

وَمَا أَعْنِي بِذَلِكَ أَصْغَرَيْهِمْ ... وَلَكِنِّي أُرِيدُ بِهِ الذَّوينَا.

الْوَجْهُ السَّادِسُ: قَوْلُهُ: ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ﴾ لَفْظٌ مُطْلَقٌ، لَيْسَ فِيهِ تَعْيِينٌ. وَهُوَ مُتَنَاوِلُ لِمَنْ قَامَ بِهَذِهِ السَّادِسُ: قَوْلُهُ: ﴿ فَسَارِكُهُ بِعَلِيٍّ. وَإِذَا لَمْ يَكُنْ مُخْتَصًّا بِإِحْدَاهُمَا، لَمْ يَكُنْ هَذَا قَامَ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ كَائِنًا مَا كَانَ، لَا يَخْتَصُّ ذَلِكَ بِأَبِي بَكْرٍ وَلَا بِعَلِيٍّ. وَإِذَا لَمْ يَكُنْ مُخْتَصًّا بِإِحْدَاهُمَا، لَمْ يَكُنْ هَذَا مِنْ بَعْلِيّ مَنْ يَعْلِي مِنْ عَضْلًا عَنْ أَنْ يَسْتَوْجِبَ بِذَلِكَ الْإِمَامَة.

بَلْ هَذِهِ الْآيَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَرْتَدُّ أَحَدٌ [عَنِ الدِّينِ] (٣) إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا أَقَامَ اللَّهُ قُوْمًا يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ، أَذِلَّةً عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةً عَلَى الْكَافِرِينَ، يُجَاهِدُونَ هَؤُلَاءِ الْمُرْتَدِّينَ.

وَالرِّدَّةُ قَدْ تَكُونُ عَنْ أَصْلِ الْإِسْلَامِ، كَالْغَالِيَةِ مِنَ النَّصِيرِيَّةِ وَالْإِسْمَاعِيلِيَّةِ، فَهَؤُلَاءِ مُرْتَدُّونَ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالشِّيعَةِ، وَكَالْعَبَّاسِيَّة (٤) .

<sup>(</sup>١) م: كَثْرَةً.

<sup>(</sup>٢) م: كَذِي الْكُلَاع.

<sup>(</sup>٣) عَنِ الدِّينِ: زِيَادَةٌ فِي (م) .

<sup>(</sup>٤) ن، م، س: كَالْعَبَّاسِيَّةِ، وَيَقْصِدُ عِمُمُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ هُنَا الرَّاوَنْدِيَّةَ، وَهُمْ كَمَا سَبَقَ أَنْ ذَكُوْنَا (١٤/١) أَتْبَاعُ ابْنِ الرَّاوِنْدِيِّ الَّذِينَ كَانَ مِنْ أَيُمَّةِ الْمُعْتَزِلَةِ ثُمُّ فَارَقَهُمْ وَهَاجَمَ مَذْهَبَهُمْ وَصَارَ مُلْحِدًا زِنْدِيقًا، وَالرَّاوَنْدِيَّةُ فِرَقِّ مِنْ فِرَقِ النَّبِيعَةِ " ص ٥٥: " فَالْكَيْسَانِيَّةُ كُلُّهَا لَا إِمَامَ لَمَا وَإِمَّا يَتُطُونُ الْكَيْسَانِيَّةَ وَيَقُولُ ابْنُ النُّوبَحُتِيِّ فِي كِتَابِهِ " فِرَقِ النَّبِيعَةِ " ص ٥٥: " فَالْكَيْسَانِيَّةُ كُلُّهَا لَا إِمَامَ لَمَا وَإِمَّا يَشْعِلُونَ النَّبِيعَةِ " ص ٥٥: " فَالْكَيْسَانِيَّةُ كُلُّهَا لَا إِمَامَ لَمَا وَإِمَّا الْمَعْسَلِ إِلَا " الْعَبَّاسِ وَقَادُوهَا فِيهِمْ إِلَى الْيُومِ ". وَقَالَ ابْنُ النُّوبَغِيِّ قَبْلُ ذَلِكَ الْمُومِّى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ ابْنِ الْحَبَّسِ وَقَادُوهَا فِيهِمْ إِلَى الْيُومِ ". وَقَالَ ابْنُ النَّوبَعِيِّ قَبْلُ ذَلِكَ اللَّهُ بْنُ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْعَبَاسِ وَهُمَ الْمُولِيقَةَ إِلَى أَيْهِ إِذَا بَلَغَ دَفْعَهَا إِلَيْهِ إِذَا بَلَغَ دَفْعَهَا إِلَيْهِ بْنِ الْعَبَاسِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْعَبَاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَلِّسِ وَهُمُ الرَّاوَنْدِيَّةُ ". وَهُولُا عِثْلَا مُ لَكُولُهُ فِيمَا سَبَقَ الْنَ الْمُؤْلِقِ فَيْمَا سَبَقَ أَلْ الْمَامُ وَلِيكَ أَنَّ كَلَامَ لِلْعَرْ الرَّاوَنْدِيَّةُ إِلَى الْعَرْ كَلَامَ الْبَوْنَدِيَّةً ". وَهُو الْدِي وَلَدِ الْعَبَاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَلِّسِ وَهُمُ الْوَاوَنْدِيَّةً ". وَهُو الْفُومُ الْعَلَوْمُ وَلَكُ الْمُؤْلِقِ فَلْكُومُ الْمُؤْلِقِ فَي الْوَولِي الْمُؤْلِقِ فَالْوَاوَلُومُ الْمُؤْلِقِ فَلْكُومُ الْمُؤْلِقِ فَلَالْ كَلَامُ الْمُؤْلِلُومُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْعَلَى اللَّهُ الْمُؤْلِقُومُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِولُومُ لَا الْمُؤْل

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢/٧

٥٠٣ وَانْظُرْ أَيْضًا ١، ٤٦٥ وَانْظُرْ كِتَابَ " أُصُولِ الدِّينِ " ص ٢٨١.". (١)

٢٢٧ - "وَضَعَّفُوهُ، وَنُقِلَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ أَنَّهُ حَسَّنَهُ كَمَا حَسَّنَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَدْ صَنَّفَ أَبُو الْعَبَّاسِ بْنُ عُقْدَةَ مُصَنَّفًا فِي جَمِيع طُرُقِهِ (١) .

وَقَالَ الْبُنُ حَزْمٍ (٢): الَّذِي صَحَّ مِنْ فَضَائِلِ عَلِيٍّ فَهُوَ قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " «أَنْتَ مِنِي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي» " (٣) ، وَقَوْلُهُ (٤): " «لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ غَدًا رَجُلًا يُحِبُّ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ» " (٥) وَهَذِهِ صِفَةٌ وَاحِبَةٌ لِكُلِّ مُسْلِمٍ وَمُؤْمِنٍ وَفَاضِلٍ (٦) ، وَعَهْدُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (٧) أَنَّ عَلِيًّا وَرَسُولُهُ» " (٥) وَهَذِهِ صِفَةٌ وَاحِبَةٌ لِكُلِّ مُسْلِمٍ وَمُؤْمِنٍ وَفَاضِلٍ (٦) ، وَعَهْدُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (٩) " «لَا يُجْبُهُ إللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (٩) " «لَا يَبْغُضُهُمْ " (٩) " «لَا يُجْبُهُ إللَّهُ مَوْمِنٌ، وَلَا يَبْغُضُهُمُ إِلَّا مُنَافِقٌ» " (٨) ، وَقَدْ صَحَّ مِثْلُ هَذَا فِي الْأَنْصَارِ أَثَمُ (٩) " «لَا يَبْغُضُهُمْ مَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ» " (١٠) .

قَالَ (١١) : " وَأَمَّا " «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ» فَلَا يَصِحُّ مِنْ طَرِيقِ (١٢)

<sup>(</sup>١) أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنُ سَعِيدِ بْنِ عُقْدَةَ الْكُوفِيُّ وُلِدَ سَنَةَ: ٢٤٩ وَتُؤفِيِّ سَنَةَ: ٣٣٣ كَانَ يَمِيلُ إِلَى رَأْيِ الشِّيعَةِ وَكَانَ يُمُلِي فِي " مَثَالِبِ الصَّحَابَةِ " وَلَمْ يَذْكُرْ سِزْكِينُ فِي كِتَابِهِ الَّذِي صَنَّفَهُ عَنْ هَذَا الْحُدِيثُ، انْظُرْ: " لِسَانَ الشِّيعَةِ وَكَانَ يُمُلِي فِي " مَثَالِبِ الصَّحَابَةِ " وَلَمْ يَذْكُرْ سِزْكِينُ فِي كِتَابِهِ اللَّذِي صَنَّفَهُ عَنْ هَذَا الْحُدِيثُ، انْظُرْ: " لِسَانَ الشِيرَانِ " ٢٦٣/١ - ٢٦٣/ ، مُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ٢/٦٠، الْأَعْلَامُ ١/٩٨/١، سِزْكِينِ م [٠ - ٩] ح [٠ - ٩] ، الْمِيزَانِ " ٣٦١٠

<sup>(</sup>٢) فِي " الْفِصَل فِي الْمِلَل وَالْأَهْوَاءِ وَالنِّحَل " ٢٢٤/٤

<sup>(</sup>٣) سَبَقَ الْحُدِيثُ فِيمَا مَضَى ٥٠١/١ ت [ ٩ - ٩]

<sup>(</sup>٤) الْفِصَلُ: وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

<sup>(</sup>٥) سَبَقَ الْحَدِيثُ فِيمَا مَضَى ٢٨٩/٤

<sup>(</sup>٦) م: لِكُلِّ مُؤْمِنٍ مُسْلِمٍ وَفَاضِلٍ، الْفِصَلُ: لِكُلِّ مُؤْمِنٍ وَفَاضِلٍ.

<sup>(</sup>٧) الْفِصَلُ: وَعَهْدُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

<sup>(</sup>٨) سَبَقَ الْحَدِيثُ فِيمَا مَضَى ٢٩٦/٤

<sup>(</sup>٩) الْفِصَلُ: مِثْلُ هَذِهِ فِي الْأَنْصَارِ رَضِىَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّهُ.

<sup>(</sup>١٠) سَبَقَ هَذَا الْحَدِيثُ بِمَعْنَاهُ ٢٩٧/٤

<sup>(</sup>١١) ١١) بَعْدَ الْكَلَامِ السَّابِقِ مُبَاشِرٌ

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢٢١/٧

(١٢) ١٢) س، ب: مِنْ طُوْقِ.". (١)

٢٢٨-"التِّقَاتِ أَصْلًا، وَأَمَّا سَائِرُ الْأَحَادِيثِ الَّتِي يَتَعَلَّقُ بِهَا الرَّوَافِضُ (١) فَمَوْضُوعَةٌ يَعْرِفُ ذَلِكَ مَنْ لَهُ أَدْنَى عِلْمِ (٢) بِالْأَحْبَارِ وَنَقْلِهَا (٣) ".

فَإِنْ قِيلَ: لَمْ يَذْكُرِ <mark>ابْنُ حَزْمِ</mark> مَا فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ قَوْلِهِ: «أَنْتَ مِنِّي، وَأَنَا مِنْكَ» " (٤) ، وَحَدِيثَ الْمُبَاهَلَةِ (٥) ، وَحَدِيثَ الْمُبَاهَلَةِ (٥) ، وَالْكِسَاءِ (٦) .

قِيلَ: مَقْصُودُ ابْنِ حَرْهِمِ: الَّذِي فِي الصَّحِيحِ مِنَ الْحُدِيثِ الَّذِي لَا يُذْكُرُ فِيهِ إِلَّا عَلِيُّ، وَأَمَّا تِلْكَ فَفِيهَا ذِكْرُ غَيْرِهِ فَإِنَّهُ قَالَ (٧) لِجَعْفَرٍ: «أَشْبَهْتَ حَلْقِي وَخُلُقِي» " (٨) ، «وَقَالَ لِزَيْدٍ: " أَنْتَ أَخُونَا وَمَوْلَانَا» " (٩) ، وَحَدِيثُ فَإِنَّهُ قَالَ (٧) لِجَعْفَرٍ: «أَشْبَهْتَ حَلْقِي وَخُلُقِي» " (٨) ، «وَقَالَ لِزَيْدٍ: " أَنْتَ أَخُونَا وَمَوْلَانَا» " (٩) ، وَحَدِيثُ اللَّهُ عَالَمَ مَا (١٠) ذِكْرُ عَلِيٍّ، وَفَاطِمَةَ، وَحَسَنٍ، وَحُسَيْنٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - فَلَا يُرَدُّ هَذَا عَلَى اللَّهُ عَنْهُمْ - فَلَا يُرَدُّ هَذَا عَلَى اللَّهُ عَنْهُمْ .

وَخَوْنُ خَمِيبُ بِالْجُوَابِ الْمُرَكَّبِ فَنَقُولُ: إِنْ لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَهُ فَلَا كَلَامَ، وَإِنْ كَانَ قَالَهُ (١١) فَلَمْ يُرِدْ بِهِ قَطْعًا الْخِلَافَة بَعْدَهُ ؛ إِذْ لَيْسَ فِي اللَّفْظِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَمِثْلُ هَذَا الْأَمْرِ الْعَظِيمِ يَجِبُ أَنْ يُبَلَّعَ بَلَاعًا مُبِينًا.

<sup>(</sup>١)) الْفِصَلُ: الرَّافِضَةُ.

<sup>(</sup>٢)) س، ب: إِلْمَامٍ.

<sup>(</sup>٣)) الْفِصَلُ: وَنَقَلَتِهَا.

<sup>(</sup>٤)) سَبَقَ هَذَا الْحَدِيثُ فِيمَا مَضَى ٢٤/٤

<sup>(</sup>٥)) سَبَقَ هَذَا الْحُدِيثُ فِي هَذَا الْجُزْءِ. ص ١٢٣

<sup>(</sup>٦)) سَبَقَ هَذَا الْحَدِيثُ ٢٢/٤

<sup>(</sup>٧)) م: وَبِهِ قَالَ.

<sup>(</sup>٨)) سَبَقَ هَذَا الْحُدِيثُ فِيمَا مَضَى ٢٤/٤

<sup>(</sup>٩)) سَبَقَ هَذَا الْحَدِيثُ فِي نَفْسِ الْمَوْضِعِ فِي التَّعْلِيقِ السَّابِقِ.

<sup>(</sup>۱۰) ن، م: فِيهِ، س: فِيهَا.

<sup>(</sup>١١) س، ب: فَإِنَّهُ قَالَهُ.". (٢)

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢٢٠/٧

<sup>(</sup>٢) منهاج السنة النبوية ٣٢١/٧

٢٢٩ - "وَوَصِيِّي، وَحَلِيفَتِي مِنْ بَعْدِي، وَقَاضِي دَيْنِي» ، وَهُوَ نَصٌّ فِي الْبَابِ ".

وَالْجُوَابُ مِنْ وُجُوهٍ: أَحَدُهَا: الْمُطَالَبَةُ بِصِحَّةِ هَذَا الْحَدِيثِ، فَإِنَّ هَذَا الْحُدِيثِ لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْكُتُبِ الَّتِي تَقُومُ الْجُوَّةُ بِمُجَرَّدِ إِسْنَادِهِ إِلَيْهَا (١) ، وَلَا صَحَّحَهُ (٢) إِمَامٌ مِنْ أَئِمَّةِ الْحُدِيثِ.

وَقَوْلُهُ: " رَوَاهُ الجُمْهُورُ ": إِنْ أَرَادَ بِلَاكِ أَنَّ عُلَمَاءَ الْحَدِيثِ رَوَوْهُ (٣) فِي الْكُتُبِ الَّتِي يُحْتَجُّ بِمَا فِيهَا مِثْلِ كِتَابِ (٤) الْبُحَارِيِّ، وَمُسْلِمٍ، وَخُوهِمَا، وَقَالُوا: إِنَّهُ صَحِيحٌ - فَهَذَا كَذِبٌ عَلَيْهِمْ. وَإِنْ أَرَادَ بِلَاكِ أَنَّ هَذَا يَرُويهِ مِثْلُ أَبِي لَكُتُبِ الْفَضَائِلِ "، وَالْمَعَازِكُيُّ، وَحُطِيبُ حُوَارَزْمَ، وَخُوهُمْ، أَوْ يُرُوى فِي كُتُبِ الْفَضَائِلِ "، وَالْمَعَازِكُيُّ، وَحُطِيبُ حُوَارَزْمَ، وَخُوهُمْ، أَوْ يُرُوى فِي كُتُبِ الْفَضَائِلِ الْ فَمُحَرَّدُ هَذَا لَيْسَ بِحُجَّةٍ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي مَسْأَلَةِ فُرُوع، فَكَيْفَ فِي مَسْأَلَةِ الْإِمَامَةِ، الَّتِي قَدْ أَقَمْتُمْ عَلَيْهَا الْقِيَامَةَ؟

الثَّايِي: أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ كَذِبٌ مَوْضُوعٌ بِاتِّهَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ (٥) ، وَقَدْ تَقَدَّمَ كَلَامُ الْبِي حَزْمٍ أَنَّ سَائِرَ هَذِهِ الْأَحْبَارِ وَنَقَلَتِهَا (٦) ، وَقَدْ صَدَقَ فِي ذَلِكَ، فَإِنَّ مَنْ لَهُ أَدْنَى عِلْمٍ بِالْأَحْبَارِ وَنَقَلَتِهَا (٦) ، وَقَدْ صَدَقَ فِي ذَلِكَ، فَإِنَّ مَنْ لَهُ أَدْنَى عِلْمٍ بِالْأَحْبَارِ وَنَقَلَتِهَا (٦) ، وَقَدْ صَدَقَ فِي ذَلِكَ، فَإِنَّ مَنْ لَهُ أَدْنَى عِلْمٍ بِالْأَحْبَارِ وَنَقَلَتِهَا (٦) ، وَقَدْ صَدَقَ فِي ذَلِكَ، فَإِنَّ مَنْ لَهُ أَدْنَى مَعْمِفَ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ وَمِثْلَهُ ضَعِيفٌ، بَلْ وَكَذِبٌ مَوْضُوعٌ، وَلِهَذَا لَمْ يُخْرِجُهُ أَكَ مَنْ مَوْيِهِ فِي الْكُتُبِ الَّتِي يُحْتَجُ بِمَا فِيهَا، وَإِنَّمَا يَرُويِهِ مَنْ يَرُويِهِ فِي

٢٣٠-"يَعْلَمُونَ بِالإضْطِرَارِ أَنَّ هَؤُلَاءِ كَذَّابُونَ، وَأَنْتُمْ أَكْذَبُ مِنْهُمْ وَأَجْهَلُ، حَرُمَ عَلَيْكُمُ الْعَمَلُ كِمَا، وَالْقَضَاءُ بِمُوجَبِهَا، وَالِاعْتِرَاضُ عَلَى هَذَا الْكَلَامِ مِنْ وُجُوهِ:

أَحَدُهَا: أَنْ يُقَالَ لِهُؤُلَاءِ الشِّيعَةِ: مِنْ أَيْنَ لَكُمْ أَنَّ الَّذِينَ نَقَلُوا هَذِهِ الْأَحَادِيثَ فِي الزَّمَانِ الْقَدِيمِ ثِقَاتٌ، وَأَنْتُمْ لَمُ تُدُرِّكُوهُمْ وَلَا لَكُمْ كُتُبٌ مُصَنَّفَةٌ تَعْتَمِدُونَ عَلَيْهَا فِي أَخْبَارِهِمُ الَّتِي يُمَيَّزُ كِمَا بَيْنَ الثِّقَةِ وَغَيْرِهِ، وَلَا لَكُمْ كُتُبُ مُصَنَّفَةٌ تَعْتَمِدُونَ عَلَيْهَا فِي أَخْبَارِهِمُ الَّتِي يُمَيَّزُ كِمَا بَيْنَ الثِّقَةِ وَغَيْرِهِ، وَلَا لَكُمْ كُتُبُ مُصَنَّفَةٌ تَعْتَمِدُونَ عَلَيْهَا فِي أَخْبَارِهِمُ النِّيهُودِ وَالنَّصَارَى بِمَا فِي أَيْدِيهِمْ، لَكُمْ أَسَانِيدُ تَعْرِفُونَ رِجَالهَا، بَلْ عِلْمُكُمْ بِكَثِيرٍ مِمَّا فِي أَيْدِيكُمْ شَرُّ مِنْ عِلْمِ كَثِيرٍ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى بِمَا فِي أَيْدِيهِمْ، لَكُمْ أَسَانِيدُ تَعْرِفُونَ رِجَالهَا، بَلْ عِلْمُكُمْ بِكَثِيرٍ مِمَّا فِي أَيْدِيكُمْ شَرُّ مِنْ عِلْمِ كَثِيرٍ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى بِمَا فِي أَيْدِيهِمْ، بَلْ أُولَئِكَ مَعَهُمْ كُتُبٌ وَضَعَهَا لَهُمْ هِلَالٌ وَشَمَّاسٌ (١) . . . .، وَلَيْسَ عِنْدَ جُمْهُورِهِمْ مَا يُعَارِضُهَا.

وَأَمَّا أَنْتُمْ فَجُمْهُورُ الْمُسْلِمِينَ دَائِمًا يَقْدَحُونَ فِي رِوَايَتِكُمْ، وَيُبَيِّنُونَ (٢) كَذِبَكُمْ، وَأَنْتُمْ لَيْسَ لَكُمْ عِلْمٌ بِحَالِمِمْ، ثُمَّ وَلَيَتِكُمْ، وَيُبَيِّنُونَ (٢) كَذِبَكُمْ، وَأَنْتُمْ فَحُمْهُورُهُ فِي الشِّيعَةِ مِنْ زَمَنِ عَلِيّ وَإِلَى الْيَوْمِ، وَأَنْتُمْ قَدْ عُلِمَ بِالتَّوَاتُرِ الَّذِي لَا يُمْكِنُ حَجْبُهُ (٣) كَثْرَةُ الْكَذِبِ، وَظُهُورُهُ فِي الشِّيعَةِ مِنْ زَمَنِ عَلِيّ وَإِلَى الْيَوْمِ، وَأَنْتُمْ

<sup>(</sup>١) س، ب: إِسْنَادِ حَاكِيهَا

<sup>(</sup>٢) س، ب: صَحَّحَهَا

<sup>(</sup>٣) ن، س: يَرْوُوهُ ؛ ب: يَرْوُونَهُ

<sup>(</sup>٤) ن، س: مِنْ كُتُبٍ ؟ ب: مِثْلِ كُتُبِ

<sup>(</sup>٥) انْظُرْ فِي ذَلِكَ: الْفَوَائِدَ الْمَجْمُوعَةَ لِلشَّوْكَانِيّ، ص ٣٤٦ ؛ تَنْزِيهَ الشَّرِيعَةِ ٣٥٣/١

<sup>(</sup>٦) ب: وَنَقْلِهَا". (٦)

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٧/٤٥٣

تَعْلَمُونَ أَنَّ أَهْلَ الْحَدِيثِ يَبْغُضُونَ الْحُوَارِجَ وَيَرْوُونَ فِيهِمْ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَادِيثَ كَثِيرَةً صَحِيحَةً، وَقَدْ رَوَى الْبُحَارِيُّ

(١) هِلَالٌ وَشَمَّاسٌ: كَذَا فِي كُلِّ الْأُصُولِ. وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ فِي " الْفِصَلِ " ٢٢٢/٢: " وَمِنَ النَّوْعِ كَثِيرٌ مِنْ نَقْلِ الْمَهُودِ، بَلْ هُوَ أَعْلَى مَا عِنْدَهُمْ، إِلَّا أَنَّهُمْ لَا يَقْرَبُونَ فِيهِ مِنْ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ كَقُرْبِنَا فِيهِ مِنْ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بَلْ هُو أَعْلَى مَا عِنْدَهُمْ وَبَيْنَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ أَزْيُدُ مِنْ ثَلَاثِينَ عَصْرًا، مِنْ أَلْفٍ وَخَمْسِمِائَةِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بَلْ يَقِفُونَ وَلَا بُدَّ حَيْثُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ أَزْيُدُ مِنْ ثَلَاثِينَ عَصْرًا، مِنْ أَلْفٍ وَخَمْسِمِائَةِ عَامٍ، وَإِنَّا يَبْلُغُونَ بِالنَّقُلِ إِلَى هِلَالٍ وَشَمَّايْ (فِي نُسْخَتَيْنِ: وَشَمَّانِي) وَشَمَّعُونَ وَمَرْعَقِيبَا وَأَمْثَاهِمْ

- (٢) م: وَيُثْبِتُونَ
- (٣) م، س: لَا يُمْكِنُ خُجَّةً ؛ ب: لَا تُنْكَرُ خُجَّةُ". (١)

٢٣١-"الحُمْدُ - وَلَمُ يَأْمُرْ (١) بِرَدِّ مَا تَرَكَهُ (٢) لِبَيْتِ الْمَالِ، وَحَطَبَ الْحَسَنُ النَّاسَ بَعْدَ وَفَاتِهِ، فَقَالَ: مَا تَرَكَ (٣) صَفْرَاءَ وَلَا بَيْضَاءَ، إِلَّا سَبْعَمِائَةِ دِرْهَمِ بَقِيَتْ مِنْ عَطَائِهِ ".

وَرَوَى الْأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ: حَدَّنَنَا شَرِيكُ النَّحَعِيُّ، عَنْ عَاصِم بْنِ كُلَيْبٍ، عَنْ مُحُمَّدِ بْنِ كَعْبِ الْقُرَظِيِّ، قَالَ: (قَالَ) (٤) عَلِيُّ: لَقَدْ رَأَيْتُنِي عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْبُطُ الْحَجَرَ عَلَى بَطْنِي مِنْ شِدَّةِ الجُّوعِ، وَإِنَّ صَدَقَةَ مَالِي لَتَبْلُغُ الْيَوْمَ أَرْبَعِينَ أَلْقًا (٥) . رَوَاهُ أَحْمَدُ عَنْ حَجَّاجٍ عَنْ شَرِيكٍ (٦) ، ورَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدِ الْجُوْهَرِيُّ، وَفِيهِ: لَتَبْلُغُ أَرْبَعَةَ آلَافِ دِينَارٍ.

فَأَيْنَ هَذَا مِنْ زُهْدِ أَبِي بَكْرِ؟! وَإِنْ كَانَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا زَاهِدَيْنِ.

وَقَالَ <mark>ابْنُ حَزْمِ</mark> (٧) : " وَقَالَ قَائِلُونَ: عَلِيُّ كَانَ أَزْهَدَهُمْ " قَالَ: " وَكَذَبَ هَذَا

<sup>(</sup>١) ن، س: وَلَمْ يُؤْمَرْ

<sup>(</sup>٢) ن، س، ب: مَا تَرَكَ

<sup>(</sup>٣) س: مَا تُرِكَتْ، وَهُوَ خَطَأُ

<sup>(</sup>٤) قَالَ: فِي (ب) فَقَطْ

<sup>(</sup>٥) الْحَدِيثُ فِي كِتَابِ " فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ " بِهَذَا الْإِسْنَادِ ٢/٢ (رَقْمُ ١٢١٨)

<sup>(</sup>٦) فِي " فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ " الرَّقْمُ السَّابِقُ وَالْأَرْفَامُ ٩٩٨، ٩٢٧، ٩٢٧. وَضَعَفَ الْمُحَقِّقُ الحُدِيثَ فِي كُلِّ أَسَانِيدِهِ السَّابِقَةِ وَتَكَلَّمَ عَلَيْهِ ٩/١٥ وَقَالَ عَنْ شَرِيكٍ ٢/١٢/١: " شَرِيكٌ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ النَّحَعِيُّ سَيِّئُ الحِّفْظِ ". وَأَخْرَجَهُ الدُّولَابِيُّ فِي الْكُنَى (٢: ٣٦٣) مِنْ شَرِيكٍ بِدُونِ قَوْلِهِ: وَأَخْرَجَهُ الدُّولَابِيُّ فِي الْكُنَى (٢: ٣٦٣) مِنْ شَرِيكٍ بِدُونِ قَوْلِهِ:

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢/٧

وَإِنَّ صَدَقَتِي. . . إِلَا ، وَلَيْسَ فِي الْحُدِيثِ تَصْرِيحٌ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيْضًا كَانَ يَرْبُطُ الْحَجَرَ، لَكِنَّهُ مُحْتَمَلُ، عَيْرَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ فِي حَقِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. . . . .

(٧) فِي كِتَابِهِ " الْفِصَلِ فِي الْمِلَلِ وَالْأَهْوَاءِ وَالنِّحَلِ " ٢١٦/٤. وَهُنَاكَ فُرُوقٌ بَيْنَ نَصِّ كِتَابِنَا وَبَيْنَ " الْفِصَلِ " ٢١٨ ٢١٦/٤. وَهُنَاكَ فُرُوقٌ بَيْنَ نَصِّ كِتَابِنَا وَبَيْنَ " الْفِصَلِ " سَأُشِيرُ إِلَى أَهْمِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ". (١)

٢٣٢-"إِلَّا بَعْضَ حَقِّهِ، وَأَمَرَ (١) بِصَرْفِهِ إِلَى بَيْتِ الْمَالِ مِنْ صُلْبِ مَالِهِ الَّذِي حَصَلَ لَهُ مِنْ سِهَامِهِ فِي الْمَغَازِي وَالْمَقَاسِمِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فَهَذَا هُوَ الزُّهْدُ فِي اللَّذَاتِ وَالْمَالِ الَّذِي لَا يُدَانِيهِ (٢) فِيهِ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ: لَا عَلِيٌّ وَلَا غَيْرُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَبَا ذَرٍ (٣) وَأَبَا عُبَيْدَةَ، مِنَ الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ، فَإِنَّهُمَا جَرَيَا عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ الَّتِي فَارَقَا عَلَيْهَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَلَقَدْ تَلَا (٤) أَبَا بَكْرٍ عُمَرُ (٥) فِي هَذَا الرُّهْدِ، وَكَانَ فَوْقَ عَلِيٍّ فِي ذَلِكَ، يَعْنِي فِي إِعْرَاضِهِ عَنِ الْمَالِ وَاللَّذَّاتِ. وَأَمَّا عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَتَوَسَّعَ فِي هَذَا الْمَالِ مِنْ حِلِّهُ، وَمَاتَ عَنْ أَرْبَعِ زَوْجَاتٍ، وَتِسْعَ عَشْرَةً أُمِّ وَلَدٍ، سِوَى الْخَدِم وَالْعَبِيدِ، وَتُوفِيِّ عَنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ وَلَدًا مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى، وَتَرَكَ هُمُّ مِنَ الْعَقَارِ وَالضِّيبَاعِ مَا كَانُوا بِهِ مِنْ أَغْنِيَاءِ فَوْمِهِمْ وَمَيَاسِيرِهِمْ.

هَذَا أَمْرٌ مَشْهُورٌ لَا يَقْدِرُ عَلَى إِنْكَارِهِ مَنْ لَهُ أَقَلُ عِلْمٍ بِالْأَخْبَارِ وَالْآثَارِ، وَمِنْ جُمْلَةِ عَقَارِهِ يَنْبُغُ (٦) الَّتِي تَصَدَّقَ عَالَا أَمْرٌ مَشْهُورٌ لَا يَقْدِرُ عَلَى إِنْكَارِهِ مَنْ لَهُ أَقَلُ عِلْمٍ بِالْأَخْبَارِ وَالْآثَارِ، وَمِنْ جُمْلَةِ عَقَارِهِ يَنْبُغُ (٦) الَّتِي تَصَدَّقَ عَلَا اللهِ عَلَى إِنْكَارِهِ مَنْ لَهُ أَقُلُ عِلْمٍ بِالْأَخْبَارِ وَالْآثَارِ، وَمِنْ جُمْلَةِ عَقَارِهِ يَنْبُغُ (٦) الَّتِي تَصَدَّقَ

وَأَمَّا حُبُّ الْوَلَدِ (٧) وَالْمِيلُ إِلَيْهِمْ وَإِلَى الْخَاشِيَةِ فَالْأَمْرُ فِي هَذَا أَبْيَنُ مِنْ أَنْ

(٢) ن، س: لَا يُبَايِنُهُ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ. وُفِي (ب): لَا يُضَاهِيهِ

<sup>(</sup>١) ب: أَمَرَ

<sup>(</sup>٣) ب: أَبَانَ: وَهُوَ تَحْرِيفٌ

<sup>(</sup>٤) تَرَكَ ابْنُ تَيْمِيَةَ فِي هَذَا الْمَوْضِع مَا يَقْرُبُ مِنْ سَطْرَيْنِ مِنْ كَلَامِ <mark>ابْنِ حَزْمٍ</mark>

<sup>(</sup>٥) ن، م، وَعُمَرَ، وَهُوَ خَطَأُ

<sup>(</sup>٦) كَلِمَةُ " يَنْبُعُ ": سَاقِطَةٌ مِنَ " الْفِصَل "

<sup>(</sup>٧) س: الْوَلِيدِ". (٢)

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ١/٧٤

<sup>(</sup>٢) منهاج السنة النبوية ٤٨٣/٧

٣٣٣ – "وَفُقَهَاءُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ تَعَلَّمُوا الدِّينَ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ، وَتَعْلِيمُ مُعَاذٍ لِأَهْلِ الْيَمَنِ وَمُقَامُهُ فِيهِمْ أَكْثَرُ مِنَّا رَوَوْا عَنْ عَلِيٍّ، وَشُرَيْحٌ وَغَيْرُهُ مِنْ أَكَابِرِ التَّابِعِينَ إِنَّمَا مِنْ عَلِيٍّ، وَشُرَيْحٌ وَغَيْرُهُ مِنْ أَكَابِرِ التَّابِعِينَ إِنَّمَا عَلَي مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ أَكْثَرَ مِمَّا رَوَوْا عَنْ عَلِيٍّ، وَشُرَيْحٌ وَغَيْرُهُ مِنْ أَكَابِرِ التَّابِعِينَ إِنَّمَا تَفَقَّهُا عَلَى مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، وَلَمَّا قَدِمَ عَلِيٌّ الْكُوفَةَ كَانَ شُرَيْحٌ فِيهَا قَاضِيًا، وَهُو وَعَبِيدَةُ السَّلْمَانِيُّ تَفَقَّهَا عَلَى عَلْمُ الْإِسْلَامِ فِي الْمَدَائِنِ قَبْلَ أَنْ يَقْدَمَ عَلِيٌّ الْكُوفَة.

وَقَالَ الْبُنُ حَزْمٍ (١): " وَاحْتَجَّ مَنِ احْتَجَّ مِنَ الرَّافِضَةِ بِأَنَّ عَلِيًّا كَانَ أَكْثَرَهُمْ عِلْمًا " قَالَ: " وَهَذَا كَذِبٌ، وَإِنَّا يُعْرَفُ عِلْمُ الصَّحَابِيِ بِأَحَدِ وَجْهَيْنِ لَا ثَالِثَ هُمُا: أَحَدُهُما: كَثْرَةُ رِوَايَتِهِ وَفَتَاوِيهِ، وَالتَّابِي: كَثْرَةُ اسْتِعْمَالِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ لَا عِلْمَ لَهُ، وَهَذَا أَكْبَرُ شَهَادَةٍ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُ، فَمِنَ الْمُحَالِ الْبَاطِلِ أَنْ يَسْتَعْمِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ لَا عِلْمَ لَهُ، وَهَذَا أَكْبَرُ شَهَادَةٍ عَلَى الْعَلْمِ وَسَعَتِهِ، فَنَظُونَا فِي ذَلِكَ فَوَجَدْنَا النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ وَلَى أَبَا بَكْرٍ الصَّكَرةَ بِحَضْرَتِهِ طُولَ عِلَّتِهِ، وَجَهِيْمُ أَكَابِرِ الصَّحَابَةِ حُضُورٌ كَعُمَرَ، وَعَلِيٍّ (٢)، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَأُبِيِّ، وَغَيْرِهِمْ (٣)، وَهَذَا بِخِلَافِ اسْتِخْلَافِهِ وَجَمِيعُ أَكَابِرِ الصَّحَابَةِ حُضُورٌ كَعُمَرَ، وَعَلِيٍّ (٢)، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَأُبِيّ، وَغَيْرِهِمْ (٣)، وَهَذَا بِخِلَافِ اسْتِخْلَافِهِ عَلَيْهِ إِللهُ عَلَى النِسَاءِ (٤) وَدُوي الْأَعْذَارِ فَقَطْ، فَوجَبَ ضَرُورَةُ أَنْ يَكُونَ أَبُو بَكْرٍ أَعْلَمَ النَّاسِ عِلْمَا وَأَعْلَمَ الْمَدْكُورِينَ هِمَا، وَهِي عَمُودُ الْإِسْلَامِ (٥)، وَوَجَدْنَاهُ أَيْضًا قَدِ اسْتَعْمَلَهُ عَلَى الصَّدَقَاتِ، فَوَجَبَ ضَرُورَةُ أَنْ فَا أَنْ يَكُونَ أَبُو بَكُو الصَّدَقَاتِ، وَهَجَبَ ضَرُورَةُ أَنْ فَا أَنْ يَكُونَ أَبُو بَكُو الصَّدَقَاتِ، وَهِيَ عَمُودُ الْإِسْلَامِ (٥)، وَوَجَدْنَاهُ أَيْضًا قَدِ اسْتَعْمَلَهُ عَلَى الصَّدَقَاتِ، فَوَجَبَ ضَرُورَةً أَنْ يَكُونَ أَنْهُ الْمَدْتُورِينَ هِمَاء وَهُ عَلَى الصَّدَةُ الْمَالِهُ عَلَى الصَّدَقَاتِ، وَهُ مَنَ الْمَدْتُورِينَ هِمَاء وَهُ شَوْدُ الْإِسْلَامِ (٥)، وَوَجَدْنَاهُ أَيْضًا قَدِ اسْتَعْمَلَهُ عَلَى الصَّدَقَاتِ، فَوَجَبَ ضَرَائِهُ وَمُ وَالْمَ

٣٣٤ - "بِالْمَدِينَةِ، فَإِذَا نَسَبْنَا مُدَّةَ أَبِي بَكْرٍ مِنْ حَيَاتِهِ، وَأَضَفْنَا تَفَرِّي (١) عَلِيٍّ الْبِلَادَ بَلَدًا بَلَدًا، وَكَثْرَة سَمَاعِ النَّاسِ مِنْهُ إِلَى الرِّوَايَةِ عَنْهُ، ثُمُّ نَسَبْنَا عَدَدَ حَدِيثِهِ سَمَاعِ النَّاسِ مِنْهُ إِلَى الرِّوَايَةِ عَنْهُ، ثُمُّ نَسَبْنَا عَدَدَ حَدِيثِهِ سَمَاعِ النَّاسِ مِنْهُ إِلَى الرِّوَايَةِ عَنْهُ، ثُمُّ نَسَبْنَا عَدَدَ حَدِيثِهِ مِنْ فَتَاوِيهِ مِنْ فَتَاوِيهِ، عَلِمَ كُلُّ ذِي حَظٍّ مِنْ عِلْمٍ أَنَّ الَّذِي عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ مِنَ الْعِلْمِ أَضْعَافُ مَا كَانَ عِنْدَ عَلِيّ مِنْهُ.

وَبُرْهَانُ ذَلِكَ أَنَّ مَنْ عُمِّرَ مِنَ الصَّحَابَةِ عُمْرًا قَلِيلًا قَلَّ النَّقْلُ عَنْهُ، وَمَنْ طَالَ عُمْرُهُ مِنْهُمْ كَثُرَ النَّقْلُ عَنْهُ (إِلَّا الْيَسِيرَ) (٢) مِمَّنِ اكْتَفَى بِنِيَابَةِ (٣) غَيْرِهِ عَنْهُ فِي تَعْلِيمِ النَّاسِ، وَقَدْ عَاشَ عَلِيُّ بَعْدَ عُمَرَ سَبْعَةً عَشَرَ عَامًا غَيْرَ الْيَسِيرَ) (٢) مُمَّن اكْتَفَى بِنِيَابَةِ (٣) غَيْرِهِ عَنْهُ فِي تَعْلِيمِ النَّاسِ، وَقَدْ عَاشَ عَلِيُّ بَعْدَ عُمَرَ سَبْعَةً وَثَلَاثُونَ حَدِيثًا، يَصِحُّ مِنْهَا خُوهُ خَمْسِينَ، كَالَّذِي عَنْ عَلِيٍّ الشَّهُ إِلَى اللَّهُ مِنْ اللَّهُ عَمْرَ خَمْسُوائَةِ حَدِيثٍ وَسَبْعَةٌ وَثَلَاثُونَ حَدِيثًا، يَصِحُّ مِنْهَا خُوهُ خَمْسِينَ، كَالَّذِي عَنْ عَلِيٍّ سَوَاءٌ (٥) ، فَكُلُّ مَا زَادَ حَدِيثُ عَلِي عَلَى حَدِيثِ عُمَرَ تِسْعَةٌ وَأَرْبَعُونَ (٦) حَدِيثًا فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ (٧) ، وَلَمْ يَزِدْ

<sup>(</sup>١) فِي كِتَابِهِ " الْفِصَلِ " ٢١٢ ٢١٢ مَعَ اخْتِلَافَاتٍ سَنَذْكُرُ أَهَمُّهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ

<sup>(</sup>٢) الْفِصَلِ: كَعَلِيّ وَعُمَرَ. .

<sup>(</sup>٣) الْفِصَلِ: وَغَيْرِهِمْ فَآثَرَهُ بِذَلِكَ عَلَى جَمِيعِهِمْ

<sup>(</sup>٤) الْفِصَل: لِأَنَّ الْمُسْتَخْلَفَ فِي الْغَزْوَةِ لَمْ يُسْتَخْلَفْ إِلَّا عَلَى النِّسَاءِ

<sup>(</sup>٥) الْفِصَلِ: الدِّينِ". (١)

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ١٧/٧ ٥

عَلَيْهِ فِي الصَّحِيحِ إِلَّا حَدِيثٌ أَوْ حَدِيثَانِ.

وَفَتَاوَى عُمَرَ مُوَازِيَةٌ لِفَتَاوَى عَلِيٍّ فِي أَبْوَابِ الْفِقْهِ، فَإِذَا نَسَبْنَا مُدَّةً مِنْ مُدَّةٍ، وَضَرْبًا فِي الْبِلَادِ مِنْ ضَرْبٍ فِيهَا، وَأَضَفْنَا حَدِيثًا إِلَى حَدِيثٍ،

٢٣٥-"وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ وَابْنُ حَرْمٍ وَغَيْرُهُمَا إِلَى أَنَّهُ لَا ضَمَانَ فِي ذَلِكَ، وَجَعَلُوهَا دَاخِلَةً فِي الْعَجْمَاءِ. وَضَعَّفَ بَعْضُهُمْ حَدِيثَ نَاقَةِ الْبَرَاءِ (١) .

وَأَمَّا إِنْ كَانَ صَاحِبُهَا اعْتَدَى، وَأَرْسَلَهَا فِي زَرْعِ قَوْمٍ، أَوْ بِقُرْبِ زَرْعِهِمْ (٢) ، أَوْ أَدْحَلَهَا إِلَى إِصْطَبْلِ الْحِمَارِ بِغَيْرِ إِذْنِ صَاحِبِهَا فَأَتْلَفَتْهُ، فَهُنَا يَضْمَنُ لِعُدُوانِهِ (٣) .

فَهَذِهِ قَضِيَّةُ الْبَقَرَةِ وَالْحِمَارِ، إِنْ كَانَ صَاحِبُ الْبَقْرَةِ لَمْ يُفَرِّطْ، فَالتَّفْرِيطُ

<sup>(</sup>١) س، ب، الْفَصْلِ: تَقَرِّي، ن، م: الْكَلِمَةُ غَيْرُ مَنْقُوطَةٍ. وَرَجَّحْتُ أَنْ يَكُونَ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ. فَفِي " لِسَانِ الْعَرَبِ " (مَادَّةِ: فَرَا): " فَرَيْتُ الْأَرْضَ: إِذَا سِرْهَا وَقَطَعْتَهَا " وَهَذَا يُوَافِقُ عِبَارَةَ الْبِنِ حَزْمٍ

<sup>(</sup>٢) عِبَارَةُ " إِلَّا الْيَسِيرَ " سَاقِطَةٌ مِنْ جَمِيعِ النُّسَخِ، وَزِدْتُهَا مِنَ " الْفِصَلِ "

<sup>(</sup>٣) فِي جَمِيع النُّسَخ: بِبَيَانِهِ غَيْرُهُ عَنْهُ. وَالْمُثْبَتُ مِنَ " الْفِصَل "

<sup>(</sup>٤) الْفِصَلِ: غَيْرَ شَهْرٍ

<sup>(</sup>٥) الْفِصَل: سَوَاةٌ بِسَوَاءٍ

<sup>(</sup>٦) ن، س: بِسَبْعَةٍ وَأَرْبَعِينَ ؛ م، الْفِصَلِ: تِسْعَةً وَأَرْبَعِينَ

<sup>(</sup>٧) الْفِصَلِ: الْمُدَّةِ الطَّوِيلَةِ". (١)

<sup>(</sup>١) قَالَ الْبُنُ حَزْمٍ فِي الْمُحَلَّى ١٤٦٨ (ط. الْمُنِبِيَّةِ ١٥٥٠): " وَلَا ضَمَانَ عَلَى صَاحِبِ الْبَهِيمَةِ فِيمَا جَنَتْهُ فِي مَالٍ أَوْ دَمٍ لَيْلًا أَوْ نَمَارًا، لَكِنْ يُؤْمَرُ صَاحِبُهُ بِضَبْطِهِ، فَإِنْ ضَبَطَهُ فَذَاكَ، وَإِنْ عَادَ وَلَمْ يَضْبُطُهُ بِيعَ عَلَيْهِ، لِقَوْلِ فِي مَالٍ أَوْ دَمٍ لَيْلًا أَوْ نَمَارًا، لَكِنْ يُؤْمَرُ صَاحِبُهُ بِضَبْطِهِ، فَإِنْ ضَبَطَهُ فَذَاكَ، وَإِنْ عَادَ وَلَمْ يَاللَّهُ بِيعَ عَلَيْهِ، لِقَوْلُ أَبِي حَنِيفَةً وَأَبِي سُلَيْمَانَ. وَقَالَ مَالِكُ رَسُولِ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَلَ عَلَى أَهْلِ الْخَوْلِ حِفْظَهَا بِالنَّهَارِ، وَعَلَى وَالشَّافِعِيُّ: يَضْمَنُ مَا جَنَتُهُ لَيْلًا وَلَا يَضْمَنُ مَا جَنَتُهُ فَكَارًا. وَهُو قَضَاءُ شُرَيْحٍ وَحُكْمُ الشَّعْبِيِّ. وَاحْتَجُوا فِي ذَلِكَ وَالشَّافِعِيُّ: يَضْمَنُ مَا جَنَتُهُ لَيْلًا وَلَا يَضْمَنُ مَا جَنَتُهُ فَكَارًا. وَهُو قَضَاءُ شُرَيْحٍ وَحُكْمُ الشَّعْبِيِّ. وَاحْتَجُوا فِي ذَلِكَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قَضَى أَنَّ عَلَى أَهْلِ الْخَوائِطِ حِفْظَهَا بِالنَّهَارِ، وَعَلَى أَهْلِ الْمَاشِيَةِ مَا أَصَابَتْ بِاللَّيْلِ. قَالَ عَلِيُّ (بُنُ حَزَمٍ إِن حُمَيْعِ هَذَا لَمَا سَبَقُونَا إِلَى الْقُولِ بِهِ، وَلَكِنَّهُ حَبَرٌ لَا عَلَى أَوْلُ الرَّهُورِيُّ أَيْنَ اللَّهُ مُرْسَلِّ، لِأَنَّ حَرَامٍ بْنِ مُحَيِّصَةَ عَنْ أَبِيهِ وَرَوَاهُ الزُهُورِيُّ أَيْضًا عَنْ أَبِي أُمَامَةً بْنِ سَهْلِ بْنِ حَنِيفٍ يَصَعَ أَنَّهُ مُرْسَلٌ، لِأَنَّ حَرَامً اليْسَ هُوَ ابْنُ مُحَيِّصَةَ لِصُلْبِهِ، إِنَّا هُوَ ابْنُ سَعْدِ بْنِ مُحَيِّصَةً، وَسَعْدُ لُمُ

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٧/٠١٥

يَسْمَعْ مِنَ الْبَرَاءِ، وَلَا أَبُو أَمَامَةَ، وَلَا حُجَّةً فِي مُنْقَطِعٍ، وَلَقَدْ كَانَ يَلْزُمُ الْحَنِيفِيِّينَ الْقَائِلِينَ: إِنَّ الْمُرْسَلَ وَالْمُسْنَدَ سَوَاءٌ أَنْ يَقُولُوا بِهِ، وَلَكِنَّ هَذَا مِمَّا تَنَافَضُوا فِيهِ ". ثُمَّ ذَكر ابْنُ حَزْمٍ الِاحْتِجَاجَ بِقِصَّةِ سُلَيْمَانَ - عَلَيْهِ السَّلامُ - مَا قَامَتْ بِهِ حُجَّةٌ لِأَنَّهُ مُرْسَلُ ". وَرَدَّ ذَلِكَ، وَقَالَ: " وَلَوْ رَوَوْا ذَلِكَ عَنْ رَسُولِ اللّهِ - صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَا قَامَتْ بِهِ حُجَّةٌ لِأَنَّهُ مُرْسَلُ ". (٢) س، ب: زَرَعَ.

(٣) ن: لِعَدَاوَتِهِ.". (٣)

٣٣٦-"وَيَخْتَاجُ إِلَى شَجَاعَةِ الْقَلْبِ، وَإِلَى الْقِتَالِ بِالْيَدِ. وَهُوَ إِلَى الرَّأْيِ وَالشَّجَاعَةِ فِي الْقَلْبِ فِي الرَّأْسِ اللَّهُ عَنْهُمَا - مُقَدَّمَانِ فِي أَنْوَاعِ الجِّهَادِ غَيْرَ قِتَالِ الْمُطَاعِ أَحْوَجُ مِنْهُ إِلَى قُوَّةِ الْبَدَنِ، وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - مُقَدَّمَانِ فِي أَنْوَاعِ الجِّهَادِ غَيْرَ قِتَالِ الْمُطَاعِ أَحْوَجُ مِنْهُ إِلَى قُوَّةِ الْبَدَنِ، وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - مُقَدَّمَانِ فِي أَنْوَاعِ الجِّهَادِ غَيْرَ قِتَالِ اللَّهُ عَنْهُمَا - مُقَدَّمَانِ فِي أَنْوَاعِ الجِّهَادِ غَيْرَ قِتَالِ اللَّهُ عَنْهُمَا - مُقَدَّمَانِ فِي أَنْوَاعِ الجِّهَادِ غَيْرَ قِتَالِ اللَّهُ عَنْهُمَا - مُقَدَّمَانِ فِي أَنْوَاعِ الجِّهَادِ غَيْرَ قِتَالِ اللَّهُ عَنْهُ مِنْهُ إِلَى قُوتِهِ اللَّهُ عَنْهُ مِنْهُ إِلَى الْعَلَاقِ عَلَى الْعَلَيْ عَلَيْهُ عَنْهُ اللَّهُ عَنْهُ اللَّهُ عَنْهُ اللَّهُ عَنْهُ اللَّهُ عَنْهُ الْعَلَاقِ عَلْمَ عَنْهُ اللَّهُ عَنْهُ الْعَلَاقِ عَلْمَا عَلَيْهِ الْعَلَاقِ عَلْمَ اللَّهُ عَلْهُ الْمُ الْمُلْعَلِقِ عَلَيْهِ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى الْوَلِي اللَّهُ عَنْهُ إِلَى الْمُلْعَلِي الْوَلِي الْمُعْلَاقِ عَلَى اللَّهُ عَلْهُ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى الْعَلَاقِ عَلْمُ اللَّهُ عَلْمُ عَلْمُ الْعَلَى الْوَقِقُ الْبَلْدِنِ فَلَّهُ الْمُ الْعَلْمُ عَلْمُ اللَّهُ عَنْهُمُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلْمُ الْعَلَاقِ عَلَا لَعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلَاقِ عَلَى الْمُعْلِي عَلَيْهُ اللَّهُ الْعَلَاقِ عَلْمُ عَلَيْمُ الْعَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ الْعَلَاقُ عَلَى الْعَلَاقِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ الْعَلَالِ عَلَيْكُوا عَلَيْكُوا عَلَيْكُوا عَلَيْكُوا اللَّهُ الْعَلَالِ الْعَلَالِ الْعَلَالِ الْعُلِيْمِ الْعَلَالِيْ عَلَيْكُوا الْعَلَالِ الْعَلَالَةُ عَلَيْكُ الْعَلَالِ الْعَلَالَةُ الْعَلَاقِ عَلَيْكُوا الْعَلَالِ الْعَلَالِيْعِلَالِهُ الْعَلَالِ عَلَيْكُوا إِلْمُعَلِّلِهُ الْعَلَالِ الْعُلَالِ الْعَلَالِ عَلَيْكُوا الْعَلَالِهُ عَلَيْكُوا الْعَلَالَةُ عَلَى الْعَلَالِ الْعَلَالِ عَلَيْكُوا اللْعَلَالِ الْعَلَالِي الْعَلَالِ الْعَلَالِ الْعَلَالِي عَلَيْكُولِ اللللْعَلَالِهُ الْعَلَالَةُ عَلَيْمُ الْعَلَالِلْعِلَالِي عَلَالْمُ الْعَلَا

قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ بِنُ حَزْمٍ (١): " وَجَدْنَاهُمْ يَخْتَجُّونَ بِأَنَّ عَلِيًّا كَانَ أَكْثَرَ الصَّحَابَةِ جِهَادًا وَطَغْنًا فِي الْكُفَّارِ وَضَرْبًا، وَالْجُهَادُ أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ. قَالَ (٢): وَهَذَا حَطَأً؛ لِأَنَّ الْجِهَادَ يَنْقَسِمُ أَقْسَامًا ثَلَاثَةً: أَحَدُهَا: الدُّعَاءُ إِلَى اللهِ تَعَالَى وَالْجُهَادُ الْجُهَادُ الْبُهَادُ بِالْيَدِ فِي الطَّعْنِ وَالضَّرْبِ. فَوَجَدْنَا الْجِهَادُ بِاللِّسَانِ. وَالثَّانِي: الجُهَادُ عِنْدَ الْحُرْبِ بِالرَّأْيِ وَالتَّدْبِيرِ. وَالثَّالِثُ: الْجُهَادُ بِالْيَدِ فِي الطَّعْنِ وَالضَّرْبِ. فَوَجَدْنَا الْجِهَادُ بِاللِّسَانِ لَا يَلْحَقُ فِيهِ أَحَدٌ بَعْدَ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أَبَا بَكْرٍ وَلَا عُمَرَ. أَمَّا أَبُو بَكْرٍ: فَإِنَّ أَكُابِرَ بِاللِّسَانِ لَا يَلْحَقُ فِيهِ أَحَدٌ بَعْدَ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أَبَا بَكْرٍ وَلَا عُمَر. أَمَّا أَبُو بَكْرٍ: فَإِنَّ أَكْبِرَ الطَّحَلُونِ فَإِنَّهُ مِنْ عَلَيْ وَسَلَّمَ عَلَيْ مِنْ هَذَا كَثِيرُ حَظٍّ، وَأَمَّا عُمَرُ: فَإِنَّهُ مِنْ يَوْمٍ أَسْلَمَ الْجَهَادُ مِنْ اللَّذَيْنِ الْإِسْلَامُ، وَعُبِدَ اللَّهُ عَلَانِيَةً (٣) ، وَهَذَا أَعْظُمُ الْجِهَادِ. وَقَدِ انْفَرَدَ هَذَانِ الرَّجُلَانِ هِمَدُيْنِ الجُهَادَيْنِ اللَّذَيْنِ لَا لَيْهُ مَا، وَلَا حَظَّ لِعَلِيّ فِي هَذَا.

وَبَقِيَ الْقِسْمُ الثَّانِي، وَهُوَ الرَّأْيُ وَالْمَشُورَةُ (٤) ، فَوَجَدْنَاهُ حَالِصًا لِأَبِي بَكْرِ ثُمَّ لِعُمَرَ.

<sup>(</sup>١) فِي كِتَابِهِ " الْفِصَل " ٢١١/٤ - ٢١٢.

<sup>(</sup>٢) الْفِصَلَ: قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ.

<sup>(</sup>٣) الْفَصْلُ: عَزَّ الْإِسْلَامُ، وَعُبِدَ اللَّهُ تَعَالَى بِمَكَّةَ جَهْرًا، وَجَاهَدَ الْمُشْرِكِينَ بِمَكَّةَ بِيَدَيْهِ، فَضَرَبَ وَضُرِبَ حَتَّى مَلُّوهُ فَتَرَّكُوهُ، فَعُبِدَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَانِيَةً

<sup>(</sup>٤) ن، م، س: وَالْمَشْهُورُ. وَفِي هَامِشِ (س) كُتِبَ: "كَذَا فِي الْأَصْلِ ". وَفِي (ب): وَالتَّدْبِيرُ. وَالْمُثْبَتُ مِنَ " الْفِصَلِ ".". (٢)

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٧٣/٨

<sup>(</sup>٢) منهاج السنة النبوية ٨٧/٨

٣٣٨ - "وَسَلَّمَ - بِعَلِيٍّ، وَأَمَرُهُ أَنْ يُؤَذِّنَ بِبَرَاءَةَ، فَأَذَّنَ عَلِيٌّ مَعَنَا (١) فِي أَهْلِ مِنَى يَوْمَ النَّحْرِ بِبَرَاءَةَ، وَبِأَنْ (٢) لَا يَحُجَّ (\* بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكُ وَلَا يَطُوفَ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ» . قَالَ: فَنَبَذَ أَبُو بَكْرٍ إِلَى النَّاسِ فِي ذَلِكَ الْعَامِ، فَلَمْ (٢) لَا يَحُجَّ (\* بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكُ وَلَا يَطُوفَ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ» . قَالَ: فَنَبَذَ أَبُو بَكْرٍ إِلَى النَّاسِ فِي ذَلِكَ الْعَامِ، فَلَمْ يَحُجَّ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مُشْرِكُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ بِنُ حَزْمٍ (٤): " وَمَا حَصَلَ فِي حَجَّةِ الصِّدِيقِ كَانَ مِنْ أَعْظَمِ فَضَائِلِهِ ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي حَطَبَ بِالنَّاسِ فِي ذَلِكَ الْمَوْسِمِ وَالجُمْعِ الْعَظِيمِ، وَالنَّاسُ مُنْصِتُونَ لِخُطْبَتِهِ، يُصَلُّونَ حَلْفَهُ، وَعَلِيٌّ مِنْ جُمْلَتِهِمْ. وَفِي السُّورَةِ فَطْلُ أَبِي بَكْرِ وَذِكْرُ الْغَارِ، فَقَرَأَهَا عَلِيٌّ عَلَى النَّاسِ، فَهَذَا مُبَالَغَةٌ فِي فَضْلِ أَبِي بَكْرٍ، وَحُجَّةٌ قَاطِعَةٌ ".

وَتَأْمِيرُهُ لِأَبِي بَكْرٍ عَلَى عَلَيٍ هَذَا كَانَ بَعْدَ قَوْلِهِ: " ﴿ أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِتِي بِمَنْزِلَةٍ هَارُونَ مِنْ مُوسَى ﴾ ؟ " (٥) ، وَلَا رَيْبَ أَنَّ هَذَا الرَّافِضِيَّ وَنَحْوَهُ مِنْ شُيُوخِ الرَّافِضَةِ مِنْ أَجْهَلِ النَّاسِ بِأَحْوَالِ الرَّسُولِ وَسِيرَتِهِ وَأُمُورِهِ وَوَقَائِعِهِ، وَلَا رَيْبَ أَنَّ هَذَا الرَّافِضِيَّ وَنَحْوَهُ مِنْ شُيُوخِ الرَّافِضَةِ مِنْ أَجْهَلِ النَّاسِ بِأَحْوَالِ الرَّسُولِ وَسِيرَتِهِ وَأُمُورِهِ وَوَقَائِعِهِ، يَجْهَلُونَ مِنْ ذَلِكَ مَا هُوَ مُتَوَاتِرٌ مَعْلُومٌ لِمَنْ لَهُ أَدْنَى مَعْرِفَةٍ بِالسِّيرَةِ، وَيَجِيتُونَ إِلَى مَا وَقَعَ فَيَقْبَلُونَهُ، وَيُزِيدُونَ فِيهِ وَيُعْمَلُونَ مِنْ شَيُولِ الرَّسُولِ وَسِيرَتِهِ وَأُمُورِهِ وَوَقَائِعِهِ، وَيَجِيتُونَ إِلَى مَا وَقَعَ فَيَقْبَلُونَهُ، وَيُزِيدُونَ فِيهِ وَيُعْمَلُونَ مِنْ ذَلِكَ مَا هُوَ مُتَوَاتِرٌ مَعْلُومٌ لِمَنْ لَهُ أَدْنَى مَعْرِفَةٍ بِالسِّيرَةِ، وَيَجِيتُونَ إِلَى مَا وَقَعَ فَيَقْبَلُونَهُ، وَيُزِيدُونَ فِيهِ وَيُعْمَلُونَ مِنْ ذَلِكَ مَا هُو مُتَوَاتِرٌ مَعْلُومٌ لِمَنْ لَهُ أَدْنَى مَعْرِفَةٍ بِالسِّيرَةِ، وَيَجِيتُونَ إِلَى مَا وَقَعَ فَيَقْبَلُونَهُ، وَيُزِيدُونَ فِيهِ وَيُولِدَ فَيَهُ مُنْهُ وَالَّهُ مَا لَوْقَعَ فَيَقْبَلُونَهُ مِنْ فَيُولِ الرَّاسُونَ وَلَوْمَ إِلَى اللَّاسِ بَأَوْمُ لِلْمُ لَلُولُ مَا وَقَعَ فَيَقْبَلُونَهُ مِنْ وَلَا لَا لَاللَّهُ مَا وَقَعَ فَيَقْبَلُونَهُ مَا وَقَعَ فَيَقْبَلُونَهُ مِنْ فَلِي اللَّهُ مِنْ فَلَالِهُ مُ اللَّالْمِي مُنْ فَلِيلُولُ اللَّهُ وَلَا لِلْكِي مَا وَقَعَ فَيَقْبَلُونَهُ مَا وَلَعْ فَيَقَالِ الرَّعْلُومُ لَمْ لَوْلُولُونَ مِنْ فَلَالِ اللْعَلَاقِ مُنْ مِي فَلَوْلِكُ مَا وَقَعَ فَيَقْبَلُونَهُ وَيُؤْمِلُونَ فَي مُولِقَالِقُولُولُولُولُولُولُولُولُولُولُولَ مِنْ إِلَالِكُولُ مَا وَلَوْلِهُ أَلَالُولُ مَا مُؤْلِقًا فَعُولُولُهُ لِلْهُ لَالِكُولُولُولُ فَي مِنْ مُنْ وَلِلْكُولُ لَ

وَهَذَا الْقَدْرُ، وَإِنْ كَانَ الرَّافِضِيُّ لَمْ يَفْعَلْهُ، فَهُوَ فِعْلُ شُيُوخِهِ وَسَلَفِهِ

٣٩٩ – "وَأَمَّا النَّصُّ عَلَى عَلِيٍّ فَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ أَهْلِ الْحَدِيثِ الْمُعْتَمِدَةِ وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْحَدِيثِ عَلَى عَلِيٍ فَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ أَهْلِ الْحَدِيثِ الْمُعْتَمِدَةِ وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْحَدِيثِ عَلَى بُطُلَانِهِ حَتَّى قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ بِنُ حَزْمٍ (١): وَمَا وَجَدْنَا قَطُّ رِوَايَةً عَنْ أَحَدٍ فِي هَذَا النَّصِّ الْمُدَّعَى إِلَّا رِوَايَةً وَاهِيَةً عَنْ جَعْهُولٍ إِلَى جُعْهُولٍ (٢) يُكَنَّى أَبَا الْحُمْرَاءِ لَا نَعْرِفُ (٣) مَنْ هُوَ فِي الْخُلْقِ.

فَيُمْتَنَعُ أَنْ يُقْدَحَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مَعَ تَصْحِيحِ النَّصِّ عَلَى عَلِيّ.

وَأَمَّا الدَّلَالَةُ فَاخُجَّةُ (٤) فِي قَوْلِهِ: " «بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي» " أَخْبَرَ أَهَّمُا مِنْ بَعْدِهِ، وَأَمَرَ بِالِاقْتِدَاءِ بِهِمَا فَلُوْ كَانَا ظَالِمَيْنِ أَوْ كَافِرَيْنِ (٥) فِي كَوْنِهِمَا بَعْدَهُ لَمْ يَأْمُرْ بِالِاقْتِدَاءِ بِهِمَا فَإِنَّهُ لَا يَأْمُرُ بِالِاقْتِدَاءِ بِالظَّالِمِ، فَإِنَّ الظَّالِمِ لَا يَكُونُ قُدُوةً يُؤْمَّهُ بِهِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴾ [سُورَةُ الْبَقَرَةِ: ٢٢٤] فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الظَّالِمِ لَا يُؤْمُّهُ بِهِ. وَالِاقْتِدَاءُ فَوَ الإِنْتِمَامُ هُوَ الإِنْتِمَامُ مَعَ إِحْبَارِهِ أَثَهُمَا يَكُونَانِ بَعْدَهُ دَلَّ عَلَى فَلَمَّا أَمَرَ بِالِاقْتِدَاءِ بِمَنْ بَعْدَهُ وَالِاقْتِدَاءُ هُوَ الإِنْتِمَامُ مَعَ إِحْبَارِهِ أَثَهُمَا يَكُونَانِ بَعْدَهُ دَلَّ عَلَى

<sup>(</sup>١) ن، م: مَعَنَا عَلِيٌّ.

<sup>(</sup>٢) ن، س: بِأَنْ م: أَنْ.

<sup>(</sup>٣) مَا بَيْنَ النَّجْمَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م) .

<sup>(</sup>٤) لَمُ أَجِدِ الْكَلَامَ التَّالِيَ بِنَصِّهِ فِيمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنْ كُتُبِ <mark>ابْنِ حَزْم</mark>ٍ: الْفِصَلِ وَغَيْرِهِ، وَلَكِنْ ذَكَرَ <mark>ابْنُ حَزْمٍ</mark> كَلَامًا مُقَارِبًا فِي مَعْنَاهُ مِنَ الْكَلَامِ التَّالِي فِي الْفِصَل ٢٢٢/٤.

<sup>(</sup>٥) سَبَقَ هَذَا الْحَدِيثُ فِيمَا مَضَى ١/١ ٥٠. ". (١)

<sup>(1)</sup> منهاج السنة النبوية  $\Lambda/\Lambda$ 

أَغُمَا إِمَامَانِ [قَدْ أُمِرَ بِالإِنْتِمَامِ بِهِمَا] (٦) بَعْدَهُ، وَهَذَا هُوَ الْمَطْلُوبُ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: " اخْتَلَفَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْكَامِ " فَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، بَلْ

(١) فِي الْفِصَل ١٦١/٤ - ١٦٢

- (٢) الْفِصَلُ: عَنْ مَجْهُولِينَ إِلَى مَجْهُولِينَ
- (٣) الْفِصَلُ لَا يُعْرَفُ (وَالْكَلِمَةُ غَيْرُ مَنْقُوطَةٍ فِي (م))
  - (٤) ن، م، س: بِالْحُجَّةِ. وَالْمُثْبَتُ مِنْ (ب) .
    - (٥) أَوْ كَافِرَيْنِ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ب)
    - (٦) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْن فِي (م) فَقَطْ.". (١)

٢٤٠ - "هَذَا فَيَكُونُ النَّهْيُ (١) عَنْ هَذَا أَمْرًا (٢) بِمَا يُزِيلُهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعْصِيَةً كَمَا يُؤْمَرُ الْإِنْسَانُ بِدَفْعِ عَدُوِّهُ عَنْهُ، وَبِإِزَالَةِ النَّجَاسَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يُؤْذِيهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَصَلَ بِذَنْبٍ مِنْهُ.

وَالْحُرُّنُ يُؤْذِي الْقَلْبَ، فَأُمِرَ بِمَا يُزِيلُهُ كَمَا يُؤْمَرُ بِمَا يُزِيلُ النَّجَاسَةَ، وَالْحُرُّنُ (٣) إِنَّمَا حَصَلَ بِطَاعَةٍ، وَهُوَ مَحَبَّةُ الرَّسُولِ وَنُصْحُهُ، وَلَيْسَ هُوَ بِمَعْصِيَةٍ (٤) يُذَمُّ عَلَيْهِ وَإِنَّمَا حَصَلَ بِسَبَبِ الطَّاعَةِ لِضَعْفِ الْقَلْبِ الَّذِي لَا يُذَمُّ (٥) الْمَرْءُ عَلَيْهِ وَأُمِرَ بِاكْتِسَابِ قُوَّةٍ تَدْفَعُهُ عَنْهُ لِيُثَابَ عَلَى ذَلِكَ.

وَيُقَالُ: رَابِعًا لَوْ قُدِّرَ أَنَّ الْحُرْنَ كَانَ مَعْصِيَةً فَهُوَ فَعَلَهُ قَبْلَ أَنْ يُنْهَى عَنْهُ فَلَمَّا نَحْيَ عَنْهُ لَمْ يَفْعَلْهُ، وَمَا فُعِلَ قَبْلَ أَنْ يُنْهَى عَنْهُ فَلَمَّا نَحْيِم عَنْهُ لَمْ يَفْعَلْهُ، وَمَا فُعِلَ قَبْلَ التَّحْرِيمِ فَلَا إِثْمَ فِيهِ كَمَا كَانُوا كَمَا تَقَدَّمَ. التَّحْرِيمِ فَلَا إِثْمَ فِيهِ كَمَا كَانُوا كَمَا تَقَدَّمَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ بِنُ حَزْمٍ (٦): " وَأَمَّا حُزْنُ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَإِنَّهُ قَبْلَ أَنْ يَنْهَاهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلِذَلِكَ (٩)كَانَ إِشْفَاقًا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلِذَلِكَ (٩)كَانَ اللَّهُ مَعَهُ وَاللَّهُ لَا يَكُونُ قَطُّ مَعَ الْعُصَاةِ (١٠) بَلْ عَلَيْهِمْ، وَمَا حَزِنَ أَبُو بَكْرٍ قَطُّ بَعْدَ أَنْ

<sup>(</sup>١) ن، م: الْمَنْهِيُّ

<sup>(</sup>٢) أَمْرًا: سَاقِطَةٌ مِنْ (م)

<sup>(</sup>٣) (٣ - ٣) سَاقِطَةٌ مِنْ (س) ، (ب)

<sup>(</sup>٤) م: مَعْصِيَةً

<sup>(</sup>٥) م: لَا يَلُومُ

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٣٦٢/٨

- (٦) فِي كِتَابِهِ " الْفِصَلِ. . . " ٢٢١/٤
- (٧) عَنْهُ: سَاقِطَةٌ مِنْ (م) ، (س) ، (ب) . وَفِي " الْفِصَلِ ": عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.
  - (٨) الْفِصَلُ: لِأَنَّهُ
  - (٩) ن، م، س وَكَذَلِكَ
  - (١٠)) الْفِصَلُ: وَهُوَ تَعَالَى لَا يَكُونُ مَعَ الْعُصَاةِ.". (١)

٢٤١ – "هَاهُ رَسُولُ اللّهِ صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْحُرُنِ، وَلَوْ كَانَ هِؤُلَاءِ الْأَرْذَالِ (١) حَيَاءٌ، أَوْ عِلْمٌ لَمْ يَأْتُوا يَشْلُ هَذَا، إِذْ لَوْ كَانَ حُزْنُ أَبِي بَكْرٍ عَيْبًا عَلَيْهِ لَكَانَ ذَلِكَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَمُوسَى عَلَيْهِمَا الصَّلاةُ وَالسَّلامُ عَيْبًا (٢) بِشْلُ هَذَا، إِذْ لَوْ كَانَ حُزْنُ أَبِي بَكْرٍ عَيْبًا عَلَيْهِ لَكَانَ ذَلِكَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَمُوسَى عَلَيْهِمَا الصَّلاةُ وَالسَّلامُ عَيْبًا (٢) ، لِأَنَّ اللّهَ تَعَالَى قَالَ لِمُوسَى: ﴿ سَنَشُدُ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَجُعْلُ لَكُمَا سُلْطَانًا فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِآيَاتِنَا أَنْتُمَا وَمَنِ اتَّبَعَكُمَا الْغَالِمُونَ ﴿ [سُورَةُ الْقُصَصِ: ٣٥] ، ثُمَّ قَالَ عَنِ السَّحَرَة لَمَّا قَالُوا (٣) : ﴿ إِمَّا أَنْ تُلْقِي وَإِمَّا أَنْ تُلْقِي وَإِمَا أَنْ تُنْهِ وَكُلِيمُهُ كَانَ قَدْ (٥) أَحْبَرَهُ اللّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِأَنَّ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ لَا يَصِلُونَ لَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَى ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ فَأَوْجَسَ (٧) فِي نَفْسِهِ خِيفَةً بَعْدَ ذَلِكَ فَإِيجَاسُ (٨) مُوسَى لَمْ يَكُنْ (٩) إِلَّا لِيسْمَانِهِ الْوَعْدَ الْمُعَقَدِمَ، وَخُزْنُ أَبِي بَكُرٍ كَانَ قَبْلَ (١٠) أَنْ يُنْهَى عَنْهُ، وَأَمَّا الْمُعَقَدِمَ، وَخُزْنُ أَبِي بَكُرٍ كَانَ قَبْلَ (١٠) أَنْ يُنْهَى عَنْهُ، وَأَمَّا

<sup>(</sup>١) ١) س، ب: الْأَرَاذِلِ

<sup>(</sup>٢) ٢) الْفِصَالُ: عَلَى مُحَمَّدٍ وَمُوسَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَيْبًا

<sup>(</sup>٣) ٣) الْفِصَلُ: ثُمُّ قَالَ تَعَالَى عَنِ السَّحَرَةِ أَفََّمْ قَالُوا لِمُوسَى. .

<sup>(</sup>٤) ٤) فِي الْفِصَلِ ذَكَرَ ابْنُ حَزْمٍ الْآيَاتِ كُلَّهَا مُتَّصِلَةً

<sup>(</sup>٥) ٥) الْفِصَلُ: رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ كَانَ.

<sup>(</sup>٦) ٦) الْفِصَالُ: إِلَيْهِ، وَأَنَّ مُوسَى وَمَنِ اتَّبَعَهُ هُوَ الْغَالِبُ. .

<sup>(</sup>٧) ٧) ن، س، ب: وَأُوْجَسَ.

<sup>(</sup>٨) ٨) اخْتَصَرَ ابْنُ تَيْمِيَةَ كَلَامَ <mark>ابْنِ حَزْمٍ</mark> وَتَرَكَ مَا يَقْرُبُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَسْطُرٍ مِنْ كَلَامِهِ، وَبَدَأَ كَلَامَهُ بَعْدَ ذَلِكَ بِعِبَارَةِ: " بَلْ إِيجَاسُ. .

<sup>(</sup>٩) الْفِصَلُ: مُوسَى الْخِيفَةَ فِي نَفْسِهِ لَمْ يَكُنْ. . .

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٦٦/٨

(١٠)) الْفِصَلُ: وَحُرْنُ أَبِي بَكْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رِضًا لِلَّهِ تَعَالِي قَبْلَ. .". (١)

٢٤٢ – "كَمُوْتَةَ وَحُنَيْنٍ وَتَبُوكَ وَغَيْرِهَا، وَكَانَ الدَّاعِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَيْضًا جَازَ أَنْ يَكُونَ عَلِيًّا حَيْثُ قَاتَلَ النَّاكِثِينَ وَالْقَاسِطِينَ وَالْمَارِقِينَ، وَكَانَ رُجُوعُهُمْ إِلَى طَاعَتِهِ إِسْلَامًا لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " «يَا عَلِيُّ حَرْبُكَ حَرْبُكَ حَرْبِي وَحَرْبُ (١) رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُفْرٌ» ".

فَاجْوَابُ: أَمَّا الِاسْتِدْلَالُ هِمَذِهِ الْآيَةِ عَلَى خِلاَفَةِ الصِّدِيقِ وَوُجُوبِ طَاعَتِهِ فَقَدِ اسْتَدَلَّ هِمَا طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، مِنْهُمُ الشَّافِعِيُّ وَالْأَشْعَرِيُّ وَابْنُ حَزْمٍ وَغَيْرِهِمْ وَاحْتَجُّوا بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ فَاسْتَأْذَنُوكَ لِلْحُرُوجِ فَقُلْ لَنْ تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا وَلَنْ تُقَاتِلُوا مَعِيَ عَدُوًّ ﴿ الْآيَةَ [سُورَةُ التَّوْبَةِ: ٨٣] قَالُوا: فَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ رَسُولَهُ أَنْ يَقُولَ لِمُؤُلَاءِ: لَنْ تَخْرُجُوا مَعِي أَبَدًا وَلَنْ تُقَاتِلُوا مَعِيَ عَدُوًّ ﴿ الْآيَةَ اللَّهُ مَلُوا لَيْ الْقِتَالِ لَيْسَ اللَّهُ رَسُولَهُ أَنْ يَقُولَ لِمُؤُلَاءِ: لَنْ تَخْرُجُوا مَعِي أَبَدًا وَلَنْ تُقَاتِلُوا مَعِيَ عَدُوًّ ﴾ الْآيَة وَسَلَّمَ فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَعْدِهِ وَلَيْسَ إِلَّا أَبَا بَكْرٍ (٢) ، ثُمَّ عُمَرَ، ثُمَّ عُثْمَانَ الَّذِينَ وَسَلَّمَ فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَعْدِهِ وَلَيْسَ إِلَّا أَبَا بَكْرٍ (٢) ، ثُمَّ عُمَرَ، ثُمَّ عُثْمَانَ الَّذِينَ وَسَلَّمَ فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَعْدِهِ وَلَيْسَ إِلَّا أَبَا بَكْرٍ (٢) ، ثُمَّ عُمَرَ، ثُمَّ عُثْمَانَ الَّذِينَ وَعَلَيْ فَارِسَ وَالرُّومِ وَغَيْرِهِمْ، أَوْ يُسْلِمُونَ حَيْثُ قَالَ ثُقَاتِلُومَهُمْ، أَوْ يُسْلِمُونَ.

وَهَؤُلَاءِ جَعَلُوا الْمَذْكُورِينَ فِي " سُورَةِ الْفَتْحِ " هُمُ الْمُحَاطَبِينَ فِي سُورَةِ " بَرَاءَةَ " وَمِنْ هُنَا صَارَ فِي الْحُجَّةِ نَظَرٌ، فَإِنَّ اللَّذِينَ فِي سُورَةِ " الْفَتْحِ " هُمُ الَّذِينَ دُعُوا زَمَنَ الْحُدَيْبِيَةِ لِيَخْرُجُوا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لَمَّا

١- "وهو قول أصحاب أبي حنيفة، وقول عامة (١) أهل الحديث، والصوفية، وطوائف من أهل الكلام والفلسفة.

وبهذا يحصل الجواب عما أوردته المعتزلة ونحوهم من الجهمية (٢) نقضا. فإن أهل الإثبات، من أهل الحديث وعامة المتكلمة الصفاتية: من الكلابية (٣) والأشعرية (٤) والكرامية (٥) وغيرهم، استدلوا على أن كلام الله غير مخلوق، فإن

<sup>(</sup>١) ك: حَرْبِي وَسِلْمُكَ سِلْمِي، وَحَرْبُ. . .

<sup>(</sup>٢) ن، م، س: وَلَيْسَ إِلَّا أَبُو بَكْرِ. .". (٢)

<sup>(</sup>١) في المطبوعة: أصحاب أهل الحديث.

<sup>(</sup>٢) الجهيمة هم: أتباع الجهم بن صفوان، وهي فرقة معطلة تنكر أسماء الله وصفاته، وتزعم أن الإنسان مجبور على أفعاله، وأن الجنة والنار تفنيان، وأن الإيمان هو المعرفة بالقلب فقط، وغير ذلك من الضلالات.

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٨/٢٤

<sup>(</sup>٢) منهاج السنة النبوية ١٠٥/٨

انظر: (الملل والنحل) للشهرستاني، بحامش (الفصل) (١ / ١٢٧ - ١٣٠).

- (٣) الكلابية هم: أتباع عبد الله بن سعيد بن كلاب القطان، والكلابية يثبتون الأسماء والصفات لكن على طريقة أهل الكلام، لذلك يعدهم أهل السنة من متكلمة أهل الإثبات، ويوافقون أهل السنة في كثير من مسائل العقيدة، بل إنهم في مسائل القدر والأسماء والأحكام أقرب إلى أهل السنة من الأشاعرة. انظر: مجموع الفتاوى للمؤلف (٣/ ١٠٣)، (٤/ ١٠٤، ١٤، ١٤، ١٥٠).
- (٤) الأشعرية هم: أتباع أبي الحسن الأشعري الذين هم على مذهبه قبل أن يرجع إلى معتقد أهل السنة وهم في الجملة لا يثبتون من الصفات إلا سبعا، ويؤولون بقية الصفات بتأويلات عقلية بالرغم من ورود النصوص فيها من الكتاب والسنة، كالوجه واليد وغيرهما من الصفات التي ثبتت لله تعالى كما يليق بجلاله، أثبتها لنفسه في كتابه وفي صحيح سنة رسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، والأشاعرة يوافقون أهل السنة في غالب أصول الاعتقاد، عدا الصفات وبعض الأمور التي لا يتسع المقام لذكرها، وعلى الرغم من أن أبا الحسن الأشعري رجع إلى معتقد أهل السنة كما بين في كتاب الإبانة إلا أن اعتقاده الأول لا يزال متبوعا.

انظر: (الملل والنحل) بمامش (الفصل) (١ / ١٣٨ - ١٥٨).

- (٥) الكرامية هم: أتباع محمد بن كرام، والكرامية يعتقدون أن الله تعالى جسم، وأنه تعالى محل للحوادث، وأن له ثقل، وأنه خالق رازق بلا خلق ولا رزق. . إلخ. ولهم في الإيمان قول منكر حيث جعلوا الإيمان قول اللسان وإن كان مع عدم تصديق القلب، فيجعلون المنافق مؤمنا. انظر: مجموع الفتاوى للمؤلف (٣ / ١٠٣) . وانظر: الفرق بين الفرق للبغدادي (ص ٢٠٢ ٢١٤) . وانظر: الملل والنحل للشهرستاني (٢ / ٢١- ٢٢) بمامش الفصل لابن حزم.". (١)
- ٢-"(٥) كتب العقيدة: ٩٩ الإيمان: شيخ الإسلام ابن تيمية: نشر المكتب الإسلامي عام ١٣٨١هـ. ١٠٠ تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد: سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب. نشر رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد- السعودية.
- ١٠١ جامع الرسائل والمسائل (المجموعة الأولى): شيخ الإسلام ابن تيمية. تحقيق د. محمد رشاد سالم، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ، مطبعة المدنى القاهرة.
  - ١٠٢ الرد على الجهمية والزنادقة: الإمام أحمد بن حنبل. تصحيح إسماعيل الأنصاري.
  - ١٠٣ الرد على المنطقيين: شيخ الإسلام ابن تيمية. الطبعة الثانية ١٣٩٦هـ، إدارة ترجمان السنة- لاهور.
    - ١٠٤ الرسالة التدمرية: شيخ الإسلام ابن تيمية. طبعة كلية الشريعة بالرياض.
- ١٠٥ شرح الأصول الخمسة: للقاضى عبد الجبار بن أحمد الهمذاني. تحقيق د. عبد الكريم عثمان في مجلد

<sup>(</sup>١) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم ٣٢٤/٢

واحد (خمسة أجزاء) ، الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ، مكتبة وهبة.

١٠٦ - الغنية: لعبد القادر الجيلاني. الطبعة الثالثة ١٣٧٥هـ.

١٠٧ - الفرق بين الفِرق: عبد القاهر البغدادي. الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ، دار الآفاق الجديدة.

۱۰۸ - الفصل: علي بن أحمد بن سعيد <mark>بن حزم</mark> الظاهري.

١٠٩ - قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة: شيخ الإسلام ابن تيمية. طبعة المكتب الإسلامي الثانية ١٣٩٨هـ.

١١٠ - الملل والنحل: محمد بن أبي القاسم الشهرستاني.". (١)

"-"وقال ابن حزم الظاهري: السفر إلى مسجد غير المساجد الثلاثة حرام. وأما السفر إلى آثار الأنبياء فذلك مستحب. وهذا لأنه ظاهري لا يقول بفحوى الخطاب، وهي إحدى الروايتين عن داود الظاهري فلا يقول إن قوله: ﴿ فلا تقل لهما أف ﴾ [سورة الإسراء: (٢٣)]، يدل على النهي عن الضرب والشتم، ولا إن قوله تعالى: ﴿ ولا تقتلوا أودلاكم خشية إملاق ﴾ [سورة الإسراء: (٣١)]، يدل على تحريم القتل مع الغنى واليسار، وأمثال ذلك مما يخالفه فيه عامة علماء المسلمين ويقطعون بخطأ من قال مثل ذلك فينسبونه إلى عدم الفهم ونقص العقل، ومع هذا فلم أجده ذكر ذلك إلا في آثار الأنبياء لا في القبور.

وأما السفر إلى مجرد زيارة القبور فما رأيت أحدًا من علماء المسلمين قال إنه مستحب، وإنما تنازعوا: هل هو منهي عنه، أو مباح؟ وهذا الإجماع والنزاع لم يتناول المعنى الذي أراده العلماء بقولهم يستحب زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم، ولا إطلاق القول بأنه يستحب السفر لزيارة قبره كما هو موجود في كلام كثير منهم، فإنهم يذكرون الحج ويقولون يستحب / للحاج أن يزور قبر النبي صلى الله عليه وسلم. ومعلوم أن هذا". (٢)

٥-"فهذان طريقان لا أعلم فيهما نزاعًا بين الأئمة الأربعة والجمهور، والأئمة الأربعة وسائر العلماء لا يوجبون الوفاء بالنذر على من نذر أن يسافر إلى أثر نبي من الأنبياء -قبورهم أو غير قبورهم- وما علمت أحدًا أوجبه إلا ابن حزم فإنه أوجب الوفاء على من نذر مشيًا أو ركوبًا أو نموضًا إلى مكة أو إلى المدينة أو بيت المقدس. قال: وكذلك إلى أثر من آثار الأنبياء.

قال: فإن نذر مشيًا أو نموضًا أو ركوبًا إلى مسجد من المساجد غير الثلاثة لم يلزمه. وهذا عكس قول الليث بن سعد فإنه قال: من نذر المشي إلى مسجد من المساجد مشى إلى ذلك المسجد. وابن حزم فهم من قوله (لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد) أي لا تشد إلى مسجد، وهو لا يقول بفحوى الخطاب وشبهه، فلا يجعل هذا نميًا [عما هو] دون المساجد في الفضيلة بطريق الأولى، بل يقول في قول النبي صلى الله عليه وسلم (لا

<sup>(</sup>١) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم ٤٨٦/٢

<sup>(</sup>٢) الإخنائية أو الرد على الإخنائي ص/١١٨

يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل منه): إنه لو بال ثم صب البول فيه / لم يكن منهيًّا عن الاغتسال فيه. وداود الظاهري عنه في فحوى الخطاب روياتان وهذه إحداهما.". (١)

7-"وابن حزم ومن قال بإحدى روايتي داود يقولون إن قوله ﴿ولا تقل لهما أف﴾ [سورة الإسراء: (٢٣)] ، لا يدل على تحريم الشتم والضرب. وهذا قول ضعيف جدًّا في غاية الفساد عند عامة العلماء، فإنهم يقولون إذا كان البائل الذي يحتاج إلى البول قد نهي أن يبول فيه ثم يغتسل فيه فالذي بال في إناء ثم صبه فيه أولى بالنهي. كما أنه لما نهى عن الاستجمار بطعام الجن وطعام دوابهم -العظام والروث- كان ذلك تنبيهًا على النهي عن الاستجمار بطعام الإنس بطريق الأولى. وكل ما نهى عن الاستجمار به فتلطيخه بالعذرة أولى بالنهي، فإنه لا حاجة إلى ذلك.

فلهذا فهم الصحابة من نهيه أن يسافر إلى غير المساجد الثلاثة أن السفر إلى طور سيناء داخل في النهي وإن لم يكن مسجدًا كما جاء عن بصرة بن أبي بصرة وأبي سعيد وابن عمر وغيرهم.

والصحابة الذين سمعوا هذا الحديث من الرسول صلى الله عليه وسلم وغيرهم أدخلوا غير المساجد الثلاثة في النهي، ونحوا أن تشد الرحال إلى الطور الذي كلم الله عليه موسى، مع أن الله لم يعظم في القرآن جبلاً أعظم منه، وسماه الوادي المقدس والبقعة المباركة، فإذا كان مثل هذا الجبل لا تشد الرحال إليه فأن لا تشد الرحال إلى ما يعظم من الغيران والجبال مثل جبل لبنان وقاسيون ونحوهما بالشام، وجبل الفتح ونحوه بصعيد مصر، بطريق الأولى. بل إذا كان الصحابة لم يكونوا يسافرون إلى الطور ونحوه، بل ولا يزورون إذا قدموا مكة لا جبل حراء الذي".

٧-"فَإِنَّهُ عِنْدهم لَا يثبت من الْفِقْه بالنصوص إِلَّا أقل من ذَلِك وَإِنَّمَا الْعُمْدَة على الرأى وَالْقِيَاس حَتَّى أَن الخُراسانيين من أَصْحَاب الشافعي بِسَبَب مخالطتهم [هُمُ] غلب عَلَيْهِم اسْتِعْمَال الرأى وَقلة الْمعرفة بالنصوص وبإزاء هَؤُلَاءِ أهل الظَّاهِر كَأْبِن حزم وَخُوه مِمَّن يدعى أَن النُّصُوص تستوعب جَمِيع الْحَوَادِث بالأسماء اللُّعُويَّة الَّتِي لَا تَحْتَاج إِلَى استنباط واستخراج أَكثر من جمع النُّصُوص حَتَّى تنفى دلالة فحوى الخُطاب وتثبته فِي معنى الأَصْل وَخُو ذَلِك من الْمَوَاضِع الَّتِي يدل فِيهَا اللَّفْظ الْخَاص على الْمَعْنى الْعَام

والتوسط فِي ذَلِك طَرِيقَة فُقَهَاء الحَدِيث وهي إِثْبَات النُّصُوص والْآثَار الصحابية على جُمْهُور الحُوَادِث وَمَا خرج عَن ذَلِك كَانَ فِي معنى الأَصْل وفحوى الخُطاب إِذْ ذَلِك من جملة دلالات اللَّفظ وَأَيْضًا فالرأى كثيرا مَا يكون فِي تَحْقِيق المناط الَّذِي لَا خلاف بَين النَّاس فِي اسْتِعْمَال الرأى".

<sup>(</sup>١) الإخنائية أو الرد على الإخنائي ص/١٠

<sup>(</sup>٢) الإخنائية أو الرد على الإخنائي ص/٢١

١٣- "وَقَالَ قَوْمٌ مِنْهُمُ: الِاِتِّحَادُ مِثْلَ ظُهُورِ صُورَةِ الْإِنْسَانِ فِي الْمِرْآةِ، وَكَظَهُورِ الطَّابَعِ فِي الْمَطْبُوعِ، مِثْلَ الْخُوشِ مِنْ هُمُّا الْجَاتِم فِي الشَّمْعِ، وَقَالَ قَوْمٌ مِنْهُمْ: الْكَلِمَةُ الْحَكِمَةُ الْحَكِمَةُ الْحَكِمَةُ الْحَكِمَةُ الْحَكَانِيَّةُ وَلَا مُمَازَجَةٍ، وَكَمَا نَقُولُ: إِنَّ الْعَقْلَ جَوْهَرٌ حَالٌ فِي النَّفْسِ كَمَا نَقُولُ: إِنَّ الْعَقْلَ جَوْهَرٌ حَالٌ فِي النَّفْسِ مَنْ غَيْرِ مُمَاسَّةٍ وَلَا مُمَازَجَةٍ، وَكَمَا نَقُولُ: إِنَّ الْعَقْلَ جَوْهَرٌ حَالٌ فِي النَّفْسِ مِنْ غَيْرِ مُمَاسَّةٍ وَلَا مُمَازَعِةُ الِاتِّخَادُ أَنَّ الِاثْنَيْنِ صَارًا وَاحِدًا وَصَارَتِ الْكَثْرَةُ قِلَّةً. مِنْ غَيْرِ مُعَالَقِةٍ لِلنَّفْسِ وَلَا مُمَاسَّةٍ هَا. وَقَالَتِ الْمَلِكَانِيَّةُ: الإِنِّبَادُ أَنَّ الإِثْنَيْنِ صَارًا وَاحِدًا وَصَارَتِ الْكَثْرَةُ قِلَةً. وَهَذَا الَّذِي نَقَلَهُ عَنْهُمُ أَبُو الْحَسَنِ الزَّاغُونِيُّ هُو خَوْمَ مَا نَقَلَهُ عَنْهُمُ الْقَاضِي أَبُو بَكْرِ بْنُ الطَّيِّبِ وَالْقَاضِي أَبُو يَعْلَى وَقَالَتِ اللَّهُ مُعُمَّدُ اللَّذِي نَقَلَهُ عَنْهُمُ أَبُو الْحَسَنِ الزَّاغُونِيُّ هُو خَوْمُ مَا نَقَلَهُ عَنْهُمُ الْقَاضِي أَبُو بَكُرِ بْنُ الطَّيِّبِ وَالْقَاضِي أَبُو يَعْلَى وَعَنْ قِيتِيسًا بِالْأَسْكَنْدَرِيَّةِ، وَمِنْ قَوْلِهِ: التَّصَارَى فِرَقٌ مِنْهُمُ أَصْحَابُ أَرِيُوسَ، وَكَانَ قِيتِيسًا بِالْأَسْكَنْدَرِيَّةٍ، وَمِنْ قَوْلِهِ: التَّوْحِيدُ الْمُجَرَّدُ وَأَنَّ عِيسَى عَبْدٌ". (٣)

١٤ - "مِنَ اللَّهِ حَتَّى يَقُولَ لَهَا: اغْفِرِي لِي وَارْحَمِينِي، وَغَيْرَ ذَلِكَ، بِنَاءً عَلَى أَثَمَّا تَشْفَعُ فِي ذَلِكَ إِلَى الْبِنَهَا.
 فَتَارَةً يَقُولُونَ: يَا وَالِدَةَ الْإِلَهِ، اشْفَعِي لَنَا إِلَى الْإِلَهِ، وَتَارَةً يَسْأَلُونَهَا الْحَوَائِجَ الَّتِي تُطْلَبُ مِنَ اللَّهِ وَلَا يَذْكُرُونَ شَفَاعَةً،
 وَآخَرُونَ يَعْبُدُونَهَا كَمَا يَعْبُدُونَ الْمَسِيح.

وَقَدْ ذَكَرَ سَعِيدُ بْنُ الْبِطْرِيقِ هَذَا عَنْهُمْ، لَمَّا ذَكَرَ اجْتِمَاعَهُمْ عِنْدَ " قُسْطَنْطِينَ " بِ " نِيقِيَةَ ". قَالَ: وَكَانُوا مُخْتَلِفِي الْآرَاءِ مُخْتَلِفِي الْأَدْيَانِ.

فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: الْمَسِيحُ وَأُمُّهُ إِلْهَانِ مِنْ دُونِ اللهِ، وَهُمُ الْمَرْيَمَانِيُّونَ وَيُسَمَّوْنَ الْمَرْيَمَانِيَّةَ، كَذَلِكَ قَالَ اللهُ يَاعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلْمَيْنِ مِنْ دُونِ اللهِ قَالَ سُبْحَانَكَ وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَإِذْ قَالَ اللهُ يَاعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَمَيْنِ مِنْ دُونِ اللهِ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي جِحَقِّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ مُن يُكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي جِحَقِّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتُ النَّولِي وَأَيْتُكُونِ وَلَيْ وَرَبَّكُمْ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾ [المائدة: ١١٦ - ١١٧] . وَهُو - سُبْحَانَهُ فَلَمَّا تَوَقَيْتَنِي كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾ [المائدة: ١١٦ - ١١٧] . وَهُو - سُبْحَانَهُ

<sup>(</sup>١) الاستقامة ٧/١

<sup>(</sup>٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ٣٠٣/٢

<sup>(</sup>٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ٨٤/٤

- لَمْ يَحْكِ هَذَا عَنْ جَمِيعِ النَّصَارَى، بَلْ سَأَلَ". (١)

٥١ - "قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ بِ<mark>بْنُ حَزْمِ</mark>: وَالصَّدُوقِيَّةُ طَائِفَةٌ مِنَ الْيَهُودِ نُسِبُوا إِلَى رَجُلٍ يُقَالُ لَهُ صَدُوقٌ، وَهُمْ يَقُولُونَ - مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الْيَهُودِ -: إِنَّ الْعُزَيْرَ ابْنُ اللَّهِ، وَكَانُوا بِجِهَةِ الْيَمَنِ.

وَلَكِنِ الْمُتَفَلْسِفَةُ الَّذِينَ يَقُولُونَ بِصُدُورِ الْعُقُولِ وَالْأَفْلَاكِ عَنْهُ، وَإِنْ سُمِّيَ ذَلِكَ تَوَلُّدًا، فَهُمْ يَجْعَلُونَ وَلَدَهُ مُنْفَصِلًا عَنْهُ، لَكِنْ يُثْبِتُونَ وَلَدًا قَدِيمًا أَزَلِيًّا صَدَرَ عَنْهُ بِغَيْرِ احْتِيَارِهِ، وَيَجْعَلُونَ الشَّيْءَ الْوَاحِدَ مُتَوَلِّدًا عَنْهُ.

وَسَائِرُ الطَّوَائِفِ الَّذِينَ أَثْبَتُوا لِلَّهِ وَلَدًا، جَعَلُوهُ حَادِثًا مُنْفَصِلًا عَنْهُ.

فَأَمَّا جَعْلُ صِفَتِهِ الْقَائِمَةِ بِهِ وَلَدًا لَهُ وَمَوْلُودًا، فَهَذَا لَا يُعْرَفُ عَنْ غَيْرِ النَّصَارَى، فَإِذَا أَثْبَتُوا لَهُ وَلَدًا وَابْنًا غَيْرَ فَكُوتٍ، وَالصِّفَةُ الْقَائِمَةُ بِهِ اللَّازِمَةُ لَهُ، لَمْ تَتَوَلَّدْ عَنْهُ وَلَا تُسَمَّى ابْنًا وَلَا وَلَدًا عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَغَيْرِهِمْ - تَعَيَّنَ فَخُلُوتٍ، وَالصِّفَةُ الْقَائِمَةُ بِهِ اللَّازِمَةُ لَهُ، لَمْ تَتَوَلَّدْ عَنْهُ وَلَا تُسَمَّى ابْنًا وَلَا وَلَدًا عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَغَيْرِهِمْ - تَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ الْوَلَدُ إِمَّا جُزْءًا مُنْفَصِلًا عَنْهُ، وَإِمَّا مَعْلُولًا لَهُ صَادِرًا عَنْهُ بِغَيْرٍ قُدْرَتِهِ وَمَشِيئَتِه، وَأَيَّ الْقُولَيْنِ قَالُوهُ فَهُمْ فِيهِ كُونَ الْوَلَدُ إِمَّا جُزْءًا مُنْفَصِلًا عَنْهُ، وَإِمَّا مَعْلُولًا لَهُ صَادِرًا عَنْهُ بِغَيْرٍ قُدْرَتِهِ وَمَشِيئَتِه، وَأَيَّ الْقُولَيْنِ قَالُوهُ فَهُمْ فِيهِ كُونَ الْوَلَدُ إِمَّا مُعْلُولًا لَهُ صَادِرًا عَنْهُ بِغَيْرٍ قُدْرَتِهِ وَمَشِيئَتِه، وَأَيَّ الْقُولَيْنِ قَالُوهُ فَهُمْ فِيهِ كُولَا اللَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ." (1)

١٦ - "وَالْأَسْوِدَةُ الَّتِي عَنْ شِمَالِهِ أَهْلُ النَّارِ» . قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَأَخْبَرِنِ النُّ حَزْمِ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ، وَأَبَا حَبَّةَ الْأَنْصَارِيَّ يَقُولَانِ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿ ثُمُّ عَرَجَ بِي حَتَّى ظَهَرْتُ بِمُسْتَوَى أَسْمَعُ مِنْهُ صَرِيفَ الْأَقْلَامِ» . وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: ﴿ لَمَّا أُسْرِيَ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ انْتُهِيَ الْأَقْلَامِ» . وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: ﴿ لَمَّا أُسْرِيَ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ انْتُهِي الْقَالَةِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ انْتُهِي بِهِ إِلَى سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى، وَهِيَ فِي السَّمَاءِ السَّابِعَةِ، إِلَيْهَا يَنْتَهِي مَا يُعْرَجُ بِهِ مِنَ الْأَرْضِ، فَيُقْبَضُ مِنْهَا، وَإِلَيْهَا يَنْتَهِي مَا يُعْرَجُ بِهِ مِنَ الْأَرْضِ، فَيُقْبَضُ مِنْهَا، وَإِلَيْهَا يَنْتَهِي مَا يُعْرَجُ بِهِ مِنَ الْأَرْضِ، فَيُقْبَضُ مِنْهَا، قَالَ: ﴿ إِنْ يَغْشَى ﴾ [النجم: ١٦]". (٣)

١٨- "والقياس مؤلف من مقدمتين والمقدمة قضية أما موجبة وأما سالبة وكل منهما أما كلية وأما جزئية فلا بد من الكلام في القضايا وأنواعها وجهاتها.

وقد يستدل عليها ب نقيضها وبعكسها وبعكس نقيضها فإنها إذا صحت بطل نقيضها وصح عكسها وعكس نقيضها.

والقضية أما حملية وأما شرطية متصلة وأما شرطية منفصلة فانقسم القياس باعتبار صورته إلى قياس تداخل وهو الحملي وقياس تلازم وهو الشرطي المنفصل هذا باعتبار صورته وباعتبار مادته إلى الأصناف الخمسة المتقدمة.

فلا بد من الكلام في مواد القياس وهي القضايا التي يستدل بها على غيرها وهذا كله في قياس الشمول وأما

<sup>(</sup>١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ٢٥٦/٤

<sup>(</sup>٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ٤٧٦/٤

<sup>(</sup>٣) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ١٧٥/٦

قياس التمثيل والاستقراء فله حكم آخر فإنهم قالوا الاستدلال ب الكلى على الجزئي هو قياس الشمول وب الجزئي على الجزئي على الخزئي على الخزئين على الجزئي على الكلى هو الاستدلال بأحد الجزئيين على الآخر هو قياس التمثيل.

مع أنا قد بسطنا في غير هذا الموضع الكلام على أن كل قياس شمول فانه يعود إلى التمثيل كما أن كل قياس تمثيل فانه يعود إلى شمول وأن جعلهم قياس الشمول يفيد اليقين دون قياس التمثيل خطأ.

وذكرنا تنازع الناس في اسم القياس هل يتناولهما جميعا كما عليه جمهور الناس أو هو حقيقة في التمثيل مجاز في قياس الشمول كما اختاره أبو حامد الغزالي وأبو محمد المقدسي أو بالعكس كما اختاره أبو حزم وغيره من أهل المنطق والكلام على هذا مبسوط في مواضع". (١)

9 ا- "فقالت طائفة من أهل الأصول: هو حقيقة في قياس التمثيل مجاز في قياس الشمول كابي حامد الغزالي وأبي محمد المقدسي وغيرهما.

وقالت طائفة: بل هو بالعكس حقيقة في الشمول مجاز في التمثيل كابن حزم وغيره.

وقال جمهور العلماء بل هو حقيقة فيهما والقياس العقلي يتناولهما جميعا وهذا قول أكثر من تكلم في أصول الدين وأصول الفقه وأنواع العلوم العقلية وهو الصواب وهو قول الجمهور من أتباع الأئمة الأربعة وغيرهم كالشيخ أبي حامد والقاضي أبي الطيب وأمثالهما وكالقاضي أبي يعلى والقاضي يعقوب والحلواني وأبي الخطاب وابن عقيل وابن الزاغوني وغيرهم فان حقيقة أحدهما هو حقيقة الآخر وإنما تختلف صورة الاستدلال.

والقياس في اللغة تقدير الشيء بغيره وهذا تتناول تقدير الشيء المعين بنظيره المعين وتقديره بالأمر الكلى المتناول له ولأمثاله فان الكلى هو مثال في الذهن لجزئياته ولهذا كان مطابقا موافقا له.

### حقيقة قياس الشمول:

وقياس الشمول هو انتقال الذهن من المعين إلى المعنى العام المشترك الكلى المتناول له ولغيره والحكم عليه بما يلزم المشترك الكلى بأن ينتقل من ذلك الكلى اللازم إلى الملزوم الأول وهو المعين فهو انتقال من خاص إلى عام ثم انتقال من ذلك العام إلى الخاص من جزئى إلى كلى ثم من ذلك الكلى إلى الجزئي الأول فيحكم عليه بذلك الكلى.

ولهذا كان الدليل اخص من مدلوله الذي هو الحكم فانه يلزم من وجود الدليل وجود الحكم واللازم لا يكون أخص من ملزومه". (٢)

<sup>(</sup>١) الرد على المنطقيين ص/٦

<sup>(</sup>۲) الرد على المنطقيين ص/١١٩

• ٢-"إنما يكون كليا في الذهن لا في الخارج فإذا كان هذا هو العلم الأعلى عندهم لم يكن الأعلى عندهم علما بشيء موجود في الخارج بل علما بأمر مشترك بين جميع الموجودات وهو مسمى الوجود وذلك كمسمى الشيء والذات والحقيقة والنفس والعين والماهية ونحو ذلك من المعاني العامة ومعلوم أن العلم بمذا ليس هو علما بموجود في الخارج لا بالخالق ولا بالمخلوق وإنما هو علم بأمر مشترك كلي يشترك فيه الموجودات لا يوجد إلا في الذهن ومن المتصورات ما يشترك فيه الموجود والمعدوم كقولنا مذكور ومعلوم ومخبر عنه فهذا اعم من ذاك.

وهذا بخلاف العلم الأعلى عند المسلمين فانه العلم بالله الذي هو في نفسه أعلى من غيره من كل وجه والعلم به أعلى العلوم من كل وجه والعلم به اصل لكل علم وهم يسلمون أن العلم به إذا حصل على الوجه التام يستلزم العلم بكل موجود.

وهذا بخلاف العلم بمسمى الوجود فان هذا لا حقيقة له في الخارج ولا العلم بالقدر المشترك يستلزم العلم بأجناسه وأنواعه وما يتميز به كل شيء بل ليس فيه إلا علم بقدر مشترك لا تصور له في الخارج وإنما هو علم بهذه المشتركات.

وليس في مجرد العلم بذلك ما يوجب كمال النفس بل ولا في العلم بأقسامه العامة فانا إذا علمنا أن الوجود ينقسم إلى جوهر وعرض وأن أقسام الجوهر خمسة كما زعموه مع أن ذلك ليس بصحيح ولا يثبت مما ذكروه إلا الجسم وأما المادة والصورة والنفس والعقل فلا يثبت لها حقيقة في الخارج إلا أن يكون جسما اوعرضا ولكن ما يثبتونه يعود إلى أمر مقدر في النفس لا في الخارج كما قد بسط في موضعه.

وقد اعترف بذلك من ينصرهم ويعظمهم كأبي محمد بن حزم وغيره ولتعظيمه". (١)

1 ٦- "عليه سلف الأمة من الصحابة والتابعين لا يعرف بينهم نزاع في أن الفلك مستدير وقد حكى إجماع علماء المسلمين على ذلك غير واحد منهم أبو الحسين بن المنادى الإمام الذي له أربعمائة مصنف وكان من الطبقة الثانية من أصحاب احمد ومنهم أبو محمد بن حزم ومنهم أبو الفرج بن الجوزي والآثار بذلك معروفة ثابتة عن السلف كما دل على ذلك الكتاب والسنة.

وقد ذكرنا طرفا من ذلك في جواب مسألة سئلنا عنها في هذا الباب فذكرنا دلالة الكتاب والسنة على ذلك موافقا لما علم بالحساب العقلي.

وقد قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي حَلَقَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴿ وَقَالَ تعالى: ﴿لا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَمَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ .

تفسير قوله تعالى: ﴿ كُلُّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ .

وقد ذكر الإمام أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم في تفسيره ثنا أبي يعني الإمام أبا حاتم الرازي ثنا نصر بن على

<sup>(</sup>١) الرد على المنطقيين ص/١٣١

حدثني أبي عن شعبة بن الحجاج عن الأعمش عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله: ﴿ كُلُّ فِي فَلَكِ يَسْبَحُونَ ﴾ قال: "في فلكة مثل فلكة المغزل".

وذكر عن احمد الزبيري عن شريك عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس في". (١)

77- "وهذا الشرك أعظم من شرك مشركي العرب والنصارى ونحوهم فان أولئك كانوا يقولون صانع العلم فاعل مختار وان الشافع يستله ويدعوه لكن يثبتون شفاعة بغير إذنه وشفاعة لما ليس له شفاعة ويعبدون الشافع ويسألونه من دون الله ويصورون على تمثاله صورة يعبدونما وكانت الشياطين تدخل في تلك الأصنام وتكلمهم وتتراأى للسدنة أحيانا كما يوجد نظير ذلك في هذا الزمان مواضع كثيرة.

بقية الكلام على الجواهر الخمسة:

وأيضا فدعواهم أن الجوهر جنس تحته أربعة وهي العقل والنفس والمادة والصورة والخامس هو الجسم إذا حقق الأمر عليهم كان ما يثبتونه من العقليات إنما هو موجود في الذهن والعقل بمنزلة الكليات لا وجود لها في الخارج وقد اعترف بهذا من ينصرهم ويعظمهم كابن حزم وغيره.

رد لقول من زعم أن عالم الغيب هو العالم العقلي:

ومن زعم أن عالم الغيب أخبرت به الرسل هو العالم العقلي الذي يثبته هؤلاء فهو من أضل الناس فان ابن سينا ومن رعم أن عالم العقلي ويردون على ومن سلك سبيله في هذا كالشهرستاني والرازي وغيرهما يقولون أن الإلهيين يثبتون العالم العقلي ويردون على الطبيعيين منهم الذين لا يثبتون إلا العالم الحسي ويدعون أن العالم العقلي الذي يثبتونه هو ما أخبرت به الرسل من الغيب الذي أمروا بالإيمان به مثل وجود الرب والملائكة والجنة.

وليس الأمر كذلك فان ما يثبتونه من العقليات إذا حقق الأمر لم يكن لها وجود إلا في العقل وسميت مجردات ومفارقات لأن العقل يجرد الأمور الكلية على المعينات.

وأما تسميتها مفارقات فكان أصله أن النفس الناطقة تفارق البدن وتصير حينئذ عقلا وكانوا يسمون ما جامع المادة بالتدبير لها كالنفس قبل الموت". (٢)

٢٣ - "وقال تعالى ﴿ وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَحْنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا ﴾ فهذا الروح تصور بصورة بشر سوى وخاطب مريم ونفخ فيها

ومن المعلوم أن القوى النفسانية التي تكون في نفس النبي وغير النبي لا يراها الحاضرون ولا يكون منها مثل هذه الأحوال والأقوال والأفعال

<sup>(</sup>١) الرد على المنطقيين ص/٢٦١

<sup>(</sup>۲) الرد على المنطقيين ص/٣٠٧

ومريم لم تكن نبيه بل غايتها أن تكون صديقة كما قال ﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَمُوا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالاً نُوحِي إِلَيْهِمْ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى﴾ وقال تعالى ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالاً نُوحِي إِلَيْهِمْ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى﴾

وقد حكى الإجماع على انه لم يكن في النساء نبية غير واحد كالقاضي أبي بكر بن الطيب والقاضي أبي يعلى وأبي المعالي الجويني وخلاف ابن حزم شاذ مسبوق بالإجماع فإن دعواه أن أم موسى كانت نبية هي ومريم قول لا يعرف عن أحد من السلف والأئمة وقد ثبت في الصحيح عدد من كمل من النساء وليس فيهن أم موسى بل قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الحديث الصحيح: "كمل من الرجال كثير ولم يكمل من النساء إلا مريم بنت".

٢٤- "المقالات لأبي عيسى الوراق والنوبختي ولأبي الحسن الأشعري ولأبي القاسم الكعبي ولأبي الفتح الشهرستاني ولأبي محمد بن حزم وغير هؤلاء.

وكذلك كتب البحث والمناظرة وذلك أن الجهمية والمعتزلة الذين هم أئمة هذه الطريق لما اعتقدوا أن حدوث العالم إنما علم بحدوث". (٢)

٢٥ - "وقد تنازع الناس في القديم هل يجعل من أسماء الله؟ فذهب طائفة كابن حزم إلى أنه لا يسمى قديما بناء على أن الأسماء توقيفية ولم يثبت هذا الاسم عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

والمقصود أنه مستعمل في القرآن فيما تقدم على غيره كقوله تعالى: ﴿حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ ﴾ (سورة يس ٣٩) وقوله: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ ٣٩) وقوله تعالى: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلالِكَ الْقَدِيمِ ﴾ (سورة يوسف ٩٥) وقوله: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هَذَا إِفْكُ قَدِيمٌ ﴾ (سورة الأحقاف ١١) وقوله عن إبراهيم: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمُ اللَّقَدَمُونَ ﴾ (سورة الشعراء ٧٥) فالمحدث يقابل هذا القديم.

وكان القرآن ينزل شيئا فشيئا فما تقدم نزوله فهو متقدم على ما تأخر نزوله وما تأخر نزوله محدث بالنسبة إلى ذلك المتقدم ولهذا قال: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ ﴾ (سورة الأنبياء ٢) فدل أن الذكر منه محدث ومنه ما ليس بمحدث.

والذكر كله مخلوق ومحدث مسبوق بالعدم عند القائلين بأن القرآن وغيره من كلام الله مخلوق أو هو كله مخلوق مسبوق بعدم وإن لم نقل مخلوق فلا يكون للتخصيص عندهم معنى لكن يبقى أن يقال فإذا كان موصوفا بالحدوث الأخص وهو تقدم غيره عليه فالحدوث الأعم وهو كونه مسبوقا بالعدم لازم لهذا ولكن هذا لا يقتضي أن يكون نوع الذكر كذلك كما قد عرف.

<sup>(</sup>١) الصفدية ١٩٨/١

<sup>(</sup>٢) الصفدية ٢/٢ غ

وهكذا فهم كثير من الناس لكلام السلف والأئمة في القرآن". (١)

77-"أو إلى ثبوت قدر مشترك بين الأجسام وهو الكليات التي لا تخرج عن جسم أو عرض أو إثبات صورة هي إما جسم وإما عرض حتى أن البن حزم وهو ممن يعظم الفلاسفة قرر أن الأمر منحصر في الأجسام والأعراض وبينوا أنه لا يخرج الممكن عنهما.

وآخرون من أئمة الكلام والنظر قرروا ما هو أعم من ذلك أن الموجود لا يخرج عن هذين القسمين وبينوا أن ما يدعى غيرهم إثباته إما أن يكون ممتنعا ثبوته في الخارج وإما أن يكون داخلا في أحد القسمين.

ولكن لفظ الجسم والعرض فيه نزاع اصطلاح لفظي وفيه نزاع عقلي كما قد بسط في موضعه والمقصود هنا أن الفلاسفة لا حجة لهم أصلا على قدم شيء من أشخاص العالم بل الأصل العقلي الذي يعتمدون عليه يمنع قدمها وقد ذكرنا هذا في مواضع.

وهذا ابن سينا أفضل متأخريهم وهو الذي أخذ فلسفة الأوائل لخصها وضم إليها البحوث العقلية التي تلقاها عن المتكلمين من المعتزلة وغيرهم فزاد فيها ما يوافقها ويقويها بحث صار لهم في الإلهيات كلام له قدر لا يوجد لمتقدميهم فصار أحسن ما عندهم من الإلهيات ما استفاده ابن سينا من كلام المتكلمين والمواضع التي تخالف أصولهم وقد زل فيها المتكلمون صارت عمدة له في الرد على المتكلمين". (٢)

٣٠- "لأن له غرضا في فعل هذه الأشياء مع اعتقاد تحريمها وهو ما يتعجل من اللذة قال: وإذا حكمنا بكفره فإنما نحكم به في ظاهر الحكم فأما في الباطن فإن كان صادقا فيما قال فهو مسلم كما قلنا في الزنديق: لا تقبل توبته في ظاهر الحكم.

وذكر القاضي عن الفقهاء أن ساب النبي صلى الله عليه وسلم إن كان مستحلا كفر وإن لم يكن مستحلا فسق ولم يكفر كساب الصحابة وهذا نظير ما يحكى أن بعض الفقهاء من أهل العراق أفتى هارون أمير المؤمنين فيمن سب النبي صلى الله عليه وسلم أن يجلده حتى أنكر ذلك مالك ورد هذه الفتيا مالك وهو نظير ما حكاه أبو محمد ابن حزم أن بعض الناس لم يكفر المستخف به.

وقد ذكر القاضي عياض بعد أن رد هذه الحكاية عن بعض فقهاء العراق والخلاف الذي ذكره ابن حزم بما نقله من الإجماع عن غير واحد وحمل الحكاية على أن أولئك لم يكونوا ممن يوثق بفتواه لميل الهوى به أو أن الفتيا كانت في كلمة اختلف في كونها سبا أو كانت فيمن تاب ذكر أن الساب إذا أقر بالسب ولم يتب منه قتل كفرا لأن قوله إما صريح كفر كالتكذيب ونحوه أو هو من كلمات الاستهزاء أو الذم فاعترافه بما وترك توبته منها دليل

<sup>(</sup>١) الصفدية ٨٥/٢

<sup>(</sup>٢) الصفدية ٢/٨٧٨

على استحلاله لذلك وهو كفر أيضا قال: فهذا كافر بلا خلاف.

وقال في موضع آخر: إن من قتله بلا استتابة فهو لم يره ردة وإنما يوجب القتل فيه حدا وإنما يقول ذلك مع إنكاره ما شهد عليه به أو إظهاره الإقلاع عنه والتوبة ونقتله حدا كالزنديق إذا تاب قال: ونحن وإن أثبتنا له حكم الكافر في القتل فلا نقطع عليه بذلك لإقراره بالتوحيد والنبوة وإنكاره ما شهد به عليه أو زعمه أن ذلك كان منه ذهولا ومعصية وأنه مقلع عن ذلك نادم عليه". (١)

٣١-"فِيهِ عَنْ أَحْمَدَ ثَلَاثُ رِوَايَاتٍ: إحْدَاهُنَّ: أَنَّمَا تَنْجُسُ وَلَوْ مَعَ الْكَثْرَةِ.

وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَغَيْرِهِ. وَالثَّانِيَةُ: أَهَّا كَالْمَاءِ سَوَاءً، كَانَتْ مَائِيَّةً، أَوْ غَيْرَ مَائِيَّةٍ، وَهُوَ قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنْ السَّلَفِ وَالْخَلْفِ: كَابْنِ مَسْعُودٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَالزُّهْرِيِّ، وَأَبِي تُوْرٍ، وَغَيْرِهِمْ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ، نَقَلَهُ الْمَرْوَزِيِّ عَنْ أَبِي ثَوْرٍ، وَغَيْرِهِمْ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ، نَقَلَهُ الْمَرْوَزِيِّ عَنْ أَبِي ثَوْرٍ، وَغَيْرِهِمْ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ، نَقَلَهُ الْمَرْوَزِيِّ عَنْ أَبِي ثَوْرٍ، وَغَيْرِهِمْ، وَهُو قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ، نَقَلَهُ الْمَرْوَزِيِّ عَنْ أَبِي وَكَذَلِكَ ذَكْرَ وَلِكَ الْخَلَّالُ فِي جَامِعِهِ عَنْ الْمَرْوَزِيِّ. وَكَذَلِكَ ذَكْرَ وَلِكَ الْخَلَّالُ فِي جَامِعِهِ عَنْ الْمَرْوَزِيِّ. وَكَذَلِكَ ذَكْرَ وَلِكَ الْخَلَالُ فِي جَامِعِهِ عَنْ الْمَرْوَزِيِّ. وَكَذَلِكَ ذَكْرَ وَلِكَ الْخَلَالُ فِي جَامِعِهِ عَنْ الْمَرْوَزِيِّ. وَكَذَلِكَ ذَكْرَ وَلِكَ الْخَلُولُ الْمَاعِمُ عَنْدُهُمْ فَي الْمَائِعَاتِ مَعْرُوفٌ: فَإِذَا كَانَتْ مُنْبَسِطَةً وَسُحَالُ أَبِي حَنِيفَةً أَنَّ حُكْمَ الْمَائِعَاتِ عِنْدَهُمْ حُكُمُ الْمَاءِ، وَمَذْهَبُهُمْ فِي الْمَائِعَاتِ مَعْرُوفٌ: فَإِذَا كَانَتْ مُنْبَسِطَةً عِنْدَهُمْ لَا يَتَحَرُّكُ أَحَدُ طَرَفَيْهَا بِتَحَرُّكِ الطَّرَفِ الْآخِو لَمْ تَنْجُسْ كَالْمَاءِ عِنْدَهُمْ.

وَأَمَّا أَبُو ثَوْرٍ فَإِنَّهُ يَقُولُ بِالْعَكْسِ: بِالْقُلَّتَيْنِ كَالشَّافِعِيِّ، وَالْقُوْلُ أَنَّمَا كَالْمَاءِ يُذْكُرُ قَوْلًا فِي مَذْهَبِ مَالِكِ، وَقَدْ ذَكَرَ أَمَّا أَبُو ثَوْرٍ فَإِنَّهُ يَقُولُ بِالْعَكْسِ: بِالْقُلَّتَيْنِ كَالشَّامِ الْكَثِيرِ رِوَايَتَيْنِ وَرُوِيَ عَنْ أَبِي نَافِعٍ، مِنْ الْمَالِكِيَّةِ، فِي الطَّعَامِ الْكَثِيرِ رِوَايَتَيْنِ وَرُوِيَ عَنْ أَبِي نَافِعٍ، مِنْ الْمَالِكِيَّةِ، فِي الطَّعَامِ الْكَثِيرِ رَوَايَتَيْنِ وَرُوِيَ عَنْ أَبِي نَافِعٍ، مِنْ الْمَالِكِيَّةِ، فِي الطَّعَامِ النَّبِ الْمَالِكِيَّةِ، فِي الطَّعَامِ النَّيْتُ وَلَوْنَ عَنْ أَبِي نَافِعٍ، مِنْ الْمَالِكِيَّةِ، فِي الطَّعَامِ النَّهِ وَالْقَوْلُ أَنْ اللَّهُ اللَّهِ عَلَى اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْهُ الللْهُ الللْهُ اللَّهُ الللْهُ اللَّهُ الللللْهُ اللللْهُ الللْهُ الللْهُ الللْهُ الللْهُ اللللْهُ اللللْهُ الللْهُ اللللْهُ اللللْهُ اللللْهُ الللْهُ اللْهُ اللللِي الللللْهُ الللْهُ الللْهُ الللْهُ الللْهُ اللللْهُ اللللْهُ اللْهُ الللْهُ الللْهُ الللْهُ الللْهُ اللللْهُ الللْهُ الللللْهُ الللْهُ الللْهُ الللْهُ اللْهُ الللْهُ الللْهُ اللللْهُ الللللْهُ اللللْهُ الللللْهُ الللللْهُ اللللْهُ اللللْهُ اللللللللْهُ اللْهُ الللْهُ اللللْهُ اللللْهُ اللللْهُ الللْهُ الللللللْهُ اللْهُ الللللْهُ الللللْهُ اللللللْهُ الللللللْهُ اللللْهُ اللللْهُ الللللللللللْهُ الللللللللللْهُ اللللللْهُ اللللْهُ اللللللللللْهُ اللللْهُ الللللْهُ اللللللللللللللللللللللللِي الللللْهُ اللل

وَقَالَ ابْنُ الْمَاحِشُونِ فِي الزَّيْتِ وَغَيْرِهِ تَقَعُ فِيهِ الْمَيْتَةُ وَلَمْ تُعَيِّرْ أَوْصَافَهُ وَكَانَ كَثِيرًا؛ لَمْ يَنْجُسْ بِخِلَافِ مَوْتِمَا فِيهِ، وَقُوْعِهَا فِيهِ، وَمُذْهَبُ ابْنِ حَزْمٍ وَغَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ: أَنَّ الْمَائِعَاتِ لَا تَنْجُسُ بِوُقُوعِ فَفَرَّقَ بَيْنَ مَوْتِهَا فِيهِ، وَوُقُوعِهَا فِيهِ وَمَذْهَبُ ابْنِ حَزْمٍ وَغَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ: أَنَّ الْمَائِعَاتِ لَا تَنْجُسُ بِوُقُوعِ النَّابِعُاتِ لَا تَنْجُسُ بِوُقُوعِ النَّابِعُاتِ لَا يَنْجُسُ بِوُقُوعِ النَّالِقَةُ: يُفَرَّقُ النَّافِةُ: يُفَرَّقُ النَّافِعَ الْمَائِعِ الْمِلْمِ الْمَائِعِ الْمُلِعِ الْمَائِعِ الْمَائِعِ الْمِلْمِ الْمِلْمِ الْمِلْمِ الْمَائِعِ الْمَائِعِ الْمَائِعِ الْمَائِعِ الْمَائِعِ الْمَائِعِ الْمَائِعِ الْمَائِعِ الْمَائِعِ الْمِلْمَائِعِ الْمَائِعِ الْمَائِعِ

وَفِي الْخُمْلَةِ: لِلْعُلَمَاءِ فِي الْمَائِعَاتِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ. أَحَدُهَا: أَنَّهَا كَالْمَاءِ.

وَالثَّانِي: أَنَّمَا أَوْلَى بِعَدَمِ التَّنجُّسِ مِنْ الْمَاءِ؛ لِأَنَّمَا طَعَامٌ وَإِدَامٌ فَإِتْلَافُهَا فِيهِ". (٢)

٣٣-"وَمَنْ لَمْ يَلْحَظْ الْمَعَانِيَ مِنْ خِطَابِ اللّهِ وَرَسُولِهِ، وَلَا يَفْهَمُ تَنْبِيهَ الْخِطَابِ وَفَحْوَاهُ مِنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ كَالَّذِينَ يَقُولُونَ إِنَّ قَوْلَهُ: ﴿ فَلَا تَقُلُ لَهُمَا أُفِّ ﴾ [الإسراء: ٣٣] . لَا يُفِيدُ النَّهْيَ عَنْ الضَّرْبِ، وَهُوَ إِحْدَى كَالَّذِينَ يَقُولُونَ إِنَّ قَوْلُهُ: ﴿ فَلَا تَقُلُ هُمُا أُفِّ ﴾ [الإسراء: ٣٣] . لَا يُفِيدُ النَّهْيَ عَنْ الضَّرْبِ، وَهُوَ إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ عَنْ دَاوُد، وَاخْتَارَهُ الْبُنُ حَزْمٍ، وَهَذَا فِي غَايَةِ الضَّعْفِ، بَلْ وَكَذَلِكَ قِيَاسُ الْأَوْلَى، وَإِنْ لَمْ يَدُلُ عَلَيْهِ الْخِطَابُ، لَكِنْ عُرِفَ أَنَّهُ أَوْلَى بِالْحُكْمِ مِنْ الْمَنْطُوقِ بِهَذَا، فَإِنْكَارُهُ مِنْ بِدَعِ الظَّهِرِيَّةِ الَّتِي لَمْ يَسْبِقْهُمْ هِمَا أَحَدٌ مِنْ السَّلَفِ، لَكِنْ عُرِفَ أَنَّهُ أَوْلَى بِالْحُكْمِ مِنْ الْمَنْطُوقِ هِمَذَا، فَإِنْكَارُهُ مِنْ بِدَعِ الظَّهِرِيَّةِ الَّتِي لَمْ يَسْبِقْهُمْ هِمَا أَحَدٌ مِنْ السَّلَفِ،

<sup>(</sup>١) الصارم المسلول على شاتم الرسول ص/١٤

<sup>(</sup>۲) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ۲٤٣/١

فَمَا زَالَ السَّلَفُ يَحْتَجُّونَ بِمِثْلِ هَذَا.

وَهَذَا كَمَا أَنَهُ إِذَا قَالَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يُؤْمِنُ كَرَّرَهَا ثَلَاثًا، قَالُوا: مَنْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: مَنْ لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائِقَهُ» فَإِذَا كَانَ هَذَا بِمُجَرَّدِ الْخُوْفِ مِنْ بَوَائِقِهِ، فَكَيْفَ فِعْلُ الْبَوَائِقِ مَعَ عَدَمِ أَمْنِ جَارِهِ قَالَ: مَنْ لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائِقَهُ» فَإِذَا كَانَ هَذَا بِمُجَرَّدِ الْخُوْفِ مِنْ بَوَائِقِهِ، فَكَيْفَ فِعْلُ الْبَوَائِقِ مَعَ عَدَمِ أَمْنِ جَارِهِ مَنْ بَوَائِقِهِ، فَكَيْفَ فِعْلُ الْبَوَائِقِ مَعَ عَدَمِ أَمْنِ جَارِهِ مِنْ بَوَائِقِهِ، فَكَيْفَ فِعْلُ الْبَوَائِقِ مَعَ عَدَمِ أَمْنِ جَارِهِ مِنْ بَوَائِقِهِ، فَكَيْفَ فِعْلُ الْبَوَائِقِ مَعَ عَدَمِ أَمْنِ جَارِهُ مَنْ لَا يَمْ مَعْلُ اللّهِ فَيْلَ لَهُ عَلَى اللّهَ عَلَى اللّهَ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَمْ مَعَكُ. قِيلَ: ثُمُّ أَيّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهِ جَارِكِ » . ". (١)

٣٤ - "وَأَمَّا الِاعْتِكَافُ، فَمَا عَلِمْت أَحَدًا قَالَ إِنَّهُ يَجِبُ لَهُ الْوُضُوءُ، وَكَذَلِكَ الذِّكْرُ، وَالدُّعَاءُ، فَإِنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَمَرَ الْحَائِضَ بِذَلِكَ.

وَأَمَّا الْقِرَاءَةُ فَفِيهِمَا خِلَافٌ شَاذُّ، فَمَذْهَبُ الْأَرْبَعَةِ تَجِبُ الطَّهَارَتَانِ لِهَذَا كُلِّهِ إِلَّا الطَّوَافَ مَعَ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ. فَقَدْ قِيلَ: فِيهِ نِزَاعٌ. وَالْأَرْبَعَةُ أَيْضًا لَا يُجُوِّزُونَ لِلْجُنُبِ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ، وَلَا اللَّبْثَ فِي الْمَسْجِدِ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى وُضُوءٍ، وَيَا اللَّبْثَ فِي الْمَسْجِدِ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى وُضُوءٍ، وَتَنَازَعُوا فِي قِرَاءَةِ الشَّيْءِ الْيَسِيرِ.

وَفِي هَذَا نِزَاعٌ فِي مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَغَيْرِهِ، كَمَا قَدْ ذُكِرَ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ، وَمَذْهَبُ أَهْلِ الظَّاهِرَةِ: يَجُوزُ لِلْجُنُبِ أَنْ يَقْرَأَ لِلْقُرْآنِ، وَاللَّبْثُ فِي الْمَسْجِدِ، هَذَا مَذْهَبُ دَاوُد، وَأَصْحَابِهِ، وَابْنِ حَزْمٍ، وَهَذَا مَنْقُولٌ عَنْ بَعْضِ لِلْجُنُبِ أَنْ يَقْرَأَ لِلْقُرْآنِ، وَاللَّبْثُ فِي الْمَسْجِدِ، هَذَا مَذْهَبُ دَاوُد، وَأَصْحَابِهِ، وَابْنِ حَزْمٍ اللَّهُ وَيَمَا بَحِبُ الطَّهَارَتَانِ، فَالَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ حَزْمٍ أَثَّا لَا تَجِبُ إِلَّا لِصَلَاةٍ هِي رَكْعَتَانِ أَوْ رَكْعَةُ السَّلْفِ، وَأَمَّا مَذْهَبُهُمْ فِيمَا تَجِبُ الطَّهَارَةُ لِلْ اللَّهُ وَلَا تَجِبُ عِنْدَهُ الطَّهَارَةُ لِسَجْدَيَّ السَّهْوِ، فَيَجُوزُ عِنْدَهُ لِلْجُنُبِ، وَالسُّجُودُ فِيهِ، وَمَسُ الْمُصْحَفِ.

قَالَ: لِأَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ حَيْرٌ مَنْدُوبٌ إِلَيْهَا، فَمَنْ ادَّعَى مَنْعَ هَؤُلَاءِ مِنْهَا فَعَلَيْهِ الدَّلِيلُ، وَأَمَّا الطَّوَافُ فَلَا يَجُوزُ لِلْمَامِ الْمَعَلَى وَقَدْ ذَكَرَ عَبْدُ اللّهِ بْنُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي الْمَنَاسِكِ لِلْحَائِضِ بِالنَّصِ، وَالْإِجْمَاعِ، وَأَمَّا الْحَدَثُ فَفِيهِ نِزَاعٌ بَيْنَ السَّلَفِ، وَقَدْ ذَكْرَ عَبْدُ اللّهِ بْنُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي الْمَنَاسِكِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ النَّحَعِيِّ، وَحَمَّادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ: أَنَّهُ يَجُوزُ الطَّوَافُ مَعَ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ، وَقَدْ قِيلَ إِنَّ هَذَا قَوْلُ الْحُنَفِيَّةِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ النَّحَعِيِّ، وَحَمَّادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ: أَنَّهُ يَجُوزُ الطَّوَافُ مَعَ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ، وَقَدْ قِيلَ إِنَّ هَذَا قَوْلُ الْحَيْفِيَةِ أَلَّ وَاحِبُ فِيهِ لَا أَوْ بَعْضِهِمْ، وَأَمَّا مَعَ الْجَنَابَةِ، وَالْحَيْضِ: فَلَا يَجُوزُ عِنْدَ الْأَرْبَعَةِ، لَكِنْ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّ ذَلِكَ وَاحِبُ فِيهِ لَا فَرْضٌ، وَهُو قَوْلٌ فِي مَذْهَبِ أَحْمَد. وَظَاهِرُ مَذْهَبِهِ كَمَذْهَبِ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ أَنَّهُ رُكُنٌ فِيهِ. وَالصَّحِيحُ فِي هَذَا الْبَابِ مَا ثَبَتَ عَنْ الصَّحَابَةِ، و رِضُوانُ اللّهِ عَلَيْهِمْ -، وَهُو الَّذِي". (٢)

٣٥- "وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ: وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَقَّانَ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ: تُومِئُ الْحَائِضُ بِالسُّجُودِ. وَقَالَ سَعِيدٌ: وَتَقُولُ: رَبِّ لَك سَجَدْت، وَعَنْ الشَّعْبِيِّ جَوَازُ سُجُودِ التِّلَاوَةِ إِلَى الْقِبْلَةِ، وَأَمَّا صَلَاةُ الْجِنَازَةِ: فَقَدْ وَقَالَ سَعِيدٌ: وَتَقُولُ: «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «مَنْ صَلَّى عَلَى الْجِنَازَةِ» وَقَالَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ».

<sup>(</sup>۱) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ٣٣٦/١

<sup>(</sup>۲) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ۲۱/۱ ۳٤

وَقَالَ: «صَلُّوا عَلَى النَّجَاشِيِّ» سَمَّاهَا صَلَاةً وَلَيْسَ فِيهَا رَكُوعٌ، وَلَا سُجُودٌ، وَلَا يَتَكَلَّمُ فِيهَا، وَفِيهَا تَكْبِيرٌ وَتَسْلِيمٌ، قَالَ: وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ لَا يُصَلِّى إلَّا طَاهِرًا وَلَا يُصَلِّى عِنْدَ طُلُوع الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبِهَا وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ.

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: عَرَضَ الْبُحَارِيُّ لِلرَّدِ عَلَى الشَّعْبِيّ، فَإِنَّهُ أَجَازَ الصَّلَاةَ عَلَى الجِّنَازَةِ بِعَيْرِ طَهَارَةٍ قَالَ: لِأَثْمَا دُعَاءٌ لَيْسَ فِيهَا رُكُوعٌ وَلَا سُجُودٌ، وَالْفُقَهَاءُ مُجْمِعُونَ مِنْ السَّلَفِ، وَاخْلَفِ عَلَى خِلَافِ قَوْلِهِ، فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى شُدُودِهِ. لَيْسَ فِيهَا رُكُوعٌ وَلَا سُجُودٌ، وَالْفُقَهَاءُ مُجْمِعُونَ مِنْ السَّلَفِ، وَاخْلَفِ عَلَى خِلَافِ قَوْلِهِ، فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى الْقِبْلَةِ، وَلَوْ كَانَتْ دُعَاءً كَمَا زَعَمَ الشَّعْبِيُّ جَازَتْ إِلَى عَيْرِ الْقِبْلَةِ. قَالَ: وَاحْتِجَاجُ الْبُحَارِيِّ فِي هَذَا الْبَابِ حَسَنَّ. قُلْت: فَالنِّرَاعُ فِي سُجُودِ التِّلَاوَةِ، وَفِي صَلَاةِ الْجِنَازَةِ، قِيلَ: هُمَا جَمِيعًا لَيْسَا صَلَاةً الْبُحَارِيِّ فِي هَذَا النَّاعِبُيُّ وَمَنْ وَافَقَهُ، وَقِيلَ: هُمَا جَمِيعًا صَلَاةٌ بَجِبُ هُمُنَا الطَّهَارَةُ، وَالْمَأْثُورُ عَنْ الصَّحَابَةِ، وَهُو الَّذِي تَدُلُّ كَمَا الطَّهَارَةُ، وَالْمَأْثُورُ عَنْ الصَّحَابَةِ، وَهُو الَّذِي تَدُلُّ عَلَيْهِ النَّصُوصُ.

وَالْقِيَاسُ الْفَرْقُ بَيْنَ الْجِنَازَةِ وَالسُّجُودِ الْمُجَرَّدِ سُجُودِ التِّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ بِالنَّصِّ: «لَا صَلَاةَ إِلَّا يَطْهُورٍ». كَمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ». وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أَنَّهُ قَالَ: ". (١)

٣٧- "﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا ﴾ [الرعد: ١٥].

وَأَمَّا كَلَامُهُ فَلَهُ حُرْمَةٌ عَظِيمَةٌ؛ وَلِمِنَدَا يَنْهَى أَنْ يُقْرَأُ الْقُرْآنُ فِي حَالِ الرُّكُوعِ وَالسَّجُودِ، فَإِذَا نَحْيَ أَنْ يُقْرَأُ الْسُجُودِ، وَحُرْمَةُ الْمُصْحَفِ أَعْظَمُ مِنْ حُرْمَةِ الْمَسْجِدِ، وَالْمَسْجِدُ يَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَهُ لَمْ يَجُرْ أَنْ يَدْخُلَهُ الْمُصْحَفِ، وَالْمَسْجِدُ، وَالْمَسْجِدُ يَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَهُ الْمُصْحَفِ، فَلَا السُّجُودِ، وَحُرْمَةُ الْمُصْحَفِ، فَلَا اللَّهُ عُرِثُ الْكُفَّارُ يَدْخُلُونَهُ، وَاخْتُلِفَ فِي نَسْخِ ذَلِكَ، بِخِلَافِ الْمُصْحَفِ، فَلَا اللهُ عُدِثُ مَلَّ الْمُصْحَفِ، فَلَا اللهُ عُدَا يَلْمُ عَلَيْهُ إِلَى اللهُ عُدِثِ مَسُّ الْمُصْحَفِ؛ لِأَنَّ حُرْمَةَ الْمُصْحَفِ أَعْظَمُ، وَعَلَى هَذَا يَلْمُ عُلِهُ الْكَافِصُ الْمُصْحَفِ؛ لِأَنَّ حُرْمَةَ الْمُصْحَفِ أَعْظَمُ، وَعَلَى هَذَا يَلْمُعْدِدِ مِنْ أَنَّ الْخُائِضَ تُومِئُ بِالسُّجُودِ، هُو لِأَنَّ حَدَثَ الْخُائِضِ أَغْلَطُ، وَالرُّكُوعُ هُو مُعَلَى اللهُ عُودِي عَنْ عُثْمَانَ، وَسَعِيدٍ: مِنْ أَنَّ الْخَائِضَ تُومِئُ بِالسُّجُودِ، هُو لِأَنَّ حَدَثَ الْخَائِضِ أَغْلَطُ، وَالرُّكُوعُ هُو سُجُودٌ حَفِيفٌ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا ﴾ [البقرة: ٨٥] . قَالُوا: رُكَعًا فَرُجِّصَ لَمَا فِي دُونِ كَمَالِ السُّجُودِ.

وَأَمَّا احْتِجَاجُ ابْنِ حَزْمٍ عَلَى أَنَّ مَا دُونَ رَكْعَتَيْنِ لَيْسَ بِصَلَاةٍ، بِقَوْلِهِ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى» . فَهَذَا يَرْوِيهِ الْأَرْدِيُّ، عَنْ عَلِيّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَارِقِيِّ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَهُوَ خِلَافُ مَا رَوَاهُ الثِّقَاتُ الْمَعْرُوفُونَ عَنْ ابْنِ عُمَر، وَهُو خِلَافُ مَا رَوَاهُ الثِّقَاتُ الْمَعْرُوفُونَ عَنْ ابْنِ عُمَر، وَهُو خِلَافُ مَا رَوَاهُ الثِّقَاتُ الْمَعْرُوفُونَ عَنْ ابْنِ عُمَر، وَهُو خِلَافُ مَا رَوَاهُ الثِّقَاتُ الْمَعْرُوفُونَ عَنْ ابْنِ عُمَر، وَهُو خِلَافُ مَا رَوَاهُ الثِّقَاتُ الْمَعْرُوفُونَ عَنْ ابْنِ عُمَر، وَهُو خِلَافُ مَا رَوَاهُ الثِّقَاتُ الْمَعْرُوفُونَ عَنْ ابْنِ عُمَر، وَهُو خِلَافُ مَا رَوَاهُ الثَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خِفْتَ الْفَجْرَ فَأَوْتِرْ بِوَاحِدَةٍ » . اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى مَثْنَى الْمُعْرُوفُونَ عَنْ اللَّيْلِ؟ فَقَالَ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى مَثْنَى الْفَجْرَ فَأَوْتِرْ بِوَاحِدَةٍ » . ". (٢)

<sup>(</sup>۱) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ٣٤٣/١

<sup>(</sup>۲) الفتاوي الكبري لابن تيمية ١/٣٥٨

٣٨- "فَإِنْ قِيلَ: يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا قَدْ ذَكَرَهُ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي جَبْلِسٍ آحَرَ كَلامًا مُبْتَدَأً لِآخَرَ: إِمَّا لِهِنَا لِهِ وَإِمَّا لِغَيْرِهِ. قِيلَ: كُلُّ مَنْ رَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ إِنَّمَا رَوَاهُ هَكَذَا، فَذَكَرُوا فِي أَوَّلِهِ السُّوَالَ، وَفِي الْحَرَ: إِمَّا لِهِيَا لِهِ وَلَا مَا لِغَيْرِهِ. قِيلَ: كُلُّ مَنْ رَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ إِنَّمَا رَوَاهُ هَكَذَا، فَذَكَرُوا فِي أَوَّلِهِ وَلا مَا فِي آخِرِهِ، وَزَادَ فِي وَسَطِهِ، وَلَيْسَ آخِرِهِ الْوَتْرَ، وَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا صَلَاةُ اللَّيْلِ، وَهَذَا حَالَفَهُمْ فَلَمْ يَذْكُرُ مَا فِي أَوَّلِهِ وَلا مَا فِي آخِرِهِ، وَزَادَ فِي وَسَطِهِ، وَلَيْسَ أَخِهِ وَلا مَا فِي آخِرِهِ، وَزَادَ فِي وَسَطِهِ، وَلَيْسَ هُو مِنْ الْمُعْرُوفِينَ بِالْحِفْظِ وَالْإِتْقَانِ، وَلِهَذَا لَمْ يُحْرَجْ حَدِيثَهُ أَهْلُ الصَّحِيحِ: الْبُحَارِيُّ وَمُسْلِمٌ، وَهَذِهِ الْأُمُورُ وَمَا هُوَ مِنْ الْمُعْرُوفِينَ بِالْحِفْظِ وَالْإِتْقَانِ، وَلِهَذَا لَمْ يُحْرَجْ حَدِيثَهُ أَهْلُ الصَّحِيحِ: الْبُحَارِيُّ وَمُسْلِمٌ، وَهَذِهِ الْأُمُورُ وَمَا أَشْبَهَهَا مَتَى تَأَمَّلَهَا اللَّبِيبُ عَلِمَ أَنَّهُ غَلِطَ فِي الْخَدِيثِ، وَإِنْ لاَ يَعْلَمْ ذَلِكَ أَوْجَبَ رِيبَةً قَوِيَّةً مَّنُعُ الإحْتِجَاجَ بِهِ عَلَى إِنْ لاَ هَذَا الْأَصْلِ الْعَظِيمِ.

وَمُمَّا يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّ الْوِتْرَ رَكْعَةُ، وَهُوَ صَلَاةٌ، وَكَذَلِكَ صَلَاةُ الْجِنَازَةِ وَغَيْرِهَا، فَعُلِمَ أَنَّ النَّبِيَّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لَمْ يَقْصِدْ بِذَلِكَ بَيَانَ مُسَمَّى الصَّلَاةِ وَتَحْدِيدِهَا، فَإِنَّ الْحُدَّ يَطَّرِدُ وَيَنْعَكِسُ؟ فَإِنْ قِيلَ: قَصَدَ بَيَانَ مَا يَجُوزُ مِنْ الصَّلَاةِ. الصَّلَاةِ. الصَّلَاةِ. الصَّلَاةِ.

قِيلَ: مَا ذَكَرْتُمْ جَائِزٌ، وَسُجُودُ التِّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ أَيْضًا جَائِزٌ، فَلَا يُمْكِنُ الِاسْتِدْلَال بِهِ لَا عَلَى الِاسْمِ، وَلَا عَلَى الْاسْمِ، وَلَا عَلَى الْاسْمِ، وَلَا عَلَى الْاسْمِ، وَلَا عَلَى الْاسْمِ، وَكُلُ قَوْلٍ يَنْفَرِدُ بِهِ الْمُتَأَخِّرُ عَنْ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَلَمْ يَسْبِقْهُ إلَيْهِ أَحَدٌ مِنْهُمْ، فَإِنَّهُ يَكُونُ حَطَأً، كَمَا قَالَ الْإِمَامُ الْخُكْمِ، وَكُلُ قَوْلٍ يَنْفَرِدُ بِهِ الْمُتَأَخِّرُ عَنْ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَلَمْ يَسْبِقْهُ إلَيْهِ أَحَدٌ مِنْهُمْ، فَإِنَّهُ يَكُونُ حَطَأً، كَمَا قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَل: إِيَّاكَ أَنْ تَتَكَلَّمَ فِي مَسْأَلَةٍ لَيْسَ لَك فِيهَا إمَامٌ.

وَأُمَّا سُجُودُ السَّهْوِ: فَقَدْ جَوَّرَهُ الْبُنُ حَزْمٍ أَيْضًا عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ، وَإِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ، كَسُجُودِ التِّلَاوَةِ بِنَاءً عَلَى أَصْلِهِ الضَّعِيفِ. وَلِهَذَا لَا يُعْرَفُ عَنْ أَحَدٍ مِنْ السَّلَفِ، وَلَيْسَ هُوَ مِثْلُ سُجُودِ التِّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ؛ لِأَنَّ هَذَا سَجْدَتَانِ الضَّعِيفِ. وَلِهُذَا لَا يُعْرَفُ عَنْ أَحَدٍ مِنْ السَّلَفِ، وَلَيْسَ هُوَ مِثْلُ سُجُودِ التِّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ؛ لِأَنَّ هَذَا سَجْدَتَانِ يَقُومَانِ مَقَامَ رَكْعَةٍ مِنْ الصَّحِيحِ، حَدِيثِ الشَّكِّ: يَقُومَانِ مَقَامَ رَكْعَةٍ مِنْ الصَّحِيحِ، حَدِيثِ الشَّكِّ: «إِذَا شَكَ أَحُدُكُمْ فَلَمْ يَدْرِ ثَلَاثًا صَلَّى أَمْ أَرْبَعًا، فَلْيَطْرَحْ الشَّكَ وَلْيَبْنِ عَلَى مَا تَيَقَّنَ، ثُمَّ لْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ «إِذَا شَكَ أَحُدُكُمْ فَلَمْ يَدْرِ ثَلَاثًا صَلَّى أَمْ أَرْبَعًا، فَلْيَطْرَحْ الشَّكَ وَلْيَبْنِ عَلَى مَا تَيَقَّنَ، ثُمَّ لْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ وَلَا كَانَتَا تَرْغِيمًا لِلشَّيْطَانِ» .". (١)

٣٩-"أَ حَدُهُمَا: لَا إِعَادَةَ عَلَيْهَا، كَمَا نُقِلَ عَنْ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ: لِأَنَّ «الْمُسْتَحَاضَةَ الَّتِي قَالَتْ لِلنَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: إِنِيِّ حِضْت حَيْضَةً شَدِيدَةً كَبِيرَةً مُنْكَرَةً مَنَعَتْنِي الصَّلَاةَ وَالصِّيَامَ». أَمَرَهَا بِمَا يَجِبُ فِي الْمُسْتَقْبِلِ، وَمَلَّةٍ وَسَلَّمَ -: إِنِيِّ حِضْت حَيْضَةً شَدِيدَةً كَبِيرَةً مُنْكَرَةً مَنَعَتْنِي الصَّلَاةَ وَالصِّيَامَ». وَمُلَّ فِي الْمُسْتَقْبِلِ، وَهُمُ يَأْمُرُهَا بِقَضَاءِ صَلَاةِ الْمَاضِي.

وَقَدْ ثَبَتَ عِنْدِي بِالنَّقْلِ الْمُتَوَاتِرِ أَنَّ فِي النِّسَاءِ وَالرِّجَالِ بِالْبَوَادِي وَغَيْرِ الْبَوَادِي مَنْ يَبْلُغُ وَلَا يَعْلَمُ أَنَّ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ وَالرِّجَالِ بِالْبَوَادِي وَغَيْرِ الْبَوَادِي مَنْ يَبْلُغُ وَلَا يَعْلَمُ أَنَّ الصَّلَاةِ إِلَّا الْمَرْأَةُ الْكَبِيرَةُ، وَاحِبَةُ؛ بَلْ إِذَا قِيلَ لِلْمَرْأَةِ: صَلِّي، تَقُولُ: حَتَّى أَكْبَرَ وَأُصِيرَ عَجُوزَةً، ظَانَّةً أَنَّهُ لَا يُخَاطَبَ بِالصَّلَاةِ إِلَّا الْمَرْأَةُ الْكَبِيرَةُ، كَالْعَجُوز وَخُوهَا.

وَفِي أَتْبَاعِ الشُّيُوخِ طَوَائِفُ كَثِيرُونَ لَا يَعْلَمُونَ أَنَّ الصَّلَاةَ وَاجِبَةٌ عَلَيْهِمْ، فَهَؤُلاءِ لَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ فِي الصَّحِيحِ قَضَاءُ الصَّلَوَاتِ، سَوَاءٌ قِيلَ: كَانُوا كُفَّارًا، أَوْ كَانُوا مَعْذُورِينَ بِالْجَهْلِ.

وَكَذَلِكَ مَنْ كَانَ مُنَافِقًا زِنْدِيقًا يُظْهِرُ الْإِسْلَامَ وَيُبْطِنُ خِلَافَهُ، وَهُوَ لَا يُصَلِّي، أَوْ يُصلِّي أَحْيَانًا بِلَا وُضُوءٍ، أَوْ لَا

<sup>(</sup>۱) الفتاوي الكبرى لابن تيمية ٣٦٠/١

يَعْتَقِدُ وُجُوبَ الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ إِذَا تَابَ مِنْ نِفَاقِهِ وَصَلَّى فَإِنَّهُ لَا قَضَاءَ عَلَيْهِ عِنْدَ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ، وَالْمُرْتَدُّ الَّذِي كَانَ يَعْتَقِدُ وُجُوبَ الصَّلَاةِ ثُمَّ ارْتَدَّ عَنْ الْإِسْلَامِ ثُمَّ عَادَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ قَضَاءُ مَا تَرَكَهُ حَالَ الرِّدَّةِ عِنْدَ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ. يَعْتَقِدُ وُجُوبَ الصَّلَاةِ ثُمَّ ارْتَدُّ عَنْ الْإِسْلَامِ ثُمَّ عَادَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ قَضَاءُ مَا تَرَكَهُ حَالَ الرِّدَّةِ عِنْدَ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ. كَمَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَأَحْمَدَ فِي ظَاهِرِ مَذْهَبِهِ؛ فَإِنَّ الْمُرْتَدِينَ الَّذِينَ ارْتَدُّوا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: كَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي سَرْحٍ، وَغَيْرِهِ مَكَثُوا عَلَى الْكُفْرِ مُدَّةً ثُمَّ أَسْلَمُوا، وَلَا غَيْرِهَا. وَكَا عَيْرِهُ مَكُولًا عَلَى عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ لَمْ يُؤْمَرُوا بِقَضَاءِ صَلَاةٍ؛ وَلَا غَيْرِهَا.

وَأَمَّا مَنْ كَانَ عَالِمًا بِوُجُوهِمَا وَتَرَكَهَا بِلَا تَأْوِيلٍ حَتَّى حَرَجَ وَقْتُهَا الْمُوَقَّتُ، فَهَذَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ عِنْدَ الْأَثِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ، وَذَهَبَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ ا**بْنُ حَزْمٍ** وَغَيْرُهُ، إِلَى أَنَّ فِعْلَهَا بَعْدَ الْوَقْتِ لَا يَصِحُّ مِنْ هَؤُلَاءٍ، وَكَذَلِكَ قَالُوا فِيمَنْ تَرَكَ الصَّوْمَ تَعَمُّدًا، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.

[مَسْأَلَةٌ عَلَيْهِ صَلَوَاتٌ كَثِيرَةٌ فَاتَّنَّهُ هَلْ يُصَلِّيهَا بِسُنَنِهَا]

٢٦ - ٢٦ مَسْأَلَةُ:

فِي رَجُلٍ عَلَيْهِ صَلَوَاتٌ كَثِيرَةٌ فَاتَتْهُ؛ هَلْ يُصَلِّيهَا بِسُنَنِهَا؟ أَمْ الْفَرِيضَةَ وَحْدَهَا؟ وَهَلْ تُقْضَى فِي سَائِرِ الْأَوْقَاتِ مِنْ لَيْلِ أَوْ نَهَارٍ؟". (١)

. ٤ - "أَحَدُهُمَا: إِنَّهَا مِنْ الْفَاتِحَةِ دُونَ غَيْرِهَا، تَجِبُ قِرَاءَتُهَا حَيْثُ تَجِبُ قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ.

وَالثَّابِي: وَهُوَ الْأَصَحُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْفَاتِحَةِ وَغَيْرِهَا فِي ذَلِكَ، وَأَنَّ قِرَاءَهَا فِي أَوَّلِ الْفَاتِحَةِ كَقِرَاءَهَا فِي أَوَّلِ السُّورِ، وَالْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ تُوافِقُ هَذَا الْقَوْلَ، لَا ثُخَالِفُهُ.

وَحِينَئِذٍ الْخِلَافُ أَيْضًا فِي قِرَاءَتِهَا فِي الصَّلَاةِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ أَحَدُهَا: أَنَّمَا وَاحِبَةٌ وُجُوبَ الْفَاتِحَةِ، كَمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ وَطَيئِذٍ الْخِلَافُ وَطَائِفَةٍ مِنْ أَهْلِ الْخَدِيثِ، بِنَاءً عَلَى أَثَّمَا مِنْ الْفَاتِحَةِ.

وَالثَّابِي: قَوْلُ مَنْ يَقُولُ: قِرَاءَهُمَا مَكْرُوهَةٌ سِرًّا وَجَهْرًا، كَمَا هُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ مَالِكٍ. وَالْقَوْلُ الثَّالِثُ: أَنَّ قِرَاءَهَا مَكْرُوهَةٌ سِرًّا وَجَهْرًا، كَمَا هُوَ الْمَشْهُورِ عَنْهُ. وَأَكْثَرِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَطَائِفَةٌ مِنْ قِرَاءَهَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَة وَأَحْمَدَ فِي الْمَشْهُورِ عَنْهُ. وَأَكْثَرِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَطَائِفَةٌ مِنْ هَؤُلاءِ يُسَوِّي بَيْنَ قِرَاءَهِمَا وَتَرْكِ قِرَاءَهِمَا، وَيُحَيَّرُ بَيْنَ الْأَمْرِيْنِ مُعْتَقِدِينَ أَنَّ هَذَا عَلَى إحْدَى الْقِرَاءَتَيْنِ، وَذَلِكَ عَلَى الْقَرَاءَة الْأُحْرَيْنِ مُعْتَقِدِينَ أَنَّ هَذَا عَلَى إحْدَى الْقِرَاءَتَيْنِ، وَذَلِكَ عَلَى الْقَرَاءَة الْأُحْرَى.

ثُمَّ مَعَ قِرَاءَتِهَا هَلْ يُسَنُّ الجُهْرُ أَوْ لَا يُسَنُّ، عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ: قِيلَ: يُسَنُّ الجُهْرُ بِهَا. كَقَوْلِ الشَّافِعِيِّ، وَمَنْ وَافَقَهُ. وَقِيلَ: لَا يُسَنُّ الجُهْرُ بِهَا، كَمَا هُوَ قَوْلُ الجُمْهُورِ مِنْ أَهْلِ الحُدِيثِ وَالرَّأْيِ، وَفُقَهَاءِ الْأَمْصَارِ.

وَقِيلَ: يُخَيَّرُ بَيْنَهُمَا. كَمَا يُرْوَى عَنْ إِسْحَاقَ، وَهُوَ قَوْلُ <mark>ابْنِ حَزْمٍ</mark> وَغَيْرِهِ.

وَمَعَ هَذَا فَالصَّوَابُ أَنَّ مَا لَا يُجْهَرُ بِهِ قَدْ يُشْرَعُ الْجَهْرُ بِهِ لِمَصْلَحَةٍ رَاحِحَةٍ، فَيُشْرَعُ لِلْإِمَامِ أَحْيَانًا لِمِثْل تَعْلِيم

<sup>(</sup>۱) الفتاوي الكبري لابن تيمية ۱/۲ه

الْمَأْمُومِينَ، وَيَسُوغُ لِلْمُصَلِّينَ أَنْ يَجْهَرُوا بِالْكَلِمَاتِ الْيَسِيرَةِ أَحْيَانًا، وَيَسُوغُ أَيْضًا أَنْ يَتُرُكُ الْإِنْسَانُ الْأَفْضَلَ لِتَأْلِيفِ الْمُأْمُومِينَ، وَيَسُوغُ أَيْضًا أَنْ يَتُرُكُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِنَاءَ الْبَيْتِ الْقُلُوبِ، وَاجْتِمَاعِ الْكَلِمَةِ حَوْفًا مِنْ التَّنْفِيرِ، عَمَّا يَصْلُحُ كَمَا تَرَكَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِنَاءَ الْبَيْتِ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ؛ لِكُونِ قُرَيْشٍ كَانُوا حَدِيثِي عَهْدٍ بِالْجُاهِلِيَّةِ، وَحَشِيَ تَنْفِيرَهُمْ بِذَلِكَ. وَرَأَى أَنَّ مَصْلَحَةَ الإجْتِمَاعِ وَالِاثْتِلَافِ مُقَدَّمَةٌ عَلَى مَصْلَحَةِ الْبِنَاءِ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ.

وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ - لَمَّا أَكْمَلَ الصَّلَاةَ حَلْفَ عُثْمَانَ، وَأَنْكَرَ عَلَيْهِ فَقِيلَ لَهُ فِي ". (١)

٤١ - "وَقِيلَ: هِيَ وَاجِمَةٌ عَلَى الْكِفَايَةِ، وَهَذَا هُوَ الْمُرَجَّحُ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَقَوْلُ بَعْضِ أَصْحَابِ مَالِكٍ، وَقَوْلٍ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ.

وَقِيلَ: هِيَ وَاجِبَةٌ عَلَى الْأَعْيَانِ: وَهَذَا هُوَ الْمَنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ، مِنْ أَئِمَّةِ السَّلَفِ، وَفُقَهَاءِ الْحَدِيثِ، وَغَيْرِهِمْ.

وَهَؤُلَاءِ تَنَازَعُوا فِيمَا إِذَا صَلَّى مُنْفَرِدًا لِغَيْرِ عُذْرٍ، هَلْ تَصِحُّ صَلَاتُهُ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ: أَحَدُهُمَا: لَا تَصِحُّ، وَهُوَ قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنْ قُدَمَاءِ أَصْحَابِ أَحْمَدَ، وَذَكَرَهُ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى، فِي شَرْحِ الْمَذْهَبِ عَنْهُمْ، وَبَعْضُ مُتَأَجِّرِيهِمْ كَابْنِ عَلَى وَقُولُ طَائِفَةٍ مِنْ السَّلَفِ، وَاخْتَارَهُ البُنُ حَزْمٍ وَغَيْرُهُ.

وَالثَّانِي: تَصِحُ مَعَ إِثْمِهِ بِالتَّرْكِ، وَهَذَا هُوَ الْمَأْثُورُ عَنْ أَحْمَدَ، وَقَوْلُ أَكْثَرِ أَصْحَابِهِ.

وَالَّذِينَ نَفَوْا الْوُجُوبَ احْتَجُوا بِتَفْضِيلِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: صَلَّاةَ الْجُمَاعَةِ عَلَى صَلَاةِ الرَّجُلِ وَحْدَهُ. قَالُوا: وَلَوْ كَانَتْ وَاحِبَةً لَمْ تَصِحَّ صَلَاةُ الْمُنْفَرِدِ، وَلَمْ يَكُنْ هُنَاكَ تَفْضِيلٌ، وَحَمَلُوا مَا جَاءَ مِنْ هَمِّ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِالتَّحْرِيقِ عَلَى مَنْ تَرَكَ الجُّمُعَةَ، أَوْ عَلَى الْمُنَافِقِينَ الَّذِينَ كَانُوا يَتَحَلَّفُونَ عَنْ الجُّمَاعَةِ مَعَ النِّفَاقِ، وَأَنَّ تَحْرِيقَهُمْ كَانَ لِأَجْل النِّفَاقِ لَا لِأَجْل تَرْكِ الجُمَاعَةِ.

مَعَ الصَّلَاةِ فِي الْبُيُوتِ.

وَأُمَّا الْمُوجِبُونَ: فَاحْتَجُوا بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْآثَارِ.

أَمَّا الْكِتَابُ: فَقُوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ ﴾ [النساء: ١٠٢] الْآنة.

وَفِيهَا دَلِيلَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ أَمَرَهُمْ بِصَلَاةِ الجُمَاعَةِ مَعَهُ فِي صَلَاةِ الْخُوْفِ، وَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى وُجُوبِهَا حَالَ الْخُوْفِ، وَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى وُجُوبِهَا حَالَ الْأَمْنِ. وَهُو يَدُلُّ بِطَرِيقِ الْأَوْلَى عَلَى وُجُوبِهَا حَالَ الْأَمْنِ.

الثَّايِي: أَنَّهُ سَنَّ صَلَاةَ الْحُوْفِ جَمَاعَةً، وَسَوَّغَ فِيهَا مَا لَا يَجُوزُ لِغَيْرِ عُذْرٍ، كَاسْتِدْبَارِ الْقِبْلَةِ، وَالْعَمَلِ الْكَثِيرِ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لِغَيْرِ عُذْرٍ بِالِاتِّفَاقِ، وَكَذَلِكَ مُفَارَقَةُ الْإِمَامِ قَبْلَ السَّلَامِ عِنْدَ الجُمْهُورِ، وَكَذَلِكَ التَّحَلُّفُ عَنْ مُتَابَعَةِ الْإِمَامِ،

<sup>(</sup>۱) الفتاوي الكبرى لابن تيمية ۱۸۱/۲

٢ ٤ - "وَهَلْ قِرَاءَتُهُ لِلْفَاتِحَةِ مَعَ الْجَهْرِ وَاحِبَةٌ أَوْ مُسْتَحَبَّةٌ

؟ عَلَى قَوْلَيْنِ: أَحَدُهُمَا: إِنَّمَا وَاحِبَةُ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيّ فِي الْجَدِيدِ، وَقَوْلُ <mark>ابْن حَزْمٍ.</mark>

وَالثَّانِي: إِنَّمَا مُسْتَحَبَّةُ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ، وَاللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، وَاحْتِيَارُ جَدِّي أَبِي الْبَرَكَاتِ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى الاَّحْتِيَاطِ فِي الْبَرَكَاتِ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى الْخُرُوجِ مِنْ الْخِلَافِ فِي وَقْتِ الْعَصْرِ، وَفِي فَسْخِ الْحُجِّ، وَفِي فَسْخِ الْحُجِّ،

يَتَعَيَّنُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ النَّظُرُ فِيمَا يُوجِبُهُ الدَّلِيلُ الشَّرْعِيُّ، وَذَلِكَ أَنَّ كَثِيرًا مِنْ الْعُلَمَاءِ يَقُولُ: صَلَاةُ الْعَصْرِ يَخْرِجُ وَقُتُهَا إِذَا صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَيْهِ، كَالْمَشْهُورِ مِنْ مَذْهَبِ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ، وَهُوَ إِحْدَى الرِّوايَتَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ. وَقَبُهَا وَلَمُ يَتَّفِقُوا عَلَى وَقْتٍ بَّعُورُ فِيهِ صَلَاةُ الْعَصْرِ، بِخِلَافِ عَيْرِهَا فَإِنَّهُ إِذَا صَلَّى الظُّهْرَ بَعْدَ الرَّوَالِ بَعْدَ مَصِيرِ ظِلِّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ، سِوَى ظِلِّ الزَّوَالِ صَحَّتْ صَلَاتُهُ، وَالْمَعْرِبُ أَيْضًا بُحْرِي بَاتِقَاقِهِمْ إِذَا صَلَّى بَعْدَ النَّوَالِ بَعْدَ مَصِيرِ ظِلِّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ، سِوَى ظِلِّ الزَّوَالِ صَحَّتْ صَلَاتُهُ، وَالْمَعْرِبُ أَيْضًا بُحْرِي بَاتِقَاقِهِمْ إِذَا صَلَّى بَعْدَ النَّوَالِ بَعْدَ الْعُرُوبِ، وَالْعِشَاءُ بُحْرِي بُاتِفَاقِهِمْ إِذَا صَلَّى بَعْدَ مَغِيبِ الشَّفَقِ الْأَبْيَضِ، إِلَى ثُلُوبِ النَّيْلِ، وَالْفَجْرُ إِنَّ اللَّيْلِ، وَالْفَجْرُ الْمَعْرُوبِ ، وَالْعِشَاءُ بُحْرِي عُلِقَ الْقَاقِهِمْ إِذَا صَلَّى بَعْدَ الْمُقْلِقِ الْقَاقِهِمْ إِذَا صَلَّى بَعْدَ الشَّافِقِ الْأَبْيَضِ، إِلَى الْإِسْفَارِ الشَّدِيدِ، وَأَمَّا الْعَصْرُ فَهَذَا يَقُولُ: ثَصَلَّى إِلَى الْمِشْلَيْنِ، وَالصَّحِيعُ أَنَّى الْمُشْلِيدِ، وَأَمَّا الْعَصْرُ فَهَذَا يَقُولُ: لَا تُصَلَّى إِلَّا بَعْدَ الْمُفْرَارِ الشَّعْرِي مِقْولُ الْمَ مَنْ حِينِ يَصِيرُ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ إِلَى الْمِشْلَى مِنْ حِينِ يَصِيرُ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ إِلَى الْمِلْكَى مِنْ حِينِ يَصِيرُ طِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ إِلَى الْمَثْمَةُ الْمَدِي اللَّيْعِيْفِ الْمَالِقِ الْمَعْرُولِ الْمَلَا لِلْمَالَعُ الْمَلْقُولِ اللْمَالِقِ الْمُؤْلَاءِ، وَعَلَى هَذَا تَدُلُّ الْأَكَادِيثُ الصَّامِ الْمَالَيْكُمُ الْمَالَاءُ الْمُعْرَالِ الْمَعْرَالِ الْمَالَعِي اللْمَالِقُولُ الْمَالِقُولُ الْمُولُ الْمُعْمِلِ الْمُعْرَالِ الْمَالِقُولُ الْمَلْعُ الْمَلْمُ الْمُلْسُقُولُ الْمُعْمِلِ الْمُعْرَالِ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمَالَعُومِ الْمُؤْلَاءِ وَلَا الْمُعْلِقُولُ الْمَالِولِ الْمُعْلِقُولُ اللَّهُ الْمُعْلَى الْمُعْلِلَ الْمُعْلِقُولُ الْمُعْلَاقِ الْمُعْ

وَالْمَقْصُودُ هُنَا أَنَّ مِنْ الْمَسَائِلِ مَسَائِلَ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُعْمَلَ فِيهَا بِقَوْلٍ يَجْمَعُ، لَكِنْ وَلِلَهِ الْحُمْدُ الْقَوْلُ الصَّحِيحُ عَلَيْهِ دَلَائِلُ شَرْعِيَّةٌ تُبَيِّنُ الْحَقَّ.

وَمِنْ ذَلِكَ فَسْخُ الْحَجِّ إِلَى الْعُمْرَةِ، فَإِنَّ الْحَجَّ الَّذِي اتَّفَقَ الْأَثِمَّةُ عَلَى جَوَازِهِ أَنْ يُهِلَّ مُتَمَتِّعًا يَحْرُمُ بِعُمْرَةٍ ابْتِدَاءً، وَيُهِلَّ قَارِنًا وَقَدْ سَاقَ الْهَدْيَ، فَأَمَّا إِنْ أَفْرَدَ أَوْ قَرَنَ وَلَمْ يَسُقْ الْهُدْيَ فَفِي حَجِّهِ نِزَاعٌ بَيْنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ. وَيُهِلَّ قَارِنًا وَقَدْ سَاقَ الْهَدْيَ، فَأَمَّا إِنْ أَفْرَدَ أَوْ قَرَنَ وَلَمْ يَسُقْ الْهُدْيَ فَفِي حَجِّهِ نِزَاعٌ بَيْنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ. وَالْمَقْصُودُ هُنَا الْقِرَاءَةِ كَلْفَ الْإِمَامِ فَنَقُولُ: إِذَا جَهَرَ الْإِمَامُ اسْتَمَعَ لِقِرَاءَتِهِ، فَإِنْ كَانَ لَا يَسْمَعُ لِبُعْدِهِ فَإِنَّهُ يَقُرَأُ وَاللَّهُ مَا الْقَوْلَةِ فَوْلَ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ، وَإِنْ كَانَ لَا". (٢)

٣٤-" لَمْ يَقْرَأْ بِهَا» وَهَذَا الْحَدِيثُ مُعَلَّلُ عِنْدَ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ بِأُمُورٍ كَثِيرَةٍ، ضَعَّفَهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ مِنْ الْأَئِمَّةِ وَقَدْ بَسَطَ الْكَلَامَ عَلَى ضَعْفِهِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ، وَبَيَّنَ أَنَّ الْحَدِيثَ الصَّحِيحَ قَوْلُ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بَسَطَ الْكَلَامَ عَلَى ضَعْفِهِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ، وَبَيَّنَ أَنَّ الْحَدِيثَ الصَّحِيحَيْنِ وَرَوَاهُ الزُّهْرِيُّ عَنْ مَحْمُودِ بْنِ الرَّبِيعِ عَنْ عُبَادَةَ : «لَا صَلَاةَ إِلَّا بِأُمِّ الْقُرْآنِ» فَهَذَا هُو الَّذِي أَخْرَجَاهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَرَوَاهُ الزُّهْرِيُّ عَنْ مَحْمُودِ بْنِ الرَّبِيعِ عَنْ عُبَادَة

<sup>(</sup>۱) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ۲۷۰/۲

<sup>(</sup>۲) الفتاوي الكبرى لابن تيمية ٢٨٧/٢

وَأَمَّا هَذَا الْحَدِيثُ فَعَلِطَ فِيهِ بَعْضُ الشَّامِيِّينَ وَأَصْلُهُ أَنَّ عُبَادَةَ كَانَ يَؤُمُّ بِبَيْتِ الْمَقْدِسِ، فَقَالَ هَذَا فَاشْتَبَهَ عَلَيْهِمْ الْمَرْفُوعُ بِالْمَوْقُوفِ عَلَى عُبَادَةَ.

وَأَيْضًا: فَقَدْ تَكَلَّمَ الْعُلَمَاءُ قَدِيمًا وَحَدِيثًا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَبَسَطُوا الْقَوْلَ فِيهَا، وَفِي غَيْرِهَا، مِنْ الْمَسَائِلِ. وَتَارَةً أَفْرَدُوا الْقَوْلَ فِيهَا فِي مُصَنَّفَاتٍ مُفْرَدَةٍ، وَانْتَصَرَ طَائِفَةٌ لِلْإِثْبَاتِ فِي مُصَنَّفَاتٍ مُفْرَدَةٍ: كَالْبُحَارِيّ وَغَيْرِهِ. وَطَائِفَةٌ لِلنَّفْيِ: كَأَبِي مُطِيعِ الْبَلْخِيّ، وَكَرَّامٍ، وَغَيْرِهِمَا.

وَمَنْ تَأَمَّلَ مُصَنَّفَاتِ الطَّوَائِفِ تَبَيَّنَ لَهُ الْقُولُ الْوَسَطُ.

فَإِنَّ عَامَّةَ الْمُصَنَّفَاتِ الْمُفْرَدَةِ تَتَضَمَّنُ صُورَ كُلٍّ مِنْ الْقَوْلَيْنِ الْمُتَبَايِنَيْنِ، قَوْلِ مَنْ يَنْهَى عَنْ الْقِرَاءَةِ حَلْفَ الْإِمَامِ، حَتَّى فِي صَلَاةِ السِّرِّ.

وَقَوْلِ مَنْ يَأْمُرُ بِالْقِرَاءَةِ خَلْفَهُ مَعَ سَمَاعِ جَهْرِ الْإِمَامِ، وَالْبُخَارِيُّ مِمَّنْ بَالَغَ فِي الِانْتِصَارِ لِلْإِثْبَاتِ بِالْقِرَاءَةِ حَتَّى مَعَ جَهْرِ الْإِمَامِ؛ بَلْ يُوجِبُ ذَلِكَ، كَمَا يَقُولُهُ الشَّافِعِيُّ فِي الجُّدِيدِ، وَابْنُ حَزْمٍ، وَمَعَ هَذَا فَحُجَجُهُ وَمُصَنَّفُهُ إِنَّا جَهْرِ الْإِمَامِ؛ بَلْ يُوجِبُ ذَلِكَ، كَمَا يَقُولُهُ الشَّافِعِيُّ فِي الجُّدِيدِ، وَابْنُ حَزْمٍ، وَمَعَ هَذَا فَحُجَجُهُ وَمُصَنَّفُهُ إِنَّا تَصْعِيفَ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةً فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَتَوَابِعِهَا، مِثْلَ كَوْنِهِ.

[قِرَاءَة الْمُؤْتَمّ خَلْفَ الْإِمَامِ]

٢٣٩ - ١٥٥ - سُئِلَ: فِي قِرَاءَةِ الْمُؤْتِمِّ حَلْفَ الْإِمَامِ: جَائِزَةٌ أَمْ لَا؟ وَإِذَا قَرَأً حَلْفَ الْإِمَامِ: هَلْ عَلَيْهِ إِثْمٌ فِي ذَلِكَ، أَمْ لَا؟

الجُوَابُ: الْقِرَاءَةُ خَلْفَ الْإِمَامِ فِي الصَّلَاةِ لَا تَبْطُلُ عِنْدَ الْأَئِمَّةِ - رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ - لَكِنْ تَنَازَعَ الْعُلَمَاءُ أَيُّهُمَا أَفْضَلُ فِي حَقِّ الْمَأْمُومِ؟ فَمَذْهَبُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ: أَنَّ الْأَفْضَلَ لَهُ أَنْ يَقْرَأُ فِي حَالِ شُكُوتِ". (١)

٤٤ - " [مَسْأَلَةٌ قِرَاءَةُ الْكَهْفِ بَعْدَ عَصْرِ الجُمُعَةِ]

٠٠٥ - ٢٢١ - مَسْأَلَةُ:

هَلْ قِرَاءَةُ الْكَهْفِ بَعْدَ عَصْرِ الْجُمُعَةِ، جَاءَ فِيهِ حَدِيثٌ أَمْ لَا؟

الجُوَابُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ. قِرَاءَةُ سُورَةِ الْكَهْفِ يَوْمَ الجُمُعَةِ فِيهَا آثَارٌ، ذَكَرَهَا أَهْلُ الْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ، لَكِنْ هِيَ مُطْلَقَةٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَلِهَا آثَارٌ، ذَكَرَهَا أَهْلُ الْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ، لَكِنْ هِيَ مُطْلَقَةٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، مَا سَمِعْت أَثَمَا مُخْتَصَّةٌ بَعْدَ الْعَصْر، وَاللّهُ أَعْلَمُ.

[مَسْأَلَةٌ فَرْشِ السَّجَّادَةِ فِي الرَّوْضَةِ الشَّرِيفَةِ]

٣٠٦ - ٢٢٢ - مَسْأَلَةٌ: عَنْ فَرْشِ السَّجَّادَةِ فِي الرَّوْضَةِ الشَّرِيفَةِ، هَلْ يَجُوزُ أَمْ لَا؟

أَجَابَ: لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَفْرِشَ شَيْئًا وَيَخْتَصَّ بِهِ مَعَ غَيْبَتِهِ، وَيَمْنَعَ بِهِ غَيْرُهُ. هَذَا غَصْبٌ لِتِلْكَ الْبُقْعَةِ، وَمَنْعٌ لِلْمُسْلِمِينَ

<sup>(</sup>۱) الفتاوي الكبرى لابن تيمية ٢٩٩/٢

مِمَّا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ مِنْ الصَّلَاةِ، وَالسُّنَةُ أَنْ يَتَقَدَّمَ الرَّجُلُ بِنَفْسِهِ، وَأَمَّا مَنْ يَتَقَدَّمُ بِسَجَّادَةٍ فَهُوَ ظَالِمٌ، يُنْهَى عَنْهُ وَيَجِبُ رَفْعُ تِلْكَ السَّجَاحِيدِ، وَيُمَكَّنُ النَّاسَ مِنْ مَكَانِهَا.

هَذَا مَعَ أَنَّ أَصْلَ الْفُرْشِ بِدْعَةُ، لَا سِيَّمَا فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -. فَإِنَّ رَسُولَ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَأَصْحَابَهُ كَانُوا يُصَلُّونَ عَلَى الْأَرْضِ، وَالْحُمْرَةُ الَّتِي كَانَ يُصَلِّي عَلَيْهَا رَسُولُ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - صَغِيرَةٌ، لَيْسَتْ بِقَدْرِ السَّجَّادَةِ. قُلْت فَقَدْ نَقَلَ ابْنُ حَزْمٍ فِي الْمُحَلَّى عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الصَّلَاةُ فِي مَسْجِدٍ إلَّا عَلَى الْأَرْضِ، وَلَمَّا قَدِمَ عَبْدُ الرَّحْمَٰنِ بْنُ مَهْدِيٍّ مِنْ الْعِرَاقِ، وَفَرَشَ فِي الْمَسْجِدِ. أَمَرَ مَلْكُ بْنُ أَنْسٍ بِحَبْسِهِ تَعْزِيرًا لَهُ، حَتَّى رُوجِعَ فِي ذَلِكَ، فَذَكَرَ أَنَّ فِعْلَ هَذَا فِي مِثْلِ هَذَا الْمَسْجِدِ بِدْعَةٌ يُؤَدَّبُ صَاحِبُهَا.

وَعَلَى النَّاسِ الْإِنْكَارُ عَلَى مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ، وَالْمَنْعُ مِنْهُ، لَا سِيَّمَا وُلَاةُ الْأَمْرِ الَّذِينَ لَهُمْ هُنَالِكَ وِلَايَةٌ عَلَى الْمَسْجِدِ، فَإِنَّهُ يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِمْ رَفْعُ هَذِهِ السَّجَاجِيدِ، وَلَوْ عُوقِبَ أَصْحَابُهُ بِالصَّدَقَةِ بِهَا لَكَانَ هَذَا مِمَّا يَسُوغُ فِي الْإِجْتِهَادِ، فَإِنَّهُ يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِمْ رَفْعُ هَذِهِ السَّجَاجِيدِ، وَلَوْ عُوقِبَ أَصْحَابُهُ بِالصَّدَقَةِ بِهَا لَكَانَ هَذَا مِمَّا يَسُوغُ فِي الْإِجْتِهَادِ، انْتَهَى.". (١)

٥٥ - "فَمَنْ لَمْ يَحْمَدْ اللَّهَ لَمْ يَشْكُرُهُ، وَفِي الصَّحِيحِ، عَنْ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَيْرضَى عَنْ الْعَبْدِ أَنْ يَأْكُلَ الْأَكْلَةَ فَيَحْمَدَهُ عَلَيْهَا، وَيَشْرَبَ الشَّرْبَةَ فَيَحْمَدَهُ عَلَيْهَا». وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

[مَسْأَلَةٌ فِيمَنْ قَالَ لَا يَجُوزِ الدُّعَاءُ إِلَّا بِالتِّسْعَةِ وَالتِّسْعِينَ اسْمًا]

٣١٧ - ٥ - مَسْأَلَةُ:

فِيمَنْ قَالَ: لَا يَجُوزُ الدُّعَاءُ إِلَّا بِالتِّسْعَةِ وَالتِّسْعِينَ اسْمًا، وَلَا يَقُولُ: يَا حَنَّانُ يَا مَنَّانُ، وَلَا يَقُولُ: يَا دَلِيلَ الْخَائِرِينَ، فَهَلْ لَهُ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ؟

الجُوَابُ: الحُمْدُ لِلّهِ. هَذَا الْقُوْلُ وَإِنْ كَانَ قَدْ قَالَهُ طَائِفَةٌ مِنْ الْمُتَأَخِّرِينَ، كَأَبِي مُحَمَّدِ بِنِ حَزْمٍ، وَعَلَى ذَلِكَ مَضَى سَلَفُ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتُهَا، وَهُوَ الصَّوَابُ لِوُجُوهٍ: أَحَدُهَا: أَنَّ التِسْعَةَ وَالتِسْعِينَ الْعُلَمَاءِ عَلَى خِلافِهِ، وَعَلَى ذَلِكَ مَضَى سَلَفُ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتُهَا، وَهُوَ الصَّوَابُ لِوُجُوهٍ: أَحَدُهَا: أَنَّ التِسْعَةَ وَالتِسْعِينَ اسْمًا لَمْ يَرِدْ فِي تَعْيِينِهَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَنْ النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَأَشْهَرُ مَا عِنْدَ النَّاسِ فِيهَا، حَدِيثُ التَّرِمِذِيِّ، الَّذِي رَوَاهُ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، وَحُقَاظُ أَهْلِ الْحَدِيثِ يَقُولُونَ هَذِهِ الزِيَادَةُ مِمَّا التَّرْمِذِيِّ، الَّذِي رَوَاهُ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ شُعَيْبٍ، وَفِيهَا حَدِيثٌ ثَانٍ أَضْعَفُ مِنْ هَذَا، رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهُ، وَقَدْ مُوكِي فِي عَدَدِهَا غَيْرُ هَذَيْنِ النَّوْعَيْنِ مِنْ جَمْعِ بَعْضِ السَّلَفِ، وَهَذَا الْقَائِلُ الَّذِي حَصَرَ أَسْمَاءَ اللهِ فِي تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ رُويَ فَي عَدَدِهَا غَيْرُ هَذَيْنِ النَّوْعَيْنِ مِنْ جَمْعِ بَعْضِ السَّلَفِ، وَهَذَا الْقَائِلُ الَّذِي حَصَرَ أَسْمَاءَ اللهِ فِي تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ لَوْكِيدُ مُنْ اللَّهُ وَلَى السَّعَةِ وَتِسْعِينَ السَّعَةِ وَتِسْعِينَ أَلْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَالْ الْقَائِلُ الَّذِي حَصَرَ أَسْمَاءَ اللَّهِ فِي تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ لَمْ وَلَا الْقَائِلُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَالْتَلُولُ اللَّهُ الْعَالِلُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْعُولُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ مِنْ اللَّهُ وَلَى اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْعَلِيلُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُ الْعُرُالُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُ الْعُنْ الْعُنْ اللْعَلَى اللَّهُ الْعُنْ الْعُلُولُ الْمُولِ الْمُعَلِّ الْعُلْمُ اللَّهُ الْعُلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْعُلْمُ اللَّهُ اللْعُلِلَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْعُلْولُ اللَّهُ الْمُعَلِلَهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الْعُلْلُهُ اللْعُلُولُ اللَّهُ الْعُ

وَإِذَا لَمْ يَقُمْ عَلَى تَعْيِينِهَا دَلِيلٌ يَجِبُ الْقَوْلُ بِهِ، لَمْ يُمْكِنْ أَنْ يُقَالَ هِيَ الَّتِي يَجُوزُ الدُّعَاءُ كِهَا دُونَ غَيْرِهَا، لِأَنَّهُ لَا

<sup>(</sup>۱) الفتاوي الكبرى لابن تيمية ٣٦٧/٢

سَبِيلَ إِلَى تَمْيِيزِ الْمَأْمُورِ مِنْ الْمَحْظُورِ، فَكُلُّ اسْمٍ يُجْهَلُ حَالُهُ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِنْ الْمَأْمُورِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِنْ الْمَأْمُورِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِنْ الْمَحْظُورِ، وَإِنْ قِيلَ: لَا تَدْعُوا إِلَّا بِاسْمٍ لَهُ ذِكْرٌ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، قِيلَ: هَذَا أَكْثَرُ مِنْ تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ. الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ إِذَا قِيلَ تَعْيِينُهَا عَلَى مَا فِي حَدِيثِ التِّرْمِذِيِّ مَثَلًا، فَفِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ أَسْمَاءٌ لَيْسَتْ فِي ذَلِكَ الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ إِذَا قِيلَ تَعْيِينُهَا عَلَى مَا فِي حَدِيثِ التِّرْمِذِيِّ مَثَلًا، فَفِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ أَسْمَاعُ لَيْسَ فِي حَدِيثِ التِّرْمِذِيِّ، وَأَكْثَرُ الدُّعَاءِ الْمَشْرُوعِ إِنَّمَا هُوَ بِهَذَا الِاسْم، كَقُولِ الْحُديثِ، مِثْلُ اسْمِ (الرَّبِّ) فَإِنَّهُ لَيْسَ فِي حَدِيثِ التِّرْمِذِيِّ، وَأَكْثَرُ الدُّعَاءِ الْمَشْرُوعِ إِنَّمَا هُو بَهَذَا الِاسْم، كَقُولِ الْحَديثِ، مِثْلُ اسْمِ (الرَّبِّ) فَإِنَّهُ لَيْسَ فِي حَدِيثِ التِّرْمِذِيِّ، وَأَكْثَرُ الدُّعَاءِ الْمَشْرُوعِ إِنَّمَا هُو بَهَذَا الِاسْم، كَقُولِ الْمُعْدَا أَنْفُسَنَا اللهُ [الأعراف: ٢٣] .". (١)

٤٦ - "وَيُسَمَّى الإسْتِبْرَاءُ عِدَّةً - فَالْمَوْطُوءَةُ بِشُبْهَةٍ أَوْلَى، وَالزَّانِيَةُ أَوْلَى.

وَأَيْضًا " فَالْمُهَاجِرَةُ " مِنْ دَارِ الْكُفْرِ كَالْمُمْتَحَنَةِ الَّتِي أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهَا: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَ ﴾ [الممتحنة: ١٠] الْآيَةَ. قَدْ ذَكَرْنَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ الْحُدِيثَ الْمَأْثُورَ فِيهَا، وَأَنَّ ذَلِكَ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَ ﴾ [الممتحنة: ١٠] الْآيَةَ. قَدْ ذَكَرْنَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ الْحُدِيثَ الْمَأْثُورَ فِيهَا، وَأَنَّ ذَلِكَ كَانَتْ مُزَوَّجَةً؛ لَكِنْ حَصَلَتْ الْفُرْقَةُ بِإِسْلَامِهَا وَاحْتِيَارِهَا فِرَاقَهُ؛ لَا كَانَ يَكُونُ بَعْدَ اسْتِبْرَائِهَا بِكَيْضَةٍ، مَعَ أَهَا كَانَتْ مُزَوَّجَةً؛ لَكِنْ حَصَلَتْ الْفُرْقَةُ بِإِسْلَامِهَا وَاحْتِيَارِهَا فِرَاقَهُ؛ لَا بِطَلَاقٍ مِنْهُ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ [النساء: ٢٤] فَكَانُوا إِذَا سَبَوْا الْمَرْأَةَ أُبِيحَتْ بَعْدَ الِاسْتِبْرَاءِ، وَالْمَسْبِيَّةُ لَيْسَ عَلَيْهَا الِاسْتِبْرَاءُ بِالسُّنَّةِ وَاتِّهَاقِ النَّاس، وَقَدْ يُسَمَّى ذَلِكَ عِدَّةً.

وَفِي السُّنَنِ فِي حَدِيثِ «بَرِيرَةَ لَمَّا أُعْتِقَتْ: أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَمَرَ أَنْ تَعْتَدَّ» فَلِهَذَا قَالَ مَنْ قَالَ مِنْ قَالَ مِنْ قَالَ مَنْ قَالَ النَّبِيَّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا هَذِهِ. وَهَذَا ضَعِيفٌ؛ فَإِنَّ لَفْظَ " تَعْتَدُ " فِي مِنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ كَابْنِ حَزْمٍ: إِنَّ مَنْ لَيْسَتْ بِمُطَلَّقَةٍ تُسْتَبْرَأُ بِحَيْضَةٍ إِلَّا هَذِهِ. وَهَذَا ضَعِيفٌ؛ فَإِنَّ لَفْظَ " تَعْتَدُ " فِي كَلَامِهِمْ يُرَادُ بِهِ الْإِسْتِبْرَاءُ، كَمَا ذَكُرْنَا هَذِهِ، وَقَدْ رَوَى ابْنُ مَاجَهُ عَنْ عَائِشَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَلَامِهِمْ يُرَادُ بِهِ الْإِسْتِبْرَاءُ، كَمَا ذَكُرْنَا هَذِهِ، وَقَدْ رَوَى ابْنُ مَاجَهُ عَنْ عَائِشَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَمْرَهَا أَنْ تَعْتَدَّ بِثَلَاثِ حِيضٍ» فَقَالَ كَذَا، لَكِنَّ هَذَا حَدِيثٌ مَعْلُولٌ.

أُمَّا " أُوَّلًا " فَإِنَّ عَائِشَةَ قَدْ ثَبَتَ عَنْهَا مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ أَنَّ الْعِدَّةَ عِنْدَهَا ثَلَاثَةُ أَطْهَارٍ، وَأَنَّهَا إِذَا طَعَنَتْ فِي الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ حَلَّتْ، فَكَيْفَ تَرْوِي عَنْ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ أَمَرَهَا أَنْ تَعْتَدَّ بِثَلَاثِ حِيَضٍ؟ ، وَالنِّزَاعُ بَيْنَ الثَّالِثَةِ حَلَّتْ، فَكَيْفَ تَرْوِي عَنْ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ أَمَرَهَا أَنْ تَعْتَدَّ بِثَلَاثِ حِيضٍ؟ ، وَالنِّزَاعُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ مِنْ عَهْدِ الصَّحَابَةِ إِلَى الْيَوْمِ فِي الْعِدَّةِ: هَلْ هِي ثَلَاثُ حِيضٍ، أَوْ ثَلَاثَةُ أَطْهَارٍ؟ وَمَا سَمِعْنَا أَحَدًا مِنْ الْمُسْلِمِينَ مِنْ عَهْدِ الصَّحَابَةِ إِلَى الْيُومِ فِي الْعِدَّةِ: هَلْ هِي ثَلَاثُ حِيضٍ، وَلَوْ كَانَ لِهِنَا أَصْلُ عَنْ عَائِشَةَ لَمْ يَغْفَ ذَلِكَ عَلَى أَهُم الْعِلْمِ قَاطِبَةً.

ثُمَّ هَذِهِ سُنَّةٌ عَظِيمَةٌ تَتَوَافَرُ الْهِمَمُ وَالدَّوَاعِي عَلَى مَعْرِفَتِهَا؛ لِأَنَّ فِيهَا أَمْرَيْنِ عَظِيمَيْنِ " أَحَدُهُمَا " أَنَّ الْمُعْتَقَةَ تَحْتَ مَعْرِفَتِهَا؛ لِأَنَّ فِيهَا أَمْرَيْنِ عَظِيمَيْنِ " أَحَدُهُمَا " أَنَّ الْعِدَّةَ ثَلاثُ حِيضٍ. وَأَيْضًا فَلَوْ ثَبَتَ ذَلِكَ كَانَ يَحْتَجُ بِهِ مَنْ يَرَى أَنَّ عَبْدٍ تَعْتَدُ بِثَلاثِ حِيضٍ. " وَالثَّانِي " أَنَّ الْعِدَّةَ ثَلاثُ حِيضٍ. وَأَيْضًا فَلَوْ ثَبَتَ ذَلِكَ كَانَ يَحْتَجُ بِهِ مَنْ يَرَى أَنَّ الْمُعْتَقَةَ إِذَا اخْتَارَتْ نَفْسَهَا كَانَ ذَلِكَ طَلْقَةً بَائِنَةً كَقَوْلِ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ، وَعَلَى هَذَا فَالْعِدَّةُ لَا تَكُونُ إِلَّا مِنْ طَلَاقٍ؛

<sup>(</sup>۱) الفتاوي الكبرى لابن تيمية ٣٨٠/٢

لَكِنَّ هَذَا أَيْضًا قَوْلٌ ضَعِيفٌ. وَالْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ وَالِاعْتِبَارُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الطَّلَاقَ لَا". (١)

٧٧ - "الْمُتَأَجِّرِينَ قَوْلًا لِلشَّافِعِيِّ؛ وَلَا أَصْلَ لَهُ فِي كَلَامِهِ. وَقِيلَ: لَا شَيْءَ عَلَيْهِ بِحَالٍ، كَقَوْلِ طَائِفَةٍ مِنْ التَّابِعِينَ، وَهُوَ قَوْلُ دَاوُد، وَابْن حَرْمٍ.

وَهَكَذَا تَنَازَعُوا عَلَى هَذِهِ الْأَقْوَالِ الثَّلَاتَةِ فِيمَنْ حَلَفَ بِالْعَتَاقِ أَوْ الطَّلَاقِ أَنْ لَا يَفْعَلَ شَيْءَ عَلَيْهِ؟ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ. فَعَبْدِي حُرِّ، أَوْ امْرَأَتِي طَالِقٌ. هَلْ يَقَعُ ذَلِكَ إِذَا حَنِثَ، أَوْ يُجْزِيهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، أَوْ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ؟ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ. وَمِنْهُمْ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ. وَاتَّقَفُوا عَلَى أَنَّهُ إِذَا قَالَ: إِنْ فَعَلْت كَذَا فَعَلَيَّ أَنْ أُطلِّقَ امْرَأَتِي لَا يَقَعُ بِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ. وَاتَّقَفُوا عَلَى أَنَّهُ إِذَا قَالَ: إِنْ فَعَلْت كَذَا فَعَلَيَّ أَنْ أُطلِّقَ امْرَأَتِي لَا يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ وَالْعَتَاقِ. وَالْعَتَاقِ. وَاتَّقَفُوا عَلَى أَنَّهُ إِذَا قَالَ: إِنْ فَعَلْت كَذَا فَعَلَيَّ أَنْ أُطلِّقَ امْرَأَتِي لَا يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ بِي وَلَكِنْ هُرْبَةٌ؛ وَلَكِنْ هَلْ عَلَيْهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ. " أَحَدُهُمَا " يَجِبُ عَلَيْهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ. " أَحَدُهُمَا " يَجِبُ عَلَيْهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ. " أَحُدُهُمَا " يَجِبُ عَلَيْهِ وَمُنْ عَبْدِ وَالْحَطَّابِيُّ وَابْنُ عَبْدِ وَلَكِنْ هُو مَذْهَبُ أَنَّهُ لَا كَفَّارَةً فِيهِ، وَهُو مَذْهَبُ أَنَّهُ لَا كَفَّارَةً فِيهِ، " لَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَهُو مَذْهَبُ الشَّافِعِيّ.

#### فَصْلُ

وَأُمَّا إِذَا قَالَ: إِنْ فَعَلْتِه فَعَلَيَّ إِذًا عِتْقُ عَبْدِي. فَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَقَعُ الْعِتْقُ بِمُجَرَّدِ الْفِعْلِ؛ لَكِنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْعِتْقُ، وَهُوَ قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنْ التَّابِعِينَ، وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ، وَإِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ عَنْ أَبِي حَنِيفَة. وَقِيلَ: لَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَهُو قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنْ التَّابِعِينَ، وَهُو قَوْلُ الصَّحَابَةِ وَجُمْهُورِ التَّابِعِينَ، وَمُذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ، وَهُو فَوْلُ الصَّحَابَةِ وَجُمْهُورِ التَّابِعِينَ، وَمُذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ، وَهُو خُعُيَّرٌ بَيْنَ التَّكْفِيرِ وَالْإِعْتَاقِ عَلَى الْمَشْهُورِ عَنْهُمَا.

وَقِيلَ: يَجِبُ التَّكْفِيرُ عَيْنًا؛ وَلَا يُنْقَلْ عَنْ الصَّحَابَةِ شَيْءٌ فِي الْحَلِفِ بِالطَّلَاقِ فِيمَا بَلَغَنَا بَعْدَ كَثْرَةِ الْبَحْثِ، وَتَتَبُّعِ كُثُبِ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ؛ بَلْ الْمَنْقُولُ عَنْهُمْ إمَّا ضَعِيفٌ؛ بَلْ كَذِبٌ مِنْ جِهَةِ النَّقْلِ، وَإِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ دَلِيلًا عَلَى الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ؛ بَلْ الْمَنْقُولُ عَنْهُمْ إمَّا ضَعِيفٌ؛ بَلْ كَذِبٌ مِنْ جِهَةِ النَّقْلِ، وَإِمَّا أَنْ لَا يَكُونُ دَلِيلًا عَلَى الْحَلِفِ عَلَى عَهْدِهِمْ؛ وَلَكِنْ ثُقِلَ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ فِي الْحَلِفِ بِالطَّلَاقِ عَلَى عَهْدِهِمْ؛ وَلَكِنْ ثُقِلَ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ فِي الْحَلِفِ بِالطَّلَاقِ عَلَى عَهْدِهِمْ؛ وَلَكِنْ ثُقِلَ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ فِي الْحَلِفِ بِالطَّلَاقِ عَلَى الْمَوْسِ هَوُلاءِ نقِيضُ هَذَا الْمَوْضِع. وَقَدْ نُقِلَ عَنْ بَعْضِ هَوُلاءِ نقِيضُ هَذَا الْمَوْضِع.

وَمَنْ قَالَ مِنْ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ: إِنَّهُ لَا يَقَعُ الْعِتْقُ فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ بِطَرِيقِ الْأَوْلَى، كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ مَنْ صَرَّحَ بِذَلِكَ مَنْ صَرَّحَ بِهِ مِنْ التَّابِعِينَ. وَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ ظَنَّ أَنَّ الطَّلَاقَ لَا نِزَاعَ فِيهِ فَاضْطَرَّهُ ذَلِكَ إِلَى أَنْ عَكَسَ مُوجَبَ الدَّلِيلِ فَقَالَ: يَقَعُ الطَّلَاقُ؛ دُونَ الْعَتَاقِ، وَقَدْ بَسَطَ". (٢)

<sup>(</sup>۱) الفتاوي الكبري لابن تيمية ١٧٧/٣

<sup>(</sup>۲) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ٢٠٨/٣

84-"وَهَذَا أَظْهَرُ الْقَوْلَيْنِ؛ لِدَلَائِلَ كَثِيرَةٍ: مِنْهَا مَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ «عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ الطَّلَاقُ التَّلَاثُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَأَبِي بَكْرٍ وَصَدْرًا مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ وَاحِدَةً». وَمِنْهَا مَا التَّلَاثُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَأَبِي بَكْرٍ وَصَدْرًا مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ وَاحِدَةً». وَمِنْهَا مَا رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ رُكَانَة بْنَ عَبْدِ يَزِيدَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فِي جَعْلِسٍ وَاحِدٍ، وَجَاءَ إِلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَ: إِنَّا هِيَ وَاحِدَةٌ وَرَدَّهَا عَلَيْهِ» وَهَذَا الْحَدِيثُ قَدْ ثَبَّتَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبُلِ وَغَيْرُهُ.

وَضَعَفَ أَحْمَدُ وَأَبُو عُبَيْدٍ وَابْنُ حَزْمٍ وَعَيْرُهُمْ، مَا رُوِيَ «أَنَّهُ طَلَقَهَا أَلْبَتَّةَ وَقَدْ اسْتَحْلَفَهُ مَا أَرَدْت إِلَّا وَاحِدَةً؟» فَإِنَّ وُوَاةً الْأَوَّلِ مَعْرُوفُونَ بِذَلِكَ. وَلَمْ يَنْقُلْ أَحَدًا طَلَقَ مَا رُوِيَ فِي ذَلِكَ أَحَادِيثُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِإِسْنَادٍ مَقْبُولٍ أَنَّ أَحَدًا طَلَقَ الْمَرَأَتَهُ ثَلَاثًا بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ فَأَلْزَمَهُ الثَّلاثَ؛ بَلْ رُوِيَ فِي ذَلِكَ أَحَادِيثُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِإِسْنَادٍ مَقْبُولٍ أَنَّ أَحَدًا طَلَقَ الْمَرْأَتَهُ ثَلَاثًا مِتَفَرِقَةً عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِإِسْنَادٍ مَقْبُولٍ أَنَّ أَحَدًا طَلَقَ الْمَرْأَتَهُ ثَلَاثًا مِتَعَرِقَةً وَلِي أَحَدِيثَ صَحِيحةٍ: " أَنَّ فُلَانًا طَلَقَ الْمُرْأَتَهُ ثَلَاثًا مُتَفَرِقَةً كُلُونًا طَلَقَ الْمُلْعِنَ طَلَقَ الْمُلْعِينَ طَلَقَ الْمُسْلِمُ الْمَرْأَةُ لَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى رَجْعَتِهَا؛ بَلْ هِي مُحْرَمَةٌ عَلَيْهِ سَوَاءٌ طَلَقَهَا أَوْ لَمْ وَعَلَقَهَا أَوْ لَمْ عَلَيْهِ مَنْ عَلَيْكَ الْمَرْأَةُ لَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى رَجْعَتِهَا؛ بَلْ هِي مُحْرَمَةٌ عَلَيْهِ سَوَاءٌ طَلَقَهَا أَوْ لَمْ وَعِلَقَهَا أَوْ لَمْ اللهُ الْعَلْقَ الشَّرَعِي طَلَقَهُا أَوْ لَمْ اللهُ وَعَلَقَهُا أَوْ لَمْ اللهُ الْعَلَقَ الْمُسْلِمُ الْمَرْأَةُ لَا الطَّلَاقُ الشَّرْعِيُّ أَنْ يُطِلِقُهَا مَنْ يَرْجَعِهَا أَوْ يَتَزَوَّجَهَا أَوْ يَتَزَوَّجَهَا بَعْقَدٍ جَدِيدٍ، وَاللَّهُ أَلْمُشْرِكَةٍ فَطَلَقَهَا ثَلَاثًا. وَإِمَّا الطَّلَاقُ الشَّرْعِيُّ أَنْ يُطِلِقُ مَنْ يَلِكُ أَنْ يَرْجَعِهَا أَوْ يَتَزَوَّجَهَا بِعَقْدٍ جَدِيدٍ، وَاللَّهُ أَلْمُ الْمُشْرِكَةِ فَطَلَقَهَا ثَلَاثًا. وَإِمَّا الطَّلَاقُ الشَّرَاقُ مَنْ يَمْلِكُ أَنْ يَرْجَعِهَا أَوْ يَتَزَوَّجَهَا أَوْ يَتَرَوَّجَهَا أَوْ يَتَوْعَ جَدِيدٍ، وَاللَّهُ أَلْكُ

## [فَصَلِّ حَلَفَ الرَّجُل بِالْحَرَامِ] فَصْانٌ

إِذَا حَلَفَ الرَّجُلُ بِالْحُرَامِ فَقَالَ: الْحُرَامُ يَلْزَمُنِي لَا أَفْعَلُ كَذَا. أَوْ الْحِلُّ عَلَيَّ حَرَامٌ لَا أَفْعَلُ كَذَا. أَوْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ عَلَيَّ عَلَى عَرَامٌ إِنْ فَعَلْت كَذَا. أَوْ خَوْ ذَلِكَ، وَلَهُ زَوْجَةٌ: فَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ حَرَامٌ إِنْ فَعَلْت كَذَا. أَوْ خَوْ ذَلِكَ، وَلَهُ زَوْجَةٌ: فَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ نِزَاعٌ مَشْهُورٌ بَيْنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ؛ وَلَكِنَّ الْقَوْلَ الرَّاحِحَ أَنَّ هَذِهِ يَمِينٌ مِنْ الْأَيْمَانِ لَا يَلْزَمُهُ كِمَا". (١)

٩ ٤ - "يَقُولَ: عَلَيَّ نَذْرٌ. فَلَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ. وَبَيْنَ أَنْ يَقُولَ: إِنْ فَعَلْتِه فَعَلَيَّ نَذْرٌ. فَعَلَيْهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ. فَفَرَّقَ هَؤُلَاءِ بَيْنَ نَذْرِ الطَّلَاقِ وَبَيْنَ الْحُلِفِ بِنَذْرِ الطَّلَاقِ.

وَأَحْمَدَ عِنْدَهُ عَلَى ظَاهِرِ مَذْهَبِهِ الْمَنْصُوصِ عَنْهُ: أَنَّ نَذْرَ الطَّلَاقِ فِيهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَالْحَلِفُ بِنَذْرِهِ عَلَيْهِ فِيهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَقَدْ وَافَقَهُ عَلَى ذَلِكَ مَنْ وَافَقَهُ مِنْ الْحُرُاسَانِيِّينَ مِنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ، وَجَعَلَهُ الرَّافِعِيُّ وَالنَّووِيُّ وَغَيْرُهُمَا هُوَ الْمُرَجَّحُ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَذَكَرُوا ذَلِكَ فِي نَذْرِ جَمِيعِ الْمُبَاحَاتِ؛ لَكِنَّ قَوْلَهُ: الطَّلَاقُ لِي لَازِمٌ، فِيهِ صِيعَةُ إيقاعٍ الْمُرَجَّحُ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَذَكَرُوا ذَلِكَ فِي نَذْرِ جَمِيعِ الْمُبَاحَاتِ؛ لَكِنَّ قَوْلَهُ: الطَّلَاقُ لِي لَازِمٌ، فِيهِ صِيعَةُ إيقاعٍ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَذَكَرُوا ذَلِكَ فِي نَذْرِ جَمِيعِ الْمُبَاحَاتِ؛ لَكِنَّ قَوْلَهُ: الطَّلَاقُ لِي لَازِمٌ، فِيهِ صِيعَةُ إيقاعٍ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ، فَإِنْ نَوَى بِذَلِكَ النَّذُرَ فَفِيهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ عِنْدَهُ.

وَالْقَوْلُ التَّالِثُ: وَهُوَ أَصَحُ الْأَقْوَالِ، وَهُوَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالِاعْتِبَارُ: إِنَّ هَذِهِ يَمِينٌ مِنْ أَيَّمَانِ

<sup>(</sup>۱) الفتاوي الكبرى لابن تيمية ٢٢٦/٣

الْمُسْلِمِينَ، فَيَجْرِي فِيهَا مَا يَجْرِي فِي أَيُمَانِ الْمُسْلِمِينَ وَهُوَ الْكَفَّارَةُ عِنْدَ الْحِنْثِ؛ إِلَّا أَنْ يَحْتَارَ الْحَالِفُ إِيقًاعَ الطَّلَاقِ فَلَهُ أَنْ يُوقِعَهُ وَلَا كَفَّارَةَ. وَهَذَا قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنْ السَّلَفِ وَالْحَلَفِ: كَطَاوُسٍ، وَغَيْرِهِ. وَهُوَ مُقْتَضَى الْمَنْقُولِ عَنْ فَلَهُ أَنْ يُوقِعَهُ وَلَا كَفَّارَةً. وَهَذَا قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنْ السَّلَفِ وَالْحَلَقِينِ وَالْحَلَقُولِ عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ - صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي هَذَا الْبَابِ وَبِهِ يُفْتِي كَثِيرٌ مِنْ الْمَالِكِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ، حَتَّى يُقَالَ: إِنَّ فِي كَثِيرٍ مِنْ بِلَادِ الْمَعْرِبِ مَنْ يُفْتِي بِذَلِكَ مِنْ أَئِمَّةِ الْمَالِكِيَّةِ، وَهُوَ مُقْتَضَى نُصُوصِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَأُصُولُهُ إِنَّ فِي كَثِيرٍ مِنْ بِلَادِ الْمَعْرِبِ مَنْ يُفْتِي بِذَلِكَ مِنْ أَئِمَّةِ الْمَالِكِيَّةِ، وَهُو مُقْتَضَى نُصُوصٍ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَأُصُولُهُ فِي عَيْرٍ مَوْضِع.

وَعَلَى هَذَا الْقُوْلِ فَإِذَا كَرَّرَ الْيَمِينَ الْمُكَفِّرَةَ مَرَّنَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا عَلَى فِعْلٍ وَاحِدٍ: فَهَلْ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ؟ أَوْ كَفَّارَاتٌ؟ فِيهِ قَوْلَانِ لِلْعُلَمَاءِ، وَهُمَا رِوَايَتَانِ عَنْ أَحْمَدَ. أَشْهَرُهُمَا عَنْهُ تُجْزِيهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ.

وَهَذِهِ الْأَقْوَالُ الثَّلَاثَةُ حَكَاهَا اِبْنُ حَرْمٍ وَغَيْرُهُ فِي الْحَلِفِ بِالطَّلَاقِ، كَمَا حَكَوْهَا فِي الْحَلِفِ بِالْعِتْقِ وَالنَّذْرِ وَغَيْرِهِمَا، فَإِذَا قَالَ: إِنْ فَعَلْت كَذَا فَعَبِيدِي أَحْرَارُ: فَفِيهَا الْأَقْوَالُ الثَّلَاثَةُ؛ لَكِنْ هُنَا لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيّ: إِنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ الْعِتْقُ، كَمَا قَالُوا ذَلِكَ فِي الطَّلَاقِ. فَيَصِحُ نَذْرُهُ بِخِلَافِ الطَّلَاقِ.

وَالْمَنْقُولُ عَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ يُجْزِئُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ كَمَا ثَبَتَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَحَفْصَةَ، وَزَيْنَبَ. وَرَوَوْهُ أَيْضًا عَنْ عَائِشَةَ. وَأُمِّ سَلَمَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ؛ وَهُو قَوْلُ أَكَابِرِ التَّابِعِينَ: كَطَاوُسٍ وَحَفْصَةَ، وَزَيْنَبَ. وَرَوَوْهُ أَيْضًا عَنْ عَائِشَةَ. وَأُمِّ سَلَمَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ؛ وَهُو قَوْلُ أَكَابِرِ التَّابِعِينَ: كَطَاوُسٍ وَحَفْصَةً، وَزَيْنَبَ. وَوَوْهُ أَيْضًا عَنْ صَحَابِيٍّ مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ؛ لَا فِي الْحَلِفِ بِالطَّلَاقِ، وَلَا فِي الْحَلِفِ بِالْعَتَاقِ؛ بَلْ إِذَا وَعَشْرِهِمَا، وَلَمْ يَثْبُتْ عَنْ صَحَابِيٍّ مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ؛ لَا فِي الْحَلِفِ بِالطَّلَاقِ، وَلَا فِي الْحَلَفِ بِالْعَلَاقِ، وَلَا فِي اللهَ عَنْ صَحَابِيٍّ مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ؛ لَا فِي الْحَلِف بِالطَّلَاقِ، وَلَا فِي الْحَلَف بِالْعَلَاقِ، وَلَا فِي اللهَ عَنْ صَحَابِيٍ مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ؛ لَا فِي الْحَلِف بِالطَّلَاقِ، وَلَا فِي اللهَ عَلْ اللهَ عَلْ اللهِ اللهَ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ عَلْهُ وَلَا إِلَّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ قَلْمُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَا لَا عَنْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَالُهُ اللهُ اللهُ عَالِمُ اللهُ الْمُ اللهُ اللهُ اللهُ السَّهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ

• ٥- "وَالثَّالِثُ: صِيغَةُ تَعْلِيقٍ. فَهَذِهِ إِنْ قَصَدَ هِمَا الْيَمِينَ فَحُكْمُهَا حُكْمُ الثَّانِ بِاتِّهَاقِ الْعُلَمَاءِ. وَأَمَّا إِنْ أَعْطَيْتِنِي كَذَا فَأَنْتِ طَالِقٌ. قَصَدَ وُقُوعَ الطَّلَاقِ عِنْدَ الشَّرْطِ: مِثْلُ أَنْ يَغْتَارَ طَلَاقَهَا إِذَا أَعْطَتْهُ الْعِوَضَ، فَيَقُولُ: إِنْ أَعْطَيْتِنِي كَذَا فَأَنْتِ طَالِقٌ. وَقَصْدُهُ الْإِيقَاعُ عِنْدَ الصِّفَةِ؛ لَا الْحَلِفُ: وَيَخْتَارُ طَلَاقَهَا إِذَا أَتَتْ كَبِيرَةً، فَيَقُولُ: أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ زَنَيْت، أَوْ سَرَقْت. وَقَصْدُهُ الْإِيقَاعُ عِنْدَ الصِّفَةِ؛ لَا الْحَلِفُ: فَهَذَا يَقَعُ فِيهِ الطَّلَاقِ فِيهِ عَنْ غَيْرٍ وَاحِدٍ مِنْ فَهَذَا يَقَعُ فِيهِ الطَّلَاقِ فِيهِ عَنْ غَيْرٍ وَاجِدٍ مِنْ الطَّلَاقِ المَعْلَقِ بَالِصِقَةِ رُويَ وُقُوعُ الطَّلَاقِ فِيهِ عَنْ غَيْرٍ وَاحِدٍ مِنْ الصَّحَابَةِ: كَعَلِيّ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَأَيِي ذَرِّ، وَابْنِ عُمَرَ، وَمُعَاوِيَةَ، وَكَثِيرٍ مِنْ التَّابِعِينَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ: وَحَكَى الْإِجْمَاعَ عَلَى ذَلِكَ غَيْرُ وَاحِدٍ وَمَا عَلِمْت أَحَدًا نَقَلَ عَنْ أَحَدٍ مِنْ السَّلَفِ أَنَّ الطَّلَاقَ بِالصِقَةِ لَا يَقَعُ، وَإِثَمَا عُلِمَ النِّزَاعُ فِيهِ عَنْ غَيْرُ وَاحِدٍ وَمَا عَلِمْت أَحَدًا نَقَلَ عَنْ أَحَدٍ مِنْ السَّلَفِ أَنَّ الطَّلَاقَ بِالصِقَةِ لَا يَقَعُ، وَإِثَمَا عُلِمَ النِّزَاعُ فِيهِ عَنْ عَيْرُ بَعْضِ النَّيْبَةِ، وَعَنْ الْمُعَلِقِ، وَعَنْ الطَّلَاقَ بِالطِيقَةِ لَا يَقَعُ، وَإِثْمَا عُلِمَ النِّزَاعُ فِيهِ عَنْ عَيْرِ الطَّلَاقِ لِيَتِهِ، وَعَنْ الطَّلَاقَ بِالضِيقَةِ لَا يَقَعُ، وَإِثْمَ النَّاهِ وَيَةِ

وَهَؤُلَاءِ الشِّيعَةُ بَلَغَتْهُمْ فَتَاوَى عَنْ بَعْضِ فُقَهَاءِ أَهْلِ الْبَيْتِ فِيمَنْ قَصْدُهُ الْحَلِفُ: فَظَنُّوا أَنَّ كُلَّ تَعْلِيقٍ كَذَلِكَ، كَمَا أَنَّ طَائِقَةً مِنْ الجُمْهُورِ بَلَغَتْهُمْ فَتَاوَى عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ فِيمَنْ عَلَّقَ الطَّلَاقَ بِصِفَةٍ أَنَّهُ يَقَعُ عِنْدَهَا: فَظُنُّوا أَنَّ ذَلِكَ يَمِينٌ.

وَجَعَلُوا كُلَّ تَعْلِيقٍ يَمِينًا، كَمَنْ قَصْدُهُ الْيَمِينُ، وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ التَّعْلِيقِ الَّذِي يُقْصَدُ بِهِ الْيَمِينُ، وَالَّذِي يُقْصَدُ بِهِ الْيَمِينُ، وَالَّذِي يُقْصَدُ بِهِ الْيَمِينِ بِلُزُومِ الْإِيقَاعُ؛ كَمَا لَمْ يُفَرِّقُ أُولَئِكَ بَيْنَهُمَا فِي نَفْسِ الطَّلَاقِ. وَمَا عَلِمْت أَحَدًا مِنْ الصَّحَابَةِ أَفْتَى فِي الْيَمِينِ بِلُزُومِ

<sup>(</sup>۱) الفتاوي الكبرى لابن تيمية ٢٤٣/٣

الطَّلاقِ. كَمَا لَمْ أَعْلَمْ أَحَدًا مِنْهُمْ أَفْتَى فِي التَّعْلِيقِ الَّذِي يُقْصَدُ بِهِ الْيَمِينُ، وَهُوَ الْمَعْرُوفُ عَنْ جُمْهُورِ السَّلَفِ، حَتَّى قَالَ بِهِ دَاوُد وَأَصْحَابُهُ. فَفَرَّقُوا بَيْنَ تَعْلِيقِ الطَّلاقِ الَّذِي يُقْصَدُ بِهِ الْيَمِينُ وَالَّذِي يُقْصَدُ بِهِ الْيَمِينُ وَالَّذِي يُقْصَدُ بِهِ الْإِيقَاعُ، كَمَا فَرَّقُوا بَيْنَهُمَا فِي تَعْلِيقِ النَّذْرِ وَغَيْرِهِ. وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا ظَاهِرٌ؛ فَإِنَّ الْحَالِفَ يَكْرَهُ وُقُوعَ الْجِزَاءِ وَإِنْ وُجِدَتْ الصِّفَةُ، كَقَوْلِ بَيْنَهُمَا فِي تَعْلِيقِ النَّذْرِ وَغَيْرِهِ. وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا ظَاهِرٌ؛ فَإِنَّ الْحَالِفَ يَكْرَهُ وُقُوعَ الْجَزَاءِ وَإِنْ وُجِدَتْ الصِّفَةُ، كَقَوْلِ الْمُسْلِمِ: إِنْ فَعَلْت كَذَا فَأَنَا يَهُودِيُّ، أَوْ نَصْرَانِيُّ: فَهُو يَكْرَهُ الْكُفْرَ وَإِنْ وُجِدَتْ الصِّفَةُ؛ إِنَّمَا الْتِزَامُهُ لِعَلَا يَلْزَمَ، وَلِيمْ عَلْت كَذَا الْحِيقِقِ بِلْإِسْلامِ لَوْ قَالَ الذِّمِيُّ: إِنْ فَعَلْت كَذَا الْحِيقِقِ. وَهَكَذَا الْحِيقِقِ بِالْإِسْلامِ لَوْ قَالَ الذِّمِيُّ: إِنْ فَعَلْت كَذَا فَهُو يَكُونُ الْكُلْوِ سُلامِ لَوْ قَالَ الذِّمِيُّ: إِنْ فَعَلْت كَذَا الْحَيْفِ فِي اللَّهُ مِنْ الشَّرْطِ؛ لَا لِقَصْدِ وُجُودِهِ عِنْدَ الصِّفَةِ. وَهَكَذَا الْحِيلِفُ بِالْإِسْلامِ لَوْ قَالَ الذِّمِيُّ: إِنْ فَعَلْت كَذَا الْحِيقِقِ الْمُعْلِمُ .

وَالْحَالِفُ بِالنَّذْرِ وَالْحَرَامِ وَالطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ إِذَا قَالَ: إِنْ فَعَلْت كَذَا فَعَلَيَّ الْحَجُّ، وَعَبِيدِي أَحْرَارُ، وَنِسَائِي طَوَالِقُ، وَمَالِي صَدَقَةٌ فَهُوَ يَكْرَهُ هَذَا اللَّوَازِمَ وَإِنْ وُجِدَ الشَّرْطُ، وَإِثَّا عَلَّقَهَا لِيَمْنَعَ نَفْسَهُ مِنْ الشَّرْطِ؛ لَا لِقَصْدِ وُوَعِهَا، وَإِذَا وُجِدَ الشَّرْطُ فَالتَّعْلِيقُ الَّذِي يُقْصَدُ بِهِ الْإِيقَاعُ مِنْ بَابِ الْإِيقَاعِ، وَالَّذِي يُقْصَدُ بِهِ الْإِيقَاعُ مِنْ بَابِ الْإِيقَاعِ، وَالَّذِي يُقْصَدُ بِهِ الْيَمِينُ مِنْ بَابِ". (1)

١٥-"النّبِيُّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بَيْنَهُمَا؛ لِأَنْهُمَا صَارَا أَجْنَبِيَيْنِ، وَلَكِنَّ غَايَةً مَا يُمْكُنُ أَنْ يُقَالُ: فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُحَرِّمَهَا عَلَيْهِ لَا يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا؛ فَلَمَّا فَرَقَ بَيْنَهُمَا دَلَّ عَلَى بَقَاءِ حَرَّمَهَا عَلَيْهِ خَوْمِهَا عَلَيْهِ فَلَ يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا؛ فَلَمَّا فَرَقَ بَيْنَهُمَا دَلَّ عَلَى بَقَاءِ النّبِي عَلَى اللّهُ عَلَيْهِ وَاحِدَةٌ رَجْعِيَّةٌ فَإِنَّهُ يُمْكِنُ فِيهِ حِينَئِذٍ أَنْ يُقَرِّقُ النّبَيِّ النّبَكَاحِ، وَإِنَّ الثّلَاثَ لَمْ تَقَعْ جَمِيعًا؛ بِخِلَافِ مَا إِذَا قِيلَ: إِنَّهُ يَقَعُ كِمَا وَاحِدَةٌ رَجْعِيَّةٌ فَإِنَّهُ يُمْكِنُ فِيهِ حِينَئِذٍ أَنْ يُفَرِّقُ النّبِيِّ بَيْنَهُمَا. «وَقُولُ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ: طَلَّقَهَا ثَلَاثًا. فَأَنْفَذَهُ عَلَيْهِ رَسُولُ اللّهِ» دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ احْتَاجَ إِلَى إِنْفَاذِ النّبِيِّ صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَاحْتِصَاصِ الْمُلَاعِنِ بِذَلِكَ، وَلَوْ كَانَ مِنْ شَرْعِهِ أَثَّا تَكُمُ بِالثَّلَاثِ لَمْ يَكُنْ لِلْمُلَاعِنِ النَّلَاثِ مَلْ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَاحْتِصَاصِ الْمُلَاعِنِ بِذَلِكَ، وَلَوْ كَانَ مِنْ شَرْعِهِ أَثَا تَكُمُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَاحْتِصَاصِ الْمُلَاعِنِ بِذَلِكَ، وَلَوْ كَانَ مِنْ شَرْعِهِ أَثَّا تَكُمُ بِالثَّلَاثِ لَمْ يَكُنُ لِلْمُلَاعِنِ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – مَقْصُودَهُ، بَلْ زَادَهُ؛ فَإِنَّ تَحْرِيمَ اللّهَالِقِ الثَّلَاقِ؛ إِذْ تَحْرِيمُ اللّهَالِقِ؛ إِذْ تَحْرِيمُ اللّهَالِقِ؛ إِذْ تَحْرِيمُ اللّهَانِ لَا يَزُولُ وَإِللّهِ مِنْ تَحْرِيمُ الطَّلَاقِ؛ إِذْ تَحْرِيمُ اللّهَانِ لَا يَزُولُ وَإِلْ وَإِلْ وَإِلْ وَإِنْ فَكُنْ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – مَقْصُودَهُ، بَلْ زَادَهُ؛ فَإِنْ تَحْرِيمَ اللّهَوْبَةِ.

وَاسْتَدَلَّ الْأَكْثَرُونَ بِأِنَّ الْقُرْآنَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللّهَ لَمْ يُبِحْ إِلَّا الطَّلَاقَ الرَّجْعِيَّ، وَإِلَّا الطَّلَاقَ: ١] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿لا تَدْرِي تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِقُوهُنَّ لِعِدَّتِينَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ ﴾ [الطلاق: ١] ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ﴾ لَعَلَّ اللّهَ يُحْدِثُ بَعْدُ ذَلِكَ أَمْرًا ﴾ [الطلاق: ١] ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ لِعِدَّتِينَ ﴾ [الطلاق: ٢] . وَهَذَا إِنَّمَا يَكُونُ فِي الرَّجْعِيِّ. وَقَوْلِهِ: ﴿فَطَلِقُوهُنَّ لِعِدَّتِينَ ﴾ [الطلاق: ١] يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الطلاق: ٢] . وَهَذَا إِنَّمَا يَكُونُ فِي الرَّجْعِيِّ. وَقَوْلِهِ: ﴿فَطَلِقُوهُنَّ لِعِدَّقِينَ ﴾ [الطلاق: ١] يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الطَّلَاقِ لِلْعِدَّةِ. أَيْ لِاسْتِقْبَالِ الْعِدَّةِ، فَمَتَى الْعِدَّةِ وَلَمْ تَسْتَأْنِفُهَا الثَّانِيَةَ وَالثَّالِثَةَ قَبْلَ الرَّجْعَةِ بَنَتْ عَلَى الْعِدَّةِ وَلَمْ تَسْتَأْنِفُهَا بِإِيِّفُاقِ جَمَاهِيرِ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنْ كَانَ فِيهِ خِلَافُ شَاذُ عَنْ خِلَاسٍ وَابْنِ حَوْمٍ فَقَدْ بَيَنَا فَسَادَهُ فِي مَوْضِعِ آخَرَ ؛ فَإِنَّ هَذَا قَوْلُ ضَعِيفٌ ؛ لِأَثُمُ كَانُوا فِي أَوْلِ الْإِسْلامِ إِنَّ مَلْ الرَّجُكُ إِنْ طَلَقَهَا لِيُطِيلَ حَبْسَهَا، فَلَوْ كَانَ إِذَا شَارَفَتُ انْقِضَاءَ الْعِدَّةِ وَاجْعَهَا ثُمُّ طَلَقَهَا لِيُطِيلَ حَبْسَهَا، فَلَوْ كَانَ إِذَا أَرَادَ الرَّجُكُ وُ إِضْرَارَ المُرَارِ الْمُرْعِلُ الْمُسْلِمِينَ وَالْمَالِهُ فَلَا لَكُوا وَلَا الْمُسْلِمِينَ وَلَا شَامِكُمْ الْفُولُ كَانَ إِذَا شَارَفَتُ الْفُولَ الْفَلَالَ فِي الْوَلَا لَوْبُلُ إِلَيْ الللَّهُ لَا لِلْهُمَا لِيُعْلِلُ عَلَى اللْعَلَى الْمُسْلِمِينَ اللْعَلَى الْولَاقُ فِي الْقُولُ الْمُنْ الْقَلَقَ الْمُعَالِ لَعُلُولُ الْمُلْولُ كَانَ إِذَا الْفَالِلُ قَلْهُ اللَّهُ اللَّهُ الْعُلُولُ الْعُلُولُ لَقُولُ الْعُلَالِقُ اللَّهُ الْعُلَالُ الْمُعَلَى الْعُلُولُ الْمُالِقُهُ الللْقُهَا لِهُ الللْلُولُ الْعُمَا عَلَيْ عَلَى الْعُلْولُ ا

<sup>(</sup>۱) الفتاوي الكبرى لابن تيمية ٢٤٦/٣

لَمْ يُرَاجِعْهَا تَسْتَأْنِفُ الْعِدَّةَ لَمْ يَكُنْ حَاجَةٌ إِلَى أَنْ يُرَاجِعَهَا، وَاللَّهُ تَعَالَى قَصَرَهُمْ عَلَى الطَّلَاقِ الثَّلَاثِ دَفْعًا لِهِلَا الشَّرَرِ، كَمَا جَاءَتْ بِذَلِكَ الْآثَارُ، وَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ مُسْتَقِرًا عِنْدَ اللَّهِ أَنَّ الْعِدَّةَ لَا تُسْتَأْنَفُ بِدُونِ رَجْعَةٍ، سَوَاءٌ الضَّرَرِ، كَمَا جَاءَتْ بِذَلِكَ الْآثَارُ، وَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ مُسْتَقِرًا عِنْدَ اللَّهِ أَنَّ الْعِدَّةَ لَا تُسْتَأْنَفُ لِا الْعِدَّةِ إِلَى الْمَثْنَافَ الْعِدَّةِ إِلَى الْعَلَاقَ لَا يَقَعُ قَبُلِ الرَّجْعَةِ؟ أَوْ يَقَعُ وَلَا يُسْتَأْنَفُ لَهُ الْعِدَّةُ؟ وَابْنُ حَزْمٍ إِنَّا أَوْجَبِ اسْتِغْنَافَ الْعِدَّةِ بَاللَّهِ الْعَدَّةِ اللَّهُ خُولِ، كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ اللَّهُ يَكُونَ الطَّلَاقُ لِاسْتِقْبَالِ الْعِدَّةِ، فَلَا يَكُونُ طَلَاقٌ إِلَّا يَتَعَقَّبُهُ عِدَّةً؛ إِذْ كَانَ بَعْدَ الدُّخُولِ، كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْقُولُ الْفَاسِدُ.". (١)

٥٢ - "ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «أَنَّ إِبْلِيسَ يَنْصِبُ عَرْشَهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «أَنَّ إِبْلِيسَ يَنْصِبُ عَرْشَهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «أَنَّ إِبْلِيسَ يَنْصِبُ عَرْشَهُ عَلَى كَذَا؛ حَتَّى الْبَحْرِ، وَيَبْعَثُ سَرَايَاهُ: فَأَقْرَبُهُمُ إِلَيْهِ مَنْزِلَةً أَعْظَمُهُمْ فِتْنَةً ، فَيَأْتِيهِ الشَّيْطَانُ فَيَقُولُ: مَا زِلْت بِهِ حَتَّى فَرَقْت بَيْنَهُ وَبَيْنَ امْرَأَتِهِ؛ فَيُدْنِيَهُ مِنْهُ؛ وَيَقُولُ: أَنْتَ، أَنْتَ، وَيَلْتَرِمُهُ ». وَقَدْ يَأْتِيهُ الشَّيْطَانُ فَيَقُولُ: أَنْتَ، أَنْتَ، وَيَلْتَرِمُهُ ». وَقَدْ قَالَ تَعَالَى فِي ذَمِّ السِّحْرِ: ﴿ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ ﴾ [البقرة: ١٠٢].

وَفِي السُّنَنِ عَنْ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «إِنَّ الْمُخْتَلِعَاتِ وَالْمُنْتَزِعَاتِ هُنَّ الْمُنَافِقَاتُ». وَفِي السُّنَنِ عَنْ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ قَالَ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ سَأَلَتْ زَوْجَهَا الطَّلَاقَ مِنْ غَيْرِ مَا بَأْسٍ فَحَرَامٌ عَلَيْهَا وَرُوْجَهَا الطَّلَاقَ مِنْ غَيْرِ مَا بَأْسٍ فَحَرَامٌ عَلَيْهَا وَرُوْجَهَا الطَّلَاقَ مِنْ غَيْرِ مَا بَأْسٍ فَحَرَامٌ عَلَيْهِ الْمَرْأَةُ بَعْدَ الثَّالِثَةِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ، وَإِذَا كَانَ رَائِحَةُ الْجُنَّةِ». وَلِهَذَا لَمُ يُبَحْ إِلَّا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَحُرِّمَتْ عَلَيْهِ الْمَرْأَةُ بَعْدَ الثَّالِثَةِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ، وَإِذَا كَانَ إِنَّا أَبِيحَ لِلْحَاجَةِ، فَالْحَاجَةِ تَنْدَفِعُ بِوَاحِدَةٍ، فَمَا زَادَ فَهُوَ بَاقٍ عَلَى الْحَظْرِ.

الْأَصْلُ الثَّايِي: أَنَّ الطَّلَاقَ الْمُحَرَّمَ الَّذِي يُسَمَّى " طَلَاقَ الْبِدْعَةِ " إِذَا أَوْقَعَهُ الْإِنْسَانُ هَلْ يَقَعُ، أَمْ لَا؟ فِيهِ نِزَاعٌ بَيْنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ. وَالْأَكْتُرُونَ يَقُولُونَ بِوُقُوعِهِ مَعَ الْقَوْلِ بِتَحْرِيمِهِ. وَقَالَ آحَرُونَ: لَا يَقَعُ. مِثْلُ طَاوُسٍ، وَعِكْرِمَة، بَيْنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ. وَالْأَكْتُرُونَ يَقُولُونَ بِوُقُوعِهِ مَعَ الْقَوْلِ بِتَحْرِيمِهِ. وَقَالَ آحَرُونَ: لَا يَقَعُ. مِثْلُ طَاوُسٍ، وَعِكْرِمَة، وَخَكْرِمَة، وَخَكَرِمَة، وَخَكَمَر، وَمُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، وَحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ. وَأَهْلِ الظَّاهِرِ: كَدَاوُد، وَأَصْحَابِهِ وَطَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِ وَوَالِكِ وَأَحْمَد. أَيْ عَنْ الْعَلْفِ وَمَالِكٍ وَأَحْمَد.

وَيُرْوَى عَنْ أَبِي جَعْفَرِ الْبَاقِرِ، وَجَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الصَّادِقِ، وَغَيْرِهِمَا مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ، وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الظَّاهِرِ: دَاوُد وَأَصْحَابُهُ؛ لَكِنْ مِنْهُمْ مَنْ لَا يَقُولُ بِتَحْرِيمِ الثَّلَاثِ. وَمِنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ وَأَحْمَدَ مَنْ عُرِفَ أَنَّهُ لَا يَقَعُ وَأَصْحَابُهُ؛ لَكِنْ مِنْهُمْ مَنْ لَا يَقُولُ بِتَحْرِيمِ الثَّلَاثِ. وَمِنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ وَأَحْمَدَ مَنْ عُرِفَ أَنَّهُ لَا يَقَعُ مِنْهَا وَاحِدَةٌ؛ وَلَمْ يُعْرَفْ قَوْلُهُ فِي طَلَاقِ الْحَائِضِ؛ وَلَكِنَّ وُقُوعَ الطَّلَاقِ جَمِيعًا قَوْلُ طَوَائِفَ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ وَالشِّيعَةِ.

وَمِنْ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ مَنْ يَقُولُ: إِذَا أَوْقَعَ التَّلَاثَ جُمْلَةً لَمْ يَقَعْ بِهِ شَيْءٌ أَصْلًا، لَكِنَّ هَذَا قَوْلٌ مُبْتَدَعٌ لَا يُعْرَفُ لِقَائِلِهِ سَلَفٌ مِنْ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَطَوَائِفُ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ وَالشِّيعَةِ؛ لَكِنْ ا**بْنُ حَزْمٍ** مِنْ الظَّاهِرِيَّةِ لَا

<sup>(</sup>۱) الفتاوي الكبرى لابن تيمية ٣/٩٩

# يَقُولُ بِتَحْرِيمِ جَمْعٍ". (١)

٥٣- "فِي بَحْلِسٍ وَاحِدٍ؛ فَحَزِنَ عَلَيْهَا حُزْنًا شَدِيدًا. قَالَ: فَسَأَلَهُ رَسُولُ اللّهِ: كَيْفَ طَلَّقْتهَا؟ قَالَ: فَقَالَ: فَقَالَ: فَوَاجَعَهَا» ؛ طَلَّقْتهَا ثَلَاثًا قَالَ: فِي بَحْلِسٍ وَاحِدٍ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: فَإِنَّهَا تِلْكَ وَاحِدَةٌ فَأَرْجِعْهَا إِنْ شِئْت. قَالَ: فَرَاجَعَهَا» ؛ وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ: إِنَّمَا الطَّلَاقُ عِنْدَ كُلِّ طُهْرٍ.

قُلْت: وَهَذَا الْحَدِيثُ قَالَ فِيهِ ابْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّتَنِي دَاوُد؛ وَدَاوُد مِنْ شُيُوحِ مَالِكٍ وَرِجَالِ الْبُحَارِيّ؛ وَابْنِ إِسْحَاقَ إِذَا قَالَ: حَدَّتَنِي. فَهُوَ ثِقَةٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ. وَهَذَا إِسْنَادٌ جَيِّدٌ؛ وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ وَجْهٍ آحَرَ رَوَاهُ أَبُو دَاوُد فِي السُّنَنِ؛ إِذَا قَالَ: حَدَّتَنِي. فَهُو ثِقَةٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ. وَهَذَا إِسْنَادٌ جَيِّدٌ؛ وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ وَجْهٍ آحَرَ رَوَاهُ أَبُو دَاوُد فِي السُّنَنِ؛ وَلَا تَعْلَى عَلَى الْمُعْرُ كَمَا قَالَهُ؛ بَلْ الْإِمَامُ وَلَا يَتْ مَوْضِع آحَرَ. وَقَدْ بَسَطْنَا الْكَلَامَ عَلَى ذَلِكَ فِي مَوْضِع آحَرَ.

وَهَذَا الْمَوْوِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَاسٍ فِي حَدِيثِ رَكَانَةً مِنْ وَجُهَيْنِ، وَهُوَ رِوَايَةُ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَاسٍ مِنْ وَجُهَيْنِ عَنْ عِكْرِمَةَ، وَهُوَ أَثْبَتُ مِنْ رِوَايَةٍ عَبْدِ اللّهِ بْنِ عَلِيّ بْنِ يَزِيدَ بْنِ رَكَانَةَ وَنَافِعِ بْنِ عُجَيْنٍ: «أَنَّهُ طَلَّقَهَا ٱلْبَتَّةَ، وَإِنَّ النّبِيَّ - صَلّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - اسْتَحْلَقَهُ، فَقَالَ: مَا أَرَدْت إلَّا وَاحِدَةً؟» فَإِنَّ هَوُلَاءِ مَجَيْدٍ لا تُعْرَفُ أَخُواهُمْ، وَلَيْسُوا مَعَقَدَ حَدِيثَهُمْ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَأَبُو عُبَيْدٍ، وَابْنُ حَزْمٍ، وَغَيْرَهُمْ، وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَأَبُو عُبَيْدٍ، وَابْنُ حَزْمٍ، وَغَيْرُهُمْ، وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَأَبُو عُبَيْدٍ، وَابْنُ حَزْمٍ، وَغَيْرَهُمْ، وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَأَبُو عُبَيْدٍ، وَابْنُ حَزْمٍ، وَغَيْرَهُمْ، وَقَالَ أَنْهُ طَلّق الْمَرْفَقَا لَابَتَقَةً لَيْسَ بِشَيْءٍ. وَقَالَ أَيْضًا: حَدِيثُ رَكَانَةَ لَا يَثْبُثُ أَنَّهُ طَلَّقَ الْمَرَأَتَةُ أَلْبَتَّةً، لِأَنَّ الْبَنَ إِسْحَاقَ يَرُويِهِ عَنْ دَاوُد بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ عِكْرِمَة، عَنْ ابْنِ عَبَّسٍ: " أَنَّ وَكَانَةَ طَلَقَ الْمَرَأَتَهُ ثَلَاثًا الْمَدِينَةِ يُسَمُّونَ " ثَلَاثًا الْهُرَاتُةُ فَلَاقًا الْمَدِينَةِ يُسَمُّونَ " ثَلَاثًا طَلَقَ الْبَيْقَ عَيْدُهُ مِنَ الْبَيْقَ عِمَدَا الْمُدِيثِ الْمَدِينَةِ عُبَدَا الْمُدِيثِ الْمَدِينَةِ عَنْدَهُ، وَقَدْ بَيْنَهُ غَيْرُهُ مِنْ الْخُقَاطِ، وَهَذَا الْإِسْنَادُ عَلِيثٍ إِنْ عَبَاسٍ: هُوَ إِسْنَادٌ ثَابِتُ عَنْ أَحْمَدُ وَغَيْرِهِ مُنْ ابْنِ إِسْحَاقَ: حَدَّنَنِي دَاوُد بْنُ الْخُصَيْنِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَاسٍ: هُوَ إِسْنَادٌ ثَابِتُ عَنْ أَحْمَدُ وَغَيْرِهِ مَنْ الْمُوتِ الْحُدِيثِ عَبْدَهُ، وَقَدْ بَيْنَهُ عَيْرُهُ مِنْ الْخُقَاطِ، وَهَذَا الْإِسْنَادُ ثَابِتُ عَنْ أَلْعُلَمَا عَلَى ثُلُوهُ إِنْ عَلَى ثُلُوتُ الْمُ لَكُونِ الْمُذِي عَبِيلِهُ الْمُلِكَةُ الْمُعْمَاقِ الْمُعْلَى اللّهُ الْمُلْعَلَى اللّهُ الْمُقَالِقُ الْمُعَلِيثِ عَلَى الْمُوتِ الْمُدِيثِ عَلْهُ اللّهُ الْمُؤْمِقُ الْمُرْقُودُ اللّهُ الْمُؤْمُ الْمُعَلَى اللّهُ الْمُؤْمُ الْمُولِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ ا

وَهِمَذَا الْإِسْنَادِ رُوِيَ: «أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - رَدَّ ابْنَتَهُ زَيْنَب عَلَى زَوْجِهَا بِالنِّكَاحِ الْأَوَّلِ»". (٢)

\$ ٥-"فِيهِ الرَّجْعَةَ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حَيْثُ قَالَ: «ارْجِعْهَا إِنْ شِئْت» ، وَلَمْ يَقُلْ كَمَا قَالَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: «مُرْهُ فَلْيُرَاجِعْهَا» . فَأَمَرُهُ بِالرَّجْعَةِ، وَالرَّجْعَةُ يَسْتَقِلُ بِمَا الزَّوْجُ: بِخِلَافِ الْمُرَاجَعَةِ. وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُد وَغَيْرُهُ «أَنَّ رَكَانَةَ طَلَّقَ الْمُرَأَتَهُ أَلْبَتَّةَ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: اللَّهُ مَا أَرَدْت إلَّا وَاحِدَةً. فَرَدَّهَا إلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -» . وَأَبُو دَاوُد لَمَّا لَمْ يَرُو وَاحِدَةً؟ فَقَالَ: مَا أَرَدْت بِمَا إلَّا وَاحِدَةً. فَرَدَّهَا إلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -» . وَأَبُو دَاوُد لَمَّا لَمْ يَرُو فِي سُننِهِ الْحَدِيثِ ابْنِ جُرِيْجٍ: «أَنَّ رُكَانَةً فِي مُسْنَدِهِ فَقَالَ: حَدِيثُ " أَلْبَتَّةَ " أَصَحُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ جُرِيْجٍ: «أَنَّ رُكَانَة

<sup>(</sup>۱) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ٢٥١/٣

<sup>(</sup>۲) الفتاوي الكبرى لابن تيمية ٣٥٤/٣

طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا» ، لِأَنَّ أَهْلَ بَيْتِهِ أَعْلَمُ؛ لَكِنَّ الْأَئِمَّةَ الْأَكَابِرَ الْعَارِفُونَ بِعِلَلِ الْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ فِيهِ: كَالْإِمَامِ أَحْمَدُ بُنِ حَنْبَلٍ، وَالْبُحَارِيِّ، وَغَيْرِهِمَا وَأَبِي عُبَيْدٍ، وَأَبِي مُحَمَّدِ بُنِ حَنْبِهٍ، وَغَيْرِهِ: ضَعَفُوا حَدِيثَ أَلْبَتَّةَ، وَبَيَّنُوا أَنَّ رُواتَهُ قَوْمٌ بَنِ حَنْبِهٍ، وَأَجْمَدُ أَثْبَتَ حَدِيثَ الثَّلَاثِ، وَبَيَّنَ أَنَّهُ الصَّوَابُ مِثْلُ قَوْلِهِ: حَدِيثُ رُكَانَةَ لَا يَثْبُثُ أَنَّهُ الصَّوَابُ مِثْلُ قَوْلِهِ: حَدِيثُ رُكَانَة لَا يَتْبُثُ أَنَّهُ الصَّوَابُ مِثْلُ قَوْلِهِ: حَدِيثَ الثَّلَاثِ، وَبَيَّنَ أَنَّهُ الصَّوَابُ مِثْلُ قَوْلِهِ: حَدِيثَ الثَّلَاثِ، وَبَيَّنَ أَنَّهُ الصَّوَابُ مِثْلُ قَوْلِهِ: حَدِيثَ رَكَانَة لَا يَتْبُثُ أَنَّهُ الصَّوَابُ مِثْلُ قَوْلِهِ:

وَقَالَ أَيْضًا: حَدِيثُ رُكَانَةَ فِي " أَلْبَتَّةَ " لَيْسَ بِشَيْءٍ، لِأَنَّ ابْنَ إِسْحَاقَ يَرْوِيهِ عَنْ دَاوُد بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ رُكَانَةَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا» . وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ يُسَمُّونَ مَنْ طَلَّقَ ثَلَاثًا طَلَّقَ أَلْبَتَّةَ. وَأَحْمُدُ إِنَّا عَدَلَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَرَى أَنَّ الثَّلَاثَ جَائِزَةٌ، مُوَافَقَةً لِلشَّافِعِيِّ. فَأَمْكَنَ أَنْ يُقَالَ: حَدِيثُ رُكَانَةَ مَنْ ذَلِكَ، وَتَبَيَّنَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ طَلَاقٌ مُبَاحٌ إِلَّا الرَّجْعِيُّ عَدَلَ: عَنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، لِأَنَّهُ أَفْقَى بِخِلَافِهِ، وَهَذَا عِلَةٌ عِنْدَهُ فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ عَنْهُ؛ لَكِنَّ الرِّوَايَةَ الْأُحْرَى الَّتِي عَلَيْهَا أَصْحَابُهُ أَنَّهُ لَيْسَ بِعِلَّةٍ، فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مَذْهَبُهُ الْعَمَلَ بِحِدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَقَدْ تَبَيَّنَ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ أَعْذَارُ الْأَئِمَّةِ الْمُجْتَهِدِينَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - الَّذِينَ أَلْزَمُوا مَنْ أَوْفَعَ جُمْلَةَ الثَّلَاثِ، وَلَا يَنْتَهُونَ عِمَا مِثْلُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -؛ فَإِنَّهُ لَمَّا رَأَى النَّاسَ قَدْ أَكْثَرُوا عِمَّا حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنْ جَمْعِ الثَّلَاثِ، وَلَا يَنْتَهُونَ عَنْ ذَلِكَ إِلَّا بِعُقُوبَةٍ: رَأَى عُقُوبَتَهُمْ بِإِلْرَامِهَا: لِئَلَّا يَفْعَلُوهَا، إمَّا مِنْ نَوْعِ التَّعْزِيرِ الْعَارِضِ الَّذِي يُفْعَلُ عِنْدَ الْحَاجَةِ، كَمَا كَانَ يَضْرِبُ فِي الْخَمْرِ ثَمَّانِينَ، وَيَعْلِقُ الرَّأْسَ. وَيَنْفِي، وَكَمَا «مَنَعَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - التَّلَاثَةَ الَّذِينَ كَمَا كَانَ يَضْرِبُ فِي الْخَمْرِ ثَمَانِينَ، وَيَعْلِقُ الرَّأْسَ. وَيَنْفِي، وَكَمَا «مَنْعَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - التَّلَاثَةَ الَّذِينَ عَنْ الْإِجْتِمَاعِ بِنِسَائِهِمْ» ، وَإِمَّا ظَنَّا أَنَّ جَعْلَهَا وَاحِدَةً كَانَ مَشْرُوطًا". (١)

٥٥ - "جُمْرَى الْقَسَمِ وَالْيَمِينِ لِدُحُولِ وَاوِ الْقَسَمِ فِي قَوْلِهِ: وَالطَّلَاقُ وَالِالْتِرَامُ بِمَا لَا يَلْزَمُ إِلَّا بِطَرِيقِهِ.

أَجَابَ - رَحِمَهُ اللّهُ -: الْحَمْدُ لِلّهِ نَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَعْفِهُ: إِذَا حَلَفَ الرَّجُلُ بِالطَّلَاقِ فَقَالَ: الطَّلَاقُ يَلْزَمُنِي لَأَفْعَلَنَّهُ، أَوْ إِنْ لَمْ أَفْعَلْهُ فَالطَّلَاقُ يَلْزَمُنِي. أَوْ لَازِمٌ، وَخُوهُ هَذِهِ الْعِبَارَاتِ الَّتِي كَذَا؛ أَوْ لَا أَفْعَلُهُ الْقَلْقُ لَا يَقْعُ لِهِ الطَّلَاقُ وَهِ يَوْلَانِ لِعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ فِي الْمَذَاهِبِ تَتَضَمَّنُ الْتِرَامَ الطَّلَاقِ فِي يَمِينِهِ، ثُمُّ حَنِثَ فِي يَمِينِهِ: فَهَلْ يَقَعُ الطَّلَاقُ؛ فِيهِ قَوْلَانِ لِعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ فِي الْمَذَاهِبِ الطَّلَاقُ، وَهَذَا مَنْصُوصٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ نَفْسِهِ، الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهَا مِنْ مَذَاهِبٍ عُلَمَاءِ الشَّافِعِيِّ: كَالْقَفَّالِ، وَأَبِي سَعِيدٍ الْمُتَولِي صَاحِبِ " التَّتِمَّةِ " وَبِهِ يُفْتِي وَيَقْضِي فِي وَهُو قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ: كَالْقَفَّالِ، وَأَبِي سَعِيدٍ الْمُتَولِي صَاحِبِ " التَّتِمَّةِ " وَبِهِ يُفْتِي وَيَقْضِي فِي وَهُو الشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالشِّيعَةِ فِي بِلَادِ الشَّرْقِ، وَالْجَرَاقِ، وَحُرَاسَانَ، وَالْحِجَازِ، وَالْيَمَنِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالشِّيعَةِ فِي بِلَادِ الشَّرْقِ، وَالْعِرَاقِ، وَحُرَاسَانَ، وَالْحِجَازِ، وَالْيَمَنِ وَغَيْرِهِمْ

وَهُوَ قَوْلُ دَاؤُد وَأَصْحَابِهِ - كَابْنِ حَزْمٍ وَغَيْرِهِ - كَانُوا يُفْتُونَ وَيَقْضُونَ فِي بِلَادِ فَارِسَ وَالْعِرَاقِ وَالشَّامِ وَمِصْرَ وَبِلَادِ الْمَعْرِبِ إِلَى الْيَوْمِ، فَإِنَّكُمْ حَلْقُ عَظِيمٌ، وَفِيهِمْ قُضَاةٌ وَمُفْتُونَ عَدَدٌ كَثِيرٌ. وَهُوَ قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنْ السَّلَفِ: كَطَاوُسٍ وَغَيْرِ طَاوُسٍ. وَبِهِ يُفْتِي كَثِيرٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْمَعْرِبِ فِي هَذِهِ الْأَزْمِنَةِ الْمُتَأَجِّرَةِ مِنْ الْمَالِكِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ، وَكَانَ بَعْضُ شُيُوخِ مِصْرَ طَاوُسٍ. وَبِهِ يُفْتِي كَثِيرٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْمَعْرِبِ فِي هَذِهِ الْأَزْمِنَةِ الْمُتَأَجِّرَةِ مِنْ الْمَالِكِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ، وَكَانَ بَعْضُ شُيُوخِ مِصْرَ

<sup>(</sup>۱) الفتاوي الكبرى لابن تيمية ٢٨٣/٣

يُفْتِي بِذَلِكَ، وَقَدْ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ كَلامُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ الْمَنْصُوصُ عَنْهُ وَأُصُولُ مَدْهَبِهِ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ. وَلَوْ حَلَفَ بِالثَّلَاثِ، فَقَالَ: الطَّلَاقُ يَلْزَمُنِي ثَلَاثًا لَأَفْعَلَنَّ كَذَا، ثُمُّ لَمْ يَفْعَلْ، فَكَانَ طَائِفَةٌ مِنْ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَدَاوُد وَغَيْرِهِمْ يُفْتُونَ بِأَنَّهُ لَا يَقَعُ بِهِ الثَّلَاثَ؛ لَكِنَّ مِنْهُمْ مَنْ يُوقِعُ بِهِ وَاحِدَةً، وَهَذَا مَنْقُولُ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ فِي التَّنْجِيزِ؛ فَضْلًا عَنْ التَّعْلِيقِ وَالْيَمِينِ. وَهَذَا مَنْقُولُ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ فِي التَّنْجِيزِ؛ فَضْلًا عَنْ التَّعْلِيقِ وَالْيَمِينِ. وَمِنْ السَّلَفِ وَهَذَا قَوْلُ مَنْ اتَّبْعَهُمْ عَلَى ذَلِكَ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ، وَأَحْمَدَ، وَدَاوُد فِي التَّنْجِيزِ وَالتَّعْلِيقِ، وَالْحَلِفِ. وَمِنْ السَّلَفِ وَهَذَا قَوْلُ مَنْ أَعْيَاغِمْ فَرَّقُوا فِي ذَلِكَ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ، وَأَحْمَدَ، وَدَاوُد فِي التَّنْجِيزِ وَالتَّعْلِيقِ، وَالْحَلِفِ. وَمِنْ السَّلَفِ طَائِفَةٌ مِنْ أَعْيَاغِمْ فَرَّقُوا فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْمَدْخُولِ بِهَا وَعَيْرِ الْمَدْخُولِ بِهَا.". (١)

٥٥-"الجُوَابُ: الْحُمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، إِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا شَرْطٌ فِي النَّفَقَةِ جَازَ ذَلِكَ وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ هُنَاكَ عُرُفٌ وَعَادَةٌ مَعْرُوفَةٌ بَيْنَهُمْ وَأَطْلَقَ الْعَقْدَ، فَإِنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى تِلْكَ الْعَادَةِ، وَأَمَّا بِدُونِ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ. عُرْفُ وَعَادَةٌ مَعْرُوفَةٌ بَيْنَهُمْ وَأَطْلَقَ الْعَقْدَ، فَإِنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى تِلْكَ الْعَادَةِ، وَأَمَّا بِدُونِ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ. وَمِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ يَقُولُ: لَهُ النَّفَقَةُ مُطْلَقًا وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ، كَمَا يَقُولُهُ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ فِي قَوْلٍ، وَالْمَشْهُورُ وَمِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ يَقُولُ: لَهُ النَّفَقَةُ مُطْلَقًا وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ، كَمَا يَقُولُهُ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ فِي قَوْلٍ، وَالْمَشْهُورُ أَنْ لَا نَفَقَةً بِكَالٍ، وَلَوْ شَرَطَهَا وَحَيْثُ كَانَتْ لَهُ النَّفَقَةُ فَلَيْسَ لَهُ النَّفَقَةُ إِلَّا بِالْمَعْرُوفِ، وَأَمَّا الْبَسْطُ الْخَارِجُ عَنْ الْمُعْرُوفِ فَيَكُونُ مُحْسُوبًا عَلَيْهِ.

### ٢٥ - ٦٤٤ - مَسْأَلَةُ:

فِي رَجُلٍ حَطَبَ امْرَأَةً فَسَأَلَ عَنْ نَفَقَتِهِ، فَقِيلَ لَهُ مِنْ الجِهَاتِ السُّلْطَانِيَّةِ شَيْءٌ؟ فَأَبَى الْوَلِيُّ تَزْوِيجَهَا، فَذَكَرَ الْخَاطِبُ أَنَّ فُقَهَاءَ الْخَنَفِيَّةِ جَوَّزُوا تَنَاوُلَ ذَلِكَ، فَهَلْ ذَكَرَ ذَلِكَ أَحَدٌ فِي جَوَازِ تَنَاوُلِهِ مِنْ الجِهَاتِ؟ وَهَلْ لِلْوَلِيِّ الْمَذْكُورِ دَفْعُ الْخَاطِبِ هِمَذَا السَّبَبِ مَعَ رِضَاءِ الْمَحْطُوبَةِ؟

الجُوَابُ: أَمَّا الْفُقَهَاءُ الْأَئِمَّةُ الَّذِينَ يُفْتَى بِقَوْلِمِمْ، فَلَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِنْهُمْ جَوَازَ ذَلِكَ، وَلَكِنْ فِي أَوَائِلِ الدَّوْلَةِ السَّلْجُوقِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ بِجَوَازِ ذَلِكَ، وَحَكَى أَبُو مُحَمَّدِ بِنُ حَزْمٍ فِي كِتَابِهِ إِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ عَلَى تَحْرِيمِ ذَلِكَ، وَحَكَى أَبُو مُحَمَّدِ بِنُ حَزْمٍ فِي كِتَابِهِ إِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ عَلَى تَحْرِيمِ ذَلِكَ، وَحَكَى أَبُو مُحَمَّدِ أَبُولُ الدِّينِ مَحْمُودٌ الشَّهِيدُ التُّرَكِيُّ قَدْ أَبْطَلَ جَمِيعَ الْوَظَائِفِ الْمُحْدَثَةِ بِالشَّامِ وَالْجَزِيرَةِ وَمِصْرَ وَالْحِجَازِ، وَكَانَ وَمَنْ فَعَلَ مَا أَعْرَفَ النَّاسِ بِالْجِهَادِ، وَهُو الَّذِي أَقَامَ الْإِسْلَامَ بَعْدَ اسْتِيلَاءِ الْإِفْرِنْجِ وَالْقَرَامِطَةِ عَلَى أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، وَمَنْ فَعَلَ مَا يَعْتَقِدُ حُكْمَهُ مُتَأَوِّلًا تَأُويلًا سَائِعًا، لَا سِيَّمَا مَعَ حَاجَتِهِ لَمْ يُجْوَلُ فَاسِقًا بِمُجَرِّدِ ذَلِكَ.

لَكِنْ بِكُلِّ حَالٍ فَالْوَلِيُّ لَهُ أَنْ يَمْنَعَ مُوَلِّيتَهُ مِمَّنْ يَتَنَاوَلُ مِثْلَ هَذَا الرِّزْقِ الَّذِي يَعْتَقِدُهُ حَرَامًا سِيَّمَا وَأَنَّ رِزْقَهَا مِنْهُ، فَإِذَا كَانَ الزَّوْجُ يُطْعِمُهَا مِنْ غَيْرِهِ أَوْ تَأْكُلُ هِيَ مِنْ غَيْرِهِ فَلَهُ أَنْ يُزَوِّجَهَا إِذَا كَانَ الزَّوْجُ مُتَأَوِّلًا فِيمَا يَأْكُلُهُ.". (٢)

٥٧ - "نَذْرِ اللَّجَاجِ وَالْغَضَبِ، لَكِنْ تَوَقَّفَ أَحْمَدُ وَأَبُو عُبَيْدٍ عَنْ الْعِتْقِ فِيهَا لِمَا ذَكَرْته مِنْ الْفَرْقِ، وَعَارَضَ أَحْمَدُ ذَلِكَ، وَأَمَّا الطَّلاقُ فَلَمْ يَبْلُغْ أَبَا تَوْرِ فِيهِ أَثَرٌ فَتَوَقَّفَ عَنْهُ، مَعَ أَنَّ الْقِيَاسَ عِنْدَهُ مُسَاوَاتُهُ لِلْعِتْقِ. لَكِنْ حَافَ

<sup>(</sup>۱) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ٣٠٥/٣

<sup>(</sup>۲) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ٣٦٨/٣

أَنْ يَكُونَ مُخَالِقًا لِلْإِجْمَاعِ. وَالصَّوَابُ أَنَّ الْخِلَافَ فِي الْجَمِيعِ الطَّلاقُ وَغَيْرُهُ لِمَا سَنَذْكُرُهُ.

وَلُوْ لَمْ يُنْقُلْ فِي الطَّلَاقِ نَفْسِهِ خِلَافٌ مُعَيَّنٌ لَكَانَ فُتْيَا مَنْ أَفْتَى مِنْ الصَّحَابَةِ فِي الْحَلِفِ بِالْعَتَاقِ بِكَفَّارَةِ يَمِينٍ مِنْ بَابِ التَّنْبِيهِ عَلَى الْحَلِفِ بِالطَّلَاقِ، فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ نَذْرُ الْعِتْقِ الَّذِي هُوَ قُرْبَةٌ لَمَّا حَرَجَ مُحْرَجَ مُحْرَجَ الْيَمِينِ أَجْزَأَتْ فِيهِ الْكَفَّارَةُ، فَالْحَلِفُ بِالطَّلَاقِ الَّذِي لَيْسَ بِقُرْبَةٍ إِمَّا أَنْ بُحُزِيَ فِيهِ الْكَفَّارَةُ أَوْ لَا يَجِبُ فِيهِ شَيْءٌ قَوْلُ عَلَى قَوْلِ مَنْ الْكَفَّارَةُ، فَالْحَلِفُ بِالطَّلَاقِ الَّذِي لَيْسَ بِقُرْبَةٍ إِمَّا أَنْ بُحُزِيَ فِيهِ الْكَفَّارَةُ أَوْ لَا يَجِبُ فِيهِ شَيْءٌ قَوْلُ عَلَى قَوْلُ مَن يَقُولُ مَنْ يَقُولُهُ عَلْمَ كَذَا فَأَنْتَ طَالِقٌ بِمُنْزِلَةِ قَوْلِهِ: فَعَلَيَّ أَنْ أُطَلِقك، كَمَا يَقُولُ نَذُرُ عَيْرِ الطَّاعَةِ لَا شَيْءَ فِيهِ، وَيَكُونُ قَوْلُهُ: إِنْ فَعَلْت كَذَا فَأَنْتَ طَالِقٌ بِمُنْزِلَةِ قَوْلِهِ: فَعَلَيَّ أَنْ أُطَلِقك، كَمَا كَانَ عَنْدَ أُولِئِكَ الصَّحَابَةِ وَمَنْ وَافَقَهُمْ، قَوْلُهُ: فَعَبِيدِي أَحْرَارٌ بِمُنْزِلَةٍ قَوْلِهِ فَعَلَيَّ أَنْ أُعْتِقَهُمْ، عَلَى أَيِّ إِلَى السَّاعَةِ لَا شَيْعَ فَوْلُهُ فَي الْطَلَاقِ.

وَفِي كَوْنِ مِثْلِ هَذَا يَمِينًا خِلَافٌ مَشْهُورٌ، وَهَذَا قَوْلُ أَهْلِ الظَّاهِرِ. وَكَذَا أَبِي مُحَمَّدِ <mark>بْنِ حَزْمٍ</mark> لَكِنْ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ لَا يَقَعُ طَلَاقٌ مُعَلَّقٌ وَلَا عِتْقٌ مُعَلَّقٌ.

وَاخْتَلَفُوا فِي الْمُؤَجَّلِ وَهُوَ بِنَاءً عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ الْعُقُودَ لَا يَصِحُّ مِنْهَا إلَّا مَا دَلَّ نَصُّ أَوْ إِجْمَاعٌ عَلَى وُجُوبِهِ أَوْ جَوَازِهِ. وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى ثَلَاثِ مُقَدَّمَاتٍ يُخَالِفُونَ فِيهَا:

أَحَدُهَا: كَوْنُ الْأَصْلِ تَحْرِيمَ الْعُقُودِ.

الثَّايِي: أَنَّهُ لَا يُبَاحُ مَا كَانَ فِي مَعْنَى النَّصُوصِ.

الثَّالِثُ: أَنَّ الطَّلَاقَ الْمُؤجَّلَ وَالْمُعَلَّقَ لَمْ يَتَدَرَّجْ فِي عُمُومِ النُّصُوصِ.". (١)

٥٥ - "وَقَالَ ﴿ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِي ّ وَلا نَصِيرٍ ﴾ [البقرة: ٢٧] وَقَالَ ﴿ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَمَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِي ّ وَلا وَاقِ ﴾ [الرعد: ٣٧] وَقَالَ ﴿ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَمَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِي ّ وَلا وَاقِ ﴾ [الرعد: ٣٧] وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَسَلَّمَ - وَالْقُرْآنُ وَهُوَ الْعِلْمُ الَّذِي جَاءَهُ وَالْعِلْمُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ وَالْقُرْآنُ مِنْ الْعِلْمِ وَالْقُرْآنُ مِنْ الْعِلْمِ وَالْقُرْآنُ مِنْ الْعِلْمِ وَاللَّمْنَ ﴾ [الرحمن: ٢] ﴿ حَلَقَ الإِنْسَانَ ﴾ [الرحمن: ٣] ﴿ وَقَالَ: ﴿ أَلَا لَهُ الْخُلْقُ وَالْأَمْرُ ﴾ [الأعراف: ٤٥] .

فَأَخْبَرَ أَنَّ الْخَلْقَ خَلْقٌ وَالْخَلْقُ غَيْرُ الْأَمْرِ وَأَنَّ الْأَمْرِ فَأَنَّ الْأَمْرِ وَأَنَّ الْأَمْرِ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩] .

<sup>(</sup>۱) الفتاوي الكبرى لابن تيمية ٤/٤ ١

وَالذِّكُرُ هُوَ الْقُرْآنُ وَأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَخْلُ مِنْهُمَا وَلَمْ يَزَلْ اللَّهُ مُتَكَلِّمًا عَالِمًا، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آحَرَ: إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَخْلُ مِنْهُمَا، فَالْقُرْآنُ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ وَعَنْ الْحُسَنِ بْنِ ثَوَابٍ أَنَّهُ قَالَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ وَالْكَلَامِ وَلَيْسَا مِنْ الْخَلْقِ لِأَنَّهُ لَمْ يَخْلُ مِنْهُمَا، فَالْقُرْآنُ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ وَعَنْ الْحُسَنِ بْنِ ثَوَابٍ أَنَّهُ قَالَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ مِنْ الْعِلْمِ هُوضِعٍ: ﴿ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ هُمْ أَيْنَ أَكُونَ أَكُونَ الْمَالَةُ فَقَالَ لِي سَأَلْتُهُ فَقَالَ لِي سَأَلْتُهُ فَقَالَ لِي سَأَلْتُهُ فَقَالَ لِي سَأَلْتُهُ فَقَالَ لِي كَمَا قَالَ لِي عَمَلِهِ، ثُمَّ قَالَ لِي أَمْدُ إِنَّا أَزَدُوا الْإِبْطَالَ.

وَقَدْ فَسَّرَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ البُنُ حَزْمٍ كَلَامَ أَحْمَدَ بِأَنَّهُ أَرَادَ بِلَفْظِ الْقُرْآنِ الْمَعْنَى فَقَطْ، وَأَنَّ مَعْنَى الْقُرْآنِ الْحُرُوفَ وَالْمَعَانِيَ فَمَنْ جَعَلَ الْقُرْآنِ الْمُعْنَى فَقَدْ كَذَبَ، وَأَمَّا فَهُوَ مِنْ عِلْمِ اللهِ وَلَمْ يُرِدْ بِالْقُرْآنِ الْحُرُوفَ وَالْمَعَانِيَ فَمَنْ جَعَلَ الْقُرْآنِ كُلَّهُ لَيْسَ لَهُ مَعْنَى إلَّا الْعِلْمُ فَقَدْ كَذَبَ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ عَنْ هَذِهِ الْآيَاتِ الَّتِي احْتَجَّ بِمَا أَحْمَدُ أَنَّ مَعْنَاهَا الْعِلْمُ لِأَثَّى كُلَّهَا مِنْ بَابِ الْخَبَرِ وَمَعْنَى الْخَبْرِ الْعِلْمُ فَهَذَا مَنْ قَالَ عَنْ هَذِهِ الْآيَاتِ الَّتِي احْتَجَ بَمِا أَحْمَدُ أَنَّ مَعْنَاهَا الْعِلْمُ لِأَكَّامُ الْعَلْمَ الْمُعْنَى تَارَةً كَمَا يُرَادُ بِهِ الْحُرُوفَ أَخْرَى، فَأَمَّا أَنْ أَقْرَبُ مِنْ الْأَوَّلِ، وَهَذَا إِذَا صَحَّ يَقْتَضِي أَنَّهُ قَدْ يُرَادُ بِالْكَلَامِ الْمَعْنَى تَارَةً كَمَا يُرَادُ بِهِ الْحُرُوفَ أُخْرَى، فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ أَحْمَدُ يَقُولُ إِنَّ اللّهَ لَا يَتَكَلَّمُ بِالْحُرُوفِ فَهَذَا خِلَافُ نُصُوصِهِ الصَّرِيحَةِ عَنْهُ لَكِنْ قَدْ يُقَالُ الْقُرْآنُ الَّذِي هُوَ يَجْمُدُ يَقُولُ إِنَّ اللّهَ لَا يَتَكَلَّمُ بِالْحُرُوفِ فَهَذَا خِلَافُ نُصُوصِهِ الصَّرِيحَةِ عَنْهُ لَكِنْ قَدْ يُقَالُ الْقُرْآنُ الَّذِي هُوَ الْمَعْنَى". (١)

90-"قَالَ أَبُو عَبْدُ اللّهِ الْحَسَنُ بْنُ الْعَبَّاسِ الرُّسْتُمِيُّ: حَكَى لَنَا الْإِمَامُ أَبُو الْفَتْحِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الطَّبَرِيُّ الْعَبَاسِ الرُّسْتُمِيُّ: حَكَى لَنَا الْإِمَامُ أَبُو الْفَتْحِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيّ الْمَعَالِي الْجُوَيْنِيِّ نَعُودُهُ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ بِنَيْسَابُورَ، فَأُقْعِدَ، فَقَالَ لَنَا: الْفَقِيهُ قَالَ: دَحُلْنَا عَلَى الْإِمَامِ أَبِي الْمَعَالِي الْجُويْنِيِّ نَعُودُهُ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ بِنَيْسَابُورَ، فَقَالَ لَنَا: الشَّهَدُوا عَلَيَّ رَجَعْت عَنْ كُلِّ مَقَالَةٍ قُلْتَهَا أُحَالِفُ فِيهَا مَا قَالَ السَّلَفُ الصَّالِحُ - عَلَيْهِمْ السَّلَامُ -، وَأَيِّ الشَّلَامُ السَّلَفُ الصَّالِحُ عَلَيْهِمْ السَّلَامُ اللَّهُ فَي مَا عَلَيْهِ عَجَائِزُ نَيْسَابُورَ.

وَعَامَّةُ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ سَلَكُوا حَلْفَهُ مِنْ تَلَامِذَتِهِ وَتَلَامِذَةِ تَلَامِذَةِ تَلَامِذَةِ تَلَامِذَةِ تَلَامِذَةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ.

وَلِقِلَّةِ عِلْمِهِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَكَلَامِ سَلَفِ الْأُمَّةِ يَظُنُّ أَنَّ أَكْثَرَ الْحُوَادِثِ لَيْسَتْ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَكَلَامِ سَلَفِ الْأُمَّةِ يَظُنُّ أَنَّ أَكْثَرَ الْحُوَادِثِ لَيْسَتْ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَكَلَامِ مَا يَذْكُرُ ذَلِكَ فِي كُتُبِهِ، وَمَنْ كَانَ لَهُ عِلْمٌ بِالنَّصُوصِ وَدَلَالَتِهَا عَلَى يَدُلُّ عَلَيْهَا وَإِنَّا يُعْلَمُ حُكْمُهَا بِالْقِيَاسِ، كَمَا يَذْكُرُ ذَلِكَ فِي كُتُبِهِ، وَمَنْ كَانَ لَهُ عِلْمٌ بِالنَّصُوصِ وَدَلَالَتِهَا عَلَى الصَّوَابِ مِنْ الْإَحْرَامِ عَنْ النَّصُوصَ تَسْتَوْعِبُ جَمِيعَ الْحُوَادِثِ، أَقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ مِنْ هَذَا الْقَوْلِ، وَإِنْ كَانَ فِي طَرِيقَةِ هَؤُلَاءِ مِنْ الْإِعْرَاضِ عَنْ بَعْضِ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ مَا قَدْ يُسَمَّى قِيَاسًا جَلِيًّا، وَقَدْ يُجْعَلُ مِنْ الْإِعْرَاضِ عَنْ بَعْضِ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ مَا قَدْ يُسَمَّى قِيَاسًا جَلِيًّا، وَقَدْ يُجْعَلُ مِنْ الْإَعْرَاضِ عَنْ بَعْضِ الْأَدِلَةِ الشَّرْعِيَّةِ مَا قَدْ يُسَمَّى قِيَاسًا جَلِيًّا، وَقَدْ يُخْعَلُ مِنْ ذَلِكَ.

وَمِثْلِ الجُّمُودِ عَلَى الِاسْتِصْحَابِ الضَّعِيفِ، وَمِثْلِ الْإِعْرَاضِ عَنْ مُتَابَعَةِ أَثِمَّةٍ مِنْ الصَّحَابَةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مَا هُوَ مَعِيبٌ عَلَيْهِمْ، وَكَذَلِكَ الْقَدْحُ فِي أَعْرَاضِ الْأَئِمَّةِ، لَكِنْ الْغَرَضُ أَنَّ قَوْلَ هَؤُلَاءِ فِي اسْتِيعَابِ النُّصُوصِ لِلْحَوَادِثِ، مَعِيبٌ عَلَيْهِمْ، وَكَذَلِكَ الْقَدْحُ فِي أَعْرَاضِ الْأَئِمَّةِ، لَكِنْ الْغَرَضُ أَنَّ قَوْلَ هَؤُلَاءِ فِي اسْتِيعَابِ النُّصُوصِ لِلْحَوَادِثِ، وَأَنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ قَدْ بَيَّنَ لِلنَّاسِ دِينَهُمْ هُو أَقْرَبُ إِلَى الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ اللَّذِي هُو الْحَقَّ مِثَنْ يَقُولُ إِنَّ اللَّهَ لَمْ يُبَيِّنْ لِلنَّاسِ حُكُمْ أَكْثَرِ مَا يَخْدُثُ لَهُمْ مِنْ الْأَعْمَالِ، بَلْ وَكَلَهُمْ فِيهَا إِلَى الظُّنُونِ الْمُتَقَابِلَةِ وَالْآرَاءِ الْمُتَعَارِضَةِ.

<sup>(</sup>١) الفتاوي الكبرى لابن تيمية ٦/٤٨٤

وَلَا رَيْبَ أَنَّ سَبَبَ هَذَا كُلِهِ ضَعْفُ الْعِلْمِ بِالْآثَارِ النَّبَوِيَّةِ وَالْآثَارِ السَّلَفِيَّةِ، وَإِلَّا فَلَوْ كَانَ لِأَبِي الْمَعَالِي وَأَمْثَالِهِ بِذَلِكَ عِلْمٌ رَاسِخٌ، وَكَانُوا قَدْ عَضُّوا عَلَيْهِ بِضِرْسٍ قَاطِعٍ لَكَانُوا مُلْحَقِينَ بِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ لِمَا كَانَ فِيهِمْ مِنْ الاِسْتِعْدَادِ لِأَسْبَعْ رَاسِخٌ، وَكَانُوا قَدْ عَضُّوا عَلَيْهِ بِضِرْسٍ قَاطِعٍ لَكَانُوا مُلْحَقِينَ بِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ لِمَا كَانَ فِيهِمْ مِنْ الاِسْتِعْدَادِ لِأَسْبَعْ رَاسِخٌ، وَلَكِنْ اتَّبَعَ أَهْلُ الْكَلَامِ الْمُحْدَثِ وَالرَّأْيِ الضَّعِيفِ لِلظَّنِّ وَمَا تَعْوَى الْأَنْفُسُ، الَّذِي يَنْقُضُ صَاحِبَهُ إِلَى حَيْثُ جَعَلَهُ اللَّهُ مُسْتَحِقًا لِذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ لَهُ مِنْ الاِجْتِهَادِ فِي تِلْكَ الطَّرِيقَةِ مَا لَيْسَ لِغَيْرِهِ، فَلَيْسَ الْفَضْلُ بِكَثْرَة الاِجْتِهَادِ وَلَكِنْ بِالْهُدَى وَالسَّدَادِ؛ كَمَا جَاءَ فِي الْأَثَرِ: «مَا ازْدَادَ مُبْتَدِحٌ اجْتِهَادًا إلَّا ازْدَادَ مِنْ اللهِ بُعْدَا اللَّهِ بُعَدَا اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فِي الْخُوَارِجِ: يَحْقِرُ". (١)

٠٠- "الروح إلى البدن وقت السؤال. وعود البدن بلا روح قول طائفة من الناس، وأنكره الجمهور.

[عود الروح إلى البدن وقت السؤال]

وقابلهم آخرون فقالوا: السؤال للروح بلا بدن وهذا قاله مُرّة وابن حزم، وكلاهما غلط، والأحاديث الصحيحة ترده، ولو كان ذلك للروح فقط لم يكن للقبر بالروح اختصاص (١).

قال ابن القيم رحمه الله: وليس نزول الروح وصعودها وقربها وبعدها من جنس ما للبدن؛ فإنها تصعد إلى ما فوق السموات ثم تمبط إلى الأرض ما بين قبضها ووضع الميت في قبره وهو زمن يسير لا يصعد البدن وينزل في مثله. وكذلك صعودها وعودها إلى البدن في النوم واليقظة وقد مثلها بعضهم بالشمس وشعاعها في الأرض.

[تمثيل حركة الروح بالشمس]

قال شيخنا: وليس هذا مثلا مطابقا فإن نفس الشمس لا تنزل من السماء والشعاع الذي على الأرض ليس هو الشمس ولا صفتها بل هو عرض حصل بسبب الشمس والجرم المقابل لها والروح نفسها تصعد وتنزل (٢) .

[قد يصف الميت للنائم دواء، أو يجيبه عن مسألة]

قال ابن القيم رحمه الله: وأما من حصل له الشفاء باستعمال دواء رأى من وصفه له في منامه فكثير جدا، وقد حدثني غير واحد ممن كان غير مائل إلى شيخ الإسلام ابن تيمية أنه رآه بعد موته وسأله عن شيء كان يشكل عليه من مسائل الفرائض وغيرها فأجابه بالصواب (٣).

قال ابن القيم رحمه الله (٤) : وأما الفلاسفة المشاءون فقالوا: هو

<sup>(</sup>١) كتاب الروح ص٥٠ وإلى الفهارس العامة ج١/٦٤.

<sup>(</sup>٢) كتاب الروح ص٥٥ وللفهارس العامة ج١/٢٦.

<sup>(</sup>٣) كتاب الروح ص٣٤ وللفهارس العامة ج١/١٦.

<sup>(</sup>۱) الفتاوي الكبرى لابن تيمية ٦١٧/٦

(٤) في ذكر تعريف العشق.". (١)

71-"الأصل دلالة على إسقاط الخمس متى لم يعلم الدليل عليه، وكذلك نقل حنبل فيمن أكل أو شرب: عليه القضاء ولا كفارة؛ لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يأمره بالكفارة (١) .

[الأخذ بأقل ما قيل فيه خلاف]

مسألة: يجوز الأخذ بأقل ما قيل ونفي ما زاد؛ لأنه يرجع حاصله إلى استصحاب دليل العقل على براءة الذمة فيما لم يثبت شغلها به. وأما إن يكون الأخذ بأقل ما قيل أخذا وتمسكا بالإجماع فلا، لأن النزاع في الاقتصار عليه ولا إجماع فيه. قال بعضهم: هذا نوع من أنواع الإجماع صحيح لا شك فيه. وقال قوم: بل يؤخذ بأكثر ما قيل، ذكرهما ابن حزم. وقال بعضهم: ليس بدليل صحيح.

قال شيخنا: قلت: إذا اختلفت البينتان في قيمة المتلف فهل يوجب الأقل، أو بقسطهما؟ فيه روايتان، وكذلك لو اختلف شاهدان. فهذا يبين أن في إيجاب الأقل بهذا المسلك اختلافا، وهو متوجه؛ فإن إيجاب الثلث أو الربع ونحو ذلك لا بد أن يكون له مستند، ولا مستند على هذا التقدير، وإنما وقع الاتفاق على وجوبه اتفاقا، فهو شبيه بالإجماع المركب إذا أجمعوا على مسألتين مختلفتي المأخذ، ويعود الأمر إلى جواز انعقاد الإجماع بالبحث والاتفاقات وإن كان كل من المجمعين ليس له مأخذ صحيح وأشار إليه ابن حزم (٢).

[شيخنا] : ... فصل

[وإذا كان العموم أو الإطلاق أو الاستحباب منزلا على نوع دون نوع فهل]

فأما إن ثبت أن العموم أو الإطلاق أو الاستصحاب نزل على نوع دون نوع، فهل يجوز الاستمساك به فيما عدا النوع المتفق على خروجه؟ هذا أقوى من الأول، وهو الاستصحاب أقوى منه في الخطاب،

77- "وهل عليه سعي ثان؟ فيه روايتان هما قولان للعلماء، وذلك لما روي أن الصحابة رضي الله عنهم تمتعوا بالعمرة إلى الحج ولم يسعوا بين الصفا والمروة إلا مرة واحدة مع طواف القدوم، وهذا بيان أن عمرة المتمتع بعض حجه، كما أن وضوء المغتسل بعض غسله فيقع السعي، عن جملة النسك، كما قال - صلى الله عليه وسلم -: «دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة» والله أعلم (١).

<sup>(</sup>١) المسودة ص ٤٨٩ ف ٢/٥.

<sup>(</sup>٢) المسودة ص ٩٠٠ ف ٢/٥.". (٢)

<sup>(</sup>١) المستدرك على مجموع الفتاوى ٩٦/١

<sup>(</sup>۲) المستدرك على مجموع الفتاوى ۲۰/۲

عن ابن عمر رضي الله عنهما: «أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أفاض يوم النحر ثم صلى الظهر بمنى يعني راجعا» .

قال ابن القيم: هكذا قال ابن عمر، وقال جابر في حديثه الطويل: «ثم أفاض إلى البيت فصلى بمكة الظهر»، رواه مسلم، وقالت عائشة رضي الله عنها: «أفاض رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من آخر يومه حين صلى الظهر، ثم رجع إلى منى فمكث بها» ، الحديث وسيأتي.

فاختلف الناس في ذلك، فرجحت طائفة منهم ابن حزم وغيره حديث جابر وأنه صلى الظهر بمكة، قالوا: وقد وافقته عائشة واختصاصها به وقريما منه، واختصاص جابر وحرصه على الاقتداء به أمر لا يرتاب فيه.

قالوا: ولأنه - صلى الله عليه وسلم - رمى الجمرة وحلق رأسه وخطب الناس ونحر مائة بدنة هو وعلي وانتظر حتى سلخت وأخذ من كل بدنة بضعة فطبخت وأكلا من لحمها.

قال ابن حزم: وكانت حجته في آذار ولا يتسع النهار لفعل هذا جميعه مع الإفاضة إلى البيت والطواف وصلاة الركعتين ثم يرجع إلى مني والوقت باق.

(۱) مختصر الفتاوى (۲۹۵) فيها زيادة من قوله وهذا بيان ف (۲/ ۱۳۲) .". (۱)

77-"بطريق الإرث فأقطعهما السلطان لمن يستغلها من المقاتلة، فهل يكون ذلك مسقطًا للعشر؟ فمن جعل الإقطاع استئجارًا يجعل المجاهدين بمنزلة من يستأجره الإمام للعمارة والفلاحة. يقول: إذا كان الخراج على شخص فاعتاض عنه الإمام ببعض هذه الأعمال كانت الأرض خراجية.

وهذا غلط عظيم، فإنه يخرج الجهاد عن أن يكون قربة وطاعة، ويجعل المجاهد في سبيل الله بمنزلة اليهود والنصارى استؤجروا لعمارة دار وصنعة سلاح.

والفقهاء متفقهون على الفرق بين الاستئجار على القرب وبين رزق أهلها.

فرزق المقاتلة والقضاة والمؤذنين والأئمة جائز بلا نزاع.

وأما الاستئجار فلا يجوز عند أكثرهم لا سيما أبو حنيفة والشافعي، وإن جوزوه على الإمامة فإنه لا يجوز على الجهاد لأنه يصير متعينًا.

فهؤلاء غلطوا على الأئمة عمومًا وعلى أبي حنيفة خصوصًا (١).

قال شيخنا: ولو يبست الكروم بجراد أو غيره سقط من الخراج حسبما تعطل من النفع قال: وإذا لم يمكن النفع به ببيع أنو إجارة أو عمارة أو غيره لم تجز المطالبة بالخراج (٢) .

ويحرم تعشير الأموال والكلف التي ضربها الملوك على الناس (ع) ذكره <mark>ابن حزم</mark> وشيخنا (٣).

<sup>(</sup>۱) المستدرك على مجموع الفتاوى ١٩٥/٣

(۱) مختصر الفتاوي ص (۲۷۲، ۲۷۵) ف (۲/ ۱۷۸، ۲۰۱).

 $(\Upsilon)$  الفروع ج $(\Upsilon/\Upsilon)$  ف  $(\Upsilon/\Upsilon)$ .

(1) الفروع ج(7/7) ف(1/9/7) .". (۱۷۹ الفروع ج

74- "خوارق السحرة والكهان، وبكرامات الصالحين. وهذه طريقة أكثر المعتزلة ١، وغيرهم؛ كأبي محمد بن حزم ٢، وغيره ٣.

۱ المعتزلة: سموا بذلك لاعتزال رئيسهم واصل بن عطاء مجلس الحسن البصري. وقيل لاعتزالهم قول الأمة في دعواهم أنّ الفاسق من أمة الإسلام لا مؤمن ولا كافر. والأول أرجح. ولهم أصول خمسة اشتهروا بحا، هي: التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

انظر: الفرق بين الفرق للبغدادي ص ٢٠، ١١٤. والملل والنحل للشهرستاني ٢/١٤. وخطط المقريزي ٢/٥٤٣. والبرهان في معرفة عقائد أهل الأديان ص ٤٩.

٢ هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الفارسيّ الأصل، الأموي مولاهم، القرطبي الظاهري. قال عنه الذهبي: "الإمام الأوحد، البحر ذو الفنون والمعارف، أبو محمد". ولد بقرطبة في سنة ٣٨٤ هـ، وتوفي سنة ٤٥٦ ؟.
 انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي ١٨٤/١٨. وشذرات الذهب لابن العماد ٢٩٩/٣.

ولأبي محمد بن حزم قول في أنّ الخوارق لا تظهر على يد غير الأنبياء.

يقول: " ... وأنّ المعجزات لا يأتي بها أحدٌ إلا الأنبياء عليهم السلام. قال عزّ وجلّ: ﴿وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَنْ يَأْتِيَ يَقُول: " ... وأنّ الله ١٠٥٠-٤، ٨. والدر فيما يَتَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللهِ ﴿ ٢/٥، له ص ٢٩٢.

٣ مثل أبي عبد الله الحليمي. انظر: المواقف في علم الكلام للإيجي ص ٣٧٠. ولوامع الأنوار للسفاريني ٣٩٤/٢. وقال الإيجي في ((المواقف)) عن الكرامات: "وهي جائزة عندنا خلافاً للأستاذ أبي إسحاق، والحليمي منّا، وغير أبي الحسين من المعتزلة".

وأبو إسحاق الاستراباذي من أصحاب الشافعي. انظر: تفسير القرطبي ٣٢/٧.". (٢)

<sup>(</sup>١) المستدرك على مجموع الفتاوى ٣٠٠/٣

<sup>(</sup>۲) النبوات لابن تيمية ١٣٠/١

٦٥-"يجوز أن يخرق للأولياء؛ حتى معراج محمد١، وفرق البحر لموسى٢، وناقة صالح٣، وغير ذلك. ولم يذكروا بين المعجزة والسحر فرقاً معقولاً، بل قد يجوّزون أن يأتي الساحر بمثل ذلك ٤. لكن بينهما فرق دعوى النبوة، وبين الصالح والساحر، والبر والفجور.

طريقة الفلاسفة في المعجزات

وحذَّاق ٥ الفلاسفة الذين تكلموا في هذا الباب٢؛ مثل ابن سينا٧،

١ المعراج: الطريق الذي تصعد فيه الملائكة. انظر: تهذيب اللغة ٥٥/١.

وهو بمنزلة السلم، لكن لا نعلم كيف هو. وحكمه كحكم غيره من المغيّبات؛ نؤمن به، ولا نشتغل بكيفيّته. انظر شرح الطحاوية ص ٢٧٠.

وحديث الإسراء والمعراج مخرّج في الصحيحين.

أخرجه البخاري في صحيحه ٦٣/٣-٢٥، كتاب مناقب الأنصار، باب المعراج. ومسلم في صحيحه ١٤٥/١-١٤٧ ، كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله صلى الله عليه وسلم إلى السماوات.

٢ قال تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنِ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطُّودِ الْعَظِيمِ ﴾ [الشعراء

٣ قال تعالى: ﴿قَالَ هَذِهِ نَاقَةٌ لَهَا شِرْبٌ وَلَكُمْ شِرْبُ يَوْمٍ مَعْلُومٍ ﴾ [الشعراء ١٥٥].

٤ انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل <mark>لابن حزم</mark> ٢/٥. ونسب هذا القول للباقلاني.

وانظر: البيان للباقلابي ص ٩٤-٥٥. والإرشاد للجويني ص ٣٢٧-٣٢٨.

٥ الحذق، والحذاقة: المهارة في كلّ العمل. انظر تهذيب اللغة ٢٥/٤.

٦ في النبوات.

٧ هو الحسين بن عبد الله بن سيناء، أبو على. الملقّب بالرئيس، الحكيم. قال عنه ابن حجر: "ما أعلمه روى شيئاً من العلم، ولو روى لما حلّت الرواية عنه؛ لأنّه فلسفيّ النحلة، ضالّ. لا رضى الله عنه.

كان يقول بقدم العالم، ونفى المعاد الجسماني. ونُقل عنه أنّه قال: إنّ الله لا يعلم الجزئيات بعلم جزئي، بل بعلم كليّ. من مصنفاته: الشفا، والنجاة، والإشارات والتنبيهات. مات سنة ٤٢٨ ؟.

انظر: لسان الميزان لابن حجر ٢٩١/٢. والأعلام للزركلي ٢٤١/٢. ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ٢٠/٤. وقد قال عنه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "وأهل بيت ابن سينا كانوا من أتباع هؤلاء - يعني القرامطة والباطنية والإسماعيلية - وأبوه وجده من أهل دعوتهم، وبسبب ذلك دخل في مذاهب الفلاسفة؛ فإن هؤلاء يتظاهرون باتباع الملل، ويدعون أن للملة باطناً يُناقض ظاهرها". كتاب ((الصفدية)) ٣/١-٤. وانظر: شرح الأصفهانية ٢٨١، ٢٨١، والرد على المنطقيين ص ١٤١-١٤٤، ٢٧٩، ٢٨١، ٣٩٦. ومجموع الفتاوى ٦٦-"يقول ذلك من يقوله من المعتزلة١، [وغيرهم] ٢؛ <mark>كابن حزم٣</mark>، وغيره.

قول الأشاعرة

وقيل: بل الدليل هو الخارق للعادة، بشرط الاحتجاج به على النبوّة، والتحدّي بمثله. وهذا منتفٍ في السحر، والكرامة؛ كما يقول ذلك من يقوله من متكلمي أهل الإثبات؛ كالقاضيّين أبي بكره، وأبي يعلى ٦، وغيرهما. البيان: كتاب الباقلاني

وقد بسط القاضي أبو بكر ٧ الكلام في ذلك، في كتابه المصنّف ٨ في الفرق بين المعجزات، والكرامات، والحيل، والكهانات، والسحر، والنيرنجيات ٩.

١ انظر المغنى في أبواب التوحيد والعدل للقاضي عبد الجبار ١٨٩/١٥.

۲ ما بین المعقوفتین لیس فی ((خ)) . وما أثبت من ((م)) ، و ((d)) .

۳ انظر المحلى <mark>لابن حزم</mark> ۳٦/۱.

٤ يعني الأشاعرة.

وانظر قولهم في المعجزة، في: أصول الدين للبغدادي ص ١٧٥، ١٨٥. والإرشاد للجويني ص ٣٠٧-٣١٥. والمواقف في علم الكلام للإيجي ص ٣٣٩. وشرح المقاصد للتفتازاني ١١/٥.

ه الباقلاني. سبقت ترجمته. وانظر كلامه في كتابه البيان ص ١٩-٢، ٢١-٤٩. وانظر: الإرشاد للجويني ص ٣١-٣١٠. وأصول الدين للبغدادي ص ١٧١-١٧١. والمواقف للإيجي ص ٣٣٩-٣٤٠.

٦ سبقت ترجمته.

٧ الباقلابي.

٨ طبع هذا الكتاب أول مرة، ونشره الأب رتشرد يوسف مكارثي اليسوعي عام ١٩٥٨، في المكتبة الشرقية
 ببيروت.

٩ النِيرَنْج - بالكسر: أخذ كالسحر، وليس به، وإنما هو تشبيه، وتلبيس.

انظر: اللسان ٣٧٦/٢. والقاموس المحيط ص ٢٦٥.". (٢)

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ١٣٧/١

<sup>(</sup>٢) النبوات لابن تيمية ١/٤/١

77-"الفرق بين النبي والساحر؟؛ أوليس لو قال نبي مبعوث: إنيّ أصعد على هذا الخيط نحو السماء، وأدخل جوف هذه البقرة وأخرج، وإني أفعل فعلاً أفرّق به بين المرء وزوجه، وأفعل فعلاً أقتل به هذا الحي وأسقم هذا الصحيح. فهل كان يكون ذلك لو ظهر على يده آية ودليلاً على صدقه؟ [فما] ١ الفصل إذاً بين السحر والمعجز٢.

كلام الباقلاني في الفرق بين المعجزة والسحر هو عمدة الأشاعرة

ثم قال في الجواب: يُقال له: جواب هذا قريبٌ، وذلك أنّا قد بيّنا في صدر هذا الكتاب الله عنى الرسول بالإتيان أن] ٤ لا يكون معجزاً، حتى يكون واقعاً من فعل الله على وجه خرق عادة البشر، مع تحدي الرسول بالإتيان ... إلى آخر ما كتب٥.

قلت: هذا عمدة القوم، ولهذا طعن الناس في طريقهم، وشنع عليهم <mark>ابن حزم٦</mark> وغيره.

مناقشة شيخ الإسلام لكلام الباقلاني في الفرق بين المعجزة والسحر

وذلك أن هذا الكلام مستدرك من وجوه:

أحدها: أنّه إذا جوز أن يكون ما ينفرد الرب بالقدرة عليه على قوله: يأتي به النبيّ تارة، والساحر تارة، ولا فرق بينهما إلا دعوى النبوّة، والاستدلال به، والتحدي بالمثل، فلا حاجة إلى كونه مما انفرد الباري

١ في ((م)) ، و ((ط)) : وما.

٢ انظر: البيان للباقلاني ص ٩٣-٩٤.

٣ يشير الباقلاني إلى أول كتابه ((البيان)) .

٤ في ((م)) ، و ((ط)) : المعجزات.

ه انظر: البيان للباقلاني ص ٩٤.

٦ انظر بعض كتب ابن حزم؛ مثل: كتاب الدرة فيما يجب اعتقاده ص ١٩٥-١٩٧. والأصول والفروع
 ١٣٢/٢-١٣٤٠. وكتاب الفصل في الملل والأهواء والنحل ٢/٥-٩. والمحلى ٣٦/١.". (١)

٦٨-"الطبيعية، والطلسمات ١، هي كالسحر.

فقال: ولأجل ذلك لم تلتبس آيات الرسل بما يظهر من جذب حجر المغناطيس، وما يوجد ويكون عند كتب الطلسمات. قال: وذلك أنّه لو ابتدأ نبيّ بإظهار حجر المغناطيس، لوجب أن يكون ذلك آية له. ولو أنّ أحداً أخذ هذا الحجر، وخرج إلى بعض البلاد، وادّعى أنّه آية له عند من لم يره، ولم يسمع به، لوجب أن ينقضه الله عليه بوجهين.

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ٢٢٨/١

أحدهما: أن يؤثر دواعي خلق من البشر إلى حمل جنس تلك الحجارة إلى ذلك البلد. وكذلك سبيل الزناد الذي يقدح النار، وتعرفه العرب٤. وكذلك سبيل الطلسمات التي يقال أنها تنفى الذباب، والبق، والحيّات٥.

١ الطلسم: لفظ يوناني. وهو في علم السحر خطوط وأعداد يزعم كاتبها أنه يربط بما روحانيات الكواكب العلوية بالطبائع السفلية، لجلب محبوب، أو دفع أذى.

انظر المعجم الوسيط / مادة طلسم ٢/٥٦٨.

٢ حجر المغناطيس: هو حجر له خاصية جذب الحديد ومعادن أخرى؛ كالكوبالت، والكروم، والنيكل. وهذا الجسم يوجد بكثرة في بلاد السويد، والنورفيج، وأواسط تركيا. وإذا عُلّق المغناطيس تعليقاً حُرّاً فإنّه يأخذ اتجاهاً ثابتاً دائماً نحو الشمال.

انظر: الموسوعة العربية الميسرة ١٧٢٦. ودائرة معارف القرن العشرين ٢٨٢/٩.

٣ انظر البيان للباقلابي ص ٧٠.

٤ الزند: العود الذي يقدح به النار، وهو الأعلى. والزندة: السفلى، فيها ثقب، وهي الأنثى. فإذا اجتمعا قيل زندان، ولم يقل زندتان. انظر: الصحاح ٤٨١/٢. والقاموس ٣٦٤. والمصباح المنير ٢٥٦.

ه قال ابن حزم رحمه الله: "وأما السحر فإنه ضروب، منه ما هو من قبل الكواكب؛ كالطابع المنقوش فيه صورة عقرب في وقت كون القمر في العقرب، فينفع إمساكه من لدغة العقرب. ومن هذا الباب كانت الطلسمات، وليست إحالة طبيعة، ولا قلب عين، ولكنها قوى ركبها الله عز وجل مدافعة لقوى أخر؛ كدفع الحرّ للبرد، ودفع البرد للحرّ؛ وكقتل القمر للدابة الدبرة إذا لاقى الدبرة ضوءه إذا كانت دبرتما مكشوفة للقمر. ولا يمكن دفع الطلسمات لأننا قد شاهدنا بأنفسنا آثارها ظاهرة إلى الآن من قرى لا تدخلها جرادة، ولا يقع فيه برد ... ". إلى أن قال: "ومنه ما يكون بالخاصة؛ كالحجر الجاذب للحديد، وما أشبه ذلك. ومنه ما يكون لطف يد..". الفصل في الملل والأهواء والنحل ٥/٤.". (١)

79-"وإذا قلتم: هذا ممكنٌ، بل واقعٌ، ونحن نعلم صدق الصادق إذا ظهرت هذه الأعلام على يده ضرورةً ١. قيل: فهذا يُوجب أنّ الربّ لا يجوز عليه إظهارها على يدكاذب. وهذا فعلٌ من الأفعال هو قادر عليه، وهو سبحانه لا يفعله، بل هو منزّه عنه. فأنتم بين أمرين: إن قلتم: لا يمكنه خلقها على يد الكاذب وكان ظهورها ممتنعاً، فقد قلتم: أنّه لا يقدر على إحداث حادثٍ قد فعل مثله، وهذا تصريحٌ بعجزه. وأنتم قلتم: فليست [بدليل، فلا] ٢ يلزم عجزه، فصارت دلالتها مستلزمةً لعجزه على أصلكم. وإن قلتم: يقدر، لكنّه لا يفعل، فهذا حقٌ، وهو ينقض أصلكم.

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ٢٣١/١

وحقيقة الأمر: أنّ نفس ما يدلّ على صدق [الصادق] ٣ بمجموعه، امتنع أن يحصل للكاذب، وحصوله له ممتنعٌ غير مقدور.

الله قادر على خلق الخوارق على يد الكذاب ولا يفعل لحكمة

وأمّا خلق مثل تلك الخارقة على يد الكاذب، فهو ممكنٌ، والله سبحانه وتعالى قادر عليه، لكنه لا يفعله لحكمته ٤؛ كما أنّه سبحانه يمتنع عليه أن يكذب، أو يظلم.

الأشاعرة ينفون حكمة الله تعالى

والمعجزُ تصديقٌ، وتصديق الكاذب هو منزهٌ عنه، والدالّ على الصدق قَصْدُ الربّ تصديق الصادق. وهذا القصد يمتنع حصوله للكاذب؛ فيمتنع جعل من ليس برسولٍ رسولاً، وجعل الكاذبِ صادقاً، ويمتنع من الرب

٧٠- "الذين أوجبوا النظر أعرضوا عن طريق الرسول

والمقصود هنا أنّ الذين أعرضوا عن طريق الرسول في العلم و العمل وقعوا في الضلال والزلل، وأنّ أولئك لما أوجبوا النظر الذي ابتدعوه، صارت فروعه فاسدة، إن قالوا إنّ من لم يسلكها كفر أو عصى ٢، فقد عُرف بالاضطرار من دين الإسلام أنّ الصحابة والتابعين لهم بإحسان لم يسلكوا طريقهم، وهم خير الأمة ٣. وإن قالوا: إنّ من ليس عنده علم ولا بصيرة بالإيمان، بل قاله تقليداً محضاً من غير معرفة يكون مؤمناً، فالكتاب والسنّة يُخالف ٤ ذلك. ولو أخّم سلكوا طريقة الرسول، لحفظهم الله من هذا التناقض؛ فإنّ ما جاء به الرسول جاء من عند الله ٥،

۲ ما بین المعقوفتین رسم فی ((خ)) هکذا: بدل لیلا. وما أثبت من ((م)) ، و ((d)) .

<sup>((+))</sup> ما بين المعقوفتين ملحق في هامش (+)

٤ قال ابن حزم رحمه الله: "والله تعالى قادر على إظهار الآيات على أيدي الكذابين المدّعين للنبوّة، لكنّه تعالى لا يفعل، كما لا يفعل ما لا يُريد أن يفعله من سائر ما هو قادر عليه". الفصل في الملل والأهواء والنحل ٢/٥.".

١ في ((خ)) : أو. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .

٢ ذكر الإمام ابن حزم عنهم ذلك، فقال: "ذهب محمد بن جرير الطبري، والأشعريّة كلها، حاشا السمناني إلى أنّه لا يكون مسلماً إلا من استدلّ، وإلا فليس مسلماً. وقال الطبري: من بلغ الاحتلام أو الإشعار من الرجال والنساء، أو بلغ المحيض من النساء، ولم يعرف الله عزّ وجلّ بجميع أسمائه وصفاته من طريق الاستدلال، فهو كافر

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ١/٠٢٦

حلال الدم والمال". الفصل في الملل والأهواء والنحل <mark>لابن حزم</mark> ٣٥/٤.

وانظر: كلام شيخ الإسلام رحمه الله عنهم في هذه المسألة في درء تعارض العقل والنقل ٤٠٧/٧. وانظر: رسالة السجزي في الرد على من أنكر الحرف والصوت ص ١٣٩.

٣ وهذا سبق بيانه ص ٢٩٧ – ٣٠٣.

٤ في ((خ)) : تخالف. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .

٥ انظر: معارج الوصول إلى أنّ أصول الدين وفروعه قد بيّنها الرسول صلى الله عليه وسلم. وكذلك درء تعارض العقل والنقل ٢/١-٢٥، ٣٧٠-٣٦٣/٥، ١٩٥-١٩٥.

وانظر: كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عن تناقض الأشاعرة في الشرعيّات والعقليّات في التسعينيّة ص ٢٦٠-٢٥.

وانظر: كلامه - رحمه الله - عن أول واجب على المكلف في درء تعارض العقل والنقل 7/N-V-V. ومجموع الفتاوى V-V.". (١)

٧١-"قالوا: لأنّ معرفة الله واجبة،

ولا طريق إليها إلا هذا النظر وهذا الدليل ١.

الرسول لم يوجب النظر

ولما علم كثيرٌ من موافقيهم ٢ أنّ الاستدلال بهذا الدليل لم يُوجبه الرسول، خالفوهم في إيجابهم، مع موافقتهم لهم على صحته ٣.

والتحقيق ما عليه السلف؛ أنّه ليس بواجب أمراً، ولا هو صحيح خبراً، بل هو باطلٌ منهيّ ٤ عنه شرعاً؛ فإنّ الله تعالى لا يأمر بقول الكذب والباطل، بل ينهى عن ذلك. لكن غلطوا حيث اعتقدوا أنّه حقّ، وأنّ الدين لا يقوم إلا على هذا الأصل الذي أصّلوه.

ا يقول أبو حامد الغزالي: "من لا يعتقد حدوث الأجسام، فلا أصل لاعتقاده في الصانع أصلاً". تحافت الفلاسفة ص ١٩٧.

وانظر: الإرشاد للجويني ص ٨-٩. والفصل في الملل والأهواء والنحل <mark>لابن حزم</mark> ٤٣٥. ورسالة السجزي ص ١٩٨.

وقد ناقش شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله هذه المسألة ونقل كلام بعض من ردّ على هذا القول، أو تبنّاه. انظر: درء تعارض العقل والنقل ٧٣٥٢-٤٤٥.

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ١/٩٨

۲ في  $((\pm))$  : موافقتهم. وما أثبت من ((a)) ، و ((d)) .

٣ ومن هؤلاء: أبو الحسن الأشعريّ في رسالته إلى أهل الثغر ص ١٨٦. والخطابي في الغنية عن الكلام وأهله - انظر: نقض تأسيس الجهمية ١٢٥، والغزالي في فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة ص ١٢٧. وغيرهم. ٤ في ((ط)): منهم. وما أثبت من ((خ)) ، و ((م)) .". (١)

٧٢-"نفيه. و [أمّا] ١ نحن فقد بيَّنًا أنّ اللازم على تقدير إثباتها لا محذور فيه، وإنّما المحذور لازم على تقدير نفيها. وهذا قد بُسط في غير هذا الموضع٢.

مناقشة من ينفى الحكمة

والمقصود هنا: أنه يُقال لهؤلاء ٣ الذين ينفون الحكمة، ثمّ الإرادة،

١ في ((خ)) : انما. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .

وفي المخلوقات". مجموع الفتاوي ٨٣٥-٣٦.

۲ انظر: العقيدة التدمرية ص ١٥-٣٠، ٣٠-٤٦. وشرح الأصفهانية ٢٣٨٤-٣٨٨، ٤٤١-٤٤١، ٠٥٠، ٤٥٠ عالى المنطقيين ص ٢٢٥-٤١٠ ودرء تعارض العقل والنقل ١١٢٨، ١٢٩، ١١٦٩-١٣٧. والرد على المنطقيين ص ٢٢٥-٢٣٢. ومنهاج السنة ١١٨٥-١٢٠، ١٦٠-١٧٢، ٥٩٥-٩٥٥. وكتاب الصفدية ١٨٨، ٢٣٤-٣٧.
 ٣ المقصود بمم الفلاسفة، والجهميّة. وانظر: ص ٣٣٥.

فهم ينفون تعليل أفعال الله سبحانه وتعالى، وأن يكون مختاراً في أفعاله، ويقولون هو موجب بالذات، فلا يكون فعله لغاية. انظر: الإشارات والتنبيهات لابن سينا ١٥٥-٥٥١. وكذا انظر: بيان تلبيس الجهمية ١١٦١. وقال شيخ الإسلام عن الحكمة: "كل ما خلقه الله فله فيه حكمة؛ كما قال: ﴿صُنْعَ اللهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ ، وقال: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ حَلَقَهُ ﴾ . وهو سبحانه غنيّ عن العالمين. فالحكمة تتضمّن شيئين؛ أحدهما حكمة تعود إليه يُحبّها ويرضاها. والثانية إلى عباده، هي نعمه عليهم يفرحون بها، ويلتذّون بها. وهذا في المأمورات،

وذكر شيخ الإسلام رحمه الله أقوال النّاس في الحكمة، فقال عن الجهميّة: "نكرون التعليل جملة، ولا يُثبتون إلا محض المشيئة، ولا يجعلون في المخلوقات والمأمورات معاني لأجلها كان الخلق والأمر، إلى غير ذلك من لوازم قولهم. والمعتزلة يُثبتون تعليلاً متناقضاً في أصله وفرعه؛ فيُثبتون للفاعل تعليلاً لا تعود إليه حكمة" درء تعارض العقل والنقل ١٥٥٤.

أمّا الفلاسفة، فيقول عنهم شيخ الإسلام رحمه الله إنمّم "ثبتون علة غائيّة للفعل، وهي بعينها للفاعل. ولكنّهم متناقضون؛ فإنمّم يُثبتون له العلّة الغائيّة، ويتبتون له العلّة الغائيّة، ويقولون مع هذا ليس له إرادة، بل هو

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ١/٣٣٤

موجب بالذات، لا فاعل بالاختيار. وقولهم باطل من وجوه ... " مجموعة الرسائل والمسائل ٤-٥٢٨٨. ويذكر شيخ الإسلام رحمه الله تناقض الجهميّة والمتفلسفة في موضع آخر؛ فيقول: "لمتفلسفة متناقضون؛ فإخّم يُثبتون غاية وحكمة غائيّة، ولا يُثبتون إرادة. والجهميّة تُثبت أنّه سبحانه مريد، ولا تُثبت له حكمة فعل لأجلها. وكلّ من القولين متناقض" شرح الأصفهانيّة ٢٣٧٨.

وانظر: الكلام عن الحكمة وأقوال الناس فيها في كتب شيخ الإسلام: شرح الأصفهانية ١٥٠، ١٥٥-١٩٨٠ ، ٢٠٧، ومنهاج السنة النبوية ١١٣٣-١٤٨، ٤٥٤، ٢٦١٦-١٦١، ١٦٥، ٣٢، ٣١، ١٩٨٠، ٢٠٠، ٢١٠ ومنهاج السنة النبوية ١١٥-١١٨، ٤٥٤، ١١١٠-١١١. ومجموع الرسائل ٤-٢٢٥-٢٣٥، ٢٤٠ ولاء تعارض العقل والنقل ٤٥٨، ١١١٠-١١١. ومجموع الرسائل ٤-٢١٥-١٣٥، ١٤٠٠ وانظر: رسالة أقوم ما قيل في المشيئة والحكمة والقضاء والقدر والتعليل وبطلان الجبر - ضمن مجموع الرسائل والمسائل ٤-٣٢٥-٣٤٦ - وهي في مجموع الفتاوى ١٨٨-١٥٨، ومجموع الفتاوى ١١٨-١٣٠، ١٣٥، ٥٧، ١٢٥-١٣٠، ١٢٥، ٩٥ وبيان تلبيس الجهمية والمسائل ٤-٣١٣، ٢١٥-٤٦١، ١٦٩-١٩٠، ١٢٩٥، ٩٥ وبيان تلبيس الجهمية الصراط المستقيم ١٤٠٩.

وانظر: الإرشاد للجويني ص ٢٦٨ وما بعدها. ونهاية الإقدام للشهرستاني ص ٢٩٧. ومحصل أفكار المتقدمين للرازي ص ٢٠٥. والفصل لابن حزم ٣١٧٤. والمغني في أبواب التوحيد والعدل لعبد الجبار الهمذاني ٣٤٨، ٩٣-١١٩٢.

ولعل القول الذي قصده شيخ الإسلام رحمه الله أنّه يُقال للفلاسفة نظير ما قيل لنفاة الصفات، هو ما صرّح به بقوله: "على هذا فكلّ ما فعله علمنا أنّ له فيه حكمة. وهذا يكفينا من حيث الجملة، وإن لم نعرف التفصيل. وعدم علمنا بتفصيل حكمته بمنزلة عدم علمنا بكيفيّة ذاته، وكما أنّ ثبوت صفات الكمال له معلوم لنا. وأما كنه ذاته فغير معلومة لنا، فلا نُكذّب بما علمناه ما لم نعلمه. وكذلك نحن نعلم أنّه حكيم فيما يفعله ويأمره، وعدم علمنا بالحكمة في بعض الجزئيّات لا يقدح فيما علمناه من أصل حكمته. فلا نُكذّب بما علمناه من حكمته ما لم نعلمه من تفصيلها" مجموعة الرسائل ٤-٣٣٣٥.". (١)

٧٣-"على صفات تقتضي لذة وألماً في الآخرة، [فذاك] ١ عندهم باطلٌ، ولم يمكنهم أن يقولوا إنّ الشارع يأمر بما فيه لذة مطلقاً، و [ينهي] ٢ عمّا فيه ألم مطلقاً.

وكون الفعل يقتضي ما يوجب اللذة، هو عندهم من باب التولّد٣.

١ في ((م)) ، و ((ط)) : فذلك.

۲ في ((خ)) : نهي.

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ١/٨٢٤

٣ المقصود به هنا: التوليد؛ وهو " أن يحصل الفعل عن فاعله بتوسّط فعلٍ آخر؛ كحركة المفتاح في حركة اليد". التعريفات للجرجاني ص ٩٨.

وقال شيخ الإسلام رحمه الله عن مسألة التوليد، وموقف كل من المعتزلة والأشاعرة منها:

"فإنّ أفعال الإنسان، وغيره من الحيوان على نوعين: أحدهما المباشر، والثاني المتولّد. فالمباشر ما كان في محلّ القدرة؛ كالقيام، والقعود، والأكل، والشرب. وأما المتولّد فهو ما خرج عن محلّ القدرة؛ كخروج السهم من القوس، وقطع السكين للعنق، والألم الحاصل من الضرب، ونحو ذلك. فهؤلاء المعتزلة يقولون: هذه المتولّدات فعل العبد؛ كالأفعال المباشرة. وأولئك المبالغون في مناقضتهم في مسائل القدر من الأشعرية وغيرهم يقولون: بل هذه الحوادث فعل الله تعالى، ليس للعبد فيها فعل أصلاً". كتاب الصفدية ١١٥٠.

وقال رحمه الله في موضع آخر عن أقوال الناس في التولّد:

"فأما الأمور المنفصلة عنه التي يُقال إنما متولّدة عن فعله. فمن الناس من يقول: ليست مفعولة له بحال، بل هي مفعولة لله تعالى؛ كما يقول ذلك كثيرٌ من متكلمي المثبتين للقدر. ومنهم من يقول: بل هو مفعول له على طريق التولد؛ كما يقوله من يقوله من المعتزلة. ويُحكى عن بعضهم أنه قال: لا فاعل لها بحال. وحقيقة الأمر: أنّ تلك قد اشترك فيها الإنسان، والسبب المنفصل عنه؛ فإنّه إذا ضَرَبَ بحجر فقد فعل الحَدْف، ووصول الحجر إلى منتهاه حصل بمذا السبب، وبسبب آخر من الحجر والهواء. وكذلك الشبع، والرّيّ حصل بسبب أكله وشربه الذي هو فعله، وبسبب ما في الطعام والشراب من قوة التغذية، وما في بدنه من قوة القبول لذلك. والله خالق هذا كلّه". درء تعارض العقل والنقل ٩٣٤٠-٣٤١.

وانظر: عن التولّد عند المعتزلة والأشعرية: الأصول الخمسة لعبد الجبار ص ٣٨٧-٣٩٠، ٤٢٤. والتمهيد للباقلاني ص ٦٣-٦٤، ٣٤١-٣٤١. والإرشاد للجويني ص ٢٣٠. وأصول الدين للبغدادي ص ١٣٧. والفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم ٣٥٩. والمواقف في علم الكلام للإيجي ص ٣١٦-٣١٩. وشرح المقاصد للتفتازاني ٤٢١١.". (١)

٧٤- "ولأهل الكلام والرأي من دعوى [الإجماعات] ١ التي ليست صحيحة، بل قد يكون فيها نزاعٌ معروفٌ، وقد يكون إجماع السلف على خلاف ما ادّعوا فيه الإجماع ما يطول ذكره هنا.

وقد ذكرنا قطعة من الإجماعات الفروعيّة التي حكاها طائفة من أعيان العلماء العالمين بالاختلاف٢، مع أخّا منتقضة، وفيها نزاع ثابت لم يعرفوه. وقد يكون غيرهم حكى الإجماع على نقيض قولهم. وربّما كان من السلف؟ كقول الشافعيّ: ما أعلم أحداً قبل شهادة العبد٣.

وقبله من الصحابة: أنس بن مالك؛ يقول: ما أعلم أحداً ردّ شهادة العبد٤.

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ٢٠/١

وكدعوى ابن حزم الإجماع [على إبطال] ٥ القياس٦. وأكثر الأصوليّين يذكرون الإجماع على إثبات القياس. وبسط هذا له موضع آخر٧.

١ في ((خ)) : الإجمات. وهو تصحيف. وما أثبت من ((q)) ، و ((d)) .

لشيخ الإسلام رحمه الله تعليق على مراتب الإجماع لابن حزم، باسم نقد مراتب الإجماع. نشر وتوزيع دار
 الباز بمكة المكرمة.

٣ هذه العبارة عن الشافعي رحمه الله لم أجدها. ولكنه رحمه الله ذكر في كتاب الأمّ عدم قبول شهادة العبد. انظر: الأم للشافعي ٧٤٣ طبعة الشعب. وانظر: الحاوي الكبير للماوردي ٢١٤-١٧٢١ والمجموع شرح المهذب للنووي ٢٣٢١-٢١).

٤ انظر: المغنى لابن قدامه ١٤١٨٥.

٥ ما بين المعقوفتين ملحق بمامش ((خ)) .

٦ انظر كلام ابن حزم رحمه الله عن إبطال القياس في كتابه: الإحكام في أصول الأحكام ١٢٠٨-١٢٠٩،
 ضمن الأجزاء من ٥ إلى ٨.

٧ انظر: مجموع الفتاوى؛ الجزء التاسع عشر، والجزء العشرين. وكتاب أصول الفقه عند ابن تيمية رحمه الله إعداد الدكتور صالح المنصور. ومختارات شيخ الإسلام للحام.". (١)

٧٥-"فصل تعريف المعجزة عند الأشاعرة

والمعتزلة قبلهم ١ ظنّوا أنّ مجرّد كون الفعل [خارقاً] ٢ للعادة، هو الآية على صدق الرسول، فلا يجوز ظهور خارقٍ إلاّ لنبيّ. والتزموا طرداً لهذا: إنكار أن يكون للسحر تأثيرٌ خارجٌ عن العادة؛ مثل أن يموت ويمرض بلا مباشرة شيءٍ. وأنكروا الكهانة، وأن تكون الجن تُخبر ببعض المغيبات، وأنكروا كرامات الأولياء٣.

١ أي قبل الأشاعرة.

٢ في ((ط)) : خلافاً.

٣ وذلك لأنّ من مذهبهم عدم تجويز وقوع الخوارق على يد غير الأنبياء.

يقول القاضي عبد الجبار المعتزلي: "إنّ العادة لا تُخرق إلا عند إرسال الرسل، ولا تخرق لغير هذا الوجه؛ لأنّ خرقها لغير هذا الوجه يكون بمنزلة العبث". المغني في أبواب التوحيد والعدل ١٨٩/١. وانظر: المصدر

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ١/٩٧٩

نفسه ٥ / ٢٤١/ . وشرح الأصول الخمسة ص ٥٦٨ - ٥٧٢. ورسائل العدل والتوحيد ص ٢٣٧. وقال عبد القاهر البغدادي عنهم: "وأنكرت القدرية كرامات الأولياء؛ لأخّم لم يجدوا في أهل بدعتهم ذا كرامة". أصول الدين ص ١٧٥.

وانظر أول هذا الكتاب ((النبوات)) ص ١٤٨، وما سيأتي لاحقاً ص ١٢٦٠-١٢٦١؛ إذ ذكر المؤلف رحمه الله أنّ الذين أنكروا الكرامات هم المعتزلة، وابن حزم. انظر: المحلى ٣٦/١، وأبو إسحاق الاسفراييني، وأبو محمد بن زيد. وقد ردّ عليهم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ص ١٤٨-١٥١. وانظر: شرح الأصفهانية ٢٠٩/٢ وقد أورد السبكى شبه المعتزلة في نفى الكرامات، وردّ عليها. انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٣٣٤/٢.". (١)

٧٦- "المعارضة ١، فلم يُوجد مع عدم المدلول عليه مثله. وإلا إذا وُجد [هو أو مثله] ٢ بدون المدلول، لم يكن مختصاً؛ فلا يكون دليلاً. لكن كما أنّه لا يكفي مجرّد كونه خارقاً لعادة أولئك القوم دون غيرهم، فلا يكفي أيضاً عدم معارضة أولئك القوم، بل لا بدّ أن يكون ممّا لم يعتده غير الأنبياء؛ فيكون خارقاً لعادة غير الأنبياء. فمتى عُرف أنّه يُوجد لغير الأنبياء بطلت دلالته، ومتى عارض غير النبيّ النبيّ النبيّ بمثل ما أتى به، بطل الاختصاص. كرامات الأولياء من دلائل النبوة

وما ذكره المعتزلة، وغيرهم؛ كابن حزم: من أنّ آيات الأنبياء مختصةٌ بهم كلامٌ صحيحٌ٣. لكنّ كرامات الأولياء هي من دلائل النبوة؛ فإنّها لا تُوجد إلا لمن اتّبع النبيّ الصادق٤، فصار وجودها كوجود ما أخبر به

١ أي أنّ استلزام الدليل بالمدلول عليه، والسلامة من المعارضة شرط في كل دليل.

<sup>((</sup>خ)) ما بين المعقوفتين ملحق بمامش (

٣ قال القاضي عبد الجبار في شروط المعجزة عند المعتزلة: "واعلم أنّ من حق المعجز أن يكون واقعاً من الله تعالى حقيقة، أو تقديراً، وأن يكون مما تنتقض به العادة المختصة بمن أظهر المعجز فيه، وأن يتعذر على العباد فعل مثله في جنسه، أو صفته، وأن يكون مختصاً بمن يدعي النبوة على طريقة التصديق له. فما اختص بعده بالصفات وصفناه بأنّه معجز من جهة الاصطلاح". المغني في أبواب العدل والتوحيد للقاضي عبد الجبار ٥ / ١٩٩/٠.

أما <mark>ابن حزم</mark> فقال: ".. وأنّ المعجزات لا يأتي بما أحد إلا الأنبياء عليهم السلام..". المحلى <mark>لابن حزم</mark> ٣٦/١. وانظر أعلام النبوة للماوردي ص ٦٢.

٤ وقد أوضح شيخ الإسلام رحمه الله أنّ كرامات الأولياء لا تصل إلى آيات الأنبياء الكبرى، ولا يأتون بمثلها؟ كالناقة، والعصا، وخلق الطير من الطين، والقرآن، ونصر الأنبياء، وإهلاك المكذبين؛ فإنه لا تحصل لهم هذه

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ١/٤٨٤

الآيات..

يقول رحمه الله في هذا الكتاب: "وأما آيات الأنبياء التي بما تثبت نبوتهم، وبما وجب على الناس الإيمان بمم: فهي أمرٌ يخصّ الأنبياء، لا يكون للأولياء، ولا لغيرهم". النبوات ص ١٠٣٥.

ويقول رحمه الله أيضاً: "وأماكرامات الصالحين فهي من آيات الأنبياء كما تقدم. ولكن ليست من آياتهم الكبرى، ولا يتوقف إثبات النبوة عليها". النبوات ص ١٠٣٥.". (١)

٧٧-"لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم التحدي إلا في القرآن

ومما يلزم [أولئك أنّ] ١ ما كان يظهر على يد النبيّ صلى الله عليه وسلم في كل وقت من الأوقات ليست دليلاً على نبوّته؛ [لأنّه] ٢ لم يكن كلما ظهر شيءٌ من ذلك احتجّ به، وتحدّى الناس بالإتيان بمثله، بل لم ينقل عنه التحدي إلا في القرآن خاصّة ٣، ولا نُقل التحدي عن غيره من الأنبياء؛ مثل موسى، والمسيح، وصالح ٤. ولكنّ السحرة لمّا عارضوا موسى، أبطل معارضتهم.

وهذا الذي قالوه يُوجب أن لا [تكون] ٥ كرامات الأولياء من جملة المعجزات.

كرامات الأولياء معجزات لنبيهم

وقد ذكر غير واحد من العلماء أنّ كرامات الأولياء معجزات لنبيّهم ٦، وهي من آيات نبوته. وهذا [هو] ٧ الصواب؛ كقصة أبي مسلم الخولاني ٨،

١ في ((ط)) : أنَّ أولئك.

٢ ما بين المعقوفتين ملحق في ((خ)) بين السطرين.

٣ وقد أوضح شيخ الإسلام رحمه الله هذا الأمر في آخر كتابه هذا النبوات. انظر ص ٩٤٦-٩٥١.

ومما قاله رحمه الله في كتابه الجواب الصحيح: "وآيات النبوة وبراهينها تكون في حياة الرسول، وقبل مولده، وبعد مماته، لا تختص بحياته، فضلاً عن أن تختص بحال دعوى النبوة، أو حال التحدي؛ كما ظنّه بعض أهل الكلام". الجواب الصحيح ٣٨٠٦.

٤ ولابن حزم كلام طيب في رده على الأشاعرة في قولهم: إنه لا تكون المعجزة معجزةً حتى يُتحدّى بها. انظر المحلى لابن حزم ٣٦١.

٥ في ((خ)) : يكون. وما أثبت من ((م)) ، و ((ط)) .

٦ انظر: تفسير القرطبي ١٣ ١٣٧.

وقد ذكر ذلك ابن كثير في كتابه دلائل النبوة . ضمن البداية والنهاية ٦ ١٦١. وكذا البيهقي في دلائل النبوة.

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ١/١،٥

٧ ما بين المعقوفتين ملحق في ((خ)) بين السطرين.

۸ تقدمت قصته ص ۱۰۸. ". (۱)

٧٨-"لا يكفر الخوارج

ولم يحكم على [رضي الله عنه] ١، وأئمة الصحابة فيهم بحكمهم في المرتدين، بل جعلوهم مسلمين.

قول سعد في الخوارج

وسعد بن أبي وقاص، وهو أفضل من كان قد بقي بعد علي [رضي الله عنه] ٢، وهو من أهل الشورى، واعتزل في الفتنة؛ فلم يقاتل، لا مع علي، ولا مع معاوية. ولكنّه ممن تكلم في الخوارج، وتأوّل فيهم قوله ٣: ﴿وَمَا يُضِلّ بِهِ إِلاّ الفَاسِقِينِ الّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ في الأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ الخَاسِرُونَ ﴾ ٤.

إحراق على لمن ادعى فيه الألوهية

وحدث أيضاً طوائف الشيعة الإلهية الغلاة، فرُفع إلى عليّ [رضي الله عنه] ٥ منهم طائفة ادّعوا فيه الإلهية، فأمرهم بالرجوع، فأصروا، فأمهلهم ثلاثاً، ثم أمر بأخاديد من نار فحُدّت، وألقاهم فيها؛ فرأى قتلهم بالنار ٦.

اختلاف ابن عباس مع على في تحريق الزنادقة

وأما ابن عباس: فقال٧: لو كنت أنا لم أحرّقهم بالنار؛ لنهي [رسول

١ زيادة من ((ط)) .

٢ زيادة من ((ط)) .

٣ انظر: منهاج السنة النبوية ٥٢٥٠. وتفسير ابن كثير ١٦٥.

٤ سورة البقرة، الآيتان ٢٦-٢٧.

٥ زيادة من ((ط)) .

٦ انظر: منهاج السنة النبوية ١٣٠٦-٢٦١، ٢٦١-٢٥١، ٣٤٥٩.

وقد قال وقتها:

لما رأيت الأمر أمراً منكراً ... أججت ناري ودعوت قنبرا

انظر: مجموع الفتاوى ١٣٣٢-٣٤. وانظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم ٥٤٧. وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٨١٦٩.

٧ انظر قوله في: صحيح البخاري ٢٠١٨، ٣١٠،٨ ٢٥٣٧. ومنهاج السنة النبوية ١٣٠٧. وسير أعلام النبلاء

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ١/١٥٥

٧٩- "كسب الأشعري

والأشعريّ يوافقه ١ على أنّ العبد ليس بفاعل، ولا له قدرة مؤثرة في الفعل، ولكن يقول: هو كاسب٢.

جهم يقول بالجبر

وجهم لا يثبت له شيئاً، لكن هذا الكسب؛ يقول أكثر الناس: إنّه لا يعقل فرقٌ بين الفعل الذي نفاه، والكسب الذي أثبته. وقالوا: عجائب الكلام ثلاثة: [طفرة] ٣ النظّام، وأحوال أبي هاشم، وكسب الأشعري. وأنشدوا ٤: عجائب الكلام

ممّا يُقال ولا حقيقة عنده ... معقولة تدنو إلى الأفهام

الكسبه عند الأشعري والحال ٦ عن ... د [البهشمي] ٧ و [طفرة] ٨ النظام

۱ أي يوافق جهماً.

٢ سبق أن أوضحت معنى الكسب ص ٥٥٨-٥٥٩.

 $^{\circ}$  في  $((\pm))$  : ظفرة. وما أثبت من ((a)) ، و ((d)) .

٤ انظر: منهاج السنة ٢٢٩٧، ١٤٥٩. وشرح الأصفهانية - ت السعوي - ١١٤٩-١٥٠. ودرء تعارض العقل والنقل ٣٤٤٤، ٨٣٢٠. وكتاب الصفدية ١٥١-١٥٤.

٥ سبق التعريف بالكسب: ص ٢٦١-٤٦٢.

٦ الحال في اللغة: نهاية الماضي، وبداية المستقبل. التعريفات للجرجابي ص ١١٠.

والأحوال عند من يثبتها: لا موجودة، ولا معدومة، ولا هي أشياء، ولا هي مخلوقة، ولا غير مخلوقة.

واشتهر بما أبو هاشم بن الجبائي، وأتباعه البهشمية.

انظر: الإرشاد للجويني ص ٨٠. والفرق بين الفرق ص ١٨٤، ١٩٥-١٩٦. والفصل في الملل والأهواء والنحل وغاية الإقدام ص ١٣١-١٣٢.

((+)) : النهشمي. وما أثبت من ((+)) ، و ((+)) .

 $\Lambda$  في ((خ)) : ظفرة. وما أثبت من ((a)) ، و ((d)) .

والطفرة اشتهر بما النظام من المعتزلة. ومعناها عنده: أنّ الجسم قد يكون في مكان، ثم يصير منه إلى المكان الثالث، أو العاشر من غير مرور بالأمكنة المتوسطة بينه وبين العاشر، ومن غير أن يصير معدوماً في الأول، ومعاداً في العاشر.

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ٧٢/١

انظر: مقالات الإسلاميين ٢١٩. والفرق بين الفرق ص ١٤٠. والفصل لابن حزم ٢٥-٥٦٥. والملل والنحل للشهرستاني ١٧٠-٧١.". (١)

٠٨- "غيرهم. بل غيرهم إذا أخبر بنبوتهم، وأظهر الله على يديه ما يدلّ على صدق هذا الخبر، كان أبلغ في الدلالة على صدقهم من أن يظهر على أيديهم.

ليس من شرط دلائل النبوة اقترانها بدعوى النبوة أو التحدي بها

فقد تبيّن أنّه ليس من شرط دلائل النبوة؛ [لا اقترانه] ١ بدعوى النبوة، ولا الاحتجاج به، ولا التحدي بالمثل٢، ولا تقريع من يخالفه. بل كلّ هذه الأمور قد تقع في بعض الآيات، لكن لا يجب أنّ ما لا يقع معه لا يكون آية، بل هذا إبطالٌ لأكثر آيات الأنبياء؛ [لخلوها] ٣ عن هذا الشرط٤.

انظر: المغني لعبد الجبار الهمداني ٩٩ ١٥١، ٢١٥. وشرح الأصول الخمسة له ص ٥٦ - ٥٧١. والبيان للباقلاني ص ٥٤ - ٤٦. والمواقف للإيجي ص ٣٣٩ - ٣٤.

وقد ردّ عليهم شيخ الإسلام رحمه الله اشتراطهم لهذا الشرط؛ فقال: "وآيات النبوة وبراهينها تكون في حياة الرسول، وقبل مولده، وبعد مماته، لا تختصّ بحياته، فضلاً عن أن تختصّ بحال دعوى النبوة، أو حال التحدّي؛ كما ظنّه بعض أهل الكلام". انظر: الجواب الصحيح ، ٦٣٨، ٢٩٨، ٤٩٦.

وقد ردّ ابن حزم أيضاً على من اشترط هذا الشرط؛ فقال: "ومن ادّعى أنّ إحالة الطبيعة لا تكون آية إلا حتى يتحدى فيها النبيّ صلى الله عليه وسلم النّاس، فقد كذب، وادّعى ما لا دليل عليه أصلاً؛ لا من عقل، ولا من نص قرآن ولا سنّة. وما كان هكذا، فهو باطلّ، ويجب من هذا أنّ حنين الجذع، وإطعام النفر الكثير من الطعام اليسير حتى شبعوا، وهم مئون من صاع شعير، ونبعان الماء من بين أصابع رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإرواء ألف وأربعمائة من قدح صغير تضيق سعته عن الشبر، ليس شيء من ذلك آية له عليه السلام؛ لأنّه عليه السلام لم يتحدّ بشيء من ذلك أحداً". المحلى الابن حزم ١٣٦، وانظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل له ٥٠، ٦.".

١ في ((م)) ، و ((ط)) : لاقترانه.

٢ كما يقوله أهل الكلام من المعتزلة والأشاعرة.

 $<sup>^{\</sup>circ}$  في  $((\pm))$  : خلوها. وما أثبت من ((a)) ، و ((d)) .

٤ المتكلّمون جعلوا التحدّي شرطاً من شروط المعجزة.

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ١/٨١

٨١-"القدر. ولهذا يُصرّح أحمد، وأمثاله من السلف بذمّ الجهميّة، بل يكفرونهم أعظم من سائر الطوائف ١.

أصول أهل الأهواء

وقال عبد الله بن المبارك؟، ويوسف بن أسباط؟، وغيرهما: أصول أهل الأهواء أربع: الشيعة ٤، والخوارج٥، والمرجئة ٢،

١ وللسلف كتب مستقلة في فضح وذمّ الجهميّة. انظر على سبيل المثال: الردّ على الجهمية للإمام أحمد، وللإمام الدارمي، وللجعفي شيخ البخاريّ، وبيان تلبيس الجهميّة لشيخ الإسلام ابن تيمية، واجتماع الجيوش الإسلامية، والصواعق المنزلة على الطائفة الجهمية والمعطلة؛ كلاهما لابن قيم الجوزية رحمه الله.

وهناك كتب جمعها السلف فيها ذمّ للجهمية، وردّ عليهم. انظر: كتاب الردّ على الجهمية في صحيح البخاري، وخلق أفعال العباد "الجزء الثاني منه" للإمام البخاري. وكتاب شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي. وكتاب السنة لابن أبي عاصم. وسميّه لعبد الله بن الإمام أحمد، وكذلك للخلاّل، وغيرهم كثير.

۲ سبقت ترجمته.

۳ سبقت ترجمته.

٤ سبق التعريف بهم.

٥ سبق التعريف بهم.

7 قال الشهرستاني: "الإرجاء على معنيين: أحدهما: بمعنى التأخير؛ كما في قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَرْجِهُ وَأَحَاهُ ﴾ [الأعراف، ١١١] ؛ أي أمهله وأخّره. والثاني: إعطاء الرجاء. وأما إطلاق اسم المرجئة على الجماعة بالمعنى الأول فصحيح؛ لأنهم كانوا يؤخرون العمل عن النية والعقد. وأما بالمعنى الثاني فظاهر؛ فإنهم كانوا يقولون: لا تضر مع الإيمان معصية، كما لا تنفع مع الكفر طاعة". الملل والنحل للشهرستاني ١١٣٩.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (المرجئة ثلاث أصناف: الذين يقولون: الإيمان مجرد ما في القلب، ثم من هؤلاء من يدخل فيه أعمال القلوب، وهم أكثر فرق المرجئة ... ومنهم من لا يدخلها في الإيمان؛ كجهم ومن اتبعه كالصالحي. وهذا الذي نصره هو وأكثر أصحابه.

والقول الثاني: من يقول: هو مجرد قول باللسان. وهذا لا يعرف لأحد قبل الكرامية.

والثالث: تصديق القلب، وقول اللسان. وهذا هو المشهور عن أهل الفقه والعبادة منهم". مجموع الفتاوي ٧١٩٥.

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ٢٠٤/١

وانظر: الفرق بين الفرق للبغدادي ص ٢٠٢-٢٠٠. ومقالات الإسلاميين للأشعري ١٢١٣-٢٣٤. والفصل في الملل والأهواء والنحل للإبن حزم ٢١٢-٢١١، ٤٢٠٤. والملل والنحل للشهرستاني ١٦٣٩-١٤٦.". (١)

٨٢- "والقدرية ١. فقيل لهم: الجهمية ٢؟ فقالوا: الجهمية ليسوا من أمّة محمد ٣. ولهذا ذكر أبو عبد الله بن حامد ٤ عن أصحاب أحمد في الجهمية: هل هم من الثنتين وسبعين فرقة ؟ وجهين ٥ ؛ أحدهما: أخمّم ليسوا منهم ؛ لخروجهم عن الإسلام.

السلف لم يذموا جنس الكلام

وطائفة تظنّ أنّ الكلام الذي ذمّه السلف: هو مطلق النظر، والاحتجاج، والمناظرة٦،

١ والمقصود بهم القدرية النفاة. وهو من ألقاب المعتزلة الذين ينفون الإرادة والقدرة عن الله ويثبتون للعبد قدرة يفعل بها ما اختار فعله. فكل إنسان عندهم يخلق فعل نفسه.

انظر: الفرق بين الفرق للبغدادي ص ١١٤-١١٦. والفصل <mark>لابن حزم</mark> ٣٢٢. والملل والنحل للشهرستاني ١٤٣- ٤٥، ودرء تعارض العقل والنقل ٨٤٠٥.

٢ سبق التعريف بهم.

٣ سبق تخريج هذا الأثر.. انظر ص ٤٩٨ من هذا الكتاب.

٤ سبقت ترجمته.

٥ انظر ص ٢٩٤؛ فقد سبق تخريج هذا الأثر.

٦ السلف رحمهم الله انصب ذمّهم على الكلام الباطل؛ بسبب مخالفته للنصوص الشرعيّة.

ويزيد شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله هذا المعنى إيضاحاً؛ فيقول: "السلف رحمهم الله لم يذمّوا جنس الكلام؛ فإنّ كلّ آدميّ يتكلّم، ولا ذمّوا الاستدلال، والنظر، والجدل الذي أمر الله به رسوله صلى الله عليه وسلم، والاستدلال بما بيّنه الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، بل ولا ذمّوا كلاماً هو حقّ، بل ذمّوا الكلام الباطل، وهو المخالف للكتاب والسنّة، وهو المخالف للعقل أيضاً، وهو الباطل، فالكلام الذي ذمّه السلف هو الكلام الباطل، وهو المخالف للشرع والعقل، ولكن كثير من الناس خفي عليه بطلان هذا الكلام".

الفرقان بين الحق والباطل لابن تيمية ص ٩٦.

وانظر: مجموع الفتاوى ٣٠٠٦-٣٠٠، ١٦٤٧٣، ١٤٨٦-١٦١٨، ١٦٤٧٣. ودرء تعارض العقل والنقل ١١٧٨، وانظر: مجموع الرسائل ٢٣٦ رسالة في

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ٢١٨/٢

الصفات الاختيارية.". (١)

٨٣- "وللناس طرق في دلالة المعجزة على صدق الرسول ١: طريق الحكمة، وطريق القدرة، وطريق العلم والضرورة، وطريق سنته وعادته التي بما يعرف أيضاً ما [يفعله] ٢؛ وهو من جنس المواطأة، وطريق العدل، وطريق الرحمة، وكلّها طرق صحيحة.

وكلما كان الناس إلى الشيء أحوج، كان [الربّ] ٣ به أجود، [وكذلك كلما كانوا إلى بعض العلم أحوج، كان به أجود] ٤؛ فإنه سبحانه الأكرم، الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، وهو الذي خلق

١ فالمعتزلة وابن حزم لا يُثبتون النبوة إلا بطريق القدرة؛ الذي هو المعجزة.

انظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار المعتزلي ص ٥٨٥-٥٨٦. والمحلى <mark>لابن حزم</mark> ١٣٦. والدرة فيما يجب اعتقاده له أيضاً ص ١٩٤.

أما الأشاعرة: فيُثبتون النبوة بطريق القدرة؛ الذي هو المعجزة، أو بطريق الضرورة، إلا أنّ طريق المعجزة عندهم هي أشهر الطرق.

انظر: المواقف للإيجي ص ٣٤٩، ٣٥٦، ٣٥٦. والإرشاد للجويني ص ٣٣١. والإنصاف للباقلاني ص ٩٣. والبيان له ص ٣٧-٨.

وانظر من كتب شيخ الإسلام رحمه الله: درء تعارض العقل والنقل ١٨٩-٥٩، ٩٤-٥٠. والجواب الصحيح وانظر من كتب شيخ الإسلام رحمه الله: درء تعارض العقل والنقل ١١٤٠، ١٤١-٤٩، ٩٩٠-٥٠، ١٩٦-٥٠، ٥٩٠-٥٠، ٥٩٠-٥٠، ٥٠٠ وانظر: شرح الأصفهانية ١٤٠-١٢١، ١٢١-٤٢١ فقد ذكر فيه شيخ الإسلام رحمه الله طرقاً كثيرة لمعرفة النبيّ. وانظر هذا الكتاب ص ٢٧٤-٢٧٥، ٣٦٥-٥٦، ٥٦٠، وقد تقدم مزيد توضيح لهذه الطرق في ص ٢٤٠-١٤٧، ٥٠٠-٥٠١، ٢٢٥-٥٠١.

٢ في ((م)) ، و ((ط)) : يفعل.

٣ ما بين المعقوفتين ملحق في ((خ)) بين السطرين.

 $(^{(Y)}$  .".  $((\pm))$  ها بين المعقوفتين ملحق بمامش

٨٤- "ولهذا كان أصحّ القولين ١: أن جنة آدم جنّة التكليف، لم تكن في

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ٢١٩/٢

<sup>(</sup>٢) النبوات لابن تيمية ٦٨٤/٢

١ هذه المسألة خلافية بين العلماء: فمنهم من قال: هي جنة الخلد التي في السماء، وأُهبط منها آدم عليه السلام. ومنهم من قال: هي جنة في الأرض. ومنهم من توقف في هذه المسألة، فلم يرجح أحد القولين على الآخر.

وقد ذكر الخلاف في هذه المسألة الحافظ ابن كثير رحمه الله، وأطال النفس في ذلك؛ ذاكراً أقوال العلماء، ومما قاله رحمه الله: "الجمهور على أنها هي التي في السماء، وهي جنة المأوى لظاهر الآيات والأحاديث. وقال آخرون: بل الجنة التي أسكنها آدم لم تكن جنة الخلد؛ لأنه كلّف فيها أن لا يأكل من تلك الشجرة، ولأنه نام فيها، وأخرج منها، ودخل عليه إبليس فيها. وهذا مما ينافي أن تكون جنة المأوى. وهذا القول محكي عن أبيّ بن كعب، وعبد الله بن عباس، ووهب بن منبه، وسفيان بن عيينة، واختاره ابن قتيبة في المعارف، والقاضي منذر بن سعيد البلوطي في تفسيره، وأفرد له مصنّفاً على حدة، وحكاه عن أبي حنيفة الإمام وأصحابه رحمهم الله، ونقله أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي ابن خطيب الريّ في تفسيره عن أبي القاسم البلخي وأبي مسلم الأصبهاني، ونقله القرطبي في تفسيره عن المعتزلة والقدرية. وهذا القول هو نصّ التوراة التي بأيدي أهل الكتاب. وممن حكى الخلاف في هذه المسألة: أبو محمد بن حليه بن حمله بن على ولين في تفسيره وحكى عن الجمهور الأول، وأبو القاسم الراغب، والقاضي الماوردي في تفسيره؛ فقال: واختلف في الجنة التي وحكى عن الجمهور الأول، وأبو القاسم الراغب، والقاضي الماوردي في تفسيره؛ فقال: واختلف في الجنة التي أسكنها يعني آدم وحواء على قولين: أحدهما: أنها جنة الخلد، والثاني: جنة أعدها الله لهما، وجعلها دار ابتلاء، وليست جنة الخلد التي جعلها دار جزاء. ومَنْ قال بَمذا اختلفوا على قولين؛ أحدهما: أنها في السماء؛ لأنّه أهبطهما منها. وهذا قول الحسن. والثاني: أنها في الأرض؛ لأنه امتحنهما فيها بالنهي عن الشجرة التي نحيا عنها دون غيرها من الثمار. وهكذا قول ابن يحي، وكان ذلك بعد أن أمر إبليس. هذا كلامه.

فقد تضمّن كلامه حكاية أقوال ثلاثة، وأشهر كلامه أنه متوقف في المسألة. ولقد حكى أبو عبد الله الرازي في تفسيره في هذه المسالة أربعة أقوال؛ هذه الثلاثة التي أوردها الماوردي، ورابعها التوقف. وحكى القول بأنما في السماء، وليست جنة المأوى عن أبي على الجبائي.....

قالوا: وليس هذا القول مفرعاً على قول من ينكر وجود الجنة والنار اليوم، ولا تلازم بينهما. فكل من حكي عنه هذا القول من السلف وأكثر الخلف ممن يُثبت وجود الجنة والنار اليوم كما دلّت عليه الآيات والأحاديث الصحاح". البداية والنهاية ١٦٩-٧١. وانظر تفسير ابن كثير ١٨١.

ومن أكثر من بحث هذه المسألة وأطال فيها: الحافظ ابن القيم رحمه الله؛ فقد قام رحمه الله باستقصاء أدلة كل قول. قوم بالتفصيل، ولم يرجح رحمه الله قولاً على قول، بل توقّف في المسألة لتعارض الأدلة، ولقوة ووجاهة كل قول. انظر: مفتاح دار السعادة ١٦ - ٤٤. وحادي الأرواح إلى بلاد الأفراح ص ٥٢ - ٧٥.

وانظر القرطبي في تفسيره؛ فقد رجح أنها جنة الخلد ١٢٠٧-٢٠٨.

وممن ذكر أقوال العلماء في هذه المسألة بالتفصيل: الآلوسي في روح المعاني ١٢٣٣. والقاسمي في تفسيره ٢١١١-

١١٢. ومحمد رشيد رضا في تفسيره تفسير القرآن الحكيم ١٢٧٦-٢٧٧؛ وذكر في هذه المسألة ثلاثة أقوال،
 ورجّح أنما في الأرض. والماوردي في أعلام النبوة ص ٧٨-٧٩.". (١)

٥٨- "والذي عليه جمهور العلماء أنّ كلاً منهما قياس، قد يكون قطعيّاً، وقد يكون ظنيّاً ١. وطائفة يقولون: اسم القياس لا يستعمل إلا في الشمول؛ كما يقوله ابن حزم، ومن يقوله من المنطقيين. وطائفة ٢ يقولون: لا يستعمل حقيقة إلا في التمثيل، ومن هؤلاء من يقول: ليس في العقليات قياس. وهذا مبسوطٌ في مواضع٣،

ا ذكر شيخ الإسلام رحمه الله تنازع الناس في مسمى القياس؛ فقال: "وقد تنازع الناس في مسمّى القياس؛ فقالت طائفة من أهل الأصول: هو حقيقة في قياس التمثيل، مجاز في قياس الشمول؛ كأبي حامد الغزالي، وأبي محمد المقدسي، وغيرهما. وقالت طائفة: بل هو بالعكس: حقيقة في الشمول، مجاز في التمثيل؛ كابن حزم، وغيره. وقال جمهور العلماء: بل هو حققيقة فيهما، والقياس العقلي يتناولهما جميعاً. وهذا قول أكثر من تكلّم في أصول الدين وأصول الفقه وأنواع العلوم العقلية. وهو الصواب، وهو قول الجمهور من أتباع الأئمة الأربعة". الرد على المنطقيين ص ١١٨-١٩، وانظر: المصدر نفسه ص ٢، ٣٦٤. ومجموع الفتاوى ٩٢٥٩.

٢ وهو قول طائفة من أهل الأصول؛ كأبي حامد الغزالي، وأبي محمد المقدسي، وغيرهما؛ كما نصّ على ذلك شيخ الإسلام رحمه الله في كتابه الرد على المنطقيين ص ١١٨. وانظر: المستصفى في علم الأصول للغزالي ٣٢٥- ٣٢٥.

٣ وقد ردّ شيخ الإسلام رحمه الله على من قال لا قياس في العقليات، وإنما هو في الشرعيات؛ فقال رحمه الله: "ومن قال من متأخري أهل الكلام والرأي؛ كأبي المعالي، وأبي حامد، والرازي، وأبي محمد المقدسي، وغيرهم: إنّ العقليات ليس فيها قياس، وإنما القياس في الشرعيات، ولكن الاعتماد في العقليات على الدليل، والدالّ على ذلك مطلقاً. فقولهم مخالف لقول جمهور نظّار المسلمين، وبل وسائر العقلاء؛ فإنّ القياس يستدلّ به في العقليات، كما يستدلّ به في الشرعيات؛ فإنه إذا ثبت أنّ الوصف المشترك مستلزم للحكم، كان هذا دليلاً في جميع العلوم. وكذلك إذا ثبت أنّه ليس بين الفرع والأصل فرق مؤثر، كان هذا دليلاً في جميع العلوم، وحيث لا يستدلّ بالقياس الشمولي. وأبو المعالي ومن قبله من نظار المتكلمين لا يسلكون طريقة المنطقيين، ولا يرضوفها، بل يستدلون بالأدلة المستلزمة عندهم لمدلولاتها من غير اعتبار ذلك".... وقد أطال شيخ الإسلام

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ٢٠٥/٢

رحمه الله النفس في تقرير ذلك، انظر: الرد على المنطقيين ص ١١٨، ١١٣. (١)

٨٦- "وهذا إذا انضم إلى أصلهم؛ وهو: أنّ الرب يجوز عليه فعل كلّ شيء ١، صارا شاهدين: بانّه على أصلهم لا دليل على النبوة؛ [إذ] ٢ كان عندهم لا فرق بين فعل من الرب وفعل. وعندهم: لا فرق بين جنس وجنس في اختصاصه بالأنبياء به، فليس في أجناس المعقولات ما يكون آيةً تختص بالأنبياء، فيستلزم نبوتهم. بل ما كان لهم قد يكون [عند غيرهم] ٣، حتى للسحرة والكهان، وهم أعداؤهم. فَرّقوا بعدم المعارضة، وهذا فرق غير معلوم، وهو مجرد دعوى.

الفرق بين النبي والساحر عند الأشاعرة

قالوا: لو ادّعى الساحر والكاهن النبوّة، لكان الله يُنسيه الكهانة والسحر، ولكان له من يعارضه ٤؛ لأنّ السحر والكهانه هي معجزة عندهم.

وفي هذه الأقوال من الفساد عقلاً وشرعاً، ومن المناقضة لدين الإسلام، وللحق ما يطول وصفه.

ولا ريب أنّ قول من أنكر وجود هذه الخوارق٥ أقل فساداً من هذا.

ولهذا يشنع عليهم <mark>ابن حزم</mark> وغيره بالشناعات العظيمة ٦.

١ سبق توضيح هذا الأصل عند الأشاعرة، وأخم به قد نفوا الحكمة عن الله تعالى، وجوّزوا عليه فعل كل قبيح.
 انظر ص ١٥٢، ٢٦٨، ٣٣٥، ٥٦٦ من هذا الكتاب.

((4)) : ان. وما أثبت من ((4)) ، و ((4)) .

 $^{\circ}$  في  $((\pm))$  : عندهم. وما أثبت من ((a)) ، و ((d)) .

٤ سبق ذكر ذلك مراراً. وانظر: البيان للباقلاني ص ٩٤-٥٥.

ه وهم المعتزلة، وابن حزم؛ فقد أنكروا الخوارق للأولياء وللسحرة على السواء.

٦ سبقت الإشارة إلى ذلك في ص ٢٦٦.

وقد ردّ <mark>ابن حزم</mark> رحمه الله على الأشاعرة في تفريقهم بين المعجزات والسحر، وأطال في ذلك. انظر: الفصل له ٩-٥٢.". <sup>(٢)</sup>

٨٧–"يختص قومٌ بالعيافة١، ونحو ذلك مما هو موجود.

مكذبوا الرسل يجعلون آيات الرسل من جنس السحر

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ٢٥٥/٢

<sup>(</sup>٢) النبوات لابن تيمية ٢٩٧/٢

ولهذا كان [مكذّبوا] ٢ الرسل يجعلون آياتهم من جنس السحر، وهذا مستقرٌ في نفوسهم: أنّ الساحر ليس برسول، ولا نبيّ؛ كما في قصة موسى لما قالوا: ﴿إِنَّ [هَذَا] ٣ لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴾ ٤، قال تعالى: ﴿كَذَلِكَ مَا أَتَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلاَّ قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونَ ﴾ ٥؛ وهذا لحيرتهم، وضلالتهم؛ تارةً يُنسبون إلى الجنون، وعدم العقل؛ وتارة إلى الجذق، والخبرة التي [يُنال] ٦ بها السحر؛ فإنّ السحر لا يقدر عليه، ولا يُحسنه كلّ أحد، لكن العجائب، والخوارق المقدورة للناس٧؛ منها ما سببه من الناس بحذقهم في ذلك الفنّ؛ كما يحذق الرجل

١ العيافة: زجر الطير، والتفاؤل بأسمائها، وأصواتها، وممرّها، وهو من عادة العرب كثيراً. لسان العرب ٩٢٦١.

وجاء في الحديث: أنّ الرسول صلى الله عليه وسلم قال: "إنّ العيافة، والطرق، والطيرة من الجبت".

قال عوف: العيافة: زجر الطير. والطرق: الخط في الأرض. والجبت قال الحسن: إنّه الشيطان.

مسند الإمام أحمد ٥٦٠. وانظر تيسير العزيز الحميد ٣٩٨-٠٠٥.

٢ في ((م)) ، و ((ط)) : مكذبو.

ما بين المعقوفتين ملحق بمامش ((
eq)) .

٤ سورة الأعراف، الآيتان ١٠٩-١١٠.

٥ سورة الذاريات، الآية ٥٢.

٧ انظر الكلام على الشعوذة والعجائب التي يتقنها بعض الناس، ويبرزوا فيها في:

البيان للباقلاني ص ٢٢-٢٧. والأصول الخمسة لعبد الجبار ص ٥٧٢-٥٧٣. والفصل لابن حزم ٥٥٥. والفصل والمواقف للإيجي ص ٣٤٥. وشرح المقاصد ٣٣٤-٣٤٨. والفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ص ٣٦٨. وتفسير ابن كثير ١١٤٦". (١)

٨٨- "هُو بِقَوْلِ شَيْطَانٍ رَجِيمٍ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴾ ١.

ولمّا كانت الأنبياء مؤيدة بالملائكة، والسحرة والكهان تقترن بهم الشياطين، كان من الفروق التي بينهم: الفروق التي بين الملائكة والشياطين.

النبوة عند المتفلسفة

والمتفلسفة الذين لم يعرفوا الملائكة والجن؛ كابن سينا وأمثاله، ظنّوا أنّ هذه الخوارق من قوى النفس، قالوا: والفرق بين النبيّ والساحر: أنّ النبيّ يأمر بالخير، والساحر يأمر بالشر٢. وجعلوا ما يحصل [للممرور] ٣ من هذا الجنس؛

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ٢٧/٢

إذ لم يعرفوا صرع الجنّ للإنسان، وأنّ الجني يتكلم على لسان الإنسان، كما قد عرف ذلك الخاصة [والعامة] ٤، وعرفه علماء الأمة وأئمتها؛ كما قد بسط في غير هذا الموضع.

\_\_\_\_

١ سورة التكوير، الآيات ١٩-٢٦.

٢ انظر: كتاب الصفدية ١١٤٣. وشرح الأصفهانية ٢٥٠٤. والرد على المنطقيين ص ٣٢٢.

وقد سبق أن تكلم شيخ الإسلام رحمه الله في هذا الكتاب عن موقف الفلاسفة من النبوة. انظر ص ٦٠٩-

٣ في ((ط)) : للمرورن.

وقد تقدم التعريف به ص ٨٣٦.

٤ في ((ط)) : (والعام ة) .

ه بل إنّ شيخ الإسلام رحمه الله تعالى يُقرّر هذه القضية، ويردّ على من يُنكر دخول الجنّ في الإنسان في مواضع عديدة من كتبه، فمن ذلك قوله: "وجود الجنّ ثابت، بكتاب الله وسنة رسوله، واتفاق سلف الأمة وأئمتها. وكذلك دخول الجني في بدن الإنسان ثابتٌ باتفاق أئمة أهل السنة والجماعة؛ قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرّبا لا يَقُومُونَ إِلا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَحَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَكُمْ ... ﴾ . وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم: "إنّ الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم". وقال عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل: قلت لأبي إنّ أقواماً يقولون: إنّ الجني لا يدخل في بدن المصروع. فقال: يا بنيّ يكذبون، هذا يتكلّم على لسانه. وهذا الذي قاله أمرٌ مشهور؛ فإنّه يصرع الرجل فيتكلم بلسان لا يعرف معناه، ويضرب على بدنه ضرباً عظيماً، ولم ضرب به جمل لأثر به أثراً عظيماً. والمصروع مع هذا لا يحسّ بالضرب، ولا بالكلام الذي يقوله. وقد يجر المسلوع، ويجر البساط الذي يجلس عليه ويُحول الآلات، وينقل من مكان إلى مكان، ويجري غير المصروع، وغير المصروع، وجر البساط الذي يجلس عليه ويُحول الآلات، وينقل من مكان إلى مكان، ويجري غير ذلك من الأمور من شاهدها أفادته علماً ضرورياً بأن الناطق على لسان الإنسي والحرّك لهذه الأجسام جنس آخر غير الإنسان. وليس في أثمة المسلمين من يُنكر دخول الجني في بدن المصروع وغيره، ومن أنكر ذلك وادّعى أنّ الشرع يكذب ذلك، فقد كذب على الشرع، وليس في الأدلة الشرعية ما يُنافي ذلك". مجموع الفتاوى

ويقول رحمه الله عن صرع الجن للإنس: (وهذا أمر قد باشرناه نحن وغيرنا غير مرة، ولنا في ذلك من العلوم الحسيات رؤية وسماعاً ما لا يمكن معه الشك). كتاب الصفدية ١١٨١.

أمّا من يُنكر ذلك، فقد ذكر شيخ الإسلام رحمه الله أغّم طائفة من المعتزلة، فقال رحمه الله: " ... ولهذا أنكر طائفة من المعتزلة كالجبائي، وأبي بكر الرازي، وغيرهما دخول الجنّ في بدن المصروع، ولم ينكروا وجود الجنّ؛ إذ لم يكن ظهور هذا في المنقول عن الرسول كظهور هذا، وإن كانوا مخطئين في ذلك. ولهذا ذكر الأشعري في مقالات

أهل السنة والجماعة أنهم يقولون إن الجني يدخل في بدن المصروع؛ كما قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبا لا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَحَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ ... " مجموع الفتاوى ١٩١٢.

وممن أنكر صرع الجنّ للإنس: ابن حزم. انظر كتابه الفصل في الملل والأهواء والنحل ٥٩. والأصول والفروع له ص ١٣٥-١٣٧).

وانظر عن أسباب صرع الجن في مجموع الفتاوى ١٣٨٢.

ولشيخ الإسلام رحمه الله رسالة اسمها: (إيضاح الدلالة في عموم الرسالة) يتكلّم فيها عن الجنّ وإبطال أحوالهم، وكيفية دفعهم. ويتحدث فيها الشيخ رحمه الله عن تجاربه في إخراج الجن من بدن الإنسان مرات كثيرة يطول وصفها بحضرة خلق كثيرين. انظر: مجموع الفتاوى ١٩٩-٥٦. وانظر ١١٢٩٣، و٢٨٢-٢٨٢ وكتاب الصفدية ٢٥٠٠.

ويُحدّثنا الإمام ابن القيم عن مشاهداته لشيخه – رحمهما الله، فيقول: "شاهدت شيخنا يرسل إلى المصروع من يُخاطب الروح التي فيه ويقول: قال لك الشيخ اخرجي، فإن هذا لا يحل لك، فيفيق المصروع ولا يحس بألم. وقد شاهدنا نحن وغيرنا منه ذلك مراراً. وكان كثيراً ما يقرأ في أذن المصروع: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَمّا حَلَقْنَاكُمْ عَبَثاً وَأَنّكُمْ إِلَيْنَا لا تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون، الآية ١١٥]. وحدثني أنه قرأها مرة في أذن المصروع، فقالت الروح: نعم. ومدّ بحا صوته. قال: فأخذت له عصا، وضربته بحا في عروق عنقه، حتى كلّت يداي من الضرب، ولم يشك الحاضرون أنه يموت لذلك الضرب، ففي أثناء الضرب قالت: أنا أحبه، فقلت لها: هو لا يُحبّك. قالت: أنا أريد أن أحبج به، فقلت لها: هو لا يُحبّك. قالت: أنا أريد أن أحبج به، فقلت لها: هو لا يُحبّ معك. فقالت: أنا أدعه كرامة لك. قال: قلت: لا، ولكن طاعة لله ولرسوله. قالت: فأنا أخرج منه. قال: فقعد المصروع يلتفت يميناً وشمالاً، وقال: ما جاء بي إلى حضرة الشيخ؟ قالوا له: وهذا الضرب كله؟ فقال: وعلى أي شيء يضربني الشيخ ولم أُذنب. ولم يشعر بأنه وقع به ضرب البتة. وكان يُعالج بآية الكرسيّ، وكان يأمر بكثرة قراءتها المصروع ومن يعالجه بحا، وبقراءة المعوذتين. وبالجملة: فهذا النوع من يعالج بآية الكرسيّ، وكان يأمر بكثرة قراءتها المصروع ومن يعالجه بحا، وبقراءة المعوذتين. وبالجملة: فهذا النوع من الصرع وعلاجه لا يُنكره إلا قليل الحظ من العلم والعقل والمعرفة ... ". زاد المعاد 19 - 7.

ولسماحة الشيخ عبد العزيز بن باز حفظه الله رسالة مطبوعة، اسمها: (إيضاح الحق في دخول الجني في الإنسي، والرد على من أنكر ذلك) .". (١)

٩٨-"قالوا في السحر والكهانة؛ مثل كثيرٍ من المعتزلة، والظاهرية؛ <mark>كابن حزم ١</mark>.

وقومٌ ٢ يقولون: لما ادعى الإلهية، كانت الدعوى معلومة البطلان، فلم يظهر الخارق؛ كما يقول ذلك القاضي أبو بكر٣، وطائفة. ويدّعون أن

<sup>(</sup>۱) النبوات لابن تيمية ۸۳۷/۲

ا ونقل ابن كثير رحمه الله عن ابن حزم والطحاوي وغيرهما: (أن الدجال ممخرق مموه لا حقيقة لما يُبدي للناس من الأمور التي تشاهد في زمانه، بل كلها خيالات عند هؤلاء. وقال الشيخ أبو علي الجبائي شيخ المعتزلة: لا يجوز أن يكون كذلك حقيقة لئلا يشتبه خارق الساحر بخارق النبيّ). النهاية في الفتن والملاحم ١١٦٤. وممن أنكر حقيقة خوارق الدجال: الماوردي انظر كتابه أعلام النبوة ص ٦٢.

ومن المتأخرين الذين أنكروا حقيقة خوارق الدجال: الشيخ محمد رشيد رضا. انظر تفسيره تفسير المنار ٩٤٩٠. وابن وابن وابن كثير، وابن وابن كثير، وابن حجر رحمهم الله تعالى.

انظر: النهاية في الفتن والملاحم ١١٦٤-١٦٥. وفتح الباري ١٣١٠٣-١٠٥. وشرح النووي على مسلم ٥٩-١٨٥٨.

٢ وهم الأشعرية. انظر: أصول الدين للبغدادي ص ١٧٠، ١٧٤.

٣ انظر: البيان للباقلاني ص ١٠٤ - ١٠٥.

وقال شيخ الإسلام رحمه الله: "والدجال لما ادعى الإلهية لم يكن ما يظهر على يديه من الخوارق دليلاً عليها؛ لأن دعوى الإلهية ممتنعة، فلا يكون في ظهور العجائب ما يدلّ على الأمر الممتنع". الجواب الصحيح ٢٣٥١. وقال أيضاً: "ولهذا أعظم الفتن فتنة الدجال الكذاب، لما اقترن بدعواه الإلهية بعض الخوارق، كان منها ما يدلّ على كذبه من وجوه، منها: دعواه الإلهية وهو أعور، والله ليس بأعور، مكتوب بين عينيه كافر يقرؤه كلّ مؤمن قارئ وغير قارئ، والله تعالى لا يراه أحد حتى يموت، وقد ذكر النبي صلى الله عليه وسلم هذه العلامات الثلاث في الأحاديث الصحيحة، فأما تأييد الكذاب ونصره وإظهار دعوته دائماً، فهذا لم يقع قط. فمن يستدلّ على ما يفعله الرب سبحانه بالعادة والسنة فهذا هو الواقع، ومن يستدلّ على ذلك بالحكمة، فحكمته تناقض أن يفعل ذلك؛ إذ الحكيم لا يفعل هذا، وقد قال تعالى: ﴿وَلَوْ قَاتَلَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوَلُوا الْأَدْبَارَ ثُمُّ لا يَجِدُونَ وَلِيًا أن سنة الله التي لا تبديل لها: نصر المؤمنين على الكافرين، والإيمان المستلزم لذلك يتضمّن طاعة الله ورسوله، وانظر: المصدر نفسه ١٨٥ ه ومجموع الفتاوى ٢٥ ٢٠ ه وشرح الأصفهانية ٢٤٧٧ ١٠ م ١٠٠٠. المهدر نفسه ١٨٥ ه ومجموع الفتاوى ٢٥ ٢٠ ه، وشرح الأصفهانية ٢٤٧٧ م ١٠٠٠. المتعارة (١)

• ٩ - "وقال طائفة: ليست صفة ثبوتية في النبي، بل [هي] ١ مجرد تعلق الخطاب الإلهي به ٢؛ يقول الرب: إني أرسلتك، فهي عندهم صفة إضافية كما يقولونه في الأحكام الشرعية إنها صفات إضافية للأفعال لا صفات حقيقية ٣.

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ٢/٨٥٨

١ في ((م)) ، و ((ط)) : هو.

الذين قالوا ذلك هم الجهمية والأشعرية، ومن وافقهم، كما سيأتي بيان ذلك من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية
 رحمه الله.

وانظر من كتب الأشعرية: أصول الدين لعبد القاهر البغدادي ص ٥٦-١٥٧. ونماية الإقدام في علم الكلام للشهرستاني ص ٤٦٢. وغاية المرام في علم الكلام للآمدي ص ٣١٧.

ومن كتب شيخ الإسلام: منهاج السنة النبوية ٢٤١٣-١٦، ٣٦٥-٤٣٩.

فالنبوة عندهم ليست صفة ثبوتية في النبي، بل هي صفة إضافية.

وثمّة طامّة أوقعوا أنفسهم بما، حتى لا يُزيلوا صفة النبوة عن النبيّ بعد وفاته، وهي قولهم بأنّه حيّ في قبره حياة دنيوية.

وقد أورد شيخنا د أحمد بن عطية الغامدي في مقدمته لكتاب (حياة الأنبياء) للبيهقي أن سبب قول الأشاعرة بحياة الأنبياء حقيقة بعد وفاتهم، هو ما يلزمهم على أصلهم الفاسد (العرض لا يبقى زمانين) ، فعلى هذا يلزم القول بفناء الروح. والقول بأن الرسول صلى الله عليه وسلم ليس رسولاً الآن، ولكنه كان رسولاً، ففروا إلى القول بحياة الرسول صلى الله عليه وسلم في قبره حياة دنيوية، حتى لا يلزمهم هذا الأصل.

وقد ردّ عليهم شيخنا فضيلة الدكتور أحمد عطية فأجاد وأفاد وفقه الله. انظر: ص ٥٠-٥٦ من الكتاب المذكور. وانظر المراجع التالية: الفصل لابن حزم ١٧٥٠. وطبقات الشافعية للسبكي١٣٠، ٣٤٠٦-١٣٣٠. وسير أعلام النبلاء ١٧٩٦. والقصيدة النونية شرح ابن عيسى ٢١٥٠-١٠٥٠.

٣ قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: "فمن نفى الحكم والأسباب في أفعاله، وجعلها معلقة بمحض المشيئة، وجوّز عليه فعل كل ممكن، ولم ينزهه عن فعل من الأفعال، كما هو قول الجهم بن صفوان، وكثير من الناس كالأشعري ومن وافقه من أهل الكلام من أتباع مالك والشافعي وأحمد وغيرهم من مثبتة القدر، فهؤلاء يجوزون بعثة كل مكلف. والنبوة عندهم مجرد إعلامه بما أوحاه إليه، والرسالة مجرد أمره بتبليغ ما أوحاه إليه. وليست النبوة عندهم صفة ثبوتية، ولا مستلزمة لصفة يختص بها، بل هي من الصفات الإضافية، كما يقولون مثل ذلك في الأحكام الشرعية". منهاج السنة النبوية ٢٤١٤، وانظر ما سبق في هذا الكتاب ص ٧٣١.

قال الإيجي من الأشعرية في كتابه المواقف: "إذا ثبت أن الحاكم بالحسن والقبح هو الشرع، ثبت أن لاحكم للأفعال قبل الشرع". المواقف للإيجي ص ٣٢٧. وانظر: البرهان في أصول الفقه للجويني". (١)

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ٩٨٧/٢

9 1 - "فصل خوارق السحرة والكهان مناقضة للنبوة ولا تخرج عن مقدور الجن والإنس فجميع ما يختص بالسحرة والكهان هو مناقض للنبوة ١، فوجود ذلك يدلّ على أنّ صاحبه ليس بنبيّ. ويمتنع أن [يكون] ٢ شيءٌ من ذلك دليلاً على النبوة؛ فإنّ ما استلزم عدم الشيء لا يستلزم وجوده. وكذلك ما يأتي به أهل الطلاسم٣ وعبادة الكواكب٤ ومخاطبتها،

١ هذه من القواعد في التفريق بين النبيّ، والساحر، والكاهن.

 $((\pm)): تكون. وما أثبت من <math>((\pm)): ((\pm))$  ، و  $((\pm)): ((\pm)$ 

٣ سبق بيان معنى الطلاسم. انظر ص ٢٦٩ من هذا الكتاب.

وقال شيخ الإسلام رحمه الله: "السحر محرم بالكتاب والسنة والإجماع، وذلك أن النجوم التي من السحر نوعان؛ أحدهما: علمي، وهو الاستدلال بحركات النجوم على الحوادث، من جنس الاستقسام بالأزلام. والثاني عملي، وهو الذي يقولون إنه القوى السماوية بالقوى المنفعلة الأرضية، كطلاسم ونحوها. وهذا من أرفع أنواع السحر. وكل ما حرمه الله ورسوله فضرره أعظم من نفعه". مجموع الفتاوى ٣٥١٧٠.

وانظر: الصفدية ١٦٦. والجواب الصحيح ٦١٣. والفصل <mark>لابن حزم</mark> ٥٣. وتفسير ابن كثير ١١٤٥. وأضواء البيان ٤٤٥٣.

٤ قال شيخ الإسلام رحمه الله عنهم: "أهل دعوة الكواكب الذين يدعون الشمس والقمر والنجوم، ويعبد ونها، ويسجدون لها، كما كان النمرود بن كنعان وقومه يفعلون ذلك، وكما يفعل ذلك المشركون من الهند والترك والعرب والفرس وغيرهم. وقد ذكر أبو عبد الله محمد بن الخطيب الرازي في كتابه الذي صنّفه في هذا الفن قطعة كبيرة من أحوال هؤلاء. وقد تواترت الأخبار بذلك عن هؤلاء، وأنه يحصل لأحدهم أشخاص منفصلة عنه تقضى كثيراً من حوائجه، ويسمونها روحانية الكواكب". الصفدية ١٢٤١.

وانظر: المصدر نفسه ۱۱۷۳، ۱۹۲.

وقال أيضاً عن مجادلة إبراهيم عليه السلام لقومه بسبب عبادتهم للكواكب: "فذكر لهم ماكانوا يفعلونه من اتخاذ الكوكب، والشمس، والقمر رباً يعبد ونه، ويتقربون إليه، كما هو عادة عباد الكواكب ومن يطلب تسخير روحانية الكواكب. وهذا مذهب مشهور ما زال عليه طوائف من المشركين إلى اليوم، وهو الذي صنّف فيه الرازي السرّ المكتوم، وغيره من المصنّفات". درء تعارض العقل والنقل ١١١١. وانظر: دقائق التفسير ٣١٢٣، ١٦٥. وفتح الباري ٢٢٢٠ - ٢٣٣. والأصول والفروع لابن حزم ص ١٣٥، ١٣٥، وإغاثة اللهفان ٢٢٢٦ - ٢٢٦. والدين الخالص ٢٤٤٠ - ٤٤٤.". (١)

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ٩٩١/٢

٩٢ - "الدعوات المجابة والرؤيا الصادقة لا ينكرها أحد

والذين ذكر عنهم إنكار كرامات الأولياء ١ من المعتزلة وغيرهم؛ كأبي إسحاق الاسفرايني، وأبي محمد بن أبي زيد؛ وكما ذكر ذلك أبو محمد بن حزم ٢، لا ينكرون الدعوات المجابة، ولا ينكرون الرؤيا الصادقة؛ فإن هذا متفق عليه بين المسلمين٣؛ وهو أن الله تعالى قد يخص بعض عباده بإجابة دعائه أكثر من بعض، ويخص بعضهم بما يريه من المبشّرات. وقد كان سعد بن أبي وقاص معروفاً بإجابة الدعاء؛ فإنّ النبيّ [صلى الله عليه وسلم] ٤ قال: "اللهمّ سدّد رميته، وأجب دعوته"٥. وحكاياته في ذلك مشهورة ٦.

١ سبق ذلك في ص ١٤٨-٩٤١، ٩٨٦ من هذا الكتاب.

٢ انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل ٥٦-٤، ٨. والمحلى ١٣٦. والدرة فيما يجب اعتقاده ص ١٩٢.

٣ انظر إثبات الرؤيا، والدعوات المجابة عند <mark>ابن حزم</mark>، والمعتزلة في: الفصل في الملل والأهواء والنحل <mark>لابن حزم</mark> ٥٨، ١٤. والأصول والفروع له ص ١٣٤. وتفسير الزمخشري المعتزلي ٢٢٤٣.

ونقل السبكي عن الاسفراييني أنه قال: "وإنما بالغ الكرامات إجابة دعوة، أو موافاة ماء في بادية في غير موقع المياه، أو مضاهي ذلك، مما ينحط عن العادة". طبقات الشافعية ٢٣١٥.

٤ في ((خ)) : صلعم.

٥ انظر: طبقات الشافعية للسبكي ٢٣٣١. والبداية والنهاية لابن كثير ٧٧٨.

وعند الترمذي، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "اللهم استجب لسعد إذا دعاك". سنن الترمذي ٥٦٤٩، وعند الترمذي، قال رسول الله عليه وسلم: "اللهم استجب لسعد إذا دعاك". سنن الترمذي ووافقه كتاب المناقب، باب مناقب سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه. والحاكم في مستدركه ٩٩ ٣٤، وصححه، ووافقه الذهبي.

٦ انظر بعض هذه الدعوات التي دعا بما سعد، فاستجيب له في: البداية والنهاية ٧٧٨-٨٠. وسير أعلام النبلاء ١١١٢-١١١.". (١)

97-"الله1، وذلك لأن الطائفتين ظنت أن مثل هذه الخوارق لا يكون إلا لأولياء الله، ولم يُميّزوا بين الخوارق الشيطانية التي هي جنس ما للسحرة، والكهان، ولعباد المشركين، وأهل الكتاب، وللمتنبئين الكذّابين، وبين الكرامات الرحمانية التي يكرم الله بها عباده الصالحين.

فلما لم يُميّزوا بين هذا وهذا، وكان كثيرٌ من الكفار، والفجار، وأهل الضلال، والبدع لهم خوارق شيطانيّة، صار هؤلاء منهم حزبين؛ حزباً قد شاهدوا ذلك، وأخبرهم به من يعرفون صدقه، فقالوا: هؤلاء أولياء الله، وحزباً رأوا أن أولئك خارجون عن الشريعة، وعن طاعة الله ورسوله، فقالوا: ليس هؤلاء من الأولياء الذين لهم كرامات؛

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ١٠٣١/٢

فكذّبوا بوجود ما رآه أولئك، وأولئك قد عاينوا ذلك أو تواتر عندهم؛ فصار تكذيب هؤلاء مثل تكذيب من ينكر السحر، والكهانة، والجن، وصرعهم للإنس٢، إذا

\_\_\_\_\_

١ قال شيخ الإسلام رحمه الله: "والناس في خوارق العادات على ثلاثة أقسام: قسم يُكذّب وجود ذلك لغير الأنبياء، وربما صدق به مجملاً وكذّب بما يذكر له عن كثير من الناس لكونه عنده ليس من الأولياء. ومنهم من يظن أن كل من كان له نوع من خرق العادة كان ولياً.

وكلا الأمرين خطأ، ولهذا نجد هؤلاء يذكرون أن للمشركين وأهل الكتاب نصراء يعينونهم على قتال المسلمين، وأغم من أولياء الله. وأولئك يكذبون أن يكون معهم من له خرق عادة.

والصواب القول الثالث، وهو أن معهم من ينصرهم من جنّهم، لا من أولياء الله.. فيكون لأحدهم من الخوارق ما يناسب حاله. ولكن خوارق هؤلاء يعارض بعضها بعضاً. وإذا حصل من له تمكن من أولياء الله تعالى أبطلها عليهم". الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ص ٣٤٣-٣٤٣. وانظر مجموع الفتاوى ١٣٧٧، ٩١.

٢ وممّن أنكر حقيقة السحر، وجعله من جنس التمويه والحيلة، وكذلك الكهانة: المعتزلة، وابن حزم، وغيرهم. انظر: الكشاف للزمخشري ٢١٠٣. والفصل الابن حزم ٢٥-٦. وانظر أيضاً: شرح النووي على مسلم ٢٢٢٣. وتفسير القرطبي ٢٣٢. وتفسير البن كثير ١١٤٧ وفتح الباري١٠٢٣. وتيسير العزيز الحميد ص ٣٨٣. وأضواء البان ٤٤٤٤.

وانظر عن إنكار المعتزلة صرع الجن للإنس ما سبق أيضاً في هذا الكتاب ص ١٠٠٣-١٠٠٥. وكذا الفصل الفيل عزم ٩٥٠٠. (١)

٩٤- "كذّب ذلك عند من رأى ذلك، أو ثبت عنده.

ومن كذّب بما تيقن غيره وجوده، نقصت حرمته عند هذا المتيقن، وكان عنده إما جاهلاً، و [إما] ١ معانداً، فربّما ردّ عليه كثيراً من الحق بسبب ذلك.

إنكار المعتزلة للكرامات والسحر والكهانة

ولهذا صار كثيرٌ من المنتسبين إلى زهدٍ، أو فقرٍ، أو تصوّف، أو وَلَهٍ، أو غير ذلك، لا يقبلون قولهم، ولا يعبأون بخلافهم؛ لأنهم كذّبوا بحق قد تيقّنه هؤلاء، وأنكروا وجوده، وكذّبوا بما لم يُحيطوا بعلمه.

وقد يُدخلون إنكار ذلك في الشرع، كما أدخلت المعتزلة ونحوهم إنكار كرامات الأولياء ٢، وإنكار السحر والكهانة في الشرع، بناءً على أن ذلك يقدح في آيات الأنبياء ٣؛ فجمعوا بين التكذيب بهذه الأمور الموجودة، وبين عدم

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ١٠٣٥/٢

\_\_\_\_

١ في ((ط)): تأما.
 ٢ أنكر المعتزلة، وابن حزم، وبعض المتكلمين كرامات الأولياء، لأجل أن لا تلبس المعجزة بالكرامة، وقالوا: إن

الخوارق لا تظهر إلا على يد الأنبياء.

انظر: المغني للقاضي عبد الجبار ١٥٢٤١. والمحلى لابن حزم ١٣٦. والأصول والفروع له ص ١٣٢-١٣٣. والدره له ص ١٩٤.

٣ أنكر المعتزلة، وابن حزم حقيقة السحر، وقالوا: إنه عجائب وحيل، وقالوا: لو أن السحر حقيقة لما كان بين الأنبياء وبين السحرة والكهان فرق.

انظر: المغني للقاضي عبد الجبار ١٥٢٤١ - ٢٤٢. والدره الابن حزم ص ١٩٢ - ١٩٤، ١٩٧. والأصول والفروع الفروع المعني للقاضي ١٣٢.". (١)

٥ ٩ - "معنى الكاهن عند العرب

وقد أخبر عن الأنبياء قبله: أنه ﴿مَا أَتَى الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلاَّ قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونَ ﴿ ١ ، وَلَم يقولوا: كاهن؛ لأنّ الكاهن عند العرب: هو الذي يتكلم بكلام مسجوع، وله قرين من الجن ٢ .

وهذا الاسم ليس بذمّ عند أهل الكتاب، بل يسمون أكثر العلماء بهذا الاسم، ويسمُّون هارون [عليه السلام] ٣ وأولاده الذين عندهم التوراة بهذا [الاسم٤] ٥.

والقدر المشترك: العلم [بالأمور] ٦ الغائبة والحكم بها.

اسم الكاهن ليس بذم عند أهل الكتاب

فعلماء أهل الكتاب يُخبرون بالغيب، ويحكمون به عن الوحي الذي أوحاه الله. وكهان العرب كانت تفعل ذلك عن وحى الشياطين، وتمتاز بأنها [تسجع] ٧ الكلام.

١ سورة الذاريات، الآية ٥٢.

٢ انظر: تهذيب اللغة ٦٢٤. وفتح الباري ١٠٢٢٧.

وقد تقدم قول حمل بن مالك في دية الجنين: أنغرم دية من لا أكل ولا شرب ولا استهل، فمثل ذلك بطل. وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم له: "أسجعٌ كسجع الأعراب". تقدم ذلك ص ١٢٧٩.

 $^{\circ}$  زیادة من ((d)) .

٤ انظر الكتاب المقدس عندهم ١١٥٧، سفر اللاويين، الإصحاح الأول. وانظر الفصل <mark>لابن حزم</mark> ١١٤١،

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ٢٠٣٦/٢

.129 (120

وقال الأزهري في تهذيب اللغة: "والكاهن أيضاً في كلام العرب: الذي يقوم بأمر الرجل، ويسعى في حاجته، والقيام بما أسند إليه من أسبابه. ويُقال لقريظة والنضير: الكاهنان، وهما قبيلا اليهود بالمدينة. وفي حديث مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم: "يخرج من الكاهنين رجل يقرأ القرآن لا يقرأ أحد قراءته"، وقيل: إنه محمد ابن كعب القرظي". تهذيب اللغة ٢٢٥-٢٥.

٥ في ((ط)) : الإسلام.

٦ في ((ط)) : بالأمولأ.

((4)) : تشجع. وما أثبت من ((4)) ، و ((4)) .". ((4))

97-"ابن جبير بن مطعم عن أبيه عن جده قال أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم أعرابي فقال يا رسول الله جُهِدت الأنفس وجاعت العيال ونُحِكَت الموال وهَلَكَت الأنعام فاستسق لنا فإنا نستشفع بك على الله عليه ونستشفع بالله عليك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحك أتدري ما تقول فسبح رسول الله صلى الله عليه وسلم فما زال يسبح حتى عُرف ذلك في وجوه أصحابه ثم قال ويحك إنه لا يستشفع بالله على أحد من جميع خلقه شأن الله أعظم من ذلك ويحك أتدري ما الله إن الله على عرشه وعرشه على سمواته وسمواته على أرضه هكذا وقال بأصابعه مثل القبة وأنه لَيئِط به أَطِيط الرَّحْل بالرَّاكب قال ابن خزيمة قرئ على أبو موسى وأنا أسمع أن وهبًا حدثهم بهذا الإسناد مثله سواء وممن احتج به الحافظ أبومحمد بن حزم في مسألة". (٢)

97-"ولهذا لما تنازع الناس في مسمى القياس فقيل قياس الشمول أحق بذلك من قياس التمثيل كما يقوله أبو حامد وأبو يقوله ابن حزم وطائفة وقيل بل قياس التمثيل أحق باسم القياس من قياس الشمول كما يقوله أبو حامد وأبو محمد المقدسي وطائفة". (٣)

٩٨-"المنادي أحد العلماء المشاهير ذوي التصانيف الكثيرة من الطبقة الثانية من أصحاب الإمام أحمد ومثل أبي محمد بن حزم ومثل أبي الفرج ابن الجوزي إجماع المسلمين على أن الأفلاك مستديرة وأبو". (٤)

<sup>(</sup>١) النبوات لابن تيمية ١٠٤٨/٢

<sup>(7)</sup> بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية

<sup>(</sup>٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (79)

<sup>(</sup>٤) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٤/٦

9 9 - "قبضته أقل من أن تكون نسبتها إليه نسبة الفلك إلى ما فيه الوجه السابع أنه قد ثبت في الصحيحين عن أبي ذر قال دخلت المسجد ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس فلما غابت الشمس قال يا أبا ذر هل تدري أبين تذهب هذه الشمس قال قلت الله ورسوله أعلم قال إنحا تذهب تسجد تحت العرش فتستأذن فيؤذن لها وكأنها قد قيل لها ارجعي من حيث جئت فتطلع من مغربها فإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد أخبر أنها تسجد كل ليلة تحت العرش فقد علم اختلاف حالها بالليل والنهار مع كون سيرها في فلكها من جنس واحد وأن كونها تحت العرش لا يختلف في نفسه وإنما ذلك اختلاف بالنسبة والإضافة علم أن تنوع النسب والإضافات لا يقدح فيما هو ثابت في نفسه لا مختلف ومن هنا يظهر الجواب عما ذكره ابن حزم وغيره في حديث النزول حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم ينزل ربنا كل ليلة إلى سماء الدنيا". (١)

المُعْدَا التخيل يَقع من توهم التغاير وَلا تغاير في الصِّفَات مِثَال ذَلِك أَن إِنْسَانا تعلم صُورَة الْكِتَابَة وَله علم بِصُورَة بِسم الله الَّتِي تظهر تِلْكَ الصُّورَة على القرطاس وَهَذِه صفة وَاحِدَة وكمالها أَن يكون الْمَعْلُوم تبعا لَمُ عَلْم بِصُورَة بِسم الله الَّتِي تظهر تِلْكَ الصُّورَة على القرطاس بِلَا حَرَكَة يَد وواسطة قلم ومداد لَمَ الْمَعْلُوم انْكَشَف بَمَا يُقَال لَهُ علم وَمن حَيْثُ إِن الْمَعْلُوم انْكَشَف بَمَا يُقَال لَهُ علم وَمن حَيْثُ إِن الْأَلْفَاظ تدل عَلَيْهَا يُقَال لَمَا كَلام

فَهَذِهِ الصَّفة من حَيْثُ إِن الْمَعْلُوم انْكَشَفَ بَمَا يُقَال لَهُ علم وَمن حَيْثُ إِن الْأَلْفَاظ تدل عَلَيْهَا يُقَال لَهَا كَلَام فَإِن الْكَلَام عبارَة عَن مَدْلُول الْعبارَات وَمن حَيْثُ إِن وجود الْمَعْلُوم تبع لَمَا يُقَال لَهَا الْقُدْرة وَلَا تغاير هَهُنَا بَين الْعلم وَالْقُدْرَة وَالْكَلَام فَإِن هَذِه صفة وَاحِدَة فِي نَفسهَا وَلَا تكون هَذِه الإعتبارات الثَّلَاث وَاحِدَة

وكل من كَانَ أَعور لَا ينظر إِلَّا بِالْعينِ العوراء وَلَا يرى إِلَّا مُطلق الصَّفة فَيَقُول هُوَ هُوَ وَإِذا الْتفت إِلَى الإعتبارات الثَّلَاث يُقَال هِيَ غَيره وَمن اعْتبر مُطلق الصَّفة مَعَ الإعتبارات فقد نظر بعينين صحيحتين اعْتقد أَهًا لَا هُوَ وَلَا غَيره

وَالْكَلَام فِي صِفَات الله تَعَالَى وَإِن كَانَ مناسبا لهَذَا الْمِثَال فَإِنَّهُ مباين لَهُ بِوَجْه آخر وتفهيم هَذِه الْمعَانِي بِالْكِتَابَةِ غير يسير

فَهَذَا الْكَلَام من جنس الْكَلَام الْمَذْكُور فِي السُّؤَال وَكِلَاهُمَا يرجع إِلَى مَا تزعمه المتفلسفة من أن الصِّفَات ترجع إِلَى مَا تزعمه المتفلسفة من أن الصِّفَات ترجع إِلَى الْعلم إِذا أثبتوه

مقالَة ابْن حزم

وَقد يقرب من هَؤُلَاءِ ابْن حزم حَيْثُ رد الْكَلَام والسمع وَالْبَصَر وَغير". (٢)

<sup>(</sup>١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٤/٤ ه

<sup>(</sup>٢) جامع الرسائل لابن تيمية - رشاد سالم ١٧٠/١

## ۱۰۳- فتوى في العشق (\*)

\_\_\_\_

(\*) قال مُعِدّ الكتاب للشاملة:

- قال ابن القيم في كتابه روضة المحبين صفحة ١٣١ تعليقا على هذه الفتيا وردا على من أحل النظر المحرم: " وأما من حاكمتمونا إليه وهو شيخ الإسلام ابن تيمية فنحن راضون بحكمه فأين أباح لكم النظر المحرم وعشق المردان والنساء الأجانب وهل هذه إلا كذب ظاهر عليه وهذه تصانيفه وفتاواه كلها ناطقة بخلاف ما حكيتموه عنه وأما الفتيا التي حكيتموها فكذب عليه لا تناسب كلامه بوجه ولولا الإطالة لذكرناها جميعها حتى يعلم الواقف عليها أنها لا تصدر عمن دونه فضلا عنه وقلت لمن أوقفني عليها هذه كذب عليه لا يشبه كلامه وكان بعض الأمراء قد أوقفني عليها قديما وهي بخط رجل متهم بالكذب وقال لي ما كنت أظن الشيخ برقة هذه الحاشية، ثم تأملتها فإذا هي كذب عليه ولولا الإطالة لذكرنا من فتاويه ما يبين أن هذه كذب "

- وقد ذكر المحقق الشيخ (علي العمران) رأيه في هذه المسألة فقال (في مشاركة له بملتقى أهل الحديث): أقدم الجواب عن سؤال تكرر كثيرا في هذا المنتدى وفي غيره من المنتديات ألا وهو ما يتعلق به ((رسالة العشق)) المطبوعة في (جامع المسائل: ١٧٧/١-١٨٦)، ومدى صحة نسبتها لشيخ الإسلام ابن تيمية، فأقول:

\* مهما كان الباحث واسع الإطلاع قوي المعرفة بما يكتب - كالشيخ محمد عزير شمس - فإنه قد يفوته كثير مما يدركه غيره، وهذا من طبيعة البشر، فكان ماذا لو فاته الاطلاع على كلام ابن القيم في نفي هذه الرسالة وأنها مكذوبة على الشيخ؟!

\* وعذره في إثبات هذه الرسالة أمور:

١- كثرة كتب ابن تيمية ورسائله وفتاويه، فعدم ذكرها ضمن كتبه ومؤلفاته، ليس دليلا على نفيها.

٢- أن ابن القيم قد نقل بعض التقسيمات الموجودة فيها في كتابه ((الجواب الكافي)) كما أشار إليه عزير شمس
 في الهوامش.

٣- أن النسخة الخطية قد نسبت هذه الفتوى لابن تيمية.

٤- أن الرأى الذي استغربه الكثيرون وهو: جواز تقبيل من خاف على نفسه الهلاك، ليس رأيا خارجا عن الإجماع، بل قد اختاره بعض العلماء ومنهم أبو محمد بن حزم - كما ذكر ابن القيم-.

أقول فهذه الأمور مجتمعة - إذا تجردت عن قرينة نفي ابن القيم للرسالة وتكذيبه لها الذي لم يطلع عليه عزير شمس - تسوغ هذه النسبة، وإن لم نجزم بما جزما لايقبل الشك.

\* هذا العذر - في تقديري على الأقل - مسوغ لهذه النسبة، فكيف لو اجتمع إليه دليل خامس، وهو: أن الأمير علاء الدين مغلطاي وهو من تلاميذ ابن تيمية وأنصاره - قد أثبت هذه الرسالة للشيخ ونقل منها في

كتابه ((الواضح المبين فيمن مات من المحبين)) .

\* بعد هذا كله فالرسالة - عندي - لا تثبت لشيخ الإسلام ابن تيمية، فليس فيها نفسه ولا أسلوبه المعهود في الكتابة، وما ذكره ابن القيم من أدلة في نفيها كاف. وقد ذكر في "روضة المحبين" (ص/١٣١) أن أحد الأمراء - ويعنى به مغلطاي - قد أوقفه على هذه الفتوى، ثم نقدها.

\* واستدراكا لهذا الأمر؛ فإنه سينبه في آخر (المجموعة الخامسة) – إن شاء الله – على ما استجد من معلومات وفوائد وتصحيحات فيما يتعلق بهذه السلسة (١-٨) تحت عنوان: ((استدراكات)) وسيكون التنبيه على هذه الرسالة منها، هذا أولاً ،

وثانيا: أنه في الطبعة الجديدة لـ (آثار شيخ الإسلام ابن تيمية وما لحقها من أعمال) - وهي قريبة إن شاء الله تعالى - ستحذف هذه الرسالة منها.

هذه خلاصة رأيي في هذه المسألة، والحمد لله حق حمده.". (١)

4 · ١ - "والأحاديث في هذا الباب عن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ليس فيها حديث ثابت يدلُّ على وقوع الثلاث بكلمة واحدة لا تكون لازمة لكل من أوقعها.

مثل الحديث الذي في صحيح مسلم ومسند أحمد وسنن أبي داود والنسائي وغيرهما (١) عن طاوس عن ابن عباس: أن الطلاق كان على عهد النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وأبي بكر وصدرًا من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدةً، فقال عمر: إن الناس قد استعجلوا في أمرٍ كانت لهم فيه أناة، فلو أنّا أنفذناه عليهم، فأنفذه عليهم.

وهذا الحديث بطرقه وألفاظه مذكورٌ في غير هذا الموضع، والذي رواه طاوس كان يفتي بموجبه كما قد ذُكِر في غير هذا الموضع (٢).

والمقصود هنا حديثُ ركانة (٣) ، فإنه قد احتج به غيرُ واحدٍ من أهل العلم على وقوع الثلاث بكلمة واحدة، حيث قال له النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: ما أردتَ إلاّ واحدةً؟ قال: ما أردتُ إلاّ واحدةً. وعليه اعتمد الشافعي رضي الله عنه في هذه المسألة (٤) .

وحديث ركانة هذا قد ضعَّفه طائفة (٥) كأحمد وأبي عبيد <mark>وابن حزم،</mark>

<sup>(</sup>۱) أخرجه مسلم (۱٤٧٢) وأحمد (1/1/1) وأبو داود (۲۲۰۰) والنسائي (1/1/1) .

<sup>(</sup>٢) انظر: "مجموع الفتاوى" (٨/٣٣) . وقد أخرجه عن طاوس: عبد الرزاق في "مصنفه" (٣٠٢/٦) وابن أبي

<sup>(</sup>۱) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ١٧٥/١

شيبة في "مصنّفه" (٢٦/٥).

- (٣) أخرجه الدارمي (٢٢٧٧) وأبو داود (٢٢٠٨) والترمذي (١١٧٧) وابن ماجه (٢٠٥١) من طريق علي بن يزيد بن ركانة عن جده. وأخرجه أبو داود (٢٢٠٦، ٢٢٠٧) أيضًا من طريق نافع بن عجير عن ركانة. (٤) انظر: "الأم" (٢٧٧/٥).
  - (٥) قال الترمذي عقب روايته: "هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وسألتُ =". (١)
- ٥٠١-"ابن عباس أثبتُ من عبد الله بن علي بن [يزيد بن] (١) ركانة عن أبيه عن جدّه. وقد قال أحمد: حديث ركانة ليس بشيء (٢). وابن إسحاق يُدخِله أبو حاتم وابن خزيمة وابن حزم في الصحيح. والبيهقي اعتقد أن القضية واحدة، كما اعتقدها أبو داود، ولكن ما رووه يخالف ذلك، فإما أن يكون الغلط فيما رووه، أو الغلط منهم في فهم ما رووه، ولا ريبَ أغم صادقون فيما رووه رضي الله عنهم. وهذا الحديث عَمِلَ به رُواتُه، فكان ابن إسحاق يعمل به، ويقول: إن الثلاث بكلمة واحدةٍ واحدةٌ (٣). وكذلك عكرمة راويه عن ابن عباس. ورُوي ذلك عن ابن عباس أيضًا، كما قال أبو داود في سننه (٤): وروى حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس إذا قال: أنتِ طالقٌ ثلاثًا بفمٍ واحدٍ فهي واحدة. قال: وروى وذكر أبو داود (٥) عن ابن عباس من ستة أوجهٍ أنه أوقع الثلاث بمن أوقعَها بكلمة واحدةٍ، من رواية مجاهد وضعيد بن جبير ومالك ابن الحويرث وعطاء وعمرو بن دينار ومحمد بن إياس بن البكير.

(١) زيادة على الأصل لتصحيح الاسم.

. 77./7 (٤)

(٥) في الموضع المذكور قبل قول عكرمة.". (٢)

<sup>(</sup>٢) ذكر الخطابي في "معالم السنن" (١٢٢/٣) وعنه المنذري في "مختصر السنن" (١٢٢،١٣٤/٣) أن الإمام أحمد كان يضعف طرق هذا الحديث كلها.

<sup>(</sup>٣) حكاه عنه الإمام أحمد في رواية الأثرم كما في "إغاثة اللهفان" (٢١٤/١) ؛ والجصاص في "أحكام القرآن"

<sup>(</sup>٣٨٨/١) . وانظر "مجموع الفتاوى" (٣٨٨/١) .

<sup>(</sup>١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٢٩٥/١

<sup>(</sup>٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٣٠٧/١

١٠٦-"(يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ) (١) في قُبُل عدتمن.

قلت: لا يُقال مثل هذا الكلام إلا لمن علم أن جمعَ الثلاث محرَّمٌ، ثمَّ فَعَلَه عامدًا لفعل المحرَّم، فإنّ هذا لم يتق الله بل تعدَّى حدودَه. أمَّا من لم يعلم أن ذلك محرم، ولا قامتْ [عليه] حجة بتحريم ذلك، ولو عَلِم أنه محرَّم لم يفعله، فن هذا لا يخرج عن التقوى بذلك، ولا يقال له: إنك لم تتقِ الله فلا أجد لك مخرجًا، ولا يقال له: عصيت ربك.

ففي فُتيا ابن عباس هذه ونحوها إيقاعُ الثلاث بمثلِ هذا لَّا تتايَعَ الناسُ فيما ثُمُوا عنه، فأجازه عليهم عمر ومن رُوِي أنه وافقه، كعثمان (٢) وعلي (٣) وابن مسعود (٤) وزيد بن ثابت (٥) وابن عباس (٦) وابن عمر (٧) وأبي هريرة (٨) وعبد الله بن عَمْرو (٩) وغيرهم الذين أجازوا الثلاث على

(٢) كما في "مصنف" عبد الرزاق (٣٩٤/٦) و"المحلي" (١٧٢/١٠).

(٣) أخرجه عنه عبد الرزاق (٣٩٤/٦) وابن أبي شيبة (٢٢/٥) والبيهقي في "الكبرى" (٣٣٤/٧-٣٣٥) <mark>وابن</mark> <mark>حزم</mark> في "المحلى" (١٧٢/١٠) .

(٤) أخرجه عنه عبد الرزاق (٣٩٥-٣٩٥) وابن أبي شيبة (٢٢/٥-٣٣) والطحاوي في "شرح معاني الآثار" وإبن عبد الرزاق (٣٣٥/٧) وابيهقي (٣٣٥/٧) وابيهقي (٣٣٥/٧) .

(٥) لم أجد ذلك مرويًا عنه في المصادر التي رجعت إليها.

(٦) أخرجه عنه مالك في "الموطأ" (٢/٠٧٥) وعبد الرزاق (٣٩٧-٣٩٦/٦) وابن أبي شيبة (٥/٥٦) وأبو داود (٢١٩٨) والطحاوي (٥/٥/٣) والدارقطني (٦/١٠) والبيهقي (٣٣٥/٧) والبيهقي (٢١٩٨) والطحاوي (٣٠/١٠) .

(۷) رواه عنه عبد الرزاق (7/0) والدارقطني (2/0/2) والبيهقي (7/0) .

(۸) أخرجه عنه أبو داود (۲۱۹۸) والطحاوي (۵۷،۵۸/۳) والبيهقي (۳۳٥/۷) .

(٩) أخرج ذلك عنه مالك في "الموطأ" (٢/٠٧٠) وأبو داود (٢١٩٨) والطحاوي (٥٨/٣) والبيهقي (٣٣٥/٧) .". (١)

١٠٧-"الناس المتتايعين فيما نحوا عنه من ذلك، كما وافقوا عمر على أن حَدَّ في الخمر بثمانين لما كثر شُربُ الناس لها واستقلُّوا العقوبةَ بأربعين (١) .

وكان عمر رضي الله عنه أحيانًا ينفي في الخمر ويحلق الرأس فيُغلظ عقوبتها بحسب الحاجة، إذْ لم يكن من النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فيها حدّ مقدَّرٌ موقَّتُ القدر والصفة لا يُزاد عليه ولا يُنقَص منه، كما في حدِّ القذف،

079

<sup>(</sup>١) سورة الطلاق:١.

<sup>(</sup>١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٣٠٩/١

بل كان قدرُ العقوبة فيها وصفتها موكولةً إلى اجتهاد الأئمة بحسب الحاجة، فمن أدناها أربعون بالجريد والتعالِ وأطرافِ الثياب، وهذا من أخف العقوباتِ قَدْرًا وصفةً، ثمَّ أربعون بالسياط، وهذا أعلى في الصفة دون القدر، ثم ثمانون بالسياط، وهذا أعلى منهما. وهل يُعاقب فيها بالقتل بعد الثالثة أو الرابعة إذا لم ينتهوا إلا بذلك؟ فيه أحاديث ونزاعٌ ليس هذا موضعه (٢).

فحديث عبد يزيد أو ركانة مَرويٌّ من هذين الوجهين، وأقلُّ أحوالِه حينئذٍ أن يكون حسنًا، فإن الحسن عند الترمذي هو ما رُوِي من وجهين ولم يُعلَم في رُواتِه متَّهم بالكذب، ولم يُعارِضْه ما يَدُلُّ على غلطه، وهو من أحسنِ ما يحتج به الفقهاء. وقد يقال: هو صحيح، وابن. حبان وإن كان قد صحَّح حديث البتةِ فإنه يصحّح حديث ابن إسحاق هو وغيره كابن خزيمة وابن حَزِم وغيرهما،

وابن إسحاق إمام حافظ، لكن يُخاف أن يُدَلِّس ويخلط الأحاديث بعضَها ببعض، فإذا قال "حدثني" زالت الشبهة. وقد ذُكِر أن داود بن الحصين حدَّثه وعمل بما حدثه به.

ولا يَسْترِيبُ أهلُ العلم بالحديث أن هذا الإسناد أرجحُ من إسناد البتة، هذا لو انفرد، وأما مع موافقته لحديث أي الصهباء الذي في صحيح مسلم فإن ذلك ممّا يُؤكِّد الاحتجاج بذلك الحديث، ويردُّ على من عَلَّله بما لا يَقدح في صحته، كقولِ من قال: إن ابن عباس رُوي عنه بخلافه، فصارَ حديثُ عكرمة يُروَى عن ابن عباس من وجهين، وجهالة الراوي في أحدهما كجهالة أولاد ركانة، فإنهم لا يُعرَفون بعلمٍ ولا حفظٍ. والإسناد الآخر رجاله من مشاهير أهل العلم والفقه والصدق. وحديث طاوس عن ابن عباس الذي لا ريب في صحته موافق، فصارت الأحاديث بأن الثلاث كانت واحدةً يُصدِّق بعضُها بعضًا، ولم يَروٍ أحدُّ من أهلِ العلم حديثًا ثابتًا بأن النبي صملًى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ألزَمَ بثلاثٍ مُفرَّقة.

وقد جاءَ حديث ثالثٌ في. الثلاث مجتمعةً، رواه النسائي (١) فقال: أخبرنا سليمان بن داود، أبنا ابن وهب،

<sup>(</sup>١) انظر "المغني" (١ / ٩٨/١).

<sup>(</sup>۲) أخرجه أحمد (٤/٠٠،١٠٠) وأبو داود (٤٨٢) والترمذي (٤٤٤) وابن ماجه (٢٥٧٣) والحاكم (٢) أخرجه أحمد (١٤٤٤) وأبو داود (٤٨٢) وأبو داود (٢٥٢/٤) عن معاوية. وفي الباب عن ابن عمر وأبي هريرة وقبيصة بن ذؤيب وعبد الله بن عمرو وجرير بن عبد الله والشريد وشرحبيل وأبي سعيد الخدري، كما في المصادر السابقة. وقد قيل: إنه حديث منسوخ، ولا دليل على ذلك، بل هو محكم غير منسوخ كما حقق ذلك الشيخ أحمد محمد شاكر في تعليقه على "المسند" (٩/٩ - ٤٩).". (١)

١٠٨ - "وابنُ حزم وغيرُه يُضعِفون حديث البتّة كما ضعَّفه أحمد رحمه الله.

<sup>(</sup>۱) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ۲۱۰/۱

أخبرني مخرمة عن أبيه قال: سمعتُ محمودَ بن لبيد قال: أُخبِر رسولُ الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عن رجلٍ طلَّق امرأتَه ثلاثَ تطليقات جميعًا، فقام غضبان، ثم قال: "أيُلعَب بكتاب الله وأنا بين أظهرِكم"؟! حتى قام رجلٌ فقال: يا رسولَ الله! أفتلُه!

(1) .".1 & 7/7 (1)

٩ - ١ - "آخر ثلاث تطليقات، كما جاء ذلك مُفسَّرًا في الصحيح (١) . وحديث المتلاعنين طلَّقها ثلاثًا بعد اللعان، واللعانُ حرَّمَها عليه أشدَّ من تحريم الطلاق، فكان وجودُ الطلاق كعدمه.

وإذا قيل: فلماذا لم يَنْهَه عن التكلُّم بالثلاث إن كانت لا توجب طلاقًا في هذه الحال؟

قيل: كما أنه لم ينهه عن أصل التطليق في هذه الحال مع أنه عندهم لا يفيدُ ولا يقع بما طلاقٌ، وذلك لأن النهي إلما كان لمفسدة الوقوع، فلما لم يكن هنا محلٌ يقع به الطلاق لم تكن هنا مفسدة، كما لو طلَّق أخته التي تزوَّجها، فإذا تزوَّج من تحرمُ عليه على التأبيد وطلَّقها كان هذا توكيدًا للتحريم، فكذلك طلاق الملاعنة توكيد لمقصود الشارع، فإنِّه بيَّن أن مقصوده تحريمها عليه، والشارع قصد ذلك أيضًا. بخلاف من قصد الشارعُ أن لا يحرِّمها عليه بالثلاث، بل نهاه عن إيقاع الثلاث جملةً بها، ولهذا غضب النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - على من أوقع الثلاث في غير الملاعنة، دون من أوقعه في الملاعنة.

وأما حديث زكانة بن عبد يزيد (٢) فقد رُوي أنه طلَّقها ثلاثاً فردَّها عليه بعد الثلاث، ورُوي أنه طلَّقها البتة وأنه حَلَّفه ما أراد إلا واحدة، فقال: ما أردتُ إلا واحدةً، فردَّها. وقد روى أهل السنن أبو داود وغيره هذه وهذه، ورجَّحوا الثانية لأنها من رواية أهل بيته، لكن أحمد وأبو عبيد وابن حزم وغيرهم من العلماء ضَعَّفوا حديث ركانة، وذلك أنَّ رواتَه قومٌ لم يُعرَفوا بحمل العلم، ولا يُعرَف من عَدْلِهم

١١٠ "وهذا إنما يكون في الرجعي. وقوله (فَطلِّقُوهُنَّ لِعِدَّقِنَّ) يدل على أنه لا يجوز إرداف الطلاق الطلاق حتى تنقضي العدة أو يراجعها، وإنما أباح الطلاق للعدة، أي لاستقبال العدة، فمتى طلقها الثانية أو

<sup>(</sup>١) سبق ذكر هذا الحديث وحديث المتلاعنين فيما مضى، وتكلم عليهما المؤلف.

<sup>(</sup>٢) سبق ذكره وكلام المؤلف عليه فيما مضى، فلا نعيد التعليق عليه. ". (٢)

<sup>(</sup>١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٣١١/١

<sup>(</sup>٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٣٢٦/١

الثالثة قبل الرجعة بنت على العدة، فلنم تستأنفها باتفاق المسلمين، وإن كان فيه خلاف شاذ عن خِلاس <mark>وابن</mark> <mark>حزم</mark> قد بيّنا فساده في موضع آخر. فلم يكن ذلك طلاقًا للعدة.

ولأنه قال: (فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ) ، فخيَّره بين الرجعة وبين أن يدعها حتى تنقضي العدة، فيسرحها بإحسان، فإذا طلقها ثانية قبل انقضاء العدة لم يمسك بمعروف ولم يسرح بإحسان، وقد قال: (وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ وَلا يَجِلُّ لَمُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا حَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ) (١) ، فهذا يقتضي أن هذا حال كل مطلقة، فلم يشرع إلا هذا الطلاق. ثم قال: (الطَّلاقُ مَوَّتَانِ) أي هذا الطلاق المذكور مرتان، وإذا قيل: سبّح مرتين أو ثلاث مرات، لم يجز أن يقول: "سبحان الله مرتين"، بل لابد أن ينطق بالتسبيح مرةً بعد مرة، وكذلك لا يقال: طلق مرتين، وإن إذا طلق مرةً بعد مرة. فإذا قال: أنت طالقة ثلاثًا أو طلقتين لم يجز أن يقال: طلَّق ثلاث مرات ولا مرتين، وإن جاز أن يقال طلَّق ثلاث تطليقاتٍ أو طلقتين، لكن يقال: طلَّق مرةً واحدة.

وقال بعد ذلك: (فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرُهُ) (٢) ، فهذه الطلقة الثالثة، فلم يشرعها الله إلاّ بعد الطلاق الرجعي مرتين، وقد

١١١- "فيه أن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَلزمَ الثلاثَ بمن أوقعَها جملةً - مثل حديثا روي عن علي، وآخر عن عبادة، وآخر عن الحسن عن ابن عمر، وغير ذلك - فكلّها أحاديث ضعيفة باتفاقِ أهل العلم بالحديث، بل موضوعة.

وأقوى ما ردُّوه به أنهم قالوا: ثبت من غير وجه عن ابن عباس أنه أفتى بلزوم الثلاث (١) .

وجواب المستدلين أن ابن عباس رُوِي عنه من طريق عكرمة أيضًا أنه كان يجعلها واحدة، وثبت عن عكرمة عن ابن عباس، ولم ابن عباس ما يوافق حديث طاووس مرفوعًا إلى النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فالمرفوع أن زُكانة طلق امرأته ثلاثا (٢) ، فردَّها عليه يثبت خلافُ ذلك عن النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فالمرفوع أن زُكانة من وجهين عن عكرمة، وهو أثبتُ النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وهذا المروي عن ابن عباس في حديث ركانة من وجهين عن عكرمة، وهو أثبتُ من رواية عبد الله بن علي بن زيد بن ركانة ونافع بن عجير أنه طلَّقها البتة، وأنّ النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – استحلفه ما أردتَ إلا واحدةً. فإنّ هؤلاء مجاهيل الصفات، لا تُعرَف أحوالهُم ليوافقها، وقد ضعَف أحمد بن حنبل رضى الله عنه وأبو عبيد وابن حزم وغيرُهم حديثهم.

017

<sup>(</sup>١) سورة البقرة: ٢٢٨.

<sup>(</sup>٢) سورة البقرة: ٢٣٠. ". (١)

<sup>(</sup>۱) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٣٥٥/١

قال أحمد بن حنبل رضى الله عنه: حديث ركانة في البتة ليس بشيء.

وقال أيضًا: حديث ركانة لا يثبت أنه طلَّق امرأته البتة، لأن ابن إسحاق يرويه عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس أنّ ركانة طلق امرأته ثلاثًا.

## ١١٢ – "ثلاثة أقوال:

منهم من ينكر هذا اللفظ مطلقاً، وهم نُفاةُ القياس، كداود وأصحابه (١) ، وكثير من أهل الكلام من المعتزلة والشيعة وغيرهم، فليس عندهم في أدلَّة الشرع لا قياس ولا استحسان.

ومنهم من يُقِر به بمذا المعنى، ويُجوِّز مخالفةَ القياس للاستحسان، ويعمل بالقياس فيما عدا صورة الاستحسان. وهذا هو المعروف عن أبي حنيفة وأصحابه (٢).

= للماوردي ٢٣٦/١١ والتلخيص للجويني ٣١٠/٣ والمستصفى ٢٧٥/١ والمحصول ٢٦٦/٢/٣؛ والعدة لأبي يعلى ١٦٠٧/٥ والتمهيد للكلوذاني ٩٢/٤ والواضح لابن عقيل ١٤٤/١ب وشرح مختصر الروضة ٩١/٣؟ وإحكام الفصول للباجي ٦٨٧ وشرح تنقيح الفصول للقرافي ٥٥١ والموافقات ١١٦/٤ والاعتصام ١٤٢/٢ وغيرها.

(١) عقد ابن حزم بابا في إبطال الاستحسان في كتابه الإحكام في أصول الأحكام ٦/٦ ١- ٢١، واختصره في ا كتابه ملخص إبطال القياس والرأى ٥٠ - ٥١.

(٢) إذا كان الاستحسان عند الأحناف هو ترك القياس إلى ما هو أولى منه، أو العدول بحكم المسألة عن نظائرها لدليل شرعى (كما سبق) ، فمن الغريب حقًّا أن يذكروا مسائل فيها قياس واستحسان، أخذوا فيها بالقياس وتركوا الاستحسان. وهي إحدى عشرة مسألة نقلها أمير كاتب الإتقاني من كتاب الأجناس للناطفي، مخطوطة في مكتبة لاله لي برقم ٦٩٠ (ق ٢٦٠ ب- ٢٦١أ) . وبعدما ذكر السرخسي في أصوله ٢٠٤/٢-٢٠٦ ثلاثاً منها وحاول توجيهها قال: "وهذا النوع يعز وجوده في الكتب، لا يوجد إلاّ قليلا".". (٢)

<sup>(</sup>١) سبق ذكره.

<sup>(</sup>٢) سبق الكلام على حديث ركانة عند المؤلف.". (١)

<sup>(</sup>١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ١/٣٥٩

<sup>(</sup>٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٢/١٦٤

١١٣- "ومنهم من ذمَ الاستحسان تارةً، وقال به تارةً، كالشافعي وأحمد بن حنبل ومالك وغيرهم، ففي كتب مالك وأصحابه ذِكر لفظِ الاستحسان في مواضع (١) . والشافعيّ قال: من استحسن فقد

(١) روى أصبغ عن ابن القاسم عن مالك أنه قال: "تسعة أعشار العلم الاستحسان" (الإحكام لابن حزم ١٦/٦ والموافقات ١١٨/٤ والاعتصام ١٣٨/٢) . وواضح أنه لم يقصد به الاصطلاح، بل أراد- كما ذكر محمد بن خويز منداد-: القول بأقوى الدليلين، فالذي يذهب إليه هو الدليل، إن كان يسميه استحساناً. (إحكام الفصول ٦٨٦) . وقد نقلت عن الإمام مالك مسائل معدودة قال فيها بالاستحسان ولم يُسبَق إليها، منها: الشفعة في الثمار (المدونة ١٣٤/١٤) ، والشفعة في الدار المشتركة التي أقيمت في الأرض المحبوسة (المدونة ١٠٩/١٤) ، والقصاص في الجرح العمد بالشاهد واليمين (المدونة ٢١٦/٦) ، وأن عقل الأنملة من الإبمام نصف عقل الإصبع (المدونة ١١٦/١٦ والمنتقى ٩٢/٦) . ولعل الإمام كان يعني هذه المسائل الاستحسانية حين قال في رواية القعني: "ليتني جُلِدتُ بكل كلمة تكلمتُ بما في هذا الأمر بسوط ولم يكن فرطَ منى ما فرط من هذا الرأي، وهذه المسائل قد كانت لى سعة فيما سُبقتُ إليها". (جامع بيان العلم وفضله ١٤٥/٢) . ولا نجد للاستحسان آثراً بارزاً في أصول الفقه عند المالكية، فبعضهم نسبه للحنفية والحنابلة فقط، ثم نفاه وأبطله، واعتبر النزاع فيه لا طائل تحته، وبعضهم ربطه بالمصالح المرسلة. (انظر: إحكام الفصول ٦٨٧-٦٨٩ وأحكام القرآن لابن العربي ٢/٢٤٧ ومختصر ابن الحاجب بشرح العضد ٢٨٨/٢ والموافقات ١٦٦/٤-١١٨ والاعتصام ١٧٧/٢ - ١٥٠) .". (١)

١١٤- "عارض خبر الواحد قياس الأصول، كخبر المُصراةِ (١) ونحوه (٢) . وأمّا الأوّل فمثل حَمْل العاقلةِ (٣) ، فإنهم يقولون: هو خلاف قياس

(١) أخرجه مالك في الموطأ ٦٨٣/، ٦٨٣، ٢٨٤ ومن طريقه البخاري (١٥١٥) ومسلم (١٥١٥) من حديث أبي هريرة، وفيه: "ولا تُصَروا الإبلَ والغنمَ، فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها، إن رَضِيَها أمسكَها، وإن سَخِطَها ردها وصاعاً من تمر". والمصراة هي الناقة أو الشاة التي يترك صاحبها حلبها ليتجمع لبنها في ضرعها، ليوهم المشتري بكثرة لبنها. وقد أطال المؤلف في الرد على القائلين بأن خبر المصراة يخالف الأصول، انظر: مجموع الفتاوي ٢٠/١٥٥- ٥٥٨. ويقصد بهم الحنفية، انظر: أصول السرخسي ٢٤١/١ والمبسوط له ٣٨/١٣ وكشف الأسرار للبخاري ٣٨٠/٢ ومرآة الأصول ١٨/٢ والتحرير مع شرحه التيسير ٥٢/٣. وانظر:

المسألة في المغنى ١٣٥/٤ وما بعدها.

<sup>(</sup>١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ١٦٥/٢

(۲) ذهب جمهور العلماء إلى تقديم خبر الواحد على القياس، وهو قول الشافعي وأحمد وأصحابهما، وقدم أكثر الحنفية القياس. أما المالكية فقال القرافي: حكى القاضي عياض في التنبيهات وابن رشد في المقدمات في مذهب مالك في تقديم القياس على خبر الواحد قولين. (شرح تنقيح الفصول ۳۸۷). وانظر أدلة الحنفية ومناقشتها في: الإحكام لابين حزم ۱/۱، ۱۶۳ وبعدها، والمستصفى ۱/۱۷۱ وبعدها، والمعتمد ۲/۸۶ وبعدها، في: الإحكام للآمدي ۱/۲، ۱۹۲۱ وبعدها، وأصول السرخسي ۱/۱۳، ۳۶۱، ۳۲۸ وكشف الأسرار للبزودي ۳۸۱/۲ وبعدها، ۳۹۰ وبعدها وشرح مسلم الثبوت ۱/۷۸/۲ وبعدها.

(٣) العاقلة: هي الجماعة التي تَعقِل عن القاتل أي تؤدّي عنه ما لزمه من=". (١)

٥١٥- "متفاوتون في الأفهام، ولذلك قال تعالى: (فَفَهَّ منَاها سليمان) (١) ، ولو كان الفهم متماثلاً لما خصَّ به. وكذلك في كتاب عمر بن الخطاب رضي الله عنه في القضاء إلى أبي موسى الأشعري: "الفَهْمَ الفَهْمَ الفَهْمَ فيما أُدْلَىَ إليك" (٢) .

وفي الحديث الصحيح (٣) عن علي رضي الله عنه: "إلا فهمًا يُؤتيْهِ الله عبدًا في كتابه". وفي حديث أبي سعيد رضي الله عنه: (٤) وكان أبو بكر رضي الله عنه أعلَمنا برسولِ الله - صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -. وفي الصحيح (٥)

<sup>(</sup>١) سورة الأنبياء: ٧٨.

<sup>(7)</sup> كذا في س، ع. وفي عامة المصادر: "فافهم إذا أدلي إليك". أخرجه وكيع في " أخبار القضاة" (١٠٧، ١٢٥) والدارقطني في "السنن" (٢٠٧، والبيهقي في "السنن الكبرى" (٢٥٦، ١١٥/١، ١١٥) والخطيب في "الفقيه ٢٥٣) والبن حزم في "المحلى" (٩/ ٣٩٣) و"الإحكام في أصول الأحكام" (٢٠/٢) والخطيب في "الفقيه والمتفقه" (٢/٠٠٢) وابن عبد البر في "الاستذكار" (٢٢/٠٣) من طرق عن سفيان بن عيينة عن إدريس الأودي قال: أخرج إلينا. سعيد بن أبي بردة كتابًا، فقال: "هذا كتاب عمر إلى أبي موسى. قال الألباني في "الإرواء" قال: أخرج إلينا. وهذا كتاب عمر" وجادة، وهي وجادة صحيحة من أصح الوجادات، وهي حجة. وصححه أحمد شاكر في تعليقه على "المحلّى" (١٠/١) ، وقواه شيخ الإسلام في "منهاج السنة" (٢/١٧) . وله طرق أخرى ذكرها الألباني وتكلم عليها. وشرحه ابن القيم في "إعلام الموقعين" (١٦/٨ إلى ١٦٥٢) .

<sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري (١١١، ٢٩٠٣، ٢٩١٥ ومواضع أخرى) . ورواه أيضًا أحمد (٧٩/١) والدارمي (٢٣٦١) والنسائي (٢٣٨) والترمذي (٢٤١٢) وابن ماجه (٢٦٥٨) .

أخرجه البخاري (٤٦٦، ٢٥٥٤، ٣٩٠٤) ومسلم (٢٣٨٢) .

<sup>(</sup>۱) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ١٨٣/٢

أخرجه بمذا اللفظ أحمد في "مسنده" (٢٦٦/١) ٣٢٨، ٣٢٨) عن=". (١)

117 الذي حمروفًا بالفرائض. والحديث الذي وَسَلَّم معهد النبي – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم – معروفًا بالفرائض. والحديث الذي رُوِي فيه ذلك قد رواه الترمذي عن أنس رضي الله عنه، وهو ضعيف، لم يصح فيه إلا قولُه: "لكل أمةٍ أمينٌ، وأمينُ هذه الأمة أبو عبيدة ابن الجراح" (1). ورُوِي بإسناد أضعف من هذا، وفيه: "وأقضاكم علي، وحبْر (٢) هذه الأمة ابن عباس" (٣) من حديث كوثر بن حكيم، وكوثر هذا يأتي عن نافع بما يُعلَم أنه باطل، ولا يحتج به باتفاق أهل العلم (٤).

وكذلك اتباعُهم في "الجد" لقول زيد رضي الله عنه، مع أن جمهور الصحابة رضي الله عنهم على خلافه (٥). فجمهور الصحابة موافقون للصديق في أن الجدكالأب، يحجُب الإخوة (٦) وهذا مروي عن بضعة عشر/ [٦٦٦ب] من الصحابة رضى الله

وأما إذا استكمل البناتُ الثلثين لم يبق فرض؛ فان كان هناك عصبة من ولد البنين فالباقي له؛ لأنه أولى رجل ذكر؛ وإن كان معه أو فوقَه بنتٌ عَصَبها عند جمهور الصحابة والعلماء كالأئمة الأربعة وغيرهم (٢) . وأما ابن مسعود رضى الله عنه فإنه يسقطها (٣) ؛ لأنها لا ترث مفردة، فلا ترث مع أخيها كالمحجوبة برق أو كفر.

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري (٢٢٥١، ٢٢٥٥) ومسلم (٢٤١٩) عن أنس.

<sup>(</sup>٢) في النسختين: "خير"، تصحيف.

<sup>(</sup>٣) أخرجه أبو نعيم في "الحلية" (٦/١) من طريق عبد الأعلى السامي، <mark>وابن حزم</mark> في "المحلى" (٢٩٦/٩) من طريق كوثر كلاهما عن نافع عن ابن عمر مرفوعًا. وانظر "السلسلة الصحيحة" للألباني (٢٢٥/٣) .

<sup>(</sup>٤) انظر "الميزان" (٢/٣) و "اللسان" (٤٩٠/٤) .

<sup>(</sup>٥) انظر المسألة واختلاف العلماء فيها في: "الأم" (٤/٥٨-٨٦) و"المحلى" (٩/٢٨٢-٢٩) و"المبسوط" (٥/٨١-١٨٠) و"بداية المجتهد" (٦/ ٢٥٩-٢٦) و"للغني" (٩/٦٦-٦٩) و"تفسير القرطبي" (٥/٨٦) و"الفتح" (١٨/١-٢٣) .

<sup>(</sup>٦) أخرجه عن أبي بكر: سعيد بن منصور ( $^{(7)}$ :  $^{(7)}$ ) وابن أبي شيبة ( $^{(7)}$ :  $^{(7)}$ ) والدارقطني ( $^{(7)}$ ) والبيهقي ( $^{(7)}$ ).". ( $^{(7)}$ )

١١٧-"الابن السدس تكملة الثلثين (١) .

<sup>(</sup>١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٢٧٣/٢

<sup>(</sup>٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٣٠٥/٢

والجمهور يقولون: هي وارثة في الجملة، وهي ممن تكون عصبة بأخيها، وهنا إنما سقط (٤) ميراثها بالفرض لاستكمال الثلثين، وإذا سَقَطَ الفرضُ لم يلزم سقوط التعصيب مع قيام موجبه، وهو وجود أخيها، وإذا كان وجود الأخ يجعلها عصبة فيحرمها وإن ورثت بالفرض، كما في الأخ المشئوم، [١٧١] ، فكذلك يجب أن يجعلها عصبة فيورثها (٥) إذا لم ترث بالفرض. والنزاع في الأخت للأب مع أخيها (٦) إذا استكملت الأخوات

(١) سبق تخريجه.

## ١١٨- "فهرس المصادر والمراجع

- الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز، لأحمد بن مبارك السجلماسي، المطبعة الأزهرية، القاهرة، ١٣٠٦.
  - إبطال الاستحسان، للشافعي (ضمن كتاب الأم ٢٦٧/٧ ٢٧٧).
  - ابن الفارض والحب الإلهي، لمحمد مصطفى حلمي، ط. القاهرة، ١٩٤٥ م.
- إتحاف السادة المتقين بشرح أسرار إحياء علوم الدين، لمحمد مرتضى الزبيدي البلكرامي، ط. المطبعة الميمنية، القاهرة، ١٣١١.
- إجابة الغوث ببيان حال النقباء والنجباء والأبدال والأوتاد والغوث، لابن عابدين، (ضمن مجموعة رسائله) ط. الآستانة، ١٣٢٥.
- اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، لابن القيم، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٨.
  - الأحكام السلطانية، لأبي يعلى، تحقيق: محمد حامد الفقى، القاهرة ١٣٥٦.
    - الأحكام في أصول الأحكام، للأمدي، ط. الرياض ١٣٨٧.
  - الأحكام في أصول الأحكام، <mark>لابن حزم</mark>، تحقيق: أحمد محمد شاكر، بيروت ١٤٠٠.
  - إحكام الفصول في أحكام الأصول، للباجي، تحقيق: عبد المجيد تركي، بيروت ١٤٠٧.

0 / /

<sup>(</sup>٢) انظر: "بداية المجتهد" (٢/٥٥/٦ - ٢٥٦) و "المغنى" (١/٩١ - ١٣، ١٥) و "تفسير القرطبي" (٦٢/٥) .

<sup>(</sup>٣) أخرجه عنه: عبد الرزاق (٢٥٢/١٠) والدارمي (٢٨٩٦، ٢٨٩٨) والطحاوي (٣٩٤/٤) والبيهقي

<sup>(</sup>۲۳۰/٦) . ونصر <mark>ابن حزم</mark> مذهبه في المحلى (٩/ ٢٧١) . وراجع "المغنى" (١٣،١٢٩) .

<sup>(</sup>٤) ع: "يسقط".

<sup>(</sup>٥) س، ع: "فيرثها".

<sup>(</sup>٦) انظر: "المحلى" (٩/٩ ٢٦ - ٢٧١) و "بداية المجتهد" (٢/٩٥٦) و "المغنى"=". (١)

<sup>(</sup>١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٣٤٧/٢

- أحكام القرآن، لأبي بكر ابن العربي، تحقيق على محمد البجاوي، القاهرة ١٣٩٢.
  - أحكام القرآن للشافعي، جمع ورواية: البيهقي، تحقيق عبد الغني عبد الخالق،

القاهرة ١٣٧١.

- أخبار القضاة، لوكيع، بيروت: عالم الكتب، د. ت.
- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، للألباني، بيروت ١٣٩٩.
- الاستحسان بين المثبتين والنافين، للأستاذ حمزة زهير حافظ، رسالة ماجستير قدمت إلى كلية الشريعة بجامعة الملك عبد العزيز بمكة المكرمة، دون تاريخ.
  - الاستذكار، لابن عبد البر، ط. عبد المعطي قلعجي، القاهرة.". (١)

١١٩- "قاسم وابنه محمد، ط. الرياض، ١٣٨١- ١٣٨٦.

- مجموعة الرسائل [الصغرى] ، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ط. القاهرة، ١٣٢٣.
  - مجموعة الرسائل الكبرى، لشيخ الإسلام ابن تيمية، القاهرة ١٣٢٣.
- مجموعة الرسائل والمسائل، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تصحيح: السيد محمد رشيد رضا، ط. مطبعة المنار، القاهرة، ١٣٤٩.
  - مجموعة الفتاوي الكبرى، لابن تيمية، القاهرة ١٣٢٩.
  - المحصول في أصول الفقه، للرازي، تحقيق: طه جابر العلواني، الرياض ١٣٩٩.
    - المحلى، <mark>لابن حزم</mark>، تحقيق: أحمد محمد شاكر، القاهرة ١٣٤٧- ١٣٥٢.
      - مختصر ابن الحاجب بشرح العضد، القاهرة: بولاق ١٣١٦.
  - مختصر اختلاف العلماء، للجصاص، تحقيق: عبد الله نذير أحمد، بيروت ١٤١٦.
    - مختصر الخرقي، ط. دمشق ٢٠٤٠.
  - مختصر العلو للذهبي، اختصار محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠١.
    - مختصر الفتاوى المصرية، للبعلى، ط. مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ١٩٤٩ م.
      - مختصر القدوري، ط. القاهرة ١٣٧٧.
      - مختصر المزيي بمامش كتاب الأم، القاهرة: دار الشعب ١٣٨٨.
    - المختصر في أصول الفقه، لابن اللحام، تحقيق: محمد مظهر بقا، مكة المكرمة، ١٤٠٠.
      - المدونة، رواية سحنون، القاهرة: مطبعة السعادة.
        - مرآة الأصول، لمنلا خسرو، استانبول ١٢٧٢.

0 1 1

<sup>(</sup>١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٣٥٥/٢

- مرقاة المفاتح لمشكاة المصابح، لملاّ على القاري، المطبعة الميمنية، القاهرة، ٩ ١٣٠٩.
  - مسائل الأمام أحمد، رواية أبي داود، ط. بيروت: محمد أمين دمج، د. ت.
- مسائل الأمام أحمد، رواية صالح، تحقيق: فضل الرحمن دين محمد، دلهي ١٤٠٨.
  - المستدرك على الصحيحين، للحاكم، ط. حيدر اباد (الهند) ، ١٣٣٤.". (١)
- · ١٢٠ "- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، للسخاوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٧٥.
  - مقدمة ابن خلدون، ط. المطبعة الأدبية، بيروت، ١٩٠٠ م.
  - المقدمة في الأصول، لابن القصار، تحقيق: محمد السليماني، بيروت ١٩٩٦ م.
  - ملخص إبطال الرأي والقياس والاستحسان، <mark>لابن حزم</mark>، تحقيق: سعيد الأفغاني، دمشق ١٣٨٩.
    - الملل والنحل، للشهرستاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، ط. البابي الحلبي، القاهرة ١٣٨١.
- المنار المنيف في الصحيح والضعيف، لابن القيم، تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة، ط. مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤١٤.
  - منازل القطب، لابن عربي (ضمن "رسائل ابن عربي") ، ط. حيدر اباد، ١٣٦١- ١٣٦٧.
- منتخب كنز العمال، لعلى المتقى البرهانفوري، بحامش "مسند أحمد"، ط. المطبعة الميمنية، القاهرة، ١٣١٣.
  - المنتظم، لابن الجوزي، بيروت: دار الكتب العلمية.
  - المنتقى للباجي، القاهرة: مطبعة السعادة ١٣٣٢.
- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، ط. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٠٦. وط. بولاق ١٣٢٠- ١٣٢٢.
  - موارد الظمآن بزوائد ابن حبان، للهيثمي، ط. المطبعة السلفية، القاهرة، د. ت.
    - الموافقات، للشاطبي، القاهرة ١٣٤١.
    - المواهب اللدنية بالمنح المحمدية، للقسطلاني، ط. القاهرة، ١٣٢٦.
- الموسوعة في أحاديث المهدي الضعيفة والموضوعة، لعبد العليم البستوي، ط. المكتبة المكية، مكة المكرمة، ١٤٢٠.
  - الموضوعات، لابن الجوزي، ط. المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ١٩٦٥ ١٩٦٨ م.

019

<sup>(</sup>۱) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٣٦٦/٢

- موطأ مالك، رواية يحيى بن يحيى الليثي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي،". (١)

١٢١ - "الشيخ وكتاباته، ولا تظهر إلاَّ لمن قرأها وتأمَّل فيها واستخرج ما فيها من كنوز.

وأكثر رسائل هذه المجموعة لم يرد ذكرها بحذه العناوين في المصادر القديمة، لكثرة ما كتب الشيخ وأفتى، فلم يقدر أحد من تلاميذه والمترجمين له على إحصاء مؤلفاته، وقد ذكرتُ في مقدمة المجموعة الأولى (ص١٠-١١) بعض النصوص التي تدلّ على صعوبة حصر كتبه ورسائله وفتاواه. ومن الكتب التي ورد ذكرها عند القدماء: "مؤاخذة على ابن حزم في الإجماع" (رقم ٢٠) ، فقد ذكره كل من الصفدي وابن شاكر (١) . وذكر ابن عبد الهادي (٢) أن الشيخ شرح ما رُوي عن عمر رضي الله عنه أنه قال: "نعم العبد صهيب، لو لم يَخفِ الله لم يَعصِه" وتكلّم على "لو". وهي الرسالة رقم (١٩) من هذه المجموعة. وهناك رسائل أخرى نجد لها عناوين مشابحة في المصادر، ولكنّا لا نستطيع أن نجزم بأنها هي أو غيرها، ومن أمثلتها: "قاعدة في التسبيح والتحميد والتهليل" التي ذكرها ابن رشيق (٣) ، هل هي "قاعدة حسنة في الباقيات الصالحات وبيان اقتران التهليل بالتكبير والتسبيح بالتحميد" (برقمه ١) ؟ وذكر ابن رشيق أيضًا (٤) أنه رأى كلام الشيخ على قوله (الم (١) أيحسب الناس) هو من سورة العنكبوت، فهل هو الموجود هنا بعنوان "تفسير أول العنكبوت"؟ لا نستطيع أن نجزم بذلك، فإن الشيخ كان العنكبوت، فهل هو الموجود هنا بعنوان "تفسير أول العنكبوت"؟ لا نستطيع أن نجزم بذلك، فإن الشيخ كان يكتب في موضوع واحد رسائل عديدة،

١٢٢- "في دار المخطوطات الوطنية بقبرص برقم [١١٣٨/٢] (الورقة ٢٩ب وما بعدها) ، كتبت في القرن العاشر (١) . وقد أورده السيوطي في "الأشباه والنظائر في النحو" (٣/٨٨/٣ من طبعة حيدرآباد) نقلا من خطّ البرزالي.

(٢٠) "فصل في مؤاخذة ابن حزم في الإجماع": توجد منه نسخة خطية ضمن مجموعة في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد برقم [مجاميع ٢٥٥] (٢) ، تحتوي على ثماني رسائل للشيخ أولها "التدمرية". وهي مكتوبة في نهاية القرن الثالث عشر. وقد طبعت مفرقةً بمامش كتاب "مراتب الإجماع" لابن حزم (طبعة القدسي سنة ١٣٥٧). وفي

<sup>(</sup>١) انظر "الجامع لسيرة شيخ الإسلام" (ص٤٩٢، ٣١٧، ٣٣٢).

<sup>(</sup>٢) "العقود الدرية" (ص٦٣) .

<sup>(</sup>٣) انظر "الجامع" (ص ٢٤٢).

<sup>(</sup>٤) المصدر السابق (ص ٢٢٨) .". (٢)

<sup>(</sup>١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٣٦٨/٢

<sup>(</sup>٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٦/٣

المطبوعة أخطاء في مواضع.

(٢١) "رسالة في بيان الصلاة وما تألَّفت هي منه": توجد منها نسختان خطيتان، إحداهما في مجموعة عاشر أفندي السابقة (الورقة ٢٦أ-١٠)، والثانية في مكتبة الإسكوريال برقم [١٥٩٣] (الورقة ٢٦أ-٢٥أ)، وهي بخط نسخي جيد، وليس عليها اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ، ولعلها من مخطوطات القرن العاشر. والنسخة الأولى أصح من الثانية، كما ظهر لي بالمقابلة بينهما.

(٢٢) "فتوى في أمر الكنائس": لم أعثر على نسختها الخطية، وقد أوردها ابن القيم في "أحكام أهل الذمة" (٢٢) "فتوى في أمر الكنائس": لم أعثر على نسختها الخطية، وقد أوردها ابن القيم في "أحكام أهل الذمة" (٢٢) - ٦٨٦ طبعة دار العلم للملايين سنة ١٩٦١م) .

(٢٣) "مسألة فيمن يُسمِّي خميس النصارى عيدًا": توجد منها

(١) انظر فهرس المخطوطات الإسلامية في قبرص (ص٣٨٢).

(٢) انظر الكشاف عن مخطوطات خزائن كتب الأوقاف (ص٢٦٩) .". (١)

١٢٣- "وقد ذكر عقوبات الأمم من آدم إلى آخر وقت، وفي كلِّ ذلك يقول: إلهم ظلموا أنفسهم فهم الظالمون لا المظلومون، وأول من اعترف بذلك أبواهم، قالا: (رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخُاسِرِينَ (٢٣)) (١) ، وقال لإبليس: (لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَبِمَّنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ (٨٥)) (٢) ، وإبليس إلا أَرْضِ وَلاَّغُوينَنَهُمْ أَجْمَعِينَ (٣٩) إلا عِبَادَكَ مِنْهُمُ إِنَّا تَبعه الغواة منهم، كما قال: (بِمَا أَغُويْتَنِي لَأُرْتِيْنَ هُمُّ فِي الْأَرْضِ وَلَأُغُوينَنَهُمْ أَجْمَعِينَ (٣٩) إلا عِبَادَكَ مِنْهُمُ المُخْلَصِينَ) (٣) ، وقال تعالى: (إنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ) (٤) . والغيّ: النفس.

وما زال السلف معترفين بذلك كقول أبي بكر وعمر وابن مسعود (٥): أقول فيها برأي، فإن يكن صوابًا فمن الله، وإن يكن خطأ فمنى ومن الشيطان، والله ورسوله بريئان منه.

وفي الحديثِ الإلهي حديثِ أبي ذر (٦) الذي يرويه الرسول عن ربّه عزّ وجلّ: "يا عبادي! إنما هي أعمالكم أحصيها لكم ثم أوفيكم إياها، فمن وجد خيرًا فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه". وفي الحديث الصحيح (٧) حديث سيد الاستغفار أن يقول العبدُ:

<sup>(</sup>١) سورة الأعراف: ٢٣.

<sup>(</sup>۲) سورة ص: ۸۵.

<sup>(</sup>٣) سورة الحجر: ٣٩- ٤٠.

<sup>11/</sup> جامع المسائل 11/ لابن تيمية – عزير شمس 11/

- (٤) سورة الحجر: ٤٢.
- (٥) انظر "جامع بيان العلم" (٨٣٠/٢) ، ٨٥١) و"الإحكام" <mark>لابن حزم</mark> (٥٠/٦) و"تلخيص الحبير" (١٩٥/٤) .
  - (٦) أخرجه مسلم (٢٥٧٧) . ولشيخ الإسلام شرح عليه، انظرا "مجموع الفتاوى" (٢٠٩- ٢٠٩) .
    - (٧) أخرجه البخاري (٦٣٠٦، ٦٣٢٣) عن شدّاد بن أوس.". (١)

١٢٤ - "فصل في مؤاخذة <mark>ابن حزم</mark> في الإجماع". <sup>(٢)</sup>

١٢٥ - "هذا فصل فيما ذكره الحافظ تقي الدين أبو العباس أحمد ابن تيمية في الكلام على الإجماعات،
 ومن جملتها الكلام على ما ذكره الشيخ الإمام أبو محمد ابن حزم.

قال أبو محمد ابن حزم في كتابه المصنَّف في مسائل الإجماع: أما بعد، فإن الإجماع قاعدة من قواعد الملة الحنيفية، يُرجَع إليه ويُفزَع نحوه ويُكفَّر من خالفَه إذا قامت عليه الحجة بأنه إجماع. وإنَّا أمَّلنا بعون الله أن نجمع المسائل التي صحَّ فيها الإجماع، ونفردها من سائر المسائل التي وقع فيها الخلاف بين العلماء.

إلى أن قال: وقد أدحًل قومٌ في الإجماع ما ليس فيه، فقومٌ عدُّوا قولَ الأكثر إجماعًا، وقومٌ عدُّوا مالا يعرفون فيه خلافًا، وإن لم يقطعوا على أنه لا خلاف فيه، فحكموا على أنه إجماع، وقومٌ عدُّوا قولَ الصاحب المشهور المنتشر إذا لم يعلموا له من الصحابة مخالفًا إجماعًا، وقومٌ عدُّوا اتفاقَ العصر الثاني على أحد القولين أو أكثر كانت للعصر الأول قبله إجماعًا.

قال: وكلُّ هذه الآراء فاسدة. ويكفي من فسادِها أنهم يتركون في كثيرٍ من مسائلهم ما ذكروا أنه إجماعٌ. وإنما نَحُوّا في تسمية ما وصفنا إجماعًا عنادًا منهم وشغبًا عند اضطرار الحجة والبراهين لهم إلى تركِ اختياراتهم الفاسدة. قال: وأيضًا فإنهم لا يُكفِّرون من خالفَهم في هذه المعاني، ومن شرطِ الإجماع الصحيح أن يُكفِّر من خالفَه بلا اختلافٍ من أحدٍ من المسلمين في ذلك، فلو كان ما ذكروه إجماعًا لكُفِّر مخالفوهم، بل". (٣)

١٢٦-"لكَفَّروهم لأنهم يخالفونها كثيرًا.

قلت: أهلُ العلم والدين لا يُعاندون، ولكن قد يعتقد أحدهم إجماعًا ما ليس بإجماع، لكون الخلاف لم يبلغه، وقد يكون هناك إجماع لم يعلمه. فهم في الاستدلال بذلك كما هم في الاستدلال بالنصوص، تارةً يكون هناك

<sup>(</sup>١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٢٥٨/٣

<sup>(</sup>٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٣٢١/٣

<sup>(</sup>٣) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٣٢٣/٣

نصٌّ لم يَبلُغْ أحدَهم، وتارةً يعتقد أحدهم وجودَ نصّ ويكون ضعيفًا أو منسوحًا.

وأيضًا فما وصفهم هو به قد اتصف هو به، فإنه يترك في بعض مسائله ما قد ذكر في هذا الكتاب أنه إجماع. وقوله "إن وكذلك ما ألزمهم إيًّاه من تكفير المخالف غير لازم، فإن كثيرًا من العلماء لا يُكفِّرون مخالف الإجماع، وقوله "إن مخالف الإجماع يُكفَّر بلا اختلاف من أحدٍ من المسلمين" هو من هذا الباب. فلعلَّه لم يبلغه الخلاف في ذلك، مع أن الخلاف في كون الإجماع حجةً لا يُكفِّره مع أن الخلاف في كون الإجماع حجةً لا يُكفِّره المناس أيضًا. فمن كفَّر مخالف الإجماع إنما يكفِّره إذا بلغه الإجماع المعلوم، وكثير من الإجماعات لم تبلغ كثيرًا من الناس. وكثير من موارد النزاع بين المتأخرين يدعي أحدهما الإجماع في ذلك، إمّا أنّه ظنيّ ليس بقطعي، وإما لاعتقادِه انتفاءَ شروطِ الإجماع.

وأيضًا فقد تنازع الناس في كثير من الأنواع هل هي إجماع يُحتَجّ به؟ كالإجماع الإقراري، وإجماع الخلفاء الأربعة، وإجماع العصر الثاني على أحد القولين للعصر الأول، والإجماع الذي خالف فيه بعض أهلِه قبلَ انقراضِ عصرِهم، فإنه مبني على انقراض العصر، بل". (١)

١٢٧- "هو شرطٌ في الإجماع، وغير ذلك. فتنازعُهم في بعض الأنواع هل هو من الإجماع الذي يجب اتباعُهم فيه، كتنازعهم في بعض أنواع الخطاب هل هو مما يُحتَجُّ به، كالعموم المخصوص ودليل الخطاب والقياس وغير ذلك. فهذا ونحوه مما يتبيَّن به بعضُ أعذارِ العلماء.

قال أبو محمد ابن حزم: وقومٌ قالوا: الإجماع هو إجماع الصحابة فقط، وقال قومٌ: إجماع كل عصرٍ إجماعٌ صحيح إذا لم يتقدم قبلَه في تلك المسألة خلافٌ. وهذا هو الصحيح لإجماع العلماء عند التفصيل عليه، واحتجاجهم به، وتركِ ما أصَّلُوه له.

إلى أن قال: وصفة الإجماع ما تيقَّنَ أنه لا خلافَ فيه بين أحدٍ من علماء الإسلام، ونعلم ذلك من حيث علمنا الأخبار التي لا يتخالج فيها شك، مثل أن المسلمين خرجوا من الحجاز إلى اليمن، ففتحوا العراق وخراسان ومصر والشام، وأن بني أمية ملكوا دهرًا، ثم ملك بنو العباس، وأنه كانت وقعة صفِّين والحرَّة، وسائر ذلك مما يُعلَم بيقينٍ وضرورة.

وقال: إنما نُدخِل في هذا الكتاب الإجماع التامَّ الذي لا مخالفَ فيه البتَّة، الذي يُعلَم كما يُعلَم أن صلاة الصبح في الأمن والخوف ركعتان، وأنَّ شهر رمضان هو الذي بين شوال وشعبان، وأنَّ هذا الذي في المصاحف هو الذي أتى به محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وأخبر أنه وحيُّ من الله إليه، وأن في خمسٍ من الإبل شاة، ونحو ذلك. وهي ضرورة تقع في نفس الباحث عن الخبر المشرف على وجوه نقله، إذا تتبعها المرء في نفسه في كلّ ما

 $<sup>^{</sup>mx}$  (۱) جامع المسائل  $^{mx}$  لابن تيمية – عزير شمس

جرَّبه من أحوال دنياه وجدَه ثابتًا مستقرًّا في نفسه.". (١)

١٢٨ - "وقال أيضًا في آخر كتابه - كتاب الإجماع هذا-: كلُّ ما كتبنا فهو يقين لاشكَّ فيه، متيقِّنٌ لا يحل لأحدِ خلافُه البَّنَّة.

قلت: فقد اشترط في الإجماع ما يشترطُه كثير من أهل الكلام والفقه كما تقدم، وهو العلم بنفي الخلاف، وأن يكون العلم بالإجماع متواترًا. وجَعَلَ العلم بالإجماع من العلوم الضرورية كالعلم بعلوم الأخبار المتواترة عند الأكثرين. ومعلومٌ أنَّ كثيرًا من الإجماعات التي حكاها ليست قريبًا من هذا الوصف، فضلاً عن أن تكون منه، فكيف وفيها ما فيه خلافٌ معروف، وفيها ما هو نفسُه يُنكِر الإجماع فيه ويختار خلافَه من غير ظهورِ مخالف! وقد قال: إنما نعني بقولنا "العلماء" من حُفِظ عنه القُتيا.

وقال: وأجمعوا أنه لا يجوز التوضُّؤ بشيء من المائعات وغيرها حاشا الماء والنبيذ.

قلت: وقد ذكر العلماء عن ابن أبي ليلى -وهو من أجل من يحكي ابن حزم قوله- أنه يُجزئ الوضوء بالمعتصر كماء الورد ونحوه، كما ذكروا ذلك عن الأصمّ، لكنّ الأصمّ ليس ممن يعدُّه ابن حزم في الإجماع. وقال: وأما الماء الجاري فاتفقوا على جواز استعماله ما لم تَظهر فيه نجاسة.

قلت: الشافعي في الجديد من قولَيْه وأحد القولين في مذهب أحمد أن الجاري كالراكد في اعتبار القُلَّتين، فينجس ما دون القلتين بوقوع النجاسة فيه وإن لم تظهر فيه.". (٢)

9 ٢ ٦ - "قال: واتفقوا أن الوصية بالمعاصي لا تجوز، وأن الوصية بالبر وبما ليس ببرّ ولا معصية ولا تضييعًا للمال جائزة.

قلت: الوصية بما ليس ببر ولا معصية، والوقف على ذلك، فيه قولان في مذهب أحمد وغيره، والصحيح أن ذلك لا يصحّ، فإن الإنسان لا ينتفع ببذل المال بعد الموت إلا أن يصرفه إلى طاعة الله، وإلا فبذله بما ليس بطاعة ولا معصية لا ينفعه بعد الموت، بخلاف صرفِه في الحياة في المباحات كالأكل والشرب واللباس، فإنه ينتفع بذلك. وقال في الجزية: واتفقوا على أنه إن أعطَى - يعني من يُقبل منه الجزية عن نفسه وحدها - أربعة مثاقيل ذهب في كل عام، على أن يلتزموا ما ذكره من شروط الذمة، فقد حرم دمُ من وفي بذلك وماله وأهله وظلمه.

قلت: للعلماء في الجزية هل هي مقدرة بالشرع أو باجتهاد الإمام أن يزيد على أربعة دنانير؟ [قولان] ، وهذه إحدى الروايتين عن أحمد، وهي مذهب عطاء والثوري ومحمد بن الحسن وأبي عبيد وغيرهم. قال: واتفقوا أنه لا ينقّل من ساق مغنمًا أكثر من ربعه في الدخول، ولا أكثر من ثلثه في الخروج.

<sup>(</sup>١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٣٢٥/٣

<sup>(</sup>٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٣٢٦/٣

قلت: في جواز تنفيل ما زاد على ذلك إذا اشترطه الإمام، مثل أن يقول: من فَعَل كذا فله نصف ما يغنم، قولان هما روايتان عن أحمد. وأما تنفيل الزيادة بلا شرط فلا أعلم فيه نزاعًا، ويمكن أن يُحمل كلام أبي محمد ابن حزم على هذا، فلا يكون فيما ذكره نزاع.

قال: واتفقوا أن الحر البالغ العاقل الذي ليس بسكران، إذا أمّن". (١)

۱۳۰- أهل الكتاب الحربيين على أداء الجزية على الشروط التي قدمنا أو على الجلاء، أو أمّن سائر الكفار على الجلاء بأنفسهم وعيالهم وذراريهم، وترك بلادهم، واللحاق بأرض حرب أخرى، لا بأرض ذمة ولا بأرض إسلام، أن ذلك لازم لأمير المؤمنين ولجميع المسلمين حيث كانوا.

قلت: ظاهر مذهب الشافعي أنه لا يصحُّ عقدُ الذمَّة إلا من الإمام أو نائبه. وهذا هو المشهور عند أصحاب أحمد، وفيه وجه في المذهبين أنها تصحّ من كلّ مسلم كما ذكره ابن حزم.

قال: واتفقوا أن أولاد أهل الجزية ومن تناسَل منهم، فإن الحكم الذي عقده أجدادُهم -وإن بعدوا- جارٍ على هؤلاء لا يحتاج إلى تجديده مع من حدث منهم.

قلت: هذا هو قول الجمهور، ولأصحاب الشافعي وجهان: أحدهما يُستأنف له العقد، وهذا منصوص الشافعي، والثاني لا يُحتاج إلى استئناف عقد، كقول الجمهور.

قال: واتفقوا على أنه لا يجوز أن يكون على المسلمين في وقتٍ واحد في جميع الدنيا إمامان، لا متفقان ولا مفترقان، لا في مكانين ولا في مكانٍ واحد.

قلتُ: النزاع في ذلك معروف بين المتكلمين في هذه المسألة، كأهل الكلام والنظر، فمذهب الكرّامية وغيرِهم جواز ذلك، وأن عليًّا كان إمامًا ومعاوية كان إمامًا. وأما أئمة الفقهاء فمذهبهم أن كلاَّ منهما ينفذ حكمه في أهلِ ولايته كما ينفذ حكم الإمام الواحد. وأما جواز العقد لهما ابتداء فهذا لا يُفعل مع اتفاق الأمة، وأما مع تفرقتها فلم يعقد كلُّ من الطائفتين لإمامين، ولكن كل طائفة إثمّا أن تُسالِمُ". (٢)

١٣٥- "الِاكْتِفَاء بكتابه فِي هَذَا الحَدِيث يُورث جهلا عَظِيما بأصول الْإِسْلَام وَاعْتبر ذَلِك بأَن كتاب أبي الْمَعَالِي الَّذِي هُوَ نخبة عمره نِهَايَة الْمطلب فِي دراية الْمَذْهَب لَيْسَ فِيهِ حَدِيث وَاحِد معزو إِلَى صَحِيح البُحَارِيّ الْمَعَالِي الَّذِي هُوَ نخبة عمره نِهَايَة الْمطلب فِي دراية الْمَذْهَب لَيْسَ فِيهِ حَدِيث وَاحِد معزو إِلَى صَحِيح البُحَارِيّ إلَّا حَدِيث وَاحِد فِي الْبَسْمَلَة وَلَيْسَ ذَلِك الحَدِيث فِي البُحَارِيّ كَمَا ذكره ولقلة علمه وَعلم أَمْثَاله بأصول الْإِسْلَام اتّفق أَصْحَاب الشَّافِعي على أَنه لَيْسَ لَهُم وَجه فِي مَذْهَب الشَّافِعي فَإِذا لم يسوغ أَصْحَابه أَن يعتد بخلافهم فِي مَسْألَة من فروع الْفِقْه كيف يكون حَالهم فِي غير هَذَا وَإِذا اتّفق أَصْحَابه على أَن لَا يجوز أَن يتَّخذ إِمَامًا فِي

<sup>(</sup>١) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٣٣٦/٣

<sup>(</sup>٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزير شمس ٣٣٧/٣

مَسْأَلَة وَاحِدَة من مسَائِل الْقُرُوع فَكيف يتَّخذ إِمَامًا في أصُول الدّين مَعَ الْعلم بِأَنَّهُ إِنَّمَا نبل قدره عِنْد الْخَاصَّة والعامة بتبحره في مَذْهَب الشَّافِعِي رَضِي الله عَنهُ لِأَن مَذْهَب الشَّافِعِي مؤسس على الْكتاب وَالسّنة وَهَذَا الَّذِي ارْتَفع بِهِ عِنْد الْمُسلمين غَايته فِيهِ أَنه يُوجد مِنْهُ نقل جُمُعَة أُو بحث تفطن لَهُ فَلَا يَجْعَل إِمَامًا فِيهِ كالأئمة الَّذين لَهُم وُجُوه فَكيف بالْكلام الَّذِي نَص الشَّافِعِي وَسَائِر الْأَئِمَّة على أَنه لَيْسَ بعد الشِّرك بِالله ذَنْب أعظم مِنْهُ وَقد بَينا أَن مَا جعله أصل دينه في الْإِرْشَاد والشامل وَغَيرهما هُوَ بِعَيْنِه من الْكَلَام الَّذِي نصت عَلَيْهِ الْأَئِمَّة وَلَهَذَا روى عَنهُ ابْن طَاهِر أَنه قَالَ وَقت الْمَوْت لقد خضت الْبَحْر الخضم وخليت أهل الْإسْلَام وعلومهم وَدخلت في الَّذِي نهويي عَنهُ والآن إِن لم يدركني رَبّي برحمته فالويل لِابْنِ الجُوَيْنِيّ وَهَا أَنا أَمُوت على عقيدة أُمِّي أَو عقائد عَجَائِز نيسابور وَقَالَ أَبُو عبد الله بن الْعَبَّاس الرستمي حكى لنا الإِمَام أَبُو الْفَتْح مُحَمَّد بن عَليّ الطَّبَرِيّ الْفَقِيه قَالَ دَحَلنَا على الإِمَام أبي الْمَعَالِي الْجُويْنِيّ نعوده في مَرضه الَّذِي مَاتَ فِيهِ بنيسابور فَأَقْعَدَ فَقَالَ لنا اشْهَدُوا على أَيِّي رجعت عَن كل مقَالَة قلتهَا أُخَالِف فِيهَا مَا قَالَ السّلف الصَّالح عَلَيْهِم السَّلَام وَإِنِّي أَمُوت على مَا يَمُوت عَلَيْهِ عَجَائِز نيسابور وَعَامة الْمُتَأَخِّرين من أهل الْكَلَام سلكوا حُلفه من تلامذته وتلامذة تلامذته وتلامذة تلامذة تلامذته وَمن بعدهمْ ولقلة علمه بِالْكتاب والسّنة وَكلام سلف الأمة يظنّ أَن أكثر الْحَوَادِث لَيست في الْكتاب والسّنة وَالْإِجْمَاع مَا يدل عَلَيْهَا وَإِنَّا يعلم حكمهَا بِالْقِيَاسِ كَمَا يذكر ذَلِك فِي كتبه وَمن كَانَ لَهُ علم بالنصوص ودلالتها على الْأَحْكَام علم أَن قَول أبي مُحَمَّد بن حزم وَأَمْثَاله أَن النُّصُوص تستوعب جَمِيع الْحُوَادِث أقرب إِلَى الصَّوَاب من هَذَا القَوْل وَإِن كَانَ فِي طَرِيقَة هَؤُلاءِ من الْإِعْرَاضِ عَن بعض الْأَدِلَّة الشَّرْعِيَّة مَا قد يُسمى قِيَاسا جليا وَقد يَجْعَل من دلالة اللَّفظ مثل فحوى الخطاب وَالْقِيَاس في معنى الأَصْل وَغير ذَلِك وَمثل الجمود على الإسْتِصْحَاب الضَّعِيف وَمثل الْإعْرَاض عَن مُتَابِعَة أَئِمَّة من الصَّحَابَة وَمن بعدهمْ مَا هُوَ معيب عَلَيْهم وَكَذَلِكَ الْقدح في أَعْرَاض الْأَئِمَّة لَكِن الْغَرَضِ أَن قَول هَؤُلَاءِ في اسْتِيعَابِ النُّصُوصِ للحوادث وَإِن الله وَرَسُوله قد بَين للنَّاس دينهم هُوَ أقرب إِلَى الْعلم وَالْإِيمَان الَّذِي هُوَ الْحق مِمَّن يَقُول أَن الله لم يبين النَّاس حكم أكثر مَا يحدث لَهُم من الْأَعْمَال بل وَكلهمْ فِيهَا إِلَى الظنون المتقابلة والآراء المتعارضة وَلا ريب أَن سَبَب هَذَا كُله ضعف الْعلم بالآثار النَّبَويَّة والْآثَار السلفية". (١)

١٣٦- "هُوَ أُولَى وَذَلِكَ أَن هَذَا لَو كَانَ قد قيل مُنْفَردا لَم يفد النَّفْي إِلَّا بِمَفْهُوم الْعدَد الَّذِي هُوَ دون مَفْهُوم الصّفة والنزاع فِيهِ مَشْهُور وَإِن كَانَ الْمُخْتَار عندنَا أَن التَّخْصِيص بِالذكر بعد قيام الْمُقْتَضى للْعُمُوم يُفِيد الإختِصاص بالحكم وَإلَّا كَانَ اللَّعْمِيم إِلَى التَّحْصِيص إِن لَم يكن للاختصاص بالحكم وَإلَّا كَانَ تركا للمقتضى بِلَا معَارض وَذَلِكَ مُمَّتَع فَقُوله إِن لله تِسْعَة وَتِسْعين قد يكون للتحصيل بِمَذَا الْعدَد فَوَائِد غير الخصر وَمِنْهَا ذكر أَن إحصاءها يُورث الجُنَّة فَإِنَّهُ لَو ذكر هَذِه الجُمْلَة مُنْفَردة وأتبعها بِمَذِه مُنْفَردة لَكَانَ حسنا

<sup>(</sup>١) دقائق التفسير ١٦٩/٢

فَكيف وَالْأَصْل فِي الْكَلَام الِاتِّصَال وَعدم الِانْفِصَال فَتكون الجُّمْلَة الشَّرطِيَّة صفة لَا ابتدائية فَهَذَا هُوَ الرَّاجِح فِي الْعَرَبيَّة مَعَ مَا ذكر من الدَّلِيل وَلِهَذَا قَالَ

انه وتر يحب الْوتر ومحبته لذَلِك تدل على أنه مُتَعَلق بالإحصاء أي يجب أن يحصي من أَسْمَائِهِ هَذَا الْعدَد وَإِذا كَانَت أَسَمَاء الله أكثر من تِسْعَة وَتِسْعين أمكن أن يكون إحصاء تِسْعَة وَتِسْعين اسْما يُورث الجُنَّة مُطلقًا على سَبِيل الْبَدَل فَهَذَا يُوَجه قَول هَؤُلَاء وَإِن كَانَ كثيرا

وَكثير من النَّاس من يَجْعَلهَا أَسَمَاء مُعينَة ثُمَّ من هَؤُلَاءِ من يَقُول لَيْسَ إِلَّا تِسْعَة وَتِسْعين اسْما فَقَط وَهُوَ قَول الْبِن حِزِم وَطَائِفَة وَالْأَكْثَرُونَ مِنْهُم يَقُولُونَ وَإِن كَانَت أَسَمَاء الله أَكثر لَكِن الْمَوْعُود بِالْجُنَّةِ لمن أحصاها هِيَ مُعينَة وَبِكُل حَال فتعيينها لَيْسَ من كَلَام النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم بِاتِّفَاق أهل الْمعرفَة حَدِيثه وَلَكِن رُويَ فِي ذَلِك عَن السّلف أَنْوَاع

من ذَلِك مَا ذَكره التِّرْمِذِي وَمِنْهَا غير ذَلِك فَإِذا عرف هَذَا فَقُوله فِي أَسْمَائِهِ الحُسنى التُّور الْهَادِي لَو نازعه مُنَازع فِي تُبُوت ذَلِك عَن النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم لم تكن لَهُ حجَّة وَلَكِن جَاءَ ذَلِك فِي أَحَادِيث صِحَاح مثل قَوْله فِي الْحَدِيث الَّذِي فِي الصَّحِيحَيْنِ عَن ابْن عَبَّاس عَن النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم أَنه كَانَ يَقُول اللَّهُمَّ لَك الحُمد أَنْت نور السَّمَاوَات وَالْأَرْض وَمن فِيهِنَّ الحَدِيث وَفِي صَحِيح مُسلم عَن أبي ذَر قَالَ سَأَلت رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم هَل رَأَيْت رَبك فَقَالَ نور أَين أَرَاهُ أَو قَالَ رَأَيْت نورا فَالَّذِي فِي الْقُرْآن وَاللَّرُض وَمن فِيهِنَّ الحَدِيث وَفِي صَحِيح مُسلم عَن أبي أَرَاهُ أَو قَالَ رَأَيْت نورا فَالَّذِي فِي الْقُرْآن وَاللَّرُق وَاللَّرُون وَمن فِيهِنَّ اللهُ عَلَيْهِ وَسلم هَل رَأَيْت رَبك فَقَالَ نور أَين أَرَاهُ أَو قَالَ رَأَيْت نورا فَالَّذِي فِي الْقُرْآن وَاللهُ وَلِكُون وَكِيْفَةً قَائِمَة فَنَقُول النُّور الْمَحْلُوق محسوس لَا يَحْتَاج إِلَى بَيَان كَيْفَيَّة لكنه نَوْعَانِ أَعْيَان وأعراض فالأعيان هُو نفس جرم النَّار حَيْثُ كَانَت نور السراج والمصباح". (١)

١٣٧- "متفقون على امتناع خلو الجسم عن جميع الصفات والأعراض وإن جوز ذلك الصالحي ابتداء فلم يجوزه دواما والجمهور منعوه ابتداء ودواما وإن ما تنازع الناس في استلزامه لجميع أجناس الأعراض فقيل إنه لا بد أن يقوم به من الأعراض المتضادة واحد منها وما لا ضد له لا بد أن يقوم به واحد من جنسه وهذا قول الأشعري ومن اتبعه وقيل: لا بد أن يقوم به الأكوان وهي الحركة أو السكون والاجتماع والافتراق ويجوز خلوه عن غيرها وهو قول البصريين من المعتزلة وقيل: يجوز خلوه عن الأكوان دون الألوان كما يذكر الكعبي وأتباعه من البغدادين منهم وهؤلاء قد يتنازعون في قبول الشيء من الأجسام بكثير من الأعراض ويتفقون على امتناع خلو الجسم عن العرض وضده بعد قبوله له وذلك لأن خلو الموصوف عن الضدين اللذين لا ثالث لهما مع قبوله لهما ممتنع في العقول وبحذا يتبين أن الحي القابل للسمع والبصر والكلام إما أن يتصف بذلك وإما أن يتصف بضده وهو الصمم والبكم والحرس ومن قدر خلوه عنهما فهو مشابه للقرامطة الذين قالوا: "لا يوصف يتصف بضده وهو الصمم والبكم والحرس ومن قدر خلوه عنهما فهو مشابه للقرامطة الذين قالوا: "لا يوصف

<sup>(</sup>١) دقائق التفسير ٢/٥٧٤

بأنه حي ولا ميت ولا عالم ولا جاهل ولا قادر ولا عاجز" بل قالوا: "لا يوصف بالإيجاب ولا بالسلب" فلا يقال هو حي عالم ولا يقال ليس بحي عالم ولا يقال هو متكلم مريد ولا يقال ليس بقدير عليم ولا يقال هو متكلم مريد.

قالوا: لأن في الإثبات تشبيها بما تثبت له هذه الصفات وفي النفي تشبيه له بما ينفي عنه هذه الصفات وقد قاريم في ذلك من قال من متكلمة الظاهرية كابن حزم أن أسماءه الحسنى كالحي والعليم والقدير بمنزلة أسماء الأعلام التي لا تدل على حياة ولا علم ولا قدرة وقال لا فرق بين الحي وبين العليم وبين القدير في المعنى أصلا ومعلوم أن مثل هذه المقالات سفسطة في العقليات وقرمطة في السمعيات فإنا نعلم بالاضطرار الفرق بين الحي والقدير والعليم والملك والقدوس والغفور.

وإن العبد إذا قال رب اغفر لي وتب علي إنك أنت التواب الغفور كان قد أحسن في مناجاة ربه وإذا قال اغفر لي وتب علي إنك أنت التواب المغفور كان قد أحسن في مناجاته وأن الله أنكر على المشركين لي وتب علي إنك أنت الجبار المتكبر الشديد العقاب لم يكن محسنا في مناجاته وأن الله أنكر على المشركين الذين امتنعوا من تسميته بالرحمن". (١)

١٣٨- "فقال تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْخُسْنَى فَادْعُوهُ كِمَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ وقال وقال تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْخُسْنَى فَادْعُوهُ كِمَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ وقال تعالى: ﴿ كَذَلِكَ أَرْسَلْنَاكَ فِي أُمَّةٍ قَدْ حَلَتْ مِنْ قَبْلِهَا أُمَمُ لِتَتْلُو عَلَيْهِمُ اللَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَهُمْ يَكُفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ قُلْ هُو رَبِي لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ ﴾ وقال تعالى: ﴿ قُلِ ادْعُوا اللَّهُ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيّا مَا تَدْعُوا فَلُهُ الْأَسْمَاءُ الْخُسْنَى ﴾ .

ومعلوم أن الأسماء إذا كانت أعلاما وجامدات لا تدل على معنى لم يكن فرق فيها بين اسم واسم فلا يلحد أحد في اسم دون اسم ولا ينكر عاقل اسما دون اسم بل قد يمتنع عن تسميته مطلقا ولم يكن المشركون يمتنعون عن تسمية الله بكثير من أسمائه وإنما امتنعوا عن بعضها وأيضا فالله له الأسماء الحسنى دون السوآى وإنما يتميز الاسم الحسن عن الاسم السيء بمعناه فلو كانت كلها بمنزلة الأعلام الجامدات التي لا تدل على معنى لا تنقسم إلى حسنى وسوآى بل هذا القائل لو سمى معبوده بالميت والعاجز والجاهل بدل الحي والعالم والقادر لجاز ذلك عنده. فهذا ونحوه قرمطة ظاهرة من هؤلاء الظاهرية الذين يدعون الوقوف مع الظاهر وقد قالوا بنحو مقالة القرامطة الباطنية في باب توحيد الله وأسمائه وصفاته مع إدعائهم الحديث ومذهب السلف وإنكارهم على الأشعري وأصحابه أقرب إلى السلف والأئمة ومذهب أهل الحديث في هذا الباب من هؤلاء بكثير وأيضا فهم يدعون أنهم يوافقون أحمد بن حنبل ونحوه من الأئمة في مسائل القرآن والصفات وينكرون على الأشعري وأصحابه وأقرب إلى أحمد بن حنبل ونحوه من الأئمة في مسائل القرآن والصفات وينكرون على الأشعري وأصحابه والأشعري وأصحابه أقرب إلى أحمد بن حنبل ونحوه من الأئمة في مسائل القرآن والعفات وينكرون على الأشعري وأصحابه وأصحابه أقرب إلى أحمد بن حنبل ونحوه من الأئمة في مسائل القرآن والعفات

<sup>(</sup>١) شرح العقيدة الأصفهانية ص/٧٦

القرآن والصفات منهم تحقيقا وانتسابا أما تحقيقا فمن عرف مذهب الأشعري وأصحابه ومذهب ابن حزم وأمثاله من الظاهرية في باب الصفات تبين له ذلك وعلم هو وكل من فهم المقالتين أن هؤلاء الظاهرية الباطنية أقرب إلى المعتزلة بل إلى الفلاسفة من الأشعرية.

وأن الأشعرية أقرب إلى السلف والأئمة وأهل الحديث منهم وأيضا فإن إمامهم داود وأكابر أصحابه كانوا من المثبتين للصفات على مذهب أهل السنة والحديث ولكن من". (١)

١٣٩ - "المتقدمون الكبار عن ابن أبي ذئب مثل ابن أبي فديك، وعنه دحيم بن إبراهيم.

قلت: وقد رواه عن ابن أبي ذئب غير واحد، ولكن هذا سياق حديث ابن أبي فديك لتقدمه. قال ابن أبي فديك: حدثني محمد بن أبي ذئب، عن محمد بن عمرو بن عطاء، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " إن الميت تحضره الملائكة، فإذا كان الرجل الصالح فيقولون: اخرجي أيتها النفس الطيبة، كانت في الجسد الطيب، اخرجي حميدة، وأبشري برَوْح ورَيُّان ورب غير غضبان "، قال: " فيقولون ذلك حتى تخرج، ثم يعرج بها إلى السماء الدنيا فيستفتح لها فيقال: من هذا؟ فيقولون: فلان، فيقولون: مرحبًا بالنفس الطيبة، كانت في الجسد الطيب، ادخلي حميدة، وأبشري بروح وريحان ورب غير غضبان. فيقال لها ذلك حتى ينتهي بها إلى السماء التي فيها الله عز وجل. وإذا كان الرجل السوء قال: اخرجي أيتها النفس الخبيثة، كانت في الجسد الخبيث، اخرجي ذميمة، وأبشري بحميم وغستاق، وآخرَ من شَكْله أزواج. فيقولون ذلك حتى تخرج، ثم يعرج بها إلى السماء، فيستفتح لها فيقال: من هذا؟ فيقال: فلان، فيقولون: لا مرحبا بالنفس الخبيثة، كانت في الجسد الخبيث، ارجعي ذميمة، فإنها لن تفتح لك أبواب السماء، فترسل بين السماء والأرض، فتصير إلى قبره. فيجلس الرجل الصالح في قبره غير فزع ولا مشغوف، ثم يقال: ما كنت تقول في الإسلام؟ فيقول: ما هذا الرجل؟ فيقول: ما الحديث. هذا الرجل؟ فيقول: ما الحديث. هذا الرجل؟ فيقول: ما الحديث.

والمقصود أن في حديث أبي هريرة قوله: " فيصير إلى قبره "كما في حديث البراء ابن عازب، وحديث أبي هريرة روي من طرق تصدق حديث البراء بن عازب، وفي بعض طرقه سياق حديث البراء بطوله، كما ذكره الحاكم، مع أن سائر الأحاديث الصحيحة المتواترة تدل على عود الروح إلى البدن؛ إذ المسألة للبدن بلا روح قول قاله طائفة من الناس وأنكره الجمهور، وكذلك السؤال للروح بلا بدن قاله ابن ميسرة وابن حزم، ولو كان". (٢)

١٤٠ - "كذلك لم يكن للقبر بالروح اختصاص.

وزعم <mark>ابن حزم</mark> أن [العود] لم يروه إلا زاذان عن البراء وضعفه، وليس الأمر كما قاله، بل رواه غير زاذان عن

<sup>(</sup>١) شرح العقيدة الأصفهانية ص/٧٧

<sup>(</sup>۲) شرح حدیث النزول ص/۸۸

البراء. وروى عن غير البراء مثل عدي بن ثابت وغيره. وقد جمع الدارقطني طرقه في مصنف مفرد، مع أن زاذان من الثقات، روى عن أكابر الصحابة كعمر وغيره، وروى له مسلم في [صحيحه] وغيره، قال يحيى بن معين: هو ثقة، وقال حميد بن هلال. وقد سئل عنه فقال .: هو ثقة، لا يسأل عن مثل هؤلاء، وقال ابن عدي: أحاديثه لا بأس بما إذا روى عنه ثقة، وكان يتبع الكرابيسي، وإنما رماه من رماه بكثرة كلامه.

وأما المنهال بن عمرو، فمن رجال البخاري. وحديث [عود الروح] قد رواه عن غير البراء أيضًا. وحديث زاذان مما اتفق السلف والخلف على روايته وتلقيه بالقبول.

وأرواح المؤمنين في الجنة، وإن كانت مع ذلك قد تعاد إلى البدن، كما أنما تكون في البدن، ويعرج بما إلى السماء كما في حال النوم. أما كونما في الجنة، ففيه أحاديث عامة، وقد نص على ذلك أحمد وغيره من العلماء، واحتجوا بالأحاديث المأثورة العامة وأحاديث خاصة في النوم وغيره. فالأول مثل حديث الزهري المشهور الذي رواه مالك عن الزهري في [موطئه] وشعيب بن أبي حمزة وغيرهما، وقد رواه الإمام أحمد في [المسند] وغيره.

قال الزهري: أخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك: أن كعب بن مالك الأنصاري. وهو أحد الثلاثة الذين تيب عليهم . كان يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " إنما نَسَمَة [أي: روح] المؤمن طائر يعلق في شجر الجنة حتى يرجعه الله إلى جسده"، فأخبر أنه يعلق في شجر الجنة حتى يرجع إلى جسده، يعني في النشأة الآخرة. قال أبو عبد الله بن منده: ورواه يونس، والزبيدي، والأوزاعي، وابن إسحاق.

وقال عمرو بن دينار، وابن أخي الزهري، عن الزهري، عن عبد الرحمن بن كعب،". (١)

1 ٤١ - "رحاوية تشبه حركة الرَّحَى، وأنها في المعمور من الأرض حمائلية تشبه حمائل السيوف. والمعمور المسكون من الأرض، يقال: إنه بضع وستون درجة أكثر من السدس بقليل.

والكلام على هذا لبسطه موضع آخر، ذكرنا فيه دلالة الكتاب والسنة وأقوال الصحابة والتابعين وسائر من تبعهم من علماء المسلمين على ذلك غير واحد، منهم الإمام أبو الحسين بن المنادي الذي له نحو [أربعمائة مصنف] وهو من الطبقة الثانية من أصحاب أحمد، وأبو محمد بن حزم، وأبو الفرج بن الجوزي وغيرهم.

والمقصود هنا أن الشمس إذا طلعت على أول البلاد الشرقية، فإنه . حينئذ . يكون إما وقت غروبها وإما قريبًا من وقت غروبها على آخر البلاد الغربية، فإنما تكون بحيث يكون الضوء أمامها تسعين درجة وخلفها تسعين درجة، فهذا منتهي نورها. فإذا طلعت عليهم كان بينها وبينهم تسعون درجة، وكذلك على بلد تطلع عليه، والحاسب يفرق بين الدرجات كما يفرق بين الساعات، فإن الساعات المختلفة الزمانية كل واحد منها خمس عشرة درجة بحسب ذلك الزمان، فيكون بينها وبين المغرب أيضًا تسعون درجة من ناحية المغرب، وإذا صار بينها وبين مكان

<sup>(</sup>۱) شرح حدیث النزول ص/۸۹

تسعون درجة غربية غابت، كما تطلع إذا كان بينها وبينهم تسعون درجة شرقية، وإذا توسطت عليهم. وهو وقت استوائها قبل أن تَدْلُكَ [أي تميل عن الاستواء] وتَزِيغَ ويدخل وقت الظهر . كان لها تسعون درجة شرقية وتسعون درجة غربية.

وإذا كان كذلك. والنزول المذكور في الحديث النبوي على قائله أفضل الصلاة والسلام الذي اتفق عليه الشيخان: البخاري ومسلم، واتفق علماء الحديث على صحته: هو " إذا بقي ثلث الليل الآخر "وأما رواية "النصف والثلثين" فانفرد بها مسلم في بعض طرقه، وقد قال الترمذي: إن أصح الروايات عن أبي هريرة: " إذا بقي ثلث الليل الآخر ". وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من رواية جماعة كثيرة من الصحابة كما ذكرنا قبل هذا؛ فهو حديث متواتر عند أهل العلم بالحديث، والذي لا شك فيه إذا بقي ثلث الليل الآخر.". (١)

1 ٤٢ - "والناس في مثل هذا على ثلاثة أقوال: منهم من ينكر إقعاد الميت مطلقًا؛ لأنه قد أحاط ببدنه من الحجارة والتراب ما لا يمكن قعوده معه، وقد يكون في صخر يطبق عليه، وقد يوضع على بدنه ما يكشف فيوجد بحاله ونحو ذلك؛ ولهذا صار بعض الناس إلى أن عذاب القبر إنما هو على الروح فقط، كما يقوله ابن ميسرة وابن حزم، وهذا قول منكر عند عامة أهل السنة والجماعة.

وصار آخرون إلى أن نفس البدن يقعد، على ما فهموه من النصوص.

وصار آخرون يحتجون بالقدرة وبخبر الصادق، ولا ينظرون إلى ما يعلم بالحس والمشاهدة، وقدرة الله حق، وخبر الصادق حق، لكن الشأن في فهمهم.

وإذا عرف أن النائم يكون نائمًا وتقعد روحه وتقوم وتمشي وتذهب وتتكلم وتفعل أفعالًا وأمورًا بباطن بدنه مع روحه، ويحصل لبدنه وروحه بما نعيم وعذاب، مع أن جسده مضطجع، وعينيه مغمضة، وفمه مطبق، وأعضاءه ساكنة، وقد يتحرك بدنه لقوة الحركة الداخلة، وقد يقوم وبمشي ويتكلم ويصيح لقوة الأمر في باطنه . كان هذا مما يعتبر به أمر الميت في قبره؛ فإن روحه تقعد وتجلس وتسأل وتنعم وتعذب وتصيح وذلك متصل ببدنه، مع كونه مضطجعًا في قبره. وقد يقوى الأمر حتى يظهر ذلك في بدنه، وقد يرى خارجًا من قبره والعذاب عليه وملائكة العذاب موكلة به، فيتحرك بدنه ويمشى ويخرج من قبره، وقد سمع غير واحد أصوات المعذبين في قبورهم، وقد شوهد من يخرج من قبره وهو معذب، ومن يقعد بدنه . أيضًا . إذا قوى الأمر ، لكن هذا ليس لازما في حق كل ميت؛ كما أن قعود بدن النائم لما يراه ليس لازمًا لكل نائم، بل هو بحسب قوة الأمر .

وقد عرف أن أبدانًا كثيرة لا يأكلها التراب كأبدان الأنبياء وغير الأنبياء من الصديقين، وشهداء أحد، وغير

<sup>(</sup>۱) شرح حدیث النزول ص/۱۰۷

شهداء أحد، والأخبار بذلك متواترة. لكن المقصود أن". (١)

٥٤٥-"الحُقِيقَةِ الْعُرْفِيَّةِ وَهُوَ الْمَجَازُ اللَّعَوِيُّ وَهُوَ اعْتِزَالُ الْمَوْضِعِ الْمَقْصُودِ فِي الْعَالِبِ وَهُوَ الْفَرْجُ لِأَنَّهُ يُكَنَّى عَنِ مَسِهِ بِالْمَسِّ وَالْإِفْضَاءِ مُطْلَقًا، وَبِذَلِكَ فَسَّرَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ فِيمَا يُكَنَّى عَنْ مَسِهِ بِالْمَسِّ وَالْإِفْضَاءِ مُطْلَقًا، وَبِذَلِكَ فَسَّرَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ فِيمَا يُكَنَّى عَنْ مَسِهِ بِالْمَسِّ وَالْإِفْضَاءِ مُطْلَقًا، وَبِذَلِكَ فَسَّرَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ فِيمَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي طَلْحَةَ عَنْهُ فِي قَوْلِهِ: " فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ ﴿ [البقرة: ٢٢٢] بِقَوْلِهِ: " فَاعْتَزِلُوا نِكَاحَ فُرُوجِهِنَّ " رَوَاهُ ابْنُ مُمْيَدٍ، وَابْنُ حَزْمٍ، وَأَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ وَغَيْرُهُمْ فِي تَفَاسِيرِهِمْ.

فَأَمَّا اعْتِزَالُ الْفَرْجِ وَمَا بَيْنَ السُّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ فَلَا هُوَ حَقِيقَةُ اللَّفْظِ وَلَا مَجَازُهُ.

وَثَالِثُهَا: أَنَّ السُّنَّةَ قَدْ فَسَّرَتْ هَذَا الِاعْتِرَالَ بِأَنَّهُ تَرْكُ الْوَطْءِ فِي الْفَرْجِ، فَرَوَى أَنَسُ " «أَنَّ الْيَهُودَ كَانَتْ إِذَا حَاضَتِ امْرَأَةٌ مِنْهُمْ لَمْ يُوَاكِلُوهَا وَلَمْ يُجَامِعُوهَا فِي الْبُيُوتِ، فَسَأَلَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ فَأَنْزَلَ اللهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " اصْنَعُوا الله هُو يَدْ الْمُحِيضِ قُلْ هُو أَذًى ﴿ [البقرة: ٢٢٢] فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " اصْنَعُوا كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ» " وَفِي لَفْظٍ " إِلَّا الْجُمَاعَ " رَوَاهُ الْجُمَاعَةُ إِلَّا الْبُحَارِيَّ.

وَالْجِمَاعُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ هُوَ الْإِيلَاجُ فِي الْفَرْجِ، فَأَمَّا فِي غَيْرِ الْفَرْجِ فَلَيْسَ هُوَ كَالْجِمَاعِ وَلَا نِكَاحٍ، وَإِنَّمَا يُسَمَّى بِهِ تَوسُّعًا عِنْدَ التَّقْيِيدِ فَيُقَالُ: الْجِمَاعُ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ؛ لِكُونِهِ بِالذَّكُرِ فِي الْجُمْلَةِ، وَكَذَلِكَ جَمِيعُ الْأَحْكَامِ الْمُتَعَلِّقَةِ بَوَسُّعًا عِنْدَ التَّقْيِيدِ فَيُقَالُ: الْجِمَاعُ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ، فَمَا فَوْقَ السُّرَةِ جَائِزٌ إِجْمَاعًا، وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ بِالْجِمَاعِ إِنَّمَا تَتَعَلَّقُ بِالْإِيلَاجِ لَا سِيَّمَا الِاسْتِمْتَاعُ فِي الْفَرْجِ، فَمَا فَوْقَ السُّرَةِ جَائِزٌ إِجْمَاعًا، وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ عِلْمِ فِي اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا أَرَادَ مِنَ الْحَائِضِ عِكْرِمَةَ عَنْ بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " «أَنَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا أَرَادَ مِنَ الْحَائِضِ شَيْعًا أَلْقَى عَلَى فَرْجِهَا شَيْعًا» " وَعَنْ عَائِشَةَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُ ". (٢)

١٤٨-"ابن عبد البر، وأبو محمد <mark>بن حزم</mark>، وأمثال هؤلاء، فإن بسط هذه الأمور له موضع آخر.

٥١٨ - ولم يذكر من لا يروي بإسناد - مثل كتاب وسيلة المتعبدين لعمر الملا الموصلي، وكتاب الفردوس لشهريار الديلمي، وأمثال ذلك - فإن هؤلاء دون هؤلاء الطبقات، وفيما يذكرونه من الأكاذيب أمر كبير.

9 1 0 - والمقصود هنا، أنه ليس في هذا الباب حديث واحد مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم يعتمد عليه في مسألة شرعية، باتفاق أهل المعرفة بحديثه، بل المروي في ذلك إنما يعرف أهل المعرفة بالحديث أنه من الموضوعات؛ إما تعمداً من واضعه، وإما غلطاً / منه.

وفي الباب آثار عن السلف أكثرها ضعيفة:

٠٢٠ - فمنها حديث الأربعة الذين اجتمعوا عند الكعبة وسألوا، وهم عبد الله ومصعب ابنا (١) الزبير، وعبد الله بن عمر وعبد الملك بن مروان.

<sup>(</sup>١) شرح حديث النزول ص/٥٠/

<sup>(</sup>٢) شرح عمدة الفقه لابن تيمية - من كتاب الطهارة والحج (٧٢٨) ٤٦٢/١

ذكره ابن أبي الدنيا في كتاب مجابي الدعاء (٢).

ورواه من طريق إسماعيل بن أبان الغنوي، عن سفيان الثوري، عن طارق بن عبد العزيز، عن الشعبي، أنه قال: "لقد رأيت عجباً كنا بفناء الكعبة أنا، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن الزبير، ومصعب بن

١٤٩ - "أو يقال في /التعريف: إنه لا بأس به أحياناً لعارض إذا لم يجعل سنة راتبة.

٥٧١ - وهكذا يقول أئمة العلم في هذا وأمثاله: تارة يكرهونه، وتارة يسوغون فيه الاجتهاد، وتارة يرخصون فيه إذا لم يتخذ سنة، ولا يقول عالم بالسنة: إن هذه سنة مشروعة للمسلمين. فإن ذلك إنما يقال فيما شرعه رسول الله صلى الله عليه وسلم، إذ ليس لغيره أن يسن ولا يشرع، وما سنه خلفاؤه الراشدون فإنما سنوه بأمره فهو من سننه، ولا يكون في الدين واجباً إلا ما أوجبه، ولا حراماً إلا ما حرمه، ولا مستحباً إلا ما أباحه.

٥٧٢ - وهكذا في الإباحات، كما استباح أبو طلحة أكل البَرد وهو صائم (١).

واستباح حذيفة السحور بعد ظهور الضوء المنتشر حتى قيل هو النهار، إلا أن الشمس لم تطلع (٢) . وغيرهما من الصحابة لم يقل بذلك، وجب الرد إلى الكتاب والسنة.

<sup>(</sup>١) في خ: "ابني" وهو خطأ.

<sup>&</sup>lt;sup>(۱)</sup> .". (۱۲۰ ص) (۲)

<sup>(</sup>۱) انظر مسند أحمد (۲۷۹/۳) بإسناد صحيح. وأخرجه البزار كما في كشف الأستار (٤٨١/١) حديث (١٠٢٢) .

<sup>(</sup>٢) المسند (٣٢/٦) من طريق حماد بن سلمة عن عاصم بن أبي النجود عن زر بن حبيش عن حذيفة، ومن طريق سفيان الثوري عن عاصم عن زر بن حبيش، قلت: لحذيفة أي تسحرتم مع النبي صلى الله عليه وسلم؟ قال: هو النهار إلا أن الشمس لم تطلع". وعاصم صدوق له أوهام. قال ابن حزم بعد أن روى ما يقرب من هذا الحديث من الأحاديث والآثار: "هذا كله على أنه لم يكن يتبين له الفجر بعد، فبهذا تتفق السنن مع القرآن".". (٢)

<sup>(</sup>١) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص/٥٩

<sup>(</sup>٢) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص/٢٢٣

٠٥٠ - "الكنية ... الفقرة أبو عبد الله القرشي ... ٧٦٦ أبو عبد الله المقدسي ... ١٥، ٢٥٥ و ٥٤٦ أبو عثمان بن خالد ... ٤٩٤ أبو العلاء ... ٤٦٧، ٥٧٤ أبو على ... ٧٨٣ أبو على بن البناء ... ١٥٥ أبو عمر بن عبد البر ... ١٧٥، ٨٦٤ أبو الفرج بن الجوزي ... ٤٦٧) ٤٩١ أبو الفضل بن ناصر ... ٥١٥ أبو القاسم الزنجابي ... ١٧٥ أبو القاسم بن عساكر ... ٥١٥ أبو الليث السمرقندي ... ٥٠٨ ، ٥١٥ أبو محمد المكي ... ٥٠٨ أبو محمد <mark>بن حزم</mark> ... ۱۷ ٥ أبو محمد بن عبد السلام ... ١٤٢ أبو مرثد الغنوي ... ۲۰، ۸۷۷ أبو مروان العثماني ... ٤٩٤ أبو مصعب ... ٣٨٥ أبو موسى المديني ... ٤٩٠، ٤٩١، ٥١٥، ٥١٥ أبو نعيم ... ٤٨٩، ٥١٥، ٢٢٥، ٨٢٣". (١)

۱۰۱-"مختصر قيام الليل، لتقي الدين أحمد بن علي المقريزي (٨٤٥) ، نشر أكاديمي باكستان. المدخل إلى الصحيح، للحافظ أبي عبد الله الحاكم (٢٠٥) ، مؤسسة الرسالة ٢٠٤ه. المدونة للإمام سحنون بن سعيد التنوخي (٢٤٠) ، تصوير دار صادر - بيروت. مراتب الإجماع، للحافظ علي بن أحمد بن حزم (ت ٢٥٦) ، دار الكتب العلمية - بيروت. المستخرج، للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني (٢٣٠) ، مصورة في مكتبة الجامعة الإسلامية.

<sup>(</sup>١) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص/٣٨٠

المسند للإمام أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١) ، تصوير دار صادر – بيروت. المسند، للحافظ أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفرائيني (ت ٣١٦) ط حيدر آباد ١٣٨٥هـ. المسند، للحافظ أبي يعلى أحمد بن علي الموصلي (ت٣٠٧) ، ط دار المأمون دمشق ١٤٠٤ – ١٤٠٧هـ. المسند للحافظ عبد الله بن الزبير الحميدي (ت٢١٩) ، نشر المجلس العلمي – كراتشي. المسند، للإمام سليمان بن داود الطيالسي (٢٠٤) ، مصورة عن طبعة حيدر آباد.". (١)

العادة يقطع بقدر المعتاد سبع مرات، وكذلك الصحابة يقولون يوم تام ويومان ولهذا قال من حده بثمانية وأربعين ميلاً مسيرة يومين قاصدين بسير الإبل والأقدام لكن هذا لا دليل عليه.

وإذا كان كذلك فنقول كل اسم ليس له حد في اللغة ولا في الشرع فالمرجع فيه إلى العرف فما كان سفراً في عرف الناس فهو السفر الذي علق به الشارع الحكم وذلك مثل سفر أهل مكة إلى عرفة فإن هذه المسافة بريد وهذا سفر ثبت فيه جواز القصر والجمع بالسنة، والبريد هو نصف يوم بسير الإبل والأقدام وهو ربع مسافة يومين وليتين وهو الذي قد يسمى مسافة (١)، وهو الذي يمكن الذاهب إليها أن يرجع من يومه وأما ما دون هذه المسافة إن (٢) مسافة القصر محدودة بالمساحة فقد قيل يقصر في ميل، وروي عن ابن عمر أنه قال لو سافرت ميلاً لقصرت، قال ابن حزم لم نجد أحداً يقصر في أقل من ميل، ووجد ابن عمرو وغيره يقصرون في هذا القدر، ولم يحد الشارع في السفر حداً فقلنا بذلك إتباعاً للسنة مطلقة ولم نجد أحداً يقصر بما دون الميل، ولكن هو على أصله وليس هذا إجماعاً فإذا كان ظاهر النص يتناول ما دون ذلك لم يضره أن لا يعرف أحداً ذهب إليه كعادته في أمثاله وأيضاً فليس في قول ابن عمر أنه لا يقصر في أقل من ذلك وأيضاً فقد ثبت عن ابن عمر أنه كان لا يقصر في يوم أو يومين فإما أن تتعارض أقواله أو تحمل على اختلاف الأحوال والكلام في مقامين:

١٥٣- "في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم أجهل منهم بما وبحكمها في زمن عثمان وهم بأمر الجاهلية حينئذ أحدث عهداً إذ كانوا في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى العلم بفرض الصلوات أحوج منهم إلى ذلك في زمن عثمان، فلما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يتم الصلاة لتلك العلة، ولكنه قصرها ليصلوا

<sup>(</sup>۱) ههنا بياض كتب تجاهه بهامش الأصل: لعله مسافة الغدو ورواحه. والأظهر أن يقال: مسافة القصر (۲) لعل أصله أن قيل أن الخ". (۲)

<sup>(</sup>١) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص/٣٩٨

 $<sup>\</sup>Lambda/\Upsilon$  رشید رضا کا کبن تیمیة – رشید رضا کا مجموعة الرسائل والمسائل لابن تیمیة

معه صلاة السفر على حكمها ويعلمهم صلاة الإقامة على حكمها كان عثمان أحرى أن لا يتم بحم الصلاة لتلك العلة قال الطحاوي وقد قال آخرون: إنما إتمام الصلاة لأنه كان يذهب إلى أنه لا يقصرها إلا من حل وارتحل واحتجوا بما رواه عن حماد ابن سلمة عن قتادة قال: قال عثمان بن عفان: إنما يقصر الصلاة من حمل الزاد والمزاد وحل وارتحل. وروى بإسناده المعروف عن سعيد بن أبي عروبة وقد رواه غيره بإسناد صحيح عن عثمان بن سعد عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن عباس بن عبد الله بن أبي ربيعة أن عثمان بن عفان كتب إلى عماله: ألا لا يصلين الركعتين جاب ولا تأن ولا تأجر إنما يصلي الركعتين من كان معه الزاد والمزاد. وروي أيضاً من طريق حماد بن سلمة أن أيوب السختياني أخبرهم عن أبي قلابة الجرفي عن عمه أبي المهلب قال: كتب عثمان أنه قال بلغني أن قوماً يخرجون إما لتجارة وإما لجباية وإما لجريم ثم يقصرون الصلاة وإنما يقصر الصلاة من كان شاخصاً أو بحضرة عدو. قال البن حزم: وهذان الإسنادان في غاية الصحة. قال الطحاوي قالوا وكان من من كان شاخصاً فأما من كان في مصر من كان شاخصاً فأما من كان في مصر عارت مصراً يستغني به عن حمل الزاد والمزاد في المها في ذلك الوقت كثروا حتى صارت مصراً يستغني من حل به عن حمل الزاد والمزاد. قال الطحاوي: وهذا المذهب عندنا فاسد، لأن مني لم تصر في زمن عثمان أعمر من مكة في ". (١)

## ١٥٤-"الخلاف في جواز إتمام الرباعية في السفر

وقد تنازع الناس في الأربع في السفر على أقوال: أحدها: أن ذلك بمنزلة صلاة الصبح أربعاً وهذا مذهب طائفة من السلف والخلف وهو مذهب أبي حنيفة وابن حزم وغيره من أهل الظاهر، ثم عند أبي حنيفة إذا جلس مقدار التشهد تمت صلاته والمفعول بعد ذلك كصلاة منفصلة قد تطوع بها، وإن لم يقعد مقدار التشهد بطلت صلاته، ومذهب ابن حزم وغيره أن صلاته باطلة كما لو صلى عندهم الفجر أربعاً.

وقد روى سعيد في سننه عن الضحاك بن مزاحم قال: قال ابن عباس من صلى في السفر أربعاً كمن صلى في الحضر ركعتين.

قال ابن حزم وروينا عن عمر بن عبد العزيز وقد ذكر الإتمام في السفر لمن شاء فقال: لا، الصلاة في السفر ركعتان حتمان لا يصح غيرهما، وحجة هؤلاء أنه قد ثبت أن الله إنما فرض في السفر ركعتين والزيادة على ذلك لم يأت بماكتاب ولا سنة، وكل ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من أنه صلى أربعاً أو أقر من صلى أربعاً فإنه كذب.

وأما فعل عثمان وعائشة فتأويل منهما أن القصر إنما يكون في بعض الأسفار دون بعض كما تأول غيرهما أنه لا يكون إلا في حج أو عمرة أو جهاد ثم قد خالفهما أئمة الصحابة وأنكروا ذلك. قالوا: لأن النبي صلى الله عليه

<sup>(</sup>١) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ٤٣/٢

وسلم قال: "صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته " فأمر بقبولها والأمر يقتضي الوجوب، ومن قال يجوز الأمران فعمدتهم قوله تعالى: " وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة". (١)

١٥٥ - "والقول الثالث وهو الأصح أن الآية أفادت قصر العدد وقصر العمل جميعاً ولهذا علق ذلك بالسفر والخوف فإذا اجتمع الضرب في الأرض والخوف أبيح القصر الجامع لهذا ولهذا، وإذا انفرد السفر فإنما يبيح قصر العدد، وإذا انفرد الخوف فإنما يفيد قصر العمل.

ومن قال إن الفرض في الخوف والسفر ركعة كأحد القولين في مذهب أحمد وهو مذهب ابن حزم فمراده إذا كان خوف وسفر فيكون السفر والخوف قد أفادا القصر إلى ركعة كما روى أبو داود الطيالسي ثنا المسعودي هو عبد الرحمن هو عبد الرحمن بن عبد الله عن يزيد الفقير قال: سألت جابر بن عبد الله عن الركعتين في السفر أقصرهما، قال جابر: لا، فإن الركعتين في السفر ليستا بقصر إنما القصر ركعة عند القتال.

وفي صحيح مسلم عن ابن عباس قال: فرض الله الصلاة على لسان نبيكم في الحضر أربعاً وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة. قال ابن حزم: ورويناه أيضاً من طريق حذيفة وجابر وزيد بن ثابت وأبي هريرة وابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم بأسانيد في غاية الصحة. قال ابن حزم: وبحذه الآية قلنا إن صلاة الخوف في السفر إن شاء ركعتين لأنه جاء في القرآن بلفظ " لا جناح " لا بلفظ الأمر والإيجاب وصلاها الناس مع النبي صلى الله عليه وسلم مرة ركعة فقط ومرة ركعتين فكان ذلك على الاختيار كما قال جابر.

وأما صلاة عثمان فقد عرف إنكار أئمة الصحابة عليه ومع هذا فكانوا يصلون خلفه، بل كان ابن مسعود يصلي أربعاً وإن انفرد ويقول: الخلاف شر، وكان ابن عمر إذا انفر صلى ركعتين. وهذا دليل على أن صلاة السفر أربعاً مكروهة عندهم ومخالفة للسنة ومع ذلك فلا إعادة على". (٢)

١٥٦ - "قصر ولا في جمع ولو نوى المسافر الإتمام كانت السنة في حقه الركعتين، ولو صلى أربعاً كان ذلك مكروهاً كما لو ينوه.

ولم ينقل قط أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر أصحابه لا بنية القصر ولا نية جمع ولا كان خلفاؤه وأصحابه يأمرون بذلك من يصلي خلفهم مع أن المأمومين أو أكثرهم لا يعرفون ما يفعله الإمام فإن النبي صلى الله عليه وسلم لما خرج في حجته صلى بحم الظهر بالمدينة أربعاً، وصلى بحم العصر بذي الحليفة ركعتين وخلفه أمم لا يحصي عددهم إلا الله كلهم خرجوا يحجون معه وكثير منهم لا يعرف صلاة السفر إما لحدوث عهده بالإسلام وإما لكونه لم يسافر بعد لا سيما النساء صلوا معه ولم يأمرهم بنية القصر وكذلك جمع بحم بعرفة ولم

<sup>(</sup>١) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ١/٢٥

<sup>(</sup>٢) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ٣/٢ه

يقل لهم إني أريد أن أصلي العصر بعد الظهر حتى صلاها.

فصل: الخلاف في السفر الشرعي وحكمه: السفر في كتاب الله وسنة رسوله في القصر والفطر مطلق ثم قد تنازع الناس في جنس السفر وقدره، أما جنسه فاختلفوا في نوعين: أحدهما حكمه فمنهم من قال لا نقصر إلا في حج أو عمرة أو غزو وهذا قول داود وأصحابه إلا ابن حزم، قال ابن حزم وهو قول جماعة من السلف كما روينا من طريق ابن أبي عدي حدثنا جرير عن الأعمش عن عمارة بن عمير عن الأسود عن ابن مسعود قال: لا يقصر الصلاة إلا حاج أو مجاهد. وعن طاوس أنه كان يسأل عن قصر الصلاة فيقول إذا خرجنا". (١)

١٥٧- "المباح وهذا أيضاً رواية عن أحمد وهل يقصر في سفر النزهة؟ فيه عن أحمد راويتان: وأما السفر المحرم فمذهب الثلاثة مالك والشافعي وأحمد لا يقصر فيه، وأما أبو حنيفة وطوائف من السلف والخلف فقالوا: يقصر في جنس الأسفار وهو قول ابن حزم وغيره، وأبو حنيفة وابن حزم وغيرهما يوجبون القصر في كل سفر وإن كان محرماً كما يوجب الجميع التيمم إذا عدم الماء في السفر المحرم، وابن عقيل رجح في بعض المواضع القصر والفطر في السفر المحرم.

والحجة مع من جعل القصر والفطر مشروعاً في جنس السفر ولم يخص سفراً من سفر وهذا القول هو الصحيح فإن الكتاب والسنة قد أطلقا السفر، قال تعالى: " فمن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر "كما قال في آية التيمم: " وإن كنتم مرضى أو على سفر " الآية، وكما تقدمت النصوص الدالة على أن المسافر يصلي ركعتين، ولم ينقل قط أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه خص سفراً من سفر مع علمه بأن السفر يكون حراماً ومباحاً ولو كان هذا مما يختص بنوع من السفر لكان بيان هذا من الواجبات ولو بين ذلك لنقلته الأمة وما علمت عن الصحابة في ذلك شيئاً، وقد على الله ورسوله أحكاماً بالسفر كقوله تعالى في التيمم: " وإن كنتم مرضى أو على سفر " وقوله في الصوم: " فمن كان مريضاً أو على سفر " وقوله: " وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا ".

وقول النبي صلى الله عليه وسلم: " يمسح المسافر ثلاثة أيام ولياليهن " وقوله: " لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر إلا مع زوج أو ذي محرم " وقوله: " إن الله وضع عن المسافر الصوم وشطر". (٢)

١٥٨ - "على النفاق " وقال تعالى: " ماكان لأهل المدينة ومن حولهم من الأعراب أن يتخلفوا عن رسول الله ولا يرغبوا بأنفسهم عن نفسه " فجعل الناس قسمين: أهل المدينة والأعراب، والأعراب هم أهل العمود، وأهل المدينة هم أهل المدينة سور ينهز به

<sup>(</sup>١) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ٧/٢ه

<sup>(</sup>٢) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ٢٠/٢

داخلها من خارجها بل كانت محال وتسمى المحلة داراً، والمحلة القرية الصغيرة فيها المساكن وحولها النخل والمقابر ليست أبنية متصلة، فبنو مالك بن النجار في قريتهم حوالي دورهم أموالهم ونخيلهم، وبنو عدي بن النجار دارهم كذلك، وبنو مازن بن النجار كذلك، وبنو سالم كذلك وبنو ساعدة كذلك، وبنو الحارث بن الخزرج كذلك، وبنو عمرو بن عوف كذلك وبنو عبد الأشهل كذلك، وسائر بطون الأنصار كذلك، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: "خير دور الأنصار دار بني النجار ثم دار بني عبد الأشهل ثم دار بني الحارث ثم دار بني ساعدة وفي كل دور الأنصار خير " وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد نزل في بني مالك بن النجار وهناك بني مسجده وكان حائطاً لبعض بني النجار فيه نخل وخرب وقبور فأمر بالنخل فقطعت وبالقبور فنبشت وبالخرب فسويت وبني مسجده هناك وكانت سائر دور الأنصار حول ذلك قال ابن حزم ولم يكن هناك مصر قال: وهذا أمر لا يجهله أحد بل هو نقل الكوافي عن الكوافي وذلك كله مدينة واحدة كما جعل الله الناس نوعين أهل المدينة ومن حولهم من الأعراب، فمن ليس من الأعراب فهو من أهل المدينة، لم يجعل للمدينة داخلاً وخارجاً وسوراً وربضاً كما يقال مثل ذلك في المدائن المسورة، وقد جعل النبي صلى الله عليه وسلم حرم المدينة بريداً في بريد والمدينة بين". (١)

٩ ٥ ١ - "أو عرفة؟ قال: لا، ولكن إلى الطائف أو جدة أو عسفان فإذا وردت على ماشية لك أو أهل فأتم الصلاة، وهذا الأثر قد اعتمده أحمد والشافعي.

قال ابن حزم: من عسفان إلى مكة بسير الخلفاء الراشدين اثنان وثلاثون ميلاً؛ قال: وأخبرنا الثقاة أن من جدة إلى مكة أربعين ميلاً، قلت: نحيه عن القصر إلى منى وعرفة قد يكون لمن يقصد ذلك لحاجة ويرجع من يومه إلى مكة حتى يوافق ذلك ما تقدم من الروايات عنه ويؤيد ذلك أن ابن عباس لا يخفى عليه أن أهل مكة كانوا يقصرون خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر في الحج إذا خرجوا إلى عرفة ومزدلفة ومنى وابن عباس من أعلم الناس بالسنة فلا يخفى عليه مثل ذلك وأصحابه المكيون كانوا يقصرون في الحج إلى عرفة ومزدلفة كطاوس وغيره وابن عيينة نفسه الذي روى هذا الأثر عن ابن عباس كان يقصر إلى عرفة في الحج وكان أصحاب ابن عباس كطاوس يقول أحدهم: أترى الناس – يعني أهل مكة – صلوا في الموسم خلاف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذه حجة قاطعة فإنه من المعلوم أن أهل مكة لما حجوا معه كانوا خلقاً كثيراً وقد خرجوا معه إلى منى يصلون خلفه وإنما صلى بمنى أيام منى قصراً والناس كلهم يصلون خلفه أهل مكة وسائر المسلمين لم يأمر أحداً منهم أن يتم صلاته ولم ينقل ذلك أحد لا بإسناد صحيح ولا ضعيف ثم أبو بكر وعمر بعده كانا يصليان في الموسم بأهل مكة وغيرهم كذلك ولا يأمران أحداً بإتمام مع أنه قد صح عن عمر بن الخطاب أنه لما يمكة قال: يا أهل مكة وغيرهم كذلك ولا يأمران أحداً بإتمام مع أنه قد صح عن عمر بن الخطاب أنه لما صلى بمكة قال: يا أهل مكة أتموا صلاتكم فإنا قوم سفر، وهذا أيضاً مروي عن النبي صلى الله عليه وسلم في صلى بمكة قال: يا أهل مكة أتموا صلاتكم فإنا قوم سفر، وهذا أيضاً مروي عن النبي صلى الله عليه وسلم في

<sup>(</sup>۱) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ٦٩/٢

أهل مكة عام". (١)

٠٦٠- "الفتح لا في حجة الوداع فإنه في حجة الوداع لم يكن يصلي بمكة بل كان يصلي بمنزله وقد رواه أبو داود وغيره وفي إسناده مقال.

والمقصود أن من تدبر صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بعرفة ومزدلفة ومنى بأهل مكة وغيرهم وأنه لم ينقل مسلم قط عنه أنه أمرهم بإتمام علم قطعاً أنهم كانوا يقصرون خلفه وهذا من العلم العام الذي لا يخفى على ابن عباس ولا غيره ولهذا لم يعلم أحداً من الصحابة أمر أهل مكة أن يتموا خلف الإمام إذا صلى ركعتين فدل هذا على أن ابن عباس إنما أجاب واحد من الصحابة أمر أهل مكة أن يتموا خلف الإمام إذا صلى ركعتين فدل هذا على أن ابن عباس إنما أجاب به من سأله إذا سافر إلى منى أو عرفة سفراً لا ينزل فيه بمنى وعرفة بل يرجع من يومه فهذا لا يقصر عنده لأنه قد بين أن من ذهب ورجع من يومه لا يقصر وإنما يقصر من سافر يوماً ولم يقل مسيرة يوم بل اعتبر أن يكون السفر يوماً وقد استفاض عنه جواز القصر إلى عسفان وقد ذكر ابن حزم أنما اثنان وثلاثون ميلاً وغيره يقول أربعة برد ثمانية وأربعون ميلاً، والذين حدوها ثمانية وأربعين ميلاً عمدتهم قول ابن عباس وابن عمر وأكثر الروايات عنهم تخالف ذلك فلو لم يكن إلا قولهما لم يجز أن يأخذ ببعض أقوالهما دون بعض بل إما أن يجمع بينهما وإما أن يطلب دليل آخر فكيف والآثار عن الصحابة أنواع أخر ولهذا كان المحدون بستة عشر فرسخاً من أصحاب مالك والشافعي وأحمد إنما لهم طريقان بعضهم يقول لم أجد أحداً قال بأقل من القصر فيما دون هذا فيكون علما من قال بأقل من ذلك وغيرهما قد علم من قال بأقل من ذلك.". (٢)

١٦١ - "فتأول فأفطر في رمضان: لا شيء عليه إلا القضاء فقط، وروي عن الشافعي أنه لا قصر في أقل من ستة وأربعين ميلاً بالهاشمي.

والآثار عن ابن عمر أنواع فروى محمد بن المثنى: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي حدثنا سفيان الثوري سمعت جبلة بن سحيم يقول سمعت ابن عمر يقول: لو خرجت ميلاً لقصرت الصلاة.

وروى ابن أبي شيبة: حدثنا وكيع حدثنا مسعر عن محارب بن زياد سمعت ابن عمر يقول: إني لأسافر الساعة من النهار فأقصر - يعني الصلاة -. محارب قاضي الكوفة من خيار التابعين أحد الأئمة ومسعر أحد الأئمة. وروى ابن أبي شيبة: حدثنا علي بن مسهر عن أبي إسحاق الشيباني عن محمد بن زيد بن خليدة عن ابن عمر قال: تقصر الصلاة في مسيرة ثلاثة أميال. قال ابن حزم: محمد بن زيد هو طائي ولاه محمد بن أبي طالب

<sup>(</sup>١) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ٧٢/٢

<sup>(</sup>٢) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ٧٣/٢

القضاء بالكوفة مشهور من كبار التابعين.

وروى مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قصر إلى ذات النصب قال: وكنت أسافر مع ابن عمر البريد فلا يقصر. قال عبد الرزاق: ذات النصب من المدينة على ثمانية عشر ميلاً فهذا نافع يخبر عنه أنه قصر في ستة فراسخ وأنه كان يسافر بريداً وهو أربعة فراسخ فلا يقصر. وكذلك روى عنه ما ذكره غندر: حدثنا شعبة عن حبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب قال: خرجت مع عبد الله بن عمر بن الخطاب إلى ذات النصب وهي من المدينة على ثمانية عشر ميلاً فلما أتاها قصر الصلاة، وروى معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقصر الصلاة في مسيرة أربعة برد.

وما تقدم من الروايات يدل على أنه كان يقصر في هذا وفي ما هو أقل". (١)

١٦٢ – "منه.

وروى وكيع عن سعيد بن عبيد الطائي عن على بن ربيعة الوالبي الأسدي قال: سألت ابن عمر عن تقصير الصلاة قال: حاج أو معتمر أو غاز؟ فقلت: لا ولكن أحدنا يكون له الضيعة في السواد، فقال: تعرف السويداء؟ فقلت: سمعت بما ولم أرها، قال: فإنما ثلاث وليلتان وليلة للمسرع إذا خرجنا إليها قصرنا، قال ابن حزم من المدينة إلى السويداء اثنان وسبعون ميلاً أربعة وعشرون فرسخاً.

قلت: فهذا مع ما تقدم يبين أن ابن عمر لم يذكر ذلك تحديداً لكن بين بهذا جواز القصر في مثل هذا لأنه كان قد بلغه أن أهل الكوفة لا يقصرون في السواد فأجابه ابن عمر بجواز القصر.

وأما ما روي (١) من طريق ابن جريج أخبرني نافع أن ابن عمر كان أدني ما يقصر الصلاة إليه مال له بخيبر وهي مسيرة ثلاث قواصد لم يقصر فيما دونه، وكذلك ما رواه حماد بن سلمة عن أيوب بن حميد كلاهما عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقصر الصلاة فيما بين المدينة وخيبر وهي بقدر الأهواز من البصرة لا يقصر فيما دون ذلك - قال <mark>ابن حزم</mark> بين المدينة وخيبر كما بين البصرة والأهواز وهي مائة ميل غير أربعة أميال قال: وهذا مما اختلف فيه على ابن عمر ثم على نافع أيضاً عن ابن عمر.

قلت: هذا النفى وهو أنه لم يقصر فيما دون ذلك غلط قطعاً ليس هذا حكاية عن قوله حتى يقال أنه اختلف اجتهاده بل نفى لقصره فيما دون ذلك وقد ثبت عنه بالرواية الصحيحة من طريق نافع وغيره أنه قصر فيما دون ذلك فهذا قد يكون غلطاً فمن روى عن أيوب إن قدر أن نافعاً روى

<sup>(</sup>١) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ٧٥/٢

## (١) ينظر أين جواب أم؟". (١)

17۳ – "وهذا يوافق قول من يقول لا يقصر حتى يقطع مسافة تكون سفراً لا يكتفي مجرد قصده المسافة التي هي سفر وهذا قول ابن حزم وداود وأصحابه، وابن حزم يحد مسافة القصر بميل لكن داود وأصحابه يقولون: لا يقصر إلا في حج أو عمرة أو غزو، وابن حزم يقول إنه يقصر في كل سفر، وابن حزم عنده أنه لا يفطر إلا في هذه المسافة وأصحابه يقولون إنه يفطر في كل سفر بخلاف القصر لأن القصر ليس عندهم فيه نص عام عن الشارع وإنما فيه فعله أنه قصر في السفر ولم يجدوا أحداً قصر فيما دون ميل، ووجدوا الميل منقولاً عن ابن عمر.

وابن حزم يقول السفر هو البروز عن محلة الإقامة، لكن قد علم أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج إلى البقيع لدفن الموتى وخرج إلى الفضاء للغائط والناس معه فلم يقصروا ولم يفطروا فخرج هذا عن أن يكون سفراً ولم يحدوا أقل من ميل يسمى سفراً؛ فإن ابن عمر قال لو خرجت ميلاً لقصرت الصلاة فلما ثبت أن هذه المسافة جعلها سفراً ولم نجد أعلى منها يسمى سفراً جعلنا هذا هو الحد، قال: وما دون الميل من آخر بيوت قريته له حكم الحضر فلا يقصر فيه ولا يفطر، وإذا بلغ الميل فحينئذ صار له سفر يقصر فيه الصلاة ويفطر فيه فيمن حينئذ يقصر ويفطر وكذلك إذا رجع فكان على أقل من ميل فإنه يتم ليس في سفر يقصر فيه.

قلت: جعل هؤلاء السفر محدوداً في اللغة قالوا: وأقل ما سمعنا أنه يسمى سفراً هو الميل وأولئك جعلوه محدوداً بالشرع وكلا القولين ضعيف، أما الشارع فلم يحده، وكذلك أهل اللغة لم ينقل أحد عنهم أنهم قالوا: الفرق بين ما يسمى سفراً هو مسافة محدودة،". (٢)

2 ١٦٤ - "فدل على أن القصر في السفر بلا خوف صدقة من الله والصدقة رخصة لا حتم من الله أن يقصر ودل على أن يقصر في السفر بلا خوف إن شاء المسافر أن عائشة قالت: كل ذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم أتم في السفر وقصر، قلت: وهذا الحديث رواه الدارقطني وغيره من حديث أبي عاصم حدثنا عمر بن سعيد عن عطاء بن أبي رباح عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقصر في السفر ويتم ويفطر ويصوم، قال الدارقطني: هذا إسناد صحيح، قال البيهقي: ولهذا شاهد من حديث دلهم بن صالح والمغيرة بن زياد وطلحة بن عمر وكلهم ضعيف، وروي حديث دلهم من حديث عبيد الله بن موسى حدثنا دلهم بن صالح الكندي عن عطاء عن عائشة قالت: كنا نصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم إذا خرجنا إلى مكة أربعاً حتى نرجع.

وروى حديث المغيرة وهو أشهرها عن عطاء عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقصر في السفر ويتم،

<sup>(</sup>١) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ٧٦/٢

<sup>(7)</sup> مجموعة الرسائل والمسائل (7) لابن تيمية – رشيد رضا

وروى حديث طلحة بن عمر عن عطاء عن عائشة قالت: كل ذلك قد فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أتم وقصر وصام وأفطر.

قال البيهقي وقد قال عمر بن ذركوفي ثقة: أنا عطاء بن أبي رباح أن عائشة كانت تصلي في السفر المكتوبة أربعاً وروى ذلك بإسناده ثم قال وهو كالموافق لرواية دلهم بن صالح وإن كان في رواية دلهم زيادة سند. قلت: أما ما رواه الثقة عن عطاء عن عائشة من أنها كانت تصلي أربعاً فهذا ثابت عن عائشة معروف عنها من رواية عروة وغيره عن عائشة وإذا كان إنما أسنده هؤلاء الضعفاء والثقاة وثقوه على عائشة دل ذلك على ضعف المسند ولم يكن ذلك شاهداً للمسند قال ابن حزم في هذا الحديث انفرد به المغيرة بن زياد ولم يروه غيره، وقد قال فيه أحمد بن حنبل:". (١)

١٦٥ "في هذا الحديث فقد أخطأ.

قلت: أبو بكر النيسابوري إمام في الفقه والحديث، وكان له عناية بالأحاديث الفقهية وما فيها من اختلاف الألفاظ وهو أقرب إلى طريقه أهل الحديث والعلم التي لا تعصب فيها لقول أحد من الفقهاء مثل أئمة الحديث المشهورين ولهذا رجح هذه الطريق وكذلك أهل السنن المشهورة لم يروه أحد منهم إلا النسائي ولفظه عن عائشة أثما اعتمرت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة إلى مكة حتى إذا قدمت قالت: يا رسول الله بأبي أنت وأمي قصرت وأقمت وأفطرت وصمت، فقال: "أحسنت يا عائشة " وما عاب على وهذا بخلاف من قد يقصد نصر قول شخص معين فتنطق له من الأدلة ما لو خلا عن ذلك القصد لم يتكلفه ولحكم ببطلانما. والصواب ما قاله أبو بكر وهو أن هذا الحديث ليس بمتصل وعبد الرحمن إنما دخل على عائشة وهو صبي ولم يضبط ما قالته وقال فيه أبو محمد بن حزم هذا الحديث تفرد به العلاء ابن زهير الأزدي لم يروه غيره وهو مجهول وهذا الحديث خطأ قطعاً فإنه قال فيه إنما خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في عمرة في ومضان ومعلوم باتفاق أهل العلم أن رسول الله عليه وسلم لم يعتمر في رمضان قط ولا خرج من المدينة في عمرة في باتفاق أهل العلم وفي ذلك السفر كان أصحابه منهم الصائم ومنهم المفطر فلم يكن يصلي بحم إلا ركعتين ولا نقل أحد من أصحابه عنه أنه صلى في السفر أربعاً والحديث المتقدم خطأ كما سنبينه يصلي بحم إلا ركعتين ولا نقل أحد من أصحابه عنه أنه صلى في السفر أربعاً والحديث المتقدم خطأ كما سنبينه يصلي بم إلا ركعتين ولا نقل أحد من أصحابه عنه أنه صلى في السفر أربعاً والحديث المتقدم خطأ كما سنبينه يصلي بم الارتحال ، وعام فتح مكة لم يعتمر، بل ثبت بالنقول المستفيضة التي". (٢)

<sup>(</sup>١) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ٨٧/٢

<sup>(</sup>٢) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ١٩/٢ م

١٦٦-"التي وضعها الله للأنام وأرساها بالجبال هو الذي عليه الناس والبهائم والشجر والنبات والجبال والأنهار الجارية.

فأما الناحية الأخرى من الأرض فالبحر محيط بها وليس هناك شيء من الآدميين وما يتبعهم. ولو قدر أن هناك أحد لكان على ظهر الأرض ولم يكن من في هذه الجهة تحت من في هذه الجهة، ولا من في هذه تحت من في هذه، كما أن الأفلاك محيطة بالمركز وليس أحد جانبي الفلك تحت الآخر، ولا القطب الشمالي تحت الجنوبي ولا بالعكس، وإن كان الشمالي هو الظاهر لنا فوق الأرض وارتفاعه بحسب بعد الناس عن خط الاستواء، فما كان بعده عن خط الاستواء ثلاثين درجة وهو الذي يسمى عرض البلد. بعده عن خط الاستواء ثلاثين درجة وهو الذي يسمى عرض البلد فكما أن جوانب الأرض المحيطة بها وجوانب الفلك المستدير ليس بعضها فوق بعض ولا تحته، فكذلك من يكون على الأرض من الحيوان والنبات لا يقال أنه تحت أولئك، وإنما هذا خيال يتخيله الإنسان، وهو تحت إضافي، كما لو كانت نملة بمشي تحت سقف فالسقف فوقها وإن كانت رجلاها تحاذيه، وكذلك من علق منكوساً فإنه تحت السماء، وإن كانت رجلاه على السماء، وكذلك قد يتوهم الإنسان إذا كان في أحد جانبي الأرض أو الفلك أن الجانب الآخر تحته. (1)

(۱) كل ما قاله شيخ الإسلام في الأرض فهو مبني على كونما كرة كما جزم به علماء الهيئة المتقدمون والمتأخرون ومن اطلع على هذا العلم وفهمه من علماء الإسلام الأعلام. وهذه مسألة قطعية لا ظنية، وصرح بما ابن القيم من علماء الحديث بالتبع لاستاذه المؤلف وللإمام ابن حزم واقتناعا بأدلتها ويدل عليه قوله تعالى (يكور الليل على النهار) الآية فان التكوير هو اللف على الجسم الكري المستدير كتكوير العمامة على الرأس، وكذا قوله تعالى (والأرض بعد ذلك دحاها) فان الدحو في أصل اللغة دحرجة الكرة وما في معناها. ولا يعارضه قوله تعالى (وإذا الأرض سطحت) كما توهم الجلال وغيره لأن وجه الكرة

سطح لها والسطح في اللغة أعم منه في عرف أهل الهندسة وكذلك الخط". (١)

١٦٧ – "وهذا أمر لا يتنازع فيه اثنان ممن يقول أن الأفلاك مستديرة، واستدارة الأفلاك كما أنه قول أهل الهيئة والحساب فهو الذي عليه علماء المسلمين كما ذكره أبو الحسين بن المنادى وأبو محمد بين حزم وأبو الفرج بن الجوزي وغيرهم أنه متفق عليه بين علماء المسلمين، وقد قال تعالى (وهو الذي خلق الليل والنهار والشمس والقمر كل في فلك يسبحون) قال ابن عباس في فلكة مثل فلكة المغزل، والفلك في اللغة هو المستدير (١) ومنه قولهم: تفلك ثدي الجارية إذا استدار. وكل من جعل الأفلاك مستديرة يعلم أن المحيط هو العالي على المركز في نفس كل جانب. ومن توهم أن من يكون في الفلك من ناحيته يكون تحته من في الفلك من الناحية الأخرى في نفس

7. 2

<sup>(</sup>١) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ١٢١/٤

الأمر فهو متوهم عندهم.

وإذا كان الأمر كذلك فإذا قدر أن العرش مستدير محيط بالمخلوقات كان هو أعلاها وسقفها وهو فوقها مطلقاً فلا يتوجه إليه وإلى ما فوقه الإنسان إلا من العلو لا من جهته الباقية أصلاً.

ومن توجه إلى الفلك التاسع أو الثامن أو غيره من الأفلاك من غير جهة العلو كان جاهلاً باتفاق العقلاء، فكيف بالتوجه إلى العرش أو إلى ما فوقه، وغاية

(۱) هذا معناه العام. وأما معناه الخاص بالكواكب فهو مدار الكوكب كما تقدم في حاشية (ص ١١٦) وهو مستدير على كل حال سواء كان كما قال المتقدمون من اليونان والعرب أم كان فضاء فما نقله شيخ الإسلام من اتفاق علماء المسلمين على استدارة الافلاك صحيح على كل حال فان الكواكب كلها مستديرة كرية الشكل وافلاكها التي تدور فيها كذلك، والعالم كله كري الشكل، وكل جرم من أجرامه يسبح دائراً في فلك له مستدير بنظام حسابي مطرد كما قال تعالى (الشمس والقمر بحسبان)". (١)

١٦٨ - "وتكلم الناس في تنزيه الله تعالى عن الظلم هل هو منزه عنه مع قدرته عليه أم الظلم ممتنع لنفسه لا يمكن وقوعه. وتكلموا في محبة الله ورضاه وغضبه وسخطه هل هو بمعنى إرادته وهو الثواب والعقاب المخلوق، أم هذه صفات أخص من الإرادة. وتنازعوا فيما وقع في الأرض من الكفر والفسوق والعصيان، هل يريده ويحبه ويرضاه كما يريد ويحب سائر ما يحدث؟ أم هو واقع بدون قدرته ومشيئته، وهو لا يقدر أن يهدي ضالاً ولا يضل مهتدياً؟ أم هو واقع بقدرته ومشيئته؟ ولا يكون في ملكه ما لا يريد وله في جميع خلقه حكمة بالغة، وهو يغضه ويكرهه ويمقت فاعله ولا يحب الفساد ولا يرضى لعباده الكفر ولا يريده الإرادة الدينية المتضمنة لمحبته ورضاه، وإن أراده الإرادة الكونية التي تتناول ما قدره وقضاه، وفروع هذه المسئلة كثيرة. ولأجل تجاذب الأصل ووقوع الاشتباه فيه صار الناس فيه إلى التقديرات الثلاثة المذكورة في سؤال السائل، وكل تقدير قال به طواف بني ولا لداع ولا باعث، بل فعل ذلك لمحض المشيئة وصرف الإرادة، وهذا قول كثير ممن يثبت القدر، وينتسب إلى السنة من أهل الكلام والفقه وغيرهم. وقد قال بمذا طوائف من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم، وهو قول الأشعري وأصحابه، وقول كثير من نفاة القياس الظاهرية كابن حزم وأمثاله. ومن حجة هؤلاء أنه لو خلق لعلة لكان ناقصاً بدونها مستكملاً بما، فإنه إما أن يكون وجود تلك العلة وعدمها بالنسبة إليه سواء أو يكون وجودها أولى به، فيكون وجودها أولى به، فيكون

<sup>(</sup>١) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ١٢٢/٤

مستكملاً بها، فيكون قبلها ناقصاً.". (١)

١٦٩-"بَعْدَ نَبِيِّهَا أَبُو بَكْرٍ، ثُمُّ عُمَرُ، أَفَكُنَّا (١) نَرُدُّ [قَوْلَهُ؟ أَكُنَّا (٢) نُكَذِّبُهُ؟ وَاللَّهِ مَاكَانَ] كَذَّابًا! ذَكَرَ هَذَا [أَبُو الْقَاسِم] الْبَلْخِيُّ. (٣) فِي النَّقْضِ عَلَى ابْنِ الرَّاوَنْدِيِّ (٤) اعْتِرَاضَهُ (٥) عَلَى الْجَاحِظِ (٦). نَقَلَهُ عَنْهُ الْقَاضِى [عَبْدُ الْجُبَّارِ الْهُمْدَايِيُّ النَّقْضِ عَلَى ابْنِ الرَّاوَنْدِيِّ (٤) اعْتِرَاضَهُ (٥) عَلَى الْجَارِ الْهُمْدَايِيُّ الْقَاضِى [عَبْدُ الْجُبَّارِ الْهُمْدَايِيُّ

<sup>(</sup>١) أَفَكُنَّا: كَذَا فِي (ن) ، (ل) . وَفِي (م) ، (أ) : فَكُنَّا. وَفِي (ب) : فَكَيْفَ.

<sup>(</sup>٢) أَ: لَكُنَّا؛ بِ: وَكَيْفَ.

<sup>(</sup>٣) ن، م: ذَكَرَ هَذَا الْبَلْخِيُّ؛ أ، ل، ب: نَقُلَ هَذَا عَبْدُ الْجُبَّارِ الْهَمْدَانِيُّ فِي كِتَابِ " تَثْبِيتِ النُّبُوَّةِ " قَالَ ذَكَرَهُ أَبُو الْقَاسِمِ الْبَلْخِيُّ.

<sup>(</sup>٤) هُوَ أَبُو الْخُسَنَيْ أَحْمُدُ بُنُ يَحْبَى بْنِ إِسْحَاقَ الرَّاوَنْدِيُّ الْمُتَوَقَّ سَنَةَ ٢٩٨ وَقِيلَ: ٢٤٥. كَانَ مِنْ أَئِمَةِ الْمُعْتَلِةِ ثُمُّ فَارَقَهُمْ وَهَاجَم مَذْهَبَهُمْ وَصَارَ مُلْحِدًا زِنْدِيقًا، وَقَدْ عَدَّهُ الشَّهُرَسُتَانِيُّ (الْمِقَالَاتِ ٢٠٥/١) مِنْ مُؤلِفِي كُتُبِ الشِّيعَةِ. وَذَكْرَ الْأَشْعَرِيُّ (الْمَقَالَاتِ الْجَنَّاتِ " (ص ٤٥) بِالتَّفْصِيلِ (الْمَقَالَاتِ الْجُنَّاتِ " (ص ٤٥) بِالتَّفْصِيلِ وَدَكْرَ مَا قِيلَ مِنْ أَنَّ الْبَوْنِدِيِّ كَانَ يَهُودِيًا ثُمُّ أَسْلَمَ مُنْتَصِبًا قَائِلًا بِإِمَامَةِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُقَلِّلِ وَمِنْ أَنَّ الرَّاوَنْدِيِّ كَانَ يَهُودِيًا ثُمُّ أَسْلَمَ مُنْتَصِبًا قَائِلًا بِإِمَامَةِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُقَلِّلِ وَمِنْ أَنَّهُ الْكَوْدِيِّ كَانَ يَهُودِيًا ثُمُّ أَسْلَمَ مُنْتَصِبًا قَائِلًا بِإِمَامَةِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُقَلِّلِ وَمِنْ أَنَّهُ اللَّهُ مُودِ بِالزَّدِيِّ وَالْإِلْمُ وَعَلَى مَعْفَ الْعَبَاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُقَلِّلِ وَلَيْمَامَةِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُقَلِيلِ وَلِمَامَةِ الْعَبَاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُقَلِّقِ (الْمُقَلِقِ وَلِي الرَّونُدِيِّ الْمُعَلِيلِ وَالْمُولِيقِ الْمُسْلِمِينَ عَبْدِ الْمُقَالِقِ الْوَلْدِيِّ الْمُعْتَولِةِ الْمُعْتَولِةِ الْمُعْتَولِةِ الْمُعْتَولِةِ الْمُؤْمِولِ الْوَلْدِيِّ الْوَلْوِيِّ وَمَامَةِ الْمُعْتَولِةِ الْمُعْتَولِةُ الْمُعْتَولِةُ اللْمُعْتِولَةِ الْمُعْتَولِةُ الْمُعْتَولِةُ الْمُعْتِقِلَةِ الْمُعْتَول

<sup>(</sup>٥) أ، ل، ب: عَلَى اعْتِرَاضِهِ.

<sup>(</sup>٦) الْجَاحِظُ (أَبُو عُثْمَانَ عَمْرُو بْنُ بَحْرٍ الْكِنَانِيُّ اللَّيْثِيُّ الْمُتَوَفَّ سَنَةَ ٢٥٠ وَقِيلَ: ٢٥٥) مِنْ أَئِمَّةِ الْمُعْتَزِلَةِ وَهُوَ رَأْسُ فِرْقَةِ الْجَاحِظِيَّةِ الْمَنْسُوبَةِ إِلَيْهِ، وَمِنْ أَشْهَرِ كُتُبِهِ كِتَابُ " فَضِيلَةِ الْمُعْتَزِلَةِ " الَّذِي أَشَرْنَا إِلَيْهِ فِي التَّعْلِيقِ السَّابِقِ.

<sup>(</sup>١) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ٥/٥١

انْظُرْ وَفَيَاتِ الْأَعْيَانِ ١٤٠/٣ - ١٤٤؛ شَذَرَاتِ الذَّهَبِ ١٢١/٢ - ١٢١؛ يَاقُوتٌ: مُعْجَمَ الْأُدَبَاءِ (ط. رِفَاعِيٍّ) انْظُرْ وَفَيَاتِ الْأَعْيَانِ ١٠٤٠ - ١٤٤؛ الْفَرْقَ بَيْنَ الْفِرَقِ ص ١٠٥ - ١٠٧. الْمَلَلَ وَالنِّحَلَ ٢١/١ - ٢٧؛ الْفَرْقَ بَيْنَ الْفِرَقِ ص ١٠٥ - ١٠٧. الْمَلَلَ وَالنِّحَلَ ٢١/١ - ٢٧؛ الْفَرْقَ بَيْنَ الْفِرَقِ ص ١٠٥ - ١٠٧.

٠١٧٠ - "وَمِنْ أَعْظَمِ حَبَثِ الْقُلُوبِ أَنْ يَكُونَ فِي قَلْبِ الْعَبْدِ غِلِّ لِخِيَارِ (١) الْمُؤْمِنِينَ، [وَسَادَاتِ أَوْلِيَاءِ] اللّهِ بَعْدَ النّبِيّينَ، وَلِهَذَا لَمْ يَجْعَلِ اللّهُ [تَعَالَى] (٢) فِي الْفَيْءِ نَصِيبًا لِمَنْ بَعْدَهُمْ إِلّا الّذِينَ يَقُولُونَ: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِا خُونِنَا اغْفِرْ اللّهُ وَيُعَالَ فِي قُلُوبِنَا غِلّا لِلّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴿ [سُورَةُ الْحَشْرِ: ١٠] وَلِا خُوانِنَا اللّهِ عَالِ فِي قُلُوبِنَا غِلّا لِلّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ [سُورَةُ الْحَشْرِ: ١٠]

وَلِهَذَا كَانَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْيَهُودِ مِنَ [الْمُشَاكِمَةِ فِي الْحُبَثِ] (٣) ، وَاتَبَاعِ الْهُوى، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَخْلَاقِ الْيَهُودِ، وَبَيْنَهُمْ وَبَيْنَ النَّصَارَى مَا أَشْبَهُوا بِهِ هَؤُلَاءِ وَبَيْنَهُمْ وَبَيْنَ النَّصَارَى مِنَ الْمُشَاكِمَةِ فِي الْغُلُوِ، وَالْجُهْلِ (٤) ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَخْلَاقِ النَّصَارَى مَا أَشْبَهُوا بِهِ هَؤُلَاءِ مِنْ وَجْهٍ، وَمَا زَالَ النَّاسُ يَصِفُونَهُمْ بِذَلِكَ.

وَمِنْ أَخْبَرِ [النَّاسِ بِهِمُ] الشَّعْبِيُّ (٥) وَأَمْثَالُهُ مِنْ عُلَمَاءِ الْكُوفَةِ، وَقَدْ ثَبَتَ عَنِ الشَّعْبِيِّ أَنَّهُ قَالَ: (مَا رَأَيْتُ أَحْمَقَ مِنْ الْخَشَبِيَّةِ (٦) لَوْ كَانُوا مِنَ الطَّيْرِ لَكَانُوا رَخَمًا (٧) ، وَلَوْ كَانُوا مِنَ الْبَهَائِمِ لَكَانُوا مُمُرًا، وَاللَّهِ لَوْ طَلَبْتُ مِنْهُمْ أَنْ

<sup>(</sup>١) م: عَلَى خِيَارِ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

<sup>(</sup>٢) تَعَالَى: لَيْسَتْ فِي (ن) ، (م) ، (ل) .

<sup>(</sup>٣) فِي الْحَبَثِ: زِيَادَةٌ فِي (م) ، (ل) وَظَهَرَ جُزْةٌ مِنَ الْكَلِمَةِ فِي (ن) .

<sup>(</sup>٤) أ، ب، ل: وَالْجِهْلِ وَاتِّبَاعِ الْهُوَى.

<sup>(</sup>٥) هُوَ أَبُو عَمْرٍو عَامِرُ بْنُ شَرَاحِيلَ بْنِ عَبْدٍ الشَّعْبِيُّ، كُوفِيُّ تَابِعِيُّ جَلِيلُ الْقَدْرِ وَافِرُ الْعِلْمِ، تُوفِيُّ سَنَةَ ١٠٤. تَرْجَمَتُهُ فِي: وَفَيَاتِ الْأَعْيَانِ ٢٢٧/٢ - ٢٢٩؛ شَذَرَاتِ الذَّهَبِ ٢٢٦/١ - ١٢٨.

<sup>(</sup>٦) أ، ل: الحُبَشِيَّةِ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ. وَالْحَشَبِيَّةُ نِسْبَةٌ إِلَى الْحُشَبِ، وَذَلِكَ لِأَثَمَّمْ كَانُوا يَرْفُضُونَ الْقِتَالَ بِالسَّيْفِ وَيُقَاتِلُونَ بِالْخَشَبِ كَمَا سَيَرِدُ بَعْدَ قَلِيلٍ (ص ٢٢). وَذَكَرَ ابْنُ حَزْمٍ (الْفِصَلَ ٥/٥٤) أَنَّ بَعْضَ الشِّيعَةِ كَانُوا " وَيُقَاتِلُونَ بِالْخَشَبِ كَمَا سَيَرِدُ بَعْدَ قَلِيلٍ (ص ٢٢). وَذَكَرَ ابْنُ حَزْمٍ (الْفِصَلَ ٥/٥٤) أَنَّ بَعْضَ الشِّيعَةِ كَانُوا " لَا يَسْتَحِلُونَ بَعْلُ السِّلَاحِ حَتَّى يَخْرُجَ الَّذِي يَنْتَظِرُونَهُ فَهُمْ يَقْتُلُونَ النَّاسَ بِالْخُنْقِ وَبِالْحِجَارَةِ، وَالْخَشَبِيَّةُ بِالْخَشَبِ فَقُمْ ".

<sup>(</sup>٧) الرَّحَمُ نَوْعٌ مِنَ الطَّيْرِ، وَاحِدَتُهُ رَخْمَةُ، يُوصَفُ بِالْغَدْرِ وَالْقَذَرِ وَهُوَ مِنْ لِقَامِ الطَّيْرِ. لِسَانَ الْعَرَبِ ٢٣٥/١٢ (ط. بَيْرُوتَ) .". (٢)

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ١٤/١

<sup>(</sup>٢) منهاج السنة النبوية ٢٢/١

١٧١-"صَلَاقُهُمْ آذَاتُهُمْ، قَدْ حَرَّقَهُمْ عَلِيُّ [بْنُ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بِالنَّارِ] (١) ، وَنَفَاهُمْ مِنَ اللَّهِ عَنْهُ اللَّهِ بْنُ سَبَأٍ يَهُودِيُّ مِنْ يَهُودِ صَنْعَاءَ نَفَاهُ إِلَى سَابَاطِ (٢) ، وَأَبُو بَكْرٍ الْكَرَوَّسُ نَفَاهُ إِلَى الْبَابِيَةِ الْبِلَادِ، مِنْهُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَبَأٍ يَهُودِيُّ مِنْ يَهُودِ صَنْعَاءَ نَفَاهُ إِلَى سَابَاطِ (٢) ، وَأَبُو بَكْرٍ الْكَرَوَّسُ نَفَاهُ إِلَى الْبَابِيةِ الْبِلَادِ، مِنْهُمْ قَوْمًا أَتَوْهُ، فَقَالُوا: أَنْتَ هُوَ، فَقَالُوا: مَنْ أَنَا؟ فَقَالُوا: أَنْتَ رَبُّنَا، فَأَمَرَ بِنَارٍ، فَأُجِّجَتْ، فَأَلْقُوا فِيهِمْ قَالَ (٤) . عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٥) :

لَمَّا رَأَيْتُ الْأَمْرَ أَمْرًا مُنْكُرًا ... أَجَّجْتُ نَارِي، وَدَعَوْتُ قَنْبَرًا (٦)

يَا مَالِكُ، إِنَّ مِحْنَتَهُمْ مِحْنَةُ الْيَهُودِ قَالَتِ الْيَهُودُ: لَا يَصْلُحُ الْمُلْكُ إِلَّا فِي آلِ دَاوُدَ، وَكَذَلِكَ قَالَتِ الرَّافِضَةُ (٧): لَا تَصْلُحُ الْإِمَامَةُ إِلَّا فِي. وَلَدِ عَلِيٍّ (٨)، وَقَالَتِ الْيَهُودُ: لَا جِهَادَ فِي سَبِيلِ اللهِ حَتَّى يَبْعَثَ اللهُ الْمَسِيحَ الدَّجَّالَ، وَيَنْزِلَ سَيْفٌ (٩) مِنَ السَّمَاءِ، وَكَذَلِكَ الرَّافِضَةُ قَالُوا: لَا جِهَادَ فِي.

١٧٢-"أَشْهَدَ بِالزُّورِ مِنَ الرَّافِضَةِ، وَرَوَاهُ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ حَرْمَلَةَ، وَزَادَ فِي ذَلِكَ: مَا رَأَيْتُ أَشْهَدَ عَلَى اللَّهِ بِالزُّورِ مِنَ الرَّافِضَةِ، وَهَذَا الْمَعْنَى، وَإِنْ كَانَ صَحِيحًا، فَاللَّفْظُ الْأَوَّلُ هُوَ الثَّابِثُ عَنِ الشَّافِعِيِّ، وَلَهٰذَا ذَكَرَ الشَّافِعِيُّ بِالرُّورِ مِنَ الرَّافِضَةِ، وَهَذَا الْمَعْنَى، وَإِنْ كَانَ صَحِيحًا، فَاللَّفْظُ الْأَوْلُ هُوَ الثَّابِثُ عَنِ الشَّافِعِيِّ، وَلَهٰذَا ذَكَرَ الشَّافِعِيُّ مَا لَوُقِي مَنْ عُرِفَ مَا عُرِفَ بَاللَّهُ مِنْ عُرِفَ بِالْكَذِبِ كَالْحُطَّابِيَّةِ (٢) وَرَدُّ شَهَادَةِ مَنْ عُرِفَ بِالْكَذِبِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ، وَتَنَازَعُوا فِي شَهَادَةِ سَائِرِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ هَلْ ثُقْبَلُ مُطْلَقًا؟ أَوْ ثُرَدُ مُطْلَقًا؟ أَوْ ثُرَدُ مُطْلَقًا؟ أَوْ ثُرَدُ

<sup>(</sup>١) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ زِيَادَةٌ فِي (أ) ، (ب) . وَفِي (ل) : عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبِ بِالنَّارِ.

<sup>(</sup>٢) الْعِقْدَ الْقَرِيدَ (٤٠٩/٢) " مِنْهُمْ عَبْدُ اللهِ بْنُ سَبَأٍ نَفَاهُ إِلَى سَابَاطَ، وَعَبْدُ اللهِ بْنُ سَبَابٍ نَفَاهُ إِلَى الجُازِرِ ". وَالْجَازِرُ: قَرْيَةٌ مِنْ نَوَاحِي النَّهْرَوَانِ، مِنْ أَعْمَالِ بَعْدَادَ قُرْبَ الْمَدَائِن.

<sup>(</sup>٣) وَأَبُو بَكْرٍ الْكَرَوَّسُ: كَذَا فِي (أ) ، (ل) ، (ب) ، وفي الْعِقْدِ الْفَرِيدِ (٢/٩/٢) (وَفِيهِ الْإَسْمُ مُشْكَلًا) وفي

<sup>(</sup>ن) ، (م) : وَأَبُو الْكَرَوَّشِ. وَلَمْ أَجِدْ لِلرَّجُلِ ذِكْرًا فِيمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ الْمَرَاجِعِ، وَالْجَابِيَةُ قَرْيَةٌ مِنْ أَعْمَالِ دِمَشْقَ.

<sup>(</sup>٤) وَفِيهِمْ قَالَ: سَاقِطَةٌ مِنْ (م) .

<sup>(</sup>٥) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: زِيَادَةٌ فِي (أً) ، (ل) ، (ب) .

<sup>(</sup>٦) الرَّجَزُ فِي الْفِصَلِ لِابْنِ حَزْمٍ ٤٧/٥، وَفِي شَرْحِ ابْنِ أَبِي الْحَدِيدِ عَلَى غَاْجِ الْبَلَاغَةِ ١٦٩/٨ (ط. عِيسَى الْحَلَمِيِّ)، ، مَعَ اخْتِلَافٍ فِي الرِّوَايَةِ.

<sup>(</sup>٧) ن، م: وَقَالَتِ الرَّافِضَةُ.

<sup>(</sup>٨) ن، م، ل: لَا تَصْلُحُ الْأَئِمَّةُ إِلَّا مِنْ وَلَدِ عَلِيٍّ؛ الْعِقْدَ الْفَرِيدَ (٤٠٩/٢): لَا يَكُونُ الْمُلْكُ إِلَّا فِي آلِ عَلِيٍّ الْعِقْدَ الْفَرِيدَ (٤٠٩/٢): لَا يَكُونُ الْمُلْكُ إِلَّا فِي آلِ عَلِيٍّ الْعِقْدَ الْفَرِيدَ (٤٠٩/٢): لَا يَكُونُ الْمُلْكُ إِلَّا فِي آلِ عَلِيٍّ الْعِقْدَ الْفَرِيدَ (٤٠٩/٢): لَا يَكُونُ الْمُلْكُ إِلَّا فِي آلِ عَلِيٍّ الْعِقْدَ الْفَرِيدَ (٤٠٩/٢): لَا يَكُونُ الْمُلْكُ إِلَّا فِي آلِ عَلِيٍّ الْعِقْدَ الْفَرِيدَ (٤٠٩/٢): لَا يَكُونُ الْمُلْكُ إِلَّا فِي آلِ عَلِيٍّ الْعِقْدَ الْفَرِيدَ (٤٠٩/٢): لَا يَكُونُ الْمُلْكُ إِلَّا فِي آلِ عَلِيٍّ الْعِقْدَ الْفَرِيدَ (٤٠٩/٢): لَا يَكُونُ الْمُلْكُ إِلَّا فِي آلِ عَلِيٍّ الْعِقْدَ الْفَرِيدَ (٤٠٩/٢): لَا يَكُونُ الْمُلْكُ إِلَّا فِي آلِ عَلِيٍّ الْعِقْدَ الْفَرِيدَ (٤٠٩/٢): اللهِ عَلَيْ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

<sup>(</sup>٩) أ، ب: سَيّدٌ.". (٩)

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٣٠/١

شَهَادَةُ الدَّاعِيَةِ إِلَى الْبِدَعِ؟ وَهَذَا الْقُولُ الثَّالِثُ هُوَ الْغَالِبُ عَلَى أَهْلِ الْحَدِيثِ لَا يَرَوْنَ الرِّوَايَةَ عَنِ الدَّاعِيَةِ إِلَى الْبِدَعِ، وَلَا شَهَادَتَهُ، وَلِهَذَا لَمْ يَكُنْ فِي كُتُبِهِمُ الْأُمَّهَاتِ كَالصِّحَاحِ، وَالسُّنَنِ، وَالْمَسَانِيدِ (٣) الرِّوَايَةُ عَنِ الْمَشْهُورِينَ الْمَشْهُورِينَ بِالدُّعَاءِ إِلَى الْبِدَعِ، وَإِنْ كَانَ فِيهَا الرِّوَايَةُ عَمَّنْ فِيهِ نَوْعٌ مِنْ

(١) أ، ب: رَدَّ.

(٣) أ، ب: وَالْمَسَانِدِ.". <sup>(١)</sup>

١٧٣-"بِدْعَةٍ كَاخْوَارِجِ (١) ، وَالشِّيعَةِ، وَالْمُرْجِعَةِ (٢) ، وَالْقَدَرِيَّةُ، وَذَلِكَ. لِأَغَّمُ (٣) لَمْ يَدَعُوَا الرِّوَايَةَ عَنْ هَوُلَاءِ لِلْفِسْقِ كَمَا يَظُنُّهُ بَعْضُهُمْ، وَلَكِنَّ مَنْ أَظْهَرَ بِدْعَتَهُ. وَجَبَ الْإِنْكَارُ عَلَيْهِ بِخِلَافِ مَنْ أَخْفَاهَا، وَكَتَمَهَا، وَإِذَا وَجَبَ الْإِنْكَارُ عَلَيْهِ بِخِلَافِ مَنْ أَخْفَاهَا، وَكَتَمَهَا، وَإِذَا وَجَبَ الْإِنْكَارُ عَلَيْهِ كَانَ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَهْجُرَ حَتَّى يَنْتَهِي عَنْ إِظْهَارِ بِدْعَتِهِ، وَمِنْ هَجْرِهِ أَنْ لَا يُؤْخَذَ عَنْهُ الْعِلْمُ، وَلَا يُسْتَشْهَدَ.

وَكَذَلِكَ تَنَازَعَ الْفُقَهَاءُ فِي الصَّلَاةِ حَلْفَ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ، وَالْفُجُورِ مِنْهُمْ مَنْ أَطْلَقَ (٤ الْإِذْنَ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَطْلَقَ ٤) (٤) الْمَنْعَ، وَالتَّحْقِيقَ أَنَّ الصَّلَاةَ حَلْفَهُمْ لَا يُنْهَى عَنْهَا لِبُطْلَانِ صَلَاتِمِمْ فِي نَفْسِهَا لَكِنْ لِأَثَّهُمْ إِذَا أَظْهَرُوا الْمُنْكَرَ الْمُنْكَرَ السَّلَاةِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَمِنْ هَذَا الْبَابِ تَرْكُ عِيَادَتِمِمْ، وَتَشْيِيعُ جَنَائِزِهِمْ كُلُّ هَذَا مِنْ بَابِ الْهُجْرِ الْمَشْرُوعِ فِي إِنْكَارِ الْمُنْكَرِ لِلنَّهْيِ عَنْهُ (٥).

وَإِذَا عُرِفَ أَنَّ هَذَا هُوَ مِنْ بَابِ الْعُقُوبَاتِ الشَّرْعِيَّةِ عُلِمَ أَنَّهُ يَخْتَلِفُ

<sup>(</sup>١) ن، م: الْخُوَارِج.

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢٢/١

(٢) الْمُرْجِئَةُ هُمُ الَّذِينَ كَانُوا يُؤَخِّرُونَ الْعَمَلَ عَنِ الْإِيمَانِ، يَمَعْنَى أَثَمَّمْ كَانُوا يَجْعَلُونَ مَذَا الْإِيمَانَ مُتَوَقِّقًا عَلَى الْعَمَلِ. وَأَكْثَرُ الْمُرْجِئَةِ يَرَوْنَ أَنَّ الْإِيمَانَ لَا وَالْمَحَبَّةِ لَهُ وَالْإِقْرَارِ بِوَحْدَانِيَّتِهِ، وَلَا يَجْعَلُونَ هَذَا الْإِيمَانَ مُتَوَقِّقًا عَلَى الْعَمَلِ. وَأَكْثَرُ الْمُرْجِعَةِ يَرَوْنَ أَنَّ الْإِيمَانَ لَا وَالْمَحَبَّةِ لَهُ وَالْإِقْرَارِ بِوَحْدَانِيَّتِهِ، وَلَا يَجْعَلُونَ هَذَا الْإِيمَانَ مُتَوَقِّقًا عَلَى الْعَمَلِ. وَأَكْثَرُ الْمُرْجِعَةِ يَرَوْنَ أَنَّ الْإِيمَانَ لَا يَتَعَصِي. انْظُرِ يَتَبَعَضُ وَلَا يَنِيدُ وَلَا يَنْقُصُ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ إِنَّ أَهْلَ الْقِبْلَةِ لَنْ يَدْخُلُوا النَّارَ مَهْمَا ارْتَكَبُوا مِنَ الْمَعَاصِي. انْظُرِ الْمَقَالَاتِ ١٩٧/ - ١٢٥؛ الْمُولَ وَالنِّحَلَ ١/٥٠١ - ١٣٠؛ الْفُرْقَ بَيْنَ الْفِرَقِ، ص [٠ - ٩] ٢٠ - ١٢٠؛ الْفُرق بَيْنَ الْفِرَقِ، ص [٠ - ٩] ٣٠ - ١٢٠؛ الْفُرُق بَيْنَ الْفِرَقِ، ص [٠ - ٩] ٣٠ - ١٤٠؛ الْجُورَ الْعِينَ، ص [٠ - ٩] ٣٠ - ١٤٠؛ الْبَدْءَ وَالتَّارِيخَ ٥/١٤٤ - ١٤٤؛ الْخِطَطَ لِلْمَقْرِيزِيِّ ٢/٩٤ ص - ١٣٠؛ كَثَافَ اصْطِلَاحَاتِ الْفُنُونِ (ط. بَيْرُوتَ) ٢/١٤ - ٢٥٠؛ كَثَافَ اصْطِلَاحَاتِ الْفُنُونِ (ط. بَيْرُوتَ) ٢/١٥ - ٢٥٦؟

- (٣) ن، م: أَنْكُمْ.
- (٤) (٤ ٤): سَاقِطٌ مِنْ (أ) ، (ب) .
  - (٥) ن، م: الْمَنْهِيِّ عَنْهُ.". (١)

١٧٤ – "وَأَمَّا ابْنُ عَقِيلٍ (١) . وَالْقَاضِي. (٢) فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، وَأَبُو حَازِمِ بْنُ الْقَاضِي أَبِي يَعْلَى (٣) ، وَأَبُو الْخَطَّابِ (٤) ، فَيُصَرِّحُونَ بِالتَّعْلِيلِ وَالْحِرْمَةِ فِي أَفْعَالِ اللَّهِ تَعَالَى مُوَافَقَةً لِمَنْ قَالَ ذَلِكَ مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ. وَأَبُو الْخَنَفِيَّةُ هُمْ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ الْقَائِلِينَ بِالْقَدَرِ، وَجُمْهُورُهُمْ يَقُولُونَ بِالتَّعْلِيلِ (\* وَالْمَصَالِحِ، وَالْكَرَّامِيَّةُ (٥) ، وَأَمْتَالْمُهُمْ هُمْ (٦) أَيْضًا مِنَ الْقَائِلِينَ

<sup>(</sup>١) أَبُو الْوَفَاءِ عَلِيُّ بْنُ عَقِيلِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ الْبَغْدَادِيُّ، مِنَ الْحُنَابِلَةِ الَّذِينَ حَالَفُوا الْمَذْهَبَ وَجَأُوا إِلَى التَّأُويلِ مِثْلُ ابْنِ الْجَوْزِيِّ، كَانَ يُعَظِّمُ الْحُلَّاجَ فَأَرَادَ الْحَنَابِلَةُ قَتْلَهُ. وُلِدَ سَنَةَ ٢٣١ وَتُؤفِيِّ سَنَةَ ٥١٣ انْظُرْ تَرْجَمَتَهُ فِي الذَّيْلِ مِثْلُ ابْنِ الْجَوْزِيِّ، كَانَ يُعَظِّمُ الْحُلَّاجَ فَأَرَادَ الْحَنَابِلَةُ قَتْلَهُ. وُلِدَ سَنَةَ ٢٣١ وَتُؤفِيِّ سَنَةَ ٥١٣ انْظُرْ تَرْجَمَتَهُ فِي الذَّيْلِ لِابْنِ رَجَبٍ ٢٤٢١ - ٢٤٣ اللَّعْلَامِ ٤٠٥٥ - ٤٠ اللَّعْلَامِ الْمُلْحَقِ ٣٨٥٠ اللَّمُلْحَقِ ٥٠٣/٣ اللَّهُ الْمُلْحَقِ ٥٠٣/٣ اللَّهُ الْمُلْحَقِ ٥٠٣/٣ الْمُلْحَقِ ٥٠٣/٣ اللَّهُ الْمُلْحَقِ ٥٠٣/٣ اللَّهُ الْمُلْحَقِ ٥٠٣/٣ اللَّهُ الْمُلْحَقِ ٥٠٣/٣ اللَّهُ اللَّهُ الْمُلْحَقِ ٥٠٣/٣ اللَّهُ اللَّهُ الْمُلْحَقِ ٥٠٣/٣ اللَّهُ اللَّهُ الْمُلْحَقِ ٥٠٣/٣ اللَّهُ اللَّهُ الْمُلْحَقِ ٥٠٣ اللَّهُ الْمُلْحَقِ ٥٠٤ اللَّهُ الْمُلْحَقِ ٥٠٤ اللَّهُ الْمُلْحَقِ ٥٠٤ اللَّهُ الْمُلْحَقِ ٥٠٤ اللَّهُ اللَّهُ الْمُلْحَقِ ١٢٩٥ اللَّهُ اللَّهُ الْمُلْحَقِ ٥٠٤ اللَّهُ الْمُلْحَقِ ٥٠٤ اللَّهُ الْمُلْحَقِ ١٢٩٥ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُلْحَقِ ٥٠٤ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُلْحَقِ ١٢٩٥ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُلْعُولُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُلْحَقِ ١٢٩٥ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُلْعَقِ ١٢٩٠ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُلْعَلَامِ الللَّهُ اللَّهُ الْمُلْعَلِيْ اللَّهُ الْمُلْعَلِيْنِ اللَّهُ اللِّهُ اللْعُلْمُ اللْعَلْمُ الْمُلْعُلُولُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْعُلْمُ اللْعَلْمُ اللَّهُ اللْعُلْمُ الْمُلْعُلُولُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُلْعُلُولُ اللْعُلْمُ الْمُلْعُلُولُ الللَّهُ اللَّهُ اللِّلْمُلْعُلُولُ الللَّهُ اللَّهُ اللْعُلْمُ اللَّهُ اللْعُلْمُ اللْعُلْمُ اللْعُلْمُ اللللْعُلْمُ اللْعُلْمُ اللْعُلْمُ اللْعُلْمُ اللْعُلْمُ اللْعُلْمُ اللَّهُ اللْعُلْمُ الْعُلْمُ الْمُلْعُلُمُ اللْعُلْمُ اللْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْ

<sup>(</sup>٢) وَالْقَاضِي: سَاقِطَةٌ مِنْ (أ) ، (ب) .

<sup>(</sup>٣) أ، ب: وَأَبُو حَازِمٍ بْنُ الْقَاضِي أَبِي يَعْلَى ؛ ن، م: وَأَبُو حَازِمٍ. وَالصَّوَابُ أَبُو حَازِمٍ. وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَرَّاءِ الْمُتَوَقَّ سَنَةَ ٢٧٥. انْظُرِ الذَّيْلَ لِابْن رَجَب ١٨٤/١ – ١٨٥.

<sup>(</sup>٤) ن، م: وَأَبُو الْخَطَّابِ الصَّغِيرُ. وَهُوَ حَطَأً. وَلَعَلَّ الصَّوَابَ " وَأَبُو يَعْلَى الصَّغِيرُ " وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَرَّاءِ أَبُو الْخُسَيْنِ صَاحِبُ كِتَابِ " طَبَقَاتِ الْخُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَرَّاءِ أَبُو الْحُسَيْنِ صَاحِبُ كِتَابِ " طَبَقَاتِ الْخَنَابِلَةِ ". انْظُرِ الذَّيْلَ ١٧٦/١ - ١٧٨.

<sup>(</sup>٥) الْكَرَّامِيَّةُ هُمْ أَتْبَاعُ مُحَمَّدِ بْنِ كَرَّامٍ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ السِّجِسْتَانِيِّ الْمُتَوَقَّ فِي الْقُدْسِ سَنَةَ ٢٥٥ (انْظُرْ شَذَرَاتِ الْكَرَّامِيَّةُ هُمْ أَتْبَاعُ مُحَمَّدِ بْنِ كَرَّامِيَّةُ يُوافِقُونَ السَّلَفَ فِي إِنْبَاتِ الصِّفَاتِ وَلَكِنَّهُمْ يُبَالِغُونَ فِي ذَلِكَ إِلَى حَدِّ التَّشْبِيهِ اللَّهَاتِ الصِّفَاتِ وَلَكِنَّهُمْ يُبَالِغُونَ فِي ذَلِكَ إِلَى حَدِّ التَّشْبِيهِ

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٦٣/١

وَالتَّجْسِيمِ، وَهُمْ يُوَافِقُونَ السَّلَفَ أَيْضًا فِي إِثْبَاتِ الْقَدَرِ وَالْقَوْلِ بِالْحِكْمَةِ، وَلَكِنَّهُمْ يُوَافِقُونَ الْمُعْتَزِلَةَ فِي وُجُوبِ مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى بِالْعَقْلِ وَفِي أَنَّ الْعَقْلَ يُحُسِّنُ وَيُقَبِّحُ قَبْلَ الشَّرْعِ. كَمَا يَعُدُّهُمُ الْأَشْعَرِيُ وَابْنُ حَزْمٍ مِنَ الْمُرْجِئَةِ لِقُولِهِمْ إِنَّ الْإِيمَانَ هُوَ الْإِقْرَارُ وَالتَّصْدِيقُ بِاللِّسَانِ دُونَ الْقَلْبِ. انْظُرِ الْمَقَالَاتِ ١/٥٠ ؟ ؛ الْفِصَلَ لِابْنِ حَزْمٍ ٤/٥، لَقُولُهِمْ إِنَّ الْإِيمَانَ هُوَ الْإِقْرَارُ وَالتَّصْدِيقُ بِاللِّسَانِ دُونَ الْقَلْبِ. انْظُرِ الْمَقَالَاتِ ١/٥٠ ؟ ؛ الْفِصَلَ لِلْبْنِ حَزْمٍ ٤/٥، الْمُلْرِينَ وَالنَّصِيرَ فِي الدِينِ ٥٥ - ١٣٥ ؛ التَّبْصِيرَ فِي الدِينِ ٥٥ - ١٣٥ ؛ التَّبْصِيرَ فِي الدِينِ ٥٠ - ٢٠ ؛ اعْتِقَادَاتِ فِرَقِ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُشْرِكِينَ ١٧٠ .

(٦) هُمْ: سَاقِطَةٌ مِنْ (أ) ، (ب) .". (١)

١٧٥ - "وَافَقَهُمْ مِنَ الْأَشْعَرِيَّةِ وَالْكَرَّامِيَّةِ وَالشِّيعَةِ، وَمَنْ وَافَقَهُمْ مِنْ أَتْبَاعِ الْأَيْمَّةِ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهِمْ، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ لَمَّا اعْتَقَدُوا (١) أَنَّ الرَّبَّ فِي الْأَرَلِ كَانَ يَمْتَنِعُ مِنْهُ الْفِعْلُ وَالْكَلَامُ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ - وَكَانَ حَقِيقَةُ قَوْلِمِمْ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ قَادِرًا فِي الْأَرَلِ عَلَى الْكَلَامِ وَالْفِعْلِ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ لِكَوْنِ ذَلِكَ مُمْتَنِعًا لِنَفْسِهِ، وَالْمُمْتَنِعُ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْمَقْدُورِ - فَالْوَعْلِ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ لِكَوْنِ ذَلِكَ مُمْتَنِعًا لِنَفْسِهِ، وَالْمُمْتَنِعُ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْمَقْدُورِ صَارُوا (٢) حِزْبَيْنِ:

حِزْبًا قَالُوا: إِنَّهُ صَارَ قَادِرًا عَلَى الْفِعْلِ وَالْكَلَامِ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ قَادِرًا عَلَيْهِ [لِكَوْنِهِ صَارَ الْفِعْلُ وَالْكَلَامُ مُمْكِنًا بَعْدَ أَنْ كَلَ يَكُنْ قَادِرًا عَلَيْهِ [لِكَوْنِهِ صَارَ الْفِعْلُ وَالْكَلَامُ مُمْكِنًا بَعْدَ أَنْ كَانَ (٣) مُمْتَنِعًا، وَإِنَّهُ انْقَلَبَ مِنْ اللِمْتِنَاعِ الذَّاتِيِّ إِلَى الْإِمْكَانِ الذَّاتِيِّ ] (٤) ، وَهَذَا قَوْلُ الْمُعْتَزِلَةِ، وَالجُهْمِيَّةِ، وَأَئِمَّةِ الشِّيعَةِ كَالْهَاشِمِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ.

[وَحِرْبًا] قَالُوا (٥): صَارَ الْفِعْلُ مُمْكِنًا بَعْدَ أَنْ كَانَ مُمْتَنِعًا مِنْهُ، وَأَمَّا الْكَلَامُ، فَلَا يَدْخُلُ (٦) تَحْتَ الْمَشِيئَةِ، وَالْقُدْرَةِ، بَلْ هُوَ شَيْءٌ وَاحِدٌ لَازِمٌ لِذَاتِهِ، وَهُوَ قَوْلُ ابْن كُلَّابٍ (٧)، وَالْأَشْعَرِيِّ وَمَنْ وَافَقَهُمَا.

<sup>(</sup>١) أَ: لِمَا قَالُوا اعْتَقَدُوا ؛ بِ: لَمَّا قَالُوا وَاعْتَقَدُوا.

<sup>(</sup>٢) ن، م: وَصَارُوا.

<sup>(</sup>٣) ن، م: وَغَيْرُهُمْ وَقَالُوا.

<sup>(</sup>٤) ن (فَقَطْ): بَعْدَ مَا كَانَ.

<sup>(</sup>٥) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ن) ، (م) .

<sup>(</sup>٦) ن (فَقَطْ) : فَلَا بُدَّ يَدْخُلُ، وَهُوَ خَطَأً.

<sup>(</sup>٧) ابْنُ كُلَّابٍ (بِضَمِّ الْكَافِ وَتَشْدِيدِ اللَّامِ) هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ سَعِيدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ كُلَّابِ الْقُطَّانُ الْمُتَوَقَّ بَعْدَ سَنَةِ ٢٤٠ بِقَلِيلٍ. عَدَّهُ الشَّهْرَسْتَانِيُّ (الْمِلَلَ وَالنِّحَلَ ٨٥/١) وَالْأَشْعَرِيُّ (الْمَقَالَاتِ ٢٥/١) وَابْنُ طَاهِرٍ الْبَغْدَادِيُّ (الْمَقَالَاتِ ٢٤٠) وَابْنُ طَاهِرٍ الْبَغْدَادِيُّ (الْمَقَالَاتِ ٢٥/١) وَابْنُ طَاهِرٍ الْبَعْدَادِيُّ (الْمُقَالَاتِ ٢٥/١) إِنَّهُ شَيْحٌ قَدِيمٌ لِلْأَشْعَرِيَّةِ. وَقَالَ عَنْهُ الْبُنُ حَزْمٍ (الْفِصَلَ ٥/٧٧) إِنَّهُ شَيْحٌ قَدِيمٌ لِلْأَشْعَرِيَّةِ. وَمَقَالَةُ ابْن كُلَّابٍ فِي كَلَامِ اللَّهِ ذُكْرَهَا الْأَشْعَرِيُّ فِي الْمَقَالَاتِ ٢/٢٠ ، ٢٣٣، ٢٤٥. وَانْظُو أَيْضًا عَن ابْن

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ١٤٣/١

كُلَّابٍ وَمَذْهَبِهِ: طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ ٢٩٩/٢ - ٣٠٠ ؛ الْفِهْرِسْتَ لِابْنِ النَّدِيمِ ص ١٨٠ ؛ لِسَانَ الْمِيزَانِ ٣٠٠٣ - ٢٩٨ ؛ لِسَانَ الْمِيزَانِ ٣٠٠٠ - ٢٩٨ ؛ الْخُطَطَ لِلْمَقْرِيْتِ ٢٩٨/٣، ٢٥٩ ؛ مَقَالَاتِ الْأَشْعَرِيِّ ٢٩٨/١ - ٢٩٩، ٢١٢، ٥٤، ١١٢، ٢٠٢ - ٢٩٨ ؛ الْمِلَلُ وَالنِّحُلُ ١٤٨/١ ؛ أُصُولَ الدِّينِ، ص ٨٩، ٢٠٢ - ٢٠٣، ٢٠٣ ؛ فَعَايَةَ الْإِقْدَامِ، ص ١٨١، ٢٠٣ ؛ الْمِلَلُ وَالنِّحُلُ ١٤٨/١ ؛ أُصُولَ الدِّينِ، ص ٨٩، ٩، ٩٠، ١٠٤، ١٠٩، ١٠٣، ١٢٣، ٢٥٢ ؛ الْفِصَلَ لِابْنِ حَزْمٍ ٢/٩٨، ٥/٧٠.". (١)

١٧٦- "وَأَيْضًا، فَإِنَّهُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ الَّذِي نَتَكَلَّمُ عَلَيْهِ، وَهُو تَقْدِيرُ أَنْ لَا يَكُونَ الْأَزَلِيُّ مُسْتَلْزِمًا لِتِلْكَ الْحُوادِثِ، بَلْ كَانَتْ حَادِثَةً بَعْدَ أَنْ لَمْ تَكُنْ، فَيَلْزَمُ (١) أَنَّ الْعَالَمَ كَانَ حَالِيًا عَنْ جَمِيعِ الْحُوادِثِ، ثُمُّ حَدَثَتْ (٢) الْحُوادِثِ، بَلْ كَانَتْ حَادِثَةً بَعْدَ أَنْ لَمْ تَكُنْ، فَيَلْزَمُ (١) أَنَّ الْعَالَمَ كَانَ حَالِيًا عَنْ جَمِيعِ الْحُوادِثِ، ثُمُّ حَدَثَتْ (٢) فِيهِ بِلَا سَبَبٍ حَادِثٍ، وَهُوَ شَبِيهُ بِقَوْلِ الْحُرَانِيِّينَ الْقَائِلِينَ (٣) بِالْقُدَمَاءِ الْخَمْسَةِ الْوَاجِبِ بِنَفْسِهِ، وَالْمَادَّةِ، وَالْمُدَّةِ، وَالْمُدَّةِ، وَاللَّهُ رَعْدِياً الطَّبِيبُ (٥) وَمَنْ. وَافَقَهُمَا، أَوْ بِقَوْلٍ يُحْكَى عَنْ وَالنَّفْسِ، وَالْمُدُولِي، كَمَا يَقُولُهُ دِيمُقُرَاطِيسُ (٤) ، وَابْنُ زَكَرِيًّا الطَّبِيبُ (٥) وَمَنْ. وَافَقَهُمَا، أَوْ بِقَوْلٍ يُحْكَى عَنْ بَعْضِ الْقُدَمَاءِ، وَهُو أَنَّ جَوَاهِرَ الْعَالَمُ (٦) أَزَلِيَّةٌ، وَهُوَ الْقَوْلُ بِقِدَمِ الْمُادَّةِ -

<sup>(</sup>١) ب (فَقَطْ): يَلْزَمُ.

<sup>(</sup>٢) أ، ب: حَدَثَ.

<sup>(</sup>٣) أ، ب: وَهُمْ مَنْ يَقُولُ.

<sup>(</sup>٤) وَهُوَ دِعُوقُرَيْطِسُ DEMOKRITOS الْفَيْلَسُوفُ الْيُونَانِيُّ الْمَشْهُورُ، وَقَدْ وُلِدَ فِي أَبَدِيرَا مِنْ أَعْمَالِ تَرَاقِيَا، وَلَكِنَّنَا لَا نَعْلَمُ تَارِيحَ وِلَادَتِهِ وَوَفَاتِهِ بِالضَّبْطِ، وَإِنَّمَا نَعْلَمُ أَنَّهُ اشْتَهَرَ حَوَالَيْ سَنَةَ ٢٤ ٪ ق. م. (انظُرْ مَثَلًا بُرُوتَرَانْدِرَسِلَ: لَا نَعْلَمُ أَنَّهُ اشْتَهَرَ حَوَالَيْ سَنَةَ ٢١٠ ق. م. (انظُرْ مَثَلًا بُرُوتَرَانْدِرَسِلَ: تَارِيحَ الْفَلْسَفَةِ الْغَرْبِيَّةِ الْمُدْرَسِةِ الْغَرْبِيَّةِ وَمَذْهَبُهَا – كَمَا ذَكَرَ الْعُرَبُ فِيمَا بَعْدُ – هُوَ مَذْهَبُ الْقَائِلِينَ بِالْجُزْءِ الَّذِي لَا يَتَجَزَّأُ أَوْ بِالْجُوهَرِ الْعَرْبُ فِيمَا بَعْدُ – هُوَ مَذْهَبُ الْقَائِلِينَ بِالْجُزْءِ الَّذِي لَا يَتَجَزَّأُ أَوْ بِالْجُوهَرِ الْعَرْبُ فِيمَا بَعْدُ – هُوَ مَذْهَبُ الْقَائِلِينَ بِالْجُزْءِ الَّذِي لَا يَتَجَزَّأُ أَوْ بِالْجُوهَرِ الْمُؤْدِ. وَانْظُرْ تَرْجَمَتَهُ وَمَذْهَبُهُ فِي الْكُتُبِ الْعَرْبُ فِيمَا بَعْدُ – هُوَ مَذْهَبُ الْقَائِلِينَ بِالْجُزْءِ اللَّذِي لَا يَتَجَزَّأُ أَوْ بِالْجُوهُرِ الْفُولُونِ وَمُذَهْبُهُ فِي الْكُتُبِ الْعَرَبِيَّةِ مِثْلِ طَبَقَاتِ الْأَطِبَّاءِ وَالْحُكَمَاءِ لِابْنِ جَلْجَلَ، صُلْ الْعَلِيقِ بِأَخْبَارِ الْحُكَمَاءِ لِابْنِ الْقِفْطِيِّ، ص [٠ - ٩] ٣ ؛ الْمِلَلُ وَالنِّحُلِ الْحُبَارِ الْحُكَمَاءِ لِابْنِ الْقِفْطِيِّ، ص [٠ - ٩] ٨ ؛ الْمِلَلُ وَالنِّحَلِ الْحُكَمَاءِ لِابْنِ الْقِفْطِيِّ، ص [٠ - ٩] ٢٨ ؛ الْمِلَلُ وَالنِّحَلِ الْحُكَمَاءِ لِابْنِ الْقِفْطِيِّ، ص [٠ - ٩] ٢٠ الْمِلَلُ وَالنِّحَلِ الْحُبَارِ الْحُكَمَاءِ لِالْمِلَا وَالنِّحَلِ الْمُلْلُ وَالنِّحَلِ الْمُلَا وَالنِّحَلِ الْمُلُولُ وَالنِّعَلِ الْمِلَا وَالْتَحَلِ الْمِلْلُ وَالْمِلْوِي الْمُلْمُ وَالْمُ وَالْمُولِ وَالْمُلْولِ وَالْمِلْمُ وَالْمَالِ وَالْمَلْمُ وَالْمُ وَالْمُ وَالْمُ وَالْمُ وَالْمُ وَالْمُلْمُ وَالْمُ وَالْمُ وَالْمُ وَالْمُ وَالْمُ وَالْمُ وَالْمَالِ وَالْمُ وَالْمُولُ وَالْمُ وَالْمُ وَالْمُ وَالْمَعُمُ وَالْمُعُمُ وَالْمُعُمُ وَالْمُ الْمُؤْمِ وَالْمُولُولُ وَال

<sup>(</sup>٥) وَهُوَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ زَكْرِيًّا الرَّازِيُّ الطَّبِيبُ وَالْفَيْلَسُوفُ الْمُتَوَقَّ سَنَةَ ٣١٣، وَهُوَ أَحَدُ الْقَائِلِينَ عِمَدُهَ بِ الْجُوْهِ وَ الْفَرْدِ مِنَ الْمُنْتَسِبِينَ إِلَى الْإِسْلَامِ. انْظُرْ تَرْجَمَتَهُ فِي طَبَقَاتِ الْأَطِبَّاءِ لِابْنِ جَلْجَلَ، ص ٧٧، ٧٨ ؛ ابْنُ الْجُوْهِ الْبَيْهَقِيُّ، تَارِيحَ حُكَمَاءِ الْإِسْلَامِ (دِمَشْقَ ٢٧١ - ٢٧٧ ) ، س [٠ - ٩] ١، الْقِفْطِيِّ، ٢٧١ - ٢٧٨ ؛ ابْنُ ظَهِيرٍ الْبَيْهَقِيُّ، تَارِيحَ حُكَمَاءِ الْإِسْلَامِ (دِمَشْقَ ٢٧١) ، ص [٠ - ٩] ١، وقَدْ تَكَلَّمَ الدُّكْتُورُ س. بِينِيسُ فِي كِتَابِهِ " مَذْهَبِ الذَّرَةِ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ " (تَرْجَمَةَ الدُّكْتُورُ مَى عَبْدِ الْمُادِي ٢٢. وَقَدْ تَكَلَّمَ الدُّكْتُورُ مِي كِتَابِهِ " مَذْهَبِ الذَّرَةِ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ " (تَرْجَمَةَ الدُّكْتُورِ مُحَمَّدِ عَبْدِ الْمُادِي آيَ وَقَدْ تَكَلَّمَ الدُّكْتُورُ مِي [٠ - ٩] ،) قَوْلَ الرَّازِيِّ: إِنَّ الْقُدَمَاءَ أَوِ الْجُواهِرَ خَمْسَةُ: الْبَارِيُّ وَالنَّفْسُ وَالْمُيُولَى وَالزَّمَانُ وَالْمَكَانُ. وَانْظُرْ نَفْسَ الْكِتَابِ ص [٠ - ٩] ،) قَوْلَ الرَّازِيِّ: إِنَّ الْقُدَمَاءَ أَوِ الْجُواهِرَ خَمْسَةُ: الْبَارِيُّ وَالنَّفْسُ وَالْمُيُولَى وَالزَّمَانُ وَالْمَكَانُ. وَانْظُرْ نَفْسَ الْكِتَابِ ص [٠ - ٩] ، ) قَوْلَ الرَّانِيِّ الْمُعَالِى وَالزَّمَانُ وَالْمَكَانُ. وَانْظُرْ نَفْسَ الْكِتَابِ ص [٠ - ٩] ، وَ الْمَالُولُ وَالْمَمَاءُ وَالْمُعُولَى وَالزَّمَانُ وَالْمَكَانُ. وَانْظُرْ نَفْسَ الْكِتَابِ ص [٠ - ٩] ، وَلَا مَانُ وَالْمَكَانُ وَالْمَكَانُ وَالْمُولَى وَالزَّمَانُ وَالْمَكَانُ وَالْمَلْوَلِي وَالْمَلْمَانُ وَالْمُولِي وَالْمُولِي وَالْمَلْوِي وَالْمَلْوَلِي وَالْمَلْوَلِي وَالْمُولِي وَالْمُمَانِ وَالْمُولِي وَالْمُؤْولِ وَالْمُولِي وَالْمُرْمَانُ وَالْمُرْمُولِ وَالْمُولِي وَالْمُولِي وَالْمُولِي وَالْمُؤْمِلُولُ وَالْمُؤْمِلُولُ وَالْمُولُولُ وَلَمُ وَالْمُؤْمِلُولُ وَالْمُؤْمِلُ وَلَا الْمُعْرَاقِ وَالْمُولُ وَالْمُؤْمِلُ وَالْمُؤْمِ وَالْمُؤْمِلُولُ وَالْمُؤْمِلُولُ وَالْمُؤْمِلُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُولُ وَالْمُ وَالْمُولِ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَ

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ١٥٦/١

انْظُرْ أَيْضًا: الْفِصَلَ <mark>لِابْن حَوْمٍ</mark> ٥ – ١٩٧.

(٦) ن، م: الْعَوَالِمِ.". (٦)

١٧٧- "تَقْدِيمِهِ فِي الصَّلَاةِ، وَأَحَادِيثَ أُحَرَلُهُ أَذْكُرْهَا لِكَوْنِهَا لَيْسَتْ مِمَّا يُشْبِتُهُ (١) أَهْلُ الْحَدِيثِ.

[أدلة ابن حزم على أن الرسول نص على خلافة أبي بكر نصا جليا]

وَقَالَ أَبُو مُحَمَّدِ بِنُ حَزْمٍ فِي كِتَابِهِ فِي (٢) " الْمِلَلِ وَالنِّحَلِ " (٣) اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي الْإِمَامَةِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لَمْ يَسْتَخْلِفْ أَحَدًا، ثُمُّ اخْتَلَفُوا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – لَمْ يَسْتَخْلِفْ أَحَدًا، ثُمُّ اخْتَلَفُوا (٥) فَقَالَ بَعْضُهُمْ: [لَكِنْ] (٦) لَمَّا اسْتَخْلَفَ أَبَا بَكْرٍ (٧) عَلَى الصَّلَاةِ كَانَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى أَنَّهُ أَوْلاَهُمْ بِالْإِمَامَةِ وَالْخِلافَةِ عَلَى الْأَمْرِ (٨) . وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا، وَلَكِنْ كَانَ أَبْيَنَهُمْ (٩) فَضْلًا فَقَدَّمُوهُ لِذَلِكَ.

وَقَالَتْ طَائِفَةُ: بَلْ نَصَّ رَسُولُ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَلَى اسْتِخْلَافِ أَبِي بَكْرٍ بَعْدَهُ عَلَى أُمُورِ النَّاسِ نَصًّا جَلتًا.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهِمَذَا نَقُولُ لِبَرَاهِينَ، أَحَدُهَا إِطْبَاقُ النَّاسِ كُلُّهُمْ،

<sup>(</sup>١) ن (فَقَطْ): يُبَيِّنُهُ.

<sup>(</sup>٢) في سَاقِطَةٌ مِنْ (أ) ، (ب) .

<sup>(</sup>٣) الْفِصَلُ فِي الْمِلَلِ وَالْأَهْوَاءِ وَالنِّحَلِ " وَالْكَلَامُ التَّالِي فِي ١٧٦/٤ تَحْقِيقُ د. مُحَمَّد إِبْرَاهِيم نَصْر، د. عَبْدُ الرَّحْمَنِ عُمَيْرة، ط. عُكَاظٍ، الرِّيَاضُ ٤٠٢/١ / ١٩٨٢.

<sup>(</sup>٤) : ف الْفِصَالُ: قَدِ احْتَلَفَ النَّاسُ فِي هَذَا فَقَالَتْ. .

<sup>(</sup>٥) ثُمُّ اخْتَلَفُوا: لَيْسَتْ فِي (ف) .

<sup>(</sup>٦) لَكِنْ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) .

<sup>(</sup>٧) ف: أَبَا بَكْرِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -

<sup>(</sup>٨) ف: الْأُمُورِ.

<sup>(</sup>٩) أَبْيَنَهُمْ: كَذَا فِي (م) ، (ف) ، وَفِي (ن) ، (م) ، (أ) : أَتْبَتَهُمْ. ". (٢)

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢٠٩/١

<sup>(</sup>٢) منهاج السنة النبوية ١/٩٣

١٧٨- "حَقًّا فَقَدْ قَالَهُ بَعْضُهُمْ، وَإِنْ كَانَ الْحَقُّ هُوَ نَقِيضَهُ فَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ ذَلِكَ. فَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ لَمْ يَخْرُجِ الْحَقُّ عَنْ أَهْلِ السُّنَّةِ.

[قول الراوندية بالنص على خلافة العباس]

وَأَيْضًا فَلَوْ قُدِّرَ أَنَّ الْقَوْلَ بِالنَّصِّ هُوَ الْحَقُّ لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ حُجَّةٌ لِلشِّيعَةِ، فَإِنَّ الرَّاوَنْدِيَّةَ (١) تَقُولُ بِالنَّصِّ عَلَى الْعَبَّاسِ كَمَا قَالُوا هُمْ بِالنَّصِّ عَلَى عَلِيّ.

قَالَ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى وَغَيْرُهُ: " وَاخْتَلَفَ الرَّاوَنْدِيَّةُ فَذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ إِلَى أَنَّ النَّبِيَّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرُتَدَّتْ نَصَّ عَلَى الْعَبَّاسِ بِعَيْنِهِ وَاسْمِهِ، وَأَعْلَنَ ذَلِكَ وَكَشَفَهُ وَصَرَّحَ بِهِ، وَأَنَّ الْأُمَّةَ جَحَدَتْ (٢) هَذَا النَّصَّ وَارْتَدَّتْ وَحَالَفَتْ أَمْرَ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – (٣) عِنَادًا. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّ النَّصَّ عَلَى الْعَبَّاسِ وَوَلَدِهِ مِنْ بَعْدِهِ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ " (٤) يَعْنِي هُو نَصُّ حَفِيُّ.

فَهَذَانِ قَوْلَانِ لِلرَّاوَنْدِيَّةِ كَالْقَوْلَيْنِ لِلشِّيعَةِ، فَإِنَّ الْإِمَامِيَّةَ تَقُولُ: إِنَّهُ نَصَّ عَلَى [عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ]- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - (٥) مِنْ طَرِيقِ التَّصْرِيحِ وَالتَّسْمِيَةِ

(١) سَبَقَتِ الْإِشَارَةُ مِنْ قَبْلُ ص ١٤ ت ٤ إِلَى الرَّاوَنْدِيَّةِ الْقَائِلِينَ بِإِمَامَةِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَإِلَى مَا ذَكَرَهُ الْأَشْعَرِيُّ عَنْهُمْ فِي الْمُقَالَاتِ ١٤، وَالرَّازِيُّ فِي اعْتِقَادَاتِ فِرَقِ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُشْرِكِينَ، ص ٦٣. وَسَيَرِدُ بَعْدَ الْأَشْعَرِيُّ عَنْهُمْ فِي الْمَقَالَاتِ ١٥٤/، قَالرِ كَلَامُ ابْنِ حَزْمٍ عَنْهُمْ فِي الْفِصَلِ ٤/٤، ١٥٤.

(٢) أ، ب: كَفَرَتْ.

(٣) أ، ب: أَمْرَ الرَّسُولِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -.

(٤) يَقُولُ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى فِي كِتَابِهِ " الْمُعْتَمَدِ فِي أُصُولِ الدِّينِ " ص ٢٢٣: " وَذَهَبَ قَوْمٌ مِنَ الرَّاوَنْدِيَّةِ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ ". أَنَّ النَّصَّ عَلَى الْعَبَّاسِ وَوَلَدِهِ مِنْ بَعْدِهِ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ ".

(٥) ن، م: عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، أ، ب: عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ.". (١)

١٧٩-"الْخَفِيِّ الَّذِي يَحْتَاجُ إِلَى تَأْمُّلٍ لِمَعْنَاهُ. وَحُكِيَ عَنِ الْجَارُودِيَّةِ مِنَ الزَّيْدِيَّةِ (١) أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - نَصَّ عَلَى عَلِيِّ بِصِفَةٍ لَمْ تَكُنْ تُوجَدُ إِلَّا فِيهِ، لَا مِنْ جِهَةِ التَّسْمِيَةِ.

فَدَعْوَى الرَّاوَنْدِيَّةِ فِي النَّصِّ مِنْ جِنْسِ دَعْوَى الرَّافِضَةِ، وَقَدْ ذُكِرَ فِي الْإِمَامِيَّةِ أَقْوَالُ أُحَرُ.

قَالَ [أَبُو مُحَمَّدِ] بِنُ حَزْمٍ (٢) " اخْتَلَفَ الْقَائِلُونَ بِأَنَّ الْإِمَامَةَ (٣) لَا تَكُونُ (٤) إِلَّا فِي صَلِيبَةِ قُرَيْشٍ (٥) ، فَقَالَتْ طَائِفَةُ: هِيَ جَائِزَةٌ فِي

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ١/٠٠٠

(١) ن، م: الجُارُودِيَّةِ وَالزَّيْدِيَّةِ. وَهُوَ حَطَأٌ. وَالجَّارُودِيَّةُ هُمْ مِنْ فِرَقِ الزَّيْدِيَّةِ وَيَنْتَسِبُونَ إِلَى مَنْ يُعْرَفُ بِأَبِي الجَّارُودِ. انْظُرْ عَنْ مَذْهَبِهِمْ: مَقَالَاتِ الْإِسْلَامِيِّينَ ١٣٣/١ - ١٣٥؛ الْمِلَلَ وَالنِّحَلُ ١٤٠/١؛ الْفَرْقَ بَيْنَ الْفِرَقِ، ٢٢ - ٢٤.

(٢) ن، م: ابْنُ حَزْمٍ. وَالْكَلَامُ التَّالِي فِي (ف) ١٥٤/٤. وَأَوَّلُهُ فِي (ف): وَاحْتَلَفَ.

(٣) ن: الْإِمَامِيَّةَ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٤) ف: لَا تَحُوزُ.

(٥) ف ٤/٤ ا: صُلْبَةِ؛ أَ، ب: صِبْيَةِ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ، وَهُوَ الَّذِي فِي (ن) ، (م) وَالْمَعْنَى أَنَّ الْإِمَامَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا فِي قُرَشِيٍّ حَالِصِ النَّسَبِ. وَفِي " أَسَاسِ الْبَلَاغَةِ " لِلزَّمَحْشَرِيِّ، مَادَّةِ: " صَلَبَ ": عَرَبِيُّ صَلِيبٌ: حَالِصُ النَّسَب.". (١)

٠٨٠- "جَمِيعِ وَلَدِ فِهْرِ بْنِ مَالِكِ بْنِ النَّضْرِ (١) ؛ وَهَذَا قَوْلُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَجُمْهُورِ الْمُرْجِعَةِ (٢) وَبَعْضِ الْمُعْتَزِلَةِ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: لَا تَجُوزُ الْخِلَافَةُ إِلَّا فِي وَلَدِ الْعَبَّاسِ [بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ] (٣) ، وَهُمُ الرَّاوَنْدِيَّةُ (٤) .

وَقَالَتْ طَائِفَةُ: لَا تَجُوزُ [الخِلَافَةُ] (٥) إِلَّا فِي وَلَدِ عَلِيّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ (٦).

وَقَالَتْ طَائِفَةُ: لَا تَحُوزُ [الْخِلَافَةُ] (٧) إِلَّا فِي وَلَدِ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ (٨) (\* ثُمُّ قَصَرُوهَا (٩) عَلَى عَبْدِ اللّهِ بْنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَبْدِ اللّهِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ \*) (١٠) . وَبَلَغَنَا عَنْ بَعْضِ بَنِي الْخَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ أَنَّهُ كَانَ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَبْدِ اللّهِ بْنِ عَبْدِ اللّهِ عَبْدِ الللّهِ عَبْدِ اللّهِ عَبْدِ اللّهِ عَبْدِ اللّهِ عَبْدِ اللّهِ عَبْدِ اللّهِ عَبْدِ اللّهِ عَبْدِ الللّهِ عَبْدِ اللّهِ عَبْدِ اللّهِ عَبْدِ الللّهِ عَبْدِ اللّهُ عَلْمَ عَبْدِ اللّهِ عَبْدِ الللللّهِ عَبْدِ اللّهِ عَبْدِ اللّهِ عَبْدِ اللّهِ عَبْدِ اللّهِ عَبْدِ اللّهِ عَبْدِ الللّهِ عَبْدِ اللّهِ عَبْدِ اللّهِ عَبْدِ اللّهِ عَبْدِ اللّهِ عَبْدِ اللّهِ عَالِمُ عَبْدِ الللّهِ عَبْدِ اللّهِ عَبْدِ الللّهِ عَلْمَ عَاللّهِ عَلْمَ عَبْدِ الللّهِ عَلْمَ عَلَاللّهِ عَلْمَ عَلَا عَلَالِهِ عَلْمَ عَلْمَ عَلْمَ عَلْمَ عَلْمَ عَلْمَ عَلْمَ عَلْمَ عَلَالِمُ عَلْمَ عَلْمَ عَلْمَ عَلَالِمِ عَلْمَ عَلَالِمِ عَلْمَ عَلَاللّهِ عَلَى عَبْدَ عَلَالِمُ عَلَامِ عَلْمَ عَلَالِمُ عَلَامِ عَلَامِ عَلَامِ عَلَاللّهِ عَلْمَ عَلَامِ عَلَاللّهِ عَلَالِمُ عَلَامِ عَلَامِ عَلْمَ عَلَامِ عَلْمَ عَل

(١) ف: فِهْرِ بْن مَالِكٍ فَقَطْ.

(٢) ن، م: جُمْهُورِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْمُرْجِئَةِ.

(٣) بْن عَبْدِ الْمُطَّلِبِ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) .

(٤) ف: وَهُوَ قَوْلُ الرَّاوَنْدِيَّةِ.

(٥) الْخِلَافَةُ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) .

(٦) ن، م: عَلِيّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -.

(٧) الْخِلَافَةُ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) .

(٨) ن، م: جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -.

(٩) ف: ثُمَّ قُصُورُهَا، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢/١،٥

(١٠) مَا بَيْنَ النَّجْمَتَيْنِ سَاقِطُ مِنْ (أ) ، (ب) . وَتَرْجَمَةُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَاوِيَة بْنِ مَتَعْلِبًا عَلَيْهَا أَيَّامَ وَفِيهَا (ص ٢٦٤) : قَالَ أَبُو نُعَيْمٍ فِي تَارِيخِهِ: قَدِمَ الْمَدَايِنَ مُتَعَلِّبًا عَلَيْهَا أَيَّامَ وَفِيهَا (ص ٣٦٤) : قَالَ أَبُو نُعَيْمٍ فِي تَارِيخِهِ: قَدِمَ الْمَدَايِنَ مُتَعَلِّبًا عَلَيْهَا أَيَّامَ مَرْوَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَمَعَهُ أَبُو جَعْفَرٍ الْمَنْصُورُ، فَبَقِيَ مِنْ سَنَةِ (٢٨) إِلَى انْقِضَاءِ سَنَةِ (٢٩) ، ثُمُّ هَرَبَ إِلَى حُرَاسَانَ مُسْجَنَهُ أَبُو جَعْفَرٍ الْمَنْصُورُ، فَبَقِيَ مِنْ سَنَةِ (٢٨) إِلَى انْقِضَاءِ سَنَةِ (٢٩) ، ثُمُّ هَرَبَ إِلَى حُرْسَانَ فَصَاءَتُهُ أَبُو مُسْلِمٍ إِلَى أَنْ مَاتَ مَسْجُونًا سَنَةَ إِحْدَى وَثَلَاثِينَ وَمِائَةٍ. ثُمُّ نَقَلَ ابْنُ حَجَرٍ عَنِ البِّنِ مُعَلِلًا يَصْحَبُ الدَّهْرِيَّةَ.". (١)

١٨١- "وَمِثْلِ قَوْلِهِ: " «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ» ". وَقَدْ رُوجِعَ فِي ذَلِكَ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ، فَصَلَّى بِهِمْ مُدَّةَ مَرَضِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مِنْ يَوْمِ الْخَمِيسِ إِلَى يَوْمِ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَرَّةً فَصَلَّى بِهِمْ جَالِسًا، وَبَقِيَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي بِأَمْرِهِ سَائِرَ الصَّلَوَاتِ، وَكَشَفَ السِّتَارَةَ يَوْمَ مَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَرَّةً فَصَلَّى بِعِمْ جَالِسًا، وَبَقِي أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي بِأَمْرِهِ سَائِرَ الصَّلَوَاتِ، وَكَشَفَ السِّتَارَةَ يَوْمَ مَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مَرَّةً فَصَلَّى بِعَمْ خَالِسًا، وَبَقِي أَبُو بَكْرٍ يُصلِّى إِلَّا اللَّهِ عَلَيْهِ مَلَاةٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ مَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَتْ حَلْفَ أَبِي بَكْرٍ، وَقِيلَ: لَيْسَ كَذَلِكَ (١) ، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ آخِرَ صَلَاةٍ صَلَّاهَا النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَتْ حَلْفَ أَبِي بَكْرٍ، وَقِيلَ: لَيْسَ كَذَلِكَ .

وَمِثْلِ قَوْلِهِ فِي [الْحَدِيثِ] (٢) الصَّحِيحِ عَلَى مِنْبَرِهِ: " «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أَهْلِ (٣) الْأَرْضِ حَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ حَلِيلًا، لَا يَبْقَيَنَ فِي الْمَسْجِدِ حَوْحَةٌ إِلَّا سُدَّتْ إِلَّا حَوْحَةَ أَبِي بَكْرٍ» " (٤) .

<sup>(</sup>۱) هَذِهِ الْأَخْبَارُ جَاءَتْ فِي كُتُبِ السِّيرَةِ، انْظُرْ مَثَلًا: سِيرَةَ ابْنِ هِشَامٍ ٢٩٨/٤ – ٣٠٦؛ جَوَامِعَ السِّيرَةِ لِلْبْنِ مِنْ السُّنَّةِ فِي أَحَادِيثَ عَنْ عَائِشَةَ وَأَنَسٍ – رَضِي حُوْمٍ، ص ٢٦٢ – ٢٦٥، وَجَاءَتْ بَعْضُ هَذِهِ الْأَحْبَارِ فِي كُتُبِ السُّنَّةِ فِي أَحَادِيثَ عَنْ عَائِشَةَ وَأَنَسٍ – رَضِي اللَّهُ عَنْهُمَا –. انْظُرْ مَثَلًا: الْبُحَارِيَّ ١٩٣١ – ١٤٠ (كِتَابُ الْأَذَانِ، بَابُ مَنْ أَسُمُعَ النَّاسَ تَكْبِيرَ الْإِمَامِ) ، ١٤٧/١ (كِتَابُ اللَّهَ عَنْهُمَا لَا اللَّهُ عَلْيَهِ وَسُفَ وَإِحْوَتِهِ آيَاتُ اللَّهُ عَنْهُمَا لَا اللَّهَ عَلَيْهِ وَسَلَّتِهِ) ، ١٤٩/٤ (كِتَابُ الْأَذَانِ، بَابُ هَلْ يَلْتَفِثُ لِأَمْرٍ يَنْزِلُ بِهِ. . .) ، ٢/٣٢ (كِتَابُ التَّهَجُّدِ، بَابُ مَنْ رَجَعَ الْقَهْقَرَى فِي صَلَاتِهِ) ، ١٤٩/٤ – ١٥٠ (كِتَابُ الْأَنْبِيَاءِ، بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِحْوَتِهِ آيَاتُ لِلسَّائِلِينَ) ، ١٤/٨ – ١٥٠ (كِتَابُ الْمَعَازِي، بَابُ مَرَضِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَوَفَاتِهِ) ، ١٩/٩ – ١٢/ (كِتَابُ الْمُعْنِي، بَابُ مَرَضِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَوَفَاتِهِ) ، ١٩/٩ و السَّنَةِ، بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ التَّعَمُّقِ وَالبِّزَاعِ فِي الْعِلْمِ) ؛ الْمُسْنَدَ (ط. الْحَلَمِيّ) هِ الْمُسْنَدَ (ط. الْحَلَمِيّ) مَا يُكْرَهُ مِنَ التَّعَمُّقِ وَالبِّزَاعِ فِي الْعِلْمِ) ؛ الْمُسْنَدَ (ط. الْحَلَمِيّ) مَا مُرَابِ مِنْ التَّعَمُّقِ وَالبِّزَاعِ فِي الْعِلْمِ) ؛ الْمُسْنَدَ (ط. الْحَلَمِيّ

<sup>(</sup>٢) الْحَدِيثِ: زِيَادَةٌ فِي (أ) ، (ب) .

<sup>(</sup>٣) أَهْلِ: سَاقِطَةٌ مِنْ (أ) ، (ب) .

<sup>(</sup>٤) جَاءَ هَذَا الْحَدِيثُ فِي قِسْمِهِ الْأَوَّلِ إِلَى قَوْلِ النَّبِيِّ: لَا تَخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ حَلِيلًا، فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ عَنْ عَدَدٍ مِنَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي الْبُحَارِيِّ ١/٩٩ الصَّحَابَةِ، وَأَمَّا الْحُدِيثُ مِمَدِهِ الْأَلْفَاظِ فَقَدْ جَاءَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي الْبُحَارِيِّ ١/٩٩ (كِتَابُ الصَّلَاةِ، بَابُ الْحُوْحَةِ وَالْمَمَرِّ فِي الْمَسْجِدِ) وَأَوَّلُهُ: حَطَبَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَ: " إِنَّ الْمَسْجِدِ)

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٧٠٣/١

اللّهَ حَيَّرَ عَبْدًا بَيْنَ الدُّنْيَا وَبَيْنَ مَا عِنْدَهُ. . . الْحَدِيثَ، وَهُوَ فِي الْبُحَارِيِّ ٥/٤ (كِتَابُ فَضَائِلِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ، بَابُ مَنَاقِبِ الْمُهَاجِرِينَ، بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ، شُدُّوا الْأَبْوَابَ إِلَّا بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ، بَابُ مَنَاقِبِ الْمُهَاجِرِينَ، بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ، بَابُ مَنَاقِبِ الْمُهَاجِرِينَ، بَابُ فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ، بَابُ مِنْ فَصَائِلِ أَبِي بَكْرٍ . . ) ؛ سُننِ بَابَ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِيقِ) وَالْحَدِيثُ فِيهِ عَنْ عَائِشَةَ. وَقَالَ الرِّوْمِذِيُّ " الرِّمْذِيِّ ٥/٢٧٨ (كِتَابُ الْمُسْنَدِ (ط. الْحَلَيِيِّ ١٨/٨. وَفِي " فَتْحِ الْبَارِي " ١٨/٧؛ وَالْحُوْحَةُ طَاقَةٌ فِي الْجِدَارِ وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ "؛ الْمُسْنَدِ (ط. الْحَلَيِيِّ ١٨/٨. وَفِي " فَتْحِ الْبَارِي " ١٤/٤؛ وَالْحُوْحَةُ طَاقَةٌ فِي الْجِدَارِ وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ "؛ الْمُسْنَدِ (ط. الْحَلَيِيِّ ١٨/٨. وَفِي " فَتْحِ الْبَارِي " ١٤/٤؛ وَالْحُوْحَةُ طَاقَةٌ فِي الْجِدَارِ وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ "؛ الْمُسْنَدِ (ط. الْحَلَيِيِّ مُكُن الْاسْتِطْرَاقُ مِنْهَا لِاسْتِقْرَابِ الْوُصُولِ إِلَى مَكَانِ مَطُلُوبٍ ".". (١)

١٨٢-"اثْنَيْن، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: تَنْعَقِدُ بِبَيْعَةِ وَاحِدٍ، فَلَيْسَتْ هَذِهِ أَقْوَالَ أَئِمَّةِ السُّنَّةِ (١).

بَلِ الْإِمَامَةُ عِنْدَهُمْ تَثْبُتُ بِمُوَافَقَةِ أَهْلِ الشَّوْكَةِ عَلَيْهَا، وَلَا يَصِيرُ الرَّجُلُ إِمَامًا حَتَّى يُوَافِقَهُ أَهْلُ الشَّوْكَةِ عَلَيْهَا (٢) الَّذِينَ يَحْصُلُ بِطَاعَتِهِمْ لَهُ مَقْصُودُ الْإِمَامَةِ، فَإِنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْإِمَامَةِ إِنَّا يَحْصُلُ بِالْقُدْرَةِ وَالسُّلْطَانِ، فَإِذَا بُويعَ النَّذِينَ يَحْصُلُ بِالْقُدْرَةُ وَالسُّلْطَانُ صَارَ إِمَامًا.

وَلِهُذَا قَالَ أَثِمَّةُ السَّلَفِ (٣): مَنْ صَارَ لَهُ قُدْرَةٌ وَسُلْطَانٌ يَفْعَلُ بِهِمَا (٤) مَقْصُودَ الْوِلَايَةِ، فَهُوَ مِنْ أُولِي الْأَمْرِ اللَّهِ بِطَاعَتِهِمْ مَا لَمْ يَأْمُرُوا بِمَعْصِيَةِ اللَّهِ، فَالْإِمَامَةُ مُلْكُ وَسُلْطَانٌ، وَالْمُلْكُ لَا يَصِيرُ مُلْكًا بِمُوافَقَةِ وَاحِدٍ وَلَا النَّذِينَ أَمَرُ اللَّهُ بِطَاعَتِهِمْ مَا لَمْ يَأْمُرُوا بِمَعْصِيَةِ اللَّهِ، فَالْإِمَامَةُ مُلْكُ وَسُلْطَانٌ، وَالْمُلْكُ لَا يَصِيرُ مُلْكًا بِذَلِكَ. وَهَكَذَا كُلُّ أَمْرٍ يَفْتَقِرُ النَّيْنِ وَلَا أَرْبَعَةِ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ مُوافَقَةُ هَؤُلَاءِ تَقْتَضِي مُوافَقَة غَيْرِهِمْ بِحَيْثُ يَصِيرُ مُلْكًا بِذَلِكَ. وَهَكَذَا كُلُّ أَمْرٍ يَفْتَقِرُ إِلَا أَنْ تَكُونَ مُوافَقَةُ هَؤُلَاءِ تَقْتَضِي مُوافَقَة غَيْرِهِمْ بِحَيْثُ يَصِيرُ مُلْكًا بِذَلِكَ. وَهَكَذَا كُلُّ أَمْرٍ يَفْتَقِرُ إِلَا أَنْ تَكُونَ مُوافَقَةُ هَؤُلَاءِ تَقْتَضِي مُوافَقَة غَيْرِهِمْ بِحَيْثُ يَصِيرُ مُلْكًا بِذَلِكَ. وَهَكَذَا كُلُّ أَمْرٍ يَفْتَقِرُ إِلَا أَنْ تَكُونَ مُوافَقَةُ هَؤُلَاءِ تَقْتَضِي مُوافَقَة غَيْرِهِمْ بِحَيْثُ يَصِيرُ مُلْكًا بِذَلِكَ. وَهَكَذَا كُلُّ أَمْرٍ يَفْتَقِرُ إِلَا بَعُصُولِ مَنْ يُمْكُونُهُمُ التَّعَاوُنُ عَلَيْهِ؛ وَلِهِنَا لَمَّا بُويعَ عَلِيٍّ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – (٥) وَصَارَ مَعَهُ شَوْكَةٌ صَارَ إِمَامًا.

وَلَوْ كَانَ جَمَاعَةٌ فِي سَفَرٍ فَالسُّنَّةُ أَنْ يُؤَمِّرُوا أَحَدَهُمْ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: " «لَا يَجِلُّ لِثَلَاثَةٍ يَكُونُونَ فِي سَفَرٍ إِلَّا أَنْ يُؤَمِّرُوا

<sup>(</sup>١) انْظُرِ الْكَلَامَ عَمَّا يَصِحُّ بِهِ عَقْدُ الْإِمَامَةِ فِي الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ لِأَبِي الْحُسَنِ الْمَاوَرْدِيِّ، ص [٠ - ٩] - ٧، الْقَاهِرَةُ، ١٢٩٨؛ الْفِصَلِ لِلْبُنْ حَزْمٍ ١٣/٥ - ١٨؛ مَقَالَاتِ الْإِسْلَامِيِّينَ، ١٣٣/٢، أُصُولِ الدِّينِ، ص ٢٨٠ - ٢٨٠.

<sup>(</sup>٢) عَلَيْهَا: سَاقِطَةٌ مِنْ (أ) ، (ب) .

<sup>(</sup>٣) أ، ب: أُئِمَّةُ السُّنَّةِ.

<sup>(</sup>٤) ن، م، أ: بِهِ.

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ١/٢١٥

(٥) ن، م: عَلِيٌّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -.". (١)

١٨٣-"بِالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ. [وَسَائِرُ أَئِمَّةِ السُّنَّةِ عَلَى تَقْدِيمٍ عُثْمَانَ، وَهُوَ مَذْهَبُ جَمَاهِيرِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَعَلَيْهِ يَدُلُّ النَّصُّ وَالْإِجْمَاعُ وَالِاعْتِبَارُ] (١) .

وَأَمَّا مَا يُحْكَى عَنْ بَعْضِ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنْ تَقْدِيمِ جَعْفَرٍ أَوْ تَقْدِيمِ طَلْحَةَ أَوْ نَحْو ذَلِكَ، فَذَلِكَ فِي أُمُورٍ تَخْصُوصَةٍ لَا تَقْدِيمًا عَامًّا، [وَكَذَلِكَ مَا يُنْقَلُ عَنْ بَعْضِهِمْ فِي عَلِيّ] (٢) .

١٨٤ - "أَبِي يَعْلَى وَأَبِي الْمَعَالِي فِي أَوَّلِ قَوْلِهِ (١) ، فَهَؤُلاءِ يَتَوَجَّهُ رَدُّ النُّفَاةِ إِلَيْهِمْ (٢) . وَأَمَّا مَنْ نَفَى الصِّفَاتِ وَالْأَحْوَالَ جَمِيعًا، كَأَبِي عَلِيِّ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ، فَهَؤُلاءِ يُسَلِّمُونَ ثُبُوتَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَحْكَامِ،

<sup>(</sup>١) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ن) ، (م) .

<sup>(</sup>٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ن) ، (م) . وَقَدْ ذَكَرَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بُنُ أَحْمَدَ السَّفَارِينِيُّ فِي كِتَابِهِ " لَوَائِحُ الْأَمْةِ عَلَى تَفْضِيلِ أَبِي بَكْرٍ ثُمُّ عُمَرَ، ثُمُّ وَالْبَهْفِيَّةِ " الْمُعَرُونَ وَمِنْهُمُ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ عَنِ الْإِمَامِ مَالِكِ، رَضِيَ اللهَ عَنْهُمْ، أَنَّ الْأَفْضَلَ بَعْدَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ - رَضِيَ اللهَ عَنْهُمَا وَهُو الْمَشْهُورُ عَنِ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ عَنِ الْإِمَامِ مَالِكٍ وَعُمَرَ - رَضِيَ اللهَ عَنْهُمَا الْمُقَانِ بُنُ عَقَانَ ثُمَّ عَلَيُ بَنُ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللهَ عَنْهُمَا، وَجُزَمَ الْكُونِيُونَ - وَمِنْهُمْ الْهُمَانُ النَّوْرِيُّ - بِتَغْضِيلِ عَلِيْ عَلَى عُثْمَانَ بَعْدَ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللهَ عَنْهُمَا، وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ مَالِكٍ، فَقَدْ حَكَى أَبُو عَبْدِ اللهِ الْمَازِيُّ عَنِ الْمُدَوَّنَةِ أَنَّ مَالِكًا سُئِلَ: أَيُ النَّاسِ أَفْصَلُ بَيْنَ عُثْمَانَ الْمُوفِيُونَ - وَمِنْهُمْ مُفَانُ النَّوْوَقُونَ وَوَايَةٌ عَنْ مَالِكٍ، فَقَدْ حَكَى أَبُو عَبْدِ اللّهِ الْمَازِيُّ عَنِ الْمُمَاوِّقِ وَقِلْ الْمُعَلِ عَنْهُمَا وَقُولَ وَوَايَةٌ عَنْ مَالِكٍ، فَقَدْ حَكَى أَبُو عَبْدِ اللّهِ الْمَازِيقِ عَلَى اللهُوفِي وَعَنْمَانُ الْمُوفِي وَمُو الْمُقَالِ اللهُومُ عَنْهِ اللّهِ الْمَامِعِيقِ عَنْهُمُ الْمِنْ عَبْدِ الْبَوْمُ مِنِ عَلَى اللّهُ وَعَلَى وَقَدْ نَقَلَ التَوقُفُ ابْلُ عَبْدِ الْبَرِ عَبْدِ الْبَوْ وَلَيْهُمُ الْمُقَافِي بَوْمُ اللّهُ وَيَعَيْ الْمُقَافِدِ الْعَصْدِي عَبْدِ الْبَوْ وَلَوْلَ فِي أَنْ الْمُقَالِدِ الْبَوْمُ مَعِي اللهُ الْمُقَالِدِي وَالْمُقَافِقِ الْمُقَالِدِ الْمُقَالِدِي الْمُعْمِى عَلَى اللهُ الْمُؤْمِى اللهُ الْمُؤْمِى اللهُ الْمُؤْمِى اللهِ الْمُؤْمِى اللهُ الْمُؤْمِى اللهِ اللهُ الْمُؤْمِى اللهُ الللهُ اللهُ الْمُؤْمِى الللهُ الْمُؤْمِى اللهُ الْمُؤْمِى اللهُ

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ١/٧١٥

<sup>(7)</sup> منهاج السنة النبوية 7/2

فَيَقُولُونَ: نَقُولُ: إِنَّهُ حَيٌّ عَلِيمٌ قَدِيرٌ، فَيُحْبِرُ عَنْهُ بِذَلِكَ وَيَحْكُمُ بِذَلِكَ وَنُسَمِّيهِ بِذَلِكَ.

فَإِذَا قَالُوا لِبَعْضِ الصِّفَاتِيَّةِ: أَنْتُمْ تُوافِقُونَ عَلَى أَنَّهُ حَالِقٌ عَادِلٌ، وَإِنْ لَمْ يَقُمْ بِذَاتِهِ حَلْقٌ وَعَدْلٌ، فَكَذَلِكَ حَيُّ عَلِيمٌ قَدِيرٌ.

قِيلَ: مُوَافَقَةُ هَؤُلَاءِ لَكُمْ لَا تَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِكُمْ، فَالسَّلَفُ وَالْأَئِمَّةُ وَجُمْهُورُ الْمُثْبِتَةِ يُخَالِفُونَكُمْ جَمِيعًا، وَيَقُولُونَ: إِنَّهُ يَقُومُ بِذَاتِهِ أَفْعَالُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

ثُمُّ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ دَلَّتْ عَلَى حَلْقٍ وَرِزْقٍ، كَمَا دَلَّ مُتَكَلِّمٌ وَمُرِيدٌ عَلَى كَلَامٍ وَإِرَادَةٍ، وَلَكِنَّ هَؤُلاءِ النُّفَاةِ جَعَلُوا الْمُتَكَلِّمُ وَمُرِيدٌ عَلَى كَلَامٍ وَإِرَادَةٍ، وَلَكِنَّ هَؤُلاءِ النُّفَاةِ جَعَلُوا الْمُتَكَلِّمُ وَالْمُرِيدَ وَالْخَالِقَ وَالْعَادِلَ يَدُلُّ عَلَى مَعَانٍ مُنْفَصِلَةٍ عَنْهُ، وَجَعَلُوا الْحِيَّ وَالْعَلِيمَ وَالْقَدِيرَ لَا تَدُلُّ عَلَى مَعَانٍ لَا قَائِمةً بِهِ وَلَا مُنْفَصِلَةً عَنْهُ، وَجَعَلُوا كُلُّ مَا وَصَفَ الرَّبُ بِهِ نَفْسَهُ مِنْ كَلَامِهِ وَمَشِيئَتِهِ وَحُبِّهِ وَبُغْضِهِ وَرِضَاهُ وَغَضَبِهِ إِنَّمَا هِيَ خَلُوهُ مَوْصُوفًا بِمَا هُو مُنْفَصِلٌ عَنْهُ، فَحَالَفُوا صَرِيحَ الْعَقْلِ وَالشَّرْعِ وَاللَّغَةِ.

١٨٥-"قَدِيمًا لَزِمَ قِدَمَ الْمَحْلُوقِ، وَإِنْ كَانَ حَادِثًا لَزِمَ أَنْ يَكُونَ لَهُ حَلْقُ آحَرُ، فَيَلْزَمُ التَّسَلْسُلُ، وَيَلْزَمُ قِيَامُ الْخُوَادِثِ.

قَدْ أَجَابَهُ النَّاسُ بِأَجْوِبَةٍ مُتَعَدِّدَةٍ، كُلُّ عَلَى أَصْلِهِ: فَطَائِفَةٌ قَالَتْ بِقِدَمِ الْخَلْقِ دُونَ الْمَخْلُوقِ، وَعَارَضُوهُ بِالْإِرَادَةِ، فَإِنَّهُ يَقُولُ: إِنَّمَا قَدِيمَةٌ مَعَ أَنَّ الْمُرَادَ مُحْدَثٌ. قَالُوا: فَكَذَلِكَ الْخَلْقُ، وَهَذَا جَوَابُ كَثِيرٍ مِنَ الْحَنَفِيَّةِ وَالْخُنْبَلِيَّةِ وَالصُّوفِيَّةِ وَالصُّوفِيَّةِ وَالصُّوفِيَّةِ وَالصُّوفِيَّةِ وَالْحُنْبَلِيَّةِ وَالصُّوفِيَّةِ وَالْحَدِيثِ وَغَيْرِهِمْ.

وَطَائِفَةٌ قَالَتْ: بَلِ الْخَلْقُ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى حَلْقٍ آحَرَ، كَمَا أَنَّ الْمَحْلُوقَ عِنْدَهُ كُلَّهُ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى حَلْقٍ، فَإِذَا لَمْ يَفْتَقِرُ الْخَلُقُ الْدِي بِهِ خُلِقَ الْمَحْلُوقُ إِلَى حَلْقٍ أَوْلَى، وَهَذَا جَوَابُ شَيْءٌ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَالْكَرَّامِيَّةِ وَأَهْلِ الْحَدِيثِ وَالصُّوفِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ.

ثُمُّ مِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ يَقُولُ: الْخَلْقُ قَائِمٌ بِهِ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: قَائِمٌ بِالْمَخْلُوقِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: قَائِمٌ لِا فِي مَحَلٍ، كَمَا يَقُولُ الْبَصْرِيُّونَ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ فِي الْإِرَادَةِ.

<sup>(</sup>١) يَقُولُ الشَّهْرَسْتَانِيُّ فِي " نِهَايَةِ الْإِقْدَامِ "، ص [٠ - ٩] ٣٦ عِنْدَ كَلَامِهِ عَنِ الْأَحْوَالِ: " وَأَثْبَتَهَا الْقَاضِي أَبُو بَكُرٍ الْبَاقِلَّانِيُّ - رَجْمَهُ اللَّهُ - بَعْدَ تَرْدِيدِ الرَّأْيِ فِيهَا عَلَى قَاعِدَةٍ غَيْرِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو هَاشِمٍ، وَنَفَاهَا صَاحِبُ مَذْهَبِهِ الشَّيْخُ أَبُو الْخُسَنِ الْأَشْعَرِيُّ وَأَصْحَابُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَكَانَ إِمَامُ الْحُرَمَيْنِ مِنَ الْمُثْبِتِينَ فِي الْأَوَّلِ وَالنَّافِينَ فِي الْأَوَّلِ وَالنَّافِينَ فِي الْآخِرِ ".

<sup>(</sup>٢) حَصَّصَ ابْنُ حَزْمٍ فَصْلًا فِي كِتَابِهِ " الْفِصَلُ " ١٦٥/٥ - ١٧١ لِلرَّدِّ عَلَى الْأَشَاعِرَةِ فِي ذَلِكَ، عُنْوَانُهُ " الْكَلَامُ فِي الْأَحْوَالِ مَعَ الْأَشْعَرِيَّةِ وَمَنْ وَافَقَهُمْ ".". (١)

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢٦/٢

وَطَائِفَةٌ الْتَزَمَتِ التَّسَلْسُلِ، ثُمُّ هَؤُلَاءِ صِنْفَانِ: مِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِوُجُودِ مَعَانٍ لَا نِحَايَةً لَهَا فِي آنٍ وَاحِدٍ، وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ عَبَّادِ (٢) وَأَصْحَابِهِ.

(١) أ: فَإِنَّهُ.

(1) .". 79 -

(٢) هُو مَعْمَرُ بْنُ عَبَّادٍ السَّلَمِيُّ: مُعْتَزِينٌّ مِنَ الْغُلَاةِ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، سَكَنَ بَعْدَادَ، وَنَاظَرَ النَّظَّامَ، وَكَانَ أَعْظَمَ الْقَدَرِيَّةِ غُلُوًّا، وَتُنْسَبُ إِلَيْهِ طَائِفَةٌ تُعْرَفُ بِالْمَعْمَرِيَّةِ، تُوفِيِّ سَنَةً ٢١٥ وَيُقَالُ حَوَالِي سَنَةً ٢٢٠. قَالَ عَنْ مَذْهَبِهِ الْقُدْلِيَّةِ غُلُوًّا، وَتُنْسَبُ إِلَيْهِ طَائِفَةٌ تُعْرَفُ بِالْمَعْمَرِيَّةِ، تُوفِيِّ سَنَةً ٢١٥ وَيُقَالُ حَوَالِي سَنَةً ٢٢٠ قَالُ حَوَالِي سَنَةً ٢١٥ وَفَالِ الْمُعْتَزِلَةِ) فِي الْمُعْتَزِلَةِ) ص [٠ - ٩] ١، تَحْقِيقُ الْأُسْتَاذِ فُوَّاد سَيِّد، ط. تُونِسَ، ١٩٩٣/١٣٩٣: " وَالَّذِي تَفَرَّدَ بِهِ الْقُولُ بِالْمَعَانِي، وَتَفْسِيرُهُ أَنَّ الْحُرَكَةَ إِنَّمَا حَلَقَتِ السُّكُونَ لِمَعْنَى هُو غَيْرُهُا، وَكَذَلِكَ السُّكُونُ إِنَّمَا حَلَقَا مُعْنَيْنِ غِيْرِهِمَا بِكَعْنَى هُو غَيْرُهُا، وَكَذَلِكَ السُّكُونُ إِنَّمَا حَلَقَ بَعْفَى هُو غَيْرُهُا، وَكَذَلِكَ السُّكُونُ إِنَّمَا حَلَقَا أَيْضًا بِمَعْنَى هُو غَيْرُهُا، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَعْنَيْنِ الْمُولِي عَيْرِهِمَا إِلَى مَا لَا غَيْرُهُ، وَأَنْ وَلَيْكَ الْمَعْنَيْنِ إِنَّمَا الْحَتَلَقَا أَيْضًا بِمَعْنَى هُو غَيْرُهُمَا، ثُمُّ كَذَلِكَ كُلُّ مَعْنَيْنِ الْمُولِي بَعْنَيْنِ غَيْرِهِمَا إِلَى مَا لَا غَيْرُهُ، وَأَنْ وَالْمَوْنَ بَيْنَ الْفِرْقَ بَيْنَ الْفِرَقِ، صَلَ الإعْتِزَالِ، ص [٠ - ٩] ٢٦ - ٢٦٧ ؛ الْفَرْقَ بَيْنَ الْفِرَقِ، صَلَ الْكِعْتِوَالِ عَن الْمِيزَانِ ٢/٢٥ (وَقَالَ عَن السِّهِ: بِالتَّشْدِيدِ) ؛ خُطَطَ الْمَقْرِيزِيِّ ٢/٢٥ ؛ اللَّبَابَ ٣٤٧/٢ وقَالَ عَن السِّهِ: بِالتَشْدِيدِ) ؛ خُطَطَ الْمَقْرِيزِيِّ ٢/٢٥ ؛ اللَّبَابَ ٣٤٧/٢ وقَالَ عَن السِّهِ: بِالتَشْدِيدِ) ؛ خُطَطَ الْمَقْرِيزِيِّ ٢/٢٥ ؛ اللَّبَابَ ١٩٥٠ وقَالَ عَن السِّهِ: بِالتَشْدِيدِ) ؛ خُطَطَ الْمَقْرِيزِيِّ ٢/٢٥ ؛ اللَّبَابَ ٣٤٧/٢ وقَالَ عَن السِّهِ: بِالتَشْدِيدِي ؟ خُطَطَ الْمَقْرِيزِيِّ ٢/٢٥ ؛ اللَّبَابَ ٢/٢٥ وقَالَ عَن السِّهِ: بِالتَشْدِيزِيِّ ٢/٢٥ واللَّهُ الْعُنْ الْفَرْقُ الْعَلْولَ الْعَلْمُ اللْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعُلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْم

الْأَعْلَامَ ١٩٠/٨. وَانْظُرْ عَنْ مَذْهَبِهِ فِي الْمَعَانِي: مَقَالَاتِ الْإِسْلَامِيِّينَ لِلْأَشْعَرِيّ

في الدِّين، ص ٤٥ الْفِصَلَ <mark>لِابْن حَزْمِ</mark> ١٦١/٥ - ١٦٣ ؛ الِانْتِصَارَ لِلْحَيَّاطِ، ص [٠ - ٩] ٦ - ٤٧ ؛ فَلْسَفَةَ

الْمُعْتَزِلَةِ لِلدُّكُتُورِ ٱلْبِيرِ نَصْرِي نَادِر ٢/١٦ - ٢٢٤ ؛ الْمُعْتَزِلَةَ لِلْأُسْتَاذِ زُهْدِي جَارِ اللهِ، ص [٠ - ٩] ٧، ٦٧

١٨٦- "وَمِنْهُمْ مَنْ نَازَعَهُمْ فِي هَذَا وَهَذَا، وَقَالَ: بَلْ لَا يَكُونُ هَذَا جِسْمًا وَلَا هَذَا جِسْمًا، وَمِنْهُمْ مَنْ سَلَّمَ لَمُمْ أَنَّهُ جِسْمٌ، وَنَازَعَهُمْ فِي كَوْنِ الْقَدِيمِ لَيْسَ بِجِسْمٍ.

وَحَقِيقَةُ الْأَمْرِ أَنَّ لَفْظَ " الجِسْمِ " فِيهِ مُنَازَعَاتُ لَفْظِيَّةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ، وَالْمُنَازَعَاتُ (١) اللَّفْظِيَّةُ غَيْرُ مُعْتَبَرَةٍ فِي الْمَعَانِي الْعَقْلِيَّةِ، وَأَمَّا الْمُنَازَعَاتُ الْمَعْنَوِيَّةُ فَمِثْلُ تَنَازُعِ النَّاسِ فِيمَا يُشَارُ إِلَيْهِ إِشَارَةً حِسِيَّةً: هَلْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُرَكَّبًا مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ الْفَرْدَةِ (٢) ، أَوْ مِنَ الْمَادَّةِ وَالصُّورَةِ، أَوْ لَا يَجِبُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا، فَذَهَبَ كَثِيرٌ مِنَ النَّظَّارِ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ الْخُواهِرِ الْفَرْدَةِ (٤) ، ثُمَّ جُمْهُورُ هَوُلاءِ قَالُوا: إِنَّهُ وَالْأَشْعَرِيَّةِ (٣) وَمَنْ وَافَقَهُمْ إِلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُرَكَّبًا مِنَ الْجُوَاهِرِ الْفَرْدَةِ (٤) ، ثُمَّ جُمْهُورُ هَوُلاءِ قَالُوا: إِنَّهُ مُرَكَّبً مِنْ جَوَاهِرَ مُتَنَاهِيَةٍ (٣) وَمَنْ وَافَقَهُمْ إِلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُرَكَّبًا مِنَ الْجُواهِرِ الْفَرْدَةِ (٤) ، ثُمَّ جُمْهُورُ هَوُلاءِ قَالُوا: إِنَّهُ مُرَكِّبًا مِنْ جَوَاهِرَ مُتَنَاهِيَةٍ (٣) وَمَنْ وَافَقَهُمْ إِلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُرَكِّبًا مِنَ اجْوَاهِرَ مُتَنَاهِيَةٍ (٢) .

وَذَهَبَ كَثِيرٌ مِنَ النُّظَّارِ مِنَ الْمُتَفَلْسِفَةِ إِلَى أَنَّهُ يَجِبُ أَنَّ يَكُونَ مُرَكَّبًا مِنَ الْمَادَّةِ وَالصُّورَةِ، ثُمَّ مِنَ الْفَلَاسِفَةِ مَنْ طَرَدَ هَذَا فِي جَمِيعِ الْأَجْسَامِ كَابْنِ

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢٨/٢

(١) أ: وَالنِّزَاعَاتُ.

(٢) أ: الْمُنْفَرِدَةِ.

(٣) وَالْأَشْعَرِيَّةِ: زِيَادَةٌ فِي (ب).

(٤) أ: الْمُنْفَردَةِ.

(٥) بَعْضُ: زِيَادَةٌ فِي (ب) .

(٦) سَبَقَتِ الْإِشَارَةُ إِلَى قَوْلِ جُمْهُورِ الْمُعْتَزِلَةِ وَالْأَشَاعِرَةِ بِالْجُوْهِرِ الْفَرْدِ (هَذَا الْكِتَابِ ٢١٢/١). وَقَدْ بَحَثَ الْأُسْتَاذُ س. بِينِيسُ مَذْهَبَ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي الْجُوْهِرِ الْفَرْدِ بِشَيْءٍ مِنَ التَّفْصِيلِ فِي كِتَابِهِ " مَذْهَبُ الدَّرَةِ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ " تَرْجَمَةُ الْأُسْتَاذِ الدُّكُتُورِ مُحَمَّد عَبْدِ الْهَادِي أَبِي رِيدَةَ (الْقَاهِرَة، ١٩٤٦) وَانْظُرْ بِوَجْهٍ حَاصِّ ص ١ - ١ وَانْظُرْ تَعْرِيفَ الْجُوْهِرِ الْفَرْدِ فِي كَشَّافِ اصْطِلَاحَاتِ الْفُنُونِ، مَادَّةُ " الْجُوْءِ " ؛ الْكُلِّيَاتِ لِأَبِي الْبَقَاءِ، مَادَّةُ " الْجُوْهِرِ الْفَرْدِ فِي كَشَّافِ اصْطِلَاحَاتِ الْفُنُونِ، مَادَّةُ " الْجُوْءِ " ؛ الْكُلِيَّاتِ لِأَبِي الْبَقَاءِ، مَادَّةُ " الْجُوْهِرِ الْفَرْدِ فِي كَشَّافِ اصْطِلَاحَاتِ الْفُنُونِ، مَادَّةُ " الْجُوْءِ " ؛ الْكُلِيَّاتِ لِأَبِي الْبَقَاءِ، مَادَّةُ اللَّوْءِ عِنْدَ الْمُكَلِّمِينَ: الْفِصَلَ لِلْبُنِ عَزْمٍ ٥ / ٢ ٢ ٣ ٢ ؟ التَّمْهِيدَ لِلْبَافِلَانِيِّ، ص [ ٠ - ٩] ٥ - ٣٦ ؛ التَّمْهِيدَ لِلْبَافِلَانِيِّ، ص [ ٠ - ٩] ٥ - ٣٦ ؛ التَّمْهِيدَ لِلْبَافِلَانِيِّ، ص [ ٠ - ٩] ٢ اللَّذَينِ لِلرَّازِيِّ ٢ / ١١ - ٣٨ ؛ الْأَرْبَعِينَ فِي أُصُولَ الدِّينِ لِلرَّازِيِّ صَ ٢٥٠ - ٤١ هُ فَالِتِ الْشَرْفِيَّةَ لِلرَّازِيِّ ٢ / ١١ - ٣٨ ؛ مُقَاصِدَ الْفَلَاسِفَةِ لِلْعَرَالِيِّ، ص ٢٥٠ م الْمَعَارِفِ، ١٨ عَلَاتِ الشَّرْقِيَّةَ لِلرَّازِيِّ ٢ / ١١ - ٣٨ ؛ مُقَاصِدَ الْفَلَاسِفَةِ لِلْعَرَالِيِّ، ص ١٥٠ م اللَّمَعَارِفِ، ١١ الشَمَعَارِفِ، ١١٥ الشَّرْقِيَّةَ لِلرَّازِيِّ ٢ / ١١ - ٣٨ ؛ مُقَاصِدَ الْفَلَاسِفَةِ لِلْعَرَالِيِّ، ص

١٨٨-"الْإِيمَانُ بِهِ، فَيُصَدَّقُ حَبَرُهُ وَيُطَاعُ أَمْرُهُ، وَمَا لَمْ يَثْبُتْ عَنِ الرَّسُولِ فَلَا يَجِبُ الْحُكْمُ فِيهِ بِنَفْيٍ وَلَا النَّبَاتِ حَتَّى يُعْلَمَ مُرَادُ الْمُتَكَلِّمِ وَيُعْلَمَ صِحَّةُ نَفْيِهِ أَوْ إِنْبَاتِهِ.

وَأَمَّا الْأَلْفَاظُ الْمُجْمَلَةُ فَالْكَلَامُ فِيهَا بِالنَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ دُونَ الاِسْتِفْصَالِ يُوقِعُ فِي الجَّهْلِ وَالضَّلَالِ، وَالْفِتَنِ وَالْخِبَالِ، وَالْقِيلِ وَالْقَالِ، وَقَدْ قِيلَ: أَكْثَرُ اخْتِلَافِ الْعُقَلَاءِ مِنْ جِهَةِ اشْتِرَاكِ الْأَسْمَاءِ.

وَكُلُّ مِنَ الطَّائِفَتَيْنِ نُفَاةِ الجِسْمِ وَمُثْبِتِيهِ مَوْجُودُونَ فِي الشِّيعَةِ وَفِي أَهْلِ السُّنَّةِ الْمُقَابِلِينَ لِلشِّيعَةِ، أَعْنِي الَّذِينَ يَقُولُونَ بِيامَامَة الْخُلَفَاءِ الثَّلَاثَةِ.

وَأَوَّلُ مَا ظَهَرَ إِطْلَاقُ لَفْظِ الجِسْمِ مِنْ مُتَكَلِّمَةِ الشِّيعَةِ كَهِشَامِ بْنِ الْحُكَمِ، كَذَا نَقَلَ <mark>ابْنُ حَزْمِ</mark> وَغَيْرُهُ.

## [مقالات الرافضة في التجسيم]

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ فِي كِتَابِ: " مَقَالَاتِ الْإِسْلَامِيِّينَ وَاحْتِلَافِ الْمُصَلِّينَ " (١): " احْتَلَفَ (٢) الرَّوَافِضُ أَصْحَابُ الْإُمَامَةِ فِي التَّجْسِيم، وَهُمْ سِتُّ فِرَقٍ: فَالْفِرْقَةُ (٣) الْأُولَى الْمِشَامِيَّةُ، أَصْحَابُ هِشَامِ بْنِ الْحُكَمِ الرَّافِضِيّ:

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ١٣٦/٢

يَزْعُمُونَ أَنَّ مَعْبُودَهُمْ جِسْمٌ، وَلَهُ نِهَايَةٌ وَحَدٌّ، طَويلٌ عَريضٌ عَمِيقٌ، طُولُهُ

\_\_\_\_

(١) أَشَارَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ مِنْ قِبَلِ (هَذَا الْكِتَابِ ١٠٤/٢) إِلَى كَلَامِ الْأَشْعَرِيِّ عَنِ مَقَالَةِ الرَّوَافِضِ فِي التَّجْسِيمِ وَهُوَ فِي مَقَالَاتِ الْإِسْلَامِیِّینَ ١٠٢/١ - ١٠٥، وَسَنُقَابِلُ نَصَّ " مِنْهَاجِ السُّنَّةِ " عَلَى نَصِّ: " مَقَالَاتِ الْإِسْلَامِیِّینَ ". وَفِي هَامِشِ (م) أَمَامَ هَذَا الْمَوْضُوعِ كُتِبَ: " قِفْ عَلَى اخْتِلَافِ الرَّوَافِضِ فِي التَّجْسِيمِ وَهُمْ سِتُّ فِرَقِ ".

(٢) مَقَالَاتٌ. . (ص ١٠٢) : وَاخْتَلَفَتْ.

(٣) ن، م: الْفِرْقَةُ.". (١)

١٨٩ - "وَقَالُوا فِي التَّوْحِيدِ بِقَوْلِ الْمُعْتَزِلَةِ وَالْخُوَارِج ".

قَالَ أَبُو الْحُسَنِ الْأَشْعَرِيُّ (١): " وَهَؤُلَاءِ قَوْمٌ مِنْ مُتَأَجِّرِيهِمْ (٢) ، فَأَمَّا أَوَائِلُهُمْ فَإِنَّمُمْ كَانُوا يَقُولُونَ بِمَا حَكَيْنَاهُ (٣) عَنْهُمْ مِنَ التَّشْبِيهِ ".

قُلْتُ: وَهَذَا الَّذِي ذَكَرُهُ [أَبُو الْحَسَنِ] (٤) الْأَشْعَرِيُّ عَنْ قُدَمَاءِ الشِّيعَةِ مِنَ الْقَوْلِ بِالتَّجْسِيمِ قَدِ اتَّفَقَ عَلَى نَقْلِهِ عَنْهُمْ أَرْبَابُ الْمَقَالَاتِ، حَتَّى نَفْسِ الشِّيعَةِ كَابْنِ النُّوبَخْتِيِّ وَغَيْرِهِ ذَكَرَ [ذَلِكَ عَنْ] هَؤُلَاءِ الشِّيعَةِ (٥).

وَقَالَ أَبُو مُحُمَّدِ بِنُ حَوْمٍ وَغَيْرُهُ: أَوَّلُ مَنْ قَالَ فِي الْإِسْلَامِ: إِنَّ اللَّهَ جِسْمٌ [هِشَامُ بْنُ الْحَكَمِ] (٦) ، وَكَانَ الَّذِينَ يُنَاقِضُونَهُ فِي ذَلِكَ الْمُتَكَلِّمِينَ (٧) مِنَ الْمُعْتَزِلِ كَأَبِي الْهُذَيْلِ الْعَلَّافِ.

فَالْجَهْمِيَّةُ وَالْمُعْتَزِلَةُ أَوَّلُ مَنْ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِجِسْمٍ.

فَكُلُّ مِنَ الْقَوْلَيْنِ قَالَهُ قَوْمٌ مِنَ الْإِمَامِيَّةِ وَمِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ الَّذِينَ لَيْسُوا بإِمَامِيَّةٍ.

وَإِثْبَاتُ الْجِسْمِ قَوْلُ مُحَمَّدِ بْنِ كَرَّامٍ وَأَمْثَالِهِ مِمَّنْ يَقُولُ بِخِلَافَةِ الْخُلَفَاءِ (٨) الثَّلَاثَةِ، وَالنَّفْيُ (٩) قَوْلُ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ وَغَيْرِهِ مِمَّنْ يَقُولُ اللَّمْعَرِيِّ وَغَيْرِهِ مِمَّنْ يَقُولُ

<sup>(</sup>١) بَعْدَ الْكَلَامِ السَّابِقِ مُبَاشَرَةً.

<sup>(</sup>٢) ن: مُتَأَخِّرهِمْ، وَهُوَ حَطَأً.

<sup>(</sup>٣) مَقَالَاتٌ: مَا حَكَيْنَا.

<sup>(</sup>٤) أَبُو الْحَسَن: زيادَةٌ فِي أَ، ب.

<sup>(</sup>٥) ن: وَذَكَرَ هَؤُلَاءِ الشِّيعَةَ.

<sup>(</sup>٦) ابْنُ الحُكَمِ: سَاقِطٌ مِنْ (ن) فَقَطْ. وَلَمْ أَسْتَطِع الْعُثُورَ عَلَى هَذَا النَّصِّ فِي كَلامِ <mark>ابْنِ حَزْمٍ.</mark>

<sup>(</sup>٧) ن، م: وَكَانَ الَّذِينَ يُنَاقِضُونَهُ فِي ذَلِكَ الْمُتَكِّلِمُونَ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢١٧/٢

- (٨) الْخُلُفَاءِ: سَاقِطَةٌ مِنْ (أ) ، (ب) .
  - (٩) أ: وَنَفَاهُ ؛ ب: وَنَفْيُهُ.". (١)

١٩٠-"وَأَبِي مَالِكٍ الْحَضْرَمِيّ (١) ، وَعَلِيّ بْنِ مِيثَمَ (٢) ، وَطَوَائِفَ كَثِيرِينَ هُمْ

(١) لَمُ أَهْتَدِ إِلَى تَرْجَمَةٍ مُفَصَّلَةٍ لَهُ وَلَكِنْ وَرَدَ ذِكْرُهُ ضِمْنَ أَصْحَابِ جَعْفَرٍ الصَّادِقِ (رِجَالُ الطُّوسِيّ، ص ٢٢١) فَقَالَ: الضَّحَّاكُ أَبُو مَالِكٍ الْحَصْرَمِيّ، كُوفِيٌّ وَكَذَا وَرَدَ اسْمُهُ فِي أَعْيَانِ الشِّيعَةِ ١١١، ١١١، بِدُونِ تَفْصِيلَاتٍ فَقَالَ: الضَّحَّاكُ أَبُو مَالِكٍ الْحَصْرَمِيُّ، كُوفِيٌّ عَرَبِيٌّ أَدْرَاكَ أَبَا عَبْدَ اللّهَ (جَعْفَرًا أُخْرَى. وَفِي رِجَالِ الْحِلِّيِّ، ص ٩٠: " الضَّحَّاكُ أَبُو مَالِكٍ الْحَصَرَمِيُّ، كُوفِيٌّ عَرَبِيٌّ أَدْرَاكَ أَبَا عَبْدَ اللّهَ (جَعْفَرًا الصَّادِقِ) عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَقَالَ قَوْمٌ مِنْ أَصْحَابِنَا: رَوَى عَنْهُ. وَقَالَ آحَرُونَ: لَمْ يَرُو عْنَهُ، وَرَوَى عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ وَقَالَ قَوْمٌ مِنْ أَصْحَابِنَا: رَوَى عَنْهُ. وَقَالَ آحَرُونَ: لَمْ يَرُو عْنَهُ، وَرَوَى عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ (مُوسَى الْكَاظِمِ) ، وَكَانَ مُتَكَلِّمًا ثِقَةً فِي الْحَدِيثِ ". وَسَمَّاهُ النَّجَاشِيُّ (الرِّجَالُ، ص ١٥٤) الضَّحَّاكَ بْنَ السَّلَامُ (مُوسَى الْكَاظِمِ) ، وَكَانَ مُتَكَلِمًا ثِقَةً فِي الْحَدِيثِ ". وَسَمَّاهُ النَّجَاشِيُّ (الرِّجَالُ، ص ١٥٤) الضَّحَاكَ بْنَ أَلِي مَالِكٍ (كَذَا وَهُو تَحْرِيفٌ) الْحَصَرَمِيَّ. وَذَكَرَ مَا نَقَلَهُ عَنْهُ الْحِلِيُّ إِلَّا أَنَّ فِيهِ: " وَلَهُ كِتَابٌ فِي التَّوْحِيدِ رِوَايَةُ عَلِيّ بْنِ الْحُسَنِ الطَّاطَوِيّ " ثُمُّ ذَكَرَ سَنَدَ هَذِهِ الرِّوايَةِ. وَانْظُرْ أَيْضًا تَنْقِيحَ الْمَقَالِ لِلْمَامَقَانِيّ ٢/١٠٤.

(٢) فِي النَّسَخِ الْأَرْبَعِ: عَلِيُّ بْنُ مِتيمَ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ. وَهُوَ عَلِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ شَعَيْبِ بْنِ مِيثَمَ بْنِ يَحْيَى التَّمَّالُو، أَبُو الْحُسَنِ، لَمْ تَذْكُرْ كُتُبُ التَّرَاحِمِ الَّتِي بَيْنَ أَيْدِينَا تَارِيخَ مَوْلِدِهِ أَوْ وَفَاتِهِ، وَلَكِنْ جَاءَ فِيهَا أَنَّهُ كَانَ مِنْ السَّمَّوَقَ سَنَةَ ٣٠٢) ، وَأَنَّهُ أَدْرَكَ مُوسَى بْنَ جَعْفَرٍ الْكَاظِمَ (الْمُتَوَقَّ سَنَةَ ٣٠٢) ، وَأَنَّهُ أَدْرَكَ مُوسَى بْنَ جَعْفَرٍ الْكَاظِمَ (الْمُتَوقَّ سَنَةَ ٣٠٨) قَالَ ابْنُ النَّدِيمِ فِي " الْفِهْرِسْتِ " (ص ١٧٥) : إِنَّهُ أَوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ فِي مَذْهَبِ الْإِمَامَةِ وَإِنَّهُ صَنَّفَ كِتَابَيْ " الْإِمَامَةِ وَإِنَّهُ صَنَّفَ كِتَابَيْ " الْإِمَامَةِ وَاللَّهُ اللهِ مَنْ تَكَلَّم فِي مَذْهَبِ الْإِمَامَةِ وَإِنَّهُ صَنَّفَ كِتَابَيْ " الْإِمَامَةِ وَاللهُ مِنْ تَكَلَّم فِي مَذْهَبِ الْإِمَامَةِ وَإِنَّهُ صَنَّفَ كِتَابَيْ " الْإِمَامَةِ وَاللهِ اللهِمْوسِيّ، ص ١٨٩ - ١٩٠ " وَ " الإسْتِحْقَاقِ " وَانْظُرْ تَرْجَمَتَهُ وَمَذْهَبَهُ فِي: أَعْيَانِ الشِّيعَةِ لِكُوبِكُ ، الرِّجَالِ لِلنَّجَاشِيّ، ص ١٨٩ ؛ لِسَانِ الْمِيزَانِ ٤/٢٥ - ٢٦٩ (وَسَمَّاهُ الْعَوْقِيُّ) ؛ الْفُوسِيّ، ص ٣٨٣ ؛ لِسَانِ الْمِيزَانِ ٤/٢٥ - ٢٦٩ (وَسَمَّاهُ الْعَوْقِيُّ) ؛ الْفُرقِ بَيْنَ الْفِرَقِ، ص ٣٤ (وَفِيهِ عَلِيُّ بْنُ هَيْتَمٍ، وَهُو تَحْرِيفٌ ) ؛ فِرَقِ الشِيعَةِ لِلنُّوبَخْتِيّ، وَهُو تَحْرِيفٌ ) ؛ الْفَرْقِ بَيْنَ الْفُرَقِ، مَيْنَ الْفُرَقِ، ص ٣٤ (وَفِيهِ عَلِيُّ بْنُ هَيْتَمٍ، وَهُو تَحْرِيفٌ ) ؛ فِرَقِ الشِيعَةِ لِلنُّوبَخْتِيّ،

١٩١-"وَالْأَنْبِيَاءُ أَفْضَلُ الْخَلْقِ، وَهُمْ (أَصْحَابُ) (١) ، السِّيَاقُ يَقْتَضِي إِثْبَاتَهَا. الدَّرَجَاتِ الْعُلَى فِي الْآخِرَةِ، فَيَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ مِنَ الْفُجَّارِ بَلْ وَلَا يَكُونُ مِنْ عُمُومِ أَصْحَابِ الْيَمِينِ بَلْ مِنْ أَفْضَلِ السَّابِقِينَ الْمُقَرَّبِينَ، فَإِنْ كَانَ النَّبِيُّ أَيْضًا يُوصَفُ بِأَنَّهُ صِدِّيقٌ وَصَالِحٌ وَقَدْ فَإِنَّمُ أَفْضَلُ مِنْ عُمُومِ الصِّدِيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِينَ، وَإِنْ كَانَ النَّبِيُّ أَيْضًا يُوصَفُ بِأَنَّهُ صِدِّيقٌ وَصَالِحٌ وَقَدْ فَإِنَّمُ أَفْضَلُ مِنْ عُمُومِ الصِّدِيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِينَ، وَإِنْ كَانَ النَّبِيِّ ، كَمَا قَالَ عَنِ الْخَلِيلِ: ﴿وَآتَيْنَاهُ أَجْرَهُ فِي يَكُونُ شَهِيدًا، لَكِنَّ ذَاكَ أَمْرٌ يَخْتَصُّ بِهِمْ لَا يَشْرَكُهُمْ فِيهِ مَنْ لَيْسَ بِنَيِّ ، كَمَا قَالَ عَنِ الْخَلِيلِ: ﴿وَآتَيْنَاهُ أَجْرَهُ فِي اللَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ [سُورَةُ الْعَنْكَبُوتِ: ٢٧] ، وَقَالَ يُوسُفُ: ﴿ تَوْفَنِي مُسْلِمًا وَأَخْقِنِي

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢٢٠/٢

<sup>(</sup>٢) منهاج السنة النبوية ٢٣٣/٢

بِالصَّالِحِينَ ﴾ [سُورَةُ يُوسُفَ: ١٠١] .

فَهَذَا مِمَّا يُوجِبُ تَنْزِيهَ الْأَنْبِيَاءِ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْفُجَّارِ وَالْفُسَّاقِ، وَعَلَى هَذَا إِجْمَاعُ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَجَمَاهِيرِهَا. وَأَمَّا مَنْ جَوَّزَ أَنْ يَكُونَ غَيْرُ النَّبِيِّ أَفْضَلَ مِنْهُ فَهُوَ مِنْ أَقْوَالِ بَعْضِ مَلَاحِدَةِ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ غُلَاةِ الشِّيعَةِ وَالصُّوفِيَّةِ وَالْمُتَفَلْسِفَةِ وَخُوهِمْ.

وَمَا يُحْكَى عَنِ (٢) . أَكَّمُ جَوَّزُوا الْكُفْرَ عَلَى النَّبِيِّ، فَهَذَا بِطَرِيقِ اللَّازِمِ لَهُمْ لِأَنَّ كُلَّ مَعْصِيَةٍ عِنْدَهُمْ كُفْرٌ، وَقَدْ جَوَّزُوا الْمَعَاصِيَ عَلَى النَّبِيِّ، وَهَذَا يَقْتَضِي فَسَادَ قَوْلِمِمْ بِأَنَّ كُلَّ مَعْصِيَةٍ كُفْرٌ

(١) أَصْحَابُ: سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْل

(٢) الْفَضْلِيَّةِ مِنَ الْخُوَارِجِ الْفَضْلِيَّةُ فِرْقَةٌ مِنَ الْخُوَارِجِ ذَكَرَهُمُ الْبُنُ حَزْمٍ فِي الْفِصَلِ ٥٤/٥ - وَسَمَّاهُمُ الْفُصَيْلِيَّةَ بَلِ فَقَالَ: " وَقَالَتِ الْفُضَيْلِيَّةُ مِنَ الصُّفْرِيَّةِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ بِلِسَانِهِ وَلَا يَعْتَقِدْ ذَلِكَ بِقَلْبِهِ بَلِ اعْتَقَدَ اللَّهِ مُؤْمِنٌ وَلَا يَضُرُّهُ إِذَا قَالَ الْحَقَّ بِلِسَانِهِ مَا اعْتَقَدَ اللَّهِ مُؤْمِنٌ وَلَا يَضُرُّهُ إِذَا قَالَ الْحَقَّ بِلِسَانِهِ مَا اعْتَقَدَ بِقَلْبِهِ ". وَذَكَرَهُمُ الْأَشْعَرِيُّ فِي الْمَقَالَاتِ ١٨٣/١ وَسَمَّاهُمْ " الْفَضْلِيَّةَ " وَذَكَرَ عَنْهُمْ قَوْلًا قَرِيبًا مِنْ قَوْلِ الْبِنِ اعْتَقَدَ بِقَلْبِهِ ". وَذَكَرَ عَنْهُمْ قَوْلًا قَرِيبًا مِنْ قَوْلِ الْبُنِ اللَّهُ مُرْمِيُّ فِي الْمَقَالَاتِ ١٨٣/١ وَسَمَّاهُمْ " الْفَضْلِيَّةَ " وَذَكَرَ عَنْهُمْ قَوْلًا قَرِيبًا مِنْ قَوْلِ الْبُنِ وَالْبَحِلِ ١٨٤/١) مِنْ رِجَالِ الْخَوَارِجِ: الْفَضْلُ بُنُ عِيسَى الرَّقَاشِيُّ". (١)

١٩٢ - "(\* وَالْفُقَهَاءُ أَهْلُ الظَّاهِرِ كَدَاوُدَ بْنِ عَلِيٍّ وَأَتْبَاعِهِ (١) ، وَطَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ (٢) وَالصُّوفِيَّةُ لَا يَقُولُونَ بِالْقِيَاسِ \*) (٣) .

وَحِينَئِذٍ فَإِنْ كَانَ الْقِيَاسُ بَاطِلًا أَمْكَنَ الدُّحُولُ فِي [السُّنَّةِ وَتَرْكُ الْقِيَاسِ، وَإِنْ كَانَ حَقًّا أَمْكَنَ الدُّحُولُ فِي] (٤) أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْأَحْذُ بِالْقِيَاسِ.

الثَّالِثُ: أَنْ يُقَالَ: الْقُوْلُ بِالرَّأْيِ وَالِاجْتِهَادِ وَالْقِيَاسِ وَالِاسْتِحْسَانِ حَيْرٌ مِنَ الْأَحْذِ بِمَا يَنْقُلُهُ مَنْ يُعْرَفُ بِكَثْرَةِ الثَّالِثُ: أَنْ يُقَالَ: الْقُوْلُ بِالرَّأْيِ وَالِاجْتِهَادِ وَالْقِيَاسِ وَالِاسْتِحْسَانِ حَيْرٌ مِنْ الْأَحْدِ بِمَا يَشُكُ عَاقِلٌ أَنَّ رُجُوعَ مِثْلِ مَالِكٍ الْكَذِبِ عَمَّنْ يُصِيبُ وَيُخْطِئُ نَقْلَ غَيْرٍ مُصَدِّقٍ (٥) عَنْ قَائِلٍ غَيْرِ مَعْصُومٍ، وَلَا يَشُكُ عَاقِلٌ أَنَّ رُجُوعَ مِثْلِ مَالِكٍ وَابْنِ أَبِي ذِئْبٍ (٦) وَابْنِ الْمَاحِشُونِ (٧) (٨) وَالْأَوْزَاعِيِّ (٩)

(٢) ن، م: أَهْلِ الْحَدِيثِ: وَتَنُصُّ الْمَرَاجِعُ الَّتِي سَبَقَ ذِكْرُهَا فِي الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ (ت [٩ - ٩] ) عَلَى إِنْكَارِ

<sup>(</sup>١) قَالَ الظَّاهِرِيَّةُ بِإِنْكَارِ الْقِيَاسِ، وَأَشْهَرُ مَنْ يُمَثِّلُهُمْ فِي ذَلِكَ النِّنُ حَزْمٍ وَقَدْ أَفْرَدَ رِسَالَةً لِهِذَا الْمَوْضُوعِ عُنْوَانُهَا " مُلَخَّصُ إِبْطَالِ الْقِيَاسِ وَالرَّأْيِ وَالإسْتِحْسَانِ وَالتَّقْلِيدِ وَالتَّعْلِيلِ " نَشَرَهَا الْأُسْتَاذُ سَعِيد الْأَفْغَانِيُّ، دِمَشْقَ مُلَخَّصُ إِبْطَالِ الْقِيَاسِ وَالرَّأْيِ وَالإسْتِحْسَانِ وَالتَّقْلِيدِ وَالتَّعْلِيلِ " نَشَرَهَا الْأُسْتَاذُ سَعِيد الْأَفْغَانِيُّ، دِمَشْقَ مُلَحَقَلِ الْمُوضُوعَ بِالتَّقْصِيلِ فِي كِتَابِهِ " الْإِحْكَامِ فِي أُصُولِ الْأَحْكَامِ ".

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢/٨/٢

الشِّيعَةِ لِلْقِيَاسِ، وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ أَيْضًا الْغَزَالِيُّ فِي " الْمُسْتَصْفَى "، ص [٠ - ٩] ٦٢ (ط. مُصْطَفَى مُحَمَّد، الشِّيعَةِ لِلْقِيَاسِ، وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ أَيْضًا الْغَزَالِيُّ فِي " الْمُسْتَصْفَى "، ص [٠ - ٩] ١٥ وَمَا بَعْدَهَا.

- (٣) مَا بَيْنَ النَّجْمَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ب) ، (أ) .
- (٤) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ن) فَقَطْ.
  - (٥) ن، م: غَيْر صِدْقِ.
- (٦) أَبُو الْخَارِثِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ الْخَارِثِ بْنِ أَبِي ذِنْبِ الْقُرَشِيُّ الْمَدَنِيُّ، تَابِعِيُّ قَالَ عَنْهُ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ الْخَارِثِ بْنِ أَبِي ذِنْبٍ الْقُرَشِيُّ الْمَدَنِيُّ، تَابِعِيُّ قَالَ عَنْهُ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ الْخَارِثِ بْنِ أَبِي ذِنْبٍ النَّهُ أَلْ عَنْهُ أَنْ مَالِكِ إِلَّا أَنْ مَالِكًا كَانَ أَشَدَّ تَنْقِيَةً لِلرِّجَالِ مِنْهُ ". وَوُلِدَ ابْنُ أَبِي ذِنْبٍ سَنَةَ ١٥٨ أَوْ ١٥٩٠ أَوْ ١٥٩٠ أَوْ ١٥٩٠ أَوْ ١٩٥٩ أَوْ ١٩٥٩ أَوْ ١٩٥٩ أَوْ ١٩٥٩ أَوْ ١٩٥٩ أَوْ ١٩٥٩ أَوْ اللَّغَاتِ، ق [٠ وَتُوقِيَّ سَنَةَ ١٥٨ أَوْ ١٩٥٩ أَوْ ١٩٥٩ أَوْ اللَّغَاتِ، قَ [٠ وَتُوقِيَّ سَنَةَ ١٩٥٨ أَوْ ١٩٥٩ أَوْ ١٩٥٩ أَوْ ١٩٥٩ أَوْ اللَّغَاتِ، قَ [٠ و ١٩ ] ٢ ١٩٨ أَوْ وَفَيَاتِ الْأَعْيَانِ ٣٢٣/٣ ؛ الْأَعْلَامِ ١١/٢٥.
  - (٧) عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَاحِشُونُ، سَبَقَتْ تَرْجَمَتُهُ ٢ وَاللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ
    - (٨) سَبَقَتْ تَرْجَمَتُهُ ٢ / ٢١ .
    - (٩) سَبَقَتْ تَرْجَمَتُهُ ٢/١٦.". (١)

١٩٣ - "وَزَرْفَانَ (١) ، وَابْنِ النُّوبَحْتِيِّ (٢) ، (٣) . وَأَبِي الْحُسَنِ الْأَشْعَرِيِّ وَابْنِ حَزْمٍ (٤) وَالشَّهْرَسْتَايِّ (٥) وَغَيْرِ هَوُلَاءِ، وَنَقْلُ ذَلِكَ عَنْهُمْ مَوْجُودٌ فِي كُتُبِ الْمُعْتَزِلَةِ وَالشِّيعَةِ وَالْكَرَّامِيَّةِ وَالْأَشْعَرِيَّةِ وَالشَّيعَةِ وَالْأَشْعَرِيَّةِ وَالْأَشْعَرِيَّةِ وَالشَّهْرَسْتَايِ اللَّهُ عَسْمٌ هِشَامُ بْنُ الْحُكَمِ.

وَنَقَلَ النَّاسُ عَنِ الرَّافِضَةِ هَذِهِ الْمَقَالَاتِ وَمَا هُوَ أَقْبَحُ مِنْهَا، فَنَقَلُوا مَا ذَكَرَهُ الْأَشْعَرِيُّ وَغَيْرُهُ فِي كُتُبِ الْمَقَالَاتِ وَمَا هُو أَقْبَحُ مِنْهَا، فَنَقَلُوا مَا ذَكَرَهُ الْأَشْعَرِيُّ وَغَيْرُهُ فِي كُتُبِ الْمَقَالَاتِ عَنْ بَيَانِ بَنِ سَمْعَانَ التَّمِيمِيِّ الَّذِي تَنْتَسِبُ (٦) إِلَيْهِ الْبَيَانِيَّةُ مِنْ غَالِيَةِ الشِّيعَةِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ عَلَى صُورَةِ الْإِنْسَانِ وَإِنَّهُ يَهْلِكُ كُلُّهُ إِلَّا وَجْهَهُ، وَادَّعَى بَيَانٌ أَنَّهُ يَدْعُو الزُّهْرَةَ فَتُجِيبُهُ، وَأَنَّهُ يَفْعَلُ ذَلِكَ بِالِاسْمِ الْأَعْظَمِ، فَقَتَلَهُ عَلِي اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ عَبْدِ اللهِ

<sup>(</sup>١) ذَكَرَهُ ابْنُ الْمُرْتَضَى فِي " الْمُنْيَةِ وَالْأَمَلِ " فِي الطَّبَقَةِ السَّابِعَةِ ضِمْنَ أَصْحَابِ النَّظَّامِ فَسَمَّاهُ: زَرْقَانُ مُحَمَّدُ بْنُ شَدَّادِ بْنِ عِيسَى الْمِسْمَعِيُّ، أَبُو يَعْلَى، وَقَالَ إِنَّ لَهُ كِتَابَ " الْمَقَالَاتِ " ثُمُّ قَالَ عَنْهُ: " قَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ الْخَيَّاطُ، شَدَّادِ بْنِ عِيسَى الْمِسْمَعِيُّ، أَبُو يَعْلَى، وَقَالَ إِنَّ لَهُ كِتَابَ " الْمَقَالَاتِ " ثُمُّ قَالَ عَنْهُ: " قَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ الْخَيَّاطُ، حَدَّتَنِي الْآدَمِيُّ قَالَ: أَحْضَرَ الْوَاثِقُ يَحْيَى بْنَ كَامِلٍ وَأَمَرَ زَرْقَانَ أَنْ يُنَاظِرَهُ فِي الْإِرَادَةِ حَتَّى أَلْزَمَهُ الْحُجَّةَ، ثُمُّ نَاظَرَهُ الْوَاثِقُ يَحْيَى بْنَ كَامِلٍ وَأَمْرَ زَرْقَانَ أَنْ يُنَاظِرَهُ فِي الْإِرَادَةِ حَتَّى أَلْزَمَهُ الْحُجَّةَ، فُمَّ الْوَاثِقُ يَحْيَى الْمُؤْمِنِينَ قَامَتْ حُجَّةُ اللّهِ عَلَيْهِ، فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا فَاضْرِبْ عُنْقَهُ الْوَاثِقُ بِنَفْسِهِ فَأَلْزَمَهُ الْحُجَّةَ، فَقَالَ الْآدَمِيُّ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ قَامَتْ حُجَّةُ اللّهِ عَلَيْهِ، فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا فَاضْرِبْ عُنْقَهُ اللّهِ عَلَيْهِ، فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا فَاضْرِبْ عُنْقَهُ اللّهِ عَلَيْهِ، فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا فَاضْرِبْ عُنْهُ وَكَدَ ابْنُ حَجَرٍ (لِسَانَ الْمِيزَانِ ٥٩/٩٩) أَنَّهُ رَوَى عَنْ يَحْيَى الْقَطَّانِ وَغَيْرِهِ وَعَنْهُ رَوَى أَبُو بَكْرٍ الشَّافِعِيُّ، وَلَكِنَّهُ وَكَدَّ ابْنُ الْأَبْرِ (اللَّبَابُ الْأَيْرِ (اللَّبَابُ اللَّابَابُ الْقَالَ عَنِ الدَّارَقُطْنِيّ: لَا يَكْتُبُ حَدِيثَهُ ؟ وَحَدَّدَ ابْنُ حَجَرٍ سَنَةَ وَفَاةٍ زَرْقَانَ بِأَنَّا ابْنُ الْأَيْرِ (اللَّبَابُ

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢/٠/٢

١٣٩/٣) فَلَكُرَ أَنَّهُ تُوفِيَّ سَنَةَ ٢٩٨ أَوْ ٢٩٩.

- (٢) هُوَ أَبُو مُحَمَّدٍ الْحُسَنُ بْنُ مُوسَى بْنِ الْحُسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ النُّوبَخْتِيُّ أَوِ ابْنُ النُّوبَخْتِيِّ، وَسَبَقَ الْكَلَامُ عَنْهُ بِإِيجَازٍ ١
- (٣) وَأَشَرْتُ هُنَاكَ إِلَى كِتَابِهِ " الْآرَاءِ وَالدِّيَانَاتِ " وَتَكَلَّمْتُ عَنْهُ أَيْضًا فِيمَا سَبَقَ ١٠٦/٢. وَانْظُرْ عَنِ النُّوبَخْتِيّ أَيْضًا: لِسَانَ الْمِيزَانِ ٢٥٨/٢ ؛ الْفِهْرِسْتَ لِلطُّوسِيِّ، ص [٠ ٩] ١ ؛ مَعَالِمَ الْعُلَمَاءِ لِابْنِ شَهْرَاشوب، ص [٠ ٩] ٢ ٣٣ ؛ الْأَعْلَامَ ٢٣٩/٢
- (٤) عَلَّقَ مُسْتَجِي زَادَهْ فِي الْهَامِشِ بِقَوْلِهِ: " وَقَدْ كَانَ لِا**بْنِ حَزْمٍ** الْأَنْدَلُسِيِّ كِتَابٌ فِي الْمِلَلِ وَالنِّحَلِ رَأَيْتُهُ فِي جَلْدَيْن وَفِيهِ فَوَائِدُ وَعُلِمَ مِنْهُ أَنَّ لَهُ قَدَمًا وَسَهْمًا فِي الْإِحَاطَةِ ".
  - (٥) ب، ا: وَابْنِ الشَّهْرَسْتَانِيَّ.
  - (٦) ع: نُسِبَتْ ؛ ن، م: يُنْسَبُ.". (١)

١٩٤ - "الْقَسْرِيُّ. وَحُكِيَ عَنْهُمْ أَنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ يُثْبِتُ نُبُوَّةَ بَيَانِ بْنِ سَمْعَانَ، (١ ثُمُّ يَزْعُمُ كَثِيرٌ مِنْهُمْ أَنَّ أَبَا هَاشِمٍ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُنَفِيَّةِ نَصَّ عَلَى نُبُوَّةِ بَيَانِ بْنِ سَمْعَانَ ١) (١) وَجَعَلَهُ إِمَامًا (٢) هَاشِمِ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُنَفِيَّةِ نَصَّ عَلَى نُبُوّةِ بَيَانِ بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ إِنَّهُ نَبِيُّ وَأَنَّهُ يَعْلَمُ اسْمَ اللَّهِ الْأَكْبَرَ (٣) وَنَقُلُوا عَنِ الْمُغِيرِيَّةِ أَصْحَابِ الْمُغِيرَةِ بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُمُ مِنْ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ إِنَّهُ نَبِيُّ وَأَنَّهُ يَعْلَمُ اسْمَ اللَّهِ الْأَكْبَرَ (٣) وَنَقَلُوا عَنِ الْمُغِيرِيَّةِ أَصْحَابِ الْمُغِيرَةِ بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُمُ مِنْ الْأَعْضَاءِ وَالْخُلْقِ مِثْلُ مَا لِلرَّجُلِ، وَلَهُ جَوْفٌ وَقَلْبٌ تَنْبُعُ مِنْهُ وَأَنَّ مَعْبُودَهُمْ رَجُلٌ مِنْ نُورٍ عَلَى رَأْسِهِ تَاجٌ، وَلَهُ مِنَ الْأَعْضَاءِ وَالْخُلْقِ مِثْلُ مَا لِلرَّجُلِ، وَلَهُ جَوْفٌ وَقَلْبٌ تَنْبُعُ مِنْهُ الْحُرَا الْمُعْرِيَةِ أَعْضَاعُهِ، قَالُوا: وَالْأَلْفُ مَوْضِعُ قَدَمِهِ (٤) لِاعْوِجَاحِهَا، وَذَكَرَ الْمُاءَ فَقَالَ: لَوْ رَأَيْتُمْ مَوْضِعَهَا مِنْهُ [لَرَأَيْتُمْ] أَمْرًا عَظِيمًا (٥) ، يَعْرِضُ هُمُّ

<sup>(</sup>١) : (١ - ١) سَاقِطٌ مِنْ (ع) .

<sup>(</sup>٣) ن: الْأَعْظَمَ.

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢/٢ ٥٠

- (٤) ع: قَدَمَيْهِ. وَفِي (ن) الْكَلَامُ نَاقِصٌ وَمُضْطَرِبٌ.
- (٥) ب، ا: لَوْ رَأَيْتُمْ مَوْضِعَهَا لَرَأَيْتُمْ مِنْهُ أَمْرًا عَظِيمًا. وَالْمُثْبَتُ هُوَ الَّذِي فِي (ع) ، " الْمَقَالَاتِ " ١. وَفِي (ن)
  - ، (م) سَقْطُ كَلِمَةِ " لَرَأَيْتُمْ ".". (١)

١٩٥ - "بِالْعَوْرَة وَ بِأَنَّهُ (١) قَدْ رَآهُ، لَعَنَهُ اللَّهُ [وَأُخْزَاهُ] (٢) .

وَزَعَمَ أَنَّهُ يُحْيِي الْمَوْتَى بِاسْمِ اللَّهِ الْأَعْظَمِ، وَأَرَاهُمْ أَشْيَاءَ مِنَ النِّيرَنْجِيَّاتِ وَالْمَحَارِيقِ (٣) ، وَذِكَرَ لَهُمُ كَيْفَ ابْتَدَأَ اللَّهُ الْحُلْقَ فَزَعَمَ (٤) أَنَّ اللَّهَ كَانَ وَحْدَهُ وَلَا شَيْءَ مَعَهُ، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَخْلُقَ الْأَشْيَاءَ تَكَلَّمَ بِاسْمِهِ الْأَعْظَم، فَطَارَ فَوَقَعَ فَوْقَ رَأْسِهِ [عَلَى] التَّاجِ (٥) قَالَ: وَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿ سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ [سُورَةُ الْأَعْلَى: ١] وَذَكَرُوا عَنْهُ مِنْ هَذَا الْجِنْسِ أَشْيَاءَ (٦) يَطُولُ وَصْفُهَا، وَقَتَلَهُ حَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقَسْرِيُّ (٧) وَذَكَرُوا عَنِ الْمَنْصُورِيَّةِ أَصْحَابِ أَبِي مَنْصُورٍ أَثَّكُمْ كَانُوا يَقُولُونَ عَنْهُ أَنَّهُ

<sup>(</sup>١) ب، ١: يَعْرِضُ لَهُمْ بِأَنَّهُ.

<sup>(</sup>٢) وَأَخْزَاهُ: زِيَادَةٌ فِي (ع) فَقَطْ.

<sup>(</sup>٣) ب، ١: الْأَشْيَاءَ مِنَ النَّرَخْبَاتِ وَالْمَحَارِقِ ؛ ن، م: شَيْئًا مِنَ النِّيرَخْعِيَّاتِ وَالْمَحَارِيقِ ؛ الْمَقَالَاتِ: أَشْيَاءَ مِنَ النِّيرَنْجُاتِ وَالْمَحَارِيقِ. وَفِي الْقَامُوسِ: النِّيرَنْجُ بِالْكَسْرِ أَخْذُ كَالسِّحْرِ وَلَيْسَ بِهِ.

<sup>(</sup>٤) ب، ا: كَيْفَ ابْتِدَاءُ اللَّهِ وَزَعَمَ. . إِلَا ؟ ن، م: كَيْفَ ابْتَدَأُ اللَّهُ الْخَالِقُ فَزَعَمَ.

<sup>(</sup>٥) ب، ١: فَوَقَعَ عَلَى رَأْسِهِ التَّاجُ ؛ ن، م: فَطَارَ فَوْقَ رَأْسِهِ التَّاجُ ؛ الْمَقَالَاتِ: فَوَقَعَ فَوْقَ رَأْسِهِ التَّاجُ. وَفِي الْفِصَل ٤٣/٥: فَوَقَعَ عَلَى تَاجِهِ ؛ الْفَرْقِ بَيْنَ الْفِرَقِ (ص [٩ - ٩] ٤٧): فَطَارَ ذَلِكَ الإسْمُ وَوَقَعَ تَاجًا عَلَى رَأْسِهِ ؛ الْمِلَلِ وَالنِّحَلِ ١٥٧/١: فَطَارَ فَوَقَعَ عَلَى رَأْسِهِ تَاجًا.

<sup>(</sup>٦) ع: وَذُكِرَ عَنْهُ أَشْيَاءُ مِنْ هَذَا الْجِنْس.

<sup>(</sup>٧) ن، م: الْقُشَيْرِيُّ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ. وَالْكَلَامُ الْمَرْوِيُّ عَنِ الْمُغِيرَةِ وَفِرْقَتِهِ هُنَا هُوَ الْمَذْكُورُ فِي مَقَالَاتِ الْأَشْعَرِيّ ١/٨٦ - ٧٢ مَعَ احْتِلَافٍ يَسِيرٍ وَسَبَقَ الْكَلَامُ عَنْهُ وَعَنْ فِرْقَتِهِ ١/٣٦. وَانْظُرْ أَيْضًا: لِسَانَ الْمِيزَانِ ٦ - ٧٨ ؟ تَارِيحَ الطَّبَرِيِّ ٥/٥٥ - ٤٥٧ ؛ الْمَقَالَاتِ ٩٥/١ - ٩٦ ؛ الْفَرْقَ بَيْنَ الْفِرَقِ، ص [٩ - ١٤٨ - ١٤٨ ؛ التَّبْصِيرَ فِي الدِّينِ، ص [٠ - ٩] ١ - ٢٢، ٧٣ ؛ الْفِصَلَ لِ**لابْنِ حَزْمٍ** ٥ /٤٣ - ٤٤ ؛ الْخِطَطَ لِلْمَقْرِيزِيّ ٣٤٩/٤، ٣٥٣ ؛ أُصُولَ الدِّينِ، ص [٠ - ٩] ٤، ٣٣١ ؛ التَّنْبِية لِلْمَلْطِيّ، ص [٠ - ٩ ] ٢٥ - ١٥٤ ؛

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢/٥٠٥

فِرَقَ الشِّيعَةِ، ص [٠ - ٩] ٢، ٨٣ - ٨٤؛ الْبَدْءَ وَالتَّارِيخَ ١٣٠/٥. وَانْظُرِ التَّعْلِيقَ الْآتِيَ عَنِ الْبَزِيغِيَّةِ. .". (١)

١٩٦ - "فَقْتَلَهُ (١) وَالنَّصَيْرِيَّةُ الْمَوْجُودُونَ (٢) فِي هَذِهِ الْأَرْمِنَةِ يُشْبِهُونَ هَوُّلَاءٍ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْوُجُوهِ. وَدُكُرُوا عَنِ الْخُطَّابِيَّةِ أَصْحَابِ أَيِي الْخُطَّابِ بْنِ أَبِي زَيْنَبَ (٣) أَكُمُّمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ الْأَئِمَّةَ أَنْبِيَاءُ مُحَدَّثُونَ وَرُسُلُ اللّهِ وَحُجَجُهُ عَلَى حَلْقِهِ، لَا يَزَالُ مِنْهُمْ رَسُولَانِ: وَاحِدٌ نَاطِقٌ، وَالْآخَرُ (٤) صَامِتٌ، فَالنَّاطِقُ مُحَمَّدٌ وَالصَّامِتُ عَلِيِّ، فَهُمْ فِي الْأَرْضِ الْيَوْمَ طَاعَتُهُمْ مُفْتَرَضَةٌ عَلَى جَمِيعِ الْخُلْقِ، يَعْلَمُونَ مَا كَانَ وَمَا هُوَ كَائِنٌ، وَزَعَمُوا أَنَّ أَبَا الْخُطَّابِ وَقَالُوا: الْأَئِقَةُ آلِمَةٌ، وَقَالُوا:] (٥) فِي أَنْفُسِهِمْ مِثْلَ ذَلِكَ، وَقَالُوا: وَلَدُ الْحُسَيْنِ أَبْنَاءُ اللّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ، ثُمَّ قَالُوا ذَلِكَ فِي أَنْفُسِهِمْ، وَتَأَوَّلُوا قَوْلَ اللّهِ: ﴿فَإِذَا سَوَيْتُهُ وَنَفَحْتُ فِيهِ مِنْ وَقَالُوا: وَلَدُ الْحُسَيْنِ أَبْنَاءُ اللّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ، ثُمَّ قَالُوا ذَلِكَ فِي أَنْفُسِهِمْ، وَتَأَوّلُوا قَوْلَ اللّهِ: ﴿فَإِذَا سَوَيْتُهُ وَنَفَحْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ ﴿ [سُورَةُ الْحِجْرِ: ٢٩] ، قَالُوا: فَهُو آدَمُ وَخُنُ وَلَدُهُ، وَعَبَدُوا أَبَا الْحُطَّابِ، وَزَعَمُوا أَنَّهُ وَلَوْ اللَّهِ الْحُولِينَ ﴿ وَلَوْهُ الْمَنْصُورِ فَقَتَلَهُ عِيسَى بْنُ مُوسَى فِي سَبْحَةِ [الْكُوفَةِ، وَهُمْ] (٦) يَتَدَيَّنُونَ بِشَهَادَةِ الرُّورِ لِمُوافِقِيهِمْ (٧) .

<sup>(</sup>١) انْظُرْ عَنْ أَبِي مَنْصُورٍ الْعِجْلِيِّ وَالْمَنْصُورِيَّةِ: الْمَقَالَاتِ لِلْأَشْعَرِيِّ ١ - ٧٥ ؛ الْمِلَلَ وَالنِّحَلَ ١٥٩ - ١٥٩ انْظُرْ عَنْ أَبِي مَنْصُورٍ الْعِجْلِيِّ وَالْمَنْصُورِيَّةِ: الْمَقَالَاتِ لِلْأَشْعَرِيِّ ١٤٩ ، ١٤٩ ؛ النَّبْصِيرَ فِي الدِّينِ، وَ السَّبْصِيرَ فِي الدِّينِ، ص [٠ - ٩] ٣٨ ، ١٤٩ ؛ النَّبْصِيرَ فِي الدِّينِ، ص [٠ - ٩] ٣ ؛ الْفِصَلَ لِابْنِ حَزْمٍ ٥/٥٤ ؛ الْخِطَطَ لِلْمَقْرِيزِيِّ ٢٥٣/٢ ؛ فِرَقَ الشِّيعَةِ، ص [٠ - ٩] ٩ - وَرَقَ الشِّيعَةِ، ص [٠ - ٩] ٩ - الْبَدْءَ وَالتَّارِيخَ ١٣١٠ \ ١٣١٠.

<sup>(</sup>٢) ن، م: الْمُوحِدةُ، وَهُو تَحْريفٌ.

<sup>(</sup>٣) ب، ا: أَبِي الْخُطَّابِ بْنِ أَبِي الْخُطَّابِ بْنِ أَبِي ذِئْبٍ، وَهُوَ حَطَّأٌ.

<sup>(</sup>٤) ع، م، ن: وَآخَرُ.

<sup>(</sup>٥) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ن) ، (م) .

<sup>(</sup>٦) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ مِنْ (ن) ، (م) .

<sup>(</sup>٧) أَبُو الْخُطَّابِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي زَيْنَبَ مِقْلَاصٌ الْأَسَدِيُّ الْكُوفِيُّ الْأَجْدَعُ سَبَقَ الْكَلَامُ عَنْهُ وَعَنْ فِرْقَتِهِ ١ /٢٠ تَ الْأَجْدَعُ سَبَقَ الْكَلَامُ عَنْهُ وَعَنْ فِرْقَتِهِ ١ /٢٠ وَانْظُرْ [، - ٩] . وَالَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ عَنْهُ وَعَنِ الْخُطَّابِيَّةِ هُنَا هُوَ تَقْرِيبًا مَا فِي مَقَالَاتِ الْأَشْعَرِيِّ ١ - ٧٧. وَانْظُرْ أَيْضَالَ لِلْبْنِ الدِّينِ، ص [، - ٩] ٣ - ٧٤ ؛ الْفِصَلَ لِلْبْنِ أَيْضَانَ أَلُوبْنِ الدِّينِ، ص [، - ٩] ٣ - ٧٤ ؛ الْفِصَلَ لِلْبْنِ عَنْهُ وَعَنِ النَّبْعِيةِ، ص [، - ٩] ٤٥ ؛ فِرَقَ الشِّيعَةِ، ص [، - ٩] كَوْبُولُ الدِّينِ ١٨٥٥ ؛ النِّبَعِلَةِ مُن الْمُلْطِيِّ، ص [، - ٩] ٤٥ ؛ فِرَقَ الشِّيعَةِ، ص [، - ٩] ٢٤ - ٢٦٠ . وَانْظُرِ التَّعْلِيقَ النَّارِيخَ ١٣١٥ ؛ الرِّجَالَ لِلْكَشِّيِ (ط. الْأَعْلَمِيِّ، النَّجْفَ) ، ص [، - ٩] ٢٤ - ٢٦٠ . وَانْظُرِ التَّعْلِيقَ النَّالِيَ: " وَالْحَاصِلُ أَنَّ الطَّائِقَةَ وَانْظُرِ التَّعْلِيقَ اللَّالِيَ: " وَالْحَاصِلُ أَنَّ الطَّائِفَةَ الْتَعْلِيقَ اللَّالِيَةِ الْمَالِيقِ الْعَالِيقَ الْعَامِيْنَ الْمَائِقِيْ الْعَلِيقِ الْعَلِيقِ الْعَالِيقَ الْعَلْمِيْ الْمَائِقَةَ الْعَلْمِيْ الْمَائِقِيْ الْعَلْوَقَ الْعِيْمِيْ (عَلْمَالِيَ الْمَائِقَةَ الْعَلْمِيْ الْمَائِقَ الْعَلْمُ الْعَلَيْقَ الْعَلْمُ الْعُلْمُ الْعَلِيقَ الْعَلَيْ الْعَلَيْقِ الْعَلْمِيْ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلَلْ الْعَلْمِيْ الْعَلْمُ الْعَلْمُ اللَّعْلِيْ الْعَلْمُ الْعُلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعُلْمُ الْعَلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلُولُولُ الْعُلْمُ الْعُلْمُ الْعُلِيقَ الْعُلِيْ الْعُلْمُ ا

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢/٤٠٥

الْمَنْسُوبَةَ إِلَى بَيَانِ بْنِ سَمْعَانَ الَّتِي يُقَالُ لَمُمُ الْبَيَانِيَّةُ، وَالطَّائِفَةَ الْمَنْسُوبَةَ إِلَى أَبِي مَنْصُورِ الَّتِي يُقَالُ لَمُمُ الْمَنْسُوبَةَ إِلَى أَبِي الْخُطَّابِ الَّتِي يُقَالُ لَمُمُ الْخُطَّابِيَّةُ: كُلُّهُمْ مِنْ غُلاةِ الرَّوَافِضِ، وَأَثَمَّمُ يَسْتَجِلُونَ الْمَحَارِمَ، وَالْمَقَالُونَ بِعَدَمِ الْقِطَاعِ النَّبُورَةِ وَإِرْتِفَاعِ التَّكَالِيفِ، وَأَثَمَّمُ الْبَاطِنِيَّةِ، وَالْبَيَانِيَّةُ أَقْدَمُ الْبَاطِنِيَّةُ وَالْإِسْمَاعِيلِيَّةً، وَإِرْتِفَاعِ التَّكَالِيفِ، وَأَثَمَّمُ الْفَاطِنِيَّةِ وَإِلَيْمُ مِنْ أَنْبَاعِهِمْ. وَالْمَقَالَاتُ الْمَنْسُوبَةَ إِلَى بَيَانِ بْنِ سَمْعَانَ أَحْدَمُ أَلُونِ (؟) الدُّرُونِ وَالنَّعَلِيَّةُ وَالْإِسْمَاعِيلِيَّةً، وَمِعْنِ اشْتُهِمَ مِنْ مُنْ الصَّبَاحِ الَّذِي جَاءَ فِي عَصْرِ مَلِكُشَاهِ السَّلْجُوقِيِّ، وَالنَّعَلِيَّةُ وَيَنْصُرُهُمْ وَيُنَافِحُ عَنْهُمْ، وَاسْتَوْلَى عَلَى الْقِلَاعِ فِي فَارِسَ وَجُبَيْلٍ (؟) وَقَدْ حَاوَلَ الرَّدَّ وَإِيْطَالَ كَلَامِهِ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَمِنْهُمُ الْإِمَامُ وَتَسَلْطَنَ هُمَاكَ حَتَّى يُقَالَ لَهُ: صَاحِبُ الْقِلَاعِ، وَقَدْ حَاوَلَ الرَّدَّ وَإِيْطَالَ كَلَامِهِ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَمِنْهُمُ الْإِمَامُ وَتَسَلْطَنَ هُمَاكُ حَتَّى يُقَالَ لَهُ: صَاحِبُ الْقِلَاعِ، وَقَدْ حَاوَلَ الرَّدَّ وَإِيْطَالَ كَلَامِهِ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَمِنْهُمُ الْإِمَامُ وَسَعْرَهُ وَلَالِمُ وَيَقَالُ هُمُ الْفُاطِمِيُّونَ أَيْضًا، اسْتَوْلُوا عَلَى مِلَاقِ وَالدُّرُونُ اللَّذِينَ كَانُوا فِي نَوَاحِي الشَّامِ وَمِنْهُمْ طَائِفَةٌ مِنَ الْعُلْمِي وَلَكُولِكُ الْعُنْوِي الْمُعْمِلِهُ وَعَلَاهِ الْعُلْوِي الْعَلَمِ وَعَدَم الْعَالَمُ وَعَدَم الْعَالَمَةِ وَالتَّوْلُ الْعَلَمِ وَالتَّوْلِ اللْعَلَمِ وَالْتَعْلِيَةِ الْمُنْواعِ قَلَاهُ اللّهُ الْعَلَمُ وَعَدَم الْعُلْمُ وَالنَّيْمِ وَالتَّنَامُ فَي وَالتَّهُ وَاللَّهُ وَالْمُولِ اللَّهُ وَالْمُولِ الْعَلَمُ وَالْعَلَمُ وَالْمُ وَالْمَولِ وَالْعَلَمُ وَالْمَالَ وَالْمَوالِ وَالْمُؤْمِ وَالْمَالَولَ وَاللَّهُ وَالْمَلْعُ وَالْمُؤْمِ وَالْمَالَ وَعَلَمُ الْعُلُومِ وَالْمُولُ وَالْمَالَعُولُ وَالْمَالِهُ وَالْمُولِ الْمُعْمَالِهُ وَالْم

١٩٧ - "تَعَالَى يُرَى فِي الْآخِرَةِ بِالْأَبْصَارِ، وَمَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ كَانَ مُبْتَدِعًا عِنْدَهُمْ، وَإِنْ كَانَ فِي الْمُنْتَسِبِينَ إِلَيْهِمْ مَنْ يَقُولُ ذَلِكَ فَلَيْسَمِ هُوَ قَوْلَ أَئِمَّتِهِمْ وَلَا الَّذِينَ يُفْتَى بِقَوْلِهِمْ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْقُلَ مَقَالَةً عَنْ طَائِفَةٍ فَلْيُسَمِّ الْيُهِمْ مَنْ يَقُولُ ذَلِكَ فَلَيْسَمِ هُوَ قَوْلَ أَئِمَّتِهِمْ وَلَا اللَّذِينَ يُفْتَى بِقَوْلِهِمْ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْقُلَ مَقَالَةً عَنْ طَائِفَةٍ فَلْيُسَمِّ الْقَائِلَ وَالنَّاقِلَ، وَإِلَّا فَكُلُ أَحَدٍ يَقْدِرُ عَلَى الْكَذِبِ، فَقَدْ تَبَيَّنَ كَذِبُهُ فِيمَا نَقَلَهُ عَنْ أَهْلِ السُّنَّةِ، كَمَا تَبَيَّنَ أَنَّ تِلْكَ الْأَقْوَالَ سَلَفٍ (٢) الْإِمَامِيَّةِ.

الْوَجْهُ الثَّالِثُ: أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الطَّائِفَةَ إِنَّمَا تَتَمَيَّزُ (٣) بَاسِمِ رِجَالِهَا أَوْ بِنَعْتِ أَحْوَالِهَا، فَالْأَوَّلُ كَمَا يُقَالُ: النَّجَدَاتُ الْوَجْهُ الثَّالِثُ: أَنْ يُقَالَ: النَّجَدَاتُ (٤) .

<sup>(</sup>١) مِنْ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ب) ، (أ) .

<sup>(</sup>٢) ن، م: سَلَفِهِ.

<sup>(</sup>٣) أ: يَنْتَمِي ؛ تُسَمَّى ؛ م: تُمَيَّرُ.

<sup>(</sup>٤) النَّجَدَاتُ - وَيُقَالُ لَهُمُ النَّجْدِيَّةُ - أَتْبَاعُ نَجْدَةَ بْنِ عَامِرٍ - أَوْ عُوَيْرٍ الْخَنَفِيّ، وَهُوَ مَنْ بَنِي حَنِيفَةَ، كَانَ مِنْ أَتْبَاعِ نَافِعِ بْنِ الْأَرْرَقِ ثُمَّ فَارَقَهُ وَحَرَجَ مُسْتَقِلًا بِالْيَمَامَةِ سَنَةَ ٦٦ أَيَّامَ عَبْدِ اللّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ وَاسْتَوْلَى عَلَى الْبَحْرَيْنِ أَتْبَاعِ نَافِعِ بْنِ الْأَزْرَقِ ثُمَّ فَارَقَهُ وَحَرَجَ مُسْتَقِلًا بِالْيَمَامَةِ سَنَةَ ٦٦ أَيَّامَ عَبْدِ اللّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ وَاسْتَوْلَى عَلَى الْبَحْرَيْنِ وَعُمَانَ وَمَا حَوْظُمُما وَتَسَمَّى بِأُمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، ثُمُّ نَقَمَ عَلَيْهِ بَعْضُ أَتْبَاعِهِ فَقْتَلُوهُ سَنَةَ ٦٩. وَحَالَفَ النَّجَدَاتُ سَائِرَ الْخُوارِجِ فِي أُمُورٍ: مِنْهَا: عَدَمُ قَوْلِمْ بِأَنَّ كُلَّ كَبِيرَةٍ كَفُرٌ، وَبِأَنَّ أَصْحَابَ الْكَبَائِرِ يُعَذَّبُونَ عَذَابًا دَائِمًا، وَحُكِي عَنْهُمْ

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢/٦٠٥

أَخْمُهُ قَالُوا بِعَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَى إِمَامٍ وَأَنَّ عَلَيْهِمْ أَنْ يُحَكِّمُوا كِتَابِ اللّهِ فِيمَا بَيْنَهُمْ. وَيَذْكُرُ عَنْهُمُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِيمَا بَعْدُ 777 (ب) أَنَّ الصَّحَابَةَ لَمْ يُكَوِّرُوهُمْ وَأَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللّهُ عَنْهَ وَغَيْرَهَ مِنَ الصَّحَابَةِ كَانُوا يُصَلُّونَ حُلْفَ خَدْةً، وَأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللّهُ عَنْهُمَا أَجَابَهُ عَنْ مَسَائِلِ سَأَلُهُ عَنْهَا وَجَاءَ حَدِيثُهُ فِي الْبُحُورِيِّ (وَقَارِنْ لِسَانَ الْمِيزَانِ 7777، وَأَنْظُرُ أَيْضًا عَنْ خَدْةَ وَالنَّجَدَاتِ: تَارِيحَ الْيَعْقُوبِيِ 77777، 777777 وفِيهِ أَنَّ الجُّورَجَانِيَّ ذَكَرَهُ فِي الضُّعَفَاءِ). وَانْظُرُ أَيْضًا عَنْ خَدْةَ وَالنَّجَدَاتِ: تَارِيحَ الْيَعْقُوبِيِ 777777777، 7777777777 الْخَبْرَ الطِّوَالَ لِلدَّيْنُورِيِّ، ص [0.-9] 1.8 بَالْعَبَرَ لِلذَّهْمِيِّ 1.8 بَشْرَحَ مُعْجِ الْبُلَاعَةِ (ط. الْمَعَرَوفِ) 1.8

١٩٨ - "وَالْأَزَارِقَةُ (١) . وَالْجُهْمِيَّةُ (٢) وَالنَّجَّارِيَّةُ (٣) وَالضِّرَارِيَّةُ (٤) (٥ وَنَحُو ذَلِكَ. وَالثَّابِي ٥) (٥)

<sup>(</sup>١) أَنْبَاعُ أَبِي رَاشِدٍ نَافِعِ بْنِ الْأَزْرَقِ بْنِ قَيْسٍ الْحَنَفِيِ الْبَكْرِيِّ الْوَائِلِيِّ، مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، صَحِب فِي أَوَّلِ أَمْرِهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ، وَكَانَ مِنَ الظَّائِرِينَ عَلَى عُثْمَانَ، ثُمُّ مِنَ الْخَارِجِينَ عَلَى عَلِيٍّ فِي حَرُورَاءَ، وَحَرَجَ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزَّبَيْرِ، وَقَاتَلَهُ الْمُهَلَّبُ بْنُ أَبِي صُفْرَةَ إِلَى أَنْ قُتِلَ سَنَةَ ٥٢. وَعُوفِتِ الْأَزَارِقَةُ بِتَطَرُّفِهَا يُكَفِّرُونَ كُلَّ مَنْ حَالَفَهُمْ وَيَتَكَلَّمُ ابْنُ نَيْمِيَّةً عَنْ نَافِعٍ فِيمَا بَعْدُهُ 777 وَكُلُّ مَنْ عَلَيْهُمْ. وَيَتَكَلَّمُ ابْنُ نَيْمِيَّةً عَنْ نَافِعٍ فِيمَا بَعْدُهُ 777 وَكُلُّ أَنْ فَيْلِ الْمُؤْرِقِ وَعَنِ الْأَزَارِقَةِ: تَارِيخَ الطَّبَرِيِّ 2778 2777 وانْظُرُ عَنْ نَافِعٍ بْنِ الْأَزْرَقِ وَعَنِ الْأَزَارِقَةِ: تَارِيخَ الطَّبَرِيِّ 2777 2777 وانْظُرُ عَنْ نَافِعٍ بْنِ الْأَزْرَقِ وَعَنِ الْأَزَارِقَةِ: تَارِيخَ الطَّبَرِيِّ 2777 ومَا بَعْدَهَا وَالْمُعْرِيِّ 2777 والْمُؤَدِّقِ الْمُؤْرِقِ وَمَا بَعْدَهَا وَالْمُورِيِّ 2777 ومَا بَعْدَهَا وَالْمَوْرِيِّ 2777 ومَا بَعْدَهَا وَالْمُؤْرِقِ وَمَا بَعْدَهَا وَالْمَعْرِفِ الْمِلْوَقِيقِ وَعَنَ الْأَزَارِقَةِ " وَمَادَةً الْمُورِيِ الْمُؤْرِقِ وَعَنْ الْمُؤْرِقِ وَعَنِ الْمُؤْرِقِ وَعَنِ الْمُؤْرَقِ وَعَنْ الْمُؤْرِقِ وَعَنْ الْمُؤْرِقِ وَعَنْ الْمُؤْرِقِ وَعَنْ الْمُؤْرِقِةِ وَمَا بَعْدَهَا وَالْمَعْرِفِ الْمُؤْرِقِةِ الْمُعْمَلِ وَالْمُولِيقِ الْمُؤْرِقِةِ وَمَا بَعْدَهَا وَالْمُؤْرِقِ وَالْمَلْمُ وَالْمُؤْرِقِ وَالْمُؤْرُقُ وَيْنَ الْفُورَقِ وَعَلَى الْمُؤْرِقِ وَالْمُؤْرِقِ وَالْمُؤْرِقِ وَالْمُؤْرِقِ وَالْمُؤْرِقِ وَالْمُولِ وَالْمُؤْرِقِ وَالْمَلْمُؤُمُ وَالْمُؤْرِقِ وَالْمُؤْرِقِ وَالْمُؤْرِقِ وَالْمُؤْرُونِ وَالْمُؤْرِقِ وَالْمُؤْرُونَ وَالْمُؤْرِقِ وَلَا اللْمُؤْرِقِ وَالْمُؤْرُونِ وَالْمُؤْرُونَ وَلَالَاقُ وَالْمُؤْرُونَ وَالْمُؤْرُونَ وَالْمُؤْرُونَ وَالْمُؤْرُونَ

<sup>(</sup>٣) انْظُرْ مَا ذَكَرْنَاهُ عَنْهُمْ مِنْ قَبْلُ ٢٠٠/٢. وَانْظُرْ عَنْهُمْ أَيْضًا: التَّعْرِيفَاتِ لِلْجُرْجَايِيّ. مَادَّةَ " النَّجَارِيَّةِ ".

<sup>(</sup>٤) انْظُرْ مَا ذَكَرْنَاهُ عَنْهُمْ مِنْ قَبْلُ ١٠٠/٢.

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢/٨١٥

## (٥) : (٥) سَاقِطٌ مِنْ (ب) ، (أً) .". (أ

٩٩ - "فَإِنَّ السَّفْسَطَةَ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ: نَوْعٌ هُوَ جَحْدُ الْحَقَائِقِ وَالْعِلْمِ كِمَا. وَأَعْظَمُ مِنْ هَذَا قَوْلُ مَنْ يَقُولُ عَنِ الْمَوْجُودِ الْوَاحِبِ الْقَدِيمِ الْخَالِقِ: إِنَّهُ لَا مَوْجُودَ وَلَا مَعْدُومَ، وَهَؤُلَاءِ مُتَنَاقِضُونَ، فَإِنَّمُ مَ جَزَمُوا بِعَدَمِ الْجَزْمِ. الْمَوْجُودِ الْوَاحِبِ الْقَدِيمِ الْخَالِقِ: إِنَّهُ لَا مَوْجُودَ وَلَا مَعْدُومَ، وَهَؤُلَاءِ مُتَنَاقِضُونَ، فَإِنَّمُ مَ الْجَزْمِ. وَنَوْعٌ هُو قَوْلُ الْمُتَجَاهِلَةِ اللَّاأَدْرِيَّةِ الْوَاقِفَةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: لَا نَدْرِي هَلْ ثَمَّ حَقِيقَةٌ (١) وَعِلْمُ أَمْ لَا. وَأَعْظَمُ مِنْ هَذَا قَوْلُ مَنْ يَقُولُ: لَا أَعْلَمُ وَلَا أَقُولُ: هُوَ مَوْجُودٌ أَوْ مَعْدُومٌ أَوْ حَيُّ أَوْ مَيِّتٌ.

وَنَوْعٌ ثَالِثٌ قَوْلُ مَنْ يَجْعَلُ الْحَقَائِقَ تَتْبَعُ الْعَقَائِدَ.

فَالْأَوَّلُ نَافٍ لَهَا، وَالثَّابِي وَاقِفٌ فِيهَا، وَالثَّالِثُ يَجْعَلُهَا تَابِعَةً لِظُنُونِ (٢) النَّاس.

وَقَدْ ذُكِرَ صِنْفٌ رَابِعٌ: وَهُوَ الَّذِي يَقُولُ: إِنَّ الْعَالَمَ فِي سَيَلَانٍ فَلَا يُثْبِثُ لَهُ حَقِيقَةً. وَهَؤُلَاءٍ مِنَ الْأَوَّلِ لَكِنْ هَذَا يُوجِبُهُ قَوْهُمُ (٣) .

وَالْمَقْصُودُ هُنَا أَنَّ إِمْسَاكَ الْإِنْسَانِ عَنِ النَّقِيضَيْنِ لَا يَقْتَضِى رَفْعَهُمَا.

(١) ع: هَلْ لَهُ حَقِيقَةُ.

(٢) ن، م: لِطُرُقِ.

(٣) ن، م: تَوْجِيهُ قَوْلِمْ. وَقَالَ ابْنُ حَزْمِ (الْفِصَلَ ٩/١) عِنْدَ كَلَامِهِ عَنِ السُّوفِسْطَائِيَّةِ: " ذَكَرَ مَنْ سَلَفَ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ أَنَّهُمْ ثَلَاثُ أَصْنَافٍ: فَصِنْفٌ مِنْهُمْ نَفَى الْحُقَائِقَ جُمْلَةً، وَصِنْفٌ شَكُّوا فِيهَا، وَصِنْفٌ مِنْهُمْ قَالُوا هِيَ الْمُتَكَلِّمِينَ أَنَّهُمْ ثَلَاثُ أَصْنَافٍ: فَصِنْفٌ مِنْهُمْ نَفَى الْحُقَائِقَ جُمْلَةً، وَصِنْفٌ شَكُّوا فِيهَا، وَصِنْفٌ مِنْهُمْ قَالُوا هِيَ حَقْ عَنْدَهُ بَاطِلٌ عِنْدَهُ بَاطِلٌ عَنْدَهُ فَالُوا عَنْدَهُ بَاللَّهُ مِنْ بَاللَّهُ وَقُومِ بَاللَّهُ مِنْ فَاللَّهُ عَنْدُم بَاللَّهُ مِنْ عَنْدَهُ عَلَامُونَ بَاللَّهُ وَقُمْ اللَّذِينَ يُعَانِدُونَ وَيَدَّعُونَ بَأَنَّمُ مِنْ اللَّهُمْ جَازِمُونَ بَأَنْ كَاللَّهُ مِنْ عَلْمُ اللَّهُ عَلْوهُ مَا اللَّهُ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ اللَّهُ عَلْمُ اللَّهُ عَلْوا عَلَى اللَّهُ عَلَامُ اللَّهُ عَلَيْكُ مُنْ اللَّهُ عَلَامُ عَنْ عَلَامُ عَلَامُ عَلَقُ اللَّهُ عَلَامُ عَلَى اللَّهُ عَلَامُ اللَّهُ عَلَامُ عَلَوْ عَلَامُ عَلَامُ عَلَامُ اللَّهُ عَلَامُ عَلْمُ اللَّهُ عَلَامُ اللَّهُ عَلَامُ عَلَامُ عَلَامُ عَلَامُ عَلَامُ اللَّهُ عَلَامُ عَلَامُ عَلَامُ عَلَامُ عَلَامُ اللَّهُ عَلَى اللللللَّهُ عَلَامُ عَلَامُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَامُ عَلَى اللَّهُ عَلَامُ عَلَامُ عَلَامُ عَلَامُ عَلَامُ عَلَامُ الللَّهُ اللَّهُ عَلَامُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَامُ الللللَّهُ عَلَامُ اللللللللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَامُ اللَّهُ عَلَامُ عَلَامُ عَلَامُ عَلَامُ الللللَّهُ عَلَامُ عَلَامُ عَلَامُ اللَّهُ عَلَامُ عَلَام

٢٠٠ - "فَاعِلٍ، فَلَا يُسَمِّيهِ بِاسْمٍ يُسَمَّى بِهِ الْعَبْدُ (١) ] (٢) . وَذَهَبَ أَبُو الْعَبَّاسِ النَّاشِئُ (٣) إِلَى ضِدِّ ذَلِكَ فَقَالَ: إِنَّا حَقِيقَةٌ لِلرَّبَ مُجَازُ لِلْعَبْدِ (٤) .

وَزَعَمَ <mark>ابْنُ حَزْمٍ</mark> أَنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ تَعَالَى الْخُسْنَى لَا تَدُلُّ عَلَى الْمَعَانِي، فَلَا يَدُلُّ عَلِيمٌ عَلَى عِلْمٍ، وَلَا قَدِيرٌ عَلَى قُدْرَةٍ، بَلْ هِيَ أَعْلَامٌ

(١) قَالَ الشَّهْرَسْتَانِيُّ (الْمِلَلَ وَالنِّحَلَ ٧٩/١) عَنِ الجُّهْمِ: " وَافَقَ الْمُعْتَزِلَةَ فِي نَفْيِ الصِّفَاتِ الْأَزَلِيَّةِ وَزَادَ عَلَيْهِمْ

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢/٩/٥

<sup>(</sup>٢) منهاج السنة النبوية ٢/٥٢٥

بِأَشْيَاءَ: مِنْهَا قَوْلُهُ: لَا يَجُورُ أَنْ يُوصَفَ الْبَارِي تَعَالَى بِصِفَةٍ يُوصَفُ بِمَا خَلْقُهُ لِأَنَّ ذَلِكَ يَقْتَضِي تَشْبِيهًا، فَنَفَى كَوْنَهُ حَيًّا عَالِمًا، وَأَثْبَتَ كَوْنَهُ قَادِرًا فَاعِلًا حَالِقًا، لِأَنَّهُ لَا يُوصَفُ شَيْءٌ مِنْ حَلْقِهِ بِالْقُدْرَةِ وَالْفِعْلِ وَالْخَلْقِ ". (٢) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ فِي (ع) فَقَطْ.

(٣) أَبُو الْعَبَّاسِ عَبْدُ اللّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللّهِ بْنِ مَالِكٍ النَّاشِيُ الْأَنْبَارِيُّ، كَانَ يُقَالُ لَهُ ابْنُ شَرْشِيرَ، وَتُوُفِيِّ سَنَةَ ٢٩٣ قَالَ ابْنُ حَجَرٍ (لِسَانَ الْمِيزَانِ ٣٤/٣): "كَانَ مِنْ أَهْلِ الْأَنْبَارِ وَنَزَلَ بَغْدَادَ ثُمُّ انْتَقَلَ إِلَى مِصْرُ وَمَاتَ كِنَا، وَكَانَ مُتَكَلِّمًا شَاعِرًا مُتَرَسِّلًا وَلَهُ قَصِيدَةٌ أَرْبَعَةُ آلَافِ بَيْتٍ فِي الْكَلَامِ. قَالَ ابْنُ النَّدِيمِ: يُقَالُ إِنَّهُ كَانَ تَنَوِيًّا فَسَقَطَ مِنْ طَبَقَةٍ أَصْحَابِهِ الْمُتَكَلِّمِينَ. قُلْتُ: وَلَا تَغْتَرَ بِقَوْلِ ابْنِ النَّدِيمِ فَإِنَّ هَذَا مِنْ كِبَارِ الْمُسْلِمِينَ، وَكَانَ سَبَبُ وَهَى عَلِيسًا فَنَاظَرَ عَلَى طَرِيقَةِ الْمُعْتَزِلَةِ فَقَطَعَ حَصْمَهُ فَقَامَ شَيْخٌ فَقَبَّلُ رَأْسَهُ وقَالَ: لَا أَعْدَمَنَا اللّهُ مِثْلُ هَذَا النَّاشِئِ أَنَّهُ دَحَلَ وَهُو فَقَى جَيْلِسًا فَنَاظَرَ عَلَى طَرِيقَةِ الْمُعْتَزِلَةِ فَقَطَعَ حَصْمَهُ فَقَامَ شَيْخٌ فَقَبَّلُ رَأْسَهُ وقَالَ: لَا أَعْدَمَنَا اللّهُ مِثْلُ هَذَا النَّاشِئِ أَنَهُ دَحَلَ وَهُو فَقَى جَيْلِسًا فَنَاظَرَ عَلَى طَرِيقَةِ الْمُعْتَزِلَةِ فَقَطَعَ حَصْمَهُ فَقَامَ شَيْخٌ فَقَبَلُ رَأْسَهُ وقَالَ: لَا أَعْدَمَنَا الللهُ مِثْلُ هَذَى اللّهُ مِثْلُ هَلَورَانَ اللهِ الْمُعْتَزِلَةِ فَقَطَعَ حَصْمَهُ فَقَامَ شَيْخٌ فَقَبَلُ رَأْسَهُ وقَالَ: لَا أَنْ مُعْتَلِ مَا يَكُومُ وَعَنْ اللّهُ مِثْلُ وَلَا عَبْسَ النَّاشِي عَلَى اللَّهُ عَلَى مَا يَنْ النَّاشِي عَلَى الْكَرَهُ عَلَيْهِ الْعَلْمُ عَلَى الللَّهُ مِنْ الللَّهُ مِنْ اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الللَّهُ ع

(٤) ع: مَجَازٌ فِي الْعَبْدِ.". (١)

٢٠١- "تحْضَةُ (١) . وَهَذَا يُشْبِهُ قَوْلَ مَنْ يَقُولُ بِأَنَّمَا تُقَالُ بِالِاشْتِرَاكِ اللَّفْظِيّ (٢) .

وَأَصْلُ غَلَطِ هَؤُلَاءِ شَيْءَانِ: إِمَّا نَفْيُ الصِّفَاتِ وَالْغُلُوُّ فِي نَفْيِ التَّشْبِيهِ، وَإِمَّا ظَنُّ ثُبُوتِ الْكُلِّيَّاتِ الْمُشْتَرِكَةِ فِي التَّشْبِيهِ، وَإِمَّا ظَنُّ ثُبُوتِ الْكُلِّيَّاتِ الْمُشْتَرِكَةِ فِي التَّشْبِيهِ، وَإِمَّا ظَنُ ثُبُوتِ الْكُلِّيَّاتِ الْمُشْتَرِكَةِ فِي التَّشْبِيهِ، وَإِمَّا ظَنُ ثُبُوتِ الْكُلِّيَّاتِ الْمُشْتَرِكَةِ فِي التَّشْبِيهِ، وَإِمَّا ظَنُ ثُبُوتِ الْكُلِيَّاتِ الْمُشْتَرِكَةِ فِي

فَالْأُوَّلُ هُوَ مَأْحَذُ الْجَهْمِيَّةِ وَمَنْ وَافَقَهُمْ عَلَى نَفْيِ الصِّفَاتِ. قَالُوا: إِذَا قُلْنَا عَلِيمٌ يَدُلُّ عَلَى عِلْمٍ، وَقَدِيرٌ يَدُلُّ عَلَى فَالْوَا: إِذَا قُلْنَا عَلِيمٌ يَدُلُّ عَلَى عِلْمٍ، وَقَدِيرٌ يَدُلُّ عَلَى قَدْرَةٍ لَزِمَ مِنْ إِثْبَاتِ الْأَسْمَاءِ إِثْبَاتُ الصِّفَاتِ، وَهَذَا مَأْحَدُ الْبِي حَزْمٍ، فَإِنَّهُ مِنْ نُفَاةِ الصِّفَاتِ (٣) مَعَ تَعْظِيمِهِ لَلْحَدِيثِ وَالسُّنَةِ وَالْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَدَعْوَاهُ أَنَّ الَّذِي يَقُولُهُ: فِي ذَلِكَ هُوَ مَذْهَبُ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ.

وَعَلَطُهُ فِي ذَلِكَ بِسَبَبِ أَنَّهُ أَحَذَ أَشْيَاءَ (٤) مِنْ أَقْوَالِ الْفَلَاسِفَةِ وَالْمُعْتَزِلَةِ عَنْ بَعْضِ شُيُوخِهِ، وَلَمْ يَتَّفِقْ لَهُ مَنْ يُبَيِّنُ لَهُ خَطَأَهُمْ (٥) ، وَنَقَلَ الْمَنْطِقَ بِالْإِسْنَادِ عَنْ مَتَّى التُّرْجُمَانِ (٦) . وَكَذَلِكَ قَالُوا: إِذَا قُلْنَا: مَوْجُودٌ وَمَوْجُودٌ، وَحَيُّ لَهُ خَطَأَهُمْ (٥) ، وَنَقَلَ الْمَنْطِقَ بِالْإِسْنَادِ عَنْ مَتَّى التُّرْجُمَانِ (٦) . وَكَذَلِكَ قَالُوا: إِذَا قُلْنَا: مَوْجُودٌ وَمَوْجُودٌ، وَحَيُّ لَوْمَ التَّشْبِيهُ، فَهَذَا أَصْلُ غَلَطِ هَؤُلَاءِ.

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٥٨٣/٢

- (١) يَقُولُ ابْنُ حَزْمٍ (الْفِصَلَ ٢٩٦/٢): " إِنَّنَا لَا نَفْهَمُ مِنْ قَوْلِنَا قَدِيرٌ عَالِمٌ إِذَا أَرَدْنَا بِذَلِكَ اللَّهَ تَعَالَى إِلَّا مَنْ تَقُولُ ابْنُ حَزْمٍ (الْفِصَلَ ٢٩٦/٢): " إِنَّنَا لَا نَفْهَمُ مِنْ قَوْلِنَا اللَّهُ فَقَطْ، لِأَنَّ كُلَّ ذَلِكَ أَسْمَاءُ أَعْلَامٍ لَا مُشْتَقَّةٌ مِنْ صِفَةٍ أَصْلًا، لَكِنْ إِذَا قُلْنَا: اللَّهُ تَعَالَى بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ، وَيَعْلَمُ الْعَيْب، فَإِنَّمَا يُفْهَمُ مِنْ كُلِّ ذَلِكَ أَنَّ هَاهُنَا لَهُ تَعَالَى مَعْلُومَاتٌ، وَأَنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَلَا يُفْهَمُ مِنْ كُلِّ ذَلِكَ أَنَّ هَاهُنَا لَهُ تَعَالَى مَعْلُومَاتٌ، وَأَنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَلَا يَقُولُ فِي: يَقْدِرُ، وَفِي غَيْرٍ ذَلِكَ كُلِّهِ ".
  - (٢) ب، أ: أَنَّهَا تُقَالُ. . إِلَّا، وَالْعِبَارَةُ فِي (ع) مُضْطَرِبَةٌ.
    - (٣) انْظُرِ الْفِصَلَ ٢٨٣/٢ وَمَا بَعْدَهَا.
      - (٤) ب، أ، ن، م: شَيْئًا.
- (٥) ب: وَلَمْ يَتَّفِقْ مَنْ بَيَّنَ لَهُ خَطَأَهُمْ ؛ أ، م: وَلَمْ يَتَّفِقْ مَنْ يُبَيِّنُ لَهُ خَطَأَهُمْ ؛ ن: وَلَمْ يُبَيِّنْ لَهُمْ مَنْ يُبَيِّنُ لَهُمْ مَنْ يُبَيِّنُ لَهُ خَطَاوَهُمْ.
- (٢) ب: وَنَقُلَ الْمَنْطِقَ الْأُسْتَاذُ عَنْ مَتَّى التُّرْجُمَانِ ؛ أ: وَنَقُلَ الْمَنْطِقَ الْإِسْنَادَ عَنْ مَتَّى التُّرْجُمَانِ ؛ ن، م: وَنَقَلَ الْمَنْطِقَ الْاَسْتَادِ عَنْ مَتَّى التَّرْجُمَانُ هُوَ أَبُو بِشْرٍ مَتَّى بْنُ يُونُسَ (أَوِ ابْنُ يُونَانَ) الْمَنْطِقِيُّ النَّصْرَانِيُّ، نَزَلَ الْمَنْطِقِيِّ النَّهُ لَا يَعْدَادَ وَمَاتَ مِمَا سَنَةَ ٢٢٨ وَإِلَيْهِ انْتَهَتْ رِيَاسَةُ الْمَنْطِقِيِّينَ فِي عَصْرِهِ. انْظُو تَرْجَمَتَةُ وَمُصَنَّفَاتِهِ فِي: تَارِيخِ الحُكَمَاءِ الإِسْلَامِ لِظَهِيرِ الدِّينِ الْبَيْهِقِيِّ، ص ٢٨٨ ٢٩ ؛ طَبَقَاتِ الْاَقِيْطِيِّ، ص [٠ ٩] ٢٣ ؛ تَارِيخِ حُكَمَاءِ الْإِسْلَامِ لِظَهِيرِ الدِّينِ الْبَيْهَقِيِّ، ص ٢٨ ٢٩ ؛ طَبَقَاتِ الْأَطِبَاءِ لِابْنِ أَبِي أُصَيْبِعَةَ ٢٢٧/٢ ؛ الْفِهْرِسْتَ لِابْنِ النَّدِيمِ ص ٢٦٣ ٢٦٤. وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي أَكْثُورِ إِحْسَان الْأَطِبَاءِ لِابْنِ أَبِي أُصَيْبِعَةَ ٢٢٧/٢ ؛ الْفِهْرِسْتَ لِابْنِ النَّدِيمِ ص ٢٦٣ ٢٦٤. وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي أَكْثُورِ إِحْسَان الْأَطِبَاءِ لِابْنِ أَبِي أُصِيْبَعَةَ إِلْمَالِي الْمُنْطِقِيِّينَ، ص ٢٦٣ ٢٦٤. وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ تَيْمِيَّة فِي أَكْثُورِ إِحْسَان الْقَرْمِينَ وَفِيهَا تَغْلِيلَ مَا إِلَى المُنْطِقِي لِلْبُنِ خَوْمٍ، الْظُرْ مَثَلًا: الرَّدُّ عَلَى الْمَنْطِقِيِينَ، ص ٢٦٩ ١٣١. وَيَقُولُ الدُّكُتُورِ إِحْسَان مَعْنَى الْمَنْطِقِي نَفْسِهِ وَفِيهَا تَغْلِيلَ مَعْنَى مَا لَكِتَابِهِ مِنْ قَوْلِهِ: " قَالَ الشَّيْخُ: هَذِهِ عِبَارَاثُ الْمُتَرْجِمِينَ وَفِيهَا تَغْلِيلًا . . . إِلَّ اللَّكُمُونُ شَيْعًا الْمُنْطِقِي نَفْسِهِ، وَإِنْ كَانَ النَّشُخِةِ الْقَيْمِ عَنْهَا الْكِتَابُ. ". (١)

٢٠٢-"تَعَالَى، وَهُوَ الْمَذْهَبُ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ مُتَأَخِّرُو الرَّافِضَةِ، وَكَانُوا قَدْ أَدْحَلُوا مَعَهُمْ مَنْ أَدْحَلُوهُ مِنْ [وُلَاةِ الْأُمُورِ (١) ، فَلَمْ يُوَافِقْهُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، حَتَّى تَهَدَّدُوا (٢) بَعْضَهُمْ بِالْقَتْلِ، وَقَيَّدُوا بَعْضَهُمْ ، وَعَاقَبُوهُمْ [وُلَاةِ الْأُمُورِ (١) ، فَلَمْ يُوافِقْهُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجُمَاعَةِ، حَتَّى تَهُدُوا (٢) بَعْضَهُمْ بِاللَّمْرِ (١) بِالرَّهْبَةِ وَالرَّغْبَةِ، وَتَبَتَ (٤) الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ (٥) عَلَى ذَلِكَ [الْأَمْرِ] (٢) حَتَّى حَبَسُوهُ مُدَّةً، ثُمَّ طَلَبُوا أَصْحَابَهُمْ لِمُنَاظَرَتِهِ، فَانْقَطَعُوا مَعَهُ فِي الْمُنَاظَرَةِ يَوْمًا بَعْدَ يَوْمٍ، وَلَمْ يَأْتُوا (٧) بِمَا يُوحِبُ مُوَافَقَتَهُ لَمُمْ ، وَلَمْ يَأْتُوا (٧) بِمَا يُوحِبُ مُوَافَقَتَهُ لَمُّمْ، [بَلْ ] بَيِّنَ حَطَأَهُمْ (٨) فِيمَا ذَكَرُوهُ (٩) مِنَ الْأَدِلَّةِ، وَكَانُوا قَدْ طَلَبُوا لَهُ (١٠) أَتِمَّةَ الْكَلامِ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَعَيْرِهِمْ، مِثْلِ أَبِي عِيسَى مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بُرْغُوثٍ صَاحِبٍ حُسَيْنٍ النَّجَّارِ (١١) وَأَمْثَالِهِ، وَلَمْ تَكُنِ الْمُنَاظَرَةُ مَعَ اللّهُ عَتَرَلَةِ فَقَطْ، بَلْ كَانَتْ

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢/٤٨٥

(١) ب، أ: الْأَمْر.

(٢) ب، أ: هَدَّدُوا.

(٣) وَأَحَذُوهُمْ: فِي (ع) فَقَطْ.

(٤) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ن) ، (م) إِلَّا كَلِمَاتٍ مُتَفَرِّقَةً هِيَ: مِنْ وَلِيّ فَلَمْ يُوافِقْهُمْ.

(٥) ب، أ: وَتَبَتَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ؟ ع: وَتَبَتَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ ؟ ن، م: الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ ؟ ن، م: الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ.

(٦) الْأَمْرِ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ع) ، (ن) ، (م) .

(٧) ب، أ: وَلَمَّا لَمْ يَأْتُوا ؛ ن: وَلَمَّا يَأْتُوا، م: وَلَمَّا وَلَمَّا يَأْتُوا.

(٨) ب، أ، ن، م: وَبَيَّنَ حَطَأَهُمْ.

(٩) ب، أ: فِيمَا ذَكَرُوا ؛ ن: فِيمَا ذَكَرَهُ، وَهُوَ خَطَأً.

(١٠) لَهُ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ب) ، (أ) .

٣٠٠- "مَعَ جِنْسِ الجُهْمِيَّةِ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ [وَالنَّجَّارِيَّةِ] (١) وَالضِّرَارِيَّةِ وَأَنْوَاعِ الْمُرْجِئَةِ، فَكُلُّ مُعْتَزِلِيٍّ جَهْمِيُّ وَلَيْ جَهْمِيًّ وَالمُعْتَزِلَةُ تَنْفِي الصِّفَاتِ دُونَ وَلَيْسَ كُلُّ جَهْمِيٍّ مُعْتَزِلَةُ تَنْفِي الصِّفَاتِ دُونَ وَلَيْسَ كُلُّ جَهْمِيٍّ مُعْتَزِلَةُ تَنْفِي الصِّفَاتِ دُونَ الْأَسْمَاءِ] (٢).

وَبِشْرٌ الْمَرِيسِيُّ كَانَ مِنَ الْمُرْجِعَةِ، لَمْ يَكُنْ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ، بَلْ كَانَ مِنْ كِبَارِ (٣).

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢٠٣/٢

- (١) وَالنَّجَّارِيَّةِ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) .
- (٢) دُونَ الْأَسْمَاءِ: فِي (ع) فَقَطْ. وَسَقَطَ مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ مِنْ (ن) ، (م) .
- (٣) أَبُو عَبُدِ الرَّمْنِ بِشْرُ بْنُ غِيَاثِ بْنِ أَبِي كَرِعَةَ عَبْدُ الرَّمْنِ الْمَرِيسِيُّ، الْعَدَوِيُّ بِالْوَلَاءِ، كَانَ جَدُّهُ مَوْلَى لِزَيْدِ بْنِ الْحَلُوفَةِ قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: " تَفَقَّهُ عَلَى أَبِي يُوسُفَ الْحُلُونِ وَنَاظَرَ عَلَيْهِ، وَمَّ يُدْرِكِ الْجُهْمَ بْنَ صَفْوَانَ إِنَّمَا أَكَدَ مَقَالَتَهُ وَمَعْتَعَ وَأَتْفُ وَلِمُ الْمُرْحِقَةِ وَكَانَتْ تَقُولُ إِنَّ الْإِيمَانَ هُو التَّصْدِيقُ وَأَنَّ النَّصْدِيقَ وَالْتُ طَائِقَةِ الْمُرْمِعِيَّةِ مِنَ الْمُرْحِقَةِ وَكَانَتْ تَقُولُ إِنَّ الْإِيمَانَ هُو التَّصْدِيقُ وَأَنَّ النَّصْدِيقَ وَأَنَّ النَّصْدِيقَ وَأَنَّ النَّصْدِيقَ وَاللَّهَ الْمُرْعِقِةِ وَكَانَتْ تَقُولُ إِنَّ الْإِيمَانَ هُو التَّصْدِيقُ وَأَنَّ النَّصْدِيقَ وَلَا الشَّهْرِسُتَانِيُّ إِنَّ مَذْهَبِ الْمَرْعِيقِ كَانَ قَرِيبًا مِنْ مَذْهَبِ النَّجَارِ وَيُرْغُوثٍ وَأَمَّنَى يَكُونُ بِالْقَلْبِ وَاللِسَانِ جَمِيعًا، وَقَالَ الشَّهْرِسُتَانِيُّ إِنَّ مَذْهَبِ الْمَرْيِسِيِّ كَانَ قَرِيبًا مِنْ مَذْهَبِ النَّجَارِ وَيُرْغُوثٍ وَأَمَّنُ يَكُونُ بِالْقَلْبِ وَاللِسَانِ جَمِيعًا، وَقَالَ الشَّهْرِسُتَانِيُّ إِنَّ مَذْهَبِ الْمَرْعِيقِ وَلَيْنَ الْمِرْعُونِ وَأَثَمَّ مُولِي الْقَلْدِ وَلِيلَا اللَّهُ وَلَيْنَ الْمَعْرِ فِي الْقَرْقِ بَعْنَا فَي فِيلُونَ عَلَى الْمَرْعِقِ مَوْلِكَ إِلْكَ مُولِكَ الْمُؤْمِلُ وَلِيعَ بَعْدَادَ الْمَعْرَا وَقِيلَ عَيْرُ ذَلِكَ. وَلَيْقَ مَرِيسٍ بِصَعِيدِ مِصْرُ وَقِيلَ عَيْرُ ذَلِكَ الْمُؤْمِلُ ثَرَجَمَتُهُ وَمُذْهَبُهُ فِي: لِسَانِ الْمِيرَانِ ٢٩/٢ ٣١ ؟ وَفَيَاتِ الْأَعْيَانِ ١/١٥ ٢ ٢٥ ٢ ؟ تاريخ بَغْدَادَ ١/٢٥ الْمُؤْمِلُ وَتَعَلَى الدِينِ الدِينِ مُ الدِينِ مُ الْمُؤْمِلُ وَلَيْ الْمَالِعِ عَلَى اللْمَالِ الللَّهُ وَلِي الْمَرْعِي عَلَى الْمُؤْمِلُ وَلِي عَلَى الْمُؤْمِلُ وَلَا الللْمُولِ الْمُؤْمِلُ وَلِمُ الْمُؤْمِلُ وَلَوْمُ الْمُؤْمِلُ وَعَلَى الْمُؤْمِلُ وَعَلَى الْمُؤْمِلُ وَلَوْمُ وَلِهُ الللْمُ الْمُؤْمِلُ وَلَالْمُ كَالَكُ اللَّهُ اللَّهُ وَلَى اللْمُؤْمِلُ وَلَا الللْمُولِ الْمُؤْمِلُ وَالْمُولِ الللْمُولِ الْمُؤْمِلُ الللْمُولِ الْمُؤْمِلُ الللْمُولِي اللللْمُ الللْمُولِ الْمُؤْمِلُ الللْمُ الللْمُ الللللْمُ الللْمُؤْمِلُ الللْمُو

٢٠٤ - "فَلَعَلَّهُمْ زَادُوا فِي النَّقْلِ عَنْهُ، أَوْ نَقْلُوا عَنْهُ، أَوْ نَقْلُوا عَنْ غَيْرِ ثِقَةٍ، وَإِلَّا فَمَا أَظُنَّهُ يَصِلُ إِلَى هَذَا الْخَيِّرِ (١). وَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ: مَنْ أَرَادَ التَّفْسِيرَ فَهُوَ عِيَالٌ عَلَى مُقَاتِلٍ، وَمَنْ أَرَادَ الْفِقْةَ فَهُوَ عِيَالٌ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ (٢). وَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ: مَنْ أَرَادَ التَّفْسِيرَ فَهُوَ عِيَالٌ عَلَى أَي حَنِيفَة

وَمُقَاتِلُ بْنُ سُلَيْمَانَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِمَّنْ يُخْتَجُّ بِهِ فِي الْحَدِيثِ - بِخِلَافِ مُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ (٣) فَإِنَّهُ ثِقَةٌ - لَكِنْ لَا رَيْبَ (٤) فِي عِلْمِهِ بِالتَّفْسِيرِ وَغَيْرِهِ وَاطِّلَاعِهِ (٥) ، كَمَا أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ وَإِنْ كَانَ النَّاسُ حَالَفُوهُ فِي أَشْيَاءَ

<sup>(</sup>١) عَلَّقَ مُسْتَجِي زَادَهْ فِي هَامِشِ (ع) بِقَوْلِهِ: " قُلْتُ: لَكِنَّ الْخَطِيبَ الْبَغْدَادِيَّ ذَكَرَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ بِإِسْنَادِهِ: هَذَانِ رَجُلَانِ حَبِيثَانِ: أَعْنِي جَهْمَ بْنَ صَفْوَانَ وَمُقَاتِلَ بْنَ سُلَيْمَانَ، أَفْرَطَ جَهْمٌ فِي التَّنْزِيهِ فَجَعَلَ لَهُ تَعَالَى لَا مِنْ قَبِيلِ مَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي فَوَقَعَ فِي التَّعْطِيلِ، وَأَفْرَطَ مُقَاتِلٌ فِي التَّشْبِيهِ حَتَّى جَعَلَ لَهُ تَعَالَى لَحُمًا وَشَعْرًا وَعَظْمًا، انْتَهَى. فَالَّذِي ذَكَرَهُ الْخُطِيبُ عَنْ أَبِي حَنِيفَة فِي شَأْنِ مُقَاتِلٍ هُوَ الْمُوافِقُ لِمَا نَقَلَهُ الْإِمَامُ أَبُو النَّسَعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي شَأْنِ مُقَاتِلِ ".

<sup>(1)</sup> منهاج السنة النبوية

(٢) فِي وَفَيَاتِ الْأَعْيَانِ ٢٤١/٤ فِي تَرْجَمَةِ مُقَاتِلِ بْنِ سُلَيْمَانَ: " حُكِيَ عَنِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: النَّاسُ كُلُّهُمْ عِيَالٌ عَلَى ثَلَاثَةٍ: عَلَى مُقَاتِلِ بْنِ سُلَيْمَانَ فِي التَّفْسِيرِ، وَعَلَى زُهَيْرِ بْنِ أَبِي سُلْمَى فِي الشِّعْرِ، وَعَلَى أَبِي حَنِيفَةَ فِي الْكَلَامِ ".

(7) ب، أ: مُقَاتِلِ بْنِ حِبَّانَ، وَهُوَ حَطَأٌ. وَهُوَ عَالِمُ حُرَاسَانَ الْحَافِظُ أَبُو بِسِطَامٍ – وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: أَبُو مَعَانٍ – مُقَاتِلُ بْنُ حَيَّانَ الْبَلْخِيُّ الْخَرَّانُ. قَالَ الذَّهَبِيُّ: "كَانَ إِمَامًا صَادِقًا نَاسِكًا خَيِّرًا كَبِيرَ الْقَدْرِ صَاحِبَ سُنَّةٍ وَاتِبَاعٍ، مُقَاتِلُ بْنُ حَيَّانَ الْبَلْخِيُّ الْخَرَّانُ. قَالَ الذَّهَبِيُّ: "كَانَ إِمَامًا صَادِقًا نَاسِكًا خَيِّرًا كَبِيرَ الْقَدْرِ صَاحِبَ سُنَّةٍ وَاتِبَاعٍ، هُرَبَ فِي أَيَّامٍ حُرُوجٍ أَبِي مُسْلِمٍ الْخُرَاسَانِيِّ إِلَى كَابُلَ وَدَعَا حَلْقًا إِلَى الْإِسْلَامِ فَأَسْلَمُوا. وَتَقَهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَأَبُو هَرَبَ فِي أَيْسُ ". وَانْظُرْ تَرْجَمَتَهُ فِي: تَذْكِرَةِ الْخُفَّاظِ ١/٤٧١ ؛ طَبَقَاتِ ابْنِ سَعْدٍ ٧/٤٧٧ ؛ كَابُلُ وَدَعَا حَلْقًا فِلْ ١/٤٧١ ؛ طَبَقَاتِ ابْنِ سَعْدٍ ٧/٤٧٣ ؛ كَابُلُ وَدَعَا خَلْقًا فِي تَذْكِرَةِ الْخُفَّاظِ ١/٤٧١ ؛ طَبَقَاتِ ابْنِ سَعْدٍ ٧/٤٧٣ ؛ عَشَدِيلِ، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: لَيْسَ بِهِ بَأْسُ ". وَانْظُرْ تَرْجَمَتَهُ فِي: تَذْكِرَةِ الْخُفَّاظِ ١/٤٧١ ؛ طَبَقَاتِ ابْنِ سَعْدٍ ٧/٤٧٣ ؛ عَشَدِيلٍ، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: لَيْسَ بِهِ بَأْسُ ". وَانْظُرْ تَرْجَمَتَهُ فِي: تَذْكِرَةِ الْخُفَّاظِ ١/٤١١ ؛ الْجُرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، فَقَالِ النَّسَائِيُّ: وَاللُغَاتِ لِلنَّوْوِيِّ، ق [ ٠ - ٩] ، ح [ ٠ - ٩] ، ص [ ٠ - ٩] ، ق [ ٠ - ٩] ، ق

(٤) ن، م: ثِقَةٌ، وَلَا رَيْبَ.

(٥) أَبُو الْحَسَنِ بْنُ مُقَاتِلِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ بَشِيرٍ ، الْأَزْدِيُ بِالْوَلاءِ ، الْبَالْخِيُّ ، الْحُرَاسَايِّ ، الْمَرْوَزِيُّ . أَصْلُهُ مِنْ بَلْخِ ، وَالْمَوْرَةِ وَدَحَلَ بَغْدَادَ وَحَدَّثَ كِمَا . ذَكُرهُ اللَّمْعِيُّ فِي آخِرِ تَرْجَمَةِ الْبْنِ حَيَّانَ (تَذْكِرَةَ الْحُقَاظِ ١٧٤/) وَقَلْمُ اللَّهُ عَلَى الْمُعْرَةِ وَقَدْ وَحَدَّثَ كِمَا الْمُفَسِرِ ". وَقَدْ ثُوفِيَ بِالْبَصْرَةِ سَنَةَ . ١٥ . وَانْظُرْ تَرْجَمَتُهُ فِي: الجُرْحِ وَالتَّغْدِيلِ ، ج [ . كَانَ مِنْ أَوْعِيَةِ الْعِلْمِ بَحْرًا مِنَ التَّفْسِيرِ ". وَقَدْ ثُوفِيَ بِالْبَصْرَةِ سَنَةَ . ١٥ . وَانْظُرْ تَرْجَمَتُهُ فِي: الجُرْحِ وَالتَّغْدِيلِ ، ج [ . - ٩] ، ص [ . - ٩] ، ج [ . - ٩] ، ص [ . - ٩] ، طَبَقَاتِ الْبُوسُرَةِ سَنَةَ بَعْزِيبِ الْأَسْمَانِ وَاللَّغَاتِ، قَ [ . - ٩] ، ص [ . - ٩] ، طَبَقَاتِ الْبُوسُرِةِ بَعْدَادَ ١٩٠/ ١٩٠ ؛ مَقْدِيبِ النَّهْدِيبِ ١٩٠٤ ٢٩٩ ٢ ؛ وَفَيَاتِ الْلُعْمِينِ الْمُعْيَانِ الْمُعْيَانِ الْمُؤْمِنِ الْمُؤْمِنِ الْمُعْرِيقِ فَقَالَ: مِنَ النَّغْمِينِ اللَّغْمِينِ الْمُقْرَفِي وَالْمُؤْمِنِ الْمُعْرِقِيقِ وَالْمُحَرِثِينَ وَالْفُرُونِ الْمُعْرِقِ مَعْ الْمُعْرَفِقِ عَنْ الْمُعْرِقِ فَقَالَ: مِنَ النَّغْمِينِ وَالْمُوْمِقِ التَّغْمِيمِ ) ؛ سِرُكِينَ م [ . - ٩] ج اللَّيْمِ النَّغْمِيمِ اللَّعْمِيمِ وَالْمُومِيَّةِ وَالْمُحَرِثِينَ وَالْمُومِي ) ؛ الْأَعْدِمِ مِنْ الْمُعْرِقِيقِ عَنْ الْمُعْرَفِقِ وَالْمُومِقَ الْمُعْرَفِقِ وَالْمُعْرِقِ وَالْمُعْرِقِ وَالْمُومِقِ التَّغْمِيمِ وَالْمُؤْمِقِ وَالْمُؤْمِقِ وَالْمُؤْمِقِ وَالْمُؤْمِقِ وَقَعْ وَاحِدِ وَكَانَ مُعَلِقُ النَّعْمِيمِ . وَكَانَ مُقَاتِلُ مِنْ الْمُعْرِقِ وَلَا مُؤْمِقُ وَلَا مُؤْمِنُ وَاحِدٍ وَكَانَ مُعَلَّقُ وَلَا مُؤْمِنَ وَاحِدُ وَكَانَ مُعْمَالِ الللَّهُ مُومِولَ الْمُقَاتِلُ وَلَا مُعْمَامِلُ الْمُعْرَفِقُ وَلَا مُعْمَالِلُ وَلَعْلَ الْمُعْرَفِقُ وَالْمُؤْمِقِ وَلَعْمُ وَاحِدٍ وَكَانَ مُعْمَالِلُ عَلَى مُومَةَ الْإِنْصَانَ فِي وَقْتِ وَاحِدٍ وَكَانَ الْمُقَالَاتِ لِلْمُعْمَالِ الْمُعْمَالِلُ الْمُعْمِعِ مُ مَالْمُولُولُ وَالْمُعْرِقِ مَا الْمُعْرَفِ الْمُعْمِعُ وَالْمُعْمِل

٥٠٠- "فَقِيهًا مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ، فِي زَمَنِ أَبِي حَنِيفَةَ وَالثَّوْرِيِّ وَشَرِيكٍ وَابْنِ أَبِي لَيْلَى (١) وَكَانَ قَدْ تَفَقَّهَ ثُمَّ انْقَطَعَ لِلْعِبَادَةِ، وَأَخْبَارُهُ وَسِيرَتُهُ مَشْهُورَةٌ عِنْدَ (٢) الْعُلَمَاءِ (٣) ، وَلَمْ يَقْلِ الرَّجُلُ شَيْئًا مِنْ هَذَا الْبَاطِلِ، وَإِنَّمَا الْقَائِلُ

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢/٩/٢

لِذَلِكَ دَاوُدُ الْجُوَارِبِيُّ، فَكَأَنَّهُ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى شُيُوخِهِ الْجُوَارِبِيُّ بِالطَّائِيِّ (٤) ، إِنْ لَمْ يَكُنِ (٥) الْغَلَطُ فِي النُّسْحَةِ النَّالِثَ دَاوُدُ الْجُوَارِبِيُّ أَظُنُّهُ (٦)

(١) سَبَقَتْ تَرْجَمَةُ التَّوْرِيِّ (٢) وَشَرِيكِ بْنِ أَبِي لَيْلَى (٢٧١/٢) . .

- (٣) أَبُو سُلَيْمَانَ بْنُ نُصَيْرٍ الطَّائِيُّ الْكُوفِيُّ الرَّاهِدُ. قَالَ الذَّهَبِيُّ (الْعِبَرَ ٢٣٨/١) "كَانَ أَحَدَ مَنْ بَرَعَ فِي الْفِقْهِ ثُمُّ اعْتَزَلَ. رَوَى عَنْ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ وَجَمَاعَةٍ، وَكَانَ عَدِيمَ النَّظِيرِ زُهْدًا وَصَلَاحًا ". وَرَجَّحَ الذَّهَبِيُّ أَنْ تَكُونَ وَفَاتُهُ اعْتَزَلَ. رَوَى عَنْ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ وَجَمَاعَةٍ، وَكَانَ عَدِيمَ النَّظِيرِ زُهْدًا وَصَلَاحًا ". وَرَجَّحَ الذَّهَبِيُّ أَنْ تَكُونَ وَفَاتُهُ سَنَةَ ١٦٢ وَأَعْلَبُ الْمَرَاجِعِ بَحْعَلُهَا ١٦٠ أَوْ ١٦٥. وَانْظُرُ تَوْجَمَتَهُ فِي: طَبَقَاتِ ابْنِ سَعْدٍ ٢٧/٣ ؟ تَارِيخِ بَعْدَادَ سَنَةَ ٢٦/ وَأَعْلَبُ الْمَرَاجِعِ بَعْعَلُهَا ١٦٠ أَوْ ٢٦٥ . وَانْظُرُ تَوْجَمَتَهُ فِي: طَبَقَاتِ ابْنِ سَعْدٍ ٢٩/٢ ٣٦٧ ؟ تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ لِابْنِ حَدِيلِ اللَّعْيَانِ ٢٩/٢ ٣١ ؟ تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ لِابْنِ حَجَدٍ (ط. دَارِ الْكِتَابِ الْعَرَبِيّ) ص ٢٣٤، الطَّبَقَاتِ الْكُبْرِي لِلشَّعْرَائِيّ ٢٥/١ ؟ الْأَعْلَامِ ٢١/٣.
- (٤) عَلَّقَ مُسْتَجِي زَادَهْ عَلَى كَلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةً عَنْ دَاوُدَ الطَّائِيِّ بِقَوْلِهِ: " قُلْتُ: نُقِلَ عَنْهُ يَعْنِي دَاوُدَ الطَّائِيِّ بِقَوْلِهِ: " قُلْتُ: نُقِلَ عَنْهُ يَعْنِي دَاوُدَ الطَّائِيِّ بِقَوْلِهِ: " قُلْتُ نَقِلَ عَنْهُ وَمَعْتَى فِي الْوُصُولِ إِلَى الْحُقِّ وَمَّ يَتَيَسَّرُ لَهُ وَمَاتَ عَلَى الْكُفْرِ فَهُوَ مَعْذُورٌ عِنْدَ اللّهِ يُرْجَى لَهُ الْعَفْوُ، وَهُو حَارِقٌ لِإِجْمَاعٍ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجُمَاعَةِ وَقَدْ مَالَ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ الْإِمَامُ الْعَزَالِيُّ وَالْقَاضِي بَيْضَاوِيٌّ فِي لَهُ الْعَفْوُ، وَهُو حَارِقٌ لِإِجْمَاعٍ أَهْلِ السُّنَةِ وَالجُمَاعَةِ وَقَدْ مَالَ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ الْإِمَامُ الْعَزَالِيُّ وَالْقَاضِي بَيْضَوَو يُنْ فِي كَتَابِهِ الْمُوسُومِ بِالطَّوَالِعِ، وَمِمَّنْ (فِي الْأَصْلِ: مَنْ) ذَهَبَ إِلَى هَذَا مِنْ قُدَمَاءِ الْمُعْتَزِلَةِ قَاضِي بَصْرَةَ الْمُسَمَّى بِالْعَنْبَرِيِّ مَعَ مُخَالَفَةِ تَلَامِذَتِهِ لَهُ. وَمِمَّا ذَهَبَ إِلَيْهِ دَاوُدُ الطَّائِيُّ أَنَّ دَلِيلَ الشَّرْعِ اثْنَانِ فَقَطِ: الْكِتَابُ وَالسُّنَةُ، وَكُالِفٌ ) لِإجْمَاعِ الْأَرْبَعَةِ، وَالْمُ الْعَيْسِ وَالْإِجْمَاعَ أَنْ يَكُونَا مُحَجَّةً شَرْعِيَّةً وَهُو (مُخَالِفٌ) لِإِجْمَاعِ الْأَرْبَعَةِ، وَاللَّاعِرِيِّ مَع مُعَالَفَةِ تَلَامِذَتِهِ لَهُ. وَمِمَّةً شَرْعِيَّةً وَهُو (مُخَالِفٌ) لِإِجْمَاعِ الْأَرْبَعَةِ، وَاللَّهُ مِنْ عَذَا الْفَاهِرِيَّةِ أَيْضًا مِنْ شِيعَةِ دَاوُدَى الطَّاهِرِيِّ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ أَنْ مُسْتَحِي زَادَهُ يَكُولُ بَيْنَ دَاوُدَ الطَّائِيِّ وَدَاوُدَ الظَّاهِرِيِّ.
  - (٥) ن، م: أَوْ لَمْ يَكُن. .
- (٦) أ: فِي النَّسْحَةِ الَّتِي أُحْضِرَتْ إِلَى دَاوُدَ الْحِوَارِيِّ وَأَظُنَّهُ. . . إِكَّ ؛ ب: فِي النَّسْحَةِ الَّتِي أُحْضِرَتْ إِلَى دَاوُدَ الْحِوَارِيِّ وَأَظُنَّهُ. . ؛ م: فِي النَّسْحَةِ الَّتِي أُحْضِرَتْ إِلَى دَاوُدَ الْحِوَارِيِّ وَأَظُنَّهُ. . ؛ م: فِي النَّسْحَةِ الَّتِي أُحْضِرَتْ إِلَى دَاوُدَ الْحِوَارِيِّ وَأَظُنَّهُ. . . ! م: فِي النَّسْحَةِ الَّتِي أُحْضِرَتْ إِلَى دَاوُدَ الْحِوَارِيِّ وَأَظُنَّهُ. . . ". (١)

٢٠٦ - "وَحَرَّفُوا أَحْكَامَ الشَّرِيعَةِ، وَأَحْدَثُوا (١) مَذَاهِبَ أَرْبَعَةً لَمْ تَكُنْ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ٢٠ وَكَرَّفُوا أَحْكَامَ الشَّرِيعَةِ، وَأَحْمَلُوا أَقَاوِيلَ (٤) الصَّحَابَةِ، مَعَ أَغَمُمْ نَصُّوا عَلَى تَرْكِ الْقِيَاسِ، وَقَالُوا: أَوَّلُ مَنْ قَاسَ إِبْلِيسُ ".

فَيُقَالُ: الْجُوَابُ عَنْ هَذَا مِنْ وُجُوهٍ:

<sup>(</sup>٢) ب، أ: عَنْ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢٢١/٢

أَحَدُهَا: أَنَّ دَعْوَاهُ عَلَى جَمِيعِ أَهْلِ السُّنَّةِ الْمُثْنِتِينَ لِإِمَامَةِ الْخُلَفَاءِ الثَّلَاثَةِ أَثَمَّمْ يَقُولُونَ بِالْقِيَاسِ دَعْوَى بَاطِلَةٌ، فَقَدْ عُرِفَ فِيهِمْ طَوَائِفُ لَا يَقُولُونَ بِالْقِيَاسِ، كَالْمُعْتَزِلَةِ الْبَغْدَادِيِّينَ (٥)، وَكَالظَّاهِرِيَّةِ كَدَاوُدَ وَابْنِ حَزْمٍ وَغَيْرِهِمَا، وَطَائِفَةٍ عُرِفَ فِيهِمْ طَوَائِفُ لَا يَقُولُونَ بِالْقِيَاسِ، كَالْمُعْتَزِلَةِ الْبَغْدَادِيِّينَ (٥)، وَكَالظَّاهِرِيَّةِ كَدَاوُدَ وَابْنِ حَزْمٍ وَعَيْرِهِمَا، وَطَائِفَةٍ مِنْ أَهْلِ الْخَدِيثِ وَالصُّوفِيَّةِ.

وَأَيْضًا فَفِي الشِّيعَةِ (٦) مَنْ يَقُولُ بِالْقِيَاسِ كَالزَّيْدِيَّةِ. فَصَارَ النِّزَاعُ فِيهِ بَيْنَ الشِّيعَةِ كَمَا هُوَ بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ.

الثَّانِي: أَنْ يُقَالَ: الْقِيَاسُ وَلَوْ قِيلَ (٧) : إِنَّهُ ضَعِيفٌ هُوَ حَيْرٌ مِنْ تَقْلِيدِ مَنْ لَمٌ يَبْلُغْ فِي الْعِلْمِ مَبْلَغَ الْمُجْتَهِدِينَ، فَإِنَّ كُلَّ مَنْ لَهُ (٨) عِلْمٌ

٢٠٧ – "الْأَحَادِيثِ، فَإِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ إِنَّمَا يَرْوِيهِ أَهْلُ السُّنَّةِ بِأَسَانِيدِ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَالْحَدِيثُ نَفْسُهُ لَيْسَ فِي الصَّحِيحَيْنِ بَلْ قَدْ رَوَاهُ أَهْلُ السُّنَنِ كَأَبِي دَاوُدَ الصَّحِيحَيْنِ بَلْ قَدْ طَعَنَ فِيهِ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ كَابْنِ حَزْمٍ (١) وَغَيْرِهِ، وَلَكِنْ قَدْ رَوَاهُ أَهْلُ السُّنَنِ كَأَبِي دَاوُدَ وَالتَّرْمِذِيِّ وَابْنِ مَاجَهْ، وَرَوَاهُ أَهْلُ الْمَسَانِيدِ (٢) . كَالْإِمَامِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ (٣) . .

فَمِنْ أَيْنَ لَكُمْ عَلَى أُصُولِكُمْ ثُبُوتُهُ حَتَّى تَحْتَجُوا بِهِ؟ وَبِتَقْدِيرِ ثُبُوتِهِ فَهُوَ مِنْ أَحْبَارِ الْآحَادِ فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ تَحْتَجُوا فِمِ وَبِتَقْدِيرِ ثُبُوتِهِ فَهُوَ مِنْ أَصُولِ الدِّينِ (٥) . وَإِضْلَالِ جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ - إِلَّا فِرْقَةً وَاحِدَةً - بِأَخْبَارِ الْآحَادِ الَّتِي لَا يَعْتَجُونَ هُمْ مِمَا فِي الْفُرُوعِ الْعِلْمِيَّةِ؟ !

وَهَلْ هَذَا إِلَّا مِنْ أَعْظَمِ التَّنَاقُضِ (٦) . وَالْجُهْلِ.

الْوَجْهُ الْخَامِسُ: أَنَّ الْحَدِيثَ رُوِيَ تَفْسِيرُهُ فِيهِ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - (٧) . «سُئِلَ عَنِ الْوَجْهُ الْخَامِسُ: أَنَّا عَلَيْهِ الْيَوْمَ وَأَصْحَابِي» ". وَفِي الرِّوَايَةِ الْأُحْرَى قَالَ: " «هُمُ

<sup>(</sup>١) أ، ب: وَاتَّخَذُوا.

<sup>(</sup>٢) ك: صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ.

<sup>(</sup>٣) أ، ب: وَلَا زَمَنِ الصَّحَابَةِ، م: وَلَا زَمَنِ أَصْحَابِهِ، و: وَلَا مِنْ زَمَانِ صَحَابَتِهِ، ك: وَلَا فِي زَمَنِ صَحَابَتِهِ.

<sup>(</sup>٤) ب: تَأْوِيلَ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

<sup>(</sup>٥) أ، ب: كَالْمُعْتَزِلَةِ وَالْبَعْدَادِيِّينَ، وَهُوَ حَطَأٌ.

<sup>(</sup>٦) ن، م: وَفِي الشِّيعَةِ، و: وَأَيْضًا فِي الشِّيعَةِ.

<sup>(</sup>٧) قِيلَ: سَاقِطَةٌ مِنْ أَ، ب

<sup>(</sup>٨) لَهُ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) .". (١)

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢٠١/٣

الْجَمَاعَةُ» ". وَكُلُّ مِنَ التَّفْسِيرِيْنِ يُنَاقِضُ قَوْلَ الْإِمَامِيَّةِ، وَيَقْتَضِي أَنَّهُمْ

(١) قَالَ ابْنُ حَزْمٍ فِي الْفَصْلِ ٢٩٢/٣ هَذَانِ حَدِيثُ " الْقَدَرِيَّةُ وَالْمُرْجِئَةُ مَجُوسُ هَذِهِ الْأُمَّةِ "، وَحَدِيثُ الْوَاحِدِ، الْقَارِيَّةُ وَالْمُرْجِئَةُ مَنْ يَقُولُ بِحَبَرِ الْوَاحِدِ، الْوَاحِدِ، وَمَا كَانَ هَكَذَا فَلَيْسَ حُجَّةً عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِحَبَرِ الْوَاحِدِ، فَكَيْفَ مَنْ لَا يَقُولُ بِهِ؟

- (٢) ب: الْأَسَانِيدِ، و: الْمَسَانِدِ
- (٣) سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ فِي هَذَا الْجُزْءِ ص [٩ ١٠٥ ٢٤ الحَدِيثِ فِي هَذَا الْجُزْءِ ص
  - (٤) و: تَحْتَجَّ
  - (٥) هـ، ر: فِي أَصْلِ الدِّينِ، ص، و: فِي أَصْلِ أُصُولِ الدِّينِ
    - (٦) أ، ب: وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ التَّنَاقُضِ
    - (٧) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: زِيَادَةٌ فِي (أَ) ، (ب)". (١)

٢٠٩ - "بَلْ كَثِيرٌ مِنْ عُلَمَاءِ السُّنَّةِ يُوجِبُ (١) الْمُتْعَةَ، كَمَا يُرْوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -، وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الظَّاهِرِ كَابُنِ حَزْمٍ وَغَيْرِهِ، لِمَا ذُكِرَ (٢) مِنْ أَمْرِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِهَا أَصْحَابَهُ فِي وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الظَّاهِرِ كَابُنِ حَزْمٍ وَغَيْرِهِ، لِمَا ذُكِرَ (٢) مِنْ أَمْرِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِهَا أَصْحَابَهُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ. وَإِذَا كَانَ أَهْلُ السُّنَّةِ مُتَّفِقِينَ عَلَى جَوَازِهَا (٣) ، وَأَكْثَرُهُمْ يَسْتَحِبُّهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ يُوجِبُهَا، عُلِمَ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ مِنِ ابْتِدَاع عَرْبِيهِا كَذِبٌ عَلَيْهِمْ.
 مَا ذَكَرَهُ مِنِ ابْتِدَاع عَرْبِيهَا كَذِبٌ عَلَيْهِمْ.

وَمَا ذَكَرَهُ عَنْ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَجَوَابُهُ أَنْ يُقَالَ: أَوَّلًا: هَبْ أَنَّ عُمَرَ قَالَ قَوْلًا حَالَفَهُ فِيهِ غَيْرُهُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَمَا ذَكَرَهُ عَنْ عُمْرَ قَالَ قَوْلًا حَالَفَهُ فِيهِ غَيْرُهُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، حَتَّى قَالَ عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: تَمَتَّعْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وَنَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ (٤) ، قَالَ فِيهَا رَجُلُ بِرَأْيِهِ مَا شَاءَ. أَخْرَجَاهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ (٥) .

فَأَهْلُ السُّنَّةِ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ (٦) مِنَ النَّاسِ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ (٧)

<sup>(</sup>١) أ، ب: مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ مَنْ يُوجِبُ.

<sup>(</sup>٢) أ، ب: لِمَا ذَكَرَهُ.

<sup>(</sup>٣) أ (فَقَطْ) : عَلَى وُجُوهِا، وَهُوَ حَطَأٌ.

<sup>(</sup>٤) وَنَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ: كَذَا فِي (ص). وَفِي سَائِرِ النُّسَخ: نَزَلَ بِهَا كِتَابُ اللَّهِ.

<sup>(</sup>٥) الْحَدِيثُ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مَعَ اخْتِلَافٍ فِي الْأَلْفَاظِ - فِي الْبُحَارِيِّ ١٤٤/٢ (كِتَابُ الْحَجِّ، بَابُ جَوَازِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -) ؛ مُسْلِمٍ ٢٠٠/٢ (كِتَابُ الْحَجِّ، بَابُ جَوَازِ

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٣/٥٦/

التَّمَتُّعِ) ؛ سُنَنِ النَّسَائِيِّ ٥/١٢ (كِتَابُ الْمَنَاسِكِ، بَابُ التَّمَتُّعِ) ؛ الْمُسْنَدِ (ط. الْحَلَيِّيّ ١٢٠/٥).

- (٦) وَاحِدٍ: كَذَا فِي (أ) ، (ب) . وَفِي سَائِرِ النُّسَخ: أَحَدٍ.
  - (٧) ن: مِنْ غَيْرِهِ، أ، ب: بِقَوْلِهِ.". (١)

٢١١-"أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ - بَحِدُهُ يَعْتَقِدُ اعْتِقَادَاتٍ فَاسِدَةً، وَيُكَقِّرُ مَنْ حَالَفَهُ أَوْ يَلْعَنُهُ. وَالْخُوَارِجُ الْمَارِقُونَ أَيْمَةُ هَؤُلَاءِ فِي تَكْفِيرِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجُمَاعَةِ وَفِي قِتَالِحِمْ.

الْوَجْهُ الثَّانِي: مَنْ يُقَاتِلُ (١) عَلَى اعْتِقَادِ رَأْيٍ يَدْعُو إِلَيْهِ مُخَالِفٍ لِلسُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، كَأَهْلِ الْجَمَلِ وَصِفِّينَ وَالْحَرَّةِ الْمَطْلُوبَةُ، فَلَا يَحْصُلُ بِالْقِتَالِ ذَلِكَ، بَلْ تَعْظُمُ الْمَفْسَدَةُ وَالْجَمَاحِمِ وَغَيْرِهِمْ، لَكِنْ يَظُنُّ أَنَّهُ بِالْقِتَالِ تَحْصُلُ الْمَصْلَحَةُ الْمَطْلُوبَةُ، فَلَا يَحْصُلُ بِالْقِتَالِ ذَلِكَ، بَلْ تَعْظُمُ الْمَفْسَدَةُ وَالْجَمَاحِمِ وَغَيْرِهِمْ، لَكِنْ يَظُنُّ أَنَّهُ بِالْقِتَالِ تَحْصُلُ المَّارِعُ دَلَّ عَلَيْهِ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ.

وَفِيهِمْ مَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ نُصُوصُ الشَّارِعِ، أَوْ لَمْ تَثْبُتْ عِنْدَهُ. وَفِيهِمْ مَنْ يَظُنُّهَا مَنْسُوحَةً كَابْنِ حَزْمٍ. وَفِيهِمْ مَنْ يَظُنُّهَا مَنْسُوحَةً كَابْنِ حَزْمٍ. وَفِيهِمْ مَنْ يَتَأَوَّلُمَا كَمَا يَجْرِي لِكَثِيرِ مِنَ النُّصُوصِ.

فَإِنَّ هِمَذِهِ الْوُجُوهِ [الثَّلَاثَةِ] (٢) يَتُرُكُ مَنْ يَتُرُكُ (٣) مِنْ أَهْلِ الإسْتِدْلَالِ الْعَمَلَ بِبَعْضِ النَّصُوصِ ؛ إِمَّا أَنْ لَا يَعْتَقِدَ فَا فَيْرَ دَالَّةٍ عَلَى مَوْرِدِ الِاسْتِدْلَالِ، وَإِمَّا أَنْ يَعْتَقِدَهَا غَيْرَ دَالَّةٍ عَلَى مَوْرِدِ الْإِسْتِدْلَالِ، وَإِمَّا أَنْ يَعْتَقِدَهَا مَنْسُوحَةً.

وَمِمَّا يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ أَسْبَابَ هَذِهِ الْفِتَنِ تَكُونُ مُشْتَرَّكَةً، فَيَرِدُ عَلَى الْقُلُوبِ مِنَ الْوَارِدَاتِ مَا يَمْنَعُ الْقُلُوبَ عَنْ مَعْرِفَةِ الْحُقِّ وَقَصْدِهِ. وَلِهَذَا تَكُونُ بِمَنْزِلَةِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَالْجَاهِلِيَّةُ لَيْسَ فِيهَا مَعْرِفَةُ الْحُقِّ وَلَا قَصْدُهُ، وَالْإِسْلَامُ جَاءَ بِالْعِلْمِ النَّافِع وَالْعَمَلِ الصَّالِح، بِمَعْرِفَةِ الْحُقِّ وَقَصْدِهِ. فَيَتَّفِقُ أَنَّ بَعْضَ

٢١٢-"[وَكَانَ الْإِسْرَاءُ مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ] (١). وَقَالَ: ﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى - مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى - وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْمُوَى - إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى ﴾ [سُورَةُ النَّجْمِ] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ أَفَتُمَارُونَهُ عَلَى مَا يَرَى - وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْمُوَى - إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى ﴾ [سُورَةُ النَّجْمِ: ١٢ - ١٤] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى ﴾ وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى - عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى ﴾ [سُورَةُ النَّجْمِ: ١٩] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ أَفَرَأُيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى ﴾ [سُورَةُ النَّجْمِ: ١٩] وَهَذَا كُلُّهُ نَزَلَ بِمَكَّةَ بِإِجْمَاعِ النَّاسِ.

<sup>(</sup>١) مَنْ يُقَاتِلُ: كَذَا فِي (ص) ، (ب) وَهُوَ الصَّوَابُ. وَفِي سَائِرِ النُّسَخ: مَنْ لَا يُقَاتِلُ.

<sup>(</sup>٢) الثَّلَاثَةِ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) ، (و) .

<sup>(</sup>٣) أَ: بِتَوْكِ مَنْ تَرَكَ ؛ ب: تَرَكَ مَنْ تَرَكَ مَنْ تَرَكَ مَنْ تَرَكَ.". (٢)

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ١٨٢/٤

<sup>(</sup>٢) منهاج السنة النبوية ٤/٥٣٨

وَقَوْلُهُ: " أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِي عِنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى؟ " قَالَهُ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، وَهِيَ آخِرُ الْغَزَوَاتِ عَامَ تِسْعِ مِنِ الْهِجْرَةِ. فَكَيْفَ يُقَالُ إِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَيْلَةَ الْمِعْرَاجِ سَمِعُوا قَوْلَهُ: " «أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مِنْ الْمُلَائِكَةَ لَيْلَةَ الْمِعْرَاجِ سَمِعُوا قَوْلَهُ: " «أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى» "؟ .

ثُمُّ قَدْ عُلِمَ أَنَّ الِاسْتِخْلَافَ عَلَى الْمَدِينَةِ مُشْتَرُكُ، فَكُلُّ الِاسْتِخْلَافَاتِ الَّتِي قَبْلَ غَزْوَةِ تَبُوكَ وَبَعْدَ تَبُوكَ كَانَ يَكُونُ بِالْمَدِينَةِ رِجَالٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ الْمُطِيعِينَ (٢) يَسْتَخْلِفُ عَلَيْهِمْ. وَغَزْوَةُ (٣) تَبُوكَ لَمْ يَكُنْ فِيهَا رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مُطِيعٌ بِالْمَدِينَةِ رِجَالٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ الْمُطيعِينَ (٢) يَسْتَخْلِفُ عَلَيْهِمْ. وَغَزْوَةٍ تَبُوكَ لَمْ يَكُنْ فِيهَا رَجُلٌ مُؤْمِنَ الْمُسْتَخْلَفِ إِلَّا مَنْ عَذَرَهُ اللّهُ مِثَى الْمُهُمِّ فِي غَزْوَةٍ تَبُوكَ أَقَلَّ وَأَضْعَفَ مِنَ الْمُسْتَخْلَفِ عَلَيْهِمْ فِي جَمِيعِ أَسْفَارِهِ وَمَغَازِيهِ وَعُمَرِهِ وَحَجِّهِ، وَقَدْ سَافَرَ [النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] (٤) مِنَ الْمَدِينَةِ قَرِيبًا مِنْ تَكُونُ شَعْرَةٍ وَهُوَ يَسْتَخْلِفُ فِيهَا مَنْ يَسْتَخْلِفُهُ، كَمَا اسْتَخْلَفَ فِي غَزْوَةِ الْأَبُواءِ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ (٥) ، وَاسْتَخْلَفَ فِي غَزْوَةِ الْأَبُواءِ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ (٥) ، وَاسْتَخْلَفَ فِي غَزْوَةِ الْأَبُواءِ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ (٥) ، وَاسْتَخْلَفَ فِي غَزْوَةِ (٦)

٣١٦-"بُوَاطٍ سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ (١) ، ثُمُّ لَمَّا رَجَعَ وَحَرَجَ فِي طَلَبِ كَرْزِ بْنِ جَابِرٍ (\* الْفِهْرَيِّ اسْتَخْلَفَ زَيْدَ بْنَ حَارِثَةَ (٢) ، وَاسْتَخْلَفَ فِي غَزْوَةِ الْعَشِيرَةِ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الْأَشْهَلِ (٣) ، وَفِي غَزْوَةِ بَدْرٍ اسْتَخْلَفَ ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ (٤) ، وَاسْتَخْلَفَهُ فِي غَزْوَةِ قَرْقَرَةَ الْكَدْرِ (٥) ، وَلَمَّا ذَهَبَ إِلَى بَنِي سَلِيمٍ، وَفِي غَزْوَةٍ (٦) حَمْرًاءِ الْأَسَدِ، وَغَزْوَةِ بَنِي قُرَيْظَةً: وَاسْتَخْلَفَهُ (٧) لَمَّا حَرَجَ فِي طَلَبِ اللَّقَاحِ الَّتِي اسْتَاقَهَا عُيَيْنَةُ بْنُ حِصْنٍ، وَفُودِي ذَلِكَ (٨) الْيَوْمَ: يَا حَيْلَ اللَّهِ ارْكَبِي، وَفِي غَزْوَةِ الْخُدَيْبِيَةِ، وَاسْتَخْلَفَهُ فِي غَزْوَةِ الْفَتْح، وَاسْتَخْلَفَ

<sup>(</sup>١) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ن) ، (م) .

<sup>(</sup>٢) الْمُطِيعِينَ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) ، (و) .

<sup>(</sup>٣) وَغَزْوَةُ: كَذَا فِي (أ) ، (ب) وَفِي سَائِرِ النُّسَخ: وَفِي غَزْوَةِ.

<sup>(</sup>٤) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ن) ، (م) ، (و) .

<sup>(</sup>٥) انْظُرُ فِي ذَلِكَ: جَوَامِعَ السِّيرَةِ لِابْنِ حَزْمٍ، ص [٠ - ٩] ٠٠

<sup>(</sup>٦) ن، م، و: وَفِي غَزْوَةِ.". (١)

<sup>(</sup>١) الَّذِي فِي سِيرَةِ ابْنِ هِشَامٍ ٢٤٨/٢ وَفِي جَوَامِعِ السِّيرَةِ ص [٠ - ٩] ٢٠ أَنَّ الَّذِي اسْتَعْمَلَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْمَدِينَةِ فِي غَزْوَةِ بُوَاطٍ هُوَ السَّائِبُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ. وَلَكِنْ يَذْكُرُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي الْبِدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ ٢٤٦/٣ وَقَالَ الْمَقْرِيزِيُّ فِي إِمْتَاعِ الْأَسْمَاعِ ص ٥٥ وَالنِّهَايَةِ ٣/٢٤٦ وَقَالَ الْوَاقِدِيُّ: اسْتَحْلَفَ عَلَيْهَا سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ، وَقَالَ الْمَقْرِيزِيُّ فِي إِمْتَاعِ الْأَسْمَاعِ ص ٥٥ وَالنِّهَايَةِ سَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ، وَقِيلَ: السَّائِبَ بْنَ عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ.

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٥٧/٥

- (٢) انْظُرْ فِي ذَلِكَ " وَهَذِهِ غَزْوَةُ بَدْرٍ الْأُولَى ": الْبِدَايَةَ وَالنِّهَايَةَ ٣/٢٤، إِمْتَاعَ الْأَسْمَاعِ ص ٥٥، ابْنَ هِشَامٍ ٢٥١/٢
- (٣) فِي الْبِدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ ٣/٢٤٦، إِمْتَاعِ الْأَسْمَاعِ ص ٥٥، ابْنِ هِشَامٍ ٢٤٨/٢، جَوَامِعِ السِّيرَةِ، ص ١٠٠: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَخْلَفَ فِي غَزْوَةِ الْعَشِيرَةِ عَلَى الْمَدِينَةِ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الْأَسَدِ الْمَخْزُومِيَّ.
  - (٤) انْظُرُ فِي ذَلِكَ: جَوَامِعَ السِّيرَةِ ص ١٠٧، ابْنَ هِشَامٍ ٢٦٣/٢ ٢٦٤
- (٥) وَتُعْرَفُ بِغَزْوَةِ بَنِي سَلِيمٍ؛ قَالَ ابْنُ هِشَامٍ ٢ / ٢ ٤ وَابْنُ حَزْمٍ (جَوَامِعُ السِّيرَةِ) ص ١٥٢ وَاسْتَعْمَلَ عَلَى الْمَدِينَةِ سِبَاعَ بْنَ عَرْفَطَةَ الْغِفَارِيَّ أَوِ ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ، وَقَالَ الْمَقْرِيزِيُّ فِي إِمْتَاعِ الْأَسْمَاعِ ص ١٠٧: وَاسْتَحْلَفَ عَلَى الْمَدِينَةِ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ.
  - (٦) ن، م: إِلَى بَنِي سَلِيمٍ فِي غَزْوَةٍ.
    - (٧) ن، م، أ، ي: وَاسْتَخْلَفَ.
  - (٨) ح، ب: وَنُودِيَ فِي ذَلِكَ.". (١)

٢١٤-"الْمُخْطِئِ فِيهَا. وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: لِأَنَّ (١) الْخَطَأَ فِي الظَّنِيَّاتِ مُمْتَنِعٌ، كَمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ عَنْ بَعْضِ الْجُهْمِيَّةِ وَالْأَشْعَرِيَّةِ. وَأَمَّا الْقَطْعِيَّاتُ فَأَكْتَرُهُمْ يُؤَيِّمُ الْمُخْطِئَ فِيهَا، وَيَقُولُ: إِنَّ السَّمْعَ قَدْ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ. وَمِنْهُمْ وَالْجُهْمِيَّةِ وَالْأَشْعَرِيَّةِ. وَأَمَّا الْقَطْعِيَّاتُ فَأَكْتَرُهُمْ يُؤَيِّمُ الْمُخْطِئُ فِيهَا، وَيَقُولُ: إِنَّ السَّمْعَ قَدْ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ. وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يُؤَيِّمُهُ الْمُخْطِئُ مِنَ الْمُعْرِيِّ (٢) هَذَا مَعْنَاهُ أَنَّهُ كَانَ لَا يُؤَيِّمُ الْمُخْطِئُ مِنَ الْمُعْرِيِّ (٢) هَذَا مُعْنَاهُ أَنَّهُ كَانَ لَا يُؤَيِّمُ الْمُخْطِئُ مِنَ الْمُعْرِيِّ (٢) هَذَا مُعْنَاهُ أَنَّهُ كَانَ لَا يُؤَيِّمُ الْمُخْطِئُ مِنَ اللهِ الْمُعْرِينَ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ: لَا فِي الْأُصُولِ وَلَا فِي الْقُرُوعِ. وَأَنْكَرَ جُمْهُولُ الطَّائِقُتَيْنِ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ وَالرَّأْيِ عَلَى عُلَى اللهُ هَذَا الْقَوْلُ.

وَأَمَّا غَيْرُ هَؤُلَاءِ فَيَقُولُ: هَذَا قَوْلُ السَّلَفِ وَأَئِمَّةِ الْفَتْوَى، كَأَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ وَالثَّوْرِيِّ وَدَاوُدَ بْنِ عَلِيٍّ وَغَيْرِهِمْ، لَا يُوَتِّمُونَ مُجْتَهِدًا مُخْطِقًا لَا فِي الْمُسَائِلِ الْأُصُولِيَّةِ وَلَا فِي الْفُرُوعِيَّةِ، كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ عَنْهُمُ الْبُنُ حَزْمٍ وَغَيْرُهُ. وَلِمَذَا كَانَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُمَا يَقْبَلُونَ شَهَادَةَ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ، إِلَّا الْخَطَّابِيَّةَ (٣)، وَيُصَحِّحُونَ الصَّلَاةَ حَلْقَهُمْ. وَالْكَافِرُ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَلَا يُصَلَّى حَلْفَهُ.

وَقَالُوا: هَذَا هُوَ الْقَوْلُ الْمَعْرُوفُ عَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ وَأَئِمَّةِ الدِّينِ: إِنَّهُمْ لَا يُكَفِّرُونَ وَلَا يُفَسِّقُونَ وَلَا يُؤَثِّرُونَ وَلَا يُفَسِّقُونَ وَلَا يُؤَثِّرُونَ أَحَدًا مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ الْمُحْطِئِينَ، لَا فِي مَسْأَلَةٍ عَمَلِيَّةٍ وَلَا عِلْمِيَّةٍ.

قَالُوا: وَالْفُرْقُ بَيْنَ مَسَائِلِ الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ إِنَّمَا هُوَ مِنْ أَقْوَالِ أَهْلِ الْبِدَعِ

<sup>(</sup>١) ن، م: إِنَّ.

<sup>(</sup>٢) و: الْقَنْبُرِيّ، وَهُوَ حَطَأٌ، انْظُرْ تَرْجَمَتَهُ فِي تَمْذِيبِ التَّهْذِيبِ ٧/٧ - ٨ وَفِيهِ: مَاتَ فِي ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةَ ثَمَانٍ

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٦٨/٥

وَسِتِّينَ وَمِائَةِ.

(٣) سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى الْخَطَّابِيَّةِ ٢/١٦". (١)

٥ ٢١-"[سُورَةُ الْبَقَرَةِ: ١٩٦] أَلْزَمَ (١) الشَّارِعَ فِيهِمَا فِعْلُ جَمِيعِ الْوَاحِبَاتِ، فَإِذَا (٢) تُرِكَ بَعْضُهَا فَلَا بُدَّ مِنَ الْجُبْرَانِ. فَعُلِمَ أَنَّهُ إِنْ لَمُ يَأْتِ (٣) بِالْمَأْمُورِ بِهِ تَامَّا التَّمَامَ الْوَاحِبَ (٤) وَإِلَّا فَعَلَيْهِ مَا يُمْكِنُ مِنْ إِعَادَةٍ أَوْ جُبْرَانِ. فَعُلِمَ أَنَّهُ إِنْ لَمُ يَأْتِ (٣) بِالْمَأْمُورِ بِهِ تَامَّا التَّمَامَ الْوَاحِبَ (٤) وَإِلَّا فَعَلَيْهِ مَا يُمْكِنُ مِنْ إِعَادَةٍ أَوْ جُبْرَانِ.

وَكَذَلِكَ أَمَرَ الَّذِي رَآهُ يُصَلِّي حَلْفَ الصَّفِّ وَحْدَهُ أَنْ يُعِيدَ. وَقَالَ: " «لَا صَلَاةَ لِفَدِّ حَلْفَ الصَّفِّ» " (٥) . وَقَدْ صَحَّحَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوَيْهِ وَا**بْنُ حَزْمٍ** وَغَيْرُهُمْ مِنْ عُلَمَاءِ الْحُدِيثِ. فَإِنْ قِيلَ: فَفِي حَدِيثِ الْمُسِيءِ الَّذِي رَوَاهُ أَهْلُ السُّنَن مِنْ حَدِيثِ

٢١٦-"بِالْأَكْلِ، وَهَذَا يُقْبَلُ مِنْهُ الْقَضَاءُ وَيُؤْمَرُ بِهِ. وَهَذَا الْحَدِيثُ ثَابِتٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَإِنَّمَا اخْتُلِفَ فِي رَفْعِهِ، وَبِكُلِّ حَالٍ هَذَا مَعْنَاهُ (١) .

<sup>(</sup>١) أَلْزَمَ: كَذَا فِي (ح) ، (ب) ، وَفِي سَائِرِ النُّسَخ: لَزِمَ.

<sup>(</sup>٢) فَإِذَا: كَذَا فِي (أ) ، (ب) ، وفي سَائِرِ النُّسَخ: وَإِذَا.

<sup>(</sup>٣) إِنْ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) ، (أ) ، (ي) ، وَفِي (و) : مَنْ لَمْ يَأْتِ.

<sup>(</sup>٤) ح، ب: الْمَأْمُورُ بِهِ بِإِثْمَامِ الْوَاحِبِ.

<sup>(</sup>٥) لَمْ أَجِدِ الْحَدِيثَ كِمَدَا اللَّفْظِ وَلَكِنْ جَاءَ الْحَدِيثُ عَنْ عَلِيّ بْنِ شَيْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي سُنَنِ ابْنِ مَاجَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَبَايَعْنَاهُ وَصَلَّيْنَا حَلْفَهُ، ثُمَّ صَلَّيْنَا وَرَاءَهُ صَلَاةً أُخْرَى، فَقَضَى الصَّلَاةَ، فَرَأَى رَجُلًا فَرُدًا يُصَلِّي اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَبَايَعْنَاهُ وَصَلَّيْنَا حَلْفَهُ، ثُمَّ صَلَّيْنَا وَرَاءَهُ صَلَاةً أُخْرَى، فَقَضَى الصَّلَاةَ، فَرَأَى رَجُلًا فَرُدًا يُصَلِّي اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ انْصَرَفَ، قَالَ: اسْتَقْبِلْ صَلَاتَكَ، لَا صَلَاةً خُلْفَ الصَّفِّ، قَالَ: اسْتَقْبِلْ صَلَاتَكَ، لَا صَلَاةً لِلَّذِي حَلْفَ الصَّفِّ، وَجَاءَ فِي التَّعْلِيقِ فِي الزَّوَائِدِ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ. وَالْحُدِيثُ فِي الْمُسْنَدِ ط. الْحَلَيِي لِلَّذِي حَلْفَ الصَّفِّ، وَجَاءَ فِي التَّعْلِيقِ فِي الزَّوَائِدِ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ. وَالْحُدِيثُ فِي الْمُسْنَدِ ط. الْحَلَيِي لَلَّذِي حَلْفَ الصَّفِّ، وَجَاءَ فِي التَّعْلِيقِ فِي الزَّوَائِدِ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ. وَالْحُدِيثُ فِي النَّوَائِدِ ابْنِ حِبَّانَ، ص ٢١٨ حَدِيثٌ رَقْمُ ٢٠٤، ٢٠٤ ط. السَّلَفِيَّةِ، وَصَحَّحَ الْأَلْبَانِيُ لَاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَحَى الْمُسْنَدِ ط. الْمَنْفَرِدِ الْطَّمْآنِ إِلَى زَوَائِدِ ابْنِ حِبَّانَ، ص ٢١٨ عَدِيثٌ رَقْمُ ٢٠٤، ٢٠٤ وَتَكَلَّمَ طَوِيلًا عَلَى صَلَاقِ الْمُنْفَرِدِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَجُلًا عَلَى السَّعْفِي وَسَلَّمَ رَأَى رَجُلًا عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَجُلًا عَلَى السَّةُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَجُلًا عَلَى السَّةُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَجُلًا عَلَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَجُلًا عَلَى السَّةَ عَلَيْهِ وَسَلَمَ وَلَى السَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَى مَعْبَدِ أَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَيْ وَلَا السَّفَقِ الْمُعْنَاقِ الْعَلِي عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَيْهِ وَالْقَرْهُ وَالْتَرْمُ وَلِي اللَّهُ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٥/٧٨

<sup>(</sup>٢) منهاج السنة النبوية ٢٠٢/٥

فَإِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ هُوَ الَّذِي رَوَى حَدِيثَ الْأَعْرَابِيِّ، وَحَدِيثَ: " «مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ لَمْ يَقْضِهِ صِيَامُ الدَّهْرِ» " فَتُحْمَلُ أَجَادِيثُهُ عَلَى الِاتِّفَاقِ لَا عَلَى الِاحْتِلَافِ. وَهَذَا قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَٰنِ صَاحِبِ الشَّافِعِيِّ، وَهُوَ قَوْلُ (٢) دَاوُدَ بْنِ عَلِيّ، وَابْنِ حَزْمٍ (٣) ، وَغَيْرِهِمْ.

قَالُوا: وَالْمُنَازِعُونَ لَنَا لَيْسَ هَمُمْ قَطُّ حُجَّةٌ يُرَدُّ إِلَيْهَا عِنْدَ التَّنَازِعِ، وَأَكْثَرُهُمْ يَقُولُونَ: لَا يُجِبِ الْقَضَاءُ إِلَّا بِأَمْرٍ ثَانٍ، وَلَيْسَ مَعَهُمْ هُنَا أَمْرٌ.

وَخُنُ لَا نُنَازِعُ فِي وُجُوبِ الْقَضَاءِ فَقَطْ، بَلْ نُنَازِعُ فِي قَبُولِ الْقَضَاءِ مِنْهُ وَصِحَّةِ الصَّلَاةِ فِي غَيْرِ وَقْتِهَا، فَنَقُولُ: الصَّلَوَاتُ الْخُمْسُ فِي غَيْرِ وَقْتِهَا الْمُحْتَصِّ وَالْمُشْتَرِكِ، الْمُضَيَّقِ وَالْمُوسَّعِ، كَالْجُمْعَةِ فِي غَيْرِ وَقْتِهَا، وَكَالْحَجِّ فِي غَيْرِ وَقْتِهَا، وَكَالْحَجِّ فِي غَيْرِ وَقْتِهَا، وَكَالْحَجِّ فِي غَيْرِ وَقْتِهَا، وَكَالْحَجِّ فِي غَيْرِ وَقْتِهَا، وَالْوَقْتُ صِفَةٌ لِلْفِعْلِ، وَهُوَ مِنْ آكِدِ وَاحِبَاتِهِ، فَكَيْفَ تُقْبَلُ الْعِبَادَةُ بِدُونِ صِفَاتِهَا وَكُرَمْيِ الْجِمَارِ فِي غَيْرٍ وَقْتِهَا. وَالْوَقْتُ صِفَةٌ لِلْفِعْلِ، وَهُوَ مِنْ آكِدِ وَاحِبَاتِهِ، فَكَيْفَ تُقْبَلُ الْعِبَادَةُ بِدُونِ صِفَاتِهِا (٤) الْوَاحِبَةِ فِيهَا؟ .

٢١٧- "كُلَّهُمْ فَقَدْ حَالَفَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَإِجْمَاعَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، مَعَ أَنَّ حَدِيثَ البِّنْتَيْنِ وَالسَّبْعِينَ فِرْقَةً لَيْسَ فِي الصَّحِيحَيْنِ، وَقَدْ ضَعَّفَهُ الْبُنُ حَرْمٍ وَغَيْرُهُ لَكِنْ حَسَّنَهُ غَيْرُهُ أَوْ صَحَّحَهُ، كَمَا صَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَالسَبْعِينَ فِرْقَةً لَيْسَ فِي الصَّحِيحَيْنِ، وَقَدْ ضَعَّفَهُ الْبُنُ حَرْمٍ وَغَيْرُهُ لَكِنْ حَسَّنَهُ غَيْرُهُ أَوْ صَحَّحَهُ، كَمَا صَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَغَيْرُهُ، وَقَدْ رَوَاهُ أَهْلُ السُّنَن، وَرُويَ مِنْ طُرُقٍ (١).

وَلَيْسَ قَوْلُهُ: " «ثِنْتَانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ وَوَاحِدَةٌ فِي الْجُنَّةِ» " بِأَعْظَمَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلُوْنَ سَعِيرًا ﴾ [سُورَةُ النِّسَاءِ: ١٠] وَقَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عَلَى اللّهِ يَسِيرًا ﴾ [سُورَةُ النِّسَاءِ: ٣٠] ، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ مِنَ النُّصُوصِ عُدْوَانًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللّهِ يَسِيرًا ﴾ [سُورَةُ النِّسَاءِ: ٣٠] ، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ مِنَ النُّصُوصِ الصَّرِيحَةِ بِدُخُولِ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ النَّارَ.

<sup>(</sup>١) انْظُرْ كَلَامَ الْأَلْبَانِيِّ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ فِي إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ ٥١/٥ - ٥٥ وَقَدْ صَحَّحَهُ مَرْفُوعًا وَنَصُّهُ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَنْ ذَرَعَهُ الْقَيْءُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ، وَمِنِ اسْتَقَاءَ فَلْيَقْضِ. عَلَى أَنْ هُرَعَهُ الْقَيْءُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ، وَمِنِ اسْتَقَاءَ فَلْيَقْضِ. عَلَى أَنْ لُلْحَدِيثِ وَجُهًا آخَرَ ضَعِيفٌ، انْظُرْ ٣/٤٥

<sup>(</sup>٢) ن، م: وَقَوْلُ.

<sup>(</sup>٣) انْظُرْ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ حَزْمٍ فِي وُجُوبِ الْقَضَاءِ عَلَى مَنِ اسْتَقَاءَ وَعَدَمِ وُجُوبِ الْقَضَاءِ عَلَى الْمُتَعَمِّدِ لِلْجِمَاعِ فِي رَمَضَانَ فِي الْمُحَلَّى ١٧٥/ - ١٧٥، ١٨٠ - ١٨٥

<sup>(</sup>٤) ح، ب: صِفَتِهَا.". (١)

<sup>(</sup>١) تَكَلَّمْتُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ فِي مُقَدِّمَةِ الْجُرْءِ الْأَوَّلِ ص [٠ - ٩] ٢ مِنَ الطَّبْعَةِ الْأَوْلَى، وَجَاءَ الْحَدِيثُ بِلَفْظِ:

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٥/٥٢

افْتَرَقَتِ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى أَوِ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَتَفْرَقَتِ النَّصَارَى عَلَى إِحْدَى أَوِ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَتَفْرَقَ اللَّهُ عَنْهُ، وَتَكَلَّمَ عَلَيْهِ الْأَلْبَايِيُّ فِي سِلْسِلَةِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الْمُجَلَّدِ الْأَوْقِلِ حَدِيثٍ رَفْعٍ ٢٠٢ كَلامًا مُفَصَّلًا، وَالْحَدِيثُ بِعَذَا اللَّفْظِ فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٢٧٢٤ كِتَابُ السُّنَةِ، اللَّهُ عَنْهُ الرَّوْمِذِيِّ ٤٧٤٢ حَتَابُ السُّنَةِ، عَدْدِ الْأُمَّةِ، سُنَنَ الرِّرْمِذِيِّ ٤٧٤٤ - ١٣٥ كِتَابُ الْإِيمَانِ، بَابُ افْتِرَاقِ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَقَالَ الرِّرْمِذِيُّ ٤ عَدِيثُ عَسَنٌ صَحِيحٌ، سُنَنَ ابْنِ مَاجَهُ ١٣٢١/٢ كِتَابُ الْفِيْزِي بَابُ افْتِرَاقِ هَذِهِ الْأُمُّةِ، الْمُسْنَدَ ط. الْمَعْرِفِ ١٣٩/١٦ وَقَالَ الْتَرْمِذِي ١٨٨١ وَقَالَ الْمُعْرَدِي لِلْحَاكِمِ ١٨٨١ وَقَالَ الْمُعْرِفِي لَهُ، الْمُسْنَدُ رَكِ لِلْحَاكِمِ ١٨٨١ وَقَالَ الْمُعْرِفِي لَكُهُ، الْمُسْتَدُرَكِ لِلْحَاكِمِ ١٨٨١ وَقَالَ الْمُعْرِفِي مَاجَهُ مَعْمُو وَعَيْهِ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَانْظُرْ أَخْرَى عَنْ مُعَاوِيَةً بْنِ أَبِي سُفْيَانَ وَأَنْسِ الْمُعْرَفِقِ وَعُوفِ بْنِ مَالِكٍ وَعَوْفِ بْنِ عَمْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْدٍ وَوَافَقُهُ الدَّهَدِيُ وَعَيْهُ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَانْظُرْ مَا ذَكَرَهُ الْأَلْبِينُ فِي سِلْسِلَةِ الْأَحْدِيثِ الْمُعَلِي وَعَوْفِ بْنِ مَالِكٍ وَعَوْفِ بْنِ مَالِكٍ وَعَوْفِ بْنِ عَمْدٍ وَلَعْمُ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَانْظُرْ مَا ذَكَرَهُ الْأَلْبِينُ فِي سِلْسِلَةِ الْأَحَادِيثِ الْمُعَلِي مُعَامِيةُ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَانْظُرْ مَا ذَكَرَهُ الْأَلْبِينُ فِي سِلْسِلَةِ الْأَحَادِيثِ الْمُعْرَاقِ هَذِهِ الْمُعَلِي مُقَالِقُ مُعْوِيةً الْمُعَلِي وَعُوفِ بْنِ مَاجَهُ ١٨٥٤٤ النَّامُ وَعَلْ الْمُعْرَاقِ هَذِهِ الْفُصَلِ ١٢٩٥٣١ الْمُمْنِي عَلَى مُنْ وَلَعُلْمُ اللَّهُ وَلَالْمُ اللَّهُ وَلَالْمُ اللَّهُ الْمُعْرَاقِ هَذِهِ الْمُعْرَاقِ هَذِهِ الْمُعْرَاقِ هَالْمُعْرَاقِ هَالْمُعْرَاقِ هَالْمُعْرَاقِ هَالْمُعْلَى الْمُعْرَاقُ الْمُعْرِقُ الْمُعْرَاقِ هَا لَوْلُولُ الْمُعْلَى الْمُعْرَاقِ الْمُعْرَاقِ هَا الْمُعْرَاقِ هَا الْمُعْرَاقِ الْمُعْرَاقِ الْمُعْمَاقِ الْمُعْرَاقُ الْمُعْرَاقُ الْمُعْرَاقُولُ الْمُعْرَاق

٢١٨ - "أَصْحَابِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَلَهُ نَحُوُ أَرْبَعِمِائَةِ مُصَنَّفٍ (١) ، وَأَبِي مُحَمَّدِ بِنِ حَوْمٍ الْأَنْدَلُسِيِّ، وَأَبِي الْفَرَجِ بْن الْجُوْزِيِّ.

وَقَدْ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، كَمَا قَدْ بُسِطَ فِي " الْإِحَاطَةِ " (٢) وَغَيْرِهَا.

<sup>(</sup>١) أَبُو الْحُسَيْنِ أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنَادِي، وُلِدَ سَنَةَ ٢٥٦ وَتُوُقِيِّ سَنَةَ ٢٣٦، عَالِمٌ بِالتَّفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ وَمِنْ كِبَارِ فُقَهَاءِ الْحُنَابِلَةِ، مِنْ أَهْلِ بَعْدَادَ. انْظُرْ تَرْجَمَتَهُ فِي طَبَقَاتِ الْحُنَابِلَةِ ٢/٣ - ٦، الْبِدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ ١٩/١، ١١م، وَمِنْ كِبَارِ فُقَهَاءِ الْحُنَابِلَةِ، مِنْ أَهْلِ بَعْدَادَ. انْظُرْ تَرْجَمَتَهُ فِي طَبَقَاتِ الْحُنَابِلَةِ ٢/٣ - ٦، الْبِدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ ١٠٩/١، الْمَدَنِيّ، اللهَ عُمَد فِي تَرَاجِم أَصْحَابِ الْإِمَامِ أَحْمَد لِعِبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَلِيمِيّ ٢٧/٢ - ٣٩ (ط. الْمَدَنِيّ، اللهَ عَلَىمِ فَي تَرَاجِم أَصْحَابِ الْإِمَامِ أَحْمَد لِعِبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَلِيمِيّ ٢٨/٢ - ٣٩ (ط. الْمَدَنِيّ، بِتَحْقِيقِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ مُحُمَّد مُحُمَّد مُحُمَّد مُحُمَّد اللهِ الدِّينِ عَبْدِ الْحُمِيدِ ١٩٨٣ ١٩٨٣) ، مَنَاقِبَ الْإِمَامِ أَحْمَد (تَحْقِيقِ الشَّيْخِ مُحَمَّد مُحُمَّد رَحْدِي بَعْدَادَ ١٩٤٤ - ٧٠، الْأَعْلَامَ ١٩٣١)

<sup>(</sup>٢) ذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي فِي كِتَابِهِ (الْعُقُودِ الدُّرِيَّةِ) ص ٥١ مِنْ مُؤَلِّفَاتِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ (الْإِحَاطَةِ الْكُبْرِي) وَفِي ص

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٥/٥ ٢٤

- ٥٢ (وَالْإِحَاطَةِ الصُّغْرَى).
- (٣) ح، ر، ب، ي: مَعْرِفَتُهُ.
- (٤) ح: بَلْ لَا بُدَّ مِنْ مَادَّةٍ يَخْلُقُ تِلْكَ الصُّورَ، ر: بَلْ لَا بُدَّ مِنْ مَادَّةٍ تَخْلُقُ تِلْكَ الصُّورَةَ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ مَاءٍ بِهِ تُخْلَقُ تِلْكَ الصُّورَةَ.
- (٥) فِي " اللِّسَانِ ": " وَأَرْضٌ مَجْرُوزَةٌ وَجُرُزٌ وَجُرْزٌ وَجَرْزٌ: لَا تُنْبِتُ كَأَهَّا تَأْكُلُ النَّبْتَ أَكْلًا، وَقِيلَ: هِيَ الَّتِي قَدْ أُكِلَ نَبَاتُهَا، وَقِيلَ: هِيَ الْأَرْضُ الَّتِي لَمْ يُصِبْهَا مَطَرٌ ".
  - (٦) ح، ب: إِلَيْهَا.". (٦)

٢١٩-"الْعُمْرَتَيْنِ، وَمِثْلِ الْعَوْلِ (١) ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مَسَائِلِ (\* الْفَرَائِضِ وَتَنَازَعُوا فِي مَسْأَلَةِ (٢) . الْحُرَامِ، وَالْمَرَّةُ (٥) ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مَسَائِلِ الطَّلَاقِ . وَالْمَرَّةُ (٤) ، وَالْمَرَّةُ (٤) ، وَالْمَرَّةُ (٥) ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مَسَائِلِ الطَّلَاقِ . وَكَانَ تَنَازُعُهُمْ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ نِزَاعَ وَكَذَلِكَ تَنَازُعُوا فِي مَسَائِلَ \*) (٦) . صَارَتْ مَسَائِلَ نِزَاعٍ بَيْنَ الْأُمَّةِ إِلَى الْيَوْمِ. وَكَانَ تَنَازُعُهُمْ فِي خِلَافَةِ عُمْرَ نِزَاعَ الْجَبِهَادِهِ، كَتَنَازُعِ (٧) . الْفُقَهَاءِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالدِّينِ. وَلَا مِنْ مَعْضِهِمْ لِيَعْضٍ، وَلَكِنْ لَمْ وَالدِّينِ. وَلَكِنْ لَمْ وَالدِّينِ وَلَكِنْ لَمْ وَالدِّينِ وَلَكِنْ لَمْ عَلَى اجْتِهَادِهِ، كَتَنَازُعِ (٧) . الْفُقَهَاءِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالدِّينِ. وَلَكِنْ لَمْ وَالدِّينِ وَلَكِنْ لَمْ وَالدِّينِ وَلَكِنْ لَمْ عَلَى اجْتِهَادِهِ، كَتَنَازُعِ (٧) . الْفُقَهَاءِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالدِّينِ. وَلَكِنْ لَمْ وَلَكِنْ لَمْ وَلَكِنْ لَمْ عَلَى الْعَرْمِ. عَيْمِ وَلَا غِيشُولُ وَلَا بِسَيْفٍ وَلَا غَيْرِهِ. وَلَكُونُ لَمْ وَلَكُونُ لَمْ عَلَيْ فَيَعَلَّطُ النِزَاعُ، حَتَّى تَقَاتَلُوا بِالسُّيُوفِ. وَلَمْ فَلَو عَلِي فَتَعَلَّطُ النِزَاعُ، حَتَّى تَقَاتَلُوا بِالسُّيُوفِ.

(١) ن: الْعَزْلِ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَفِي " التَّعْرِيفَاتِ " لِلْجُرْجَابِيِّ: " الْمَيْلُ إِلَى الْجُوْرِ وَالرَّفْعِ، وَفِي الشَّرْعِ: زِيَادَةُ السِّهَامِ عَلَى الْفَرِيضَةِ، فَيَدْخُلُ النُّقْصَانُ عَلَيْهِمْ بِقَدْرِ حِصَصِهِمْ ". وَفِي " الْمُعْجَمِ الْفَرِيضَةِ، فَيَدْخُلُ النُّقْصَانُ عَلَيْهِمْ بِقَدْرِ حِصَصِهِمْ ". وَفِي " الْمُعْجَمِ الْوَسِيطِ "، وَالْعَوْلُ فِي عِلْمِ الْفَرَائِضِ: " زِيَادَةُ الْأَنْصِبَاءِ عَلَى الْفَرِيضَةِ فَتَنْقُصُ قِيمَتُهَا بِقَدْرِ الْحِصَصِ ".

(٣) فِي " الْمُعْجَمِ الْوَسِيطِ ": " وَالْخَلِيَّةُ كَلِمَةٌ مِنْ كِنَايَاتِ الطَّلَاقِ، يُقَالُ لِلْمَرْأَةِ: أَنْتِ حَلِيَّةٌ: إِذَا نَوَى الْقَائِلُ هِمَا الطَّلَاقَ وَقَعَ " الطَّلَاقَ وَقَعَ "

(٥) فِي " الْمُعْجَمِ الْوَسِيطِ ": " بَتَّ طَلَاقَ امْرَأْتِهِ جَعَلَهُ بَاتًّا لَا رَجْعَةَ فِيهِ ". وَانْظُرِ الْمُحَلَّى ١٨٧/١٠ - ١٩٤

(٦) مَا بَيْنَ النَّجْمَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م)

<sup>(</sup>٢) ن: مَسَائِل

<sup>(</sup>٤) فِي " الْمُحَلَّى " لِإِبْنِ حَزْمٍ ١٨٦/١ " ط. الْمُنيرِيَّة ١٣٥٢ ": " وَمَا عَدَا هَذِهِ الْأَلْفَاظِ فَلَا يَقَعُ بِمَا الطَّلَاقُ الْمُنيرِيَّةِ ١٣٥٢ ": " وَمَا عَدَا هَذِهِ الْأَلْفَاظِ فَلَا يَقَعُ بِمَا الطَّلَاقُ الْمُنيرِيَّةِ، وَأَنْتِ مُبْرَأَةٌ، وَقَدْ بَارَأْتُكِ، وَحَبْلُكِ أَلْبَيَّةٍ، وَالْبَرِيَّةِ، وَأَنْتِ مُبْرَأَةٌ، وَقَدْ بَارَأْتُكِ، وَحَبْلُكِ عَلَى غَارِبِكِ، وَالْحَرَجُ، وَقَدْ وَهَبْتُكِ لِأَهْلِكِ، أَوْ لِمَنْ يَذْكُرُ غَيْرَ الْأَهْلِ. .)

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٥/٤٤٣

- (٧) ن، م: كَسَائِر
- (٨) ب (فَقَطْ) : بِيَدٍ". (١)

٠٢٠- "الْمَرْوَزِيُّ فِي كِتَابِ " رَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ " (١) وَأَكْثَرُهَا مَوْجُودَةٌ فِي الْكُتُبِ الَّتِي يُذْكُرُ فِيهَا أَقْوَالُ الصَّحَابَةِ، إِمَّا بِإِسْنَادٍ، وَإِمَّا بِغَيْرِ إِسْنَادٍ، مِثْلُ مُصَنَّفِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، وَسُنَنِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ، وَمُصَنَّفِ وَكِيعٍ، وَمُصَنَّفِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، وَسُنَنِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ، وَمُصَنَّفِ وَكِيعٍ، وَمُصَنَّفِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ، وَصَالِحٍ، وَأَمْثَالُهُمْ مِثْلُ كِتَابِ وَمُصَنَّفِ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، وَسُنَنِ الْأَثْرَمِ، وَمُسَائِلِ حَرْبٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ، وَصَالِحٍ، وَأَمْثَالُهُمْ مِثْلُ كِتَابِ الْمُنْذِرِ، وَابْنِ جَرِيرٍ الطَّبَرِيِّ، وَالطَّحَاوِيِّ، وَمُحَمَّدِ بْنِ نَصْرٍ (٢) ، وَابْنُ حَرْمٍ، وَغَيْرُ هَؤُلَاءِ.

[فصل كلام الرافضي على عمر رضي الله عنه والكلام على موقفه من فدك] فَصْلٌ (٣)

قَالَ الرَّافِضِيُّ (٤) : " وَلَمَّا وَعَظَتْ فَاطِمَةُ (٥) . أَبَا بَكْرٍ فِي فَدَكٍ، كَتَبَ لَهَا كِتَابًا بِهَا (٦) ، وَرَدَّهَا عَلَيْهَا، فَحَرَجَتْ مِنْ عِنْدِهِ،

٢٢١- "هَؤُلَاءِ الْمَشْهُودِ لَهُمْ بِالْجُنَّةِ، وَالَّذِي قَتَلَ عَمَّارَ بْنَ يَاسِرٍ هُوَ أَبُو الْغَادِيَةِ (١) ، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ بَيْعَةِ الرِّضْوَانِ، ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ حَزْمٍ.

فَنَحْنُ نَشْهَدُ لِعَمَّارٍ بِالْجُنَّةِ، وَلِقَاتِلِهِ إِنْ كَانَ مِنْ [أَهْلِ] بَيْعَةِ الرِّضْوَانِ (٢) بِالْجُنَّةِ. وَأَمَّا عُثْمَانُ وَعَلِيٌّ وَطِلْحَةُ

<sup>(</sup>١) لَمْ يَذْكُرْ سَزْكِينُ هَذَا الْكِتَابَ ضِمْنَ الْكُتُبِ الْمَحْطُوطَةِ الْمَوْجُودَةِ لِمُحَمَّدِ بْنِ نَصْرِيِّ الْمَرْوَزِيِّ: انْظُرْ: م [٠] - ٩] ج [٠ - ٩] ص [٠ - ٩] بالْمُحْدَرِيِّ الْظُرْ م [٠ - ٩] ج [٠ - ٩] ص ٢٥٨

<sup>(</sup>٢) وَالطَّحَاوِيُّ وَمُحُمَّدُ بْنُ نَصْرٍ: فِي (ح) ، (ب) : الطَّبَرِيُّ وَابْنُ نَصْرٍ، وَسَقَطَتْ كَلِمَةُ " وَالطَّحَاوِيِّ " مِنْ (ر) ، (ي) .

<sup>(</sup>٣) فَصْلُ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ح) ، (ر) ، وَفِي (ي) الْفَصْلِ الثَّايِي وَالثَّلَاثُونَ.

<sup>(</sup>٤) فِي (ك) ص ١٣٧ (م).

<sup>(</sup>٥) ك: فَاطِمَةُ عَلَيْهَا السَّلَامُ

<sup>(</sup>٦) كِمَا: سَاقِطَةٌ مِنْ (م) ، (ك) .". (٢)

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٥٨/٥

<sup>(</sup>۲) منهاج السنة النبوية ۲۰/٦

وَالزُّبَيْرُ فَهُمْ أَجَّلُ قَدْرًا مِنْ غَيْرِهِمْ، وَلَوْ كَانَ مِنْهُمْ مَا كَانَ، فَنَحْنُ لَا نَشْهَدُ أَنَّ الْوَاحِدَ مِنْ هَؤُلَاءِ لَا يُدْنِبُ، بَلِ اللّهَ لَا يُعَذِّبُهُ فِي الْآخِرَةِ، وَلَا يُدْخِلُهُ النَّارَ، بَلْ يُدْخِلُهُ الْجُنَّةَ النَّارَ، بَلْ يُدْخِلُهُ الْجُنَّةَ لِللّهَ لَا يُعَذِّبُهُ فِي الْآخِرَةِ، وَلَا يُدْخِلُهُ النَّارَ، بَلْ يُدْخِلُهُ الْجُنَةَ لِللّهَ لَا يُعَذِّبُهُ فِي الْآخِرَةِ، وَلَا يُدْخِلُهُ النَّارَ، بَلْ يُدْخِلُهُ الْجُنَّةِ مِنْهُ، وَإِمَّا بِحَسَنَاتِهِ الْكَثِيرَةِ (٣) ، وَإِمَّا بِمَصَائِبِهِ الْمُكَفِّرَةِ، وَإِمَّا بِعَيْرِ لِللّهَ لَكَثِيرَةٍ (٣) ، وَإِمَّا بِمَصَائِبِهِ الْمُكَفِّرَةِ، وَإِمَّا بِعَيْرِ ذَلْكَ، كَمَا قَدْ بَسَطْنَاهُ فِي مَوْضِعِهِ.

[العقوبة عن الذنوب في الآخرة تندفع بنحو عشرة أسباب]

[السبب الأول التوبة]

فَإِنَّ الذُّنُوبَ مُطْلَقًا مِنْ جَمِيعِ الْمُؤْمِنِينَ هِيَ سَبَبُ الْعَذَابِ، لَكِنَّ الْعُقُوبَةَ كِمَا فِي الْآخِرَةِ فِي جَهَنَّمَ تَنْدَفِعُ بِنَحْوِ عَشَرَة أَسْبَابِ.

٣٢٢- "وَأَمَّا قِتَالُ الجُمَلِ وَصِفِّينَ فَقَدْ ذَكَرَ عَلِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ نَصُّ مِنَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَإِنَّا كَانَ رَأْيًا. وَأَكْثَرُ الصَّحَابَةِ لَمْ يُوَافِقُوهُ عَلَى هَذَا الْقِتَالِ، بَلْ أَكْثَرُ أَكَابِرِ (١) الصَّحَابَةِ لَمْ يُقَاتِلُوا: لَا مَعَ هَؤُلَاءِ وَلَا مَعَ هَؤُلَاءِ، كَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ، وَابْنِ عُمَرَ، وَأُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، وَمُحَمَّدِ بْنِ مَسْلَمَةَ، لَمْ يُقَاتِلُوا: لَا مَعَ هَؤُلَاءِ وَلَا مَعَ هَؤُلَاءِ، كَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ، وَابْنِ عُمَرَ، وَأُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، وَمُحَمَّدِ بْنِ مَسْلَمَة، وَأَمْثَاهِمْ مِنَ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ، مَعَ أَثَمَّمُ مُعَظِّمُونَ لِعَلِيٍّ، يُحِبُّونَهُ وَيُقَدِّمُونَهُ عَلَى مَنْ سِوَاهُ، وَلَا يَرُوْنَ أَنَّ أَحَدًا أَحَقَّ بِالْإِمَامَةِ مِنْهُ فِي زَمْنِهِ لَكِنْ لَمْ يُوفَوْهُ فِي رَأْيِهِ فِي الْقِتَالِ. وَيُولُونَهُ وَيُقَدِّمُونَهُ عَلَى مَنْ سِوَاهُ، وَلَا يَرُوْنَ أَنَّ أَحَدًا أَحَقَّ بِالْإِمَامَةِ مِنْهُ فِي زَمْنِهِ لَكِنْ لَمْ يُوفَوْهُ فِي رَأْيِهِ فِي الْقِتَالِ. وَيُعَلِّمُ مَنَ السَّابِقِينَ اللَّاتِي وَلَا يَرُوْنَ أَنَّ أَحَدًا أَحَقَ بِالْإِمَامَةِ مِنْهُ فِي زَمْنِهِ لَكِنْ لَمْ يُولُونُهُ فِي رَأْيِهِ فِي الْقِتَالِ وَالدُّخُولِ فِي الْفِتْلَةِ وَكَانَ مَعَهُمْ نُصُوصٌ سَمِعُوهَا مِنَ النَّيْقِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – تَدُهُّهُمْ عَلَى أَنَّ تَرْكَ الْقِتَالِ وَالدُّخُولِ فِي الْفِتْنَةِ عَلَى مَنْ الْقِتَالِ وَالدُّخُولِ فِي الْفَتْنَةِ مِنْ ذَلِكَ كَثِيرَةٌ مَعُرُوفَةٌ.

<sup>(</sup>١) ح، ب: أَبُو الْعَاوِيَةِ، وَالْكَلِمَةُ غَيْرُ وَاضِحَةٍ فِي (ر) وَهُوَ أَبُو الْعَادِيَةِ الجُهنِيُّ، قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي أُسْدِ الْعَابَةِ ٢٣٧/٦: اخْتُلِفَ فِي اسْمِهِ فَقِيلَ: يَسَارُ بْنُ أُزَيْهِرٍ، وَقِيلَ: اسْمُهُ مُسْلِمٌ، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي الْإِسْتِيعَابِ هَامِشِ ٤/٠٥٠: فَقِيلَ: يَسَارُ بْنُ سَبْعٍ، وَقِيلَ: يَسَارُ بْنُ أَزْهَرَ، وَقِيلَ: اسْمُهُ مُسْلِمٌ، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي الْإِصَابَةِ ٤/٠٥٠: عَرَا الشَّامَ، أَبُو الْعَادِيَةِ الْمُزَيِّةِ، انْظُرِ الْإِصَابَةَ ٢/٢٧، مَكَنَ الشَّامَ، أَبُو الْعَادِيَةِ الْمُزَيِّةِ، انْظُرِ الْإِصَابَةَ ٢/٢٥، ١٥٠ - ١٥٠ أَلُو صُحْبَةٌ، وَفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَبِي الْعَادِيَةِ الْمُزَيِّةِ، انْظُرِ الْإِصَابَةَ ٢/٢٥، ١٥٠ - ١٥٠ أَلُو سَتِيعَابَ ٢٣٧/٦، ١٥٠، ١٥، الِاسْتِيعَابَ ٢٢٩/٣، عَاوِيَةَ أَبُو الْعَادِيَةِ الْجُهَنِيُّ سَنَةَ ٣٣ وَذَكَرَهُ الْبُنُ حَزْمٍ فِي جَوَامِعِ السِّيرَةِ مَرَّتَيْنِ الْعَبَرِ ٢٢٤، ٢٠٠٤ ضِمْنَ الصَّحَابَةِ رُوَاةِ الْحُدِيثِ.

<sup>(</sup>٢) ن، م: وَلِلْقَاتِلِ الَّذِي هُوَ مِنْ أَهْلِ - سَقَطَتْ (أَهْلِ) مِنْ (ن) - بَيْعَةِ الرِّضْوَانِ.

<sup>(</sup>٣) ن: وَإِمَّا بِاجْتِنَابِهِ الْكَبِيرَةَ.". (١)

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢٠٥/٦

وَأَمَّا مُعَاوِيَةُ، فَلَمْ يُقَاتِلْ مَعَهُ مِنَ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ الْمَشْهُورِينَ أَحَدُّ، بَلْ كَانَ مَعَ عَلِيٍّ بَعْضُ السَّابِقِينَ وَلَمْ يَكُنْ مَعَ مُعَاوِيَةَ أَحَدُّ، وَأَكْثَرُهُمُ اعْتَرَلُوا الْفِتْنَةَ.

وَقِيلَ: كَانَ مَعَ مُعَاوِيَةَ بَعْضُ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ، وَإِنَّ قَاتِلَ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ هُوَ أَبُو الْغَادِيَةِ (٢) ، وَكَانَ مِمَّنْ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ، وَهُمُ السَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ ذَكَرَ ذَلِكَ **ابْنُ حَزْمٍ** وَغَيْرُهُ.

فَلَمْ يَكُنْ فِيهِمْ مَنْ يَقُولُ بِقَوْلِ الْقَدَرِيَّةِ النَّافِيَةِ، وَلَا الْقَدَرِيَّةِ الْجُهْمِيَّةِ. وَلَا كَانَ فِيهِمْ مَنْ يَقُولُ بِتَحْلِيدِ أَحَدِ مِنْ أَهْلِ الْقَبْلَةِ فِي النَّارِ، وَلَا مَنْ يُكَذِّبُ بِشَفَاعَةٍ (١) النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فِي أَهْلِ الْكَبَائِرِ، وَلَا مَنْ يُكَذِّبُ بِشَفَاعَةٍ (١) النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فِي أَهْلِ الْكَبَائِرِ، وَلَا مَنْ يُكَذِّبُ بِشَفَاعَةٍ (١) النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فِي أَهْلِ الْكَبَائِرِ، وَلا مَنْ يَقُولُ: إِيمَانُ (\* الْفُسَّاقِ كَإِيمَانِ الْأَنْبِيَاءِ.

بَلْ قَدْ (٢) ثَبَتَ عَنْهُمْ بِالنُّقُولِ الصَّحِيحَةِ الْقَوْلُ بِخُرُوجِ مَنْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إِيمَانٍ \*) (٣) مِنَ النَّارِ بِشَفَاعَةِ النَّهِيّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –، وَأَنَّ إِيمَانَ النَّاسِ يَتَفَاضَلُ، وَأَنَّ الْإِيمَانَ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ.

وَمَنْ نَقَلَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ بِتَخْلِيدِ قَاتِلِ النَّفْسِ فَقَدْ كَذَبَ عَلَيْهِ، كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ ا**بْنُ حَزْمٍ** وَغَيْرُهُ (٤) . وَأَمَّا الْمَنْقُولُ عَنِ ابْنِ

<sup>(</sup>١) أَكَابِرِ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ب) .

<sup>(</sup>٢) ب: أَبُو الْعَادِيَةِ، وَسَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ - رَضِي اللَّهُ عَنْهُ -.". (١)

<sup>(</sup>١) ب: يُكَذِّبُ شَفَاعَةً.

<sup>(</sup>٢) قَدْ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ب) .

<sup>(</sup>٣) مَا بَيْنَ النَّجْمَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م) .

<sup>(</sup>٤) ذَكَرَ الْنُ حَزْمِ فِي الْفِصَلِ مَرَّتَيْنِ ٣/٢٧، ٢٧٤/ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ بِتَخْلِيدِ الْقَاتِلِ عَمْدًا فِي النَّارِ، إِلَّا أَنَّهُ يَرُدُّ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ بَعْدَ ذَلِكَ ٣/٥٧٣ – ٢٨٩، ٨١/٤ – ٩٩ بِمَا يُبَيِّنُ حَطَأَ هَذَا الْكَلَامِ، وَهُوَ يَذْكُرُ أَثَرًا عَنِ يَرُدُّ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ بَعْدَ ذَلِكَ ٣/٥٧٣ – ٢٧٥، ٨١/٤ – ٩٩ بِمَا يُبَيِّنُ حَطَأَ هَذَا الْكَلَامِ، وَهُوَ يَذْكُرُ أَثَرًا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: (وَإِنَّا لَمُوَفُّوهُمْ نَصِيبَهُمْ غَيْرَ الْذِنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: (وَإِنَّا لَمُوفُّوهُمْ نَصِيبَهُمْ غَيْرَ

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٣٣٣/٦

مَنْقُوصٍ) [سُورَةُ هُودٍ: ١٠٩] قَالَ: مَا وُعِدُوا فِيهِ مِنْ حَيْرٍ وَشَرٍّ، وَهَذَا هُوَ نَصُّ قَوْلِنَا.". (١)

٢٢٤ - "مِنَ الْوُجُوهِ، بَلْ فِيهَا إِحْبَارُ اللهِ بِإِكْمَالِ الدِّينِ وَإِثْمَامِ النِّعْمَةِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، وَرِضَا الْإِسْلَامِ دِينًا. فَدَعْوَى الْمُدَّعِي أَنَّ الْقُرْآنَ يَدُلُّ عَلَى إِمَامَتِهِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ كَذِبٌ ظَاهِرٌ.

وَإِنْ قَالَ: الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ.

فَيُقَالُ: الْحَدِيثُ إِنْ كَانَ صَحِيحًا، فَتَكُونُ الْحُجَّةُ مِنَ الْحَدِيثِ لَا مِنَ الْآيَةِ. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ صَحِيحًا فَلَا حُجَّةَ فِي هَذَا.

فَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ لَا دَلَالَةَ فِي الْآيَةِ عَلَى ذَلِكَ. وَهَذَا مِمَّا يُبَيَّنُ بِهِ (١) كَذِبُ الْحَدِيثِ، فَإِنَّ نُزُولَ الْآيَةِ لَهِذَا السَّبَبِ، وَلَيْسَ فِيهَا مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ أَصْلًا، تَنَاقُضٌ.

الْوَجْهُ الْخَامِسُ: أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ، وَهُوَ قَوْلُهُ: " «اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ، وَانْصُرْ مَنْ نَصَرَهُ، وَاخْذُلْ مَنْ خَذَلَهُ» " كَذِبٌ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ بِالْحَدِيثِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: " «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ» " فَلَهُمْ فِيهِ قَوْلَانِ، وَسَنَذْكُرُهُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - فِي مَوْضِعِهِ. الْوَجْهُ السَّادِسُ: أَنَّ دُعَاءَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مُجَابٌ، وَهَذَا الدُّعَاءُ لَيْسَ مِحْجَابٍ، فَعُلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ دُعَاءِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، فَإِنَّهُ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ لَمَّا تَوَلَّى كَانَ الصَّحَابَةُ وَسَائِرُ الْمُسْلِمِينَ ثَلَاثَةَ وَعَاءِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، فَإِنَّهُ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ لَمَّا تَولَّى كَانَ الصَّحَابَةُ وَسَائِرُ الْمُسْلِمِينَ ثَلَاثَةَ أَصْنَافٍ: وَسِنْفٌ قَاتَلُوهُ، وَصِنْفٌ قَعَدُوا عَنْ هَذَا وَهَذَا. وَأَكْثَرُ السَّابِقِينَ الْأَوّلِينَ كَانُوا مِنَ اللَّهُ عُدُوا عَنْ هَذَا وَهَذَا. وَأَكْثَرُ السَّابِقِينَ الْأَوّلِينَ كَانُوا مِنَ اللَّهُ عُدُوا عَنْ هَذَا وَهَذَا. وَأَكْثَرُ السَّابِقِينَ الْأَوّلِينَ كَانُوا مِنَ اللَّهُ عُدُوا عَنْ هَذَا وَهَذَا. وَأَكْثَرُ السَّابِقِينَ الْأَوّلِينَ كَانُوا مِنَ اللَّهُ عُلَيْهِ وَسِنْفٌ قَاتَلُوهُ، وَصِنْفٌ قَعَدُوا عَنْ هَذَا وَهَذَا. وَأَكْثَرُ السَّابِقِينَ الْأَولِينَ قَاتَلُوهُ، وَصِنْفٌ قَعَدُوا عَنْ هَذَا وَهَذَا. وَأَكْثَرُ السَّابِقِينَ الْأَولِينَ قَاتَلُوهُ، وَصِنْفٌ قَعَدُوا عَنْ هَذَا وَهَذَا. وَأَكْثَرُ السَّابِقِينَ الْأَولِينَ قَاتَلُوهُ. وَذَكَرَ الْمُعْوِيةِ أَنَّ عَمَّارَ بْنَ يَاسِرٍ قَتَلَهُ أَبُو الْعَادِيَةِ (٢) ، وَلَا الْعَادِيَةِ

٥٦ - "[سُورَةُ فَاطِرٍ: ٢٤] . وَقَرَأَ (١) : ﴿ نَذِيرٌ مِنَ النَّذُرِ الْأُولَى ﴾ [سُورَةُ النَّجْمِ: ٥٦] قَالَ: نَبِيٌّ مِنَ النَّذُرِ الْأُولَى ﴾ [سُورَةُ النَّجْمِ: ٥٦] قَالَ: " الْمُنْذِرُ " الْأُنْبِيَاءِ. " حَدَّثَنَا بَشَارٌ (٢) ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ (٣) ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: " الْمُنْذِرُ " الْمُنْذِرُ " (٤) مُحَمَّدٌ (٥) ، " ﴿ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾ " قَالَ: نَبِيُّ.

وَقَوْلُهُ: ﴿ يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أَنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ ﴾ [سُورَةُ الْإِسْرَاءِ: ٧١] ؛ إِذِ الْإِمَامُ [هُوَ] (٦) الَّذِي يُؤْتَمُّ بِهِ، أَيْ يُقْتَدَى بِهِ. وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ الْمُرَادَ بِهِ هُوَ اللَّهُ الَّذِي يَهْدِيهِمْ، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ.

<sup>(</sup>١) بِهِ: لَيْسَتْ فِي (م) .

<sup>(</sup>٢) ن، م، س، ب: أَبُو الْعَادِيَةِ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُّهُ، وَسَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى أَبِي الْعَادِيَةِ.". (٢)

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٦/٣٣٧

<sup>(</sup>٢) منهاج السنة النبوية ٧/٥٥

وَأَمَّا تَفْسِيرُهُ بِعَلِيٍّ فَإِنَّهُ بَاطِلٌ ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمِ هَادٍ﴾ ، وَهَذَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ هَادِي هَؤُلَاءِ غَيْرَ هَادِي هَؤُلَاءِ، فَيَتَعَدَّدُ الْمُدَاةُ، فَكَيْفَ يُجْعَلُ عَلِيٌّ هَادِيًا (٧) لِكُلِّ قَوْمٍ مِنَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ؟!

السَّابِعُ: أَنَّ الِاهْتِدَاءَ بِالشَّحْصِ قَدْ يَكُونُ بِغَيْرِ تَأْمِيرِهِ عَلَيْهِمْ، كَمَا يُهْتَدَى بِالْعَالِمِ. وَكَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي فِيهِ: «أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ فَبِأَيِّهِمُ اقْتَدَيْتُمُ اهْتَدَيْتُمْ» (٨) " فَلَيْسَ هَذَا صَرِيحًا فِي أَنَّ الْإِمَامَةَ (٩) كَمَا زَعَمَهُ هَذَا اللهِ الْمُفْتَرى.

٢٢٦- "الْعَسْكَرَيْنِ كَانَتِ الْيَمَانِيَّةُ وَالْقَيْسِيَّةُ فِيهِمْ كَثِيرَةً (١) حِدًّا، وَأَكْثَرُ أَذْوَاءِ الْيَمَنِ كَانُوا مَعَ مُعَاوِيَةَ، كَذِي كُلَاعٍ (٢) وَذِي عَمْرٍو، وَذِي رُعَيْنٍ، وَخُوهِمْ. وَهُمُ الَّذِينَ يُقَالُ هُمُ: الذَّوِينُ.

## كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:

وَمَا أَعْنِي بِذَلِكَ أَصْغَرَيْهِمْ ... وَلَكِنِّي أُرِيدُ بِهِ الذَّوِينَا.

الْوَجْهُ السَّادِسُ: قَوْلُهُ: ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ﴾ لَفْظٌ مُطْلَقٌ، لَيْسَ فِيهِ تَعْيِينٌ. وَهُوَ مُتَنَاوِلُ لِمَنْ قَامَ بِهَذِهِ السَّفَاتِ كَائِنًا مَا كَانَ، لَا يَخْتَصُّ ذَلِكَ بِأَبِي بَكْرٍ وَلَا بِعَلِيٍّ. وَإِذَا لَمْ يَكُنْ مُخْتَصًّا بِإِحْدَاهُمَا، لَمْ يَكُنْ هَذَا مَنْ يَكُنْ هَذَا مِنْ حَصَائِصِهِ، فَبَطَلَ أَنْ يَكُونُ بِذَلِكَ أَفْضَلَ مِمَّنْ يُشَارِكُهُ فِيهِ، فَضَلَّا عَنْ أَنْ يَسْتَوْجِبَ بِذَلِكَ الْإِمَامَة.

بَلْ هَذِهِ الْآيَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَرْتَدُّ أَحَدُ [عَنِ الدِّينِ] (٣) إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا أَقَامَ اللَّهُ قُوْمًا يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ، أَذِلَّةً عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةً عَلَى الْكَافِرِينَ، يُجَاهِدُونَ هَؤُلَاءِ الْمُرْتَدِّينَ.

<sup>(</sup>١) تَفْسِيرُ الطَّبَرِيِّ: قَالَ.

<sup>(</sup>٢) عِبَارَةُ حَدَّثَنَا بَشَّارٌ فِي تَفْسِيرِ الطَّبَرِيِّ قَبْلَ الْكَلَامِ السَّابِقِ ٢٥٥/١٦ وَفِيهِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ:

<sup>(</sup>٣) س، ب: حَدَّثَنَا أَبُو سُفْيَانَ.

<sup>(</sup>٤) س، ب: النَّذِيرُ.

<sup>(</sup>٥) تَفْسِيرُ الطَّبَرِيِّ: مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

<sup>(</sup>٦) هُوَ: فِي (م) فَقَطْ.

<sup>(</sup>٧) م: فَكَيْفَ يَحْصُلُ هَادِيًا.

<sup>(</sup>٨) قَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ نَاصِرُ الدَّيْنِ الْأَلْبَانِيُّ فِي كَلَامِهِ عَلَى هَذَا الْحُدِيثِ فِي " سِلْسِلَةِ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ وَالْمَوْضُوعَةِ " ٧٨/١ - ٧٩ (حَدِيثُ رَقْمِ ٥٨) إِنَّهُ حَدِيثٌ مَوْضُوعٌ وَنَقَلَ كَلَامَ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ **وَابْنِ حَزْمٍ** فِي هَذَا الصَّدَدِ. وَانْظُرِ الْأَحَادِيثَ التَّالِيَةَ: ٥٩، ٦٠، ٦١، ٢٦ فَهِيَ مُقَارِبَةٌ فِي الْمَعْنَى وَكُلُّهَا أَحَادِيثُ مَوْضُوعَةٌ.

<sup>(</sup>٩) ن، س: فِي أَنَّ الْأُمَّةَ، ب: فِي ثُبُوتِ الْإِمَامَةِ. ". (١)

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ١٤٢/٧

وَالرِّدَّةُ قَدْ تَكُونُ عَنْ أَصْلِ الْإِسْلَامِ، كَالْغَالِيَةِ مِنَ النَّصِيرِيَّةِ وَالْإِسْمَاعِيلِيَّةِ، فَهَؤُلَاءِ مُرْتَدُّونَ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالشِّيعَةِ، وَالْإِسْمَاعِيلِيَّةِ، فَهَؤُلَاءِ مُرْتَدُّونَ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالشِّيعَةِ، وَكَالْعَبَّاسِيَّةِ (٤) .

\_\_\_\_\_

(١) م: كَثْرَةً.

(٢) م: كَذِي الْكُلَاع.

(٣) عَن الدِّين: زِيَادَةٌ فِي (م) .

(٤) ن، م، س: كَالْعَبَّاسِيَّةِ، وَيَقْصِدُ عِيمُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ هُنَا الرَّاوَلْدِيَّةَ، وَهُمْ كَمَا سَبَقَ أَنْ ذَكُوْنَا (١٤/١) أَتْبَاعُ ابْنِ الرَّوَفْدِيِّ الَّذِينَ كَانَ مِنْ أَيْمَةِ الْمُعْتَولَةِ ثُمُّ فَارَقَهُمْ وَهَاجَمَ مَذْهَبَهُمْ وَصَارَ مُلْحِدًا زِنْدِيقًا، وَالرَّاوَنْدِيَّةُ وَقَ مِنْ فِرَقِ الرَّيْعِيَةِ " ص ٥٥: " فَالْكَيْسَانِيَّةُ كُلُّهَا لَا إِمَامَ لَمَا وَإِنَّمَا يَنْتَظِرُونَ الْمُوتَى إِلَّا "الْعَبَّاسِيَّةً " فَإِضَّا تُغْبِتُ الْإِمَامَةَ فِي وَلَدِ الْعَبَّاسِ وَقَادُوهَا فِيهِمْ إِلَى الْيُومِ ". وَقَالَ ابْنُ النُّوجُنِيِّ قَبْلَ ذَلِكَ الْمُوثَى إِلَّا " الْعَبَّاسِيَّةً " فَإِضَّا تُغْبِتُ الْإِمَامَةَ فِي وَلَدِ الْعَبَّاسِ وَقَادُوهَا فِيهِمْ إِلَى الْيُومِ ". وَقَالَ ابْنُ النُّوجُنِيِّ قَبْلَ ذَلِكَ الْمُوتَى إِلَّا " الْعَبَّاسِيَّةً إِلَى الْيُومِ ". وَقَالَ ابْنُ النَّوجَيِّ قَبْلَ ذَلِكَ اللَّهِ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ اللّهِ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ اللّهِ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ اللّهِ بْنِ الْعَبَّاسِ، وَفَادُ أَنْ يَدْفَعَهَا إِلَيْهِ إِذَا بَلَعَ دَفْعَهَا إِلَيْهِ بْنِ الْعَبَّاسِ، وَفَادَ أَيْ هَاتُ وَفُو الْإِمَامُ، وَأَنَّةُ وَالْمَاعُ الْمُؤْلِوعُ فَلْيَصْنَعُ مَا شَاءَ، وَهُؤُلَاءِ غُلَاةُ الرَّاوَنْدِيَّةِ "، انْظُرُ مَا صَعْيَرًا عِنْدَ وَفَاقِ أَيْ هَا مُنْ عَرَفِهُ فَلْيَصْنَعْ مَا شَاءَ، وَهُؤُلَاءِ غُلَاةُ الرَّاوَنْدِيَّةِ "، انْظُرُ مَا سَبَقَ أَنْ يَدْفَعَهَا إِلَيْهِ إِلَى الْعَبَاسِ بْنِ عَبْدِ اللهُ الْمُعَلِّ عِنْ الرَّاوَنْدِيَةً إِلَا فِي وَلَدِ الْعَبَاسِ بْنِ عَبْدِ اللهُ عَلَى الْوَصِلِ " ٤/٤٥١ كَدْمَهُ فِيمَا سَبَقَ أَلْ كَوْمَ الْوَلَوْلُولُ وَقَدْ نَقَلْتُ كَلَامَهُ فِيمَا سَبَقَ ١٠٠٥ هُمُ وَلَا اللَّهُ مُؤْلُومُ الْوَلُولُ وَقَدْ نَقَلْتُ كَلَامَهُ فِيمَا سَبَقَ ١٠٠٥ هُولِ الدِين " ص ٢٨٤٠ ". (١)

٢٢٧ - "وَضَعَّفُوهُ، وَنُقِلَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ أَنَّهُ حَسَّنَهُ كَمَا حَسَّنَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَدْ صَنَّفَ أَبُو الْعَبَّاسِ بْنُ عُقْدَةَ مُصَنَّفًا فِي جَمِيعِ طُوْقِهِ (١) .

وَقَالَ البِّنُ حَزْمٍ (٢): الَّذِي صَحَّ مِنْ فَضَائِلِ عَلِيٍّ فَهُوَ قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " «أَنْتَ مِنِي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي» " (٣) ، وَقَوْلُهُ (٤): " «لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ غَدًا رَجُلًا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولُهُ، وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَيُحِبُهُ اللَّهُ وَسَلَّمَ (٧) أَنَّ عَلِيًّا وَرَسُولُهُ» " (٥) وَهَذِهِ صِفَةٌ وَاحِبَةٌ لِكُلِّ مُسْلِمٍ وَمُؤْمِنٍ وَفَاضِلٍ (٦) ، وَعَهْدُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (٧) أَنَّ عَلِيًّا «لَا يُغْضُهُمْ إلَّا مُنَافِقٌ» " (٨) ، وَقَدْ صَحَّ مِثْلُ هَذَا فِي الْأَنْصَارِ أَثَمَّمْ (٩) " «لَا يَبْغُضُهُمْ مَنْ يُؤْمِنُ وَلَا يَبْغُضُهُمُ إِلَّا مُنَافِقٌ» " (٨) ، وَقَدْ صَحَّ مِثْلُ هَذَا فِي الْأَنْصَارِ أَثَمَّمْ (٩) " «لَا يَبْغُضُهُمْ مَنْ يُؤْمِنُ واللَّهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ» " (١٠) .

قَالَ (١١) : " وَأَمَّا " «مَنْ كُنْتُ مَوْلاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلاهُ» فَلَا يَصِحُّ مِنْ طَرِيقِ (١٢)

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢٢١/٧

- (١) أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنُ سَعِيدِ بْنِ عُقْدَةَ الْكُوفِيُّ وُلِدَ سَنَةَ: ٢٤٩ وَتُؤفِيَّ سَنَةَ: ٣٣٣ كَانَ يَمِيلُ إِلَى رَأْيِ الشِّيعَةِ وَكَانَ يُمُلِي فِي " مَثَالِبِ الصَّحَابَةِ " وَلَمْ يَذْكُرْ سِزْكِينُ فِي كِتَابِهِ الَّذِي صَنَّفَهُ عَنْ هَذَا الْحَدِيثُ، انْظُرْ: " لِسَانَ الشِّيعَةِ وَكَانَ يُمُلِي فِي " مَثَالِبِ الصَّحَابَةِ " وَلَمْ يَذْكُرْ سِزْكِينُ فِي كِتَابِهِ اللَّذِي صَنَّفَهُ عَنْ هَذَا الْحَدِيثُ، انْظُرْ: " لِسَانَ الشِيرَانِ " ٢٦٣/١ ٢٦٣، مُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ٢/٦، ١٠، الْأَعْلَامُ ١٩٨/١، سِزْكِين م [٠ ٩] ح [٠ ٩] ، الْمِيرَانِ " ٣٦١٠
  - (٢) في " الْفِصَل فِي الْمِلَل وَالْأَهْوَاءِ وَالنِّحَل " ٢٢٤/٤
  - (٣) سَبَقَ الْحَدِيثُ فِيمَا مَضَى ١/١ ٥ ت [٩ ٩]
    - (٤) الْفِصَلُ: وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ.
    - (٥) سَبَقَ الْحُدِيثُ فِيمَا مَضَى ٢٨٩/٤
  - (٦) م: لِكُلِّ مُؤْمِنِ مُسْلِمٍ وَفَاضِلٍ، الْفِصَلُ: لِكُلِّ مُؤْمِنٍ وَفَاضِلٍ.
    - (٧) الْفِصَلُ: وَعَهْدُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ.
    - (٨) سَبَقَ الْحَدِيثُ فِيمَا مَضَى ٢٩٦/٤
    - (٩) الْفِصَلُ: مِثْلُ هَذِهِ فِي الْأَنْصَارِ رَضِىَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّهُ.
      - (١٠) سَبَقَ هَذَا الْحَدِيثُ بِمَعْنَاهُ ٢٩٧/٤
        - (١١) ١١) بَعْدَ الْكَلَامِ السَّابِقِ مُبَاشِرٌ
        - (١٢) ١٢) س، ب: مِنْ طُرُقِ.". (١)

٢٢٨-"الثِّقَاتِ أَصْلًا، وَأَمَّا سَائِرُ الْأَحَادِيثِ الَّتِي يَتَعَلَّقُ بِهَا الرَّوَافِضُ (١) فَمَوْضُوعَةٌ يَعْرِفُ ذَلِكَ مَنْ لَهُ أَدْنَى عِلْمٍ (٢) بِالْأَحْبَارِ وَنَقْلِهَا (٣) ".

فَإِنْ قِيلَ: لَمْ يَذْكُرِ <mark>ابْنُ حَزْمِ</mark> مَا فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ قَوْلِهِ: «أَنْتَ مِنِّي، وَأَنَا مِنْكَ» " (٤) ، وَحَدِيثَ الْمُبَاهَلَةِ (٥) ، وَحَدِيثَ الْمُبَاهَلَةِ (٥) ، وَالْكِسَاءِ (٦) .

قِيلَ: مَقْصُودُ ابْنِ حَزْمٍ: الَّذِي فِي الصَّحِيحِ مِنَ الْحَدِيثِ الَّذِي لَا يُذْكُرُ فِيهِ إِلَّا عَلِيٌّ، وَأَمَّا تِلْكَ فَفِيهَا ذِكْرُ غَيْرِهِ فَإِنَّهُ قَالَ (٧) لِجَعْفَرٍ: «أَشْبَهْتَ حَلْقِي وَخُلُقِي» " (٨) ، «وَقَالَ لِزَيْدٍ: " أَنْتَ أَخُونَا وَمَوْلَانَا» " (٩) ، وَحَدِيثُ فَإِنَّهُ قَالَ (٧) لِجَعْفَرٍ: «أَشْبَهْتَ حَلْقِي وَخُلُقِي» " (٨) ، «وَقَالَ لِزَيْدٍ: " أَنْتَ أَخُونَا وَمَوْلَانَا» " (٩) ، وَحَدِيثُ اللَّهُ عَالَمُ مَا (١٠) ذِكْرُ عَلِيٍّ، وَفَاطِمَةَ، وَحَسَنٍ، وَحُسَيْنٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - فَلَا يُرَدُّ هَذَا عَلَى اللَّهُ عَنْهُمْ - فَلَا يُرَدُّ هَذَا عَلَى اللَّهُ عَنْهُمْ .

وَخُونُ نَجِيبُ بِالْجُوَابِ الْمُرَكَّبِ فَنَقُولُ: إِنْ لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَهُ فَلَا كَلَامَ، وَإِنْ كَانَ قَالَهُ (١١) فَلَمْ يُرِدْ بِهِ قَطْعًا الْخِلَافَةَ بَعْدَهُ ؛ إِذْ لَيْسَ فِي اللَّفْظِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَمِثْلُ هَذَا الْأَمْرِ الْعَظِيمِ يَجِبُ أَنْ يُبَلَّعَ بَلَاغًا مُبِينًا.

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢٠٠/٧

(١)) الْفِصَلُ: الرَّافِضَةُ.

(٢)) س، ب: إِلْمَامِ.

(٣)) الْفِصَلُ: وَنَقَلَتِهَا.

(٤)) سَبَقَ هَذَا الْحَدِيثُ فِيمَا مَضَى ٢٤/٤

(٥)) سَبَقَ هَذَا الْحَدِيثُ فِي هَذَا الْجُزْءِ. ص ١٢٣

(٦)) سَبَقَ هَذَا الْحَدِيثُ ٢٢/٤

(٧)) م: وَبِهِ قَالَ.

(٨)) سَبَقَ هَذَا الْحَدِيثُ فِيمَا مَضَى ٢٤/٤

(٩)) سَبَقَ هَذَا الْحَدِيثُ فِي نَفْسِ الْمَوْضِع فِي التَّعْلِيقِ السَّابِقِ.

(۱۰) ن، م: فِيهِ، س: فِيهَا.

(١١) ١١) س، ب: فَإِنَّهُ قَالَهُ.". (١١)

٢٢٩ - "وَوَصِيِّي، وَحَلِيفَتِي مِنْ بَعْدِي، وَقَاضِي دَيْنِي» ، وَهُوَ نَصُّ فِي الْبَابِ ".

وَالْجُوَابُ مِنْ وُجُوهٍ: أَحَدُهَا: الْمُطَالَبَةُ بِصِحَّةِ هَذَا الْحَدِيثِ، فَإِنَّ هَذَا الْحَدِيثِ لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْكُتُبِ الَّتِي تَقُومُ الْجُوَابُ مِنْ وُجُوهٍ: أَحَدُهَا: الْمُطَالَبَةُ بِصِحَّةِ هَذَا الْحَدِيثِ، فَإِنَّ هَذَا الْحَدِيثِ. الْخُجَّةُ بِمُجَرَّدِ إِسْنَادِهِ إِلَيْهَا (١) ، وَلَا صَحَّحَهُ (٢) إِمَامٌ مِنْ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ.

وَقَوْلُهُ: " رَوَاهُ الجُمْهُورُ ": إِنْ أَرَادَ بِذَلِكَ أَنَّ عُلَمَاءَ الْحَدِيثِ رَوَوْهُ (٣) فِي الْكُتُبِ الَّتِي يُحْتَجُّ بِمَا فِيهَا مِثْلِ كِتَابِ (٤) الْبُحَارِيِّ، وَمُسْلِمٍ، وَخُوهِمَا، وَقَالُوا: إِنَّهُ صَحِيحٌ - فَهَذَا كَذِبٌ عَلَيْهِمْ. وَإِنْ أَرَادَ بِذَلِكَ أَنَّ هَذَا يَرُويهِ مِثْلُ أَبِي لَا الْبُحَارِيِّ، وَمُسْلِمٍ، وَخُوهِمَا، وَقَالُوا: إِنَّهُ صَحِيحٌ - فَهَذَا كَذِبٌ عَلَيْهِمْ. وَإِنْ أَرَادَ بِذَلِكَ أَنَّ هَذَا يَرُويهِ مِثْلُ أَبِي نُعَيْمٍ فِي " الْفَضَائِلِ "، وَالْمَغَازِلِيُّ، وَحَطِيبُ حُوَارَزْمَ، وَخُوهُمْ، أَوْ يُرْوَى فِي كُتُبِ الْفَضَائِلِ، فَمُجَرَّدُ هَذَا لَيْسَ بِحُجَّةٍ بِاتِّهَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي مَسْأَلَةِ فُرُوعٍ، فَكَيْفَ فِي مَسْأَلَةِ الْإِمَامَةِ، الَّتِي قَدْ أَقَمْتُمْ عَلَيْهَا الْقِيَامَةَ؟

الثَّايِي: أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ كَذِبٌ مَوْضُوعٌ بِاتِّهَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ (٥) ، وَقَدْ تَقَدَّمَ كَلَامُ الْبُنِ حَزْمٍ أَنَّ سَائِرَ هَذِهِ الْأَحْبَارِ وَنَقَلَتِهَا (٦) ، وَقَدْ صَدَقَ فِي ذَلِكَ، فَإِنَّ مَنْ لَهُ أَدْنَى عِلْمٍ بِالْأَحْبَارِ وَنَقَلَتِهَا (٦) ، وَقَدْ صَدَقَ فِي ذَلِكَ، فَإِنَّ مَنْ لَهُ أَدْنَى عِلْمٍ بِالْأَحْبَارِ وَنَقَلَتِهَا (٦) ، وَقَدْ صَدَقَ فِي ذَلِكَ، فَإِنَّ مَنْ لَهُ أَدْنَى عِلْمٍ بِالْأَحْبَارِ وَنَقَلَتِهَا (٦) ، وَقَدْ صَدَقَ فِي ذَلِكَ، فَإِنَّ مَنْ لَهُ أَدْنَى مَعْمِفِهِ لَيَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْحُدِيثَ وَمِثْلَهُ ضَعِيفٌ، بَلْ وَكَذِبٌ مَوْضُوعٌ، وَلِهَذَا لَمْ يُخْرِجُهُ أَحَدٌ مِنْ الْكُتُبِ الَّتِي يُحْتَجُ بِمَا فِيهَا، وَإِنَّا يَرْوِيهِ مَنْ يَرُويهِ فِي

(٢) س، ب: صَحَّحَهَا

<sup>(</sup>١) س، ب: إِسْنَادِ حَاكِيهَا

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٣٢١/٧

- (٣) ن، س: يَرْوُوهُ ؛ ب: يَرْوُونَهُ
- (٤) ن، س: مِنْ كُتُبِ ؛ ب: مِثْل كُتُبِ
- (٥) انْظُرُ فِي ذَلِكَ: الْفَوَائِدَ الْمَجْمُوعَةَ لِلشَّوْكَانِيّ، ص ٣٤٦ ؛ تَنْزِيهَ الشَّرِيعَةِ ٣٥٣/١
  - (٦) ب: وَنَقْلِهَا". (٦)

٢٣٠-"يَعْلَمُونَ بِالإضْطِرَارِ أَنَّ هَؤُلَاءِ كَذَّابُونَ، وَأَنْتُمْ أَكْذَبُ مِنْهُمْ وَأَجْهَلُ، حَرُمَ عَلَيْكُمُ الْعَمَلُ عِمَا، وَالْقَضَاءُ بِمُوجِبِهَا، وَالِاعْتِرَاضُ عَلَى هَذَا الْكَلَامِ مِنْ وُجُوهٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ يُقَالَ لِهُؤُلَاءِ الشِّيعَةِ: مِنْ أَيْنَ لَكُمْ أَنَّ الَّذِينَ نَقَلُوا هَذِهِ الْأَحَادِيثَ فِي الزَّمَانِ الْقَدِيمِ ثِقَاتٌ، وَأَنْتُمْ لَمُ ثُدْرِكُوهُمْ وَلَمْ تَعْلَمُوا أَحْوَالْهُمْ، وَلَا لَكُمْ كُتُبٌ مُصَنَّفَةٌ تَعْتَمِدُونَ عَلَيْهَا فِي أَخْبَارِهِمُ الَّتِي يُمُيَّزُ بِهَا بَيْنَ النِّقَةِ وَغَيْرِهِ، وَلَا لَكُمْ كُتُبُ مُصَنَّفَةٌ تَعْتَمِدُونَ عَلَيْهَا فِي أَخْبَارِهِمُ الَّتِي يُمُيَّزُ بِهَا بَيْنَ النِّقَةِ وَغَيْرِهِ، وَلَا لَكُمْ أَسَانِيدُ تَعْرِفُونَ رِجَالْهَا، بَلْ عِلْمُكُمْ بِكَثِيرٍ مِمَّا فِي أَيْدِيكُمْ شَرُّ مِنْ عِلْمٍ كَثِيرٍ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى بِمَا فِي أَيْدِيهِمْ، بَلْ عُلْمُكُمْ بِكَثِيرٍ مِمَّاسٌ (١) . . .، وَلَيْسَ عِنْدَ جُمْهُورِهِمْ مَا يُعَارِضُهَا.

وَأَمَّا أَنْتُمْ فَجُمْهُورُ الْمُسْلِمِينَ دَائِمًا يَقْدَحُونَ فِي رِوَايَتِكُمْ، وَيُبَيِّنُونَ (٢) كَذِبَكُمْ، وَأَنْتُمْ لَيْسَ لَكُمْ عِلْمٌ بِحَالِمِمْ، ثُمَّ قَدْ عُلِمَ بِالتَّوَاتُو الْدَيي لَا يُمْكِنُ حَجْبُهُ (٣) كَثْرَةُ الْكَذِب، وَظُهُورُهُ فِي الشِّيعَةِ مِنْ زَمَنِ عَلِيٍّ وَإِلَى الْيَوْمِ، وَأَنْتُمْ قَدْ عُلِمَ بِالتَّوَاتُو الَّذِي لَا يُمْكِنُ حَجْبُهُ (٣) كَثْرَةُ الْكَذِب، وَظُهُورُهُ فِي الشِّيعَةِ مِنْ زَمَنِ عَلِيٍّ وَإِلَى الْيَوْمِ، وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّ أَهْلَ الْخَدِيثِ يَبْغُضُونَ الْخُوَارِجَ وَيَرْوُونَ فِيهِمْ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَادِيثَ كَثِيرَةً صَحِيحَةً، وَقَدْ رَوَى الْبُحَارِيُّ

وَرَوَى الْأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ: حَدَّثَنَا شَرِيكُ النَّخَعِيُّ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبِ الْقُرَظِيّ، قَالَ: (قَالَ)

<sup>(</sup>١) هِلَالٌ وَشَمَّاسٌ: كَذَا فِي كُلِّ الْأُصُولِ. وَقَالَ الْبُنُ حَزْمٍ فِي " الْفِصَلِ " ٢٢٢/٢: " وَمِنَ النَّوْعِ كَثِيرٌ مِنْ نَقْلِ الْيَهُودِ، بَلْ هُو أَعْلَى مَا عِنْدَهُمْ، إِلَّا أَكُمْ لَا يَقْرَبُونَ فِيهِ مِنْ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ كَقُرْبِنَا فِيهِ مِنْ مُحَسَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بَلْ يَقِفُونَ وَلَا بُدَّ حَيْثُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ أَزْيَدُ مِنْ ثَلَاثِينَ عَصْرًا، مِنْ أَلْفٍ وَخَمْسِمِائَةِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بَلْ يَقِفُونَ وَلَا بُدَّ حَيْثُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ أَزْيَدُ مِنْ ثَلَاثِينَ عَصْرًا، مِنْ أَلْفٍ وَخَمْسِمِائَةِ عَامٍ، وَإِنَّا يَبْلُغُونَ بِالنَّقُلِ إِلَى هِلَالٍ وَشَمَّايْ (فِي نُسْخَتَيْنِ: وَشَمَّانِي) وَشَمَعُونَ وَمَرْعَقِيبَا وَأَمْنَاهِمْ

<sup>(</sup>٢) م: وَيُثْبُتُونَ

<sup>(</sup>٣) م، س: لَا يُمْكِنُ حُجَّةً ؛ ب: لَا تُنْكَرُ حُجَّتُهُ". (٢)

٢٣١-"الحُمْدُ - وَلَمْ يَأْمُرْ (١) بِرَدِّ مَا تَرَكَهُ (٢) لِبَيْتِ الْمَالِ، وَحَطَبَ الْحُسَنُ النَّاسَ بَعْدَ وَفَاتِهِ، فَقَالَ: مَا تَرَكَ (٣) صَفْرًاءَ وَلَا بَيْضَاءَ، إِلَّا سَبْعَمِائَةِ دِرْهَمِ بَقِيَتْ مِنْ عَطَائِهِ ".

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٧/٤٥٣

<sup>(</sup>٢) منهاج السنة النبوية ٢/٧

(٤) عَلِيُّ: لَقَدْ رَأَيْتُنِي عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْبُطُ الْحَجَرَ عَلَى بَطْنِي مِنْ شِدَّةِ الجُوعِ، وَإِنَّ صَدَقَةَ مَالِي لَتَبْلُغُ الْيُومَ أَرْبَعِينَ أَلْفًا (٥) . رَوَاهُ أَحْمَدُ عَنْ حَجَّاجٍ عَنْ شَرِيكٍ (٦) ، وَرَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ الْجُوْهَرِيُّ، وَفِيهِ: لَتَبْلُغُ أَرْبَعَةَ آلَافِ دِينَارِ.

فَأَيْنَ هَذَا مِنْ زُهْدِ أَبِي بَكْرِ؟! وَإِنْ كَانَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا زَاهِدَيْن.

وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ (٧) : " وَقَالَ قَائِلُونَ: عَلِيٌّ كَانَ أَزْهَدَهُمْ " قَالَ: " وَكَذَبَ هَذَا

(٦) فِي " فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ " الرَّقْمُ السَّابِقُ وَالْأَرْفَامُ ٩٩، ٩٢٧، ٩٢٧. وَضَعَفَ الْمُحَقِّقُ الْحَدِيثَ فِي كُلِّ أَسَانِيدِهِ السَّابِقَةِ وَتَكَلَّمَ عَلَيْهِ ١/٣٥٥ وَقَالَ عَنْ شَرِيكٍ ٢/٢٪: " شَرِيكٌ أَبُو عَبْدِ اللهِ النَّحَعِيُّ سَيِّيُ الحِّفْظِ ". وَانْظُرْ كَلَامَهُ عَلَى الْحَدِيثِ ١/٣٥٥ وَفِيهِ قَوْلُهُ: " وَأَحْرَجَهُ الدُّولَابِيُّ فِي الْكُنَى (٢: ٣٦٣) مِنْ شَرِيكٍ بِدُونِ قَوْلِهِ: وَانْظُرْ كَلَامَهُ عَلَى الْحَدِيثِ آلَهُ مَلَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيْضًا كَانَ يَرْبُطُ الْحَجَرَ، لَكِنَّهُ مُحْتَمَلٌ، وَإِنَّ صَدَقَتِي. . . إِلَى وَقَ النَّي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيْضًا كَانَ يَرْبُطُ الْحَجَرَ، لَكِنَّهُ مُحْتَمَلٌ، غَيْرُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ فِي حَقِّ النَّي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيْضًا كَانَ يَرْبُطُ الْحَجَرَ، لَكِنَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيْضًا كَانَ يَرْبُطُ الْحَجَرَ، لَكِنَّهُ مُحْتَمَلٌ، عَيْرُ أَنَّهُ لَا يَصِحُ فِي حَقِّ النَّي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيْضًا كَانَ يَرْبُطُ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيْضًا كَانَ يَرْبُطُ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيْضًا كَانَ يَرْبُطُ الْحَجَرَ، لَكِنَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيْضًا كَانَ يَرْبُطُ الْحَجَرَ، لَكِنَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيْضًا كَانَ يَرْبُطُ الْحَجَرَ، لَكِنَّهُ وَسَلَّمَ أَيْفُ لَا يَصِحُ فِي حَقِّ النَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيْهُ لَا يَصِحُ فِي حَقِّ النَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْعَقَى اللهُ عَلَيْهِ وَسُلَّمَ اللّهُ عَلَيْهِ وَسُلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَسُلَّهُ عَلَيْهِ وَسُلَّمَ اللّهُ عَلَيْهِ وَسُلَّمَ الللهُ عَلَيْهِ وَسُلَّمَ اللهُ عَلَيْهِ وَسُلَّمَ اللّهُ عَلَيْهِ وَسُلَمَ اللهُ عَلَيْهِ وَسُلُولُ اللّهُ عَلَيْهِ وَسُلَمْ اللهُ عَلَيْهِ وَسُلَّهُ عَلَيْهُ وَلَيْ عَلَيْهُ وَلَا لَعُلَاهُ اللّهُ عَلَيْهِ وَلَيْلُهُ عَلَيْهِ وَسُلَمَ اللّهُ عَلَيْهِ الللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ الللهُ عَلَيْهِ وَاللّهُ عَلَيْهُ الللهُ عَلَيْهِ الللّهُ عَلَيْهِ وَلَا لَعَلَيْه

(٧) فِي كِتَابِهِ " الْفِصَلِ فِي الْمِلَلِ وَالْأَهْوَاءِ وَالنِّحَلِ " ٢١٦/٤. وَهُنَاكَ فُرُوقٌ بَيْنَ نَصِّ كِتَابِنَا وَبَيْنَ " الْفِصَلِ " ٢١٨ ٢١٦/٤. وَهُنَاكَ فُرُوقٌ بَيْنَ نَصِّ كِتَابِنَا وَبَيْنَ " الْفِصَلِ " سَأُشِيرُ إِلَى أَهْمِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ". (١)

٢٣٢-"إِلَّا بَعْضَ حَقِّهِ، وَأَمَرَ (١) بِصَرْفِهِ إِلَى بَيْتِ الْمَالِ مِنْ صُلْبِ مَالِهِ الَّذِي حَصَلَ لَهُ مِنْ سِهَامِهِ فِي الْمَغَازِي وَالْمَقَاسِمِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فَهَذَا هُوَ الزُّهْدُ فِي اللَّذَاتِ وَالْمَالِ الَّذِي لَا يُدَانِيهِ (٢) فِيهِ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ: لَا عَلِيٌّ وَلَا غَيْرُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَبَا ذَرٍ (٣) وَأَبَا عُبَيْدَةَ، مِنَ الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ، فَإِغَّمَا جَرَيَا عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ الَّتِي فَارَقَا عَلَيْهَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَلَقَدْ تَلَا (٤) أَبَا بَكْرٍ عُمَرُ (٥) فِي هَذَا الرُّهْدِ، وَكَانَ فَوْقَ عَلِيٍّ فِي ذَلِكَ، يَعْنِي فِي إِعْرَاضِهِ عَنِ الْمَالِ وَاللَّذَّاتِ. وَأَمَّا عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَتَوَسَّعَ فِي هَذَا الْمَالِ مِنْ حِلِّهُ، وَمَاتَ عَنْ أَرْبَعِ زَوْجَاتٍ، وَتِسْعَ عَشْرَةَ أُمِّ وَلَدٍ، سِوَى الْخَدَمِ وَالْعَبِيدِ، وَتُوفِيَّ عَنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ وَلَدًا مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى، وَتَرَكَ هُمُّ مِنَ الْعَقَارِ وَالضِّيبَاعِ مَا كَانُوا بِهِ مِنْ أَغْنِيَاءِ

<sup>(</sup>١) ن، س: وَلَمْ يُؤْمَرْ

<sup>(</sup>٢) ن، س، ب: مَا تَرَكَ

<sup>(</sup>٣) س: مَا تُركَتْ، وَهُوَ خَطَأُ

<sup>(</sup>٤) قَالَ: فِي (ب) فَقَطْ

<sup>(</sup>٥) الْحَدِيثُ فِي كِتَابِ " فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ " كِمَذَا الْإِسْنَادِ ٢/٢ (رَقْمُ ١٢١٨ (رَقْمُ

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ١/٧٤

قَوْمِهِمْ وَمَيَاسِيرِهِمْ.

هَذَا أَمْرٌ مَشْهُورٌ لَا يَقْدِرُ عَلَى إِنْكَارِهِ مَنْ لَهُ أَقَلُ عِلْمٍ بِالْأَخْبَارِ وَالْآثَارِ، وَمِنْ جُمْلَةِ عَقَارِهِ يَنْبُعُ (٦) الَّتِي تَصَدَّقَ بِعَاكَانَتْ تَغُلُّ أَلْفَ وَسْقِ تَمْرٍ سِوَى زَرْعِهَا، فَأَيْنَ هَذَا مِنْ هَذَا؟!

وَأَمَّا حُبُّ الْوَلَدِ (٧) وَالْمِيلُ إِلَيْهِمْ وَإِلَى الْحَاشِيَةِ فَالْأَمْرُ فِي هَذَا أَبْيَنُ مِنْ أَنْ

٣٣٣ – "وَفُقَهَاءُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ تَعَلَّمُوا الدِّينَ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ، وَتَعْلِيمُ مُعَاذٍ لِأَهْلِ الْيَمَنِ وَمُقَامُهُ فِيهِمْ أَكْثَرُ مِنَّا رَوُوا عَنْ عَلِيٍّ، وَلِمُذَا رَوَى أَهْلُ الْيَمَنِ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ أَكْثَرَ مِمَّا رَوُوا عَنْ عَلِيٍّ، وَشُرِيْحٌ وَغَيْرُهُ مِنْ أَكَابِرِ التَّابِعِينَ إِنَّمَا عَلَيٍّ الْكُوفَةَ كَانَ شُرَيْحٌ فِيهَا قَاضِيًا، وَهُوَ وَعَبِيدَةُ السَّلْمَانِيُّ تَفَقَّهَا عَلَى تَقَقَّهُوا عَلَى مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، وَلَمَّا قَدِمَ عَلِيٌّ الْكُوفَةَ كَانَ شُرَيْحٌ فِيهَا قَاضِيًا، وَهُوَ وَعَبِيدَةُ السَّلْمَانِيُّ تَفَقَّهَا عَلَى غَيْرِه، فَانْتَشَرَ عِلْمُ الْإِسْلَامِ فِي الْمَدَائِنِ قَبْلَ أَنْ يَقْدَمَ عَلِيٌّ الْكُوفَة.

وَقَالَ الْبُنُ حَزْمٍ (١): " وَاحْتَجَّ مَنِ احْتَجَّ مِنَ الرَّافِضَةِ بِأَنَّ عَلِيًّا كَانَ أَكْثَرَهُمْ عِلْمًا " قَالَ: " وَهَذَا كَذِبٌ، وَإِنَّهُ مِنَ الْمُحَابِيِ بِأَحَدِ وَجْهَيْنِ لَا ثَالِثَ هَمُّا: أَحَدُهُمَا: كَثْرَةُ رِوَايَتِهِ وَفَتَاوِيهِ، وَالتَّابِي: كَثْرَةُ اسْتِعْمَالِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ لَا عِلْمَ لَهُ، وَهَذَا أَكْبَرُ شَهَادَةٍ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُ، فَمِنَ الْمُحَالِ الْبَاطِلِ أَنْ يَسْتَعْمِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ لَا عِلْمَ لَهُ، وَهَذَا أَكْبَرُ شَهَادَةٍ عَلَى الْعِلْمِ وَسَعَتِهِ، فَنَظُونَا فِي ذَلِكَ فَوَجَدْنَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ وَلَى أَبَا بَكْرٍ الصَّلَاةَ بِحَضْرَتِهِ طُولَ عِلَّتِهِ، وَجَمِيعُ أَكَابِرِ الصَّحَابَةِ خُضُورٌ كَعُمَر، وَعَلِيِّ (٢) ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَأُبِيّ، وَغَيْرِهِمْ (٣) ، وَهَذَا بِخِلَافِ اسْتِخْلَافِهِ عَلَيْهِ إِللَّ عَلَى النِّسَاءِ (٤) وَذُوي الْأَعْذَارِ فَقَطْ، فَوَجَبَ ضَرُورَةُ أَنْ يَكُونَ أَبُو بَكْرٍ أَعْلَمَ النَّاسِ عِلِيًّا إِذَا غَزَا ؟ لِأَنَّ ذَلِكَ عَلَى النِسَاءِ (٤) وَذُوي الْأَعْذَارِ فَقَطْ، فَوَجَبَ ضَرُورَةُ أَنْ يَكُونَ أَبُو بَكْرٍ أَعْلَمَ النَّاسِ وَهَجَبَ ضَرُورَةُ أَنْ يَكُونَ أَبُو بَكْرٍ عَمَلَهُ عَلَى الصَّدَقَاتِ، فَوَجَبَ ضَرُورَةُ أَنْ يُكُونَ أَبُو بَكْرٍ أَعْلَمَ المَّدَعُمَلَهُ عَلَى الصَّدَقَاتِ، فَوَجَبَ ضَرُورَةً وَشَرَائِعِهَا، وَأَعْلَمَ الْمَدُكُورِينَ هِمَا، وَهِي عَمُودُ الْإِسْلَامِ (٥) ، وَوَجَدْنَاهُ أَيْضًا قَدِ اسْتَعْمَلَهُ عَلَى الصَّدَقَاتِ، فَوَجَبَ ضَرُورَةُ أَنْهُ أَنْ يَكُونَ أَنُو بَهُ عَلَى الصَّدَقَاتِ،

<sup>(</sup>١) ب: أَمَرَ

<sup>(</sup>٢) ن، س: لَا يُبَايِنُهُ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ. وُفِي (ب): لَا يُضَاهِيهِ

<sup>(</sup>٣) ب: أَبَانَ: وَهُوَ تَحْرِيفٌ

<sup>(</sup>٤) تَرَكَ ابْنُ تَيْمِيَةَ فِي هَذَا الْمَوْضِع مَا يَقْرُبُ مِنْ سَطْرَيْنِ مِنْ كَلَامِ <mark>ابْنِ حَزْمٍ</mark>

<sup>(</sup>٥) ن، م، وَعُمَرَ، وَهُوَ خَطَأٌ

<sup>(</sup>٦) كَلِمَةُ " يَنْبُغُ ": سَاقِطَةٌ مِنَ " الْفِصَل "

<sup>(</sup>٧) س: الْوَلِيدِ". (١)

<sup>(</sup>١) فِي كِتَابِهِ " الْفِصَل " ٢١٢/٤ ٢١٢ مَعَ اخْتِلَافَاتٍ سَنَذْكُرُ أَهَمَّهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٤٨٣/٧

- (٢) الْفِصَلِ: كَعَلِيِّ وَعُمَرَ. .
- (٣) الْفِصَل: وَغَيْرِهِمْ فَآثَرَهُ بِذَلِكَ عَلَى جَمِيعِهِمْ
- (٤) الْفِصَل: لِأَنَّ الْمُسْتَحْلَفَ فِي الْغَزْوَةِ لَمْ يُسْتَحْلَفْ إِلَّا عَلَى النِّسَاءِ
  - (٥) الْفِصَل: الدِّين". (١)

٢٣٤-"بِالْمَدِينَةِ، فَإِذَا نَسَبْنَا مُدَّةَ أَبِي بَكْرٍ مِنْ حَيَاتِهِ، وَأَضَفْنَا تَفَرِّي (١) عَلِيِّ الْبِلَادَ بَلَدًا بَلَدًا، وَكَثْرَةَ سَمَاعِ النَّاسِ مِنْهُ إِلَى لُزُومٍ أَبِي بَكْرٍ مَوْطِنَهُ، وَأَنَّهُ لَمْ تَكْثُرْ حَاجَةُ مَنْ حَوَالَيْهِ إِلَى الرِّوَايَةِ عَنْهُ، ثُمَّ نَسَبْنَا عَدَدَ حَدِيثِهِ سَمَاعِ النَّاسِ مِنْهُ إِلَى لُزُومٍ أَبِي بَكْرٍ مَوْطِنَهُ، وَأَنَّهُ لَمْ تَكْثُر حَاجَةُ مَنْ حَوَالَيْهِ إِلَى الرِّوَايَةِ عَنْهُ، ثُمَّ نَسَبْنَا عَدَدَ حَدِيثِهِ مِنْ عَدَدِ حَدِيثِهِ، وَفَتَاوِيهِ مِنْ فَتَاوِيهِ، عَلِمَ كُلُّ ذِي حَظٍّ مِنْ عِلْمٍ أَنَّ الَّذِي عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ مِنَ الْعِلْمِ أَضْعَافُ مَا كَانَ عِنْدَ عَلِيّ مِنْهُ.

وَبُرْهَانُ ذَلِكَ أَنَّ مَنْ عُمِّرَ مِنَ الصَّحَابَةِ عُمْرًا قَلِيلًا قَلَّ النَّقْلُ عَنْهُ، وَمَنْ طَالَ عُمْرُهُ مِنْهُمْ كَثُرَ النَّقْلُ عَنْهُ (إلَّا الْمَيسِيرَ) (٢) مِمَّنِ اكْتَفَى بِنِيَابَةِ (٣) غَيْرِهِ عَنْهُ فِي تَعْلِيمِ النَّاسِ، وَقَدْ عَاشَ عَلِيٌّ بَعْدَ عُمَرَ سَبْعَةَ عَشَرَ عَامًا غَيْرَ الْمَيسِيرَ) (٤) مِمَّنِ اكْتَفَى بِنِيَابَةِ (٣) غَيْرِهِ عَنْهُ فِي تَعْلِيمِ النَّاسِ، وَقَدْ عَاشَ عَلِيٌّ بَعْدَ عُمَرَ سَبْعَةً وَثَلَاثُونَ حَدِيثًا، يَصِحُّ مِنْهَا نَحُو خَمْسِينَ، كَالَّذِي عَنْ عَلِيٍّ أَشْهُرٍ (٤) ، وَمُسْنَدُ عُمَرَ خَمْسُمِائَةِ حَدِيثٍ وَسَبْعَةٌ وَثَلَاثُونَ حَدِيثًا، يَصِحُ مِنْهَا فَحُو خَمْسِينَ، كَالَّذِي عَنْ عَلِيٍّ سَوَاءٌ (٥) ، فَكُلُّ مَا زَادَ حَدِيثُ عَلِيٍّ عَلَى حَدِيثِ عُمَرَ تِسْعَةٌ وَأَرْبَعُونَ (٦) حَدِيثًا فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ (٧) ، وَلَمْ يَزِدْ عَلَى عَدِيثٍ عُمَرَ تِسْعَةٌ وَأَرْبَعُونَ (٦) حَدِيثًا فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ (٧) ، وَلَمْ يَزِدْ عَلَى عَدِيثِ عُمَرَ تِسْعَةٌ وَأَرْبَعُونَ (٦) حَدِيثًا فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ (٧) ، وَلَمْ يَزِدْ عَلَى حَدِيثِ عُمَرَ تِسْعَةٌ وَأَرْبَعُونَ (٦) حَدِيثًا فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ (٧) ، وَلَمْ يَزِدْ عَلَى حَدِيثِ عُمَرَ تِسْعَةٌ وَأَرْبَعُونَ (٦) حَدِيثًا فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ (٧) ، وَلَمْ يَزِدْ

وَفَتَاوَى عُمَرَ مُوَازِيَةٌ لِفَتَاوَى عَلِيٍّ فِي أَبْوَابِ الْفِقْهِ، فَإِذَا نَسَبْنَا مُدَّةً مِنْ مُدَّةٍ، وَضَرْبًا فِي الْبِلَادِ مِنْ ضَرْبٍ فِيهَا، وَأَضَفْنَا حَدِيثًا إِلَى حَدِيثٍ،

<sup>(</sup>١) س، ب، الْفَصْلِ: تَقَرِّي، ن، م: الْكَلِمَةُ غَيْرُ مَنْقُوطَةٍ. وَرَجَّحْتُ أَنْ يَكُونَ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ. فَفِي " لِسَانِ الْعَرَبِ " (مَادَّةِ: فَرَا): " فَرَيْتُ الْأَرْضَ: إِذَا سِرْهَا وَقَطَعْتَهَا " وَهَذَا يُوَافِقُ عِبَارَةَ الْبِنِ حَزْمٍ

<sup>(</sup>٢) عِبَارَةُ " إِلَّا الْيَسِيرَ " سَاقِطَةٌ مِنْ جَمِيعِ النُّسَخِ، وَزِدْتُهَا مِنَ " الْفِصَلِ "

<sup>(</sup>٣) فِي جَمِيعِ النُّسَخِ: بِبَيَانِهِ غَيْرُهُ عَنْهُ. وَالْمُثْبَتُ مِنَ " الْفِصَلِ "

<sup>(</sup>٤) الْفِصَلِ: غَيْرَ شَهْرٍ

<sup>(</sup>٥) الْفِصَلِ: سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ

<sup>(</sup>٦) ن، س: بِسَبْعَةٍ وَأَرْبَعِينَ ؛ م، الْفِصَل: تِسْعَةً وَأَرْبَعِينَ

<sup>(</sup>٧) الْفِصَلِ: الْمُدَّةِ الطَّوِيلَةِ". (٢)

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ١٧/٧٥

<sup>(</sup>٢) منهاج السنة النبوية ٧/٠٠٥

٢٣٥-"وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ وَا**بْنُ حَزْمٍ** وَغَيْرُهُمَا إِلَى أَنَّهُ لَا ضَمَانَ فِي ذَلِكَ، وَجَعَلُوهَا دَاخِلَةً فِي الْعَجْمَاءِ. وَضَعَّفَ بَعْضُهُمْ حَدِيثَ نَاقَةِ الْبَرَاءِ (١) .

وَأَمَّا إِنْ كَانَ صَاحِبُهَا اعْتَدَى، وَأَرْسَلَهَا فِي زَرْعِ قَوْمٍ، أَوْ بِقُرْبِ زَرْعِهِمْ (٢) ، أَوْ أَدْحَلَهَا إِلَى إِصْطَبْلِ الْحِمَارِ بِغَيْرِ إِذْنِ صَاحِبِهَا فَأَتْلَقَتْهُ، فَهُنَا يَضْمَنُ لِعُدُوانِهِ (٣) .

فَهَذِهِ قَضِيَّةُ الْبَقَرَةِ وَالْحِمَارِ، إِنْ كَانَ صَاحِبُ الْبَقَرَةِ لَمْ يُفَرِّطْ، فَالتَّفْرِيطُ

(١) قَالَ الْبُنُ حَوْمٍ فِي الْمُحَلَّى ١٤٦/٨ (ط. الْمُنِيرِيَّةِ ١٣٥٠): " وَلَا ضَمَانَ عَلَى صَاحِبِ الْبُهِيمَةِ فِيمَا جَنَتُهُ فِي مَالٍ أَوْ دَمٍ لَيُلًا أَوْ كَمَارًا، لَكِنْ يُؤْمَرُ صَاحِبُهُ بِضَبْطِهِ، فَإِنْ ضَبَطَهُ فَذَاكَ، وَإِنْ عَادَ وَلَا يَضْبُطُهُ بِيعَ عَلَيْهِ، لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: " الْعُجْمَاءُ جَرْحُهَا جُبَارٌ " وَهُوَ قَوْلُ أَيِ حَنِيقَةٌ وَأَيِي سَلَيْمَانَ. وَقَالَ مَالِكُ وَالشَّافِعِيُّ: يَضْمَنُ مَا جَنَتُهُ لَيُلًا وَلَا يَضْمَنُ مَا جَنَتُهُ فَكَارًا. وَهُو قَضَاءُ شُرَيْحٍ وَحُكْمُ الشَّعْيِّ. وَاحْتَجُوا فِي ذَلِكَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قَضَى أَنَّ عَلَى أَهْلِ الْحَوَائِطِ حِفْظَهَا بِالنَّهَارِ، وَعَلَى عِكِينِثِ نَاقَةِ الْبَرَاءِ بِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قَضَى أَنَّ عَلَى أَهْلِ الْحَوَائِطِ حِفْظَهَا بِالنَّهَارِ، وَعَلَى عَلَي اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قَضَى أَنَّ عَلَى أَهْلِ الْحَوَائِطِ حِفْظَهَا بِالنَّهَارِ، وَعَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَرَوَاهُ الرُّهْرِيُ أَيْصَاعَنَ إِلَى الْقَوْلِ بِهِ، وَلَكِنَّهُ حَبَرٌ لَا يَعْلِى اللَّهُ عِلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَي اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَي اللَّهُ عَلَي وَسَعْمَ عَنَ اللَّهُ عَلَي اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ مُرْسَلُ وَالْمُسْلَلَ وَالْمُسْلَكِمُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – مَا قَامَتُ بِهِ حُجَّةٌ لِأَنَّهُ مُرْسَلُ ".

(٣) ن: لِعَدَاوَتِهِ.". (١)

٣٣٦- "وَيَخْتَاجُ إِلَى شَجَاعَةِ الْقُلْبِ، وَإِلَى الْقِتَالِ بِالْيَدِ. وَهُوَ إِلَى الرَّأْيِ وَالشَّجَاعَةِ فِي الْقُلْبِ فِي الرَّأْسِ اللهُ عَنْهُمَا - مُقَدَّمَانِ فِي أَنْوَاعِ الجِّهَادِ غَيْرَ قِتَالِ اللهُ عَنْهُمَا - مُقَدَّمَانِ فِي أَنْوَاعِ الجِّهَادِ غَيْرَ قِتَالِ اللهُ عَنْهُمَا - مُقَدَّمَانِ فِي أَنْوَاعِ الجِّهَادِ غَيْرَ قِتَالِ اللهُ عَنْهُمَا - مُقَدَّمَانِ فِي أَنْوَاعِ الجِّهَادِ غَيْرَ قِتَالِ اللهُ عَنْهُمَا - مُقَدَّمَانِ فِي أَنْوَاعِ الجِّهَادِ غَيْرَ قِتَالِ اللهُ عَنْهُمَا - مُقَدَّمَانِ فِي أَنْوَاعِ الجِّهَادِ غَيْرَ قِتَالِ اللهُ عَنْهُمَا - مُقَدَّمَانِ فِي أَنْوَاعِ الجِّهَادِ غَيْرَ قِتَالِ اللهُ عَنْهُمَا - مُقَدَّمَانِ فِي أَنْوَاعِ الجِّهَادِ غَيْرَ قِتَالِ اللهُ عَنْهُ مَا اللهُ عَنْهُ إِلَى اللهُ عَنْهُمَا اللهُ عَنْهُ اللهُ عَنْهُمَا اللهُ عَنْهُ إِلَى الْوَلَاقُ الْمُؤْمِّ اللهُ عَنْهُ اللهُ عَنْهُمَا اللهُ عَنْهُ إِلَى الْوَلَاقِ الْهَالِ اللهُ اللهُ عَنْهُمَا اللهُ عَنْهُ إِلَى الْوَلَاقِ الْمُلْفِي اللهُ اللهُ عَنْهُ اللهُ عَنْهُمُ اللهُ اللهُ عَنْهُ إِلَى الْوَلِي الْوَلِي الْوَلِي الْوَلَوْمِ الْمُؤْمِنُ الْوَلَاقِ الْمُؤْمِ الْفَلْفِ الْوَلَاقِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الْوَلَاقِ الْمُؤْمِ الْوَلِيْ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ الللللهُ الللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ الللللللللللللّهُ الللللللللللللّهُ اللللللللللللللّهُ

قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ بِنُ حَزْمٍ (١): " وَجَدْنَاهُمْ يَخْتَجُّونَ بِأَنَّ عَلِيًّا كَانَ أَكْثَرَ الصَّحَابَةِ جِهَادًا وَطَعْنًا فِي الْكُفَّارِ وَضَرْبًا، وَالْجُهَادُ أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ. قَالَ (٢): وَهَذَا حَطَأٌ؛ لِأَنَّ الجُهادَ يَنْقَسِمُ أَقْسَامًا ثَلَاثَةً: أَحَدُهَا: الدُّعَاءُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَالجُّهَادُ أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ. قَالَ (٢): وَهَذَا حَطَأٌ؛ لِأَنَّ الجُهادَ يَنْقَسِمُ أَقْسَامًا ثَلَاثَةً: أَحَدُهَا: الدُّعَاءُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِاللِّسَانِ. وَالثَّانِي: الجُهادُ عِنْدَ الحُرْبِ بِالرَّأْيِ وَالتَّدْبِيرِ. وَالثَّالِثُ: الجُهادُ بِالْيَدِ فِي الطَّعْنِ وَالضَّرْبِ. فَوَجَدْنَا الجُهادَ بِاللِّسَانِ لَا يَلْحَقُ فِيهِ أَحَدُ بَعْدَ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أَبَا بَكْرٍ وَلَا عُمَرَ. أَمَّا أَبُو بَكْرٍ: فَإِنَّ أَكَابِرَ بِاللِّسَانِ لَا يَلْحَقُ فِيهِ أَحَدُ بَعْدَ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – أَبَا بَكْرٍ وَلَا عُمَرَ. أَمَّا أَبُو بَكْرٍ: فَإِنَّ أَكَابِرَ

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٧٣/٨

الصِّحَابِ أَسْلَمُوا عَلَى يَدَيْهِ، فَهَذَا أَفْضَلُ عَمَلٍ، وَلَيْسَ لَعَلِيٍّ مِنْ هَذَا كَثِيرُ حَظٍّ، وَأَمَّا عُمَرُ: فَإِنَّهُ مِنْ يَوْمِ أَسْلَمَ عَزَّ الْإِسْلَامُ، وَعُبِدَ اللَّهُ عَلَانِيَةً (٣) ، وَهَذَا أَعْظَمُ الجِّهَادِ. وَقَدِ انْفَرَدَ هَذَانِ الرَّجُلَانِ بِهَذَيْنِ الجِّهَادَيْنِ اللَّذَيْنِ لَا نَظِيرَ هَٰمُا، وَلَا حَظَّ لِعَلِيِّ فِي هَذَا.

وَبَقِيَ الْقِسْمُ الثَّابِي، وَهُوَ الرَّأْيُ وَالْمَشُورَةُ (٤) ، فَوَجَدْنَاهُ حَالِصًا لِأَبِي بَكْرٍ ثُمَّ لِعُمَر.

٣٣٨ - "وَسَلَّمَ - بِعَلِيِّ، وَأَمَرُهُ أَنْ يُؤَذِّنَ بِبَرَاءَةَ، فَأَذَّنَ عَلِيٌّ مَعَنَا (١) فِي أَهْلِ مِنَى يَوْمَ النَّحْرِ بِبَرَاءَةَ، وَبِأَنْ (٢) لَا يَحُجَّ (\* بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكُ وَلَا يَطُوفَ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ» . قَالَ: فَنَبَذَ أَبُو بَكْرٍ إِلَى النَّاسِ فِي ذَلِكَ الْعَامِ، فَلَمْ (٢) لَا يَحُجَّ (\*) عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ - الَّتِي حَجَّ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مُشْرِكُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ بِنُ حَزْمٍ (٤): " وَمَا حَصَلَ فِي حَجَّةِ الصِّدِّيقِ كَانَ مِنْ أَعْظَمِ فَضَائِلِهِ ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي خَطَبَ بِالنَّاسِ فِي ذَلِكَ الْمَوْسِمِ وَالجُمْعِ الْعَظِيمِ، وَالنَّاسُ مُنْصِتُونَ لِخُطْبَتِهِ، يُصَلُّونَ حَلْفَهُ، وَعَلِيٌّ مِنْ جُمْلَتِهِمْ. وَفِي السُّورَةِ فَطْلُ أَبِي بَكْرٍ ، وَحُجَّةٌ قَاطِعَةٌ ".

وَتَأْمِيرُهُ لِأَبِي بَكْرٍ عَلَى عَلِيٍّ هَذَا كَانَ بَعْدَ قَوْلِهِ: " ﴿أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى» ؟ " (٥) ، وَلَا رَيْبَ أَنَّ هَذَا الرَّافِضِيَّ وَخُوهُ مِنْ شُيُوخِ الرَّافِضَةِ مِنْ أَجْهَلِ النَّاسِ بِأَحْوَالِ الرَّسُولِ وَسِيرِتِهِ وَأُمُورِهِ وَوَقَائِعِهِ، ، وَلَا رَيْبَ أَنَّ هَذَا الرَّافِضِيَّ وَخُوهُ مِنْ شُيُوخِ الرَّافِضَةِ مِنْ أَجْهَلِ النَّاسِ بِأَحْوَالِ الرَّسُولِ وَسِيرِتِهِ وَأُمُورِهِ وَوَقَائِعِهِ، يَجْهَلُونَ مِنْ ذَلِكَ مَا هُوَ مُتَوَاتِرٌ مَعْلُومٌ لِمَنْ لَهُ أَدْنَى مَعْرِفَةٍ بِالسِّيرَةِ، وَيَجِيمُونَ إِلَى مَا وَقَعَ فَيَقْبَلُونَهُ، وَيُزِيدُونَ فِيهِ يَعْمَلُونَ مِنْ ذَلِكَ مَا هُوَ مُتَوَاتِرٌ مَعْلُومٌ لِمَنْ لَهُ أَدْنَى مَعْرِفَةٍ بِالسِّيرَةِ، وَيَجِيمُونَ إِلَى مَا وَقَعَ فَيَقْبَلُونَهُ، وَيُزِيدُونَ فِيهِ وَيُعْمَلُونَ .

وَهَذَا الْقَدْرُ، وَإِنْ كَانَ الرَّافِضِيُّ لَمْ يَفْعَلْهُ، فَهُوَ فِعْلُ شُيُوخِهِ وَسَلَفِهِ

<sup>(</sup>١) فِي كِتَابِهِ " الْفِصَل " ٢١١/٤ - ٢١٢.

<sup>(</sup>٢) الْفِصَلَ: قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ.

<sup>(</sup>٣) الْفَصْلُ: عَزَّ الْإِسْلَامُ، وَعُبِدَ اللَّهُ تَعَالَى بِمَكَّةَ جَهْرًا، وَجَاهَدَ الْمُشْرِكِينَ بِمَكَّةَ بِيَدَيْهِ، فَضَرَبَ وَضُرِبَ حَتَّى مَلُّوهُ فَتَرَكُوهُ، فَعُبِدَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَانِيَةً

<sup>(</sup>٤) ن، م، س: وَالْمَشْهُورُ. وَفِي هَامِشِ (س) كُتِبَ: "كَذَا فِي الْأَصْلِ ". وَفِي (ب) : وَالتَّدْبِيرُ. وَالْمُثْبَتُ مِنَ " الْفِصَل ".". (١)

<sup>(</sup>١) ن، م: مَعَنَا عَلِيٌّ.

<sup>(</sup>٢) ن، س: بأَنْ م: أَنْ.

<sup>(</sup>٣) مَا بَيْنَ النَّجْمَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م) .

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٨٧/٨

- (٤) لَمْ أَجِدِ الْكَلَامَ التَّالِيَ بِنَصِّهِ فِيمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنْ كُتُبِ البِّنِ حَوْمٍ: الْفِصَلِ وَغَيْرِهِ، وَلَكِنْ ذَكَرَ البُنُ حَوْمٍ كَلَامًا مُقَارِبًا فِي مَعْنَاهُ مِنَ الْكَلَامِ التَّالِي فِي الْفِصَل ٢٢٢/٤.
  - (٥) سَبَقَ هَذَا الْحَدِيثُ فِيمَا مَضَى ١/١.٥٠.". (١)

٣٣٩-"وَأَمَّا النَّصُّ عَلَى عَلِيٍّ فَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ أَهْلِ الْحَدِيثِ الْمُعْتَمِدَةِ وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْحَدِيثِ عَلَى عَلَى عَلَيٍ فَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ أَهْلِ الْحَدِيثِ الْمُعْتَمِدَةِ وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْحَدِيثِ عَلَى بُطُلَانِهِ حَتَّى قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ بِنُ حَزْمٍ (١): وَمَا وَجَدْنَا قَطُّ رِوَايَةً عَنْ أَحَدٍ فِي هَذَا النَّصِّ الْمُدَّعَى إِلَّا رِوَايَةً وَاهِيَةً عَنْ جُهُولٍ إِلَى جُهُولِ إِلَى جُهُولِ إِلَى جُهُولِ إِلَى جُهُولٍ إِلَى جُهُولٍ إِلَى جُهُولِ إِلَى جُهُولِ إِلَى جُهُولِ إِلَى جُهُولِ إِلَى جُهُولِ إِلَى جُهُولِ إِلَى جُهُولٍ إِلَى جُهُولٍ إِلَى جُهُولِ إِلَى جُهُولٍ إِلَى جُهُولِ إِلَى جُهُولٍ إِلَى جُهُولِ إِلَى جُهُولٍ إِلَى جُهُولِ إِلَى جُولُولُ إِلَى عُلْ عَلَى الْعَلَاقِ.

فَيُمْتَنَعُ أَنْ يُقْدَحَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مَعَ تَصْحِيحِ النَّصِّ عَلَى عَلِيِّ.

وَأَمَّا الدَّلَالَةُ فَالْحُجَّةُ (٤) فِي قَوْلِهِ: " «بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي» " أَحْبَرَ أَهَّمَا مِنْ بَعْدِهِ، وَأَمَرَ بِالِاقْتِدَاءِ بِهِمَا فَلُوْ كَانَا ظَالِمَيْنِ أَوْ كَافِرَيْنِ (٥) فِي كَوْنِهِمَا بَعْدَهُ لَمْ يَأْمُرْ بِالِاقْتِدَاءِ بِهِمَا فَإِنَّهُ لَا يَأْمُرُ بِالِاقْتِدَاءِ بِلطَّالِمِ لَا يَكُونُ فَلْ الطَّالِمِ لَا يَكُونُ وَكَافِرَيْنِ (٥) فِي كَوْنِهِمَا بَعْدَهُ لَمْ يَأْمُرْ بِالِاقْتِدَاءِ بِهِمَا فَإِنَّهُ لَا يَأْمُرُ بِالطَّالِمِ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴿ [سُورَةُ الْبَقَرَةِ: ٢٢٤] فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الظَّالِمِ لَا يُؤْتَمُ بِهِ. وَلَا تُتِمَامُ هُو الاِنْتِمَامُ هُو الاِنْتِمَامُ مَعَ إِخْبَارِهِ أَثَمَا يَكُونَانِ بَعْدَهُ دَلَّ عَلَى أَنَّ الطَّالِمِينَ ﴿ وَالِانْتِمَامُ مَعَ إِخْبَارِهِ أَثَمُمَا يَكُونَانِ بَعْدَهُ دَلَّ عَلَى أَنَّ الطَّالِمِينَ ﴿ وَالِانْتِمَامُ مَعَ إِخْبَارِهِ أَثَمُمَا يَكُونَانِ بَعْدَهُ دَلَّ عَلَى أَنَّ الطَّالِمِينَ ﴿ وَالْانْتِمَامُ مُعَ إِخْبَارِهِ أَثَمُمَا يَكُونَانِ بَعْدَهُ دَلَّ عَلَى أَنَّالُ عَلْهُ وَالْمُؤْتِمُ وَالْائْتِمَامُ مُعَ إِخْبَارِهِ أَثَمُّ يَكُونَانِ بَعْدَهُ دَلَّ عَلَى أَنْ الطَّالِمِينَ فَوْلَا فُتِمَامُ هُو الْائْتِمَامُ هُو الْمُنْ إِقَدْ أُمِرَ بِالِائْتِمَامِ بِهِمَا ] (٦) بَعْدَهُ وَالْاقْتِدَاءُ هُو الْمَطْلُوبُ.

وَأُمَّا قَوْلُهُ: " احْتَلَفَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْكَامِ " فَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، بَلْ

٠٤٠ - "هَذَا فَيَكُونُ النَّهْيُ (١) عَنْ هَذَا أَمْرًا (٢) بِمَا يُزِيلُهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعْصِيَةً كَمَا يُؤْمَرُ الْإِنْسَانُ بِدَفْعِ عَدُوهُ عَنْهُ، وَبِإِزَالَةِ النَّجَاسَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يُؤْذِيهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَصَلَ بِذَنْبِ مِنْهُ.

وَالْحُزْنُ يُؤْذِي الْقَلْبَ، فَأُمِرَ بِمَا يُزِيلُهُ كَمَا يُؤْمَرُ بِمَا يُزِيلُ النَّجَاسَةَ، وَالْحُزْنُ (٣) إِنَّمَا حَصَلَ بِطَاعَةٍ، وَهُوَ مَحَبَّةُ الرَّسُولِ وَالْحُزْنُ يُؤْذِي الْقَلْبِ الَّذِي لَا يُذَمُّ (٥) الْمَرْءُ وَنُصْحُهُ، وَلَيْسَ هُوَ بِمَعْصِيَةٍ (٤) يُذَمُّ عَلَيْهِ وَإِنَّمَا حَصَلَ بِسَبَبِ الطَّاعَةِ لِضَعْفِ الْقُلْبِ الَّذِي لَا يُذَمُّ (٥) الْمَرْءُ

<sup>(</sup>١) فِي الْفِصَل ١٦١/٤ - ١٦٢

<sup>(</sup>٢) الْفِصَالُ: عَنْ مَجْهُولِينَ إِلَى مَجْهُولِ.

<sup>(</sup>٣) الْفِصَلُ لَا يُعْرَفُ (وَالْكَلِمَةُ غَيْرُ مَنْقُوطَةٍ فِي (م))

<sup>(</sup>٤) ن، م، س: بِالْحُجَّةِ. وَالْمُثْبَتُ مِنْ (ب).

<sup>(</sup>٥) أَوْ كَافِرَيْنِ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ب)

<sup>(</sup>٦) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ فِي (م) فَقَطْ. ". (٢)

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢٩٧/٨

<sup>(</sup>٢) منهاج السنة النبوية ٣٦٢/٨

عَلَيْهِ وَأُمِرَ بِاكْتِسَابِ قُوَّةٍ تَدْفَعُهُ عَنْهُ لِيُثَابَ عَلَى ذَلِكَ.

وَيُقَالُ: رَابِعًا لَوْ قُدِّرَ أَنَّ الْحُزُنَ كَانَ مَعْصِيَةً فَهُوَ فَعَلَهُ قَبْلَ أَنْ يُنْهَى عَنْهُ فَلَمَّا نَهُيَ عَنْهُ لَمْ يَفْعَلْهُ، وَمَا فُعِلَ قَبْلَ أَنْ يُنْهَى عَنْهُ فَلَمَّا نَهُوا عَنْهُ لَمْ يَفْعَلْهُ، وَمَا فُعِلَ قَبْلَ التَّحْرِيمِ فَلَا إِثْمُ فِيهِ كَمَا كَانُوا قَبْلَ تَحْرِيمِ الْخَمْرِ يَشْرَبُونَهَا وَيُقَامِرُونَ فَلَمَّا ثَقُوا عَنْهَا انْتَهَوْا، ثُمَّ تَابُوا كَمَا تَقَدَّمَ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدِ بِنُ حَزْمٍ (٦): " وَأَمَّا حُزْنُ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَإِنَّهُ قَبْلَ أَنْ يَنْهَاهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلِذَلِكَ (٩)كَانَ إِشْفَاقًا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلِذَلِكَ (٩)كَانَ اللَّهُ مَعَهُ وَاللَّهُ لَا يَكُونُ قَطُّ مَعَ الْعُصَاةِ (١٠) بَلْ عَلَيْهِمْ، وَمَا حَزِنَ أَبُو بَكْرٍ قَطُّ بَعْدَ أَنْ

١٤١ – "هَاهُ رَسُولُ اللّهِ صَلَّى اللّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْحُرُنِ، وَلَوْ كَانَ فِيُولَا اِلْأَرْدَالِ (١) حَيَاءٌ، أَوْ عِلْمٌ لَمْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا، إِذْ لَوْ كَانَ حُزْنُ أَبِي بَكْرٍ عَيْبًا عَلَيْهِ لَكَانَ ذَلِكَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَمُوسَى عَلَيْهِمَا الصَّلاةُ وَالسَّلامُ عَيْبًا (٢) ، لِأَنَّ اللّه تَعَالَى قَالَ لِمُوسَى: ﴿ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَانًا فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِآيَاتِنَا أَنْتُمَا وَمَنِ اللّهَ تَعَالَى قَالَ لِمُوسَى: ﴿ سَنَشُدُ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَانًا فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِآيَاتِنَا أَنْتُمَا وَمَنِ اللّهَ عَالَى اللّهُ وَاللّهَ عَنْ اللّهَ عَنْ اللّهَ عَنْ اللّهَ عَنْ اللّهُ عَنْ اللّهُ عَلَى اللّهُ وَكَلِيمُهُ كَانَ قَدْ (٥) أَخْبَرَهُ اللّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِأَنَّ فِرْعَوْنَ وَمَلاَهُ لَا يَصِلُونَ وَمَلاَهُ لَا يَعْدَد ذَلِكَ فَإِيجَاسُ (٨) مُوسَى رَسُولُ اللّهِ وَكَلِيمُهُ كَانَ قَدْ (٥) أَخْبَرَهُ اللّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِأَنَّ فِرْعَوْنَ وَمَلاَهُ لَا يَصِلُونَ إِلَاكُ أَنْ اللّهُ عَوْلِكِ فَالْفَالِبُ (٦) ، فَهَذَا مُوسَى رَسُولُ اللّهِ وَكَلِيمُهُ كَانَ قَدْ (٥) أَخْبَرَهُ اللّهُ عَزَّ وَجَلَ بِأَنَّ فِرْعَوْنَ وَمَلاَهُ لَا يَصِلُونَ اللّهُ عَزَلُهُ هُو الْغَالِبُ (٦) ، ثُمَّ أَوْجَسَ (٧) فِي نَفْسِهِ خِيفَةً بَعْدَ ذَلِكَ فَإِيجَاسُ (٨) مُوسَى لَمْ يَكُنْ (٩) إللّهُ عَدَ الْمُعَدِّمَ، وَخُرْنُ أَبِي بَكُر كَانَ قَبْلَ (١٠) أَنْ يُنْهَى عَنْهُ، وَأَمَّا

<sup>(</sup>١) ن، م: الْمَنْهِيُّ

<sup>(</sup>٢) أَمْرًا: سَاقِطَةٌ مِنْ (م)

<sup>(</sup>٣) (٣ - ٣) سَاقِطَةٌ مِنْ (س) ، (ب)

<sup>(</sup>٤) م: مَعْصِيَةً

<sup>(</sup>٥) م: لَا يَلُومُ

<sup>(</sup>٦) فِي كِتَابِهِ " الْفِصَل. . . " ٢٢١/٤

<sup>(</sup>٧) عَنْهُ: سَاقِطَةٌ مِنْ (م) ، (س) ، (ب) . وَفِي " الْفِصَلِ ": عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

<sup>(</sup>٨) الْفِصَلُ: لِأَنَّهُ

<sup>(</sup>٩) ن، م، س وَكَذَلِكَ

<sup>(</sup>١٠)) الْفِصَلُ: وَهُوَ تَعَالِي لَا يَكُونُ مَعَ الْعُصَاةِ.". (١)

<sup>(</sup>١) منهاج السنة النبوية ٢٦٦/٨

(١) ١) س، ب: الْأَرَاذِل

- (٢) ٢) الْفِصَالُ: عَلَى مُحَمَّدٍ وَمُوسَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَيْبًا
  - (٣) ٣) الْفِصَلُ: ثُمُّ قَالَ تَعَالَى عَنِ السَّحَرَةِ أَنَّهُمْ قَالُوا لِمُوسَى. .
    - (٤) ٤) فِي الْفِصَلِ ذَكَرَ البِّنُ حَزْمٍ الْآيَاتِ كُلَّهَا مُتَّصِلَةً
    - (٥) ٥) الْفِصَلُ: رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ كَانَ.
    - (٦) ٦) الْفِصَالُ: إِلَيْهِ، وَأَنَّ مُوسَى وَمَنِ اتَّبَعَهُ هُوَ الْغَالِبُ. .
      - (٧) ٧) ن، س، ب: وَأُوْجَسَ.
- (٨) ٨) اخْتَصَرَ ابْنُ تَيْمِيَةَ كَلَامَ <mark>ابْنِ حَزْمٍ</mark> وَتَرَكَ مَا يَقْرُبُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَسْطُرٍ مِنْ كَلَامِهِ، وَبَدَأَ كَلَامَهُ بَعْدَ ذَلِكَ بِعِبَارَةِ: " بَلْ إِيجَاسُ. .
  - (٩) الْفِصَالُ: مُوسَى الْخِيفَة فِي نَفْسِهِ لَمْ يَكُنْ. . .
  - (١٠)) الْفِصَلُ: وَحُزْنُ أَبِي بَكْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رِضًا لِلَّهِ تَعَالِي قَبْلَ. .". (١)

٢٤٢ – "كَمُؤْنَةَ وَحُنَيْنٍ وَتَبُوكَ وَغَيْرِهَا، وَكَانَ الدَّاعِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَيْضًا جَازَ أَنْ يَكُونَ عَلِيًّا حَيْثُ قَاتَلَ النَّاكِثِينَ وَالْقَاسِطِينَ وَالْمَارِقِينَ، وَكَانَ رُجُوعُهُمْ إِلَى طَاعَتِهِ إِسْلَامًا لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " «يَا عَلِيُّ حَرْبُكَ حَرْبُكَ حَرْبُكُ (١) رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُفْرٌ» ".

فَاجُوَابُ: أَمَّا الِاسْتِدْلَالُ عِمَدِهِ الْآيَةِ عَلَى خِلَافَةِ الصِّدِيقِ وَوُجُوبِ طَاعَتِهِ فَقَدِ اسْتَدَلَّ عِمَا طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، مِنْهُمُ الشَّافِعِيُّ وَالْأَشْعَرِيُّ وَابْنُ حَزْمٍ وَعَيْرِهِمْ وَاحْتَجُوا بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿ فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ مِنْهُمْ الشَّافِعِيُّ وَالْأَشْعَرِيُ وَابْنُ حَزْمِ وَعَيْرِهِمْ وَاحْتَجُوا بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿ فَإِنْ مُوالِقَةُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ فَاسْتَأْذُنُوكَ لِلْحُرُوجِ فَقُلُ لَنْ تَخْرُجُوا مَعِي أَبَدًا وَلَنْ تُقَاتِلُوا مَعِيَ عَدُوّا ﴾ الْآيَة [سُورَةُ التَّوْبَةِ: ٨٣] قَالُوا: فَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ رَسُولَهُ أَنْ يَقُولَ لِمُؤُلِاءِ: لَنْ تَخْرُجُوا مَعِي أَبَدًا وَلَنْ تُقَاتِلُوا مَعِيَ عَدُوّا، فَعُلِمَ أَنَّ الدَّاعِي لَهُمْ إِلَى الْقِتَالِ لَيْسَ رَسُولَهُ أَنْ يَقُولَ لِمِؤُلِهُ وَسَلَّمَ فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَعْدِهِ وَلَيْسَ إِلَّا أَبَا بَكْرٍ (٢) ، ثُمَّ عُمْرَ، ثُمَّ عُثْمَانَ الَّذِينَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَعْدِهِ وَلَيْسَ إِلَّا أَبَا بَكْرٍ (٢) ، ثُمَّ عُمْرَ، ثُمَّ عُثْمَانَ الَّذِينَ وَسَلَّمَ فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَعْدِهِ وَلَيْسَ إِلَّا أَبَا بَكْرٍ (٢) ، ثُمَّ عُمْرَ، ثُمَّ عُثْمَانَ الَّذِينَ وَسَلَّمَ وَالرُّومِ وَغَيْرِهِمْ، أَوْ يُسْلِمُونَ حَيْثُ قَالَ تُقَاتِلُونَهُمْ، أَوْ يُسْلِمُونَ.

وَهَؤُلَاءِ جَعَلُوا الْمَذْكُورِينَ فِي " سُورَةِ الْفَتْحِ " هُمُ الْمُحَاطَبِينَ فِي سُورَةِ " بَرَاءَةَ " وَمِنْ هُنَا صَارَ فِي الْحُجَّةِ نَظَرٌ، فَإِنَّ الَّذِينَ فِي اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لَمَّا فَإِنَّ الَّذِينَ فِي سُورَةِ " الْفَتْح " هُمُ الَّذِينَ دُعُوا زَمَنَ الْحُدَيْبِيةِ لِيَخْرُجُوا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لَمَّا

<sup>(</sup>١) ك: حَرْبِي وَسِلْمُكَ سِلْمِي، وَحَرْبُ. . .

<sup>(1)</sup> منهاج السنة النبوية  $\Lambda/\Lambda$ 

(٢) ن، م، س: وَلَيْسَ إِلَّا أَبُو بَكْرٍ. .". (١)

(٢)

(١) منهاج السنة النبوية ٨/٥٠٥

(٢) منهاج السنة النبوية ٨/٥٠٥